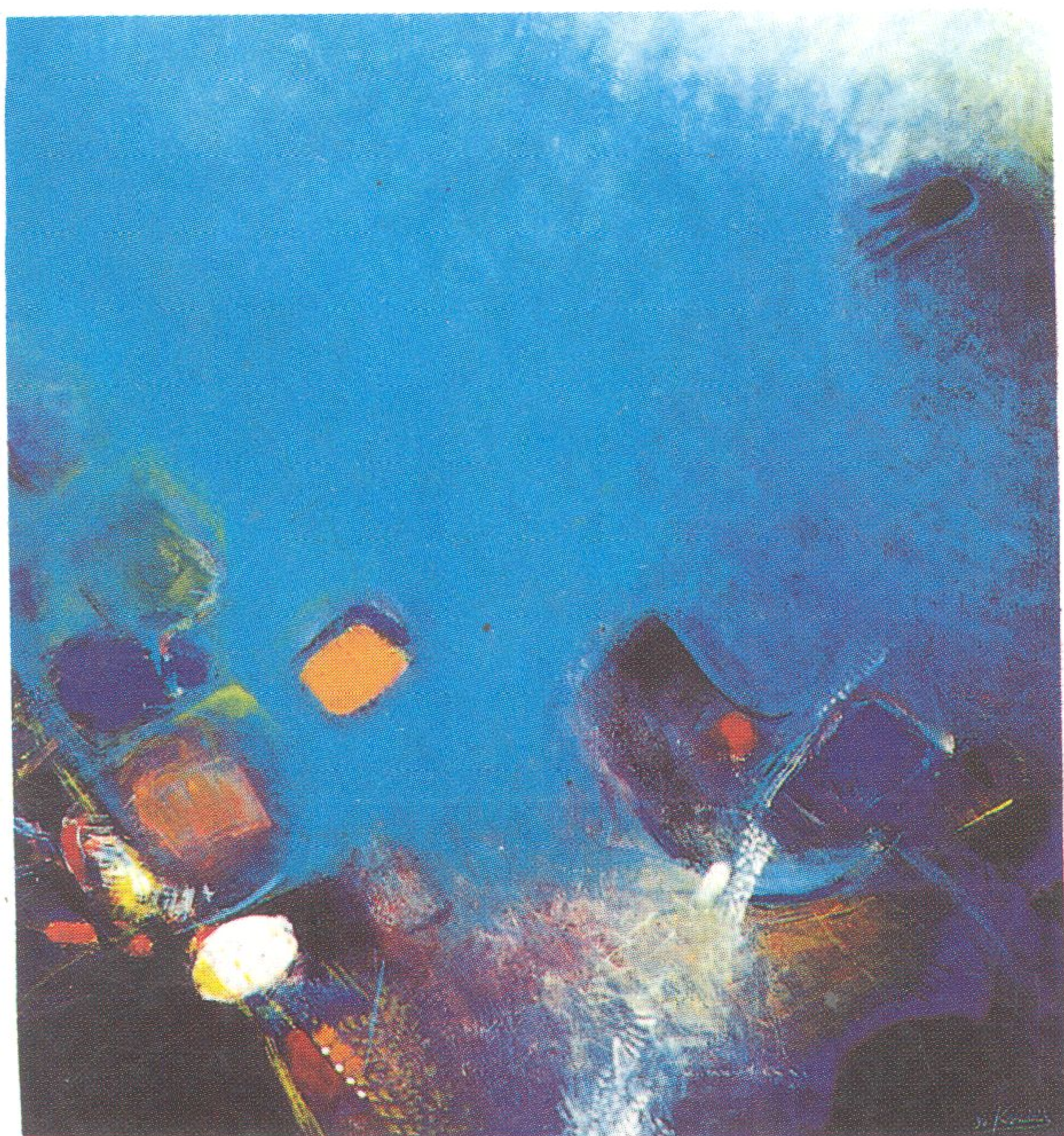
أبعاد

مجلة
الدراسات
اللبنانية
والعربية

العدد الثاني : تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ Abaad - No. 2, November 1994



المحور

الاقتصاد اللبناني
في ظل حكومة الانماء وإعادة الاعمار

جورج قرم — ألبير نصر — سهام بوّاب
سمير مقدسي — فادي عيسران — نجيب عيسى
يوسف الخليل — طلال البابا — بيار أبو عزّة
إيلي يشوعي — مروان إسكندر — كمال حمدان
غالب أبو مصلح — غازي يوسف — أنيس أبي فرح
أنطوان شويري — سعد العنداري — إيلي عسّاف

- **الادلوجات السياسية : مقاربة نظرية ومنهجية**
  رشيد شقير
- **المواجهة بين التربية والأعلام**
  نهوند القادري عيسى
- **إقتصاد "السلام" في الشرق الأوسط**
  هرفيه غايمار



المركز اللبناني للدراسات
THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ لوحة الغلاف للفنان اللبناني عادل قديح ■ خطوط : حسين ماجد

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

المشرف العام : بول سالم

مدير التحرير : فارس أبي صعب

المدير المسؤول : جبولة اسحق

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

العدد الثاني : تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤

المحتويات

بول سالم

أبعاد.. ومتطلبات التنمية

من الطبيعي في حياة كل الدوريات أن تنمو أهدافها ومهامها وتنضج مع مرور الوقت. ولعل الذين قرأوا افتتاحية العدد الماضي من مجلتنا هذه يذكرون مدى اتساع مقاربتها للشؤون اللبنانية والعربية. ولحسن الحظ، فقد حدث ما هو مفترض بهكذا مطبوعة ان تستثيره، ووردنا من قبل عدد من الزملاء والقراء، بعض التعليقات على الافتتاحية تطالب بالمزيد من التركيز وتتساءل عما هو بالضبط الهدف المحدد لهذه الدورية. فهناك العديد من المجلات المماثلة في لبنان والعالم العربي، وغيرها الكثير مما انطلق أو توقف في السنوات الماضية، فما هي بالتالي المساهمة المحددة التي ستتقدم بها هذه الدورية وما الذي يميزها عن غيرها من الدوريات؟

السؤال هو في موضعه تماماً، والجواب عنه انما يكمن في الأهداف والمبادىء العامة للمركز اللبناني للدراسات الذي تصدر هذه المجلة عنه. فهو، أي المركز، إضافة إلى كونه مركز دراسات مستقلاً ولا يبغي الربح ويهتم بقضايا لبنان والعالم العربي، فإن هدفه الرئيسي يتمثل بتوفير خلفية ثقافية وبحثية لتطوير سياسات تعنى بمعالجة الشؤون العامة، تتسم بكونها أفضل وأكثر تنوراً. وهو، بتعبير آخر، يرى نفسه في موقع الوسط بين المجتمع من ناحية وبين الحكم وصانعي القرار من ناحية أخرى. فليس في وسع صانعي القرار أن يطوروا سياسات تستند الى دراية ومعرفة وتحظى بتأييد واسع وتكون فاعلة على المدى البعيد من دون جهود الخبراء المؤهلين ومن دون مشاركة المجتمع المدني. كما انه ليس في وسع الخبراء واعضاء المجتمع المدني ان يؤدوا دوراً بناء في صوغ السياسات من دون بذل الجهود المضنية ومن دون فهم الخيارات الصعبة

إفتتاحية

التي يواجهها صانعو القرار، ومن دون تقدير الموارد المتوافرة لدى التعامل مع القضايا العامة.

وهكذا فان هدف هذه المجلة هو توفير منبر للخبراء والأكاديميين والقادة في المجتمع المدني، فضلاً عن صانعي القرار والرأي العام، لبحث القضايا العامة الملحة بطريقة جدية وهادفة بحيث تدرس دقائق الوضع وتفصيلاته كافة، وتزن الإيجابيات والسلبيات وتحاول أن تطور مقاربات سليمة لها. وبالتالي فإن هدفها ليس مجرد تطوير الابحاث وتعزيزها فحسب، ولا يتمثل أيضاً بالنقد الأعمى لصانعي القرار والحكومة، ولكنها تهدف أساساً الى تعزيز التعاون بين كل الذين يملكون القدرة والحق في المساهمة في مناقشة السياسات العامة، ومحاولة التوصل الى أفضل الحلول التي تتوافق مع حاجات مجتمعاتنا.

وهكذا فإن مجلتنا هي مجلة تبحث عن حلول وتسعى للافادة من وجهات نظر كل من له علاقة بعملية صوغ القرارات من المسؤولين الحكوميين الى المشرعين والخبراء والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني. فمشروع بناء دولة حديثة في نهاية القرن العشرين لم يعد أمراً يعنى به بضعة مسؤولين حكوميين، بل هو لن يؤتي ثماره إذا اعتمد مثل هذا الاسلوب. إنه مشروع مجتمع بأكمله يسعى لبناء دولة تعكس هويته ومصالحه وتعزز حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

*****

يركز عددنا الثاني هذا على الإقتصاد اللبناني في ظل حكومة إعادة

الإنماء والاعمار، ولقد جمعنا في مؤتمر خاص عقدناه لبحث هذا الموضوع ما يزيد على ٢٢ باحثاً ومتخصصاً من كبار الاقتصاديين اللبنانيين لكي يتعرضوا لمختلف أوجه الوضع الاقتصادي اللبناني. فبعد ١٥ سنة من الحرب الداخلية، وبعد التغيرات المختلفة على المستويين الإقليمي والعربي، يكتسب التقويم الجاد والمتزن لحقائق الوضع الاقتصادي في لبنان وآفاق مرحلة ما بعد الحرب أهمية قصوى. فهل سيستأنف لبنان الدور الذي أداه قبل الحرب كمركز للسياحة والتعليم والصيرفة وغيرها من الخدمات أم أنه لم يعد في وسعه القيام بهذا الدور بعدما تولاه آخرون؟ وهل يملك لبنان مستقبلاً صناعياً أو زراعياً أم أن قطاع الخدمات سيبقى القطاع الوحيد الفاعل؟ وهل ستوفر التنمية الاقتصادية توزيعاً عادلاً للدخل أم انها ستزيد من التفاوت وهو الذي أدى الى نشوب الحرب عام ١٩٧٥ ؟ وهل ستتبع الدولة اللبنانية استراتيجية إقتصادية تعتمد على الاكتفاء بأدنى حد ممكن من المبادرة الاقتصادية أم ستعمد الى الإستثمار في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية والتعليم التي تؤلف قاعدة أي تنمية طويلة الأمد ؟ وهل يشجع القطاع المصرفي على قيادة عملية نمو القطاع الانتاجي أم ستبقى موارده غارقة في سندات الخزينة والإستثمار العقاري غير المنتج ؟

إلا أننا اكتشفنا، حتى قبل الوصول الى مستوى مناقشة السياسات المتبعة، أن ثمة نقصاً حاداً في مجالي المعلومات والرؤية. فمن الصعب جداً البحث في قضايا اقتصادية معقدة من دون الاعتماد على معلومات وبيانات شاملة ودقيقة وحديثة. ولسوء الحظ، ففي غياب جهد مركزي تجميعي تقوم به الدولة فإن مثل هذه المعطيات الوطنية التي يمكن الركون اليها غير متوافرة. فثمة غياب لمعطيات رئيسية أولية حول الناتج الوطني العام واجمالي الناتج المحلي، والانتاج الصناعي والانتاج الزراعي والبطالة ومعدلات النمو ... الخ. وفي ظل غياب مثل هذه المعلومات يصبح أي بحث

أو مناقشة إقتصادية، ومنها تلك التي نقدمها في هذا العدد، محكوماً بأن يفتقد الدقة والمتانة. والى أن تقوم الدولة باحراز تقدم جدي في مجالي جمع المعلومات ونشرها فإن أغلب الأبحاث والتخطيطات الاقتصادية ستبقى تقديرية، ولا يمكن الاعتماد عليها كلياً. اما في ما يتعلق بالرؤية، فمن غير المجدي أيضاً مناقشة السياسات الاقتصادية من دون رؤية واضحة للهيكلية الاقتصادية الأساسية للبلاد وللخط الذي ستنتهجه في المستقبل. فهل سيصبح لبنان مثل هونغ كونغ أو سنغافوره أو اندونيسيا، أم أنه سيكون نسخة عن لبنان ما قبل عام ١٩٧٥ ؟ وهل ستصدر خدمات لبنان الى الخارج أم ستأتي بالمستهلكين الى داخل البلاد ؟ وهل ستتمحور السياسة الصناعية اللبنانية على المنتوجات المعدة للتصدير أم على المنتوجات الموجهة إلى السوق المحلية ؟ وهل ستتركز السياسة الزراعية للبنان على الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي أم انها ستعتمد على التصدير للأسواق الخارجية ؟ وهل ستقوم الدولة بدور تنموي، أم أن دورها سينحصر بجبي الضرائب وتقديم بعض الخدمات ؟ ثمة العديد من الأسئلة المماثلة التي تدور حول صورة المستقبل الاقتصادي للبنان يمكن طرحها ومناقشتها قبل الدخول في الأبحاث المتعلقة بالسياسات والخيارات التي ينبغي اتخاذها. ونحن نفتقد في الوقت الحاضر البيانات بالمقدار نفسه الذي نفتقد فيه الرؤية، وعلى الرغم من أننا نحرز تقدماً بطيئاً في إعادة بناء البنية التحتية وتوفير بعض الاستقرار الاقتصادي فإن نمو الاقتصاد لا يزال بطيئاً، ولا يوجد ما يدل على أننا على وشك الاقلاع اقتصادياً. إذ إن ذلك يتطلب رؤية اقتصادية واضحة ينطوي كل العناصر الأخرى في إطارها التوحيدي الشامل. فالسياسات التي ترتكز على الاغفال او الارتجال ليست ناجحة ولا يمكنها ان تنجح.

ولقد خلصت الأبحاث الإقتصادية الأخيرة في مجال التنمية الاقتصادية

الى أنه لا بد لتحقيق تنمية سريعة ومتواصلة من توافر عدد من الشروط الرئيسية، نجد أنه من المفيد مراجعة بعضها قبل الشروع في دراسة الحالة اللبنانية.

١ - يجب على السلطات المالية ان تعمل على تأمين بيئة اقتصاد كلي (Macro Economic Stability) مستقرة. وهذا يعني أساساً تثبيت العملة الوطنية على سعر دولي مستقر ودائم، وخفض معدلات التضخم الى الأرقام الأحادية المنخفضة. كذلك ينبغي خفض نسب الفائدة بحيث تتوافق مع النسب العالمية تحاشياً لأي اضطراب في الاستثمار وتوزيع الموارد، علماً أن الدولة أدت اداءً حسناً في الجانب الأول المتعلق باستقرار العملة.

إلا أن ما يهدد استقرار الإقتصاد الكلي هو استمرار نسبة العجز المرتفع في الموازنة والتزايد السريع في الامدادات النقدية. صحيح أن نسبة التضخم قد خفضت مقابلة بالنسب المرتفعة جداً التي سادت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، إلا أنها لا تزال أعلى كثيراً من النسب المرغوب فيها، ولقد لجأت الدولة، حفاظاً على الطلب على العملة اللبنانية، الى الحفاظ على فوائد مرتفعة في سندات الخزينة، الأمر الذي يؤدي ليس الى استمرار الفوائد المرتفعة جداً في القطاع المصرفي الخاص فحسب، بل إنه يستنفد الموارد المالية التي كان يمكن استخدامها في الإستثمار الإنتاجي. وهكذا فإنه يتعين على الدولة أن تعزز الاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال القضاء السريع على العجز في الموازنة والتخفيف التدريجي من الاعتماد على سندات الخزينة ذات الفوائد المرتفعة وغيرها من الأدوات التي تلجأ الحكومة اليها للحفاظ على الطلب على الليرة.

٢ - ينبغي أن تطور البلاد نظماً مالية فاعلة ومحكمة. وفي هذا السياق فإن القطاع المصرفي هو عصب أي قطاع انتاجي، وبالتالي فإن لفاعليته

وديناميته أثاراً إيجابية مباشرة في نمو أي قطاع انتاجي. ولكن النظام المصرفي اللبناني، الذي كان ذات يوم مفخرة الشرق الأوسط، قد بات متخلفاً جداً إن من حيث الحجم أو من حيث الموارد البشرية والتقدم التقاني والمبادرات الإستثمارية. ولا بد من أن يستمر المصرف المركزي المنظمَ الرئيسي للقطاع المصرفي، في دمجه وتوحيده للمصارف الصغيرة وفي تدريب موظفي المصارف وتعزيزهم بحيث يتمكن من ايصالهم الى مستوى عالمي تنافسي، وإدخال احدث ما توصلت اليه التقانة في خدمة العمل المصرفي واعادة توجيه رأس المال المصرفي بحيث يتحول عن سندات الخزينة والحسابات بالعملات الأجنبية وغيرها من الاستخدامات غير الانتاجية نحو الإستثمار في المشاريع الانتاجية التي يمكنها توفير فرص العمل والعملات الأجنبية. كما أن التحسينات في الأنظمة المالية في البلاد تشمل إقامة بورصة فاعلة تتعامل مع أسهم العديد من الشركات (وليس اسهم شركة واحدة كما هو متبع حالياً)، الى ادوات مالية اخرى كفيلة بجلب رأس المال الى التماس مع المشاريع الاقتصادية المنتجة.

٣- بحلول نهاية القرن العشرين أصبح انتقال رأس المال والتقانة والمواد الأولية عملية فائقة السهولة والسرعة، لذا أصبح رأس المال البشري العنصر الرئيسي في النمو السريع. ففي هذا العالم لم يعد هناك إقتصاد (باستثناء اقتصادات الدول المصدرة للمواد الأولية كالدول النفطية) قوي إلا بمقدار قوة قواه العاملة. ولئن كان معظم اللبنانيين يتباهى بالمستوى الرفيع للعامل اللبناني فإن التدقيق الموضوعي يكشف أن القوة العاملة اللبنانية باتت متخلفة عن القوى العاملة في الاقتصادات المتسارعة النمو على غير صعيد، كالانضباط والمثابرة والاتكالية والانتباه الى التفاصيل والمهارة والكفاءة العلمية والتقنية في بعض المجالات. فالحرب لم تسفر عن خسارة القوى العاملة بعض طاقتها فحسب بفعل الموت او الهجرة، فضلاً

عن خسارتها قرابة العقدين من تطور المهارات، بل كان لها تأثيرات سلبية مباشرة أيضاً في طبيعة العاملين بحيث باتوا أقل انتاجية. وسيكون صانعو القرار الحاليون مخطئين فيما لو اعتقدوا ان اصلاح البنية التحتية من هاتف وكهرباء وطرقات سوف يؤدي الى التنمية، في ظل عدم اعادة تأهيل القوى البشرية.

٤ ـ من مفاتيح التنمية السريعة كذلك مجموعة العناصر المرتبطة بحسن أداء الدولة. وحتى في ظل الاقتصاد الحر ثمة دور مهم للدولة في الاستثمار في المشاريع الطويلة الأمد (كالبنية التحتية والتنمية البشرية) وإدارة الموارد والسهر على سلامة عمل السوق، وضمان المنافسة والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبحث عن فرص اقتصادية على المستويين الاقليمي والعالمي ...الخ. ولعله من الأهمية بمكان ، حتى في ظل أكثر الأنظمة الاقتصادية الحديثة ليبرالية، ان تقوم الدولة بدور كبير، سواء على صعيد الاشتراك في الاقتصاد عبر القطاع العام او على صعيد المراقبة والتنظيم للحياة الاجتماعية والاقتصادية عبر سلطاتها التشريعية والتنفيذية. وبكلمة، لا يمكن أن يوجد اقتصاد جيد من دون حكومة جيدة. وحالة بلدان شرق آسيا هي البرهان الأحدث على أن النمو الاقتصادي السريع لا يمكن ان يتحقق في غياب إدارة قديرة وديناميكية ومرنة وخيرة وفاعلة وذات افق مستقبلي في تفكيرها. وينبغي ان تتوافر في الادارة القادرة على تحقيق التنمية عناصر أساسية عدة منها:

أ ـ الخدمة المدنية (الموظفون)، وهؤلاء، نظراً الى كونهم مسؤولين عن ادارة مروحة من المصالح هي الأكثر اتساعاً وأهمية، لا بد من ان يكونوا من ارفع النوعيات في ما يتصل بقدراتهم المهنية والتقنية. ويجب توظيف أفضل العناصر وأكثرها ذكاء لقيادة جهاز الخدمة المدنية في كل فروعه.

ويجب ان يتمتع اي مسؤول إداري كفؤ بالنزاهة الشخصية والاستقامة الخلقية. بتعبير آخر فإن الفساد هو من أولى الدلالات على غياب المهنية والفاعلية، ونحن في لبنان لا نزال بعيدين جداً من مثل هذا الوضع. فلدينا جهاز خدمة مدنية تعود آخر محاولة لتجديده الى أوائل الثمانينات، وهي إدارة عصف بها اهمال رؤساء الجمهورية والحكومات منذ أوائل الستينات ثم ما لبثت ان قضت عليها الحرب المدمرة. الى ذلك فإن معظم العاملين في الحقل السياسي او في القطاع الخاص فضلاً عن الرأي العام يؤمن بأن الادارة، على الرغم من مساوئها، لا يمكن ان تقف في طريق نمو القطاع الخاص ولا تأثير لها في التنمية الاقتصادية الا بحدود. وقد انعكس ذلك على موقف الحكومة الحالية التي وضعت الاصلاح الاداري في الدرجات السفلى من سلم اولوياتها. غير أن ما نحتاج اليه في الحقيقة ليس الاصلاح الاداري، بل ثورة ادارية. ويجب ان يدرك كل قطاعات المجتمع انه من دون جهاز خدمة مدنية عصري وشاب وفاعل ومرن وتحديثي ومهني فإن لبنان سيبقى واقعاً في إسار اشكال مختلفة من التخلف وعدم الكفاية، ولن يصلح في أحسن الأحوال إلا كمخزن للتوزيع لحساب رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الذين يقومون بمعظم اعمالهم في بلد آخر.

ب - ينبغي أن نفهم أن دور مثل هذه الادارة يجب أن يعاد تعريفه بحيث ينسلخ عن الدور القديم المتمثل بقبض رسوم الإيجارات وبيع التراخيص وفرض الضرائب وتحديد التعرفات فحسب حتى ولو كانت لقاء خدمات معينة، ويتبنى دوراً جديداً هو دور تسهيل النمو الاقتصادي وتشجيع التنمية والبحث عن فرص جديدة للاستثمار وتقديم الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها. أي انه على الدولة، بدلاً من ان تحول دون التنمية الاقتصادية عبر نظام معقد من الضرائب والرسوم والتعرفات الجمركية وبيع التراخيص، ان تقوم بدور قيادي في عملية

التنمـــيـــة. وهذا لا يعني أبداً تـخلي الدولة عن دورهـا في تأمين العـــدالة الاجتماعـية والاقتصادية، فـذلك الدور هو من أهم وظائف الدولة الحديثة، كمـا أنه شرط من شـروط التنمـية الطويلة الأمـد، فالتـوازن الاقتـصادي الداخلي ينشط السوق المحلية، كـما انه يفتح المجال امام تطوير مـهمات اليد العاملـة المحلية. وفي هذه الحال لن يـكون مقبـولاً ان تكون الدولة هي أقل مؤسسات المجتمع كفاية وديـنامية في آن . وهنا أيضاً من المفيد التعلم من مثال بلدان شـرق آسيا بأجهـزة الخدمة المدنية القوية والفـاعلة التي لديها. ففي هذه البلدان كـانت الادارة ولا تزال تأخذ زمام المبـادرة في البحث عن الفرص الاقتصادية الجدية واستغلالها. اما في لبنان فلا نزال متأثرين الى حد كـبير بالنظامـين العثمـاني والفرنسي اللذين عدنا وطـورناهما الى فن يقوم على عـصر الإيجـارات والموارد من اقتصـاد ضعيف ومـنهك، وفتح جيوب البـيروقراطيين والسيـاسيين والدفاع عن النظام ككل بالتـذكير بأن الدولة توفر بعض الخدمات (وإن بشكل سيىء كثيراً).

ج - إن أحد الـشروط المهـمة لتطوير جـهاز إداري تكنوقـراطي من هذا النوع وضمـان نموه الفاعل والمستـمر يتمثل بتـأمين عزله عن السيـاسيين وعن مصالحـهم المتغيرة ونزاعـاتهم. إن جهاز الخدمة المـدنية هو أحد اهم المحركات الرئيـسية للتغييـر والتقدم في المجتمع الحـديث، وينبغي ألا يبقى كـبار كـادرات هذا الجـهاز بعـد اختـيـارهم وتدريبـهم تحت رحمـة انواء الخصـومات السياسـية الداخلية. وليس المرء بحـاجة الى تذكيـر القارىء بالاختراق المحزن لـلنفوذ السياسي لكل مستـويات الادارة اللبنانية بطريقة هي الأسوأ من حيث عـدم تنظيمها وعـدم خضوعها لأي ضـوابط أو قيود. ولن يكون في وسـعنا ان نبني نواة من كـادرات الادارة الذين يحـترمـون انفسـهم ويتمتعون بمكانة اجتماعية عالية فضلاً عن امتلاكهم روح الجماعة ما دام يمكن أحد الاتبـاع الأقل كفاءة لأي زعيم سيـاسي أن يتعين في أعلى

مناصب الادارة من دون اعتراض مجلس النواب أو الرأي العام أو القضاء.

د ـ إضافة الى المهمات الادارية البديهية، التي يفترض بالادارة ذات التوجه التنموي الاضطلاع بها، ثمة مهمة فكرية فائقة الأهمية ملقاة على عاتقها، وتتمثل بقيادة جهود البحوث الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد قاعدة علمية لتحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واعداد الخطط الاستراتيجية الطويلة الأمد ووضع السياسات المرتكزة على هذه المعايير الموضوعية والتحليلية ومراقبة أداء الاقتصاد بكل تفاصيله، في سبيل توفير المعلومات لا لنفسها ولمخططي السياسات التابعين لها فحسب، بل للقطاع الخاص كذلك، الذي لا يمكنه ان يخطط وينمو بشكل صحيح من دون معلومات اقتصادية حول الاقتصاد والقوة العاملة والمتغيرات المالية والتقويمات على المديين القصير والبعيد... الخ. ففي هذا العصر، على مشارف القرن الحادي والعشرين، باتت المعرفة هي مصدر القوة الأساسي، ولا يتعين على الإدارة أن تتصرف وتعمل بفاعلية فحسب بل ينبغي ان يكون لها سبق الزيادة في انتاج وتخزين المعرفة والمعلومات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. وفي هذا الاطار فإن الأجهزة البحثية المهترئة التي تمتلكها الدولة ليست مجرد وصمة عار على الوطن، بل انها تمثل تهديداً خطيراً للمستقبل الاقتصادي للبلاد. والى أن يتم تجنيد خبرة العقول في البلاد وتوظيفها في المراكز الرئيسية للإدارة وتعزيزها بنظم معلوماتية آلية مركزية ومعيارية تفيد من آخر ما توصل اليه التقدم العلمي والتقاني في هذا المجال، فان سفينة الدولة ستبقى سائرة على غير هدى من دون ان تمتلك الأدوات التي تتيح لها تحديد موقعها وخط سيرها، ناهيك عن وصولها الى بر الأمان.

ه ـ إضافة الى الحاجة الى تعزيز الادارة، فمن العناصر الرئيسية التي

ينبغي توافرها لتحقيق نمو اقتصادي سريع هو الالتزام السياسي للنخبة السياسية الحاكمة بالتنمية، فهي، سواء أحببنا ذلك أم لم نحبه، تمتلك من القوة ما يجعلها تسيطر على الدولة والمجتمع. ففي النهاية لا يمكن حصول تنمية اقتصادية سريعة من دون أن تتخذ القيادة السياسية القرارات الصعبة وان تدفع الدولة والمجتمع في هذا الاتجاه. فالتنمية الاقتصادية لا تحدث بالمصادفة أو من تلقاء نفسها، بل هي نتيجة العمل الجاد والخيارات الجادة. ومن الضروري أن تضع القيادة السياسية هدف التنمية الاقتصادية على رأس قائمة أهدافها وأن تكون متفقة في ما بينها على الخطوط الرئيسة للتنمية في البلاد، لئلا تشل خلافاتها ونزاعاتها أي امكان جدي للتنمية السريعة.

وعلى هذا الصعيد، فإن الحالة اللبنانية تطرح عدداً من التساؤلات والشكوك الباعثة على القلق، فالقيادة السياسية الحالية تتألف في معظمها من زعماء ميليشيات سابقين، وممثلين لأحزاب سياسية وسياسيين تقليديين متعلقين بنظام الخدمات، وحفنة من رجال الأعمال، دون أن ينفي هذا التنوع المرجعي السمة الطبقية الواحدة لمعظمهم. وفي حين أنه من البديهي أن تفتقد المجموعات الثلاث الأولى أي التزام بالتنمية الاقتصادية، فإنه لا يمكن المرء أن يتوقع كثيراً ان تأتي قيادة عملية التنمية الشاملة من الفئة الرابعة، التي يطغى عليها قطاع المقاولات، إذ على الرغم من أهمية هذا القطاع وأهمية تنميته في مرحلة بناء البنية التحتية المادية للبلاد، فإن ممثليه لا يتمتعون بالرؤية الاقتصادية الشاملة وبالدوافع الكافية التي تجعلهم يساهمون في إعادة إحياء القطاعات الاقتصادية المنتجة، كالصناعة والزراعة والخدمات. كما انهم لا يتمتعون برؤية نافذة في ما يتصل بضرورة إعادة بناء الادارة لتؤدي دورها القيادي في إعادة إحياء هذه القطاعات الاقتصادية المنتجة. وبالتالي فعلى الذين يساهمون في صنع

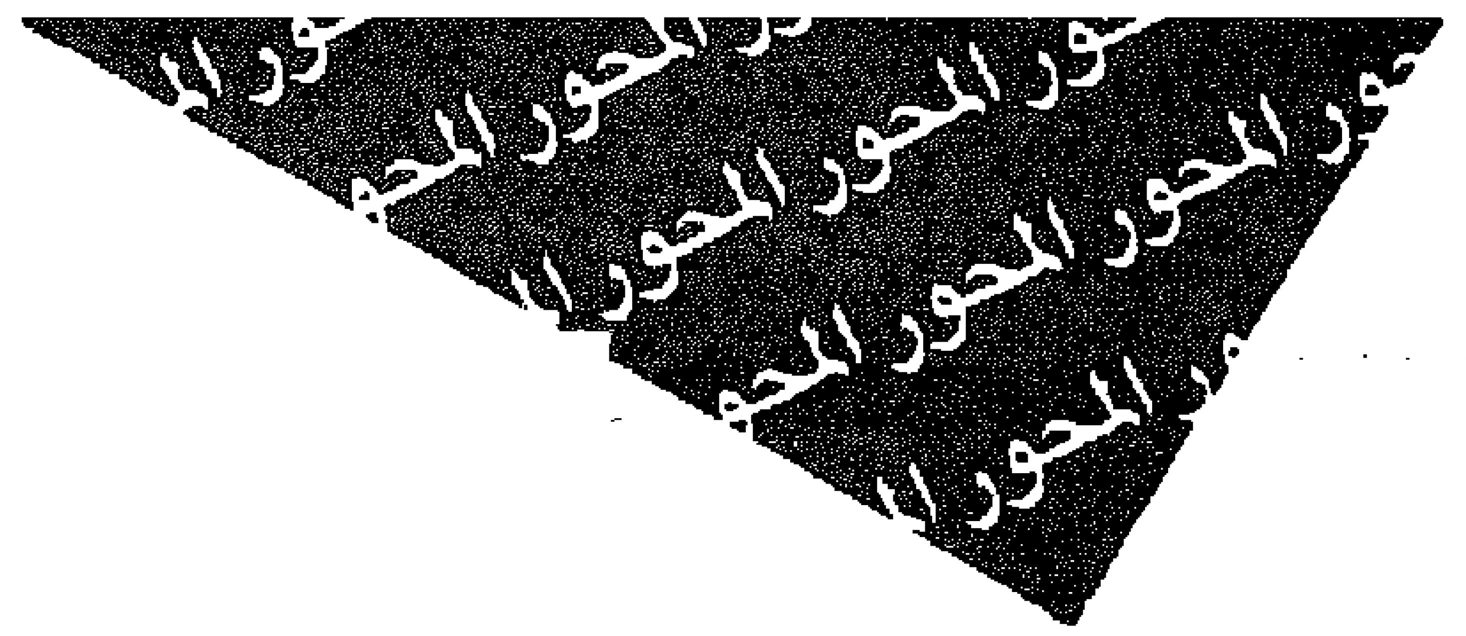
الرأي العام، وعلى الناس عموماً، ان يدركوا أهمية اختيار، أو حتى انتخاب ، ومساندة النخبة السياسية التي يمكنها القيام بهذه المهمة. فالميليشيات الطائفية والنخب الميليشياوية العسكرية لن تتولى قيادة عملية التنمية الاقتصادية، التي تتطلب قياديين ذوي خبرة ورؤية إنمائية والتزام بالقيام بالمهمة المعقدة المتمثلة بإعادة بناء الدولة والمجتمع بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وسريعة.

٦- أخيراً، ليست التنمية الاقتصادية مجرد شأن الاقتصاديين والاداريين والنخب السياسية. ففي النهاية، ان مجموع المواطنين العاملين ودافعي الضرائب، هم الذين سيقومون أو لا يقومون ببذل التضحيات، وشغل الوظائف، والقيام بالمشاريع، وشراء المنتوجات التي ستحقق في مجموعها التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة والسريعة، فليس في وسع القيادة السياسية والحكومات سوى ان توجه وتقترح، في حين ان الناس هم الذين يتفهمون هذا المشروع الوطني ويمنحونه دعمهم وتأييدهم ويتعاونون في سبيل إنجاحه. وهذا يعني عملياً أنه لا يمكن أي سياسة تنموية أن تنجح ما لم تحظ بدعم قطاع واسع من المواطنين، وما لم يكن الرأي العام قد أدرك أبعادها بحيث تدفعه الى القيام بما هو مطلوب منه لإنجاحها. وهذا يتطلب بدوره نظاماً ديمقراطياً حقاً يوفر تكافؤ الفرص أمام الجميع ويخضع عملية التوظيف وشغل المراكز الادارية لقاعدة الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا ما زال يصطدم بخطوط ومقاييس طائفية تحول دون تحقيقه.

وهذا يعني أيضاً أنه لا يمكن تحقيق التنمية في المجالس المغلقة. فالتنمية مشروع وطني عام يتطلب خطاباً جديداً وتقبُّل الناس لنظام قيم جديد وأولويات جديدة. ويجب ان نتخلى عن لغة الحرب وعن الطائفية

والولاءات والسياسات الضيقة، ونفتح فصلاً جديداً من الحوار الوطني حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحول السبل التي تمكننا كمجتمع عام من إعادة بناء طرائق عيشنا وعملنا بما يسمح بالبدء في إيجاد حلول لهذه المشاكل والوصول بمجتمعنا ليس الى ما كان عليه في الستينات وأوائل السبعينات بل الى ما يجب أن يكون عليه في القرن الحادي والعشرين. وهو هدف يمكن تحقيقه ويستحق الجهد المبذول في سبيل ذلك. فشعب لبنان يتميز بقدرته على التكيف والتعلم. ولبنان يتميز كما يقول البعض بموقع استراتيجي مساعد، لكن ما لم يهدف تكيفنا وتعلمنا الى السير في طريق التقدم العقلاني فإن موقعنا الاستراتيجي سيستحيل عبئاً علينا، وسيتحول معظم طاقات شعبنا، كما كانت الحال منذ عام ١٩٧٥، الى إذكاء النزاعات الداخلية اللاعقلانية، بدلاً من بناء مستقبل زاهر وذي قاعدة صلبة.

أجل، يمكن تحقيق هذه المهمة إلا أن ما نفتقده هو الرؤية المشتركة والدافع المشترك. وآمل ان تساهم المقالات المنشورة في محور هذا العدد في إعادة توجيه الحوار الوطني نحو العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فمع نجاح مثل هذه التنمية ستتضاءل تدريجاً أهمية معظم النزاعات التي تطغى على حياتنا السياسية، أو لعلها ستجد طريقها الى الحل النهائي، ففي النهاية ليست السياسة سوى الملاذ الأخير لحل مشكلات الناس التي هي في أكثر الحالات مشكلات اقتصادية ومعيشية يومية.



الاقتصادُ اللبنَاني

في ظِلّ حُكومَةِ الانماءِ وَإعَادةِ الإعمار

بـــاتت
دراسة حال الاقتصاد اللبناني مسألة ملحة
بعدما طوى لبنان مرحلة الحرب، التي شلّ خلالها معظم
قطاعاته الاقتصادية، وترهلت بناه التحتية الرئيسية، وعم الفساد إدارته،
وتراجع مستوى أداء مؤسساته التربوية والصحية، وخصوصاً الرسمية منها،
وفقدت عملته الوطنية معظم قيمتها، ففقد أصحاب الدخل المحدود خصوصاً جزءاً كبيراً من
دخلهم وزادت الهوة بين الفئات الاجتماعية فيه... وبات لبنان بحاجة الى عملية نهوض
اقتصادي شاملة تستجيب للتطورات المجتمعية الكمية والبنيوية التي شهدها، كما للتطورات
الخارجية الإقليمية والعالمية، التي تستوجب مواجهتها أو التكيف معها.
فهل أن عملية النهوض التي تنتهجها الحكومة الحالية، المركزة أساساً على الخطة العشرية، تمثل
منطلقاً صحيحاً لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ؟
يدرس هذا المحور السياسات الاقتصادية في ظل حكومة «الإنماء وإعادة الإعمار»، فيتناول
هذه السياسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، كل على حدة. ومع أهمية دراسة هذه
السياسات قطاعياً، فإن قراءة مترابطة وشاملة لمجمل هذه الموضوعات تظهر
الخيارات العامة التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية للحكومة
والتصور العام الذي يحكم رؤيتها إلى دور لبنان
الاقتصادي في المستقبل

جورج قرم (*)

السِّياسَة الإعمارية للجمهوريّة الثانيَة

كثر الكلام في السنوات الثلاث الأخيرة على المشاريع الإعمارية في لبنان، وخصوصاً مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت، وقلّ الكلام نسبياً على السياسة الإعمارية المتّبعة في البلاد. والحقيقة أن ضخامة المشاريع المطروحة وأساليبها القانونية والمالية هي التي أثارت اللغط والجدل، الأمر الذي أدّى إلى فقدان الرؤية حول السياسة الإعمارية العامة، سواء بالنسبة إلى الرؤية الإنمائية والخيارات الأساسية في إعادة الإعمار أم بالنسبة إلى مقومات ودعائم وسبل تحقيق إعادة الإعمار وتأمين التنمية. ويعود فقدان الرؤية هذا إلى عوامل عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

إن صانعي القرار الاقتصادي في لبنان متأثرون إلى أبعد الحدود بالتيار الدولي المسمى «الليبرالية الجديدة»

- عدم اهتمام الحكومات المتتالية، منذ إنشاء الجمهورية الثانية، بطرح رؤية إنمائية شاملة للبنان ترتكز على مفهوم إنمائي واضح، كما كان قد حصل في عهد الشهابية بعد اضطرابات عام ١٩٥٨.

- شدة الموجة العالمية (الموضة) نحو تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والقيام بعمليات «الخصخصة» وإنشاء أساليب قانونية - مالية جديدة لجلب المدخرات في أسواق المال المحلية والدولية. وقد بدا واضحاً أن صانعي القرار الاقتصادي في لبنان متأثرون إلى أبعد الحدود بهذا التيار الدولي المسمى الليبرالية الجديدة.

- وجود وفرة من الأموال والمدخرات الخاصة الخليجية واللبنانية، وهي أموال تبحث عن فرص الربح والاستثمار، وخصوصاً في مجال العقارات والسياحة، وهي أموال تكونت بصورة عملاقة على مر سنين معدودة خلال فترة الطفرة النفطية في بلدان الخليج العربي.

(*) كاتب وخبير اقتصادي.

ـ شحة موارد الدولة وتردّي أوضاع القطاع العام من جراء ويلات سني الحرب الطويلة وسيطرة الميليشيات والقوى السياسية الميدانية على معظم مقومات الدولة.

ـ طي مشروع الصندوق الدولي لإعادة إعمار لبنان الذي وضع خلال فترة اختمار اتفاق الطائف، وعُدَّ حينئذ جزءاً أساسياً في عملية إنهاء القتال وتأسيس الوفاق الوطني، وقد ذهب هذا المشروع أدراج رياح حرب الخليج المأساوية، في حين ظهر استعداد المدخَرات الخاصة الخليجية للدخول في عمليات الإعمار اللبنانية بدلاً من الأموال المؤسسية العربية والدولية.

أولاً: الأجواء الدولية المتحكّمة برسم السياسات الإعمارية اللبنانية

الغريب في أمر السياسة الإعمارية أنها لم تقم بدراسة الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل، على الرغم مما أصاب اللبنانيين من ويلات متتالية خلال سنين الحرب.

تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسات والأساليب الإنمائية، في أي بلد كان، لا تجري في الفراغ، بل هي تستلهم، علناً أو ضمناً، من الأجواء الدولية والإقليمية الاقتصادية والمالية السائدة والمهيمنة. وهذا صحيح بخاصة في الدول الصغيرة الحجم التي تتأثر أكثر من سواها من الدول الكبيرة الحجم بالتيارات والمفاهيم السائدة في الساحة الدولية.

أنا لا أذكر ذلك للتخفيف من هفوات السياسات الإعمارية اللبنانية التي سآتي على ذكرها في ما بعد، بل سعياً لفهم الآلية المؤدية إلى اتخاذ الخيارات والأساليب الإعمارية المتبعة في الجمهورية الثانية، التي سأسعى لتوضيحها وتقويمها بروحية موضوعية بعيدة من أي تشنج سياسي أو عقائدي. ونحن في الحقيقة نرى اليوم أساليب إنمائية مشابهة مطبقة في أنحاء عدّة من العالم بتأييد حماسي من قبل الدول الرئيسية في تسيير النظام الاقتصادي والمالي العالمي وكبريات مؤسسات التمويل الدولية.

ولنذكر هنا أن السياسات الإنمائية في لبنان في عهد فؤاد شهاب قد جرى وضع مقوماتها وأساليبها وآلياتها في جو اقتصادي ومالي دولي مختلف تماماً عن الأجواء التي نعيشها اليوم. فالعقائد التنموية التي سادت حينذاك كانت تدعو إلى تقوية أجهزة الدولة وتدخُّلها في الآليات الاقتصادية وإلى توسع القطاع العام في تقديم الخدمات الأساسية إلى المواطنين في مجال التربية والنقل والمواصلات وتوفير الطاقة في شتى

أشكالها وتقديم الحماية الاجتماعية إلى المواطنين كافة، إضافة إلى فرض سياسات ضريبية تهدف إلى تحقيق إعادة توزيع الدخل في ما بينهم. وكانت الدول الليبرالية، وخصوصاً الأوروبية منها، تعمل على هذه المبادىء. وكذلك كانت أجهزة التمويل الدولية تقدم القروض والتسهيلات المختلفة إلى دول العالم الثالث ضمن هذا المنطق، وتشجّع الحكومات على إنشاء مؤسسات جديدة لتنمية القطاع العام. وقد امتازت السياسات الإنمائية الشهابية بتوجهها نحو مساندة الفئات الشعبية المهمشة في الدورة الاقتصادية وتقوية أجهزة الدولة والقطاع العام وتوسعها لكي تؤمن الخدمات العامة ومقومات النمو الاقتصادي والمالي العام في البلاد. وللإنصاف لا بد من الإشارة إلى أن الأسلوب الإنمائي للشهابية لم يكن وليد الأجواء الإنمائية الدولية فقط، إنما كان نابعاً من رؤية سياسية واضحة المعالم في سبل معالجة الآفات المزمنة للكيان اللبناني. فقد رأى رئيس الجمهورية في ذلك الحين أن الدخول في أسلوب إنمائي، يهدف إلى إدخال كل الفئات الاجتماعية وكل المناطق اللبنانية في دورة النمو الاقتصادي، هو الوحيد الكفيل بالقضاء على أشكال التذمر الطائفي المتنوعة التي تهدد استقرار الكيان والنظام، وخصوصاً في فترات التوتر الإقليمي وصراع الدول الكبرى على منطقة الشرق الأوسط. فالولاء للنظام والكيان هو ـ كما في أي بلد آخر ـ رهن بتأمين العيش الكريم لجميع الفئات والمناطق اللبنانية. ويمكن أن يقال في الحقيقة إن الدعائم الاقتصادية والمالية التي أرستها الشهابية في البلاد أمّنت نمواً إقتصادياً بارزاً للبنان، وإن بقي الكثير من تفاوت الدخل بين المناطق، الأمر الذي ساهم في إيجاد الأرض الممهدة للأحداث الأليمة التي ألمت بالبلاد منذ عام ١٩٧٥.

إن تركيز الجهد الإعماري بكثافة على إعادة بيروت إلى سابق عهدها كسوق إقليمية رئيسية تجارياً، ومصرفياً، هي سياسة إنمائية لا تخلو من المخاطر ويستحسن تعديلها تدريجاً

أما اليوم، فإن الجو الاقتصادي الدولي المهيمن هو جو معكوس تماماً بالنسبة إلى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠. فأفكار الليبرالية الجديدة هي التي عمّت الساحة الاقتصادية والمالية في كل أنحاء العالم، والأسلوب التنموي الناتج من هذه الأفكار يقتضي تقليص دور الدولة في الآليات الاقتصادية وبيع منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص، وكذلك الحدّ، بل التراجع في تقديم الحماية الاجتماعية وقيام الدولة بإعطاء الحوافز الضريبية إلى المستثمرين في القطاع الخاص وإلى أصحاب التوظيفات في الأسواق المالية المحلية. وهذا الأسلوب التنموي الجديد أصبح معمولاً به في كل أقطار العالم بالحماسة نفسها التي طبق بها الأسلوب التنموي القديم، وبتجاهل تام لمعطيات

الاقتصادات المختلفة والبنى الاجتماعية الخاصة بكل بلد. وهذا هو الجو الذي نشأت فيه الجمهورية الثانية في لبنان وتأثرت به في وضع أسلوبها وتصوراتها التنموية المعلنة أو الضمنية. وقد يكون من المفيد هنا عرض الخيارات التنموية الأساسية التي تم الإجماع عليها من قبل السلطات الدستورية في البلاد. كما لا بد هنا من الإشارة إلى أن الحكومات المتتالية والمجلسين النيابيين قد عملت صفاً واحداً من أجل تكريس التصور التنموي العام وما يرافقه من أساليب مالية وقانونية جديدة في الأنظمة، وفي البنية المؤسسية اللبنانية، وذلك منذ أواخر عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من بروز معارضة سياسية وتقنية للتصور التنموي وأساليبه، فإن تعاضد السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحفاظ على جوهرالتصور دون تعديله لهو أمر ثابت يدل بوضوح على قناعة هاتين السلطتين بجدوى هذا التصور وفائدته لتأمين مستقبل البلاد.

ثانياً: سمات السياسة الإعمارية

إن أهم مميزات هذا التصور يمكن تلخيصها في الأمور التالية:

١ ـ إن هذا التصور هو تصور إعماري وليس تصوراً إنمائياً، بل يمكن القول إن التصور الإعماري هو الذي رسم وفرض ملامح الأساليب الإنمائية، وليس العكس كما يستحسن أن تكون الأمور.

٢ ـ لقد حصر التصور الإعماري بالبنية المادية المدمَّرة واستبعدت منه الحاجات الاجتماعية والإنسانية والتربوية، على الرغم مما أصاب اللبنانيين على مدى خمسة عشر عاماً من ويلات متتالية، وتهميش لكل من بقي في البلاد عن التطورات العلمية والإنسانية والتقنية الإقليمية والدولية، ومن انقلاب في الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من اللبنانيين.

٣ ـ ضمن هذا التصور أعطيت الأولوية المطلقة لإعمار الوسط التجاري والتاريخي لمدينة بيروت بأساليب إقتصادية ومالية وقانونية جديدة أثارت كثيراً من التحفظ من نواح متعددة ومن فئات مختلفة غير أصحاب الحقوق، دون أن يؤثر ذلك في السلطات الدستورية. وكان واضحاً أن هذه الأولوية ناتجة من رغبة صانعي القرار في الجمهورية الثانية في إعادة مدينة بيروت إلى سابق عهدها، كأكبر مركز تجاري ومالي في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من كل التطورات العملاقة التي حصلت في المنطقة، من ناحية تقدم الأقطار العربية تقدماً هائلاً في تطوير البنى التحتية وشبكات

النقل والمواصلات، وإنشاء الجامعات الحديثة والمستشفيات والمرافق العامة السياحية.

٤ ـ أتت بعد ذلك الخطة الإعمارية العامة (خطة السنوات العشر) لتؤكد مركزية دور الوسط التجاري لمدينة بيروت في التصور التنموي، نظراً إلى ثقل الإنفاق على إنشاء الأوتسترادات حول بيروت وانطلاقاً منها نحو المناطق المجاورة، وتوسيع المطار ومدّ شبكات اتصالات هاتفية ضخمة. وقد بدا واضحاً أن رهان صانعي القرار هو حصول السلام في المنطقة في الأمد القريب وفتح الحدود وتحقيق الليبرالية الجديدة في التبادلات بين أقطار المنطقة، الأمر الذي يتطلب بالتالي الإسراع في تهيئة مدينة بيروت لتنافس عواصم المنطقة في استجلاب الرساميل والشركات والحركة التجارية والمالية الإقليمية. وقد كثر الكلام على إنشاء سوق مالية إقليمية في بيروت.

٥ ـ كثر الكلام أيضاً على ضرورة القيام بتخصيص المرافق العامة الرئيسية في البلاد لتقليص دور الدولة والقطاع العام في البنية الاقتصادية، كما بدأت السلطات العمل بأسلوب الـ BOT في مجال الهاتف الخليوي، مع أنه لم يتم وضع خطة واضحة ومعلنة في شأن برنامج تدريجي لإجراء عمليات نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ولا نعلم إذا تم وضع أي دراسة تبحث في الطرائق والأساليب التي ستطبق بالنسبة إلى العمليات هذه.

٦ ـ تمّ خفض الضرائب المباشرة جذرياً، وكذلك أعفيت شركة سوليدير من دفع الضرائب لمدة عشر سنين، وذلك في إطار سياسة تشجيع الاستثمار من جهة، ولتشجيع اللبنانيين على دفع ضريبة الدخل بمستوى متدن جداً، أي ١٠ في المئة، من جهة أخرى.

هذه السمات الست التي تميز السياسة الإعمارية في البلاد وترسم لنا مقوماتها وخياراتها الرئيسية المعلنة والضمنية، هي في الحقيقة نتاج الأجواء الاقتصادية الدولية التي ذكرتها سابقاً، وهي بالتالي مطابقة لعقيدة الليبرالية الجديدة ونماذجها وآلياتها. أما الخلفية السياسية لهذه السياسة فهي مطابقة كذلك للأجواء الإقليمية والعربية المتميزة بالأمل في السلام القريب وتعميم سياسات الإنفتاح الاقتصادي بين أقطار المنطقة والأمل في جذب استثمارات وتوظيفات عربية ودولية ضخمة، بعدما بقيت المنطقة العربية منطقة هامشية في حركة تدفق الأموال الدولية، بسبب استفحال الصراع العربي ـ الإسرائيلي وانغلاق بعض الاقتصادات العربية في أنظمة «إشتراكية» والتضييق بشكل عام على المبادرات الفردية، سواء بسبب هيمنة بيروقراطيات القطاع العام على الحياة الاقتصادية وعدم ملاءمة القوانين لمتطلبات القطاع الخاص أم بسبب

عدم الاستقرار السياسي. هذا التطابق بين مقومات السياسة الإعمارية اللبنانية والأجواء الرسمية الاقتصادية والسياسية الدولية هو الذي أدّى إلى الارتياح الكبير والتأييد اللذين تحظى بهما مثل هذه السياسة في الدوائر الرسمية الدولية، وكذلك في قطاع المال الدولي والعربي. وهذا التأييد يزيد السلطات الدستورية ثقة بخططها الإعمارية وأساليبها التنفيذية القانونية والمالية، على الرغم من التحفظات المتعددة التي يبديها بعض اللبنانيين، وخصوصاً تلك النابعة من اعتبارات فنية أو رشدانية لا علاقة لها بأي نوع من أنواع الصراع على السلطة.

ثالثاً: محاور التحفظات في شأن المعادلة الإعمارية

سأسعى هنا لتلخيص تلك التحفظات بترتيبها في ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتعلق بالرهان على عودة السلام إلى المنطقة سريعاً وعلى إمكان استعادة لبنان الدور التجاري الذي احتله في السابق؛ والثاني يتعلق بالرهان على أن النمو الاقتصادي الذي سيحققه لبنان من جراء النجاح في الرهان الأول سيقضي على التبرّم الاجتماعي وحالات التهميش الاقتصادي؛ أما الثالث فهو يتعلق بالنتائج المالية الايجابية التي سيحققها الاقتصاد اللبناني من جراء النجاح في الرهانين الأول والثاني، الأمر الذي سيسمح بتأمين جميع الحاجات التمويلية دون تفاقم الدين العام الداخلي والخارجي ودون الوقوع في أزمة مالية شرسة تعرّض المكاسب المنتظرة للسياسة الإعمارية.

١ - الرهان على السلام القريب واستعادة لبنان دوره كوسيط تجاري ومالي إقليمي

لن أطيل الحديث في موضوع السلام في الشرق الأوسط، وخصوصاً في حل الصراع العربي - الإسرائيلي الذي يمس لبنان في صميم كيانه ووحدته. فبعد أكثر من ثلاث سنوات من الدخول في مسار مدريد التفاوضي بين العرب وإسرائيل، وبعد ستة أشهر من توقيع إتفاقات أوسلو، يبدو جلياً أن الأمور ليست بالبساطة التي تروج لها الصحافة العالمية، وأن دولة إسرائيل لم تدخل بعد في جو سلام حقيقي، إذ لا تزال تمارس أشد الأساليب القمعية في الأراضي المحتلة وفي جنوب لبنان. وعلى أي حال، فالسؤال الطبيعي الذي يتبادر إلى الذهن هو مدى صحة أي سياسة تعتمد على خيار واحد ولا تأخذ في الحسبان إمكان حصول تطورات معاكسة للتصور الرئيسي

والمحوري. فالرهان على الحصول الحتمي للتصور المفضّل ليس رهاناً موزوناً يطمئن العقل إليه. ويتبادر هنا إلى الذهن تساؤلات عدّة حول ما ستؤول إليه السياسة الإعمارية الحالية في حال استمرار المنطقة في وضع غير مستقر يتميز بحالة السلام البارد أو حالة الحرب على نار خفيفة وبأنواع أخرى من الحالات التي لا تزال تعيشها الساحة اللبنانية. إن تركيز الجهد الإعماري بكثافة على إعادة بيروت إلى سابق عهدها كسوق إقليمية رئيسية تجارياً ومصرفياً ومالياً، وكذلك توجيه الاستثمارات العامة والخاصة في هذا الخيار الأحادي الجانب، لهي سياسة إعمارية وإنمائية لا تخلو من المخاطر ويستحسن تعديلها تدريجاً، ليس بسبب هشاشة الوضع الإقليمي فحسب بل لاعتبارات أخرى أيضاً لا تقل أهمية، وهي تتعلق بالتطورات الاقتصادية العملاقة التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط.

إن خيار إعادة بيروت إلى ما كانت عليه من عاصمة إقليمية تجارية ومصرفية إعلامية وسياحية لأمر يدغدغ عواطف وحنين كل لبناني تجاه الوضع القائم منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٥. وهذا ربما يفسر التأييد العفوي الذي تحظى به السياسة الإعمارية بشكلها الإعلامي المثير. لكن الأمور هنا ليست بهذه البساطة، فالأقطار العربية المجاورة خرجت جميعها من تخلفها في بناء البنى التحتية الأساسية في النقل والمواصلات والمناطق الحرة الصناعية والتجارية، وقد أصبح لها أساطيل بحرية وبرية وجوية ولها شبكات هاتفية متطورة وأنشأت أو طوّرت البورصات المحلية، ولها اتصالات عالمية واسعة، فضلاً عن الجامعات والمستشفيات الحديثة والمرافق السياحية المهمة. فالحقيقة أنه يصعب فهم هذا المحور في السياسة الإعمارية اللبنانية، إن من جهة أولويته بالنسبة إلى خيارات أخرى متوافرة، كما سنأتي على ذكره في ما بعد، أم من جهة واقعية الخيار وقابليته إلى تلبية الحاجات الرئيسية للإقتصاد اللبناني، وخصوصاً في مجال العمالة وتوافر فرص التوظيف.

ويظهر جلياً في السياسة الإعمارية تركُّز الجهد الإستثماري في بناء قاعدة خدماتية ضخمة محصورة الفوائد في التجارة والمال والعمليات العقارية ذات الطابع السياحي والسكني لذوي الدخل العالي والشركات العالمية. ويبدو أن صانعي القرار رأوا دون دراسة جادة أن هذا الخيار سيؤمن فرص التوظيف الكافية للعاطلين من العمل حالياً ولعشرات الآلاف ممن يتخرجون سنوياً من المدارس أو الجامعات. وقد يكون ذلك صحيحاً، غير أنه لم تتوافر أي دراسة بالأرقام حول قدرة السياسة الإعمارية وخياراتها التنموية في استيعاب طلبات الاستخدام في السنين المقبلة، وخصوصاً في

غياب أي سياسة صناعية تساهم في زيادة الإنتاجية العامة للإقتصاد اللبناني. وتجدر الإشارة هنا إلى مساهمة القطاع الصناعي في فترة ما قبل الحرب في النمو العام وفي خلق فرص الاستخدام وفي تصدير أكثر من مليار دولار عام ١٩٧٤ من المنتوجات الصناعية اللبنانية.

إن قطاع الخدمات لا بد من أن يرتكز على اقتصاد متين يتميز بقدرة تقنية في التكيف السريع بتغيير الأنماط الإستهلاكية العالمية، وهذه هي الحال في بلدان مثل سويسرا وهولندا، حيث يوجد قطاع صناعي عالي الفعالية والإنتاجية لتفعيل قطاع الخدمات، وخصوصاً في مجال التجارة والمال، فضلاً عن تنوع وتعدد المراكز المدينية والتجمعات السكنية وعدم تركز التسهيلات الخدماتية والسكنية في العاصمة. ويخشى في الخيارات الإعمارية المعتمدة كما وصفتها أعلاه أن تنقصها فعلياً القدرة التنافسية الحقيقية الطويلة الأمد تجاه المراكز الخدماتية الأخرى في المنطقة، وذلك في حال حصول السلام الشامل وتحقيق انفتاح اقتصادي واسع بين جميع أقطار المنطقة.

٢ ـ القضاء على التبرم الاجتماعي وحالات التهميش الاقتصادي

الرهان الثاني الضمني في المعادلة الإعمارية يفترض أن يولِّد الخيار الرئيسي في الإعمار معدلات نمو عالية جداً، بحيث ترتفع حال الرخاء العامة وتقضي على حال التبرُّم الاجتماعي العام في البلاد. هذا مع الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي المنتظر في الخطة العشرية يدور في حدود ٧ في المئة فقط. والغريب في أمر السياسة الإعمارية أنها لم تقم بدراسة الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل على الرغم مما أصاب جميع الفئات اللبنانية من ويلات متتالية خلال سنين الحرب. ولا بد هنا من التنويه بالأعمال الميدانية التي كانت بعثة إرفد قد قامت بها بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٢ لحساب وزارة التصميم العام لتحديد مواقع الخلل الاجتماعي والتربوي والصحي في كلّ قضاء من أقضية لبنان. وهذا المسح الميداني الضخم هو الذي تمّ الإستناد إليه لتحديد الخيارات الرئيسية في السياسة الإنمائية والخطة الرباعية الأولى في عهد الرئيس شهاب. أما السياسات الإعمارية الحالية فقد استلهمت وجهاتها من الأجواء الدولية ونموذج الليبرالية الجديدة دون أن تسعى لتكييف هذه التوجهات مع وضع بلد عانى على مر ١٧ عاماً حروباً شعواء متتالية مع ما تركته هذه الحروب من مشاكل إجتماعية ضخمة.

وقد أشرنا في ما سبق إلى قضية العمالة وفرص الاستخدام، وهي قضية مستعصية في غياب سياسة واضحة المعالم في شأن إعادة تأهيل اليد العاملة وإنشاء برامج مكثفة للتعليم التقني والمهني. فاليد العاملة والأطر الفنية اللبنانية ظلت على مر السنوات العشرين الماضية منقطعة عن العالم الخارجي وعن التطورات التقنية العملاقة الحاصلة في جميع الميادين الإنتاجية والخدماتية. وإذا كان بعض الشركات الخاصة تمكن من الإنفتاح على الخارج ومتابعة التقدم التقني الحاصل في بعض الميادين، فإن أغلبية المنشآت الاقتصادية في البلاد عانت التقوقع والتراجع ودُمِّر بعض أجهزتها الإنتاجية دون التمكن من تبديله وتجديده. ويشهد الاقتصاد اللبناني ظواهر شاذة عديدة في سوق العمالة، إذ إن وجود البطالة المحلية يتعايش مع مزيد من استعمال اليد العاملة غير اللبنانية الرخيصة، على الرغم من تدني مستويات الرواتب مقابلة بما كانت عليه عام ١٩٧٥. إن تجاهل السياسة الإعمارية هذه المشاكل الرئيسية ناتج من تجاهلها ضرورة إعادة تأهيل البنية الصناعية في البلاد، كما ذكرنا سابقاً، على الرغم من إلحاح الصناعيين وتقديمهم اقتراحات عديدة بناءة إلى السلطات المذكورة.

يجب أن يكون الهم الاجتماعي من الخيارات الأساسية في السياسة الإعمارية من أجل تأمين اللحمة بين اللبنانيين لمواجهة الأخطار السياسية التي لا تزال تحيط بنا

ولن ندخل هنا في سرد المعضلات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي ستعرقل السياسة الإعمارية الحالية، مثل غلاء المعيشة وأزمة السكن وزيادة التكاليف في معظم القطاعات، وكذلك قضية التعليم والصحة بالنسبة إلى الفئات المحدودة الدخل، فهي جميعها معضلات قد تتفاقم مستقبلاً في غياب تصور إنمائي شامل يأخذ في الحسبان الحاجات الفعلية للبنانيين قبل الأخذ في الأجواء الدولية والإقليمية المؤدية إلى الخيار الأحادي الجانب في السياسة الإعمارية. وفي هذا المضمار لا بد أيضاً من التنويه بغياب أي جهد يذكر في مجال إعادة تأهيل البلديات في البلاد وإعادة تدريب كادراتها وموظفيها لكي تتمكن من تلبية الحاجات الأساسية للسكان. إن مصدر الرقي في معظم البلدان يستند إلى كفاءة الأجهزة البلدية والمناطقية في تقديم الخدمات العامة الأساسية وتنظيم حياة المدن والبلدات تنظيماً فعّالاً.

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة الحدّ من تخمة الإدارات العامة المركزية عن طريق برامج خاصة توفّر للموظفين إمكان ترك الوظيفة بعد تلقي تدريب عصري يؤهلهم للعمل في القطاع الخاص أو لإنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة الحجم كما هو معمول به في كثير من الدول.

يبدو أن هذه الضرورات لم تؤخذ في الحسبان بعد في رسم السياسات الإعمارية. ويستحسن أن تركز الجهود عليها مستقبلاً لئلاً تزيد القلاقل الاجتماعية مع ما يستتبع ذلك من احتمال تحول التوتر الاجتماعي إلى توتر طائفي، وفق نموذج يتكرر حصوله بشكل مؤسف ومأساوي في التاريخ اللبناني الحديث. وفي حال عدم حصول «السلام» الشامل والسريع في المنطقة، يجب أن يكون الهمّ الاجتماعي من الخيارات الأساسية في السياسة الإعمارية من أجل تأمين اللحمة بين اللبنانيين لمواجهة الأخطار السياسية التي لا تزال تحيط بنا.

٣ ـ تأمين التوازن المالي في السياسة الإعمارية

المعادلة الإعمارية المعمول بها حالياً تفترض أن يجري تأمين جميع نفقات الخطة العشرية عن طريق القروض وفائض الميزانية العامة ابتداءً من السنة الرابعة من الخطة. وقد فاجأت الخطة معظم الخبراء الماليين في البلاد الذين لا يرون أي دراسة مقنعة حول إمكان حصول فائض في ميزانية الدولة ابتداء من عام ١٩٩٥ يزيد بشكل كبير في السنين التالية ليبلغ ٩ في المئة من الناتج الوطني قبل نهاية القرن. ولن أطيل الحديث حول الأوجه المالية في السياسات الإعمارية، إذ إن هذا الموضوع سيعالج في دراسات وتعقيبات أخرى في هذا المحور. لكن يمكن القول إن اللغط الكبير يدور حول السياسة المالية المرافقة لسياسة الإعمار التي تقتضي تجهيز أموال ضخمة للحد من المديونية المفرطة والميول التضخمية. ويمكن تلخيص مقومات السياسة المالية بالمعطيات البارزة الآتية:

- خفض ضريبة الدخل والضرائب المباشرة بحدة.

- زيادة الضرائب غير المباشرة بحدّة أيضاً.

- الحفاظ على مستويات عالية جداً للفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، الأمر الذي يزيد من أعباء الخزينة بشكل غير صحي، ويحدّ من حركة التسليف لمصلحة القطاع الخاص.

- إصدار أسهم شركة سوليدير بالدولار الأميركي على الرغم من كون كل موجوداتها من العقارات في وسط العاصمة، الأمر الذي لا يعرض المستثمر لتقلبات أسعار القطع إلا موقتاً.

- مشروع إصدار سندات خزينة بالدولار بأسعار فائدة عالية نسبياً.

وتبدو لي هذه المعادلة المالية شبه مستحيلة لتأمين مسار إعماري دون عقبات نقدية

ومالية، ولا يمكن تفسير هذه المعـادلة إلا إذا عدنا إلى التصور الأساسي وراء الخيارات الإعمارية، أي حصـول «سلام» سريع وعودة معظم الرساميل اللـبنانية الهاربة خلال الحرب وقدوم رساميـل عربية ودولية ضخمة للإستـثمار في لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى حصول فورة إقتصادية مستمرة تزيد من موارد الدولة وتسمح لها بتسديد ديونها بانتظام ودون أي عـرقلة. فـالمعـادلة الإعمـارية الماليـة هي، كـمـا المعادلة الإعـمـارية الاجتماعية، رهان على المعادلة السياسية في المنطقة وعلى قدرة لبنان من جراء خياراته الإعمـارية على استـرجاع موقع مميـز في الإقتصـاد الإقليمي، كـما كانت الحـال قبل الحرب. ويمكن هنا أن أردد بشكل معدل قول الخـبير البلجيكي فان زيلاند (Van Zee-land) الذي استقدمـته الدولة في بداية عهد الاستقلال، وهـو يعبر عن رأيه في الآليات الإقتـصادية اللبنانيـة، فأقول في شـأن السياسـة الإعمارية الحـالية: «لم أفـهم كيف ستعمل إنما ليتها تعمل!». ومن الأمـور اللافتة للنظر هنا أننا نعيش في لبنان في غياب الجهـاز الإحصائي الذي يمكننا من إبداء آراء تسـتند إلى معطيات رقـمية مـوثوق بها، وخصوصاً في ما يتعلق بالدخل الوطني وتـعدد السكان وتكوين سوق العمل، إلى غير ذلك من هذه المعطيـات الجوهرية في بناء أي سيـاسة إعمـارية. لذلك يصعب مناقـشة الفرضـيات والخيـارات إلا بناء على حقائـق وأرقام، فالتـقويم الذي قدمـته للسيـاسة الإعمارية مبني على نوع من الرشـدانية والواقعية والخبرة العـملية. وعلى خلاف فان زيلاند الذي قال للسلطات اللبنانيـة حينئذ «لا تفعلوا شيـئاً فالآلية ماشيـة»، فبودي أن يصار تدريجاً إلى إجراء تعديل في الأولويات والخيارات لاستدراك ما يمكن أن يصيب المعادلة الإعمارية من معرقلات وهفوات مستقبلاً.

وقد سعيت هنا لفـهم الخيارات المعلنة والضمنية في السياسـة الإعمارية وسردها، على أمل إطلاق مناقشة بناءة لمسـتقبل بلدنا الجريح. ولا بد هنا قبل خـتام هذه الورقة من ذكر الأعمـال المتواصلة لندوة الدراسات الإنمائيـة التي أسسها حسـن صعب، فهي تراث غني يجب عدم نسـيانه في تحديد السياسـات الاجتماعيـة التي لا بد منها في أي سياسـة إعمارية، كما أودّ أن أذكّر بالعـمل الذي قام به أحد رواد السياسـة الإعمارية، وهو جبـرايل منسى الذي ألّف عام ١٩٤٨ كـتاباً ضـخـماً حول خطة إعـمار الاقتـصاد اللبناني واصلاح الدولة، وهو عمل ذو التوجه الليـبرالي الواضح والصريح. وقد لفتت المقدمة إنتـباهي، أقتطع منها بعض السطور ذات الدلالة المثـيرة في ظروف اليوم، حين يقول المؤلف: «إن نهاية الحرب [أي نهاية الحرب العالـمية الثانية] تكشف لنا صعوبات متعـددة على الصعيـد الإقتصادي؛ فإعـادة التأهيل الإقتصـادية والإجتماعـية التي لا مناص منهـا تقتضـي المزيد من العلم والتقنيـة وكذلك تنظيم أفـضل لإدارتنا... وهناك مـسألتـان تقلقنا بإلحاح: الأولـى هي الوسائل التي من خـلالهـا سنؤمن تكييـفنا إلى

الوضع الإقتصادي الدولي الجديد والثانية هي كيف سيعيش لبنان إقتصادياً بعد الحرب وكيف سيحافظ على مستويات المعيشة. هناك عدد لا يحصى من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي لا بد من حلّها حلولاً تقنية وعلمية. إن القرار السريع والعشوائي قد ينجح في الأمور السياسية بعض الأحيان، أما في مجالنا فهو لا يؤدي إلى أي نتيجة مرضية».

إن السياسة الإعمارية الحالية ليست نتيجة قرار سريع وعشوائي بل هي نابعة من خيارات واضحة تتمسك بها السلطات الدستورية، وقد سعيت لتوضيح منطق هذه الخيارات لكي نتمكن من مناقشتها بالروح الموضوعية المجردة حفاظاً على مصلحة لبنان وجميع أبنائه.

سمير مقدسي (*)

السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية

تعقيب

سأبدأ تعقيبي باستخلاص بعض النقاط الرئيسية لورقة جورج قرم. ويمكن عرضها كما يلي:

إن السياسة الإعمارية الحالية المبنية على الليبرالية الجديدة لا تتوافق مع حلول جدية للمشكلات والقضايا الإجتماعية التي ولدتها الحرب

١ - إن الأجواء الإقتصادية والسياسية الدولية المهيمنة تؤثر تأثيراً كبيراً في توجهات السياسة الإقتصادية الداخلية. وهذا - كما يقول قرم - يفسّر توجه العهد الشهابي في الستينات نحو تفعيل دور الدولة ومؤسساتها في العملية التنموية، مقابلة بعهد ما بعد الطائف حيث التركيز على الليبرالية الإقتصادية، بما في ذلك التوجه نحو التخصصية، على أقله في بعض مرافق القطاع العام والتركيز على الاستثمار الخاص في عملية التنمية، وذلك تمشياً مع التطورات الإقتصادية الدولية الحالية.

٢ - يحدّد قرم السياسة الإعمارية اللبنانية الحالية بأنها سياسة تصوّر إعماري - مع إعطاء الأولوية للوسط التجاري - وليست سياسة تصور إنمائي شامل، وخصوصاً في ما يتعلق بالقضايا والسياسات الإجتماعية. وهذه السياسة ترتكز أساساً على رهان حصول «السلام» في المنطقة في الأمد القريب، وفتح الحدود، وبالتالي فهي تعتمد على خلق الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص (بما في ذلك خفض معدّل الضرائب المباشرة)، وتخصيص المرافق العامة وإعادة سوق بيروت كسوق إقليمية. بكلمة أخرى، تعكس هذه السياسة تقليصاً لدور الدولة مع عدم إعطاء مسألة توزيع الدخل الإهتمام الكافي.

(*) وزير سابق والرئيس المنتدب للجامعة الأميركية في بيروت.

٣ ـ بناء على ما تقدّم يخلص قـرم إلى بعض الاستنتاجات التي يطرحهـا للمناقشة ومنها.

أ ـ إن الرهان على احتمـال سلمٍ قريبٍ في المنطقـة ربما لا يتحـقق، وبالتالـي فإن التركيز على إعادة بيروت كسوق إقليمـية ـ تجارياً ومصرفياً ومالياً ـ ربما لا يخلو من مخـاطر يجب أن نأخذها في الحسـبان، وخصـوصاً بعدما نأخـذ في الحسبـان كذلك التطورات المالية والإقتصادية التي شهدتها بلدان المنطقة. وبالتالي يتوجب إعادة تقويم أولوية هذا التركـيز ضمن إطار السيـاسة الإعمارية، وفي ضـوء تلبية حـاجات سوق العمل اللبنانية. إن التركيز المفرط على قطاع الخدمات لا يلبّي الحاجات التنموية للبنان، وخصوصا أن تنمية القطاع الصناعي لا تبدو ذات أهمية في السياسة الإعمارية المتّبعة.

ب ـ إن السيـاسة الإعمـارية الحاليـة المبنية على الليبـرالية الجـديدة، لا تتوافق مع حلول جدّية للمشكلات والقضـايا الإجتماعية التي ولّدتها الحـرب. والهم الإجتماعي ـ كما يشدّد قرم ـ يعد من الخيارات الأساسية لأي سياسة إعمارية.

ج ـ إن السيـاسة المالية المتبـعة ـ خفض الضـرائب المباشرة وزيادة الضرائب غـير المباشـرة، والمستويات العـالية للفوائد، وإصدار أسـهم سوليدير بالدولار، ومـشروع اصـدار سندات خزينة بالدولار بـأسعـار فائدة عـالية ـ لا تـتمـشى مع تأمين مسـار إعماري دون عقبات نقـدية ومالية كبيرة. هذه السياسة، كمـا يقول قرم، ترتكز أساساً على رهان المعادلة السياسية في المنطقة وقـدرة لبنان على استقطاب الرساميل العربية والدولية الخاصة واسترجاع موقع مميّز للاقتصاد اللبناني في المنطقة. بكلمة أخرى ـ وهذا ما اعتـقد أن المحاضر يقـوله ضمناً ـ قد ينتج من هذه السـياسة اختـلالات مالية كبيرة، وخصوصاً إذا لم تتحقق افتراضاتها الضمنية.

في ضوء مـا تقدم كنت أود أن أتقـدم بملاحظات عديدة حـول مسيـرة الإقتـصاد اللبناني في المستقبل وحول السياسـة الإعمارية. إلا أنه نظراً إلى ضيق المجال سأكتفي بثلاث ملاحظات مقتضبة:

(١) لا شك في أن التطورات الإقـتصادية والسـياسيـة الدولية تؤثر في توجـهات السياسة الإقتصادية الداخلية. ولولا انهيـار الاتحاد السوفياتي لربما كان التوجه نحو التخصصية وتقليص دور الدولة المبـاشر أقل شأناً مما هو عليه الآن. أقول دور الدولة المباشر، أي تملك الدولة كلياً أو جـزئياً بعض القطاعات الإقتصادية مـقابلة بدورها غير المباشر، وذلك عبر السيـاسات الإقتصادية التي تتبعها، وتحديداً السـياسة الإقتصادية الكلية. فـلا بد من التمييز بـين هذين الدورين. فالتوجه نحـو الليبرالية الإقـتصادية أو

الإعتماد على آلية السوق يجب ألاّ يُفهما أبداً على أنهما تخلٍ عن رسم السياسات الإقتصادية والمالية التي تؤثر في مسار الإقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق فإن السياسة الإعمارية الحالية في لبنان قد تكون بحاجة ماسة إلى توضيح ترابطها أو تناغمها مع السياسة الإقتصادية الكلية، ليس من الناحية الإجتماعية التي يركز عليها قرم فحسب ـ وأنا أوافقه تماماً على هذه الناحية ـ بل من ناحية تثبيت أسس الاستقرار المالي والنقدي أيضاً على المديين المتوسط والبعيد. وكملاحظة هامشية لقد قامت في الماضي محاولات لتنسيق السياسات الإعمارية والمالية والنقدية.

لقد تخوف قرم أن ارتكاز السياسة الإعمارية الحالية ـ مع تركيزها على الوسط التجاري ـ على فرضية استتباب السلم في المنطقة على المدى القريب له مخاطره. فالعملية السلمية ربما لا تتم على المدى القريب. وربما أن الإجابة عن هذا التخوف هو أن تكون السياسة الإقتصادية اللبنانية منفتحة على خيارات متعددة بالنسبة إلى المستقبل السياسي والإقتصادي للمنطقة، بحيث يمكن تعديلها في ضوء التطورات الحاصلة، فلا تكون مرتهنة لخيار واحد. أما مسألة الأولويات في السياسة الإعمارية فقد يتوجب إعادة النظر فيها بغض النظر عن أي افتراضات للتطورات المستقبلية في المنطقة، فالقضايا الإجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر، يتوجب معالجتها في مطلق الأحوال.

(٢) إن عملية التخصيص التي أشار إليها قرم قد تناولتها ندوات عدة وأبحاث ومقالات متعددة. وكما نعلم لعملية التخصيص أوجه متعددة. فهي لا تعني بالضرورة نقل الملكية إلى القطاع الخاص. والمهم أن تكون أي عملية للتخصيص جزءاً من سياسة إعمارية ـ تنموية ـ اجتماعية ذات أهداف واضحة تبغي استعمالاً أفضل للموارد المتاحة في الإقتصاد الوطني. وهنالك تساؤلات عدة يجب الإجابة عنها في هذا الشأن، منها على سبيل المثال: ما هو الشكل الذي ستأخذه مشاركة القطاع الخاص؟ كيف نضمن وجود الضوابط التي تخدم المصلحة العامة في أداء هذه المؤسسات، وكيف بالتالي نؤمن عدم انتقال احتكار مؤسسة عامة إلى إحتكار مؤسسة خاصة؟ وفي حال مشاركة القطاع الخاص في التملك، كيف نقوّم موجودات المؤسسات العامة المرشحة لهذه المشاركة؟ هل يتوجب أولاً إعادة تأهيلها قبل إشراك القطاع الخاص؟ وكيف نؤمن مشاركة واسعة من قبل هذا القطاع؟ وهل يفتح مجال التملك لرساميل غير لبنانية؟ وفي هذه الحال ما هي حدوده؟ بكلمة أخرى إن قضية التخصيص يجب أن ينظر إليها ضمن سياسة إعمارية ـ إنمائية ـ إجتماعية شاملة وليس كعملية مستقلة عن الأهداف الإعمارية ـ التنموية للبنان.

(٣) إن للجانب الإقليمي للسياسة الإعمارية اللبنانية أهمية كبرى كما أوضح قرم. فقد لفت النظر إلى أن تغيّر الإفتراضات حول تطورات الأوضاع الإقليمية السياسية قد يؤثر سلبا في السياسة الإعمارية المتّبعة. كما أنه لفت النظر إلى أن التطورات الإقتصادية والمالية في دول المنطقة منذ عام ١٩٧٥ قد يجعل من إعادة بيروت كمركز إقليمي أكثر صعوبة مما قد يتصوّره البعض. ولا شك في أنه يجب أخذ هذه الناحية في الحسبان حين توضع خطط السياسات الإعمارية المستقبلية. إلا أنني، في هذا الخصوص، أود أن أركز على ناحية إضافية حول انعكاسات العملية السلمية المرتقبة على الإقتصاد اللبناني والسياسة الإعمارية ـ التنموية.

في نظري إن السؤال الذي يتوجب طرحه هو: كيف نطور قدراتنا الذاتية لمواجهة المرحلة المقبلة؟ وتندرج تحت هذا السؤال مسائل متعددة، منها رفع مستوى إنتاجية القطاعين الصناعي والزراعي وقدراتهما التنافسية وإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير الكفاءات البشرية اللبنانية تقانياً وعلمياً، وتحديث الادارة اللبنانية ومؤسسات القطاع العام وجعلها أكثر كفاءة وإنتاجية، وكذلك توسيع المجال الإقتصادي العربي المشترك الذي يعود بالفائدة على لبنان.

من المهم أن تكون أي عملية تخصيص جزءاً من سياسة اعمارية ـ تنموية ـ إجتماعية ذات أهداف واضحة تبغي استعمالاً أفضل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني

وما أود التركيز عليه هنا هو أهمية توسيع هذا المجال بالنسبة إلى لبنان، مع الإبقاء على انفتاح الإقتصاد اللبناني عبر نظام القطع الحرّ وتأكيد الدور الرئيسي للقطاع الخاص في الإقتصاد الوطني. إن التعاون الإقتصادي العربي مطلوب لبنانياً من أجل المساهمة في فتح المجالات أمام توسيع الطاقة الإنتاجية في لبنان ورفع مستوى التقانة اللبنانية في المرحلة المقبلة. فلا ننس أن الميز النسبية المستقبلية للإقتصاد اللبناني تكمن في طاقاته البشرية وفي بناء قاعدة تقانية ومعلوماتية، لا بد منها في لبنان، كما في الدول العربية الأخرى، إذا كنا نريد، على المديين القصير والبعيد مواجهة بروز نموذج شرق أوسطي تكون إسرائيل قاعدته التقانية وركيزته الصناعية المتقدمة بموازاة تطور صناعي ـ تقاني ـ معلوماتي أقل شأناً في لبنان والدول العربية المجاورة. فبالنسبة إلى لبنان بالذات إن القضية الأساسية في هذا المجال لا تنبع من كونه بلد خدمات مالية وتجارية وغيرها كما يردد دائماً. فمع تأكيد أهمية هذه الخدمات في الإقتصاد اللبناني تتعلق القضية التي يواجهها لبنان على المدى الأبعد ببناء قاعدة تقانية ـ علمية تشمل جميع القطاعات ـ بما فيها الخدمات ـ وتقرر مدى استعداد الإقتصاد اللبناني لولوج باب المنافسة الإقليمية والدولية. والعمل على توسيع المجال الإقتصادي العربي على

الأسس التي ذكرتها آنفاً يصب في خانة المصلحة الإقتصادية الإعمارية ـ التنموية اللبنانية.

تواجه السياسة الإعمارية ـ التنموية في لبنان تحديات كثيرة، ومن أهمها في المرحلة «السلمية» المرتقبة التطوير المتواصل والمدروس للعنصر البشري اللبناني ثقافياً وعلمياً وتقانياً في اقتصاد يرتكز أساساً على مبادرات القطاع الخاص. هذا التطوير هو الذي يقرر مصير اقتصادنا ومصير صناعتنا وزراعتنا ودورنا المالي في المنطقة. أما المناخ والطبيعة الجميلة اللذان نفخر بهما أمام العالم فهما كذلك مزايا يمكننا الاعتماد عليها مستقبلاً، كما كانت الحال في الماضي، شرط أن نتمكن كمجتمع من إيقاف عملية تشويه جمال لبنان الطبيعي وضرب بيئته تجاوباً مع مكاسب فردية آنية.

يوسف الخليل(*)

السّياسة الزراعيّة

مقدمة

مضى على تعيين الحكومة الحالية نحو سنتين. وقد ارتبط هذا التعيين بالتفاؤل الكبير بتغييرات جذرية على صعيدي تفعيل الاقتصاد المحلي وتحسين أداء الإدارة العامة.

وهناك ضرورة إلى ربط التفعيل الاقتصادي بأداء الإدارة العامة في لبنان. ولا بد للدولة وجهازها الإداري من القيام بدور أساسي بعد سنوات الحرب الطويلة مع ما شهدته من دمار على صعيدي البنية التحتية ومؤسسات الإنتاج، وإهمال في شؤون الطاقات البشرية من تعليم وتأهيل وطبابة، وغياب لدور الدولة التنظيمي على مختلف الصعد. وتزداد أهمية هذا الربط في ظل تفاقم الدين العام خلال سنوات الحرب وعجز خزينة الدولة، مع تغليب طابع الإنفاق الحكومي للمشاريع غير المنتجة ذات الطابع التضخمي.

إن الزراعة في لبنان لم تحظ بنصيبها من الاهتمام الرسمي تاريخياً ومنذ الاستقلال، على الرغم من تمثيلها جزءاً مهماً من الاقتصاد

١ ـ القطاع الزراعي والسياسات الرسمية

أما الزراعة في لبنان فلم تحظ بنصيبها من الاهتمام الرسمي تاريخياً ومنذ الاستقلال على الرغم من تمثيلها جزءاً مهماً من الاقتصاد. وقد انخفضت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي من نحو ٢٠ في المئة عام ١٩٥٠ مع استيعابها أكثر من ٥٠ في المئة من اليد العاملة، إلى نحو ٩ في المئة في أواخر الثمانينات، مستوعبة أكثر من

(*) مدير العمليات المالية في مصرف لبنان وأستاذ الإنماء الزراعي والاقتصادي في الجامعة الاميركية في بيروت.

٢٠ في المئة من اليد العاملة، في حين شهد قطاع الخدمات نمواً مستطرداً ليمثل نحو ثلثي الناتج المحلي منذ منتصف السبعينات. واستقطب قطاع الخدمات اهتمام المسؤولين والكثير من المفكرين منذ الاستقلال، فعدته الأكثرية الركيزة الأساسية لإنماء الوطن، بل ذهب البعض إلى ربط هذا القطاع بالدور الطبيعي للبنان في هذا الجزء من العالم في ظل التطورات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة من حروب وتأميمات اقتصادية جعلت من لبنان مركزاً تجارياً ومالياً أساسياً وسمحت له بمواكبة الطفرة النفطية. وسمحت هذه العوامل بنمو اقتصادي مستمر، ففاقت نسب تزايد الناتج المحلي الحقيقي الـ ١٦ في المئة منذ أوائل السبعينات وحتى عام ١٩٧٥ مع تسجيل فوائض مهمة في ميزان المدفوعات حتى في معظم سنوات الحرب.

وقد قوت التطورات قناعات المسؤولين بجدوى التركيز على قطاع الخدمات والمحافظة على ليبرالية اقتصادية أقرب ما تكون إلى التنحي الكلي عن أي دور اقتصادي أو (laissez - faire)، فغابت الدولة عن الاهتمام الجدي بقطاعات أساسية كالتعليم والصناعة والزراعة.

في لبنان إمكانات نجاح أكيدة تقوي جدوى التركيز على إنمائه، إذ يتمتع لبنان بتنوع مهم على الصعيدين الجغرافي والمناخي لقطاع الزراعة

ومن البديهي القول إن الحكومة الحالية تؤمن بقوة بالدور الخدماتي والتجاري للبنان وعاصمته وبالإمكانات الطليعية للوطن في هذا المجال. ويمكن استنتاج ذلك من جميع التصريحات والمشاريع الحكومية والرسمية.

ولم تستفد وزارة الزراعة، كما في الأعوام السابقة، إلا من حصة ضئيلة من الأموال المرصودة للميزانية. فلم تتخط حصة الوزارة الـ ١ في المئة من مجمل الموازنة العامة للعام ١٩٩٤ (ما يقارب المليوني دولار أميركي) علماً أن هذه الحصة بلغت ١ في المئة عام ١٩٩٣ و٢ في المئة عام ١٩٩٢.

أما من ناحية القروض الخارجية (وهي مؤشر أساسي في لبنان نظراً إلى محدودية الميزانية العامة وإلى رصد جزء أساسي منها للرواتب والأجور) فلا تحظى الزراعة بأكثر من ٣ في المئة من مجمل البروتوكولات الموقعة مع الخارج، في حين تبلغ حصة القطاع من القروض المستفاد منها فعلياً ٠,٧ في المئة.

أما المشاكل التي تعانيها وزارة الزراعة فهي مشابهة إلى درجة كبيرة لمشاكل الإدارات العامة، من غياب الخطط طويلة الأجل إلى التغيير الجذري في الأولويات مع تغيير الوزراء، إلى النقص في التنسيق بين أجهزة الوزارة المختلفة وبين سائر أجهزة الإدارات العامة. وتعاني وزارة الزراعة كذلك نقصاً حاداً في جهازها الإداري حيث

يعمل عـدد كبيـر من مصـالح الوزارة بأقل من ٥٠ في المئة من العـدد الأساسي أو من العدد المطلوب للأداء السليم، وخصوصاً في مـا يتعلق ببعض الاخـتصاصـات. فعلى سبيل المثـال لا الحصر، وفي مجال التحريج والـبيئة، يفترض أن يكون قـد تقاعد آخر مهندس غـابات من الوزارة في ١٩٩٤/٦/٣٠، دون إمكان استـبداله حـتى الآن. وقد استـقال ثمانيـة مهندسين رؤسـاء مصلحة من أصل عـشرة تم تعيـينهم في السنوات الثلاث الماضـية، إذ إن سلسلة رواتب الوزارة لا تسمـح براتب أعلى من ٢٠٠٠٠٠ ليرة شهرياً لمهندس حائز درجـة ماجستير أو براتب أعلى من ٣٥٠٠٠٠ ليـرة لإختصاصي حائز شهادة دكتوراه.

ويحد النقص الحـاد على مسـتوى الكادرات في الوزارة من امكانات هذه المؤسـسة ويفوّت على لبـنان فرص تفاعل كـثيرة مع مـؤسسات دوليـة تتطلب درجة مـعينة من الكفاءات التقنية من حيث إعداد الملفات والتنظيم والمتابعة.

٢ ـ أهمية الاهتمام بالقطاع الزراعي

يحظى قطاع الزراعـة في العالم وخصـوصـاً في الدول الناميـة باهتمـام شديد في يومنا هذا، إذ ترى النظرة الاقـتصـادية الحديثة في القطـاع الزراعي مفصـلاً أساسـياً للنمو الاقـتصادي مـقابلة بالنظرة الكلاسيكيـة التي ركزت في السـتينات على القطاع الصناعي والمدينة، فجيّرت في كثير من الأحيان المقدرات الوطنية لمصلحة صناعات غير قابلـة للعيـش دون الاعتمـاد المستمـر علـى دعـم الدولـة وحمايتها ضمن مـا عـرف بالـ "Import Substitution Policies". وأدى ذلك إلى نمو غـير مـتوازن أفقـر الريف دون تمكين المدينة من استيـعاب اليد العاملة التي هاجرت إليهـا، فارتفعت نسب البطالة وتوسعت أحزمة البـؤس مع ما يرافقها من أزمات سـياسية واجتماعـية. ويبقى لبنان مثالا قويا لنتائج تركيز السياسـات الحكومية على المدينة عبر السنين، إذ ارتفعت نسبة القاطنين في العاصمة من مجـمل السكان من أقل من ٢٠ في المئة في أوائل الخمسينات إلى أكثـر من ٦٠ في المئة قـبيل الحرب الأهلـية عام ١٩٧٥، وارتفـعت نسبـة العائلات القاطنة بمنازل مكتظة من ٢٢ في المئة إلى أكثر من ٥٥ في المئة للفترة نفسـها.

وقد يصـبو الإنماء الزراعي إلى أهداف عديدة، كـرفع المستوى المعـيشي في الريف ورفع مداخيل المزارعين لتخفيف التـفاوت بين الريف والمدينة، وبالتالي الحد من وتيرة الهجرة الداخلية. فقد قدّرت منظمة الفاو معدل دخل الفرد في الريف اللبناني بـ ٣٥ في المئة من معدل دخل الفرد في لبنان عموماً عام ١٩٨٠. وقد يهدف الإنماء الزراعي أيضاً

إلى تحقيق مستوى أعلى من الأمن الغذائي، وخصوصاً أن لبنان يستورد ٨٥ في المئة من حاجاته الغذائية الأساسية من قمح ونجيليات وحليب وسكر ولحم، أو يهدف إلى رفع حجم الصادرات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وتحقيق مداخيل أكبر من العملات الأجنبية. كذلك تبرز أهمية التشديد على الإنماء الزراعي في لبنان لأسباب محددة، ومنها برامج إعادة المهجرين إلى قراهم الريفية وضرورة إيجاد الظروف الفضلى لعودتهم وتأمين بقائهم من خلال خطة إنماء شاملة وإيجاد البدائل المريحة للمزارعين بعد تدمير حقول الزراعات الممنوعة من خشخاش وحشيش، كي لا يضطروا إلى مزاولة زراعتهم السابقة. علماً أنه قد مضى على تدمير هذه الحقول نحو سنتين.

ولقطاع الزراعة في لبنان امكانات نجاح أكيدة تقوي من جدوى التركيز على إنمائه، إذ يتمتع لبنان بتنوع مهم على الصعيدين الجغرافي والمناخي فتمتد سهوله الساحلية على طول ٢٢٠ كلم، فضلاً عن سلسلتين جبليتين تتمتعان بارتفاعات ومناخات مختلفة، إلى سهل البقاع الذي ينبسط على نحو ثلث الوطن مؤلفاً منطقة زراعية مثلى من حيث خصوبة الأرض والإرتفاع والمناخ. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ ٣٠٠٠٠ هكتار، منها نحو ٣١ في المئة ذات إنتاجية عالية و١٢ في المئة ذات إنتاجية معتدلة.

ويزيد من إمكانات الزراعة في لبنان الثروة المائية التي تقدر بـ ٥ مليارات م٢ تهدر بأكثرها ولا تعطى الاهتمام الكافي، حماية واستعمالاً صحيحاً، فلا تتجاوز مساحة الأراضي المروية ٦٨٠٠٠ هكتار، أي أقل من ربع الأراضي الزراعية (٢٢,٦ في المئة).

هذا وتهتم الجامعات في لبنان بالزراعة وتخرج أربع كليات للزراعة أعداداً كبيرة من المهندسين والمتخصصين في هذا الحقل.

وتشير الدراسات كافة إلى إمكان زيادة الإنتاجية الزراعية في لبنان بنسبة كبيرة من خلال تحسين شبكات الري وتأمين الإمكانات التقنية. وقد لحظت دراسة لكلية الزراعة في الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٧٩ إمكان زيادة الإنتاج الزراعي في لبنان بنسبة ٥٠ في المئة.

وتكمن في الأسواق العربية فرص إضافية للقطاع الزراعي، علماً أن مستوى الطلب في تلك الأسواق سيزداد بقوة مستقبلاً، إذ إن نسب النمو السكاني في العالم العربي هي من الأعلى في العالم.

٣ ـ مشاكل القطاع الزراعي في لبنان

يتطلب الأداء الأفضل للقطاع الزراعي في لبنان وزيادة ربحية المزارع معالجة المشاكل التي يواجهها هذا القطاع، وهي في أغلبيتها بنيوية تتطلب تدخل الدولة التنظيمي لتفعيل قوى السوق وتأمين المستلزمات الأساسية لتدعيم الإنتاجية الزراعية. ويمكن إدراج تلك المشاكل ضمن فئات أساسية ثلاث تتعلق بالتسليف والتسويق والملكية الزراعية.

أ ـ التسليف

من المشاكل الأساسية التي يعانيها القطاع الزراعي في لبنان هي مشكلة التسليف الذي يكاد يكون معدوماً بالنسبة إلى صغار المزارعين ومتوسطيهم، وخصوصاً بعد فشل تجربة المصارف المتخصصة في التسليف الزراعي المتوسط والطويل الأجل، كالتجمع الوطني للتسليف التعاوني وبنك التسليف التعاوني وبنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري. أما المصارف التجارية، وعلى الرغم من وفرة عددها في لبنان (٨٥ مصرفاً مع نحو ٦٣٠ فرعاً في المحافظات والأقضية كافة) فهي لا تتعاطى التسليف الزراعي بما يكفي. ولم تتجاوز نسبة الإقراض الزراعي من مجمل تسليفات هذه المصارف للقطاعات المحلية الـ ١,٢ في المئة عام ١٩٩٣ (٤٠ مليون دولار) ذهبت في معظمها لمصلحة كبار المزارعين. ويعود تلكؤ المصارف عن الإقراض الزراعي إلى عوامل عدة منها:

١ ـ مجاراة قوانين النقد والتسليف من حيث الموازاة بين آجال ودائع المصارف القصيرة الأجل وتسليفاتها، الأمر الذي يحد من إمكانات منحها قروضاً متوسطة وطويلة الأجل.

٢ ـ تركيبة الاقتصاد الوطني وتركيبة المصارف التجارية التي فضلت تاريخياً التوظيف في الأسواق الخارجية والتسليف لقطاع الخدمات داخلياً. فنسبة التسليف الزراعي من مجمل الودائع المصرفية بلغت ٠,٥ في المئة عام ١٩٩٣ فيما حصل قطاع الخدمات والتجارة على أكثر من ٧٠ في المئة من مجمل التسليفات المحلية.

٣ ـ الكلفة الباهظة نسبياً لإدارة القروض الزراعية، وخصوصاً بالنسبة إلى صغار المزارعين، مع الإلمام المتواضع للمصارف اللبنانية بهذا المجال.

٤ ـ المخاطر التي تواجهها الاستثمارات الزراعية وقلة الربح وارتفاع المخاطر التسويقية بالنسبة إلى الزراعة الوطنية.

ب ـ التسويق

يفتقر القطاع الزراعي في لبنان إلى شبكات تسويق داخلية وخارجية فاعلة، وهو يعاني مشاكل عديدة تعيق إنماءه، ومنها:

١ ـ التقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية مع انعدام اتباع طرائق تسويق تعاقدي يخفف من أخطار هذه التقلبات.

٢ ـ عدم ازدهار الصناعات الغذائية التي تستطيع امتصاص جزء كبير من المحاصيل التي تسوق.

٣ ـ النقص الحاد في خدمات التخزين والتبريد، الذي يدفع المزارع إلى التخلص من محصوله بسرعة تضعف من قدرته على التأثير في الأسعار لمصلحته، مع وجود الاحتكارات على صعيد تسويق المنتوج التي تؤدي إلى تحكم قلة بأسعار السوق.

تتطلب سياسة الانماء الزراعي في لبنان دراسة جدوى اقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني يحدد فيها دور لبنان في المرحلة المقبلة وإمكان نمو قطاعاته

٤ ـ قلة المنافسة بين الشركات المستوردة لمدخلات ومواد التجهيز الزراعية، الأمر الذي مكّنها من فرض أسعار عالية وتحقيق هوامش ربح واسعة. ويزيد من قدرة هذه الشركات الدور الذي تؤديه كمصدر أساسي للإرشاد والإقراض في ظل غياب مصادر أخرى.

٥ ـ إغراق الأسواق المحلية بمنتوجات مدعومة بكثافة في بلدان المنشأ، الأمر الذي يكاد يقضي على أمل الاستثمار الزراعي في كثير من الأحيان.

٦ ـ عدم تأمين الخدمات الضرورية، من رقابة صحية ونوعية للمنتوجات والصادرات الزراعية، وعدم تأمين عمليات التوضيب.

ج ـ الملكية

يعاني لبنان في مجال آخر تركيزاً حاداً في الملكية الزراعية، فتشير آخر احصاءات رسمية نشرت عام ١٩٧٠ إلى أن ٦٥ في المئة من الحيازات الزراعية لا تتعدى مساحتها الهكتارين للحيازة الواحدة، وهي تمثل نحو ١٠ في المئة من الأراضي الزراعية كافة، في حين تحوز ١٢ في المئة من الحيازات الزراعية أكثر من ١٠ هكتارات للحيازة الواحدة وهي تمثل نسبة ٦٠ في المئة من جميع الأراضي الزراعية. وفي حين أن صغر حجم الملكيات الزراعية يمثل عائقاً أمام زيادة الإنتاج الزراعي بسبب عدم تمكنه من إنشاء شبكات ري ذات إنتاجية عالية، نجد أن بعض الملكيات الكبيرة لا يعطي

الاراضي الزراعيـة الرعاية والاهتمام المطلـوبين. ويزيد من حدة هذه المشاكل الإفتـقار إلى برامج تثقيف وإرشاد زراعـية تطلع المزارع على التقنيات الكيميائيـة والبيولوجية البديلة والإفـتقار إلى هيـئات تمكن صغار المزارعين من إتـباع المكننة والري في نطاق تعـاوني واسع. وتمثل المضـاربات الـعقـارية وبـناء المسـاكن والمبـاني في الأراضي الزراعيـة من ناحية أخـرى عائقاً أمـام الإنماء الزراعي في لبنان. وقد نصـحت منظمة الفاو منذ عام ١٩٨٠ بإدخـال قوانين وموانع في الأسـواق العقارية لوقف التـعمير في الأراضي الزراعية.

٤ ـ السياسة الزراعية المنشودة

تتطلب سيـاسة الإنماء الزراعي في لبنان دراسة جدوى اقـتصادية على مـستوى الاقتصاد الوطني يحدد فيهـا دور لبنان في المرحلة المقبلة وامكان نمو قطاعاته المختلفة مع الأخذ في الحسبان بالنسبة إلى الزراعة أموراً عديدة، كإنماء المناطق الريفية وزيادة الإنتاج فيها أو زيادة الصادرات الزراعـية أو مكافحة المخدرات. وينبغي على خطة دعم الزراعة في لبنان التوجه إلى المشاكل المدرجة أعـلاه من خلال تأمين مستلزمات البنية التحتـية، من ري وطرقات زراعية، وتبني التـشريعات والخطط لتأمين فـرص التفاعل الأجدى بين المزارعين والمؤسـسات المختلفة من وزارة وتعـاونيات وجامعـات ومعاهد وشركات المدخـلات الزراعية ومصارف ومـؤسسات إنمائية لزيادة أرباح الاستـثمار الزراعي والتخفيف من درجة مخاطره.

إن قرار دعم القطاعات المنتجة في لبنان، ومنها الزراعة، هو قرار بالغ الأهمية يدل، إن حصل، على تغيـير جذري في المسيرة الاقتـصادية والسياسية. فيـتعين أن تشارك في اتخاذ هذا القرار الشـريحة الأوسع من المجتمع اللبناني ضمن مناقـشة شاملة على الصعيد الوطني لتحديد أولويات الخطة الإنمائية في لبنان.

إيلي يشوعي (*)

السياسة الصناعية

أولاً: «السياسة الصناعية» في سياسة الحكومة الحالية

في إطار الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء، وضع مجلس الإنماء والإعمار برنامجاً للقطاع الصناعي يحتوي على وصف للوضع الحالي وعلى رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع وعلى مجموعة مشروعات للنهوض بالصناعة الوطنية، وقد استندت تقديراته للأكلاف إلى مستوى أسعار عام ١٩٩٢.

تحدد استراتيجية التنمية الصناعية أهدافاً طويلة الأجل لتقدم الإنتاج الصناعي، مع التركيز على أولويات وأفضليات لهذا الإنتاج بحسب الأهداف الإجتماعية والإقتصادية

١ ـ الوضع الحالي

لقد أذاب التضخم السريع القاعدة الترسملية في القطاع الصناعي من جهة، وانعكس انخفاضاً في القيمة الحقيقية للأجور من جهة أخرى، وأدّى بالصناعات التي تعتمد على اليد العاملة إلى الانتعاش وإلى ارتفاع صادراتها. وتعاني الصناعة حالياً نقصاً في التمويل التشغيلي والترسملي لتحقيق استعمال نوعي للطاقة المتاحة، وعدم وجود مناطق صناعية، ومنافسة شديدة في الأسواق الخارجية، وغياب استراتيجية إنتاج وتصنيع، ونقصاً في الإحصاءات، وفي اليد العاملة الماهرة، وفي المعلومات حول أسواق التصدير وإمكان

(*) أستاذ في جامعة القديس يوسف وعضو مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلمية ـ بيروت.

دخول أسواق جديدة، كما تعاني شلل مؤسسة البحوث الصناعية ومؤسسة المواصفات والمقاييس ونقصاً في خدمات البنى التحتية وصعوبة المعاملات الرسمية.

وتعدّ وزارة الصناعة والنفط مسؤولة عن القطاع الصناعي وتنظيمه، من حيث الترخيص لمصانع جديدة وتطوير مصانع قائمة وحماية الإنتاج المحلي وتحديد مواصفاته ومقاييسه ومراقبة الجودة والنوعية ومراقبة أسعار البيع على باب المصنع، ووضع الإحصاءات الصناعية، والاشتراك بالمعارض الدولية واخضاع استيراد الآلات والمعدات الصناعية والمواد الأولية لنظام الإجازة المسبقة، وانشاء وإدارة مراكز التجمّعات الصناعية. وهناك نية لتفعيل عمل المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي والمؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات لتحقيق التمويل الطويل الأجل وضمان مخاطر الحرب.

٢ ـ أهداف الخطة

إن السياسة الصناعية الناجحة هي التي تربي عقلاً صناعياً خلاقاً وثقافة صناعية واسعة وتوجد المناخ الملائم للتطور الصناعي وللإبداع الإنساني

تقتضي أهداف خطة النهوض الصناعي تطوير فعالية الإنتاج الصناعي ودرجة مساهمته في عملية إعادة البناء، ورفع مساهمة هذا القطاع في خفض العجز في الميزان التجاري عبر تنشيط الصادرات الصناعية من جهة، والاستغناء عن بعض السلع المستوردة من جهة أخرى، وفي المساهمة في تحقيق الإنماء المتوازن عبر إنشاء المشاريع الصناعية القابلة للحياة في المناطق الريفية التي تحدّ من النزوح السكاني نحو المدن وتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق؛ وايجاد تكاملية بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، كالصناعة السياحية والزراعة والقطاع التعليمي والجامعي، الأمر الذي يحسن من استعمال القطاع الصناعي لطاقاته المتاحة، وبالتالي يخفض اكلاف الإنتاج؛ وتحسين نوعية الإنتاج وضبط مواصفاته ومقاييسه لحماية المستهلك وتعزيز الطلب الداخلي والخارجي عليه؛ واستحداث مناطق صناعية بعيدة من المناطق السكنية، الآمر الذي يؤدي إلى إيجاد ظروف التكامل الصناعي والخدمات الحديثة للبنى التحتية؛ ووضع إطار استثماري وتشريعي يسهل جميع المعاملات العائدة للاستثمارات الصناعية الجديدة أو توسيع المصانع القائمة، وللمعاملات الجمركية والمالية والحصول على الرخص القانونية وغيرها؛ وتشجيع قيام صناعات ذات تقنيات متطورة وتوفير فرص عمل للمزيد من المهارات في جميع المناطق، والمساهمة في تحسن مداخيل الخزينة.

٣ ـ المشاريع المقترحة

باستثناء مشـروع المسح الصناعي الذي كان من المفترض المباشـرة به خلال شهر نيسـان/ ابريل ١٩٩٤، لم تتم المبـاشرة بتنفيـذ أي من المشاريع الرسـميـة المقتـرحة للقطاع الصناعي. لكن وفق موازنة عـام ١٩٩٣، خصص لإعادة تأهيل معهـد البحوث الصناعـية ومـؤسســة المقاييس والمواصـفات ٦٠ ألف دولار أمـيركي، كـما خـصص لاستـحداث مناطق صناعيـة وفق القانون رقم ٢٤٦ بتـاريخ ١٩٩٣/٧/١٢ مبلغ ٣٧ مليـون دولار، إضـافة إلـى ٣٠ ألف دولار لإعـادة تأهيل المديريــة العامـة للصناعـة والنفط.

أما التمويل الخارجي فهو غير متوافر بعد للمشاريع المقترحة لقطاع الصناعة. وقد بلغ مجموع الاستثمارات في الخطة الخمـسية ٥٨،٣ مليون دولار للاستثمارات المادية و٦،٦ ملايين دولار للمساعدات التقنية و٥٠ مليون دولار للتسليفات.

إن البلدان الأكثر قدرة على التنافس والأكثر تصديراً هي التي ضمنت نموها الصناعي بفضل مجموعة اجراءات منسقة وهادفة صبت كلها في مصلحة الصناعة

أما البـرنامج الاستـثمـاري للأعوام السـتة إلى العـشرة القادمـة، فيقضي بتـوسيع نطاق المناطق الصناعيـة، وإضافة مناطق جـديدة، وذلك بمجمـوع يقدر بـ ١٨٠ مليـون دولار، إضافة إلى تسليفات للقطاع بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

ويبلغ مجموع قيمة المشاريع المدرجة في الخطة العشرية نحـو ٣٩٥ مليـون دولار موزعـة بين ٢٣٨،٤ مليـون دولار للتـوظيفـات و٦،٦ ملايين دولار للمـساعـدة التقنيـة و١٥٠ مليون دولار للتسليفات.

وقد تمّ تقسيم اجمالي الإنفاق على برنامج قطاع الصناعة إلى مجموعات ثلاث:

المجمـوعة الأولى تتمـثل بالمشاريع ذات الصـفة العـامة، مثل اعـادة تأهيل وزارة الصناعة والنفـط وإعادة تأهيل مركـز البحوث الصناعـية والمسح الصناعي وترشـيد استعمال الطاقـة. وتقدر أكلافها بـ ١٢،٧ مليون دولار، وهي لم يتم توزيعهـا جغرافياً لعدم جدوى مثل هذا التوزيع.

المجموعـة الثانية تعنى بالانفاق الاسـتثماري غيـر المادي الذي يتمثل بتسـليفات الصناعة، وتقدر تكاليفه بـ ١٥٠ مليون دولار.

المجموعـة الثالثة تشمل المشاريع القـابلة للتوزيع الجغرافي وتنحـصر بمشروع استحداث المناطق الصناعية بقيمة مقدّرة بـ ٢٣٢ مليون دولار، وتبلغ نحو ٥٩ في المئة

من اجمالي الإنفاق على هذا القطاع. وقد توزعت على المحافظات على الشكل التالي:

الجهة	النفقة	النسبة المئوية
بيروت	٣١،٦ مليون دولار	١٣ في المئة
ضواحي بيروت	٧١،٣ مليون دولار	٣١ في المئة
جبل لبنان «من دون الضواحي»	٣٤،٤ مليون دولار	١٥ في المئة
الشمال	٢٢،٥ مليون دولار	١٠ في المئة
النبطية	١٣،٨ مليون دولار	٦ في المئة
الجنوب	٢٤،٧ مليون دولار	١١ في المئة
البقاع	٣٣،٧ مليون دولار	١٤ في المئة

٤ ـ ملخص ووصف المشاريع

المشروع الأول: دراسة ترشيد استعمال الطاقة: تقدر أكلاف المشروع بمليون ونصف المليون دولار، والمدة الإجمالية لتنفيذه ١٨ شهراً. هدفه مراقبة استهلاك الطاقة من قبل الصناعات من أجل تحديد مقدار الوفورات في التكاليف، وإقامة برامج إيضاحية حول استهلاك الطاقة وتشجيع تطوير الصناعات المنتجة لمعدات حفظ الطاقة (مواد بناء عازلة، سخانات شمسية)، وخصوصاً أن معظم القاعدة الصناعية الثقيلة قد أقيم في مطلع السبعينات فيما كانت أسعار الطاقة زهيدة نسبياً.

أما الفوائد التي يمكن تحقيقها من هذا المشروع فهي خفض استهلاك الطاقة لكل وحدة إنتاج مقابلة بالنسب العالمية، وخفض قيمة فاتورة استيراد المشتقات النفطية، وايجاد فرص صناعية جديدة بالنسبة إلى معدات حفظ الطاقة.

المشروع الثاني: دراسة الإطار القانوني والضرائبي للصناعة: تقدّر أكلاف المشروع بـ ٧٠٠ ألف دولار ومدة تنفيذه ١٨ شهراً. هدف المشروع تقديم إطار عمل قانوني وضريبي عصري إلى الصناعة يشجع تطوير الصناعات وتفعيل بنيتها المالية وزيادة احتياطيها. وهناك حالياً ما يقدّر بنحو ٢٥ في المئة من الشركات العاملة لم تسجَل في وزارة الصناعة، الأمر الذي يستوجب تطوير نظام إعطاء الرخص والتسجيل. وسيفيد القطاع الصناعي من الحوافز التي سيقدّمها المشروع من الضرائب المستقبلية

المشروع الثالث: المسح الصناعي: تقدّر كلفة المشروع بنصف مليون دولار ومدة انجازه ١٢ شهراً. هدف المشروع هو تقديم صورة حقيقية عن الأنشطة الصناعية في لبنان بتصميم استمارة إحصائية تعطي إجابات موثوقاً بها وغير قابلة للتحريف. إن آخر إحصاء صناعي جرى عام ١٩٨٥، لكن بسبب الظروف لم يأتِ الإحصاء كاملاً. وقد شوّه بعض المعلومات التي جمعت بفعل التضخم أو بواقع أغراض التهرّب من الضرائب.

المشروع الرابع: المساعدة التقنية لتحسين الأداء الإداري لوزارة الصناعة: تقدّر تكاليف المشروع بـ ٤٠٠ ألف دولار ومدة تنفيذه ٦ أشهر. هدف المشروع تحديد المهمات الحيوية والمهمة للوزارة وأفضل السبل لتنظيم إدارتها حتى تتمكن من تنفيذ هذه المهمات بصورة أفعل والقيام بدورها المستقبلي.

المشروع الخامس: دورات تدريبية في الإدارة: تقدّر أكلاف المشروع بـ ٧٠٠ ألف دولار ومدة تنفيذه ٦ أشهر. هدف المشروع تنظيم دورات تدريبية لإطلاع الصناعيين على الأساليب الحديثة في الإدارة والمال والإنتاج والتسويق ونقل الخبرات المتوافرة إلى أكبر قدر ممكن من الصناعيين في مرحلة النهوض، من أجل تسريع عودة الصناعة إلى وضعها الطبيعي وتجنيب المستثمرين في الصناعة الأخطار التي وقع بها الآخرون في مثل الوضع القائم.

المشروع السادس: استحداث المناطق الصناعية: تقدّر أكلاف المشروع بـ ٢٣٢ مليون دولار، منها ٥٢ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الأولى و١٨٠ مليون دولار في السنوات الست إلى العشر.

يرمي هذا المشروع إلى توفير مناطق صناعية خارج المناطق السكنية تتضمن مصانع صغيرة ومتوسطة تحظى بالخدمات العامة، يصار أولاً إلى تأجير المباني ومن ثم إلى عرضها للبيع، إما إلى المستأجرين أو إلى الشركات العقارية، ويعاد استثمار العائد في برنامج مناطق صناعية أخرى. وسيعمل المشروع على إنشاء ٢٠٠ ألف م٢ مباني لصناعات خفيفة في السنوات الثلاث الأولى، كما يلحظ توسيع المناطق الصناعية بإضافة نحو ٧٠٠ ألف م٢ إلى المساحات المبنية للغايات الصناعية خلال السنوات الست إلى العشر. إن المستفيدين من هذا المشروع هم سكان الأحياء السكنية التي تقوم الوحدات الصناعية فيها حالياً. كما أن الفائدة ستعود للصناعيين الذين ستتوافر لهم وحدات صناعية جاهزة، مع شروط تنقل وتصنيع ملائمة بسبب إمكانات التكامل مع صناعات أخرى وبسبب الخدمات التحتية المتطورة.

المشروع السابع: دراسة تمويل القطاع الصناعي: تقدّر أكلاف المشروع بنصف مليون دولار ومدة تنفيذه ٢٤ شهراً. هدف المشروع توفير الإطار التشريعي والتنظيمي للتمويل المتوسط والطويل الأجل للمصروفات الترسملية وتمويل التصدير. إن قطاع المصارف التجارية كان نشطاً في تقديم قروض رأسمال تشغيلي للصناعة، لكن تمويل التصدير والمعدات والمباني الصناعية ظلّ صعباً ونادراً من قبل هذه المصارف بسبب وجوب تطابق تسليفاتها مع ايداعاتها.

المشروع الثامن: إعاده تأهيل معهد البحوث الصناعية: تقدّر أكلاف المشروع بـ ٤,٩ ملايين دولار ومدة تنفيذه ١٨ شهراً. هدف المشروع إنشاء مركز اختبار معتمد لإصدار الشهادات للبضائع اللبنانية، لأن الصناعة اللبنانية تحتاج إلى سلطة مصادقة بالنسبة إلى المواصفات والمقاييس مناسبة لكلّ من الأسواق التصديرية والسوق المحلية. وقد أدى هذا الدور في الماضي معهد البحوث الصناعية، إلا أن هذه المؤسسة أهملت خلال الحرب وعانت أضراراً بالغة في معداتها وأبنيتها، الأمر الذي يوجب إعادة تأهيلها. وتضمن هذه المؤسسة للصناعة اللبنانية الدخول بشكل أفضل إلى الأسواق التصديرية كما تضمن للمستهلك اللبناني جودة أكبر للمنتوجات اللبنانية.

المشروع التاسع: دراسة استراتيجية التنمية الصناعية: تقدّر كلفة المشروع بـ ٢,٤ مليون دولار ومدة تنفيذه ٢٠ شهراً. وهدفه تحديد مسار التنمية الملائم لبناء قوة انتاجية حقيقية. ومن ركائز هذه التنمية سياسة مناسبة للتعليم الأكاديمي والمهني وللمشاريع الصناعية لدعم التوازن المناطقي وتحقيق العلاقات بين القطاعين الصناعي والسياحي والصناعي والزراعي، وكذلك العلاقات المهنية مع الجامعات.

المشروع العاشر: التسليف الصناعي: تقدّر موازنة برنامج التمويل المطلوب بـ ١٥٠ مليون دولار، ٥٠ مليون دولار منها خلال السنوات الثلاث الأولى، و١٠٠ مليون دولار خلال السنوات الست إلى العشر.

يهدف المشروع إلى تمويل القطاع الصناعي لآجال طويلة وبشروط ميسّرة: تمويل رأس المال التشغيلي، وتمويل تطوير مصانع قائمة أو اقامة مصانع جديدة. وللمشروع هدف آخر هو إعادة تنظيم القطاع الصناعي، مثل مراقبة تسديد الضرائب، وتنظيم الأوضاع القانونية للشركات، لجهة التراخيص وغيرها، وتشجيع البرامج الاجتماعية للعمال من طبابة وسكن ونقل، وتنظيم انتقال بعض المصانع إلى المناطق الصناعية التي ستستحدث.

المشروع الحـادي عشر: إعادة تأهيل وتجـهيز مـبنى وزارة الصناعة والنفط: تقدّر كلفة المشـروع بـ ١,٣ مليون دولار ومدة التنفيذ ١٨ شـهـراً. يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل المبنى الـذي تقع الوزارة فيه من الناحـيتين المادية (بناء، أثاث، تجهـيزات، مكاتب، كومـبيـوتر) والبشرية عـبر إعادة تأهيـل الكادرات العاملة لتتـمكن من تأدية وظائفها بشكل منتج وفعّال.

كمـا أن هناك مشروعاً لإنشـاء مجلس خاص لتنميـة الصادرات اقترحـته جمعـية الصناعيين. هدف هذا المجلس تنسـيق أنشطة المؤسسات الأعضاء في تـخطيط وتنفيذ برامج تسويقية مشتركة، سواء على صعيد تصريف الإنتاج أو على صعيد شراء المواد الأولية والآلات والمعدات الصناعـية، وجمع المعلومات التسـويقية ووضعهـا بتصرف الأعضاء، وايجـاد مكاتب تمثيل خارجيـة، والقيام بمسوحـات ميدانية للأسـواق غير التـقليدية، وتنـظيم الوفود الصناعـيـة إلى الخارج والمشـاركـة في المعارض الدوليـة والمحلية، وإبداء الرأي في سياسة الحكومة التجارية.

ثانياً: السياسة الصناعية ودور الحكومة الحالية فيها

١ ـ مفهوم السياسة الصناعية

إن البلدان الأكـثـر قدرة على التـنافس والأكثـر تصـديراً هي التي ضـمنت نموهـا الصناعي بفضل مجمـوعة إجراءات منسّقة وهـادفة صبّت كلّهـا في مصلحة الصناعة. فعلى الرغم من الحـريات الاقتـصادية وحرية عـمل المؤسسات، تتـضمن السيـاسات الاقتصـادية للدول تدخلات مباشرة في شـروط عمل الصناعات وفي استراتيـجيات التصنيع. وبين الخطاب الاقتصادي والواقع، نلاحظ ندرة الكلام على وجود الدولة في هذا الخطاب، في حين نرى الدول تتدخل أكثر فأكثر في الشأن الإنتاجي.

لجميع الدول سـياسات صناعية مهمـا فعلت لإخفاء تدخلها المبـاشر في مسارات الإنتاج. فـالسيـاسة الصناعـية، بحـسب دراسات وأبحـاث المؤسسـات الدولـية، هي مجموعة قرارات وإجراءات واضحة وانتقائية تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصناعية في مختلف أوجه نشاطها. وتتخذ الحكومات هذه التـدابير للتأثير في هيكليات وطبيعة الصناعات الوطنية بوساطة الموارد المتاحة، بغيـة تفعيل خصائص الإنتاج في مجالات معينة.

إن انتقائية السياسة الصناعية تفرض عدم اتخاذ إجراءات تعني دائماً جميع الصناعات من دون تمييز، بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجهاً محددة من النشاط الصناعي.

وللسياسة الصناعية أهداف عامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بمسألة النمو الاقتصادي ومسألة الاستخدام وخفض عجز الميزان التجاري والمحافظة على البيئة، وأهداف استراتيجية محدّدة، كزيادة الموارد المتاحة، الإنسانية والمالية والمادية، وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى التقانة المعتمدة والنوعية المنتجة. ولا بد من أن يسبق وضع أي سياسة صناعية تأمين الدولة شروطاً أساسية ليس في إمكان المؤسسات الصناعية توفيرها، كالبنية التحتية المادية والإدارية والتنظيم التشريعي والمدني لهذه المهنة.

٢ ـ مضمون السياسة الصناعية

تؤدي الصناعة دوراً مركزياً في النمو الاقتصادي العام نتيجة تفاعل التوظيف المالي مع الإنتاجية والتوسّع. وتؤثر الصناعة ايجاباً في بقية القطاعات، إلى درجة أن الأزمات الاقتصادية باتت في واقعها أزمات إنتاجية. وتأخذ الحكومات على عاتقها دائماً مسؤولية إدارة وتنظيم التنمية الصناعية. وغالباً ما يتعارض عمل السياسة الصناعية مع عمل السوق، بمعنى أن الأسواق في اقتصاد السوق تعترضها شوائب وعيوب بالنسبة إلى مواجهات العرض مع الطلب للموارد الأوليّة والمنتوجات النهائية، فتأتي السياسة الصناعية لتصحح شوائب السوق وهيكليات الإنتاج لمنع الصناعات والاقتصاد من الوقوع في الأزمات.

والأسواق تختلف في طبيعة عملها، فسوق النفط تختلف عن سوق الحديد. كما يختلف عمل سوق الحديد مثلاً عن عمل سوق المواد الاستهلاكية من حيث طبيعة المنافسة والإنتاج والطلب. لكن، على أي حال، يجب أن تحافظ السياسة الصناعية على حد أدنى من المنافسة وعلى وفرة العرض في الأسواق منعاً لاتحاد الاحتكارات بين الشركات.

٣ ـ مكونات السياسة الصناعية

تتكوّن السياسة الصناعية من عنصرين أساسيين: استراتيجية التنمية الصناعية والسياسة العلمية والتقانية:

أ - استراتيجية التنمية الصناعية

تحدّد استراتيجية التنمية الصناعية أهدافاً طويلة الأجل لتقدم الإنتاج الصناعي، مع التركيز على أولويات وأفضليات لهذا الإنتاج بحسب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وتنظم هذه الاستراتيجية هيكليات الإنتاج، بمعنى أنها تدفع بالعلاقات بين الشركات الصناعية نحو عمليات التكامل والدمج والتركز الصناعي أو اندماج عدد من الصناعات في كتلة واحدة، لمواجهة المنافسة الإقليمية والدولية وتكييف الآلة الإنتاجية معها واحتلال موقع جيد في الأسواق الخارجية. فكما لدينا قانون الدمج المصرفي يمكن أن نسن أيضاً قانوناً للدمج وللتركز الصناعي.

ومن شأن استراتيجية التنمية الصناعية أن تشجّع تبادل الخبرات مع المنتجين وفي ما بينهم، والتوظيفات الكفيلة بتحديث الإنتاج، وأن تساعد على اعتماد الأساليب الحديثة في إدارة المصانع، وأن تضع أنظمة تقنية للمنتوجات، من أوزان ومواصفات ومقاييس ومعايير تقنية وشروط تصنيع، حفاظاً غلى مصلحة المستهلك وعلى نظافة البيئة وتوفيراً لاستهلاك الطاقة، وأن ترسي قواعد المنافسة الفعلية وقواعد زيادة الأجور وقواعد مراقبة الأسعار، وأن تنظّم دخول صناعات جديدة إلى مختلف القطاعات وأن تساهم في تسويق المنتوجات عبر السياسة الجمركية واتفاقات التبادل التجاري، ومن شأن استراتيجية التنمية الصناعية أيضاً اتخاذ إجراءات تحفيزية تشجّع ضريبياً الاستثمار الصناعي والقيام بالأبحاث التطبيقية داخل المصانع، وأن تهتم بالتأهيل الإداري والتقني للكادرات والعمال، وأن تحدّد تعرفات خاصة بالصناعة للخدمات العامة، وأن تفتح أسواق الإدارات العامة أمام الصناعة الوطنية مع نظام أفضلية محدّد، وأن تقدّم المساعدات والجعالات كلما وفّرت الصناعات وظائف جديدة وأقدمت على التجديد المميّز في انتاجها أو ارتفعت صادراتها.

كما تُعنى استراتيجية التنمية الصناعية بتوفير التمويل الملائم للإنتاج الصناعي وتقديم القروض المدعومة إلى بعض القطاعات وإنشاء المناطق الصناعية، والقيام بوظائف مكلفة جداً بالنسبة إلى الصناعات، كوظيفة الأبحاث الأساسية وتأمين الصادرات والتعليم المهني وتدريب الكادرات.

ويظلّ الهدف الأبرز لاستراتيجية التنمية الصناعية الذي تتجه نحوه جميع عناصر هذه الاستراتيجية، ارتفاع الإنتاجية الإجمالية للمصانع لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية حين يتوزع هذا الارتفاع زيادةً في الأجور واستقراراً في الأسعار وخدمات أفضل للمستهلكين وملاءة أعلى للشركات وقدرة أكبر على النمو والتوسّع.

ب ـ السياسة العلمية والتقانية

إن هدف السياسة العلمية هو رفع القدرة التنافسية للصناعات، والتفتيش عن حلول بوساطة التقانة والتجديد. لقد بدأت المفاهيم تتغيَّر في العقد الأخير من القرن العشرين. فالهدف الرئيسي للسياسة العلمية والتقانية هو أن تكون هذه السياسة متكيفة بكلّيتها مع الحاجات الصناعية وموجهة مباشرة نحو النمو الصناعي، الأمر الذي يعني أن السياسة العلمية لكي تكون عملية وفعالة يجب أن تندرج في إطار استراتيجية التنمية الصناعية وأن تكون عنصراً مركزياً في استراتيجية غزو الأسواق الخارجية وفي القدرة التنافسية للمنتوجات الداخلية.

إن مساعدة الأبحاث ومساعدة قطاعات صناعية معينة على تخطي صعوباتها التقنية هي في أساس عمل السياسة العلمية. هناك في البلدان الصناعية قطاعات واسعة تضعف أو تختفي تحت التأثير المزدوج لانخفاض الطلب ولظهور منافسين أقوياء في السوق الدولية (كقطاع السيارات والجلد والنسيج وبناء البواخر وصلب المعادن)، وتحل محلّها قطاعات أخرى ناتجة من الاكتشافات العلمية الحديثة في مجال الكيمياء والبيولوجيا والمعلوماتية.

٤ ـ التقاطع بين السياسة الصناعية والسياسات الأخرى للدولة

يظهر التقاطع بين السياسة الصناعية والسياسات العلمية والتقانية والتجارية والاقتصادية والمناطقية من خلال الجدول التالي:

السياسة العلمية والتقانية	السياسة التجارية	السياسة الصناعية	السياسة الاقتصادية	السياسة المناطقية
ـ البحوث العلمية ـ الدراسات التطبيقية ـ التعليم الأكاديمي والمهني ـ التأهيل المستمر تقاطع: ـ تطبيق نتائج البحوث والدراسات في التقانية الصناعية والتجديد في الإنتاج ـ تحضير الكادرات والمهارات اللازمة للإنتاج الصناعي	ـ المفاوضات الدولية ـ الاتفاقات التجارية ـ المجموعات التجارية العالمية الفات تقاطع: ـ المساعدة على التصدير ـ الحمايات الجمركية ـ المواصفات	ـ إعادة هيكلة الصناعة ـ الخطط والتنظيمات القطاعية ـ تخصيص أو عدم تخصيص الخدمات العامة ذات الطابع الإنتاجي ـ سياسة المنافسة والحواجز أمام الدخول إلى القطاعات ـ المساعدة على التوظيف الإنتاجي وعلى إنشاء الصناعات ـ سياسة الإكلاف الصناعية ـ سياسة التمويل ـ تشجيع تصفية الصناعات غير القابلة للحياة بأسعار السوق والتحول نحو صناعات ذات عائد أفضل	ـ السياسة النقدية وسياسة الإقراض ـ الميزان التجاري وميزان المدفوعات ـ النمو ـ الاستخدام والبطالة ـ التضخم والأسعار تقاطع: ـ فتح الأسواق العامة أمام الإنتاج المحلي	ـ تجهيزات وبنية تحتية ـ توزيع الأنشطة على الأرض تقاطع: ـ تشجيع إقامة الصناعات في المناطق ـ إنشاء المناطق الصناعية المناطقية

٥ ـ تقويم السياسة الحالية

نلاحظ أولاً أن كلفة بعض مشاريع الدراسات مرتفعة جداً، كدراسة الإطار القانوني والضريبي للصناعة (٧٠٠ ألف دولار)، وإقامة الدورات التدريبية في إدارة المصانع (٧٠٠ ألف دولار)، ودراسة تمويل القطاع الصناعي الذي يختلف عن التسليف (٥٠٠ ألف دولار)، ودراسة استراتيجية التنمية الصناعية (٢,٤ مليون دولار).

صحيح أن السياسة الصناعية للحكومة تبدو إنتقائية، لكنها من دون أولويات وأفضليات للإنتاج الصناعي المستقبلي، وخصوصاً أن استراتيجيتها للتنمية الصناعية تركز أساساً على السياسة التعليمية والتوزع الجغرافي للصناعات من دون الخوض في النواحي التقنية للإنتاج. كما أنها لا تعالج مسألة تكييف الآلة الإنتاجية مع المنافسة الإقليمية والدولية عبر إعادة هيكلية الصناعات (الدمج والتركز)، ولا تعرض لمسألة قواعد المنافسة الفعالة في الداخل ولا تتخذ الإجراءات التحفيزية لجهة التوظيف والاستخدام والتصدير، ولا تضع سلم أفضليات المشروعات المقترحة الذي يجب أن يعطي الأولوية، في رأينا، للتسليف الصناعي ومن ثم لتقوية التبادل التجاري ودعم التصدير وأخيراً للمناطق الصناعية.

كذلك تفتقر السياسة الصناعية للحكومة إلى الإهتمام الكافي بالسياسة العلمية المولج بوضعها المجلس الوطني للبحوث العلمية عبر تعزيز موازنة هذا المجلس لكي يستطيع تمويل الأبحاث والدراسات في شتى الميادين خدمة للقطاعات الإنتاجية ولأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما يحدّ من فعالية السياسة الصناعية هو درجة كفاءة وخبرة واختصاص الإدارات المعنية بها وبوضعها وتطبيقها. وتكون لهذه الإدارات طاقة التشخيص والتحليل ووضع الاستراتيجيات البديلة بالسرعة والمسؤولية والعملانية المطلوبة، بقدر ما تساهم السياسة الصناعية فعلياً في تحريك قطاعات الإنتاج وزيادة التصدير.

حين بدأت الشركات الأميركية بالاختفاء من السوق الدولية وعجز الميزان التجاري الأميركي يتعاظم، جهدت الإدارة الأميركية بتحليل هذا الحدث وتوصلت إلى اكتشاف السبب عبر التعرف إلى مضمون السياسات الصناعية الأوروبية واليابانية التي كانت تختار قطاعاً صناعياً محورياً تعاني مؤسساته نقصاً في ميزاتها بالنسبة إلى الشركات الأميركية، فتقدم إليه مساعدة مالية وتحمي سوقه المحلية إلى أن تتوصل مؤسساته إلى مواجهة الشركات الأميركية في السوق الدولية. وتبين أن حماية السوق

الداخلية كانت تسمح للشركات الأوروبية واليابانية بتحديد أسعار مرتفعة كافية لتغطية خفض أسعارها في الأسواق الدولية من أجل المنافسة.

وكان من نتيجة هذه السياسة أن تغلبت الشركات الأوروبية واليابانية على الشركات الأميركية وتسبّبت في ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة وتزايد عجزها التجاري. وكان اختفاء الشركات الأميركية يسمح للشركات الأوروبية واليابانية بالسيطرة على السوق الدولية ورفع أسعارها من جديد.

غالب أبو مصلح (*)

السياسة المصرفية

تُعرِّف دائرة المعارف المصرف بأنه «المؤسسة التي تتعامل بالأموال وبدائلها، وتؤمن خدمات مالية أخرى».

ويُعرِّف قانون النقد والتسليف المصرف (المادة ١٢١) فيقول: «تدعى مصرفاً المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص في عمليات تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور».

إن تركيز البنى التحتية في المنطقة وجعل اسرائيل عقدة هذه البنى ومركزها، وطبيعة التشتت العربي والتحالفات المطلة برأسها لا توحي باعطاء أمل كبير لدور إقليمي لقطاع المال اللبناني

فالمصرف هو إحدى المؤسسات الإقتصادية المندمجة بالنشاط الإقتصادي الشامل. لذلك يبقى الكلام على سياسة مصرفية كلاماً عاماً يصعب حصره، بسبب تداخل المؤسسات والقطاعات والأنشطة الإقتصادية، ولكون نشاط المجتمع على الصعيد الإقتصادي متداخلاً مع أنشطته الأخرى على الصعد السياسية والقانونية والثقافية.

ولما لم أستطع العثور على تحديد للسياسة المصرفية، فقد اقترحت التعريف التالي:

السياسة المصرفية تعني توجهات أو أهداف القطاع المصرفي، النابعة من قراءته لمسيرة الإقتصاد، وللعلاقة الجدلية بين بنية القطاع الذاتية وبين محيطه الإقتصادي والقانوني والسياسي، الداخلي أولاً ثم الخارجي، بمقدار انكشاف الداخل وما تسمح به القوانين والأنظمة.

(*) مدير التفتيش في مصرف لبنان.

هذا التعريف غير الدقيق، يهدف فقط إلى اعطاء الإطار الواسع جداً لمفهوم السياسة المصرفية لكي لا نقع في التجريد التعسفي الذي لا يساعد إطلاقاً على الرؤية العلمية للواقع.

والسؤال التالي هو: من يضع السياسة المصرفية؟ والجواب يرتبط بتحديد السياسة المصرفية الواردة أعلاه، إذ ليست هناك جهة واحدة تقرر السياسة المصرفية، بل إن مراكز القرار متشعبة ومتداخلة، منها المباشر ومنها غير المباشر، وبالإمكان، وبكثير من التعسف، تحديد سلسلة من مراكز اتخاذ القرار الصانعة للسياسة المصرفية:

١ ـ **إدارات المصارف:** فإدارات المصارف، في ضوء رؤيتها وأهدافها، تأخذ القرارات المتعلقة بإدارة ميزانية المصرف ـ المطلوبات والموجودات ـ بحيث تعطي هذه الإدارة أكبر قدر ممكن من الربح والسلطة، بأقّل قدر ممكن من المخاطر.

٢ ـ **المؤسسات المالية والسوق المالية الثانوية:** حيث يمكن أن تتكامل المصارف مع السوق المالية، أو أن تتزاحم معها وتسعى لتحلّ مكانها. أي يمكن المصارف أن تركّز على السوق النقدية وتترك السوق المالية لهذه المؤسسات، وأن تبني علاقة تكاملية معها، أو أن تزاحمها على المدخرات والتوظيف الطويل الأجل.

٣ ـ **المصرف المركزي:** يؤثر المصرف المركزي في قرارات الإدارة المصرفية ويسعى لتوجيه أنشطتها ضمن رؤيته إلى حاجات الإقتصاد وإلى السياسة المالية للحكومة، وبما ينسجم مع سياسته النقدية وأهدافها، وذلك من خلال تحكمه إلى حد ما بالسيولة المتاحة للمصارف من ناحية، وباستعمالات هذه السيولة من ناحية أخرى.

٤ ـ **السياسة المالية للحكومة من حيث الواردات والانفاق والعجز وطريقة تمويله:** يمكن هذا النشاط المالي للحكومة أن يعطي السياسة المالية تأثيراً كبيراً في السياسة النقدية، وفي النشاط الإقتصادي العام، كالتجارة الخارجية والبطالة وإعادة توزيع الناتج المحلي القائم وما لكل ذلك من آثار اجتماعية وسياسية. فالميزانية العامة، بوارداتها من ناحية ـ حجم الواردات وتوزيع الأعباء الضريبية ـ وإنفاقها ـ حجم الانفاق وتوزيعه بين الانفاق الجاري والتوظيف، وتوزيع التوظيف لتلبية القطاعات الإقتصادية ـ تعكس البنية الطبقية لأصحاب السلطة وسياستهم الإقتصادية الشاملة، التي لا يستطيع القطاع المصرفي إلاّ أن يتأثر بها ويعمل مع تيارها العام.

٥ ـ **دور المحيط والخارج:** ونعني بالمحيط بشكل خاص دول المشرق العربي

وبالخارج بقية العالم. ويتزايد دور المحيط والخارج مع مقدار انكشاف الإقتصاد. وتُظهر نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي مقدار الانكشاف في الإقتصاد اللبناني، كما يُظهر تاريخ لبنان الإقتصادي أهمية المحيط في تطور جميع قطاعاته، وخصوصاً قطاع الخدمات. فتطورات الأسواق المالية في المحيط تعكس نفسها على السياسات المصرفية الداخلية، من حيث تطور الأسواق والمؤسسات والبضائع والتقنيات.

بعد هذه المقدمة النظرية سأخرج عن سياق البحث المنطقي والعلمي لاستبق النتائج وأقول إنه ليست هناك سياسة مصرفية لبنانية بالمعنى الشامل للسياسة المصرفية المذكورة أعلاه.

فلتحديد سياسة ما، علينا أن نحدّد الأهداف، منطلقين من واقع ثابت ومستقر أو واقع معلوم على أقلّ تقدير. كذلك من الضروري أن نميّز في الأهداف بين ما هو مرغوب فيه، وما هو مسموح به، وما هو ممكن.

ما زال لبنان يسعى للخروج اقتصادياً من الحرب الأهلية، عبر ترميم ميزانيته العامة، وبنيته التحتية، وعملته الوطنية التي فقدت صفة النقد، ونظامه التربوي البعيد من حاجات الإقتصاد، وقاعدته الإنتاجية، وهيكلية الإدارات العامة، واستعادة بعض الحيوية للدورة السياسية. وما أنجز من كلّ ذلك ضئيل حتى الآن.

من ناحية ثانية، إن الزلزال الذي عصف بالنظام العالمي القديم، أدّى إلى سقوط النظام العربي. ونشهد الآن محاولة بناء نظام شرق أوسطي جديد لم تتضح معالمه بعد ولا نعرف محتواه وموقعنا فيه. ولبنان لم يكن لاعباً أساسياً على ساحة المشرق العربي، وهو فقد الكثير من قواه خلال حقبتين ماضيتين. وجدلية الداخل والخارج ترسم دوره المستقبلي على صعيد المنطقة.

في ضوء ما تقدم سأسعى في دراستي لرصد أهم المتغيرات، ولقراءة الواقع اللبناني على بعض الصعد، ثم اقتراح ما هو مستبعد وما هو ممكن ومطلوب مصرفياً.

أولاً: متغيرات المحيط وأثرها في القطاع المصرفي اللبناني

١ - المتغيرات الإقتصادية

نما الإقتصاد اللبناني بعامة وقطاع المصارف بخاصة في ظلّ علاقة حميمة بالمحيط العربي، إذ أعطت متغيرات المحيط، منذ الحرب العالمية الثانية، دفقات من المهارات

البشرية والرساميل والمؤسسات التي اعتمد عليها القطاع المصرفي في نموه. فسقوط فلسطين، وقيام دولة إسرائيل، ثم الانقلابات العسكرية في العديد من البلدان العربية المشرقية، وقيام حكومات راديكالية فيها، أدّت إلى هروب العديد من المهارات والكفاءات. وهجرة الكثير من الرساميل إلى لبنان، مستفيدة من استقراره ومن المناخ الليبرالي الديمقراطي فيه. كذلك أدّت الفورات النفطية العربية والطلب على العمالة اللبنانية الماهرة إلى تدفقات نقدية كبيرة، أفاد منها الإقتصاد اللبناني، وقطاع المصارف بخاصة، دون أن يستطيع توطين هذه التدفقات، بل اكتفى بضخ معظمها إلى السوق المالية العالمية.

وتعرّض المحيط العربي خلال الحرب الأهلية اللبنانية لمتغيرات كبيرة:

أ ـ لم يعد بإمكان القطاع المصرفي اللبناني أن يؤدي دور الوسيط بين المدخرات العربية والأسواق العالمية. فقد نمت أسواق مالية عربية عديدة تجاوزت في قدرتها، من حيث البنية التحتية وطبيعة المؤسسات والتقنيات المعتمدة، ما هو قائم في لبنان.

إن سقوط النظام العربي عقب حرب الخليج الثانية فتح المجال لبناء نظام شرق أوسطي جديد، لإسرائيل فيه مكان محوري. فمن المهم معرفة سمات هذا النظام الموعود والدور المسموح للبنان فيه

ب ـ بدأت بلدان النفط العربية بعد الفورة النفطية الكبيرة في السبعينات التي راكمت فوائض مالية ضخمة لدى هذه البلدان، تعاني عجزاً في انفاقها العام، نتيجة هبوط أسعار النفط من ناحية، ونمو الإنفاق غير المجدي لهذه البلدان من ناحية ثانية، وخصوصاً الإنفاق العسكري، على معدّات لن تستعملها ولا يُسمح لها باستعمالها إلاّ لقمع الداخل وللإقتتال في ما بينها. كذلك تقلّص الطلب على العمالة اللبنانية التي مثلت تحويلاتها في أواخر السبعينات (خلال الحرب الأهلية) ما يقارب نصف الدخل الوطني الصافي (لبعض السنوات).

ج ـ السيطرة الأميركية الكاملة والشاملة على اقتصادات بلدان النفط، من ناحية تقرير كميات الإنتاج وبالتالي أسعاره، ومن ناحية تقرير التصرّف بالفوائض السابقة المتراكمة (حربا الخليج، سياسات التسلح، التوظيف الداخلي والخارجي، المقاولات، التجارة الخارجية، المساعدات الخارجية... الخ).

ذلك لا يعني أن المحيط قد فقد تأثيره، ولكن ايجابيات متغيرات المحيط على الوضع الإقتصادي اللبناني قد سقطت وانقلبت إلى سلبيات نسبية. فالأسواق والتوظيفات العربية ستبقى الأهم للبنان، والسياحة والاصطياف وما يتبعهما سيعتمدان في نموهما المستقبلي على المحيط العربي قبل غيره.

٢ ـ المتغيرات السياسية في المنطقة

إن سقوط النظام العربي نتيجة حرب الخليج الثانية، فتح المجال لبناء نظام شرق أوسطي جديد، لإسرائيل فيه مكان محوري. ومن المهم معرفة سمات هذا النظام الموعود، والدور المسموح للبنان فيه، والدور الممكن أن يأخذه بالنسبة إلى قدراته الإقتصادية القائمة والكامنة. ومن الضروري الإجابة في هذا الإطار عن بعض الأسئلة أو محاولة ترجيح بعض الإجابات، وأهمها:

أ ـ أي صلح سيتمّ بين العرب وإسرائيل؟ وهل سينتهي الصراع، أي أن ينتهي التناقض بين قوميتين وحضارتين، أم سيستمر التناقض وبالتالي الصراع، ولو بأشكال أخرى تتلاءم مع متغيرات النظام العالمي، ومتغيرات موازين القوى المحلية؟ إلى أي مدى ستتقبل الشعوب هذا «السلام»؟ وكيف سيؤثر رفضها أو قبولها له في محتواه الحقيقي؟

ب ـ كيف سيترجم هذا! «السلام» الموعود إلى علاقات اقتصادية جديدة على صعيد المنطقة؟ وأي سوق اقتصادية ستخرج إلى الوجود؟ هل ستكون سوقاً مفتوحة لحركة البضائع والرساميل والأفراد أم أن التنقل الحرّ أو التنقل باتجاه واحد سيكون للسلع والرساميل دون الأفراد، فيقود ذلك بالتالي إلى نشوء علاقات امبريالية استغلالية بين المركز الإسرائيلي والأطراف العربية.

ج ـ على صعيد أسواق الأموال، هل سيسمح توازن القوى المترجم اقتصادياً بين العرب وإسرائيل، وكذلك النمو والنضوج المتفاوت لاقتصادات دول المنطقة، في ظلّ هيمنة أميركية كاملة، بنمو أسواق ومراكز مالية تتزاحم ديمقراطياً وبحرية، أو تتكامل في ما بينها؟ وهل سيسمح للسوق المالية اللبنانية أن تؤدي أي دور على صعيد المنطقة؟ وإذا سمح لها بذلك هل تستطيع القيام بذلك؟

إن قراءة سريعة لما يجري من تركيز البنى التحتية في المنطقة، لجعل إسرائيل عقدة هذه البنى ومركزها، وكذلك لطبيعة التشتّت العربي والتحالفات المطلّة برأسها في المنطقة، لا توحي بإعطاء أمل كبير لدور إقليمي لقطاع المال اللبناني، غير المهيأ حتى الآن للمنافسة.

ثانياً: أولويات النظام اللبناني

كان قطاع الخدمات في السابق ركيزة الإقتصاد اللبناني، ونما بمعدلات مرتفعة نسبياً، وطغى بالتالي على بقية القطاعات. بل إن نمو قطاع الخدمات كان على حساب

نمو سائر القطاعات، وخصوصاً قطاعات الإنتاج السلعي. لذلك توجّهت المصارف إلى التوظيف في قطاع الخدمات والتجارة بخاصة، وفي تمويل المضاربات العقارية حين زاد عرض الأموال على الطلب في قطاع الخدمات.

إن السياسة المصرفية، والبنية المصرفية اللبنانية، التي عززتها تشريعات خاصة كانت تتلاءم مع مهمات النظام اللبناني المركنتيلي الخدماتي والوسيط بين فوائض الأموال العربية والأسواق العالمية، لم تعمل على توطين التدفّقات الرأسمالية على لبنان ولو جزئياً، على الرغم من أن بنية الإقتصاد اللبناني في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت مهيأة للإفادة من هذا الدفق المالي للتوظيف في قطاع الصناعة بشكل خاص.

فبعد حرب أهلية طويلة، وبعد تغيرات المحيط السابق ذكرها، ما هي السمة الأساسية للاقتصاد اللبناني المنوي بناؤه؟ إذا كنّا غير قادرين على إعادة إنتاج الماضي، فأي مستقبل سنصنع؟ ما هو دور قطاع الخدمات وحجمه؟ وما هو دور قطاعات الإنتاج السلعي وحجمها؟ أي خدمات وأي سلع سننتج بناءً لقدراتنا التنافسية وحاجات الداخل والمحيط؟ وبالتالي أي بنية تحتية لها الأولوية، والقادرة على تلبية حاجات الإقتصاد؟ وأي بنية مصرفية ومالية؟ وما هي السياسة المصرفية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف في بناء قطاعات الإنتاج؟ وهل يكفي تطوير السوق النقدية أم من الضروري تطوير السوق المالية والسوق الثانوية؟ أي سوق مالية سنبني؟ هل ستكون هذه السوق المالية متلائمة مع حاجات المؤسسات الإنتاجية اللبنانية، الصغيرة الحجم بأكثريتها الساحقة، المتخلفة نسبياً والمتواضعة الانتاجية، أم المشاريع الضخمة ومشاريع البنية التحتية الطموحة جداً، التي تتجاوز قدرات الإقتصاد اللبناني وحاجاته؟

إن قراءة سريعة للتركيبة السياسية والطبقية للسلطة القائمة، وكذلك لبرامجها وأولوياتها التوظيفية في البنية التحتية، تجعلنا نميل إلى الاعتقاد أن التوجه الأساسي هو نحو إعادة بناء قطاع الخدمات والمضاربات العقارية وليس نحو قطاعات الإنتاج السلعي الذي يحتاج في بنائه إلى تحديد أولويات أخرى وإلى توجهات أخرى في بناء قطاع المال والمصارف منه بشكل خاص.

١ ـ السياسة المالية

تظهر السياسة المالية للدولة توجهات النظام على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي. وللجبايات كما للانفاق توجهاتها الاجتماعية والإقتصادية.

وكـان العـجز في الإنفـاق العـام منذ بداية الثمـانينات، وخـصوصـاً منذ الغـزو الإسرائيلي للبنان، الظاهرة الأخطر في السياسة المالية. وعلى الرغـم من عودة السلام إلى معظم لبنان، على الصعيد الأمني على الأقل، وتوحيد السلطة فيه، وانحلال سلطات الميليشيات، ما زال العجز في الإنفاق العام غير مقبول، لا كنسبة من الإنفاق ولا كنسبة من الناتج المحلّي القائم.

ففي حين مثّل الإنفاق، المتوازي مع الجبايات في بداية السبعينات، نحو ١٤ في المئة من الناتج المحلي القائـم، خصص نصفه لـلإنفاق الجاري والنصف الآخـر للتوظيف في البنية التـحتية، فإن الإنـفاق العام ارتفع في السنوات الماضيـة إلى ما يزيد على ٣٠ في المئة من الناتج المحلي القائم المقدر وصُرف بكامله على الإنفاق الجاري.

إن هذا النمو في الإنفـاق الجاري يعبر عن مـدى التراجع الحقـيقي في الناتج المحلي القائم، كـما يعـبر عن نمو حجم السلطـة دون نمو فعاليـتها. وهذا التـطور في الإنفاق الجاري يرهق الإقتـصاد اللبناني ويعيق نموه، ويرفع من كلفة إنتـاج السلع والخدمات وقدرة الإقتصاد اللبناني على المزاحمة والمنافسة في محيطه.

وعلى الرغم من كلّ الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية، لم تستطع الوزارة تقليص العجز بنسب كـافية، ضمن التوجه نحو إلغـائه. ويبدو أن العجز في الإنفاق سيـستمر، وبوتائر مرتفعة؛ وتمويل هذا العجز من موارد داخلية وربما خـارجية سيستمر أيضاً. أما الآثار التضخمية لهذا التمويل فكانت واضحة في الماضي، وهي كامنة الآن تطمسـها أو تكبحـها الفوائد الحـقيقـية المرتفعـة على العملة اللبنانيـة، التي يمثل مردود سندات الخزينة مرجعيـتها الأسـاسية. فالفوائد الحـقيقية المرتفعة هي ثمن مخـاطر تغير سعر الصرف، والطلب الكبير على الأموال من قبل الخزينة.

وقد خلق هذا الوضع طلباً مرتفعاً لدى الجمهور ولدى الخارج على السيولة بالعملة اللبنانيـة ذات المردود الحـقـيقي المـرتفع جداً، وليـس من أجل توظيف هذه العـملة في قطاعات الإقـتصاد. فـقد أزاحت الخزيـنة القطاع الخاص من سوق الطلب عـلى العملة اللبنانيـة، وزادت من دولرة اقـتـراض هذا القطاع. وفـوق ذلك، فـإن ارتفـاع الفـائدة الحقـيقـية على العـملة اللبنانيـة دفع العديد من المدّخـرين إلى التحـويل من العـملات الأجنبيـة إلى العملة اللبنانية، وبالتـالي فقد تقلص عـرض العملات الأجنبيـة وارتفعت فائدة الإقراض عليهـا، الأمر الذي وضع أعباء مرتفعة على قطاعـات الإنتاج التي تتمول بالعمـلات الأجنبية. فـالهوة المرتفـعة بين الفائدتين الدائنة والمدينـة بالدولار في سوق بيروت يعود بعض تفسيرها إلى ارتفاع الفائدة الحقيقية على العملة اللبنانية.

كما أن نمو الدين العام الداخلي، وإدارة هذا الدين، خلقا سوقاً مالية لبنانية جديدة نسبياً، ونمت مؤسسات وآليات جديدة في السوق تستطيع قطاعات الإنتاج، وكذلك بعض مؤسسات القطاع العام، تمويل برامجها المستقبلية من خلالها.

وإذا كانت المصارف التجارية، التقليدية والشديدة المحافظة بطبيعتها، قد عارضت نمو هذه السوق، ورفضت التعامل معها بانفتاح، وخصوصاً في ما يتعلق ببيع سندات الخزينة للجمهور والمتاجرة بهذه السندات، فلا بد من أن تعيد المصارف النظر بهذه السياسة، وخصوصاً بعد استقرار السوق وتقلص التشوهات فيها، لتتكامل مع مؤسسات الأسواق المالية، وتستفيد من آلياتها وطاقاتها في المستقبل.

٢ ـ مصرف لبنان

كأي مصرف مركزي، يؤدي مصرف لبنان دوراً أساسياً في توجيه القطاع المصرفي. وقد حدّدت المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف (كما عدّلت بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣) مهمات المصرف على الشكل التالي:

«مهمة المصرف العامة هي المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم. وتتضمن مهمة المصرف بشكل خاص:

ـ المحافظة على سلامة النقد اللبناني.

ـ المحافظة على الإستقرار الإقتصادي.

ـ المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي.

ـ تطوير السوق النقدية والمالية».

أعتقد أن تراتبية طرح المهمات تشير إلى أولويات مهمات المصرف. فالهدف الأساسي هو تأمين نمو اقتصادي واجتماعي دائم من خلال المحافظة على سلامة النقد اللبناني بغية المحافظة على الاستقرار الإقتصادي، ومن أجل ذلك، العمل على تأمين سلامة أوضاع النظام المصرفي، والعمل على تطوير السوق النقدية والمالية.

فالنظام المصرفي، والأسواق النقدية والمالية ليست أهدافاً بحد ذاتها، بل هي أدوات ووسائط لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي دائم. ومهمّة مصرف لبنان ضبط هذه الأدوات وتطويرها ودفعها إلى تحقيق الغاية الأساسية.

وإذا كان لمصرف لبنان الاهتمام الشامل بالنمو الإقتصادي والاجتماعي، وبالتالي

إذا كان له رؤيته الخاصة، من خلال موقعه، إلى السياسات الإقتصادية والمالية والاجتماعية الملائمة، فإنه ليس حرّاً بالمطلق في فرض سياسات على المصارف وأسواق المال تنسجم مع قناعاته، بل من مهماته التعاون مع الدولة، أي السلطة السياسية والتشريعية، في تحديد توجهاته.

تقول المادة ٧١ من قانون النقد والتسليف: «يتعاون المصرف المركزي مع الحكومة، ويقدم لها مشورة تتعلق بالسياسة المالية والإقتصادية. بغية تأمين الانسجام الأوفر بين مهمته وأهداف الحكومة».

وتقول المادة ٧٢: «للمصرف أن يقترح على الحكومة التدابير التي يرى أن من شأنها التأثير المفيد على ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والمالية العامة وعلى النمو الإقتصادي بصورة عامة. ويطلع المصرف «الحكومة» على الأمور التي يعتبرها مضرة بالإقتصاد وبالنقد».

فالمصرف المركزي يقترح على الحكومة ويعطيها المشورة على الصعد المالية والإقتصادية، وعليه أن يؤمن الانسجام بين مهمته وأهداف الحكومة. فمهمّة مصرف لبنان المتعلقة بالمحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي، وتطوير السوق المالية والنقدية، تأتي ضمن التوجهات والأهداف العامة للحكم، التي تمّ بحثها سابقاً، ولا تجري بمعزل عن هذه التوجهات. فوق ذلك، فإن السياسة المالية، ونسبة العجز في الإنفاق العام، ومهمّة مصرف لبنان في تأمين تمويل هذا العجز، تعطي السياسة المالية للدولة الأثر الطاغي في توجيه السياسة النقدية. وهذه السياسة تترجم من قبل مصرف لبنان إلى تعاميم وتوجهات تختص بسقوف التسليف والاحتياطيات الإلزامية النقدية وغير النقدية، وإلى تحديد معدلات فوائد الحسم والإقراض، بحيث تبدو للمصارف في كثير من الأحيان إجراءات ظالمة وغير منطقية ومناقضة لمصلحة القطاع المصرفي، ومنتقصة من حريته.

التطور في الانفاق الجاري يرهق الإقتصاد اللبناني ويعيق نموه ويرفع من كلفة إنتاج السلع والخدمات وقدرة الإقتصاد اللبناني على المنافسة والمزاحمة في محيطه

ويسعى مصرف لبنان في طرح سياسته المصرفية لاقناع الجسم المصرفي وضمان تعاونه، إذ من دون ذلك لا تعطي إجراءات مصرف لبنان وتوجيهاته أثراً كبيراً في مسيرة الإقتصاد. وعلى السياسات المقترحة من مصرف لبنان أن تؤمن ربحية المصارف دون تعرضها لمخاطر في الإقراض والسيولة، وتؤمن تمويل حاجات القطاع العام الضرورية كما تراها الدولة وليس كما يراها مصرف لبنان فقط؛ فضلاً عن تأمين

حاجات قطاعات الإقتصاد اللبناني إلى التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل، بكلفة تستطيع قطاعات الإقتصاد تحمّلها وتمكّنها من المنافسة الداخلية والخارجية. كل ذلك على قاعدة استقرار النقد اللبناني. وكثيراً ما تتعارض وتتناقض مصالح الدولة في تأمين التمويل مع مصالح قطاعات الإقتصاد ومع مصالح قطاع المصارف، وعلى مصرف لبنان أن ينهج سياسة لا ترضي وجهات النظر الثلاث، الأمر الذي يعرضه لنقد من جميع الاتجاهات وذلك دون تمكنه من تأمين الاستقرار النقدي المطلوب في جميع الأوقات.

ثالثاً: نحو سياسة نقدية للنهوض الإقتصادي

في ظل هذا الواقع ما هي السياسة المصرفية المطلوبة من مصرف لبنان؟ وكيف يستطيع المصرف تنفيذ هذه السياسة؟

إنّ ما سأقترحه لا يعبّر بالضرورة عن رؤية مصرف لبنان بل عن رأي شخصي فقط،ولا يلزم أحداً به، في الوقت الذي يرحب المصرف بأي مناقشة علمية وجدية تساعده على توسيع وتعميق رؤيته للسوق المالية.

إن اقتراح سياسة مصرفية تلبّي حاجات النهوض الإقتصادي لا بدّ من أن تستند إلى فرضيات عديدة أهمها:

أ ـ الاستقرار السياسي والأمني وإعادة الحيوية والديمقراطية للدورة السياسية.

ب ـ خفض عجز الموازنة العامة، وخصوصاً العجز في الانفاق الجاري، بغية إزالة الضغوط التضخمية. وإعادة الاستقرار لسعر صرف العملة اللبنانية.

ج ـ تطوير البنية التحتية بما يمكّن السوق المالية من التطور والتكامل والتداخل مع الخارج.

من ناحية أخرى علينا أن نبدأ في بناء نظام مصرفي يلبي حاجة الداخل اللبناني، وإذا ما أثبتت المصارف اللبنانية قدرتها وكفاءتها في الداخل، وبمقدار ما تحقق ذلك، تستطيع التطلع إلى دور اقليمي. والدور الاقليمي الذي تستطيع المصارف اللبنانية أن تقوم به له علاقة وثيقة بالموازين السياسية والعسكرية في المنطقة. ومرتبط بقدرات ونضوج وحجوم اقتصادات دول المنطقة أيضاً.

ويمكن وضع أولويات السياسة المصرفية على الشكل التالي: تطوير المصارف؛

إزالة التشوهات من السوق المالية؛ تطوير دور المصارف في الإقراض وتكاملها مع الأسواق المالية.

١ ـ تطوير المصارف

يتّصف قطاع المصارف في لبنان بعدد كبير من المصارف التجارية، لا يتلاءم مع حجم السوق المالية. وتتفاوت حجوم هذه المصارف بحيث تستقطب أكبر ١٠ مصارف ٦١,٠٩ في المئة من الودائع بالليرة اللبنانية. ولحجم المؤسسة المصرفية علاقة مباشرة بكلفة الوساطة المالية التي تقوم بها، بحيث تزيد هذه الكلفة لدى المصارف الصغيرة على ضعفي ما هي عليه في المصارف الكبيرة. وقد عمد مصرف لبنان إلى تشجيع سياسة الدمج المصرفي. ولكن عوامل بنيوية حدّت من نجاح هذه السياسة. فللمصارف الصغيرة بخاصة طابعها العائلي ويرتبط المركز الاجتماعي عادة بملكية المصرف، وذلك يعطي للعوامل غير الإقتصادية الدور الأول في اتخاذ قرارات المشاركة أو التخلّي عن الملكية.

إن قراءة سريعة للتركيبة السياسية والطبقية للسلطة الحاكمة تجعلنا نميل إلى الاعتقاد ان التوجه الأساسي للسلطة هو نحو قطاع الخدمات والمضاربات العقارية وليس نحو قطاعات الإنتاج السلعي

إن تطور السوق المالية اللبنانية، واشتداد المنافسة في المستقبل، سيفرض المتغيرات التالية:

١ ـ تراجع الطابع العائلي للمصارف، لمصلحة الملكية المساهمة والحرّة.

٢ ـ الفصل بين الملكية والإدارة المصرفية، بحيث تصبح الإدارة أكثر تقنية وعلمية وقدرة على التحرر من شبكة العلاقات العائلية والمعرفة الشخصية في التوظيف والإقراض.

٣ ـ سقوط أو اندماج المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة لعدم قدرتها على المكننة واستقطاب الكفاءات المصرفية العالية الكلفة، التي لا تنسجم مع كمية الأموال الخاصة لهذه المصارف وقاعدة الودائع لديها.

وعلى مصرف لبنان أن يدفع في هذه الاتجاهات باقتراح القوانين والأنظمة الملائمة وتخليه عن الدفاع عن المؤسسة العاجزة والمعيقة للتطور، ثم عليه تحديث بنيته البشرية وتقنيات وآليات العمل لديه، بحيث يدفع المصارف إلى مواكبته.

٢ ـ إزالة التشوهات من السوق المالية

نتيجة العمل في ظروف غير اعتيادية خلال سنوات الحرب الأهلية والاجتياح

الإسرائيلي، دخلت السوق المالية اللبنانية تشوهات عديدة، أبعدت عوامل المنافسة الحرّة، وأقصت عوامل السوق المالية عن تحديد الفوائد وسعر الصرف، ودفعت الإقتصاد إلى معدلات عالية من الدولرة، الأمر الذي همش العملة اللبنانية ودور مصرف لبنان النقدي وإمكاناته في تمويل التنمية.

أدى تحديد الفوائد على سندات الخزينة من قبل وزارة المالية، وفرض إحتياطي إلزامي نقداً وبالسندات بمعدلات مرتفعة على الودائع لدى المصارف، إلى تشويه هذه السوق ودولرتها. وقد جعلت هذه السياسة الفوائد الحقيقية والمردود الحقيقي لسندات الخزينة سلبية وبمعدلات سنوية مرتفعة، فدفع ذلك بالمدخرين إلى الهروب من العملة اللبنانية إلى العملات الأجنبية وخصوصاً الدولار، الأمر الذي زاد من تدهور سعر صرف الليرة وتهميشها.

ويعمل مصرف لبنان الآن على إعادة الثقة بثبات سعر صرف العملة اللبنانية، ولو بكلفة عالية من حيث المردود الحقيقي لسندات الخزينة. فالفائدة الحقيقية المرتفعة على الليرة بالنسبة إلى العملات الأجنبية، لا تمثل المخاطر المستقبلية على إمكانات تغير سعر الصرف فقط، بل انعدام الثقة أيضاً نتيجة التجارب الماضية لدى المدخرين بالعملة اللبنانية. والطريقة المتّبعة في إعادة الثقة تتمثل أساساً بطرح سندات الخزينة اللبنانية بالمناقصة، والإلغاء التدريجي للاحتياطي الإلزامي بسندات الخزينة، للسماح لعوامل العرض والطلب في تحديد معدّلات الفائدة، أو بالأحرى في تصحيح هذه المعدّلات وبشكل تدريجي يضمن تصاعد الطلب على العملة اللبنانية في الوقت الذي تتناقص الفائدة عليها.

إن عملية التصحيح هذه، التي تواكب طلباً مرتفعاً على الأموال من القطاع العام، أخرجت القطاع الخاص من سوق العملة اللبنانية، إذ لا يستطيع هذا القطاع دفع كلفة حقيقية تزيد على ٢٠ في المئة سنوياً على الأموال.

فعودة الفوائد الحقيقية على العملة الوطنية إلى معدّلات لا تتجاوز الخمسة أو الستة في المئة ربما كانت شرطاً أساسياً لعودة طلب قطاعات الإقتصاد على العملة اللبنانية، وشرطاً لعودة مصرف لبنان إلى المساهمة الجدية في تمويل التنمية.

وقد أدت تشوهات الفوائد على الليرة اللبنانية، واتساع الهوة بين الفائدتين الدائنة والمدينة، واشتداد الطلب على السيولة بالعملة اللبنانية إلى ارتفاع الطلب على الدولار وتناقص عرضه، الأمر الذي سمح للمصارف برفع الفائدة المدينة على الدولار إلى ضعفي ما هي عليه في الخارج، والإلتزام بالفائدة الدائنة السائدة في الأسواق

الأوروبية أو بما دون هذه الفائدة.

إن ارتفاع كلفة الإقراض بجميع العملات في السوق المالية اللبنانية، دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الفوائد على الودائع، كما هو سائد عالمياً، بغية استقطاب أموال من الخارج، أدّى إلى تعطيل تلاقي منحنيات العرض والطلب على الأموال، بحيث يسمح هذا التقاطع بتفعيل السوق والإفادة القصوى منها، كلّ ذلك ساهم في الركود الإقتصادي الحالي إلى حدّ بعيد.

لتصحيح هذا الوضع على مصرف لبنان أن يساعد على خفض المردود على سندات الخزينة بحيث يتلاءم هذا الخفض مع استمرار الطلب على الليرة بمقدار يكفي لسدّ عجز الموازنة لا أكثر، إلى أن تصبح الفوائد الحقيقية على الليرة كالفوائد الحقيقية على الدولار، ليتمكن القطاع الخاص من دخول السوق المالية للعملة اللبنانية من ناحية. ومن ناحية ثانية على مصرف لبنان أن يأخذ بعض الاجراءات التي تشجع المصارف على رفع معدلات اقراضها من العملات الأجنبية، وذلك عن طريق رفع السقف المسموح به للاقراض بالعملات الأجنبية لاستقطاب مزيد من هذه الودائع من الخارج، وخفض معدلات الفوائد على الاقراض، بحيث لا تكون الهوة بين الفائدتين أكثر من ثلاث أو أربع نقاط كحدّ أقصى.

إن إعادة الفوائد الحقيقية على العملة الوطنية إلى حدود ٥ أو ٦ في المئة ربما يكون شرطاً أساسياً لعودة طلب قطاعات الإقتصاد على العملة اللبنانية

أما معدّلات الدولرة المرتفعة حالياً، وخصوصاً بإقراض القطاع الخاص، فلن تزول إلاّ بعد مدة من زوال العوامل التي أدّت إلى هذه الدولرة.

أريد أن أضيف في هذا المجال أهمية البنية الإحتكارية للمصارف التي تمثلها جمعية المصارف رسمياً. فالجمعية تعمل علناً على فرض معدلات من الفائدتين الدائنة والمدينة للعملة اللبنانية والعملات الأجنبية، الأمر الذي يقلص من التنافس بين المصارف ويحد من عوامل السوق الحرّة في تحديد الفوائد، وذلك لمصلحة القطاع المصرفي على المدى القريب وعلى حساب بقية القطاعات. وأعتقد أن من واجب مصرف لبنان أن يعمل بكلّ ما في وسعه لإزالة هذا التشويه الخطير للسوق المالية.

٣ ـ تطوير دور المصارف في الإقراض

إن شكوى ضيق إمكانات الاقراض المتوسط والطويل الأجل في السوق المالية اللبنانية يعود تاريخياً إلى الستينات وربما إلى ما قبل هذه الحقبة. فقد فشلت البنوك المتخصصة التي ظهرت في بداية السبعينات في تأمين هذه الحاجة، ويعود فشلها إلى

شروط عملها وطبيعة الودائع في السوق المالية، وانعدام مؤسسات وآليات الأسواق المالية القادرة على السماح للمدخرات القصيرة في التعامل بأوراق الأموال المتوسطة والطويلة الأجل، وكذلك نتيجة ظروف تاريخية غير ملائمة، وآليات عمل متخلّفة عن العصر، التزمتها هذه المصارف وخسرت من جرائها كل أموالها نتيجة التضخم. والآن يعود الطلب بإلحاح على تأمين هذا النوع من الإقراض الذي يعد شرطاً لإعادة النهوض الإقتصادي. وقد دب النشاط في الآونة الأخيرة لتنظيم السوق المالية خارج اطار البورصة بغية تأمين هذا النوع من الإقراض. فهل يمكن أن يحقق هذا الجهد السوق القادرة على تلبية حاجات الإقتصاد إلى التوظيف المالي؟

وإذا ما تجاوزنا الشروط الضرورية لتأمين نمو أسواق مالية حديثة، ومن أهمها تطوير قوانين وأنظمة المحاسبة، ورفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق، وتأمين الشفافية للمؤسسات العارضة ديونها أو أسهمها في السوق، وتأمين لجان المراقبة الرسمية القادرة على ضبط المؤسسات المالية العاملة، ومراقبة العاملين فيها، فهل تصبح هذه السوق الادارة المطلوبة للتمويل؟

النظام المصرفي والأسواق النقدية والمالية ليست أهدافاً بحد ذاتها بل هي أدوات ووسائط لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي

إن السوق المالية هذه تمثل الوسيط بين كبار المدخرين وكبار المقترضين في الأسواق العالمية. وصغار المدخرين يفضلون وضع مدخراتهم في المصارف التي تشتت مخاطر الودائع لديها بتشتيت مخاطر التوظيفات، كما أن الودائع لدى المصارف تشملها برامج ضمان الودائع أو التأمين عليها من صغار المؤسسات المقترضة، فلا تستطيع الإفادة من السوق المالية بسبب حجمها وشرط طرح أسهم المؤسسات والشركات في السوق المالية.

إن الصناعة اللبنانية تتّسم بصغر حجم المؤسسات، ولا يزيد معدّل رأس المال العامل في الوحدة الصناعية اللبنانية مثلاً على ١٥٠ ألف دولار في أحسن حال، فلا أمل إلاّ لعدد قليل جداً من المؤسسات الصناعية في الدخول إلى هذه السوق. وربما استطاع بعض الشركات العقارية القائمة والتي ستقام، وكذلك بعض مؤسسات القطاع العام المعرض للخصخصة، الإفادة من هذه السوق.

تبقى المصارف هي القادرة وحدها على تلبية هذه الحاجات. وتجربة الدول التي عانت الحروب والدمار ثم أقامت نهضتها الإقتصادية، مثل المانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية، ركّزت على اعتماد المصارف التجارية أساساً للاقراض المتوسط والطويل الأجل، وكانت الأسواق المالية مكملة لدور المصارف لا بديلاً من هذا الدور.

ويمكن المصارف التجارية أن تطور أدوات وآليات مكملة للسوق المالية، مثل إصدار

شهـادات إيداع، تمول بها إقراضهـا المتوسط وطويل الأجل شرط وجـود سوق تؤمن تسييل هذه البـضاعة وعلاقات مصرفـية تدفع المصارف إلى تداولها وحسمـها بكلفة مقبولة من حامل هذه الشهادات.

كذلك يمـكن المصارف إعطاء قـروض متوسطة وطـويلة الأجل من ودائع قصـيرة الأجل لديها. وذلك بحاجة إلى دعم واضح من المصـرف المركزي وإلى آليات جديدة في الإقراض.

يستطيع المصرف المركزي أن يتحمل مخاطر السيولة في قبوله حسم سندات الدين هذه بفوائد منخفضـة نسبياً. كما أن مخاطر تذبذبات الفائدة فـي السوق، يمكن تلافيها بإعطاء هذه القروض بفوائد عائمة، وليس بفوائد ثابتة.

كذلك يمكن تغيير القوانين والتـشريعـات، وخصوصـاً بعض بنود قانـون النقد والتسليف، بحـيث يسمح للمـصارف التجارية الـتي تعطي قروضاً مـتوسطة وطويلة الأجل من تملك مـوجودات ثـابتة بشكل مـوقت أو دائم دون أن تمثل هذه الموجـودات استيـفاء لديون جامدة أو هالكة. والتجـربة الألمانية رائدة ومهمّـة في هذا الصدد، ولها فـوائدها في تقريب المصـارف من الصناعـة وفهم حـاجـات وسلامـة مؤسـسـاتهـا، واستمرار مراقبتها من كثب.

أنطوان شويري (*)

السوق المالية

من الثابت أن نمو السوق المالية يتطلب مناخاً سياسياً مستقراً متزامناً مع توازن اقتصادي ـ اجتماعي متكامل.

وتنشط السوق بفضل اعتماد مؤسسات على درجة عالية من التخصص، تختار الأدوات والتقنيات الأكثر تقدماً والأكثر تجاوباً مع متطلبات الاقتصاد الوطني، شرط أن تخدم هذه السوق أهداف الخطط الإنمائية الواضحة المعالم، وإلا استحالت مركزاً للمضاربات المالية، كما حصل في سوق المناخ في الكويت وفي أماكن أخرى.

لقيام سوق مالية يفترض وجود حاجة تمويل ترسملية إلى جانب توافر فائض مدخرات يستجدي مردوداً مستقراً ويكون خارجاً عن نطاق تأثيرات السياسة النقدية في معدلات الفوائد

ولقيام سوق مالية يفترض وجود حاجة تمويل ترسملية إلى جانب توافر فائض مدخرات يستجدي مردوداً مستقراً ويكون خارجاً عن نطاق تأثيرات السياسة النقدية في معدلات الفوائد.

من هنا نستطيع القول إن السوق المالية تؤدي دور الوسيط بين طالب المال ومالكه لبلوغ أهداف تنموية معينة، في ظل القوانين والتشريعات المرعية الموجودة أو التي قد توجد لحماية المدخر في الدرجة الأولى وللمحافظة على سلامة توجهات الاقتصاد الوطني في الدرجة الثانية.

(*) مدير عام وعضو مجلس إدارة بنك لبنان والكويت ـ بيروت.

ما هي السوق المالية؟

تتكون السوق المالية من سوق أولية وسوق ثانوية.

١ ـ السوق الأولية

وهي مصدر الصكوك المالية من أسهم وسندات مالية. وتتألف هذه السوق من: الشركات الخاصة المقيمة، والشركات المختلطة المقيمة، والدولة ومؤسساتها، والسلطات المحلية (بلديات وغيرها) والمؤسسات غير المقيمة (صكوك مالية وعقود آجلة لسلع ومواد أولية).

وتلجأ هذه المؤسسات إلى طلب التمويل في حالتين اثنتين: الأولى، حين تطرح أسهمها للإكتتاب لتكوين رأس المال أو لزيادة رأس المال؛ والثانية، حين تطرح سندات دين لتمويل غرض معين خلال فترة معينة وبشروط معينة. وعادة ما يكون هذا الغرض توسعاً في البنية الإنتاجية للمؤسسة.

في ما عدا المؤسسات غير المقيمة يدخل هذا النوع من التمويل في الدورة الاقتصادية الوطنية وبالتالي يخدم الاقتصاد والمجتمع.

٢ ـ السوق الثانوية

تشتمل السوق الثانوية على أقنية تداول صكوك السوق الأولية، وهي المؤسسات المتخصصة التي تعنى بترويج هذه الصكوك؛ من أسهم وسندات، وتشرف على تداولها وانتقال ملكيتها.

ومن مؤسسات هذه السوق البورصة أولاً، ثم المؤسسات الرديفة والموازية، كشركة لبنان المالية مثلاً، على سبيل الذكر لا الحصر.

ومن ضرورات قيام سوق ثانوية وجود سوق أولية مصدرة للصكوك.

٣ ـ تطور السوق الثانوية اللبنانية

حين أسس الإنتداب الفرنسي بورصة بيروت عام ١٩٢٠، واختار بيروت مركزاً لها، كان يهدف من ذلك إلى تسويق صكوك المؤسسات الفرنسية المنهكة من جراء الحرب العالمية الأولى وإيجاد أسواق جديدة لبورصة باريس، إضافة إلى شد الروابط بين رأس المال اللبناني وبين سلطات الإنتداب، وخصوصاً عبر شركات الإمتياز التي أنشأها لاستثمار مؤسسات المنفعة العامة الأساسية، من مياه واتصالات وطاقة

وكهرباء ونقل وغيرها من المنافع الحيوية لأمن المواطن.

في تلك الفترة لم يكن الاقتصاد اللبناني، عقب حرب عالمية أعقبت بدورها أربعة قرون من الحكم العثماني، في وضع يبرر وجود بورصة، ولا كانت الشركات اللبنانية التي يغلب عليها الطابع العائلي ترغب في الاستدانة عبر السوق المالية. كذلك لم تكن القوانين المرعية تستوعب التقنيات والأدوات المالية واجراءات نقل وانتقال ملكية الصكوك المالية.

بقي هذا الوضع على حاله حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تبعها من متغيرات جيوسياسية إقليمية، أفاد لبنان منها بفضل نظامه السياسي والاقتصادي الحر، بحيث استقطب رأس المال والخبرات الوافدة من دول المنطقة التي شهدت تغيراً في أنظمتها أو تلك التي تدفقت إليها الثروة.

دامت هذه الحقبة الذهبية حتى عشية الحرب اللبنانية. ولم تتمكن بورصة بيروت خلال هذه الفترة من الإرتقاء إلى مصاف البورصات العالمية لأسباب بنيوية عائدة إلى ذهنية المؤسسات اللبنانية بخاصة، من ناحية، وإلى أسباب إدارية لا تخرج عن ذهنية الإدارة اللبنانية، من ناحية أخرى، التي جعلت من لجنة إدارة البورصة مركز نفوذ يدخل في حساب الاستزلام للسياسي أو للمرجع المسؤول، الأمر الذي أدى إلى انحرافات عدة أضرّت بجدٍّ عملِ البورصة وحرفت مسارها، فشوّهت سمعة التداول في السوق المالية.

لا بد من التحذير من الاتجاه العام السائد حالياً لجهة مزاحمة القطاع الخاص في استقطاب المدخرات المحلية لأغراض تمويل الاستثمارات الخاصة والعامة التي ترتبها خطة النهوض الإقتصادي

وبانسحاب مؤسسات الوساطة من السوق النقدية، اضطلع مصرف لبنان بمسؤولية توازن العرض والطلب على العملات بما فيها تقنيات (Swaps) خاصة لدى وجود أزمة سيولة بالعملات الأجنبية ناجمة عن التدني الهائل في تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تجاه الليرة اللبنانية. كذلك اعتمد مصرف لبنان تقنية جديدة لامتصاص فائض السيولة بالليرة اللبنانية عن طريق حسم سندات الخزينة القريبة الاستحقاق، مشترطاً الاكتتاب بسندات جديدة ذات استحقاقات أطول. إضافة إلى أسلوب جديد في تحديد معدل الفائدة على السندات عن طريق المزاد.

أطل مصرف لبنان من نافذة المادة ٧٠ من قانون التسليف ليقوم بدور أكبر في تطوير وتوجيه السوق المالية تلبية لحاجات الاقتصاد كما تراها خطة النهوض للمرحلة المقبلة. وتزامنت هذه المبادرة مع مشاريع الحكومة لتحويل بعض المؤسسات ذات

المنفعة العامة إلى شركات مختلطة. فهل يكون التوجه إلى إنشاء سوق ثانوية رديفة لبورصة بيروت يقصد منه محورة التمويل حول شركة أنشئت أخيراً وشركات سوف تنشأ بموجب مشروع قانون الشركات المختلطة؟

أعدّ مصرف لبنان أخيراً مشروع قانون العقود الائتمانية الذي تتحول المدخرات بموجبه من ودائع لدى المصارف إلى أموال بعهدة هذه المصارف أو بعضها، تدار لحساب المنشيء وعلى مسؤوليته. والأرجح أن تُوَجَّه هذه الأموال للمساهمة في الشركات المختلطة، أو للاكتتاب في سندات الدين التي تصدرها هذه الشركات، إضافة إلى شركة سوليدير أو مشاريع أخرى. كما أن مشروع السوق الثانوية لأسهم سوليدير الذي حدد معالم السوق الثانوية جعل من مصرف لبنان سلطة توجيه ورقابة وإشراف على هذه السوق. ونرى أن مصرف لبنان بقراره ٥٣٩٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/٧، المتعلق بنظام التسليف مقابل سندات قيم منقولة، يشترط أن تكون سندات القيم المعنية متداولة في الأسواق المالية اللبنانية وهذا ما يؤكد التوجه المشار إليه أعلاه.

إن سوق الأسهم مرتبطة بمستويات النمو الإقتصادي، مما يحتم أن تكون ادارة السوق بإشراف لجنة متخصصة ومستقاة من أطراف السوق ومعينة من قبل السلطات السياسية

وقد يكون أي مشروع لتنظيم السوق الثانوية الرديفة لبورصة بيروت في صدد إعطاء مصرف لبنان سلطات رقابية وتدبيرية قد تعرض سمعة هذا المصرف وتحمله مسؤولية معنوية ومادية كبيرة إذا ما أقدم القيمون على هذه السوق على ارتكاب أخطاء فادحة. أضف إلى ذلك أن سوق الأسهم مرتبطة مباشرة بمستويات النمو الإقتصادي، الأمر الذي يحتم أن تكون إدارة السوق بإشراف لجنة متخصصة ومستقاة من أطراف السوق ومعينة من قبل السلطات السياسية لعلاقتها بالأمن الاقتصادي والشروط الوطنية. ولعل المنطق الذي يحكم السوق الثانوية المزمع انشاؤها عبر شركة لبنان المالية وقاعدتها تداول أسهم سوليدير، يستند إلى التجربة السويسرية التي تدعو إلى إبرام اتفاقية رضائية جماعية تنفيذية إجرائية تحدد إطار التزامات كل طرف وإجراءات رقابة تقيد الطرف المذكور بالتزاماته وبالجزاء الرضائي في حال الإخلال بهذه الإلتزامات.

ويرى المنظرون لهذه الإتفاقية التي يرعاها المصرف المركزي أنها تشمل بعض المزايا التي تؤمن حضوراً فاعلاً لبعض المصارف اللبنانية في كل المسائل التي لم ينص القانون صراحة على دقائق تدخله فيها، حيث أصبح المصرف وسيطاً ولاعباً في السوق في آن معاً. وتجعل هذه الاتفاقية أطراف السوق، ومنها بعض الشركات المالية فضلاً

عن بعض المصارف، أكثر التزاماً لكون هذه المصارف مشاركة أساسية في هذا المشروع وموقعة له. كما تعالج هذه الاتفاقية بشكل منظور القصور التشريعي لبورصة بيروت في مجال التنظيم، الأمر الذي يسهل اعطاء المصرف المركزي سلطة جديدة غير منصوص عليها صراحة، ولكنها اعتبرت تفسيراً لا بد منه لقيام هذه السوق. وأخيراً قد تساعد هذه التجربة الرضائية المشرِّع على إصدار القانون الملائم لعمل السوق على أنها فترة إنتقالية قبل وضع قانون نهائي مستوحى من هذه الاتفاقية الرضائية وبعيدة منذ البداية من التجاذب السياسي الذي عطل عمل البورصة كما يعتقد منظرو هذا المشروع.

هذا المشروع المقترح بقصد توجيه المدخرات المقيمة وغير المقيمة نحو تمويل السوق الأولية والسوق الثانوية (أسهم وسندات دين) يضع أدوات التوجيه والرقابة والإشراف والتنفيذ والإجراءات الجزائية في لجنة واحدة تؤلف من قبل أطراف السوق، بما فيها مصرف لبنان. وهذا يذكرنا إلى حد كبير بمجلس الإنماء والإعمار الذي حصر التخطيط والتمويل أو التلزيم والمراقبة في يد واحدة.

هل يعتقد منظرو الاتفاقات الرضائية الذين يعدون هذا المشروع انهم قد تمكنوا من تخطي الحلقة المغلقة للمتعاملين في هذه السوق، التي من ميزاتها تضارب المصالح وتسرب المعلومات والتلاعب بعروض البيع أو الشراء وتحديد الأسعار.

وهل يعتقدون أنهم استطاعوا تجاوز الأسباب التي أعاقت نمو بورصة بيروت، ومنها الذهنية العائلية للشركات وشفافية المعلومات وغياب الإعلام الصحيح وصورية الميزانيات المحاسبية وتلاعب الوسطاء وعدم التمكن من التلاعب بمدخرات صغار المستثمرين وغياب قانون عقوبات حازم لمدققي الحسابات؟

وهل يعتقدون أنهم وفّروا لحاملي محفظة الأسهم والسندات إمكان تسييل جزئي أو كلي للمحفظة دون التعرض لخسائر كبيرة عبر نظام (Fixing) المزمع اعتماده؟

وهل يعتقدون أنه بإمكان مشروعهم منع التلاعب من قبل كبار المساهمين وأصحاب القرار بموجودات الشركة أو الشركات التي يتولون رئاستها من الافادة المباشرة وعلى حساب صغار المساهمين، تماماً كما حصل مع روجيه تمرز أيام توليه رئاسة إنترا للاستثمار، التي كانت أكبر وأهم شركة مساهمة لبنانية آنذاك بما لها من امتدادات متنوعة الأنشطة.

٤ ـ ما هي الحلول؟

في اعتقادنا أن هذه المخاطر لا تزال قائمة في ظل المشروع المقترح، والحل الأفضل يكمن في:

أ ـ تفعيل السوق الأولية: يمكن تفعيل السوق الأولية عن طريق عصرنة القوانين اللبنانية المنظمة للأعمال التجارية، والتي لم تعد تتناسب مع متطلبات العصر. مع ضرورة تبسيط الإجراءات وتأمين الحماية للمستثمر.

كما أن تشجيع قيام مصارف أعمال وصناديق استثمار يزيد من فرص قيام شركات متوسطة وكبيرة الحجم ويغذي السوق بالصكوك المالية من أسهم وسندات.

هذه الخطوات تعطي فرصة أكبر للمستثمرين للاسهام في الشركات والتعامل بالصكوك المالية. فلا يبقى التعامل محصوراً ضمن نطاق مجموعة ضيقة.

كذلك نرى أنه على القانون اللبناني الزام الشركات القائمة، أو التي قد تنشأ، تسجيل جزء من اسهمها في التداول لا يقل عن ٢٥ إلى ٣٠ في المئة من مجموع رأس مالها.

ب ـ تفعيل بورصة بيروت: إن البورصة التي توقفت عن العمل في منتصف السبعينات، لا يزال قانونها ساري المفعول، وهو عُدِّل عام ١٩٨٥. وفي اعتقادنا أن الإبقاء على بورصة بيروت مع إدخال تعديلات جديدة على قانونها يلحظ المتغيرات والمعطيات الحالية يبقى أفضل من إنشاء سوق موازية عبر شركة لبنان المالية.

ومن التعديلات التي نراها ضرورية وملحة لتأمين حسن سير البورصة هي:

ـ إنشاء هيئة رقابة مستقلة عن لجنة إدارة البورصة تعيَّن من قبل السلطات السياسية ويتم اختيار أعضائها من بين أهل الاختصاص، على ألاَّ يتعاطى أي منهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتداول الصكوك والأوراق المالية ولا يكون مرتبطاً بأي من أطراف السوق.

ـ تقوم هذه الهيئة بالرقابة الفعلية والميدانية على أعمال لجنة الإدارة وعلى صحة المعلومات المالية العائدة للشركات المسجلة في البورصة. ويكون من المهام الأساسية لهذه الهيئة حماية المستثمر من التلاعبات والحفاظ على قدرة السوق الإستيعابية للحد من الانهيارات المالية.

ـ إن تحديد المخاطر واجب وطني لتحاشي ما حصل مع نامورا سكيوريتز (Na-moura Securities) التي شجعت على تملك أسهم في الموجودات العقارية للهيئة المشرفة على مؤسسات الادخار والتمويل (Saving and Loans) في الولايات المتحدة، حيث فرضت الحكومة اليابانية على هذه الشركة التعويض الكامل مقابل التوظيف

بالأسهم، لأنها لم توضح المخاطر سلفاً لحملة الأسهم بصورة واضحة ولم تتقيد بموجبات الاعلام الصارمة التي توجب توضيح مخاطر الاستثمار.

وهذا ما حصل في لبنان أواسط الستينات بسبب فقدان الرقابة حين أفلست شركة I.O.S وشركة «المستثمرون المتحدون» والحقتا بالمستثمر اللبناني خسائر فادحة. ولم يعاقب أي من المسؤولين عن هاتين الشركتين.

- ولما كانت السوق المالية في طبيعتها سوقاً ترسملية وفي ظاهرها سوقاً تضاربية، فإن وجود هيئة الرقابة يؤمن توازناً بين العرض والطلب ويحد من مفاعيل المضاربين والمتلاعبين.

- أخيراً، نرى أن لبنان اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى، إلى سوق مالية سليمة تتكامل مع القطاع المصرفي لتأمين الحاجات التمويلية لإعادة رسملة الشركات وتطوير قدراتها الإنتاجية.

ولا بد من التحذير من الإتجاه العام السائد حالياً لجهة مزاحمة القطاع الخاص في استقطاب المدخرات المحلية لأغراض تمويل الاستثمارات الخاصة والعامة التي ترتبها خطة النهوض الاقتصادي المقدرة بأكثر من ١٨ مليار دولار. وإذا كان لا بد من انفاق من قبل القطاع الخاص على استثماراته بشكل مضاعف لحجم البرنامج الاستثماري العام، فهذا يستدعي توفير المدخرات الخاصة وما ينجم عنها من سيولة لتوظيفها في الدورة الاقتصادية المنتجة التي عمادها الشركات الصغرى والمتوسطة والكبرى، التي بنينا نظامنا للسوق تلبية لحاجاتها التمويلية.

وفي رأينا أن الإشراف والرقابة الفعليين من قبل مصرف لبنان على تنظيم العمليات الائتمانية والسوق الثانوية الرديفة قد يؤديان إلى تغيير جذري في طبيعة عمل مصرف لبنان النقدية أولاً وآخراً، من جهة، وإلى خلق نوع من أدوات التمويل المستندة إلى إجراء خاص يحمل مخاطر جمة على توازن السوق الإقراضي والإئتماني والإسنادي، الذي ينجم عنه توجيه المدخرات نحو مشاريع واستثمارات محددة، وذلك على حساب دفع الدورة الاقتصادية وتحفيزها نحو مرحلة النمو.

على الرغم من المحاولات الحثيثة لخلق توازن في موازنة الدولة فإن العجز لا يزال سمة المرحلة، وبالتالي فإن سندات الخزينة ستبقى العامل المؤثر الأساسي في السوق المالية. ومن هنا أهمية التركيز على الجهاز المصرفي لكونه الأداة الأكثر تمرساً في هذا الحقل، وبالتالي تكريس الإهتمام الكبير لحماية هذا الجهاز بموارده واستعمالاتها.

وفي رأينا أن إحياء بورصة بيروت بعد إدخال التعديلات المطلوبة على نظامها يتكامل مع توجهات القطاع المصرفي ليساهم في تفعيل الشركات بحجومها المختلفة التي تكوِّن العمود الفقري لنظامنا الاقتصادي الحر. هذا مع التأكيد أن القطاع المصرفي مجهز بالخبرات والمعلومات التي تؤهله لتقدير الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية وتلبيتها.

ألبير نصر (*)

السوق المالية تعقيب

في هذه المداخلة المقتضبة، وتعقيباً على بحث أعطى الموضوع حقه تحليلاً ورؤية، سوف أحاول التمييز بين الضرورة الاقتصادية إلى قيام الأسواق المالية وبين مشروع السوق الثانوية ومخاطر انحرافه عن أهدافه.

إن دور الأسواق المالية في دفع النمو الإقتصادي مرهون بقدرتها على تحويل المدخرات إلى أدوات تمويل يفيد منها المستثمرون لتنفيذ مشاريع بآفاق مالية طويلة

الأسواق المالية هي أساساً سبيل تحقيق الإنماء والنمو، لأن لهذه الأسواق دوراً طاغياً في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستعمالات الاستثمارية الأجدى اقتصادياً. وتمثل هذه الأسواق رافداً تمويلياً رديفاً ومكملاً للتسليف المصرفي، ومن الطبيعي أن يؤدي نشوؤها وتقدم نشاطها إلى إحداث تحول في دور المصارف التجارية في عملية الوساطة بين الإدخار والاستثمار (Disintermediation). غير أن دور الأسواق المالية في دفع النمو الاقتصادي مرهون بقدرتها على تحويل المدخرات إلى أدوات تمويل يفيد منها المستثمرون لتنفيذ مشاريع بآفاق مالية طويلة. والأسواق المالية النشطة والمنتظمة تؤلف قطباً جاذباً للموارد المالية من الخارج، وبذا تتيح مجالات أوسع للإنماء والنمو. هذه هي في الواقع الركائز الأهم التي تدعم التوجه نحو إنشاء أسواق مالية يكون لها دور فاعل في تمويل إعادة الإعمار.

ومن هذه المنطلقات نفهم أيضاً المخاوف التي يثيرها أصحاب النيات الحسنة، والتي سوف نلخصها ونعلق عليها بالآتي:

١ ـ هنالك تخوف أن يتحول التداول بالأدوات المالية من سندات وأسهم إلى عمليات

(*) مستشار اقتصادي ـ بيروت.

مضـاربة تأتي على المدخرات المتـواضعة وتعطل الدور الإقـتصادي للأسـواق المالية، عنينا دورها في توفـير التـمويل الطويل الأجل ودورها في توجـيه الموارد الماليـة نحو الاستثمارات الأجدى.

طبعاً هذا التخوف مبرر، وخصوصاً في غيـاب ما يصح تسميته «تراث» الاستثمار المالي لدى جمهور المدخرين. ومن هنا ضرورة توعية هذا الجمهور على المخاطر الملازمة لكل أداة مالـية تطرح للتـداول وعلى مخاطر الإنـزلاق إلى غمار المضـاربة، ولكن لا بد أيضاً من توعية جمهور المدخرين على إمكانات تحقـيق مردود مجزٍ نتيجة خيار صائب لأدوات مالية آمنة وحافظة للقيمة.

أما المضاربة المحترفـة التي توجهها توقعات مبنية على تحـليل اقتصادي أو مالي أو تقني، فلا بد من التسليم بأن دورها ليس سلبياً بالمطـلق. فالرساميل المضاربة لها دور في تنشـيط الأسواق وجعلـها أكثـر سيـولة. وشرح هذه المفـارقة بسيط، فالمضـاربون هم تلك الفئة من المتعـاملين في الأسواق الذين يتحملون مخاطر يسعى المستثمرون لدفعها عن مراكزهم السوقية. وفي غياب المضاربة المحترفة ينـقطع التداول وتفقد الأسواق مقداراً مهمـاً من مرونتها وسـيولتها. من هنا نقـول إن على السلطة الرقابية أن تقـمع حصراً المضاربة غير المشروعة وهذه تحددها قوانين السوق.

لا بد من قيام أسواق مالية ترعاها سلطة إدارية وسلطة رقابية مستقلتان

٢ ـ قد يتخوف الـبعض من تراجع في النشاط المصرفي لا يخدم متطلبـات التمويل في حقبة الإعمار. وفي هذا السياق يمكن تأكيد ما يلي:

أ ـ لن يؤدي نشوء أسواق مـالية إلى تراجع حجم الودائع في حـال تحويل جزء من هذه الودائع إلى أسهم وسندات لمؤسسـات وشركات مقيمة، إذ إن هذا الـتحويل يحدث تغييراً في بنية الودائع المصرفية فحسب.

ب ـ الأسواق المالية النشطة سوف تفتح لـلمصارف آفاق «تسنيد» أو «سندنة» (أي التحويل إلى سنـدات) أجزاء من مطلوباتها ـ بشكل شهـادات إيداع ـ وكذلك أجزاء من موجوداتها ـ بشكل سندات ـ عـمادها محفظة التسليفـات. هذه العملية تمكن المصارف القادرة على تسويق سنداتها من المحافظـة على حجم دورها الوسيطي أو حتى التوسـع من خلال الأسواق المالية.

٣ ـ يشير البعض إلـى أن الأسواق المالية المنفتحة على الخـارج سوف تسهل توجه الرساميل المحليـة نحو الاستثمار في أدوات مـالية تصدرها شركات ومؤسـسات غير مقـيمـة، فتفـقد البـلاد جزءاً من مـواردها. هذا صحيـح، ولكن الصحيـح أيضاً هو أن

الأسواق المالية المنفتحة، التي ترعاها أنظمة وقوانين يأمن إليها المستثمرون الأجانب، لا بد من أن تتطور لتصبح منافذ للاستقراض العام والخاص من الأسواق العالمية للسندات. وهذا خيار لا بد من أن نأخذ فيه، وخصوصاً بعدما أثبتت تجربة العام المنصرم (١٩٩٣) صعوبة تأمين الموارد المالية المطلوبة في هذه الحقبة من خلال اتفاقات الإقراض الثنائية.

لكل ما سبق نرى ضرورة اقتصادية ملحة إلى قيام أسواق مالية ترعاها سلطة إدارية وسلطة رقابية مستقلتان. غير أنه بين الأسواق المالية التي نرى فيها منصة انطلاق الإعمار والتعافي الاقتصادي وبين السوق الثانوية التي يُخطط لإنشائها فارق شاسع. وفي هذا السياق لا يسعني إلا أن أضيف إلى الإنتقادات التي وردت في ورقة انطوان شويري ما يأتي:

(١) في غياب الإطار التشريعي المتكامل وفي غياب السوابق والأعراف في الممارسات المالية، لا نستبعد أن تجنح السوق الثانوية عن الأهداف التي وضعتها السلطات النقدية لها لتستحيل حقل تجارب قد نستخلص منه العبر وقد نسن بناءً على تطوراته القوانين، ولكن بأي ثمن؟ فالبعد القانوني والرقابي في إطار الأسواق المالية يسعى لتأمين هدفين أساسيين: (أ) حماية مدخرات المتعاملين من غير المضاربين، و(ب) تحصين السوق من مخاطر الإنهيار الملازمة لدينامية التداول (The Endemic Risk of Failure).

(٢) نورد ههنا تساؤلات لم نجد لها شروحات وافية ومنطقية:

- في غياب المراجع القانونية والسوابق والأعراف، كيف ستعاقب المخالفات والتجاوزات والممارسات الجانحة المتعلقة بالتداول، سواء ارتكبها مساهمون أو ارتكبها وسطاء أو مضاربون؟ وأساساً، من هي الجهة التي ستحدد ما هو التصرف الذي يعد مخالفاً لقانون لم يَرَ النور بعد؟ فهل هناك مثلاً بند قانوني يعرف المضاربة غير المشروعة وبنود جزائية تلحظ لكل حالة عقاب؟

- كيف سيكون تصرف السلطة السوقية - أيًا كانت هذه السلطة - إذا ما انهار التداول ولم يلتزم صانعو السوق (Market Makers) تعهداتهم؟

(٣) إن مشروع السوق الثانوية جاء ليتيح إمكان تسييل أسهم اكتتب فيها مستثمرون لبنانيون وعرب، وتأمين سيولة الأدوات المالية هو من الحقوق البديهية لحاملي هذه الأدوات، غير أن السؤال الأساس يبقى: هل تسرعنا في إطلاق عمليات السوق المالية أم أننا تباطأنا في رسم الإطار التشريعي والرقابي لهذه العمليات؟

فادي عسيران (*)

السياسة النقدية

مقدمة

يشهد القطاع المصرفي في لبنان حالياً موجة من طلب تحويل المدخرات بالعملات الأجنبية، إلى ودائع بالليرة اللبنانية. وقد بدأت هذه الموجة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ في إثر تولي رفيق الحريري مهام رئاسة الحكومة. ولا تزال هذه الموجة مستمرة منذ ذلك الحين، فخلال شهر تشرين الأول/اكتوبر وحده تم تحويل ما يقارب المليار دولار إلى ليرات لبنانية، فانخفضت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى مجموع الودائع من نحو ٨٧ في المئة أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٧٠ في المئة أواخر تشرين الأول/اكتوبر.

إن استمرار موجة تحويل الودائع من عملات أجنبية إلى الليرة اللبنانية تفرض على المصرف المركزي مراجعة سياسته النقدية من حيث أهدافها ووسائلها

وقد انخفضت وتيرة التحويل إلى الليرة اللبنانية بعد «أثر الحريري» (Hariri Effect) دون أن تتوقف نهائياً، فبقيت النسبة ٧٠ في المئة. إلا أن هذه الوتيرة أخذت في التزايد منذ مطلع العام ١٩٩٤، محدثة تغييراً بنيوياً في تركيبة موارد القطاع المصرفي.

إن لبننة الودائع (على عكس ما سمي الدولرة) لها انعكاسات عديدة ومهمة على صعيد المؤشرات النقدية، من سعر الصرف إلى سعر الفوائد وحجم الكتلة النقدية والسيولة المتوافرة للمصارف، كما أنها تؤثر في حجم الاكتتاب في سندات الخزينة وفي ربحية المصارف عبر تعديلها هامش الفوائد.

كما ان استمرار موجة تحويل الودائع من عملات أجنبية إلى الليرة اللبنانية تفرض

(*) مدير عام بنك لبنان والمهجر.

على المصرف المركزي مراجعة سياسته النقدية من حيث أهدافها ووسائلها، كما تفرض على المصارف التجارية مراجعة إدارة محفظتها وسيولتها محررة بالعملات الأجنبية أو بالليرة اللبنانية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الأضواء على الموضوعات التي تثيرها عملية تحويل المدخرات هذه وسبل تدارك آثارها السلبية، وخصوصاً على المدى القصير حيث يتبين أن هناك كلفة لفترة التأقلم (Adjustment Period) وبالتالي يجب توضيح سبل توزيع هذه الكلفة ومن يتحمل أعباءها.

١ ـ هدف السياسة النقدية

إن هدف السياسة النقدية المعلنة من قبل حاكمية مصرف لبنان، الذي يمكن استنتاجه من الممارسة اليومية في الأسواق النقدية، يتلخص بالمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية في حال تعرض الليرة لضغوط سلبية، والسماح بالتحسن التدريجي في سعر الصرف في حال تعرض الليرة لضغوط إيجابية. وبالفعل فإن التوقعات الإيجابية أدت إلى موجة تحويل في المدخرات بالعملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية دون أن تؤدي في المقابل إلى تحسين كبير في سعر الصرف. فباستثناء الربع الأخير من عام ١٩٩٢ حيث تحسن سعر الصرف ٢٤ في المئة أو ما يعادل ٧٢ في المئة سنوياً، فقد تحسن سعر الصرف خلال عام ١٩٩٣ بمعدل ٧ في المئة فقط، ليقفل سعر صرف الدولار على ١٧١١ ليرة في نهاية العام. كما أن الضغوط السلبية التي واجهتها الليرة اللبنانية في شباط/ فبراير ١٩٩٣ لم تؤد إلى تراجع سعر الصرف، بل إلى خسارة المصرف المركزي احتياطياً كبيراً من مخزونه من القطع تلبية للطلب عليه ودعماً لسياسة المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة. وإذا كان هدف السياسة النقدية المتبعة يصب في خانة دعم الاستقرار الاقتصادي وتوفير مناخ من الثقة للمستثمرين والمدخرين كما يصبو إلى لجم التضخم النقدي، فإن استقرار سعر الصرف لا يؤدي إلى الأهداف الاقتصادية المذكورة إلا على المدى المتوسط، أي حين يتأكد المدخر والمستثمر على حد سواء أن المصرف المركزي لديه المصداقية الكافية لتنفيذ أهداف السياسة النقدية، على الرغم من الضغوطات التي سيتعرض لها. والامتحان الحقيقي لنجاح السياسة النقدية، يكمن إذاً في عامل الوقت، أي في حال مرور فترة زمنية معينة مشوبة بالضغوطات وبقاء سعر الصرف مستقراً يمكننا القول إن السياسة النقدية نجحت في تحقيق أهدافها.

٢ ـ سياسة سعر الصرف

إن الهدف المرسوم للسياسة النقدية حالياً يملي على حاكمية مصرف لبنان استعمال التدخل في سوق القطع كأداة أساسية من أدوات السياسة النقدية. فيقوم مصرف لبنان يومياً بشراء الفائض من العملات الأجنبية المعروضة في السوق بأسعار يخفف بها من سرعة تدهور سعر الصرف إذا ما تركت السوق تتوازن تلقائياً. وفي المقابل يؤدي هذا التدخل إلى ضخ سيولة نقدية بالعملة اللبنانية تتحول في نهاية المطاف إلى شراء سندات خزينة في السوق الأولية. فالمصارف التجارية التي لا تريد تحمّل مخاطر قطع تجاه زبائنها، والتي لا يخولها القانون القيام به إلا ضمن شروط وحدود معينة، لا مفر من أن تبيع موجوداتها بالعملات الأجنبية وتحصل على سيولة بالليرة. ونظرياً يمكن المصارف استعمال هذه السيولة إما في زيادة القروض أو في شراء سندات خزينة. وبالفعل فإن المصارف التجارية تمكنت من زيادة قروضها بالعملة المحلية، فارتفعت القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية من ٤٥٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى ما يقارب ٦٣٠ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٩٣، أو ما يعادل ١٨٠ مليار ليرة لبنانية من أصل ما يعادل ١٣٠٠ مليار ليرة.

إلا أن نسبة هذه القروض المعقودة بالليرة إلى مجمل القروض لا تزال منخفضة؛ فمن ٦,٨ في المئة في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وصلت هذه النسبة إلى ١٠,٧ في المئة في نهاية عام ١٩٩٣. وعدم اتساع رقعة القروض بالعملة المحلية سببه ارتفاع الفوائد المدينة على الليرة، وهذا ما يفرض على المصارف اللجوء إلى شراء سندات خزينة لاستعمال هذه السيولة الفائضة. إلا أن اللافت للنظر هنا أن نسبة السندات هذه إلى الودائع المحررة بالليرة اللبنانية تفوق الاحتياطي المفروض عليها، أي ما يعادل ٦٣ في المئة. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كانت نسبة السندات إلى الودائع تساوي نحو ٧١ في المئة، وبلغت في نهاية عام ١٩٩٣، ٨٤ في المئة، أي أن المصارف التجارية زادت محفظتها من السندات على احتياطيها الالزامي من ٨ إلى ٢١ في المئة. ومن هنا فإن الكلام على خفض الاحتياطي الالزامي في ما يخص سندات الخزينة ليس له قيمة آنية لتنشيط القروض. فلو كانت المصارف تحتفظ بنسبة قريبة من الاحتياطي المفروض عليها لأمكننا القول إن تدبيراً كهذا (خفض الاحتياطي) من شأنه تحفيز المصارف على الإقراض بالليرة اللبنانية وإن المصارف لا تقدم عليه بسبب الاحتياطي.

٣ ـ سياسة سعر الفوائد

إذاً في غياب الطلب على القروض بالليرة اللبنانية تحاول المصارف الإفادة من

السيولة المتوافرة لديها بالاكتتاب في سندات الخزينة. ومن المعروف أن الحكومة اللبنانية أقدمت خلال العام ١٩٩٣ على استعمال أسلوب المناقصة في تحديد الفوائد في إصدار سنداتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر واثني عشر شهراً، وأبقت على تحديدها هي للفائدة على سندات فئة السنتين. ولا شك في أن هذا التدبير يتلاقى مع هدف تحرير الفوائد وجعلها تعبر عن واقع السوق النقدية. كما أن لهذا التدبير حسنات إضافية، أهمها جعل سعر الفائدة السعر المتحرك الذي يوازن بين حاجات السوق بدل أن يكون سعر الصرف هو المتحرك[1].

إلا أن هناك ملاحظات يجب ذكرها كي نحصل على صورة أدق لسوق السندات وأسعار الفوائد. فإن أسلوب المناقصة لا يمكن أن يكون فعالاً دون تحديد حاجة الدولة إلى حجم السندات ضمن كل فئة من الفئات المصدرة. لرب قائلٍ يقول: إن حاجة الدولة هي أقل منها ما تكتتب المصارف به حالياً، وبالتالي فإن عدم استعمال المصارف التجارية ما لديها من فائض سيؤدي إلى فقدان مورد أساسي لها. هذا صحيح، إلا أنه لا يمنع أن يقوم المصرف المركزي بإصدار سندات دين، وخصوصاً من الفئات المتوسطة المدى، أي من ثلاث إلى خمس سنوات، يمكنه بها امتصاص السيولة الفائضة.

الامتحان الحقيقي لنجاح السياسة النقدية يكمن في عامل الوقت، أي في حال مرور فترة زمنية معينة مشوبة بالضغوطات وبقاء سعر الصرف مستقراً

من جهة أخرى فإن تحديد الفائدة من قبل الخزينة على فئة سندات السنتين وضعت سقفاً على سائر الفوائد يصعب تجاوزه. وفي غياب سوق نقدية نشطة ووجود احتياطي الزامي مكون من سندات باتت فئة السنتين الملاذ الأخير للمصارف التي لا تتمكن عبر عروضها في المناقصة من الاكتتاب في فئات السندات التي هي أقل من سنة. فإذا تقدم مصرف ما للاكتتاب في سندات إحدى هذه الفئات ولم يتمكن من الاكتتاب لكون أسعاره لم تؤخذ في المناقصة، فما عليه إلا أن يكتتب على الأقل بالكمية الواجب أن يكتتب بها (بسبب الاحتياطي الالزامي) في فئة سندات السنتين. وهذا ما لمسناه في الآونة الأخيرة، حيث إن معظم الاكتتاب يذهب إلى هذه الفئة من السندات. وهذا الأمر يحمِّل المصارف مخاطر من نوع جديد، وهي ما يسمى مخاطر الآجال (Maturity Risk). فالمعلوم أن الودائع في

(١) انظر: فادي عسيران، «تقويم السياسة الاقتصادية للجمهورية الثانية،» في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاقتصادي** (بيروت: مركز الدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٠٧ ـ ١٤١.

معظمها قصيرة الأجل (تقدر إحدى الدراسات معدل آجال الودائع بنحو الأربعين يوماً) في حين توظف المصارف هذه الودائع (عدد الاحتياطي النقدي والقروض) بسندات تذهب أكثريتها إلى فئة السنتين.

إن استمرار موجة التحويل إلى الليرة اللبنانية ووجود فوائض في السيولة يخفف من خطورة الآجال. إن أي تغيير مفاجىء في التوقعات وعودة الطلب على العملات الأجنبية سيسبب إرباكاً لدى المصارف التجارية، بسبب عدم تجانس المطلوبات والموجودات من حيث الآجال. ولا شك في أن المصرف المركزي يمكنه دائماً أن يحتاط لهذا الأمر ويحسم سندات الخزينة لديه. إلا أن تجربة الجهاز المصرفي في هذا الصدد ليست مشجعة (وإن كان يجب عدم تحميل وزر الحاكمية الحالية سياسات الحاكميات السابقة) وخصوصاً أن أي تحويل إلى الدولار يمكن أن يحمل في طياته موضوعاً سياسياً، وبالتالي تصبح السياسة النقدية أداةً لتنفيس احتقان شعبي. وقد راوحت التجربة السابقة ما بين رفع سعر حسم السندات إلى فوائد غير طبيعية وبين منع الحسم كلياً. ولا يمكن الحكم على سياسة حاكمية مصرف لبنان الحالية لكونها لم تتعرض لضغوط سلبية، وبالتالي لا يمكن معرفة رد فعلها، ولذلك لا يمكن إلا القول إن المصارف التجارية تتحمل مخاطر آجال بسبب توظيفاتها في سندات فئة السنتين.

إن أي تغيير مفاجىء في التوقعات وعودة الطلب على العملات الأجنبية سيسبب إرباكاً لدى المصارف التجارية، بسبب عدم تجانس المطلوبات والموجودات من حيث الآجال

ومن هنا تكمن أهمية بروز سوق ثانوية فعلية للسندات. وهذه السوق لا يمكن أن تقوم بوجود اتجاه واحد في السوق، سواء أكان طلباً أم كان عرضاً، كما كانت الحال ولا تزال حتى الآن. كما أن غياب الطلب على القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية ينفي الحاجة إلى حسم السندات. علماً أن مصرف لبنان بدأ بتشجيع عمليات المقايضة (Swap) في سندات الخزينة ضمن سياسته الآيلة إلى تطوير السوق المالية(٢). وفي هذا الإطار يكمن دور المصرف المركزي في مجالين: الأول، أن يقايض بعضاً من سنداته بسندات المصارف؛ والثاني، أن يشتري من المصارف سندات بأسعار معينة (أسعار تشجيعية حتى الآن) تاركاً لهذه المصارف الاكتتاب في السوق الأولية بسندات ذات آجال أنسب.

(٢) انظر: يوسف الخليل، «بعض المواضيع المطروحة في اللقاء مع المصارف الذي انعقد في مصرف لبنان بتاريخ ١٩٩٣/٩/٧،» (بحث غير منشور).

من الواضح أن المصارف يمكنها أن تحقق ربحاً ترسملياً في حال بيع السند لمصرف لبنان، لكون معدلات الفوائد انخفضت عنها حين تم الاكتتاب الأولي، إلا أن المصارف (بغياب الطلب على توظيفات أخرى) ستعاود الاكتتاب في سندات جديدة ولكن بفوائد منخفضة.

أدت زيادة حجم الاكتتاب بسندات الخزينة (وبغياب تحديد حاجة الخزينة) إلى فائض في حساب الحكومة اللبنانية لدى المصرف المركزي. ففي حين كان هذا الحساب[٣] مديناً بمبلغ ٥٢٠ مليار ليرة في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ فهو أصبح دائناً بنحو ١٤٠٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٩٣. وقد حدا هذا الوضع بوزارة المالية إلى خفض المردود على سند السنتين من ٣٩,٢٠ في المئة في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ إلى ٢٤ في المئة في نهاية عام ١٩٩٣.

لا شك في أن سياسة خفض الفوائد مبررة، لكون حجم الاكتتاب يفوق حاجة الخزينة نظرياً، وبالتالي على الحكومة أن تخفض كلفتها للاقتراض، وخصوصاً أن بند الفوائد يمثل ٣٢ في المئة من مجموع موازنة عام ١٩٩٤، وقد بلغ حجمها ١٣٥٨ مليار ليرة (أي نحو ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بمعدل صرف يساوي ١٧٠٠ ليرة للدولار).

أما الهدف الثاني لسياسة الفوائد فهي جعل الليرة اللبنانية أداة نقدية للتداول. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من أن تعود سوق الإقراض بالعملة المحلية إلى سابق عهدها. وهذا لن يتم إلا في حال انخفاض الفائدة المدينة. وبما أن أسعار الفوائد مترابطة في ما بينها فإن الخفض التدريجي في فائدة السندات لا بد من أن ينعكس انخفاضاً تدريجياً على الفوائد الدائنة على حد سواء. إلا أن عامل الوقت مهم هنا. فالاقراض الفعلي بالليرة اللبنانية لن يبدأ قبل أن تصبح الفائدة المدينة على الليرة اللبنانية تساوي الفائدة المدينة على الدولار أو أكثر قليلاً (وخصوصاً في ظل اتجاه السوق إلى تحسين سعر صرف الليرة). وبالتالي، لا بد من مرور فترة زمنية ربما قاربت السنة قبل أن تحفز الفوائد الاقتراض بالليرة اللبنانية. وإن فترة التأقلم هذه لا بد من أن تلقي بظلالها على العمل المصرفي وربحيته.

(٣) أعني بهذا الحساب التسهيلات الممنوحة لدى الحكومة والمؤسسات الحكومية ناقص ودائع الخزينة وصندوق الضمان الاجتماعي دون احتساب فروقات القطع.

٤ ـ آثار السياسة النقدية في المصارف التجارية

إن الانخفاض التدريجي للفائدة على السندات سينعكس على الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية. إلا أن الانخفاض على الفائدة المدينة، كما رأينا، ليس ذا قيمة قبل فترة معينة، لذلك فإن الهامش بين فائدة السندات والفائدة الدائنة هو الذي سيؤثر في ربحية المصارف في الفترة هذه. إلا أن اللافت هو أن هامش الفائدة هذا سينخفض كلما انخفضت فوائد السندات. فعلى المصارف أن تودع ١٠ في المئة من وديعتها دون مقابل (احتياطي نقدي) و٣ في المئة بفائدة منخفضة تصل إلى ٦ في المئة (سندات خاصة). كما أن معدل الاحتياطي الذي تحتفظ المصارف به لحاجاتها التشغيلية يصل إلى أكثر من ٢ في المئة. وهذا يعني أنه من أصل الوديعة الجديدة بالليرة اللبنانية هناك ١٥ في المئة تقريباً توظف دون مقابل، في حين توظف الـ ٨٥ في المئة الباقية في سندات خزينة. هذا يعني أن على الفائدة الدائنة أن تساوي ٨٥ في المئة من فائدة السندات كي لا يتحمل المصرف أية خسارة من حيث التوظيف.

إن وجود الاحتياطي النقدي يحتم انخفاض هامش الفائدة كلما انخفضت فائدة السندات. ولكن كيف يتم ذلك؟ إذا كانت فائدة السندات تساوي ٢٠ في المئة تحتم أن تكون الفائدة الدائنة ١٧ في المئة على الأكثر (أي ٨٥ في المئة من فائدة السندات) وبالتالي، كان الهامش ٣ في المئة. وانخفاض فائدة السندات إلى ١٧ في المئة يعني انخفاض الفائدة الدائنة إلى ١٤,٤٥ في المئة، وبالتالي، انخفاض الهامش إلى ٢,٥٥ في المئة. وكما نعلم، فإن الأعباء التشغيلية للمصارف من أجور موظفين وأعباء أخرى، تمثل نسبة ثابتة من كلفة الودائع. فإذا احتسبنا هذه الكلفة على أساس ٢ في المئة من كلفة الودائع لتبين لنا أن ربحية المصارف انخفضت تلقائياً من ١ في المئة من مجموع الودائع الممنوحة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٥٥ في المئة. هذا الأمر يكون مصدر قلق للمصارف التجارية وخصوصاً إذا ما تعاظمت أهمية الودائع بالليرة اللبنانية ونسبتها إلى مجموع الودائع.

لا شك في أن المنافسة بين المصارف التجارية تمنع انخفاض الفوائد الدائنة أكثر من نسبة انخفاض فوائد السندات. إلا أن المهم أكثر هو منافسة المصرف المركزي للمصارف التجارية في هذا الصدد. فانخفاض معدلات الفائدة تحفز المودع على التفتيش عن الفوائد العالية نسبياً. وبما أن لدى المودع القدرة على الاكتتاب بسندات خزينة تساوي حدود الوديعة الصغيرة جداً (عشرة آلاف ليرة) فإن الخوف من خروجه من الجهاز المصرفي (Disintermediation) وشراء سندات خزينة مباشرة

يفرض على المصارف عـدم خفض معدلات الفوائد الدائنة أكـثر مما تفعل. إن بيع السند للجمهور بالفـوائد نفسها التي يتلقاها المصرف حق مـن حقوق المودع، إلا أنه يؤخر في تعميم هذا الانخـفاض. وفي هذا الصدد لا بد من الاقتـراح على حاكميـة مصرف لبنان ووزارة المالية رفع السقف الذي يمكن الجمهور أن يشـتري به سند خزينة مباشرة من المصـرف المركـزي إلى ١٠٠ مليـون ليـرة مـثلاً، أو أخـذ عـمـولة تسـاوي على الأقل الاحتياطي النقدي المفروض على المصارف التجارية.

طلال البابا (*)

السياسة النقدية
تعقيب

تتسم ورقة فادي عسيران بالطابع العلمي في معالجة الموضوع وبالخبرة الوفيرة في السياسة النقدية وشؤون القطاع المصرفي. وهذا ما جعل الورقة تركز على الناحية التقنية المحضة لمسألة السياسة النقدية. وانطلاقاً من ذلك سأحاول التركيز على الإنعكاسات الإقتصادية للسياسة النقدية على مجمل الإقتصاد الوطني.

من المعروف أن السياسة النقدية تمارس تأثيراً كبيراً في الإقتصاد الوطني، وخصوصاً خلال الأزمة التضخمية التي يعانيها الاقتصاد، وتأثيرها ينطلق من طبيعة العلاقات المتشعبة التي تربط السياسة النقدية بمختلف أنشطة السوق.

لذلك تتحمل السياسة النقدية مسؤولية كبيرة في إنقاذ الإقتصاد من الحالة التضخمية وإرساء أسسٍ نقدية سليمة تمكنها من دفع عجلة الإقتصاد نحو النمو وتهيئة الظروف الضرورية لنشاط القطاع المصرفي اللبناني ودوره في إعادة بناء وإعمار الإقتصاد اللبناني. كما أن أي خطأ في السياسة النقدية، في ظروف لبنان الحالية، قد يؤدي إلى خسائر ضخمة للإقتصاد ويؤثر سلباً في عملية النهوض وفي حياة اللبنانيين.

هل الاستقرار في سعر صرف الليرة الذي تأمن حتى الآن هو المستوى المطلوب لتأمين نمو اقتصادي واجتماعي في هذه المرحلة من نهوض الإقتصاد اللبناني

يقول عسيران إنه خلال شهرين من تولي رفيق الحريري رئاسة الحكومة تم تحويل مليار دولار إلى النقد اللبناني، فانخفضت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية من نحو ٨٧ في المئة إلى ٧٠ في المئة. وفي نهاية عام ١٩٩٣، أي بعد سنة وشهرين من وصولها إلى ٧٠ في المئة من الودائع بالعملات الأجنبية، أصبحت

(*) أستاذ في كلية الإقتصاد وإدارة الأعمال ـ الجامعة اللبنانية.

هذه النسبة ٦٨ في المئة والودائع بالليرة اللبنانية ٣٢ في المئة. وقد وصلت نسبة الودائع بالليرة اللبنانية في نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٤ إلى ٣٨ في المئة في مقابل ٦٢ في المئة بالعملات الأجنبية. والحقيقة أن الأغلبية الساحقة من الاقتصاديين لا تشير إلى مصدر الإحصاءات والأرقام. وهذه المسألة تحتاج إلى الدقة التي قد تكون غير متوافرة في الظروف الراهنة.

لكن عسيران لم يشر لاحقاً، إلى ما هو سبب تدني نسبة التحويل إلى النقد اللبناني: فهل هو اخفاق للسياسة النقدية أم انه إخفاق للسياسة الإقتصادية والمالية العامة؟ إن هذا التدني الكبير في وتيرة التحويل إلى النقد اللبناني ذو مدلول مهم، وهو، ولا شك، مرتبط بأمور كثيرة تتعلق بجوهر السياسة الإقتصادية والمالية وإنجازاتها في كل المجالات الإنتاجية والخدماتية.

إن هدف السياسة النقدية هو المحافظة على النقد لتأمين نمو اقتصادي واجتماعي دائم. وذلك يتم عبر:

١ـ المحافظة على سلامة النقد اللبناني.

٢ـ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

٣ـ المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي.

٤ـ تطوير السوق النقدية والمالية.

لا شك في أن الإنجاز الأهم للسياسة النقدية يتجسد في تأمين الاستقرار في سعر صرف الليرة. وفي هذا المجال حققت السياسة النقدية أحد أهدافها المهمة.

لكن السؤال الذي نطرحه هو التالي: هل الإستقرار الذي تأمن، حتى الآن، في سعر صرف الليرة هو المستوى المطلوب لتأمين نمو إقتصادي واجتماعي في هذه المرحلة من نهوض الإقتصاد اللبناني؟

في رأينا أن التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة (وعندما أقول البطيء جداً فلا أعني أنه يجب أن يكون هذا التحسن سريعاً جداً) هو مسألة خاطئة تماماً، بل إنها تمارس تأثيراً سلبياً في السوق، والجميع يعرف الحالة التي تعانيها السوق حالياً. فالانخفاض الهادىء جداً لسعر صرف الدولار يقابله ارتفاع مستمر للأسعار على معظم السلع الترسملية والإستهلاكية. وهذا التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة سيؤدي حتماً في ظل هذا الوضع، إلى وصول الأسعار إلى المستوى الذي كانت عليه

حين كـان الـدولار بحـدود الـ ١٧٠٠ ليـرة، في حين يكون الصـرف قـد وصل إلى مستويات أقل مما هو عليه اليوم.

لذلك إن تغييـر وتيرة الانخفاض لسعر صـرف الدولار سيغير بمستـوى الأسـعار هبوطاً، كما حـدث حين حصل التحسن الكبير لسعر صـرف الليرة، وليس كما هو الآن ارتفاعاً.

كما ان تحسن سعر صرف الليرة يعني:

١ـ عودة الثقة الثابتة والقوية إلى الإقتصاد اللبناني.

٢ـ القضاء بنسبة كبـيرة على الدولرة، إلى جانب إصدار أوراق نقدية جديدة. وهذا ما تنوي السلطة النقدية القيام به.

٣ـ رفع القدرة الشرائية للبنانيين.

٤ـ تحريك السوق.

٥ـ لجم موجة التضخم.

٦ـ الابتعـاد مع ضبط الأسعار، من زيادة كـمية للأجـور يمكن أن تدخلنا من جديد في الحلقة الجهنمية للتضخم.

إنطلاقاً من كل ذلك يمكننا طرح التساؤل التالي:

إن ضخ مصرف لبنان كتلة نقدية هائلة من أجل شراء الدولار يحمل في طياته خطورة كبيرة، واصراره على ذلك ليس من دون أهداف أو مبرر

هل تؤمن السيـاسـة النقدية الحالـية في ما يتعلق بالتـحسن البطيء لسعر صرف الليرة، أساساً لنمـو اقتصادي واجتماعي دائم كما هو هدفها الرئيسي؟ ألا يزرع مصرف لبنان عبر إقدامه على شـراء الدولار وعدم السـماح بالتـوازن التلقائي للـسوق، بذور موجة تضـخمية هائلة ومرعـبة هذه المرة؟ لأن أي تحـويل إلى دولار يمكن أن يحمل في طياته موضوعاً سياسياً، وبالتالي تصبح السياســة النقدية أداة لتنفيس احتقان شعـبي، كما يقول عسـيران. إن ضخ المصرف المركزي لكتـلة نقدية هائلة من أجل شراء الـدولار يحمل في طيـاته خطورة كبـيرة، وإن إصـراره على ذلك ليس من دون أهداف أو مبرر.

يقول عـسيـران إن المصارف التجـارية تمكنت من زيادة قروضـها بالعمـلة المحلية نتيـجة توافر هذه السيـولة، فارتفعت القـروض الممنوحة بالليرة من ٤٥٠ مليـار ليرة

لبنانية في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ إلى ما يقارب ٦٣٠ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٩٣، أي ما يساوي ١٨٠ مليار ليرة من أصل ١٣٠٠ مليار ليرة. ثم يستطرد عسيران فيقول: إن عدم اتساع رقعة القروض بالعملة المحلية سببه ارتفاع الفوائد المدينة على الليرة، وهذا ما يفرض على المصارف اللجوء إلى شراء سندات خزينة لاستعمال هذه السيولة الفائضة.

لكننا لا نجد حلاً لمسألة الفوائد على الليرة اللبنانية ومقابلتها بالفوائد على العملات الأجنبية. فهل يجب أن تنخفض الفائدة على الليرة حتى تتوازن مع الفائدة على الدولار، وحينئذ تعود التحويلات نشطة إلى العملات الأجنبية؟ أم أن هناك حلاً آخر يمكن استنباطه ويمكن من الحفاظ على اتساع القروض وتنشيط التوظيفات واستمرار تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية (وجعلها أداة نقدية للتداول كما يقول عسيران)؟

إن الجواب عن هذه التساؤلات قد يتجسد في عاملين:

العامل الأول، أنه لا مبرر لنقد يتحسن سعر صرفه بالاحتفاظ بفوائد مرتفعة عليه، وبالهامش الكبير المتبع حالياً بالنسبة إلى الليرة على الدولار بواقع فرق يساوي بين ١٤ و١٥ في المئة.

العامل الثاني، مع انخفاض العجز في الموازنة العامة بشكل ملحوظ يجب إعادة النظر في نسبة الاكتتاب الإلزامي بهدف تحرير الاحتياطي بالليرة وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج.

إن هذين العاملين سيخفضان منطقياً وتلقائياً كلفة الإقتراض بالليرة اللبنانية دون التأثير في سلامتها.

في الأمس القريب قيل إن نسبة الإكتتاب الإلزامي للمصارف في سندات الخزينة بلغت حدوداً مرتفعة جداً، الأمر الذي عطّل على المصارف القيام بدورها التقليدي المطلوب منها، وهو تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والتوظيف المجدي بما يزيد من الناتج الوطني ويفعّل الحركة الإقتصادية. وكانت المطالبة بتحرير المصارف من الاكتتاب الإلزامي بسندات الخزينة.

إن التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة هو مسألة خاطئة تماماً، بل إنها تمارس تأثيراً سلبياً في السوق

واليوم يقول عسيران إن الكلام على خفض الاحتياطي الإلزامي في ما يخص سندات الخزينة ليس له قيمة آنية لتنشيط القروض. فلو كانت المصارف تحتفظ بنسبة قريبة من الاحتياطي المفروض عليها لأمكننا القول إن تدبيراً كهذا (خفض الاحتياطي)

من شأنه تحفيز المصارف على الإقراض بالليرة اللبنانية، وإن المصارف لا تقدم عليه بسبب الاحتياطي هذا. إذاً، يستطرد عسيران، في غياب الطلب على القروض بالليرة اللبنانية تحاول المصارف الإفادة من السيولة المتوافرة لديها بالإكتتاب في سندات الخزينة.

وكما نرى، تقدم المصارف اليوم، طوعاً، على الإكتتاب في سندات الخزينة.

وفي كلتا الحالتين يتبين أن الهدف الأساسي من توظيف ودائعها هو الحصول على أكبر نسبة من الربح، سواء أكان ذلك عبر سندات الخزينة أم عبر الإستثمار والتوظيف المجدي.

طبعاً من الأفضل إيجاد تشريع يلزم المصارف إقراض نسبة معينة من ودائعها من أجل التوظيف والإستثمار المنتجين. فبذلك تنشط السوق وتتأمن مصلحة الإقتصاد الوطني في آن. لكن المهم هو ألاّ تتحمل المصارف التجارية أي مخاطر وإرباك بسبب توظيفها، سواء في سندات خزينة أم في الاستثمار والتوظيف المنتجين.

مروان اسكندر (*)

السياسة الانفاقية

لتقدير أسباب التدهور السريع في سعر صرف الليرة اللبنانية، يجب معرفة أسس النظام النقدي في لبنان وبعض جوانب السوق المالية فيه.

وجدت العملة اللبنانية عام ١٩٢١، وكانت مرتبطة بالليرة السورية على أساس الفرنك الفرنسي. وعقب تأسيس بنك سوريا ولبنان سنة ١٩٣٩، دأب هذا المصرف على القيام بأعمال المصرف المركزي حتى تأسيس مصرف لبنان عام ١٩٦٤، مع اعطائه الحق الحصري بإصدار العملة والحفاظ على المال العام.

وأدى اتفاق ١٩٤٨ الذي اقترحته فرنسا إلى زوال الوحدة الجمركية بين لبنان وسوريا، في إثر رفض سوريا توقيع الاتفاق المذكور. وقد أدى ذلك إلى انفصال العملتين وإلى استقلالية تامة للعملة اللبنانية أول مرة في تاريخ لبنان المالي. ومنذ توقيع الاتفاق بين فرنسا ولبنان اتبع لبنان سياسة تعمد إلى تقوية سعر صرف الليرة اللبنانية، فقام قانون النقد عام ١٩٤٩، المدعوم بالتغطية الذهبية لليرة اللبنانية، بالتخلص من كل احتياطي النقد الأجنبي الموجود. ولما كان قانون النقد يفرض التغطية الذهبية لليرة اللبنانية حتى ٥٠ في المئة، عمد المصرف المركزي إلى تكديس العملات الأجنبية وحافظ على التغطية الذهبية حتى ٨٠ في المئة. أما العشرون في المئة المتبقية فقد تمثلت باحتياطي من العملات القوية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في السوق المحلية.

إن سعر صرف الليرة كمؤشر نقدي يتأثر كثيراً بمتغيرات نسب نمو الكتلة النقدية ونسب التضخم التي تنتج من اعتماد سياسات نقدية معينة

(*) خبير ومعلق اقتصادي ـ بيروت.

وفي ١٧ أيار/ مايو ١٩٥٢ صدر المرسوم رقم ٨٣٠٠ الذي أدى إلى حرية التداول النقدي في لبنان. ومنذ ذلك الحين لم يتغير نظام التداول بالعملات الأجنبية في لبنان، وهو نظام مرن لا يحمل قيوداً أو ضرائب على تحويل العملات.

وقد أدت هذه السياسة المتحررة إلى تحسين الاقتصاد في الخمسينات، وأفاد لبنان من مداخيل استثمار النفط في البلدان العربية. وبسبب انفتاح الاقتصاد اللبناني كانت تقلبات سعر صرف الليرة تظهر قوى السوق، على الرغم من بعض التدخل من السلطات النقدية الذي كان في الغالب للحد من تحسن سعر صرف الليرة. أما فوائض النقد الأجنبي فكانت تحول إلى ذهب لتغطية النقد المتداول. وكانت أهداف السياسة النقدية تحفيز السوق النقدية بدلاً من محاولة السيطرة عليها. وهذه السياسة قد أثرت ايجاباً في ميزان المدفوعات الذي تحسن باطراد. كما ساهم قانون سرية المصارف الصادر في أواخر الخمسينات في تحسين مركز لبنان المصرفي في المنطقة.

وبين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢ حافظ ميزان المدفوعات على تحسنه، ما عدا سنة ١٩٧٨، الأمر الذي دل على استمرار تدفق العملات الصعبة إلى السوق المالية المحلية، وذلك لأسباب مختلفة، منها تزايد النفقات في بلدان الخليج وإفادة المصدرين والمقاولين اللبنانيين منها. وبدءاً من عام ١٩٨٣ انخفضت أسعار النفط في الوقت الذي كان تعرض لبنان للإجتياح الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٨٢. وتدخل مصرف لبنان في سوق النقد للمحافظة على قيمة الليرة التي بدأت بالتدهور. وقد سبب العجز في ميزان المدفوعات انخفاضاً في احتياطي النقد الأجنبي، الذي استعمل لمحاولة تثبيت سعر صرف الليرة ولتمويل مصاريف العائلات التي غادرت لبنان بأعداد كبيرة، كما في تغطية نفقات التسلح ودعم الطحين والمحروقات.

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان دأب في هذه الفترة على المحافظة على حرية التعامل بالنقد، ومع أن مصرف لبنان لم يتدخل كمشارك في السوق النقدية فهو لم يضع عراقيل في وجه حرية التعامل بالنقد. وهذه السياسة تستمر حتى الآن.

وفي ما يلي خلاصة أهم مميزات سوق العملات في بيروت منذ بدء الحرب عام ١٩٧٥.

ـ تتميز السوق بانفتاحها وحرية التعامل فيها، بمعنى أن لا قيود في وجه تحريك الرساميل من لبنان وإليه، وأن أسعار صرف العملة تعكس حجم هذه الحركة وحركة الأسواق العالمية.

- وللسوق تطلعات على صعيد المنطقة العربية ككل. فمع أن دور بيروت المالي في المنطقة تقلص كثيراً في أيام الحرب، دأبت بيروت على تقديم بعض الخدمات المهمة إلى متمولي المنطقة.

- السوق حساسة جداً حيال التأثيرات السياسية المحلية، وهذا متوقع في ضوء المآسي التي ألمت بلبنان. فمع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للحرب وانخفاض احتياطي مصرف لبنان من النقد الأجنبي، يتأثر سعر صرف الليرة بالثقة التي تعتري المتعاملين والمدخرين بالوضع السياسي العام ومستقبل البلاد.

لقد تضافرت تلك العناصر بشدة، لأن السوق المحلية ضيقة وسريعة التأثر بالتوقعات السياسية. وضيق السوق يظهر من حجم العمليات وعددها المحدود نسبياً. ظل مصرف لبنان حتى عام ١٩٨٤ ضعيف التأثير في إدارة النقد الوطني، فلم تتدخل الحكومة في النظام النقدي. ومع اضطراب الوضع الأمني في العاصمة في شباط/ فبراير ١٩٨٤، واجه مصرف لبنان وضعاً صعباً جداً، إذ كان عليه اعتماد سياسة نقدية تحمي سعر صرف الليرة مع عدم تمكنه من اعتماد سياسة مالية لخروج ايرادات البلد عن سلطة الحكومة. وقد أدى التشرذم السياسي إلى ازدواجية النفقات مع تضاؤل الأمل بعصر النفقات. وتقلص احتياطي مصرف لبنان من النقد الأجنبي بدءاً من آخر عام ١٩٨٣، إذ بلغ ١٨٨٢,٧ مليون دولار ثم انخفض إلى أدنى مستوى له في آخر عام ١٩٨٧ إلى ٣٣٦,٤ مليون دولار.

١ - المتغيرات والأسباب المهمة

يظهر السرد التالي وصفاً وتحليلاً لتدخل مصرف لبنان وأسباب التدهور في سعر صرف الليرة.

فمن المؤكد أن لا ثبات في سعر الليرة من دون سياسة مالية فاعلة ومساعدات خارجية. وفي النهاية يعتمد سعر صرف الليرة على توازن ميزان المدفوعات ونسب التضخم. فإذا استمر العجز في ميزان المدفوعات زادت العوامل التضخمية وانخفض سعر صرف الليرة. والمطلوب تدفق الرساميل إلى لبنان وسياسات مالية أفضل. ومن المؤكد أن السياسات النقدية الخاطئة عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ أدت إلى أكبر تدهور في سعر الليرة من ٧٩,٨ ليرة للدولار إلى ٤٥٥ ليرة للدولار. وقد بلغت الليرة نصف في المئة من قيمتها قبل التدهور وأصبحت خيالاً لنفسها. أما أسباب هذا التدهور فمعقدة

جداً وتحليلها يعطي جزءاً من الصورة لما حصل.

إن استمرار الحـرب الداخلية وتدمير البنية التـرسملية وعدم الاستقـرار السياسي وغياب الـدولة مع استمرار العـجز المالي، كل ذلك أدى إلى تدهور سعر صــرف الليرة. أضف إلى ذلك أن النقد تأثر بالسياسات النقدية الخاطئة. فمع اعتبار التأثيرات السلبية للعجز المالي وأداء الاقـتصاد والعوامل غير الاقـتصادية في سعر صــرف الليرة، تبقى السياسة النقدية أهم عامل في التأثير في قيـمة الليرة، لأن سعر صرف الليرة كمؤشر نقدي يتـأثر كثيـراً بمتغيـرات نسب نمو الكتلة النقدية ونسب التضـخم التي تنتج من اعتماد سياسات نقدية معـينة. وكانت أخطاء هذه السياسات النقدية قد أدت إلى تدهور قيمة الليرة.

٢ ـ التدخل في سوق العملات

ظل التـدخل في سـوق العمــلات لمدة طويلة الجـهد الأســاسي لمصــرف لبنان في محــاولته الحد من تدهــور سعر صــرف الليرة. وهذه الطريقة هي مــن أسهل الطرائق البديهية لعلاج المشكلة.

تدخل السلطات النقدية في سوق العملات الأجنبية هو للمحافظة على قيمة النقد في ظروف معينة وليس للجم التحولات الإقتصادية البنيوية أو لتثبيت أسعار صرف غير مبررة اقتصادياً

وقد اعتمد مـصرف لبنان سياسة مستمرة لدعم الليـرة لمدة ١٤ شهراً من آخر عام ١٩٨٣ إلى آخر عام ١٩٨٤، وقد خـسرت الليرة ٤٥ في المئة من قيـمتها فـي هذه الفترة، وبلغ ثمن تدخل مـصرف لبنان ٩٠٠ مليون دولار من قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وفي نهاية عام ١٩٨٤ انخفـض هذا الاحتياطي إلى أدنى مسـتوى، بحيـث أصبح لا يكفي لتمـويل مشـتريات الدولة الخـارجيـة لأكثـر من أربعـة أشهـر. فـتوقف الدعم لليـرة وخسرت ٥٥ في المئـة من قيمتهـا في الفصل الأول من عام ١٩٨٥. وأدى تدفق الأمـوال المستـعـملة لتـمويل الحـروب المحلية في الفصلين الثاني والثالث إلى استقرار نسبي في السوق النقدية مع تحسن في سعر الليرة، وإعادة تكوين احتيـاطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية، الذي بلغ في آخر عام ١٩٨٥ نحو ١,٠٥ مليار دولار مع تحسن ملحوظ في سعر الليرة.

وخـسرت الليـرة في أول شهـر من عام ١٩٨٦، ٢٨ في المئـة من قيـمتـها. وعــاد مصرف لبنان إلى التدخل لدعم اللـيرة لاعتقاده بجدوى هذه السياسـة في حماية النقد

الوطني. وعلى مدى شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٨٦ باع مصرف لبنان الدولار بكثرة في السوق المحلية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الدولار تجاه الليرة ٢٢ في المئة، مع قرار لمصرف لبنان بتثبيت سعر الدولار على مدى كل أيام العمل في الشهر، على سعر ١٩,٤٥ ليرة شراء و١٩,٥٠ ليرة مبيعاً. وفي الفترة نفسها عمد مصرف لبنان إلى تسويق سندات الخزينة فأقبل المدخرون عليها لشعورهم بثبات سعر صرف الليرة.

وكان ثمن هذا التدخل عالياً، إذ انخفض احتياطي العملات الأجنبية في آخر آذار/ مارس إلى ٥٠٢ مليون دولار، أي بخسارة ٥٥٩ مليون دولار وما نسبته ٥٣ في المئة عن مستويات كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، الأمر الذي اضطر مصرف لبنان إلى وقف تدخله، فخسرت الليرة ١٨ في المئة من قيمتها في يوم واحد واستمر الانخفاض حتى بلغ ٧٩ في المئة في تلك السنة. وكانت هذه آخر محاولة لمصرف لبنان للتدخل القوي في سوق العملة.

وفي عام ١٩٨٧ وصل تدهور سعر صرف الليرة إلى مستويات قياسية، فقد انخفضت قيمة الليرة إلى أكثر من ٨٥ في المئة في تشرين الأول/ أكتوبر، نسبة إلى قيمتها في أول السنة ومع التحويلات الكبيرة في المدخرات إلى العملات الأجنبية، التي بلغت ٩٢ في المئة من إجمالي المدخرات في آخر السنة، الأمر الذي أدى إلى فقدان سيطرة المصرف المركزي على الكتلة النقدية. وكان تدخل مصرف لبنان في سوق العملات خجولاً وغير مجدٍ في تلك السنة، وبلغ احتياطيه من العملات الأجنبية ٣٣٥ مليون دولار في آخرها. وتمكن مصرف لبنان من إعادة تكوين احتياطيه من العملات الأجنبية في أول ثمانية أشهر من عام ١٩٨٨، التي تحسن سعر صرف الليرة فيها نحو ٣٠ في المئة، بسبب تضافر عوامل مالية واقتصادية حسنت التوقعات. فقد اشترى المصرف المركزي ما يقارب ١,٣ مليار دولار في تلك الفترة وبلغ احتياطيه من النقد الأجنبي في آخر الفصل الثالث من السنة ١,١ مليار دولار. وكان تدخل مصرف لبنان في سوق العملات انتقائياً، وهدفه إعادة الثقة بالليرة اللبنانية إلى السوق. فكان المصرف يتدخل باستمرار شارياً الدولار حين كانت الظروف السياسية الجيدة تؤدي إلى تحسن في سعر صرف الليرة. وهذا النوع من التدخل كان من أفضل الوسائل وأنجحها لتثبيت سعر صرف الليرة، إذ من السهل لمصرف لبنان بيع الليرة وهو يسيطر على كمياتها، ومن الصعب له بيع الدولار، واحتياطيه منه محدود. وبالتالي، فإن التدخل لشراء الدولار حين تؤدي المضاربة إلى تحسن الليرة يعطي نتائج حسنة

في تثبيت سعر الليرة وتحسين الاحتياطي من العملات الأجنبية.

إن تدخل مصرف لبنان داعماً الليرة اللبنانية بالشكل الذي اتخذه، كان مصيره الفشل للأسباب التالية:

- إن التدخل في سوق العملات الأجنبية هو من صلاحيات السلطات النقدية، التي يجب استعمالها للمحافظة على قيمة النقد في ظروف مرحلية أو آنية، أو في مواجهة عمليات مضاربة وليست أداة للجم التحولات الاقتصادية البنيوية، أو لتثبيت أسعار صرف غير مبررة اقتصادياً، كما حاول مصرف لبنان أن يفعل.

- أدى التدخل في بعض المراحل إلى زعزعة السوق النقدية كما التدخل غير المشروط وغير المبرر عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ وعام ١٩٨٦، بحيث كان ثمن هذا التدخل آنذاك غالياً جداً، وأدى إلى نقص حاد في احتياطي العملات الأجنبية. ثم دفع النقصُ مصرفَ لبنان إلى الإستدانة من السوق المحلية، فأدى ذلك إلى تزايد الضغوط على الليرة اللبنانية.

- لم يستطع مصرف لبنان التحكم بالسوق، وفشل في وقف المضاربة. وعلى عكس الشعور العام فإن المضاربة عادة تصحح نفسها بنفسها ومن المستطاع التحكم فيها من قِبل السلطات النقدية. إلا أن أخطاء السياسة النقدية أدت إلى استفحال المضاربة بالشكل الذي حصل.

- لم يكن التدخل بالشكل الذي اتخذ يوماً جزءاً من سياسة نقدية متكاملة، إذا ما وجدت، فقد استعمل مصرف لبنان تدخله كوسيلة اعتباطية للحفاظ على الليرة.

كان الفشل الذريع لهذا التدخل في سوق العملات السبب الرئيسي في فقدان ثقة الرأي العام بقدرة السلطات النقدية على السيطرة على وضع الليرة. وقد أدى ذلك إلى دولرة الاقتصاد اللبناني في جميع قطاعاته وخسارة الليرة اللبنانية موقعها كوسيلة ادخار.

٣ - تمويل العجز العام بمراسيم

من القرارات الأكثر ضرراً على الاقتصاد اللبناني التدابير النقدية الخاطئة التي فرضها مصرف لبنان على المصارف التجارية.

ومن هذه التدابير إجبار المصارف التجارية تمويل العجز العام في الموازنة، الأمر

الذي أثر سلبا في الاقتصاد والقطاع المصرفي وسعر صرف الليرة. وقد ربط هذا التدبير نمو ودائع المصارف بالليرة اللبنانية بالنفقات العامة، مؤدياً إلى تزايد التدفق الدائري بين النفقات العامة، التي أدت إلى تزايد الودائع الذي أدى بدوره إلى تمويل نفقات جديدة. ونتج من ذلك نمو مطرد في الكتلة النقدية لم يوازه نمو في الإنتاج الإقتصادي، إذ تمنعت المصارف عن تمويل الاستثمار في القطاع الخاص ومولت بالفعل نفقات القطاع العام. فكيف قامت تلك الوصفة الخاطئة التي أدت إلى التضخم والركود؟

في عام ١٩٨٦ دأبت السلطات النقدية على تحقيق هدفين متناقضين، أي تثبيت سعر صرف الليرة وتمويل العجز العام المتراكم، وذلك عن طريق احتفاظ مصرف لبنان بسندات الخزينة الفائضة عن اكتتابات المصارف التجارية، فكونت تلك السندات مع ديون مصرف لبنان للخزينة الجزء النقدي من الدين العام، أي الجزء الذي يترجم تزايدا مباشراً في الكتلة النقدية خلافاً للجزء الممول من الدين الذي يتكون من التحويلات المالية إلى الخزينة.

ومن الواضح أن الجزء النقدي من الدين العام يؤدي إلى تضخم مضاعف، وتحاول السلطات النقدية الحد منه من خلال تمويل الدين العام مباشرة.

وإذا كان تمويل الدين العام مرادفاً لتسويق سندات الخزينة، فقد قرر مصرف لبنان في أوائل عام ١٩٨٦ رفع معدلات الفائدة على سندات الخزينة لاستقطاب الإكتتاب من قبل المصارف التجارية. كما سوق مصرف لبنان تلك السندات لجمهور المدخرين. وقد أرادت السلطات النقدية من إصدار سندات الخزينة والإقبال عليها تمويل العجز العام المتراكم وسحب السيولة الفائضة التي سببت المضاربة على الليرة اللبنانية. إلا أن تدهور الليرة السريع وعدم تأثير التدخل الكثيف لمصرف لبنان في الحد من هذا التدهور، أديا إلى تفاقم التوقعات المتشائمة بمستقبل الليرة. ومع استمرار هذه التوقعات، لم تنفع معدلات الفائدة العالية على سندات الخزينة في استقطاب المدخرين. فانخفضت مبيعات سندات الخزينة ولم تلب حاجات الخزينة المالية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الجزء النقدي من الدين العام المشار إليه أعلاه. فبلغت ديون المصرف المركزي للخزينة ٢٢ مليار دولار في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ بزيادة نسبتها ٤١ في المئة عن أول السنة.

ومع تزايد المضاربة على الليرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، أصدر مصرف لبنان التعميمات التالية:

- رفع نسبة الاحتياطي القانوني بالعملة الوطنية في المصارف التجارية إلى ١٢ في المئة.

- رفع محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة إلى ٣٠ في المئة من ودائعها بالليرة اللبنانية، إذا كانت تلك الودائع أقل من مليار دولار، وإلى ٤٥ في المئة إذا فاقت تلك الودائع المليار دولار. ثم إن ٦٠ في المئة من مجمل الودائع المودعة بعد ٤ كانون الأول/ ديسمبر وجب استثمارها في سندات الخزينة.

وقد أدت هذه التدابير إلى فرض تمويل الدين العام على المصارف التجارية والحد من قدرتها على إقراض القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى التضخم السريع والركود الاقتصادي. ففي عام ١٩٨٩ ضمرت فرص استدانة القطاع الخاص بالليرة اللبنانية من المصارف التجارية، إذ ازدادت الودائع بالليرة اللبنانية ٣٤١ مليار ليرة، في حين لم تتخط القروض المعطاة إلى القطاع الخاص ٧٦ مليار ليرة، وازدادت محفظة سندات الخزينة في المصارف التجارية ٢٥٥ مليار ليرة. بتعبير آخر توزعت ٢٢ في المئة من قيمة الودائع بالليرة اللبنانية قروضاً للقطاع الخاص و٧٥ في المئة سندات خزينة.

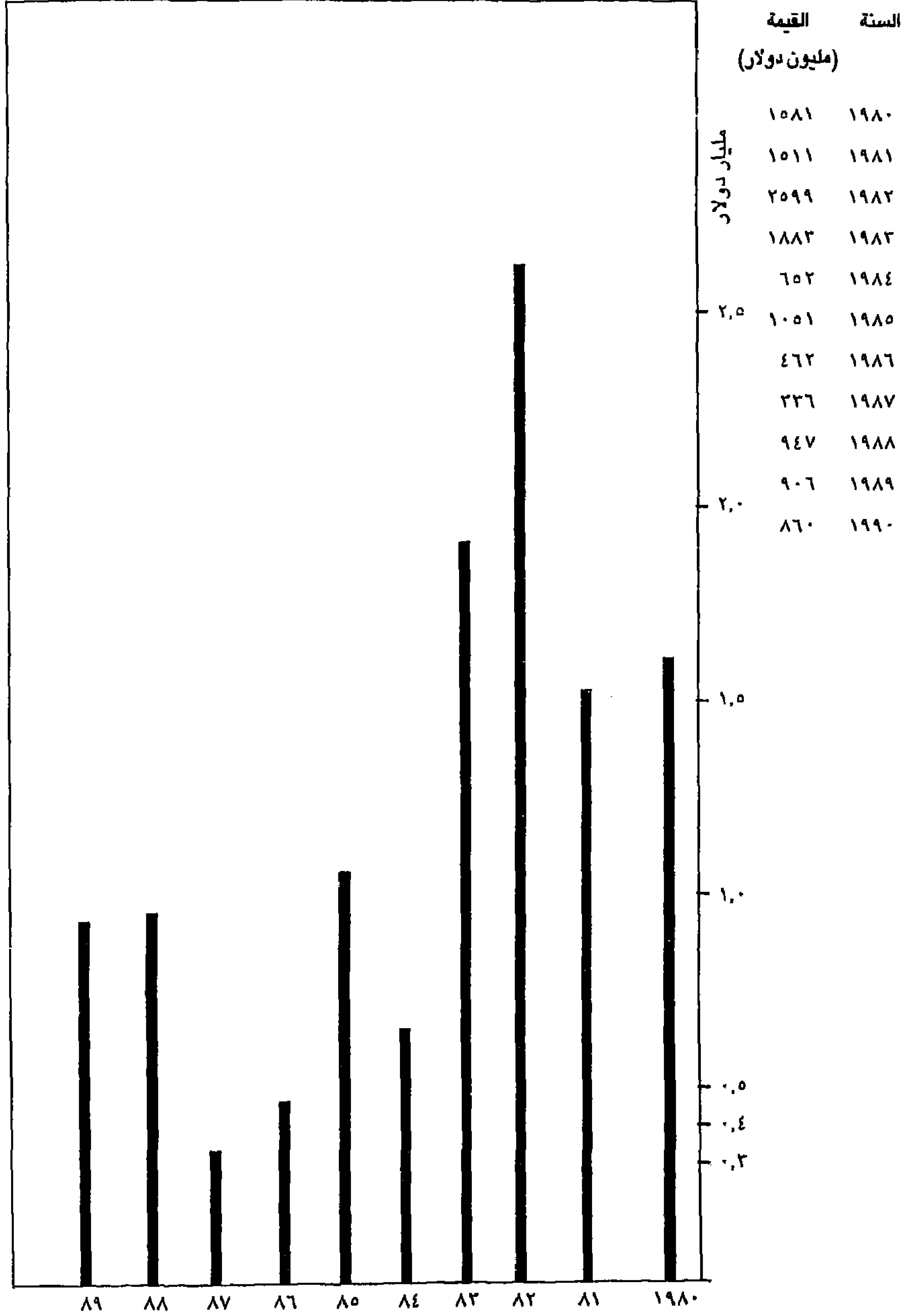
كان من نتيجة التخلي عن السياسات النقدية الفاعلة أن جعل مصرف لبنان الليرة اللبنانية عرضة للتضخم الناتج من تمويل الدين العام

وفي عام ١٩٨٨ تضرر القطاع الخاص أكثر، إذ إنه من أصل زيادة ٢٥١ مليار ليرة ودائع بالليرة اللبنانية توزع ٨,٦ في المئة منها قروضاً للقطاع الخاص، و٧٦ في المئة سندات خزينة. ومنذ عام ١٩٨٧، تاريخ بدء العمل بتعاميم مصرف لبنان المذكورة أعلاه، حتى آخر عام ١٩٨٩، زادت ودائع المصارف التجارية بالليرة اللبنانية ٣٠ مليار دولار فقط، بما نسبته ٧,٧ في المئة إلى مجمل الودائع، وهو رقم قياسي. وكان ذلك بسبب هروب المودعين من الليرة اللبنانية التي خسرت ٨٥ في المئة من قيمتها عام ١٩٨٧، ونتيجة ذلك بلغت ديون القطاع الخاص ٦٢ في المئة من ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧.

على مستوى السياسة المالية العامة، أدى قرار تمويل العجز العام بوساطة نسبة مفروضة على ودائع المصارف التجارية إلى تحويل السلطة النقدية إلى دور مراقبة وإدارة تحويل الموارد المالية إلى القطاع العام، الأمر الذي حرم النقد اللبناني دفاعاته الأخيرة المتمثلة بالسياسة النقدية الصائبة. ولم تستطع السلطات النقدية رفع القيود القانونية على المصارف لإيقاف النمو في الكتلة النقدية، إذ كان معظم موجودات

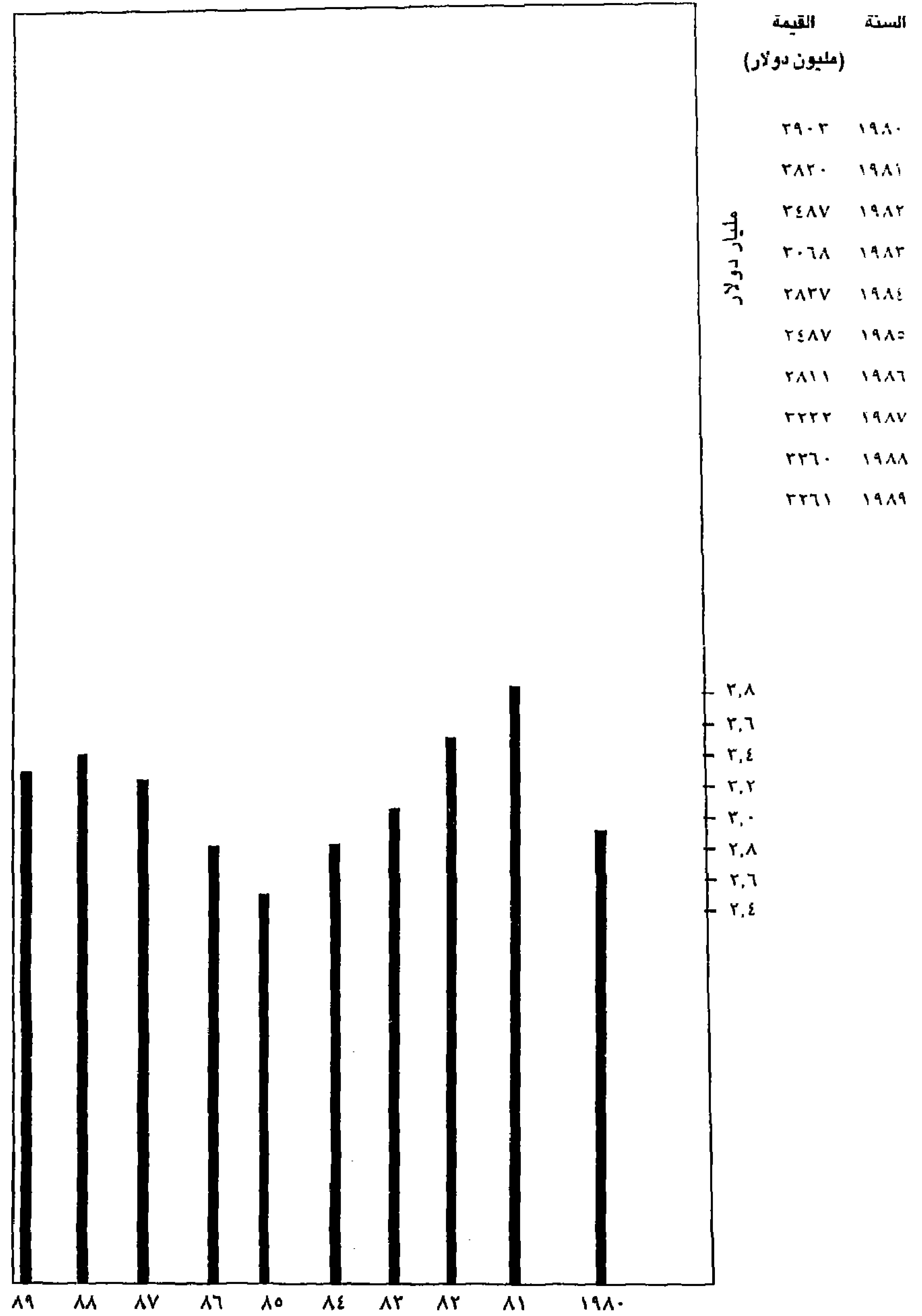
المصارف التـجارية من العملة اللبنانية مـجمداً في الاحتـياطي الالزامي، أو في سندات الخزينة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى حصر التعـامل بسندات الخزينة في السوق العامة، أما معدل الفـائدة فلم يعد بالمستطاع اسـتعماله كأداة فـي السياسة النقديـة، إذ انحصرت سيولة المصارف التجارية بسندات الخزينة التي ربطت بنسبة الودائع. وكان من نتيجه التخلي عن السيـاسات النقدية الفاعلة، أن جـعل مصرف لبنان الليرة اللبنانيـة عرضة للتضـخم الناتج من تمويل الدين العام.

الموجودات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان

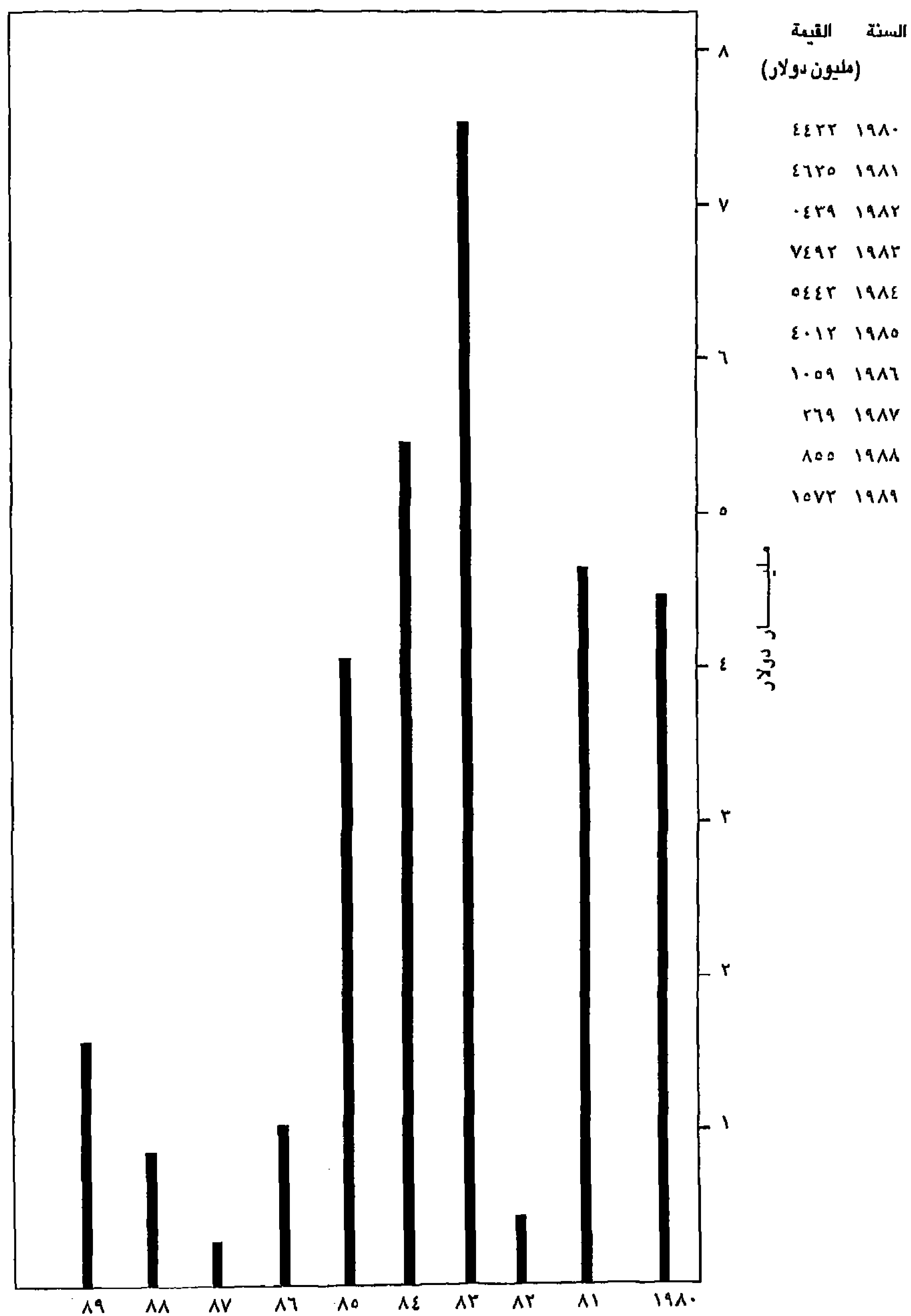


السنة	القيمة (مليون دولار)
١٩٨٠	١٥٨١
١٩٨١	١٥١١
١٩٨٢	٢٥٩٩
١٩٨٣	١٨٨٣
١٩٨٤	٦٥٢
١٩٨٥	١٠٥١
١٩٨٦	٤٦٢
١٩٨٧	٣٣٦
١٩٨٨	٩٤٧
١٩٨٩	٩٠٦
١٩٩٠	٨٦٠

الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية

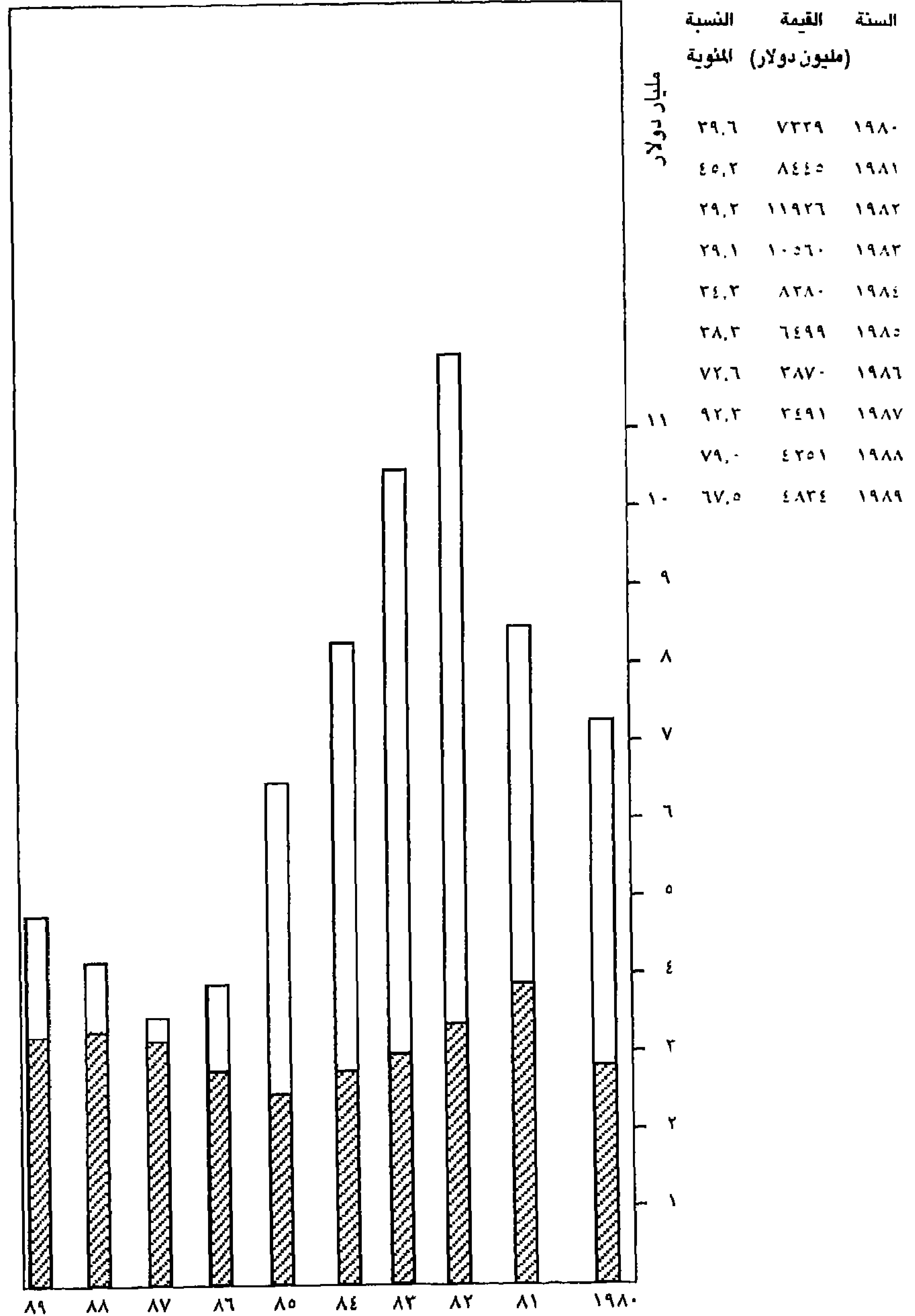


الودائع بالليرة اللبنانية لدى المصارف التجارية



السنة	القيمة (مليون دولار)
١٩٨٠	٤٤٢٢
١٩٨١	٤٦٢٥
١٩٨٢	٠٤٣٩
١٩٨٣	٧٤٩٢
١٩٨٤	٥٤٤٣
١٩٨٥	٤٠١٢
١٩٨٦	١٠٥٩
١٩٨٧	٢٦٩
١٩٨٨	٨٥٥
١٩٨٩	١٥٧٢

نسبة الودائع بالعملة الأجنبية لمجمل الودائع لدى المصارف التجارية



السنة	القيمة (مليون دولار)	النسبة المئوية
١٩٨٠	٧٢٢٩	٣٩,٦
١٩٨١	٨٤٤٥	٤٥,٢
١٩٨٢	١١٩٢٦	٢٩,٢
١٩٨٣	١٠٥٦٠	٢٩,١
١٩٨٤	٨٢٨٠	٣٤,٣
١٩٨٥	٦٤٩٩	٣٨,٣
١٩٨٦	٣٨٧٠	٧٢,٦
١٩٨٧	٣٤٩١	٩٢,٣
١٩٨٨	٤٢٥١	٧٩,٠
١٩٨٩	٤٨٣٤	٦٧,٥

غازي يوسف (*)

السياسة الانفاقية

تعقيب

لقد أظهر مروان اسكندر في بحثه القيم أن سياسة الدولة في تمويل إنفاقها من جهة الاقتراض وسياستها المالية المتبعة في الماضي، أدت إلى ما عانيناه ولا نزال من تضخم في الأسعار ومن انخفاض في سعر صرف الليرة اللبنانية. والأهم في نظري أنه حان الوقت الذي يجب أن نتطلع فيه إلى آفاق جديدة في السياسة الإنفاقية للدولة، إن من جهة المشاريع المولة أو من جهة تمويلها.

على القيمين على السياسة المالية أن يحافظوا على كتلة نقدية موازية لمتطلباتنا الانفاقية وأن يحافظوا على معدلات ارتفاع الكتلة النقدية بتوازٍ مع ارتفاعات المعدلات الإنتاجية

١ ـ فيجب على الدولة أن تضع سلم أولويات في إنفاقها على مشاريع مجدية، أي المشاريع التي تؤمن فرص عمل في الأسواق اللبنانية، منها سوق العمالة في جميع أقسامها والأسواق الأخرى، من رأس مال إلى تجهيزات صناعية وزراعية... الخ، (Capital Markets, Durable Goods Markets) حتى مع عدم وجود خطة إنمائية شاملة وصريحة. لقد بدأت الدولة بالإنفاق على بعض المشاريع الإنمائية الضرورية، من إعمار وخدمات وبنية تحتية، فمن الناحية الاقتصادية المحضة، كل ليرة تصرف في هذه المجالات تعود على اللبنانيين بأضعاف عن طريق «مضاعف الإنفاق» (Spending Multiplier) إذا صح التعبير، الذي يترجم إلى ارتفاع في مستوى الدخل القومي وإلى ارتفاع في مستوى المعيشة.

٢ ـ بالنسبة إلى سياسة الدولة في تمويل هذه المشاريع فلا يسعني إلا أن أتحدث عن شقّي التمويل المباشر وغير المباشر:

(*) أستاذ في معهد العلوم الإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت.

فمن الجهة الأولى لا تزال الدولة تتبع سياسة مصادرة الرساميل من المودعين عن طريق فرض احتياطي في سندات الخزينة، الأمر الذي يعني نقص الأسواق المالية لجزء مهم من التمويل المحلي. وهنا أوافق مروان اسكندر الرأي. فهذه السياسة المتبعة أدت إلى قيام السلطة المالية في لبنان بدور مراقبة وإدارة تحويل الموارد المالية إلى القطاع العام، فمن المستحسن إنشاء سوق مالية حرة حيث يمكن القطاع الخاص أن ينافس القطاع العام في الحصول على القروض المالية المحلية، كما يمكن السياسة المالية أن تكون غير تضخمية إذا كانت المشاريع الممولة تعود على الاقتصاد اللبناني بزيادة في الإنتاجية الفعلية (Real Productivity Gains) أي يجب أن تنفق على إعادة تأهيل الفرد العامل، صناعياً كان أم خدماتياً أم زراعياً، وذلك في القطاعين الخاص والعام.

فبرامج التدريب والمكننة يجب أن تكون من أولويات سياسة الدولة الإنفاقية. وما يحدّ أيضاً من هذا التضخم اتباع أسس التحويل الذاتي لبعض المشاريع التي تقود بدورها إلى تقليص تدريجي للعجز.

يمكن السياسة المالية أن تكون غير تضخمية إذا كانت المشاريع الممولة تعود على الاقتصاد اللبناني بزيادة في الإنتاجية الفعلية

أما الشق غير المباشر فهو يكمن في سياسة الدولة الضريبية التي تطرق إليها كل من سعد العنداري وسهام بواب، والتي بدأت في نظري تعطي نتائج إيجابية في شقها غير المباشر، وخصوصاً من جهة خفض الضرائب على الشركات. فمثل هذه السياسة تعطي الدفع والحافز للشركات المحلية والأجنبية على الاستثمارات المنتجة في أسواقنا.

كما تقضي التخفيضات الضريبية المباشرة الأخرى إلى خفض الأعباء المعيشية على المواطنين وإلى ارتفاع في المداخيل الحقيقية التي تؤدي بدورها إلى تزايد في الطلب، وبالتالي إلى تزايد في العرض. وهكذا تتواصل عجلة الاقتصاد إلى نمو وازدهار.

أخيراً لا يسعني إلا أن أنبّه القيمين على السياسة المالية أن يحافظوا على كتلة نقدية موازية لمتطلباتنا الإنفاقية وأن يحافظوا على معدلات ارتفاع الكتلة النقدية بتوازٍ مع ارتفاعات المعدلات الإنتاجية.

سعد العنداري (*)

السياسة الضريبية

مقدمة

سأحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على السياسة الضريبية في لبنان بعد تشريع الإصلاح الضريبي ومباشرة العمل به منذ مطلع عام ١٩٩٤. وهو ينقسم إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول منه يراجع تجربة الإصلاحات الضريبية العالمية، ويعرض الجزء الثاني خلفية النظام الضريبي في لبنان، ويتطرق الجزء الثالث إلى أهم جوانب إصلاح ضريبة الدخل ويقوِّم قدرته على تحفيز النمو الاقتصادي الذي يُعد الهدف الرئيسي المعلن لتطبيقه.

١ - تجربة الإصلاحات الضريبية العالمية

يعد إصلاح ضريبة الدخل الذي اعتمد في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٨٦ (The Tax Reform Act of 1986) من أكثر الإصلاحات طموحاً في أي من الدول الصناعية. وهو يشبه، في عناصر عدة منه، الإصلاح الضريبي الذي اعتمد في وقت سابق في بريطانيا. وقد أعطي مشروع قانون هذا الإصلاح عنواناً يلخص أهدافه العامة، وهو «الإصلاح الضريبي من أجل العدالة والتبسيط والنمو الاقتصادي»[1].

إن تطبيق ضريبة كضريبة الأرباح الرأسمالية، أو تطوير رسوم التسجيل على العقارات، لا بد من أن يحدّا من حوافز المضاربات المضرة بسوق الإسكان

(*) مدير معهد العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الأميركية في بيروت.

(١) الخزينة الأميركية، مشروع قانون الاصلاح الضريبي المرفوع إلى الكونغرس، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

يرتكز هذا الإصلاح القاضي بخفض معدّلات ضريبة الدخل على مبدأ الحياد الاقتصادي (Economic Neutrality) للنظام الضريبي. وقد أوضح هذا المبدأ الرئيس الأميركي رونالد ريغان في خطاب ألقاه في الكونغرس الأميركي عام ١٩٨١ حين قال: «إن سلطة الحكومة في فرض الضريبة [...] يجب ألاّ تستخدم لتنظيم الاقتصاد أو إحداث تغيير اجتماعي».

وقد أدّى هذا الإصلاح إلى تعديل حصة ضريبة الدخل من إجمالي الواردات الضريبية من نسبة ٤٥ ـ ٥٥ في المئة في السبعينات وأوائل الثمانينات إلى نسبة ٤٠ في المئة عام ١٩٨٧، مقابلة بنسبة ٤٣ في المئة في بريطانيا و٤٧ في المئة في اليابان، كما هو مبين في الجدول رقم (١). ويقابل هذه النسبة متوسط يراوح بين ١٧ و٢٠ في المئة في بعض الدول النامية. وتظهر هذه النسب أنه على الرغم من جد الإصلاحات، فإن ضريبة الدخل ما زالت تحتفظ بوزن كبير في واردات الموازنة العامة، وخصوصاً إذا ما قوبلت بضريبة الدخل في الدول النامية. وهي إن أصبحت أكثر حيادية بعد إجراء الإصلاح، فلا تزال بنسبها التصاعدية المرتفعة، تحتفظ بوظيفتها الأساسية ألا وهي «تحقيق المساواة» (Equity) من خلال إعادة توزيع المداخيل (Income Redistribution) من حيث إنها تقتطع نسباً مرتفعة من مداخيل الأثرياء، وتعيد توزيعها عبر مشاريع إنمائية عامة وبرامج اجتماعية مختلفة.

إن خفض ضريبة الدخل يجب أن يترافق مع تطوير إطار الوعاء الضريبي بحيث يتحول هذا الوعاء من نظام الضريبة الجدولية إلى نظام مدمج يمنع التسربات غير المبررة في الواردات الضريبية

وتؤكد النتائج الأولية لهذه التجربة الحديثة العهد أن «التركيبة البنيوية» للمالية العامة وضخامة جهاز الإدارة العامة لم تسمح بإحداث التغيرات الجذرية المرجوة. فقد اضطرت الحكومة الأميركية، وتبعتها البريطانية، إلى التعويض من انخفاض واردات ضريبة الدخل باللجوء إلى الاقتراض. وقد أدى تنامي الاقتراض بدوره إلى انخفاض حجم المدخرات الوطنية الذي انعكس سلباً على حجم الاستثمارات، وتالياً على النمو الاقتصادي، الأمر الذي عطل، أو أقله أخّر، مسيرة هذه الإصلاحات.

جدول رقم (١)
نسبة ضريبة الدخل إلى إجمالي الضرائب في لبنان
وبعض الدول المتقدمة والنامية
(نسب مئوية)

	الدول	السنة	نسبة ضريبة الدخل الى إجمالي الضرائب
	لبنان	١٩٥٥ - ١٩٥٩	١٢,٢
		١٩٧٤	١٦
		١٩٩٢	٢٦,٩
		١٩٩٣ (*)	١٢,٤
		١٩٩٤ (*)	١٠,٦
دول متطورة	الولايات المتحدة الأميركية	١٩٨٧	٤٠
	اليابان		٤٧
	بريطانيا		٤٣
دول نامية	تونس	١٩٨٧	١٧
	الهند		١٩
	تايلاند		٢٠

المصدر Sana Sobh, "Income Taxation in Lebanon," (Beirut : MMB Dissertation , A.U.B, 1993). And IME, *Government Finance, Statistics Yearbook,* Vol. 15, 1991.

(*) أرقام تقديرية.

٢ ـ خلفية النظام الضريبي في لبنان

إن القوانين الضريبية المعمول بها في لبنان منذ الاستقلال أعطت الضرائب المباشرة ـ ومنها ضريبة الدخل ـ دوراً يهدف إلى تحقيق قدر من المساواة في توزيع المداخيل (Equity) عبر توزيع تصاعدي لنسب الضرائب يحمل العبء الضريبي الأكبر (Tax Burden) للمداخيل المرتفعة. غير أن تطبيق هذه القوانين لم ينجح في تعبئة الضرائب المباشرة بشكل فعال، نظراً إلى تمرس المُكلَّف وخصوصاً في البابين الأول والثالث (أرباح وشركات) في التهرب من دفع الضريبة (Tax Evasion). وتركز العبء الضريبي في ضرائب غير مباشرة ورسوم لا تميز بين مستهلك فقير وآخر غني، بمعنى أنها تعد ضريبياً محايدة (Tax Neutral).

وقد استمر هذا الوضع حتى أوائل الثمانينات، حين انتقل التحصيل الضريبي من الدولة إلى القوى المهيمنة على الأرض. وقد اضطرت الدولة، مع فقدان قدرتها على الجباية، إلى اللجوء إلى الاقتراض لتمويل عملياتها، فانعكس تنامي هذا الاقتراض

ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى خفض القدرة الشرائية للمستهلك. وهكذا تم تمويل موازنات خلال العقد الممتد بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ باستخدام وسيلة هي أشبه بضريبة غير مباشرة هي ضريبة التضخم (The Inflation Tax)، تحمّل القدر الأكبر من أعبائها ذوو الدخل المحدود. وكان من نتائجها إعادة توزيع المداخيل بشكل رجعي (Regressive Redistribution) من ذوي الدخل المحدود إلى أصحاب المداخيل المتغيرة (أرباح، فوائد... الخ) لاغية في طريقها شرائح واسعة من طبقة متوسطي الدخل التي كان لها الدور الأبرز في صوغ لبنان الاقتصادي في الخمسينات والستينات.

وقد تنبهت الحكومة الحالية إلى هذا الخلل وإلى مخاطره على البنية والإستقرار الإجتماعيين، فاقتصرت أولى خطواتها على معالجة سبب الخلل، أي عجز الموازنة.وجاءت هذه المعالجة من خلال تأخير عرض مشروع الموازنة لعام ١٩٩٣ على المجلس النيابي إلى الربع الأخير من السنة، للإفادة من تطبيق القاعدة الإثني عشرية التي تستخدم أرقام السنة السابقة سقفاً للإنفاق، من جهة، ومن خلال تفعيل الجباية، من جهة أخرى، لترتفع واردات الخزينة من ٩٧٦ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٢ إلى ١٧٠٢ مليار ليرة عام ١٩٩٣[٢]. وهكذا أمكن خفض العجز إلى دون الخمسين في المئة من إجمالي أرقام الموازنة. وتشير أرقام مشروع موازنة عام ١٩٩٤ إلى إمكان خفض هذا العجز إلى ٤٢,٢ في المئة على الرغم من ارتفاع أرقام الموازنة (راجع الجدول رقم (٢)).

توزعت الواردات الضريبية عام ١٩٩٢ بنسب متساوية تقريباً بين الضرائب المباشرة (٥١ في المئة) وتلك غير المباشرة (٤٩ في المئة). وبلغت حصة ضريبة الدخل نحو ٢٧ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية. وتضاعفت أرقام الواردات الضريبية لعام ١٩٩٣ وارتفعت معها حصة الضرائب غير المباشرة إلى نحو ٥٨ في المئة نتيجة الزيادة التي طرأت على الواردات الجمركية بعد تعديل سعر صرف الدولار الجمركي وضبط الجباية. في المقابل تراجعت حصة ضريبة الدخل إلى ١٢,٤ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية. وفي مشروع موازنة عام ١٩٩٤ توقعت الخزينة أن تتراجع حصة ضريبة الدخل إلى ١٠,٦ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية.

(٢) مرسوم رقم ٣٩٩٥، إحالة مشروع قانون إلى مجلس الوزراء يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٣.

جدول رقم (٢)
واردات الموازنة للفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤
(مليار ليرة لبنانية)

	١٩٩٢		١٩٩٣(*)		١٩٩٤(*)	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١ ـ واردات ضريبية	٧٤٣	١٠٠	١٤٩٦	١٠٠	١٨٨٩	١٠٠
(أ) ضرائب مباشرة	٣٧٩	٥١	٦٣٢	٤٢,٣	٨٤٥	٤٤,٧
ـ منها ضريبة الدخل	(٢٠٠)	(٢٦,٩)	(١٨٥)	(١٢,٤)	(٢٠٠)	(١٠,٦)
(ب) ضرائب غير مباشرة	٣٦٤	٤٩	٨٦٤	٥٧,٧	١٠٤٤	٥٥,٣
المجموع						
٢ ـ واردات غير ضريبية متفرقة	٢٣٤		٢٠٦		٣٠٦	
٣ ـ مجموع واردات الجزء الأول (١ + ٢)	٩٧٧		١٧٠٢		٢١٩٥	
٤ ـ مجموع واردات الجزء الثاني (قروض)	٦٧٨		١٦٩٨		١٦٠٩	
٥ ـ أجمالي الواردات (٣) + (٤)	١٦٥٥		٣٤٠٠		٣٨٠٠	
موازنات ملحقة	غ ـ م		٤١٦		٤٩٧	
(*) أرقام تقديرية						
النسبة المئوية للعجز	٤٠,٩٧			٤٩,٩٤		٤٢,٢

المصدر: مشروع موازنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤

٣ ـ الإصلاح الضريبي

جاء الإصلاح الضـريبي في لبنان ليعكس الوضع الفعلي لتطبيق النظام الضريبي المعمول به منذ الاستقلال. ويظهر الجدول رقم (٣) أن النسب الجدية لضريبة الدخل على الرواتب والأجور قد خفضت، اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٤، من ٢ ـ ٣٢ في المئة إلى ٢ ـ ١٠ في المئة، وأن عدد الشطور الضريبية قد خفضت من ١٣ شطراً إلى ٥ شطور. أما الضريبة على الأرباح فقد خفضت من ٦ ـ ٥٠ في المئة إلى ١٠ في المئة ومن ١٢ شطراً إلى أربعة شطور؛ وخفضت الضريبة على شركات الأموال من ٢٢ في المئة (يضاف إليها ١٥ في المئة بلدية) إلى ١٠ في المئة، وضريبة توزيع الأرباح من ١٢ في المئة (يضاف إليها ٣ في المئة تعمير) إلى ٥ في المئة. وكانت شركة إعمار الوسط التجاري سوليدير قد منحت عام ١٩٩٣ إعفاءً ضريبياً لمدة عشر سنوات على الأرباح التي ستتحقق وعلى توزيع عائدات أسهمها. في المقابل تضاعفت الرسوم والضرائب غير المباشرة مرات عدة.

جدول رقم (٣)
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
(١٩٧٤، ١٩٩١، ١٩٩٤)

١٩٧٤		١٩٩١		١٩٩٤	
النسبة المئوية	الأجر ل.ل.	النسبة المئوية	الأجر ل.ل.	النسبة المئوية	الأجر ل.ل.
٢	٤٨٠٠	٢	٤٥٠٠٠	٢	٥٠٠٠٠٠٠
٣	٢٦٠٠	٣	٧٥٠٠٠	٤	١٠٠٠٠٠٠٠
٤	٢٦٠٠	٤	١٠٥٠٠٠	٦	١٠٠٠٠٠٠٠
٥	١٢٠٠٠	٦	١٣٥٠٠٠	٨	٥٠٠٠٠٠٠٠
٦	١٢٠٠٠	٨	١٦٥٠٠٠	١٠ ما زاد على	٧٥٠٠٠٠٠٠
٩	١٢٠٠٠	١٠	١٩٥٠٠٠٠		
١٢	١٢٠٠٠	١٣	٢٢٥٠٠٠٠	تنزيل أعزب	٣٠٠٠٠٠٠
١٥	١٥٠٠٠	١٦	٢٧٠٠٠٠٠	متزوج	٤٥٠٠٠٠٠
١٨	١٥٠٠٠	١٩	٣١٥٠٠٠٠	مع ولد	٤٨٠٠٠٠٠
٢١ ما فوق	٩٠٠٠٠	٢٢	٣٧٥٠٠٠٠		
تنزيل أعزب	١٥٠٠	٢٥	٤٥٠٠٠٠٠	ألغيت العلاوات على ضريبة	
متزوج دون أولاد	٢٤٠٠	٢٨	٥٢٥٠٠٠٠	الدخل (بلديات + تعمير)	
متزوج + ولد واحد	٣٠٠٠	٣٢ ما فوق	٢٨٨٠٠٠٠٠		
علاوة ٣ في المئة من أصل		تنزيل أعزب	٩٠٠٠٠٠		
الضريبة		متزوج دون أولاد			
ضريبة تعمير إذا تجاوز		متزوج + ولد واحد			
أصل الضريبة ١٠٠٠ ل.ل.		علاوة ٣ بالمئة مهما يكن الأصل			

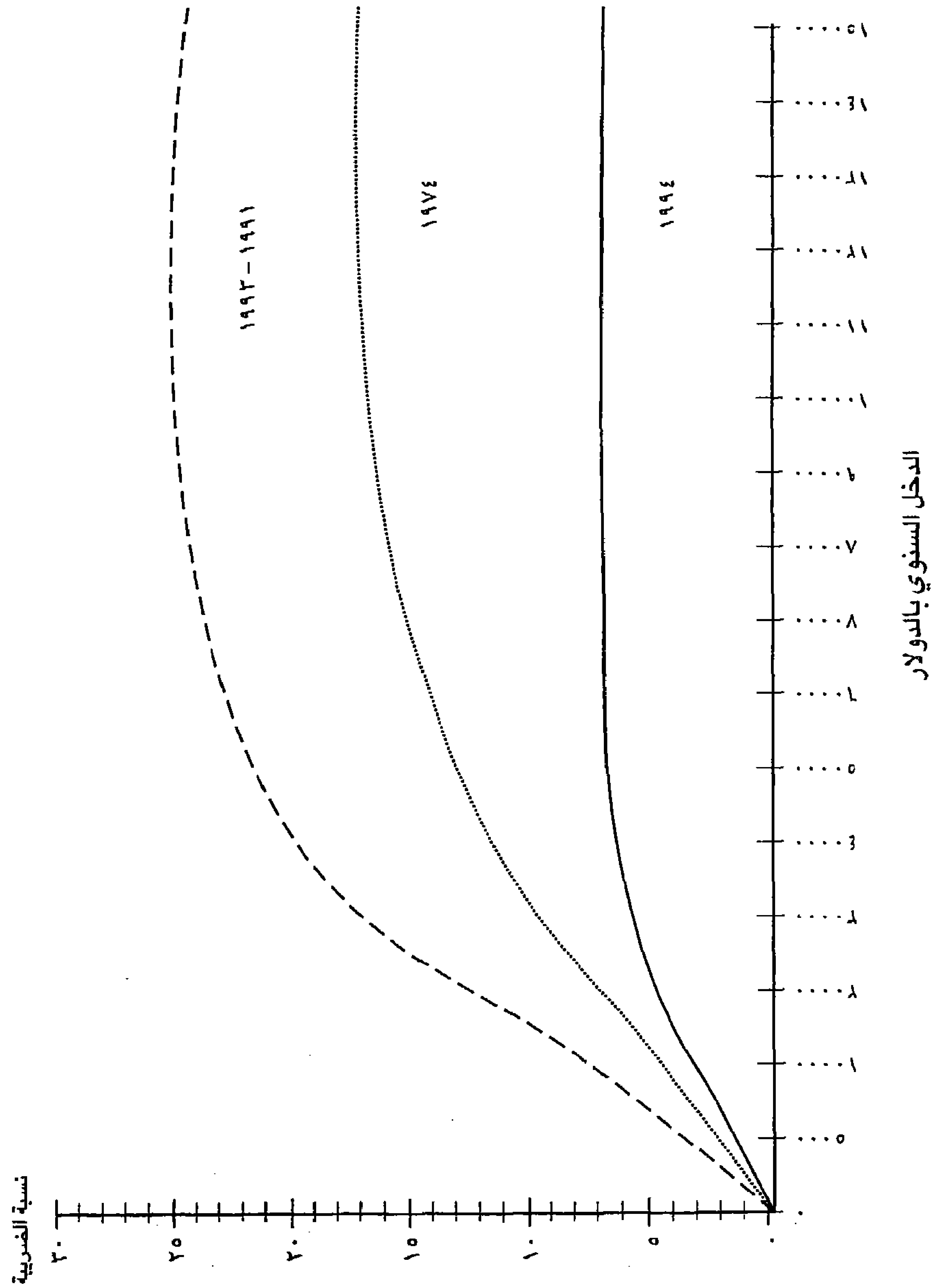
كما أسلفنا، إن تمويل عـجز الخزينة أشبه مـا يكون بالضريبة غير المبـاشرة، فإذا أضيفت أرقامها إلى أرقام الرسوم والضـرائب غير المباشرة ترتفع أعباء هذا النوع من الضرائب من ٦٢,٩ في المئة من إجمالي واردات الموازنة عام ١٩٩٢ إلى ٧٥,٤ في المئة عام ١٩٩٣. وهذا يعني أن الضريبة غير المباشرة سوف تستحوذ على تمويل الموازنات القادمـة. ومع توقع عقـد صفقـات لتنفيـذ مشاريـع إنمائية إبتداء بعـقود مـقدرة في

مشروع موازنة ١٩٩٤ بقيمة ١٠٠٠ مليار ليرة لبنانية تمّول بقروض خارجية (فذلكة مشروع موازنة)، فإن كلفة تمويل الموازنات الحالية واللاحقة، مع توقع تنامي الإقتراض الخارجي مستقبلاً، ستتوزع بشكل أساسي بين الجيل الحالي (فوائد خدمة الدين) والأجيال القادمة (تسديد أصل الدين) وخصوصاً من ذوي الدخل المحدود. وسيتراجع دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة بدوره من ١٢ في المئة عام ١٩٩٢ إلى نسبة ٥,٤ في المئة عام ١٩٩٣ و٥,٣ في المئة عام ١٩٩٤.

إن هذا التحول في تمويل الموازنات العامة لا يُعد تحولاً جذرياً قياساً على الموازنات السابقة. فإذا أخذنا الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ وكذلك عام ١٩٩٣، وهي أعوام تعد من ناحية الجباية الضريبية أعواماً طبيعية، نجد أن حصة ضريبة الدخل من التمويل الضريبي لم تتجاوز ١٢ في المئة (انظر الجدول رقم (١)). وهذا يعني أنه حتى مع اعتماد لبنان نسباً حدية (Marginal Rates) مرتفعة حتى نهاية ١٩٩٣ فإن التحصيل لم يرق يوماً إلى تلك النسب النظرية بسبب التهرب من دفع الضرائب. من هنا جاء الإصلاح ليوفق بين النسب النظرية لضريبة الدخل وواقع جبايتها. وهو إذا طبق لا يحدث خللاً (Distortion) في «التركيبة البنيوية» لواردات الخزينة كما حصل في أميركا وبريطانيا، بل يعترف بها ويشرعها.

يقابل الرسم البياني المدرج أدناه بين تصاعدية (Progressivity) النسب الضريبية المقتطعة من الرواتب والأجور (الباب الثاني) للأعوام ١٩٧٤ و١٩٩١ ـ ١٩٩٣ و١٩٩٤ لكون هذا الباب يشمل شرائح أوسع من المكلفين (Tax Payers) مما يشمله الباب الأول (ضريبة دخل الشركات). ولتسهيل المقابلة بين سنوات متفاوتة ترجمت الرواتب والأجور إلى الدولار الأميركي. يُظهر الرسم أن ضريبة الدخل (الممثلة بالباب الثاني) المعمول بها حتى نهاية ١٩٩٣ كانت الأكثر تصاعدية لذوي المداخيل المرتفعة والأقل إنصافاً لذوي الدخل المحدود من قبيل عدم مرونتها لتغيرات الأسعار. ويليه النظام الضريبي لعام ١٩٧٤ الذي كان أكثر مرونة بالنسبة إلى تغيرات الأسعار، وحقق، ولو نظرياً، قدراً أكبر من المساواة بين شطور المداخيل المختلفة. أما الإصلاح الضريبي فقد تحول بشطور الدخل التي تتجاوز ٣٠٠٠٠ دولار سنوياً إلى نسب حدية مسطحة (Flat Rates). ومع أنه خفض الأعباء الملقاة على ذوي الدخل المحدود (دخلها السنوي دون ١٠٠٠٠ دولار)، الذين يسدد الموظفون منهم في القطاع المنظم كامل تكليفهم الضريبي، بنسبة ٣,٥ في المئة (من ٦ في المئة إلى ٢,٥ في المئة)، فإن النظام الجديد منح ذوي الدخل المرتفع إعفاءات ضريبية أوسع تصل إلى ١٨,٥ في المئة (من ٢٧ في المئة إلى ٨,٥ في المئة) لمكلفين تتجاوز مداخيلهم ١٠٠٠٠٠ دولار سنوياً.

ضريبة الدخل على الرواتب والأجور في لبنان



وهكذا يكون النظام الجديد قد تطور من واقع ضريبي حقق في الماضي إعادة توزيع للمداخيل رجعية ـ أي من الفقير إلى الغني ـ إلى واقع ضريبي محايد (Tax Neutral) لا بد من أن يكون أقل رجعية وأكثر عدالة من سابقه إذا أحسن تطبيقه. وهو يكون قد اقترب من تحقيق أهداف الإصلاح الضريبي الذي اقتبسته الولايات المتحدة الأميركية من بريطانيا ولحقهما فيه العديد من الدول الصناعية (أستراليا وكندا ونيوزيلندا وفرنسا على سبيل المثال). الهدف الأول، أي التبسيط، تحقق فعلاً. والهدف الثاني، العدالة (Fairness) (وليس المساواة (Equity)) يتوقف تحقيقه على كفاءة الإدارة الضريبية. وهذان الهدفان يعدان داخليين (Endogenous) من حيث إن تحقيقهما هو في متناول وزارة المالية. أما الهدف الثالث، أي النمو الاقتصادي، فهو في نطاق جباية ضريبة الدخل، يعد خارجاً عن قدرة الوزارة في التأثير فيه، في حين أنه في متناولها في نطاق جباية الضرائب والرسوم الأخرى. ففي إطار ضريبة الدخل، لن يتوصل هذا الإصلاح إلى تحفيز النمو الاقتصادي، إذ إن خفض النسب الضريبية لن يحرر مداخيل مهمة للقطاع الخاص الذي كان يتهرب من تسديدها أصلاً. لكن القدرة الشرائية لذوي المداخيل الثابتة ـ وهي متدنية عادة ـ سوف تتعزز (وهو ما يعرف اقتصادياً بأثر الدخل Income Effect) علماً أن أثرها في زيادة الطلب الإجمالي سيكون هامشياً. أما ارتفاع الواردات من الضرائب والرسوم المختلفة فمنها ـ كالجمارك ـ ما سيكون له أثر إحلالي (Sub-stitution Effect) يوازي أثر الدخل. فزيادة الواردات الجمركية سوف تؤثر سلباً في الطلب المحلي على السلع المستوردة وتخفض تسرب المداخيل إلى الخارج. ويحتمل أن يكون من إيجابياتها الأخرى حماية وتطوير الصناعات الإحلالية محلياً.

إن الإستثمارات العقارية، في ظل عدم توافر ضوابط ضريبية، لها مفاعيل اجتماعية في غاية السلبية يجب التنبه إلى عواقبها

وهنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الضريبية، ومنها ما هو مرتبط بها. فعلى سبيل المثال، إن الفوائد على الليرة اللبنانية ما زالت ضمن نطاق تحكم الخزينة. على الرغم من تطبيق نظام المناقصات في شراء المصارف لسندات الخزينة للاستحقاقات قصيرة الأجل، كما أن استمرار العجز في الموازنة سيجبر مصرف لبنان على الاستمرار في تطبيق الزامية الاكتتاب بالسندات التي تحجب عن القطاع الخاص ما لا يقل عن ٧٣ في المئة من المدخرات المصرفية بالليرة اللبنانية. ومع الاعتراف بأن لارتفاع هذه الفوائد أثراً ايجابياً في الاستقرار النقدي فإن العوامل الأهم هي الاستقرار السياسي والأمني، اضافة إلى الموجودات الأجنبية الرسمية الضخمة. وقد أثبتت هذه العوامل على مدى أكثر من عام أنه ليس هنالك ما يبرر الاحتفاظ بهامش سعر فائدة

يصل إلى أربعة أضعاف سعر فائدة الدولار. كما أن كلفة خدمة هذا الاقتراض الباهظة لها مفعول رجعي في إعادة توزيع المداخيل، إذ يستفيد أصحاب المدخرات الكبيرة بالليرة اللبنانية من هذه الفوائد المرتفعة، ويتحمل أعباءها في المقابل المكلف اللبناني عبر ضريبة التضخم. ان هذه النتائج هي مناقضة تماماً لتوجهات الخزينة في تحفيز النمو الاقتصادي. وأخيراً هنالك عامل آخر مهم، وهو المدخرات الخارجية للبنانيين التي هي خارج نطاق تحكم الخزينة (Exogenous)، إذ إن مساهمتها في تحفيز النمو الاقتصادي ترتبط بالتطورات السياسية الإقليمية.

ولقياس أثر التحصيل الضريبي في نمو الدخل، نطرح حالة عملية تظهر ان التحصيل يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، ما دامت الشروط الأخرى، وأهمها تحويل المدخرات الخارجية إلى استثمارات داخلية، غير متوافرة. ويمكننا القيام بذلك بتقدير مرونة (e) للواردات الضريبية (T) مقابلة بالدخل المحلي (Y) بالشكل التالي:

$e = \frac{\Delta T/\Delta Y}{T/Y}$ أي مقابلة النسبة الحدية (Marginal) للضريبة بمثيلتها الوسطية (Average).

وعلى الرغم من عدم توافر أرقام فعلية للدخل المحلي، يمكننا التأكيد أن مرونة الواردات فاقت الواحد كثيراً عام ١٩٩٣، ومن المتوقع أن تستمر كذلك عام ١٩٩٤. وتدل هذه المرونة المرتفعة إلى أن الخزينة نجحت نجاحاً كبيراً في التحصيل عام ١٩٩٣ قياساً على سنة ١٩٩٢ التي هي سنة انتقالية بدأت خلالها أجهزة الدولة تستعيد قدراتها بعد نهاية الحرب.

وخلاصة القول إنه من المرجح أن يكون أثر التحصيل الضريبي سلبياً في النمو الاقتصادي عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

٤ ـ التوصيات

أ ـ إن خفض ضريبة الدخل يجب أن يترافق مع تطوير إطار الوعاء الضريبي بحيث يتحول هذا الوعاء من نظام الضريبة الجدولية (Schedular Tax System) إلى نظام مدمج (Global) يمنع التسربات غير المبررة في الواردات الضريبية، بحيث يحاسب المكلف في مداخيله المتنوعة (أجور، أرباح... الخ) في وعاء ضريبي موحد، كي لا يستفيد من الاعطاءات والتنزيلات التي يحصل عليها في كل باب منفرد من أبواب ضريبة الدخل كما هي الحال في الوقت الحاضر. وحينها يصبح بالإمكان زيادة تواتر

التحـصيل لجعله ربع سنوي. ويـتطلب هذا الأمر تطوير مكننة دوائر الخـزينة وربطها بعضـها ببعض، كما يتطلب تطوير الكفاءات الإدارية.

ب ـ يجب أن تركـز الخزينة علـى «كفـاءة» تطبيق النظـام الضريبي، على أن يعـاد النظر بتصاعديته في وقت لاحق، إذ إنه يصبح بالإمكان حـينذاك تقدير كلفة التحصيل التي من المتوقع أن تكون أعباؤها مرتفعة في شطور الدخل الأولى لمكلفي الباب الثاني، حـيث يلتـقي السـواد الأعظم من المكلفين (٧٠ ـ ٨٠ في المئـة من المجـمـوع)، ذلك أن واردات هذه الشطور لن تتـجاوز نـسبـتهـا ٢ ـ ٣ في المئة مـن مداخـيل المكلفين وهي ستكون أصغر من أن تغطي كلفة تحصيلها.

ج ـ إن الإستثـمارات العقارية تستنـزف الجهد الإستثـماري منذ عام ١٩٩٢، وهي مع أهميـتها، وفي ظل عـدم توافر ضوابط ضريبـية، لها مـفاعيل اجـتماعيـة في غاية السلبية يجب التنبـه إلى عواقبها منذ اليوم. ذلك أن المضاربات العـقارية تحرم شرائح كـبيـرة من الشبـان حقـهم في إقـتناء مسكن. إن تطبـيق ضـريبة كـضريبـة الأرباح الرأسـماليـة (Capital Gains Tax)، أو تطوير رسوم التـسجيل على العـقارات، لا بد من أن يحدّا من حوافز المضاربات المضرّة بسوق الإسكان.

القوانين الضريبية المعمول بها في لبنان منذ الاستقلال أعطت الضرائب المباشرة دوراً يهدف إلى تحقيق قدر من المساواة في توزيع المداخيل

د ـ مع التحـسن المضطرد في الجبـاية الضريبـية على المصـرف المركـزي أن يعـيـد النظر في نسـبـة الإكتـتـاب الإلزاميـة في سندات الخزيـنة، وأن تترك الخزينـة تحديد أسعـار الفائدة على الـليرة اللبنانية لعوامل السوق.

هـ ـ الربط بين الدين العام وقدرة الاقـتصـاد على خدمتـه في توزيع مشاريع خطة الإعمار على سنواتها العشر.

سهام بواب (*)

السياسة الضريبية
تعقيب

لا بد لي من التنويه بالأهمية العلمية لبحث سعد العنداري، وإني إذ أشاطره الرأي في الكثير من مضمونه، لا بد لي من إبداء بعض الملاحظات الناتجة من الممارسة العملية.

١ ـ في النظام الضريبي اللبناني

إن نظام الضريبة التصاعدية على الدخل بمعدلاته المرتفعة وشطوره المتعددة فشل في تحقيق المساواة وتحميل المكلف عبأ ضريبياً يتناسب مع مقدرته التكليفية، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

أ ـ اعتماد نظام الضرائب النوعية على المداخيل: الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية (المهن الحرة)، والضريبة على الرواتب والأجور، والضريبة على رؤوس الأموال المنقولة، والضريبة على ايرادات الأملاك المبنية.

ب ـ إمكان تهرب قطاعات معينة، كالمؤسسات التجارية وأصحاب المهن الحرة، واستحالته على أصحاب الرواتب والأجور، بسبب اقتطاع ضريبة الدخل المتوجبة على هؤلاء عند المنبع.

إن نظام الضريبة التصاعدية على الدخل بمعدلاته المرتفعة وشطوره المتعددة فشل في تحقيق المساواة وتحميل المكلف عبأ ضريبياً يتناسب مع مقدرته التكليفية

ج ـ ضعف الإدارة الضريبية والعوائق التي تواجهها على المستوى البشري والتقني وعلى مستوى الوسائل.

أما الضرائب غير المباشرة فهي كانت ولا تزال تمثل في الدول النامية النسبة

(*) أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية ورئيسة مصلحة الواردات في وزارة المالية.

الكبرى من مجموع الواردات الضريبية، وهي، خلافاً لما هو متعارف عليه، قد تؤمن، إلى جانب الوفرة، العدالة الضريبية إذا ما أحسن اختيار مطرحها ومعدلاتها، كالضريبة الموحدة على الانفاق (Taxe sur la valeur ajoutée TNA) المعتمدة في معظم الدول المتحضرة.

أما لجهة تراجع نسبة الضرائب المباشرة خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ وتوقعات عام ١٩٩٤ من ٢٦,٩ في المئة إلى ١٢,٤ في المئة إلى ١٠,٦ في المئة على التوالي، كما ورد في ورقة العنداري، فإن هذا التراجع لا يعني تراجع حصيلة هذه الضرائب إنما سببه زيادة التحصيلات الجمركية بعد ضبط الموانيء غير الشرعية وتحسين طرائق الجباية.

٢ ـ في السياسة الضريبية

منذ أواخر عام ١٩٩٢ وضع بعض الاصلاحات الضريبية على نار حامية وتناول الضرائب المباشرة (دخل، أملاك مبنية، رسم انتقال) إضافة إلى تعديل بعض معدلات أو قيم الضرائب غير المباشرة التي تناولها الجدول رقم (٩) من قانون موازنة ١٩٩٣. وقد دخل هذا الأخير وقانون ضريبة الدخل الجديد حيزّ التنفيذ ابتداء من أول عام ١٩٩٤.

إن تعديل بعض قيم الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى تصحيح آثار التضخم النقدي وتدني سعر صرف الليرة الذي جعل هذه الرسوم عديمة الإنتاجية

إن أسباباً عديدة كانت وراء هذه التعديلات أهمها:

١ ـ ضرورة تبسيط القوانين الضريبية وتطويرها على مراحل، مراعاة لأوضاع الإدارة الضريبية وإمكاناتها البشرية والتقنية المحدودة.

٢ ـ التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة وانعكاساته الضريبية التي تجلت بزيادة العبء الضريبي على المكلفين بالضرائب المباشرة المحددة بنسب مئوية تصاعدية على شطور الدخل، وانخفاض قيمة الضرائب غير المباشرة المحددة بمبالغ مقطوعة من المال.

٣ ـ تخفيف العبء الضريبي على المكلفين من ذوي الدخل المحدود وزيادة مبلغ الحد الأدنى الضروري للمعيشة المعفى من الضريبة.

٤ ـ تشجيع الرساميل الوطنية والأجنبية على التوظيف في لبنان في مشاريع منتجة عن طريق خلق حوافز ضريبية وخفض معدلات الضرائب.

٥ ـ تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

إن النتائج المرتقبة من هذه التعديلات يمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ تخفيف عبء الضـريبة عن كاهل ذوي الدخل المحدود، وخصوصـاً من أصحاب الرواتب والأجور، بحـيث يعفى من أية ضـريبة رب العائلة (زوجـة و٥ أولاد) إذا كان دخله ٥٠٠ ألف ليرة في السنة.

ب ـ الحدّ من التهرب الضريبي بالنسبة إلى المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة، لأن قيمة الضريبة، بعد خفض المعدل الأقصى إلى ١٠ في المئة، تصبح أقل كلفة من استخدام الوسائل غير المشروعة للتهرب، كما أن معدلات الضريبة المنخفضة تدفع الكثيـرين من المكتومين إلى التـقدم من الدوائر الماليـة والإعلان عن نشـاطهم الخاضع للضريبة، الأمـر الذي يؤدي إلى زيادة عدد المكلفين وبالتالي توسيـع الوعاء الضريبي، الأمر الذي يعطل بدوره النتيجة السلبية لخـفض المعدلات على الحصيلة الضريبية. إننا نأمل، على العكس، زيادة هذه الحصيلة.

ج ـ تحفيز رؤوس الأموال اللبنانية والأجنبية على الاستثمار في لبنان في مشاريع إنتاجية إذا ما توافرت، إضافة إلى الضريبة المخفـضة، عوامل سياسية وأمنية مشجعة، وبنيـة تحتيـة وخبـرات تقنية ومـهارات بشـرية وغيـرها من مسـتلزمات التـوظيف الرأسمالي.

د ـ إن تعديل بعض قيم الضرائب غير المباشـرة سيؤدي إلى تصحيح آثار التضخم النقدي وتدني سعر صرف الليرة الذي جعل هذه الرسوم عديمة الإنتاجية.

هـ ـ أما التـقارب بين معـدلات الضرائب على الدخل مع مـعدلات ضريبـة الأملاك المبنية في مشروع تعديل هذه الأخيرة، فهو مقدمة لاستحداث ضريبة عامة على الدخل بعد اسـتكمال التجـهيز البـشري والتقني للإدارة الـضريبية وتـعميم المكننة وتوعـية المكلف ورفـع مسـتواه إلى الحد الـذي يصبح فيـه قادراً على تحديد مـجموع مـداخيله وتطبيق الأصول المحاسبية لأجل احتساب الضريبة بنفسه.

أخيراً أعتقد أن السـياسة الضريبية الحالية هي مرحليـة، راعت الأوضـاع المعيشية والإجتـماعـية والتركـيبة الإدارية الـتي نتجت من الحرب وآثارهـا المدمرة، ولا بد من تطويرها بتحسن تلك الأوضـاع.

نجيب عيسى (*)

سياسة العمالة

نقصد بسياسة القوى العاملة السياسة التي تتناول محددات العرض والطلب على القوى العاملة بهدف تأمين التوازن بينهما من الناحيتين الكمية والنوعية. ومحددات العرض والطلب على القوى العاملة كثيرة أهمها:

من ناحية العرض:

- حجم السكان، ومعدلات نموهم، وتركيبهم العمري والجنسي، ومعدلات نشاطهم الاقتصادي والهجرة... الخ.

- نظام التعليم والتدريب السائد.

- التركيب القطاعي للنشاط الاقتصادي وتوزعه الجغرافي.

من ناحية الطلب:

- حجم الناتج المحلي، وتركيبه القطاعي، ومعدلات الاستثمار، ومعدلات النمو.

لم يعرف لبنان منذ الاستقلال سياسة عمالة، لا بشكل مستقل ولا من خلال خطة تنمية اقتصادية - اجتماعية شاملة

- التقنيات المستخدمة وما يترتب عليها من مستويات للإنتاجية وهياكل وظيفية ومهنية للقوى العاملة.

وعليه فإن السياسة في مجال القوى العاملة تأتي كمجموعة مترابطة ومتناسقة من السياسات في مجالات مختلفة أهمها:

١ - السياسة السكانية، وهي تتناول المتغيرات الديمغرافية التي تتحكم بحجم المعروض من القوى العاملة وتحدث التغيير المرغوب في هذا الحجم: إنجاب، خصوبة، هجرة، توزّع جغرافي.

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

٢ ـ سياسة الاستخدام، وهي تتناول تحديد أعمار الدخول والخروج من العمل، وساعات العمل، وعمل المرأة... الخ.

٣ ـ سياسة التعليم والتدريب، وهي التي تحدد مدى استجابة العرض من القوى العاملة بالمؤهلات والمستويات المهنية والفنية اللازمة لحاجات الطلب.

٤ ـ سياسة الأجور التي من شأنها توجيه اليد العاملة نحو قطاعات ووظائف ومناطق معينة دون أخرى.

٥ ـ سياسة الإستثمار التي تحدد معدلات النمو الإجمالية والقطاعية للناتج المحلي وما يترتب عليها، إضافة إلى ما يترتب على السياسة المعتمدة في مجال الثقافة، من معدلات نمو وبنى قطاعية ووظيفية للاستخدام.

نخلص مما تقدم عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يتوجب على سياسة القوى العاملة تناولها إلى ملاحظتين رئيسيتين:

الملاحظة الأولى، هي أنه لا يمكن الكلام على سياسة فعلية في مجال القوى العاملة دون أن تكون هذه السياسة مبنية على قاعدة معلومات وبيانات إحصائية كافية وموثوقة. والمستلزمات على هذا الصعيد لا تقتصر على متطلبات تشخيص واقع القوى العاملة والسكان في الفترة الزمنية الجارية (عدد السكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم على الفئات العمرية وحالتهم التعليمية، وبيانات عن القوى العاملة والتشغيل موزعة بحسب القطاعات الاقتصادية والمجموعات المهنية... الخ) بل تتطلب أيضاً وضع تقديرات مستقبلية للعرض والطلب على القوى العاملة تستند بدورها إلى بيانات دورية تتعلّق بالشواغر المتاحة ونمط الإستخدام والأجور وساعات العمل الفعلية والهجرة. كما أن ربط السياسات التعليمية والتدريبية بالحاجات من القوى العاملة يتطلب إجراء مسوحات دورية للتعليم والتدريب وجمع معلومات دورية عن التوظيف. كما أن صياغة سياسة مستقبلية للتشغيل تحتاج إلى بيانات ودراسات أكثر تقدماً وتفصيلاً وتعقيداً، كالقيام بإسقاط حول حجم التشغيل وتوزعه على القطاعات الاقتصادية والمناطق والمجموعات المهنية، وقياس أثر التقانة المستخدمة في المدخلات من العمل ورأس المال في كل قطاع، ودراسة العمالة الناقصة في الريف والعمالة الهامشية في الحضر... الخ[1].

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، **تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة**، سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة (بيروت: اسكوا، ١٩٨٧).

الملاحظة الثانية، هي أن كثرة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والفنية التي تطرحها مسألة العمالة وأهمية هذه المسائل تجعلان معالجة هذه المسألة، وخصوصاً في البلدان النامية، من خلال سياسة مستقلة عن السياسة التنموية العامة المعتمدة في هذه البلدان، أمراً في غاية الصعوبة. لذلك نلاحظ أن السياسة في مجال القوى العاملة تأتي في معظم الأحيان كجزء من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المعتمدة.

أولاً: واقع سوق العمل في لبنان

ننطلق من هذا الإطار العام لمفهوم السياسة على صعيد القوى العاملة ومستلزماتها، لنلاحظ أن لبنان منذ الاستقلال وإلى الآن لم يعرف سياسة عمالة، لا بشكل مستقل ولا من خلال سياسة أو خطة تنمية اقتصادية واجتماعية عامة. لذلك ليس في وسع هذا البحث سوى طرح التساؤل عن أسباب غياب هذه السياسة ومحاولة الإجابة عنه، وصولاً إلى محاولة تقديم تصور للإطار العام للسياسة التي يجب أن تتناول سوق العمل في لبنان، وذلك عبر تناول الآلية التي كانت تعمل بها هذه السوق في ثلاث محطات رئيسية: قبل الحرب وفي خلالها وبعدها.

١ ـ سوق العمل قبل الحرب

من المعروف أن لبنان بعد حصوله على الاستقلال أخذ في نظام اقتصادي مفرط بليبراليته إلى درجة الإباحة. فبقيت الحياة الإقتصادية ـ الاجتماعية إلى أواخر الخمسينات خارج إطار الضبط والمراقبة التي اعتمدتها أكثر البلدان ليبرالية في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز المؤشرات على تطرف الليبرالية اللبنانية في ذلك أن هذا البلد بقي (تحديداً) من أفقر بلدان العالم من حيث قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فلا عجب والحال هذه أن لا نرى أثراً يذكر لما يمكن تسميته سياسة عمالة على المستوى الرسمي.

وجاء حكم الرئيس شهاب بتحول في التوجهات الرسمية على صعيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية، لجهة جعلها تقوم بمعالجة الاختلالات العميقة التي تولّدت وتعمّقت خلال مسيرة الاقتصاد الحرّ. وانصبت جهود الشهابية في هذا السياق على مستويين:

أ ـ مستوى تشخيص الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي لتعيين مواقع الخلل، وقد بذلت لذلك جهود ملحوظة لتكوين قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة.

ب ـ مستوى إعداد الخطط لمعالجة الاختلالات وتوفير الوسائل اللازمة للتنفيذ. وعلى هذا المستوى وضعت الشهابية خططاً وبرامج عديدة وأقامت العديد من المؤسسات الرسمية: البنك المركزي، مصلحة الإنعاش الإجتماعي، المشروع الأخضر، مجلس الخدمة المدنية... الخ.

ليس المجال هنا لتقويم مجمل النتائج التي أسفرت عنها التوجهات والإنجازات الشهابية على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي، بل نكتفي بملاحظة أن التوجهات والإجراءات التي اتخذت في خلال الحقبة الشهابية وما تلاها حتى منتصف السبعينات لم تأت بعلاجات كافية للاختلالات الرئيسية التي كانت تعانيها البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في لبنان. وفي ما يتعلق بسوق العمل تحديداً، فهي لم تحتل موقعاً يذكر لا في قائمة الأهداف التي تضمنتها البرامج والخطط التي وضعت في الستينات ولا في الجهود التي بذلت في مجال تكوين قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية. ومن خلال ما تضمنته خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ عن العمالة واليد العاملة نستطيع أن نلمس بداية وعي لهذه المسألة. لكن الوضع عملياً بقي في النصف الأول من السبعينات تقريباً على ما كان عليه في الستينات.

إن خطة النهوض الإقتصادي العشرية لم تتناول موضوع القوى العاملة، ولا تمثل سوق العمل محوراً من محاور اهتمامها. حتى إنها لم تأت على ذكر البطالة مطلقاً

أما ما تضمنته وثيقة الخطة في هذا الخصوص، وكانت نتائج الاستقصاء الذي أجرته مديرية الاحصاء المركزي عام ١٩٧٠ لم تصدر بشكل نهائي بعد، فيمكن ايجازه على الشكل التالي[٢]:

١ ـ «إن المعلومات الشاملة والدقيقة حول أوضاع اليد العاملة في لبنان غير متوافرة، وإن عدم وجود إحصاءات سنوية متتالية حول اليد العاملة يجعل من الصعب معرفة حركة العرض والطلب في سوق العمل»، وتضيف أن هناك طريقتين متطرفتين لا يمكن الأخذ فيهما في لبنان وهما:

أ ـ ايجاد العمل للجميع مهما كانت فائدة المشاريع الاقتصادية.

ب ـ التمسك بالجدوى الاقتصادية دون أي اعتبار آخر حتى ولو أدى ذلك إلى زيادة البطالة.

(٢) مديرية الإحصاء المركزي، وزارة التصميم العام، المجموعة الاحصائية اللبنانية، العدد ٩، ١٩٧٣.

لذلك «من المفروض بسياسة العمالة في لبنان أن توازن بين الاعتبارين الاقتصادي والاجتماعي، هذا مع العلم أن النمو مهما بلغ في أي بلد لا يلغي البطالة الغاءً كاملاً». وتضيف الوثيقة «أنه جرى ضمن دراسة الخطة الحالية لاستثمارات تقييم المشاريع، الأخذ بعين الاعتبار، كأحد عناصر المفاضلة، ما يمكن أن يؤمنه أي مشروع من تشغيل لليد العاملة». أما بناء سياسة للعمالة تشمل القطاع العام والقطاع الخاص فيتطلب كمية من المعلومات الأساسية (حجم السكان وتركيبهم وحركتهم... الخ) والدراسات (حول تقويم النظام التعليمي والهجرة والعمالة الأجنبية ومشاكل معينة للبطالة...). وبانتظار تأمين المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية يمكن في المدى القصير القيام بالخطوات التالية:

(١) السعي من قبل الدولة وأرباب العمل والنقابات لوضع برامج تأهيل متواصل لامتصاص جيوب البطالة.

(٢) تطوير بعض الأعمال التي يستنكف العديد من العمال اللبنانيين من القيام بها (البناء والزراعة) عن طريق تشجيع مكننتها وإدخال الطرائق الحديثة.

(٣) إنشاء مكاتب استخدام.

(٤) ايجاد جهاز تقصّي للتأزمات الظرفية التي قد تصيب بعض القطاعات أحياناً.

(٥) التشدد في مراقبة عمل الأجانب.

(٦) إعادة النظر في بعض نصوص قانون العمل المتعلقة بالاستخدام والعلاقات المهنية.

لكن هذه الإجراءات التي اقترحتها الخطة، على تواضعها، لم توضع كما الخطة بمجملها، موضع التنفيذ، بسبب تفاعلات الوضع السياسي التي ما لبثت أن فجرت الحرب. وبعد صدور وثيقة الخطة السداسية، ظهرت نتائج التحقيق بالعينة حول القوى العاملة الذي أجري عام ١٩٧٠. ولعل الأسباب نفسها هي التي حالت دون أن يتأسس على هذه النتائج سياسة متكاملة بخصوص القوى العاملة. على كل فإن نتائج التحقيق المذكور من شأنها أن تسلّط بعض الأضواء على الآلية التي كانت سوق العمل في لبنان تعمل من خلالها وعلى التشوهات التي كانت تعانيها هذه السوق[٣]:

---

(٣) مديرية الإحصاء المركزي، القوى العاملة في لبنان، تحقيق احصائي بالعينة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ (بيروت: المديرية، ١٩٧٢).

- ففي حين كان معدل النشاط الإقتصادي العام للسكان منخفضاً (نحو ٢٧ في المئة من مجموع السكان) ومعدل الهجرة الخارجية يناهز ٥ في الألف من مجموع السكان، أي نحو ١٠ آلاف مهاجر في السنة (٩٦ في المئة منهم في سن العمل و٧٩ في المئة منهم هاجروا بحثاً عن عمل)، كان معدّل البطالة يرتفع إلى نحو ٨,١ في المئة من القوى العاملة (٣,١ في المئة كانوا يعملون سابقاً و٢,٧ في المئة كانوا يبحثون عن عمل أول مرة و٢,٣ في المئة وصفهم التحقيق بأنهم عاطلون موسميون أو ظرفيون). هذا مع العلم أن الناتج المحلي الإجمالي كان يحقّق معدلات نمو مرتفعة (نحو ٦ في المئة سنوياً بالأسعار الثابتة في خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) مقابلة بمعدل نمو السكان (نمو ٢,٥ في المئة سنوياً).

- وعلى الرغم من معدل النشاط العام المنخفض ومعدلات الهجرة والبطالة المرتفعة نسبياً فقد كانت أعداد اليد العاملة غير اللبنانية في لبنان مرتفعة[4]، الأمر الذي يعني أن قسماً من القوى العاملة اللبنانية، وهو تحديداً الذي يمكن إدراجه ضمن فئة المتعلمين، كان يستنكف من القيام ببعض الأعمال. فقد أظهر التحقيق أن معدلات البطالة ترتفع بشكل خاص في فئة الشباب وفئة المتعلمين دون المستوى الجامعي.

- ونلاحظ أخيراً أن كلاً من النشاط الاقتصادي والنظام التعليمي كان يعمل باستقلال عن الآخر. ففي ظل هيمنة قطاع الخدمات كانت الخبرة تمثل جواز المرور الرئيسي إلى مختلف المراتب المهنية[5]، ويؤكد ذلك الطابع النظري الأكاديمي الذي كان طاغياً على النظام التعليمي[6].

٢ ـ سوق العمل في فترة الحرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

في تقديرنا أن المرحلة الأولى من الحرب التي تمتد من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢،

(٤) في حين كانت المصادر الصحافية والتقديرات الخاصة تتحدث وقتها عن مئات الالوف من الأيدي العاملة غير اللبنانية فإن تحقيق عام ١٩٧٠ لم يتضمن شيئاً عنها. ولعل السبب هو أن اليد العاملة غير مقيمة، فضلاً عن أن النصف الأول من السبعينات هو الذي شهد أكثر المعدلات ارتفاعاً في حجم القوى العاملة اللبنانية.

(٥) أظهر تحقيق القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠ لمديرية الاحصاء المركزي أن ١٦,٤ في المئة من القوى العاملة في «المهن التقنية الحرّة» كانت في مستوى التعليم الإبتدائي وما دون، وأن ٨٣ في المئة من «المديرين وموظفي الملاك العالي» كانوا في المستوى نفسه. كما أظهر أن ٤٢ في المئة من «اختصاص الخدمات» كانوا أميين، وأن أكثر من ٥٠ في المئة منهم كانوا في مستوى التعليم الإبتدائي وما دون. أما المشتغلون في التجارة فكان ٢٢ في المئة منهم أميين و٥٦,٧ في المئة منهم في مستوى التعليم الإبتدائي وما دون.

(٦) في العام الدراسي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، بلغ عدد المرشحين الإجمالي لنيل شهادات ذات طابع مهني وتقني ٣٢٣٤ مرشحاً، في حين بلغ عدد المرشحين الإجمالي لنيل شهادات التعليم العام (من المستويين المتوسط والثانوي) نحو ٥٨ الف مرشح. أنظر: مديرية الإحصاء المركزي، **المجموعة الإحصائية اللبنانية**، العدد ٩، ١٩٧٣.

على الرغم من آثارها التدميرية، لم تحدث بالنسبة إلى فترة ما قبل الحرب، تغييراً ملحوظاً في التوازن الكمي بين العرض والطلب على القوى العاملة، وبالتالي لم تأخذ مسألة البطالة أبعاداً دراماتيكية، وذلك لاعتبارات عدة أهمها:

- كثافة الهجرة نحو الخارج في تلك الفترة. هذه الهجرة كانت في وجهها الغالب هجرة قوى عاملة(٧).

- إنخراط الألوف من الشبان اللبنانيين في صفوف الميليشيات.

- كثافة التحويلات المالية من الخارج (تحويلات اليد العاملة والتمويل الخارجي للحرب)(٨)، ونمو «الاقتصاد الموازي» بسرعة، وتضخم حجم الأعمال الهامشية. كلّ ذلك ساعد على إمتصاص الآثار التدميرية للحرب في الاقتصاد وحدّ كثيراً من تدهور أدائه(٩). في المقابل عانت سوق العمل خللاً نوعياً واضحاً بين العرض والطلب على بعض الفئات المهنية المؤهلة حيث برزت، من جراء الهجرة، مواضع اختناق عديدة في مختلف القطاعات (صناعة، حرف، خدمات، مواصلات، بناء، مهن حرّة...) وقد تناول النقص بشكل خاص الكفاءات والمهارات العالية(١٠).

إن العودة إلى هيمنة قطاع الخدمات في ظل الليبرالية المفرطة معناها التأسيس لحرب جديدة، وفي أحسن الأحوال لمرحلة جديدة من الأزمات والخضات الإجتماعية العنيفة

أما في المرحلة الثانية من الحرب فقد أدى ضمور التحويلات المالية من الخارج وارتفاع معدلات التضخم وهروب الرساميل وتقلص الاستثمارات وتحوّل تيار الهجرة من هجرة للقوى العاملة إلى هجرة أسر بكاملها، كل ذلك أدى إلى زيادة معدلات البطالة بشكل ملحوظ (ما بين ١٠ و١٢ في المئة من القوى العاملة)(١١)، كما أدّى إلى ارتفاع

(٧) Economic Commission for Western Asia (ESCWA), Demographic and Related Socioeconomic Data Sheets, No. 3 (Beirut : ESCWA, 1982), وجورج القصيفي: «مدخل لدراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٩١،» مسودة أولية (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣).

(٨) رياض طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية،» في: السياسات السكانية في لبنان، المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢).

(٩) نجيب عيسى، «التعطل وإعادة الإعمار في لبنان،» ورقة قدمت إلى اجتماع خبراء حول التعطّل في دول الاسكوا، عمان، الاسكوا، بالتعاون مع وزارة التخطيط الأردنية، ٢٦ ـ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٢.

(١٠) طبارة، المصدر نفسه؛ غرفة التجارة والصناعة في بيروت، «أثر الأحداث على القوى العاملة،» ١٩٧٧، و Boutros Labaki, "Lebanese Emigration during the War (1975 - 1989)," in : Albert Hourani [Ed.], *The Lebanese in the World : A Century of Emigration*, (London : IB Tauris and Cold Publishers, 1992).

(١١) عيسى، المصدر نفسه.

ملحوظ في حجم البطالة المقنعة واستمرار، بل تفاقم، التشوهات التي لحقت بسوق العمل منذ ما قبل الحرب، فقد تشرذمت هذه السوق إلى أسواق عديدة منغلق كل منها على نفسه. وهذا الأمر، إضافة إلى تنقل الإشتباكات العسكرية من منطقة إلى أخرى، جعل الفائض في العرض عن الطلب في مناطق وقطاعات وأوقات معينة يتعايش مع النقص في العرض عن الطلب في مناطق وقطاعات أخرى[١٢]، كذلك أمكن في تلك الفترة ملاحظة استمرار النقص الذي كانت سوق العمل اللبنانية تعانيه في عدد من المهن والمهارات والقطاعات، وخصوصاً في قطاعات البناء والخدمة المنزلية[١٣].

٣ ـ سوق العمل في الوقت الحاضر

تتطلب عملية الإعمار والإنماء في لبنان خطة اقتصادية ـ اجتماعية شاملة يكون محورها الرئيسي تخطيط القوى العاملة ودراسة الأوضاع الراهنة لهذه القوى والتوقعات المستقبلية في شأنها

في تقديرنا أن سوق العمل في لبنان أخذت في السنوات الأربع التي مضت على دخول لبنان مرحلة السلام تعاني ارتفاعاً في معدلات البطالة بشكل متزايد وذلك للاعتبارات التالية:

أ ـ انخفاض كثافة دفق الهجرة نحو الخارج، ليس بسبب دخول لبنان مرحلة السلام فقط بل بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية على المستوى العالمي أيضاً، وخصوصاً في بلدان المقصد التقليدية للهجرة اللبنانية وما تبعها من تضييق في مجال استقبال المهاجرين عموماً والمهاجرين اللبنانيين خصوصاً (بلدان الخليج، كندا، الولايات المتحدة...).

ب ـ تزايد كثافة الهجرة العائدة التي تتغذى من روافد عديدة أهمها:

ـ عودة المهاجرين الذين ارتبطت هجرتهم بالوضع الأمني تحديداً.

ـ تحول رصيد الهجرة نحو الأقطار العربية النفطية بعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها إلى رصيد سلبي.

ـ عودة قسم من الجاليات اللبنانية من أفريقيا بسبب ما شهده بعض البلدان من قلاقل واضطرابات سياسية وأمنية (ليبيريا، شاطىء العاج، زائير...).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مجلس الإنماء والإعمار، **خطة النهوض الاقتصادي للبنان**، خلاصة المرحلة الأولى، ٤ م (بيروت: شركة بكتل الدولية ودار الهندسة للتصميم والاستشارات، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١).

ـ عودة الخريجين الجامعيين من الخارج بكثرة بعدما اندفع الشبان اللبنانيون في النصف الثاني من الثمانينات إلى التخصص في الجامعات الأجنبية بأعداد كبيرة.

ج ـ استمرار الركود الاقتصادي، فإلى الآن لم يدخل النشاط الاقتصادي مرحلة النهوض التي كان يتوقعها الجميع مع حلول السلام، ولا تزال السلطة المسؤولة منهمكة بوضع أسس السياسة المالية والنقدية التي من شأنها خفض العجز الكبير في المالية العامة، ولم يبدأ جدياً بعد تنفيذ خطط إعادة إعمار البنى التحتية. وإقلاع القطاعات الإنتاجية لا يزال ينتظر إعادة إعمار هذه البنى وتدفق الاستثمارات الخاصة التي لا تبدي حماسة بعد، لا من الداخل ولا من الخارج.

إنطلاقاً من هذه الاعتبارات نرجح أن يكون معدل البطالة الذي كان يقدر بما بين ١٠ و١٢ في المئة في نهاية الثمانينات، قد أصبح في الوقت الحاضر ما بين ١٥ و١٧ في المئة من مجموع القوى العاملة. واستناداً إلى الإرتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي للسكان في لبنان خلال الحرب وإلى بعض المعلومات الجزئية التي أمكن جمعها من مصادر مختلفة[١٤] نقدر كذلك أن البطالة في الوقت الحاضر تشمل بشكل رئيسي فئة الشبان الذين يدخلون سوق العمل أول مرة والذين هم في الغالب من حملة الشهادات التعليمية من مختلف المستويات.

هذا في ما يتعلق بالبطالة السافرة. أما في ما يتعلق بالبطالة المقنعة فنلاحظ أن التطهير الإداري لم يشمل حتى الآن سوى نسبة لا تزيد على ١٢ في المئة من الفائض في موظفي القطاع العام الذين اقترحت لجنة الخبراء صرفهم من الخدمة العامة.

ومن ملاحظة تطور عدد المنتسبين الجدد إلى بعض المهن الحرة (الهندسة، الطب، الصيدلة، المحاماة...) يمكن الكلام أيضاً على تعطّل مقنع في صفوف هذه المهن على نطاق واسع[١٥]. وفي بعض الأحيان يمكن الكلام على تعطّل سافر، لأن عدداً كبيراً من الذين أنهوا دراساتهم في الاختصاصات المذكورة لم ينتسبوا إلى نقاباتهم المهنية إما بسبب فشلهم في إمتحانات الإذن بممارسة المهنة (كولوكيوم) وإما بسبب تعطلهم

(١٤) عيسى، المصدر نفسه.

(١٥) تفيد المعلومات أن ربع المهندسين المنتسبين إلى النقابة قد انتسبوا خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢. ولا شك في أن أكثرية المنتسبين إلى النقابة هم من المهندسين المدنيين والمعماريين، الامر الذي يجعل لكل ٢٥٠ نسمة من السكّان مهندساً من هذه الفئة. أما الذين انتسبوا إلى نقابة أطباء الصحة العامة خلال الفترة نفسها فهم يمثلون نحو ٣٠ في المئة من مجموع أطباء النقابة في بيروت، الامر الذي يجعل نصيب الطبيب الواحد اقل من ٧٠٠ نسمة من السكان. والذين انتسبوا إلى نقابة الصيادلة خلال الفترة المذكورة اكثر من ربع مجموع المنتسبين، الامر الذي يجعل نصيب الصيدلي من السكان أقل من ١٧٠٠ نسمة. أنظر: عيسى، المصدر نفسه.

الكلّي أو الجزئي الذي لا يسمح لهم بدفع الرسوم المترتبة على الإنتساب.

لكن ارتفاع معدلات التعطل بوجهيه السافر والمقنع في صفوف القوى العاملة اللبنانية لم يَحُل في السنوات القليلة الماضية دون الإعتماد المتزايد على القوى العاملة من خارج لبنان. ففي عام ١٩٩١ قدرت وزارة العمل أن هنالك ما يزيد على ٧٥ ألف عامل من خارج لبنان لا يحمل منهم إجازات عمل رسمية من الوزارة سوى ١٥٤٧٤ شخصاً[١٦]. وتفيد إحصاءات وزارة العمل أن عدد الإجازات قد إرتفع عام ١٩٩٢ إلى ٢٢٦٣٢ اجازة منها نحو ١٣٦٠٠ اجازة لمواطنين من بلدان آسيوية (سري لانكا، الفيليبين، بنغلادش، باكستان...)[١٧].

٤ ـ سوق العمل في مرحلة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي

حتى الآن، لا يندرج مشروع إعادة الإعمار في لبنان في إطار خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة، محددة الأهداف كماً ونوعاً، لا على الصعيد الاقتصادي الكلّي (إنتاج، توزيع، استهلاك، إدّخار، استثمار، تصدير، استيراد...) ولا على الصعيد القطاعي (زراعة، صناعة، خدمات). ذلك أن خطة «النهوض الاقتصادي» التي تكوّن الإطار الرئيسي لعملية إعادة الإعمار، ليست بمختلف مراحلها وعلى تعدد الصيغ التي ظهرت من خلالها حتى الآن، سوى برنامج للاستثمار في عدد من مشاريع البنى التحتية.

وهكذا فإن المرحلة الأولى من خطة النهوض الاقتصادي في صيغتها الأولى[١٨] حصرت اهتمامها في ما يتعلق بموضوع القوى العاملة بمسألة توفير الحاجات من هذه القوى لقطاع البناء فقط. فبعدما ذَكَرَت الخطة أن المعلومات المتوافرة حالياً لا تسمح باستقراء محدد حول العرض والطلب على عمال البناء قَدَّرَت القوة العاملة المطلوبة للجزء المتعلق بالأعمال المدنية من المشاريع المحددة في مرحلة إعادة التأهيل بنحو ٢٥ ألف عامل بناء للسنة الأولى، ثم ترتفع الحاجة في السنة الثانية إلى ٤٧ ألف عامل ثم تنخفض في السنة الثالثة إلى نحو ٤٥ ألف عامل، وتستقر في السنتين الرابعة والخامسة عند مستوى ٣٢ ألف عامل. تُقَدِّر الخطة أن حجم العمالة في القطاع الخاص

---

(١٦) منهم ٥٠٧ أفراد من ذوي الاختصاصات الفنية العالية (مهندسون واطباء) و٣٦٩ من اصحاب المهن الإدارية، و٥٠٠ من العمال الزراعيين، و٨٦٥٤ من خدم البيوت، والباقون يتوزعون على مختلف المهن.

(١٧) الحياة، ١٩٩٢/٦/٧.

(١٨) مجلس الإنماء والإعمار، خطة النهوض الاقتصادي للبنان.

سوف يزداد بمعدل ٥ في المئة سنوياً بحيث تصبح الحاجة الإجمالية المستجدة إلى القوى العاملة في البناء على مدار خمس سنوات نحو ٦٥ ألف عامل كمتوسط سنوي، بحيث يصبح حجم القوى العاملة بمجموعها في قطاع البناء نحو ١١٠ آلاف عامل عام ١٩٩٧. ولتأمين هذا العدد المقدر لعمال البناء تتضمن الوثيقة اقتراحاً باعتماد برنامج تدريب مكثف عبر استخدام المدارس المهنية الموسعة والمحدثة والتدريب في مواقع العمل، وإلا، تضيف الخطة، «فمن المحتمل أن تنشأ الحاجة لإستيراد ما بين ٢٠ و٣٠ ألف عامل أجنبي في قطاع البناء» (نشير إلى أن وسائل الاعلام منذ مدة تناقلت خبراً عن عزم لبنان استخدام ما يقارب ٣٠ ألف عامل سري لانكي في عملية إعادة إعمار الوسط التجاري).

أما الصيغة الأخيرة لخطة النهوض الاقتصادي العشرية[١٩] فهي لا تتناول من جهتها موضوع القوى العاملة وحاجات إعادة الإعمار منها لا كماً ولا نوعاً، ولا تمثل سوق العمل محوراً من محاور إهتمامها. حتى إنها لم تأت على ذكر البطالة مطلقاً.

على صعيد آخر، وفي إطار مكافحة البطالة، تتناقل وسائل الإعلام من وقت إلى آخر عزم وزارة العمل تطبيق إجراءات مشدّدة لضبط عمل الأجانب وحماية سوق العمل الوطنية، ذلك بعدم إعطاء إجازات عمل للأجانب إلا بعد التثبت من عدم توافر أي لبناني مستعد للقيام بالعمل المطلوب.

وهكذا، وفي غياب الاهتمام بمسألة القوى العاملة عن خطط الإعمار والنهوض الاقتصادي في مختلف صيغها المتداولة حتى الآن، حاولنا، إستناداً إلى بعض التقديرات وعناصر التحليل التي وردت في ما تقدم، أن نرصد الإتجاه العام المتوقع سير سوق العمل فيه خلال السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧[٢٠].

أ ـ الإتجاهات المتوقعة للعرض من القوى العاملة

قدّرنا أن سوق العمل في لبنان ستواجه في السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ ما بين ١٧٥ و٢٠٠ ألف طلب عمل جديد[٢١]، هذا دون أن تأخذ في الحسبان اتجاه مشاركة الاناث

---

(١٩) الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء (غير معدّة للنشر).

(٢٠) عيسى، «التعطّل وإعادة الإعمار في لبنان».

(٢١) بنينا تقديرنا على أساس حجم القوى العاملة والتركيب العمري للسكان ومعدلات النشاط الاقتصادي بحسب فئات الأعمار المقدّرة عام ١٩٨٧.

R. Kasparian et Beaudovin, *À la population déplacée au Liban 1975 - 1987*, rapport de recherche (Beyrouth : Université Saint Joseph, Quebec, Canada : Université Laval, Février 1992).
Escwa, *Population Situation in the Escwa Region 1990.*

في النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع. وإذا أخذنا في الحسبان هذا الإتجاه وفرضنا أن السلطات المسؤولة ستقوم بإصلاح إداري جدّي وبقمع الأنشطة الإقتصادية المخالفة للقانون فإن ذلك سيضيف إلى طالبي العمل ما بين ٣٠ و٤٠ ألف شخص. وإذا أضفنا عدد العاطلين من العمل في الوقت الحاضر، المقدرة أعدادهم ما بين ١٥٠ و١٧٠ ألف شخص (على أساس معدل بطالة يراوح بين ١٥ و١٧ في المئة من مجموع القوى العاملة) فسيرتفع مجموع طالبي العمل في السنوات المذكورة إلى ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ ألف شخص، أي ما بين ٧٠ و٨٠ ألف طالب عمل كمتوسط سنوي[٢٢].

وفي تقديرنا كذلك أن الوافدين الجدد إلى سوق العمل في السنوات القادمة لن يختلفوا كثيراً عن نظرائهم الباحثين عن عمل في الوقت الحاضر من حيث مستوياتهم التعليمية، وسيكونون بمعظمهم من خريجي التعليم العام (الأكاديمي) والنظري، ومن مستويات مرتفعة نسبياً من حيث عناوينها (درجاتها) الرسمية إنّما متدنية النوعية عموماً بسبب إنعكاسات الحرب على العملية التعليمية. كذلك فإن الوافدين الجدد إلى سوق العمل من خارج لبنان سيكونون بأكثريتهم على الأرجح من ذوي الاختصاصات والكفاءات العالية.

ب ـ الاتجاهات المتوقعة للطلب على القوى العاملة

استناداً إلى خلاصة المرحلة الأولى من «خطة النهوض الاقتصادي» في صيغتها الأولى التي توقّعت أن يزيد حجم العمال في القطاع الخاص بمعدل ٥ في المئة سنوياً، يصبح من المعقول أن نتوقع معدلات نمو للعمالة في القطاعات الإنتاجية الأخرى أقل من هذا المعدل، نظراً إلى الاعتبارات التالية:

ـ إن كثافة العمل في النشاط الإنتاجي لقطاع البناء هي عموماً أكبر منها في القطاعات الأخرى.

ـ إن مقدار الخراب والدمار في قطاع الإسكان كان كبيراً وإن الطلب على الإسكان بشكل عام سيبقى مرتفعاً.

ـ إن الاتجاه هو عموماً إلى تقليص العمالة في القطاع الزراعي.

---

(٢٢) على افتراض أن حجم الهجرة العائدة يساوي حجم الهجرة المغادرة خلال الفترة المعيّنة على أساس أن حجم القوى العاملة فعلاً كان في أواخر عام ١٩٩٢ ما بين ٨٥٠ و٩٠٠ الف شخص، وأن الحجم المتوقع لمجموع القوى العاملة عام ١٩٩٧ سيكون في حدود ١,٢ مليون شخص. انظر: عيسى، «التعطّل وإعادة الإعمار في لبنان».

ـ إن القطاع العام يعاني فائضاً في قواه العاملة.

ـ إن الاستثمارات من قبل القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة والخدمات) لن تشهد إرتفاعاً كبيراً قبل تحقيق إنجازات واضحة ومهمة على صعيد البنى التحتية، وإن هذه الإنجازات لن تصبح ملموسة قبل سنتين من إقلاع عملية التأهيل وإعادة الإعمار، إضافة إلى أن قسماً كبيراً من الاستثمارات سيذهب لتجديد الآلات والمعدات المستخدمة في الوقت الحاضر، الأمر الذي لا يقتضي زيادة كبيرة في اليد العاملة.

ج ـ البطالة المتوقعة

إستناداً إلى أن معدل الطلب على القوى العاملة سيكون بحدود ٤ في المئة سنوياً، فإن حجم القوى العاملة فعلاً سيراوح عام ١٩٩٧ ما بين ٩٣٥ ألفاً و١,٠٩٥ مليون شخص[٢٣] فيبقى ما بين ١١٠ آلاف و١٦٥ ألف شخص من دون عمل، وبذلك سيكون معدل البطالة عام ١٩٩٧ ما بين ٩ في المئة و١٣ في المئة.

لكن من المرجح أن تكون معدلات البطالة أكبر من هذه الأرقام، لأن الطلب على القوى العاملة ليس مسألة كم فقط، وإنما مسألة نوع أيضاً. وفي هذا الخصوص لا نستطيع أن نبني تقديراتنا إلاّ على معطيات عامة بعيدة من الدقة. فإذا ما سلمنا أن إعادة الإعمار في لبنان بوجهيها المادي والمؤسسي الإنتاجي لا يمكن أن تكون ولا يجب أن تكون مجرد إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب بل هي عملية ترشيد وتحديث للعملية الإنتاجية أيضاً، فإن ذلك يعني أن مرحلة إعادة الإعمار تتطلب بشكل خاص أعداداً كبيرة من المهنيين والفنيين في مستويات عالية ومتوسطة التأهيل والتدريب. وإذا كنا نرجح أن باستطاعة لبنان تأمين حاجاته من المستويات العالية بسهولة، نظراً إلى كثرة الخريجين من هؤلاء في الداخل والخارج، فهو على العكس تماماً، سيعاني نقصاً كبيراً جداً في المستويات المتوسطة من خريجي التعليم المهني والتقني.

ففي السنوات القليلة الماضية كانت نسبة الطلاب المهنيين والتقنيين تراوح بين ٨ و١١ في المئة من مجموع طلاب مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي (هذه النسبة تصل

(٢٣) اسكوا، ومنظمة العمل العربية، **واقع وآفاق التدريب المهني في الجمهورية اللبنانية**، سلسلة دراسات الإعداد المهني والتقني (بيروت: اسكوا، ١٩٨٧).

إلى ٥٠ في المئة من مجموع طلاب المرحلتين المذكورتين في البلدان الصناعية)، هذا مع العلم أن نسبة كبيرة من خريجي التعليم المهني والتقني في لبنان تمتصها أسواق العمل الخارجية. أمّا في مجال التدريب فليس الوضع بأفضل، فقد كان في لبنان في أواخر عام ١٩٨٧ نحو ١٣٨ مركزاً للتدريب المهني فقط، لم تكن جميعها في حالة تشغيل ومعظمها (٨٠ في المئة) لا يؤمن سوى تدريب سريع على أعمال محدودة المهارة، أضف إلى ذلك أن عدد مراكز التلمذة الصناعية لم يتجاوز الثمانية. ومراكز رفع الكفاءة المهنية لم يتجاوز الأربعة(٢٤).

صحيح أنه استحدثت أخيراً وزارة للتعليم المهني والتقني، إلاّ أن هذه الوزارة تفتقر إلى خطة إقتصادية اجتماعية عامة واضحة محدّدة الأهداف والوسائل تعمل من أجل تأمين الحاجات المستقبلية من القوى العاملة بالأعداد والنوعيات المطلوبة لإطلاق مسيرة الإنماء والاعمار. وحتى لو كانت هذه الخطة أو السياسة موجودة الآن فإن وقتاً طويلاً نسبياً سيمضي بين وضعها موضع التنفيذ وبين تخريج الأعداد الكافية لإمداد سوق العمل بحاجاتها.

ثانياً: الإطار العام للسياسة المطلوبة على صعيد القوى العاملة

يواجه لبنان إذاً مرحلة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي دون سياسة محددة، ولو بمبادئها العامة، في مجال التشغيل أو العمالة. وخطط النهوض الاقتصادي بصيغها المختلفة المتداولة حتى الآن فيها تراجع واضح على هذا الصعيد بالنسبة إلى الخطة السداسية التي وضعت في مطلع السبعينات، مع العلم أن الاختلالات والتشوهات التي تعانيها سوق العمل في الوقت الحاضر هي أخطر كثيراً من تلك التي كانت تعانيها قبل الحرب. وفي تقديرنا أنه يجب عدم رد إهمال خطط النهوض الاقتصادي لمسألة العمالة إلى تقاعس أو إهمال من السلطات المعنية، لكونه يمثل جزءاً من سياسة أعمّ وأشمل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي هي بشكل عام السياسة نفسها التي كانت قبل الحرب، وتحديداً قبل مجيء الشهابية، تحت عنوان المحافظة على النظام الاقتصادي الحر. أي أن الدولة لا ترى من واجبها في الوقت الحاضر، وبعد

(٢٤) المصدر نفسه.

هذه السنوات الطويلة من حرب مدّمـرة، سوى العمل على إعادة إعمار مـا تهدّم وتقادَم من بنى تحتية ومؤسـسات كانت موجودة قبل الحرب وفي أحسن الأحـوال توسيعها وتحديثها، أما الباقي فهو شأن القطاع الخاص والمبادرة الفردية.

إن العودة إلـى النظام الاقتصـادي المفرط في حـريته ترتبط في أذهان المسؤولين بالرهان، أو بالأحـرى بالعمل على عودة الاقـتصـاد اللبناني إلى صورته قـبل الحرب كاقتصاد خدمات بشكل عام، وعودة لبنان (وتحديداً بيروت ومحيطها القريب) كمركز خدمات للمنطقة ووسيط بينها وبين العالم الخارجي بشكل خاص. لكن حتى لو فرضنا أن هذه العودة بالاقـتصاد اللبناني إلى الـوراء لا تزال ممكنة فإن ترك أمرها للمـبادرة الفردية دون مراقبة وضبط من قبل الدولة لتـوجهاتها التلقائية لا يعني في رأينا سوى العـودة إلى الإختـلالات البنيـوية الخطيرة التي رافـقت هيـمنة قطاع الخدمـات داخل الاقتصاد اللبناني في فترة ما قبل الحرب، نعني بذلك:

ـ التـفاوت بين قطاعـات الإنتـاج (تضخـم قطاع الخدمـات على حـساب الزراعـة والصناعة).

على لبنان تطوير أشكال جديدة من الخدمات، وخصوصاً تلك التي تقوم حالياً على موارد بشرية عالية التأهيل والكفاءة

ـ التـفاوت بين القطاع الخـارجي والقطاع الداخلي (ضـعف تغطيـة الإنتاج الوطني للحـاجات المحلية وتـبعيـة مفـرطة تجاه الخارج).

ـ التـفـاوت بين المناطق (تـركـز الإنتـاج بشـقـيـه السلعي والخدمي مع السكان في بيروت وضواحيها مع ما يتبع ذلك من إفقار وتفريغ للريف).

ـ التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقـات الاجتماعية، هذا مع العلم أن هذه التفاوتات مرشـحة لأن تأخـذ في الظروف المستجدة أبعاداً أخطر. ذلك أن لبنان سينخـرط في الصيغة المتـجددة لنمط نموه الاقتصـادي التقليدي بمعدلات عـالية من التعطل السافـر والتعطل المقنع لا يمكن إمتصاصـها بالتركيز على نمو الخـدمات فقط، في حين أن الهجرة، التي كانت إلى حد بعيد صمام الأمـان لاقتصاد الخدمات، مرشحة لأن تفـقد الكثـير من زخـمهـا. وعليه فـإن العودة إلى هيـمنة قطاع الخدمـات في ظل الليبـرالية المفـرطة معناها في التـحليل الأخيـر التأسـيس لحرب جديـدة وفي أحسن الأحوال التأسيس لمرحلة جديدة من الأزمات والخضات الاجتماعية العنيفة التي تجعل مرحلة الإعمـار باهظة التكاليف. في جميع الأحوال، إن العودة بالاقـتصاد اللبناني إلى بنيته التقليـدية القائمة على هيمنة قطاع الخدمات ودور الوسـاطة في المنطقة، تبدو لنا

بعيدة المنال. فليس من الواقعية بشيء أن ننتظر من الاقتصاد اللبناني أن يعود إلى ممارسة دوره التقليدي في المنطقة وبالأشكال نفسها بعد هذه السنوات الطويلة من الحرب التي أضعفت، بل دمّرت، المقومات المادية لأهليته على هذا الصعيد، وخصوصاً بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي عرفتها بلدان المنطقة وجعلتها قادرة على الإستغناء عن كثير من خدمات لبنان واللبنانيين، فقد أصبح في معظم هذه البلدان، وخصوصاً تلك التي كانت بحاجة أكثر إلى الدور اللبناني (البلدان النفطية)، شبكات من البنى التحتية والمرافق والمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ليس بمقدور لبنان أن يصل كماً ونوعاً إلى مستواها قبل عقد من الزمن على الأقل.

طبعاً لا نقصد من هذا الكلام أن الاقتصاد اللبناني قد فقد دوره التقليدي في المنطقة بشكل كامل وإنّما نحاول التركيز على عدد من الأمور التي يترتب عليها نتائج مهمة في إطار موضوعنا الأساسي الذي هو سياسة العمالة.

ـ أول هذه الأمور هو أنه لم يعد بإمكان لبنان أن يركّز دوره في المنطقة على الخدمات فقط. وإذا كان هنالك من قطاع آخر رئيسي يجب أن يراهن عليه فهو الصناعة.

ـ ثم إذا كان بإمكان لبنان المراهنة على عدد من القطاعات التقليدية فيأتي في مقدمها قطاع السياحة. لكن إلى جانب هذه القطاعات التي لا يزال إمكان الرهان عليها قائماً، على لبنان أن يعمل على تطوير أشكال جديدة من الخدمات. وهي تحديداً الخدمات التي تقوم في وقتنا الحاضر على موارد بشرية عالية التأهيل والكفاءة، التي تتطلب فترات طويلة من الإعداد والتدريب والتي لا تنفع معها الشطارة الفطرية كثيراً: خدمات استشارية، خدمات الحواسب الإلكترونية، مكاتب دراسات، خدمات إعلامية وإعلانية، تصاميم، أزياء... الخ.

ـ كذلك إذا كان للبنان من دور يؤديه في مجال الصناعة، وهو البلد الذي يفتقد المواد الأولية ومصادر الطاقة والسوق الإستهلاكية المحلية الواسعة، فإن هذا الدور يجب أن يقوم على تطوير الصناعات التي تقوم أيضاً على موارد بشرية عالية التأهيل والكفاءة، وخصوصاً على الصعيدين العلمي والتقاني: أجهزة ومعدات كهربائية وإلكترونية، أجهزة ميكانيكية دقيقة، صناعة الأدوية والمواد الكيميائية عموماً... مواد غذائية... الخ.

نخلص من ذلك إلى أن نهوض لبنان الاقتصادي وإزدهاره أصبحا يتطلبان، اضافة إلى بعض القطاعات الخدمية، التركيز أيضاً وبشكل موازٍ، على قطاعات إنتاجية رئيسية

أخرى زراعيـة وبالأخص صناعية. ولكن هذه التنميـة المتوازنة قطاعياً أصـبح عمادها تنمية الموارد البشرية وتعـبئتها. وهذه المهمة أصبحت في جمـيع بلدان العالم، بما فيها البلدان الأكثـر ليبـرالية، أساسـاً من مهـمات الدولة، التي تزودها بالخطط وتوفـر لها مقومات التنفـيذ وتشرف على هذا التنفيذ وتراقبـه. باختصار فإن سيـاسة العمالة في لبنان هـي الآن على عـلاقة وثيـقة بمسـألة تخطيط القـوى العاملة ومـسألة التـخطيط الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

بناء على ما تقـدم من استنتـاجات، وبشكل خاص الاسـتنتاج الذي يقول إن تنمـية الموارد البشرية هي المسألة الحاسـمة في تقرير مستقبل لبنان الاقتـصـادي، فإن جميع الاقتراحات التي يمكن تقديمها من أجل مواجهة مسألة العمالة في لبنان إنما هي عبارة عن متفرعات لاقتراح أساسي بضـرورة تحقيق عملية الإعمار والإنماء في لبنان ضمن خطة اقتـصادية اجـتماعـية شامـلة متكاملة، يكون مـحورها الرئيسـي تخـطيط القوى العاملة بما يعنيـه هذا الأخير من «دراسة الأوضـاع الراهنة للقوى العاملة والتـوقعات المستـقبلية في شـأنها، بقصد تـعيين مكامن الخلل من الناحيـتين الكمية والنوعـية بين العرض والطلب، وصولاً إلى صياغة مجموعة من السياسات والبرامج واتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها تجاوز مكامن الخـلل هذه، وتأمين التوازن بين ما هو متاح أو يمكن إتاحته من قوى عاملة وبين الحاجات منها»(٢٥).

وعليـه فإن الاقـتراحـات التي يمكن تقـديمها في هـذا السيـاق يمكن أن تندرج في مجمـوعات ثلاث: **الأولى**، تتناول الاقتـراحات المتعلقة بالـعناصر الأساسيـة للتخطيط المطلوب؛ **والثانـية** تتناول قـاعدة المعـلومات التي يجب توفـيـرها للقيـام بالتـخطيط المطلوب؛ **والثالثة** تتناول الأجهزة المؤسـساتية والإدارية التي يقع على عاتقهـا توفير المعلومات والقيام بالتخطيط ومتابعة التنفيذ ومراقبته.

١ ـ الاقتراحات على صعيد العناصر الأساسية المطلوبة للتخطيط

١ ـ دراسة تفصيلية للأوضاع الحالية لسوق العمل تتناول حركتي العرض والطلب على القـوى العاملة في جـميع مـحدّداتهـا الاقتـصادية والديمغـرافيـة والاجتـماعـية والحقوقية... الخ، ومن جميع جوانبها الكمية والنوعية وتوزعها بحسب الجنس والعمر والمسـتـوى الدراسـي والمهنة والقطاع والـوضـع القـانوني في العـمل والمنطقـة... الخ،

(٢٥) المصدر نفسه.

لتتناول في ما بعد ظواهر التعطل والنقص من جوانبها الكمية والنوعية أيضاً.

٢ ـ معرفة الاتجاهات المستقبلية لحركة الطلب على القوى العاملة من الناحيتين الكمية والنوعية. وهذا لا يمكن أن يتم في ظروف لبنان الحالية إلاّ، كما سبق وذكرنا، من خلال إدراج عملية الإعمار في سياق خطة اقتصادية ـ اجتماعية شاملة متكاملة يكون محورها الأساسي إعادة التوازن إلى بنية الاقتصاد اللبناني من طريق تنمية القطاعات الإنتاجية الرئيسية، الزراعة وتحديداً الصناعة، على أن تأتي خطة التنمية في سياق رؤية استراتيجية واضحة لدور لبنان الاقتصادي المستقبلي في المنطقة.

٣ ـ في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الخطة بشكل واضح يجري وضع سياسة تشغيل أو عمالة محدّدة المعالم، يكون هدفها الأساسي تأمين حاجات الخطة العامة من القوى العاملة، كمّاً ونوعاً، معتمدة لتحقيق هذا الهدف مجموعة متكاملة من الوسائل هي عبارة عن مجموعة مترابطة من السياسات الفرعية الواضحة الأهداف والوسائل بدورها. ومن السياسات التي يجب صوغها في هذا السياق:

ـ سياسة سكانية بشكل عام وسياسة تتناول الهجرة والهجرة العائدة بشكل خاص.

ـ القيام بإصلاح النظام التعليمي في جميع مستوياته ووضع خطة بعيدة المدى قوامها التركيز على التعليم بشقيه المهني والتقني وعلى المستويات المتوسطة منه. على أن تواكب هذه الخطة خطة إعلامية عامة وتركيز في العملية التربوية يستهدفان تغيير القيم الاجتماعية السائدة حول دونية بعض الأعمال وإعادة الاعتبار للعمل اليدوي بشكل خاص.

ـ سياسة في مجال الأجور قوامها وضع هياكل موحدة للأجور تقوم بدورها على وضع توصيف للوظائف في القطاعين العام والخاص وتقدم حوافز للعمل في القطاعات التي تعطيها الخطة العامة صفة الأولوية.

ـ سياسة واضحة بخصوص تنظيم العمالة الأجنبية.

٢ ـ الاقتراحات على صعيد قاعدة المعلومات المطلوبة

من الواضح أن لبنان لا يزال يفتقد الحد الأدنى من قاعدة المعلومات اللازمة لوضع الخطط والسياسات التي سبق ذكرها، وعليه أن ينطلق في هذا المجال من الصفر تقريباً. لذلك من الضروري أن يجري منذ الآن التأسيس لبرنامج احصاءات دورية

منتظمة تتناول شتى الجوانب السكانية والاقتصادية التي تراوح دوريتها من الشهرية إلى الفصلية ثم السنوية، كالإحصاءات التي تتناول التطورات الكمية والنوعية للعمالة والتعطل والأجور وصولاً إلى تعدادات ومسوحات السكان، والقطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة... الخ) التي تجري إعادة إجرائها كل خمس سنوات.

وبانتظار تبني البرنامج المذكور ووضعه موضع التنفيذ فإنّه من الأهمية بمكان أن يجري البدء فوراً بالأمور التالية:

١ ـ اعداد مسح بالعينة يتناول القوى العاملة، كالمسح الذي أجري عام ١٩٧٠ بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن أوضاع القوى العاملة وتركيبها.

٢ ـ الشروع بإعداد مسح بالعينة لمؤسسات الإنتاج في مختلف القطاعات بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن البنية الاقتصادية بشكل عام وبنية التشغيل ومشاكله على أرض الواقع بشكل خاص.

٣ ـ الشروع بإعداد الحسابات الاقتصادية القومية بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن المجاميع الاقتصادية التي يتناولها التخطيط الاقتصادي، على المستوى الوطني: إنتاج، ناتج، دخل، استهلاك، إدخار، استثمار، استيراد، تصدير... الخ.

٣ ـ الاقتراحات على صعيد المؤسسات والأجهزة الإدارية

أ ـ الإسراع بإعادة إحياء مديرية الإحصاء المركزي وتعزيزها بالعناصر الإدارية والفنية الكفوءة، لتبدأ بالعمل على توفير قاعدة المعلومات الإحصائية الضرورية.

ب ـ إعادة إحياء وزارة التخطيط (وزارة التصميم سابقاً) كإطار أساسي لإعداد الخطط الإعمارية والتنموية، القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأمد.

ج ـ إعادة إحياء المؤسسة الوطنية للإستخدام وتعزيزها بالإمكانات المادية والبشرية التي تتيح لها إقامة مكاتب الإستخدام في مختلف المناطق اللبنانية وتجميع الإحصاءات دورياً عن حركة العرض والطلب على اليد العاملة.

بيار أبو عزة (*)

سياسة العمالة

تعقيب

أريد في البدء أن أثني على الجهد المبذول في هذا البحث الذي يظهر وضوحاً للرؤية لدى الكاتب نجيب عيسى في ما يتعلق بسياسة القوى العاملة.

فالكاتب يشير بوضوح وصواب إلى استحالة إعداد أية سياسة اقتصادية إذا لم تتوافر المعلومات والبيانات الإحصائية الكافية، وإذا لم تتوافر كذلك التصورات والتقديرات المستقبلية، وإنني أشاركه الرأي في ان سياسة العمالة لا يمكن أن تأتي مستقلة عن السياسة التنموية العامة، بحيث تتلاقى الأهداف وتتكامل بشكل يؤدي إلى إعداد العمالة اللازمة وترشيدها بما يخدم النمو الاقتصادي المنشود. وأتت اقتراحات الكاتب منسجمة بشكل عام مع الأسس العلمية لسياسة القوى العاملة، وتراعي في الوقت نفسه هيكلية معينة فضّلها الكاتب للاقتصاد اللبناني في المستقبل.

في هذا السياق أريد فقط أن أتقدم ببعض التساؤلات والملاحظات.

إذا توصلنا إلى وضع تصور للهيكلية الأنسب للاقتصاد اللبناني، وتحديد حصص القطاعات المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات من مجمل الناتج المحلي، تأتي سياسة القوى العاملة مكمّلة ومناسبة لتأمين اليد العاملة كماً ونوعاً. لكن تصوراً كهذا ليس بالعمل السهل. فاليوم ينقسم الاقتصاديون، كما رجال الحكم، على الهيكلية الأنسب للاقتصاد اللبناني. ففي حين يناشد قسم منهم العودة إلى اقتصاد الخدمات، يرى البعض الآخر أن التوازن بين القطاعات هو الأفضل، والكل يعتقد انه على صواب. ربما لست في موقع الفصل في هذا الموضوع وإنما لدي ملاحظة هي ان آلية السوق في ظل نظام اقتصادي ليبرالي يمكنها أن تؤدي دور ترشيد الموارد الاقتصادية إلى القطاعات

(*) مدير معهد العلوم الإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت.

التي تعود بالمردود الأمثل. إن هيمنة قطاع الخدمات في اقتصاد ما قبل الحرب لم يأت نتيجة سياسة تنموية معتمدة، انما أتى نتيجة تلقائية لآلية السوق، إذ إن المعطيات المحلية، وعلى صعيد المنطقة بشكل عام، أدت آنذاك إلى ترشيد الموارد باتجاه قطاع الخدمات. أما إذا كانت هذه المعطيات قد تغيرت، وهذا ما يعتقده الكاتب، وإني أشاركه الرأي، فلا أعتقد أن هناك خوفاً من هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني مستقبلاً. وإذا كانت المعطيات الجديدة مناسبة إما لقيام بعض الصناعات التي يتحدث عنها الكاتب، من أجهزة ومعدات كهربائية وإلكترونية، أو لتطوير أنواع جديدة من الخدمات، وكلها تتطلب درجة عالية من الكفاءة والمهارة لليد العاملة، فإن القطاع الخاص سيأخذ دون شك مبادرات في هذه المجالات، في الوقت الذي يعمل معظم خريجي جامعاتنا في البلدان المجاورة.

إنه لمن المسلم به أن وجود العنصر البشري الملائم ضروري لإنجاح صناعة معينة. ولكن تساؤلي هو هل أنه كافٍ لإنجاح الصناعة؟ والتساؤل الآخر في هذا المجال هو هل أن وجود الصناعة هو غير ضروري لإيجاد العنصر البشري الملائم؟

الدور الذي تؤديه آلية السوق في ظل نظام ليبرالي يتوقف نجاحه على توفير الظروف الملائمة. وهنا يجب التركيز على أهمية دور الدولة في هذا المجال

إن الدور الذي تؤديه آلية السوق في ظل نظام اقتصادي ليبرالي يتوقف نجاحه على توفير الظروف الملائمة. وهنا يجب التركيز على أهمية دور الدولة في هذا المجال، وخصوصاً بعد غياب فعلي دام سنوات عديدة. إضافة إلى أنه من واجب الدولة في اقتصاد ليبرالي أن تتدخل لتكمل دور القطاع الخاص وتؤمن ما عجز عنه هذا الأخير. وهذا العجز قد يحدث نتيجة زيادة المردود العام لبعض الاستثمارات والمشاريع والخدمات عن مردودها الخاص. إن توفير البيانات الإحصائية لشتى الأنشطة الاقتصادية والسكانية من قبل الدولة ما هو إلا مثال على ذلك.

أما في سوق اليد العاملة فيعترض آلية السوق روادع تمنعها من ترشيد الموارد إلى القطاعات التي تعود بالمردود الأمثل. فهناك بعض المهن غير مرغوبٍ فيها مهما زاد الطلب عليها أو مهما كان مردودها مرتفعاً.

إن الاحصاءات أو التقديرات المتوافرة عن سوق العمل في لبنان تشير إلى وجود عدم تكافؤ بين حاجات القطاعات الاقتصادية وبين ما هو متاح من قوى عاملة. ففي الوقت الذي توجد معدلات مرتفعة من البطالة نجد أن عدد العمال الأجانب يقترب أحياناً من عدد اللبنانيين العاطلين من العمل. وكذلك في الوقت الذي تزداد البطالة بين حاملي الشهادات العالية الاكاديمية يقتصر خريجو المعاهد المهنية والتقنية على نسبة ضئيلة من مجموع الطلاب.

إنه لمن السهل أن نضع اللوم على الحكومات في هذا المجال، على أنها لم توفر المعاهد المهنية والتقنية لتخريج ما تتطلبه سوق العمل اللبنانية. ولكن عدم انشاء هذه المعاهد من قبل القطاع الخاص، كما فعل في مجال التعليم الأكاديمي، يسلط الأضواء على قلة الطلب على هذه المعاهد.

ومن هنا يأخذ اقتران عملية إصلاح النظام التعليمي لمصلحة القطاع المهني والتقني بخطة إعلامية عامة، وتركيز في العملية التربوية لتغيير بعض القيم الاجتماعية السائدة. الأهمية الخاصة التي أشار إليها عيسى في ورقته.

ما لا شك فيه أن الإتكال على آلية السوق يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاوتات عدة، أهمها تفاوت الدخل بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة. وهذا التفاوت يأخذ أهمية خاصة في لبنان اليوم، حيث إن الاقلية الضئيلة من السكان تحظى بأغلبية الناتج المحلي. من هنا تأتي أهمية دور الدولة في إعادة توزيع الدخل. فكلما تقلص التفاوت بين الطبقات ارتفع الطلب على السلع المحلية، لأن نمط الاستهلاك لدى الطبقات الغنية يتوجه بمعظمه نحو السلع المستوردة، بينما الطبقات صاحبة الدخل المتدني تنفق دخلها في معظمه على السلع المحلية. وهذا ما يشير إلى علاقة وثيقة ايجابية في الاقتصاد اللبناني بين معدلات النمو العامة وتقلص التفاوت في الدخل.

إن الإتكال على آلية السوق يؤدي أحياناً إلى تفاوتات عدة، أهمها تفاوت الدخل بين الطبقات الإجتماعية المختلفة

لكن في أي حال يجب ألاّ تأتي عملية إعادة توزيع الدخل بشكل زيادة في التوظيف في القطاع العام. فهذا لا يخدم عملية النمو على الإطلاق، بل إنه يزيد فقط في حجم التعطل المقنع.

ختاماً أود أن أشدد على أنه من الضروري أن يكون هناك سياسة تنموية شاملة، ومن إحدى ركائزها سياسة قوى عاملة منسجمة للاقتصاد اللبناني، وخصوصاً في هذا الوقت بالذات، أي في مرحلة البدء بإعادة الإعمار. ولكن يجب ألاّ نقلل من أهمية آلية السوق في ترشيد الموارد الاقتصادية من قوى عاملة ورأس مال وغيرها إلى القطاعات المختلفة، لأنه ربما من السهل تحقيق أهداف هذه السياسات إذا اتخذنا من بوارد السوق قاعدة لبنائها.

كمال حمدان (*)

سياسة الأجور والمداخيل

لا يستقيم الحديث عن موضوع «سياسة الأجور والداخيل في ظل الحكومة الراهنة»، من دون إطلالة، ولو سريعة، على أبرز ما تميّزت به تلك السياسة في مراحل سابقة. فمثل هذه الإطلالة من شأنها أن تساعد على تحديد موقع السياسة الراهنة من سياسات الحكم المتعاقبة إزاء هذا الموضوع، الذي يؤثّر، بصورة مباشرة، في مصالح مئات الألوف من اللبنانيين.

أولاً: لمحة عن تطور « سياسة الأجور والمداخيل»

كيف يمكن ادارة عامة، تشرف على عملية إنماء وإعمار طويلة ومعقدة وشاملة، أن تقوم بمهماتها بصورة فعالة وأن تجتذب الخبرات اللازمة في ظل مستويات للأجور لا تكاد تسمح بتغطية متطلبات العيش عند خط الفقر

في معرض هذه العودة إلى الوراء، يهمّنا أن نسجّل الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية التالية:

١ ـ حتى بداية ظهور التضخم في لبنان، في أوائل السبعينات، لم يكن مؤاتياً الحديث ـ في المعنى الدقيق للكلمة ـ عن سياسة للأجور في البلاد. فالأجور (الإسمية) كانت تتحدّد «في السوق» إنطلاقاً من عوامل العرض والطلب. ولم يحدث، آنذاك، إلاّ نادراً أن عمدت الدولة إلى التدخل في تحديد الأجر الإسمي أو تعديله. ولكن في المقابل جرت في تلك الفترة محاولات متفاوتة الأهمية ـ وخصوصاً خلال المرحلة الشهابية ـ لإدخال

(*) رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات ـ بيروت.

تعديلات من جانب الدولة في عملية توزيع الدخل، وذلك عبر سياسات الإنفاق الحكومي وتوسيع نطاق الخدمات العامة الأساسية، ولا سيما التعليم، وتنفيذ مشروع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (وإن على مراحل)، إضافةً إلى تنفيذ بعض التدخلات الإنمائية التي رمت مبدئياً إلى تحسين مداخيل الفئات الدنيا من الهرم الاجتماعي (مصلحة الإنعاش الاجتماعي، المشروع الأخضر، بعض مشاريع الريّ...). بيد أن حصيلة هذه التوجهات لم تتمخّض عن تغيير جذري في أنساق توزع الدخل، الأمر الذي ساهم في الواقع في تهيئة التربة أمام التفجر اللاحق للأحداث في لبنان.

٢ ـ في المرحلة التي تلت بداية السبعينات، تعاظمت تدريجاً ظاهرة التضخم في البلاد، تحت تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية معقدة. ففي النصف الأول من السبعينات بلغ معدل التضخم الوسطي نحو ٧ في المئة سنويا، وارتفع إلى نحو ٢٠ في المئة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤، ثم إلى نحو ١١٠ في المئة سنوياً بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٢. وقد أدّى استفحال التضخم ـ الذي لا يتسع المجال للخوض في أسبابه هنا ـ إلى انعكاسات حادة وشاملة على الأجور وإلى تشويهات عميقة في بنيتها الداخلية. فكان أن تحوّل تصحيح الأجور ـ من جانب الدولة ـ إلى «تقليد» شبه سنوي، وخصوصاً بعد عام ١٩٧٧. وهذا التقليد نجم عن تعاطي الدولة العملي مع تطوّر الأوضاع المعيشية وعن رد فعلها العفوي تجاه هذه الأوضاع أكثر مما نجم عن وعي مسبق بضرورة سنّ قوانين وتشريعات وسياسات محدّدة المعالم والأهداف في هذا المجال. وبكلام آخر، إن تدخل الدولة في مجال تصحيح الأجور على امتداد هذه الفترة، لم يكن تعبيراً عن امتلاكها سياسة أجور محددة، بل كان بمثابة رد فعل غالباً ما كانت تتحدد حصيلته في ضوء توازنات القوى الاقتصادية ـ الاجتماعية (والسياسية ضمناً) بين الأطراف الثلاثة المعنية: الدولة وأصحاب العمل والاتحاد العمالي العام.

يجب وضع وتطوير التشريعات الآيلة إلى الحد من تعاظم وزن الريع العقاري في تكوين المداخيل ومن التشويهات التي يلحقها هذا الريع في مجال توزيع الدخل

٣ ـ اتسمت سياسة تصحيح الأجور ـ من جانب الدولة ـ على امتداد هذه الفترة، بصفات رئيسية ثلاث: أولها أن نسب تصحيح الأجور كانت في أغلب الأحيان تقل بشكل ملحوظ عن معدلات التضخم المسجلة؛ وثانيها ان إقرار التصحيحات كان يتأخر، في أكثر الحالات، لأشهر عدة بعد بداية العام، أو هو كان في حالات أخرى يلغي أي مفعول رجعي لهذه التصحيحات؛ وثالثها أن هذه الأخيرة كانت تطبّق بنسب تنازلية على شطور الأجر، مع سقف أعلى للزيادة الإجمالية على الأجر. وبنتيجة هذه العوامل الثلاثة، انخفضت القوة الشرائية لفئات الأجور كافة على نحو مريع من جهة، وضاقت

مروحـة التفاوت بين فـئات الأجـور هذه من جهة ثانيـة، فبات الأجـر الوسطي يميل، بوتيرة مـتسارعة، في اتجـاه الحد الأدنى للأجور. وقـد قمنا ـ في محاولات سـابقة ـ بإجراء «تمرين رياضي»، انطلاقاً من أربع فئات أجـر محددة لعام ١٩٨٤، وعمدنا إلى تصحيحها، عاماً بعد عام، إستناداً إلى معدلات التضخّم السنوية المحققة، بما يحفظ لها قوتهـا الشرائيـة، ثم أعدنا الكرّة ثانيـة، لكن هذه المرّة استناداً إلى المراسـيم الرسمـية لتصحيح الأجور، وقابلنا من ثمّ هاتين السلسلتين الزمنيتين على امتداد الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢، وتوصلنا آنذاك إلى نتائج بالغة الأهمية، هي أن الحد الأدنى للأجور ـ في ضوء الفرضيات المعتمدة[(١)] ـ قد خسر نحو ٧٥ في المئة من قوته الشرائية، فيما خسر الأجر الوسطي نحـو ٨٥ في المئـة منهـا في الفتـرة المذكـورة. وعلى الرغم من إقـرارنا بأن الانخفـاض الواقعي في القيـمة الحقـيقيـة للأجر هو أقل حدّة من الانخـفـاض النظري المحتسب أعلاه ـ لاعتبـارات عدّة، أهمـها عدم أخذنا عوامل العمر والأقـدمية والإنتاجية والحـالة الزواجيـة في الحسـبان، واتجـاه الأجـور في القطاع الخاص نحـو الدولرة الجزئية، وبروز ظاهرة تـعدد المهن أو الوظائف للعامل الواحد، وحـصـول الأجراء على تقديمات إضافيـة في بعض الحالات، وخصوصاً في القطاع الخاص (نقل، اسـتشفاء، تعليم...) ـ فإن مـا توصلنا إليه من نتـائج ينطوي على اتجاهات تؤكد حـصول تراجع كبير في القوة الشرائية لفئـات الأجور كافة. ولعل الاستنتاج الأهم في هذا الإطار يبرز في حصـول انفصام حاد ومتزايد، بدءاً من أواسط الثمانينات، بين الأجر من جهة وبين تكاليف المعيشة من جهة ثانية[(٢)].

٤ ـ بيد أن الأخطر مـن ذلك يتمثل بأن المرحلة الـتي تلت بداية السبعـينات ـ والتي تلازمت عملياً مع سـنوات الحرب ـ لم تقتصر، من جـانب الدولة، على هذا النسق فقط من التعاطي المرتجل والمجتزأ مع موضـوع تصحـيح الأجور. فقد غابت غياباً شبه كلي، على امتـداد هذه الفتـرة، تلك الأدبيات والسـياسات التي كـانت قد راجت حـول إعادة توزيع الدخـل، في أوائل السـتيـنات. لا بل على العكس، فـإن حـصـيلـة الظاهرات الاقتصـادية ـ الاجتماعية المعـقدة التي استجدت خلال سنوات الحـرب قد أفضت إلى

---

(١) افترضنا ثبات التركيبة العمرية والحالة الزواجيـة والأقدمية لفئات الأجر الأربع، كما افترضنا أن كامل الأجر قد بقي محرراً بالليرة اللبنانية خلال هذه الفترة.

(٢) مثّل الحدّ الأدنى للأجـور على امتداد هذه الفترة أقل مـن ٣٥ في المئة من مستوى «خط الفـقر» بحسب دراسات عدة قامت بتنفيذها مؤسسة البحوث والاستشارات خلال هذه الفترة.

تعميق الخلـل في توزيع الدخل، وسط استقالة الحكم الكاملة، والبعض يضيف وسط ضلوع الحكم ومشاركته الحثيثة في ترسيخ هذا الخلل[٣]. اضافة إلى انهيار نظام الأجر، شهدت هذه السنوات انعدام بُعد «إعادة التوزيع» في سياسة الانفاق العام، وتشجيع سياسة «التضخم القسري» من جانب الدولة، وانحسار قاعدة الخدمات العامة الأساسية وتلاشي الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للتدخلات الإنمائية التي ورد ذكرها أعلاه. وحتى تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي تمت زيادتها تحت ضغط الحركة العمالية ـ سواء كنسبة من فاتورة الطبابة والاستشفاء (الضمان الصحي) أو كنسبة من الحد الأدنى للأجور (التعويضات العائلية) ـ فإن قيمتها الحقيقية (بالأسعار الثابتة) قد تراجعت بنسبة كادت تصل إلى النصف خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٢، وبعد سنتين من إنتهاء الحرب، لم يكن مجموع هذه التقديمات يصل إلى نحو واحد ونصف في المئة من إجمالي الناتج المحلي المقدّر في ذلك العام.

وسط هذه التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية، كان من الطبيعي أن يتقلص وزن كتلة الأجور في إجمالي الناتج المحلي (تشير تقديرات أولية إلى أن الأجور لم تعد تمثل إلاّ نحو نصف ما كانت تمثله عشية الحرب من هذا الناتج) وأن يتكثّف الضغط المعيشي على عالم الأجراء، وتتعمّم مظاهر الإفقار النسبي والمطلق، وتنحسر القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى. وفي هذه الظروف بالذات حصلت أحداث السادس من أيار/ مايو عام ١٩٩٢، وهي الأحداث التي مهدت عملياً أمام تأليف الحكومة الراهنة على أنقاض الحكومة الكرامية. فكيف تعاطت الحكومة الراهنة مع ما اصطلحنا على تسميته «سياسة الأجور والمداخيل»؟

ثانياً: سياسة الأجور في ظل الحكومة الراهنة

إن محاولة عرض وتقويم السياسة التي انتهجتها الحكومة الحريرية في هذا المجال، تتحدد بالعوامل والاعتبارات الأساسية التالية:

١ ـ لقد ورثت هذه الحكومة عن سابقاتها ملفاً ثقيلاً من المشاكل والأزمات، بما في ذلك فاتورة حرب الأعوام الستة عشر. وفي مواجهة هذه الأوضاع ركّزت الحكومة

(٣) راجع - Kamal Hamdan "Les Libanais face à la crise économique et sociale." MAGHREB - MACHREK, no. 125 (1989).

خطواتها في اتجاهات أربعة: **أولها** تحديث واستكمال الدراسات وملفات المشاريع الإعمارية؛ **وثانيها** تهيئة الإطار التشريعي والمؤسساتي للسياسة الحكومية؛ **وثالثها** العمل على تأمين مصادر التمويل الخارجية أساساً؛ **ورابعها** الشروع في تلزيم عدد من المشاريع الإعمارية المحورية. وقد رأت الحكومة، في توجهاتها هذه، أن الأولوية يجب أن تعطى لإعادة تأهيل مرافق الخدمات العامة والبنى التحتية: فعملية إعادة التأهيل هذه تُعَدُّ شرطاً أساسياً من شروط تحفيز الإنتاج، وهذا بدوره يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق انفراجات في الوضع المعيشي وتحسين مستويات الدخل والأجور. وعلى الرغم مما يتمتع به هذا التسلسل المنطقي من قوة وتماسك، فإن استدراكين أساسيين يبقيان مطروحين في صدده: أولهما، أن هذا المنطق قد يخفي فهماً ضمنياً مفاده أن تحسين الأجور وتوزع الدخل هو نتاج تلقائي لعملية النمو وزيادة الإنتاج؛ وثانيهما، أن هذا المنطق ربما لم يدرك كفاية مقدار الإنهيار الحاصل على الصعيد الاجتماعي، وخصوصاً بالنسبة إلى الأجراء وذوي الدخل المحدود. وفي ظل ضيق الخيارات المتاحة ـ الناجم أساساً عن المستوى المنخفض نسبياً للناتج المحلي ـ برز ميل إلى التضحية، في المدى القصير على الأقل، بالجانب الاجتماعي عموماً.

٢ ـ ان عام ١٩٩٢، الذي تألفت الحكومة الحريرية في الفصل الأخير منه، قد شهد معدل تضخم بلغ نحو ١٠٠ في المئة وسطياً (و١١٨ في المئة بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)[٤]، وكذلك ارتفاعاً وسطياً في سعر صرف الدولار تجاه الليرة قدره ٨٤ في المئة. وفي مواجهة الحركة النقابية المطالبة بتصحيح الأجور تعويضاً من هذا التضخم ـ الذي قلّص القوة الشرائية للأجر إلى النصف عام ١٩٩٢ ـ ظلّت الحكومة على امتداد الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٣ ترفض أي بحث في إقرار مثل هذا التصحيح، متسلحة بانفراج الوضع النقدي وبتحسن التوقعات المستقبلية للمواطنين. ودعماً لموقفها هذا، لجأت الحكومة إلى سياسة ذات أربعة مرتكزات أساسية: **أولها** مواصلة تحسين سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية؛ **وثانيها** محاولة سحب آثار هذا التحسين النقدي على أسعار الاستهلاك وتكاليف المعيشة عموماً؛ **وثالثها** إدخال تعديلات على قانون ضريبة الدخل بهدف تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بما في ذلك الأجراء؛ **ورابعها** اقتراح زيادة بعض التقديمات الاجتماعية للأجراء. وكان هدف الحكومة من سلّة التوجهات هذه، تحسين القيمة الفعلية للأجر، بصورة غير مباشرة، دون الاضطرار إلى إقرار تصحيح

(٤) بحسب نتائج مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تعده مؤسسة البحوث والاستشارات.

رسمي له. بيد أن هذا الهدف لم يتحقق، لسبب رئيسي يعود إلى كون المفاعيل الايجابية للتحسن النقدي لم تنعكس، كاملة، على تكاليف المعيشة وأسعار الاستهلاك. وقد أظهرت حساباتنا ـ خلال العام الأول من عمر الحكومة ـ أن نسبة التراجع في هذه الأسعار لم تتجاوز ٣٥ إلى ٤٠ في المئة من نسبة التراجع في سعر صرف الدولار تجاه الليرة[٥]. وبشكل عام قاومت بنى الأسعار السائدة ـ وما تخفيه من هوامش ربح ـ الإتجاه نحو التراجع الذي كان يفترض أن يطلقه تحسن سعر صرف الليرة.

٣ ـ إزاء هذا الوضع، ومع استمرار ضغط الحركة النقابية، لجأت الحكومة إلى محاولة الفصل بين تصحيح الأجور في القطاع العام من جهة وبين تصحيحها في القطاع الخاص من جهة ثانية. فبحجة أن زيادات كبيرة قد أعطيت للعاملين في قطاع الدولة خلال عام ١٩٩١، سعت الحكومة لحصر موضوع تصحيح الأجور في إطار القطاع الخاص. ولكن هذه المحاولة انتهت إلى طريق مسدود بسبب رفض الاتحاد العمالي العام، فانتقلت الدولة، في إثر ذلك، إلى موقف تفاوضي آخر حظي بموافقة الاتحاد العمالي العام: الجدولة الزمنية لعملية تصحيح الأجر ـ في القطاعين العام والخاص ـ على دفعتين: الأولى بدءاً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، تشمل أساس الأجر فقط، إضافة إلى اعتماد الحد الأدنى الجديد للأجور (٢٠٠ ألف ل.ل.) بالنسبة إلى إحدى ملحقات الأجر، وهي التعويضات العائلية؛ والثانية تعميم التصحيح على بقية ملحقات الأجر والتقديمات الاجتماعية الأخرى، بدءاً من تموز/ يوليو ١٩٩٤. وبموجب الاتفاق المبدئي بين الحكومة والاتحاد العمالي العام، كان يفترض أن يقرّ اتفاق مكمّل برعاية الدولة بين الاتحاد العمالي وأصحاب العمل في شأن تعويضات النقل ومنح التعليم للعاملين في القطاع الخاص ضمن مهلة زمنية لا تتعدّى الأسبوعين. ولكن بعد نحو أشهر عدة على هذا الاتفاق، يمكن تسجيل بعض الملاحظات في صدد تنفيذه، وأهمها الآتي:

أ ـ إن مرسوم تصحيح الأجور الذي صدر في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، حاملاً الرقم ٤٦٣١، اقتصر على الشق الأول فقط من الجدول الزمني الخاص بتصحيح الأجور، ولم يشر من قريب أو من بعيد، إلى الشق الثاني الذي يفترض تنفيذه إبتداءً من تموز/ يوليو ١٩٩٤. وينطوي هذا الوضع على محاذير، أهمها إمكان

(٥) أسعار المواد الغذائية تراجعت بنسبة أكبر، ولكن أسعار الخدمات قاومت بعناد الإتجاه بحد التراجع.

تكريس وجود حدّين أدنيين للأجور في لبنان. وربما أدّت هذه الازدواجية إلى تعزيز ما يروّجه بعض الأوساط من أفكار في شأن ضرورة إلغاء مبدأ الحد الأدنى الرسمي للأجور وترك تحديد هذا الأخير لعوامل السوق «الحرة».

ب ـ إن أي تقدم حقيقي لم يحصل بين الاتحاد العمالي العام وأصحاب العمل في شأن موضوعي بدلات النقل والمنح المدرسية. ففي حين يطالب الاتحاد العمالي بتشريع وقوننة هذين المطلبين وتأمين دفعهما بوساطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ينقسم أصحاب العمل، بشكل عام، إلى فريقين: فريق يرفض هذين المطلبين، في المبدأ، ويدعو إلى ترك الحرية لكل صاحب عمل في تعاطيه معهما؛ وفريق ثانٍ يشترط إقرار مشروع ضمان الشيخوخة (مع الإلغاء الضمني لحسابات التسوية) كمدخل للبحث في ملف بدلات النقل والمنح المدرسية. أما في القطاع العام، فقد سبق أن أقرت بدلات النقل، فيما تفاوت حجم المنح التعليمية من مؤسسة عامة إلى أخرى.

لا بد من إعادة تحديد الحد الأدنى للأجور انطلاقاً من الحاجات المعيشية الأساسية التي توفر مستوى عيش مقبولاً بشرياً

ج ـ ما كاد تطبيق الشق الأول من اتفاق تصحيح الأجور يبدأ، حتى بدأت تظهر مفاعيل الزيادات الملحوظة في طائفة واسعة من أنواع الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تصيب المواطنين، على حدّ سواء، وكذلك مفاعيل «تصحيح» أسعار بعض الخدمات العامة، ولا سيما الكهرباء[٦]، التي باتت تستأثر بنسبة غير بسيطة من إجمالي إنفاق الأسر، ولا سيما أسر الاجراء.

٤ ـ باختصار، لقد نجحت الحكومة، من جهة أولى، في إدارة ملف تصحيح الأجور على النحو الذي لا يسيء في نظرها إلى شروط الإقلاع الاقتصادي. وتمكنت عن طريق تحديد الشطور من تقليص النسبة الفعلية للتصحيح، بحيث لم تتجاوز هذه النسبة وسطياً ٤٠ أو ٤٥ في المئة، وهذه النسبة هي الدنيا (خلال سنوات الحرب) إذا ما قوبلت بمعدل التضخم المسجل. كما تمكنت، عن طريق رفض أي مفعول رجعي للتصحيح، من توفير نحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون دولار على القطاع العام (هي الزيادة المقدرة في فاتورة الأجور السنوية في هذا القطاع خلال عام ١٩٩٣)، ثم إنها وفّرت الفرصة لمالكي الأبنية كي يستفيدوا من نسبة ارتفاع مقبولة في بدلات الإيجار (٣٥ في المئة، تمثل نصف نسبة الزيادة على الشطر الأول من الأجر). كما أنها أوجدت

(٦) زيدت أسعار الكهرباء بدءاً من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ بأكثر من ١٠٠ في المئة بالنسبة إلى إستهلاك أسرة وسطية.

تقليداً جديداً ـ ربما استمر لفترة طويلة لاحقة ـ يتمثل باستحداثها حدّين أدنيين للأجور. إضافة إلى ذلك، نجحت الحكومة في تمرير «قطوع» تصحيح الأجور، دون أن يترك ذلك أثرا في الاستقرار النقدي. ولكن الحكومة لم تنجح، من جهة ثانية، في تبديد مشاعر القلق ازاء استمرار المستوى المتفاقم للأزمة المعيشية، وقد تركت الأبواب مشرّعة أمام إمكان إعادة فتح ملفات شائكة لم يجر حلّها (مثل بدلات النقل والمنح المدرسية والحد الأدنى الثنائي للأجور). ومن خلال إعادة استقطابها جزءاً مهماً من زيادة الأجور ـ عبر رفع الضرائب والرسوم غير المباشرة وتعديل أسعار الخدمات العامة ـ حالت الحكومة دون تدفق طلب استهلاكي اضافي كامن، كان من شأنه لو تحقق أن يعزز فرص الانعتاق من حالة الركود النسبي الذي يعيشه الاقتصاد الوطني. بكلام آخر، إن الحكومة أجّلت تفجر الأزمة المطلبية بدلاً من أن ترسي القواعد الراسخة لحلها.

إن المشكلات المرتبطة بسياسة الأجور والمداخيل لا يمكن حلها بوصفات جاهزة، فهي مرتبطة بحجم الموارد وبمستوى تأهيل القوى العاملة، وبالتوازنات الإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع

وفي الحصيلة العامة، إن تقويم نسق إدارة الدولة لهذا الملف ـ ملف الأجور تحديداً ـ يظهر مزيداً من التشدّد في ضبط كتلة الأجور، وخصوصاً في القطاع العام. وفي حين تعد الحكومة هذا التشدد جزءاً من خطة للسيطرة على العجز ـ مع العلم أن الأجور لم تعد تمثل إلا نحو ٣٥ في المئة من أرقام الموازنة فقط ـ ترى أوساط أخرى فيه استمراراً لتعاطي الدولة مع مسألة الأجور كمسألة ثانوية ملحقة بالاعتبارات الاقتصادية (Résidu)، فلم يبرز إلى الآن أن الموقف من الأجور يؤلف جزءاً من سياسة اقتصادية ـ اجتماعية محددة المعالم والأهداف، بل هو ظل محكوماً بمنطق «توازنات القوى». والسؤال الملح الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو الآتي: كيف يمكن إدارة عامة، هي مطالبة بالإشراف على عملية إنماء وإعمار طويلة ومعقدة تشمل القطاعات كافة، ان تقوم بمهماتها المتشعبة بصورة فعّالة، وان تجتذب الخبرات والكفاءات اللازمة، في ظل مستويات للأجور (في القطاع العام) لا تكاد تسمح بتغطية متطلبات العيش عند خط الفقر؟ وهل يكون هذا الوضع مقدمة لقيام إدارة عامة بسرعتين (Administration à 2 vitesse) الأولى تقليدية ومتخلفة ونتاج منطق المزرعة التي تنتظمها: علاقات الانتفاع والاستزلام، والثانية نواة إدارية حديثة ومتطورة تستوفي شروط المؤسسات الدولية والدول المانحة وتنحصر في المجالات الأساسية التي ستوظّف فيها القروض الأجنبية؟

إن المشكلة ـ بل المشكلات ـ المرتبطة بـ «سياسة الأجور والمداخيل»، ليست من النوع الذي يمكن حلّه من خلال وصفات جاهزة. فهذا الموضوع شديد التعقيد، إذ هو

مرتبط بحجم الموارد وبمستوى تأهيل وإعداد القوى العاملة، وبالعوامل البعيدة المدى الفاعلة في سوق العمل، إضافة إلى التوازنات الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع. ولا يتسع المجال هنا للخوض في الحلول التفصيلية لهذه المشكلة، بل سوف نكتفي بتأكيد عدد من المبادىء والتوجهات وأهمها:

(أ) العمل على مضاعفة الإنتاج، مع الإشارة إلى أن الأجور، في مستوياتها الراهنة، ليست هي التي تعيق هذا الإنتاج. فقد سبق للبنان أن عرف مستويات أجور فعلية تزيد بمعدل ثلاثة أضعاف على مستويات الأجور الراهنة، ومع ذلك سجل الناتج المحلي آنذاك معدلات نمو قياسية (نحو ٦ في المئة في الستينات والنصف الأول من السبعينات). وينبغي البحث بالتالي عن العوامل التي تعترض ارتفاع الإنتاج في مجال آخر غير مجال الأجر، وبالتحديد في نسق العلاقة القائمة بين المتغيرات الماكرو ـ اقتصادية الأساسية، وفي أعناق الإختناق ذات الطابع السياسي والإداري والمؤسساتي.

(ب) إعادة تحديد العلاقة بين أهل السياسة والإدارة العامة، على نحو يحرّر هذه الأخيرة من التدخلات السياسية التي كانت في أساس انتشار المحسوبية والانتفاع والفساد، والشروع من ثم في إصلاح حقيقي وصارم للجهاز الإداري. وبالطبع إن هذا يطرح مسألة العلاقة بين الدولة الطائفية من جهة والدولة العصرية (الدولة الراعية) من جهة أخرى.

(ج) إعادة النظر في السياسة المالية للدولة، تحت عناوين رئيسية أهمها التالية: تخفيف الهدر، زيادة بُعد «إعادة التوزيع» في سياسة الإنفاق، توزيع العبء الضريبي بشكل أكثر عدالة يأخذ في الحسبان إتساع ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، وإعادة الاعتبار إلى الخدمة العامة في مجالات العلم والصحة والإسكان والثقافة والنقل...

(د) استحداث آليات لحماية ما تبقّى من الأجر، كمقدمة لتحسين هذا الأجر في المدى الأبعد، مع إمكان اللجوء إلى أشكال من «الإسناد» الجزئي (Indexation Partielle) التي سبق اعتمادها بصيغ مختلفة في جميع البلدان الصناعية حين تفاقمت ظاهرة التضخم في تلك البلدان (وما تراجع «الاسناد» فيها عائداً اليوم إلاّ لتراجع ظاهرة التضخم نفسها).

(هـ) إعادة تحديد الحد الأدنى للأجور انطلاقاً من الحاجات المعيشية الأساسية التي توفر مستوى عيش «مقبولاً بشرياً»، مع مراعاة ألاّ يقل هذا الحد الأدنى عن ثلثي أو ثلاثة أرباع مستوى «خط الفقر» بالنسبة إلى أسرة وسطية، بحيث تتمكن هذه

الأسرة من تغطية حاجاتها إذا ما افترضنا أن معدل النشاط الاقتصادي الوسطي فيها يبلغ ١.٥ ناشط.

(و) اعتماد سياسة نقدية لا تقاوم تحسّن سعر صرف الليرة الخارجي، بل أن يكون هذا التحسن أداة للحد من تكاليف المعيشة، بصورة عملية، ولزيادة القوة الشرائية للأجور... لا أن يكون عاملاً إضافياً من عوامل الركود الاقتصادي والنقص في السيولة لدى المواطنين والمؤسسات.

(ز) تطوير آليات حماية المستهلك والرقابة على الأسعار، من ضمن منطق الاقتصاد الحر، على غرار ما قامت الدول الصناعية به في هذا المضمار. مع التشديد على تطوير وتفصيل التشريعات المانعة لتكوّن الاحتكارات (Anti- Trust Laws) وعدم الإكتفاء بما هو صادر من كلام عام حول هذا الموضوع في القوانين والمراسيم اللبنانية، التي ظلت من دون أي مراسيم أو آليات وأطر تنفيذية ومؤسسية.

(ح) العمل على إيجاد نظام منمّط للمهن والوظائف وتحديد أسس تراتبها وتثبيت هوامش الأجور عند كل مستوى من مستوياتها، تسهيلاً لحركية القوى العاملة وزيادة الشفافية في علاقات العمل، وتحرير سوق العمل من ضغط الإعتبارات غير الاقتصادية (الطائفية والمذهبية والمناطقية والمحسوبية).

(ط) وضع وتطوير التشريعات الآيلة إلى الحد من تعاظم وزن الريع العقاري في تكوين المداخيل ومن التشويهات التي يلحقها هذا الريع في مجال توزيع الدخل، ناهيك عن آثاره التضخمية الإضافية ودوره في زيادة تكاليف المعيشة.

أنيس أبي فرح (*)

سياسة الأجور والمداخيل

تعقيب

منذ عام ١٩٧٥ أخذ الدخل الوطني في لبنان بالتهافت بفعل انعكاسات العمليات الحربية التدميرية على بُنى الاقتصاد اللبناني. ولئن برزت فئات جديدة ارتفعت مداخيلها فإن قطاعات كثيرة وجدت نفسها من دون مداخيل، أو بالأحرى من دون قدرات شرائية لمداخيلها. ونذكر على سبيل المثال ثلاث فئات مهمة شهدت مداخيلها تطورات مهمة صعوداً أو هبوطاً هي: أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية وأرباب العمل والدولة.

لقد آن للدولة أن تتطلع إلى سلّم موحد للرواتب متواصل وغير متقطع، ويأخذ في الحسبان كل العوامل ويكون تابعاً لها

أما الدولة التي وجدت مداخيلها تنعدم بفعل التعدي على حقوقها وجدت نفسها بالتالي مطالبة بتقديم جميع الخدمات وبدفع أجور موظفيها وأُجَرائها، لا بل هي أرغمت على توسيع دائرة التوظيف، الأمر الذي زاد، بما لا يطاق، الأعباء على كاهلها، في غياب أي مصدر لتمويل نفقاتها. أما الملاكون المؤجِّرون وأصحاب الأجور بالليرة اللبنانية، وحتى أصحاب الودائع بالليرة اللبنانية، فقد شاهدوا انهيار مداخيلهم وانتقالهم من الطبقة الوسطى إلى الطبقات المعوزة ولسان حالهم يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي القدير.

١ ـ تطور بعض المتغيرات الاقتصادية

يظهر الجدول التالي تفاصيل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٣. ففي حين انخفض الناتج المحلي القائم بمقدار ٤٥ في المئة انخفضت كتلة الأجور الحقيقية بمقدار ٨٢ في المئة وارتفعت حصة أرباب العمل الحقيقية من الناتج

(*) أستاذ الاحصاء والمعلوماتية في الجامعة اللبنانية.

المحلي القائم بمقدار ٦ في المئة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٣.

وفي حين ارتفع أجر العامل الزراعي الحقيقي بمقدار ١٠ في المئة انخفض الحد الأدنى للأجر الحقيقي بمقدار ٧٣ في المئة وانخفضت نهاية الراتب الحقيقية للأستاذ في الجامعة اللبنانية بمقدار ٧٩ في المئة، في الفترة نفسها.

بعض المتغيرات الاقتصادية في لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٩٣)

	١٩٧٥	١٩٩٣	نسبة التغيير بين العامين(٪)	نسبة التغيير بالقيمة الحقيقية (٪)	نسبة التغيير بالدولار الأميركي (٪)
الناتج المحلي القائم (مليار ل.ل.)	٨,٢٠	٦٣٩٢	٧٧٩٠٠	٤٥	٢٤
كتلة الأجور (مليار ل.ل.)	٤,٧٥	١٥٠٠	٣١٦٠٠	٧٨	٥٠
حصة أرباب العمل (مليار ل.ل.)	٣,٤٥	٥١٩٢	١٥٠٤٠٠	٦	١٣٩
حصة الاجراء من الناتج المحلي القائم (في المئة)	٥٨,٠	١٨,٨	٦٨,٠٠		
الحد الأدنى للأجور (ل.ل.)	٣١٠	١١٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	٧٣	٣٩
بداية راتب الأستاذ في الجامعة اللبنانية	٥٥٠	٢٦٨٥٠٠	٤٨٧٠٠	٦٦	٢٢
نهاية راتب الأستاذ في الجامعة اللبنانية	١٦٨٠	٤٩٣٥٠٠	٢٩٣٠٠	٧٩	٥٣
عامل زراعي (ل.ل.)	٧	١١٠٠٠	١٥٧١٠٠	١٠	١٥٠
حرفي					
مستوى الأسعار	١,١٥	١٦٣٨,٥٠	١٤٢٤٠٠		
متوسط سعر صرف الدولار الأميركي ـ بالليرة اللبنانية	٢,٧٧	١٧٤٢,٠٠	٦٢٨٠٠	٥٦	١٢٧

ويمكننا أن نطرح السؤال التالي: كيف واجه أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية والدولة والحرفيون وأرباب العمل الزلزال الذي أصاب الدخل الوطني والتغير الكبير في توزيع هذا الدخل على أفرقاء الإنتاج.

٢ ـ مواقف أفرقاء الإنتاج

أ ـ موقف الدولة

عمدت الدولة من أجل تمويل عجزها إلى الإستدانة الداخلية، وتحديداً إلى الخفض الدوري لسعر صرف الليرة اللبنانية. أي، بعبارة أخرى، وضعت يدها على مدخرات اللبنانيين بالليرة اللبنانية. وأفاد من هذه العمليات بعض المضاربين. وقد أطلقت في الوقت نفسه العنان للتضخم الجامح، وخصوصاً في النصف الثاني من الثمانينات وفي بداية التسعينات.

لكن الدولة عمدت مؤخراً إلى زيادة بعض الضرائب والرسوم دفعة واحدة وبطريقة انقطاعية، الأمر الذي جعل وقع هذه الزيادات مؤلماً على القطاعات المعوزة، وخصوصاً لأن الزيادات كانت على الضرائب والرسوم العائدة لسلع وخدمات ضرورية. في حين لحق بضريبة الدخل وضريبة شركات الأموال تخفيضات كبيرة.

وقد بلغت واردات الدولة عام ١٩٩٣ نحو ١٧٠٠ مليار ليرة لبنانية، إلا أنها لم تغط سوى نصف النفقات العامة، لأن الدولة في فترة الحرب وظفت في كل القطاعات أناساً كثيرين ليس لحاجتها إليهم بل استجابة لمصالح بعض السياسيين. ونحن نقدر بأن عدد الموظفين الجدد يساوي ضعفي عدد موظفي ما قبل الحرب على الأقل.

ب ـ موقف أرباب العمل والحرفيين

قام أرباب العمل والحرفيون بزيادة أسعار سلعهم والخدمات. وكانوا يستبقون بذلك انخفاض سعر الليرة بالدولار بحجة أنهم يريدون الحفاظ على رأس مالهم ليتمكنوا من متابعة أعمالهم. ولم يخسر هؤلاء في الحرب شيئاً، لا بل ارتفعت حصتهم الحقيقية من الناتج المحلي القائم بمقدار ٦ في المئة، في الوقت الذي انخفض هذا الناتج بمقدار ٤٥ في المئة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٣، فقد اغتنوا على الرغم من الانهيار.

ج ـ موقف أصحاب الأجور

اعتمد أصحاب الأجور على مطالبات عامة، قادها الإتحاد العمالي العام، بتصحيح قيمة الأجر التي فقدت من جراء زيادة الأسعار. وأخذت الدولة والأفرقاء الآخرون يساومون على هذا التصحيح، مستأخرينه دائماً قراراً واستحقاقاً. وكان التصحيح دوماً يقل عن قيمة ارتفاع الأسعار في الفترة السابقة، إضافة إلى استخدام طريقة شطور الراتب وإلحاق زيادات متفاوتة على الشطور تجعل الزيادة الإجمالية تقل عن الزيادة اللاحقة بالشطر الأول من الأجر وبالحد الأدنى للأجر.

كل هذه التصحيحات لم تسمن ولم تغن. لا بل تسببت في انهيار سلالم الرواتب في القطاع العام، وأدخلت أصحاب الأجور في دائرة وهم النقد القاتلة. كما أن تابع التحويل في هذه التصحيحات كان دائماً مقلصاً للراتب، بحيث إن الراتب، سواء أقيس بالقيمة الحقيقية أم قيس بالحد الأدنى للأجر، كان أصغر بعد خضوعه للتحويل منه قبل التحويل. في حين كان هذا التحويل بالشكل يوهم أصحاب الأجور بأن أجرهم قد زاد. لقد طبقت هذه الطريقة سبع عشرة مرة منذ عام ١٩٧٥ حتى تقلص سلم الرواتب، وكنا توقعنا، ان لم يُصَر إلى إعادة نظر جذرية، أن يقبض كل أصحاب الأجور الحد الأدنى للأجر عام ١٩٩٧.

٣ ـ دائرة وهم النقد

ندخل دائرة وهم النقد حين يرفع أصحاب الأجور عرضهم للعمل إذا ارتفع معدل الأجر الإسمي (W) أي حين تقوم بين العمل (N) والمعدل الإسمي للأجر (W) علاقة تابعية متصاعدة:

$$g'(N) = W \quad \text{مع} \quad O < g'(N)^{(*)} \qquad (1)$$

وبما أن الطلب على العمل هو تابع متناقص مع معدل الأجر الحقيقي W/P أي أن:

$$f(N) = (W/P) \quad \text{مع} \quad O > f'(N) \qquad (2)$$

وبما أن

$$W/P = (W/P) \qquad (3)$$

حيث إن P هو المستوى العام للأسعار وW/P هو معدل الأجر الحقيقي وW هو معدل الأجر الإسمي وN هو كمية العمل.

فإننا نستطيع البرهنة على أن W وP مرتبطان بعلاقة تصاعدية، أي أن معدل الأجر الإسمي ومستوى الأسعار العام يرتفعان معاً وينخفضان معاً، ولكن بمقادير مختلفة. وهذه هي الحلقة المفرغة التي طالما ذكرت في الكتابات الاقتصادية المتعلقة بتلك الفترة.

$$P = \frac{W}{(W/P)} = \frac{W}{f(N)} = \frac{W}{f[(g^{-1}(w)]} \quad \text{et } P' > O$$

إذاً P هو تابع متصاعد لـ W

(*) $g'(N)$ هي مشتق (dérivée) التابع g نسبة الى المتغير N.

٤ ـ سلالم الرواتب في القطاع العام وبعض القطاع الخاص

لكل فـئة من فـئـات الموظفين في القطاعين العـام والخـاص سلسلة رتب ورواتب. وتعكس السلسلة الجيدة الكفاءة والأقدمية والخبرة والإختصاص والتفوق والإنتاجية، وتؤلف سلماً يتدرج عليه الموظفون بحسب هذه المتـغيرات. وتعكس قمة السلم بخاصة مرحلة نهاية الخـدمة والتقاعـد. ويجب أن تضمن هذه السلسلة لصاحب الأجر عـيشاً لائقاً خلال الخدمة الفعلية وبعد التقاعد. وهذه السلسلة ليست موضوعاً للارتجال ولا التعديل فـيها موضوع ارتجال أيضـاً، لئلا يطاح بالتوازنات القائمة وتكون لهـا حينئذ انعكاسات سلبية كثيرة على القطاع المعني وعلى الاقتصاد بعامة.

وقد اعـترت سلاسل الرواتب في لبـنان معالجـات كثيـرة بسبب ارتفاع الأسـعار وتصحـيحـات الأجور، فـضمرت هـذه الأخيرة وتقلصـت سلالم الرواتب وكادت تتلاشى.

إن خفض ضريبة الدخل على الشركات والأفراد بحجة تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال قد زاد الغني غنىً والفقير فقراً

أضف إلى ذلك أن سلاسل الرواتب في الأساس لم تكن نـتيجة عمل خـلاق. ففي القطاع العـام وحده عشـرات السلاسل للرواتب نتجت من ترقيعات متتاليـة أجريت لها بحسب الظروف. وغالباً ما تجد أنه لا فرق كبيراً بين السلم ونـهايته (أقل من الضعفين عادة)، وتجد فيهـا درجة لها قيمة ثابتة في كل المـراحل وصغيرة على أية حال (أنظر الجدول السابق).

وتبقى الضـحالة فلسفة هذه السلاسل في كل الأحوال، فإن دَخَل أحدُهُم إلى وظيفة ما سرعان ما يشـعر بالملل وبغياب الحوافز، فنهاية الراتب هي ضـعفا بدايته والدرجة صغـيرة وثابتة. وماذا ينـتج من هكذا سلاسل إلا الملل وقلة الإنتاج والتـذمر. إن الذي أنتج هذه السـلاسل وتشبث بهـذا النموذج هو عـقل جامـد ومقلِّد. وقـد آن للدولة أن تتطلع إلى سلم موحد للرواتب متواصل وغير مـتقطع ويأخذ في الحسبان كل العوامل ويكون تابعـاً لها. إن هـكذا سلماً مـوجود لحـسن الحظ ولكنه غـيـر مسـتعـمل، لأنه موضوع بصيـغة تابع رياضي لمتغيرات عدة يمكن التحكم بهـا كلها في آن معاً، وليس موضوعاً على درجات متقطعة كي يسهل استيعابه على ماسكي حسابات السلالم.

خلاصة

نستنتج مما تقدم ما يلي:

١ ـ حدث انخفاض كبير في الناتج المحلي الحقيقي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٣.

٢ ـ فُرض توزيع جديد للدخل على أفرقاء الإنتاج لمصلحة أرباب العمل والحرفيين على حساب أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية، وهذا التوزيع الجديد شديد الإجحاف بحق هؤلاء.

٣ ـ أصابت زيادات الرسوم والضرائب عامة الناس لأنها على الغالب ضرائب ورسوم تشمل سلعاً وخدمات ضرورية.

٤ ـ ارتفعت حصة أرباب العمل والحرفيين من الناتج المحلي القائم الحقيقي، على الرغم من انخفاض هذا الأخير بمقدار النصف.

٥ ـ إن خفض ضريبة الدخل على الشركات والأفراد بحجة تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال زاد الغني غنى والفقير فقراً. وفي إحصاء حديث حول توزيع الأموال والودائع في البنوك اللبنانية ظهر أن ٣ في المئة من المودعين يملكون ٧٥ في المئة من الأموال المودعة و٧٦ في المئة من المودعين يملكون ٦ في المئة من الأموال المودعة و٢١ في المئة من المودعين يملكون ١٨ في المئة من الأموال المودعة.

يدل هذا المؤشر على التمركز الشديد للأموال بيد قلة من الأشخاص كأنه تطبيق للآية: ﴿من ليس معه يؤخذ منه ومن معه يعطى ويزاد﴾.

لكن هذا نذير أزمة إجتماعية كبرى.

وإن كان لنا أخيراً أن نوصي فهذه وصية تقضي بالكف عن استعمال ما هو بدائي وبالٍ من أدوات صنع سلالم الرواتب واعتماد وسائل الرياضيات المتاحة في هذا السبيل، وكذلك الكف عن اعتماد التغييرات الإنقطاعية وفرضها، فللإنقطاع في أي توازن وقع أشد وأدهى. أما التواصل فإنه يسمح للتغيير بأن يأخذ مجراه دون ألم يسببه ودون عناء يذكر.

إيلي عساف (*)

التخصصية

بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤ أحال مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مشروع قانون معجل طلب فيه الإجازة للحكومة إنشاء شركات مغفلة مختلطة لإدارة بعض المرافق العامة. وفي ما يلي النص الكامل لهذا المشروع المؤلف من سبع مواد، الذي يبين لنا بشكل عام طرح الحكومة ونظرتها إلى عملية إعادة تأهيل بعض المرافق العامة واستثمارها وإداراتها:

يجب إدخال عملية التخصصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الاستقرار الإقتصادي وإعادة التوازنات إلى الإقتصاد الوطني

المادة الأولى: أجيز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزراء المختصين، إنشاء شركات مغفلة مختلطة لإدارة المرافق العامة التالية: البريد، النقل المشترك، السكك الحديد، استثمار محطات توليد الطاقة، مصافي النفط.

يحدد في مرسوم إنشاء الشركة رأس مالها والأحكام المتعلقة بها، ولا سيما لجهة تأسيسها والإكتتاب باسهمها وإدارتها ونطاق عملها.

المادة الثانية: يمكن تحديد رأس مال الشركة بالعملة الأجنبية ويجب ألاّ تقل مساهمة الدولة عن عشرين في المئة من رأس المال المحدد.

المادة الثالثة: يجاز للدولة الإكتتاب عيناً كلياً أو جزئياً في رأس مال كل شركة، وفي مطلق الأحوال لا يجوز أن تزيد المساهمة النقدية للدولة عمّا يعادل ٢٠٠ مليون دولار أميركي بالليرات اللبنانية.

(*) خبير اقتصادي وعميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.

توزع الاعتمادات المخصصة لكل شركة من الشركات الملحوظة في المادة الأولى أعلاه بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص.

المادة الرابعة: يمكن عند الاقتضاء تغطية الاعتمادات اللازمة لمساهمة الدولة النقدية في رأس مال الشركات المنشأة عن طريق:

١ ـ المساعدات

٢ ـ القروض

٣ ـ الواردات الاستثنائية التي يصير تحديدها في قوانين ويجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية، وذلك وفقاً لما يلي:

أ ـ يجب أن لا تقل مدة استحقاق أي من السندات المصدرة عن السنتين من تاريخ إصدارها.

ب ـ يجب أن تسند هذه السندات المصدرة في موعد لا يتعدى خمس عشرة سنة من تاريخ بدء إصدارها.

ج ـ تحدد نسب الفوائد على السندات وفقاً للمعدلات الرائجة في السوق العالمية على ما يماثلها في الخارج، ويتم ذلك بقرار مشترك يصدر عن وزير المال وحاكمية مصرف لبنان.

المادة الخامسة: يحدد عند الاقتضاء بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزراء المختصين:

١ ـ مصير الحقوق والواجبات والأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي كانت تتولى إدارة المرافق العامة المذكورة في المادة الأولى أعلاه واستثمارها.

٢ ـ أصول العلاقة ومواضيعها بين الوزارات المختصة والشركات المنشأة.

٣ ـ أصول أشغال الشركات المنشأة للأملاك العمومية اللازمة لتحقيق نشاطها.

المادة السادسة: تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

المادة السابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

باديء ذي بدء يتـبين لنا من قراءة هذا المشـروع أن الحكومة تبنت صـيغـة جديدة يمكن وصفهـا بالتخصصيـة الجزئية أو بنصف تخصصـية، إذ إن الطريق الذي تريد الحكومة سلوكـه هو من خلال المشاريع المشـتركة بين القطاع العـام والقطاع الخاص تحت ما يسـمى المؤسسات المخـتلطة. فقد حـسمت الحكومة المناقـشات التي تدور منذ سنوات عـدة حول هذا الموضوع. ولكـن هنالك أسئلة عـديدة تطرح نفسـها على غـير صعيد وهي:

١ ـ لجهة الإكتتاب في الأسهم:

أ ـ هل ستطرح الأسهم على مـؤسسات استثمارية أم على شـركات خاصة أم على أفراد؟

ب ـ ما هي حدود الإستثمار الأجنبي؟

ج ـ هل ستصل الأسهم إلى جمهور كبير أم إلى جمهور قليل؟

في هذا الإطار ما هي الوسائل (وسائل الرقابة) للتحـقق من وجود شركات وهمية أو أشخاص مستعارين؟

بعبارة أخرى، ما هي الوسائل الآيلة إلى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة؟

الموضوع هنا يحتاج إلى تشريعات عدة وتعديلات جذرية في القوانين المعمول بها.

وهذه التشـريعات يجب أن تهدف إلى منع الاسـتغلال، وحـماية المصلحة العـامة، وحماية المستهلك.

٢ ـ لجهة العلاقة بين الدولة والمشروع:

أ ـ ما هي طبـيعـة هذه العلاقة؟ إذ إن المشـروع ترك للوزير المختص تحـديدها عند الإقتضاء.

ب ـ ما مدى استقلال المؤسسة؟

ج ـ أين تكمن سلطة القرار حين تكون حصة الدولة ٢٠ في المئة؟

د ـ ما هي نوعية الرقابة على هذه المؤسسات، وما مدى سلطتها؟

٣ ـ لجهة الإطار القانوني:

أ ـ كيف سيكون الشكل القانوني الذي سيعتمد؟

ب ـ هل ستلجأ الدولة إلى التقييد العام أم الجزئي أم إلى إنتفائهما؟

ج ـ ما هو التشريع المطلوب؟

٤ ـ لجهة التركيب الإداري للمؤسسة:

أ ـ كيف سيكون الشكل الإداري لهذه المؤسسات؟

ب ـ كيف يؤلف مجلس الإدارة (تعيين أم انتخاب) وما هو دوره بالتحديد؟

٥ ـ لجهة التركيب المالي للمؤسسة:

تبين من مشروع القانون، في مادته الثالثة، أن الحكومة حددت المساهمة النقدية بما يعادل الـ ٢٠٠ مليون دولار أميركي بالليرات اللبنانية، وأن مساهمة الدولة في رأس مال الشركة يجب ألاّ تقل عن ٢٠ في المئة من رأس المال المحدد، إذ يمكن أن تكون ٢٠ في المئة وهنا تطرح أسئلة عديدة ومخاوف كبيرة حول مساهمة كهذه إذا ما حصلت.

أما في ما يخص قيمة المؤسسة فقد جاء في المادة الثالثة للمشروع أنه بناء على اقتراح الوزير المختص يحدد عند الإقتضاء مصير الحقوق والواجبات والأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي كانت تتولى إدارة المرافق العامة واستثمارها.

إن وجود لعبة السوق التي ترتكز على المنافسة وعلى دينامية القطاع الخاص لا يعني تركها دون ضوابط تقوم بها دولة قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً

وهنا كان من الأجدى لحظ قيام لجنة عليا مؤلفة من أعضاء في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يشاركهم فيها اختصاصيون وخبراء في التقييم والمحاسبة، وبالتحديد في العمليات الحسابية للتخصصية للإشراف على هذه العملية.

٦ ـ لجهة الموارد البشرية:

لم يأت المشروع على تحديد العناصر البشرية الضرورية وكيف سيتم التوظيف والإستغناء عن الموظفين. وفي النهاية لم يأت المشروع على ذكر الأنظمة المحاسبية التي ستعتمد.

فبعد هذه التساؤلات التي على الحكومة أن تعطي أجوبة عنها لكي تبدد المخاوف والتكهنات، لا بد من استخلاص بعض الإيجابيات، وايجابيات هذا الطرح إذا ما حصل ضمن اعتبارات معينة يمكن تلخيصها على صعيدين كالآتي:

أ ـ الإشراك المباشر للمستهلك في إعادة الخدمات العامة التي يستفيد منها ومن

مردودية إكتتابه في السندات التي ستصدرها هذه المؤسسات، إذ حين تصبح هذه الشركات قادرة على العمل بطريقة سليمة وطبيعية منتجة للخدمة العامة دون نقص وانقطاع، وبحسب المواصفات الدولية، من كلفة ونوعية، وضمن سياسة أسعار تعطي نظرة علمية عن كلفة الإنتاج ونسبة الأرباح، نكون قد حققنا ما نصبو إليه من عقلانية بالتعاطي في الشأن الاقتصادي بوجه عام وفي الشأن الخدماتي بوجه خاص.

ب ـ إعفاء الدولة من الإستعانة بوارداتها المالية الزهيدة لتغطية نفقات هذه المصالح والإدارات التي تمثل عبئاً على الاقتصاد الوطني، إذ إن ضعف الأداء الإداري وتعثر القطاع العام في هذه المرحلة (مرحلة النهوض) وتراكم الدين الداخلي وارتفاع حجم الدين الخارجي المرتقب، مع العجز في المالية العامة ـ ولو بدأ يتقلص تدريجاً إذ تبقى نسبته بحدود ٤٥ في المئة لسنة ١٩٩٤ وهو من الصعب، كي لا نقول من المستحيل، تقليصه كلياً في نهاية عام ١٩٩٥ ولا حتى في نهاية عام ١٩٩٦ ـ كل ذلك أصبح يكوِّن عبئاً لا يستهان به ولا يمكن التغاضي عنه.

فهذه العملية إذا ما حصلت ضمن الأطر السليمة العلمية والموضوعية فهي بإمكانها إعادة التوازن للموازنة العامة، ومن ثم العدول عن ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني دون أي مقابل، وبالتالي تخفيف وإزالة الضغوطات التضخمية. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على آلية الأسعار وعلى أسعار الصرف، فيتحسن صرف العملة الوطنية، فتزداد القوة الشرائية للأجر، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة المواطن.

هذه الحلقة هي في نظرنا الأساس في الإنعكاسات الإيجابية لهذه العملية.

نأمل في أن تكون هذه الأسباب هي التي جعلت الحكومة تلجأ إلى اتباع هذه السياسة وليس لأسباب أخرى. لكن ثمة محاذير عديدة وشروطاً ينبغي التوقف عندها.

(١) يجب إدخال عملية التخصصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوازنات إلى الاقتصاد الوطني، وهذا ما تحدث عنه صندوق النقد الدولي مراراً حين تطرق إلى إعادة تصحيح هيكلية الاقتصاد الوطني.

(٢) إذا ما حصلت عملية التخصصية بعيداً من خطة عام ٢٠٠٠، التي يجب تصحيح بعض عناصرها ومساراتها، وبعيداً من السياسة الاقتصادية الشاملة، فهي بإمكانها أن تصبح عملية صفقات تجارية... وبالتالي بإمكانها أن تعمِّق الهوة بين اللبنانيين الميسورين واللبنانيين المعوزين.

(٣) إن التخصصية تتطلب وجود دولة لها سلطة اقتصادية وجهاز تقني إداري منظم للمراقبة. إن وجود السوق ولعبة السوق، التي ترتكز على المنافسة وعلى دينامية القطاع الخاص، لا يعني مطلقاً تركها دون ضوابط، وهذه الضوابط يجب أن تأتي من دولة قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً.

(٤) إن المحافظة على المصلحة العامة ترتكز على قواعد تسعير الخدمات وشروط توفيرها، وهذه تبقى خاضعة لقرارات الهيئات العامة، فالمطلوب التيقن من عدم ممارسة الاحتكار والحرص على توفير الخدمات المتعلقة بالصيانة والمحافظة على نوعية الخدمات.

(٥) على الدولة أن تأخذ احتياطاتها كي لا تؤدي التخصصية إلى إنشاء شركات لديها من القدرات المالية والثروات ما يكوِّن خطراً عليها.

فعلى التخصصية أن تدعم الملكية الفردية التي هي الركن الأساسي في الاقتصاد اللبناني. والخوف لدى البعض أن تفتح التخصصية الباب للسيطرة على الإرث الوطني من قبل مجموعة أو مجموعات مالية لبنانية أو أجنبية، يمكن تبديده ضمن وجود رأي عام مؤثر ودولة قادرة، كما ذكرت، تمارس صلاحياتها على أكمل وجه لحماية المصلحة العامة.

طلال البابا

التخصصية

تعقيب

إن الأفكار التي قدّمها إيلي عسّاف عن مسألة التخصيص في لبنان، والتي تناولت مختلف جوانب التخصيص وانعكاساته على كل الصعد القانونية والإدارية والمالية والاقتصادية والبشرية، جعلت من الصعوبة بمكان التعقيب على كل هذه المسائل. لأن مناقشة كل ما طرحه عساف تتطلب وقتاً كبيراً وجهداً ربما لا يمكن توافرهما في هذا التعقيب المختصر. لذلك سأتوقف عند الشق الإقتصادي لمسألة التخصيص في لبنان.

منذ فترة طويلة، حتى ما قبل الحرب، كانت مناقشات واسعة تدور حول دور القطاع العام في الاقتصاد اللبناني: هل يجب أن يتخطى القطاع العام أطر البنية التحتية إلى الأطر الانتاجية، أم أن دوره يجب أن يبقى في هذا الإطار؟ هل يجب أن يخلي مكانه للقطاع الخاص لأنه نجح في دفع عجلة الإقتصاد اللبناني نحو الإزدهار والنمو؟ وهل يستطيع القطاع العام أن يستقطب الكفاءات العلمية والتقنية العالية كما استطاع القطاع الخاص ذلك؟

إن آفاق الاضطلاع بالتحويل إلى القطاع الخاص سيئة جداً في بيئة تتسم بتضخم مرتفع وغير مستقر

هل يمكن أن يؤدي التخصيص إلى مبتغاه قبل أن تسود سلطة الدولة والقانون جميع الأراضي اللبنانية؟ أي قبل قيام الدولة القادرة، حيث يمثل وجودها العنصر الرئيسي الضروري لعملية التخصيص؟

إذا كان من أهداف التخصيص تأمين موارد مالية للدولة، فكيف نفسر الإستغناء عن مؤسسات استثمارية مربحة يمكن أن تدر على الدولة إرباحاً طائلة في حال تنظيمها وتحديث إدارتها؟

وهنا أوافق كلياً مع عساف حين يقول «إن التخصصية تتطلب وجود دولة لها سلطة اقتصادية وجهاز تقني إداري منظم للمراقبة. إن وجود السوق ولعبة السوق، التي

ترتكز على المنافسة وعلى ديناميكية القطاع الخاص، لا يعني مطلقاً تركها دون ضوابط، وهذه الضوابط يجب أن تأتي من دولة قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً».

وإذا كان القطاع الخاص يستطيع ضبط السرقات والرشوة وانتظام العمل وتأمين الخدمات، وهذا صحيح إلى حد كبير، فإن ذلك لا ينفي إطلاقاً حاجة القطاع العام إلى إدارة حديثة ومتطورة. فالقطاع العام بحاجة إلى مثل تلك الادارة، وتكوينها واقع حتمي لا غنى عنه. وإذا كان ذلك حتمياً وضرورياً فلماذا التخلي، ولو موقتاً، عن مؤسسات استثمارية مربحة.

وإذا كانت عملية التحويل إلى القطاع الخاص لم تنظم بصورة جيدة، كما يريد ويفترض عساف، بحيث تباع المنشآت للمشترين دون الخبرة الادارية ولا رأس المال المالي اللازمين لادارتها بنجاح، فإن ذلك يؤدي، فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلى إفلاسات ونكسات كبيرة.

المطلوب أن تتوافر الظروف الموضوعية الضرورية للتخصيص، حتى يأتي ويحقق الوفرة في الخدمات التي يقدمها من حيث الكمية والنوعية لجميع اللبنانيين

لقد أبرز عساف ناحية مهمة جدا تثير قلق جميع اللبنانيين وخوفهم حين قال: «إذا ما حصلت عملية التخصصية بعيداً من خطة عام ٢٠٠٠، التي يجب تصحيح بعض عناصرها ومساراتها، وبعيداً من السياسة الإقتصادية الشاملة، فهي بامكانها أن تصبح عملية صفقات تجارية... وبالتالي بإمكانها أن تعمِّق الهوة بين اللبنانيين الميسورين واللبنانيين المعوزين».

وهنا نود أن نؤكد مقولة عساف فنقول: إن آفاق الاضطلاع بالتحويل إلى القطاع الخاص سيئة جداً في بيئة تتسم بتضخم مرتفع وغير مستقر، للسبب نفسه الذي يجعل استثمار القطاع الخاص يميل، في ظل هذه الظروف، إلى الخمول، إذ إن الأسعار تفقد قدرتها على نقل الإشارات التي تحسن تخصيص الموارد.

وهنا نلتقي مع عسّاف حين يقول إنه «يجب إدخال عملية التخصصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الإستقرار الإقتصادي وإعادة التوازنات إلى الإقتصاد الوطني». ونضيف أن أهم هذه التوازنات في المرحلة الراهنة هو لجم التضخم المرعب وعودة التوازن إلى سعر صرف الليرة اللبنانية.

هل يمكن أن يؤدي التخصيص في ظل هذه الأوضاع التضخمية الهائلة وتقهقر القدرة الشرائية للبنانيين إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية ضاغطة ويدخلنا في مجهول خطير، وبالتالي يصبح مشكلة بحد ذاته؟

إن إلقاء نظرة سريعة وموضوعية على تطور القطاع العام في لبنان تجعلنا نؤكد أن هذا القطاع في فترة ما قبل الأحداث، وعلى الرغم من الشوائب والسلبيات التي كانت تميزه، لم يفشل على الإطلاق في تكوين بنية تحتية جيدة رافقت تطور الإقتصاد اللبناني وكانت تؤمن متطلباته الإنتاجية والخدماتية الضرورية والأساسية. فقد كان القطاع العام قبل الأحداث في أوج عزه، سواء من حيث تأمين الخدمات وتقديمها بشكل جيد أم من حيث الربحية التي يجنيها ويغذي بها خزينة الدولة.

أما اليوم، وبعد هذا الدمار الهائل الذي شمل كل مؤسسات القطاع العام، فإن المسألة يجب أن تعالج من منظار متطلبات المرحلة الراهنة وخصائصها، وخصوصاً من الناحية التمويلية، أي المسألة في حركتها الإنمائية وفي حركتها التمويلية. إن الدور الإنمائي المطلوب أن تؤديه الدولة في فترة ما بعد الحرب يتطلب بإلحاح تأمين الموارد المالية الضرورية، إذ لا غنى عن دور نشيط للدولة في الإقتصاد اللبناني كي يجني المجتمع ثمار الحرية الإقتصادية بكل إيجابياتها من غير التعرض أكثر مما يجب لأشواك سلبياتها أو التعثر على ثغراتها.

وهذا ما يفرض على الدولة عدم التحويل إلى القطاع الخاص، بل على العكس، أمامها،في رأينا، حتمية تحسين أوضاعه الإدارية والإنتاجية في السرعة القصوى لكي يساهم في التمويل الوطني العام.

وهنا في رأينا يجب العمل على ثلاثة خطوط أساسية: **الأول:** خط العمل على تأمين المساعدات الخارجية إذا أمكن ذلك، ويبدو هذا الأمر صعباً جداً في ظل الظروف الاقليمية والدولية الراهنة؛ **والثاني:** العمل على تنشيط وتفعيل الموارد الداخلية؛ **والثالث:** إعادة بناء الهيكلية الإدارية للقطاع العام وخصوصاً في الإدارات الخدماتية، بما يضمن استقطاب الكفاءات العلمية والتقنية المطلوبة، لا كما جرى أخيراً من تعيينات وتطهير غير مكتمل وغير مجد.

لذلك نرى أنه لا يجوز إطلاقاً الإقدام على التخصيص في هذه المرحلة من إعادة بناء البلد، على الأقل في هذه المرحلة. نقول ذلك لأننا لسنا ضد التخصيص في المطلق، إنما المطلوب أن تتوافر الظروف الموضوعية الضرورية للتخصيص، حتى يأتي ويحقق الوفرة في الخدمات التي يقدمها من حيث الكمية والنوعية لجميع اللبنانيين، لا أن يسبب بذاته معضلات إجتماعية واقتصادية جديدة، كما ذكرنا آنفاً. وعلى هذا الأساس نعتقد أن طرح مقولة التخصيص من أجل سد العجز المالي للدولة وتأمين التمويل للقيام بمشاريع التنمية وإعادة الإعمار في الوقت الراهن هو طرح خاطىء.

وإذا كنا لسنا ضد التخصيص في المطلق، فإننا نرى أنه يجب أن يسبق أية عملية للتخصيص، حتى ولو كانت جزئية، انتشار سلطة الدولة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، وأن تعم سيادة القانون دون اجتزاء أو نقصان وأن تعود موارد الدولة بانتظام كما سبق وأشرنا، وأن يجري إصلاح الإدارة على أسس علمية وحديثة تحددها مصلحة تطور الإقتصاد اللبناني، وأن تعود إلى اللبنانيين بشكل أو بآخر القدرة الشرائية التي فقدوها من جراء أزمة التضخم.

وعلى هذا الأساس فقد طرحنا منذ أكثر من سنتين، ونعود ونطرح اليوم، فكرة القطاع المختلط من القطاع العام والقطاع الخاص، إذ إن تحويل جزء من القطاع العام إلى القطاع الخاص ممكن شرط أن يكون للقطاع العام أحقية القرار، وخصوصاً في ما يتعلق بمسألة الأسعار. وهذا يتطلب أن تكون نسبة تملك الدولة أكثر من ٥٠ في المئة.

بالطبع إن اقتراح القطاع المختلط لا يكفي لحل مسألة العجز في الموازنة ومسألة الدين العام الداخلي والخارجي. ومشاركة الدولة الفعالة في العملية الإنمائية، وبالتالي فهو لا يمكن أن يكون البديل من تفعيل جباية الضرائب وتحديث أجهزتها وعقلنة الإنفاق العام وغيرها من المسائل التي تناولناها سابقاً. وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه المسألة، أي تكوين القطاع المختلط، موضوعاً للدراسة الدقيقة التي يجب أن تدرس كل حالة بمفردها، ارتكازاً على معطيات دقيقة في ما يتعلق بربحية الدولة من الاقدام على تخصيص جزء من القطاع العام واحتمال انعكاساته الإقتصادية والإجتماعية.

دراسة

رشيد شقير (*)

الأدلوجات السياسية: مقاربة نظرية ومنهجية

لا يخلو استعمال كلمة أدلوجة[1] من التباس، نظراً إلى تعدد دلالاتها ضمن السياق الذي تُدرج فيه. وما يزيد من هذا الالتباس ليس عدم تحديد الكاتب مدلول الكلمة فحسب، بل بوصفها أيضاً إحدى أدوات التحليل المتداخلة التي أنتجها تطور أشكال تمثُّل العالم الاجتماعي، والتي لا يزال التمييز الدقيق في ما بينها موضع جدل بين العديد من المنظرين والباحثين. ومن هذه الأشكال: الثقافة، الفكر، المعرفة، النظرية، الفلسفة، العلم، العقل، الوعي... الخ.

ولعل هذا التداخل يكمن في خلفية الزعم القديم ـ الجديد بنهاية الأدلوجات. ذلك أن انهيار الكتلة الاشتراكية، وإعلان البيريسترويكا «الغورباتشيفية» عن تحرير السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية من الأدلجة، يمثلان آخر علامات تلك النهاية. أما العلامات الأخرى فتجلت في انحسار الجدل حول التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية، حيث ضعفت اللهجة الاندفاعية التي ميزت القرن التاسع عشر، وتحولت الأحزاب الثورية السابقة إلى مواقع إصلاحية، والنقابات إلى جماعات ضغط، في الوقت الذي استُبْدِل ذلك الجدل بالتأملات العلمية والتقنية.

وقد أمكن دعم أطروحة نهاية الأدلوجات بجملة حجج مقنعة في الظاهر، منها ما يؤكد أبدية الرأسمالية (وخصوصاً في ظل سقوط التجربة الاشتراكية) التي تفترض أن كل الأمم يخضع للمشاكل نفسها (النمو الصناعي والتقني)، وللأهداف نفسها: النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة اللذان يؤديان إلى وفاق عام حول الأهداف، وبالتالي إلى حصر المناقشات حول الوسائل وحسب، وحول تأمين إدارة أفضل للاقتصاد.

لكن ألا تؤلف هذه الطروحات خطاباً أدلوجياً حول الأدلوجة، يتجاهل حقيقتها من خلال طمس دور الخطاب السياسي في الحملات الانتخابية مثلاً، وفي الصراعات بين الأمم، وفي نضالات الحركات السياسية في الدول النامية على الأقل... الخ؟

إن هذا التساؤل يلفت النظر إلى خطورة مفهوم الأدلوجة كمرجع في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. لذا، يطمح هذا البحث إلى المساهمة في

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(١) عمدنا في هذه الدراسة إلى توحيد استعمال كلمة ادلوجة، بحسب تعريب عبد الله العروي لكلمة Ideology أو Idéologie، فنقول: أدلوجة ج أدلوجات وأدلج إدلاجاً ودلج تدليجاً ومؤدلج ج مؤدلجون... وقد طبقنا هذا الاستعمال على النصوص العربية التي اقتبستاها من مراجع هذه الدراسة، التي استعملت كلمة أيديولوجيا بدلاً من أدلوجة. انظر: عبد الله العروي، **مفهوم الإيديولوجيا** (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨)، ص ٩.

إعادة تحديد المفهوم، وتحديداً إلى توجيه الاهتمام نحو إرساء أساس منهجي لدراسة الأدلوجات السياسية.

أولاً: حول الأدلوجة

لغوياً، إن مصطلح الأدلوجة مشتق من كلمة Idée (فكرة)، وكذلك من Idéo (عنصر). والفكرة هي «المثال» وجمعها «المثل». وقد بيّن غرامشي أن هذا المصطلح يعني في الأصل «علم الأفكار». وبما أن التحليل كان الطريقة التي اعترف بها العلم وطبقها، فقد كانت الكلمة تعني «تحليل الأفكار»، أي «البحث في أصل الأفكار» التي كان عليها أن تتفكك إلى عناصرها الأصلية الدالة على الانطباعات. ثم اتخذت كلمة أدلوجة معنى «نسق الأفكار»[٢].

وللدخول في مناخ الأدلوجة عبر أهم استعمالاتها، من المفيد أن نذكر بعض تعريفاتها التي اعتمدها متخصصون في شؤون الاجتماع والثقافة والأدلوجات. من هؤلاء روشيه الذي رأى أن الأدلوجة مصطلح يستعمله علماء الاجتماع المعاصرون لتحديد «منظومة أفكار وأحكام، واضحة ومنظمة وعامة، تُستخدم في وصف وتوضيح وتفسير أو تبرير وضع مجموعة أو جماعة، وتستوحي بشدة قيماً وتقترح توجهاً دقيقاً نحو فعل تاريخي على هذه المجموعة أو تلك الجماعة». ويذكر المؤلف ثلاثة عناصر يتضمنها تعريفه: **الأول**، أن الأدلوجة تتخذ صفة «العقيدة» (لكونها متماسكة على نحو كافٍ)؛ **والثاني** أنها تستوحي قيماً تؤلف مراجع لها؛ **والثالث** أن لها وظيفة تحريضية[٣].

أما ثربورن فيذهب إلى أعمق من ذلك، إذ يضمِّن مفهوم الأدلوجة «الأفكار والخبرة اليومية و[...] المذاهب الفكرية المنضجة سواء بسواء»، إضافة إلى «وعي الممثلين الاجتماعيين» و«منظومات الفكر والخطاب المتمأسسة لمجتمع من المجتمعات». هذا يعني أن ننظر إلى الأدلوجة «ليس كأجسام فكر أو بنى خطاب بذاتها، بل كتظاهرات لكينونة [في] العالم خاصة بممثلين واعين، بذوات بشرية. بمفردات أخرى، أن نتصور نصاً أو تعبيراً كأدلوجة، هذا معناه أن نركز النظر على طريقة عمله في تكوين وتحويل الذات الإنسانية»[٤]. هكذا تبدو الأدلوجة «الوسيط الذي عبره يصنع البشر تاريخهم كممثلين واعين»[٥].

إذا استخلصنا من التعريفين السابقين أن الأدلوجة تُختصر بالأفكار المنظمة والفاعلة اجتماعياً، فإن ذلك يبقى قاصراً عن التعبير عن المفهوم بالنسبة إلى باحثين آخرين. من هؤلاء مانهايم الذي حاول أن يميز بين مفهومي اليوتوبيا والأدلوجة، وإذ حدد معنى كلمة يوتوبيا «بهذا النموذج من الاتجاه الذي يتجاوز الواقع ويحطم، في الوقت نفسه، روابط النظام القائم»، فهو ميَّز «بين العقليات اليوتوبية والعقليات الأدلوجية. فمن الممكن التوجه نحو موضوعات غريبة عن الواقع وتتجاوز الوجود الفعلي، ولكنها تبقى فاعلة أيضاً في تحقيق الأوضاع القائمة وصيانتها. وقد اهتم الإنسان عبر التاريخ بالموضوعات التي تتجاوز خريطة وجوده أكثر من تلك الملازمة لوجوده. وعلى الرغم من ذلك، فقد شُيِّدت أشكال ملموسة وواقعية من الحياة الاجتماعية على قاعدة العقليات الأدلوجية التي كانت متضاربة مع الواقع. وهكذا لم تصبح هذه العقليات يوتوبية إلا حينما كانت تميل، فوق ذلك، إلى تحطيم روابط النظام القائم»[٦]. من هذا

---

(٢) Plusieurs Auteurs, *Analyse de L'idéologie*, T 2 (Paris: Galilée 1983), p. 35.

(٣) Guy Rocher, *Introduction à la sociologie générale, l'action sociale*, T I (Paris: HMH, 1968), p. 127.

(٤) جوران ثربورن، **ايديولوجية السلطة وسلطة الإيديولوجيا**، تعريب الياس مرقص (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ١٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٦) Auteurs, *Analyse de l'idéologie*, p. 74.

النص الذي يُظهر أن دائرة اهتمام كاتبه لم تتجاوز الأدلوجات المحافظة والمندرجة في اليوتوبيا، نفهم أن الأدلوجة تحمل معنى تخيّلياً، فهي تمثل قفزاً فوق الواقع، على الرغم من فاعليتها، الأمر الذي يقود إلى صفة «الوهم» أو «القناع» و«الوعي الخاطىء» التي نسبتها أدبيات ماركسوية إلى الأدلوجة.

فقد بيّن ألتوسير أن الأدلوجة تمثل العلاقة الخيالية بين الأفراد وظروف وجودهم: «إن ما هو ممثل في الأدلوجة ليس إذاً نظام العلاقات التي تحكم وجود الأفراد، بل هو العلاقة الخيالية بين الأفراد وعلاقات الإنتاج التي يعيش هؤلاء في ظلها»(٧). أضف أن أي ممارسة اجتماعية لا يمكنها أن توجد «إلا بوساطة أدلوجة معينة وتحتها»، لكن الأدلوجة لا توجد «إلا بوساطة ذات معينة ومن أجلها»(٨)، ووظيفتها تقوم على «تكوين الأفراد الملموسين كمرؤوسين»(٩) بالنسبة إلى ذات مركزية يتأملون صورتهم ضمنها. ومن هنا موقع الأدلوجة خارج العلم والواقع(١٠). وهكذا تتميز الأدلوجة بالذاتية واللاواقعية مقابل العلم والموضوعية.

ان الادلوجة خطاب تنعكس فيه أجزاء من الحياة الاجتماعية ويتضمن مجموعة أحكام إزاءها تطلق استناداً إلى قيم عليا تمثل صورة المستقبل الأفضل للعلاقات الاجتماعية، ومن هنا الفعالية الاجتماعية للادلوجة

لكن العروي الذي عرض أهم الأدبيات حول مفهوم الأدلوجة، قدّم معنى مزدوجاً للمفهوم إياه: المطابقة واللامطابقة مع الواقع. فالمفهوم «يستلزم دائماً مستويين: وصفي ونقدي»، أما الظاهرة النقدية فهي «التي تميز مفهوم الأدلوجة عن المفاهيم الأخرى مثل: فكر، ذهنية، عقيدة، دين، فلسفة»، ولكننا لا نحكم على الأدلوجة أنها أدلوجة إلا بالنسبة إلى الواقع والحقيقة(١١). لذا، دعا الكاتب إلى التمييز بين ثلاثة استعمالات لمفهوم الأدلوجة: الأدلوجة/ قناع (تشويه الواقع) في مجال المناظرة السياسية؛ والأدلوجة/ رؤية كونية في مجال اجتماعيات الثقافة، والأدلوجة/ علم الظواهر الذي يوظف في نظرية المعرفة ونظرية الكائن ويقود «حتماً إلى النظرية الجدلية»(١٢). وبيّن الكاتب أيضاً أن معنى «القناع» و«الرؤية إلى الكون» يستعملان في ميدان الاجتماعيات، لا في ميدان الفلسفة «حيث توضع مسائل المعرفة والكائن وحيث تُدرس الأدلوجياء، أي أصل الأدلوجة، وبالتالي أصل العلم الحق المطابق لباطن الأشياء، في الآن والمآل»(١٣). ولكن أليست الأدلوجة حاضرة في الفلسفات على تنوعها أيضاً؟

نستعين هنا بغولدمان الذي رأى أن الفلسفة تحاول أن تقدم إجابة مفهومية عن المشاكل الإنسانية الأساسية المطروحة في زمن محدد، داخل مجتمع

---

(٧) Louis Althusser, "Idéologie et appareils idéologiques d'état," *La pensée*, no. 151 (Juin 1970), pp. 3 - 38.
والترجمة العربية: لوي التوسير، «الايديولوجيا واجهزة الدولة الايديولوجية»، تعريب جوزيف سكاف، **دراسات عربية**، العدد ١٠ (آب/ اغسطس ١٩٧٢)، ص ١٠٨ ـ ١٤٨.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) العروي، **مفهوم الايديولوجيا**، ص ١١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

معطى، وأنه يوجد في هذا المجال «بين طرائق النظر إلى الأمور المختلفة وبين الإجابات التي يعطيها المؤلف عن المسائل المنعزلة، رابطٌ يجعل من جملة هذه الإجابات وطرائق النظر كلية»[14]. إلا أن مهمة مؤرخ الفلسفة لا تتغاضى عن كشف «عدم مطابقة الفيلسوف العائدة إما إلى حضور مخلفات الأشكال الفكرية السابقة عليه في بعض النقاط الثانوية»[15]، أو إلى التزامات أمام السلطات القائمة (الكنيسة، الدولة)، أو إلى الرغبة في إزالة المفارقات والخلافات الواضحة مع الواقع (قوى اجتماعية، أفكار سائدة)[16]. علماً أن الفيلسوف يعمد إلى تناول مسائل وتجاهل مسائل أخرى، فتغدو كليته ادعاءً أكثر منها واقعاً.

وهكذا، مع أن الفلسفة سامية بفعل تخصصها بالمفهومية والكلية، فهي لا تفلت من شباك الأدلوجة ما دام مجال تخصصها هذا يشمل الاجتماعيات وينحرف عن الواقع نحو التخيُّل (تصور النظام الاجتماعي الأفضل) وإطلاق الأحكام القيمية عليه أيضاً[17]. من هنا صحَّ ما بيَّنه ناصيف نصار من علاقة «تداخل جدلي»، بين الأدلوجة والفلسفة، مؤكداً أن الفلسفة هي «المستوى النظري الأعلى» في الأدلوجة[18]. أما في ميدان الاجتماعيات فلا ينفك الاتجاه الماركسي عن استعمال مصطلح الأدلوجة/قناع. مثالاً على ذلك، نذكر أطروحة سمير أمين حول الأدلوجة التي اقترنت بتكون العالم الرأسمالي، والتي «تفقد قدرتها على المشروعية إذا بلغت هذه الدرجة من الوعي الناضج بالطبيعة الحقيقية للنظام الذي تخدمه»[19]؛ هذا مع العلم أن الكاتب كان تحدث في معرض تناوله مراحل «هياكل نظم الفكر» في منطقة أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، عن «الفكر الأدلوجي العام» الذي «يشمل كلاً من مناهج الفكر العلمي وهياكل الفكر الفلسفي والديني وعلاقاتها المتبادلة»[20].

إن معارضة الأدلوجة البرجوازية بالماركسية التي تكشف تناقضات المجتمع الرأسمالي والاستغلال الطبقي السائد فيه، تعجز في الواقع عن تجنب وصف الماركسية بالأدلوجية ما دامت تقدم نفسها كعلم وفلسفة للتغيير في خدمة أهداف الطبقة العاملة المتمثلة بالثورة الاشتراكية. لكن ألم تستخدم الماركسية كـ «قناع» في الأنظمة الاشتراكية لسيطرة

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٤) Lucien Goldmann, *Recherches dialectiques* (Paris: Gallimard, 1959), p. 129.

(١٥) Ibid, p. 35.

(١٦) Ibid, p. 37.

(١٧) وهذا ما نريد تأكيده هنا وفي مكان آخر. إن مختلف أشكال تمثّل العالم الاجتماعي، بما في ذلك الفلسفة، تقدم نفسها كأفكار صالحة، إن لم يكن لخير البشرية، فلخير كلٍ مجتمعي ما، أو، على الأقل، لخير جماعة ما من هذا الكل. لكن، ينبغي عدم الاكتفاء بدراسة الأفكار كما تقدم نفسها، كما في حالة ناصيف نصار الذي سلَّم بأنه «على مستوى الفكر الفلسفي، لا يوجد تقيُّد محصور بجماعة تاريخية محددة بعينها، إذ إن الفيلسوف الاجتماعي التاريخي يفكر، أو على الأقل يحاول أن يفكر، في الوجود الإنساني على الاطلاق» (انظر: ناصيف نصار، **طريق الاستقلال الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٢٥٩، ٢٦١) ، وأكد أن الفيلسوف «يكتب في الحقيقة لكل الناس»، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في أن الكتابة الفلسفية «لا يمكن أن تكون في متناول كل إنسان يحسن القراءة والكتابة. من هنا الحاجة إلى نخبة يتوجه إليها الفيلسوف، وبواسطتها يتوصل إلى عامة الناس» (المصدر نفسه، ص ٢٢٦).

نعتقد أن الأفكار تصل بطريقة ما إلى نسبة ما من عامة الناس، لكن جملة أسئلة تطرح نفسها هنا: من ينتج هذه الأفكار، ومن هي الفئة الاجتماعية التي تتبناها وتعمل على تحقيقها؛ ما هو موقع هذه الفئة من الانقسامات الاجتماعية السائدة، وما المسافة التي تفصلها عن السلطة؛ كيف نفسر انشطار فلسفة ما إلى اتجاهات مختلفة... الخ؟ إن مثل هذه الأسئلة التي يطرحها علم اجتماع الأدلوجات تهدف إلى كشف مدى زيف أو مطابقة الأفكار المنتجة في مرحلة ما من تاريخ الإنسان أو المجتمع، والأهداف الفعلية للفئة الاجتماعية التي تنتجها.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٩، ٦٣.

(١٩) سمير أمين، **نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٩)، ص ٧٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥، ١٨.

الحزب الشيوعي فيها، الحزب الذي كان بدوره تحت سيطرة فئة بيروقراطية احتكرت مجموعة من الامتيازات التي فصلت مصالحها عن مصالح مجموع الأمة (أو الأمم) وناقضتها، الأمر الذي ساهم مثلاً في تفجير التناقضات داخل المنظومة الاشتراكية[٢١]؟

مهما أفادت الأدلوجة من العلوم والفلسفات، فهي وعي نقدي، والأصح تقويمي، يبرز حسناتها مقابل سيئات الأدلوجات المغايرة. وهذا ما ينطبق على الماركسية التي تسلحت بالعلم والفلسفة من أجل خدمة مصالح ذات معينة (العمال)، وربطتهما بإرادة التغيير وبتصور مشروع نظام اجتماعي بديل (القفز فوق الواقع) يصفي آليات الاستغلال الطبقي. أكثر من ذلك، لقد انشطرت الماركسية إلى أدلوجات، لقابليتها للتأويل (شأنها في ذلك شأن كل أدلوجة) في ضوء الأزمات المعرفية والاجتماعية والسياسية المتجددة والمتغايرة هنا وهناك، ولتضارب مصالح الفئات الاجتماعية التي تتبناها، سواء على مستوى الدول (الشيوعية الأوروبية، الصينية، السوفياتية الستالينية)، أو على المستوى المحلي داخل كل دولة.

وهكذا، إذا كانت الغائية (المشروع) تميز الأدلوجة، فهي لا تقطع مع الواقع بما أنها تؤوله بكيفية معينة. بالأحرى، ان الأدلوجة خطاب تنعكس فيه أجزاء من الحياة الاجتماعية ويتضمن مجموعة أحكام إزاءها تُطلق استناداً إلى قيم عليا تمثل صورة المستقبل الأفضل للعلاقات الاجتماعية، ومن هنا الفعالية الاجتماعية للأدلوجة سواء أكانت عقيدة منظمة أم كانت مجموعة مواقف تفتقر إلى إطار نظري ما، وبغض النظر عن الاتجاه الذي تسلكه (محافظ، معارض، وسطي، أو غير ذلك).

ثانياً: الأدلوجة، الثقافة، المعرفة والعلم

لعل التداخل الذي سبق أن أشرنا إليه بين الأدلوجة ومفاهيم أخرى، مثل الثقافة والمعرفة والفلسفة، لا يعود إلى حضور ميزات الأدلوجة في أكثر أشكال تمثل العالم الاجتماعي فحسب، بل إلى الخلط بين هذه المفاهيم كذلك، على الرغم من كلّ محاولات التمييز بين فروع العلوم الاجتماعية والمسائل التي يتخصص كل منها في معالجتها.

إن ما يدل على حضور الأدلوجة في الثقافة مثلاً، هو تأكيد روشيه أن الأدلوجة جزء من الثقافة حيث تتخذ مظهراً «أكثر عقلية وأكثر وضوحاً وأكثر نضالية من النماذج والقيم»، ولكونها مصدراً للانقسام والخلاف داخل جماعة ما أو بين الجماعات[٢٢]، في حين بيّن غورفيتش أن «المعرفة السياسية غير مسكونة بالأدلوجة فقط، بل باليوتوبيات والأساطير»[٢٣].

إلا أن التنافس بين مفهومي الثقافة والمعرفة يبدو

---

(٢١) راجع مساهمتنا في معالجة هذه المسألة في: «ايديولوجية البيريسترويكا: الديمقراطية والسلام،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠) و«مازق البيريسترويكا،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢).

(٢٢) Rocher, *Introduction à la sociologie générale, l'action sociale*, p. 129.

(٢٣) جورج غورفيتش، **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر [مجد]، ١٩٨١)، ص ٤٢. ويقيم محمد عابد الجابري علاقة بين المعرفة والأدلوجة (كمحدِّدين للمجال التاريخي للفكر)، مؤكداً «أن الاشكالية النظرية التي تؤسس وحدة الفكر هي أساساً إشكالية معرفية، بمعنى أنها نتيجة تناقضات حقل معرفي معين، وبالتالي فهي تظل قائمة ما دامت الشروط المادية والابستيمولوجية التي تؤسس ذلك الحقل المعرفي قائمة. أما المضامين الأدلوجية التي توظف فيها المادة المعرفية التي يقدمها نفس الحقل المعرفي وداخل نفس الاشكالية، فهي لا تخضع للتناقضات المعرفية، بل لتناقضات وصراعات أخرى (أدلوجية) تجد أصلها ومنبعها في درجة تطور المعرفة وجهازها، بل في المرحلة التي يجتازها المجتمع من التطور... إن الانتماء إلى نفس الاشكالية وإلى نفس الحقل المعرفي لا يعني بالضرورة الانخراط في نفس الأدلوجة... إن المطامح السياسية والاجتماعية التي تعبر عنها أدلوجة معينة كثيراً ما تكون متقدمة أو متخلفة ليس فقط عن المادة المعرفية التي توظفها بل أيضاً عن لحظة التطور الاجتماعي التي تظهر فيها». انظر: محمد عابد الجابري، **نحن والتراث** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٠.

شديداً، نظراً إلى التشابه الكبير بين عناصرهما. ذلك أن «أنواع» المعرفة التي اقترحها غورفيتش ضمن «منظومة هرمية» تتفق و«الأنماط الاجتماعية»، تتحدد كما يلي: المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي، ومعرفة النحن والأغيار، ومعرفة الحس السليم (الحياة اليومية) والمعرفة التقنية والمعرفة السياسية والمعرفة العلمية والمعرفة الفلسفية[24]. وبهذا يكون المؤلف قد أدرج كل عمل فكري في مفهوم المعرفة، وربما باستثناء الأعمال الأدبية والفنية، علماً أن الدين يجد نفسه داخل بعض هذه الأنواع المعرفية، وخصوصاً المعرفة اللاهوتية ـ الفلسفية.

في المقابل، تبدو الثقافة في نظر الثقافويين، الذين يستوحون تايلور الشهير، «مجموعة مترابطة [منظومة] من طرائق التفكير والشعور والفعل، التي، إذ يتلقنها ويتقاسمها أشخاص عديدون، تساهم بطريقة موضوعية ورمزية على حد سواء، في تكوين هؤلاء الأشخاص ضمن جماعة خاصة ومتميزة»[25]. هذه المنظومة من النماذج والقيم والرموز «تشتمل على المعارف والمثل والفكر، وتمتد إلى أشكال التعبير عن الشعور والقواعد التي تحكم الأفعال الملاحظة موضوعياً، والمعارف العلمية والتقانة والميثولوجيا والفنون وقواعد السلوك»[26].

الوعي كل يتضمن ما هو قائم وما يجب أن يقوم، فهو إذاً مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الادلوجة ضرورية للوجود الإنساني وملازمة له

كما يتشابك مفهوم الحضارة مع الثقافة حيناً، ويتميز عنها حيناً آخر. فهو إما يشتمل على ما هو مشترك بين الثقافات، حيث ترتبط كل ثقافة بـ «مجتمع معين ومحدد الهوية»[27]؛ أو انه يستعمل للدلالة على درجة عالية من التقدم الذي بلغته المجتمعات الحديثة، حيث إن كلمة Civilisation تأتي أصلاً بمعنى «تمدن» أو «تحضر»، لكن تأتي بمعنى «تهذيب» وصقل كذلك، وهي ظهرت مع نمو المدينة كمركز اقتصادي ـ تجاري (مثل مجتمع الحضر المبني على التجارة والانتاج الحرفي عند ابن خلدون)، ثم كمركز سياسي وثقافي حيث انبثقت فكرة المواطن الذي يحترم قيم المدينة وأنظمتها وقوانينها. لذا، كان ظهور المدينة بمثابة ظهور لنمط من الكينونة الاجتماعية «الذي يجب على البشرية

---

(٢٤) غورفيتش، المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٥١.

(٢٥) Rocher. *Introduction à la sociologie générale. l'action sociale*, p. 111

(٢٦) Ibid. p. 112.

إن القيمة هي الكيفية التي يكون عليها الإنسان والسلوك، والتي يرغبها أو يعترف بها فرد أو جماعة بوصفها مثالية. أما الرموز فهي إشارات تذكّر بالغائب، لا تفصح عنه إلا جزئياً، وتستخدم كوسائط بين المضامين الواقعية أو اللاواقعية التي تتخطى الوعي الجماعي والفردي على السواء.

يعرف العروي الثقافة (أو التراث) بـ «مجموع الاعمال الإنسانية: تقنية، علمية، فنية، اجتماعية، شكلية، سلوكية، أدبية، أكانت تبدو لنا متناظمة أو متناثرةً، لكنه يضيف «أن أفق كل ثقافة غير محدود مبدئياً»، مؤكداً أن الثقافات وجدت عالمية، ومبرزاً مسالة التقدم الثقافي. أنظر: عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٢)، ص ١٥٢. كما يعالج هذه المسالة في كتابه: **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣).

أما الجابري، فيدرس «العقل» بغض النظر عن الاختلاف حول مضمون الثقافة، مع أن ما يهم بالنسبة إليه هو «التفكير بواسطة الثقافة»، أي «التفكير من خلال منظومة مرجعية تتشكل إحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها، وفي مقدماتها الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنظرة إلى المستقبل، بل والنظرة إلى العالم، إلى الكون، والانسان، كما تحددها مكونات تلك الثقافة». وهكذا، فالعقل هو «الفكر بوصفه أداة للإنتاج النظري صنعتها ثقافة معينة لها خصوصيتها»، أو بالأحرى هو «جملة المبادىء والقواعد التي تقدمها الثقافة العربية للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، أو لنقل: تفرضها عليها كنظام معرفي». انظر: محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٢ ـ ١٥.

(٢٧) Rocher. Ibid. p. 110.

كافة أن تنضم إليه بشكل متساو»[٢٨].

وبغض النظر عن خلفيات التنافس بين الثقافوية والمعرفوية الذي يؤدي إلى خلط بين المفاهيم، نتابع البحث في تأثير الأدلوجة في موضوع كل من علمي الثقافة والمعرفة المقترحين، بل في العلوم الاجتماعية الأخرى أيضاً. فالواقع أن الأدلوجة تغمر الحياة الفكرية ووعي الأفراد إلى درجة أنها تلازم الوجود الإنساني. من هنا ميَّز غرامشي بين الأدلوجات «العضوية تاريخياً» الضرورية لبنية معينة من جهة، وبين الأدلوجات «الكيفية»، «العقلانية»، «المنشودة» من جهة أخرى. للأولى مفعول «نفسي»، فهي تنظم الكتل البشرية وتكوّن المجال الذي يتحرك فيه البشر، حيث يتلقون الوعي بوجودهم، وحيث يناضلون؛ أما الثانية فلا تخلق أكثر من «حركات» فردية وجدالات... الخ[٢٩].

والحال هذه، كيف يمكن أن يكون وعي الفرد بوجوده مفصولاً عن الجدالات أو عن الوعي بوجوده المنشود؟ فالوعي كل يتضمن ما هو قائم وما هو غير قائم وما يجب أن يقوم، إنه إذاً مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الأدلوجة ضرورية للوجود الإنساني وملازمة له. لذا فإن التمييز بين أدلوجة مطابقة وأخرى غير مطابقة للواقع، هو ضرب من حكم قيمة لا يعطي الأدلوجة مضمونها الفعلي. يبقى أن مهمة الباحث السوسيولوجي في شؤون الأدلوجات تكمن في كشف مدى حضور الواقع فيها، مع الخلفيات والأبعاد وما إلى ذلك، علماً أن المطابقة جهد لا يتوقف للامساك بعناصر ونوابض الواقع المتحرك على الدوام؛ الأمر الذي يبطل الإدعاء بالقبض على الواقع والحقيقة الواقعية بكليتهما.

حين نقول إن الأدلوجة تلازم وجود الأفراد، فإن ذلك يعني أن تصورهم للمستقبل مبني على وعي ما بوجودهم الواقعي الذي هو سيىء أو جيد قياساً على مجموعة القيم التي يعدونها سامية، والتي إما توارثوها عبر الأجيال أو اكتسبوها من خبرة وجودهم وخبرة غيرهم، أو انهم استنبطوها كمزيج من مصادر عدة، بحيث تتفق وضرورة الوصول إلى مستقبل أفضل. ومن هذه الضرورة بالذات ينبثق النقد والشك، وينطلق الإبداع والتجديد والتغيير في العلم والأدب والفن والأنظمة... الخ، كما قد تتجه أهداف النقد نحو إصلاح الاعوجاج والإنحراف لإعادة الاستقرار غير القائم، وذلك بحسب النموذج الأدلوجي المعني (تغييري، محافظ). أما الوعي بالوجود فهو يتضمن ولا شك صورة عن الذات، كما يوحي بذلك قول ألتوسير إنه «لا توجد أدلوجة، إلا بوساطة الذات ومن أجل الذات، وذلك يعني أنه لا وجود لأدلوجة إلا بالنسبة إلى ذات ملموسة»[٣٠]. ولكن كيف يمكن أن توجد ذات دون مقابلتها بذات أو بذوات أخرى في الحياة الاجتماعية، وهل يعي فرد أو جماعة ذاتهما دون وعيهما لعلاقاتهما بالذوات الأخرى، وليس من العسير أن نجد في خطاب كل فرد صفات للأنا وللآخر تظهر فيه الأنا متمايزة عن/ومفضَّلة على الآخر: هذا ما يعكسه وعي معين لتمايز المرأة والرجل، والاختلاف بين فرد وآخر، وبين جماعة وأخرى (عشيرة، طائفة، طبقة، أمة، حزب، ناد، نقابة... الخ). الأمر لا يتعلق إذاً، على سبيل المثال، بالنظر إلى الأدلوجة البرجوازية بوصفها في آن «أدلوجة ـ أنا» (في حد ذاتها) و«أدلوجة ـ آخر» (بالنسبة إلى الطبقات الأخرى)[٣١]، بل بواقع أن كل أدلوجة تبني نموذجاً لأنا معينة ذات علاقة بأنا (أو

---

(٢٨) انطوان بلتيه وجان جاك غوبلو، المادية التاريخية وتاريخ الحضارات، تعريب الياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٢.

(٢٩) Auteurs, *Analyse de l'idéologie*, p. 36.

(٣٠) Atlhusser, "Idéologie et appareils idéologiques d'état,".

(٣١) ثربورن، ايديولوجية السلطة وسلطة الايديولوجيا، ص ٤٩.

أنوات) أخرى، في الماضي و/أو في الحاضر، وتكون صفاتها أقل قيمة (حتى ولو كانت حليفة)، سواء عبرت عن ذلك في خطاب صريح أو في خطاب ضمني (ملطَّف). من هنا لا بد، من وجهة النظر السوسيولوجية، لكل أدلوجة من أن تحجب العديد من عناصر الذوات الأخرى المجاورة للذات التي تبنيها، بل تحجب كذلك عناصر من هذه الذات المضخمة عادة، فضلاً عن العلاقات الفعلية بينها وبين الذوات الأخرى. وهكذا ترسم الأدلوجة حدوداً واضحة بين الجماعة المعنية والجماعة الأخرى، الأمر الذي يمثل شرطاً ضرورياً لتبرير شرعية الذات الجماعية ووعي أعضائها بانتمائهم المشترك. هذه الحدود هي مجموعة القيم غير القابلة للشك، التي تعين السلوك الشرعي في مقابل السلوك غير المطابق لها، أي دائرة الشرعي والممنوع. الأدلوجة تخاطب الفرد والجماعة لجعل وعيهما ضمن هذه الدائرة، وتحثهما على تحقيق ما هو مقترح كقيمة بوصفه «وكيلاً للكلام الصحيح والبديهي، وحاملاً أدوات العقاب الرمزية»(٣٢).

غير أن ديمومة الجماعة وتوسعها وضرورة مواجهتها التهديدات الخارجية، ناهيك عن تهدئة توتراتها الداخلية الضمنية أو الظاهرة، تتطلب بناءً أدلوجياً يسمح بتقديم شبكة من التفسيرات للرد على أي مسألة طارئة أو تساؤل محتمل. لذا، يتميز هذا البناء بأنه منظومة تعابير ومبادىء عامة، مرنة، تسمح بتعدد التأويلات وبإعادة التكيف مع الأوضاع المحيطة المستجدة. وبهذا تمتلك الأدلوجة القدرة على التواصل مع الحياة اليومية للأفراد، في الزمان والمكان، لمحاصرة الفرد وتزويده المواقف إزاء الأوضاع القائمة، في محاولة للحؤول دون انجذابه نحو الأدلوجات الأخرى، في الوقت الذي تحاول التأثير في وعي أعضاء الجماعات الأخرى.

من ناحية أخرى، يبدو، في ضوء ما تقدم، أن المنطق الأدلوجي يتعارض مبدئياً مع المنطق العلمي الذي يتحدد بالمعرفة المتتابعة التي يضع قواعدها. وفي حين أن الحقيقة العلمية قابلة للفحص والتفنيد والشك، أي أنها خاضعة للرقابة حتى حينما يتعلق الأمر بالاستنتاجات، تبني الأدلوجة أقانيم تخدم كمراجع للحكم على مدى شرعية العلاقات الاجتماعية القائمة. مع ذلك، لا تخلو العلوم الإنسانية من التأثر بالأدلوجات، إن لم نقل إنها تتورط في الصراعات الأدلوجية ـ السياسية، على الرغم من كل التقنيات والمناهج العلمية التي تستخدمها.

الوعي يتضمن كل ما هو قائم وما يجب أن يقوم، فهو إذاً مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الأدلوجة ضرورية للوجود الانساني وملازمة له

وفي هذا المجال، كشف بورديو أن الحركات الناطقوية التي انتشرت في فرنسا خلال الستينات، كانت تفرض على الباحث «دور رفيق الشارع الذي يحلل الحركة من داخل الحركة»، ذلك أنه كان من غير الممكن «تجنب التأثير الرمزي الذي يمارسه الخطاب العلمي بتكريسه حالة من الانقسامات ورؤية الانقسامات، من أجل المعرفة والاعتراف بالانقسامات». أكثر من ذلك، كان للصراعات حول تعيين حدود المنطقة أثر مهم في التنافس بين العلوم (الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والإثنولوجيا والاجتماع... الخ) حول معايير تحديد مفهوم المنطقة، وحول العلم الأكثر أهلية لذلك: «إن العلم الذي يزعم اقتراح المعايير الأكثر تأسيساً في الواقع، مجبر على أن يحترس من النسيان بأنه لا يقوم إلا بتسجيل حالة من صراع التصنيفات، أي حالة علاقة قوى مادية أو رمزية بين هؤلاء الذين يرتبطون بهذا النمط

(٣٢) Pierre Ansart, *les ideologies politiques* (Paris: P.U.F. 1974), p.

التصنيفي أو ذاك، وبين الذين يتذرعون مثله بالسلطة العلمية»[33].

وهكذا تبرز فرضية قابلة لمزيد من الفحص والتدقيق في إطار علم اجتماع الأدلوجات، مع أنها تستند إلى العديد من الأبحاث والملاحظات، وهي أن التنافس بين العلوم الإنسانية، بما في ذلك الفلسفة، حول المسائل التي يجب أن يطرقها هذا العلم دون سواه، بل حتى حول المقدرة على الإحاطة بالكلية الاجتماعية، هذا التنافس يرتبط بالانقسامات الأدلوجية القائمة ويساهم فيها، ويتأثر بمثلث المنطق الأدلوجي: قيم ← وصف نقدي ← مشروع.

هل هذه الفرضية تحط من قدر العلوم؟ لا بالتأكيد، فالأمر يتعلق هنا بالاعتراف بأهمية العلوم والفلسفة وضرورتها لكونها مستويات أرقى للأدلوجات الملازمة للكينونة الإنسانية، لكن في الوقت نفسه هذه الفرضية لا تطلق أحكاماً قيمية على الأدلوجات (كاتهامها بتخريب الاستقرار وما شابه)، بل تسجل واقع أنها ضرورية للإجتماع البشري.

إن ديمومة الجماعة وتوسعها وضرورة مواجهتها التهديدات الخارجية وتهدئة توتراتها الداخلية تتطلب بناءً ادولوجياً يسمح بتقديم شبكة من التفسيرات للرد على أي مسألة طارئة أو تساؤل محتمل

ثالثاً: ثقافة أم أدلوجات سياسية؟

يبدو أن التداخل والاختلاف بين مفهومي الثقافة والأدلوجة قائم في الميدان السياسي أيضاً. فقد استند مفهوم «الثقافة السياسية» (أو المدنية) إلى «استبطان المنظومة السياسية من خلال معرفة مشاعر وأحكام أعضائها»، ويقصد به «سبل توزع نماذج الاتجاهات إزاء الموضوعات السياسية بين السكان». وتنقسم هذه النماذج كما يلي:

١ ـ **الاتجاه الإدراكي**، أي معرفة المنظومة السياسية وأدوارها والقائمين بهذه الأدوار، ومواردها ومنجزاتها والمعتقدات المتعلقة بها.

٢ ـ **الاتجاه العاطفي**، وهو يتضمن المشاعر إزاء المنظومة السياسية ومختلف أجزائها.

٣ ـ **الاتجاه التقويمي**، أي الأحكام والآراء المتعلقة بالموضوعات السياسية، التي تشمل مزيجاً من معايير قيمية ومعلومات ومشاعر.

أما الموضوعات السياسية التي ينبغي التمييز بينها لدى دراسة العناصر المكونة للمنظومة السياسية (ديمقراطية، دستورية، اشتراكية... الخ)، فتنقسم إلى ثلاث «فئات كبرى» بدورها:

أ ـ الأدوار أو البنى المتخصصة (التشريعية، التنفيذية، الإدارات).

ب ـ القائمون بهذه الأدوار (الحكام، المشرعون، الموظفون).

ج ـ البرامج السياسية (قرارات وأفعال)[34].

وهكذا، فإن الثقافة السياسية تقدم نفسها، وخصوصاً حين تنسب نفسها إلى «أمة» أو «شعب»، ككل غير منقسم، بغض النظر عن الانقسامات

(٣٣) Pierre Bourdieu, "L'identite et la representation," Actes de la recherche en sciences sociales, no. 35 (Novembre 1980), pp. 63 - 72.

(٣٤) Gabriel A. Almond & Sidney verba, *The Civic Culture, Political System and Democracy in Five Nations* (New Jersey : Princeton University Press, 1963), pp. 12 - 20.

وهناك تحديد آخر متناقض لمصطلح **الثقافة السياسية**: إنها، إذ تعد «أدلوجة مهيمنة» في فرنسا «تدل على مجموع مختلف (نظريات، ممارسات،

الاجتماعية والتفاوت الثقافي (المستوى التعليمي) الذي يرافقها. فضلاً عن ذلك، ينظر إلى الثقافة السياسية بوصفها مجردة عن البنى الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، بحيث تكاد تختفي مساهمتها في صيانة وتكييف النظام الاجتماعي والسياسي، ناهيك عن عزلها عن الفئة (أو الفئات) الاجتماعية التي تنتج هذه الثقافة أو تعيد انتاجها[٣٥]. ومن هنا تبرز الأهمية الخاصة لمفهوم الأدلوجات السياسية، نظراً إلى العلاقة التي يقيمها هذا المفهوم بين التمثلات السياسية والعالم الاجتماعي المعني.

ونقصد بالأدلوجة السياسية **طريقة نظر جماعة معينة إلى العلاقات الاجتماعية ـ السياسية السائدة وفقاً لقيم سياسية محددة، وتتضمن وصفاً أو تفسيراً وأحكاماً وخطط عمل ترمي إلى تخطي توترات هذه العلاقات عبر نموذج محدد من البناء السياسي**. ولهذا التعريف بُعدان: الأول رمزي، يتعلق بمضمون الخطاب السياسي، والثاني اجتماعي ـ سياسي يلفت الانتباه إلى ما يقدمه هذا المضمون من مؤشرات حول علاقاته بالحياة الاجتماعية ـ السياسية السائدة، الأمر الذي يستلزم البحث في الخطوات المنهجية الضرورية في آن لوصف الخطاب (المضمون والشكل) ولكشف علاقاته بخارجه (وهذا ما سنعالجه في موضع آخر).

بوجه عام، كل أدلوجة سياسية تقدم نفسها في خطاب يتضمن جملة تأكيدات حول وقائع بديهية، وتظهر فيه جماعة ما في موقع محدد مقابلة بمواقع الجماعات الأخرى في سياق الصراعات الاجتماعية (الكامنة أو الظاهرة) وتوزيع مراكز السلطة، كما تظهر الجماعة نفسها في تراتبية معينة. وفي عملية تصوير الحاضر هذه تستعين الأدلوجة السياسية بأحداث ووقائع تاريخية على نحو انتقائي يبدو بعضها، إضافة إلى ابطال محددين، قدوة ومثالاً على السيرة والسلوك والصفات الحسنة والمتميزة[٣٦] التي على الجماعة المعنية أن تتمثلها في حاضر ومستقبل علاقاتها الداخلية والخارجية.

في ضوء هذه النظرة إلى الواقعي، كما في سياقها، تطلق الأحكام القيمية عبر عملية قياسية (الوقائع بالنسبة إلى القيم)، وبلهجة نقدية وتحريضية ضد اللامساواة في العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة (ضد اللاشرعي) أو ضد الجماعة أو الجماعات التي تشكك في الشرعية القائمة وتهددها، وما إلى ذلك. وفي هذه العملية أيضاً، تتحدد الأهداف (التكتيكية = الممكنة، الاستراتيجية = ذروة الشرعية التي تناسب القيم) التي على الجماعة أن

أساطير، أحداث مرجعية...) (انظر: ب. روزا نفالون وب. فيفري، **نحو ثقافة سياسية جديدة**، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ١٢) لكنه يأتلف ويتسق حول تمثل سائد للتغيير الاجتماعي وللعلاقات بين الدولة والمجتمع (المصدر نفسه، ص ٢٧). إن «اشتراكية الدولة» تجسد هذه الثقافة «السائدة يساراً» التي «ربما هي ثقافة المجتمع في مجمله» (ص ٤٠)، وتدعم مركزية الدولة (ص ٣٧). وبوصفها «ظاهرة اجتماعية»، تتطور الثقافة السياسية «مع المجتمع وتتحول معه خلافاً للأدلوجة التي تبدو كأنها بدون تاريخ» (ص ٢٨). ذلك أن الأدلوجة هي سمة «الخطاب اليميني» الذي «ينزع إلى إخفاء واقع العلاقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج، أي ان غايته تضليلية» (ص ١٢).

وهناك دراسات حول الثقافة السياسية في العالم العربي، نذكر منها:

- Yves Schemeil, *Sociologie du systeme politique Libanais*, these d'Etat (Grennble: Dir Chatelus, Universite de sciences sociales, 1976).
- كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠).

(٣٥) راجع نقد منظور «الثقافة السياسية» في: Jean Pierre Cot et Jean Pierre Maunier, *Pour une sociologie politique*, T 2, (Paris: Ed. du Seuil, 1974), pp. 51 - 56.

(٣٦) نرى أن هذا يدخل في إطار ما عبّر عنه الجابري بـ «المخيال الاجتماعي» أو «المرجعية العامة» للعقل السياسي «كممارسة وأدلوجة»، موضحاً أن هذا المخيال «هو الصرح الخيالي المليء براس مالنّا من المآثر والبطولات وأنواع المعاناة، الصرح الذي يسكنه عدد كبير من رموز الماضي [...] وهو مجال لاكتساب القناعات، مجال تسود فيه حالة الإيمان والاعتقاد...». انظر: محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٤ ـ ١٥.

تعمل لبلوغها، بما في ذلك الفئة الأكثر أهلية لحيازة السلطة والوسائل المناسبة لبلوغ الشرعية المنشودة.

هذه الخطوط العامة لمضمون الخطاب السياسي تبقى خاضعة للفحص والتدقيق لدى دراسة خاصة بكل أدلوجة سياسية ترمي، من جملة ما ترمي، إلى كشف مدى تماسك الخطاب ومرونته، ومنطقه ودرجة استخدامه للعلوم أو الأساطير... الخ. أضف أن دراسة كهذه تبقى قاصرة من وجهة النظر السوسيولوجية ما لم تدرج الأدلوجة السياسية في السياق الاجتماعي ـ السياسي، أي ما لم تبنِ علاقة بين الخطاب ومنتجه والجماعة التي تنتظم حوله، لكن هل تنفصل هذه العلاقة عن العلاقات الاجتماعية العامة بين مختلف الجماعات وأدلوجاتها في كل مجتمع كلي أو أمة، وفي كل مرحلة زمنية محددة؟

خلافاً للمنظور الثقافوي الذي يظهر الثقافة كـ«إرث»[٣٧] يعاد انتاجه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وبالتالي، حيث تنفصل «الثقافة المدنية» عن الفاعل الاجتماعي بوصفه منتجاً لها، يرتبط مفهوم الأدلوجات السياسية بمسألة الانتاج (المنتج) و«الاستهلاك» ووسائل الإكراه المستخدمة في هذا المجال. وقد قام بمثل هذا الربط كل من دوركايم والتراث الماركسي وماكس فيبر على الرغم من الفروقات[٣٨].

إلا أن التراث الماركسي خلَّف طروحات لم تفلت من شباك التيار الثقافوي، وذلك انطلاقاً من واقع سيطرة الطبقة على الدولة واستخدامها الأجهزة الرسمية لتثبيت سيطرتها على المجتمع (الطبقات الأخرى). فقد ميز غرامشي داخل «البنية الفوقية» (الدولة البرجوازية) بين مجتمعين: **المجتمع السياسي**، الذي هو جهاز إكراه يؤمن انضباط الكتل ضمن نمط الانتاج القائم، ويتألف من قوى الأمن والقانون والبيروقراطية التي تمارس سلطة القمع؛ و**المجتمع المدني** المكرس لتأمين استمرارية الهيمنة الأدلوجية للطبقة الحاكمة، عبر ثلاث مؤسسات رئيسية تقوم بنشر الأدلوجة (الكنيسة والنظام التعليمي والصحافة)، إضافة إلى وسائل نشر أخرى (الجيش والأحزاب والنقابات والفنون... الخ). والمجتمع المدني هو مجال الصراع السياسي الأساسي ضد هيمنة الفئة المسيطرة. أما الدولة الدكتاتورية فتمثل سيطرة جماعة على المجتمع بوساطة القمع لا الهيمنة الأدلوجية[٣٩].

الأطروحة الألتوسيرية، في ما يتعلق بهذه المسألة، تبدو أكثر بنائية. فإلى جانب الجهاز القمعي (الحكومة والإدارة وقوى الأمن... الخ)، هناك الأجهزة الأدلوجية (الدينية والتربوية والعائلية والقضائية والحزبية والنقابية والسياسية والثقافية) التي توحدها أدلوجة الطبقة المهيمنة، وتعمل بوساطة الأدلوجة بهدف (الوظيفة) تأمين، ليس استمرار سيطرتها على الدولة فقط، بل إنتاج وسائل الانتاج وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج أيضاً تحت «درع» جهاز الدولة القمعي. وبذلك تكون هذه الأجهزة (الأدلوجية) الحقلَ الذي يدور صراع الطبقات فيه، وهدفاً لهذا الصراع، ما دامت الطبقة المهيمنة عاجزة عن الهيمنة التامة على هذه الأجهزة كما تسيطر على جهاز القمع[٤٠].

---

(٣٧) Rocher. *Introduction a la sociologie generale, l'action sociale*, p. 112.
وقد استدعى مفهوم الحضارة أيضاً «ضرباً من تراث جماعي أساسي بقدر ما هو تميز ودلالة»، واتسم بـ «الدوام» و«الخصوصية»، مهما كانت درجة تخطي هذه الخصوصية، وبالتالي شملت الحضارة من الماضي كل ما «يكون على ما يكفي من الثقل لكي يشكل الحاضر». انظر: بلتيه وغوبلو، المادية التاريخية وتاريخ الحضارات، ص ٢٨.

(٣٨) Bertraud Badie et Pierre Birnbaum. *sociologie de l'etat* (Grassetet: Fasquelle, 1979), Chapitre premier.

(٣٩) Cot et Maunier. *Pour une sociologie politique*, pp. 58 - 61.

(٤٠) Althusser. "Ideologie et appareils ideologiques d'Etat".

هكذا ارتكزت آلية الهيمنة والإكراه في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وفق المنظور الغرامشي - الألتوسيري، على مبدأ شمولية الدولة، حيث تندرج الأجهزة والمؤسسات (الثقافية والاجتماعية والسياسية) في تنظيم الدولة الرسمي. حتى في حال إفلات فئات إجتماعية أو أجهزة (أحزاب ونقابات) من سلطة الدولة، فإن نضالها الأدلوجي - السياسي لا يتم خارج أطر التنظيم الذي أقامته الطبقة المسيطرة، الأمر الذي يصادف المنظور الثقافوي الذي يزعم أن «ثقافة سياسية» واحدة تسود المجتمع، متجاهلاً معارضات هذه «الثقافة».

والواقع أن هذه الأطروحة تصرف النظر عن عنصر مهم يدخل في آلية الهيمنة والإخضاع الرأسمالية: إن الفوائد التي تجنيها المراكز الرأسمالية من علاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة مع البلدان النامية (أطراف الرأسمالية)، تساهم في تقديم تنازلات إلى الطبقات الدنيا (تقديمات اجتماعية، ضمان صحي واجتماعي، تعويضات بطالة وإقامة... الخ). أكثر من ذلك، يبيّن سمير أمين أن التنمية المتمحورة على الذات في تلك المراكز أدت إلى «تجانس اجتماعي» (انخفاض درجة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية)، وذلك بفعل تحالفات طبقية داخلية ناجمة، ليس عن الدينامية الداخلية لصراع الطبقات فحسب، بل عن أوضاع التقسيم العالمي للرأسمالية أيضاً (مراكز - أطراف) والموقع المهيمن للمراكز فيه[41]. لكن، بموازاة هذه الأوضاع، تعمل برجوازيات المراكز الرأسمالية أيضاً على نشر أدلوجاتها الديمقراطية (بما في ذلك نقد الدكتاتورية الاشتراكية وغير الاشتراكية) خارج حدودها القومية وداخلها: إنها تسعى لمزيد من التوافق القومي داخل بلدانها من خلال العمل على إسقاط الأنظمة الاشتراكية والاستبدادية والتدخلات العسكرية في البلدان النامية المتأزمة و/أو التي تظهر فيها مقاومات لسياسات وتدخلات المراكز، لكون هذه الأنظمة والبلدان والمقاومات أعداء قوميين خطرين على الديمقراطية والمصلحة القومية؛ وبالتالي فهي تشجع على قيام أشكال ديمقراطية[42] تسمح بتدخلاتها السياسية وبتوسيع واستمرار الأطر الرأسمالية العالمية. وقد توافقت التحولات في الاتحاد السوفياتي نحو إرساء الديمقراطية والاتجاه نحو اقتصاد السوق لمصلحة الأدلوجة البرجوازية، بوصفها إثباتات من خارج الحدود القومية للمراكز الرأسمالية على أهمية وفعالية وضرورة تعميم وتأبيد النظام الرأسمالي والقوى والأجهزة التي تحميه.

إذاً، تقوم آلية الهيمنة البرجوازية على عمل مثلث: تثبيت تبعية البلدان التي لا تنتمي إلى نادي المراكز الرأسمالية؛ خفض درجة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية داخل هذه المراكز، تعميم الأدلوجة البرجوازية (وقد ابتكرت وسائل الاتصال العالمية لهذه الغاية). مع ذلك يجب أن نسجل المقاومات التي تواجه هذه الآلية مهما كانت حدود تأثيرها، والتي لا تعبر عن نفسها خارج الحدود القومية للمراكز الرأسمالية، بل داخلها أيضاً حيث تنعتق أدلوجات سياسية وغير سياسية عديدة من هيمنة الأدلوجة البرجوازية: الأحزاب والشخصيات السياسية الاشتراكية، والحركات العنصرية، واللوبيات، وتجمعات البدع الدينية وجمعيات المهاجرين والعمال الأجانب، والحركات النسائية، والمدافعون عن البيئة، وزمر الشباب المنعزلة عن العمل السياسي... الخ.

ولا يطعن هذه الحقيقة واقع أن الحروب الخارجية تضعف هكذا مقاومات وتغلِّب أدلوجة قومية تساند الحكومة المركزية (هذا على الأقل ما تبينه استطلاعات

(٤١) سمير أمين، **ما بعد الراسمالية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، الفصلان الأول والثالث.

(٤٢) لا نقصد هنا تبرير النزوع الاستبدادي، بل إن برجوازيات المراكز تسمح بأشكال ديمقراطية في الدول غير الديمقراطية بقدر ما تخدم هذه الأشكال تثبيت نفوذها، في حين أن المشروع الديمقراطي في هذه الدول يتخذ أبعاداً أعمق ويعارض تنامي هذا النفوذ.

الرأي في الدول الرأسمالية في فترات الحروب).

ولا شك في أن ولادة هذه الجماعات ترتبط بتطور العلاقات الاجتماعية ـ السياسية أكثر منها بإرادة أجهزة الدولة والطبقة المسيطرة وأدلوجاتها. ولا تقتصر هذه الحقيقة على المجتمعات الرأسمالية، حيث تعددية الجماعات المذكورة شفافة، بل على الدولة الرأسمالية التابعة غير الديمقراطية أيضاً، حيث التعددية محظورة رسمياً. هنا لا تقاس فعالية الجماعات السياسية غير الرسمية إلا في المراحل الثورية أو الانقلابية، وهناك تقاس فعالية مثل هذه الجماعات عبر وسائل استقصاء الرأي العام (وسنرى أن عملها لا يتم وفق القوانين الرسمية بقدر ما يتم بحسب قانون ضمني يتصل بحركة الصراع في ما بينها). وفي هذا المجال كشفت التحولات في الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية) من جملة ما كشفت، التيارات الأدلوجية ـ السياسية التي كانت قائمة في ظل النظام الستاليني، في الوقت الذي لم تكن الهتلرية، على الرغم من الفروقات، حائلاً دون ولادة ونمو الأدلوجات السياسية الديمقراطية والاشتراكية، والكلام نفسه يقال على الدول غير الديمقراطية الأخرى كالبلدان النامية.

رابعاً: الحقل السياسي ـ الأدلوجي

إن تعددية الجماعات السياسية التي تفرزها دينامية كل مجتمع وعلاقاته بالسلطة السياسية، وبغض النظر عن الشرعية القانونية التي تجيز هذه التعددية أو لا ترخص لها، تنتظم في حقل سياسي مركب من القوى السياسية (أحزاب، حركات، شخصيات) ويحكمه منطق الصراع بين هذه القوى التي ينبغي على كل منها أن يعين خطوط التمايز الدقيقة عن الآخر، حتى في حالات التحالف. أما موضوع هذا الصراع فهو تحويل ميزان القوى داخل الحقل بما يسمح بالوصول إلى السلطة (سواء في الدولة أو خارجها) على المجتمع أو فئات منه.

في الديمقراطيات الغربية حيث يمكن مفهوم الحقل السياسي أن يتخذ صورته المثالية، إن المنتوجات السياسية (مشاكل وأحداث وقرارات وخطابات) التي تتوالد في هذا الحقل، هي من صنع المحترفين الذين يحتكرون وسائل الانتاج السياسية (الوقت الحر ورأس المال الثقافي) وشروط الدخول إلى الحقل والمشاركة في لعبة التنافس في ما بينهم على السلطة، وهذا الاحتكار هو الذي يتيح للمحترفين «فرض» تمثيلهم على العالم الاجتماعي (فئات، طبقات، أمة) الذي يدعون ممارسة اللعبة باسمه. لكن لا يمكن المحترف أن يخوض التنافس مع شيء من حظ النجاح ما لم تتوافر له جدارة معينة من خلال عملية التدريب الضروري لاكتساب مجموعة المعارف التي أنتجها وراكمها المحترفون السابقون أو الحاضرون، بما في ذلك امتلاك بلاغة سياسية معينة لا غنى عنها في الجدالات مع المحترفين الآخرين وفي العلاقات بالجمهور، فضلاً عن معرفة أصول التنافس مع هؤلاء وبينهم. وفي هذا المجال، تقوم الأحزاب بدور رئيسي، ناهيك عن دور الجامعات حيث تثار المسائل السياسية التي هي من شأن الاختصاصيين، فإليهم يعود «البت بها باسم المعرفة والعلم وليس باسم الطبقة أو العامة»(٤٣).

من ناحية أخرى، إن للمحترف السياسي رأسمالاً سياسياً معيناً، فهو يستمد نفوذه من الثقة التي تضعها الجماعة فيه، والتي يسعى للحصول عليها عبر خطاب يلتمس فيه من هذه الجماعة الاعتراف به (وبالمؤسسة السياسية التي ينطق باسمها) ويعبر عن إرادة تجنب فقدان الثقة الموضوعة فيه والتي يستهدف الخصوم نزعها.

(٤٣) Pierre Bourdieu, "La Representation politique," *Actes de la Recherche en sciences sociales*, no. 36/37 (Fev/ Mars 1981), pp. 3 - 24.

رأس المال السياسي نوعان: **الشخصي** الذي يمكن أن يتفرع منه رأسمالان: الأول، الشعبية التي تتأسس «على واقع المعروف والمعترف به في شخصه... وعلى ملكية عدد معين من المواصفات النوعية أيضاً التي تمثل شرط اقتناء سمعة جيدة والمحافظة عليها». وفي الغالب، ينتج رأس المال الشعبي هذا من «تكييف رأسمال شهرة متراكمة في ميادين أخرى وخصوصاً في مهن تؤمن، كما المهن الحرة، وقتاً حراً، وتفترض رأسمالاً ثقافياً معيناً». أما رأس المال الشخصي الثاني فهو الوجاهة التي تعد حصيلة «تراكم بطيء ومستمر في حياة الشخص، في حين ينبثق رأس المال «البطولي» أو «النبوي» من «فعل احتفالي منجز في وضع أزمة، في الفراغ والصمت اللذين تخلفهما المؤسسات والأجهزة»[٤٤].

في المقابل، يتوقف النوع الثاني من رأس المال السياسي، **رأس المال المفوَّض**، على تراكم «رأسمال رمزي من الاعتراف والإخلاص»، تحققه «منظمة دائمة من الدائمين القادرين على تحريك المناضلين، المنتسبين والمتعاطفين، وعلى تنظيم عمل الدعاية الضروري للحصول على الأصوات، وبالتالي على المراكز التي تسمح بإمساك الدائمين والحفاظ عليهم باستمرار». لكن كسب رأسمال مفوَّض يستجيب «لمنطق خاص جداً»: التنصيب لقاء استثمار الوقت والعمل والوفاء والتفاني للمؤسسة الحزبية، الذي هو موضوع تنافس داخل هذه المؤسسة بين المحترفين نظراً إلى المنافع التي يعرضها، سواء أكان «التنصيب» يتعلق بمراكز المؤسسة أو كان يتعلق بمراكز الدولة. من هنا، فالأحزاب السياسية هي مكان مجابهات (حقل سياسي فرعي) بين الميول والمصالح المتباعدة، وهي «مكرسة بخاصة للعمل بحسب منطق الجهاز القادر على الاستجابة فوراً للإلزامات الاستراتيجية التي يفرضها منطق الحقل السياسي، بحيث يكون موكلو الأحزاب مجردين ثقافياً وأكثر تمسكاً بقيم الإخلاص، إذاً أكثر ميلاً إلى التفويض الدائم وغير المشروط»[٤٥].

والواقع أن هذه الهوة التي تفصل بين موكلي الأحزاب (الأعضاء غير القياديين) وبين المحترفين الحزبيين، تتسع حين يتعلق الأمر بالعلاقة بين المحترفين بعامة والمواطنين، فهؤلاء مختزلون إلى وضع «مستهلكين»، وهم مجبرون على الاختيار بين ما يعرضه الحقل السياسي من منتوجات (بما في ذلك الخيارات) لم يساهموا في صنعها، وذلك تبعاً للمستويات التعليمية والتجارب التي توجه عملية الاختيار بين المعروض في عالم الأدلوجات السياسية الذي يحدده المحترفون. وتزداد حظوظ سوء الفهم لدى المواطن بخاصة في حالة المشاكل الناشئة داخل الحقل السياسي، والغريبة أو غير القابلة للبلوغ بالنسبة إلى الأكثرية، فضلاً عن المفاهيم والخطابات التي ليس لها مرجع في تجربة المواطن العادي (المماحكة، حدة الذهن، الدهاء) والتي تمر غير منظورة بعيون غير المطلعين وتنشأ من علاقات النزاع أو التنافس بين المحترفين أو داخل الأحزاب[٤٦]. وبالتالي تبقى للمواطن فرصة تجنب الزامات الحقل السياسي والخيارات المعروضة فيه، وهي فرصة تتمثل إن لم يكن بالميول الاستقلالية[٤٧] فبالخلاص الفردي والعزوف عن السياسة وهمومها، الأمر الذي

(٤٤) Ibid.

(٤٥) Ibid.

(٤٦) Ibid.

(٤٧) هذه الميول تعبِّر عن نفسها داخل الصف الاشتراكي الفرنسي، حيث «الثقافة السياسية» الاشتراكية تعاني «أزمة» و«تخلي مكانها وهي لم تعد فاعلة، عاملة، بينما لم تتكون بعد ثقافة جديدة» (روزا نفالون وفيفري، **نحو ثقافة سياسية جديدة**، ص ٩٨). بالتالي، فإن اقتراح تخطي هذه الأزمة يقوم على «ثقافة سياسية تسييرية ذاتية»، اي على تبني «مجموع من النظريات والتمثلات والممارسات الجديدة التي يخترقها بشكل أساسي مشروع استقلالية متصاعدة للفعاليات الاجتماعية، ومشروع تنظيم ذاتي للأنظمة البشرية يذهب إلى أبعد الحدود الممكنة» (المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩). لكن هذا «/»

يفسـر، في حدود معـينة، تكوّن فرق الشبـاب والبدع الدينية وانتـشار الإدمان على المخدرات ومـا شابه من التشكيلات والظاهرات الاجتمـاعية التي تعكس العجز عن تدخل شعبي فاعل في بنيـة الحقل السياسي الذي يسيِّج المجتـمع. إلا أن مثل هذا التـدخل، وبعيـداً من فرصة تجنب الزامات الحقل السـياسي، يفرضه نفوذ الأدلوجـة التي يبـثـهـا المحـتـرفـون للرد على حـالة الاضطراب والتمزق المجتمعي. فـالأدلوجة السياسية تحمل إلى الذات (الفردية و/أو الجمـاعية) الاطمئنان الفردي والتفـاهم الجماعي والـرد علـى المشـــاكـل الاجتماعـية بطرائق معينة، وتجنبـهـا أزمـة الهـوية بترسـيخهـا قيم التـضامن الجـمــــاعي الذي يكـفل اجتمـاعية أعضـاء الجـماعة وحـمايتـهم من التهـديدات الخـارجيـة. وبالتـالي، فالأدلـوجة، سواء المحـافظة أو النقـدية، توجـه وتنمي الطاقـات والاسـتعـدادات الفردية والجـماعية على هذا النحـو الذي يخدم، دون الإعـلان عن ذلك، في تثبـيت وممارسـة سلطة الذين ينتجونـها، وخصوصـاً أن الأدلوجـة قادرة على صنع تماثل في الأفراد والجماعات مع منتـجيها، الأمر الذي يهيئهم لتنفيذ الدعوات إلى الفعل[48].

كل ادلوجـة سيـاسيـة تقدم نفـسهـا في خطاب يتـضـمن جملـة تأكيـدات حـــول وقـــائع بديهــيــة وتظهــر فـيـه جـماعـة مـا في مـوقع مـحـدد مـقـابـلة بمواقع جـمـاعــات أخـرى في سـياق الصـراعات الاجـتمـاعيـة

ولا شك في أن مفهوم «الحقل الـسياسي» المستقل بمنطقه، لكن غـير المنفصل عن الحـيزات الاجتماعـية الأخرى (الاقتصـادية والتربوية) ما دام حقل تنافس حـول السلطة على المجـتمع والمصـالح المرتبطة بهـا، قابل للتطبيق في المجـتمعات غير الديمقراطيـة (مهما كانت إرادة القـوى السياسـية التي يتـألف منها): إن الفوارق تكمن أولاً في احتكار فئة اجتـماعية ما العمل في الحقل السياسي لاستئـثارها بالسلطة وأجهزتها، الأمـر الذي يحـدث خللاً في ديناميـة الحـيـاة السياسية ويؤلف عنصراً مهمـا في تأزيم العلاقات بين هـذه الفـــئـــة ومـعـارضيـهـا. وتكمن الفوارق ثانياً، في نوعية رأس المال الســيــاسي للمـحتـرفين الذي يرتبط بخـصـوصيـة المجـتـمع المعني (الأدلوجــات السـائدة فـيـه، والتـشكيـلات الاجتماعية التي يتكون منها... الخ)[49].

تبقى مـسالة مهمـة يجب أن تعالج ضمن مفـهوم الحـقل الـسـياسـي، وهي المسألـة الأدلوجيـة. فـفي السيـاسة يتزاوج الخطاب والفعل (الممـارسة) بغض

يهدف إلى «توطيد ميزان قوى (اليسار) بالنسبة إلى يمين يواصل امتلاكـه لنقاط مساندة حاسمة في جهاز الدولة، في الإنتاج، وفي كل قطاع المجتمع الاهلي» (المصدر نفسه، ص ١٧٩).

(٤٨) Pierre Ansart, *Ideologies, conflits et pouvoir* (Paris: P.U.F, 1977), chap. VIII.

لكن هذا لا يقود بالضرورة إلى الاستـنتاج مع المؤلف بأن «الحلم، الوهم الخالص، يحول التاريخ» ما دامت الأدلوجـة ـ الحلم تحجب الأهداف الفعلية لمنتجيها (ص ٢٣٧)، وهو استنـتاج اعتمد أيضاً على تحليل ماركس لانتخاب الفلاحين الفـرنسيين لويس بونابارت رئيساً في العام ١٨٥١ (ص ٦٠). نعم، إن في الأدلوجة وهماً وحلماً من وجـهة النظر العلمية أو الفلسفية، التـي فيها وهم وحلم أيضاً، وهي (الأدلوجة) تساهم في تنظيم وتحـريك الجماعات، بل، أكثر مـن ذلك، إنها ضرورية للتنظيم والتحـريك وإطلاق دينامية المجـتمع. إلا أن الادلوجة لا تختـصر بالوهم أو الحلم، فهي أيضاً خطاب يـعبِّر جزئياً عن الواقع، وعن حركته؛ ولكن هذا الحـلم لا يتحقق بالكامل في الواقع لأسبابٍ مختلفـة: عدم التطابق التام بين الكلام والفعل؛ دور ميزان القـوى بين الجماعات في إهمال العديد من عناصر الوهـم؛ التنازل عن عدد من عناصر الحلم بعد استلام السلطة، أو مواقع فـيها، وفي أثناء ممارستها. ثم كيف نفـسِّر، مثلاً، أن انقسام جماعة سياسية ما يترافق مع خلافات أدلوجية أو اتهامات بالانحراف عن «الخط الأساسي»؟

(٤٩) راجع حول بعض جـوانب هذه المسألة: أسامة الغـزالي حرب، **الأحزاب السـياسية في العـالم الثالث**، سلسلة عالم المعـرفة، ١١٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقـافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ورشيد شـقير، **مفاهيم الـدولة والنزاعات، دراسة في ايديولوجيـات القوى السياسيـة اللبنانية** (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، الفصول الخامس والسادس والسابع.

النظر عن المسافة التي تفصلهما. والواقع أن لا سياسة من دون خطاب سياسي، وأن لا قيمة لوجود القوى السياسية إذا ما تم تجاهل أدلوجاتها السياسية، وبالتالي فإن الحقل السياسي ليس حقل القوى السياسية وصراعاتها فقط، بل إنه، وبالنسبة نفسها، حقل الأدلوجات السياسية أيضاً. ففي صراعات هذه القوى وتنافساتها فهي تنتج خطابات تحدد فيها هويتها والحدود التي تفصل بعضها عن البعض: تبرر تورطها في الصراعات الجارية، حيث تحدد العدو والصديق، الشرعي وغير الشرعي؛ وتحلل وتفسر الأوضاع القائمة وتصدر الأحكام عليها، وتدافع عن/أو تدين هذه الأوضاع والمسؤولين عنها؛ وتعيّن الأهداف التي ينبغي تحقيقها وتحث الجماهير على التضامن والتدخل للتأثير في ميزان القوى... الخ.

مع هذا الانتاج الأدلوجي الكثيف والمستمر في الحقل السياسي، تتمسرح السياسة، وخصوصاً في ظل نظام سياسي تعددي، وتصنيع الثقافة، وتوسع وسائل النشر، الأمر الذي يسمح بتحول الخلافات السياسية إلى «عروض مسرحية» (كما في الإذاعة والتلفزيون)، وبتضخم منتجي الأدلوجات السياسية (الصحافيون السياسيون، مراكز الأبحاث والنشر)، بما يدفع إلى تكوّن «طبقة أدلوجية» تتجاوز عددياً «الطبقة السياسية» وتشملها. من هنا بات من الممكن، بالنسبة إلى السوسيولوجي، أن يتأسس «حقل أدلوجي» مستقل عن العلاقات الاجتماعية المنتظمة خارج حدوده. ومما يعزز فكرة هذا الاستقلال واقع أن الأدلوجات السياسية لا تنتظم وفق توزيع العلاقات الاجتماعية السائدة، و«أن الأفراد لا ينتسبون إلى الأدلوجة المسيطرة، إذ إن إمكان مشاركة أهداف طبقة مرجعية ما، الذي يتحقق بخاصة في المراحل الثورية، يشير إلى أن الحقل الأدلوجي يقدم نفسه كمروحة خيارات إلى المواطن، ولا يختزل تماماً إلى علاقات طبقية»[٥٠]. ففي حين أن التجدد الدائم للصراعات الاجتماعية يخلق شروطاً باعثة ومجددة (امكانات) للتمثلات والانتماءات الطبقية، وأن المشاركة في شروط الوجود الاجتماعي نفسها تولد عناصر هوية عريضة، فإن الأحزاب والنقابات تتدخل في محاولة للتعبير عن الانتماءات والميول والأهداف الطبقية، لكنها تغرق في صوغ أدلوجات سياسية مؤسساتية تعبر عن مصالح المحترفين، أي أدلوجات ومصالح فئوية تحددها قبل أي شيء آخر علاقة القوى داخل الحقل السياسي.

وهكذا، فإن **منطق العلائقية**، أي لعبة التعارضات والتمايزات بين القوى السياسية من جهة، وعلاقات هذه القوى بالعلاقات الاجتماعية السائدة من جهة أخرى، هو الذي يكوّن مصدر انحراف الأدلوجات السياسية عن التعبير المباشر والفعلي عن الانقسامات الاجتماعية السائدة، وتعبيرها عن مصالح محترفي الجهاز السياسي مهما كانت المزاعم والمبررات. من هنا، يندرج الأدلوجي في السياسي، لكون الأول وسيلة تعبير وتحريض وتواصل لا بد من أن يستخدمها الثاني للوصول إلى الغايات المنشودة. وفي هذا السياق يبقى استقلال الصحافي السياسي صورياً، حتى في الديمقراطيات البرلمانية، فهو، وإن كان يمارس دور الناقد السياسي الحر الذي يصنع أو يلطخ السمعة السياسية لهذا الإطار السياسي أو ذاك، في أوضاع سياسية معينة، فإنه لا يخرج عن تأثير التيارات الأدلوجية السائدة في الحقل السياسي، بل يكون مساهماً في اللعبة السياسية الجارية ومظهراً من مظاهرها. وفي حين يتخذ النقاد السياسيون مواقع وسطية أو متأرجحة أو موزعة بين التيارات السياسية السائدة، يلتزم الصحافي السياسي في المجتمعات غير الديمقراطية موقع السلطة الرسمية التي تحتكر ملكية وسائل النشر والاتصال الجماهيري، أو موقع الناقد الحذر الذي لا يتجرأ على

(٥٠) Ansart, *Les Ideologies politiques*, pp. 27 - 28.

التحريض المباشر ضد المواقف الحكومية، وذلك بحسب هامش الحرية الذي تسمح به السلطة.

مع ذلك، إن لمنظور «الحقل الأدلوجي» طروحات في غاية الأهمية، منها ممارسة السلطة «تحت شكل خاص من السلطة الرمزية»(٥١). فالأمر يتعلق بالحصول على الاعتراف بحيازة من ينشد الاعتراف الخطابَ الصحيح، وعلى الولاء للمؤسسة التي ينطق باسمها. لكن امتداد أو تقلص التأثيرات في هذا المجال لا يتحققا إلا عبر أجهزة نشر واتصال، مهمتها نقل الرسائل السياسية و«نماذج مؤثرات عنيفة وتماه ونفور، وأحاسيس وأهواء، لا تنفصل صفتها وكثافتها عن المحتويات الفكرية»(٥٢). إذاً، تتدخل أجهزة النشر في الصراع السياسي ـ الأدلوجي، وتقوم بجهد واحد للوصول إلى الجماهير وحثها على استهلاك «خيرات الدلالة الأدلوجية»: في حالة الصراع الضمني يظهر هذا التدخل في مجموعة من «المشاريع الدلالية» (نداءات، دعايات، إيعازات أخلاقية، تبرعات مالية)؛ وفي حال الصراع المفتوح تتدخل الأجهزة عبر نقلها النشيط للمواقف، وذلك للمحافظة على الروابط بين المنتسبين إلى المؤسسة الحزبية، وبين تطويع أعضاء جدد وتوسيع حلقة الأنصار والمؤيدين. ولا بد لهذا التدخل أن يؤدي إلى التنافس بين أجهزة النشر، وداخل كل جهاز (الحزب هو جهاز نشر أيضاً) من أجل تعديل أو قلب أو للحافظة على هرمية الأدوار والوظائف والسلطة والنفوذ، في ضوء الرقابة على تطبيق المعايير المعلنة.

وهكذا، يجب النظر إلى المؤسسة (حزب، نقابة، جيش... الخ) بوصفها منتجة لنموذج من الخطاب تدعو فيه كل عضو إلى «استبطان وظائفه ليس كإجبار آلي بسيط، لكن كمثال يجب التماهي معه». من هنا يخفي الخطاب السياسي مسألة السلطة داخل المؤسسة: «المؤسسة تخضع أعضاءها، والقادة يتخذون القرارات، ضمن التراتبية، ويبلغونها إلى الخاضعين؛ لكن خطاب المثالية بالتحديد يحجب علاقة الطاعة في علاقة الحب والعقل. فالخاضع يجب ألاّ يخضع، بل ان يحب من هم أعلى منه، وحب القانون من خلالهم نافع للكل ولا يناقش. المؤسسة تقيم الخضوع ومتعة الخضوع في آن»(٥٣).

لكن، بما أن المؤسسة كيان سياسي ـ اجتماعي هرمي التنظيم، وذات عقيدة أو خطاب قابلين للاستبطان والتمثل لدى الأعضاء والجمهور المستهدف، لذا فإن الحقل الذي يشمل القوى السياسية المختلفة هو حقل سياسي ـ أدلوجي تتمحور الصراعات أو التنافسات فيه حول السلطة. وعلى الرغم من الاستقلالية التي تميز هذا الحقل، بفعل المشاكل والأزمات التي تنشأ فيه وتعالج كمسائل خاصة بمحترفين ذوي رأسمال ثقافي متفوق على امكانات الجمهور (الحزبي أو العادي)، فإن الحقل لا يفلت من التأثيرات التي تعد خارجية بالنسبة إليه: إن المؤسسة السياسية تنظم العلاقات داخل فئة أو تحالف فئات متحدرة من أصول اجتماعية ترتبط بالانقسامات الاجتماعية السائدة في إطار المجتمع الكلي، من جهة؛ ومن جهة أخرى لا بد للخطاب السياسي الذي تنتجه المؤسسة (أو الشخصية السياسية) من أن يأخذ في الحسبان، ليس ضغط ميزان القوى داخل الحقل الأدلوجي ـ السياسي فقط، بل مواقف وميول الجماهير المرافقة للانقسامات الاجتماعية أيضاً أو للتوترات والأحداث الجارية، ما دامت المؤسسة تسعى لاشراك هذه

(٥١) Ansart, *Ideologies, conflits et pouvoir*, p. 83.
(٥٢) Ibid., p. 85.
(٥٣) Ibid., p. 91.

الجماهير في الصراعات السياسية الناشئة في مناسبات مختلفة (انتخابات، استفتاء، ثورة، انقلاب... الخ).

إذاً، إن ازدواجية العلاقة التي تربط الجهاز السياسي (داخل الحقل وخارجه)، هي التي تحكم خطابه السياسي، مع أن جهد المحترفين يقوم على ترجيح أهداف الجهاز، وبالتالي، على انتاج أدلوجة سياسية تحوّل وتكيف الآراء والميول الشعبية، عبر مختلف أجهزة النشر المتوافرة، بما يخدم تلك الأهداف. ومهما كانت المكاسب التي قد يحصل عليها الجمهور الداعم لوصول المؤسسة إلى شكل من أشكال السلطة، فهي لن تقاس بمكاسب المؤسسة وروادها الذين سيمارسون السلطة على من كان لهم الفضل في هذه المكاسب، السلطة التي لا تكف بطبيعة الحال عن صيانة التمايزات بين الفئة الاجتماعية الحائزة لمراكزها وبين من تمارس عليهم السلطة[٥٤].

خامساً: في المسألة المنهجية

يبدو مفهوم الحقل السياسي ـ الأدلوجي متناغماً مع المنهج البنيوي الذي يُعنى بإظهار المنطق أو القوانين الخاصة بنسق ما (ثقافي، سياسي، اقتصادي... الخ)، بحيث إن هذا المنطق أو هذه القوانين تفسر الأدلوجات، بل تفرض آلياً معايير السلوك على الأفراد. من هنا ينصبّ الاهتمام البنيوي على تحليل «استراتيجيات إعادة الانتاج»، أي الممارسات (الوظائف) التي تعيد انتاج نفسها، الأمر الذي يتطلب اختزال معطيات مهمة (تاريخية، اقتصادية) كخطوة أولى في حركة البحث التي تتناول مرحلتين تاليتين: وضع المعالم والتوسع[٥٥].

أضف أن البنيوية، في الميدان الأدبي مثلاً، لا تقود إلى فهم عمليات الإبداع والتجديد والتنافس، ذلك أن «الجماعة لا تبدع رؤية العالم، بل تعدّ عناصرها المقوِّمة والطاقة التي تسمح بتجميعها، في حين الكاتب الكبير هو الفرد الاستثنائي الذي ينجح في أن يبدع عالماً خيالياً متماسكاً أو شبه متماسك بدقة تطابق بنيته البنية التي ينزع إليها مجموع الجماعة»[٥٦]. هذا يوحي بأن الجماعة هي «الفاعل الحقيقي» للتمثلات التي ينتجها المحترفون، والتي لا تعكس وعي الجماعة بل «تتجانس» معه.

لا شك في المساهمات الكبرى التي حققتها البنيوية في دراسة المجتمعات التي شهدت قدراً متواضعاً من التوترات والتبدلات، حيث أدت الأدلوجات دوراً مهماً في إعادة انتاج استقرار النظام الاجتماعي. إلا أن المنهج البنيوي يخاطر في نفي إمكانات التغيير التي تحدثها التوترات الاجتماعية والأدلوجات، وخصوصاً تلك التي تولد في سياق البنية القائمة وتؤلف معارضة وتهديداً لها. إنه يخاطر أيضاً في أن يؤدي إلى استبعاد شروط إعادة انتاج البنية (أو المنظومة،

(٥٤) يؤكد الجابري «أن الأدلوجة السياسية والاجتماعية في المجتمعات السابقة على الراسمالية لا ترتبط دوماً بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الجماعة في حاضرها بل ترتبط، في الاعم الاغلب، بواقع آخر مضى، يمكن أن يكون مختلفاً تماماً. إن الأدلوجة في مثل هذه الحال لا تعكس دائماً الواقع الراهن بل هي في الغالب منقولة إلى الحاضر من الماضي. وكثيراً ما يكون أساسها الاجتماعي الذي انبثقت منه في الماضي وليس في الحاضر، ولذلك فهي بوصفها محرضة ومحركة ليست جزءاً من بنية فوقية، ليست شكلاً من أشكال الوعي، بل هي عنصر في بنية كلية يتداخل فيها الاقتصادي والديني والأدلوجي» (انظر: الجابري، **العقل السياسي العربي**، ص ٢٩). لكن ما هي الادلوجة؟ وبوصفها عنصراً في بنية كلية، ما الذي يمنع أن تكون شكلاً من أشكال الوعي؟ وتبقى المسألة من دون حل: من هي الفئة الاجتماعية التي تنتج أو تعيد إنتاج هذه الادلوجة الماضوية في الحاضر، وفي مواجهة أي أدلوجة، وما هو موقعها ضمن التراتبية الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة في الحاضر مقابلة بالفئة الاجتماعية التي انتجت الأدلوجة نفسها في الماضي؟

(٥٥) بيار أنصار، **العلوم الاجتماعية المعاصرة**، تعريب نخلة فريفر (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٥ ـ ٦٠.

(٥٦) لوسيان غولدمان: «المنهج البنيوي التكويني في تاريخ الأدب،» تعريب بدر الدين عرودكي، **الفكر العربي المعاصر**، العدد الأول (أيار/ مايو ١٩٨٠)، ص ٤٢ ـ ٤٨.

النسق، النظام... الخ)، فضلاً عن السمات الأساسية للأدلوجات السياسية كأداة بيد الجماعات[٥٧]، ووسيلة لإعاقة التغيير (أو تحقيقه) وتحريك الجماهير بهذا الاتجاه وذاك. ولعل تفكك بنى سياسية وتكوُّن بنى سياسية أخرى في العصر الحديث، شاهد على ذلك: الامبراطورية العثمانية، الامبراطورية الروسية، الهتلرية، الشاهنشاهية، المنظومة الاشتراكية، الاستعمار... الخ. أضف أن إعادة انتاج البنى الرأسمالية اشترطت دائماً الاستعمار وقيام، ثم تدعيم، الرأسماليات التابعة وانتاج المزيد من التقانة المتطورة والحروب، وأن في كل من حالتي التغيير وإعادة الانتاج كانت الأدلوجات حاضرة. مع ذلك، لا يزال صحافيون وباحثون يروجون ويبشرون، أو يتوقعون ولادة «نظام عالمي جديد» ثابت القدمين والمقومات، على أنقاض النظام العالمي الثنائي (الرأسمالي - الاشتراكي)، فلا يجدون سوى مقوِّم بارز هو هيمنة الولايات المتحدة دون إعارة الاهتمام اللازم لإمكانات مقاومتها: النمو الاقتصادي الياباني المنافس، الوحدة الأوروبية المنشودة، حركات المعارضة في بلدان نامية عديدة، حيث تهيمن الرأسماليات التابعة المتحالفة مع السياسات الغربية وأدلوجاتها الاستبدادية... الخ.

إن المحترف السياسي يستمد نفوذه من الثقة التي تضعها الجماعة فيه، والتي يسعى للحصول عليها عبر خطاب يلتمس فيه من هذه الجماعة الاعتراف به

لكن هذا النقد للبنيوية الذي يبرز أهمية الأدلوجيات في صيانة أو تهديد البنية الاجتماعية السائدة، لا يرمي إلى الدعوة إلى تبني المنهج الوظائفي، على الرغم من مساهماته الجلية هو الآخر في الدراسات الاجتماعية[٥٨]. فالوظائفية تبحث حصراً في مسببات الأدلوجات ومساهمتها في الوظيفة الاجتماعية، أو في أداء العناصر المكونة «للنسق» بحيث تؤمن له توازنه الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى اهمال الأدلوجات الأخرى (المعارضة) التي ليس لها وظيفة بالنسبة إلى الوضع الاجتماعي القائم، والتي لا تؤمن أفضل عمل لهذا الوضع بل تمثل امكاناً لتدميره. وكما سبقت الإشارة، تتسم المجتمعات المعاصرة عموماً بالدينامية والتعددية (الاجتماعية

---

(٥٧) لعل أبرز تعبير عن الدراسات البنيوية في العالم العربي - الإسلامي هي مؤلفات محمد عابد الجابري، التي تبحث في «العقل» و«العقل السياسي» كوحدة تحكمها مقولة «الثوابت» التاريخية: «إذا قلنا إن العقل العربي هو ما خلفته وتخلفه الثقافة العربية في الإنسان العربي، بعد أن ينسى ما تعلمه في هذه الثقافة، لم نبعد عن الصواب. إن ما يبقى هو الثابت وما ينسى هو «المتغير»... إن ما يبقى هو ثوابت الثقافة العربية، هو العقل العربي ذاته (= بنيته)» (انظر: الجابري، **تكوين العقل العربي**، ص ٣٨). من هنا، فإن «الثقافة العربية الإسلامية قد ظلت تعيد إنتاج نفسها منذ عصر التدوين (بين منتصف القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث للهجرة)» (المصدر نفسه، ص ٢٣٤). وهذا الاستنتاج تطلب إهمال دراسة دور معارضة «الثوابت»: «وغني عن البيان القول إننا نتحدث هنا عن المسار العام الذي بقي سائداً، والذي طبع التاريخ العربي بطابعه. أما المحاولات المعارضة والمضادة، سواء منها العملية كثورة الزنج وحركة القرامطة أو بعض الحركات التي كانت من وراء [ثورات العامة] ، سواء في المشرق أو في المغرب والأندلس، او النظرية الفلسفية والفقهية، التي أعلنت بصورة أو بأخرى عن رأي سياسي مضاد للأمر الواقع الذي يجسمه المسار العام ذاك. أما مثل هذه المحاولات العملية منها والنظرية فقد سكتنا عنها لأنها بقيت مقموعة معزولة أو هامشية، وبالتالي لم يكن لها أي حضور حقيقي في عملية تكوين العقل السياسي العربي، العقل الذي ساد الممارسة السياسية التي عرفتها الحضارة العربية الإسلامية» (الجابري: **العقل السياسي العربي**، ص ٣٦٥).

نعتقد أن الأمر يتعلق بالأحرى، بتيار «ثقافي» وسياسي محدد وبجذوره التاريخية أكثر مما يتعلق بوحدة ثقافية أو سياسية منسجمة. ونلخص تعليقنا هنا بالتساؤل: هل وجدت أو توجد في التاريخ «الثوابت» دون «المتغيرات»، وكيف يمكن مثلاً أن نطلق صفة القمع على «العقل السياسي» السائد دون تحليل دور المعارض كموضوع قمع في تكوين هذا العقل؟

(٥٨) أنصار، **العلوم الاجتماعية المعاصرة**، ص ٦١ - ٧٤.

والأدلوجية) بهذا القدر أو ذاك، مع الأخذ في الحسبان الاختلافات بين مجتمع وآخر. وفي كل مجتمع غير متجانس، تشترك أدلوجة الفئة المسيطرة في عمل السلطة، لكنها تمارس تأثيراً اكراهياً على الفئات الاجتماعية الأخرى، وإن «الاعتبار الوحيد للوظائف يقود إلى تجاهل هذا البعد الأساسي، وإلى جعل المقاومات ضد الهيمنات الأدلوجية والإبتكارات المتمايزة المرتبطة بهذه المقاومات، أموراً غير مفهومة»(٥٩).

وفي الواقع، يمكن البحث في الأدلوجات السياسية أن يمر في مرحلتين تفيدان من طرق «تحليل المضمون»، بوصفه «مجموعة تقنيات تستخدم لتحليل الاتصالات»(٦٠):

المرحلة الأولى: تتمثل بوصف تحليلي للخطاب السياسي، وبالأحرى لعينة منه مختارة بحسب معايير (الموضوع المدروس، الفترة الزمنية المحددة التي أنتج فيها الخطاب، المصدر أي ناطق الخطاب). ومن أجل هذا الوصف، يمكن استخدام تقنيات علم الألسنية أو تحليل «حقول الدلالة» (Analyse sémantique)، وحتى التحليل «الغرضي» (Thématique)(٦١)، بحيث يمكن الباحث أن يستخرج فئات من النصوص تتسم بالتجانس والشمولية والحصرية (عنصر من المحتوى لا ينتمي إلى فئتين مختلفتين)، ومكيَّفة مع موضوع البحث.

إن الهدف من هذه الفئات هو استدلال معارف تتعلق بمنطق الخطاب وبشروط انتاجه، وذلك بمساعدة مؤشرات قد تكون كمية (التكرارات) أو غير كمية.

المرحلة الثانية تعتمد على جهد الباحث أساساً لغياب التقنيات التي يمكن استعمالها في عملية كشف شروط انتاج الخطاب المدروس. إلا أن نقطة البدء في هذا المجال تتمثل غالباً بالإجابة عن الأسئلة التالية: من يتكلم؟ (الصفات المميزة للمؤسسة أو الفئة التي يُعلن الخطاب المدروس باسمها)؛ إلى من؟ (الجمهور أو الجماعة المقصود أن تصل إليها الرسالة السياسية)؛ عبر أي وسيلة؟ (وسائل نقل الخطاب)؛ أي تأثير أو فعالية للخطاب على الجمهور المعني؟ (رصد ردود الفعل: موافقة، رفض أو غير ذلك).

إن المؤسسة السياسية تنظم العلاقات داخل فئة أو تحالف فئات متحدرة من أصول اجتماعية ترتبط بالانقسامات الاجتماعية السائدة في إطار المجتمع المحلي

كما يمكن إدراج الإجابات عن هذه الأسئلة في البنية الاجتماعية ـ السياسية السائدة (ضمن منظور الحقل الأدلوجي ـ السياسي)، لكن بوصفها نتاج تطور تاريخي للمجتمع الكلي الذي قد تنتمي الدراسة إلى ظاهرة سياسية فيه، ولآلية الصراع والتنافس على السلطة داخله وإمكانات تدمير البنية نفسها. إن تحليلاً كهذا يساهم إلى حد كبير في توضيح المسافة التي تفصل بين ادعاءات الخطاب السياسي وأفعال الفئة التي تنتجه، وبينها وبين الأهداف الفعلية التي

---

(٥٩) Ansart, *Ideologies, conflits et pouvoir*, p. 210.

(٦٠) Laurence Bardin, *L'analyse de contenu* (Paris: P.U.F, 1980), p. 31.

(٦١) الـ thème وحدة معنى تستخلص من نص محلل بحسب معايير تتصل بالنظرية التي ترشد القارىء. والنص هنا ينقسم إلى افكار، إلى منطوقات وجمل تحمل دلالات (معانٍ) قابلة للعزل. هذا التحليل ينطوي على تعيين «نواة معان» (أو محاور معنى) تؤلف الخطاب ويكون حضورها أو تواتر ظهورها دلالة على شيء بالنسبة إلى الهدف التحليلي المختار. انظر: Ibid, pp. 104 - 105.

تسـعى لها هذه الفـئة، فـضلاً عن توضـيح حقـيقـة التمثيل الذي تدّعيه الفئة نـفسها. فالمسألة هنا تتجاوز اعـتبـار الخطاب السيـاسي مـجرد انعكاس لبنيـة أو وضـع اجتـماعي ما، حيث تـتعلق بمدى هذا الانعكاس وبفـعـالية الخطـاب في السيـرورة الاجـتـماعـيـة ـ السيـاسيـة بعامـة، وفي تكوين الجمـاعات وتوجـيه سلوكهـا الداخلي (بين المنتمين إليهـا) والخارجي (مع الجماعات والمؤسسات الأخرى).

دراسة

نهوند القادري عيسى (*)

المواجهة بين التربية والإعلام في «مجتمع الاتصال»

مقدمة

ترافقت التطورات التقنية التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين والتحولات المتسارعة التي طرأت على صعيد الاتصال مع ظهور مفاهيم جديدة مستوحاة من المدرسة الكندية القائلة بمبدأ «الحتمية التقنية»[١]. وقد عملت وسائل الاعلام على تعميمها في جميع أنحاء العالم، فاستعاد تعبير «القرية الكونية» مثلاً، أو «القرية الشاملة»، الذي أطلقه ماك لوهان في الستينات مجده من جديد، وتم من خلاله إيهام الشعوب، وخصوصاً في بلدان الجنوب، بأن الأخذ في هذه التقنيات سوف يوفر لها فرصة العيش في هذه القرية والدخول في هذا العصر، وسوف يتسنى لها المشاركة في الإعلام والاستعلام عن كل ما يحصل وبسرعة فائقة. وهذا ما سيساهم في حل الكثير من مشاكلها!

ظهر كذلك مفهوم جديد آخر هو «مفهوم الإتصال» الذي تجاوز مفهوم الإعلام وكاد يلغيه، وأخذت تتبلور حوله ايديولوجيا جديدة هي «ايديولوجيا الاتصال»[٢] قُدمَت على أنها بديل للايديولوجيات السياسية التي فشلت في حل مشاكل الإنسانية وتسببت في كثير من الحروب. وقيل عنها إنها ايديولوجيا من دون ضحايا، إنما ليست من دون أعداء. فأعداؤها يتجسدون في الفوضى وعدم التنظيم وفي القصور الحراري (Entropie)[٣].

هذه الايديولوجيا تروِّج لمشروع بناء مجتمع طوباوي جديد متمركز حول وسائل الإتصال، وتؤدي الآلات فيه، ولا سيما آلات الاتصال، دوراً حاسماً، وتعمل على إيجاد تعريف جديد للإنسان الحديث (إنسان Weiner)[٤] الذي طرأت على عملية تكوّن مداركه متغيرات جوهرية:

فبعدما كانت المجموعات العضوية (العائلة مثلاً) تؤدي دوراً أساسياً في عملية تكوين مدارك الفرد في

(*) أستاذة مساعدة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.

(١) Maushall Mc Luhan, *Pour comprendre les médias*, traduit de l'anglais par Jean Paré (Paris: Seuil. 1968).

(٢) Jean Marie Charon, *L'etat des médias* (Paris : la decouverte, 1991), pp. 243 - 247.

(٣) القصور الحراري هو حالة من الفوضى القصوى وهو في الوقت نفسه نوع من التشابه البعيد، حين تكون الأجزاء متشابهة لا يوجد تبادل بينها، أي يوجد قصور. انظر: Jaques Ellul, *L'illusion politique* (Paris: Laffont, 1965), p. 293

(٤) في كل نظام منعزل يزداد القصور الحراري تلقائياً ويتناقص الإعلام. القصور مقياس للفوضى والإعلام مقياس للنظام. انظر: Ibid, p. 292.

المرحلة الأولى، أُضيفَ إليها في المرحلة الثانية مجموعات العمل ومجموعة النظراء الذين يحكمهم هاجس التشابه في ما بينهم، الذي عززته وسائل الإعلام، لنصل في المرحلة الثالثة إلى «الفرد المتصل» الذي يستمد قوته ليس من ذاته فقط إنما من مقدرته كذلك على معالجة وتحليل وجمع المعلومات التي هو بحاجة إليها لكي يتأقلم مع هذا المجتمع.

وبهذا، فإن الاعتقاد بوجود اللاوعي الذي يحكم بجزء منه عملية تكوُّن مدارك الفرد، أخذ يميل لمصلحة الاعتقاد بثقافة «الفرد المتصل». واقترنت الفردانية بوسائل الإعلام بشكل لا مثيل له، إلى درجة أن الناس أصبحوا يرون العالم من خلال وسائل الاعلام. وما دعَم هذا الاعتقاد ظهور نظرية «حلقة السكوت الحلزونية» (Spirale du Silence) التي تكلمت عليها نويل نيومان (Noèlle Neumann)[٥] والتي يخاف الناس بموجبها العزلة الاجتماعية ويتجنبونها قدر الإمكان، لذلك تراهم يعبرون عن الآراء المجمع عليها من قبل الأكثرية، ويتحاشون الآراء التي يشعرون أنها غير مألوفة. وهذا ما يؤدي إلى تعزيز رأي الأكثرية وتهميش رأي الأقلية، وبالتالي إلى حلقة السكوت هذه، المسؤولة عن وجودها وسائل الاعلام التي تضع تحت الأضواء ما تحسبه مهماً في نظرها.

إن المناقشات النظرية التي أثارتها هذه المفاهيم الجديدة المستوحاة من رؤى ماك لوهان قادت الباحثين في الإتصال إلى الأخذ في الحسبان الآثار الثقافية على المدى الطويل للابتكارات التقنية في مادة الاتصال، وكذلك إلى اعتبار أن المتغيرات التقنية والثقافية لا يمكن شرحها دون العودة إلى العلاقة التي تربطها بالإطار الاجتماعي الذي تندرج فيه.

لكن مهما قيل عن الاتصال وأهمية الاتصال، ومهما أُعطيت هذه الوسائل من قوة ومن هالة، فهي لا يمكنها، في أي مجتمع كان، أن تحتكر عملية تكوين مدارك الفرد وحدها، فهي تتقاسمها مع شركاء كثر، بدءاً بالعائلة وأماكن العبادة، مروراً بالمدارس والجمعيات والأحزاب والمؤسسات، وانتهاء بالرفاق ومجموعات العمل... الخ. والشركاء جميعاً يتنافسون على القيام بهذه العملية. إنما هذا لا يعني أنهم يقفون جميعاً على قدم المساواة. بل هناك، لظروف معينة وفي فترات معينة، من يتفوق على الآخرين، كتقدم التلفزيون على العائلة مثلاً في المجتمعات الصناعية حيث كان جاهزاً لملء الفراغ الحاصل نتيجة تفكك معين في بنيتها. وها هو الآن يتأهب لملء الفراغ الناجم عن إخفاق المدرسة في القيام بدورها كاملاً. والدليل على ذلك أن العلاقات بين العائلة ووسائل الاعلام، وخصوصاً التلفزيون، يشوبها الكثير من الشكوك المتبادلة. وقد رأى بلسون (Belson)[٦] أن الاتصالات الجماهيرية أخذت قسماً كبيراً من الدور الذي كانت تقوم العائلة به، والسؤال المطروح بإلحاح الآن: ما هو أثر التلفزيون في العلاقة بين الأهل والأولاد؟

في الواقع، لم تتمكن الأبحاث التجريبية من إعطاء إجابة واحدة عن هذا التساؤل، نظراً إلى تعقيدات الموضوع وتشعباته وإلى الإختلافات الكبيرة بين خصائص العائلات داخل المجتمع الواحد.

فمن الباحثين[٧] من أظهرت تحقيقاته أن ظهور التلفزيون في العائلة أدى إلى إضعاف عملية التبادل بين أعضائها، ومنهم من أظهر أن التلفزيون قوّى التبادل داخل العائلة المنسجمة في الأصل وقوى

---

(٥) Judith Lazar, *Sociologie de la communication de masse* (Paris: Armand Colin, 1992), p. 148.

(٦) Francis Balle, *Médias et société* (Paris: Mont Chrestin, 1980), p. 637.

(٧) Jean Cazeneuve, *Les communications de Masse* (Paris: De Noel, 1976), p. 160.

التباعد ضمن العائلات التي هي متباعدة ومضطربة أساساً.

أما على صعيد العلاقة بين التلفزيون والمدرسة فهي علاقة تنافس ومواجهة، وكل منهما يحلم في إزالة الآخر، والاتهامات متبادلة بينهما: فالمدرسة تتهم التلفزيون بأنه يوهم الناس بالمعرفة، علماً أنه يقدم إليهم نتفاً من المعرفة، أو معرفة الفتات، بحسب تعبير بورشر (Porcher)[٨]، ويعزز لديهم المفاهيم الجاهزة والأفكار الخاطئة والأحكام المسبقة عن الكثير من القضايا والكثير من الشعوب، ويمدهم بثقافة فسيفسائية ناقلة لحضارة الاستهلاك. ويجيب التلفزيون متهماً المدرسة بالانغلاق والتحجر والعيش خارج الحياة وعرقلة عملية التطور.

لكن هذه الاتهامات والشكوك المتبادلة لا تنفي أن لكل من هذه المؤسسات الاجتماعية مزايا خاصة، وان كل واحدة منها تستجيب لأهداف محددة من قبل المجتمع، إذ إن توزيع الأدوار والمهمات في ما بينها يبدو أمراً ضرورياً في المجتمعات المتوازنة، لأن السياسة التربوية والسياسة الإعلامية في نهاية المطاف تُعَدان من مقومات سياسة البلد العامة.

نخلص من هذا الاستنتاج إلى طرح الإشكالية التالية:

أين موقع الطفل بين وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون، وبين التربية في ظل الأوضاع التربوية والإعلامية الراهنة؟ وما هو انعكاس هذه المواجهة بين الإعلام والتربية على مجتمعنا الذي هو جزء من المجتمعات التي لا تملك سياسة تربوية واضحة المعالم والأهداف وليس في إمكانها وضع سياسة إعلامية محددة في ظل المتغيرات المتسارعة على صعيد الإعلام في العالم، إذ لا يمكننا أن نحلل العلاقة بين التربية والاعلام في أي بلد بمعزل عن الإطار العالمي الذي تعمل وسائل الاعلام فيه؟

إن معالجة هذه الإشكالية تستدعي توصيفاً للواقع التربوي من جهة، وللواقع الإعلامي من جهة ثانية، لتتم في ما بعد محاولة تلمس موقع الطفل بين هاتين العمليتين، مع الإشارة إلى أن الدراسات الميدانية، وخصوصاً في ما يتعلق بالشق الثاني، أي بالعلاقة بين الاعلام والطفل، هي شبه غائبة. والموجود النادر منها نجده غارقاً في العموميات معزولاً عن الإطار الذي يعيش فيه الطفل والإطار الذي يعمل فيه الإعلام. فضلاً عن غياب الدراسات التي تتناول حدود التلاقي بين الاعلام والتربية، وحدود التباعد، وموقع الطفل بينهما وموقف الأهل من ذلك كله... الخ.

إن التربية هي عملية اتصال بين طرفين تتوسطهما الرغبة في تلقي المعرفة لتسهيل الانخراط في الحياة الاجتماعية ولضبط هذه الحياة

أولاً: مظاهر الأزمة التربوية

شهد القرن العشرون ثلاثة نماذج تربوية اختلفت في ما بينها حول أمور عدة منها: لمن يجب أن تُعطَى الأهمية أولاً: لعملية الإتصال أم للرسالة التربوية؟ كيف يجب أن تُحدَد العلاقة بين طرفي العملية: المربي والتلميذ؟ ومن سيرعى هذه العلاقة؟

ظهر النموذج الأول خلال الحرب العالمية الثانية في إثر تدهور الوظيفة التعليمية وعدم مقدرتها على

(٨) Balle, Ibid., pp. 637- 647.

تلبية الحاجات المتزايدة. وقد بُني هذا النموذج من خلال القانون وتم تقديم المعلم على أنه تجسيد له، وتحولت عملية إعطاء المعرفة إلى سلطة وامتياز تمتع بهما المعلم، وشعر التلميذ بأنه غير معني بهذه العملية القائمة على إعطاء المعرفة الشكلية، واستحالت العلاقة بينهما علاقة يسودها الخوف.

وقد ظهر النموذج الثاني، الذي بُنيَ من خلال العقد، نتيجة الاقتناع بضرورة أخذ العملية التربوية خصوصيات الأفراد في الحسبان، وبضرورة التركيز على حصول عملية الإتصال التي يجب أن تتم بشكل متكافىء ودون أي تراتبية. وهنا على المعلم أن يتخلى عن سلطته ويعد نفسه مجرد فرد من أفراد المجموعة. وقد أسفر ذلك عن ظهور التيار التربوي غير التوجيهي (non diréctif) الذي كان من رواده لاباساد (Lapassade)، ولوبروت (Labrot)، وباجه (Pages)، وروجرز (Rogers)(٩).

إنما ترك الإنسان حراً في أن يتعلم ما يريد ومتى يريد انطلاقاً من خياراته الشخصية، ثم إدخاله المجتمع فجأة دونما تهيئة؛ يؤدي إلى إيجاد أناس رافضين وسلبيين. لهذا السبب رأى الكثير من التربويين أن التربية لا يمكن أن تُبنى من خلال عقد إنما يجب العمل على بنائها من خلال مؤسسة، وأوضح لاباساد، أن المؤسسة هي نمط من المعايير التي تكوِّن هيكلية المجموعة الاجتماعية وتنظم لها حياتها وتحدد لها وظيفتها.

ظهر النموذج الثالث إذاً، الذي بُنيَ من خلال المؤسسة، بعدما اقتنع التربويون بعدم جدوى العملية التربوية ذات الطابع التعاقدي. إنما هذا لا يعني أن المؤسسة التي نظمت العملية التربوية كانت خالية من الأخطاء، بل حملت الكثير منها بسبب التراتبية والبيروقراطية. وهذا ما حدّ من عمليات التبادل والاتصال. لذلك وجه علماء الاجتماع التربويون انتقادات كثيرة إلى هذه الأنظمة التربوية محاولين نزع الهالة التي أعطيت لمسألة ديمقراطية التعليم. وذلك من خلال إيضاحهم أن المعلم، لأنه موجود داخل بنية مؤسساتية (برامج، دروس، امتحانات... الخ) بوعي أو لا وعي، يعمل دائماً لتلميذ مثالي، أي كيف يجب أن يكون وليس ما هو كائن.

ورداً على سؤال لماذا لا يستجيب الطلاب لأساتذتهم أجاب بورديو (Bourdieu) وباسرون (Passeron)(١٠): لأنه لا يتم النظر إليهم على أنهم كائنات حسية آتيه من وسط اجتماعي معين. إضافة إلى أن المعلم يرى أن الرسالة التي يوجهها للتلامذة شاملة ويأخذ فيها الجميع ويستوعبونها على المستوى نفسه، بغض النظر عن الاختلافات الفردية والفروقات الاجتماعية في ما بينهم.

إن التربية على اختلاف النماذج التي عرفتها هي عملية اتصال بين طرفين تتوسطهما الرغبة في تلقي المعرفة لتسهيل الانخراط في الحياة الاجتماعية من جهة، وفي اعطائها ضبطاً لهذه الحياة من جهة ثانية. هذه العملية التي تبدو ظاهرياً أنها مكونة من طرفين، المربي والتلميذ، يخترقها في الواقع الكثير من الحقول التي إما أن تشوش عليها وتعرقل مهمتها أو أن تسهِّل عملها وتسرِّعه.

وكل طرف من طرفي العملية الاتصالية هو مُرسِل ومتلقٍ في آن معاً، إذ إن كلاً منهما يتصرف

---

(٩) انظر: Gilbert Dumas, "Modèles socio - historiques de la communication pédagogique," in: *Systèmes partiels de la communication*. Publication de la maison des sciences de l'homme Bordeau sous la direction de Robert Escarpit et Charles Bovazis (Paris: Mouton, 1972), pp. 105 - 121.

(١٠) Ibid.

بما يقول ليس على الصعيد الواعي فقط، إنما على الصعيد اللاواعي كذلك، وتبعاً لدرجة النضج العاطفي والفكري ودرجة الإنفعال والسيطرة على النفس، وتبعاً للأنماط الفكرية الجاهزة التي يحملها والموقع الاجتماعي الذي ينتهي إليه... الخ.

إذاً هي ليست حقلاً مقفلاً معزولاً عن المجتمع، بل إنها بنية قانونية سياسية تعكس البنى الاجتماعية الموجودة، وهي التي تحدد للمربي دوره ووظيفته وتعطيه الحق في القيام بهذه العملية. أي ان العملية التربوية تتطلب توسطاً من قبل مؤسسة تحدد لها شكلها ووظيفتها وموقعها وتشرّعها في الوقت نفسه.

نخلص من هذا العرض السريع إلى أن التربية هي عملية اتصالية غير مجانية، أبعادها متعددة ومتداخلة مع جميع قطاعات المجتمع. وأي تغيير يصيب هذه القطاعات لا بد من أن يشملها، وأي أزمة لا بد من أن تنعكس عليها. والدليل على ذلك أن أزمات البطالة التي تصيب معظم البلدان نجد تفسيراً لها، في أكثر الأحيان، في الإنفصال بين التعليم وسوق العمل. والشكوى في البلدان المتطورة تتلخص في أن التربية أصابها الجمود ولم تتوصل إلى ترسيخ مهارات في الممارسات الثقافية لدى الطلاب. فمعظمهم لا يقرأ أو يقرأ بطريقة سيئة ولا يفيد مما يقرأ. ويكون الرد بطرح السؤال بشكل آخر: كيف يمكن المدرسة أن تشجع القراءة في مجتمع فقد الكتاب جاذبيته ولم يعد الناس يقرأون كما في السابق، مجتمع حيث ٧٥ في المئة من الأولاد بين السابعة والثالثة عشرة يمضون نحو ١٠٠٠ ساعة أمام الشاشة سنوياً مقابل تمضية ٨٠٠ ساعة في الصف، وحيث إن ٢٥ في المئة من الفرنسيين لا يقرأون أي كتاب في السنة[(١١)].

والسبب كما يحدده رامونيه (Ramonet)[(١٢)] انه في المجتمع الحديث، مجتمع الاتصال والإعلام، تميل التقنيات والمعلوماتية والمصانع الثقافية إلى السيطرة على البنى الاجتماعية والاقتصادية. وبما أن الاتصال والنشر الثقافي يتمان بوساطة آلات لا تستدعي القراءة (التلفون، الديسك، الفيديو، التلفزيون، الراديو... الخ) فإن المنتصر هو الصوت والصورة اللذان يشجعان لدى الفرد عملية التسجيل السلبي، ومن أجل ذلك تسود لدى المنتمين إلى وسط عائلي غير متيقظ الأميةُ التي هي الخطوة الأولى نحو الهامشية المدرسية الثقافية ثم نحو الأزمات الاجتماعية.

فمع وفرة الوسائل السمعية والبصرية ظهر جيل جديد من المبعدين جانباً، المنتشين من التسلية، المجردين من الأدوات الثقافية الأساسية، الذين يتأملون من بعيد المجتمع الذي قام بتسليتهم وتركهم لجهلهم وعدم كفاءتهم.

إذاً تواجه التربية حالياً مخاطر عديدة ناجمة عن كونها يُنظَر إليها على أنها مؤسسة مترهلة ثقيلة، بطيئة الخطى غير قادرة على الحركة السريعة، وعلى مواكبة المتغيرات التقنية الحاصلة على صعيد الاتصال والإعلام والمعلوماتية. هذه المؤسسة التي أوكلت مهمة إدارتها إلى القطاع العام في معظم الدول أصبحت الآن لا تلبي متطلبات شركات الإعلام والإعلان والإتصال والمعلوماتية والأعمال الخاصة، فأصبحت تُرمى بالاخفاق، وأصبح الأولاد يعدُّون أنفسهم غير معنيين بالمعلومات التي تمدهم إياها المدرسة، وينظرون إلى أهلهم على أنهم من مخلفات العصر السالف. باختصار، إنها مخاطر ناجمة عما يسمى «التربية الموازية» الآتية من وسائل الإعلام،

(١١) Ignacio Ramonet, "La communication victime des marchands," *Le Monde diplomatique* (Paris: La découverte, 1989), pp. 217 - 218.

(١٢) Ibid.

وبخاصة الراديو والتلفزيون، التي تكاد تحل محل التربية الفعلية التي تواجه مأزقاً تحاول الخروج منه من خلال البحث عن الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف يجب أن تُعِد نفسها للإجابة عن التحدي الآتي من وسائل الإعلام؟ كيف تتأقلم مع المتغيرات؟ كيف يجب إعداد المعلم ليحسن التعامل مع أناس متحولين ساهم الصوت والصورة في تعويدهم الراحة في أخذ المعلومات وأغراهم التلفزيون بتسليتهم وجذبهم نحوه؟ كيف يجب تطوير البرامج والمناهج لتستجيب لحاجات المجتمع كي لا يصبح التلفزيون مدرستهم الفعلية؟ هل يجب العمل على رفع مستوى الأولاد أم الانجراف مع أهوائهم وميولهم ورغباتهم؟

هذه المخاطر سوف تزداد وضوحاً لدى تناولنا الواقع الاعلامي الراهن وكشف محاولاته الجادة لوضع التربية في خدمة أهدافه وبالتالي في خدمة أهداف من يقف وراءه من أهداف اقتصادية إلى أهداف ايديولوجية وثقافية.

ثانياً: الإعلام والمتغيرات العالمية

الإعلام هو عملية اتصالية غير مجانية، مكونة ظاهرياً من طرفين: مُرسِل ومتلق. إنما في الواقع كل طرف هو مرسِل ومتلقٍ في آن معاً، لأن الاتصال لا يعني إرسال الكلمات والصور ولا يتوقف عند حدود التقنية فقط، فالأساس والمهم هو في داخلنا وفي ذاكرتنا وذكائنا. أي في سكوت كل واحد منا تكتمل عملية الاتصال[١٣]. وهذه العملية لا يمكن أن تكون آنية لأن إعطاء شكل للرسالة من قبل المرسِل وتفكيكها من قبل المتلقي يتطلبان وقتاً. وعمليات الترميز والتفكيك هذه لا تحصل بشكل آلي ولا تتم في فراغ، إنما داخل بنية اجتماعية، تطبعها بطابعها الخاص وتضفي عليها ميزاتها الخاصة. ومن هنا تدخل فيها عمليات التمايز والتباعد في المعرفة التي تكلم عليها تكنور (Tichenor)[١٤] والتي بموجبها تكتسب الفئات المنتمية إلى أوساط اجتماعية واقتصادية عالية إعلاماً أوسع وأسرع من الفئات المنتمية إلى أوساط اجتماعية متواضعة.

فعملية الاختيار الفائق (Hyperchoix) التي تكلم عليها توفلر (Toffler)[١٥] ليست في متناول كل الناس، وحدها الفئة التي لديها إمكانات مادية عالية يمكنها أن تنتسب إلى دائرة الإعلام المدفوع ثمنه (Payer pour voir) ويمكنها أن تختار ما تشعر هي أنها بحاجة إليه. في حين أن بقية الفئات سيسكنها وهم الاختيار، أي يمكنها أن تختار من ضمن كمية هائلة اختيرت لها مسبقاً.

وكما ساهمت الأحداث التاريخية المهمة في دفع تقنيات الاتصال والاعلام إلى الأمام فإن الاعلام استجاب بدينامية ومرونة كبرى للمتغيرات الكبرى التي شهدها العالم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وعمل على تسريع عمليات التغيير في قطاعات كثيرة. والأمثلة على ذلك عديدة، فقد عمل الاعلام في البداية على الحد من سلطة العائلة تسهيلاً للمرور إلى المرحلة الصناعية. ثم عمل على الحد من سلطة المدرسة وصولاً إلى المرحلة ما بعد الصناعية. والآن فهو يعمل على الحد من سلطة الدولة والقطاع العام وصولاً إلى الخصخصة التي تسعى لها الشركات العابرة للقارات في كل الدول، وخصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وزوال مقولة دول

(١٣) Henri Pigeat, *Le nouveau désordre mondial de l'information* (Paris: Hachette, 1987), p. 187.
(١٤) Lazar, *Sociologie de la communication de masse*, p. 148.
(١٥) انظر: Balle, *Médias et société*.

عدم الانحياز. إنها تسعى لإنشاء نظام إعلامي جديد خال من الواجبات الدولية ومن الضغوطات الحكومية، فلا أحد يعارض مردوخ (Murdoch)[(١٦)] شراء محطات تلفزة آسيوية ولا هرسان (Hersant) شراء الصحافة البولونية ولا برتلسمان (Bertels-man) شراء الصحافة الهنغارية... الخ.

ويرى انزنسبرغر (Enzensberger)[(١٧)] أن الجدل حول هذا النظام وحول مدى توازنه وعدالته عقيم في عالم تزدهر فيه «الأمية الثانوية» (Analphabète sec-ondaire) التي تتلخص في ما يلي: فقدان الذاكرة يخفف الألم، قلة العناد تسهل الأمور... عدم التركيز والجهل وعدم الفهم هي حسنات... هذه الأمية هي نتاج مرحلة جديدة من التصنيع، مرحلة لم تعد الأولوية فيها هي مسألة تدريب العمال وتأهيلهم للعمل في القطاعات الإنتاجية المختلفة... إنما الأولوية هي لسبل بيع المنتوجات الفائضة... إنها مسألة الحصول على مستهلكين مميزين. فالعمال الذين تدربوا وتثقفوا سابقاً أصبحوا قيوداً يجب العمل على التخلص من وعيهم بسرعة وقدر الإمكان. والتلفزيون هو الوسيلة المناسبة لإشاعة هذا النوع من الأمية، وهو لكي يتمكن من القيام بمهمته يجب على التقنيات الجديدة أن تعمل على تحويل الكثير من الأنشطة التربوية واستغلالها لمصلحته. وهذا لا يتم إلا بالعمل على إضعاف سلطة الدولة، أي سلطة القطاع العام والأخذ في الخصخصة وجعلها كلمة السر العالمية.

تقع على عاتق الإعلام الحديث إذاً مهمة توضيب ثقافية للناس كي يلتصقوا أكثر فأكثر بقيم المجتمع الاستهلاكي، لأن زيادة الرواتب وخفض ساعات العمل أحدثا تغييراً نوعياً في حياة الناس، إذ أصبح لديهم الوقت الكافي الذي يمكن استغلاله لمصلحة الاستهلاك. وهذا الوقت تضاهي أهميته أهمية وقت الإنتاج بالنسبة إلى المصانع. لذلك عمل اختصاصيو الإعلان على استغلال الطرائق والحيل النفسية لتحويل فكر المستهلك النقدي نحو شخصه هو وأبعدوه من السلعة التي تم تصويرها على أنها يمكنها أن تحل مشاكله، وحولوا خصائصها إلى خصائص إنسانية، إلى درجة ايهام الناس أنهم بشراء سلعة معينة يشترون الإحترام والصحة والجمال والأمل... الخ[(١٨)].

وبرعت الإعلانات في أداء المهمة، إلى درجة أنها التفت على ما سُمِّي «ثقافة الانشقاق»[(١٩)]، فأصبح أسلوب الحياة الجديد للشباب مدراً للربح، ومهرجانات الروك والاسطوانات والبدع الجديدة في الملبس والغذاء جميعها أصبحت مجالاً خصباً للمشاريع، وبات التحرر بحد ذاته سلعة تباع.

والإعلانات لم توجه إلى الأسواق المحلية فقط إنما توسعت نحو الخارج من خلال الشركات العابرة للقارات التي عملت على تمرير إعلانات موحدة منمّطة وضع القاعدة النظرية لها لفيت (Levitt)[(٢٠)]، إنطلاقاً من مبدأ أن حاجات الإنسان ورغباته متشابهة في كل الأمكنة.

---

(١٦) مردوخ استرالي اميركي وبرتلسمان الماني وهرسان فرنسي وجميعهم يملكون مجموعات إعلامية كبرى. انظر: Bernard Guillou, *Les Strategies multimédias de groupes de communication* (Paris: La documentation Française. 1985).

(١٧) Jaques Decornay, "Aux ordres du nord," *Le Monde Diplomatique* (Mai 1991), pp. 12 - 13.

(١٨) Martin Michèle, *Communications et médias de masse,* culture domination et opposition (Quebec: Presse de l'universite de Quebec. 1991), p. 315.

(١٩) Herbert Shiller, The Mind Managers (Boston: Beacon press, 1974).
وشيلر، المتلاعبون بالعقول، تعريب عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٩٨.

(٢٠) Alvin Toffler, *Les nouveaux pouvoirs,* (Paris : Ed. Fayard, 1991), p. 396.

لكن سرعان ما كشفت الأزمات الاقتصادية مواطن الخلل في نظرية لفيت وخصوصاً بعد ظهور منافسين أقوياء للمنتوجات الأميركية، وأصبحت الحاجة ملحة إلى أخذ خصوصيات الأسواق العالمية في الحسبان. ولم يعد من الجائز النظر إليها جميعاً على المستوى نفسه بوصفها أسواقاً جماهيرية، إنما يجب التسليم بوجود أسواق سابقة على المرحلة الجماهيرية وثانية جماهيرية وثالثة تخطت هذه المرحلة لتصبح قطاعية، أي متخصصة في قطاعات محددة وإن تكن ذات مستويات عالمية.

هذه المنافسة جعلت هامش الربح لدى التلفزيون التجاري الجماهيري ضئيلاً بسبب التنافس المحموم على الإعلانات وارتفاع كلفة البرامج[٢١]، الأمر الذي جعله يعيد النظر في تركيبته من جديد، فراح يتحول من مصنع أحلام إلى استديو للأفلام المرعبة أو إلى تلفزيون مختص في ناحية معينة (موسيقى، رياضة... الخ).

إن إعادة النظر في هذه التركيبة أملتها ظروف انتقال الإعلام من الموجة الثانية المقترنة بالمرحلة الصناعية إلى الموجة الثالثة المقترنة بالمرحلة ما بعد الصناعية. وقد عملت هذه التركيبة الجديدة على تقطيع الأسواق الجماهيرية لتسهّل عملية دخولها العولمة بسرعة أكثر، ولإضفاء طابع الشمولية عليها بشكل أكبر.

إن تحول أنظمة الاتصال إلى أنظمة عالمية سرّع الدفق التجاري للمنتوجات الثقافية بين مختلف دول العالم، فكان ذلك صدمة للمجتمعات غير المهيأة لهذه الثورة في عالم الاتصالات

وعلى عكس إعلام الموجة الثانية التي كانت وسائل الاعلام فيها تعمل كل واحدة بمعزل عن الأخرى، أصبحت في الموجة الثالثة مترابطة في ما بينها، تتبادل المعطيات والمعلومات والصور والرموز. هذا الترابط والتداخل حوّل الوسائل الإعلامية، في نظر توفلر[٢٢]، إلى منظومة متحدة مع العالمية تقلل من أثر الوسيلة الواحدة المنفردة، إنما تعطي مجموع النظام سلطة متزايدة تنعكس على الكرة الأرضية ككل.

وبسبب التداخل الحاصل بين وسائل الإعلام والتطورات التقنية على صعيد المعلوماتية والاتصالات البعيدة، أصبحت السياسة الإعلامية لبلد ما تعني جميع البلدان، لأنه للوصول إلى العولمة وتحقيق الشمولية يجب القيام بتفكيك البنى القديمة وإعادة تركيب أخرى جديدة تتناسب مع المرحلة الراهنة. بمعنى آخر، على الدولة كدولة أن تضعف لتتمكن من الحركة، ولتضعف يجب التخلص من القطاع العام والبدء بالخصخصة.

والشمولية بمفهومها الجديد وكما توقعها توفلر[٢٣] تختلف عن نظرية لفيت، فهي لا تعني أبداً التجانس ولا تعني حرفياً «القرية الكونية» إنما توقع توفلر تكاثراً وتنوعاً من القرى التي سوف تسعى للحفاظ على هويتها الثقافية والعرقية والإثنية.

---

(٢١) مثلاً كلفة الحلقة الواحدة من البرنامج الاميركي «كوسبي شو» تبلغ نحو ٢٠٠ الف دولار. انظر: Ibid., p. 396.

(٢٢) Ibid., p. 376 - 396.

(٢٣) Ibid.

باختصار، إن الآلية التي كانت تحكم اقتصاديات إعلام الموجة الثانية تغيرت. فبعدما كانت وسائل الإعلام مرتبطة إما بالسلطات السياسية وإما بالمعلنين الذين كانت تبيعهم الجمهور بالجملة، تم الانتقال مع إعلام الموجة الثالثة إلى تجارة المفرّق أو إلى تجارة القطاعات (séries) مباشرة، وذلك حين بدأ الكابل بتجزئة الجمهور وتبعه الفيديو ثم البرامج المباشرة من الأقمار الصناعية. وانعكس ذلك على محتوى هذه الوسائل، فأُزيلت الحدود القديمة التي كانت قائمة بين صناعة المشهد والسياسة، وبين الفراغ والعمل، وبين الأخبار والمنوعات وبين الاعلام والدعاية. أي ان المفاهيم والأخلاقيات الإعلامية التي رافقت إعلام الموجة الثانية لم تعد تنسجم مع إعلام الموجة الثالثة، وأصبحت التقنيات تعمل في فراغ أخلاقي. من أجل ذلك فاقت الإثارة المبتذلة الإعلام الجدي، والجزئي تفوق على المترابط، ونتج من ذلك فقدان الحس التاريخي والإنسلاخ عن البيئة، وتحوّل الإعلام إلى عبارة عن (Videoclip) عالمي لا داعي إلى أن نبذل جهداً لكي نفهم ونرى.

في هذه المرحلة نجحت الإعلانات في امتصاص وظيفة الدعاية[٢٤] وفي الوصول إلى القضايا الإنسانية[٢٥]. وأصبحت برامج الأطفال أحد أشكال الثقافة المعدّة للتصدير. وللالتفاف على التربية وعلى الثقافة جرت محاولات لتغيير الأنظمة التربوية من الداخل. وحصل صراع بين الدول حول ما سمّي سياسة «الفضاء المفتوح».

ثالثاً: محاولة تغيير النظام التربوي من الداخل

إن المرحلة ما بعد الصناعية التي وصفها توفلر بالاقتصاد «السوبر رمزي»[٢٦] القائم على القوة والغنى والمعرفة، هذا الاقتصاد في رأيه لا يمكن أن يعمل دون بنية تحتية الكترونية (حاسوب، اتصالات بعيدة، وسائل إعلام متطورة)، ومن هنا تنبع أهمية التحالف بين المفكرين والعلماء والممولين حيث تقتضي مصلحتهم تفجير النظام التربوي من الداخل لتسريع عملية إيصال مجموع الناس إلى الحواسيب والوسائل الإعلامية الجديدة، لذلك لا يمكن تجاهل العلاقة بين النظام التربوي والنظام الإعلامي، فالتربية أولوية ليس على صعيد الأهل والمعلمين فقط إنما هي أولوية كذلك لكثير من القطاعات الاقتصادية في المجتمع والكثير من الشركات العابرة للقارات. والأمثلة على ذلك كثيرة منها مشروع «أديسون» لكريستوفر ويتل[٢٧] الذي يقول بضرورة إعادة صنع المدرسة والذي يفرض نفسه نموذجاً للمدرسة الأميركية. وهو يلحظ بناء ٢٠٠ مدرسة في السنوات الأربع المقبلة بكلفة مليارين ونصف المليار دولار، ووسائل التعليم الأساسية فيها هي الحاسوب والتلفزيون؛ والأهل مدعوون إلى المشاركة فيها تطوعاً ساعتين في الأسبوع.

كيف يمكن المدرسة أن تشجع القراءة في مجتمع فقد الكتاب جاذبيته ولم يعد الناس يقرأون كما في السابق

لقد أثار هذا المشروع جدلاً واسعاً واتُهم ويتل بالسعي للكسب المادي تحت ستار التربية. وتتساءل

(٢٤) Ph. Breton et S. Proulx, *L'explosion de la communication* (Boreal, Paris, Montréal: la Découverte, 1989), pp. 117 - 118.

(٢٥) أهم مثال على ذلك إعلانات شركة بنتون الشهيرة حول السيدا وحرب البوسنة والراهبة وغيرها...

(٢٦) Toffler, *Les nouveaux pouvoirs*.

(٢٧) النهار، ١٩٩٣/١١/٢٥ (ملحق خاص بالتربية).

مجلة *The Nation* الأميركية: إذا نجح ويتل في تنفيذ مشروعه كيف سيكون مستقبل التربية في الولايات المتحدة... فهي لن تعود حقاً مكتسباً بل سلعة استهلاكية أو حتى مجموعة من السلع.

إضافة إلى أن بعض اختصاصيي التربية لا يحبذون أفكار ويتل ويتهمونه بإفساد ملايين الأطفال الأبرياء بمحطته التلفزيونية «شانل وان». فمنذ بضع سنوات عقد ويتل صفقة مع مدارس عدة في مقابل تزويدها تجهيزات الكترونية على تلامذتها مشاهدة ١٢ دقيقة من برامج «شانل وان» يومياً إضافة إلى دقيقتين من الإعلانات.

ومن الأمثلة الأخرى الأعمال التطبيقية التي تقدمها شركة «انتريت»[٢٨] في التعليم والتي يمكنها حقاً أن تهز عالم التربية، إذ إن الاتصال بوساطة الـ «انتريت» كان بمثابة ثورة بالنسبة إلى الأساتذة أكثر منه بالنسبة إلى التلامذة. فهم يتبادلون الحيل التربوية لإيصال الموضوعات البالغة الصعوبة إلى التلامذة ويماشون تطور المعلومات وتغيرها يومياً، ويوثقون علاقاتهم بزملائهم في كل مكان من العالم تقريباً.

ولا ننسى مبادرة نائب الرئيس الأميركي آل غور التي تهدف إلى تحديث منظومة الشبكات المعلوماتية القائمة في الولايات المتحدة، والتي تمثل شبكة «انتريت» عمودها الفقري، وذلك لتمكين جميع المواطنين من الإفادة من جملة الخدمات، بدءاً بالدراسة دون الحاجة إلى الانتقال من المنزل وصولاً إلى التطبيب من بعد والترفيه والاستعلام الآنيين. إن اتجاهات التطوير التقنية تسير نحو دمج ٣ أجهزة هي اليوم في متناول المواطن: الهاتف والتلفزيون والحاسوب. وذلك للوصول إلى واقع يتخطى فيه هذا المواطن دوره كمشاهد لتدفق البرامج والمعلومات ويرتقي إلى آخر متفاعل معها ومشترك فيها.

إنما لا بد من الإشارة إلى أن شبكة «انتريت» اليوم لا تشمل إلا فئة ضئيلة جداً من الجمهور الأميركي ويغلب عليها القطاع الجامعي وملحقاته من مؤسسات الأبحاث. غير أن أوجه الإفادة السياسية من الشبكات المعلوماتية قد تحققت على الصعيد المحلي، إذ لجأ إليها بعض الجهات السياسية ليضاعف وزنه الانتخابي، وكذلك انضم البيت الأبيض إلى هذا الميدان، فضلاً عن القطاع الخاص، كشركتي «بل اتلانتيك» و«تي سي أي».

أما على الصعيد الدولي، فوحدها الدول المقتدرة مادياً ستشترك في هذه الشبكة (الكويت مثلاً هي البلد العربي الوحيد المتصل بهذه الشبكة)[٢٩].

في الواقع إن شركة «انتريت»، على الرغم من نشأتها المرتبطة بالأجهزة العسكرية الأميركية، استحالت محفلاً لا للحركات السياسية وحسب، بل لجمهرة من الأنشطة التي لم يحسم بعد أمر مشروعيتها، والتي تتجاوز القوانين الصريحة، منها مثلاً التجوال غير المصرح عنه عبر الشبكة واقتحام الحواسيب الخاصة فيها وبث البرامج الطفيلية التي تنهك هذه الحواسيب وتكبلها.

لذلك، على الرغم من الترحيب الذي لاقته مبادرة آل غور فإن بعض الأصوات بدأ يُسمع داعياً إلى التروي ويراوح في تعليقه بين النظري والعملي.

فعلى الصعيد النظري علق مايكم هايم، الذي يحظى بلقب فيلسوف الميدان المعلوماتي، على التركيز على المعلومات بدلاً من العلم، الذي يصاحب تبني

(٢٨) إيزابيل غرول، ملحق النهار، ٢٥/ ١١/ ١٩٩٣.
(٢٩) الحياة، ٤/٦/١٩٩٣.

التقنيات الحاسوبية قائلاً: «إن الرغبة الجامحة في جمع المعلومات تستأصل مقدرتنا على تيقن المعنى، فيبدو الذهن منشغلاً بالبيانات، فيما الانتباه يتقلص وتجمع التفاصيل وتغيب عنا الهيئة الكاملة، ونعتاد التمسك بفتات العلم وتنساب الحكمة من أيدينا»[٣٠].

أما على الصعيد العملي، فقد لاحظ غيره أن قدرات الحواسيب قد تضاعفت مرات عدة خلال السنوات الماضية دون أن يتزامن ذلك مع تقدم مناسب في مختلف القطاعات الاجتماعية التي تستعملها كقطاعي الأعمال والتربية.

ويشير المعارضون في هذا الخصوص إلى تردي الأوضاع المادية في المدارس العامة في الولايات المتحدة، وافتقادها المنهج المتماسك، وحاجتها بالتالي إلى تذليل هذه الصعوبات الأساسية قبل الشروع بتزويدها ما يعده هؤلاء المعارضون من الكماليات[٣١].

كما يذهب البعض إلى أن الهدف الحقيقي من هذه المبادرة ربما لا يكون البنى أو الشبكات المعلوماتية نفسها، بل عملية إنشائها وحسب، لما قد تضخه من الزخم والأموال في الاقتصاد الأميركي، ولا سيما في القطاع التقني الذي يلقى منافسة حادة في الشرق الأقصى. ويجد هذا البعض في ذلك دليلاً على ارتباط حكومة كلينتون بمصالح كبار رجال الأعمال؛ ويذكر في هذا القبيل التأييد الذي خصته به أهم الشركات في منطقة «سيليكون فالي» عاصمة التقنية المعلوماتية في الولايات المتحدة، خلال حملته الانتخابية[٣٢].

ختاماً، بعدما كانت التحليلات الأولى لعمليات الاتصال تشدد على البعد الايديولوجي، فقد وجدت الآن تحليلات أخرى تفصل البعد الاقتصادي، وتحدد أنظمة وسائل الاتصال كأنظمة انتاج صناعية. وهذا ما شدد عليه هورخيمر وأدورنو (Horkheimer et Adorno)[٣٣] وغيرهما من مفكري مدرسة فرانكفورت الذين أشاروا إلى أن الثقافة الجماهيرية في القرن العشرين يتم انتاجها في ظروف تشبه انتاج مصانع سيارات فورد. وبهذا تصبح عملية الابداع الثقافي محكومة بمنطق المنفعة. وفي تحليل هؤلاء الباحثين لعلاقة انتاج الأشكال الثقافية بالظروف الاقتصادية. أشاروا إلى الثقل النهائي لمنطق الرأسمالية، وللعقلية التقنية في أنظمة انتاج المنتوجات الثقافية ونقلها، سواء أكانت منقولة بوسائل الإعلام التقليدية أم منقولة بالتقنيات الجديدة.

رابعاً: انعكاس المواجهة بين الإعلام والتربية على البلدان المتخلفة

إن التزاوج الذي حصل في الفترة الأخيرة بين المعلوماتية ووسائل الإتصال البعيدة الكابلية ووسائل الإعلام، زعزع بنية المؤسسات التقليدية في المجتمعات الصناعية وسبب لها الكثير من الأزمات، إلى درجة انها وجدت نفسها أمام خيارين، إما الإفلاس، وإما اللحاق بالركب التقني. ولم تكن المؤسسات الثقافية والتربوية بمنأى عن هذه

---

(٣٠) الحياة، «أمريكا الغد المعلوماتي،» ١١/١٢/١٩٩٣.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) Berton et Proulx, *L'explosion de la communication*, p. 183.

المتغيرات. ومن هنا رأينا كيف أن المؤسسة التربوية منيت بالإخفاق إلى درجة انها استحالت كبش محرقة لاخفاق المجتمع في حل أزماته. وأصبحت تتجاذبها التيارات التقليدية وتيارات الحداثة. وبالتالي أصبح الطفل حقل تجاذب بين الأهل والمدرسة من ناحية وبين وسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية من ناحية أخرى.

وبمجرد ظهور علامات عنف معين في سلوك الأطفال يهب أصحاب التيار التقليدي للبرهنة على أن التلفزيون هو المسؤول. ويجيبهم تيار الحداثة بالقول إن الأطفال أصبحوا عنيفين لأنهم فقدوا الإتصال بالواقع، ولأن أهلهم لا يقومون بدورهم كما يجب وأن الأسباب تعود إلى الخلافات داخل العائلة وإلى أزمات المعيشة وأزمات البطالة... الخ[٣٤].

لكن هذا الأمر لم يبق مقتصراً على البلدان الصناعية، لأن تحول أنظمة الاتصال، كما سبق وأشرنا، إلى أنظمة عالمية سرّع الدفق التجاري للمنتوجات الثقافية بين مختلف دول العالم. وكان هذا الدفق صدمة للمجتمعات غير المهيأة لهذه الثورة في عالم الاتصالات. فقد جاء في الاحصاءات[٣٥] أن البلدان العربية سوف تستهلك في العام الجاري نحو ٤٠٠ ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، ٧٠ في المئة منها أميركية ويابانية و٢٠ في المئة فرنسية و٨ في المئة من أصول مختلفة (إيطالية وبرازيلية والمانية...). وستستهلك ٢ في المئة فقط برامج من انتاج عربي غالباً ما يكون مصرياً. وأمام هذه الإحصاءات لا بد لنا من التساؤل: في هذا القدر الضئيل من الانتاج المحلي، كيف يمكن مجتمعاً أن يحافظ على خصوصياته ويواجه تحديات العصر؟

إن أولى علامات الانفجار التلفزيوني بدأت تهز مؤسسات التلفزيون العربية الحكومية والخاصة على حد سواء، فهناك ٢٧ قناة فضائية[٣٦] سوف تزاحم محطات التلفزة المحلية في كل بلد عربي. وخطورة هذا الانفجار لا تقتصر على المنافسة إنما تتجسد في صعوبة السيطرة عليها. فبلدان المغرب العربي التي أباحت الأطباق الهوائية تشهد بث برامج تلفزيونية عابرة تنتهك القيم الاجتماعية المحلية.

أمام هذا الواقع، وأمام دخول البلدان العربية في دائرة صراع جبابرة الإعلام على أسواقها، فإن المواجهة الحاصلة في البلدان الصناعية بين التربية والإعلام ووقوع الطفل ضحية لها ستصبح مضاعفة، بل أكثر من مضاعفة، في مجتمعاتنا، لأنه لا مجال للمقابلة بين السياسات التربوية في البلدان الصناعية وبين تلك في البلدان الفقيرة. يكفي أن نأخذ عامل الامكانات المادية والعلمية والتقنية، فضلاً عن العوامل الأخرى، السياسية والثقافية وغيرها، لنعرف مقدار الهوة بين هذه البلدان. كذلك لا مجال للمقابلة بين وسائل الإعلام في هذه الدول وبين تلك في الدول الفقيرة، لا من حيث هذه الوسائل وإمكاناتها التقنية والمادية ولا من حيث محتواها ولا من حيث من يقف وراءها ولا من حيث الجمهور وسبل تعامله معها وما ينتظر منها... الخ، علماً أن هذه الوسائل هي أداة استراتيجية للدول الصناعية سواء من الناحية الايديولوجية أم من الناحية الثقافية أم الاقتصادية. لذلك يكفي أن نتبين موقف الجمهور من التلفزيون وأوجه استعماله له لنرى عمق الأزمة التي تضرب العملية التربوية في البلدان الفقيرة وتجعلها غير قادرة على مواجهة الإعلام، وبالأخص الإعلام المتدفق من الخارج.

(٣٤) انظر: "Violence à la tèle, l'impact sur les enfants," *Science et Vie*, no. 917 (Février 1994).
(٣٥) الحياة، ٢٢/٥/١٩٩٣.
(٣٦) الحياة، ٢٥/١/١٩٩٤.

١ ـ موقف الجمهور من التلفزيون

إذا كانت المجتمعات الصناعية التي انتجت الوسائل الإعلامية المتطورة قد مرت ردود فعل جمهورها على هذه الوسائل بمراحل ثلاث هي مرحلة الانبهار ومرحلة التعقل والرشد ثم مرحلة الاشباع[٢٧]، فإن مجتمعاتنا، التي تأخذ بوسائل ليست من انتاجها وطارئة عليها أو وافدة إليها من الخارج، لا تملك المقدرة على التحكم بها لا تقنياً ولا محتوى. وهي لا تزال إلى غاية الآن في مرحلة الانبهار.

ومن يكون منبهراً لا يتمكن من بلورة سياسة إعلامية واضحة المعالم لأنه يكون إما خائفاً هذه الوسائل مُمسكاً بها إلى آخر الحدود، أو مأخوذاً بها إلى درجة الذوبان الكلي الذي يجعلها هي تمسك به. وفي كلتا الحالتين ليس في إمكانه أخذ المسافة الضروري أخذها من هذه الوسائل. وعدم التمكن من أخذ المسافة يجعل الفوضى تدب على هذا الصعيد من كل جانب، فتستحيل العملية الإعلامية كتلة من التناقضات تضيع فيها الحدود والفواصل وحينها يصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين الإعلام والإعلان والاتصال، بين المسموح والممنوع، وبين المشهد والسياسة، وبين المهم والثانوي، وبين الجدي والمبتذل، وبين الأصيل والحديث... الخ.

ولعل هذا هو السبب الفعلي وراء الفوضى في تعميم المفاهيم الجاهزة والأحكام الثنائية التي لا تمت إلى الواقع بصلة، وبث محتوى غريب عن الناس وعاداتهم وتقاليدهم. أي، بمعنى آخر، تتعامل مجتمعاتنا مع وسائل لا تمتلك المقدرة على التحكم فيها، فتصبح أسيرة نظام إعلامي لا تملكه.

وهذا الأمر لا يقتصر على القيمين على الإعلام والعاملين في هذه الوسائل ولا على الجمهور فقط إنما يتعداهم إلى المثقفين والنخبة وأصحاب القرار[٣٨].

هذا الانبهار المخيف بالوسائل الإعلامية الذي يلف مجتمعنا في جميع قطاعاته يجعل الإنسان يتنازل أو يتغاضى عن كثير من الأمور من أجل أن يظهر على شاشة التلفزة. إنها حمى الاتصال من خلال الشاشة تصيب الناس الذين يرون في هذه الوسائل هالة كبرى تشرِّع ما يقولونه أو ما يفعلونه، أو تسلط الضوء على كثير من القضايا فتدرجها في سلم أولوياتها. وهم بالتالي يظنونها قادرة على صنع الأحداث وعلى صنع الزعماء والقادة. لذلك جهدت جميع الجهات المتصارعة خلال الحرب اللبنانية لامتلاك وسيلة إعلامية تمارس نفوذاً معيناً من خلالها بعدما توقف نفوذها العسكري. والكثير أقدم على هذه الخطوة وهو يعلم مدى إمكاناته المادية الضئيلة واستحالة استمراريته[٣٩].

وينسحب هذا الانبهار لدى الكبار على الصغار كذلك، فيولِّد لديهم انبهاراً بكل ما يعرض أمامهم،

---

(٢٧) Balle, *Médias et société*, p. 548.

(٣٨) وإلا كيف يمكن مثلاً تفسير مشاركة الدولة اللبنانية برموزها في الحفل الذي قامت به شركات الإعلان بمناسبة اليوبيل الذهبي للاستقلال، الذي تم نقله على شاشة التلفزة اللبنانية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وفيه بدا الوزراء يتقدمون إلى المنصة لتوزيع الجوائز على المعلنين على موسيقى وأنغام فخر الصناعة الأميركية؟ وكيف يمكن أن نفسر مشاركة بعض رجال الدين الذين لا يكلون عن التنديد بالإعلانات عن المشروبات الروحية، من حيث لا يدرون في برنامج تلفزيوني برعاية «سكوتش ويسكي» (برنامج «الحكي بيناتنا» الذي تديره ماغي فرح على محطة MTV في لبنان) أو كيف نفسر أن يهنىء وزير لبناني في إحدى كلماته محطة تلفزيونية معينة لانها بثت برنامجاً عن السيدا وقدمت من خلاله سيدة لبنانية تحدثت فيه عن إصابتها بالمرض وعن ظروف الإصابة. وهو لا يدري كم استغلت المحطة هذه الناحية الإنسانية لتستقطب إعلانات، وبالتالي لغاية ربحية بحت لا علاقة لها بمحاربة السيدا.

(٣٩) قصة التلفزيون الجديد (NTV) الذي بيع الجزء الاكبر من اسهمه للراسمال الخاص بعدما كان ملكاً للحزب الشيوعي اللبناني. انظر في هذا الصدد: السفير، ١٩٩٢/٧/٢٠.

وخصوصاً إذا كانوا لا يعون مسألة التراتبية التي تعمل من خلالها وسائل الإعلام ولا بإمكانهم التمييز بين الإعلام والدعاية، وخصوصاً بعدما انسحبت على الإعلان والتسلية والافلام... ولا بين الحدث والتعليق عليه؛ ولا مسألة أن وسائل الإعلام هي أقل قوة وكمالاً وأضعف وأكثر هشاشة مما يتصورون؛ ولا مسألة أنها انعكاس للمجتمعات المنتجة لها ولأزماتها وللفوضى الحاصلة فيها وأنها صورة عن العالم الذي يتغير.

باختصار، إن الانبهار لدى الصغار إذا ما حصل يؤدي بهم إلى الأخذ بنجومية الوجه الصحافي كمثال، فيصبح الهاجس لديهم الاهتمام بالمظهر الخارجي والتركيز على الشكل الحسن، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بأنفسهم إذا لم يكن مظهرهم لائقاً وشكلهم حسناً. وقد ألقت الدراسات التي أجراها مركز أبحاث النساء في كلية ولترلي الأميركية[٤٠] - التي تبين من خلالها أن ٥٦ في المئة من طالبات السنة الأولى يشعرن بالخوف من اقتراف الأخطاء في أثناء التحدث في قاعة المحاضرت - اللوم على الإعلانات والعادات الاجتماعية التي تجبر الفتيات على التركيز على مظهرهن أكثر منه على قدراتهن. لذلك دعت شركات في نيويورك موظفيها إلى اصطحاب بناتهم للعمل لأنهن يعانين مشكلة فقدان الثقة بالنفس.

أمام دخول البلدان العربية في دائرة صراع جبابرة الإعلام على أسواقها، فإن المواجهة الحاصلة في البلدان الصناعية بين التربية والاعلام ووقوع الطفل ضحية لها ستصبح مضاعفة في مجتمعاتنا

ومن العوامل التي ساهمت في تعزيز عملية الانبهار بوسائل الإعلام في مجتمعنا أن النخبة التي كانت تقف حائلاً بين وسائل الإعلام والجمهور، أو التي كان متوقعاً منها أن تشوش على الرسالة الإعلامية، أصبحت اليوم في عصر الاتصال منبهرة بهذه الوسائل تتملقها وترى فيها سلطة لا حدود لها من خلال وظيفة جدول الأعمال التي تقوم بها (Agenda Setting)[٤١] والتي يكفي حتى وإن لم تتمكن من تغيير رأي الناس في موضوعات وقضايا معينة، أن تلفت انتباههم نحوها من خلال تناولها لها وتسليط الضوء عليها.

كذلك المدرسة لم تلحظ في برامجها التعليمية حتى الآن جانباً لوسائل الإعلام، ليس من باب تقليد هذه الوسائل أو من باب الانبهار بها، إنما من أجل تعويد التلامذة منذ الصغر الإحاطة بهذه الوسائل والتعامل معها، ومعرفتها على حقيقتها بعيداً من الأفكار الجاهزة حولها. ومعرفة آلية عملها لكي تخف الهالة ويزول الانبهار ويتمكن التلامذة من أخذ مسافة من هذه الوسائل ليتمكنوا من مناقشة ما يقدم إليهم، ومن نقده والتشكيك في صحته، فتخف بذلك عملية امتصاص المعلومات بالكامل. وقد وعت الدول الغربية مبكراً هذا الموضوع وراحت تلحظ في برامجها التربوية تدريس مواد تتعلق بوسائل الإعلام والإعلان. فالسويد مثلاً، أخذت منذ عام ١٩٦٥ في تدريس مادة النقد الإعلاني[٤٢]. وفي فرنسا حصلت

(٤٠) الحياة، ٢٩/٤/١٩٩٣.

(٤١) Lazar, *Sociologie de la communication de masse*, p. 148

(٤٢) Louis Quesnel, *La Publicité et sa philosophie, communications* "Les mythes de la pub" (Paris: Ecole Pratique des hautes etudes. Ed. Seuil, 1971), p. 65.

منذ عام ١٩٨٣ عمليات إدماج وسائل الإعلام في العملية التربوية، كأدوات تعليمية في البداية، على أن يُبحث إمكان جعلها موضوعاً للدراسة في المدارس[٤٣]. والبرهان على ذلك أن بعض الدراسات في فرنسا أثبت أن الشبان الذين يملكون مسافة نقدية إزاء الإعلانات كانوا بنسبة ٦٧,٥ في المئة، إذ رأوا انهم لا يثقون بهذه الرسائل، وانهم واعون أهدافها وآثارها[٤٤]. ولو حاولنا البحث عن مصدر هذا الوعي لوجدناه إما في العائلة أو في المدرسة... وقد بينت دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة أن الطفل يرى متوسط ٢٢٠٠ إعلان في السنة نصفها يتعلق بالسكاكر والحلويات والمشروبات. وأراد الباحثون معرفة مدى تنمية هذه الإعلانات أفكاراً خاطئة عن القيمة الغذائية لهذه المواد لدى الطفل، فوجدوا أن الأمر على العكس من ذلك، إذ لدى الطفل الوعي الغذائي الصحيح على الرغم من هذه الكمية الهائلة في الإعلانات التي يراها خلال السنة والتي لم تتمكن من تشويه أفكاره الغذائية الصحيحة التي عملت المدرسة على تكوينها[٤٥].

إضافة إلى جهوزية المدرسة في تصحيح ما تقوم وسائل الإعلام بتشويهه عمداً أو عن غير قصد، هناك حرص في البلدان المتطورة على تخصيص البرامج التربوية وتمويلها وفرضها على وسائل الإعلام. فاليابان مثلاً خصصت سنة ١٩٨٩ قيمة ٩ مليارات ين لتمويل التلفزيون التربوي. وفي بريطانيا تم تخصيص ٢٠ في المئة من البرامج للبرامج التربوية[٤٦]، في حين لم تعط الدولة اللبنانية مثلاً لغاية الآن أي أهمية تذكر لبرامج الأطفال، ولا لإدخال مواد تعليمية تتعلق بوسائل الإعلام.

٢ ـ أوجه استعمال التلفزيون

تختلف أوجه استعمال التلفزيون باختلاف الجمهور من حيث موقفه من هذه الوسيلة وما ينتظر منها. وقد أمكن تصنيف ثلاثة أوجه لهذه المسألة:

١ ـ الاستعمال الناجم عن سابق تصور، حيث يتم مسبقاً اختيار برامج معينة لاعتبارات واضحة في ذهن المتلقي.

٢ ـ الاستعمال المترافق مع أنشطة أخرى كأن يترافق مع وجبات الطعام أو مع جلسات عائلية أو جلسات أصدقاء أو أعمال منزلية أخرى.

٣ ـ الاستعمال الذي يأتي تحت عنوان سد أوقات الفراغ بحجة أن مشاهدة التلفزيون هي أفضل الوسائل المتاحة لملء الفراغ.

وبما أننا نفتقد في مجتمعنا الدراسات التي تصنف أنواع استعمال التلفزيون السائدة فإنه لا يمكن النظر إلى جميع الاستعمالات من زاوية واحدة، حيث تختلف استعمالات الأطفال للتلفزيون باختلاف عقلياتهم وآرائهم وإمكاناتهم المادية ومستوى تحصيلهم المدرسي وعلاقاتهم بأهلهم وبرفقائهم ودرجة اندماجهم بالمجتمع... الخ. وقد بينت الدراسات التي أجريت في فرنسا مثلاً أن مشاهدة التلفزيون لدى الأطفال على علاقة مباشرة بإيقاع المدرسة. فكلما خف إيقاع المدرسة ازدادت مشاهدة التلفزيون والعكس صحيح[٤٧]؛ وكذلك هي على علاقة بالأنشطة اللاصفِّية... وبدرجة الاندماج

(٤٣) Ibid.

(٤٤) INA. et Diapason, *Médiamétrie les jeunes et leur télévision* (Paris : La Documentation Française, 1991), p. 110.

(٤٥) Lazar, *Sociologie de la communication de masse*, p. 190.

(٤٦) Charon, *L'etat des médias*, pp. 72 - 73.

(٤٧) INA et Diapason, *Médiaméyrie Les jeunes et leur télévision*, p. 37.

الاجتماعي، ولأننا نعيش في مجتمع أخفق في تأمين حد أدنى من وسائل التسلية لأطفاله... الخ، حيث لا وجود للحدائق ولا للملاعب ولا للمسارح... فلا بد من أن يلجأ هؤلاء إلى شاشة التلفزة للتعويض من النقص الحاصل على صعيد الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية، التي من المفترض أن تؤمن للمواطنين في حين أنها لا تتوافر حالياً إلا للمقتدرين مادياً. إذاً، حلّ التلفزيون محل هذه الأنشطة وراح المواطنون يشاركون ولو بالخيال بثروات المجتمع.

٣ ـ الأبعاد الفعلية لمحتوى برامج التلفزيون

لقد وعت شركات الإعلان منذ البداية أن الطفل هو الرهان، فهو مستهلك المستقبل. لذلك تم العمل على الإفادة من عفويته وبراءته، بحيث راحت الإعلانات في التلفزيون تتكاثر دون تحفظ أو احتراس(٤٨) وهي أخذت تنسحب على البرامج الموجهة إلى الأطفال، إلى حد بات يصعب التمييز في ما بينها. وما يحصل على الصعيد العالمي في هذا الموضوع لا يمكن الإعلام المحلي أن ينفلت منه. فلقد اشترت شركات الإعلان ما قيمته نصف مليار دولار سنوياً من المدة المخصصة لبرامج الأطفال في الولايات المتحدة، وذلك لتشمل مستهلكي المستقبل. لذا شعرت لجنة الإتصالات الفدرالية بالقلق من جراء تحول الفترات المخصصة لبرامج الأطفال إلى الناحية التجارية، فحددت الحد الأقصى للإعلانات بنحو ١٠,٥ دقائق في الساعة خلال عطلة الأسبوع و١٢,٥ دقيقة في سائر أيام الأسبوع(٤٩)، علماً أنه في بلد كلبنان مثلاً لم تحدد لغاية الآن الأوقات المخصصة للإعلانات.

لو تناولنا مثلاً برنامجين بثهما تلفزيون لبنان أسبوعياً سنة ١٩٩٣ وهما «سفينة نوح» و«مواهب صغيرة» لوجدنا أن الأول عبارة عن لقاء أسبوعي يتم بين مجموعة من الأطفال يتولون قيادة السفينة التي تحوي فقرات منوعة من الحوارات المكررة بين مقدمي البرنامج إلى الرسم والغناء والرقص والمسابقات. تلك السفينة القائمة على أطنان من الشوكولا والحلوى والحليب التي تنتجها شركة نستلة العالمية. هذا البرنامج أقرب إلى إعلان مطوّل منه إلى برنامج للأطفال. فما ان يبدأ البرنامج حتى تنهال كميات الحلوى على رؤوس الأطفال قادة السفينة، فيتحولون شيئاً فشيئاً إلى مروجين لمنتوجات هذه الشركة. فبعد كل خطوة يقوم بها الأطفال يحين الوقت لتناول قطعة من الشوكولا، حتى فقرة الرسم يُطلب من المتبارين أن يرسموا أكبر عدد ممكن من ألواح الشوكولا.

والبرنامج الثاني «مواهب صغيرة» تقليد لبرنامج «استديو الفن» المعد للكبار، وفيه يصبح من مواصفات الطفل الناجح «أن يحزم نفسه ببدلة وربطة عنق» وأن يغني أغاني الكبار. والبنت الناجحة التي تملك قداً جميلاً وتعرف كيف تتمايل خلال عرضها لأزياء المحال التجارية التي تموّل البرنامج(٥٠).

هذا على صعيد البرامج المنتجة محلياً، أما البرامج التي يعاد بثها على شاشاتنا المحلية وبشكل مكثف ومتكرر، نظراً إلى قلة الانتاج المحلي وكلفته الباهظة، فهي برامج عالمية عابرة للقارات، كأفلام الكرتون وأفلام ديزني وأفلام أخرى مثل Sesame Street. وهذه الأفلام التي بفضل المرور الحر للإعلام، دخلت معظم الدول تحت شعار «التسلية المحايدة» إنما هي فعلاً تجيب عن المتطلبات الاقتصادية والسياسية والصراعات الأيديولوجية، إنها أحد الأشكال الثقافية

---

(٤٨) Alain Fourment, *Histoire de la presse des jeunes et des journaux d'enfants* (Paris: Eole, 1987), p. 390.
(٤٩) السفير، ٢٣/٤/١٩٩٣.
(٥٠) السفير، ٥/٤/١٩٩٣.

المعدّة للتصدير. فمثلاً ولد برنامج Sesame Street في إرادة تجمع مؤسسات الحكومة الأميركية لوضع برامج تعكس القيم الأميركية، وساهم الكثير من الشركات في إعداده، منها Mobil Oil وGeneral Foods R. CA وYerox[٥١].

إن دخول هذه الشركات في تمويل برامج للأطفال ليس عملاً خيرياً، بل هو عمل يساهم في تلميع صورتها تحت غطاء المشاركة في الأعمال الثقافية، وبالتالي تصبح الأعمال الثقافية أدوات تسويق أو قطاعاً للتثمير كبقية القطاعات.

وبالنسبة إلى أفلام «ديزني» مثلاً كل الصور التي يقدمها يرى انها تمثل الطفولة الحقيقية التي يجب منعها من التسييس، فالتسلية نُظِرَ إليها على أنها دائرة مستقلة يُقدم فيها الطفل على أنه رفيق لطيف بعيد من الأحقاد. «إن الطفولة مساحة مقدسة استغلتها أفلام «ديزني» جيداً إلى درجة أنه إذا هاجمنا ديزني نهاجم هذه المساحة أي الطفولة»[٥٢].

ولدى تحليل هذه الأفلام يتبين مثلاً أن المتوحشين يمثلون البلدان المتخلفة، وهم سذج يتخلون عما يملكون من أجل لقمة العيش. وتقدم الإمبريالية في إطار هذه القصص على أنها ملاك محرِّر أو حكم غير منحاز يحرص على مصالح الشعوب المظلومة. وفي هذه القصص، لا نحصل على معيشتنا أبداً كعاملين في مؤسسة فيها عمال وأرباب عمل. المال يأتي من لا مكان، من أعمال مربحة كمن يطارد الكنوز.

إن الاعتماد المتزايد على التلفزيون يجعل الفرد العادي سهل التأثر بما يشاهد ويجعله في الوقت نفسه عاجزاً عن نقل موقفه إلى فعل جماعي

لقد أبعد ديزني من خيال الأطفال أي عودة إلى الحقيقة الاجتماعية، فهو يقدم عالماً من دون صراع، بلا تناقض، الانتاج فيه غائب والاستهلاك سيد الموقف، وهناك تمجيد للاستهلاك الفائق. في عالم ديزني هذا يوجد كل شيء دون الحاجة إلى العمل، حيث كل شيء يمكن الحصول عليه بسهولة؛ فيه تمرير لأسطورة أن كل شيء ممكن لمن يريد ومن يستحق[٥٣].

باختصار إن لثقافة ديزني أبعاداً أخرى وطموحات أخرى: فقبل أي شيء هي تسعى لتحتفظ بأكبر عدد ممكن من الناس لتحافظ على صفتها الإنسانية والتربوية الشاملة. ولتكون بمنأى عن أي صراع. وقد تبنى القيمون على هذه البرامج سياسة واضحة فيها ثلاث لاءات: لا جنس، لا سياسة، لا دين[٥٤]. وما إيجاد يورو ديزني (Euro Disney) في فرنسا إلا مؤشر على بداية مرحلة جديدة من الثقافة الكونية التي نجهل عنها الكثير. إنما الشيء المؤكد أن مجموعة ديزني أعلنت رسمياً على طريقتها أن إقامة يورو ديزني هي نقطة انطلاق لتحول سوق الثقافة الأوروبية في العمق[٥٥].

وإذا كانت برامج الأطفال غير بريئة، فهناك الكثير من البرامج التي تعرض تحت شعار التسلية المحايدة، والترويح عن النفس وهي تخفي حقائق أخرى أبعد من مجرد التسلية. لأنه «بقدر ما خلقت تقانة الإعلام لدى الفرد في مجتمعاتنا من وهم اقترابه زمانياً

(٥١) Martin Michèle, *Communications et médias de masse, culture,* domination et opposition (Quebec : Presse de l'université de Quebec. 1991), p. 315 - 127.

(٥٢) Ibid. p. 287.

(٥٣) Ibid., p. 297 - 299.

(٥٤) Preface de Claude Julien, "La communication victime des marchands," *Le Monde Diplomatique* (Paris: La Découverte, 1989), p. 264 , 272.

(٥٥) Ibid.

ومكانياً من العالم الخارجي فهي أضعفت لديه غريزة الميل للتواصل الحي مع الآخرين»(٥٦).

فالاعتماد المتزايد على التلفزيون يجعل الفرد العادي سهل التأثر بما يشاهد ويجعله في الوقت نفسه عاجزاً عن نقل موقفه إلى فعل جماعي، لذلك تصبح البرامج الرياضية ملاذاً وحيداً يحرره من ثقل الأخبار والأحداث السياسية، وفي الوقت نفسه هروباً من شعوره بالعجز التام عن الفعل وشعور بالفرح لعدم وقوع ما يراه من كوارث عليه وإنما على الآخرين.

كذلك فإن إثارة حماسة الجمهور للألعاب الرياضية ليست بريئة كما تصورها محطات التلفزة التي تعمل على إشاعة هذا المناخ الذي يصل في مجتمعاتنا إلى حد المرض، لأنه تحت شعار التسلية تخفي وسائل الإعلام ما تخطط له الشركات للوصول إلى شمولية السوق التي تبحث عنها.

إن البحث عن نقاط استدلال مشتركة لمختلف المجتمعات الوطنية هو مطلوب من قبل آلية تكوين ما سُمي «ساحة السوق العالمية» والبحث عن اللغة الشاملة التي تتناسب مع عملية تقطيع السوق العالمية. لذلك تحركت الدراسات التي تلاحق التشابه بين المستهلكين الذين ينتمون إلى بيئات مختلفة من أجل تسوية أوضاع الأسواق الخاصة وإيجاد عقلية استهلاكية عابرة للقارات تتلاءم مع عملية تكوين المؤسسات الشاملة للاتصال، والشركات الكبرى لوكالات الإعلان ومجموعات الـ Multimédias الكبيرة على نمط مجموعات مردوخ وتيرنر برتلسمان (Bertelsman) وبيرلسكوني وغيرهم... والتي تساهم في تعزيز الأسطورة التي تجعل الناس يعتقدون أن نماذج التطور التي تحملها هذه الأنماط من الاستهلاك يمكن أن تحصل في أي وقت وفي أي مكان ولكل الناس، وهي آخذة في التنوع في أساليب العيش والأذواق والميراث. والدليل على ذلك مثلاً أن الرياضة نجحت في أن تكون جزءاً مهماً من اللغة الشاملة. ونجحت في فرض نفسها في كل العالم وساعدها على ذلك أنها أصبحت، وخصوصاً في المجتمعات المختلة بنيتها، رمزاً أو وسيلة للعيش سوية. وأصبحت «الثرثرة الرياضية بديلاً للخطاب السياسي، تخفف الشكوك. وتعطي نوعاً من الوعي المزيف كما قال بقسوة انبرتو إكو (Unberto Eco)»(٥٧).

هذه اللغة الشاملة تدر أرباحاً طائلة على الشركات المصدرة، وشركات الإعلان ومحطات التلفزة؛ فالألعاب الأولمبية في برشلونة عام ١٩٩٢ حرّكت ما بين ٣مليارات إلى ٥ مليارات من المشاهدين خلال مائتي ساعة(٥٨). وفي تاريخ التلفزيون الأميركي هناك ٨ برامج من أصل ١٠ ذات جمهور كبير هي برامج رياضية. ومثلاً باعت محطة الـ CBS ٤٨ دقيقة من الإعلانات بثتها خلال لقاء Sup Bewl بتعرفة ٩,٦ ملايين فرنك فرنسي للدقيقة بمردود إجمالي قدره ٤٦١ مليون فرنك فرنسي دفعتهم الكوكا كولا والبيبسي والنايك(٥٩).

باختصار، إنها العلاقة بين موازين القوى، بين أخلاقية العمل الرياضي وبين النظام الاقتصادي. وهذه العلاقة تندرج في منطق رأسمالي جديد يرتكز

---

(٥٦) لؤي عبد الإله، «الاعلام الحديث ووهم التواصل،» الحياة، ٨/٥/١٩٩٤.
(٥٧) Pigeat . *Le nouveau désordre mondial de l'information*, p. 84.
(٥٨) Charon. *L'état des médias*, p. 67 - 70.
(٥٩) Ibid., p. 67 - 70.

ليس على الانتاج والاستهلاك فقط إنما على الاتصال كذلك.

ومن اللغات الشاملة أيضاً التي تم العمل على استغلالها هي الموسيقى. فقد كتب هايفار (Hayvard) في مجال الفيديو والتلفزيون والموسيقى يقول: «تقنيات المؤثرات الخاصة (Effets speciaux) تثير الجمهور وتجعله يتخلى عن التعمق في النص لمصلحة السحر التقني»(٦٠). ورأى مراقب آخر في أحد أوجه استعمالها انتصاراً لفكرة السوق. لكن البارز في الموضوع هو أن التزاوج بين موسيقى البوب والفيديو غيَّر التوازن بين الأغنية والصورة التي تفسرها. «فحين كانت الصورة في السابق تضاف إلى الموسيقى، أصبحت الموسيقى اليوم في خدمة الصورة التي وضعت بدورها في خدمة الإعلان»(٦١).

من يكون منبهراً بوسائل الاعلام لا يتمكن من بلورة سياسة إعلامية واضحة لأنه يكون إما خائفاً هذه الوسائل أو مأخوذاً بها إلى درجة الذوبان الكلي الذي يجعلها تمسك به

وبفضل التقنيات الجديدة شهد الإعلان نقلة نوعية، فلم يعد المهم تشجيع الاستهلاك بفضل رسالة إعلانية معدَّة جيداً، إنما تم بناء الشكل من الآن فصاعداً لهدف تجاري.

إذاً بعدما رأينا كيف تمت عملية تقطيع السوق الجماهيرية إلى مجموعات عالمية تتبادل اللغة الشاملة في ما بينها من خلال أجهزة الإعلام والإتصال، يمكننا القول إن أجهزة الميديا، إضافة إلى كونها أجهزة اقتصادية، فهي كذلك أجهزة ايديولوجية تميل إلى أخذ أهمية أكثر من الأنظمة المدرسية في إعادة إنتاج المجتمع. وما لنا إلا أن نقابل عدد الساعات التي يقضيها الأولاد أمام الشاشة والتي بلغ متوسطها في فرنسا مثلاً ١٠٠٠ ساعة سنوياً بعدد الساعات التي يقضيها في المدرسة التي هي بحدود ٨٠٠ ساعة(٦٢). وإذا صح تعميم دراسة قام بها طلاب السنة الأولى في كلية التربية في الجامعة اللبنانية على مدارس بيروت الرسمية، حيث تبين من خلالها أن متوسط الوقت الذي يقضيه الأولاد في عمر ٨ ـ ١٢ سنة أمام شاشة التلفزة هو نحو ٤ ساعات يومياً، فهذا يعني أن متوسط عدد الساعات التي يقضيها هؤلاء الأولاد أمام التلفزيون ١٤٤٨ ساعة سنوياً مقابل ٩٠٠ ساعة يقضونها في المدرسة.

وفعالية هذه الأجهزة تكمن في شرعنة النظام القائم: فلو تناولنا بالتحليل الدلالات اللفظية التي تستعملها أجهزة الإعلام لتصف موقف المعارضين من النظام المتبع لتبين لنا أنها تتبع آلية أيديولوجية دقيقة، بحيث تصف المعارضين بالمتطرفين وتشبّه المحتجين بشلة من المنحرفين، وتضع المعارضة في إطار معين من خلال تعابير مثل: مؤامرة، عصيان، عنف، أقلية، اضطراب، هياج شعبي... الخ. وهذا ما يجعل الأفراد يقرنون المعارضة بوعي أو لا وعي باللاشرعية وبالإزعاج، في حين يُقرن النظام(٦٣) المتبع بالشرعية والاطمئنان. وهكذا يبنى الإعلام تبعاً لـ ستيوارت هول (Stuart Hall) انطلاقاً من الثنائية (شرعي ـ لا شرعي).

(٦٠) Shiller, "La culture américaine aux services de marchands," *Le Monde Diplomatique* (Octobre 1992).
(٦١) Ibid.
(٦٢) Ramonet, "La communication victime des marchands," *Le Monde Diplomatique*, p. 217.
(٦٣) Breton et Proulx, *L'explosion de la communication*, p. 183.

إن وسائل الإعلام تحدد المسائل إذاً بشكل مبسط ومنمط وثنائي خارج عن التاريخ، في داخلها الأفراد المتلقون للرسالة مدعوون إلى تحديد أنفسهم وإلى تصور آليات القرار السياسي في مجتمعهم. إنها تقدم دليلاً لقراءة العلاقات الاجتماعية التي تعمل لخدمة الأنظمة القائمة والتي تصب أغلبيتها في خدمة النظام العالمي.

خاتمة

تبين لنا مما سبق أن أسباب الأزمة التربوية في عصرنا الحالي، وخصوصاً في مجتمعاتنا، تترجم انطلاقاً من الانفصال شبه التام بين التعليم وسوق العمل، إضافة إلى الحواجز التي سببتها الفلسفة التربوية بين المعارف النظرية والمهارات العلمية، إلى عدم تكافؤ الفرص في التعليم (الفوارق بين الأرياف والمدن، الأغنياء والفقراء، الذكور والإناث)، إلى تولد قناعة لدى معظم الناس بعدم تقدير المجتمع للعلم، إلى الأساليب التربوية القائمة على التلقين والحفظ والطاعة وخنق المواهب... الخ[٦٤]، فضلاً عن عدم ترابط المعلومات وقدمها، وغياب عمليات النقد والمقابلة والتصنيف والنقاش. الأمر الذي يجعل العملية التربوية عملية سلبية مملة لا تفي بالأغراض المطلوبة، إلى جانب التباعد الآخذ في الاتساع بين الأهل والأولاد بسبب ضغوطات الهم المعيشي وممارسة أكثر من عمل في وقت واحد واللجوء إلى التلفزيون، سعياً وراء التسلية والهروب من مشاكل الحياة اليومية مقابل إعلام يضج بالحركة والتحول وعوامل الجذب والاغراء، والسرعة والحركة وكثرة المعلومات، تنسحب فيه الدعاية على الإعلام والإعلام يختلط بالإعلان والمنفعة تتنكر بالتسلية المحايدة.

وهاتان المؤسستان تعملان في مجتمع أخفق في تأمين تربية ملائمة لأبنائه، وفي تأمين الوسائل الكفيلة بملء أوقات فراغهم، وفي بلورة سياسة إعلامية وطنية واضحة تنسجم مع السياسة التربوية وتتناغم معها، في مجتمع استعمال مواطنيه للتلفزيون يأتي تحت عنوان ملء أوقات الفراغ أو سد الثغرات، وهو بالنسبة إلى معظم الناس أفضل من لا شيء... وفي مجتمع تخلت النخبة عن دورها وانبهرت هي أيضاً بوسائل الإعلام التي تأخذ بمحتوى يصب في مصلحة من انتجه على جميع الصعد الثقافية والسياسية والاقتصادية، وفي مجتمع تسوده الأفكار الجاهزة والأحكام المسبقة وعمليات التعميم وإطلاق التهم جذافاً، كل قطاع يبرر إخفاقه بإلصاق التهمة بالآخر، وبالتالي تستحيل التربية كما الإعلام كبش محرقة لاخفاق المجتمع، وتكون النتيجة بالتالي مساهمة التلوث الإعلامي في تحديد قسم كبير من ملامح الإنسان التي يجد الجميع صعوبة في تحديدها. هذا الإنسان الذي قيل[٦٥] إن وسائل الإعلام جعلته Uni-dimensionnel (التعبير للفيلسوف Marcuse)، فاقد الهوية، صاحب نزعة استهلاكية، قليل الحساسية تجاه الغير، يشكو الجذب الروحي والعزلة والضياع، أسير المرحلة الراهنة، فاقد الذاكرة، سلبياً في تفكيره،

تحت شعار التسلية تخفي وسائل الإعلام ما تخطط له الشركات للوصول الى شمولية السوق التي تبحث عنها

(٦٤) انظر في هذا الصدد: نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة، ١٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ٣٨٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٤.

منبهراً بالآلة، أسير الأمر الواقع، والتوقيت المخيف والسرعة الفائقة، والوقائع السريعة المباشرة التي هي كفيلة في أن تنسيه ما قبلها وتتركه يعيش في دوامة من النسيان والانبهار بالآنية.

وذلك بعدما كسرت تقانة المعلومات احتكار المدرسة مهمة نقل المعرفة وبعدما أصبحت «المعرفة إعلاماً يتراكم والإعلام معرفة تتحول»(٦٦). ولم يعد التعليم مرادفاً للتمدرس، بل أصبح ناتج ثالوث: التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي في مراكز التدريب وأماكن العمل، والتعليم العفوي من خلال وسائل الإعلام والاحتكاك المباشر بواقع الحياة خارج المدرسة.

وبعدما كسرت الوسائل السمعية البصرية احتكار الأهل لمهمة تربية الأطفال حيث أصبح التلفزيون مشاركاً للأم وللأب وللأخوة في المنزل. من جراء ذلك أصبح كل طرف من أطراف العملية التربوية يشعر أن العملية تفلت من يده، ويتساءل بالتالي عن مبرر وجوده. وأصبحت المواجهة تزداد حدة وانعكاساتها تزداد سوءاً على الطفل الذي اختلطت الأمور أمامه وحار في مرجعيته. ولا عجب إذا وجدنا تلميذاً يتعلم في مدرسة دينية ويستمع(٦٧) إلى إذاعة دينية ويصرح في الوقت نفسه أن مثله الأعلى هو «مايكل جاكسون».

ومن هنا نتساءل كيف يمكن حل إشكالية هذه المواجهة؟ أو على الأقل، التخفيف من حدتها أو تصحيح مسارها؟

في الواقع إنها مشكلة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة، وحلها يكمن على صعيد المجتمع ككل من خلال وضع حلول لمعضلة الإعلام: سبل ضبطه، وحدود المسموح والممنوع، وسبل مواجهة الإعلام المتدفق من الخارج، وسبل تقوية الإنتاج المحلي، وتجييش العملية التربوية للإجابة عن التحديات الآتية من الخارج، وكذلك من خلال وضع سياسة تربوية قائمة على تحديث العملية التربوية لتتلاءم مع طموحات الأجيال الصاعدة حتماً، دون الانجراف بالتقنية والانبهار بها. وكذلك من خلال الالتفات إلى المشاريع التي تسمح للأطفال بتمضية أوقات فراغهم بشكل ملائم. إضافة إلى ضرورة استنفار التربويين والباحثين وعلماء النفس والاجتماع للعمل ميدانياً على هذه المشكلة ذات الأبعاد العديدة التي يستحق كل بعد منها دراسات مطوّلة، لكي نتخلص قدر الإمكان من الأحكام المسبقة التي تعقد المشكلة أكثر مما تحلها. فالحاصل في مجتمعنا أنه ما إن تُعقد ندوة مثلاً عن التلفزيون والطفل حتى تعلو الصرخة: التلفزيون يساهم في تعزيز العنف لدى الطفل دون تبيان طريقة حصول ذلك، ولماذا حصل ذلك؟ وهل يحصل بالحدة نفسها لدى جميع الأطفال؟ وما هو تأثير البيئة... علماً أن النظريات السائدة عالمياً حول هذا الموضوع عديدة(٦٨).

باختصار، إن ما يمكن التربية فعله يبقى مرهوناً بالسياسة العامة للدولة وبالإمكانات المتاحة. مع أن هناك بعض المسلمات التي يجب على العملية التربوية أن تنطلق منها:

---

(٦٦) Voir Jacques Durand, *Les formes de la communication* (Paris: Dumod, 1981).

(٦٧) خلال دراسة ميدانية قام بها طلاب السنة الأولى في كلّية التربية الفرع الأول في الجامعة اللبنانية، على عينة من ٢٠٠ طالب في مدارس بيروت الرسمية، تبين أن متوسط عدد الساعات التي يقضيها الأولاد بين عمر ٨ ـ ١٢ سنة هو ٤ ساعات يومياً.

(٦٨) هناك النظريات التالية: نظرية التنفيس (Catharsis) ونظرية المؤشرات العدوانية ـ نظرية التدعيم ـ ونظرية التجربة من خلال الملاحظة.

انظر في هذا الصدد: مدخل إلى الاتصال الجماهيري، تعريب عمر الخطيب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ص ٥٠٢ وما بعدها.

- ألاّ تقع في البداية أسيرة مجتمع المعلومات ومجتمع الإتصال وغيرها من التسميات الجاهزة. وبالتالي ألاّ تكون أسيرة أهواء الناس وكسلهم الذي شجعتهم وسائل الإعلام عليه دون أن يدروا. وأن يكون هاجسها التساؤل هل الوصول إلى هذا المجتمع يحمل بذوراً لحل مشاكل الإنسان أم بذور الإخفاق؟

- ألاّ تُهمل دور الأهل، وخصوصاً الأم التي لكي ترتاح من طفلها، تشجعه منذ الأشهر الأولى على مشاهدة التلفزيون ولساعات مطوّلة، بدلاً من أن تحادثه هي أو حتى تتشاجر معه، وبخاصة بعدما أجمع معظم الدراسات على الدور الذي تؤديه البيئة في عملية تلقي الرسالة.

- أن تعي في هذا المجال أهمية دور المدرسة التي أصبح من الملح أن تفرد جانباً لا بأس به من برامجها لوسائل الإعلام، لا لإنها موضة العصر، بل لتتصدى لهذه الوسائل، ولتبدأ بتحليل العملية الإعلامية بتفكيكها ومعرفة خلفياتها وأبعادها ونقاط ضعفها وقوتها وفصل الوجه المثالي لها عن الوجه الحقيقي.

- أن تبدأ بدراسة هذه الظاهرة لتبرزها على حقيقتها وتزيل الكثير من الأوهام المعلقة في رؤوس الصغار وحتى الكبار عنها. أي أن تعمل على إزالة حال الانبهار السائدة في المجتمع، وهذا لا يتم إلا بالتسلط على هذه الوسائل والإحاطة بها وقراءتها قراءة نقدية منهجية موثقة. ومعرفة طرائق اجراء عمليات الترميز وفك الرموز. وإبراز الوجه الحقيقي المخفي لهذا العمل الذي يعاني نقصاناً في التدريب ويعاني قلة الثقافة الامتثالية والارتهان للمنفعة والكسب المادي والضغوطات المهنية والضغوطات الذاتية الناتجة من حياة الراحة والرخاء والاقتراب الشديد من أصحاب القرار.

- أن تشرك جميع الهيئات الأهلية والقطاعات المعنية في الشأن التربوي بإيجاد عقلية اتصالية لدى المواطن، وذلك بتعويده سبل رصد الدعاية وسبل اكتشاف الكثير من الحقائق المضادة لما تنشره هذه الوسائل باسم الوطنية والإنسانية وغيرها من التسميات، وسبل مقابلة الأخبار بعضها ببعض لمعرفة كيف أن الحقيقة في الشهر الأول تصبح أكذوبة في الشهر التالي، وكيف أن موضوعاً يملأ الأعمدة وتضج به الشاشات فجأة يختفي.

إن البحث عن نقاط استدلال مشتركة لمختلف المجتمعات الوطنية أمر مطلوب من قبل آلية تكوين ما سُمي «ساحة السوق العالمية» والبحث عن اللغة الشاملة التي تتناسب مع عملية تقطيع السوق العالمية

- أن تحث الباحثين والمثقفين والتربويين على إيجاد برامج تربوية تساعد الطفل على قراءة الإعلان قراءة نقدية وحذرة، لكي يعي خلفيات ما يعرض أمامه وأبعاده، ولكي يعتاد أن يعي هو نفسه، لا أن يعي الكبار عنه، خطورة ما يعرض عليه تحت عناوين التسلية والإفادة.

باختصار، كأهل وكمربين وكمعنيين في الشأن التربوي نتساءل عن الثمن الذي سوف ندفعه نتيجة سكوتنا عن هذه المشكلة؟ هل أصبحنا غير قادرين على بناء مجتمع آخر غير مجتمع الإعلام والإعلان والاتصال؟

من أجل ذلك إن نقد وتحليل ومعارضة ما يحصل هو واجب وطني ملح. فحين يعي المجتمع دوره الفعلي ويضع الخطط لما يجب أن يقوم به الإعلام وما يجب أن تقوم به التربية ويضع الجميع أمام واجباتهم يوفر كل هذا اللغط الحاصل ويساهم بحل أزماته بدل البحث عن حلول وهمية لا تجدي نفعاً.

دراسة

هرفيه غايمار (*)

اقتصاد السلام في الشرق الأوسط (**)

إن مأساة التاريخ غالباً ما كانت تمثل الأسوأ في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن التفاؤل العقلاني الذي ظهر غداة حرب الخليج ثم مع مؤتمر مدريد وما أعقبه، يبدو مبرراً، انطلاقاً من تحليل هادىء للضغوط التي فرضت نفسها على مختلف اللاعبين، وانطلاقاً من استراتيجيتهم للتفاوض. ولا شك في أنه تحقق أسرع مما كان يمكن تصوره مع توقيع اتفاق ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

مهما تكن مخاطر وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، ومهما تكن الحلول المعتمدة في المستقبل بالنسبة إلى المسائل المعلقة (الوضع القانوني لمدينة القدس واندماج باقي الضفة الغربية... الخ) فما من حاجة إلى التركيز على الأهمية التاريخية لهذا الحدث أو على الطريق الذي سلكه كل من الطرفين الموقعين أو على الصدمة التي لن يفوته أن يُحدثها في الشرقين الأدنى والأوسط.

ومن المؤكد أن الاهتزازات والتوترات التي تحرك بلدان الهلال الخصيب، وتحديداً منذ إقامة دولة اسرائيل، ليست العوامل الوحيدة التي تزعزع استقرار منطقة تبدو جلية فيها بصمات إرث التاريخ وتعقيد المشاكل السياسية وتنوع عناصرها الإثنية والدينية؛ إلا أنها تمثل عاملاً أساسياً منها لأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وإن لم يكن، في الحصيلة، الأكثر دموية، يمثل بالتأكيد منذ أكثر من ٤٥ عاماً الأداة الأساسية الناقلة للتشنج ولولادة الأحقاد والضغائن والأوهام في الشرق الأوسط، وكذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، إذ إن «قضية الشرق»، من دون العودة إلى الحملات الصليبية ـ الأكثر أهمية مما يُعتقد في مخيلة الشعوب العربية ـ هي أيضاً «قضية الغرب» ما دامت هذه المنطقة متأثرة بالسياسة الأوروبية، من وعد بلفور إلى عملية إبادة الشعب اليهودي، مروراً بحماية الأقليات في السلطنة العثمانية إلى التقاسم المناطقي الناجم عن الحرب العالمية الأولى.

ومن دون الادعاء بفك رموز جميع عناصر التاريخ المتحركة، ومن دون معرفة المضمون الدقيق

(*) نائب عن دائرة «سافوا»، ملحق مالي سابق للشرقين الأوسط والأدنى في السفارة الفرنسية في القاهرة.

(**) في الأصل دراسة نشرت في مجلة *Politique Etrangère*، شتاء ١٩٩٢ـ ١٩٩٤، نقلها إلى العربية علي جوني. وهذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز اللبناني للدراسات، غير أن نشرها يأتي في سياق عرض إحدى وجهات النظر السائدة في الغرب تجاه قضية التسوية التي يشهدها الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

للمفاوضات الموازية التي أفضت إلى «اختراق» الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر، يمكن طرح التساؤل حول الأسباب التي أتاحت إحراز تقدم على طريق السلام. فالسنوات الست الأخيرة كانت مليئة بالأحداث التي أوجدت توليفتها شروط اتفاق ١٣ أيلول/ سبتمبر. ففي عام ١٩٨٧، أعادت الانتفاضة، التي انطلقت من غزة وعمت مجمل الأراضي المحتلة، القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام؛ وفي عام ١٩٨٩، عدل قرار الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف، بالسماح بهجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل، الآفاق المستقبلية للدولة العبرية؛ وفي عام ١٩٩٠ مهدت حرب الخليج الثانية الطريق أمام مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ وعدلت السياسة الأميركية إزاء اسرائيل، وأخيراً في عام ١٩٩٢، حمل الانتصار العمالي في انتخابات حزيران/ يونيو التشريعية في اسرائيل «تطوراً جديداً».

في هذه «اللعبة الكبيرة» المعقدة التي جرت أمام أعيننا، والتي نادراً ما استطاع المراقبون الأكثر خبرة كشف أحد خيوطها، من المؤكد أنه ليس هناك عامل وحيد لحدوثها، على غرار كل العمليات المعقدة. فالعامل السياسي أدى، بالطبع، دوراً حاسماً؛ فقد أتاح الانتصار العمالي في اسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٩٢ الخروج من الطريق المسدود الذي كانت الحكومة الاسرائيلية تسلكه؛ واستطاعت القيادة الفلسطينية، على الرغم من هيمنة «التصلب» خلال حرب الخليج، أن تُجري تغييراً من دون أن تفقد ماء الوجه، من خلال الوقوف وراء فلسطينيي الداخل في عملية مدريد، حيث غيَّر الوفد الفلسطيني، في العمق، صورة القضية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي.

من ناحية أخرى، من المناسب عدم إساءة تقدير العامل الاجتماعي الرئيسي الذي يمثله تعاقب الأجيال. فالمجتمع الاسرائيلي تغيّر كثيراً قياساً على الأعوام التأسيسية للدولة العبرية، إضافة إلى أن الإحساس بخطر اندلاع مواجهة مع مجمل العالم العربي يختفي تدريجاً بلا أدنى شك. كما أن إرادة الشروع في العمل لبناء بلد، وإن يكن أصغر حجماً من ذاك الذي تنص عليه خطة التقسيم، فرضت نفسها على كثير من الفلسطينيين، وخصوصاً بين الجيل الأكثر شباباً ـ على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين لا ينتمون إلى حركة حماس.

ثمة عامل ثالث غالباً ما يجري تجاهله لأن دراسته أصعب؛ وهو ذو أهمية رئيسية في التطورات الحالية، أعني الاعتبارات الاقتصادية والمالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وزن العوامل الاقتصادية والمالية في استراتيجيات التفاوض لمختلف اللاعبين، وإحصاء عناصر «ثمن» سلام كان يبدو وهمياً.

لدراسة السياق الاقتصادي والمالي لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ ينبغي الإجابة عن أسئلة ثلاث:

ـ هل أدت الاعتبارات الاقتصادية دوراً في تحديد السياسة الاسرائيلية؟

ـ هل للكيان الفلسطيني مستقبل إقتصادي؟

ـ ما هو ثمن السلام؟

أولاً: العوامل الاقتصادية في السياسة الاسرائيلية

من الصعب جداً، تقليدياً، تحديد مقدار العوامل الاقتصادية في التوجهات السياسية التي تنتهجها دولة ما. وهذا الأمر صحيح على نحو خاص في ما يتعلق بإسرائيل في سياستها إزاء الأراضي المحتلة، المتأثرة باعتبارات عسكرية قوية جداً (يتعلق الأمر من الناحية العسكرية بالأراضي المحتلة التي تُعد

ضرورية كرواق أمني لحماية الدولة العبرية) وايديولوجية (بالنسبة إلى أنصار اسرائيل الكبرى التي تضم يهودا والسامرة الإسم الرسمي الذي تطلقه السلطات الاسرائيلية على الضفة الغربية). إلا أن كثيراً من المراقبين وبعض الشخصيات الاسرائيلية ذكروا في السنوات الأخيرة، في المجالس الخاصة، أن السياسة المتشددة لحكومة شامير التي انهزمت في انتخابات ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٢ لن يسعها لفترة طويلة أن تخفي «الحاجة إلى السلام» لدى الدولة الاسرائيلية. ولم يمضِ بعدُ وقت كافٍ ليقدِّر مدى قدرة التغيير التي يبدو أنها تميز سياسة الحكومة الجديدة برئاسة اسحق رابين، لكن التوجهات الأولى تبدو جلية بما فيه الكفاية لكي تُدرس ثلاثة أسئلة على التوالي، في إطار تطور عملية السلام في الشرق الأوسط:

ـ هل حققت اسرائيل أرباحاً من جرّاء احتلال الأراضي؟

ـ إلى أي حد دفعت العوامل الاقتصادية اسرائيل إلى تليين موقفها؟

ـ هل يسع اسرائيل أن تتوقع «مكاسب اقتصادية» من السلام؟

١ ـ إن احتلالاً اقتصادياً منهجياً للأراضي المحتلة كان لفترة طويلة مربحاً للاقتصاد الاسرائيلي[1].

في إثر انتصار حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ترددت اسرائيل طويلاً في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي القانوني الذي ينبغي منحه للأراضي المحتلة. فقبل هذا التاريخ، ومنذ عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، كانت الضفة الغربية، الملحقة رسمياً بالمملكة الهاشمية منذ عام ١٩٥٠، جزءاً من المجال الاقتصادي الأردني. أما قطاع غزة الذي كان خاضعاً للإدارة المصرية من دون أن يُضم إليها، فهو لم يكن يقيم أي علاقة اقتصادية بالضفة الغربية، وكان يمثل نافذة صغيرة مفتوحة على الخارج بالنسبة إلى الاقتصاد المصري الاشتراكي. وبعد فترة من التردد استمرت أكثر من سنة، وضعت الدولة العبرية، ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، سياستها المسماة «الباب المفتوح» إزاء المجال الاقتصادي الفلسطيني موضع التنفيذ، لكن مع مراعاة شرطين أساسيين: يمكن إغلاقه في أي لحظة في وجه اليد العاملة الفلسطينية؛ لا يفتح إلا في اتجاه واحد بالنسبة إلى المعاملات التجارية، حيث إن المنتوجات الاسرائيلية تتمتع بمنفذ حر إلى السوق الفلسطينية، في حين أن بيع المنتوجات الفلسطينية في اسرائيل كان يخضع لقوانين قاسية لكي لا تنافس المنتوجات الاسرائيلية.

إن الصراع العربي ـ الإسرائيلي يمثل الاداة الأساسية الناقلة للتشنج ولولادة الأحقاد والضغائن والأوهام الوجدانية في الشرق الأوسط

على الصعيد الاقتصادي، تأثرت سنوات الاحتلال الخمس والعشرين بثلاث مراحل متتالية:

١ ـ في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥، مثّل العمل الفلسطيني في اسرائيل عامل التكامل الاقتصادي الرئيسي بين اسرائيل والأراضي المحتلة.

٢ ـ انطلاقاً من عام ١٩٧٥، أدى التزايد الكبير في الاغتراب الفلسطيني في بلدان الخليج في إثر الطفرة النفطية، وفي الأردن بعد تراجع المكانة المالية لمدينة بيروت التي أدت عمان دورها جزئياً، إلى تشجيع

(١) ثمة دراسة حول التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة طُلب من البنك الدولي إعدادها.

تصدير المنتوجات الاسرائيلية نتيجة القدرة الشرائية الإضافية الناجمة عن تحويلات العمال المغتربين.

٣ ـ منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، أدت الانتفاضة الفلسطينية، ثم أزمة الخليج، على العكس، إلى توجيه العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والأراضي المحتلة في اتجاه ليس غريباً عن التطورات الحالية. إلا أننا إذا استثنينا الفترة الأخيرة، فلا شك في أن اسرائيل جنت عموماً مكاسب اقتصادية من جرّاء احتلالها:

أ ـ فقد أفاد الاقتصاد الاسرائيلي من يد عاملة وافرة ورخيصة. فمنذ عام ١٩٣٦، كانت اليد العاملة العربية تمثل، وفق المفوضية العليا البريطانية، سدس العمل الاجمالي في التجمعات اليهودية في فلسطين المنتدبة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، سمحت الحكومة الاسرائيلية للفلسطينيين بالعمل في اسرائيل شريطة حيازة ترخيص من وزارة العمل، على أن يجري اقتطاع المساهمات الاجتماعية، وكذلك الضريبة على الدخل. وقد ارتفع عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل إلى حد كبير. فبعد ما كان هؤلاء ٤ آلاف عامل عام ١٩٦٨، بلغ عددهم ٧٥ ألفاً عام ١٩٨٠ ونحو ١٢٠ ألفاً عشية حرب الخليج، ثلاثة أرباعهم أيدٍ عاملة غير متخصصة، في حين أن ٤٠ في المئة منهم كانوا يعملون أول مرة، الأمر الذي لا يكفي لتبرير مقاضاتهم أجراً يعادل متوسطه نصف الأجر المدفوع للإسرائيليين تقريباً. وهناك الكثير من المناقشات حول هذا الموضوع الحساس، لكن الدراسات الأكثر جدية التي أعدها جامعيون إسرائيليون، تبين أن اليد العاملة الفلسطينية تتقاضى في أفضل الحالات ٢٥ في المئة أقل مما تتقاضاه اليد العاملة الاسرائيلية، حيث إن الاقتطاعات المتنوعة من الأجر، وتحديداً الاجتماعية منها، لا تتيح الحصول على تعويضات بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين الذين لا يفيدون من تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي الاسرائيلي. وفي ما يتعلق بالعمل في السوق السوداء، الذي بات يعاقب عليه بشدة منذ نهاية حرب الخليج والذي كان يمثل سابقاً نحو اجمالي اليد العاملة الفلسطينية في اسرائيل، فقد كانت الرواتب المدفوعة فيه أقل كثيراً من رواتب الاسرائيليين.

ب ـ كانت الأراضي المحتلة بمثابة سوق لا يستهان بها بالنسبة إلى المنتوجات الاسرائيلية. فبعد عام ١٩٦٧، ظهرت سريعاً آثار الاتحاد الجمركي الذي فرضته اسرائيل. ومنذ عام ١٩٧٠، بات ٨٣,٦ في المئة من واردات الأراضي المحتلة تأتي من الدولة العبرية، ثم ناهزت هذه الواردات الـ ٩٠ في المئة في الثمانينات، إذ إن غياب الرسوم الجمركية والتكاليف المتدنية للنقل شجعت تصدير المواد الاسرائيلية التي حلت على الأرجح محل الواردات من سائر بلدان العالم التي تزايدت نتيجة التغيير الذي شهدته الرسوم الجمركية المعتمدة. وفي الواقع، كانت التعرفة الأردنية المعتمدة حتى عام ١٩٦٧ تصل في المتوسط إلى ١٧ في المئة، في حين أن التعرفة الاسرائيلية التي حلت محلها عام ١٩٦٨ كانت تمثل أكثر من أربعة أضعافها، أي ٨٠ في المئة في المتوسط. كما أن السوق الفلسطينية مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، وهي كانت تمثل ١٠,٣ في المئة من صادرات عام ١٩٨٧ عشية الانتفاضة، ثم انخفضت النسبة إلى ٦ في المئة عام ١٩٩٠ بعدما وصلت إلى ٤,٦ في المئة عام ١٩٨٩؛ وهو أدنى مستوى لها. أما في ما يتعلق بالدفق المالي، فمن المحال، احصائياً، التمييز بين الصادرات الاسرائيلية وبين الواردات التي يعاد تصديرها. لكن هذه الأخيرة لم تكن ذات أهمية مع الأخذ في الحسبان ضعف الاستثمار المالي في الأراضي المحتلة وعدم توافر السلع من التجهيزات في السوق الاسرائيلية.

ج ـ أتاح احتلال الأراضي لدولة اسرائيل الحصول على فائض مالي. وليس هناك موضوع أكثر

غموضاً من الأموال العامة المخصصة للأراضي المحتلة، لأنه لم يُعد أي موازنة متجردة وشاملة. فموازنة «الإدارة المدنية»[٢] ليست معروفة. أما المصادر الوحيدة المتوافرة للإيرادات والنفقات، فقد تمّ الحصول عليها انطلاقاً من التقدير الاستقرائي وتأويل معطيات الموازنة الوطنية المتعلقة بالأراضي المحتلة، التي نشرها المكتب المركزي لموازنة الأراضي المحتلة، على الرغم من أنها تصدر بعد مرور فترة طويلة جداً على موعدها. وينجم عن ذلك أن موازنة الأراضي المحتلة ربما سجلت عجزاً بلغ ٣٠ مليون دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٩، وهو ما يتناقض مع إعلان اسرائيلي رسمي عام ١٩٨٧ يشير إلى توازن موازنة الأراضي المحتلة في تلك السنة.

إلا أن دلائل عدة تدفع إلى الاعتقاد بأن اسرائيل جنت فائضاً مالياً من الأراضي المحتلة:

(١) إن قسماً كبيراً من النفقات التي جرى إحصاؤها لم يخصص لمصلحة الفلسطينيين، إذ إن ثلثي النفقات المخصصة للإدارة المدنية وللإنفاق على الاحتلال والمصاريف الأخرى، وتحديداً في مجال الصحة، غير كافية لتلبية حاجات السكان. فضلاً عن أن مصاريف الاستثمار (البنى التحتية) تعود بالفائدة، في الدرجة الأولى، على المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وعلى الإدارة العسكرية، وعرضياً على الفلسطينيين.

(٢) إن التقارير الوطنية الاسرائيلية لا تشير إلى كل الضرائب والاقتطاعات التي تقع على عاتق الفلسطينيين. وعلى هذا النحو، فإن الضرائب على رواتب الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل والرسوم الجمركية على الواردات ورسوم المرور على الجسور التي تربط الضفة الغربية بالأردن، ليست مدرجة في الموازنات. وكان اجمالي هذه الاقتطاعات التي لم تحص يقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار. ويفترض أن يكون هذا الرقم حالياً أكبر كثيراً بسبب ارتفاع الضرائب وتضاعف الرسوم، وتحديداً منذ بداية الانتفاضة.

يقدر ميرون بنفنيستي الأستاذ الجامعي الاسرائيلي، ومساعدوه في مشروع قاعدة المعلومات المتعلق بالضفة الغربية (West Bank Data Project) الذين تعد أبحاثهم الرائدة مرجعاً في هذا الخصوص، أن الفائض المالي السنوي الذي تحصل اسرائيل عليه من فلسطين المحتلة [عام ١٩٦٧] يصل إلى ما بين ٨٠ و١٠٠ مليون دولار.

وما وراء موازنة النفقات للأراضي المحتلة، من المناسب التذكير أن ادارة قضايا الضرائب تمثل جزءاً من صميم استراتيجية الاحتلال الاسرائيلي الذي استطاع اللعب على تعقيد القوانين المطبقة: ترسب القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية (بالنسبة إلى الضفة الغربية)، والمصرية (بالنسبة إلى غزة) التي يضاف إليها نحو ٢٠٠ مرسوم عسكري أملتها السلطات المحتلة. ونجم عن ذلك أن حجم الضرائب الموجودة تزايد إلى حد كبير، وأن اقتطاعات جديدة أُدخلت (الضريبة على القيمة المضافة عام ١٩٦٧، رسم إضافي «السلام في الجليل» عام ١٩٨٢، «ضريبة الانتفاضة» في آب/ اغسطس عام ١٩٨٨)، الأمر الذي زاد العبء الضريبي. كما أن المسألة الضريبية كانت وسيلة سياسية مميزة: أداة تنظيم عام، وتحديداً ابتداء من اندلاع الانتفاضة؛ ولم يطبق مبدأ مناطقية الضريبة لأن الأنظمة الضريبية التي تمليها الإدارة العسكرية تنطبق على الفلسطينيين وليس على الاسرائيليين المقيمين في الأراضي المحتلة الذين يتبعون القانون الاسرائيلي الأكثر تساهلاً؛ وأخيراً تمثل المسألة الضريبية عنصراً في

(٢) الإدارة المدنية في الأراضي المحتلة تُمارس في الواقع من قبل الجيش الإسرائيلي.

الاستراتيجية المناطقية لأنها معدة لتكون عائقاً أمام تطوير النشاط الاقتصادي، وعائقاً أمام حرية التنقل، وتحديداً منذ بداية الانتفاضة، وخصوصاً أن أي انتقال مرتبط بدفع الضرائب والرسوم أو مستحقات الخدمات العامة (مياه، كهرباء، هاتف).

د ـ سياسة مراقبة للأرض والمياه جرى اتباعها بلا انقطاع منذ عام ١٩٦٧، إذ استملك الاسرائيليون، عبر أطر قانونية متنوعة، نحو ٥٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية و٤٥ في المئة من مساحة قطاع غزة، وذلك بطرائق عدة، كتوسيع أملاك الدولة من خلال تملك أراض غير مزروعة وغير مسجلة (٦٩ ألف هكتار عام ١٩٦٧ و١٨٠ ألف هكتار عام ١٩٨٤)؛ أو الاستملاك بدعوى المنفعة العامة؛ أو من خلال «إعلان المنطقة المغلقة» الذي يتيح للسلطات العسكرية تجميد منطقة ما تمهيداً لإقامة مستوطنة؛ أو مصادرة الأرض لأسباب عسكرية. كما أن مراقبة المياه ليست أقل أهمية، إذ إن دولة اسرائيل مرتهنة للمياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن ٤٠ في المئة على الأقل من المياه العذبة المستهلكة في اسرائيل مصدرها تلك المياه. ونظراً إلى أن الحسابات المائية التقديرية لاسرائيل في السنوات المقبلة مقلقة، حتى مع الأخذ في الحسبان المستوى الجيد لهواطل الأمطار عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، فإن مياه الأراضي المحتلة [عام ١٩٦٧] تبقى رهاناً من الدرجة الأولى. لكن المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة تقتطع أيضاً حصة نسبية أساسية من الموارد المائية، إذ إن حصة المستوطن اليهودي الواحد تعادل خمسة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني الذي يدفع سعراً للمياه المستخدمة لري المزروعات يتعدى ضعفي ما يدفعه المستوطن.

٢ ـ هل أثرت العوامل الاقتصادية في سياسة اسرائيل الخارجية؟

اتسمت الثمانينات في اسرائيل بتراجع نسبة النمو التي لم تتجاوز ٣ في المئة كمتوسط سنوي مقابل الضعفين في العقود الثلاثة السابقة. إلا أن نجاحاً كبيراً تحقق على جبهة التضخم عقب خطة التثبيت عام ١٩٨٥ التي قلصت النسبة إلى أقل من ٢٠ في المئة سنوياً بدءاً من عام ١٩٨٦، مقابل ٢٠٠ في المئة في المتوسط بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ و٤٤٥ في المئة كحد أقصى عام ١٩٨٤. أما المؤشرات الأخرى، فقد تطورت على نحو غير مؤاتٍ، فبدءاً من عام ١٩٨٩، أي قبل هجرة اليهود السوفيات، تجدد ارتفاع البطالة لتبلغ ١٢,٣ في المئة عام ١٩٩٢، أي ضعفي ما كانت عليه عام ١٩٨٧؛ وبعد تقشف في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨، تفاقم العجز العام مجدداً بدءاً من عام ١٩٨٩ ليبلغ حالياً نحو ٦,٥ في المئة من إجمالي الناتج القومي. وتزايُد عجز ميزان السلع والخدمات (٧ـ مليارات دولار عام ١٩٩١ لقاء ٤,٥ـ مليارات دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩) لا يتيح الإبقاء على رصيد من المدفوعات الجارية الثابتة (٨٥٦ـ مليون دولار عام ١٩٩١) على الرغم من تزايد التحويلات من دون مقابل (٥,٧ مليارات دولار عام ١٩٩٠ و٦,٢ مليارات دولار عام ١٩٩١ لقاء ٤,٢ مليارات دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٩).

إن ثلاثة عوامل ذات أهمية متفاوتة أثرت في الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنوات الخمس الأخيرة: الانتفاضة الفلسطينية بدءاً من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وبداية هجرة اليهود السوفيات انطلاقاً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، وحرب الخليج في بداية عام ١٩٩١. الحدثان الأولان، المستقلان تماماً، كانا في الواقع مرتبطين، لأنه يمكن القول إن تدهور صورة اسرائيل الخارجية، في إثر قمع الانتفاضة، كان له تأثير في الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في قضية الضمانات المصرفية الضرورية بالنسبة إلى الدولة العبرية لتمويل استيعاب المهاجرين. وهذا الاتجاه سيتعزز نتيجة التأثير الرئيسي لحرب الخليج

في المحيط الاقليمي لإسرائيل: الحاجة إلى إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط التي تداخلت في الجدل السياسي ـ المالي.

١ ـ لقد أثرت الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي على أربع مستويات: انخفاض متوسط بلغ ٤٠ في المئة في الصادرات إلى الأراضي المحتلة، وانخفاض طفيف في عامل الانتاج الفلسطيني في اسرائيل (٣,٦- في المئة عام ١٩٨٩ نسبة إلى عام ١٩٨٧)؛ وخسارة في الإيرادات السياحية؛ وزيادة المصاريف العسكرية والأمنية. وكانت مختلف الدراسات التي أجريت بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ قد قدرت الكلفة الإجمالية للانتفاضة الفلسطينية بين ١ و١,٧ في المئة من إجمالي الناتج القومي الاسرائيلي. إلا أن الاقتصاد الاسرائيلي تكيف مع هذا الوضع. ويعد الخبراء الاقتصاديون الاسرائيليون الذين درسوا المسألة أن وقفاً تاماً للانتفاضة حالياً سيكون له أثر ايجابي بنسبة ١ في المئة من إجمالي الناتج القومي الاسرائيلي؛ وهي نسبة قد يبدو أنها مبالغ فيها.

٢ ـ زاد تدفق المهاجرين اليهود السوفيات شعور اسرائيل بالتبعية للخارج، إذ إن قراءة ميزان مدفوعات اسرائيل تظهر التبعية الهيكلية للدولة العبرية. فمن عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩١، سجل ميزان السلع والخدمات عجزاً كبيراً (٤٦٥٥ مليون دولار في المتوسط). ولولا توفير دخل مرتفع جداً من التحويلات الأحادية الجانب[٣] (٤٧١٧ مليون دولار في المتوسط) لما أمكن ميزان المدفوعات الجارية أن يتوازن أو أن يسجل فائضاً لسنة واحدة كل سنتين.

في بادىء الأمر، باغت توافد المهاجرين اليهود السوفيات منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ السلطات الاسرائيلية، إذ إنها لم تكن مهيأة لتغيير في هذا المستوى. فقد كان عدد المهاجرين اليهود السوفيات عام ١٩٨٩ نحو ٢٤ ألفاً[٤]، ثم تزايد نحو عشرة أضعاف تقريباً ليبلغ ٢٠٠ ألف عام ١٩٩٠، في حين كانت التوقعات الأولية لا تتعدى ٤٠ ألفاً. وعلى وجه السرعة الفائقة، طُرح رقم مليون مهاجر خلال خمس سنوات، الأمر الذي يُفترض به أن يزيد عدد السكان بنسبة ٢٥ في المئة.

إن استيعاب هذه الموجة من المهاجرين على مستوى إقامة دولة اسرائيل يتطلب ٥٠ مليار دولار، أي ما يعادل سنة من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي. على أن يتم تغطية نصف هذه الحاجة إلى التمويل عبر زيادة في تحويلات الشتات، والبقية، أي ٢٠ مليار دولار، عبر تعبئة القروض، نصفها في الولايات المتحدة والنصف الآخر في أوروبا واليابان. لذا، قُدم منذ نهاية ربيع ١٩٩١ رقم وهمي قدر بـ ١٠ مليارات دولار من الضمانات الأميركية، وهو ما أثار جدلاً سياسياً ـ مالياً بين الولايات المتحدة واسرائيل استمر لأكثر من سنة. وفي تحليل أخير، يتعلق هذا الأمر بـ «تحرك» بالمعنى الكلاوزفيتزي [نسبة إلى كلاوزفيتز] للمصطلح أكثر مما يتعلق بالتحليل الاقتصادي الجدي.

ما الذي يمكن استنتاجه إذا ما نُظر إلى الأمور بواقعية؟

أ ـ في السنوات الثلاث ١٩٩٠ـ ١٩٩٢ لم تمثل الهجرة سوى ثلاثة أرباع متوسط التوافد السنوي المقدر بـ ٢٠٠ ألف مهاجر. وبدى التراجع واضحاً عام ١٩٩٢ (٦٥ ألفاً لقاء ١٧٦ ألفاً عام ١٩٩١)، ويمكن هذا التوافد أن يستمر في التراجع. وفي أي

(٣) متوسط سنوي بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩١: تعويض من المانيا (٤٨٦ مليون دولار)، تحويلات خاصة (٤٩٦ مليون دولار)، هبات من مؤسسات الشتات (٧٩٥ مليون دولار)، مساعدة أميركية (٢٩٤٠ مليون دولار).

(٤) هذا الرقم أعلى من متوسط عامي ١٩٧٨ و١٩٨٩ البالغ ١٨٠٠٠ مهاجر.

حال فإن التقديرات الأولية لم تكن في محلها.

ب ـ ما من شيء يشير، في هذه الظروف، إلى أن اسرائيل بحاجة إلى تعبئة مجمل التمويل المذكور، ولا سيما أن التقدير باطل لكونه يرتكز على مبلغ الـ ٥٠ ألف دولار الذي حدد في ربيع ١٩٩١، على أن يضرب بمليون مهاجر يتوقع وصولهم ليصل المبلغ إلى ٥٠ مليار دولار بصورة غير دقيقة أو جادة.

ج ـ في الوقت الراهن، استوعب الاقتصاد الاسرائيلي هذه الصدمة التي أتاحت طفرة في النمو الاقتصادي من دون أن يتجدد التضخم. ومن المؤكد أن البطالة ارتفعت كثيراً: ١٢,٣ في المئة عام ١٩٩٢ مقابل ٨,٩ في المئة عام ١٩٨٩ وهي تثير اضطرابات في المجتمع الاسرائيلي، وتحديداً بين المهاجرين، حيث بلغت نسبة البطالة في صفوفهم ٤٠ في المئة. إلا أنه يجب الأخذ في الحسبان واقع أن الاقتصاد الاسرائيلي يؤمن ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، أي ثلاثة أضعاف متوسط الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠، الأمر الذي يمثل نتيجة باهرة.

د ـ يبقى أن مبلغاً مرتفعاً جداً من القروض الخارجية، إن لناحية مالية الدولة التي لا يدعو تراجعها إلى القلق، أو لناحية تراجع رصيد المدفوعات الجارية، سيضرب النتائج المحققة منذ عام ١٩٨٧ لناحية تراجع إحتياطي الدين وخدمته، وسيعرض للخطر عملية اصلاح الاقتصاد الاسرائيلي الضرورية.

في الإجمال، إن الدروس التي ينبغي استخلاصها من الهجرة في علاقتها بعملية السلام، هي على مستويين:

(١) إن فجائية وحجم الهجرة عمقا شعور الدولة العبرية بالتبعية للخارج، الأمر الذي عرضها لضغوط خارجية أكثر فاعلية، وتحديداً الأميركية منها.

(٢) إن التحدي الذي ينبغي مواجهته لاستيعاب مليون مهاجر دفع بلا شك قسماً من الرأي العام وأصحاب القرار الاسرائيلي إلى اعتبار أن اسرائيل لا يمكنها متابعة هدفين في آن معاً: استيعاب المهاجرين والاستيطان في الأراضي المحتلة. وهذا هو الشعور الذي كان العديد من مسؤولي الوكالة اليهودية يعبرون عنه في المجالس الخاصة ابتداء من شتاء عام ١٩٩١. وفي الإجمال، لم يدافع عن فكرة تكثيف عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة إلا أقلية متطرفة من السكان الاسرائيليين.

لقد ساهمت السياسة الإسرائيلية في افراغ الأراضي المحتلة من جوهرها الاقتصادي المحدود بسبب تدابير عدة حالت دون استثمار جديد

٣ ـ عززت حرب الخليج هذه التساؤلات. ومن دون إثارة الجوانب الاستراتيجية للمسألة[٥]، كان لحرب الخليج الثانية أثران رئيسيان من الزاوية الاقتصادية:

أ ـ ابتداءً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، منعت اسرائيل العمال الفلسطينيين من دخول أراضيها في إطار حظر للتجول قاسٍ جداً استمر حتى نهاية العمليات العسكرية. وحين عادت الأمور إلى طبيعتها، لم تسمح اسرائيل إلا لـ ٦٠ ألف عامل فلسطيني

(٥) رأى بعض المراقبين أن تعرض إسرائيل لصواريخ «سكود» العراقية كان دليلاً على أن الاراضي المحتلة لم تعد تمثل «العازل الأمين» كما كان يعتقد سابقاً، بل على العكس، باتت تمثل عقبة أمام تماسك المجتمع الإسرائيلي من جراء التدابير الأمنية التي ينبغي اتخاذها لـ «ضبط» سكان يائسين.

بالقدوم للعمل، أي نحو النصف، نسبة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل حرب الخليج. إذاً، اعتاد الاقتصاد الاسرائيلي الاستغناء عن قسم كبير من الفلسطينيين الذي جرى غالباً استبداله بالمهاجرين الجدد الذين تفوق اختصاصاتهم عموماً الأعمال التنفيذية.

ب ـ غداة حرب الخليج، ونتيجة تدابير التقنين والمراقبة الاقتصادية التي وضعت موضع التنفيذ منذ سنوات عدة، والتي جرى تعزيزها منذ بدء الانتفاضة، إضافة إلى أربعة أشهر من حظر التجول الكلي أو الجزئي، كانت الأراضي المحتلة على حافة الانفجار. وقد شعرت السلطات الاسرائيلية بذلك، فاتخذت ابتداء من حزيران/ يونيو ١٩٩١ تدابير عدة كانت ترفضها حتى ذلك الوقت من أجل تخفيف الضغط الداخلي والدولي في آنٍ معاً. وانطلاقاً من هذه اللحظة، بدأ ينتشر بلا شك شعور بأن مسألة التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة لم يعد يمكن التملص منها لفترة طويلة.

٣ ـ هل يسع اسرائيل أن تجني مكاسب السلام؟

في الوقت الراهن، ليس السلام سوى هدف وطموح من دون أن نعرف بعد الشكل الاقليمي والمؤسساتي لتطبيع العلاقات بين اسرائيل وكيان فلسطيني، وإن تكن المقترحات كثيرة. وهذا يعني أنه من الصعب جداً في الظروف الحالية، أن تُقدر بدقة «المكاسب» التي ينطوي عليها تطبيع الوضع في الشرق الأوسط. لكن يبدو أن الاستمرار في العملية الجارية يصب في مصلحة اسرائيل على الصعيد الاقتصادي، حيث إن المكاسب تفوق التكاليف إلى حد كبير.

ـ إن المكاسب تتوزع على مستويات عدة، إذ إن هناك بلا شك طاقة تجارية لتطويرها مع البلدان العربية، وإن تكن الأحقاد القديمة لن تختفي سريعاً، كما يُظهر ذلك ضعف التبادلات مع مصر بعد مرور أربع عشرة سنة على اتفاقي كامب دايفيد. أما مع سائر دول العالم، فمن المفترض أن يتيح وضع حد للمقاطعة العربية، التي لم تقدر كلفتها بجد أبداً بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، تزايد الصادرات واستقرار المحيط الإقليمي وتزايد الاستثمارات التي لا تزال محدودة جداً (١٥٠ مليار دولار في المتوسط سنوياً) والتي يحتاج إليها الاقتصاد الاسرائيلي كثيراً. فإسرائيل الموقعة اتفاق التبادل الحر مع الجماعة الأوروبية منذ عام ١٩٧٥، ومع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٥ تأمل بلا شك في تحقيق «المرسى الأوروبي» الذي تحدث عنه ميكاليس سابقاً في صورة وضع شبيه مثلاً بوضع تجمع دول التبادل الحر (AELE) في إطار إقامة سوق أوروبية موحدة. وفي ما يتعلق بالأراضي المحتلة، فإن اسرائيل، ومن دون الخوض في مختلف السيناريوهات المتصورة، ستجني فوراً مكسباً من وقف الانتفاضة يقدر، كما رأينا، بـ ١ في المئة من اجمالي الناتج القومي.

ـ وفي مجال النفقات العسكرية، ينبغي عدم المبالغة في تقدير المكاسب، خلافاً لرأي عام شائع إلى حد كبير. فتبعاً لقياس النفقات العسكرية، تراوح التقديرات في شأن حجمها بين ٩,٥ في المئة و١٠ في المئة من اجمالي الناتج القومي. إن تحقيق خطوة أولى نحو السلام قد يدفع إلى الاعتقاد أن النفقات العسكرية قد تنخفض على نحو ظاهر بسبب توقف نفقات حماية المستوطنين وعمليات الحفاظ على الأمن في الأراضي المحتلة، وكذلك بسبب استقرار المحيط الإقليمي. إلا أن الأمور ليست على هذا النحو. وما دامت اسرائيل وفق التعبير التقليدي، «غير مسموح لها أن تخسر معركة واحدة» فهي ستستمر في تحديث تجهيزاتها وتدريب جنودها الاحتياطيين، وهذا ما دام العراق وإيران، من وجهة نظر اسرائيلية، عدوين خطرين في السنوات المقبلة. وفي أفضل

الحالات، يفترض أن يؤدي وضع حد لعبء الأراضي المحتلة إلى تجنب زيادة النفقات من دون أن يتيح خفضها. كما أن المساعدة العسكرية الأميركية سيتم الحفاظ عليها في السنوات المقبلة وبمستواها الحالي (١٨٠٠ مليون دولار).

ـ في الواقع، إن الكلفة الوحيدة التي يمكن تحديدها هي إعادة إسكان ١٠٠ ألف مستوطن يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا ما اتُخذ تدبير كهذا. أما على صعيد العلاقات الاقتصادية بالأراضي المحتلة، فإن خسارة الأسواق، إذا ما تحققت فرضية القطيعة التامة، لن تكون مؤذية بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي. كما أن التخلي عن فائض الايرادات الضريبية لن يؤثر إلا هامشياً في القرار الذي قد تتخذه الدولة العبرية في خصوص الانسحاب من الأراضي، الذي سيخضع في التحليل الأخير لاعتبارات سياسية.

ثانياً: أي مستقبل اقتصادي للكيان الفلسطيني؟

إن مواقف الأطراف المشاركين في عملية السلام معروفة. فالاسرائيليون يتصورون استقلالاً ذاتياً داخلياً لفترة خمس سنوات، في حين يريد الوفد الفلسطيني انسحاباً فورياً للإسرائيليين من الأراضي المحتلة، الأمر الذي يتيح التوصل فوراً إلى الاستقلال والسيادة الاقتصادية. ومن دون استباق نتائج العملية الجارية أو تصور سبل ووسائل إقامة الكيان السياسي الفلسطيني، يمكن طرح التساؤل حول قاعدته الاقتصادية. والمعاينة ليست مشجعة.

إن دولة إسرائيل مرتهنة للمياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن ٤٠ في المئة من المياه العذبة المستهلكة في إسرائيل مصدرها تلك المياه

فالاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع ومحاصر ولم يواكب التطور بعد ٢٥ سنة من الاحتلال، ومستقبله السياسي وأوراقه الرابحة مرهونة بالإبقاء على الروابط الوثيقة بمحيطه الإقليمي، وتحديداً إسرائيل. ولن يمكن تعويض أربعين عاماً من التأخير إلا من خلال حشد إمكانات تمويل مهمة.

١ ـ اقتصاد بين فكي كماشة

منذ نهاية الانتداب البريطاني وثبات خطوط وقف إطلاق النار، حوصر الاقتصاد الفلسطيني بين فكي كماشة نتيجة السياسة الاسرائيلية، وكذلك الأردنية.

فقد ساهمت السياسة الاسرائيلية في إفراغ الأراضي المحتلة من جوهرها الاقتصادي المحدود بسبب تدابير عدة حالت دون استثمار جديد أو أحبطت عزمه على الأقل. ولا شك في أن غياب الوسيط المالي هو الذي شل، أكثر من أي شيء آخر، التنمية الاقتصادية: عام ١٩٦٧ أُقفلت المصارف التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تحل المصارف الاسرائيلية محلها لأنها لم تكن تتعامل بالدينار الأردني الذي ظل العملة الأساسية للمعاملات التجارية في الضفة الغربية. كما أن اعادة فتح «مصرف فلسطين» في غزة عام ١٩٨١، ومصرف القاهرة ـ عمان في الضفة الغربية عام ١٩٨٦ (عقب ضغوط أميركية) لم تغير الوضع جوهرياً، إذ أدت القيود الصارمة جداً التي فرضها المصرف المركزي الاسرائيلي على ممارسة نشاطهما إلى الحؤول دون اضطلاعهما بدور الوسيط المالي في خدمة التنمية الاقتصادية. لذا، لم يعد هناك منذ عام ١٩٦٧ وسيط مالي جدير بهذا الاسم في الأراضي المحتلة، ويمكن تالياً تصور نتائج قصور كهذا.

إلى هذا السياق العام يُضاف ضغط ما ينبغي تسميته «الارهاب الضريبي» الذي أصاب على حد سواء الأشخاص الحقيقيين والمعنويين، والذي تفاقم خصوصاً نتيجة الانتفاضة، إذ كانت عملية اقتلاع الأشجار التي تجري بسبب الامتناع عن دفع الضرائب أو عقب العمليات ضد وحدات الجيش الاسرائيلي، أحد ظواهره الأكثر تجلياً. فمنذ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، اقتُلعت ١٢٢٥٠٠ شجرة، على أن القسم الأكبر اقتلع بهدف إفساح المجال أمام توسيع المستوطنات. ونتج من ذلك خسارة كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني. فكل شجرة زيتون تنتج دخلاً سنوياً يقدر نحو ٨٠ دولاراً، وبالتالي فإن اقتلاع ١٠ أشجار زيتون يكفي لخسارة ما يساوي معدل دخل فرد واحد في الأراضي المحتلة. إلا أن السياسة الاسرائيلية شهدت منذ حزيران/ يونيو مجرى جديداً يختلف عن التوجهات السابقة: فالمؤسسات الجديدة باتت تستفيد من إعفاء ضريبي؛ وأصبحت تصاريح الاستثمار تمنح بسرعة كبيرة وزاد عددها عشرة أضعاف؛ وجرى خفض قيمة الضريبة على الدخل؛ كما خفضت القيود على دخول العملات الأجنبية إلى حد كبير؛ وأخيراً سمح المصرف المركزي الاسرائيلي بإقامة «مصرف وطني عربي» كان ثمرة مبادرة محلية، لكن المشروع لم يُنفذ بعد بسبب معارضة السلطات الأردنية.

في الواقع، لم يشجع الأردن بدوره تنمية الاقتصاد الفلسطيني. فبين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٧، أهملت سلطات عمان الضفة الغربية لنهر الأردن وعملت على تنمية الضفة الشرقية، التي تعد أكثر أماناً، في ظل احتمال حدوث هجوم اسرائيلي. وبعد عام ١٩٦٧، وإن يكن الأردن قد طالب قانونياً بالسيادة على الضفة الغربية حتى تاريخ قطع الروابط القانونية والإدارية في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، ساهمت تدابير عدة أملتها عمان في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي في تشجيع اندماجه بالاقتصاد الاسرائيلي. وعلى هذا النحو، لم تكن المؤسسات التي أُنشئت بعد عام ١٩٦٧ قادرة على تصدير منتوجاتها إلى الأردن أو عبر أراضيه، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى السلع المصنعة من المواد الأولية القادمة من اسرائيل. ولم يكن ممكناً تصدير سلعة ما إلى الأردن أو عبر أراضيه إلا إذا اجتازت المواد الأولية التي تدخل في تصنيع هذه السلعة نهر الأردن، وكحد أقصى بنسبة ٥٠ في المئة من الانتاج المحدد. بالطبع، إن هذه القوانين الصارمة التي تفاقمت مدتها نتيجة الضرائب الاسرائيلية المحصلة لدى عبور معابر نهر الأردن (نحو ٧٢٠ دولاراً للشاحنة الواحدة) لم تَزُل آثارها عقب الاعلان عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، التي ولدت ميتة.

٢ ـ اقتصاد تابع

مع اجمالي ناتج قومي للفرد الواحد يراوح بين ١٠٠٠ و١٣٠٠ دولار، يمكن تصنيف الأراضي المحتلة في خانة البلدان المتوسطة في الطبقات الدنيا. وهذا الدخل شبيه بالدخل في الأردن (١٢٠٠ دولار) ويمثل سدس الدخل في اسرائيل. وتظهر دراسة إجمالي الناتج القومي بمعطيات ثابتة أن مستوى المعيشة ارتفع إلى ٣,٥ أضعاف بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠، وتحديداً نتيجة تزايد العمل الفلسطيني في اسرائيل. لكنه تراجع مذاك بحيث لم يعد يمثل عام ١٩٨٩ سوى ٨٦ في المئة من المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٠. وقد استمر التدهور عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ بسبب الانتفاضة وأزمة الخليج.

في الواقع، إن الاقتصاد الفلسطيني يتسم بأفق غير ثابت وبتقلبات ذات تفاوتات كبيرة. فوفق المصادر الاسرائيلية، تقلب إجمالي الناتج الداخلي في الأراضي المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) منذ عام ١٩٨٠ بين ٩,٧− و١٩,٢+ في المئة سنوياً. فبعد تزايد قياسي عام ١٩٨٦ (١٩,٢+ في المئة) نتيجة

للحصول الوافر من الزيتون وانتعاش الاقتصاد الاسرائيلي، تراجع اجمالي الناتج الداخلي بانتظام منذ ذلك الوقت. من ناحية ثانية، يبدو أن الاحصاءات الاسرائيلية الموقتة التي نشرت للعامين ١٩٨٨ و١٩٨٩ نقصت بعض الشيء انخفاض اجمالي الناتج الداخلي منذ الانتفاضة (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧) وخصوصاً أن المراقبين الرئيسيين يقدرون أن التراجع تجاوز ٥,٠− و٧٤,٠− في المئة، وهما الرقمان المعلنان للعامين ١٩٨٨ و١٩٨٩. باختصار، لم يتجاوز النمو في المتوسط ٢ في المئة سنوياً منذ عام ١٩٨٢ في مقابل تزايد سكاني تعدى ٣ في المئة. ويبدو أن سبب عدم الاستقرار هذا يكمن في التضخم الذي أصاب الاقتصاد الاسرائيلي قبل خطة الاصلاح لعام ١٩٨٥ والذي امتد إلى الأراضي المحتلة من طريق الرواتب والواردات القادمة من اسرائيل. وكان قد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وتآكل القيمة الحقيقية للمداخيل والانتاج. وقد تعمقت هذه السمة المتواترة نتيجة ثلاثة أحداث أثرت تباعاً في الاقتصاد الاسرائيلي منذ خمس سنوات.

١ ـ من الصعب تحديد الأثر الاقتصادي للانتفاضة لأنه لا يمكن عزله عن سياقه السياسي. فالانتفاضة هي بمثابة رد فعل يائس في ظل غياب آفاق تسوية القضية الفلسطينية. وإن تكن الأسباب الاقتصادية أحد العناصر التي ساعدت على الانفجار، وإن تكن المقاطعة الضريبية ـ إضافة إلى «ثورة الحجارة» ـ إحدى تجلياتها الرئيسية، فإن الانتفاضة لم تتحرك في إطار هذه الانعكاسات الاقتصادية التي لا يجد أي من الأطراف مصلحة له في تسليط الضوء عليها.

فالإسرائيليون مترددون بين الرغبة في تضخيم الكلفة لتبرير تدابير القمع الاقتصادي، وبين خفضها إلى الحد الأدنى لكي لا يؤكدوا صوابية دعاة التخلي عن الأراضي المحتلة بدعوى أنها باتت عبئاً لا يطاق، أو صوابية موقف الفلسطينيين الذين سيرون آنذاك أن انتفاضتهم مبررة.

أما الفلسطينيون فهم يركزون طوعاً على كلفة الانتفاضة بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، لكنهم أكثر تكتماً بالطبع حول انعكاسات الانتفاضة السلبية على الاقتصاد الفلسطيني. وفي التحليل الأخير، تبقى المسألة الأساسية هي معرفة كم من الوقت يمكن اقتصاداً ما أن يستمر في حال حصار. لذا، يجب التحلي ببعض الشجاعة لمواجهتها، كما تظهر ذلك مسألة المقاطعة الضريبية التي يمكن أن تكشف مع الوقت فجوة بين الأوامر الجماعية والمواقف الفردية. وعلى المدى القصير، سببت الانتفاضة انخفاضاً في واردات اسرائيل (من ٢٠ إلى ٣٠ في المئة حتى عام ١٩٨٩) وأعادت طرح القضية الفلسطينية بقوة. لكن، على المدى المتوسط، لا بد لعمليات الاضراب المتكررة ولأثر تدابير القمع الاسرائيلية، وتحديداً في تفكيك النظام التربوي وانخفاض الاستثمار الانتاجي، من أن تعود بالخسارة. فبعد ثلاث سنوات انتعشت الحركة لأن الواردات التي انخفضت كثيراً بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، عادت إلى المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٨٧.

كان لقطع الروابط مع الأردن في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨ انعكاسات على الأراضي المحتلة، إذ إن إلغاء الرواتب التي كانت تدفع لـ ٢١ ألف موظف، ساهم في ارتفاع البطالة. كما أن نضوب التمويل الأردني لبعض المؤسسات (مستشفيات ومدارس) إضافة إلى قصور السلطات الاسرائيلية، زاد عدم ثبات الخدمات العامة. لكن لا شك في أن الانعكاسات الأخطر كانت على صعيد التجارة الخارجية. فحتى عام ١٩٨٨، كان الأردن يقبل بـ «ضمانة تصدير دنيا» تساوي ٥٠ في المئة من الفائض القابل للتصدير من الإنتاج الزراعي للضفة الغربية. ومنذ عام ١٩٨٨، ألغي هذا المنفذ التفضيلي، وبات التفاوض يجري

حول «كوتا» سنوية لكل منتج. هكذا ومنذ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، منع تصدير زيت الزيتون نحو الأردن، الأمر الذي وجه ضربة قاسية إلى اقتصاد الضفة الغربية. فتدنت قيمة الصادرات نحو الأردن من ١٠٠ مليون دولار إلى ٣٠ مليون دولار بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠. من ناحية أخرى، أدى تعويم الدينار الأردني وتدهور قيمته ابتداء من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨، بحيث فقد ٤٠ في المئة من قيمته قياساً على الشيكل الاسرائيلي خلال سنة واحدة، إلى تآكل المدخرات الفلسطينية بالدينار الأردني، وتدني القوة الشرائية للفلسطينيين.

في هذا السياق الكئيب، كانت انعكاسات حرب الخليج مأساوية، إذ إن حظر تجول شاملاً خلال ٤٢ يوماً، أعقبه إغلاق الأراضي المحتلة حتى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩١ وانخفاض عدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل إلى النصف (٦٠ ألفاً مقابل ١٢٠ ألفاً قبل الحرب) وانهيار الموارد الخارجية (العمال الفلسطينيون في الكويت والمساعدات العربية) أدت جميعها إلى تراجع اجمالي الناتج القومي نحو ٢٠ في المئة على أقل تقدير نظراً إلى عدم توافر احصاءات.

وفي الواقع، أظهرت حرب الخليج تبعية الاقتصاد الفلسطيني لمحيطه الخارجي، إذ لا يمثل اجمالي الناتج الداخلي سوى ٧٢ في المئة من اجمالي الناتج القومي (١٩٨٩)، حتى إنه بلغ في بعض السنوات مستوى أدنى على غرار ما حدث عام ١٩٨٣ (٦٦ في المئة). وهذا الأمر يمثل إحدى السمات الرئيسية للتطور الهيكلي لاقتصاد الأراضي المحتلة منذ ٢٥ سنة، لأن إجمالي الناتج الداخلي عام ١٩٦٨ كان يمثل ١٨ في المئة من اجمالي الناتج القومي. لذا لا شك في أن رفع مستوى المعيشة، على الأقل حتى عام ١٩٨٠، أمكن التوصل إليه نتيجة زيادة العائدات الخارجية وليس نتيجة النمو الداخلي للطاقة الاقتصادية.

وتظهر هذه التبعية للخارج على ثلاثة مستويات:

- شمول العمل الفلسطيني في اسرائيل عشية حرب الخليج، ٣٥ في المئة من السكان الفلسطينيين العاملين (٥٠ في المئة بالنسبة إلى قطاع غزة). وقد كانت الرواتب الموازية تمثل ٣٩ في المئة من إجمالي الناتج الداخلي أو ٢٨ في المئة من اجمالي الناتج القومي. وعام ١٩٧٠ كان ١٣,٧ في المئة اليد العاملة في الأراضي المحتلة تعمل في اسرائيل. وقد أتاح هذا التزايد الكبير للعمل الفلسطيني في اسرائيل انخفاض نسبة البطالة (٣٣ في المئة في الضفة الغربية و٤٣ في المئة في قطاع غزة عام ١٩٧٠)، وتراجع البطالة المقنعة في القطاع الزراعي. وبعد حرب الخليج، ارتفعت البطالة مجدداً إلى حد كبير. فالرقم الرسمي الاسرائيلي لا يزال ١٢ في المئة، في حين يقدره الخبراء الاقتصاديون الفلسطينيون بـ ٤٠ في المئة. ومن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي بين هذين التقديرين.

- صعوبة تقدير التحويلات المالية أحادية الجانب نظراً إلى تضارب المعلومات. فالتحويلات الرسمية للعمال المهاجرين كانت تبلغ، عشية حرب الخليج، نحو ١٢٥ مليون دولار سنوياً. وفي الواقع، تقارب هذه التحويلات ٢٠٠ مليون دولار، مع الأخذ في الحسبان التحويلات السرية. وقد انخفض هذا المبلغ في إثر طرد الفلسطينيين من الكويت. كما أن المساعدة الخارجية تزايدت كثيراً في ظل أزمة الخليج (٣٠٠ مليون دولار في المتوسط عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ مقابل نحو ٢٠٠ مليون دولار سابقاً. ومنذ ذلك الوقت أصبحت المساعدة العربية رمزية، حيث إن الأمم المتحدة والبلدان الغربية، وتحديداً الجماعة الأوروبية، باتت تتقاسم المساهمات مناصفة.

- ارتباط التجارة الخارجية بإسرائيل ليس بسبب قدوم ٩٠ في المئة من الواردات من اسرائيل فحسب، لكن لأن الأسواق العربية باتت مقفلة أكثر أمام

المنتوجات الفلسطينية. ففي عام ١٩٧٠ كانت الأسواق العربية تستوعب ٥٤ في المئة من صادرات الأراضي المحتلة مقابل ٣٥ في المئة عام ١٩٨٠ و٢١ في المئة عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الوقت، ارتفعت وتيرة هذا الاتجاه بسبب التدابير المقيدة التي اتخذها الأردن وبسبب الخلاف السياسي مع الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية في إثر حرب الخليج. حينئذ باتت اسرائيل تمثل بلا جدل ٨٥ ـ ٩٠ في المئة من الأسواق بالنسبة إلى الصادرات الفلسطينية، وإن لم يكن مستواها يمثل، بالقيمة المطلقة، سوى ثلثي المستوى الذي كان قائماً عام ١٩٨٧ (١٩٠ مليوناً مقابل ٣٠٤ ملايين دولار).

٣ ـ سبل ووسائل إعادة الإعمار

بعد عقود من النقص، إن لم نقل من الغياب التام للاستثمارات، سواء في الانتاج أم في البنى التحتية، في الأراضي المحتلة، التي لم تتمتع بالسيادة الاقتصادية أو السياسية أبداً، يبدو التحدي كبيراً جداً لبناء بلد، وفي الوقت الراهن، تعيش القضية الفلسطينية تضخماً في جانبها السياسي، إلا أن شخصيات فلسطينية، وخصوصاً في الداخل، بدأت منذ بضع سنوات فقط تدرك أهمية المسائل الاقتصادية على غرار السلطات الاسرائيلية التي أقلقها غليان الأراضي المحتلة في ظل الانتفاضة وحرب الخليج. ومن دون أن يكون في الإمكان استباق الحكم على السياق السياسي الذي يمكن فيه تنفيذ إعادة البناء الاقتصادي ـ من المؤكد أنه أساسي ـ من المناسب التذكير بالمعطيات الأساسية.

إن الاقتصاد الفلسطيني ينطلق حاملاً معه عوائق ثقيلة، فالكيان الفلسطيني المستقبلي سيكون له وضع فريد في نوعه على مستويات عدة. فأراضيه ستكون مقطعة بين الضفة الغربية (٥٥٧٢ كلم٢) وقطاع غزة (٣٦٧ كلم٢) اللذين يمكن الربط في ما بينهما بوساطة ممر أو عبر «حق مرور» في الأراضي الاسرائيلية، والقدس الشرقية (٧٢ كلم٢) التي من الصعب حالياً تصور وضعها القانوني. علاوة على ذلك، يفترض هذا الشكل أن تسوى مسألة «المستوطنات الاستراتيجية» و«المناطق الأمنية» التي يبدو أن الدولة العبرية تريد الاحتفاظ بها. في أي حال، ستكون الدولة الجديدة متسمة بعدم تماسك جغرافي. وتكمن الخصوصية الأخرى في السكان، إذ إن عدد سكان الأراضي المحتلة (القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة) يصل إلى نحو مليوني نسمة من بينهم ٩٥٠ ألف لاجيء (٤٠٠ ألف يعيشون في المخيمات و٥٥٠ ألفاً خارج المخيمات). وهذا العدد لا يمثل سوى ثلثي مجمل عدد الفلسطينيين الذين يعيش ٣٠ في المئة منهم في الأردن، و٢٠ في المئة في سائر البلدان العربية، ونحو ١٠ في المئة في اسرائيل.

ما دامت إسرائيل «غير مسموح لها أن تخسر معركة واحدة» فهي ستستمر في تحديث تجهيزاتها وتدريب جنودها الاحتياطيين، وهذا ما دام العراق وايران، من وجهة نظرها، عدوين خطيرين في السنوات المقبلة

وفي عام ١٩٥٨، لم يكن عدد الفلسطينيين يتجاوز المليون نسمة. وقد تضاعف هذا العدد نتيجة نمو سكاني عوض من موجة هجرة سلبية تقدر بأكثر من ٣٠٠ ألف خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٠. إذاً، الدولة الجديدة ستكون مقراً لاستقبال قسم من الشتات الفلسطيني، وتحديداً من الأردن الذي كان من الصعب عليه مؤخراً استيعاب ٣٠٠ ألف لاجيء قادمين من الكويت. وأخيراً يجدر التوضيح أن الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود اسرائيل يبلغ عددهم ٧٣٠ ألفاً (٩٠٧٠٠٠ إذا أضفنا سكان القدس الشرقية والـ ١٥ ألف درزي في الجولان).

وهم لا يمثلون بذلك سوى ١٨ في المئة من السكان الاسرائيليين. لكنهم يمثلون أغلبية منذ الآن في الجليل (٥٢ في المئة)، وعددهم يتزايد في النقب.

في ظل هذه الظروف، إن «القابلية للحياة» لدى الدولة الجديدة تطرح نفسها بقوة. إلا أن هذا الموضوع الذي جرت مناقشته، كثيراً، فهو تقتصر مناقشته، غالباً، لسوء الحظ، على المستوى الأكاديمي. وتحسباً للتشكيك في بعض الأفكار المعتمدة بالاجماع، يبدو تقدير مسألة «القابلية للحياة»، من الزاوية الاقتصادية البحتة، نوعاً من المجازفة، إذ إن العامل السياسي، في الواقع، مهيمن، الأمر الذي ينطوي بالتأكيد على انعكاسات في الدائرة الاقتصادية والمالية. فالدولة المتاخمة لاسرائيل [الكيان الفلسطيني] لم تكن قابلة للحياة اقتصادياً منذ استقلالها إلا لأن مساعدات مالية خارجية عوضت عجزها التجاري لأسباب سياسية (الولايات المتحدة والمانيا) أو عرقية (تحويلات الشتات). وبسبب حجم سوقها وانعدام الموارد أو الدخل المحلي لديها، من الواضح أن القضاء الاقتصادي لهذه الدولة الفلسطينية في وضع غير ثابت. ولكن من المؤكد كذلك أن قوة رصيدها البشري وتأثير شتاتها وأهميته، وربما دعم المجتمع الدولي كذلك الراغب في رفع الظلم، قد يمكنها من تغيير هذه الآفاق المظلمة.

في أي حال، ينبغي أن يكون الاقتصاد الفلسطيني منفتحاً على الخارج. فمع احتمال الحصول على السيادة السياسية والاقتصادية، الجزئية أو التامة، سيطفو على السطح نقاش كامن بين المسؤولين الفلسطينيين، بحيث يبدو أن الاختيار يراوح بين الخيار «الألباني» ذي الصبغة الأصولية وبين الخيار الليبرالي. إن إحدى الظواهر الأهم للانتفاضة كانت مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية وعمليات الاضراب المنتظمة في الأراضي المحتلة، الأمر الذي عزز لدى قسم لا يستهان به من السكان الفلسطينيين (ذوي المستوى التعليمي المتدني والمتأثرين بحركة حماس الأصولية أو اليائسين بعد سنوات الاحتلال الطويلة) فكرة أن «الاكتفاء الذاتي» هو الطريق الوحيد الذي ينبغي سلوكه. فمن المؤكد بالنسبة إلى بلد ذي موارد ضعيفة وليس لديه تجربة صناعية وينقصه رؤوس أموال منتجة، أن ينتهج سياسة بدائل الواردات في ظل رسوم جمركية مرتفعة جداً. لكن خياراً كهذا، وهو خيار لا يمكن استبعاده في ضوء الأحقاد والضغائن المتراكمة منذ ٤٥ عاماً، فضلاً عن انتشار الأصولية الدينية، سيكون بلا شك طريقه مسدوداً. فالدولة الفلسطينية الجديدة لا يسعها أن تسلك طريقاً آخر غير طريق اقتصاد السوق المنفتح على الخارج الذي يعتمده قسم كبير من الشتات الفلسطيني حالياً بكثير من الكفاءة في الخارج. وتنطوي هذه الخطوة على نتيجتين أساسيتين:

- الابقاء على روابط مع اسرائيل، لجهة سوق العمل على الأقل، إذ إنه بسبب التزايد الطبيعي للسكان، ينبغي حالياً استحداث ١٠ آلاف فرصة عمل اضافية سنوياً. لهذا السبب، أدى خفض عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل ووصول اللاجئين من الكويت، إلى ارتفاع نسبة البطالة بوضوح. فإذا توقف العمل الفلسطيني في اسرائيل بين ليلة وضحاها، ينبغي زيادة عدد فرص العمل بنسبة ٥٠ في المئة في الضفة الغربية وبنسبة الثلثين في غزة، وهو أمر غير ممكن ويؤدي إلى إقامة منطقة مزعزعة الاستقرار لا يمكن الكيان الجديد الاستمرار في ظلها.

اسرائيل من ناحيتها لها مصلحة في الإبقاء على يد عاملة فلسطينية أساسية، على الرغم من الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي السابق، لكن من الواضح أن استمرار هذه العلاقة، في سياق سياسي جديد، لن يمكن تحقيقه إلا بثلاثة شروط: أن يتم تنظيم دخول العمال الفلسطينيين ويوضع حد للتعسف السائد حالياً؛ وأن يُعترف بحقوقهم؛ وكذلك

إيجاد حل عادل لمسألة الاقتطاعات الاجتماعية والاقتطاع الضريبي على الدخل(٦).

كما أن المنافسة التجارية مهمة أيضاً. ففي الوقت الراهن، تستقبل السوق الاسرائيلية أكثر من ٨٠ في المئة من المنتوجات الفلسطينية. وعلى المدى المتوسط، يفترض أن تظل السوق الاسرائيلية، في إطار فرضية تنمية الاقتصاد الفلسطيني، سوقاً مهمة بسبب قربها وقوتها الشرائية المرتفعة لأن احتمالات التصدير إلى سائر العالم ستكون محدودة، لكون البلدان العربية المجاورة لديها اقتصادات منافسة، ولكون نوعية الانتاج غير كافية لاختراق الأسواق الغربية على نحو ظاهر. أما الأسواق الأخرى الوحيدة المكنة فهي بلدان أوروبا الشرقية (بلا شك شريطة القبول بعمليات موازنة)، والبلدان العربية الغنية (شريطة أن تغفر للموقف الذي اتخذه الفلسطينيون خلال حرب الخليج). لذا، فإن الإبقاء على روابط تجارية مع اسرائيل، على قاعدة المساواة هذه المرة، أمر حيوي. وأخيراً، إن المشاريع ذات المصلحة المشتركة، التي يفرض الحس السليم أن تُقرر وتُدار معاً، ستكون متوافرة: إدارة المياه، استغلال البحر الأحمر، تحلية المياه، الكهرباء. فمنذ فترة طويلة، يُعِد جامعيون واختصاصيون اسرائيليون مشاريع عدة من المفترض أن تكون الحكومة الاسرائيلية قد اقترحتها في المفاوضات الحالية.

– ينبغي أن تُدار المرحلة الانتقالية بدقة على الصعيد الاقتصادي، إذ يتعلق الأمر بإنشاء مؤسسات «دنيا» تسهل سير العمل الطبيعي للاقتصاد. ويبدو أن أولى الأولويات في هذا الصدد تكمن في إقامة وسط مالي حقيقي يمكنه أن ينفذ من خلال إنشاء مصرف تجاري ليس هناك أي عوائق أمام نشاطه، علاوة عن القواعد الاحترازية للحق المشترك، ومصرف تنمية يمكنه المساعدة على تنمية بعض المشاريع الصناعية.

ثم تطرح مسألة العملة نفسها. فالأراضي المحتلة تعيش حالياً في ظل نظام متعدد العملات: الشاقل الاسرائيلي في غزة وفي القدس الشرقية، والشاقل الاسرائيلي والدينار الأردني في الضفة الغربية، والدولار في كل مكان، فأي عملة سيختار الكيان الجديد؟ حتى تاريخ التدهور الكبير في سعر صرف الدينار الأردني عام ١٩٨٨، لم تكن المسألة تُطرح كثيراً، لكن عقب ذلك وبسبب قطع الروابط القانونية والسياسية، بات اعتماد الدينار الأردني بعيد الاحتمال. ومع الأخذ في الحسبان الهيكلية الحالية للتجارة الفلسطينية الخارجية، فإن الحس السليم يفرض أن تكون العملة الاسرائيلية بمثابة المرجعية، لكن هذا الأمر لا يبدو ممكناً لأسباب سياسية. فهل سَتُصك عملة خاصة مرتبطة بالدولار الأميركي. يبدو أن الأفكار حول هذا الموضوع لا تزال جنينية(٧).

لكن السياسة الاقتصادية ينبغي أن تكون محط اهتمام يقظ أيضاً، لأن هذا الاقتصاد الذي قُوضت هيكليته يجازف في أن يكون غير ثابت في إطار تغير جذري في السياق، إذ إنه في الإمكان، بل من المحتمل، إذا ما تقدمت المفاوضات في اتجاه الحكم الذاتي أو الاستقلال، أن يفيد الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة أولى من التحويلات المالية أحادية الجانب التي ستكون أهم مما كانت عليه سابقاً، سواء أكانت خاصة (تحويلات الشتات) أم كانت عامة (مساعدات دولية)، وذلك من أجل تأمين ظروف معيشية لائقة لـ ٤٠٠ ألف لاجىء يعيشون حالياً في المخيمات. كما أن تزايد الاستهلاك الداخلي الذي سينجم عن ذلك سيؤثر في توازن ميزان المدفوعات إلى حد كبير، ولن يعود بالنفع على الاقتصاد الحقيقي، نظراً إلى غياب

(٦) كذلك، تطرح مشكلة التعويضات السكنية نفسها، إذ يفترض، منطقياً أن تبدأ تسوية هذه المشكلة في السنوات القادمة.
(٧) مشروع صك عملة (الجنيه الذي يعادل دولارين) طُرح من دون تقديم أي ايضاحات إضافية.

الانتاج المحلي. لذا، من المناسب أن يُسارع، في إطار برنامج معتمد للتنمية، إلى إعداد بعض الاستثمارات الصناعية الذكية، فضلاً عن الإسراع في وضعها موضع التنفيذ وتمويلها من خلال المساعدة الدولية.

لأجل مسمى تبدو الصناعة الصغيرة والخدمات هي الأوراق الرابحة الوحيدة ذات القيمة العالية. ويجب بالتأكيد عدم الاستخفاف بالقطاع الزراعي، لأنه يمثل نحو ٣٥ في المئة من اجمالي الناتج الداخلي. فبعد نمو كبير خلال الستينات التي شهدت تضاعف الانتاج ثلاث مرات نتيجة ارتفاع المداخيل والتخلي عن بعض الزراعات القوتية لاعتماد زراعات يسهل تصريفها في البلدان العربية، اتسمت الثمانينات بركود شامل. فإنتاج الزيتون، إحدى ثروات البلد النادرة، هو انتاج متواتر، لأنه، كما رأينا، راوح بين ١ و٢٠ من سنة إلى أخرى. أما العمل في القطاع الزراعي فقد انخفض إلى حد كبير، على الرغم من ارتفاع الانتاج، الأمر الذي أبرز البطالة المقنعة التي يتسم بها هذا القطاع. كما أن انجازات أخرى يجب إحرازها لتحسين المداخيل التي سيكون من آثارها تراجع العمل في القطاع الزراعي، لكنها ستصطدم حتماً بمشكلة نقص المياه التي بدأت تؤثر كثيراً في إنتاج الحمضيات في غزة.

لا تمثل الصناعة حالياً سوى ٨ في المئة من اجمالي الناتج الداخلي في الضفة الغربية و١٤ في المئة في غزة، مستخدمة ١٨ في المئة من القوى العاملة، الأمر الذي يشير إلى نتائجها الهزيلة. وباستثناء بعض النجاحات المنعزلة (أنسجة وأحذية على سبيل المثال) يتعلق الأمر غالباً بمعامل مُهملة تعمل بنصف قدرتها. لذا، فإن تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمر عبر جهد تحديثي كبير لتلبية الطلب الداخلي (لا يغطي الانتاج المحلي في هذا الطلب إلا أقل من ٤٠ في المئة) والأسواق الخارجية، وتحديداً السوق الاسرائيلية، إذا ما أتاح السياق السياسي ذلك.

والخدمات التجارية يمكنها كذلك أن تمثل ورقة رائجة بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني. كما أن السياحة يمكن تعزيزها أكثر لكون الأرض المقدسة تجتذب كثيراً من الزوار. وهناك مشاريع أخرى على غرار إنشاء مرفأ ومنطقة حرة، يقدر بعض الدراسات الاسرائيلية أنها ستكون ذات مردود كبير، شريطة أن يستخدمها الأردن الذي يجري ٦٠ في المئة من تجارته الخارجية مع الغرب عبر قناة السويس، وهو ما يصب لمصلحة الأردن. إلا أنه يجب ألا يخفى أن هذه المشاريع تبدو متناقضة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المحزن الذي تعيشه الأراضي المحتلة حالياً. لكن ليس من المحظور تصور وتقدير الوسائل ومستقبلها الاقتصادي.

إن الدولة الفلسطينية الجديدة لا يسعها أن تسلك طريقاً آخر غير طريق اقتصاد السوق المنفتح على الخارج الذي يعتمده قسم كبير من الشتات الفلسطيني بكثير من الكفاءة

ثالثاً: أموال السلام

إذا ما استمرت عملية السلام، يبدو حتمياً أن تبرز، عاجلاً أم آجلاً، الرهانات المالية التي يلتزم الجميع حالياً التكتم حولها. فضلاً عن ذلك، ليس كل الرهانات بالأهمية نفسها، ويمكن التصور أن يُستخدم بعض المطالب المقدمة على طاولة المفاوضات كوسائل ضغط أكثر مما هو محاور متشددة يعبر عنها مختلف الأطراف.

في هذه المرحلة، إن الرهانات المالية لعملية السلام التي قد يتمسك بها مختلف الأطراف، على الرغم من

عدم اثارتها رسمياً بعد، هي التالية:

١ ـ إذا وافقت الحكومة الاسرائيلية على إجراء انسحاب شامل أو جزئي لنحو ١٠٠ ألف مستوطن مقيمين في الأراضي المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) فهي ستكون ميالة بالتأكيد إلى المطالبة بتعويضات مالية. وللتذكير، فإن المساعدات المالية للمستوطنات كانت تمثل سنوياً نحو ٢٥٠ مليون دولار في عهد الحكومة السابقة، وكان إجمالي المبلغ المتراكم يقدر بأكثر من ٣,٤ مليارات دولار. وقد تزايدت هذه المساعدات كثيراً في نهاية عهد حكومة شامير لتبلغ ١٠٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، وتحديداً بسبب ضخامة برنامج الانشاءات في المستوطنات. وعام ١٩٩٣، تراجع الانفاق على المستوطنات إلى ٢٢٠ مليون دولار؛ ويعود هذا التراجع إلى إلغاء المساعدات الخاصة بقروض الحصول على الملكية وإلغاء التقديمات للمؤسسات. ومن المؤكد أن انسحاباً اسرائيلياً يولد مدخرات نتيجة الحد من النفقات الأمنية والزيادة في المداخيل الضريبية (الضريبة على الدخل لا تتعدى ٧ في المئة في المستوطنات). من ناحية ثانية، تستطيع الحكومة الاسرائيلية أن تطرح مسألة النفقات المستخدمة لمصلحة الأراضي المحتلة، لكن هذا الموقف لن يكون سهلا الدفاع عنه كثيراً لأن قسماً كبيراً من هذه النفقات كان يصرف لمصلحة المستوطنين أكثر مما كان يصرف لمصلحة الفلسطينيين. إلا أن الملف الضريبي الذي سيفتح سيقدم إلى الطرف الفلسطيني الكثير من الحجج.

٢ ـ يستطيع الفلسطينيون أن يقدموا ثلاثة أنواع من المطالب:

أ ـ «حق العودة»: إن حق العودة مسألة معقدة وتمثل إحدى نقاط الخلاف الرئيسية في الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وحين طرح هذا الموضوع مجدداً في آذار/ مارس ١٩٩٢، ردت الحكومة الاسرائيلية بقوة، لكون وزارة الخارجية الأميركية أعلنت رسمياً أن هذه المسألة لا تندرج في برنامج المفاوضات المتعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد. وفي الواقع، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٩١٤ (III) في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. وتنص الفقرة II : «تقرر أن هناك ضرورة إلى السماح للاجئين الذين يرغبون في ذلك، بالعودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم، وينبغي أن تدفع بدلات كتعويض من ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم ومن كل مال فقد أو خسر.

تعطى تعليمات للجنة المصالحة بتسهيل إعادة اللاجئين وإنعاش وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع البدلات...».

منذ ذلك الوقت، أعيد تأكيد هذا القرار خمسين مرة من قبل الجمعية العامة وظل حبراً على ورق. إلا أن المنظمات الفلسطينية جعلت منه، في مرحلة أولى، إحدى أوراقها الرئيسية في المعركة، معتبرة أنه يعطيها حق العودة الجماعية إلى أراضيها التي باتت أراضي اسرائيلية حالياً. لكن، منذ أربعين عاماً، تغير هذا الموقف المتشدد، وتحديداً منذ اتفاقات عمان بين ياسر عرفات والملك حسين في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥. ويُستنتج من تصريحات عدة لمسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية أن القيادة الفلسطينية تنظر حالياً إلى حق العودة كحق فردي، وليس كحق جماعي، وهو لا يشمل اسرائيل بحدودها السابقة لعام ١٩٦٧.

ب ـ اعادة اسكان لاجئي الضفة الغربية وغزة: ويمكن أن تمثل هذه المسألة بلا شك، في مرحلة انتقالية، إحدى المهام الأولى للكيان الفلسطيني. فعلى الرغم من فاعلية تحركها المعترف به عموماً، لا تستطيع وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين

الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا)[8] بوساطة مساعداتها السنوية أن تؤمن ظروف حياة مؤاتية (٧١ دولاراً للفرد الواحد سنوياً في المتوسط بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩١). وفي مرحلة أولى، يبدو ضرورياً تأمين ظروف معيشية لائقة لـ ٩٦٠ ألف لاجيء في الأراضي المحتلة يعيش ٤٠٠ ألف منهم في المخيمات.

ج ـ إعادة إعمار البلد: ليس هناك في الوقت الراهن دراسة جدية ومعمقة تتعلق بإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، لكن لا شك في أن الحاجات ضخمة، سواء لجهة البنى التحتية الأساسية الجماعية أو لجهة بناء الاقتصاد الفلسطيني أو الاستثمارات الصناعية، التي قدرتها منظمة التحرير الفلسطينية في وثيقة صدرت عام ١٩٩١ بـ ١٣ مليار دولار توزع على خمس سنوات، لكن من دون أن تقدم الوثيقة مزيداً من التفاصيل، في حين قدرتها وثيقة أخرى صادرة عن الفلسطينيين، ومتمحورة حول الحاجات القصيرة الأجل، بنحو ٢،٦ مليار دولار لبناء المساكن. وفي هذا الصدد لا بد أن تكون الدراسة التي طلب من البنك الدولي اعدادها مفيدة جداً.

ـ لن يتوانى الأردن أيضاً عن عرض مصالحه الحالية، إذ إنه استوعب على ثلاث مراحل في الأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ وعام ١٩٦٧ توافداً مرتفعاً من اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما حصل إبّان أزمة الخليج. لكن الأمر لم يأتِ هذه المرة بسبب عمليات عسكرية مع اسرائيل كما كانت الحال في السابق. وفي الاجمال، فإن هؤلاء اللاجئين كانوا بمثابة فرصة أكثر منها عبئاً بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني. لأن الذكاء والمستوى العلمي الراقي الذي يتمتع بهما الفلسطينيون ساعدا بلا شك هذا البلد، الذي أنشيء بطريقة مصطنعة والذي لا يمتلك موارد طبيعية وبشرية، على احتلال موقع مشرف في الشرق الأوسط المعاصر، على الرغم من هشاشته السياسية الجلية. ومع أن حكومة عمّان تظهر تحفظاً في هذا المجال، فقد سبق أن أثارت في إعلان رسمي في ١١ أيار/ مايو ١٩٩٢ أنها أنفقت ٤ مليارات دولار منذ عام ١٩٧٢ على اللاجئين الفلسطينيين. ويمكن عمان في الأشهر القادمة أن تركز أكثر على كلفة استيعاب ٣٠٠ ألف لاجيء فلسطيني من الكويت لتحصل على دعم مالي خارجي أكثر في مرحلة إصلاح الاقتصاد الأردني.

إن فكرة أن الممالك والإمارات العربية الغنية يمكنها المساهمة إلى حد كبير في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني تبدو فكرة وهمية حالياً

لذا، مهما تكن المكاسب، سيكون للسلام كلفة يستحيل تقديرها حالياً، وسيرتبط حجمها على الأرجح بتحقيق الحل الشامل، إذا ما تم، وبصمود المرحلة الانتقالية. لكن من سيموّل؟

في ما يتعلق بالتكاليف التي قد تثيرها إسرائيل، يبدو من المحتمل أن تدخل في إطار الجدل السياسي ـ المالي الذي تجريه الدولة العبرية مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من قرار الولايات المتحدة مؤخراً بتقديم الضمانات المصرفية لعشرة مليارات دولار التي يفترض أن تكون حاجة تمويل الاقتصاد الاسرائيلي،

(٨) وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم التي أنشئت بموجب القرار ٣٠٢(IV) الصادر عن الأمم المتحدة في ٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٩، منوط بها تأمين مساعدة مادية للاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم حالياً ٢،٥ مليون نسمة يعيش ٢٨ في المئة منهم في الأردن، و٢١ في المئة في غزة، و١٧ في المئة في الضفة الغربية، و١٢،٥ في المئة في لبنان، و١١،٥ في المئة في سوريا. وتجدر الإشارة إلى أن ٣٥ في المئة من الفلسطينيين يعيشون في المخيمات في ظل ظروف معيشية يصعب تصورها.

سيبرز الجدل مجدداً في السنوات المقبلة، مضمناً أيضاً مستوى المساعدة المالية، المدنية والعسكرية الأميركية للدولة العبرية على غرار ما حدث في مفاوضات كامب دايفيد منذ ١٥ سنة. فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الأميركية تعهدت كتابة بالإبقاء على المساعدة العسكرية بمستواها الحالي.

أما في ما يتعلق بالمساعدات المخصصة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، فمن المؤكد أن من المجازفة الخوض في التقديرات. وفي أحسن الحالات، يمكن تسجيل الاتجاهات الأساسية للمساعدات المخصصة للأراضي المحتلة في السنوات الأخيرة. فالمساعدة العربية التي أمكنها أن تمثل أكثر من ٩٠ في المئة من إجمالي المساعدات (١٩٨٢)، انخفضت تدريجاً وباتت رمزية حالياً. لذا، فإن الزيادة الكبيرة جداً في المساعدات المسجلة منذ عام ١٩٨٨ تعود إلى تزايد مساعدات الأمم المتحدة ذات التمويل الغربي كلياً تقريباً (موازنة الأونروا تضاعفت ٥ مرات في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٩١) وإلى المانحين الغربيين لمشاريع ثنائية (وخصوصاً الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة). إذاً، إن المساعدة التي تتلقاها الأراضي المحتلة هي غربية أساساً. أما في ما يتعلق بالوعود التي قطعها «الأشقاء» العرب، سواء في أثناء قمة بغداد عام ١٩٧٨ (١٥٠ مليون دولار سنوياً من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩)، أو في أثناء قمة الجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ (٥١٦ مليون دولار سنوياً للصندوق الوطني الفلسطيني و١٢٨ مليوناً كمساعدة طارئة للأراضي المحتلة) فهي لم تنفذ إلا بنسبة ٤٠ في المئة بالنسبة إلى الأولى، وظلت حبراً على ورق في ما يتعلق بالثانية. لذا، فإن فكرة أن الممالك والامارات العربية الغنية يمكنها المساهمة إلى حد كبير في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني تبدو وهمية حالياً، لأن السعودية والكويت تعانيان مصاعب مالية من ناحية، ولأن الموقف المؤيد للعراق الذي وقفته منظمة التحرير الفلسطينية خلال أزمة الخليج لا يزال حاضراً في الأذهان، من ناحية أخرى.

إن الأنظار ستتجه على الأرجح نحو البلدان الغربية ومؤسسات بريتون وودز حين يتعلق الأمر بتسوية الجوانب المالية لتعزيز عملية السلام. فهل هذا هو الثمن الذي ينبغي دفعه للتعويض، جزئياً، على الأقل، من آثار القرارات المتلازمة والمتناقضة التي اتخذت في غمرة الحرب العالمية الأولى.

إدوارد سعيد
الثقافة والامبريالية

انطلاقاً من قناعة أبعاد بأهمية العمل على تعزيز الحركة الثقافية والانتاج العلمي والمعرفي في لبنان والعالم العربي، تفتح المجلة باباً جديداً تقدم فيه الى قرائها ندوات ولقاءات فكرية تعالج الملفات والقضايا المهمة الراهنة في زمن تكثر فيه التحديات على المستويات كافة، من ثقافية واقتصادية...

ولما كان موضوع علاقة الغرب بالشرق من أكثر الموضوعات حضوراً في رسم المسار التاريخي لشعوب المنطقة وتحديد العديد من سياساتها، فإن القضايا التي تتولد من جدلية هذه العلاقة تكوّن محاور متشابكة للبحث يبرز فيها مفهوم الامبريالية كقاعدة تعامل وعلاقة ينظر الغرب من خلالها الى الشرق، بانياً عليها استراتيجياته الاقتصادية والثقافية والسياسية، في الوقت الذي نجد هذا المصطلح يغيب عن كثير من أدوات التحليل في الخطاب السياسي والثقافي العربي، وخصوصاً بعدما راحت الامبريالية تقدم نفسها، مقنعة بأوجه وتسميات مختلفة، على أنها النموذج الأنجح في التاريخ.

وقد تعاطى ادوارد سعيد في كتابه الأخير «الثقافة والامبريالية» مع هذه المسألة من الزاوية الثقافية والأدبية وطرحها انطلاقاً من نماذج عدة من الأدب الغربي، فولد عمله ردود فعل حامية راوحت بين التأييد الكلي والتحفظ القاطع.

من هنا، كانت مبادرة المركز اللبناني للدراسات في تنظيم ندوة حول هذا الكتاب، ونحن فيما يلي نقدمها مساهمة في اغناء البحث العقلاني حول موضوع من أهم الموضوعات وأوثقها ارتباطاً بتاريخ منطقتنا.

المشاركون: أحمد بيضون ـ جورج ديب ـ غالب أبو مصلح

أحمد بيضون (*)

إدوارد سعيد والبحث في الامبريالية: عودة الروح

أول ما يمدح به هذا الكتاب أنه يخالف نزوعاً إلى التسليم وإلقاء الحبال على الغوارب بات آخذاً بخناق المثقفين في بلاد كثيرة، على ما يظهر، بينها بلادنا هذه. فقد كنا تعلمنا، قبل عقود، أننا ضعفاء في السلم وعلينـا، إذن، إن نقاتل. وكنا عوّلنا في القتال على الانقسام في العالم، فأخذنا نستميل إلينا جهة من العالم ـ أو نميل نحن إليها ـ لنواجه بها الجهة الأخرى. وقبل أعوام قليلة أنبئنا أن العالم بات جهة واحدة وأن من لا يجعلها قبلة له لا يخطىء الوجهة وحسب بل يخرج من العالم. بل سمعنا حديثاً آخر ترددت فيه بشيء من الحياء كلمتا «الشمال» و«الجنوب» وكأنما كنا نبشر بقسمة جديدة نواصل القتال على إحدى ضفتيها. على أن الحياء عاد فغلب أو هو آخذ في الغلبة اليوم، إذ يقال لنا اليوم إن ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي، وهو كان، على حد علمنا، من الشمال، بل كان نصف الشمال إن لم يكن أكثر، قد باشر الانضمام إلى الجنوب انضماماً لا انفصام بعده، وهو كان مجرد حليف، في ما مضى، لبعض هذا الجنوب. هذا الانضمام مؤذن باختلاط الجهات، مرة أخرى، اختلاطاً يزيد من حظوظ التصديق بنظرية الجهة الواحدة.

أُخبرنا إذن أننا عدنا بعد توحد العالم على هذه الشاكلة، غير قادرين على القتال ما لم يكن نهشاً ذاتياً أو ظلماً لذوي القربى، فهذان يحتمل التسامح في بعض حالاتهما. ولما كان قد ثبت، بوجوه شرعية وأخرى غير شرعية، أن الاتحاد السوفياتي وتوابعه وشرّابات خرجه لم تكن كلها معسكر الحرية، فإنه قد ثبت، على ما يظهر، بوجوه معظمها غير شرعي، أن الولايات المتحدة ومن لف لفها وشد أزره بها ليست معسكر الامبريالية. بل إن وشوشة أخذت تشيع، قبل وقت قصير (وربما لا يطول أمر تحولها إلى صياح مجلجل) مؤداها انه لما كانت الحرية لم توجد قط فإن الامبريالية لم توجد قط هي أيضاً. وأول المبتغى من هذا الكشف النوراني تغيير صورة الامبريالية الأميركية في عيون الناظرين. فهذه الأخيرة حية ترزق،

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

وادخالها حال الستر مهمة مستعجلة. ولكن شدة الرغبة في استئصال شأفة الشك الذي لا يخلو أن يثيره هذا النوع من السعي، تنحو بأصحاب السعي المذكور نحو إسبال الستر على ما كان من امبرياليات في حديث الزمان وقديمه. وقد وصلت أطراف هذا الحرص إلى حالتي بريطانيا وفرنسا، وهما محط اهتمام ادوارد سعيد. وقد يطول بنا العمر فنشهد إنكار مؤرخي آخر الزمان وجود امبراطورية لروما القديمة ولبيزنطة أو وجود امبراطورية الوسط الصينية، في ما مضى، وامبراطوريات ما قبل كولومبوس في ما وراء الأطلسي.

ويقتصر مسعى التمويه هذا على جهود إنشائية، فيقلب أصحاب بعض الألفاظ (التي باتت جذابة) ظهراً لبطن ولا يتجشمون إلا في النادر مشقة التحليل العلمي أو عناء الاستقصاء التاريخي. والمبدأ لديهم أن ما لم يكن خالصاً لم يكن موجوداً، أو أن ما لا يُدرك كله فلا بد من أن يترك جله. ومثال ذلك (وهذا مثال الأمثلة) أنه ما دام الاستعمار قد كان كثير الوجوه متخالف الأنحاء مشوب الألوان، فإنه كان غير موجود. وهذا مغنٍ ـ بين ما هو مغنٍ عنه ـ عن افتراض مبنى عميق تعرف به الإمبريالية، في ما يلي الظواهر المترتبة عليها. فلا يظهر بالتالي داعٍ إلى التأمل ملياً في موضوع «إعادة الإنتاج الموسعة» التي شغلت منظري الاقتصاد السياسي بضع عشرات من السنين، وما عادت توجد حاجة إلى فتح تلك الكتب التي حشرها بعضاً إلى بعض على رف من رفوف مكتباتنا، أمثال هوبسون وهلفر دنغ وروزا لوكسمبورغ ولينين وشارل بتلهايم وغوندر فرانك وأرغيري أمانويل وسمير أمين وهاري ماغدوف وكريستيان بالوا... الخ. هذا كله ثقافة «ماركسية» سقطت تحت أنظارنا فلا بد إذن من أن تكون قد سقطت في الكتب، فاختلطت حروف هذه الأخيرة ومقاطع كلماتها في عجمة لا يرجى منها شفاء. لذا بات مستبعداً أن يحاول أحد من أهل الخير أن ينظر فيها لئلا يقال له إن العتب على النظر.

لا يخشى ادوارد سعيد عتب أحد من الناس على نظره، فينشر كتاباً عن الإمبريالية. وهو كتاب بحث عن هذه الأخيرة في الكتب، على وجه التحديد، ما دام انه يتتبع مفاعيلها في الثقافة الامبريالية التي كانت موجودة في ما مضى، بدليل أن بطل رواية لجين أوستن كان محتاجاً إلى مَزارعه في ما وراء البحار ليحفظ السكينة والنظام والجمال في منزله الانكليزي في مانسفيلد بارك. هذا في الفصل الثاني، والإمبريالية لا تزال موجودة، في تجليها الأميركي، ما دام صدام حسين محتاجاً ليعرف أخبار نفسه إلى نشرات لـ (CNN)، هذا في الفصل الأخير.

ومن فصل إلى فصل يصرف المؤلف همه إلى ما يسميه «القراءة الطباقية» (Contrapuntal Reading) لأعمال بعض من ذوي الأسماء الطائرة الشهرة في فضاء العالم الثقافي. وتقوتني الألفة لأعمال الإنكليز من هؤلاء، من أمثال كيبلنغ وكونراد ومؤلفة مانسفيلد بارك. فلا يسعني أن أجاري المؤلف أو أعارضه في تقديره المكانة التي يتبوأها العامل الإمبريالي في أدبهم. على أنني أوفر حظاً ـ بحكم النشأة اللغوية ـ المدرسية ـ من المعرفة بأعمال الفرنسيين منهم، أمثال جيد ومارلو وكامو، أو الناطقين الفرنسية من

المقاومين، أمثال سيزر وفانون. ولا ريب أن نص ادوارد سعيد تنبعث منه ومضات بديعة يستضيء بها القارىء، جاهلاً كان أم عارفاً، بما بني عليه الكتاب من أعمال هي قاعدته النصية، وهي شاسعة. بعض هذه الومضات واسع المدى أو عام ينتهي إلى القول إن الإمبراطورية كانت مفترضة ومقبولة بما هي مصدر لأطر مكانية أو لإمكانات عملية أو لمواقف ولبنى شعورية من جانب كُتّاب اتكأوا عليها في ترسيمهم شخوص رواياتهم أو الصور في قصائدهم. يستوي مَن كان هذا منتظراً منهم أمثال كيبلنغ ومن كان ينتظر منهم موقف مخالف من أمثال جيد ومالرو. على أن ومضات أخرى تنبعث من قلم سعيد تكشف لنا ملامح أبلغ تأثيراً وأدق رسماً مما تكشفه سابقاتها. من ذلك أن موت العرب في روايتي كامو **الغريب** و**الطاعون** يختصر إلى عامل صامت مهمته إبراز القلق في وجدان شخوص الروايتين من الفرنسيين وفي تأملهم.

ولا يخلو الكتاب، في ما يتعدى الومضات، العريض منها والدقيق، من جهد تأليف محكم وشديد الأسر يتيح للمؤلف أن يجمل في مقطع، مثلاً، ما يراه خلاصة التوجيهات الكبرى لفكر الإمبريالية. وهي تنتهي عنده إلى نقاط قليلة: أولاها انه لا خلاف بين أهل هذا الفكر على التمييز الجوهري ما بين الغرب وسائر العالم؛ وثانيتها أن الاثنوغرافيا تولت تقنين الفوارق ووضعت ترسيمات للتطور من البدائي أو الأدنى إلى المتفوق أو الأعلى؛ وثالثتها أن الطموح الإمبريالي شامل لا ينفصل فيه اخضاع الأقطار عن اخضاع الثقافات والمجتمعات، وهذا ما سمي رسالة التمدين الغربية؛ وآخرها أن السيطرة لا تلبث راكدة بل ثبت أن أشكالها في الثقافة الأم على أنحاء مختلفة.

ومن الأمثلة على موهبة التأليف هذه إجمال المؤلف خصائص ثقافة الحداثة بأربع: الشعور بالذات والتقطع ومرجعية الأنا والسخرية القارصة، وربطه إياها جميعاً ربطاً معجباً بديناميات السيطرة الإمبريالية لا بديناميات المجتمعات الحديثة على وجه الحصر. ومن الأمثلة أيضاً جهده في حصر مواضيع المقاومة الثقافية وفي وصف تطورها وجهده في التعريفات، وهي تظهر أحياناً في جملة واحدة أو على منعطف بين مقطعين، شأن تعداده سمات القومية في المجتمعات المستعمرة: ترميم الجماعة، توكيد الهوية، تجديد الممارسة الثقافية...

على أن بغيتي ها هنا ليست حصر مزايا هذا الكتاب ولا استنفاد مضمونه في عجالة. وإنما أجد الفائدة أوفر في ملاحظات تسلك سبيل النقد أوجزها في ما تبقى من هذه الوريقات.

ينكر المؤلف أولاً موقف من يفصلون الأدب أو الثقافة بعامة عن مسافات التاريخ. ولكنه ينكر أيضاً رد العمل الأدبي إلى مضامينه الاجتماعية واستغراقه فيها، مقراً له باستقلال ما. أي انه يأخذ بجماع موقفين متعارضين في مسألة مركزية من مسائل نظرية الثقافة (ونظرية الفردية أيضاً) ويزعم قبولهما معاً. وهو يصرح بعزوفه عن الإتيان بنظرية تامة في هذا الموضع. ولكن المشكلة المتصلة بجواز الجمع بين الموقفين تبقى قائمة على حالها في وجه القارىء ولا يحلها العزوف المذكور. هذه المشكلة لا تخلو من صلة بما يظهر في الكتاب من تكرار لملحوظته المركزية يجاور الإفراط أحياناً، ومن تسيّب في التصميم يتيح للمؤلف

الإنتقال، في أي وقت، من حديث الثقافة إلى حديث السياسة البحتة دون ظهور حد أو شفع النقلة بمسوغ.

على صعيد آخر، يواصل المؤلف اعتماد موقف جدلي كان قد اعتمده في كتابه **الاستشراق** حين عَدَّ الشرقْ، بما هو صورة، صنيعة للغرب. وأصل هذا الموقف، على الأرجح، في هيغل. ومن الأمثلة عليه، في عصرنا، رأي سارتر أن اليهودي صنيعة اللاسامي. ولا يخلو القارىء من شعور بإفراط ادوارد سعيد أيضاً، من بعد فانون، في تنصيب المستعمر أصلاً لصورة المستعمِر عن نفسه. وليس هذا، في ما نرى، مقابلاً صحياً للموقف العنصري وإنما هو المقلوب البسيط لهذا الموقف وهو شبيهه في سهولته. وأول مفاعيله تبرئة ثقافات المغلوبين (بما فيها تقاليدهم الدينية)، في كل الظروف والحالات، من تبعة الخلل الفادح في علاقاتهم بالعالم المعاصر. ولا جرم أن الموقع القتالي مرجّح قوي لهذا الموقف. فحين تكون مهمتك الدفاع عن قوم مقهورين، لا تصرف همك إلى انتقادهم. ويزيد من رجحان هذا الميل أن تكون مقيماً ـ شأن ادوارد سعيد ـ في معسكر الغالبين. فإن مؤلف **الثقافة والامبريالية** يبدو دقيق التلمس لعنصرية الغربيين في تعابيرها المختلفة. هذا بينما تخونه الدقة حين يقيس فداحة ما يلقاه المغلوبون بأيدي حكامهم ونظرائهم. فهو بمنجاة من هذا وهو غير مسوق، على التحديد، إلى تبين شبكة الصلات ما بين هذا وثقافة المغلوبين، بأعم معاني الثقافة. وذلك أن هذا التبين ـ الذي عمد إليه غربيون كثيراً ما فاتهم الإنصاف والتواضع، وشرقيون اتبعوا هؤلاء اتباعاً ذليلاً ـ قلما خلا من شبهة العنصرية، «ذاتية» كانت العنصرية أم غير ذلك. ولكن اطراح التبين المذكور يفضي إلى فواجع نظرية في إدراك الفواجع التاريخية. من ذلك «وجه مقزز» لا أكثر. وهذا إدراك لا يخلو الكتاب من أدلة على أنه «أم الكوارث» الممسكة بتلابيب الكتاب نفسه.

هذا كله يحمل، في اعتبارنا، على شمول المساءلة ما يحل بالعناصر التي تميز كلاً من الطرفين. القاهر والمقهور، أصلاً، وهو يحملها إلى بنية العلاقة. فلا يمكن التسليم ـ لا مبدئياً ولا عملياً ـ للمقهور بأنه «حر» في استبقاء ثقافته على ما هي عليه أو على ما يوافق مشيئته وحده، بغض النظر عن كل تحول في العالم، إذ كيف يسوغ لمن يسلم بهذا ـ أو بما يقاربه ـ أن لا يسلم للمسيطرين بالحق في السيطرة ما دامت مبررات السيطرة تملأ ثقافة المسيطرين (وهذا ما يظهره كتاب ادوارد سعيد) من بابها إلى محرابها؟

هكذا تؤول المساءلة إلى سؤال حيوي هو التالي: ألا يوجد نقد ممكن لمسالك المستعمَرين أو المضطهَدين (العرب واليهود مثلاً) تكون مراجعه في ثقافتهم أساساً (مع اجتباب «الجوهرة» (Essentialization) التي يشدد ادوارد سعيد في التحذير منها مصيباً) لا في أفعال المسيطِرين عليهم أو مضطهِديهم، ثم لا ينعت بالعنصرية مثلاً (في حالة العرب) ولا باللاسامية في حالة اليهود، ولا يضطر إلى أن يسمي اليهود «صهاينة» على سبيل التورية السخيفة، ولو لم يكونوا «صهاينة» فعلاً، ولا العرب «رجعية» أو المسلمون «أصولية» وما شابه ذلك وجرى مجراه من ضروب طمأنة النفس وإغراء المردة بالقماقم.

وما دام الحديث حديث حب السيطرة وتسويغها، أفلا يرى صاحب **الثقافة والامبريالية** انهما قسما بين الأمم قسمة غير خالية من العدل؟ فهل ان ديكنز الامبريالي مثلاً وحيد في وضعه البحار والقارات في

تصرف دومبي، وهل أن جين أوستن وحيدة في ضم الأقطار والشعوب إلى ما يعادل مانسفيلد بارك؟ ألم يسمع ادوارد سعيد فيروز وهي تصدح بعد سعيد عقل:

أهلُكِ التاريخُ من فُضْلَتِهِم
ذكرُهُم في عُروةِ الدَّهْرِ وسامْ
أمويون فإن ضِقت بهِم
ألحَقُوا الدُنيا ببستان هِشَامْ

هذا ـ في نظري الضعيف ـ طراز الأسئلة التي يثيرها كتاب ادوارد سعيد ولا يقدم لبعض من أهمها أجوبة شافية، وله، في أي حال، فضل إثارتها (أو فضل استبقائها حية) وهو فضل جزيل.

جورج ديب (*)

الثقافة الغربية: إنسانية للغرب واستبدادية استعمارية لكل ما هو خارج الغرب

بعد قراءتي لكتاب ادوارد سعيد وجدت أنني كنت سأكتب الشيء نفسه لو أنني اتخذت المنحى القانوني والسياسي الذي تخصصت به موضوعاً لكتابتي. وربما كان ذلك لكون الظروف التي نشأ ادوارد سعيد فيها هي الظروف نفسها التي نشأت أنا أيضاً فيها. فأنا ولدت سنة ١٩٣٢، وهو ربما ولد في تاريخ قريب من ذلك التاريخ. وأنا أيضاً مررت في مرحلة كان الانتداب يحكم لبنان. كما مرَّ هو في مرحلة كان الإنتداب يحكم في خلالها فلسطين أو مصر. وأنا أيضاً درست في الغرب وعشت فيه فترة إلاّ أنني رجعت إلى لبنان بينما هو سافر إلى الغرب وعاش فيه وبقي هناك يتنقل من مكان إلى آخر. وفي الواقع أنا لست اختصاصياً في الأدب أو في الثقافة، إنما قرأت كثيراً من الكتب التي قرأها إدوارد سعيد، ولكنني لم آخذ الفكرة التي أخذها هو، ربما لأنه غاص في أعماق هذه الكتب وحاول أن يجد فيها شبهاً أو مبرراً لما هو موجود عنده في وقت سابق. أعطي بعض الأمثلة: قرأت «جوزيف كونراد» وقرأت «تشارلز ديكنز» إلاّ أنه لم يخطر في بالي إطلاقاً الإستعمار والإمبريالية... ولقد وجدت من الكتب التي قرأتها أن أفضل ما كتب في الغرب هو هاملت ودون كيشوت ودون جوان وفاوست لغوته. وهذا بالطبع رأيي الخاص، وربما لأنني كنت أقرأ نفسي في تلك الكتب. وأعطي مثلاً عن هاملت ودون كيشوت.

هاملت "To Be or Not to Be"، وهاملت هو أمير حاكم جاءه طيف أبيه لحظة من القبر ليطلب منه أن يقتل قاتله. وهكذا تحكم المجتمعات من قبل موتاها. بمعنى أن التقاليد ظهرت لتقول له أقتل قاتل أبيك. ولما كان أميراً حاكماً فعليه أن يطيع التقاليد. إلاّ أنَّ هاملت إنسان، وهو يحب ويكره ويضحك ويبكي، ولا يريد أن يقتل أحداً حتى ولو كان قاتل أبيه. ومن هنا جاءت كلمة "To Be or Not to Be" لتعطي الأهمية. أأكون ملكاً فأعيش بحسب التقاليد وأقتل الآخرين أم أكون أنا هاملت في شخصيتي التي تحب وتكره. هذا هو الصراع في الواقع بين نفس خلقت حرة ولكن كان عليها أن تعيش في مجتمع بحسب ما تتطلبه التقاليد. وهذا واضح في أورفيليا التي طلبت منه الزواج الذي هو بمثابة قيد يفرضه المجتمع. فماذا قال لها؟ قال لها: إذهبي إلى

(*) أستاذ القانون والعلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

الدير، أي بعيداً من المجتمع، لأنه كان يعاند قيود المجتمع. دون كيشوت من جانب آخر، وُلد اجتماعياً ولكنه فرض عليه أن يعيش في مجتمع لا بشر فيه، فراح يخترع المجتمعات. وهو أيضاً يمثل النفس المعذبة التي خُلقت اجتماعية، إنما فرض عليها أن تعيش في مجتمع غير موجود. فهاتان القطعتان الأدبيتان تمثلان في رأيي، ناحية إنسانية عميقة، وهي الصراع بين نفسية الفرد كفرد وبين نفسيته الاجتماعية. وهو صراع موجود في المجتمع منذ أن وجد الإنسان. لذلك كان مبعث سعادة للذين قرأوه منذ خمسمائة سنة، وهو مبعث سعادة للذين يقرأونه الآن، لأنه يمثّل مشكلة هي فوق الزمان والمكان لأنها موجودة مع الإنسان في ذاته.

أردت أن أقول ذلك لأبيِّن أن الثقافة الغربية تحتوي على نواح إنسانية عميقة، وادوارد سعيد لا ينكر ذلك. فهو يشير إلى ذلك بين الفينة والأخرى، إنما لم يشدِّد عليها، فأردت أن أقولها لأنه ليست كل ثقافة الغرب هي امبريالية. فهناك جانب إنساني عميق وددت أن أعطي مثلاً عنه لأنني تأثرت به شخصياً في الواقع. ثم لم أتمالك نفسي من أن أشعر في أن الفترة التي عاش فيها كنا نعاني الصهيونية. وكم هو قريب فكر الصهيونية من فكر الامبريالية كما يعرضه ادوارد سعيد في كتابه.

الصهيونية هي حركة ابتزاز واستغلال للصعوبات والتناقضات الموجودة في مجتمع واحد. أليست هي هذه الإمبريالية التي يتكلم عليها ادوارد سعيد في كتابه؟ نحن، ادوارد سعيد وأنا وكثيرون منكم، مسيحيون عشنا في مجتمع إسلامي. ربما أهم ما فعلناه، أي أهم ما فعله المسيحيون، في هذه المنطقة من العالم هو أنهم لم يحذوا حذو الصهاينة، الذين قالوا لليهود الصهاينة إن عليهم ألاَّ يعيشوا في مجتمع بولوني أو أن ينفتحوا على البولونيين، وبالتالي فوتوا على أنفسهم وعلى البولونيين فرصة الإحتكاك والخلق للتغلب على الصعوبات الموجودة. المسيحيون تغلبوا على هذه الصعوبات بانفتاحهم الكلي. وقد كانوا في الواقع روّاد النهضة في منطقة يسود المسلمون فيها.

الإمبريالية كما يراها ادوارد سعيد لديها هذه الصفات نفسها، نحن (أي us ـ وهي بالمناسبة الأحرف الأولى لإسم الولايات المتحدة "United States". ولقد كنت أعتقد دائماً أن اسم الولايات المتحدة ليس اسماً بل صفة. فعندما تتحدث عن الولايات المتحدة فكأنما تتحدث عن الشقراء التي تسكن في الطابق الثالث)، نحن كل شيء وما هو مختلف لا شيء أو هو شيء. وبالتالي علينا أن نصلحه، إما بوساطة الدين أو بوساطة القانون... إلخ، كي يصبح مثلنا.

لذلك أرى أن الفترة التي عاش فيها ادوارد سعيد في المنطقة التي عشت أنا فيها أيضاً ربما أثّرت فيه كثيراً. فذهب إلى أقصى الحدود ليفتش عما يخدم فكرته القائلة إن السيطرة و«النحن» هي كل شيء والآخرون هم لا شيء. وبالطبع هو على حق في ذلك. ولذلك سأعطي مثلين في مجال اهتمامي، أي القانون والسياسة. وهما مأخوذان من الكتاب الذي قدّمه ادوارد سعيد: عام ١٩٤٥ أسّست منظمة الأمم المتحدة ووقعت ميثاقها ٥٢ دولة مستقلة في العالم، وبقي عدد قليل من الدول خارج إطار هذه المنظمة إما لأنها دول محورية أو لأنها دول متعاطفة مع دول المحور، كإسبانيا، أو لأن دستورها لا يسمح لها بتنفيذ الواجبات

الملقاة عليها في ميثاق الأمم المتحدة، كسويسرا الدولة الحيادية. أما الآن فكم عدد الدول في العالم؟ هناك أكثر من ١٩٠ دولة. الكثرة الساحقة منها كانت دولاً مستعمَرة، ثم استقلت ودخلت الأمم المتحدة وأصبحت دولاً كاملة السيادة. وهذه الدول تشعر أن القانون الدولي الذي ينظِّم سلوك الدول، هو قانون وضعته دول إستعمارية. لذلك فإن إحدى الحركات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية هي تقديم المدرسة القائلة بتغير الأحكام وبتغير الظروف والأزمان، على المدرسة الكلاسيكية القائمة على سيادة القانون: فمثلاً قدمت مصر عام ١٩٤٧ شكوى إلى مجلس الأمن لإنهاء معاهدة ١٩٣٦ مستعملة حجة بأن مصر عام ١٩٣٦ ليست مصر عام ١٩٤٧، وأن مصر في الواقع ساهمت في انجاح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فهي تطلب انهاء المعاهدة، إلا أن مجلس الأمن لم يأخذ بالطبع في رأي مصر. وبالتالي فإنَّ كل الدول التي كانت مستعمرة كانت ترى أن حقوقها مغبونة وهي تريد قانوناً أكثر عدلاً. فلجأت إلى المدرسة الأخرى التي أعطيت عنها هذا المثل. كيف أنهى المصريون المعاهدة؟ أنهوها بحرب مع البريطانيين. ثم تبع ذلك تأميم قناة السويس. فنحن اليوم أمام ما يسمى النظام العالمي الجديد أو أمام متغيرات دولية، وأخطر ما في الامبريالية، وهو ما يصر عليه ادوارد سعيد عن حق، هو أنه في القرن العشرين أصبحت السيطرة مغطاة بالقانون، أي أنها أصبحت سيطرة شرعية كلياً. والمثال الأول على ذلك هو الانتداب، وهو شكل من أشكال الاستعمار الشرعي، إذ أتوا بعصبة الأمم لتشرع الاستعمار وتسميه انتداباً. كلنا محور اهتمامنا الحالي هو النظام العالمي الجديد الذي يركز ادوارد سعيد عليه وعلى أنه لم تعد هناك دول كبرى إلاَّ دولة واحدة، وهي تحاول أن تسيطر على العالم. ومثاله على ذلك هو حرب الخليج التي لم يقدر أحد أن يعارضها حتى في وسائل الإعلام. ولم يسأل أحد نفسه بعد حرب الخليج كم عدد الضحايا الذين سقطوا في هذه الحرب، وما هو تأثيرها في مستقبل المنطقة ككل، لذا دعوني أتحدث عن الأمم المتحدة مرة أخرى: يسألني طلابي في معظم الأحيان، ما هو هدف القانون الدولي؟ هل هدفه إقامة عالم عادل أم عالم قادر على العمل (Work-able)؟ وأقول لهم دائماً إنه لا يجوز لنا أن نفكر إلا في أن هدف القانون الدولي هو إقامة عالم عادل. والواقع هذا هو الهدف الأساسي للقانون، أن يكون هناك عالم عادل، إلا أنه مع الأسف وبعد محاولات استمرت مئات السنين، لم نتوصل إلى ما هو أكثر من إقامة محكمة عدل دولية تملك الدول الحرية في أن تذهب إليها أو لا تذهب.

لذلك أعتقد أننا نكون أكثر واقعية إن نحن قلنا إن القانون كما هو قائم يهدف بالدرجة الأولى إلى خلق عالم قادر على العمل (Workable). في الأمم المتحدة اتخذ مجلس الأمن قراراً بإعلان حرب. فالذي أعلن الحرب على العراق هو مجلس الأمن، إلاَّ أن حرباً معلنة من قبل الأمم المتحدة يجب أن تمر بإجراءات منصوص عليها في ميثاقها، وخصوصاً المواد ٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩، وتقضي بإعطاء صلاحيات لهيئة عسكرية مؤلفة من رؤساء أركان الدول الخمس الكبرى تكون مكلفة وضع استراتيجية للحرب. وعلى الرغم من ذلك كله ضغطت الولايات المتحدة وفرضت على الأمم المتحدة أن تعلن الحرب، أي ان الحرب باتت حرباً شرعية، ثم نفذتها خارج ميثاق الأمم المتحدة وخارج مجلس الأمن بشكل كلي. فمجلس الأمن لم يجتمع ولو مرة واحدة، لا في كانون الثاني/ يناير ولا في شباط/ فبراير... فهو لا يجتمع على الإطلاق، أليس هذا

سيطرة وامبريالية جديدة مجلببة بالشرعية الدولية؟ ادوارد سعيد على حق عندما يقول ذلك. بل أكثر من ذلك فقد استُخدم حق النقض في مجلس الأمن ٢٧٤ مرة، وذلك منذ عام ١٩٤٥ وحتى أيار/ مايو ١٩٩١. وكان معظم استعمال حق النقض في السنوات العشرين الأولى من قبل الاتحاد السوفياتي، في حين كان معظم استخدامه في السنوات العشرين الأخيرة من قبل الولايات المتحدة الأميركية. ومنذ أيار/ مايو ١٩٩١، أي منذ نحو أربع سنوات، لم يستخدم حق النقض ولو مرة واحدة. وأكثر ما يمكن أن تفعله دولة ما، كالصين مثلاً، هو أن تمتنع عن التصويت حين لا يكون من المحبذ أن تتخذ من المشكلة موقفاً سلبياً علنياً، لذا أرى أن ادوارد سعيد حاول أن يبين هذا المنحى، منحى السيطرة على الآخرين عن طريق ملاحقة الإنتاج الثقافي في مئات السنين الأخيرة من تاريخ البشرية. وأنا أرى أن هذا صحيح.

لنأخذ مثلاً آخر: حقوق الإنسان، وهي يمكن النظر إليها إنطلاقاً من شقين:

الأول: حقوق الإنسان كمبدأ وكإعلان عالمي هي بالطبع ملزمة للدول لا لسبب إلاّ لأن هذه الدول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وميثاق هذه المنظمة يفرض على الأعضاء الإلتزام بحقوق الإنسان في خمسٍ أو ستٍ من مواده على الأقل. لكن حين أرادوا ترجمة هذه القواعد العامة في نصوص إجرائية وتفصيلية، أي حينَ وضعوا اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، رفضت الدول أن توقع الإتفاقية، إلا إذا وضعت قيوداً على التطبيق أهمها اثنان هما: الأمن القومي والانتظام العام. من الذي يقرر الأمن القومي أو الانتظام العام؟ الدولة طبعاً هي التي تقرر، وبالتالي تُبقي تنفيذ حقوق الإنسان مسألة داخلية محضة. فالدول التزمت المبادىء إنما التنفيذ فهو مسألة داخلية محضة. نحن نشاهد في السنتين الأخيرتين دفعاً أميركياً جاداً ومكثفاً لاخراج حقوق الإنسان في الممارسة من الشأن الداخلي ووضعه في إطار الحماية الدولية، الأمر الذي يعطي الصلاحية القانونية للولايات المتحدة كي تتجاوز السيادة.

وتدخل إلى قلب كل دولة وتطلب، ويا للغرابة، أن يصدر عن مجلس الأمن قرار بتسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكربي إليها. وعلى الرغم من أنني من الذين يطالبون بالطبع بضرورة تسليم من يقوم بعمل من هذا النوع، إنما أن تأتي مؤسسة خارجية وتقفز فوق السيادة لتطلب تسليمها فلان وفلان! علماً أن معظم الدول على الأقل، تلك التي أعرفها، ومنها لبنان، تضع قوانين ونصوصاً واضحة تقول إنه لا يجوز للحكومة أن تسلم مواطنيها للمحاكمة في دولة أخرى، وبالتالي فإن مثل هذا الطلب يمثل في الحقيقة سيطرة أميركية تامة مغطاة شرعياً. أضف إلى ذلك قيام المحكمة الأميركية العليا بعد صدور القرار ٧٣١ الخاص بلوكربي، بإصدار حكم بتشريع الخطف للأشخاص المتهمين بجرائم مخدرات، وهو حكم صدر في ربيع ١٩٩٣، أي منذ وقت ليس ببعيد. وهكذا فإن الاستعمار أو الإمبريالية بدلاً من أن يحاول إزالة الخلافات الموجودة في المجتمعات الموجود فيها، نجده، على العكس تماماً، يحاول أن يجعل الآخرين مماثلين له، أي أن يسيطر عليهم سيطرة كلية.

وما أود أن أقوله في النهاية هو أن كتاب إدوارد سعيد لمس صدى في قلبي لأنني لو كنت مكانه ولو كنت سأكتب عن الناحية القانونية أو الناحية السياسية لما كتبت شيئاً يختلف عما كتبه هو في مسألة الثقافة.

غالب أبو مصلح (*)

إشكاليتا «الثقافة» و«الامبريالية» لدى إدوارد سعيد

إدوارد سعيد فلسطيني عربي، أستاذ في اللغة الانكليزية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا. عاش الحضارتين المتصادمتين، الحضارة العربية الإسلامية من ناحية، والحضارة الغربية في مراكزها الأساسية من ناحية أخرى. لذلك هو قادر على رؤية هذا الصدام دون انحياز وربما من موقع توفيقي في كثير من الأحيان.

فالكتاب يستهدف العقل الغربي، ولا بد بالتالي من مراعاة نسبية للمناخ السائد في الغرب. وذلك لا يهمش كتابه، كما حصل لكتاب **يقظة العرب** لجورج انطونيوس الذي نظر إليه ككتاب غير علمي ومتحيز على سبيل المثال.

لن أتكلم على غنى الكتاب في بحثه الواسع وتتبعه التاريخي لرؤية الغرب الإمبريالي لأبناء الحضارات والشعوب الأخرى، كما تظهر في فن الرواية بشكل خاص، إذ إن القارىء غير المتخصص في الأدب الغربي يلهث وراء الكاتب الذي يسير بثقة شديدة على أرض يعرفها بدقة وقادر بالتالي على نقدها وتحليلها، وعلى رؤيتها من وجهة نظر محايدة أو بالأحرى من وجهة نظر العالم الثالث الذي نشأ الكاتب فوق أرضه.

ولكني سأدخل مباشرة في موضوع عنوان الكتاب **الثقافة والإمبريالية**.

ماذا يقصد الكاتب بكلمة "Culture"؟ انه يقصد شيئين بالتحديد:

١ ـ كل الممارسات والأعمال، مثل فن الوصف والتخاطب والإيضاح والتفسير "Representation"، التي لها استقلال نسبي عن المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢ ـ إن الثقافة هي المفهوم الذي يشمل العناصر الأسمى والأفضل في مخزون مجتمع ما من المعرفة والفكر.

إن هذا التعريف للثقافة يبقى غير محدد أو واضح المعالم ولا يتفق مع تحديدات أخرى لمعنى "Culture".

فالتحديد الذي يعد كلاسيكياً للثقافة، والذي وضعه إدوارد برونيل (Edward Burnell) سنة ١٨٧١

يعرف الثقافة (Culture) انها تشمل كل القدرات والعادات المكتسبة للإنسان كفرد في مجتمع ما.

وفي دائرة المعارف *(Encyclopedia Britanica)* تعرف الثقافة بمعناها الواسع (Culture) على أنها النماذج المتداخلة للمعرفة والعقائد والسلوك الإنساني.

فالثقافة بمعناها الواسع تشمل اللغة والآراء والمعتقدات والعادات والمحرمات (Taboos) والأنظمة والمؤسسات والأدوات والأعمال الفنية، والشعائر والاحتفالات والمكونات الأخرى المتصلة بها. وتطوير الثقافة بمفهومها الواسع يعتمد على قدرة الإنسان على التعلم ونقل المعلومات إلى الأجيال المتعاقبة.

إن تتبع تأثيرات الإمبريالية في ثقافة بلدان المركز، كما في ثقافة الشعوب المقهورة، بهذا المعنى الواسع للثقافة، أمر يتعدى قدرة أي كتاب على استيعابه، والإحاطة به، وذلك خلال ما يقارب ثلاثة قرون من العلاقات الإمبريالية. لذلك اختار الكاتب على ما أعتقد تعريفاً أقل طموحاً، وفضفاضاً جداً، وغير واضح المعالم، ليتكلم على الثقافة وعلاقاتها بالإمبريالية.

ولكن كيف يفهم الكاتب كلمة الإمبريالية. إنه يعطي هذه الكلمة مفهوماً مبسطاً وجامداً فيقول: «في استعمال كلمة الإمبريالية، إنني أعني، الممارسة والنظرية والموقف العام للمركز الاستعماري في حكمه أرضاً بعيدة. والاستعمار، الذي هو غالباً نتاج للامبريالية، هو زرع المستعمرات في بلاد بعيدة» (ص ٨). ويضيف: «إن السيطرة الجغرافية الفعلية على الأرض هي كل ما تعنيه الإمبريالية في التحليل النهائي» (ص ٩٣). ثم يقول: «الإمبريالية والثقافة المرتبطة بها تؤكد أولوية الجغرافيا والأيديولوجيا الخاصة بامتلاك الأرض».

ولنقابل هذا الفهم أو التعريف الخاص للإمبريالية بمفاهيم أخرى أكثر شمولية ووضوحاً. ولا شك في أن مفهوم «الإمبريالية» قد تطور مع تطور المجتمعات البشرية. ولذلك نجد أكثر من تعريف له، كوصف لعلاقة ما بين مجتمعين غير متكافئين. فالتعريف الذي ينطبق على علاقات إمبريالية سابقة لعصر الثورة الصناعية يتفق إلى حد بعيد مع تعريف الكاتب. ويمكن القول إن «الإمبريالية هي سياسة دولة هادفة إلى السيطرة خارج حدودها على شعوب ترفض هذه السيطرة». ولكن شكل السيطرة ووسائلها وأهدافها وآثارها تختلف من عصر إلى عصر.

إن أهم من بحث في الإمبريالية وأعطاها تحديداً علمياً في أوائل هذا العصر هو هوبسن (Hobson) في كتاب *Imperialism a Study* الذي صدر سنة ١٩٠٢. يرى هوبسن أن مصالح الطبقة الرأسمالية هي المنظم للماكينة الإمبريالية. ويرى أن السياسة الإمبريالية غير منطقية وغير مريحة من وجهة نظر الأمة، ولكنها منطقية ومريحة بالنسبة إلى التكتلات الرأسمالية المالية. والسبب في ذلك هو التشبع أو الاختناق الرأسمالي في الصناعة. إن ضغوط الرساميل للحصول على منافذ وفرص توظيف لها يعود إلى عاملين: أولاً، التفاوت الكبير في المداخيل الذي يضعف استهلاك السلع المنتجة؛ وثانياً، نمو الاحتكارات الصناعية التي تحدد كمية الإنتاج. وهذان العاملان يدفعان إلى خلق فرص جديدة للرساميل في بلاد أجنبية. ويرى الكاتب أن هذا

الإتجاه يخلق النزعات العنصرية والتغيير السياسي والحماسة القومية.

أما الطروحات الماركسية عن الإمبريالية، فتبنى على أساس ما طرحه هوبسن، ولكنها، وخصوصاً كتاب لينين حول تطور مفهوم الإمبريالية كآخر مرحلة من مراحل الرأسمالية، تضعها في سياق حتمية تاريخية وضمن رؤية شاملة لطبيعة النظام الرأسمالي.

إن مفهوم ادوارد سعيد للإمبريالية بشكلها البدائي والمبسط جعله يغرق في مناقشة طويلة حول أسبقية الثقافة على الإمبريالية (كما حددها) أو العكس. فيقول: «هنا أيضاً فالثقافة تسبق السياسة والتاريخ العسكري والتغيرات الاقتصادية. وهذا التداخل ليس قضية صغيرة وغير ذات قيمة. فكما أن الثقافة تحرض وتهيىء مجتمعاً ما للسيطرة على أراضي ما وراء البحار، فإنها يمكن أيضاً أن تهيىء المجتمع إلى ترك أو تبديل رأيه للسيطرة على هذه الأراضي. ولكن ذلك لا يحدث دون تصميم الرجال والنساء على مقاومة الحكم الاستعماري فيحملون السلاح...» (ص ٢٤١).

والسؤال الآن هو: هل ان أسبقية الثقافة أم أسبقية السلاح في يد الرجال والنساء هي التي أقنعت الإمبريالية بالرحيل؟

وفي مكان آخر يقول: «أنا لا أحاول القول إن الرواية أو الثقافة سببت الإمبريالية، ولكن لكون الرواية نتاجاً ثقافياً في المجتمع البرجوازي والامبريالي، لذا لا يمكن التفكير فيها إلا سوياً». (ص ٨٤).

إن حركية وتطور اقتصاديات الدول الصناعية كسبب ودافع للتوسع الإمبريالي يبقيان مغيبين لدى الكاتب، وبالتالي فإن فهمه لطبيعة العلاقات بين المستعمِر والمستعمَر يبقى دون المستوى المطلوب كثيراً، على الرغم من أنه يستشهد بأقوال مغايرة مورداً وجهة نظر الإدارة البريطانية: «البريطانيون سيتوسعون بالتجارة والنفوذ إذا استطاعوا، ولكن بالحكم الامبراطوري إذا كان لا بد من ذلك» (ص ٨٦) دون أن يستنتج شيئاً من هذا الاستشهاد.

وبما أن الثقافة والإمبريالية متلازمتان، فإن التحرر من الإمبريالية يعني بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث التحرر من الثقافة الإمبريالية. وهذا ما سعت له حركات التحرر. يقول سعيد: «كيف تستطيع ثقافة تسعى للاستقلال عن الإمبريالية أن تتخيل ماضيها؟ أحد الخيارات أن يُسقط (الشعب) ثوب عبوديته وتشوهاته في عملية اكتشاف خصوصياته ونفسه السابقة للاستعمار. هذا الذي خلق القومية والوطنية الراديكالية التي أفرزت بدورها الأصولية الإسلامية والعروبة وما شابه» (ص ٢٥٨). ويضيف «إن إيلي قدوري يرى مثلاً أن القومية غير الغربية مدانة بالضرورة، وهي ردّ فعل سلبي لدونية ثقافية وتقليد للسلوكية السياسية الغربية، التي أتت بالقليل من الخير (لدول العالم الثالث)» (ص ٢٦١).

ثم يقول: «وعلى الرغم من كل نجاحات القومية، وفي الحقيقة بسبب نجاحاتها بتخليص بلدان عديدة من أسيادها المستعمرين، فهي بقيت مشكلة عويصة. فحين أخرجت القومية إلى الشارع لمواجهة السيد الأبيض كانت تقاد غالباً من قبل المحامين والأطباء والكتاب. هؤلاء الذين انتجتهم القوى الاستعمارية. هذه

البرجوازيـة الوطنية ونخبها المتخصصة التي يتكلم عليها فانون جنحت إلى احتلال مكان القوة الاستعمارية، فأعادت إنتاج البنية الاستعمارية بشكل جديد» (ص ٢٦٩).

صحيح أن الفكر القومي أدى دوراً أساسياً في حركة التحرر الوطني من الاستعمار، وكان هذا الفكر القومي من نتاج المركزية الأوروبية، أو من نتاج حركة التاريخ الأوروبي إبّان الثورة الصناعية، التي خلقت بدورها الإمبريالية والتعصب القومي، والتي كانت الفاشية والنازية وتجلياتهما في بلدان أخرى، مثل اليابان، من أبشع حركات التوسع الاستعماري وأكثرها وحشية ودموية.

وصحيح أيضاً أن الفكر القومي في وطننا العربي، من القومية اللبنانية (حزب الكتائب) إلى القومية السورية (الحزب السوري القومي الاجتماعي) إلى القومية العربية (حزب البعث وحركة القوميين العرب) قد غرفت كثيراً من الفكر القومي الأوروبي بتجلياته الفاشية، وكذلك الفكر القومي الطوراني والفارسي.

فالضحية كثيراً ما تحاول التماثل والتماهي مع الجلاد، إذ يصبح الجلاد المثل الأعلى للضحية.

وفي اقتباس الفكر القومي الأوروبي من قبل دول العالم الثالث، هناك الكثير من التغيير والتشويه لهذا الفكر. فالفكر، دينياً كان أم غير ديني، يأخذ محتوى آخر حين نقله. فكما القارىء يتدخل في النص كذلك الشعوب تتدخل في الفكر أو في الأيديولوجيا لدى تبنيها. والفكر مهما كان ثورياً ومدعياً التغيير الشامل فهو لا يمكن أن يُحدث انقطاعاً مع التراث المعاش لشعب ما، بل إن التراث المعاش أو الثقافة بمفهومها الواسع تتدخل في إعادة صوغ الفكر حتى يمكن استيعابه وتوظيفه، وإلا سقط هذا الفكر أو استحال إشكالاً يبحث عن حل.

هذا ما حصل للفكر القومي الأوروبي، وللفكر الإشتراكي العلمي لدى محاولة استيعابهما من قبل الشعوب العربية. فأي فكر هو نتاج حركة التاريخ في مرحلة ما وهو انعكاس وحاجة أفرزتها جدلية التاريخ لشعب أو لشعوب في مرحلة محددة، وهو في الوقت نفسه تجديد وبناء في إطار الثقافة المعاشة. هكذا كان الإسلام بالنسبة إلى العرب على سبيل المثال.

وفكر حركات التحرر من الاستعمار والإمبريالية كان فكراً أوروبياً بشقيه القومي والإشتراكي العلمي. وربما أمكن القول ان هذا الفكر القومي لم يستطع أن يتصالح مع التراث المعاش لأكثرية شعوب العالم الثالث. هكذا سقط حكم الشاه في إيران، كما أن تجربة القومية الطورانية في تركيا بقيادة أتاتورك لم تستطع فصل الجماهير عن تراثها، وهي تجربة غير مستقرة على الرغم من الدعم الإمبريالي الشامل لها. والتجارب الاشتراكية في معظم بلدان العالم الثالث لم يكتب لها النجاح، وهي أخفقت في حل إشكالية علاقة الجماهير بالنخب أو في حل مشكلة اللحاق بالعصر والخروج من التخلف والتبعية.

إن هذه الاخفاقات، مضافاً إليها ثقل العلاقات الإمبريالية وتدخلاتها الكثيفة عبر الساحة العربية والإسلامية، على جميع المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، هي التي أفرزت الأصولية الإسلامية.

ولنعد إلى إشكالية الثقافة والإمبريالية عند ادوارد سعيد، فالتشوه الثقافي بالنسبة إلى نخب العالم الثالث تم على غير صعيد، وهو لم يكن عفوياً وغير مقصود في أكثر الأحيان. يقول سعيد: «الإمبريالية في النهاية كانت مغامرة تعاونية، وأحد اختراقات أشكالها الحديثة أنها كانت أو تدعي أنها كانت حركة ثقافية، وقد صممت بوعي لتحدّث وتطوّر وتوجّه وتحضّر» (ص ٢٦٩).

وفي محاولة الإمبريالية السيطرة الشاملة على الشعوب فهي عملت على اختراق البنى الاجتماعية وإثارة التناقضات فيها بغية تفتيتها. وهذا الدور قامت به الإرساليات الدينية، كما في الكثير من الأحيان المعاهد والجامعات، التي كانت تدرّس بلغة المراكز الأوروبية لا باللغات الوطنية. فمن كاثوليك الرز في فيتنام إلى اقتسام الكنيسة الشرقية مع البابوية إلى إنشاء كنائس بروتستانتية يتم التخلي عنها في الوقت الراهن، بحسب ما يقول إدوارد سعيد، بعدما فقدت دورها السياسي، إلى إنشاء نخب «مغربنة»، كل ذلك أدى إلى تفتت المجتمعات وتسعير الصراع فيها. ولا يمكن فهم ما جرى في لبنان مثلاً إلا في هذا الإطار.

فالفكر الفاشي الكتائبي الذي قاد الحرب الأهلية اللبنانية هو وليد هذا التشوه الثقافي المقصود. فبعض النخب المسيحية رحل ثقافياً نحو المركز الأوروبي وعاد إلى المشرق بفكر المركز الإمبريالي، وبأسوأ تجلياته: الإستعلاء العنصري والثقافي، والكلام المتعالي حول التعدد الحضاري، وحتماً تفوق المسيحيين حضارياً، إلى آخر هذه المعزوفة الفاشية التفتيتية، التي خلقت بدورها فاشيات لا تقل عنها دموية ووحشية لدى الطوائف الأخرى.

ولنعد إلى حيرة الكاتب في رؤيته للإمبريالية، فهو كثير الاستشهاد بـ «فرانس فانون»، ويقول إن فانون يعكس مقولة إن أوروبا أعطت المستعمرات حداثتها، ولا يقول فقط إن رفاه أوروبا وتقدمها مبني بعرق وجثث الزنوج والعرب والهنود والشعوب الصفر، بل إن أوروبا هي من صنع العالم الثالث، وإن والتر رودني وتشن ويزو وسارتر لهم آراء مشابهة.

وسرعان ما يعود الكاتب إلى موقف الوسيط الهادف إلى إتمام المصالحة بين الإمبريالية والعالم الثالث، فيورد نظرية لـ «توماس هودكن» حيث يقول: «أي نظرية جديدة للإمبريالية يجب أن تعترف بأن الإمبريالية هي نتاج المتعاونين أو غير المتعاونين من أصحاب السلطات المحلية، كما هي نتاج التوسع الأوروبي. لولا تعاون السكان المحليين لما استطاع الأوروبيون قهر وحكم غير الأوروبيين. منذ البداية لقى هذا الحكم مقاومة كما أنه لقي وساطة من قبل بعض السكان المحليين لتهدئة المقاومة أو لتجنبها» (ص ٣١٦). أي ان الضحية والجلاد يشتركان في الجرم.

وفي مقدمة الكتاب يقول إدوارد سعيد في مشروع مصالحته التاريخية مع الإمبريالية: «أحد انجازات الإمبريالية هو أنها قرّبت بين أنحاء العالم، على الرغم من أن الفصل بين الأوروبيين والسكان المحليين كان مدبراً وغير عادل. فمعظمنا عليه أن ينظر إلى هذه التجربة التاريخية للإمبريالية كتجربة مشتركة».

وبما أن الإمبريالية أصبحت في ذمة التاريخ، يضع إدوارد سعيد عنواناً للفصل الرابع في كتابه «التحرر

من السيطرة في المستقبل» بدلاً من «نمو العلاقات الإمبريالية في المستقبل» مثلاً.

تأخذ الإمبريالية في نهاية هذا القرن صفة أكثر شمولية، وتتمتع بقيادة أكثر تركيزاً، وتواجه عالماً ثالثاً يائساً ومفككاً، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وفقدان حركة التحرر هويتها الفكرية القومية والاشتراكية.

إن تهميش العالم الثالث، أو قسماً كبيراً منه، يزداد تسارعاً، كما ينزلق قسم كبير من دول الاتحاد السوفياتي السابق نحو هذا العالم الثالث. ومع هذه المتغيرات فإن فكرة «حوار الشمال والجنوب» بهتت وبرزت مكانها فكرة الحوار بين أقطاب العالم الأول: اليابان وأوروبا وأميركا.

إن اتساع الهوة بين عالمين، وانفراد الولايات المتحدة حتى الآن بقيادة المعسكر الإمبريالي، يعطي للقوة الأميركية ـ والقوة مفهوم نسبي ـ يداً مطلقة في العالم الثالث، وقد سارعت الإمبريالية الأميركية إلى استخدامها.

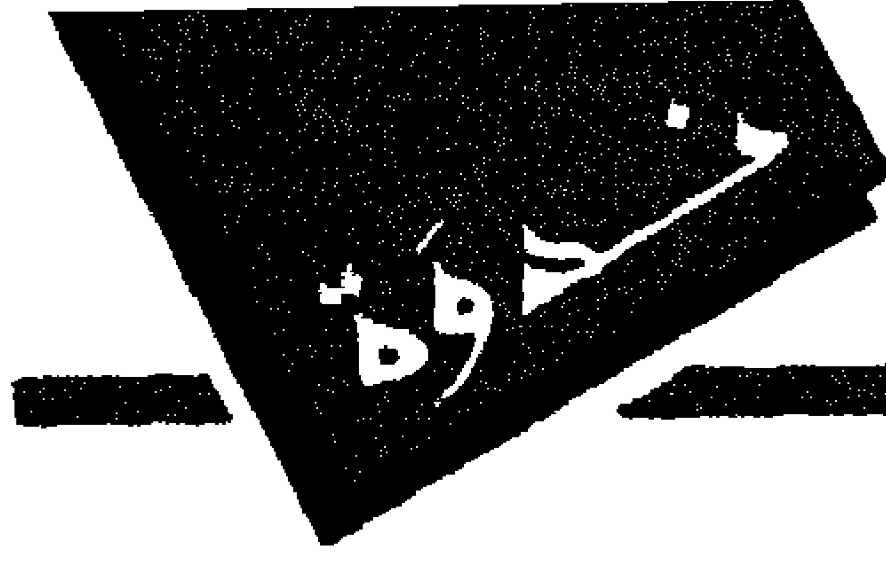
في ظل هذه الأوضاع تبدو الفكرة التي يتبناها ادوارد سعيد، أي اقتراح تقرير برانت لحل مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب في بداية الثمانينات، المتمثلة بالمشاركة في «السلطة» (Power) عن طريق المشاركة الجدية في القرار في المؤسسات النقدية والمالية، اقتراحاً يدعو إلى السخرية.

فالإمبريالية ليست قراراً سياسياً، بل هي واقع اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي ناتج من التفاوت في القدرات، ومن طبيعة تطور النظام الرأسمالي الذي أثبت قدرته حتى الآن على تجديد نفسه، وخصوصاً في غياب النظام البديل.

إن قراءة سريعة لطبيعة تطور الأسواق المالية، كبضائع وأدوات، وتطور أجهزة الاتصال وعالم المعلوماتية الحديث، ذات التأثير الكبير في تطور أسواق الأموال وتوحيدها، تظهر أن ذلك يتم على حساب العالم الثالث غير القادر على اللحاق بالعصر. وكذلك التطورات التقانية والعلمية في حقول شتى، منها التقانة الإحيائية (Biotechnology) وعالم الالكترونيات وعلوم الفضاء الخارجي، إن كل ذلك يعمل على تنمية الفروقات بين عالمين، وعلى اتساع الهوة، وبالتالي على تزايد القوة النسبية في المركز الإمبريالي.

لا عجب إذاً، إذا كان هذا التفاوت يعيد إنتاج محتوى الثقافة الإمبريالية الذي كان سائداً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكن بأشكال جديدة.

حتى إن قراءة سمير أمين المهمة جداً في هذا الإطار ربما أصبحت قديمة في فهم عملية التراكم على الصعيد العالمي، وكذلك في وصف علاقة المركز بالأطراف كتحليل لطبيعة العلاقات الإمبريالية.



المناقشات

بول سالم : لدي بعض الملاحظات السريعة حول الكتاب:

ـ انطلاقاً مما قاله أحمد بيضون الذي يصور إدوارد سعيد وكأنه يقف في وجه تيار أميركي شعبوي، أنا أرى أن إدوارد سعيد في كتابه هذا ينتمي إلى تيار أميركي ليبرالي بدأ في أواخر الستينات ثم قوي كثيراً في إثر حرب فيتنام. وهذا تحديداً ما لا ارتاح إليه في الكتاب، إذ أجده كتاباً أميركياً ينطلق من منظار أميركي. لا شك في أنه ينطلق من الكثير من الجذور العربية والفلسطينية وغيرها. والكتاب قادر على تحقيق النجاح في أميركا لأنه ينضوي تحت لواء تيار أميركي ينتمي إليه ملايين الأميركيين. فهناك في أميركا مجموعتان رئيسيتان، على الرغم من أن تمايزهما لا يظهر بشكل واضح تماماً: المجموعة الكبرى هي التي برزت في حرب الخليج مثلاً والتي يمكن أن نسميها مجموعة امبريالية أو نحو ذلك، والتي تدعم القوة الأميركية والدولة الأميركية. ثم هناك مجموعة صغرى وهي تضم النخبة المفكرة (الانتليجنسيا) الموجودة بشكل خاص في الشمال الشرقي، في نيويورك وبوسطن وغيرهما. وهي مجموعة ليبرالية تقف نوعاً ما ضد موقف الأكثرية وموقف الحكومة. ولكني أرى أن هذه المجموعة تحاول التنصل من تحمل المسؤولية الكبرى المتمثلة بالوقوف فعلاً في وجه التيار السياسي الغالب، وذلك من خلال الكتابات التي تبرىء موقفهم وتبرىء الموقف الأميركي في آن معاً. لذلك أجد أن هناك في الكتاب الكثير من الأمور التي لا أرتاح لها على الإطلاق. وأرى أنها تبرىء أو أنها تحاول التنصل من بعض المسؤوليات التي تتحمل أميركا تبعتها أو الغرب أو الإمبريالية أو غيرها.

ـ هناك أيضاً بعض الملاحظات التي تتعلق بالكتاب نفسه. ومنها ملاحظة ذكرها أحمد بيضون. فأنا أجد أن إدوارد سعيد لم يدرس بما فيه الكفاية الصلة بين السياسة الإمبريالية والاقتصاد وغيرها من القضايا الشائكة والمتداخلة من ناحية وبين الثقافة من ناحية أخرى، بحيث يمكن هذا الكتاب، الذي يدرس بدوره مجموعة من الكتب، أن يوضح الصلة بين هذه المجموعة من الكتب وبين ظاهرة شديدة التعقيد مثل ظاهرة الإمبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فأنا لم أجد في الكتاب إظهاراً أو شرحاً كافياً لهذه الصلة،

على الرغم من أني وجدت الكتاب مميزاً جداً، فهو ذو أسلوب شيق وجميل ويدرس الكتب بشكل معمق جداً، ولكن غياب الرابط الواضح بين هذه الكتب التي اختارها وبين السياسة العالمية يجعلني غير قادر على إيجاد نتيجة للكتاب من هذه الناحية.

ـ الملاحظة الأخرى، يتعامل إدوارد سعيد مع موضوع الثقافة من خلال الثقافة العليا فقط، فيختار بعض الكتب التي تمثل قمة الحضارة الغربية أو قسماً من هذه القمة. أما الثقافة في معناها السوسيولوجي الواسع، الذي يضم اليوم وسائل الإعلام والتلفزيون ومايكل جاكسون وغيرهم، فأعتقد أنها أكثر تأثيراً في النفوس من القمة التي يتحدث سعيد عنها. فهو حتى حين يتحدث عن الثقافة (Culture) في حد ذاتها فلا يحدد ماذا يشمل هذا التعريف.

ولكن ما يخيفني في هذا الكتاب هو أن التيار الليبرالي الموجود في أميركا، الذي أعتقد أن هذا الكتاب ينتمي إليه، يقول بتعدد الحضارات، وهو مفهوم يحتوي على نواحٍ إيجابية منفتحة وليبرالية، ولكنه يشتمل في الوقت نفسه على انعزال وتكبر وتمييز حضاري وثقافي بين حضارة وأخرى، وأجد فيها، إلى حد ما، دفاعاً من قبل هذه المجموعات الأميركية والغربية عن مواقعها في العالم. فبدلاً من أن يقولوا إن البشر في العالم هم جميعاً متشابهون، وإن الغرب يتمتع بالحريات السياسية وبمستوى معيشي يزيد على حصتنا، نجدهم يقولون بعد قلب الحقائق بطريقة مهينة: نحن في الغرب لنا حضارتنا التي تحتوي في ما تحتويه على مستوى معيشي وعلى ثقافة معينة، في حين أنكم أنتم أيضاً لديكم حضارتكم التي تملك الشرعية نفسها وتقف على قدم المساواة مع حضارتنا. وكل ما في الأمر أن حضارتنا تمتاز بنواحٍ معينة في حين تمتاز حضارتكم بميزات أخرى. وأشعر بأن مثل هذا الرأي ينجم عن «أبارتيد» حضاري. وما دام كل منا له حضارته فإن لكل منا مستواه السياسي ومستواه الاقتصادي. كذلك أرى أن الأمر يخفي نوعاً من الهروب من المسؤولية السياسية والمسؤولية الاقتصادية. فالكثير من الليبراليين الأميركيين بعامة والمثقفين منهم بخاصة يلجأون إلى هذه الحجة لكي يبرروا عدم تدخلهم في العالم الثالث لمصلحة شعوبه وضد حكوماتهم. فيقولون «أنتم أبناء حضارة مختلفة ومجتمع مختلف ونمط عيش مختلف ينبغي ألاّ نتدخل لتغييره». وأنا أرى في ذلك هروباً من المسؤولية. وأجد في الوقت نفسه، أن هناك قبولاً لدى بعض مثقفي دول العالم الثالث وحكوماته لمثل هذا الطرح، ففي حين أنه من الطبيعي أن ترحب بلدان العالم الثالث بمثل هذا الطرح لأنه يتيح لها أن تتذرع بالقول إن حضارتها مختلفة عن الحضارة الغربية وأنه يجب ألا نطالب بالأنظمة السياسية الغربية فهي نتاج حضارة مختلفة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأساليب الاقتصادية، ففي حين يبدو مفهوماً قبول المسؤولين في العالم الثالث لمثل هذا الطرح، الذي يسهل مهمتهم، فإن قبول بعض المثقفين به يبدو متسرعاً، إذ إنه يغفل ضرورة الإعتراف بتأخرنا في العالم الثالث عن اللحاق ببعض الخطوات التي حققها الغرب في ميادين الاقتصاد والسياسة وحتى في الحضارة والثقافة، ويتيح بالتالي القول إننا لسنا متخلفين بل مختلفين، بحيث لا يعود هناك بذلك ضرورة إلى التغيير وإلى بذل الجهود الكبيرة، كما فعل مثقفو الغرب على مدى مئات السنين لكي يصلوا إلى المستوى الحضاري والثقافي الذي هم عليه اليوم.

ثمة ناحية أخرى ترتبط بالتعدد الثقافي، وقد لمستها من خلال إحتكاكي بالمثقفين الأميركيين، إذ تراهم يشددون على الصعوبات والمشاكل التي تعانيها حضارتهم، ويقابلون بينها وبين حضارات دول العالم الثالث التي تعاني بدورها مشاكل وصعوبات. فالطريقة التي يطرحون من خلالها مقولتهم هذه تذكرني بخطاب الغني عندما يتحدث عن مشاكله السياسية (الأغنياء أيضاً يبكون)، ويخلصون من ذلك إلى الدعوة إلى عدم حسدهم على ما هم فيه، فهم ليسوا مرتاحين بل يعانون مشاكل كبيرة. ويخلص هؤلاء المثقفون الغربيون إلى الدعوة إلى التطلع إلى الحصول على ما حصل الغرب عليه لأن الغرب نفسه غير راضٍ عن وضعه، وهذا كله نوع من الدفاع عن النفس عبر التذرع بأنهم هم أيضاً يعانون مشاكل وأن وضعهم يدعو إلى الشفقة.

والملاحظة الأخيرة في ما يتعلق بموضوع تعدد الحضارات: يتحدث الكثيرون عن تعدد الحضارات بطريقة متشابهة لحديث الكثيرين في الغرب عن ضرورة المحافظة على الباندا (الدب الصيني) أو عن إتفاقية التنوع الحيوي التي تدعو إلى الحفاظ على كل المخلوقات، فكأننا نتحدث عن مشكلة تتصل بالبيئة، إذ يجب أن نحافظ على هذه الحضارة وعلى تلك الحضارة لأسباب بيئية وترفيهية. فجميل أن يسافر الأميركي إلى الصين ويجدها مختلفة جداً عن أميركا، أو أن يستمتع بمجيئه إلى أسواق الشام لأنها مختلفة عما يجده في بلاده.

أعتقد أن ثمة خطراً في التمادي في هذه النظرة يتمثل بعدم القدرة على رؤية الترابط والتشابك في ما بين الحضارات، إذ ليس هناك انفصال تام بين حضارة وأخرى، وخصوصاً بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية. فتاريخ هاتين الحضارتين وجذورهما متشابكة، إلى حد يصبح معه من الخطأ الحديث عن تعدد الحضارات بالمعنى العميق لكلمة التعدد. هذا إضافة إلى أن الحضارة نفسها ليست جامدة، بل ينبغي أن تتغير وأن تتطور. وحضارة الغرب اليوم مختلفة عما كانت عليه قبل مئة عام، وبالتالي لا يمكن التحدث عن تعدد الحضارات بوصفها ظواهر ثابتة وجامدة ينبغي الحفاظ عليها... بل على العكس يجب على هذه الحضارات أن تتغير وأن تتطور وأن يتعلم بعضها من البعض الآخر، وبالتالي فإني أجد في كتاب إدوارد سعيد خطراً من حيث إنه يبرِّىء إلى حد ما الليبراليين الغربيين ويسهِّل على المثقفين في العالم الثالث القول إن هناك بالفعل حضارات مختلفة، وإن الحضارة الغربية هي حضارة إمبريالية وبالتالي يجب ألاّ نستفيد منها أو نتمثل بها وأن نتقوقع على ذواتنا ولا ننفتح على تراث مختلف أو حضارة مختلفة.

بول طبر : ينتقد أحمد بيضون كتاب إدوارد سعيد على عدم توضيحه مسألة العلاقة بين الثقافة والتاريخ. فهو، أي إدوارد سعيد، يرفض الموقف الإختزالي الذي يحيل الثقافة إلى ما هو خارج عنها، وفي المقابل يستمر في الكلام بين الحين والآخر على أوجه العلاقة بين المجتمع ـ ولا سيما الامبريالية كقوة تاريخية ـ والإنتاج الثقافي.

في الحقيقة إن هذا النقد المنهجي لا يشمل موقف إدوارد سعيد الكامل من هذه المسألة المهمة. فالكتاب يتعاطى مع هذه المسألة من وجهة نظر بنيوية حيث لا يطرح الكاتب، البنيوي أساساً، العلاقة بين البنى الإجتماعية المختلفة بل يركز جهده على دراسة «جُوّانية» لكل بنية على حدة.

هذا يعني أن الأساس في فهم المجتمع يتعلق بتحديد بُناه وإحالة ما يحدث على صعيد كل بنية إلى عناصر البنية نفسها وآلية علاقاتها.

في هذه الحال إن النقد الذي يمكن توجيهه إلى كتاب إدوارد سعيد لا يجوز أن يشمل المسائل التي لا يطرحها الكتاب على نفسه وحسب، بل المسائل الناتجة من منهج وطروحات الكتاب أساساً. إن الدراسة البنيوية للبُنى الإجتماعية وكشف آليتها الداخلية يقومان على افتراض الوجود الدائم والمسبق لهذه البُنى دون الحديث عن الأسباب التي أدت إلى نشوئها. كما ان الإنغماس في كشف الآلية الداخلية لكل بنية ورسم حدودها الخاصة يعطلان قدرة الباحث على تفسير التغييرات التي تشمل البنية وتفككها أحياناً لمصلحة بروز بنية جديدة.

هذه مسائل أساسية يسكت عنها الخطاب البنيوي وما بعد البنيوي، وهذا ينطبق على كتاب إدوارد سعيد موضوع الندوة. ولا يجد القارىء لها تفسيراً كافياً بمجرد الحديث عن علاقة البنى بعضها ببعض، بوصفها علاقة «شروط إمكان» لا غير.

وفي مجال نقد أحمد بيضون لأطروحة إنتاج الغرب لصورة الشرق، أود أن أضيف أنه في الوقت نفسه الذي يجب أن نخضع فيه «ذاتنا» للنقد بصورة مستمرة، وهذه ضرورة ملحة عند جميع الشعوب المستَعْمَرة، فإن هذا النقد لا يمكن أن ينفصل عن عملية نقد «الآخر». فبقدر ما نحن نتيجة لهيمنة «الآخر» المتسلط، فإن نظرتنا إلى «الآخر» تشتمل على عناصر لتكوِّن هذا «الآخر» بصورة يمكن وصفها، جرياً مع صادق جلال العظم، بالاستشراق المعكوس.

والأمر الذي يهمني أكثر في هذا المجال هو توكيد ضرورة الخروج من ثنائية الأنا والآخر ـ وهي ثنائية متحكمة بمنطق كتاب إدوارد سعيد ـ والبحث عما هو مشترك وعام في تجارب الشعوب. وليس صحيحاً القول إن الإستبداد بمعناه الشامل ومعناه السياسي الخاص لازمة لكل فكر ومنظومة قيم عامين. فمن الممكن تفادي الإنزلاق نحو قيام أنظمة استبدادية عبر الإبقاء على الديمقراطية الفعلية في طريقة توصلنا إلى القناعات العامة وطريقة الإحتفاظ بها أيضاً.

نواف كبارة : نظراً إلى أنني لم أقرأ الكتاب فسأقصر تعليقي على ما سمعته وعلى كتاب إدوارد سعيد الآخر: **الاستشراق**. فقد لفتت نظري الملاحظة التي أعطاها أحمد بيضون حول الصورة ـ المرآة (Mirror Image) فهل نحن نأخذ ثقافة الامبريالية ونستوعبها كما هي، أم أن لدينا ما نقاومها به؟ لكنني أشعر أن هذا يصح بالنسبة إلينا فقط ولا يصح بالنسبة إليهم. فنحن نتأثر بهم في حين أنهم لا يتأثرون بنا. وهو مرض

أسمّيه المنفى المزدوج (The Double Exile). فكل الذين يعيشون فترة في الخارج ويعودون إلى هذه البلاد يجدون أنفسهم لا ينتمون إلى هنا. وهكذا نصبح هائمين لا نعرف ما هي هويتنا. فإذا كانت هذه هي المعضلة، فهي محصورة فينا والإمبريالية لا تعاني أي مشكلة على هذا الصعيد.

والنقطة الثانية التي لفتت نظري، هي النقطة التي تتعلق بالفرق بين إنتاج الثقافة واستعمال الثقافة. وأتصور أن إدوارد سعيد متأثر جداً بالنظريات الجديدة المتعلقة بتحليل الخطاب (Discourse Analysis) وبأصحاب النظريات الفلسفية الجديدة. لذلك فهو يركز على الخطاب (Articulation) لصنع الواقع، الأمر الذي يمثل النقد الأهم للماركسية والجدلية والمادية التاريخية. وبالتالي، نحن الذين نعيش هنا نتعرض للهجمة الإعلامية الرهيبة ونتأثر بالفكر الذي تسمونه إمبريالياً. أود أن أسأل سؤالاً: كيف يمكننا أن نحل هذه المعضلة، فنحن نحتاج من جهة إلى معرفة كيف صنعت المجتمعات الغربية الثقافة ومن ثم ما الذي يجعل ثقافتها متقدمة على ثقافتنا؟ ونحن من جهة أخرى بحاجة إلى تحديد ما يمكّننا من مقاومة استعمالهم هذه الثقافة ضدنا. وهذه هي المعضلة الكبرى التي تشغل المنطقة حالياً. فهناك من هو ضد الثقافة الغربية بشكل كلي، كالأصوليين، وهناك من يتماهى كلياً مع الغرب فضاع وفقد تمايزه، وهناك أيضاً فئة ثالثة مثلنا، نحن الذين لا ندري كيف نصنع ثقافة متقدمة تمكننا من بناء وطن وحضارة ونتمكن في الوقت نفسه من مقاومة هذه الهجمة الرهيبة. أنا شخصياً لا أملك جواباً عن هذا التساؤل.

جورج ديب : الحقيقة أن الإنطباع الذي خرجْتُ به لدى قراءتي الكتاب هو أن إدوارد سعيد يحاول في النهاية أن يجد طريقاً هو طريق تعميق إنسانية الإنسان، وهو في رأيي يطالب بالإنفتاح، فهو يريد أن يقول إن الامبريالية ترفض المشاركة وهي ترفض المحبة، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ردود فعل متطرفة. والمطلوب في النهاية أن نحاول فهم الآخر والتفاعل معه. والطريقة الفضلى لذلك تتمثل بتعميق إنسانية الإنسان. وهذا ما يفضي إلى التطرق إلى حقوق الإنسان، فهي باتت محتكرة. ففي حين نسمع من جهة أن حقوق الإنسان ضرورية، وأن مقياس مدى تقدم وتمدن الدول يتمثل بإجرائها للانتخابات، نجد أنه حين تجري إنتخابات، كما في الجزائر، وتأتي النتائج مخالفة لما نريد، تلغى هذه الانتخابات وكأن حقوق الإنسان تنقسم إلى مراحل، وما دامت كل مرحلة تسير وفق ما نشتهي فإننا نسمح باستمرارها ونثني عليها. ولكن إذا لم يحدث ما نريد نحكم عليها بالفشل ولا نعود نطالب بحقوق الإنسان. إذاً الانطباع الذي كونته لدى قراءتي الكتاب يتمثل بأن ادوارد سعيد يدعو إلى تعميق إنسانية الإنسان ويدعو إلى الإنفتاح، أي إلى ما هو مختلف تماماً عمّا تمثله الإمبريالية. ولكنني خرجت أيضاً بالكثير من الأسئلة، ومنها سؤال أود أن أطرحه عليكم: لماذا فشل الألمان في أن يكونوا قوة إمبريالية؟

انطوان حداد : لعل ذلك يعود لأنهم اصطدموا بإمبرياليات أخرى وخسروا الحرب، فلم تتسن لهم الفرصة التي سنحت لغيرهم.

جورج ديب : لعل ذلك يعود إلى أسباب أعمق من ذلك، فالشعب الألماني قادر على استعمال المادة، إلا أنه غير قادر على التعامل مع الناس. ولعل ذلك هو سبب فشله. وهناك أيضاً سؤال آخر متصل بالموضوع نفسه ويتعلق بالإمبراطورية العثمانية فهل نجحت الإمبراطورية العثمانية في استعمارها؟ وفي هذا الإطار قد يكون من المهم أن نعرف ماهية العلاقات التي حكمت الامبراطورية العثمانية في ضوء ما يتحدث عنه إدوارد سعيد في كتابه.

مهى أبو عز الدين : الإمبراطورية العثمانية استخدمت سلاحي القوة والثقافة، وهي نجحت في أن تحكم مدة طويلة من الزمن في أوروبا وفي الشرق. في حين أن الألمان لم يستخدموا الثقافة، وبالتالي فإنهم لم يتمكنوا من النجاح. ولكي تنجح الإمبريالية ينبغي استخدام السلاحين: السلاح الثقافي وسلاح القوة العسكرية.

جورج ديب : من الممكن أن يكون الألمان لم يستخدموا سلاح الثقافة. وهذا يطرح السؤال التالي: لماذا نفصل الثقافة عن التاريخ؟ فهل يمكن فصلهما؟ وخصوصاً إذ عددنا التاريخ جزءاً من المخزون الثقافي يكمله الواقع الذي يمده بمعطيات القوة وبمعطيات جديدة، لذا ينبغي أن يكون للثقافة تاريخها، وحاضرها وماضيها ومستقبلها، ومن دون ذلك فهي ليست ثقافة. وإذا حصرناها بحقبة معينة فهي تبطل أن تكون ثقافة.

غالب أبو مصلح : في رأيي أن الإشكالية القائمة، ليس على صعيد المنطقة فقط وإنما في العالم الثالث ككل، لا تنحصر بالمصير المادي ـ الاقتصادي فقط، أي نوعية العلاقات والاقتصادات التي سترسم في المستقبل. إن السؤال عن موقع العالم الثالث في القرن المقبل سؤال أساسي ومطروح بشكل ملحّ. إلاّ أن الجانب الأساسي منه هو الجانب الفكري المتعلق بالإيديولوجيا، بمعناها الإيجابي وليس بالمعنى السلبي المدان، وفي هذا الإطار أجدني أشعر أن العالم الثالث وكل حركات التحرر في هذا العالم فقدت ايديولوجيتها وباتت تعاني الضياع. وإذا كان هناك من رد فعل نحو العشائرية والأصولية وغيرها، فإن ذلك يعود إلى فقدان الرؤية الشاملة، التي تضبط إيقاع الناس نحو المستقبل. وأنا أرى أن كل الحركات الفكرية المهمة في التاريخ هي الحركات التي ناشدت إنسانية الإنسان، كما يقول إدوارد سعيد، الذي يحاول أن يتخطى قضية القومية الضيقة التي تستوعب كل طموحات الإنسان إلى دوائر أوسع وأوسع حيث الدائرة الكبرى تشتمل كل الإنسانية. هذه النظرة أساسية جداً ومهمة لكنها تبقى مثالية، فالنظرة الماركسية للإنسان كانت مثالية ولم تنجح. فالدوافع الاقتصادية والأطماع هي أمر أساسي حتى في تكوّن الآراء والثقافات. فالعنصرية واستعلائية الثقافة الغربية جاءت نتيجة موقع أكثر تقدماً وأكثر قوة من دول العالم الثالث. وبالتالي فهذه

الثقافة، أو هذا الاستعلاء، كانت تفسر واقعاً معاشاً وتحاول أن تبرره، وأعتقد أن الأيديولوجيا هي إلى حد بعيد عملية تفسير وتبرير، أكثر منها طموحاً نحو المثل الأعلى. فالمثل الأعلى يخضع لتغير دائم ويشمل ذلك حتى صورة الإله التي نغيرها دائماً كي تتلاءم مع حاجاتنا. والمهم هو أي أيديولوجيا وأي منظومة فكرية تستطيع أن تسد هذا الفراغ الهائل الذي يعانيه العالم الثالث؟ فالقومية بالتأكيد ليست هي هذه المنظومة، فربما الاشتراكية بشكل ما تكون هذه المنظومة، أي الاشتراكية بشكل أكثر تطوراً وأكثر إنسانية، الإشتراكية التي تضع الإنسان كمركز ومحور لتفكيرها، بدلاً من أن يكون هذا المحور هو الطبقة أو القومية أو الله. طبعاً مثل هذه الأيديولوجيا لا ينتجها شخص واحد بل تنتجها تجارب الشعوب من خلال آلامها ومعاناتها.

بول سالم : لدي ملاحظة صغيرة حول ما ذكره أبو مصلح. أوافق تماماً أن هناك مشكلة أيديولوجيا بمعناها الإيجابي في العالم الثالث. فالأيديولوجيا التي استعملها العالم الثالث للتحرر من الإمبريالية جاء بها من الغرب، كالفكر القومي والفكر الاشتراكي والفكر الماركسي وغيرها. وبالتالي فإن قسماً كبيراً من الفكر الذي استوردناه من الغرب لمحاربة الغرب كان فكر المعارضة اليسارية الغربية لبعض الأمور في عالم الغرب نفسه. فالماركسية هي رد فعل على النظام الرأسمالي. ومن ناحية أخرى فإن الحركات القومية هي حركات ظهرت في أواخر مراحل تطور الغرب، أي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكن سر نمو الغرب يكمن في الفترة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر حيث تأسس مستقبله، فقد كان هناك في هذه الفترة اتجاه معين نحو العلم، لست أدري إذا كان يصح أن نطلق عليه صفة الأيديولوجيا، إلا أنه نما وترسخ عبر مئتي عام من الثورات ووضع العلماء في السجون وحرقهم حتى تثبت موقع العلم، بدءاً بديكارت، في المجتمع الغربي. وهو صراع اقتصادي في معظمه ورأسمالي أساساً. أي ان الثورة الرأسمالية والثورة الصناعية هي التي وضعت، قبل مجيء الماركسية، أسس الاقتصاد الغربي والحياة الغربية الاقتصادية.

هذا من الناحية الفكرية المتعلقة بالعلم والأيديولوجيا والعلاقات الاقتصادية، أما في ما يتعلق بالسياسة، فقد قامت ثورات فكرية أيضاً في بريطانيا وفرنسا، من جون لوك إلى جان جاك روسو، إذ قامت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثورات فكرية وفلسفات سياسية بطل الحديث عنها اليوم، لأنها أصبحت جزءاً من التاريخ ولكنها كانت من أسرار نمو الغرب.

ومشكلتنا اليوم في العالم الثالث، أننا نواجه الغرب في آخر القرن العشرين، في حين أن ما نحتاج إليه معظمه مطمور في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. ولكي نستطيع أن نخطو الخطوات التي تمكننا من التحرر من النفوذ الحضاري وغير الحضاري للغرب بعدما تحررنا منه كاحتلال، فيجب أن نؤكد ذواتنا ويصبح لنا الكيان الخاص والمستقل والقادر على تحمل أعباء نهوضنا، بحيث لا نعود نستورد

الغرب كحضارة ومنتوجات، وبالتالي فإن مهمتنا شاقة جداً، إذ لا يكفي أن نتحرر من الغرب كإستعمار مباشر، فهذا حققناه، إلا أننا لا نزال نعتمد على الغرب.

إذاً نحن مضطرون إلى الرجوع إلى جذور الحضارة الغربية وأسسها لكي نختار ما هو مفيد منها ونتبناه ونترك ما هو غير مناسب لنا. وذلك على جميع الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية، إذ ليس هناك في العالم العربي أو في العالم الثالث فعلاً أي فكر فلسفي جدي عميق اللهم إلا في ما يتعلق بانتقاد الغرب. ولكن المطلوب أن نتخطى الانتقاد باتجاه إرساء أسس ثقافتنا الخاصة وكياننا الخاص.

أحمد بيضون: في تقديري الشخصي، ان أهمية الكتاب تكمن في أنه يغير المركز، الذي يشيع اعتباره مركزاً للمناقشة. فهناك مشاكل لا تزال قائمة بات من الممنوع تقريباً مناقشتها. فمشاكل السيطرة لم تعد مسألة مطروحة بحدة بحيث تؤلف حولها الكتب التي تملأ المكتبات يومياً وتتصدر الاعلام. وبات الحديث عن السيطرة في العلاقات الدولية أمراً شاذاً. وهناك أيضاً تهميش يتم بوتيرة سريعة للكلام على الجوع والفقر، حتى ولو كان هذا الجوع يسبب أحياناً أزمات دولية ويسبب تدخلاً من قبل الأمم المتحدة، فإن كل مشكلة من مشاكل الجوع تبدو مشكلة منفصلة وقائمة بذاتها ومنفصلة عن المشاكل الأخرى، وهي تبدو مشكلة موضعية محددة لهذا النظام الذي يتم تركيبه حالياً، في حين أن النظام بشكل عام لا يشكو شيئاً، والحديث عن قضايا من نوع الامبريالية لم يعد شائعاً، وحتى كلمة «الامبريالية» نفسها لم تعد مستعملة. وعلى الرغم من أن إدوارد سعيد يستعملها في الغالب لوصف الحالة التاريخية التي كانت تسمى «الامبريالية» لغاية الحرب العالمية الثانية، وهو لا يتحدث عن أميركا وعن وضعيتها وعن علاقتها بهذه الحالة إلا في الفصل الأخير، فإنني أرى أن مجرد اختيار هذا الموضوع لكتاب ضخم من هذا النوع، يمثل خرقاً للجو السائد والموضة السائدة، ويخلق جواً يعيد المناقشة إلى أحد المحاور التي ينبغي أن تبقى خاضعة للمناقشة. فمن غير المعقول أن تقتصر المناقشة حول مدى انضواء عملية التنظيم في إطار الشرعية الدولية القائمة، كما يراد لها أن تبنى، وإذا وجدنا مشكلة تعترض هذه العملية فإننا نتحدث عنها، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال تسطيح مشاكل العالم واختصارها والحد من أهميتها إلى هذا الحد. وأنا أرى أن هذا الكتاب ينتمي، كما قال بول سالم، إلى تيار أميركي، ولكنه يعبر أيضاً عن المشكلة التي يعانيها ادوارد سعيد كعربي أميركي. وهذا هو سبب عدم توازن الكتاب، فإدوارد سعيد رجل عربي مقيم في أميركا، ومشاكله كعربي مقيم في أميركا واضحة جداً في الكتاب، والموقف العنصري الأميركي تجاه غير الأميركيين مسألة واضحة جداً وتضغط بقوة على كل النقاط التي أبرزها في الكتاب، كما هي واضحة أيضاً في عدم التوازن في اظهار الوجه الآخر المتعلق بمشاكلنا نحن. فعندما يقول إدوارد سعيد إن صدام حسين شخص منفِّر، فأنا لا أعرف ماذا يقدم مثل هذا الوصف. والمفروض أن أطلب منه ما دام قد تطرق إلى هذا الموضوع وإلى مواضيع أخرى مماثلة، أن يوضح لي سبل وصولنا إلى صدام حسين وكيف انتجنا صدام حسين، وأن

يحدد كيف يمكننا أن نتخطى صدام حسين، فلقد كان من المفروض أن يعطي الجانب المتعلق بنا ـ وهو جانب موجود في الكتاب، ألا أنه موجود بصورة مخففة ومبسطة وخجولة ـ وزناً آخر، حتى ولو كان سعيد يريد الاقتصار على الصعيد الثقافي ويتجنب الغوص في الصعيد السياسي، على الرغم من أنه لا يتحاشى أبداً الدخول في المشاكل السياسية، فالكتاب حافل بالإشارات إلى حرب الخليج وحقوق الإنسان... الخ.

أعتقد أن هذه هي مشكلة الكتاب الرئيسية، وهناك بضع مشاكلات متفرعة من هذه المشكلة، كالمثل الذي ضربته حول الحالات أو النصوص التي يستخدمها أدلة على حضور الامبريالية في الأدب، مثلاً كقصة ديكنز دومبي وابنه "Domby and Son" أو قصة جاين أوستن حديقة مانسفيلد "The Mansfield Park" فهو يحاول أن يجعلنا نتلمس من خلال هذه النصوص أن وضع السيطرة الامبريالية هو شرط لإمكان وجود هذه النصوص. فحتى عندما يقوم ديكنز بوصف دومبي بغروره ومبالغته وادعائه وخلقه وثقته بنفسه، إلا أن مثل هذا الغرور ومثل هذه الثقة بالنفس مشروط وجودهما بوجود الامبريالية المسبق. فما كان من الممكن أن يتحدث دومبي عن تسخير البحار والرياح له ولابنه لو لم تكن البحار والرياح مسخرة بالفعل لبريطانيا. وهذا ما يدفع المرء إلى أن يلتفت إلى ظواهر المبالغة والادعاء الموجودة عندنا. فلماذا نملك نحن، الذين لا نسيطر على أحد، بل نحن ضحايا السيطرة، القدرة على أن نغني قصيدة كقصيدة سعيد عقل. ولماذا يقول الشعراء القوميون العرب مثلاً أبياتاً من نوع:

عشنا أعزاء ملء الأرض ما وطئت

جباهنا تربها إلا مصلينا

لا ينزل النصر الا فوق رايتنا

ولا تمس الظبي إلا نواصينا

فمن أي مصدر يأتي مثل هذا الكلام الفارغ؟ هذا الذي يطرح المشكلة التي لا يقوم إدوارد سعيد بحلها والتي لا أملك بدوري حلاً لها، وهي مشكلة علاقة الثقافة بالتاريخ. فإدوارد سعيد لا يعالج الثقافة كدائرة مستقلة مكتفياً بالبحث في منطقها الداخلي ولا يحيل الأمور إلى ما يحدث خارجها، بل هو يحيل دائماً على الخارج، وهو يقول في الوقت نفسه انه لا يقوم بعملية اختزال للثقافة إلى مضمونها الاجتماعي، فهو لا يرى مثلاً أن الأعمال الثقافية مسؤولة عن الوضع الامبريالي، ولا يرى أن مسؤوليتها هذه، في حال وجودها، أو أن ارتباطها بهذا الوضع ينتقص من قيمتها الجمالية، أو من وضعها كأعمال أساسية فنياً.

كنت أتمنى أن أرى لدى إدوارد سعيد ولدى غيره حلاً لهذه المشكلة، التي جاءت حلولها على وجه الإجمال غير مرضية. فعندما كان الماركسيون يقولون ان الفن بحسب عبارة أوردها لوي التوسير، في نهاية التحليل مرتبط بالمجتمع، وانه قبل نهاية التحليل هناك مستوى يمكن أن نعالج فيه العمل الفني بصورة مستقلة عن الوضع الاجتماعي، أعتقد أن مثل هذا الحل هو حل لفظي، والمطلوب أن يقوم أحد بشق

طريق لتحليل شامل يظهر الصلة ويظهر الاستقلال مطبقاً ذلك على نصوص محددة، وذلك دون أن يحل المشكلة لفظياً مرة أخرى وبالقول مثلاً: هنا ينتهي المستوى الجمالي ونبدأ الآن بالمستوى التاريخي. هذه المشكلة كنت أتمنى من ادوارد سعيد بوصفه ناقداً أن يساهم في حلها. فعلى الرغم من كتابَيّ **الاستشراق** و**الثقافة والامبريالية** قد طغيا على أعمال سعيد كناقد وأستاذ للغة الانكليزية وكقارىء ممتاز لنصوص جميلة شعرية ونثرية، فقد كنت أتأمل أن يوظف هذه الموهبة وهذه الخبرة لحل هذه المشكلة إلا أنه لم يفعل. إلى ذلك وفي ما عدا موافقتي على ملاحظة نواف كبارة المتعلقة بأن التأثر أساساً، وليس كلياً، هو من طرف واحد. لأن هناك في الحقيقة تأثر من الناحية الأخرى وكل جدلية السيد ـ العبد والمشكلة التي طرحتها حول سبل ايجاد الطريق لنقد اليهودي بما هو يهودي، دون أن نتعرض للاتهام باللاسامية أو كيف يمكن أن نجد مراجع تتيح لنا أن ننتقد أنفسنا كعرب في ثقافتنا وفي ديننا دون أن نتعرض للاتهام بأننا نمارس عنصرية ذاتية. أو إذا انتقد أحد من الخارج ظواهر تتعلق بالإسلام مثلاً أو بالتقاليد العربية فهو نعده بالضرورة عنصرياً أو كافراً لا لسبب إلا لأنه يحمل جواز سفر أميركياً أو فرنساوياً. فكيف يمكن أن نصل إلى هذا التوازن الذي لا يضع معطيات رئيسية من ثقافتنا، التي تحدد كل سلوكنا، خارج إطار النقد وهي حالياً خارج هذا النقد، فهناك ارهاب كامل على كل هذه الأمور. القوميون يمارسون ارهاباً عليك من جهة، والأصوليون من جهة أخرى. وهذا لا يقتصر على المسلمين بل يشمل المسيحيين أيضاً. فأنت لا تقدر أن تنتقد أموراً تعتبر مقدسة. حتى لو بت واثقاً من أنها تنتج انعكاسات اجتماعية ينبغي أن يجادل في أصلها وفي ضررها. فمثل هذا الجدال غير مسموح به.

انطوان حداد: بما أنني لم أقرأ الكتاب بل قرأت عنه، لذا انتظرت حتى يتسنى لي أن اسمع الخلاصات، إضافة إلى أن ما قرأته حول الموضوع يجعلني أعتقد أن الفكرة الرئيسية التي حاول ادوارد سعيد أن يعبر عنها في هذا الكتاب تكمن في أن الثقافة هي بشكل ما امتداد لأشكال السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وهي في الوقت نفسه أحد أشكال هذه السيطرة وإحدى أدواتها. إذا كانت هذه هي الفكرة الجوهرية للكتاب، وهو ما ذكرت الكثير من المراجعات، لعل أهمها مراجعة مجلة "Foreign Affairs"، فأنا أرى أنها لا تتضمن فتحاً جديداً في عالم المعرفة على الرغم من تضامني وتضامن جميع الزملاء معها.

ولكني أشعر أن لهذا الموضوع جانباً سلبياً. فبعدما بين لنا أحمد بيضون مدى الجرأة، وليس مدى الفتح العلمي، فالرجل يكتب في موضوع لم يعد قيد التداول ولم يعد رائجاً. وهو يعيد تذكيرنا بحقائق ثمة موازين قوى تحاول القضاء عليها. ولكن هناك جانب سلبي آخر: فجميعنا يشاهد أن هناك محاولة في احدى مدارس الفكر الغربي نحو تصوير المسألة بعد انهيار الشيوعية وكأنه حان الأوان أن يتصدر العالم حروب الحضارات، فتصبح المواجهة بين حضارة وأخرى وليس بين نظام سياسي ونظام آخر. وهذا بدوره ليس اكتشافاً سياسياً، فالتاريخ في جزء كبير منه تطور من خلال حروب حضارات، ولكن عندما نُصرّ على

التركيز على وجود امبريالية، أي قوة مهيمنة لها ثقافتها المميزة، وهذه الثقافة هي وسيلة سيطرة وهي امتداد لأحد أشكال السيطرة، أخشى أن نكون بذلك قد منحنا شركاء مروجي هذه الفكرة في بلادنا دفقاً جديداً. فهذا إدوارد سعيد المثقف العربي الليبرالي الذي يعيش في الغرب على الخط الفاصل بين ثقافة الإسلام وثقافة الغرب، يؤكد أن الصراع الحضاري يملك أساساً صلباً في هذه المرحلة وأن هناك ثقافتين: ثقافة المهيمنين وثقافة المهيمن عليهم. ولا بد من أن نخوض الصراع ضد الثقافة المهيمنة، تماماً كما يبغي هنتنغتون وغيره في الغرب.

فارس أبي صعب

محمد جابر الأنصاري

تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية

لا شك ان الصدمات القوية التي يتعرض لها فرد ما، أو حتى مجتمع، تدفع به أحياناً إلى إجراء وقفة مع الذات، وخصوصاً إذا كانت هذه الصدمات بحجم «سقوط» المشروع القومي العربي، أو «سقوط» قضية تحرير فلسطين، على المدى المنظور على الأقل، أو إذا كانت بحجم حرب الخليج وما سبقها وتبعها من تحولات دولية وإقليمية، بلغ الخطاب السياسي العربي في معظم اتجاهاته معها طريقاً مسدوداً.

ومن أهم المسائل التي كان الخطاب السياسي العربي يتخبط بها دون أن يستطيع ايجاد حل لها هي مسألة الدولة الحديثة التي وجد فيها الخطاب القومي عاملاً معيقاً لنشوء الدولة القومية، في الوقت الذي كانت تتهدد الدولة الحديثة هذه أشكال عدة من الولاءات الضيقة ذات الجذور القبلية أو الطائفية أو الدينية أو الإثنية، التي عادة ما كانت تقنّع نفسها بخطاب سياسي أو بايديولوجيا «حداثية».

هذه الوقفة مع الذات تبدو جلية في كتاب محمد جابر الانصاري الذي يعمل على نقض الكثير من المسلمات التي قام عليها الحلم العربي، لكن دون أن يحول ذلك دون تعرضه هو للوقوع في أسلوب اختلاق توليفات تهدف إلى ايجاد تسوية مع هذه الذات أو إلى إجراء مصالحة مع الواقع بهدف الخروج من حلقة «مأزومية» هذا الواقع العربي، حين يلجأ إلى طرح «واقع» تاريخي بديل لكي يبني عليه قاعدة المصالحة هذه.

يقع الكتاب في ثمانية فصول، يمهد لها الكاتب بتقديم حول «ضرورة نقد الواقع العربي»، محدداً فيه بعض المنطلقات المنهجية التي يبني عليها معالجته موضوع الكتاب.

يتناول **الفصل الأول** «أعراض الأزمة: امتداد الماضي في الحاضر»، فيعرض فيه الانصاري الواقع السياسي العربي عبر التاريخ، منطلقاً فيه من إشكالية أساسية هي أن الأزمات السياسية التي يعانيها المجتمع العربي اليوم ليست وليدة مرحلة حديثة، في التاريخ العربي أو مرحلة الدولة الحديثة، بل هناك ترابط في ما بينها يعود إلى عمق التاريخ العربي ـ الاسلامي بحيث ما زالت هذه الأزمات تكرر نفسها عبر هذا السياق التاريخي للمنطقة العربية ـ الإسلامية محكومة بمنطق يصفه الكاتب بـ«منطق الأزمة» (ص١٧) مستعيناً بإبن خلدون أساساً ليعرض أدواته المنهجية التي بها يقرأ ويحلل حركة المجتمع والتاريخ العربيين الاسلاميين.

(*) محمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ٢٠٤ ص.

ولا يتردد الباحث في اسقاط المقولات الخلدونية على السياق التاريخي للمجتمع العربي ـ الاسلامي برمته، مستنتجاً أن «للتبعية جذوراً في التاريخ أقدم من ظاهرة الامبريالية والاستعمار» (ص٢٠) مسقطاً بذلك الحدود بين المراحل التاريخية التي سادت تعريفاتها وتحديداتها في الفكر الحديث. وهكذا ينطلق الباحث في قراءته الواقع العربي الحالي من بعض السمات البنيوية التي يراها مستمرة منذ صدر الإسلام.

أولى هذه السمات التي لا تزال في يومنا هذا والتي يحاول الانصاري مقاربتها بالمقولات الخلدونية هي تلك «الفجوة بين المثال والواقع في الحياة العربية ـ الاسلامية التي من أبرز اشكالاتها عدم إدراك دعاة التغيير قوانين التغيير وآلياته الفاعلة في الواقع الاجتماعي» (ص٢٠).

أما السمة الثانية فهي سمة الاستبداد التي رافقت تجارب السلطة المركزية في المجتمع العربي، إذ إن «السلطة المركزية تركن للاستبداد المطلق وتتذرع به لأن البديل منها هو الفوضى المطلقة أو حالة اللادولة» (ص٢٠). وهكذا يكون الانصاري قد وجد تفسيراً لظاهرة «تطابق السلطة والدولة» في المجتمع العربي (ص٢١).

ويلقي هذا السياق التاريخي لدى الانصاري بظلّه على ذلك الصراع القائم بين الحضارة والسياسة لدى العرب، مشيراً إلى قطيعة كانت قائمة «بين الأمة ومفكريها من ناحية وبين السياسة وعالمها من ناحية ثانية» (ص١٨)، إذ إن «تاريخ العرب والاسلام كان عبارة عن تسابق تراجيدي خطير بين بناء حضاري في الدين والعلم والعمران والفكر، والثقافة والفنون، وصراع انتحاري في السياسة والسلطة والدولة» (ص٢٣).

ويتحدث الانصاري عن عدم تطابق الدائرة الحضارية العربية ـ الإسلامية الواحدة مع الدائرة السياسية المتعددة والمتصارعة، كما أن «غلبة سلطة الأمر الواقع من دون اعتبار للضوابط المبدئية التي صنعها الاسلام للسياسة، قد حالت دون نمو الفكر السياسي الاجتهادي في النظرية، وفي التطبيق خصوصاً» (ص٢٥). ويلاحظ الكاتب غياباً للمؤسسات السياسية في مؤسسات الدولة العربية، بحيث إن المعارضة السياسية لم تكتسب أية صفة شرعية في الواقع السياسي الاسلامي، إذ على الرغم من السيادة النظرية لمفاهيم الشورى والبيعة وأهل الحل والعقد فلم يكن هناك في الواقع تطبيق حقيقي «للشورى الاسلامية حتى بين الأطراف الإسلامية المتقاربة» (ص٢٦).

ولا يكتفي الانصاري بارجاع الأزمة السياسية العربية إلى صدر الاسلام بل يرجعها إلى ما قبل الاسلام، الذي جاء بدوره ليبدأ في إقامة دولته من نقطة البداية أو من حالة اللادولة.

ويبرر الانصاري هذا التأزم بتجربة قيام الدولة في الحياة السياسية العربية ـ الاسلامية، بأن الدولة لا يمكن أن تقوم فجأة أياً كانت قوة المبادىء التي تقف وراءها، فهي في نظره «تحتاج إلى وقت تاريخي طويل لتتأسس وتنمو وتترسخ» (ص٢٨). وهكذا يبدو الانصاري انه لا ينظر إلى الاسلام كتعبير عن عملية تحول اجتماعي يمكن أن تقود بذاتها إلى مشروع دولة على الرغم من أن الاسلام لم يطرح نفسه عقيدة دينية فحسب بل طرح نفسه ديناً ودولة.

وهنا يظهر أحد مناهج التحليل الذي يعتمده الباحث في قراءته تلك المرحلة من التاريخ العربي ـ الاسلامي، وهو منهج يقوم على حتمية تاريخية خاصة بالمجتمع العربي، حيث يشير إلى أن «الدولة الاسلامية لم تجد في الواقع العربي الذي انطلقت منه أسساً تدعمها في هذا الجانب العملي الفني التنظيمي المؤسسي في بناء الدولة. وذلك ما ظل مصدر إعاقة تاريخية» (ص٢٨). ولا يتردد الانصاري هنا في اطلاق بعض الأحكام بأسلوب حتمي باستمرار وجود «افتراق خفي، أو ظاهر، بين الإسلام كدين ورسالة عالمية عابرة الحدود والقارات بلا حواجز،

وبين دولة أو دول الاسلام ككيانات واقعية تنظيمية على أراضٍ وأقاليم محددة في عالم تتزايد فيه أهمية الحدود بين الدول» (ص٢٩).

في هذا السياق يستمر الباحث في إسقاط الماضي على الحاضر وحتى المستقبل، إلى حد يجعله ينفي التحولات التاريخية التي عرفها المجتمع العربي ويقطع الطريق أمام قوى التغيير في المجتمع، مشيراً إلى وجود تركيبة مجتمعية عامة لها آليات ما زالت تتحكم بالأداء السياسي العربي حتى يومنا هذا. مستخلصاً في نهاية هذا الفصل نتيجة هي أننا نحن العرب لن نتوصل إلى «معالجة مجدية لجذور معضلتنا السياسية من دون النظر في عمق التكوين السياسي الذي يحكم الجميع والذي سيتحكم في أية معارضة تأتي إلى السلطة» (ص٣٢).

واللافت للنظر أن الانصاري يلجأ في كتابه إلى استخدام لغة جغرافية في وصف ظاهرة اجتماعية - سياسية ما حين يشير إلى «إغفال خطير للطبقات الجيولوجية المجتمعية المشتركة والواحدة التي تفرز، في كل أزمة، جميع هذه التضاريس والمعسكرات التي تبدو متعارضة في الظاهر، والتي تتماثل بنيوياً في التحليل النهائي».

وفي **الفصل الثاني** «مكونات الأزمة: دور العوامل الموضوعية في السياسة» ينطلق الأنصاري في تحديد هذه العوامل من العامل الجغرافي المعيق لمشروع الدولة العربية الموحدة، أي عامل المكان، منبهاً إلى خطورة هذا العامل «وسط هذا العالم الذي عاشت فيه أمتنا منذ بدء تاريخها، وكان له أعمق الأثر في صياغة المشهد السياسي» (ص٣٧).

ويتسم العامل الجغرافي هذا بوجود «قطيعة مكانية داخلية» تتمثل بدور «الفراغات والفواصل والحواجز الصحراوية الشاسعة الممتدة بين معظم الأقطار العربية في تقطيع وتجزئة المنطقة العربية عمرانياً وسكانياً» (ص٣٨). ويرى المؤلف أن هذه الفراغات الصحراوية حالت دون تكون نسيج حياتي عضوي «بدورة تفاعل واحدة ومتكاملة» في المنطقة العربية لمجتمع موحد ولدولة موحدة ثابتة، منذ القدم وإلى اليوم.

وهذه العوامل الجغرافية التي يتحدث عنها الباحث لا تتوقف عند حدود «القطيعة المكانية» بل يسقطها كذلك على «قطيعة أخرى في الزمان» بحيث يحمّل العوامل الجغرافية المتمثلة بالتصحر المسؤولية «بتقطيع مجرى التراكم والتطور الحضاري والسياسي في التاريخ العربي بموجات التصحر والجفاف المتعاقبة التي دفنت مدناً وحضارات ودولاً بأكملها تحت الرمال عصراً بعد آخر» (ص٣٨)، الأمر الذي أدى في نظره إلى إعاقة سرعة التطور الحضاري والسياسي العربي.

وهنا أيضاً يستخدم الأنصاري مرة أخرى اللغة الجغرافية للتعبير عن ظاهرة اجتماعية، واصفاً موجات الهجرة البشرية بالظاهرة التصحرية، وهي الظاهرة التي لم تتوقف لديه عند الحدود الطبيعية والاجتماعية، بل شملت كيان الدولة نفسه، التي ظلت بدورها «تتأرجح بين النشوء والتوحد، ثم التجزؤ والانحلال على التوالي» (ص٣٩)، في عملية تأرجح بين «حالة الدولة واللادولة» على امتداد الوطن العربي (ص٣٩). وهذا ما يفسر في نظر الكاتب تدني مستوى الأداء العربي في إدارة السياسة وممارستها.

غير أن عوامل القطيعة هذه، بين المناطق العربية المختلفة، كانت تخفف من حدتها حركة القوافل والتجارة والقبائل والسكان التي كانت تتم بين مختلف المناطق بوساطة الجمال، حيث كانت «دورة التفاعل البشري والاجتماعي والاقتصادي والفكري والمعنوي تتم بحيوية واستمرارية» إلى أن جاءت الدولة القطرية فساهمت «بتوقف هذه الحركة مع مطلع العصر الحديث» (ص٤١) عقب التخلي عن حركة النقل بالقوافل عبر البلدان العربية واستقرار السكان في مناطق ثابتة، فتوقفت «حركة التفاعل التاريخية»، كما يرى الانصاري، الذي لن يتأخر كثيراً ليشير في مكان آخر من الكتاب إلى أن الدولة

القطرية الحديثة هذه تمثل أولى مراحل التوحد القومي على الصعيد العربي (ص٩١).

ومن الخصوصيات الأخرى التي تميز المنطقة العربية والتي يشدد المؤلف على خطورتها هي ذلك التصارع بين الحضارة والبداوة، حيث يمثل هذا التصارع في نظره «الديالكتيك الأساسي في تاريخ المنطقة العربية» (ص٤٤).

وفي الوقت الذي يذكر الانصاري أن لكل فضاء مجتمعي وحضاري ديالكتيكه الخاص به، فهو لا يلبث أن يذكر أن البداوة في الفضاء العربي ليس المقصود فيها البادية فحسب بل هي تشمل «البداوة الآسيوية، وموجاتها المتعاقبة على المنطقة العربية من صحاري آسيا الوسطى» (ص٤٤). وهو بذلك يدخل في دائرة الديالكتيك هذه عناصر من خارج دائرة التضاد العربية، أي أنه يدخل البداوة الآسيوية في هذه الدائرة، وهذا ما يجعل تحديد دائرة التضاد في حدود الفضاء العربي أمراً غير دقيق، بل كان يفترض بالباحث وضع ديالكتيك البداوة ـ الحضارة في دائرة أو فضاء أوسع من الفضاء العربي بحيث يشمل في حدوده كل العناصر المكونة لهذا الديالكتيك.

وعلى الرغم من أن الديالكتيك يفترض أن ننظر إلى الأشياء لا من زاوية علاقاتها المتبادلة واعتماد بعضها على البعض الآخر فحسب، بل من زاوية حركتها وتغيرها وتطورها وميلادها وفنائها... على الرغم من ذلك، نرى الانصاري يقوم بتأبيد هذا التضاد الحضاري ـ البداوي، مرتكزاً بذلك على المنهج الجغرافي، مشيراً إلى أن «طبيعة المنطقة الجغرافية تقتضي تاريخياً تعايش الخطين معاً» (ص٤٨).

وضمن هذا الفضاء البداوي ـ الحضاري يرى الأنصاري أن «أخطر نقاط الضعف الأساسية في الحاضرة [...] هي أنها بنية لا تمتلك ولا تولد قوة التماسك والتضامن الاجتماعي الفعّال [...] للدفاع عن نفسها وعن مقوماتها الحضارية وإقامة سلطتها السياسية» (ص٤٩) الأمر الذي مثل «أساس الاشكالية كلها، ومدخل الانقلاب الخطير الذي استطاعت القوى الرعوية إحداثه في قلب المدينة العربية ومحيطها الحضري على مر العصور» (ص٥١).

وينتقل الانصاري من ثم ليحدد في الفصل الثالث «مشروع مخطط أولي لاعداة كتابة التاريخ العربي: سياسياً وحضارياً». ومن أهم المسائل التي يتناولها في هذا الفصل هي «خصوصية المكان العربي»، محاولاً كما في الفصلين السابقين اخضاع التاريخ للعوامل الجغرافية، مشيراً إلى أن «التعرف إلى طبيعة المكان (الجغرافيا) هو المدخل الضروري إلى فهم مجريات الزمان (التاريخ) في حياة كل أمة» (ص٥٩)، وبالتالي فإن «درس الجغرافيا في حالة العرب، يجب أن يسبق درس التاريخ» (ص٥٩). وكأن الكاتب يريد أن يقول إن هناك حتمية تاريخية تحكم العرب مرتبطة بحتمية جغرافيتهم.

ثم يطرح الانصاري خصوصية أخرى للمنطقة العربية هي خصوصية الجدلية العربية التاريخية والتكوين المزدوج للشخصية الجمعية، حيث يقوم بتفسير الخصوصية المثقلة للتاريخ وللحاضر العربيين، مستخدماً منهجاً يقوم على «قانون الجدلية المتعددة الأوجه والتجليات» وهي جدلية يرى الانصاري انها خاصة بالخصوصية الجغرافية العربية.

وبعدما يربط المؤلف هذه الظاهرة بالخصوصية الجغرافية، فهو لا يلبث أن يدعو إلى وضعها «في إطارها التاريخي والمجتمعي الواسع»، لكن دون أن يضفي على هذه «الجدلية التاريخية» التي يتحدث عنها منحى تصاعدياً في عملية تطورها بل منحى دائرياً يعيد انتاج الظاهرة نفسها وفق «الدورة الخلدونية» المتكررة.

والخصوصية الثالثة التي يحددها هي ذلك التقطع المكاني ـ الزماني الناتجة من عوامل جغرافية هي امتداد الفراغات الصحراوية، وتعاقب موجات التصحر، ومن عامل سياسي هو تتابع موجات

الاجتياحات الرعوية فضلاً عن عامل التصحر الاجتماعي.

وقد أدت هذه الجدلية وفق المؤلف إلى خلق قطيعتين خطيرتين في تاريخ المنطقة العربية، هي القطيعة في استمرارية التاريخ الحضاري، والقطيعة من استمرارية التاريخ السياسي.

في هذا السياق التاريخي جاء الاسلام ليمثل ثورة ومواجهة لهذه القطيعة السياسية من خلال انحيازه إلى جانب الحاضرة في مواجهة البادية.

غير أن عوامل الانقطاع في المنطقة كما يشير الكاتب كانت أقوى، بحيث جاءت «الفتنة الكبرى» في صدر الاسلام لتدل على «أن جذور الانقطاع السياسي في مجتمعات المنطقة ما زالت قوية التأثير» (ص٧٢). وفي هذا السياق من التحليل، نجد الانصاري يُخضع التناقضات الاجتماعية التي كانت سائدة في صدر الاسلام لمنهج التحليل الخلدوني في عملية لا تخلو من محاولة تطويع الواقع على قياس الفرضية التي ينطلق منها الباحث، وهي فرضية استمرار الولاء القبلي والتمتع بانفلات «اللادولة»، إذ يستبعد من تحليله أي بعد طبقي للتناقضات الاجتماعية ـ وهو البعد الذي يَفقُد أيٌ تحليل تاريخي اجتماعي علميته بتجاهله ـ فتغدو ايديولوجيا الخوارج بالنسبة إليه في الظاهر تعبيراً عن مبادىء مساواتية نظرية، نقضاً لارستقراطية قريش، في حين «ان واقع ممارساتهم وعصبياتهم القبلية يشي بطبيعة منزعهم الحقيقي».

ويشير الباحث إلى أن هذه الفتنة أسفرت عن قيام «عقد اجتماعي سياسي» «استقرت عليه الدولة العربية الاسلامية في واقع التاريخ» (ص٧٤). وهذا العقد هو الذي يفسر من خلاله الانصاري ظاهرة الاستبداد في المجتمع العربي، بعدما وقعت الدولة العربية كما يذكر بين خيارين: إما اللادولة والفتنة أو الدولة المستبدة (سلطان غشوم ولا فتنة تدوم). ويسقط الانصاري هذه التجربة التاريخية، على الدولة العربية الحديثة، إذ يذكر أنه «على غرار الخيار المر الذي تعرضت له الدولة في صدر الإسلام بين حرية شوراها وحتمية بقائها بالاستبداد، فإن الدولة العربية المعاصرة ما زالت تواجه الخيار الصعب بين أولوية ترسيخها ككيان بالسلطة المطلقة، وأولوية تطعيمها بالديمقراطية الدستورية في الوقت ذاته» (ص٧٤).

هذا المنهج الذي استخدمه الباحث في معظم الظواهر التي يعالجها والذي يقوم على اسقاط الماضي على الحاضر أو محاولة تفسير الحاضر بأدوات وظروف الماضي، أدى إلى تغييب الفوارق الموضوعية في ظروف نشوء ظاهرة الاستبداد بين أشكال السلطة في صدر الإسلام وأشكال السلطة اليوم، إذ إن العوامل التاريخية التي أدت إلى نشوء المركزية والاستبداد في صدر الاسلام، والمتمثلة بضعف الاندماج الاجتماعي، ليست هي نفسها التي تقف وراء ظاهرة الاستبداد في الدولة العربية الحديثة، بل إن هذه الظاهرة تقوم هنا في سياق ظهور هذا الاندماج الوطني. لذا لا يمكن أن نحمِّل مصطلح «الاستبداد» الذي نستخدمه اليوم ما كان يعنيه في الماضي. وهنا يبدو أن الأنصاري يعتمد المنهج التاريخي في الجغرافيا السياسية الذي يهتم بدراسة الجغرافيا السياسية التاريخية بغية فهم مشاكل الماضي والافادة منها في دراسة الحاضر من خلال إسقاط أحداث الماضي وتفسيراته على ماجريات الحاضر.

أما القطيعة الكبرى التي يتحدث عنها الكاتب فهي المتمثلة بالقوة البدوية الرعوية الآسيوية التي «احتلت قمة السلطة واخترقت كيانها عسكرياً وسياسياً وإدارياً» حيث مثل ذلك «اجتياحاً رعوياً ضد الدولة العربية وضد الحضارة الاسلامية في ظل عجز المدينة العربية والمجتمع الأهلي الحضري عن توطيد القوة العصبية الحضرية القادرة على الدفاع الذاتي، وهكذا بات منطق القوة المجردة هو المنطق السائد في التعامل السياسي المجتمعي العام. وهذا ما أسفر عن مجموعة نتائج سياسية وعسكرية

واقتصادية وفكرية، كان أبرزها القضاء على «البرجوازية المدينية التجارية» وقيام نظام «اقطاع شكلي» غير إنمائي وغير تعاقدي معاكس وظيفة الاقطاع التاريخية. فضلاً عن أنه ساهم «في تدمير الأرض الزراعية والثروة الزراعية التي صاحبت الإزدهار التجاري الأول» (ص٨١). إضافة إلى أن غياب الجانب التعاقدي في حيازة الأرض قد أدى، كما يذكر الباحث، إلى تغييب أي فرص تاريخية لنمو جذور المفهوم القانوني أو الدستوري التعاقدي الذي تأسست عليه الديمقراطيات الحديثة.

وهكذا فإن هذا النظام «الاقطاعي الشكلي» لم يتمكن بحسب المؤلف من «تأدية الوظيفة التاريخية التي أداها كل من الاقطاع الفيودالي الأوروبي بعد تفكك الامبراطورية الرومانية والاقطاع الياباني بعد تفكك الامبراطورية اليابانية» (ص٨٢).

وبهذا المعنى، يرى الانصاري أن مجتمعاتنا العربية «لم تدخل فعلياً في مرحلة اقطاعية حقيقية» (ص٨٢) إلا بعد انهيار الدولة العثمانية وتكوّن الكيانات القطرية الحديثة. وعلى الرغم من إشارة الكاتب إلى أنه ينظر إلى هذه المسألة «بمنظور تاريخي تجريدي» فيبدو أنه بتجريده هذا قد وضع نفسه أمام اشكالية نظرية عبر حكمه على الدولة القطرية الحديثة على أنها تعيش مرحلة اقطاعية متأخرة. وفي الوقت الذي يدعي الباحث ان هناك خصوصية لكل مجتمع تحول دون اسقاط نماذج الدول أو المجتمعات الأخرى عليه نراه يقع في عملية الاسقاط هذه معتمداً بعض التحليلات التي شاعت في الفكر الرأسمالي الغربي والتي تشير إلى أن الغرب قد سبق تاريخياً البلدان المتخلفة التي يفترض بها حذو حذوه في تبني الخيار الرأسمالي من أجل اللحاق به.

وعلى الرغم من عدم دقة هذا التحليل يرى الانصاري أن المسألة التي ما زالت تفصلنا عن «العالم الحديث» هي مسألة «الفارق التاريخي الزمني» (ص٨٢). وربما ما جعل الكاتب يصل إلى هذه الاستنتاجات هو تغييبه البعد الاقتصادي الشمولي عن أدوات التحليل التي يستخدمها في الكتاب.

ويتناول الانصاري في هذا الفصل مفهوم الدولة في الواقع العربي، حيث لم يعرف العرب في رأيه المفهوم المؤسسي الثابت للدولة بقدر ما كانت الدولة تعني السلطة بالنسبة إليهم. مشيراً إلى أن جذور حالة اللادولة هذه هي «جذور مجتمعية عميقة تستند إلى تناقض البداوة الطليقة أولاً مع نظام الدولة وضبطها، فضلاً عن أن ««العصبية» القبلية وتعددية كياناتها، وانشقاقاتها العشائرية المتتابعة، تبقى وتستمر في الحاضرة نقيضاً للدولة». وهنا يقع الكاتب أيضاً وأيضاً في لا تاريخية التحليل حيث يعمل على تأبيد الظاهرة الاجتماعية وكأن التاريخ يدور في حلقات تعيد نفسها، بحيث تبقى «الدولة - القبيلة» في هذه الحالة «خاضعة لآليات العصبية القبلية تقوى بقوتها، وتضمحل باضمحلالها، حتى تقوم قبيلة أخرى بإنشاء «دولة قبلية» أخرى» (ص٨٤). وهذا ما يتنافى أصلاً مع المنهج الجدلي للتطور الاجتماعي الذي ينظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة معقدة من العمليات، تشهد فيها الأشياء، التي تبدو في الظاهر ثابتة، حركة تغير مستمر من الصيرورة والفناء بحيث لا يكون ممكناً وفقها تفسير ظاهرة ما وفق ظاهرة أخرى شبيهة لها في الظاهر لكنها تنتمي إلى مرحلة تاريخية سابقة.

وفي **الفصل الرابع** «الوعي الملتبس بالدولة القطرية: جذور في الفصام السياسي بين الواقع والمثال في التاريخ العربي - الاسلامي» يتناول الباحث الالتباس المفهومي بين مفهوم «وحدة» الحضارة العربية - الاسلامية من حيث هي وحدة عقيدية وقيمية وثقافية قائمة على أسس تاريخية ومعنوية وبين مفهوم «وحدة» الدولة العربية الاسلامية من حيث هي تصور مثالي للوحدة السياسية قارب التحقق في فترات قصيرة من التاريخ العربي الاسلامي، الأمر الذي جعل الوعي

العربي بعيداً من إدراك الواقع التاريخي والمجتمع بقوانينه وآلياته التي أدت بحد ذاتها إلى «تعددية الكيانات السياسية في واقع التاريخ العربي الإسلامي، وجعلته يسير في منحى مختلف عن المنحى المثالي لتصور الوحدة السياسية الشاملة» (ص٨٩). فالدولة القطرية إذاً، هي في نظر الانصاري وليدة ظروف موضوعية وعوامل بنيوية محكومة بالقوانين والآليات الخاصة بالمجتمع العربي، مستبعداً بذلك العوامل الخارجية ودور الاستعمار في رسم الحدود بين مختلف الأقطار العربية التي لا يلبث الانصاري أن يستدرك ذلك في مكان آخر من الكتاب، ليشير إلى أن الاستعمار ساهم في تقسيم بعض المناطق العربية وتحديداً المشرق العربي، بعدما يكون قد عمم استنتاجاته حول «موضوعية الواقع التاريخي التعددي» الذي ظل «قائماً وممتداً ومتكرراً عبر مختلف العصور» (ص٩٠). ويرى الانصاري انه حان الوقت «لتأسيس وعي معرفي علمي يستوعب واقع ووقائع حركة التاريخ والمجتمع، والقوانين الفاعلة والمؤثرة فيها، بما يؤدي إلى حركة تنوير حقيقي لتصحيح مسار النهضة العربية» (ص٩١). مع العلم أن إحدى أزمات الفكر العربي المعاصر تكمن في طرائق ومناهج التفكير العربي وليس في موضوعات التفكير و«الحقائق» التاريخية الخاطئة المسلم بها فحسب. وإذا كان الانصاري يسعى لنسف هذه المسلمات التاريخية، وهو محق به إلى حد ما، فإن مناهج وأدوات التحليل الاجتماعي والتاريخي التي يستخدمها، وخصوصاً تلك التي تقوم على التفسير الجغرافي للتاريخ أو تلك التي ترى أن التطور التاريخي ذو اتجاه دائري يعيد نفسه، فهي مناهج لا يمكن التسليم بها في أي مشروع تنويري، وخصوصاً أن هذه المناهج لا تعطي البعد الاقتصادي والبعد الشمولي العالمي الدور المفترض في قراءة المجتمع والتاريخ.

الالتباس الآخر الذي يتحدث عنه الكاتب هو الطابع «الثلاثي المركب والمزدوج لأبعاد الإنتماء والولاء» (ص٩١)، حيث هناك البعد الثقافي ـ الحضاري الذي يعبر عن انتماء إلى «دار الاسلام» وهناك البعد المجتمعي المعيشي العصبوي الذي يعبر عن «الانتماء والعصبية للجماعة»، وهناك البعد السياسي السلطوي الذي يعبر عن «الانتماء السياسي للكيانات والسلطات والإمارات» (ص٩٢ ـ ٩٣).

والجدير بالملاحظة أن الباحث يسترسل في تطبيق المنهج العصبي إلى الحد الذي يجعله يعد أن المذاهب والايديولوجيات التي ظهرت في الإسلام «تعبر عن تلك العصبيات المجتمعية المتشرنقة المنقسمة» نافياً البعد الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي لم يخلُ من التناقضات الطبقية في تطور المجتمع العربي الذي كان له دور في ظهور بعض هذه المذاهب والفرق الاسلامية المختلفة.

وما تجدر ملاحظته أيضاً هو اعتبار المؤلف أن الدولة القطرية الحديثة هي الكفيلة بتجاوز الولاء العصبي، على الرغم من أن تجربة السلطة المركزية في الدولة القطرية حتى الآن تظهر أنها هي التي تساهم في إعادة انتاج تلك الولاءات الطائفية أو العصبية الضيقة من خلال غياب الديمقراطية وحكم «الحزب الواحد» الذي يقوم على هيمنة الأقلية الواحدة، أو من خلال حكم الطائفة الواحدة أو العائلة الواحدة أو على الأقل امتيازاتها الخاصة في الحكم...

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هنا على الرغم عدم طرحه من قبل الكاتب: من هو الأنا ومن هو الآخر بالنسبة إلى المواطن العربي المتعدد الولاءات، وكيف تتحدد أولويات هذه «الأناوات» الحاضرة في شخصيته: هل هو المجتمع الحديث الذي تتجاذبه إرادة وحدة التاريخ والثقافة والمصير والذي تأخذ تعبيراته أكثر من منحى ومن اتجاه اجتماعي وسياسي وثقافي... على ايقاعات مشتركة من جهة، أو إرادة الوطنية القطرية التي لم تستكمل بعد على الرغم من عشرات السنين على قيام الدولة الحديثة؟ أم ذلك اللاوعي الجماعي الذي ما زالت تتجاذبه

وحدة التاريخ والثقافة أيضاً من جهة، والانقسامات العصبية والطائفية والقبلية من جهة أخرى؟

أما بالنسبة إلى البعد السياسي السلطوي الذي يعبر عن الانتماء السياسي إلى الدولة القطرية، فيرى الكاتب أن هذه الدولة هي أول دولة «محددة» في تاريخ العرب بعدما ظلت الدولة في المنطقة العربية «في تكوّن وانحلال دائمين» إلى أن جاءت الدولة القطرية الحديثة لتمثل نواة «الدولة بمعناها «العضوي» والمتكامل» (ص٩٨). ويفسر الكاتب عدم قيام دولة «عضوية» سابقة على الدولة القطرية في المنطقة العربية بأسباب جغرافية، إذ إن «التفاعل الحياتي بين أفراد الجماعة البشرية المعنية لا يمكن أن يتحقق إلا على قاعدة الامتداد السكاني ـ العمراني المتصل الحلقات فوق بقعة محددة من الأرض لا يقطعها الجدب والجفاف والتصحر» (ص٩٨). مع العلم أن الكاتب كان قد ذكر سابقاً أن «دورة التفاعل البشري والاجتماعي والاقتصادي والفكري [كانت] تتم بحيوية واستمرارية» إلى أن جاءت الدولة القطرية فساهمت «بتوقف هذه الحركة مع مطلع العصر الحديث» (ص٤١).

وفي **الفصل الخامس** «بمنظور الواقع الفعلي للتاريخ والمجتمع: الدولة القطرية: تجزئة... أم... توحيد؟» نرى الباحث يعطي استنتاجاته منذ البدء طابعاً جازماً، بوصفه المنظور الذي ينظر هو منه إلى التاريخ والمجتمع منظور «الواقع الفعلي». ويعرض على هذه القاعدة البعد التوحيدي لتجارب الدولة العربية الحديثة في معظم الأقطار العربية، مشيراً إلى أن هذه الأقطار كانت تعيش حالة «التجزؤ الذري» «القابل للتشظي والتبعثر لدى انهيار السلطة القائمة» (ص١٠٥) مبرراً بذلك الخيار الاستبدادي للمجتمعات العربية الذي لا بديل منه سوى «الفتنة» وسقوط الدولة. لذلك يرى الأنصاري، في ظل هذا الواقع المهدد بالتشظي، أن «قيام «كيان أكبر» تحت حكم مركزي على صعيد «وطني» قطري، يبدو بأي مقياس خطوة هامة باتجاه «التوحيد» الحقيقي بمفهومه المجتمعي الحديث لتلك الساحة القطرية من المنطقة العربية» (ص١٠٨).

وينتقد الباحث هنا تجاهل الفكر القومي الوحدوي العربي «قانون الجدلية المزمنة بين البادية والحاضرة» بحيث فقد هذا الفكر من جراء ذلك إمكان «الفهم والتشخيص الدقيق للواقع المجتمعي العربي» (ص١٠٩)، وخصوصاً أن هذه الجدلية هي من أبرز العوامل المعيقة لتطوير الدولة القطرية ونضجها. وإذا كان المرء يوافق الكاتب في مدى تأثير الظاهرة العصبية في تطور الدولة القطرية الحديثة فهو يخالفه الرأي في تحديد أسباب استمرارية حضور هذه الظاهرة في الدولة القطرية الحديثة. فهل أن استمرار جدلية البادية ـ الحاضرة هي السبب على الرغم من تجاوز التاريخ عملياً لتلك الجدلية في غير مجتمع عربي أم أن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المشوهة المتولدة في أحضان النظام الرأسمالي الطرفي هي المسؤولة عن إعادة انتاج أو استحضار الظاهرة العصبية؟

وهنا نجد أنه لا بد لنا من العودة إلى تحديد بعض المنطلقات النظرية في قراءتنا المجتمع والتاريخ، على الرغم من تغييبها من قبل الكاتب. ونبدأ ذلك بالسؤال التالي: من يحدد الآخر: الفكر أم الواقع؟ وإذا كان منهج التحليل المادي ينطلق من أن الواقع هو الذي يحدد الفكر فبذلك تكون الولاءات القبلية والعشائرية هي وليدة علاقات اجتماعية ـ اقتصادية محددة، ويفترض ان تبدأ هذه الولاءات بالاضمحلال (ولا أقول تضمحل مباشرة) أو التراجع ليحل مكانها رويداً رويداً ولاءات أخرى هي وليدة علاقات اجتماعية ـ اقتصادية أخرى سادت المجتمع. لذلك كان يفترض بالكاتب ألاّ يتجاهل التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي شهدها المجتمع العربي، وخصوصاً بعد ما بات هذا المجتمع جزءاً من أطراف المنظومة الرأسمالية العالمية التي باتت تخضعه لكثير من قوانينها التي كانت كفيلة بنسج علاقات اجتماعية جديدة لم يعد دور الولاءات

العـصبـيـة هو المحـدِّد معـهـا مـقابل بروز تشكيـلات اجتماعيـة أخرى، اللهم إلا إذا كان الباحث يقوم بقلب منهج التحليل هذا، بحيث يعد أن الفكر هو الذي يحدد الواقع وليس العكس.

وفي **الفصل السادس** «تصـحـيـح لا بد منه: نحو نقض نـهـائي لمقولة الاقـطـاع في التاريخ الاسـلامي» ينطلق البـاحـث من أن «مجـتـمـعات الوطن العـربي ـ الاسلامي لم تعـرف النظام الاقطاعي الفـيودالي من حـيث خصـائصـه الأسـاسـيـة وسمـاته الوظيـفيـة التاريخية» (ص١٢٩)، مشـيراً إلى أن مرور المجتمع بهذه المرحلة الاقطاعية الفيودالية هي شرط ضروري لتحقيق قـيام الدولة القومية الموحدة فـي أي مجتمع. ويرى الانصـاري أن المجـتـمـعـات العـربيـة «المجـزأة طبـيـعـيـاً وتاريخـيـاً بحكم الفـراغـات والفـواصل الصـحـراوية المجـدبة والشاسـعة» كـانت بحاجة «إلى مثل هذا التواصل والنسيج الاقطاعي الانمائي لتعمير وتنمـيـة تلك الفراغـات ووصلها ببعـضـهـا وبالمراكز العمرانيـة المتباعدة» لإيجاد «اللُحـمة المطلوبة» في ما بينها (ص١٣٠)، واصفـاً الدولة القطرية بأنها جاءت «لتسد هذا الفراغ التاريخي، ولتـمـلأ الفراغ العمراني والسكاني للمناطق والأقاليم والمساحات العربية كافة ويؤدي إلى تواصلهـا وتـوحـيـدهـا» مع العلم أن هذا المشـهـد الذي يرسمـه المؤلف لدور الدولة القطرية لم تتضح ملامحه بعد على الرغم من أهميته وضرورته وفق المقاييس الاقـتـصادية كـحـد أدنى وهي المقاييس التي يتجاهلها البـاحـث بشكل ملحوظ في كل فصول الكتاب تقريباً.

من هنا يجـد الباحث أن المـرحلة التي تسم الدولة القطرية هي «مرحلة اقطاعية متأخرة» «لا بد منها في سيـاق تطور المجتمـعـات العربيـة لنقلها تاريخـيـاً من التجـزئة الطبيعـيـة [...] إلى وحدة المجتـمـع القومي» (ص١٣٠ ـ ١٣١). وهنا يبـدو أن البـاحـث يرى أن أزمة المجـتمع العربي تكمن في «تخلفـه» أو «تأخره» التـاريخي، بمعنى أن الفـارق أو المسـافـة بينه وبين المجتـمعات المتقـدمة هي مسـافة زمنية كمـا سبق أن أشـرنا. وهـذا يناقض طبـعـاً الرؤية الشـمـوليـة للتناقضات التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي التي تظهر أن الشـروط التاريخيـة التي يشهدها المجـتمع العـربي اليوم هي ليـست نفسـهـا تلك الشـروط التي شهدتها المجتمـعـات الأوروبية في عصرها الاقطاعي الفيودالي. كـما أن العوامل الخارجيـة والداخلية التي توافـرت للاقطاعات الأوروبيـة من أجل تأمين تراكم أدى بدوره إلى انتـقـال تلك المجـتـمـعـات إلى المرحلة الرأسماليـة وبالتالي إلى مرحلة قيام الدولة القـومية أو الدولة ـ الأمة هي ليـست نفسـها الآن في المجـتمع العربي.

إضـافة إلى ذلك فإن ما يلفت النظر في هذا الفصل من الكتـاب فـضـلاً عن تكراره بـعض المسـائل التي عـولجت في فـصـول أخـرى، هو خـلـوه من العـمق التحليلي الذي تميز به معظم الفـصـول السابقة، حيث يركـز هذا الفـصل على عـرض آراء بـعض المفكرين والمؤرخين حول طبيعـة نمط الانتاج الذي كان سائداً في المنطقة، وهو عرض لا يخلو من الانتـقائية، بحيث نجد مـثلاً أن الكاتب قد تجـاهل مقـولة «نمط الانتاج الخراجي» التي تحـدث عنها سمـيـر أمين بالتفـصيل، وخصـوصـاً في كـتـاب **الطبـقة والأمة في الـتـاريخ وفي المرحلة الامبريالية**، على الرغم من أهمية هذه المقـولة التي مـثلت نقـضـاً علميـاً لمخـتلف القـراءات التاريـخية الاقـتـصـادية والاجـتـمـاعـيـة عن المجـتمع العربي ما قبل الرأسمالي التي كانت سائدة في معظم أدبيـات الفكر العـربي المعـاصر بمخـتلف خلفـيـاته المنهجية والنظرية.

أمـا **الفصل الـسـابع** «الدولة القطـرية مـرحلة إقطاعـيـة مؤجلة فـي عصـر الرأسـمـالية العـالميـة والسـيـادة الدولة»، فـهـو يأتي ليـتـوسـع في بعض الموضوعات التي سبق أن ناقشها الباحث في فصول سابقة، وتحـديداً موضوع السمة الاقـطاعية المؤجلة للدولة القطرية الحديثة، مشيراً إلى أنه يحاول في هذا الفـصل تقـديم «مـشـروع نظريـة في ظاهرة الدولة القطرية باختـلاف نظمها وأشكالها مع ربطهـا جدلياً بالامكانات المستقبلية لحركة الوحدة».

وفي هذا السياق يبدو أن الهم الأساسي للباحث من وراء ذلك هو اجراء مصالحة مع الدولة القطرية التي طالما عانى المثقف العربي في إيجاد حالة توفيقية مع هذه الدولة بما لا يتناقض مع مشروعه القومي وخصوصاً في ظل التداخل الحاصل بين الدولة القطرية ككيان سياسي وبين الدولة ـ الأمة وفق المفهوم الغربي للدولة الحديثة، فالدولة ـ الأمة ـ التي لم يتطرق إليها الباحث أصلاً ـ في منظار المثقف العربي هي الدولة العربية القومية. وهذا يعني بالتالي أن الدولة القطرية هي دون الدولة ـ الأمة. وهنا تبدو أزمة التعاطي مع الدولة القطرية بحيث لم تتخذ في ذهن الكثير من المثقفين العرب الشكل النهائي للدولة ـ الأمة المرجوة. ومن هنا ظل موضوع تبلور مواطنة على قياس الدولة ـ وهو أمر لم يشر إليه الباحث كذلك ـ موضوعاً مؤجلاً يتمايع بين مستويين لهذه المواطنة هما مستوى الدولة القطرية القائمة، ومستوى الدولة القومية المتصوَّرة.

ونعود للأنصاري الذي يحاول أن يقيم بعض المقاربات بين عوامل الوحدة التي ساهمت بها الاقطاعية الأوروبية، وبين عوامل الوحدة التي تعمل على تقديمها الدولة القطرية العربية لكونها تمثل مرحلة تاريخية مؤجلة، وهو يربط من خلال ذلك بين «الاستقرار الحضري الدائم» الذي وفره الاقطاع الأوروبي وبين الدور الذي تقدمه على هذا الصعيد الدولة العربية القطرية التي «وإن كانت تمثل «تجزئة» على الصعيد القومي فهي تمثل عملية «توحيد» تدريجي على الصعيد المحلي والمقاطعي» (ص٥٨). وهو يحدد «مجموعة الوظائف التاريخية ـ المجتمعية ـ السياسية الحيوية» التي كان يؤديها الاقطاع الأوروبي، المتمثلة بتثبيت الاستقرار الحضري ـ العمراني ـ الزراعي! وبتذويب الانتماءات العائلية والقبلية! وبتنمية مقومات «مجتمع مدني»! ومؤسسات حكومة! وبالتفاعل والتواصل والتكامل مع الوحدات الأخرى المجاورة في نسيج متقارب مشترك مع العلاقات العضوية المؤدية إلى خلق مجتمع موحد أوسع! ليستخلص الأنصاري بعد ذلك أن الدولة القطرية العربية هي الوحدة المرشحة للقيام «بهذا الدور التحولي، وهي تقوم به فعلاً» (ص١٥٩).

ثم يختتم الباحث هذا الفصل باجراء مقاربة بين الاقطاع الأوروبي وبين الدولة القطرية، وهي مقاربة لا تخلو من المغالطات المنهجية، إذ يجرد الباحث أوجه الشبه بين بعض الظواهر التي شهدها كل من المجتمعين الاقطاعي الأوروبي والقطري العربي من حيث ظروفها وعوامل تطورها التاريخية. ومن هذه المقاربات مثلاً العمالة المهاجرة من الأرض الزراعية إلى المدن الجديدة في الاقطاعات «من الأقطار الزراعية الكثيفة السكان إلى الأقطار الحديثة التصنيع والتحضر، مما وفّر أيضاً قوة اليد العاملة في سوق قومية متوسعة يتحدى وجودها المتنامي والمترسخ جميع أشكال الخلافات والصراعات السياسية بين الكيانات القطرية وانظمتها» (ص١٦٩).

وهنا يفوت الكاتب حقيقة ان هروب الأقنان من الأرض لم يكن عامل استقرار للمجتمع الاقطاعي الأوروبي. من جهة أخرى فإن هجرة الأيدي العاملة العربية باتجاه الأقطار الحديثة التصنيع لا تمثل بالضرورة عنصر توحيد كما يرى الباحث، بل هي خاضعة لعوامل السوق الرأسمالية العالمية من ناحية العرض والطلب والجدوى الاقتصادية. فبمجرد انفتاح أسواق العمل في الأقطار العربية الحديثة التصنيع على العمالة الآسيوية ذات القدرة على منافسة الأيدي العاملة العربية، لكونها تقدم الخدمات المهنية نفسها بأجور أقل، تحولت هذه الأسواق إلى تلك العمالة على حساب العمالة العربية، فضلاً عن أن معظم حركة التصنيع الحديثة في هذه الأقطار هو بأيدي شركات أجنبية غالباً ما تحدد هي هوية الأيدي العاملة التي تستخدمها. دع عنك أن الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية كثيراً ما كانت تنعكس على العمال العرب في تلك الأقطار، وهذا ما حصل عقب أزمة الخليج حيث طُرد العمال اليمنيون من السعودية بسبب موقف اتخذته السلطات اليمنية

تجاه أزمة الخليج. وهكذا حصل أيضاً تجاه العمال الفلسطينيين...

والمقاربة الأخرى التي يجريها الانصاري هي مساهمة المرحلة الاقطاعية بتحويل «الولاء من القبيلة والطائفة والمحلة إلى الكيان السياسي العام»، وهذا لا يبدو أكيداً أنه يحصل في ظل الدولة القطرية.

يبقى أن الباحث يغيِّب أهم السمات الاقتصادية للمرحلة الاقطاعية، وأبرزها ان الانتاج في ظل الاقطاع يجري بهدف الاستعمال وليس بهدف التبادل، وهي من أهم السمات التي لا تنطبق اليوم على نموذج الدولة القطرية. فضلاً عن الطابع الفردي لعمليات الانتاج، إضافة إلى أن التنافس بين السادة في المرحلة الاقطاعية كان يحدث بهدف الاستحواذ على الأرض بوصفها أساس السلطة والمكانة الاجتماعية في حين أن التنافس الذي نشهده في الدولة القطرية هو من أجل الربح في غالب الأحيان.

ثم إن التداول السعلي في الدولة القطرية هو مؤشر أساسي أيضاً ويدل على السمة الرأسمالية لهذه الدولة.

أما **الفصل الثامن** والأخير فيطرح سؤالاً رئيسياً هو «هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو؟». ويحاول الانصاري في هذا الفصل تقديم خلاصات للموضوعات الأساسية التي جرت معالجتها في الكتاب. وأبرزها أن الدولة القطرية القائمة على «التقارب المكاني والتماثل البيئي والسكاني [!] والامكانات الأولية للتكامل الاقتصادي والاندماج السياسي [!] » جاءت لتمثل الاطار «السياسي العملي الممكن» لاعادة تكوين «الوحدات والبنى المجتمعية العربية الصغيرة [التي] خرجت من الإطار الامبراطوري الواسع للسلطنة العثمانية [...] دون أن تكون لها في مناطقها وأقاليمها مؤسسات دولة وطنية أو قومية» (ص١٨٤ ـ ١٨٥).

غير أن الدولة القطرية هذه في نظر الكاتب لا تزال تمثل في كثير من الأحيان مشروع دولة ولم تصل بعد إلى مرحلة الدولة المكتملة التكوين. وهي تتطلب مراحل تاريخية لا يمكن حرقها.

ويشترط الانصاري لأي عملية تغيير سياسي نحو الديمقراطية استكمال بناء الدولة، إذ يجب أن يكون هناك دولة لكي تقوم الثورة في إطارها. وهو بذلك يبرر الاستبداد لهذه الدولة السائرة في طريق الاكتمال، إذ ان «كيان الدولة العربية ـ من حيث وجودها كدولة ـ ما زال لا يحتمل التعددية الديمقراطية لأن التعدديات العصائبية المترسبة لم تصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة والمجتمع الحديث» (ص١٩٠). وكأن بالكاتب ينتظر مرحلة تاريخية يصبح المجتمع العربي فيها مؤهلاً للديمقراطية وهي المرحلة نفسها التي بلغها المجتمع الأوروبي، الذي يعتقد الكاتب أننا لا يميزنا عنه سوى أننا تأخرنا عنه تاريخياً ويفترض أن تأتي المرحلة التاريخية التي نبلغ فيها النمط الذي بلغه المجتمع الأوروبي.

ثم يسقط الباحث تلك الاشكالية التي طرحها على المجتمع العربي في صدر الإسلام، وهي الدولة المستبدة أو الفتنة، مشيراً إلى أن المجتمع العربي المعاصر يواجه بدوره اشكالية الوقوع بين ضرورتين: ضرورة بناء الدولة أساساً وضرورة توفير الحرية داخل الدولة، وكأن الحرية وبناء الدولة تضادان لا يمكن أن يلتقيا!

وهكذا يختتم الانصاري كتابه بتبرير الاستبداد. وليس هذا وحده ما يستأهل المناقشة، بل كثيرة هي الأمور التي يثيرها الباحث في هذا الكتاب والتي تستحق التوقف عندها ومناقشتها، سواء على المستوى المنهجي والنظري أم على مستوى المظاهر التي يحددها الكاتب كحقائق ومسلمات، بحيث ان مراجعة كهذه تعجز عن الإحاطة بكل ما يستحق المناقشة والتعليق. لكن أهم ما في الكتاب هو أنه أعاد إلى دائرة المناقشة والدراسة أحد الموضوعات الرئيسية في مجتمعنا العربي المعاصر وخصوصاً بعدما بلغت المسلمات السائدة حول هذا الموضوع طريقاً مسدوداً، بات لا بد معه من تحطيم صنمياتها.

غسان العزي(*)

نويل جانديه

خليج واحد لأحلام ثلاثة

مثلث الأزمة: إيران، العراق، السعودية

مؤلف هذا الكتاب دبلوماسي فرنسي عاش متنقلاً بين دول عديدة في مشرق الوطن العربي ومغربه، وخصوصاً في بلدان الخليج. وقد تبين له كما يقول انه في ظلّ ايديولوجيات متباعدة في غالب الأحيان وفي ظلّ زعماء كاريزميين تسعى دول مثلث الأزمة (ايران والعراق والسعودية) وراء أهداف قديمة بأسلحة جديدة: فمنذ أكثر من ربع قرن تمثل هذه الدول مسرحاً لتغييرات سلطوية وانقلابات في التحالفات ومناورات زعزعة استقرار من كل نوع (بما في ذلك إرهاب الدولة) الأمر الذي يدعو إلى تفكير جيوستراتيجي شامل. فهناك خليط من الإنقطاع والإستمرار يميّز السلوك السياسي للزعماء الثلاثة الذين يحاولون الإمتداد في المجال الخارجي البعيد والقريب.

يتبع الكتاب منهج تحليل المدارس الجيوبوليتيكية أو الجيوستراتيجية الحديثة، بلداً ببلد عبر عرض المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها، معتمداً بشكل أساسي على مفاهيم عالم الجغرافيا الالماني فريدريك راتزل. ويعود الكاتب إلى الأحداث التاريخية القديمة الكبرى التي تفسر في معظم الأحيان السياسات المتبعة حالياً، مروراً بالمياه (العراق بلاد ما بين النهرين) والديمغرافيا والخصوصية العرقية أو الدينية، وأخيراً الثروة في مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).

العراق

يشير الكاتب إلى أن بلاد الشام كانت في القرن السادس قبل الميلاد مركزاً حضارياً فريداً في نوعه اعتمد على مصدرين من مصادر الثروة (بلاد ما بين النهرين) على مساحة ٣٧٠٠٠٠ كلم٢، الأمر الذي سمح بإقامة مدن ـ دول حيث ازدهرت الزراعة بفضل الأقنية العديدة التي تمّ بناؤها وبفضل الإعتماد العقلاني على اليد العاملة شبه المجانية والتنظيم المتطور للعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية.

ويعرض الكاتب أطروحة كارل فيتفوجل (Karl Wittfogel) عن «الاستبداد الآسيوي»[1] القائلة إنه في بابل وسومر قام مجتمع مائي (Société Hydraulique) حيث مورست «سلطة كلية وارهاب كلي»

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

Noel Jeandet, *Un Golfe pour trois rêves: Le triangle de crise Iran, Irak, Arabie*, Coll. Comprendre le Moyen - Orient (Paris: L'Harmattan, 1993).

(١) دراسة مقارنة حول السلطة التوتاليتارية صادرة عن منشورات جامعة اوكسفورد عام ١٩٥٧.

مع «خضوع كلي وعزلة كليّة» للمواطن بالنسبة إلى النظام الذي يعيش في ظلّه. والواضح أنه في تلك الفترة أدّى التنظيم العقلاني للمجتمع إلى خلق بيروقراطية رأسمالية اعتمدت على اليد العاملة المستعبدة وعلى صورة مخيفة للسلطة القائمة والدور المتعاظم المعطى للثيوقراطية (الحكومة الدينية) وكهنتها.

ويضيف جانديه أن بلاد الشام كانت في تلك الحقبة صلة وصل بين الهند والبحر المتوسط، إذ أصبحت مركزاً مهماً للتبادل التجاري والحضاري. وقام شط العرب بدور العرق النابض للنقل البحري خلال قرنين من الزمن. وهو يرى أنه إذا أضفنا الفترة العباسية في ما بعد (٧٥٠ ـ ١٢٥٨ م) حين اتخذ العالم العربي ـ الإسلامي من بغداد مركزاً وعاصمة، قبل أن يغزوها مغول هولاكو، نفهم لماذا يلجأ جهاز السلطة البعثية في بلد عمل على تعظيم القائد إلى التذكير بالعصور الذهبية المنصرمة والوعد بعصر ثالث. فالعراق يتمتع بثروات مهمة نفطية ومائية وبثروة بشرية مناسبة وبالقدرة على التزود بالسلاح في عصر يتنافس منتجو الأسلحة فيه على الزبائن. فقد وجد صدام حسين في نفسه خلال الثمانينات قائداً كاريزمياً يتمتع بجميع العناصر التي تجعل منه صلاح الدين القرن العشرين. لكنه، كما نيقولا تشاوشيسكو، أغفل حقائق تكلم عليها كارل فيتفوجل: كما حصل إبان حضارة بلاد الشام فقد دفع النظام البعثي نفسه على رأس دولة عربية «قوية» عبر إقامة نظام الحزب الواحد المعتمد على أجهزة الاستخبارات وعلى العنف.

ايران

أما في إيران فيقابل الكاتب ذلك بـ «التوابل» الخطيرة نفسها المعتمدة على مفاهيم «تاريخية» يطلقها رجال البلاط في عهد الشاه الذي أعلن مراراً وتكراراً عن عزمه التربّع على رأس القوة العالمية الرابعة وأن امبراطوريته سوف تعيش عصراً ذهبياً ثالثاً، بعدما عاشت الأول بين القرنين السابع والرابع قبل الميلاد على مساحة واسعة ممتدة من الدانوب حتى الإندوس (Indus)، وعاشت الثاني في القرن السادس عشر في عصر الشاه اسماعيل الذي بسط سيطرته على ما يسمى إيران والعراق اليوم وعلى شمال الإندوس، حيث فرض المذهب الشيعي الإثني عشري المستمر حتى اليوم. ثم أصبحت شيراز وأصفهان في ظل المملكة الفارسية مدينتي الاشعاع الثقافي والهندسي ومركزي السلطة الامبراطورية. وحكم الشاه عباس «الكبير» على طريقة لويس الرابع عشر في فرنسا متخذاً من أصفهان مركزاً أساسياً وحولها إلى إحدى أهم مدن التاريخ قبل أن يأتي نادر شاه ويوسّع الامبراطورية ويعمم اللغة الفارسية على كل البقاع الواقعة تحت سلطته.

ويرى جانديه أن هذا الماضي الحافل سوف يساهم في عبادة الشخص: خلق روزنامة ملكية ولقب الشاهنشاه (ملك الملوك) وشمس الآريين، إلى الثلاثية الرسمية: الله ـ الشاه ـ الوطن المردّدة يومياً خلال الحفلات وفي المدارس والسينما والمسارح والمساجد أيام الجمعة والأعياد.

غير أن هذه العودة إلى الوراء ثار عليها الإمام الخميني الذي كان منفياً في النجف منذ عام ١٩٦٤ وقام مؤيدوه ضد هذه الهوة الفاصلة بين البلاط والبؤس المسيطر على «الجماهير الإسلامية» التي وصفها بـ «المحرومين».

السعودية

يروي الكاتب باختصار قصة نشوء المملكة العربية السعودية عبر التحالف بين محمد ابن عبد الوهاب وشيخ قبيلة آل سعود منذ عام ١٧٤٥ والمعنى الرمزي للعلم السعودي. موحّد المملكة وحامي الأماكن المقدسة هو عبد العزيز الثالث ابن سعود (الرياض ١٨٨٠ ـ ١٩٥٣) الذي دخل مكة عام ١٩٢٤ والمدينة عام ١٩٢٥ واضعاً بذلك حداً لحكم العائلة الهاشمية التي استمرت على الرغم من

ذلك حتى تموز/ يوليو ١٩٥٨ في بغداد وحتى اليوم في عمان. والحج السنوي للأماكن المقدسة حيث يرى ملك السعودية أن حضور مليون ونصف المليون من الحجاج لمدة أسبوعين، هو مناسبة ليظن الملك نفسه أنه على رأس أمة إسلامية تجمع أكثر من ٩٠٠ مليون مسلم في العالم. وهكذا يرى الكاتب أن عائلة سعود تجد جذورها في الطريق الذي سلكه الرسول محمد وفي الوحي القرآني برمته وفي حراسة الأماكن المقدسة. فرؤية المخاطر المضمرة التي تهيمن على السعودية تمر عبر المنظور الديني ثم السياسي.

نظرة دول المثلث إلى التهديدات الداخلية

ـ يشير الكاتب إلى أن الأكراد يمثلون الخطر الأول بالنسبة إلى **طهران**، وهذه النظرة إلى الأكراد مستمرة منذ رضا خان حتى اليوم. وهناك أيضاً مخاطر أخرى ذات طبيعة إثنية (الأذريون والبالوتش والتركمان) أو ايديولوجية مع الحزب الشيوعي (توده) ومجاهدي الشعب وفدائيي إسلام وفدائيي خلق، وأخيراً مع البهائيين. فيشرح الكاتب نشوء هذه الخلافات وتطور مسارها التاريخي.

ـ وفي **العراق** يعد الأكراد أربعة ملايين نسمة مقابل ١٨ مليوناً، وهم في نضال مستمر ضد السلطة المركزية منذ أكثر من نصف قرن، وتحديداً منذ استقلال العراق الملكي عن بريطانيا عام ١٩٣٠، إذ إنهم مع الأرمن من كبار منسيي معاهدة فرساي (ثم سان ريمو وسافر ولوزان). فالمشكلة الكردية ينظر إليها في العراق كخطر يهدد ليس وحدة الأراضي العراقية فقط بل هوية البلد العربية أيضاً.

وفي العراق الحالي ولدت الشيعية الإثني عشرية ـ العربية وليس الفارسية، كما يقول بعض المؤرخين خطأ ـ وهي على صراع مع السلطة المركزية السنية منذ نصف قرن.

وبعد تحليل مسهب لمشكلة شيعة الجنوب يطرح الكاتب السؤال: لماذا أوقف جورج بوش الزحف نحو العراق في ٢٨ شباط/ فبراير الساعة الخامسة بتوقيت غرينتش في حين أكدّ الجنرال نورمان شوارزكوف أن استمرار المعركة لأيام عدة فقط يمكن أن يسبب انهيار نظام صدام حسين؟ ويرى الكاتب أن الجواب يجده المحللون لدى أصحاب القرار في مصر وتركيا والسعودية والكويت. فتركيا، التي تتجاهل وجود الأكراد منذ كمال أتاتورك، لا تتمنى أن تجد على حدودها كردستان عراقياً منفصلاً، والسعودية والكويت، وبشكل عام دول مجلس التعاون الخليجي، تخشى قيام دولة شيعية في البصرة تصبح رأس جسر للجمهورية الشيعية ـ الايرانية في العالم الإسلامي السني.

ـ أما **السعودية** فهي منذ ربع قرن تأخذ في الحسبان عدداً من المخاطر الداخلية الواضحة والمخيفة. وعشية «عاصفة الصحراء» كان هناك نحو أربعة ملايين أجنبي من أصل تسعة ملايين نسمة في السعودية. وحول عدد الأجانب في الجيش فليس هناك أي إحصاء رسمي منشور. إن هذه الفسيفساء الثقافية ـ الاجتماعية تمثّل مصدر خطر داخلياً للزعماء السعوديين، على الرغم من القوانين المجحفة بحق الأجانب وحاجتهم إلى كفيل سعودي يضمن سلوكهم ويراقبه ويملك حق الإستغناء عنهم واستبدالهم.

هناك أيضاً ٣٠٠ ألف شيعي في الاحساء ـ المنطقة الشرقية حيث حصلت اضطرابات تمّ قمعها عشية الصراع العراقي ـ الإيراني. وبرزت «جبهة تحرير الخليج العربي» الماركسية ـ اللينينية المدعومة من الصين والتي وجدت أرضاً خصبة في سلطنة عمان وتحديداً في ظفار.

أمر ثالث يذكره المؤلف وهو أمر الأصوليين الإسلاميين السعوديين الذين يوجهون الإنتقادات العنيفة للعائلة الحاكمة بسبب تحالفها مع الولايات

المتحدة، وطريقة عيشها المنافية لأحكام الدين، وهي التي من المفترض بها أن تحمي الأماكن المقدسة وتعطي المثل عن العفة والتقوى. إن أحد أبرز تعابير هذه الأصولية المتطرفة كانت حادثة مسجد مكة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، والتحقيق الذي جرى حولها أكّد أن وراءها سعوديين متطرفين من البدو أو من خريجي المعاهد القرآنية.

نظرة دول المثلث إلى التهديدات الخارجية

طهران

١ ـ الاتحاد السوفياتي (ثم روسيا): كانت إيران تهاب دوماً سلطة القياصرة الروس ثم الشيوعيين لاحقاً. وحتى بريجنيف فقد كان ينظر نظرة جيوبوليتيكية إلى إيران شبيهة بنظرة القياصرة، لكن الشاه فرض علاقات حسن جوار وتبادل إقتصادي على الرغم من قمعه حزب الثورة. وفي إثر الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ تعرضت علاقات السوفيات بإيران لتوتر ملحوظ، إذ قامت هذه الأخيرة بمساعدة المجاهدين الأفغان.

٢ ـ العراق البعثي: حاول العراق الإعتماد على السوفيات ليصبح قوة عظمى إقليمية علمانية واشتراكية عربية، في حين حاول شاه إيران بتحالفه مع أميركا أن يصبح «شرطي» الخليج وقوة عظمى عالمية وليس إقليمية فحسب. وقد ساعدت إيران أكراد العراق في نضالهم ضد السلطة المركزية بهدف تقليص دور هذه الأخيرة وعرقلة تطلعاتها الاقليمية وإجبارها على تنازلات في شأن الخلاف القائم حول شط العرب. عدا ذلك تشعر ايران الشاه ثم الخميني بمخاطر دينية في العراق الذي يضم كربلاء والنجف، وهما بالنسبة إلى القادة الإيرانيين عامل قوة وضعف في آنٍ معاً.

٣ ـ السعودية، النفط والأماكن المقدسة: خلال عقود ثلاثة شعرت إيران بمخاطر من الرياض متأتية من مجالين مختلفين: الطاقة (نفط وغاز) والسيطرة على العالم الإسلامي (حماية الأماكن المقدسة مكة والمدينة). وغالباً ما كان الخلاف السعودي ـ الايراني يحتدم داخل الأوبك حول سياسة الأسعار والإنتاج. وخارجها أيضاً كانت إيران تحتج دوماً على تفرّد آل سعود بحراسة الأماكن المقدسة التي تهمّ المسلمين جميعاً وليس العائلة الحاكمة في الرياض فقط.

بغداد

يرى المؤلف أن الأنظمة العسكرية العراقية (قاسم وعارف) ثم البعثية (بكر وصدام حسين) تواجه منذ تموز/ يوليو ١٩٥٨ مخاطر خارجية عدة:

١ ـ تركيا: منذ نحو عقد أقرت الحكومة التركية برنامجاً واسعاً للتنمية في أراضيها الجنوبية تضمن مشروع بناء سد «أتاتورك» على الفرات. لذلك تمثل المياه نقطة خلاف بين تركيا والعراق وسوريا لم تستطع حلها حتى الآن اللجنة الثلاثية التي تألفت عام ١٩٨٢. وبعد «عاصفة الصحراء» باتت إعادة توزيع الثروة المائية في المنطقة إحدى نقاط التفاوض العربي ـ الإسرائيلي الذي يعد بإدخال تركيا كبلد أساسي في المنطقة مستقبلاً.

٢ ـ سوريا: عدا الخلاف التاريخي حول مركز الخلافة، دمشق أو بغداد، تتّسم العلاقات بين العاصمتين بالتأزم منذ عقدين من الزمن على الأقل. ويعرض الكاتب جذور الخلاف منذ تسلّم البعثيين السلطة في دمشق (٨ شباط/ فبراير ١٩٦٢) وبغداد (٨ آذار/ مارس من السنة نفسها) مروراً بالحرب العراقية ـ الإيرانية ثم الحرب الأهلية اللبنانية و«عاصفة الصحراء» ليلاحظ انه مع كل ذلك لم تساعد سوريا يوماً أكراد العراق ولم تقم بتحركات على الجبهة العراقية خلال حربي الخليج الأولى أو الثانية أو بأي تحرشات عسكرية ضد العراق. وعلى

الرغم من ذلك فإن العداوة بين البلدين قائمة.

٣ ـ **إسرائيل:** منذ قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١، فإن العراق يرى نفسه مهدداً مباشرة من قبل اسرائيل. وقد سعى العراق لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل على صعيد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وفي ربيع ١٩٩٠ قبل احتلال الكويت بأشهر، تبادلت بغداد وتل أبيب التهديدات باللجوء إلى استخدام الصواريخ البالستية التقليدية أو الكيميائية في حال نشوب نزاع بينهما. ثم قصف العراق إسرائيل بصواريخ سكود خلال حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من ذلك لم تحدث بين البلدين أي حرب غير تقليدية إلى أن فقد العراق قوته العسكرية نتيجة حرب الخليج الثانية.

٤ ـ **ايران:** يعرض الكاتب جذور الخلاف العراقي ـ الايراني أيام الشاه، ثم يقول إن رحيل هذا الأخير، ومجيء الخميني الذي أراد تصدير الثورة الإسلامية، أمّن الفرصة المناسبة للعراق لينقضّ على إيران.

ويفشي الكاتب أن مجموعة من كبار الضباط الإيرانيين الذين هربوا من الإعدام، ومنهم الجنرال علي غلامي، أتوا إلى العراق ومعهم وثائق عسكرية مهمة ليقنعوا صدام حسين بأن حرباً وقائية سريعة يمكنها أن تقضي على الثورة الإيرانية في المهد وتؤدي إلى تسوية الخلافات التاريخية بين العراق وإيران. لكن الحرب لم تتوقف بسرعة بل حصدت مئات الآلاف من الطرفين ودامت ثماني سنوات لتنتهي كما بدأت من دون تسوية أي خلافات.

٥ ـ **الكويت:** يعّد العراق نفسه مهدداً من قبل الكويت، وتحديداً بسبب سياستها النفطية. وقد رفض الأمير جابر في زيارته لبغداد عام ١٩٨٩ تأجير جزيرتي بوبيان ووربة للعراق، الذي يعاني عدم وجود منفذ له على البحر، ما دامت الحدود بين البلدين لم يتم تعريفها بشكل واضح. واتهم العراق الكويت بتخطي الحصة المحددة للإنتاج في الأوبك ثم رفضت الكويت مناقشة مسألة الديون العراقية. وأخذت هذه المسائل منحى تصادمياً في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٠ في جدّة، الأمر الذي سبب ذريعة للحرب وغزو العراق للكويت في اليوم التالي.

٦ ـ **السعودية:** منذ أن استولى حزب البعث «الجمهوري العلماني الاشتراكي» على السلطة في العراق وسوريا فإن الخصام المضمر على الأقل مع السعودية «الملكية الإسلامية الرأسمالية» قد بات مفتوحاً. وقد برز التنازع على الزعامة داخل الأوبك، حيث أخذ العراق يتّهم السعودية بأنها عميلة للولايات المتحدة لأنها كانت تضغط باتجاه زيادة الإنتاج وخفض الأسعار. عدا ذلك فالخلاف على زعامة «الخليج العربي» بين البلدين ظل حاضراً على الرغم من دعم السعودية للعراق في وجه ايران خلال الحرب. وحرب «عاصفة الصحراء»، أراحت الرياض من «الأخ ـ العدو الخطير» حتى لو أن الملك فهد كان قد رفض، كما فعل بوش، احتلال الحلفاء للبصرة ثم بغداد، فأمّن بذلك الإستمرار السياسي لصدام حسين.

الرياض

عدا إيران والعراق تمثل اليمن ـ بعد التوحيد ـ خطراً خارجياً من وجهة نظر الرياض. فشعب اليمن (٥٣٠ ألف كلم٢ مع ١٣ مليون نسمة دخل الفرد لديهم لا يتعدى ٥٠٠ دولار سنوياً) فخور بهويته الوطنية ذات آلاف السنين من العمر، ويريد أن يقوم بدور على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ولا يسمع كثيراً «نصائح» الرياض. فقد أيد اليمن العراق خلال «عاصفة الصحراء» فطردت السعودية ٧٠٠ ألف عامل يمني. وإذا أضفنا النزاع الحدودي واكتشاف النفط والغاز على الحدود الشمالية لليمن وأزمة الثقة الناشئة بعد «عاصفة الصحراء» نفهم لماذا تنظر السعودية بعين الحذر إلى جارتها اليمن.

إمكانات التوسع خارجياً: نظرية راتزل

يحـاول الكاتب اجـراء مـقاربـة لدول المثلث على قاعـدة نظرية راتزل. ويتحـدث المؤلف هنا عن راتزل الذي نشـر عـام ١٨٩٧ كـتـابـاً عنوانه **جـغـرافـيـا سيـاسيـة** جـعل منه أحد مـؤسـسي الجغـرافيـا السياسية (Geopolitique) المعاصرة. وقد تأثر فكره بسـياسـة المستـشـار الألماني بسمـارك الذي أسس الامبراطورية الألمانية على قاعدة احتلال أراضٍ باسم مـبـدأ بروسي قـديم يقـول إن «القـوة تخلق الحق». وبالنسـبـة إلى راتزل كـل دولة هي بالضـرورة في صـراع مع عالم خـارجي مجـاور للدفاع عن المجـال الذي تحـتـله، وبالتـالي فـكل دولة «منظمـة بشكل محكم» تبحث عن زيادة مجالها وإعطائه مصادر أكثر غـزارة وتوفيـر أمن أكـبر له. من هـنا المفهـوم الذي طوره هذا الكاتب عن «وعي المجال» (conscience de l'espace) والدولة التي شبهها بـ «المخلوق الحي الذي يكبر».

عـام ١٩٢٤ طبق قـائـد الأركـان الألماني كـارل هوشـوفـر (Karl Haushofer) نظرية راتـزل على الرايخ المهزوم، الذي كان يريد استـعادة قوته وإعادة بنائها. وقـد لجأ في تعاليمه إلى مفهـومي «مطاطية الحـدود» و«المجـال الحـيـوي» بإعطـائهـمـا مـعنى سياسياً ـ اقتصادياً أوسع.

ومنذ ربع قـرن تشرح الجـغـرافيـا السيـاسيـة لراتزل الأعـمـال التسلطيـة التي يقـوم بهـا كل من العراق وإيران والسـعودية. فتـخلق هذه الدول بذلك مـثلث أزمـة توجـد في وسطه إمـارة الـكويت التي سيجتاحها مسار بسماركي أطلقه صدام حسين الذي أراد أن يتوسع في المجال الخـارجي نحو جاره الغني بالنفط وبالعائدات المتأتية من استثماراته الخارجية.

١ ـ ايران

يشير جانديه هنا إلى الأولوية التي أعطاها الشاه لعسكرة مـضيق هرمز، وخـصـوصـاً بعد «الصـدمة» النفطيـة الأولى، بسبب أهميـته الحـيوية، إذ إنه ممر النفط نحـو الدول الصناعيـة كلّهـا، والسيطرة عليـه تعطي لإيران مـركـز «حـارس» الخـليج. لكن حـرب الخليج أيام الخـميني بيّنت أن إيران لم تغلق مـضيق هرمـز على الرغم مـن التـهـديدات المتكررة، لأن ذلك يضرّ بمصـالحها الاقتـصادية، إذ إنها تصـدر نفطها أيضاً انطلاقـاً من هذا المضيق. ويروي الكاتب بشيء من التفـصيل تطور مـسألة شط العـرب منذ أن أعلن رئيس الوزراء الإيراني حـافظ أغـاسي في ١٥ آذار/ مارس ١٨٤٤ أن «الخليج الفـارسي، من شط العرب إلى مسقط، ينتـمي إلى فارس مع كل الجزر من دون أي استثناء»، ليخلص إلى أن إيران الشاه، ثم الخميني من بعده، كـانت دوماً تتطلع إلى هذه المنطقة كـمجال حيوي. ثم رفـعت إيران الخميني شعـارات «تصدير الثورة الإسـلامية» و«تحرير الـقدس» معتـمدة على مسـاحتين خارجيـتين أساسيـتين: لبنان الغارق في الحرب الأهليـة، ومكّة المكرمة والمدينة أيام الحج التي تمنّت إيران تحويلـها إلى فتـرة حوار سيـاسي حول «أحـوال الأمة» وحـول شـرعـية اسـتـئثـار العـائلة السعودية المالكة بدور «حارس الأماكن المقدسة».

فالحرب الأهلية اللبنانيـة ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، سمـحا لإيران بالدخول في صلب الحياة السياسية اللبنانـية، والقيام بدور مهم عبرها، وخصوصـاً عبر التحالف مـع سوريا. والصراع مع السعـودية سمح لإيران باسـتقطاب جـزء من العالم الإسلامي المناهض للسلوك السياسي للعائلة الحاكمة في الرياض وبالقيام بدور ممثل الشيعة في العالم.

٢ ـ العراق

بحسب نظرية راتزل العراق هو أكثر البلدان التي حاولت في المنطقة أن تجد امتداداً خارجياً حيوياً لدى الجيران وأحـياناً أبعد كثـيراً؛ وبسبب سيطـرة تركيا على منابـع دجلة والفـرات وعلى جـزء مـن المسـألة الكردية ليس من مصلحة العراق مـعاداتها. ولا يجرؤ

صدام حسين على التعبير عن أطماعه في الأردن، لأن إسرائيل يمكن أن تعدّ ذلك سبباً للحرب، ولأن طريق بغداد ـ عمان ـ العقبة هي العصب الحيوي الأساسي لحركة الاستيراد والتصدير العراقية. كما أنه على الرغم من الخلاف الشديد مع سوريا فإنّ الصدام المباشر بين البلدين يبقى بعيد الإحتمال. أما بالنسبة إلى الكويت فإن المطالب العراقية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى والمعاهدات المنبثقة منها التي سلخت الإمارة عن العراق قبل أن تمنحها بريطانيا الإستقلال في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١. وحين هدّدها عبد الكريم قاسم بالإجتياح أرسلت بريطانيا قوات عسكرية لحماية الإمارات التي انضمت إلى الأمم المتحدة في العام نفسه. ويشرح الكاتب تفاصيل الخلاف العراقي ـ الكويتي الذي أوصل إلى إجتياح العراق للكويت. ثم يذكّر بالخلاف مع إيران الذي أوصل إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية.

عدا إيران والكويت فقد حاول العراق دوماً التوجّه نحو المجال اليمني والإفريقي والعربي بشكل عام عبر فروع حزب البعث الموالية له. فمنذ مجيء علي عبد الله صالح عام ١٩٧٨ تقرّب العراق من اليمن، حيث لوحظ تأييد لحزب البعث العراقي في الأوساط العسكرية والسياسية في صنعاء، على الرغم من حظر الأحزاب السياسية. وقد انضمّ اليمن الشمالي في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٩ إلى «مجلس التعاون العربي» الموقّع في بغداد بين العراق والأردن ومصر في مواجهة «مجلس التعاون الخليجي». وعدت السعودية هذا الحلف محاولة لتطويقها من قبل العراق. وقد وقفت اليمن إلى جانب العراق في حربي الخليج الأولى والثانية.

ثم يعرض الكاتب تدخلات العراق في كل من جيبوتي والسودان والنيجر والسنغال وموريتانيا. ففي نواكشوط يوجد حزب موالٍ للبعث العراقي. وفي نيسان/ ابريل ١٩٨٩ خلال المواجهات الدامية بين السنغاليين والموريتانيين والسود القاطنين حول نهر السنغال، لاحظ المراقبون أن العراق أرسل سريعاً بأسلحة خفيفة للميليشيات القروية القاطنة على طول الضفة الموريتانية لنهر السنغال.

٣ ـ السعودية

في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٩ شبّ حريق في المسجد الأقصى في القدس افتعله يهود متعصبون، الأمر الذي أثار موجة احتجاج عارمة في العالم الإسلامي. وبمبادرة من الملك فيصل انعقد في الرباط في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ مؤتمر طارىء لزعماء الدول الإسلامية، وتقرر إنشاء «منظمة المؤتمر الإسلامي» التي تضمّ اليوم أربعين دولة ومقرّها جدة. وبين عامي ١٩٦٩ (الرباط) و١٩٩١ (داكار) انعقدت ستة مؤتمرات قمة قامت السعودية بدور مهم فيها. وتقوم السعودية بدور حيث يوجد مسلمون سُنّة في العالم، من الفيليبين إلى تركيا وقبرص وبلغاريا والباكستان وجنوب شرق آسيا، فتدعم الجمعيات على الأقل وتساعد على بناء المؤسسات والجوامع حتى في أوروبا وأميركا. ودور السعودية مالي ودعوي وسياسي. ومعظم الحركات الأصولية السنية يستمد من الرياض دعماً مالياً وهيكلياً وسياسياً مباشراً.

عرفت بداية الثمانينات صعوداً للحركات الدينية في الجزائر وتونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان واليمن الموحد والباكستان وأفغانستان وتركيا والهند والجمهوريات السوفياتية السابقة وفي آسيا الوسطى ...الخ. وبهدف مواجهة الأصولية الشيعية تدعم الرياض (بدعم من واشنطن) الأصوليات السنية حتى حين لا تتفق معها.

وعلى صعيد آخر تتوسع السعودية في المجال الخارجي عبر «النظام المصرفي الإسلامي»، وقد عرفت مؤسساتها المالية مثل «دار فيصل الإسلامي» وجماعة البركة ودار المال... الخ، ازدهاراً مع رأسمال يناهز الـ ١٥ مليار دولار، وفتحت فروعاً لها في لوكسمبورغ وباناما وسويسرا لتحقيق أرباح على

الطريقة التقليدية، على الرغم من رفض الربا والفائدة وطريقة عمل البنوك الغربية. وهذا الأمر يؤمن للسعودية (البترودولار) نفوذاً سرّياً وفعالاً.

الكويت في قلب مثلث الأزمة

١ ـ التهديدات الخارجية

وجدت الكويت رغماً منها، بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية، في موقع نزاعي مع إيران. وقد بلغ الأمر حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب اتهام إيران بالقيام بأعمال إرهابية عديدة في الكويت. وبعد توقف الحرب العراقية ـ الايرانية في تموز/ يوليو ١٩٨٨ عادت العلاقات الدبلوماسية، لكن مع بعض التحفظ بسبب دعم إيران لشيعة الكويت. وبعد اجتياح العراق للكويت دانت إيران عمل العراق ودعته إلى الإنسحاب إلى الحدود المعترف بها دولياً، كما دانت طهران التدخل الأميركي في الخليج الذي مهد له العدوان العراقي على الكويت.

وبين السعودية والكويت خلاف قديم يعود إلى الإستقلال حين تبنّت الكويت دستوراً منقولاً عن النموذج البلجيكي. ومنذ ذلك الوقت تخشى الرياض العدوى الكويتية حيث تسود حياة برلمانية نسبية وأجواء أكثر ديمقراطية وانفتاحاً مع حرية صحافة وتعبير عن الرأي. وقد لاقى تعليق العمل بالدستور عامي ١٩٧٦ و١٩٨٥ في الكويت ترحيباً حاراً في الرياض. ولم يعجب السعودية ما فعله أمير الكويت جابر الثاني حين نظم في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ إنتخابات تشريعية أدّت إلى خلق «المجلس الوطني الموقت»، الأمر الذي اضعف العائلة المالكة وجعل صدام حسين يفكّر في الحصول على تأييد أنصار الجمهورية إذا غزا الكويت.

ويروي الكاتب تفاصيل المحادثات التي جرت عشية الاحتلال العراقي للكويت وإبان التعبئة الأميركية والطلبات المتكررة من العالم أجمع لانسحاب العراق. ويشير إلى أن العراق راهن على تأليف حكومة كويتية موالية له، لكنه لم يجد متعاونين فأعلن ضمّ الكويت. والخطأ الجيوستراتيجي الذي ارتكبه صدام حسين هو اعتقاده أن مناخ الحرب الباردة لم ينته بعد وأن الولايات المتحدة كانت منشغلة كلياً بعملية الوحدة الألمانية وأن موسكو ملتزمة مساعدة العراق بموجب معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة عام ١٩٧٢، وأن اجتياح العراق سوف يؤدي إلى بعض التنديدات العربية والعالمية وإلى تبنّي الأمم المتحدة قرارات تبقى دون تطبيق كما هو حاصل في إسرائيل. وأخيراً لم يستطع صدام حسين التراجع بسبب عقليته البدوية ولأن تراجعه بعد الحملة الإعلامية العالمية ربما ينقص من مكانته كزعيم وقائد عربي وقبلي، الأمر الذي ربما يؤدي إلى سقوط نظامه. لذلك فضل الاستمرار في الطريق الذي بدأه.

٢ ـ التهديدات الداخلية

كانت المقاومة الكويتية شبه منعدمة في مواجهة الاحتلال العراقي، والمخاطر الداخلية التي تعرضت لها الإمارة بدت واضحة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ مع انفجار شاحنة مفخخة عند مدخل السفارة الأميركية في الكويت العاصمة. ثم توالت سلسلة الإنفجارات والأعمال الإرهابية التي يعددها الكاتب في الأعوام التالية حتى عام ١٩٨٨.

وفي داخل المجتمع الكويتي هناك فاصل إجتماعي كبير بين «الجيل الأول» والجيل الثاني وجماعة البدو الذين حصلوا على الجنسية الكويتية اعتباطياً وبطريقة غير مدروسة لأسباب انتخابية. والمجتمع الكويتي مؤلف من جماعات متفرقة منعزلة الواحدة عن الأخرى، وكذلك الجيش، فهو مؤلف من وحدات مسلحة تنقصها الروح الوطنية ولا تعرف بشكل محدد ما هي مهماتها ومسؤولياتها.

لقد دلّت انتخابات عام ١٩٩٠ على أن العائلة الحاكمة لا تملك تأييد الأغلبية العظمى من الكويتيين

كما تدّعي. وعلى الرغم من ذلك فإن النظام البرلماني الكويتي هو الوحيد المتمتع بشيء من الديمقراطية في منطقة الخليج.

٣ ـ المجال الحيوي

أفادت الكويت من ارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ ومارست سياسة ناجحة جداً على صعيد استثماراتها النقدية الخارجية وساعدت دولاً أخرى عدة وقد بدأت الدبلوماسية المالية بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أصبح نافذاً في دول المغرب العربي ودول المشرق، حيث أقرض دولاً عديدة لآماد طويلة وبفوائد منخفضة جداً. ثم أسست الكويت صندوقاً خاصاً بعد الصدمة النفطية الأولى يؤمن تسهيلات مالية لدول أفريقية وآسيوية. عدا ذلك تساهم الكويت في صناديق عديدة في أفريقيا والأوبك والبنك الإسلامي وصندوق النقد العربي، وهي تستثمر عائداتها في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا وحتى روسيا والصين. وأول مرة في التاريخ نجد دولة قد اجتيحت أراضيها كاملة تموّل عملية تحريرها من الخارج، وقد قدرت نفقات ذلك بنحو ٢٥ مليار دولار تحملتها الخزينة الكويتية.

الحصيلة: المشهد السياسي الحالي لمثلث الأزمة

يرى الكاتب أن المشهد السياسي الحالي لمثلث الأزمة يعطي انطباعين متناقضين، فإما أننا على عتبة أزمة جديدة أو أننا على عتبة حلّ نهائي لأزمة هذه المنطقة.

بالنسبة إلى **الكويت** فقد عادت هذه الدولة إلى سابق عهدها على الصعيدين الحكومي والإجتماعي ـ الإقتصادي، بعدما خسرت نصف ثروتها النقدية في الخارج، كما أن المشاكل التي كانت تعرفها الإمارة قبل الإحتلال العراقي وتلك التي عرفتها نتيجة ذلك لا يبدو أنها على طريق الحلّ. وإعادة الإعمار تجري على القواعد الهشة نفسها التي كانت قبل الأزمة.

وبالنسبة إلى **إيران** فهي الرابح الكبير من حرب الخليج الثانية؛ أولاً لأن خصمها اللدود صدام حسين ينحني أرضاً، ولأن العراق انسحب من أراضيها في ١٥ آب/ اغسطس ١٩٩١ من دون مقابل. وأصبحت إيران القوة الخليجية الأولى، وهي تتمتع بعائدات نفطية مهمة وبكادرات جديدة أنتجتها التجربة الإسلامية، الأمر الذي يؤمن لها الحضور الدبلوماسي والنفوذ في مناطق كأذربيجان وأرمينيا وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان وأوزبكستان وأفغانستان... الخ. وتمارس إيران سلطة على شيعة لبنان والعراق والأقليات الشيعية في إمارات الخليج وفي العربية السعودية أيضاً. ويتطلّع رجال الأعمال الغربيون إلى الجمهورية الإسلامية التي يرئسها علي أكبر هاشمي رفسنجاني بكثير من الإهتمام، لكونها تملك ثروات طبيعية ونفطية مهمة وبسبب موقعها الإستراتيجي الذي يشرف على المجال الأوروبي الشرقي والآسيوي مع نافذة واسعة على الخليج وبحر عُمان تحكم المدخل إلى المحيط الهندي.

أما في **العراق** البعثي فلا تزال «أم المعارك» مصدر اعتزاز للرئيس العراقي، على الرغم من هزيمته النكراء. والخوف من انفجار المشكلتين الكردية والشيعية وتبعثر العراق إلى دويلات إثنية طائفية هو الذي حدا بدول الإئتلاف إلى الإبقاء على صدام حسين في السلطة، وعلى الرغم من ذلك فإن المطالب العراقية في الكويت وجزيرتي وربة وبوبيان ستبقى مصدر عدم استقرار في المنطقة للأجيال المقبلة.

أما **السعودية**، فيرى جانديه أنها خرجت بدورها منتصرة من حرب الخليج الثانية، ولا تزال تمثل قوة سياسية ومالية، لكنها من الناحية

العسكرية تحتاج إلى الحماية الأميركية لأسباب داخلية وخارجية على السواء، الأمر الذي يضعفها ويحرج موقفها كـ «حامٍ» للأماكن الإسلامية المقدسة.

المشهد السياسي في ضواحي مثلث الأزمة

يرى جانديه أن تركيا أفادت بدورها من حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، فأصبحت قوة إقليمية كبرى تتوسط النزاعات الناشبة بين دول البحر الأسود والجمهوريات المنبثقة من تبعثر الاتحاد السوفياتي بدعم من الولايات المتحدة الأميركية.

تقع تركيا على المفترق بين دول المجموعة الأوروبية ودول العالم العربي، وهي قوة سنية (على الرغم من علمانيتها) مواجهة لإيران الشيعية وتتمتع بثروة مائية مهمة وتتحكم بينابيع المياه التي تحكم سوريا والعراق وممالك الخليج النفطية، إلى درجة أن مشكلة المياه تمثل أحد المشاكل التي يعالجها مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط.

أما **سوريا** فقد اشتركت في الائتلاف المعادي للعراق وبسطت سيطرتها على لبنان بمباركة أميركية، وهي تؤدي دوراً محورياً في مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية وتستعد عبرها لاستعادة الجولان المحتل من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧.

وقد أفادت **إسرائيل** بدورها من كسر القوة العسكرية العراقية التي كانت مصدر تهديد جدي لها، وقد كافأتها أميركا لعدم اشتراكها في الحرب بوضعها صواريخ باتريوت في أراضيها وبتوثيق التحالف معها.

أما **منظمة التحرير الفلسطينية** فقد كان خيارها سيئاً خلال الحرب فدفع فلسطينيو الكويت الثمن، ثم تلقّت هيبة عرفات الخارجية ضربة موجعة وتم اختيار فيصل الحسيني (من القدس الشرقية) في المفاوضات وقطعت دول الخليج مساعداتها للمنظمة، الأمر الذي أثّر كثيراً في وضعها.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب جانديه هذا صدر قبل أيام قليلة من الإعلان عن اتفاق أوسلو للحكم الذاتي الفلسطيني وعودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحلبة الدولية.

أما **الأردن** فقد مثل رئة العراق الوحيدة (العقبة). ومنذ مؤتمر مدريد عادت العلاقات الأردنية - الأميركية إلى طبيعتها، فالأردن يشترك في تطبيق قرارات الأمم المتحدة المقاطعة للعراق.

و **مصر** أفادت كذلك من إعفاءات ديون غربية تثقل كاهلها منذ عقدين من الزمن فشاركت بعشرين ألف عسكري في الحرب. وعادت مصر إلى الحظيرة العربية وتقربت من سوريا بمناسبة المفاوضات مع إسرائيل.

في النهاية يدعو الكاتب إلى وقف الإستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة وإلى إيجاد حلّ يعيد للبنان سيادته في إطار الطائف، عبر انسحاب إسرائيل من «الحزام الأمني» وعودة حراس الثورة الإيرانية، الذين دخلوا لبنان عقب الإجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، إلى بلادهم. كما يعتقد الكاتب أن التقدم في المجال السياسي يجب أن يرافقه تقدم في المجال الاقتصادي عبر توزيع أكثر عدالة للثروة النفطية في المنطقة لتضييق الهوة بين البلدان الفقيرة التي تعاني انفجاراً سكانياً وبين البلدان الغنية ذات النسبة السكانية المتدنية، إضافة إلى معالجة المشكلة الغذائية العامة التي تعانيها المنطقة. كلّ ذلك يمر بمشروع نزع سلاح عام يمهد لإقامة منطقة تضامن وازدهار يحلأن محل الصراعات والحروب.

لقد أثبتت العقود الطويلة أن سباق التسلّح لا يؤدي إلى الإستقرار والسلم، بل على العكس. ويتألف مثلث الأزمة (إيران ـ العراق ـ السعودية) من اضلاع ثلاثة «تسلح ـ نفط ـ إسلام سياسي»، الأمر الذي ينذر بحروب وصراعات مستقبلية، لأن الولايات المتحدة باعت دول الخليج أسلحة متطورة بقيمة عشرة مليارات دولار.

ويردّ الكاتب على أطروحة فرنسيس فوكوياما حول «نهاية التاريخ» بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار أميركا في حرب الخليج الثانية، بأن التاريخ لم ينته بل يسير بوتيرة متسارعة: فالأزمة الاقتصادية التي يعانيها العالم الغربي تجد حلاً لها بين ضفاف نهر الأردن وشط العرب، فيجب أن نفهم ذلك.

الكتاب مكثّف وغني وليس فيه حشو ولا زوائد. وتقترب أطروحاته من تلك السائدة في أوروبا الغربية وفرنسا تحديداً، فمؤلفه دبلوماسي فرنسي سابق يعبّر عن وجهة نظر دافع عنها بالقول وبالممارسة خلال سنين طويلة. لكن هذا الأمر لا يبعده كثيراً من الحياد الذي توّخاه باللجوء إلى نظرية علمية في الجيوبوليتيك.

يبدأ الكتاب بمقطع لبول فاليري (Paul Valery) يقول فيه «التاريخ يبرّر كلّ ما نريد ولا يعلّم شيئاً لأنه يحتوي على كلّ شيء ويعطي أمثلة عن كلّ شيء». ويقول الكاتب إن تاريخ إيران والعراق والسعودية ينطبق على فكرة بول فاليري هذه. لكن الكتاب يقوم بشكل أساسي على سرد تاريخي وأمثلة تاريخية تهدف إلى تعلّم الحاضر، إذ يقوم الكاتب باستخراج تحليلاته من دروس وعبر التاريخ. أليس في ذلك تناقض منهجي صارخ؟ عدا ذلك يبقى تطبيق الكاتب لنظرية راتزل سطحياً، ضعيفاً، وإن كان اختياره لها موفقاً، وخصوصاً وسط الجدل الدائر حالياً حول قدرة الجيوبوليتيك على شرح العلاقات الدولية الجديدة.

جهاد الزين

ميشال أبو جودة
١ - الوطن الصغير والدور الكبير
٢ - العربي التائه والسنوات اليتيمة (**)

تجربة معلق كبير في الصحافة العربية
هل التعليق السياسي ... كتابة؟

هل يسمى التعليق السياسي «كتابة»، حين يأتيك الموضوع من خارج، حتى لو اخترته، ويأتيك «خطه السياسي» من خارج، حتى لو آمنت به؟

هذا هو السؤال الرئيسي الذي راودني حين تسلمت جزأي كتاب ميشال أبو جودة الذي أصدرته دار النهار للنشر وأعدته مهى ياسمين نعمة. ولعلها في نظري النقطة الثقافية الأخطر التي ينطلق منها أي تقويم إجمالي لتجربة معلق سياسي بالحجم الاستثنائي الذي كان لميشال أبو جودة كصاحب توقيع نجح في أن يصبح جزءاً من المزاج اليومي لبيروت، في أكثر عهودها ازدهاراً وتأثيراً عربياً.

لئن كان شرط الكتابة - بالمطلق - هو اختيار الكاتب موضوع كتابته، فماذا يبقى من التعليق السياسي، بل من التعليق الصحافي عموماً، المشروط سلفاً بالحدث والموقع... إذا لم نقل، النمط؟

ألا يكون النجاح في التعليق السياسي تميزاً فردياً في الاناقة وسط الزي الجماعي، كما هي الحال في الزي العسكري أو الديني؟

تتدخل اذاً في صناعة هذا التميز عوامل شخصية أكيدة، حتى لو كان التعليق على الصفحة الأولى من صحيفة منتشرة. فالصحيفة الناجحة - كالمنصب الكبير - تصنع إسماً معروفاً، ولكنها لا تصنع «ظاهرة» صحافية يجسدها شخص أكان معلقاً أم مراسلاً أم محرراً.

وكان ميشال أبو جودة بالتأكيد من الذين استحقوا نجاحهم، إذا ميزنا الناجحين بين فئتين: فئة تستحق ما نالته، وفئة لا تستحق، تبعاً لمعايير الموهبة والكفاءة والشجاعة والحظ أو عدمها.

غير أن ما نحن في صدده هنا ليس النجاح بمعناه العام، بل ما هو أصعب، من موقع التقويم الثقافي:

هل التعليق الصحافي هو «كتابة»؟ أي هل المعلق كاتب كما الروائي أو الشاعر أو المؤرخ أو المفكر؟

(*) كاتب سياسي ومدير تحرير صحيفة «السفير» - بيروت.

(**) ميشال أبو جودة: من حقيبة النهار (إعداد مهى ياسمين نعمة) جزءان:

١ - الوطن الصغير والدور الكبير (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣)، ٤٤٦ص.

٢ - العربي التائه والسنوات اليتيمة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣)، ٥٠٥ص.

بكلام آخر: ماذا يبقى من المعلق الكبير؟ وفي الحالة التي هي أمامنا، من معلق تربع على عرش التعليق السياسي في لبنان نحو ثلاثين عاماً وكانت دائرة انتشاره عربية منذ الستينات، عبر اتصاله ومواكبته تطورات مهمة كان يدور حولها حاضر المنطقة ومستقبلها: عبد الناصر، البعث، سوريا، العراق، الفلسطينيون، وعلاقة لبنان وصيغته بكل ذلك، كما علاقة السياسات الدولية به وبكل المنطقة.

لم يغب هذا الهاجس في تقديم غسان تويني للجزء الأول من الكتاب. وكيف يغيب هذا الهاجس المأساوي بين «العابر والدائم»؟ فالمعلق الكبير كميشال أبو جودة هو مادة نموذجية للسؤال الأكبر عن ماذا يبقى؟ المعلق الذي يدخل في العادة اليومية للناس، هل هو أقرب إلى السياسي، عبر التأثير الفعلي في ماجريات الحاضر، أم إلى الكاتب الذي يصمد نصه بذاته؟

في «معضلة» المعلق، هذا التجاذب الدائم بين الفعالية الراهنة التي تشده نحو الساسة، إذا لم أقل الحكام، بل إذا لم أقل السلطة، وهي في النتيجة موضوعه الأول كمعلق سياسي، وبين المهنة التي تحمل إليه عوارض الكتّاب، وهو زميلهم في علاقة باللغة، مصطلحاً ودلالات، ولعباً متاحاً بين المصطلح والدلالة.

هذا السؤال القاسي - هل التعليق هو «كتابة»؟ - قد تخف وطأته على المعلق، بتوسيع إطار المعضلة التي يطرحها، وليس بالاجابة عنه التي أراها مؤجلة. أما توسيع الاطار الاشكالي فهو في أن نضع الصحيفة كلها تحت مجهر السؤال الذي سيصبح حينها كالتالي:

هل ان الصحف «تكتب» فعلاً أم انها «تقول»؟ مع ما في ذلك من مسافة مأساوية بين الكتابة والقول. لفتني أخيراً ان واحدة من الجوائز التقديرية الرئيسية في القطاع الصحافي في بريطانيا، واحدة توزع على سبعة أشخاص من سبع فئات في المهنة بينها فئة المعلق. اسم هذه الجائزة: «جوائز تقدير ماذا تقول الصحف» "What the Papers Say Awards".

إن كنت لا أعرف حتى اللحظة هل المصادفة هنا لغوية في التسمية أم يعنيها أصحابها بطريقة ما، فإني أجد فيها قدراً من الميل إلى تبني أن الصحافة تقول أكثر مما تكتب! وقد عرّف عضو لجنة التحكيم الذي أعلن اسم أفضل معلق في هذه الجائزة يوم ١٨ شباط / فبراير ١٩٩٤، المعلقين في مختلف الموضوعات بالتالي:

«المعلقون هم أناس تقع أمامهم حوادث ذات دلالة... ومع أي نوع من أنواع الحظ، يعيدون تأويلها بدعابة كما باهتمام. الفائزة اليوم [كان يقصد سوزان مور، المعلقة في الشؤون الاجتماعية المعروفة بميولها السحاقية وانخراطها النشط في الحركة النسائية] تقوم بكل ذلك، بذكاء وجوانية، وبراعة لاذعة».

* * * * *

... لنواصل البحث عن معايير في تقويم تجربة ميشال أبو جودة:

ما يمكن أن نضيفه هنا هو الإشارة إلى «المدرسة المصرية» في الصحافة العربية التي ترى أنه ليس مهماً ماذا يكتب المعلق يومياً. المهم أن يكتب. لأنه يتكرس ككاتب معروف في المزاج اليومي للقارىء، وكان أبو جودة من دون شك، من هذه الزاوية المهنية، التعبير الناجح عن فكرة هذه «المدرسة» في لبنان. بهذا فهو يقف في صف واحد مع مصطفى أمين، الرمز الرئيسي للمدرسة المشار إليها الذي لا يزال يمارسها في زاويته «فكرة» في الأخبار المصرية التي لم ينقطع عنها إلا حين كان في السجن لسنوات طويلة أو ممنوعاً من الكتابة، وأنيس منصور، وسابقاً أحمد بهاء الدين وغيرهم.

اختفى كاتب العمود اليومي من الصحف الأميركية الكبرى بل اختفت الافتتاحيات! في

الكريستيان سيانس مونيتور، وهي صحيفة نخبة في الولايات المتحدة، يخبرونك، بل إنهم يحبون أن يخبروك أن آخر افتتاحية على الصفحة الأولى ظهرت يوم توقيع الاتفاق الأميركي ـ الفيتنامي لإنهاء الحرب بعد مفاوضات طويلة في النصف الأول من السبعينات. غير أن المعلق الأميركي لا يزال يحمل اسمه المهني من العمود (Columnist). لم تختف الأعمدة من الصحف الفرنسية، حتى على الصفحات الأولى، لكن لم يعد الواحد منها محصوراً باسم واحد (**الفيغارو**) أو هو من دون توقيع (**اللوموند**).

هذا هو الاتجاه العام الذي يفرضه في الواقع عالمياً تطور الصحافة الانغلوسكسونية وبالتحديد «المدرسة الأميركية» التي يحتل فيها المعلق (في الصحافة المكتوبة وفي السمعية البصرية) مرتبة رئيسية، لكن على أساس غير يومي وغير شكلي، أي ليس ضمن شكل اخراجي واحد.

ميشال أبو جودة، في أحد مقالاته عن «عموده» يتحدث عن صحافي أميركي زنجي زاره ليقول له «كرّموني بميدالية، بعد مرور عشرين سنة على كتابة عمود خمسة أيام، فتفاخر أحد الحاضرين، وهو لبناني، إن عندنا من يكتب العمود ستة أيام... فجئت لأعرفك» (١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨).

لكن في مجال البحث عن معايير، لن يكفي التوقف عند قوة الانتشار والاستمرارية. فثمة معيار أساسي يتعلق بالتأثير الذي يمارسه المعلق.

التأثير في أي وسط أو أوساط؟ وبأي معنى؟ وما الفارق بين الدعاية والتأثير؟ ربما كان هذا المستوى من التقويم مناسبة للطرح مرة أخرى، لا تجربة المعلق السياسي فحسب، بل الصحيفة بكاملها. فهل في بلداننا العالمثالثية، تأثير الصحيفة والمعلق، هو من الجمهور أم من النخبة؟ ونميل هنا إلى الجواب الثاني، مع ما يستتبعه ذلك من التحفظات الضرورية على مقولة سائدة عن صناعة الصحافة للرأي العام... في بلداننا، وهو ما ليس أكيداً خصوصاً في المسائل التي تمثل مفاصل في اتجاهات الجمهور الأساسية. إلا إذا عدينا، في مجتمعات كمجتمعاتنا، الرأي العام شيئاً والجمهور شيئاً آخر. أي الرأي العام الذي يتكوّن من تفاعل الأفكار والمعلومات حول مسائل كبيرة وصغيرة محددة في أوقات محددة. فلا رأي عام في بلداننا، خارج النخبة، يتسع باتساعها ويضيق بضيق قاعدتها الاجتماعية تبعاً لمقاييس عديدة منها نسبة التعليم والاهتمام بالشأن العام والحريات.

وتجربة ميشال أبو جودة ـ المعروف شعبياً ولكن لست متأكداً من أنه مفهوم شعبياً ـ هذه التجربة كانت مهمة في المواكبة المعلوماتية والسجالية للنخب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية حيال تطورات متعلقة بالأوضاع اللبنانية، وتحديداً العربية في سوريا والعراق بدءاً من أواخر الخمسينات، وهي تعليقات أعدتُ اكتشافها من هذا الكتاب لأن سني لم تكن قد سمحت لي بعد بالإدمان على قراءته، كما فعلت لاحقاً في أواخر الستينات مع تفتح الوعي السياسي للجيل الذي أنتمي إليه.

وهنا يلفت لديه مستوى رائد من المواكبة، وأحياناً من السجالية حتى لو ظهر لاحقاً خطأ في بعض تقديراته، فالمعلق السياسي ليس منجماً ليحاسب فقط على توقعاته، بل المعيار هنا مدى توهجه في قلب السجال السياسي، أفكاراً ومعلومات لزمنه، ولموضوعات زمنه التي يتناولها.

في التفاتاته المبكرة جداً رصده لأهمية العنصر المدني (الحزبي) في العراق مقابل أهمية العنصر العسكري (الحزبي) في سوريا (١٣ آذار/مارس ١٩٦٣) إلى سؤاله في ٤ أيار/مايو ١٩٦٣ عما إذا كان البعث سيتمكن من النجاح في حكم سوريا إلى «زلته» حين اعترض في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٣ على إطلاق محمد حسنين هيكل تسمية «البعث العراقي» و«البعث السوري»، إلى معادلته المهمة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ حين يقول إن

«الاستقلالات العربية لا تزال استقلالات تجاه بعضها البعض» تحت عنوان (البعث العراقي العائد) وقد بدا انه قبل بالتسمية التي أطلقها هيكل إلى ايراده في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٤ أسماء أهم الضباط المؤثرين في سوريا، وكلها الأسماء التي أدت لاحقاً أدواراً كبيرة إلى أن استقرت الأمور بيد الفريق حافظ الأسد الذي كان اسمه بينها في مقالة أبو جودة...

كلها مقالات راصدة، متوقدة، تبدو الآن كم كانت في قلب الأحداث، إن لم يكن أجوبة دائماً، فأسئلة محورية.

تركز «النهار» دائماً على شهرة مقالات محلية لميشال أبو جودة، كانت في أساس افتراقها عن العهد الشهابي، مثل «في حمى الأمير» (٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٩) و«وداعاً أيها اللواء» (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩)، وتصلح من وجهة نظري أساساً للإعلان عن بدء افتراق جاد لقطاعات مهمة من البيئة المسيحية عن نظرة فؤاد شهاب إلى الدولة بعد الحرب الأهلية عام ١٩٥٨.

لقد افتتحت «النهار» عبر أبو جودة، ما يبدو انه كان آنذاك، منعطفاً جديداً في مسار طويل يمتد منذ السنوات الأولى لتأسيس الكيان اللبناني عام ١٩٢٠، وغالباً ما يغفله مؤرخو الاضطرابات والتململات الداخلية التكوينية لهذا الكيان. أعني هنا، مظاهر التململ في البيئة المسيحية من الصيغة اللبنانية. فالمألوف هو أن نقرأ عن تطور اعتراضات المسلمين على هذه الصيغة بتقلباتها المختلفة حتى عام ١٩٧٥. لكن الوجه الآخر الملازم منذ البداية، هو وجه الاعتراضات المسيحية، التي كانت تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، ولقد بات ممكناً الآن استعادة مقالات لكتّاب وأعيان مسيحيين في أوائل العشرينات، كانت تتحدث عن الظلم اللاحق بالمسيحيين في إدارات الدولة بسبب اعتبارات التوازن الطائفي مع المسلمين، أو في بعض المداخلات التي شهدتها المجالس النيابية الأولى، رداً تارة على اعتراضات سنية وتارة أخرى شيعية وثالثة درزية، ومنها مداخلة لرئيس الحكومة إميل إده في أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومته في إحدى الجلسات يبدي فيها إده أيضاً تبرمه من مبالغات النواب المسلمين، متحدثاً عن «حقوق طائفته» إذا لم تلغ «قاعدة التوزيع الطائفي» (البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب ـ المجلد الأول، ص٧).

تمثل مقالات أبو جودة، كما سياسة «النهار» المعارضة آنذاك عناوين مرحلة جديدة في هذا المسار التبرمي نفسه، لكن الذي اختلفت طبعاً محتويات خطابه السياسي، مع تغير ثقافة الزمن بين العشرينات ومشارف الستينات.

وما يلفت في مقالاته حول الشؤون اللبنانية تحذيره المبكر جداً في ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥ من الرهان «اللبناني» على السياسة الأميركية وحدها حين يقول: «اليوم بينما يأكل أجسامنا رصاص الفائض القديم من أسلحة الجيشين السوري والمصري، تسارع ثلاث شركات أميركية إلى عقد اتفاق مع الهيئة المصرية للسويس بمبلغ ستة ملايين و٥٠٠ ألف جنيه مصري لتوسيع القناة... والدكتور شارل مالك لا يزال مصراً في واشنطن على محاولة إقناع المستر دالاس بأن قضية لبنان هي قضية العالم الحر...».

أتصلح هذه الكلمات أن تكون تأريخاً لظهور الصدمة المارونية الأولى حيال السياسة الأميركية في لبنان؟ كمشروع احتضنته وساهمت في ولادته طليعة مسيحية تحديثية متقدمة في العشرينات من هذا القرن.

في السبعينات والثمانينات كنت ألاحظ بعض التعابير المفاتيح التي ترد في مقالاته حين يقول: «لبنان يريد» أو «لبنان يرفض». وكنت أسأل نفسي، خصوصاً أن جيلي هو من قرائه منذ أواخر الستينات، من هو هذا «اللبنان» المختلف عن «اللبنانيين»؟ حتى لو كان مضمون التعبير مفهوماً...

من حيث هو لبنان السياسي الذي كان آنذاك تلك المسافة بين قصر بعبدا وبكركي بما فيها من القيادات المسلمة المؤتمنة والشريكة في تلك المعادلة أيام عصرها الذهبي.

كثيرة هي التفاتاته المحلية كمعلق نبيه ومهموم... بالبلد ككل. مثلاً من أطرفها وأعمقها في رأيي، عتبه في أحد مقالاته على خالد بكداش عام ١٩٥٩ حين غادر لاجئاً إلى موسكو بعدما اعترض على قيام الوحدة السورية ـ المصرية. أبو جودة يبدي أسفه من أن بكداش ذهب إلى موسكو ولم يلجأ إلى لبنان... كوطن للحريات! («خالد بكداش سامحه الله» ٧شباط/ فبراير ١٩٥٨ ـ الجزء الأول).

أو، على صعيد آخر، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦١، بعد وفاة أحمد الأسعد وتولي ابنه كامل مكانه، حين يدعو الوريث إلى تحديث هذه الزعامة الكبيرة في جبل عامل، مذكراً إياه بما فعل كمال جنبلاط من تحديث في وراثته، ومحذراً كامل الأسعد معاً، من الأخطار التي تهدد هذه الزعامة إذا لم يلجأ إلى ذلك.

تجربة ميشال أبو جودة كما قدّمها جزءا الكتاب، تتيح الفرصة لتقويم تطور ـ ونصرّ على تعبير تطور ـ المصطلح السياسي في الصحافة العربية، وقراءة هذا المصطلح لدى ميشال أبو جودة ضمن سياق يمتد من أواخر القرن التاسع عشر، إلى الزمن المدهش الذي نقف عنده اليوم على قمة القرن العشرين.

من يعقوب صروف والأب لويس شيخو ورشيد رضا، وبينهم الشيخ أحمد عارف الزين، إلى جبران تويني ولطفي حيدر وبشارة الخوري ومحيي الدين النصولي، ثم إلى جيل ثالث من كامل مروة وحنا غصن وغسان تويني، كان هذا التعبير في الصحافة اللبنانية، بالتوازي مع تطور عام في الصحافتين المصرية والسورية، يتخذ منحىً سياسياً، كلما انتقلت الصحافة من العام إلى الخاص، من الشمول إلى التخصص. إنه التطور أصلاً الذي أدى إلى ظهور «المعلق السياسي» كدور قائم بذاته داخل الصحيفة.

والأرجح أن ميشال أبو جودة أدى دوراً في بلورة هذا الصنف من الكتابة في الصحافة.

لمع أبو جودة في فترة كانت تسيطر فيها على السجال السياسي العربي اللغة العقائدية اليسارية، ولئن كان جزء مهم من شهرته، كما يشير منح الصلح في مقدمة الجزء الثاني، ناتجاً من مواكبته المعلوماتية لتطور الصراعات السياسية والعقائدية البارزة منذ ما بعد الوحدة السورية المصرية، فقد احتفظت تعابيره بحيادية ليبرالية، كانت جزءاً من مصطلحات الليبرالية اللبنانية.

ولئن كانت لغة أبو جودة في هذا السياق العام قد جاءت في مناخ اليمين الذي يعالج قضايا اليسار، واقفة عند منطقة وسطية، هي يمين الوسط، فإن تجربة الجيل اللاحق في السبعينات، كما عبرت عنه «البلاغ» ثم «السفير»، كانت تأتي من مناخ المصطلح القومي اليساري لتستقر عند وسطية ما، مما يمكن وصفه بلغة يسار الوسط.

السؤال الآخر الذي يفرض علينا احترام تجربة ميشال أبو جودة، المميزة فعلاً، أن نطرحه من دون تردد، ولن تكون روحه إلا مرتاحة إليه: ولا أخالها إلا مشتعلة في برودة قبره العميقة... هذا السؤال هو: أي «معلق سياسي» وأي «تعليق سياسي» في لبنان بعد ميشال أبو جودة؟

لئن كانت التجربة تجعل بإمكاننا الكلام على التعليق السياسي اللبناني والعربي مع ميشال أبو جودة، لكونه أحدث نقلة تحديثية في محتوى ومستوى التناول السياسي ـ فمنطق الأمور، أن نسأل عن أي تعليق سياسي يجب أن نطمح إليه بعد ميشال أبو جودة، لأنه حينذاك نكون منسجمين ـ إذا استطعنا لأن فراغه لا يزال قائماً ـ مع وتيرة التقدم العصري المتسارعة، في كل المجالات التي لا تطرح كما تعلمون، أسئلة حول وظيفة التعليق السياسي فقط بل حول وظيفة الصحافة المكتوبة بكاملها... (إذا

لم نتجاهل الأسئلة العميقة الفلسفية والاجتماعية لفكرة الكتابة نفسها).

في الزمن الذي نشأ وصعد فيه ميشال أبو جودة، كانت للصحافة المصرية، مرجعية متعددة الجوانب بالنسبة إلى الصحافة العربية الأخرى وتحديداً اللبنانية.

لكنه أيضاً الزمن الذي كانت الصحافة اللبنانية تتحول فيه، بحكم ظروف عربية عامة عديدة، سياسية واقتصادية وذاتية، إلى الصف الأول للصحافة العربية بل إلى الصحافة العربية الأولى.

وكان لبنان في أوج انغماسه في تجربة سياسية فكرية اجتماعية تحديثية، كانت الصحافة أحد تعبيراتها الرئيسية، ومعها، داخل هذه الصحافة بروز دور «المعلق السياسي» الصرف بالمعنى الغربي.

لم يأت التطور طبعاً، على مستوى الكتابة السياسية، من فراغ، بل من حصيلة جهود أجيال سبقته. لن أفسر الماء بالماء. بعضكم يعرف ذلك أكثر مني. وجاء الجزءان المختاران لكتابات أبو جودة، ليتيحا حداً من التأمل في مسألة أساسية من دون فهمها لن يكون ممكناً الوصول إلى «التعليق السياسي» كما نشتهي في القرن الحادي والعشرين.

إنها مسألة «المكون الثقافي» لنص المعلق السياسي. ولعل التعبير الأفضل «المكون الثقافي» للمعلق نفسه، لأن الأمر يتعلق بعناصر ربما لا تكون مرئية في ظاهر النص نفسه.

في نصوص أبو جودة، خلفية واضحة لمعلق على بينة من التيارات الرئيسية السياسية لعصره، وعلى قدر من الاطلاع على التيارات الثقافية. هذه الشمولية الضمنية في النص، هي بالتأكيد أحد عناصر نجاحه، بل تميز نجاحه الأكيد (على الهامش لفتني رسالة له من باريس، إلى أنسي الحاج حول الجو الثقافي الفرنسي وهي الوحيدة في نوعها في الجزأين - موجودة في الجزء اللبناني - ٥ شباط/فبراير ١٩٦٠).

يغادرنا أبو جودة في زمن تنتقل فيه السياسة، بحسب التعبير الأميركي المتداول في السنوات الأخيرة، من «الجغرافيا السياسية» إلى «الجغرافيا الاقتصادية». ألا يعني ذلك تحدياً فعلياً يفرض تغييراً في «المكون الثقافي» للمعلق السياسي مستقبلاً، يجعل ثقافته الاقتصادية أكثر تمركزاً وتخمراً ومنهجية في تكوينه العلمي ومتابعته اليومية؟ فلم تعد الثقافة الثقافية وحدها كافية لتمنح متابعته وتحليلاته مقدرتها على الرصد المفيد لمسار السياسات في وقت تستحيل «التجارة» فيه (بمعناها البنيوي أي بما وراءها من بنية تصنيعية ومعلوماتية وبشرية) هي الموضوع الرئيسي لسياسات الدول الخارجية ويتحول «الاقتصاد» إلى مكون القوة والدينامية الرئيسيين للدول، فتشهد نهايات القرن العشرين بروزاً لتحول عميق في مفهوم «الوطنية» نفسها، بما يمكن تسميته «نشوء الوطنيات الاقتصادية».

بل هل يكفي ذلك لصحافة المستقبل - إذا كان لها أن تتحول من مهنة الذين لا مهنة لهم (بيناتنا) - إلى مهنة كاملة... أي إلى علم؟

وفي مجال الخط المتواصل للتخصص في الصحافة - وهو مسار مضى عليه زمن غير يسير، حتى التخصص في موضوعات التعليق بين سياسية وغير سياسية على أنواعها - هل سيكون التكوين الأكاديمي المنهجي في علم السياسة، شرطاً قاعدياً لاختيار المعلق السياسي في المستقبل؟ أي لاختياره بين علماء السياسة؟ في وقت أكمل الأميركيون والبريطانيون الفصل بين الناشر (الذي لا يكاد يكتب) وبين رئيس التحرير وبين المعلق السياسي، وفي حين تستمر هذه الأدوار متداخلة في الصحافة الفرنسية كما تبرز مع جان دانيال في **النوفيل**

اوبسرفاتور وسرج جولي في **الليبراسيون** ومع اندريه فونتين رئيس التحرير الأسبق في **اللوموند** وجان ماري كولومباني رئيس تحريرها الحالي.

* * * * *

ساهم أبو جودة - حتماً - في تدقيق وتهذيب «المصطلح» أو «المفردة» في التعليق السياسي العربي. وله في المساهمة التي قدمتها الصحافة اللبنانية في تطور هذا المصطلح، عبر تشذيبه من الانشائيات، دور محفور، في سياق مناخ من تطور الكتابة السياسية العربية، أدى فيه محمد حسنين هيكل دوراً ليس عبر كتاباته فقط التي ارتفعت من مستوى إلى آخر أرفع جعلته الصحافي العربي الوحيد، ربما المكرّس على نحو واسع في الغرب، ولكن أيضاً عبر جيل قدمته صحيفة **الاهرام** تحت قيادته ما زال بعض رموزه أمثال محمد سيد أحمد والسيد يسين وفهمي هويدي ولطفي الخولي يمارسون مهامهم حتى اليوم مع مفارقة لا يمكن تلافي تسجيلها، هي مفارقة محمد حسنين هيكل نفسه، من حيث إن هذا التطور الذاتي، حدث وسط تراجع عام في مستوى الصحافة المصرية.

فتحديث صحيفة **الاهرام** مع محمد حسنين هيكل عبر عن مفارقة كبيرة في نظام تغيب فيه الديموقراطية السياسية. وهذا يوصلنا إلى فارق مهم في التجربة بين الصحافتين اللبنانية والمصرية (مع تلاشي السورية منذ أوائل الستينات) هو أن تطور مستوى التعليق السياسي كما عبرت عنه تجربة ميشال أبو جودة، تواكبت مع تطور عام للصحافة اللبنانية، في حين أن بروز صحافيين سياسيين مصريين كبار كان استثناء في مسار من تدهور عام في مستوى الصحافة المصرية، وهو ما لا يفوت أبو جودة أن يسجله تعليقاً على قرار عبد الناصر تأميم الصحف في مقال في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٠ (الجزء الثاني، ص٤٨) تحت عنوان «العرش الآخر»: «بالنسبة للبنان كل اتجاه عملي نحو الاشتراكية التعاونية في الجمهورية العربية المتحدة يباعد بينها وبيننا بشكل غير ملحوظ ظاهرياً ولكنه سيكون عميقاً يوماً بعد يوم، وستصبح هي المانيا الشرقية ونصبح نحن المانيا الغربية. عالمان وطريقتان ونظامان وصحافتان».

لم التقه سوى مرات قلائل. تأكدت لي في هذه اللقاءات عصبية مرهفة كنت أقرأها بين سطوره. كان يكتب بجهازه العصبي، في لعبة أتقنها هي قول كل شيء ولا شيء. كان كاتب التملص الجارح... في مهنة يحترق فيها أي نجاح لحظة ولادته، كما يقال عن العقارب التي تموت في ذروة وصولها الجنسي.

ولعل الكتابة السياسية، بل أي كتابة، محكومة بتواطؤ مسبق ما، بسوء نية ما، تجعل فضيلتها التي ينطق باسمها صحافي كميشال أبو جودة واحدة من الفضائل الأكثر وحشية.

ألم يقل خطيب بريطاني: «إن الصحافي هو شخص يختلق الفانتازيا ويجذب الحقيقة نحوها»؟

الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية

اتفاق القاهرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

المعابر

يتفق الجانبان على ضم الوثيقة التالي نصها إلى اتفاق غزة/ أريحا.

منطقة أريحا

١ ـ تحدد مساحة منطقة أريحا وفق الخريطة المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق.

٢ ـ بالإضافة إلى ذلك ومع اعتبارها خارج نطاق منطقة أريحا:

أ ـ يوضع مقام النبي موسى تحت الاشراف الفلسطيني للغايات الدينية إلى حين البدء بتنفيذ الاتفاق المرحلي.

ب ـ يحق للفلسطينيين زيارة المغطس تحت العلم الفلسطيني لمناسبة الاحتفالات الدينية التي تجري ثلاث مرات في السنة ولمناسبات خاصة أخرى يتم التنسيق بشأنها مع السلطات الاسرائيلية.

ج ـ تحدد مواقع اقامة المشاريع الفلسطينية الخاصة والمشاريع المشتركة المنصوص عليها في اعلان المبادىء على ضفة البحر الميت كما ينص اعلان المبادىء.

د ـ تؤمن سلامة العبور للأسباب المذكورة أعلاه من منطقة أريحا إلى النبي موسى والمغطس ومواقع المشاريع والشركات المشتركة المحددة مواقعها على ضفة البحر الميت وفق ما ورد في الفقرة السابقة (ج). وستشكل تفاصيل التدابير الأمنية المتعلقة بسلامة العبور جزءاً من اتفاق غزة ـ أريحا.

٣ ـ توضع الطرق الداخلية في مدينة أريحا تحت الاشراف الفلسطيني. ويمكن تسيير دوريات مشتركة بقيادة مركبات فلسطينية على الطرق الرئيسية. وسيجري التفاوض في طابا حول موضوع العوجة وطرقاتها في القريب العاجل.

٤ ـ توضع الشؤون الدينية في كنيس شالوم إلى إسرائيل في أريحا تحت اشراف السلطات الاسرائيلية.

قطاع غزة

١ ـ توضع تحت اشراف السلطات الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية ووفق ما نص عليه اعلان المبادىء مستوطنتنا غوش قطيف واريتز والمستوطنات الأخرى في قطاع غزة بالإضافة إلى المنشآت العسكرية الاسرائيلية على طول حدود قطاع غزة مع مصر المشار إليها في الخريطة المرفقة، ويتم توزيع المسؤوليات في المناطق المشار إليها باللون الأصفر في الخريطة المرفقة ومن

دون المساس بالسلطة الفلسطينية على الشكل الآتي:

تتولى السلطات الاسرائيلية المسؤولية الرئيسية والسلطة في الشؤون الأمنية وتتولى السلطات الفلسطينية المسؤولية والسلطة في الشؤون المدنية المنصوص عنها في اتفاق غزة أريحا. ويقوم في هذه المناطق المحددة باللون الأصفر في الخريطة المرفقة تعاون وتنسيق في الشؤون الأمنية بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة كما ورد سابقاً. ويتم بحث أي تعديل محتمل للمناطق المشار إليها باللون الأصفر في جنوب المنطقة الأمنية في اطار مفاوضات طابا.

٢ ـ وفقاً لاعلان المبادىء ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية :

أ ـ تتولى اسرائيل المسؤوليات الضرورية والسلطة لتنفيذ تدابير أمنية منفصلة بما في ذلك تسيير دوريات اسرائيلية على الطرق الجانبية الثلاث التي تربط بين المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة وبين اسرائيل أي طريق كيسوفيم/ غوش قطيف وطريق سوفا/ غوش قطيف وطريق ناحال عوز/ نيزاريم كما على الأقسام التي يرتبط بها الأمن على هذه الطرق.

ب ـ تسير دوريات مشتركة فلسطينية ـ اسرائيلية على طول الطرق وعلى جوانب هذه الطرق المرتبطة بها سلامة العبور وتقود هذه الدوريات المركبات الاسرائيلية.

ج ـ تعمل السلطات الاسرائيلية لدى تنفيذ عمليات التدخل المنفصلة في منظور تسليم الشرطة الفلسطينية في أسرع وقت مهمة متابعة معالجة الحوادث الواقعة ضمن مسؤوليات الفلسطينيين.

د ـ تقام جسور على تقاطعات الطرق الجانبية والطريق الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب.

هـ ـ تقوم اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق الأمني بعد عام من تاريخ إتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة بمراجعة هذه التدابير.

٣ ـ تبحث في مفاوضات طابا المسائل المتعلقة بتحديد المناطق.

ـ يتم بحث اتفاق نقل السلطات بعد تنفيذ اتفاق غزة أريحا. ويتم التفاوض في العاصمة الأميركية واشنطن على المرحلة الانتقالية بما في ذلك التدابير المتعلقة بالانتخابات وإعادة انتشار القوات في الضفة الغربية.

٩ شباط / فبراير ١٩٩٤

وثيقة الترتيبات الأمنية على المعابر

١ ـ أحكام عامة

أ ـ تنظم هذه الوثيقة أحكام العبور على الحدود مع احتفاظ اسرائيل خلال المرحلة الانتقالية بمسؤولية الأمن الخارجي بما في ذلك الأمن على طول الحدود مع مصر ومع الأردن. وتهدف هذه الترتيبات إلى ايجاد آلية تسهل عمليات دخول وخروج الأشخاص والسلع بما يعكس الواقع الجديد الناشىء عن اعلان المبادىء المشترك الفلسطيني ـ الاسرائيلي مع ضمان الأمن للطرفين.

ب ـ يعمل بالترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة على المعابر التالية.

(١) معبر جسر اللنبي.

(٢) معبر رفح.

ج ـ تعتمد الترتيبات ذاتها مع ادخال التعديلات اللازمة في المرافق المتفق عليها كالمرافىء والمطارات ونقاط العبور الدولية الأخرى مثل جسر الملك عبدالله وجسر دامية.

د ـ يتعهد الطرفان ببذل كافة الجهود للحفاظ على كرامة الأشخاص الذين يجتازون هذه المعابر. وتستند الآلية التي ستعتمد إلى اجراءات سريعة وحديثة تحقق هذا الغرض.

هـ ـ يقام على كل معبر مركز حدودي واحد يتألف من جناحين. يسلك الفلسطينيون المقيمون في قطاع غزة والضفة الغربية وزوار هاتين المنطقتين الجناح الأول (ويطلق عليه اسم الجناح الفلسطيني). ويسلك الاسرائيليون وغيرهم الجناح الثاني (ويطلق عليه اسم الجناح الاسرائيلي). وتقام منطقة تفتيش اسرائيلية مغلقة ومنطقة تفتيش فلسطينية مغلقة أيضاً كما سيرد لاحقاً.

و ـ تطبق تدابير خاصة بالشخصيات المهمة التي تسلك الجناح الفلسطيني وسيحدد مكتب الارتباط الذي سيتم إنشاؤه وفقاً للفقرة الخامسة طبيعة ونطاق هذه الترتيبات الخاصة.

٢ ـ مراقبة المعابر وادارتها

أولاً : تستخدم في هذه الوثيقة عبارة «الممر» للدلالة على المنطقة الممتدة من حاجز العبور عند الحدود المصرية أو عند جسر اللنبي إلى نقطة العبور والمركز الحدودي المقام فيها، أي:

(١) المنطقة الممتدة من المركز الحدودي إلى منطقة أريحا في ما يتعلق بجسر اللنبي.

(٢) المنطقة الممتدة من المركز الحدودي إلى أقصى حدود التواجد العسكري الاسرائيلي على طول الحدود المصرية في ما يتعلق بمعبر رفح.

ثانياً:

(١) تتولى اسرائيل مسؤولية الأمن على الممر بما في ذلك المركز الحدودي.

(٢) يتولى مدير عام اسرائيلي مسؤولية ادارة المركز الحدودي وأمنه.

(٣) يساعد المدير العام نائبان يرفعان إليه التقارير.

أ ـ نائب إسرائيلي لإدارة الجناح الاسرائيلي. وتكون اسرائيل وحدها مسؤولة عن ادارة هذا الجناح.

ب ـ نائب فلسطيني لإدارة الجناح الفلسطيني تعينه السلطة الفلسطينية.

(٤) يعاون كل من نائبي المدير العام، مساعد للشؤون الأمنية وآخر للشؤون الادارية. وتحدد مهام كل من النائبين الفلسطينيين للشؤون الأمنية والشؤون الادارية في مفاوضات بين الطرفين في طابا.

(٥) يعتمد الطرفان أقصى درجات التنسيق بينهما. ويحافظان على التعاون والتنسيق بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

(٦) يواصل المدير العام التعامل مع متعهدين فلسطينيين لتأمين خدمات النقل بالباصات وخدمات ادارية ولوجستية أخرى.

(٧) يحمل رجال الشرطة الفلسطينيون في المركز الحدودي أسلحة فردية ويتم تحديد مواقع انتشارهم في مفاوضات طابا. ولن يحمل الرسميون الفلسطينيون الآخرون الموجودون في المركز الحدودي أي سلاح.

(٨) يتم في مفاوضات طابا تحديد التفاصيل المتعلقة بالإدارة والأمن ومكتب الارتباط.

(٩) يعمل الطرفان في مفاوضات طابا على ايجاد ترتيبات اضافية بالنسبة إلى المركز الحدودي في رفح.

(١٠) يقوم الطرفان بمراجعة هذه التدابير بعد عام.

ثالثاً: تظل الترتيبات والتدابير المعمول بها حالياً خارج المركز الحدودي سارية المفعول على طول الممر باستثناء الترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

أ ـ ما أن يعبر المسافرون الوافدون المركز الحدودي يمكنهم مواصلة طريقهم باتجاه قطاع غزة وأريحا من دون تدخل من جانب السلطات الاسرائيلية (معبر آمن).

ب ـ يمكن للمسافرين الخارجين التوجه إلى المركز الحدودي من دون أي تدخل من جانب السلطات الاسرائيلية وبعد عملية تدقيق مشتركة يتم خلالها التثبت من حيازته الوثائق اللازمة للخروج من المنطقة إلى الأردن أو مصر وفق ما تنص عليه هذه الوثيقة.

٣ ـ ترتيبات الدخول من مصر والأردن عبر الجناح الفلسطيني

أ ـ يرفع العلم الفلسطيني ويتواجد شرطي فلسطيني على مدخل الجناح الفلسطيني.

ب ـ يحدد المسافرون قبل دخول الجناح الفلسطيني أمتعتهم الخاصة ثم توضع هذه الأمتعة على سكة نقل خاصة. ويمكن لكل طرف تفتيش هذه الأمتعة في نقاط تفتيش خاصة به مستخدماً طاقمه الخاص كما يمكن له عند الاقتضاء تفتيش هذه الأمتعة بحضور صاحبها وشرطي فلسطيني.

ج ـ يمر المسافرون عبر الجناح الفلسطيني على بوابة الكترونية. ويتخذ شرطيان فلسطيني وإسرائيلي مراكز لهما على جانبي البوابة. ويحق لكل منهما في حال الاشتباه طلب اجراء تفتيش جسدي في غرفة تفتيش محاذية للبوابة. ويقوم شرطي فلسطيني بتفتيش المسافرين بحضور شرطي إسرائيلي. ويمكن أيضاً تفتيش أمتعة المسافر في الغرفة المشار إليها سابقاً.

د ـ يسلك المسافرون عبر الجناح الفلسطيني بعد استكمال المراحل المذكورة أعلاه واحداً من ثلاثة خطوط للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم وتعتمد على هذا الصعيد التدابير التالية.

(١) يستخدم الفلسطينيون سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا الخط الأول. يمر هؤلاء المسافرون عبر مركز مراقبة فلسطيني للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. ويجري ضابط إسرائيلي بصورة غير مباشرة عملية تدقيق لوثائقهم بصورة غير ظاهرة.

(٢) يستخدم الفلسطينيون سكان الضفة الغربية الآخرون الخط الثاني. ويمر هؤلاء المسافرون أولاً عبر مركز مراقبة فلسطيني للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. ثم يمرون عبر مركز مراقبة إسرائيلي للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. يفصل بين مركزي المراقبة الإسرائيلي والفلسطيني حائط زجاجي وباب دوار.

(٣) يستخدم زائرو وقطاع غزة والضفة الغربية الخط الثالث. وتعتمد على هذا الخط التدابير المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه. ولكن يتوجب عليهم المرور أولاً عبر مركز المراقبة الإسرائيلي قبل المرور عبر مركز المراقبة الفلسطيني.

هـ ـ يمكن لكل طرف في حالة الاشتباه بأحد المسافرين الذين يعبرون أي خط من الخطوط الثلاثة أعلاه استجواب هذا المسافر في غرفة التفتيش الخاصة به. وحالات الاشتباه التي تستدعي الاستجواب في غرفة التفتيش هي التالية:

(١) أن يكون المسافر المعني متورطاً بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط اجرامي أو بالتخطيط لنشاط اجرامي، أو متورطاً بنشاط ارهابي أو بالتخطيط لنشاط ارهابي. ولا تنطبق عليه أحكام فقرات العفو المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

(٢) أن يكون المسافر حاملاً سلاحاً ومتفجرات أو أدوات مشابهة.

(٣) أن يكون حاملاً وثائق مزيفة أو غير صالحة أو أن تكون المعلومات الواردة في هذه الوثائق غير متطابقة مع تلك التي تتضمنها سجلات الأحوال الشخصية (للمقيمين) أو في المستندات الخاصة بالزائرين. ويتم استجواب المسافر في غرفة التفتيش إذا تعذر رفع الشبهات المتعلقة بعدم تطابق الوثائق خلال التدقيق في مركز المراقبة.

(٤) أن يبدر عن المسافر تصرفات تثير الشكوك خلال عبور المركز الحدودي وفي حال تعذر رفع الشبهات في نهاية الاستجواب يمكن توقيف المسافر بعد ابلاغ الطرف الآخر بالأمر. وإذا عمد الجانب الإسرائيلي إلى توقيف فلسطيني مشتبه فيه يطلب من شرطي فلسطيني مقابلة الموقوف. ويتم التعامل مع الموقوف بعد ابلاغ مكتب الارتباط بالمسألة وفق أحكام الوثيقة المرفقة الثالثة (بروتوكول الترتيبات القانونية بشأن القضايا الاجرامية).

و ـ يحق لكل طرف داخل الجناح الفلسطيني أن يمنع دخول أشخاص غير مقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية.

وتشمل عبارة «مقيمون في قطاع غزة والضفة الغربية» في هذا الاتفاق الأشخاص الذين كانوا مسجلين، لدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كمقيمين في هاتين المنطقتين في سجلات الأحوال الشخصية التي تشرف عليها الادارة العسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية. كما تشمل الأشخاص الذين حصلوا على اجازات إقامة دائمة في هاتين المنطقتين في وقت لاحق بموافقة إسرائيل وفق ما ورد في الاتفاق.

ز ـ بعد إتمام المعاملات المشار إليها أعلاه، يجمع المسافرون أمتعتهم ويتوجهون إلى قسم الجمارك (يتم الاتفاق على الاجراءات الخاصة بذلك خلال مفاوضات في باريس).

ح ـ يمنح الجانب الفلسطيني المسافرين الذين تمت الموافقة على دخولهم أذونات بالدخول ممهورة بختم الجانب الفلسطيني ومرفقة بوثائقهم.

وبنهاية عملية التدقيق المباشرة وغير المباشرة بوثائق وهوية المسافر عبر الخط الأول، يمنحه المسؤول الفلسطيني بعد ختم اذن الدخول الخاص به بطاقة بيضاء صادرة عن المسؤول الإسرائيلي. ويقوم مسؤول فلسطيني يتخذ مركزاً له عند مخرج الجناح الفلسطيني بالتأكد من أن المسافر يحمل هذه البطاقة البيضاء. ويقوم المسؤول بجمع هذه البطاقات تحت مراقبة إسرائيلية غير مباشرة وغير ظاهرة.

يمنح المسؤول الإسرائيلي المسافرين الذين يمرون عبر الخطين الثاني والثالث بطاقات زرق بعد التدقيق بوثائق سفرهم وهوياتهم والتأكد من أذونات دخولهم. ويعمد مسؤولان إسرائيلي وفلسطيني يتخذان لهما مراكز عند مخرج الجناح الفلسطيني إلى التدقيق بهذه البطاقات الزرق وجمعها. ويدقق مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون بالبطاقات البيض والزرق التي تم جمعها.

وفي حال منع أحد الطرفين دخول مسافر لا يحمل اجازة إقامة تتم مرافقة المسافر إلى خارج نقطة مركز العبور وإعادته إلى الأردن أو مصر بعد ابلاغ الطرف الآخر.

٤ ـ ترتيبات الخروج من الجناح الفلسطيني إلى مصر والأردن

يدخل المسافرون المتوجهون إلى مصر والأردن مركز الحدود من دون أمتعتهم. وتعتمد بعد ذلك الترتيبات ذاتها المشار إليها في الفقرة (٣) أعلاه ولكن مع عكس أولوية المرور على مركزي التفتيش الإسرائيلي والفلسطيني.

٥ ـ مكتب الارتباط

أ ـ ينشأ مكتب ارتباط على كل معبر للبت بالمسائل المتعلقة بالمسافرين الذين يعبرون الجناح الفلسطيني، ولمعالجة المسائل التي تتطلب تنسيقاً والخلافات حول تطبيق هذه الترتيبات. يعالج المكتب أيضاً الحوادث من دون المساس بمسؤولية إسرائيل عن الأمن.

ب ـ يتألف هذا المكتب من العدد ذاته من الممثلين لكل جانب ويتخذ مقراً له في مكان محدد داخل كل مركز حدودي.

ج ـ يلحق هذا المكتب بلجنة الشؤون المدنية وبمكتب التعاون والتنسيق الاقليمي المرتبط بها.

٦ ـ أحكام متفرقة

أ ـ يتفق الطرفان على ترتيبات خاصة في ما يتعلق بنقل السلع وعبور الباصات والشاحنات والسيارات الخاصة. ويستمر العمل بالترتيبات المطبقة حالياً إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الخاصة.

ب ـ تسعى إسرائيل إلى إنهاء التغييرات الهيكلية على المركـزين الحدوديين عند معبري رفح وجسر اللنبي في موعد أقصاه اتمام انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

وفي حال عدم اتمام هذه التغييرات الهيكلية مع حلول هذا الموعد تطبق الترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة باستثناء الترتيبات التي لا يمكن تطبيقها من دون التغييرات الهيكلية المطلوبة.

ج ـ يتطلب مرور سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا عبر المراكز الحدودية المؤدية إلى داخل المنطقتين وخارجهما ابراز الوثائق المفصلة في (النص المرفق الذي وضعـته اللجنة المدنية). وبانتظار تطبيق اتفاق المرحلة الانتـقالية يستمر سكان الضـفة الغربية الآخرون في استعمال الوثائق الحالية الصادرة عن الادارة العسكرية والادارة المدنية المرتبطة بها.

د ـ يسمح للزوار الوافدين إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا الاقامة في هاتين المنـطقتين لمدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد الحصول على اذن من السلطة الفلسطينيـة وبموافقة إسـرائيل. ويمكن للسلطة الفلسطينيـة بعد انقضـاء مهلة الثلاثة أشـهر، تمديد هذه الاقامة لمدة ثلاثة أشهر أخرى على أن تحيط إسرائيل علماً بهذا التمديد. يجب أن يحظى أي تمديد آخر بموافقة إسرائيل. ويمكن بحث الطلب الفلسطيني بجـعل مدة الاقامـة لمدة أربعة أشهر قـابلة للتمديد لأربـعة أشهر أخـرى في المستقـبل القريب في اطار مفاوضات طابا.

هـ ـ تسهر السلطة الفلسطينية على ألا تتجاوز مدة إقامة الزوار المشار إليهم في الفقرة (د) المدة المحددة أو التمديد الموافق عليه.

الاتفاق الأمني الفلسطيني ـ الإسرائيلي فيما يتعلق بمدينة الخليل والاتفاق السياسي بشأن معاودة مفاوضات الحكم الذاتي

بعد مجـزرة الخليل المروعة، واستجـابة إلى حاجة الفلسطينيين الملحة للأمن في قطاع غـزة والضفة الغربيـة، وخاصة في مـدينة الخليل، واسـتناداً إلى قـرار مـجلس الأمن الرقم ٩٠٤، اتفق الوفـدان الإسـرائيلي والفلسطيني على اتـخاذ الإجـراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

بمجرد التوقيع على هذا الاتفاق، يبدأ تطبيق بنوده، فوراً، وتُستأنف مفاوضات غزة وأريحا، كالتالي:

أ ـ وجود دولي موقت في مدينة الخليل

١ ـ بعد الوضع الاستثنائي الذي ساد مدينة الخليل، إثر المجزرة، سيتم نشـر قوة دولية موقتة في مدينة الخليل، كما تنص الفقرة (أ ـ ٣) الواردة أدناه. وستـساهم هذه القوة في إرساء الاستقرار فـي المدينة، وتعبئة الجهود لإعادة الحـياة إلى مجراها الطبيعي في مدينة الخليل، وبالتالي بخلق شعور بالأمان لدى الفلسطينيين في هذه المدينة.

٢ ـ سيطـلب الطرفان من الدول المانحـة مشـاركة ١٦٠ عنصراً، مـن النرويج والدانمارك وايطاليا، في تشكيل هـذه القوة. وستكون مؤلفة من مراقـبين ميدانيين، وموظفين، وعاملين، كما تم الاتفاق عليه. ويجـوز إدخال تعديلات على تشكيل هذه القوة من قبل الدول المشاركة بموافقة الطرفين المعنيين. ولن تقوم هذه القوة بأي مهام عسكرية، أو بمهام الشرطة.

٣ ـ وستقتصر مهام القوة الدولية الموقتة في الخليل، على ما يلي:

أ ـ منح الفلسطينيين، عبر انتشارهم، شعوراً بالأمن في الخليل.

ب ـ المساهمة في إرساء الاستقرار والمناخ الملائم لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين، وتنميتهم الاقتصادية.

ج ـ تعبئة الجهود لضـمان أمن الفلسطينيين، ومعالجة الأحداث المتعلقة بذلك وعودة الحيـاة إلى مجراها الطبيعي في مدينة الخليل.

د ـ رفع التقارير كما تنص عليه الفقرة (أ ـ ٥).

٤ ـ بغية تسهيل مهام القوة الدولية الموقتة في الخليل، سيتم اختيار مبنى في مدينة الخليل، لاتخاذه مقراً لهذه القوة.

٥ ـ إن القوة الدولية الموقتة في الخليل سترفع تقاريرها إلى:

أ ـ في الحالات الناشئة عن أحداث محددة، إلى: لجنة مشتركة في الخليل، ومؤلفة من ممثلين عن كل جانب. سيكون كبير ممثلي الفلسطينيين رئيس بلدية الخليل: وكبير الممثلين الإسرائيليين رئيس الإدارة المدنية في منطقة الخليل. وسيطلب من ممثل القوة الدولية الموقتة في الخليل المشتركة في اجتماعات تعقدها اللجنة المشتركة في الخليل، مرتين كل اسبوع، رفع التقارير المتعلقة بنشاطات هذه القوة.

ب ـ في شكل دوري: إلى لجنة الارتباط الفلسطينية ـ الإسرائيلية، التي نص إعلان المبادىء على تشكيلها.

علاوة على ذلك، سترفع القوة الدولية الموقتة في الخليل، بانتظام، تقارير إلى رئيس لجنة الارتباط للدول المانحة التي شكلت لهذا الغرض.

٦ ـ وسترتدي عناصر هذه القوة بزات خاصة، تحمل شعاراً خاصاً، اتفق عليه الطرفان، وستحمل سياراتهم الشعار ذاته. ويجوز أن تحمل عناصر هذه القوة مسدسات بهدف الدفاع عن النفس.

٧ ـ يتمتع المراقبون والموظفون الدوليون في الخليل بحرية الحركة، بهدف تنفيذ مهامهم داخل مدينة الخليل. ولا تخضع هذه الحرية لأي قيود.. إلا لدواع عسكرية قاهرة وذلك كتدبير استثنائي وموقت.

٨ ـ يضع المراقبون والموظفون الدوليون في الخليل ترتيبات وجودهم ونشاطهم بالاتفاق بين الطرفين، مع مراعاة المهام المنصوص عليها آنفاً.

٩ ـ تتحمل البلاد المانحة تكاليف المراقبين الدوليين في الخليل.

١٠ ـ للمراقبين والموظفين الدوليين البدء في العمل فور توقيع هذا الاتفاق ويستمرون في العمل لمدة ثلاثة أشهر. ولهم تمديد هذه الفترة، أو تغيير نطاق عمليتهم على النحو الذي يتفق عليه وبموافقة الطرفين.

ب ـ مفاوضات غزة وأريحا

١ ـ تستأنف مفاوضات غزة وأريحا في القاهرة يوم الخميس ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. ويتم دفع عجلة هذه المفاوضات بهدف تعويض الوقت الضائع.

٢ ـ توافق إسرائيل على اختصار الجدول الزمني للانسحاب، والتعجيل بالانسحاب على ضوء المواعيد المنصوص عليها في إعلان المبادىء.

٣ ـ تبدأ مفاوضات نقل السلطة المدنية بمجرد إبرام اتفاق غزة وأريحا. وسيستكشف الجانبان إمكان توسيع نطاق هذه المفاوضات إلى ما هو أوسع من المجالات الخمسة المحددة حتى الآن.

٤ ـ يكثف الطرفان المفاوضات بشأن الترتيبات الانتقالية بما ينسجم مع إعلان المبادىء، في ضوء الموعد المنصوص عليه.

٥ ـ يكرر الطرفان تعهدهما بالبدء في المفاوضات بشأن الوضع الدائم في أقرب وقت ممكن، بحيث لا يجاوز بدء السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية، حسبما تنص المادة الخامسة من إعلان المبادىء.

٦ ـ يبدأ الانتشار التدريجي لرجال الشرطة الفلسطينيين في غزة وأريحا بعد أسبوع من استئناف مفاوضات غزة وأريحا، بهدف البدء في الاستعدادات لممارسة السلطة والمسؤوليات على النحو الذي يتفق عليه الطرفان.

الميجر جنرال أمنون ليبكين شاحاك
الدكتور نبيل شعث
القاهرة ١٩٩٤/٣/٣١

الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني ـ الإسرائيلي

مقدمة

ينظر الطرفان إلى الميدان الاقتصادي باعتباره أحد الأركان الأساسية في علاقاتهما المشتركة بقصد تعزيز اهتمامهما بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسيتعاون الطرفان في هذا المجال لإقامة قاعدة اقتصادية سليمة لهذه العلاقات، التي ستخضع في الميادين الاقتصادية المختلفة لمبادىء الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل منهما وتبادل الامتيازات التجارية (Reciprocity) والعدالة والإنصاف.

يرسي هذا البروتوكول الأساس لتعزيز القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسته لحقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطة التنمية الخاصة به وأولوياته. ويقر الطرفان بالروابط الاقتصادية لكل منهما مع أسواق أخرى وبالحاجة لإقامة بيئة اقتصادية أفضل لشعبيهما ومواطنيهما.

المادة الأولى : إطار ومدى هذا البروتوكول

١ ـ يثبت هذا البروتوكول الاتفاق التعاقدي الذي سينظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وسيشمل الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الفترة الموقتة. وسيجري التنفيذ طبقاً للمراحل التي تضمنها «إعلان المبادىء في شأن ترتيبات الحكم الذاتي الموقت» الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ و«المحاضر الرسمية التي أقرت» (Agreed Minutes) لذا سيبدأ في قطاع غزة ومنطقة أريحا وفي مرحلة لاحقة سيطبق أيضاً على بقية الضفة الغربية، وفقاً لشروط «الاتفاق الموقت» (Interim Agreement) ولأي ترتيبات أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

٢ ـ سيدمج هذا البروتوكول، بما في ذلك ملاحقه، ضمن «الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا» (المشار إليه في هذا البروتوكول بـ «الاتفاق»)، وسيصبح جزءاً منه ويتم تفسيره تبعاً لذلك. وتشير هذه الفقرة فقط إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٣ ـ سيصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول عند التوقيع على «الاتفاق».

٤ ـ لاغراض هذا البروتوكول يعني مصطلح «مناطق» المناطق التي تقع في نطاق السلطة القضائية لـ «الإدارة الفلسطينية» (Palestinian Authority) طبقاً لشروط «الاتفاق» المتعلقة بالسلطة القضائية المحلية (Territorial jurisdiction).

ويمكن للسلطة القضائية الفلسطينية في الاتفاقات اللاحقة أن تشمل مناطق أو مجالات أو وظائف وفقاً لـ «الاتفاق الموقت». لذا، لاغراض هذا البروتوكول، وحيثما ينطبق، سيفسر مصطلح «مناطق» بكونه يعني الوظائف والمجالات، تبعاً للحالة المعينة، مع التعديلات اللازمة.

المادة الثانية : اللجنة الاقتصادية المشتركة

١ ـ سيؤسس كلا الطرفين «لجنة اقتصادية مشتركة فلسطينية ـ إسرائيلية» (سيطلق عليها في ما يأتي الـ «جي. اي. سي») لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول ولاتخاذ قرار في شأن المشاكل المرتبطة به التي يمكن أن تنشأ من حين لآخر، ويمكن لكل طرف أن يطلب مراجعة أي قضية متعلقة بهذا «الاتفاق» من قبل الـ «جي. اي. سي».

٢ ـ ستؤدي الـ «جي. اي. سي» مهام اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي المشار إليها في «الملحق الثالث» لـ «إعلان المبادىء».

٣ ـ ستتألف الـ «جي. اي. سي» من عدد متساو من الأعضاء عن كل طرف ويمكن أن تؤسس لجاناً فرعية حسب ما تراه ضرورياً، إضافة إلى اللجان الفرعية المحددة في هذا البروتوكول.

يمكن للجنة الفرعية أن تضم خبراء حسب الحاجة.

٤ ـ ستتوصل الـ «جي. اي. سي» ولجانها الفرعية إلى قراراتها بالاتفاق وستضع قواعدها الإجرائية والإدارية، بما في ذلك وتيرة ومكان أو أماكن اجتماعاتها.

المادة الثالثة : ضرائب الاستيراد وسياسة الاستيراد

١ ـ ستكون سياسات الاستيراد والجمارك لكلا الطرفين متوافقة مع المبادىء والترتيبات المفصلة في هذه المادة.

٢ ـ أ ـ ستملك «الإدارة الفلسطينية» كل الصلاحيات والمسؤوليات في مجال سياسة وإجراءات الاستيراد والجمارك المتعلقة بما يأتي:

(١) السلع المدرجة في القائمة «اي ١» (A1) المرفقة بهذه الوثيقة باسم «الملحق ١» (Appendix 1) المنتجة محلياً في الأردن وفي مصر خصوصاً وفي بلدان عربية أخرى، التي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات متفق عليها من قبل الطرفين بما يلبي حاجات السوق الفلسطينية وفق التقديرات الواردة في الفقرة (٣) أدناه.

(٢) السلع المدرجة في القائمة «اي ٢» المرفقة بهذه الوثيقة باسم «الملحق ٢» من البلدان العربية والإسلامية وبلدان أخرى، التي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات متفق عليها من قبل الطرفين بما يلبي حاجات السوق الفلسطينية وفق التقديرات الواردة في الفقرة (٣) أدناه.

ب ـ ستتضمن سياسة الاستيراد التي تتبعها «الإدارة الفلسطينية» بالنسبة للقائمتين «اي ١» و«اي ٢» أن تقرر في صورة مستقلة وتغير من حين لآخر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (Purchase Taxes) والضرائب التي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى. وتنظيم شروط منح الأذونات والاجراءات المتعلقة بها وتنظيم الشروط الأساسية العامة. وسيستند تقدير القيمة (Valuation) لأغراض الجمارك إلى اتفاق الـ «غات» ١٩٩٤ اعتباراً من تاريخ العمل بها في إسرائيل، وإلى ذلك الحين تبعاً لنظام «بروكسيل لتحديد القيمة التقديرية» (بي. دي. في) (Brussels Definition of Valuation) وسيقوم تصنيف السلع على مبادىء «النظام المتوافق لتوصيف وتشفير البضائع» (The Harmonized Comodity Description and Coding System) بالنسبة للواردات المشار إليها في المادة السابعة من هذا البروتوكول (الزراعة) ستنطبق شروط هذه المادة.

٣ ـ لأغراض الفقرة (٢ ـ أ) أعلاه ستقدر حاجات السوق الفلسطينية من قبل لجنة فرعية مؤلفة من خبراء وستستند هذه التقديرات على أفضل معلومات متوافرة على صعيد المعدلات السابقة للاستهلاك والانتاج والاستثمار والتجارة الخارجية لـ «المناطق». وستقدم اللجنة الفرعية تقديرها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على «الاتفاق». وستخضع هذه التقديرات للمراجعة (and updated) كل ستة أشهر من قبل اللجنة الفرعية، على أساس حسن معلومات متوافرة بالنسبة لآخر فترة تتوافر فيها المعلومات المطلوبة، ويؤخذ في الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

وإلى حين التوصل إلى اتفاق في شأن حاجات السوق الفلسطينية ستعتمد كتقديرات أولية تقديرات الفترة السابقة التي أدخلت عليها تعديلات تأخذ بالاعتبار النمو السكاني والزيادة في صافي الدخل القومي للفرد في الفترة السابقة.

٤ ـ ستملك «الإدارة الفلسطينية» كل الصلاحيات والمسؤوليات كي تقرر في صورة مستقلة وتغير من حين لآخر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (Purchase Taxes) والضرائب التي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى على السلع المدرجة في القائمة «ب»، المرفقة بهذه الوثيقة تحت اسم «الملحق ٣» التي تشمل مواد غذائية أساسية وسلعاً أخرى لبرنامج التنمية الاقتصادية الفلسطيني، يستوردها الفلسطينيون لـ «المناطق».

٥ ـ أ ـ بالنسبة لكل السلع غير المحددة في القوائم «أ ١» و«أ ٢» و«ب» وبالنسبة للكميات التي تزيد على المستوى المحدد وفقاً للفقرتين (٢ ـ أ) و(٣) أعلاه (التي يطلق عليها في ما يأتي ـ «الكميات» (Quantities)) ستعتبر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (Purchase Taxes) والضرائب التي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى السائدة في إسرائيل عند تاريخ توقيع «الاتفاق» بمثابة الحد الأدنى بالنسبة لـ «الإدارة الفلسطينية»، ويمكن لـ «الإدارة الفلسطينية» أن

تقرر أي زيادات في الرسوم المفروضة على هذه السلع والكميات التي تـزيد عن المستوى المحدد التي يستوردها فلسطينيون لـ «المناطق».

ب ـ بالنسبـة لكل السلع غير المحـددة في القائمتين «أ ١» و«أ ٢» وبالنسـبة للكميـات التي تزيد عن «الكميـات» ستستـخدم إسرائيل و«الإدارة الفلسطينيـة» لكل الواردات نظام الاستيراد نفـسـه، كما تنص عليه الفـقرة ١٠ أدناه، بما في ذلك (Inter Alia Standards) ومنح الأذونات وبلد المنشأ وتقدير القيمة لأغراض الجمارك، وغيرها.

٦ ـ سيـقوم كل طرف بإشعـار الطرف الآخر فوراً بشـأن التغييـرات التي يجـريها في الرسوم وفي أمـور أخرى متـعلقة بسياسـة وضوابط وإجراءات الاستيراد، التي يقـررها ضمن صلاحياته ومسـؤولياته كما هو مفـصل في هذه المادة. بالنسبة للتغـييرات التي لا تسـتوجب التطبيق حال اتـخاذ القرار، ستكون هناك عـملية من الإشعـار المسبق والمشاورات المتـبادلة التي ستأخذ في الاعتبار كل الجوانب والمضامين الاقتصـادية.

٧ ـ ستفرض «الإدارة الفلسطينية» ضريبة القيمة المضافة بنسبة واحدة على السلع المنتجة محلياً والخدمات وعلى الواردات من قبل الفلسـطينيين على السواء (بغض النظر عما إذا كانت مشمولة بالقـوائم الثلاث المذكورة سابقاً)، ويمكن أن تثبتها بنسبة تراوح من ١٥ في المئة إلى ١٦ في المئة.

٨ ـ ستخضـع السلع المستوردة من الأردن ومصر وبلدان عربيـة أخرى وفق الفقرة (٢ ـ أ) أعلاه (القائمة أ ١) لقواعد المنشأ المتفق عليـها من قبل لجنة فرعـية مشتـركة في غضـون ثلاثة أشـهر من تاريخ التوقيع على «الاتفـاق»، وإلى حين التوصل إلى اتفاق ستعتبر السلع «منتجة محلياً» في أي من تلك البلدان إذا كانت متوافقة مع كل النقاط التالية:

أ ـ (١) ان تكون قد نشـأت أو انتجت أو صنعت كليـاً في ذلك البلد، أو تم تحويلهـا فعلياً هناك إلى سـلـع جديدة أو مخـتلفة، ليكون لها اسم وهوية أو استعمال جديد متميز عن السلع أو المواد التي حولت منها.

(٢) ان تكون استوردت مباشرة من البلد المذكور.

(٣) لا تقل قيمة أو كلفة المواد المنتجة في ذلك البلد، زائد تكاليف التصنيع المبـاشر فيه، عن ٣٠ في المئة من القيمة التصديرية للسلع. يمكن مراجعة هذه النسبة من قبل اللجنة المشتركة المشار إليها في الفقرة ١٦ بعد مرور سنة على توقيع «الاتفاق».

(٤) ان ترفق السلع بشهادة منشأ معترف بها دولياً.

(٥) لن تعتبر أي سلع سلعاً جديدة أو مختلفة فعلياً، ولن تعتبر أي مادة ذات محتوى محلي، بمجرد خضوعها لعملية تجميع أو رزم بسيطة، أو بتخفيفها بالماء أو بمواد أخرى، مما لا يغير في صورة أساسية خواص السلع المذكورة.

٩ ـ سيمنح كل طرف المستوردين التابعين له أذونات استيراد طبقاً لمبادىء هذه المادة، وسيكون مسؤولاً عن تطبيق متطلبات وإجراءات منح الأذونات السـائدة في وقت إصدار الأذونات. وسيتم التوصل إلـى ترتيبات مشتـركة لتبادل المعلومـات المتعلقة بقضايا منح الأذونات.

١٠ ـ باسـتثناء المـواد المدرجة في القـائمـتين «أ ١» و«أ ٢»، و«الكميـات» المحـددة لهـا، التي تملك «الإدارة الفلسطينيـة» كل الصلاحيات والمسؤوليـات بشأنها، سيحافظ كلا الطرفين على سياسـة الاستيراد نفسها (باستثناء رسـوم ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بالنسبة للسلع المدرجة في القائمة «ب») والضـوابط بما في ذلك التصنيف وتقدير القيمة وإجراءات الجمارك الأخرى، المستندة إلى المبادىء التي تحدد القـواعد العالمية، وكذلك سياسات منح الأذونات والمقاييس للسلع المسـتوردة نفسها، كما هـي مطبقة من جانب إسـرائيل على صعيد اسـتيرادها. ويمكن لإسـرائيل من حين إلى آخر أن تجري تغيـيرات في أي من المسائل المذكـورة، على الا تشكل التغـييرات في الشـروط العامة حـاجزاً لا يخضع للتـعرفة وان تكون مـستندة إلى اعتـبارات الصحة والسلامة وحماية البيـئة بالتوافق مع المادة ٢٢ من «اتفاق الحواجز الفنية» (Agreement on Technical Barriers) أمام التجارة في «القانون النهائي» لـ «دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية»، (Urguay Round of Trade Negotiations).

ستعطي إسرائيل «الإدارة الفلسطينية» اشعاراً مسبقاً بإجراء أي تغييرات من هذا القبيل، وستنطبق شروط الفقرة ٦ أعلاه.

١١ ـ أ ـ ستحدد «الإدارة الفلسطينية» رسوم الجمارك والضريبة الشرائية على السيارات المستوردة التي يتم تسجيلها لدى «الإدارة الفلسطينية». وستكون المقاييس المطلوب توافرها في السيارات هي تلك المطبقة يوم التوقيع على «الاتفاق» التي يتم تغييرها وفق الفقرة (١٠ ـ أ) أعلاه.

لكن يمكن أن تطلب «الإدارة الفلسطينية» عبر اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل، تطبيق مقاييس مختلفة في حالات خاصة. وسيتم استيراد السيارات المستعملة فقط إذا كانت سيارات للركاب أو سيارات ركاب ذات استخدام مزدوج من طراز لا يزيد عمره على ثلاث سنوات قبل سنة الاستيراد. وستحدد اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل الإجراءات اللازمة لفحص مثل هذه السيارات المستعملة والتأكد من أنها تستوفي شروط المقاييس المطبقة في سنة انتاج السيارة.

وستناقش قضية استيراد سيارات تجارية من طراز يسبق سنة الاستيراد في اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفقرة ١٦ أدناه.

ب ـ يمكن لكل طرف أن يحدد شروط نقل ملكية السيارات المسجلة لدى الطرف الآخر إلى ملكية أو استعمال شخص مقيم لديه، بما في ذلك دفع الفرق بين ضرائب الاستيراد، إن وجد، واختبار السيارة والتأكد من توافقها مع المقاييس المطلوبة في حينه من قبل إدارة التسجيل الخاصة به، ويمكنه منع نقل ملكية السيارات.

١٢ ـ أ ـ ستكون المقاييس الأردنية، المثبتة في «الملحق ١» المرفق بهذه الوثيقة مقبولة بشأن استيراد المنتجات النفطية إلى «المناطق»، حالما تستوفي معدل المقاييس الموجودة في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو مقاييس الولايات المتحدة، التي تحدد مؤشراتها بما يتلاءم مع الظروف الجغرافية لإسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية.

وستحال الحالات المتعلقة بمنتجات نفطية لا تستجيب لهذه المواصفات إلى لجنة خبراء مشتركة للتوصل إلى حل مناسب. ويمكن للجنة أن تقرر في صورة مشتركة أن تقبل مقاييس مختلفة لاستيراد البنزين الذي يستوفي المقاييس الأردنية على رغم أن بعض مؤشراتها لا تستوفي المقاييس الأردنية على رغم أن بعض مؤشراتها لا تستوفي مقاييس المجموعة الأوروبية أو الولايات المتحدة. وستعطي اللجنة قرارها في غضون ستة أشهر.

وإلى حين صدور قرار اللجنة، ولمدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ التوقيع على «الاتفاق» يمكن لـ «الإدارة الفلسطينية» ان تستورد إلى «المناطق» البنزين للسوق الفلسطينية في «المناطق» وفق حاجات هذه السوق، على أن:

(١) يعلّم هذا البنزين بلون متميز لتفريقه عن البنزين المسوق في إسرائيل.

(٢) تتخذ «الإدارة الفلسطينية» كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل.

ب ـ لا يزيد الفرق بين السعر النهائي للبنزين المسوق للمستهلكين في إسرائيل والمستهلكين في «المناطق» على ١٥ في المئة من سعر الاستهلاك النهائي الرسمي في إسرائيل، وتملك «الإدارة الفلسطينية» الحق في أن تحدد أسعار المنتجات النفطية، عدا البنزين، للاستهلاك في «المناطق».

ج ـ إذا استوفت مقاييس البنزين المصري شروط الفقرة الفرعية (أ) أعلاه يمكن السماح باستيراد البنزين المصري.

١٣ ـ إضافة إلى نقاط الخروج والدخول المعينة وفق المادة المتعلقة بـ «المرور» في «الملحق ١» من «الاتفاق» لأغراض تصدير واستيراد السلع، يملك الجانب الفلسطيني الحق في استخدام كل نقاط الخروج والدخول في إسرائيل المعينة لهذا الغرض. وسيعطى للاستيراد والتصدير من قبل الفلسطينيين عبر نقاط الخروج والدخول في إسرائيل معاملة تجارية واقتصادية متساوية.

١٤ ـ في نقاط الدخول عبر نهر الأردن وفي قطاع غزة:

(أ) شحن البضائع:

ستتمتع «الإدارة الفلسطينية» بمسؤولية وصلاحيات كاملة في نقاط الجمارك الفلسطينية (منطقة الشحن) لتطبيق سياسة الجمارك والاستيراد المتفق عليها كما هو محدد في هذا البروتوكول، بما في ذلك التفتيش وجمع الضرائب والرسوم الأخرى عندما تكون مستحقة الدفع.

سيكون مسؤولو الجمارك الإسرائيليون موجودين وسيتسلمون من مسؤولي الجمارك الفلسطينيين نسخة من الوثائق اللازمة التي تتعلق بالشحنة المعنية وسيحق لهم أن يطلبوا اجراء تفتيش بحضورهم على السلع وجباية الضريبة على السواء.

سيكون مسؤولو الضرائب الفلسطينيون مسؤولين عن متابعة الإجراءات الجمركية بما في ذلك التفتيش وجباية الضرائب المستحقة.

في حال الاختلاف في شأن منح ترخيص لإخلاء أي شحنة طبقاً لهذه المادة، ستعطل اللجنة لغرض تفتيشها لمدة أقصاها ٤٨ ساعة تتولى خلالها لجنة فرعية مشتركة حل القضية على أساس الشروط المعنية في هذه المادة. وستطلق الشحنة فقط بناء على قرار اللجنة الفرعية.

(ب) ممر الجمارك المخصص للمسافرين:

سيتولى كل طرف إدارة الإجراءات الجمركية الخاصة به للمسافرين، بما في ذلك التفتيش وجباية الضرائب. سينفذ التفتيش وجباية الضرائب المستحقة في ممر الجمارك الفلسطيني مسؤولو جمارك تابعون لـ «الإدارة الفلسطينية».

سيتواجد مسؤولو الجمارك الإسرائيليون في صورة غير منظورة في ممر الجمارك الفلسطيني وسيحق لهم أن يطلبوا إجراء تفتيش للسلع وجباية الضرائب المستحقة. في حال الاشتباه، سيجري التفتيش من قبل المسؤول الفلسطيني في غرفة منفصلة بحضور مسؤول الجمارك الإسرائيلي.

١٥ ـ سيستند اعفاء العائدات من كل ضرائب ورسوم الواردات، بين إسرائيل و«الإدارة الفلسطينية»، إلى مبدأ مكان التسليم النهائي. إضافة لذلك، ستخصص هذه العائدات الضريبية لـ «الإدارة الفلسطينية» حتى إذا تم الاستيراد من قبل مستوردين إسرائيليين وذلك عندما يكون مكان التسليم النهائي المثبت بوضوح في وثائق الاستيراد هو شركة مسجلة من قبل «الإدارة الفلسطينية» وتنشط تجارياً في «المناطق». ستنجز هذه العملية المتعلقة بإعفاء العائدات في غضون ستة أيام عمل من تاريخ جباية الضرائب والرسوم المذكورة.

١٦ ـ اللجنة الاقتصادية المشتركة، أو لجنة فرعية تقوم بتشكيلها لأغراض هذه المادة ستتعامل، ضمن اختصاصاتها الأخرى، مع ما يأتي:

(١) اقتراحات فلسطينية لإضافة مواد إلى القوائم «أ ١» و«أ ٢» و«ب»، اقتراحات لإجراء تغييرات في الرسوم وفي اجراءات وتصنيف ومقاييس الاستيراد ومتطلبات منح الأذونات لكل الاستيرادات الأخرى.

(٢) تقدير حاجات السوق الفلسطينية، كما ورد في الفقرة ٣ أعلاه.

(٣) استلام إشعار بالتغييرات وارجاء مشاورات، كما ورد في الفقرة ٦ أعلاه.

(٤) الموافقة على قواعد المنشأ، كما ورد في الفقرة ٨ أعلاه، ومراجعة تطبيقها.

(٥) تنسيق تبادل المعلومات ذات الصلة بأمور منح الأذونات، كما ورد في الفقرة ٩ أعلاه.

(٦) مناقشة ومراجعة أي قضايا أخرى تتعلق بتنفيذ هذه المادة وحل المشاكل التي تنشأ منها.

١٧ ـ سيكون لـ «الإدارة الفلسطينية» الحق في اعفاء العائدين الفلسطينيين الذين سيمنحون إقامة دائمة في «المناطق» من ضرائب الاستيراد على الأمتعة الشخصية بما في ذلك الأدوات المنزلية وسيارات الركاب ما دامت للاستعمال الشخصي.

١٨ ـ ستطور «الإدارة الفلسطينية» نظامها للإدخال الموقت للمكائن والآليات الضرورية التي تستخدم من قبل «الإدارة الفلسطينية» وفي خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

في ما يتعلق بمكائن وآليات أخرى، غير مدرجة في قوائم «أ ١» و«أ ٢» و«ب» سيكون الإدخال الموقت جزءاً من سياسة الاستيراد كما تم الاتفاق عليه في الفقرة ١٠ أعلاه، إلى أن تتخذ اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفقرة ١٦ قراراً في شأن نظام جديد تقترحه «الإدارة الفلسطينية». سيتم تنسيق الإدخال الموقت عبر اللجنة الفرعية المشتركة.

١٩ ـ ستعفى التبرعات العينية بـ «الإدارة الفلسطينية» من الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى إذا كانت موجهة ومستعملة لمشاريع تنمية محددة أو لأغراض إنسانية غير تجارية.

ستكون «الإدارة الفلسطينية» مسؤولة على وجه الحصر عن التخطيط والإدارة لمساعدات الجهات المانحة للشعب الفلسطيني. ستناقش «اللجنة الاقتصادية المشتركة»، القضايا المتعلقة بالعلاقات بين الشروط في هذه المادة وتطبيق المبادىء المذكورة في الفقرة أعلاه.

المادة الرابعة : القضايا النقدية والمالية

١ ـ ستنشىء السلطة الفلسطينية سلطة مالية في المناطق. وسيكون للسلطة المالية صلاحيات ومسؤوليات عن تنظيم وتطبيق السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة.

٢ ـ ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بمهام المستشار الاقتصادي والمالي الرسمي للسلطة الفلسطينية.

٣ ـ ستكون السلطة المالية الفلسطينية الوكيل المالي الوحيد للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام، على المستويين المحلي والدولي.

٤ ـ سيودع احتياط النقد الأجنبي (من ضمنه الذهب) للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام فقط لدى السلطة المالية الفلسطينية ويخضع لإدارتها.

٥ ـ ستكون السلطة المالية الفلسطينية الملجأ الأخير للاقراض للنظام المصرفي في المناطق.

٦ ـ ستكون للسلطة المالية صلاحية ترخيص المتعاملين بالعملة الأجنبية وتسيطر (تنظيم ومراقبة) على المعاملات بالنقد الأجنبي في المناطق ومع بقية العالم.

٧ ـ أ ـ سيكون للسلطة المالية دائرة لمراقبة المصارف مسؤولة عن صحة عمل واستقرار والقدرة الإيفائية وسيولة البنوك العاملة في المناطق.

ب ـ ستؤسس دائرة مراقبة المصارف مراقبتها على أساس من المبادىء والمقاييس التي تنعكس في الاتفاقات الدولية، خصوصاً مبادىء «لجنة بازل».

ج ـ ستكلف دائرة المراقبة بمراقبة أعمال كل مصرف من هذا القبيل، ومن ضمن ذلك:

١ ـ تنظيم كل أنواع النشاط المصرفي، من ضمن ذلك النشاط الخارجي.

٢ ـ الترخيص للمصارف المؤسسة محلياً وللفروع والمصارف التابعة والمشاريع المشتركة ومكاتب تمثيل المصارف الأجنبية ومنح الموافقة على فئة أصحاب الأسهم ذوي الغالبية المسيطرة.

٣ ـ المراقبة والتفتيش على البنوك.

٨ ـ ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بإعادة ترخيص كل من الفروع الخمسة للمصارف الإسرائيلية التي تعمل حالياً في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك حالما تخضع مناطق تواجدها أو مواضعها في تلك المناطق لسيطرة السلطة الفلسطينية. وسيتعين على هذه الفروع أن تخضع لقواعد وأنظمة السلطة المالية الفلسطينية الخاصة بالمصارف الأجنبية. وذلك بناء على «اتفاق بازل» وستطبق المواد «د» و«هـ» و«و» من المادة العاشرة أدناه على تلك الفروع.

٩ ـ أ ـ سيكون على أي مصرف إسرائيلي آخر يريد فتح فرع أو مصرف تابع في المناطق أن يتقدم بطلب ترخيص من السلطة المالية الفلسطينية وسيعامل على قدم المساواة مع المصارف الأجنبية الأخرى، وذلك في حال انطباق ذلك على المصارف الفلسطينية الراغبة في فتح فرع أو مصرف تابع في إسرائيل.

ب ـ منح الرخص من قبل السلطتين سيخضع للترتيبات اللاحقة المستندة إلى «اتفاق بازل» والتي سيسري مفعولها ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاق، ويخضع أيضاً إلى القواعد العامة والتنظيمات السائدة لدى السلطة المضيفة بخصوص فتح فروع ومصارف تابعة للمصارف الأجنبية.

في هذا المجال فإن التعبيرين في المقطع «١٠» «السلطة المضيفة» و«السلطة الأصلية» ينحصران فقط ببنك إسرائيل والسلطة المالية الفلسطينية.

ج ـ على المصرف الراغب في فتح أو إنشاء مصرف تابع، التقدم بطلب إلى السلطة المضيفة، بعد أن يحصل أولاً على موافقة سلطته الأصلية، وعلى السلطة المضيفة إخطار السلطة الأصلية بشروط الرخصة وتعطي موافقتها النهائية ما لم تعترض السلطة الأصلية.

د ـ ستكون السلطة الأصلية مسؤولة عن المراقبة الموحدة والشاملة للمصارف، من ضمنها الفروع والمصارف التابعة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة السلطة المضيفة، لكن توزيع مسؤوليات المراقبة بين السلطتين المضيفة والأصلية فيما يخص المصارف التابعة سيخضع لـ «اتفاق بازل».

هـ ـ ستقوم السلطة المضيفة بانتظام بالكشف على نشاطات الفروع والمصارف التابعة في المنطقة الخاضعة لها. وللسلطة الأصلية الحق في القيام بكشوف على الأرض في الفروع والمصارف التابعة في المنطقة المضيفة. إلا أن مسؤولية المراقبة من قبل السلطة الأصلية للمصارف التابعة ستكون حسب «اتفاق بازل».

على ذلك فإن كل من السلطتين ستقوم بإعطاء الأخرى نسخاً عن تقارير الكشف وأي معلومات ذات علاقة بالقدرة الإيفائية واستقرار وسلام المصارف والفروع والمصارف التابعة.

و ـ بنك إسرائيل والسلطة المالية الفلسطينية سينشآن آلية للتعاون وتبادل المعلومات عن القضايا التي تمس المصالح المشتركة.

١٠ ـ أ ـ «الشاقل الإسرائيلي الجديد» سيكون إحدى وحدات التداول في المناطق وسيكون وسيلة شرعية للدفع للأغراض كافة من ضمنها المعاملات الرسمية. وستقبل السلطة المالية الفلسطينية وكل الهيئات التابعة لها والسلطات المحلية والبنوك التعامل بأي من عملات التداول ومن ضمنها الشاقل الجديد عندما تعرض وسيلة للدفع في أي معاملة.

ب ـ سيستمر الطرفان في التحادث ضمن اللجنة الاقتصادية المشتركة على إمكان استحداث عملة فلسطينية متفق عليها بينهما أو ترتيبات موقتة للعملة للسلطة الفلسطينية.

١١ ـ أ ـ متطلبات السيولة على كل الإيداعات في البنوك العاملة في المناطق ستحدد وتعلن من قبل السلطة المالية الفلسطينية.

ب ـ ستقبل البنوك في المناطق الإيداعات بالشاقل الإسرائيلي الجديد. ولن تكون متطلبات السيولة على الأنواع المختلفة من الإيداعات بالشاقل الجديد (أو الإيداع المرتبط بالشاقل الجديد) أقل من ٤ في المئة إلى ٨ في المئة وذلك حسب نوع الإيداع. وستستدعي التغييرات في إسرائيل في متطلبات السيولة التي تتجاوز الواحد في المئة للإيداعات بالشاقل الإسرائيلي الجديد (أو الإيداعات المرتبطة به) تغييرات موازية في النسب المذكورة أعلاه.

ج ـ المراقبة والتفتيش على تنفيذ متطلبات السيولة كافة ستقوم بها السلطة المالية الفلسطينية.

د ـ الاحتياطيات والموجودات السائلة المطلوبة حسب هذا البند ستودع لدى السلطة المالية الفلسطينية حسب قواعد ونظم تحددها هي، أما العقوبات على مخالفة متطلبات السيولة فستحددها السلطة المالية الفلسطينية.

١٢ ـ ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بتنظيم وإدارة نظام شباك الحسوم وتوفير التمويل الموقت للبنوك العاملة في المناطق.

١٣ ـ أ ـ ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بالمقاصة، أو الترخيص بها، لمقاصة التحويلات المالية بين البنوك العاملة في المنطقة وكذلك مع دول المقاصة الأخرى.

ب ـ مقاصة التحويلات والمعاملات المالية بين البنوك العـاملة في المناطق والبنوك العاملة في إسرائيل ستجري من قبل بيتي المقاصة الإسرائيلي والفلسطيني على أساس يوم العمل نفسه، وحسب الترتيبات المتفق عليها.

١٤ ـ سيسمح الطرفان بعلاقات مراسلة بين بنوك كل منهما.

١٥ ـ للسلطة المالية الفلسطينية الحق في تحويل فائض الشاقل الإسرائيلي الجديد المستلم من البنوك العاملة في المناطق إلى عملة أجنبية لدى بنك إسرائيل، التي يتعامل بها بنك إسرائيـل ما بين البنوك في السوق الداخلية، وذلك ضمن حدود عليا للمبالغ يتم تحديدها على فترات زمنية وحسب الترتيبات المفصلة في مقطع «١٦» أدناه.

١٦ ـ أ ـ المبلغ الفـائض من الشـاقل الإسرائيلي الجـديد، بسـبب متـغـيرات مـيـزان الدفوع، الذي سـيكون للسلطة الماليـة الفلسطينية حق تحويله إلى عملة أجنبية، سيساوي:

أولاً: تقديرات كل «الـواردات» الإسرائيلية من البـضـائع والخـدمات من المناطق، التي يجـري تسعيـرها على أساس سـعر السوق (الذي يشمل الضرائب) التي تم دفعها بالشاقل الإسرائيلي الجديد، ناقصاً:

١ ـ الضرائب المسـتحصلة من قبل الـسلطة الفلسطينية على كل «الواردات» الإسرائيليـة من المناطق والتي تم خصمـها إلى إسرائيل، بالشـاقل الإسرائيلي الجديد، و:

٢ ـ الضرائب المستحصلة من قبل إسرائيل على كل «الواردات» الإسرائيلية من المناطق والمدرجة في سعرها في السوق، التي لم يتم خصمها لصالح السلطة الفلسطينية، ناقصاً:

١ ـ تقديرات كل «الصـادرات» الإسرائيلية من البضـائع والخدمات إلى المناطق، المسعـرة حسب سعر السـوق (ومن ضمنه الضرائب) التي تم دفع ثمنها بالشـاقل الإسرائيلي الجديد، ناقصاً:

(١) الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينية على هذه «الصادرات» والداخلة في سعرها في السوق.

(٢) الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينـية على تلك «الصـادرات» والداخلة في سعرها في السوق، والتي لم يتم خصمها لصالح إسرائيل.

١ ـ زائداً:

متـراكم المبالغ الصافيـة من العملة الأجنبيـة التي حولت سابقاً إلى الشـاقل الإسرائيلي الجديد، كـما هي مسجلة في غـرفة التعامل في بنك إسرائيل.

ب ـ التبادلات والمبالغ المذكورة سيجري احتسابها اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاق.

ملاحظات على البند ١٦:

أولاً: تقديرات «الصـادرات والواردات» للبضـائع والخدمـات المذكورة ستـشمل ضـمن ما تشمل خـدمات العـمل والانفاق بالشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل السياح والإسـرائيليين في المناطق والإنفاق بالشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل فلسطينيي المناطق في إسرائيل.

ثانياً: الضرائب والاستـقطاعات المعاشية على «الواردات» من خـدمات العمل، التي تعطي إلى الجانب «المسـتورد» وتخصم لصالح الجـانب «المصدر» لن تشـملها في تقـديرات المبالغ التي سـيتم تحويلـها، لأن عائدات «الصـادرات» من خدمـات العمل ستسجل في إحصاءات تشملها، بالرغم من انها تحتسب للأفراد الذين يقدمون تلك الخدمات.

١٧ـ ستعقـد السلطة المالية الفلسطينية وبنك إسرائيل اجـتماعاً سنوياً لبحث وتحديد المبـلغ السنوي من الشاقل الإسرائيلي الجديد القابل للتحويل خلال السنة التقويمية المقبلة ويجـتمعان مرتين في السنة لتعديل المبلغ المذكور. المبالغ التي تحدد سنوياً وتعدل مرتين في السنة سـتكون على أساس المعلومات والتقديرات الـتي تتناول الماضي وعلى التقديرات للفترة التـالية، حسب

الصيغة المذكورة في البند «١٦». سيعقد الاجتماع الأول حالما يمكن ضمن ثلاثة أشهر بعد تاريخ توقيع الاتفاق.

١٨ ـ أ ـ تحويل العملات الأجنبية بالشاقل الإسرائيلي الجديد وبالعكس من قبل السلطة المالية الفلسطينية سيجري من خلال غرفة التحويلات في بنك إسرائيل، وذلك حسب أسعار السوق لنسب التحويل.

ب ـ لن يضطر بنك إسرائيل خلال أي شهر واحد إلى تحويل أكثر من خمس المبلغ نصف السنوي المذكور في البند «١٧».

١٩ ـ لن يجري تحديد سقف للتحويلات السنوية إلى الشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل السلطة المالية الفلسطينية. لكن، وبهدف تجنب تقلبات غير مرغوب فيها في سوق التحويل الخارجي، سيتم الاتفاق خلال الاجتماعات السنوية ونصف السنوية المذكورة في البند «١٧» على سقوف شهرية لهذه التحويلات.

٢٠ ـ البنوك في المناطق سيكون لها تحويل الشاقل الإسرائيلي الجديد إلى عملات التداول الأخرى والعكس بالعكس.

٢١ ـ سيكون للسلطة الفلسطينية السلطات والصلاحيات والمسؤوليات تجاه تنظيم ومراقبة نشاطات رأس المال في المناطق، ومن ضمنها الترخيص لمؤسسات سوق رأس المال والشركات المالية وصناديق التوظيف.

المادة الخامسة : الضرائب المباشرة

١ ـ تقرر إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتنظمان في صورة مستقلة كل على حدة السياسة الضريبية المتصلة بالضرائب المباشرة الخاصة بكل منهما بما يشمل ضريبة الدخل على الافراد والمؤسسات وضريبة العقار والضرائب والرسوم البلدية.

٢ ـ لكل من مصلحتي الضرائب الحق في فرض الضرائب المباشرة المستحقة على النشاطات الاقتصادية ضمن منطقتيهما.

٣ ـ يمكن لأي من السلطتين فرض ضرائب إضافية على المقيمين في دائرتيهما (الافراد والمؤسسات) الذين يقومون بنشاطات اقتصادية في المنطقة التابعة للطرف الآخر.

٤ ـ ستنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية مبلغاً يساوي:

أ ـ ٧٥ في المئة (٧٥٪) من الدخل الضريبي الذي يجمع من فلسطينيي قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في إسرائيل.

ب ـ المبلغ الكامل من الدخل الضريبي المجموع من فلسطينيي قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في المستوطنات.

٥ ـ يوافق الطرفان على مجموعة من الإجراءات الخاصة بكل المسائل المتعلقة بالازدواج الضريبي.

المادة السادسة : الضرائب غير المباشرة على المنتوج المحلي

١ ـ تفرض مصلحتا الضرائب الإسرائيلية والفلسطينية وتجمعان في كل من المنطقتين التابعتين لهما ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات على المنتوج المحلي وكذا أي ضرائب أخرى غير مباشرة.

٢ ـ سيكون معدل ضريبة المشتريات ضمن المنطقة الواقعة تحت نفوذ أي من سلطتي الضرائب متماثلة في ما يتصل بالمنتوج المحلي والبضائع المستوردة.

٣ ـ معدل ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل حالياً هو ١٧ في المئة وسيكون المعدل الفلسطيني ١٥ في المئة أو ١٦ في المئة.

٤ ـ تقرر السلطة الفلسطينية مستوى العائدات السنوية القصوى للشركات الواقعة تحت سلطتها المعفى من الضرائب على أن يكون السقف الأعلى ١٢ ألف دولار أميركي.

٥ ـ تعود ضريبة القيمة المضافة على الشركات المسجلة لأغراض القيمة المضافة إلى سلطة الضرائب في المنطقة المسجلة فيها الشركة المعنية.

تسجل الشركات نفسها لأغراض ضريبة القيمة المضافة لدى سلطة الضرائب في المنطقة التي يقع فيها مقرها أو في المنطقة التي تعمل فيها.

يجري ترتيب تخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة بين السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية المكلفتين بتحصيل ضريبة القيمة المضافة وفق الشروط الآتية:

أ ـ ينطبق تخليص ضريبة القيمة المضافة على العمليات المالية بين الشركات (الأعمال) المسجلة لدى مصلحة ضريبة القيمة المضافة في المنطقة التي تقيم فيها تلك الشركات.

ب ـ تنطبق الإجراءات الآتية على تخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة المحصلة من العمليات المالية للشركات المسجلة لاغراض ضريبة القيمة المضافة:

(١) لكي تكون الإجراءات مقبولة لغرض التخليص سيجري استخدام فواتير خاصة ذات علامات واضحة لهذا الغرض للعمليات المالية بين الشركات المسجلة لدى الجانب الآخر.

(٢) يمكن أن يكون نص الفواتير بالعبرية أو العربية أو الانكليزية وتجري أرشفتها في أي من اللغات الثلاث المذكورة شريطة أن تكون الأرقام بالعربية وليس بالهندية.

(٣) ستكون مدة صلاحية هذه الفواتير لغرض الحسم الضريبي ستة أشهر اعتباراً من تاريخ الاصدار.

(٤) يجتمع ممثلون عن الجانبين مرة في الشهر في اليوم العشرين منه لكي يقدم الطرف إلى الآخر لائحة بالفواتير المقدمة إليه لإجراء الحسم الضريبي وذلك بغية اتمام عملية تخليص ضريبة القيمة المضافة تتضمن اللائحة التفاصيل الآتية المتعلقة بكل فاتورة:

(أ) رقم الشركة المسجلة التي أصدرتها.

(ب) اسم الشركة المسجلة التي أصدرتها.

(ج) رقم الفاتورة.

(د) تاريخ الاصدار.

(هـ) قيمة الفاتورة.

(و) اسم مستلم الفاتورة.

(٥) تُسدد قيمة طلبات التخليص خلال ستة أيام من الاجتماع عن طريق دفع جانب إلى الجانب الآخر قيمة الميزان الصافي للطلبات المقدمة إليه.

(٦) يقدم كل طرف إلى الآخر عند الطلب الفواتير بهدف التدقيق، كل مصلحة ضرائب مسؤولة عن تقديم الفواتير لأغراض التدقيق لمدة ستة أشهر بعد تسلمها.

(٧) يتخذ كل طرف الخطوات الضرورية للتأكد من صحة الفواتير المقدمة له من الطرف الأخر بهدف التخليص.

(٨) يجري حسم قيمة طلبات ضريبة القيمة المضافة المقدمة للتخليص التي يكتشف انها غير صالحة من دفعة التخليص التالية.

(٩) عندما يبدأ تشغيل النظام الكومبيوتري المتداخل (بين الجهتين) الخاص بعمليات الحسم الضريبي للشركات المتصلة بتخليص ضريبة القيمة المضافة سيحل ذلك محل اجراءات التخليص المحددة في الفقرات الفرعية من (٤) إلى (٨).

(١٠) تتبادل مصلحتا الضرائب لوائح الشركات والأعمال المسجلة لدى كل منهما، كما يقدم الطرف إلى الآخر عند الطلب الوثائق الضرورية للتأكد من العمليات المالية.

(١١) يؤسس الجانبان لجنة فرعية تناط بها مهمة تطبيق الترتيبـات المتعلقة بتخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة المدرجة أعلاه.

٦ ـ يجري تسليم سلطة الضـرائب الفلسطينية ضريبة القـيمة المضافة الـتي تحصلها السلطات الإسرائيليـة من المؤسسات والمنظمات الفلسطينيـة التي لا تبتغي الربح المسجـلة لدى السلطة الفلسطينية، وذلك لقاء عمـليات مالية تقوم بهـا في إسرائيل. وينطبق على هذه المؤسسات والمنظمات نظام التخليص المبين في الفقرة ٥ أعلاه.

المادة السابعة : العمل

١ ـ سيحاول كـلا الجانبين الحفاظ على اعتيادية حـركة العمل بينهما. بما يخضع لحق كل جـانب في تحديد حجم وشروط حركة العمل إلى منطقته من وقت لآخر. فإذا علق أحد الجانبين الحركة العادية موقتاً، فإنه سيعطي الجانب الآخر اشعاراً فورياً، وللجانب الآخر أن يطالب بمناقشة ذلك الأمر في اللجنة الاقتصادية المشتركة.

وسيكون احلال وتوظيف العمـال من أحد الجانبين في منطقة الجانب الآخر من خلال جـهاز توظيف العمل في إسرائيل من خلال جهاز التوظيف الفلسطيني، وسيتعاون جهاز التوظيف الإسرائيلي وينسق في هذا الصدد.

٢ ـ أ ـ سيؤمن على الفلسطينيين الموظفين في إسرائيل في نظام التأمين الاجتـماعي الإسرائيلي حسب قانون التأمين القومي لإصابات العمل التي تحدث في إسرائيل، وإفلاس أصحاب العمل وإجازات الأمومة.

ب ـ سوف تحـسم رسوم التأمين القـومي التي حسمـت من الأجور لتأمين الأمـومة حسب حـجم تأمين الأمومة المحـسوم، وسوف تتزايد معادلة الحسومات التي حولت إلى السلطة الفلسطينية، إن فرضت، وفقاً لذلك.

ج ـ سيتفق على اجراءات التنفيذ المتعلقة بهذا بين معـهد التأمين القومي الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية أو مؤسسة التأمين الاجتماعي الفلسطينية المناسبة.

٣ ـ أ ـ ستحول إسرائيل إلى السلطة الفلسـطينية، وعلى أساس شهري، معادلة الحسومات كـما حددها القانون الإسرائيلي إذا ما فرضت وبالحجم الذي فـرضته إسرائيل. وسوف تستخدم المبـالغ التي حولت للمكاسب الاجتماعية والخـدمات الصحية التي قررتها السلطة الفلسطينية للفلسطينيين العاملين في إسرائيل وأسرهم.

وستكون معـادلة الحسومات التي حولت، تلك التي حصلـت بعد تاريخ توقيع الاتفاقية من أجـور الفلسطينيين للعاملين في إسرائيل ومن أصحاب العمل الذين وظفوهم.

ولن تشمل هذه المبالغ:

(١) المدفوعات للخدمات الصحية في أماكن التوظيف.

(٢) ثلثي التكاليف الإدارية الفعلية لمعالجة الأمور المتعلقة بالفلسطينيين العاملين في إسرائيل من قبل قسم المدفوعات بجهاز التوظيف الإسرائيلي.

٤ ـ تحول إسـرائيل على أساس شهـري، إلى مؤسسـة تأمين المعاشـات ذات العلاقة التي سـتقيـمها السلطة الفـلسطينية، حسومات تأمين المعاشات التي حصلت بعد انشاء المؤسسة أعلاه واكتمال المستندات المذكورة في الفقرة ٦.

وستحصـل هذه الحسومات من أجور الفلسطينيين العـاملين في إسرائيل ومن أصحاب العمل حسب المعـدلات ذات العلاقة الواردة في الاتفاقيات الجماعية الإسرائيلية المطبقـة. وسوف يحسم من المبالغ المحولة ثلثا التكاليف الإدارية الفعلية لمعالجة هذه الحسومات من جانب جهاز التوظيف الإسرائيلي. وسوف تستخدم المبالغ المحولة بهذا في تقديم تأمين المعاشات لهؤلاء العمال. وستظل إسرائيل ملتـزمة بحقوق المعاشـات للموظفين الفلسطينيين في إسرائيل إلى الحد الذي تراكم لدى إسـرائيل قبل دخول هذه الفقرة ٤ حيز التنفيذ.

٥ ـ عند استلام الحسومات، ستتولى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الاجتماعية ذات العلاقة المسؤولية كاملة حسب القانون والترتيبات الفلسطينية، عن حقوق المعاشات والمزايا الاجتماعية الأخرى للفلسطينيين العاملين في إسرائيل التي تحققت من الحسومات المحولة المتعلقة بهذه الحقوق والمزايا. وبالتالي، فإن إسرائيل والمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة وأصحاب العمل الإسرائيليين سوف يتحررون من المسؤولية ولن يتحملوا أي التزامات أو مسؤوليات تتعلق بالدعاوي الشخصية والحقوق والمزايا الناجمة عن هذه الحسومات المحولة أو من أحكام الفقرات ٢ ـ ٤ أعلاه.

٦ ـ قبل التحويلات المذكورة، ستزود السلطة الفلسطينية أو مؤسساتها ذات العلاقة، حسب الحالة، إسرائيل بالوثائق المطلوبة لاعطاء الصفة القانونية لالتزاماتهم المذكورة سابقاً، بما في ذلك اجراءات التنفيذ المتفق عليها ثنائياً للمبادىء المتفق عليها في الفقرات ٣ ـ ٥ أعلاه.

٧ ـ يمكن للترتيبات أعلاه المتعلقة بمعادلة الحسومات أو/حسومات المعاشات أن تراجع أو تغير من قبل إسرائيل إذا قررت محكمة مخولة في إسرائيل أن الحسومات أو أي جزء منها يجب أن تدفع لأفراد أو يجب أن تستخدم لمزايا اجتماعية فردية أو تأمين في إسرائيل، أو انها لن تكون قانونية. وفي هذه الحالة، لن تتجاوز مسؤولية الجانب الفلسطيني الحسومات المحولة فعلياً المتعلقة بالحالة.

٨ ـ سوف تحترم إسرائيل أي اتفاقية يتم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية أو منظمة أو نقابة تمثل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، ومنظمة تمثل العاملين أو أصحاب العمل في إسرائيل، بشأن المساهمات لتلك المنظمة حسب أي اتفاقية جماعية.

٩ ـ أ ـ للسلطة الفلسطينية أن تدمج مشروع التأمين الصحي الحالي للفلسطينيين العاملين في إسرائيل وأسرهم في أجهزتها للتأمين الصحي. وطالما استمر هذا المشروع، أكان مندمجاً أم منفصلاً، فإن إسرائيل ستحسم من أجورهم رسوم التأمين الصحي («طابع الصحة») وستحولها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

ب ـ للسلطة الفلسطينية أن تدمج مشروع التأمين الصحي الحالي للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل ويتحصلون على مدفوعات المعاش من خلال جهاز التوظيف الإسرائيلي، فإن أجهزتها للتأمين الصحي وطالما استمر هذا المشروع، أكان مندمجاً أم منفصلاً، فإن إسرائيل ستحسم المبالغ الضرورية من رسوم التأمين الصحي («طابع الصحة») من معادلة المدفوعات وستحولها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

١٠ ـ ستلتقي اللجنة الاقتصادية المشتركة عند طلب أي من الجانبين وتراجع تطبيق هذه المادة والقضايا الأخرى المتعلقة بالعمل والتأمين الاجتماعي والحقوق الاجتماعية.

١١ ـ ستراجع الحسومات الأخرى التي لم تذكر أعلاه، إن وجدت، بشكل مشترك من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة. ستكون أي اتفاقية بين الجانبين بشأن هذه الحسومات إضافياً، أو إضافة إلى الأحكام التي سبق ادراجها أعلاه.

١٢ ـ سيكون للفلسطينيين العاملين في إسرائيل الحق في طرح النزاعات الناجمة عن علاقات العمال ـ أصحاب العمل والقضايا الأخرى، أمام محاكم العمل الإسرائيلية، ضمن ولاية هذه المحاكم.

١٣ ـ تحكم هذه المادة علاقات العمل المستقبلية بين الجانبين ولن تضر بأي من حقوق العمل قبل تاريخ توقيع الاتفاقية.

المادة الثامنة : الزراعة

١ ـ ستكون هناك حركة حرة للانتاج الزراعي وبدون جمارك وضرائب استيراد، بين الجانبين، وفقاً للاستثناءات والترتيبات التالية:

٢ ـ ستكون أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لكل جانب مسؤولة، ضمن حدود ولايتها، عن مراقبة صحة الحيوان والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية والنباتات وأجزائها، وعن استيرادها وتصديرها أيضاً.

٣ - ستكون العلاقات بين أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لكلا الجانبين قائمة على المعاملة بالمثل وفقاً للمبادىء التالية التي ستطبق في كل المناطق تحت ولايتهما.

أ - ستبذل إسرائيل والسلطة الفلسطينية أقصى جهودها للحفاظ على المستويات البيطرية وتحسينها.

ب - ستتخذ إسرائيل والسلطة الفلسطينية كل الإجراءات للوصول إلى مستويات متساوية ومتوافقة بشأن السيطرة على أمراض الحيوان، بما في ذلك التطعيم الجماعي للحيوانات والطيور والكرنتينات واجراءات «الاختام» ومستويات مراقبة المخلفات.

ج - ستوضع ترتيبات تبادلية لمنع إدخال أو انتشار الحشرات الزراعية والأمراض، ولاستئصالها ولمستويات ضبط المخلفات في المنتجات النباتية.

د - سوف تتعاون أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لإسرائيل والسلطة الفلسطينية وتتبادل المعلومات بانتظام بشأن الأمراض الحيوانية، وكذلك الآفات وأمراض النبات، وستنشىء آلية للإبلاغ الفوري عن ظهور هذه الأمراض.

٤ - ستكون التجارة بين الجانبين في الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية وفقاً للمبادىء والتحديدات الواردة في الطبعة الحالية من OIE قانون الصحة الحيوانية القومي كما يجدد من وقت إلى آخر (يشار إليه. I.A.H.C).

٥ - يجب أن يكون مرور الماشية والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية من أحد الجانبين عبر منطقة تحت ولاية الجانب الآخر، بطريقة تستهدف منع انتشار الأمراض إلى أو من الشحنة أثناء تحركها. ولكي يسمح بهذا المرور، يجب الاستجابة للشروط البيطرية التي اتفق عليها الجانبان بشأن استيراد الحيوانات ومنتجاتها والمنتجات البيولوجية من الأسواق الخارجية. ولذلك، يوافق الطرفان على الترتيبات التالية:

٦ - لأجهزة البيطرة الرسمية لكل جانب سلطة إصدار رخص الاستيراد البيطرية لاستيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية إلى المناطق تحت ولايتها. ولمنع إدخال الأمراض الحيوانية من أطراف ثالثة، ستفرض الاجراءات التالية:

أ - ستلتزم رخص الاستيراد بدقة بالشروط البيطرية المهنية للواردات المماثلة إلى إسرائيل السارية في وقت إصدارها. وستحدد الرخص بلد المنشأ والشروط المطلوبة التي ستشملها الشهادات البيطرية الرسمية التي يجب أن تصدرها السلطات البيطرية في بلدان المنشأ والتي يجب أن ترافق كل شحنة.

ولكل جانب أن يقترح تغييراً في هذه الشروط. وسيدخل التغيير حيز التنفيذ بعد عشرة أيام من إشعار الجانب الآخر، ما لم يطالب الجانب الآخر بطرح الأمر أمام اللجنة البيطرية الفرعية المذكورة في الفقرة ١٤ (يشار إليها VSC) وإذا كانت أكثر صرامة من الشروط السائدة - فإنها ستدخل حيز التنفيذ بعد عشرين يوماً من الطلب، ما لم يقرر الجانبان خلال ذلك من خلال VSC وإذا كانت أكثر ليناً - فإنها ستدخل حيز التنفيذ فقط إذا وافق عليها الجانبان من خلال VSC.

ومع ذلك فإذا كان التغيير عاجلاً ومطلوباً لحماية الحيوان والصحة العامة، فإنه سيدخل حيز التنفيذ فوراً بعد إشعار من قبل الجانب الآخر وسيظل سارياً حتى يوافق الجانبان على خلافه من خلال VSC.

ب - ستشمل الشهادات البيطرية الرسمية الأحكام بشأن قوائم A و B من لوائح OIE للأمراض كما حددت في IAHC وعندما تسمح IAHC بمتطلبات بديلة بشأن هذه الأمراض، فإن الأكثر صرامة منها هي التي ستطبق ما لم يتفق على خلاف ذلك من قبل VSC.

ج - عندما تكون أمراض معدية لم ترد في القائمتين A و B موجودة أو يشك بوجودها وعلى أسس علمية، في البلد المصدر، فإن شروط الاستيراد البيطرية الضرورية التي ستكون مطلوبة وواردة في الشهادات البيطرية الرسمية سوف تناقش في VSC، وفي حالة اختلاف الآراء المهنية، فإن الآراء الأكثر صرامة هي التي ستطبق.

د - سوف يسمح باستيراد اللقاحات الحية فقط إذا تقرر ذلك من قبل V.S.C.

هـ - سيتبادل الجانبان من خلال V.S.C المعلومات المتعلقة بترخيص الاستيراد، بما في ذلك تقييم الوضع المرضي وقدرات الصحة الحيوانية للبلدان المصدرة التي ستكون قائمة على معلومات رسمية وعلى المعلومات الأخرى المتاحة أيضاً.

و ـ لن يسمح للشحنات التي لا تتوافق مع المتطلبات المذكورة أعلاه أن تدخل المناطق تحت ولاية أي من الجانبين.

٧ ـ سيكون نقل الماشية والدواجن والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية بين المناطق تحت ولاية أحد الجانبين من خلال مناطق تحت ولاية الجانب الآخر، وفقاً للقواعد الفنية التالية:

١ ـ سيكون النقل بواسطة عربات مختومة بخاتم الأجهزة البيطرية الرسمية لمكان المنشأ، ومعلمة بإشارة مرئية «نقل حيوانات» أو «منتجات حيوانية الأصل» بالعربية والعبرية، وبأحرف ملونة مرئية بوضوح على خلفية بيضاء.

ب ـ يجب أن تكون كل شحنة مرفوقة بشهادات بطريقة صادرة من الأجهزة البيطرية الرسمية لمكان المنشأ، تشهد بأن الحيوانات أو منتجاتها قد اختبرت وكانت خالية من الأمراض المعدية وانها من منشأ لم يكن تحت الحجر الصحي أو تحت قيود على حركة الحيوانات.

٨ ـ سيكون نقل الماشية والدواجن والمنشآت الحيوانية البيولوجية المتجهة إلى إسرائيل من المناطق وبالعكس، خاضعاً لتصاريح بيطرية صادرة من الأجهزة البيطرية الرسمية للجانب المستقبل وفقاً لمستويات O.I.E المستخدمة في المرور الدولي في هذا الميدان.

وستنقل كل هذه الشحنات بواسطة سيارة مناسبة ومعلّمة، مرفوقة بشهادة بيطرية بالصيغة المتفق عليها بين الأجهزة البيطرية الرسمية للجانبين. وسوف تصدر هذه الشهادات فقط إذا قدمت رخص الجانب المستقبل.

٩ ـ ولمنع إدخال الحشرات النباتية والأمراض إلى المنطقة، يجب تطبيق الإجراءات التالية:

أ ـ يفتش نقل النباتات وأجزائها (بما في ذلك الفواكه والخضروات) بين المناطق وإسرائيل، ومراقبة مخلفات المبيدات فيها ونقل مواد توالد النبات وعلف الحيوانات، بدون تأخير أو ضرر من قبل أجهزة حماية النباتات للجانب المستقبل.

ب ـ سيطالب نقل النباتات وأجزائها (بما في ذلك الفواكه والخضروات) وكذلك المبيدات بين المناطق عبر إسرائيل، باجتياز تفتيش صحي بدون تأخير أو ضرر.

ج ـ لأجهزة حماية النباتات الفلسطينية الرسمية سلطة إصدار رخص لاستيراد النباتات وأجزائها وكذلك المبيدات من الأسواق الخارجية، وستكون الرخص قائمة على المستويات والمتطلبات السائدة.

وستحدد الرخص الشروط المطلوبة التي يجب أن تدخل الشهادات الصحية الرسمية (P.C) القائمة على مستويات ومتطلبات اتفاقية حماية النباتات الدولية (I.P.P.C) ومستويات ومتطلبات منظمة حماية النباتات الأوروبية والمتوسطة (E.P.P.O) التي يجب أن ترافق كل شحنة.

وسوف تصدر P.C من قبل أجهزة حماية النباتات في بلدان المنشأ. وستطرح الحالات المشكوك فيها أو المثيرة للجدل أمام اللجنة الفرعية لحماية النباتات.

١٠ ـ سيكون للانتاج الزراعي مدخل حر وبلا قيود إلى أسواق بعضهما بعضاً، مع استثناء موقت لمبيعات أحد الجانبين إلى الجانب الآخر للبنود التالية فقط: الدواجن والبيض والبطاطس والخيار والبندورة والبطيخ. وستزال القيود الموقتة على هذه البنود بالتدرج بمعدل متزايد إلى أن تستأصل نهائياً بحلول ١٩٩٨، كما وردت أدناه.

ملاحظة: تشير الأرقام أعلاه إلى الكميات المسوقة معاً من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل وبالعكس. وستشعر السلطة الفلسطينية إسرائيل بتحصيص هذه الكميات في هذه المناطق بشأن الكميات المتعلقة بالانتاج الفلسطيني.

١١ ـ سيكون للفلسطينيين الحق في تصدير انتاجهم الزراعي إلى الأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.

١٢ ـ وبدون الأضرار بالالتزامات الناجمة عن الاتفاقية الدولية القائمة، سيمتنع الجانبان عن استيراد المنتجات الزراعية من أطراف ثالثة التي قد تؤثر سلباً على مصالح مزارعي بعضهم بعضاً.

١٣ ـ وسيتخذ كل جانب الاجراءات الضرورية في المنطقة تحت ولايته لمنع الضرر الذي قد تتسبب به زراعته في بيئة الجانب الآخر.

١٤ ـ سينشيء الجانبان لجاناً فرعية لأجهزتهما البيطرية ولحماية النبات الرسمية، لتجدد المعلومات وتراجع القضايا والسياسات والاجراءات في هذه الميادين، وسيتفق الجانبان على أي تغيرات في أحكام هذه المادة.

١٥ ـ سينشيء الجانبان لجنة فرعية من الخبراء في قطاع الألبان من أجل تبادل المعلومات ومناقشة وتنسيق انتاجهما في هذا القطاع لحماية مصالح الجانبين. ومن حيث المبدأ، سينتج كل جانب حسب استهلاكه المحلي.

المادة التاسعة : الصناعة

١ ـ ستكون هناك حركة حرة للسلع الصناعية بدون أي قيود، بما في ذلك الجمارك وضرائب الاستيراد بين الجانبين، وفقاً لتشريع كل جانب.

٢ ـ أ ـ للجانب الفلسطيني الحق في تطبيق طرق مختلفة لتشجيع وتعزيز تنمية الصناعة الفلسطينية عن طريق تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة، وللجانب الفلسطيني الحق أيضاً في تطبيق طرق أخرى لتشجيع الصناعة يلجأ إليها في إسرائيل.

ب ـ سيتبادل الجانبان المعلومات حول الطرق التي يطبقونها لتشجيع صناعتيهما.

ج ـ لن يسمح بحسومات الضريبة غير المباشرة أو المزايا والإعانات الأخرى للمبيعات في التجارة بين الجانبين.

٣ ـ سيبذل كل جانب قصارى جهده ليتجنب الاضرار بصناعة الجانب الآخر، وسيأخذ في الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته الصناعية.

٤ ـ سيتعاون الجانبان في منع الممارسات المضللة والتجارة في السلع التي قد تعرض الصحة والسلامة والبيئة للخطر وفي السلع التي انتهت صلاحيتها.

٥ ـ سيتخذ كل جانب الاجراءات الضرورية في المنطقة الخاضعة لولايته لمنع الضرر الذي قد تتسبب به صناعته في بيئة الجانب الآخر.

٦ ـ سيكون للفلسطينيين الحق في تصدير انتاجهم الصناعي إلى الأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.

٧ ـ ستلتقي JEC وتراجع القضايا المتعلقة بهذه المادة.

المادة العاشرة : السياحة

١ ـ ستنشيء السلطة الفلسطينية سلطة سياحة فلسطينية وستمارس، ضمن أشياء أخرى، السلطات التالية في المناطق:

أ ـ التنظيم والترخيص والتصنيف والإشراف على الخدمات السياحية والأماكن والصناعات السياحية.

ب ـ تعزيز السياحة الأجنبية والمحلية وتنمية المصادر والأماكن السياحية الفلسطينية.

ج ـ الإشراف على التسويق وتعزيزه وعلى الخدمات الإعلامية المتعلقة بالسياحة الأجنبية والمحلية.

٢ ـ سيحمي كل جانب، تحت ولايته، ويحرص ويؤمن صيانة وحسن الأماكن التاريخية والأثرية والثقافية والدينية والأماكن السياحية الأخرى لتلاؤم وضعها وغرضها أيضاً كمقصد للزوار.

٣ ـ سيحدد كل جانب ساعات وأياماً معقولة لزيارات لكل الأماكن السياحية من أجل تسهيل الزيارات متعددة الأنواع للأيام والساعات مع الأخذ في الاعتبار العطل الدينية والقومية. وسيعلن كل جانب هذه الأوقات المفتوحة. وستأخذ التغييرات ذات

المعنى في الأوقات المفتوحة في الاعتبار البرامج السياحية الملتزم بها حالياً.

٤ ـ سوف يسمح للحافلات السياحية وأي شكل آخر من النقل السياحي المخول من أي من الجانبين، وللشركات التي تشغلها والمسجلة والمرخصة من قبل أحد الجانبين بالدخول ومواصلة رحلاتها ضمن المنطقة تحت ولاية الجانب الآخر، على أن تكون هذه الحافلات والسيارات الأخرى متوافقة مع المواصفات الفنية للمجموعة الأوروبية (P المطبقة حالياً)، وستكون كل هذه السيارات معلّمة بوضوح كسيارات سياحية.

٥ ـ سيحمي كل جانب البيئة والنظام البيئي حول الأماكن السياحية الخاضعة لولايته. ونظراً لأهمية الشواطىء والنشاطات البحرية للسياحة، سيبذل كل جانب قصارى جهده لتأمين أن تكون التنمية والبنى على ساحل المتوسط وخاصة في الموانىء (مثل اسدود أو غزة) قد خططت ونفذت بطريقة لا تؤثر سلباً في البيئة أو وظائف الساحل والشواطىء للجانب الآخر.

٦ ـ ستتمتع شركات ووكالات السياحة المرخص بها من قبل كل جانب، بمدخل متساو إلى المنشآت والأماكن المتعلقة بالسياحة في نقط الخروج والدخول الحدودية وفقاً لنظم السلطة التي تديرها.

٧ ـ أ ـ سيرخص كل جانب حسب قواعده ونظمه، لوكلاء السفر وشركات السفر والأدلاء السياحيين وأعمال السياحة الأخرى (يشار إليها ـ كيانات السياحة) ضمن ولايته.

ب ـ سيسمح لكيانات السياحة المخولة من قبل أي من الجانبين، تنفيذ جولات تشمل المنطقة تحت ولاية الجانب الآخر، على أن يكون تفويضها وكذلك عملياتها وفقاً للقواعد والمتطلبات والمستويات المهنية المتفق عليها من الجانبين في اللجنة الفرعية المذكورة في الفقرة ٩.

وانتظاراً لتلك الاتفاقية، سيسمح للهيئات السياحية الحالية في المناطق المسموح بها حالياً بالقيام بجولات تشمل إسرائيل، بأن تواصل عملها، وسيظل مسموحاً للهيئات السياحية الإسرائيلية المخولة أن تقوم بجولات تشمل المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يسمح لأي هيئة سياحية لأحد الجانبين تشهد لها سلطات السياحة للجانب الآخر باستجابتها لكل قواعدها وللمتطلبات والمستويات المهنية، أن تقوم بجولات تشمل ذلك الجانب الآخر.

٨ ـ سيضع كل جانب ترتيبه لتعويض السياحة عن الإصابة الجسدية والأضرار في الممتلكات التي تسبب بها العنف السياسي في المناطق الخاضعة لولايته.

٩ ـ ستلتقي JEC ولجنة السياحة الفرعية التي أنشأتها عند طلب أي من الجانبين من أجل مناقشة تطبيق أحكام هذه المادة وحل المشكلات التي قد تبرز.

وستناقش اللجنة الفرعية أيضاً وتدرس القضايا السياحية لصالح الجانبين، وستعزز البرامج التعليمية للهيئات السياحية للجانبين من أجل تعزيز مستوياتها المهنية وأخلاقياتها. وستحول شكاوي أحد الجانبين ضد سلوك الهيئات السياحية للجانب الآخر من خلال اللجنة.

ملاحظة: اتفق على أن تكون الصياغة النهائية للجملة الأخيرة في الفقرة (٤) وفقاً للصياغة النهائية لاحكام الاتفاقية ذات العلاقة.

المادة الحادية عشرة : قضايا التأمين

١ ـ ستحول السلطات والصلاحيات والمسؤوليات في مجال التأمين في المناطق، بما فيها وضمن أشياء أخرى، الترخيص للمؤمنين ولوكلاء التأمين وأحكام نشاطاتهم، إلى السلطة الفلسطينية.

٢ ـ أ ـ ستبقي السلطة الفلسطينية على نظام الالتزام المطلق الإجباري لضحايا حوادث الطرقات بسقف لمبلغ التأمين يقوم على المبادىء التالية:

(١) الالتزام المطلق للموت أو الإصابة الجسدية لضحايا حوادث الطرقات، إن كانت غير مادية سواء كان هناك خطأ أم لا من جانب السائق وسواء كان هناك خطأ أو خطأ غير مباشر من جانب الآخرين، وكان كل سائق مسؤولاً عن الأشخاص المسافرين في سيارته وعن المشاة الذين صدمتهم سيارته.

(٢) التأمين الإجباري لكل السيارات، يغطي الموت أو الإصابة الجسدية لكل ضحايا حوادث الطرقات ويشمل السائقين.

(٣) ليس هناك سبب لعمل ضار عند الموت أو الإصابة الجسدية الناجمة عن حوادث الطرق.

(٤) الحفاظ على صندوق قانوني (الصندوق) لتعويض ضحايا حوادث الطرق الذين لا يستطيعون المطالبة بتعويض من المؤمن للأسباب التالية:

(I) مسؤولية السائق عن التعويض غير معروفة.

(II) ليس السائق مؤمناً أو لا يغطي تأمينه المسؤولية المعنية.

(III) لم يستطع المؤمن تلبية التزاماته.

ب - سيكون للمصطلحات في هذه المادة نفس المعنى كما في التشريع السائد في تاريخ توقيع الإتفاقية المتعلقة بتأمين السيارات الإجباري والتعويض لضحايا حوادث الطرقات.

ج - أي تغيير من قبل أحد الجانبين في القواعد والنظم المتعلقة بتطبيق المبادىء المذكورة أعلاه، سيتطلب إشعاراً مسبقاً للجانب الآخر. وسيتطلب التغيير الذي قد يؤثر جوهرياً في الجانب الآخر، إشعاراً مسبقاً قبل ثلاثة أشهر على الأقل.

٣ - أ - عند توقيع الإتفاقية، ستنشىء السلطة الفلسطينية صندوقاً للمناطق (الصندوق الفلسطيني) للأغراض التي فصلت في الفقرة ٢ - أ (٤) أعلاه وللأغراض المفصلة أدناه وسيتولى الصندوق الفلسطيني مسؤوليات الصندوق القانوني لتعويض ضحايا حوادث الطرقات في الضفة الغربية وقطاع غزة (يشار إليه - الصندوق الحالي) بشأن المناطق، وفقاً للقانون السائد في ذلك الوقت.

وعليه، ستنتهي مسؤولية الصندوق الحالي عن أي التزام بشأن الحوادث التي تقع في المناطق من تاريخ توقيع الاتفاقية.

ب - سيحول الصندوق الحالي إلى الصندوق الفلسطيني بعد تولي المسؤوليات المذكورة أعلاه من قبله، الأقساط المدفوعة إلى الصندوق الحالي من جانب المؤمنين على السيارات المسجلة في المناطق عن الفترة غير المنقضية لكل بوليصة تأمين.

٤ - أ - ستكون بوالص تأمين السيارات الإجباري الصادرة من قبل مؤمنين مرخص لهم من قبل أي من الجانبين، صالحة في مناطق الجانبين. وعليه، فإن السيارات المسجلة لدى أحد الجانبين التي تغطيها هذه البوالص، لن تطالب بتغطية تأمين إضافية للسفر في المناطق الخاضعة لولاية الطرف الآخر. وستغطي بوالص التأمين هذه، كل الالتزامات حسب التشريع في مكان الحادث.

ب - من أجل تغطية جزء من الالتزامات التي قد تحدث بسبب حوادث الطرقات في إسرائيل من قبل سيارات غير مؤمنة مسجلة لدى السلطة الفلسطينية، سيحول الصندوق الفلسطيني إلى الصندوق الإسرائيلي شهرياً، عن كل سيارة مؤمنة، مبلغاً يساوي ٣٠ في المئة من المبلغ المدفوع للصندوق الإسرائيلي من جانب المؤمن المسجل في إسرائيل، لنفس نوع السيارة ولنفس فترة التأمين (التي لن تقل عن ٩٠ يوماً).

٥ - في الحالات التي يرغب فيها ضحية حوادث الطرقات بالمطالبة بتعويض من مؤمن مسجل لدى الجانب الآخر أو من صندوق للجانب الآخر، أو في الحالات التي قاضى فيها الضحية السائق أو مالك السيارة أو قاضاه المؤمن أو صندوق الجانب الآخر، فله أن يسمي صندوق جانبه كوكيل له لهذا الغرض وللصندوق المسمى أن يخاطب أي طرف ذا علاقة من الجانب الآخر مباشرة أو من خلال صندوق الجانب الآخر.

٦ - في حالة حادث الطريق الذي لا يكون فيه رقم تسجيل السيارة ولا هوية السائق معروفتين، فإن صندوق الجانب الذي تغطي ولايته مكان الحادث، سيعوض الضحية حسب تشريعه.

٧ ـ سيكون صندوق كل جـانب مسؤولاً تجاه ضحـايا الجانب الآخر عن أي التزام لمؤمني جانبه بشأن التـأمين الاجباري وسيضمن إلتزاماتهم.

٨ ـ سيضمن كل جانب التزامات صندوقه طبقاً لهذه المادة.

٩ ـ سيفـاوض الجانبان في غضون ثلاثة أشـهر من تاريخ توقيع الاتفاقـية على إبرام اتفاقية فـصل بين الصندوق الحالي والصندوق الفلسطيني، بشأن الحوادث التي وقعت في المناطق قبل تاريخ توقيع الإتفاقية، سواء سجلت المطالب أم لا.

ولن تشمل إتفاقية الفـصل تعويض الضحايا الإسرائيليين الذين شملتهم الحـوادث التي وقعت في المناطق قبل تاريخ توقيع الإتفاقية.

١٠ ـ أ ـ سينشىء الجـانبان فوراً عند توقيع الإتفـاقية، لجنة فـرعية من الخبـراء (يشار إليها اللجنة الفـرعية) لتتـعامل مع القضايا المتعلقة بتطبيق هذه المادة، بما في ذلك:

(١) الإجراءات المتعلقة بمعالجة مطالب ضحايا أحد الجانبين من المؤمنين أو من صندوق الجانب الآخر.

(٢) الإجراءات المتعلقة بتمويل المبالغ بين صندوقي الجانبين كما ذكرت في الفقرة ٤ ـ ب أعلاه.

(٣) تفاصيل الإتفاقية المبرمة بين الصندوق الحالي والصندوق الفلسطيني، كما وردت في الفقرة ٩ أعلاه.

(٤) أي قضية أخرى ذات علاقة يثيرها أحد الجانبين.

ب ـ ستعمل اللجنة الفرعية كلجنة دائمة للقضايا المتعلقة بهذه المادة.

ج ـ سيتبادل الجانبان من خلال اللجنة الفرعية، المعلومات ذات العلاقة بشأن تطبيق هذه المادة، بما في ذلك تقارير السياسة والمعلومات الطبية والإحصاءات ذات العلاقة والأقسـاط... الخ.

١١ ـ لكل جانب أن يطالب بإعادة تقييم الترتيبات الواردة في هذه المادة بعد سنة من تاريخ توقيع الإتفاقية.

١٢ ـ للمؤمنين من الجانبين أن يتقدموا بطلبات رخص إلى السلطات ذات الـعلاقة لدى الجانب الآخر، حسب القواعد والنظم المتعلقة بالمؤمنين الأجانب في الجانب الآخر: ويوافق الجانبان على عدم التمييز ضد هذه الطلبات.

وضعت في باريس، في اليوم التاسع والعشرين من نيسان / ابريل ١٩٩٤

عن حكومة إسرائيل: وزير المال إبراهام شوحاط

عن منظمة التحرير الفلسطينية: أحمد قريع (أبو علاء)

السنة	الدواجن (بالطن)	البيض (بالمليون)	البطاطس (بالمليون)	البطيخ (بالطن)	الخيار (بالطن)	البطيخ (بالطن)
١٩٩٤	٥٠٠٠	٣٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٣٠٠٠	١٠٠٠٠
١٩٩٥	٦٠٠٠	٤٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٦٠٠٠	١٣٠٠٠
١٩٩٦	٧٠٠٠	٥٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٠٠٠	١٥٠٠٠
١٩٩٧	٨٠٠٠	٦٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٧٠٠٠
١٩٩٨	غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة

اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي
في قطاع غزة ومنطقة أريحا

اتفاق في شأن قطاع غزة ومنطقة أريحا

الطرفان: حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني.

الديباجة

يؤكد الطرفان في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ما يأتي:

عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

ويؤكدان رغبتهما في تحقيق سلام عادل وشامل من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

ويؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في الرسائل التي تبادلها ووقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

ويؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات في شأن الوضع النهائي ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ويرغبان في تجسيد إعلان المبادىء في شأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الذي وقع في واشنطن في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وأيضاً محاضر الجلسات (المسماة في ما بعد جميعاً «إعلان المبادىء») وبوجه خاص البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

يتفق الطرفان على الترتيبات الواردة أدناه في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا.

المادة الأولى : تنفيذاً لهذا الاتفاق

أ ـ تم رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا في الخريطتين ١ و٢ المرفقتين بهذا الاتفاق.

ب ـ «المستوطنات» تعني غوش قطيف ومناطق مستوطنات إريتز وكذلك بقية المستوطنات في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم ١.

ج ـ «منطقة المنشآت العسكرية» تعني منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم ١.

د ـ تعبير «الإسرائيليون» يتضمن أيضاً الوكالات الإسرائيلية القانونية والمؤسسات المسجلة في إسرائيل.

المادة الثانية : الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية

١ ـ تبدأ إسرائيل تنفيذ جدول زمني سريع لانسحاب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور توقيع هذا الاتفاق. وتنهي إسرائيل هذا الانسحاب في غضون ثلاثة أسابيع اعتباراً من تاريخ التوقيع.

٢ ـ يتضمن انسحاب إسرائيل إخلاء كل القواعد العسكرية وأية منشآت عسكرية ثابتة تسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل طبقاً للمادة التاسعة (والمسماة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية») في إطار الترتيبات الواردة في البروتوكول الذي

يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية العسكرية والمرفقة بهذا الاتفاق في الملحق الرقم ١.

٣ ـ يتزامن انسحاب إسرائيل مع إعادة انتشار بقية قواتها العسكرية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق تنفيذاً لمسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويتعين أن تكون إعادة الانتشار هذه تنفيذاً كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادىء في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

٤ ـ وتنفيذاً لهذا الاتفاق يمكن أن تتضمن «القوات العسكرية الإسرائيلية» الشرطة الإسرائيلية وقوى الأمن الإسرائيلية الأخرى.

٥ ـ للإسرائيليين بما في ذلك القوات الإسرائيلية العسكرية أن يستخدموا بحرية الطرق الواقعة داخل حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا. وللفلسطينيين أن يستخدموا بحرية الطرق العامة التي تجتاز المستوطنات كما ينص على ذلك الملحق الرقم ١.

٦ ـ تنتشر الشرطة الفلسطينية وتنهض بمسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين طبقاً لهذا الاتفاق وللملحق الرقم ١.

المادة الثالثة :

١ ـ تقوم إسرائيل بنقل السلطات حسبما ينص هذا الاتفاق من القيادة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية التي ينص الاتفاق على إقامتها طبقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق باستثناء السلطة التي ستستمر إسرائيل في ممارستها حسبما ينص هذا الاتفاق.

٢ ـ في ما يتعلق بنقل السلطات وممارستها في المجالات المدنية يتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات والنهوض بها على النحو الذي يحدده البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون المدنية والمرفق بهذا الاتفاق في الملحق الرقم ٢.

٣ ـ يحدد الملحق الرقم ٢ الترتيبات الرامية إلى نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها في هدوء وسلام.

٤ ـ عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات على النحو المفصل في الفقرتين ١ و٢ أعلاه وفي الملحق الرقم ٢ يتم حل الإدارة الإسرائيلية المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية. ولا يحول انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية دون استمرار هذه الإدارة المدنية في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ينص عليها هذا الاتفاق.

٥ ـ يتم تشكيل لجنة مدنية مشتركة للتنسيق والتعاون ولجنتين فرعيتين إقليميتين للشؤون المدنية في غزة ومنطقة أريحا على التوالي للنهوض بالتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على النحو المفصل في الملحق الرقم ٢.

٦ ـ تقع مقرات مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين بدء عمل المجلس الذي سينتخب طبقاً لإعلان المبادىء.

المادة الرابعة : بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها

١ ـ تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم ٢٤ عضواً تمارس جميع السلطات الاشتراعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقاً لهذه المادة وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية طبقاً للفقرة (١ ـ ب) من المادة السادسة من هذا الاتفاق.

٢ ـ تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشىء في حدود اختصاصها إدارات أخرى وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها. وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.

٣ ـ على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ إلى حكومة إسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأي تغيير في أعضائها. ويسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

٤ ـ بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهمات وظيفته.

المادة الخامسة : الولاية القانونية

١ ـ تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي والوظيفي والشخصي كما يأتي:

أ ـ يشمل نطاق الاختصاص الإقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا على النحو المحدد في المادة الأولى باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.

ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق.

ب ـ يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي.

ج ـ تمتد الولاية على الأشخاص إلى جميع الأفراد الكائنين في نطاق الاختصاص الإقليمي المشار إليه أعلاه باستثناء الإسرائيليين ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.

٢ ـ تخول السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية واشتراعية وتنفيذية وقضائية حسبما ينص هذا الاتفاق.

٣ ـ أ ـ تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المتفق عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق.

ب ـ تمارس إسرائيل سلطتها من خلال قيادتها العسكرية التي ستظل في هذا السبيل تحتفظ بالصلاحيات الاشتراعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات الضرورية طبقاً للقانون الداخلي. ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين.

٤ ـ تمارس السلطات التي تتعلق بالمجال الكهربائي المغناطيسي والمجال الجوي طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

٥ ـ تخضع أحكام هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة والمفصلة في البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون القانونية والوارد في الملحق الرقم ٣ المرفق بهذا الاتفاق. ولإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتفاوضا في شأن أية ترتيبات قانونية أخرى.

٦ ـ تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأمور التي تتعلق بالاستشارات القانونية في المجالين الجنائي والمدني من خلال اللجنة الفرعية المختصة المشتركة.

المادة السادسة : صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها

١ ـ للسلطة الفلسطينية الصلاحيات الآتية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه:

أ ـ الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضاً الصلاحيات التنفيذية.

ب ـ تتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة.

ج ـ تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سياسات والإشراف على تنفيذها واستخدام موظفين وإنشاء إدارات ومصالح وهيئات ومؤسسات وإقامة دعاوى على الغير والتقاضي في مواجهة الغير وإبرام العقود.

د ـ تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سجلات وملفات للسكان وإصدار شهادات وتراخيص ومستندات.

٢ ـ أ ـ طبقاً لإعلان المبادىء لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصليين وممارسة وظائف دبلوماسية.

ب ـ مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في الحالات الآتية فقط:

(١) اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق الرقم ٤ لهذا الاتفاق.

(٢) اتفاقات مع بلدان مانحة للمعونات بغرض تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تقديم العون إلى السلطة الفلسطينية.

(٣) الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق الرقم ٤ لإعلان المبادىء أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الطرف.

(٤) الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية.

ج ـ لا تعد من العلاقات الخارجية المعاملات بين السلطة الفلسطينية وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وأيضاً إنشاء مكاتب تمثيلية خلاف تلك المنصوص عليها في الفقرة ٢ ـ أ أعلاه بغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة ٢ ـ ب أعلاه.

المادة السابعة : الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية

١ ـ للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها سلطة إصدار قوانين بما في ذلك القوانين الأساسية والعادية واللوائح وأية قوانين أخرى.

٢ ـ يجب أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

٣ ـ يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية تنشئها اللجنة المشتركة المختصة أية قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية. ولإسرائيل أن تطلب في مهلة ثلاثين يوماً من إبلاغ اللجنة المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.

٤ ـ وعند تسلم الطلب الإسرائيلي تفصل اللجنة الفرعية الاشتراعية مبدئياً في دخول هذه القوانين حيز التنفيذ إلى حين صدور قرار منها في شأن الموضوع.

٥ ـ في حال عجز اللجنة الفرعية القانونية عن التوصل في غضون ١٥ يوماً إلى قرار في شأن دخول أي قانون حيز التنفيذ يحال الموضوع على هيئة لإعادة النظر تتألف من قاضيين سواء من القضاة المتقاعدين أو كبار القانونيين (يسميان في ما بعد «القاضيين») بحيث يكون هناك قاض عن كل طرف يتم تعيينه من قائمة من ثلاثة قضاة يقترحها كل من الطرفين.

يتولى القاضيان وضع قواعد وإجراءات خطية غير رسمية تسهيلاً للإجراءات في هيئة إعادة النظر.

٦ ـ تسري القوانين المحالة على هيئة إعادة النظر إذا ما قررت الهيئة أنها لا تتناول مسألة أمنية تدخل في إطار مسؤولية إسرائيل وأنها لا تهدد بصورة خطيرة مصالح إسرائيلية كبرى يحميها هذا الاتفاق وأن سريان هذه القوانين لا يسبب أضراراً لا يمكن إصلاحها.

٧ ـ على اللجنة الفرعية القانونية أن تسعى إلى التوصل إلى قرار في شأن موضوع القانون المعروض عليها في مهلة ٣٠

يوماً من تقديم الطلب الإسرائيلي. فإذا عجزت عن التوصل إلى قرار في هذه الفترة يحال الموضوع على لجنة الارتباط الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة ١٥ أدناه (المسماة في ما بعد «لجنة الارتباط»). وتبحث لجنة الارتباط في الموضوع على الفور وتعمل على بته في غضون ٣٠ يوماً.

٨ ـ في حال عدم سريان أي قانون بموجب الفقرة ٥ أو ٧ أعلاه يبقى الوضع على ما هو إلى حين صدور قرار عن لجنة الارتباط في شأن الموضوع ما لم تقرر خلاف ذلك.

٩ ـ تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة لتوقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها طبقاً لهذا الاتفاق.

المادة الثامنة : ترتيبات الأمن والنظام العام

١ ـ تنشىء السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية حسبما تنص المادة التاسعة أدناه وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضاً المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات بصفة عامة حفاظاً على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية.

٢ ـ ينص الملحق الرقم ١ على الترتيبات الأمنية المتفق عليها وسبل التنسيق.

٣ ـ ينص الملحق الرقم ١ على إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بغرض الحماية الأمنية المتبادلة وأيضاً ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق الإداري في دائرة غزة ودائرة خان يونس ودائرة أريحا.

٤ ـ يجوز إعادة النظر في الترتيبات الأمنية التي ينص عليها هذا الاتفاق والملحق الرقم ١ بناء على طلب أي من الطرفين ويجوز تعديلها باتفاق بين الطرفين. ويتضمن الملحق الرقم ١ ترتيبات إعادة النظر.

المادة التاسعة : المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة

١ ـ تنشىء السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية هي المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة (المسماة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية»). وتنص المادة الثالثة من الملحق الرقم ١ على واجبات الشرطة الفلسطينية ووظائفها وبنيتها وانتشارها وتشكيلها والأحكام التي تتعلق بعتادها وعملياتها. وتنص المادة الثامنة من الملحق الرقم ١ على القواعد السلوكية التي تحكم نشاطات الشرطة الفلسطينية.

٢ ـ باستثناء الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز إنشاء أو استخدام أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا.

٣ ـ وباستثناء الأسلحة والذخيرة وعتاد الشرطة الفلسطينية على النحو المبين في المادة الثالثة من الملحق الرقم ١ وأيضاً أسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية وذخيرتها وعتادها لا يجوز لأية منظمة أو لأفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو أي عتاد آخر إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا ما لم ينص على خلاف ذلك في الملحق الرقم ١.

المادة العاشرة : الممرات

ترتيبات التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المعابر بين قطاع غزة ومصر وبين أريحا والأردن إلى أي معابر تعتبر دولية، مدرجة في الملحق الرقم ١، المادة العاشرة.

المادة الحادية عشرة : العبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

ترتيبات العبور الآمن للأشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا مدرجة في الملحق الرقم ١، المادة التاسعة.

المادة الثانية عشرة : العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

١ ـ تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وفي ضوء ذلك عليهما الامتناع عن أي تحريض بما فيه الحملات الدعائية إحداهما ضد الأخرى وتتخذان من دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير الإجراءات القانونية اللازمة لمنع مثل هذا التحريض من جانب أي منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية.

٢ ـ من دون الانحراف عن الموجبات الواردة في هذا الاتفاق تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاربة النشاطات الإجرامية التي قد تؤثر على الجانبين بما فيها التعديات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والمنشطات والتهريب والاعتداءات على الأملاك بما فيها الاعتداء على السيارات.

المادة الثالثة عشرة : العلاقات الاقتصادية

إن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وقد جمعت النسخ الموقعة في الملحق الرقم ٤ وهي خاضعة لبنود هذا الاتفاق وملحقاته.

المادة الرابعة عشرة : حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذا الاتفاق آخذتين في الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة الخامسة عشرة : لجنة الارتباط الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة

١ ـ على لجنة الارتباط التي أنشئت بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادىء أن تعمل على تطبيق هذا الاتفاق بمرونة، وتتعامل مع قضايا تحتاج إلى تنسيق ومع قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ومع النزاعات.

٢ ـ تتألف لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كلا الجانبين. وفي استطاعتها أن تضيف فنيين آخرين وخبراء إذا دعت الحاجة.

٣ ـ تقرر لجنة الارتباط أسلوب عملها بما فيه وتيرة اجتماعاتها ومكانها أو أماكنها.

٤ ـ تتخذ لجنة الارتباط قراراتها بالتوافق.

المادة السادسة عشرة : العلاقات والتعاون مع الأردن ومصر

١ ـ بموجب المادة ١٢ من إعلان المبادىء يدعو الطرفان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة علاقة أوثق وترتيبات تعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وكل من حكومتي مصر والأردن من جهة أخرى وذلك من أجل تطوير التعاون بينهم. وتتضمن هذه الإجراءات إنشاء لجنة متابعة.

٢ ـ تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق إجراءات قبول الأشخاص المهجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وذلك مع اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى.

٣ ـ تعالج لجنة المتابعة قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة السابعة عشرة : تسوية الخلافات والنزاعات

أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحال على هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق. وتطبق أحكام المادة ١٥ من إعلان المبادىء على أي خلاف لا تتم تسويته من هيئة التنسيق والتعاون المختصة، أي:

١ ـ الخلافات الناجمة عن تطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أي اتفاقات فرعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية تسوى بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط.

٢ ـ الخلافات التي لا تسوى بالتفاوض يمكن تسويتها من خلال آلية للمصالحة يتفق عليها الجانبان.

٣ ـ يستطيع الجانبان أن يخضعا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها بالتوافق. لهذه الغاية، وباتفاق الجانبين، ينشىء الطرفان لجنة تحكيم.

المادة الثامنة عشرة : منع الأعمال العدائية

يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات أحدهما ضد الآخر وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر وضد أملاكهم ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية ضد المعتدين. إلى ذلك يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات، وضد المنشآت التابعة لها وللمنطقة العسكرية ويتخذ الجانب الإسرائيلي جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين.

المادة التاسعة عشرة : الأشخاص المفقودون

على السلطة الفلسطينية أن تتعاون مع إسرائيل عبر تقديم كل المساعدة اللازمة للبحث عن إسرائيليين مفقودين في قطاع غزة ومنطقة أريحا وكذلك عبر تقديم المعلومات عن إسرائيليين مفقودين. على إسرائيل أن تتعاون مع السلطة الفلسطينية في البحث عن مفقودين فلسطينيين وأن تقدم المعلومات اللازمة في هذا الصدد.

المادة العشرون : تدابير تعزيز الثقة

بهدف إيجاد مناخ إيجابي ومؤات لتطبيق هذا الاتفاق، وبهدف إقامة قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والإرادة الطيبة يوافق الطرفان على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة كما يأتي:

١ ـ لدى توقيع هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية في مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة. والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين البقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طوال المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.

٢ ـ بعد تطبيق هذا الاتفاق يواصل الجانبان التفاوض للإفراج عن عدد إضافي من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، على أسس متفق عليها.

٣ ـ تطبيق هذه التدابير المدرجة أعلاه يتم بموجب الإجراءات التي ينص عليها القانون الإسرائيلي للإفراج عن السجناء والمعتقلين ونقلهم.

٤ ـ يتعهد الطرف الفلسطيني حل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية. وإلى حين التوصل

إلى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني عدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائياً أو إيذائهم في أي شكل.

٥ ـ فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً لهذه الاتفاق، والذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة، لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣.

المادة الحادية والعشرون : الوجود الدولي الموقت

١ ـ يوافق الجانبان على وجود دولي أو أجنبي موقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا (وجود دولي موقت لاحقاً) طبقاً لأحكام هذه المادة.

٢ ـ يتألف الوجود الدولي الموقت من ٤٠٠ شخص مؤهل بمن فيهم مراقبون وموجهون وخبراء آخرون من خمس أو ست دول مانحة.

٣ ـ على الطرفين أن يطلبا من الدول المانحة إنشاء صندوق خاص لتمويل «الوجود الدولي الموقت».

٤ ـ يمارس «الوجود الدولي الموقت» مهمته مدة ستة أشهر ويمكن أن يمدد هذه الفترة أو يغير هدف العملية التي يقوم بها بموافقة الطرفين.

٥ ـ يتمركز «الوجود الدولي الموقت» ويعمل بين المدن والقرى الآتية: غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجباليا وعبسان وبيت حانون وأريحا.

٦ ـ تتفق إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول خاص لتطبيق هذه المادة بهدف إنجاز المفاوضات مع الدول المانحة المساهمة في عناصر (الوجود الدولي الموقت) في غضون شهرين.

المادة الثانية والعشرون : الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

١ ـ أ ـ إن نقل جميع السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، كما هو مبين في الملحق الرقم ٢، يتضمن جميع ما يتصل بها من حقوق ومسؤوليات والتزامات تنشأ عن عمل أو امتناع عن عمل قبل (عملية) نقل السلطات. تكف إسرائيل عن تحمل أي مسؤولية مالية تتعلق بمثل هذه الأعمال أو الامتناع عن أعمال وتتحمل السلطة الفلسطينية كل المسؤولية المالية عن ذلك وعن سير عملها.

ب ـ أي دعوى مالية تقام في هذا الصدد ضد إسرائيل ستحال على السلطة الفلسطينية.

ج ـ تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية ما لديها من معلومات عن شكاوى عالقة أو سابقة أحيلت على إحدى المحاكم ضد إسرائيل في هذا الإطار.

د ـ في حال وجود دعوى قضائية متعلقة بهذه الشكاوى تبلغ إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية وتمكنها من المشاركة في الدفاع عن القضية وتقديم أي حجج لمصلحتها.

هـ ـ إذا قررت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من إسرائيل في إطار مثل هذه القضية يتعين على السلطة الفلسطينية أن تسدد هذا التعويض كاملاً لإسرائيل.

و ـ مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه وفي حال استخلاص المحكمة المعنية بهذه القضية أن المسؤولية تقع فقط على عاتق موظف أو وكيل تجاوز نطاق صلاحياته أو تعمد الإساءة، لا تتحمل السلطة الفلسطينية أي مسؤولية مالية.

٢ ـ إن نقل السلطة في ذاته ينبغي ألا يؤثر على الحقوق والواجبات والمسؤوليات لأي شخص أو هيئة اعتبارية موجودة حتى تاريخ توقيع الاتفاق.

المادة الثالثة والعشرون : البنود النهائية

١ ـ يصير هذا الاتفاق نافذاً بمجرد توقيعه.

٢ ـ الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق تبقى سارية حتى يحل محلها الاتفاق الانتقالي الذي ورد في اتفاق إعلان المبادىء أو أي اتفاق آخر بين الطرفين.

٣ ـ تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات والتي نص عليها اتفاق إعلان المبادىء اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٤ ـ يتفق الطرفان على أنه ما دام هذا الاتفاق نافذاً، فإن الحاجز الأمني الذي أقامته إسرائيل حول قطاع غزة يبقى قائماً، كما أن الخط الذي يحدده هذا الحاجز، كما هو مبين في الخريطة الرقم ١، لا يكون له أي معنى خارج إطار هذا الاتفاق.

٥ ـ ينبغي ألا يسيء أي بند في هذا الاتفاق في أي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما ينص عليه إعلان المبادىء. في ضوء هذا الاتفاق لا يمكن اعتبار أي من الطرفين تراجع أو تخلى عن أي من حقوقه أو مطالبه أو مواقفه.

٦ ـ يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، يجب المحافظة على سلامتها ووحدتها في الفترة الانتقالية.

٧ ـ يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يتغير وضعهما أثناء فترة تطبيق هذا الاتفاق. ولا شيء من هذا الاتفاق يمكن أن يغير هذا الوضع.

٨ ـ إن ديباجة الاتفاق وكل ملاحقه وإضافاته والخرائط الملحقة به تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

وُضع في القاهرة اليوم الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٤.

وتلى تواقيع رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، وبصفة شهود الرئيس المصري حسني مبارك ووزير الخارجية للولايات المتحدة وروسيا راعيتي مؤتمر السلام السيدين وارن كريستوفر وأندريه كوزيريف.

اتفاق النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية

المادة ١: تعريفات محددة لعدد من المصطلحات والتعبيرات كي لا تنشأ خلافات عليها من الجانبين:

ـ «السلطة الفلسطينية»: وتعني السلطة الفلسطينية التي تأسست بناء على اتفاق غزة ـ أريحا.

ـ «لجنة الاتصال المشتركة»: وتعني لجنة الاتصال الإسرائيلية ـ الفلسطينية المقررة طبقاً للمادة العاشرة في اعلان المبادىء.

ـ «اتفاق مرحلي»: ويعني ما أشير إليه في المادة السابعة من اعلان المبادىء.

ـ مصطلح «الإسرائيليون» وهو يمتد ليشمل جميع الوكالات ذات الوضعية الإسرائيلية والمؤسسات المسجلة في اسرائيل.

المادة ٢: عن المرحلة التحضيرية لنقل السلطات المدنية:

١ ـ تسلم اسرائيل السلطات المتفق عليها للسلطة الفلسطينية من خلال الادارة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية في الضفة الغربية في المجالات الخمسة المذكورة بما في ذلك سلطة فرض ضرائب مباشرة وضريبة التنمية المضافة على المنتجات المحلية.

٢ ـ ومن أجل تحقيق الهدف السابق فإن السلطة الفلسطينية سوف تقوم بتشكيل جهة الاختصاص الفلسطينية المشار لها في المادة السادسة من اعلان المبادىء.

٣ ـ ستقوم الأطراف المعنية باستكشاف إمكانية توسيع نطاق نقل السلطات في مجالات أخرى غير الخمسة المتفق عليها.

المادة ٣: عن نقل السلطات:

أولاً: مجال التعليم والثقافة: ويشمل جميع القوانين المنظمة للعملية التعليمية الصادرة عام ١٩٦٤ وحتى الآن والمسؤولية عن التعليم العالي والخاص والتدريب والتعليم الثقافي والمعاهد والبرامج الثقافية والتعليمية والمعاهد الثقافية والتعليمية الحكومية وغير الحكومية.

ثانياً: مجال الصحة ويشمل:

١ ـ نقل السلطات الصحية من الادارة العسكرية الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية.

٢ ـ يتضمن مجال الصحة جميع القوانين واللوائح المنظمة لهذا المجال بدءاً من عام ١٩٥٤ وحتى الآن والاشراف على جميع المؤسسات الطبية سواء كانت خاصة أو حكومية.

٣ ـ الادارة العسكرية الإسرائيلية ومن خلال أدائها لمهامها الأمنية ستبذل قصارى جهدها كي تحترم وتحفظ كرامة المرضى وتمتنع عن إحداث أي تلفيات في المعدات الطبية.

٤ ـ ما تقدم لن يمنع اسرائيل وادارتها العسكرية في الضفة من مباشرة مسؤولياتها في المسائل الجنائية مثل إجراء التشريح الطبي والتحقيق وإجراء فحوصات بشأن جرائم المخدرات.

٥ ـ ستقوم السلطة الفلسطينية ـ كإجراء روتيني ـ بإبلاغ الادارة المدنية الإسرائيلية في الضفة بأي حالات ولادة أو وفاة داخل المؤسسات الطبية.

٦ ـ ستطبق السلطة الفلسطينية المعايير الدولية في التطعيم.

٧ ـ تتخذ السلطة الفلسطينية الاجراءات الضرورية لضمان الابلاغ عن دخول أي مريض أو مريضة من الإسرائيليين مؤسسة طبية فلسطينية فوراً.

٨ ـ تتخذ السلطة الفلسطينية جميع الاجراءات الضرورية لابلاغ الشرطة الإسرائيلية في الضفة بوصول حالات مصابة بأي نوع من الأسلحة أو المتفجرات أو بأي وفاة لأسباب غير طبيعية.

٩ ـ ستقوم السلطة الفلسطينية بتسليم أي جثة لوفاة غير طبيعية لاجراء التشريح اللازم في معهد الطب الشرعي الإسرائيلي وذلك بمجرد تقديم القائد العسكري الإسرائيلي طلباً بهذا، ومن حق ممثل فلسطيني حضور التشريح بشرط الا يؤخر ذلك العمل كما يجب أن تتضمن السلطة الفلسطينية عدم اجراء أي صفة تشريحية على الجثة قبل تسليمها للجانب الإسرائيلي.

١٠ ـ يتبادل الجانبان المعلومات بشأن الأوبئة والأمراض المعدية والتعاون في مكافحتها وتبادل الملفات والوثائق الطبية.

١١ ـ ستقوم لجنة خبراء مشتركة بمناقشة قضايا الصحة التي تتطلب تعاوناً وتنسيقاً.

١٢ ـ سيتم تأسيس لجنة مشتركة لتسهيل التنسيق والتعاون.

ثالثاً: مجال الشؤون الاجتماعية ويشمل:

١ ـ السيطرة على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال بما في ذلك المؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات التي لا تستهدف الربح والطوعية.

٢ ـ السلطة الفلسطينية ستشرف على المنظمات والمؤسسات الأجنبية، من النوع ذاته العاملة حالياً في الضفة الغربية وسوف توافق على الجديد منها في حالة عدم تعارض أهدافه مع عملية السلام.

٣ ـ نقل السلطة في هذا المجال لن يؤثر على استمرار ممارسة السلطة العسكرية والمدنية الإسرائيلية كامل سلطاتها لحفظ الأمن والنظام العام.

٤ ـ وبالنسبة إلى الأحداث المرتكبين جرائم فإن الجانبين سيقرران الاجراءات الواجبة بالنسبة إلى تنفيذ هؤلاء (من المقيمين في الضفة الغربية) فترات العقوبة الصادرة من محاكم اسرائيلية في الضفة وتوفير المعلومات المطلوبة لضباط المراقبة للأحداث المفرج عنهم تحت المراقبة.

٥ ـ حماية حقوق الأفراد في التمتع بالخصوصية في حالة تبادل الجانبين معلومات في هذا المجال.

رابعاً: في مجال السياحة:

١ ـ مجال نقل السلطة في السياحة يشتمل على جميع القوانين واللوائح والأوامر العسكرية الإسرائيلية بما في ذلك مسؤولية تنظيم واصدار التراخيص وتحديد المستويات السياحية للفنادق والاشراف على وتنمية صناعة السياحة وخدماتها بما في ذلك المنشآت السياحية الخاصة والحكومية والأجنبية.

٢ ـ خلال أدائها مهامها الأمنية فإن السلطة العسكرية الإسرائيلية ستأخذ في اعتبارها تلك الأهداف السياحية كما ان الادارة الإسرائيلية العسكرية والمدنية ستساعد السلطة الفلسطينية في تطوير السياحة وتوسيع نطاقها من فنادق ومطاعم ووكالات سياحية وفي الوقت نفسه فإن ذلك لن يؤثر على قيام السلطة الإسرائيلية بمهامها الأمنية.

٣ ـ سيسمح لوكلاء السياحة والشركات السياحية والمرشدين السياحيين وجميع الكيانات السياحية المرخصة بواسطة السلطة الفلسطينية باستمرار نشاطها داخل اسرائيل بشرط توافر الشروط المهنية المناسبة لها وينسحب ذلك على جميع وسائل المواصلات السياحية المرخصة بواسطة السلطة الفلسطينية بشرط وضع اشارات واضحة عليها كما لها حق المساواة في التمتع بالخدمات والوصول إلى المنشآت السياحية في حدود القوانين الإسرائيلية.

٤ ـ يتم تأسيس لجنة مشتركة لتسهيل التعاون والتنسيق بين الجانبين في هذا المجال.

خامساً: مجال الضرائب المباشرة:

١ ـ سيتم نقل سلطة فرض وتحصيل الضريبة المباشرة على الدخل للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أما الضريبة على الممتلكات فستظل تحت سيطرة الادارة المدنية الإسرائيلية التي ستحولها للسلطة بعد خصم مستحقات البلديات.

٢ ـ السلطة الفلسطينية ستقوم بجباية ضرائب الدخل من الفلسطينيين في الضفة الغربية فيما عدا المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية وذلك على أي مشاريع يزيد دخلها على سبعة آلاف دولار سنوياً وستتم الجباية طبقاً للقانون الفلسطيني المعمول به في الضفة الغربية.

٣ ـ في حالة أي خلاف بين الجانبين يمكن الاحتكام للجنة مشتركة في هذا الشأن.

٤ ـ بالنسبة إلى تحصيل ضريبة الدخل من الأجانب المقيمين في الضفة الغربية خارج المستوطنات والمواقع العسكرية سيعهد بذلك للسلطة الفلسطينية.

٥ ـ جميع أنواع الخصومات من متحصلات الضرائب ستقوم بها الادارة المدنية الإسرائيلية أو جهة اسرائيلية وسيتم سداد هذه الخصومات للسلطة الفلسطينية فيما بعد، بشكل سيتفق عليه وستتم العملية كلها تحت اشراف لجنة مشتركة منصوص عليها في اتفاق غزة ـ أريحا.

٦ ـ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ سيتم خصم ضريبة الدخل من المنبع بواقع ٥ في المئة من أجور الفلسطينيين الموظفين واعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير سيتم الخصم من المنبع طبقاً لاجراءات سيتم الاتفاق عليها.

٧ ـ عندما يقوم فلسطيني بسداد ضريبة لإسرائيل لن يتم الخصم من المنبع وسيقوم الجانبان بتبادل المعلومات عن تحصيل الضرائب من الجانبين على أساس نصف شهري.

٨ ـ إلى أن يدخل الاتفاق المرحلي حيز التنفيذ ستقـوم اسرائيل بتحويل ٧٥ في المئة من ضرائب الدخل المحصلة من العاملين الفلسطينيين داخل المستوطنات والمواقع العسكرية.

سادساً: سبل تنفيذ جباية الضرائب المباشرة على الدخل:

١ ـ بالنسبة إلى جمع المعلومات في هذا الصدد سيخول للسلطة الفلسطينية طلب التحفظ على الوثائق والسجلات المالية من الممول أو أي طرف ثالث وطلب مثول أي شخص أمام سلطات الضرائب في الضفة وطلب احضار أي وثائق في هذا الشأن وحق دخول أي مكان عمل ثابت للممول.

٢ ـ بالنسبة إلى جمع الضرائب سيكون للسلطة الفلسطينية الحق في:

أ ـ الحجز على الأموال والممتلكات بما في ذلك الماشية الموجودة في مكان الاقامة الدائم للممول المدين.

ب ـ طرح ما جاء عليه في مزادات عامة.

جـ ـ تقديم طلبات للمحاكم المحلية في الضفة لاصدار قرارات حظر سفر الممول المدين للخارج وطلبات القبض على المتهربين من الضرائب.

د ـ يحق للسلطة إنشاء محكمة ضرائب في الضفة للنظر في طلبات الاستئناف من الممولين كما يمكن للمحاكم المحلية النظر في طلبات الاستئناف.

سابعاً: مجال التنفيذ:

١ ـ لا يحق للسلطة الفلسطينية اتخاذ أي من اجراءات التنفيذ السابقة ضد الإسرائيليين أو الادارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢ ـ استخدام القوة لتنفيذ اجراءات أعمال قوانين الضرائب سيتم فقط بموافقة ومساعدة اسرائيل للسلطة الفلسطينية.

ثامناً: مجال ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي:

١ ـ يستمر النظام المعمول به حالياً بالنسبة إلى ضريبة القيمة المضافة في الضفة في حين تلتزم السلطة الفلسطينية بألا تقل الضريبة عن ١٥ في المئة ـ ١٦ في المئة، وألا يتجاوز الحد الأقصى للاعفاء منها ١٢ ألف دولار سنوياً.

٢ ـ بالنسبة إلى من تسري عليهم هذه الضريبة عن أعمال اسرائيلية في الضفة خارج المستوطنات والمواقع العسكرية سيقومون بتسجيل أنفسهم لدى الادارة المدنية الإسرائيلية وان كانت ستطبق عليهم التشريعات الفلسطينية وستقوم الادارة الإسرائيلية بسداد المستحقات منهم للسلطة الفلسطينية.

٣ ـ سيتم اعتبار الأعمال المشتركة بين اسرائيليين وفلسطينيين أعمالاً تخضع للجباية من أي الطرفين بناء على حصة كل طرف في الشركة.

٤ ـ بالنسبة إلى الموزعين التجاريين الأجانب سيتم تسجيلهم حسب مكان نشاطهم.

٥ ـ تأسيس نظام مقاصة خاص بين الجانبين بالنسبة إلى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم كل طرف بجبايتها.

المادة ٤:

١ ـ نقل السلطة في مجال التعليم والثقافة سيتم اعتباراً من الاثنين ٢٩ آب/اغسطس.

٢ ـ بمجرد التوقيع على الاتفاق سيسمح الجانب الإسرائيلي للجانب الفلسطيني بالحصول على كل المعلومات الخاصة في المجالات المنقولة بشكل يؤمن انتقالاً هادئاً وسليماً.

المادة ٥: بشأن ادارة المكاتب المنقولة:

١ ـ السلطة الفلسطينية ستكون مسؤولة بشكل كامل عن التشغيل السليم للمكاتب والمباني المسلمة من الجانب الإسرائيلي بما في ذلك توظيف العمالة ودفع أجورها، بالإضافة إلى استمرارها في الحفاظ على العمالة الفلسطينية التي كانت تعمل لدى الادارة الإسرائيلية.

٢ ـ ستكون المكاتب الرئيسية لجميع مجالات السلطة في غزة وأريحا.

المادة ٦: عن العلاقات بين الجانبين:

١ ـ يتم التنسيق بين الجانبين بالنسبة إلى جميع ما يتعلق بالمجالات التي لم يتم نقلها حتى الآن.

٢ ـ الجانب الإسرائيلي سيدعم ويساعد الجانب الفلسطيني في الاضطلاع بمهامه ورفع العراقيل من أمامه، وفي المقابل ستعمل السلطة الفلسطينية على عدم تحويل أي نشاط في حدود المجالات المنقولة إلى طابع عسكري، كما ستبلغ الجانب الإسرائيلي مسبقاً بأي توسعات كبيرة أو أي تجمعات بالنسبة إلى أي من المجالات الخمسة إذ إن السلطة الإسرائيلية ستواصل حفظ الأمن.

المادة ٧: السلطات التشريعية للسلطة الفلسطينية:

١ ـ سيكون للجانب الفلسطيني الحق في الاضطلاع بسلطات تشريعية ثانوية بالنسبة إلى المجالات المنقولة وبشكل يتسق مع أحكام وبنود الاتفاق الموقع.

٢ ـ سيتم إخطار الجانب الإسرائيلي بأي تعديلات تشريعية وللطرف الأول معارضتها في غضون مدة لا تزيد على ٣٠ يوماً من ابلاغه للأسباب التالية:

أ ـ أنها توسع من صلاحيات وسلطات الفلسطيني بشكل يتجاوز المجالات المنقولة.

ب ـ أنها لا تكون متسقة مع أحكام الاتفاق.

٣ ـ في حالة معارضة السلطة الإسرائيلية يجب أن تحدد سبب المعارضة.

٤ ـ في حالة الموافقة سيبلغ الجانب الإسرائيلي موافقته في أسرع وقت، وإذا لم يتم ذلك في غضون ٣٠ يوماً يصبح التشريع الفلسطيني سارياً.

٥ ـ من حق السلطة الفلسطينية في حالة معارضة اسرائيل للتشريع، تقديم طلب جديد لإعادة النظر أمام اللجنة الفرعية المختصة والمقررة في اتفاق غزة ـ أريحا، والتي ستحاول التوصل إلى قرار في هذا الشأن في غضون ٣٠ يوماً من تقديم طلب إعادة النظر في الرفض، وفي حالة عجز اللجنة الفرعية خلال تلك الفترة عن الوصول إلى قرار، من حق السلطة الفلسطينية إحالة المسألة على لجنة الاتصال المشتركة التي ستنظر في الأمر حال تقديمه وستحاول الوصول إلى قرار فيه في غضون ٣٠ يوماً.

٦ ـ أي تشريع فلسطيني جديد في الضفة يجب نشره في أي منشور خاص بالتشريعات الجديدة بشرط صدوره في أريحا أو غزة فقط.

المادة ٨: تطبيق القانون:

١ ـ يمكن للسلطة الفلسطينية اتخاذ اجراءات تأديبية لموظفيها في الضفة أمام محاكم تأديبية تعمل في غزة وأريحا فقط.

٢ ـ يمكن للسلطة الفلسطينية في المجالات الخمسة المنقولة تحويل موظفيها للعمل كمفتشين مدنيين لمراقبة مدى الالتزام بالقوانين والاجراءات في هذه المجالات على ألا يعمل هؤلاء المفتشون كوحدة واحدة وإنما متفرقين وألا يرتدوا زياً موحداً ولا يحملون أسلحة نارية وأن يتم ابلاغ أسمائهم لإسرائيل ويتحدد عددهم بناء على تفاهم مشترك، كما سيحملون أوراق اثبات هوية فلسطينية تحدد اداراتهم.

٣ ـ في ما عدا ما تحدد سابقاً فإن مسؤولية تنفيذ القانون بما في ذلك اجراء التحقيقات والاجراءات القضائية والحبس ستستمر تحت السلطة الإسرائيلية.

المادة ٩: الحقوق والواجبات والمسؤوليات:

١ ـ سوف تتحمل السلطة الفلسطينية كل الأعباء المالية الخاصة بالمجالات الخمسة المنقولة بدلاً من السلطة الإسرائيلية، كما أن أي دعاوى تعويض مالية في هذه المجالات ضد اسرائيل سوف تحول للسلطة الفلسطينية، في حين تزود اسرائيل الجانب الفلسطيني بجميع المعلومات الخاصة بدعوى التعويض قبل النظر فيها في المحكمة.

٢ ـ في حالة قبول دعوى التعويض وقيام اسرائيل بدفعها سيكون على السلطة الفلسطينية دفع قيمة التعويض كاملة لإسرائيل.

المادة ١٠: الاتصال والتنسيق:

ستضطلع لجنة التعاون والتنسيق المدنية المشتركة المؤسسة طبقاً لاتفاق غزة ـ أريحا بجميع المسائل ذات الاهتمام المشترك الخاصة بهذا الاتفاق.

المادة ١١: قضايا الموازنة:

١ ـ الادارتان العسكرية والمدنية الإسرائيليتان ستزودان السلطة الفلسطينية بمعلومات كاملة بالنسبة إلى المجالات الخمسة المنقولة.

٢ ـ ستبدأ السلطة الفلسطينية على الفور في توظيف موظفين متخصصين في شؤون الموازنات، في الوقت الذي ستستمر اسرائيل في توفير خدمات خبرائها العاملين حالياً بالفعل في مجالي الضرائب المباشرة والقيمة المضافة.

٣ ـ يقوم الجانبان بتقديم طلبات مشتركة للدول المانحة خلال اجتماعها القادم في باريس أيام ٨ و٩ و١٠ أيلول/ سبتمبر المقبل وذلك بهدف تمويل العجز الصغير الذي يمكن أن يحصل في جباية الضرائب خلال المرحلة الأولى من نقل السلطة، وسوف يجتمع الجانبان ـ الفلسطيني والإسرائيلي ـ بعد اجتماعات باريس بثلاثة أيام لتحديد تواريخ البدء في نقل السلطات في المجالات الأربعة الأخرى بناءً على رد الدول المانحة.

المادة ١٢: المساهمة المشتركة في السلام والمصالحة:

سيعمل الجانبان على أن يسهم نقل مجالات السلطة الخمسة في تعزيز وتأمين السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني والسلام في المنطقة بأسرها.

المادة ١٣: بنود نهائية:

١ ـ يدخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ منذ تاريخ توقيعه.

٢ ـ الترتيبات المتضمنة في هذا الاتفاق هي ترتيبات تحضيرية وستبقى موضع تنفيذ حتى يحل محل اتفاق آخر بين الجانبين.

٣ ـ لن يؤدي أي تفصيل في هذا الاتفاق إلى تحديد مسار أو إجهاض نتيجة المفاوضات على الاتفاق المرحلي أو أن يؤثر على الوضع الناشىء عن اعلان المبادىء.

٤ ـ يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة اقليمية واحدة يتم الحفاظ على وحدتها خلال المرحلة الانتقالية.

٥ ـ ستستمر أريحا وقطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن وضع الضفة الغربية لن يتغير خلال فترة هذا الاتفاق ولا شيء في هذا الاتفاق سيغير من وضعها.

القاهرة: ٢٤ / ٨ / ١٩٩٤

الدكتور نبيل شعث

الجنرال داني روتشيلد منسق الشؤون المدنية الاسرائيلية

الاتفاقات الإسرائيلية - الأردنية

الاتفاق الأردني - الإسرائيلي التمهيدي

جدول الأعمال الفرعي

في مجال المياه والطاقة والبيئة

«في إطار سعيهما لتحقيق أهداف المسار الإسرائيلي - الأردني في المفاوضات حددت إسرائيل والأردن مواضيع محادثاتهما الثنائية وأدرجاها في الجزء «ب» من جدول أعمالهما المشترك. وينص البند «ب - ٧» على مراحل مناقشة بنود جدول الأعمال المشترك والاتفاق عليها وتطبيقها، بما في ذلك الآليات الملائمة لإجراء مفاوضات حول مسائل محددة. وسيتعاون الطرفان بهدف التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف. وسيسمح التوصل إلى حل مسائل النزاع بالحد من الآثار السلبية والأضرار الناجمة عنه.

إن بنود جدول الأعمال الفرعي المذكورة لاحقاً ترمي إلى إجراء مفاوضات مفصلة حول مختلف المسائل المتعلقة بالمياه والطاقة والبيئة وبغور الأردن، وتنص على تدابير عملية لتحقيق أهداف البنود «ب - ٣» و«ب ٦ - ١» و«ب - ٧» من جدول الأعمال المشترك.

١ - أحواض المياه السطحية:

أ - إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اعتراف متبادل بالحصة المشروعة لكل من الطرفين في مياه نهري الأردن واليرموك بنوعية يرضى بها الطرفان.

ضمان التدفق من دون انقطاع للحصة المشروعة والمعترف بها من قبل الأردن وإسرائيل في مياه نهري الأردن واليرموك وبالنوعية المتفق عليها عبر استخدام جر مياه متفق عليه أيضاً.

ب - تحسين نوعية مياه نهري الأردن في المنطقة التي تقع أسفل بحيرة طبرية وجعلها قابلة للاستعمال.

ج - المحافظة على نوعية المياه.

٢ - المياه الجوفية المشتركة.

أ - الطبقة الجوفية من المياه العذبة القابلة للتجدد - المنطقة الجنوبية الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

ب - الطبقة المائية الإحفورية - المنطقة الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

ج - المحافظة على نوعية الطبقتين.

٣ ـ التخفيف من النقص في المياه:

أ ـ تنمية الموارد المائية.

ب ـ النقص في المياه البلدية.

ج ـ النقص في مياه الري.

٤ ـ إمكانات التعاون المشترك في المستقبل في إطار إقليمي محتمل:

أ ـ مبادىء عامة.

١ ـ حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والتنوع البيئي.

٢ ـ مراقبة نوعية الهواء بما في ذلك المستويات والمقاييس العامة وكل أنواع الإشعاعات والبخار والغازات الخطرة الناجمة عن الإنسان.

٣ ـ البيئة البحرية وإدارة الموارد الساحلية.

٤ ـ إدارة النفايات بما في ذلك النفايات الخطرة.

٥ ـ مراقبة الطاعون.

٦ ـ مراقبة الأضرار البيئية والحد منها.

٧ ـ التصحر.

٨ ـ التوعية العامة والتربية في مجال البيئة.

٩ ـ آليات إدارة البيئة.

١٠ ـ الكوارث الطبيعية.

١١ ـ تنمية المصادر المحلية للطاقة.

١٢ ـ تحويل الطاقة التقليدية وغير التقليدية، حاجات المياه والاعتبارات البيئية.

١٣ ـ إقامة شبكات الكهرباء وأنابيب النفط.

١٤ ـ مواثيق إقليمية.

ب ـ غور الأردن.

١ ـ قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت.

٢ ـ الصناعات الكيميائية للبحر الميت.

٣ ـ إدارة أحواض المياه.

٤ ـ تنمية الموارد الحرارية الجوفية.

٥ ـ استثمار الموارد المنجمية والمعدنية.

٦ ـ مناطق معالجة الصادرات الصناعية.

٧ ـ بنى تحتية وتجهيزات النقل.

٨ ـ تنمية وعمليات الزراعة.

٩ ـ الآثار والسياحة.

١٠ ـ الأنشطة المشتركة في مجالات المياه والبيئة والطاقة.

جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال «الأمن»

ـ في سعيهما لتحقيق سلام عادل، دائم وشامل، واستناداً إلى مبدأ احترام سيادة وسلامة أراضي دول المنطقة، حدد الأردن وإسرائيل في مفاوضاتهما الرامية إلى ابرام معاهدة سلام وفق بند رقم «ج» من جدول الأعمال المشترك، مواضيع المفاوضات، وأوردها ضمن قسم الأمن، المستند إلى بند «ب ـ ٢» من جدول الأعمال المشترك.

١ ـ البند، الذي يتحدث عن «امتناع أي من الجانبين عن القيام بأي أنشطة قد تؤثر سلباً في أمن الطرف الآخر، أو الحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات»، يشير إلى الفترة على امتداد المفاوضات، التي ترمي إلى إبرام معاهدة سلام، إضافة إلى العلاقات الثنائية في ظل المعاهدة. تم الاتفاق على أن تحوي المفاوضات حزمة شاملة من القضايا الأمنية، كما تطور مبادىء وأساليب التعامل مع تلك القضايا.

٢ ـ الترتيبات الأمنية المتفق عليها من كلا الطرفين:

أ ـ مناقشة ترتيبات أمنية يمكن تطبيقها بين البلدين، بما في ذلك على طول الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، وذلك على أساس بند «ب ـ ٥» من جدول الأعمال المشترك.

ب ـ سيتم الاتفاق على تحديد آليات التطبيق في إطار جدول زمني محدد.

٣ ـ التهديدات الأمنية الناجمة عن كافة أنواع الإرهاب.

استناداً إلى مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، ومن أجل الحفاظ على استقرار العلاقات السلمية، والترتيبات الأمنية على امتداد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، فقد اتخذت الخطوات التالية:

أ ـ تحديد كافة التهديدات الإرهابية المحتملة، بما في ذلك الإرهاب عبر الحدود: «التسلل» والتخريب.

ب ـ مناقشة مبادىء وأساليب معالجة هكذا تهديدات.

٤ ـ إجراءات بناء الثقة أمنياً استناداً إلى احترام والتقيد بالحدود الدولية المتفق عليها بين الأردن وإسرائيل، كما حددت في بند ب (٥) تم الاتفاق على البنود التالية:

أ ـ دراسة الأمور العسكرية وإجراءات بناء ثقة أخرى من شأنها تعزيز الترتيبات الأمنية المتفق عليها وتطوير العلاقات السلمية.

ب ـ دراسة متعددة الأطراف حول قضايا الحد من التسلح وإجراءات بناء الثقة والأمن في مجالات تبادل معلومات عسكرية وأنشطة لها تطبيقات ثنائية.

ج ـ دراسة وضع آليات تطبيق محتملة ضمن جدول زمني.

٥ ـ الاتفاق على إجراءات مرضية لكلا الجانبين سيشكل جزءاً من معاهدة السلام.

٦ ـ مراقبة التسلح والأمن الإقليمي.

إضافة إلى الاتفاقات التي أبرمت حول الترتيبات الأمنية وإجراءات بناء الثقة في المناطق الواقعة حول الحدود الدولية المشتركة بين الأردن وإسرائيل، فإن الطرفين يطوران آليات عمل للتنسيق حول قضايا تتعلق بالحد من التسلح والأمن الإقليمي، بالتوافق مع الاتفاقات المشابهة في إطار مجموعة العمل المتعددة الأطراف حول الحد من التسلح والأمن الإقليمي.

جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال «الحدود والأراضي»

«في إطار سعيهما لتحقيق سلام عادل، دائم وشامل، واستناداً إلى مبدأ احترام سيادة وسلامة أراضي دول المنطقة، حدد الأردن وإسرائيل ـ في مفاوضاتهما الرامية إلى إبرام معاهدة سلام وفق البند رقم (ج) من جدول الأعمال المشترك ـ مواضيع مفاوضاتهما حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض، استناداً إلى البند «ب ـ ٥» من جدول الأعمال المشترك على الشكل الآتي:

ـ سيقوم الطرفان بتسوية المسائل المتعلقة بالأرض وترسيم ووضع علامات الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، استناداً إلى ترسيم الحدود على عهد الانتداب، وذلك دون الإساءة إلى وضع أي من المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. سيحترم الجانبان الحدود الدولية الواردة أعلاه ويلتزمان بها، وسيحافظان على التعايش السلمي على امتدادها عبر خلق واقع يخدم مصالح شعبي البلدين.

ـ تم الاتفاق على خطوات العمل المذكورة لاحقاً، وستعتمد في المفاوضات التي ستعقد في المنطقة.

أ ـ الاتفاق على تشكيل آلية عمل مشتركة «لجنة فرعية حول الحدود منبثقة عن لجنة الأمن والحدود والمياه والبيئة والقضايا الأخرى ذات الصلة» تكون أهدافها المساعدة في التوصل إلى تسوية حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض.

ب ـ ستقوم اللجنة الفرعية أولاً بصياغة أساليب تحضير خرائط مشتركة للمنطقة وترسيم الحدود ومسائل إضافية أخرى، بما في ذلك القيام بمسح مشترك لهذا الغرض بحسب ما تتطلب الحاجة.

وسيتم صياغة الخرائط المشتركة بالانكليزية وستظهر فيها الملامح الجغرافية للمناطق الواقعة على امتداد الحدود المشتركة بين البلدين.

ج ـ ستقوم اللجنة الفرعية بتقديم النصح إلى كل من الطرفين حول طرق التوصل إلى اتفاق في ما يتعلق بالعملية التي نص عليها البند «ب ـ ٥» من جدول الأعمال المشترك.

د ـ في حال التوصل إلى اتفاق ستكون اللجنة الفرعية مسؤولة عن تحضير وتنفيذ خطوات العمل الهادفة إلى ترسيم الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل ووضع العلامات.

هـ ـ ستعمل آلية العمل المقترحة بالتنسيق التام مع لجنة الأمن الفرعية مما سيسهل المناقشات الموازية الأكثر تفصيلاً حول كافة المواضيع المتعلقة بترتيبات الأمن الثنائي في المناطق المتاخمة للحدود الدولية التي تم ترسيمها استناداً إلى البند «ب ـ ٥» من جدول الأعمال المشترك.

و ـ ستنتهي المفاوضات حول إيجاد حلول مرضية للطرفين في شأن قضايا الحدود، بإبرام معاهدة سلام بموجب ما نص عليه البند «ج» من جدول الأعمال المشترك.

٧ حزيران / يونيو ١٩٩٤

إعلان واشنطن

ـ بعد عدة أجيال من العداء والدم والدموع، وفي أعقاب ما خلفته سنوات الألم والحروب، فقد عقد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء [اسحق] رابين العزم على وضع حد لاراقة الدماء والأحزان. فبهذه الروح عقد اجتماع اليوم في واشنطن بين جلالة الملك الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس الوزراء وزير الدفاع الاسرائيلي السيد اسحق رابين بناء على دعوة الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأميركية. وتشكل مبادرة الرئيس كلينتون هذه منعطفاً تاريخياً في محاولات الولايات المتحدة الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ولقد كان لمشاركة الرئيس كلينتون الشخصية الفضل في الاتفاق على مضمون هذا الاعلان التاريخي وما التوقيع عليه الا شاهد على رؤياه البعيدة وتفانيه من أجل قضية السلام.

ـ لقد أكد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين من جديد أثناء اجتماعهما على المبادىء الخمسة التي تحكم فهمهما المشترك لجدول الأعمال المتفق عليه والذي يهدف إلى التوصل إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل.

١ ـ تسعى اسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين اسرائيل وجيرانها مثلما تسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين.

٢ ـ سيواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ في سائر جوانبهما مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة.

٣ ـ تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فإن اسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات، وبالإضافة لذلك فقد اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث.

٤ ـ يعترف البلدان بحقهما والتزامهما بسلام مع بعضهما البعض وكذلك مع باقي الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها كما يؤكدان على احترامهما واعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

٥ ـ يرغب البلدان بتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً لتحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات واستخدام القوة بينهما.

ـ ان الصراع الطويل بين الدولتين يقترب من نهايته، وعليه فإن حالة الحرب بين الأردن واسرائيل قد طويت صفحتها.

ـ وبناء على هذا الاعلان، وعملاً بجدول الأعمال المشترك المتفق عليه فإن كلا البلدين سيمتنع عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن الطرف الآخر، أو أن تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للمفاوضات. وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر باستخدام القوة والسلاح أو أي وسيلة أخرى ضده. وسيحول الطرفان دون وقوع أي تهديدات تخل بالأمن نتيجة لأي عمل ارهابي مهما كان نوعه.

ـ لقد أحاط جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين علماً بالتقدم الذي تحقق في المفاوضات الثنائية على المسار الأردني ـ الإسرائيلي في الأسبوع الماضي في ما يتصل بالخطوات التي اتفق عليها لتنفيذ جداول الأعمال الفرعية المتعلقة بالحدود وقضايا الأراضي والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادي الأردن.

وإذ يدركان بنود جدول الأعمال المشترك المتفق عليه، الحدود ومسالة الاراضي، فقد أحاطا علماً بأن اللجنة الفرعية للحدود قد توصلت إلى اتفاق في تموز/يوليو ١٩٩٤ محققة بذلك جزءاً من الدور المناط بها في جدول الأعمال الفرعي. كما أحاطا علماً بأن اللجنة الفرعية للمياه والبيئة والطاقة، وانسجاماً مع ما تستهدفه مفاوضاتها، قد وافقت على الاعتراف المتبادل بالحصص المحقة لكل من الطرفين في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك، كما واتفقا على أن يحترم ويمتثل الطرفان بشكل كامل لما تتمخض عنه المفاوضات من حقوق في التخصيصات وفقاً للمبادىء المقبولة والمتفق عليها وبالنوعية التي يوافق عليها الطرفان.

كما عبر جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين عن ارتياحهما العميق واعتزازهما بعمل اللجنة الثلاثية في اجتماعها الذي عقد في الأردن يوم الأربعاء الموافق ٢٠ تموز ١٩٩٤ والتي استضافت رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي بحضور وزير الخارجية وارن كريستوفر ووزير الخارجية شيمون بيريز. وعبرا كذلك عن سعادتهما لمشاركة الولايات المتحدة والتزامها في هذا المسعى. ويعتقد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين بأنه لا بد من اتخاذ خطوات من أجل تجاوز الحواجز النفسية والانعتاق من تركة الحرب. ان الأردن واسرائيل وهما يسعيان بتفاؤل نحو تعميم مكاسب السلام على الجميع في المنطقة لعازمان على النهوض بمسؤولياتهما تجاه البعد الإنساني في مجال صنع السلام ويدركان أن الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية هي السبب الرئيس للتطرف الناجم عن الفقر والبطالة وانحطاط كرامة الإنسان، وبهذه الروح فقد أقر جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين مجموعة من الخطوات لترمز إلى المرحلة الجديدة:

١ ـ الربط الهاتفي المباشر بين الأردن واسرائيل.

٢ ـ ربط الشبكات الكهربائية بين الأردن واسرائيل كجزء من تصور إقليمي.

٣ ـ فتح نقطتي عبور جديدتين بين اسرائيل والأردن واحدة في الطرف الجنوبي للعقبة ايلات والثانية في نقطة في الشمال يتفق عليها.

٤ ـ ستعطى من حيث المبدأ حرية المرور بين الأردن واسرائيل للسواح من رعايا الدول الثالثة.

٥ ـ تسريع المفاوضات لفتح ممر جوي دولي بين البلدين.

٦ ـ ستتعاون قوات الأمن العام في الأردن واسرائيل على مكافحة الجريمة مركزين على التهريب وبخاصة تهريب المخدرات وستدعى الولايات المتحدة الأميركية للاشتراك في هذا المجهود.

٧ ـ تستمر المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية تمهيداً للتعاون الثنائي المستقبلي بما في ذلك الغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية.

يجري تنفيذ كل هذه الخطوات في إطار خطط التنمية المتعلقة بالبنية التحتية على صعيد المنطقة ككل، وبالترابط مع المفاوضات الثنائية بين الأردن واسرائيل في مواضيع الحدود والأمن والمياه، والقضايا ذات الصلة دون المس بالنتيجة النهائية للمفاوضات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال الأردني ـ الإسرائيلي المشترك المتفق عليه.

ـ واتفق جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين على عقد اجتماعات دورية أو عندما تدعو الحاجة للنظر في التقدم الذي تحرزه المفاوضات وقد أعربا عن عزمهما على رعاية وتوجيه عملية السلام بكل جوانبها.

ـ وفي الختام فإن جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين يرغبان بالتعبير عن جزيل شكرهما وتقديرهما للرئيس بيل كلينتون وادارته على جهودهم الدؤوبة في دفع قضية السلام والعدالة والرخاء لجميع شعوب المنطقة ويرغبان بتوجيه الشكر للرئيس شخصياً على ترحيبه الحار بهما وعلى حسن ضيافته واعترافاً بتقديرهما فإن جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين قد طلبا من الرئيس كلينتون توقيع هذه الوثيقة كشاهد وكمضيف لاجتماعهما.

جلالة الملك الحسين　　رئيس الوزراء رابين

الرئيس وليام ج. كلينتون

٢٥ تموز / يوليو ١٩٩٤

معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة إسرائيل.

إذ تأخذان في الاعتبار اعلان واشنطن الذي وقعتاه في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤ والذي تتعهدان الوفاء به.

وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بكل جوانبهما.

وإذ تأخذان في الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتعزيزه على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الاساسية متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززتين الكرامة الإنسانية.

وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ومع كل الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما بموجب مبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية زمن السلم.

وإذ تأخذان في الاعتبار انهما أعلنتا انتهاء حال العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

فقد اتفقتا على ما يأتي:

المادة ١: إقامة السلام

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفان) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢: المبادىء العامة

سيطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول زمن السلم وخصوصاً:

١ ـ يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ويحترمانها.

٢ ـ يعترفان بحق كل منهما في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ويحترمانه.

٣ ـ سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان آمن دائم وسيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

٤ ـ يحترمان سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ويعترفان بها.

٥ ـ يحترمان الدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والدولية ويعترفان به.

٦ ـ ويعتقدان أيضاً أنه يجب ضمن نفوذهما عدم السماح بالتحركات القسرية للسكان التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الطرف الآخر.

المادة ٣: الحدود الدولية

١ ـ تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب كما هو مبين في الملحق ١ (أ) المشار إليه في المواد الخرائطية المضافة إليه والإحداثيات.

٢ ـ تعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق ١ (أ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل من دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم الذاتي الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

٣ ـ يعتبر الطرفان ان الحدود الدولية بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي حدود لا يجوز اختراقها وسوف يحترمانها.

٤ ـ سيكون ترسيم الحدود حسبما هو منصوص عليه في المرفق ١ من الملحق ١ (أ) وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر بعد توقيع المعاهدة.

٥ ـ من المتفق عليه أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغيراً طبيعياً كما هو موضح في الملحق ١ (أ) فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل. وإنه في حال حصول أي تغييرات أخرى فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.

٦ ـ عند تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة مباشرة سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية حسبما هو معرف في الملحق ١ (أ).

٧ ـ عند تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة مباشرة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاق في غضون تسعة أشهر في شأن تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

٨ ـ آخذين في الاعتبار الأوضاع الخاصة في منطقة الباقورة/ نهاريهم التي هي تحت السيادة الأردنية وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ب).

٩ ـ في ما يتعلق بمنطقة تسوفار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ج).

المادة ٤ : الأمن

١ ـ (أ) إذ يتقبل الطرفان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهما من علاقاتهما وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة فإنهما يأخذان على عاتقهما أن يؤسسا علاقاتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وان يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

(ب) نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بانجازات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ويعني هذا الالتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية (على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي) بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

٢ ـ لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ يتعهد الطرفان بموجب هذه المادة ما يأتي:

(أ) الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع بعضهما ضد بعض وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

(ب) الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

(ج) اتخاذ الاجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من أن الاعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيها (وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تشمل المجال الجوي والمياه الإقليمية) أو غير أراضيها أو فوقها.

٤ ـ بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع العدوان والعنف ويحول دونهما يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع عما يلي:

(أ) الدخول إلى أي تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أي أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

(ب) السماح بدخول قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث أو إقامتهم أو عملهم على أراضيها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

٥ ـ يتخذ الطرفان اجراءات ضرورية فعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، ويتعهد الطرفان:

(أ) اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيهما أو عبر أراضيهما واتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها.

(ب) من دون المساس بالحريات الأساسية كالتعبير عن الرأي والتنظيم، اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية ووجودها وعملها في أراضيهما إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

(ج) التعاون في منع التسلل عبر الحدود ومكافحته.

٦ ـ تتم معالجة أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة ضمن آلية للتشاور ستضم جهاز ارتباط وتحقق وإشراف حيثما كان ذلك ضرورياً مشاورات على مستوى أعلى. وسيضم اتفاق، سيتم الانتهاء منه في غضون ثلاثة أشهر من تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة، التفاصيل المتعلقة بآلية المشاورات.

٧ ـ العمل على أساس الأولوية وبالسرعة الممكنة ضمن المجموعة المتعددة الطرف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي

وبشكل مشترك بتحقيق ما يأتي:

(أ) إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط.

(ب) إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدي وغير التقليدي في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة والتوفيق والنيات الحسنة.

المادة ٥: الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى

١ ـ يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين في مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

٢ ـ يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المادة ٦: المياه

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكل مشاكل المياه القائمة بين الطرفين.

١ ـ يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي العربة بموجب المبادىء المقبولة والمتفق عليها وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق ٢ والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

٢ ـ انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لمشاكلهما المائية إذ يشكل موضوع المياه أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان بالتعاون العمل على ضمان عدم تسبب إدارة الموارد المائية وتنميتها لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

٣ ـ يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية لإبقاء حاجاتهما الأمر الذي يوجب تخصيص كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤ ـ في ضوء أحكام الفقرة ٣ أعلاه وعلى أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه يكون لمنفعة الطرفين ويساعد على تخفيف حدة شح المياه لديهما وعلى أساس أن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تعالج بصفتها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكان نقل كميات من المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها تخفيف حدة شح المياه وعلى العمل ضمن المجالات الآتية:

(أ) تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة والعمل على زيادة وفرة كميات المياه بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي كما هو ملائم وتخفيف هدر الموارد المائية عبر مراحل استخدامها.

(ب) منع تلوث الموارد المائية.

(ج) التعاون المتبادل في مجال تخفيف حدة النقص في كميات المياه.

(د) نقل المعلومات ونشاطات البحوث والتنمية المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه فضلاً عن عرض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

٥ ـ يضم الملحق ٢ كل التفاصيل المتعلقة بتنفيذ التزامات كلتا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

المادة ٧: العلاقات الاقتصادية

١ ـ انطلاقاً من اعتبار التنمية الاقتصادية والرفاهية دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول

والشعوب والافراد، فإن الطرفين، تقويماً لأوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان رغبتهما المتبادلة في تشجيع التعاون الاقتصادي ليس فقط بينهما بل أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

٢ ـ لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يأتي:

(أ) إزالة كل أوجه التمييز التي تعتبر حواجز في وجه تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال انهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة أحدهما ضد الآخر من أطراف ثالثة.

(ب) إذ يعترف الطرفان بأن العلاقات بينهما يجب أن تسير على مبادىء انتقال السلع والخدمات بحرية تامة سيجريان مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقات تتعلق بالتعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة وذلك لاغراض تشجيع علاقات اقتصادية ذات منفعة تقوم على مبادىء يتم الاتفاق عليها وعلى اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على المعاهدة.

(ج) التعاون الثنائي والمتعدد الطرف بهدف تشجيع اقتصاداتهما وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف اقليميين آخرين.

المادة ٨: اللاجئون والنازحون

١ ـ اعترافاً من الطرفين بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي خلفها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إليهما وبما لهما من مساهمة في تخفيف شدة المعاناة الإنسانية فإنهما يسعيان إلى الاستمرار في تخفيف حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

٢ ـ اعترافاً من الطرفين أن المشاكل الإنسانية المشار إليها أعلاه التي خلفها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، سيسعى الطرفان إلى تسوية في المحافل والمنابر المناسبة وبموجب أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يأتي:

(أ) في ما يتعلق بالنازحين: في إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

(ب) في ما يتعلق باللاجئين:

(١) في إطار عمل المجموعة المتعددة الطرف حول اللاجئين.

(٢) عبر اجراء حوار ثنائي أو غير ذلك يتم في إطار يتفق عليه ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم أو متزامناً معها وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

٣ ـ عبر تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة في مجال العمل على توطينهم.

المادة ٩: الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية

١ ـ سيمنح كل طرف الطرف الآخر حرية الدخول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢ ـ وفي هذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل الدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن أولوية كبرى.

٣ ـ سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز الحوار بين الأديان التوحيدية الثلاثة بهدف العمل في اتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

المادة ١٠: أوجه التبادل الثقافي والعلمي

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كل حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بكون أوجه التبادل الثقافي والعلمي في كل الحقول مرغوباً فيها. ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما. وعليه فإنهما يقومان في أسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك فترة تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة باختتام المفاوضات في شأن الاتفاقات الثقافية والعلمية.

المادة ١١: التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار

١ ـ يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان ما يأتي:

(أ) الامتناع عن بث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز واتخاذ كل الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات وذلك من أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

(ب) القيام في أسرع وقت ممكن وفي فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تبادل وثائق المصاقة على هذه المعاهدة بإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

(ج) الامتناع عن مثل هذه الإشارات أو التعابير في كل المطبوعات الحكومية.

(د) تأكيد تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية المناسبة في الأنظمة القانونية للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف.

٢ ـ تطبيق الفقرة ١ (أ) بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير المنصوص عليها في المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

٣ ـ تأليف لجنة مشتركة لدرس الحوادث التي يدعي فيها أحد الطرفين حصول انتهاك لهذه المادة.

المادة ١٢: مكافحة الجريمة والمخدرات

سيتعاون الطرفان في مكافحة الجريمة وخصوصاً التهريب وسيتخذان كل الاجراءات الضرورية لمكافحة انتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها ومنع نشاطاتهما وسيقدمان مرتكبي هذه النشاطات إلى المحاكمة. وفي هذا الخصوص سيأخذان في الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها في هذه المجالات مثل الملحق ٣ من هذه المعاهدة. كما يلتزم الطرفان اتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ١٣: النقل والطرق

يأخذ للطرفان في الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل بإقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يأتي:

١ ـ سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقله بحرية الحركة في أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلها ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيوداً على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

٢ ـ سيقوم الطرفان بفتح طرق ونقاط عبور وإقامتها بين بلديهما وسيدرسان احتمال إقامة اتصالات برية واتصالات في السكك الحديد إضافية بينهما.

٣ ـ سيستمر الطرفان في التفاوض في شأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة والأخرى مثل المشاريع المشتركة والأمان على الطرق (المروري) ومعايير النقل وترخيص المركبات والممرات البرية وشحن البضائع والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية على أن تتم هذه الاتفاقات في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

٤ ـ سيستمر الطرفان في التفاوض لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل قرب إيلات.

المادة ١٤: حرية الملاحة والوصول إلى الموانىء

١ ـ يعترف كل طرف، بما لا يتعارض مع الفقرة ٣، بحق سفن الطرف الآخر في المرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي.

٢ ـ يمنح كل طرف سفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً إلى موانئه وكذلك السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منه. ويمنح هذا المنفذ وفقاً للشروط نفسها المطبقة عادة على السفن وبضائع الدول الأخرى.

٣ ـ يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين مفتوحين لكل الدول للملاحة فيهما والطيران فوقهما من دون إعاقة أو توقف. ويحترم كل طرف حق الطرف الآخر في الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة ١٥: الطيران المدني

١ ـ يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المتعددة الطرف التي يكونان طرفين فيها ولا سيما منها اتفاق الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ (اتفاق شيكاغو) واتفاق خدمات المرور الجوي الدولي (ترانزيت) لعام ١٩٤٤.

٢ ـ في حال إعلان حال الطوارىء الوطنية في أي طرف وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاق شيكاغو فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.

٣ ـ يأخذ الطرفان في الاعتبار المفاوضات بينهما في شأن افتتاح ممر جوي بين بلديهما وفقاً لإعلان واشنطن. إضافة إلى ذلك وبعد المصادقة على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق للنقل المدني بينهما وسيجري اتمام هذه المفاوضات في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ١٦: البريد والاتصالات

يأخذ الطرفان في الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس بينهما طبقاً لإعلان واشنطن. أما في ما يتعلق بالربط البريدي الذي اختتمت جولة المفاوضات في شأنه فسيجري تشغيله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية عادية وعلى إنشاء خدمات الربط التلفزيوني بالأسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ساتلايت) وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال. وسيجري اتمام المفاوضات في هذه المواضيع في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ١٧: السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة في تعزيز التعاون بينهما في حقل السياحة وبغية تحقيق هذا الهدف ـ ويأخذ الطرفان هنا في الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلا إليه في مجال السياحة ـ يتفق الطرفان على التفاوض في أسرع وقت ممكن

والتوصل إلى اتفـاق في فترة لا تزيد عن ثلاثـة أشهر من تاريخ تبـادل وثائق المصادقة على هذه المعـاهدة وذلك بغية تسـهيل السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى وتشجيعهما.

المادة ١٨: البيئة

يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبـيئة ـ وهو مجال يوليه الطرفان أهمية كبـرى ـ وفي مواضيـع منها المحافظة على البيئة ومكافحـة التلوث كما هي واردة في الملحق ٤. وسيدخل الطرفان في مفاوضات للـتوصل إلى اتفاق نهائي في هذا الشأن في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق مصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ١٩: الطاقة

١ ـ يتعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة بما في ذلك تنمية المشاريع المتعلقة بالطاقة كاستخدام الطاقة الشمسية.

٢ ـ نظراً إلى اتمام الطرفين التفاوض في شأن الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقـة ايلات ـ العقبة سيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعـاهدة. ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جـزءاً من مفهوم ثنائي واقليمي أوسـع. ويتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما في أسرع وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

٣ ـ يتوصل الطرفان إلى اتفاقـات مشتركة في مجال الطاقـة في غضون ستة أشهر من تاريـخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢٠: تنمية أخدود وادي الأردن

يولي الطرفـان التنمية المتكامـلة لمنطقة أخدود وادي الأردن أهمـية كـبرى، ويشمل ذلك مـشاريع مشـتركـة في المجالات الاقتـصادية والبـيئـة والمشاريع المتعلقـة بالطاقة والسـياحة. آخـذين في الاعتـبار الإطار المرجعي الذي وضـع ضـمـن اللجنة الاقتصاديـة الثلاثية الأردنية ـ الإسرائيلية ـ الأمـيركية بهدف التوصل إلى خطة رئيـسية لتنمية أخـدود وادي الأردن سيبذل الطرفان قصارى جهدهما لاتمام التخطيط والسير في التطبيق.

المادة ٢١: الصحة

يتعاون الـطرفان في مجال الصحـة ويقومان بالتفـاوض بهدف التوصل إلى اتفاق فـي فترة لا تزيد عن تسعـة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢٢: الزراعة

يتعاون الطرفان في مـجال الزراعة بما في ذلك الخدمات البيطرية وحـماية النباتات والتقنية الحيوية والتـسويق. ويقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢٣: العقبة وايلات

يتفق الطرفان علـى الدخول في المفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي مـدة لا تتجاوز شهراً واحـداً من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة على التـرتيبات التي ستمكنهما من تحقـيق التنمية المشتركة في مدينتي العـقبة وايلات في مجالات

تتعلق بتنمية السياحة المشتركة والرسوم الجمركية المشتركة ومنطقة تجارة حرة والتعاون في الطيران ومكافحة التلوث والأمور البحرية والشرطة والرسوم الجمركية. ويقوم الطرفان باتمام هذه الاتفاقات في غضون تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢٤: التعويضات

يتفق الطرفان على إقامة لجنة تعويضات لحل كل المشاكل المتعلقة بالتعويضات المالية على أساس متبادل.

المادة ٢٥: الحقوق والواجبات

١ ـ لا تؤثر هذه المعاهدة ويجب ألا تفسر على انها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق الطرفين وواجباتهما المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ يتعهد الطرفان تنفيذ التزاماتهما بموجب هذه المعاهدة بحسن نية ومن دون الالتفات إلى الأفعال أو الامتناع عن الأفعال من أي طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة. ولأغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للآخر أنه حسب رأيه وتفسيره لا وجود لأي تعارض بين التزاماته التعاقدية القائمة وهذه المعاهدة.

٣ ـ يتعهد الطرفان أيضاً اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدة المتعددة الطرف التي هما طرفان فيها في إطار علاقاتهما بما في ذلك تقديم اشعارات مناسبة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وغيره ممن يمارسون مهمات ادعاء على المعاهدات الدولية.

٤ ـ يتخذ الطرفان كل الاجراءات اللازمة لإزالة الإشارات المسيئة إلى الطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها في حال وجود هذه الإشارات.

٥ ـ يتعهد الطرفان عدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

٦ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة في حال التعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة أو أي من التزاماتها الأخرى فإن الالتزامات الواردة بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة ويتم تنفيذها.

المادة ٢٦: تشريعات

يتعهد الطرفان في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتنافى مع هذه المعاهدة.

المادة ٢٦: تشريعات

يتعهد الطرفان في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية أو أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

المادة ٢٧: المصادقة

١ ـ تتم المصادقة على هذه المعاهدة من الطرفين كل حسب اجراءاته الوطنية وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق المصادقة.

٢ ـ تعتبر الملاحق والمرفقات والخرائط والإضافات لهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة ٢٨ : الإجراءات الموقتة

يطبق الطرفان في بعض المجـالات التي يتم الاتفاق عليها اجـراءات موقتة تنفذ عند عـقد الاتفاقات ذات العـلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة بموجب الملحق.

المادة ٢٩: حل النزاعات

١ ـ تحل النزاعات الناتجة من تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها بالتفاوض.

٢ ـ تحل النزاعات التي لا يمكن حلها بواسطة التفاوض عبر التوفيق أو تحال على التحكيم.

المادة ٣٠: التسجيل

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بموجب المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٦ /١٠/ ١٩٩٤

رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي

رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين

الرئيس الاميركي بيل كلينتون (بصفة شاهد)

برنامج الخلاص الوطني

مقدمة

بتوقيعها على اتفـاقيات القاهرة، في الرابع من أيار /مايو ١٩٩٤ تكون القيادة البيروقراطية الـيمينية المتسلطة على القرار في منظمة التحـرير الفلسطينية (م.ت.ف) قد استكملت مسارها الاسـتسلامي حتى نهاياته الكارثية. لقـد كان واضحاً أن هذا المسار، الذي دشن بقـبول الشـروط الأميركـية ـ الاسرائيليـة المذلة للمشاركـة في مؤتمر مـدريد ومفاوضـات واشنطن، ومرّ بالتوقـيع على اتفاق أوسلو الذي يسلم بالعـناصر الرئيسـية للحل التصـفوي الأميـركي ـ الإسرائيلي، كـان لا بد أن يقود إلى الخضوع الكامل للاملاءات الاسرائيلية، كما تجسد ت في اتفاقيات القاهرة.

إن اتفاق أوسـلو ـ القاهرة يسلم بفـصل قضـية القـدس عن سائر الأراضي الفلسطينـية المحتلة بـعدوان حزيران/ يـونيو ١٩٦٧، ويطلق يد اسرائيل لتعجيل عملية تهويدها. وهو يضفي شرعية زائفة على وجود المستوطنات، ويكرس بقاءها، ويعترف ضمناً بالسيادة الاسرائيليـة عليها. ويتجاهل الاتفاق قضية اللاجئين، الذين يشكلـون ٦٠ في المئة من شعبنا الفلسطيني ويترك مصيرهم مرهوناً لمخططات التوطين والتهجير. وهو يجيز استمرار الوجود العسكري والاستيطاني الاسرائيلي في سائر مناطق الضفة والقطاع، ويتجاهل صفته كقوة احتلال، وينطوي، بالتالي، ضمناً، على تحويل الأرض المحتلة إلى «أراض متنازع عليها». وإذا كان الاتفـاق، نظرياً، يؤجل البت بهـذه القضـايا (القدس، اللاجئـين، المستوطنات، المـصير النهـائي للضفـة والقطاع) إلى مفاوضات لاحقة، تبدأ بعد سنتين من موعد تطبيقه، فهو، في الواقع العملي، يقرر، سلفاً، نتيجة هذه المفاوضات، ويجعلها رهناً بإرادة العدو الإسـرائيلي وقراره. فهـو يخلو من أي تعهد ملزم لاسـرائيل بالامتناع عن خلق وقائع جـديدة على الأرض خلال الفترة الانتـقالية المزعومـة، بينما هو يلزم، بالمقابل، الطرف الفلسطيني الموقع عليـه بتعهدات تسري منذ لـحظة توقيع الاتفاق، وتتضمن وقف المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، ونبذ العنف، والدعوة إلى وقف الانتفاضة وإعادة الحياة إلى طبيعتها في الأرض المحتلة، والبدء بالتطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل والتعاون معها لتطبيع علاقاتها مع العالم العربي. إن الاتفاق يمنح اسرائيل فرصة استثمار الفترة الانتقالية للإمعان في خلق الوقائع الجديدة على الأرض، وفتح الطريق لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية وتعزيز موقعها الدولي تحت مظلة «السلام» المزعوم وتمييع الالتزام الدولي إزاء الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني. وإذا نجح الاتفاق في شق طريقـه واستقـرار تطبيقـاته على الأرض، فإن الواقع الذي سوف يتـولد سيقـرر نتائج مفـاوضات الوضع النهائي دون مسـتوى السقف الاسرائيلي الذي يصـر، في الحد الأدنى، على ضم القدس ومناطق الاستيطان وإلحـاقها بدولة العدو، ورفض حق اللاجئين في العـودة وتوطينهم خارج أرض الوطن، ورفض الاعتراف بحق شعبنا فـي تقرير المصير ومنع قيام دولة فلسطينيـة مستقلة. إن رسائل ما يسمى بالاعـتراف المتبادل، التي تشكل جزءاً لا يتجـزأ من الاتفاق، فضلاً عن وصمها نضال شعبنا المشروع بتهمـة الارهاب، تنطوي على تنازل خطير باعترافها بما يسمى «حق اسرائيل في الوجود»، وهو المبدأ الذي يشكل الركيزة الأسـاس للايديولوجية الصهيونية ومـشروعها الاستيطاني الغاصب عـلى أرض فلسطين، وبتعهدها تعديل ميثاق م. ت. ف. بما ينسجم مع هذا الاعتراف، مما يعني التخلي النهائي عن حقوق شعبنا التاريخية في وطنه.

في المقابل، يقضي الاتفـاق، وملاحقه التطبيقـية الموقعة في القاهرة، بإقامـة نظام للإدارة الذاتية للسكان في بعض مناطق غزة وأريحا، قـابل للامتداد، بعد فـترة اختبـار، إلى بعض المناطق الكثيفـة بالسكان في الضفة (باستـثناء القدس)، وهو نظام خاضع للهيمنة والوصاية الاسرائيليـة في كافة القضايا الحيوية المتعلقة بالسيادة. فالاتفـاق لا يضمن انسحاب قوات الاحتلال من غزة وأريحا، بل فقط اخلاء مواقـعها في المناطق كثيفة السكان مع احتفاظهـا بحرية التحرك على الطرق والمحاور داخل هذه المناطق وحقها في الـعودة للتدخل فيها متى رأت ذلك ضـروريا، على أن تعيد انتشارها في مناطق المسـتوطنات وأحزمة الأمن المحيطة بها والطرق التي تربطها باسرائيل وفي شريط الحدود والسـاحل. والاتفاق يسلم لسلطات الاحتلال بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الخارجي، بما في ذلك السيطرة على المعـابر والحدود والمجالين الجوي والبحري، وصلاحـيات المصادقة على أذونات الزيارة والإقـامة في مـعازل الإدارة الذاتيـة. ويضمن الاتفـاق للمسـتوطنين وسـائر المدنيين الاسـرائيليين، فضـلاً عن جنود الاحـتلال، حرية التـحرك والتجـول داخل هذه المعازل، دون أن تكون لأجـهزة الإدارة الذاتيـة، من شرطة أو قضـاء، أية سلطة عليهم، ان تعيين أعضـاء الـسلطة الفلسطينية، التي ستتولى إدارة شؤون السكان في هذه المعازل، أو إجراء أيـة تغييرات عليهم، سيخضع لموافقة حكومة العـدو، وكذلك انتقاء أفراد وضباط الشرطة الفلسطينية، التي يحدد الاتفاق عـتادها وسلاحها وقواعد سلوكها ويخضعها لإمرة لجان الارتباط الأمنية المشتـركة، ويلزمها بقمع أية مقاومة ضد الاحتلال وتسليم المطلوبين. والاتفاق يلزم سلطة الإدارة الذاتية، فوق ذلـك، بفرض الحظر على أية دعاية معادية للاحـتلال، وبتعديل مناهج التعليم وافـراغها من أي مضمون وطني مناهض للصهيونية. ويخلو الاتفاق من أي تعهـد اسرائيلي بالإفراج الكامل عن المعتقلين، بل هو يربط قضيتهم بحل مشكلة العملاء المتعاونين مع العدو، وبالتوقيع على تعهـد بتأييد اتفاق أوسلو والامتناع عن مقاومة الاحتلال. وهو لا يلزم اسرائيل بإعادة المبـعدين، ويحيل قضية نازحي ١٩٦٧ إلى لجنة رباعـية (اسرائيلية ـ فلسطينية ـ أردنيـة ـ مصرية) للبت في أمرهم، على أساس فردي، وعلى قاعدة الإقرار بحق اسرائيل في الاعـتراض على عودة أي منهم، خلافاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ للعام ١٩٦٧ الذي ينص على عـودتهم فوراً دون قيـد أو شرط. إن الاتفاق يجعل من كـيان الإدارة الذاتية الهزيل جسـراً للتطبيع الاقتصادي وللعبـور الاسرائيلي إلى عمق السوق العربية. إن عملية الدمج والالحاق الاقتـصادي، التي كانت مفروضة على المناطق المحتلة بفعل الأمـر الواقع وسلطة الاحتلال، باتت مرسمة بموجب الاتفاق، الذي يعطي اسـرائيل سيطرة كاملة على السوق المحليـة، عبـر ابقائها مـفتـوحة للسلع والرسامـيل الاسرائيليـة دون قيود، وعـبر تحكم إسـرائيل بالنظم والسيـاسات الجمركية، وبالشؤون المالية والنقدية والمصرفيّة، وبالعلاقـات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وكذلك بالضرائب غير المباشرة على المشتريات والقيمة المضافة. إن الاتفاق يحـيل إلى سلطة الإدارة الذاتية صـلاحيات إدارة الشؤون المدنية للسكان في معازل غزة وأريـحا وأمنهم الداخلي، ولكنه يقـيد سلطتـها التـشريعـية، حـتى في هذه المجالات، بالـسقف المحدد فـي الاتفاق نفـسه، ويخضعها لحق السلطة المحتلة في نقض أية تشريعات ووقف تنفيذها إذا وجـدت فيها ما يتعارض مع المصالح الاسرائيلية التي يحميـها الاتفاق، وهو ينص على استـمرار سريان مفعـول القوانين والأوامر العسكرية النافـذة عند توقيعه، ما لم يـتم تعديلها بموافقة السلطة المحتلة.

إن اتفاق أوسلو ـ القاهرة يمزق وحدة شعبنا الفلسطيني، وينطوي على تجزئة قضيته الوطنية وتبديدها، والتفريط بحقوقه الوطنية المشـروعة التي تكفلها قرارات الشـرعية الدولية. إن الاتفاق يعـزل قضية فلسطين عن عـمقها القومي الـعربي، ويعفي الدول العربية من مسـؤوليتها إزاء نضال شعبنا وحقـوقه، ويفتح الطريق لتطبيع علاقاتها مع العدو الإسـرائيلي، مع استمرار هيمنتـه على أرضنا المحتلة وتنكره لحقوق شـعبنا. إن الولايات المتحدة وإسـرائيل تريدان لهذا الاتفاق أن يكون مـدخلاً لفرض نظام اقليمي شرق أوسطي جديد تتـمتع فيه إسرائيل بدور القوة الاقليمية المهـيمنة، استراتيجياً واقتـصادياً، وتخضع شعوبنا العربية في ظله لمزيـد من النهب والتبعية والامـتهان والتجزئة والتـفتيت. إن إبرام الاتفاق يضعف الالتـزام الدولي إزاء حقوق شـعبنا، ويعرض مسـتقبله ومـصيره الوطـني لأفدح الأخطار، ويتناقض بحدة مع المـصالح الأساسـية والطموحـات الوطنية للأغلبية الساحقـة من جماهير شعبنا داخل الوطن، ولمجموع شعـبنا اللاجىء في الشتات. وهو، بذلك، ينطوي، في داخله، على عوامل فـشله وعناصر انهيـاره، كونه لا يصلح مدخلاً لاحـلال السلام ولا يشكل ممراً نحو الاسـتقلال. وإلى جـانب مواصلة النضال ضد الاحـتلال من أجل دحره وانتزاع حق شـعبنا في الاستقلال والعـودة، فإن مقاومة اتـفاق أوسلو ـ القاهرة، ودرء مخاطره وانعكاساته المدمرة على قضيـة شعبنا ومصيره، والتصدي لتطبيقاته العمليـة ومنع استقرارها، والعمل على إسقاطه، تبرز باعتبارها المهمة الملحة أمام شعبنا ونضاله الوطني في المرحلة الراهنة. إن البدء بعملية تطبيق الاتفاق لا يعني نهاية المعركة

الهادفة إلى إسقاطه، بقدر ما يعني دخولها مرحلة جديدة تتطلب تطويراً في مهمات النضال وبرامجه وأساليبه. إن درء المخاطر الكبرى التي يحملها الاتفاق على مصير شعبنا وقضيته الوطنية يتطلب وحدة كل القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية، على أساس برنامج للخلاص الوطني يعبىء طاقات الشعب، في الوطن والشتات، ويستنهضها لمقاومة الاتفاق ومواصلة النضال من أجل طرد الاحتلال وانتزاع حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني.

إن الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وهما تواصلان التقدم نحو انجاز اتحادهما الجبهوي كخطوة على طريق وحدة القوى الديمقراطية الفلسطينية، تتوجهان إلى جماهير شعبنا داخل الوطن وخارجه بهذا البرنامج، وتدعوان جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية المناهضة للاحتلال ولاتفاق الاستسلام إلى الحوار على أساسه، وإلى توحيد صفوفها وطاقاتها للنهوض بمهماته:

أولاً : مواصلة النضال من أجل التحرر الوطني

ـ من أجل حق شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

ـ من أجل إعادة بناء مؤسسات م. ت. ف. على أسس ديمقراطية واستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا.

إن اتفاق أوسلو ـ القاهرة لا يشكل حلاً لقضيتنا الوطنية، ولا يفتح أفقاً أمام شعبنا لتحرير وطنه المحتل ونيل حقوقه، بل هو يكرس الاحتلال على أرضنا ويعيد تنظيمه بعملية تجميلية مفضوحة، ويقطع الطريق على طموح شعبنا إلى الاستقلال، ويسعى لترسيم وتثبيت نتائج عملية التبديد والتشريد التي تعرض لها على أيدي الغزوة الصهيونية منذ عام ١٩٤٨. إن إبرام الاتفاق لا يغير، في الجوهر، من طبيعة المرحلة التي يمر بها نضال شعبنا، بصفتها مرحلة تحرر وطني، ولكنه يفرض تغييرات نوعية على سمات هذه المرحلة وقوانينها، ويزيد شروطها النضالية صعوبة وتعقيداً.

منذ انطلاق ثورتنا الفلسطينية المعاصرة، ناضل شعبنا من أجل بناء وحدته وإبراز هويته الوطنية المستقلة في مجابهة المشروع الصهيوني، وحقق انجازات هامة على هذا الصعيد، تمثلت بالاعتراف العربي والدولي بحقوقه الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً له، وإطاراً لوحدة كيانه وعنواناً لهويته المستقلة. لقد قامت هذه المنجزات على التضحيات الجسام التي قدمتها جماهير شعبنا في جميع أماكن تواجده، وارتكزت إلى الوحدة الوطنية لكافة طبقات الشعب وفئاته في سياق النضال المشترك ضد الاحتلال والعدوان الصهيوني، الوحدة التي وجدت تجسيدها السياسي في الائتلاف الوطني القائم في إطار م. ت. ف. على أساس برنامج الاجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

إن إبرام اتفاق أوسلو ـ القاهرة يهدد هذه المنجزات بالتبديد والضياع. إن الاتفاق هو صفقة مع العدو أبرمتها شريحة اجتماعية ضيقة من البيروقراطية الطفيلية والكومبرادورية بهدف تأمين مصالحها الطبقية الأنانية على حساب مصالح الشعب وحقوقه الوطنية، في سياق مراهنتها على دور السمسرة الذي تأمل القيام به، من موقع الارتهان والتبعية، في إطار النظام الاقليمي شرق الأوسطي، الجديد، الذي يسعى الحلف الأميركي ـ الاسرائيلي لفرضه على المنطقة. إن توقيع الاتفاق والانخراط في تنفيذه يستكمل انسلاخ هذه الشريحة عن مسار النضال الوطني المناهض للاحتلال، وانتقالها إلى موقع التبعية والارتهان والتواطؤ مع العدو. إن هذه الشريحة لا تمثل سوى أقلية محدودة بين صفوف الشعب، ولكنها تستغل دورها القيادي المتسلط على القرار في مؤسسات م. ت. ف.، وتغتصب عنوانها وتوظفه في محاولة تمرير اتفاقاتها الاستسلامية مع العدو. وهي، بذلك، مسؤولة عن تدمير الأساس السياسي للائتلاف الوطني القائم في إطار م. ت.ف.، وتمزيق هذا الائتلاف، الذي منه تستمد مؤسسات المنظمة شرعيتها ومكانتها التمثيلية، مما يقود إلى تدمير هذه المؤسسات، ويقضي على دورها في تمثيل شعبنا والتعبير عن إرادته.

إن شعبنا لم يظفر بعد بأي من حقوقه الوطنية، بل لقد باتت هذه الحقوق في مهب الريح بفعل مخاطر اتفاق أوسلو ـ

القاهرة. إن نضاله من أجل درء هذه المخاطر ونيل تلك الحقوق سوف يتواصل تحت رايات برنامج التحرر الوطني. ولكن انسلاخ القيادة البيروقراطية ـ الكومبرادورية عن مسيرة هذا النضال يملي إعادة بناء التحالف الوطني والأطر الموحدة للحركة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة. إن م. ت. ف. تبقى هي العنوان للهوية الوطنية المستقلة لشعبنا والإطار المجسد لوحدته وحركته الوطنية. ولكن الدمار الذي أصاب مؤسساتها، بفعل خروج القيادة المتسلطة عن الصف الوطني، يطرح مهمات جديدة للنضال من أجل إنقاذ المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية، تضمن تمثيلاً شعبياً حقاً، باعتبار ذلك شرطاً لاستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا الفلسطيني.

وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين تؤكدان على:

(١) التمسك ببرنامج الاجماع الوطني ومواصلة النضال تحت راياته من أجل حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

(٢) التمسك بحق شعبنا في مواصلة نضاله ضد الاحتلال بكافة الوسائل، والعمل على تصعيد المقاومة المسلحة ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، حيثما تواجدوا على أرض الوطن.

(٣) التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية إطاراً مجسداً لوحدة شعبنا وعنواناً لهويته، والنضال من أجل انقاذها وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية واستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وهذا يتطلب:

أ ـ الدعوة إلى إقالة قيادة عرفات ونزع الشرعية عنها باعتبارها لا تمثل شعبنا ولا تعبر عن إرادته، ولا تملك حق النطق بلسان م. ت. ف.

ب ـ الدعوة إلى انتخابات ديمقراطية عامة يشارك فيها أبناء شعبنا الفلسطيني، داخل الوطن وفي الشتات، تحت إشراف دولي مناسب، لاختيار مجلس وطني فلسطيني جديد تنبثق عنه قيادة وطنية مؤتمنة تمثل الشعب تمثيلاً حقاً.

(٤) اعتبار التعهدات التي التزمتها قيادة عرفات، بموجب اتفاق أوسلو ـ القاهرة، باطلة ولاغية ولا تلزم شعبنا الفلسطيني.

(٥) الدعوة إلى اخضاع اتفاق أوسلو ـ القاهرة، وأية اتفاقات تمس المصير الوطني لشعبنا، لاستفتاء شعبي شامل في الوطن والشتات تحت إشراف دولي.

(٦) إن نضال شعبنا من أجل إسقاط اتفاق أوسلو ـ القاهرة يستهدف فتح الطريق نحو سلام حقيقي شامل، يقوم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تضمن الجلاء الاسرائيلي التام عن جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس، وتفكيك المستوطنات، وممارسة شعبنا لحقه في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وحق النازحين واللاجئين من ابنائه في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرارين ١٩٤ و٢٣٧.

ثانياً : التمسك بخيار الانتفاضة واستنهاضها وتجديد برنامجها النضالي

مهمات النضال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧:

إن تطبيق اتفاق أوسلو ـ القاهرة هو عملية إعادة تنظيم للاحتلال تستهدف تجميل وجهه دون المساس بوجوده وسيطرته على أرضنا المحتلة في الضفة والقطاع. إن التناقض الموضوعي بين مصالح الشعب وحقوقه وبين وجود الاحتلال وممارساته القمعية والاستيطانية والالحاقية، هذا التناقض الذي قاد إلى اندلاع الانتفاضات المتوالية على مدى ربع قرن، وتتويجها بالانتفاضة الشعبية الكبرى المستمرة منذ ١٩٨٧، لن يجد حلاً له عبر تطبيق الاتفاق، وسوف يبقى يدفع باتجاه تجدد الانتفاضة وتواصلها، حيث ما تزال عواملها ومبررات اندلاعها قائمة وستبقى ما بقي الاحتلال. إن تعهدات فريق أوسلو الفلسطيني بوقف الانتفاضة تحت ستار إعادة الحياة إلى طبيعتها لا تلزم سوى أصحابها. إن استمرار التصدي للاحتلال لاجباره على الرحيل، ومقاومة اتفاق أوسلو ـ القاهرة على طريق اسقاطه، يتطلبان التمسك بخيار الانتفاضة والعمل على

استنهاضها وتجديدها. ولكن الواقع الجديد المترتب على بدء تطبيق الاتفاق يملي تطويراً لبرنامجها النضالي وتجديداً لأساليبها ووسائلها الكفاحية. إن الجبهتين الديمقراطية والشعبية تدعوان جميع القوى المتمسكة بخيار الانتفاضة إلى التصدي لهذه المهمة وفق الاتجاهات التالية:

(١) ان تجديد الانتفاضة واستنهاضها يتطلبان، في ظل الوضع الجديد، وأكثر من أي وقت مضى، حلاً ديمقراطياً وتوحيدياً للمعضلات القيادية والتنظيمية الجماهيرية التي كانت تضعف من زخمها، وتضفي عليها سمات من العفوية والفوضى، وتنتقص من طابعها الشعبي الشامل والديمقراطي المنظم.

إن حل هذه المعضلات يتطلب:

أ ـ إعادة بناء المركز القيادي الموحد للانتفاضة بصفته شرطاً ضرورياً لاستمرارها وتصاعدها في ظل الوضع الجديد. إن الجبهتين توجهان الدعوة إلى سائر القوى الفاعلة المتمسكة بخيار الانتفاضة، للالتقاء فوراً لتشكيل القيادة الوطنية والاسلامية المشتركة للانتفاضة الشعبية، لمواصلة طريقها حتى طرد الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال.

ب ـ تشكيل القيادات الميدانية، على المستويين اللوائي والمحلي، من جميع الفصائل الفاعلة من أجل تنسيق الفعاليات الانتفاضية وتوحيد عمل الفرق الضاربة، وتعزيز العلاقات بينها وبين الجماهير على أساس احترام حقوق المواطن وأمنه وكرامته.

ج ـ الدعوة إلى مؤتمرات شعبية، في المدينة والحي والمخيم والقرية، تنبثق عنها لجان منتخبة تشكل مرجعيات وطنية لحل معضلات المجتمع المحلي وتسيير شؤونه، تعزيزاً لسلطة الشعب في مواجهة السلطة المحتلة والإدارة الذاتية التابعة لها، والعمل على بلورة مرجعية وطنية مركزية لعموم الضفة والقطاع، بديلاً عن سلطة الإدارة الذاتية التابعة.

د ـ صوغ مهمات العمل الانتفاضي وفعالياته، بالتفاعل بين المركز القيادي الموحد للانتفاضة وبين القيادات الميدانية واللجان الشعبية في المواقع، بما ينسجم مع درجة الاستعداد الكفاحي للجماهير على طريق محاصرة وشل السلطة المحتلة ومقاطعتها، واجبارها على الانكفاء والجلاء عن ارضنا الفلسطينية.

(٢) إن تجديد الانتفاضة واستنهاضها يتطلبان إعادة صوغ برنامجها النضالي الشامل، الذي ينطلق من المصالح المباشرة لمختلف قطاعات الشعب وطبقاته ويعمل على تعبئتها للإنخراط في النضال الوطني العام من أجل الحرية والاستقلال. إن عناصر هذا البرنامج يجب أن تبرز مهمات التصدي لمخاطر اتفاق أوسلو ـ القاهرة والتنازلات التفريطية التي انطوى عليها، وتفضح التناقض بينها وبين مصالح الشعب وحقوقه الأساسية. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، كذلك، الخصوصية التي سوف يتميز بها الوضع في المناطق الخاضعة لنظام الحكم الذاتي الإداري المحدود وما تمليه من تمايز في المهمات وأساليب النضال، وهو ما سوف نعالجه في النقاط اللاحقة. إن الجبهتين تقترحان العناصر التالية لبرنامج نضالي وطني شامل يوحد جماهير شعبنا في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع، ويؤطرها في النضال ضد الاحتلال وضد تطبيقات الاتفاق التصفوي وصولاً إلى إسقاطه وتحقيق هدف الانتفاضة المركزي في جلاء المحتلين والظفر بالحرية والاستقلال.

أ ـ الدفاع عن عروبة القدس: إدانة بنود الاتفاق التي تسلم بفصل القدس عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، بعدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتطلق يد اسرائيل لتعجيل عملية تهويدها، والدعوة إلى مؤتمر وطني للدفاع عن عروبة القدس تحت شعار «لا سلام بدون تحرير القدس عاصمة دولة فلسطين»، وتنظيم مؤتمرات وطنية نوعية تعبىء جماهير القدس في مواجهة مخططات التهويد وسياسة الاغلاق، وتعالج القضايا الأساسية التي تعاني منها أوسع القطاعات من أبناء المدينة، كالدفاع عن ملكية الأرض وحقوق البناء والاسكان، والتصدي لمخططات زرع الأحياء اليهودية في المدينة، ومواجهة سياسة النهب الضريبية التي تثقل كاهل المواطنين، وحماية المؤسسات الوطنية في المدينة وتعزيز صمودها. وتنبثق عن هذه المؤتمرات لجان متابعة دائمة لاستنهاض وتنظيم الحالة الشعبية دفاعاً عن عروبة المدينة.

ب ـ الدفاع عن الأرض والنضال ضد الإستيطان: التصدي لوجود المستوطنين وتجاوزاتهم، والعمل على تنظيم أوسع الجماهير في لجان التصدي للاستيطان، لقيادة النضال من أجل تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين، تحت شعار: لا سلام

دون إزالة المستوطنات ورحيل المستوطنين، وتشكيل لجان دفاع عن الأرض من الفلاحين والمزارعين وأصحاب الأراضي المصادرة أو المهددة بالاستيلاء عليها، لقيادة النضال ضد سياسة مصادرة ونهب الأرض وسرقة المياه، وضد اتفاقات تقاسم المياه الملحقة باتفاقية القاهرة، من أجل إعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين، ومن أجل حق الشعب في السيادة على أرضه ومياهه.

ج ـ الدفاع عن حق الأسرى والمعتقلين في الحرية دون أي قيد أو شرط: إدانة سلوك الوفد المفاوض برضوخه للابتزاز الاسرائيلي وتنازله عن حق المعتقلين بالحرية دون أي قيد أو شرط، وقبوله بسياسة التمييز بين المعتقلين، وربط الافراج عنهم بقضية العملاء المتعاونين مع العدو وبتوقيع وثيقة التعهد المذلة، أو بتحديد أماكن إقامتهم بعيداً عن أهلهم وديارهم، والعمل على اطلاق حملة جماهيرية شاملة ودائمة، يشكل نواة هذه المنظمة الأسرى المحررون وعائلات المعتقلين وجميع المعنيين بحقوق الإنسان، من أجل الافراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين دون تمييز ودون قيد أو شرط، وإغلاق كافة معسكرات الاعتقال.

د ـ النضال ضد سياسة الدمج والالحاق الاقتصادي، من أجل اقتصاد وطني منتج ومتحرر: في مواجهة الهيمنة الاسرائيلية المباشرة على اقتصادنا الوطني، وسياسة الدمج الاقتصادي التي تدمر الانتاج الوطني وتحتجز نموه وتقوض مقومات استقلاله، ينبغي تنظيم النضال الجماهيري من أجل انهاء الهيمنة الاسرائيلية على السوق الوطنية، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، وإلغاء الضرائب اللصوصية الباهظة التي تكبل نمو الانتاج الوطني، والتصدي للإجراءات الهادفة إلى ربط اقتصادنا الوطني وتعميق تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي.

وفي مواجهة سلطة الإدارة الذاتية المقيدة ببنود اتفاق أوسلو ـ القاهرة، ينبغي تصعيد المطالبة بالغاء اتفاق باريس، الذي يرسم الالحاق الاقتصادي ويكرسه، والنضال من أجل الغاء النظم والضرائب الجمركية التي يمليها الاتفاق، واستبدالها بسياسة جمركية تحمي الانتاج الوطني وتغلق السوق المحلية بوجه البضائع والرساميل الاسرائيلية، وتؤمن الانفتاح والتكامل مع محيطنا العربي، من أجل الغاء الضرائب غير المباشرة التي ترفع كلفة الانتاج الوطني وتثقل كاهل المواطنين، من أجل سياسة ضريبية عادلة موجهة في خدمة التنمية وتوزيع العبء الضريبي على نحو عادل بين طبقات المجتمع، من أجل انهاء تحكم اسرائيل بالسياسات النقدية والمالية والمصرفية، من أجل رفض سياسة الوصاية التي يمارسها البنك الدولي وتوجيه العون الخارجي نحو بناء مقومات الاستقلال الاقتصادي وتنمية الانتاج وامتصاص البطالة بمعزل عن ترتيبات السوق الشرق أوسطية، ومن أجل فضح ومكافحة الفساد وامتيازات المسؤولين واخضاع الشأن المالي والاقتصادي للمساءلة والعلانية الكاملة والرقابة الشعبية الفاعلة.

هـ ـ الدفاع عن حق العمل وحقوق العمال: في مجابهة سلطات الحكم العسكري المباشر واجراءاتها التعسفية، وفي مواجهة سلطة الإدارة الذاتية المكبلة باتفاقات القاهرة وباريس، التي تتجاهل قضايا العمال وتفرط بحقوقهم، ينبغي تعبئة وتوحيد النضال العمالي من أجل التصدي لاجراءات الاغلاق وحصار الجوع وضمان حق العمل والتنقل بحرية لجميع العمال، من أجل استعادة حق العاملين داخل «الخط الأخضر» في الاستقطاعات اللصوصية التي حسمت من أجورهم على مدى سني الاحتلال، أو التي ستحسم في المستقبل، وتحويلها إلى صندوق للتضامن العمالي تنتخب إدارته مباشرة من قبل العمال، من أجل الالغاء الفوري للقوانين المتخلفة والأوامر العسكرية المتعلقة بشؤون العمل، والدعوة إلى مؤتمر وطني لممثلي مختلف الطبقات الاجتماعية بهدف صياغة قانون عمل فلسطيني عصري وديمقراطي متطور، يحمي الحقوق الأساسية للعمال ويؤمن نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ويصون الحريات النقابية، من أجل وحدة الحركة النقابية العمالية في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع في اتحاد عام موحد قائم على أسس نقابية كفاحية وديمقراطية، من أجل الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية و كف يد السلطة المحتلة أو سلطة الإدارة الذاتية عن التدخل في شؤونها.

و ـ الدفاع عن الثقافة الوطنية وصون المناهج الوطنية واستقلالية مؤسسات التعليم:

النهوض بحملة تعبوية شاملة في صفوف الطلبة والشبان والمعلمين والمثقفين والكفاءات العلمية من أجل حماية الثقافة الوطنية والتصدي لخطر التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني، من أجل حماية مناهج التعليم من التدخلات الاسرائيلية المباشرة

أو من الاملاءات المفروضـة عبر اتفاق أوسلو ـ القاهرة والدعوة إلى مـؤتمر وطني لإعادة صوغ المناهج التعليمـية بروح وطنية وديمقراطية تحـافظ على تراث شعبنا ومقـدساته وقيمه وهويتـه الوطنية، ومن أجل الدفاع عن استـقلالية مؤسـسات التعليم العالي ضد تدخلات سلطات الاحتلال وسلطة الحكم الإداري الذاتي والضغط لتقـديم العون اللامشروط لها بهدف تعميم العلم وتخفيض أكلافه، بحيث يصبح في متناول الجميع.

ز ـ التصدي لممارسات القمع والاستبداد البوليسي ومن أجل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان:

تتواصل معانـاة شعبنا من الممارسات القمعـية الفظة لسلطات الاحتلال وانتهـاكاتها البشعة لحريات المواطـنين وحقوقهم الوطنية. ويسود القلق أوسـاط الجـماهيـر إزاء القيـود المذلة التي يفـرضهـا الاتفاق على سلـطة الإدارة الذاتية وطبـيعـتهـا البيروقـراطية الفردية والاسـتبدادية المتسلطة. وفي مـواجهة هذا القمع المزدوج، يحـتل النضال من أجل الديمقراطيـة وحقوق الإنسان مكانة بارزة في سـياق نضال شـعبنا ضد الاحـتلال، وضد تطبـيقات اتفـاق أوسلو ـ القاهرة التصـفوي، وذلك وفق المحاور التالية:

ـ النضال من أجـل فرض اعتـراف السلطة المحتلة باتفـاقيـة جنيف الرابعة وتطبـيقهـا، والغاء قـوانين الطوارىء والأوامر العسكرية التي تنتـهك حقوق الإنسان، ووقف سـياسات الاعتقـال الإداري والإبعاد، وتحريم العقـوبات الجماعيـة، والتصدي لممارسات الاغلاق والحصار ومنع التجول والتدمير وهدم المنازل.

ـ تصعيد الضـغط الجماهيري على سلطة الحكم الإداري الذاتي من أجل الالغاء الفوري لكافـة القوانين والأوامر العسكرية التي تحد من حريات المواطنين وحقوقـهم المدنية، ومن أجل ضمان حرية الصحافة والنشر والتعـبير والاجتماع والتظاهر دون قيود، بما في ذلك حريّة ممارسة الدعاية المناهضة للاحتلال والمدافعة عن الحقوق الوطنية، ومن أجل ضمان التعددية السياسية والحزبية، واحترام حق جمـيع القوى الوطنية في التنظيم والنشاط السياسي دون قيد أو شرط، من أجل الـدفاع عن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات عماليـة ومهنية وجمعيات نسائية ومجالس طلابية ومؤسسات اجتـماعية وثقافية وخيرية والتصدي لمحاولات التدخل السلطوية في شؤونها وضمان حقها في ممارسة نشاطها بحرية.

ـ النضال من أجل إجـراء انتخابات ديمقراطيـة حرة للمجالس البلدية والقـروية، ورفض سياسة الـتعيينات، ومـقاومة أية محاولات لحرف هذه المجالس عن وظائفها كمؤسسات للحكم المحلي أو لربطها بترتيبات تنفيذ اتفاق أوسلو ـ القاهرة.

ـ الدفاع عن حق المرأة في المساواة وإلغاء جميع القوانين والتشريعات الـتي تنطوي على التمييز ضدها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقيـة، والمطالبة باستبدالها بتشريعات مدنية عصرية وديمقراطية بمعزل عن تدخل سلطات الاحتلال في هذا الشأن.

(٣) ان الموقف من السلطة الذاتيـة الفلسطينية المشكلة بموجب اتفـاق أوسلو ـ القاهرة لا يتقـرر وفقاً لادعـاءاتها أو دورها السابق في الحركة الوطنية، بل وفقاً لواقـعها الفعلي الراهن بصفتها سلطة تشكلت بموافقة الاحتلال وتسـتمد صلاحياتها من الوظائف المحالة إليها من قبل الحكم العسكري بموجب الاتفاق، وهي مكبلة بالقيود التي يمليـها عليها الاتفاق و خاضعة للهيمنة الاسرائيلية في كـافة القضايا الحـيوية. إن الاتفاق يجعل من هذه السلطة رهينة تابعـة وأداة تنفيذية بيد الاحـتلال. وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين الشعبية والديمقراطية تدعوان جماهير شعبنا وقواه وشخصياته الوطنية والديمقراطية والاسلامية إلى:

أ ـ مقاطعـة سلطة الإدارة الذاتية وأجهزتهـا التي تتولى المسؤولية الـسياسية عن تنفـيذ اتفاق أوسلو ـ القاهرة، ومـقاطعة انتخابات المجلس التنفيذي الذي ستوكل إليه إدارة الحكم الذاتي في المرحلة اللاحقة من عملية تنفيذ الاتفاق، والمطالبة بانتخابات سياسـية عامة تجري تحت إشـراف دولي لاختيار ممثلي الداخل في مجـلس وطني فلسطيني جديد في إطار عملية انتـخابية شاملة لشعبنا في الوطن والشتات.

ب ـ النضال بالوسائل السيـاسية و الجماهيرية الديمقـراطية للضغط على هذه السلطة ومواجهتهـا بالمطالب التي تعبر عن المصالح المعيشية والديمقراطية والوطنية لمختلف قطاعات الشعب، بهدف فضح سياساتها المتناقضة مع مصالح الشعب وكشف تبعيتها وخضوعها وتواطؤها مع العدو وتعرية استبدادها وفسادها، وصولاً إلى عزلها جماهيرياً وتفكيك قاعدتها الاجتماعية.

ج ـ التمسك بحق شعبنا في مواصلة المقاومة المسلحة والنضال الانتفاضي ضد الوجود العسكري والاستيطاني الاسرائيلي حيثما تواجد على أرضنا المحتلة، وإدانة أي تواطؤ فلسطيني في محاولة طمس هذا الحق أو وضع حد لهذا النضال.

د ـ تعبئة الرأي العام الشعبي الضاغط من أجل درء محاولات إثارة الفتنة ووأد بذور الحرب الأهلية، وتوليد اجماع شعبي شامل على تحريم الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني. لقد أعلنت قوى المعارضة الوطنية كافة عن التزامها بتفادي الفتنة والاقتتال مع تمسكها بحقها المقدس في مواصلة النضال ضد العدو المحتل. وبذلك، فإن درء مخاطر الفتنة يتطلب تصعيد الضغط الجماهيري على سلطة الإدارة الذاتية بهدف شل قدرتها على تنفيذ التزاماتها بقمع المقاومة ومعاقبة المناضلين ضد الاحتلال.

هـ ـ تعبئة الرأي العام الجماهيري الضاغط على أفراد وضباط الشرطة لدعوتهم إلى رفض التعاون مع قوات الاحتلال في مواجهة شعبهم، والامتناع عن ملاحقة المناضلين أو قمع التحركات الشعبية، ورفض التطاول على حريات المواطنين، ومطالبتهم بالانضمام إلى صفوف الشعب في نضاله من أجل جلاء المحتلين ورحيل المستوطنين.

ثالثاً : صون وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير

مهمات النضال في أراضي ١٩٤٨ وبلدان اللجوء والشتات:

إن اتفاق أوسلو ـ القاهرة يجزىء القضية الوطنية لشعبنا الفلسطيني، ويهدد بتمزيق وحدته وبتكريس عملية تبديده وتذويبه وطمس هويته الوطنية المستقلة في مختلف أماكن تواجده في أراضي ١٩٤٨ وبلدان اللجوء والشتات، فضلاً عن تفريطه بحق اللاجئين من أبنائه في العودة. إن درء المخاطر الكارثية التي ينطوي عليها اتفاق أوسلو ـ القاهرة يتطلب مقاومة انعكاساته السلبية على وحدة الشعب وعلى مصالحه وحقوقه في مختلف تجمعاته:

(١) إن الاتفاق يعرض شعبنا في أراضي ١٩٤٨ لمخاطر تصعيد المحاولات الصهيونية الهادفة إلى طمس هويته الوطنية وفصله عن انتمائه القومي واضعاف صموده في مواجهة مخططات الأسرلة وممارسات التمييز العنصري. إن التصدي لهذه المخاطر يتطلب تأكيد الهوية القومية لجماهيرنا الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨ بصفتها جزءاً لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني الموحد في جميع أماكن تواجده، وتصعيد نضالها في مواجهة سياسة الهضم والاستيعاب القومي وممارسات التمييز والتفرقة العنصرية، من أجل حقها في المساواة الكاملة في جميع الميادين، ومن أجل وقف مخططات نهب وتهويد الأرض وتدمير القرى العربية وإجلاء سكانها، وإعادة المهجرين إلى قراهم، ومن أجل الاعتراف بهويتها القومية وانتمائها الفلسطيني وحقها في التعبير عنها وضمان مكانتها وحقوقها كمجموعة قومية متميزة.

(٢) يهدد اتفاق أوسلو ـ القاهرة بتصفية حقوق اللاجئين وطمس حقهم في العودة. ورغم أنه يؤجل، نظرياً، البحث في هذه القضية إلى مفاوضات الوضع النهائي، فهو، في الواقع العملي، يفتح الطريق لفرض أمر واقع يقود إلى تصفية القضية على قاعدة التوطين والتهجير. ففي إطار المفاوضات متعددة الأطراف يتم تجاوز البعد السياسي لمسألة اللاجئين، وصرف النظر عن القرار ١٩٤ الذي يكفل حقهم بالعودة، ويجري البحث العملي في نطاق جمع شمل العائلات وإعادة التأهيل ومشاريع الاسكان وتحسين الأحوال المعيشية وغيرها من الجوانب الإنسانية للقضية بعد طمس جوهرها السياسي. إن تعبئة جماهير شعبنا في بلدان اللجوء والشتات للدفاع عن حقها في العودة ومقاومة مخططات التوطين والتهجير تشكل محوراً رئيسياً من محاور برنامج النضال للتصدي لاتفاق أوسلو ودرء مخاطره، على طريق إسقاطه.

وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين الديمقراطية والشعبية تؤكدان على:

أ ـ ضرورة صون الهوية الوطنية المستقلة لشعبنا في الأردن والدفاع عن حقه في المشاركة في صوغ مصيره الوطني عبر مقاومة اتفاقات أوسلو ـ القاهرة، وحماية حق جميع النازحين واللاجئين في العودة إلى أرض الوطن، والتصدي لمخططات التوطين، ومشاركة جماهير الشعب الأردني الشقيق في النضال ضد سياسات التطبيع والانخراط في مسيرة التسوية

١٨٩

التصفـوية، ومطالبة الحكومة الأردنية بشطب مـسالة اللاجئين من جدول أعـمال مفاوضاتهـا مع اسرائيل، باعتبـارها مسألة تتعلـق بالصراع الفلسطيني ـ الاسـرائيلي، ويجب أن تجد حـلاً لها في إطار الحل الشـامل للمسألة الـفلسطينية، وعلى قـاعدة الاعتراف بحق العودة الذي تكفله قرارات الشرعية الدولية.

ب ـ التصدي لمخاطر التبـديد التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني في لبنان باعتبـاره يشكل العنوان الأبرز لقضية اللاجئين، وتعبئة جـماهيرنا الفلسطينية في لبنان، وتأمين الدعم الفعال لهـا من سائر تجمعات شعبنا، للنضـال من أجل احباط مـخططات التهجير والتـوطين، ومقاومة سياسة قضم وتبديد المخـيمات، والضغط على الحكومة اللبنانية للسماح بإعـادة اعمارها وتوفير الخدمات الأسـاسـية لها، وحل مشكلات المهجرين الـفلسطينيين من خلال إعادة اسكانهم في المخيمات، ومـن أجل اقرار الحقوق المدنية والاجتماعية لفلسـطينيي لبنان ودعم نضالهم من أجل حقهم في العودة.

رابعاً : على الصعيدين العربي والدولي

في الإطار العربي، وباعتبار الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربيـة، تعمل الجبهتان الشعبية والديمقراطية من أجل:

أ ـ تعزيز وتعـميق العلاقات والروابـط الكفاحية بين الحـركة الوطنية لشـعبنا الفلسطيني وقوى وفـصائل حركة التـحرر الوطني العربية بكافـة تياراتها القوميـة والديمقراطية والاسلاميـة المجاهدة، ومع جماهير الشـعوب العربية الشقـيقة من أجل مناهضة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني.

ب ـ مقاومة المشروع الامبريالي ـ الصهيوني الذي يستهدف إقامة نظام اقليمي شرق أوسطي لا يحمل للشعب الفلسطيني وشعوب الأمة العـربية غير تكريس الهيمنة والنهب والاستغـلال وتعميق التجزئة القطرية والتفتـيت وضرب المشروع القومي العربي الوحدوي الديمقراطي النهضوي، واخضاع المنطقة للحلف الأميركي ـ الصهيوني.

ج ـ مقاومة كافة أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي مع العدو الصهيوني.

د ـ مواصلة النضال من أجل الديمقراطيـة وحقوق الإنسان، ومن أجل حق شعوب الأمة العربية في السـيادة على أراضيها واستعادة السيطرة على ثرواتها الوطنية، وتوظيفها في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي لصالح شعوبها.

وعلى الصعـيد الدولي، تدعو الجبـهتان إلى تعمـيق وتطوير العلاقات مع قوى الديمقـراطية والتقدم والتـحرر الوطني في جميع أرجاء العالم، لتنسيق وتوحيـد الجهود في مواجهة مشاريع السيطرة الامبريالية، وخاصـة الأميركية، على عالمنا. وتعمل الجبهتان، بالتـعاون مع هذه القوى الصديقة، من أجل فضح اتفاق أوسلو ـ القاهرة على الصعـيد الدولي، وكشف تعارضه مع قرارات الشرعيـة الدولية ومتطلبات السلام الشامل، ومن أجل تعـزيز الالتزام الدولي الحقوق الوطنية المشروعـة لشعبنا، وفي مقدمتها حقـه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضـه، ومن أجل مواصلة وتعزيز دعم شعوب وحكومات العالم لنضال شعبنا من أجل نيل هذه الحقوق باعتبارها السبيل إلى احلال سلام وطيد في منطقتنا.

خامساً : نحو جبهة عريضة للقوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والاسلامية تصون وحدة الشعب وتقود نضاله في المرحلة الجديدة

إن الجبهتين الشـعبية والديمقراطية تتقـدمان بهذا البرنامج كقاعدة لحـوار شامل مع جميع القوى والشخـصيات الوطنية والديمقراطية والإسـلامية، داخل الوطن وفي الشتـات، وتدعوان إلى الاتحاد على أساسه، لبنـاء جبهة وطنية عـريضة تصون وحدة شعبنا وتقـود نضاله الوطني ضد الاحتلال، وضد اتفـاق أوسلو ـ القاهرة بهدف اسقاطه، وفتح الـطريق لانتزاع حقوق

شعبنا في العـودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. وترى الجـبهتان الديمقراطية والشـعبية ان هذه الجبهـة العريضة يجب أن تنبثق من أعـماق الشعب، وترتبط بصلة ديمقـراطية وثيقة مع جـماهيره، في الوطن والشـتات، وان السبيل الأمـثل لبنائها هو تجاوز الصيغ الفـوقية والحسـاسيات الفصـائليـة، والتوجه نحو الشـعب ليفرز بنفسـه القيادات الجديرة بحمـل أعباء المرحلة الجديـدة. ولذلك، تدعو الجـبهـتان إلى عـقد مـؤتمرات شعـبيـة، على المستـويات المحلية والقطريـة، مفتـوحة لجـميع القوى والشـخصـيات المناهضة لاتفاق الاذعان والمتـمسكة بخيار الانتفـاضة والبرنامج الوطني، بهدف اخـتيار قياداتهـا المحلية وفرز مندوبيهـا إلى مؤتمر وطني فلسطيني عام، يبلـور برنامج الجبهة وتنبـثق عنه هياكله القيـادية. وترى الجبهـتان أن هذا النهج الديمقراطي لبناء الجـبهة العريضـة هو الذي يشكل مدخلاً سليـماً لعمليـة تصحيح شاملة لبنيـة الحركة الوطنيـة الفلسطينية، ويمهد الطريق لاعادة بناء مؤسسات م. ت. ف. على أسس ديمقراطية.

إن الجبهتين تعاهدان الشعب، في هذه المرحـلة الدقيقة في مسيرة نضاله الوطني، على تعجيل اتحادهمـا الجبهوي وتوحيد قواهما للعمل المشترك على هدى هذا البرنامج، وتمدان يد الاخوة والرفقة النضـالية إلى جميع الحريصين على مستقبل الشعب ومصـيره الوطني، لضم الصفوف، وتوحـيد الجهـود لانقاذ قضيـتنا الوطنية من مخاطـر الضياع والتبـديد، ومواصلة طريق النضال من أجل حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

حزيران/ يونيو ١٩٩٤

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

يوميات لبنان

شباط / فبراير - أيار / مايو ١٩٩٤

شباط / فبراير ١٩٩٤

١/٢/٩٤: علّق اتحادا المصالح المستقلة والنقل البحري اللذان يرئسهما انطوان بشارة ومحمد الأسير، عضويتهما في الاتحاد العمالي العام بعدما انتقدا بشدة سياسة هذا الاتحاد.

٢/٢/٩٤: اجتمع مجلس الأمن المركزي برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي وحضور رئيس الوزراء رفيق الحريري. وتداول المجلس بالوضع الأمني في البلاد في ضوء التطورات الأمنية الأخيرة، وخصوصاً اغتيال الدبلوماسي الأردني نائب عمران المعايطة. وأقر المجلس سلسلة من الاجراءات والتدابير.

٤/٢/٩٤: جرح ثلاثة عناصر من «جيش لبنان الجنوبي» في ست هجمات لرجال المقاومة على مواقعه في منطقة الشريط الحدودي المحتل.

٥/٢/٩٤: نفذ «حزب الله» حكم الإعدام بشخص قام بارتكاب جريمة قتل في إحدى قرى البقاع.

٦/٢/٩٤: قال قائد المنطقة العسكرية في شمال إسرائيل الجنرال إسحق موردخاي إن «جنوب لبنان سيبقى منطقة ساخنة مالم يوقّع إتفاق بين إسرائيل وسوريا».

- بدأ رئيس الجمهورية الياس الهراوي زيارة لساحل العاج.

- ندد البطريرك الماروني نصرالله بطرس صفير بقرار وزير الإعلام ميشال سماحة حذف مقاطع من عظته قبل أيام.

٧/٢/٩٤: قتل أربعة جنود إسرائيليين وجرح خمسة آخرون في كمين للمقاومة قرب موقع سجد في الشريط الحدودي المحتل. وقام الطيران الحربي الإسرائيلي بشن سبع غارات متلاحقة على مواقع المقاومة في إقليم التفاح، في حين ردت المقاومة بقصف المواقع الإسرائيلية في عمق الشريط. وقد لوحت إسرائيل بـ «عملية جديدة مماثلة لحرب الأيام السبعة» في الصيف الماضي.

٨/٢/٩٤: رأت وزارة الخارجية الأميركية أن التصعيد العسكري الأخير في جنوب لبنان «جزء من حملة معلنة تهدف إلى تخريب عملية السلام في الشرق الأوسط». واتهمت سوريا بأنها تواصل «نوعاً ما تأمين مأوى لجماعات مرتبطة بحملات تخريب عملية السلام».

- وُضع الجيش الإسرائيلي في شمال إسرائيل في حالة تأهب، وهدد قادته «حزب الله» بالرد، ودعوا سوريا إلى «ضبط» نشاط هذا الحزب.

- تراجعت السخونة نسبياً على محاور الجنوب، واقتصر الوضع على تراشق صاروخي ومدفعي متقطع مع تعزيزات إسرائيلية في منطقة الشريط.

٩/٢/٩٤: رفضت سوريا الدعوة الإسرائيلية إلى العمل على وقف عمليات المقاومة في جنوب لبنان. وأكدت أن «مقاومة الإحتلال واجب وطني» وأنها «لن تعمل شرطياً لهذا الإحتلال».

- هاجم رجال المقاومة موقعين ودورية للإسرائيليين و«جيش لبنان الجنوبي» فيما استمر التراشق المدفعي بين الطرفين وسط مخاوف لبنانية من عدوان إسرائيلي جديد.

- أكد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني أن إسرائيل «ستستمر في توجيه ضرباتها في كل مناسبة وبكل الوسائل إلى حزب الله والمنظمات التخريبية الأخرى». ورأى أن الرئيس السوري حافظ الأسد «يستخدم ورقة حزب الله» للضغط على إسرائيل في المفاوضات، وأنه «يريد بذلك ان يفرض علينا ثمناً كي يرفع هذا التهديد».

ـ شن قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع حملة مزدوجة على السلطة اللبنانية والوزير وليد جنبلاط. فاتهم الأولى باستحضار «أجواء الحرب وتشنجاتها» وبـ «تحطيم الأرقام القياسية في ضرب الحريات السياسية»، فيما وصف جنبلاط بـ «وزير الإدارة المدنية».

١٠/٢/٩٤: أعلن رسمياً عن القاء القبض على أربعة فلسطينيين متهمين باغتيال السكرتير الأول في السفارة الأردنية في بيروت نائب عمران المعايطة.

١١/٢/٩٤: أكد وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه، عشية جولة له في الشرق الأوسط، «ان القرار ٤٢٥ يجب أن يطبق بكل أجزائه». وأوضح «أن فرنسا ترى أن السلام الشامل يجب ألا يتم على حساب لبنان الذي ينبغي ألا يكون وضعه جزءاً من الملف السوري». وشدد جوبيه على «ضرورة استعادة لبنان سيادته الناجزة وسلامة أراضيه كاملة عبر جلاء كل القوات غير اللبنانية من أراضيه».

١٣/٢/٩٤: عقد رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ندوة مفتوحة مع المواطنين في المدرسة المركزية في جونية. وأكد الحريري في الندوة «ان توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم مع لبنان وسوريا» و«أن لا انتخابات نيابية في المدى المنظور، ولا تغيير حكومياً، وأننا نحاول توسيع المشاركة في الحكم».

١٤/٢/٩٤: أكد رئيس الجمهورية الياس الهراوي «أن كل محاولة للمساس بالعيش المشترك سيضربها كل لبنان». وأضاف «أن دولة السلام منعت من الاستمرار عبر استعمال لبنان ساحة لتصفية الأزمات ولتمرير حلول الآخرين».

١٥/٢/٩٤: تصاعد التوتر في جنوب لبنان، بعدما شن الطيران الإسرائيلي غارات على مواقع المقاومة الإسلامية في اقليم التفاح. كما صعّدت إسرائيل تهديداتها للبنان داعية إياه إلى فرض قيود على نشاط المقاومة. ونقلت وزارة الخارجية الأميركية هذه التهديدات إلى الجانب اللبناني.

ـ أبدت الإدارة الأميركية قلقها من تصاعد العنف في جنوب لبنان، وأشارت إلى انها «أثارت مع سوريا مؤخراً موضوع دعم سوريا للمنظمات التي تعارض السلام».

١٦/٢/٩٤: جرى تبادل للقصف المدفعي والصاروخي بين مواقع المقاومة والمواقع الإسرائيلية في الشريط الحدودي المحتل، وقد سقط صاروخ كاتيوشا في شمال إسرائيل هو الأول منذ تموز/ يوليو الماضي.

ـ حذرت الإدارة الأميركية من استمرار التصعيد في الجنوب «لأن من شأنه ان ينسف عملية السلام». وأكدت أنها مستمرة في بذل جهدها «للحؤول دون تطورات عسكرية واسعة».

ـ نشطت الاتصالات على خط واشنطن ـ بيروت ـ دمشق لمنع تفاقم الوضع العسكري في الجنوب.

ـ أكد مجلس الوزراء اللبناني ان إسرائيل «هي التي تصعّد دائماً. وما دام الاحتلال قائماً فلا تستطيع الحكومة أن تمنع أي فريق من المواطنين من مواجهة هذا الاحتلال بأي وسيلة متاحة لديه».

ـ دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري «المغتربين السياسيين» إلى «وقف التقليل من شأن عملية صنع السلام الأهلي والتشكيك بالشرعية والعودة إلى لبنان الذي يتسع للجميع».

١٦/٢/٩٤: نقلت وسائل الإعلام نص رسالة من وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر إلى السلطات اللبنانية، ووصفتها بأنها نوع من الانذار «من تجدد العنف في جنوب لبنان والبقاع الغربي» مشددة على «ضرورة ضبط النفس لأن العنف لا يتجانس أبداً مع الأجواء الإيجابية التي سادت مؤتمر قمة جنيف» و«لأن استمرار التصعيد العسكري من شأنه أن ينسف عملية السلام».

ـ أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي «سيواصل شن الهجمات والقيام بعمليات سرية لضرب حزب الله سواء في منطقة الحزام الأمني أو ما وراءها».

١٧/٢/٩٤: ساد الحذر الشديد محاور الجنوب والبقاع الغربي، فيما شن رجال المقاومة عدداً من الهجمات على مواقع الإسرائيليين وجيش لبنان الجنوبي.

ـ قلّل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين من شأن صاروخ الكاتيوشا الذي سقط قبل يومين شمال إسرائيل. والقى رابين تبعة ذلك على «منظمة فلسطينية هامشية» نافياً علاقة حزب الله بذلك. وأعلن أن «الترتيبات التي اتفق عليها بعد عملية تقديم الحساب لا تزال قائمة».

ـ توجه رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري إلى العاصمة السورية دمشق والتقى الرئيس السوري حافظ الأسد لبحث الوضع المتفجر في جنوب لبنان.

١٨/٢/٩٤: انحسر التوتر في الجنوب، وخصوصاً بعد اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ونظيره السوري فاروق الشرع.

ـ جددت الإدارة الأميركية دعوتها الأطراف إلى «ضبط النفس» والعمل للحد من التوتر في الجنوب.

ـ زار قائد القوات اللبنانية سمير جعجع السفير البابوي في لبنان بابلو بوانتي، كما زار البطريرك الماروني بطرس صفير في مقره في بكركي.

٢١/٢/٩٤: طرح رئيس

الجمهورية الياس الهراوي وجوب تحصين الوضع الأمني الداخلي وسد أي ثغرات أمنية محتملة لمواجهة الإستحقاقات وعدم إعطاء صورة عن لبنان «انه الحلقة الأضعف في خضم ما يجري في المنطقة».

- زار وفد من الاتحاد العمالي العام ووزير العمل والشؤون الاجتماعية عبد الله الأمين سوريا واجتمعا بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. وتم التوافق على «قيام علاقة موضوعية وإيجابية يسودها التعاون بين الوزارة والاتحاد».

٩٤/٢/٢٢: عُقد إجتماع أمني موسع في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي وحضور رئيس الوزراء رفيق الحريري ووزيري الدفاع والداخلية وقادة الأجهزة الأمنية. وفتح الاجتماع ملف الأجهزة الأمنية وطريقة عملها. وقد أقر اللقاء سلسلة من الاجراءات.

- أصدر قاضي التحقيق العسكري الأول قراراً ظنياً طلب فيه عقوبة الإعدام بحق رقيب من الجيش وأربعة عناصر من القوات اللبنانية بتهمة «شل الدفاع الوطني والاضرار بمنشآت الجيش والقيام بتفجيرات داخل المراكز العسكرية».

- هاجم رجال المقاومة ثلاثة اهداف للإسرائيليين في الشريط الحدودي المحتل.

٩٤/٢/٢٣: أكد مجلس الوزراء قراره السابق بتكليف الجيش مساعدة قوى الأمن ومساندتها في المهمات الأمنية.

- اتهمت القوات اللبنانية الدولة «بضرب اتفاق الوفاق الوطني ومنطق الدولة والعدالة عرض الحائط، وبالتعدي على حرية الانسان وإكمال حرب الإلغاء على القوات».

٩٤/٢/٢٤: مددت وزارة الخارجية الأميركية الحظر المفروض على سفر الأميركيين إلى لبنان ستة أشهر عوضاً من سنة كما كان يجري سابقاً.

٩٤/٢/٢٥: رأت القوات اللبنانية أن القرار الظني الصادر ضد عناصر لها «بمثابة سعي رسمي لإحداث مجزرة جماعية ضدها».

٩٤/٢/٢٧: سقط عشرة قتلى و٤٨ جريحاً في انفجار عبوة ناسفة في أثناء قداس في كنيسة سيدة النجاة في زوق مكايل شمال بيروت. وقد أثار الحادث موجة استنكار عارمة، اجمعت في معظمها على اتهام إسرائيل بتدبير الحادث لتغطية مجزرة الخليل في الأراضي المحتلة.

- انعقد مجلس الوزراء استثنائياً برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وناقش جريمة كنيسة سيدة النجاة وأبعادها، وقرر إحالتها على المجلس العدلي، ودعا إلى حداد وطني وإقفال عام.

- وجّه رئيس الجمهورية كلمة إلى اللبنانيين أكد فيها «ثبات مسيرة السلام والانقاذ» وأنه «لن تنجح المحاولات الرامية لإعادتنا إلى الوراء».

- دان البابا يوحنا بولس الثاني «الاعتداء الخطير جداً» على كنيسة سيدة النجاة، أما الرئيس الأميركي بيل كلينتون فوصفها بأنها «جريمة تستهدف بكل وضوح عملية المصالحة في لبنان» وحمل «قوى التطرف» المسؤولية.

- جرت انتخابات فرعية في الشمال لملء المقعد الأورثوذكسي الشاغر بوفاة النائب عبدالله الراسي، وقد فاز فيها نجله كريم الراسي وسط إقبال ضعيف إجمالاً.

- تعرض عدد من البلدات الجنوبية لقصف مدفعي من «جيش لبنان الجنوبي» بعد سقوط قتيل وجريح من عناصره في إثر هجوم للمقاومة.

٩٤/٢/٢٩: لف الحداد والاقفال المناطق اللبنانية، استنكاراً لجريمة زوق مكايل، في الوقت الذي جرى تشييع الضحايا في مأتم جماعي بحضور البطريرك الماروني بطرس صفير ورئيس الجمهورية الياس الهراوي. وقد ألقى البطريرك في التشييع كلمة عنيفة أكد فيها أنه «لن تقتلع جذورنا وهي عميقة تضرب في أعماق التربة والتاريخ». ودعا إلى «إصلاح الأخطاء وتصحيح المعادلة» بـ «دولة قادرة تحمي الأعناق والأرزاق يشارك في تسيير شؤونها، في قاعدة العدالة، جميع أبنائها». وانتقد ضمناً سلوك الدولة. وقد ألقى الرئيس الهراوي كذلك كلمة أكد فيها «أن الأيدي التي امتدت لتعكر سلام لبنان ستقطع بإذن الله» مؤكداً أن «الجريمة لا تغطى بجريمة» مردداً كلمة السيد المسيح «أطردوا اللصوص من الهيكل».

-زار مقر البطريركية المارونية في بكركي قائمقام مفتي الجمهورية محمد رشيد قباني ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى محمد مهدي شمس الدين معزيين بضحايا مجزرة كنيسة الزوق. وأكد شمس الدين «أننا جئنا شركاء في هذه المصيبة».

٩٤/٢/٣٠: حمّل قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، في مؤتمر صحافي، السلطة اللبنانية «المسؤولية الكاملة» عن حادث تفجير الكنيسة «لوجود ثغرات أمنية بأحجام كبيرة في مناطق عدة من لبنان» و«لانشغال الأجهزة الأمنية عن متابعة ما يحاك ضد لبنان واللبنانيين من مؤامرات» وطالب جعجع بسلسلة من الإجراءات منها تحصين السلم الأهلي «بإطلاق حياة سياسية جدية واطلاق الديمقراطية».

- انتقد الوزير وليد جنبلاط «تصريحات التباكي والتنظير السياسي». واقترح «اجراءات حادة وصارمة لردع المجرمين» متخوفاً من «عودة بعض أرباب التقسيم والفدرالية».

آذار / مارس ١٩٩٤

١/٣/٩٤: انعقد لقاء سوري - لبناني في عنجر في البقاع، ضم من الجانب اللبناني الرؤساء الياس الهراوي ورفيق الحريري ونبيه بري وعن الجانب السوري نائب الرئيس عبد الحليم خدام. وتناول اللقاء الوضع الأمني في البلاد وسبل تفعيل الأجهزة الأمنية.

- تدهور الوضع الأمني على محاور الجنوب حيث تم تبادل القصف المدفعي بين الجيش الإسرائيلي ورجال المقاومة.

٢/٣/٩٤: أعرب مجلس المطارنة الموارنة عن خشيته «سقوط هيبة الحكم إذا كان مصير التحقيق مماثلاً لما سبقه من تحقيقات». ورأى المجلس أن الاشتباكات التي تكررت في ملاعب كرة القدم «ليست دليل عافية».

٤/٣/٩٤: تقدم ١١ نائباً بطعن لدى المجلس الدستوري في دستورية قانون موازنة السنة الحالية الذي أقره مجلس النواب في كانون الثاني/ يناير الفائت.

٧/٣/٩٤: تأزم الوضع العسكري في الجنوب مجدداً في إثر سلسلة هجمات ومكامن نفذتها المقاومة ضد أهداف لـ «جيش لبنان الجنوبي»، وأسفرت عن مقتل أحد مسؤوليه وستة آخرين من عناصره وجرح ثمانية. وقد أعقب ذلك قصف مدفعي واسع على مرتفعات اقليم التفاح.

- قرر مجلس الوزراء احياء قانون إعدام القاتل عمداً، وتعديل المادة ١٩٨ من قانون العقوبات لتشمل إعدام القاتل لدوافع سياسية.

٨/٣/٩٤: أغار الطيران الإسرائيلي على مواقع للمقاومة في اقليم التفاح. وقد نفذت المقاومة سلسلة هجمات أدت إلى مقتل خمسة عناصر من «الجنوبي» وجرح ثمانية آخرين وأسر عنصر.

- صادق مجلس النواب على مشروع قانون يعتبر الإمام موسى الصدر رئيساً مؤسساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى مدى الحياة.

٩/٣/٩٤: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين لساعات منطقة الشريط الحدودي المحتل بهدف تقويم الوضع في ضوء عمليات المقاومة الأخيرة. وأكد رابين تضامن إسرائيل مع «جيش لبنان الجنوبي»، ودعا إلى «التخلص من التنظيمات التخريبية ولا سيما منها حزب الله».

- تم العثور على عبوة لم تنفجر قرب المركز الثقافي الفرنسي في غدير، واعتقل عدد من المشبوهين بوضعها.

١٠/٣/٩٤: سيطر هاجس المتفجرات على المواطنين في أكثر من منطقة، وخصوصاً في كسروان حيث تردد العثور على أكثر من متفجرة.

- طوقت قوة من الجيش اللبناني مقر قائد «القوات اللبنانية» في غدراس (كسروان). وقد أوضح الجيش أن تحركاته «تندرج في إطار خطة عملانية لتعزيز الوضع الأمني».

- قال الرئيس الياس الهراوي، أمام حشد كبير من السياسيين والفاعليات، أن متفجرة كنيسة سيدة النجاة «أتت ضد الدولة والمواطن ولبنان كله». ورأى «أننا كلما تقدمنا خطوة في اتجاه السلام سنتعرض للمزيد من الضغوط»، ورفع شعار «لا لتحطيم الدولة نعم للتصويب والانتقاد» مؤكداً «عدم التهاون في التصدي لكل اخلال بالأمن». ورأى «أن تهديم الدولة يجر إلى كوارث أفظع كثيراً من أمر التعرض لحريات المشبوهين». وأكد الهراوي «أن المسألة في حقيقتها ليست مسألة حرية وديمقراطية وليست مسألة خوف وغبن، إنها قضية مصالح خارجية، وقضية نزاع على السلطة».

١١/٣/٩٤: نفذ الجيش اللبناني حملة مداهمات بحثاً عن مطلوبين. فيما أعلنت «القوات اللبنانية» عن توقيف ٢٤ عنصراً لها في الساعات الماضية.

- أحيا «حزب الله» مهرجانات واحتفالات في مناسبة يوم القدس في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي بعلبك. وتميزت هذه الاحتفالات بظهور مسلح كثيف للحزب في بعلبك خلال عرض عسكري رمزي شهدته المدينة. وقد حذر الحزب من «عودة المشروع الإسرائيلي» إلى الساحة اللبنانية «لاحياء الفتنة». ودعا إلى الحفاظ على السلم الأهلي لكونه «الانجاز الوحيد».

- سقط ١٠ جرحى، بينهم جندي فيجي، من القوات الدولية في الجنوب، في قصف مدفعي إسرائيلي شمل ٦ بلدات في القطاع الأوسط. ورافق ذلك هجمات بصواريخ الكاتيوشا أطلقتها المقاومة على مواقع في الشريط الحدودي المحتل.

١٥/٣/٩٤: استمرت الاجراءات الأمنية للجيش اللبناني في محيط مقر قيادة «القوات اللبنانية» وفي غدراس لليوم السادس على التوالي.

- وضعت النيابة العامة استنابات قضائية للبحث والتحري عن حملة السلاح في بعلبك في أثناء احتفالات «حزب الله».

- أوضح رئيس الحكومة رفيق الحريري «أن قانون العفو العام يعفي المجرم السابق من العقوبة لكنه لا يمنع الأجهزة الأمنية من التحقيق في أي جريمة سابقة أو لاحقة حفاظاً على أمن البلاد».

- سقط مقاتلان فلسطينيان ينتميان

إلى «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» في أثناء قيامهما بمحاولة تسلل إلى شمال فلسطين عبر جنوب لبنان.

١٦/٣/٩٤: أصدر قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع بياناً أكد فيه «وقوفه إلى جانب الدولة في العمل على كشف المخططين والمنفذين لأعمال التفجير والجرائم». ودعا «إلى عدم استغلال الاجراءات الأمنية للتضييق على الحريات السياسية».

١٧/٣/٩٤: دهم الجيش اللبناني المركز الرئيسي لـ «القوات اللبنانية» في زوق مكايل، في إطار البحث عن مطلوبين في تفجير كنيسة سيدة النجاة.

- أعلنت قوى الأمن عن اعتقال ثلاثة أشخاص اعتدوا على رجل دين مسيحي، بينهم عنصران ينتميان إلى «القوات اللبنانية».

- شدد السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي على أهمية الأمن والاستقرار في لبنان متمنياً أن يرى «الخطوات الضرورية الآيلة إلى ضمان أمن أفضل في المستقبل».

١٨/٣/٩٤: أصدر المحقق العدلي في جريمة كنيسة الزوق مذكرات توقيف وجاهية في حق شبكة معظم أفرادها من «القوات اللبنانية».

- انتُخب الشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى والمفتي عبد الأمير قبلان نائباً له بالإجماع في أول انتخاب يجري في هيئتي المجلس منذ عام ١٩٧٤.

٢٠/٣/٩٤: دهم الجيش اللبناني بعض المراكز التابعة لـ «القوات اللبنانية» في الزوق وطبرجا. وقد رفض قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع اتهام القوات كمؤسسة بارتكاب أعمال التفجير. كما ندد بـ «القمع السياسي» الذي تمارسه السلطة ضد حزبه.

٢١/٣/٩٤: انفجر الوضع العسكري في الجنوب. فقد شنت المقاومة هجمات عدة داخل الشريط الحدودي أسفرت عن مقتل جنديين إسرائيليين وجرح آخر، وعن مقتل ضابطين من «الجنوبي» وإصابة أربعة آخرين. وردت المدفعية الإسرائيلية بقصف عنيف للأماكن الآهلة في صيدا و١٠ بلدات في منطقتي النبطية وإقليم التفاح. وأصابت القذائف حافلة تقل طلاباً فأوقعت قتيلاً و٢٥ جريحاً معظمهم من القاصرين.

- اتهم قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع السلطة اللبنانية باستغلال «حادث أمني للانقضاض على الحريات». وأشار إلى أن ما يجري هو بمثابة محاكمة سياسية للقوات اللبنانية بسبب موقفها المعارض».

٢٢/٣/٩٤: اشتعلت محاور الجنوب لليوم الثاني. وشهد الوضع العسكري تطوراً لافتاً بسقوط عشرات صواريخ الكاتيوشا في منطقتي الشريط الحدودي والجليل. ورأى قائد المنطقة الشمالية لإسرائيل أسحق موردخاي، في هذا التطور، أنه «قد يكون خرقاً للتعهدات التي قطعت في تموز/يوليو ١٩٩٣».

- كشف النقاب أن وزير الداخلية بشارة مرهج رفض طلباً لحزب «القوات اللبنانية» لتعديل أحد بنود نظامه الأساسي لجهة اعتبار لبنان ذا «نظام ديمقراطي اتحادي».

٢٣/٣/٩٤: استمر القصف الصاروخي على منطقة الشريط الحدودي، كما هاجم رجال المقاومة عدداً من المواقع الإسرائيلية في القطاعين الأوسط والغربي.

- اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين «الجبهة الشعبية - القيادة العامة» بنصب الكمين الذي قتل فيه عسكريان إسرائيليان، و«ليس حزب الله». كما تنصل رابين من قصف النبطية متهماً «الجنوبي» بقصف المدينة التي أصيبت فيها حافلة مدرسية ورأى أن صواريخ الكاتيوشا على الجليل «جاءت رداً على ذلك على ما يبدو».

- أصدر المحقق العدلي في متفجرة كنيسة الزوق تسع مذكرات توقيف في حق متهمين ينتمون إلى جهاز الأمن التابع لـ «القوات اللبنانية». كما ألقي القبض على رئيس الهيئة الإدارية في «القوات» فؤاد مالك.

- أصدر مجلس الوزراء، بعد ساعات من صدور مذكرات التوقيف، مجموعة من القرارات وصفت بأنها «انقلاب مضاد للانقلاب السياسي الذي كان سيعلن عن نفسه لو نجح مخطط الفتنة» و«أن بعض المتضررين من عودة السلم الأهلي لم يتردد في الإنخراط في مشروع يستهدف وحدة البلاد تنفيذاً لمآرب العدو». وكانت القرارات هي الآتية: حل حزب «القوات اللبنانية»، إسقاط منحة العفو العام عن مرتكبي الجرائم المتمادية والمتتابعة، وقف النشرات الإخبارية والبرامج السياسية في الإذاعات والتلفزيونات الخاصة إلى حين صدور قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع، تكليف الجيش الانتشار في كل الأراضي اللبنانية وضبط الأمن ومصادرة أي سلاح غير شرعي.

٢٤/٣/٩٤: دهمت وحدات من الجيش اللبناني مراكز «القوات اللبنانية» في جبيل والنبعة والمعاملتين والأشرفية، وصادرت السلاح من بعضها.

- دعا وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه إلى «عدم التضحية بسيادة لبنان والتنازل عنها لسوريا ثمناً لإقناعها بالمشاركة في المسيرة السلمية في الشرق الأوسط».

٢٥/٣/٩٤: التهبت محاور منطقتي جزين وإقليم التفاح طوال ١٢ ساعة من الاشتباكات والتراشق المدفعي والصاروخي بين مواقع «الجنوبي»

والجيش الإسرائيلي من جهة، وبين مواقع المقاومة من جهة أخرى، وتزامن ذلك مع هجوم واسع شنه رجال المقاومة على بلدة ميدون في قضاء جزين وأسفر ذلك عن سقوط ثلاثة قتلى بينهم جندي لبناني وستة جرحى بينهم خمسة عسكريين لبنانيين إضافة إلى أربعة عناصر من «الجنوبي».

ـ قام رئيس الوزراء رفيق الحريري بزيارة لفرنسا التقى خلالها رئيس وزرائها جاك شيراك الذي توجه للمسيحيين «أنه يمكنهم اليوم من جديد أن يثقوا ببلدهم».

٢٧/٣/٩٤: صادر الجيش اللبناني كميات من السلاح في جرود تنورين.

ـ قال البطريرك الماروني بطرس صفير «لا يؤثم كل المسيحيين إذا ثبت أن بعضهم فعل الفعلة الشنعاء».

ـ أعلن عن ملاحقة قضائية لصحيفتي الديار و السفير لنشرهما معلومات عن مسار التحقيق مع المتهمين في تفجير كنيسة الزوق.

٢٩/٣/٩٤: أعاد مجلس الوزراء تكليف اللجنة الوزارية المختصة صوغ مشروع قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع من جديد. كما كلفها وضع صيغة جديدة لمشروع تعديل المرسوم رقم ١٠٤ الخاص بالصحافة.

٣٠/٣/٩٤: اتهم رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني سوريا بأنها وراء الحوادث الأمنية الأخيرة في لبنان لأنها «تريد تركيع هذا المجتمع لينسجم معها».

٣١/٣/٩٤: صادر الجيش اللبناني أسلحة من مستودعات في كسروان والبترون وغسطا.

ـ سلمت القوات السورية في البقاع ١١ موقوفاً من «حزب الله» مطلوبين بتهمة الظهور المسلح في تظاهرة يوم القدس في بعلبك.

نيسان / ابريل ١٩٩٤

١/٤/٩٤: صعَّد البطريرك الماروني نصر الله صفير لهجته حيال الدولة، فدعا في رسالة الفصح إلى «تدارك الأمور وإزالة الخلل»، مشيراً إلى «فقدان التوازن في توزيع الأدوار بعد وفاة التسوية. الأمر الذي جعل معظم المسيحيين ينكفىء عن المشاركة في مسيرة الدولة». ورأى «أن الدولة لم تعامل جميع الناس على قدم المساواة. وهي تتعقبهم دون سواهم، سواء في إسناد الوظائف بطريقة غير عادلة أم في إبعاد زعمائهم ورؤساء أحزابهم».

٢/٤/٩٤: زار وزير الدولة جان عبيد البطريركية المارونية في بكركي، وقال بعد لقائه البطريرك «إن مجلس النواب الذي أقر قانون الانتخاب الذي جرت على أساسه انتخابات صيف ١٩٩٢ هو المجلس الذي انتخب خمسة رؤساء جمهورية». ورأى «أن المشاركة في الماضي لم تكن على أفضل ما يرام». وأشار إلى «أن لكل من القياديين المسيحيين الموجودين في الخارج سبباً لهذا الوجود». ولفت عبيد إلى أن الرؤساء منذ الاستقلال «حموا المسيحيين بحنكتهم وليس بالتهييج وبأخذهم إلى الحروب الخاسرة سلفاً كما يحصل الآن».

٣/٤/٩٤: جرح ستة عناصر من «جيش لبنان الجنوبي» في انفجار عبوة ناسفة بدورية له في منطقة مرجعيون. وأعقب ذلك تبادل القصف المدفعي والصاروخي بين المواقع الإسرائيلية في الشريط الحدودي ومواقع المقاومة شمال الشريط.

٤/٤/٩٤: لم يحضر أي من الرسميين قداس الفصح في البطريركية المارونية في بكركي. وقال السفير الأميركي مارك هامبلي الذي حضر القداس «إننا نؤيد كل جهد يرمي إلى المصالحة وإلى تحقيق الأهداف السلمية».

ـ قال وزير الخارجية اللبناني فارس بويز إن «لبنان مقبل على مرحلة حساسة على مستوى المفاوضات. وأعتقد أن الساحة اللبنانية يجب أن تحصن في شكل يمكّن لبنان من التعاطي وهذه المرحلة».

٦/٤/٩٤: تدهور الوضع العسكري في الجنوب بعد هجوم للمقاومة في القطاع الأوسط. وجرى تراشق مدفعي وصاروخي أوقع خمسة جرحى في بنت جبيل.

ـ عدّل مجلس الوزراء مشروع المرسوم ١٠٤ الخاص بقانون المطبوعات بإلغاء بعض نصوصه وإضافة نصوص أخرى قاسية في حق الصحافة.

ـ حمل مجلس المطارنة الموارنة على «التعتيم» الإعلامي عبر استمرار منع أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة من نشر الأخبار السياسية. ودعا المجلس إلى الإسراع في نشر القرار الظني في ما يخص متفجرة كنيسة الذوق وإلى وضع حدٍ للمداهمات والتعقبات.

٧/٤/٩٤: تم في شتورا توقيع ثلاثة بروتوكولات لبنانية ـ سوريّة للتعاون بين البلدين في المجالات الزراعية.

ـ رفضت نقابتا الصحافة والمحررين بعنف التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على المرسوم ١٠٤، ودعتا إلى إعادة النظر في ذلك.

٨/٤/٩٤: بدأت نقابتا الصحافة والمحرّرين تحركاً واسعاً على الرؤساء بهدف شرح وجهة نظرهما من المرسوم ١٠٤.

ـ رأى السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي أن رسالة الفصح للبطريرك الماروني «تهدف إلى المصالحة وتوحّد الرؤية لدى الجميع».

١٠/٤/٩٤: زار الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد بيروت والتقى رئيس الوزراء رفيق الحريري.

ـ دارت اشتباكات عنيفة في منطقة النبطية بين المواقع الإسرائيلية ومواقع المقاومة، وأسفرت عن مصرع ثلاثة مقاومين وإصابة ثلاثة آخرين من أنصار «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في أثناء محاولة تسلل إلى الشريط الحدودي.

ـ توصل رئيس الوزراء رفيق الحريري ونقابتا الصحافة والمحررين إلى اتفاق على تعديل المرسوم ١٠٤ بشكل يتفق ورؤية النقابتين.

١١/٤/٩٤: أقر مجلس الوزراء التعديلات المقترحة على المرسوم ١٠٤ وأبرزها إلغاء عقوبات التوقيف الاحتياطي للصحف والصحافيين قبل صدور الأحكام القضائية والتعطيل الإداري وسحب الترخيص وخفض الغرامات.

ـ أعلن في بيروت والفاتيكان عن إرجاء زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للبنان «إلى فترة أكثر ملاءمة».

ـ أكد مجلس الأمن الداخلي المركزي، بعد اجتماع له، «وجوب متابعة التدابير الأمنية المتخذة بحزم وتطبيقها على الجميع من دون تمييز».

ـ وقّع الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد ووزير الخارجية فارس بويز «اتفاق المقر» للمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع للجامعة في بيروت.

١٢/٤/٩٤: أعلن وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط عن إقفال إذاعة «صوت الجبل» بسبب «زوال الأسباب التي دعت إلى فتحها».

١٣/٤/٩٤: أغتيل المعارض العراقي طالب السهيل في منزله في بيروت. وقد أوقفت الأجهزة الأمنية دبلوماسيين عراقيين في السفارة العراقية في بيروت بتهمة اغتيال السهيل، وأعلنت عن فرار ثالث ولجوئه إلى مقر السفارة في الحازمية شمال بيروت. وبناء لذلك استدعت السلطات اللبنانية القائم بأعمال السفارة في لبنان.

١٤/٤/٩٤: اشتعلت محاور الجنوب قصفاً متبادلاً بعد إنفجار عبوة في بلدة عرمتى قرب جزين أوقعت ٧ قتلى و٩ جرحى. وقد شمل القصف مدينة صيدا موقعاً ثلاثة قتلى و١١ جريحاً. وسقط بعض صواريخ «الكاتيوشا» في الجليل شمال إسرائيل. وقد وصف قائد المنطقة الشمالية في إسرائيل إسحاق موردخاي القصف على صيدا بأنه «تم عن طريق الخطأ من الجنوبي».

ـ طلبت السلطات اللبنانية رسمياً رفع الحصانة عن الموقوفين العراقيين بتهمة اغتيال المعارض العراقي، وفي المقابل رفضت السفارة العراقية «الاجراءات بشدة لانتهاكها الاعراف الدبلوماسية».

١٥/٤/٩٤: حمل السفير الأميركي مارك هامبلي طلباً أميركياً من لبنان لـ «تثبيت الأمن والهدوء على الحدود». وقال هامبلي: «نحن نعلق أهمية كبرى على هذا الموضوع لتوفير المناخ المؤاتي من اجل التوصل إلى إنجاح مفاوضات السلام».

١٦/٤/٩٤: دعا وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط إلى الإكتفاء بالعمليات المحددة على عناصر «الجنوبي» والإسرائيليين في جنوب لبنان معتبراً أن القصف على مستوطنات الجليل «غير مجدٍ سياسياً» ومحذراً من الوقوع «في خطأ ١٩٨٢ وما قبل ١٩٨٢».

١٧/٤/٩٤: تجدد التراشق المدفعي والصاروخي على محاور الجنوب موقعاً قتيلاً وخمسة جرحى في جزين وثلاثة في النبطية. فيما شن رجال المقاومة ثلاثة هجمات على أهداف لـ «الجنوبي» في منطقة جزين موقعة قتيلين في صفوفه.

ـ رفض العراق طلب لبنان رفع الحصانة عن الموظفين في سفارته في بيروت والمتهمين بقتل معارض عراقي.

ـ أوقف شخصان جديدان في التحقيق في متفجرة كنيسة الزوق. كما صادر الجيش أسلحة ومتفجرات في قضاءي جبيل وكسروان لدى مجموعات تابعة لـ «القوات اللبنانية».

١٨/٤/٩٤: قطع لبنان علاقاته الدبلوماسية بالعراق وأمهل أعضاء السفارة العراقية ٧٢ ساعة لمغادرة لبنان.

ـ جدد مجلس البطاركة الموارنة والكاثوليك في لبنان تمسكه بالحريات ولا سيما حرية الإعلام.

١٩/٤/٩٤: قال رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني إن «سوريا تستخدم حزب الله ورقة لابتزاز تنازلات منا والضغط علينا في المفاوضات»، مؤكداً أن «الجنوبي سيبقى رأس الحربة للدفاع عن حدودنا».

٢٠/٤/٩٤: أصيب عنصر لـ «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم نفذته المقاومة على أحد مواقعه في الشريط. كما سقط ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى في قصف مدفعي إسرائيلي على بلدة فرون.

٢١/٤/٩٤: اقتادت قوة من الجيش اللبناني قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع لاستجوابه بناء على استنابات قضائية أصدرها المدعي العام للتحقيق معه في جريمة اغتيال داني شمعون عام ١٩٩٠. أما جعجع فقد رأى «أن وراء الاتهام ضغطاً سياسياً». كما نفذت

الأجهزة الأمنية حملة مداهمات في عدد من المناطق لعدد من المطلوبين.

- صادر الجيش اللبناني حمولة ٢٥ شاحنة من الأسلحة من منطقة عيتا الفخار في البقاع من قاعدة تابعة لحركة «فتح - المجلس الثوري»، واعتقل العناصر الموجودة في القاعدة.

- تم ترحيل أعضاء البعثة الدبلوماسية العراقية من بيروت، وجرى اعتقال مطلوبين عراقيين للسلطات اللبنانية من أعضاء البعثة في أثناء عملية الترحيل.

- وقع الرئيسان الياس الهراوي ورفيق الحريري مرسوماً يجيز اعدام القاتل.

٩٤/٤/٢٢: باشرت الأجهزة القضائية التحقيق مع قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع و١٥٧ موقوفاً جميعهم من «القوات اللبنانية».

- أضربت بلدة بشري احتجاجاً على اعتقال سمير جعجع. كما قامت مجموعات مؤيدة لـ «القوات» بالاعتصام في مقر البطريركية المارونية في بكركي، للغرض نفسه. وأبدى البطريرك نصر الله صفير استياءه أمام المعتصمين من بعض «الممارسات» ومن «طريقة التعامل» مع الأمور «لأن ما يحصل يصور أن كل الجرائم يرتكبها المسيحيون، وتظل الجرائم الأخرى مطوية». ودعا صفير إلى «فتح كل الملفات المماثلة».

٩٤/٤/٢٣: نفذ في صيدا حكم الإعدام بقاتل طفلة، وهو أمر يحدث أول مرة منذ سنوات طويلة.

٩٤/٤/٢٤: أصدر المحقق العدلي في جريمة اغتيال داني شمعون وعائلته مذكرة توقيف وجاهية في حق سمير جعجع.

- نشط أنصار «القوات اللبنانية» في التظاهر والاعتصام أمام مدخل بكركي.

- تساءل وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط «هل من منحى جديد يرتسم ليحول البلاد إلى دكتاتورية مالية وأمنية وعسكرية؟ وهل المطلوب أن يتحول البلد إلى جمهورية موز؟». وحمل جنبلاط على وزير العمل عبد الله الأمين متهماً إياه بأنه «يمعن في ضرب الانجازات العمالية وتقسيم الاتحاد العمالي».

٩٤/٤/٢٥: علق الاتحاد العمالي العام التظاهرة التي كان دعا إليها احتجاجاً على الوضع الاقتصادي وعلى موقف الحكومة حياله، وسبق ذلك يوم طويل من الاتصالات والوساطات بين الطرفين حيث هددت الحكومة بمنع التظاهرة متذرعة بالوضع الأمني في البلاد.

- أصيب عنصران تابعان لـ «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم لرجال المقاومة في الشريط الحدودي.

٩٤/٤/٢٦: قال السفير الأميركي في لبنان مارك هامبلي «إن أي قضية فردية تخضع حاضراً للتحقيق هي شأن داخلي لبناني. وأن اهتمامنا في لبنان يتركز في الأساس على أهمية أن يأخذ القضاء مجراه تماماً مع التشديد على الحقوق الإنسانية والمدنية».

٩٤/٤/٢٧: أغار الطيران الإسرائيلي على مواقع للمقاومة في اقليم التفاح.

- تحدى قائد الجيش السابق ميشال عون، من منفاه في فرنسا، الدولة «في أن تفتح كل الملفات ومنها ملفا اغتيال الرئيسين بشير الجميل ورينيه معوض».

٩٤/٤/٢٨: قال الرئيس الياس الهراوي أن «القانون فوق الجميع، وأن أحداً لن يستثنى إذا ثبت ارتكابه جرماً، وأن العدالة ستأخذ مجراها».

- دعا العميد ريمون إده المسيحيين إلى «الصمود» وعدم بيع ممتلكاتهم والهجرة «فلا خطر يهددكم وحدكم».

- دعا وزير الإعلام ميشال سماحة إلى «إعادة النظر في ما اعترى اتفاق الطائف من عدم تطبيق صحيح له خلال المرحلة الماضية» و«تصحيح تطبيقه في المرحلة المقبلة». وشدد على دور البطريرك الماروني «شريكاً أساسياً» في هذا الاتفاق.

٩٤/٤/٣٠: تمّ في بعبدا إعدام مجندين سوريين أدينا باغتيال صائغين في المنطقة نفسها في شتاء ١٩٩٢.

- قال قائد الجيش السابق ميشال عون «إن المسلمات التي لا حوار عليها هي السيادة والاستقلال واحترام الشخصية اللبنانية. أما ما تبقى فقابل للبحث على قاعدة الواجب والأخوة وحسن الجوار مع سوريا».

ايار / مايو ١٩٩٤

٩٤/٥/٣: أوقفت الأجهزة الأمنية ١٢ عنصراً من حزب «القوات اللبنانية» بتهم أمنية مختلفة.

٩٤/٥/٤: رأى مجلس المطارنة الموارنة أن الانتقال من ملف جريمة كنيسة سيدة النجاة في الزوق إلى سواه من الملفات «حمل على الظن أن هذه الجريمة باتت تحتل الدرجة الثانية من الاهتمام الرسمي، وأنها سبيل إلى محاكمات سياسية أكثر منها جزائية».

٩٤/٥/٥: أكد وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط أنه «لا بد من

قيادة مسيحية، وستخرج قيادة مسيحية جديدة فوق كل الاعتبارات وفوق الميليشيات».

٨/٥/٩٤: اعتكف رئيس الوزراء رفيق الحريري عن مزاولة مهماته، مفجراً بذلك أزمة وزارية نتيجة خلاف على توسيع وتعديل الحقائب الوزارية بينه وبين رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وقد أثار ذلك موجة واسعة من الجدل السياسي في البلاد.

١٠/٥/٩٤: شنّ الطيران الإسرائيلي سلسلة من الغارات على مراكز تابعة لـ «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» في تلال الناعمة جنوب بيروت. وأسفر ذلك عن سقوط قتيلين وستة جرحى.

١١/٥/٩٤: قال رئيس الوزراء رفيق الحريري «إن اعتكافي ليس امتناعاً عن ممارسة السلطة بل ينطوي على رغبتي في معالجة مشكلة لم تعد قابلة للتأجيل».

١٣/٥/٩٤: تكثفت الوساطات لانهاء أزمة اعتكاف رئيس الوزراء، حيث تركزت على تأمين لقاء بين الرئاسات الثلاث.

ـ دعا رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون إلى العمل على إعادة النظر في «المسائل الجوهرية» التي تقررت في ظروف الأحداث وتأثيراتها «بما يحرر صيغة النظام من أي عامل خارجي ويعيد من إرادة الشعب اللبناني». وأكد شمعون أن ذلك «لن يتم إلا من خلال انتخابات نيابية حرة».

ـ سقط قتيل وجريح لـ «جيش لبنان الجنوبي» في انفجار عبوة ناسفة بدورية على طريق الريحان داخل الشريط الحدودي.

١٥/٥/٩٤: أنهى رئيس الوزراء رفيق الحريري اعتكافه بعد لقائه الرئيس السوري حافظ الأسد في دمشق. وقد شجع الرئيس الأسد كل المؤسسات الدستورية في لبنان على ممارسة صلاحياتها من غير أن يتداخل بعضها ببعض. كما زار الحريري وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط في دارته في المختارة مؤكداً التعاون بينهما.

١٦/٥/٩٤: عقد مجلس الوزراء جلسة تقويمية في القصر الحكومي برئاسة الرئيس رفيق الحريري، وناقش أزمة الاعتكاف، وقرر اجراء «جلسات دورية للمناقشة السياسية».

١٧/٥/٩٤: زار وفد من رؤساء الطوائف الإسلامية رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الوزراء رفيق الحريري، وطالب الوفد بإبعاد البلاد من الهزات السياسية.

ـ زار رئيس الوزراء رفيق الحريري رئيس الجمهورية الياس الهراوي في بعبدا وناقشا إزالة آثار الأزمة الأخيرة. وأوضح الحريري أن نتائج الاجتماع «كانت جيدة وإيجابية وهي تؤسس لمرحلة جديدة» مؤكداً «أن لا تعديل أو تغيير حكومياً في الوقت الحاضر».

ـ تعرض عدد من البلدات الجنوبية للقصف المدفعي الإسرائيلي مترافقاً مع طلعات جوية مكثفة للطيران الإسرائيلي فوق الجنوب.

٢٠/٥/٩٤: ادّعت النيابة العامة التمييزية على قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع في قضية تفجير كنيسة سيدة النجاة في الزوق.

ـ رأى قائد الجيش الأسبق العماد ميشال عون أن «الحكم فيه أقلية ساحقة» ورأى أن ما تتعرض له «القوات اللبنانية» هو عملية «تصفية سياسية».

٢١/٥/٩٤: توغلت وحدة كوماندوس إسرائيلي في قرية قصر نبا قرب بعلبك في عمق سهل البقاع وخطفت أحد قادة «حركة أمل ـ المقاومة المؤمنة» مصطفى الديراني من منزله بحجة امتلاك هذا الأخير معلومات عن مصير الطيار الإسرائيلي رون أراد المفقود في لبنان منذ الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وقد أثارت العملية موجة احتجاج واسعة.

٢٣/٥/٩٤: زار الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان مطمئناً سكان الشريط «أن إسرائيل مهتمّة بمصيرهم وأنها لا يمكن أن تتخلى عنهم قبل أن تكون على يقين من مستقبل منطقتهم».

٢٤/٥/٩٤: قرر «حزب الله» إعلان التعبئة العامة في صفوفه عقب عملية قصر نبا. وأعلنت قيادة الحزب «أن المواجهة مع إسرائيل لم تعد محصورة في بقعة جغرافية محددة وإنما أصبحت كل المناطق اللبنانية عرضة للانتهاكات الأمنية والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية».

٢٥/٥/٩٤: شن رجال المقاومة عدداً من الهجمات على مواقع الميليشيات الحدودية في الشريط الحدودي المحتل. كما قصفت القوات الإسرائيلية بعض القرى شمال الشريط، فيما قصفت الطائرات الإسرائيلية مواقع للمقاومة في مرتفعات اقليم التفاح.

ـ وصفت سوريا العملية الإسرائيلية في قصر نبا بأنها «عمل ارهابي يعرقل الجهود التي تبذل من أجل تسوية تفاوضية في الشرق الأوسط». ودعت الولايات المتحدة وروسيا إلى إعلان استنكارهما للعملية.

ـ رفض قائد الجيش اللبناني العماد اميل لحود «أن يقتنص أحد الاعتداء الإسرائيلي الأخير بخطف مصطفى الديراني لنيل من معنويات الجيش والمواطنين».

ـ رفض الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي إدانة العملية الإسرائيلية في البقاع مبدياً استعداده للقيام بدور الوسيط بين لبنان وإسرائيل.

٢٦/٥/٩٤: قرر مجلس الوزراء اللبناني دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد لبحث الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية. كما انتقد المجلس موقف الأمين العام للأمم المتحدة من الاعتداء.

ـ سلّم الحزب التقدمي الاشتراكي إلى الجيش اللبناني حمولة ٢٠ شاحنة من الأسلحة كانت لا تزال بحوزة الحزب. وأكّد رئيس الحزب الوزير وليد جنبلاط أن «التشكيك في الجيش في هذه المرحلة هو خدمة للعدو الإسرائيلي».

ـ طلب الادعاء العام الإعدام لقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع في قضية اغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون عام ١٩٩٠.

٢٧/٥/٩٤: التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري في منزل بري لتهنئة الأخير بعودته من الحج. وأكدوا المصالحة بينهم.

٢٨/٥/٩٤: تم اعدام قاتل ثلاثة عناصر من الدرك، قبل أشهر، رمياً بالرصاص في باحة مخفر شتورا في البقاع.

٣٠/٥/٩٤: قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غرب آسيا (اسكوا) في مؤتمرها المنعقد في الأردن عودة المنظمة إلى مقرها السابق في بيروت.

يوميات الشرق الأوسط

شباط / فبراير - أيار / مايو ١٩٩٤

شباط / فبراير ١٩٩٤

الأردن

١/٢/٩٤: جُرح شخصان في انفجار عبوة في قاعة سينما قرب عمان، وهو الانفجار الثالث الذي يحدث خلال أسبوع.

٢/٢/٩٤: اعتقلت السلطات الأردنية عدداً من المشتبه بهم بضلوعهم في زرع متفجرات في دور السينما في العاصمة الأردنية. وأشارت وسائل الإعلام إلى أنهم من «افغان» الأردن.

٩/٢/٩٤: أعلنت وزارة الداخلية الأردنية عن اعتقال مجموعات عدة «كانت تخطط لتفجير عدد من الأماكن العامة ومنها مجلس الأمة الأردني».

١٣/٢/٩٤:اتهم العاهل الأردني الملك حسين «مجموعة متطرفة تلقت أوامرها من دولة عربية» بقتل الدبلوماسي الاردني نائب عمران المعايطة في بيروت.

١٤/٢/٩٤: نفت ليبيا الاتهامات بأنها دبرت قتل الدبلوماسي الأردني المعايطة في بيروت.

٢٢/٢/٩٤: شنت أجهزة الأمن الأردنية حملة دهم على مراكز تابعة لحركة «فتح - المجلس الثوري» واعتقلت ١٥ عنصراً من هذه المجموعة (جماعة «أبو نضال»).

اسرائيل

١٠/٢/٩٤: كشف مسؤول روسي أن إسرائيل تملك حالياً نحو ٢٠٠ راس نووي، وتستخدم مفاعلاً نووياً يعمل بالماء الثقيل.

١٥/٢/٩٤:انهى وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه زيارة لإسرائيل استغرقت يومين. وشدد جوبيه في أثناء الزيارة على عودة العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية «حميمة وقوية» وعلى «تنميتها أكثر في مجالات عدة» وخصوصاً في المجالين السياسي والعسكري، مشيراً إلى «أن إسرائيل تستطيع الاعتماد على فرنسا، وأن فرنسا ستساعد إسرائيل بكل ما تملك من وسائل لأنها تؤمن بما تقوم به، ولأن ذلك في مصلحتها ايضاً». وقد تفقد جوبيه خلال زيارته مدينة غزة ملتقياً وفداً فلسطينياً برئاسة فيصل الحسيني.

٢١/٢/٩٤: قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بجولة في إسبانيا والبرتغال بهدف كسب دعمهما في المفاوضات التي تجريها إسرائيل مع الإتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات الثنائية.

٢٨/٢/٩٤: إفتتح وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في تل أبيب، مؤتمراً دولياً حول الفرص الإقتصادية في الشرق الأوسط بعد إحلال السلام، شارك فيه عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسية. ودعا الوزير الإسرائيلي إلى إقامة «السوق المشتركة» في الشرق الأوسط.

أفغانستان

١/٢/٩٤: سقط مئات القتلى والجرحى، إضافة إلى عدد كبير من النازحين، نتيجة استمرار القتال الضاري في العاصمة الأفغانية كابول بين قوات الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني من جهة وبين قوات «الحزب الإسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار المتحالفة مع الميليشيات الأوزبكية بقيادة الجنرال عبد الرشيد دوستم من جهة أخرى.

٤/٢/٩٤: اتهم الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني جمهورية أوزبكستان بالتواطؤ مع التحالف المعارض له ومده بالسلاح.

١٤/٢/٩٤: تم الاتفاق على وقف للنار لمدة أربعة أيام بين الفصائل الافغانية المتحاربة في كابول.

١٧/٢/٩٤: تجدد القتال بعنف في كابول.

٢٣/٢/٩٤: تم الاتفاق مرة أخرى على وقف للنار لإفساح المجال أمام وساطة باكستانية، إلا أن هذه الوساطة فشلت وتجدد القتال.

إيران

١/٢/٩٤: تعرض الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني لاطلاق نار مسدس من قبل رجل كان بين الحشود في أثناء القاء رفسنجاني كلمته داخل حرم مزار الإمام الخميني جنوب طهران. وقد نجا الرئيس من هذا الحادث واعتقلت الشرطة مطلق النار.

٤/٢/٩٤: حمّل الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني الولايات المتحدة مسؤولية محاولة اغتياله.

٦/٢/٩٤: منح مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي وزير الداخلية الإيراني علي محمد بشارتي صلاحيات أمنية واسعة «من أجل ضمان الأمن وسلامة المواطنين»، عقب أحداث شغب شهدتها مدينة زهدان قرب الحدود مع باكستان.

٧/٢/٩٤: أعلنت السلطات الإيرانية عن اعتقال مجموعة من المتورطين في محاولة اغتيال الرئيس الإيراني، إضافة الى مجموعات أخرى «على اتصال بالعراق» و«من واضعي المتفجرات» في الأشهر الأخيرة في البلاد.

١١/٢/٩٤: جرى إحياء الذكرى الخامسة عشرة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران في احتفالات جماهيرية في شوارع طهران رافقتها اجراءات أمنية مشددة.

٢٢/٢/٩٤: هبطت طائرة مروحية إيرانية في شمال العراق وطلب ملاحوها اللجوء السياسي من السلطات الكردية في تلك المنطقة.

البحرين ـ قطر

٢٨/٢/٩٤: تصاعد التوتر بين البحرين وقطر بعد اتهام الأولى للثانية بتعزيز قواتها المسلحة في إحدى الجزر المتنازع عليها بين الطرفين.

البلقان

١/٢/٩٤: لوحت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على جمهورية كرواتيا بسبب إرسالها قوات نظامية تابعة لها إلى البوسنة لمساعدة الكروات هناك في قتالهم ضد المسلمين.

٢/٢/٩٤: قامت رئيستا وزراء باكستان بنازير بوتو وتركيا تانسو تشيلر بزيارة مشتركة للعاصمة البوسنية ساراييفو اظهاراً لدعمهما لمسلمي البوسنة. والتقتا الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش، وحضتا على «وقف تدمير البوسنة». كما أصدرتا بياناً مشتركاً دعتا الأمم المتحدة فيه إلى رفع حظر إرسال السلاح المفروض على البوسنة، وانتقدتا أوروبا بسبب عجزها عن إنهاء الحرب.

٤/٢/٩٤: ندد مجلس الأمن بـ «العمل العدواني» الذي أقدمت عليه كرواتيا بإرسالها قوات إلى البوسنة والهرسك، وحذرها باتخاذ «إجراءات أخرى أشد خطورة» إذا لم تسحب هذه القوات «فوراً» من البوسنة.

ـ تعرضت كرواتيا لانتقادات عدد من الدول الأوروبية بسبب تدخلها العسكري في البوسنة.

ـ زار وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي اليونان التي طلبت منه استخدام نفوذ بلاده لدى المسلمين البوسنيين كي يوافقوا على خطة السلام الأوروبية المقترحة لإنهاء الحرب في تلك المنطقة.

٥/٢/٩٤: أسفر سقوط قذيفة صربية على سوق مكتظة بالناس في العاصمة ساراييفو عن مقتل ٦٨ شخصاً وجرح أكثر من ٢٠٠ آخرين. وأدى ذلك إلى إثارة الرأي العام العالمي وإلى المطالبة برفع الحصار عن المدينة.

٦/٢/٩٤: طلب الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي من حلف شمال الأطلسي الموافقة على توجيه ضربات جوية إلى المواقع الصربية حول ساراييفو.

٧/٢/٩٤: أيدت كل من الولايات المتحدة وفرنسا مبدأ قصف المواقع الصربية في البوسنة من الجو، ودعتا إلى جمع الأسلحة الثقيلة من المتنازعين بإشراف قوات الأمم المتحدة.

٨/٢/٩٤: أبدت روسيا معارضتها القصف الجوي للمواقع الصربية في البوسنة ملوِّحة باستخدام حق النقض ضد أي قرار في هذا الشأن في مجلس الأمن.

ـ أكدت الولايات المتحدة انها قررت إعتماد خطوات دبلوماسية جديدة لإنهاء الحرب في البوسنة منها الحضّ على تنشيط عملية السلام واقتراح ضربات جوية أو خطوات أخرى لردع الصرب عن قصف ساراييفو.

٩/٢/٩٤: وجّه حلف شمال الأطلسي إنذاراً إلى صرب البوسنة أمهلهم فيه عشرة أيام كي يسحبوا مدفعيتهم الثقيلة من محيط ساراييفو وإلا تعرضوا لضربات جوية.

ـ أعلنت قيادة القوات الدولية في البوسنة أنها توصلت إلى عقد إتفاق بين الصرب والمسلمين يقضي بسحب

المدفعية الثقيلة من محيط سارابيفو.

- اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية مقدونيا.

١٢/٢/٩٤: تم في جنيف تعليق محادثات السلام الخاصة بالبوسنة بين الأطراف المتحاربين. ورأى زعيم صرب البوسنة أن «تهديدات حلف شمال الأطلسي أثرت سلباً في محادثات السلام».

١٦/٢/٩٤: فرضت اليونان حظراً تجارياً على مقدونيا التي كانت تتزود بالبضائع عبر مرفأ سالونيك اليوناني. وطالبت السلطات اليونانية هذه الجمهورية بتعديل اسمها وتغيير دستورها، مشيرة إلى أن الاعتراف الأميركي بها كان له دور كبير في إصدار هذا القرار.

١٧/٢/٩٤: أعلنت روسيا أن صرب البوسنة وافقوا على «سحب أسلحتهم الثقيلة من محيط سارابيفو إلى مسافة ٢٠ كلم، بناء على تدخل شخصي من الرئيس الروسي بوريس يلتسين». وبدأ تنفيذ ذلك بإشراف قوات الأمم المتحدة في البوسنة.

٢٠/٢/٩٤: أنهى صرب البوسنة سحب أسلحتهم الثقيلة من محيط سارابيفو قبل انتهاء مهلة الانذار الأطلسي لهم.

٢١/٢/٩٤: رأت روسيا أنها «حققت انتصاراً بالغ الأهمية في الأزمة البوسنية بالنسبة إلى موقعها العالمي». وأكدت أنها «عادت إلى جذور سياستها التاريخية وإلى دورها في البلقان».

- تعهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون صوغ «سلام دائم وناجح» في البوسنة محذراً الصرب من «أن أي قصف لسارابيفو أو ظهور لأسلحة ثقيلة في المنطقة المحظورة سيؤدي إلى رد حازم وسريع من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي».

٢٢/٢/٩٤: حضّ ممثلو الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي الأطراف البوسنيين على تسوية سلمية عبر تقسيم الجمهورية إلى دويلات إثنية، وذلك عقب اجتماع لهؤلاء في المانيا بحثوا خلاله الوضع في البوسنة. وقد اختلفت هذه الدول على توسيع نطاق إنذار حلف شمال الأطلسي إلى الصرب ليشمل مناطق أخرى في البوسنة غير سارابيفو.

-دعا الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى عقد اجتماع خماسي بين الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والمانيا لمناقشة تسوية سياسية في البوسنة. وقد تحفظ الغرب على هذه الدعوة.

- رعت الأمم المتحدة توقيع اتفاق بين مسلمي البوسنة وكرواتها ينص على وقف نار شامل بين الطرفين، وعلى وضع الجانبين اسلحتهما الثقيلة تحت إشراف قوات الأمم المتحدة أو سحبها مسافة ١٠ كلم من خطوط القتال بينهما.

٢٤/٢/٩٤: حثّ وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر على إجراء محادثات بين الكروات والمسلمين البوسنيين لإقامة دولة واحدة، لأن ذلك «سيسهل إقامة دولة بوسنية قادرة على الاستمرار وذات حدود متماسكة ويمكنها الوصول إلى البحر».

٢٧/٢/٩٤: بدأ كروات ومسلمو البوسنة في واشنطن، برعاية وزارة الخارجية الأميركية، مفاوضات ثنائية هدفها التوصل إلى إقامة إتحاد فدرالي بينهما.

-شدد وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف على أن يوغسلافيا «هي ضمن دائرة المصلحة السياسية لروسيا».

٢٨/٢/٩٤: أسقطت طائرات أميركية تابعة لحلف شمال الأطلسي أربع طائرات عسكرية صربية جنوب شرق بانيالوكا في البوسنة «لانتهاكها منطقة الحظر الجوي» المفروضة من قبل مجلس الأمن فوق البوسنة.

تركيا

١/٢/٩٤: قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة خاطفة لتركيا حيث اجتمع بالرئيس التركي سليمان ديميريل، وبحثا دور البلدين في عملية السلام في الشرق الأوسط. ورأى ديميريل أن البلدين يؤلفان «عنصري توازن واستقرار في منطقة حيوية». وأجمع الرئيسان على تأييد «وحدة أراضي العراق».

- وقع عدد من الاشتباكات المتفرقة في جنوب شرق الاناضول بين قوات الأمن التركية من جهة، وبين مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» من جهة أخرى، اسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين.

٤-٥/٢/٩٤: ناقش وزراء خارجية تركيا وإيران وسوريا الذين اجتمعوا في اسطنبول، عدداً من القضايا المشتركة بين هذه البلدان، كمسألتي المياه والاكراد وأزمة البوسنة والهرسك. واصدروا بياناً مشتركاً أكدوا فيه التزامهم وحدة العراق وسلامة أراضيه ورفض دولهم «لأي عمل يهدف إلى تفتيته».

٥/٢/٩٤: زار وفد من النواب الأكراد في البرلمان التركي الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران لمناشدته التدخل لدى الحكومة التركية لمنعها من رفع الحصانة النيابية عنهم تمهيداً لمحاكمتهم.

٦/٢/٩٤: أغارت الطائرات الحربية

التركية على قواعد للمقاتلين الأكراد على طول الحدود مع العراق.

٩٤/٢/٧: انفجرت قنابل عدة في عدد من المدن التركية استهدفت في معظمها محطات القطارات وخصوصاً في اسطنبول وضواحيها. وبلغ عدد هذه التفجيرات خلال الشهر ٢٢ انفجاراً أوقعت ستة قتلى و٥٠ جريحاً من المدنيين. وأعلن «حزب العمال الكردستاني» مسؤوليته عنها.

٩٤/٢/١٤: انفجرت عبوة ناسفة في مقر الحزب الديمقراطي التركي الموالي للأكراد في العاصمة أنقرة.

٩٤/٢/٢٤: فجّر مقاتلو «حزب العمال الكردستاني» خط أنابيب النفط العراقي الممتد في جنوب شرق الأناضول.

الجزائر

٩٤/٢/١: حثت الولايات المتحدة الرئيس الجزائري الجديد الأمين زروال على بدء عملية اصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد لمواجهة الأزمة التي تواجه الجزائر.

- ازدادت حدة العنف في البلاد التي شهدت مزيداً من المواجهات بين أجهزة الأمن الجزائرية والإسلاميين والتي اسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

- قتل صحافي فرنسي وأصيب أوسترالي بجروح في إثر تعرضهما لهجوم مسلح في العاصمة الجزائرية.

٩٤/٢/٢: اغتيل أحد قادة حركة «التحدي» الجزائرية (الشيوعي سابقاً) بعد خطفه في مدينة قسنطينة شرق الجزائر، وهو العضو الثاني من الحركة الذي يقتل خلال أسبوع.

- دعت قيادات «الجبهة الإسلامية للانقاذ» في الخارج إلى وقف الهجمات في الجزائر على المدنيين والعسكريين «غير المتورطين في عمليات أمنية».

- نفت فرنسا وجود أي اتصالات بينها وبين «الجبهة الإسلامية للانقاذ».

٩٤/٢/٧: حدد الرئيس الجزائري الأمين زروال، في أول خطاب له، أن «الأولوية للحوار» معلناً أنه سيقاتل «أنصار العنف» تمهيداً للتوصل إلى «تسوية سياسية» للأزمة القائمة في البلاد.

٩٤/٢/١٧: حذرت السلطات الجزائرية المانيا من أن تصبح ممراً لتهريب الأسلحة من باكستان وإيران إلى «المتطرفين» الإسلاميين في الجزائر، وقد جاء ذلك عقب ضبط كميات من الأسلحة على متن باخرة قادمة من المانيا.

٩٤/٢/٢١: قتل مواطن فرنسي في هجوم مسلح في العاصمة الجزائر.

٩٤/٢/٢٣: أفرجت السلطات الجزائرية عن اثنين من قيادات «الجبهة الإسلامية للانقاذ» كانا معتقلين لديها.

- جدد الرئيس الجزائري الأمين زروال تأكيده العزم على «فتح باب الحوار مع المعارضة دون استبعاد أي طرف».

٩٤/٢/٢٨: أعرب وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه عن «القلق البالغ من الوضع في الجزائر» داعياً إلى حوار سياسي بين السلطة الجزائرية و«الجبهة الإسلامية للانقاذ».

السعودية

٩٤/٢/١: وقعت السعودية وفرنسا ثلاثة اتفاقات بقيمة مليار ونصف المليار دولار لتطوير السفن العسكرية السعودية وصيانة الصواريخ والرادارات في المملكة.

٩٤/٢/١٦: أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن السعودية وافقت على إبدال أسطول طائراتها التجارية بطائرات جديدة أميركية الصنع. ورأى كلينتون أن هذه الصفقة ستوجد عشرات الآلاف من الوظائف أمام الأميركيين.

السودان

٩٤/٢/٤: سقط ١٢ قتيلاً و١٦ جريحاً في هجوم مسلح على مصلين في مسجد «أنصار السنة» في أم درمان، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن العملية. وقد تمكنت الشرطة السودانية من قتل إثنين من المهاجمين بعد مطاردتهما.

٩٤/٢/٦: بدأت القوات الحكومية السودانية حملة عسكرية جديدة على معاقل المتمردين في جنوب السودان. وتركزت المعارك على الحدود مع أوغندا، حيث شهدت هذه المناطق نزوحاً كثيفاً للمدنيين في اتجاه مناطق آمنة.

٩٤/٢/٨: اتهمت السلطات السودانية الولايات المتحدة بتشجيع «الإنفصاليين» في جنوب السودان على «رفض السلام» معها.

٩٤/٢/١٣: احتجت الولايات المتحدة وفرنسا لدى السودان على الهجمات الجديدة التي تشنها قواته المسلحة في الجنوب.

٩٤/٢/١٥: أجرى الرئيس السوداني عمر حسن البشير سلسلة تعيينات إدارية شملت حكام الولايات الـ ٢٦ في السودان. كما عيّن الجنرال جورج كونفور أروب (المسيحي الجنوبي) نائباً ثانياً له.

٩٤/٢/٢٠: دعا السفير الأميركي في السودان دونالد بيترسون إلى وقف «فوري» للحرب الدائرة في جنوب السودان. وذلك عقب جولة للسفير في الجنوب. وقد نددت الحكومة السودانية بهذه الجولة ورأت فيها «انتهاكاً للسيادة».

٩٤/٢/٢٣: وافقت السلطات السودانية على انزال إمدادات إغاثة عاجلة جواً للمدنيين في جنوب السودان.

سوريا

٩٤/٢/٢٤: قال نائب رئيس الطائفة اليهودية في سوريا يوسف جاجاتي إن جميع يهود سوريا قد حصلوا على تأشيرات خروج من قبل السلطات السورية.

سوريا ـ لبنان

٩٤/٢/٢٠: إنعقدت في دمشق قمة لبنانية ـ سورية بين الرئيسين اللبناني الياس الهراوي والسوري حافظ الأسد. وتناولت القمة الوضع المتفجر في جنوب لبنان والوضع الداخلي اللبناني بشكل عام وتطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي

٩٤/٢/٤: طلب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يهود باراك من حكومته إدخال تعديلات على مسودة اتفاق دافوس (الذي توصل إليه وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الشهر الفائت في سويسرا). ورأى باراك أن يتحمل الجيش الإسرائيلي «المسؤولية الكاملة» على الطرق الرئيسية في قطاع غزة ورفح المؤدية إلى المستوطنات اليهودية.

٩٤/٢/٦: انتقد الساسة الإسرائيليون تدخل القيادات العسكرية الإسرائيلية في المفاوضات مع الفلسطينيين عبر وضع شروط على الحكومة.

٩٤/٢/٧: التقى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في القاهرة للاتفاق على تسوية النقاط المعلقة في المفاوضات. وقد انهيا محادثاتهما بتوقيع اتفاق حول بعض المسائل الأمنية الرئيسية، وأكدا أنهما احرزا تقدماً مهماً.

٩٤/٢/١٣: رأى وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه «ضرورة التزام إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية» المواعيد المحددة لتنفيذ الحكم الذاتي. كما أشار إلى ضرورة بحث وضع مدينة القدس في المرحلة الانتقالية.

٩٤/٢/١٤: عاودت منظمة التحرير وإسرائيل مفاوضاتهما في المنتجع المصري في طابا، وتركزت على سبل تأليف الشرطة الفلسطينية وآليات عملها وصلاحياتها وهيكليتها وتسلحها.

ـ رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، بعد «اتفاق القاهرة الأمني»، انه «ليس لدى الفلسطينيين شيء كبير يقدمونه إلى إسرائيل، فإننا بطريقة ما نتفاوض مع أنفسنا».

٩٤/٢/١٧: انتقد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الإدارة الأميركية «لأنها تواصل النأي بنفسها عن المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية» على الرغم من دعواته المتكررة «إلى تدخل أميركي». وأكد عرفات «اننا بحاجة إلى دور إيجابي من الولايات المتحدة وإلى عدم تركنا وحدنا مع الإسرائيليين».

٩٤/٢/٢١: انتقلت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية إلى القاهرة وباريس بهدف إنجاز ما تبقى من نقاط تعرقل الوصول إلى اتفاق شامل. وتحدث الطرفان في ختام هذه الجولة عن «تحقيق تقدم» في المفاوضات.

٩٤/٢/٢٥: طلب الرئيس الأميركي بيل كلينتون، عقب مجزرة الخليل، من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني الحضور إلى واشنطن «في أسرع ما يمكن والبقاء في حال انعقاد مستمرة للمفاوضات إلى أن ينهيا عملهما». واشار كلينتون إلى أن الطرفين وافقا على ذلك.

٩٤/٢/٢٦: رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن مجزرة الخليل قد «أضرت بمركز إسرائيل التفاوضي مع الفلسطينيين».

٩٤/٢/٢٨: رفضت منظمة التحرير الفلسطينية استئناف المفاوضات مع الإسرائيليين بعد مجزرة الخليل قبل تنفيذ عدد من الشروط، منها تأمين الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فيما رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز انه «ليس أمام الفلسطينيين خيار آخر غير العودة إلى طاولة المفاوضات».

الشرق الأوسط ـ المفاوضات الثنائية

١ ـ ٩٤/٢/٣: واصل رؤساء الوفود العربية والإسرائيلية جولة مفاوضاتهم الثنائية المنعقدة في واشنطن.

٩٤/٢/٢: أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين انه يثق بالرئيس السوري حافظ الأسد أكثر مما يثق بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، لأن الأسد «يتولى رئاسة دولة وانه قد احترم دائماً الاتفاقات التي وقعت مع إسرائيل عبر وسيط ثالث. في حين أننا لم نستطع إطلاقاً أن نتأكد من ان ياسر عرفات سيفي بالتزاماته». وربط رابين ذلك بأن «عرفات يتعرض لضغوط من كل الجهات، وأكثر من ذلك فهو لا يمثل جميع الفلسطينيين». وامتدح رابين «استقرار» النظام السوري وأهميته في عملية السلام.

٩٤/٢/٨: إعتبر المنسق الأميركي

للمفاوضات الثنائية دنيس روس «أن الولايات المتحدة لا تعتقد ان انطلاقة حدثت في القمة الأميركية ـ السورية في جنيف الشهر الماضي». وأضاف: «إننا سمعنا من الرئيس السوري أشياء لم نكن نسمعها من قبل، إلا أن الانطلاقة لم تحدث».

٩/٢/٩٤: طالب الرئيس الأميركي بيل كلينتون سوريا «أن تظهر انها تريد سلاماً كاملاً وذا معنى لإحراز ثقة شعب إسرائيل التي تجعل مثل هذا السلام ممكناً».

١٢/٢/٩٤: جدد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز المطالبة بعقد لقاء سوري إسرائيلي على مستوى القمة داعياً إلى توسيع نطاق المفاوضات مع سوريا «كي لا تتعثر».

١٤/٢/٩٤: أصر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين انه «يجب على سوريا أن تقنع الإسرائيليين أنها تريد السلام حقاً». وجدد موقفه من السلام مع لبنان مؤكداً أن «الحل في هذا المسار هو عبر اتفاق سلام عندما تكون الحكومة اللبنانية، وبمساعدة سوريا، قادرة على إثبات أنها ستحافظ تماماً على كل مناطق السيادة اللبنانية».

ـ أكد العاهل الأردني الملك حسين أن هناك قضايا كثيرة ينبغي تسويتها قبل «أن يستطيع الأردن التوصل إلى اتفاق للسلام مع إسرائيل». وأشار الملك إلى تعرض الأردن لضغوط لدفعه إلى توقيع معاهدة مع إسرائيل أولاً، ثم التفاوض بعد ذلك على القضايا المتبقية.

١٥/٢/٩٤: عاودت المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية اجتماعاتها في واشنطن بعد توقف بسبب الأعياد وسط أجواء سادتها الإتهامات المتبادلة بين سوريا وإسرائيل.

٢٥/٢/٩٤: أعلنت الوفود العربية في واشنطن تعليق المفاوضات مع إسرائيل قبل ثلاثة أيام من نهايتها «تضامناً» مع الفلسطينيين عقب مجزرة الخليل.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١ ـ ٣/٢/٩٤: انعقدت لجنة الأمن والحد من انتشار الأسلحة، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، في القاهرة بمقاطعة من لبنان وسوريا. وقد وضعت الوفود المشاركة مسودة «وثيقة مشتركة» حول حظر انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط.

٧/٢/٩٤: التقت في القاهرة مجموعة العمل للتعاون الاقليمي في مجال السياحة، المنبثقة من لجنة التنمية الإقتصادية في المفاوضات المتعددة، على مستوى الخبراء. وقررت عقد جولة مقبلة لها في المغرب.

الصومال

٤/٢/٩٤: أعاد مجلس الأمن تحديد مهمة عملية الأمم المتحدة في الصومال بالتشديد على العملية السياسية في هذا البلد وليس على النزع الالزامي لسلاح الفصائل الصومالية.

١١/٢/٩٤: وقعت معارك عنيفة بين فصائل صومالية متنافسة في مرفأ كيسمايو جنوب الصومال.

٢٨/٢/٩٤: وصلت مجموعة من القيادات الصومالية إلى القاهرة بدعوة من الرئيس المصري حسني مبارك بهدف البدء في محادثات سلام في ما بينها.

العراق

٦/٢/٩٤: قال رئيس بعثة التفتيش الدولية رولف إيكيوس إنه «غير مقتنع» أن العراق قدم إليه جميع المعلومات في شأن تدمير أسلحته الكيميائية.

١٨/٢/٩٤: رفضت الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق حتى تتأكد من التزام العراق جميع قرارات مجلس الأمن.

شؤون فلسطينية

١/٢/٩٤: تصاعدت حدة المواجهات في الأراضي العربية المحتلة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية التي كثفت عمليات المطاردة لاعتقال نشاط الإنتفاضة. وتركزت هذه المواجهات في قطاع غزة ومدينة الخليل في الضفة الغربية.

١٣/٢/٩٤: قتل عنصر من جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شين بيت) وأصيب اثنان آخران بجروح في كمين قرب القدس نصبه مسلحون فلسطينيون. وقد تبنت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» هذه العملية.

١٧/٢/٩٤: حذر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من انتشار السلاح «بكثافة» بين أيدي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. واتهم مجموعات في الجيش الإسرائيلي بتهريب الأسلحة إلى الفلسطينيين بهدف «التشجيع على الاقتتال الداخلي» بين الفلسطينيين وتحويل مناطق الحكم الذاتي «أفغانستان جديدة».

١٩/٢/٩٤: تكررت الهجمات الفلسطينية على المستوطنين الإسرائيليين في عدد من مدن الضفة الغربية.

٢٥/٢/٩٤: سقط ٥٣ فلسطينياً قتلى وجرح نحو ٢٨٠ آخرون في اطلاق نار على المصلين فجراً داخل مسجد الحرم الإبراهيمي في الخليل. ومع انتشار النبأ في المدينة عمت التظاهرات الغاضبة شوارع المدينة وعدداً من المدن

الأخرى، واشتبكت مع القوات الإسرائيلية التي ردت باطلاق نار أسفر عن سقوط ٢١ قتيلاً وعشرات الجرحى بين الفلسطينيين. وقد اعلنت إسرائيل أن المجزرة ارتكبها طبيب يهودي من أصل أميركي. فيما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية ذلك وأكدت أن الجريمة ارتكبتها مجموعة، وحملت إسرائيل المسؤولية عن ذلك.

ـ دانت الحكومة الإسرائيلية مجزرة الخليل ومرتكبيها. واتصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات معزياً ومؤكداً «أن التصرف الجنوني لن يمنع المصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين». كما اتصل رابين بالرئيس المصري حسني مبارك طالباً تدخله.

ـدعت منظمة التحرير الفلسطينية مجلس الأمن إلى الانعقاد للنظر في مجزرة الخليل ودعته إلى «توفير الاجراءات اللازمة لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عبر وجود دولي مباشر».

ـ دان الرئيس الأميركي بيل كلينتون «الجريمة» في الخليل مشدداً على أن مرتكبها «مستوطن إسرائيلي تصرف بمفرده».

ـ أثارت مجزرة الخليل ردود فعل شاجبة ومستنكرة من جميع دول العالم.

ـ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عن اتفاقهما على «خطوات عملية» للتعاون المستقبلي بينهما.

٩٤/٢/٢٦: عمت التظاهرات الفلسطينية مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة احتجاجاً على مجزرة الخليل. ووقعت صدامات عنيفة مع الجنود الإسرائيليين الذين حاولوا قمع هذه التظاهرات التي امتدت أيضاً إلى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨.

٩٤/٢/٢٧: أغلقت السلطات الإسرائيلية الأراضي العربية المحتلة في محاولة لتخفيف حدة الاحتجاجات على مجزرة الخليل. كما أعلنت عن تأليف لجنة للتحقيق في المجزرة، وعن انها قررت نزع سلاح بعض المتطرفين اليهود وتقييد حرية حركتهم. وأبدت استعدادها لاطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين لديها.

ـ قلّل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من شأن الاجراءات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية وعدّها «جوفاء وخالية من المحتوى». وأكد ضرورة الحماية الدولية للفلسطينيين ونزع سلاح المستوطنين.

ـ رحبت الإدارة الأميركية بقرارات الحكومة الإسرائيلية وعدتها «خطوة مهمة نحو ضمان أمن الفلسطينيين».

٩٤/٢/٢٨: اعتقلت السلطات الإسرائيلية خمسة من المستوطنين اليهود إضافة إلى أنها قيدت حركة ١٥ آخرين ينتمي معظمهم إلى حركة «كاخ» اليهودية العنصرية.

ـ أبدى رئيس الوزراء إسحق رابين موافقته على وجود دولي مدني محدود في منطقتي الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا.

ـ اعلنت الولايات المتحدة معارضتها مبدأ الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي تطالب به منظمة التحرير الفلسطينية. وانتقدت بشدة اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة.

ـ كررت منظمة التحرير الفلسطينية مطالبتها بالحماية الدولية ونزع سلاح المستوطنين اليهود وإزالة بعض المستوطنات في الضفة الغربية بوصفها مصدراً دائماً للتوتر.

القوقاز

٩٤/٢/١٩: وافق ممثلون عن أرمينيا وأذربيجان، بضغط روسي، على اتفاق مبدئي لوقف تام على إطلاق نار في إقليم قره باغ المتنازع عليه بين البلدين.

ليبيا

٩٤/٢/٣: أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكماً لمصلحة تشاد في نزاعها الحدودي مع ليبيا على شريط أوزو.

مصر

٩٤/٢/٢: دعت «الجماعة الإسلامية»، في بيان لها، المستثمرين والسياح الأجانب إلى مغادرة مصر حرصاً على سلامتهم. وبررت ذلك في أن عملياتها المقبلة «ستكون بالغة الشراسة والقوة».

ـ ارتفعت حدة المواجهات العنيفة بين الأجهزة الأمنية المصرية وبين عناصر الجماعات الإسلامية المتشددة.

٩٤/٢/٨: تعهدت الحكومة المصرية حماية الأجانب والمستثمرين الموجودين في مصر.

٩٤/٢/١٠: اطلقت النار على عدد من وسائل نقل مخصصة للسياح الأجانب.

ـ طالبت النقابات المهنية المصرية بفتح الباب أمام جميع الاتجاهات السياسية في مصر للمشاركة في الحوار الوطني الذي اقترحت السلطة المصرية عقده في آذار/ مارس المقبل.

٩٤/٢/٢٢: شنت السلطات المصرية عمليات دهم واعتقال واسعة في صعيد مصر مستهدفة انصار الجماعات الإسلامية.

اليمن

٩٤/٢/١: حذر رئيس لجنة

المصالحة اليمنية العميد مجاهد أبو شوارب من «عدم القبول بالحلول المطروحة لأنه سيعني الكارثة».

٢/٢/٩٤: تبادل حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني الاتهامات في شأن عدم رغبة كل منهما في توقيع اتفاق المصالحة وبحشد قوات على الحدود السابقة بين شطري اليمن والتحضير لحرب أهلية في البلاد.

١٥/٢/٩٤: رأى نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض أن «الفيدرالية هي أفضل صيغة» لدولة واحدة في اليمن.

٢٠/٢/٩٤: وقّع زعماء الأحزاب اليمنية في العاصمة الأردنية عمّان «وثيقة العهد والاتفاق» برعاية الملك حسين وبحضور الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات والأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد. وتولى توقيع الوثيقة كل من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ورئيس مجلس النواب عبدالله الأحمر. وقد تعهدت جميع الأطراف اليمنية العمل على تنفيذ الوثيقة.

٢١/٢/٩٤: انتقل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض من الأردن مباشرة إلى السعودية حيث التقى العاهل السعودي الملك فهد.

- اندلعت اشتباكات عنيفة بين لواء «العمالقة» الشمالي ولواء «الوحدة» الجنوبي في محافظة أبين جنوب عدن.

٢٣/٢/٩٤: توسعت الاشتباكات بين القوات العسكرية اليمنية إلى مدينتي لورد وزنجبار وذمار ورفض بعض الوحدات العسكرية الانصياع لمساعي التهدئة.

- وصل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض إلى عمان، فيما قام عدد من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني بزيارات للكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد انتقد وزير الخارجية اليمني محمد باسندوه هذه التحركات «التي تتم بشكل إفرادي، الأمر الذي ينم عن توجه حاد نحو الإنفصال».

٢٥/٢/٩٤: نجحت اللجنة العسكرية التي ألفتها الحكومة اليمنية في تهدئة الوضع العسكري المتوتر في المناطق التي شهدت اشتباكات بين ألوية جنوبية وأخرى شمالية.

٢٨/٢/٩٤: تجددت الاشتباكات في مدينة مودية في محافظة أبين. ولم تفلح لجنة الوساطة الأردنية ـ العمانية المشتركة في التوصل إلى اجراءات لإزالة التوتر بين الطرفين المتقاتلين.

آذار / مارس ١٩٩٤

الأردن

٣/٣/٩٤: اتفق الأردن والفاتيكان على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين.

٢٢/٣/٩٤: احتج الأردن على تشدد القوات البحرية الأميركية في حصارها لميناء العقبة الأردني، المفروض منذ حرب الخليج الثانية، لما يسببه ذلك من خسائر للاقتصاد الأردني.

إسرائيل

٣/٣/٩٤: أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مفاوضات مع حزب «تسوميت» اليميني بهدف ضمه إلى الائتلاف الحكومي «لأن مجزرة الخليل تزيد أهمية الاعتماد على أوسع ائتلاف في البرلمان».

٩ ـ ١١/٣/٩٤: قام وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار بزيارة لإسرائيل هي الأولى لوزير دفاع فرنسي. وأكد ليوتار «أن على فرنسا استعادة مكانتها». وقد أسفرت الزيارة عن توقيع اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين وعن انهاء حظر عسكري فرنسي على إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، على أمل «أن تستحيل فرنسا في المستقبل شريكاً لإسرائيل».

١٥ ـ ١٦/٣/٩٤: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الولايات المتحدة، وقد تركزت محادثاته على الوضع المتدهور في الأراضي العربية المحتلة وعلى الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط.

١٧/٣/٩٤: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين البابا يوحنا بولس الثاني في مقره في الفاتيكان، ودعاه إلى زيارة إسرائيل، فقبلها الأخير بانتظار الظروف التي تسمح القيام بها.

إيران

٣٠/٣/٩٤: وقعت إيران مع الكويت إتفاقاً للتعاون في مجال النقل البحري بهدف تطوير التبادل التجاري بين البلدين.

البلقان

١/٣/٩٤: توصل ممثلو الحكومة البوسنية المسلمة والحكومة الكرواتية في واشنطن إلى «اتفاق تمهيدي» حول إقامة اتحاد فيدرالي في البوسنة والهرسك. وأوضحت وزارة الخارجية الأميركية أن هذا الاتفاق يتضمن أيضاً «الخطوط العريضة لاتفاق تمهيدي» آخر لإقامة نظام كونفيدرالي بين جمهورية

كرواتيا والاتحاد الفيدرالي الجديد في البوسنة.

- أعلن زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش، من موسكو، عن فتح مطار توزلا في شمال البوسنة بإشراف الأمم المتحدة، وأشار وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف إلى إرسال مراقبين روس إلى المطار «للتأكد من أنه لن يستخدم لأغراض عسكرية».

٩٤/٣/٢: رحب المبعوث الروسي الخاص إلى يوغسلافيا فيتالي تشوركين بالاتفاق بين المسلمين والكروات، واصفاً إياه أنه «نقطة تحول جديدة» نحو تسوية سلمية للنزاع في البوسنة.

رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن الاتفاق الكرواتي مع مسلمي البوسنة «يولد توازناً جديداً للقوى يمكن أن يجعل الصرب يفاوضون بجد لإنهاء الحرب». كما أوفدت الإدارة الأميركية مبعوثاً لها لإقناع صرب البوسنة وجمهورية صربيا بالموافقة على الفيدرالية بين المسلمين والكروات.

- قال الوسيط الدولي دايفيد اوين إنه «يتعين على أوروبا ألا تشعر بالاحباط أو بأنها أقصيت عن عملية السلام في البوسنة» عقب الاتفاق بين الكروات والمسلمين برعاية الولايات المتحدة. وأكد أن هذا الاتفاق «هو امتداد منطقي لخطة العمل الأوروبية وتطور معقول جداً في مسار المفاوضات».

٩٤/٣/٣: رأت الأمم المتحدة أنه يتعين على دول العالم إرسال نحو ١١ ألف جندي إضافي إلى البوسنة في أسرع وقت للمساعدة على تثبيت وقف النار هناك، ولا سيما في سارايفو.

٩٤/٣/٥: أصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع يدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة الخدمات الأساسية في مدينة ساراييفو. كما طلب القرار من أمينه العام إعداد اقتراحات في شأن تعزيز الحماية في «المناطق الآمنة» المعلنة سابقاً من جانبه في البوسنة.

٩٤/٣/٨: أعلن الرئيس الصربي سلوبودان ميلو سيفيتش أن الاتفاق بين المسلمين والكروات في البوسنة «هو شأنهم الداخلي»، وأن الصرب «ليسوا ملزمين الاشتراك فيه».

٩٤/٣/٩: أكدت الحكومة البوسنية المسلمة أن مشروع الفيدرالية مع الكروات «لا يستثني أحداً». كما سعت لكسب تأييد روسيا لهذا المشروع.

٩٤/٣/١٥: وقع الكروات والمسلمون برعاية أميركية اتفاقاً لدمج قواتهما العسكرية.

- قام رئيس الوزراء الفرنسي إدوار بالادور بزيارة منطقة بيهاتش المسلمة في شمال البوسنة. وانتقد بالادور بطء عملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة بسبب تعرض مواقع الوحدة الفرنسية العاملة في المدينة للقصف دون أن يقابل ذلك تحرك فاعل من الأمم المتحدة.

٩٤/٣/١٦: لوحت الإدارة الأميركية بإمكان رفع العقوبات الدولية عن صربيا تدريجاً في حال موافقة الصرب على الانضمام إلى الاتفاق الكرواتي مع المسلمين في البوسنة.

٩٤/٣/١٧: وقع الصرب والمسلمون اتفاقاً على فتح الطرق التي تربط العاصمة البوسنية ساراييفو بالخارج، أمام حركة تنقل المدنيين.

٩٤/٣/١٨: رعى الرئيس الاميركي بيل كلينتون في واشنطن حفل توقيع اتفاق الاتحاد الفيدرالي في البوسنة بين المسلمين والكروات، واتفاق آخر لربط الفيدرالية الناشئة في البوسنة بكونفيدرالية مع كرواتيا.

٩٤/٣/٢٢: استبعد الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان انضمام صرب البوسنة إلى الاتفاق الموقع بين الكروات والمسلمين.

- وافقت الأمم المتحدة على انضمام تركيا إلى الدول المشاركة في قوة الحماية الدولية العاملة في البوسنة. وقد اعترضت اليونان ويوغسلافيا (صربيا ومونتينيغرو) على ذلك.

- بدأت في السفارة الروسية في زغرب مفاوضات بين صرب جيب كراينا الكرواتي وبين الحكومة الكرواتية.

٩٤/٣/٢٤: رفض زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش الإنضمام إلى الفيدرالية الكرواتية - المسلمة في البوسنة، معتبراً أن «الأولوية هي للإتحاد الكامل مع صربيا أو مع أراض صربية أخرى».

٩٤/٣/٢٧: شهدت منطقة غوراجدي في شمال وسط البوسنة معارك عنيفة بين الصرب والمسلمين.

٩٤/٣/٣٠: اجتمعت الجمعية التأسيسية للإتحاد الفيدرالي في البوسنة في أول جلسة لها في العاصمة ساراييفو، وأقرت بأغلبية كبيرة الدستور الجديد للبلاد.

- أعلن في زغرب عن توقيع اتفاق بين الحكومة الكرواتية وصرب كراينا لوقف نار شامل وسحب الأسلحة الثقيلة من خطوط القتال بينهما.

تركيا

٩٤/٣/١: تواصلت الاشتباكات العنيفة والمتفرقة بين قوات الأمن التركية ومقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق البلاد، في وقت كثف الجيش التركي عملياته ضد عناصر هذا الحزب.

٩٤/٣/٣: رفع البرلمان التركي الحصانة عن ستة من أعضائه من أصل كردي بسبب «نزعتهم الإنفصالية». وقد استسلم هؤلاء النواب بعد اعتصامهم في

مبنى البرلمان احتجاجاً على القرار المذكور.

٩٤/٣/١١: قال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون أوروبا الغربية ستيف اوكسمان إن بلاده «تؤيد حلاً سياسياً للمشكلة الكردية في إطار وحدة تركيا».

- دان البرلمان الأوروبي قرار البرلمان التركي رفع الحصانة عن عدد من نوابه من أصل كردي.

٩٤/٣/١٧: أمرت محكمة أمن الدولة في تركيا بسجن النواب الستة بعد رفع الحصانة عنهم من جانب البرلمان التركي.

٩٤/٣/٢٠: سلمت إيران عدداً من الثوار الأكراد إلى السلطات التركية، بعد فرار هؤلاء إلى الأراضي الإيرانية في أثناء اشتباكات مع الجيش التركي في المنطقة المتاخمة للحدود الإيرانية.

٩٤/٣/٢٧: جرت انتخابات المجالس البلدية في تركيا وتخللتها أعمال عنف أوقعت نحو مئة قتيل. وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز مرشحي حزب «الطريق القويم»، إلا أن حزب «الرفاه» الإسلامي سجل انتصارات كبيرة في شرق البلاد وجنوب شرقها، وخصوصاً في المدن الكبرى والعاصمة أنقرة.

تونس

٩٤/٣/٢٠: حقق الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وحزبه (التجمع الدستوري الديمقراطي) فوزاً كاسحاً في أول انتخابات برلمانية ورئاسية تعددية، لم تشارك فيها الأحزاب الإسلامية بسبب الحظر المفروض عليها.

جامعة الدول العربية

٢٦ - ٩٤/٣/٢٧: انعقدت الدورة الـ ١٠١ لمجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة، وكان موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل هو الأبرز على جدول الأعمال. وأصدر المجلس بياناً حض فيه الولايات المتحدة وروسيا على «منع التراجع» في عملية السلام في الشرق الأوسط بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، كما طالب البيان بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في شأن المجزرة. وأرجأ الوزراء مناقشة كل القرارات المتعلقة بالتضامن العربي والأمن ومقاطعة إسرائيل وتعديل ميثاق الجامعة بسبب الخلاف الشديد حولها.

الجزائر

٩٤/٣/١: استمرت أعمال العنف في الشارع الجزائري. فقد واصلت قوى الأمن الجزائرية مطاردة الجماعات الإسلامية المسلحة التي كثفت عملياتها في عدد من المدن الجزائرية.

- أضرب المعلمون في العاصمة الجزائر احتجاجاً على اغتيال مدرّسة في ضاحية المدينة. فيما تم اغتيال صحافي يعمل في التلفزيون الجزائري.

٩٤/٣/٦: عيّن الرئيس الجزائري الأمين زروال هيئة من المستشارين من أنصار الحوار مع الإسلاميين.

٩٤/٣/٧: استبعد رئيس الوزراء رضا مالك إجراء حوار مع «القوى التي تستخدم العنف وسيلة للعمل السياسي»، كما أكد أن حكومته لا تعترف بـ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

٩٤/٣/٨: سارت تظاهرة نسائية في العاصمة تحت شعار «لا حجاب ولا جلباب»، ونددن بجهد الحكومة لفتح حوار مع الإسلاميين.

٩٤/٣/١١: هاجمت مجموعة مسلحة معتقل تازولت في جنوب شرق الجزائر وأخلت سبيل ١٠٠٠ سجين من الإسلاميين بعد تصفية حراس السجن.

٩٤/٣/١٢: بدأت السلطات الجزائرية حملة تمشيط ومطاردة واسعة للسجناء الفارين من معتقل تازولت. فيما تبادلت وزارتا العدل والداخلية الاتهامات عن مسؤولية ما جرى.

٩٤/٣/١٨: أعلن الرئيس الجزائري الأمين زروال أنه سيقوم قريباً «بحوار صادق ومن دون استثناء» مع الأحزاب السياسية والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية للنهوض مجدداً بالبلاد.

٩٤/٣/٢٠: قتل ٦٤ إسلامياً في عمليات عدة في أنحاء متفرقة في البلاد. كما اغتيل قاضٍ وصحافي هو الثالث منذ بداية الشهر.

- نفى رئيس الوزراء رضا مالك، وكذلك قيادة أركان القوات المسلحة، وجود تناقض في التوجه بينهما وبين الرئيس الجزائري الأمين زروال حول أسلوب مواجهة العنف السياسي في البلاد.

٩٤/٣/٢١: اقتحم مسلحون مكاتب مجلة أسبوعية في العاصمة وقتلوا شخصين من العاملين وجرحوا ثلاثة آخرين.

٩٤/٣/٢٢: تظاهر عشرات الآلاف من الجزائريين في العاصمة بدعوة من المنظمات النسائية تحت شعار «إدانة الإرهاب ورفض أي حوار مع الجبهة الإسلامية للانقاذ».

٩٤/٣/٢٣: قتل فرنسيان طعناً في منزلهما في العاصمة.

٩٤/٣/٢٤: التقى الرئيس الجزائري الأمين زروال وفدين: الأول من «الحركة من أجل الديمقراطية» بزعامة الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، والثاني من «حركة المجتمع الإسلامي - حماس» بزعامة الشيخ محفوظ نحناح الذي أكد أن «الحوار السياسي سيشمل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

٩٤/٣/٢٧: امتنعت الصحف الجزائرية عن الصدور احتجاجاً على الاعتداءات التي تستهدف وسائل الإعلام والصحافيين.

٩٤/٣/٢٩: أكد الرئيس الأمين زروال رسمياً أن السلطات الجزائرية تجري «اتصالات» مع قادة «الجبهة الإسلامية للانقاذ». كما استقبل زروال وفداً من حزب «التحدي» (الشيوعي سابقاً).

٩٤/٣/٣٠: دعا الأمين العام لـ «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» سعيد سعدي إلى «المقاومة المسلحة ضد العنف الإسلامي»، وأعلن عن تأليف «مجموعات مسلحة وخلايا للدفاع الذاتي» لهذه الغاية.

٩٤/٣/٣١: أعلنت الرئاسة الجزائرية حصولها على تعهد من القادة الإسلاميين في السجن بإنهاء حملة العنف، بعد اجتماع بين الرئيس الجزائري وبينهم.

السعودية

٩٤/٣/٣١: تقدمت السلطات المالية السعودية بطلبات قروض إلى مصارف محلية لتغطية مدفوعات متأخرة من صفقة أسلحة أميركية.

السودان

٩٤/٣/٨: فرض الإتحاد الأوروبي حظراً على توريد السلاح إلى السودان.

٢١ - ٩٤/٣/٢٣: جرت في العاصمة الكينية نيروبي جولة من محادثات السلام في جنوب السودان بين الحكومة السودانية وممثلين عن فصيلي «الجيش الشعبي لتحرير السودان» برعاية من كينيا وأوغندا وأثيوبيا وأريتريا. ولكن هذه المحادثات لم تسفر إلا عن الاتفاق على السماح بوصول امدادات الإغاثة إلى سكان جنوب السودان.

٩٤/٣/٢٤: أعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير أن «المتمردين في جنوب السودان تلقوا أسلحة إسرائيلية عبر أوغندا».

سوريا

٧ - ٩٤/٣/٩: قام وفد من الشخصيات العربية في إسرائيل برئاسة عضو الكنيست الإسرائيلي عبد الوهاب الدرواشة بأول زيارة لسوريا منذ عام ١٩٤٨، وذلك لتقديم التعازي للرئيس السوري حافظ الأسد بوفاة نجله. وأكد الدرواشة «أننا لا نحمل أي رسالة»، و«لا نمثل أي موقف رسمي داخل إسرائيل».

٩٤/٣/٢٣: أجرى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو جولة من المحادثات في سوريا مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع تركزت على «العلاقات الثنائية بين سوريا والولايات المتحدة وسبل تحسينها في ضوء ما اتفق عليه في قمة جنيف».

٩٤/٣/٢٤: قام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة سوريا، وعقد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد تركزت حول الأزمة التي يشهدها اليمن. كما التقى صالح الرئيس اليمني الجنوبي سابقاً علي ناصر محمد المقيم في دمشق.

٩٤/٣/٣١: أبقت الولايات المتحدة اسم سوريا على اللائحة الأميركية للدول «المتورطة في تجارة المخدرات» عالمياً.

الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي

٩٤/٣/٢: دعت الولايات المتحدة الفلسطينيين إلى العودة إلى المفاوضات مع الإسرائيليين «لأن رفض ذلك سيكون انتصاراً للمجنون» الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل.

٩٤/٣/٣: أوفدت روسيا مبعوثاً خاصاً إلى الشرق الأوسط للقاء الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف التوصل إلى استئناف المفاوضات المعلقة بين الجانبين.

- قال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أن «عملية السلام فقدت مصداقيتها، ونحن بحاجة إلى خطوات ملموسة لإقناع شعبنا».

٩٤/٣/٧: بدأت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتصالات مباشرة في القاهرة للبحث في شروط معاودة مفاوضاتهما.

٩٤/٣/٩: دعا الموفد الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط ايغور ايفانوف مجلس الامن إلى إصدار قرار في أسرع وقت ممكن لضمان أمن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتحديد شروط إقرار حماية دولية على الأرض.

٩٤/٣/١٥: فشلت الإتصالات الدبلوماسية المكثفة التي شهدتها تونس بين منظمة التحرير الفلسطينية ودبلوماسيين أميركيين وروس ونروجيين وإسرائيليين، في اقناع المنظمة في معاودة مفاوضاتها مع إسرائيل. وأصرت المنظمة على أن لا مفاوضات قبل صدور قرار من مجلس الأمن يدين مجزرة الخليل ويؤمن حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٩٤/٣/١٨: تبنى مجلس الأمن قراراً يدين بشدة مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، ويدعو إلى وجود دولي موقت لضمان حماية سكان الأراضي المحتلة. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على فقرتين في مقدمة القرار، تتحدث الأولى عن «الأراضي العربية المحتلة»، وتدرج الثانية

القدس ضمن الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧.

٢٤/٣/٩٤: اجتمع في القاهرة مندوبو الدول الممولة للشرطة الفلسطينية لبحث تمويل هذه الشرطة وحضوا الأسرة الدولية على المساعدة في ذلك.

-أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون، أمام ممثلي المنظمات اليهودية الأميركية، أنه «يؤمن بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل»، مخالفاً بذلك الموقف الأميركي الرسمي من هذه المدينة.

٢٩/٣/٩٤: اتهم الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات «منظمة سرية» داخل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين بأنها «تريد تخريب الحل السلمي».

٣١/٣/٩٤: توصلت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بعد جولات من المفاوضات المكوكية في القاهرة وتونس، إلى توقيع اتفاق لتنفيذ قرار مجلس الأمن حول المراقبين الدوليين في مدينة الخليل. ونص الاتفاق على انتشار ١٦٠ مراقباً من النروج والدانمارك وإيطاليا في المدينة. وتم التوصل إلى الاتفاق بجهود أميركية ومصرية وروسية ونروجية. وفور انتهاء مراسم التوقيع، بدأت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في شأن تطبيق الحكم الذاتي.

الشرق الأوسط - المفاوضات الثنائية

٩/٣/٩٤: قال نائب وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف، بعد عودته من الشرق الأوسط، أن مجزرة الخليل «نسفت تماماً عملية التفاوض العربية - الإسرائيلية» التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١. وطرح في المقابل، فكرة عقد مؤتمر دولي ثانٍ، مؤكداً أنها «تلقى دعم أطراف النزاع والولايات المتحدة».

- أعلنت الحكومة الإسرائيلية معارضتها فكرة عقد «مؤتمر ثانٍ على غرار مؤتمر مدريد».

-أوضحت الولايات المتحدة أنها «تركز حالياً على معاودة المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للتوصل إلى تطبيق سريع لإعلان المبادئ بينهما» معتبرة أن «الأولوية الآن هي لمعاودة المفاوضات على المستوى الثنائي وليس بالضرورة التقدم على طريق متعدد الطرف».

١٦/٣/٩٤: دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون مجدداً إلى استئناف عملية السلام في المسار الفلسطيني والمسارات العربية الأخرى. وأوضح أنه بحث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في الوسائل الكفيلة بذلك. وأضاف أن رابين أبلغه أن السلام مع سوريا «هو التزام استراتيجي» بالنسبة إلى إسرائيل. كما أكد رابين، من جهته، أنه مستعد لاتخاذ «اجراءات مؤلمة» لتحقيق السلام مع سوريا.

١٨/٣/٩٤: أعلنت الولايات المتحدة، مباشرة بعد صدور قرار مجلس الأمن حول مجزرة الخليل، عن موافقة الأطراف العربية على استئناف المفاوضات الثنائية مع إسرائيل في نيسان/ابريل المقبل.

٢٣/٣/٩٤: زار المنسق الأميركي لعملية السلام دنيس روس سوريا، والتقى الرئيس السوري حافظ الأسد، مؤكداً التزام واشنطن العمل على تحقيق تقدم على المسار السوري - الإسرائيلي.

٢٧/٣/٩٤: أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن المفاوضات مع سوريا «ستتمحور على مراحل الانسحاب من الجولان والترتيبات الأمنية والطريقة التي تستطيع الولايات المتحدة أن تساهم فيها في هذه المفاوضات».

-وصف وزير الخارجية اللبناني فارس بويز المفاوضات العربية مع إسرائيل بـ «العقم». ورأى أن إسرائيل «غير مستعدة» لتحقيق أي تقدم على أي من المسارات العربية إلا بعد إتمام اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن إسرائيل أرادت «أن تثبت أن قمة جنيف السورية - الأميركية كانت فاشلة وأن الحوار يجب أن يتم مع إسرائيل مباشرة».

٢٨/٣/٩٤: رهن العاهل الأردني الملك حسين استئناف الأردن دوره في عملية السلام بمعالجة الحصار المفروض على ميناء العقبة الأردني.

الصومال

١-١١/٣/٩٤: استضافت القاهرة سلسلة من اللقاءات بين زعماء الفصائل الصومالية، باستثناء زعيم «التحالف الوطني الصومالي» الجنرال محمد فارح عيديد الذي لم يحضرها، واتفق المجتمعون على تأليف مجلس انقاذ وطني وحكومة مركزية. وقد انتقد عيديد هذه المحادثات، واتهم مصر بالانحياز إلى التكتل الصومالي المناوىء له.

٤/٣/٩٤: اندلعت اشتباكات عنيفة بين قبائل متناحرة في كيسمايو جنوب الصومال، ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

٨/٣/٩٤: رأى المبعوث الأميركي الخاص إلى الصومال روبرت أوكلي أن الصومال «ينزلق للتحول إلى افغانستان أخرى». كما أوضح أوكلي أن زعيم «التحالف الوطني الصومالي» الجنرال محمد فارح عيديد يسعى لبذل جهوده لإقناع الصوماليين بأنه يحظى بتأييد زعماء شرق أفريقيا بهدف «تعزيز موقعه التفاوضي مع الفصائل الصومالية الأخرى التي توجهت بدورها نحو

القاهرة لإعطاء الانطباع بأنها تحظى بتأييد قوي من مصر». ورأى أوكلي أن التنافس الأثيوبي ـ المصري في شأن الصومال «هو عامل سلبي ويعقد الموقف».

١١/٣/٩٤: أعلنت إيطاليا عن سحب كتيبتها العاملة في إطار القوات الدولية في الصومال.

١٦/٣/٩٤: دعا الجنرال محمد فارح عيديد خصومه الصوماليين إلى التعاون معه في صوغ دستور جديد للصومال وتأليف حكومة انتقالية.

١٨/٣/٩٤: أعلنت كل القوات العربية المشاركة في القوات الدولية العاملة في الصومال، باستثناء مصر، تعليق مشاركتها.

٢٤/٣/٩٤: وقع الجنرال محمد فارح عيديد ومنافسه الرئيس الموقت علي مهدي محمد اتفاقاً للسلام، في العاصمة الكينية نيروبي، برعاية الأمم المتحدة.

٢٥/٣/٩٤: أنهت القوات الأميركية انسحابها من الصومال، تاركة قوة لحفظ السلام مؤلفة من قوات تابعة لدول من العالم الثالث.

العراق

٧/٣/٩٤: ناشد البطاركة الكاثوليك، بعد زيارة قاموا بها للعراق، الأمم المتحدة والبابا يوحنا بولس الثاني العمل على «رفع الحصار عن الشعب العراقي».

١٨/٣/٩٤: مدّد مجلس الأمن العمل بالعقوبات الدولية المفروضة على العراق، على الرغم من بروز خلاف بين أعضائه في هذا الشأن.

شؤون فلسطينية

١/٣/٩٤: أطلقت إسرائيل نحو ٥٠٠ معتقل فلسطيني في سجونها معتبرة ذلك «خطوة لتهدئة الوضع في المناطق وإقناع الفلسطينيين والعالمين العربي والإسلامي انه لا شأن لنا، سواء للحكومة أم للجيش، في ما حدث في الخليل، بل إننا محبطون ومشمئزون من وقوع المجزرة في الخليل».

٢/٣/٩٤: تواصلت المواجهات في الأراضي العربية المحتلة بين السكان الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين وأدت إلى سقوط قتيلين و٧٤ جريحاً.

ـ فرضت الحكومة الإسرائيلية قيوداً على تنقل بعض المستوطنين اليهود المتطرفين في مستوطنة كريات أربع ومدينة الخليل.

٣/٣/٩٤: أفرجت إسرائيل عن ٣٢٨ معتقلاً فلسطينياً.

٤/٣/٩٤: قتل أربعة فلسطينيين في أثناء محاولتهم اقتحام مستوطنة في الضفة الغربية. كما استمرت الصدامات في الأراضي المحتلة وخصوصاً في مخيم بلاطة.

٦/٣/٩٤: استمرت المواجهات في الأراضي المحتلة ليرتفع عدد الجرحى بين الفلسطينيين إلى ٣٠ جريحاً في خلال يومين.

ـ تظاهر عشرات الآلاف من العرب واليهود داخل إسرائيل احتجاجاً على مجزرة الخليل وللمطالبة بنزع سلاح المستوطنين.

٧/٣/٩٤: سقط المزيد من القتلى والجرحى برصاص الجنود الإسرائيليين في صدامات وقعت في مدينة الخليل.

١٣/٣/٩٤: أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن الحكومة الإسرائيلية حظرت نشاط منظمتين يهوديتين متطرفتين هما «كاخ» و«كاهاناحي».

١٥/٣/٩٤: رحبت الإدارة الأميركية بقرارات الحكومة الإسرائيلية بحظر نشاط اليهود المتطرفين.

١٦/٣/٩٤: جرح نحو ٦٠ فلسطينياً في مواجهات عنيفة شهدتها الأراضي المحتلة.

١٧/٣/٩٤: قتل فلسطينيان اثنان وجرح ٣٢ آخرون في مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي.

٢١/٣/٩٤: جرح خمسة مستوطنين يهود بالرصاص في هجوم على حافلة كانت تقلهم قرب رام الله في الضفة الغربية. وأعلنت «حماس» مسؤوليتها عن العملية.

٢٣/٣/٩٤: قتل ستة نشاط فلسطينيين من «حماس» في اشتباك مع القوات الإسرائيلية في الخليل دام أكثر من ٢٢ ساعة.

٢٤/٣/٩٤: جُرح نحو ٢٥ فلسطينياً في صدام مسلح بين «صقور فتح» وحركة «حماس» في قطاع غزة.

٢٨/٣/٩٤: قتل الجيش الإسرائيلي ستة من نشاط «صقور فتح» في مخيم جباليا في قطاع غزة.

٢٩/٣/٩٤: عمت تظاهرات الغضب والاستنكار الأراضي المحتلة مسفرة عن سقوط قتيل فلسطيني ونحو ٧٨ جريحاً.

٣٠/٣/٩٤: عم الإضراب الأراضي المحتلة والقرى العربية في إسرائيل في الذكرى الثامنة عشرة ليوم الأرض. كما سقط نحو ٢٠ جريحاً في صدامات مع الجيش الإسرائيلي في بعض المناطق.

مصر

١/٣/٩٤: اقتحم ثلاثة مسلحين مصرفاً في مدينة أبو تيج في صعيد مصر، وأطلقوا النار على الموظفين.

٢/٣/٩٤: قتل ثلاثة أقباط مصريين في حوادث متفرقة في صعيد مصر.

٣/٣/٩٤: فرقت الشرطة المصرية بالقوة تظاهرة طلابية في جامعة القاهرة احتجاجاً على مجزرة الخليل في الأراضي المحتلة.

٤/٣/٩٤: أطلق مسلحون النار على باخرة سياحية في أثناء رحلة في النيل، أسفر عن إصابة سائحة أجنبية.

- اصطدمت الشرطة بمتظاهرين في الجامع الأزهر تجمعوا للاحتجاج على مجزرة الخليل.

٧/٣/٩٤: هاجم مسلحون ثلاثة قطارات في صعيد مصر، فأصيب اكثر من ستة ركاب بجروح. كما انفجرت قنبلة في وسط أسيوط في الصعيد.

١١/٣/٩٤: سقط أربعة قتلى في هجوم مسلح على دير قبطي في صعيد مصر.

١٧/٣/٩٤: نفذت السلطات المصرية في الاسكندرية حكم الاعدام في عسكريين مصريين أدينا بالتآمر لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك.

٢٠/٣/٩٤: قتل خمسة من رجال الشرطة وجرح أربعة آخرون في اشتباك مع مجموعة من الإسلاميين المتطرفين.

٢١/٣/٩٤: شنت الشرطة المصرية حملة دهم ومطاردة واسعة في صعيد مصر، قتل خلالها ستة متطرفين إسلاميين.

٣١/٣/٩٤: انفجرت عبوة ناسفة أمام مصرف في القاهرة، أدت إلى إصابة شخصين وتدمير عدد من السيارات.

اليمن

١/٣/٩٤: أبدى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح استعداده «لمغادرة الحكم» إذا كان ذلك «يسمح بوضع حد للأزمة في البلاد».

٢/٣/٩٤: فشلت المساعي لعقد جلسة لمجلس الوزراء اليمني.

٣/٣/٩٤: أعلن نائب رئيس الوزراء العميد مجاهد أبو شوارب والزعيم القبلي اسنان أبو لحوم انسحابهما من لجنة الحوار الوطني «لأن البلاد تسير نحو الانفصال» ولعدم قدرتهما على منع ذلك.

٦/٣/٩٤: حذر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح خصومه السياسيين أنهم «سيدفعون الثمن إذا أصروا على إبقاء التوتر العسكري» مؤكداً «أن لا رجعة عن وحدة اليمن».

١١/٣/٩٤: قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف شرح موقفه من الأزمة في البلاد. كما اتهم «الحزب الاشتراكي اليمني» بأنه «اتخذ قرار الانفصال».

١٧/٣/٩٤: حذر نائب الرئيس علي سالم البيض من مخاطر استمرار الأزمة السياسية في البلاد، وأبدى تخوفه «أن يؤدي عدم تطبيق وثيقة العهد والاتفاق إلى انهيار الوحدة» محملاً «زعماء الشمال» تبعة ذلك.

١٨/٣/٩٤: اندلعت اشتباكات مسلحة بين وحدات عسكرية شمالية وأخرى جنوبية في محافظة شبوة. وقد تمكنت اللجنة العسكرية المشتركة من وقفها.

٢٠/٣/٩٤: تبادل طرفا الأزمة اليمنية الاتهامات والمطالبة بتنحية مسؤولين من الطرفين من السلطة.

٢٢/٣/٩٤: أعلن حزب «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم أنه يفضل توسط مصر في الأزمة اليمنية بدل الأردن «لأن الوساطة المصرية ستحظى بدعم دول الخليج».

٢٣/٣/٩٤: بدأ مبعوث مصري خاص إلى اليمن مهمة في تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة اليمنية.

- عقد مجلس الوزراء اليمني أول جلسة له منذ ثلاث سنوات بحضور جميع أعضائه، واتفق على إتخاذ إجراءات للحد من تفاقم الأزمة السياسية في البلاد.

٢٧/٣/٩٤: أعلنت الحكومة اليمنية عن سلسلة من الاجراءات الصارمة حيال المشتبه بتورطهم في أعمال العنف السياسي في البلاد.

- دعا مجلس النواب اليمني الذي انعقد أول مرة منذ شهرين، إلى تطبيق «وثيقة العهد والاتفاق».

٢٨/٣/٩٤: رفض «الحزب الاشتراكي اليمني» حضور اجتماع لمجلس الرئاسة، وأصر على القبض على منفذي الاغتيالات بحق كوادره.

- وصل وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي إلى صنعاء في مهمة وساطة بين أطراف الأزمة.

٣٠/٣/٩٤: تجددت الاشتباكات في محافظة شبوة.

نيسان / ابريل ١٩٩٤

آسيا الوسطى

٢٤-٢٥/٤/٩٤: قام الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران بزيارة أوزبكستان على رأس وفد ضم كبار ممثلي الشركات الفرنسية بهدف دفع المساهمة الفرنسية في تطوير إقتصاد هذه الجمهورية.

اتحاد المغرب العربي

٣-٤/٤/٩٤: انعقدت في تونس قمة دول اتحاد المغرب العربي بغياب العاهل المغربي الحسن الثاني والزعيم الليبي معمر القذافي. وتضمن البيان الختامي للقمة رفض هذه الدول «كل مظاهر الارهاب والعنف والتطرف». ووقع المجتمعون عدداً من اتفاقات

التعاون أبرزها مشروع إقامة منطقة للتبادل الحرّ.

الأردن

١١/٤/٩٤: حذر الملك حسين من استمرار الحصار البحري المفروض على ميناء العقبة الأردني منذ حرب الخليج. ووصف ذلك بأنه «وضع غير قابل للاحتمال» بسبب ما يلحقه من خسائر بالاقتصاد الأردني. وربط حسين بين استئناف دور الأردن في عملية السلام في الشرق الأوسط وبين «إيجاد حل لهذه المشكلة».

١٥/٤/٩٤: عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز مؤتمراً صحافياً طالبا فيه الأردن بوضع حد لنشاط «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» على أراضيه.

١٦/٤/٩٤: أعلن الملك حسين حظر نشاط حركة «حماس» في الأردن، وشدد على أن بلاده «لا تعترف أو تتعامل» مع أي تنظيم فلسطيني غير منظمة التحرير الفلسطينية، وأن أي تنظيم غير المنظمة «سيعامل على أساس أنه غير قانوني». ونفى حسين تهمة دعم نشاط «حماس».

٢٨/٤/٩٤: قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة للأردن هي الأولى منذ عام ١٩٨٧، والتقى خلالها بالملك حسين معزياً بوفاة والدته.

إسرائيل

٤/٤/٩٤: اعتقلت الشرطة الإسرائيلية زعيم حركة «كاخ» اليهودية العنصرية باروخ مارزيل في إطار الاجراءات للحد من ذيول مجزرة الخليل ضد الفلسطينيين.

١٥/٤/٩٤: نظم عشرات الجنرالات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي تظاهرة في تل أبيب تأييداً للحوار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢٤ ـ ٢٧/٤/٩٤: قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بزيارة رسمية لروسيا وهي الأولى لمسؤول إسرائيلي رفيع المستوى منذ قيام دولة إسرائيل. وتركزت محادثاته مع المسؤولين الروس على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وزيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. ورأى رابين أن «إمكان نمو السكان في إسرائيل يعتمد على الهجرة من روسيا وبلدان مجموعة الدول المستقلة». وأثار رابين مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين مسألة وجوب امتناع روسيا عن تزويد سوريا وإيران بالسلاح. كما وقّع رابين عدداً من اتفاقات التعاون الثنائي.

افغانستان

٣/٤/٩٤: تجدد القتال بين الفصائل الأفغانية في تاغوب شرق العاصمة كابول.

ـ وصلت إلى أفغانستان بعثة الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى وقف القتال في البلاد.

٤/٤/٩٤: عاد التراشق الصاروخي والمدفعي إلى كابول بين قوات «الحزب الإسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار وقوات «الجمعية الإسلامية» بزعامة أحمد شاه مسعود.

إيران

٢٨/٤/٩٤: توترت العلاقات الإيرانية ـ البريطانية بعد تحذير بريطاني لإيران من الاتصال بـ «الجيش الجمهوري الإيرلندي».

البلقان

١/٤/٩٤: قرر مجلس الأمن تعزيز قوة الحماية الدولية في البوسنة والهرسك بإرسال ٣٥٠٠ جندي إضافي.

ـ توصل المسلمون وصرب البوسنة إلى مشروع اتفاق لوقف المعارك في جيب بيهاتش شمال غرب البوسنة. فيما تعرضت مدينة غوراجدي المسلمة في شرق البوسنة لقصف عنيف من الميليشيات الصربية.

٤/٤/٩٤: بدأ الصرب سحب مدفعيتهم الثقيلة ودباباتهم من خطوط جبهة القتال مع الجيش الكرواتي في جيب كرايينا داخل كرواتيا.

ـ أعلنت الولايات المتحدة انها لن تقدم على عمل جوي في البوسنة والهرسك على الرغم من الهجمات الصربية على مدينة غوراجدي.

٥/٤/٩٤: اخترق الصرب دفاعات غوراجدي وسيطروا على ١٢ قرية في ضواحيها.

٨/٤/٩٤: فشلت هدنة بين الصرب والمسلمين في غوراجدي، قامت الأمم المتحدة بترتيبها.

ـ نفذت طائرات حلف شمال الأطلسي غارة على مواقع صربية في محيط غوراجدي بناء على طلب ممثل الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة ياسوشي اكاشي. وأوضح الحلف أن الغارة جاءت لدعم جنود الأمم المتحدة، فيما رأى فيها الصرب «عدواناً واضحاً على الشعب الصربي».

١٠/٤/٩٤: أغارت الطائرات الأميركية التابعة لحلف شمال الأطلسي مرة ثانية على مواقع للصرب قرب غوراجدي. وفي الوقت نفسه دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون الصرب إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مؤكداً «اننا سنتصرف إذا ما طلب منا ذلك. لقد فعلنا الآن وسنفعل ذلك مرة ثانية».

١١/٤/٩٤: طلب الرئيس الروسي بوريس يلتسين عقد جلسة عاجلة لمجلس

الأمن لبحث الوضع في البوسنة، وأبدى احتجاجه على الغارات الأميركية على المواقع الصربية في البوسنة. كما وجّه وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف تحذيراً رسمياً إلى الحلف الأطلسي من مغبة قصف الأهداف الصربية دون استشارة روسيا.

١٢/٤/٩٤: واصلت القوات الصربية تقدمها في اتجاه مدينة غوراجدي.

– نبّه الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى أن أي محاولة لحل الأزمة البوسنية بالقوة «ستؤدي إلى حرب إلى الأبد».

– حذر الرئيس الأميركي بيل كلينتون مسلمي البوسنة من استغلال الوضع الناشىء عقب الغارتين الأميركيتين.

١٣/٤/٩٤: كررت روسيا تحذيراتها من أنها ستعارض أي إنذار أطلسي إلى صرب البوسنة إذا «لم تستشر سلفاً».

١٤/٤/٩٤: احتجزت القوات الصربية ١٥٥ جندياً من قوة الحماية الدولية في أنحاء متفرقة من البوسنة. فيما هدد الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي بطلب «دعم جوي إذا كان أمن قوات الأمم المتحدة في خطر».

١٥/٤/٩٤: شهد الوضع العسكري مزيداً من التدهور في غوراجدي التي باتت على وشك السقوط في أيدي الصرب.

– أوضح الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن دور حلف شمال الأطلسي في الحرب في البوسنة «هو أن يكون حازماً ولكن ليس استفزازياً أو أن يحاول تغيير الميزان العسكري».

١٦/٤/٩٤: أسقطت القوات الصربية طائرة بريطانية في أثناء تحليقها في أجواء غوراجدي.

١٧/٤/٩٤: اندفعت القوات الصربية داخل مدينة غوراجدي على الرغم من توصل قيادتها إلى اتفاق مع قيادة قوات الأمم المتحدة لوقف النار في هذه المدينة.

– شددت الولايات المتحدة على دورها الدبلوماسي في البوسنة، وطلبت إلى روسيا ممارسة نفوذها على الصرب لوقف هجومهم في غوراجدي.

١٨/٤/٩٤: انتقد الموفد الروسي الخاص إلى يوغسلافيا السابقة فيتالي تشوركين بشدة صرب البوسنة لخرقهم اتفاقات وقف النار وتعهّداتهم لروسيا. وأعلن «ان على الصرب أن يدركوا انهم يتعاملون مع قوة عظمى وليس مع جمهورية موز».

– أكد الرئيس الروسي بوريس يلتسين، في بيان رسمي، أن «على قيادة صرب البوسنة أن تلتزم وعودها التي قطعتها لروسيا وتوقف هجماتها وتنسحب من غوراجدي». ودعا إلى عقد قمة دولية لبحث الوضع في يوغسلافيا السابقة.

– دعا الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران إلى «المبادرة بلا إبطاء» إلى دفع المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية في البوسنة.

٢٠/٤/٩٤: واصل الصرب قصفهم لمدينة غوراجدي.

– حضّ الرئيس الأميركي بيل كلينتون حلف شمال الأطلسي على اللجوء إلى مزيد من العمل العسكري لوقف هجمات الصرب على «المناطق الآمنة» في البوسنة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي تخطط «لمبادرة دبلوماسية رئيسية» لإنهاء الصراع.

٢٢/٤/٩٤: وجّه حلف شمال الأطلسي انذاراً إلى صرب البوسنة بوقف قصفها لـ «المناطق الآمنة» الست في البوسنة وإلى الانسحاب من مدينة غوراجدي في خلال يومين. وقد دعمت روسيا هذا الانذار معتبرة إياه «رداً ملائماً على طلب الأمم المتحدة التدخل، وإن الخيار الوحيد أمام الصرب هو احترام تعهداتهم».

٢٣/٤/٩٤: أبرم صرب البوسنة والأمم المتحدة اتفاقاً لوقف النار حول غوراجدي وعلى سحب الأسلحة الثقيلة مسافة ٢٠ كلم من خطوط المواجهة حول المدينة.

٢٦/٤/٩٤: عقد ممثلون عن الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي اجتماعاً أول في لندن لما يدعى «مجموعة الاتصال الدولية»، للبحث عن حل للصراع في البوسنة والهرسك.

٢٧/٤/٩٤: وافق مجلس الأمن على إرسال ٣٥٠٠ جندي إضافي لتعزيز قوات الأمم المتحدة في البوسنة.

٢٩/٤/٩٤: عقدت «مجموعة الاتصال الدولية» أول اتصالاتها مع زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش مقترحة وقفاً للنار لمدة شهرين.

تركيا

٥/٤/٩٤: دعت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر إلى اتباع برنامج اقتصادي تقشفي بهدف إصلاح الاقتصاد التركي.

٨/٤/٩٤: أعلنت المانيا أنها أوقفت تزويد تركيا بالسلاح بسبب تقارير عن استخدام هذا السلاح في محاربة الأكراد.

١١-١٢/٤/٩٤: دعا وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في أثناء زيارته لتركيا، إلى إنشاء صيغة اتفاق أمني في الشرق الأوسط «على

نسق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وحضّ بيريز على «جعل التقارب الجغرافي ميزة اقتصادية» مشيداً بدور تركيا «في صوغ السلام في الشرق الأوسط».

١٢/٤/٩٤: أعلنت السلطات التركية أن قواتها العسكرية بدأت حملة واسعة النطاق على قواعد الأكراد في شمال العراق.

الجزائر

١/٤/٩٤: كشفت قوات الأمن الجزائرية عمليات مطاردة العناصر الإسلامية المتشددة في أنحاء البلاد في سبيل استعادة المبادرة.

٥/٤/٩٤: أكدت «الجبهة الإسلامية للانقاذ» أنها لم تلتزم توجيه دعوة إلى وقف أعمال العنف في الجزائر.

٦/٤/٩٤: شنت قوات الجيش سلسلة عمليات أمنية واسعة أسفرت عن قتل عشرات المطلوبين من العناصر الإسلامية، وعن مصادرة كميات من الأسلحة والذخائر.

ـ أعلنت الشرطة الفرنسية عن كشف شبكة أصولية جزائرية تعمل في فرنسا على امداد «الجبهة الإسلامية للانقاذ» وتموينها بالسلاح.

٧/٤/٩٤: دعا زعيم «حركة المجتمع الإسلامي ـ حماس» الشيخ محفوظ نحناح قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى المشاركة في الحوار الوطني «حقناً للدماء وحفاظاً على الوحدة الوطنية».

١٠/٤/٩٤: توصلت الجزائر وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق اولي ينص على منح الجزائر مبلغ مليار دولار كقروض مقابل التزامها برنامجاً للاصلاحات الاقتصادية. وكان أول قرارات الحكومة الجزائرية في هذا السياق خفض قيمة العملة الوطنية.

١١/٤/٩٤: قدم رئيس الحكومة رضا مالك استقالة حكومته إلى الرئيس الجزائري الأمين زروال الذي قبلها وكلف وزير التجهيز (وهو من التكنوقراط) مقداد سيفي تأليف حكومة جديدة.

١٣/٤/٩٤: رأى أحد قادة «الجبهة الإسلامية للانقاذ» رابح كبير في تعيين رئيس وزراء جديد «بادرة إيجابية في إطار البحث عن تسوية» في الجزائر.

١٥/٤/٩٤: أعلن رئيس الوزراء الجزائري الجديد مقداد سيفي حكومته التي جاءت بمعظمها من التكنوقراط.

السودان

١/٤/٩٤: أنهت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مادلين أولبريت زيارة لها للسودان، أجرت خلالها عدداً من اللقاءات مع المسؤولين السودانيين الكبار. وأعلنت أولبريت انها نقلت إلى السلطات السودانية «قلق الولايات المتحدة والمجتمع الدولي» حيال السياسة السودانية الراهنة، ورأت «أن أمام السودان أحد خيارين: إما تغيير سلوكه وكسب فوائد العضوية الكاملة في المجتمع الدولي أو الاستمرار في نهجه الحالي، الأمر الذي سيزيد من عزلته الدولية».

١٩/٤/٩٤: أنهى الفصيل الرئيسي من «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة جون غارانغ مؤتمره الأول معلناً ولادة «السودان الجديد» على «مناطق جنوب كردفان وأقاليم الجنوب الثلاثة وجنوب النيل الأزرق».

٢٠/٤/٩٤: سقط عشرات القتلى والجرحى في مواجهات عنيفة اندلعت في واد مدني بين قوات الأمن السودانية ومواطنين خرجوا متظاهرين احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية.

٢٤/٤/٩٤: احتدم القتال بين القوات الحكومية وقوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في المناطق الجنوبية المتاخمة لاوغندا.

سوريا

١١/٤/٩٤: قام وزير الداخلية التركي ناهد منقشة بزيارة سوريا أجرى خلالها محادثات مع نظيره السوري محمد حربة تناولت مسائل أمنية بين البلدين. وأكد الوزير السوري حرص بلاده على تمتين العلاقات بتركيا والحفاظ على أمنها واستقرارها. وأعرب الوزير التركي، عقب لقائه الرئيس السوري حافظ الأسد، عن رضا بلاده عن «الجهود السورية لوقف أنشطة المتمردين الأكراد، سواء على أراضيها أو في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في لبنان». وتمنى أن يشارك لبنان في المستقبل في أي محادثات تتعلق بمسالة الأكراد.

٢٧/٤/٩٤: وقّع النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي أوليغ سوسكوفتس، في دمشق، اتفاقاً للتعاون الفني والعسكري، وذلك في أثناء زيارة للوزير الروسي لسوريا استمرت يومين، وتناولت التعاون في شتى المجالات وسبل حل مسالة الديون السورية المتوجبة لروسيا. كما دافع المسؤول الروسي عن حق سوريا في امتلاك الأسلحة الدفاعية وعن حقها في الحصول على قطع غيار لترسانتها العسكرية.

سوريا ـ لبنان

٢٠/٤/٩٤: عقدت قمة لبنانية ـ سورية في دمشق بين الرئيسين السوري حافظ الأسد واللبناني الياس الهراوي تناولت آخر المستجدات في عملية السلام في الشرق الأوسط والوضع اللبناني الداخلي.

الشـرق الأوسط / الاتفـاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي

١/٤/٩٤: واصلت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مفاوضاتهما في كل من القاهرة وباريس بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا.

١٠/٤/٩٤: اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية إسرائيل بالمماطلة وإضاعة الوقت، فيما أصر الإسرائيليون على أن المواعيد «ليست مقدسة».

١٣/٤/٩٤: أخفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في التزام استحقاق موعد الشروع في تطبيق الحكم الذاتي الذي نص عليه اتفاق أوسلو.

٢٠ ـ ٢١/٤/٩٤: عقد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز خمسة اجتماعات متلاحقة في بوخارست، أعلنا في ختامها أن الطرفين شارفا على التوصل إلى «نهاية ناجحة».

٢٨/٤/٩٤: عقد في القاهرة اجتماع رباعي ضم الرئيس المصري حسني مبارك والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزيري الخارجية الأميركي وارن كريستوفر والإسرائيلي شيمون بيريز. وأعلن في ختام الاجتماع عن اتفاق منظمة التحرير وإسرائيل على تحديد ٤ أيار/مايو المقبل موعداً لتوقيع الاتفاق النهائي لبدء تطبيق الحكم الذاتي.

٢٩/٤/٩٤: اختتمت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مفاوضاتهما الاقتصادية في باريس بتوقيع اتفاق يحدد الإطار العام لعلاقاتهما الاقتصادية في المستقبل. وقد جرى التوقيع في احتفال رعته وزارة الخارجية الفرنسية.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٤/٤/٩٤: رحب الرئيس السوري حافظ الأسد بدور نشط لروسيا لدفع المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية «نحو تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة». وجاء ذلك بعد لقائه المبعوث الروسي الخاص ايغور ايفانوف الذي حمل إليه رسالة من الرئيس الروسي بوريس يلتسين.

ـ حذر مسؤولون سوريون من «تزعزع» الثقة بمصداقية الإدارة الأميركية ودورها الوسيط في المفاوضات مع إسرائيل، بسبب إبقاء واشنطن اسم سوريا على لائحة الدول التي لا تتعاون في مكافحة المخدرات. ورأى هؤلاء المسؤولون أن اللوبي الصهيوني داخل الإدارة الأميركية يسعى لتخريب العلاقات الأميركية ـ السورية.

٥/٤/٩٤: أنهى الرئيس السوري حافظ الأسد زيارة لمصر عقد خلالها جولتين من المحادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك تناولت تنسيق الموقف العربي في عملية السلام وانتقادات الأسد على الموقف الأميركي إزاء سوريا. ورأى مبارك أن «على الجانب الإسرائيلي أن يكون أكثر مرونة كي تتقدم عملية السلام».

١١/٤/٩٤: أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين عدم وجود مفاوضات سرية بين بلاده وسوريا خارج إطار المفاوضات الثنائية. ولكنه امل في أن تنتقل هذه المفاوضات إلى «مستوى أفضل من الذي جرى حتى الآن».

١٢/٤/٩٤: رفضت سوريا الدعوة الإسرائيلية إلى تغيير إطار المفاوضات متهمة إسرائيل بتفريغ العملية السلمية من محتواها.

١٧/٤/٩٤: كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن فريقاً من خبرائه العسكريين يعدون خطط انسحاب وإعادة انتشار للقوات الإسرائيلية في الجولان، مؤكداً «أن هذه الخطط لا تفترض انسحاباً شاملاً من هناك».

٢٠/٤/٩٤: اعتبر وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن زيارته للشرق الأوسط «روتينية إلى حد كبير»، واستبعد تحقيق «أي انفراج درامي أو اختراقات مهمة». كما نفى وجود طروحات إسرائيلية لوقف حرب «الكاتيوشا» في جنوب لبنان، داعياً إلى التمسك بتفاهم تموز/يوليو ١٩٩٣. ووصف العلاقات الأميركية ـ الأردنية بأنها «ممتازة». ورحب بمشاركة «حماس» في عملية السلام «إذا كانت على استعداد لتغيير أدائها والاضطلاع بدور مختلف».

٢١/٤/٩٤: أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين استعداده لإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الجولان «من أجل السلام» مع سوريا معتبراً أن «للسلام قيمة أكبر لأمن إسرائيل مستقبلاً من مجموعة من المستوطنات».

٢٣/٤/٩٤: حدد وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ثلاثة أهداف لجولته المقبلة في الشرق الأوسط: «تشجيع الأطراف على اتمام المفاوضات على المسار الفلسطيني، والبدء في تطبيق اتفاق غزة ـ أريحا، وبذل الجهد لوضع أسس للتقدم على المسارات الأخرى، إذ عندما تستأنف المفاوضات تكون الأطراف في موقع أفضل لاحراز تقدم في حوارها، وإظهار تصميم الولايات المتحدة على المضي في سياستها المعتمدة إزاء العراق».

٢٥ ـ ٣٠/٤/٩٤: قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر

بجولة جديدة في الشرق الأوسط، استهلها بلقاء العاهل الأردني الملك حسين في العاصمة البريطانية لندن. وقد تجاوب كريستوفر مع طلب الأردن رفع الحصار البحري عن خليج العقبة الأردني، وأشار إلى إبدال الحصار بنظام مراقبة بري. ومن ثم انتقل كريستوفر إلى السعودية حيث اجتمع إلى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً لهم ثبات الموقف الأميركي من إبقاء الحظر الدولي المفروض على العراق. وفي مصر، عقد كريستوفر لقاءً موسعاً ضم الرئيس المصري حسني مبارك والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، وحثهم على التوصل إلى اتفاق نهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لبدء تطبيق الحكم الذاتي. وزار كريستوفر إسرائيل ملتقياً رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مرتين، ونقل إلى سوريا «خطة للسلام الشامل» تتضمن انسحاباً على مراحل من مرتفعات الجولان.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١٧ ـ ١٩/٤/٩٤: انعقدت في سلطنة عمان الجولة الخامسة للجنة الموارد المائية المتصلة بالمفاوضات المتعددة الأطراف. وكان البارز وجود الوفد الإسرائيلي رسمياً لأول مرة في دولة خليجية. وحضر المحادثات، وفود من ٤٣ دولة ومنظمة دولية في ظل مقاطعة لبنان وسوريا كالمعتاد. وقد حققت المحادثات «تقدماً جوهرياً» بالاتفاق على «عدد من الاقتراحات الملموسة» للتعاون في مجال حفظ المياه وتحليتها وإدخال تقنيات وأنظمة جديدة لمعالجة هدر المياه.

الصومال

١١/٤/٩٤: شهدت مدينة كيسمايو جنوب الصومال اشتباكات عنيفة أدت إلى تعليق منظمات الإغاثة الدولية أعمالها في هذه المنطقة. كما شهدت مدينة مركا جنوب مقديشو اشتباكات مماثلة.

١٧/٤/٩٤: تجدد القتال القبلي في جنوب الصومال وفي العاصمة مسفراً عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

العراق

١٤/٤/٩٤: قامت مقاتلتان اميركيتان بإسقاط طائرتي هليكوبتر أميركيتين ظناً إنهما طائرتان عراقيتان تنتهكان المنطقة الجوية المحظورة. وأدى هذا الحادث إلى مقتل ٢٦ ضابطاً من جنسيات مختلفة، وقد أثار ذلك انتقادات شديدة للأداء الأميركي. كما أعلنت القيادة العسكرية الأميركية عن تعليق تحليق المقاتلات فوق شمال العراق ليوم واحد بهدف تحسين إجراءات الأمان.

عُمان

١٠/٤/٩٤: قام وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار بزيارة لسلطنة عمان، أجرى خلالها لقاءات مكثفة مع المسؤولين العمانيين بهدف تطوير التعاون العسكري بين البلدين وانعاش سوق السلاح الفرنسي في الخليج.

١٨/٤/٩٤: أجرى الوفد الإسرائيلي (برئاسة نائب وزير الخارجية يوسي بيلين) المشارك في محادثات لجنة المياه المتفرعة من المفاوضات المتعددة، سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين خليجيين على هامش اجتماعات اللجنة. وكان أبرزها اللقاء مع وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي. ورأى بيلين أن الدول العربية عموماً ودول الخليج خصوصاً باتت أكثر ميلاً» إلى إنهاء حال العداء مع إسرائيل.

شؤون فلسطينية

٤/٤/٩٤: وقعت صدامات عنيفة في أنحاء الأراضي المحتلة، وخصوصاً في مدينة الخليل بين نشاط فلسطينيين والجنود الإسرائيليين حيث سقط ٢٧ جريحاً بين الفلسطينيين.

٥/٤/٩٤: وصل إلى الأراضي المحتلة ٤٩ فلسطينياً مبعدين منذ العام ١٩٦٧، بعدما سمحت لهم إسرائيل بالعودة.

ـ أخلى الجيش الإسرائيلي بعض مواقعه في قطاع غزة استعداداً لتطبيق الحكم الذاتي.

٦/٤/٩٤: إنفجرت سيارة مفخخة قرب حافلة إسرائيلية تنقل طلاباً في مدينة العفولة شمال إسرائيل. وأسفر الحادث عن مقتل سبعة إسرائيليين وجرح أكثر من ٥٢ آخرين. وقد تبنت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» العملية متوعدة بالمزيد «إلى حين انسحاب آخر جندي ومستوطن يهودي من الضفة الغربية وقطاع غزة»، فيما ردت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الأراضي المحتلة.

٧/٤/٩٤: حضت إسرائيل والولايات المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية على إدانة «قتل الإسرائيليين» بطريقة لا لبس فيها.

ـ أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً من تونس أسفت فيه لعملية العفولة الأخيرة «التي أودت بحياة عدد من المدنيين».

١٠/٤/٩٤: طعنت امرأة إسرائيلية في مدينة القدس، كما شهد قطاع غزة مواجهات، بين نشاط الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين.

ـ قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي الاستعانة بالعمالة الآسيوية والأوروبية

الشرقية بهدف الاستغناء عن اليد العاملة الفلسطينية للحد من الهجمات الفلسطينية داخل إسرائيل.

٩٤/٤/١١: وصل ١٦ مراقباً دولياً إلى مدينة الخليل هم الدفعة الأولى من المراقبين الذين تم الاتفاق على وجودهم في المدينة عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي.

٩٤/٤/١٢: قتل مستوطن يهودي امرأة فلسطينية حامل في الضفة الغربية، الأمر الذي أثار موجة من الاحتجاجات الفلسطينية.

٩٤/٤/١٣: نفذ عنصر من «حماس» هجوماً انتحارياً جديداً مفجراً عبوة داخل حافلة إسرائيلية في الخضيرة شمال تل أبيب، وأسفر الهجوم عن مقتل ستة أشخاص وجرح ٣٠ آخرين.

ـ اتصل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات برئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مبدياً أسفه لحادث الخضيرة كما بعث عرفات إلى الإدارة الأميركية مديناً «أعمال العنف ضد أشخاص أبرياء».

٩٤/٤/١٤: توعدت «حماس» إسرائيل بمزيد من الهجمات لارغامها على وضع حد لتجاوزات المستوطنين اليهود.

٩٤/٤/١٥: نفذت السلطات الإسرائيلية حملة اعتقالات واسعة في الأراضي المحتلة في حق أنصار حركة «حماس».

٩٤/٤/١٨: قام الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة لروسيا هي الأولى له منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وطلب عرفات من الرئيس الروسي بوريس يلتسين المساعدة على دفع عملية السلام وإرساء الحكم الذاتي الفلسطيني.

ـ نفذت «حماس» هجوماً آخر في شمال القدس أسفر عن جرح أربعة إسرائيليين.

٩٤/٤/١٩: عاد ستة مبعدين ينتمون إلى حركة «فتح» إلى الأراضي المحتلة.

ـ أوضح رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» موسى أبو مرزوق أنه «إذا ارادوا أن تتوقف المقاومة فالمطلوب انسحاب القوات الصهيونية من الضفة والقطاع والقدس وتفكيك المستوطنات وتعويض الخسائر وإجراء انتخابات حرة».

٩٤/٤/٢١: سمحت إسرائيل بعودة عشرة آخرين من المبعدين الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة.

٩٤/٤/٢٢: وقّع الجناحان العسكريان لحركتي «فتح» و«حماس» في قطاع غزة اتفاقاً يقضي بمنع الاقتتال بين الطرفين.

٩٤/٤/٢٤: عاد ستة مبعدين جدد إلى الأراضي المحتلة.

٩٤/٤/٢٥: منحت السلطات الإسرائيلية بعض الفلسطينيين الذين تعاونوا معها، إبان احتلالها للضفة الغربية والقطاع، الجنسية الإسرائيلية.

٩٤/٤/٢٧: وصلت دفعة جديدة من المبعدين (١١ مبعداً) إلى الأراضي المحتلة.

ـ قال الزعيم الروحي لحركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين، من معتقله الإسرائيلي، أن «مواصلة حماس لعملياتها العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية بعد تطبيق الحكم الذاتي ستتوقف على مدى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة». وأكد أن الحركة ستخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إلا انه أكد أيضاً معارضة الحكم الذاتي بموجب الاتفاق الحالي.

القوقاز

٩٤/٤/١٣: احتدم القتال حول اقليم قرة باخ بين القوات الارمنية والجيش الأذري. في الوقت الذي دعا الرئيس الأذري حيدر علييف مواطنيه إلى «التوحد للدفاع عن أذربيجان».

٩٤/٤/١٨: شنت القوات الأرمنية هجوماً واسعاً على غياندجا، ثاني كبرى المدن الأذرية.

٩٤/٤/٢٢: استطاعت القوات الأذرية استعادة أراضٍ في ضواحي مدينة فضولي الاستراتيجية، فيما ضغط الأرمن في الشطر الشمالي من قرة باخ.

الكويت

٩٤/٤/١٥: ألف ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح حكومة جديدة من ١٥ وزيراً، وتميزت بخروج خمسة وزراء أبرزهم وزير النفط السابق علي أحمد البغلي، كما فقد الإسلاميون اثنين من وزرائهم.

مجلس التعاون الخليجي

٩٤/٤/٤: أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، في ختام دورتهم الـ ٥٠ في الرياض، بياناً أكدوا فيه أن العراق «لا يزال يشكل تهديداً لأمن دول المنطقة واستقرارها». وعبّروا عن «استنكارهم» للحملة الإيرانية ضد السعودية.

٩٤/٤/٢٧: اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في أثناء زيارته للسعودية. وصدر عن الاجتماع بيان شديد اللهجة ضد العراق، دعا إلى «إبقاء اليقظة حياله». وناقش المجتمعون تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط، والرؤية الأميركية للمساهمة الخليجية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

مصر

٩٤/٤/٤: قتل ثلاثة عناصر من الإسلاميين في محافظة اسيوط وآخر في

القاهرة في اشتباكات متفرقة بين هذه العناصر والشرطة المصرية.

٩/٤/٩٤: أغتيل لواء في الشرطة مكلف ملف الأنشطة الإرهابية، قرب منزله في القاهرة. وأعلنت «الجماعة الإسلامية» مسؤوليتها عن العملية.

١٧/٤/٩٤: اعتقلت الشرطة ٥٥٠ شخصاً في عمليات مداهمة شنتها في محافظتي القاهرة وأسيوط.

٢٠/٤/٩٤: اغتيل قائد قوى الأمن في محافظة أسيوط في عملية تبنتها «الجماعة الإسلامية».

٢٨/٤/٩٤: جدد الرئيس المصري حسني مبارك تأكيده مكافحة التطرف الديني في مصر.

المغرب

١٤/٤/٩٤: التقى نائب الرئيس الأميركي آل غور في مراكش العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، على هامش مفاوضات «الغات» التي انعقدت في المغرب. وشدد نائب الرئيس على «سبل تعزيز الدعم الأميركي للمغرب في وجه المدّ الأصولي الإسلامي وكحلقة وصل بين العرب وإسرائيل».

اليمن

١/٤/٩٤: سيطر التصعيد على مواقف القادة اليمنيين، فيما تراجعت أسهم التوصل إلى حل سياسي للأزمة التي تعصف بالبلاد.

٥/٤/٩٤: تبادل الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) الاتهامات بتصعيد الأزمة وتهديد وحدة اليمن.

٦/٤/٩٤: اغتيل أحد كوادر «الحزب الاشتراكي» في محافظة تعز.

٧/٤/٩٤: وقعت اشتباكات بين وحدات عسكرية شمالية وأخرى جنوبية في مدينة ذمار جنوب العاصمة صنعاء.

- تابعت «لجنة الحوار الوطني» اجتماعاتها دون التوصل إلى حل يرضي الطرفين.

١٠/٤/٩٤: أجرى وزيرا خارجية مصر صفوت الشريف ودولة الإمارات العربية المتحدة راشد عبد الله النعيمي محادثات مع المسؤولين اليمنيين في مهمة وساطة لتسوية الأزمة في اليمن.

- أكد الرئيس السوري حافظ الأسد ضرورة تسوية الأزمة اليمنية «عبر الحوار».

- أبدى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني استعداد بلاده «للمساهمة في المحافظة على وحدة اليمن»، لدى استقباله وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه.

١٦/٤/٩٤: قرر الأردن سحب بعثته العسكرية من اليمن التي كانت تعمل على فض الاشتباك بين قوات الطرفين العسكرية. كذلك فعلت البعثة العمانية.

٢١/٤/٩٤: أكد نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض أن «لا تراجع عن الوحدة لأنها قدر الشعب ومصيره». ورأى أن حل الأزمة لن يتم إلا بـ«التراضي والحوار». ودعا إلى عدم توريط الجيش «في الصراعات السياسية».

٢٢/٤/٩٤: تبادل الطرفان اليمنيان المتنافسان اتهامات بارسال تعزيزات عسكرية إلى عدد من المناطق.

٢٣/٤/٩٤: اجتمعت الحكومة اليمنية في صنعاء، أول مرة منذ أشهر، ولكنها فشلت في التوصل إلى اتفاق.

٢٧/٤/٩٤: اندلعت اشتباكات عنيفة بين وحدتين مدرعتين متنافستين في الجيش اليمني قرب مدينة عمران شمال صنعاء. وأسفر ذلك عن وقوع مئات الإصابات لدى الجهتين. واستمرت هذه الاشتباكات لمدة ثلاثة ايام، فيما لف التوتر مناطق أخرى في الشمال والجنوب.

ايــار / مايــو ١٩٩٤

الأردن

٥/٥/٩٤: عقدت اللجنة الأردنية ـ المصرية العليا المشتركة أول اجتماع لها في العاصمة الأردنية عمان، أول مرة منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠.

إسرائيل

٢٥/٥/٩٤: كشف النقاب عن اعداد وثيقة تمهيدية بين الفاتيكان وإسرائيل تقر فيها الكنيسة الكاثوليكية، أول مرة بمسؤوليتها عن ظاهرة اللاسامية واضطهاد اليهود عبر التاريخ حتى المحرقة النازية.

٢٦/٥/٩٤: أعلنت بريطانيا رفع الحظر على توريد الأسلحة إلى إسرائيل الذي فرضته منذ اجتياح لبنان عام ١٩٨٢.

إيران

١٢/٥/٩٤: توترت العلاقات الإيرانية ـ البريطانية بشدة عقب اكتشاف أجهزة تنصت في مقر السفارة الإيرانية في لندن.

إيران ـ السعودية

١٦/٥/٩٤: تصاعدت حدة التوتر

في العلاقات بين إيران والسعودية في أثناء موسم الحج.

١٧/٥/٩٤: ألغت السلطات الإيرانية تظاهرة في مكة كان الحجاج الإيرانيون يعتزمون القيام بها. فيما اتخذت السلطات السعودية اجراءات أمن مشددة حول مقر بعثة الحج الإيرانية.

٣١/٥/٩٤: انتقد الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني «الضغوط غير المقبولة» التي تمارسها السعودية على دول الخليج.

البلقان

١/٥/٩٤: شهدت جبهات شمال البوسنة معارك متفرقة بين الجيش البوسني المسلم والميليشيات الصربية. وشاركت القوات الكرواتية هذه المرة في القتال إلى جانب المسلمين.

٣/٥/٩٤: توترت الأجواء بين الميليشيات الصربية وقوات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة. ومنع الصرب هذه القوات من إيصال امدادات إلى مدينة غوراجدي المسلمة.

٥/٥/٩٤: طالبت الحكومة البوسنية باستقالة ممثل الأمم المتحدة في البوسنة ياسوشي أكاشي بسبب سماحه للصرب بتحريك قطعهم العسكرية في المنطقة المحظورة حول العاصمة سارايفو ومدينة غوراجدي.

٧/٥/٩٤: بدأت في السفارة الأميركية في فيينا جولة محادثات بين الكروات ومسلمي البوسنة لبحث تفاصيل الاتفاق الذي توصلا إليه الشهر الفائت.

٨/٥/٩٤: افتتح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي سفارة بلاده في سارايفو مؤكداً دعم إيران «قضية المسلمين في البوسنة».

١١/٥/٩٤: أعلن المبعوث الأميركي الخاص إلى يوغسلافيا السابقة تشارلز ريدمان أن المفاوضين من كروات البوسنة ومسلميها قد توصلوا في فيينا إلى اتفاق حول «المسائل الشائكة» المتعلقة بتوزيع المناصب الرئيسية في الفيدرالية الكرواتية ـ المسلمة المزمع انشاؤها. كما اتفقوا على الحدود والكانتونات.

١٢/٥/٩٤: أقر مجلس الشيوخ الأميركي اقتراحاً يطلب من الإدارة الأميركية السعي للتوصل إلى اتفاق دولي لرفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى مسلمي البوسنة.

١٣/٥/٩٤: اتفق وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا والمانيا واليونان، بعد اجتماعهم في جنيف، على استراتيجية مشتركة جديدة تهدف إلى معاودة مفاوضات السلام في البوسنة خلال فترة مقترحة لوقف النار مدتها أربعة أشهر. كما أقر الوزراء خطة لتقسيم البوسنة تعطي الصرب ٤٩ في المئة من الأراضي في حين يحصل المسلمون والكروات على البقية.

ـ صوت مجلس النواب الروسي على قرار يدعو الحكومة الروسية إلى الانسحاب من المشاركة في العقوبات المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي المؤلف من صربيا ومونتينيغرو.

١٥/٥/٩٤: حقق الجيش البوسني المسلم عدداً من النجاحات في توزلا شمال البوسنة ضد القوات الصربية.

١٧/٥/٩٤: لوحت فرنسا بسحب جنودها من قوة الحماية الدولية العاملة في يوغسلافيا السابقة ما لم يتحقق اختراق في مفاوضات السلام.

٢٣/٥/٩٤: انهار اتفاق عقده صرب البوسنة مع قوات الأمم المتحدة لتخفيف حدة التوتر في محيط مدينة غوراجدي بعدما رفض الصرب سحب مسلحيهم من المنطقة المحظورة حول المدينة.

٢٤/٥/٩٤: أعلن الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش رفضه الخطة الدولية لتقسيم البوسنة.

ـ واصل الجيش البوسني هجماته في شمال البوسنة.

٢٥/٥/٩٤: اجتمعت «مجموعة الاتصال الدولية» بممثلين عن الأطراف البوسنية في مدينة تالوار في جنوب شرق فرنسا بهدف اقناعهم بالخطة التي اعتمدتها هذه المجموعة للسلام في البوسنة.

ـ رأى الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن رفع بلاده وحدها حظر إرسال الأسلحة المفروض على البوسنة «يقضي على فرص إحلال السلام» في البوسنة، ويضر بعلاقات واشنطن بأوروبا.

ـ أكدت فرنسا أنها لن تدعم فكرة رفع الحظر على إرسال الأسلحة إلى البوسنة، لأن ذلك سيؤدي إلى إطالة أمد الحرب. وأعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ربط بلاده بين استمرار وجود قواتها في البوسنة وبين عقد مؤتمر للسلام وبالاتفاق على خطة سلام مشتركة.

ـ طالب وزير الخارجية الإيطالي انطونيو مارتينو باشتراك بلاده في «مجموعة الاتصال الدولية» الخاصة بالبوسنة، مبدياً استعداد حكومته لإرسال جنود إيطاليين «بشروط» إلى البوسنة في إطار القوة الدولية العاملة هناك.

٢٦/٥/٩٤: أنهت «مجموعة الاتصال الدولية» مفاوضاتها مع الأطراف البوسنيين في جنوب فرنسا دون أن تحرز أي تقدم سوى الإعلان عن انها ستعاود المفاوضات في الشهر المقبل.

٢٨/٥/٩٤: رأى القائد العام

للجيش البوسني راسم ديلتيش أن قواته «أصبحت الآن مستعدة لتحرير الأراضي التي كانت تسكنها أغلبية مسلمة قبل الحرب واحتلها الصرب».

٣١/٥/٩٤: اجتمع برلمان الفيدرالية الكرواتية المسلمة في سراييفو في جلسة خاصة، وانتخب زعيم كروات البوسنة كريسيمير زوبماك رئيساً للفيدرالية والمسلم أيوب غانيتش نائباً للرئيس.

تركيا

١/٥/٩٤: واصل الجيش التركي عملياته العسكرية في مطاردة مجموعات «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق البلاد.

١٠/٥/٩٤: أدت المواجهات العنيفة في جنوب شرق الأناضول إلى موجة نزوح كبيرة بين أكراد تركيا في اتجاه شمال العراق.

١٨/٥/٩٤: قصفت الطائرات التركية معسكراً رئيسياً للمقاتلين الأكراد في شمال العراق.

– أعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل عن وجود «تعاون وثيق مع إيران في شأن حزب العمال الكردستاني والوضع في شمال العراق».

٢٥/٥/٩٤: اتهمت تركيا اليونان بتدريب مقاتلين أكراد على تنفيذ هجمات ضد أهداف مختلفة في تركيا.

الجزائر

٥/٥/٩٤: أجرى الرئيس الجزائري الأمين زروال تعديلات واسعة في قيادة القوات المسلحة وقيادات المناطق العسكرية.

٨/٥/٩٤: اغتال مسلحون كاهناً وراهبة من التابعية الفرنسية في العاصمة الجزائر. وقد تبنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» العملية.

– تظاهر مئات الجزائريين في العاصمة وعدد من المدن تأييداً للسياسة التي تنتهجها الحكومة.

١٠/٥/٩٤: نفذت قوى الأمن الجزائرية حملة مطاردة واسعة على الجماعات الإسلامية المتشددة، وأعلنت عن مقتل ٦٦ إسلامياً منذ أول الشهر الجاري.

١٢/٥/٩٤: وصف وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه الوضع في الجزائر بأنه «خطير جداً» واصفاً «الجبهة الإسلامية للانقاذ منظمة إرهابية معادية لأوروبا والغرب»، مشيراً إلى أنها «إذا وصلت إلى السلطة لا يمكن تصور النتائج». وأوضح أن فرنسا تنفق نحو مليار دولار في السنة لمساعدة الجزائر. كما نبه الوزير الفرنسي الولايات المتحدة إلى أخطار سيناريو وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر.

١٣/٥/٩٤: رأى مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية انه ليس لدى الإدارة الأميركية أي دليل يظهر أن «الجبهة الإسلامية للانقاذ» متورطة في أعمال العنف في الجزائر، وبالتالي فإن الإدارة لا تعدها «منظمة إرهابية». وأضاف المسؤول أن معظم أعمال العنف في الجزائر يقوم بها «منظمة الجماعة الإسلامية المسلحة».

١٥/٥/٩٤: رحبت «الجبهة الإسلامية للانقاذ» بالموقف الأميركي منها، فيما حملت بعنف على الموقف الفرنسي.

– عينت الحكومة الجزائرية ١٧٨ عضواً في «المجلس الوطني الانتقالي»، تم اختيارهم من ٣٠ حزباً ونقابة واتحاد مهني. وأهم الأحزاب التي قبلت المشاركة في المجلس كانت «حركة المجتمع الإسلامي – حماس».

١٨/٥/٩٤: افتتح الرئيس الجزائري الأمين زروال أعمال «المجلس الوطني الانتقالي» مؤكداً الخيار المزدوج لحكومته في «مكافحة الإرهاب والعنف» من جهة، و«إطلاق الحوار» مع المعارضة من جهة أخرى.

١٩/٥/٩٤: قتل ثلاثة رعايا روس وجرح خمسة آخرون في هجوم مسلح على حافلة كانت تقلهم إلى مطار الجزائر. كما قتل في الهجوم ١١ جندياً جزائرياً من حراس الحافلة.

– أمر الرئيس الجزائري الأمين زروال بالافراج عن ١٠٠٠ سجين، وخفّض عقوبة عدد آخر.

٢٦/٥/٩٤: قتل نحو ٧٠ جندياً في هجوم مسلح على ثكنة للجيش الجزائري في ولاية سيدي بلعباس غرب العاصمة.

– أبدت الولايات المتحدة قلقها العميق من تدهور الأوضاع في الجزائر مجددة الدعوة إلى اجراء «تغييرات سياسية جادة».

٢٩/٥/٩٤: أغتيل قاضٍ في ولاية تيزي أوزو جنوب الجزائر.

– وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر قرضين قيمتهما ١,٠٤ مليار دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية فيها.

حركة عدم الانحياز

٣١/٥/٩٤: بدأت في القاهرة أعمال المؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز تحت شعار البحث عن صيغة جديدة للحركة بعد نهاية الحرب الباردة. وشارك في المؤتمر ممثلون عن ١٠٩ دول كان أبرزهم وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي. وقد وافق المؤتمر على طلب انضمام جنوب افريقيا إلى الحركة.

السودان

١٧/٥/٩٤: بدأت في العاصمة

الكينية نيروبي جولة جديدة من مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وفصيلي «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، ولكنها لم تسفر عن أي تقدم إلا عن اتفاق على نقل المساعدات الإنسانية إلى سكان جنوب السودان.

٢٩/٥/٩٤: رعى الرئيس النمساوي توماس كليستك لقاءً في فيينا بين الرئيسين السوداني عمر حسن البشير والأوغندي يويري موسيفيني. وتناول اللقاء سبل إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان ومعالجة مشكلة اللاجئين السودانيين في أوغندا.

سوريا

١٠/٥/٩٤: أبقت الإدارة الأميركية على اسم سوريا على لائحة «الدول الراعية للإرهاب»، إلى جانب دول أخرى، لأنها «لا تزال تقدم الدعم والملجأ الآمن لجماعات عدة متورطة في الإرهاب الدولي».

سوريا ـ لبنان

٥/٥/٩٤: عقدت في العاصمة السورية دمشق قمة لبنانية ـ سورية موسعة تركز البحث فيها حول المرحلة الجديدة على الصعيدين الاقليمي والداخلي اللبناني. وتم الاتفاق بين الجانبين على مضي السلطات اللبنانية في ضبط الوضع الأمني وتحصين الوضع السياسي. كما اتفق أيضاً على مزيد من التنسيق بين لبنان وسوريا في ضوء توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي

٣/٥/٩٤: عقد اجتماع في القاهرة بين الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين بحضور الرئيس المصري حسني مبارك ووزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. وكرس الاجتماع لتسوية النقاط المعلقة في المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وخصوصاً «حق إسرائيل في التدخل العسكري في مناطق الحكم الذاتي في حال تعرض أمنها للخطر». وقد حث كريستوفر الجانبين على الإسراع في التوصل إلى اتفاق. وقد أعلن عن التوصل إلى اتفاق على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا وتأجيل البحث في بعض النقاط الشائكة إلى مرحلة مقبلة.

٤/٥/٩٤: رعى الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة حفل توقيع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين اتفاقاً حول بدء تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وحضر الاحتفال وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ونظيره الروسي اندريه كوزيريف اللذان وقعا الاتفاق بصفة شاهدين. ولم يخل الاحتفال من المفاجآت بسبب إشكال في توقيع بعض الخرائط الملحقة بالاتفاق، التي كادت تطيح بالعملية. وقد أشادت الولايات المتحدة وأوروبا بالخطوة ودعتا إلى الاسراع في تطبيق الاتفاق. فيما قاطع لبنان وسوريا الاحتفال، ورأت الأخيرة أن هذا الاتفاق يعيق «عملية السلام» في الشرق الأوسط. كما استقبل سكان الأراضي المحتلة الاتفاق بفتور.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

١ ـ ٥/٥/٩٤: واصل وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في جولته في الشرق الأوسط التي كان بدأها أواخر الشهر الماضي. فانتقل إلى إسرائيل، بعد سوريا، حيث عقد عدداً من اللقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين معترفاً بأن «فجوات كبيرة جداً» لا تزال تفصل بين وجهتي النظر السورية والإسرائيلية. لكنه أشار إلى أنه لمس «أول مرة» جدية لدى كل طرف في درس مقترحات الآخر. بعدها وصل كريستوفر إلى القاهرة ليشارك في رعاية الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

٤/٥/٩٤: أوضح الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن أي اتفاق سلام في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن اتفاقاً «يعترف بسيادة لبنان ووحدة أراضيه ويقضي على الإرهاب في هذا البلد». ورأى أن ثمة فرصة حقيقية لتحقيق انفراج على المسار السوري ـ الإسرائيلي هذه السنة.

١١/٥/٩٤: استبعدت وزارة الخارجية الأميركية «تحقيق نجاح كبير» في جولة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في الشرق الأوسط. وذكرت أن «جولات كثيرة» ستحصل قبل الوصول إلى نتيجة، ورأت أن المحادثات على المسار السوري دخلت «مرحلة جديدة».

١٢/٥/٩٤: شككت سوريا في احتمالات نجاح جولة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في المنطقة. ونددت بإبقاء الإدارة الأميركية اسمها على اللائحة الأميركية «للدول الراعية للإرهاب» واصفة ذلك أنه «رسالة في غير محلها». ودعت كريستوفر، إلى أن يمارس «ضغوطاً حقيقية» على إسرائيل «إذا ما أراد أن يتوصل إلى نتيجة ما في جولته».

١٥ ـ ١٩/٥/٩٤: بدأ وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر المرحلة الثانية من جولته في الشرق الأوسط بزيارة سوريا، حيث التقى الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير خارجيته فاروق الشرع. وحذر كريستوفر من توقع حصول «تقدم سريع» في عملية السلام بين سوريا

واسرائيل، فيما رحبت سوريا بجهوده مشيرة إلى انها تقبل جدولاً زمنياً سريعاً للانسحاب الإسرائيلي من الجولان. ثم انتقل كريستوفر إلى إسرائيل وعقد جولة محادثات مع المسؤولين فيها واصفاً «مسيرة السلام بين سوريا وإسرائيل» بأنها «طويلة وشاقة». ثم عاد كريستوفر مرة ثانية إلى سوريا، ومنها إلى مصر، حيث أنهى جولته، واصفاً الرئيس الأسد بأنه «جاد جداً في هذه العملية ومصمم جداً».

١٩/٥/٩٤: أوضح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع «أن المقترحات التي نقلها الوزير وارن كريستوفر خلال زيارته لسوريا لم تساعد على تحقيق تقدم لأنها تنطلق من نيات إسرائيلية مبيتة لعدم الانسحاب الكامل من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧».

٢٠/٥/٩٤: قام العاهل الأردني الملك حسين بزيارة سريعة لسوريا، التقى خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد، وناقشا آخر المستجدات في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكدا، بعد لقائهما، مواصلة العمل من أجل تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي وضرورة التنسيق العربي بين الأطراف المعنيين بالعملية السلمية.

٢٣/٥/٩٤: بدأ المبعوث الشخصي للرئيس الروسي فيكتور بوسافاليوك جولة في الشرق الأوسط استهلها بزيارة سوريا. وأعلن بوسافاليوك أن بلاده «لن تدخر جهداً بوصفها قوة عظمى في سبيل احلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط».

٢٥/٥/٩٤: طلب وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن يبدأ «تطبيع» العلاقات بين سوريا وإسرائيل في أثناء المفاوضات الجارية بينهما.

٣١/٥/٩٤: رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية «مجمدة» لأن السوريين «يريدون تعهداً بالانسحاب الكامل من الجولان ولست مستعداً لاعطائهم ذلك».

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

٣ ـ ٥/٥/٩٤: عقدت لجنة الحد من التسلح، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، اجتماعاتها في قطر بحضور وفد إسرائيلي رسمي. وشارك في الاجتماعات ٤٢ وفداً وقاطعها لبنان وسوريا كالمعتاد. وبرز في مناقشات اللجنة محاولة من الوفد الاميركي لحث الدول الخليجية إلى انهاء مقاطعتها لإسرائيل وإلى إقامة علاقات طبيعية معها. وانتهت أعمال اللجنة وسط خلاف بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي على مدى الحد من الأسلحة في المنطقة، ولا سيما موضوع الأسلحة النووية منها.

١٠ ـ ١١/٥/٩٤: انعقدت اللجنة الخاصة باللاجئين، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، في القاهرة بمشاركة ٤٠ وفداً قاطعها لبنان وسوريا. وأقرّ المشاركون تقديم مساعدات مالية بهدف تحسين فرص العمل وظروف المعيشة في المخيمات الفلسطينية في الأراضي المحتلة وسوريا ولبنان والأردن. ورأى الوفد الاميركي أن ذلك بمثابة «رسالة» إلى اللاجئين الفلسطينيين تشعرهم بأنهم «مستفيدون من السلام».

العراق

٣/٥/٩٤: اندلعت معارك عنيفة في شمال العراق بين قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من جهة، وأخرى تابعة لـ«الاتحاد الوطني الكردستاني». وأسفر ذلك عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين، وأدى إلى انقسام المنطقة الكردية إلى منطقتين متنازعتين.

١٢/٥/٩٤: تم الاتفاق على وقف للنار في شمال العراق بين الفصيلين الكرديين المتنافسين برعاية من «المؤتمر الوطني العراقي». إلا أن هذا الاتفاق لم يعمر طويلاً.

١٨/٥/٩٤: قرر مجلس الأمن الاستمرار في فرض العقوبات الاقتصادية على العراق. وبرز في المناقشات التي سبقت اتخاذ القرار، خلاف بين أعضاء المجلس حول هذه المسألة.

١٩/٥/٩٤: اتهم زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني «حراس الثورة» الايرانيين بدعم المقاتلين الأكراد الإسلاميين المتحالفين مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ضده.

٢٣/٥/٩٤: كشف الرئيس التركي سليمان ديميريل عن وساطة تركية لانهاء الاقتتال بين أكراد شمال العراق.

٢٩/٥/٩٤: أقال الرئيس العراقي صدام حسين رئيس الوزراء أحمد حسين الخضير، وتولى بنفسه هذا المنصب. وألف حكومة جديدة تحت شعار مكافحة الغلاء ومعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد.

٣٠/٥/٩٤: هددت الأمم المتحدة بوقف برامج الإغاثة المخصصة لشمال العراق، وبسحب الحرس الدولي من هذه المنطقة، في حال استمرار القتال بين الأحزاب الكردية هناك.

٣١/٥/٩٤: توصلت الأحزاب الكردية المتصارعة إلى اتفاق لوقف القتال في ما بينها بعد وساطة تركية وجهود سورية.

شؤون فلسطينية

٣/٥/٩٤: وقع ممثلون عن

إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والدانمارك وإيطاليا والنروج اتفاقاً على إرسال ١٦٠ مراقباً دولياً إلى مدينة الخليل في الضفة الغربية عملاً بقرار مجلس الأمن الصادر عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي.

٨/٥/٩٤: بدأ المراقبون الدوليون انتشارهم في مدينة الخليل. وشهد هؤلاء في أثناء انتشارهم اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين.

١٠/٥/٩٤: وقع هجوم مسلح على حافلة إسرائيلية في منطقة رام الله في الضفة الغربية أسفر عن إصابة اثنين من الركاب.

١٦/٥/٩٤: وقعت مواجهات عنيفة في مدينة الخليل بين نشَاط فلسطينيين والقوات الإسرائيلية والمستوطنين اليهود بعدما دخلوا المدينة بأسلحتهم وحاولوا دخول مسجد عنوة. وقد أسفرت هذه المواجهات عن جرح ١٨ فلسطينياً وفرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على المدينة.

١٧/٥/٩٤: هوجم مستوطن يهودي وامرأة قرب مدينة الخليل من جانب عناصر من حركة «حماس» التي تبنت العملية، ودعت السلطات الإسرائيلية «إلى وقف عمليات إطلاق النار على الفلسطينيين وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية وسحب أسلحة المستوطنين».

٣١/٥/٩٤: توتر الوضع الأمني في الضفة الغربية المحتلة عقب قتل الجيش الإسرائيلي عمداً لنشاطٍ من حركة «حماس» كان يطاردهما عند المدخل الشمالي لمدينة القدس.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٤/٥/٩٤: أفرجت السلطات الإسرائيلية عن نحو ألف سجين فلسطيني من سجونها على دفعات تنفيذاً لاتفاق الحكم الذاتي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٥/٥/٩٤: قام الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة الأردن لإطلاع العاهل الأردني الملك حسين على تفاصيل اتفاق الحكم الذاتي ولكسب تأييده له.

١٠/٥/٩٤: دخلت طليعة الشرطة الفلسطينية قطاع غزة. فيما شرعت القوات الإسرائيلية بإخلاء مواقعها.

١٢/٥/٩٤: سمّى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ١٥ شخصية فلسطينية كأعضاء في السلطة الوطنية التي ستتولى إدارة الحكم الذاتي برئاسته.

١٣/٥/٩٤: تسلمت الشرطة الفلسطينية مدينة أريحا بعد ٢٧ سنة من الاحتلال الإسرائيلي وسط ابتهاج السكان بانسحاب القوات الإسرائيلية. كما وصلت دفعة جديدة من الشرطة إلى غزة.

ـ رأى رئيس الاستخبارات الإسرائيلي الجنرال أوري ساغي أن تقوية منظمة التحرير الفلسطينية «شرط ضروري» لنجاح عملية السلام. لكنه حذر، في الوقت نفسه، من هذا الأمر «لأنه قد يفتح شهية المنظمة للمطالبة بإقامة دولة فلسطينية».

١٥/٥/٩٤: شرعت الشرطة الفلسطينية في ممارسة مهماتها التنظيمية في أريحا. فيما تحدى المستوطنون الإسرائيليون الشرطة بدخولهم إلى أريحا بسلاحهم للصلاة في كنيس يهودي في المدينة.

ـ فشلت المحادثات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في التوصل إلى اتفاق مستقبلي للتعاون بين سلطات الجانبين.

١٦/٥/٩٤: أكد قائد الشرطة الفلسطينية في أريحا اللواء اسماعيل جبر أن دخول المستوطنين اليهود للصلاة في أريحا بسلاحهم «أمر لن يتكرر».

١٧/٥/٩٤: قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بزيارة أريحا، واجتمع بوفد من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني برئاسة فيصل الحسيني. وأوضح كريستوفر أن الزيارة ترمي إلى التأكيد للفلسطينيين «انهم ليسوا وحدهم في هذه المهمة، وأن المجتمع الدولي مستعد لمساندتهم في تحقيق الانتقال التاريخي».

ـ وقعت مواجهات عنيفة في غزة بين القوات الإسرائيلية وهي تخلي مواقعها، مع متظاهرين فلسطينيين.

ـ ثارت ثائرة السلطات الإسرائيلية بسبب كلمة للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات القاها في مسجد في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا، ودعا فيها إلى «الجهاد من أجل تحرير القدس». ورأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في ذلك «انتهاكاً خطيراً لتعهدات عرفات الخطية وتهديداً لعملية السلام».

١٨/٥/٩٤: تسلمت الشرطة الفلسطينية مسؤولية الأمن في كامل قطاع غزة وسط مظاهر الابتهاج والفرح من جانب الفلسطينيين الذين لاحقوا الجنود الإسرائيليين بالحجارة في أثناء انسحابهم من القطاع.

ـ أعلنت قيادة الشرطة الفلسطينية انها تنوي تنظيم حمل الأسلحة في مناطق الحكم الذاتي. وردّت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» بأنها «لن تسمح لأحد بأن ينتزع منها سلاحها ما دام الاحتلال الصهيوني جاثماً على الأرض الفلسطينية»، ودعت إلى تفادي حرب أهلية «على النمط الجزائري».

١٩/٥/٩٤: أوضح الزعيم

الفلسطيني ياسر عرفات لوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في أثناء لقائهما في النروج، أنه عنى بكلمة الجهاد «الجهاد السلمي وليس العنفي». فيما أشار بيريز إلى أن عرفات «تعهد مرة أخرى التزام المبادىء الأساسية لاتفاق الحكم الذاتي».

٢٠/٥/٩٤: قتل جنديان إسرائيليان على معبر ايريتز عند المدخل الجنوبي لقطاع غزة، في هجوم مسلح تبنته «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين». وردت إسرائيل بإغلاق الطرق المفضية إلى القطاع لتسعة أيام، فيما وعدت الشرطة الفلسطينية باتخاذ «الاجراءات الضرورية» للحؤول دون تكرار مثل هذه العمليات التي «تضر بالأمن الوطني الفلسطيني».

٢٤/٥/٩٤: أصدر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قراراً بوصفه رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، ألغى بموجبه العمل بالأوامر العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة وأريحا «باستثناء بعض الأوامر المتعلقة باتفاق الحكم الذاتي» أي الأمن الخارجي. وقد احتجت إسرائيل على ذلك مشيرة إلى أن «لا حق لعرفات» في ذلك.

٢٥/٥/٩٤: دعا وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى أن يؤكد مجدداً التزامه اتفاق الحكم الذاتي، وذلك بعد لقاء كريستوفر نظيره الإسرائيلي شيمون بيريز في واشنطن. ورأى كريستوفر أن «عملية السلام لا يمكن أن تستمر إلا في مناخ الثقة»، وأنه «من المهم جداً الوفاء بالالتزامات».

ـ كشف قائد المنطقة العسكرية الجنوبية في إسرائيل الجنرال ماتان فيلناي أن لدى قيادة الاركان في الجيش الإسرائيلي «خططاً لعودة قواتنا إلى غزة إذا لاحظنا في الأشهر المقبلة أن الفلسطينيين يخرقون اتفاق الحكم الذاتي وأن هذا الاتفاق لا يطبق».

٢٦/٥/٩٤: عقد مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية اجتماعه الرسمي الأول برئاسة ياسر عرفات في تونس. واستمر الاجتماع ثلاثة أيام حيث أقر البرنامج السياسي لإدارة الحكم الذاتي، كما تم توزيع الحقائب على أعضاء المجلس. وتعهد المجلس تطبيق الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل وأكد العزم على «إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس في المستقبل». فيما رفضت حركة «حماس» عرضاً من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في هذا المجلس.

ـ تبنت «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» هجوماً بالأسلحة النارية على سيارة عسكرية إسرائيلية قرب معبر رفح في قطاع غزة.

٢٧/٥/٩٤: شدد المسؤولون الإسرائيليون على أنهم سيتصدون لإقامة أي مؤسسات فلسطينية في مدينة القدس، مؤكدين أن المدينة «ستبقى عاصمة موحدة لإسرائيل» وأنها لن تقسم.

٣٠/٥/٩٤: أطلقت إسرائيل سراح مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين لديها الذين وصلوا إلى قطاع غزة حيث لقوا ترحيباً حاراً.

ـ أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية تمسكها بمراكزها في القدس. واتهمت إسرائيل بأنها «تحاول حسم موضوع المدينة قبل موعد المفاوضات الخاصة في هذا الشأن والمحددة بعد ثلاث سنوات».

٣١/٥/٩٤: أكد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أنه سيذهب «إلى النهاية في عملية السلام» مشدداً على «عدم التهاون أمام أي عرقلة». ودعا إلى «الجهاد من أجل التنمية» في مناطق الحكم الذاتي. وحضّ رجال الأعمال الفلسطينيين على المشاركة في هذه العملية.

القوقاز

١٣/٥/٩٤: وقعت أرمينيا وأذربيجان وممثلون عن أرمن اقليم قرة باخ في موسكو اتفاقاً لوقف النار رعته روسيا، ينص على نشر قوات من روسيا ودول المجموعة المستقلة للفصل بين المتحاربين.

١٧/٥/٩٤: رفضت المجالس النيابية في أرمينيا وأذربيجان المصادقة على اتفاق موسكو الذي تم التوصل إليه بين الأطراف المتحاربين لوقف القتال في قرة باخ.

مصر

٣/٥/٩٤: تم تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بخمسة إسلاميين دينوا في محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري عاطف صدقي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٩/٥/٩٤: احتجت نقابة المحامين المصريين بشدة بعد الإعلان عن وفاة محامٍ معتقل، ورأت النقابة أن المحامي توفي بسبب التعذيب، فيما نفت السلطات المصرية ذلك.

١٥/٥/٩٤: أكّد وزير الداخلية المصري حسن الألفي أن أجهزة الأمن حققت السيطرة الأمنية على محافظة أسيوط في صعيد مصر بعدما «تمكنت من ضرب أوكار الإرهاب».

١٧/٥/٩٤: منعت الشرطة المصرية بالقوة مئات المحامين المصريين من التظاهر احتجاجاً على وفاة زميل لهم في معتقله. وقد ألقت الشرطة القبض على نحو ١٥ محامياً.

٢٩/٥/٩٤: أعلن الرئيس المصري حسني مبارك عن تأليف لجنة خاصة للإعداد لـ «المؤتمر العام للحوار الوطني»

الذي سيعقد قريباً. ورأى مبارك أن هدف هذا المؤتمر هو «توحيد البلاد ضد الإسلاميين المتطرفين».

المغرب

٩٤/٥/٢٥: قدّم رئيس الوزراء المغربي محمد كريم العمراني استقالة حكومته إلى الملك الحسن الثاني الذي قبلها وكلف عبد اللطيف الفيلالي تأليف حكومة جديدة.

اليمن

٩٤/٥/٤: انفجرت الحرب في اليمن بين القوات الشمالية والقوات الجنوبية حيث استخدم الطرفان في المعارك مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الطيران. وشملت المعارك سبع محافظات تقع كلها عند خط التقسيم القديم بين شطري اليمن.

- أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تجريد نائبه علي سالم البيض وعدد من المسؤولين الآخرين من صلاحياتهم.

- وصل مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو إلى العاصمة اليمنية صنعاء، وباشر سلسلة من الاتصالات داعيا إلى احتواء الأزمة في اليمن مؤكداً دعم بلاده «للوحدة والديمقراطية في اليمن»، وقدّم «مقترحات» أميركية لحل النزاع منها «فصل الوحدات الشمالية والجنوبية والاتفاق على إعادة توزيع القوات العسكرية».

٩٤/٥/٥: احتدمت المعارك في لحج وأبين وتعز وذمار وشنت الطائرات الجنوبية غارات على مطار صنعاء ومحيط القصر الرئاسي في العاصمة.

- عقد مجلس النواب اليمني جلسة طارئة تغيب عنها عدد كبير من نواب «الحزب الاشتراكي اليمني». وأقر المجلس إعلان حال الطوارىء في البلاد.

٩٤/٥/٧: تساقطت الصواريخ على العاصمة صنعاء محدثة دماراً كبيراً في عدد من الأحياء.

- دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح «العناصر الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى الاستسلام فوراً». وأعلن رفضه أي وساطة او دعوة تستهدف استقدام قوات عربية أو دولية إلى اليمن للفصل بين القوات باعتبار أن «ما يجري هو تمرد على الشرعية».

- اعتبر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو أن «الحرب الدائرة في اليمن تنطوي على أخطار هائلة على الاستقرار الاقليمي في شبه الجزيرة العربية وعلى المصالح الاميركية في اليمن والمنطقة». وحدد بيلليترو هذه الأخطار في «استمرار سقوط الضحايا البريئة بسبب استمرار القتال مما قد يقود إلى تدفق سيل من اللاجئين إلى الدول المجاورة لليمن. ثم في بروز خطر بحث الطرفين المتحاربين عن مزيد من الأسلحة، مما قد يوفر فرصة للحكومات التي تسعى إلى خلق الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة». وتوقع المسؤول الأميركي أن تكون الحرب «طويلة» مؤكداً تفضيله «أن يأتي الحل من المنطقة».

٩٤/٥/٨: أعلنت حكومة صنعاء أن قواتها تزحف باتجاه الجنوب نحو مدينة عدن من أربعة اتجاهات، فيما وقعت أشرس المعارك في محافظة أبين وسط تضارب الأنباء والبيانات حول مصير المعارك. وقد أشارت المعلومات إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين الطرفين.

٩٤/٥/١٠: أرسل طرفا النزاع في اليمن موفدين لهما إلى الدول العربية في محاولة لكسب تأييد هذه الدول كل إلى جانبه.

٩٤/٥/١١: اتهمت حكومة صنعاء «أطرافاً خارجيين بمساعدة التمرد في جنوب البلاد».

- رأى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو أن «لا حل عسكرياً للأزمة في اليمن»، وذلك أثناء قيامه بجولة خليجية شملت سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت.

٩٤/٥/١٢: تركزت المعارك بين اليمنيين في مدينة الضالع الجنوبية الاستراتيجية فيما تضاربت بيانات الطرفين حول نتائج هذه المعارك، بينما استمر سقوط الصواريخ على صنعاء.

٩٤/٥/١٣: تقدم الحزب الاشتراكي اليمني بمبادرة تضمنت: وقف الحرب فوراً وتشكيل حكومة انقاذ وطني وإعادة تنظيم القوات المسلحة وتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق». وقد رفضت صنعاء هذه المبادرة.

- وصل وفد من جامعة الدول العربية إلى صنعاء في مهمة وساطة لانهاء القتال في اليمن.

٩٤/٥/١٥: حققت القوات اليمنية الشمالية عدداً من الاختراقات لمواقع القوات الجنوبية فيما احتدمت الهجمات والهجمات المضادة بين الطرفين.

- شنّ رئيس مجلس النواب عبد الله الأحمر هجوماً عنيفاً على الحزب الاشتراكي اليمني وقيادته، ورأى «أن الحسم العسكري سيمثل قريباً المخرج الذي تتجاوز به البلاد الأزمة».

١٦/٥/٩٤: اشتدت المعارك وبلغت منطقة شبوة النفطية في جنوب شرق البلاد، وسط تأكيد القوات الجنوبية صدها كل محاولات التقدم الشمالية.

ـ اجتمع وفد جامعة الدول العربية بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي اعتبر «ما يجري شأناً داخلياً» رافضاً وقف النار «إلا إذا استسلم» القادة الجنوبيون أو «غادروا البلاد».

١٧/٥/٩٤: خاضت القوات الشمالية معارك عنيفة مع القوات الجنوبية المدافعة عن قاعدة العند الجوية الاستراتيجية والواقعة على الطريق إلى مدينة عدن. فيما كثف الطيران الجنوبي غاراته على القوات الشمالية.

ـ أعلن الحزب الاشتراكي اليمني من عدن وخمسة من أحزاب المعارضة اليمنية عن تأليف مجلس للانقاذ الوطني من أجل «تولي قيادة شؤون البلاد في كل أنحاء اليمن».

ـ دعت الإدارة الأميركية القادة اليمنيين إلى «وضع نهاية سلمية للنزاع القائم في إطار الوحدة والديمقراطية والشرعية الدستورية».

١٨/٥/٩٤: دعا رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى وقف القتال «فوراً» في اليمن محملاً الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مسؤولية استمرار القتال «بسبب عدم استجابته لنداءات وقف النار».

ـ تخوف الرئيس المصري حسني مبارك من تحول الحرب في اليمن «إلى حرب استنزاف» ورأى انها «لن تحل المشكلة أبداً». وكشف أنه نصح الرئيس اليمني بعدم اقحام الجيش في القتال «إلا انه لم يوافق». كما ناشد مبارك الرئيس اليمني وقف القتال.

٢٠/٥/٩٤: انتقل الزعيم الجنوبي علي سالم البيض من عدن إلى حضرموت وسط تحقيق القوات الشمالية مزيداً من التقدم نحو عدن.

٢١/٥/٩٤: أعلن الزعيم الجنوبي علي سالم البيض «قيام جمهورية اليمن الديمقراطية دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها عدن ودينها الإسلام وتشكل جزءاً من الأمة العربية والإسلامية». وأعلن البيض أيضاً عن تأليف مجلس رئاسي يضمه وشخصيات يمنية أخرى يتولى السلطة في «الجمهورية». وقد وصف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح هذا القرار بأنه «باطل ولا يستند إلى أي صفة قانونية» وتعهد مواصلة القتال ودخول عدن.

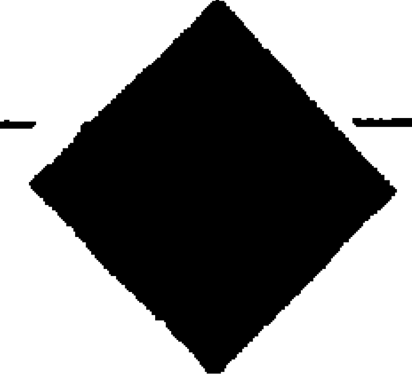
ـ قال العاهل السعودي الملك فهد «ان الواقعية في التفكير والتفاهم بين الأطراف كفيلان بجلب دواعي الأمن والاستقرار إلى اليمن».

ـ نددت وزارة الخارجية الأميركية بإعلان «استقلال اليمن الجنوبي» ودعت إلى وقف النار وإلى الحوار السياسي معتبرة أن «اعلان الاستقلال سيؤدي إلى إطالة أمد المعارك».

٢٥/٥/٩٤: نشطت الاتصالات الأميركية بمصر والسعودية والدول الخليجية الأخرى للتوصل إلى حل للأزمة في اليمن.

٢٨/٥/٩٤: تقدمت الدول الخليجية بطلب عقد جلسة لمجلس الأمن للبحث في الوضع في اليمن. وقد احتجت حكومة صنعاء على ذلك بشدة معتبرة ذلك «تدخلاً في الشؤون اليمنية الداخلية»، ومحذرة من استغلال أي قرار دولي «لتصفية حسابات اقليمية».

٣١/٥/٩٤: بدا أن مشاورات مجلس الأمن توصلت إلى الاتفاق على مشروع سعودي ـ عماني (رفضته قطر) يدعو إلى وقف النار وحظر ارسال الأسلحة إلى اليمن وإلى ارسال بعثة لتقصي الحقائق إلى اليمن. وقد وافقت الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا على هذا المشروع فيما اعترضت فرنسا عليه وأصرت على ايراد بند ينص على ابقاء اليمن موحداً.



ببليوغرافيا

المصـــادر العربيـــة

اجتماع

كتب

- ابراهيم، سـعـد الدين. **الملل والنحل والاعـراف: همـوم الاقليـات في الوطن العـربي.** القـاهرة: مـركـز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٤.

- الانصاري، محمد جابر. **تكوين العرب السـيـاسي ومـغزى الـدولة القطرية: مـدخل الى اعادة فـهم الواقع العـربي.** بيروت: مـركز دراسات الوحدة العـربية، ١٩٩٤. ٢٠٣ ص.

- برنامج الامم المتـحـدة الانمائي. **تقرير التنمية البـشرية لعام ١٩٩٤.** بيروت: مركـز دراسات الوحدة العـربية، ١٩٩٤. ٢٢٧ ص.

- جعـيط، هشام. **الكوفة: نشـأة المدينة العربيـة الاسلامـيـة.** ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ٣٥١ ص.

- الجمل، مايسة. **النخبة السـياسية في مصـر: دراسة حالة للنخـبة الوزارية.** بيروت: مـركز دراسات الوحدة العـربية، ١٩٩٣. ٢٣٤ ص.

- زناتي، محمود سلام. **نظام الجوار او حق اللجـوء في الاعــراف القـبـلـيـة العـربيـة المعـاصـرة.** الرياض: أجـا، ١٩٩٤.

- زهر الدين، صـالح. **الارمن والعـرب بين الطورانية والـصـهيـونية.** بيروت: الحلقة الادبية الارمنيـة اللبنانية، ١٩٩٤. ٩٢ ص.

- ضاهر، مسعود. **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي.** دمشق: دار كنعان للدراسـات والنشر، ١٩٩٤. ٣٩٤ ص.

- ظاهر، فـضل. **الدفـاع الاجـتـمـاعي ومكافحـة الجريمة.** بيروت: مـؤسسة بحسون، ١٩٩٤. ٢٩٤ ص.

- العـمري، اكـرم ضيـاء. **قـيم المجتـمع الاسـلامي من منظور تـاريخي.** قطر: وزارة الاوقـاف والشؤون الاسـلاميـة، ١٩٩٤.

- محمـود، نجوى ابراهيم. **السيـاسات العامـة والتغيـر السياسي في مـصر، سـيـاسـة الاسـكان: دراسـة حـالة ١٩٧٤-١٩٨٦.** القـاهرة: مـركـز ابن خلدون، ١٩٩٣.

- منظمة العفو الدولية. **السودان ويلات الحـرب: القـتل لاسـبـاب سيـاسـيـة والكارثة الانسـانيـة.** لندن: المنـظمـة، ١٩٩٣. ٢٨ ص.

- ــــــ. **العـراق: اختـفاء رجـال دين وطلاب شيـعة.** تعريب عـفيف الرزاز. بيـروت: مـؤسـسة الابحـاث العـربيـة، ١٩٩٣. ١٦٧ ص.

دوريات

- الاتاسي، سـيف الدين. «بدو الصحـراء العربية.» **شؤون اجتمـاعية:** العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ١١٧-١٢٤.

- الامين، محـمد السـيد. «نسق القـيم في لبنان: مقاربة اولية.» **المستقبل العربي:** العـدد ١٨٣، أيار/مـايو ١٩٩٤. ص ٨٧-٨٩.

- برغوثي، اياد. «الديمقراطيـة والتعددية في فـكر وسـلوك الاسـلاميين الفلسطينيين.» **السياسـة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٧٨-٨٥.

- بعلبكي، احمد. «تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في لبنان.» **الطريق:** العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ١١٣-١١٩.

- الجـباعي، يوسـف. «الاحكام الخاصـة بمنظمـات العمل واصـحـاب الاعمـال في لبنان والـبـلاد العــربيــة.» **الشـؤون**

الاقتصادية: نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٤-٢١.

ـ الخازن، فريد. «النخب السياسية في لبنان.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص٩٠ - ١٠٦.

ـ زكريا، فؤاد(وآخرون). «الفيلسوف... والمرأة.» **المجلة العربية للعلوم**: العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ١٤٦ـ١٧٤.

ـ الزين، جهاد. «لبنان على أطلال أنماط قضت من الولاء والاعتراض.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١١١ـ ١١٦.

ـ الزين، عبد الفتاح. «الاطر المرجعية للتمثل المتبادل بين العرب والاوروبيين.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٢ـ٣١.

ـ خليل، فؤاد. «دولة الخلافة: التاريخ والمجتمع والمعرفة.» **الطريق**: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١١٤ـ١٢٠.

ـ سلام، نواف. «الغاء طائفية الغاء الطائفية.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٧٧-٨٢.

ـ الشوربجي، منار. «حقوق الانسان: دعوة للخوض في التفاصيل.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٧٤ـ٧٨.

ـ صافي، لؤي. «نموذج التحديث الغربي: الخصوصية التاريخية واشكالية التعميم.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٢٨ـ٥٩.

ـ الضاحي، ارجوان سعد الدين. «تنظيم الاسرة في الوطن العربي بين هموم الحاضر وآمال المستقبل.» **دراسات عربية**: العددان ٧ـ٨، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠٥ـ١١٤.

ـ الطلافحة، حسين. «عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الاردن.» **ابحاث اليرموك**: العدد ٤، ١٩٩٣. ص ٢٧١ـ٣٠٧.

ـ كيوان، فاديا. «حدود المجتمع المدني في لبنان.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص٨٢-٩٠.

ـ نظمي، وميض. «المثقف العربي بين السلطة والجماهير: اشكالية العلاقة الصعبة.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٩ـ٧٧.

ـ النيفر، احميدة. «النخب والاصلاح واشكالية الحوار.» **مستقبل العالم الاسلامي**: العددان ١٠ـ١١، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٢٥٧ـ٢٧٥.

مراجعة كتب

ـ ابراهيم، سعد الدين. «مشكلة الاقليات في الوطن العربي.» **شوون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢١٦ـ٢٢٠. (مازن عكيلي)

ـ برنامج الامم المتحدة الانمائي. «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٣٨ـ١٤٨. (ماجد هادي مسعود)

ـ السائح، عبد الحميد. «فلسطين: لا صلاة تحت الحراب.» **شؤون الأوسط**: العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢١ـ١٢٤. (مأمون كيوان)

ـ صبور، احمد. «المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الاكاديميون العرب والسلطة.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٤٨ـ١٥٤. (رسول محمد رسول)

ـ فرجاني، نادر. «عن نوعية الحياة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٤٠ـ١٤٨. (ابراهيم العيسوي)

اعلام

كتب

ـ جامعة تونس ١. **الاعلام الاقتصادي**. تونس: مؤسسة فريدريش نومان، المركز الثقافي الفرنسي، ١٩٩٣. ١٣١ ص.

ـ حمادة، بسيوني ابراهيم. **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٣٦٨ ص.

ـ عواد، علي. **الدعاية والرأي العام: مضمون ونماذج من الحرب في لبنان والخليج**. بيروت: المؤلف، ١٩٩٣.

دوريات

ـ ابو عامود، محمد سعد. «الاعلام العربي والسياسة الخارجية العربية.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص. ٨٧ـ١٠٢.

ـ البياتي، ياس خضير. «الاعلام العربي: الوظيفة الحضارية واشكالية التوصيل.» **آفاق عربية**: العدد ٥، أيار/مايو، ١٩٩٤. ص ٢٢ـ٢٧.

ـ رحال، حسين. «المضمون المعرفي للاعلام الغربي في حرب الخليج.» **الفكر العربي**: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥٢ـ١٧٤.

ـ عبد الرحمن، عزي. «الواقع والخيال في الثنائية الاعلامية: نحو تأسيس فكر اعلامي متميز.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٧٥ـ٨٧.

ـــــــ. «الاعلام والتسيير في تجربة الجزائر.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٥٠ـ٥٧.

ـ عبد المنعم، احمد فارس. «التعاون الاعلامي العربي بين الانجاز والقصور.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٠٢ـ١١٧.

ـ غندور، صبحي. «ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية.» **الحوار**: العدد ٣٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٨ـ٣١.

ـ نوفل، ميشال. «الاعلام العربي والتغيرات الدولية.» **شؤون دولية**: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ١٨ـ٢١.

ـ الياسري، قيس. «الاعلام العربي والوظيفة المفقودة.» **آفاق عربية**: العدد ٥، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٨ـ٣١.

مراجعة كتب

ـ ابو عرقوب، ابراهيم. «الاتصال الانساني ودوره في التفاعل الاجتماعي.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١١٠ـ١١٢. (محمد عثمان)

اقتصاد

كتب

ـ اتحاد غرف التجارة السورية. **التقرير السنوي ١٩٩٣**. دمشق: الاتحاد، ١٩٩٤. ١٠٣ ص.

ـ باترا، رافي. **الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينات في ظل كلينتون والنظام العالمي الجديد**. تعريب عدنان شومان. دمشق: مؤسسة الصالحاني للطباعة والنشر، ١٩٩٣. ١٧٤ ص.

ـ بريجين، دنيس. **السياسة العالمية للطاقة: رؤية مستقبلية**. بيروت: المعهد العربي للدراسات الدولية، ١٩٩٤. ٤٦ ص.

ـ حمودة، عمرو كمال. **منظمة الاوبك...الى اين؟ دور منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في حماية المصالح العربية**. مالطا: مركز دراسات العالم الاسلامي، ١٩٩٣. ١٤٧ ص.

ـ السيد حسين ،عدنان. **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ٢١٢ ص.

ـ قرم، جورج. **العلاقات الاقتصادية والمالية العربية ـ الأوروبية : ١٩٦٠ـ١٩٨٧**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **ابرز القضايا الاقتصادية والتحديات التي يواجهها اليمن الموحد**. اللجنة: ١٩٩٣. ١٠١ ص.

ـ المؤتمر الدائم للحوار اللبناني. **الثروة المائية في لبنان بين الاطماع والمفاوضات**. بيروت: المؤتمر، ١٩٩٣.

ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. **معلومات اساسية عن صناعة النفط**. الكويت: المنظمة، ١٩٩٣. ٤٩ ص.

ـ منظمة التحرير الفلسطينية. **البرنامج العام لانماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠**. تونس: المنظمة، ١٩٩٣.

ـ منظمة العمل العربية. **التصنيف الدولي المعياري للمهن والتصنيف المهني العربي: دراسة مقارنة**. بغداد: المنظمة، ١٩٩٣. ٩٥ ص.

ـ النجفي، سالم. **اشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ١١٥ ص.

ـ الهرماسي، عبد اللطيف. **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس نموذجاً**. تونس: سراس للنشر، ١٩٩٢. ٢٦٨ ص.

ـ اليماني، احمد. **جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٢. ٢٣١ ص.

دوريات

ـ ابن غريبة، سالم محمد. «المعلومات واهميتها للاسواق المالية.» **المصارف العربية**: العدد ١٩٥، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٤٤ـ٤٩.

ـ البابا، طلال. «التخصيص والاقتصاد الوطني في البلدان المتخلفة.» **دراسات عربية** : العددان : ٩ ـ ١٠، تموز/ يوليو ـ آب / اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٠ ـ ٣٦.

ـ جودة، شاكر.« السياسات الزراعية الفلسطينية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٧ـ٦٤.

ـ حسن، سعيد فاضل. «دور الامن في التكامل الاقتصادي العربي.» **الموقف**: العدد ١٠٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٢ـ٤٥.

ـ حماد، خليل. «تقدير دوال الطلب والانتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالامن الغذائي الاردني.» **ابحاث اليرموك**: العدد ٤، ١٩٩٣. ص ٢٢٣ـ٢٦٩.

ـ حمادي، سعدون. «الاقتصاد والسياسة: آراء في العلاقات الاقتصادية العربية.» **دراسات عربية**: العدد ٩ـ١٠، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٣ـ١٧.

ـ حمدان، كمال. «هواجس ما بعد التسوية: هل يفقد لبنان دوره الاقتصادي في محيطه العربي؟» **الطريق**: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص٣٧–٤٨.

ـ حمود، سمير. « مفهوم إدارة الاموال وانعكاساتها على استقرار وربحية المصارف: الحالة اللبنانية.» **المصارف العربية**: العدد ١٦٠، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٦–٣٣.

ـ خليل، انور عبد الرحمن. «النشاط الاحصائي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: العدد ١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ١٦٣ـ٢٠٢.

ـ خيري، مجد الدين. «الأزمة التنموية

الراهنة في الاقطار العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠٦-١٣٢.

- خشيم، مصطفى عبد الله. «دراسة حالة التجارة الليبية مع الاقطار العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٤١-١٥٣.

- الطرابلسي، عبد القادر. «التنمية في الوطن العربي بين التقليد والتبعية وهدر الامكانات.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٧-٢٤.

- عبد اللطيف، عادل محمد. «استيعاب العمالة العائدة: حالة الاردن والسودان ومصر ولبنان واليمن.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٨-٧٥.

- عبد الله، عبد الخالق. «النفط والنظام الاقليمي الخليجي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٤-٣٩.

- العزي، غسان. «إشكالية النظام التجاري العالمي الجديد.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٥٠-٧٠.

- عيسى، نجيب. «الابعاد التنموية لمسألة المياه في الشرق الأوسط.» **الشؤون الاقتصادية**: نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٥-٥٦.

- فقيه، اسامة جعفر. «التكتلات الاقتصادية الدولية: معالمها، دورها ومستقبلها.» **المجلة العربية للدراسات الدولية**: العدد ١، شتاء ١٩٩٤. ص ٣٩-٥٦.

- لبكي، بطرس. «السياسة الانمائية في لبنان بين الماضي والمستقبل.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ١١٦-١٣٦.

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. «التطورات النفطية في العالم والاقطار الاعضاء.» **النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**: العدد ٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٢-١٥.

- النجار، خالد السبع. «الزراعة والتكامل الاقتصادي العربي: الواقع وآفاق المستقبل.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٤-٤٢.

- نهرا، فؤاد. «حول مفهوم التنمية المتمركزة على الذات في فكر سمير أمين.» **اصول**: العدد ١، شباط/فبراير ١٩٩٤. ص ٨١-٨٧.

- هيلان، رزق الله. «نظام عالمي جديد ام حالة عابرة.» **الطريق**: العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٣٩-٦٠.

مراجعة كتب

- سلوم، عبد الامير. «السياسات المالية والنقدية والمصرفية في لبنان: أزمات وحلول.» **الشؤون الاقتصادية**: نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٠-٤١.

- السيد حسين، عدنان. «الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١١٢-١١٤.

بيئة

كتب

- نصار، علي. **التفاعلات البيئية الاقتصادية وتخطيط التنمية في الاقطار العربية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣. ١٥٩ ص.

دوريات

- جمعة، حازم حسن. «الامم المتحدة والنظام الدولي لحماية البيئة.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٢٣-١٢٧.

- حمدان، هشام. «الضوابط البيئية واثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٤٩-٦٦.

- خضور، رسلان. «الاقتصاديات العربية والبيئة.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٦٤-١٧٦.

تاريخ وجغرافيا

كتب

- بدوي، جمال. **نظرات في تاريخ مصر**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤. ٢٤٣ ص.

- بوتشيش، ابراهيم القادري. **المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع - الذهنيات - الاولياء**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ١٢٧ ص.

- البعيني، حسن أمين. **دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي: ١٩٢٠-١٩٣٤**. بيروت: المركز اللبناني للبحوث والتوثيق، ١٩٩٣.

- الجمالي، محمد فاضل. **صفحات من تاريخنا المعاصر**. الصفاة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣. ٤٧٠ ص.

- الدجاني، برهان وهادية الدجاني (محرران). **الصراع الاسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤. ٦٦٨ ص.

- الدجاني، هادية. أنظر: برهان الدجاني.

- سرحان، محمد. **النظام العثماني والهجرة اليهودية الى فلسطين: ١٤٩٢-١٩٥٢**. دمشق: دار دمشق، ١٩٩٤.

- عطاالله، سمير. **قافلة الحبر: الرحالة الغربيون الى الجزيرة والخليج ١٨٦٢-١٩٥٠**. لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٣٤٥ ص.

- القمني، سيد. **اسرائيل: التوراة، التاريخ، التضليل**. قبرص: مؤسسة

عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٤. ٢٢٠ ص.

- الكعبي، المنجي (محقق). **تاريخ العباسيين لابن وادران.** بيروت: دار الغرب الاسلامي، ١٩٩٣. ٨٥٢ ص.

- موراني، انطوان حميد. **في هوية لبنان التاريخية.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

- يزبك، يوسف ابراهيم. **الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني الى بروز القضية اللبنانية.** بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٣. ٣٠٠ ص.

دوريات

- ابو شقرا، سناء. «الشهابية: نهج لم يكتمل.» **الطريق:** العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٢٢-٣٠.

- اسماعيل، منير. «مجلس الادارة الكبير في عهد المتصرفية ومواقفه الوطنية.» **الفكر العربي:** العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ١٩٣-٢٠٦.

- التميمي، عبد الجليل. «اهمية الموروث التاريخي - العثماني وتاثيره في العلاقات العربية- التركية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٨٣-٩٣.

- الجميل، سيار. «التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٣٩-٥٩.

- حميش، سالم. «الاستشراق والعقد الاستعماري.» **الاجتهاد:** العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٤. ص ١٩٧-٢١١.

- الشلق، احمد زكريا. «مشروع الاتحاد التساعي في الخليج: ١٩٦٨-١٩٧١.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ٥-٤٢.

- فودة، محمد رضا. «المتغيرات الحديثة في الساحة الاقليمية: اريتريا.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٠٥-٢١٠.

- كامل، سليم مطر. «الديانة المنبوذة: المانوية حلقة مفقودة من التاريخ العربي.» **الناقد:** العدد ٧٠، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٤-٥٢.

- كوثراني، وجيه. «صورة الدولة السلطانية في الوعي التاريخي العربي:جدلية الوحدة والتعدد.» **الاجتهاد:** العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٤، ص ١٧٧-١٩٦.

- النابوده، حسن محمد عبد الله. «مقدمة في تاريخ الخليج العربي منذ مطلع المسيحية وحتى قدوم البرتغاليين.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٥-٤٢.

مراجعة كتب

- «بحوث ودراسات في التاريخ العربي.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٣٦-٢٤٧. (قاسم عبده قاسم)

- حزين، سليمان. «ارض العروبة: رؤية حضارية في المكان والزمان.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢١٠-٢١٦. (محسن خضر)

- راشد، محمد علي. «الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين امارات ساحل عمان وبريطانيا: ١٨٠٦-١٩٧١.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ١٤٥-١٤٧. (عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم)

- فرومكين، دافيد. «سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط، ١٩١٤-١٩٢٢.» **العربي:** العدد ٤٢٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٩٧-١٠٠. (محمد حسين غلوم)

تربية ولغة

كتب

- الجمالي، محمد فاضل. **خبرات وآراء في الدراسة الجامعية.** الصفاة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣. ٢٤٥ ص.

- داية، جان. **جبران تويني وعصر النهضة.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

- رضا، محمد جواد. **العرب و التربية والحضارة: الاختيار الصعب.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٢٦٦ ص.

- ———. **ازمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة.** الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٩٤. ٢٦٧ ص.

- الريس، نجيب. **الاعمال المختارة: مئوية نجيب الريس، ١٨٩٨ - ١٩٥٢.** بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤.

- زيتوني، لطيف. **حركة الترجمة في عصر النهضة.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ١٩٠ ص.

- شوقي، أحمد. **العلم... ثقافة المستقبل.** القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٣. ٢٣٤ ص.

- الصيادي، محمد المنجي. **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي.** ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٦٢١ ص.

- طعيمه، صابر. **منهج الاسلام في تربية النشء وحمايته.** بيروت: دار الجيل، ١٩٩٤.

- العاصي، محمد مطر. **مسيرة التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة.** [د.م]، المؤلف، ١٩٩٣. ٣٢٠ ص.

- عاصي، ميشال. **من أيام الضوء والظلمة: سيرة ذاتية.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

ـ علوش، ناجي. **ابو الطيب المتنبي: دراسة في هويته وشعره والمختارات.** بيروت: الرواد للتوزيع والنشر، ١٩٩٣. ٤٩٥ ص.

ـ الكعبي، ربيعة. **التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم : دراسة نحوية بلاغية.** بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣. ١٩٣ص.

ـ مجموعة من الباحثين. **المواطن والتربية المدنية في لبنان.** بيروت: المركز اللبناني للدراسات ، ١٩٩٤. ١١٢ص.

ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. **مؤسسات التعليم العالي في السودان: الجامعات الحكومية والكليات الاهلية والاجنبية.** الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٣. ١٠٥ ص.

دوريات

ـ بافضل، صباح عبد الله محمد. «القراءات واللهجات والعلاقة بينهما.» **عالم الكتب:** العدد ٢، آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٢٣ـ١٤٦.

ـ بورايو، عبد الحميد. «الرواية الشعبية الاحترافية وتحولات المجتمع الجزائري ابان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.» **دراسات عربية:** العددان ٩ـ١٠، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١١٧ـ١٢٥.

ـ ثاني، احمد راشد. «ملاحظات حول القصيدة الشعبية في الامارات.» **الرافد:** العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٩٩ـ١٠٣.

ـ حمادي، صبري مسلم. «المأثورات الشعبية في شعر شاذل طاقة.» **دراسات عربية:** العددان ٩ـ١٠، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٥ـ١٣٧.

ـ الخطيب، حسام. «الشعر العربي: هل انصرف عنه القراء؟» **العربي:** العدد ٤٣٦، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٣٣ـ١٣٧.

ـ رضا، محمد جواد. «الجامعات العربية المعاصرة: من الغربة الى الاغتراب.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤ـ٢٧.

ـ «دراسة مسحية حول الاوضاع التربوية والتعليمية في فترة ما بعد التحرير في دولة الكويت.» **الطفولة العربية:** العدد ٢٧، شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٦ـ٢٠.

ـ طه، مصطفى يوسف. «بواكير التعليم الحديث في الامارات.» **الرافد:** العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٠ـ٢٧.

ـ عبد الملك، بدر. «السرد النثري في الخليج: شيء عن الملامح والهوية.» الرافد: العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١١٤ـ١٢٧.

ـ الفيصل، سمر روحي. «نحو أدب موحد للأطفال العرب.» **شؤون عربية:** العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٧٢ـ١٨٤.

ـ «مثقفون اماراتيون يتحدثون عن دور التعليم في صياغة الهوية الوطنية.» **الرافد:** العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٩ـ٦٢.

ـ منصور، فاطمة. «رياض الاطفال في الكويت: من اللعب الى النشاط الذاتي التلقائي.» **العربي:** العدد ٤٢٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٦٢ـ١٦٧.

ـ المهيري، سعيد عبد الله حرب. «التعليم من اجل التنمية.» **الرافد:** العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٦٣ـ٧٠.

ـ يفوت، سالم. «الكتابة الابداعية العربية وشروط تحديثها.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٩٤ـ٩٨.

مراجعة كتب

ـ محسن، مصطفى. «المعرفة والمؤسسة: مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب.» **دراسات عربية:** العددان ٧ـ٨، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٢٩ـ١٣٤. (فاوبار محمد)

ثقافة وفكر

كتب

ـ آل ياسين، جعفر. **الفكر الفلسفي عند العرب.** بيروت: دار المناهل، ١٩٩٤. ١٨٣ ص.

ـ اومليل، علي. **في شرعية الاختلاف.** ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ١١٢ ص.

ـ بازامه، محمد مصطفى. **اثر الدين والقومية في تاريخ الامة الاسلامية: النشأة والازدهار.** دار الحوار الثقافي والاوروبي، ١٩٩٤.

ـ الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية.** ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢١٨ ص.

ـــــــ. **مدخل الى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي.** ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٤٧٧ ص.

ـ الجمعية الدولية لابحاث السلام ومنظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. **التربية على حلّ النزاعات بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان بلوغاً الى السلام.** بيروت: الجمعية والمنظمة، ١٩٩٤. ٨٧ ص.

ـ حوراني، البرت. **الاسلام في الفكر الاوروبي.** بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع ومؤسسة نوفل، ١٩٩٤.

ـ خوري، رئيف. **الفكر العربي الحديث: اثر الثورة الفلسطينية في التوجيه السياسي والاجتماعي.** دمشق: وزارة

الثقافة، ١٩٩٣.

ـ الخوري، مارون عيسى. **في اليقظة العربية: الخطاب السوسيوسياسي عند فرح انطون.** بيروت: جروس برس، ١٩٩٤. ١٨٤. ص.

ـ الدينوري، ابن قطيبة. **عيون الاخبار.** بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٤.

ـ السايح، احمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري.** قطر: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٩٣. ١٥٨ ص.

ـ صعب،أديب. **المقدمة في فلسفة الدين.** بيروت: دار النهار، ١٩٩٤. ٢٤٥ ص.

ـ الصيادي، مخلص. **دعوة الى المستقبل.** (د.م): المؤلف، ١٩٩٤. ١٨٤ ص.

ـ ضاهر، محمد كامل. **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر.** بيروت: دار البيروني، ١٩٩٤.

ـ الكيلاني، عبد الرزاق اشرف. **من مواقف عظماء المسلمين.** بيروت: دار النفائس، ١٩٩٤.

ـ المجمع العلمي العراقي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات** (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ١٧٧ ص.

ـ المركز الثقافي العربي. **المسرح اللبناني: مشاكل وآفاق.** بيروت: المركز، ١٩٩٣.

ـ ميكشيللي، اليكس. **الهوية.** تعريب علي وطفة. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، ١٩٩٣. ١٩٠ ص.

ـ نصار، ناصيف. **تصورات الامة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الامة في الفكر العربي الحديث والمعاصر.** ط ٢. بيروت: دار امواج، ١٩٩٤. ٥٦٠ ص.

دوريات

ـ آل جميع، حبيب. «الثقافة والمثقفون: الواقع والطموح.» **الكلمة:** العدد ٢، شتاء ١٩٩٤. ص ١٤٦ـ١٥١.

ـ ابراهيم، عبد الله. «تأملات في رصيد الحركة الوطنية المغربية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٧ـ٩٣.

ـ ابو زيد، نصر حامد. «الاستقطاب الفكري بين الاسلام العصري واسلمة العصر في مصر.» **الطريق:** العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٨ـ١٢.

ـ امين، سمير «الطوباوية في المجتمع وفي الفكر.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٤٢ـ٥٣.

ـ باروت، محمد جمال. « المثقف التقليدي والمثقف الحديث: صراعات حلقة حلب التنويرية في العشرينات.» **الطريق:** العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦٨ـ ١٧٨.

ـ البزري، دلال. «الاسلاميون في لبنان : ورثة مربكون لإرث ثقيل.» **ابعاد:** العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠٦ـ١١٠.

ـ بن شرقي، بن مزيان. «تجديد الوعي التاريخي العربي مهمة الجيل القادم: قراءة في فكر قسطنطين زريق.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٩٣ـ١٠٧.

ـ بيضون، احمد. «طوائف لبنان والطريق الصعب الى هوية جامعة.» **ابعاد:** العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٠ ـ٤٦.

ـ جواد، حسن فاضل. «نقد العقل العربي في فكر الاستاذ ميشال عفلق.» **آفاق عربية:** العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤ـ١٠.

ـ حتر، ناهض. «الماركسية العربية والحركة الشيوعية العربية: عود على بدء.» **الطريق:** العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٦٤ـ٨٨.

ـ حيدر، عزيز. «الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٥٩ـ٨٦.

ـ خليل، خليل احمد. «حول بقاء اللغة واختفاء الامة.» **الفكر العربي:** العدد ٧٥، شتاء ١٩٩٤. ص ٣ـ٥.

ـ دحماني، مصطفى. «فضح الزمن الاصولي: قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيم الحركات الاسلامية المعاصرة.» **دراسات عربية:** العددان ٩ـ١٠، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٨٥ـ٩٧.

ـ الرفاعي، حصة. «الفولكلور والعلوم الانسانية.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ٨ـ٥٥.

ـ سجاديور، محمد كاظم. «الدين والسلطة في روسيا في مرحلة ما بعد الشيوعية.» **شؤون الأوسط:** العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٦٣ـ٧٣.

ـ سيدا، عبد الباسط. «واقع البحث العلمي عربياً.» **الطريق:** العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١١٢ـ١١٧.

ـ طحان، محمد جمال. «ماهية الاستبداد: مقاربات اولية لتحديد المصطلح.» **الاجتهاد:** العدد ٢٣، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥١ـ١٧٥.

ـ الغالي، أحرشاو. «مظاهر الثقافة العربية وشروط تحديثها.» **شؤون عربية :** العدد ٧٨، حزيران/ يونيو ١٩٩٤. ص ٨٧ ـ ٩٤.

ـ غليون، برهان.«سمير أمين محارباً أو الايديولوجية في نجدة العلم.» **اصول:** العدد ١، شباط/فبراير ١٩٩٤. ص

٨٨ـ١١٤.

ـ قاسم، رياض. «القومية، الفصحى والمجتمع: تحديات الحاضر والمستقبل.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٢ـ٤٨.

ـ النفيسي، عبد الله فهد. «الفكر الحركي للتيارات الاسلامية: محاولة تقويمية.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٠٧ـ١٢٧.

مراجعة كتب

ـ أبو غربية، بهجت. «في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١١٧ـ١٢١. (فايز سارة)

ـ بوقربة، عبد المجيد. « الحداثة والتراث: الحداثة بوصفها اعادة تأسيس للتراث.» **دراسات عربية**: العددان ٧ـ ٨، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٢٤ـ ١٢٨. (رسول محمد رسول)

ـ الجابري، محمد عابد. «الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٩٤ـ٢٩٦. (صلاح سالم)

ـ خليل، خليل أحمد. «العقل في الاسلام: بحث فلسفي في حدود الشراكة بين العقل العلمي والعقل الديني.» **الفكر العربي**: العدد ٧٥، شتاء ١٩٩٤، ص ١٦١ـ١٦٤. (عصام نور الدين)

ـ غصيب، هشام. «هل هناك عقل عربي؟» **الطريق**: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٨٥ـ١٩٠. (محمد سعيد مضية)

سياسة

كتب

ـ أبو غزالة، عبد الحليم (المشير). **الحرب العراقية ـ الايرانية، ١٩٨٠ـ ١٩٨٨**. القاهرة: المؤلف، ١٩٩٤.

ـ بيريز، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. تعريب محمد حلمي عبد الحافظ. عمان: الاهلية للنشروالتوزيع، ١٩٩٤. ١٨٦ ص.

ـ جامعة الكويت. **موسوعة العلوم السياسية، ١٩٩٣/١٩٩٤**. الكويت: الجامعة، ١٩٩٤.

ـ جميل، امين. **رؤيا المستقبل**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣.

ـ الحاج، عزيز. **القضية الكردية في العراق: التاريخ والآفاق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤.

ـ الحوت، شفيق. **اتفاقية غزة ـ اريحا اولاً: الحل المرفوض**. بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩٤.

ـ الخازن، فريد وبول سالم. **الانتخابات الاولى في لبنان مابعد الحرب: الارقام والوقائع والدلالات**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ٤٩٣ ص.

ـ الدجاني، برهان. **مفاوضات السلام: المسار والخيارات والاحتمالات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤. ١٨٧ ص.

ـ زهر الدين، صالح. **مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية**. بيروت: المؤلف، ١٩٩٣. ١٠٢ ص.

ـ سالم، بول. انظر: فريد الخازن.

ـ سماحة، يوسف. **سلام عابر: نحو حل عربي للمسألة اليهودية**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ١٤٥ ص.

ـ السلطان، عبد الله عبد المحسن. **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٣٦٠ ص.

ـ السيد حسين، عدنان . **العلاقات الدولية: الحرب والسلم، مفاهيم اساسية**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

ـ السيد، محمود وهيب. **ازمة الخليج الثانية وانعكاساتها المحلية والعالمية**. مصر: جامعة قناة السويس، ١٩٩٤.

ـ صيام، شحاتة. **العنف والخطاب الديني في مصر**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤. ١٦٥ ص.

ـ العايدي، زكي (وآخرون). **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**. ترجمة سوزان خليل. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤. ٢٩٥ ص.

ـ عثمان، السيد عوض محمد. **دور منظمة التحرير الفلسطينية في تنمية الشعب الفلسطيني**. (اطروحة دكتوراه)، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

ـ عوني، درية. **عرب واكراد: خصام أم وئام؟** القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣. ٢٢٧ ص.

ـ فلاح، غازي. **الجليل ومخططات التهويد**. ترجمة زايد محمود. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣. ١٤٥ ص.

ـ مركز الابحاث الاستراتيجية الاسرائيلي (يافا). **حرب الخليج**. تعريب بدر عقيلي. عمان: دار الجليل، ١٩٩٣. ٤١٩ ص.

ـ مجموعة من المؤلفين. **جزر الخليج العربي: أسباب النزاع... ومتطلبات الحل**. باريس: مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي، ١٩٩٤. ٢٨٢ ص.

ـ مشتاق، حازم طالب. **من الوعي الايديولوجي الى الوعي الاستراتيجي**. بغداد: [د.ن.] ١٩٩٣. ١٣٠ ص.

ـ مصالحة، عمر. **السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع الى التسوية**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤. ٤٢٨ ص.

ـ المصري، جورج. **الامن المائي العربي في عالم متغير**. قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

ـــــ . **الايديولوجية على المحك**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤. ١٧٥ ص.

ـ النعيمي، عبد الرحمن محمد. **الصراع على الخليج العربي**. بيروت: دار الكنوز الادبية، ١٩٩٤. ٧٩ ص.

ـ منسى، بشارة. **بين الطائف والطوائف**. بيروت: شركة المشرق للنشر، ١٩٩٣. ٢٢١ ص.

ـ النيرب، محمد. **اصول العلاقات السعودية ـ الامريكية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤.

ـ الهاجري، يوسف. **سراب الوحدة في الخليج: دراسة في الاشكالية الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي**. لندن: دار الصفا، ١٩٩٢. ٢٣٧ ص.

ـ هانف، تيودور. **لبنان: تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة**. تعريب موريس صليبا. بيروت: دار لحد خاطر، ١٩٩٤. ٨٣٢ ص.

ـ الهيئة اللبنانية للسلام. **سلام واستشراف: لبنان آفاق ٢٠٠٢، وقائع المؤتمر الاول، ١٨-١٩-٢٠ كانون الاول ١٩٩٣**. بيروت: المطبعة البولسية، ١٩٩٤.

دوريات

ـ ابرش، ابراهيم. «حدود النظام: ازمة الشرعية في النظام الدولي الجديد.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٤ـ٢١.

ـ احمدي، هوشنك امير. «سياسة ايران الاقليمية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٦ـ٣١.

ـ الأعرج، عبد العزيز. «المستوطنون ضد اتفاق اوسلو.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص٣١ـ ٣٦.

ـــــ . «متاهات مفاوضات السلام من مدريد الى اوسلو.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٣ـ٧٤.

ـ أمين، سمير. «المشكلة الفلسطينية والشرق أوسطية بعد غزة ـ أريحا.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٣٦-١٤١.

ـ بن جدو، غسان. «العلاقات العربية ـ العربية ... في منتصف الطريق.» **شؤون دولية**: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٢ـ٤.

ـ التميمي، عبد المالك. «مسمّى الخليج: دراسة في العلاقات العربية ـ الايرانية.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٤٢ـ٥٨.

ـ تويني، غسان. «أزمة الديمقراطية في لبنان.» **ابعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص٦٩-٧٦.

ـ جاد، عماد. «البوسنة: أوهام المراهنة على الحسم العسكري.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٣١ـ٢٣٥.

ـ الجرباوي، علي. « الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: تحليل وتقويم.» **قراءات سياسية**: العدد ١، شتاء ١٩٩٤، ص ٢١ـ٥١.

ـ جلال، محمد نعمان. «تعامل الامم المتحدة مع القضايا العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٢٢ـ١٣٥.

ـ جوني، علي. «الاختراق الاسرائيلي في الخليج.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠٥ـ١٠٧.

ـــــ . «التطبيع الاردني ـ الاسرائيلي.» **شؤون الأوسط**: العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٩ـ٢٥.

ـ حاتم، صفوت. «شبح الحرب الاهلية في اسرائيل.» **الموقف**: العدد ١٠٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٥ـ٢٨.

ـ حداد، معين. «حدود الجيوبوليتيكا الصهيونية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٣ـ٤٧.

ـ خمايسي، راسم. «الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي وانعكاساته على الفلسطينيين داخل الخط الاخضر.» **قراءات سياسية**: العدد ١، شتاء ١٩٩٤. ص٧٢ـ٨٣.

ـ الدجاني، احمد صدقي. «السياسة الاميركية تجاه فلسطين لم تتغير منذ عام ١٩٤٨.» **شؤون دولية**: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٢ـ٢٦.

ـ درويش، منير. «الصراع العربي ـ الاسرائيلي: من التحرير والعودة الى غزة واريحا أولاً.» **دراسات عربية**: العددان ٧ـ ٨، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٣ـ٩.

ـ دكروب، عبد الامير. «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط.» **الفكر العربي**: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٠٧ـ٢٤١.

ـ الرز، محمد سعيد. «استمرار الحرب ينذر اليمن بالموت.» **الموقف**: ١٠٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٦ـ١٢.

ـ الرشيدي، احمد. «مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية وامكانيات تعزيز العمل العربي المشترك.» **شؤون عربية**: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٠٩ـ١٢١.

ـ الرفاعي، غسان. «الدولة ـ الديموقراطية ـ الطائفية: أفكار للنقاش.» **الطريق**: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٣٢-٤٣.

ـ ساسين، فارس. «الفكرة اللبنانية في أطوارها.» **ابعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٦٢ـ٦٨.

ـ سالم، بول. «افكار حول القومية اللبنانية.» **ابعاد**: العدد ١، أيار/مايو

١٩٩٤. ص ٤٧_٦١.

ـ سلامة، غسان. «مدى وطنية الاستقلال اللبناني.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٨-٣٢.

ـ سويد، ياسين. «دور لبنان ووظيفته: آفاق تحديات المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٥، صيف ١٩٩٣. ص ٩٠-١٠١.

ـ شولر، هنري. «ليبيا بعد القذافي: التوقعات والوعود.» **شؤون دولية**: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٥٠_٥٣.

ـ الصلح، منح. «الوحدة العربية... والليبرالية.» **العربي**: العدد ٤٢٦، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٦٣_٦٨.

ـ عبد الناصر، وليد محمود. «ايران: نحو الحسم والتصعيد ام الاستمرار؟» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٤_٣٨.

ـ عزمي، محمود. «ميزان القوى الاستراتيجي العربي - الاسرائيلي: مدخل إلى المفهوم والواقع التاريخي.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٤١-١٦١.

ـ القرعي، احمد يوسف. «اليابان والعضوية الدائمة في مجلس الامن.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢١٢_٢١٥.

ـ الكيلاني، هيثم. «هموم الأمن القومي العربي مع جواره.» **شؤون عربية**: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٧_٤٦.

ـ مراد، هشام احمد. «السياسة الخارجية المصرية وتعبئة الموارد الاقتصادية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٨_٧٤.

ـ مرتضى، احسان. «استراتيجية اسرائيل للعلاقات الدولية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٤_٦٣.

ـ مرهون، عبد الجليل. «تحديات الوحدة اليمنية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٧_٢٢.

ـ «مصالح القوى العظمى في الخليج العربي: التطلعات الاميركية نحو الخليج.» **آفاق عربية**: العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠_١٥.

ـ مسرة، انطوان. «كيف نكون مستقلين.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٣٣-٣٩.

ـ المصري، جورج. «قضية المياه في المباحثات متعددة الاطراف.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٩٨_١٠٦.

ـ مقلد، محمد علي. «أصوليات دينية أم تطرف سياسي؟» **الطريق**: العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠٧_١٣٠.

ـ نافعة، حسن. «تجربة التكامل والوحدة الأوروبية: هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي؟» **مستقبل العالم الاسلامي**: العددان ١٠-١١، ربيع - صيف ١٩٩٣. ص ١٩٧_٢١٣.

ـ نعمه، عصماء. «تقرير عن مؤتمر مشكلة المياه في الشرق الأوسط.» **الفكر العربي**: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٤٢_٢٥٨.

ـ نور الدين، محمد. «الانتخابات البلدية التركية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٨_١١٧.

ـ مسرة، انطوان. «كيف نكون مستقلين.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٣٣-٣٩.

ـ نويهض، وليد. «التيار السياسي الطائفي والقومي في لبنان.» **قراءات سياسية**: العدد ١، شتاء ١٩٩٤. ص ١٣٤-١٤٠.

مراجعة كتب

ـ الاعظمي، وليد حمدي. «النزاع بين دولة الامارات العربية وايران حول الجزر الثلاث.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٢١_٢٢٥.(عبد الله الاشعل)

ـ جلال، محمد نعمان. «مصر وحقوق الانسان،بين الحقيقة والافتراء: دراسة وثائقية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٩٦_٢٩٧.(إسلام عفيفي)

ـ الدجاني، احمد صدقي. «الحوار العربي ـ الاوروبي، الفكرة والمسار والمستقبل: وجهة نظر عربية.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٢٥_٢٢٨. (اسامة فاروق مخيمر)

ـ سليم، محمد السيد. «النظام العالمي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٤٢_ ٣٤٤. (اسامة فاروق مخيمر)

ـ السيد، محمود وهيب. «ازمة الخليج الثانية وانعكاساتها المحلية والعالمية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٣٧ ـ ٣٣٩. (السيد عليوه)

ـ صالح، ناهد. «قياس الرأي العام: الماضي والحاضر والمستقبل.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٩٧_ ٢٩٩. (ألفت حسن آغا)

ـ صلاح، هدى عبد العزيز. «السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للامم المتحدة.» **شؤون عربية**: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٨٥_١٩٠. (محمد سعيد مضية)

عسكري

كتب

ـ البوسعيد، نزار. **الحرب العراقية الايرانية: دراسة سياسية عسكرية**.

[د.م.]، [د.ن.]، ١٩٩٤.

ـ مجموعة من الباحثين العرب. **أسرار التسلح العسكري في العراق منذ ١٩٦٨: الفضائح والاحتيالات.** لندن: منشورات دار الابحاث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

ـ مسلم، طلعت أحمد. **الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

ـ منظمة العفو الدولية. **تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية: تواطؤ على الارهاب.** لندن: منظمة العفو الدولية، ١٩٩٣.

دوريات

ـ الدسوقي، مراد ابراهيم. «التجارب العالمية في مجال تحويل الصناعات الدفاعية الى الصناعات المدنية.» **السياسة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٦٦ـ٢٧٠.

ـ محمود، احمد ابراهيم. «الابعاد العسكرية للصراع في اليمن.» **السياسة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٤٥ـ٢٦٦.

ـ نصار، علي. «البرنامج النووي الكوري والجيوستراتيجية الاميركية.» **شؤون الأوسط:** العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٣ـ٨٥.

مراجعة كتب

ـ القارس، عبد الرزاق. «السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ـ١٩٩٠.» **السياسة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٣٦ـ٢٣٧. (داليا محمود ثابت)

علم نفس

كتب

ـ ابراهيم، عبد الستار. **العلاج النفسي السلوكي المعرفي الحديث: أساليبه وميادين تطبيقه.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ٤٩٥ ص.

ـ شرابي، هشام. **النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي.** تعريب محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ١٨٢ ص.

ـ عيسوي، عبد الرحمن. **علم النفس الاسري.** بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٣. ٣٣١ ص.

ـ محسن، مصطفى. **المعرفة والمؤسسة: مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ٢٢٣ ص.

دوريات

ـ سميسم، حميدة. «مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي: تحديد فعاليته في اطار التعامل النفسي.» **آفاق عربية:** العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦ـ٢١.

ـ المنوفي، كمال. «العروبة وفلسطين في مخيال الطفل المصري: دراسة امبريقية.» **شؤون عربية:** العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٥٣ـ١٧١.

علوم وتقانة

كتب

ـ أبو النصر، غسان. **معادلة فيثاغوراس بين(٠-٠) و(٠ ـ X): كيف فهم فيرما هذه المعادلة؟** بيروت: معهد إنماء الذكاء، ١٩٩٣.

ـ أبو النصر، غسان. **العدد ٢ كيف حدس فيرما به؟ علاقة ابتكاراته الارقامية بفرضيته.** بيروت: معهد إنماء الذكاء، ١٩٩٣.

ـ حلمي، أحمد زكي. **تكنولوجيا الخراطة: نظري وعملي.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ٣٥٢ ص.

ـ زيتون، غايش. **علم حياة الانسان: موسوعة علمية للجسم البشري.** عمان: دار الشروق للتوزيع والنشر، ١٩٩٤. ٥٧٦ ص.

ـ علي، نبيل. **العرب وعصر المعلومات.** سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤. ١٨٤ ص.

دوريات

ـ زحلان، انطوان. «أدوات العلم والتقانة.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١١٧ـ١٣١.

ـــــــ. «العرب والتحدي التقاني: البعد الدولي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٨٦ـ١٠١.

ـــــــ. «العرب والتحدي التقاني: قاعدة البحث.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٧ـ١٤٤.

ـ سلمان، رشيد سلمان. «الاتجاهات العلمية الحديثة والبحث العلمي العربي: نظرة اولية.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٧٨ـ٨٧.

ـ «من تقرير اليونسكو: حالة العلم في العالم، العلم والتكنولوجيا... ملف المستقبل.» **الدراسات الاعلامية:** العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٣٣ـ١٤٦.

قانون وادارة

كتب

ـ الأشعل، عبد الله. **النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي.** القاهرة: كتاب الاهرام الاقتصادي، ١٩٩٣.

ـ الغنوشي، راشد. **الحريات العامة في الدولة الاسلامية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٣٨٢ ص.

- مالكي، محمد. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. مراكش: تينمل للطباعة والنشر، ١٩٩٣. ٢٢٦ ص.
- مجموعة من الباحثين. نظرة في الادارة في الاسلام: بحوث المؤتمر الدولي الرابع للادارة. بيروت: دار الحق، ١٩٩٤.
- محفوظ، لعشب. المبادىء العامة للقانون المدني في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤. ٢٠٥ ص.
- المرزوقي، منصف. حقوق الانسان: الرؤيا الجديدة. تونس: دار اقواس للنشر، ١٩٩٤. ٨١١ ص.
- الهداوي، حسن. الجنسية واحكامها في القانون الاردني. عمان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٩٤. ٢٤٨ ص.

دوريات

- الديثي، خليل اسماعيل. «تصور عربي للوضع القانوني لمضيق هرمز.» شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٨-٧٨.
- الرشيدي، أحمد. «محكمة العدل الدولية: بين أهمية التحديث ومخاطر التسييس.» السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٤٦-١٥٠.
- السيد حسين، عدنان. «منظمة الوحدة الافريقية: بين الحرب الباردة والمتغيرات الاقليمية والدولية.» ابعاد: العدد ١، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦٢-١٧٧.
- شحاته، ابراهيم.» الاصلاح الاداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة وحلول مقارنة.» المستقبل العربي: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٧-٤٨.
- غالي، بطرس بطرس. «الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة.» السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٨٨-٩٤.
- فضل الله، مهدي. «الزواج المتعدد في النص القرآني.» دراسات عربية: العددان ٩-١٠، تموز/يوليو-آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٧-٤١.
- كنعان، نواف. «قرارات الاستملاك في التشريع والقضاء الاردني.» ابحاث اليرموك: العدد ٤، ١٩٩٣. ص ١٨٢-٢٣١.

مراجعة كتب

- الاشعل، عبد الله. «النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي.» السياسة الدولية: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٣٠٨-٣٠٩.
(محمود طه شيحة).

المصادر الأجنبية

CULTURE and THOUGHT

Books

- Abul Fadl, Mona. *Islam and the Middle East: The Aesthetics of a Political Inquiry.* Islamic Publications International, 1993.
- Corbin, Henry. *L'imagination créatrice dans le soufisme d'Ibn Arabi.* Paris: Ed. Aubier, 1993. 328 p.
- Kalpan, Robert. *The Arabists: The Romance of an American Elite.* New York: Free Press, 1993. 317 p.
- Landau, David. *Piety and Power: The World of Jewish Fundamentalism.* London: Secker Warburg, 1993.
- Laurens, Henry. *L'Orient arabe.* Paris: Armand Colin, 1993.

Articles

- Bulliet, Richard. «The Future of the Islamic Movement.» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 5, November - December 1993. pp. 38 - 44.
- Hasnawi, Ahmad. «Alexandre D'Aphrodise vs Jean Philopon: Notes sur quelques traités d'Alexandre perdus en Grec, conservés en Arabe.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 4, no. 1, March 1994. pp. 53 - 109.
- Huntington, Samuel. «The Clash of Civilizations?» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 3, Summer 1993. pp. 22 - 49.
- Jihad, Kadhim. «Mahmoud Darwich: Une traversée poétique.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 49, Automne 1993. pp. 93 - 199.
- Al-Qatam, Abdulla. «Political Religious Poetry of the Shi'ites During the Umayyad Period.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 11, no. 44, Summer 1993. pp. 328 - 346.
- Weismann, Itzchak. «Sa'id Hawwa: The Making of a Radical Muslim Thinker in Modern Syria.» *Middle Eastern Studies:* vol. 29, no. 4, October 1993. pp. 601 - 623.

Book Reviews

- Ajami, Fouad. «The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 709 - 710. (Tareq Ismael)
- Berque, Jacques. «Relire le Coran.» *Etudes:* no. 379/1, Octobre 1993. p. 428. (H. Loucel)
- Carré, Olivier. «Le nationalisme arabe.» *Prologues:* no. 2, Automne 1993. pp. 35 - 37. (Ab-

delouhab Maalmi)

- Duignan, Peter. «The Rebirth of the West: Cuture, Politics and Society.» *Domes:* vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 30 - 38. (Paul John Rich)
- Kalpan, Robert. «The Arabists: The Romance of an American Elite.» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 5, November - December 1993. pp. 175 - 177. (William Quandt)
- Liauzu, C. [et. al.]. «Pratiques et résistances culturelles au Maghreb.» *Prologues:* no. 2, Automne 1993. pp. 19 - 23. (Guizlaine Laghzaoui)
- Makiya, Kanan. «Cruelty and Silence.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 127 - 129. (Hala Maksoud)
- Zarcone, Thierry. «Mystiques, philosophes et francs-macons en Islam». *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Winter 1994. pp. 154 - 156. (Rudolf El-Kareh)

ECONOMY

Books

- Awartani, Hisham. *The Agriculture Sector of the West Bank and the Gaza Strip.* Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 1993.
- Ayoub, Antoine. *Rente petrolière et développement économique dans les pays arabes producteurs de pétrole.* Quebec, Canada: Université Laval, 1993. 19 p.
- ——. *L'Economie mondiale, 94.* Paris: La Découverte, 1993.
- Fischer, Stanley [et. al.]. *The Economics of Middle East Peace: Views From the Region.* Cambridge, MA: MIT, 1993. 370 p.
- Institut de Recherche sur le Monde Arabe Contemporain. *Travail, travailleurs et espace urbain.* L'Institut, 1994. 69 p.
- Jabr, Hisham. *The Financial and Banking Policies in the Occupied West Bank.* Nablus: An-Najah University, Documentation Manuscripts and Publishing Center, 1993. 126 p.
- Kliot, Nurit. *Water Resources and Conflict in the Middle East.* London, New York: Routledge, 1994. 309 p.
- Le Roy, Pierre. *La faim dans le monde.* Paris: Editions le Monde, Marabout, 1994. 214 p.
- Valmont, André. *Economie et stratégie dans le monde arabe et musulman.* Paris: EMAM, 1993.
- World Bank. *Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1993.* Washington D.C.: The Bank, 1993. 93 p.
- World Bank. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace.* Washington, D.C.: The Bank, 6 vols. 1993.

Articles

- Abdel-Fadil, Ahmad. «Les projets économiques pour le Moyen-Orient.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 35 - 67.
- Béraud, Philippe. «Maghreb: Vers une intégration trans-méditerranéenne.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 137 - 146.
- Fischer, Stanley. «Building Palestinian Prosperity.» *Foreign Policy:* no. 93, Winter 93 - 94. pp. 60 - 76.
- Gaymard, Hervé. «Pax Economica? L'économie de la paix au Moyen-Orient.» *Politique Etrangère:* Hiver 93 - 94. pp. 1023 - 1045.
- Ghanem, Shihab. «Industrial Development in the United Arab Emirates.» *Economic Horizons:* vol. 14, no. 56, October 1993. pp. 1 - 35.
- Hinnebush, Raymond. «The Politics of Economic Reform in Egypt.» *Third World Quarterly:* vol. 14, no. 1, 1993. pp. 159 - 171.
- «Les Pays du CCG à la recherche de l'équilibre budgétaire.» *Dossier Euro-Golfe:* no. 18, Juin 1994. pp. 6 - 9.
- Owen, Roger. «The Transformation of Systems of Economic and Political Management in the Middle East and North Africa: The Lessons So Far.» *Review of Middle East Studies:* no. 6, 1993. pp. 15 - 34.
- Roy, Sara. «Separation or Integration: Closure and the Economic Future of the Gaza Strip Revisited.» *Middle East Journal:* vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 11 - 30.
- Youssef, Samir. «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy.» *Middle Eastern Studies:* vol. 30, no. 2, April 1994. pp. 369 - 377.

Book Reviews

- Ayari, Chedlly. «Enjeux méditerranéens pour une coopération euro-arabe.» *Prologues:* no. 2, Automne 1993. pp. 41. (Seddik Mouaffak)
- Hansen, Brent. «The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 738 - 739. (Manochehr Dorveaj)
- Harik, Iliya and Denis Sullivan. «Privatization and Liberalization in the Middle East.» *Middle East Policy:* vol. 2, no. 1, 1993. pp. 140 - 143. (Sheldon Richman)
- Lavy, Victor and Eliezer Sheffer. «Foreign Aid and Economic Development in the Middle East: Egypt, Syria and Jordan.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 74 - 75. (Hadi Saleh Esfahani)
- «Masterplanning the State of Palestine: Suggested Guidelines for Comprehensive Development. Preliminary Presentation.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 40, Hiver 1994. pp. 151 - 153. (George Abed)
- Shalev, Michael. «Labor and Political Economy in Palestine.» *International Journal of Middle*

East Studies: vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 135 - 137. (Michael Keren)
- Zahran, M.D. and A.J. Willis. «The Vegetation of Egypt.» *Domes:* vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 59 - 62. (Eltigani Shabbour)

EDUCATION and LANGUAGE

Books
- Society for Austro-Arab Relations. *Needs for Training and Continuing Education in Health, Engineering and Agriculture in the occupied Palestinian Territories.* Jerusalem: The Society, 1993. 29 p.

Articles
- Harde, E. «Education, Islam and the Challenge to Contemporary Muslim Societies.» *Islamic Thought and Scientific Creativity:* no. 2, 1993. pp. 7 - 28.
- Jarbawi, Tafida. «Le sexisme dans les manuels scolaires.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Printemps 1994. pp. 81 - 95.
- Philipp, Thomas. «The Autobiography in Modern Arabic Literature and Culture.» *Poetics Today:* vol. 14, no. 3, Autumm 1993. pp. 573 - 604.
- Soysal, Ismail. «A Report on the Observations Relating to the Passages Concerning the Turks in Egyptian History School Books.» *Turkish Review of Middle East Studies:* no. 7, 1993. pp. 261 - 266.
- Versteeghs, Kees. «The Arabic Linguistic Tradition in a Comparative Perspective.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 12, no. 46, Winter 1994. pp. 280 - 297.

Book Reviews
- Abu-Lughod, Leila. «Writing Women's Worlds: Bedouin Stories.» *MESA Bulletin:* vol. 27, no. 2, December 1993. pp. 183 - 184. (P. Dresch)
- Berkey, Jonathan. «The Transmission of Knowledge in Medieval Cairo: A Social History of Islamic Education.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 124 - 127. (Michael Chamberlain)
- Matt - Douglas, Fedwa. «Woman's Body, Woman's Word: Gender and Discourse in Arab-Islamic Writing.» *Middle East Journal:* vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 143 - 144. (M. Fayad)
- Menashri, David. «Education and the Making of Modern Iraq.» *Middle Eastern Studies* : Vol. 29, no. 3, July 1993. p 592. (Parvin Amini)
- Rouchdy, Aleya. «The Arabic Language in America.» *International journal of middle East Studies* : Vol. 25, no. 3, August 1993. pp. 534 - 537. (Carolyn Killean)

ENVIRONMENT

Books
- International Research Center for Energy and Economic Development. *Energy, Economics, and Environment: Imperatives, Realities and Balance and Pacific Basin Demand and Downstream Activities: Is Middle East Supply the Answer?* Boulder, Co: The Center, 1993. 188 p.
- Roland - Host, David. *International Trade and the Transfer of Environmental Costs and Benefits.* Paris: OECDD, 1993. 56 p.

Articles
- Bin Ammar, Samira. «Protection of the Environment Through the Management and Exploitation of Solid Waste: The Tunisian Experience.» *Al-Raida:* vol. 10, no. 46, Winter 1994. pp. 28 - 29.

HISTORY and GEOGRAPHY

Books
- Benjelloun, Abdelmajid. *Pages d'histoire du Maroc: Le patriotisme marocain face au protectorat espagnol.* Rabat: A. Benjelloun, 1993. 299 p.
- Bertotti, Ruggero. *Un soldat italien en Afrique du Nord, une guerre méconnue: La Tunisie 1942 - 1943.* Paris: L'Harmattan, 1993. 128 p.
- Burman, Thomas. *Spain's Arab-Christians and Islam: 1050 - 1200.* Leiden: E.J. Brill, 1994. 360 p.
- Cairo University. *The Second International Conference on Geology of the Arab World.* Cairo: The University, 1994. 226 p.
- Centre d'Études et de Recherches (URBAMA). *Recherches urbaines dans le monde arabo-musulman: Approches comparées des géographes allemands, britaniques et francais.* Tours: URBAMA, 1993. 207 p.
- Cole, Juan. *Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement.* Princeton: Princeton University Press, 1993. 341 p.
- Guilhaume, Jean-Francois. *Les mythes fondateurs de l'Algérie française.* Paris: L'Harmattan, 1993. 331 p.
- Kelly, J.B. *Persian Gulf, 1795 - 1880.* Oxford: Oxford University Press, 1993. 911 p.
- Martin, Jean-Francois. *Histoire de la Tunisie contemporaine.* Paris: L'Harmattan, 1993.
- Niebuhr, M. *Travels Through Arabia and Other Countries in the East.* London: Garnet Publishing, 2 vols, 1994.
- Petry, Carl. *Twilight of Majesty: The Reigns of the Mamluk Sultans Al-Ashraf Qaytbay and Qansuh Al-Ghawri in Egypt.* University of Washington Press, 1994. 261 p.
- Rice, Michael. *The Archeology of the Arabian Gulf.* London: Routledge, 1994. 330 p.

Articles
- Abi-Ayad, Ahmed. «Le siège d'Oran et de Mers-El-Kebir en 1563 et ses répercussions littéraires.» *Turkish Review of Mid-*

dle East Studies: no. 7, 1993. pp. 23 - 34.

- Doumani, Beshara. «The Political Economy of Population Counts in Ottoman Palestine: Nablus, Circa 1850.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 26, no. 1, February 1994. pp 1 - 17.
- Haley, Charles. «The Desperate Ottoman: Enver Pasa and the German Empire-II.» *Middle Eastern Studies:* vol. 30, no .2, April 1994. pp. 224 - 252.
- Hawwari, Mahmoud. «Jérusalem: L'archéologie dévoyée.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 116 - 132.
- Laurens, Henry. «1917 - 1920: Les alliés et la question de la Palestine.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 125 - 137.
- Moaddel, Mansour. «The Egyptian and Iranian Ulama at the Threshold of Modern Social Change: What Does and What Does not Account for the Difference?» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 21 - 46.

Book Reviews

- Botman, Selma. «Egypt From Independence to Revolution, 1919 - 1952.» *Middle East Studies:* vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 61 - 62. (Joel Gordon)
- Cummins, David Dean. «Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 113 - 115. (Rashid Khalidi)
- Cuno, Kenneth. «The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740 - 1858.» *Domes:* vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 63 - 66. (Khaled Fahmy)
- Daly, M. W. «Imperial Sudan: The Anglo - Egyptian Condominium 1934 - 56.» *Middle Eastern Studies:* vol. 29, no. 3, July 1993. (William Kontos)
- Korn, David «Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 22, no. 4, Summer 1993. pp. 104 - 105. (Richard Parker)
- Martel, André. «La Libye, 1835-1990.» *Etudes Internationales:* vol. 24, no. 2, Juin 1993. pp. 445 - 446. (Adnan Moussaly)
- Pipes, Daniel. «Greater Syria: The History of an Ambition.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 739-741. (Malcom Russel)
- Ruedy, John. «Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 3, Summer 1993. pp. 517 - 518. (Allan Christellaw)
- Salibi, Kamal. «The Modern History of Jordan.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 180. (Philip Robins)
- Sellier, Jean and André Sellier. «Atlas des peuples d'Orient: Moyen Orient, Caucase, Asie Centrale.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 49, Automne 1993. pp. 132 - 135. (Alain Chenal)
- Shapir, Anita. «Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 111 - 126. (Norman Finklestein)

LAW and PUBLIC ADMINISTRATION

Books

- Ahnish, Faraj Abdullah. *The International Law of Maritime Boundaries and the Practice of States in Mediterranean States.* Oxford: Clarendon Press, 1993.
- Arab Organisation for Human Rights. *The Human Rights Situation in the Arab World.* Cairo: The Organisation, 1993. 29 p.
- Botiveau, Bernard. *Loi islamique et droit dans les sociétés arabes.* Paris: Karthala, 1994. 360 p.
- Yahav, David (ed.). *Israel, the Intifada and the Rule of Law.* Tel Aviv: Ministry of Defense, 1993. 249 p.

Articles

- «La question du droit au retour.» *Pour la Palestine:* no. 41, Juillet - Septembre 1993. pp. 16-17.
- Bruschi, Christian. «Immigration: Les jeunes... Et la loi.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 117-128.
- Gaff, Angela. «An Illusion of Legality: A Legal Analysis of Israel's Mass Deportation of Palestinians on 17 December 1992.» *Al-Haq, Occasional Paper:* no. 9, 1993. pp. 1 - 112.
- Hamzeh, Nizar. «Qatar: The Dualism of the Legal System.» *Middle Eastern Studies:* vol. 30, no. 1, January 1994. pp. 79 - 91.
- Neff, Donald. «L'administration Clinton et la résolution 242 de l'ONU.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 67 - 79.
- Shehadeh, Raja. «Questions of Jurisdiction: A Legal Analysis of the Gaza - Jericho Agreement.» *Journal of Palestine Studies:* vol. XXIII, no. 4, Summer 1994. pp. 26 - 41.
- Ziadeh, F. «Property Rights in the Middle East: From Traditional Law to Modern Codes.» *Arab Law Quarterly:* no. 1, 1993. pp. 3 - 12.
- Zoller, Elisabeth. «La définition des crimes contre l'humanité.» *Journal du Droit International:* vol. 120, no. 3, Juillet-Septembre 1993. pp. 549-568.

MEDIA

Books

- Elias, Hanna Elias. *La presse arabe.* Paris: Maisonneuve et Larose, 1993.
- Gall, Sandy. *News From the*

Front: A Television Reporter's Life. London: Heinemann, 1994. 344 p.

Articles

- Al-Munayes, Jamal. «The Effects of Causal Reasoning on Understanding: Media Presentations of the News.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 12, no. 45, Autumn 1993. pp. 326 - 361.
- Smith, John. «From the Front Lines to the Front Page: Media Access to War in The Persian Gulf and Beyond.» *Columbia Journal of Law and Social Problems:* no. 2, Winter 1993. pp. 291 - 340.
- Telhami, Shibley. «Arab Public Opinion and the Gulf War.» *Political Science Quarterly:* vol. 108, no. 3, Fall 1993. pp. 437 - 452.

Book Reviews

- «Gulf Crisis Chronology: Day-to-Day Coverage of Events in the Gulf Conflict from 2 August 1990 to the 3 March 1991 Cease-fire.» Compiled by the BBC World Service. *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 134. (Gred Nonneman)

MILITARY

Books

- Aspin, Les and William Dickinson. *Defense for a New Era: Lessons of the Persian Gulf War.* New Jersey: Brassey's 1993. 93 p.
- Cordesman, Anthony. *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press, 1993.
- Dickinson, William. See Les Aspin.
- Dufour, Jean-Louis. *La guerre au XXème siècle.* Paris: Hachette, 1993.
- International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance 1993 - 1994.* Brassey's for the IISS, 1993.
- Legault, Albert and John Sigler [dir] *Les conflits dans le monde 1992 - 1993: Rapport annuel sur les conflits internationaux.* Québec: Centre Québécois de Relations Internationales, 1993.
- Moller, Bjorn. *Non-Offensive Defence and the Arab - Israeli Conflict.* Copenhagen: Center for Peace and Conflict Research, 1994. 54 p.
- Rabah, Jamil and Natasha Fairweather. *Israeli Military Orders in the Occupied Palestinian West Bank, 1967 - 1992.* Jerusalem: Jerusalem Media and Communication Center. 214 p.
- El - Sayegh, Selim. *La crise du Golfe: De l'interdiction à l'autorisation du recours à la force.* Paris: LGDJ, 1993.
- Winnefeld, James A. *A League of Airmen: U.S. Air Power in the Gulf War.* Washington, D.C.: Rand, 1994. 400 p.

Articles

- Allsop, Dee. «Group Differences in Early Support for Military Action in the Gulf: The Effect of Gender, Generation and Ethnicity.» *American Politics Quarterly:* no. 3, July 1993. pp. 343 - 360.
- Barnea, Nahum and Simon Schiffer. «L'armée israélienne recherche une crise avec Arafat.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 23 - 31.
- Clawson, Patrick and A. Volpin. «The Economics of Soviet Arms Transfers to the Middle East Governments.» *Iranian Journal of International Affairs:* no. 1, 1993. pp. 70 - 91.
- Cohen, Eliot. «Mystique of U.S. Power.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 1, January - February 1994. pp. 109 - 124.
- Khalidi, Ahmad. «Après l'accord: Les questions de sécurité.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Winter 1994. pp. 27 - 35.
- Steinberg, Gerald. «Israeli Responses to the Threat of Chemical Warfare.» *Armed Forces and Society:* no. 1, Autumn 1993. pp. 85 - 101.
- Schiffer Simon : See Nahum Barnea.
- Volpin, A. See Patrick Clawson.
- Yates, Mark. «Coalition Warfare in Desert Storm.» *Military Review:* vol. 73, no. 10, October 1993. pp. 4.

Book Reviews

- Hammel, Eric. «Six Days in June: How Israel Won the 1967 Arab-Israeli War.» *Naval War College Review:* vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 127 - 128. (C.C. Kingseed)
- Klieman, Aharon and Reuven Pedatzur. «Rearming Israel: Defense Procurement Through the 1990's.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no.1, July 1993. pp. 59 - 60. (Henri Barkey)
- Sadowski, Yahya. «Scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East.» *IJMES:* vol. 27, no. 1, February 1994. pp. 127 - 129. (R. Mainuddin)

POLITICS

Books

- Abdelnasser, Walid. *The Islamic Movement in Egypt: Perceptions of International Relations, 1967 - 1981.* London: Kegan Paul International, 1994.
- Ahrens, Matt and Yehuda Mirsky. *Democracy in the Middle East: Defining the Challenge.* Washington, D.C.: Washington Institute Monograph, 1993. 138 p.
- *Arab - Israeli Security Agreements: Negotiating Asymmetric Reciprocity.* Washigton, D.C.: Carnegie Endowement for International Peace, 1993. 150 p.
- Arab Thought Forum. *Arab-German Relations in the Nineties: Acts of the Arab-German Dialogue.* Amman: Arab Thought Forum, 1993. 80 p.

- Badeeb, Saeed. *Saudi-Iranian Relations, 1932-1982.* London: Center for Arab and Iranian Studies, 1993. 164 p.
- Bahout, Joseph. *Les entrepreneurs syriens: Economie, affaires, politique.* Beyrouth: CERMOC, 1994. 154 p.
- Barzilai, Gad [et. al.]. *The Gulf Crisis and its Global Aftermaith.* London: Routledge, 1993. 304 p.
- Bulloch, John and Adel Darwish. *Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East.* London: Victor Gollancz, 1993. 224 p.
- Chesnot, Christian. *La bataille de l'eau au proche-orient.* Paris: L'Harmattan, 1994. 222 p.
- Corbin, Jane. *Gaza First: The Secret Norway Channel to Peace Between Israel and the PLO.* London: Bloomsbury, 1994.
- Clawson, Patrick. *How Has Saddam Hussein Survived Economic Sanctions? 1990 - 1993.* National Defense University, 1993.
- Commission on Peace Building in the Middle East. *Peace and Justice for the People of the Middle East.* Boulder, CO: University of Colorado, International Peace Research Association. 1993. 58 p.
- Darwish, Adel. See John Bulloch.
- Faour, Muhammad. *The Arab World After Desert Storm.* Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1993. 129 p.
- Frémeaux, Jacques. *Les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquete.* Paris: Denoel, 1993. 310 p.
- Gross, Janice and Richard Ned Lebow, *We All Lost the Cold War.* Princeton : Princeton University Press, 1994. 521 p.
- Hazelton, Frans. *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy.* London: Zed Books, 1994. 260 p.
- Joffé, E. G. H. (ed.). *North Africa: Nation, State and Religion.* New York: Routledge, 1993. 288 p.
- Khader, Bichara. *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des partenaires distants.* Paris: Publisud, Quorum, 1994. 244 p.
- King, John. *Handshake in Washington: The Beginning of Middle East Peace?* London: Ithaca Press, 1994. 234 p.
- Korany, Bahgat. *The Many Faces of National Security in the Arab World.* New York: St. Martin's Press, 1993. 332 p.
- Lavenue, Jean-Jacques. *Algérie: La démocratie interdite.* Paris: L'Harmattan, 1993. 279 p.
- Lebow, Richard Ned. See Janice Gross.
- Massalha, Omar. *Towards the Long - Promised Peace.* London: Saqi Books, 1994. 346 p.
- Miquel, Pierre. *La Guere d'Algérie.* Paris: Fayard, 1993.
- Mirsky, Yehuda. See Matt Ahrens.
- Pérès, Shimon. *Le temps de la paix.* Paris: Editions Odile Jacob. 1993. 262 p.
- Pipes, Daniel (ed.). *Sand Storm: Middle East Conflicts and America.* London: University Press of America, 1994.
- Rajaee, Farhang (ed.). *The Iran-Iraq War: The Politics of Aggression.* Gainesville: University Press of Florida, 1993. 245 p.
- Rubin, Barry. *Revolution until Victory? The Politics and History of the PLO.* Cambridge, M.A: Harvard University Press, 1994. 288 p.
- Salamé, Ghassan [ed.], *Démocraties sans démocrates: Politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique.* Paris: Fayard, 1994. 125 p.
- Vallet, Odon. *L'Etat et le Politique.* Paris: Fayard, 1994. 125 p.
- Al-Yahya, Mohammed Abdulrahman. *Kuwait: Fall and Rebirth.* London: Kegan Paul International, 1993. 130 p.

Articles

- Abdullah, Abdurahman. «Political Islam in Somalia.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring - Summer 1993. pp. 44 - 55.
- Alpher, Joseph. «Israel's Security Concerns in the Peace Process.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, April 1994. pp. 229 - 241.
- «The Arabs and the Turks: A Dialogue on the Future. Seminar held in Beirut on 15 - 18 November 1993.» *Turkish Review of Middle East Studies:* no. 7, 1993. pp. 269 - 273.
- Ashrawi, Hanan. «The Accord Incorporated Key Concessions We Couldn't Get in the Negotiations.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 21.
- Barkey, Henry. «Reluctant Neighbors: Reflections on Turkish-Arab Relations.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 3 - 23.
- Berdal, Mats. «Fateful Encounter: The United States and UN Peacekeeping.» *Survival:* vol. 36, no. 1, Spring 1994. pp. 30 - 50.
- Bolton, John. «Wrong Turn in Somalia.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 1, January - February 1994. pp. 109 - 124.
- Bowker, Bob. «Israel, Syria and Hezbollah.» *Centre for Middle Eastern and Central Asian Studies Bulletin:* vol. 1, no. 1, 1994. pp. 4 - 6.
- Chehadé, Mehdi. «Négotiations multilatérales: le role du CCG et le souci de renforcer le rang arabe.» *Dossier Euro-Golfe:* no. 18, Juin 1994. pp. 2 - 7.
- Daguzan, Jean-Francois. «Les rapports franco-algériens, 1962 - 1992. Réconciliation ou conciliation permanente?» *Politique Etrangère:* Hiver 93 - 94. pp. 885 - 897.
- Destremeau, Blandine. «Deux camps de réfugiés à Amman.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 52, Ete 1994. pp. 21 - 69.
- Doumani, Beshara and Joe Stork. «After Oslo.» *Middle East*

Report: vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 2 - 4, 26.
- Dunn, Michael Collins. «Things Fall Apart: Yemeni Union in Danger.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 12, no. 7, April - May 1994. pp. 20 and 29.
- Fandy, Mamoun. «The Tensions Behind the Violence in Egypt.» *Middle East Policy:* vol. 2, no. 1, 1993. pp. 25 - 34.
- Halevi, Ilan. «Glossaire de la Négotiation palestino-israélienne.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 3 - 26.
- Hooglund, Eric. «Iran and the Arab Countries.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 23 - 39.
- Hyman, Anthony. «Arab Involvement in the Afghan War.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 74 - 91.
- Juster, Kenneth. «The Myth of Iraqgate.» *Foreign Policy:* no. 94, Spring 1994. pp. 105 - 119.
- Khurshid, Ahmad. «Islam and the New World Order.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring - Summer 1993. pp. 2 - 13.
- Kodmani - Darwish Bassma and Dominique Moisi. «Arabes et Israéliens: La paix avant la réconciliation.» *Politique Etrangère:* Hiver 93 - 94. pp. 941 - 957.
- Lagarde, Dominique. «Proche - Orient: Les années Mitterrand I-II.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 32 - 33, 1994. pp. 11 - 31.
- Al-Malki, Majdi. «Clans et partis politiques dans trois villages palestiniens.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 52, Ete 1994. pp. 101 - 127.
- Moisi, Dominique. See Bassma Kodmani - Darwish.
- Naumkin, Vitaly and Irina Zviagelskaya. «Central Asia and the Islamic States After the Collapse of the USSR.» *The Beirut Review:* no. 7, spring 1994. pp. 39 - 57.
- Neff, Donald. «Les Etats - Unis et Jérusalem.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 52, Ete 1994. pp. 69 - 101.
——. «Israel - Syria: Conflict at the Jordan River, 1949 - 1967.» *Journal of Palestine Studies:* vol. XXIII, no. 4, Summer 1994. pp. 26 - 41.
- Paris, Jonathan. «When to Worry in the Middle East.» *Orbis:* vol. 37, no. 4, Fall 1993. pp. 553 - 565.
- Pons, Jean - Claude. «Colonisation et confiscations de terres en Cisjordanie d'Aout à Décembre 1993.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 5 - 23.
- Rais, Rasol Bakhsh. «Faith and Realpolitik: The Dynamics of Pakistan's Relations with the Arab World.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 57 - 73.
- Robins, Philip. «The Overload State: Turkish Policy and the Kurdish Issue.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. pp. 657 - 676.
- Sharon, Moshe. «The Islamic Factor in Middle East Politics.» *Midstream:* vol. 40, no. 1, January 1994. pp. 7 - 10.
- Stork, Joe. See Beshara Doumani.
- Talhami, Ghada. «The Ubiquitous Partner : The Jordanian Option Resurrected.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 47 - 61.
- Zviagelskaya, Irina. See Vitaly Naumkin.

Book Reviews

- Abir, Mordechai. «Saudi Arabia: Government, Society and the Gulf Crisis.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, April 1994. pp. 381 - 382. (Gerd Nonneman)
- Aftandilian, Gregory. «Egypt's Bid for Arab Leadership: Implications for U.S. Policy.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 179. (Ritchie Ovendale)
- Amirhamadi, Hooshang and Entessar Nader. «Iran and the Arab World.» *International Affairs:* vol. 80, no. 1, January 1994. pp. 180 - 181. (Stephen Vickers)
- Arnett, Peter. «Live from the Battlefield: From Vietnam to Baghdad, 35 Years in the World's War Zones.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 3, May - June 1994. pp. 141 - 47. (Elliot Cohen)
- Ayubi, Nazih. «The State and Public Policies in Egypt since Sadat.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 62 - 63 (Clement Henry Moore)
——. «The State and Public Policies in Egypt since Sadat.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 3, Summer 1993. pp. 518 - 519. (Robert Vitalis)
- Brand, Laurie. «Palestinians in the Arab World.» *SAIS Review:* vol. 13, no. 2, Summer - Fall 1993. pp. 144 - 146. (Houeida Saad)
- Bulliet, Richard. «Islam: The View From the Edge.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 3, May - June 1994. pp. 169. (William Quandt)
- Esposito, John. «The Islamic Threat: Myth or Reality?» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no.3, Summer 1993. pp. 130 - 133. (Anthony Sullivan)
——. «The Islamic Threat: Myth or Reality?» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 153 - 157. (Dennis Sullivan)
- Israeli, Raphael. «Muslim Fundamentalism in Israel.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 177 - 178. (B. A. Roberson)
- Jeandet, Noel. «Un Golfe pour trois reves: Le triangle de crise Iran, Iraq, Arabie.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 156 - 157. (Rudolf El - Kareh)
- Lenczowski, George. «American Presidents and the Middle East.» *Middle East Policy:* vol. 2, no. 1, 1993. pp. 128 -

132. (Thomas Mattair)
- Lesch, Ann Mosley. «Transition to Palestinian Self - Government: Practical Steps Towards Israeli - Palestinian Peace.» *Orbis:* vol. 47, no. 4, Fall 1993. pp. 685 - 686. (Darian Unger)
- Makiya, Kanan. «Cruelty and Silence: War and Tyranny, Uprising and the Arab World.» *Middle East Report:* vol. 24, no.187 - 188, March - June 1994. pp. 61 - 63. (Fawwaz Traboulsi)
- Owen, Roger. «State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 135 - 145. (Fawaz Gerges)
- Picard, Elizabeth. «La nouvelle dynamique au Moyen - Orient: Les relations entre l'Orient Arabe et la Turquie.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 133 - 135. (Alain Chenal)
- Quandt, William. «Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict Since 1967.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 810. (A. William)

SOCIOLOGY

Books

- Abdeen, Ziad and Hassan Abu - Libdeh. *Palestinian Population Handbook. Part I: The West Bank and the Gaza Strip.* Jerusalem: Jerusalem Planning and Research Center, 1993. 154 p.
- Abu - Libdeh, Hassan. See Ziad Abdeen.
- Afshar, Haleh (ed.). *Women in the Middle East: Perceptions, Realities and Struggles for Liberalization.* New York: St. Martin's Press, 1993. 250 p.
- Belarchi, Aicha. *Le salaire de madame.* Casablanca: Editions Le Fennec, 1993. 109 p.
- Curmi, Brigitte and Sylvia Chiffoleau. *Mèdecins et protection sociale dans le monde arabe.* Beyrouth, Amman: CERMOC; Paris: Institut Francais de Recherche Scientifique en Coopération pour le Développement, 1993. 283 p.
- Chiffoleau, Sylvia. See Brigitte Curmi.
- Graeff - Wassink, Maria. *Women at Arms: Is Ghadafi a Feminist?* London: Darf Publishing, 1993.
- Hajjar, George. *Transformation or Trunction for the Arab Homeland?* The Lebanese Arab Forum Publishers, 1994.
- Joris, Lieve. *Les portes de Damas.* Actes Sud, 1994. 324 p.
- Krystall, Nathan. *Urgent Issues of Palestinian Residency in Jerusalem.* Jerusalem: Alternative Information Centre, 1993.
- Lechevry, Christian and Philippe Ryfman. *Action humanitaire et solidarité internationale: Les ONG.* Paris: Hatier, 1993.
- Naff, Alixa. *Becoming American: The Early Arab Immigrant Experience.* Illinois: Southern Ilinois University Press, 1993.
- National Academy of Sciences. *Scientists and Human Rights in Syria.* Washington, D.C.: National Academy Press, 1993. 65 p.
- Oerum, Arne (ed.). *Refugees in the Middle East with Special Focus on the Palestinian Refugee Situation.* Oslo: Norwegian Refugee Council, 1993. 59 p.
- Salman, Hind Kattan. *Palestinian Women and Economic and Social Development in the West Bank and Gaza Strip.* Geneva: United Nations, 1993.
- Wieviorka, Michel. *Racisme et xénophobie en Europe.* Paris: La Découverte, 1994. 306 p.
- World Bank. *Social Indicators of Development, 1994.* Washington, D.C.: The Bank, 1994. 409 p.

Articles

- Criss, Nur Bilge. «A Face of Muslim Womanhood: The Turkish Case.» *Turkish Review of Middle East Studies:* no. 7, 1993. pp. 237 - 259.
- Giacaman, Rita. «Le sexisme et les conditions de santé dans les territoires occupés.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 73 - 81.
- Giacaman, Rita and Penny Johnson. «Searching for Strategies: The Palestinian Women's Movement in the New Era.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 22 - 25.
- Hammami, Rema. «L'intifada a-t-elle émancipé les femmes?» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 59 - 67.
- Al - Isa, Abdulwahab. «Perception of Social Norms Related to Obesity among Kuwaiti Women.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 12, no. 45, Autumn 1993. pp. 310 - 325.
- Johnson, Penny. See Rita Giacaman.
- Kerrou, Mohamed and Mostapha Kharoufi. «Maghreb: Familles, valeurs et changements sociaux.» *Maghreb - Machrek:* no. 144, Avril - Juin 1994. pp. 26 - 40.
- Kharoufi, Mostapha. See Mohamed Kerrou.
- Kuttab, Eileen. «Libération des femmes, libération nationale.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 67 - 73.
- Kharoufi, Mostapha. See Mohamed Kerrou.
- Lustick, Ian. «Reinventing Jerusalem.» *Foreign Policy:* no. 93, Winter 93 - 94. pp. 41 - 60.
- Scnell, Itzhak. «Urban Restructuring in Israeli Arab Settlements.» *Middle Eastern Studies:* vol. 30, no. 2, April 1994. pp. 30 - 351.

Book Reviews

- Barakat, Halim. «The Arab World: Society, Culture and State.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 806. (Maria Holt)
- Bernstein, Deborah (ed.). «Pioneers and Homemakers: Jew-

ish Women in Pre - State Israel.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30. (Purnima Bose)
- Entessar, Nader. «Kurdis Ethnonationalism.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 51 - 52. (Robert Oslon)
- Kandiyoti, Deniz. «Women, Islam and the State.» *Signs:* vol. 19, no. 2, Winter 1994. pp. 535 - 539. (M. Hatem)
- Kazemi, Farhard and John Waterbury. «Peasants and Politics in the Modern Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no. 1, July 1993. p. 86 (Eric Hooglund)
- Melman, Billie. «Women's Orients: English Women and the Middle East, 1718 - 1918: Sexuality, Religion and Work.» *Middle Eastern Studies:* vol. 29, no. 3, July 1993. pp. 595 - 596. (M. E. Yapp)
- Najjar, Orayeb Aref and Kitty Warnock. «Portraits of Palestinian Women.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)
- Strum, Philippa. «The Women are Marching: The Second Sex and the Palestinian Revolution.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30. (Purnima Bose)
- Thornhill, Theresa. «Making Women Talk: The Interrogation of Palestinian Women Detainees by Israel.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)
- Young, Elise S. «Keepers of the History: Women and the Israeli - Palestinian Conflict.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30 (Purnima Bose)
___ . «Keepers of the History: Women and the Israeli - Palestinian Conflict.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Winter 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)

SCIENCE

Books

- ESCWA. *Biogas Technology and the Development of Rural Women in Yemen.* New York: UN, 1994. 93 p.
- UNCTAD. *Information Technology and International Competitiveness: The Case of the Construction Services Industry.* New York: UN, 1993. 182 p.

Articles

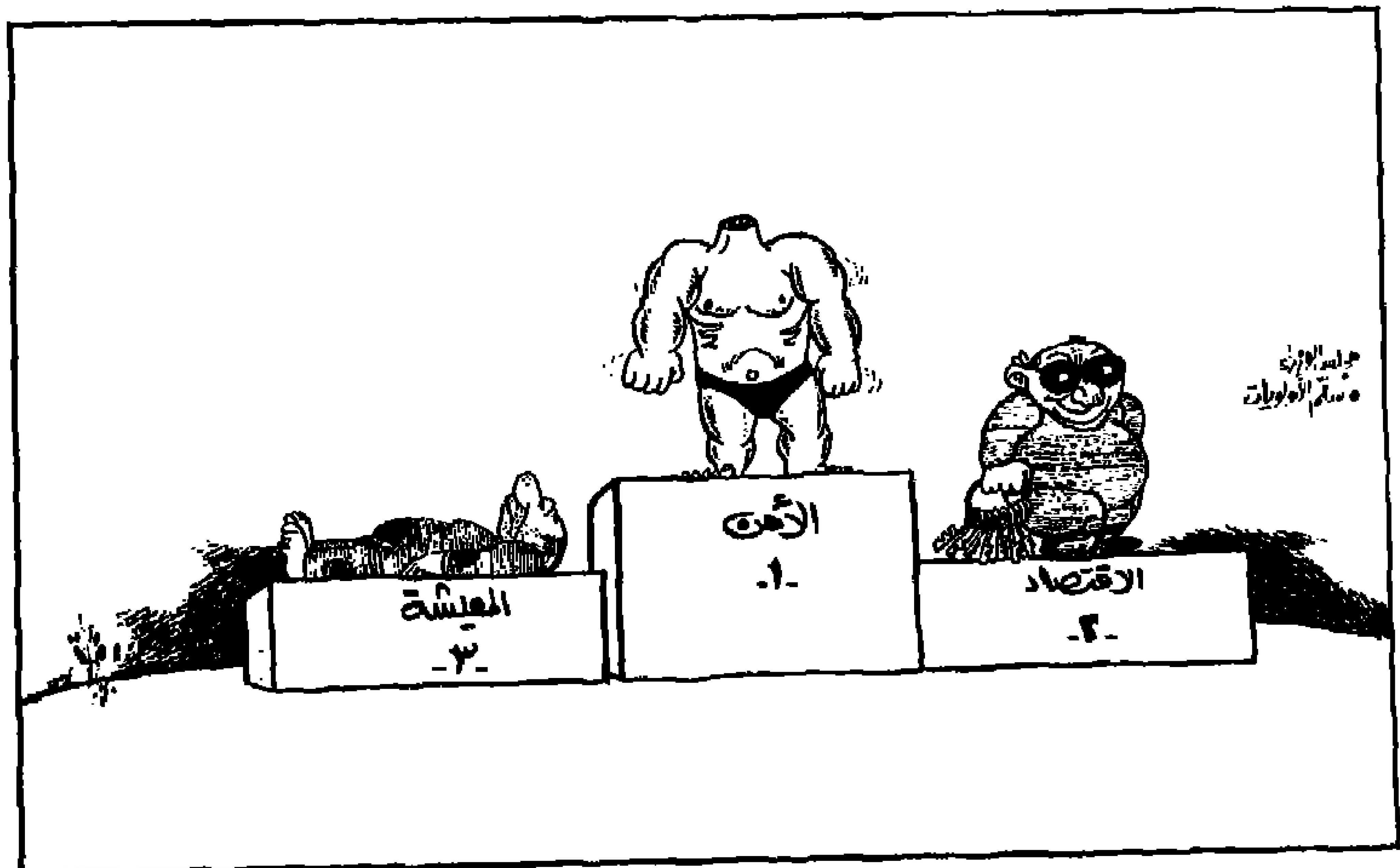
- Crozet, Pascal. «L'idée de dimension chez Al - Sizji.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 3, no. 2, September 1993. pp. 251 - 286.
- Morelon, Régis. «Tabit B. Qurra and Arab Astronomy in the 9th. Century.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 4, no. 1, March 1994. pp. 111 - 139.
- Strousma, Sarah. «Al - Farabi and Maimonides on Medicine as a Science.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 3, no.2, September 1993. pp. 235 - 249.
- Thompson, Chris. «Planned International Technology Transfer: The Economic Offset.» *Domes:* vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 1 - 28.
- Vahabzadeh, Bijan. «Two Commentaries on Euclid's Definition of Proportional Magnitudes.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 4, no. 1, March 1994. pp. 181 - 198.

كاريكاتور



ياسين الخليل

السفير، ٢١ / ٦ / ١٩٩٤



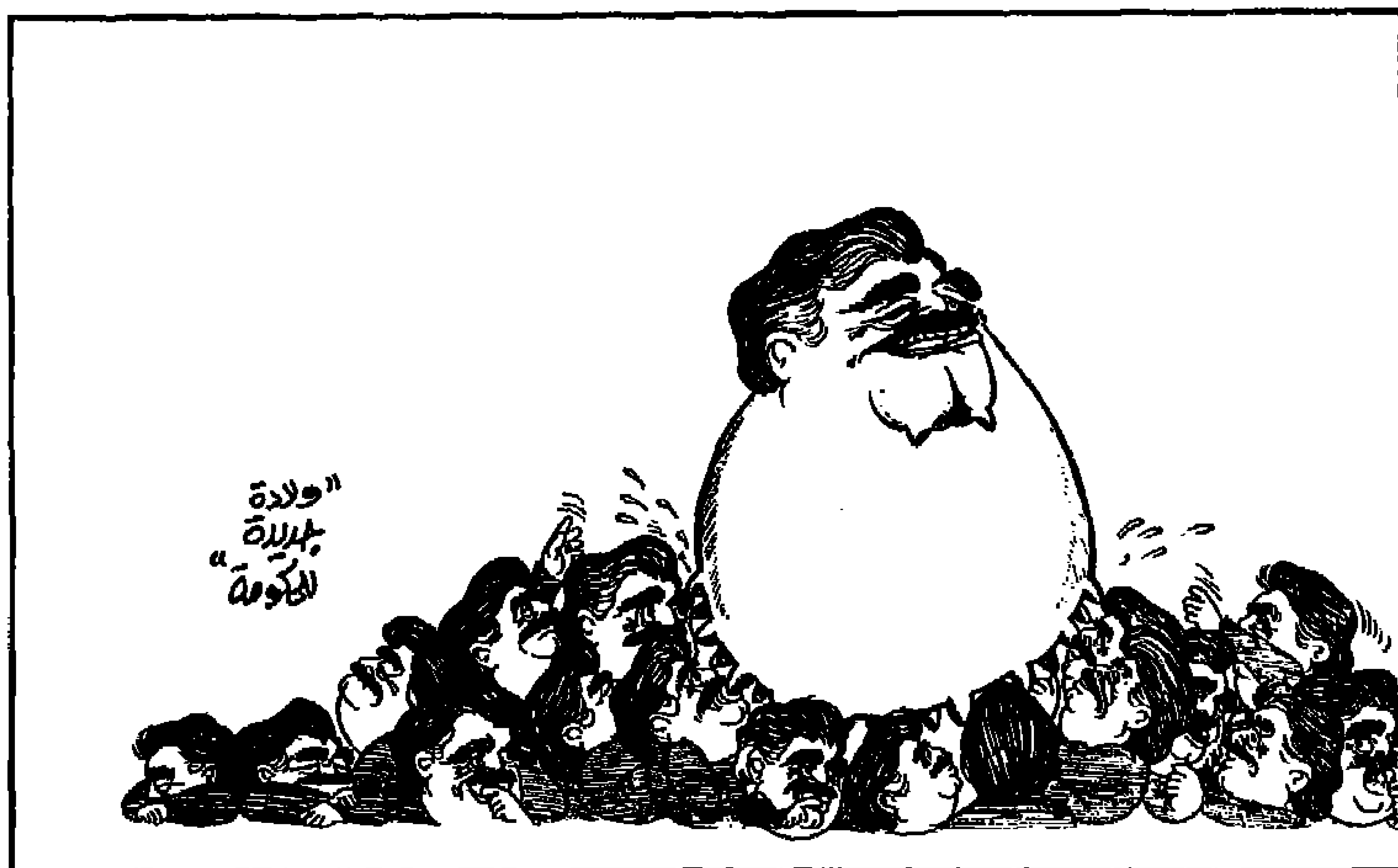
بيار صادق

النهار، ٢٧ / ٥ / ١٩٩٤



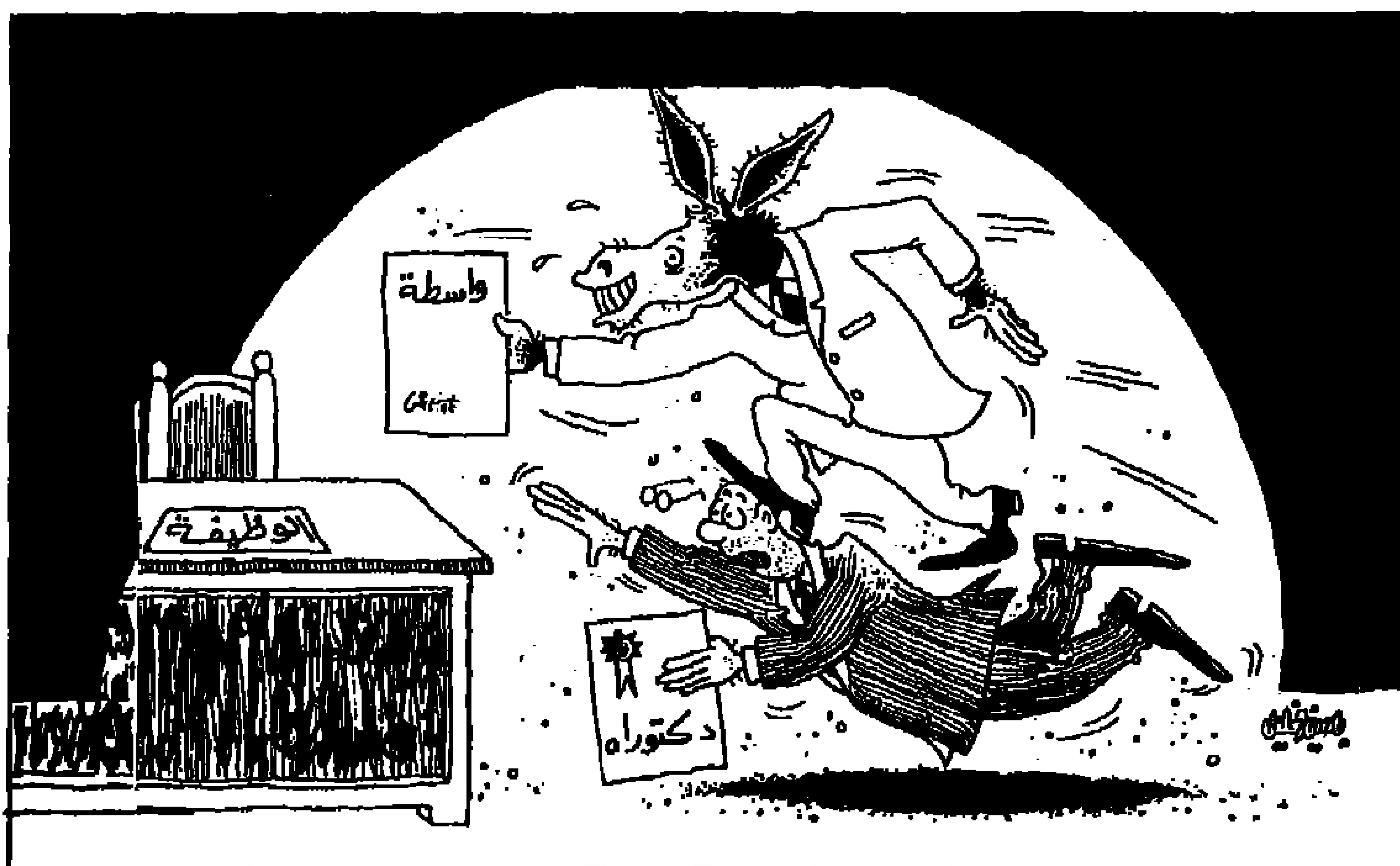
ياسين الخليل

السفير، ٤ / ٥ / ١٩٩٤



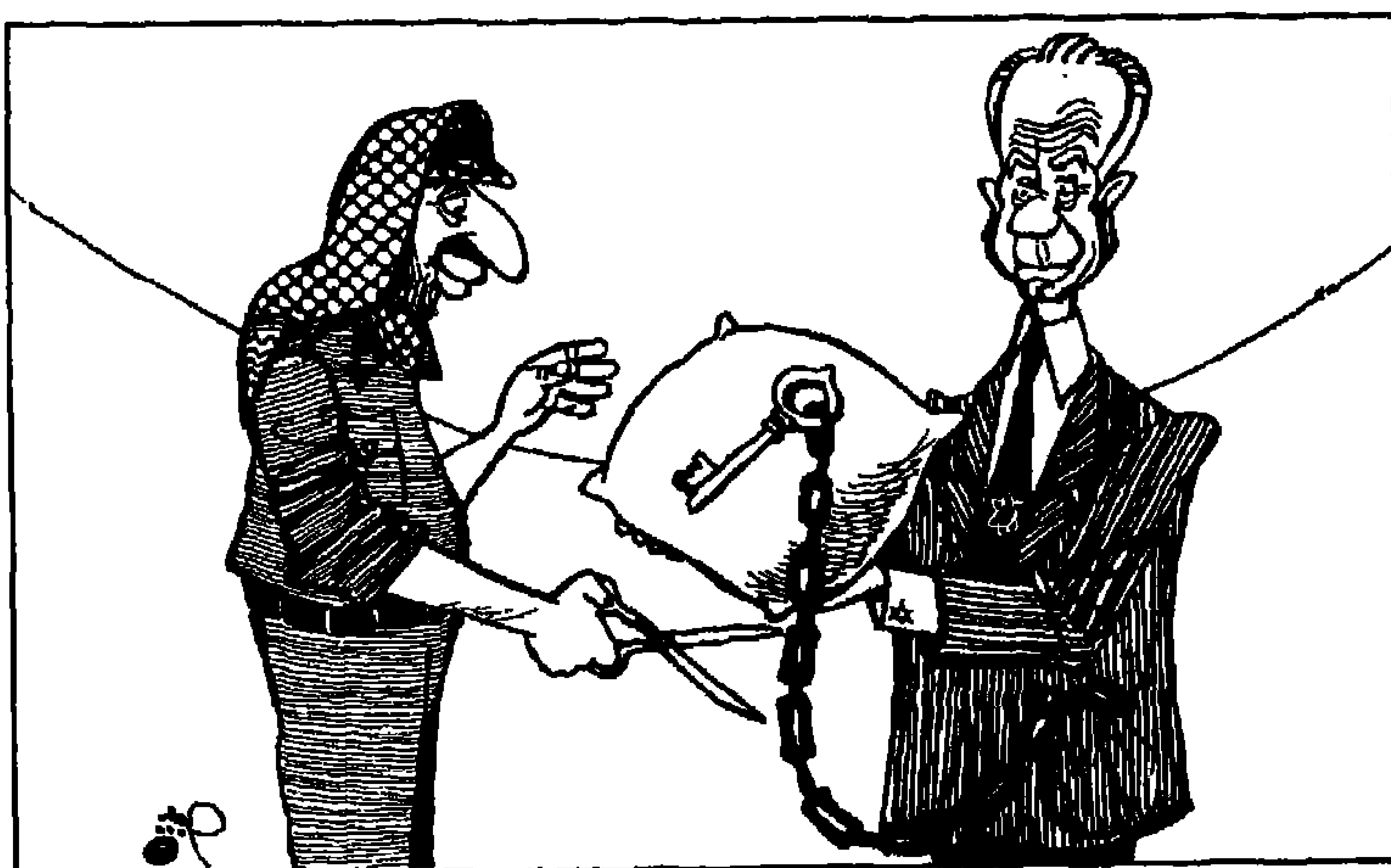
بيار صادق

النهار، ١٩ / ٥ / ١٩٩٤



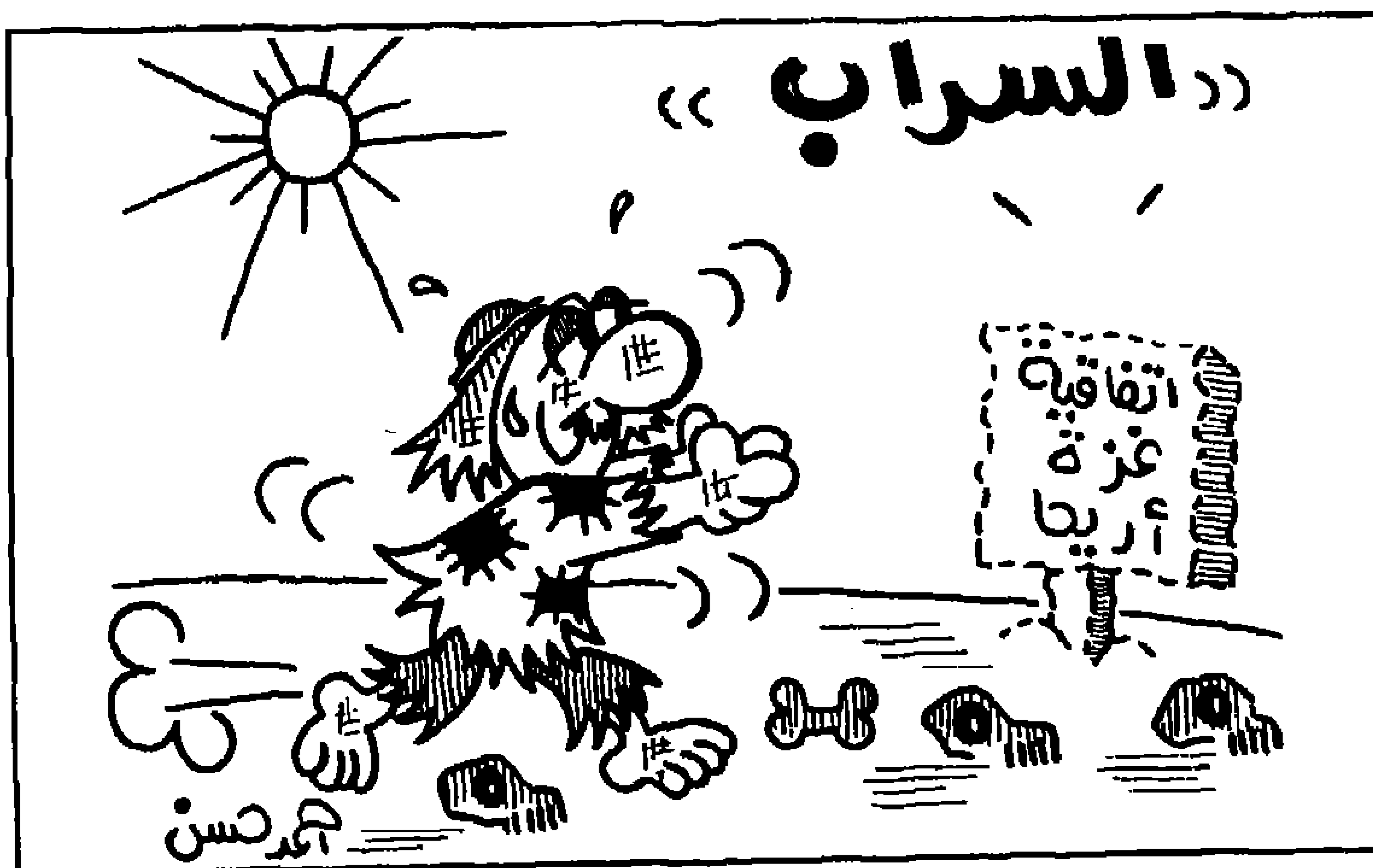
ياسين الخليل

السفير، ٢٥ / ٦ / ١٩٩٤



حبيــب

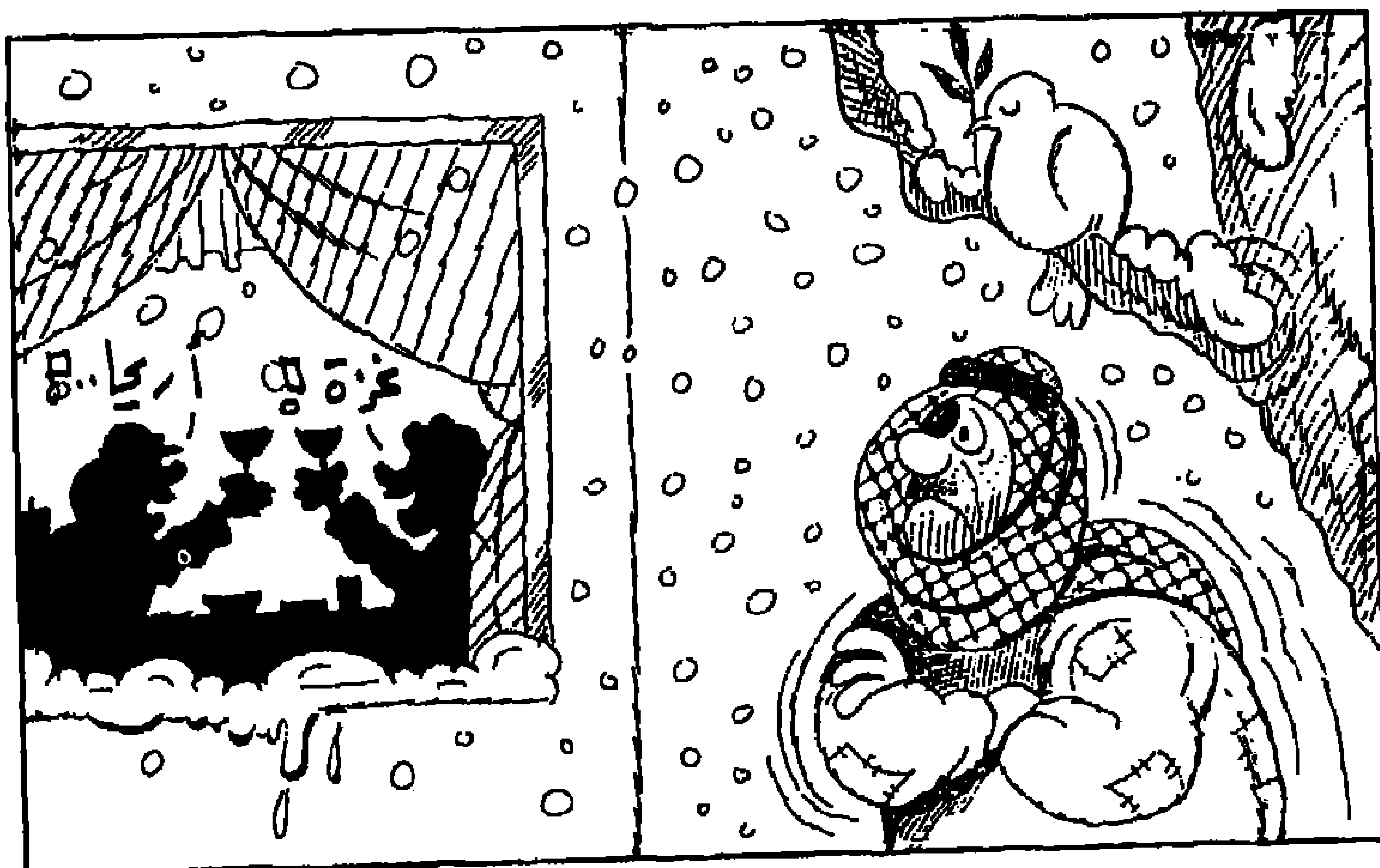
الحياة، ٤ / ٥ / ١٩٩٤



أحمـد حســن

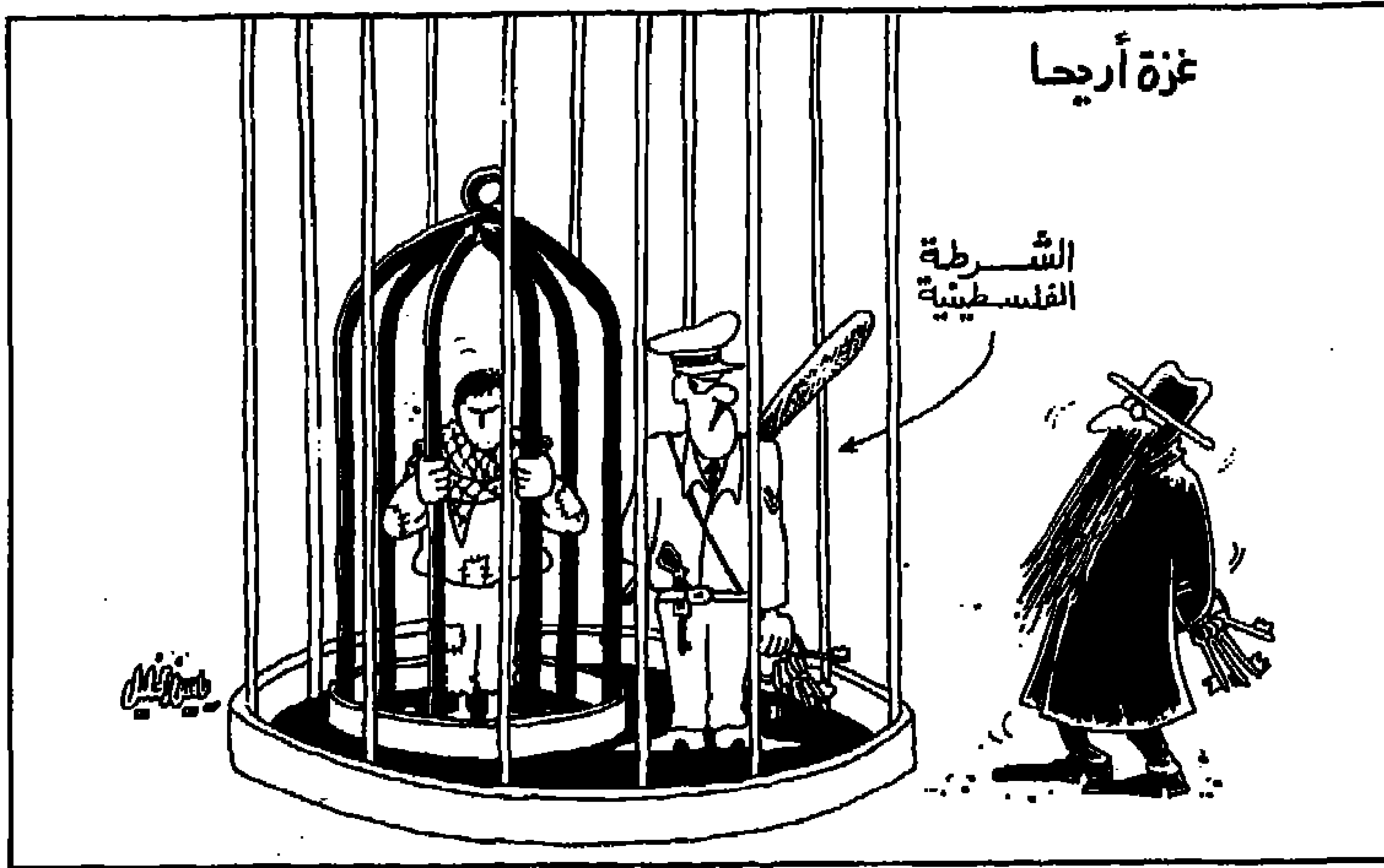
الشعب (القاهرة)،

١٩٩٤/٥/١٠



عبد السلام مقبول

القبس، ٨ / ١ / ١٩٩٤



ياسين الخليل

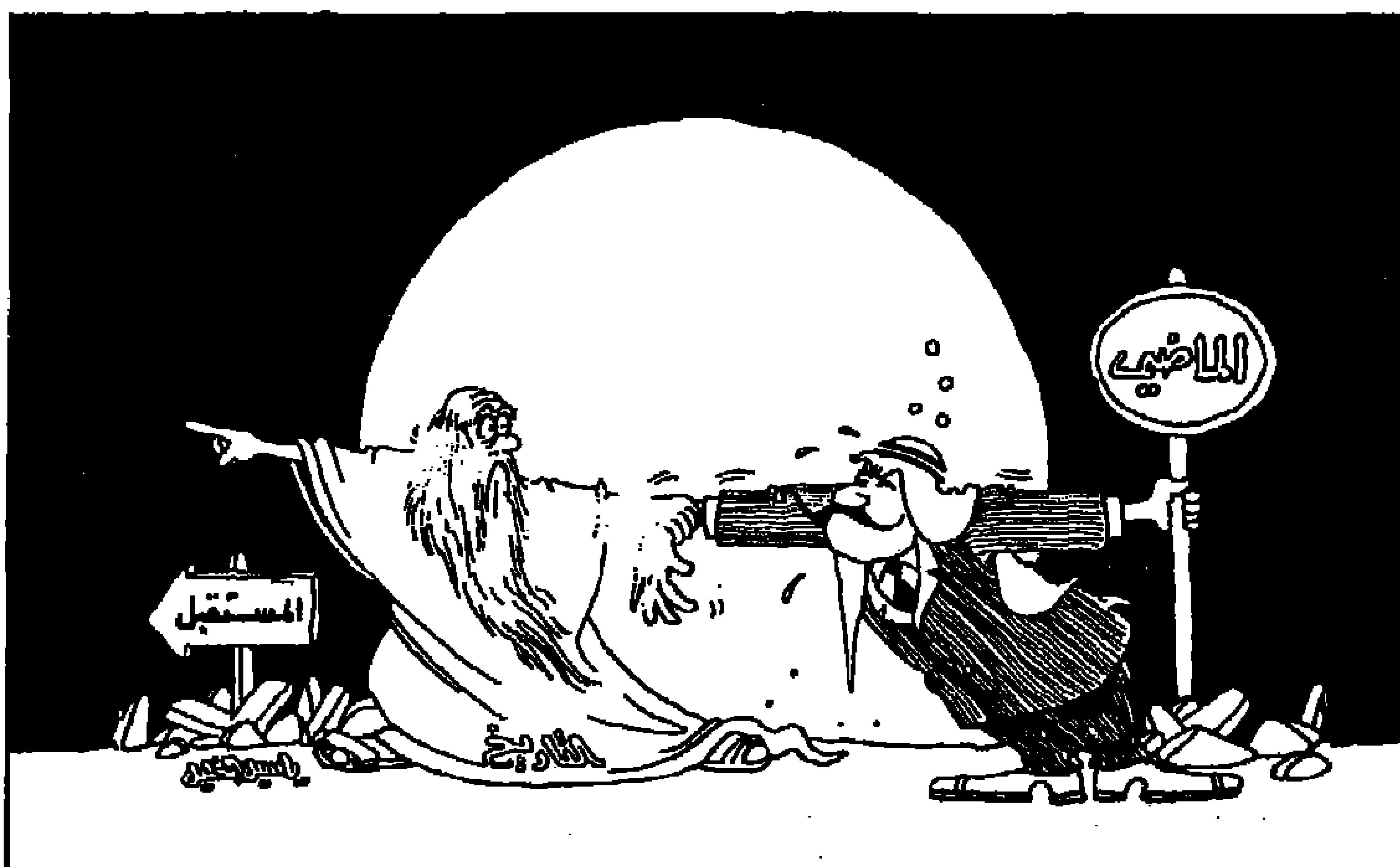
السفير، ٢ / ٦ / ١٩٩٤



علي فرزات

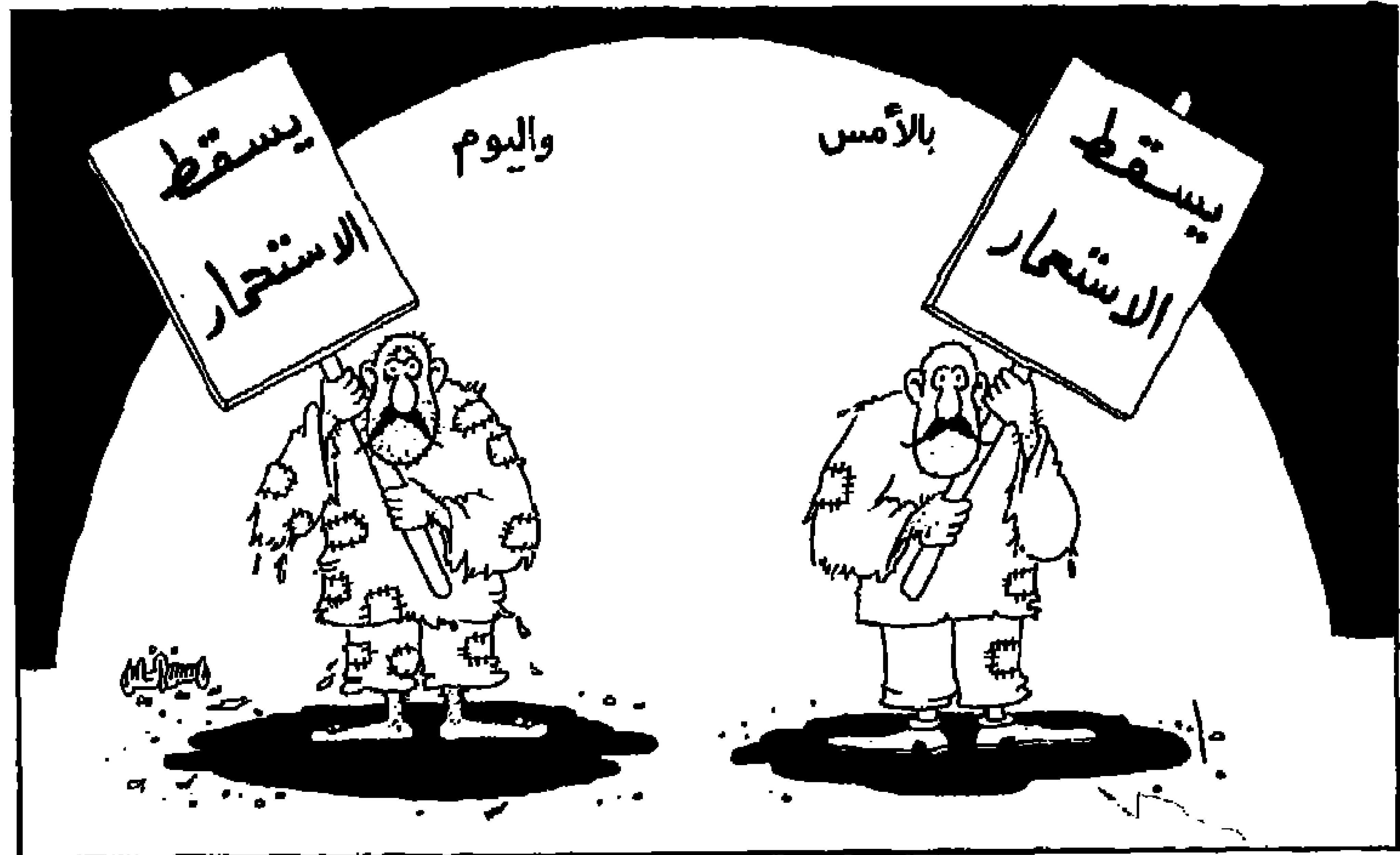
الوطن (الكويت)،

١٣/١٢/١٩٩٤ (٣ رمضان)



ياسين الخليل

السفير، ١٦ / ٦ / ١٩٩٤



ياسين الخليل

السفير، ١٧ / ٦ / ١٩٩٤



ياسين الخليل

السفير، ١٣ / ٦ / ١٩٩٤



ياسين الخليل

السفير، ٢٧ / ٥ / ١٩٩٤

General Supervisor : **Paul Salem**

Editor : **Fares Abi Saab**

Responsible Director : **Habbouba Isshaq**

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies



Abaad - No.2, November 1994

CONTENTS

«أبعاد» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «أبعاد» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويراوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويراوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكتّاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألاّ يكون قد سبق نشره، أو هو معدٌ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي :

المركز اللبناني للدراسات
بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل
بيروت – لبنان

أبعاد

العنــوان

المركز اللبناني للدراسات ـ بناية الطيار
ص.ب : ٥٥٢١٥ ـ سن الفيل، بيروت ـ لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٩٦١ ـ ١ ـ ٦٠١٧٨٧

الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت ـ لبنان
فاكس : ٠٠١ ـ ٢١٢ ـ ٤٧٨١٤٩١
اشتراك الأفراد : لبنان ٢٤ دولاراً خارج لبنان ٥٤ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ٤٨ دولاراً خارج لبنان ٩٠ دولاراً

Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6
Fax : 961 - 1 - 601787

Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 001 - 212 - 4781491
Individuals : Lebanon $ 24 Outside Lebanon $ 54
Institutions : Lebanon $ 48 Outside Lebanon $ 90

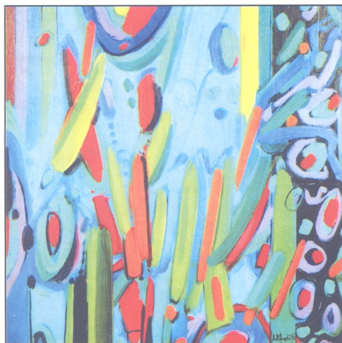
سعـر العـدد

■ لبنان ٥٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ٧٥ ل.س. ■ الأردن ٢,٢٥ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ٧٥ ريالاً ■ مصر ٥ جنيهات ■ السودان ١٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٥٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٥ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير
■ المغرب ٣٠ درهماً ■ موريتانيا ٢٥٠ أوقي ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ المانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً

أبعاد

مجلة
الدراسات
اللبنانية
والعربية

العدد الحادي عشر: آذار/ مارس ٢٠٠٧
Abaad - No. 11, March 2007



المحور

نحو نهضة لبنانية جديدة: التحدّيات والفرص

خليل جبارة / جاد شعبان
كريم المفتي
عبد الحليم فضل الله
هرمن شيل
مصطفى أديب
أديب نعمة

الدول المارقة
نعوم تشومسكي

إشكاليّة تخلّف المجتمع العربي
هشام شرابي

تقنيات الإعمار إبان حرب تمّوز ٢٠٠٦
مهى يحيى

المشهد البيئي في لبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦
منير أبو غانم

الكوتا النسائية والانتقال من المساواة في القانون إلى المساواة في الواقع
مارك المكاري

المركز اللبناني للدراسات

■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ تصميم الغلاف: عادل قديح ■ لوحة الغلاف: الفنان اللبناني الراحل جان خليفة ■ خطوط: حسين ماجد

أبعاد

مجـلة الدراسـات اللبـنانيـة والعـربيـة

■ المشرف العام : أسامة صفا

■ مديرة المشروع : رانيا غانم جريديني

■ المديرة المسؤولة : جبوبة أبو سحق

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبـناني للدراسـات

العدد الحادي عشر: آذار/مارس ٢٠٠٧

المحتـويات

أسامة صفا(*)

تحديات الإصلاح من إعادة الإعمار إلى النهضة

لم يتوقع لبنان في بداية صيف عام ٢٠٠٦ معاناة اقتصادية واجتماعية وسياسية كالتي يعاني منها اليوم نتيجة مآزق متلاحقة ومتراكمة نتج الجزء الكبير منها من ما أصبح يعرف الآن بحرب تموز الإسرائيلية على لبنان. وكان لبنان عشية هذه الحرب يعيش حواراً سياسياً بين أفرقائه السياسيين لبحث مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي وعلاقته بالجوار، وأمور مصيرية أخرى كالمحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة مرتكبي عملية اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، وهي الواقعة التي بدأ معها مسلسل زعزعة الاستقرار في البلد. وقد بدا لبرهة في بداية صيف ٢٠٠٦ أن لبنان على طريق استعادة قراره الحر كاملاً وبسط سيادته من خلال اتفاقات على سياسات داخلية تحدد رؤية تطوير بناء الدولة في لبنان. إلاّ أن هذه الجلسات الحوارية سرعان ما انهارت نتيجة تصورات المتحاورين المتباعدة والمتناقضة حول مستقبل لبنان، حيث انقسمت إلى رؤى تستمد تعريفها لهوية لبنان استناداً إلى واقعه المعاش منذ عام ١٩٩٠، أي تاريخ انتهاء الحرب الأهلية والتي تعرّف البلد على أنه مركزاً أساسياً لمقاومة إسرائيل وامتداداً طبيعياً لحركات تحررية إقليمية ومقاومة معلنة وغير معلنة في العراق وفلسطين وغيرها من البلدان. ويقابل ذلك تعريفاً مغايراً تماماً لهوية لبنان مرتكزة إلى كونه درة سياحية للمنطقة والعالم ومثالاً للنمو الاقتصادي الحر والنموذج الاقتصادي الليبرالي في ظل نظام يدعم ويحافظ على الحريات العامة كعمود أساسي لبقاء هذا النظام.

(*) مدير عام المركز اللبناني للدراسات.

إفتتاحيّة

وكان هذا التناقض المخيف في التطلعات المستقبلية للبنان والذي برز إلى العلن غداة الانسحاب السوري من لبنان والفراغ الذي أحدثه هذا الانسحاب، وفي إثر مسلسل التفجيرات والاغتيالات الذي بدأ أواخر عام ٢٠٠٤، والذي ساهم في توضيح الفروقات السياسية ورسم معالمها والذي حاولت جلسات الحوار عبثاً السيطرة عليه وكبح جماحه. وكانت التوقعات باستقرار لبنان ونموه الاقتصادي متفائلة جداً في مطلع صيف ٢٠٠٦، حيث تراجع المؤشرات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الذي ساد معظم عام ٢٠٠٥ كان بدأ بالانكفاء وكانت انتظارات موسم سياحي مزدهر ونمو اقتصادي مضطرد قد بدأت تتسارع. تلاشى كل هذا التفاؤل مع بداية حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ وما استتبعها من دمارٍ شامل للبنى التحتية وفقدان موسم السياحة وتوقف الإنتاج الاقتصادي في لبنان، إضافة إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين والسياح والجهات المانحة بقدرة لبنان على فرض الاستقرار والنهوض بقوامه واستتباب الوضع الاقتصادي ككل. وفجأة وجد لبنان نفسه مضطراً إلى إعادة البناء والإعمار للمرة الثانية في غضون ستة عشر عام فقط، مع كل ما يفرضه هذا الواقع من إعادة النظر في أسس النظام السياسي الاقتصادي اللبناني الذي أُرسيَ في مطلع التسعينات وما رافق هذه الحقبة من إصلاحات أو مشاريع إصلاحية بقيت في معظمها حبراً على ورق وفي الشق الأصغر منها غير منفذة أو مجتزأة. وبعد انقضاء صيف ساخن واستتباب نوع من الهدنة السياسية الداخلية، دخل لبنان في مواجهة مؤلمة بين المعارضة والتحالف الموالي للسلطة، وحتى كتابة هذه الأسطر كان لا يزال الاعتصام الذي قامت به الأولى مسيطراً على حركة الحكومة ومتسبباً بشلل شبه تام لعملها. وكان

سبق هذا الاعتصام اغتيال وزير الصناعة والنائب الشاب، بيار الجميل، الأمر الذي أدى إلى تقليص حركة الوزراء والنواب الموالين للسلطة وبالتالي إلى إضعاف حضورهم وعملهم.

ومع بداية عام ٢٠٠٧ خرجت الحكومة المحاصرة بخطة إصلاحية شاملة عرفت بخطة "باريس ٣" استناداً إلى مؤتمر المانحين الثالث الذي عقد في العاصمة الفرنسية لمساعدة لبنان. واللافت للنظر أن الخطة الإصلاحية تضمنت إصلاحات شاملة في قطاعات حساسة ومهمة لمستقبل الاقتصاد، إلا إنها لا تلحظ مثلاً أي اهتمام بإصلاح نظام الحكم (Governance) في لبنان ولا تعير أهمية لقطاعات أساسية كالصناعة. ومع أن هذه الخطة قد أخذت في الحسبان تكلفة حرب تموز إلا إنها لم تعرها الاهتمام الكافي من حيث طرح البدائل المطلوبة لإعادة النهوض، ولم تطور أي خطة متكاملة لإعادة الإعمار وإطلاق النشاط السياسي والاقتصادي في البلد، ذلك لأسباب عدة لا مجال للدخول فيها هنا. وقد طرح تسارع الأحداث بعد حرب تموز تساؤلات جوهرية حول طبيعة النظام السياسي في لبنان وقدرته على التوصل إلى والمحافظة على الإجماع السياسي، وحول التركيبة الاقتصادية اللبنانية ومرونتها اللازمة للخروج من الأزمة المستجدة، وكذلك قدرتها على التعامل مع الدين العام الذي ناهز ٤١ مليار دولار أميركي مترافقاً مع خفض في معدل النمو الاقتصادي من ٦ في المئة قبل الحرب إلى (-٢) بعدها. وفي ظل هذا التراجع ظهرت أيضاً تساؤلات حول الدروس المستفادة من أعوام الإعمار بعد الحرب الأهلية وكيفية تفادي الأخطاء التي ارتكبت في وقتها، والتعامل مع أسئلة محورية بقيت عالقة ولم تتم معالجتها ومنها إصلاح النظام السياسي عبر قانون انتخابي يضمن عدالة التنافس وتصحيح التمثيل مع مقدرة على إنتاج نخب سياسية جديدة. هذا وقد طغى موضوع معالجة آثار الحرب من خلال إشراك فئات المجتمع المختلفة وبخاصة المجتمع المدني الذي كان له حيزاً واسعاً في اتخاذ المبادرة والمساعدة في الأمور الإنسانية خلال الحرب.

في ظل هذه التساؤلات والتكهنات حول مرحلة ما بعد الحرب وفي وقت شلّت فيه قدرة الدولة على القيام بمهماتها إلى حدّ كبير، يلقي هذا العدد الضوء على بعض الجوانب الضرورية من مرحلة إعادة الإعمار. يتميز هذا العدد من مجلة

أبعاد بتركيزه على التحديات التي تواجه لبنان في نهوضه من جديد وذلك على المدى المتوسط والبعيد، ويعالج معضلة بناء الدولة في لبنان من زوايا اقتصادية واجتماعية وتنموية وسياسية وكذلك أمنية / دفاعية. فعلى الرغم من ظهور العديد من الأدبيات بعد الحرب تعالج مسألة إعادة الإعمار، قلة هي التي حاولت التطرق إلى جذور المشكلة من خلال إعادة النظر مثلاً بتركيبة المجتمع اللبناني وكذلك تركيبة النظام نفسه وقدرته على التجديد أو إعادة إنتاج النخب السياسية ذاتها. ولقد اخترنا في هذا العدد أيضاً النظر في مسألة فرضت نفسها بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ ولكنها لم تعالج على الإطلاق وهي السياسة الدفاعية في لبنان. فإذا كان السجال حول سلاح المقاومة سيتم تناوله في المدى المنظور أو البعيد على نحو جدي، إذاً كيف يمكن للبنان أن يرسم سياسته الدفاعية وما هي الدروس المستفادة من أرض المعركة بعد حرب تموز. وذلك إضافة إلى مراجعة شاملة للاقتصاد اللبناني وطروحات خلاقة للخروج من الأزمة الحادة.

وفي محور الدراسات، سيجد القارئ مناقشات غنية تتناول إشكالية إعادة الإعمار للمرة الثانية في أقل من عشرين عام والنهج المتبع من قبل الجهات الرسمية. وتعالج الدراسة البيئية آثار الحرب الكارثية على هواء وشواطئ لبنان وموارده الطبيعة، وهو أيضاً موضوع لم يتم التطرق إليه بوجه كافٍ أو دراسته بعمق وبخاصة من قبل الجهات الرسمية. أما آخر دراسة فتتناول أحد أهم الموضوعات الساخنة في السجال الإصلاحي الدائر في لبنان حول قانون الانتخاب وهو مسألة الكوتا النسائية كبند إصلاحي ضروري في أي قانون جديد.

يتوخى المركز اللبناني للدراسات من خلال هذا العدد تقديم باقة من التوصيات والأفكار التي تساعد في إعادة نهوض لبنان من حرب كارثية والمضي قدماً في بناء دولة عصرية طالما تأخر قيامها، كما يأمل المركز أن تلقى هذه الاقتراحات آذاناً صاغية وأصداء إيجابية للحد من تفاقم الأزمات في هذا البلد ◇

نحو نهضة لبنانية جديدة: التحدّيات والفرص

مثلت حقبة
"العصر الذهبي" في الستينات مرحلة
مهمة من تاريخ لبنان المعاصر على المستويات
الإقتصادية والإدارية و المؤسساتية دون أن تتوصل إلى
معالجة جذور المشكلات اللبنانية المزمنة. أما نجاح تلك الحقبة
فيعود في واحد من أسبابه الداخلية إلى تجنب الغوص في الأسباب
الجوهرية التي تولِّدُ في لبنان أزمة تلو الأخرى:الدولة الطائفية والغنائمية
والزبائنية والاقتصاد الريعي والخلاف على التوجهات السياسية حول
السياسات العامة الخارجية والدفاعية وتجاهل العامل العلمي العقلاني في رسم
سياسات الدولة عموماً ...لذلك لطالما تحولت الأزمات ومازالت حتى الآن تتطور إلى
حدود المعضلات الوجودية حين تتغير موازين القوى المحلية والإقليمية.
الآن و إبان حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ المدمرة...لم يعد بوسعنا التكلم عن إعادة إعمار
فقط، إذ إن الوطن بحاجة إلى إعادة إنتاج أسس الدولة: من العقد الإجتماعي إلى
النظام فالإستراتيجيات و الخطط والقوانين وصولاً إلى التحول من الذهنية
الخاضعة إلى كافة أنماط السيطرة إلى ثقافة عقلانية ومستقلة.
في هذا العدد من أبعاد و في قسم "المحور" تحديداً، يسلط الباحثون الأضواء
على الأزمة اللبنانية و سبل الإفادة من التحديات و خلق الفرص من أجل
الشروع في الطريق التي ستنتج نهضة لبنانية جديدة...قد تمتد
إذا نشأت إلى جميع الأقطار العربية.

خليل جبارة وجاد شعبان (*)

التنمية في المجتمع المنقسم :
رؤية مغايرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

مقدمة

"لبنان سويسرا الشرق"، عبارة طالما استخدمها تاريخنا المشترك المكتوب أم المروي لتعريف لبنان في حقبة الستينات والسبعينات. فلبنان بلد خدماتي وتجاري يعتمد في المقام الأول على قطاعي السياحة والمصارف ويمثل جسر عبور بين الشرق والغرب. وقد عرّف المؤرخ المعروف ألبير حوراني لبنان على أنه "جمهورية التجار"[١].

في الواقع، تميّز ميشال شيحا، وهو عرّاب الدستور اللبناني برؤيته الخاصة للبنان، والمتمثلة بكونه بلداً تجارياً وخدماتياً. هذا وآمن بضرورة تعزيز دوره كصلة وصل بين الشرق والغرب[٢] أو بالأحرى بين المشرق العربي والغرب. وقد عرّف شيحا "اللبنانيون" بأنهم تجار وأقليات طائفية[٣]، وقد ساد هذا التصور طوال خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية وأُعيدَ إحياؤه بشدة عقب انتهائها وخلال مرحلة إعادة إعمار البلاد حتى أواسط التسعينات، إلى حين بات واضحاً أن الإزدهار الاقتصادي الموعود لن يؤدي سوى إلى أزمة اقتصادية لا محالة.

في الوقت نفسه، حرص اللبناني دائماً على الوقوف باعجاب والتذكير بتميز نظامه الاقتصادي والسياسي عن باقي أنظمة البلدان العربية المجاورة. فلبنان تمتع منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٢ بانتخابات نيابية دورية وبانتخابات رئاسية وبتبادل سلمي للسلطات. وكان نظام الاقتصاد اللبناني مرتكزاً على "نظام اقتصادي حر"، في الوقت الذي كانت الانقلابات السياسية وقوانين الطوارىء والأنظمة الاقتصادية المركزية والموجهة تطغى على الحياة السياسية والاقتصادية في البلدان العربية وبخاصة بعد عام ١٩٤٩ . فبرز اعتقاد مفاده أن

(*) جاد شعبان، أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في الجامعة الاميركية - بيروت (AUB) . خليل جبارة، مدير تنفيذي مشارك للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد (LTA) . الكاتبان هما من مؤسسي الجمعية اللبنانية للإقتصاد (LEA) . إن الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة آراء (AUB) و (LEA) و (LTA).

(١) فواز طرابلسي، صلات بلا وصل: ميشيل شيحا والايديولوجية اللبنانية، (بيروت: رياض الريس، ١٩٩٩)، ص ١٩٠ .

(٢) Michael Young, "Two faces of Janus: Post War Lebanon and its Reconstruction," *Middle East Report*, no. 209, pp. 4-8.

(٣) فواز طرابلسي، المصدر نفسه، ص ٤٦ .

طبيعة الدولة اللبنانية الطائفية ستحمي النظام السياسي والاقتصادي الحرّ والمنفتح وستحافظ على خصائص لبنان المميزة والعديدة، وخصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أن نظام تقاسم السلطة الطائفي مبنيٌ في الأساس على المنافسة ضمن المجموعات الطائفية بحد ذاتها وليس على المنافسة بين تلك المجموعات.

بيد أن هناك حقيقة غالباً ما تغيب عن الأذهان، وهي أن الطائفية تؤدي في معظم الأحيان إلى تشتيت أو حتى القضاء على مختلف أشكال الاتحاد و الروابط وتحول دون بناء شبكات تواصل حديثة مبنية على فوارق طبقية واقتصادية تليق بالمجتمعات المتمدنة. بمعنىً آخر، تتحكم الروابط العائلية والمناطقية والمذهبية الصلبة، كما الولاء المطلق للزعامات المحلية في المجتمعات المبنية على الطائفية، الأمر الذي يحول دون قيام كيان متّحد مبني على أسس أيديولوجية متينة أو على عوامل طبقية اقتصادية واجتماعية مشتركة. هذا ولم يكن تحويل النخب المحلية في لبنان إلى فعاليات وطنية ناشطة والتكيّف مع ظهور عوامل انتاجية جديدة، كفيلاً بحلحلة أو بالقضاء على أياً من الروابط التقليدية(٤). فقد أشار سمير خلف إلى أن "لبنان يبدو مدعوماً ظاهرياً أو بالأحرى مدعّماً بالأعراف والمعتقدات الليبرالية والديمقراطية، إلا أنه بالكاد يتمتع بأيٍ من الأدوات السياسية الخاصة بالنظام المدني"(٥).

> **الطائفية تؤدي في معظم الأحيان إلى تشتيت أو حتى القضاء على مختلف أشكال الاتحاد والروابط وتحول دون بناء شبكات تواصل حديثة مبنية على فوارق طبقية واقتصادية تليق بالمجتمعات المتمدنة**

وقد شهدت الأحداث اللبنانية الأخيرة (أي بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة ٢٠٠٦)، ترسيخاً لهذه الظاهرة، وذلك حين تفاقمت الأزمات السياسية التي نشبت سواء قبل أو بعد إعلان الحكومة التي يرأسها فؤاد السنيورة عن ورقتها الإصلاحية التي تطرح مجموعة من الإصلاحات المالية والضريبية تحديداً. فقد قام سكان منطقة عكار الشمالية، وهي تاريخياً تعد المنطقة الأكثر حرماناً في لبنان، بمساندة سياسة حكومة الرئيس السنيورة الحالية وورقتها الإصلاحية، في حين تتظاهر مجموعات أخرى ضد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة نفسها. وعليه، تغدو دراسة الاقتصاد السياسي في لبنان من أصعب المهمات الممكن تفسيرها وتنفيذها لأن طبيعة دولة لبنان الطائفية المؤسساتية تمثّل عائقاً أمام تطبيق أي نموذج تقليدي أو استخدام وسائل أكاديمية حديثة لتحليل ودراسة هذه السياسة. وهذا ما برز واضحاً في دراستين تناولتا التحقيق والغوص في الأوضاع السياسية والاقتصادية اللبنانية(٦).

إن هذه المقالة لا ترمي إلى التوغّل في تحليل طبيعة النظام السياسي اللبناني ومدى علاقة وارتباط السياسة بالاقتصاد، فهذا يتطلب جهداً مختلفاً. بقدر ما تسعى لدراسة

(٤) Samir Khalaf, *Lebanon Predicament* (NY: Colombia University Press, 1978).

(٥) Samir Khalaf, "On Roots and Routes: The Reassertion of Political Primordial Loyalities," in: Samir Khalaf and Nawaf Salam, *Lebanon in Limbo* (Baden-Baden: Nomos Verlagsgedellschaft, 2003).

(٦) Samir Makdissi, *The Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development,* and Toufic Gaspard, *A Political Economy of Lebanon, 1948-2000: The Limits of Laissez-Faire.*

التنمية في لبنان قياساً على معايير مختلفة وبرؤية مغايرة، فهي تطرح امكانية تصوير والنظر إلى النظام اللبناني على أساس أنه "نظام طائفي – ريعي". كما ترى أن السياسات التي اتبعتها تاريخياً النخب المدينية تجاه مناطق الضواحي والأطراف، لا تنتج عن سوء ممارسة بحتة للحكم، أو عن سوء إدارة أو عن غياب الحكم الصالح بل هي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام اللبناني الطائفي – الريعي.

كما هو الحال في البلدان العربية المجاورة، يهيمن نوعان من التبعية على لبنان، التبعية الأولية والتبعية الثانوية. ويساهم في إنتاج النوع الأول من التبعية موقع لبنان الجغرافي في منطقة شرق أوسطية متداخلة الأنظمة ضمن تنافس دولي. فيما تنبثق التبعية الثانوية أو المشتقة من الروابط الوثيقة التي نشأت مع موارد الدخل أو الريع. وهذه التبعية تؤثر إلى حد كبير على مختلف الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتخذها النخبة الحاكمة. وبالتالي فان أي محاولة للتغيير والإصلاح يجب أن تبدأ بمعالجة هذه التبعية الثانوية التي هي الأكثر تأثيراً. وتخلص هذه المقالة إلى طرحٍ مفاده أن عقداً اجتماعياً جديداً في لبنان امر ضروري للحد من التبعية الثانوية وللتأسيس لعملية تنمية جديدة خاصة بمناطق الأطراف. وهي تذهب إلى هذا الطرح في بلد مثل لبنان إذ إنه لم يشهد يوماً تغييراً في النخبة السياسية أو طرحاً لعقد اجتماعي جديد على نحو سلمي، بل غالباً ما جاءت هذه الخطوات بعد حروب أهلية وسلسلة أحداث ضارية.

تغدو دراسة الاقتصاد السياسي في لبنان من أصعب المهمات الممكن تفسيرها وتنفيذها لأن طبيعة دولة لبنان الطائفية المؤسساتية تمثّل عائقاً أمام تطبيق أي نموذج تقليدي أو استخدام وسائل أكاديمية حديثة لتحليل ودراسة هذه السياسة

أولاً: الاستقطاب السياسي والاقتصادي: خلفية النزاعات المتكررة

ما زالت حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وما خلفته من صراعات سياسية تعكر صفو الحياة اليومية في لبنان، وتعكس الإنقسام السياسي والاقتصادي الحادّ بين الأقطاب اللبنانيين. فبخلاف التجاذب السياسي المحلي والدولي القائم، الذي يقسم البلد بوضوح إلى اتجاهين سياسيين أساسيين، يبدو واقع المجتمع اللبناني أكثر تعقيداً مما هو عليه. فالانقسامات الحالية والاستياء الناتج عنها إنما يرجعان إلى تضافر ثلاثة عوامل عززت تقسيم البلاد إلى أقطاب: أي تخلف مناطق الأطراف الواقعة خارج المدن الرئيسية منذ القدم، وتغذية التعصب المذهبي، وإخضاع الشعب إلى طبقة سياسية حاكمة وعاجزة. من هنا تتجلى ضرورة تعديل طرائق تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والسياسة الإنمائية في لبنان.

١– التفاوت التنموي بين الأطراف والمركز

لحظ لبنان تفاوتاً كبيراً في المستويين الاجتماعي والاقتصادي بين مدنه الرئيسية وأقطابه الريفية النائية. فعلى الرغم من تمتعه اليوم بدخل فردي مرتفع نسبياً يقارب ٥٠٠٠

آلاف دولار في السنة، غير أن التقسيم الاقتصادي الحادّ الحاصل على مستوى أقطابه، يحمل في طيّاته مستويات مختلفة من الفقر في المناطق الريفية النائية. فمنذ قيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، استفادت بيروت، وإلى حد أقل سائر المدن اللبنانية الرئيسية، من عجلة النشاط الاقتصادي المتمركزة فيها في حين غرقت الأطراف والأقطاب الجنوبية والشمالية والشرقية الريفية في مستنقع التخلف، الأمر الذي يوضح دور الانتداب الفرنسي وحكامه في معادلة التنمية غير المتوازنة هذه. فعلى سبيل المثال، ذكر روجير أوين، Roger Owen، أن: "(...)الفرنسيين عندما أقرّوا دولة لبنان الكبير وفصلوها عن المناطق الطبيعية الخلفية، لم يؤكدوا هيمنة ولاية بيروت الاقتصادية والمالية على منطقة جبل لبنان وحسب، بل عززوا منحى اقتصادياً طغى فيه على نحو متصاعد، القطاع المصرفي والقطاع الخدماتي على قطاعي الزراعة والصناعة". وقد أشارت كارولين غايتز، Carolyn Gates، في هذا السياق إلى: "أن اللبنانيين، العاملين في حقبة الخمسينات في قطاع الزراعة في جنوب لبنان مثلاً، عاشوا في ظروف تحاكي تلك التي يعيشها سكان بلدان العالم الثالث الأكثر فقراً، في ما نعمت الطبقة الوسطى في بيروت بمستوى معيشي لا يختلف كثيراً عن مستوى معيشة بعض الدول الأوروبية الأقل تطوراً"(٧). كما تفيد غايتز بأن ١٠ في المئة فقط من اللبنانيين الذين يعيشون في المناطق النائية، بلغوا عام ١٩٤٥، الحدّ الأدنى من الدخل السنوي المؤاتي لمستوى معيشي لائق. في حين تخطى ٣٥ في المئة من سكان بيروت هذا المستوى. حيث شارف حينها معدل الدخل الفردي السنوي في بيروت على بلوغ أربعة أضعاف الدخل الزراعي.

وقد مثّل نزوح السكان من الريف إلى المدينة في أوائل السبعينات عاملاً أساسياً في زيادة الشلل الاقتصادي في المناطق الريفية واتساع دائرة الفقر والبؤس التي لفّت ضواحي بيروت. فبحسب تقديرات سليم نصر عام ١٩٧٨، ٤٠ في المئة من مجمل اللبنانيين القاطنين في المناطق الريفية (٥٠ في المئة من سكان البقاع و٦٥ في المئة من سكان جنوب لبنان) نزحوا عشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ إلى مدينة بيروت على نحو أساسي مع هجرة ربع السكان إلى الخارج. ولقد مثّلت الأزقة المحدقة ببيروت، تلك التي يكتنفها البؤس، مسرحاً مهماً للمتحاربين وقوات الميليشيا، وأشعل التقسيم السياسي والاجتماعي الحاد فتيل الحرب الأهلية(٨). يلقي سليم نصر الضوء باختصار على هذا الجدل فيقول: "إن تدهور مستوى المعيشة وظروف العمل لدى أغلبية اللبنانيين يتقابل على نحو صارخ مع الحياة الرغيدة والترف الفاضح الذي تعيشه الأقلية الموجودة. فشكل هذا التفاوت الاجتماعي والمناطقي الخطير نواة الوضع الداخلي اللبناني قبيل الحرب. فضلاً عن أن الحركات

---

(٧) Carolyn Gates, *The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon, Papers on Lebanon* (United Kingdom: Oxford, 1989).

(٨) جورج قرم، *Myths and Realities of the Lebanese Conflict*، يصف كيف أن جدلية المدينة-والمناطق المحيطة بها تحل مكان جدلية الانقسامات المذهبية في تكوين الميليشيات المتنازعة خلال الحرب الأهلية: صحيح أن الميليشيات تستمد جذورها من أرض خصبة اجتماعياً ولكن أساس انقساماتها لا يتمثل بالتعارض بين المجتمعات المسيحية والمجتمعات المسلمة. وهذه الأرض تعني أرض الجبل – وهي أرض ريفية كثر فيها عدد الميليشيات. أما قوى الميليشيات الوحيدة الناشطة اليوم هي تلك التي تدعي بأنها تعمل باسم ثلاثة طوائف تاريخية في الجبل: المارونية والدرزية والشيعية. فهذه الطوائف هي التي سعت إلى المدن اللبنانية وأعادت تأسيسها بحسب مصلحتها – ثار الجبل من المدينة – وعينت حدود أراضي الجبل عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ .

المذهبية والنزاع اللبناني الفلسطيني والتدخلات الأجنبية - جسدت برمتها عوامل بالغة الأهمية لأنها كانت في تلك الفترة قابلة للتواتر بكثرة على طول الأزمة الاقتصادية والاجتماعية اللامتناهية"(٩).

عكست معطيات مرحلة ما بعد الحرب، تبايناً مهماً في مستوى الفقر والحرمان بين مختلف المناطق اللبنانية. فالتفاوت المستمر لا يعكس أثر الحرب الأهلية وحسب، بل يعدّ مؤشراً على عدم فاعلية سياسة الإنماء التي اتبعتها الطبقة الحاكمة منذ اتفاق الطائف. عام ١٩٩٥، بلغت نسبة العائلات اللبنانية العاجزة عن تلبية حاجاتها الأساسية ٣٠,٩ في المئة مقابل ٢٤,٦ في المئة عام ٢٠٠٤، ولكن الانحدار الذي سجلته هذه النسبة على المستوى الوطني، يخفي وراءه تبايناً مهماً بين مختلف المناطق. شهدت بيروت الانحدار الأكبر في نسبة الفقر، من ١٥,٩ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ٩,٣ في المئة عام ٢٠٠٤ . فيما لازمت محافظة النبطية نسبة فقر تصل إلى ٤٦,٤ في المئة أي خمسة أضعاف النسبة المسجلة في بيروت. أما المحافظات الأخرى (محافظات البقاع والشمال والجنوب)، فهي لا تزال تلحظ معدل حرمان تخطى نسبة ٣٠ في المئة من الأسر عام ٢٠٠٤؛ وهو واقع لم يطرأ عليه الكثير من التغيير منذ عام ١٩٩٥ . ونشير إلى أن معاقل الفقر الحاد (حيث يتعدى معدل الفقر نسبة ٦٠ في المئة)، ما زالت قائمة في لبنان وبخاصة في ضواحي بيروت الجنوبية والمخيمات الفلسطينية التي تضم نحو ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ يعيشون في ظروف بائسة وغير مستقرة.

جدول رقم ١: نسبة معدلات الفقر المئوية بحسب المنطقة والمحافظة

المنطقة/المحافظة	١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٩٧٣ - ١٩٧٤	١٩٩٥	٢٠٠٤
بيروت	—	—	١٥,٩	٩,٣
جبل لبنان	—	—	٢٣,٦	١٦,٢
الشمال	—	—	٤٢,٨	٣١,٢
البقاع	—	—	٣٩,٩	٣٧,٧
الجنوب	—	—	٣٦,٤	٣٧,٣
النبطية	—	—	٥٠,٣	٤٦,٤
لبنان	٢٢	٢٢	٣٠,٩	٢٤,٦

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) Mapping of living conditions (1998) ومعطيات وزارة الشؤون الاجتماعية للعام ٢٠٠٤ التمهيدية غير الصادرة (مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول الفقر). تعتمد معطيات عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٤ على منهجية Unsatisfied Basic Methodology لتخمين معدلات الفقر فيما ترتكز معطيات السنوات السابقة على تقديرات معدلات الدخل.

من الممكن القول بأنّ القصور الحاصل في المناطق اللبنانية النائية منذ الحرب العالمية

(٩) Salim Nasr, *Backdrop to Civil War: the Crisis of Lebanese Capitalism*, MERRIP Reports (1978), p. 8-10-73.

الثانية يتلخّص في أربعة أسباب. السبب الأول، هو قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، الأمر الذي أوقع جنوب لبنان في حلقة مفرغة من النزاعات السياسية الطبيعية وعدم الاستقرار وقطع أوصال العلاقات الاقتصادية مع فلسطين. وأما السبب الثاني، فهو انتهاء الإتحاد الاقتصادي بين لبنان وسوريا عام ١٩٥٠ وعودة تواتر المعارك التجارية والسياسية بين هاتين الدولتين منذ ذلك الحين، الأمر الذي أدى إلى عزل مناطق شمال لبنان وسهل البقاع عن امتدادها الجغرافي الطبيعي إلى الأراضي السورية. وأما السبب الثالث، فيتمثل بالحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) والغزو الإسرائيلي المتكرر في الأعوام (١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٩٦) والسيطرة العسكرية السورية وحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ الأخيرة، الأمر الذي أثقل الاقتصاد اللبناني وانعكس سلباً على المجتمعات الهشة في المناطق النائية تحديداً. فالحرب الأخيرة دمرت وحدها ١٠٧,٠٠٠ وحدة سكنية تمركز أغلبها في المناطق المحرومة من الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية وجزء من سهل البقاع. فتأثرت هذه المناطق وغيرها، مسجلةً نحو ١٥٠,٠٠٠ خسارة مباشرة أو غير مباشرة على مستوى العمل، وتزعزع النشاط الزراعي نظراً إلى إلقاء أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ قنبلة عنقودية لا تزال تلوث الأراضي الزراعية في الجنوب(١٠). أخيراً، هدفت السياسات الاقتصادية السائدة تاريخاً، الخاصة والعامة على حدّ سواء، إلى تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال التركيز على قطاعي التجارة والخدمات في المدن الرئيسية الكبرى وبالكاد التفتت إلى الدمج الاجتماعي وتنمية المجتمعات الريفية وتطورها. وما زالت النخبة السياسية في لبنان تؤدي دوراً محورياً في هذا السياق.

هدفت السياسات الاقتصادية السائدة تاريخاً، الخاصة والعامة على حدّ سواء، إلى تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال التركيز على قطاعي التجارة والخدمات في المدن الرئيسية الكبرى وبالكاد التفتت إلى الدمج الاجتماعي وتنمية المجتمعات الريفية وتطورها

٢- العجز عن تأمين الخدمات العامة والتخلف

منذ الحرب الأهلية أنفقت الحكومات اللبنانية المتعاقبة، أموالاً طائلة وتحديداً على الخدمات العامة التي من شأنها أن تساهم نظريًا في تنمية البلد. فبين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٥، بلغ الرقم الإجمالي للإنفاق الرأسمالي ١٠,٣ مليار دولار (أي ما يعادل ٦٤٣ مليون دولار سنوياً)، والرقم الإجمالي للإنفاق الحالي ٦٧,٥ مليار دولار (أو ٤,٢ مليار دولار سنوياً)، في ما وصل الدين العام المتراكم إلى ٣٨,٤ مليار دولار (٢,٤ مليار دولار سنوياً). وعليه، يمكن الاعتبار بأن كل عائلة في لبنان تحمل عبء دين عام وقدره نحو ٤٥,٠٠٠ ألف دولار أي ضعف معدل الدخل العائلي السنوي. كما أن المعطيات المالية العامة والمفصلة المتوافرة لعام ٢٠٠٠، تبيّن حجم الانفاق الهائل على الخدمات العامة مثل الأمن والتعليم والصحة والنقل والمنافع العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات): بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، بلغت القيمة الإجمالية للإنفاق الأمني والعسكري (بما في ذلك نفقات التقاعد) ٦,٩

(١٠) OHCA Report (2006). "A Lasting Legacy: the Deadly Impact of Cluster Bombs on Southern Lebanon".

مليار دولار في ما سجلت قيمة الإنفاق التعليمي والصحي والاجتماعي الإجمالية، ٤,٥ مليار دولار مقابل ١,٧ مليار دولار لنفقات النقل و٢,٥ مليار دولار لنفقات الكهرباء والنفقات الصحية. في المحصلة، بلغت نسبة الإنفاق الإجمالي على السلع العامة نحو ١٨ في المئة من قيمة الثروات المتراكمة خلال المرحلة نفسها، و١٨ في المئة نفقات خدمة الدين[١١].

بيد أن نوعية الخدمات العامة كالاستشفاء والتعليم والأمن شهدت تدهوراً ملحوظاً وبخاصة في المناطق النائية. فقد أشارت الأبحاث التي تناولت ظروف المعيشة وشروطها (Living Conditions Surveys) التي أجرتها الوكالة المركزية للإحصاء (Central Agency for Statistics)، إلى تراجع نوعية هذه الخدمات العامة وتراجع قدرة تغطيتها لهذه المناطق الريفية والنائية. أما على مستوى الصحة العامة، فإن ٥٣,٢ في المئة من الأسر عام ٢٠٠٤ لم يشملهم أي ضمان صحي علماً أن هذه النسبة قد انخفضت عن عام ١٩٩٥ حين بلغت نسبة عدم التغطية الصحية ٥٨ في المئة. ولكن تبقى نسبة ضمان الشيخوخة (للأشخاص ما فوق ٦٠ عاماً) منخفضة إلى حدٍّ كبير (١١,٨ في المئة عام ٢٠٠٤) وهو معدل قُسم على ثلاثة منذ عام ١٩٩٥ (٣٧,٤ في المئة). إلى ذلك، تضاعفت بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٤ نسبة الأسر المصابة بمرض مزمن واحد على الأقل لترتفع (من ٨,٨ إلى ١٧,٤ في المئة). أما على مستوى التعليم، فقد ارتفعت نسبة الأمية في البقاع من ١٣,٥ إلى ١٤,٦ في المئة وبقيت مرتفعة بنسبة ١٤,٢ في المئة في النبطية على الرغم من تقلّص نسبة الأمية من ١١,٦ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ٨,٨ في المئة عام ٢٠٠٤. كما أن الانفاق الأمني المرتفع لم يحل دون إقحام البلد في دائرة الاغتيالات السياسية منذ أواخر عام ٢٠٠٤ وحدوث حرب ضارية في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ .

هذا ولا تزال نوعية توفير خدمات المرافق العامة كالكهرباء والمياه والاتصالات تطرح إشكالية كبيرة. فكل المؤشرات المتوافرة تكشف عن قصور فادح في هذه المرافق عامةً وعن شبه انعدام لها في المناطق التي تقع خارج بيروت. فقد أظهرت تقارير البحث التقويمي الذي أجراه البنك الدولي عام ٢٠٠٤ (Investment Climate Assessment) بأن الشركات التي تطلب خطوط هاتف رئيسية تحتاج إلى ما لا يقلّ عن ٩ أيام للحصول عليها و١٢٠ يوماً للحصول على الكهرباء (١٨٥ يوماً للمناطق الواقعة خارج بيروت) و١٣٥,٥ يوماً للحصول على امدادات المياه (٢٠١ يوماً في المناطق الواقعة خارج بيروت)، كما أفادت الشركات بأنها تكبدت خسائر تراوحت بين ٤ و١٢ في المئة من نسبة مجمل المبيعات السنوية وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الموارد المائية وانقطاع الاتصالات. إلى ذلك، أشارت هذه التقارير إلى أن ٢١,١ في المئة فقط من الأسر التي لحظها البحث أقرت بتوافر شبكة المياه طوال فترة الصيف مقابل ٤,٧ في المئة في النبطية. في ما أشار ١٤,٢ في المئة من الأسر عامةً إلى توافر الكهرباء طوال فترة السنة بنسبة عالية بلغت ٩٧ في المئة في بيروت وبمعدل لا يتخطى ٥ في المئة في المناطق الأخرى.

(١١) كل الأرقام الواردة حول التصنيف الوظيفي للإنفاق العام أحصيت وفق معطيات رسمية خاصة بوزارة المالية.

ثانياً: النخبة السياسية ومناطق الأطراف

الجمود أو التحجر هو الوصف الأبرز للنظام اللبناني القائم على تقاسم السلطات بين الطوائف والمذاهب. بالفعل، فإن هكذا نظام يفتقد إلى المرونة ولا يستطيع احتواء التبدلات والتغيرات الاجتماعية والتعبئة السياسية التي تطرأ من وقت إلى آخر. ونشير إلى أن مرونة النظام وديناميته هي العامل الأهم لاحتواء التبدلات والتغيرات التي تطرأ على الساحة الاجتماعية. لذلك كان لبنان بحاجة دائمة إلى تدخل طرف إقليمي أو دولي للتحكيم بين اللاعبين المحليين. ومن المهم التذكير بأن الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥ لم تنته إلا بعد أن جرت مبايعة النظام السوري من قبل اللاعبين المحليين والإقليميين على أنه الطرف الخارجي الأكثر تأثيراً والوحيد القادر على التحكيم بين القوى المحلية.

هذا النظام هو بحاجة دائمة إلى تأمين موارد دخل واستخدامها كوقود يحرك أو يخفف من جمود النظام الطائفي السائد ويؤدي إلى تجنب تقسيم البلاد إلى أقطاب. وهذا الدخل الذي لا يُقتطع من الفائض الداخلي المحلي ليس هو ثمرة عمليات منتجة أو أرباح مكتسبة من مشاريع إنتاجية، بل يتراكم في أغلب الأحيان من عمليات غير منتجة مثل الرشى وتعويضات الاجارات ومختلف أساليب الضغط الشرعية وغير الشرعية. وفي حالة لبنان، يأتي الريع عادةً على نحو حوالات وقروض ومنح وغيرها.

الاعتماد الكبير على الحوالات يعزز الذهنية الريعية التي لا تنظر إلى المكافأة كحصيلة إنتاجية أو حصيلة أي عمل على وجه العموم، بل تعدّها مكسباً غير مرتقب

ولا يُخفى على أحد أن نظام الريع يؤدي دوراً أساسياً في السياسة الإقتصادية في الشرق الأوسط. إذ يتم التسليم جدلاً بأن سياسة الريع أدّت دوراً مهماً في استقرار الحكومات والملَكيات العربية. فترى ليزا أندرسون، Lisa Anderson، أن نظام الدولة الريعية هي من أبرز مساهمات الدراسات الشرق الأوسطية في مادة العلوم السياسية بوجه عام(١٢). وهذا يعود إلى واقع أن الدول التي تعتمد على الموارد الخارجية، يتطلب فهمها بصورة مختلفة على المستوى النوعي، عن تلك الدول التي تعتمد على اقتطاع العائدات الضريبية. وذلك لأن تلك الدول التي تعتمد على الموارد الخارجية، لا تميل إلى المنحى الإنتاجي وإلى تشجيع القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة بقدر ما تميل إلى تداول صرف الدخل وتوزيع خدمات على المواطنين. وبما أن لبنان بلدٌ لا يمتاز بغنى موارده الطبيعية أو قطاعاته الإنتاجية، فإنه يعتمد بصورة أساسية على الموارد الخارجية. فهو على سبيل المثال، تلقى في عام ٢٠٠٦، ٢,٦ مليار دولار كاستثمار خارجي مباشر (Foreign Direct Investment-FDI's) و٢,٥ مليار دولار كحوالات(١٣). وهو اعتمد على تلقي الحوالات منذ بدء أولى حركات الهجرة في القرن التاسع عشر. إلى ذلك، تحول لبنان عام ٢٠٠٦ إلى أكبر متلقٍ للحوالات في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الحكومة بحد ذاتها ليست عادةً المتلقي الأساسي لهذه الحوالات، إلا أنها تشوه قواعد السوق وتتسبب بـ"الآفة الهولندية"(١٤)

---

(١٢) Lisa Anderson, *The State in The Middle East and North Africa: Comparative Politics*, p. 20.

(١٣) *Daily Star* ٢٠٠٦/١٢/١١، ومجلة *Le Commerce du Levant*، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.

(١٤) ترمز " الآفة الهولندية" Dutch Disease إلى عدم تصنيع الاقتصاد الوطني وهي تتفشى عندما يبرز مورد طبيعي جديد ويرفع قيمة العملة الوطنية، مقلصاً بذلك منافسة السلع الصناعية بالنسبة إلى الدول الأخرى ومعززاً الاستيراد على حساب التصدير. يعود هذا المصطلح إلى هولندا بعد اكتشاف نفط بحر الشمال.

وصولاً حتى إلى خلق اقتصاد موازٍ. ولعل الأبرز في كل ذلك، هو أن الاعتماد الكبير على الحوالات يعزز الذهنية الريعية التي لا تنظر إلى المكافأة كحصيلة إنتاجية أو حصيلة أي عمل على وجه العموم، بل تعدّها مكسباً غير مرتقب.

وللأسف، إن إطار بناء الدولة في لبنان منذ مرحلة الاستقلال قد حدد بهذه الطبيعة، الطائفية الريعية، الأمر الذي جعل فصل العام عن الخاص في السياسة، مهمة مستحيلة. وخير دليل على ذلك، هو أن معظم السياسيين في لبنان هم رجال أعمال، وأصدق مثال على هذا الواقع هو ميشال شيحا الذي كان مصرفياً وأمين اللجنة التي صاغت الدستور اللبناني. في الواقع، تألفت النخبة السياسية اللبنانية، على مرّ الزمن من مالكي الأراضي والتجار وممثلي العائلات اللبنانية التقليدية وأصحاب المهن من المحامين تحديداً. وتمكنت هذه الشريحة من وضع موارد الدولة والتمويل الخاص والتجاري في متناولها مستأثرةً بالمقاعد الأساسية في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

للأسف، إن إطار بناء الدولة في لبنان منذ مرحلة الاستقلال قد حدد بالطبيعة الطائفية الريعية الأمر الذي جعل فصل العام عن الخاص في السياسة، مهمة مستحيلة

في الوقت نفسه، لطالما مارست هذه النخبة السياسية اللبنانية أسلوباً مزدوجاً في سعيها إلى الريع. فبعض الأفراد السياسيين سعوا لوضع موارد الدولة في متناولهم بغية تلبية حاجات مؤيديهم من جهة، وفي الوقت نفسه عملوا على استمرار سيطرتهم على قواعدهم العامة(١٥). هذا الفعل التوازني الدقيق كان ضروريا لاظهار أفراد النخبة السياسية في البلد كقوى ناشطة وفعّالة ومفيدة. بمعنىً آخر، لطالما قايضت النخبة السياسية في لبنان السلطة مقابل الخدمات والمصالح. ولا بدّ أن نشير في هذا السياق، إلى أن الفساد هو وجه بدائي وقديم من أوجه السعي لاستقطاب الريع والهبات وهو مسموح به، بل مطلوب كعنصر أساسي في شبكات نظام الرعاية غير الرسمي، هذه الشبكات التي تجسد أهم وسائل السيطرة السياسية.

والمؤسف ذكره هنا، أن المكونات السياسية لا تتغير إلا في زمن الحرب والخضات القوية. وفي هذا السياق، يرجع انتشار العنف في لبنان عام ١٩٧٥، إلى تقليص أداء ودور النخبة السياسية التقليدية في تأمين الخدمات وعجزها عن السيطرة على جماهيرها. فهي خسرت، وكان البديل مجموعة من الأحزاب السياسية المتطرفة أو أحزاب غير لبنانية مثل منظمة التحرير الفلسطينية. فما كان من أعضائها إلا أن انقسموا إلى أقطاب ومن ثم تحول هذا الانقسام إلى عنف. وإذا كانت النخبة السياسية ما قبل الحرب تمارس سياسة العلاقات المبنية تراتبياً على أساس رب العمل - والموظف والمرتكزة على مختلف صيغ الرعاية والفساد البيروقراطي، فالنخبة السياسية ما بعد الحرب التي كرستها الانتخابات النيابية بعد عام ١٩٩٢، ورثت الأداء نفسه. فقد تنافس الأعضاء السياسيون على الاستئثار بموارد بلادهم لكي يعززوا شبكاتهم الخاصة ويثبتوا فعاليتهم ويستمروا في الإفادة من جمهورهم ومؤيديهم. ولكن سخرية القدر شاءت أن يكون معظم الخاسرين في الحرب الأهلية من هؤلاء السياسيين الذين جاءوا من مناطق الأطراف كعكار وجنوب لبنان، إذ استُبدلوا بوافدين جدد من مختلف الأيديولوجيات والأحزاب السياسية الدينية.

(١٥) Michael Johnson, *Class and Client in Beirut: the Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840-1985* (London: Highlands; Ithaca,1986).

تستحيل هذه المساومة المزدوجة والرامية إلى التأثير وعقد الاتفاقات الاجتماعية غير الرسمية والتي تخرج عن نطاق القنوات الرسمية والمؤسسات، ضرورةً لتأمين الاستقرار وتجنب الاضطراب الطائفي. وعليه، يغدو دور أي استراتيجية إنمائية وطنية دوراً يعزز شبكات الزبائنية، ويؤكد على أهلية النخبة السياسية وقدرتها على تحقيق غاياتها من العقد الاجتماعي. من هذا المنطلق، يتبين أن الاستراتيجية الانمائية التي تأخذ من المناطق النائية هدفاً لها، بغية تقليص اعتماد المواطنين في هذه المناطق على النخبة السياسية المحلية، تؤدي في حقيقة الأمر فعلاً عكسياً، لأنها تزيد من قدرة السياسيين على المساومة ومن اعتماد سكان هذه المناطق عليهم. بمعنىً آخر، بطلت المقولة السائدة التي تعد أن مشاكل لبنان المالية والإنمائية ترجع إلى نظام الحكم، لأنها لم تأخذ في الحسبان طبيعة الدولة اللبنانية الطائفية الريعية والمتوارثة. فكل المحاولات الإصلاحية التي جرت على نحو أساسي في عهد الرئيس فؤاد شهاب، لم تبدل العلاقة القائمة والمستمرة بين الدولة والنخبة السياسية من جهة، وبين هذه الأخيرة وزبائنها من جهة أخرى. لقد هدفت هذه المحاولات الإصلاحية إلى تحسين نظام الحكم في ما يتعلق بالمؤسسات المدنية ولكنها تجاهلت معالجة طبيعة الدولة بحد ذاتها أو العلاقة القائمة بين الاقتصاد ونظام الحكم.

ثالثاً: الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد في لبنان

تعكس حرب تموز وآب الأخيرة والأحداث التي لحقت بها، مجدداً مدى هشاشة النظام اللبناني وسهولة انهيار بنيته الداخلية. لقد شدد الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، وبعده اتفاق الطائف، على دور النخبة السياسية وأهميتها. فهما حوّلا النظام اللبناني إلى نظام نخبوي يعتمد على سلوك النخبة السياسية وأكدا على أن استقراره سيتلازم دائماً مع توافق هذه النخبة والتعاون في ما بينها، الأمر الذي جعله عرضة للتجاذبات الدولية من المنطقة وخارجها، الواقع الذي لا يفسح المجال أمام تطبيق أي استراتيجية إنمائية خاصة بالمناطق النائية، كالحد من الفقر ومخططات توليد الدخل، لأنها بكل بساطة تؤثر على سلطة النخبة. هذه هي حال لبنان منذ الإستقلال لا بل يمكن القول منذ عهد المتصرفية.

ما يحتاجه لبنان أكثر من أي يوم مضى، هو عقد اجتماعي جديد يمهد لوضع أنماط معاصرة من الاتحاد والروابط الاجتماعية وتستطيع الحلول مكان اتفاقية المقايضة غير المكتوبة بين النخبة السياسية والعامة

ما يحتاجه لبنان أكثر من أي يوم مضى، هو عقد اجتماعي جديد يمهد لوضع أنماط معاصرة من الاتحاد والروابط الاجتماعية وتستطيع الحلول مكان اتفاقية المقايضة غير المكتوبة بين النخبة السياسية والعامة. وبما أن هذا الخيار قد يبدو خيالياً نظراً إلى حصانة النخبة السياسية وقوة شبكات الرعاية غير الرسمية، تمسي أي محاولة إصلاحية سلمية للنظام مستحيلة ومحفوفة بالمخاطر. وذلك لأن طبيعة النظام اللبناني الطائفي- الريعي، كما أشرنا، حددت أطر قيام الدولة وجعلت من أي محاولة إصلاحية مهمة صعبة للغاية. كما أنها أعاقت أي محاولة إصلاحية أخرى تهدف إلى وضع قوانين معاصرة جديدة، في ما

يخص مثلاً الاثراء غير المشروع وقانون الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن أنها حالت دون إمكانية اعتماد استراتيجية انمائية جدية أو تدابير إنمائية لتعزيز مكافحة كل أوجه المركزية وتعزيز سلطة البلديات واللامركزية الإدارية.

ولعل الخطوة التمهيدية الأبرز لتحقيق عقد اجتماعي معاصر من شأنه احتواء تأثير شبكات نظام الرعاية غير الرسمي والحؤول دون تمكن النخبة السياسية من بلوغ غايتها من اتفاقية المقايضة، تتجلى في وضع قانون إنتخابي إصلاحي معاصر قادر على المساهمة في تأسيس أركان جديدة من الانتماء وفي احتواء الذهنية الطائفية الريعية التي وضعت أطر السياسة الاقتصادية اللبنانية.

في النهاية، أدت الطبيعة الطائفية الريعية الخاصة بالنظام اللبناني وسلوك النخبة السياسية، مباشرةً إلى عجز الدولة عن توفير السلع العامة وازدياد الفساد وما ترتب عنه من تخلف في المناطق اللبنانية النائية. لذلك، يمكن لقانون انتخابي ديمقراطي مبني على قاعدة تمثيلية صحيحة أن يطرح حلاً قصير ومتوسط الأمد لهذه الأزمة الحالية[١٦]. فهو يسمح بتداول موازين القوى بين الأحزاب والمجتمعات السياسية ويتيح إعادة توزيع المناصب السياسية دورياً وديمقراطياً وسلمياً وصولاً ربما إلى السماح ببروز سلمي لنخبة سياسية جديدة. وهي إمكانية لم يشهدها لبنان من قبل.

(١٦) أسامة صفا وخليل جبارة، *Daily Star*، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦.

كريم المفتي(*)

رؤية مستقبلية لبناء الدولة في لبنان: من الانقسام إلى التعددية

مقدمة

سئل غسان سلامة – وزير لبناني أسبق للثقافة وأستاذ جامعي في باريس – عن سبب تعذره استلام منصب جديد في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي تألفت في نيسان/ابريل ٢٠٠٥، فأجاب ان "وقت البناء لم يرجع بعد وإذا رجع فاقبل بمنصب وزاري"(١). قَصَدَ الوزير سلامة بكلمة "البناء" معنى بناء الدولة التي تعد الطرف الخاسر عند كل محطة رئيسية يمر فيها لبنان، وتبين صحة قصده، فمنذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ أصيبت عملية إعادة بناء الدولة في البلاد، التي انطلقت عقب انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٢، بالجمود وعصفت بها المصاعب والعقبات. ولم يستطع الطاقم السياسي اللبناني إنعاشها على الرغم من خروج الجيش السوري من لبنان وانطلاق مرحلة جديدة في تاريخ لبنان المعاصر. فانغمست مختلف القوى السياسية تدريجاً في الخلافات والتصادم وانقسمت إلى معسكرين: فريق الثامن من آذار الذي بات يمثل المعارضة وفريق الرابع عشر من آذار الممثل للأكثرية النيابية، التي حصل عليها نتيجة الانتخابات التشريعية لشهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٥ .

على الرغم من هذه التحولات السياسية، استمرت فترة التفجيرات والاغتيالات التي وسعت الشرخ القائم بين الخطّين السياسيين، فبلغت ذروة التباين بينهما حين شنت إسرائيل حرباً على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦ فهز العدوان الإسرائيلي الكيان اللبناني (بقدر ما هز الكيان الإسرائيلي إثر هزيمته العسكرية وضرب ثقة المجتمع بجيشه) على الصعيدين الاجتماعي (الكلفة البشرية والاقتصادية للحرب) والسياسي (احتدام اللغة الهجومية بين المعسكرين) حيث خرج لبنان من هذه الحرب من دون أن تتقلص حدة الأزمات السياسية فيه، بل على العكس، شهد ازدياداً للشحن الطائفي واصطفافاً خطيراً بدا وكأنه يأخذ لبنان ودولته إلى شفير الهاوية.

كيف نفسر الانعكاسات السلبية على عملية إعادة بناء الدولة اللبنانية في الظروف الحالية؟ وما هي التداعيات السياسية لتلك المرحلة الجديدة المصيرية المليئة بالأزمات والافتراقات؟ سنطرح من خلال هذا البحث الإشكاليات المتعلقة بعملية إعادة بناء الدولة المصابة بالانفصام مع الاستعانة ببعض اللمحات التاريخية والسوسيولوجية، ثم نعرض كيفية تعاطي مختلف القوى السياسية مع

(*) باحث في العلوم السياسية.
(١) قناة الجزيرة في ٢٠٠٦/١/١٦.

هذا الموضوع ولا سيما بعد خروج لبنان من زمن الوصاية السورية، ونختم ببعض التوصيات من باب الإرشاد لمن يهمه تحسين الحلقة الأضعف من النسيج اللبناني، أي دولته.

أولاً: إشكاليات بناء الدولة في لبنان

كثيراً ما تُنعت الدولة اللبنانية بالصفات السيئة، فتلقب بالفاشلة وغير المجدية، والبعض يصفها بـ "الدولة المستحيلة" أو "الدولة المفقودة"[٢]، والآخر يرى فيها "دولة الفتنة "[٣]. ما حكاية الدولة اللبنانية التي لا تزال عملية بناءها مستمرة إلى يومنا هذا ؟ وما عمق الإشكاليات المتعلقة بها ؟

١- الخلفية التاريخية لبناء الدولة في لبنان

قبل أن ندخل في حديث قيام الدولة في لبنان وتعقيداتها، لا بد من التعريف أولا عن ماهية هذا المصطلح والتسلح بأبعاده التاريخية في لبنان. يُعرِّف مفهوم "الدولة" بالآتي: هو "كيان سياسي- قانوني ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة"، مع الإشارة إلى أن هذا التعريف ليس هو التعريف الوحيد لدى الأوساط الأكاديمية للعلوم السياسية ولكنه يحتوي على عناصر الحد الأدنى المشترك بين التعريفات كافة[٤]. وهنا نلاحظ مدى وساعة هذا التعريف العلمي الذي يمكنه أن يتلاقى مع العديد من النماذج من الناحية الهندسية أو الهيكلية أو الإدارية في كل أنحاء العالم. فالدولة في فرنسا أو بريطانيا أو الهند أو تركيا أو مصر تختلف ملامحها ومحتوياتها وتركيباتها بعضها عن البعض الآخر، فلكل بلد ظروف تاريخية وخصوصيات سوسيولوجية وانتروبولوجية، ساهمت كلها في تكوين نموذج فريد من نوعه يربط بين مجتمع معين ودولته. أما لبنان فعانى من كثرة التعاريف وتأثر من الأيديولوجيات المتناقضة، حتى أنه لم يغب عن المسرح السياسي اللبناني أي من المدارس الفكرية المتعلقة بمفهوم الدولة التي يوزعها وضاح شرارة على أبواب ثلاث: المشروع الغربي والمشروع الإسلامي والمشروع القومي[٥]. فبلغ النشاط السياسي في لبنان درجة عالية جدا من التعددية على صعيد الأفكار والنوادي السياسية سواء كانت يمينية ليبرالية أو يسارية أو تقدمية أو اشتراكية أو شيوعية أو قومية أو علمانية أو إسلامية. فتاريخ لبنان السياسي تملؤه روح المنافسة والنضال في ما تتعدد فيه المشاريع المتعلقة بتكوين الدولة الأمثل للمجتمع اللبناني، كما تدافعت الدول العظمى لدعم أحد الأفرقاء في الداخل كجزء من استراتيجية احتواء للطرف الأيديولوجي

تاريخ لبنان السياسي تملؤه روح المنافسة والنضال في ما تتعدد فيه المشاريع المتعلقة بتكوين الدولة الأمثل للمجتمع اللبناني، كما تدافعت الدول العظمى لدعم أحد الأفرقاء في الداخل كجزء من استراتيجية احتواء للطرف الأيديولوجي الآخر

---

[٢] جورج قرم، **لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع** (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠٠٤).

[٣] Elizabeth Picard, *L'État de discorde: des fondations aux guerres fratricides*, (Paris: Flammarion, 1988).

[٤] سعد الدين ابراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

[٥] وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠).

الآخر. إضافة إلى جملة التحديات المتراكمة والتهديد المستمر على وجدان الكيان اللبناني وعلى مسار استمراره كـ"دولة نهائية لكل أبناءه" كما تنص عليه الفقرة (أ) من مقدمة الدستور. فحين نالت الدولة استقلالها عام ١٩٤٣، ظلت جهات سياسية نافذة، وفي مقدمها الأحزاب القومية، ترى أن لبنان-الدولة ليس كياناً نهائياً بل ينتظره فرج مصيري وهو توحده مع بقية أقطار الوطن العربي.

فضلاً عن ذلك، مثّل تواجد الفدائيين الفلسطينيين ونشاطهم العسكري في لبنان على خلفية ضرورة انخراط لبنان-الدولة-الساحة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والنضال ضد الإحتلال الإسرائيلي، نقطة انفصال بين المجموعات اللبنانية المتنافسة. فاحتدم الصراع بين الأقطاب السياسية (وميليشياتها آنذاك) ومناصريها واشتعلت أزمات متعددة تنوعت في أشكالها ومضامينها، حتى أخذ الوضع منحىً دراماتيكياً واندلعت حرب أهلية وبلغت الدولة ذروة ضعفها وعجزها.

ويعود ذلك إلى عدة أسباب لها شق متعلق بعوامل داخلية، فلبنان معروف بنسيجه الاجتماعي التعددي المركب من ثمانٍ عشرة طائفة كلها أقليات. تحتفظ قيادات أهم المجموعات من ناحية الحجم (أي الشيعة والسنة والموارنة) أو من حيث النفوذ (كما الدروز أو الروم الأرثوذكس مثلاً) على درجة عالية من السلطة والنفوذ وذلك على حساب تفعيل الدولة ومؤسساتها. ولكل فريق سياسي توجهات خاصة به تتعلق بمصير الدولة وتتناقض مع توجهات الأقطاب الأخرى، وغالباً ما يصل الخلاف الأيديولوجي في وسط كل طائفة أو مذهب إلى تقسيم أبنائه، الأمر الذي يزيد الحالة تعقيداً وتوتراً. ويعود الشق الآخر من الأسباب التفسيرية إلى الضغوطات الإقليمية والدولية التي يتأثر فيها الواقع اللبناني منذ عهد الاستقلال حتى اليوم. فعلى الرغم من ميثاق الوفاق الوطني عام ١٩٤٣ واتفاق النخب السياسية على صيغة توازنية توزع من خلالها مراكز السلطة والمناصب على أهم الطوائف، ظلت أعباء التناقضات الداخلية والظروف الخارجية "الاستثنائية" – وقد باتت معروفة[٦] – تعرقل بشدة عملية قيام دولة حديثة في لبنان. وعندما ينعدم التوافق بين القادة اللبنانيين الذي يرافقه تسلل للتدخلات والمصالح الإقليمية والدولية، تقفز حينئذٍ التطورات السياسية من أزمة إلى أخرى وقد ينهار الهيكل كما جرى عام ١٩٧٥ (٧).

لكل فريق سياسي توجهات خاصة به تتعلق بمصير الدولة وتتناقض مع توجهات الأقطاب الأخرى، وغالباً ما يصل الخلاف الأيديولوجي في وسط كل طائفة أو مذهب إلى تقسيم أبنائه، الأمر الذي يزيد الحالة تعقيداً وتوتراً

٢- الخلفية السوسيولوجية

في ظل هذه الظروف، نستخلص من الإرث السياسي اللبناني اليوم عدم تمكن (أحياناً عدم رغبة) النخب السياسية على مدار العقود الماضية في إيجاد إطار يفتح المجال لقيام دولة فعالة وقادرة ترعى شؤون كل اللبنانيين. فبقيت الدولة على هامش اللعبة وأحيانا خارجها، في حين

---

(٦) أوصلت حجم التدخلات والمخططات الإقليمية والدولية على لبنان بعض المفكرين إلى تصنيف الحرب اللبنانية بأنها "حروب الآخرين". انظر: غسان تويني، **حروب الآخرين** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٣).

(٧) للتعمق في العوامل التي أدت الى انهيار الدولة عام ١٩٧٥، انظر: فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢)؛ Michael Hudson, *The Precarious Republic, Political Modernization in Lebanon* (New York: Random House, 1968).

أصبح زعماء الطوائف والأحزاب الرئيسية وأصحاب القضايا هم صانعو القرار السياسي بغض النظر عن توليهم مراكز نفوذ داخل المؤسسات. بمعنى آخر، إن السلطة الفعلية والقدرة على خدمة المواطن وتلبية حاجاته غير منحصرة بمؤسسات الدولة، الأمر الذي ساهم في إبقاء الدولة وأجهزتها ضعيفة، وأدى إلى تعزيز شبكات الزبائنية بين القادة السياسيين وأنصارهم، أكان ما يجمعهم العنصر الطائفي أو المذهبي أو المناطقي أو بكل بساطة مصالح متشابكة. وهنا نجد فجوة رئيسية في التطابق بين "المجتمع" و"الدولة الحديثة" في لبنان. فإذا نظرنا إلى الدولة اللبنانية من منظور المفهوم الغربي الحديث الذي يعطي للدولة صلاحيات ومهمات سيادية على رأسها حماية أرض الوطن وتوفير الأمن والاستقرار وإعادة توزيع الموارد والخيرات بعدل، وحسم الخلافات بين الناس والجماعات أيا كانت من خلال سلطة قضائية نزيهة وشريفة، فنرى أن الدولة ليست اللاعب الوحيد في تلك المجالات، بل أن منافسها الأول هو مقومات المجتمع اللبناني نفسه. سنعرض بعض المعطيات والأمثلة لإيضاح تلك المعضلة عبر مراقبة لقطات من التفاعل الاجتماعي بين اللبنانيين في العقدين الأخيرين:

إن السلطة الفعلية والقدرة على خدمة المواطن وتلبية حاجاته غير منحصرة بمؤسسات الدولة، الأمر الذي ساهم في إبقاء الدولة وأجهزتها ضعيفة، وأدى إلى تعزيز شبكات الزبائنية بين القادة السياسيين وأنصارهم، أكان ما يجمعهم العنصر الطائفي أو المذهبي أو المناطقي أو بكل بساطة مصالح متشابكة

أ- على صعيد حماية أرض الوطن

بعد إبرام اتفاق الطائف ونظراً إلى حال المؤسسة العسكرية المتدهور حينها، أوكلت الدولة - عبر القائمين على أعمالها - إلى جهة من خارج سلة مؤسساتها (أي حزب الله) مهمة مساندتها في محاربة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. فنصّ البيان الوزاري لأول حكومة في الجمهورية الثانية في عهد الرئيس الياس الهراوي على أن "الحكومة (...) لن تألو جهدا ولن تدخر وسعاً في العمل على تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي بكل الوسائل المتاحة ولاسيما دعم المقاومة الباسلة"[8]. فحظي هذا الدعم والتنسيق بين مكونات الدولة وجيشها وأجهزتها الأمنية والمقاومة الإسلامية الواقعة خارج دائرة الدولة على غطاء سياسي، وتم في نهاية المطاف تحرير جنوب لبنان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ .

ب- على صعيد الرعاية الاجتماعية

بفعل عجز الدولة عن تحقيق إنماء اقتصادي-اجتماعي متوازن بين المناطق، باتت شرائح واسعة من الشعب اللبناني مخنوقة من أحوالها المعيشية اليومية. فقام العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية بمساعدتهم لمواجهة تلك الظروف الضيقة، فتكونت تاريخياً عند كل طائفة - وحتى لدى التيارات السياسية المتتالية - شبكة تضامنية توفر حداً أدنى من الدعم والوظائف إلى أبنائها. فما أن يُصرف مواطن من وظيفة ما حتى يتوجه إلى أركان طائفته بحثاً عن عمل بديل أو طلباً لمساعدة

---

[8] مقتطف من البيان الوزاري لحكومة سليم الحص التي تألفت بموجب المرسوم رقم ٢ تاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

في مصاريف تتعلق بتعليم الأولاد أو بالاستشفاء مثلاً. وهنا قد يأتي الدعم من مصدرين، إما عبر مؤسسات وأموال خاصة بزعيم سياسي، وإما عبر إحدى مؤسسات الدولة التي تصبح حينئذٍ وسيلة لمساعدة – في الدرجة الأولى – من ينتمي إلى طائفة أو مذهب او منطقة معينة أو من يخص عصبية مشتركة. في الحالتين، تبقى النتيجة واحدة، وهي إرساء الولاء للشخصية السياسية المعنية التي قدّمت – مفتاح الفرج – وإبقاء دور الدولة هامشياً من ناحية الرعاية الاجتماعية.

ج- على صعيد حل الخلافات بين مكونات المجتمع

إذا نظرنا إلى كيفية حل الخلافات بين العشائر في بعض المناطق كالبقاع والهرمل مثلاً، نرى مدى انخراط فعاليات غير منتسبة إلى دوائر رسمية في العمل على إيجاد حلول وتحقيق المصالحة حرصاً على السلم الأهلي، الذي يفترض أن يكون من صلاحيات الدولة. ويصف نزار حمزة ارتداء حزب الله لباس الوسيط لما يفوق مائتا حالة نزاع بين مختلف عشائر شيعية في البقاع عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ وذلك بناء على طلب مباشر من المعنيين من أهل المنطقة، وكيف كتب للحزب النجاح في إيجاد حلاً إيجابياً للثلثين منها[٩]. أما عن دور الدولة اللبنانية، يشير حمزة إلى أن "السلطات اللبنانية ترتكز على نفوذ فعاليات العشائر من أجل حل الخلافات"[١٠] ويظهر مدى قبول الدولة من حيث المبدأ على هكذا ممارسات من قبل الجهات المعنية، الأمر الذي يدل على اعتراف واقعي لها. إن ذلك الأسلوب التواسطي لحل الإشكاليات لا ينحصر بالعشائر في البقاع أو بدور حزب الله فحسب، بل هو أسلوب منتشر في كل المناطق اللبنانية وعند كل الطوائف والتيارات السياسية من أجل تحقيق مصالحات بين عائلات متخاصمة ضمن حي أو بلدة أو قرية معينة. وهنا غالباً ما تتوسط جهات من الفعاليات السياسية أو الاجتماعية من دون اللجوء إلى القضاء – أي الدولة.

أظهرنا عبر بعض الدلائل مدى تقدّم مقومات المجتمع اللبناني على دولته وهي ظاهرة تجرنا إلى نظرية "الدولة العاجزة مقابل المجتمع القادر"، التي أتى بها الباحث جويل الذي فسّر كيف أن الدول الضعيفة تضطر إلى الاعتراف بقدرات النسيج الاجتماعي التي تتعدى في العديد من المجالات قدراتها الفعلية. فبدلاً من مناهضتها تفضل الجهات الرسمية الارتكاز على فعاليات المجتمع من أجل مساندتها في بعض صلاحياتها[١١]. ونعود إلى العشائر اللبنانية آنفة الذكر، رأينا كيف أن أهالي المنطقة توجهوا تلقائياً نحو جهات هي غير مؤسسات الدولة لحل مشكلاتهم، الأمر الذي يدل على انعدام الثقة فيها وعلى قناعة بأن مفتاح الحلول ليس بيدها.

٣- في ازمة الهوية

ليس الهدف من ما ورد سابقاً توجيه الاتهامات أو الانتقادات، ولا الحث على أن تتولى الدولة تلك الصلاحيات على نحو قاطع وشمولي، بل إظهار بعض الجوانب للواقع الاجتماعي-السياسي اللبناني الذي تمتد جذوره إلى أبعاد تاريخية وسوسيولوجية. فهو ليس وليد الساعة، وكان الباحث

---

(٩) Nizar Hamzé "Clan Conflicts, Hezbollah and the Lebanese State," *Journal of Social, Political and Economic Studies*, vol. 19, no. 4 (Winter 1994), pp. 433-446.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٣٨.

(١١) Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States* (Princeton: Princeton University Press, 1988)

إدواردز شيلز قد تطرق إليه في الستينات واصفاً كيف أن "المجتمع اللبناني يدور حول مركز قرار يسوده الفراغ"(١٢). ومن مواصفات هذه الحالة الاجتماعية اللبنانية، لا بد من تناول ظاهرة أساسية منها، وهي اعتماد الحذر الشديد والعميق عند الطوائف وأعضائها إزاء أي نمط من أنماط السلطة المركزية الموحدة (أي الدولة)، التي قد تأخذها الظروف والتطورات إلى فصل من فصول الهيمنة والاستبداد على أفراد وجماعات محددة، أو ربما إلى تعرضها لمحاولة إلغاء، الأمر الذي قد يهدد سلامتهم ووجودهم وقد يصيب أرزاقهم وممتلكاتهم. ونشير هنا إلى دور لبنان التاريخي في احتضان الطوائف المختلفة من كل أنحاء الدولة العثمانية هرباً من الاضطهاد. فمنذ ذلك الحين، شهد لبنان تكاثراً في مراكز القرار والنفوذ وتكوّن إصرار لدى أبنائه بعدم السماح بتركيز جميع مقومات السلطة في يد واحدة. فولّدت تلك المخاوف نظاماً سياسياً برلمانياً يعرف بـ"الديمقراطية التوافقية" يحكمها نظام طائفي البنية وتوزيعي الصفة بين الأقطاب السياسية الرئيسية في البلد، ويحافظ على التوازن بين الطوائف ومصالحها ويردع رغبات الهيمنة من طرف دون الآخر(١٣).

شهد لبنان تكاثراً في مراكز القرار والنفوذ وتكوّن إصرار لدى أبنائه بعدم السماح بتركيز جميع مقومات السلطة في يد واحدة. فولّدت تلك المخاوف نظاماً سياسياً برلمانياً يعرف بـ"الديمقراطية التوافقية" يحكمها نظام طائفي البنية وتوزيعي الصفة بين الأقطاب السياسية الرئيسية في البلد

من هذا المنطلق، تبلورت مخاوف إضافية وهي مرتبطة بالمخاوف بالأولى، أي تخوّف الطوائف اللبنانية من محاولة إطاحة هذا النظام البرلماني التوافقي الذي اتفقت عليه الزعامات السياسية، وتحوله إلى دكتاتورية بتأثير من البلاد المجاورة التي تحكمها أنظمة استبدادية مناهضة للحريات العامة ويفتقر فيها الحد الأدنى لحقوق الأنسان.

إلى جانب تلك الضغوطات والتأثيرات، تمر الدولة اللبنانية بأزمة هوية تفاقمت مداها بفعل يوميات الحرب الأهلية التي عودت الناس على مدار خمس عشرة سنة على العيش من دون هيئة عليا مؤسساتية تدير شؤونهم وتحمي حقوقهم. وتكيف المواطنون مع هذا الواقع واعتمدوا على أطراف خارج الدولة لتحميهم وترعى مصالحهم، كالزعامات السياسية التقليدية أو الميليشيات أو المجموعات الروحية وطائفتهم، التي كانت تشرف ولا تزال على شبكات تضامنية صحية واجتماعية واسعة النطاق تخدم أبنائها وأعضائها. وما زال هذا الانطباع الشعبي إزاء الدولة قائماً ليومنا هذا. ويأخذنا هذا التحليل إلى أن النخب السياسية ليست الوحيدة المسؤولة عن صعوبة ولادة دولة فعلية في لبنان، إذ إن الأفراد والجماعات تسعى للهروب من القانون وتجاوزه بدعم وغطاء من مراكز النفوذ من غير الدولة والأقوى منها. فمجرد استخدام وسيلة الـ"واسطة"

(١٢) Edward Shils, "The Prospect for Lebanese Civility," in: Leonard Binder, ed., *Politics in Lebanon* (New York: John Wiley and Sons, 1966), p.2.

(١٣) للتعمق في فكرة الديمقراطية التوافقية، الملقبة بالنظام التوافقي ايضاً انظر: Antoine Messarra, *Théorie générale du système politique libanais* (Paris: Cariscript,1994); Theodor Hanf, Antoine Messarra, et Hinrich Reinstrom, La Société de concordance, approche comparative, Actes du Symposium du Goethe Institut sur "la Régulation démocratique des conflits dans les sociétés plurales," (Beyrouth: Librairie orientale, 1986).

يمكن للمواطن تجاهل القانون والمضي بأعمال غير مشروعة وجر جهة مؤسساتية إلى تأمين مصلحته أكانت خاصة أو فئوية. ساهم هذا التصرف على مدار السنين بإفراغ الدولة من دورها في المحافظة على المصلحة العامة وتلبية حاجات المواطن واحترام حقوقه. فبقيت الدولة اللبنانية غير قادرة على إدارة شؤون الناس وحسم خلافاتهم بحكم التجاذبات السياسية والمحاصصات والمحسوبيات والنظام الزبائني القائم في البلد.

لهذا السبب أيضاً، يتمسك زعماء الطوائف والأحزاب بسلطتهم داخل مؤسسات الدولة، واستعمال مراكزهم كأداة لتقديم خدمات للموالين لهم، بهدف مضاعفة نفوذهم وتمكين سيطرتهم على جماعاتهم. فتظهر الدولة حينئذٍ في موضع الفريسة المتواجدة على مرمى أطماع الأقطاب السياسية. هذا بما يتعلق بالصعيد السياسي، أما على الصعيد المالي، تستقطب الدولة وإداراتها على الرغم من ضعفها أموالا وثروات باهظة إلى خزينتها التي تخضع لمفهوم المحاصصة والتوزيع الإجباري بين ذوي النفوذ أيضاً، الأمر الذي غالباً ما يشجع الأفرقاء السياسيين على تصعيد وتيرة النزاع من خلال عرض عضلات بغرض زيادة حصتهم. أخيرا، يهم الزعماء السياسيون السيطرة على قرار الدولة، في حين أنها تمثل الإطار القانوني الأساسي لرسم اتجاه السياسات العامة للبلاد، ولا سيما سياسته الخارجية المعروفة بصنع الأزمات على مدار تاريخ لبنان المعاصر. وقد أشرنا إلى مدى أهمية المحيط الإقليمي والدولي للأقطاب السياسية المتعددة، التي تحاول كل واحدة منها استثمارصداقاتها الدولية والإقليمية من أجل تعزيز موقعها وكسب النقاط في الساحة الداخلية.

من هذا المنطلق، يمثل موقع القرار السياسي المركزي داخل الدولة ساحة مفتوحة لصراع وتنازع شبه مستمرين بين مختلف التيارات السياسية. فيعطي امتلاك القرار المركزي الإمكانية – نظرياً وفعلياً – بتحقيق مشروع معين بالنسبة إلى بناء الدولة أو غيرها من المشاريع المصيرية بحياة اللبنانيين. فقد يمثل نجاح أي من المشاريع والقضايا المطروحة هزيمة للطرف الآخر، في حين أن لبنان تسوده القاعدة غير المكتوبة "لا غالب ولا مغلوب"، لتفادي أي خلل في التوازن السياسي–الطائفي القائم في البلاد. كُرِّست هذه القاعدة عند خروج لبنان من الحرب الأهلية من دون أن يحسم نهائياً الخلاف الأولي بين اللبنانيين حول الاتجاه الاستراتيجي للبنان الغد. وعلى الرغم من أن الراعي السوري قد علّق الموضوع بين قوسين في فترة وصاية "عنجر" إلا أن المسألة بقيت حية في باطن العديد من الأقطاب. فما أن خرج اللاعب السوري من لبنان الذي يعود إليه في أغلب الأحيان الحكم النهائي في الخلافات الداخلية، انفتح باب التساؤل من جديد: أي دولة لأي لبنان؟ ثم أتت حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، ومعها لهجة التصاعد ولغة التصادم بين الأقطاب السياسية في محاولة لكل واحدة منها لترويج تعريفها الخاص وتصورها الأنسب من دولة لبنان الغد. في هذا السياق، سنتعمق قليلا في تصورات كلا المعسكرين من هذه القضية عبر اللجوء إلى منهجية علمية موضوعية لا مجال للتسييس فيها وتعتمد على الاستدلال ببعض المواقف السياسية لأبرز الأقطاب

لبنان تسوده القاعدة غير المكتوبة "لا غالب ولا مغلوب"، لتفادي أي خلل في التوازن السياسي–الطائفي القائم في البلاد. كُرِّست هذه القاعدة عند خروج لبنان من الحرب الأهلية من دون أن يحسم نهائياً الخلاف الأولي بين اللبنانيين حول الاتجاه الاستراتيجي للبنان الغد

المتنازعة على الساحة اللبنانية من دون تفضيل جهة على أخرى ومن دون التعمق في استراتيجيات وتحالفات كل واحدة منها.

ثانياً: ظاهرة الصراع على الدولة اللبنانية في المرحلة الجديدة

يعيش لبنان اليوم صراعاً حامياً مصيرياً يدور بين الأطراف الحزبية حول التملك الحصري على روح وقلب لبنان. فنمّى كلا الفريقين الملقبين بـ"١٤ آذار" و"٨ آذار" أيديولوجية معينة حول مهمة لبنان الغد وميزاته. ويقول المحلل السياسي سركيس نعوم أن "في هذا الصراع، يؤكد كل من الفريقين أنه يعمل لدولة تشمل الجميع، لكن لا دليل يشير إلى اقتناع اللبنانيين بذلك"(١٤)، أي أن التطورات السياسية أوصلت المعسكرين إلى انعدام كامل للثقة في ما بينهما. الأمر الذي ينعكس سلبا على الساحة السياسية حيث يتهم القطبان السياسيان بعضهم البعض الآخر بالمضي بمشروع إقليمي أو دولي يمثل خطراً على تصور كلا الطرفين لبناء - الدولة الفاضلة - كما يروج كلاهما. وتأتي الخطابات السياسية من مختلف الأقطاب اللبنانية لتؤكد على هذا المناخ، فصرح حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في إحدى مقابلاته: "إذا أصر البعض على ضم لبنان إلى أحلاف دولية تخوض حروباً دولية وضعنا بين خيارين، بين أن نكون في حلف يمتد من بيروت إلى دمشق إلى طهران وغزة إلى أخونا شافيز في فنزويلا وبين حلف آخر يمتد من تل أبيب إلى أمريكا وغيرها فسنكون قطعاً في الحلف الأول"(١٥)؛ في ما رأى رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية سمير جعجع أن لبنان يتعرض لـ"حرب تشن عليه"(١٦) من قبل المحور عينه الذي يدافع عنه فريق الثامن من آذار. وعندما ينبه حسن نصر الله أن لبنان "لن يكون اميركيا ولن يكون إسرائيلياً ولن يكون موقعاً من مواقع الشرق الأوسط الجديد الذي يريده بوش وكوندوليزا رايس"(١٧)، أي أنه يتهم الطرف الآخر باستدراج مصالح الولايات الأميركية إلى داخل الساحة اللبنانية. بدوره يرى النائب وليد جنبلاط، أن حزب الله يعمل من أجل "محور لبناني- سوري إيراني (لكي) يكون لبنان جبهة مفتوحة"(١٨) و"تبقى البلاد ساحة صراع مفتوحة إلى الأبد"(١٩).

١- في التناقضات الداخلية: أثر حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦

تعبر هذه المواقف عن مخاوف عميقة لدى الطرفين من تدخل خارجي يعرف إطاره بمفهوم "سياسة المحاور" أو "حرب الساحات"، وقد يطيح بالتوازن الطائفي- السياسي أو السياسي - الطائفي الداخلي. إضافة إلى أن، هواجس القطبين لا تقف عند حد التدخلات الأجنبية والعربية بلباس داخلي، بل تزرع شكاً في أداء وتصرف كلاهما مع الآخر، الأمر الذي يضاعف درجة الارتياب ومعها البحث عن الاطمئنان. فيقول حسن نصر الله في مقابلة أخرى: "عندما يقف بعض الناس في لبنان ويقولون نحن نخاف منكم طمئنونا، أنا أريد أن أقول، أنا أيضاً أخاف منكم

(١٤) النهار، ٢٠٠٦/١٢/٢ .
(١٥) صدى البلد، ٢٠٠٦/٢/١٧ .
(١٦) صدى البلد، ٢٠٠٦/٦/١٩ .
(١٧) قناة المنار، ٢٠٠٦/٨/٤ .
(١٨) قناة المستقبل، ٢٠٠٦/١/٢١ .
(١٩) النهار، ٢٠٠٦/٩/٢٥ .

طمئنوني. الكل في لبنان بحاجة إلى طمأنة نتيجة أن لبنان كان وما يزال على خط الزلزال المحلي الإقليمي الدولي"[٢٠]. ونجد عند الطرف الآخر تعبيراً لهذه الهواجس أيضاً، فيتخوف وليد جنبلاط من محاولة "انقلاب"[٢١] من قبل قوى المعارضة، كما يرى رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية سمير جعجع أن "المعركة ليست معركة مقعد وزاري – بالزائد أو بالناقص – بل هي معركة حياة أو موت"[٢٢].

وفي هذا السياق، تبقى عملية بناء الدولة عالقة بسبب ارتياب كلا المعسكرين، فيرمي كل واحد منهما اللوم على الطرف الخصم. فيتهم النائب وليد جنبلاط حزب الله بأنه يريد "إعادة النظر في اتفاق الطائف" والاستيلاء على مقومات الدولة كافة، مفسراً مواقف حزب الله وكأنها تفترض الآتي: "تفضلوا أنا الدولة! تفضلوا سأضع شروطي وانضموا إلى دولتي"[٢٣] . كما ينبه سمير جعجع اللبنانيين بأن "الدولة في لبنان لا تبنى بوجود دويلات صغيرة داخل الدولة"[٢٤] والكلام موجه ضد أركان فريق الثامن من آذار واصفاً في مناسبة قداس حريصا أن "أعمال وتصرفات هؤلاء بالذات تعرقل قيام دولة" فيعيد ويكرر السؤال نفسه: "كيف يمكن أن تقوم دولة وهنالك دويلة إلى جانبها ؟"[٢٥]. عرقلة إضافية يخشى منها النائب سعد الدين الحريري من قبل فريق المعارضة هي "عرقلة المحكمة الدولية" لمحاكمة قتلة رفيق الحريري[٢٦].

في الوقت نفسه، تبرز حلقة اتهامات مضادة من قبل المعسكر الآخر، فيرى حسن نصر الله أن "هناك من لديه مشروع حرب مع سوريا"[٢٧] وأن "هناك على ما يبدو قرار جديد اسمه: أن هؤلاء (أي الطائفة الشيعية) جماعة لا نريدهم، نريد أن نفتح معهم حرباً سياسية وشعبية"[٢٨]، وأن "هنالك إصرارا من فريق ما على فرض خياراتها على كل لبنان ولا يريد شركاء"[٢٩]، الأمر الذي يعيق قيام الدولة من منظور حزب الله وحلفائه.

٢- رؤى مختلفة لدولة واحدة

ليس المطلوب حسم وتقويم هذه التناقضات، بل إظهار مستوى التخوف والتباين عند المعسكرين المنشغلين بتبادل الاتهامات حول أمور تعد مصيرية وجوهرية لكليهما وتمس وجدانهم وبقاءهم.

سنطرح جانباً جو التشنجات السياسية ونعرض موقف كلا المعسكرين إزاء مهمة ووظيفة دولة لبنان الغد؟ بالنسبة إلى سعد الدين الحريري، "الدولة هي الضمانة الوحيدة للشعب اللبناني (...) وما يجب أن يسود هو منطق الدولة و إرادة الدولة و فاعلية

(٢٠) السفير، ٢٠٠٦/٩/٥ .
(٢١) النهار، ٢٠٠٦/٩/٢٥ و ٢٠٠٦/١١/٢٠ .
(٢٢) صدى البلد، ٢٠٠٦/١٢/٤ .
(٢٣) النهار، ٢٠٠٦/٩/٥ .
(٢٤) صدى البلد، ٢٠٠٦/٥/٥ .
(٢٥) في خطاب له في مناسبة قداس حريصا في ٢٠٠٦/٩/٢٤ .
(٢٦) في خطاب له في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قبل تلقيه نبأ اغتيال الوزير بيار الجميل.
(٢٧) صدى البلد، ٢٠٠٦/٥/٥ .
(٢٨) النهار، ٢٠٠٦/١/١٧ .
(٢٩) صدى البلد، ٢٠٠٦/١٢/٢٣ .

الدولة"[٣٠]. ومن وجهة نظر حزب الله المعارض لفريق الرابع عشر من آذار، يقول حسن نصرالله أنهم "متفقون على أن الذي يحمي كل الطوائف في لبنان هو الدولة وحدها والوحدة الوطنية وحرص جميع اللبنانيين على السلم الأهلي والعيش المشترك وإصرارهم على الشراكة الحقيقية"[٣١]. ويرى الوزير بيار الجميل أن "من يحمي الجميع هو الدولة اللبنانية دون سواها (...) وأن الدولة اللبنانية لا تقوم إلا على تعاون صادق وشريف بين كل أبناء الوطن مهما كانت انتماءاتهم على قاعدة الشراكة الحقيقية"[٣٢]. وإذا اطلعنا على موقف سمير جعجع نرى أنه مع "الدولة التي تضم الجميع. لا حل خارج قيام هذه الدولة"[٣٣] ويكملّ في أن"لا خلاص للبنان في الوقت الحاضر إلا بقيام دولة قادرة وفاعلة"[٣٤]. من جانبه أكد ميشال عون رئيس التيار الوطني الحر عشية عودته من المنفى إلى لبنان أن ابعاد عمله السياسي فور رجوعه سترتكز على "منطق تأسيس الدولة"[٣٥].

نستنتج من تلك المواقف أن مختلف الأفرقاء متفقون على ضرورة قيام دولة "ضامنة" و"حامية" و"ضامة" للجميع و"قادرة" و"فاعلة" من أجل "خلاص" اللبنانيين وذلك بغض النظر عن الاختلافات العميقة بين الأطراف المتنازعة على أصعدة أخرى. وشدد رئيس مجلس النواب نبيه بري بدوره على مسار "الخلاص" بقوله أن "لا أحد يستطيع أن ينقذ لبنان لوحده. فإما أن ننقذه جميعاً أو أن ننهار جميعاً"[٣٦].

كما نستنتج أيضاً، كيفية تلاقي التيارات السياسية الرئيسية في البلاد على قيام دولة مستقلة ذات سيادة في لبنان، الأمر الذي يمثل حلقة مفصلية في تاريخ لبنان المعاصر، الذي كان كيانه ومنذ زمن ليس ببعيد غير معترف به من قبل قوى لبنانية رائدة حينها ومستقطبة لأفراد ولأعضاء من أغلبية الطوائف اللبنانية. إذ كانت تلك القوى السياسية تؤمن بنظرية "الدولة المرحلية" في ما يتعلق بلبنان وكل البلدان العربية القطرية، كما كانت رافضة لمفهوم "الدولة النهائية" التي اصبحت اليوم قاسما مشتركا من حيث المبدأ بين مختلف الأفرقاء اللبنانيين. وعلى الرغم من أن تلك النظريات ما زالت تُستهلك في الخطاب السياسي اللبناني إلا أنها باتت في موقع الأقلية السياسية، فهي غير موجودة على رأس أولويات المعسكرين القائمين اليوم في المشهد السياسي اللبناني.

أما جوهر الصراع اليوم فله وجهان: الأول، يدور حول تحديد "أي دولة" تبنى ولا سيما من ناحية المضمون، ويقع الشرخ الأكبر هنا في تحديد دور ومستقبل سلاح المقاومة؛ والثاني يدور حول "آلية البناء" لدولة لبنان الغد، وهنا شرخ عميق يمس أسس النظام السياسي اللبناني، فثمة فريق متمسك أشد التمسك بما يعرف بـ"الديمقراطية التوافقية" وآخر يجنح إلى تعديل هذه التقاليد اللبنانية لتكريس منطق الأكثرية في اتخاذ القرارات يعده أقرب إلى الحداثة السياسية.

(٣٠) النهار، ٢٠٠٦/٨/١٨ .
(٣١) صدى البلد، ٢٠٠٦/٢/١٧ .
(٣٢) صدى البلد، ٢٠٠٦/٦/٥ .
(٣٣) الأخبار، ٢٠٠٦/١٠/١٩ .
(٣٤) صدى البلد، ٢٠٠٦/٨/٢٤ .
(٣٥) *L'Orient-Le Jour*, 5/5/2006
(٣٦) النهار، ٢٠٠٦/١٠/٢٦ .

سيبقى النزاع قائماً بين مختلف الأفرقاء ما لم يلقى جواب عن تلك المسألتين الجوهريتين المتعلقتين برسم ملامح لبنان الغد، وستظل الجدليات القائمة تنعكس سلباً على مستوى فعالية الدولة. ولكن ثمة تحول جذري برز في عمق الخلاف والذي يلقي نفحة إيجابية في الأمور، في حين أن ذلك الخلاف قد جرّ الدولة إلى وسط دائرة الصراع وليس خارجها أوعلى هامشها كما كان الحال في الفترات السابقة والتي أدت بها إلى انهيارها وتفكك أوصالها.

ثمة تحول جذري برز في عمق الخلاف والذي يلقي نفحة إيجابية في الأمور، في حين أن ذلك الخلاف قد جرّ الدولة إلى وسط دائرة الصراع وليس خارجها أوعلى هامشها كما كان الحال في الفترات السابقة والتي أدت بها إلى انهيارها وتفكك أوصالها أصبح اليوم هدفه إنشاء الدولة

ثالثاً: سبل إرساء أسس دولة جامعة للبنانيين وعابرة للطوائف

في حقل بناء الدولة ومفاصلها، من المسلم به أنه من غير إرادة سياسية صلبة لبناء تلك الدولة الجامعة لكل اللبنانيين، يبدو مستحيلاً أن تستكمل عملية بناء الدولة مسيرتها التحديثية، وقد رأينا كيف ارتفعت وتيرة التوتر السياسي الذي أدى إلى تأزم المكَنَة التوافقية بين الأقطاب السياسية، تلك المكَنَة التي كانت غالية على ميشال شيحا، أحد المفكرين اللبنانيين الكبار وواضعي الدستور اللبناني الذي صرح فور الانتهاء من صوغ النص الدستوري: "هذا هو دستور لبنان أما دستوره غير المكتوب فيعتمد على الوفاق والحلول الوسطى" (١٩٢٦). وفي ظل انعدام الظروف السياسية الملائمة، يستحيل المضي في عملية بناء دولة فاعلة للبنان.

ولكن على الرغم من الصعوبات والتناقضات، فإن العملية ما زالت سالكة وإن أصابها بعض الجمود على صعيد القرار السياسي. فإذا نظرنا إلى الإدارات اللبنانية ورأينا بنيتها المعطلة في أكثر من جانب، غالبا ما نستنبض في بعض المجالات إرادة العديد من مدرائها في الإصلاح والتحسين. ويمكننا أن نشير هنا إلى تحول منصب "وزير الإصلاح الإداري" إلى مكتب "وزير تنمية الشؤون الإدارية" في مطلع القرن الجديد من أجل تفعيل ديناميـة الإدارة اللبنانية، وقد نشير إلى ظاهرة تزايد عدد الخبراء اللبنانيين المعينين من خارج الملاك العام أيضاً، وهم قادمون من بلاد الاغتراب لوضع خبراتهم لمصلحة المنفعة العامة. هؤلاء مكلفون رسمياً بإدارة بعض المشاريع الإصلاحية داخل الإدارة اللبنانية، ونشير هنا إلى شوقي حمد الذي كان له دوراً رائداً في تنفيذ مشروع الضريبة على القيمة المضافة وقد أصبح مديراً في وزارة المالية عام ٢٠٠١، أو رودي بارودي وهو مستشار خاص في ملف إصلاح شركة كهرباء لبنان، أو زياد حايك الرئيس الجديد للهيئة العليا للخصخصة الذي اكتسب خبرة واسعة من خلال عمله مدة ثلاثين سنة في الخارج.

تمثل هذه المعطيات مؤشرات إيجابية حول مدى وجود محرك خاص بالإصلاح لدى بعض أجهزة الدولة اللبنانية، ولكن نؤكد أن بناء دولة مستقبلية فاعلة لا ينهض بعمل إصلاحي فرعي ومتفرق يتعلق ببعض الدوائر الإدارية. بل المطلوب هندسة هيكلية حديثة للدولة اللبنانية يستند عملها إلى قيم مشتركة تجمع اللبنانيين من أجل تحسين وتعزيز العلاقة بين مقومات المجتمع والدولة.

نعرض في هذا الإطار بعض الأفكار والتوصيات التي قد تساعد على تنظيم إدارة المجتمع اللبناني وبناء الدولة.

أولاً، يستند نجاح قيام دولة جامعة في لبنان إلى إيجاد نموذج لبناني بحت يتناسب مع إدارة شؤون اللبنانيين ويتلاءم مع تعدد الطوائف، بعيداً عن النماذج المركبة والمعلبة المستوردة من حالات مختلفة في العالم. فعلى اللبنانيين وعلى رأسهم القادة السياسيين أن يأتوا بهندسة حديثة لبناء دولة مستقبلية قادرة على توفير إطار يسمح لتطور الأفراد والجماعات مع إبقاء عنصر المنافسة بين هؤلاء تحت سقف القانون والدستور، وبصورة تتمشى مع ميزات المجتمع والمتطلبات الخاصة بالواقع اللبناني. **ثانياً**، تكون العملية مبنية على مبدأ الشراكة في الوقت نفسه، فبدلاً من اعتماد الفوقية في كل فصول الإدارة، يستحسن تصميم دولة تُشرك طاقات المجتمع وفعالياته، وتصغي إليها وتستشيرها بجدية من أجل دراسة وتحديد المصالح الخاصة بها وكيفية خدمتها، كما تقوم على إخضاعها للمصلحة العامة، ولكن عبر أسلوب التحاور والمشاركة الديمقراطية، وذلك من أجل استرجاع ثقة المجتمع بدولته. فيساهم هذا الأسلوب في استقامة تدريجية لمنطق الدولة الجامعة المستشيرة والمنسقة والنشيطة والساهرة على خدمة الناس، وفي المقابل يزيد من حس المسؤولية والمواطنية عند أفراد وجماعات المجتمع.

على اللبنانيين وعلى رأسهم القادة السياسيين أن يأتوا بهندسة حديثة لبناء دولة مستقبلية قادرة على توفير إطار يسمح لتطور الأفراد والجماعات مع إبقاء عنصر المنافسة بين هؤلاء تحت سقف القانون والدستور، وبصورة تتمشى مع ميزات المجتمع والمتطلبات الخاصة بالواقع اللبناني

من أجل ترجمة تلك المبادئ على الصعيد العملاني، يمكننا تقسيم التوصيات إلى شقين. الشق الأول مؤسساتي البعد، أي أنه متعلق بتعزيز دور مؤسسات الدولة ولا سيما في مجالين محوريين: الجيش والقضاء، وهما عنصران أساسيان في عملية إعادة بناء الدولة في لبنان. فتمثل المؤسسة العسكرية في لبنان رمزاً للوحدة الوطنية[٣٧]، فيفوح منها روحية العيش المشترك التي تحيا في أعضائها، فضلاً عن تركيبتها وآلياتها التنفيذية المعتمدة على التعارف المتبادل للعناصر المنتمين إلى كل الطوائف، وباتت تحظى على درجة عالية من الاحترام من المجتمع لإبقاءها على حياد عن الجدليات السياسية. فينبغي على صانعي دولة الغد أن يحافظوا على هذا النهج من السلوك بالتعاطي مع الجيش اللبناني. أما المؤسسة الأخرى التي نود الإشارة إليها وهي القضاء، فهي لا تحظى بالدرجة ذاتها من السمعة والتأييد مقابلة بالجيش اللبناني. لذا لا بد من العمل على إيجاد سبل تمكن القضاء من استرجاع دوره ولا سيما في مسألة المحافظة على حقوق الناس والحد من تجاوزات سلطة الدولة حين تحصل. فليس المطلوب استبدال الفعاليات المتعددة الأوجه التي ترعى مسار المصالحات وحل المشاكل على نحو فعّال بين الأفراد أو المجموعات بجهاز قضائي يستعصي عليه النجاح في هذا المجال مهما اشتد العمل على تقويته وتحسينه، بقدر ما هو مطلوب النظر

---

(٣٧) انظر إلى الاستطلاع الذي أجراه مركز بيروت للأبحاث والمعلومات الذي يدل على نسبة ٩٠,٥ في المئة في تأييد الجيش اللبناني كـ"ضمان لحفظ الأمن في لبنان"، **الأخبار**، ٢٠٠٦/١٢/١٢

أولاً (بحسب سلم الأولويات) في كيفية إعادة الثقة بين الدولة والمواطن. ومن هذا النظور، يمر عامل الثقة عبر جهاز قضائي فعّال في دور يحمي فيه المواطن من الدولة ويؤمن له حقوقه، ويقتضي ذلك تقوية مقومات القضاء الإداري. لا يعني هذا الاقتراح أنه ينبغي تجاهل تعزيز وتحسين القضاء المدني أو القضاء الجنائي، ولكن يحرز الفصل الإداري المرتبة الأولى من حيث الأولويات، وذلك بهدف مصالحة المواطن مع دولته. فبدلاً من اللجوء إلى مراجع سياسية للإحتماء ضد الدولة والقانون والوقوع في شبكة زبائنية وكمين المحسوبية الخانقة، يتوافر للمواطن امكانية فعّالة وجادة بطعن قرارات الدولة وإداراتها أمام قضاء إداري معزز وقادر. وهنا اقتراح عملاني يقتضي إنشاء درجات قضائية إضافية إلى جانب مجلس شورى الدولة، الذي يمثل اليوم الجهة الوحيدة لحل المنازعات بين المواطنين والإدارات. ولأن مجلس شورى الدولة غير قادر على استيعاب الكم الهائل من الدعاوى والشكاوى، تؤسّس حينها محاكم إدارية متخصصة بحسب المجالات ومقسومة على درجات تكون مرتبطة بنوع الخلاف ومستوى تعقيده. فيترك لمجلس شورى الدولة القضايا الأصعب والأهم على أن تتفرغ المحاكم الإدارية الجديدة لدعم حقوق المواطن أمام محاولات الإدارات بتجاوز صلاحياتها. علاوة على ذلك، يجب أن تؤخذ قرارات القضاء الإداري المُفعّل واجتهاداته في الحسبان، في عملية رسم الاستراتيجيات الإصلاحية الهادفة إلى تعديل القوانين الظالمة المتعلقة بالإدارة اللبنانية، على أن تزاد توصيات المحاكم وفي مقدمها مجلس شورى الدولة في الخطط الإصلاحية الموضوعة من قبل الجهات السياسية والإدارية.

من دون رؤية جريئة لمفهوم الدولة الجامعة، يستحيل المضي في هذا الاتجاه وستبقى المشاريع الإصلاحية فرعية النطاق وغير فعالة في جذب المواطن إلى كنف الدولة

تتطلب تلك الخطوات جرأة كبيرة من القائمين على الدولة الحالية، إذ مطلوب منهم تقبل آلية قضائية مفعّلة ومعززة يتزايد من خلالها حجم التقويم لعملهم، وحدة النظر في صحة الإجراءات والقرارات الإدارية المتخذة. يمثل هذا أولى الخطوات لإعادة عملية بناء الدولة في لبنان على سكة مستقيمة بمعنى أن التغيير لا بد أن يبدأ من داخل بنيتها من أجل تحسين نظرة المواطنين إزاءها. ولو نجحت الدولة في تطبيق القوانين (ولو اضطرت إلى تعديلها) مع مصلحة الناس، فستتمكن من تأسيس ركيزة قوية من شأنها أن تلتحم بالنسيج الاجتماعي وتعزز الثقة بينهما.

لإنجاح مشاريع إصلاحية من النوع الذي طرحناه، من الضروري توافر دعم وإرادة القيادات السياسية والإدارية وهو الشق الثاني للإصلاح بعدما عرضنا أهمية تعزيز بعض المؤسسات الأساسية. فمن دون إرادة سياسية في التعهد لوقف التدخلات في السلطة القضائية والمجالات الإدارية كافة، ومن دون رؤية جريئة لمفهوم الدولة الجامعة، يستحيل المضي في هذا الاتجاه وستبقى المشاريع الإصلاحية فرعية النطاق وغير فعالة في جذب المواطن إلى كنف الدولة. وتتطلب هذه العملية انقطاعاً جذرياً من حيث سلوك وأداء القادة السياسيين مع تصرفات الماضي القريب، من خلال تطوير منطق الخدمة والانفتاح والحس التربوي في اتجاه المجتمع. فعلى المواطن ولا سيما المواطن اللبناني المتمتع بخلفية فريدة أن يقتنع بدور دولته وأن يفهم معنى عملها وأن يتخلى عن تصوره لها كعائق يتعمد خلق مشاكل في حياته بدلا من حلها. ولتحقيق هذا الهدف، تقع المسؤولية في الدرجة الأولى على الزعامات السياسية وقادة الإدارات أن يلزموا أنفسهم بهذا النهج من التعاطي مع الشأن العام.

خاتمة

بدلاً من اعتماد أسلوب الفرض أو التوهم في بناء دولة في سياق النموذج الجاكوبيني الذي يدعو إلى تكسير وتفكيك التقاليد الاجتماعية، التي غالباً ما تنجح في حسم الخلافات وتلبية الحاجات كما عرضناه. تبدأ عملية بناء الدولة الجامعة في لبنان إستناداً إلى طاقات المجتمع وتحريرها وإشراكها في استراتيجيات التنظيم والإدارة، ثم بتحييد القضاء ولا سيما الإداري منه عن التدخلات السياسية كما هو الحال مع الجيش اللبناني، من أجل الاعتماد عليه في حل الخلافات بين مختلف قطاعات المجتمع ومكونات الدولة. فيوكَّل القضاء بمهمة تحديد حدود الدولة، وفي الوقت نفسه حدود المواطن في التعاطي مع الشؤون الإدارية حفاظاً على المصلحة العامة. فلا يبقى تفسير مفهوم المصلحة العامة بيد الزعماء السياسيين وحدهم فحسب، بل يضاف إلى جانبهم -ولو أمكن، فوقهم - لاعباً أساسياً آخراً هو القاضي، أحد المشرفين المحوريين على استنهاض دولة قانون في لبنان. ولكن دولة قانون لا تلغي البنية الاجتماعية اللبنانية ولا تعمل ضدها ولا ضد الطوائف التي تعكس الصورة التاريخية للبنان، بل تحافظ على مصلحة أعضاء المجتمع وتنسق بين طاقاتها وتستشيرها للكشف عن اهتماماتها وهمومها، وتشجع قدراتها الإبداعية وتنشط حركتها عبر إشراكها ديمقراطياً في الآليتين التشريعية والتنفيذية على الصعيدين المركزي واللامركزي. وحين الخلاف، تترك كلمة الفصل للقاضي.

تبدأ عملية بناء الدولة الجامعة في لبنان إستناداً إلى طاقات المجتمع وتحريرها وإشراكها في استراتيجيات التنظيم والإدارة، ثم بتحييد القضاء ولا سيما الإداري منه عن التدخلات السياسية كما هو الحال مع الجيش اللبناني، من أجل الاعتماد عليه في حل الخلافات بين مختلف قطاعات المجتمع ومكونات الدولة

عبد الحليم فضل الله (*)

خريطة الطريق الاقتصادية: نظرة نقدية وأفق الإصلاح

مقدمة

هناك خلل منهجي في وصف الأزمة التي يمر بها لبنان، فالتوصيف الشائع أنها أزمة مالية يمكن معالجتها عبر هندسات مالية تخفض من متوسط كلفة الدين، وحين تستنفد هذه الهندسات أغراضها، يجري الاستعانة بـ"الدول المانحة" وبالمؤسسات الدولية للحصول على تدفقات مالية كبيرة بشروط ميسرة. لكن نشير إلى أن معادلة نمو الدين[1] مكونة من جزئين؛ جزء مالي/ نقدي هو عبارة عن معدل الفائدة ومستوى الفائض الأولي، وجزء اقتصادي معبر عنه بمعدلات النمو الحقيقية. ولئن اخترنا التعامل مع جانبي المعادلة على قدم المساواة، فسنجد أنفسنا أمام مهمات الإصلاح الشامل وتحدياته المتزامنة، وعلى الرغم من الجهد الإضافي الذي يتطلبه ذلك، فإن من شأن تصحيح الدولة لخياراتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية في آن معاً، هو التخفيف من قابلية النموذج اللبناني لتكرار الأزمات فضلاً عن انتاجها.

وبناءً عليه، يمكن تقسيم العوامل التي تقف خلف الأزمة الراهنة التي يعانيها لبنان منذ أواسط التسعينات إلى فئتين: العوامل البنيوية التي تقوم بدور القوة المحركة والرافعة للأزمة، والعوامل المباشرة التي تدفع بها نحو مزيد من التدهور.

أولاً: محركات الأزمة وقوى الرفع

على الرغم من الفرص الكبيرة التي توافرت للاقتصاد اللبناني مطلع التسعينات فقد تصاعدت الأزمة بتسارع مخالف للتوقعات، فالبيئة المحلية والإقليمية كانت مستقرة نسبياً، والتفاؤل كان الغالب حينها عند اللبنانيين ولدى الإدارة السياسية معاً. ولعل العوائق الكامنة التي أطاحت بفرص تلك المرحلة، هي نفسها التي منعت لبنان في السابق من الإفادة من ميزة الحرية

(*) نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

[1] معادلة نمو الدين العام المعروفة هي: $\triangle b = b(r - y) - x$

نسبة التغيّر في حجم الدين إلى التغيّر في إجمالي الناتج: $\triangle b$؛ معدل نمو الناتج الحقيقي: y نسبة الفائض الأولي إلى الناتج: x نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي: b؛ معدل الفائدة الحقيقي: r.

الاقتصادية لخلق ديناميكية إنتاج، ولجعل النمو الجيد في الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٥٠-١٩٧٥ مدخل بناء اقتصاد حديث ومتطور. ونشير إلى ثلاثة عوامل، يمكن عدّها من بين عوامل أخرى من المحركات الأهم للأزمة وهي: إشكالية دور الدولة والنظام الاقتصادي، آلية رسم السياسات واتخاذ القرار في مرحلة ما بعد الحرب، وتآكل المزايا التنافسية.

١- الدولة كحارس لثنائية الليبرالية المفرطة والاحتكار

اتبعت الدولة حتى أوائل الستينات (تحديداً عام ١٩٦٢)، سياسة الحياد شبه التام في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، فاكتفت بالوظائف السيادية الثلاث، وبتدخل اجتماعي محدود في بعض القطاعات كالتعليم.

ارتبط هذا الحياد، بمبادئ المدرسة الليبرالية التي استقرت عليها الصيغة اللبنانية في النصف الأول من القرن العشرين، وعدّت تعاليمها جزءاً من الوفاق الوطني. وقد جرى التحقق لاحقاً من مساوئ هذه الصيغة، نظراً إلى انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية، وعدم مرونتها الفكرية وجمودها الذي حال دون مواكبتها لتطور التجربة الرأسمالية الغربية. فمنذ الحرب العالمية الثانية توسع دور الدولة بصورة ملموسة، وغدت في معظم البلدان تجبي الضرائب، وتنفق ما بين ٣٢ في المئة و٥٠ في المئة من مجمل الناتج على شراء السلع والخدمات وعلى عمليات التوزيع وإعادة التوزيع، وانتاج السلع الجماعية Biens Collectif.

استقر النظام اللبناني على الحياد الاقتصادي والاجتماعي شبه التام على الرغم من عدم مرونة هذا النظام وجموده الذي حال دون مواكبته لتطور التجربة الرأسمالية الغربية حيث توسع دور الدولة بصورة ملموسة

يعد ميشال شيحا المهندس السياسي الاقتصادي لدولة الاستقلال، وصاحب المدرسة التي تقدم نظرة جوهرية للكيان اللبناني بأنه ذو وظيفة لا تتغير، ومحتّم عليه أداء دور الوساطة التجارية بين العالم الأكثر تقدما والعالم العربي "المتخلف".

ويقول ميشال شيحا في كتابه *Propos d'économie libanaise*، إن ادارة الأفراد في لبنان أكثر إنتاجية من إدارة الدولة، وحينما يتجاوز تدخل الدولة الحد الأدنى وتتخلى عن التحفظ المنهجي، فإنها تجعل حياة المواطنين أكثر صعوبة(٢).

والأطروحة الشيحية بحسب البعض(٣) هي انحراف عن القومية اللبنانية التي أسس لها شارل قرم، وتنظر إلى جذور لبنان الفينيقية السابقة للانقسامات الطائفية، ومع أنها ركّزت على الميزة التجارية للبنان، فقد اعترفت ضمناً بدور ملموس للقطاعات الأخرى. وفي المقابل لم توفق مدرسة الإنماء المتوازن في إيجاد انصار لها في النادي السياسي الذي تداول السلطة حتى الستينات. وبين هاتين المدرستين ظهرت آراء توفيقية، كتلك التي طرحها غابرييل منسى(٤)، والذي أكد على

(٢) Michel Chiha, *Propos d'économie libanaise* (Beyrouth: Publication de la fondation Michel Chiha; édition de trident, 1965), p120.

(٣) لمزيد من التوضيح انظر: جورج قرم [وآخرون] **البنى الاقتصادية والفكرية المعيقة للتنمية في لبنان** (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٥)، ص ٢٥ .

(٤) غابرييل منسى، **إعادة اعمار الاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة** (بيروت: الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي، ١٩٤٦)، ص ١٤٩ .

الرغم من ليبراليته على أهمية النظام الضريبي.

وهناك من يربط الأيديولوجيا الداعمة لخيار الليبرالية الاقتصادية بأسباب تاريخية من بينها مثلاً، التأثير المبكر للتبادل التجاري مع فرنسا على تركيبة الاقتصاد اللبناني، وعدم وجود موارد طبيعية أو معدنية مهمة تشجع على وجود سلطة قوية للسيطرة عليها[٥]، إضافة إلى التوزيع الطائفي الذي منع ظهور دولة مركزية قادرة على فرض شروطها على القطاع الخاص. لكن هذا التحليل يغفل أن السبب الرئيسي هو غياب الإرادة السياسية التي يفترض فيها توجيه النشاط الاقتصادي نحو مزيد من التوازن والعدالة.

وتؤكد سياسة الموازنة المتوازنة أو الفائضة التي انتهجت حتى أوائل الستينات هذا الانحراف الوظيفي في دور الدولة وأداءها الاجتماعي والاقتصادي الضعيف، فالإيرادات فاقت النفقات على مدار السنوات الممتدة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦١ ويظهر قطع حسابات المالية العامة في تلك السنوات تحقيق فائض سنوي يتراوح مابين ٩ في المئة و٤٦ في المئة ويبلغ معدله العام إلى مجموع النفقات ٥ , ٢٤ في المئة.

وقد أبرزت الاضطرابات الطائفية المناطقية التي شهدها لبنان عام ١٩٥٨ عمق المأزق الاجتماعي، وخطورة استمرار النهج الليبرالي المفرط في إدارة الاقتصاد. ومع أن هذا النهج ساعد بحسب المؤيدين له على تحقيق نمو وازدهار ملموسين، إلاّ أنّ المعارضين له ركزوا على المساوئ الاجتماعية وسوء توزيع المداخيل الناتج عنه.

وفي مستهل العهد الشهابي، تعاقدت الدولة مع مؤسسة فرنسية للأبحاث الاقتصادية لتحديد حاجات المناطق ومعرفة أوضاع السكان، تمهيداً لإطلاق مشروعها الانمائي. وبعد أن تبيّن لبعثة "ايرفد" التي أوفدتها المؤسسة، التفاوتات الخطيرة في توزيع مكاسب النمو التي جناها لبنان بوفرة طوال الفترة السابقة، أوصت بتوسيع دور الدولة وصيغة شراكة بين القطاعين العام والخاص، تؤدي إلى عدالة أكبر في التوزيع وإلى تعميم وتطوير الخدمات العامة. استناداً إلى هذه التوصيات، وضعت الحكومة خطتها الخمسية الأولى للأعوام ١٩٦٤–١٩٦٨، وتضمنت مشاريع خدمات وبنى تحتية تشمل جميع المناطق، وأهدافاً ترمي إلى تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والمواصلات والسياحة[٦].

انعكس هذا التحول الملحوظ في دور الدولة على السياسات المالية. وفي عام ١٩٦١ شرعت الحكومة بإقرار قوانين برامج إلى جانب الموازنات العامة، لتمويل المشروعات العامة وبرامج التجهيز في المناطق. وبدءاً من العام التالي عرفت المالية العامة أول مرة منذ الثلاثينات عجزاً سنوياً تواصل حتى عام ١٩٧٠ . في ما عادت الفوائض إلى الظهور في فترة الأعوام ١٩٧١–١٩٧٤، في إثر انحسار النهج الشهابي، الذي واجهت إصلاحاته مقاومة شديدة من الطبقة السياسية المحافظة، وقد تمكنت في نهاية المطاف من الانقلاب عليه، مستفيدة من المكاسب التي حققتها في انتخابات عام ١٩٦٨ النيابية.

---

(٥) انظر: توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨–٢٠٠٢** (بيروت: دار النهار ، ٢٠٠٥)، ص٧٣ .

(٦) لمزيد من التوضيح، انظر: Mission IRFED; *Etude préliminaire sur les besoins et les possibilités de développement* (Beyrouth: République libanaise,1963), p. 196.

خلال الحرب الأهلية التي مر بها لبنان بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، وقع الانفصال التام بين أهداف السياستين المالية والنقدية من جهة، وحاجات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، بل لم يكن هناك من أهداف واضحة سوى البحث عن واردات استثنائية للخزينة العامة، بعد أن فقدت الحكومة شيئاً فشيئاً السلطة الكافية لتحصيل وارداتها العادية.

قبل عام ١٩٧٥، لم يكن الارتباط قوياً بين الموازنة العامة والنشاط الاقتصادي، لكن السياسات المالية راعت بعض الجوانب، ولا سيما التوزيع المتوازن لأبواب الإنفاق، بين النفقات الجارية والتشغيلية ونفقات الصيانة والاستثمار(٧).

أبرزت الاضطرابات الطائفية المناطقية التي شهدها لبنان عام ١٩٥٨ عمق المأزق الاجتماعي، وخطورة استمرار النهج الليبيرالي المفرط في إدارة الاقتصاد

وبسبب ضعف البنية الإنتاجية أثناء الحرب، حصل تنامٍ تدريجي لحصة الدولة من مجموع الاستعمالات. فارتفعت نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي القائم، من ١٨ في المئة عام ١٩٧٤، إلى ٥٨ في المئة عام ١٩٨٤، وقد أدى تفكك الدولة وضعف الرقابة أثناء الحرب إلى توسع عشوائي في الإنفاق، وتقلّص حاد في الواردات، وقد اكتفت الدولة في مواجهة الأزمة بتقليص الإنفاق الاستثماري، بحيث استأثرت النفقات الجارية غير المنتجة بالنسبة الكبرى من الإنفاق العام(٨). واستمرت هذه الظاهرة إلى ما بعد الحرب، فلم تعمد الدولة بعد استعادة سلطتها تدريجاً إلى إجراء التصحيحات الضرورية على السياسات الحكومية وإدارة المالية العامة، بل هناك اعتقاد واسع أن ما أُنجزَ فعلاً هو تحويل الهدر العشوائي إلى هدر منظم.

خلال مرحلة إعادة الاعمار سعت الدولة نظرياً لتحقيق جملة أهداف من بينها:

- استعادة لبنان دوره الريادي في منطقة الشرق الأوسط، كمركز مالي - تجاري - خدماتي.
- النهوض بالاقتصاد اللبناني، ليتمكن من المنافسة الإقليمية وتحقيق التكيّف الذاتي مع "عملية السلام".
- إزالة آثار الحرب وخصوصاً على صعيد عودة المهجرين وترميم الأضرار.
- تحقيق الإنماء المناطقي المتوازن.
- ترميم وتحديث البنية التحتية.
- تطوير الهياكل المؤسساتية التي ترعى تلبية الحاجات العامة، وأنظمة التزويد بالخدمات العامة(٩). لكن ما جرى تحقيقه هو منح مناطق الوسط أفضلية على المناطق الأخرى، وتنفيذ ٩ في المئة فقط من مجموع الانفاق المخطط على البنية الإجتماعية، والذي قدرته خطة النهوض بـ ٣٢٤٤,٨ مليون دولار، وفي حين حدّد البرنامج هدفاً رئيسياً له هو تحقيق الإنماء المتوازن، بقي الإنفاق الإعماري مقاساً بالإنفاق الإعماري إلى الفرد، منحازاً إلى بيروت الكبرى على حساب المناطق

(٧) تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين، **الكتاب الابيض حول الاقتصاد اللبناني** (بيروت: تجمع رجال الأعمال اللبنانيين، ١٩٩٣)، ص ٢٧٤ .

(٨) غسان العياش، **أزمة المالية العامة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٥٩ .

(٩) دار الهندسة و شركة باكتل، **خطة النهوض الاقتصادي** (بيروت: مجلس الإنماء والأعمار، ١٩٩١)، ص ١٥-٣٥ .

الأدنى نمواً (الاستثمار المحقق للفرد هو ٢١٨٣ دولاراً لبيروت و١٥٠٠ دولار كمعدل للمناطق الأخرى، في حين كان الاستثمار المخطط ١٥١٥ دولاراً للأولى وما معدله ١٩٠٠ تقريباً للثانية)(١٠).

وعموماً أُخذ على السياسات الإعمارية ضعف مضمونها الإنمائي والاجتماعي، وتركيزها على البنية المادية المدمرة(١١)، ناهيك بعدم صلاحية الأساس المالي – التمويلي لها، إلاّ في حالة خاصة واحدة هي حصول تسوية سريعة في منطقة الشرق الأوسط، وعودة الرساميل اللبنانية المهاجرة، وتدفق استثمارات عربية وأجنبية ضخمة، ونشوء ردود أفعال مؤاتية في الداخل، تنعكس إيجاباً على القطاعات الإقتصادية والأوضاع المالية والنقدية. ولسوء الحظ فإن معظم مقومات قيام هذه الحالة الخاصة لم يتحقق.

وقد أثبتت تجربة إعادة الاعمار أن تحقيق الأهداف المعلنة ولا سيما الإنماء المتوازن الذي بات جزءاً من وثيقة الوفاق الوطني، يتطلب توسيع الرؤية الاجتماعية – الاقتصادية للنظام، ليتمكن الجميع من حجز مقاعد لهم في داخله، لكن الملاحظ أنّ جميع البرامج الحكومية، المالية والإعمارية والقطاعية لم تحقق إلا القليل من أهدافها بفعل المقاومة الفعالة للنظام، الذي نجحت توازناته الداخلية في منع السياسات الإصلاحية من تحقيق غاياتها.

اعتمدت الدولة خلال فترة إعادة الاعمار رؤية مزدوجة قوامها الحفاظ على ثنائية الانفتاح والاحتكار، فمن ناحية جرى تغذية الطابع الاحتكاري للنشاط الاقتصادي بمصدرين جديدين هما الاحتكارات الوافدة من الخارج، ومكاسب اقتصادات الحرب واقتصاد الطوائف، ومن ناحية أخرى تم توفير الحد الأدنى من التسويات السياسية، التي ضمنت عدم انهيار الرؤية الليبرالية التقليدية تحت ضغط الحيويات الاجتماعية والسياسية الصاعدة، لكن هذه التسويات انتهت إلى تحويل دور الدولة من قيادة عملية النهوض وإعادة البناء إلى إدارة الدين العام وتأمين التوازن في حساب لبنان الخارجي، وصولاً إلى منافسة القطاعات الاقتصادية على الموارد بدلاً من التخطيط لازدهارها ونموها.

فشلت تجربة ما بعد الحرب في بناء اقتصاد قوي ومزدهر، فلم يتصاعد النمو الحقيقي عن ٣,٦ في المئة خلال الأعوام ١٩٩٢–٢٠٠٦ في مقابل نمو متوقع يقدر بـ ٨,٥ في المئة بحسب واضعي برامج النهوض، في ما أصيب الدخل الفردي بالركود ثم بالتراجع. ويعزى هذا الفشل إلى ضعف مرونة النظام الاقتصادي، وممانعته الشديدة لمحاولات التكييف والتغيير، لتكون النتيجة تقييد فرصة كانت متاحة عند بدء ورشة الإعمار وهي إطلاق اقتصاد حديث ومتنوع.

يدعو تعثر مشروع النهوض في التسعينات إلى إعادة تقويم، ليس التجربة نفسها فقط، وإنما

(١٠) وزارة الشؤون الإجتماعية FAFO UNDP؛ **الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق**، ومجلس الإنماء والإعمار، **تقرير تقدم العمل** (بيروت: الوزارة؛ المجلس، ٢٠٠١).

(١١) للتوسع حول هذه النقطة، انظر:
- نبيل بيهم، **الإعمار والمصلحة العامة في الاجتماع والثقافة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث المدينية، ١٩٩٥).
- عاصم سلام، **الإعمار والمصلحة العامة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث المدينية، ١٩٩٥).
- جورج قرم، **الإعمار والمصلحة العامة في اقتصاد ما بعد الحرب** (بيروت: مؤسسة الأبحاث المدينية، ١٩٩٥).
- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، **الاقتصاد اللبناني خلال عقد من الاعمار والأزمة** (بيروت: المركز الاستشاري، ٢٠٠٣).
- جورج قرم، **السياسة الإعمارية للجمهورية الثانية** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٤).

التقويم الإيجابي للنموذج اللبناني. قبل الحرب عرف لبنان فترة طويلة من الازدهار جرى ربطها بالحريات الاقتصادية المعزّزة، لكن التدقيق في النتائج التي حققها طوال السنوات ١٩٥٣-١٩٧٥، تبين أن نسب النمو الحقيقية المقدرة بنحو ٦,٢٥ في المئة لم تتجاوز النسب المسجلة حينها في الدول النامية. بل إن هذه النسبة تقل عن معدلات العديد من هذه الدول في ما لو استُعمل مقياس تعادل القوة الشرائية، الذي يظهر أن نسب النمو في لبنان كانت ٥,٦ في المئة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٥، مقابل ٦,٦ في المئة لتركيا و٥,٨ في المئة لسوريا(١٢). وعلى أي تقدير، فإن النمو المحقق لا يعود إلى توسع الطاقة الإنتاجية للبلد بقدر ما هو مرتبط بالتدفقات النقدية، التي حولت الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد تدفقات وتحويلات بدلاً من أن يكون اقتصاد انتاج، في ما لم تظهر علاقة ملموسة بين حجم التدفقات النقدية ومعدلات النمو. ومن النتائج الخطيرة لهذا القصور الانتاجي، ولقيام الحريات الاقتصادية في لبنان على أساس إضعاف دور الدولة، عجز لبنان عن إدارة عملية إعادة الإعمار على النحو المخطط له وفشله في التعامل المبكر مع المشكلة المالية والاقتصادية اللاحقة، والتي أحدثت النقلة الأخيرة لجعل اقتصاد البلد خاضعاً تماماً للتطورات الخارجية وللقرارات التي يتخذها الآخرون.

اعتمدت الدولة خلال فترة إعادة الاعمار رؤية مزدوجة قوامها الحفاظ على ثنائية الانفتاح والاحتكار، فمن ناحية جرى تغذية الطابع الاحتكاري للنشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى تم توفير الحد الأدنى من التسويات السياسية، التي ضمنت عدم انهيار الرؤية الليبرالية التقليدية تحت ضغط الحيويات الاجتماعية والسياسية الصاعدة

وبالنتيجة فإن اعتماد لبنان نظاماً اقتصادياً غير مرن أدى إلى:

– تراجع التنوع الاقتصادي، إذ تدنت حصة قطاعات الإنتاج السلعي من ثلث الناتج تقريباً بداية الخمسينات وما يقرب من ذلك عشية الحرب، إلى ٢١,٥ في المئة تقريباً بداية التسعينات وما لا يزيد على ١٧,٥ في المئة من الناتج عام ٢٠٠٢(١٣).

– تراجع في عدالة توزيع المداخيل، فقد سجل معامل(GINI) عام ١٩٩٩، نسبة ٠,٤٣٣ مقابل ٠,٣٥ عام ١٩٩٢ وما ينطبق على هذه المرحلة ينطبق على فترات الازدهار حيث سجل المعامل أكثر من ٥٠ في المئة في الستينات والسبعينات، مع العلم أنّ عدالة التوزيع تكون سلبية إذا ما تجاوز المعدل ٤٠ في المئة. وقد ربطت بعض الأبحاث التطبيقية في حقل التنمية بين معدلات النمو والتنمية وبين مراعاة معايير العدالة المختلفة(١٤)، التي تتأثر بدورها بالسياسات التي تنتهجها الحكومة.

– الاعتماد على المداخيل الريعية والتحويلات وتسييل الأصول المملوكة أكثر من الاعتماد على العمل المنتج.

– اتجاه ثابت وطويل الأمد لتراجع الإنتاجية، فعلى سبيل المثال تظهر المسوحات الصناعية تقلص انتاجية العامل الصناعي من ٣٧٢٠ ل.ل عام ١٩٧٠ إلى ١٩٢٥ ل.ل عام

---

(١٢) كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢**، ص ٩٣-٩٤.

(١٣) Ministry of Economy and Trade, *Lebanon's Economic Accounts, 1997-2002* (Beirut: The Ministry, 2005).

(١٤) Bruce Herrick & Charles P. Kindelberg, *Economic Development*, 4th Edition (Singapore: Mc Graw Hill Book Company, 1983), p. 217-218.

١٩٩٨ وذلك بالأسعار الثابتة للعام ١٩٥٠ .

وفي موازاة ذلك وصلت نسبة الأجور من الناتج الإجمالي إلى نحو ٣٥,٥ في المئة عام ١٩٩٧ وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات حول تطور نسبة الأجور بعد ذلك فهناك مؤشرات تفيد بتراجعها، من هذه المؤشرات: زيادة نسبة الفوائد التي تدفعها المؤسسات الخاصة إلى نحو الضعف وتجميد أجور القطاع العام وخفض حصة الأجور من القيمة المضافة في القطاع الصناعي إلى ٥٣ في المئة بعد أن كانت نحو ٧١ في المئة عام ١٩٧٠. إن تقلص حصة الأجور الناتج عن ضعف الإنتاجية والتضخم أدى إلى زيادة نسبة العمالة غير الماهرة ودفع مزيداً من الكفاءات إلى الهجرة.

كان بوسع سياسات ما بعد الحرب أن تقدم معالجات جذرية، عبر استكمال التسوية السياسية بتسوية اجتماعية تقلل المسافة بين المسار الاقتصادي الرسمي وبين الخيارات العامة، لكن الأمور جرت بخلاف ذلك إذ اتخذت أغلب القرارات الاقتصادية في إطار أحادي وغير ديمقراطي

– هشاشة الهيكل الاقتصادي العام بسبب قيامه على قاعدة واسعة من المؤسسات الصغيرة، وهذا ما يؤثر سلباً على إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي وقيام اقتصاد حديث[١٥].

– قدرة محدودة على استيعاب التدفقات النقدية من الخارج، حيث تعود العلاقة الضعيفة بين تدفق الرساميل ونمو الناتج، إلى "برانيّة" القطاع المالي، الذي يرتكز دوره الآن على توفيـــر صلة الوصل بين المدخرات المحلية والخارجية من جهة وبين القطاع العام والمؤسسات المالية الأجنبية وطبقة لا تتجاوز نسبتها ٢ في المئة من المستلفين يستحوذون على نحو ٤٠ في المئة من التسليفات (معامل GINI للتسليفات يبلغ ٨٩ في المئة من جهة أخرى).

٢- السياسات العامة: مضمون أحادي وسياق غير ديمقراطي

تؤدي السياسات في لبنان دوراً ضابطاً لا دوراً موجهاً للأداء الاقتصادي العام، وتكاد تنحصر مهمتها في تخفيف حدة الأزمات الدورية أو في نقلها من حيز إلى آخر، من دون أن تعنى بتعديل المعادلات الداخلية التي تتسبب بتكرارها. ولعل ذلك يرتبط بهشاشة النظام الاقتصادي أكثر من ارتباطه بفشل السياسات، وتبرز هذه الهشاشة في ثلاثة أمور رئيسية: **الأول**: هيمنة قوى الضغط على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي، وهي التي لا تهتم كثيراً بمراعاة التفضيلات الجماعية والخيارات العامة. **الثاني**: قدرة محدودة على التكيّف مع التحولات الاجتماعية والسياسية، إذ كان بوسع النظام تجديد قواعد عمله من دون المساس بثوابته وركائزه، **والثالث**: ازدياد الهوة التي تفصل بين الممسكين بإدارة الشأن الاقتصادي من جهة والممسكين بإدارة الشأن السياسي من جهة أخرى، فكلما زاد التفاوت بينهما تراجعت فعالية النشاط الاقتصادي وازدادت كلفة الإدارة العامة.

لقد كان بوسع سياسات ما بعد الحرب أن تقدم معالجات جذرية، عبر استكمال التسوية السياسية بتسوية اجتماعية تقلل المسافة بين المسار الاقتصادي الرسمي وبين الخيارات

(١٥) لمزيد من التوضيح انظر: روجيه نسناس [وآخرون]، **نهوض لبنان.. نحو رؤية اقتصادية اجتماعية** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧)، ص ٣٧-٣٨، وكسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص ٢٢٣ .

العامة، لكن الأمور جرت بخلاف ذلك إذ اتخذت أغلب القرارات الاقتصادية في إطار أحادي وغير ديمقراطي، وخصوصاً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ والتي يمكن عدّها فترة مرجعية، ومن بين هذه القرارات التي كان لها أثراً كبيراً على مسار التطورات اللاحقة، وقُررت من دون تشاور:

– مركزية الوسط التجاري في مشروع إعادة البناء، الذي نفذ أجزاء كبيرة منه من دون أن تكون له نسخة رسمية، والمفارقة هي أنّ الإدارة اللبنانية غالباً ما نفّذت الخطط غير المعلنة (خطة النهوض الاقتصادي ١٩٩٢) وأهملت الخطط المعلنة (البرنامج المالي ١٩٩٨، الخطة الخمسية ٢٠٠٢ ...).

لم تكن هذه المركزية عابرة بل تسببت مع الزمن بمضاعفة الجاذبية النسبية للمركز على حساب المناطق اللبنانية الأخرى، وأثرت بالتالي على فعالية تخصيص الموارد وذلك من خلال: إضعاف قدرة بعض القطاعات على الانتشار في جميع المناطق كما هو حال القطاع السياحي الذي بات أكثر تكتلاً حول العاصمة، التأثير على الهيكل العام للاقتصاد عبر زيادة التحيّز للأنشطة المدينية، تمركز في الاستثمارات العامة نجم عنه زيادة مصطنعة في انتاجية قطاعات محددة، وتغيير في تركيبة الأسعار الداخلية.

المفارقة الأبرز هي أن سياسات ما بعد الحرب عمدت إلى التبني المبكر للمقولة التي تبنتها البيروقراطية الدولية في ما بعد بأن النمو يخلق التنمية، وعلى أساس هذه القاعدة جرى رسم الدور الحيادي للدولة، على نحو لم تعرفه أي من الدول الخارجة من الحرب

– سياسات نقدية وتسهيلات ضريبية أدت إلى توجيه الاستثمارات نحو التوظيفات الريعية، وخصوصاً في القطاعين العقاري والمصرفي (إعفاء كامل للشركات العقارية من الضريبة، رفع الفوائد ما بين ٣ أضعاف و٤ أضعاف معدلات "ليبور" على نحو يتجاوز كثيراً المخاطر السيادية طوال التسعينات).

– الاعتماد على القروض وليس على المدخرات في تمويل خطة تطوير البنى التحتية الأساسية وإعادة الإعمار، وفي تغطية جزء كبير من النفقات الجارية في مرحلة ما بعد الحرب، وقد ظهر هذا خصوصاً في التقلص النسبي للضرائب قياساً على الناتج حتى أواخر التسعينات (لم يتجاوز مجموع الاقتطاع الضريبي ١٢ في المئة من الناتج وذلك حتى عام ٢٠٠١).

– عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بحجة أن الأخيرة سهلة الجمع وهذا يدل على أمرين: من جهة فشل الدولة بل ربما عدم رغبتها في إصلاح القطاع العام، ومن جهة ثانية خضوعها لمراكز القوى النافذة ذات المصالح المترابطة اقتصاديا وسياسياً وضآلة حساسيتها الاجتماعية. ويدفع كلا الأمرين إلى تفضيل ضرائب الاستهلاك على ضرائب الدخل، في حين أن هذه الأخيرة ذات وظائف توزيعية فعّالة وليست وسيلة للجباية فقط.

– التركيز على التدفقات المالية المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية لا على التدفقات المرتبطة بالإنتاج، بحيث أصبح الاقتصاد اللبناني معتمداً أكثر فأكثر على المزايا التي تحفزها السياسات الحكومية لا على المزايا الحقيقية المرتبطة بالموارد المتاحة.

– عدم استيعاب مستجدات ما بعد الحرب الأهلية، المتمثلة في صعود قوى اجتماعية

وسياسية لم تكن ذات حضور يذكر قبل الحرب، ودخول احتكارات جديدة أكثر حداثة وارتباطاً بالعولمة الليبرالية، تطمح إلى احتلال مكان الطبقة الاحتكارية التقليدية. وقد فهم الوافدون الجدد الحرية الاقتصادية على أنها الهدم التدريجي لقدرة الدولة على التدخل والسماح لها بدور لا يتجاوز تقديم الضمانات للامتيازات الكبيرة والاستثمارات العابرة وصيانة فرصها فقط. لقد أدى ذلك إلى جملة مفارقات: استبدال السياسات الاجتماعية بشبكات سخية لإعادة التوزيع الريعي، اعتماد أسلوب الإعانات المباشرة بدلاً من الانصراف إلى تطوير وتحديث أنظمة الحماية الاجتماعية، التزامن بين خطط الانفتاح على الخارج والانضمام إلى اتفاقات الشراكة من جهة وزيادة الانغلاق الداخلي من جهة أخرى، اعتماد سياسات خصخصة لكن من دون تفعيل المنافسة، الفصل بين عمليتين ينبغي أن تكونا متزامنتين وهما إعادة الإعمار والتنمية المتوازنة. والمفارقة الأبرز هي أنّ سياسات ما بعد الحرب عمدت إلى التبني المبكر للمقولة التي تبنتها البيروقراطية الدولية في ما بعد (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي..) بأن النمو يخلق التنمية، وعلى أساس هذه القاعدة جرى رسم الدور الحيادي للدولة، على نحو لم تعرفه أي من الدول الخارجة من الحرب.

إن الإفادة من دروس الأزمة تدعو إلى اتخاذ القرارات الأهم (كالخصخصة وهيكلة الدين العام والعلاقة بالمؤسسات الدولية وثوابت السياسة النقدية..) في إطار توافق اجتماعي وسياسي عريض، لا يستتب إلا بوجود تجانس أكبر بين مصالح الفئات اللبنانية المختلفة. وحتى يكون ممكناً تفعيل الآليات الديمقراطية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لا بد من بذل جهد تنموي للقضاء على التمييز والتهميش الذي يقف وراء التفاوت الجوهري بين أهداف ومصالح الفئات المختلفة.

٣- تآكل المزايا التنافسية

هناك ثلاثة اتجاهات متباينة في شأن تحديد دور لبنان ومزاياه التفاضلية:

أ- الاتجاه التقليدي:

يخلط الاتجاه بين المزايا التنافسية "الأولية" المرتبطة بالموارد المتاحة، وبين المزايا التفاضلية "المدارة" الناشئة عن طبيعة النظام الاقتصادي، والتعريف الليبرالي/ الاحتكاري لمفهوم الانفتاح. نشأ عن هذا الخيار بحسب التجربة أربع دوائر للإنتاج، على مستوى القطاعات التالية:

(١) قطاعات خاضعة للمنافسة الدولية ولا تحظى بالرعاية أو الحماية المكثّفة، كالسلع الزراعية والصناعية وبعض الخدمات كالسياحة، ونموها مرهون بامتلاكها مزايا تنافسية فعلية.

(٢) قطاعات غير خاضعة للحماية أو الرعاية المكثفة، لكنها غير معرّضة للمنافسة الخارجية القوية، وتتميز أسواقها الدولية بالتجزئة والانفصال النسبي كبعض الخدمات الصحية والتربوية، ونمو هذه المنتوجات مرهون بقدرتها على التكيف مع الشروط المحلية للطلب.

(٣) قطاعات تنعم بحماية ودعم غير مباشرين من خلال تشريعات مؤاتية وامتيازات غير خاضعة للمراقبة، أو من خلال السياسات المالية والنقدية وطريقة توزيع الاستثمارات العامة.

(٤) قطاعات تحظى بحماية تجارية مباشرة، وهذا يشمل رزمة محدودة من السلع والخدمات.

وبالنتيجة، أفضى الخيار التقليدي إلى ازدهار القطاعات الاحتكارية والقطاعات الموجّهة أساساً لتلبية الطلب المحلّي، إضافة إلى عدد قليل نسبياً من المنتوجات التي تحظى بوفرة من الموارد المقارنة مع دول الجوار، بحيث أصبحت عوائد إنتاجها أعلى من الخسائر الناشئة عن نقص فعالية الاقتصاد وضعف إنتاجيته.

وعلى العموم، إن العوامل المؤاتية لمرحلة ما قبل الحرب والتي ساعدت على نجاح هذا الخيار وإخفاء عيوبه لم تعد موجودة، مع تبدل تيارات التجارة الإقليمية والدولية والنهضة التي حقّقها عدد من الدول المجاورة.

ب- الاتجاه التقليدي المعدّل

وهو ما قامت عليه إلى حد بعيد تجربة ما بعد الحرب. سعت هذه التجربة إلى استعادة دور لبنان السابق كقطب إقليمي، لكن مع إدخال تعديلات ملموسة ومن أهمّها: تضييق قاعدة التخصّص آخذاً في الحسبان تحولات المنطقة. لتخرج من المنافسة الإقليمية خدمات الترانزيت والنقل والتعليم والاستشفاء، ويتم توجيه القطاع المصرفي نحو الداخل في ضوء تنامي الدين العام. وفي المقابل جرى التركيز على توفير مزايا على صعد: تعزيز السياحة واجتذاب الاستثمارات إلى القطاع العقاري وتحويل لبنان إلى مقر إقليمي للشركات الدولية الكبرى ومركزاً للمعارض والمؤتمرات. لكن يبدو أنّ تضييق قاعدة التخصّص تزامن مع فائض في التجهيز لأسباب لها علاقة بعدم وضوح الرؤية وضعف التوقعات المستقبلية والآلية السياسية التي اعتمدت في اتخاذ القرارات الإنمائية.

نجم عن هذه السياسات تآكل المزايا التفاضلية، الذي عبّر عنه على نحو واضح العجز المتراكم في ميزان المعاملات الجارية وليس فقط في الميزان التجاري، وزيادة الاعتماد على التدفقات المالية غير المرتبطة بالإنتاج أو بالدخل، وصرف موارد كبيرة على القطاعات الموجهة لتلبية الطلب الداخلي، المموّل بأغلبيته من الموازنة العامة أو المدعوم بهذا الوجه أو ذاك من قبل الحكومة (التعليم، الصحة، المصارف..).

ج- خيار التكامل القطاعي والإنتاجي:

يدعو هذا الخيار الذي لم يقيّض له التطبيق حتى الآن، إلى توسيع قاعدة الإنتاج لتشمل الزراعة والصناعة والخدمات على قدم المساواة. ينظر إلى المنافسة في إطار هذا الخيار من منظور شامل، فلا يتحدّد الدور الاقتصادي للبنان قياساً على أداء قطاعات معينة فحسب، بل بتوافر هيكلية دائمة تضمن وجود إقتصاد فعّال وقادر على التكيّف مع الظروف المتغيرة.

اعتماد هذا المدخل يعني:

(١) التأكيد على أهمية المزايا النوعية المتمثلة خصوصاً بالموارد البشرية، والتنظيم الاقتصادي الفعّال الذي ترعاه الدولة، والمزايا المرنة مثل البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة.

(٢) توسيع الخيارات المتاحة للتكيّف مع الحاجات والتحولات طويلة الأمد، الأمر الذي يستدعي وجود بنى تحتية واسعة تلبي كل القطاعات.

(٣) استغلال الموارد على نحو يكفل ديمومة الازدهار والنمو، ويؤمن في الوقت نفسه

الاستقرار عبر إتاحة إمكانية المشاركة لأطراف الإنتاج كافة وجميع الشرائح الاجتماعية، وقد بيّنت التجارب أنّ الاستقرار هو من أهم محدّدات المكانة التنافسية للدولة.

(٤) صوغ الدور على أساس الأداء التفاعلي للإقتصاد، والاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية، بحيث يتم تطوير المزايا التنافسية على قاعدة مزدوجة للطلب داخلية وخارجية.

(٥) إيجاد فرصة حقيقية للتنمية المتوازنة وخصوصاً بالنسبة إلى مناطق الأرياف.

ثانياً: العوامل المباشرة وقوى الدفع

من أهم هذه العوامل:

– التفاوت بين تقديرات قوانين الموازنة وبيانات قطع الحساب السنوي. وصل التفاوت بين العجز المقدر والعجز والفعلي في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣–٢٠٠٠، إلى نحو ١٥ في المئة من مجموع النفقات.

– المبالغة في تطبيق هدف التثبيت النقدي. يصعب تقدير كلفة فائض الاستدانة الناجمة عن سياسات التثبيت لكنها لا تقل بأي حال عن ٣٠٠٠ مليار ل.ل.

– التأخر في السيطرة على العجز الأولي. وصل هذا العجز إلى ذروته عام ١٩٩٧ مسجلاً ١٥ في المئة تقريباً من الناتج المحلي القائم، في حين قدرت قيمة هذا العجز خلال فترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٦ بنحو ٢٠ في المئة من إيرادات الخزينة. وقد استمرت الخزينة العامة بتسجيل عجز أولي حتى عام ٢٠٠٢، حين بدأت الفوائض الأولية بالظهور ولو على نحو محدود. والتحدي الراهن أمام السلطة هو أن تتمكن من تحقيق توقعات البرنامج الإصلاحي المقدم إلى مؤتمر "باريس ٣" والذي يطمح إلى أن يصل الفائض الأولي إلى ٨,٩ في المئة عام ٢٠١١، بيد أن هذا الطموح يتطلب إجراءات جذرية لا تبدو الحكومة جاهزة لتحقيقها.

– التوسع في الإنفاق الجاري. أظهرت تجربة البرامج والخطط العامة ضعف قدرة الحكومة على الالتزام بإجراءات ضبط الإنفاق الجاري لارتباطه بعوامل سياسية خارج السيطرة. بينما حققت نجاحاً أكبر في زيادة الإيرادات وفي تقليص الإنفاق الاستثماري، وقد بلغ مجموع الإنفاق الاستثماري نحو ٣ في المئة من الناتج خلال عام ١٩٩٢ (ما يوازي الكلفة المفترضة للصيانة فقط)، ويبرهن على هذا الانحياز للنفقات غير الاستثمارية تنفيذ الحكومة لأقل من ربع برامج الاستثمار العام المخطط لمرحلة ما بعد الحرب الأهلية.

– سياسة فوائد عشوائية وغير مدروسة. بلغ معدل الفارق بين الفوائد على سندات الخزينة والفوائد العالمية ١٥ نقطة تقريباً بين الأعوام ١٩٩٢–٢٠٠٢، على نحو يتخطى المخاطر السيادية للبلد كثيراً، فعلاوة على المخاطرة كانت تميل إلى الانخفاض في الوقت الذي كان يتراجع فيه تصنيف الديون اللبنانية لدى المؤسسات الدولية المختصة[١٦]. وقد أدت سياسة الفوائد إلى تكبيد

---

(١٦) يبين سيناريو مبني على أساس احتساب صندوق النقد الدولي لمعدل الفوائد السنوية على سندات الخزينة بالليرة بأنه لو جرى خفض هذا المعدل بالتدرج من ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى ١٢ في المئة ابتداءً من عام ٢٠٠٠، فإن الدين العام الإجمالي كان سيبلغ في نهاية عام ٢٠٠٤، ٣٠٥٩٠ مليار ليرة، وينخفض هذا الرقم إلى ١٨٨١٧ مليار ليرة، في ما يظهر سيناريو آخر مبني على احتساب هبوط أسرع في الفوائد من مستوى ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى مستوى ١٠ في المئة عام ١٩٩٦ و٧ في المئة ابتداءً من عام ١٩٩٨ .

الخزينة ما يقارب ٣١ مليار دولار كخدمة دين خلال الأعوام ١٩٩٢-٢٠٠٥، أي ما يعادل ٤٠ في المئة تقريباً من مجموع الانفاق في الفترة نفسها ونحو ٧٥ في المئة من إجمالي الدين العام.

– تأخير الإصلاحات. اتسم أداء الحكومة بالتلكؤ حتى بالنسبة إلى الإصلاحات التي لا تمس مصالح قوى الضغط، أو أنها لا تلقى معارضة شعبية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز وألحق الضرر بالعديد من الأنشطة الاقتصادية. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: تأخير إقرار الضريبة على القيمة المضافة أكثر من ٣ سنوات بين إطلاق الفكرة في البرنامج المالي لحكومة سليم الحص عام ١٩٩٨، ووضعها موضع التطبيق عام ٢٠٠٢، عدم تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل حتى اليوم مع أنه تم اقتراحها في البرنامج نفسه، تعليق التسويات المقترحة لمسألة الأملاك البحرية التي وردت في غير برنامج حكومي.. ويقدر مجموع ما خسرته الحكومة من جراء التباطؤ في تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل وحدها ما يزيد على مليار دولار.

– سياسات خصخصة غير مؤاتية. أظهرت تجربة الخصخصة الوحيدة التي عرفها لبنان حتى الآن وهي تأسيس الهاتف الخلوي بواسطة الـ BOT، أن عملية الخصخصة تلك جمعت بين عيوب القطاع العام لجهة تدني الجودة وخفض الفعالية، وسلبيات نقل الاحتكارات إلى يد القطاع الخاص الذي ألزم المستهلكين دفع ثمن غير عادل، ويتضمن هذا الثمن إضافة إلى احتكار مرتفع ونقص رقابة الدولة على أسواق الخدمة. وفي النتيجة أدى منح احتكار طبيعي للقطاع الخاص بدلاً من القطاع العام إلى خسارة الدولة إيرادات مستحقة لها، من دون أن يساهم المستثمرون في تنمية القطاع وتحسين الجودة وتخفيض الأسعار، كما أدى إلى حصول عملية إعادة توزيع عكسية من جمهور المستهلكين، ومعظمه من محدودي الدخل إلى المالكين النافذين، الذين مولوا الجزء الأكبر من استثماراتهم في القطاع من رسوم المشتركين، ومن قروض تلقوها من مصارف مستفيدة من الاكتتاب بسندات الخزينة، ويملك بعضها أفراد يشغلون مناصب عليا في الدولة.

– عدم استقرار توزيع الدين العام على الدائنين. هذا الأمر هو نتيجة لعدم امتلاك آلية واضحة لإدارة الدين، يفترض أن يكون هدفها خفض كلفة الدين العام ومخاطره.

وكمثال على ضعف إدارة المخاطر لجوء السلطة النقدية إلى رفع الفوائد لامتصاص السيولة بدلاً من قيام مصرف لبنان بزيادة ظرفية لاكتتاباته، ففي عام ١٩٩٥ لم تتجاوز حصة مصرف لبنان ٠,٧٤ في المئة من مجموع الدين في حين بلغت الفائدة الحقيقية أعلى معدل لها على الإطلاق (٣٨ في المئة في شهر أيلول، و٢٥ في المئة كمعدل سنوي). لكن في فترات لاحقة ارتفعت حصة المصرف من السندات في الوقت الذي انخفضت فيه الفوائد وتوافرت فيه السيولة.

أغفلت إدارة الدين العام أيضاً، خلق أدوات قصيرة الأجل (يوم، أسبوع، شهر..) تزيد من مرونة الدين العام وتكفل التعامل مع الضغوطات في السوق النقدية بكلفة محدودة. كما أنها تأخرت في إعادة هيكلة الدين العام وزيادة آجاله للتقليل من خطر تعرض الخزينة العامة لأزمة سيولة (بقي المعدل المثقل للآجال أقل من ٢٤ شهراً حتى عام ٢٠٠٠)، ويؤخذ على إدارة الدين أيضاً أنها لم تفسح في المجال أمام زيادة الاكتتابات من قبل الجمهور مراعاة لمصالح القطاع المصرفي. مع العلم أن هذه الاكتتابات خالية من الآثار التضخمية، خلافاً لاكتتابات المصارف التجارية ومصرف لبنان.

ثالثاً: المحاور الأساسية لتجاوز الأزمة

أظهر البرنامج الاقتصادي المقدم إلى مؤتمر "باريس٣"، إصراراً على المقاربة التقليدية للأزمة، مع أن أمام الحكومة خيارات أخرى تتوافق مع مصالح وحاجات أغلب اللبنانيين. ويلاحظ أن انقسام اللبنانيين حول المقترحات "الإصلاحية" جاء مطابقاً إلى حد كبير لخطوط الانقسام السياسي والإستراتيجي، ولعلنا نقترب من اللحظة التي يصبح فيها الاستقطاب السياسي متمحوراً حول نهجين: يجمع الأول بين رفض مشروع الشرق الأوسط الجديد من جهة، والدعوة إلى إصلاح النظام السياسي وتبني رؤية إجتماعية لدور الدولة من جهة ثانية، بينما يسلك الثاني طريقاً يربط بين العلاقة المميزة بالغرب والليبرالية المغرقة.

يفترض بالدولة أن تكون في آن معاً دولة المحافظة على الحريات الاقتصادية وفي الوقت نفسه دولة تنموية مهمتها المساعدة على تحسين الموقع التنافسي للبنان في السوق العالمي، ودولة رعاية تعمل على التقريب بين نقطتي التوازن الاقتصادي والاجتماعي

ولو أعدنا تركيب الصورة الأصلية للورقة الحكومية واعتمدنا على إجراءاتها القابلة للتنفيذ وشروحاتها الممهدة لتوصياتها العملية، لوجدنا أنها:

– تعيد النظر على نحو مستهجن بأسباب الأزمة المزمنة فتضخم عوامل ثانوية ومتأخرة كحرب تموز، وتغفل أسباباً جوهرية من بينها: سياسة فوائد غير منضبطة والهدر الاستثماري وخصوصاً في قطاعي الكهرباء والطرق، وقد أظهرت عمليات إعادة بناء بعض الجسور التي دمرها العدوان أن كلفة تشييدها في التسعينات تساوي من ٥ إلى ٦ أضعاف الكلفة الفعلية.

– التمهيد للانتقال من اقتصاد يعتمد على التدفقات الآتية من الخارج إلى اقتصاد يعتمد على الإعانات والمساعدات، ويحتاج إلى تدخل دولي مستمر.

– الإصرار على إتباع المقاربة المالية – النقدية التي أثبتت فشلها وعقمها في التعامل مع الأزمة، بدلاً من المقاربة الاقتصادية – المالية التي تقوم على تراتبية جديدة للأهداف. والمؤسف أنّ البرنامج يتضمن تحت دعوى الإصلاح محاولة واضحة للخروج من التسوية الضمنية التي سادت بعد الحرب، والتي ضمنت الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي، من دون أن يتزامن ذلك مع تعزيز قنوات إعادة التوزيع، وهذا مرتبط بالوهم الذي وقع فيه البعض أنّ بالامكان الإفادة من التطورات للاستحواذ على القرارين السياسي والاقتصادي في الوقت نفسه، في ما المعوّل عليه هو الانتقال إلى شراكة شاملة وعلى جميع الصعد.

رابعاً: من التشخيص إلى الحل

استناداً إلى التشخيص آنف الذكر لمحركات الأزمة وأسبابها نعرض المحاور الأساسية التي تساعد على تخطي الأزمة:

١- إعادة تحديد دور الدولة في إطار رؤية لتطوير النظام وتوسيع قاعدته

الهدف من ذلك هو أن يصبح أداء الدولة أكثر كفاءة وفاعلية وعدالة، وان يتم تعريض خيارات

لبنان الاقتصادية لرقابة وتأثيرات العملية السياسية، إذ من شأنه إزالة العوائق التي تمنع التصحيح التلقائي والمبكر للسياسات الخاطئة، وتعزيز حضور الفئات ذات التمثيل السياسي والاجتماعي في آلية اتخاذ القرار الاقتصادي، كما أنها تسمح بقيام تزامن بين التنمية والنمو وبينهما معاً وبين الاستقرار والتوازن.

يفترض بالدولة بناء على ما تقدم، أن تكون في آن معاً دولة المحافظة على الحريات الاقتصادية وفي الوقت نفسه دولة تنموية مهمتها المساعدة على تحسين الموقع التنافسي للبنان في السوق العالمي، ودولة رعاية تعمل على التقريب بين نقطتي التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ونشير إلى أن مهمة الدولة تكاد تنحصر اليوم في ثلاثة أهداف فقط، هي: تجديد الديون، وتقليص عجز الخزينة، والمحافظة على تدفقات نقدية من الخارج تكفي لسد عجز حساب المعاملات الجارية وتكوين احتياطات نقدية تكفل استقرار سوق الصرف، أي أن السياسات المعتمدة تتعامل مع النتائج المالية والنقدية لا مع الأسباب الاقتصادية. والتعديل المطلوب هو التعديل الذي يساعد لبنان على الانتقال من اقتصاد يعتمد على التدفقات لتمويل الاستهلاك وتغطية فجوة الادخار السالب في القطاعين العام والخاص، إلى اقتصاد منافس ومنتج. وذلك من خلال محطات رئيسية، أبرزها:

أ- تطبيق سياسة صناعية طموحة تهدف إلى زيادة طاقة الاقتصاد المحلي على استيعاب اليد العاملة الشابة الوافدة إلى سوق العمل، وتعديل الخلل في الميزان التجاري. ومن الاجراءات التي تتطلب تدخل الدولة، معالجة العوائق التي تقف في وجه الدخول إلى أسواق التصدير ومنها: أسعار غير منافسة، بيروقراطية الإدارة، الحماية الخارجية...الخ، ومعالجة العوامل المحبطة للإنتاجية وأبرزها: ارتفاع كلفة الطاقة ما بين ضعفي و٥ أضعاف كلفتها في البلدان المجاورة، والإنتاج بطاقة متدنية، والفساد[١٧]،... وكذلك هو الحال بالنسبة إلى تأهيل الموارد البشرية، ودعم الاستثمار الصناعي، وتأميم مخاطره[١٨].

ب- تأمين موارد كافية للنهوض بالقطاع الزراعي، ودفعة نحو تخصص يضمن له المنافسة الاقليمية في ضوء التغير في هيكل الطلب العالمي، ويمكن الإفادة في هذا الصدد من إستراتيجية التنمية الزراعية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) التي أعدتها وزارة الزراعة عام ٢٠٠٤. على أن يجري فوراً زيادة حصة الزراعة من الموازنة الحكومية، لتوازي على الأقل مثيلاتها في دول المنطقة، واستخدام جزء من أموال "باريس ٣" في دعم الاستثمارات الزراعية.

ج- تحسين تنافسية الخدمات التي كان لبنان رائداً فيها قبل الحرب، ومن أهمها الصحة والتعليم، والعمل على تطوير الصناعة المصرفية التي تأثرت سلباً نتيجة اعتمادها المفرط على الإيرادات المتأتية من سندات الخزينة (يقدر معدل الإيرادات من السندات إلى مجموع الإيرادات المصرفية نحو ٤٥ في المئة في الفترة بين ١٩٩٢-٢٠٠٠).

د- إتباع سياسات طويلة الأمد لتحفيز الادخار المحلي، من أجل توفير تمويل مستمر للنمو

---

(١٧) هناك العديد من التدابير والبرامج المساعدة على تطوير الصناعة وردت في برنامج وزارة الصناعة اللبنانية، الذي أعده وزير الصناعة الراحل بيار الجميل تحت عنوان: صناعة لشباب لبنان ٢٠١٠، والذي أعد في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، لكن الحكومة لم تتبنّه حتى الآن.

(١٨) مزيد من التفصيل: البير داغر، البرنامج البديل عن "الرؤية الاقتصادية للحكومة،" بيروت، ندوة المأزق الاقتصادي، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ .

والتنمية بتكلفة مقبولة مالياً واقتصادياً.

٢- رؤية معدلة للمزايا التنافسية للبنان

إن اعتماد رؤية معدلة للمزايا التنافسية للبنان، يزيد من كفاءة تخصيص الموارد ويمهد لدور انتقالي يتم خلاله التركيز على السياسات والتوجهات التالية:

أ- السيطرة على تكاليف الإنتاج: يعاني الاقتصاد اللبناني لأسباب باتت معروفة من ارتفاع في التكاليف وانحرافات في الأسعار النسبية وخصوصاً في القطاع العقاري، وذلك على نحو عطل المزايا التنافسية للبلد، وأثر سلباً على استخدام الموارد المادية والبشرية.

يساعد على تعميم المزايا تنويع الخدمات والمنتجات في القطاعات القادرة على المنافسة الإقليمية، فشمول الخدمات السياحية على السياحة الشعبية والتراثية والبيئية سيدخل مناطق جديدة إلى الخريطة السياحية

ب- خلق المزايا: وذلك من خلال التدخّل المنظّم والمؤقت لتنمية مقومات المنافسة في مجالات مختارة، تضمن نمواً مستقراً ومستداماً. ويساعد على خلق المزايا سلة من الإجراءات والتدابير المتكاملة، التي تتضمن تشريعات وإعفاءات ودعماً مؤقتاً مباشراً وغير مباشر، ناهيك عن الاستثمارات العامة والخاصة التي يساهم تكثيفها في قطاع معيّن في تحسين موقعه التنافسي مقابلة بالقطاعات الأخرى.

ج- تعميم المزايا: يتمتّع لبنان بخصائص يصلح استخدامها في المنافسة الإقليمية، لكن استغلالها ينحصر عموماً بمناطق محددة ولاسيما في المنطقة المركزية. إنّ توسيع نطاق استثمار المزايا يستفيد من اتخاذ خطوات منها:

- إعادة توزيع التجهيزات العامة والوظائف.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.
- شبكة مواصلات ذات مردود انتاجي.

كما يساعد على تعميم المزايا تنويع الخدمات والمنتجات في القطاعات القادرة على المنافسة الإقليمية، فشمول الخدمات السياحية على السياحة الشعبية والتراثية والبيئية سيدخل مناطق جديدة إلى الخريطة السياحية (مثلاً: البقاع الغربي وإقليم التفاح للسياحة الشعبية، صور وبعلبك وجبيل للسياحة التراثية والتاريخية...)، وتطوير الخدمات المصرفية لتغطي أنواعاً جديدة من الإستثمارات سيعمم الإفادة من ميزة توفّر فائض من الرساميل في القطاع المصرفي..

د- إنّ تحديد المزايا التنافسية على نحو ملائم للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية يستدعي:

- تنمية الخصائص التنافسية على أساس مزدوج داخلي وخارجي، بحيث يكون الطلب المحلي عامل جذب للطلب الاقليمي، وحينها يصبح بالإمكان تحويل العرض الفائض في القطاعات التي تتضخم بفعل انحرافات الأسعار، نحو تلبية الطلب الخارجي (مثلاً الصحة والتعليم)، ومعالجة قصور الطلب الداخلي على منتوجات قطاعات تتوفّر لها مقومات المنافسة عبر الدعم الموجه (الزراعة، الصناعة).

– إعادة تقويم الموارد الفعلية المتاحة من أجل تحديد أكثر دقة ومسؤولية لمجالات المنافسة المربحة للبنان، والتركيز على أنشطة أقل تعرضاً لضغوطات الأزمة.

ويمكن تصنيف المجالات التي يمكن للبنان المنافسة فيها على النحو التالي:

(١) مجالات ذات مردود فوري أو في المدى القصير ولا تتطلب استثمارات كبرى؛ وهي:

– توظيف الأموال وتسويق الأوراق المالية: نظراً إلى توافر تدفقات نقدية شبه دائمة، ولتجربة لبنان الناجحة في تسويق إصدارات الدين العام الكبيرة في الأسواق الدولية.

– الاتصالات. حيث يمكن استثمار الخبرات الوطنية المتراكمة على المستوى الإقليمي.

– السياحة الثقافية والدينية. لدى لبنان رصيد غير مستثمر من المواقع الدينية التاريخية.

(٢) مجالات تعليمية مختارة ترتبط خصوصاً بوفرة متقني لغات أجنبية عدة، وهذا يرشّح لبنان أن يكون مركزاً إقليمياً للجامعات والمعاهد العالمية التي تود التوجّه إلى العالم العربي.

(٣) مجالات ذات مردود اقتصادي يظهر في الأمد المتوسط والطويل ويتطلّب بعضها استثمارات كبرى ودعماً بأدوات مختارة، ومن أهمها:

– الزراعات التي تلبي الطلب الواسع المحلّي والإقليمي.

– الصناعات الموجّهة للاستهلاك الشعبي.

– الصحة والتعليم.

– تكنولوجيا المعلومات التي تتطلب استثمارات حكومية تأسيسية واستثمارات خاصة لإكسابها ميزة تنافسية.

٣- اعتماد سياسات اجتماعية شاملة

اعتماد سياسات اجتماعية فعّالة لا تتعامل فقط مع "جيوب الفقر" كما هو أمر البرنامج الذي أعدته مؤخراً وزارة الشؤون الاجتماعية، بل تسعى لتنفيذ برامج شاملة تقوم على:

– توسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية لتشمل الشرائح كافة، مع العلم أن نحو ٥٨ في المئة من اللبنانيين المقيمين غير مشمولين بأية تأمينات.

– إصلاح وتطوير أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية، لتقوم في آن معاً على الرسملة وإعادة التوزيع.

– حماية المدخرات التقاعدية وغير التقاعدية من التأثر بنتائج الأزمة المالية. نشير هنا إلى أن الجزء الأكبر من أموال فرع نهاية الخدمة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وما يزيد على ثلث الودائع المصرفية، هي موظفة في سندات الخزينة ذات المخاطر العالية.

– إعادة النظر بتجميد الأجور الذي أدى إلى تقليص حصة الأجور من القيمة المضافة في القطاع العام و القطاعات الإنتاجية لمصلحة الفوائد والأرباح.

– مراجعة قوانين العمل، ودراسة إمكانية تطبيق نظام تأمين البطالة.

– توجيه رعاية خاصة للمناطق الأدنى في سلم التنمية المادية والاجتماعية والبشرية، والتي جرى تحديدها في خارطة أوضاع المعيشة.

- التعامل مع الأسباب العميقة لسوء توزيع المداخيل.

- تطبيق سياسة تنمية بشرية تركز على معالجة مشكلة تدني المهارات، وضعف ارتباط جهاز التعليم الرسمي بحاجات سوق العمل.

وقد عدّ البنك الدولي أن الأولويات الاجتماعية التي ينبغي أن يركز لبنان عليها، هي: إعادة توجيه الإنفاق العام في القطاع الصحي، بحيث تصل التقديمات إلى أغلب اللبنانيين وخصوصاً للفئات الهشة، والعمل على تحسين مخرجات النظام التعليمي وتوزيعها على نحو عادل أكثر، وتوفير إمكانية الوصول الشامل Universal Access للتعليم الأساسي(١٩). (أي تطبيق إلزامية ومجانية التعليم في هذه المرحلة).

٤- إطلاق المنافسة ومكافحة الاحتكار

يغلب الطابع الاحتكاري على النشاط الاقتصادي، نتيجة أسباب عدة، منها: الإمتيازات الموروثة منذ الحرب العالمية الثانية، تقديم الدولة اللبنانية الحماية للاحتكارات على خلاف ما هو معمول به في شتى أرجاء العالم، ضيق السوق اللبنانية، والشروع بعمليات خصخصة لم تترافق مع سياسات تحرير اقتصادي. ومن أهم الأسواق التي تعاني من الاحتكار في لبنان: السوق المالي وسوق الدواء وسوق المشتقات النفطية وسوق مدخلات البناء(٢٠). وتبين دراسة أعدت بناء على طلب وزير الاقتصاد والتجارة تمهيداً لوضع قانون المنافسة، أن الأسواق في لبنان هي غير تنافسية إلى حد كبير، وأن السلوك الاحتكاري واحتكار القلة هما السائدان فيها(٢١). ويعود السبب بحسب الدراسة نفسها إلى الحواجز المصطنعة والتدابير القانونية والوكالات الحصرية والحماية الدائمة.

الأسواق في لبنان هي غير تنافسية إلى حد كبير، والسلوك الاحتكاري واحتكار القلة هما السائدان فيها ويعود السبب إلى الحواجز المصطنعة والتدابير القانونية والوكالات الحصرية والحماية الدائمة

ويظهر تطبيق معيار GINI على الزراعة وجود تركز شديد مقداره ٦٩ في المئة، فيما يبين معيار CR3 الذي يقيس قيم التركز للمؤسسات الثلاث الكبرى، أن ٥٨ في المئة من الأسواق هي أسواق احتكارية. وبحسب الدراسة نفسها هناك تفاوت كبير في ٧ قطاعات، بين العدد الأدنى الفعال MES(٢٢) وعدد المؤسسات الفعلي، (تستوعب صناعة معالجة وتلبيس المعادن الصناعية والهندسة الميكانيكية مثلاً ٩٢ مؤسسة في ما هناك ٣ مؤسسات فقط، وفي قطاع المنتوجات الزراعية - الكيماوية هناك إمكانية لاستيعاب ٢٤ مؤسسة في مقابل ٥ عاملة...).

إن من أهم بنود الإصلاح هو وضع قانون المنافسة موضع التطبيق وإلغاء جميع التشريعات المعززة للاحتكار.

---

(١٩) Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region "Lebanon Economic and Social Assessment from Recovery to Sustainable Growth," *World Bank*, January 20, 2007, p. 8-10.

(٢٠) لمزيد من التفصيل انظر: غالب أبو مصلح، **أزمة الاقتصاد اللبناني الواقع والحلول** (بيروت: دار الحمراء، ٢٠٠٧)، ص ٦٦-٧٨ .

(٢١) لمزيد من التفصيل انظر: نسناس، **نهوض لبنان**، ص ١٩٣-٢٠٢ .

(٢٢) يتم تحديد العدد الأدنى الفعال MES بقسمة حجم السوق على الحد الأدنى لحجم المؤسسة الذي يضمن لها من وفورات الحجم الكبير.

٥- سياسات الخصخصة

هناك منطقان يتجاذبان مسألة الخصخصة في لبنان، الأول يعدها إضافة أيديولوجية لا بد منها للإنتقال بالليبرالية الاقتصادية في لبنان من طور إلى آخر، والثاني يراها بديلاً من بين بدائل، وسياسة قطاعية يمكن اعتمادها أو التخلي عنها بحسب تغير الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

استفاد المنطق الأول من أزمة الدين العام ليضيف إلى جعبة مبرراته ذريعة عملية، هي إطفاء جزء من هذا الدين، وبالنظر إلى فشل برامج الاستثمار العام في تطوير البنى الأساسية على النحو المأمول، بات بوسع أيديولوجيو الخصخصة الكثر تكريس مقولة عجز القطاع العام عن إدارة مرافق انتاجية. أما المنطق الآخر فقد استفاد بدوره من فشل القطاع الخاص في تقديم تجربة رائدة في ميدان الهاتف الخلوي، ليؤكد على حق المواطنين الذين عانوا من تدهور معيشي بالحصول على الخدمات الحيوية بأثمان عادلة.

إن من أهم بنود الإصلاح هو وضع قانون المنافسة موضع التطبيق وإلغاء جميع التشريعات المعززة للاحتكار

وكما هو واضح، لا نزال بحاجة في لبنان إلى حوار وطني معمق، يتجاوز المسائل الأولية والمبدئية، ليناقش سياسات الخصخصة وحدودها وآلياتها والأسس التشريعية والإدارية التي أوجدتها (قانون تنظيم قطاع الاتصالات، تنظيم قطاع الكهرباء، المجلس الأعلى للخصخصة...)، والشروط التي تكفل سلامة إجراءاتها.

هنا لابد من التمييز ما بين عمليتين مختلفتين، هما: التحرير Liberalizing والخصخصة Privatization . ففي كثير من الأحيان لا يترافق تملك أو إدارة القطاع الخاص لمرفق معين مع تحرير سوق الخدمات التي ينتجها (مثلاً: الخلوي في لبنان)، وفي أحيان أخرى يكون المرفق في موضع احتكار طبيعي (حيث يفترض بلوغ اقتصادات الحجم وجود مؤسسة واحدة في القطاع). وتظهر بيانات منطقة MENA عن قطاع الاتصالات وجود علاقة بين مستوى الاختراق Penetrationوأسعار الخدمات من جهة، وبين تحرير أو عدم تحرير القطاع من جهة ثانية، من دون أي تأثير يذكر للجهة التي تتملك القطاع. ففي لبنان بقي مستوى الاختراق في قطاع الخلوي عند مستويات منخفضة نسبياً (وصلت النسبة إلى ٢٧,٥ في المئة عام ٢٠٠٦) من دون أي تأثير يذكر لاسترداد الدولة للقطاع عام ٢٠٠٣، في حين يصل المعدل في الدول المماثلة للبنان من ناحية الدخل الفردي، إلى ما يزيد عن ٦٠ في المئة[٢٣]. والمعلوم أن جدوى تحرير القطاع تبدأ حين يتخطى الاختراق ٤٠ في المئة.

إن اتباع استراتيجية خصخصة كفوءة ومتوازنة تتطلب:

– التمييز بين قطاعات حيوية ينبغي أن تظل بيد الدولة، أو أن تظل الدولة شريكاً مقرراً فيها (الكهرباء، المياه...)، وقطاعات يمكن خصخصتها لكن على أسس مدروسة بعناية وفي ظل شروط محددة ويفضل أن تبقى مساهمات للدولة (الاتصالات)، وقطاعات تجارية يتوقف

(٢٣) Kamal Shehadi, *The Case for Liberalizing Telecommunication in Lebanon* (Beirut: Connexus consulting, 2007).

أمر التخلي عنها على شروط البيع (الكازينو، الميدل إيست..).

- التعامل مع مسألة الخصخصة من منظور قطاعي، وليس في إطار سلة شاملة، وضمان مراعاتها الشروط الاجتماعية والاقتصادية لأسعار الخدمات وطرائق تقديمها.

- إجراءات شفافة لتقويم القطاع Valuation وتنفيذ إجراءات البيع والرقابة اللاحقة على القطاعات بعد نقل ملكيتها أو إدارتها، وهذا ما يفترض وجود إدارة عامة نزيهة وفعّالة.

- تحرير القطاع قبل بيعه، بحيث لا يتحول الاحتكار العام إلى احتكار خاص.

- تحقق الجدوى المالية للخصخصة بحيث تنال الخزينة مردوداً مجزياً يزيد على الإيرادات الفائتة ويوازي القيمة المقدرة للمرفق المراد خصخصته. وعلى هذا الأساس ينبغي أن لا يقل مردود بيع رخصتي الخلوي عن ١٥ مليار دولار (آخذاً في الحسبان أن الإيرادات السنوية الصافية التي تلقتها الخزينة عام ٢٠٠٦ بلغت نحو ٩٨٠ مليون دولار)، في ما يتراوح مردود بيع القطاعات الأخرى ومن بينها الميدل إيست بين ٢ و٢,٥ مليار دولار.

- اعتماد خيار الخصخصة الجماهيرية ما أمكن.

٦- استيعاب أزمة المالية العامة

لا يمكن احتواء أزمة المالية بإجراءات تقنية - محاسبية فقط، بل بإصلاحات جريئة مدعومة بتوافق سياسي، فتكون إجراءات التصحيح المالي جزءاً من برنامج شامل للنهوض.

أ- ومن المفترض أن تتقيد سياسات التصحيح المالي بالأمور التالية:

لا نزال بحاجة في لبنان إلى حوار وطني معمق، يتجاوز المسائل الأولية والمبدئية، ليناقش سياسات الخصخصة وحدودها وآلياتها والأسس التشريعية والإدارية التي أوجدتها والشروط التي تكفل سلامة إجراءاتها

- توزيع عادل لأعباء الخروج من الأزمة، بحيث يتناسب العبء مع قدرة الشرائح المعنية على تحمله، ومع مقدار استفادتها أو تضررها من إعادة التوزيع الناشئة عن تمويل الخزينة.

- مشاركة جميع الأطراف والقطاعات في إنتاج المخرج الملائم والاستعداد لتحمل تكاليفه، وخصوصاً الأطراف الدائنة الرئيسية.

- الانسجام والتكامل بين أهداف سياسات النمو وبرامج التنمية من ناحية، وأهداف السياستين المالية و النقدية من ناحية ثانية، لئلا تطيح إحداهما بالأخرى.

- تنمية المدخرات المحلية لإيقاف الانزلاق الراهن نحو مزيد من الاعتماد على التمويل الخارجي للاقتصاد ككل.

ب- ومن الإجراءات المالية والنقدية التي ينبغي اعتمادها لتخفيض كلفة الدين العام:

- إصلاح النظام الضريبي بحيث تتوازن حصيلتي الضرائب المباشرة وغير المباشرة. الأمر الذي يمنح الخزينة واردات إضافية ويرفع الاقتطاع الضريبي إلى المعدلات المسجلة في الدول متوسطة الدخل، وذلك من دون إرهاق الطبقات الشعبية.

- التوافق مع القطاع المصرفي لتخفيض (مؤقت أو دائم) للفوائد على السندات، لتساوي تقريباً المعدلات العالمية، ويسمح بتطبيق هذه التوصية وجود فائض سيولة لدى القطاع، وارتفاع

ربحيته وزيادة معظم المصارف رساميلها تلبية لمعايير "بازل ٢". ولن يخشى هروب الودائع نشير إلى أن التجربة بيّنت ضعف الترابط بين تدفق الودائع ومستوى الفائدة.

– إدارة محفظة سندات خزينة مصرف لبنان على نحو يسمح بتخفيض تكلفتها تدريجاً وتصفيتها لاحقاً.

– استرداد محفظة سندات الخزينة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتوظيف أموال فرع نهاية الخدمة في محافظ دولية مأمونة.

– اعتماد سياسة نقدية لا تهدف إلى امتصاص السيولة ولجم التضخم فقط، بل إلى تحقيق الأهداف النهائية وخصوصاً النمو والاستقرار أيضاً.

– معالجة مشكلة التدفقات النقدية من الخارج التي تستخدم على نحو رئيسي في تمويل الاستهلاك، الأمر الذي يؤثر على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج و يرفع الطلب على السلع الأجنبية. ولامتصاص أثر التدفقات، ينبغي تعزيز قروض الاستثمار وزيادة حصة قطاعات الانتاج وخصوصاً الانتاج السلعي من التسليفات، وتوظيف قسم أكبر من موجودات المصارف في الأسواق المالية الدولية.

إن رزمة الإجراءات آنفة الذكر، وغيرها مما تكرر اقتراحه في أكثر من برنامج، ستؤدي إلى خفض تدريجي في خدمة الدين العام، على أن يتم ذلك في إطار توافق وطني وبعيداً عن التدخلات غير الملائمة للبيروقراطية الدولية.

هرمن ثيل (*)

إنشاء سلام دائم في المجتمعات المنقسمة: الخيارات المتاحة لتصميم نظام انتخابي في لبنان

مقدمة

يختبر العديد من البلدان عدّة صراعات. يجري حلّ بعضها بصورة نهائية في بعض الأماكن، بينما تعود وتندلع مراراً عديدة في أماكن أخرى. وغالباً لا ينتهي هذا الصراع بعد فوز ساحق لحزب ما، بل حين تجتمع جميع الأطراف المتخاصمة حول طاولة الحوار. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي التشاور إلى تسوية وإلى سلام دائم ونهائي. أما في أحيان أخرى، فمن الممكن أن تبقى أسباب الصراع الرئيسية معلّقة وبالتالي يبقى العديد من المسائل بحاجة إلى أن يُعد التشاور فيها في مرحلة لاحقة وأحياناً بعد مرور أعوام على تاريخ التسوية الأساسية.

وغالباً ما تكمن إحدى المشاكل في الأسئلة التي تطرح حول طاولة الحوار: كيف سنحكم وطننا من الآن وصاعداً؟ من سيتولى السلطة ومن لن يتولاها؟ هل بإمكاننا أن ننشيء مؤسسات حكومية بمقدورها فض النزاع الذي يعصف بالمجتمع. أم أننا سنعود بعد مرور أشهر أو أعوام إلى طاولة الحوار لإعادة التشاور في مشاكلنا انطلاقاً من نقطة الصفر؟

ويتحلّى المحلّلون المتخصصون في دراسة المؤسسات الديمقراطية بنظرة تفاؤلية. إذ يعتقدون أنه بإمكانهم أن يتفادوا اندلاع أي صراع إذا وجدوا الصيغة الصحيحة لإيصال الأشخاص المناسبين إلى السلطة وتشجيعهم على حلّ مشكلاتهم بالوسائل الدستورية. وفي إطار وضع حدّ للصراعات والحروب الأهلية داخل البلدان، قام المحللون المتخصصون السياسيون بالتفكير في إيجاد حلّ دائم للأزمات بواسطة الآليات الانتخابية.

ولا يشمل الإصلاح فقط الدول التي تحاول أن تضع حداً لأعوام عديدة من الصراع العنيف، إذ غالباً ما تعيد بعض الدول الديمقراطية التي عرفت سنوات طويلة من السلام، النظر في الآلية التي تجري فيها الانتخابات. وفي العقود الماضية، قامت كل من أستراليا وكندا ونيوزيلندا بإصلاح أنظمتها الانتخابية وبتعديل طريقة إجراء الانتخابات. وتجري حالياً حملات قوية تطالب بإجراء مثل هكذا إصلاحات في كل من الولايات المتحدة

(*) مدير مكتب لبنان – المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES).

وبريطانيا. ومن علامات الديمقراطية السليمة أن يتحلى المجتمع بنظرة نقدية تجاه مؤسساته ومدى تمثيلها له.

ويمثّل الإصلاح الانتخابي مشكلة أساسية في لبنان. وبعد مناقشة مستفيضة دارت حول القانون الانتخابي قبل انتخابات ٢٠٠٥ البرلمانية، قام رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بتعيين لجنة لتعديل قانون الانتخابات اللبناني برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس، وطلب منها أن تصوغ مسودة قانون جديد للانتخابات. وحصلت هذه اللجنة على ١٢١ اقتراحاً من قطاعات عديدة في المجتمع الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه المسألة(١).

وتمثّل مسودة القانون التي قدّمتها اللجنة، الاقتراح الأكثر جدية المقدم حتى الآن على الطاولة اللبنانية، كما تتمتع بنسبة كبيرة من الشرعية نظراً إلى المراحل التي مرّت بها مسودة القانون هذه. لا تهدف هذه الدراسة إلى تقويم مسودة القانون. لكنها تهدف إلى مناقشة الأبحاث الحديثة التي أجراها باحثون يركّزون على المجتمعات المنقسمة بعمق وإلى تقديم بعض الاقتراحات في هذا الإطار من أجل وضع قوانين انتخابية في لبنان، مع الأخذ في الحسبان اقتراح لجنة تعديل القانون الانتخابي وإمكانية تقويمه.

أولاً: التطورات الحديثة في لبنان

يختبر لبنان أزمة حكومية جديدة، يشكّك حزب الله وحلفاؤه بشرعية حكومة فؤاد السنيورة. ويطالبون بحق النقض داخل جلسات الحكومة، فضلاً عن دعوتهم إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة بموجب قانون الانتخابات الجديد. ويخشى العديد من المحللين الذين يتابعون السياسة اللبنانية من إمكانية كبيرة لاندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان. واستخدم روبرت فيسك Robert Fisk وهو صحافي حصل على عدّة جوائز وأمضى معظم حياته يتابع الصراعات وقد جسّد على نحو رائع خبراته في كتابه الأخير بعنوان **الحرب من أجل الحضارة**(٢)، غرائزه الصحافية عندما أخذ في الحسبان عملية اغتيال الوزير بيار الجميّل والتباعد الحاصل بين الحكومة من جهة وحزب الله وحلفاؤه من جهة أخرى، متسائلاً ما إذا سيؤدي هذا إلى اندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان. وقد حلّل الفريق الدولي للأزمات (ICG) الحالة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ واستنتج أن لبنان هو "على وشك الإنهيار".

وأثارت كل من خطورة الوضع الراهن والمناشدات الداعية إلى الحصول على حق النقض على المستوى الحكومي وقانون انتخابي جديد، بعض الأسئلة الأساسية التي تثير اهتمام المحللين السياسيين الذين يدرسون المجتمعات المنقسمة بعمق: هل بمقدورنا صوغ نظام انتخابي يؤمن تمثيلاً صحيحاً وحكومةً تضمن سلاماً دائماً؟ وسأعرض أفكاراً من بعض الأبحاث الحديثة التي تناولت هذا الموضوع، لربما تؤخذ في الحسبان حين يناقش مشروع قانون انتخابي جديد للبنان.

(١) Paul Salem, "Electoral Law Reform in Lebanon: The Experience and Recommendations of the National Commission," *Arab Reform Brief*, no. 10 (July 2006).

(٢) Robert Fisk, "Civil War in Lebanon," *The Independent*, 22/11/2006.

ثانياً: التسويات الدائمة

عمل المحلّل السياسي تيموثي سيسك Timothy Sisk على مسألة، ما إذا كانت التسويات المؤسساتية بإمكانها أن تضع حداً نهائياً للصراع في المجتمع. ويرى أن الهدف هو التوصل إلى "قوانين وأنظمة بإمكانها أن تنظّم اختلافاتهم سلمياً في البرلمان عوض اللجوء إلى العنف في الشارع"(٣). وبإمكان المرء أن يزعم بأنه جرى التوصل إلى تسوية نهائية عندما ينجح المجتمع في حلّ صراعاته بصورة سلمية من خلال حكم المؤسسات لفترة طويلة من الوقت. ومن جهة أخرى، تعد التسوية قد فشلت في حال برز العنف مجدداً.

وتضمنت عدّة اتفاقات تسوية لإنهاء صراع عنيف نوعاً من الاتفاق على تقاسم السلطة. وغالباً ما تضمن الاتفاقات التمثيل وحق النقض المتبادل بين جميع الأفرقاء الذين تشملهم التسوية. وتعرف "مقاربة بناء الاتفاق التدريجي" Group Building Block Approach، بالمقاربة التوافقية وتملك العناصر المفاتيح لتأمين حق النقض للأقليات والتحالف الكبير مع الحكومات والتوزيع النسبي في جميع ميادين القطاع العام"(٤).

بإمكان المرء أن يزعم بأنه جرى التوصل إلى تسوية نهائية عندما ينجح المجتمع في حلّ صراعاته بصورة سلمية من خلال حكم المؤسسات لفترة طويلة من الوقت. ومن جهة أخرى، تعد التسوية قد فشلت في حال برز العنف مجدداً

ويشير سيسك إلى "المقاربة الاندماجية" Integrative Approach التي تتعارض مع "مقاربة بناء الاتفاق التدريجي"(٥) Group Building Block Approach، من أجل التوصل إلى اتفاقات تقاسم السلطة. وتسعى المقاربة الاندماجية جدياً لتخطي الانقسامات في المجتمع وإلى بناء تحالفات سياسية متعددة الإثنيات وإلى إنشاء حوافز للقادة السياسيين من أجل الاعتدال وتفعيل دور الأقلية في اتخاذ القرارت. ويمثّل النظام الانتخابي أحد أهم الآليات لتأمين هذه الأمور.

ويحترس سيسك من الإشارة إلى المقاربة الأفضل "مقاربة بناء الاتفاق التدريجي"(٦) أو "المقاربة الاندماجية" والتي بإمكانها أن تؤمن تسوية دائمة لمجتمع منقسم. وتعكس الاختلافات الكبرى في المجتمعات والمتغيرات العديدة، صعوبة التوصل إلى استنتاج قاطع في هذا المجال. لكنه يؤكد أن اعتماد "مقاربة بناء الاتفاق التدريجي" من تقاسم السلطة غالباً ما يقدم حلولاً فورية تساهم في وضع حد لصراع عنيف، ولكن بإمكانه أن يتضمن عناصر من المحتمل أن تجدّد العنف. كما قال:

"... غالباً ما يؤدي حق النقض المتبادل حيث تتخذ القرارت بنسبة كبيرة من التوافق وبعد شبه اجماع، إلى استخدام "الابتزاز السياسي". ويركد الحكم وتنحرف صناعة السياسة عندما لا يتم

---

(٣) Timothy Sisk, "Power-Sharing after Civil War: Matching Problems to Solutions," in: John Darby and Roger Mac Ginty, ed., *Contemporary Peace Making: Conflict, Violence and Peace Processes* (New York and Hamphire: Palgrave Mac Millan, 2003), p. 140.

(٤) Ibid., p. 144.

(٥) Ibid., p. 145.

(٦) Ibid., p. 140.

التوصل إلى إجماع تام؛ والنتيجة هي "سلام بارد" حيث تتوقف الأحزاب عن استخدام العنف، دون البدء بعملية جدية للمصالحة. ويظهر الإحباط وتتصاعد التوترات ويتخلى فريق أو أكثر عن الاتفاقية وذلك عندما يؤدي تشارك السلطة إلى جمود سياسي، أي عدم القدرة على وضع أو تنفيذ سياسة بسبب عدم عقد اتفاق طويل الأمد. ولسوء الحظ بإمكان الحرب أن تندلع من جديد... وتمثّل حلول تشارك السلطة أداة جيدة للمرحلة الانتقالية ولكن تكمن النتيجة الأفضل على المدى الطويل في تأمين صورة أكثر سلاسة للديمقراطية، تسمح بإنشاء تحالفات طيّعة تضع حداً للانقسام الإثني"[٧].

وتضمنت عدّة اتفاقات تسوية لإنهاء صراع عنيف نوعاً من الاتفاق على تقاسم السلطة. وغالباً ما تضمن الاتفاقات التمثيل وحق النقض المتبادل بين جميع الأفرقاء الذين تشملهم التسوية

باختصار، يرى سيسك أن مقاربات "بناء الاتفاق التدريجي" هي الأفضل لتأمين حلّ فوري للصراع بينما تقدم المقاربات "الاندماجية" حلولاً أفضل على المدى الطويل. وفي حال أردت أن تنهي صراعاً ما، اضمن أن يكون كل فريق من الأفرقاء المتخاصمين ممثلاً، وأن يتمتع كل فريق بحق النقض حين تتخذ القرارات. لكن إذا أردت أن تحقق سلام دائم من الأفضل اعتماد وسائل ترغم ممثلي الأفرقاء على العمل سوياً من أجل تخطي الإنقسامات التي أدت إلى الصراع في بادىء الأمر.

ثالثاً: الحلول الاندماجية لتقاسم سياسي للسلطة

هل الحلول الاندماجية لتقاسم سياسي للسلطة هي الحلول الملائمة؟ للإجابة عن هذا السؤال، ركّز الباحث السياسي الأسترالي بنيامين ريللي[٨] Benjamin Reilly، أبحاثه على تحليل أمثلة اختبرت مثل هذه الحلول.

١- المقاربة الاندماجية

على المقاربة الاندماجية أن تقوم بثلاثة أمور: أولاً، أن تشجّع السياسيين على التواصل مع الناخبين الذين ينتمون إلى أحزاب مغايرة لحزبهم. ثانياً، أن تدفع جميع السياسيين من مختلف الأحزاب إلى أن يجتمعوا معاً بهدف الاتفاق والتعهّد بدعم بعضهم البعض الآخر على الصعيد الإنتخابي وحين يناقشون مسائل سياسية جوهرية. ثالثاً، أن تشجع نشوء أحزاب سياسية معتدلة أو تحالفات تضم أكبر عدد ممكن من ممثلين عن مختلف المجموعات.

نظر ريللي في بحثه الأخير[٩] إلى الآليات التي استخدمت لتخطي الانقسامات في مختلف المجتمعات. كما انتقد[١٠] العديد من الانتخابات التي جرت مؤخراً في بعض المجتمعات وفي مرحلة ما بعد الصراع والتي حظيت بدعم الأسرة الدولية، وحيث أدى الميل الكبير لإعتماد التمثيل

(٧) Benjamin Reilly, "Electoral Systems for Divided Societies," in: *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2005), p. 816.

(٨) Ibid.

(٩) Ibid., p. 814.

(١٠) Ibid., p. 815.

النسبي دون وضع حوافز تدفع إلى التعاون الطائفي، إلى بروز أحزاب سياسية قوية ذات قاعدة شعبية تنتمي الى جماعة واحدة. إضافة إلى العراق قدّم العديد من الأمثلة منها ناميبيا (١٩٨٩) ونيكاراغوا (١٩٩٠) وكامبوديا (١٩٩٣) والموزمبيك (١٩٩٤) وليبيريا (١٩٩٧) وبوسنيا (١٩٩٦) وكوسوفو (٢٠٠١) وسيراليون (٢٠٠٢) ورواندا (٢٠٠٣). وأشار[١١] إلى أن العديد من هذه الانتخابات أتت نتيجة لتصويت حصل بصورة إحصاء إثني حيث اعتمد القادة السياسيين كلياً على دعم طوائفهم. فقد كانت لديهم حوافز صغيرة للتصرف باعتدال وحوافز كبيرة لتسليط الضوء على مدى حاجتهم إلى مناصريهم. ويشير ريللي إلى أن معظم الابتكارات المقدمة لتخطي هذا النوع من التقسيمات التي حدثت في العقود الحديثة قد أتت من الديمقراطيات الجديدة بدل أن تأتي من الديمقراطيات القديمة. وإنه من المفيد أن يلقي صانعو السياسة اللبنانية نظرةً على هذه الابتكارات وهم يقوّمون المحاولات الهادفة إلى إعادة صوغ قانون انتخابي جديد.

لكن إذا أردت أن تحقق سلام دائم من الأفضل اعتماد وسائل ترغم ممثلي الأفرقاء على العمل سوياً من أجل تخطي الإنقسامات التي أدت إلى الصراع في بادىء الأمر

٢- دور الأحزاب العابرة للتقسيمات العمودية

وتكمن إحدى الطرائق التي تهدف إلى تخطي الانقسامات في المجتمع وإلى إنشاء حركات وأحزاب سياسية بإمكانها أن تتخطى الانقسامات الإثنية والطائفية الجوهرية في المجتمعات التي تشهد صراعاً، في جعل مهمة إنشاء أحزاب طائفية وإثنية صعبة جداً[١٢]. وعلى الرغم من إمكانية منع نشوء أحزاب طائفية وإثنية فإنه من الشائع المطالبة بتأسيس أحزاب سياسية وتحالفات أو لوائح تخترق الإنقسامات الإثنية أو المناطقية. ويرى ريللي أن العديد من بلدان أميركا اللاتينية (كولومبيا والإكوادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهوندوراس والمكسيك والبيرو) وبعضاً من بلدان جنوب شرق آسيا (الفيليبين وتايلندا وأندونيسيا) حاولت تطبيق العديد من أنماط التمثيل القائمة على الدوائر المتقاطعة، وذلك من خلال الطلب من الأحزاب أن تضم مرشحين من مختلف المناطق كي يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات وبتقديم الطعون. ومن المفترض أن يشجّع إرغام الأحزاب السياسية أو اللوائح على تضمين مرشحين من مختلف المناطق، تجاوز التمثيل الإثني أو الطائفي كون الإثنيات والطوائف غالباً ما تكون مركزة في مناطق محددة. وتم تعزيز التمثيل الإثني المتمازج في سنغابور حين طُلب من كل حزب أو لائحة أن تضم إلى لوائحها عضواً واحداً على الأقل من الطائفة الأقلية المتوزعة في مختلف الدوائر الانتخابية في البلاد.

المقاربة الفوقية للإصلاح أي التشريع وسن القوانين قد يساهم في تفعيل وتعزيز وتقوية الأحزاب السياسية أو التحالفات بحيث تتمكن من تفعيل التعاون بين الفئات والجماعات[١٣]. ومن الممكن أن يتضمن هذا التشريع شرطاً أساسياً وهو ضرورة أن ينتمي جميع المرشحين إلى أحزاب أو لوائح شرعية ومسجلة، فضلاً عن ضرورة أن تمتلك جميع الأحزاب السياسية دستوراً وتسمح بإجراء منافسة داخلية لانتخاب القادة. كما من الممكن أن تتضمن اجراءات تمنع الممثلين المنتخبين

(١١) Ibid.
(١٢) Ibid., p. 819.
(١٣) Ibid., p. 821-822.

من الانتقال إلى حزب آخر بعد أن جرى انتخابهم، فضلاً عن التخلي عن مواقعهم في حال تخلّوا عن حزبهم لينضموا إلى حزب آخر. ومن الممكن أيضاً إرغام الأعضاء الذين تم انتخابهم على قاعدة حزبية، أن يقترعوا مع أحزابهم على المسائل الجوهرية. كما بامكان الحوافز المالية أن تستخدم من أجل دفع المرشحين إلى الترشّح على لوائح حزبية بدلاً من أن يترشحوا مستقلين.

٣- اعتماد اللائحة المغلقة ضمن نظام تمثيل نسبي

فضلاً عن ذلك، من الممكن أن يساهم اعتماد أنظمة انتخابية جديدة أو تغيير بعض أوجه الأنظمة الانتخابية، في تخطي الانقسامات في المجتمع. وفي هذا الإطار مثلاً من الممكن اعتماد اللائحة المغلقة بدلاً من اللائحة المفتوحة في أنظمة التمثيل النسبي، وذلك بغية تشجيع قيام مجموعات سياسية عابرة للإثنية. وقابل ريللي(١٤) بين بوسنيا وبين جنوب أفريقيا حيث فرض على الناخبين أن يختاروا لائحة بدلاً من أن يختاروا مرشحهم المفضل من كل لائحة. وفي بوسنيا، تركت حرية الاختيار للناخبين في انتقاء لائحة واختيار مرشحيهم المفضلين من كل لائحة. ويشير ريللي إلى أنه من الأسهل للمجموعات السياسية أن تتخطى التمثيل الإثني في حال اتفق الحزب على تأليف اللائحة كما هي الحال في جنوب أفريقيا. وفي حال كان يحق للناخبين أن يختاروا مرشحيهم المفضلين من اللوائح، لكانوا اختاروا على الأرجح المرشحين الذين ينتمون إلى طوائفهم، وبالتالي إلى عدم تشجيع التفاعل الطائفي بين مختلف الأحزاب.

٤- أنظمة الانتخابات التفضيلية

وتكمن طريقة أكثر خيالية لانشاء تعاون بين مختلف المجموعات ولتأمين سلوك معتدل بين السياسيين والمرشحين في استخدام "التصويت التنافسي" أو أنظمة الانتخابات "التفضيلية". ولطالما كانت أنظمة الانتخابات "التفضيلية" الأنظمة المفضّلة و"الأفضل" بالنسبة إلى المحللين والمنظرين السياسيين على خلاف صانعو السياسات المتحفظين حيال اعتماد مثل هكذا أنظمة وغالباً بحجة أنها "معقدة جداً كي يفهمها الناخبون".

وبالفعل فإن الأنظمة التفضيلية هي أكثر تعقيداً من أنظمة التمثيل النسبي، ولكن فلنتوقف قليلاً عند هذه الأنظمة. فمن الممكن أن تستخدم الأنظمة التفضيلية في الدوائر الفردية أو في الدوائر متعددة المقاعد. ويسمى النظام في مقاطعات الدائرة الفردية، "اقتراع تخييري" أما في المقاطعات المتعددة الأعضاء فيدعى "اقتراع فردي قابل للتجيير".

وتسمح أنظمة التصويت التفضيلي للناخبين بأن يصنفوا مرشحيهم. ففي حال تنافس ثلاثة مرشحين على مقعد واحد أو أكثر، فعلى الناخبين أن يشيروا إلى المرشح الذي يمثّل خيارهم الأول والمرشح الذي يمثّل خيارهم الثاني والمرشح الذي سيحرز في نظرهم المركز الثالث. يبدو هذا الأمر معقداً بالنسبة إلى الناخبين وذلك بدلاً من أن يختاروا مرشحيهم فقط. ولكن التجارب أظهرت وفي عدد كبير من الدول الديمقراطية (أستراليا وايرلندا وأستونيا وفيجي وغينيا الجديدة) أنه غالباً ما يقوم الناخبون بترتيب مرشحيهم بحسب الترتيب التفضيلي.

وتوزع المقاعد أولاً من خلال تحديد الكوتا أو نسبة الأصوات التي يحتاجها المرشح كي يتم

(١٤) Ibid., p. 819.

انتخابه في المركز الأول. ويفوز المرشح في الانتخابات في حال حاز على نسبة كافية من أصوات الاختيار الأول. ومن جهة أخرى، وفي حال لم يحصل أي مرشح على نسبة الأصوات اللازمة والمحددة في الكوتا، يجري استبعاده وتوزع الأصوات التي نالها كاختيار ثانٍ على سائر المرشحين. وتعد هذه الأصوات بمنزلة الخيار الأول. وسرعان ما توزع أصوات الاختيار الثاني على سائر المرشحين ما إن يحصل مرشح ما على نسبة كافية من الأصوات ليفوز في الانتخابات. وتستمر عملية إعادة توزيع المراكز إلى أن يتم شغر كل المناصب. وتكمن إحدى أهم الحجج الداعمة لمثل هكذا أنظمة في انها تهدئ من تصرفات المرشحين. كما يجب على المرشح أن يتوجه إلى مؤيدي المرشح المنافس لكسب أصواتهم كخيار ثاني، إلا في حال كان المرشح نفسه متأكد من أنه سيفوز بالاختيار الأول للناخبين. ومن المرجح أن يحتل المرشحون المعتدلون المراكز الثانية بدلاً من المرشحين المتطرفين.

وبهدف اختبار هذه الأفكار قام ريللي[١٥] بدراسة خمس حالات طبقت فيها أنظمة التصويت التفضيلي (ايرلندا الشمالية وأستونيا وأستراليا وفيجي وغينيا الجديدة). ويستنتج ريللي[١٦] مستنداً إلى براهين مستقاة من هذه الحالات، أنه من الممكن أن تساهم أنظمة التصويت التفضيلي في نشر التعاون بين مختلف الأفرقاء المتنافسة في حال صحّت وتوافرت كل الشروط. أولاً، انه من الضروري أن يتواجد فريق من المعتدلين كي يتمكن السياسيون من أن يحتكموا إليه من أجل أن يفوزوا بالمركز الثاني من التصويت. وعلى أنظمة التصويت التفضيلي أن تساهم في اعطاء أهمية كبرى للناخبين المعتدلين بدلاً من الناخبين المتطرفين.

ثانياً، يشير ريللي إلى أن هذه المجتمعات تسلك منحى تعليمي حين تطبق فيها هذه الأنظمة التي تمثل منعطفاً بالنسبة اليها. وتشير البراهين المستقاة من ايرلندا الشمالية وأستراليا إلى أن الناخبين والسياسيين قد احتاجوا إلى العديد من الدورات الانتخابية كي يتعلموا كيفية التعامل بوجه صحيح مع الأنظمة الانتخابية الجديدة. ويقابل ريللي ما جرى في ايرلندا الشمالية وأستراليا مع ما جرى في استونيا حيث تم الاستعانة بنظام تصويت قابل للتجيير مرة واحدة فقط وحيث لم يحظَ الناخبون بفرصة التأقلم مع النظام الجديد قبل أن يتم اجهاضه.

ثالثاً، وجد ريللي أن الإطار الاجتماعي وعملية تقطيع حدود الدوائر الانتخابية يمثّلان عاملان مهمان جداً. وهنا يقابل كل من فيجي وغينيا الجديدة. وبالفعل، قامت السلطات في فيجي برسم حدود المقاطعات الانتخابية بحيث يطغى فريق إثني واحد على كل مقاطعة. وأدى هذا الأمر إلى إبطال حوافز التعاون الإثني المتمم لأنظمة التصويت التفضيلي. وأما في غينيا الجديدة حيث المجتمع متجزئ إلى درجة أن معظم المقاطعات الانتخابية تتضمن العديد من المجموعات القبلية، فقد قام السياسيون بالتواصل مع مجموعات أخرى من أجل الفوز بالمقاعد. فضلاً عن ذلك، يشير ريللي إلى أن تطبيق التصويت القابل للتجيير نجح في غينيا الجديدة أكثر مما نجح في فيجي.

ويلجأ عدد قليل من المجتمعات التي اعتمدت النظام الديمقراطي حديثاً إلى أنظمة التصويت التفضيلي. وأشار بيرش[١٧] في دراسة حديثة له تمحورت حول الأنظمة الانتخابية في

(١٥) Ibid.

(١٦) Ibid., p. 166-168.

(١٧) Sarah Brich, "Transition and Meta-Institutions: Electoral System Change and Political Context," Paper prepared for the Conference on Values-Driven Electoral Reform, School of Policy Studies, Queens University, Kingston, Ontario, 12-13 November, 2006.

الديمقراطيات الانتقالية، إلى أن الأغلبية الساحقة من الدول الأوروبية ما بعد النظام الشيوعي ودول الاتحاد السوفياتي السابق فضلاً عن بلدان أميركا اللاتينية، قد اختارت أنظمة التمثيل النسبي والأنظمة الانتخابية المختلطة. ففي الأنظمة الانتخابية المختلطة يجري انتخاب بعض المقاعد بصورة طبيعية كما يحصل في الدوائر الفردية، بينما يجري انتخاب سائر المقاعد من خلال استخدام نظام التمثيل النسبي. وأشار بيرش إلى أنه جرت الاستعانة في كل من أوروبا الشيوعية والاتحاد السوفياتي السابق، بنظام التمثيل النسبي في ١٥ دولة (٦ دول استخدمت اللوائح المفتوحة و٩ دول استعملت اللوائح المغلقة). كما استخدمت سبع دول الأنظمة المختلطة عام ٢٠٠٦ بينما اعتمدت خمس دول فقط أنظمة الدائرة الفردية.

ويقدّم بيرش نموذجاً مماثلاً في أميركا اللاتينية حيث استخدمت ١٤ دولة أنظمة التمثيل النسبي عام ٢٠٠٦ (٥ دول استخدمت اللوائح المفتوحة و٩ دول استعملت اللوائح المغلقة). كما استخدمت ثلاث دول الأنظمة المختلطة ولم تستعمل أي دولة أنظمة الدائرة الفردية. فضلاً عن ذلك لم تلجأ أي دولة في هذه المناطق إلى أنظمة "التصويت التفضيلي" كالتي استخدمت في ايرلندا الشمالية وأستراليا. ولم تلجأ أي من هذه الدول إلى النظام الأكثري متعدد المقاعد، كالنظام المطبق حالياً في لبنان. ولم يطبق هذا النظام إلا في بعض الدول الشرق أوسطية.

وفي عام ٢٠٠٦ حظيت أنظمة التمثيل النسبي بشعبية كبيرة في كل من أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وكما أشير آنفاً، فان أنظمة التمثيل النسبي غالباً ما طبّقت في الانتخابات التي تلت الصراع في ظل رعاية الأسرة الدولية. ومن جهة أخرى، أشار البحث الذي قام به ريللي إلى أن تطبيق أنظمة التمثيل النسبي من الممكن أن لا تكفي لتخطي الانقسامات في المجتمعات المنقسمة بعمق. ومن الممكن اتخاذ بعض الخطوات لضمان تخطي الانقسامات الطائفية، في حال لم يرغب المجتمع في اتباع المسيرة التي اعتمدتها كل من ايرلندا الشمالية وأستراليا وغينيا الجديدة وفيجي من أجل اعتماد نظام تصويت التفضيلي. وتتضمن الخطوة إجراءات تهدف إلى تعزيز دور الأحزاب السياسية والتحالفات وإلى فرض إجراءات تجبر الأحزاب السياسية والأفرقاء أن تضم ممثلين من مختلف الطوائف.

رابعاً: إمكانات التطبيق في لبنان

خضع النظام السياسي اللبناني على مر السنين لتحاليل مكثفة وأبحاث قام بها العديد من المحللين والسياسيين والمفكرين المحليين والدوليين. وفي بعض الأحيان قُدّم النظام السياسي اللبناني كمثل لكيفية تسهيل التعاون بين الطوائف من خلال النظام السياسي، ومثل على نجاح الديمقراطية التوافقية.

ومن جهة أخرى، جرى التطرق كما في الدراسة الحديثة التي قام بها حنا زيادة[١٨] إلى تطور النظام السياسي اللبناني مع مرور الزمن من خلال اتفاقات إقليمية متتالية ساهمت في تنظيم موازين القوى السائدة بين مختلف المجموعات المذهبية والطائفية سواءً في دستور ١٩٢٦ أم في

(١٨) Hanna Ziadeh, *Sectarianism and Inter-communal Nation-Building in Lebanon* (London: Hurst and Company, 2006).

معاهدة ١٩٤٣ الوطنية أم في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. ويُعد النظر في الاتفاق الذي تسبقه مرحلة من النزاع الأهلي العنيف بعد كل تبديل لموازين القوى. ويتساءل زيادة(١٩) ما إذا أنتج اتفاق الطائف حلاً جذرياً يؤمّن التوافق بين الطوائف أم أنه اتفاق مصنوع سياسياً يعكس نمط موازين القوى الأخيرة. ويشير زيادة(٢٠) إلى أن اتفاق الطائف يمثّل جزءاً من عملية مستمرة من أجل الوصول إلى تسوية متبادلة بين جميع الطوائف من جهة، وبين هذه الطوائف وإمكانية تطوير هوية لبنانية مشتركة من جهة أخرى. ويبقى هذا النظام معرّضاً لخطر العنف الطائفي. وعلى الرغم من ذلك، يعتقد زيادة(٢١) أنه من الممكن إدارة العنف الطائفي من خلال نظام طائفي تمثيلي يؤمّن المشاركة الفعلية ويساهم في عدم تسييس الهويات الطائفية.

إضافة إلى التهديد الدائم والحالي لاندلاع العنف الطائفي بسبب الانتماء الطائفي القوي، فإن نجاح اعتماد أي نظام سياسي لا يزال يرتكز على وضع لبنان الإقليمي غير المستقر. ويرى البعض(٢٢) أن اتفاق تقاسم السلطة قد "فرض" في لبنان ودعمته القوى الخارجية. أما البعض الآخر(٢٣)، فيعتقد أن نظام إقليمي مضطرب بإمكانه أن يوتّر الإجماع الداخلي الذي يرتكز عليه اتفاق تقاسم السلطة الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى انهيار هكذا اتفاق. هذا ما حصل في لبنان عندما انهار الاتفاق التوافقي المنصوص عليه في معاهدة ١٩٤٣ الإقليمية وأدى بالتالي إلى نشوء الصراع الذي بدأ عام ١٩٧٥واستمر حتى عام ١٩٩٠.

إضافة إلى التهديد الدائم والحالي لاندلاع العنف الطائفي بسبب الانتماء الطائفي القوي، فإن نجاح اعتماد أي نظام سياسي لا يزال يرتكز على وضع لبنان الإقليمي غير المستقر

ما من ضمانة إذاً للنجاح. وتتفاعل المتغيرات التالية: الخبرة بتصاميم مؤسساتية محددة وبأنظمة انتخابية فضلاً عن التركيبة الاجتماعية وتاريخ التعاون بين الطوائف ومستويات الصراع الإقليمي والشروط الاقتصادية. وتتفاعل كل هذه المتغيرات مع اختيار النظام الانتخابي وتحدد في النهاية حظوظ اعتماد نظام انتخابي معين يساعد المجتمع على تحقيق سلام دائم.

فضلاً عن ذلك، لا يوجد نموذج واحد يمكن استيراده من الخارج بغية تأمين الحل الجذري في لبنان. وبالفعل، فقد تم تكييف النظام السياسي مع الظروف المحلية في كل مجتمع من المجتمعات التي شملها البحث والتي ذكرت آنفاً. ففي بعض الأحوال، اعتُمدت بعض الأنظمة التي طرحت بعدها جانباً كما هي الحال في استونيا. أما في أماكن أخرى، كما في ايرلندا الشمالية وأستراليا، فقد استُخدمت أنظمة معينة تعلّم الناخبون والمرشحون مع مرور الوقت كيفية التعامل معها.

---

(١٩) Ibid., p. 1

(٢٠) Ibid.

(٢١) Ibid., p. 174.

(٢٢) Michael Kerr, *Imposing Power-Sharing: Conflict and Coexistence in Northern Ireland and Lebanon* (Dublin: Irish Academic Press, 2005).

(٢٣) Brenda Seaver, "The Regional Sources of Power-Sharing Failure: The Case of Lebanon," *Political Science Quarterly* vol. 115, no. 2 (2000).

وتقدّم المقارنة التي تطرق إليها البحث تحليل لكيفية محاولة المجتمعات المنقسمة بعمق، التوصل إلى نزع الصبغة السياسية عن الهويات الطائفية. وفي ما يتعلق بالتمثيل النسبي، فمن الممكن اعتماد اجراءات لضمان تفعيل دور الأحزاب السياسية والمجموعات فضلاً عن ضمان تخطي هذه الأحزاب السياسية والمجموعات التقسيمات التقليدية في المجتمع. كما من الممكن تعديل الأنظمة الانتخابية لتسوية المساوئ في النظام أو "المزج" بين الأنظمة بحيث يتكمن عنصر من العناصر التعويض عن نقص سائر العناصر والعكس صحيح. ومن الممكن اختبار نظاماً جديداً واعتماده في حال تمتع المجتمع بخيال واسع وبالشجاعة اللازمة. واذا اعتمد لبنان نظام الاقترا ع الفردي القابل للتجيير فإن خياره هذا سيُدرج ضمن هذه الفئة.

خاتمة

تطالب مسودة ٢٠٠٥ لقانون الانتخابات، التي قدمتها اللجنة اللبنانية المعنية بتعديل قانون الانتخابات من خلال بعض الآليات المعتمدة في سائر الدول. واقترحت اللجنة ادخال نظام التمثيل النسبي لـ٤٠ في المئة من المقاعد وذلك للتعويض عن الضعف الكامن في النظام الأكثري متعدد المقاعد. وحافظت اللجنة على استخدام الكوتا الإقليمية والطائفية للمقاعد المنتخبة من خلال التمثيل النسبي. وبالتالي على اللوائح أن تتضمن ممثلين من جميع المجموعات الطائفية وذلك في مختلف الأقضية (الدوائر الصغرى) وضمن المقاطعات الانتخابية الكبرى أي المحافظات المقترحة لمقاعد التمثيل النسبي. ومن جهة أخرى، لم تتعمق اللجنة كفاية في تعزيز تنمية الأحزاب السياسية الاقليمية والتحالفات كون اللوائح ليست ضرورية إلا عند التسجيل في محافظة انتخابية معينة وليس على الصعيد الوطني.

كما لا يؤلف المرشحون اللوائح إلا بعد أن يكونوا قد تسجلوا رسمياً لخوض الانتخابات. وهناك القليل من الحوافز التي تجبر أعضاء اللوائح أن يبقوا معاً بعد إجراء الانتخابات. وفضلاً عن ذلك، لم يعد يفرض أي تسجيل حزبي سياسي للمقاعد المتنافسة على مستوى القضاء.

إنه من غير الواضح ما إذا سيعتمد صانعو السياسة في لبنان، الاقتراحات التي قدمتها لجنة تعديل القانون الانتخابي والتي يجب أخذها في الحسبان. وتمثّل هذه الاقتراحات محاولة جدية لإنشاء حل داخلي مبني على التجربة الدولية.

مصطفى أديب (*)

إشكاليات السياسة الدفاعية اللبنانية بعد حرب تموز ٢٠٠٦

مقدمة

إن وضع مقاربة للسياسة الدفاعية في لبنان شأنها شأن مقاربة سائر المجالات السياسية في هذا البلد العصي على الفهم، يتطلب من الباحث فهماً دقيقاً للنسيج السكاني والتنوع الطوائفي وتنوع المشارب والانتماءات والولاءات لجميع الأطراف الداخلية وامتداداتها في الخارج. وعليه، قد يتعذر تلمس خيوط واضحة المعالم لهذه السياسة تمتد على فترة طويلة من الزمن، وتكون بمنزلة استراتيجيات لسياسة دفاعية يمكن البناء عليها، يعود ذلك إلى تسارع الأحداث والتحولات في فترات متقاربة تاريخياً.

قد يتعذر تلمس خيوط واضحة المعالم لهذه السياسة تمتد على فترة طويلة من الزمن، وتكون بمنزلة استراتيجيات لسياسة دفاعية يمكن البناء عليها، يعود ذلك إلى تسارع الأحداث والتحولات في فترات متقاربة تاريخياً

ولكي نتوصل إلى فهم أعمق لصيرورة هذه السياسة الدفاعية في لبنان، لا بد من إلقاء نظرة متأنية على الأحداث التاريخية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، وما نتج عنها من قرارات ومعاهدات وتحالفات أنتجت أسساً ومبادئ سياسية عامة، مع كل ما تداخل فيها من تسويات داخلية ومصالح إقليمية ودولية. وقد يكون البحث أوفى وأفضل لو أن المجال يتيح إلقاء نظرة تاريخية سريعة للفترة السابقة للإستقلال بدءاً من الفتح العربي لما لذلك من أهمية في إلقاء مزيد من الضوء على كيفية نشوء المجتمع اللبناني.

إذاً، لا بد من تبيان عناصر السياسة الدفاعية والأسس التي بنيت عليها، أو أدت إلى تبلورها وترسخها حيناً أو ضعفها وتحولها أحياناً.

نبذة تاريخية

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت عدة بلدان عربية مسيرة استقلالها عن الدول المنتدبة عليها وخصوصاً فرنسا وبريطانيا. وتلمست الدول الوليدة حديثاً معالم الطريق للإنخراط في

(*) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وأستاذ محاضر في كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية وفي كلية القيادة والأركان.

المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة، وهي لا تزال قليلة الخبرة في السياسات الدولية ولعبة الامم. فبدا بعضها أو أغلبها منحازاً إلى الدول التي استقلت عنها وبحاجة ماسة إليها لتأخذ بيدها في معارج السياسات الدولية.

لم يكن لهذه الدول سياسة واضحة في بادىء الأمر وبخاصة في المجال الدفاعي، فهي لم تملك جيوشاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل نوعاً من الشرطة، وكانت تُشرع في تأسيس جيوش مقاتلة وقادرة على الدفاع عن الأوطان.

إضافة إلى أن هذه الدول لم تمتلك أيديولوجيات معنية. بل جاء أغلب انظمتها تقليداً لأنظمة الدول المنتدبة، التي كانت تدير شؤونها والتي لم تنشئ لها جيوشاً ولم تضع لها سياسات دفاعية أو أيديولوجيات معينة، بل كانت السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية لكل منها مندمجة تماماً في سياسة الدولة المنتدبة. لذلك، استمرت هذه الدول بعد استقلالها في نوع من التبعية والارتباط للدول المنتدبة، يشبه إلى حد بعيد ارتباط المولود الجديد بأمه في الفترة الأولى بعد الولادة.

ترافق ذلك كله بحدثين بالغي الاهمية سيكون لهما تأثير كبير على السياسة ككل وعلى السياسة الدفاعية لكل من الأوطان حديثة الولادة.

الحدث الأول، تأسيس جامعة الدول العربية، أما الحدث الثاني فهو إنشاء دولة إسرائيل بناءً على وعد بلفور الشهير في وسط الوطن العربي.

أولاً: العناصر المكونة للسياسة الدفاعية

١- إنشاء الأمم المتحدة

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سارعت دول الحلفاء إلى تأسيس "منظمة الأمم المتحدة" على أنقاض "عصبة الأمم المتحدة" التي كانت قائمة قبل الحرب بهدف منع نشوب حروب كبرى جديدة والمحافظة على السلم الدولي.

بنيت مبادئ هذه المنظمة على احترام سيادة الدول على أراضيها والاحترام الكلي لحرية الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية. وقد سارعت البلدان المستقلة في تلك الفترة والبلدان التي حصلت تباعاً على استقلالها إلى الانضمام إلى هذه المنظمة من أجل المحافظة على استقلالها، الأمر الذي مثلّ مظلة دفاعية تحتمي بها هذه الدول. ولم يشذ لبنان الذي كان من الدول المؤسسة للمنظمة الدولية عن هذه القاعدة، بل اعترف بميثاقها وانخرط في عداد البلدان المنتمية إليها، ومثلّ ذلك العنصر الأول في السياسة الدفاعية اللبنانية ومبدأ ثابتاً فيها.

٢- إنشاء جامعة الدول العربية

تداعت بعض البلدان العربية المستقلة حديثاً عام ١٩٤٥، وفي ضوء الشعور القومي المتصاعد والمنادي بالوحدة العربية والتحرر من الاستعمار، ونادت هذه البلدان إلى عقد اجتماع في مدينة الاسكندرية في مصر للتباحث في شأن صيغة توحد هذه الكيانات الوليدة ضمن كيان سياسي جامع. وتبلور من خلال هذه الاجتماعات اتجاهان:

أ- الاتجاه الأول يرغب في الاندماج، أي قيام وحدة عربية ودولة عربية واحدة.

ب- الاتجاه الثاني يرغب بنوع من التنسيق والتناغم وليس الإندماج الكلي.

وانتصر أصحاب النظرية الثانية وتأسست جامعة الدول العربية ووضع نظامها الأساسي، وتضمن فقرة تتعلق بالسياسة الدفاعية للدول العربية وسميت بـ "ميثاق الدفاع المشترك" أي بالتكافل بين البلدان العربية إذا ما تعرض قطر من أقطارها إلى خطر أجنبي. ونشير إلى أن ميثاق الجامعة العربية احتفظ للبنان بنوع من الفرادة والتمايز عن سائر الدول المؤسسة نظراً إلى طبيعة النسيج المميز للشعب اللبناني.

مثّل ميثاق الجامعة العربية وخصوصاً لجهة سياسة الدفاع المشترك عنصراً مهماً في السياسة الدفاعية للدول الأعضاء ومنها لبنان، الذي عدّ هذا العنصر هو الثاني من عناصر السياسة الدفاعية اللبنانية.

٣- إنشاء دولة إسرائيل

كان لقرار إنشاء دولة إسرائيل في قلب العالم العربي الأثر الأبلغ في رسم وتوجيه السياسات الدفاعية العربية من عام ١٩٤٨ حتى اليوم.

لقد استدعى إنشاء إسرائيل لجوء البلدان العربية إلى إنشاء جيوش مقاتلة والبحث عن مصادر تسليحها.

وقد توجهت الأيديولوجية العربية والسياسة الإعلامية كلياً نحو هذا الهدف، وقسمت البلدان العربية بين دول مواجهة أو ما عرف في حينه بـ "دول الطوق" ومنها لبنان ودول المساندة وهي البلدان العربية البعيدة من الحدود الإسرائيلية باستثناء العراق، ومنها بلدان الخليج العربي والبلدان النفطية التي تولت دعم وتمويل الجيوش العربية في دول الطوق المحاذية. بيد أن لبنان وإن كان من دول الطوق أو البلدان المحاذية لإسرائيل، تمكن من تحييد نفسه فترة عن المواجهة معها، وإن كان هذا التحييد قد كلفه كثيراً في ما بعد.

إذاً، بنيت الاستراتيجيات الدفاعية العربية على مواجهة العدو الاسرائيلي وسخرت اقتصادات البلدان العربية لخدمة هذه المواجهة. وقد أدى ذلك إلى مواجهات وحروب بين إسرائيل والبلدان العربية، منها حروب شاملة كبيرة ومنها حروب صغيرة ومحدودة، وكان أولها عام ١٩٤٨ التي ترافقت مع انشاء دولة إسرائيل، ولا نبالغ إذا قلنا أن تأثيرات هذه الحرب كانت الأبلغ والأعظم في صناعة التاريخ العربي الحديث، على الرغم من أن الحروب التي تلت وبخاصة حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ كانت أعنف وأشمل وانطوت على أحداث وتأثيرات بالغة الدقة والحساسية في المستقبل العربي.

خاضت البلدان العربية ومعها لبنان حرب عام ١٩٤٨ وهي لا تزال حديثة الولادة ولا تملك جيوشاً حديثة، بل كان بعضها (الجيش الأردني) تحت قيادة ضابط انكليزي (غلوب باشا).

وكانت نتائج هذه الحرب على البلدان العربية كارثية. فقد نشأت دولة اسرائيل وأصبحت واقعاً معاشاً في منطقتنا، واعترف بها معظم الدول الفاعلة عالمياً وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي السابق وامتنعت الدول العربية عن الاعتراف بهذا الواقع.

بعد إنشاء دولة إسرائيل شعرت الجيوش العربية بالإهانة واتهمت الأنظمة العربية الحاكمة بالخيانة وبأنها لم توفر لها أسباب الانتصار على العدو، وبدأت سلسلة من الانقلابات العسكرية وبخاصة في سوريا ومصر والعراق، واندفعت الجيوش والقيادات العسكرية إلى تولي الحكم في هذه البلدان ولاحقاً في غيرها، مستغلة الهزيمة في الحرب وواعدة بتغيير الصورة والعمل على

توفير أسباب الانتصار على العدو، من هنا بدأ وضع السياسات الدفاعية المبنية أساساً على تسخير جميع موارد الدولة للمجهود الحربي والجيوش والأسلحة.

إلا أن لبنان خالفَ هذا الواقع ووقّع مع اسرائيل اتفاقية الهدنة في نهاية حرب عام ١٩٤٨، وكان هذا الاتفاق هو العنصر الثالث من عناصر الاستراتيجية الدفاعية في لبنان. وامتد العمل بهذا الاتفاق منذ توقيعه وحتى عام ١٩٦٩ تاريخ توقيع "اتفاقية القاهرة".

يمكن اختصار ما تقدم بأن السياسة الدفاعية في لبنان وحتى عام ١٩٦٩ بنيت على ثلاثة عناصر:

أ- مظلة دولية وبخاصة فرنسية.

ب- مظلة عربية من خلال ميثاق الجامعة العربية.

ج- اتفاقية الهدنة مع اسرائيل.

وتولى المحافظة على هذه الاستراتيجية الجيش اللبناني، الذي كان جيشاً نظامياً صغيراً منضبطاً بعيداً عن العقائدية. وقد حُظِّر على ضباطه وأفراده التعاطي في الشأن السياسي. الأمر الذي مكنّه من الابتعاد عن التجاذب السياسي على نقيض ما هو متبع في البلدان العربية الأخرى.

بعد إنشاء دولة إسرائيل شعرت الجيوش العربية بالإهانة واتهمت الأنظمة العربية الحاكمة بالخيانة وبأنها لم توفر لها أسباب الانتصار على العدو، وبدأت سلسلة من الانقلابات العسكرية وبخاصة في سوريا ومصر والعراق، واندفعت الجيوش والقيادات العسكرية إلى تولي الحكم في هذه البلدان ولاحقاً في غيرها، مستغلة الهزيمة في الحرب وواعدة بتغيير الصورة

ثانياً: التحولات في السياسة الدفاعية اللبنانية

١- اتفاق القاهرة

في أواخر الستينات بدأت المقاومة الفلسطينية المسلحة العمل من داخل الأراضي اللبنانية. وقامت بمناوشات وعمليات محدودة عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى قيام إسرائيل ببعض الأعمال الحربية والعسكرية داخل الأراضي اللبنانية، ودخول لبنان في مواجهة معها.

ومع تفاقم الوضع وبدء مواجهات بين الجيش اللبناني والقوى المسلحة الفلسطينية تداعى العرب إلى اجتماعات في القاهرة، نتج عنها ما سمي بـ "اتفاق القاهرة" بين لبنان والفلسطينيين بقيادة ياسر عرفات قائد حركة "فتح" كبرى الفصائل الفلسطينية وبرعاية الرئيس جمال عبد الناصر، وقد وقع الإتفاق عن الجانب اللبناني الرئيس شارل حلو، مستنداً إلى أحكام الدستور اللبناني ولا سيما المادة ٥٢ منه التي تمنحه هذه الصلاحية حينها، وقبل إدخال إصلاحات على الدستور اللبناني بموجب اتفاق الطائف.

أعطت هذه الاتفاقية المقاومة الفلسطينية حرية الحركة في قسم من الأرض اللبنانية (العرقوب) أو ما عرف بـ "بفتح لاند" لمواجهة العدو الإسرائيلي. وقد لاقت هذه الاتفاقية معارضة شديدة من قسم من الشعب اللبناني ولا سيما الطوائف المسيحية.

ألقت هذه الاتفاقية حجراً في المياه الراكدة للسياسة الدفاعية اللبنانية ومثلت نوعاً من الخروج عن ثوابت هذه السياسة، وكانت في الحقيقة نوعاً من الرد غير المباشر على تحييد لبنان عن الصراع العربي الإسرائيلي، إذ إن لبنان لم يشارك في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي أدت إلى هزيمة ساحقة للجيوش العربية أمام العدو الإسرائيلي، بيد أن ارتدادات هذه الهزيمة كانت كبيرة في العالم العربي وبخاصة في لبنان، حيث قامت التظاهرات في المناطق الإسلامية مطالبة بالخروج على الثوابت في السياسة الدفاعية اللبنانية ومشاركة البلدان العربية في مناهضة إسرائيل. ودعت إلى إدخال الجيوش العربية إلى لبنان وعد الحدود اللبنانية من ضمن خطوط المواجهة مع العدو.

وفي هذا الإطار أتت زيارة بعض القادة العسكريين العرب لهذه الحدود أمثال: علي علي عامر.

إذاً، كانت اتفاقية القاهرة عنصراً إضافياً ومتحولاً في عناصر السياسة الدفاعية اللبنانية، حيث دخل العنصر الفلسطيني بصورة مؤثرة جداً في هذه السياسة، الأمر الذي ترك آثاراً خطيرة في المجتمع اللبناني. وساهم في الحرب الأهلية التي استمرت خمس عشرة سنة.

استمر هذا العنصر على فعاليته حتى عام ١٩٨٢ تاريخ الاجتياح الاسرائيلي للأراضي اللبنانية ودخول عاصمة عربية أول مرة في تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية.

٢- أثر الاجتياح الإسرائيلي في السياسة الدفاعية اللبنانية

اجتاحت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ واحتلت عاصمته بيروت، وأُخرجت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. وانحسر الوجود المسلح الفلسطيني إلى داخل المخيمات وضعف التأثير القوي أو الأحادي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعصبها الأساسي حركة فتح. وتفرق المسلحون على قوى ومنظمات فلسطينية متعددة يتوزع ولائها بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. وانحسر تأثير هذه المنظمات نهائياً عن الحدود اللبنانية الاسرائيلية.

ترافق ذلك مع نشوء حزب جديد على الساحة اللبنانية سيكون له شأن كبير في السياسة الدفاعية اللبنانية، أعني به "حزب الله".

٣- القوات السورية في لبنان

دخلت القوات السورية إلى لبنان نتيجة الحرب الأهلية، ومع تفكك الجيش اللبناني بات الجيش السوري وبعض الميليشيات اللبنانية هي القوى المسلحة التي تتنازع السيطرة على الأراضي اللبنانية.

وخرجت قوات الردع العربية من لبنان. تاركة المهمة للقوات السورية التي أصبحت المهيمن الفعلي الوحيد على هذه الأراضي.

في ظل هذا المناخ تنامت القدرات العسكرية لحزب الله وأصبح الحزب الوحيد الذي سمح له بحمل السلاح ومقاومة الوجود الاسرائيلي في الأراضي اللبنانية، الذي تحول إلى جيش صغير في جنوب لبنان عرف بـ "الشريط الحدودي".

٤- حزب الله

أعيد بناء الجيش اللبناني بحسب بنود اتفاق الطائف، إلا أن وحداته افتقرت للأسلحة الحديثة والفاعلة، واقتصر دوره على مشاركة قوى الأمن الداخلي في حفظ الأمن داخل لبنان لمساعدة الدولة على بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني باستثناء الجنوب، حيث اتيحت حرية الحركة

فيه لحزب الله منفرداً، الذي أصبح على درجة كبيرة من القوة والتسلح.

مارس الجيش اللبناني مهمة المحافظة على الأمن في الداخل، وهيمنت القوات السورية على مجمل الأراضي اللبنانية باستثناء الجنوب، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في السياسة الدفاعية اللبنانية، إذ أصبح لبنان جبهة المواجهة الوحيدة مع إسرائيل.

ومع تصاعد ونمو قدرات حزب الله استطاع هذا الحزب برعاية الدولة اللبنانية والقوات السورية في لبنان من فرض "تفاهم نيسان" ١٩٩٥ على إسرائيل، وأصبح حزب الله طرفاً أساسياً في اتفاق شبه دولي في مواجهتها.

وتصاعدت مقاومة حزب الله بدعم قوي من الدولة اللبنانية عام ٢٠٠٠ حين أجبرت إسرائيل على مغادرة الأراضي اللبنانية نهائياً تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ باستثناء شريط صغير جداً في مزارع شبعا حيث تتنازع ملكيته كل من سوريا ولبنان.

وجرى ترسيم الخط الازرق من قبل الأمم المتحدة وأبقيت مزارع شبعا تحت وصاية القرار ٢٤٢ ولم تلحق بالقرار رقم ٤٢٥ بانتظار أن تبرز السلطة اللبنانية مستنداً يثبت ملكيتها لهذه الأراضي.

٥- خروج القوات السورية من لبنان

بعد خروج القوات الاسرائيلية من لبنان عام ٢٠٠٠، تكاثرت الدعوات إلى خروج الجيش السوري بدوره من لبنان، أو على الأقل تنفيذ اتفاق الطائف ولا سيما بند إعادة انتشار القوات السورية إلى البقاع. وكان أبرز هذه الدعوات البيان الصادر عن مجلس المطارنة الموارنة في لبنان عام ٢٠٠٠ .

من عام ٢٠٠٠ وحتى شباط/ فبراير ٢٠٠٥ تولت القوات السورية وحزب الله تنفيذ السياسة الدفاعية اللبنانية وأعطي الجيش اللبناني مهمة المحافظة على الأمن.

ونتيجة الخلافات السياسية الحادة بين الأطراف الفاعلين في الساحة اللبنانية، وتطور خلاف حاد جرى بين فريق من اللبنانيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وفريق آخر مؤيِّد من قبل السوريين، تفاقمت الأمور على نحو خطير، وأدت إلى اغتيال رفيق الحريري الذي يتمتع بتأييد محلي وإقليمي ودولي واسع.

أدى هذا الاغتيال إلى تأزيم الأمور وتوجهت أصابع الاتهام إلى خصمه الأساسي سوريا. وأدى الضغط الدولي الهائل على سوريا إلى خضوعها لمشيئة الإرادة الدولية، واضطرت إلى سحب قواتها بالكامل من الأراضي اللبنانية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ .

وأوكلت مهمة الدفاع إلى الجيش اللبناني الذي لم يكن مستعداً بعد، وفاجأته الأحداث وهو أساساً لم تسنح له الفرصة ولم تجرِ إعادة بنائه ليتولى مهماته منفرداً. إلا أنه نجح إلى حد كبير في ضبط الأوضاع والابتعاد عن الدخول في زواريب السياسة اللبنانية.

بعد اغتيال الحريري أصبحت الساحة اللبنانية تحت مسؤولية الجيش اللبناني بإستثناء قسم من الجنوب الذي تولى حزب الله مسؤولية الدفاع عنه منفرداً.

ونشير هنا إلى أن تعاقب الأحداث منذ اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ وحتى عام ٢٠٠٦ أدت إلى تجاوز اتفاقية الهدنة المبرمة عام ١٩٤٨ وعُدّت كأنها لم تكن.

وبالتالي، لم تعد الحدود الإسرائيلية اللبنانية تخضع عملياً لأحكام بنود هذا الاتفاق، وجرى خرقه من قبل المنظمات الفلسطينية تباعاً ومن قبل إسرائيل، ثم تلاشى هذا الاتفاق نهائياً مع انشاء الشريط الحدودي وتولت المقاومة اللبنانية عملية تحرير هذا الشريط.

بعد تحرير الجنوب اللبناني استمر الارتباط بين لبنان وقضية الشرق الأوسط من خلال سيطرت الجيش الإسرائيلي على مزارع شبعا، إلا أن الأمور رست في النهاية على وضع (ستاتيكو) معين أي حصر العمليات في منطقة المزارع المحتلة واحترام شبه كامل للخط الأزرق الذي أنشأته الأمم المتحدة.

٦- حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦

في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وحين كانت الأطراف اللبنانية تحاول من خلال طاولة الحوار المنعقدة في مجلس النواب ايجاد حلول للمشاكل التي نشأت عن انهيار السياسة السورية في لبنان وخروج قواتها منه والزلزال الذي أحدثه اغتيال رفيق الحريري. قام حزب الله بعملية عسكرية نوعية داخل الخط الأزرق وخارج منطقة المزارع المحتلة، الأمر الذي عدته إسرائيل خرقاً خطيراً للوضع الراهن آنف الذكر وخصوصاً أن هذه العملية أدت إلى خطف جنديين إسرائيليين وإلى قتل وجرح عدد آخر من الجنود الاسرائيليين.

عمدت إسرائيل إلى القيام بحرب شاملة على لبنان وأصاب الانتقام الإسرائيلي ليس منطقة الجنوب فقط، بل جميع الأراضي اللبنانية ونتج عنها تدمير هائل للبنى التحتية وخسائر مادية وبشرية كبيرة، وأدت إلى شرخ كبير بين الأطراف السياسيين اللبنانيين لا تزال تردداته تتوالى وقد تؤدي إلى نتائج مأسوية على مستقبل لبنان.

إن التوزيع الطائفي للشعب اللبناني وبالتالي التفاوت في الانتماء بين الغرب والشرق والتسوية التي قام عليها الاستقلال اللبناني، أي تخلي المسيحيين عن الانتماء إلى الأم الحنون فرنسا وتخلي المسلمين عن الاندماج في المحيط العربي المسلم. وبالتالي نشوء الصيغة اللبنانية أو ما يعرف بـ "الميثاق"، أدى بلبنان إلى تميزه وفرادته عن محيطه العربي وعدم التناغم الكلي مع السياسات العربية وبخاصة السياسية الدفاعية، الأمر الذي رفع عن لبنان عبء المشاركة في نفقات الحروب وإعداد الجيوش المقاتلة. وجرى بناء الجيش اللبناني على أسس أكاديمية نظامية كلاسيكية بعيدة كل البعد عن الأيديولوجيات والعقائد. وتحددت أهدافه في الدفاع عن الأراضي اللبنانية والمساعدة في حفظ الأمن والمشاركة في العروض العسكرية ولم تكن له عقيدة قتالية. ومن هنا نشأت مقولة أو مبدأ "قوة لبنان في ضعفه". وأنه بلد مسالم غير مقاتل وإن كان يمثل جزءاً من المحيط العربي إلا أن له بعض التمايز والفرادة.

نشوء الصيغة اللبنانية أو ما يعرف بـ "الميثاق"، أدى بلبنان إلى تميزه وفرادته عن محيطه العربي وعدم التناغم الكلي مع السياسات العربية وبخاصة السياسية الدفاعية، الأمر الذي رفع عن لبنان عبء المشاركة في نفقات الحروب وإعداد الجيوش المقاتلة

كما استند لبنان إلى مبدأ أساسي وهو الاحتماء بالامم المتحدة. والاعتماد على أصدقائه الغربيين وبخاصة الرعاية الخاصة من فرنسا. الأمر الذي حفظ له لفترة طويلة نوعاً من الاستقلال الذي أدى إلى ازدهار اقتصادي لافت في فترة الستينات وبداية السبعينات.

كما ابتعد لبنان عن سياسة المحاور العربية، ونأى بنفسه عن خلافاتها، بل مثّلَ نقطة التقاء لهذه الدول ولهذه المحاور.

إلا أن هذه المبادئ لم تحظ بالاحترام التام ولم يستطع لبنان أن يحافظ عليها. إذ أدت الأحداث الجسام التي شهدتها المنطقة والحروب العربية الاسرائيلية وصعود نجم المقاومة الفلسطينية إلى الإخلال بهذه المبادئ وطغيان العناصر الاقليمية والدولية على العناصر المحلية للسياسة الدفاعية، الأمر الذي أدى في ما بعد إلى تكلفة بشرية ومادية كبيرة جداً على الاقتصاد اللبناني، بحيث قيل أن لبنان دفع من اقتصاده وازدهاره ثمناً نتيجة فتح جبهة الجنوب في مواجهة إسرائيل بعد أن سكتت سائر الجبهات، أكثر مما لو كان شارك فعلاً في الحروب العربية الإسرائيلية.

ثالثاً: السياسة الدفاعية بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦

مثلت حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ مفصلاً بالغ الأهمية في التاريخ اللبناني الحديث، ومن العسير جداً الحكم على نتائجها وترددداتها وتأثيراتها المستقبلية، على الرغم من ما نشهده من موجة الاهتمام الدولي بلبنان.

١- العناصر المحلية والإقليمية والدولية المكونة للسياسة الدفاعية بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦

توقفت الحرب بقرار من مجلس الأمن الدولي حمل الرقم ١٧٠١، وأبرز بنوده تأليف قوة دولية كبيرة من خمسة عشر ألف جندي تنتشر في المنطقة الممتدة من جنوب نهر الليطاني حتى الخط الأزرق. وهي منطقة عمليات حزب الله.

وجاء في بنود القرار أن هذه القوات تعاون الجيش اللبناني في البر والبحر والجو على حفظ الأمن والحدود اللبنانية ومنع تدفق السلاح غير الشرعي إلى لبنان. وزودت هذه القوات بأسلحة نوعية وأساطيل مهمة.

إضافة إلى قرار الحكومة اللبنانية بنشر نحو خمسة عشر ألف جندي لبناني حتى الحدود اللبنانية، الأمر الذي لم يحدث منذ عام ١٩٧٣ وبذلك أصبحت المنطقة الحدودية في عهدة الأمم المتحدة والجيش اللبناني، وانكفأ عناصر حزب الله وأُبعدوا عن الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

على الرغم من أن حرب تموز أظهرت بوضوح أن حزب الله مثَّل العمود الفقري للمقاومة بوجه الاحتلال الاسرائيلي، إلا أن ذلك لا يعني اختفاء أو زوال العناصر الأخرى، وبخاصة الفصائل الفلسطينية الموالية لسوريا والتي أقامت لها معسكرات في منطقة قوسايا في البقاع على الحدود اللبنانية السورية وفي مرتفعات الناعمة، إضافة إلى تواجد كثيف لها في جزر أمنية وفي المخيمات الفلسطينية. بيد أنه لم يكن لها دور كبير في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، إنما كانت تقوم بين فترة وأخرى ببعض العمليات العسكرية التذكيرية بغرض خدمة أهداف سياسية للحكومة السورية أو لإيران من خلال حزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية.

ونشير إلى أن ميثاق الجامعة العربية والاتفاقات التي نجمت عنه هو العنصر الوحيد الذي لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر. فهو عنصر مغيّب أساساً، يظهر عندما تتأزم الأمور بصورة حادة، ويصب في خدمة العنصر الدولي بمعنى أن الدول الكبرى والفاعلة عالمياً حين كانت تتدخل لايجاد

حل لمشكلة لبنانية كبرى، كانت تدخل من باب الجامعة العربية أو بغطاء عربي. ولذلك يمكن عد هذا العنصر كعنصر احتياطي جاهز للاستعمال عند الحاجة ويدخل في غيبوبة تامة حين تنتفي حاجته.

٢- المتغيرات في مبادئ السياسة الدفاعية اللبنانية بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٠

إذا كانت السياسة الدفاعية اللبنانية قد قامت على مبدأ قوة لبنان في ضعفه من خلال جيش نظامي صغير كلاسيكي بعيد كل البعد عن العقائدية أو عن التدخل في السياسة، وإذا كانت هذه السياسة قد سادت في فترة ما بعد الاستقلال من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٩، وجاءت نتيجة توافق إرادات الطوائف اللبنانية والتنوع في الانتماءات والتسوية التي تم التوصل إليها بين المسيحيين والمسلمين أو ما يعرف بالميثاق، وإذا كانت هذه السياسة قد أدت إلى عدم مشاركة لبنان في الحروب العربية الاسرائيلية التي نشبت في تلك الفترة، ولم تصمد طويلاً بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان واتخاذها من خلال اتفاق القاهرة شرعية التواجد على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وبحيث أدخلت لبنان في حرب مستمرة مع إسرائيل، وأصبحت كل الحروب العربية تدار من الجنوب اللبناني، وتولى حزب الله مسؤولية الدفاع وتحرير الأجزاء المحتلة من الأراضي اللبنانية منفرداً من عام ١٩٨٢ وحتى تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

> **التطورات قد أدت إلى الانقضاض على المبدأ الأساسي في السياسة الدفاعية اللبنانية وتحويله من سياسة الضعف والابتعاد عن المشاركة إلى قلب المواجهة، بل إلى الساحة الوحيدة المواجهة للعدو الإسرائيلي**

إذا كان كل ذلك صحيحاً، فإن الصحيح أيضاً أن هذه التطورات قد أدت إلى الانقضاض على المبدأ الأساسي في السياسة الدفاعية اللبنانية وتحويله من سياسة الضعف والابتعاد عن المشاركة إلى قلب المواجهة، بل إلى الساحة الوحيدة المواجهة للعدو الإسرائيلي، فأصبحنا نسمع أن لبنان هو خط المواجهة الأول ويعلم العرب دروس في المواجهة، وأن المقاومة انتصرت على الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر. وما صنعه لبنان لم يصنعه العرب مجتمعين.

٣- انعكاسات حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على السياسة الدفاعية اللبنانية

من السابق لأوانه التكهن عن النتائج الكاملة لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على السياسة في لبنان وبخاصة على السياسة الدفاعية. إلا أنه من الواضح أن حرب تموز هي حرب بين حزب لبناني ودولة اسرائيل وأن الدولة اللبنانية كانت على هامش هذه الحرب، وشاركت فقط في تحمّل أعبائها والعمل على وقفها وإعادة إعمار ما هدمته هذه الحرب وتأمين التمويل اللازم لذلك. وعملت أثناء الحرب على إيواء مئات الآلاف من النازحين وتأمين العيش الكريم لهم.

إذاً، لم تكن الحكومة اللبنانية في أجواء هذه الحرب ولم يجرِ استشارتها بساعة الصفر وحجم هذه الحرب. وبالتالي، لم تتوقع ردّات الفعل التي جاءت كبيرة جداً وبالغة الكلفة على الاقتصاد اللبناني.

أدى ذلك إلى انقسام خطير في المجتمع اللبناني ما زلنا نجهل حتى الآن كيف سينتهي وكيف

سيتبلور، إلا أن الثابت الوحيد أن الجنوب اللبناني وحتى إشعار آخر أصبح في عهدة الجيش اللبناني وقوات الأمم المتحدة (اليونيفل)، الأمر الذي يعني أن الأمور اتجهت إلى خلاف ما كان يأمله الأطراف الذين أمسكوا لفترة طويلة بالورقة اللبنانية.

فقد جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ على خلاف ما كان يأمله هؤلاء، وبالتالي فإن القبول بهذا القرار كان من أجل التقاط الأنفاس فقط وقد بدأت سريعاً محاولات تقويض مفاعيل هذا القرار. في ضوء النجاح في ذلك ستتحدد أمور كثيرة وبخاصة السياسة الدفاعية المقبلة.

وحتى تنجلي الأمور يبقى أن لبنان دخل مرحلة تاريخية بالغة الخطورة سيتحدد في ضوئها مستقبله ومصيره.

خاتمة

لقد بنيت السياسة الدفاعية اللبنانية كما رأينا على عناصر دولية واقليمية ومحلية متعددة، واتسمت بمبادئ متغيرة ومتحولة من فترة إلى فترة ارتبطت دائماً بقوة أو طغيان أحد هذه العناصر. إلا أنه يمكن القول إن في كل السياسات ثوابت ومتحولات. وأن العناصر التي تكلمنا عنها هي من الثوابت في السياسة الدفاعية اللبنانية، والمتحول كان طغيان أحد هذه العناصر في فترة من الفترات على حساب العناصر الأخرى. أو اتحاد عنصر أو أكثر على حساب عناصر أخرى.

وجاءت الاتفاقات والمعاهدات الدفاعية التي وقعها لبنان مع الأطراف الأخرى انعكاساً لهذا الواقع ولهذه الثوابت والتحولات.

وأن مآل الأمور في هذه الفترة أسفر عن طغيان كبير للعنصر الدولي من خلال القرار رقم ١٧٠١ وقوات الأمم المتحدة المتواجدة حالياً في جنوب الليطاني والأساطيل الدولية في المياه الإقليمية اللبنانية. وكذلك أسفر عن إعادة الاعتبار للجيش اللبناني وانتشار قوة منه في منطقة عمليات الأمم المتحدة. وانتشار عناصر أخرى على الحدود اللبنانية السورية، والأهم من ذلك كله هو تكليف الجيش اللبناني للمرة الأولى بالمحافظة على الحدود الدولية اللبنانية.

كما أن العنصر الدولي تفعّل من خلال اعادة الاعتبار إلى اتفاقية الهدنة التي جرت عام ١٩٤٨، فهل هي مقدمة إلى العمل على تحييد لبنان مجدداً عن الصراع العربي الاسرائيلي؟ وهل ينجح المجتمع الدولي في ذلك؟ تلك هي الاشكالية الكبرى التي تطرحها التطورات الأخيرة في لبنان بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ .

إلا أن الأحداث في لبنان عودتنا على توقع المفاجآت في فترات زمنية متقاربة. كما أن المجتمع الدولي وبخاصة الدول الكبرى تبقى أسيرة لمصالحها. وفي المفهوم المعاصر تبنى السياسات على المصالح وليس على المبادئ.

أديب نعمة (*)

نحو دور فاعل للبحث العلمي من أجل طرح سياسات بديلة

مقدمة

يبدو السؤال سهلاً للوهلة الأولى، وبدوره يبدو الجواب بديهياً: فهل من شك في أن البحث العلمي لا غنى عنه من أجل رسم سياسات ناجحة تفتح آفاق المستقبل؟! وهل من شك أيضاً أن السياسة السائدة تاريخياً في لبنان، بعيدة كل البعد عن البحث العلمي وتجافي العلم كل مجافاة؟!

قد تدفع مثل هذه السهولة والبداهة الباحث إلى الاسترخاء وإلى نوع من الكسل الفكري في تناول هذا الموضوع الذي يستبطن ويستدرج جواباً معلوماً ومرغوباً به من قبل القارئ – المواطن. بيد أن مثل هذا المسار لا ينتج معرفة، بقدر ما يؤكد "معرفة" موجودة بصورة مسبقة في الأذهان، وهي لذلك موضع شك ومساءلة لجهة طبيعة "المعرفة" التي تتضمنها ومستواها.

ولكن، إذا كان موضوع هذه الدراسة هو دور البحث العلمي في رسم السياسات، فحري بنا أن نلتزم مناهج البحث العلمي في تناول الموضوع نفسه، ولا سيما أن نعتمد مقاربة متحررة من الأفكار المسبقة والتسليم بالبديهيات. إن المسار الموصل إلى اليقين – النسبي بالضرورة – يبدأ بالشك العلمي، وبمساءلة الأسس التي يقوم عليها المنطق الداخلي للإشكالية المطروحة وفرضياتها الضمنية، وصولاً إلى إعادة تثبيتها أو نقدها أو نقضها.

أولاً: الإشكالية الظاهرة في الحالة اللبنانية: الإنفصال بين العلم والسياسة

يستدرجنا سياق الموضوع المطروح وإطاره العام إلى جواب جاهز ومعلوم. فالإطار العام هو السعي لنهضة لبنانية تقترن بمعرفة اكتشاف الفرص المتاحة وتحديد التحديات والعوائق، ثم تجاوزها لتحقيق النهضة المطلوبة. واكتشاف الفرص والتحديات يتطلب الاستناد إلى المعرفة والعلم، وبالتالي اللجوء الكثيف إلى البحث العلمي من أجل رسم السياسات البديلة التي بإمكانها

(*) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحدة معلومات التنمية للدول العربية.

فتح آفاق جديدة أمام لبنان، تمكنه أولاً من الخروج من واقع أزمته الحالية المتعددة الأبعاد، وتوجهه نحو خيارات مستقبلية مفتوحة تحقق مستويات أعلى من الاستقرار والنمو والتنمية.

وفي هذا السياق، غنيٌ عن البيان ان تقاليد العمل العام في لبنان، ولا سيما في دائرته السياسية، بعيدة عن العلم والبحث العلمي الموضوعي في كل ما يتعلق بإدارة الشأن العام ورسم السياسات. لا بل يمثّل لبنان حالة فريدة من نوعها في درجة خوفها من الأرقام والإحصاءات ومن الأساليب العلمية. ألسنا البلد الوحيد ربما الذي لم يجرِ تعداداً سكانياً منذ عام ١٩٣٢، مع ما لذلك من تبعات تتمثل في تناقض تقديرات عدد السكان التي تراوحت في أواسط التسعينات بين ٣,٢ مليون نسمة عام ١٩٩٥ بحسب مسح وزارة الشؤون الاجتماعية ونحو ٤ ملايين نسمة عام ١٩٩٦ بحسب إدارة الإحصاء المركزي!؟ ثم لنكتشف مجدداً أن عدد السكان قدر بنحو ٣,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٤ بحسب إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً!؟[1]

إن الاختلاف في هذا الرقم الوحيد، ولكن الأساسي، يؤدي إلى سلسلة لا تنتهي من اختلالات يشكو منها الباحثون والخبراء ولا سيما الاقتصاديون منهم. فكيف يمكن تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي التي تحسب على أساس عدد السكان؟ وكيف يمكن تحديد قيمة الناتج المحلي القائم، وقيمة الناتج الوطني القائم، في ظل ثغرات كبيرة في الحسابات الوطنية وفي القدرة على رصد حركة السلع والخدمات والرساميل بالدقة الكافية؟

أما أسباب الجفاء بين السياسة والعلم في لبنان فكثيرة. لكن يكمن أساسها في طبيعة الدولة التي تقوم على نظام من المحاصصة الطائفية والمحسوبية التي تمثّل مصدراً للفساد، وتؤدي إلى الاستغناء عن القواعد العلمية الموضوعية في رسم السياسات والأداء وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العام، واستخدام الدولة وأجهزتها لتحقيق منافع ومصالح فئوية وشخصية

أما أسباب هذا الجفاء بين السياسة والعلم في لبنان فكثيرة. لكن يكمن أساسها في طبيعة الدولة التي تقوم على نظام من المحاصصة الطائفية والمحسوبية التي تمثّل مصدراً للفساد، وتؤدي إلى الاستغناء عن القواعد العلمية الموضوعية في رسم السياسات والأداء وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العام، واستخدام الدولة وأجهزتها لتحقيق منافع ومصالح فئوية وشخصية.

ولكن المسألة تكمن في تحديد السبب العميق لهذا الوضع. فهل يعود الأمر إلى أداء شخصي للسياسيين والموظفين – وإن كان معمماً – يتحدد على المستوى السلوكي والأخلاقي وغالباً ما يوضع ضمن خانة الفساد، أم أن الأمر أكثر عمقاً ويتجاوز في طبيعته تعريف الظاهرة الفردية دون أن يلغيها إلى ظاهرة اجتماعية (بالمعنى السوسيولوجي الذي يفيد معنى الوجود الموضوعي الذي يسبق ويحدد ويؤطر سلوك الأفراد)؟ وبهذا المعنى الأخير، يبدو البحث العلمي أسلوباً غير متناسب مع الخصائص السائدة تاريخاً للدولة اللبنانية وطريقة عملها، أكثر مما يبدو أمراً مرتبطاً بالأفراد، وهو أمر مرتبط بالتالي بطبيعتها لا بفسادها!!

---

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة، **مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن** (بيروت: الوزارة، ١٩٩٦)؛ إدارة الإحصاء المركزي، **الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧** (بيروت: الإدارة، ١٩٩٨) ووزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الأوضاع المعيشية للأسر، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤** (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٦).

ولكن، قبل الاسترسال في هذا الاتجاه، لا بد من التساؤل: هل حقاً أن السياسات الراهنة – وحتى خلال الحقبة السابقة – لا تستند إلى المعرفة العلمية ولا تستخدم طرائق البحث العلمي، كما يميل الرأي الشعبي السائد إلى الاعتقاد؟

ثانياً: العلم والبحث العلمي في الاجتماع السياسي

العلاقة بين العلم والسياسة ملتبسة دائماً، لا بل ثمة ميل غالب إلى ترجيح صفة التنابذ عليها. فالسياسية مقترنة بالأيديولوجيا، وهذه الأخيرة تعرف أحياناً كثيرة بوصفها انحرافاً عن العلم والموضوعية إن لم نقل نقيضاً لهما، بسبب غرضيتها وخدمتها لأهداف سياسية تجعلها تفقد صفة الموضوعية والحيادية في التعامل مع الوقائع، وهو ما يعد الأساس الذي يقوم عليه العلم والمنهج العلمي. لذلك يقود هذا الفصل القاطع بين العلم والأيديولوجيا إلى التساؤل عن صحة الاعتقاد بإمكانية بناء خيارات سياسية على أساس العلم المتسم بالموضوعية والحياد والحقيقة (وربما بدا الجمع بين العلم والسياسة حلفاً منطقياً!؟).

إلا إننا لا نشارك القائلين بهذه الثنائية التبسيطية (العلم/ الحقيقة والأيديولوجيا/ الوهم أو الحقيقة المشوهة). كما إننا نعتقد أن تصنيف العلوم إلى صحيحة كعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء ...الخ، تمتاز بالدقة، وبين علوم غير صحيحة تنتمي إليها عائلة العلوم الاجتماعية كلها وهي علوم غير دقيقة واحتمالية، هو بدوره تبسيط لا ينسجم مع مستوى التطور والتعقيد الذي بلغته العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء، والذي قلّص الهوّة إلى حد كبير بين الأجوبة الدقيقة من جهة، والأجوبة الاحتمالية من جهة أخرى. ولا يوجد اليوم جواب واحد ووحيد على أي سؤال حقيقي من الأسئلة التي يواجهها الإنسان والمجتمع، وينطبق هذا الأمر على العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء. ولا يعود ذلك إلى قصور في مستوى تطور العلوم وثغرات في مناهجها، بل يعود إلى تطورها تحديداً وإلى تحسن قدرتها على النفاذ إلى طبيعة هذا العالم وحقائقه المركبة والمتعددة الأبعاد.

إن السياق الطبيعي الذي سارت وفقه العلوم الطبيعية قد تطور من الجواب الأحادي الحاسم نحو القبول بالاحتمالات وبهوامش الخطأ واللاتحديد وبتعدد الإجابات منذ وضع نظرية النسبية والفيزياء الكمية والرياضيات غير الاقليدية، الأمر الذي جعلها تقترب من العلوم الاجتماعية. أما بعض التيارات المتحركة اليوم في حقل العلوم الاجتماعية والتنمية، والتي تبالغ في سعيها لتقديم جواب موضوعي واحد للمشكلات الاجتماعية والتنموية التي تواجهها مجتمعاتنا على طريقة العلوم الدقيقة وفق فهمها التقليدي، فهو سعي في اتجاه خاطئ تماماً، وسعي فاشل مسبقاً للبحث عن حل تبسيطي مريح لمسائل بالغة التعقيد، وسعي فاشل لاختزال التعدد غير القابل للاختزال، انسياقاً وراء سر البحث عن حل أوحد أو وصفة وحيدة مستحيلة استحالة البحث عن "حجر الفلاسفة" في القرون الوسطى.

أما علاقة ذلك بموضوعنا فتكمن مرة أخرى في ما يمكن أن يستدرجنا إليها السؤال

من التسليم بمنطق ضمني يحتمله، ويجد مشروعيته في وعي سائد في أوساط واسعة. فالبحث في العلاقة بين البحث العلمي ورسم سياسات بديلة، لا يتعلق هنا بمشروع إنشائي مثل تشييد بناء أو ترميم جسر، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بناءً على خبرات ودراسات لمهندسين مختصين وباعتماد قواعد علمية مختبرة، وإلا يستحيل تنفيذ المشروع، كما إنه لا يتعلق بالدرجة الأولى بمشروع اقتصادي يتولى صاحبه القيام بدراسات جدوى اقتصادية من أجل تقدير قابلية مشروعه لتحقيق الربح وفرص النجاح والاستمرار، وهذا أيضاً نوع ثانٍ من البحث العلمي البسيط نسبياً وان كان يتضمن عناصر احتمالية أكثر من الأعمال الهندسية.

لا يتعلق الأمر إذن بهذا النوع من المسائل، بل يتجاوزها إلى مستوى نوعي آخر يتعلق برسم السياسات التي تحدد الإطار العام الناظم لحياة المجتمع وأنشطته في مجالات بالغة الأهمية بالنسبة إلى استمراره وازدهاره. ولكن غالباً ما يكون المقصود بعداً محدداً من أبعاد الوجود المجتمعي هو الاقتصاد. فالسؤال عن علاقة البحث العلمي برسم سياسات بديلة يحيل بالدرجة الأولى إلى السياسات الاقتصادية البديلة، وحتى السياسات التنموية تفهم بالدرجة الأولى من منظور اقتصادي هو الأساس تضاف إليه منظورات أخرى بيئية أو اجتماعية...الخ. لذلك يكون السؤال الضمني الذي يشغل بال من يطرحه هو التالي: نحو دور فعلي للبحث العلمي (الاقتصادي) في رسم سياسات اقتصادية بديلة في لبنان.

ما يسوغ مثل هذا التفسير هو ما نراه كل يوم في وسائل الإعلام التي كلما أرادت أن تبحث في مستقبل لبنان والمخاطر المحدقة به وفي الفرص والتحديات، نراها تستضيف خبراء الاقتصاد، وتكاد تحصر مناقشاتها العلمية في مجال الاقتصاد حصراً. ويقابل هذه الملامح "العلمية" للبرامج الاقتصادية، ما نراه من كلام غير مضبوط وذاتي واتهامي في الخطاب السياسي السائد وفي برامج الحوار السياسي التي تقدم صورة للسياسة محكومة بالكامل بالرؤى الذاتية للشخص المعني، وبتأويله الخاص للوقائع، وبانتقائية كبيرة في اختيار الأحداث التي يبني عليها التحليل، وبمخالفة شبه كاملة للخصم السياسي. وفي كل ذلك يخاطب السياسي عموماً جمهوره فقط من خلال محاججة الخصم، وهي مخاطبة عاطفية مبنية على الاستثمار في المشاعر والانفعالات، وفي التعبئة التراكمية والوعي الزائف المتكون لدى الأنصار والمحازبين بما يعيد إنتاج الولاء. وفي هذه الصورة لا مكان للعلم كما يبدو للوهلة الأولى على الأقل، الأمر الذي يرسخ ثنائية "العلم - الاقتصاد من جهة، والأيديولوجيا والمصلحة - السياسة" جهة ثانية.

إن المذاهب الاقتصادية الاختزالية الرائجة في ظل العولمة النيوليبرالية تسعى لتقديم نفسها بصفتها علماً دقيقاً يختلف عن غيره من العلوم الاجتماعية ويتفوق عليها في دقة مناهجه ووسائل بحثه وموضوعية الحلول والنتائج التي يتوصل إليها. وهو سيد الأرقام والإحصاءات والإسقاطات والنماذج التحليلية القادرة على توقع اتجاهات تطور البلاد واقتصادها، وتحديد السياسات الواجب اتباعها على نحو علمي ومحايد.

إلا إن مثل هذا الاعتقاد هو وهم أيديولوجي كغيره مما سبقه من نظرات تبسيطية. ويتطلب معالجة هذا الوهم معالجة مزدوجة: الأولى، هي عدم الاقتصار على الدائرة الاقتصادية وحدها، وبالتالي ضرورة لحظ الأبعاد الأخرى للوجود والحراك الاجتماعيين

على المستويين الفردي والجمعي، الأمر الذي يحيل إلى جملة من العلوم الاجتماعية التي لا مجال للتفضيل في ما بينها بدءاً من علم الاجتماع (السوسيولوجيا) إلى علم السياسة والقانون والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي والفردي...الخ، مروراً بالاقتصاد السياسي والتقني. فهذا التعدد هو الكفيل بالسماح بالاقتراب من حقيقة الوجود المجتمعي في كليته غير القابلة للتجزئة، ويتيح تكوّن معرفة دينامية تفاعلية بطبيعتها بحكم موازاتها للواقع المركب والمتحرك باستمرار. والتصويب الثاني المطلوب، هو تلافي التعامل الاختزالي مع أي علم من العلوم الاجتماعية، بحيث تهمل أبعاد أساسية فيه، ولا سيما تاريخه كعلم وإطاره النظري والمفاهيمي، فيجري التركيز على الجوانب التقنية البحت أو على صيغة تبسيطية ومؤدلجة من صيغه. ولعل المثال الأبرز على هذا التعامل هو بعض الصيغ "الاقتصادوية" الرائجة، التي تهمل كلياً الاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة فهم تقنوي للاقتصاد يختصره في معادلات رياضية وتقنيات جزئية هي أقرب إلى الوهم العلموي منه إلى العلم الحقيقي.

نخلص إلى القول، أنه عندما نتحدث عن علاقة البحث العلمي في رسم السياسات "البديلة"، فإن ذلك يشمل البحث في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والقانون والإدارة والتاريخ وغيرها من أوجه الحياة المجتمعية.

ثالثاً: البحث العلمي والسياسات البديلة

بالانتقال من المستوى التجريدي للعلاقة بين العلم والسياسة إلى المستوى العملي، فإن السؤال المطروح يتعلق بعلاقة البحث العلمي برسم السياسات البديلة، وهو سؤال عملي بإمتياز ومتميز عن علاقة العلم بالسياسة. ونقطة الانطلاق هنا هي موقف مسبق ضمني يضع هدفاً أمام البحث هو التوصل إلى رسم سياسات "بديلة" للسياسات المعتمدة راهناً، والتي يفترض منطق السؤال نفسه انه لم يجرِ صوغها باستخدام أساليب البحث العلمي. واستطراداً، فإن الاستعانة بالبحث العلمي في عملية صوغ السياسات من شأنه أن يؤدي إلى خيارات سياسية أخرى غير تلك القائمة الآن.

وثمة اختلاف بين اعتماد سياسات علمية – أي مستندة إلى العلم وتتصف بالموضوعية والابتعاد عن الانحياز السياسي لمصلحة فئة اجتماعية معينة ولاسيما الفئة صاحبة القرار في وضع السياسات – وبين الاعتماد على البحث العلمي في رسم السياسات. ففي هذه الحالة الأخيرة هناك استخدام نفعي لأساليب البحث العلمي بهدف التوصل إلى معرفة أفضل للواقع والديناميات التي تحركه واتجاهات تطوره، دون أن يعني ذلك أن الجهة التي تستخدم البحث العلمي سوف تتبنى بالضرورة خيارات موضوعية ومحايدة سياسياً. ولدينا في التاريخ الحديث والمعاصر أمثلة كثيرة جداً على استخدام المناهج العملية والعلوم لأغراض

ومن حيث المبدأ، فإن الرقم الخام ليس بذاته مصدر معرفة ما لم يتولَّ أصحاب اختصاص قراءته واستنطاقه وتحويله إلى مؤشر أو معلومة تستخدم في سياق تحليلي ينتج المعرفة اللازمة والقابلة للاستخدام من قبل صانعي القرار في رسم السياسات

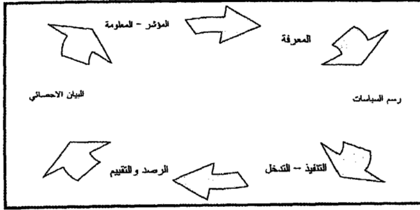
سياسية بحتة، ولعل أبرزها العلاقة الوطيدة بين الأنتروبولوجيا والاستعمار، إذ كانت دراسة شعوب المستعمرات دراسة علمية صارمة ووفق مناهج أحدثت تغييراً ثورياً في العلوم الاجتماعية، مقدمة لا بد منها للتمكن من حكم هذه المجتمعات والشعوب والسيطرة على بناها الاجتماعية والثقافية وتفكيكها والهيمنة عليها. لذلك، لا يمكن التسليم بوجود علاقة بسيطة وأخلاقية ومكتفية بذاتها بين البحث العلمي ورسم السياسات. وفق الصيغة التي نقترحها، البحث العلمي هو أداة من أدوات رسم السياسات لا تؤثر بالضرورة على مضمون هذه الأخيرة ولا على استراتيجاته وخياراته الأساسية. والأرجح، أن تكون الأهداف والخيارات قد حددت مسبقاً في سياق عملية بلورة المصالح الخاصة والجماعية للقوى الاجتماعية السياسية المتواجهة في المجتمع، والتي لا تحتاج إلى البحث العلمي إلا في طور لاحق من أجل تحديد الصيغ المثلى والقابلة للتنفيذ لتحقيق هذه المصالح. إن البحث العلمي بهذا المعنى لا يساهم في تحديد الخيارات الأساسية للسياسات المعتمدة، بقدر ما يساهم لاحقاً في تحديد صيغها التنفيذية. إن البحث العلمي هنا هو خادم للسياسة وليس شريكاً أو موجهاً لها.

١- وهم الأرقام والبيانات الإحصائية

عندما يطرح على أي من المشاركين في رسم السياسات في لبنان ضرورة أن يعتمد طرائق علمية، يسارع إلى المطالبة بتزويده بالأرقام والإحصاءات الضرورية للقيام بعمله، والتي هي في أغلب الأحيان غير متوافرة أو أن نوعيتها مشكوك بها. ولهذه المطالبة وجهان أولهما محق: فالبيانات الإحصائية المتاحة هي أقل من المطلوب؛ وثانيهما غير محق: إذ إن البيانات المتاحة هي أكثر مما يستخدمه صانعو السياسات. وهذا يعني إما أنهم لا يعرفون بوجود هذه الإحصاءات أو لا يعرفون كيفية استخدامها، أو أنهم لا يشعرون بحاجة إلى استخدامها في عملهم. والأرجح أن الأمر مزيج من هذه العناصر كلها.

ثمة مسافة طويلة بين انتاج الرقم ورسم السياسات وتنفيذها، مسافة تتطلب استخدام العقل الفردي والجمعي، وتتطلب استخدام آليات حوار وتفاعل بين مجموعات المصالح المتقابلة

يبدو كأن للرقم قدرة سحرية على تقديم الإجابات والحلول لكل الأسئلة. فهل يكفي أن نقدم الرقم (في صورة بيان إحصائي (Data) لمن يتخذ القرار السياسي لكي يكون هذا الأخير قادراً على استخدامه؟! إن واقع عدم مقدرة هؤلاء على استخدام الكثير من البيانات المتاحة في لبنان يؤكد عكس ذلك تماماً. ومن حيث المبدأ، فإن الرقم الخام ليس بذاته مصدر معرفة ما لم يتولَّ أصحاب اختصاص قراءته واستنطاقه وتحويله إلى مؤشر أو معلومة تستخدم في سياق تحليلي ينتج المعرفة اللازمة والقابلة للاستخدام من قبل صانعي القرار في رسم السياسات. ثمة مسافة طويلة بين انتاج الرقم ورسم السياسات وتنفيذها، مسافة تتطلب استخدام العقل الفردي والجمعي، وتتطلب استخدام آليات حوار وتفاعل بين مجموعات المصالح المتقابلة. ويجب التأكيد أن الحوار والتفاعل لا بل الصراع بين مجموعات المصالح المتقابلة "هو آلية معرفية ضرورية" من أجل إنتاج حل متوازن وموضوعي يعبر عن تعدد المصالح والأبعاد في المسائل الرئيسية قبل الثانوية.



في المراحل الأولى التي تتعلق بإنتاج البيانات واستخلاص المؤشرات والقيام بالتحليل الأولي، يكون الدور الراجح لأصحاب الخبرات الفنية الذين يتولون تحويل المعطيات الخام إلى مؤشرات ومعلومات تحمل دلالات محددة ومفيدة من أجل فهم الواقع. الطور الثاني الذي يتعلق بتحويل المعلومات والمؤشرات إلى معرفة فعلية واستخدامها في رسم السياسات، يتطلب دخول شركاء جدد في العملية المعرفية إلى جانب الخبراء الفنيين، لا بل إن الدور الراجح ينتقل إلى أصحاب القدرات التحليلية من الاختصاصات المتنوعة، والأكاديميين وواضعي السياسات ومجموعات المصالح المختلفة ذات العلاقة بالموضوع المعين. أما وسائل العمل، فتتراوح بين البحث العلمي الأكاديمي والتمازج بين وجهات النظر والمصالح المختلفة للشركاء، مروراً بالأهداف التي غالباً ما تحدد وجهتها العامة مسبقاً ارتباطاً بتوازن القوى الاجتماعي - السياسي الذي يحدد الإطار العام الاستراتيجي لوجهة تطور البلاد. أما الطور الثالث المتعلق بتنفيذ السياسات ورصد آثارها والتصحيح، فهو يتطلب اعتماد طرائق وخبرات فنية تطبيقية أيضاً، وكذلك إشراك الناشطين في الميدان ومجموعات المصالح وأجهزة الدولة بوصفها إدارة في رصد التنفيذ وتقويم الأداء واقتراح التصحيحات اللازمة.

إن البحث العملي وطرائقه بالمعني المباشر للكلمة، حاضر في كل المراحل كما هو مبين. لكن يجب التأكيد مرة أخرى بأنه ليس الطريقة الوحيدة التي يجب الاستناد إليها، وبأن ليس له بالضرورة الدور الحاسم عندما يتعلق الأمر بالتخطيط ورسم السياسات وتحديد الأهداف العامة، كما هو بالنسبة إلى التنفيذ. وسبب ذلك أن عملية رسم السياسات كما أشرنا هي مسألة عملانية وغائية بطبيعتها.

٢- رسم السياسات استناداً إلى الأدلة

لقد تنبهت المقاربة التنموية التي تعتمدها الأمم المتحدة إلى هذه المسألة. لذلك نجد أن المصطلحات التي تستخدمها تحاول التعبير عن هذه الخاصية الجوهرية في عملية رسم السياسات والتي تميزها عن مسار البحث الأكاديمي أو العلمي البحت. إن منظومة الأمم المتحدة تتحدث عن ما تسميه "عملية رسم السياسات القائمة على الأدلة" Evidence Based Policy Making، وعن " إدرة السياسات أو تقييمها من خلال النتائج المحققة" Result Based

Management or Evaluation. هذه المفاهيم ذات طابع عملي واضح، وهي تهدف إلى تقليص مخاطر الانحياز والذاتية في رسم السياسات وفي إدارة البرامج وتقويمها من خلال اعتمادها على الأدلة والنتائج المحققة التي تعد نسبياً - معياراً موضوعياً ومحايداً، دون الوقوع في "العلموية" ودون الاقتصار على التحليل النظري المجرد.

إن القول بإدارة السياسات والبرامج وتقويمها استناداً إلى النتائج يعني "الاستناد إلى التجربة والوقائع، والقيام بعمليات المتابعة والتقويم بصورة دورية ومنتظمة. كما يعني من ناحية أخرى أن المناهج المتبعة والسياسات والتقنيات المستخدمة يجب أن تكون مرتبطة بنتائج قابلة للقياس"(٢). أما رسم السياسات المستند إلى الأدلة فهو "يحيل إلى ذلك المسار في رسم السياسات حيث تقدم المساعدة لصانعي السياسات من أجل التخطيط بناءً على أفضل إطلاع ممكن على ما هو متاح من معلومات، ووضع هذه المعلومات في رسم السياسات. أما الأدلة فهي يمكن أن تشمل الإحصاءات والبحوث الأكاديمية، والقياس على التجربة التاريخية المحققة، وتقويم السياسات المطبقة ونتائجها، والإفادة من التجارب الناجحة واستخلاص دروسها"(٣).

ونشير هنا إلى أن ما يعد أدلة يمكن استخدامها في رسم السياسات (وهو ما أتى على سبيل المثال لا الحصر) يشمل إلى جانب البيانات الإحصائية والأرقام المصادر الأخرى الرئيسية للمعرفة ولا سيما ما له طابع تحليلي. وهذا يسمح بالقيام بالخيارات المناسبة بما في ذلك اختيار الأرقام والتعامل معها، وهي التي قد تكون متباينة أو متناقضة أحياناً.

من جهة أولى، إن وجود إطار تشاركي يتوافر فيه الحد الأدنى من التوازن هو شرط مسبق لنجاح الحوار الموضوعي المستند إلى الأدلة والنتائج؛ ومن جهة ثانية إن استخدام الأدلة ودلالات النتائج المحققة على نحو ذكي وفعال، من شأنه أن يساعد على تعزيز آليات الحوار الموضوعي ويزيد من فرص التوصل إلى سياسات أكثر توازناً

واللافت للنظر أيضاً أن الأدلة والنتائج وثيقة الارتباط بالأهداف الموضوعة للسياسات أو البرامج، والتي تمثّل الإطار المرجعي للتقويم. أي أن هذه المقاربة لا تحاول إنكار الطابع الهادف والغائي والانحياز الأصلي للسياسات النابع من المصالح، إلا أنها تحاول تقليص الانحياز الأصلي هذا من خلال اقتراحها آلية تشاركية في رسم السياسات، تضمن إشراك مجموعات المصالح المختلفة ضمن إطار يتحقق فيه الحد الأدنى الضروري من التوازن في ما بينها. وثمة علاقة تبادلية بين الإثنين: من جهة أولى، إن وجود إطار تشاركي يتوافر فيه الحد الأدنى من التوازن هو شرط مسبق لنجاح الحوار الموضوعي المستند إلى الأدلة والنتائج؛ ومن جهة ثانية إن استخدام الأدلة ودلالات النتائج المحققة على نحو ذكي وفعال، من شأنه أن يساعد على تعزيز آليات الحوار الموضوعي ويزيد من فرص التوصل إلى سياسات أكثر توازناً.

(٢) UNDP, *How to Guide to MDG-Based National Development Strategies* (New York: UNDP, 2005).

(٣) المصدر نفسه.

٣- مثال من الاقتصاد: لبنان الستينات والسبعينات

في الفترة الممتدة بين الاستقلال واندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، لم يكن هناك تركيز كبير على دور البحث العلمي في تحديد التوجهات الاقتصادية الوطنية، أو على الأقل لم نسمع أن السياسيين اللبنانيين وحتى رجال الأعمال كانوا شديدي الشغف بإنشاء مراكز الأبحاث واستقدام الخبراء من أجل نصحهم، ما عدا بعض الأساسيات التي لا تقارن بمستوى التفرع والتفصيل وبمستوى التخصص والتعمق السائد حالياً. ولكن إذا اعتمدنا مبدأ تقويم السياسات والخيارات بناءً على نتائجها الفعلية، فسنجد أن الاقتصاد اللبناني حقق في هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة ومستقرة، وكان السياسيون ورجال الأعمال يتخذون قرارات تحقق المنفعة والنتائج المرجوة بوجه عام. ولا يمكن الافتراض أن صانعي القرار هؤلاء لم يتمتعوا بأي حس علمي أو لم يعتمدوا طرائق علمية في اتخاذ قراراتهم، ولكن مجمل البيئة المعرفية والاقتصادية في تلك المرحلة كانت أقل تعقيداً مما هي عليه الآن.

فعلى الصعيد الداخلي كان مستوى التطور الاجتماعي والعلائقي بما في ذلك ضمن مجال العمل، بسيطاً نسبياً. كما أن عدد العوامل المتدخلة في تحديد الخيارات الوطنية، ومستوى تداخل العوامل الوطنية مع العوامل الإقليمية والدولية (نتحدث عن الاقتصاد هنا) هي أقل بما لا يقاس عما هي عليه في ظل العولمة الراهنة. إن العولمة ودورها الحاسم العابر للحدود الوطنية، تمثّل عنصراً حاسماً، إن لم نقل العنصر الأكثر أهمية، الذي يرسم الإطار الذي تشتغل فيه الاقتصادات الوطنية.

وبهذا المعنى، فإن رجال الأعمال والسياسيين التقليديين في الحقبة الممتدة بين الاستقلال وعام ١٩٧٥، كان بإمكانهم الاستناد إلى معطيات إحصائية و"علمية" محدودة، وتطويعها بصورة فعّالة في نظام تحليلي شخصي أو جمعي من أجل إنتاج خياراتهم وحلولهم التي كانت تتسم من الناحية العملية بدرجة مقبولة من القابلية للحياة، كما تبين من خلال التجربة التاريخية.

لقد كانت الممارسة التاريخية الاجتماعية (Praxis)، الفردية والجمعية، هي الإطار الأكثر أهمية في رسم السياسات، ولم يكن لدى هؤلاء الحاجة الماسة لدفق لا ينتهي من الأرقام والبيانات والمعلومات من أجل اتخاذ القرار الصحيح.

الوضع مختلف بالكامل في عصر العولمة الراهن. ونطاق التداخل بين العلوم والمناهج والمعارف والاقتصادات الوطنية والعالمية اتسع بما يتجاوز على نحو هائل نطاق الـ Praxis المحلي أو الوطني، الأمر الذي يدل على مستوى أعلى في نضج العلوم الاجتماعية ومناهجها. ويؤدي هذا إلى استقلال عملية البحث العلمي ولا سيما في أبعادها الفنية عن عملية رسم السياسات لجهة الأشخاص الذين يقومون بها. ففي حين كانت جوانب أساسية منها يقوم بها الشخص نفسه في السابق، فقد أصبحت عملية البحث العلمي عملية مستقلة يقوم بها تقنيون لمصلحة أصحاب القرار في صنع السياسات.

أما نقطة الضعف في هذا الحالة المستجدة، فهي سيطرة العقل التقنوي على تصميم السياسات إلى درجة الوقوع في بعض الأوهام العلموية وافتراض البعض إمكانية نجاحهم في "فرض نوع من الهندسة الاجتماعية أو الاقتصادية على طريقة المنتجات المعدلة وراثياً، وفرض تصوراتهم على الواقع متسلحين بمعادلات رياضية ونماذج ماكرو اقتصادية وإسقاطات وتوقعات، لا يجرؤ أحد على الشك في علميتها، ولا يجرؤ المعنيون بالتنمية على

القول بأنهم لم يفهموا شيئاً منها، ومع ذلك فعليهم واجب التسليم بها دون مناقشة، وخصوصاً إذا أتت هذه الدراسات من المؤسسات المالية الدولية المشهود لها بتحقيق "نتائج باهرة" في التنمية.

فما الذي حققته هذه الطفرة العلموية، خصوصاً في صيغها "العالم ثالثية" التي لا تتجاوز غالبا كونها مجرد اختزال وتقليد ظاهري وغير ناقد لما ينتج من علوم في مصادر انتاجه العالمية، في حين هي عاجزة عن تخصيب هذه المعرفة بمعرفة أخرى تنتج محلياً بوجه أصيل. ولكن هل حققنا نتائج إيجابية من خلال انسياقنا وراء هذا المنهج الاختزالي؟

٤- ... ولبنان التسعينات

التسعينات هي الحقبة التي لجأت فيها الحكومات المتعاقبة إلى وضع سياسات وتوقعات مستندة إلى أساليب تتوافر فيها كل الشروط الفنية للبحث العلمي. وكانت نتيجة ذلك إصدار خطط إعادة الإعمار المختلفة، وإنتاج نماذج اقتصادية لتوقع السيناريوهات المستقبلية بصورة علمية مبنية على الأرقام والأرقام والأرقام. ولكن ماذا كانت النتيجة: لم تتحقق التوقعات بوجه عام (لسنا هنا بصدد مناقشة الأسباب ولا الجهات المسؤولة)، مع العلم أنه ليس من شك من أن واضعي هذه السيناريوهات كلها هم فعلاً وحقيقةً خبراء في مجالهم واستخدموا مناهج علمية في الوصول إلى نتائجهم. ولكن الواقع عنيد جداً. من ناحية أخرى، منذ اللحظة التي بدأ السياسيون فيها يستندون إلى البحث العملي في تحديد السياسات الاقتصادية، دب الخلاف بين الخبراء بحيث نادراً ما نعثر على خبيرين اقتصاديين لهما وجهة النظر نفسها، مع العلم أنهم كلهم علماء؟! إن مثل هذه الأمر يجب أن يدفعنا إلى التفكير ملياً قبل أن نطلق أحكامنا.

ما الذي حققته هذه الطفرة العلموية، خصوصاً في صيغها "العالم ثالثية" التي لا تتجاوز غالبا كونها مجرد اختزال وتقليد ظاهري وغير ناقد لما ينتج من علوم في مصادر انتاجه العالمية، في حين هي عاجزة عن تخصيب هذه المعرفة بمعرفة أخرى

ليس في ما ذكرناه مبالغة، بل إن الأمر لا يقتصر على لبنان: فأحد أبرز الأسماء اللامعة في الاقتصاد العالمي الذي كان مسؤولاً عن القيام بالبحث العملي والتوقعات الاقتصادية لآثار انتقال روسيا إلى اقتصاد السوق بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، توقع نتائج اقتصادية باهرة من خلال الانتقال السريع وهو ما عرف "العلاج بالصدمة" Shock Therapy. ولدى سؤاله عن الكارثة الاجتماعية والتدهور الاقتصادي الكبير الذي أصاب روسيا خلال سنوات قليلة بسبب هذه السياسة خلافاً للتوقعات التي استخلصها من نماذجه الاقتصادية - الرياضية العلمية جداً، أجاب ببساطة انه أغفل ادخال بعض المتغيرات في نموذجه الرياضي، الأمر الذي أدى إلى نتائج مختلفة عن المتوقع. جواب بمنتهي البساطة!!

من جهة أخرى، ثمة نماذج أخرى للمقاربة الاقتصادوية والعلموية. ففي لقاء لمنتدى البحوث الاقتصادية عقد في اليمن عام ٢٠٠١ وضم ما يقارب ٢٠٠ مشارك، قدم مشاركان[٤] من لبنان

---

(٤) Marianne Khoury and Ugo Panizza,"Social Mobility and Religion. Evidence for Invidual-Level Data," Presented at ERF Conference, Sanaa , October 2001.

محاولة لإبراز مستوى الترابط بين الفقر والانتماء الطائفي في لبنان، وذلك من خلال تحليل نتائج خارطة أحوال المعيشة. وقد أثار هذه البحث اهتمام بعض الاقتصاديين المشاركين، إلى درجة أن بعضهم اقترح تعميق البحث من أجل فهم هذه الظاهرة بصورة أعمق في لبنان، وذلك بالقيام بدراسة مقارنة بين علاقة الفقر بنظام الطبقات في الهند والعلاقة بين الفقر والانتماء الطائفي في لبنان. إن أصحاب هذا الاقتراح، وهم اقتصاديون لا شك في قدراتهم ومعارفهم العلمية، وجدوا أن الذهاب إلى الهند قد يوفر إضاءات جديدة لمعرفة العلاقة بين الفقر والانتماء الطائفي في لبنان، في حين لم يخطر في بالهم ان الاقتصاديين اللبنانيين بإمكانهم التعاون مع باحثين في التاريخ الاجتماعي أو مؤرخين لبنانيين من أجل فهم هذه الظاهرة، مع الإشارة إلى أن المؤرخين والباحثين الاجتماعيين قد قدموا الجواب عن هذا السؤال منذ عقود من خلال تحليلهم للتاريخ الاجتماعي والسياسي للبنان، ومن ضمنه المسألة الطائفية وتاريخ نشوء الدولة والمؤسسات السياسية والنظام.

منذ اللحظة التي بدأ السياسيون فيها يستندون إلى البحث العملي في تحديد السياسات الاقتصادية، دب الخلاف بين الخبراء بحيث نادراً ما نعثر على خبيرين اقتصاديين لهما وجهة النظر نفسها، مع العلم أنهم كلهم علماء؟!

مشكلتان تبرزان من المثالين آنفي الذكر. الأولى هي اختزال مناهج البحث العلمي بجوانب تقنية وخصوصاً في العلوم الاقتصادية؛ والثانية هي النظرة القطاعية الضيقة التي ترفض التفاعل مع العلوم الاخرى، ولا سيما إذا عدّها أصحاب الاختصاص المعين أقل "علمية"، وبالتالي فإن غياب الترابط الأفقي بين العلوم الاجتماعية يؤدي إلى افتراض خاطئ بأنه بالإمكان تقديم أجوبة صحيحة من خلال التعمق عمودياً في المسألة المطروحة. إنه منطق التخصص الضيق مقابل منطق المعرفة الموسوعية. أما النتيجة فهي أحياناً قد تتمثل في التوصل إلى اكتشاف ما يفترضه الباحث حقائق جديدة ومهمة، في حين أنها قد تكون معارف بديهية وقد سبق التوصل إليها من قبل باحثين في علوم اجتماعية أخرى.

رابعاً: البحث العلمي في السياسة

لا تقتصر السياسات على السياسات الاقتصادية. لا بل أنه في حالة لبنان، لا يمكن وصف الأزمة بأنها أزمة اقتصادية فقط، ولا أزمة اقتصادية أولاً. كما أنه من نافل القول أن الخروج من الأزمة الاقتصادية نفسها يتطلب معالجة المستوى الراهن من التأزم السياسي أولاً. فماذا يمكن أن يعني البحث العلمي في السياسة، لو أخذنا الحالة اللبنانية الراهنة؟

تبدو الموضوعية والحياد أكثر صعوبة في هذا الميدان المحكوم إلى حد كبير بالتوظيف المباشر للمواقف والعناصر في الصراع على السلطة. ويتعلق الأمر إلى حد كبير بالموقع من السلطة ومن الصراع السياسي الدائر، وبطبيعة المشروع الذي تحمله القوى وتوقعها للمدى الزمني لتحققه، أو إحساسها باحتمال فوات الفرصة المتاحة لبلوغ الأهداف. وكلما كانت المسافة بين الأهداف الآنية المباشرة والأهداف البعيدة المدى أقصر، كلما كان هناك صعوبة أكبر في تحرير رسم السياسات من التوظيف المباشر. لذلك يبدو أن الموضوعية والحياد العلمي لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال أشخاص أو جماعات لا ترتبط

مصالحهم وأهدافهم بالسياسة المباشرة، ويملكون ثقافة واطلاعاً على علوم السياسة والقانون والإدارة، بما هي علوم اجتماعية لها تاريخها الخاص، ولها قواعدها التي تتجاوز لعبة السلطة المباشرة.

يشبه الأمر حركة كوكب الأرض. فالأرض تقوم بدورة حول محورها خلال ٢٤ ساعة تنتج تعاقب الليل والنهار. وهي في الوقت نفسه تقوم بدورة حول الشمس خلال ٣٦٥ يوماً تنتج تعاقب الفصول(٥). والأمر مشابه بالنسبة إلى العلوم السياسية هنا. فالسياسة المباشرة التي تتمحور حول لعبة الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها، هي دورة قصيرة الأجل، محكومة إلى حد بعيد بالمصالح المباشرة للأطراف المتصارعة، وحيز الموضوعية فيها محدود. إلا أن النظام السياسي ومؤسساته وآلياته، ليس وليد لحظة محددة، بل له تاريخ وأصل (أنتولوجيا خاصة به). فقد استغرق الأمر آلافاً من السنين من التطور الحضاري من أجل إنتاج الأنظمة السياسية المعاصرة وآلياتها: فكرة الدولة نفسها، مفهوم الدولة – الأمة، الديمقراطية، الدستور والقانون، توزع السلطات، الصيغ المختلفة لدور الدولة والقطاع الخاص، المجتمع المدني... الخ.

الحالة اللبنانية، نموذج "الدولة الغنائمية" الطائفي الذي يتوزع بموجبه "قادة الجموعات الطائفية" الدولة وأجهزتها، بما يؤدي إلى تجزئة السلطة في أعلى الهرم، إلى دمج شبه كامل للوظيفتين السياسية والإدارية لجهاز الدولة، الذي يستخدم لإعادة إنتاج الزعامة والسلطة

إن القواعد التي تكونت على امتداد التاريخ الاجتماعي والسياسي للإنسان، لها أساس موضوعي عابر للتاريخ، هو في أساس قيام علوم السياسة والقانون والإدارة بصفتها علوماً مستقلة، وهي بهذا المعنى تتجاوز اللحظة الراهنة وتتجاوز المدى الذي ينحصر فيه الصراع السياسي المباشر على السلطة. وسوف نجد بعض الخصائص المميزة لكل علم من العلوم: ففي الإدارة هناك أهمية للجوانب الفنية (المواصفات، المكننة، طرائق العمل، إدارة الموارد البشرية) التي يمكن تحديدها بوجه موضوعي، والتي غالباً ما تطالب كل السلطات باعتمادها بصفتها قواعد محايدة. بالنسبة إلى القانون، فالقانون نفسه يمثل صيغة للقواعد الأكثر استقراراً في التعامل بين الناس، والتي تضمن استقرار المجتمع واستمراره على الرغم من الانتقال من نظام إلى آخر. ويصح ذلك على أغلبية القوانين، وبدرجة أقل على القوانين التي لها طابع سياسي (الدستور، قانون الانتخابات، صلاحيات الهيئات التنفيذية والتشريعية... الخ). ولكن القواعد القانونية الأساسية لا تُبنى بسهولة ولا في فترات قصيرة، لذلك فإن دورة تغييرها تتطلب وقتاً أطول، وتتطلب حصول تحول مجتمعي مهم، يجري التعبير عنه في تغيير القواعد القانونية المهمة. لذلك فإن القانون وفكرة الحق يجب أن تكون ضابطاً للممارسة السياسية والاجتماعية، والدستور تحديداً يمثّل الضابط للعلاقة بين مؤسسات السلطة، وبين السلطة والمواطن. أما السياسة نفسها، فهي بدورها يجب أن تكون محكومة بمجموعة مبادئ تقوم عليها فكرة الدولة (أو أي نمط آخر من أنماط التنظيم المجتمعي)، ودورها، ووظائفها الأساسية، وطبيعة النظام... الخ.

(٥) استعير هذا التشبيه من الأديب والرسام الراحل رضوان الشهال، الذي استخدم مثال حركة الأرض المزدوجه حول نفسها وحول الشمس في تحليل النصوص الأدبية وفي مقاربة العلاقة بين الهم الشخصي والهم العام في النص الأدبي.

في العودة إلى مقارنة حركة الأرض المزدوجة (حول نفسها وحول الشمس) بالممارسة السياسية، فإن الأرض محكومة بهذه الحركة المزدوجة بصورة حتمية لأنه ليس لها إرادة خاصة. أما في الممارسة التاريخية – الاجتماعية، فإن الإنسان يملك إرادة خاصة به بحيث يمكنه أن يغلّب دورة المصالح السياسية الخاصة القصيرة الأجل على الدورة الأكبر، وهذا يعني تغليب الانحياز السياسي والأيديولوجي على الموضوعية والعلمية. لذلك فإن اللجوء إلى مناهج البحث العلمي في رسم التوجهات السياسية، يعني بالدرجة الأولى الاعتراف بوجود بعدين مهمين في كل ممارسة وموقف. البعد الأول آني يتعلق بالمصلحة السياسية والسلطة، والبعد الثاني يتعلق بالسيل المستمر للحياة الاجتماعية والسياسية وفق قواعد مستقرة جرى صوغها على امتداد أجيال وأجيال. وفي هذا التمييز بين البعدين أو المستويين في الموقف أو الممارسة الراهنة، يكمن أساس البحث العلمي أو المنهج العلمي في الساسية ويكمن اساس فتح ثغرة في الاستعصاء السياسي والتأزم الناجم عن صراع المصالح دون ضابط، لأن أحد أطراف الصراع أو كلاهما يعتقد أن لا مجال لهذا التمييز، ويعتقد أنه إما أن يحقق مطالبه الآن أو أن الفرصة سوف تفوت إلى غير رجعة.

الثقافة التي أنتجتها "الدولة الغنائمية" لا تميز حقيقة بين الشخصية الطبيعية والشخصية المعنوية، ولا بين الخاص والعام، ولا بين التشريعي والتنفيذي، لا بين الدستوري أو الحقوقي وبين السياسي، ولا بين الاقتصادي والاجتماعي وبين السياسي، لا بين الدولة وجهازها وبين الأشخاص الممسكين بموقع سلطة معين

من ناحية أخرى، إن نموذج الدولة الديمقراطية هو من بين النماذج القائمة، أكثر ما يتيح التمييز بين هذين البعدين، وبإعطائه الأولوية لاستمرار الدولة والنظام على استمرار امساكه بالسلطة. لا بل إن فلسفة النظام الديمقراطي تقوم بالضبط على تأمين استمرار الدولة والنظام من خلال تعاقب سلطات (حكومات) تتبدل باستمرار على نحو سلمي ضمن قواعد دستورية مستقرة، تعدل بين الحين والآخر. أما بالنسبة إلى الأنظمة الاستبدادية فإن العكس تماماً هو صحيح، إذ تعطى الأولوية لاستمرار الإمساك بالسلطة، والتي غالباً ما يؤدي انهيارها إلى انهيار النظام وأحياناً الدولة (النموذج السوفياتي والنماذج الاستبدادية في العالم الثالث كثيرة جداً). وفي الحالة اللبنانية، فإن نموذج "الدولة الغنائمية" الطائفي الذي يتوزع بموجبه "قادة الجموعات الطائفية" الدولة وأجهزتها، يؤدي إلى تجزئة السلطة في أعلى الهرم، وإلى دمج شبه كامل للوظيفتين السياسية والإدارية لجهاز الدولة، الذي يستخدم لإعادة إنتاج الزعامة والسلطة. ويبلغ هذا التشوه أقصاه عندما لا يملك طرف سياسي أو زعيم كبير أية آلية للاستقطاب الشعبي والسياسي إلا من خلال الدولة وجهازها، عندها تنعدم بالكامل فرصة الإصلاح الإداري والسياسي على حد سواء لتلازمهما العضوي، وهذا الواقع هو ما يجعل المقاربة التقليدية لتعريف الفساد ومكافحته في لبنان تبسيطية وسطحية إلى حد بعيد.

إن المنهج العلمي في مجال رسم السياسات السياسية ليس شأناً تقنياً كما يمكن أن يكون عليه الأمر نسبياً في الاقتصاد، بل هو شأن أكثر تعقيداً وأكثر التباساً، ويتطلب ثقافة فردية وجمعية من نوع مختلف. إن الثقافة التي أنتجتها "الدولة الغنائمية" لا تميز حقيقة بين الشخصية الطبيعية والشخصية المعنوية، ولا بين الخاص والعام، ولا بين التشريعي

والتنفيذي، لا بين الدستوري أو الحقوقي وبين السياسي، ولا بين الاقتصادي والاجتماعي وبين السياسي، لا بين الدولة وجهازها وبين الأشخاص الممسكين بموقع سلطة معين. وهذه الثقافة لا تميز أيضاً بين الدولة بوصفها أولاً جهازاً للسيطرة، وبين كونها ثانياً حقلاً للصراع، وبين كونها ثالثاً ناظماً للصراع لمنع تحوله إلى عامل تفكيك للدولة. وهي عموماً تخضع الدورين الثاني والثالث للدور الأول، وبذلك يتقلص هامش الموضوعية والحياد إلى حدوده الدنيا، ويصبح الصراع التناحري والمأزقي هو الغالب على الحياة السياسية، وتنحاز السياسات بدرجة أكبر عن المصلحة العامة (بالمعنى النسبي) إلى المصالح الفئوية لا بل الشخصية.

إن رسم سياسات سياسية بديلة لا بد أن يتم من خارج الدائرة المغلقة التي يتكون منها السجال السياسي الراهن الذي تختلط فيه المستويات ويتحكم بالتوظيف المباشر وبأهداف وجودية. على سبيل المثال، في السجال الدائر عن تكوّن الوضع الحكومي السائد، سجل رقم قياسي في استخدام تعبير الدستور ومشتقاته في تدعيم وجهات النظر المختلفة. لكن المناقشة تجري حقيقة في مجال السياسة البحتة، لا في مجال القانون والدستور على الإطلاق. والمطالبة بتمثيل في الحكومي يوازي التمثيل النيابي أمر لا يستقيم بحسب علم السياسة، لأن المجلس النيابي هو المؤسسة التمثيلية في حين أن الحكومة هي المؤسسة التنفيذية، والتي بطبيعتها يجب أن لا تنعكس فيها نسب التمثيل نفسها الموجودة في المجلس النيابي، وهذه بديهية يعرفها أي طالب جامعي يدرس أياً من العلوم الاجتماعية المعنية. مع ذلك نجد هذه الحجة تتكرر مراراً ومراراً في الخطاب السياسي دون الأخذ في الحسبان لقواعد علم السياسة ووظائف وأدوار المؤسسات الدستورية التي تكوّنت على امتداد عقود وأكثر. ولا يتعلق الأمر هنا بالموقف المؤيد أو الرافض من مسألة توسيع الحكومة، بل يتعلق بتحديد الحيّز الذي تدور فيه المناقشة، كما يتعلق بالاعتراف بامكانية وجود مقاربة تتعامل مع الأبعاد والخصائص الأكثر استقراراً واستمراراً من لحظة الصراع السياسي الحالية. وبالطبع فإن السياسة السائدة في لبنان، على تعدد أطرافها الأساسية تشترك في الأساس الثقافي نفسه وترفض الاعتراف بهذا التعدد، وترفض الاعتراف بوجود منظورات أخرى لرسم السياسات تتجاوز منظوراتهم النفعية المباشرة. وفي ظروف الأزمات تحديداً، وبمقدار ما يكون إيجاد المخارج رهنا بالتحرر من المقاربات التقليدية، بمقدار ما يحول الاستقطاب السياسي الحاد دون احتلال العقلانية السياسية حيّزاً كافياً من الأهمية والفعالية.

في ظروف الأزمات تحديداً، وبمقدار ما يكون إيجاد المخارج رهنا بالتحرر من المقاربات التقليدية، بمقدار ما يحول الاستقطاب السياسي الحاد دون احتلال العقلانية السياسية حيّزاً كافياً من الأهمية والفعالية

خاتمة

إن تحديد المقصود بالبحث العلمي في رسم السياسات في الأبعاد التقنية هو قصور صريح عن الاقتراب من فهم الواقع المركب. فعلى هذا المستوى يصبح البحث العلمي مجرد أداة يستخدمها صانعو السياسات لتحسين الفعالية وتحقيق أهدافهم التي ترسم وفق آليات مختلفة.

كما أن التوصل إلى رسم سياسات تقترب أكثر ما يمكن من الموضوعية والتعبير عن المصلحة العامة، تتوقف بالدرجة الأولى على اعتماد آليات تشاركية حقيقية يتحقق من خلالها تفاعل فعلي بين أصحاب المصالح المتقابلة الذين يسعون لصوغ تسوية متحركة باستمرار. وفي كل الأحوال إن رسم السياسات في مجتمع ما يتحقق من خلال ممارسة تاريخية - اجتماعية يمثّل البحث العلمي أحد مكوناتها الكثيرة، وتمثّل الأرقام والبيانات الإحصائية إحدى أدواتها لا أكثر.

دراسة

مَـهى يَـحيى (*)

تقنيّات الإعمار إبان حرب تمّوز ٢٠٠٦

مقدمة: النهوض وإعادة الإعمار

تميّز العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان بالتداخل بين جغرافيات الفقر والحرب، وما رافقه من شلل تام للمرافئ والمرافق الحيوية للبلاد. فمن جهة، كانت المناطق الأكثر تأثراً من الحرب هي أصلاً من بين أفقر المناطق اللبنانية. فأكثر من ٦٠ في المئة من سكان أقضية بنت جبيل وصور والنبطية ومرجعيون وبعلبك فضلاً عن الضاحية الجنوبية، أي المناطق التي استُهدفت بقصف مكثف وعنيف طوال ٣٣ يوماً، كانوا يعيشون في ظروف صعبة قبل الحرب. ومن جهة أخرى، وعلى عكس فترة الحرب الأهلية، أو الحروب الإسرائيلية السابقة على لبنان، تعرّض البلد بأكمله لتعثّر تام في فترة زمنية قصيرة[1].

قد أُغلقت جميع منافذه ومخارجه، ومُنعت الحركة في الداخل بسبب الاستهداف المنظّم للبنية التحتية، وخصوصاً الطرقات الرئيسية والجسور على طول الخط الساحلي اللبناني. وحتى المناطق التي لم يشملها القصف الإسرائيلي بصورة مباشرة، تأثرت بالحصار الذي فرضته الحرب، فأغلقت المؤسسات أبوابها وقلصت المحال التجارية حجم بضائعها.

يقتضي هذا التداخل بين جغرافيات الفقر والحرب والأضرار المباشرة للحصار وضع برنامج إعماري يمثّل المواطنون محوره الأساسي، ويأخذ في الحسبان مستلزمات اجتماعية أكبر، في سياق انكماش قاعدة الإيرادات

ويقتضي هذا التداخل بين جغرافيات الفقر والحرب والأضرار المباشرة للحصار وضع برنامج إعماري يمثّل المواطنون محوره الأساسي، ويأخذ في الحسبان مستلزمات اجتماعية أكبر، في سياق انكماش قاعدة الإيرادات. ففضلاً عن معالجة الآثار الاقتصادية والمالية للحرب، سيمثّل إعادة تركيز الأوضاع المعيشية تحدياً كبيراً للحكومة اللبنانية. وتستلزم

(*) مديرة مشروع التقرير الوطني للتنمية: نحو دولة المواطن، برنامج الامم المتحدة الإنمائي ورئيسة تحرير *The MIT Electronic Journal of Middle East Studies*.

(1) وقعت الإجتياحات الإسرائيلية في الأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٩٣، ١٩٩٦ أما اجتياح عام ١٩٨٢ فكان الأكثر تدميراً، وأدى إلى وفاة نحو ٢٠٠٠٠ شخص وتسبب بأضرار تقدر بمليارات الدولارات. وبالنسبة إلى التهجير السكاني، فقد حصل على مراحل وعلى فترات طويلة بحسب جغرافية النزاع وطبيعته. كما اتخذ أنماطاً مختلفة. لمزيد من التفصيل، انظر: مها يحيى، Forbidden Spaces, Invisible Barrier: Housing in Beirut (اطروحة دكتوراه غير منشورة، لندن: الجمعية المعمارية، كلية الهندسة، ١٩٩٤).

الخسائر في الأرواح والممتلكات وتواصل فقدان سبل العيش اتخاذ إجراءات عاجلة تربط بين إعادة الإعمار المادي وتقديم الإغاثة الإنسانية، من خلال مشروع تنموي شامل. وفي هذا السياق، فإن الأضرار غير المباشرة للحصار، كالخسائر في العائدات والإيرادات وما سببته من حالات إفلاس وغيرها، تفوق كثيراً الأضرار المادية المباشرة، على الرغم من الدمار الهائل الذي شهده لبنان.

ومن المهم في هذه المرحلة الذهاب أبعد من التجارب السابقة لإعادة الإعمار في لبنان، لكي تشمل العملية مفاهيم التعافي من الحرب والنهوض بالبلد. فالتعافي في هذه المرحلة هو وسيلة تتخطى إعادة الإعمار المادي لتعالج التدهور في المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب الحرب. وسيعمد هذا البحث من خلال مقاربة تحليلية مكثفة، إلى تسليط الضوء بإيجاز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب، ويناقش الاتجاهات الأساسية المتحكمة بالنهج الحالي المتبع لإعادة إعمار المناطق المنكوبة وتلبية حاجاتها وأولوياتها. ويقدم بعض الأفكار لإعادة الإعمار والتعافي على المدى البعيد.

التعافي في هذه المرحلة هو وسيلة تتخطى إعادة الإعمار المادي لتعالج التدهور في المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب الحرب

وفي حين أن بعض عناصر هذا البحث ضرورية على الصعيد الفني، تبدو غيرها أساسية على المستويين السياسي والاجتماعي، وقد تستلزم في بعض القطاعات حلولاً تبدو للوهلة الأولى غير بديهية للمشاكل القائمة. ويمكن أن يكون لهذا النهج تداعيات ملحوظة ذات أثر بعيد المدى على السياسات الإنمائية للبلد، بالأخذ في الحسبان سياق ما قبل الحرب ومواطن الضعف التي اعترت هذه المرحلة. وقبل الدخول في التفاصيل، لا بد من عرض التأثيرات التي خلّفتها الحرب، وخصوصاً في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبنانيين.

أولاً: تأثير الحرب

اقتطعت الحرب حصّة مهمة من الأداء المالي والاقتصادي المحلي، وحولّت معدّل النمو المُقدر في فترة ما قبل الحرب بستة في المئة إلى ناقص اثنين في المئة بعدها. ووفق تقديرات وزارة المالية، سيرتفع الدين العام إلى نحو ٤١ مليار دولار أميركي، أو ما يوازي ١٩٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن ترتب فوائد تقارب ثلاثة مليارات دولار أميركي مع نهاية عام ٢٠٠٦ . وسبّبت الحرب خسائر اقتصادية مباشرة قدّرت بـ ٢,٨ مليار دولار أميركي نتيجة لاستهداف مباشر لنحو ثلاثين مؤسسة تجارية كبيرة و٩٠٠ مصنع صغير، إضافة إلى الدمار الواسع النطاق الذي أصاب البنى التحتية كالجسور والمطار والطرقات، الأمر الذي لم يقطّع أوصال التجارة فقط، بل ألقى عبئه على العمال والمستهلكين أيضاً. وتعرّض نحو ٣٠ في المئة من المؤسسات الصغيرة لدمار مباشر أو غير مباشر. ويشمل ذلك تدمير أكثر من ٢٠ منشأة للوقود وتعطيل ١٥٠ سائق تعاوني، وإتلاف مئات الدونمات من الأراضي المزروعة وشبكات الري ومضخات المياه، إضافة إلى استهداف موانئ الصيد ومزارع الأبقار والشاحنات وغيرها... عانت القطاعات من هول الخسائر المباشرة التي تقدر بنحو ٢٨٠ مليون دولار في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والغابات و٢٠٠ مليون دولار في قطاع الصناعة. إضافة إلى الضرر الملحوظ غير المباشر الذي تكبدته مختلف القطاعات نتيجة الحرب والحصار. فعلى سبيل المثال، تقُدر الخسارة في

عائدات القطاع السياحي وحده بنحو ملياري دولار أميركي. وستتفاوت القدرة على التعافي بين قطاع وآخر، بحيث سيتمكن بعضها من النهوض على نحو أسرع من غيره. ويمكن أن يكون لفقدان الثقة في لبنان تأثيراً أطول مدى على التطلعات الاقتصادية للبلد ولقطاعات معينة كالعقارات والسياحة. وهذا بدوره سيؤثر على فرص العمل التي سبق وتأثرت سلباً بالدمار الواسع النطاق الذي أصاب أسواق العمل.

فعلى الصعيد الاجتماعي، سيكون لطبيعة النزاع الجغرافية والدمار الواسع الذي لحق بلبنان تأثيراً ارتدادياً على الإنجازات المحققة طوال العقد الماضي في ظروف العيش الأساسية، وخصوصاً التعليم والسكن. فقد شهد لبنان خلال السنوات العشر الماضية تقدماً مباشراً في المؤشرات الاجتماعية في مختلف مناطقه. إذ انخفض معدل الحرمان من ٣٠,٩ في المئة من الأسر بين العامين ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٢٤,٦ في المئة بين العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد طرأ هذا التحسن أيضاً على مجال التعليم (+٩) والسكن (+٩) والنفاذ إلى شبكات المياه والصرف الصحي (+٢).

على الصعيد الاجتماعي، سيكون لطبيعة النزاع الجغرافية والدمار الواسع الذي لحق بلبنان تأثيراً ارتدادياً على الإنجازات المحققة طوال العقد الماضي في ظروف العيش الأساسية، وخصوصاً التعليم والسكن

لكن القسط الأكبر من هذه الإنجازات تلاشى مع التدمير الكامل لنحو ٣٠ ألف وحدة سكنية والدمار الجزئي الذي أصاب نحو ١٠٠ ألف وحدة سكنية أخرى، وخصوصاً في المناطق التي تعاني الفقر كضواحي بيروت الجنوبية. ودمرت ٥٠ مدرسة بشكل كلي و٣٦٠ مدرسة أخرى بشكل جزئي. واليوم، يعجز قرابة ٢٠٠ ألف فرد عن العودة إلى منازلهم، الأمر الذي يعني فقدان الأمان وتدهور الظروف المعيشية لنحو ٥٠ ألف عائلة، إضافة إلى ازدحام مساكن العائلات المضيفة[٢] وشح موارد العيش العائلية. ويترافق مع هذا الوضع الضرر الأساسي في البنية التحتية، الذي يمثّل خطراً على الصحة العامة، إضافة إلى النفاذ المحدود إلى شبكات المياه والصرف الصحي. وفي مجال التعليم، قد تؤثر العوامل المشتركة المتمثّلة بدمار المدارس والتهجير المتتالي وتدهور الظروف الاقتصادية إلى خفض مستوى التعليم وتصاعد نسبة عمالة الأطفال. وقد يؤثر النزاع سلبياً على مستوى نمو وتطور الأطفال من خلال التعليم المدرسي أيضاً.

ويُعد الارتفاع المتوقع في معدلات الفقر ونسب التبعية الاقتصادية المعضلة الأكثر خطورة في هذا الوضع. فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في ظروف العيش الرئيسية الذي شهده لبنان بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٤، ساءت المؤشرات المتعلقة بالمداخيل، وخصوصاً في ما يتعلق بالعمالة والتبعية الاقتصادية خلال الفترة نفسها من ٤٣ في المئة إلى ٥٢ في المئة لدى اللبنانيين عامة. وفي الفترة السابقة للحرب، عانى نحو سبعة في المئة من اللبنانيين من فقر مدقع و٢٨ في المئة من فقر نسبي. ومن المتوقع أن تسوء المؤشرات أكثر في الفترة التالية للحرب، وأن يرتفع معدل التبعية الاقتصادية. وأدّت الخسارة في الأرواح والمحاصيل وسبل العيش والدمار أو الضرر الذي أصاب المساكن إلى تفاقم الظروف المعيشية الصعبة لدى الفئات الأكثر فقراً وزادت من شعورهم بالحرمان.

[٢] جزء كبير من العائلات المهجّرة لا تزال في ضيافة عائلات أخرى، تتألف غالباً من الأقارب أو الأصدقاء.

فعلى سبيل المثال، خسر أغلب مزارعو التبغ في جنوب لبنان، والبالغ عددهم ثمانية آلاف عامل، محاصيلهم بالكامل لهذا الموسم، الأمر الذي حرمهم من مدخولهم السنوي.

وجاء التدهور في مؤشرات الدخل وارتفاع معدل التبعية الاقتصادية مرافقاً للأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تكبدتها القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تقطع أوصال سوق العمل. كما أدّى كل من الدمار الواسع النطاق الذي أصاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والضرر المباشر وغير المباشر الذي لحق بقطاعي الزراعة والصناعة، إلى خسارة درامية في الدخل، كما أدت هذه العوامل إلى ارتفاع نسبة البطالة. فقد تأثر على سبيل المثال نحو ٣٠ في المئة من المؤسسات الصغرى إما نتيجة ضرر مباشر في الأملاك أو الموجودات الإنتاجية، أو توقفت عن العمل نتيجة خسارة رأس المال والأصول العاملة. وتهدد هذه الخسائر في المداخيل أو في الموجودات المولّدة لها سبل العيش المباشرة للقطاعات الأكثر ضعفاً إضافة إلى تأثيرها في استدامة المؤسسات الصغيرة. وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع نسبة البطالة من نحو ٨ - ١٠ في المئة عشية الحرب إلى نحو ١٥ في المئة بعدها، نتيجة للخسائر المباشرة وغير المباشرة التي أصابت مختلف القطاعات[٣]. ناهيك عن العاملين في القطاع غير الرسمي وأولئك الذين يعملون في وظائف موسمية ومؤقتة (السياحة، الزراعة[٤] أو الخدمات) والمقدّرة نسبتهم بـ١١ في المئة (أو ١٢٢ ألف شخص). وقد انقطع هؤلاء عن العمل لمدة لا تقل عن شهرين، وما زال كثير منهم عاطلاً عن العمل.

وتؤدي هذه الظروف مجتمعة إلى زيادة نسبة الفقر لدى الفئات السكانية الضعيفة. وتشير التقويمات الأولية إلى أن الحرب زادت أعداد السكان الأكثر عرضة للوقوع في فخ الفقر، بما في ذلك ربّات البيوت والأطفال والكهول الذين يعيشون وحدهم والمعوقين، إضافة إلى المزارعين والعاملين في القطاع غير الرسمي. فمن بين أربعة آلاف مصاب خلال الحرب، سيبقى ١٥ في المئة عاجزاً مدى الحياة. وبالمثل، من الأرجح أن يزيد في هذه المرحلة عدد النساء الـ١٤ ألف اللواتي يعلن عائلتهن ويعشن في الفقر، كما سيزيد مستوى حرمانهن. وستكون حياة أولئك الأشخاص وحياة من يعول عليهم على المحك بسبب الموارد المحدودة المتوافرة لهم والافتقار إلى الأمن الاجتماعي وفرص العمل. وكما جرت العادة، من شأن المساعدات التي تقدمها المنظمات أو المؤسسات ذات الطابع العائلي أو الطائفي وغيرها التعويض عن ضعف شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية. ولكن أنماط الدعم هذه قد تتضاءل مع ارتفاع عدد الذين يعانون من مصاعب اجتماعية واقتصادية. كما أن الوقوع في دورة الفقر يعني زيادة محتملة في عمالة الأطفال، إذ ستقوم المزيد من العائلات بإخراج أولادها من المدرسة بغية زيادة دخلها العائلي.

ثانياً: الدمار المديني

إنّ الدمار الواسع النطاق والإبادة التي امتدت إلى مساحات بلدات وقرى بأكملها، فضلاً عن المناطق المجاورة لضواحي بيروت الجنوبية، يطرح تحديات هائلة على صعيد التخطيط المديني وسياسات الإسكان. لقد عانى لبنان قبيل الحرب من الآثار السلبية للتنمية المدينية ذات الطابع العشوائي، والمخالفات الفاضحة في البناء والتمدد السريع للمناطق العشوائية، وخصوصاً في العاصمة بيروت، كما عانى من تدهور بيئي وتدنٍ في الظروف المعيشية لنسبة كبيرة من السكان. وكان

---

(٣) إنفوبرو (Infopro) **الأثر الاقتصادي لحرب تموز ٢٠٠٦ وخطوات نحو النهوض** (بيروت: [د.ن.]، ٢٠٠٦).

(٤) وفق المسح المنزلي المتعدد الأهداف، فإن الذين يعملون في مجال الزراعة يمثّلون ٧,٥ في المئة من إجمالي القوى العاملة.

العديد من القرى المدمرة ومناطق الضاحية الجنوبية تتميّز بكثافة سكانية مرتفعة وتدني في مستوى معايير البناء. وتتسم الضواحي الجنوبية لبيروت بكثافة المنشآت الصناعية وتعقّد طبيعة الملكيات، التي تتراوح بين القانونية وشبه القانونية وغير القانونية[٥]. يعود جزء من هذه المشكلات إلى انعدام التخطيط، إذ يعود تاريخ آخر تخطيط مديني رسمي لبيروت إلى عام ١٩٦٤، وهو تخطيط لم يُنفذ أبداً. وقام مجلس الإنماء والإعمار بالتفويض بوضع خطة رئيسية لكل الأراضي اللبنانية عام ٢٠٠٣، لكن لم يجرِ إقرارها حتى الآن. وتعود أول مناقشة كاملة لدور التخطيط المديني والمخططين والمهندسين، والذي لا يكمن بوضع شكل للمدينة فقط، إنما يخط ماضي وحاضر ومستقبل الأجيال ويحدد من يملك الحق في المدينة، إلى أوائل التسعينات، حين أنشئت شركة إعادة إعمار وسط بيروت، أو "سوليدير"، وقدّمت المخطط التوجيهي الأول لقلب المدينة[٦].

> **منذ الاستقلال، تميّزت السياسة الرسمية المنتهجة حيال القطاع السكني بالوقوف جانباً وعدم التدخل في شؤون هذا القطاع، الأمر الذي ترك أمر تأمين المساكن بيد قوى السوق**

ولكن، لسوء الحظ، لم تشمل هذه المناقشة مواضع أخرى من المدينة، بما فيها الخطط الموضوعة لضواحي بيروت الجنوبية خلال الفترة نفسها. ويحتّم السياق الحالي إثارة الموضوع من جديد. وفي السياق نفسه، منذ الاستقلال، تميّزت السياسة الرسمية المنتهجة حيال القطاع السكني بالوقوف جانباً وعدم التدخل في شؤون هذا القطاع، الأمر الذي ترك أمر تأمين المساكن بيد قوى السوق. وحتى في ظل ندرة البرامج العامة، وخصوصاً بعد حلول كوارث طبيعية كزلزال عام ١٩٥٨، كانت المشاريع المُقترحة أو الموضوعة تخفق في تحقيق الأهداف المنشودة منها. ونتيج لذلك، لا يملك لبنان اليوم سياسة إسكانية ذات شأن[٧].

وتتفاوت ظروف السكن في مختلف المناطق بصورة ملحوظة. ومن ناحية مالية، ووفق بيانات صادرة عن البنك الدولي، يُقدر معدل أسعار السكن من الدخل بتسعة، الأمر الذي يعني أن أي عائلة لبنانية ذات دخل متوسط تحتاج إلى ادخار كل مدخولها السنوي على مدى تسع سنوات لتأمين مسكن متواضع في المدن الكبرى. وأشارت دراسة قامت بها المؤسسة العامة للإسكان عام ١٩٩٩ إلى أن المعروض في سوق الإسكان لم يكن كافياً حين إجراء الدراسة، وأنه بحلول عام ٢٠٠٥ سيحتاج البلد إلى نحو نصف مليون وحدة سكنية جديدة. ولفتت الدراسة نفسها إلى أن قرابة ٨٠ في المئة من اللبنانيين لا يستطيعون شراء منزل من دون الحصول على هذا النوع أو ذاك من القروض[٨]. وتشير بعض

---

(٥) في غياب المسح الشامل، إن البيانات المتوافرة حول الخصائص الديمغرافية في هذه المناطق متقطعة في أحسن الأحوال. انظر: وفا شرف الدين، "Formation des secteur "Illegaux" dans la banlieu-sud de Beyrouth," (اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باريس الثامنة، ١٩٨٥)؛ مهى يحيى، "Forbidden Spaces"، ص ٢٣٠-١٣٦؛ منى حرب القاق، *Politiques urbaines dans la banlieue-sud de Beyrouth* (بيروت: مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط الحديث، ١٩٩٦)؛ فاليري كليرك، "Les Principes d'action de L'urbanisme: Le projet Elyssar face aux quartiers irréguliers de Beyrouth, (اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باريس الثامنة، ٢٠٠٢)؛ ومستشارو دار الهندسة، *Action Area :Preliminary Plan-ning Report, Existing Conditions and Development Strategies.* بيروت: [د.ن.]، ١٩٩٦).

(٦) لعرض مفصل لجزء من هذه المناقشات انظر: عاصم سلام [وآخرون]، **إعمار بيروت والفرصة الضائعة** (بيروت: رامي الخال، ١٩٩٢)؛ جاد تابت، **الإعمار والفرصة الضائعة** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤)؛ نبيل بيهم، "أزمة الثقافة الحضرية: ثلاثة خطط إعمارية لبيروت،" *Beirut Review*, no. 4 (1992), p. 43-62، ومهى يحيى Forbidden Spaces.

(٧) مهى يحيى، **معايير الاسكان في لبنان: استعراض سياسات القطاع العام، السياسات والتوصيات** (بيروت: UNESCO، ٢٠٠٥).

(٨) PHI-Spectrum، **سياسة الإسكان العامة**، ١٨ مجلد (بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٩).

الإحصاءات إلى أن نحو ٢٨ في المئة منهم لا يملكون القدرة على النفاذ إلى المعاملات المصرفية، بمعنى أنه ليس لديهم حسابات مصرفية، وبالتالي لا يستطيعون النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية(٩). ونتيجة للنزاع الأخير وما ألحقه بجميع القطاعات الاقتصادية، سيتفاقم هذا الوضع، أو بالأحرى سيزداد عدد اللبنانيين الذين يدخلون ضمن هذه الفئة.

وتزايد الوضع خطورة في فترة ما بعد الحرب. فقد تحمّل القطاع السكني أكثر من ٨٠ في المئة من الحجم الكلي للضرر والدمار، إذ أصاب الخراب أكثر من ١٢٥,٠٠٠ وحدة سكنية. وتم تدمير نحو ١٦٩٦٣ منزل بالكامل، وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية جزئياً، بتكلفة تُقدر بـ ١,٨ مليار دولار أميركي(١٠). ويتفاوت حجم الدمار بين منطقة وأخرى، ففي جنوب لبنان عانت قرابة ٣٥٠ بلدة من نسب دمار في مبانيها السكنية تراوحت بين ١٠-٧٠ في المئة فدمرت نحو ١١٩٧٠٠ وحدة سكنية من بينها ٨٣٤٨١ وحدة نالت نصيبها من الدمار الجزئي. وكان الدمار هائلاً وقاسياً في ضواحي بيروت الجنوبية، إذ دمّر ما يُقارب ٢٠٠ مبنى أو نحو ٤٩٧٩ وحدة سكنية بالكامل. ودمر نحو ٩٧ مبنىً وقرابة ١٤٤٢٨ وحدة جزئياً، وهي بحاجة إلى الترميم، وبعضها بحاجة إلى الهدم.

ثالثاً: إعادة الإعمار والنهوض بالبلد

ويعدّ النهج الرسمي الحالي حيال إعادة إعمار هذه المناطق تكراراً للتجارب التي مرّ بها لبنان سابقاً، من دون الأخذ في الحسبان السياق المغاير لهذه الحرب الأخيرة، والحاجات التي ولّدتها والدروس المأخوذة من التجارب السابقة والمفاهيم والأساليب المطوّرة والمعَدّة لمعالجة مثل هذه الأضرار. وبمعنى آخر، وعوضاً عن تحمّل المسؤولية الكاملة لإعادة إعمار هذه المناطق المدمرة، يجري حالياً إتباع نهج يضع المشاكل المدينية والتنموية الأخرى جانباً التي كانت موجودة في فترة ما قبل الحرب، ويتجاهل المعضلات التي أعاقت تجارب الإعمار السابقة(١١). ففي المرحلة التي تلت الحرب الأهلية عام ١٩٩٠، اقتصرت نظرة الدولة اللبنانية إلى إعادة الإعمار على النمو الاقتصادي عوضاً عن التنمية الاجتماعية الاقتصادية . ففي حين يركّز الأول على القطاعات الانتاجية، يعكس الثاني فهماً أكثر شمولية للنمو يتضمن مؤشرات اجتماعية وحياتية. فعلى سبيل المثال، يركّز القسط الغالب من جهود إعادة الإعمار في الفترة التي تلت الحرب الأهلية على الترميم وإعادة شيد البنى التحتية المادية، مع تجاهل المظاهر الأكثر دقة لهذه العملية، وخصوصاً في أبعادها الثقافية والاجتماعية والإنمائية(١٢). لقد غاب المشروع التنموي الاجتماعي في مرحلة إعادة الإعمار الأولى، واليوم، يساهم غيابه ثانية في تأجيج الاضطراب الإجتماعي الحاصل. وقد أدى افتقار الدولة إلى قيادة خطة تنمية اجتماعية عادلة ومستدامة ما بعد الحرب الأهلية إلى اعتماد السكان بشكل شبه كامل على الخدمات التي تقدمها الأطراف السياسية، على غرار حزب الله وحركة أمل في جنوب لبنان وضاحية بيروت

---

(٩) InfoPro، **كتاب الأعمال** (بيروت: [د.ن.]، ٢٠٠٢) وPHI-Spectrum.

(١٠) لا تزال الإحصائات الرسمية الدقيقة غير مكتملة بسبب حجم الدمار وانتشاره وكانت الدراسات لا تزال جارية حتى وقت اعداد هذه الورقة.

(١١) البعض يقول أن الدولة اللبنانية لجأت إلى هذ الإستراتيجية نظراً إلى الاضطرابات السياسية الداخلية التي يمر فيها لبنان.

(١٢) بناء على ذلك، فإن الأهداف الرئيسية لـ "Horizon 2000" الذي أطلقه مجلس الإنماء والإعمار (CDR) عام ١٩٩٤، كانت مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي والمداخيل الفردية بحلول عام ٢٠٠٢، مع مراعاة التوزيع الإقليمي للاستثمارات. انظر: مهى يحيى، *The Role of the State in Social Development: The Case of Lebanon* (بيروت: UNESCO والمركز اللبناني للدراسات السياسية، ٢٠٠٥). انظر أيضاً: نجيب عيسى، **نحو رؤية اجتماعية واقتصادية في لبنان**، سلسلة السياسة الاجتماعية، ٧، ٢٠٠٣؛ MOSA، UNDP، وFAFO، "الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان: واقع وآفاق" (بيروت: ٢٠٠٤).

الجنوبيـــة، الأمـــر الذي مكّن هـذين الطرفين من مواصلة ضم جزء كبير من الطائفة الشيعية إلى صـفـوفـهـمـا. وينطلي هذا الأمـر على أطراف سياسية أخرى في باقي المناطق. ومثال آخر على قصور سياسة الإصلاح ما بعد الحرب الأهلية هو التعويض على مهجّري الحرب، الذي اقتصر على تأمين تعـويضـات مـاليـة للمنازل المنكوبة، الأمـر الذي ولّد مجموعة من المشاكل، منها، أن جزءاً كبيراً من المهجرين لم يعودوا إلى الأماكن التي اضطروا إلى النزوح عنهـا، لأن العملية جرى تسييسـها بسبب الافتقار إلى الرصد والإحـصـاء من بين جـملة أسباب أخرى. وعلى الرغم من هذه المشاكل، وما أعقب الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، حاولت الحكومة التعويض مـادياً على دمار المســاكن أو تضــررها، مع اشتراط أن يتم استخدام هذه الأموال لإعادة بناء المنازل المهدمة والمتضررة فقط[١٣].

وفي السياق الحالي، لا يبدو هذا النهج فعالاً من نواحي عدة، أهمها أنه يستبعد دور الدولة في قيادة عملية إعادة الإعمار وبلورة نظرة استراتيجية لإعادة بناء المناطق المنكوبة. ففي الضواحي مثلاً، حيث أصـاب الدمـار الوحدات السكنية القـائمة ضـمن المباني، يبدو أن المنظمات غير الحكومية ذات النكهة السياسية، ستقوم بإعادة إعمار المناطق المدمّرة باستخدام جزء من التعويضات التي منحتها الحكومة للمتضررين، الأمر الذي يجـعلهم أكـثـر اعـتـمـاداً على هذه المنظمـات، وخصوصاً في غياب أي آليات مساعدة رسمية، في حين يمكن تفـادي هذه الحـالة عـبـر وضع تخطيط مديني للمنطقة، بمبادرة حكومية، يستند إلى معايير بيئية وبنائية وجمالية معينة. وعلى سبيل المثال، ليس واضحاً في هذه المرحلة مسألة ما إذا كان سيُعَد بناء وترميم المصانع التي كانت موجودة في هذه المنطقة، إذ صنّف العديد منها بوصفه مضراً بالصحة ويُفترض أن يكون خارج نطاق المناطق السكنية. ولم يتم البحث في وسائل ربط الضواحي بباقي أجزاء المدينة أيضاً. وينطبق الأمر نفسه على جنوب لبنان، فمع إقرار الحكومة اللبنانية خطة تبني إعمار قرية أو بلدة من قبل الدول والجـهـات المانحـة، تركت الحكومة أمر مراقبة عملية التخطيط وإعادة الإعمار في هذا المجال بيد الجـهـات المعنيــة في العــديد من البلدان حول العالم، والتي ستلجأ إلى خبراتها وتعيد البناء بالطريقة التي تراها مناسبة، وتُجري المشاورات مع الجهات النافذة والأطراف المؤثرة محلياً من خلال المجالس البلدية، التي لا تملك في أغلبيتها الموارد البشرية اللازمة لبلوغ المستوى المطلوب في إعادة الإعمار. وفي حين يجري العمل على إعادة إعمار البلدات والقرى، هناك إهمال للخطط الوقائية من تفشي الأمراض التي قد تنتج عن تضرر البنية التحتية العامة. وبالمثل، لا تشمل إعادة إعمار هذه المناطق استراتيجية للتعافي من الأزمة، من شأنها أن تساعد على النهوض بالأحوال الاقتصادية للمناطق المدمرة والأسر المنكوبة. وكنتيجة لذلك، أدّى غياب استراتيجيات كاملة لتنظيم رفع الأنقاض تمهيداً لإعادة الإعمار والنهوض إلى ضرر حقيقي لحِقَ بالإرث الثقافي والتاريخي

لقد غاب المشروع التنموي الاجتماعي في مرحلة إعادة الإعمار الأولى، واليوم، يساهم غيابه ثانية في تأجيج الاضطراب الإجتماعي الحاصل

[١٣] يرى العديد أن اللجوء إلى هذا الخيار هو بمنزلة ردة فعل على التوزيع المباشر للتعويضات المالية عن المنازل المتضررة أو المدمرة والذي قام به حزب الله بعد ثلاثة أيام على انتهاء الحرب.

لجنوب لبنان، والأخطر من ذلك، أن الغياب الواضح والجليّ والمادي للدولة عن ساحة إعادة الإعمار يجعل العملية برمتها هدفاً للاستقطاب، ويحوّلها إلى طعم سهل للاستهلاك السياسي الداخلي.

رابعاً: استراتيجية إعادة الإعمار

جرى اعتماد وسائل وأساليب مختلفة لإعادة إعمار المناطق التي دمرتها النزاعات أو الكوارث الطبيعية حول العالم، بدءاً من جنوب شرق آسيا بعد التسونامي وصولاً إلى الولايات المتحدة عقب إعصار كاترينا، وإيران بعد زلزال بام. وتفاوتت درجة نجاح هذه المشاريع بحسب قدرتها على اعادة وصل ما انقطع في حياة السكان المتضررين، وتفعيل اقتصاد المناطق المنكوبة. ومن هنا، فإن حجم الدمار الذي لحق بسكان جنوب لبنان وضواحي بيروت الجنوبية يتطلب وضع استراتيجية للإعمار تأخذ في الحسبان الزيادة المتوقعة في عدد السكان الفقراء، واتساع الهوة والتفاوت الاجتماعي في مختلف المناطق اللبنانية، والحاجات المباشرة لتأمين المأوى، وفي الوقت نفسه، تربط حاجات التخطيط الطويلة الأمد مثل حماية التراث الثقافي وتطوير البنى التحتية والنقل... إلخ، بخطة نهوض اقتصادي واجتماعي ملموس، وبجدول أعمال إنمائي خاص بهذه المناطق.

أن الغياب الواضح والجليّ والمادي للدولة عن ساحة إعادة الإعمار يجعل العملية برمتها هدفاً للاستقطاب، ويحوّلها إلى طعم سهل للاستهلاك السياسي الداخلي

بعبارة أخرى، على خطة اعادة الإعمار أن تشمل إستراتيجيات نهوض للسكان المعنيين تتعدى الأزمة المالية والركود الاقتصادي الخانق، وتتخطى الإطار المنهجي والمفهومي للإعمار الذي طُبق عقب انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٩٠، وركز بشكل أساسي على ترميم وبناء المرافق العامة والبنى التحتية وأهمل البعد الإجتماعي والإنمائي إلى حد كبير. كما ينبغي أن يكون الدافع الأساسي لهذه الإستراتيجية تحديد سبل للربط بين إعادة الإعمار المادي وإعادة ترميم الشبكات الاجتماعية، واحياء الدورة الاقتصادية، وخصوصاً في المناطق الأكثر تضرراً. وينبغي على هذه الإستراتيجية أن:

– تأخذ في الحسبان أن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للحرب لم تقتصر على المناطق التي استُهدفت بصورة مباشرة فقط، وإنما امتدت لتشمل جميع الأراضي اللبنانية. ومن هنا تعد عودة السكان المشردين إلى بيوتهم المعمرة جزءاً من إستراتيجية نهوض شاملة تهدف إلى اطلاق العجلة الإقتصادية وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية في المناطق المدمرة وتلك المتأثرة في الحرب.

– تتضمن استراتيجيات للحد من تأثير الحرب السلبي على التنمية البشرية وأخرى للقضاء على الفقر في جوانبه المتعددة.

– تشرك المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية والسكان المحليين في تحديد الأولويات الإجتماعية للإعمار وتأمين قنوات تواصل بينها ومؤسسات الدولة.

– تستحدث أداة تواصل واضحة بين آليات التمويل المتوافرة، والتعديلات التشريعية للتخطيط المدني، وقوانين الإيجارات، فضلاً عن خلق حوافز للمستثمرين من أجل بناء مساكن ذات أجور معتدلة في مناطق مختلفة من لبنان. فلا شك أن ذلك سيمثّل العمود الفقري

لسياسة إسكان ونهوض متكاملتين.

- تؤمّن التنسيق والتكامل بين الجهات الناشطة في التنمية المحلية من أجل استخدام الموارد بشكل أمثل، وتجنب الازدواجية، وتدعيم مبادرات التنمية وشبكات الأمان في المجتمعات المحلية ومتابعة تنفيذ المشاريع وتأثيرها على المجتمع المحلي (Monitoring and Evaluation) والسماح بتعديل الإستراتيجيات بحسب الحاجة.

- تميز بين إعادة إعمار القرى والبلدات التي دُمِّرت كلياً أو جزئياً في جنوب لبنان والبقاع، وبين إعادة إعمار الضواحي الجنوبية، حيث حقوق الملكية المتشابكة والإكتظاظ السكاني الحاد يزيدان من تعقيد جدول الإعمار الإنمائي.

على الصعيد الإقليمي، تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجية للتنمية تأخذ في الحسبان الخطط السابقة والمميزات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لمنطقة الجنوب، إضافة إلى ضرورة بلورة رؤية إنمائية متماسكة على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة[١٤]. ومثل هذه الخطة ستتناول المسائل القطاعية وما بين القطاعية، كالحاجات التعليمية والصحة العامة والصرف الصحي، إضافة إلى الاستراتيجيات

ينبغي أن يكون الدافع الأساسي لهذه الإستراتيجية تحديد سبل للربط بين إعادة الإعمار المادي وإعادة ترميم الشبكات الاجتماعية، واحياء الدورة الاقتصادية

المناسبة لتشجيع المؤسسات الصغرى أو لتمكين المجتمعات المحلية. ويرتكز مثل هذا النهج على الخطة الرئيسة للأراضي الوطنية التي وضعها مجلس الإنماء والإعمار عام ٢٠٠٣ . إلا أنه لا بد من البحث والتحليل في أولويات هذه الخطة الوطنية في ضوء تأثير الحرب على لبنان بمجمله بوجه عام وجنوبه بوجه خاص. إضافة إلى ذلك، يجب إشراك المواطنين في بلورة الخطط المحلية من خلال إدارة مشاورات حول الأولويات، وبلورة رؤية متوسطة إلى طويلة الأمد للمدن الكبرى والبلدات في المنطقة. وتنسيق استراتيجيات تنموية لهذه المدن ضمن خطة إقليمية مماثلة بغية تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

في المناطق المدينية في الجنوب، لا بد من وضع استراتيجيات شاملة لتصنيف طبيعة التدخل وفق مدى فداحة الضرر في هذه القرى والبلدات، إضافة إلى الحاجات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وعلى مستوى الجهات والحكومات المانحة التي تنفّذ برامجها بصورة مباشرة (مثل حكومة قطر في بنت جبيل) فيجب أن تخضع خطط إعادة إعمار القرى والبلدات التي تعيد بناءها لموافقة الحكومة اللبنانية وجهاتها المختصة (التنظيم المدني ومديرية الآثار على سبيل المثال). وذاك أمر في غاية الأهمية، وخصوصاً بالنسبة إلى البلدات ذات الإرث الثقافي والتاريخي مثل المدينة القديمة في بنت

(١٤) هنالك أمثلة عديدة عن هذه الطريقة من مختلف أنحاء العالم. فمن منهجية "إستراتيجية الإنماء المدني" (CDS) التي يدعو إليها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى "سياسات المدينة" المعتمدة في فرنسا والتي تعد طريقة موسعة وشاملة، تعالج مشاكل الاستبعاد والفصل الحضري الذي تعاني منه أحياء معينة، والتي تأخذ في الحسبان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمادية. وقد استخدمت طريقة (CDS) إلى حد متباين، في مشروع التراث الثقافي والإنماء الحضري (CHUD) لمدن بعلبك وطرابلس وصيدا وصور وجبيل التاريخية، وبتمويل من البنك الدولي ومجلس الإنماء والإعمار وغيرها من الهيئات. مهى يحيى وشريل نحاس، Cultural Heritage and Tourism Development for Saida, Tripoli, Tyre, Byblos, and Baalbeck، Stakeholder Analysis and Social Assessment ، تقرير مقدم إلى البنك الدولي/ CDR، ٢٠٠١، إضافة إلى اقتراح إجراءات إعادة تأهيل مادية وأنشطة اقتصادية واجتماعية، يقترح المشروع وجوب وضع قواعد تخطيط معينة لهذه المدن.

جبيل وبعض الأبنية الخاصة والعامة في تبنين وعيتا الشعب على سبيل المثال. ومن المهم أن تشمل العملية الأطراف الفاعلة المؤسساتية المحلية والوطنية أيضاً. لقد أظهرت التجارب العالمية أن انخراط السكان المحليين في عملية إعادة الإعمار أمر أكثر فعالية للتعافي. ومن هنا يقوم السكان أنفسهم بإعادة بناء بيوتهم في المناطق الأقل ضرراً.

وبالنسبة إلى ضواحي بيروت الجنوبية، فقد تتم عملية إعادة الإعمار وفق نهج من اثنين: يتمثّل النهج الأول في إنشاء شركة عقارية لإعادة إعمار هذه المناطق المدمرة، تضمن للسكان وحدات سكنية وتجارية مشابهة للتي كانت لديهم قبل الحرب، أو قد يسعى السكان للحصول على تعويض مالي مقابل مساكنهم المدمرة أو على حصص في الشركة. وأما أولئك الذين يطلبون وحدات سكنية، سيتطلب منهم الأمر عدم بيع هذه الوحدات قبل انقضاء فترة زمنية محددة. وهذا ليس بالأمر الجديد على لبنان كما تشير تجارب "سوليدير" و"إليسار". ولكن نظراً إلى البيئة السياسية في لبنان اليوم، من غير المنتظر أن يتم دعم مثل هذا النهج من قبل السكان المحليين في ظل سيطرة الأطراف السياسية على المنطقة. وفي غياب مثل هذا التوافق تبقى معظم الخطط حبراً على ورق.

ويتمثل النهج الثاني في وضع استراتيجية لتنمية المدينة مشابهة لتلك المقترحة للمدن الأكثر تضرراً في الجنوب. وهو نهج يعيد النظر بدور الضواحي الجنوبية حيال المدينة كلها، وبالتالي يُدخل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخطط المدينية التي تتناول استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر أيضاً. وفي هذه العملية سيُقام التوازن بين الحاجات الاقتصادية للنهوض والتنمية والحاجات البيئية والاجتماعية. وستصبح المسائل السكنية مظهراً من مظاهر تفاهم أوسع وأكثر شمولية حول كيفية تحسين الحياة المدينية التي تتناول أطرافاً فاعلة متعددة، وتشجع الشراكات العامة والخاصة لتحقيق الغايات المتوازية بيئياً ومؤسسياً واقتصادياً. وتتمثّل الخطوة الأولى من هذا الجهد بإنشاء إطار عمل مؤسساتي يعمل على تشجيع الشراكات عبر تعزيز التنسيق المحلي، وخصوصاً بين البلديات والأطراف الفاعلة المحلية والوطنية. ويجب أن يشمل مثل هذا الإطار خبراء في حقول اختصاص عدّة مثل السياحة والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والنقل... الخ، وممثلين من القطاع الخاص. ووفق عدد من المشاورات، لا بد من تحديد رؤية طويلة الأمد لتطوير ونمو الاقتصاد المحلي والتنمية البشرية ووضع استراتيجية لبلوغها. وقد يتضمن ذلك خلق نشاطات جديدة اقتصادية وثقافية لتشجيع المجتمع المحلي.

يجب إشراك المواطنين في بلورة الخطط المحلية من خلال إدارة مشاورات حول الأولويات، وبلورة رؤية متوسطة إلى طويلة الأمد للمدن الكبرى والبلدات في المنطقة

إلا أن الكثافة السكانية التي تميّز الضواحي الجنوبية والتعقيد الحاصل في الملكيات، يتطلبان نهجاً معيناً لعملية إعادة البناء بغض النظر عن الشكليات المعتمدة. ومن الضروري أن يقوم هذا النهج بضمان حقوق المستأجر والمقيم بصرف النظر عن قانونية الملكية، وإعادة بناء المنطقة بطريقة تتوافق مع مبادئ التخطيط والمراقبة البيئية الحديثة. وبهذا الصدد، فإن الدمار الواسع النطاق يقدّم فرصة لبناء بيئة عيش أسلم للسكان وحماية هؤلاء الأكثر عرضة للإنهيار اقتصادياً واجتماعياً. ولتأمين مثل هذه الحماية، يجب أخذ الحاجات

التالية في الحسبان:

- الحاجة إلى وضع قاعدة بيانات مسحية لمختلف حقوق الملكية (بما فيها المستأجر والمالك). وبالنظر إلى مستوى الدمار وإلى أن الأغلبية خسرت معظم ملكياتها، يمكن للمعنيين إثبات حقوقهم من خلال تقديم وثائق معينة تشير إلى سكنهم في هذه المنطقة (كفاتورة الهاتف الأرضي الثابت مثلاً). ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تضمن الحقوق شبه القانونية لبعض المالكين والمستأجرين أيضاً، مثلاً: بعض الذين استأجروا شقق في بناء شُيِّد بطريقة غير قانونية.

- تقديم التعويضات القصيرة المدى لسكان هذه المناطق حين وضع قاعدة البيانات.

- إمكانية إعادة توزيع الملكية من أجل التخطيط الفعّال.

- ضرورة أخذ القرارات في ما يتعلق بإعادة توزيع المصانع الملوّثة للبيئة والتي سبق وكانت موجودة في هذه المناطق.

- ضرورة وضع آليات لدعم المؤسسات الصغرى التي تمثّل العدد الأكبر من المؤسسات الاقتصادية في المنطقة والتي تضرّرت في الحرب، والتي لا بد من أن تشملها الاستراتيجية الإنمائية تمشياً مع الرؤية الطويلة الأمد للمنطقة.

إن هذه العملية التي جرى وصفها بالتزامن مع مجموعة من الأنشطة الأخرى التي تشمل وضع خطة تنمية اجتماعية طويلة الأمد، والتي تعدّ أن التفاوت والفوارق في مؤشرات المعيشة بين المناطق هي من الأولويات التي من شأنها أن تخط الطريق لتحقيق تنمية مستدامة في لبنان، وأن تمنح الدولة دوراً أكثر فاعلية على هذا الصعيد. إنّ لبنان لن يتمكن من بناء مستقبل زاهر ومستدام إلا عبر رؤية شاملة للنهوض مبنية على المساواة والعدل. ولكن كما أظهرت تجربة "إليسار" والمناقشات الجارية مؤخراً مع مختلف الأطراف الفاعلة، يبدو من الضروري أن يحدث تغيير في الإرادة السياسية لإنجاح مثل هذه المبادرات. فليس التخطيط إلا جزءاً من عملية مفاوضات سياسية أكبر وأهم من أي سياسة عامة. ويبقى السؤال هنا، ما هي الرؤية التي وضعناها للمدينة وما هو الدور الذي نرسمه للدولة ومواطنيها في عملية إعادة البناء والنهوض؟

إنّ لبنان لن يتمكن من بناء مستقبل زاهر ومستدام إلا عبر رؤية شاملة للنهوض مبنية على المساواة والعد

مُنير أبو غانم (*)

دراسة في المشهد البيئي في لبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦

مقدمة

من يهتم للبيئة خلال الحرب وبعدها؟ هل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي مهم أثناء الحروب؟ كيف يمكن توجيه الاهتمام الرسمي والأكاديمي والأهلي إلى قضايا البيئة والتلوث في وقت يلاقي الناس فيه حتفهم؟ هل يطلب من الناس المحافظة على الغابات في ظل استحالة ولوج الأراضي بسبب انتشار القنابل العنقودية فيها؟ هل يمكن التحدث عن التخلص الآمن من النفايات المنزلية أو الصرف الصحي في البلديات وكل المؤسسات الموجودة مجندة لأعمال رفع الأنقاض والبيوت المهدمة وجرف وتنظيف القرى المدمرة؟ أخيراً وليس آخراً كيف نسأل الحكومة ووزارة البيئة عن تطبيق سياسات بيئية ملائمة ومحفزة لمفهوم التنمية المستدامة في ما الجميع منشغل بأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار؟ لا شك أن الأسئلة كثيرة وهي تشمل مختلف ميادين البيئية الأخرى، كما تشمل الميادين المتعلقة بأسس حياة الناس التي يمكن عدها كأمور ثانوية أثناء الحروب كالتوعية والتربية وحقوق الإنسان المختلفة وغيرها.

لعل المحاولة في الإجابة تحتم إعادة النظر بمجمل الوضع البيئي وإدارته في لبنان غير المنسجم مع الحاجات والأولويات الوطنية. أما اليوم، ولبنان ما زال يحاول لملمة الجراح وإعادة الإعمار، فالوضع البيئي مقلق على الرغم من الهموم الكبرى الأخرى. ووضع إدارة البيئة مقلق في وزارة البيئة وفي المؤسسات الأخرى أيضاً، إذ هو موضوع مصنف في أسفل الأولويات إضافة إلى التدهور المتعدد الأسباب في فريق إدارة البيئة في لبنان. وبما أن مشاكل البيئة مرتبطة إلى حد كبير بسياسات التنمية وأن البيئة السليمة المطلوبة هي التي يسعى إليها العاملون في مفهوم التنمية المستدامة. عليه، لا يمكن النظر

لا يمكن النظر في الآثار البيئية للحرب وما بعد الحرب من دون اعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الإدارة كأسس وأعمدة مفهوم التنمية المستدامة وهو مبتغى كل العاملين والمعنيين بقضية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل إنسان اليوم وإنسان الغد على السواء

(*) مدير عام جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC).

في الآثار البيئية للحرب وما بعد الحرب من دون اعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الإدارة كأسس وأعمدة مفهوم التنمية المستدامة وهو مبتغى كل العاملين والمعنيين بقضية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل إنسان اليوم وإنسان الغد على السواء. تتضمن هذه الورقة لمحة عامة عن آثار الحرب بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية مع تركيز على الآثار البيئية مع بعض التفاصيل عن واقع البيئة قبل وبعد الحرب.

أولاً: لمحة عامة عن الحرب وآثارها

أدى العدوان الإسرائيلي على لبنان، من ١٢ تموز/ يوليو إلى ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، إلى استشهاد أكثر من ١٢٠٠ شخص، ٣٠ في المئة منهم من الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، كما أدى إلى جرح أكثر من ٤٤٠٠ شخص ١٥ في المئة منهم أصيب بإعاقة دائمة، وإلى تدمير البنى التحتية والمنازل والمصانع، ... إلخ. وأدى العدوان إلى نزوح نحو مليون شخص مسبباً آثاراً إجتماعية بحيث خسر نحو ٢٠٠ ألف شخص منازلهم بسبب الدمار.

إضافة إلى ذلك، أدى العدوان إلى هجرة واسعة ودائمة لطبقة مثقفة وأصحاب مهارات ويد عاملة منتجة فاقت ١٠٠ ألف شاب وشابة. كما تسبب في زيادة البطالة بحيث تجاوزت ٢٠ في المئة وفق أرقام صادرة عن الحكومة اللبنانية. وزادت المناطق التي تعرضت على نحو مباشر فقراً وهي مناطق فقيرة أصلاً. ونشير إلى أن استهداف الحرب لمناطق الجنوب وضواحي بيروت والبقاع وهي من المناطق الأكثر حرماناً في لبنان، ترك آثاراً كبيرة بين المزارعين وأصحاب الأراضي حيث تستحوذ الزراعة على نسبة تصل إلى نحو ٧٠ في المئة من دخل بعض هذه المناطق.

وقد تضررت أو دمرت بصورة كاملة أعداداً كبيرة من المدارس الخاصة والعامة والمهنيات والمستشفيات والمراكز الصحية. وأدى القصف إلى تدمير واسع في الجسور والطرقات في مختلف المناطق.

إضافة إلى هذه الخسائر البشرية والمادية سببت هذه الحرب أضراراً واسعة على المستوى البيئي، ستكون لها انعكاسات سلبية على المدى البعيد.

وإذا كان تلوث البحر بالنفط جرّاء القصف على محطة الجية هو الأبرز أمام العالم فإن القذائف والمتفجرات والحرائق وغيرها من نتائج الحرب قد أصابت بيئة لبنان من كل النواحي. هذه الأضرار لم تنتج بطريقة مباشرة عن القذائف الإسرائيلية فقط، بل بسبب النزوح الكثيف الذي شهده الجنوب وهجرة الأرض التي تمثل هاجساً أساسياً للبيئيين. كما أن تدهور الحالة الإقتصادية والسياسية في البلاد يصيب القطاع البيئي بقوة، إذ إن الأولويات تصبح في تأمين الأمور المعيشية وأبسط الحاجات الاجتماعية وتُهمل الأمور البيئية وخصوصاً ما يضبط منها حركة الإنماء العشوائية في إطار إعادة الإعمار.

ثانياً: تأثير الحرب على البيئة

١- تلوث الهواء

إن الدراسات التي تهدف إلى تحديد نوعية الهواء في لبنان نادرة ولا يوجد أرقام تبيّن درجة التلوّث فيه، وهو يخضع للرصد في منطقة بيروت فقط.

أسباب تلوّث الهواء من جراء الحرب على لبنان عديدة، إذ مُزج الهواء بالغبار والدخان والرذاذ السام. والعامل الأبرز هو قصف خزانات المازوت في محطة توليد الطاقة في منطقة الجية الذي سبب حريقاً هائلاً دام ٣ أسابيع. تصاعَدَ دخان هذا الحريق وامتد ليغطي أكثر من ٣٠ كلم شمال الجية وصل أجواء العاصمة. وقد عانى سكان المنطقة من هبوط الغبار الأسود على الطعام

والأثاث، الأمر الذي دفع العديد من العائلات إلى ترك منازلهم ومغادرة المنطقة. وبحسب المعلومات الصادرة عن مركز المعلومات الخاص باتفاقية برشلونة، فان المواد التي نشبت عن الحريق مسمّة جداً إذ إنها "مكونة من مركبات تسبب أمراضاً سرطانية وتلحق تلفاً بجهاز الغدد الصم".

فضلاً عن ذلك، فإن التسربات والغازات والدخان المنبعثة من المصانع المدمرة واحتراق المواد الكيميائية ومحتويات الذخائر الحربية سيكون لبعض محتوياتها انعكاساً على المدى الطويل، يصيب قسماً كبيراً من الناس، بين سكان المنطقة وأعضاء فرق الإطفاء والإسعاف الذين تعرضوا للدخان والغازات المنبعثة. فالمصانع، مهما كان حجمها، والمحطات الصناعية التي تعرضت للقصف الإسرائيلي، كمعامل تكرير المياه ومنشآت تجميع النفايات وإتلافها، هي مصدراً فعالاً لتلوث كيميائي خطير. فإن اشتعال مواد بلاستيكية مثلاً يؤدي إلى تكوين أنواع عديدة من الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات (PAH) والتي تسبب مرض السرطان.

إن الأسلحة التي استخدمتها اسرائيل خلال الحرب تحتوي أيضاً على مواد كيميائية تختلف باختلاف تكوينها.

٢- تلوث مياه البحر والمياه الجوفية الساحلية

شهد بحر لبنان جراء حرب تموز أسوأ كارثة نفطية في تاريخه، وفي تاريخ البحر الأبيض المتوسط، إذ تسرب فيه ما بين ١٠,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ طن من الفيول أصابت أكثر من ثلثي شواطئه بكل أنواعها: رملية وصخرية، عامة وخاصة، مرافىء عامة وخاصة ومرافئ الصيادين. وكان من الممكن أن تكون الكارثة أسوأ كثيراً لو انفجر خزان للفيول ممتلئ بنحو ٢٥ ألف طن مجاور للخزان الذي تسرب منه الفيول إلى البحر في محطة الجية الكهربائية. إلا أن تدخل رجال الدفاع المدني وخبراء وزارة البيئة تحت القصف حال دون ذلك.

وقد غطت بقع النفط عشرات الكيلومترات المربعة ووصلت سماكتها إلى ٤٠ سنتمتر أحياناً. وانتقلت هذه البقع مع التيارات البحرية والرياح التي تتجه شمالاً إلى كل الشواطئ شمال خزانات الجية، ووصل قليل منها إلى الشواطئ جنوباً. أظهرت الصور الفضائية أن امتداد البقعة النفطية وصل إلى ١٥٠ كلم وأصبح عرضها ٣٠ كلم خلال ٣ أسابيع. هدد خطر هذا التلوث بلدان شرق البحر المتوسط.

وما زاد في حدة مشكلة التلوّث النفطي في البحر هو الأثر الاقتصادي المباشر لهذا التلوث على الثروة السمكية والقطاع السياحي البحري وهو من أهم ركائز الاقتصاد اللبناني، أي خسارة إمكانية إستقطاب السائحين الذين يرغبون ارتياد الشاطئ من جهة، وخسارة القيمة الجمالية للشاطئ من جهة أخرى. يحمل هذا التلوث النفطي آثاراً سلبية كبيرة على الصحة العامة أيضاً إذ يسبب أمراض جلدية للسابحين. كما أن المواد السامة التي تتراكم في الأسماك تؤدي إلى أمراض في الجهاز الهضمي وغيره حين تؤكل.

أما من جهة المعالجة، فتستمر أعمال التنظيف التي يشارك فيها وزارة البيئة وعدد من الجمعيات البيئية ومنظمات عالمية لإزالة أكثر من ٤٠٠٠ متر مكعب من مواد الرمل والحصى الملوثة بمادة الفيول، كما تستمر أعمال تنظيف الشواطئ الصخرية. وقد جرى إزالة نحو ألف متر مكعب حتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ أي بعد مرور ٣ أشهر على القصف الإسرائيلي لخزانات الجية.

وشملت أعمال التنظيف المناطق المتأثرة من الجية ومحيطها جنوباً وصولاً إلى الشمال وحوية جزر النخيل مقابل طرابلس. وينفذ فريق إيطالي أعمال إزالة الفيول من قعر البحر في منطقة الجية

بمساعدة غطاسين من "جمعية بحر لبنان" حيث تقوم هذه الجمعية بإزالة المواد الملوثة من الشواطئ الرملية والصخرية في المنطقة المحيطة بمعمل الجية بعد أن استكملت تنظيف شاطئ الرملة البيضاء في بيروت.

وقامت الطائرات الإيطالية بمسح الشاطئ لتحديد المناطق الملوثة في إطار دعم جهود وزارة البيئة في هذا المجال.

أما في بيروت فقد استكملت أعمال تنظيف الفيول العائم على الشاطئ وخصوصاً في المناطق التي تعرضت للتلوث على شاطئ بيروت الجنوبي. وستشمل المرحلة الثانية من أعمال التنظيف إزالة البقع عن الصخور وبعض الرمول الملوثة وحيطان المرافئ.

وتقوم "منظمة الأونيسكو" ووزارة الثقافة بتنظيف قلعة جبيل الأثرية وتنظيف الساحل الممتد بين أنفة وجبيل حيث تستعمل تقنيات مضخات المياه عالية الضغط وخصوصاً في الشواطئ الصخرية.

أما على الشاطئ الشمالي فتستمر أعمال التنظيف لإزالة التلوث بمساعدة الوكالة السويسرية للتنمية الدولية والإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) في إطار البروتوكول الموقع بين الحكومتين السويسرية واللبنانية لتنظيف الشاطئ الممتد من منطقة أنفة إلى طرابلس وجزر النخيل من البقعة النفطية.

ونشير إلى أن العديد من الدول والمؤسسات المانحة للبنان والمؤسسات الدولية البيئية قدمت مساعدات عينية ومالية وبشرية، وقد استحوذ تلوث الشاطئ على اهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية على نحو واسع إبان الحرب وبعدها ولا يزال يحظى باهتمام الرأي العام المحلي والعالمي.

أما بالنسبة إلى التقويم الأولي لهذه التجربة، لا شك أن هناك غياب تام لأي استعداد لمواجهة هكذا مشكلة إن لجهة الخبرات والخطط اللازمة أو لجهة التجهيز والتأهيل والاستعداد الميداني لذلك. إن مواجهة الكوارث البيئية يتطلب وضع خطط مسبقة ودراسة الآثار البيئية للمشاريع المختلفة ومنها مشاريع توليد الطاقة الكهربائية ومستودعات النفط التابعة لها.

لا شك أن هناك غياب تام لأي استعداد لمواجهة هكذا مشكلة إن لجهة الخبرات والخطط اللازمة أو لجهة التجهيز والتأهيل والاستعداد الميداني لذلك. إن مواجهة الكوارث البيئية يتطلب وضع خطط مسبقة ودراسة الآثار البيئية للمشاريع المختلفة ومنها مشاريع توليد الطاقة الكهربائية ومستودعات النفط التابعة لها

٣- النفايات

حتى الآن، ليس هناك حل شامل لمشكلة النفايات المنزلية الصلبة، حيث يجري معالجة نفايات معظم جبل لبنان وبيروت أولياً وطمرها في مطمر الناعمة وهي تقدر بنسبة ٥٠ في المئة من النفايات المنزلية التي ينتجها لبنان والمقدرة بنسبة ٤٠٠٠ طن يومياً. ويدير جمع ونقل وفرز وطمر النفايات في هذه المناطق شركة خاصة. أما في المناطق الأخرى فيتم طمر النفايات في مكبات عشوائية منتشرة على ضفاف الشاطيء (كمكبات صيدا وصور وطرابلس) أو على أحواض الأنهر في الأراضي الداخلية.

وعلى الرغم من عدة محاولات جرت لوضع حل جذري لهذه المشكلة إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون ذلك. فقد وضع ملف النفايات مرات عديدة في رأس الأولويات على الصعيد الوطني وعلى صعد محلية مناطقية،

وأُلّفت لجان وزارية وفنية وأُجريت دراسات تركزت على التقنيات التي يمكن اعتمادها وأماكن المعالجة وآلية التمويل. ولكن يتبين أن المشكلة في إدارة النفايات هي في إيجاد "مكان معالجة النفايات" وليس في كيفية المعالجة. إضافة إلى تعقيدات أخرى خاصة بلبنان وهي التنوع الطائفي والسياسي الموجود في المناطق الذي يحول دون انتقال النفايات من منطقة ذات لون طائفي أو سياسي معين إلى منطقة ذات لون آخر. فمثلاً، هناك صعوبة بالغة في إرسال نفايات مدينة صيدا "السنية" إلى جوارها "المسيحي" كما هناك صعوبة موازية لإرسال نفايات القرى المسيحية إلى مركز معالجة في مدينة سنية. ونشير إلى أن مدينة صيدا العقارية ليس لديها أراضي متبقية في نطاقها العقاري لإقامة أي مرفق لمعالجة النفايات. ينطبق مثال مدينة صيدا وجوارها على العديد من المناطق كعكار وبشري وغيرها. وهناك تعقيدات أخرى تتعلق بالمواقع لها علاقة بالفوارق الاجتماعية بين منطقة وأخرى كإرسال النفايات من المدن إلى الريف (من بيروت الكبرى إلى البقاع مثلاً).

أن المشكلة في إدارة النفايات هي في إيجاد "مكان معالجة النفايات" وليس في كيفية المعالجة. إضافة إلى تعقيدات أخرى خاصة بلبنان وهي التنوع الطائفي والسياسي الموجود في المناطق الذي يحول دون انتقال النفايات من منطقة ذات لون طائفي أو سياسي معين إلى منطقة ذات لون آخر

أما الآثار المباشرة للحرب على ملف النفايات فيمكن اختصارها بالتالي:

أ- مع ابتداء الحرب، توقفت حركة جمع النفايات التي زاد حجمها وتركيزها في بعض المناطق بصورة كبيرة بفعل انتقال المواطنين من منطقة إلى أخرى. وجعل استمرار الغارات على الطرق والشاحنات مهمة جمع النفايات صعبة جداً. كما أن منطقة الناعمة حيث يوجد المطمر الصحي لنفايات بيروت الكبرى قد تعرضت للقصف مرات عدة. نتيجة هذه العوامل تكدّست أكياس النفايات عدة أيام في أماكن التجميع فاتحة المجال لانتشار الأوبئة والحشرات، وبخاصة مع ارتفاع الحرارة. إضافة إلى أن اليد العاملة في قطاع جمع النفايات مكونة بأغلبيتها من الأجانب قد تركت لبنان مع بدء العدوان، فقد واجهت مهمة جمع النفايات مصاعب جمة.

ففي خلال فترة قصيرة من بداية الحرب، امتلأت شوارع العاصمة بيروت والمناطق المحيطة بأكوام النفايات وجرت محاولات عديدة لجمعها محلياً عبر البلديات والمتطوعين. وقد اضطرت شركة جمع وإدارة النفايات المتعهدة لمنطقة بيروت الكبرى اعتماد إدارات ميدانية في المناطق من أجل تأمين جمع النفايات وذلك في ظروف حرجة جداً، إذ تسبب النقص الحاد في المحروقات من تعطيل حركة شاحنات نقل النفايات في معظم المناطق. ويمكن اختصار النفايات الناتجة عن الوحدات السكنية والتجارية غير العضوية على النحو التالي:

- سوائل التنظيف.
- المعدات الإلكترونية المضرة.
- المعدات البلاستيكية لتخزين المواد الكيميائية.
- البطاريات.
- زجاج النوافذ.
- الأثاث.

إن العديد من المعدات الكهربائية تحتوي على مواد مثل الكلوروفليوروكاربون مضرة بالصحة

والبيئة. فضلاً عن ذلك، فقد نتج عن تدمير المراكز الصناعية والمباني السكنية والتجارية كميّات كبيرة من النفايات السامة التي تحتاج إلى معالجة خاصة، مثل الرماد الناتج عن تدمير معمل البلاستيك في صور.

وقد أظهرت مسودة دراسة لـ "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أنواع أخرى من النفايات الصادرة عن الزراعة خلال فترة الحرب وهي:

- المواد العضوية الناتجة عن المنتجات الزراعية المتلفة.
- الحيوانات والأسماك الميتة.
- أشجار الغابات المتضررة أو الميتة.
- المعدات المتضررة.
- نايلون وحديد البيوت البلاستيكية.
- شبكات الري.
- قوارب الصيادين المحطمة.

كما أن تسرّب الفيول من محطة الجية زاد المشكلة سوءاً. فكميات الفيول التي استخرجت من الشواطئ وضعت في أماكن غير مسيطر عليها وفي مستوعبات بلاستيكية مؤقتة غير مناسبة لهذه المواد إذ يصبح من المستحيل إفراغها. وإن حرق الـ (PVC) يزيد نسبة الديوكسين ٣٢ في المئة.

ب- الآثار البعيدة المدى للحرب، لعل أخطر النتائج للحرب وللفترة السياسية الصعبة التي تلتها وما زالت مستمرة، هي في تعثر اعتماد سياسات عامة وتنفيذها للتخلص من النفايات المنزلية الصلبة وكل أنواع النفايات الأخرى. ويتطلب اعتماد هذه السياسات تعاون مستمر وإيجابي بين وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار ووزارة الداخلية والبلديات يواكبه تعاون نيابي وسياسي يساهم في تسهيل اختيار المواقع للمعالجة أية كانت التقنيات المستخدمة، وهذا أمر شبه مستحيل في ظل الظروف الأمنية خلال فترة الحرب وما تلاها من ظروف سياسية استثنائية في تاريخ لبنان المعاصر.

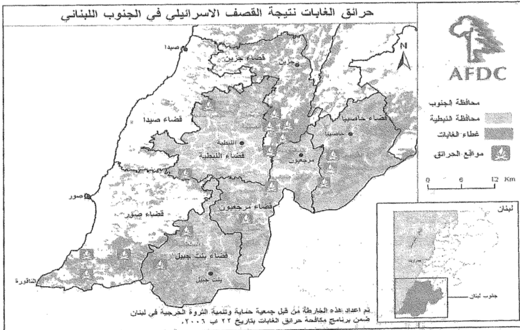
٤- حرائق الغابات

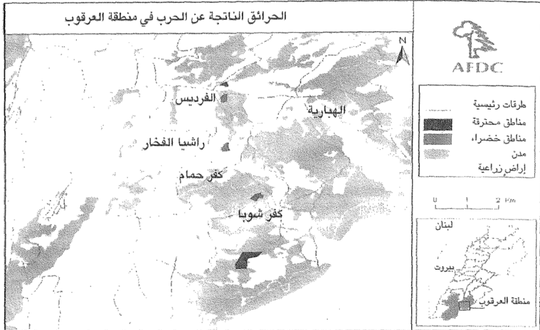
تعد حرائق الغابات من المشاكل البيئية الكبيرة التي عجز لبنان عن وضع حلول ناجحة لها. ولبنان بلد متوسطي تكثر فيه الأمطار في فصلي الشتاء والربيع مما يسبب نمو غطاء نباتي كثيف وخصوصاً في محافظتي جبل لبنان والشمال، إضافة إلى بعض مناطق الجنوب اللبناني. وبسبب طول فترة الجفاف التي تمتد إلى أكثر من سبعة أشهر في معظم السنين، يتحول هذا الغطاء النباتي الكثيف إلى وقود خطر لاندلاع النيران في حين أنه كان يستعمل في السابق لممارسات ريفية تم هجرها من قبل السكان المحليين. نتيجة لذلك، يبدأ موسم الحرائق السنوي خلال شهر أيار/ مايو، أي بداية موسم الجفاف، ويستمر إلى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. ويسجل شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر العدد الأكبر لاندلاع الحرائق في ما يسجل شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر اندلاع الحرائق الأكثر خطورة والتي تقضي عادة على أوسع المساحات الحرجية. يقوم الدفاع المدني بتأمين سيارات الإطفاء وبعض العناصر البشرية في ما يؤمن الجيش عبر وحداته المنتشرة في المناطق العناصر البشرية اللازمة للمشاركة بإخماد الحرائق. ويتولى في بعض الأحيان مراكز الأحراج التابعة لوزارة الزراعة متابعة ومراقبة الحرائق دون أن يكون لهذه المراكز القدرة على مواجهة المشكلة، في ما يتولى الأهالي والمزارعين والبلديات بعض التدخل المباشر في مكافحة الحرائق وهناك بعض التجارب المتفرقة لمشاركة جمعيات أهلية في المكافحة المباشرة. أما خلال الحرب، فقد استهدف القصف الإسرائيلي الغابات الجنوبية بوجه خاص بحجة أنها تعد ملجأ للمقاومة ولقواعد الصواريخ. وبالنظر إلى أن شهري تموز وآب يسجلا عادة أعلى عدد من الحرائق فمن الطبيعي أن يتسبب القصف على غابات الجنوب باندلاع واسع للحرائق. وأشارت التقارير اليومية من الجنوب

والتي صدرت أثناء الحرب إلى احتراق مساحات واسعة من الأشجار والغابات وخصوصاً في منطقة العرقوب. ونشير إلى عدم توافر المعدات والعناصر البشرية لإخماد حرائق الغابات التي اندلعت أثناء الحرب، حيث كانت الأولويّة لدى رجال الإطفاء هي الحد من الحرائق في المباني وأعمال الإغاثة. ونذكر هنا استهداف مراكز الدفاع المدني في الجنوب الأمر الذي أدى إلى استشهاد وجرح نحو ٦٠ عنصراً، إضافة إلى تدمير العديد من المراكز وسيارات الإطفاء تدميراً شاملاً في ما دمر عدد آخر من المراكز جزئياً. أدى ذلك إلى ضعف في فعالية رجال الإطفاء وغيابهم على نحو كامل عن حرائق الغابات. ومما لا شك فيه أن القدرة على مواجهة الحرائق في لبنان اهتزت بصورة ملفتة نتيجة للحرب وما تبعها. فقد سبب انتشار الجيش اللبناني في الجنوب بضعف في مواجهة الحرائق الحرجية في باقي المناطق وخصوصا في جبل لبنان والشمال حيث تنتشر الغابات بوجه كثيف وقد سبق للجيش أن ساهم مع الدفاع المدني في إخماد معظم الحرائق المندلعة في تلك المناطق. إن انتقال نحو ١٥٠٠٠ جندي من الجيش اللبناني إلى الجنوب أضعف قدرة الجيش على المساهمة في أعمال الإطفاء في المناطق الأخرى. وقد اندلع عدد من الحرائق خلال موسم هذا العام الذي تلا وقف إطلاق النار دون أن تتمكن السلطات من إخمادها.

فعلى سبيل المثال اندلع حريق هائل في وادي جسر القاضي في قضاء عاليه أدى إلى احترق كامل لنحو ٩٠٠ هكتار من غابات الصنوبر المثمر وأشجار الزيتون والسنديان والأراضي الزراعية والحرجية التابعة لثماني قرى في المنطقة. وقد قدرت جمعية الثروة الحرجية والتنمية الخسائر المباشرة لهذا الحريق بأكثر من ١٣ مليون دولار أميركي. وقد قضى هذا الحريق على مساحة تعادل أكثر من ضعفي المساحات التي قامت بتحريجها وزارتي البيئة والزراعة والجمعيات البيئية خلال السنوات الخمس الماضية.

أما بالنسبة إلى الخسائر المادية المباشرة القريبة والبعيدة المدى في مجال الثروة الحرجية، فقد أشارت الدراسات الأولية إلى هذه الخسائر





المصدر: جمعية الثروة الحرجية والتنمية/الحرائق في منطقة العرقوب بسبب الحرب

بوجه خاص حيث قدرتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بنحو ١٦ مليون دولار أميركي.

كما تقوم حالياً جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) بدراسة آثار الحرب المباشرة على الغابات والأراضي الهامشية وتقدير هذه الآثار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية على المدين المتوسط والبعيد.

من جهة أخرى، تشير تقارير الخبراء أن هناك نسبة عالية تتجاوز ١٠ في المئة من القذائف لا تنفجر عادة، الأمر الذي سبب انتشاراً واسعاً في المناطق الحرجية لأعداد كبيرة من الأجسام القابلة للانفجار، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من القنابل العنقودية (نشير إليها في فقرة خاصة من هذه الدراسة). ولا بد من الإشارة إلى الآثار السلبية التي يصعب قياسها حالياً للقنابل المنفجرة الحارقة وغير الحارقة التي استعملتها إسرائيل. إن إحدى مقومات الإدارة المستدامة للغابات هي مدى مساهمتها في تطوير حياة المجتمعات التي تقيم بجوارها. من هذا المنطلق، لعل أهم أثر للحرب على الغابات الجنوبية هو استهدافها المواطن الجنوبي مباشرة في حياته ومقومات عيشه. سيكشف المستقبل عن مثل هذه الآثار وعن قدرة الغابات الجنوبية على ترميم ما تعرضت له من تخريب.

٥- التنوع البيولوجي

أثر العدوان على لبنان في التنوع البيولوجي وأدى إلى تدهور حالة الأنظمة الإيكولوجية وإيذاء النباتات والحيوانات. وقد استهدف القصف العديد من الجسور الممتدة فوق الأنهر وأنابيب المياه مسبباً خللاً في أنظمة المياه. إضافة إلى أن نزوح السكان وصعوبة وصولهم إلى أراضيهم دفعهم إلى استعمال أساليب ريّ ومبيدات على نحو عشوائي، مسببين أضراراً بالموارد الطبيعية وبخاصة المياه والطيور.

فالدبابات والشاحنات العسكرية الضخمة شقت طريقها عبر الأحراج، الأمر الذي أدى إلى تقسيمها وتدميرها وإلى خسارة الغطاء الأخضر وتقليص إمكانية إعادة إنماء النباتات.

تاثير الحرب على التنوع البيولوجي

التاثير	حجم التاثير	المدة	الخطورة
تدهور النباتات والأنظمة الإيكولوجية بسبب الردم	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى ١٠ سنوات)	Critical Significant
تأثير الكسارات على الموارد الطبيعية	Considerable	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Severe Significant
تأثير تسرّب الفيول من محطة الجية على التنوع البيولوجي البحري	Serious	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Severe Significant
تلوّث النباتات والنظام الإيكولوجي جراء احتراق الفيول في الجية والمطار	Limited	قصير المدى	Marginal Non-Significant
خسائر في الثروة الحرجية والحيوانية وتدهور والأنظمة الإيكولوجية جراء الحرائق	Considerable	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Severe Significant
تأثير التحركات العسكرية على الأنظمة الإيكولوجية والثروة الحرجية والحيوانية	Serious	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Severe Significant
تأثير غير مباشر على المحميات	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى ١٠ سنوات)	CriticalSignificant
تأثير الاستلشاء بالقوانين	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى ١٠ سنوات)	Critical Significant
تأثير مباشر وغير مباشر على حماية موقع المنصوري	Limited	طويل المدى (من ١٠ إلى ٥٠ سنة)	Critical Significant

المصدر: مسودة دراسة لـ"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لآثار حرب تموز (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).



كما أن انتشار القنابل العنقودية في الغابات والأراضي الحرجية يُلحق الضرر بالعديد من الحيوانات بجرحها أو قتلها. فضلاً عن الضجيج الصادر عن الآليات العسكرية يدفع هذه الكائنات إلى ترك مساكنها والهروب إلى أماكن أكثر أماناً

خطورة تلوث البحر بالفيول يسبب دمار البيئة البحرية الساحلية إذا امتدت المواد داخل البحر وصولاً إلى الشواطئ. إن العديد من الحيوانات



والنباتات الموجودة في البحر مهدد بسبب التعرض للفيول، أولها نوعا السلاحف البحرية التي تعيش في المياه اللبنانية والتي تضع بيوضها تحت رمال شواطئنا التي تعد أهم الشواطئ المتوسطية لنوعين من السلاحف، السلحفاة الضخمة الرأس والسلحفاة الخضراء وهما مصنفتان على لائحة الحيوانات المهددة بالانقراض. ويصيب الضرر أيضاً الطيور البحرية عند التصاق الفيول على أجنحتها.

٦- القنابل العنقودية

وفق تقارير صادرة عن مكتب نزع الألغام التابع للأمم المتحدة، جرى تحديد ستة أنواع مختلفة من القنابل العنقودية التي تم استعمالها خلال الحرب، وتم تقدير نحو ٢,٨ مليون قنبلة لم ينفجر منها نحو ٤٠ في المئة أي ما يقارب ١,١٢ مليون قنبلة. ومتوسط عمر هذه القنابل يتفاوت بين ٢٥ و٤٠ سنة الأمر الذي يمثل خطراً جدياً على الأجيال القادمة من السكان المحليين. ويعد تمييز معظم هذه القنابل العنقودية الصغيرة أمر صعباً إذ إنها تكون مغطاة بالتراب أو بالأعشاب وهي حساسة جداً ويمكن أن تنفجر بمجرد لمسها. هذا وقد وصل عدد الضحايا جراء القنابل العنقودية والأجسام غير المنفجرة من ١٤ آب/ أغسطس (تاريخ وقف إطلاق النار) ولغاية

أسباب سقوط الجرحى بين المدنيين	
حوادث إزالة القنابل	٥
حمل القنابل	٦
تدمير القنابل	٢
أعمال حفريات	١
إخماد نيران	١
✔ المشي في الدروب القديمة	٨
✔ اللعب في الخارج	٥
ترميم المنازل	٨١
أعمال إنقاذ	١
أعمال إغاثة	٢
نقل وتجارة الخردة	٨
قطع أشجار حرجية	١
✔ أعمال زراعية	١٩
✔ رعي	٨
المجموع	١٤٨

المصدر: المكتب الوطني لنزع الألغام

أسباب سقوط القتلى بين المدنيين	
حوادث إزالة القنابل	٣
أعمال حفريات	١
ترميم المنازل	٥
ترميم أماكن العمل	١
✔ أعمال زراعية	٥
✔ رعي	٣
المجموع	١٨

المصدر: المكتب الوطني لنزع الألغام



كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١٨٢ ضحية بينها ٣٤ قتيلاً و ١٤٨ جريحاً معظمهم من المدنيين والأطفال.

إضافة إلى المخاطر المباشرة لهذه القنابل، هناك آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر على حياة الناس بسبب منعهم من ولوج الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية حيث تعذر في العديد من المناطق جني المحاصيل الزراعية وخصوصاً الزيتون وبعض غابات الصنوبر المثمر في منطقتي جزين والعرقوب. وباعتماد الأرقام آنفة الذكر والصادرة عن المكتب الوطني لنزع الألغام فإن ٨ قتلى من بين ١٨ قتيلاً كانوا يزرعون أو يرعون مواشيهم (أي بنسبة ٤٤,٤ في المئة من القتلى) في حين أن ٤١ جريحاً من بين ١٤٨ جريحاً سقطوا وهم يقومون بأعمال لها علاقة بولوج الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية (أي بنسبة ٢٨ في المئة من الجرحى). وتظهر هذه النسب العالية مدى تأثر العلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي في المناطق المستهدفة بوجود هذه الأجسام الخطيرة، وأن حجم هذه المعضلة سيستمر على ما هو عليه خلال ٢٥ إلى ٤٠ سنة.

وتعد هذه المشكلة كارثية في مناطق الجنوب حيث تقدر وزارة الزراعة اللبنانية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) اعتماد ٧٠ في المئة من السكان على الزراعة وولوج الأراضي الزراعية والوصول إلى مياه الري. من ناحية أخرى، إن هذه الأجسام قابلة للانتقال من موقع إلى آخر نتيجة لأسباب طبيعية كانجراف التربة وتدفق مياه الأمطار، الأمر الذي يسبب في تعريض مناطق أخرى عُدّت خالية في السابق من وجود القنابل العنقودية.

٧- مصادر التلوث الإشعاعي

صدرت بعض المعلومات عن إمكان استخدام إسرائيل للأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم المنضّب. إن آثار هذه الأسلحة، كما حصل في العراق، تمتد لفترة زمنية طويلة وهي تؤثر على التركيبة الجينية للإنسان وتنتقل آثارها من جيل إلى آخر. لم تشر الدراسات حتى الآن إلى وجود آثار يورانيوم منضب على الرغم من صدور بعض التقارير الصحفية. وقد أُخِذت عينات من التربة من مناطق عديدة وخصوصاً تلك التي ذكرتها الصحف كمنطقة الخيام مثلاً، وأُرسلت هذه العينات إلى مختبرات خارج لبنان ولم يبلغ عن وجود أي أثر لأي مواد مشعة. وقد نفى المجلس الوطني للبحوث العلمية وجود مثل هذه المواد أو على الأقل العثور عليها حتى الآن. ورصد في العديد من المناطق جمعيات تعمل على أخذ عينات من التربة وإرسالها للفحص في ما تحفّظ المجلس الوطني للبحوث العلمية على ذلك لما قد ينقص هذه العمليات من دقة علمية. وبحسب مسودة التقويم الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، تأكد استعمال اسرائيل القنابل الفوسفورية ولكن لا إثباتات حتى الآن عن وجود اليورانيوم. وخلال الدراسة التي أجريت من ٣٠ أيلول/ سبتمبر حتى ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ أُخِذَت عينات من شمال وجنوب نهر الليطاني لفحصها في سويسرا.

أما الخبير الأميركي بمادة اليورانيوم الدكتور دوغ روكي فيتهم إسرائيل باستعمال أسلحة اليورانيوم ضد اللبنانيين. ويقول أنه من المستحيل إزالة هذه المادة السامة من الجو بعد انتشارها.

أما آثار انتشار الأخبار عن هذا التلوث، فقد تأثرت المواسم الزراعية وخصوصا إنتاج الزيت والزيتون بسبب خوف المستهلك من وجود مواد مشعة قد تؤثر على صحته، الأمر الذي أدى إلى كساد في هذه المواسم وانتقال المستهلك إلى منتوجات مماثلة من مناطق لبنانية أخرى. كما أدى هذا الخوف إلى تردد في دخول الأراضي الزراعية والحرجية في العديد من المناطق الجنوبية وإلى تنامي الهواجس عند المؤسسات المانحة والمؤسسات التي تعمل لتأمين المساعدات إلى الجنوب وخصوصا في مجال التنمية الزراعية والريفية.



٨- تأثير إعادة الإعمار على البيئة

بحسب الدراسات الصادرة عن الحكومة اللبنانية إثر حرب تموز، تبين أن أكثر من ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية متضررة أو مهدمة على نحو جزئي أم كلّي وإن أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص وجدوا أنفسهم من دون منزل. إضافة إلى المنازل، فقد أصاب الخراب والدمار ٦١٢ مدرسة رسمية و٨٠ مدرسة خاصة و٢٣ مركز عام للتدريب و١٦ مستشفى و٩٧ جسر و١٥١ طريق. فضلاً عن الدمار الذي لحق بمطار رفيق الحريري الدولي. وتظهر مسودة دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن مساحة الطرق المدمرة تصل إلى ٤٤٥,٠٠٠م٢ كلفتها ٩١,٨٤٥,٠٠٠ دولار أميركي. أما بالنسبة إلى الجسور يشير التقرير إلى: ٩٤ جسر مدمر بالكامل و٩ جسور نصف مدمرة و٣ جسور مدمرة بنسبة ٢٠ في المئة وجسر واحد مدمر بنسبة ١٠ في المئة. إن تكلفة إعادة إعمار الوحدات السكنية تصل إلى ١,٧٠٠ مليون دولار أميركي بحسب دراسات الحكومة اللبنانية.

إن مستلزمات إعمار وحدة سكنية مساحتها ١٥٠م٢ هي كالتالي:

بحص = ٣٣ م٣

رمل = ١٦,٥ م٣

ولمعرفة الكميات الجديدة المطلوب استخراجها لإعادة الإعمار بعد الحرب الأخيرة يمكن عد الردميات والنفايات الناتجة من تدمير المباني والطرقات كمؤشر أساسي حيث وصل حجمها إلى ٣ مليون م٣ في بيروت والجنوب والبقاع. هذه الكميات ألقيت بصورة عشوائية على الشاطئ وعلى جوانب الطرق وأدت إلى أضرار على البيئة. وفصلّت مسودة

دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآثار حرب تموز (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦) الدمار الذي لحق بالأبنية السكنية والتجارية وبالبنى التحتية العامة:

لائحة الأضرار التي أصابت قطاع البناء

وصف	كمية
الأبنية السكنية	
منازل/ شقق خاصة مدمرة	٣٠,٠٠٠
منازل/ شقق خاصة متضررة كثيراً	٣٠,٠٠٠
منازل/ شقق خاصة متضررة قليلاً	٧٠,٠٠٠
البنى التحتية الخاصة بالنقل	
مطارات	٣
مرافئ	٤
طرقات (٤٤٥,٠٠٠ م٢)	١٥١
جسور	٩٤
البنى التحتية التجارية	
القطاع التجاري (معامل، محلات، مزارع، شركات متوسطة الحجم)	٩٠٠
شركات صغيرة الحجم	٢٨٠٠
البنى التحتية العامة	
المؤسسات الحكومية	٦٦
مدارس (مدمرة أم متضررة)	٣٥٠
مستشفيات (أضرار كبيرة)	٢
مباني عناية بالصحة	٥٠
محطات توليد	١٥
شبكات توزيع المياه (رئيسية وفرعية)	٣٣٠
سد	١
محطة تكرير	١
أنظمة معالجة المياه المبتذلة	١٥٨

المصدر: مسودة دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآثار حرب تموز (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦).

ولترميم وإعادة ما تهدم يتحتم استخراج هذه المكوّنات من الطبيعة، الأمر الذي يسبب بزيادة حركة الكسارات والمقالع والمرامل. إن استخراج الرمل من الأرض دون أي تنظيم يؤدي إلى تعطيل نظام المياه الناتجة عن المطر وانجراف التربة. ويؤدي عمل المقالع والكسارات غير المنظم في لبنان إلى مخاطر عديدة على المياه الجوفية لاستخدام ما يسمى بطريقة التفجير الأفقية وهي ممنوعة بموجب القانون. والتفجير الأفقي يعتمد على حفر أسفل الجبل ووضع متفجرات فيه بغية الحصول على أكبر كمية من الصخور لتحويلها إلى بحص. أما التفجير العامودي المعتمد في كسارات ومقالع الدول المنظمة لهذا الملف فيعتمد على حفر من الأعلى باتجاه الأسفل، الأمر الذي يمكن من إزالة الصخور باعتماد كميات من المتفجرات أقل بكثير من تلك المستعملة في التفجير الأفقي. ولكن هذا غير معتمد في لبنان نتيجة الفوضى الكبيرة في ملف المقالع والكسارات حين بدأت وما زال ملف المقالع والكسارات من دون أي تنظيم بحيث يعمل في لبنان نحو ١٢٠٠ مقلع ومرملة وكسارة معظمها غير شرعي. و"الشرعي" منها هو ما يعمل برخصة غالباً ما خالف شروطها إن لجهة المساحة أو أساليب الاستخراج أو إعادة التأهيل بعد القلع.

كما في الملفات البيئية الأخرى، يتطلب اعتماد سياسة وطنية لتنظيم ملف المقالع والكسارات (أو ما يسمى بلغة المعنيين بهذا الملف بالمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات) تعاوناً بين وزارات وإدارات مختلفة وإرادة سياسية حازمة غير متوافرة حالياً في ظل الأوضاع السياسية الراهنة.

ثالثاً: سياسات ما بعد الحرب

لعل أخطر نتائج الحرب وما تلاها من ظروف سياسية ضاغطة واستثنائية بامتياز هي تعطيل قدرة الدولة بوجه كامل على وضع الحلول للمشاكل البيئية الكبيرة التي كانت تعد من الأولويات الأساسية قبل تدهور الأوضاع في لبنان مع نهاية عام ٢٠٠٤ . فملفات مثل معالجة تلوث الهواء أو وضع حلول جذرية لإدارة النفايات المنزلية أو تنظيم المقالع والكسارات شغلت الحكومة ومجلس النواب ووسائل الإعلام والجمعيات والمؤسسات الخاصة خلال العقد الماضي. أما خلال المرحلة الأخيرة التي بدأت مع نهاية عام ٢٠٠٤ وتوجت بالحرب الأخيرة وما أعقبها من تطورات سياسية في لبنان فتعطلت مجمل مبادرات صنع السياسات العامة البيئية لما تتطلبه هذه السياسات من نظام وأسلوب حكم تعاوني بين السلطات والإدارات العامة والخاصة وتواصل مع الرأي العام والمجتمع المدني.

إن أخطر ما نتج عن الحرب الأخيرة هو فصل الإنسان الجنوبي عن أرضه وأخطر ما نتج عن مرحلة ما بعد الحرب هو تعطيل قدرة صناعة السياسات البيئية ووضع هذا الملف في أسفل الأولويات

وفي الظروف العادية، تؤدي وزارة البيئة دور المنشط والمبادر والمحفز لاعتماد هذه السياسات وتتعاون مع الوزارات الأخرى ومجلس النواب والعاملين بهذا القطاع من مؤسسات المجتمع المدني. أما اليوم، فوزير البيئة مستقيل والوزير البديل مستقيل أيضاً والمدير العام منشغل بإدارة المديرية العامة للتنظيم المدني، إضافة إلى مهماته في وزارة البيئة والعاملون في الوزارة غادر عدد منهم إلى العمل في القطاع الخاص أو إلى خارج لبنان.

والوزارات والإدارات الأخرى المؤثرة في قضية إدارة الشـؤون البـيـئـيـة منشـغلة بأولويات أخـرى وأوضـاعها ليست بأفضل من تلك المحيطة بوزارة البيئة. أما مجلس النواب فهو معطل حالياً بحيث لا يمكن اعـتـمـاد أية سـيـاسـة عـامـة دون مـواكـبـة المجلس لها.

إن إدارة الشأن البيئي لا يمكن أن تكون بالحد الأدنى المقبول دون وجود نظام حكم يعمل وهذا ما سمي بالبعد الرابع للتنمية المستدامة. وإذا كانت مـعظم إدارات الدولة يمكنهـا لمراحل وفـتـرات مـحددة كتلك التي نعيشـها اليوم أن تـستـمر في ظروف صعبة، فإن إدارة الشؤون البيئية لا يمكنها ذلك. والأضـرار الناتجـة عنهـا سـيكون لهـا آثاراً بعـيـدة المدى من دون شك. إن أخطر مـا نتج عن الحـرب الأخـيـرة هو فـصل الإنسـان الجنوبي عن أرضه وأخطر ما نتج عن مرحلة ما بعد الحرب هو تعطيل قدرة صناعة السياسات البيئية ووضع هذا الملف في أسفل الأولويات.

المراجع

العربية

١- أرشيف جريدة **النهار**.

٢- تقارير صادرة عن المكتب الوطني لنزع الألغام.

٣- تقارير مختلفة صادرة عن "جمعية الثروة الحرجية والتنمية" AFDC.

٤- **مجلة البيئة والتنمية**، مج ١١، العدد ١٠٢، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ .

الأجنبية

1- BBC News. Environmental "crisis" in Lebanon by Richard Black.

2- FAO. "Special Emergency Programmes Services: Damage and Early Recovery Needs: Assessment of Agriculture, Fisheries and Forestry," November 2006.

3- Heinrich Böll Stiftung. "Environmental Impact of 2006 Lebanon War," October 2006.

4- Lebanese Government Report. "Rebuilding Lebanon together, 100 days after 21 November 2006".

5- Ministry of Environment website (Frequently Accessed in November and December 2006).

6- UNDP. "Draft Lebanon Rapid Environmental Assessment for Greening Recovery, Reconstruction and Reform," November 2006.

مارك المكاري(*)

الكوتا النسائية الانتخابيّة المقترحة في لبنان : أزمة قانونية أم تحوّلٌ ديمقراطي ؟

مقدمة

بعد مضي نحو خمسين عاماً على تكريس المساواة بين الرجل والمرأة في حق التصويت والترشح بموجب قانون الانتخابات عام ١٩٥٣، بقي واقع تمثيل المرأة في المجلس النيابي اللبناني دون مستوى مقاييس الديمقراطية وطموحات المجتمع المدني. فاقتصرت معادلة التمثيل النسائي بحسب قول لور مغيزل: "لكي تدخل المرأة البرلمان في لبنان يجب أن تكون متشحة بالسواد". ومن الملاحظ بعد مضي عقود على قولها فما انفك يصح اليوم أكثر من أي وقت مضى، إذ إنه لم يدخل الندوة البرلمانية في لبنان إلا تسع نساء فقط(١) منذ عام ١٩٦٣ لغاية اليوم، وذلك لإملاء فراغ تركه في معظم الأحيان الزوج أو الأب أو بفضل الروابط العائلية. وما ينذر بخطورة الوضع، إحراز لبنان المرتبة ١٢٢ عالمياً لناحية مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية(٢) عام ٢٠٠٥، بعد العراق (٢٨) وتونس (٣٦) والسودان (٧٠) وسوريا (٨٥) والمغرب (٩١) والجزائر (١١٥) والأردن (١١٨) وبالتساوي مع ليبيا كما إنه يسبق إيران بمرتبتين.

لعل من أسباب هذا التأخر، عدم رغبة المشترع اللبناني لغاية الآن في معالجة هذا الخلل باعتماد سياسة التمييز الإيجابي (Discrimination Positive) من خلال فرض إجراءات معينة بهدف تعزيز وتحفيز مشاركة المرأة في المجالس التمثيلية و تحديداً مع خلو جميع القوانين الانتخابية المتعاقبة من أحكام بهذا الاتجاه. ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى التباين الحاصل بين المشهد القانوني الخجول على صعيد التشريعات اللبنانية من جهة، والتوصيات والمعاهدات الدولية من جهة أخرى. فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة التي انضم إليها لبنان(٣) بموجب القانون رقم ٥٧٢ تاريخ

(*) محام.

(١) ميرنا البستاني خلفاً لوالدها عام ١٩٦٣، نائلة معوّض خلفاً لزوجها عام ١٩٩١، بهية الحريري بدعم من شقيقها، مهى الخوري أسعد عام ١٩٩٢، نهاد سعيد وراثةً لزوجها عام ١٩٩٦، غنوة جلول عام ٢٠٠٠، صولانج الجميل أرملة الرئيس بشير الجميّل، ستريدا جعجع عقيلة سمير جعجع، جيلبرت زوين وراثة لوالدها عام ٢٠٠٥.

(٢) انظر الجدول العالمي: Inter Parliamentary Union www.ipu.org

(٣) تحفظ لبنان على بعض أحكام الاتفاقية هي التالية: الفقرة الثانية من المادة التاسعة المتعلقة بمنح المرأة حقاً متساوياً لحق الرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالها؛ الفقرات (ج) و(د) و(و) و(ز) من المادة ١٦ المتعلقة جميعها بأمور ترتبط بالأحوال الشخصية؛ والفقرة الأولى من المادة ٢٩ المتعلقة بحل الخلافات بين الدول الناشئة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية أمام محكمة العدل الدولية.

١٩٩٦/٧/٢٤ على إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة من قبل الدول الأعضاء من أجل التعجيل في المساواة بين الرجل والمرأة. كما تعارض أيضاً موقف المشترع مع التوصيات العامة الصادرة عن مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ التي وضعت تحقيق المشاركة النسائية في المجالس التمثيلية بنسبة ٣٠ في المئة هدفاً لقضية حقوق المرأة.

بعد طول انتظار، أتى مشروع القانون الذي أعدته "الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية" المنشأة بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٨، ليلحظ نظام "الكوتا النسائية". فقد نصت المادة ٦٤ منه على أنه "يترتب على كل لائحة في الدوائر الخاضعة للنظام النسبي أن تضم بين أعضائها نسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة من النساء على أن تدور الكسور التي تعادل أو تتجاوز النصف". كما أضيف جدول زمني لتبنيها بحيث "يطبق هذا النص في صورة مؤقتة وخلال ثلاث دورات انتخابية فقط" كما جاء في المادة عينها.

إن إدخال نظام الـ"كوتا" إلى أحكام قانون الانتخابات ولو على صعيد الطرح يمثّل، للوهلة الأولى، انتصاراً لقضية حقوق المرأة في لبنان وتطوراً أساسياً في سبيل تعزيز مشاركتها في المجالس التمثيلية، إلا أن هذه المؤسسة القانونية (الكوتا) تحيطها إشكاليات عدة على الصعيدين النظري والتطبيقي.

فمن جهة أولى، يطرح مبدأ الكوتا النسائية جدلاً قانونياً على صعيد مدى تطابقه واحترامه لمبدأ المساواة المكرس بموجب الدستور اللبناني(٤)، وهذا ما سيمثّل مادة أساسية للمناقشة في حال طرحت مسألة الكوتا أمام المجلس الدستوري. ومن أجل ضبط هذه الإشكالية من مختلف جوانبها، لا بد من التطرق إلى ماهية الكوتا، فهي أحد ضروب التمييز الإيجابي الذي تزامنت ولادته مع تحول وتغيير محسوس في مفهوم المساواة بحيث تم الانتقال من "المساواة – المبدأ" إلى "المساواة – الهدف". أما من جهة ثانية، فإن تطبيق الكوتا وضمان نتائجها يبقيان إلى حد بعيد رهناً بطبيعة النظام الانتخابي وخصائصه الذي تنخرط به. إضافة إلى أن تحقيق النتيجة التي وضعت الكوتا من أجلها، وهي تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في التمثيل، هو محكوم بنوع النظام الانتخابي الذي يعتمد وبالإجراءات التي تحيط به أيضاً.

الكوتا، هي أحد ضروب التمييز الإيجابي الذي تزامنت ولادته مع تحول وتغيير محسوس في مفهوم المساواة بحيث تم الانتقال من "المساواة – المبدأ" إلى "المساواة – الهدف"

أولاً : الإطار النظري: ماهية الكوتا وانعكاساتها على مبدأ المساواة

من النافل القول، بأن العديد من النظريات والمبادئ وعلى الرغم من أهميتها ليس

(٤) مبدأ المساواة مكرس في المادتين السابعة والثانية عشرة من الدستور اللبناني وفي الفقرة (ج) من مقدمة الدستور وفي المواثيق الدولية الملحوظة في المقدمة.

من الضروري أن تحمل مبدأ العموم (Universelle) إذ إنها تبقى على ارتباط وثيق ومباشر بالمجتمعات المختلفة وأنظمتها القانونية. من هنا ما يصح في إحدى المجتمعات في ما يتعلق بمبدأ المساواة وتلاؤمه مع الكوتا، لا يصح ربما في مجتمع آخر ذو خصائص قانونية أخرى.

١- الكوتا كأحد ضروب التمييز الإيجابي

أ- تعريف التمييز الإيجابي وتحديد خصائصه

التمييز الإيجابي(٥) هو "برنامج إلزامي يقتضي على التوزيع التفضيلي للموارد أو الخدمات إلى أعضاء أقلية أو فئة اجتماعية محرومة بهدف تعويض الخلل في المساواة الاجتماعية التي تعاني منها"(٦) بعبارات أخرى، إن التمييز الإيجابي يعتمد على منهجية خرق مبدأ المساواة بهدف تعزيز المساواة. ظهرت نظرية التمييز الإيجابي للمرة الأولى في الولايات المتحدة الأميركية تحت اسم Affirmative Action التي يمكن تعريفها بأنها "مجموعة الإجراءات، ذات الطبيعة العامة أو الخاصة، اعتمدت بأغلبيتها في أواخر الستينات بمبادرة أجهزة مختلفة في الجسم الإداري الفدرالي، بهدف منح أعضاء مجموعات مختلفة - خضعت في الماضي إلى نظام تمييزي على درجات مختلفة - تعامل تفضيلي في توزيع بعض الموارد النادرة"(٧). هذه المجموعات ليست سوى أقليات إثنية (بما فيها السود والإسبانيين Hispaniques) ونساء. وتهدف إجراءات التمييز الإيجابي المعتمدة إلى معالجة مستوى التمثيل المتدني لهذه الفئات في المجتمع الأميركي.

مما لا شك فيه أن تطور مفهوم التمييز الإيجابي تزامن مع - إن لم نقل ارتكز على - تحول مفهوم المساواة إذ انتقل هذا المفهوم من "المساواة في الفرص" Egalité des opportunités إلى "المساواة في النتيجة" Egalité des résultats. وبالفعل، فإن هذا التحول ترافق مع دخول مفهوم التمييز الإيجابي أول مرة في الخطاب العام في الولايات المتحدة الأميركية في مطلع الستينات(٨). ففي شهر آذار/ مارس ١٩٦٥، نشرت وزارة العمل في أميركا تقريراً أعده نائب الوزير حينها دانييل باتريك موينيهان بعنوان: "عائلة الزنوج: قضية من أجل خطة وطنية"

---

(٥) ترجمت عبارة "التمييز الإيجابي" إلى Discrimination positive في الفرنسية. إلا أن بعض الكتاب رأوا ان الترجمة يجب ان تعتمد على النظرية الأصلية التي اعتمدت في الولايات المتحدة الأميركية تحت اسم Affirmative Action وبالتالي تكون الترجمة الصحيحة Action Positive. وقد اشار هؤلاء الكتاب إلى أنه يستحسن استبدال عبارة Discrimination بعبارة Action لما تحمل العبارة الأولى في طياتها من إيحاءات سلبية. في هذا المعنى، انظر:
Francois Stasse, "Pour les discriminations positives," *Pouvoirs*, Paris, Seuil, n° 111 (2004), p. 119; Bruno Perreau, "L'Invention républicaine: Eléments d'une herméneutique minoritaire," ibid., p. 41.

(٦) Anne Levade, "Discrimination positive et principe d'égalité en droit français," *Pouvoirs*, Paris, Seuil, no. 111 (2004), p. 59.

(٧) Daniel Sabbagh, *L'Equité par le droit: Les paradoxes de la discrimination positive aux Etats-Unis* (Paris: Economica, 2003), p.2.

(٨) إن أول ظهور رسمي - خجول - لمبدأ التمييز الإيجابي في مفهومه الحالي في الولايات المتحدة الأميركية أتى من خلال مرسومين: الأول للرئيس كينيدي برقم ١٠٩٢٥ تاريخ ٦ آذار/ مارس ١٩٦١ والثاني للرئيس جونسون برقم ١١٢٤٦ تاريخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، اتخذا لتعزيز تمثيل الأقليات في مجال العمل؛ إلا أن هذين النصين النظاميين لم يأتيا في إطار سياسة عامة "إيجابية" لمكافحة التمييز العنصري والجنسي في الولايات المتحدة الأميركية الذي ظهرت فعلاً عام ١٩٦٥ .

The Negro Family: the Case for National Action عرف تحت اسم تقرير "موينيهان" The Moynihan Report. فقد أشار هذا التقرير صراحةً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية من قبل الحكومة تهدف إلى تقليص الفرق الشاسع بين مبدأ المساواة النظرية التي يتمتع بها كل المواطنون الأميركيون (شكلياً حينها) من جهة، وحالة النقص والحرمان التي تعيشها بعض فئات الشعب ولا سيما الأقليات العنصرية والإثنية والجندرية منها بفعل التمييز الذي يستهدفها من جهة أخرى.

تأكيداً ودعماً لهذا الاتجاه أتى خطاب الرئيس الأميركي جونسون في العام نفسه في جامعة هاورد الأميركية، والتي تضم أغلبية من الطلاب السود، ليؤكد على ضرورة استهداف كل سياسة عامة "ليس فقط لضمان المساواة في القانون – المساواة النظرية – بل أيضاً لتحقيق المساواة في الواقع على صعيد النتائج التي يحصل عليها كل من الفريقين العنصريين"(٩). هكذا أتت أول خطوة فعلية قانونية، من خلال الإجراءات الإيجابية، لتجسد هذا الاتجاه عام ١٩٦٩، بعد أن شهدت الولايات المتحدة الأميركية أحداث عنصرية أليمة في معظم ولاياتها، هدفت هذه الإجراءات لمعالجة نقص تمثيل السود في الشركات المتعاقدة مع الدولة في مجال الأشغال العامة في إطار ما عرف بـ"خطة فيلادلفيا" le Plan de Philadelphie الذي أطلقته الحكومة الأميركية بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩. وهكذا ترسخ مبدأ التمييز الإيجابي في الولايات المتحدة الأميركية كوسيلة من وسائل دمج الفئات المختلفة ضمن لواء الدولة تحت شعار صحة التمثيل.

على الرغم من ولادتها في إطار اجتماعي خاص ومعين المتمثل بالاختلاف العنصري العميق الذي طبع المجتمع الأميركي، تبنى العديد من دول العالم سياسات التمييز الإيجابي بأنماط مختلفة وفي ميادين ومجالات عدة حيث طبقت بوجه خاص في حقل العمالة والوظيفة العامة والتربية والتعليم العالي.

بما أن التمييز الإيجابي أتى لمعالجة الغبن في التمثيل، كان لا بد لهذه الاستراتيجية أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالعملية الانتخابية وبخاصة بما يتعلق بتمثيل المرأة، التي لم تكن تتمكن من موازاة الرجل في السياسة لأسباب متعددة اقتصادية وثقافية أو اجتماعية. وقد تجسدت سياسة التمييز الإيجابي في المجال الانتخابي في نظام الكوتا الذي يقضي بتحديد نسبة الحد الأدنى المفروض على المقاعد النيابية أو على لوائح المرشحين. إلا أن هذه المؤسسة القانونية

التمييز الإيجابي أتى لمعالجة الغبن في التمثيل، كان لا بد لهذه الاستراتيجية أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالعملية الانتخابية وبخاصة بما يتعلق بتمثيل المرأة، التي لم تكن تتمكن من موازاة الرجل في السياسة لأسباب متعددة اقتصادية وثقافية أو اجتماعية

(٩) Daniel Sabbagh, op. cit., p. 35.

تطرح إشكاليات عدة تستدعي التوقف عندها ودراسة أهمها.

ب- إشكاليات الكوتا بين الرفض والتبني

من المسلم به أن مبدأ الكوتا أعتُمد في العديد من البلدان المتقدمة أو المتأخرة منها[١٠]. ومن البديهي أن تترافق هذه الخطوات مع العديد من المناقشات التي تمحورت على رفضها تحت حجة تناقضها مع مبدأ الكفاءة والجدارة ومبدأ المساواة أو تبنيها كحل مؤقت لشاكل التمثيل. في هذا السياق، كان لا بد أن تمثّل الكوتا النسائية محور جدل مستمر ما زال يطبع حتى الآن مناقشات وبرامج الفئات السياسية أو المدنية المختلفة حتى الجمعيات النسائية منها[١١]. لا بد من القول أن هذه الاشكاليات تحمل كل منها حجج تجعل من دراسة الآراء المؤيدة أو المعارضة[١٢] ممراً أساسياً من أجل تأطير الموضوع على الصعيد السياسي الاجتماعي أو القانوني منه.

الحجة الأولى من أجل دعم تبني الكوتا النسائية تكمن في أنها تعزز مشاركة المرأة في السياسة وفي المجالس التمثيلية. وإذا قارنا هذه الحجة مع الواقع اللبناني، نرى بأن الكوتا قد تمثّل حافزاً أساسياً من أجل دعم مشاركة المرأة في السياسة. وبالفعل، فقد أظهرت الانتخابات النيابية المتعاقبة بأن هذه المشاركة شبه معدومة في لبنان. ففي انتخابات عام ١٩٩٢ مثلاً، ترشحت أربع نساء فقط فازت منهن ثلاث هن: نائلة معوض وبهية الحريري ومهى الخوري أسعد؛ وفي انتخابات عام ١٩٩٦، ترشحت إحدى عشر امرأة في كل لبنان فازت منهن ثلاث فقط هن: نائلة معوض وبهية الحريري ونهاد سعيد؛ وفي انتخابات عام ٢٠٠٠، ترشحت ١٨ امرأة فازت منهن ثلاث هن: نائلة معوض وبهية الحريري وغنوة جلول؛ أما في عام ٢٠٠٥، فقد تراجع عدد النساء المرشحات إلى ١٤ امرأة فازت منهن ست هن: نائلة معوض وبهية الحريري وصولانج الجميل وستريدا جعجع وغنوة جلول وجيلبرت زوين. وفي تحليل لهذه المعطيات، يلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة على صعيد الترشح ارتفعت بنسبة ضئيلة جداً أي من أربع مرشحات في انتخابات عام ١٩٩٢ إلى ١٨ في انتخابات عام ٢٠٠٠. واللافت للنظر بأن هذا الارتفاع لم يؤثر على الصعيد التمثيلي إذ لم يتواجد في برلمان ٢٠٠٠ إلا ثلاث نساء فقط.

على الرغم من أن المرأة هي مواطن يتمتع بكامل حقوقه ويؤدي الواجبات نفسها التي يؤديها الذكور أمام القانون، إلا أن الطابع البطريركي والذكوري للمجتمع اللبناني يجعل من المساواة محط تساؤل

ففي انتخابات عام ٢٠٠٥، التي أعادت تموضع القوى السياسية المهمشة بعد الحرب بعد خروج الجيش السوري من

(١٠) تعتمد مبدأ الكوتا الانتخابية على صعيد المجلس النيابي أكثر من خمسين دولة حول العالم. انظر: www.quotaproject.org

(١١) للإطلاع على بعض آراء المجتمع المدني حول مسألة الكوتا، انظر: حسن كريم، "تعزيز تمثيل المرأة في المجالس المحلية واقتراح تطبيق الكوتا في لبنان،" تقرير صادر عن لجنة حقوق المرأة اللبنانية، الجدول رقم ١٨ (٢٠٠٣)، ص ١٢٨.

(١٢) لتعداد شامل للحجج المؤيدة للكوتا والحجج المعارضة لها، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٠ – ٨٥.

لبنان في آذار/ مارس ٢٠٠٥، ارتفعت نسبة التمثيل النسائي بصورة ملحوظة إذ وصل إلى الندوة النيابية ست برلمانيات من أصل ١٤ مرشحة أي بنسبة ٤٠ في المئة. هذه النسبة المئوية المرتفعة لا تعكس إطلاقاً تقدماً على صعيد مشاركة المرأة. إذ من خلال نظرة سوسيولوجية إلى البرلمان، نرى بأن معظمهن طغى على ترشيحه ونجاحه طابع التمثيل السياسي من ناحية القوى السياسية (القوات اللبنانية أو الكتائب اللبنانية... الخ) وليس من ناحية ارتقاء السياسة إلى دعم المرأة ككيان مساوٍ للرجل.

ما لا شك فيه أن هذه الأرقام تنذر بهشاشة واقع مشاركة المرأة في السياسة وتسلط الضوء على ضرورة ليس تحفيز العنصر النسائي على المشاركة فقط، إنما الشروع في تبني إجراءات إيجابية من شأنها أن تشجع المرأة على الترشح والانخراط في العمل السياسي والانتخابي أيضاً. هكذا إجراءات ربما تحد من أحادية عامل الروابط العائلية التي تحكمت في أغلب الأحيان بتمثيل المرأة النيابي لغاية اليوم.

وما يدعم هذه الحجة الواقع الديمغرافي حيث تمثّل المرأة نصف المجتمع وبالتالي دعم مشاركتها السياسية يعزز من تحقيق صحة التمثيل بوجه خاص وتحقيق مبادئ الديمقراطية بوجه عام. وعلى الرغم من أن المرأة هي مواطن يتمتع بكامل حقوقه ويؤدي الواجبات نفسها التي يؤديها الذكور أمام القانون، إلا أن الطابع البطريركي والذكوري للمجتمع اللبناني يجعل من المساواة محط تساؤل.

ولا سبيل لتحقيق هذه الأهداف بالنسبة إلى داعمي الكوتا والمدافعين عنها، إلاّ بتعديل النظام الانتخابي عبر اعتماد كوتا نسائية تقدّم على المدى المنظور حلاً أكثر واقعية وسهولة من الحلول التي ترمي إلى إحداث تغيير جذري في ثقافة المجتمع ونظرته إلى المرأة، وهذا ما يمثّل أحد العوامل الأساسية لدى من يناهض الكوتا من أجل طرح حججه المضادة.

انطلاقاً من هذا المبدأ، يرى المعارضون للكوتا بأن هذه الأخيرة تتعارض مع مبدأ تكوين النخب السياسية على أساس الكفاءة والجدارة (Meritocratie) لأنها تعتمد على مبدأ "الفرض" (إن على صعيد الترشح أو على صعيد المقاعد) وذلك على نحو حصري على أساس الجندر فقط. هذا الفرض يتنافى ويحد من مبدأ حرية الاختيار لدى الناخب وبالتالي فهي غير ديمقراطية. نظراً إلى أهمية هذه الحجة وربما أحقيتها، لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى بعض النقاط التي من شأنها تسليط الضوء على ما يحيط بها من جدل قائم:

١- تصبح هذه الحجة دون أدنى شك منطقية وصائبة حين تكون الكوتا مفروضة على المقاعد أي حين تُحجَز مقاعد المرأة سلفاً في المجلس النيابي بغض النظر عن كفاءتها وجدارتها وقدرتها على استقطاب أصوات الناخبين على أساس مشروعها السياسي وميزاتها الشخصية وسماتها وصدقيتها. إلا أنه، وخارج هذا الإطار، أي في حال اعتماد الكوتا على صعيد المرشحين (كما هي الحال في اقتراح القانون الذي أعدته الهيئة الوطنية في المادة ٦٤ منه) علماً أن هذا النوع من الكوتا يفترض فرض نسبة معينة من النساء على اللوائح الانتخابية دون ضمان وصولهن إلى المجلس، فإن حجة "فرض التمثيل" تتقلص إذ إن الخيار النهائي في هذه الحالة يبقى للناخب الذي له أن "يحكم" في الدرجة الأخيرة على جدارة

وكفاءة إحدى المرشحات أو تلك.

٢- من المسلم به أن المرأة كالرجل كائن صاحب جدارة وكفاءة. إلا أن وطأة المجتمع الذكوري تؤدي إلى الانتقاص من جدارة المرأة وكفاءتها وإلى تصوير الرجل كأنه يتفوق عليها بقدرته وكفاءته(١٣). بيد أن التجربة الناجحة للمرأة في البرلمان اللبناني أظهرت أنها ذات قدرة عالية على تأدية دورها بفاعلية(١٤).

٣- أظهرت الإحصاءات التي أجريت حول التصرف السياسي للمرأة في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٠، وفق دراسة أعدتها مرغريت حلو، أن التصويت لمصلحة المرأة لا يتم على أساس جنسها بل على أساس العوامل نفسها التي تحكم خيار الناخب حيال المرشحين الذكور بحيث أشارت إلى "أن العوامل الفاعلة في تحديد خيار الاقتراع (للمرأة) هي نفسها التي تتحكم بالخيار بين مجمل المرشحين "(١٥). بناءً على ذلك، يصح القول بأنه في كلتا الحالتين (اعتماد مبدأ الكوتا أو عدمه) يبقى عامل الجدارة ذو أهمية أدنى من عوامل أخرى تتحكم بخيارات الناخب ولاسيما الزبائنية والطائفية أو المال وخصوصاً أن هذه العوامل في معظم الأحيان أضحت نقطة الفصل في تكوين النخب السياسية.

وإذا اتسمت هذه الحجج بطابعها العام، إلا أن خصائص النظام اللبناني تتطلب عرضاً لحجة أخيرة تتمتع بمميزات لها علاقة بطبيعة التكوين السياسي والاجتماعي لهذا النظام. إن اعتماد مبدأ الكوتا النسائية في لبنان، من شأنه إثقال خيار الناخب بإضافة قيد جديد على القيود التي تحكم خياراته الانتخابية إلى جانب القيدين الطائفي والمناطقي. إن هذه الحجة تصح تماماً في حال أدخلت الكوتا في إطار نظام انتخابي أكثري مع دوائر صغيرة أو وسطى. ففي هذه الحالة، يؤدي الانتماء الطائفي والمناطقي دوراً أساسياً في تحديد خيار الناخب وبالتالي، فالكوتا النسائية تزيد من مساحة خياره تعقيداً وتحد من حريته. أما في حال اعتماد الكوتا على صعيد الدوائر الكبرى مع النسبية (اقتراح الهيئة الوطنية) فيضعف تلقائياً عنصري الانتماء الطائفي والمذهبي ليفسح المجال أمام عناصر أخرى ترتبط أكثر بالبرنامج السياسي للائحة والمرشحين التي تضمهم.

في حال اعتماد الكوتا على صعيد الدوائر الكبرى مع النسبية (اقتراح الهيئة الوطنية) فيضعف تلقائياً عنصري الانتماء الطائفي والمذهبي ليفسح المجال أمام عناصر أخرى ترتبط أكثر بالبرنامج السياسي للائحة والمرشحين التي تضمهم

يبقى أن الإشكالية الكبرى التي تطرحها

---

(١٣) تتجلى هذه النظرة الدونية إلى المرأة في الثقافة الشعبية عبر العديد من الأمثال كالقول بأن "الفرس من خيالها والمرأة من رجالها" أو "أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان"، أو "شاور المرأة وخالفها".

(١٤) تراست النائب نائلة معوض لجنة حقوق المرأة والطفل النيابية عدة سنوات؛ وتراست النائب بهية الحريري لجنة التربية النيابية مدة ولاية نيابية كاملة.

(١٥) مرغريت حلو، "المرأة وانتخابات ٢٠٠٠: تكريس تقليد أو مؤشر تغيير؟" في: **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٠: بين الإعادة والتغيير** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٨.

مسألة الكوتا تكمن في تناقض هذه المؤسسة القانونية مع مبدأ المساواة وخرقها له وبالتالي في تناقضها الأكيد مع الدستور اللبناني الذي يكرس هذا المبدأ إضافة إلى العديد من النصوص والمعاهدات الدولية التي تؤكد على مبدأ المساواة.

٢- الكوتا ومبدأ المساواة

ارتكز معظم آثار مبدأ التمييز الإيجابي من مناقشات واختلافات فكرية كبيرة على مدى تطابق هذه المؤسسة القانونية مع مبدأ المساواة[١٦]. فقد انقسمت الآراء بناءً على النظرتين المختلفتين للمساواة: المساواة – المبدأ (Egalité-Principe) أي المساواة في الفرص، والمساواة – الهدف (Egalité- Objectif) أي المساواة في النتيجة. إن هذه التباينات بطبيعة الحال لا تغيب عن الحالة اللبنانية على الرغم من أنها ما زالت في مرحلة التكوين.

أ- دستورية الكوتا النسائية؟

عرف الفقه الفرنسي التمييز الإيجابي بأنه "منهجية تقتضي إنشاء خروقات لمبدأ المساواة من أجل تعزيز المساواة، عبر منح البعض معاملة تفضيلية"[١٧]. لذلك، ومن حيث المبدأ، فإن التمييز الإيجابي يعتمد على خرق مبدأ المساواة وبالتالي لا بد من التساؤل عما إذا كان اقتراح الكوتا النسائية، كما ورد في مشروع قانون الانتخابات المعدّ من قبل الهيئة الوطنية، يتناقض ومبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور اللبناني. من هنا، لا بد من معاينة الاحتمالات الممكنة لموقف المجلس الدستوري اللبناني حيال هكذا خطوة في حال طرحت عليه.

من البديهي بأن موضوع دستورية التمييز الإيجابي بعامة والكوتا النسائية بخاصة لم يطرح أمام المجلس الدستوري اللبناني قط، نظراً إلى غياب الكوتا في أي من القوانين الانتخابية المعتمدة في لبنان. لذلك، تقتضي الاستعانة في هذا السياق باجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي الذي نظر ثلاث مرات[١٨] في دستورية قوانين ترمي إلى تعديل بعض القوانين الانتخابية في فرنسا بهدف تعزيز مشاركة المرأة.

القرار الأول والأهم في هذا السياق هو القرار رقم ١٤٦ تاريخ ١٩٨٢/١١/١٨ المتعلق بالقانون الرامي إلى تعديل قانون الانتخابات النيابية وقانون انتخاب أعضاء المجالس البلدية والمتعلق بشروط تسجيل الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا على اللوائح الانتخابية والقاضي بفرض كوتا بنسبة ٢٥ في المئة لأي من الجنسين على

(١٦) c.f. "Les Discriminations positives," *Pouvoirs*, Paris, Seuil, n° 111 (2004); Sabbagh, *L'Equité par le droit. Les paradoxes de la discrimination positive aux Etats-Unis*; L. Favoreu, "Principe d'égalité et représentation politique des femme: la France et les exemples étrangers," Rapport public au Conseil d'Etat, *EDCE*, n° 48, 1996.

(١٧) Anne Levade, "Discrimination positive et principe d'égalité en droit français," op. cit., p. 59.

(١٨) Décision n° 82-146 DC du 18 novembre 1982 concernant la loi modifiant le Code électoral et le Code des communes et relatives à l'élection des conseillers municipaux et aux conditions d'inscription des Français établis hors de France sur les listes électorales, ou décision *Quotas par sexe I*; Décision n° 407 DC du 14 janvier 1999 concernant la loi relative au mode d'élection des conseillers régionaux et des conseillers à l'Assemblée de Corse et au fonctionnement des conseils régionaux, ou décision *Quotas par sexe II;* Décision n° 429 DC du 30 mai 2000 concernant la loi tendant à favoriser l'égal accès des femmes et des hommes aux mandats électoraux et aux fonctions électives, ou décision *Quotas par sexe III*.

اللوائح الانتخابية(١٩). إلا أن المجلس الدستوري الفرنسي قرر تلقائياً النظر بدستورية هذا القانون وعدّه مخالفاً لأحكام الدستور إذ إن "صفة المواطن تمنح حق الاقتراع والترشح، في شروط مماثلة، لكل من لا يتمتع بهذين الحقين، بسبب العمر أو عدم الأهلية أو الجنسية، أو لسبب يرمي إلى المحافظة على حرية الناخب أو استقلالية المنتخب" وبالتالي، "فإن هذه المبادئ الدستورية تتناقض مع أي تفريق على أساس فئة الناخبين أو من يحق له الترشح". وخلص المجلس الدستوري الفرنسي إلى إبطال القانون المطعون فيه لعدم دستوريته. وفي القرار رقم ٤٠٧ تاريخ ١٤/١/١٩٩٩، ارتكز المجلس الدستوري على المعيار القانوني نفسه ليبطل قانوناً فرض كوتا نسائية على اللوائح الانتخابية مناصفةً بين أفراد الجنسين. جاء هذا القرار مدخلاً لتعديل الدستور الفرنسي بإدخال بنداً إضافياً عليه ينص على أن "يرمي القانون إلى تعزيز الحظوظ المتساوية في الوظائف التمثيلية للمرأة والرجل على حد سواء"(٢٠). وفي إثر هذا التعديل، وضع القانون تاريخ ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ المتعلق بإدخال مبدأ المناصفة (Parité) بين الرجال والنساء على اللوائح الانتخابية(٢١).

اليوم وبما أن مبدأ الكوتا على وشك أن يصبح جزءاً من قانون الانتخاب اللبناني، لا بد من التساؤل عما إذا كان هذا المبدأ يتطابق مع أحكام الدستور واحتمالات إبطاله من قبل المجلس الدستوري اللبناني.

إن مبدأ المساواة مكرس دستورياً في لبنان وملحوظ في عدة نصوص دستورية وقانونية، وهو يعد أحد ركائز الاجتهاد الدستوري. فقد نصت المادة السابعة من الدستور على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم". كما نص البند (ج) من مقدمته على أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم (...) على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل". إضافة إلى ذلك، فإن هذا المبدأ مكرس بموجب مواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي باتت أحكامها "شأنها شأن أحكام الدستور" منذ قراري المجلس الدستوري رقم ٩٧/١ و٩٧/٢ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٧ المتعلقين بقانون تمديد ولاية المجالس البلدية وقانون تمديد ولاية المخاتير. أما اجتهاد المجلس الدستوري، فقد كرس مبدأ المساواة في العديد من قراراته كالقرار رقم ٩٩/٢ تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٩ والقرار رقم ٢٠٠٠/١ تاريخ ١/٢/٢٠٠٠.

إن لم يطرح بعد مبدأ الكوتا أمام المجلس الدستوري وبخاصة التفرقة بين أعضاء الجسم الانتخابي إلا أن مبدأ التمييز طرح مرة واحدة في القرار رقم ٢٠٠١/٢ تاريخ

(١٩) قبل التصويت على هذا القانون، قدم رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بار عام ١٩٨٠، اقتراحاً يرمي إلى فرض نسبة ٢٠ في المئة على الأقل لكلا الجنسين على اللوائح الانتخابية. وقد أشار الأستاذ في القانون الدستوري جورج فيديل تعليقاً على هذا الاقتراح إلى أن فرض نسبة "لكلا الجنسين" – دون التمييز بين الرجل والمرأة – قد تجعل الاقتراح مطابقاً لأحكام الدستور. إلا أن اجتهاد المجلس لم يتبنَّ هذا الرأي كما هو ثابت في قرار عام ١٩٨٢ آنف الذكر.

(٢٠) Article 3, al. 5 de la Constitution de 1958: “La Loi favorise l’égal accès des femmes et des hommes aux fonctions électives”.

(٢١) طعن في دستورية هذا القانون بعد التصويت عليه في البرلمان الفرنسي بأكثرية ساحقة فأقر المجلس الدستوري الفرنسي في قراره رقم ٤٢٩ تاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٠، وبعكس القرارين آنفي الذكر، بدستورية هذا القانون وذلك تبعاً لتعديل المادة ٣ من الدستور الفرنسي.

٢٠٠١/٥/١٠ المتعلق بقانون اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان[٢٢]. فقد جاء في هذا القرار ما يلي: "بما أنه من المعتمد أيضاً في اجتهاد هذا المجلس، كما في الاجتهادات الدستورية المقارنة، أن مبدأ المساواة الذي يتمتع بالقيمة الدستورية – وهو في لبنان مبدأ دستوري نصي وارد في مقدمة الدستور وفي المادة ٧ منه – ولا يمكن للمشترع الخروج عنه إلا عند وجود أوضاع قانونية مختلفة ومميزة بين الأفراد وعند اختلاف الحالات أو عندما تقضي بذلك مصلحة عليا، وإذا كان هذا التمييز مرتبطاً بأهداف التشريع الذي يلحظه". بعبارات أخرى، لحظ اجتهاد المجلس الدستوري إمكانية الخروج عن مبدأ المساواة في حالتين فقط: عند وجود أوضاع قانونية مختلفة ومميزة بين الأفراد وعند اختلاف الحالات من جهة أو عندما تقضي بذلك المصلحة العليا من جهة أخرى. وفي هاتين الحالتين وبحسب اجتهاد المجلس، يشترط أن يكون التمييز مرتبطاً بأهداف التشريع الذي يلحظه. لدى قراءة هذا الاجتهاد، قد يتبادر إلى ذهن البعض عدداً من الأسئلة المتعلقة بدستورية الكوتا: هل أن الاختلاف في الجنس هو بمنزلة "أوضاع قانونية مختلفة ومميزة بين الأفراد" وبالتالي يبرر الخروج عن مبدأ المساواة؟ وهل أن تشجيع المشاركة النسائية في الانتخابات هي من قبيل المصلحة العليا؟ وهل أن الكوتا النسائية تنسجم مع أهداف التشريع الذي أدخلت إليه، أي التشريع الانتخابي؟

من أجل الجواب عن هذه التساؤلات ومعرفة مدى إمكانية تطبيق هذا الحل على الأحكام القانونية المتعلقة بالكوتا النسائية، لا بد لنا من العودة إلى القرار الفرنسي الذي أُخذ منه القرار اللبناني[٢٣]. المقصود في قرار المجلس الدستوري الفرنسي هو أن خرق مبدأ المساواة لا يمكن أن يبرر إلا عند وجود "أوضاع قانونية مختلفة" بمعنى أنه يقتضي تطبيق قواعد مماثلة على أوضاع مماثلة وقواعد مختلفة على أوضاع مختلفة على أن ينسجم ذلك مع المصلحة العامة ومع أهداف القانون[٢٤].

وقد أمعن الفقه الفرنسي في تفسير هذه العبارات معتمداً تفسيراً ضيقاً ودقيقاً لها بحيث وضع الحدود اللازمة لهذا الاستثناء: التمييز في القواعد وخرق مبدأ المساواة ممكن ما دام هذا التمييز لم يأخذ في الحسبان إحدى المعايير المنوعة بموجب الدستور كالعرق والأصل والدين والاعتقاد والجنس[٢٥]. وبالمقابلة مع الحال في لبنان، فقد تضمن الدستور اللبناني صراحة حظراً لكل هذه المعايير ولاسيما عبر المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الملحوظة في مقدمته. وبالتالي، فإن أي نص قانوني يتضمن خرقاً لمبدأ المساواة على أساس إحدى هذه المعايير، وهي حال القانون الذي ينشئ كوتا

(٢٢) تناول الطعن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٩٦ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣ (تعديل قانون اكتساب غير اللبنانية حقوق عينية وعقارية في لبنان) التي تنص على أنه "لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة التوطين"، وخلص المجلس إلى عدّ القانون غير مخالف للدستور.

(٢٣) تبنى المجلس الدستوري اللبناني صراحة ما جاء في قرار المجلس الدستوري الفرنسي في هذا الخصوص في القرار رقم ٥١ تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧ المتعلق بقانون الضرائب الحكمية (Taxation d'office) بحيث استعاد المجلس الدستوري اللبناني حرفياً ما جاء في القرار الفرنسي حول موضوع المساواة.

(٢٤) Favoreu et Philip, *Les Grands arrêts de la jurisprudence constitutionnelle*, no 20, p. 285.

(٢٥) Ibid., no 31, p. 528.

نسائية لأنه يميز بين أعضاء الجسم الانتخابي على أساس الجنس، يكون مخالفاً للدستور. أما في ما يتعلق بالمصلحة العليا التي تقع حتماً تحت السقف الدستوري آنف الذكر، فقد أعطى اجتهاد المجلس الدستوري الفرنسي أمثالاً عنها(٢٦): حسن سير العدالة (القرار رقم ١٢٧)، استمرارية المرفق العام (القرار رقم ٢٢٩)، النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل (القرار رقم ٤٠٥). فإن تشجيع المرأة للمشاركة في السياسة ليس من قبيل المصلحة العليا بمفهوم اجتهاد المجلس الدستوري حول استثناءات مبدأ المساواة.

انسجاماً مع ما أشرنا إليه آنفاً، يصبح تعديل الدستور شرطاً أساسياً من أجل تبني الكوتا النسائية في قانون الانتخابات النيابية(٢٧). قد يأتي هذا التعديل عبر إضافة بنداً جديداً في الدستور، وتحديداً في المادة السابعة منه، على غرار ما حصل في فرنسا عام ١٩٩٩، يجيز للمشترع العمل على تعزيز مشاركة المرأة في المجالس التمثيلية.

على الرغم من ثبوت التناقض القانوني بين الكوتا النسائية من جهة ومبدأ المساواة المكرس في الدستور من جهة أخرى، فإن المشهد القانوني اللبناني العام يتضمن عوامل من شأنها أن تخفف من حدة هذا التعارض وحتميته.

ب - الكوتا بين النصوص والنفوس: "المساواة - الهدف"؟

بغض النظر عن أن الدستور يقع في أعلى هرم القواعد القانونية (Pyramide des normes)، إلا أنه يجوز التطرق إلى جوانب قانونية أخرى لإحاطة موضوع الكوتا النسائية. إن الثقافة القانونية اللبنانية على انسجام مع مفهوم الكوتا بوجه عام (الكوتا الطائفية والمناطقية)، كما أنها على تقارب مع مبدأ الكوتا النسائية التي دخلت، وإن بصورة غير مباشرة مع غياب الآليات الملزمة، بالنظام القانوني اللبناني من ناحية الاتفاقات الدولية الموقع عليها لبنان.

إذا صح القول بأن القوانين تأتي لكي تعكس وتحمي متطلبات وحاجات المجتمع، فإن الواقع المجتمعي اللبناني يتطلب لفتة خاصة لفهم إمكانية أو استحالة تطبيق العديد من الإصلاحات وبخاصة مبدأ الكوتا النسائية.

إن مبدأ الكوتا ليس بعيداً عن الثقافة القانونية في لبنان وهو في صلب الثقافة السياسية. فالنظام اللبناني هو نظام توافقي مبني على التشارك في السلطة بالتساوي بين الطوائف (Power-Sharing) وإن النظام الانتخابي اللبناني يتميز، منذ أول قانون انتخابي وضع في لبنان عام ١٩٢٢، بتوزيع المقاعد على أساس كوتا طائفية وكوتا مناطقية. وقد تكرس هذا التوجه في جميع القوانين الانتخابية المتعاقبة منذ عام ١٩٢٢ لغاية تاريخه إضافة إلى التعديلات الدستورية التي جرت عام ١٩٩٠. فقد نصت المادة ٢٤ المعدلة من الدستور على أنه بانتظار أن يوضع قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، "توزع المقاعد النيابية (...) بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، نسبياً بين طوائف كل من الفئتين ونسبياً بين المناطق". إن تكريس مبدأ الكوتا الطائفية بموجب الدستور قد يكون له انعكاسات إيجابية على تقبل الكوتا النسائية

(٢٦) Ibid., no 20, p. 286.

(٢٧) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الهيئة الوطنية لوضع قانون انتخابي اقترحت مشروع تعديل للدستور في حال اعتماد الكوتا النسائية في القانون الانتخابي.

من قبل اللبنانيين بوجه عام ومن قبل القانونيين بوجه خاص كونهم "معتادون" على مبدأ الكوتا.

وفي هذا الإطار من المفيد الاستعانة بما حصل في بلجيكا، حيث المجتمع مركب والنظام قائم على تمثيل جميع الفئات الاجتماعية على حد سواء ولا سيما على أساس اللغة. أدخل المشترع البلجيكي الكوتا على أساس الجندر عبر فرض حد أدنى بمقدار الثلث لكل جندر (من الجنسين) على اللوائح الانتخابية بموجب القانون تاريخ ١٩٩٤/٥/٢٤. إلا أن أحداً لم يطعن بهذا القانون أمام محكمة التحكيم العليا المختصة بمراقبة دستورية القوانين على الرغم من خرقه لمبدأ المساواة المكرس في الدستور. وبالفعل، فقد فسر الفقه القانوني ذلك بأن "بلجيكا، بلد فيدرالي متعدد الطوائف، وقد أدخل هذه المؤسسة (أي الكوتا) إلى نظامه القانوني: ليس في الوظيفة العامة فقط، إنما على صعيد تنظيم السلطات الدستورية أيضاً"(٢٨).

هذا في ما يتعلق بالمنظور المحلي، أما في المنظور الدولي، ففي النصف الثاني من القرن العشرين، أُدرج موضوع تعزيز المساواة، ولا سيما المساواة بين الجنسين، على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة، فعرفت المنظمة دينامية فاعلة ترمي إلى تحقيقها وتفعيلها عبر الانتقال من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية. ومن أهم ما نتج عن هذه الخطوات، إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ اتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي انضم إليها لبنان عام ١٩٩٦ بموجب القانون رقم ٥٧٢ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤.

إن تكريس مبدأ الكوتا الطائفية بموجب الدستور قد يكون له انعكاسات إيجابية على تقبل الكوتا النسائية من قبل اللبنانيين بوجه عام ومن قبل القانونيين بوجه خاص كونهم "معتادون" على مبدأ الكوتا

مثّل مبدأ التمييز الإيجابي، كأحد السبل الرامية إلى تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، محوراً أساسياً في الاتفاقية؛ فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الاتفاقية على: "لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً كما تحدده هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع بأي حال، كنتيجة له، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة؛ كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت". إضافةً إلى ذلك، حثت المادة السابعة من الاتفاقية جميع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية والعامة في البلاد. وقد شددت التقارير الثلاثة(٢٩) التي قدمها لبنان تطبيقاً لأحكام المادة ١٨ من الاتفاقية على المستوى المتدني لمشاركة المرأة في المجالس التمثيلية ولاسيما في المجلس

(٢٨) *Journal des tribunaux*, 1995, p. 252, in: Favoreu et Philip, op. cit., GA, no 31, p. 526.

(٢٩) التقرير الأول بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢؛ التقرير الثاني بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١١؛ التقرير الثالث بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٧. انظر:
www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/

النيابي. فقد أشار التقرير الثالث المقدم بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٧، وهو الأخير، إلى احتمال اعتماد كوتا نسائية من قبل الهيئة الوطنية لوضع قانون انتخابي. وأشار التقرير إلى أن ٨٥ في المئة من مجموع الاقتراحات التي وصلت إلى الهيئة وعددها ١٢١ اقتراح لن تتطرق إلى مسألة تمثيل المرأة. وكذلك أشار التقرير إلى أن ٣٥,٩ في المئة من الأشخاص الذين تقدموا باقتراحات يعارضون إنشاء الكوتا بصورة مطلقة وأن ٤٦ في المئة منهم يؤيدون إنشائها بوجه عام، وانقسمت الآراء في ما بينهم حول نوع الكوتا الذي ينبغي اعتماده(٣٠).

وما أعاد التأكيد على هذا الالتزام من قبل الأمم المتحدة هو المؤتمر الرابع للنساء في العالم، "مؤتمر بيجين" الذي عقد عام ١٩٩٥ وشارك فيه لبنان على نحو فاعل والتزم العمل على تحقيق معظم توصياته. فقد جاء في البند "ب" من الفقرة (١٩٠) من منهجية عمل بيجين أنه على الحكومات إدخال إجراءات، ولاسيما عند الاقتضاء في الأنظمة الانتخابية، من شأنها أن تشجع الأحزاب السياسية أن تسعى لتمثيل المرأة في الوظائف التمثيلية وغير التمثيلية بالنسب نفسها والمستوى نفسه الذي يمثّل الرجل. عبرت الدولة اللبنانية عن التزامها تحقيق هذا الهدف في التقرير الموحد في مناهج عمل بيجين الصادر عن الدولة اللبنانية عام ١٩٩٩، والذي حدد زيادة مشاركة النساء في مراكز صنع القرار والحياة السياسية في لبنان بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة عام ٢٠٠٥ كهدف أساسي يجب العمل على تحقيقه(٣١). وبعد أن أكد التقرير على أن الدولة اللبنانية تعي تماماً مشكلة تمثيل المرأة في السياسة وفي مراكز صنع القرار، فسرت هذا "القصور" كما جاء في التقرير بأنه نتيجة الذهنية التقليدية، وأكدت أنه يجب العمل على: تعديل قانون الانتخابات ورفع المستوى الثقافي والسياسي للمرأة؛ توعية النساء على أهمية دورهن في مراكز صنع القرار للمطالبة بحقوقهن؛ إلغاء الطائفية وتغيير الذهنية السياسية التقليدية(٣٢).

ثانياً: الإطار العملي: أنواع الكوتا وآليات تطبيقها

إن الانطباع العام يشير إلى أن اعتماد الكوتا النسائية في بعض الدول بقي انجازاً رمزياً، لم يؤدِّ إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وفي المجالس التمثيلية، ولم يحقق الهدف الذي أنشئت الكوتا من أجله. ففي بوليفيا والباراغواي مثلاً بقيت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان عينها بعد إدخال الكوتا إلى النظام التشريعي، وفي بلدان أخرى كالبرازيل والمكسيك مثلاً، تراجعت هذه النسبة بعد إدخال الكوتا إلى النظام التشريعي. وفي بلدان أخرى لم تحدث الكوتا إلا تغييراً بسيطاً في هذه النسبة. وبالتالي، أضحى ثابتاً أن فعالية الكوتا وجدواها تبقى محكومة بعوامل عدة تتعلق بخصائص النظام الانتخابي الذي تطبق في إطاره وبالعناصر القانونية والمؤسساتية العديدة التي ترافقها. من هذه العناصر والعوامل: النظام الانتخابي المعتمد

(٣٠) ٦٣ في المئة مع الكوتا بنسبة ٣٠ في المئة على المقاعد و ٥,٤ في المئة مع الكوتا بنسبة ١٠ او ٢٠ في المئة على المقاعد، و٢٣,٩ في المئة مع الكوتا على صعيد الترشيح. هذا مع العلم أن ١٨,٥ في المئة من الأشخاص الـ١٢١ لم يبدوا أي رأي حول الموضوع.

(٣١) رد الجمهورية اللبنانية على الاستبيان إلى الحكومات في شأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠)، انظر: "المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة نحو السلام" بيروت، ٢٠٠٤ www.escwa.org.lb

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١١ .

(نسبي أو أكثري أو مختلط)، لوائح مقفلة أو غير مقفلة، حجم الدوائر الانتخابية، اعتماد نظام التصويت التفضيلي أم لا، ترتيب المرشحين على اللائحة، العقوبة المفروضة في حال عدم التقيد بالكوتا... الخ. إن هذه العوامل والعناصر ستمثّل محور البحث التالي وذلك من خلال دراسة الاقتراح المقدم من الهيئة الوطنية لوضع قانون انتخابي جديد وكيفية تطبيقه في لبنان.

ولكن قبل الدخول في هذا البحث، سنعرض بإيجاز مختلف أنواع الكوتا المتعارف عليها دولياً. إن التفريق بين مختلف أنواع الكوتا يجري بوجه عام على أساس عنصرين: هما السند القانوني الذي تفرض الكوتا بموجبه والصعيد الذي تفرض عليه هذه الكوتا. في ما يتعلق بالعنصر الأول، قد تكون الكوتا إما إلزامية، أي تفرض بموجب الدستور(٣٣) أو القانون(٣٤)، وإما إرادية، أي تفرض بموجب الأنظمة الداخلية للأحزاب(٣٥). أما في ما يتعلق بالعنصر الثاني، فمن المحتمل أن تفرض الكوتا على ثلاثة صعد: المقاعد والمرشحين أو الراغبين في الترشيح. تفرض الكوتا على صعيد المقاعد بموجب القانون أو الدستور فقط، وتفرض الكوتا على صعيد الراغبين في الترشيح في إطار الكوتا الإرادية التي تضعها الأحزاب السياسية بموجب أنظمتها الداخلية. أما الكوتا على صعيد الترشيح فقد تفرض في إطار الكوتا الإلزامية والكوتا الإرادية.

أضحى ثابتاً أن فعالية الكوتا وجدواها تبقى محكومة بعوامل عدة تتعلق بخصائص النظام الانتخابي الذي تطبق في إطاره وبالعناصر القانونية والمؤسساتية العديدة التي ترافقها

١- الكوتا النسائية في النظام المقترح

إن نظام الكوتا المقترح في المادة ٦٤ من اقتراح القانون الذي أعدته الهيئة الوطنية لوضع قانون الانتخابات في لبنان يتسم بالعديد من النقاط الإيجابية التي تجعله أكثر انسجاماً مع المبادئ الديمقراطية والأسس الانتخابية. إلا أن أحكام المادة ٦٤ المذكورة معرضة لأن تبقى رمزية وعرضة للتلاعب، إذ إن النظام المقترح أتى مجرداً من بعض الضوابط والآليات القانونية التي تضمن فعالية الكوتا.

أ - الكوتا في النظام المقترح: سابقة يبنى عليها؟

إن نظام الكوتا المطروح في مشروع قانون انتخاب أعضاء المجلس النيابي المعدّ من قبل الهيئة الوطنية يتسم بعدد من النقاط الإيجابية التي تجعل منه أكثر انسجاماً مع المبادئ الانتخابية الديمقراطية. ومن هذه النقاط، اعتماد الكوتا على صعيد المرشحين وفرضها

(٣٣) كرست ١٨ دولة الكوتا في الدستور من ضمنها العراق وأفغانستان التي فرضت بموجب المادة ٨٣ من الدستور تأمين مقعدين للنساء على الأقل في كل دائرة انتخابية وقد بلغ معدل نسبة التمثيل النسائي في جميع هذه البلدان ٢٢,١ في المئة، المصدر:
www.quotaproject.org

(٣٤) ٣٣ دولة الكوتا في القانون بما فيها الأردن والسودان والسلطة الفلسطينية، وقد بلغ معدل نسبة التمثيل النسائي في جميع هذه البلدان ١٨,٩ في المئة، المصدر نفسه.

(٣٥) كرس مبدأ الكوتا ١٦١ حزباً في ٧٣ دولة حول العالم، المصدر نفسه.

في إطار النظام النسبي مع دوائر كبرى والمحافظة على طبيعتها المؤقتة وفرض عقوبة قاسية في حال عدم التقيد بها. نورد في ما يلي ملاحظات على كل من هذه النقاط الأربع:

١- أهمية اعتماد مشروع القانون نظام الكوتا على صعيد المرشحين وليس على صعيد المقاعد، تكمن في المحافظة على حرية خيار الناخب وتدفع بالنساء المرشحات إلى بذل أقصى الجهود لتحظى بمقاعد نيابية في البرلمان. في المقابل، إن نظام الكوتا المفروض على المقاعد يقيد خيار الناخب ويمثل خرقاً خطيراً لمبدأ المساواة، كما يجعل النساء أقل حماساً واندفاعاً في معاركهن الانتخابية لأن مقاعدهن النيابية ستكون "محجوزة" لهن مهما حصل. إلا أن اعتماد اللوائح المقفلة في إطار النسبية كما هي الحال في مشروع القانون الجديد من شأنه أن يعيق حرية الخيار لدى الناخب؛ بيد أنه يبقى ذلك رهناً بالعقوبة التي ستفرض في حال عدم التقيد بالكوتا.

٢- يتميز مشروع القانون بالانسجام التام بين اعتماد الكوتا النسائية على اللوائح في النظام النسبي من جهة وفي الدوائر الكبرى (المحافظة) من جهة ثانية. فالنسبية تجعل التصويت مرتبطاً بصورة أساسية بعوامل سياسية وفكرية وعقلانية بحيث يحجب البرنامج الانتخابي والانتماء السياسي شخص المرشح أي، وعلى سبيل المثال، انتمائه إلى عائلة سياسية أو إلى طائفة معينة. أما في ما يتعلق بالدوائر، فبقدر ما كانت كبيرة بقدر ما يبتعد الناخب عن شخص المرشح وبقدر ما يتحرر من قيود المنطقة والزعامة المحلية والمرجعية الطائفية فيصبح خياره مرتبطاً بالعوامل السياسية والفكرية كون العلاقة بين الناخب والمرشح تفقد أكثر فأكثر العنصر والطابع الشخصاني. هذا وقد أثبتت التجارب العالمية أن نسبة النساء اللواتي دخلن البرلمان عبر النظام الانتخابي الذي يعتمد على النسبية تفوق بمقدارين نسبة المشاركة النسائية في ظل النظام الانتخابي المرتكز على الأكثرية(٣٦)، بحيث بلغت هذه النسبة في النظام الأكثري ١٠,٥ في المئة مقابل ١٩,٦ في المئة في النظام النسبي(٣٧).

٣- جاء نظام الكوتا المقترح مطابقاً لأحد الشروط الأساسية للكوتا النسائية ولسياسات التمييز الإيجابي بوجه عام حيث جعلها مرحلية أي أن تفرض خلال فترة محددة من الزمن، هي ثلاث دورات انتخابية وفق المادة ٦٤ آنفة الذكر إلى حين تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله. يمثل هذا العنصر ضمانة لعدم تحول الكوتا إلى قاعدة تمييز ثابتة وأبدية.

٤- فرض صائغو مشروع القانون عقوبة قاسية على اللوائح التي لا تحترم الكوتا تكمن في عدم الاعتراف باللائحة على نحو مطلق من قبل المراجع الرسمية المعنية وفق أحكام المادة ٦٦ من المشروع. الأمر الذي لا شك فيه بأن هذه العقوبة هي من الأكثر قساوة، إلا أنها قد تؤدي في المقابل إلى وضع أسماء نساء على اللائحة لإملاء الفراغ فقط ولكونهن إناث ليس إلا، أي على حساب الكفاءة والجدارة بهدف قبول اللائحة من قبل المراجع الرسمية. لذلك، فإنه من المستحسن اعتماد عقوبة مختلفة، لم يتطرق إليها مشروع القانون وتكون أخف وطأة وأكثر عدالة.

(٣٦) Pippa Norris, "The Impact of Electoral Reform on Women's Representation," *Acta Politica*, 2006, p.5.

(٣٧) Inter Parliamentary Union, www.ipu.org.

ب- الثغرات وسبل إصلاحها

على الرغم من السمات الإيجابية التي تميز النظام المقترح من قبل الهيئة، فإن هذا الطرح خلا من بعض العناصر الأساسية التي تكمن في الضوابط التي تؤمن فعالية الكوتا وجدواها، وتضمن عدم انزلاقها إلى مؤسسة قانونية رمزية فارغة من أي فعالية. من الملاحظ في هذا السياق، أن مشروع القانون يتضمن عدداً من النقاط السلبية يجب من معالجتها لكي تحقق هذه المؤسسة الأهداف التي وضعت من أجلها. تكمن هذه الثغرات في ترتيب المرشحين على اللوائح وفي ترافق الكوتا مع نظام التصويت التفضيلي.

نظام التصويت التفضيلي يضع إمكانية دخول المرأة إلى البرلمان رهناً بإرادة الناخب الحصرية، أي أنه يشل نظام التمييز الإيجابي المفروض من خلال النصوص

١- في ما يتعلق بتراتبية المرشحين على اللائحة، فكان بإمكان الهيئة أن تعتمد ما يسمى بـ"الكوتا المزدوجة" Double Quota، التي تطبق بصورة خاصة ضمن النظام النسبي. يقضي هذا النظام بوضع النساء المرشحات في مراكز متقدمة على اللائحة وفق وتيرة معينة (كأن يوضع اسم إمرأة بعد كل اسمين للذكور مثلاً). ففي حال تركت الحرية كاملة لأصحاب القرار في اللائحة كما هي الحال في مشروع القانون الجديد، قد يعمد هؤلاء إلى وضع أسماء النساء المرشحات في أسفل اللائحة على نحو يعدم حظوظهن في الفوز كون الأفضلية تعطى من الإسم الأعلى إلى الإسم الأدنى، ذلك على الرغم من احترام النسبة المفروضة قانوناً. إلا أن هذا النظام يتعارض مع نظام التصويت التفضيلي الذي كرسه مشروع القانون.

٢- اعتمد مشروع القانون نظام التصويت التفضيلي(Vote Préférentiel) بإعطاء الناخب الحق في استخدام صوتين تفضيليين بصورة غير إلزامية الأمر الذي يؤدي إلى إعادة ترتيب أسماء المرشحين على اللائحة وفق إرادة الناخب، أي خلافاً لمشيئة أصحاب النفوذ في اللائحة. إن هذا النظام يتعارض تماماً مع نظام الكوتا المزدوجة المذكور آنفاً، وهو يخفف بطريقة مباشرة من فعالية الكوتا وجدواها. مردُّ ذلك إلى أن نظام التصويت التفضيلي يضع إمكانية دخول المرأة إلى البرلمان رهناً بإرادة الناخب الحصرية، أي أنه يشل نظام التمييز الإيجابي المفروض من خلال النصوص. بالتالي، ومن أجل ضمان فعالية الكوتا، فمن الأفضل إلغاء نظام التصويت التفضيلي علماً أن هذا النظام يتعلق بحسابات سياسية واجتماعية تتجاوز نطاق الكوتا النسائية وهو يرتبط بمناقشة فكرية وقانونية لا يمكن الدخول فيها في إطار البحث الحاضر.

٢- الوسائل والإجراءات المرافقة للكوتا

إلى جانب العوامل القانونية والمؤسساتية الصرفة التي تحكم فعالية الكوتا النسائية وجدواها والتي تطرقنا إليها، فإن تطبيق الكوتا محكوم بعوامل أخرى أيضاً، تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ضمان النتيجة التي وضعت الكوتا من أجلها. أهم هذه العوامل هي العقوبة التي تفرض في حال عدم التقيد بالكوتا، الكوتا الإرادية التي قد تفرضها الأحزاب السياسية على نفسها ودور المجتمع المدني في مرافقة تطبيقها.

أ- العقوبات في حال عدم التقيد

لا شك أن جدوى الكوتا وقدرتها على إحداث تحسين جدي في مشاركة المرأة تكمن بوجه أساسي في العقوبة وإلا بقيت أحكام الكوتا شكلية ورمزية؛ فبقدر ما تكون العقوبة هشة وضعيفة بقدر ما تكون الكوتا بلا جدوى. إلا أن تطبيق العقوبة في لبنان يختلف عن الدول المتقدمة سياسياً التي أدخلت الكوتا إلى تشريعاتها الانتخابية وذلك بسبب التكوين العضوي للنظام السياسي فيها. ففي الدول المتقدمة تتألف القوى السياسية من أحزاب منظمة وثابتة تتنافس على الحكم بديمقراطية. ففي فرنسا مثلاً، أتت عقوبة عدم التقيد بمبدأ المناصفة (Parité Homme/Femme) بين الجنسين – الذي أدخل إلى النظام الانتخابي بموجب القانون تاريخ ٢٠٠٠/٦/٦ – في حرمان الأحزاب من المساعدات المادية التي تمنحها لها الدولة. وربما يصعب تطبيق هذا الطرح في لبنان، إذ إن الأحزاب السياسية تفتقد للطابع المؤسساتي وهي تتمحور حول طائفة أو منطقة أو شخص كما هي ضعيفة التنظيم. لذلك، وبانتظار تطور الحياة الحزبية في لبنان، يقتضي فرض عقوبة خارج الإطار الحزبي يمكن أن تأخذ عدة أنماط متنوعة.

فاعتماد الهيئة عقوبة عدم الاعتراف باللائحة بصورة مطلقة، يحمل في طياته مساوئ عديدة ويستحسن استبدالها بعقوبات أخرى. منها مثلاً، عدم السماح لأعضاء اللائحة التي لم تتمكن من إدخال نساء إلى اللائحة بالنسبة المفروضة قانوناً، بإملاء المقاعد المخصصة أصلاً للنساء بالمرشحين الذكور بحيث تبقى تلك المقاعد شاغرة. وبالتالي، يتم حجز المقعد الشاغر من أحد المرشحين على اللوائح المتنافسة الأخرى فتخسر اللائحة التي حازت على النسبة الأعلى من الأصوات مقعداً أو أكثر. إن هذه العقوبة تبدو الأكثر انسجاماً مع المبادئ الديمقراطية كونها تتفادى إدخال النساء إلى اللوائح "لإملاء الفراغ" كما قد يحصل في ظل العقوبة عدم الاعتراف باللائحة. وقد تأتي العقوبة أيضاً على نحو حرمان اللائحة التي لا تتقيد بالكوتا من المساعدات المادية، التي قد تمنح من قبل الدولة للوائح التي تتقيد بالكوتا المطلوبة، مثل إعفاء أعضاء اللائحة من رسم الترشيح أو تقديم مساعدات مادية معينة لهم، مع العلم أن هكذا إجراء يفقد فعاليته في ظل حياة سياسية طغى عليها عامل المال وبلغت تكاليف العملية الانتخابية فيها أرقام مرتفعة جداً.

في لبنان، لم يعتمد أي من الأحزاب السياسية الحالية مبدأ الكوتا النسائية إن كان على صعيد المراكز القيادية داخل الحزب أو على صعيد المرشحين. هذه الثغرة تعود إلى طبيعة الحياة الحزبية في لبنان التي ما زالت تتمحور حول الأنظمة والأطر التقليدية كالطائفة والعائلة والشخص

ب- الكوتا الإرادية في الأحزاب السياسية

إلى جانب الكوتا الإلزامية، تأتي الكوتا الإرادية كنوع ثاني للكوتا النسائية التي تفرضها الأحزاب السياسية على نفسها تلقائياً بموجب قوانينها الداخلية (ميثاق

الحزب، دستوره، نظامه الداخلي). على هذا الصعيد قد تتناول الكوتا مجموعة الراغبين في الترشيح من ضمن أعضاء الحزب نفسهم، الذين ينتج عنهم عدد معين من المرشحين. كما قد تتناول الكوتا المرشحين مباشرة بحيث يخصص الحزب نسبة معينة من النساء من ضمن المرشحين الذين يقوم بترشيحهم. وقد اعتمد هذا النوع من الكوتا ١٦١ حزباً في ٧٣ دولة. ففي فرنسا مثلاً اعتمد الحزب الاشتراكي عام ١٩٩٠ كوتا بنسبة ٥٠ في المئة لكل من الجنسين على اللوائح الانتخابية. وفي الدانمرك، كان حزب الشعب الاشتراكي أول حزب سياسي في العالم يعتمد الكوتا بحيث أدخل عام ١٩٧٧ كوتا بنسبة ٤٠ في المئة جرى إلغاؤها عام ١٩٩٦، كما اعتمد الحزب نفسه كوتا بنسبة ٤٠ في المئة على المرشحين لانتخابات البرلمان الأوروبي ألغيت عام ١٩٩٩. أما في العالم العربي، فقد اعتمدت الكوتا الإرادية في الجزائر حيث فرضت جبهة التحرير الوطني نسبة امرأتين من ضمن المرشحات الخمس الأوَل في كل من المناطق الثماني والأربعون؛ في ما اعتمدت حركة المجتمع من أجل السلام نسبة ٢٠ في المئة على صعيد مرشحي المناطق و٣٣ في المئة بين مرشحي الدوائر الصغرى. وكذلك اعتمد الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في المغرب كوتا بنسبة ٢٠ في المئة على اللوائح واعتمد الحزب الدستوري الديمقراطي في تونس كوتا بنسبة ٢٥ في المئة على الترشيح(٣٨).

للمجتمع المدني دور كبير في نشر ثقافة الكوتا وتشجيع مشاركة المرأة في السياسة وفي المجالس التمثيلية من خلال وضع المعلومات المتعلقة بالكوتا، وبالمشاركة النسائية بتصرف الرأي العام من خلال الإحصاءات والندوات وورش العمل، ومن خلال مساعدة الأحزاب وتحفيزها على إدخال الكوتا في أنظمتها الداخلية

أما في لبنان، فلم يعتمد أي من الأحزاب السياسية الحالية مبدأ الكوتا النسائية إن كان على صعيد المراكز القيادية داخل الحزب أو على صعيد المرشحين. هذه الثغرة تعود إلى طبيعة الحياة الحزبية في لبنان التي ما زالت تتمحور حول الأنظمة والأطر التقليدية كالطائفة والعائلة والشخص. إلا أن الأنظمة الداخلية ودساتير الأحزاب السياسية في لبنان لم تخل من الأحكام المتعلقة بالمرأة وبمشاركتها في السياسة.

فقد جاء في ميثاق "التيار الوطني الحر"، وفي المبادىء مثلاً: "٧- إقتناعه بأن المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات، إذ إن المرأة شريك أساس في بناء المجتمع وصنع القرار السياسي"، وفي الأهداف يتطلّع التيار إلى "٦- إزالة الفوارق القانونية والاجتماعية بين الرجل والمرأة، وتعزيز المساواة بالممارسة، على قاعدة الكفاءة والجدارة". إن هذا البند يشير بوضوح إلى أن واضعي نظام هذا التيار عمدوا عن قصد أو بدون قصد إلى تحييد مبدأ الكوتا النسائية،

(٣٨) www.quotaproject.org

بحيث اعتمد مبدأ الكفاءة والجدارة كمعيار وحيد لمشاركة المرأة، أي دون ذكر لإمكانية تعزيز هذه المشاركة بإجراءات معينة قد تساهم في تحقيق المساواة في الفرص.

من جهة أخرى، لم يتطرق النظام الأساسي لحزب الوطنيين الأحرار المعدل عام ١٩٩٨ (المعدّل في ١٩٦٧/٢/١٩ و١٩٨٧/٧/١٧ و١٩٩٨/٩/١٢) إلى موضوع تمثيل المرأة مكتفياً بالتذكير بمبدأ المساواة على نحو مطلق.

ج- المجتمع المدني: مادة أساسية لا ينص عليها القانون

إن نظام الكوتا المقترح من قبل الهيئة وعلى الرغم من الثغرات التي تشوبه يمثل تقدماً أساسياً على صعيد تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. إلا أنه، وإضافةً إلى ضرورة إدخال الضوابط التي أشرنا إليها على اقتراح القانون، لا بد أن يترافق هذا النظام مع دعم المجتمع المدني الذي يقع على عاتقه تسهيل تطبيق نظام الكوتا الموضوع من قبل الهيئة الوطنية وجعله أكثر فعالية، وبالتالي ضمان النتيجة المطلوبة من خلاله. للمجتمع المدني، أولاً، واجباً أساسياً على صعيد دعم المرشحات على جميع الصعد وبشتى الوسائل، ولاسيما تقديم المساعدة لهن خلال حملاتهن الانتخابية وتقديم الدعم اللوجستي والمعنوي عند الاقتضاء. ثانياً، إن دور المجتمع المدني مهم في مرحلة ممارسة المرأة لمهماتها كعضو في مجلس النواب. إذ إن وصول المرأة إلى المجلس النيابي لا يكفي بحد ذاته لتكريس مشاركتها بطريقة ثابتة ومثابرة، ولكن على تلك النساء أن ينجحن في ولايتهن النيابية وأن يمثّلن نموذجاً لباقي النساء لتحفيزهن على المشاركة من جهة، ولتعزيز ثقة المجتمع والرأي العام بأن المرأة قادرة على تأدية دور مهم كمشترع وممثل للشعب من جهة أخرى. وإن الطبيعة المؤقتة والمرحلية للكوتا تجعل من ممارسة المجتمع المدني لهذه المهمة أمراً طارئاً وضرورياً، وخصوصاً في الدورات الانتخابية الثلاث الأولى التي تلي اعتماد القانون المقترح عند الاقتضاء.

أما على صعيد آخر، فللمجتمع المدني دور كبير في نشر ثقافة الكوتا وتشجيع مشاركة المرأة في السياسة وفي المجالس التمثيلية من خلال وضع المعلومات المتعلقة بالكوتا، وبالمشاركة النسائية بتصرف الرأي العام من خلال الإحصاءات والندوات وورش العمل، ومن خلال مساعدة الأحزاب وتحفيزها على إدخال الكوتا في أنظمتها الداخلية.

خاتمة

وسط التجاذبات السياسية والخلافات السياسية العميقة في لبنان، يبقى أن نشير إلى أنه من المؤسف أن تغفل المناقشات السياسية عن ذكر مشروع القانون المعد من قبل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية. فإن هذا الاقتراح يتضمن سمات عديدة من شأنها أن تساهم في تعزيز الديمقراطية والشفافية، وأن تضمن صحة التمثيل بغض النظر عن بعض التحفظات على بعض النقاط. لذلك، فإنه يقع على عاتق المجتمع المدني بوجه أساسي ورجال الفكر والسياسة، إعادة تذكير الرأي العام والمعنيين بمشروع القانون المعد من قبل الهيئة الوطنية، وإعادة طرحه قيد المناقشة في لبنان والعمل على دعم النواحي الإيجابية منه – وهي عديدة – في السبل التي يرونها مناسبة.

إقبال الشايب غانم (*)

نعوم تشومسكي

الدول المارقة: استغلال السلطة والانقضاض على الديمقراطية

مقدمة

الدول المارقة والذي صدر عام ٢٠٠٦، هو كتاب جريء وموثق بعناية، يتسم بالنظر الثاقب، يحلل بعناية القوى الكبرى العالمية والتي أخذت على عاتقها مهمة إعادة تكوين العالم والدول والحكومات ومهاجمة بعضها ومعاقبة بعضها الآخر على أنها تمثّل تهديداً للأمن القومي العالمي. بينما نرى هذه القوى العظمى نفسها تعاني من أزمة حقيقية في نمط ديمقراطيتها بعداً وتطبيقاً. كما أن سياستها الخرقاء تضع العالم بأكمله على حافة الانهيار النووي والبيئي، وهذا يعرّي الولايات المتحدة الأميركية من الادعاء بأنها الحكَم الديمقراطي في العالم.

أولاً: قاسٍ ومخيف ولا مهرب منه

في فصله الأول تحت عنوان "قاس ومخيف ولا مهرب منه" يبدأ نعوم تشومسكي من قول لـ "أنشتاين وراسل" في أن العالم يجب أن يضع خلافاته جانباً ويتحاشى الحروب، لأن الإنسان هو المخلوق البيولوجي الوحيد الذي يملك تاريخاً وثقافة وحضارة والحرب تهدف إلى القضاء على الجنس البشري فهل نتعظ؟

لكن على العكس، فإن الولايات المتحدة الأميركية وهي القوة العظمى في العالم اتجهت إلى الحروب والاستباقية منها، والتي فرضتها على العالم منذ عهد ريغان حتى بوش الإبن وصار الكيل بمكيالين سمة أميركية بامتياز، وأصبحت المعايير المزدوجة والبلاغة اللفظية الفارغة من المضمون صفة مميزة للإدارات الأميركية المتعاقبة التي تدعي المثالية والأخلاق. وقد قال فيها ألكس دوتوكفيل أنها أبادت العرق الهندي عن بكرة أبيه من دون أن تغتصب مبدأ واحداً من الفضائل الأخلاقية السامية التي تدعي وتتبجح بها!!

في سياق حروبها الاستباقية يذكر الكاتب حربها الإرهابية على المدنيين في نيكاراغوا عام ١٩٨٠ حيث بررها أحد القادة بـ"ظهور الديمقراطية في آخر النفق". وفي حين تطالب العالم ضرورة الالتزام بتسليم الإرهابيين رفضت هي تسليم فنزويلا الإرهابي لويس بوسادا كاريللا المتهم بتفجير طائرة كوبانا لأن أميركا استخدمته لتسليح ثوار الكونترا.

بحجة حماية أمنها وأمن الحلفاء تُصرّ أميركا على التسلح النووي الذي يصفه روبرت ماكنمارا سكرتير الدفاع في إدارة كندي بـ"أنه غير أخلاقي

(*) أديبة وصحافية.

(**) Naom Chomsky, *Failed States: Abuse of Power and Assault on Democracy* (New York: Henry Holt and Company, 2006), p. 311.

وغير شرعي ويعرض أمنها وأمن العالم للخطر بسبب التهور والاندفاع الأحادي في شن الحروب وأزمة صواريخ كوبا عام ١٩٦٢ خير شاهد على ذلك".

وسباق التسلح الفضائي الذي قال عنه كارترايت: "يمكن أن نشن هجوماً سريعاً جداً ببرهة من الزمن في أي منطقة على سطح الأرض من دون مراقبة أحد"!!

وحربها على العراق على خلفية الإرهاب وامتلاكه أسلحة دمار شامل والتي دحضتها نتائج الحرب وجعلت منه بحسب خبير الإرهاب بيتر برغسون، بؤرة انطلاق الإرهاب وكل الحركات الجهادية والسلفية وكان هذا أكبر خدمة لـ بن لادن وصراعه الكوني بين الخير والشر، رؤيا يشاركه فيها جورج بوش... أهداف الحرب الحقيقية حددها بريزنسكي متبنياً آراء جورج كانان مخطط السياسة الأميركية بعد الحرب الكونية الثانية "السيطرة على نفط الشرق الأوسط يعطي أميركا سيطرة سياسية واقتصادية على أوروبا ودول شمال شرق آسيا ومن ثم العالم".

ثم رفض أميركا واستخفافها بكل المواثيق الدولية ابتداء من اتفاقية جنيف عام ١٨٦٤ مروراً بشرعة محكمة نورمبرغ إلى اتفاقية القانون الدولي عام ١٩٥٠ وصولاً إلى رفض التوقيع على محكمة العدل الدولية والقبول بها ورفض التوقيع على بروتوكول كيوتو حول التلوث البيئي والانحباس الحراري...

على الرغم من اعتراضات منظمات دولية عديدة ومنها "منظمة العفو الدولية" و"منظمة حقوق الإنسان" على انتهاكات الإدارة الأميركية لكل المواثيق والأعراف، فقد قال كيسنجر: "يحق لأميركا حصرياً أن تخالف الشرعية الدولية وتستخدم القوة ضد من تشاء وساعة تشاء" وهذا ما نفذه ضد كمبوديا بأمر من نلسون: "أقصف أي شيء يطير وعلى أي شيء يتحرك"!!

ثانياً: الدول الخارجة على القانون وتبشيرها بالديمقراطية

التبشير بالديمقراطية انتاب أميركا منذ عهد نلسون مروراً بمونرو والجنرال جاكسون الذي غزا فلوريدا الأسبانية واحتلها بحجة الدفاع عن النفس عام ١٨١٨ ثم كوبا عام ١٨٩٨ وصولاً إلى غزو العراق الهمجي، وقد نقل روبرت فيسك وباتريك كوكبرن عن الأنتلجنسيا العراقية ترحمها على ويلات جينكيزخان مقابلة مع ما فعلته أميركا في بغداد والعراق بعد حصار طويل وسنوات من العقوبات وصفها بعض الدبلوماسيين أمثال هاليدي فون سبوك بأنها معركة إبادة جماعية حصّنت الطاغية صدام حسين، التي نصبته هي حاكماً بأمر العراق سياسياً ومادياً وعسكرياً، وجعلت العراقيين المحاصرين والأطفال والمرضى والجائعين يعتمدون أكثر فأكثر عليه لاستمرارهم على خط النزاع بين الحياة والموت، ناهيك عن الفساد والرشاوى التي لطّخت سمعة الأمم المتحدة وأميركا وكل الحلفاء في غض النظر عن فضائح تهريب النفط من العراق، والذين يتابعون تاريخ العقوبات على إيران يذكرون أيضاً قول الإصلاحي الإيراني سعيد حجاريان "أن هذه العقوبات تضر بالإصلاحيين وبالديمقراطية الإيرانية لمصلحة العسكريين والمتشددين" ولا غرابة في ذلك، فهي التي أطاحت عام ١٩٥٣ بالديمقراطية في إيران وفرضت طاغية مكانه وقد شجع كيسنجر الشاه على تطوير الأسلحة النووية، وتولت الجامعات الأميركية تدريب المهندسين الإيرانيين على ذلك.

الإدعاء من أجل الاعتداء هذا هو شعار الإدارات الأميركية، كما برّر الفيلسوف هايدغار مطامع هتلر النازية وجون ستيوارت ميل احتلالات وغزوات بريطانيا التوسعية، وعلى هذا المنوال قال آدم سميث أن "هندسة أميركا الديمقراطية الزائفة هي خلق الانطباع بالخطر.." بدءاً بالحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي ثم الحرب على المخدرات والحرب على الدول المارقة وجدار برلين والحرب على الإرهاب،

وهكذا أصبحت أميركا بحسب المؤرخ أرنو ماير هي "الدولة المارقة". بدأت سياستها المخادعة منذ الحرب العالمية الثانية حيث تحالفت بقيادة روزفلت مع ستالين – العم جو المحبوب – لدحر ألمانيا النازية وقد قال ترومان في هذا المضمار: "سنساند روسيا إذا شعرنا أنها تندحر مقابل ألمانيا وسنساند ألمانيا إذا شعرنا أنها تندحر أمام روسيا. المهم أن نبقى خارج منظومة الخسائر البشرية آخذين في الحسبان أن السوفيات هم الأعداء في المستقبل". وكان تشرشل وترومان يخططان للهجوم على الاتحاد السوفياتي بمساعدة بقايا الجيش الألماني بالأسلحة التقليدية والنووية بحسب آلان بروك رئيس الأركان البريطاني حينها... وفي خضم هذه الأحداث نتجه اليوم إلى الصراع مع شبح العولمة وما قد يخلقه من اضرابات سياسية وثقافية وأيديولوجية تهدد مصالح أميركا الاقتصادية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط ومن هنا انطلقت مهمة بوش الرسولية في العراق حتى لو كان الخس والخيار، لا النفط، هما صادرات العراق!!

قال الأكاديمي تشارلز بيركوست أن أميركا تعيش حالة انفصام شخصية، فهي ديمقراطية بالقول ودكتاتورية بالفعل، ويتجلى ذلك في دورها الخطير في محاربة ديمقراطيات كثيرة في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس والبرازيل وتشيلي وباناما واليونان وأندونيسيا وإيران وغيرها. وقد شرح الكاتب ذلك على نحو عميق وموثق ومؤرشف وتحت الرعاية الأميركية يقمع الإعلام الحر أينما كان، يقتل الصحافيون وتوقف صحف ووسائل إعلام مرئي مثل محطة الجزيرة على سبيل المثال لا الحصر...

ثالثاً: التطبيق في الشرق الأوسط

ثم يتناول تشومسكي ارتكابات الإدارات الأميركية في الشرق الأوسط مستهلاً بلبنان ملمحاً إلى تورط المخابرات الأميركية المركزية (CIA) في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، من أجل إخراج السوريين وفتح الساحة اللبنانية أمنياً وسياسياً، ويقول أن الـ(CIA) قد قامت سابقاً عام ١٩٨٥ في عهد ريغان بتفجير كبير في بيروت قرب أحد الجوامع، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثمانين شخصاً وجرح مئتين ويقول دوغلاس ليتل في كتابه الدبلوماسية الغربية أن هذا الانفجار كان يستهدف رجل دين سني كبير لكنه فشل...

أما في مصر فقد قامت حركة "كفاية" ضد الرئيس حسني مبارك المدعوم أميركياً وطالبته بالإصلاح والمشاركة والديمقراطية، لكن هذه الحركة الديمقراطية لم تلق تجاوباً من الرسالة الإلهية الأميركية لترويج الديمقراطية.

وفي إطار التعليق على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يفضح تشومسكي سياسة المكيالين السافرة التي تنتجها أميركا وانحيازها المزمن لإسرائيل، ويعدد أسماء صحافيين منهم جوديت ميلر وتوماس فريدمان وغيرهم ممن يحرّفون الحدث ويقدمونه بصيغة متحيزة بغية تضليل الرأي العام الأميركي ويصورون بأن ياسر عرفات هو من كان يقف عائقاً دون تحقيق مبدأ إنهاء الصراع وإقامة الحل على أساس دولتين، والحقيقة أن الإدارة الأميركية أكثر من إسرائيل حالت ولمدة ثلاثين عاماً دون تحقيق الحل العادل هناك، مشيدة بصديقتها وحليفتها إسرائيل المسالمة والصادقة والعادلة واصفة شارون بأنه رجل السلام متناسية تاريخه وعلى مدى نصف قرن من العنف والإرهاب والإجرام ضد المدنيين وتحدي قرارات الأمم المتحدة والعالم أجمع. ويقول الجنرال الإسرائيلي شلومو غازيت في مذكراته أن الفلسطينيين ومنذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ يعرضون التفاوض في شأن إعطائهم حكماً ذاتياً وإقامة سلام عادل، لكن إسرائيل وأميركا كانتا ترفضان أي حق للفلسطينيين وتطيحان بأي بارقة أمل لتحقيق السلام. ويقول دافيد كراتزمر أستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية أن الاستيطان اللاشرعي شرعته الإدارة الأميركية من خلال ضغطها على الأمم المتحدة ومجلس الأمن واللجنة

الدولية للصليب الأحمر وشراء أقلام الأكاديميين والكتاب. وتقول أميرة هاس الصحافية الإسرائيلية أن أميركا غذّت روح الاستيطان في المجتمع الإسرائيلي: "هناك روح مستوطن في شخصية كل إسرائيلي..." ويقول موشي نجبي أن الدلال الأميركي المفرط لإسرائيل أدى إلى انحطاطها إلى مستوى جمهورية موز منتقداً سياستها وتعسف قضائها حيال العرب حتى غدت دولة نازية ديمقراطيتها زائفة فاسدة وقاعدة حكمها أصولي. وقد اعتمدت على دعم أميركا المطلق لها دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً وفضّلت التوسع على الأمن والسلم وإلى السير قدماً في بناء جدار العزل والفصل العنصري المهين. وتنتقد ساراروي الباحثة في جامعة هارفارد هذه الخطة: "أنها ستدعم وتثبت غزة أكبر سجن في العالم داخل هذا الجدار. وسيجد أهالي الضفة الغربية أرضهم تمزق وتنتهك على يد المستوطنين الإسرائيليين وسيبعثرون جغرافياً وسيعزلون خلف وبين الجدران والحواجز". ويصف جدعون ليفي رحلة العبور الفلسطيني بأنه "طريق القهر والذل وكابوس العذاب النفسي والقلق الوجودي المهيمن..." وكل ذلك تنفيذاً لما قاله يوماً موشي دايان للفلسطينيين: "لا حل سيعيشون كالكلاب ومن شاء الرحيل فليرحل...".

رابعاً: الديمقراطية في الداخل الأميركي

ويصل الكاتب أخيراً إلى نقد الديمقراطية في الداخل الأميركي ويستند في ذلك إلى كتّاب ومفكرين وأكاديميين وباحثين أمثال توماس فرغسون وروبرت جال وروبرت ماكينزي وجايمس كارول وماندل وغيرهم، الذين كتبوا ونقدوا وركزوا على لاديمقراطية النظام السياسي الأميركي وطالبوا بالإصلاح والتغيير محملين الإعلام المنحاز مسؤولية ذلك، بعد أن أصبح المال ورأس المال المحتكر الوحيد لحرية الرأي وتجرد الكلمة. وقال في ذلك الفيلسوف جون دوي، "شركات الأعمال الكبرى ومافياتها تدير أمور الوطن والمجتمع على هواها بواسطة السياسة والسياسيين". ويقابل الباحث الألماني فريتز سترن أميركا اليوم بألمانيا الأمس التي انتقلت من الحكم الرصين إلى النازية العنصرية قائلاً: "أنا قلق بشأن الولايات المتحدة الدولة التي حضنت اللاجئين الألمان عام ١٩٣٠، وأنا واحد منهم". مستعرضاً تصريحات هتلر ورسالته الإلهية ومهمة ألمانيا الكبرى لخلاص العالم تحت راية المسيحية المحافظة والبروتستانتية الخالصة، ويقابلها مع ما بدأته الولايات المتحدة منذ عهد ريغان باستغلال الثقافة الدينية من أجل تغطية الفشل السياسي والتربوي والاقتصادي المريع، الذي حلّ وبالاً على الشعب الأميركي وعلى مستواه المعيشي وانحدار دخله، الأمر الذي أدّى إلى تفشي البطالة وازدياد الفقر وتفريغ مفاهيم الضمانات الاجتماعية والصحية من محتواها الطبيعي في عودة متوحشة إلى أفكار عام ١٨٥٠ الأميركية. "حصّل الثروة وانسى كل شيء إلا نفسك"! وفي تفسيره للانحدار السياسي والانتخابي الأميركي يقول المفكر فيرغسون: "تلك هي نتيجة لانحطاط نظام بنية الأحزاب السياسية وتجييش المال والله في سبيل إنجاح المرشح..." حتى لو أدى ذلك إلى الشذوذ الانتخابي كما حصل في انتخاب بوش عام ٢٠٠٠ .

ويركّز تشومسكي وبإسهاب واقعي وموثق على حال الانفصام والانفصال الحاد في الولايات المتحدة بين الرأي العام والسياسة العامة إن في الاستراتيجيات الداخلية أو في توجهات السياسة الخارجية.. ويشير إلى تقرير للصحافي كريس هيدج يقول فيه "أن الأصولية المسيحية تسيطر الآن على معظم أصوات الحزب الجمهوري الذي يوجهها اللوبي الصهيوني الداعم لعدوانية إسرائيل وتوسعها" وفي عدد خاص لـ"جيروزاليم بوست" تشيد فيه باليمين المسيحي الأميركي الذي يمثّل الكتلة الناخبة الأهم الداعمة لإسرائيل... ومن ضمن عوامل عديدة تؤدي إلى تضليل الرأي العام الأميركي يضع اللائحة الكبرى على معظم وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء...

وبعد تشخيص عثرات الديمقراطية الأميركية

يضع تشومسكي بعض الحلول، أهمها للشعب الأميركي بحسب مراكز استطلاعات الرأي المهمة والموثوق بها:

١- قبول محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية.

٢- توقيع بروتوكول كيوتو.

٣- احترام استقلالية الأمم المتحدة والتخلي عن حق الفيتو.

٤- اعتماد الدبلوماسية والوسائل الاقتصادية في محاربة الإرهاب.

٥- تخفيف الإنفاق العسكري وتحويله إلى التقديمات الصحية والتربوية والاجتماعية.

٦- المحافظة على مواثيق الأمم المتحدة تطبيقاً وتنفيذاً.

٧- وضع مهمة حل المشاكل والأزمات الدولية في كنف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بحسب شرائعها وقوانينها.

٨- احترام الإنسان أينما كان وحقوقه وخصوصيته...

خاتمة

لا نستطيع إلاّ أن نلاحظ وبوضوح أن الأصابع الأميركية تتدخل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في مقادير الطبخة اللبنانية واضعة قدرها على نار المنطقة الحامية وجاعلة من اللبنانيين أنابيب اختبار وعينات. إذا ما جرى تحليل لبنان في المختبر وبحسب المزاج الأميركي فإن الوصفة ستعمم على كل الجينات في المنطقة. و هكذا فإن دور لبنان قد جاء استناداً إلى المخططات والوثائق والتقارير العلنية والمؤرشفة...نفض الغبار عن الأوراق التي أكلها الإهمال لعقود في أدراج الزمان... لذلك لن نستغرب إذ نسمع اسم لبنان يكرر على ألسنة المسؤولين الأميركيين مئات المرات في اليوم الواحد!!

جميل معوّض(*)

هشام شرابي

النظام الأبوي وإشكالية تخلّف المجتمع العربي (**)

مقدمة

صدر كتاب **النظام الأبوي وإشكالية تخلّف المجتمع العربي**، للمرة الأولى عام ١٩٨٨ باللغة الإنكليزية تحت عنوان *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*.

بعد مرور عقدين على إصداره ما زال هذا الكتاب مادة يصلح تحليلها والتعليق عليها، إذ إنه أضحى مرجعاً أساسياً للباحثين في قضايا الإصلاح بالعالم العربي، مادة مناقشة أساسية مع بداية القرن الحادي والعشرين. إلاّ ان الأهمية القصوى تكمن في إحاطته بصورة غير مباشرة بالواقع التكويني للبنى السياسية في لبنان (كجزء من الوطن العربي الذي حلله الكاتب).

فما شهده لبنان في آذار/ مارس ٢٠٠٥ وحتى يومنا هذا من تظاهرات "جماهيرية" طغى عليها طابع "الاستقلالية" و"الحرية" لربما لم يكن يعد في نظر الكاتب سوى فورة شعبية لا ارتباط لها بالتغيير البنيوي سوى بالشعارات. فالحقيقة تظهر بأن المشهد السوسيولوجي التكويني لهذه الحالات "الجماهيرية" يتكون أولاً وأخيراً من عصبويات طائفية ومذهبية، أو حزبية...

من هنا ضرورة عدّ نظرية شرابي منطلقاً أساسياً من أجل دراسة "فشل" الانتفاضات اللبنانية وانحصار قرارها بقياديين أحاديين.

يتطلب قراءة الكتاب وتحليله من جميع نواحيه معرفة معمقة بالعالم العربي وقضاياه، لكن أيضاً بنظريات عدّة – كالماركسية على سبيل المثال. لذلك، سيقتصر هذا التحليل على جوانب خاصة ترتبط مباشرة بمناقشات حالية تدور حول مبادرات الإصلاح المنشود في المنطقة.

بناءً على ذلك، لا بد من تقديم ثلاث ملاحظات تمهيدية من شأنها تأطير الدراسة ضمن السياق آنف الذكر:

١- يحلل الكاتب الواقع العربي "المظلم" من خلال قراءة تطورية تاريخية للأحداث Diachronique ليس بالتركيز على البنى الكبرى (الدولة، الأنظمة) فقط، وإنما من خلال قراءة مجتمعية للبنى الصغرى (العائلة، الفرد... الخ) أيضاً.

٢- طرح الكاتب يبدو أكثر طموحاً من الطروحات التي تناولت قضايا العالم العربي. إذ إنه وبالعودة إلى عنوان الكتاب بالإنكليزية، نستنتج بأن شرابي يحاول تخطي تحليل أسباب فشل عمليات الإصلاح لكي يصل إلى بلورة "نظرية" تخص واقع

(*) باحث ومدير برامج في المركز اللبناني للدراسات.

(**) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط٤ (بيروت: دار نلسن، ٢٠٠٠).

هذا المجتمع. كما يلاحظ عدم اكتفائه بتقديم وتعريف العالم العربي للغرب، بل بتوجهه على نحو خاص إلى القارئ العربي نفسه، من خلال مشاركته المناقشة الدائرة حول الإصلاح في العالم العربي.

٣- إن الكتاب لا يكتفي بدراسة معمقة للواقع العربي ونقده فقط، لكنه يقدم طروحات ويقيم الوسائل الممكنة من أجل إصلاح "حقيقي" أيضاً.

تتناول هذه المراجعة كتاب النظام الأبوي من خلال الأسباب الثقافية والتاريخية التي أدت إلى تثبيت النظام البطريركي، ومدى انعكاسها على الواقع السياسي الذي تجلى بأنظمة قمعية. من ثم، تركز على الجهد المميز للمؤلف ودراسته المميزة لفشل "الحداثة" وتقدم أخيراً الحلول المطروحة من قبل هشام شرابي وقراءة الأسباب التي أدّت إلى فشل وإخفاقات عمليات الإصلاح في العالم العربي.

أولاً: النظام الأبوي من العائلة إلى الدولة!

من خلال قراءة تسلسلية للأحداث التاريخية، يقدم هشام شرابي النظام الأبوي على أنه ثمرة التاريخ ابتداءً من الفترة الممتدة من مرحلة ما قبل الإسلام (الجاهلية) إلى الحقبة الحالية التي يصنفها بـ "الأبوية المستحدثة" Neopatriarcale.

من أجل تعريف أسس النظام الأبوي يطرح شرابي السؤال التالي:"ما هي خصائص التكوّن الاجتماعي الأبوي التي ترسخت ورفعت باستمرار نماذجها البنوية الأولية البنيوية؟"(١)

على هذا السؤال يشير الكاتب إلى سببين أساسيين أديا إلى تفعيل وترسيخ هذا النظام واستمراريته عبر التاريخ: المقاومة العنيدة والمستبسلة للنظام القبلي لكل تغيير بنيوي من جهة أولى، وامتداد النظام العقائدي - التشريعي التي تنافس على ترسيخ العلاقات الأبوية والعلاقات البطريركية من جهة ثانية.

فالقبلية تتميز بذهنية عصبوية تتمثل بالمفارقة بين "الأنا والنحن"، وبالتالي التفرقة بين عالمين متناقضين، كالأهل والغرباء على سبيل المثال.

وهذا ما يفسر معادلة "الولاء التام"، نتاج الروابط العائلية والدينية المدعمة، الأمر الذي يدفع بالفرد من دون إدراكه، إلى تذويب شخصيته الفردية و تعريف نفسه من خلال المجموعة أو الجماعة.

إلى هذا يضيف شرابي بعداً دينياً لقراءة النظام الأبوي فيقول بأن الإسلام أدّى دوراً أساسياً بهذه المنظورة إذ إن النبي الكريم صوّر الله على "أنه قوة نفسانية قريبة منّا". وهكذا يجد الخضوع وهو العلاقة الأساسية في الأبوية القديمة أقوى تعبير عقائدي له(٢).

كما ارتكز شرابي لتدعيم أفكاره إلى موقعين مختلفين. على صعيد البنى الكبرى يدرس شرابي العامل السياسي، أما على صعيد البنى الصغرى فإنه يعاين العامل المدني. بالنسبة إلى شرابي، هذان العاملان جعلا من الفرد العربي ضحية مع تحوله إلى "سجين الدولة وعرضة لحكمها الطاغي وقهرها الدائم"(٣) بعد أن فشل في إيجاد ملاذاً بعيداً عن السلطة القمعية يجد بأن البنى الصغرى تتمتع هي بأنماط مماثلة من التسلط والقمع أيضاً، فيصبح العربي "فرداً" خائفاً أبداً من الحياة والسلطة"(٤). بالنسبة إلى المؤلف، الدولة ذات النظام الأبوي المستحدث ليست سوى "النسخة المحدثة من السلطة الأبوية التقليدية"(٥).

---

(١) هشام شرابي، المصدر نفسه، ص ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٤، نقلاً عن Wilhelm Reich, *The Sexual Revolution: Toward a Self-Regulating Character Structure*, Translated by Theodore P. Wolfe (New York: Simon and Schuster, 1974), p.72.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٦ .

انطلاقاً من هذا المنظور، يبرر شرابي استحالة تكوين وعي وطني في العالم العربي، ومرد ذلك هو التناقض بين "البنية الأولية" Structure Primaire و"البنية الحديثة" Structure Moderne.

في الواقع، لا ينظر إلى الطبقة (الاجتماعية...) ككيان أساسي ويحل مكانها "الجماهير" La Masse، كيان عام يشمل كيانات صغرى كالعائلات والقبيلة والطائفة...

يرى شرابي أن مسببات ذلك تكمن في العائلة، العنصر الأساسي في تركيبة الأبوية المستحدثة، فهي "حجر زاويتها ومحتواها الأساسي"، هذا يعود إلى العلاقات الداخلية ضمن العائلة، بحيث أنها "وفي المقام الأول علاقات سلطة، وهيمنة وتبعية، وهذه كلها تعكس بنية العلاقات الاجتماعية وتنعكس فيها"(٦).

وفي دراسة معمقة لهذه الحالة، يقدم شرابي للقارئ مفهومية أساسيين: "الإستقلالية والتبعية" Hétéronomie et Autonomie الأولى مبنية على العدالة والاحترام المتبادل أما الثانية فترتكز إلى التبعية والخضوع.

في أوروبا على سبيل المثال ومن خلال "التنشئة" Socialisation ضمن العائلة يتأثر الفرد ليس على صعيد التربية فقط، لكن على صعيد تنمية قدراته على رؤية المستقبل واستشرافه أيضاً بناءً على الخبرات والقدرات الشخصية. بمعنى آخر تؤدي التربية في أوروبا إلى تنشئة فرد مستقل.

وإذا صح القول بأنه تحت تأثير التنشئة، ينتقل الفرد من التبعية لرغبة الأهل إلى التمتع بالاستقلالية الفردية، إلا أن هذا الواقع لا ينطبق على المجتمع العربي البطريركي. فضمن هذا المجتمع، تتميز الأفراد بالتبعية، وتمتزج بالمجموعات على حساب الهوية الشخصية. إلى جانب العائلة، تمثّل الروابط الزبائنية وشبكاتها العامل الأساسي في تثبيت النظام الأبوي.

يحلل شرابي النظام الزبائني، حين يقول بأن الواسطة بأشكالها المتطورة داخل العائلة تنمّط الفرد وتجبره على التطبع والقبول بالطبقية والسلطة دون أية مقاومة من جهته. هذا "المرض الاجتماعي"، مردّه الأساسي إلى ضعف الدولة وقوانينها الضابطة، التي لا يمكن أن تؤمن حماية وعدالة للأفراد. الفرد العربي في هذه الحالة يصبح منمّط وغير مبتكر، وهذا ما يرسخ معادلة غير متوازية بين "الخضوع – السيطرة، الشعور بالتفوق– الشعور بالنقص، الولاء –الامتثال"(٧).

كل هذه العوامل مجتمعة وغيرها، تجعل من المجتمع العربي مجتمع قاتم يرسخ تحت القمع والرجعية.

ثانياً: النظام الأبوي المستحدث وتأثيره على المنظومة السياسية

بداية لا بد من الإشارة إلى أن هشام شرابي يتعاطى مع بلدان العالم العربي على أن "مجتمعاتها الأبوية وبغض النظر عن اختلافها في المظهر تتقاسم البنى العميقة نفسها"(٨).

بالنسبة إلى الكاتب تتجلى إحدى أمراض العالم العربي بالمطاوعة لدى الشعب Passiveté وتقليد الغرب Imitation؛ وهذا ما عرقل بدون أي شك عملية الإصلاح التي من شأنها أن تقاد من قبل شعب واعي. إن العوامل السيكولوجية التي تطبع العالم العربي بالخنوع والتقليد وغياب الاستقلالية، تترسخ تحت تأثير عامل "التحديث" Modernisme. هذا العامل الذي تحول إلى ممارسة "تيميّة" Fétichisée و"تخلّقية" Mimétique هي في آن تابعة و مجردة من أي حس نقضي.

من خلال هذه القراءة، يقدم شرابي جانب

(٦) هشام شرابي، المصدر نفسه، ص ٣٦ .
(٧) المصدر نفسه، ص ٩٧ .
(٨) المصدر نفسه، ص ٨٦ .

أساسي لفهم النظام "الأبوي المستحدث". إذ في نظره، يتأثر هذا النظام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالتجربة الغربية وبخاصة من خلال النخب الغربية والإرساليات (التبشير...). بناءً على ذلك، وبغياب الاستقلالية تحت تأثير "التحديث"، لم تتحول جماهير المجتمع الغربي إلى "شعوب" Peuple مع طبقات مختلفة وواعية. في هذا الإطار الاجتماعي، ظهر دور الطبقة البرجوازية الصغيرة، وتتطور تدريجاً لكي يسيطر على المجتمع. وبعض النظر عن انتماءاتهم الأيديولوجية (تقدمية أم راديكالية)، وصلت النخب الجديدة إلى الحكم من خلال القمع والترهيب. انطلاقاً من هذا التوصيف، ينتقد شرابي الأنظمة العربية من جمهوريات راديكالية أو ملكيات محافظة، مؤكداً على طابعها الأبوي. مردّ ذلك، الطبيعة القمعية والمتسلطة لكل العلاقات السائدة في العالم العربي على الصعد المختلفة (الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية... الخ). الآباء يسيطرون على الأبناء، الرجال على النساء، الحكام على المحكومين. تحت تأثير الغرب لم تتغير طبيعة هذه العلاقات، إذ إنها لم تتحول إلى علاقات عادلة وحديثة وديمقراطية. من هنا، انطبعت هذه المجتمعات بالتخلف بالتحوط Inverties وبالتصنع بحسب عبارات المؤلف.

في هذا السياق، لا بد من العودة إلى حليم بركات، الذي أظهر بأن "العائلة تشكل مؤسسة نواتية يتمحور حولها المجتمع، إذ تتصل اتصالاً عضوياً بالمؤسسات الاجتماعية". وتبعاً لذلك يشير شرابي إلى أن "العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم، بين الأب والابن هي علاقات عمودية. ففي كلتا الحالتين تقف إرادة الأب على إنها الإرادة المطلقة، وتتجسد في المجتمع والعائلة إجماعاً مفروضاً يرتكز على العادة والإكراه"(٩).

بعبارات أخرى، نلاحظ بأن نظام الرعاية Patronage على صعيد السياسة، ليس سوى انعكاس لنظام مصغر، الذي يتمثل بالعائلة المؤلفة من أب وأم وأولاد. ويقول بركات بأن "المجتمع صورة مكبرة للعائلة، والعائلة صورة مصغرة للمجتمع، فكلاهما مرآة الآخر، وليس من فروق كبرى بين الثقافة والعلاقات والأدوار التي تسود في كل منهما"(١٠).

هذا التحليل الذي يعتمد على دراسة عوامل داخلية في العالم العربي يكتمل مع شرابي مع عامل خارجي أساسي ألا وهو "الإمبريالية". فهو يرى بأنه تحت تأثير الاستعمار الأوروبي تحولت المجتمعات العربية "الأبوية" إلى مجتمعات "أبوية – مستحدثة".

لم تفلح الحداثة بفرض قواعدها، وهذا الفشل رسخ التركيبة القائمة على الترابط والرجعية والتراجع الإقتصادي.

بناءً على ما تقدم، يستخلص شرابي المفارقة بين "الأبوية" و"الأبوية المستحدثة" فيقول: "إن الأبوية التقليدية بشكلها المحض لا يمكن أن تحيا في العالم الحديث، ليس لأنها "تقليدية"، بل لأنها لم تعد كذلك. ولذا فإن الأبوية "المستحدثة" لهي البنية الاجتماعية وراء كل محاولة يقوم بها المجتمع الأبوي لإبقاء الحداثة بعيداً"(١١).

من هذا المنطلق نستنتج بأن الكاتب يشدد على تناقض تام وواضح بين الحداثة والنظام الأبوي. من هذه الرؤية، ينطلق شرابي إلى تحليل جديد ومميز للحداثة في العالم العربي.

ثالثاً: النظام الأبوي المستحدث على مسافة من الحداثة

يؤكد شرابي في عرضه للنظام الأبوي المستحدث بأنه مبني على تركيبات هجينة، تقليدية وشبه عقلانية، حيث تتلاقى الحداثة والأبوية في وحدة

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٩ – ٣٥.

(١٠) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤١٧ .

(١١) هشام شرابي، المصدر نفسه، ص ٩٨ .

تناقضية. وفي العودة إلى الباحث مارشل برمان Berman، يستخلص شرابي بأن المجتمعات الحديثة، نتاج أوروبا أيام الإصلاح والنهضة، هي محصلة انتهاج العلمنة والعلم. ويؤكد بأن الحداثة هي منتوج التزاوج بين الفكر (La Raison de Weber) والثورة (La Revolution de Marx) بمعنى آخر هي "جدلية على المستوى الفكري وثورية على مستوى الممارسة"(١٢).

ونشير إلى أن شرابي لا ينكر أبداً بأن العالم العربي "حديث" لكن هذه الحداثة تقتصر على عوامل مادية خارجية للحياة اليومية فقط. هذه "الحداثة العربية" تترجم بوجود مؤسسات حديثة (المدارس) لكن في هذه الحالة، يمكننا التحدث عن "مجتمع حديث" فقط وليس عن أفراد حديثون. هذا ما يؤكده شرابي حين يصرح بأن المجتمع الأبوي المستحدث "يمتلك كافة مظاهر الحداثة الخارجية إلا أنه يفتقر إلى القوة والتنظيم والوعي الداخلي، وهذه هي العوامل التي تتّسم بها التشكّلات الحديثة حقاً"(١٣).

ما يميز شرابي في هذا السياق دراسته المقارنة مع أوروبا في ما ما يتعلق بالحداثة، دون إهمال خصوصيات العالم العربي. فالكاتب يجزم بأن أوروبا وحدها من خلال مسار التحديث تمكنت من تحقيق الحداثة التي يصنفها "الأصيلة" و"المستقلة". باستثناء اليابان، في البلدان النامية، تتطور "الحداثة" في مناخ ترابط الأمر الذي يجعل منها حداثة غير أصلية ومغلوطة. العالم الإسلامي رهينة الإمبريالية لم يكن لديه الرغبة بالإنتقال إلى "الحداثة" هذه الرغبة التي مثّلت الحجر الأساسي في أوروبا.

بالعودة إلى تاريخ المجتمع العربي، يؤكد شرابي بأن محاولات التحديث لم تصل إلى نتيجة من أجل إصلاح حقيقي. هكذا فرض النظام الأبوي – المستحدث كنتيجة لفشل هذه المحاولات في تحقيق أهدافها.

نستخلص من ما سبق ذكره بأن الأبوية المستحدثة ليست سوى النسخة "المستحدثة" من النظام الأبوي التقليدي الذي تجذر في العلاقات البطريركية وتأثير الاستعمار الأوروبي.

في هذا السياق يفرض السؤال نفسه: لماذا فشلت محاولات الإصلاح في العالم العربي؟

رابعاً: الأبوية المستحدثة وإخفاقات الإصلاح

في عقدي الستينات والسبعينات، ظهرت منهجيتان متناقضتان تطالبان بالإصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم العربي: الأولى راديكالية والثانية محافظة. القادة الثوريون الراديكاليون تبرأوا من الرأسمالية وتبنوا نظام اشتراكي من أجل التنمية، بينما تبنّى في المقابل المحافظون الرأسمالية نمطها الأوروبي. فشل الثورات الراديكالية في الستينات ودعم تناقضات المجتمعات الأبوية، سارع من وتيرة الصراعات الداخلية. فجاء الرد بالعودة إلى الرأسمالية مترافقاً دائماً مع القمع السياسي.

أما مقاومة النظام الأبوي المستحدث فأتت من جهتين أساسيتين: الأصولية الإسلامية والقومية العلمانية.

على عكس القومية العلمانية، تتميز الأصولية الإسلامية بأنها تقليدية وتسلطية. لكنها ظهرت على أنها ردّ طبيعي على الخلل في التركيبة الداخلية من جهة، ومقاومة التدخل الغربي من جهة أخرى. لكن شرابي يؤكد بأن الأصولية الإسلامية عاجزة عن إيجاد الحلول الكافية لمعالجة الخلل في التركيبة المجتمعية للعالم العربي.

في المقابل، المعارضة العلمانية (راديكالية أو قومية) للنظام الأبوي، بالنسبة إلى شرابي هي فكرية

(١٢) المصدر نفسه، ص٥٦.
(١٣) المصدر نفسه، ص٣٥.

ومتعددة ومسؤولة. لكن هذا التوجه العلماني، نقيض التوجه الديني، هو على طلاق تام مع الجماهير وضحية اتهام وانتقاد تام من قبل الأصولية الإسلامية والأنظمة القمعية في آن. وعلى الرغم من أن هذا التوجه بالنسبة إلى شرابي هو الضامن الأساسي لتجاوز الأبوية المستحدثة، إلا أن الحل أمام الخلاف المستدام بين التوجه الديني والعلماني لا يمر من خلال العوامل الداخلية. في الواقع، ونظراً إلى أهمية العالم العربي على الصعيد العالمي، فإن العوامل الخارجية وبخاصة توجهات القوى الكبرى باتجاه العالم الثالث بوجه عام والعالم العربي بوجه خاص، هي التي تحدد بدون أي شك مصير هذا الخلاف.

يعتقد شرابي بأن العالم العربي يرزح تحت عبء ثلاث معضلات: "الهوية والتاريخ والغرب"(١٤). في نظره، لا الأصولية الإسلامية ولا العلمانية استطاعت تقديم حلول مقنعة لهذه المشكلات. في الواقع، العلمانيون ينحدرون من الطبقة التي "حررت" الأمة العربية وهي قابعت في السلطة من خلال القمع والترعيب (الاستخبارات). في المقابل، مثّلت التيارات الأصولية التهديد الأساسي أمام من هم في السلطة ويصنفها شرابي "بأصولية البرجوازية الصغيرة"، فرضت نفسها على أنها الحل الوحيد أمام الأنظمة التي تزعم بأنها علمانية. وعلى الرغم من "مصداقيتها" لن تتمكن هذه الفئات الأصولية من تحرير الفرد العربي من جذور الأبوية.

أخيراً، ما العمل؟

في تحليل أخير، يستنتج شرابي، بأن المجموعات الديمقراطية وحدها، مع ميول عامة أو شاملة (Universelle) هي الكفيلة في المساهمة في فكفكة النظام الأبوي لمصلحة تغيير وإصلاح حقيقيين.

نهاية هيمنة وتسلط البطريركية، يعتمد بصورة أساسية على تفتيت روابط القبائل العشائرية، لمصلحة العائلة النووية الديمقراطية، والتي يرافقها استقلال المرأة. ويعدّ الكاتب بأن "الحركة النسائية هي الفتيل الذي سيعمل على إشعال المجتمع الأبوي المستحدث من الداخل"(١٥).

على الرغم من أن هشام شرابي، لا يقدم تفسيرات نظرية كافية بالنسبة إلى مستقبل وطرائق وأساليب تخطي النظام الأبوي المستحدث، لا يخفى بأن كتاب النظام الأبوي هو مرجع أساسي حيوي من أجل فهم مسار الانتقال إلى الديمقراطية في الواقع العربي.

بيد أنه من الممكن توجيه بعض الملاحظات الأساسية لطروحات المؤلف. في الواقع، إن نظرته لتكوين الطبقات ودرجة وعيهم لا تبدو كاملة الدقة إذ إنها تغفل النظر عن التحولات الأساسية التي يشهدها العالم العربي على عدة صعد (اقتصادياً، ديمغرافياً، سياسياً... الخ).

هذا مع العلم بأن الديناميـة البنوية التي تجعل من الإسلام عامل هوية في المجتمع العربي بوجه عام، تجعل من نظرية المؤلف بأن العلمانية هي الحل للواقع العربي، تبدو غير ناضجة وتتطلب بحث مكثف.

كما أن الكاتب لم يتطرق إلى مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي والتي يعده سمير قصير من المسببات الأساسية التي أدت إلى شقاء العالم العربي(١٦).

ختاماً، نستطيع أن نجزم بأن النظام الأبوي يمثّل مرجعاً أساسياً لفهم الواقع العربي، ومع ما يقدمه من تحليل، نؤكد بأن "خطط التكييف الهيكلي" (PAS) Plans d'Ajustements structurels المموّلة من البنك الدولي وصندوق نقد الدولي، إضافة إلى السياسات

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٩ .
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٨ .
(١٦) انظر: سمير قصير، تأملات في شقاء العرب (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥).

الخارجية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي...) لن تفلح وحدها في نشر الديمقراطية.

ومن أجل إيجاد الحل يجب التمعن بتحليل الداخل البنيوي للمجتمع العربي، كما حلّله بامتياز هشام شرابي. بعبارات أخرى، من المستحسن تحليل الواقع التي تطبق فيه السياسات بدلاً من تحليل هذه الأخيرة على حدى.

يصح عدُّ هذا دون أدنى شك نظرية "تنموية" Developpementaliste، من قبل مفكر عربي على ارتباط وثيق بالمجتمع هي قيد التحليل، وتكمن أهمية هذه النظرية بأنها غير مستوردة من الغرب، إشارة إلى النظريات التنموية الأميركية. كما تكمن أهميته بتقديم تحليل جريء للحداثة في العالم الثالث بعامة والعالم العربي بخاصة.

ومن أجل أن يبث نفحة أمل للقارئ بعد أن تمعن في سرد الواقع المظلم للحالة العربية، يستعين هشام شرابي بـ"غرامشي" خاتماً بالقول "إن تشاؤم العقل لا يقاومه، إلا تفاؤل الإرادة"(١٧).

(١٧) هشام شرابي، المصدر نفسه، ص ٢٦٠ .

أبعاد مجلة فصلية تعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدارسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والاقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم أبعاد بالشؤون السياسية والاقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرّع من العلوم الانسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي على أن تركز المقالات والدراسات المعدّة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والإشكاليات المطروحة.

وفي هذه المناسبة تتشرف أبعاد بالتوجه الى مختلف الباحثين والكتّاب العرب للمساهمة في نشر أبحاثهم ودراساتهم في الأعداد المقبلة منها، على أن تتوافق تلك الأبحاث والدراسات والنصوص مع اهتمامات المجلة وشروطها المنهجية والعلمية.

أما الأبواب التي يمكن أن يساهم الباحثون والكتّاب فيها فهي التالية:

المحور: يضم هذا الباب عدداً من الدراسات تتمحور حول موضوع محدّد يجري تناوله بأبعاد مختلفة ومن زوايا أو حقول معرفية متعدّدة، بحيث تقدّم حصيلة الدراسات التي تتضمنها قراءة متكاملة عن الموضوع المدروس. وعادة ما يجري استكتاب الباحثين في المحور بناء على عناوين معدّة سلفاً من قبل هيئة تحرير مجلة أبعاد، على أن يكون حجم البحث المعدّ للمحور في حدود ٥٠٠٠ كلمة.

دراسات: تنشر أبعاد في هذا الباب دراسات تكون موضوعاتها مستقلة عن موضوع المحور، وهي ترحب باقتراحات الباحثين والكتاب حول اختيارهم موضوع البحث، كما يمكن ان تتلقى الدراسات والأبحاث المعدّة سلفاً من قبل الباحثين انفسهم، على ألاّ تكون تلك الدراسات قد سبق نشرها في مجلة أخرى أو في كتاب. ويحب ان تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج، وأن يكون حجمها في حدود ٨٠٠٠ كلمة.

مراجعات الكتب: تهتم المجلة بتقديم مراجعات لكتب عربية وأجنبية صادرة حديثاً حول قضايا عربية وعالمية. ويفترض أن تقوم مراجعة الكتاب بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. يكون حجم المراجعة في حدود ٢٠٠٠ كلمة.

تعرض الدراسات والمواد المرسلة الى المجلة على اللجنة العلمية فيها لبّت مدى توافقها مع شروط النشر التي تضعها أبعاد. وفي حال الموافقة على نشر المادة في المجلة يبلّغ الباحث قرار الموافقة، مع احتمال الطلب اليه ادخال بعض التعديلات عليها اذا كان هناك ضرورة الى ذلك.

وإذ ترحب أبعاد بمساهمات جميع الكتّاب والباحثين والمفكرين العرب، نرجو إرسال الدراسات والموضوعات باسم مديرة المشروع على العنوان التالي:

المركز اللبناني للدراسات

بناية فانليان

ص.ب.: ٥٥٢١٥ سن الفيل

بيروت – لبنان

تلفون: ٣١/٣٠/٤٨٦٤٢٩ – ١ – ٩٦١

فاكس: ٤٩٠٣٧٥ – ١ – ٩٦١

E-mail: abaad@lcps-lebanon.org

أبعاد

Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Vanlian Bldg.
P.O.Box: 55215 Sin-El-Fil, Beirut - Lebanon
Phone: 961-1-486429/30/31
Fax: 961 -1 490375
E-mail: abaad@lcps-lebanon.org

العنــوان

المركز اللبناني للدراسات - بناية فانليان
ص.ب.: ٥٥٢١٥ سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون: ٤٨٦٤٢٩/٣٠/٣١ - ١- ٩٦١
فاكس: ٤٩٠٣٧٥ - ١- ٩٦١

أبعاد

مجلّة الدراسات اللبنانيّة والعربيّة

Abaad - No. 5, June 1996 العدد الخامس : حزيران / يونيو ١٩٩٦

المحْوَر

القضاءُ في لبنان الواقِعُ والتحدِّيات

طارق زيادة — إبراهيم طرابلسي — كميل زيادة
إدمون نعيم — سامية الشعّار — أنطوان خير
سليمان تقي الدين — ميشال خطّار — بطرس حرب
وائل خير — ندى نصار شاوول — عصام نعمان
نوّاف سلام

السياسة والثقافة في العالم العربي
عبد الرحمن منيف

المخيّمات الفلسطينيّة
حسين شعبان

المناهج التعليميّة في لبنان
محمد عبد الهادي

تطوّر وضع المرأة اللبنانية
فهميّة شرف الدين وفاديا كيوان

الفقر في لبنان
انطوان حدّاد

الإسلامية الراديكالية والمجتمع الأهلي
نزيه الأيوبي



المركز اللبناني للدراسات
THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

اللجنة الاستشارية

■ لوحة الغلاف للفنان التونسي الحبيب بيده ■ تصميم الغلاف: عادل قديح ■ خطوط: حسين ماجد

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

■ المشرف العام : بول سالم

■ مدير التحرير : فارس أبي صعب

■ المدير المسؤول : جبوبة اسحق

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

الفريق الاداري

بول سالم : مدير عام
كمال شحادة : مدير أبحاث
فارس أبي صعب : مدير تحرير
مايكل يونغ : مدير تحرير
زيـاد ماجد : منسق برامج
روزي ناصـر : مديرة برامج

العدد الخامس : حزيران / يونيو ١٩٩٦

المحتـويات

■ الافتتاحية

■ المحور: القضاء في لبنان: الواقع والتحديات

■ دراسة

■ وجهة نظر

■ تقرير

■ مقابلة

■ مراجعة كتاب

■ وثائق

بول سالم

قدر القضاء: نحو تفعيل السلطة الثالثة

من البديهي أن القضاء المستقل والفاعل هو أحد العناصر الأساسية للدولة الديمقراطية والمجتمع المدني الحر المستقر. فلا ديمقراطية ولا جمهورية ولا نظام دستورياً بمعزل عن دولة القانون ولا مجتمع آمناً من التسلط والتعسف من دون حكم القانون حكماً قوياً عادلاً منصفاً يشمل الصغير والكبير والحاكم والمحكوم معاً.

يسلّط هذا العدد من مجلة **أبعاد** الأضواء على أوضاع السلطة القضائية في لبنان بالتعاون مع عدد من كبار اختصاصيي القانون والقضاء في لبنان. ولا يمثل هذا العدد مساهمة في دراسة مشكلات هذا القطاع المهم في لبنان وحسب انما هو مساهمة في فتح ملف السلطة القضائية في العالم العربي بوجه عام.

وفي الوقت الذي تنال السلطتان التشريعية والتنفيذية حيّزاً كبيراً من الاهتمام في الدستور اللبناني، يلحظ الدستور القطاع القضائي في مواد قليلة، وبخاصة المادة ٢٠ منه التي تنوط السلطة القضائية بالمحاكم، ويؤكد ضرورة استقلالية القضاة في عملهم. ولكن قبل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لم تُعطَ أية صلاحية للقضاء للنظر في دستورية القوانين، ولكي يقوم بدور المراقب في حماية الدستور من الخروقات وخلق توازن بينه كسلطة وبين السلطتين التشريعية والتنفيذية. أما المادة ٨٠ من الدستور المتعلقة بالمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء فعلى الرغم من ورودها بدستور عام ١٩٢٦ فهي لم يعمل بها ولم ينشأ هذا المجلس خلال فترة الاستقلال.

إفتتاحية

أما بعد اتفاق الطائف، فقد عُدّل الدستور بالمادة ١٩ منه لمصلحة انشاء مجلس دستوري للنظر في دستورية القوانين وللنظر في الطعون المتعلقة بالإنتخابات الرئاسية والنيابية. مع العلم أن إنشاء المجلس الدستوري استغرق أربع سنوات وهو لا يزال يفتقد الحد الأدنى من التجهيز المادي والبشري. لقد باشر هذا المجلس حياته وشرع في مهمة اعادة بعض التوازن بين السلطات. حتى بعد الطائف أيضاً أخذ بالمادة ٨٠ وأُلِّف المجلس الأعلى، مع العلم أنه لم يتلقّ أي دعاوى، إنما المشكلة، ربما، في كلا هذين المجلسين ، انه يحق لهما ان يتحرّكا فقط بناءً على طلب أطراف في السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية (أو من المقامات الروحية). بكلام آخر لا يملك هذان المجلسان استقلالية المبادرة في إثارة القضايا التي تنطرح أمامهما . فلا يستطيع المجلس الدستوري مثلاً، بمبادرة ذاتية أو بطلب من أي جهة في السلطة القضائية، أن يراجع دستورية أي قانون، فالمجلس يحق له أن يتحرك فقط بطلب من جهات في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو من المراجع الدينية. أما بالنسبة إلى المجلس الأعلى فهو يتحرك فقط بطلب من ثلثي المجلس. وهكذا تبقى السلطة القضائية حتى في أعلى مجالسها، محدودة الاستقلال.

وإذا نظرنا إلى شؤون إدارة القطاع القضائي وبالمسألة الحيوية المتعلقة بالتعيينات والترقيات ونقل القضاة وجدنا أيضاً نفوذاً قوياً للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية. فالتعيينات والترقيات تتم من خلال توصيات بين مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل وترفع إلى مجلس الوزراء لاصدار المراسيم فيها. هذا مع العلم أن أعضاء مجلس القضاء الأعلى هم أصلاً معينون من قبل السلطة

التنفيذية. في الواقع والروح، إذاً، تخضع الهيكلية القضائية لنفوذ السلطة التنفيذية وتتأثر معنوياً وفعلياً بمصالح النخبة السياسية الحاكمة في كل عهد.

ولا تُحصر مشاكل القطاع القضائي في لبنان بمسألة الاستقلالية وقوتها كسلطة ثالثة، انما هناك مشاكل بنيوية وإدارية مهمة لا علاقة لها بما سبق، منها مشاكل تتعلق بتعدد المحاكم الاستثنائية التي ينقصها التنظيم مقابل المحاكم المدنية والجزائية، ومنها مشاكل تتعلق بالأزمة الإدارية والعملانية حيث يُنتظر من ما يقارب الثلاثمئة قاضٍ أن يعالجوا عشرات آلاف الملفات المتراكمة عبر السنين وآلافاً غيرها تودع في المحاكم كل أسبوع، وذلك من دون مكننة حديثة ومن دون البنى الإدارية التحتية اللازمة من مكاتب متابعة ومساعدين قضائيين.

لهذه القضايا الادارية اليومية أيضاً أهمية بالغة إذا أردنا مجتمعنا مجتمعاً تتنظم علاقاته بحسب القانون والعدل وليس بحسب العلاقات الشخصية والوساطات والنفوذ المالي وغيره؛ وتكتسب هذه القضايا أهمية أيضاً حيال الهدف التنموي لحكومة لبنان الحالية، إذ إن لا توظيف لأموال ولا إنشاء لشركاتٍ ومؤسسات دولية في لبنان في غياب سلطة قضائية نافذة وسريعة تعطي الثقة للمؤسسات وتبت الخلافات على نحو عملي وسريع.

يجب إذاً أن يحظى القطاع هذا بالدعم المادي والمعنوي اللازم لتفعيل نشاطه وعمله، كما أنه يجدر النظر في سبل تدعيم استقلال السلطة القضائية لتتمكن فعلاً من أن تكون هي السلطة الثالثة في الدولة وتقوم بدور المراقب والموازن للسلطتين الاشتراعية والتنفيذية .

ومن المؤسف اليوم أن نرى دولاً أخرى، كايطاليا مثلاً، تقوم فيها السلطة القضائية بدور رائد وشجاع في الدفاع عن المصلحة العامة ومكافحة الفساد والمافيات، في حين هنا في لبنان، حيث الفساد والمافيات تستنزف طاقات الوطن، نجد السلطة القضائية إما غير قادرة أو غير راغبة في التحرك.

هذا العدد من مجلة **أبعاد** إذاً يتعاطى بالشؤون الإدارية اليومية العادية في عمل القضاء اللبناني كما يلتمس قضايا سياسية أكبر وأوسع، وذلك في ما

يتعلـق بقطـاع قلمـا يفهـم الرأي العـام مشـاكله ويقدرها وكـذلك حتى النخـبة المثقفـة مـن خارج مجموعـة القضاة والمحامين الذين يعـيشون واقع هذا القطاع. وهذا هو القطـاع الأكـثـر اتصـالاً بحقـوق الناس وحـمـايتهـا وبوضـع حـدود دسـتوريـة وقانونيـة لمن يتصرف عـشوائياً بالسلطة. ونأمل أن يقدم هذا العدد مـا يثـمـر في تقـدم البـحـث حـول هـذا القطاع المهم فـي لبـنان وفي العـالم العربي بعامة ◇

فارس أبي صعب

هل نحن دولة حديثة ؟

ما كادت الحرب العالمية الأولى تنطفئ نارها، حتى أخذت الدول الأوروبية الكبرى تنفض رماد السلطنة العثمانية عن منطقة المشرق العربي. وأقامت في هذه المنطقة نماذج من الدولة الحديثة. فقام لهذه الدولة دستور وجيش، وقامت مؤسسات تشريعية واجرائية، وقام قضاء. وأُريد لهذه الدولة أحياناً أن تكون جمهورية، واستوحي دستورها من دستور الدولة المنتدبة كي يظهر فيها وجه الحداثة، فتحدثَ دستورها عن الحريات وعن مبدأ الفصل بين السلطات، وتحدث ـ كما في لبنان ـ عن «جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل». ووضعت هذه الدول في النهاية في عداد الدولة الحديثة. فهل هي بالفعل كذلك؟

يبدو أن الباحثين في علم الدِلالة وفي الابيستيمولوجيا محقون في ملاحظاتهم على طرائق استخدام المصطلحات اللغوية والمعرفية ونقلها من فضاء معرفي ولغوي إلى آخر عبر تجريدها من دلالاتها المعرفية ومن الشروط المكانية والزمانية لانتاجها. بحيث تتعرض تلك المصطلحات، وبالتالي النصوص، لعملية مسخ تفقدها الكثير من مضمونها المعرفي ومن دلالاتها المفاهيمية وتخرجها من إطارها التاريخي.

ولعل ذلك ينطبق على مفهوم «الدولة الحديثة» التي بلغها الكثير من مناطق العالم الثالث، بغض النظر عن السياق التاريخي، بمختلف متغيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الذي أسفر عن ولادة هذا النموذج من الدولة في تلك المناطق. وهو سياق يحمل الكثير من الاختلاف عن ذلك الذي حدث في الغرب

إفتتاحية

وانتج نموذج الدولة الحديثة فيه. دون أن يعني ذلك بالطبع، كما حاول أن يزعم بعض المدارس الفكرية في كلا الشرق والغرب، أن الدولة الحديثة هي من طبيعة الغرب نفسه وبالتالي يتعذر على الشرق إنتاجها، وهو زعم يفتقد الرؤية التاريخية لتطور المجتمع البشري وبالتالي فهو لا يتلمس العلاقات والظروف التي أدّت إلى بروز تجارب مختلفة بين دولة وأخرى أو بين منطقة من العالم وأخرى، أو بين طرف ومركز ضمن المنظومة العالمية الواحدة.

نشأت الدولة الحديثة إذاً في الغرب والشرق في مناخين مختلفين وفي ظروف ومواقع تاريخية مختلفة على الرغم من خضوعهما لمنظومة عالمية واحدة. ففي الغرب جاءت الدولة ترجمة لتحولات تاريخية شهد المجتمع خلالها نشوء الطبقة البرجوازية وتَحلُّل نمط الانتاج الاقطاعي فجاء عصر التنوير ليعبر عن هذه التحولات في جملة مبادئ وضعية تضع حداً للحكم الملكي المطلق المستند إلى الحق الالهي وتؤسس لقيام الدولة الحديثة المستندة إلى الارادة العامة. أما في الشرق العربي فهي لم تكن ترجمة لعصر النهضة العربي الذي عبر رواده عن نماذج للدولة المنشودة لم تكن بعيدة من روحية النموذج الغربي لها، على الرغم من أن عصر النهضة هذا لم يكن تعبيراً عن تحولات تاريخية مجتمعية مساعدة بقدر ما كان تعبيراً عن بدايات تكون نظام التبعية للغرب وعن محاولات ترميم الدولة العثمانية وظهور نخبة من الموظفين والضباط فيها تدعو إلى ضرورة الاصلاح عبر تبني نماذج التنظيم الموجودة في أوروبا؛ فضلاً عن تأثير نخبة مثقفة تلقت علومها في أوروبا وفتنتها سحر نموذجها الحداثي ... في الوقت الذي كانت بلادها تشهد بدايات الاختراق الاستعماري وخضوعها لعلاقات رأسمالية طرفية تابعة

للدولة الحديثة في الغرب ولدورها الاقتصادي الجديد في الخارج الذي كان يجري تكييفه لمصلحة الداخل. كل ذلك في ظل دولة عثمانية متداعية ومجتمع يسير أكثر فأكثر نحو التخصص بانتاج سلع تلبي حاجات الثورة الصناعية، أو يستحيل سوقاً لتصريف انتاج تلك الثورة، وطبقة «برجوازية» صاعدة تؤدي دور الوساطة التجارية بين الداخل والخارج فضلاً عن دور تكييف الداخل الطرف لحساب الخارج المركز.

كان عصر التنوير وما انتجه من أفكار وضعية وعقلانية ملهماً لعدد من الثورات الاجتماعية والسياسية شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أسفرت عن قيام الدولة الحديثة. وقد ارتكز قيام هذه الدولة على وجود بيروقراطية، وقيام جيش كمؤسسة قوية ومتمتعة باستقلال نسبي، وسيادة جو من العقلنة في التنظيم. وقد سادت في هذه الدولة أنظمة سياسية بديلة من أنظمة القرون الوسطى، بحيث قامت هذه الأنظمة بانتزاع الصفة الإلهية عن سلطة الملوك فاصلة الدين عن الدولة.

* * * * *

هناك جملة مبادئ إنسانية عبر عنها فلاسفة عصر التنوير مثلت منطلقاً لقيام الدولة الحديثة. وأبرز هذه المبادئ الحرية والعدالة والمساواة والقانون والديمقراطية. وقد كرست هذه المبادئ في جملة تشريعات كانت بمثابة عقد اجتماعي يمثل ارادة عامة يلتزمها الجميع. وقد تساوى الناس جميعاً أمام هذا العقد في الحقوق والواجبات، ولم تعد السلطة معه منوطة بملك يمثل العدالة الالهية والحق الإلهي، بل بات مصدر العدالة والمساواة قانون الطبيعة.

وهكذا فعل توماس هوبز إذ ربط بعض مبادئ الفلسفة الوضعية بقانون الطبيعة هذا، الذي يقضي أن يعامل الانسان الآخرين على النحو الذي يحب أن يعاملوه به، لذلك فإن العدالة والمساواة والاعتدال والرحمة مصدرها قوانين الطبيعة نفسها، وليست السلطة الإلهية. وهذه القوانين يعود الفضل للعقل في اكتشافها، وهي «بموجبها يحرم على البشر ان يفعلوا ما من شأنه أن يؤدي إلى

تدمير حياتهم أو ينزع عنهم الوسيلة إلى رعايتها وحفظها». وهذه القوانين هي التي تؤسس لدى هوبز للنظام السياسي الذي يفترض لكي ينجح في وضع حد للصراع المميت أن يوافق أفراد الجماعة على الاعتراف بالسيادة المطلقة بـ «شخص معنوي» هو الدولة، يمارس سلطانه بواسطة قرارات يكون وحده صاحبها، وبواسطة قوانين يمثل فرضها شرطاً لانتظام الجمهورية. بانشاء الدولة إذاً يفترض توافق المواطنين جميعاً على التخلي الكلي عن قوتهم الفردية ونقلها إلى السلطة العامة.

وهذه القوة الفردية يعبر عنها جون لوك بالسلطة التي يتمتع بها كل فرد في «التطور الطبيعي»، وهو يرى أن الدولة تقوم على تخلي الأفراد عن هذه السلطة لمصلحة الجماعة ومن خلالها للحكام الذين نصبهم المجتمع أولياء عليه مشترطاً عليهم صراحة أو ضمناً استخدام هذه السلطة من أجل خيرهم وحماية أملاكهم. وهنا يكمن مغزى العقد الاجتماعي لدى لوك، الذي عاصرت أعماله الثورة الانكليزية الثانية ومهدت لسقوط نظام الحق الإلهي وقيام نوع من الملكية الدستورية.

وربما يكون العمل الأكبر على طريق التأسيس للدولة الحديثة وللنظام الجمهوري قد أتى به جان جاك روسو في عقده الاجتماعي الذي كان ملهماً للثورة الفرنسية، وواضعاً أسس العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة الحديثة. فجاء عقده ليحدد مفاهيم حديثة للحكم والقانون والتشريع والارادة العامة والحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية ... وغيرها من المبادئ الوضعية. وظهرت الدولة في عقده بوصفها شخصاً معنوياً متجسداً بمجموعة أنظمة ومؤسسات تعبر عن الارادة العامة. وهذا الشخص العام، الذي يؤلف من اتحاد جميع الآخرين، يسمى «جمهورية» أو «هيئة سياسية» أو «دولة». ويتساوى جميع المواطنين المشتركين في هذا العقد فيه، و«ما يجب ان يصنعه الجميع يمكن الجميع أن يأمر به، ولكن ليس لأحد حق أن يطالب بأن يصنع ما لا يصنعه بنفسه». والتعهدات التي تربط المواطنين بالهيئة الاجتماعية ليست إلزامية إلاّ لأنها متقابلة، فالشعب الذي يكون خاضعاً للقوانين يجب أن يكون هو واضعها.

ويتحدث روسو عن السيادة، وهو لا يفصلها عن الارادة العامة. فالعقد الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية، أي الدولة، سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها،

وهذه السلطة نفسها، الموجهة بدورها من قبل الارادة العامة، تسمى سيادة. وهكذا تكون الارادة العامة لدى روسو هي التي تمارس السيادة: و«الارادة العامة وحدها هي التي يمكنها أن توجه الدولة وفق هدف نظامها الذي هو الخير العام»، وهو يمثل المصالح المختلفة التي تتألف الرابطة الاجتماعية منها ويدار المجتمع على أساسها. وبما أن السيادة ليست سوى الارادة العامة فهي «لا يمكن ارتهانها أبداً». والسيادة لدى روسو لا يمكن أن تكون موضع تفويت، إذ «يمكن أن ينتقل الحكم من جهة إلى أخرى لكن الارادة نفسها لا يمكن أن تنقل». والسيادة لا تقبل التجزئة كذلك. فالارادة إما أن تكون عامة فتكون ارادة الشعب برمته، وتكون بالتالي تعبيراً عن السيادة، وهي بذلك تفعل فعل القانون، أو تكون إرادة جزء من الشعب وهي بذلك لا تكون سوى إرادة خاصة.

ويحذر روسو من مخاطر مصادرة الدولة من قبل الحاكم، الأمر الذي يؤدي إلى الاستبداد وإلى انفراط العقد الاجتماعي: و«إذا ما انتهى الأمير إلى حيازة ارادة خاصة أكثر فعالية من إرادة السيد واستعمل القوة العامة التي هي قبضته اتباعاً لهذه الارادة الخاصة فإنه يكون هناك سيدان: سيد حق وسيد واقع، وهنالك يتلاشى الاتحاد الاجتماعي من فوره وتنحل الهيئة السياسية».

وقد وعى روسو تأثير الاستبداد ومصادرة الدولة من قبل الحكام في الوحدة الوطنية وفي الولاء للوطن، فحين «ينقطع الأمير عن ادارة الدولة وفق القوانين ويغتصب السلطة ذات السيادة [...] يقع تغيير عجيب، وذلك أن الدولة، لا الحكومة، تتقلص، وبهذا أعني أن الدولة الكبيرة تنحل وتتألف منها دولة أخرى مركبة من أعضاء فقط تكون تجاه بقية الشعب سيدته وطاغيته، حتى إذا ما اغتصبت الحكومة السيادة نُقض الميثاق الاجتماعي وحُمل المواطنون [...] على الطاعة من غير ارتباط». كما تنبه روسو إلى مخاطر استخدام القوة، فهي «لا تخلق الحق، وإننا غير ملزمين بغير طاعة السلطات الشرعية». وهو يشدد على ضرورة صون العقد للحرية الفردية، فحرية الفرد ملازمة لانسانيته؛ «وتنزُّل الانسان عن حريته يعني تنزلاً عن صفة الانسان فيه وتنزلاً عن الحقوق الانسانية وعن واجباتها أيضاً». والحرية هذه لا تكون تجاه السلطة الملكية ـ أو السياسية ـ فحسب بل تجاه السلطة الأبوية ـ أي الاجتماعية ـ كذلك، و«إذا ما استطاع كل واحد أن يبيع نفسه فانه لا يقدر على بيع أولاده. فهؤلاء الأولاد يولدون أحراراً

وتكون حريتهم خاصة بهم». ولا تقل المساواة أهمية عن الحرية لديه، وهما أمران يجب أن يصونهما التشريع. فإذا «بحث عن الشيء الذي يقوم عليه أعظم خير للجميع، والذي يجب أن يكون عليه كل طريق اشتراعي، وجد أنه يرد إلى أمرين أصليين: الحرية والمساواة».

وحدد روسو في عقده دور الحكومة، فهي «هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ليتواصلا، موكولٌ إليها تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية». وهو يرى أن نظام الحكومة «ليس عقداً، بل قانونٌ، وحَفَظَةُ السلطة التنفيذية ليسوا أولياء الشعب بل موظفوه، وهو يستطيع نصبهم وعزلهم عندما يود [...] وهم لا يفعلون غير القيام بواجبهم كمواطنين عند تقلدهم الوظائف التي تلزمهم الدولة بها». أما النواب فهم ليسوا ممثلي الشعب «ولا يمكن أن يكونوا ممثليه، وهم ليسوا غير وكلائه، وهم لا يستطيعون تقرير شيء نهائياً. وكل قانون لا يوافق الشعب عليه شخصياً باطل، وهو ليس قانوناً مطلقاً». وهو يشدد على مخاطر تأثير المصالح الخاصة في المصلحة العامة، مشيراً إلى أن فساد المشترع أكثر شراً من سوء استعمال الحكومة القوانين. «فالدولة إذ تكون قد فسدت في جوهرها فإن كل إصلاح يصير متعذراً». والسبيل إلى تلافي ذلك يكمن عند روسو في الديمقراطية، فهي «المثل السياسي الأعلى الذي يستطيع أن يجمع، في فعل واحد، بين الحرية وبين الخضوع للقوانين و[...] النمط القادر على جعل السلطة والقيادة في أيدي من يكون «الجمع العام» عنهم راضياً وعلى فعلهم موافقاً».

* * * * *

هكذا إذاً تبلورت فكرة الدولة الحديثة دولة أنظمة ومؤسسات تعلو سلطة الأمير وتخضع كل أفراد المجتمع لسلطانها، دولة تقوم على الفصل بين السلطات وعلى الفصل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. وكان على العالم العربي ان ينتظر عقوداً عدة على حدوث الثورة الفرنسية وغيرها من الثورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها أوروبا، لكي يأخذ دوي هذه الأفكار يترامى في أجوائه. وكان للبعثات التعليمية التي أرسلت إلى أوروبا دور في تفجير هذا الوعي، وجرى

نقل صورة عن تجربة التحديث الأوروبية باعجاب، وأطلقت الدعوة إلى التمثل بهذه التجربة، فأخذت أفكار الثورة الفرنسية تتسرب إلى الدولة العثمانية بما في ذلك مفاهيم الحرية والمساواة والوطنية والديمقراطية وتحديد السلطة المطلقة.

غير أن هذه الحركة ظلّت دون خطوة تستحق التوقف عندها، وهي أن حركة النهضة العربية تبنت الأفكار الأوروبية الحديثة مع الحفاظ على الأصالة الثقافية للمجتمع دون إحداث قطع مع الماضي كما فعل عصر التنوير ومبادئ الدولة الحديثة في أوروبا. دون ان ينفي هذا بحد ذاته النزعة التحديثية لرواد النهضة العربية، والعمل على اعادة تفسير التراث الاسلامي وتكييفه لاستيعاب منجزات عصر التحديث وتبني منطلقاته. ويبدو البعد التراثي الاسلامي في طروحات بعض رواد النهضة مجرد أسلوب في التعبير أو وسيلة لايصال أفكارهم التحديثية في ظل مجتمع لم يكن يشهد بعد الشروط الموضوعية لاجراء قطع مع ماضيه كما فعل عصر التنوير في أوروبا تجاه الكنيسة.

وقد احتل البعد الدستوري حيزاً مهماً من أفكار رواد النهضة العربية. وجعل بعضهم الأمة مصدر السلطات ودعا إلى إقامة حكم على أسس دستورية ترتضيها الأمة ويتقيد بها الحكم. ورأى أصحاب النزعة الدستورية في عصر النهضة أن الحل الوحيد لمشكلة الدولة المقترحة هو التنظيمات والمؤسسات الدستورية الأوروبية، التي مثلت في نظرهم سبب تقدم أوروبا وقوتها.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أخذت الدعوات إلى تحديث الدولة تتكرر مع مجموعة من رواد عصر النهضة. فقد دعا أحمد فارس الشدياق إلى تحقيق الشورى عبر مجالس نواب للأمة يجري انتخابها شرعياً وليس عبر مجالس يكون فيها وزراء صاحب الملك ووكلاؤه. أما بطرس البستاني فقد اشترط للتمدن قوانين عادلة متساوية تتفق مع روح العصر وتركز على الموضوع لا على الأشخاص، داعياً إلى الفصل بين الدين والدنيا، وإلى ضرورة فهم العلوم الحديثة وتغيير عقول الناطقين بالضاد وقرائها ليواكبوا العلم والتقنيات الحديثة.

ويعد الطهطاوي من أبرز المفكرين العرب في عصر النهضة الذين نظّروا للدولة الحديثة. وقد وضع الطهطاوي رؤية سياسية مستلهماً مبادئها من الأفكار الأوروبية الحديثة حول الدولة والقانون ومحاولاً تكييفها مع الواقع الثقافي الاسلامي في مجتمعه، مبرراً مشروعية الأخذ في النظام السياسي والقانوني

للدولة الحديثة الأوروبية. وكان تأثر الطهطاوي واضحاً بأفكار روسو وبعقده الاجتماعي. فهو يتحدث عن الحقوق المدنية بوصفها «حقوق أهالي المملكة الواحدة بعضهم على بعض»، وهي ليست هبة من الدولة بل هي تضامنية بين المواطنين، وهي ثمرة التعاهد بينهم «لحفظ أموالهم ومنافعهم ونفوسهم وأعراضهم وما لهم وما عليهم محافظة ومدافعة»، حتى إنه أكثر ما يقترب من روسو حين يحدد أن أهم الحقوق المدنية للمجتمع هي الحرية والمساواة؛ فالحرية من شأنها وحدها أن تخلق مجتمعاً حقيقياً وحباً للوطن قوياً.

وتحدث الطهطاوي عن الحقوق والواجبات لكل من السلطة والمواطنين، مشيراً إلى الجانب الايجابي في واجبات المواطن التي تكمن ليس في خضوعه للسلطة بل في دوره الايجابي في بناء مجتمع متمدن حقاً. أما حقوق السلطة الحاكمة وواجباتها فهي يجب ان تتحدد بقانون كي تتحصن تجاه الرغبات والمصالح الشخصية للجماعة الحاكمة. وقد أكّد الطهطاوي في نظرته إلى الدولة أن الأمة هي مصدر السلطات، مشدداً على ضرورة وجود دستور يحدد الاطار القانوني لممارسة هذه السلطات. وهو دعا إلى ضرورة وجود ميثاق دستوري يقوم الحكم عليه، على أن يرتضيه المواطنون ويلتزمه الحاكم. ورأى الطهطاوي ان مصدر الميثاق الدستوري يكون الفكر السياسي الحديث لا مصادر التشريع الاسلامي. من هنا كانت دعوته إلى تقليد الفرنسيين في نظمهم الدستورية والبرلمانية حيث يخضع الحاكم فيها للقوانين تطبيقاً لسيادتها. ولم ينظر الطهطاوي نظرة جامدة الى الشرائع بل نظرة تاريخية، مشيراً إلى ضرورة تغيرها بتغير الظروف. كما كان للولاء الوطني موقع في أفكار الطهطاوي، إذ جعل الوطنية رابطة أساسية ودافعاً للتضحية، رابطاً المواطنة بالحقوق العامة. فانتماء الفرد للوطن يعني «أن يتمتع بحقوق بلده»، داعياً إلى انقياد الفرد لقانون الوطن والعمل على تنفيذه.

كما احتلت الدولة الحديثة المؤسسة على القانون والعدل حيزاً مهماً من أفكار خير الدين التونسي. فهو دعا إلى ضرورة تجاوز الدولة الدينية وتأسيس الدولة المدنية القائمة على العقل، مشدداً على دستورية الدولة وعلى ضرورة إلغاء الحكم المطلق القائم على الاستبداد، مشيراً إلى أن الانفراد في السلطة لا بد من أن يؤدي إلى سيادة الظلم وخراب العمران. وتقييد سلطة الحاكم في نظره هو الشرط الضروري لتحقيق العدل الذي هو الأساس السليم الوحيد للدولة. ولا يجوز في

رأيه التخلي عن القوانين المنظمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم بحجة أن الحاكم له من الكمالات ما لا يحتاج معها الى قوانين. وهذا التقييد يجري على مستويين: الشريعة والمشورة.

كما شدد التونسي على مسألتي الحرية والعدل، مركزاً على الحرية الشخصية عبر «اطلاق تصرف الانسان في ذاته وكسبه ... ومساواته لأبناء جنسه ...»، وعلى الحرية السياسية عبر مشاركة المواطنين في الدولة وإبداء الرأي في ما هو أصلح لها، مشدداً على ملازمة الحرية لسيادة القانون في هذه الدولة، فأسباب العمران والتمدن في رأيه تتأسس على دعامتي الحرية والعدل. ودعا التونسي إلى تأليف المجالس النيابية المنتخبة تحقيقاً للديمقراطية التمثيلية.

هذه الحياة النيابية هي الشرط للقضاء على الاستبداد لدى الأفغاني كذلك. والحياة الدستورية بالنسبة إليه لا تقوم إلاّ إذا كان للشعب دور أساسي فيها، لأن سلطة الأمراء والملوك منافية للحكم الدستوري النيابي بمعناه الصحيح. فالقوة النيابية لأي أمة لا تحقق مغزاها الحقيقي إلاّ إذا كانت من الأمة نفسها.

ولم يختلف مفهوم الدولة عن ذلك لدى الكواكبي. وهو كان من دعاة حكم الشعب والسيادة الشعبية، ومن دعاة حكومة دستورية يكون المواطن فيها أميناً على سلامة الجسم والحرية والنفوذ والعدل والمال والملك والشرف، خاضعة لسيطرة الأمة، المسؤولون فيها وكلاء ينوبون عن الأمة بادارتها ويقومون بحفظ الحقوق الأساسية المقررة للأمة على الحكومة.

هذا الاتجاه إلى تعزيز المفاهيم العصرية للدولة ساد مختلف رواد عصر النهضة، فطغت هواجس الاستبداد والدعوات الى الحرية والقانون والديمقراطية والعدل وغيرها من مبادئ الدولة الحديثة على كثير من أدبيات رواد ذلك العصر الآخرين، سواء في ما يخص دولة القانون التي دعا محمد عبده إليها وإلى سيادة القانون الوضعي في الدولة، مشيراً إلى أن «القانون هو سر الحياة وعماد سعادة الأمم، وأن القوة لا تأتي بثمرتها الحقيقية إلاّ إذا أعضدت باتباع الشرع والقانون الذي أقر العقلاء بوجوب اتباعه » على الرغم من أنه كان يرى ضرورة بلوغ البلاد مرحلة من الاستعداد تسبق تطبيق القوانين الوضعية ونماذج الدولة الحديثة؛ أو في ما يخص الحرية حيث لا وطن من دون حرية لانعدام الحقوق كما رأى عبده، أو كما رأى أديب اسحق الذي كانت الحرية بالنسبة إليه الضمانة الوحيدة للتقدم

السياسي بينما الاستبداد هو أحد أهم أسباب الانحطاط لدى الشرقيين؛ أو في ما يخص الديمقراطية التي شدد عليها رفيق العظم مبشراً بأنها قادمة لا محالة.

* * * * *

هل ترجمت أفكار عصر النهضة العربية هذه بدولة حديثة؟ تتوقف الإجابة عن هذا التساؤل على تحديد المعنى الدلالي والمفاهيمي لمصطلح الدولة. فالدولة الحديثة وفق تبلورها في التجربة التاريخية الأوروبية هي تلك الشخصية المعنوية المتجسدة في مجموعة أنظمة ومؤسسات، مختصرة الارادة العامة أي ارادة الشعب. وهذه الأنظمة والمؤسسات يجري تحديدها بعقد اجتماعي تسهر السلطات عبر أجهزتها البيروقراطية على صونها صوناً للدولة نفسها؛ فتغدو الأجهزة البيروقراطية مجرد مندوبين للشعب في السلطة يمارسون اختصاصات محددة سلفاً وليسوا مالكين لسلطات الدولة هذه. وهكذا وفق هذا التحديد العام للدولة ينتفي دور الشخص بحد ذاته كسلطة.

والسلطات في هذه الدولة تتمتع كل منها باستقلالها عن الأخرى، وهي يجري الفصل بينها بقوة الدستور. وهو يشترط فيه أن يكون وضعياً، بحيث يكون الشعب مصدر السلطات فيه بدلاً من المصدر الإلهي أو الديني أو الطائفي أو الملكي. وهو ما يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وإلى سيادة الديمقراطية السياسية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق مواطنة على قياس الدولة أو الوطن بدلاً من استمرار تهمش هذه المواطنة أمام الولاءات الطائفية أو العشائرية أو المناطقية.

وتقوم الدولة هذه على أركان سلطات ثلاث: الاجرائية والتشريعية والقضائية، أما الجيش فهو ليس سلطة بحد ذاته، بل هو أداة لضمان دور تلك السلطات ولحماية الدولة، أي المصلحة العامة، من أي تهديد داخلي أو خارجي؛ ومتى خرج دور الجيش عن ذلك انتفى العقد الذي تقوم عليه الدولة وغابت المصلحة العامة عن وجه الدولة.

والسلطة الاجرائية في هذه الدولة هي الحكومة، وهي لا تعدو كونها جهازاً

تنفيذياً من بين أجهزة الدولة المتعددة الاجرائية والتشريعية والقضائية والعسكرية، وهي الموكلة على مقدرات البلد العامة بقطاعاتها المختلفة الاقتصادية والخدماتية والثقافية ... وهي عليها ادارتها وتطويرها بما يتلاءم مع المصلحة العامة وليس مصلحة الأفراد الموجودين في الحكم. من هنا ضرورة انفصال الحاكم عن مصالحه الشخصية خلال فترة حكمه. أما السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب فهي يقوم عليها دور التشريع انطلاقاً من تحقيق المصلحة العامة المعبر عنها بالدستور أو بالعقد الاجتماعي. وهذا لا ينفي دور هذه السلطة في تطوير التشريعات وفقاً للتطورات التاريخية والمجتمعية التي تشهدها أحوال الوطن. ويفترض بالسلطة التشريعية كي تشرع انطلاقاً من المصلحة العامة أن تمثل الشعب خير تمثيل، وهذا يفترض أن تكون منتخبة من الشعب انتخاباً مباشراً، الأمر الذي يتطلب بدوره نظاماً انتخابياً ديمقراطياً سليماً غير مفصل على قياس أشخاص. أما السلطة القضائية فهي تقوم بدور الحَكَم الساهر على تطبيق القانون وعلى حماية العقد من أي نقض صوناً للعدل. ويفترض بهذه السلطة أن تكون مستقلة عن سائر السلطات تحقيقاً للعدل وللإرادة الغامة. والدولة الحديثة تعني أن الدولة هي المسؤولة عن مصير الجماعة ومستقبل كل فرد فيها. ولا بد أن يكون القانون الوضعي الموحد هو مصدر الأمن الاجتماعي وليس الطائفة أو العشيرة، وهو ما يضمن وحدة الدولة وتعزيز المواطنة فيها. وهكذا، لا يكتمل معنى الدولة الحديثة إلاّ بقبول أغلبية الناس بها، ولا تكتمل شرعية السلطة فيها إلاّ بقبول الشعب بحق فرد أو مجموعة أفراد بممارسة السلطة عليه تنفيذاً لإرادته هو وتحقيقاً لمصلحته هو.

كما لا يكتمل معنى الدولة الحديثة إلاّ إذا وعى الشعب نفسه أنه هو الارادة العامة التي تسير الدولة في هديها. فعدم وعي الشعب لذاته كإرادة عامة يسهل انقلاب الحكام على الدولة ومصادرتها، الأمر الذي يهمش العقد الاجتماعي وينفي بالتالي وجه الحداثة عن هذه الدولة.

الدولة الحديثة إذاً لا يمكن اقتصارها على مجموعة أنظمة ومؤسسات لها طابع حديث مفصولة وعي الشعب بها. وربما هذه هي إحدى سمات الدولة الحديثة لدينا، التي تفقدها معنى الحداثة. وهل أن الشعب يعي ذلك بفطرته أم بتجربة يخوضها وبمرحلة تاريخية يبلغها وبدور تقوم به الدولة نفسها؟ وما الذي يجعل

الدولة تقوم بهذا الدور إذا كان الشعب لا يعي دوره فيها؟

* * * * *

أين هو موقع الدولة العربية إذاً في هذا المفهوم للدولة الحديثة؟

يحتل تمثيل الدولة للإرادة العامة موقعاً أساسياً في مفهوم الدولة الحديثة. وهذا الأمر لم يكن ليحصل في الغرب لو لم تشارك تلك الارادة في تكوين الدولة الحديثة هناك. فقد شهدت المجتمعات الأوروبية سلسلة من الثورات الشعبية هي التي أسفرت عن قيام دولة تعبر عن المصلحة العامة. أما الدولة الحديثة في العالم العربي فلم تأتِ عقب انتفاضات شعبية تعبيراً عن بلوغ المجتمع حدوداً تاريخية توافرت معها شروط قيام تلك الدولة. فكان على هذه المنطقة أن تنتظر نهاية الحرب العالمية الأولى ـ أو الثانية ـ وما أسفرت عنه من توازنات دولية، لكي تشهد ولادة هذه الأنماط من الدولة الحديثة بعيداً من الإرادة العامة التي كانت شرطاً لقيام الدولة في أوروبا. وعلى الرغم من قيام الدول الاستعمارية، التي أشرفت على تأسيس هذه الدولة، بتوفير الأطر العامة للهيكلية الحديثة لهذه الدول التي خلقتها في المنطقة، من دستور ومؤسسات وأجهزة بيروقراطية وجيش، فإن هذه الأطر لم تجرِ قطعاً مع الماضي بل ارتكزت في أغلبيتها على قواعد ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية موروثة حالت يومها دون اكتمال شروط تأسيس تلك الدول كدول حديثة. فالجماعة التي تكونت منها هذه الدول ارتكزت احياناً على خلفية قبلية وقامت أحياناً أخرى على خلفية طائفية، في الوقت الذي رُسمت لها الحدود دون أي ارتكاز تاريخي على أمة متصورة أو مُوعاة، فكانت عملية التنافر بين هوية تتغذى من بعض الموروثات وبين حدود تتنكر لذلك الموروث، فلا تلبث أن تصطدم بتلك الهوية التي تبحث عن حدودها في ذلك الموروث.

على هذه الخلفية قامت الدولة الحديثة العربية، وشهدت في بداياتها لمحات من الحياة الدستورية ذات النفحة الليبرالية، تحت تأثير التجربة الأوروبية الليبرالية من جهة وبفعل دور النخبة السياسة التي قادت النضال من أجل الاستقلال

والتحرر من الاستعمار. لكن دون أن تتوافر لهذه التجربة الشروط الموضوعية التي تجعلها تتجذر مجتمعياً ومؤسسياً، فظلت هذه التجارب دون تعميق الوعي بأفكارها ونشره على نحو واسع، وظلت أفكار التحديث الثقافي والسياسي مقتصرة على بعض أجواء النخبات الثقافية. فضلاً عن ان طبيعة القوى التي سادت في البرلمانات الأولى في هذه الدولة، والتي تمثلت بتحالف كبار ملاك الأراضي وكبار التجار، ينتمي بعضها إلى طبقات اجتماعية يعود تكونها إلى مرحلة قبل رأسمالية، وهي ساهمت بالتالي في اجهاض تلك النفحة الليبرالية وذلك المناخ الديمقراطي للانتخابات في مراحلها الأولى، إلى جانب تأثر المرحلة المرتدة عن ذلك المناخ الليبرالي بالحركات الفاشية التي سادت أوروبا بين الحربين العالميتين.

هذه الدولة إذاً، التي تكمن «حداثتها» في قياسها على تاريخ المنطقة وليس على التجربة الأوروبية، هي شيء آخر غير تلك الدولة التي عرفها الغرب. وهي تستمد خصوصيتها من الظروف التاريخية لنشأتها في المنطقة وتداخلها بموقع هذه المنطقة الطرفي ودورها التابع في النظام العالمي. وهذا التداخل وسمها بسمات امتزج فيها الموروث المتركد تحت مع الحديث المفروض من فوق، فاقتضى ذلك أن يتضمن دور جديد لكلا الموروث والحديث معاً، فجاءت الدولة مفتقدة مواطنة على قياسها وظل الولاء موزعاً ولاءات طائفية أو عشائرية أو دينية دون حدود الدولة أو ولاءات قومية فوق تلك الحدود. وغاب عنها الاستبداد الشرقي التقليدي الذي يتسم بتركيز السلطة ليحل محله دكتاتورية تخنق الحريات الفردية وتتدخل في الانتماءات السياسية للأفراد وتجبرهم على إعلان ولائهم للسلطة، فحل الولاء للسلطة عندها محل الولاء الوطني. وتداخل مفهوم السلطة ودورها بمفهوم الدولة ودورها، وغابت الحدود بين السلطات وغابت المصلحة العامة والحريات والديمقراطية واستخدم الجيش لحماية الحكام واختلطت الأموال العامة بالأموال الخاصة وغابت الحدود بين الحاكم والدولة، فاختصر هذا الدولة في شخصه.

* * * * *

ولمَ لا نتوقف قليلاً مع التجربة اللبنانية في هذا الخصوص؟

يوم أعلن لبنان دولة «حديثة» عام ١٩٢٠ تحت إسم «دولة لبنان الكبير» جاء

ليكرس توازنات سياسية إقليمية ودولية وعلاقات اجتماعية ـ اقتصادية كانت المنطقة قد بدأت تشهدها منذ القرن التاسع عشر، وجرى تتويجها في نهاية الحرب العالمية الأولى وما تمخض عنها من انهيار للدولة العثمانية ومن عقد اتفاقات أخرجت دولة لبنان الكبير الى الوجود كما أخرجت غيرها من نماذج الدولة الحديثة في المنطقة. فكانت هذه الدولة إذاً تتويجاً لتطورات مرحلة تاريخية سابقة اتسمت بتعايش أنماط انتاج وبتشكيلات اجتماعية متعددة ومتناقضة فيها، فكانت هذه الدولة عملياً استمراراً لتلك المرحلة أكثر مما كانت تأسيساً لمرحلة تاريخية جديدة، على الرغم من اتخاذها شكلاً حداثياً عبر الأنظمة والمؤسسات التي قامت عليها.

وإذا ما اتخذنا مجموعة من السمات التي تميزت بها الدولة الحديثة في الغرب وكيف جرت ترجمتها في التجربة اللبنانية نجدها تحمل الكثير من التشوهات البنيوية والخصائص الوظيفية المختلفة عما هي في تلك التجربة. وقد برزت هذه التشوهات في مختلف السمات التي تأسست الدولة الحديثة عليها. منها **الارادة العامة**، فالدولة اللبنانية منذ تأسيسها لم تكن تعبر عن ارادة عامة بل تأسست على قاعدة تناقض بين مجموعة ارادات طائفية وسياسية، محلية وخارجية، أسفرت عن قيام هذه الدولة على ما قامت عليه. وهذه الارادات ما زالت قائمة حتى اليوم ولم تستطع تجربة الدولة الحديثة هذه تذويبها وصهرها في ارادة عامة، بل كانت دوماً تساهم في اعادة انتاجها، سواء بالقانون أو بالسياق الذي تجرى ترجمة القانون فيه. من هنا يبدو لبنان أنه سيبقى عرضة للانفجار ما دامت الدولة فيه تقوم على مجموعة إرادات، كما ستبقى المصلحة العامة فيه مهمشة لمصلحة وجود مجموعة مصالح.

وهذا التغييب للارادة العامة ساهم بدوره في عدم تبلور **مواطنة** على قياس الوطن، فبقي الشعب متوزعاً على مجموعة مواطنات لا تنفصل عن تلك الارادات المتعددة التي قامت الدولة عليها. ولا يزال المواطن تتجاذبه مجموعة ولاءات يحتل أحدها الأولوية على حساب الولاء الوطني، سواء أكان ذلك ولاءً طائفياً أو كان عشائرياً أو عائلياً أو دينياً أو قومياً متخطياً حدود الوطنية اللبنانية. وقد عزز النظام الطائفي في لبنان هذه التعددية المواطنية، وخصوصاً الجانب الطائفي منها. ففي ظل هذا النظام تقوم الطائفة بدور الوسيط بين المواطن والدولة فتغدو هي

مصـدر أمنه الاجتـماعي، وهو لا يجـري الاعتراف به من قـبل هذه الدولة إلاّ من خلال موقعـه في إحدى هذه الطوائف. لذا يجد المواطن نفسه مجـبراً على التعامل مع دولته من خلال طائفـته بوصفها وسيطاً. ودور الوساطة هذا يـشمل مـختلف أوجه العـلاقة بين المواطن والدولة. فـلا يغدو المرء قادراً على الالـتحاق بأجـهزة الدولة، وخصوصـاً في مراتبها العليـا، إلاّ من خلال قناة طائفتـه، فهو لا يمكن أن يكون رئيساً أو وزيراً أو نائبـاً، ولا يمكن أن يكون أستاذاً في الجامـعة اللبنانية أو طالباً في المدرسـة الحربية أو مديراً في مؤسـسة عامة أو حتى عـنصراً عادياً في الجيش أو في أي جهاز أمن آخر، إلاّ من خلال ارادة الـطائفة. وهي ارادة كثيراً ما تختصر في ارادة الزعيم. وهكذا تغدو الدولة أو الارادة العامة مجرد ارادات أفراد استطاعـوا مصادرة الدولة عبـر مصادرتهم ارادات طوائفهم بوصـفها مجـموعة الارادات التي قامت عليها الدولة.

وبما أن الدولة تقوم على ارادة أفراد وليس على الارادة العامة فـهي يغدو فيها **الأفراد فـوق القانون**، فـيغـدو هذا القانون مطـواعاً على قـياس هؤلاء الأفـراد، يعملـون دون الخضوع لسلطتـه ويعدلونه وفـقاً لمصلحـتهم. هذا مـا حصل في قانون التجـديد أو التمديد لرئيس الجـمهورية أو في قانون الانتـخاب الذي جرى تفـصـيله على قـياس ارادات الطـوائف وبالتـالي ارادات الأفراد المصـادرة لهـذه الطوائف. حتى إن صفة «الاستـثنائية» و«لمرة واحدة» التي يجري تطويع القوانين على أساسـها تكاد تصـبح قاعدة ترافق الحكام المتـعاقبين على الـسلطة. وهذا ما يفقد القانون قوته ودوره كسلطة معنوية يفترض أن تختصر الارادة العامة.

وما يساعد على تفوق سلطة الأفراد عـلى سلطة القانون هو غياب مبدأ **الفصل بين السلطات**، وبالتالي اخضـاع السلطة القضائية لغيـرها من السلطات وتحديداً الاجرائية منها. الأمر الذي يفلـت تلك السلطات من رقابة سلطة القانون، وبالتالي يترك قرارات السلطة القضائية وأحكامها عرضة للنقض أو للتعديل أو لمنع التنفيذ من قبل إحدى السلطتين التنفيذية أو التشريعية.

وهكذا تغيب **حدود الدولة** في مفهومها الحديث من التجربة اللبنانية وتتداخل بمفهـوم الحكم، ويتداخل مفـهوم السلطة المعنوية بمفهـوم سلطة الأفراد، فتـغدو الدولة مصادرة من قبل الحكام، فتبتـعد من هذه الدولة الإرادة العامة ويغيب عنها وجه **العدالة** عبـر مصادرة سلطة الدولة من قـبل أفراد، فيـجري استـخدام هذه

السلطة، وبالتالي القانون، بعيداً من المصلحة العامة ووفق مصالح الأفراد، فينتفي بدوره وجه **المساواة** أمام القانون وينتـفي مبدأ **تكافوء الفرص**، وهذا ما يعرّض **العقد الاجتماعي** بوصفه ميثاقاً يعـبر عن الارادة العامة، للخلل، الأمر الذي يهدد حال الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي وفره التوافق العام المعبَّر عنه في ذلك العقد. وهذا الاخلال بمبادئ العقـد، من قبل من هم في السلطة في حال مصادرة، يدفع الفئـات الشعبـية المتضـررة من هذا الخلل إلى الاعتراض عليـه. وحين تقفل منافذ السلطات التشـريعية والدستورية أمام هذا الاعتـراض يمارس الشعب حقه في الاعتـراض المباشر، الأمر الـذي يهدد استمـرار أمر مصـادرة السلطة من قبل الحكام. وهذا ما يدفع هؤلاء الحكام إلى استخدام أجـهزة الدولة الأمنية، بما فيها الجيش، لمنع الشـعب من ممارسة حق اعـتراضه على الاخـلال الحادث في العـقد الاجتـماعي الذي وضـع ليـعبر عن ارادة هـذا الشعب أصلاً. وهنا ينـتقي عن هذه الدولة وجه **الحرية** ليظهر فيها وجه **الاستبداد**. وكل ذلك يجري في غياب **سلطة القانون** فيـبقى الكثير من القـوانين المتعلقة بشـرعة **حقوق الانسان** التي نصت عليهـا التشـريعات اللبنانيـة أو التي وقعهـا لبنان والتزمها في صـيغتهـا الدولية، جامداً من دون تطبيق.

كل ذلك يعود بدوره ليقف حائلاً دون بلورة **مواطنة** على قياس الدولة الحديثة في لبنان، بحيث إن هذه الآلية المتخلفة أو المشـوّهة للدولة الحديثة لدينا تعيد إنتاج نفسها، في الوقت الذي يساهم غياب الوعي الشعبي بمعنى الدولة الحديثة بكونها تعبـيراً عن ارادته العامة وعـدم تعاطيه معـها على هذا الأساس وعدم تعـاطيه مع أجـهـزة السلطة بوصـفـهم مندوبين له في هذه الدولة لإدارة شـؤونهـا، كل ذلك يسـاهم بدوره في اعادة انتـاج هذه البنية المـشوّهة للدولة الحـديثة ويسـاهم في استمرار مصادرة هذه الدولة من قبل الحكام.

* * * * *

هل هناك أمل في الخـروج من هذا الواقع، وهل هناك أفق لبناء دولة حـديثة أو لتحديث الدولة القائمة على الأقل؟

على الرغم من التأزمـات المتتالية التي كـان يشـهدها لبنان في غيـر مرحلة من تاريخه، التي كان آخرها حرب استمرت خمسـة عشر عاماً، فإن التسوية الأخيرة

التي وضعت مخرجاً لتلك الحرب، والتي تمثلت باتفاق الطائف، لم تحدث خطوات اصلاحية أو تحديثية جذرية تؤسس لمستقبل أكثر استقراراً على طريق تعزيز بناء الدولة الحديثة في لبنان. وربما من أبرز النقاط التي يجب تعزيزها في هذا السياق، التي تطرق اتفاق الطائف نصاً إلى بعضها، هي التالية:

- تعزيز **سلطة القانون** ليكون فوق الشخوص، بمن في ذلك الأفراد الموجودون في رأس الحكم. وربما يكون تأسيس المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء إحدى الخطوات في هذا المجال التي تعيد رسم الحدود بين سلطة الأفراد وسلطة الدولة المعبر عنها بالقانون.

- وهذا يتطلب بدوره تعزيز **السلطة القضائية**، الأمر الذي يعزز دولة القانون ويحد من سلطة الأفراد ومصادرتهم للدولة ويصون **العقد الاجتماعي** بوصفه تعبيراً توافقياً عن **الارادة العامة**، كما يمنح القضاء قوة الحكم والبت، الأمر الذي يعزز سيادة العدل ويعزز دور الدولة بالتالي كمصدر أمان للشعب ويعزز الولاء الوطني على حساب الولاءات الضيقة.

- ولتعزيز السلطة القضائية لا بد من تحقيق مبدأ **الفصل بين السلطات**، الأمر الذي يضع حداً لهيمنة السلطتين التشريعية والتنفيذية على القضاء ويحد من عمل هاتين السلطتين على خرق القانون أو إلغائه أو على الأقل تطويعه على قياسهما.

- ولا يكتمل فعل هذا الاجراء إلاّ بتعزيز دور المؤسسات **وبالتحديث الاداري** ومنح المؤسسة قوة معنوية كمؤسسة وليس كمجموعة أفراد يديرونها.

- تعزيز **القانون المدني** الوضعي والغاء قوانين الأحوال الشخصية الطائفية وجعل المواطنين متساوين أمام الدولة وخاضعين للقانون نفسه في مختلف الشؤون الحياتية، الأمر الذي يعزز المواطنة الموحدة على حساب الولاءات الأخرى.

- وهذا ما يرتبط بدوره بالغاء دور **الطائفة كوسيط** بين المواطن والدولة. ولا يقتصر ذلك على إلغاء الجانب التشريعي لهذا الدور الوسيط، أي قانون الأحوال الشخصية، بل الجانب الخدماتي المتعدد كذلك، فضلاً عن دور الطائفة كمصدر للأمن الاجتماعي وكملجأ للاحتماء من سلطة القانون.

- على أن تكون الدولة هي مصدر **الأمن الاجتماعي**، وهذا يتطلب تعزيز دور الدولة في قضايا التنمية البشرية والخدمات الإجتماعية والحياتية عبر شبكة

مؤسسات حديثة وعبر إلغاء دبلوماسية الوساطة المستوعبة من قبل الطوائف.

ـ وهل يمكن تحقيق ذلك في ظل نظام طائفي يعيد انتاج الولاءات والمواطنات المتعددة داخل الدولة نفسها ويكرس بالتالي موقع الطائفة كوسيط بين المواطن والدولة؟ لذا تبقى عملية تحديث الدولة في كثير من جوانبها مرهونة **بإلغاء الطائفية** وبتعزيز الوجه **العلماني** للدولة.

ـ تعزيز **الحرية**. وهذا يتطلب بدوره اعادة تحديد معنى الحرية وحدودها في لبنان، الذي طالما جرى التغني به كوطن حر. فالحرية لا يمكن اقتصارها على الحرية الاقتصادية دون الحرية السياسية والفكرية. وهذا ما يجري اليوم في لبنان، الأمر الذي يلغي أحد عناصر توازن العقد الاجتماعي. فاطلاق عنان الحرية الاقتصادية وكبح الحريات السياسية يفقد المجتمع فرص اعادة تصويب خياراته الاقتصادية على النحو الذي يحافظ على المصلحة العامة وبالتالي على التوازن الاجتماعي فيه.

* * * * *

وهل يتوقف بناء الدولة الحديثة، أو تحديث الدولة القائمة، على بناء تصور لهذه الدولة لا يلبث أن يأخذ طريقه إلى التطبيق؟ ألم يضع رواد عصر النهضة العرب تصوراتهم للدولة الحديثة دون أن تجري ترجمتها على الأرض؟ المسألة إذاً ليست مجرد تصور نظري تسهل ترجمته عملياً. كما أن المسألة ليست مسألة حتمية تاريخية يبقى المجتمع أسيراً لها ينتظر دوره في جدول أعمالها. فهي من دون شك، عملية سياق تاريخي تتراكم فيه شروط التغيير، والانسان له دور أساسي في تحقيق عملية التراكم هذه. وهذا التغيير لا يكون بالضرورة فجائياً ودفعة واحدة بل يمكن أن يكون تراكمياً كمياً. ولبنان الذي بدأ يشهد وعياً متزايداً بأهمية تحديث الدولة فيه لا بد من أن يتوافر له بعض الشروط لتحقيق عملية التحديث هذه. ومنها إعادة تجديد النخبة السياسية فيه وبلوغ جيل من ذوي النزعة الاصلاحية العقلانية مراكز القرار مقابل تجديد الدورة السياسية والحركة الثقافية في البلاد اللتين يعول عليهما تطوير الوعي الشعبي بموقع الشعب في

الدولة بوصفها تعبيراً عن الارادة العامة، وبالتالي وعيه بضرورة تعاطيه مع البيروقراطية الموجودة في أجهزة السلطة كمجرد مندوبين له في ادارة شؤون الدولة وصون العقد الإجتماعي الذي يعبر عن ارادته. فوعي الشعب بحدود سلطة الأفراد في الدولة هو الذي يؤدي إلى كبح جماح هؤلاء الأفراد في السلطة ويعزز في المقابل سلطة القانون. وتطور الوعي الشعبي لا يتحقق فحسب من خلال اعادة تجديد الدورة السياسية والحركة الثقافية والفكرية في البلاد، بل يتطلب في الوقت نفسه نظاماً تربوياً حديثاً يخضع له الفرد في كل من البيت والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني في آن معاً. هناك إذاً علاقة جدلية بين تطور الوعي الشعبي وتطور الوضع القانوني والمؤسسي للدولة في سياق عملية تحديث هذه الدولة.

وعلى أمل أن نبلغ هذا المستوى من النضوج والتحديث فلنتريث في تصنيف أنفسنا كدولة حديثة ◇

القضاء في لبنان
الــواقــع والتحــدّيات

شاءت
الظروف التاريخية أن يتأسس لبنان،
وغيره من بلدان المشرق العربي، عقب الحرب العالمية
الأولى، على قاعدة الدولة الحديثة وفق النموذج الغربي، فقام له
دستور وجيش وقامت له ادارة ومؤسسات وقام قضاء.
وإذا كان مفهوم الدولة الحديثة قام أصلاً على قاعدة سلطات ثلاث، تشريعية
وتنفيذية وقضائية، تستقل الواحدة منها عن الأخرى، فإن هذه القاعدة ظلت منقوصة
في تجربة الدولة لدينا. وظلت السلطة القضائية خاضعة للسلطتين التشريعية
والتنفيذية، الأمر الذي أفقد هذه الدولة أبرز شروط توازنها وبالتالي حداثتها، سواء من
حيث هي دولة القانون الذي يخضع الجميع له فيها، أو من حيث هي شخصية معنوية
تختصر الإرادة العامة المعبَّر عنها بالدستور، بحيث تضمن سلطة القانون سيادة تلك الارادة
بدلاً من سيادة سلطة الأفراد. وهما أمران يشترط تحقيقهما وجود سلطة قضائية مستقلة
غير خاضعة لغيرها من السلطات، فتقوم بدور الحكم الساهر على تطبيق القانون وعلى
حماية الدستور من أي نقض صوناً للعدل.
يسعى هذا المحور من أبعاد لدراسة القضاء في لبنان، ملقياً الضوء على واقع هذا
القطاع من مختلف جوانبه. التقنية والتاريخية والقانونية، وعلى
التحديات التي يواجهها في سبيل تطويره وتعزيز دوره كسلطة
مستقلة

طارق زيادة (*)

التطوّر التاريخي للأنظمة القضائيّة

ان المقصود في الموضوع المطروح للبحث في هذه المقالة هو: كيف نظرت الأنظمة القضائية المختلفة على مرّ التاريخ إلى تكوين السلطة القضائية ومن يكوّنها وكيف تتكوّن وممن تكون؟ أو بتعابير أخرى: من اختار القضاة وكيف اختارهم وممن اختارهم؟ أو ما يطلق عليه: اختيار الهيئة القضائية (Recrutement des magistrats) مع بيان ما آل إليه التطور التاريخي للتنظيم القضائي بالمعنى العام من مبادئ، ومع بيان ما آل إليه التطور التاريخي للتنظيم القضائي بالمعنى الخاص من أحكام على الصعيد اللبناني.

هكذا نجد أنفسنا أمام أقسام ثلاثة يتعلق أولها بالتطور التاريخي لاختيار القضاة، وثانيها بالتطور التاريخي الذي آل إلى المبادئ التي تحكم التنظيم القضائي بالمعني العام، وثالثها بالتطور التاريخي الذي آل إلى الاحكام التي يطبقها التنظيم القضائي بالمعني الخاص على الصعيد اللبناني.

إن التاريخ الانساني هو حصيلة صراع مصالح وقوى يؤدي إلى نزاعات وخصومات إن على صعيد الأفراد أو على صعيد المجتمعات، الأمر الذي أشعر الانسان بالحاجة منذ فجر التاريخ إلى أشخاص أو هيئات تفصل في تلك النزاعات والخصومات

أولاً: التطور التاريخي لاختيار القضاة

ان التاريخ الانساني هو حصيلة صراع مصالح وقوى يؤدي إلى نزاعات وخصومات إن على صعيد الافراد أو على صعيد المجتمعات، الأمر الذي أشعر الإنسان بالحاجة منذ فجر التاريخ إلى أشخاص أو هيئات تفصل في تلك النزاعات والخصومات، بعدما سادت طويلاً **العدالة الشخصية** القائمة على تحصيل الحقوق بالقوة الذاتية وعلى الانتقام والثأر، الأمر الذي أدّى إلى سيادة مبدأ القوة، الذي لم يختف، وخصوصاً على صعيد القانون الدولي. فإذا ما توازنت القوى أو قامت سلطة في الدولة والمجتمع تحكم الصراعات، تراجعت العدالة الشخصية ليحل محلها التحكيم. ثم مع تعقد المجتمعات وتشابك المصالح مسّت الحاجة إلى قيام جهاز متخصص، دون ان تمّحي العدالة الشخصية التي ما زالت بقايا من آثارها قائمة في الدفاع المشروع عن النفس الذي تكرسه

(*) قاضٍ وأستاذ جامعي - طرابلس.

قوانين العقوبات المعاصرة، أو في حق حبس الأشياء الذي تكرسه القوانين المدنية على صعيد الحقوق الخاصة.

ولما ارتقت المجتمعات الى قبائل وعشائر، تولّى شيخ القبيلة مهام فض الخلافات والنزاعات وتوزيع العدل بين المتقاضين أمامه. وهكذا كان شيخ القبيلة العربية في الجاهلية يتولى، بكثير من الحكمة، وهو المتقدم بين متساوين مفطورين على الأنفة والحرية، بت المنازعات بين أبناء قبيلته متقيداً بالاعراف والعادات والتقاليد العشائرية السائدة وسط قبول عام من أفراد القبيلة. وبقيت من آثار هذا الطور مظاهر حتى أيامنا هذه، إذ تلجأ العشائر والقبائل إلى شيوخها لحل النزاعات بين أبنائها وفقاً للاعراف القبلية والعشائرية، ليس في البلدان العربية الصحراوية فقط وإنما في لبنان نفسه.

وكان أول من تولّى القضاء في الاسلام النبي نفسه، ثم أرسل عاملاً وقاضياً على اليمن مُعاذ بن جبل. وبعد ذلك أخذ الخلفاء الراشدون يتصدون للقضاء بين الناس، ثم ما لبثوا، لما توسعت الدولة، أن عينوا القضاة في الامصار. وعلى نهجهم سار الأمويون والعباسيون ومن خلفهم. وفي عهد الرشيد نشأ لقب جديد هو «قاضي القضاة»، وأول من لُقب به «أبو يوسف»، وقد أعطاه الرشيد حق تولية القضاة واختيارهم.

وفي عهد السلطنة العثمانية كان التعيين يصدر بمقتضى إرادة سنِّية بناء على اقتراح ناظر العدلية بعد التحقق من حسن سيرة الطالب، وبلوغه الخامسة والعشرين من العمر، ونجاحه في امتحان خاص، وقضائه مدة أربع سنوات في بعض الوظائف .

وكانت السلطة القضائية في جبل لبنان متروكة في البدء لرجال الدين، إلى أن استولى الأمراء الاقطاعيون على الحكم وقويت شوكتهم واستقل كل منهم في منطقته ومارس القضاء بنفسه أو بواسطة من ينتدبه لهذه الغاية من علمانيين أو رجال دين. وكان الأمير يعّين القاضي من رجال الدين، ويمنحه أحياناً سلطة على سائر الطوائف، كما جرى عند تعيين المطران جرمانوس آدم الحلبي. وبقيت القضايا الجزائية خارجة عن ولاية السلطة الروحية وداخلة في صلاحية الأمير نفسه أو صاحب الاقطاع لغاية سنة ١٧٤٥ حيث فقد أصحاب الاقطاع امتيازاتهم.

وكان القضاة في الجبل يطبقون التقاليد والأعراف السائدة، وبعضها يمتد بصلة الى بقايا الشرع الروماني، وبعضها الآخر إلى أحكام الفقه الاسلامي. وبتأثر من الولاة العثمانيين عدل الأمير بشير الثاني النظام القضائي في الامارة واعتمد الفقه الاسلامي. وقد وافق البطريرك الماروني يوسف التيان عام ١٨٠٣ على هذا النهج، إلاّ أن التمسك بالعادات كان قوياً، الأمر الذي دفع أعيان الموارنة في كسروان إلى الاحتجاج عام ١٨١٦ لدى الأمير على تطبيق الفقه الاسلامي المتعارض مع بعض الاعراف في الجبل ومنها حرمان البنت الإرث لقاء حصر حقها بالبائنة أو الدوطة.

وبعد تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين خلال عام ١٨٤٢ عيّن الأمير قاضياً للنصارى وقاضياً للدروز، ثم وضع نظاماً صادقت عليه الدول عام ١٨٤٦ يوجب انشاء مجلس للدروز ومجلس للموارنة في كل قائمقامية لرؤية الدعاوى وفقاً للعادات المحلية، على ان تنظر مصالح ودعاوى كل طائفة بمعرفة القاضي أو المستشار الذي ينتمي إلى هذه الطائفة، ويكون أعضاء

المجلس الباقون مستمعين فقط. ولم يعدل بروتوكول عام ١٨٦١ هذا النظام، وفي عام ١٨٨٥ أدخل المتصرف واصا باشا إلى جبل لبنان نظام الشرائع العثمانية وقضى على النظام القديم، وبذلك انشئت محكمة استئناف في بعبدا لمتصرفية جبل لبنان، أسوة بمحاكم الاستئناف في مراكز الولايات العثمانية، وانشئت محكمة بدائية في كل قضاء وأقيم حكام للصلح في الأقضية والنواحي، كل ذلك كان مرجعه محكمة التمييز في استانبول، الى جانب المحاكم الشرعية والمذهبية للأحوال الشخصية. وظلّ هذا النظام مرعياً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ودخول لبنان عهد الانتداب الفرنسي، وكان متصرف الجبل هو الذي يعين القضاة.

أما في الغرب، وفي الامبراطورية الرومانية تحديداً، فكانت المحاكمة تجري أمام القاضي، وهو رجل عادي (Juder privatus) أو مجرد حَكَم تنحصر مهمته باصدار الحكم في الدعوى بالحالة التي احالها البريتور عليه، بعدما يكون اتفقَ الفريقان على اسمه ويأمر البريتور بتعيينه. وإذا تعذّر الاتفاق بين الفريقين على اسم القاضي كان للمدعي ان يختاره من جدول أعضاء مجلس الشيوخ، وكان له ان يعرض الأسماء تباعاً حتى يقترن اقتراحه بقبول المدعى عليه، وإلاّ اعتبر متعسفاً. يتم انتقاء القاضي إذاً من بين أعضاء مجلس الشيوخ، إلاّ أنه في عام ١٢٣ قبل الميلاد صدر قانون يتضمن جدولاً بالقضاة المنفردين ومنهم ٣٠٠ عضو في مجلس الشيوخ و٦٠٠ ينتمون إلى طائفة الخيالة. وفي العام ١٠٨ قبل الميلاد صدر قانون بتأليف جدول القضاة من ٤٥٠ قاضياً يختارهم حاكم الأجانب من غير أعضاء مجلس الشيوخ أو أولادهم ولكن من الخيالة الرومان. ويراوح سن القاضي بين ٣٠عاماً و٦٠ عاماً، ويجب ألاّ تكون له أية مصلحة وراء البحار. ثم أعيد إدراج أسماء أعضاء مجلس الشيوخ على جدول القضاة في عهد سيللا، ثم أعيد تأليفه على نحو مختلط من قضاة شيوخ وخيالة واشراف، واصبح الجدول بدءاً من عهد كاليكولا (٣٧ ـ ٤١ميلادية) يحتوي على أسماء ٥٠٠٠ قاض مرتبين بحسب ثروتهم، دون أن يكونوا من ذوي الاختصاص أو من المتعمقين في مسائل القانون، على الرغم من ان احكامهم تصدر بالدرجة الأخيرة دون أي وجه طعن. أما البريتور، الذي كنا أشرنا إليه، فهو الحاكم القاضي (Magistrat-Gouverneur) يجمع بين يديه السلطات التشريعية والقضائية والادارية، وهو لاحكامه قوة القانون. ولدى تنصيبه في وظيفته يصدر منشوراً بتجديد اصول فصل المنازعات، وهي التي اطلق على مجموعها القوانين البريتورية. وهكذا يضحي القاضي حاكماً أو الحاكم قاضياً ويسود نوع من نظام حكم القضاة (Les gouvernements des Juges) .

إلى جانب القضاة التقليديين عرفت روما محكمة الحكام العشرة تنتخبهم مجالس الوحدات. وهذه المحكمة لجنة قضائية تبحث في دعاوى «الحرية». ثم ما لبثت أن أدمجت في محكمة الحكام المئة التي راوح عدد أعضائها بين ١٠٥ حكام و١٨٠ حاكماً مع رئيس أول وغرف، وكان للأفراد أن يختاروا المثول أمامها عوضاً من اللجوء إلى القاضي المنفرد.

ثم ما لبث أن نشأ نظام الأصول غير العادية في أواخر القرن الثاني للميلاد، إذ راح الامبراطور نفسه يتولى الفصل في الدعاوى على غير الأصول العادية، أو يفوّض الى بعض الموظفين مهمة النظر في الدعاوى إذا كانت تمس السلطة العامة، من مثل تفويض مدير التموين ومدير الحراسة الليلية ومحافظ المدينة ورئيس الديوان. وقد ازداد تدخل الأباطرة في فصل الدعاوى بناء على طلب أصحاب المصالح، ثم قام حكام المقاطعات بفصل المنازعات دون حق التنازل لقضاة مفوضين، إلاّ في حالات تكاثر الدعاوى على نحو غير مألوف. وهكذا تطور الأمر

الى ان يصبح محافظ المدينة هو القاضي العادي أو حاكم المقاطعة بدلاً من القضاة المحليين الذين حل محلهم، حتى في الدعاوى الصغيرة، موظف مختص يعينه الامبراطور، وأخذت صلاحيات هذا الموظف تتسع باستمرار.

في عهد الملكية المطلقة تولت القضاء في فرنسا محاكم تعرف بالبرلمانات موزعة على المقاطعات، وكان لقراراتها الصفة التنظيمية. ولم يجر التحول الكبير في فرنسا إلاّ مع اعلان حقوق الإنسان والمواطن في أثناء ثورة ١٧٨٩ التي ألغت الاقطاع وأطاحت البرلمانات وأقامت نظاماً دستورياً على أساس فصل السلطات، وتبعت منهج ازدواجية القضاءين العدلي والاداري.

وتصدر مراسيم تعيين القضاة في فرنسا حالياً من رئيس الجمهورية. وهم يتخرجون في معهد القضاة. ولن نتوقف طويلاً عند التنظيم القضائي الفرنسي المعروف جيداً في لبنان، منوهين بان المحلفين يختارون في القضايا الجنائية من قوائم مواطنين عاديين معدة بحسب أصول معينة. وعن فرنسا أخذ لبنان طريقة تعيين القضاة.

أما بريطانيا فان قانونها العام (Cmmon Law) منبثق من التقاليد والعادات المتراكمة عبر التاريخ والمثبتة في قرارات المحاكم. وهي اصبحت في مرتبة التشريع ذات قوة إلزامية إلى جانب القانون الدستوري أو المدون(Statute Law) الذي يسنّه البرلمان ويتقيّد القاضي به. وتتمتع السلطة القضائية في بريطانيا باستقلال تام وحماية كاملة، ولا يرتبط القضاة بوزير العدل بل يعتبرون قضاة التاج الذي يعينهم بناء على توصية رئيس الوزراء بالنسبة إلى القضاة من الدرجات العليا، أو بناء على توصية رئيس مجلس اللوردات، أو توصية وزير الدولة لشؤون اسكتلندا أو ترشيح المدعي العام، في حين يعين رئيس مجلس اللوردات قضاة الصلح. ولا يخرج القاضي من وظيفته حتى يتقاعد إلا بناء على كتاب يوجه الى التاج من مجلس البرلمان. وهو لا يُرقّى بل يخصص له راتب منذ تعيينه لا يغريه عنه أي منصب آخر. ولا يعيّن في سلك القضاء إلا من كان من خيرة رجال القانون بعد تحقيق دقيق من الناحيتين العلمية والخلقية. ولا يعتبر الجهاز القضائي في بريطانيا ضخماً، إذ إن عدد أفراده يقارب المئة، منهم ٤٩ قاضياً في المراكز العليا وعلى رأسهم قاضي القضاة والمستشار الملكي. وهم يختارون من بين ألمع المحامين، ويعد تعيينهم تكريساً لقيمتهم المعنوية والعلمية. وتؤلف المحاكم المدنية من محاكم المقاطعات (Country Courts) ومن محكمة العدل العليا (وهي محكمة درجة أولى) ومن محكمة الاستئناف. أما المحاكم الجنائية فتؤلف من محاكم الصلح ومن محاكم الجلسات الربعية. وتعقد الجلسات في المقاطعات أربع مرات عادة في السنة، وتضم هيئة محلفين، ومحاكم الجنايات العليا، وهي فروع للمحكمة العليا تنظر في القضايا الخطيرة، وتعقد جلساتها في مدن المقاطعات ثلاث مرات في السنة، ومنها محكمة الجنايات المركزية التي تنظر في قضايا لندن والمناطق المجاورة. وتنظر محكمة الاستئناف الجزائية في استئناف القضايا المرفوعة من محكمة الجنايات المركزية أو محاكم التاج أو محاكم الجنايات العليا أو الجلسات الربعية.

هناك طريقتان أساسيتان تاريخياً لاختيار القضاة : تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية... وهو عنوان على قوة السلطة السياسية وسيطرتها.. وانتخاب القضاة بالاقتراع العام.. تدليلاً على اختيار الشعب لقضاته

ويُعد مجلس اللوردات أعلى هيئة للنظر في استئناف القضايا المدنية والجنائية المفصولة من محكمة الاستئناف ومن جميع المحاكم، ما عدا المحكمة العليا في اسكتلندا. ويؤلف هذا المجلس

عادة من اللورد المستشار الملكي (Chancellor) وستة لوردات. الى جانب ذلك توجد محاكم أحداث ومحاكم عسكرية ومحاكم إدارية. ويقوم نظام المحلفين بعرض القضايا الجنائية لدى المحكمة العليا على هيئة من المحلفين يبلغ عددها ١٢ شخصاً من عامة الناس، دون كفاءة أو ميزة خاصة، ويكفي أن يكونوا مالكين ويدفعون ضرائب وهم مستقلون عن السلطات ويحلفون اليمين قبل مباشرة المحاكمة ويمكن ردهم بسبب التحيز بناء على طلب النائب العام، ويجيبون عن سؤال القاضي إذا ما كان المتهم مذنباً أم لا، ويصدر القاضي الحكم، ويتوجب صدور قرار المحلفين بالاجماع وإلاّ تُدعى هيئة محلفين جديدة.

أما في الولايات المتحدة، ونتيجة التطور التاريخي والوضع الفدرالي والتأثير البريطاني، فان نظام القانون العام(Common Law) وما يتصل به من قانون العدالة يطبقان فيها، ما عدا ولاية لويزيانا. وعلى الرغم من ذلك فان التنظيم القضائي في الولايات المتحدة يختلف نوعاً عن النظام البريطاني. ففي الولايات المتحدة تستقل كل ولاية بنظامها القضائي عن نظام الولايات الأخرى، وعن النظام القائم في الهيئة الاتحادية. ولهذا فانه في كل ولاية تنظر محاكم الدرجة الأولى ثم محكمة عليا (Court supreme) في استئناف القضايا المفصولة من المحاكم الأولى. وقد تكون الهيئة القضائية واحدة، ولكنها تؤلف من قضاة للنظر في القضايا بالدرجة الأولى ومن قضاة آخرين للنظر في استئناف تلك القضايا. ولا يؤخذ في الولايات المتحدة بقاعدة القوة الإلزامية للسابقات القضائية كما في بريطانيا.

المراد من تقييد انتخاب القضاة بمدة محدودة ألاّ يصبحوا موظفين دائمين تؤثر فيهم فكرة الترقية فتزعزع من ثباتهم وتنقص من استقلالهم

وعلى الصعيد الفدرالي فان قضاة المحكمة العليا يعينون من قبل رئيس الولايات المتحدة، مع موافقة مجلس الشيوخ، ويتمتع هؤلاء القضاة بحس سياسي فضلاً عن الخبرة القضائية، وبمنزلة عليا في الدولة والمجتمع. كما ان قضاة محاكم (United States District Courts) الفدراليين يعينون من قبل الرئيس مع موافقة مجلس الشيوخ. وعلى الرغم من انه ينبغي على الرئيس أن يحفظ التوازن بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فهو يعين هؤلاء القضاة غالباً من حزبه. أما المدعي العام الفدرالي فهو ينتمي الى السلطة التنفيذية وليس الى السلطة القضائية. أما قضاة المحاكم الاستئنافية (United States Courts of Appeal) فان تعيينهم يجري كسابقيهم من قبل الرئيس دون مباراة أو تصنيف قانوني، وان كانوا يختارون من بين الرجالات ذوي القيمة في المجتمع.

أما على صعيد الولايات فان أكثريتها تعتمد نظام انتخاب القاضي. وحين يتوفى القاضي او يستقيل يعطى لبعض حكام الولايات تعيين بديل منه بانتظار انتخابه. وينتخب قضاة الصلح في معظم الولايات على أساس حزبي. وهناك ميل في المدن الكبرى إلى إنشاء محاكم بلدية (Municipal Courts) سواء من قبل البلدية أو من قبل الولاية. والى جانب هذه المحاكم توجد محاكم أخرى للنزاعات العائلية والأحداث والقضايا الصغيرة. أما المحاكم البدائية الحقيقية فهي District Court أو County Court ويمكن ان يجلس فيها قاض واحد. كما توجد في بعض الولايات محاكم استئنافية متوسطة. وفي كل الولايات توجد محاكم عليا مؤلفة من خمسة أو سبعة أو تسعة قضاة، وقد يعينون لمدى الحياة. ولا تنظر هذه المحاكم العليا للولايات إلا في نقاط القانون دون الوقائع.

لقد تبين لنا مما سبق أن هناك طريقتين أساسيتين تاريخياً لاختيار القضاة:

الأولى: تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية بخاصة، وهذا ما اتبعه معظم الأنظمة القضائية كما رأينا، وهو عنوان على قوة السلطة السياسية وسيطرتها، ولو أن وجه الاعتراض عليه بيّن وواضح، مخافة الاخلال بقاعدة استقلال القاضي وحياده، ولانه لا يضمن بحد ذاته حسن الاختيار، إذ إن ميزان القوة السياسي يخضع للمصالح، إن لم نقل لاعتبارات أخرى ربما لا تمت الى المصلحة العامة بصلة. من هنا يلجأ العديد من الأنظمة القضائية إلى تقييد حق السلطة بقيود، منها: المباراة وموافقة مجلس القضاء أو أية هيئة مشابهة ممثلة للقضاء، على التعيين.

الثانية: انتخاب القضاة بالاقتراع العام على درجة أو درجتين ولمدة محدودة، تدليلاً على اختيار الشعب لقضاته، وعلى اعتبار ان ترك اختيار القضاة للتعيين من قبل السلطة التنفيذية ينافي فكرة فصل السلطات وقد يؤدي الى العبث باستقلال القضاء. والمراد من تقييد انتخاب القضاة بمدة محدودة ألاّ يصبحوا موظفين دائمين تؤثر فيهم فكرة الترقية فتزعزع من ثباتهم وتنقص من استقلالهم، ولأن في طمأنينتهم على مراكزهم بصفة دائمة ما قد يضعف فيهم الرغبة في العمل ويحملهم على التواكل .

ولكن هذه الحجج، على وجاهتها وقوة نزوعها النظري وإغرائها الديمقراطي، تتعرض لانتقادات شديدة منصبّة بخاصة على الناحية العملية، إذ إن انتخاب القضاة بالاقتراع العام، إن كان يحقق استقلالهم عن سلطة الحكومة، فهو يخضعهم لسلطة الناخبين، بل لسلطة الأحزاب التي ترشحهم، وخصوصاً إذا كان الانتخاب لمدة قصيرة، لأن رغبة القاضي في إعادة انتخابه تسوقه إلى إرضاء ناخبيه وتملقهم، وبهذا يفقد استقلاله. ولا تؤمن هذه الطريقة من ناحية ثانية، انتخاب قضاة أكفاء بالضرورة، بل انتخاب الذين أحسنوا «لعبة» الانتخاب، وبذلك تسود الاعتبارات المحلية والسياسية والحزبية ويصبح هؤلاء القضاة أسرى ميول معيّنة أو اتجاهات غير علمية أو خلقية. وقد جرّبت فرنسا هذا النظام، إبان الثورة الكبرى، فساءت الحال ورأت أن تعدل عنه بعد وقت قصير.

إن انتخاب القضاة بالاقتراع العام، إن كان يحقق استقلالهم عن سلطة الحكومة، فهو يخضعهم لسلطة الناخبين... وخصوصاً اذا كان الانتخاب لمدة قصيرة، لأن رغبة القاضي في اعادة انتخابه تسوقه إلى ارضاء ناخبيهم وتملقهم

على انه لم يتبين لنا من السرد التاريخي وجود نظام قضائي ترك اختيار القضاة للسلطة القضائية نفسها حصراً، الأمر الذي يعني أن تجارب الأمم التاريخية تخوفت بحق «حكومة القضاة».

ولا بد من الاشارة إلى أن نظام المحلفين معروف ومطبق في بعض الولايات المتحدة الأميركية وكذلك في المملكة المتحدة، سواء في الأمور المدنية أو في الأمور الجزائية، ولم تأخذ فرنسا في هذا النظام إلاّ في القضايا الجنائية. ويقتصر دور القاضي في نظام المحلفين على الإشراف على الأصول وسير المحاكمة وعلى اصدار الحكم استناداً إلى النتيجة التي توصل إليها المحلفون، المختارون من عامة الناس بحسب أصول خاصة. وهؤلاء المحلفون يتأثرون بالعدالة وبالاعتبارات الانسانية أكثر من القضاة المتهنين الذين يتأثرون بالمنطق ووسائل التفسير والنصوص القانونية.

ولم يعرف لبنان، ولا العالم العربي، عبر تاريخه نظاماً قضائياً للمحلفين، ومثل هذا النظام غير قريب من الذهنية السائدة في بلادنا التي ترى إعطاء القضاء لرجل مختص. وعلى كل فإن مثل هذا النظام يستتبع التبديل الكلي في وسائل الإثبات المعتمدة وفي وظيفة القاضي وفي قواعد الأصول، عدا انه يفترض في المحلفين حسن النية المطلق وعدم التأثر بالوساطات والتدخلات والاعتبارات المحلية والعائلية والطائفية.

وهكذا يتحصل ان نظام القضاة في لبنان وسائر البلدان العربية حالياً هو نظام قضاة متخصصين معينين من قبل الحكومة، وتنظم القوانين سبل تعيينهم وطريقة امتحان كفاءتهم وامكاناتهم الشخصية والخلقية، بناء على اقتراح أو موافقة مجالس القضاء. ولم يعرف لبنان، ولا العالم العربي، نظام القضاة المنتخبين من قبل الشعب. ويحصل ان تلجأ الحكومات، مستندة الى تفويضها بسلطة التشريع، الى تعيين القضاة بمراسيم عادية دون الرجوع الى مجالس القضاء ودون مباراة، وتذهب أحياناً، مع رفع الحصانة القضائية بتشريعات خاصة، إلى صرف قضاة بمراسيم عادية ودون أخذ موافقة مجالس القضاء، غير آبهة بالسلطة المفوضة إليهم باحكام الدستور وبالحصانة التي يجب ان تتوافر لهم باستمرار، ضمانة لممارسة تلك السلطة ولانتظام سير الأعمال التي تقتضيها، وذلك إلى أن يقرر فصلهم من القضاء، لدى إخلالهم بواجباتهم، بالطرائق العادية ذات الضمانات المعروفة مع تأمين حقوق الدفاع ولا سيّما أمام مجالس التأديب.

ثانياً: التطور التاريخي الذي آل الى المبادئ التي تحكم التنظيم القضائي بالمعنى العام

إن هذا يقودنا فوراً إلى تعداد المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي بالمعنى العام، كما آل إليه التطور التاريخي، وعلى الأخص في الدولة الديمقراطية الحديثة، ولو بصورة جد وجيزة ودون الدخول في التفاصيل، التي ستجري معالجتها في أبحاث أخرى في هذا المحور.

إن هذه المبادئ هي بخاصة: مبدأ استقلال السلطة القضائية، ومبدأ المساواة أمام القضاء المتضمن قاعدة مجانية القضاء، والتفريق بين المحاكم ذات الولاية العامة والمحاكم ذات الولاية الاستثنائية، ومبدأ المحاكمة على درجتين، ومبدأ تعدد قضاة المحكمة وسرية المذاكرة، وقضاء المحاكم في مراكزها، واستمرار العمل القضائي، وواجب القاضي في إصدار الحكم وفي تعليله ومعاونة المحامي وعلانية المحاكمة وكفاءة القاضي ونزاهته.

ثالثاً: أحكام التنظيم القضائي بالمعنى الخاص

لقد مرَّ نظام القضاة في لبنان، منذ انشاء دولة لبنان الكبير في أول أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، بمراحل وتطورات وقوانين وقرارات ومراسيم اشتراعية عديدة حتى انتهى الأمر في قانون القضاء العدلي الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ تاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وبموجبه يجري تعيين القضاة المرشحين لمعهد الدروس القضائية بعد نجاحهم في المباراة وسنداً للمادة ٦٤ من قانون القضاء العدلي: «بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل، وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، ويلتحقون بمعهد القضاة لمدة ثلاث سنوات». كما يمكن، سنداً

للمادة ٦٨ من القانون نفسه، تعيين القضاة المتدرجين دون مباراة من بين حملة شهادة دكتوراه دولة في الحقوق، وذلك بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل، وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، ويعين القضاة المتدرجون المعلنة أهليتهم من قبل مجلس القضاء الأعلى قضاة أصيلين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل.

ويمكن تعيين قضاة أصيلين بموجب المادة ٧٧ من قانون القضاء العدلي بالمباراة من بين المحامين أو المساعدين القضائيين أو الموظفين الحائزين إجازة في الحقوق وبعد ست سنوات من عملهم بعد نيلها. ويجري تعيينهم بمرسوم يتّخذ بناء على اقتراح وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

وهكذا يتبيّن الدور البارز والأساسي المعطى لوزير العدل في اقتراح تعيين القضاة المتدرجين والأصيلين، والدور المعطى للسلطة التنفيذية بتعيينهم بمرسوم.

وإذا كان تعيين القضاة يجري بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، فان هذا المجلس نفسه يتألف بحسب المادة الثانية من قانون القضاء العدلي من عشرة أعضاء، هم: الرئيس الأول لمحكمة التمييز رئيساً، النائب العام لدى محكمة التمييز نائباً للرئيس، رئيس هيئة التفتيش القضائي عضواً، وثلاثة قضاة من رؤساء الغرف من محكمة التمييز وقاضيان من روساء الغرف في محاكم الاستئناف، وقاضٍ من رؤساء غرف محاكم الدرجة الأولى، وقاضٍ عدلي يختاره وزير العدل من رؤساء المحاكم أو من رؤساء الوحدات في وزارة العدل، أعضاء. ويعيّن الثلاثة الأول بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، وهم دائمون في مجلس القضاء تبعاً لمهامهم، أما سائر الأعضاء السبعة فيعينون بمرسوم يتخذ بناءً على اقتراح وزير العدل لمدة ثلاث سنوات، ولا يمكن التجديد إلاّ لنصف هولاء الأعضاء ولمدة واحدة.

وهكذا يتضح ان السلطة التنفيذية تؤلف مجلس القضاء الأعلى وتعين أعضاءه، إما بمراسيم في مجلس الوزراء أو بمراسيم عادية، وهو المولج، بحسب المادة الرابعة، القيام بالمهمة الكبيرة التالية: «يسهر مجلس القضاء الأعلى على حسن سير القضاء وعلى كرامته واستقلاله وحسن سير العمل في المحاكم ويتخذ القرارات اللازمة بهذا الشأن».

كما حددت المادة الخامسة من القانون مهمات هذا المجلس إضافة الى المقررات التي يتخذها والآراء التي يبديها في الحالات المنصوص عليها في القانون والأنظمة بما يلي:

أ ـ وضع مشروع المناقلات والالحاقات والانتدابات القضائية الفردية أو الجماعية وعرضها على وزير العدل للموافقة عليها.

ب ـ الموافقة على مشاريع وزير العدل باجراء المناقلات والالحاقات الفردية والجماعية والانتدابات القضائية ما لم يرد نص خلاف ذلك.

لا تصبح التشكيلات نافذة إلاّ بعد موافقة وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى، سواء ورد المشروع من وزير العدل أو ورد من المجلس.

عند حصول اختلاف في وجهات النظر بين وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى، تعقد جلسة مشتركة بينهما للنظر في النقاط المختلف عليها.

إذا استمر الخلاف يعرض الأمر على مجلس الوزراء خلال مهلة شهر واحد على الأكثر لبته. ويبته مجلس الوزراء بعد الاستماع إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي يعرض وجهة نظر المجلس.

تصدر التشكيلات القضائية وفقاً للبنود السابقة بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل. وتصدر التشكيلات القضائية مبدئياً قبل بدء السنة القضائية.

ج ـ تأليف المجلس التأديبي للقضاة.

د ـ دراسة ملف أي قاض والطلب إلى هيئة التفتيش القضائي إجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ التدابير والقرارات المناسبة.

هـ ـ النظر في طلبات العفو الخاص المقدمة من المحكومين بعقوبة الإعدام أو المحالة إليه من المراجع المختصة.

و ـ تعيين لجنة مؤلفة من ثلاثة من أعضائه للنظر في سائر طلبات العفو الخاص .

ز ـ إبداء الرأي في مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالقضاء العدلي واقتراح المشاريع والنصوص التي يراها مناسبة في هذا الشأن على وزير العدل.

ان هذه النصول واضحة ومعبرة كفاية عن الدور المعطى للسلطة التنفيذية ممثلة بوزير العدل ومجلس الوزراء في شأن النظام القضائي في لبنان، التي يؤازرها فيها مجلس القضاء الأعلى على الصورة المبينة آنفاً ◇

المراجع

العربية

أبو الوفا، أحمد. أصول المحاكمات المدنية. بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧١.

ارسلان، محمد شهير. القضاء والقضاة. بيروت: دار الارشاد، ١٩٦٩.

أسود، نقولا. القانون المدني: المدخل والأحوال. بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦.

جريج، خليل. أصول المحاكمات المدنية. بيروت: مطبعة صادر، ١٩٦٠.

الحجار، حلمي محمد. القانون القضائي الخاص. طـ٢. [د.م] : [د.ن]، ١٩٨٧.

فرج، توفيق حسن. المدخل للعلوم القانونية. بيروت: مكتبة مكاوي، ١٩٧٥.

زيادة، طارق. «استقلال السلطة القضائية.» في : انطون مسره [اشراف]. البناء الديمقراطي. بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، ١٩٩٤.

ـــــ دراسات في الفقه والقانون. طرابلس، لبنان: دار الشمال للطباعة، ١٩٩٠.

العشماوي، محمد، وعبد الوهاب العشماوي. قواعد المرافعات. ج١. [د.ن]، ١٩٥٧.

عيد، ادوار. موسوعة أصول المحاكمات والاثبات والتنفيذ. [د. ن]، ١٩٨٥.

فرحات، البير. المدخل للعلوم القانونية. [د.م] : [د.ن]، ١٩٨٧.

كيره، حسن. المدخل الى القانون. بيروت: دار النهضة، ١٩٦٧.

محمصاني، صبحي. الأوضاع التشريعية في الدول العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥.

ـــــ المبادىء الشرعية والقانونية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩.

الأجنبية

Catala, Pierre et Andre Gervois. *Le Droit Libanais*, Tome II. Paris: Librairie General Droit et Jurisprudence,1963 .

David, René. *Le Droit Anglais*. Paris: Presse Universitaire de France, Que Sais-je? no. 1162, 1965.

Encyclopedie Dalloz, *Repertoire de Procedure Civile et Commerciale*, Tome II. Paris: Jurispudence Generale Dalloz, 1956.

Salus, Henry et Roger Perrot. *Droit Jurisprudence Privé*. Paris: Sirey, 1961.

Stefari, Gaston et Georges Levasseur. *Droit Pénal General et Procedure Penale*, Tome II, 3ème edition. Paris: Precis Dallog, 1968.

Tune, André. *Le Droit des Etats - Unis*. Paris: Presse Universitaire de France, Que Sais-je? no. 1159, 1965.

Vincent, Jean. *Procedure Civile*, 14ème edition. Paris: Librairie Dalloz, 1969.

إدمون نعيم (*)

التطور التاريخي للأنظمة القضائية

تعقيب

أعتقد أن موضوع الورقة التي قدمها طارق زيادة لا يمكن أن يفيد مباشرة في تصحيح مسيرة القضاء في لبنان حاضراً، إنما يمكن من دون شك أن نستأنس بمضمون هذا التاريخ من أجل الوصول إلى تلك الغاية.

كنت أتمنى على زيادة أن يبين لنا ما كان القضاء حقيقة في عهد السلطنة العثمانية، حين كان لبنان بمقتضى القانون الدولي العام جزءاً من الامبراطورية العثمانية، فقد كان بالإمكان، ويعذرني حضرة الصديق الكريم والقاضي الكبير، أن نتكلم على الامتيازات في العهد العثماني، وكان بالإمكان أن نتكلم على القضاء الطائفي، وبصورة ما على قضاء الأحوال الشخصية، للتمييز بين بعض الموضوعات التي كانت من اختصاص القضاء الطائفي وبين الموضوعات الأخرى التي كانت من اختصاص القضاء العادي. وكان بالإمكان أيضاً أن نتكلم على القوانين الأجنبية التي تبنتها السلطنة العثمانية في القرن الغابر من أجل تطبيقها أمام المحاكم العثمانية: فقانون أصول المحاكمات الجزائية تبنته السلطنة العثمانية عن الدولة الفرنسية، وهو بقي مطبقاً في لبنان. كما أن اصول المحاكمات المدنية لم يكن منسوخاً عن قانون المحاكمات المدنية الفرنسي إنما كان مستوصٍ إلى حد بعيد من ذلك القانون، وكانت توجد محاكم بدائية واستئنافية ومحكمة تمييز في الآستانة. ثم نتكلم على القضاء في عهد الانتداب الذي بقي إلى مدة طويلة من الزمن يتقيد بالقوانين العثمانية وإن كانت القرارات الانتدابية التي صدرت تتبنى بنصوص جديدة المحاكم البدائية والمحاكم الاستئنافية ومحكمة التمييز. وكان بالإمكان أيضاً أن نتكلم على القضاء المذهبي، أو القضاء الطائفي، وهذا أمر مهم جداً، لأننا، وعلى الأقل في ما يتعلق بي، نرغب في تطوير هذا المجال. وحتى الآن لا تزال الطوائف، بل المذاهب في كل الطوائف، تتمتع باستقلالية شبه مطلقة في ما يتعلق ليس بالتنظيم القضائي فقط بل بقوانين العائلة كذلك، أو قوانين الأحوال الشخصية.

يجب، في دولة كلبنان... أن يكون تعيين القضاة صادراً عن سلطة مستقلة تماماً عن السياسيين... بتعيين مجلس النواب هيئة مستقلة... خارج رجالات السياسة وخارج الهيئة القضائية العامة

(*) رئيس سابق للجامعة اللبنانية وحاكم سابق لمصرف لبنان.

طبعاً هناك في ما يتعلق بالطوائف المسيحية استقلال تام شكلي وأساسي، أما في ما يتعلق بالطوائف الإسلامية فهناك فرق بين الشكل والأساس، ولا يمكن المجلس النيابي أن يقر قانوناً طائفياً إسلامياً إلاّ إذا وافقت الطائفة المعنية (المذهب المعني) خارج المجلس النيابي على هذا النص، فيدخل المشروع إلى المجلس النيابي ويناقش، وفي نهاية المطاف يقرر أعضاء المذهب الذين يكونون في المجلس النيابي مصير هذا القانون، على الأقل واقعياً، بينما في الأساس يقره المجلس النيابي بكامله.

تكلم زيادة عن أصول تعيين القضاة. شخصياً أنا أرى أن الجسم القضائي هو الجسم الأهم في الدولة، لأنه داخل هذا الجسم تحل المنازعات، كل المنازعات دون استثناء، اللهم إلاّ ما يتعلق بالعمل الحكومي. ويجب بعد حين أن نصل إلى إلغاء هذا العمل المسمى العمل الحكومي. وهناك أيضاً، وبخاصة في ما يتعلق بتعيين القضاة، نص أعتقد أنه يتعارض مع حقوق الانسان، وأن المحاكم الإدارية بخاصة يمكنها أن تداول هذا النص الذي يتعارض مع حقوق الانسان، وهو القائل إن قرار التأهيل الصادر عن مجلس القضاء الأعلى، الذي لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة، لا يقبل الطعن إطلاقاً، حتى إن مجلس القضاء الأعلى يرفض تبليغ أصحاب الشأن مضمون قرارات عدم التأهيل. هذا المسلك، أو هذا النص في القانون اللبناني، يتعارض مع حقوق الانسان، إذ إن قرار عدم التأهيل يصدر دون مواجهة صاحب الشأن وبغيابه ولا يبلغ إليه لمعرفة ما هي الأسباب التي أدّت إلى إصدار هذا القرار. إنتقد زيادة، وأنا أؤيده كل التأييد، أصول تعيين القضاة حاضراً، إذ إنه يجب، وبخاصة في دولة كلبنان حاضراً، أن يكون التعيين صادراً عن هيئة مستقلة تماماً عن السياسيين. كيف يكون ذلك؟ الأمر سهل وسهل جداً: بتعيين مجلس النواب هيئةً واسعة لا يقل عدد أعضائها عن ١٠ أشخاص خارج رجالات السياسة، خارج الهيئة القضائية العاملة، ويمكن أن يكونوا من القضاة السابقين أو من رجالات القانون السابقين، ويكون تعيينهم مدى الحياة، لا يمكن أن يخرجوا من هذه الهيئة إلاّ بإرادتهم أو إلاّ إذا أصابتهم مصيبة تطعن في أهليتهم للقرار. هذا هو رأيي الحسير في الموضوع.

علينا أن نحمل مشعل القضاء المستقل تماماً ونعتبر أن القضاء لا يمكن أن يستقل، إلا إذا كان مرتبطاً بهيئة مستقلة هي بذاتها عن الجسم السياسي

أما في ما يتعلق بالمبالغ التي يتقاضاها القاضي، ذلك كان في الماضي أما في الحاضر، فقد سمع بعضنا إن لم يكن كلنا أنه منذ ٤ سنوات أو ٥ سنوات أو أكثر قليلاً، نوى القضاة الإنكليز أن يضربوا عن ممارسة وظيفتهم لأن رواتبهم كما قالوا لم تكن كافية لحياتهم الكريمة. وفي ما يتعلق بالقضاء الإيطالي، يعلم بعضنا إن لم يكن كلّنا، ما جرى للقاضي الشهير دي بياترو، الذي حقق معه في نهاية المطاف وكاد يحال إلى المحاكمة. فعلينا، نحن في لبنان، على ما أعتقد ، أن نحمل مشعل القضاء المستقل تماماً ونعتبر أن القضاء لا يمكن أن يستقل إلاّ إذا كان مرتبطاً بهيئة مستقلة هي بذاتها عن الجسم السياسي 

طارق زيادة

التطوّر التاريخي لمصادر القانون اللبناني

تمهيد

تطرح دراسة التطور التاريخي لمصادر القانون اللبناني إشكالية وجود قانون لبناني على مرّ التاريخ. ونميل الى الاعتقاد ان الذي وضع هذا الموضوع لم يغب عن ذهنه ان لبنان ككيان سياسي بحدوده الراهنة يرقى إلى خمسة وسبعين عاماً، إذ أعلن الجنرال غورو «دولة لبنان الكبير» في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠. على أن هذا لا يمنع القول إن لبنان الراهن، ولا سيما بعد الاستقلال عام ١٩٤٣، هو وليد صيغة اتفاقية كانت نتيجة تطور تاريخي عميق أدّى إلى نشوء كيانية لبنانية. فيكون الكلام على التطور التاريخي لمصادر القانون اللبناني حديثاً عن تاريخ القوانين في البقعة التي تكوّن لبنان الراهن والمنطقة التي ينتمي اليها.

إن لبنان الراهن، ولا سيما بعد الاستقلال عام ١٩٤٣، هو وليد صيغة اتفاقية كانت نتيجة لتطور تاريخي عميق، أدى إلى نشوء كيانية لبنانية

بهذا المفهوم يمكن الحديث عن ان القانون اللبناني الراهن يمزج بصورة طبيعية وأصلية (Originale) مصادر إلهام متعددة، عربية [1] إسلامية وبيزنطية رومانية غربية ولكن في الطور الأخير مصادر محض لبنانية .

ان هذا ينبع من كون لبنان منتمياً بصورة عفوية الى العالم العربي، ولكنه في الوقت نفسه منفتح على الغرب، عدا عن تنوع في طوائفه يجعل من قوانينه الوضعية خلاصة توازن بين أربعة عناصر أساسية هي: الدينامية الخاصة للشعب اللبناني عبر الطوائف اللبنانية، والتطلع نحو التقدم التقني القانوني الغربي، مع ليبرالية سياسية واقتصادية حتمها الموقع الجيو ـ السياسي الطائفي للبنان، ومع انتماء أصيل لعالم الحضارة العربية والاسلامية أوجب على مدى العصور الأخذ من معين الشرائع العربية الاسلامية الشرقية، بحيث أدّى الأمر إلى تكوّن قانون للبنان وضعي معاصر مماثل في أصالته للصيغة اللبنانية الغنية التي تعكس الوحدة في التنوع أو التنوع في الوحدة.

(١) Pierre Catala, et André Gervois. *Le Droit Libanais*. Tome 1. (Paris: Librairie General droit et Jurisprudence, 1963).

هكذا يبدو لنا القانون اللبناني بالنتيجة توافقية أصيلة موفقة، كما يبدو في التطبيق وفي القبول العام من اللبنانيين، وثمرة ناضجة لـلقاح التراث والمعاصرة. كما سندلل على ذلك في أثناء هذه الدراسة الوجيزة، وهذه هي وجهة النظر التي تبدت لنا خلال دراستنا للتطور التاريخي لمصادر القانون اللبناني، والتي سنجعلها مدار بحثنا.

التطور التاريخي

حين دخل الخليفة عمر بن الخطاب مدينة القدس بعد الفتح أمر بترك الحرية للسكان المسيحيين في تطبيق ما يريدون في ما يتعلق بأمورهم العائلية وأوقافهم، في حين بدأ تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية على الناس كافة ولا سيما في ما يتعلق بالأحوال والحقوق العينية والمسؤولية والعقود وطرائق المحاكمة؛ دون ان يعني ذلك أن هذه الشريعة، وبخاصة في اطوارها اللاحقة، لم تتأثر بالتشريعات الموجودة. الا ان بعض الاقوام غير الاسلامية في المنطقة، وبينها جماعات مسيحية، لم يكن له قواعد تشريعية تتعلق بالأمور العائلية. والبعض الآخر كان يطبق قواعد غامضة مختصة به. بعبارة أخرى فان قواعد الأحوال الشخصية لم تكن موحدة لدى جميع الطوائف المسيحية[2].

هكذا يبدو لنا القانون اللبناني بالنتيجة توافقية أصيلة موفقة، كما يبدو في التطبيق وفي القبول العام من اللبنانيين، وثمرة ناضجة للقاح التراث والمعاصرة

أ ـ النوع الأول من هذه القواعد يتألف من قواعد الشريعة الاسلامية، لأن الاحوال الشخصية لم تكن كلها في نظر تلك الطوائف من الأمور الدينية التي تحول دون اتباع الفقه الاسلامي، ولأن هذه الطوائف كانت مختلطة ومتعايشة مع الأهالي المسلمين أو الذين أسلموا وبخاصة في المدن، ولأنه كان يتوجب لحل الخلافات الناشئة في قضايا الاحوال الشخصية اللجوء الى القاضي المسلم ـ الذي كان هو القاضي العادي ـ فيطبق قواعده، أي قواعد الفقه الاسلامي، على الجميع، وفيهم غير المسلمين، إما لعدم وجود قواعد خاصة بهم أو لجهله بتلك القواعد إن وجدت ـ أو لغموضها أو لمعرفته بالقواعد والأحكام الشرعية.

من أجل ذلك سارت الطوائف المسيحية في الشرق تدريجاً نحو تطبيق قواعد الشرع الاسلامي في ما يتعلق بسن الرشد والارث والوصية مثلاً، ولما أنشئت محاكم مذهبية لتلك الطوائف، استمرت في تطبيق الاعراف السائدة، وكذلك الأمر بعد إقامة المحاكم المدنية[3].

ب ـ أما النوع الثاني فكان يتألف من قواعد خاصة بكل طائفة في الأمور المحسوبة دينية، كعدم إباحة تعدد الزوجات أو الطلاق، أو باتباع عرف خاص في شأن «الدوطة» التي تقدمها العروس عند الزواج دون الأخذ في قواعد المهر الاسلامية، من مثل ذلك القواعد التي جمعها المطران عبد الله قره في كتاب **مختصر القانون**[4].

---

(٢) نقولا أسود، **القانون المدني، المدخل والاحوال** (بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية العلوم السياسية والادارية، ١٩٨٥)، ص ٨٤.

(٣) المصدر نفسه، والبير فرحات، **المدخل للعلوم القانونية** ([د.م] : [د.ن]، ١٩٨٧)، ص ١٨٣.

(٤) وهو مستمد من نصوص قديمة تعود إلى سنة ١٠٥٨ ميلادية وردت في كتاب الهدى واطلق عليها اسم كتاب الناموس، كذلك مستوحى من الكتب الدينية ومن بقايا الشريعة الرومانية المعروفة بـ «القانون السوري ـ الروماني».

في هذه الحقب التاريخية كانت قواعد الفقه الاسلامي تتابع تطورها متأثرة بطبيعة الاحوال بظروف الزمـان والمكان، الأمر الذي أفضى بالنتيجة الى نشوء المذاهب الفقهية الاسلامية المتعددة، حتى عدّ الفقه الاسلامي العطاء الاساسي للحضارة العربية الاسلامية. الا ان الفقهاء كانوا يتورعون (بالمعنى الديني للكلمة) عن صياغة الاحكام الشرعية في نظريات عامة، نظراً إلى الطابع الديني (المقدس) لمصدر التشريع في الاسلام. وآثر الفقهاء اتباع المنهج الاستقرائي في المسائل التي نص عليها من قرآن وسنة، مع انهم كانوا لا يألـون جهداً في ذم التقليد، معارضين أي تدوين لقواعد الفقه الاسـلامي في صيغة احكام نهائية، ربما لأن حرية الاجتهاد مبدأ أصيل في الاسلام منذ أن كرسه حديث الرسول لقاضيه معاذ بن جبل. آل هذا إلى تعثر محاولات تدوين الاحكام الفقهية طوال ردح طويل من الزمن وبالتالي عدم اتباع مذهب رسمي واحد ملزم [٥].

ولكن في مقابل هذه المعارضة، ظلت السلطة، سواء كانت عباسية أم كانت فاطمية أم أيوبية أم مملوكية أم صفوية عثمانية، تعمل بدأب على تكريس مذهب واحد، لأن جوهر السلطة هو القهر والتغلب والهيمنة على المجتمع الأهلي واعرافه وإحكام القبضة عليه واستقرار التعامل بينها وبين المحكومين، بحيث تتحدد الاحكام الفقهية الملزمة التي يطبقها القاضي والمفتي ويخضع لها الناس. وبذلك يتوحد الرأي والاجتهاد ويسهل فصل المنازعات القضائية والشؤون الادارية الجارية ـ وكلها أمور تضمن سيطرة السلطة.

على انه منذ منتصف القرن الرابع للهجرة، الحادي عشر للميلاد، ضعفت همّة الفقهاء وقصّروا وعجزوا عن اللحاق بالمجتهدين السابقين، ونادوا باغلاق باب الاجتهاد لأسباب عديدة، لا مجال لتعدادها، ولكن قد يكون في طليعتها جمود الحضارة العربية الاسلامية نتيجة معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، في وقت كان التطور مستمراً في ميدان الأموال والأعمال، الأمر الذي كان يوجب تطور الاحكام الفقهية في هذا الباب، فكانت النتيجة أن حصل ذلك التطور القانوني خارج اطار القواعد الفقهية ومصادرها. وما ساعد على ذلك كون أكثر المبادئ الفقهية المعمول بها في باب الأموال لم ترد في «الأدلة النقلية» من قرآن وسنة وهي ذات طابع ديني مقدس، بل في «الأدلة العقلية» وبخاصة القياس والمصالح المرسلة.

هكذا شرعت السلطنة العثمانية، التي كانت أراضي لبنان الراهن واقعة ضمنها، في حركة تقنين بدأت في القرن السادس عشر للميلاد بلغت شأواً بعيداً في منتصف القرن التاسع عشر، حين اضطرت الدولة العثمانية، لأسباب عديدة ومختلفة، منها الاحتكاك بالغرب الذي كان بدأ حركة تقنين تقنية واسعة، من أشهرها قانون نابليون المدني الفرنسي (١٨٠٤)، أن تعد باجراء إصلاح في أنظمتها على أسس جديدة شبيهة بأسس الأنظمة الغربية الأوروبية [٦].

وبالفعل فان حركة التدوين قد نشطت منذ صدور خط كلخانة شريف عن السلطان عبد المجيد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٩، وبلغت أوجاً بعيداً بعد عام ١٨٥٦، ونشأت عنها

(٥) طارق زيادة، دراسات في الفقه والقانون (طرابلس، لبنان: دار الشمال، ١٩٩٠)، ص ١٩١ وما بعدها.

(٦) انطوان عيد، «دروس في قانون الموجبات والعقود» (بيروت: جامعة القديس يوسف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٧٦)، ص ١٦ ـ١٧.

سلسلة من القوانين المقتبسة عن القوانين الغربية. لقد اطلق على هذه «المدونات» الجديدة الصادرة بموجب مراسيم أو إرادات سلطانية اسم «القانون» لتفريقها عن احكام الفقه الاسلامي تطبيقاً لسوابق قديمة، إذ كان الفقهاء قد أفتوا بانه لئن كان الخليفة أو السلطان لا يملك سلطة «التشريع»، فان له في أدنى الاحوال، عملاً بمبدأ السياسة الشرعية، صلاحية «تنظيم» المسائل التي لا نص عليها، ومن تلك المسائل تنظيم الضرائب والدواوين والوزارات والحسبة والسجون، تحت اسم «التنظيمات»، وليس تحت اسم «الشريعة». وفي الواقع فان مدونات الدولة الاسلامية كانت في البدء مجرد تدوين عادات واعراف ثم اصبحت مصدراً أصلياً للحق، فبدأت بتعديل وإكمال القواعد التي رسمها الاجتهاد بخصوص بعض القضايا، ثم كرست مبادىء جديدة، وبعد ذلك أخذ الواقع يمنع تدخل القوانين بفعل تزايد المعاملات والمبادلات في إطار احترام خارجي شكلي للشريعة، وتحت ستار تسمية هذه التدوينات قوانين أو تنظيمات ليس من شأنها ان تحل محل الشريعة.

هكذا أصدرت السلطنة العثمانية سنة ١٨٥٠ قانون التجارة المقتبس من قانون التجارة الفرنسي الصادر سنة ١٨٠٧، وفي سنة ١٨٥٨ أصدرت قانون الأراضي وقانون الجزاء المنقول بدوره عن القانون الفرسي، مع ادخال تعديلات عليه مأخوذة من القانون الايطالي، وأصدرت قانون أصول المحاكمات التجارية عام ١٨٦١، الذي ألغي سنة ١٨٨١ بقانون اصول المحاكمات الحقوقية؛ ثم صدر قانون التجارة البحرية عام ١٨٦٣ وقانون اصول المحاكمات الجزائية سنة ١٨٧٩ المقتبس عن القانون الفرنسي أيضاً؛ وصدر قانون الأجراء عام ١٩٠٦، فقوانين أخرى عديدة، كنظام أحوال الايتام وقانون حكام الصلح وقانون اصول المحاكمات الشرعية وسواها [7].

إن الحدث القانوني الأهم في تاريخ السلطنة العثمانية... كان إصدار مجلة «الاحكام العدلية» القانون المدني العثماني عام ١٨٧٦، وهو القانون الذي ظل مطبقاً في لبنان حتى عام ١٩٣٤

كانت هذه المدونات متأثرة بالقوانين الغربية (ولا سيما القانون الفرنسي) من حيث التقنية الشكلية (التبويب، النصوص) والمضمون الداخلي (روح القانون)، فجاء بعضها متوافقاً مع الفقه الاسلامي، وبعضها مغايراً له. وكانت السلطنة العثمانية تراعي ما أمكن في كل ذلك الضرورات الاجتماعية المستجدة والضرورات التجارية المستحدثة. فلم يكرس قانون الجزاء العثماني العقوبات الشرعية، بما فيها الحدود من مثل قطع يد السارق وجلد الزاني وما اليها، ولم تحرِّم هذه القوانين الفائدة بل أجازتها في قانون اصول المحاكمات الحقوقية، كما أجازت الفائدة الرضائية في الديون المدنية والتجارية بمقتضى نظام المرابحة العثمانية الصادر عام ١٨٨٧ [8].

على أن الحدث القانوني الأهم في تاريخ السلطنة العثمانية، بعد اعتماد مذهب فقهي رسمي وحيد هو المذهب الحنفي، كان إصدار مجلة الأحكام العدلية القانونَ المدنيَ العثماني عام ١٨٧٦، وهو القانون الذي ظل مطبقاً في لبنان حتى عام ١٩٣٤ تاريخ وضع قانون الموجبات والعقود اللبناني موضع التنفيذ. وكانت قد تألفت لجنة معينة من سبعة علماء أو فقهاء برآسة

---

(٧) صبحي المحمصاني، الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، ص ١٩١ وما بعدها.
(٨) صبحي المحمصاني، فلسفة التشريع في الاسلام، ط ٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠)، ص ٩١ ـ ٩٢.

ناظر ديوان الاحكام العدليـة، بغية «تدوين احكام المعـاملات حسب الأقوال المخـتارة في المذهب الحنفي مع اعتبار تبدل المسائل المبنية على العرف والعادة».

وقد استندت لجنة المجلة، لتـبرير عملها شرعاً، باتباع المذهب الرسـمي الواحد وبتقنينه على هذه الصورة، الى وجوب طاعـة أمر الخليفة، إمام المسلمين، إذ اختـتمت اللجنة تقريرها بما يلي: «فإذا أمـر إمام المسلمين بتخصـيص العمل بقول من المسـائل المجتهـد فيها تعـيَّن ووَجَب العمل بقوله إذا صـارت هذه المعروضـات المبسـوطة لدى حضـرتكم العلية قـرينة التصـويب يجري توشيح اعلى المجلة الملفوفة بالخط الشريف الهمايوني والأمر لولي الأمر»[9].

ولقد كـرست المادة ١٨٠١ من المجلة هذا المبرر الشرعي، حين نصت على انه: «لو صـدر أمر سلطاني بالعمل برأي مـجتهد في مـسألة لانه رأيه بالناس ارفق ولمصلحة العـصر اوفق فليس للحاكم ان يعمل برأي مجتهد آخر يخالف رأي ذلك المجتهد وإذا عمل لا ينفذ حكمه».

مثّل صدور مجلة **الاحكام العدلية** «انقلاباً قانونياً خطيراً لأنها وضعت مبدأ التقنين المدني» على حد تعبيـر المذكرة الايضاحية للقانون المدني السـوري الصادر سنة ١٩٤٩، وكانت خطوة مهمة في تاريخ التدوين العثماني والاسـلامي بعامة، ثم العربي واللبناني بخاصة، وكانت المواد المئة الأولى منها عبـارة عن تعريف علم الفقه وتقسيـمه وبيان القواعد الفقهـية، بحيث ان رجال القانون من قضـاة ومحـامين في لبنان والبلدان العربية، ما زالوا حتى اليوم يستعملون هذه المواد في احكامهم ولوائحهم ومـرافعاتهم، وخصوصاً ان مـحكمة النقض اللبنانية (محكمة التـمييز) تستند اليها دون نص، على اساس انها من الحكم والمبادئ القـانونية العامة التي لا تزال معمولاً بها لعدم تعارضـها مع القوانين الحالية، ولا سيما قانون الموجبات والعقود اللبناني[10].

إلا ان المجلة إذا كانت قـد اتبعت اسلوب القـوانين الغربية الحـديثة من حيث تقـسيم الأبواب والفصول الى مواد متسلسلة، فهي اختلفت عنها من حيث ذكر التفصيلات والأمثلة في نصوص المواد ومتـونها. ولعل أهم مـا وجه إليـها من انتقـادات هو: خلوها من نظرية عامـة للموجـبات والعقود وخلوها من احكام الاحوال الشـخصية، واختـلاف التقنية المعتمدة في المجلة عن التقنية المعتمـدة في القوانين الغربية الاوروبية المعـاصرة لها ذات المصدر الدنيـوي العقلاني، في حين كانت المجلة عـرّفت الفقـه على انه: «علم بالمسائل الشـرعية العـملية»، واتبع واضـعوها اسلوب النهج الاستقرائي القائم على توقع اكبـر عدد من الحالات الخاصة الممكن حدوثها ووضع حلول لها، مع انه لم يكن من المستحيل استخلاص نظرية عامة للموجبات والعقود في الفقه الاسلامي.

أدّى اقتباس السلطنة العثمانية لقوانين عديدة من الغرب، من مثل قانون التجارة، الى صعوبة المواءمـة والملاءمة بين هـذه القوانين والمجلة وهــي القانون العـام (Droit Commun) لأنهـما صادران عن نهـجين حضاريين مخـتلفين، أو على حد تعبيـر المذكرة الايضاحيـة للقانون المدني السـوري: «زاد الأمر صعوبة وتعقيداً. ان اصول هذه القوانين متعددة ترجع الى مصادر متباينة فليس بين المجلة والقانون العقـاري أو القانون التجاري أية صلة في المبادئ الحقوقـية لاختلاف المصدر الذي يستمد كل قانون من هذه القوانين اصوله منه».

---

(٩) التقرير المثبت في مقدمة مجلة الأحكام العدلية.

(١٠) زيادة، دراسات في الفقه والقانون، ص ٩٩.

ان كون المجلة هي القانون المدني العثماني مقنناً على المذهب الحنفي، جعل من الصعوبة في مكان كبير إدخال التعديلات عليها لمواكبة مقتضيات التطور، الأمر الذي جعلها «بعيدة جداً عن معاملات الناس وكان هذا البعد يتسع يوماً بعد يوم باتساع هذه المعاملات، فلم تر الدولة بداً من إلغاء احكامها والاستعاضة عنها باحكام جديدة توافق ما يتعامل به الناس ولكنها بدلاً من ان تعمد الى الالغاء الصريح عمدت الى الالغاء الضمني بالقوانين الخاصة»، على حد تعبير المذكرة الايضاحية للقانون المدني السوري.

كانت التعديلات تدخل في صلب تشريعات خاصة، من مثل ما تضمنته المادة ٦٤ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية العثماني المعدلة بقانون ١٥ جمادي الآخرة سنة ١٣٣٢ هجرية (٢٨ نيسان/ابريل ١٩١٤) التي وضعت مبدأ حرية التعاقد في القانون العثماني، مبيحة كل العقود التي لا تخل بالنظام العام والآداب العامة والأنظمة المخصوصة والمسائل المتعلقة بالارث ونظام العقارات واهلية المتعاقدين ونظام النقد، مكتفية باتفاق المتعاقدين على النقاط الاصلية ليحصل التعاقد بينهما ولو لم يصر الى ذكر النقاط الفرعية، مجيزة التعاقد على الاشياء المستقبلية، معتبرة في حكم المال كل الاعيان والمنافع والحقوق التي جرت العادة على تداولها [11].

أدى اقتباس السلطنة العثمانية لقوانين عديدة من الغرب... إلى صعوبة المواءمة والملاءمة بين هذه القوانين وبين المجلة وهي القانون العام، لانهما صادران عن نهجين حضاريين مختلفين

إن الظروف والعوامل التي أشرنا إلى طروئها عهد السلطنة العثمانية وتأثيرها في القوانين العثمانية، أدّت في ما بعد، عهد الانتداب الفرنسي على لبنان، عقب الحرب الكونية الأولى وقيام لبنان الحديث، إلى إعادة النظر في القوانين السائدة لاحلال قوانين أخرى تساير التطورات الجديدة. ومن طبيعة الأمور ان تكون هذه القوانين متأثرة مباشرة بقانون المنتدب الفرنسي وبموازين القوى القائمة، إذ ابتدأت الحركة منذ سنة ١٩٢٦ بوضع الدستور اللبناني وهو متأثر بالدستور الملكي البلجيكي وبالقوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة وبالدستور الملكي المصري، الأمر الذي يفسر إعطاء صلاحيات كبرى فيه، قبل تعديل ١٩٩٠، لرئيس الجمهورية وكأن هذا يتابع الحاكم الشرقي القديم أو الأمير الاقطاعي عهد الامارة في الجبل أو المتصرف عهد المتصرفية، مع استيحاء للنظام البرلماني والنص فيه على الحقوق والحريات الاساسية على الطريقة الليبرالية الغربية، ودون النص، كما فعلت سائر الدساتير العربية، على دين للدولة أو لرئيسها.

ابتدأت القوانين الجديدة بالصدور منذ اعلان الدستور اللبناني، وظلت مطردة موصولة إلى ما بعد انتهاء الانتداب الفرنسي على لبنان، وابتداء عهد الاستقلال عام ١٩٤٣.

صدرت القرارات ١٨٦ و١٨٨ و١٨٩ بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢٦ المتعلقة بالتحديد والتحرير (المساحة) وبالسجل العقاري. وكانت انجازاً كبيراً على طريق إعطاء قيمة اقتصادية مهمة للثروة العقارية وسهلت انتقالها وإجراء تسليفات واعتمادات عليها. وأعقب ذلك صدور «قانون الملكية العقارية» بالقرار ٣٣٣٩ تاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠. وقد جمع هذا القانون الى الحقوق العينية الاصلية والفرعية المعروفة في القانون الروماني والقوانين الغربية،

(١١) المحمصاني، فلسفة التشريع في الاسلام، ص ٩٧.

حقوقاً عـينية أصلية وفرعيـة معروفة منذ القدم في هذا الشرق وفي الشـرع الاسلامي، ومنها: حق السطحـية والـرهن العقـاري والبـيع بالوفاء والوقف وحق الاجـارتين والاجـارة الطويلة، وتضمن احكاماً تنظم الشفعة، وحقق بذلك مزجاً موفقاً بين تلك الحقوق جميعاً.

على ان الحدث الأهم في هذه الحقبة كان صدور «قانون الموجبات والعقود اللبناني» بتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٣٢، وهو يضارع في الأهمـية هذه صدور مجلة **الاحكام العدلية** في وقتها، التي الغاها، لأن صدور هذا القانون مثّل مفرقـاً أساسياً في التطور التاريخي للتشريع اللبناني، الأمر الذي يحدونا على التوقف عنده لدلالته التاريخية البـالغة المتوافقة مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي آل إليها لبنان والمنطقة العربية.

لقد كان هذا القانون البديل المغري عن مجلة **الأحكام العدلية**، لأنه اعتمد التقنية السائدة في الأنظمة القانونيـة الرومانية الجرمانية، وجـعل مصدر القانون عقلانيـاً وليس دينياً، الأمر الذي يجعله خاضعاً بصورة مرنة للتطورات الاقتصـادية والاجتماعية؛ وهو وضع بنياناً مترابطاً من القواعـد العامة المتصلـة بعضها ببـعض بصورة منطقيـة بحيث ألّف جمـعاً منهجيـاً منظماً لأحكام عامـة مجردة تستـخلص منها الحلول الخاصة بكل قضية بطريق الاستنتاج.

ان قانون الموجبات والعقود اللبناني أدخل لبنان في الأسرة العالمية الآخذة في المبادئ القانونية الحديثة، دون ان يصدم الذهنية اللبنانية أو يتعارض على نحو فج مع الفقة الاسلامي

لقـد اقتبس قـانون الموجبـات والعقـود من الغرب، وتحـديداً من القـانون المدني الفرنسي كـما بـلوره العلم والاجتـهاد الفـرنسيـان، محققاً بذلك الانسجام مع سائر القوانين الجديدة المستقاة من المصدر نفسه، مستـفيداً من التقنيات المشابهة في البلدان العـربية الخاضعة للحمـاية الفرنسـية ولا سـيما تونس والمغرب، وقـد استفـاد قانون الموجبات والعـقود اللبناني فعلاً من القـانون المغربي، وعلى الأخص في قسمه الثاني، وكان العلامة جوسران، واضع المشروع، واقفاً على المذهب المالكي المنتشر في المغرب. يضاف إلى ما سبق ان قانون الموجبات والعقود اللبناني أدخل لبنان في الأسرة العالمية الآخذة في المبادئ القانونيـة الحديثة، دون ان يصدم الذهنية اللبنانية أو يـتعارض على نحو فج مع الفقـه الاسلامي، إذ كرس القوة الإلزامـية للعقود وأوجـد توازناً عادلاً بين موجبـات فريقي العقد عـملاً بقواعد الانصاف وعـدم الإستغلال وعدم التـعسف التي يعرفهـا الشرع الاسلامي جيداً. كما أنه على صعيد احكام المسؤولية المدنية رتب التبعة على كل من يضر بالغير عن طريق تعسفه في استعمال حقه، الأمر الذي كان يلاقي تطبيقاً واسعاً في الشرع الاسلامي.

إلى ذلـك فـان قـانون الموجبـات والعقـود قـد لبّى على الصعـيد الاقـتصـادي ما آلت اليـه التطورات فـي هـذا الميدان مـع توسـع الليبـرالية الاقتصـادية الرأسـمـاليـة وتطور التـجارة والصناعة، بحيث مـثّلت الموجبات والعقود المظاهر القـانونية للمبادلات الاقتصـادية وللمبادرة الفردية.

ولم يغفل هذا القانون التشريعات التي صدرت، بل جاء متوافـقاً معها ولا سيما في ما يتعلق باكتساب الحقوق العينية وانتقالها، كما انه اخذ في الحسبان عادات واعراف لبنان في ما يتعلق بالعقود المعروفـة فيه منذ القدم، من مثل عقـد البيع المسمى السلم، والعقود الزراعـية كالزراعة

والمساقاة والمغارسة التي بقيت خاضعة لأحكام النصوص المرعية الاجراء والعرف المحلي.

لقد كان قانون الموجبات والعقود اداة وفاق واتحاد بين العناصر التي يتالف منها الشعب اللبناني، بحيث اختصرت القواعد المتعلقة بالهبات، «ذلك ان الهبات بين الاحياء، كما يقول تقرير اللجنة الواضعة للقانون، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقواعد التي ترعى الوصايا. ولم تشأ اللجنة ان تبقي في هذه المادة سوى الاحكام التي تأتلف مع قواعد الأحوال الشخصية».

لقد كيّفت اللجنة التي اعدت المشروع صيغة القانون مع أوضاع لبنان، واعتمدت صياغة المشروع الفرنسي الايطالي المتميزة بلغة قانونية دقيقة وموجزة وحسنة السبك، وكان المشروع الفرنسي الايطالي معداً في نظر واضعيه كمثال نموذجي للدول الصديقة والحليفة، واستعارت اللجنة في حالات نادرة بعض احكام قانون الموجبات السويسري.

الى ذلك تميّز قانون الموجبات والعقود اللبناني بصيغة علمية وتعليمية، إذ كثرت فيه التعاريف وضُربت الأمثلة على الحالات. وليس ذلك ببعيد من منهجية العلامة جوسران كأستاذ وعميد في كلية الحقوق.

وحين عرض مشروع القانون على المجلس النيابي، أقرّه بعدما ارتأى ان يُعمل به بعد ثلاثين شهراً من نشره في الجريدة الرسمية، ليتسنى لرجال القانون، من قضاة ومحامين وسواهم، دراسته وفهمه تمهيداً لتطبيقه، بحيث أصبح نافذاً في ١١تشرين الأول/أكتوبر١٩٣٤. ولقد دلّ نجاحه خلال تطبيقه المديد وعدم تعديل مواده إلا نادراً على واقعيته وعلى تقبل اللبنانيين له.

ان ما دعا إلى الازدواجية في المصدر الأصلي للقانون اللبناني، ما ثبت في لبنان والمنطقة العربية منذ الفتح الاسلامي من اعتبار مسائل الأحوال الشخصية وثيقة الصلة بالدين

وفي السياق نفسه، لا بد من تسجيل صدور قانون اصول المحاكمات المدنية بالمرسوم الاشتراعي ٧٧٢ تاريخ ١شباط/فبراير١٩٣٢، الذي بدأ نفاذه من تاريخ نفاذ قانون الموجبات والعقود، وظلّ قائماً حتى صدور قانون اصول المحاكمات المدنية الجديد بالمرسوم الاشتراعي رقم ٩٠ تاريخ ١٦أيلول/سبتمبر١٩٨٣.

وخلال الحرب صدر قانون التجارة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٠٤ تاريخ ٢٤كانون الأول/ديسمبر١٩٤٢. ثم صدر قانون العقوبات بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٤٠ تاريخ ١شباط/فبراير١٩٤٣، آخذاً في الحسبان الذهنية السائدة في كثير من النصوص وبخاصة ما يتعلق منها مثلاً بجرائم الشرق.

وقد استمرت حركة إصدار القوانين ناشطة في عهد الاستقلال، فصدر قانون العمل بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر١٩٤٦، وقانون التجارة البحرية بتاريخ ١٨شباط/فبراير١٩٤٧، وقانون اصول المحاكمات الجزائية بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر١٩٤٨، وصدر قانون الطيرات بتاريخ ١١كانون الثاني/يناير١٩٤٩. وأصدرت العهود الاستقلالية قوانين عديدة استوحت الواقع اللبناني، منها قانون الضمان الاجتماعي بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر١٩٦٣.

لقد أخذت القوانين اللبنانية المعاصرة بأحدث الاتجاهات القانونية السليمة، التي توافق

متطلبـات العصـر، دون ان تغفل الذهنية والسلـوكية اللبنانيـتين. وكان أغلب هذه القـوانين قد وضع بالأصل باللغة الفـرنسية ثم ترجم ترجـمة رسميـة الى العربية، الأمر الذي يلزم أحـياناً العودة الى الأصل الفرنسي لتوخي الدقة في تفسير القانون(١٢).

والكلام على هذه الأصل الفـرنسي يوضح بحـد ذاته المصـدر الغـربي لكثيـر من القـوانين اللبنانيـة الحديثـة، وهي المصدر الأصلي العـام للتشـريع اللبناني. والمقـصود من عد الـقانون مـصدراً أصلـياً عـامـاً، الدلالة على مـا له من اخـتصـاص عـام في إلزام القـاعدة القـانونيـة. فاختصاص القانون لا يقتصر على مـسائل معينة، وإنما يمتد ويعم كل المسائل التي يتعرض لها التشـريع، بحيث تكون قـواعده هي المرجع الأول في كل المـسائل عمـوماً، إلا مـا يستثنـى منها استـثناءً واضحاً بالاحالة الـى مصدر رسمي آخـر، كمثل الاحـالة الى قوانين الطوائف بوصف الدين مصدراً أصلياً خاصاً، لـكون الأديان السائدة في لبنان هي المرجع الأول في حدود مسائل معينة محددة لا تعدوها، هي مسائل الأحوال الشخصية أو بعضها.

إن مـا دعـا الى هذه الازدواجيـة في المصـدر الأصلي للـقانون اللـبناني، مـا ثبت في لبنان والمنطقة العربية منذ الفتح الاسلامي من اعتبار مسائل الأحوال الشخصية وثيقة الصلة بالدين، وترك غيـر المسلمين على قـوانينهم في شأنهـا، يطرحون منازعـاتهم حولهـا أمام مـحاكـمهم الروحية. وقـد أدّى اعتبار الدين مصـدراً اصلياً خاصاً في لبنان في النظام المحدد له الى فقدان الشريعـة الاسلامية مركـز الصدارة بالنسبة إلى سـائر الشرائع الدينية الأخرى، وبـخاصة مع صدور القـرار ٦٠ ل.ر المتعلق بنظام الطوائف الدينية الصـادر في ١٠ آذار/مارس١٩٣٦؛ وإلى الغـاء تقدم الشـريعة الاسـلاميـة على سـائر الشرائع الدينيـة وإمكان تغـييـر الدين، وتثبـيت اختصـاص المحاكم المذهبية والروحـية، وخصوصـاً في قانون ٢ نيسان/ابريل١٩٥١ بـتحديد صلاحيـات المراجع المذهبية للطوائف المسـيحية والاسـرائيلية، وإلغاء ما كـان قائماً من اعـتبار المحاكم الشرعية هي المحـاكم ذات الولاية العامة في مسائل الاحوال الشخـصية ومسائل الوقف، واستـخلاص بعض مسائل الاحوال الشخـصيـة لغير المسلمين من نطاق تطبـيق احكام الشريعة الاسلامـية وإخضاعـها لتشـريعات مدنية جـديدة، في طليعتـها احكام الوصيـة الصادر في ٧ آذار/مارس ١٩٢٩، ثم قانون الارث لغير قانون المحمديين الصادر سنة ١٩٥٩(١٣)، المتاثر تأثراً واضحـاً بقوانين الارث الغـربية، ولا سيـما في المسـاواة بين الذكور والاناث وفي حق الخلفـية والتنزيل والحصة المحفوظة.

ويترتب على اعـتبار الدين مـصدراً أصلياً خـاصاً للقانـون، اعتماد كل طـائفة من الطوائف اللبنانيـة قانون احوال شـخصيـة مستـقلاً ومحـاكم خاصة بهـا في هذه الشؤون. وتسـتوي الطوائف الاسلاميـة والمسيحية في اسـتقلاليتهـا في هذه الأمور، مع منح بعض هذه الطوائف، بقوانين، إمكان التشريع في هذه الميادين.

ان قوانين الطوائف اللبنانيـة، إذ تعكس اهمية الدين كمـصدر خاص رسـمي للتـشريع، فهي يجب ألاّ تخفي طابع عـلمنة القانون في لبنان، بمعنى صدوره عـن مجلس النواب وتطبيـقه على

(١٢) حسن كيره، المدخل إلى القانون (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ص ٣٠٠ وما بعدها.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٣١٦ وما بعدها.

جميع اللبنانيين، وحتى بروز اتجاه لعلمنة القانون في بعض الأحـوال الشخصية لغير المسلمين، وخصوصـاً في القواعد القانونيـة التي تحكم الوصية والارث، وبانكماش ولاية الدين كـمصدر رسمي اصلي خاص نسبياً تبعاً لاتساع نشاط حركة التشريع[١٤].

ويبقى العـرف مصدراً احتيـاطياً في القانون اللبناني يسـد ما قد يوجد في الأخـير من نقص. والعرف هو اطراد التقليد على اتباع سنة معينة في العـمل، مع الاعتقاد في الزام هذه السنة كقاعدة قانونية، أو هو تواتر العمل بقاعدة معينة تواتراً يمليه الاعتقاد في ضرورة اتباع هذه القاعدة.

يتضـح مما سـبق انه لا يمكن العرف مخـالفة النصـوص القانونية الآمـرة أو إلغاؤها، ولكن يمكن العرف ان يخـالف النصوص القانـونية المكملة دون ان يلغيـها، كأن توضـع رسـوم البيع ونفقاته على البائع دون المشتري مثلاً.

والعرف أكثر ما يكون إخصاباً في نطاق القـانون التجاري البري والبحري، إذ هناك أعراف تجارية قديمة مـعمول بها، ويرجح العرف الخاص أو العـرف المحلي على العرف العام. على انه ليس للعرف نصـيب وافر في القـانون المدني، وقد عد بعض الفـقهاء ان إضـافة اسم الزوج الى اسم الزوجة هو من قـبل العرف في لبنان، كـما ان البائنة (الدوطة) هي من الاعـراف في الاسر المسيحية.

كما انه في نطاق العرف لا بد من الاشارة الى الاعراف الدسـتورية غير المكتوبة، النابعة من الميثاق الوطني، والتي لا بد من احتـرامها واستيحائها في العـمل الدستوري في بلد، مثل لبنان، قائم على الميثاق والتوافق والوفاق الوطني

اشير اشارة عابرة الى العلم (Doctrine) والاجتهاد (Jurisprudent) كمصـدرين تفسيريين من مصـادر القاعدة القانونية في لبنان دون توسيع .

خلاصة

يطرح هذا الموضـوع عن القـضـاء في وقت يتم فيه اكـتشـاف آثار في غاية الأهمـية في وسط بيروت التجـاري. ولا غرو، ففي بيروت الرومـانية اقيمت مدرسـة الحقوق الشـهـيرة وأضـحت بيروت أمـاً للشرائع ومـرضعة لهـا. وكثيـراً ما كان الاباطرة الرومـان أنفسـهم، الذاهبون الى الشرق في حروبـهم أو في أمورهم الأخرى، يمرون في بيروت ويقـيمون فيهـا وكانت ظروف المنطقة واوضاعها قد اضفت على بيروت هذه أهمية بارزة وشـأناً كبيراً. فكثرت فيها المعاملات وازدهرت التجارة، وزاد عدد السكان وعدد القادمين اليـها، وازدادت فيها المنازعات والمشكلات، وراح حكمـاء بيـروت (Prudents) يعطون الأجـوبة والمشـورة ويضـعـون الحلول ويسـدون النصـائح الى سكان المدينـة أصحاب الباع الطويل في حـقل التجارة والمبـادلة. كل ذلك جعل من بيروت تربة خـصبة لقـيام مدرسة لـلحقوق يتعـاطى الاساتذة والطلاب فيـها شؤون القـضـاء والقانون، بعد ان عُدّت بيروت أرضاً رومانية ومُنحت رعاية «الحق الايطالي»[١٥].

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٤ وما بعدها.

(١٥) إميل بجاني، القانون الروماني، معهد بيروت للحقوق (بيروت: المكتبة الشرقية، ١٩٨٤)، ص ٢٣٨ وما بعدها.

وفي بيـروت هذه أيضاً كـان «ههنا رجل صـالح ينزل عليه الـنور» هو الامام عـبد الرحـمن الاوزاعي، صاحب المذهب الفقهي وكاتب الرسالة الشهيرة الى الوالي صالح بن علي، يقرعه فيها لظلمه اهل جبل لبنان قائلاً له على الأخص: «فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة، حتى يخرجوا من ديارهم واموالهم، وحكم الله تعالى: «ان لا تزر وزارة وزر أخرى»[١٦].

لا نذكر ذلك من باب الفولكلور اللبناني، وإنما لنؤكد ان أرض لبنان كانت ولا تزال أرض لقاء وحوار حـضارتين وأرض وفاق وتـلاق انسانيين. ولا يخرج أمـر القانون ومـصادره وتطوره التاريخي فيـه عن ذلك، فإذا عمّقنا النظر في الأمور خـلصنا الى هذه البوتقة القانونية الجـامعة المنسجمة، التي هـي حصيلة تيارات تاريخية متنوعة، صقلها الواقع وارتضاها اللبنانيون بحرية، وبالحـرية نفسـها يطورونهـا إذا ارادوا ويغيـرون، ولبنان والحـرية توأمان، ولبـنان والعـدل صنوان ◇

(١٦) صبحي المحمصاني، الأوزاعي، وتعاليمه الانسانية والقانونية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨)، ص ٧٢.

سليمان تقي الدين (*)

التنظيم القضائي والمحاكم الاستثنائية ودورها

القضاء سلطة من السلطات العامة التي ينص عليها الدستور وينظم وجودها واختصاصاتها وأصول المحاكمة لديها بموجب القوانين. وتنشأ المحاكم والمجالس والهيئات واللجان والأجهزة القضائية لتطبيق القواعد النافذة والمعمول بها والتي تتميّز بصفة أساسية وجوهرية بالعمومية والمساواة [1].

فالدولة القائمة على الشرعية الدستورية تجعل من التشريع مصدراً واحداً موحداً لتحديد واعلان حقوق المواطنين وواجباتهم بصورة عامة، دون أي تفرقة أو تمييز. والقضاء هو السلطة المولجة تطبيق القانون باستقلال تجاه السلطات الأخرى إلاّ بحدود ما يقيّده الدستور بوجه صريح [2].

والمحاكم من حيث المبدأ يجب أن تكون عادية، بحيث يتقاضى الأفراد لديها ويعرفون مسبقاً وسلفاً بوجودها ونظاميتها وأصول التقاضي لديها [3]، وهي المرجع «الطبيعي» بحسب الدستور المصري لعام ١٩٧١، أو «النظامي» بحسب الدستور الأردني، لبت حقوقهم. وهي تتمتع بالولاية العامة والشاملة لتطبيق القوانين، وتستقل بكيانها ـ في تحقيق الدعاوى والحكم ـ عن السلطتين التشريعية والتنفيذية دون أن يعني هذا الإستقلال انعدام الصلة والتعاون والتأثير المتبادل بين السلطات.

وليس يمنع أن ينظم القانون محاكم خاصة ويوليها اختصاص النظر بمسائل معينة ومحددة

(*) محامٍ في الاستئناف والتمييز ـ بيروت.

(١) ينص الدستور اللبناني في المادة (٢٠) منه على السلطة القضائية التي تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام يضعه القانون. وينص قانون القضاء العدلي (المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠/٨٣ معدلاً بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٢/٨٥) على وجود المحاكم (مادة ١٢) والمجالس والهيئات القضائية (مادة ٤٣) واللجان (المادة ٥٢) وكذلك (المادة ٩٧) وتخضع المحاكم والمجالس والهيئات واللجان للقوانين التي تنظم وجودها واختصاصاتها وأصول المحاكمة لديها.

(٢) ينص قانون أصول المحاكمات المدنية الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٩٠/٨٣ معدلاً على مبادئ عامة منها: «لا يجوز للمحاكم أن تعلن بطلان أعمال السلطة الاشتراعية لعدم انطباق القوانين العادية على الدستور أو المعاهدات الدولية، كما لا يجوز للقاضي أن يضع أحكامه في صيغة الأنظمة. ولا يجوز له أن يتمنع عن الحكم بحجة غموض النص أو انتقائه بل عليه ان يفسره بما يحدث أثراً متوافقاً مع الغرض منه مؤمناً التناسق بينه وبين النصوص الأخرى. وإذا انتفى النص يعمد إلى المبادئ العامة والعرف والانصاف».

(٣) من المبادئ العامة التي يحرص عليها المشترع عادة اعمال قاعدة عدم رجعية القوانين، وبالتالي عدم تأليف محاكم تختص بقضايا سابقة عليها او هي من اختصاص مرجع آخر لكننا نلاحظ في التشريع اللبناني احياناً انه يحيل الدعاوي المعلقة أمام بعض المحاكم الى محاكم تنشأ حديثاً.

بصورة حصرية، نظراً إلى طبيعة الحق أو الأشخاص أو الجرم أو إلى طائفة معينة من المسائل، ولاعتبارات وطنية أو تقنية.

فالدستور اللبناني نفسه كفل للطوائف الدينية مثلاً الاستقلال بتنظيم أحوالها الشخصية، ما يعني حقها في إنشاء محاكمها الخاصة [٤]. كما أن الدستور نص صراحة على وجوب تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، ما يعني انشاء محكمة خاصة [٥]. وحديثاً نص على إنشاء مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين[٦].

ومن حيث المبدأ لا ضير في وجود محاكم خاصة إذا كانت تؤمن من حيث تأليفها واختصاصاتها وأصول التقاضي أو المحاكمة لديها، الحقوق التي كفلها الدستور، وفي مقدمها حق الدفاع والحق في المساواة، لذا يجب التمييز دائماً بين هذا النوع من المحاكم وبين ذاك الذي له طابع استثنائي، بمعنى أنه يفتقر الى الضمانات الأساسية التي يكفلها الدستور وتسعى لحمايتها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي لبنان هناك طائفة كبيرة من المحاكم الخاصة (محاكم، مجالس، هيئات، لجان) بل نكاد نقول، دون تردد، إن التنظيم القضائي في لبنان هو عبارة عن مجموعة كبيرة جداً من المحاكم الخاصة. كما أنه يوجد محاكم استثنائية، نموذجها البارز المجلس العدلي، نظراً إلى المعايير التي سنعالجها. ولا يوجد في لبنان حتى الآن تنظيم قضائي واحد، أو بالأحرى قانون للتنظيم القضائي، بل هناك قوانين عدة، أهمها وأشملها قانون القضاء العدلي [٧]. ويقوم النظام القضائي في لبنان بوجه عام على أربع مجموعات كبرى وأساسية، ومنها تتفرع المحاكم الخاصة والاستثنائية.

الدولة القائمة على الشرعية الدستورية تجعل من التشريع مصدراً واحداً موحداً لتحديد واعلان حقوق المواطنين وواجباتهم بصورة عامة، دون أي تفرقة أو تمييز. والقضاء هو السلطة المولجة تطبيق القانون باستقلال تجاه السلطات الأخرى

أولاً: القضاء العدلي

يقوم القضاء العدلي على فرعين رئيسيين هما القضاء المدني والقضاء الجزائي.

١ ـ القضاء المدني

يتفرع القضاء المدني بدوره إلى عادي وعام وذي ولاية شاملة؛ ومن صلبه قضاء التنفيذ والقضاء المستعجل. ويميل البعض إلى اعتبار قاضي الأمور المستعجلة بمثابة قضاء خاص،

---

(٤) المادة التاسعة من الدستور.

(٥) المادة ٨٥ من الدستور.

(٦) المادة ١٩ معدلة من الدستور.

(٧) صدر قانون القضاء العدلي بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠/٨٣ وعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٢/٨٥. ويعد المرجع الاساسي للتنظيم القضائي، لكنه احدث فصلاً نهائياً عن القضاء الاداري خلافاً للتنظيم القضائي السابق، اي المرسوم (٧٨٥٥/٦١) وان يحيل عليه في بعض العناوين، منها التعديلات السابقة الجارية على المرسوم (٧٨٥٥/٦١) والمتعلقة باستبدال قاضي الصلح بالقاضي المنفرد، واعطاء القاضي المنفرد اختصاص محكمة الدرجة الأولى في الجزاء بصورة شاملة.

نظراً إلى ما أولاه القانون من صلاحيات خاصة في الأمور المستعجلة المدنية والتجارية دون المسائل الجزائية والإدارية والشرعية والمذهبية[٨]. ومن هذا الرأي إدوار عيد في موسوعة **أصول المحاكمات المدنية**، إلاّ أننا لا نميل إلى اعتبار قاضي الأمور المستعجلة محكمة خاصة نظراً إلى اختصاصه في اتخاذ التدابير الوقتية التي لا تمس أصل الحق. إلاّ أن القضاء الخاص يتضح أكثر في صفة القاضي العقاري والقاضي العقاري الإضافي، إذ يكوّن محكمة استثنائية في القضاء المدني. فقد أنشأ هذه المحكمة القرار رقم ١٨٦ تاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢٦ مع تعديلاته، المتعلق بتحديد العقارات والأموال المنقولة وتحريرها، ويعين بمرسوم من رئيس الدولة ويعد مماثلاً للقضاة التابعين للملاك العدلي ويحل محل حكام الصلح في التنظيم القضائي القديم ويحكم بصورة قاطعة وغير قابلة للمراجعة في كل دعوى ضمن صلاحية حاكم الصلح (القاضي المنفرد) حتى لو كان الحكم قابلاً للاستئناف، وتشمل صلاحياته دعاوى الحدود والحقوق الارتفاقية [٩].

أما قضاء العمل فهو أيضاً محكمة خاصة [١٠]، إذ ينشأ **مجلس عمل تحكيمي** في كل محافظة برئاسة قاضٍ يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل وموافقة مجلس القضاء الأعلى، وتؤلف هذه المحكمة باشتراك ممثل عن أرباب العمل وممثل عن الأجراء عضوين. ويعين لديه مفوض حكومة بمرسوم. وهو يختص بالخلافات الناشئة عن تحديد الحد الأدنى للأجور وطوارئ العمل (المرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ تاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٤٣) والصرف من الخدمة وترك العمل وفرض الغرامات وبجميع الخلافات بين أرباب العمل والأجراء [١١]. وهو يتبع الاصول المستعجلة ولا تقبل قراراته من طرق المراجعة، سوى الاعتراض واعتراض الغير والتمييز. **أما اللجنة التحكيمية** [١٢] فهي تختص بعقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم في النزاعات الناشئة عن عقود العمل الجماعية. وقراراتها مبرمة نافذة من تاريخ صدورها وغير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة.

لا يوجد في لبنان حتى الآن تنظيم قضائي واحد، أو بالأحرى قانون للتنظيم القضائي، بل هناك قوانين عدة، أهمها وأشملها قانون القضاء العدلي

إضافة إلى محكمة البداية التي تتولى النظر في الدعاوى التجارية، والإفلاس، هناك محكمة خاصة هي:

ـ **لجنة تقسيط الديون التجارية للتجار المتضررين في الأحداث** [١٣]: وهي تتبع أصولاً سريعة ولا تقبل قراراتها إلاّ الاستئناف أمام محكمة الاستئناف المدنية، وتطبق لدى محكمة

---

(٨) قانون أصول المحاكمات المدنية (المرسوم رقم ٨٣/٩٠).

(٩) القرار رقم ١٨٦ تاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢٦.

وفي قرار حديث جاء: إن مهمة القاضي العقاري الاضافي لا تدخل ضمن المناوبة القضائية لانه يستمد ولايته من مرسوم جمهوري يصدر بتعيينه...

القاضي العقاري الاضافي في الشمال تاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤.

(١٠) قانون العمل اللبناني الصادر في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ تعديلاً للقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٨٠/٣٥٧٢.

(١١ صدر المرسوم رقم ٦٢/٩٩٣١ يحدد شروط تعيين أعضاء مجلس العمل التحكيمي.

(١٢) ينظمها القانون الصادر بمرسوم رقم ١٧٣٨٦ تاريخ ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦.

(١٣) القانون رقم ٨ الصادر في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨١ وتعين في المحافظات بناء لمرسوم يصدر باقتراح وزير العدل، وتؤلف من قاضيين وتاجر.

الاستئناف الأصـول المستعجلة ويكون قرارها مـعجل التنفيذ ونافذاً على أصله وغـير قابل لأي من طرق المراجعة العادية أو الاستثنائية.

ـ المحكمة الـناظرة في شؤون تصـفية المصـارف الموضوعـة اليد عليـها[14]: وتؤلف من قضاة ويمكن اشتراك خبراء مصرفيين لمعالجـة شؤون المصارف الموضوعة عليها اليد باستثناء الدعاوى الإدارية أو المعلقـة أمام محكمة التمـييز أو التي صدرت فـيها أحكام استـئنافية، وهي تحدد مهل المحاكمة وشكلها ولا يقبل قـرارها أي طريق من طرق المراجعة سوى الاستئناف أمام محكمـة الاستئناف المـدنية في بيروت، ولا يكون القـرار الاستئنافي قـابلاً لأي طريق من طرق المراجعة ويمكن الغاء هذه المحكمة بمرسوم [15].

ـ الهيـئة المصرفيـة العليا [16]: وتؤلف من حاكم مـصرف لبنان وأحد نوابه ومـدير المالية العام وقـاض وعضـو من جمعـية المصـارف، وتـختص بفرض عـقوبات على المصـرف المخالف لأحكام نظامه الأسـاسي وأحكام قانون النقد والتـسليف أو تدابير المصرف المركـزي، ولا تقبل قراراتها أي طريق من طـرق المراجعة العادية وغيـر العادية الإدارية والقضائيـة. وهناك هيئات ولجان أخـرى عديدة منها نذكـر لجنة القيد في الـقوائم الانتخـابية (قانون ٢٦ نيـسان/ابريل ١٩٦٠) ولجنة فصـل الخلافات بين الحكومـة والمدارس الخاصـة (قانون ١٥ حزيـران/يونيو ١٩٥٦) ولجنة التعويض عن نزع الحقوق الفردية عن الأملاك العمومية (القرار ١٤٤ تاريخ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٢٥) ولجنة تخمين مصـادرات الجيش ولجنة الاثراء غير المشروع (المرسوم الاشـتراعي رقـم ٣٨ تاريخ ٢٨ شبـاط/فـبراير ١٩٥٣) وهـي لم تؤلف أبداً ... الخ. وأهم هذه اللجان ذات الصفة القضائية الخاصة والاستثنائية هي **اللجنة الجمركية** [17].

ـ اللجنة الجمـركية: هي إحدى وحـدات الادارة المركزية، وهي محكـمة إدارية استـثنائية تفصل بالـدرجة الأولى بالقضـايا المختـصة بالجمـارك، وهي ذات طابع مخـتلط يجمع الصـفة الإدارية والقضائية وتؤلف من موظفين وقراراتها تقبل الاعتراض أمام المحاكم العادية ولها طابع مدني وجزائي. ويتم الاعتراض على قراراتها أمـام القاضي المنفرد المدني (دون عشرين مليون ليـرة) والغرفة الإبـتدائيـة (إذا تجاوزت العـشرين مليـوناً) واذا تناقضت القـرارات بين اللجنة والمحكمة تقبل الاستئناف والتمييز.

ـ قضاء الاستملاك[18]: ينتمي قضـاء الاستملاك مبـدئياً إلى القضاء المدني بوصـفه حامي الملكية الفردية، وكـان هناك قوانين استملاك عدّة سـابقاً كانت تختص باستـملاكات البلديات أو لمصلحة الدفـاع الوطني أو وزارة الأشغـال أو مجلس تنفيـذ المشاريع الكبـرى لمدينة بيروت أو المصلحة الوطنية للتعمير (الغي) أو المشروع الأخضر.

---

(١٤) أوجدها القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٦٦٣ تاريخ ١٧ كانون الثـاني/يناير١٩٧٩ مركزها بيروت. تتالـف من قضاة ويمكن إشتراك أصل الخبرة المصرفية.

(١٥) أنظر المادة (١٣٥) من قانون القضاء العدلي.

(١٦) القانون رقم ٢٨ تاريخ ٩ أيار/مايو١٩٦٧. معدلاً بتاريخ ١٦ آذار/مارس١٩٧٠.

(١٧) القرار رقم ٤٢٢ تاريخ ٣٠ حزيران/يونيـو١٩٥٤. والمرسوم التنظيمي رقم ٢٨٦٨ تاريخ ١٦ كانون الاول/ديسـمبر ١٩٥٩. وقانون الجمارك الصادر في ٣٠ حزيران/يونيو١٩٧٤ وتعديلاته.

(١٨) قانون الاستملاك رقم ٥٨/٩١.

وقد صدر قانون الاستملاك الجديد (رقم ٥٨ / ٩١) فنص على قواعد عامة للاستملاك تشمل جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات. وأنشأ القانون لجان استملاك بدائية واستئنافية يرئسها قاض وعضوية مهندس وخبير. وتمثل فيها الادارة بموظف وتستعين بهيئة القضايا في وزارة العدل. وتطبق اللجان الأصول المستعجلة وأصول المحاكمات المدنية وتقبل قراراتها الطعن بالاعتراض واعتراض الغير واعادة المحاكمة. وقد أعطاها القانون صلاحيات شاملة لتقدير التعويض، ولبت جميع أشكال الاستملاك والإشغال الموقت والاستملاك لمصلحة الدفاع الوطني وضريبة التحسين وحقوق الانتفاع، وهي تطبق أصولها على استملاكات الدولة والمؤسسات والبلديات والأشخاص. ويتابع مجلس شورى الدولة بت الطعون ضد قرارات لجان الاستملاك الاستئنافية المعلقة.

ـ شكل خاص من الاستملاك ومحاكم خاصة: انشأ قانون مجلس الإنماء والاعمار (المرسوم الإشتراعي رقم ٥ تاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧) وتعديلاته، ولا سيما المرسوم رقم ١٦ تاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥، وأولاه مهمة إنشاء شركات عقارية لتنفيذ مهام المجلس، وذلك بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء. ثم صدر القانون ٩١/١١٧ الذي عدل قانون مجلس الانماء والاعمار وأنشأ الشركة العقارية لإعمار وإنماء وسط بيروت التجاري. وأعطى القانون الشركة حق استملاك العقارات والحقوق في الوسط التجاري حيث تقوم بتخمينها لجان بدائية ومن ثم استئنافية برئاسة قاض وعضوية مهندسين وخبراء اقتصاديين، وتكون قرارات اللجان خاضعة لطرق المراجعة وفقاً لقانون الاستملاك (٩١/٥٨). ولحظ القانون امكان استحداث محاكم إضافية متفرغة للنظر في النزاعات المتوجبة لأصحاب الحقوق أو في ما بينهم من مالكين ومستأجرين. وبهذا يكون القانون قد أنشأ قضاء خاصاً بهذا النوع من الإستملاك [١٩].

٢ ـ القضاء الجزائي: المحاكم العادية والاستثنائية

يتفرع القضاء الجزائي إلى قضاء عام عادي (قاضٍ منفرد، محكمة استئناف، محكمة تمييز) وقضاء خاص، عسكري، ومحاكم للأحداث وللمطبوعات ولجرائم الاحتكار، والى المحكمة الأمنية الخاصة والمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

ثانياً: القضاء الاداري

القضاء الاداري هو قضاء مستقل (القانون المنفذ بمرسوم رقم ١٠٤٣٤ تاريخ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٧٥) وهو أقدم أشكال التقسيم القضائي ويختص بالدرجة الأولى بالعلاقات التي تقوم بين الأفراد والادارة والتي يكون فيها للادارة مركز متميز. ورمز هذا القضاء مجلس شورى الدولة بهيكليته المستقلة. كما أن هناك قضاء مالياً إدارياً يتمثل بديوان المحاسبة (المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٨٢ معدلاً بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٥/٥ والقانون ٩٢/١٣٢)

(١٩) قانون الشركة العقارية رقم ٩١/١١٧.

وهناك هيئات ومجالس ولجان تأديبية. وفي ميدان التاديب هناك محاكم عدّة، كتأديب الموظفين المدنيين، الذي توحد بعدما كان مجالس عدة، والعسكريين والقضاة ونقابات المهن الحرة والمعلمين ... الخ. ويظل قانون الموظفين هو القانون العام والمرجع الأساسي للمدنيين على الرغم من وجود هيئات تأديب مستقلة.

ثالثاً: قضاء الأحوال الشخصية

ان قضاء الأحوال الشخصية هو قضاء خاص واستثنائي، ويتعلق اختصاصه المحدد في قوانين الطوائف والمذاهب بالانتظام العام ويتفرع أصلاً من القانون المدني العام، إلاّ أنه في لبنان قضاء خاص. وهو يتألف من القضاء الشرعي للطوائف الإسلامية الذي هو جزء من تنظيمات الدولة القضائية، ومن قضاء مذهبي روحي للطوائف المسيحية وللطائفة العيسوية، وهو مستقل تمام الاستقلال قانوناً وتنظيماً. وهناك قضاء خاص بالأوقاف الذرية (المحكمة الذرية قانون ١٠ آذار/مارس ١٩٤٧) وهناك مجالس أوقاف أو لجان منبثقة من المجالس الملية. ويبقى القضاء المدني العادي صاحب اختصاص بموضوعات الجنسية ووقوعات قيد الأحوال الشخصية وبعقود الزواج ومفاعيلها المنظمة وفقاً للحق المدني، وبقضايا الإرث للمسيحيين عدا إرث رجال الدين المسيحيين.

رابعاً: القضاء السياسي

نشأ في لبنان حديثاً نوع من القضاء السياسي الخاص (وهو قضاء جزائي في الوقت نفسه) مع وضع المادة الثمانين من الدستور موضع التطبيق بإنشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء واقرار قانون أصول المحاكمات أمام هذا المجلس بموجب قانون خاص.

كما أن تأليف المجلس الدستوري لمراقبة دستورية القوانين بموجب المادة ١٩ معدلة من الدستور هو الآخر قضاء سياسي من طبيعة خاصة. إن الاتجاه الحديث في الفقه يدعم فكرة التخصص في فروع القضاء، ووجود قضاء إداري مستقل عن القضاء العدلي اتجاه قديم في الدول اللاتينية منذ زمن بعيد ويجد تبريره الواسع في العديد من التنظيمات القضائية، كذلك هي الحال في لبنان منذ عهد الدولة العثمانية. كما أن القضاء الجزائي يتجه أكثر فأكثر نحو التخصص، وهناك نظريات حديثة تدعو إلى تخصص القاضي نفسه بالجزاء وبالعلم الجنائي والعقوبات، ويرى البعض أن للقضاء الجزائي مميزات في ضوء التجربة والعلوم الإنسانية الحديثة يجب الإفادة منها. ويرى هؤلاء أن من المفيد لقاضي الجزاء أن يتعمق في دراسة علم النفس وعلم نفس الجريمة والنظريات الجرمية والعقابية وان يتخصص بها. ولكن الغالب على النظم القضائية، ومنها في لبنان، عدم وجود مثل هذا التقسيم للعمل ويبقى إعداد القاضي لولاية القضاء الشاملة في جميع المحاكم.

خامساً: قضاء المحاكم الاستثنائية

إن ذلك كله شأن يختلف عما يمكن وصفه وتسميته القضاء الإستثنائي. لأن الطابع الإستثنائي ينبع من شروط مختلفة ويمس عادة القواعد العامة والأصول الموحدة لتطبيق

القانون. فالقضاء الإستثنائي كما يعرفه فاروق الكيلاني في محاضراته عن أصول المحاكمات الجزائية [٢٠] هو الذي ينقل المواطن، نظراً إلى حقوقه المعلنة في قانون، من أمام محكمته العادية ليحاكم أمام محكمة خاصة، وغالباً ما يتسم القضاء الإستثنائي بطابع سياسي كما هي الحال مع المحاكم الشورية أو العرفية أو محاكم الحرب الاستثنائية، والحالات السياسية الطارئة والمحاكم العسكرية الموقتة وكما هي الحال مع محاكم أمن الدولة الموجودة في العديد من البلدان العربية (مصر والأردن وسوريا ...).

١ـ المعيار الدولي أو شرعة حقوق الانسان

نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ على مبادئ تتعلق بالقضاء، ويمكن عدّها معيار التمييز بين الأنظمة القضائية وبين المحاكم نفسها داخل التنظيم القضائي. يقول الإعلان العالمي، إن كل الناس سواسية أمام القانون (المادة ٧) ولكل إنسان الحق على قدم المساواة أن تنظر قضيته محكمة مستقلة نزيهة (المادة ٩). ونص الملحق (ب) المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية على المساواة أمام القضاء والمحاكمة العادلة والعلنية، وبواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استناداً إلى القانون (المادة ١٤ فقرة ١). ولكل محكوم الحق في إعادة النظر بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون (المادة ١٤ فقرة ٥).

لقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان أن كل الناس سواسية أمام القانون، ولكل إنسان الحق على قدم المساواة أن تنظر في قضيته محكمة مستقلة نزيهة... ولكل محكوم الحق في إعادة النظر بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون

وإذا أخذنا بهذه المقاييس أو المعايير فإن القوانين اللبنانية المنظمة للقضاء والمحاكم لا تخرج عنها وتوفر الضمانات بوجه عام، باستثناء المجلس العدلي لجهة كونه لا يوفر ضمانة المراجعة والطعن بقراراته أمام محكمة أعلى. وهو يتمتع بطابع استثنائي واضح لأن اختصاصه مأخوذ عن قوانين عامة كالتنظيم القضائي وأصول المحاكمات المدنية وأصول المحاكمات الجزائية، وقانون العقوبات العام والعقوبات العسكرية. والأهم من ذلك أن اختصاصه للنظر في الدعوى يتوقف على القرار السياسي الصادر عن مجلس الوزراء بمرسوم. وقد درج المجلس العدلي من خلال اجتهادات متكررة، على اعتبار نفسه مختصاً للنظر بالدعوى وذا ولاية شاملة بمجرد الاحالة عليه، دون أن ينظر في صحة اختصاصه، وذلك خلافاً لبعض الآراء الفقهية [٢١].

٢ـ المجلس العدلي

ان المجلس العدلي هو محكمة عليا استثنائية، تألّف في عهد الإنتداب الفرنسي بموجب القرار رقم ١٩٠٥ تاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٢٣، وأعطي الاختصاص بجنايات القتل العمد وبلا تعمد،

---

(٢٠) فاروق الكيلاني، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الأردني والمقارن، ط ٢، ج١ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥)، ص ١٥٨.

(٢١) سمير عالية، اجتهادات المجلس العدلي ١٩٤٩ ـ١٩٧٧، ط ٢ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٢ ـ ٤١ (عكس ذلك اجتهاد ص ٤).

وبالقضايا الناشئة عن إغارات بعض المتمردين، أي لمواجهة عمليات مقاومة الإنتداب وحركات العصيان والتمرد. وتعدل القرار مرات عدة أهمها عامي ١٩٤٤ و١٩٤٨ (قانون أصول المحاكمات الجزائية) وقانون التنظيم القضائي (٦١/٧٨٥٥) وتعديل ١٩٧٢.

يتألف المجلس العدلي من هيئة للحكم من كبار القضاة العدليين، أي من الرئيس الأول لمحكمة التمييز وأربعة أعضاء من محكمة التمييز. ويمثل الادعاء العام أمامه المدعي العام التمييزي أو من يعاونه. ويتولى هيئة التحقيق محقق عدلي يعين بقرار من وزير العدل ويختص المجلس العدلي طبقاً للمواد ٣٦٣ إلى ٣٧١ من أصول المحاكمات الجزائية في العقوبات المذكورة في المواد ٢٧٠ إلى ٣٣٦ من قانون العقوبات. وبالتالي ينظر في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي (خيانة، تجسس، صلات غير مشروعة بالعدو، جرائم ماسة بالقانون الدولي، النيل من هيبة الدولة والشعور القومي)، وجرائم المتعهدين ولا سيما في زمن الحرب والطوارئ، والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي (الجنايات الواقعة على الدستور، اغتصاب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية، الارهاب، الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة، أو النيل من مكانة الدولة المالية) والجرائم الواقعة على السلامة العامة (حمل الأسلحة والذخائر وحيازتها والتعدي على الحقوق والواجبات المدنية، وجمعيات الأشرار). كذلك الجرائم الناتجة من صفقات الأسلحة والأعتدة للقوى الأمنية. إذاً ان المجلس العدلي هو محكمة استثنائية لأنه يختص بالنظر في جرائم معينة نص عليها قانون العقوبات العام وأولى القضاء الجزائي العادي صلاحية بتها.

ينظر المجلس العدلي في القضايا التي تحال إليه بناء على مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء يقرر إحالة القضية على المجلس العدلي. ومن ثم يصدر قرار عن وزير العدل يسمي ويعين المحقق العدلي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق والظن، ثم يتم رفع مضبطة الاتهام الى المجلس العدلي بناء على القرار الظني للمحقق العدلي ومطالعة النائب العام التمييزي الذي يمثل الحق العام والادعاء. وقرارات المحقق العدلي لا تقبل المراجعة، وهو له الصلاحية لكون القضية خارج اختصاص المجلس العدلي. أمّا قرارات المجلس العدلي فهي مبرمة ولا تقبل أي طريق من طرق المراجعة العادية وغير العادية. وهو هيئة محكمة يجري التقاضي أمامها على درجة واحدة (محكمة عليا).

لقد أكدت اجتهادات المجلس العدلي أنه ليس للمجلس أن ينظر في اختصاصه، أي مجرد الادعاء أمامه، فهو له ولاية شاملة للنظر بالقضايا الأصلية والمتفرعة ولو كانت من اختصاص محكمة أخرى، كأن تكون مثلاً من اختصاص المحكمة العسكرية أو محكمة جنايات عادية أو محكمة جنح (القاضي المنفرد الجزائي) [٢٢]. في حين أن هناك آراء فقهية تعارض هذا الاجتهاد وترى أن المجلس العدلي أسوة بمحكمة الجنايات يمكنه أن ينظر باختصاصه ويقرر هذا الاختصاص أو عدمه، ومن هذا الرأي الرئيس الأول عاطف النقيب [٢٣].

لقد كرست محكمة النقض المصرية اجتهاداً على هذا الصعيد يعد القضاء العادي صاحب الولاية الشاملة والأساسية. وقررت المحكمة تلك في ما خص صلاحية المحاكم الاستثنائية

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) عاطف النقيب، **أصول المحاكمات الجزائية** (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦)، ص ٢٦١.

(محاكم أمن الدولة) مـا يلي: «ولما كان وفق ما استقر عليـه قضاء هذه المحكمة [محكمة النقض] أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفـصل في كافة الجرائم الاّ ما استثني منها بنص خاص [...] في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلاّ محـاكم استثنائية، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال إحـالة جرائم مـعينة إلى محـاكم خاصة ـ كـمحاكـم أمن الدولة ـ فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في تلك الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد فيه أي نص على انفراد المحكمة الخـاصة بالاختصاص دون غيـرها، ويستوي في ذلك أن تكون الجريمة معـاقباً عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ...» [٢٤].

كمـا قررت مـحكمة النقض أن القـاعدة العـامة الأصلية مـن تنظيم الاختـصـاص هي أنه إذا ارتبطـت جـريمة من الجرائم العـادية بجريمة من اخـتصـاص محكمـة استثـنائية ـ كـجريمة عسكرية ـ اختـصت بنظرهما والفصل فيهمـا المحاكم الجنائية العادية وذلك تغليبـاً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة ... [٢٥].

أما في لبنان فان اجتهادات المجلس قررت اتجاهاً مـغايراً وأعطت الصلاحية للمجلس العدلي في حال قيام التلازم بين جرائم من اختصاص محكمتين استثنائية وعادية لكون المجلس العدلي محكمة عليا [٢٦].

وفي أي حال، إن من مميزات، أو مشكلات، التقاضي أمام المجلس العدلي، ما يلي:

١ ـ إن مجلس الوزراء، أو السلطة التنـفيذية (السيـاسية)، هو الذي يقرر بمرسـوم إحالة أي قضية على المجلس العـدلي. وبالتالي له حق تقدير استنسابي وعمله هذا من أعـمال الحكم غير الخاضـعة للرقـابة القضـائية. فـلا يمكن الطعن بهذا القـرار مثـلاً أمام مجلس شـورى الدولة بمراجعة إبطال لعله تجاوز حد السلطة.

٢ ـ إن المحقق العدلي يعين هو الآخر بقرار سياسي يصدر عن وزير العدل، وهو ليس قاضي التحـقيق العـادي. وقراره لا يخـضع لمراجعة أي هيـئة. وهو الذي يؤكـد بقراره مـا إذا كانت الجريمة من اختصاص المجلس العدلي أم لا.

٣ ـ ليس هناك مرجع أعلى يمكن الطعن أمامه بقـرار المجلس العدلي. فهو يحرم المواطن حق التقاضي أمـام محكمته العادية ويحرمـه حق التقاضي على درجتين كما هي الحـال في محكمة الجنايات (محكمة استئناف) التي تخضع للمراجعة أمام محكمة التمييز.

وهناك جدل حول اختصاص المجلس العدلي للنظر بدعوى الحق الشخصي (الدعوى المدنية ـ التعويض ـ تبعاً للحق العام) لقد درج المجلس العدلي أسوة بمحكمة الجنايات العادية على النظر بدعوى الحق الشخصي تبعاً للدعوى العامة أو دعوى الحق العام [٢٧].

---

(٢٤) نقض ١٠ تشرين الاول /اكتـوبر ١٩٨١ ـ الطعن ١٤٩٠ لسنة ٥١ ق. انظر: عبد الحمـيد الشواربي، الدفوع الجنائية (القاهرة [د.ن]، ١٩٧٧)، ص ١٧٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٢٦) سمير عالية، اجتهادات المجلس العدلي ١٩٤٩ ـ ١٩٧٧، ص ٤٥.

(٢٧) المصدر نفسه.

وجاء قانون العفو رقم ٨٤/ ٩١ الصادر بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ (فقرة ٣ المادة ٩) ينص على: أن المجلس العدلي يستمر بالنظر في دعوى الحق الشخصي في الدعاوى المحالة عليه ولو صدر فيها عفو خاص يسقط دعوى الحق العام.

ويرى عاطف النقيب أن الدعوى الشخصية يمكن التقدم بها أمام المجلس العدلي تبعاً للدعوى العامة، في حين أن دعوى الحق الشخصي غير مقبولة مثلاً أمام المحاكم العسكرية كمحاكم استثنائية، ولكن ذلك يعود إلى النص الصريح في أصول المحاكمات الجزائية على ذلك (المادة ٢٥) [٢٨].

٣ ـ المحاكم العسكرية

نظم القانون اللبناني المحاكم العسكرية وأولاها اختصاصاً محدداً في قضايا معينة وأدخل في تأليفها فئة المتقاضين، أي فئة العسكريين إضافة إلى القضاة العدليين (قانون رقم ٦٨/٢٤ صادر بتاريخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٦٨ ومعدل بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٤٦٠ الصادر بتاريخ ٨ تموز/يوليو ١٩٧١ القضاء العسكري والعقوبات العسكرية، والمرسوم الاشتراعي رقم ١١٠ تاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٧ والمرسوم ٨٣/١٤٢). ويتألف القضاءالعسكري من:

ـ محكمة تمييز ومركزها بيروت.

ـ محكمة عسكرية دائمة (بيروت).

ـ قضاة منفردون في المحافظات.

ـ مفوض حكومة ومعاونوه (نيابة عامة ـ إدعاء عام).

ـ قضاة تحقيق.

وينص القانون على مكان تأليف محاكم عسكرية موقتة في زمن الحرب بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع وأخذ رأي السلطة العسكرية العليا. وتؤلف محكمة التمييز العسكرية في دعاوى الجنايات من قاضٍ من الملاك العدلي من الدرجة الخامسة وما فوق، وفي دعاوى الجنح تؤلف من قاضٍ من الدرجة السابعة وما فوق ويقوم بوظيفة مفوض الحكومة المدعي العام التمييزي أو من ينتدبه.

أما المحكمة العسكرية الدائمة فتؤلف في الجناية برئاسة ضابط من رتبة مقدم وما فوق وفي الجنحة من رتبة مقدم وما فوق ومن عضوين أحدهما قاضٍ من الدرجة الثانية عشرة وما فوق. أما القاضي المنفرد فيختار من الملاك العدلي كما يمكن أن يختار من الضباط المجازين في الحقوق من رتبة ملازم أول وما فوق ويكون الضابط من السلك التابع له المتقاضي (جيش، قوى أمن داخلي، أمن عام). ويشترك كل من وزيري العدل والدفاع في توقيع مرسوم التشكيلات والمناقلات.

تختص المحاكم العسكرية للفصل في الجرائم التي يرتكبها عسكريون أو من هم في حكمهم من رجال قوى أمن داخلي وأمن عام ومدنيين موظفين تابعين لهذه الأجهزة. كما يحال على

(٢٨) النقيب، أصول المحاكمات الجزائية، ص ٢٢٣.

المحاكم العسكرية الأسرى ورجال الجيوش الأجنبية والموظفون المدنيون لدى وزارة الدفاع الوطني وكل فاعل أصلي أو شريك أو متدخل أو محرض في الجرائم التي يختص بها القضاء العسكري. وهذه الجرائم نص عليها قانون العقوبات العسكري: جرائم التملص من الواجبات العسكرية والتخلف عن الخدمة والفرار والجرائم المخلة بالشرف والواجب والخيانة والمؤامرة والتجسس والاتلاف والتدمير والتزوير والغش ...الخ، والجرائم المخلة بالانضباط والتجسس والصلات غير المشروعة بالعدو، وتلك المتعلقة بالأسلحة والذخائر، وتلك الواقعة على أشخاص قوى الأمن، والتي تمس مصلحة الجيش وقوى الأمن وجرائم الارهاب، ومخالفة أحكام خدمة العلم. والجرائم الواقعة على مراكز قوى الأمن. إلاّ أن صلاحية المحاكم العسكرية تنحصر بموجب القانون (المادة ٢٥ من ق. ع.ع. ٦٨/٤٤) بدعوى الحق العام دون الحق الشخصي. والمحاكم العسكرية محاكم استثنائية، ان لجهة تأليفها أو لجهة اختصاصها، للنظر في جرائم ينص عليها قانون العقوبات العام. ونحن ندعو إلى حصر اختصاص المحاكم العسكرية بالجرائم العسكرية الصرف.

المحكمة الأمنية الخاصة

أنشئت بالقانون رقم ٧٨/٢ تاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٨ في إثر الصدامات الدامية بين قطاعات من الجيش اللبناني وبين قوات الردع العربية، وتم انهاء مهامها بالمرسوم رقم ٦٠٣ تاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٨٣. وهي تؤلف من ضباط في الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وصلاحياتها محصورة بمصالح وسلامة قوات الردع العربية والجنايات والجنح الواقعة على أفرادها في لبنان.

٤ ـ محاكم الأحداث

ينظم هذه المحاكم قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقد تعدل بالمرسوم رقم ١١٩ تاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وهي محاكم خاصة واستثنائية نظراً إلى فئة المتقاضين أمامها وهي تؤكد أهمية تدابير الرعاية والاحتراز والحماية للقاصرين أكثر مما هي عقابية بالمعنى الواسع للجزاء.

ويحاكم الأحداث المنحرفون أمام هذه المحاكم التي تؤلف من قاض منفرد في حال المخالفات والجنح ومن الغرفة المدنية الابتدائية في حال الجنايات. وقد تردد القانون في هذا التأليف للمحكمة واستقر على هيئة المحكمة البدائية كضمانة للتقاضي بدلاً من القاضي المنفرد في الجنايات.

تختص هذه المحاكم في النظر والفصل بكل جرم يرتكبه الحدث، أو بأوضاع التشرد والتسول والانحراف للأحداث، ولها صلاحية مطلقة وشاملة. والحدث هو الذي اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة وتصدر المحكمة حكمها بالدرجة الأخيرة إلاّ في الجنايات فتخضع لمراجعة محكمة التمييز في حالتي مخالفة القانون والخطأ في تفسيره. وتنظر محكمة الأحداث بالتعويضات الشخصية وتكون أحكامها قابلة للاستئناف أمام محكمة الاستئناف العادية.

وعلى المحكمة أن تعين للحدث محامياً عند محاكمته في الجناية ما لم يوكل ذووه محامياً. وتخضع المحاكمات أمامها للسرية ويمنع نشر التحقيقات والأحكام بداعي الحرص على الطابع الرعائي للمحكمة.

٥ ـ المحاكم المختصة للنظر في جرائم الاحتكار

نظم القانون محاكم خاصة للنظر في جرائم الاحتكار بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤٢/١٦٠. والغي هذا المرسوم بالمرسوم رقم ٧٣ تاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وجعل محاكم الاستئناف في المحافظات نفسها محاكم مختصة للنظر بجرائم الاحتكار. وأدخل في اختصاص هذه المحاكم فرض العقوبات المذكورة في المرسوم رقم ٨٣/٧٣ وهي المخالفات المتعلقة بعدم التصريح عن العمل التجاري ومخالفة نسب الأرباح والأسعار والسلع وأجور الخدمات والفاتورة والاحتكار والمضاربة ... الخ. وتكون أحكامها غير قابلة للمراجعة إلا لتصحيح الخطأ المادي. وبتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٨ صدر القانون رقم ٨٨/٦٤ المتعلق بحماية البيئة ونص على تأليف مجلس أعلى للبيئة وشدد من عقوبة مخالفة قوانين البيئة وصولاً للاعدام. وأبقى عملياً جرائم البيئة من صلاحية القضاء الجزائي العادي، إلاّ إذا عدها مجلس الوزراء ماسة بأمن الدولة الداخلي والسلامة العامة للمجتمع ... الخ، فيمكنه أن يحيلها الى المجلس العدلي كما حصل أخيراً في موضوع النفايات السامة.

٦ ـ محاكم المطبوعات

نظم المشترع اللبناني أمور الصحافة بقانون المطبوعات تاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ معدلاً بالمرسوم ٧٧/١٠٤ وبالقانون ٩١/٨٩.

وتنظر محاكم المطبوعات بالجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات مهما كان نوعها. تعدل القانون بالقانون ٩٤/٣٣٠ وصدر القانون رقم ٩٤/٣٨٢ المتعلق بالبث التلفزيوني والاذاعي.

تتألف محكمة المطبوعات من الغرفة الأولى لمحكمة الاستئناف في كل محافظة وتنظر بالدرجة الأولى بجرائم المطبوعات وتخضع أحكامها للمراجعة أمام محكمة التمييز بوصفها مرجعاً استئنافياً.

تحال قضايا المطبوعات مباشرة من النيابة العامة أو بقرار من المحقق، وتلزم المطبوعة في مطلق الأحوال بالرد ونشر التصحيح أو التكذيب. للمحكمة أن تقرر نشر الحكم والتعويضات الشخصية وتعطيل المطبوعة. والغت المادة ١١ من القانون ٩٤/٣٣٠ الحبس من عقوبات بعض المواد. كما يمكن المدعي الشخصي أن يتقدم بشكواه مباشرة إلى محكمة المطبوعات. ومن الملاحظ أن المحاكم كانت تعتبر أن الحصانة النيابية لا تشمل المطبوعة إذا كان في حديث النائب ما يوجب الملاحقة (قرار ٥٥/٥١٧) في حين اتجه الاجتهاد الحديث، الى اعتبار حصانة النائب شاملة لما يصدر عنه في أثناء ممارسته عمله النيابي داخل المجلس وخارجه وبصرف النظر عن مكان وقوعها (قرار رقم ٧٣/٩ و٧٤/٩٧) ويستفيد الناشر من الحصانة

النيابيـة (قرار رقم ٤٣/٧٤). وعندما لا تجـوز ملاحقـة النائب يتعذر مـلاحقة الناشـر (قرار ١١٠/٧٤) (٢٩).

ويلاحظ أن المحاكم في لبنان لا تؤلف بالطريقة نفسهـا، وليس هناك أصول موحدة للتقاضي أمامها. فمـرّة تكون المحكمة قاضياً منفرداً وأخرى محكمة بداية ومـرّة تكون محكمة استئناف. ومرّة يمكن الطعن بالقرار استئنافاً وتمييزاً ومرّة يكون هناك اقفال لطرق المراجعة العادية وغير العادية.

إن الاضطراب في التنظيم القـضائي وفي التشـريع (القوانين المطبـقة وهي قوانين خـاصة) مصـدره هذا الاجتـزاء في التعـاطي مع التشـريع اللبناني وانعدام النـظرة الواحدة. فالـقانون يصدر وفقاً لميزان سياسي ولظروف سياسية، وليس هناك نظرة واحدة موحدة ترعى القوانين.

في النيابة العامة

تستقل الـنيابة العامة استـقلالاً كاملاً عن هيـئة الحكم. وهناك اختلاف في نظـرة الفقه إلى وظيفتها ودورها ووصف طبـيعتها. وسواء أكانت هذه النيابة منظمة تنفيـذية أم جهازاً تنفيذياً سيـاسياً، أم جـهازاً من أجهـزة السلطة القضـائية متـصلاً بحق الدولة في الادعـاء العام باسم المجتمع، فـهي تبقى عنصراً أساسيـاً من عناصر النظام القضائي. ويرى الفـقه أن سلطة النيابة العامـة في لبنان استنسابيـة في تحريك الدعـوى العامة. ومن دون التـوسع في هذا الموضوع تجب الملاحظة أن النيابة العامة تتخذ في لبنان أسماء عدة: نيابة عامة، نائب عام، مدّعٍ عام، محامٍ عام (معـاون مدّعٍ عام) مفوض حكومـة لدى المحكمة العسكرية، ونائب عـام لدى المحاكم المدنية والمذهبيـة. مع فوارق في صلاحيـة النيابة العامة حـين تكون فريقاً أصلياً أو حين تكون فـريقاً منظماً. وقد استحدث المرسوم الاشـتراعي رقم ٨٣/١٥٠ معدلاً بالمرسوم الإشتراعي رقم ٢٢ تاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥ نيابة عامة مـالية لدى النيابة العامة التمييزية وعـدد اختصاصها بالمرسوم رقم ١٩٣٧ تاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

وفي اختصاص النيابة العامة المالية يرد:

المخالفات المتـعلقة بالقوانين الضريبية والأمـيرية والبلدية والرسوم الجمركيـة ورسوم المخابرات السلكية والـرسوم العائدة للمـؤسسات العـامة والبلديات. والجـرائم المتعلقة بالـقوانين المصرفـية والمؤسسات المالية والبورصة ولا سيما قانـون النقد والتسليف. والجرائم المتعلقة بقوانين الشركات المسـاهمة وجـرائم الافـلاس اضراراً بالدائنين والجـرائم التي تنال من مكانـة الدولة المالية وجـرائم تزييف العملات والأسناد العامة والطوابع وأوراق التمغة واختلاس الأموال العمومية.

وما يعنينا هنا أن النيابة العامة (كسلطة ادعاء عام باسم المجتمع) هي الأخرى سائرة باتجاه مزيد من التـوزيع والتباين في القـوانين لجهة اخـتصاصهـا وعملها، وهذا يحـتاج إلى معـالجة مستقلة (٣٠).

(٢٩) سمير عالية، قضايا المطبوعات والصحافة ١٩٥٠ - ١٩٧٨ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٧).

(٣٠) حول موضوع النيابة العامة انظر: عبد الفتاح الصيفي، حق الدولة في العقاب (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧١).

المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء

استلهم الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ الدستور الفرنسي للجمهورية الثالثة والدستور البلجيكي (القرن التاسع عشر) والدستور الملكي المصري (١٩٢٣ ـ ١٩٢٦). ونص الدستور في المادة (٨٠) منه (معدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧) على أنه: «يتألف المجلس الأعلى من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب، وثمانية قضاة من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة بحسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار الأقدمية إذا تساوت درجاتهم. ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات، ويصدر قانون خاص يعين بموجبه أصول المحاكمات التي يجري عليها هذا المجلس».

وقد جاءت هذه المادة لتحدد أصول التعاطي مع التبعات والمسؤوليات المترتبة على ممارسة رئيس الجمهورية لسلطته كما ورد في المادة (٦٠) من الدستور (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧) والتي تنص: «لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلاّ عند خرقه الدستور أو في حالة الخيانة العظمى».

«أما التبعية فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه سبب هذه الجرائم أو لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلاّ من قبل النواب بموجب قرار يصدره مجلس النواب بغالبية ثلثي أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة (٨٠) ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاضٍ تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها».

أما الوزراء فقد نص الدستور في المادة (٧٠) على محاسبتهم أيضاً أمام المجلس الأعلى:

«لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو باخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلاّ بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس وسيصدر قانون خاص تحدد بموجبه شروط مسؤولية الوزراء الحقوقية».

ويبدو أن المقصود بمسؤولية الوزراء عن الاخلال بواجبات وظائفهم الواجبات العادية (غير جريمة الخيانة العظمى السياسية) وأن القانون سيحدد الجرائم والعقوبات بصورة محددة ولكن هذا القانون لم يصدر حتى الآن. أما النواب فقد منحهم الدستور حصانة في أثناء قيامهم بمهامهم النيابية ونص في المادة (٣٩) (معدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧):«لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته».

واتجه الاجتهاد اللبناني إلى اعتبار أفكار وآراء النائب مشمولة بهذه الحصانة داخل جلسات المجلس وقاعته وخارجه، كما شملت هذه الحصانة في بعض الاجتهادات الصحافة التي تنقل وقائع الجلسات العلنية[٣١]. إلاّ أن هذه الحصانة لا تشمل جرائم تحقير الغير طبعاً.

(٣١) سمير عالية، قضايا المطبوعات والصحافة ١٩٥٠ ـ ١٩٧١.

لم يؤلف المجلس الأعلى إلاّ بموجب القانون رقم ١٣/تاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠. إن سلطة الاتهام في هذا القانون منوطة بالمجلس النيابي بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وباستثناء جريمتي خرق الدستور والخيانة العظمى والاخلال بالموجبات المترتبة على رئيس الحكومة والوزير يكون المجلس الأعلى مقيداً بالقانون في وصف الجنايات والجنح في العقوبات التي يفرضها. ويحق للمجلس الأعلى أن يعدل الوصف القانوني في قرار الاتهام. ولا تقبل قرارات المجلس الأعلى الاستئناف ولا التمييز بل فقط تقبل إعادة المحاكمة وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية. ولا يقبل أمامه اتخاذ صفة الادعاء الشخصي، بل أمام المحاكم العادية.

في ضوء ما تقدم يتضح أن المجلس النيابي هو سيد نفسه في ما خص تحديد جريمتي الخيانة العظمى وخرق الدستور. والمجلس الأعلى هو قضاء سياسي يشبه القضاء الإداري، وقراراته تنشئ القاعدة القانونية، وبالتالي، إن المجلس الأعلى هو الذي يضع التكييف القانوني لهاتين الجريمتين.

أما الاخلال بالموجبات الوظيفية فيجب أن تخضع للقانون العام أي لقانون العقوبات. وبذلك يكون قانون أصول المحاكمة أمام المجلس الأعلى قد اعتبر أن قانون العقوبات العام هو القانون الواجب التطبيق المذكور في المادة (٧٠) من الدستور.

وهكذا لم يرد في قانون إنشاء المجلس الدستوري رقم ٢٥٠/٩٣ ما يتعلق بتفسير الدستور (كما ورد في اتفاق الطائف) كما ان المادة (١٩) من الدستور المعدلة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) لم تذكر تفسير الدستور. وبذلك يظل المجلس النيابي سيد نفسه لجهة تفسير الدستور، وهو بالتالي الجهة التي تحدد طبيعة وتعريف جريمة خرق الدستور.

وأخيراً إن المجلس الأعلى هو من فئة القضاء الاستثنائي بامتياز، محكمة خاصة وأصول محاكمة خاصة (اتهام وتحقيق وإصدار حكم) وإحالة على قانون عقوبات خاص وهيئة تقاضي درجة واحدة لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة ◇

وائـل خـيـر (*)

التنظيم القضائي والمحاكم الاستثنائية ودورها

تعقيب

ان اختيار موضوع جدي كالقضاء وتناوله بصورة جديّة من قبل باحثين ومعقبين جديّين، في جو من الحرية وتعدد الآراء وربما تضاربها، ولم لا، يقطع بأن الحقوق والحريات في لبنان، على انحسارها، لا تزال منيعة الجانب لن تقوى أبواب الجحيم عليها.

ليس من السهل التعقيب على بحث غزير المحتوى، حسن السبك، قاطع الشواهد، وهي شهادة مني خالصة. كان من الممكن ان ينتهي تعقيبي عند هذا الحد ما لم أرَ متسعاً لبعض إضافة تتناول تقويم المحاكم الاستثنائية إلى جانب الغرف من ملفات مؤسستنا لإظهار ثلمات لا يمكن السكوت عنها في لونين من المحاكم الاستثنائية: القضاء الأمني/ السياسي، وقضاء الأحوال الشخصية.

١ ـ تقويم المحاكم الاستثنائية

ما يؤخذ على نظامنا أن التخصص في المحاكم لا يصاحبه تخصص في من يدلي الأحكام، فما الجدوى من محاكم مختصة لا يرئسها قضاة مختصون

بتأثير من مفكري عصر الأنوار أطلقت الثورتان على ضفتي المحيط الأطلسي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر نموذجاً للمحاكم بات مع الوقت معتمداً في معظم دول العالم. وحسبي دليلاً أن مواد سبعاً من المواد الـ ٢٨، أي ربع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان ٢٩ و٣٠ منه هي مادتان إجرائيتان) نصت على حقوق تتعلق بالمحاكم والتقاضي والعقوبات مستمدة مباشرة من ذاك النموذج (المواد ٣ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١). أما سائر مجموعات الحقوق والحريات التي يتضمنها الاعلان، من حريات سياسية ودينية واجتماعية وحقوق اقتصادية، فلم تحشد أيٌّ منها عدداً مساوياً أو حتى قريباً من مجموعة الحقوق القضائية، الأمر الذي يثبت صدارة القضاء ومركزيته في بناء مجتمع حديث يقوم على الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

إلا أن تقدير المحاكم الاستثنائية والخاصة يختلف باختلاف الأنظمة القضائية. ففيما المبدأ القانوني اللاتيني يميل إلى اعتماد القضاء الاستثنائي كجزء بارز من الهيكلية القانونية، وإن لم يكن أساساً لها، نجد الأنظمة الأوروبية الجرمانية تأخذ فيه بحذر وبمقدار. أما النظام الانكلو

(*) محاضر في الاسلاميات والقانون الدولي في جامعة الكسليك، المدير التنفيذي لمؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني ـ بيروت.

سكسوني فيقوم على الاختصاص المكاني وقلما يعتمد الاختصاص الوظيفي في حين يخلو خلواً تاماً أو شبه تام من قضاء استثنائي أو خاص في الأحوال العادية غير الاستثنائية.

ان الحجة الأبرز التي يدلي بها القائلون بالتنظيم اللاتيني في الدعوة إلى القضاء الاستثنائي هي أن الطبيعة المعقدة والمركبة للمجتمع الصناعي وما بعد الصناعي تستدعي تنظيماً قضائياً يرقى إلى مستوى الحياة المعاصرة، ذلك أن نظاماً قضائياً أعد في الأصل لمواجهة حاجات بسيطة ورتيبة، لأعجز من أن يفي بالغرض. ثم إن تخصيص محاكم لكل لون يسهّل مهمة الفصل في الدعاوى واحقاق قسط من العدل أوفى.

أخَذَ المشترع اللبناني في المبدأ اللاتيني في اقرار المحاكم الاستثنائية يستوجب تخصصاً من قبل القضاة كي يكون التطبيق أمثل. لكن ما يؤخذ على نظامنا أن التخصص في المحاكم لا يصاحبه تخصص في من يدلي الأحكام، فما الجدوى من محاكم مختصّة لا يرئسها قضاة مختصون؟

ما زال القضاة في بعض الطوائف حتى اليوم يقومون بالفصل في النزاعات بين المتخاصمين واصدار الأحكام دون أي إعداد قانوني أو ثقافة قانونية. وفي كثير من الأحوال لا يحمل هؤلاء إجازة قانونية

ثم على مستوى الواقع قلما نجد دليلاً يقطع بأن الأنظمة القضائية التي تعتمد المحاكم الاستثنائية هي أنصف من الأنظمة الأخرى وأكثر احقاقاً للعدالة منها. على العكس، فإن ما يستوقفنا أن الأنظمة السلطوية شغوفة بالقضاء الاستثنائي إلى جانب أن الإقبال عليه «شديد» في أنظمة القضاء في العالم الثالث.

اكتفي بهذه الملاحظات العابرة لأصل إلى خلاصة تتمسك بها مؤسسة حقوق الانسان والحق الإنساني: **بحسب النظام الديمقراطي المحاكم العدلية العادية للفصل في جميع النزاعات دون الحاجة البتة إلى قضاء استثنائي وخاص.**

٢ ـ ما هو واقع قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الأمني / السياسي في لبنان؟

أ ـ قضاء الأحوال الشخصية

يتّسع وصف تقي الدين لقضاء الأحوال الشخصية لبعض الإضافة ذات الطابع الواقعي.

ليس في قضاء الأحوال الشخصية ما يحتّم انحداره إلى الحضيض الذي سقط فيه في لبنان. لا بل على العكس، يختزن هذا التنظيم القضائي الاستثنائي امتيازاً له على القضاء المدني العادي. فهو أولاً، الأقدم بين القوانين الذي قلما دخلت تعديلات بلغت صلبه؛ وهو ثانياً، معد أكثر من القضاء المدني العادي للعناية بجانب اجتماعي مهم يرافق نزاعات العائلة، وهو التفاته إلى ضرورة العمل الرعائي في الاصطلاح المسيحي والتحكيم في اصطلاح المسلمين. وهي أعمال لا تأتلف مع وصف القانون لطبيعة عمل القاضي وحصرها بالعلاقة بها ضمن إطار الدعوى. وأخيراً يمتاز القضاء المذهبي بسهولة إصلاحه. بحسب المرجع الديني الذي أسند إليه القانون تعيين هيئة المحكمة أن يحسن اختيار أعضائها ويتشدد في رقابته عليهم كي تستقيم أعمال المحاكم الشرعية والروحية.

لكن ما هو الوصف الحالي للقضاء المذهبي في لبنان؟

أخشى أن يكون هذا اللون من القضاء الاستثنائي الأكثر فساداً في لبنان. أما الفساد فيرد إلى العناصر التالية: ما زال القضاة في بعض الطوائف حتى اليوم يقومون بالفصل في النزاعات بين المتخاصمين واصدار الأحكام دون أي إعداد قانوني أو ثقافة قانونية. وفي كثير من الأحوال لا يحمل هؤلاء إجازة قانونية، ولم يمارسوا قبل رئاستهم المحكمة الدينية أي عمل قضائي، وفجأة يسند إليهم الفصل في نزاعات تتصف بطبيعتها بالدقة والخطورة، الأمر الذي يفسد الأحكام ويضعف عدالتها.

ثم إن فقدان الثقافة القانونية والاعداد القضائي يجعل هؤلاء في خشية دائمة في حضور المحامين الذي يضفي طرافة يشوبها أسى لكل من اتيح له حضور هذه المشاهد. ويؤدي بعض المحامين ممن اختص بدعاوى العائلة دوراً كبيراً في تشجيع الفساد الذي شاع عن هذه المحاكم، فهم أدوات إتمام الصفقات وتنفيذها.

غير أن السبب الرئيسي لفساد المحاكم المذهبية يعود إلى عدم نشر الأحكام التي تصدر عنها. عدم نشر الأحكام، وأسبابه لا تقنعنا، يتأتى عنه أمران خطيران: فهو من جهة يحول دون تطوير المعرفة القانونية لدى ذوي العلاقة من قضاة ومحامين. الثقافة القانونية لا تقوم فقط، ولا حتى أساساً، على معرفة القانون بقدر مرافقتها التطور الدائم في تفسيره وتطبيقه ويكون ذلك عن طريق نشر الأحكام والتعليق عليها في النشرات القضائية.

وعدم النشر، من جهة أخرى، يشجع الفساد، إذ بتراضي الفريقين وموافقة المحكمة يتم إصدار الحكم، ولا ضير من فساده وعدم تأسيسه على القانون إذا لم يعلم به إلا أصحاب العلاقة ذوي المصلحة في طمس عوراته. على أنه، في رأيي، لو ألزم نشر هذه الأحكام لحسن من دون شك أداء هذه المحاكم. أرى أن إصلاح المحاكم الدينية يبدأ بنشر الأحكام الصادرة عنها.

من المآخذ على المحاكم الدينية أيضاً أخذها في ناصية الرجل دون المرأة، ليس على مستوى القانون والاجراءات فقط، بل على مستوى استعداد القضاة النفسي أيضاً

من المآخذ على المحاكم الدينية أيضاً أخذها في ناصية الرجل دون المرأة، ليس على مستوى القانون والاجراءات فقط، بل على مستوى استعداد القضاة النفسي أيضاً. فهم يميلون غالباً، وبصورة عفوية، إلى اعتبار المرأة مذنبة حتى إثبات براءتها وبالمنطق نفسه يعتبرون الرجل بريئاً حتى اثبات مسؤوليته.

ينعكس هذا الموقف المعادي للمرأة على الجوانب المالية أيضاً من نفقة وتعويض. فالمبالغ التي حكم بها حتى فترة وجيزة كانت دون حد الإنصاف بمراحل وتلك التي تتضمن أرقاماً عالية تكون عادة بالتراضي الذي تشجعه المحكمة، إذ يثبت استعداد المحكوم عليه للبذل.

ب ـ القضاء الأمني/ السياسي

مرة أخرى لا أرى موجباً لأي إضافة إلى ما ورد في بحث تقي الدين لجهة وصف المحكمة العسكرية والمجلس العدلي. ساقتصر على إيراد ما يتضمنه تقرير مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني لعام ١٩٩٤ حول المحكمة العسكرية:

«... لكن ما يثير قلق مؤسستنا هو وضع النيابات العامة والمحكمة العسكرية خاصة. التطور الذي اثبتت الأيام سوءه كان قيام نظام قضائي مواز للقضاء العدلي يتلقى تعليماته من وزير الدفاع. ففي ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٦٨ صدر القانون رقم ٢٤/٦٨ القاضي بتشكيل المحكمة العسكرية. ومع الوقت ابتدأت صلاحية المحكمة العسكرية بالتوسّع بحيث بات من اختصاصها النظر في جميع القضايا التي يكون أحد أطراف الخصومة عسكرياً مهما كان دوره في الخصومة ثانوياً، كما توسعت المحكمة في تفسير الجرائم المخلة بالواجب والخيانة والمؤامرة والتجسس والاتلاف... والصلات غير المشروعة بالعدو. كان موقفنا وما زال ينادي بضرورة الغاء المحكمة العسكرية. لا نجد في النظام الديمقراطي ما يبرر قيام محاكم استثنائية، إذ من شأن النظام القضائي العادي فيه أن يحيط بجميع أحوال التقاضي. فكم بالحري وان المحكمة العسكرية تكاد تطغى على سائر المحاكم؟ تقرير للفدرالية الدولية لحقوق الانسان عن أوضاع لبنان عام ١٩٩٤ ينسب إلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية قوله: «في ٧ آذار ١٩٩٤ نظرت في ٣٥٠ ملفاً». وقدّر مفوض الحكومة، يضيف التقرير، ان المحكمة العسكرية قد نظرت طوال العام ١٩٩٣ بـ ١١٠٠٠ دعوى.

هذه أرقام مذهلة إذا اعتبرنا أن المحكمة العسكرية الدائمة مؤلفة من خمسة قضاة، أربعة منهم عسكريون. لا بد والحالة هذه من أن تكون أحكامها على قدر من السرعة تشكك في درجة انصافها. ثم إن العدد الضخم من الدعاوى الذي تنظر فيه المحكمة العسكرية يجعل القضاء اللبناني من حيث الواقع قضاءً عسكرياً، بسبب توسيع صلاحيات المحكمة وبتّها بدعاوى تفوق مجموع ما بتت به المحاكم العادية» ◇

إبراهيم طرابلسي (*)

قضاء الأحوال الشخصية: الواقع والتطوير

١ ـ المشكل: الاطار القانوني العام الذي يرعى عمل المحاكم المذهبية المسيحية في لبنان

ليس نظام الأحوال الشخصية في لبنان مجرد جزء من «النظام المدني»، بل هو اطار دستوري مميز، وذلك على عكس ما رسخ في أذهاننا ومن خلال ثقافتنا القانونية. فهذا النظام هو عبارة عن فئة دستورية تجد اطارها في نص المادة التاسعة من الدستور اللبناني حيث جاء: «حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

هذه المادة المهمة من الدستور درج المؤلفون في لبنان، وخصوصاً في مجال القانون الدستوري، على اعتبارها هامشية في إطار الشعار العام حول الطائفية، في حين هي تشمل الجزء الأساسي من النظام السياسي اللبناني. فكل التعديلات التي طرأت على الدستور لم تتناول هذه المادة التي لا يعود تاريخها إلى سنة ١٩٢٦ وحسب بل ترجع جذورها إلى الأنظمة الدستورية العثمانية، حيث كان يسمى نظام الملة. وقد كانت في هذا النظام نصوص تتشابه مع نص المادة التاسعة، وكانت وسيلة للتعامل مع الأقليات أمنت لها إدارة ذاتية حصرية شملت في الأنظمة الدستورية العثمانية الأحوال الشخصية وبعض قضايا التعليم والأمور القضائية. وقد تناول انطوان فتال موضوع نظام الملة بالتفصيل[1].

ليس نظام الأحوال الشخصية في لبنان مجرد جزء من «النظام المدني» بل هو إطار دستوري مميز، وذلك على عكس ما رسخ في أذهاننا ومن خلال ثقافتنا القانونية

كرست المادة التاسعة من الدستور انتماء اللبنانيين إلى عائلات روحية واعترفت لكل من هذه

(*) محام في الاستئناف، استاذ محاضر في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف ـ بيروت.

(١) Antoine Fattal, *Le statut légal des non musulmans en pays d'islam.*

العائلات بإدارة ذاتية وبحق التشريع والقضاء حصرياً في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية. وقد كفلت هذه المادة أيضاً الحريات الدينية وممارسة الشعائر.

ومن أهم التشريعات التي تضمنت تفويضاً للعائلات الروحية اللبنانية في حقلي التشريع والقضاء، القرار ٦٠ ل.ر. الصادر بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٣٦ في عهد المفوض السامي دي مارتيل. ويعد القرار المذكور من أهم القرارات والقوانين في سلسلة التشريعات العائدة للأحوال الشخصية في لبنان، من حيث اعترافه بالعائلات الروحية اللبنانية وجعلها تتمتع بالشخصية المعنوية وبحقها في التشريع والقضاء حصرياً، ومن ثم إقراره بإمكان وجود طوائف أخرى تابعة للقانون العادي تنظم شؤونها وتديرها بحرية.

أثار بعض أحكام القرار ٦٠ ل.ر. اعتراض الطوائف الاسلامية في حينه، فكان القرار ٥٣ ل.ر. الصادر سنة ١٩٣٩ الذي استثنى الطوائف المذكورة من الخضوع لأحكام القرار ٦٠ ل.ر.

ويعد قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ مكملاً للقرار ٦٠ ل.ر. بالنسبة إلى الطوائف المسيحية. وقد حدد القانون المذكور صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية، فأثار في حينه ضجة واعتراضات كثيرة لأنه كرس صلاحيات رجال الدين في ميدان التشريع والقضاء العائدة للأحوال الشخصية.

ان التفويض المعطى للمحاكم المذهبية في الحقل القضائي ليس مطلقاً بل يخضع لـ «رقابة مدنية» من حيث اتاحة المجال للمواطن المتضرر لمراجعة القضاء المدني إذا ما وجد نفسه متضرراً من الحكم المذهبي أو الشرعي

من مراجعة المحاضر الرسمية لجلسات مجلس النواب اللبناني، ومن خلال التدقيق في مضمون تقرير لجنة الادارة والعدل التي تولت دراسة المشروع المعد من قبل الحكومة اللبنانية والمتعلق بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والاسرائيلية، يتبين لنا أن واضعي المشروع استوحوا لتحديد صلاحيات هذه المراجع مما هو جارٍ لدى الطوائف الإسلامية. جاء في مقدمة تقرير لجنة الإدارة والعدل:

«في الساعة الحادية عشرة من نهار الأربعار الواقع في ٧ شباط/ فبراير سنة ١٩٥١ عقدت لجنة الادارة والعدل جلسة برئاسة الأستاذ وديع نعيم لدرس مشروع القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية وللطوائف الاسرائيلية، فاطلعت على المشروع المقدم من الحكومة وعلى التعديلات التي ادخلتها عليه اللجنة الفرعية.

إن هذا المشروع يعطي المحاكم المذهبية الصلاحيات التي يعطيها المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤١ الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المعدل بقانون ٤ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٦ للمحاكم الشرعية السنية والجعفرية فيما يتعلق بالزواج وصحته وفسخه وبالبنوة وشرعية الأولاد والتبني وفرض النفقة والوصاية على القاصر وما إلى ذلك من الأمور الداخلة في نطاق الأحوال الشخصية».

عادت المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ لتكلف الطوائف المعنية تقديم النصوص التشريعية العائدة لأحوالها الشخصية. ونص هذه المادة يتشابه مع نص المادة الرابعة من القرار ٦٠ ل.ر. الذي الزم في حينه الطوائف المعترف بها تقديم نصوصها التشريعية. ومن المفيد سرد مضمون المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان/ ابريل نظراً إلى أهميته:

«المادة ٣٣ ـ على الطوائف التي يشملها هذا القانون أن تقدم للحكومة قانون أحوالها

الشخصية وقانون أصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية في مدة سنة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ للاعتراف بها خلال ستة أشهر، على أن تكون متوافقة مع المبادئ المختصة بالنظام العام والقوانين الأساسية للدولة والطوائف. ويتوقف تطبيق القانون الحاضر بشأن كل طائفة تتخلف أو تتأخر عن التقيد بأحكام هذه المادة».

قدم معظم الطوائف المسيحية مشاريع قوانين تتعلق بأحوالها الشخصية وبأصول المحاكمات المتبعة في محاكمها، لكن هذه المشاريع لم تصدق من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالتالي لم تنشر وفاقاً للأصول المتبعة في نشر القوانين، وهي لا تزال حتى اليوم ترتدي صفة مشاريع قوانين.

إزاء عدم تصديق مشاريع القوانين العائدة للطوائف المسيحية وجد القضاء اللبناني نفسه ملزماً التدخل. وقد حسمت الهيئة العامة لمحكمة التمييز اللبنانية الأمر واعتبرت، استناداً إلى قرارات عدة صادرة عنها، أهمها تلك الصادرة في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ و١٣ شباط/ فبراير ١٩٦٢، ان مشاريع الأنظمة تلك سارية المفعول بكل أحكامها ما دامت لا تخالف النظام العام اللبناني والقوانين الأساسية لـلدولة والطوائف، واعتبرت أن هذه القوانين ليست إلا تدويناً للعادات والأحكام التقليدية المعتمدة لدى الطوائف.

السؤال المطروح بإلحاح، الذي بقي دون جواب حتى اليوم، هو: لماذا لم تصدق هذه القوانين من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية ولم تنشر وفاقاً للأصول؟ على صعيد الواقع إن الطوائف المعنية بقانون ٢ نيسان/ ابريل قدمت النصوص التشريعية العائدة إليها وتولت لجنة من كبار القضاة مهمة دراسة هذه النصوص والتدقيق فيها، واتمت عملها وقدمت تقريرها منذ مدة طويلة. وعلى الرغم من ذلك لم تصدق هذه النصوص ولم تنشر. واستمرار ارتدائها صفة مشاريع قوانين يخلق تردداً ويطرح علامات استفهام كثيرة ويفتح الأبواب مشرعة أمام سائر التفسيرات والاجتهادات القانونية المختلفة. فالمطلوب إذاً إيجاد حل لهذا الوضع، والحل الوحيد يكمن في تصديق على هذه المشاريع بصورة نهائية ونشرها وفاقاً للأصول.

ان أنظمة الأحوال الشخصية والمحاكم المذهبية في لبنان ليست مؤسسات أو أنظمة جامدة بل هي قابلة للتطوير والتحديث أسوة بسائر الأنظمة والمؤسسات

الطوائف المشمولة في قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ ملزمة تقديم نصوص قوانين أحوالها الشخصية والتعديلات التي تطرأ عليها، وذلك استناداً إلى أحكام المادة ٣٣ من هذا القانون، بهدف المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، حتى لو لم يحصل هذا التصديق والنشر سابقاً. تقديم القوانين إلى المراجع المختصة واجب حتى لا يكون سبباً للطعن بها أو عدم الاعتراف بمضمونها. قدمت الكنيسة الكاثوليكية في لبنان إلى وزير العدل نسخة مترجمة عن مجموعة قوانين الكنائس الشرقية النافذة ابتداء من ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وفي رأينا انه يجب تقديمها إلى السلطة التشريعية حتى تعتبر واردة وفاقاً للأصول.

كذلك يقتضي تقديم القرارات الصادرة عن المجامع المقدسة إذا تناولت أموراً تشريعية من باب الوقاية واعطاء العلم، حتى لو بقيت في أدراج الدوائر المختصة كما هي الحال منذ صدور قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١.

وفي رأينا أن العائلات الروحية المسيحية فوضت صلاحيات مهمة في حقل التشريع

والقضـاء، ويطلق على هذا التفويض تسمية Délégation de pouvoirs.

وبما أن بحثنا يدور حول عمل القضـاء المذهبي المسيحي في لبنان سنتناول في هذه المداخلة تنظيم هذه المحاكم وعملها والصلاحيات المناطة بها وننهي بالحديث عن بعض التطلعات.

٢ ـ الواقع: تنظيم القضاء المذهبي المسيحي

بموازاة التفويض في حقل التـشريع كانت الادارة الذاتية في القضاء. فلكل طائفة مـحاكمها على اختـلاف درجاتهـا وأصول محـاكمات خـاصة بهـا، إلا تلك التي تحيل إلى قـوانين أخرى كأصول المحاكمات المدنية، فيما يعـد التنظيم القضائي لكل الطوائف الاسلامية جزءاً لا يتجزأ من تنظيمات الدولة القضائية بحسب منطوق القانون الصادر في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٢ والعائد إلى تنظيم القضـاء السني والجعفري في الجـمهورية اللبنانية والذي تعـد مادته الأولى ان هذا القضـاء هو جزء من تنظيمات الدولة القـضائية. ولا يكوِّن القـضاء الكنسي للطوائف المسيـحية حتى اليوم جزءاً من تنظيمات الدولة.

يجري تـأليف المحاكم المذهبـية للطوائف المسـيحيـة بموجب قرارات صـادرة عن السلطات والمرجعيات في كل طائفة التي تمارس رقابتها مـباشرة على هذه المحاكم وتعد بالتالي جزءاً من تنظيمات كل طائفة مسيحية في لبنان.

والمحاكم المذهبية على درجتين أو أكثر:

بدائية: مؤلفة من ثلاثة قـضاة يضاف إليها مـحام عن الوثائق وآخر عن العدل، فيـما يعود للطوائف الكاثوليكيـة، وفي كل أبرشـية يمارس الأسـقف مهـامه كـقاض منفـرد في القضـايا المحفـوظة له (إصدار قـرارات الوصاية على القاصـر ـ والتبني مـثلاً) إلى ما هنالـك من تدابير وقرارات تستوجب تدخل مطران الأبرشية بصفته القضائية.

استئنافية بطريركية بدرجتها الأولى والثانية: مؤلفة من ثلاثة قضاة أيضاً يضاف إليها دائماً محام عن العدل والوثائق (الطوائف الكاثوليكية).

وتعـد محكمـة الروتا ومركـزها الفاتيكان، المرجـع القضـائي الأعلى بالنسبـة إلى الطوائف الكاثوليكية، ويمكن اللجوء إليها بالدرجة الأخيرة أو ما قبل، لأسباب يقتضـي توافرها حتى تقبل الدعوى شكلاً، وهي قريبة إلى حد ما من تلك المعتمدة لقبول التمييز المدني شكلاً.

ـ لكل محكمة مـذهبية نظام داخلي يحدد سـبل سير العمل: مـواعيد انعقاد الجلسـات ومقر خاص بها، وقد شيدت الكنيسـة المارونية أخيراً مقراً لمحاكمها يعد نموذجاً يحتذى به.

وتستوفي المحـاكم المذهبية رسوماً على الدعاوى المرفـوعة أمامها، تحدد في جـميع درجات المحاكمة، عادة في بداية كل سنة قضائية، من المسؤول المباشر عن المحكمة، المطران المشرف على المحـاكم لدى الطوائف الـكاثوليكيـة أو المطران بوصـفـه رئيس مـحكمـة الأبرشـيـة للطوائف الاورثوذكسيـة، وتمنح المعونة القضـائية لفقراء الحـال لكي يصبح اللجوء إلى المحاكم المذهـبية متاحاً للجميع.

ـ تمارس هذه المحاكم صلاحياتها استناداً إلى التفويض المعطى لها والمحدد حصراً في قانون ٢ نيسـان/ ابـريل ١٩٥١، وفي كل مرة تتجاوز اخـتصاصـها يـكون قرارها أو حكمها مـعرضاً

للبطلان من خلال مراجعة يتقدم بها الفريق المتضرر أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز استناداً إلى أحكام المادتين ٩٥ و٧٣٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

لا يتدخل القضاء المدني في حيثيات القرار، أي في أساس النزاع، بل يدقق في ما إذا كان الحكم قد خالف النظام العام أو مس بحقوق الدفاع أو تجاوز القاضي الصلاحية المحفوظة له استناداً إلى أحكام قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١.

من هنا نرى أن التفويض المعطى للمحاكم المذهبية في الحقل القضائي ليس مطلقاً بل يخضع لـ «رقابة مدنية» من حيث اتاحة المجال للمواطن المتضرر لمراجعة القضاء المدني إذا ما وجد نفسه متضرراً من الحكم المذهبي أو الشرعي.

وما أوردناه لجهة إمكان مراجعة الهيئة العامة لمحكمة التمييز ينطبق أيضاً على الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الشرعية الإسلامية.

يلجأ المواطن اللبناني إلى المحاكم المذهبية من أجل استصدار حكم أو قرار عائد لأحواله الشخصية: وصاية على قاصر، حكم بالنفقة، إعلان الهجر، بطلان أو فسخ زواج.

أهمية هذه المحاكم تتمحور حول كونها تبت النزاعات التي لها تأثير مباشر في حياة المواطن الخاصة.

٣ ـ الصعوبات والمشاكل التي تواجه العمل في المحاكم المذهبية

علمتني تجربتي أن المحاكم الروحية تعاني الكثير من الصعوبات والمشاكل أعدد أهمها:

ـ الافتقار إلى التنظيم المعتمد في المحاكم العدلية.

ـ عدم وجود قضاة متفرغين للعمل القضائي.

ـ ضآلة الرواتب التي يتقاضاها قضاة المحاكم المذهبية.

ـ عدم الإقبال على التخصص في القضاء الكنسي.

ـ الأفكار المسبقة الراسخة لدى البعض بأن القضاء الكنسي وجد للمماطلة وأن أصحاب الحق لا ينالون حقوقهم دائماً وان «الوساطات والرشوات» هي السائدة. وهذه الأفكار المغلوطة تحدث تشويشاً وبلبلة لدى المواطن. وهذا ناتج من جهل تركيبة هذه المحاكم وطريقة سير العمل فيها.

ـ الافتقار إلى محامين متخصصين فعلاً في الحق القانوني لتوجيه المواطن إلى حقوقه وتقديم الدعوى استناداً إلى الأصول الواجب اتباعها.

٤ ـ التطلعات: التطوير والتحديث

إن الانتقاد وإطلاق النظريات عمل سهل. لكن الأصعب هو إيجاد الحلول والمساعدة على تنفيذها.

في رأيي، ومن خلال تجربتي، أن المحاكم المذهبية في لبنان بحاجة إلى التطوير والتحديث وإدخال التعديلات والإصلاحات الجذرية، وهذه أمور ممكنة.

فالمحاكم الروحية لا تزال حتى اليوم مؤسسات مجهولة بالنسبة إلى كثير من اللبنانيين وهي

معتبرة بمثابة امتياز منح لرجال الدين من الصعب التنازل عنها أو التفريط بها.

فالمطلوب ليس التنازل عن حق أو امتياز، بل اعتبار المحاكم الروحية مؤسسات دينية وجدت لخدمة الإنسان ولحل مشاكله، والحل يبدأ بالتسليم بأن أنظمة الأحوال الشخصية والمحاكم المذهبية في لبنان ليست مؤسسات أو أنظمة جامدة بل هي قابلة للتطوير والتحديث أسوة بسائر الأنظمة والمؤسسات الأخرى. المطلوب عمل تطويري يخرج عن نطاق الأعمال الكلاسيكية التي ما برحت تجمد المفاهيم العامة العائدة للمجتمع وللسياسة في لبنان.

ولعل بداية الحل أطلت بإعداد مشروع تنظيم المحاكم الروحية الذي أعدته لجنة مؤلفة من رجال دين واختصاصيين في الحق القانوني وقضاة روحيين وعدليين. وكان لي شرف الاشتراك في هذه اللجنة وإعداد المشروع المذكور.

فبعد اجتماعات طويلة ودراسات مستفيضة انتهينا إلى وضع المشروع المسمى «تنظيم الأجهزة الادارية والقضائية للطوائف الكاثوليكية في لبنان». وأسمح لنفسي بإلقاء بعض الأضواء على هذا المشروع وسرد خطوطه العريضة.

جاء في الأسباب الموجبة لهذا المشروع:

لما كان «مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك في لبنان» يعنى بالإشراف على أنشطة الطوائف الكاثوليكية والسهر على مؤسساتها، ولا سيما في المجالات الخيرية والتربوية والاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخدمات، كما تشهد سجلات أعمالها، لا تقتصر على أبناء الطوائف التي تقوم بها بل تشمل جميع الفئات.

ولما كان البطاركة والأساقفة يقومون في ابرشياتهم بأنشطة في المجالات الخيرية والتربوية والاجتماعية، وبأعمال قانونية وقضائية في ما يتعلق بالأحوال الشخصية وفقاً للصلاحيات المعترف بها للسلطة الدينية في القوانين المرعية الإجراء ولا سيما في القرار ٦٠ ل.ر. تاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٣٦ وقانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ بالنسبة إلى عقد الزواج، ورعاية القاصرين، والتبني، والسلطة الوالدية، وتربية الأولاد، والوصاية، والنفقة للوالدين والأولاد، وإنشاء الأوقاف الخيرية، وإنشاء معاهد التربية والتعليم، والمدافن، وأهلية رجال الإكليروس والرهبان للإرث والتوريث، والحكم باعلان وفاتهم وسبل توزيع تركاتهم...

ولما كان بعض العلمانيين والكهنة والرهبان والراهبات متطوعين للقيام بالأعمال المذكورة، إلا أن التطور الحاصل بالنسبة إلى تزايد واتساع هذه الأنشطة يفرض وجود متفرغين.

ولما كان يوجد للطوائف الكاثوليكية قانون موحد للزواج وللأصول المتبعة أمام المحاكم.

ولما كان توحيد المحاكم الروحية للطوائف الكاثوليكية الست يساعد على تنسيق أعمالها والتعاون بين القيمين عليها لتحسين انتاجها وتطوير اجتهاداتها.

ولما كان لا بد من إدماج هذه الأجهزة الإدارية والقضائية في ملاك موظفي وقضاة الدولة، مساهمة منها في رعاية هذه الخدمة العامة التي تضطلع بها الطوائف الكاثوليكية، وانسجاماً مع واقع تشريعي يجب أن يشمل الطوائف كافة.

ـ لحظ المشروع مجلساً أعلى للقضاء الكاثوليكي يتألف من رئيس وستة أعضاء يعينهم

مجلس البطاركة والمطارنة في لبنان، وتكون للمجلس المذكور صلاحية النظر في سير الأعمال القضائية ومراقبة الموظفين التابعين للمحاكم المذهبية، ويقوم بمهام التفتيش قاض ينتدب من الملاك العدلي ينتمي إلى إحدى المذاهب الكاثوليكية.

يشترط في من يعين قاضياً مذهبياً:

١ ـ أن يكون لبنانياً منذ عشر سنوات على الأقل.

٢ ـ أن يكون منتمياً إلى الطوائف الكاثوليكية.

٣ ـ أن يكون مجازاً في الحقوق الكنسية أو المدنية.

يصار إلى اختيار القضاة المذهبيين من قبل مجلس القضاء الكاثوليكي الأعلى بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير العدل.

ـ أهمية هذا المشروع تكمن في تسليم السلطات الدينية الكاثوليكية بأن عملاً تطويرياً أصبح ملحاً وضرورياً على صعيد المحاكم الروحية. من هنا القبول بعد رفض وتردد باعتبار القضاء المذهبي للطوائف الكاثوليكية جزءاً من تنظيمات الدولة القضائية. واعتماد تنظيم مواز للتنظيم المعتمد في القضاء العدلي من حيث شروط التعيين في المحاكم وسلسلة الرتب والرواتب للقضاة وحفظ الحق بالترقية والتدرج.

ـ إن قبول هذا المشروع لا يزال يواجه بعض الصعوبات والتعقيدات، لكنه بالنتيجة يمثل حالة متقدمة على صعيد التفكير بوجوب القيام بعمل جذري لجهة اعتماد التنظيم في المحاكم المذهبية واللجوء إلى التحديث، ويجب عدم المغالاة في انتقاد أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان وطريقة عمل محاكمها لأن التنظيمات الموازية تواجه الكثير من الصعوبات وتفتقر بدورها إلى التحديث واعتماد أبسط الأساليب لخدمة المواطن 

سامية الشعار (*)

قضاء الأحوال الشخصية: الواقع والتطوير

تعقيب

تميزت ورقة ابراهيم طرابلسي بالايجاز والدقة، في موضوع صعب وشيق في آن. وننثني على تجنبه الغوص في متاهات المقابلة بين نظم مختلف الطوائف، على الرغم من أن الورقة تحمل عنوان «قضاء الأحوال الشخصية» ونرى أنه أصاب في طرحه هذا على النحو المذكور، لأنه من الصعوبة لأي كان عرض جميع نواحي الاختلاف في ما بين المحاكم الدينية والطائفية على الرغم من أن القانون الوضعي يعدها محاكم استثنائية تخضع أحكامها للانتظام العام من جهة وتقتصر صلاحياتها على رعايا أبناء طائفتها من جهة أخرى (المادة ٣١ من قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ والمادة ٦ من قانون ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٢ والمادة ٩ من قانون تنظيم القضاء المذهبي الدرزي تاريخ ٥ آذار/ مارس ١٩٦٠).

> إن الثابت في موضوع المحاكم الدينية هو الاختلاف والتباين الجذري في أطرها الادارية ومدى اندراجها في تسلسلات مؤسسات الدولة، سواء على الصعيد الاداري أم على الصعيد القضائي

إلا أن الثابت في موضوع هذه المحاكم هو الاختلاف والتباين الجذري في أطرها الإدارية ومدى اندراجها في تسلسلات مؤسسات الدولة، سواء على الصعيد الإداري أم على الصعيد القضائي. والملاحظ أنه لا يوجد لدى الطوائف الإسلامية أي نص مماثل لنص المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ الذي يولي الطوائف غير الاسلامية «حق التشريع في قضايا الأحوال الشخصية»، فالمبدأ المعتمد لدى الطوائف الإسلامية يحظر مثل هذا التدخل على الصعيد التشريعي، في حين يستفاد من المادة ٢٤٢ من قانون تنظيم المحاكم الشرعية للمذهبين السني والجعفري، ومن قانون ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨ العائد للأحوال الشخصية للمذهب الدرزي، بأن تشريعات هذه الطوائف يجري تعديلها بموجب قوانين تصدر عن المجلس النيابي، وتالياً فإن الطوائف الإسلامية لا تمارس على رعاياها أية سلطة تشريعية بمعزل عن المجلس النيابي، فضلاً عن كون المحاكم التشريعية، من الناحية الشكلية، هي منشأة ومنظمة بموجب قوانين صادرة عن المجلس النيابي، وهي تعد عملاً بأحكام القوانين المشار إليها آنفاً جزءاً من تنظيمات الدولة القضائية، بما يعني أن نفقات هذه المحاكم تقع على عاتق الموازنة العامة، وأن قضاتها والموظفين التابعين لها يخضعون لاجراءات مماثلة، وذلك الوضع لا يطرح

(*) استاذة مادة الأحوال الشخصية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية - بيروت.

أي إشكال، لأن الطائفة الإسلامية اعتادت منذ أيام الحكم العثماني - وحتى من قبل - أن ترى الأحكام التي ترعى شؤونها تصدر عن السلطة التشريعية في الدولة، وأكثر من ذلك، فقد كانت صلاحيات المحاكم الشرعية تشمل جميع المجالات التي تقلصت تدريجاً حتى اقتصرت في أواخر القرن التاسع عشر على مواد الأحوال الشخصية.

وإذا كانت الدولة اللبنانية تحتفظ في الوقت الحاضر، من الناحية القانونية، وعلى الأقل نظرياً، بحق اتخاذ المبادرة بتعديل أي قانون من قوانين الأحوال الشخصية للطوائف الاسلامية لكونها صادرة عن السلطة التشريعية اللبنانية، فإنها لا تملك هذا الحق - ولو نظرياً - بالنسبة إلى الطوائف غير الإسلامية استناداً إلى نص المادة التاسعة من الدستور اللبناني التي ضمنت للطوائف احترام أنظمة أحوالها الشخصية ومصالحها الدينية. وبالتالي فإن الحل بالنسبة إلى الطوائف غير الإسلامية يكمن في إلغاء هذه المادة أو تخلي الطوائف المسيحية طوعاً عن هذا الامتياز. على هذا الأساس يمكن اعتبار المشروع المقترح للحل الوارد في ورقة إبراهيم طرابلسي بعنوان «تنظيم الأجهزة الادارية والقضائية للطوائف الكاثوليكية في لبنان»، مدخلاً معقولاً يسهل التفاعل بين المؤسسات القضائية المسيحية من جهة وبين مؤسسات وتنظيمات الدولة القضائية من جهة أخرى، في حين أن هذه المشكلة غير مطروحة على مستوى الطوائف الإسلامية.

إن أي تشريع لا يمكن أن يوضع موضع التطبيق الفعلي إلا بتوافر شروط موضوعية محددة، منها ما يتعلق بالأوضاع التاريخية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجموعة البشرية المستهدفة

وقبل إبداء رأينا الشخصي في مسألة امكانات التطور والتحديث لمشكلة جمود التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية الإسلامية، وهي المشكلة الأساسية التي تشمل بعض مواد الأحوال الشخصية لدى الطوائف الإسلامية، يجدر بنا التوقف عند مسألة «تكريس النظام الطائفي» في لبنان. ولو سلمنا جدلاً أن جذوره مستمدة من «نظام الملة» الذي كان معتمداً في الأنظمة الدستورية العثمانية فإن التشريع اللبناني أقر هذا النظام بصورته الحالية أول مرة بموجب القرار التشريعي رقم ٦٠ تاريخ ٣٠ آذار/ مارس ١٩٣٦ المعدل في ما بعد ١٩٣٨ و١٩٣٩، بحيث يتضمن اعترافاً صريحاً باعتبار «الطائفة شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام مقراً لها بحق إدارة شؤونها وحق التشريع والقضاء في قضايا أحوال رعاياها الشخصية في حدود الدستور والقوانين المرعية الاجراء». ويمكن رد ذلك لاعتبارات تاريخية سياسية لم تعد خافية على أحد ولا علاقة لها بنظام «الملة العثماني» الذي كان قائماً منذ الفتوحات الإسلامية لاعتبارات تختلف تماماً عما كانت الظروف التي تلازمت وتزامنت مع وضع مندرجات القرار ٦٠ ورعت أحكامه.

أما بالنسبة إلى المسائل المطروحة على صعيد الأحوال الشخصية لدى الطوائف الإسلامية والصعوبات التي تثيرها على الصعيد التنظيمي فإن الحل المقترح لهذا الموضوع يندرج في الإصلاحات الإدارية المتوخاة لجميع مؤسسات الدولة وعلى جميع مستويات الادارة.

أما لناحية مضمون التشريع الإسلامي، وبخاصة بعض جوانب مواده التي تتعلق بمادة الأحوال الشخصية ومدى تطويره وتحديثه، فإنه يمكن رصد ثلاثة تيارات مختلفة تتجاذب الاقتراحات والحلول على هذا الصعيد.

ـ التيـار الأول، وهو التيار التـقليدي الذي يرى أن هذا التشـريع «مقدس» بوضعـه الحالي، وبالتالي فـهو تشريع نهائي لا يمكـن مسه أو إدخال أي تعـديل عليه، وأي إشكال حوله يعتـبر شذوذاً بالمجتمع وليس بالتشريع.

ـ التيار الثـاني، وهو الذي يرى أن هذا التشريع قابل للتطوير. اسـتناداً إلى بعض الأحاديث التي تفيد بالاجتهاد مع ما يتوافق مع الظروف والأزمان والمعطيات الواقعية... إلا أن الملاحظ في هذا التيار أنه يقـبل بمناقشة الجزئيات بمعـزل عن أية نظرية شـاملة ومتكاملة أو منهجـية فاعلة وواضحة.

ـ التيـار الثالث، وهو التـيار الذي يدعـو إلى الاستعـانة بقانون مـدني يتواكب مـرحلياً مع استمرار أحكام الشريعة على أمل الحلول مكانها تدريجاً.

ما هو موقفنا من التيارات الثلاثة التي سبقت الاشارة إليها؟

في رأينا أن أي تشـريع لا يمكـن أن يوضـع مـوضـع التطبـيق الفـعلي إلا بتـوافـر شـروط موضوعـية محددة، منهـا ما يتعلق بالأوضـاع التاريخية والاجـتماعيـة والثقافية والحـضارية للمجموعة البشـرية المستهدفة من هذا التشريع، ومنها ما يتناول الأوضاع المـعتقدية والعقائدية لهذه المجموعة.

ومن ثم، لا يمكن تطبيق تشـريعات مستـوردة أو معلبة من خارج تجـربة مجموعـة بشرية معينة. ما دام القـانون (أو التشريع) يوضـع في الأصل لتنظيم علاقات البشر في مـجتمع معين وعلى أرض مـعينة، ويقـتـضـي بالتالي أن يأتـي ملبيـاً حاجـات هذه المجموعة لا متناقضاً مع مصالحها وأهدافها ومعتقداتها.

لا يمكن تطبيق تشريعات مستوردة أو معلبة من خارج تجربة مجموعة بشرية معينة ما دام القانون يوضع في الأصل لتنظيم علاقات البشر في مجتمع معين وعلى أرض معينة

وما دام التشريع الاســلامي لا يمكن بأية صورة عزله عن المبادئ القرآنيـة الأساسـية مـهما اتخـذ الوضـع الفقـهي أو الاجتـهادي من منحى، فـإنه يمكن الجزم بأن أي تعـديل يتناول المبـادئ الأسـاسـية المذكورة، وتـالياً النصوص الإلـزامية الواردة في القـرآن، لا يمكن أن يجري تطبـيقه عـلى الطوائف الإسلاميـة في لبنان، التي توارثت هذه الأحكام جيلاً بعد جيل منذ أن قام الإسلام.

وبالتالي، كي لا يفهم هذا الطرح على أنه من قـبيل التعجيز أو أنه ينتـمي إلى الأفكار السلفية المتعصبة أو المتـحجرة، فإننا نوضـح، بأن النص القرآني اتى في كثيـر من المجالات مبادئ قابلة للتطوير في نواحـيـهـا التطبـيقـيـة، الأمر الذي يـفسح في المجـال لإدخـال المفـاهيم المتطورة والتفسيرات الملائمة للظرف والمكان.

وعليه، فلـيس ما يمنع، في نظرنا، أن يجـري العمل على إيجـاد هيئات مـتخصـصة بالفـقه والقانون الوضعي، من الطوائف الإسلاميـة، لمحاولة وضـع إطار واضـح وصريح لحدود التعديل في إطار المبـادئ ونصوصـها الثـابتـة، لتوضـيح مدى نقـاط الخـلاف أو التبـاين بين الأحكام الشرعية من جهة، وبين أحكام القانون الوضعي من جهة ثانية.

وفي مطلق الأحـوال، ومع تحفظنا لجـهة وضع تشـريع مدني مـواز ومواكب للـتشريـعات الإسلاميـة، ليس ما يمنع، وبصورة مرحليـة، من القيام بمحاولة من هذا القـبيل، بوضـع قانون

مـدني، يتناول حلولاً للإشكالات والصـعوبـات الناجمـة عن الأوضـاع المجتـمعـيـة في لبنان، وبصورة خاصـة لجهة مواد الأحوال الشـخصية. ومن السـابق لأوانه الحكم على النتائج التي يمكن أن تترتب على مثل هذه الوضعية المزدوجة، لأن التجـربة والممارسة ستحكمان حتماً على مثل هذه المحاولة، بحيث ستمسي الساحة التشريعـية في لبنان مسرحاً غنياً بالتجارب، يقتضي معه اختيار أوجه النجاح واستبعاد أوجه الفشل من خلال النتائج التي ستظهر في ما بعد ◇

ميشال خطار (*)

القضاء المدني ودوره في حماية الحقوق والحريات

ان البحث عن دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات، يرتّب علينا بداهة طرح السؤال التالي:

ما هو القضاء المدني؟

القضاء المدني هو، أولاً، مجموعة المحاكم التي تطبّق القانون المدني بوصفه مجموعة قواعد قانونية ترعى العلاقات المدنية بين المواطنين وتكون بمثابة وسيلة لاحقاق الحق ولارساء الحلول العادلة، كلّما نشأ نزاع حول حق من هذه الحقوق.

والقضاء المدني هو، ثانياً، مجموعة المحاكم التي، على اختلاف درجاتها واختصاصاتها، تصدر الأحكام التي - وإن لم تكن لها في الأصل القواعد القانونية وثباتها - يرتقي بعضها إلى مرتبة القاعدة المتممة والمكملة أو الحالّة محل القاعدة القانونية في حال غموضها أو عموميتها، وذلك عن طريق التفسير والتوسع اللذين يؤديان إلى إيجاد قواعد قانونية جديدة، ولا سيما إذا التزمتها المحكمة العليا فأسبغت عليها من الرسوخ والثبات ما يرفعها إلى مصاف القاعدة القانونية الثابتة.

وقد أجمع الفقهاء على الأخذ في هذه الوجهة، كلّما كان دور القاضي خلّاقاً في إيجاد القاعدة القانونية المناسبة بمواجهة نص غامض أو ناقص أو غائب، وبالتالي يتحول قراره من التفسير البحت ليرتقي إلى مستوى المبدأ العام والقاعدة القانونية العامة في النظام القانوني السائد بمختلف أبعادها، أي في بعدها الإنساني الذي ينظم علاقة الناس بعضهم ببعض لكونها وضعت في الأساس من أجلهم ولمصلحتهم. وفي إطار هذا البعد الإنساني للقاعدة القانونية يأتي دور القضاء كبيراً ومميّزاً كلّما اقتضت الضرورة تدخل القاضي للحدّ من موضوعية القاعدة المجردة المطلقة، آخذاً في الحسبان

في إطار البعد الإنساني للقاعدة القانونية يأتي دور القضاء للحد من موضوعية القاعدة المجردة المطلقة آخذاً في الحسبان ما يمكن تطبيقه من صراحة القاعدة واطلاقها على القضية المطروحة بين يديه ببعديها الواقعي والانساني

(*) نقيب المحامين سابقاً - بيروت

ما يمكن تطبيقه من صراحة القاعدة وإطلاقها على القضية المطروحة بين يديه ببعدها الواقعي والإنساني. ومن ثم ببعدها الاجتماعي، ما دامت القاعدة القانونية تهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية في نطاق اقليمي معيّن.

وهذا البعد الاجتماعي يعبّر عنه بالنظام العام وبالأخلاق العامة. وفي هذا الإطار يكتسب النظام العام القوة الإلزامية على الرغم من إرادة الأفراد للمحافظة على السلامة والأخلاق العامة.

وهذا النظام العام هو من أهم المبادئ القانونية العامة للحؤول دون حدوث أي خلل في البنية الاجتماعية لأي بيئة في أي زمان ومكان.

ودور القاضي هو دور مهم وجليل في أخذه البعد الاجتماعي للقاعدة القانونية في الحسبان، لأنه بذلك يؤمن حسن سير الوظيفة الاجتماعية للقاعدة القانونية، فتتأمن من جراء ذلك العدالة والرضى والبعد من العيب في علاقة الأفراد بعضهم ببعض وفي تعاقدهم بعضهم مع بعض. وأي خلل يحصل في هذا الصعيد يخلّف خللاً اجتماعياً ينسف قواعد العدالة.

ودور القاضي في تعاطيه مع القواعد القانونية لا يقتصر على هذين البعدين بل يشمل بعدها الثالث أيضاً، وهو البعد الاخلاقي.

وقد اكتسبت القاعدة القانونية بعدها الاخلاقي بفعل الأجيال التي تعاقبت على تطبيقها فاكسبتها من تقاليد الناس وأخلاقهم ومعتقداتهم وثقافاتهم ما جعل هذا البعد الأخلاقي جزءاً من حياتهم وطابعاً من طوابعهم.

وبتعبير أوضح وأكثر تبسيطاً، نقول إن العلاقات التي تتكون بين الأفراد المنتسبين إلى جماعة واحدة أو أكثر في تبادلاتهم المالية والالتزامية بشتى صورها وأشكالها، إنما تتكون ضمن أطر أخلاقية معيّنة يتعذر على المشترع لدى وضعه النصوص القانونية، تجاهلها أو عدم مراعاتها. ومن ثم يتعذر على القاضي تطبيقها بمنأى عن القواعد الأخلاقية التي أسست لها واتحدت بها منذ انطلاقتها الأولى.

بل نقول أكثر، إذ نؤكد أن القاعدة القانونية انطلقت من القاعدة الأخلاقية، التي أرست لها أسسها. وإلاّ، وفي حال تحول القاعدة القانونية، وبالأخص في تطبيقها، عن القاعدة الاخلاقية، إنما تتحول في الوقت نفسه إلى قاعدة جائرة ومتعسفة وتفقد بعدها الأخلاقي.

وهذا ما حدا بعض المؤلفين المستنيرين إلى القول: «العلاقة القانونية بين الأفراد ليست فقط علاقة بين ذمتين ماليتين، كما يعتقد البعض، يقتضي دوماً مراعاة التوازن بينهما بحيث لا تغتني ذمة على حساب أخرى أو لا ينقص من ذمة مالية دون سبب مشروع، بل إن العلاقة هي قبل كل شيء بين شخصين لا تشكل الذمة المالية بالنسبة إليهما إلا صفة ملازمة لشخصيهما وليست محوراً لعلاقتهما». ثم يضيف: «من هنا نرى آثار القاعدة الأخلاقية في القواعد التي ترعى المسؤولية المدنية التي قامت أصلاً على الخطأ، والخطأ مفهوم أخلاقي تحوّل إلى مفهوم قانوني. كما نرى علاماتها في القواعد التي ترعى تكوين العقود وتنفيذها والإلتزام بحسن النيّة في استعمال الحقوق الشخصية ووجوب عدم الاثراء على حساب الغير أو إغناء الذمة المالية دون سبب أو بفعل سبب غير مباح أو غير أخلاقي».

والسؤال الذي يطرح نفسه هو:

هل أن آثار البعد الأخلاقي الظاهرة في قرارات المحاكم التي تستخرج بداهة من منطق العدالة ومقومات التسامح، تعني بأي شكل وحال تغليب القاعدة الأخلاقية، أم أنها تعني إبقاء الصفة القانونية للقاعدة القانونية مهيمنة، بحيث يبقى الطابع الأخلاقي مستوجب الخضوع وبصورة حتمية لها؟

بالطبع، هذا هو الجواب السليم. لأن النظام القانوني يفرض احترام القاعدة القانونية بغضّ النظر عن أسباب هذين الإحترام والخضوع، وإلاّ بطلت الزامية الخضوع للقرار القضائي المؤسس على قاعدة قانونية محلاّة ببعد أخلاقي يبعث الاطمئنان إلى عدالة القضاء.

وهذه الأبعاد الثلاثة الإنسانية والإجتماعية والأخلاقية للقاعدة القانونية، ترفدها أبعاد أخرى، كالبعد المثالي والبعد السلوكي والبعد الاقتصادي، وهي أبعاد يلتزمها الأفراد في تكوين أوضاعهم المدنية وأنشطتهم المتعددة، ومنها ما هو آمر ومنها ما هو اختياري في كل ما لا يشمله الجزاء أو ما لا يمس الانتظام العام.

ونتيجة هذا التحديد للقاعدة القانونية ولتطبيقها من قبل القضاء المدني بأبعادها كافة، التي سبق عرضها وبسط أسبابها ومبرراتها، يتحصل أن القاعدة القانونية ينبغي ألاّ تغيب عن ذهن القضاء الذي يطبّقها، ويجعل منها أحياناً رديفاً أو متمماً ومكمّلاً وأحياناً بديلاً من قاعدة قانونية ثابتة، بحيث يصبح القضاء المدني بهذا المعنى أحد المراجع التي تستنبط القواعد التي، على الرغم من استنباطها لتطبّق على قضية معيّنة، تتحول في ما بعد، وبفعل تبنّي المشترع لمبادئها، إلى قاعدة قانونية ثابتة، وبالتالي تحوّل القضاء إلى مصدر من مصادر القانون الوضعي.

ان العلاقات التي تتكون بين الأفراد المنتسبين إلى جماعة واحدة أو أكثر من تبادلاتهم المالية والالتزامية بشتى صورها وأشكالها، إنما تتكون ضمن أطر أخلاقية معينة يتعذر على المشترع، لدى وضعه النصوص القانونية، تجاهلها أو عدم مراعاتها

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكلام على القضاء المدني ودوره في حماية الحقوق والحريات لا يستقيم ويكتمل إلا إذا تطرّقنا، ولو بسرعة وإيجاز، إلى القضاء الجزائي ودوره في حماية الحقوق والحريات من خلال الدعويين العامة والشخصية لارتباط الأولى بمصلحة المجتمع وسلامة أفراده ولارتباط الثانية بالحقوق والتعويضات الشخصية.

ولا نرى في القضاءين سوى وجهين لعملة واحدة.

حتى إن القضاء الجزائي هو الأقدم في الزمن. فالقوانين في البدء كانت جزائية لأن الجريمة ظاهرة قديمة. وهو القانون الأكثر التصاقاً بشخص الإنسان، والأكثر قرباً منه، لأنه يتناول طبيعته وشخصيته بصورة اضطرارية كي يتمكن من إعطاء الحلول المقنعة للجرم الذي بين يديه. وبالتالي فهو القانون الأكثر تأثراً بحياة المجتمع وتطوره. وقد وضع في الأساس، كما سبقت الاشارة، للمحافظة على النظام العام ولمعاقبة من يرتكب أفعالاً مخالفة للشرائع والأنظمة أو من يمتنع عن القيام بعمل يلتزمه أو يؤمر به.

والقضاء الجزائي بحكم تطبيقه للقانون الجزائي مرتبط عمله واختصاصه بفروع القوانين الأخرى، كالقانون العام من جهة، وفي طليعته القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون

الدولي العام، وبالقانون الخاص من جهة ثانية، كالقانون المدني والقانون التجاري وقانون الأحوال الشخصية، فضلاً عن علاقته بعلم الأخلاق والعلوم الإجتماعية.

وإن ما يجمع بين القانونين والقضاءين إنما هو الغاية الأساسية من وجودهما وتفصيلهما، وهي في الدرجة الأولى مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد، إضافة إلى أصول المحاكمة ومراحل الدعوى ونتائج الأحكام وسبل تنفيذها عند ابرامها وطرق المراجعة وقوة القضية المقضي بها.

والقضاءان المدني والجزائي هما مكمّلان بعضهما لبعض إلى حدّ أن القضاة في القضاءين المدني والجزائي في لبنان لا يفرّق بينهم فارق، إذ في إمكانهم ان ينظروا بهذه أو تلك من القضايا. وهذا ما يجد أمثلة حسية عليه في تكوين واختصاصات بعض الغرف المدنية أو الجزائية في بيروت وجبل لبنان.

إلاّ أنه لا يسعنا الاستطراد أكثر من ذلك في المقابلة بين القضاءين، لأن موضوعنا الرئيسي يتركّز على القضاء المدني ودوره في حماية الحقوق والحريات.

فإلى موضوعنا الأساسي نعود لنتطرّق إلى النقطة الثانية من البحث، وهي تسليط الضوء على أهمية الهيكلية التي أعطيت للمحاكم من حيث تقسيمها إلى درجات وطرق مراجعة: من عادية واستثنائية، وفلسفة هذا التقسيم من أجل حماية الحقوق والحريات بإعطائها الضمان الأكبر والأشمل في سبيل إحقاق الحق وإقامة العدالة.

إن حسن تطبيق القوانين يستدعي.. مواصفات... يجب أن تكون مجتمعة في القاضي واختصرها بثلاث: أخلاق وعلم وانتاجية

ومن المعروف والمسلّم به بداهة في الأنظمة الديمقراطية أن القضاء هو المرجع الأخير والأهم في حماية الحقوق والحريات. إذ إن كل عمل حكومي أو فردي ينال من هذه الحقوق أو تلك الحريات إنما يخضع حكماً وبالضرورة لمراقبة القضاء. لأن القضاء هو الساهر الأكبر على تطبيق القوانين والمبادئ القانونية المستخلصة من مجمل القواعد القانونية، ذلك أن دور المحاكم إنما هو إظهار هذه المبادئ القانونية في معرض حلّها للمسائل المعروضة أمامها.

ومعروف أن المحكمة العليا تجري رقابتها على احترام المبادئ والقواعد القانونية العامة من قبل المحاكم. وهذه الرقابة تستهدف تصحيح الخطأ في تفسير القانون أو تطبيقه أو تشويه مضمونه. كل ذلك من أجل أن تبقى القواعد القانونية هي القواعد الصالحة لرعاية موضوعات تهم الدولة والجماعة والأفراد.

وزيادة في الرقابة القضائية وتعزيزاً وتحصيناً لها، أنشئ، في إثر تطبيق الدستور الجديد المنبثق من اتفاق الطائف، المجلس الدستوري، الذي من وظائفه الأساسية تفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين وبت النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

وقد أدرج في متن البند الثامن من نص إنشاء المجلس الدستوري أن حق مراجعة هذا المجلس الدستوري محصور برئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، أو بعشرة نواب على الأقل، وبرؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً إذا كان الأمر يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

ومن ا لملاحظات التي سبقت حول تأليف المجلس الدستوري، بل في طليعة تلك الملاحظات، ما ركّز منها على ضرورة توسيع حلقة من لهم حق المراجعة بحيث تشمل مجلس القضاء الأعلى

ومجلس نقابة المحامين ومجلس القضايا في مجلس الشورى وهيئة ديوان المحاسبة.

هذا مع التنويه، وبصورة لا تقبل الجدل، بأهمية إنشاء هذا المجلس الذي يجسّد أعلى السلطات في مجال اختصاصه، لأن بإنشائه وبحسن ممارسته مهماته، يفتتح عهداً جديداً في النظام الديمقراطي اللبناني، مبنياً على ممارسته المبادئ الأساسية التي ينص عليها الدستور وشرعة حقوق الإنسان.

بقي أن نعرف ماذا يجب أن نعمل للقضاء، إذ كيف يجب أن يكون القضاء في لبنان كي يتمكن من حماية هذه الحقوق وتلك الحريات؟

إن الجواب عن هذا السؤال هو من الأهمية بمكان إلى درجة أنه في نظري يحكم على مدى دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات.

وبالفعل، قيل في زمن الرومان إن قيمة القوانين هي من قيمة الأشخاص الذين يطبّقونها:

Les lois valent ce que valent les personnes qui les mènent en exécution.

إن هذه القاعدة هي صحيحة وتصلح أساساً لتقويم كل قضاء، لأن القاضي هو الذي يعطي القانون قيمته وسيادته بحسن تطبيقه، في حين أن القانون، مهما تسامت نصوصه، فهي تبقى حروفاً جامدة لا تؤدّي غايات ما تضمنه إذا لم يحسن القاضي تطبيقها على القضايا المعروضة عليه.

وإن حسن تطبيق القوانين يستدعي من القاضي الجالس على قوس العدالة مواصفات، أقولها من دون تردد، يجب أن تكون مجتمعة في القاضي واختصرها بثلاث: أخلاق وعلم وانتاجية.

إن دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات يتوقف عند شخص القاضي الذي يُدعى إلى تطبيق القانون في سبيل المحافظة على القيم

فالأخلاق نفتش عنها في محيط القاضي ونشأته وتربيته وجوّه العائلي الذي ولد وترعرع فيه.

والعلم نطلبه منه في جميع مراحل عمله، بمعنى أن القاضي، وهو المجتهد في القانون، يجب أن يواكب تطور العلم من يوم إلى يوم لا أن يكتفي بما اكتسبه في أثناء التحصيل مضيفاً إليه بعض القراءات التي لا تطوّر إنساناً.

أما الانتاجية فهي في نظري نتيجة أكيدة للصفتين المذكورتين لأن القاضي العالم المتمتع بأخلاق عالية لا بدّ انه يجهد لإعطاء الإنتاج المطلوب منه.

إن هذا القاضي الذي وصفناه كيف السبيل إلى المحافظة عليه وتطعيم القضاء به كلّما استدعت الحاجة ذلك؟

إنني أجيب مستنداً إلى خبرتي، كمحام مارس المهنة ردحاً طويلاً من الزمن وكنقيب للمحامين استمر قرابة السنتين باتصال دائم مع المحامين ومع القضاء، أن العناصر الممتازة والمتفوقة علماً وأخلاقاً في القضاء هي متوافرة، لأنه في الواقع والحقيقة، وأقولها شهادة مجردة، إنه يوجد لدينا قضاة نحسد عليهم من أرقى دول العالم تقدّماً في التقاليد القضائية الدقيقة.

ولكي يستمر هؤلاء ونفوز بمثلهم عند الحاجة يجب أن يتوافر للقضاء، الذي هو واحدة من

السلطات الثلاث التي تحكم البلد، عنيت بها السلطة التنفيذية والسلطة الاشتراعية والسلطة القضائية، أولاً وآخراً:

الاستقلالية: إنه وإن كان استقلال القاضي مستمداً من النصوص القانونية، فلا يسهو عن بالنا أنه إنسان له ما لدى كل إنسان من مناعة وضعف في آن، وبالتالي، ولكي يقاوم هذا الضعف وتقوى تلك المناعة يجب أن يبتعد القاضي، كما يجب أن نبعده، من شتّى إغراءات هذه الدنيا. فحياة القاضي يجب أن تكون شبه رهبانية، لأن سلطة النطق بالحق التي أعطيت له وليس لسواه هي من وحي السماء.

والخلاصة هي أن دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات تتوقف عند شخص القاضي الذي يُدعى إلى تطبيق القانون في سبيل المحافظة على هذه القيم. لا شك في أن النصوص القانونية لها تأثيرها البالغ، ولكن هذا التأثير يزول حين يوكل إلى من ليس هو أهلاً لفهمها وتطبيقها.

وأختم بقول مأثور لكارل ماركس الذي دوّنه في مطلق مؤلفه المشهور **رأس المال** فقال: «أكبر رأسمال هو الإنسان» ◇

ندى نصّار شاوول (*)

القضاء المدني ودوره في حماية الحقوق والحريّات

تعقيب

بعدما أعطى خطّار في ورقته فكرة واضحة وشاملة عن ماهية القضاء المدني ودوره الاجتماعي والأخلاقي والإنساني وعن هيكلية تنظيمه وعن أهمية إنشاء المجلس الدستوري، وبعدما شدّد على ضرورة استقلالية القضاء لكي يقوم بمهمته كاملة، ساكتفي بمعالجة بعض المسائل التقنية، ذلك استكمالاً لموضوعنا وهو ملاحظة تمهيدية حول تعريف القضاء المدني وعنوانه «دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات».

يعرّف القضاء المدني في النظم القانونية الغربية، سلباً، بأنّه غير القضاء الإداري والقضاء الجزائي. فإذا كان القضاء الإداري ينظر في الدعاوى التي تُقام بين المواطنين والدولة أو بين الإدارات والدولة، وإذا كان القضاء الجزائي ينظر في الجرائم التي تُرتكب ويصدر أحكاماً بالعقوبات إذا اقتضى الأمر، فإن القضاء المدني، في هذه النظم، هو الذي يملك أن يقضي بين الناس في جميع ما تبقى من دعاوى. غير أن وضع لبنان يختلف، إذ إن الأحوال الشخصيّة هي من اختصاص المحاكم المذهبية، فلا ينظر القضاء المدني بالتالي مثلاً في مسائل الزواج ورعاية الأطفال والنفقة والطلاق التي تخضع لمحكمة الطائفة التي ينتمي إليها الفرد حكماً. وتكون بالتالي صلاحية القضاء المدني في لبنان أضيق كثيراً منها في فرنسا مثلاً. فمن الناحية السوسيولوجية نلاحظ أن المحاكم المدنية صالحة لحلّ المسائل المتعلقة بحياة الفرد العامة، وبعمله وسكنه، وبالعقود التي يعقدها والعلاقات الاقتصادية التي يقوم بها. أما حياته الخاصة وعلاقاته العاطفية والزوجية والعائلية فهي لا تزال من اختصاص المحاكم المذهبية ويغمرها بعض الغموض والسرية لتعدد المذاهب وعدم معرفة قواعدها إلاّ من بعض الاختصاصيين. بعد هذا التوضيح سأطرح على نحو موجز ثلاث مسائل على التوالي:

الانصاف هو العدالة التي تنشد أعلى مراتب العدل بحيث يقوم الحق على أساس المساواة واحترام حقوق الأفراد القانونية

١ ـ طبيعة الحقوق والحريات التي يقوم القضاء المدني بحمايتها: إن عبارة حقوق وحريّات أصبحت غامضة ومبتذلة وتعني كل شيء ولا شيء، أضف إلى ذلك أن الحقوق والحريات لا تعني الشيء نفسه.

(*) محامية في الاستئناف ومدرسة في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف ـ بيروت.

٢ ـ الطرق العـملية لتـأمين حـماية هذه الحـقوق والحـريات من قـبل القضـاء المدني تطرح موضوعات تتعلق بدور الإنصاف في الحكم، وابتكار مفاهيم جديدة من قبل القاضي حين يكون هناك نقص في النصّ أو غموض.

٣ ـ العوائق التي تعـرقل مهمة القـاضي في حماية الحـقوق والحريات وبعض الاقتـراحات لتعزيز هذا الدور.

١ ـ طبيعة الحقوق والحريات التي يحميها القضاء المدني

ونعني بالحريات، هنا، الحريات العامة (libertés publiques) التي تعود لكل إنسان بصرف النظر عن العرق والجنس واللون والمعـتقد والجنسية. منهـا حريّة المعتقـد وحريّة الرأي وحريّة التنقل وحريّة الزواج وحريّة طريقة العيش واختيار المهنة... إلخ. والحريّات العامة ليست حقوقاً بالمعنى الدقيق لهـذه الكلمة، لأنها عبارة عن رخـصة أو إمكانية (faculté) تقرّها القوانين للناس كافة في حين أن الحقوق هي موضوع اختصاص واستئثار.

أما الحقوق فـهي تشمل الحقوق المالية التي يُقَدّر مـوضوعها بمال (droits patrimoniaux) والحقـوق غيـر المالية التي لا يُقَدّر مـوضوعـها بمال (droits extra-patrimoniaux). ومن أهمّ الحقـوق المالية التي يحميـها القضـاء المدني حق الملكية، وهو حق عيني، والحـقوق الشـخصـية، أي حق الدائن بمطالبة المدين بقـيمة الديْن وإقامـة الحجـز لاستـيفاء حـقوقـه منه إذا اقتـضى الأمر، والحـقـوق المتـعلقـة بالـعـمل الذهني (droits intellectuels) في جانبها المالي ومنها حقوق المؤلف باستغلال النتاج المالي لمؤلّفه.

> **إن المشرّع مهما بلغ من نمو في التفكير ومن بعد نظر في الرؤية لا يمكن ان يتناول في بضع عبارات جميع الحالات والمشاكل التي تزخر بها مخيلة الانسان، ولا سيما أن حركة تطور المجتمع تسبق القوانين**

أما الحقـوق غير المالية فهي أيضـاً مبدئياً موضـوع حماية من قبل القضاء المدني، نذكر منها الحق في الاسم، والحق في السرية، وحق السمـعة والشرف، وحـقوق الإنسان في جسده. وهي وإن كانت مـعنوية، يمكن إذا انتهكت من قـبل أحد أن تكون مـوضوع دعوى مدنية وتُرتب على المسـؤول عن الانتهاك أعباءً مالية للتعويـض من الضـرر الحاصل. كما تجـدر الإشارة إلى أن بعض هذه الانتـهاكـات إذا كـان خطيراً يمكن أن يكون مـوضوع دعـوى جزائية أمام القضاء المختص.

٢ ـ الطرق العملية لتأمين حماية الحقوق والحريات من قبل القضاء المدني

قبـل أن ندخل في الموضوع تجـدر الإشارة إلى أنه في كل يوم يتـمتع المواطن بـحقوقـه في إدارة ذمته المالية وعـمله وعلاقاته وتعاقده مع الآخرين دون حاجـة إلى القضـاء. يكفي أن يكون القانون قد كرّس الحقوق الذاتية (les droits subjectifs) لكل فرد، (la loi est au commencement avertissement ou alliance, le jugement est à la fin rétribution ou grâce). ويغمر السكوت هذه العمليات لأنـها عادية ورتيبة ولا يصل الحق أمـام القاضي إلا في حالة المرض (le droit pathologique) أي حين يكون هناك خلاف حول الحق. ولا يمكن للقانون أن يستغني عن

الحكم كما يقول Cornu: "La loi ne peut se passer du jugement car elle serait déjà condammation. Entre la loi et le jugement s'intercale la liberté" أما الدعـوى فهي بمعناها الواسع طريقة يكرس بموجبها صاحب حق حقّـه عن طريق حكم قضائي. وبالتالي فإن الدعوى تهدف إلى ضـمان العدالة وهي طريق حق. لذلك كل حق مـزود مبدئيـاً بدعوى (tout droit est munie d'une action).

أما تأمين الحقوق والحريات أمام القضاء المدني فهو يتمّ بطرائق مختلفة نذكر منها:

أ - لا يُسمح للقضـاء بالتقاعس لعلّة فقـدان النص أو غموضه. عليـه إعطاء كل ذي حق حقه مهما كانت المهمة صعبة، وهذا الواجب وحده يؤمن للمواطن حيّزاً مهماً من الحماية.

ب - عند انتفـاء النص يعتمد القاضي المـبادئ العامة والإنصاف. الإنصــاف هو العدالة التي تنشد أعلى مراتب العدل بحيث يقوم الحق على أساس المساواة القانونية واحترام حقوق الأفراد مع الإشارة إلى صعوبات ومخاوف يثيـرها الإنصاف. القاضي ليس ملزماً بالقرارات الصادرة من قبل محاكم أخرى من قبله، فهو يدرس كل حالة على حدة ويعطيها الحلّ المناسب.

ج - إن المشرّع مهما بلغ من نمو في الـتفكير ومن بعد نظر في الرؤية لا يمكن أن يتناول في بضع عبارات جميع الحالات والمشاكل التي تزخر بهـا مخيّلة الإنسان، ولا سيّما أن حركة تطور المجتمع تسبق القوانين. وما دام القاضي ملزماً بإصدار حكمه فهو يذهب أبعد من النصّ ويكمله بمفاهيم جديدة لا تتعارض معه.

من الأمثلة عن ذلك نذكـر مسؤولية حـارس الجوامد التي طورها الاجتـهاد مع تطور المكننة والأضرار التي تنتج من اسـتعمـالها. فابتكر فكرة المسـؤولية دون خطأ (résponsabilité sans faute) وأيضاً مفهوم التعسـف في استعمال الحق (abus de droit) التي تُطبق كثيراً في مجال عقود العـمل مع فكرة الصرف الكيفي، حـيث يُفتح المجال أمام دفع تعـويضات إضافيـة خاصة ويتدخّل القاضي أحـياناً في العقد فيبطله إذا وجـد أن إرادة أحد المتعاقدين يشوبهـا أحد عيوب الرضى، ولم تكن بالـتالي إرادته حـرّة مـثل حـالات الإكـراه والغلط والغبن والخـداع. في هذه الحالات يحكم القاضي المدني بـالعطل والضرر في حال سوء النية، كـما يلاحق القاضـي المدني المدين الذي يُهرّب أمـواله في ما يُسـمّى الدعوى البوليـانية (action paulienne) فيـحافظ على أموال الدائن. ويستطيـع القاضـي المدني أن يتشدّد في الشروط الشكـلية حين يكون أحد أطراف العقد فـاقداً الأهلية أو قاصـراً، كما أنه يتشدّد في الـشروط الشكلية في الأعمال القـانونية التي تكون دون عوض كالهبة، وذلك لحماية إرادة الواهب.

٣ - العوائق التي تعرقل مهمة القاضي في حماية الحقوق والحريات وبعض الاقتراحات لتعزيز هذا الدور

لن أتناول موضـوع استقلال القـضاء لأنه سيكون بحث مـستقل في إطار هذا المحـور. فمن الناحية التقنية الصرف أهم العوائق التي تفقد المواطن حقوقه أو تؤخر حصوله عليها ضغط عدد الدعاوى على المحاكم، وخـصوصاً بعد الحرب في لبـنان واستعادة الدولة هيبـتها ودورها. هذه الظاهرة عملية، لكنّها تؤدي إلى تأخر دراماتيكي أحـياناً في إصدار الأحكام وبخاصة في قضايا

كالإيجارات حالياً، الأمر الذي يؤثر سلباً في المجـتمع والاقتصاد. ولا سبيل إلى حلّ هذه المسألة سوى زيادة عدد القضاة كما يتمّ الآن.

كما نرى أن لا مـانع من تقسيم القضـاء المدني نفسه إلى اختصـاصات: محكمة مصـرفية، محكمة للتأمين، محكمة تجارية، محكمة إيجارات... إلخ.

من خلال هذا نكون قـد وضعنا بعض الحلول العملـية البسيطة لجـهة تأمين حقـوق وحرية المواطنين من خلال القضاء المدني ◇

نواف سلام (*)

إستقلالية القضاء اللبناني بين النص والواقع

أدّى تعاظم الشكوى في البلاد من التشابك في عمل السلطات، والخلط بين العام والخاص وتفشي الفساد والافساد، ومن طريقة تعامل المسؤولين مع قضايا بخطورة موضوعي المخدرات والنفايات السامة، إلى تزايد الاهتمام في الأشهر الأخيرة بموقع القضاء في بنية الدولة وبمسألة استقلاليته وبالدور الذي يمكن ان يضطلع به في التصدي لهذه الحال.

والأرجح أن ما أظهره عدد من القضاة في الخارج، ولا سيّما في ايطاليا وفرنسا، إن من تصميم في التحقيق في ملفات الفساد أو من جرأة في معاقبة مرتكبيه من السياسيين، قد عزّز هذا التوجه في أوساط قسم كبير من الرأي العام اللبناني بعدما بات يشكك في مصداقية الكثير من رجال السياسة ومن أهل الحكم وفي جدّ ارادتهم لمواجهة هذه القضايا ومعالجة أسبابها.

إن أهم متطلبات اصلاح الحياة العامة في لبنان اليوم هو تعزيز القضاء ليصير سلطة فعلية موازية للسلطتين التشريعية والتنفيذية... من خلال توفير شروط استقلاله وحمايته من امكان التدخل في شؤونه

ومع قصور أجهزة الرقابة الادارية في وضعها الراهن عن القيام بمهامها كاملة (إن نتيجة نزع الحصانة عن أعضائها أو بسبب ضعف امكاناتها) إضافة إلى الثغرات الموجودة في قوانيننا المرعية الإجراء (بالنسبة إلى تحديد الموانع والضوابط الضرورية بين تولي المناصب العامة ومزاولة الأعمال الخاصة مثلاً) أو التقاعس عن وضع الآليات الضرورية لتطبيق الموجود منها (كتأليف الهيئات القضائية المنصوص عليها في القانونين المتعلقين بالتصاريح عن الثروة المطلوبة من الموظفين وكل القائمين بخدمة عامة وبالاثراء غير المشروع مثلاً)، اضحى القضاء هنا أيضاً كأنه مطالب بمهام لا تتعدى إمكاناته فحسب، بل تتجاوز وظيفته أساساً، وإن كان له دور أكيد في عملية بناء دولة القانون.

وأمام هذا الخلط في المفاهيم قد يفيد التذكير أولاً ببعض المبادئ العامة، بهدف التأكيد أنه وان كانت سيادة القانون لا تتحقق إلا عن طريق حسن سير القضاء، فإن مبدأ فصل السلطات لا يسمح للقضاء بإنشاء القواعد القانونية لتغطية قصور التشريعات الحالية في ضبط العلاقة بين الخدمة العامة والأعمال الخاصة، أو للحد من الصلاحيات الاستنسابية للادارة في عقد

(*) محامٍ في الاستئناف ـ بيروت.

الصفقات ومنح التلزيمات مثلاً، وهي كلها من أسباب الفساد والهدر التي لا جدال فيها. وعملاً بالمبدأ نفسه، لا يجوز كذلك أن يحل القضاء محل أجهزة الرقابة الإدارية من تفتيش مركزي ومجلس تأديبي عام، وإن كان دورها بات يحتاج إلى تفعيل أكيد. ولا يمكن القضاء أيضاً أن يقوم بدور المحاسبة السياسية للمسؤولين، وإن كانت أصول المحاسبة البرلمانية معطلة اليوم في العديد من أوجهها من جرّاء ما نشهده من تشابك بين صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو حتى إن كانت شروط المحاسبة الشعبية مشكوكاً في توافرها أصلاً، بسبب كل ما عرفته الانتخابات النيابية الأخيرة من شوائب.

وبمقتضى مبدأ فصل السلطات فإن عدم صلاحية السلطتين التشريعية والتنفيذية بالفصل في الدعاوى وعدم جواز امتناع السلطة التنفيذية عن تنفيذ الأحكام القضائية أو قيام السلطة التشريعية بإصدار قوانين تفسيرية (Lois interpretatives) بغية تقرير الحلول للنزاعات المعلقة أمام المحاكم، يقابله عدم جواز امتناع المحاكم عن تطبيق القانون أو اصدار احكامها في صيغة «الأنظمة» (règlements) أو «القرارات» الإدارية (Actes d'administration) [(١)].

وتأكيد حدود دور القضاء من ضمن نظرية فصل السلطات يجب ألاّ يعني أنه ليس لعمل القضاء أبعاد سياسية أكيدة. ففي توافر شروط حياد المحاكم المدنية تجسيد لمبدأ المساواة بين المواطنين، وفي وجود أصول للمحاكمات الجزائية حماية للحريات، كما أن في الرقابة القضائية على قرارات الإدارة ضماناً لعدم تجاوز المسؤولين فيها حد السلطة.

إن الدستور اللبناني لم يجعل من السلطة القضائية سلطة قائمة ومحصنة بضمانات دستورية مثل السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل إن السلطة التشريعية احتفظت لنفسها بحرية أكبر من تحديد شروط تولية القضاة وادارة شؤونهم

أما النتائج السياسية لحسن عمل القضاء فتتمثل بما لسيادة القانون وحماية الحريات وضمان الحقوق العامة والخاصة من تأثير مباشر في الاستقرار الاجتماعي والنشاط الاقتصادي في البلاد وفي مصداقية الدولة في الداخل كما في الخارج.

والواقع أن من أهم متطلبات اصلاح الحياة العامة في لبنان اليوم هو تعزيز القضاء ليصير سلطة فعلية موازية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك من خلال توفير شروط استقلاله وحمايته من امكان التدخل في شؤونه أو ممارسة الضغوط على أعضائه. فالخطر اليوم لا يكمن في ما يسقطه بعض فئات الرأي العام من رغبات على القضاء تتجاوز وظيفته ـ وان كانت رغبات مشروعة ـ ولا هو في إمكان جنوح القضاء إلى ما قد يتعدّى دوره، بل إن الخطر الأكبر يكمن في استمرار اختلال التوازن القائم بين القضاء وكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وما يعنيه ذلك من تأثير في نتائج عمله والثقة به.

فلجهة السلطة التشريعية، نرى أن الدستور، وإن نص في مادته العشرين على أن «السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصها» فإن ذلك أتى من ضمن الفصل الأول حول «الأحكام العامة» للباب المتعلق بالسلطات. فلا فصل يحدد قواعد عمل «السلطة

---

(١) Henry Solus et Roger Perrot, *Droit Judiciaire Privé*, Tome 1, nos 507 - 510.

القضائية» أو ينظم كيانها على غرار ما يخص به الدستور كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل إن هذه المادة الوحيدة المتعلقة بالقضاء في الدستور انما نصت على ترك كل هذه الأمور إلى القوانين العادية. وهذا يعني أن الدستور اللبناني لم يجعل من السلطة القضائية سلطة قائمة ومحصنة بضمانات دستورية مثل السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل ان السلطة التشريعية احتفظت لنفسها بحرية أكبر في تحديد شروط تولية القضاة وإدارة شؤونهم حين تركت ذلك للقانون العادي بدل النص على قواعده في الدستور.

صحيح أن الدستور ينص أيضاً، وفي المادة نفسها، على أن «القضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم»، لكن الصحيح أيضاً أن الفرق مهم بين استقلالية القاضي في أثناء قيامه بـ «وظيفته» وبين استقلالية القضاء كـ «سلطة». فإستقلالية القاضي في مجال اصدار أحكامه تعني أن أي مسؤول، مهما علا مركزه، لا يمكن أن يملي عليه قراره. فالقاضي يبقى في هذا المجال مستقلاً بينه وبين نفسه، الأمر الذي يمنحه حرية الإحتكام الى علمه والى ضميره، ولكن في غياب استقلال القضاء كسلطة ليس هنالك ما يحمي القاضي من رجال السياسة لو أرادوا معاقبته على ممارسته استقلاله ـ «الذاتي» طبعاً ـ وذلك عن طريق ما يعود للحكومة من صلاحية في اجراء التشكيلات القضائية.

الاختلال في السلطات على حساب السلطة القضائية هو الذي يسمح للمسؤولين السياسيين بالتدخل في شؤون القضاء وعمله

أما السلطة التنفيذية، فإن المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠/٨٣ المعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٢/٨٥ المتعلق بتنظيم القضاء العدلي، يعطيها في مادته الثانية صلاحية تعيين كامل أعضاء مجلس القضاء الأعلى. وهو المجلس المناطة به، بحسب المادة الخامسة من المرسوم نفسه، الصلاحيات التالية:

«أ ـ وضع مشروع المناقلات والإلحاقات والانتدابات القضائية الفردية أو الجماعية وعرضها على وزير العدل للموافقة عليه».

«ب ـ الموافقة على مشاريع وزير العدل باجراء المناقلات والالحاقات الفردية أو الجماعية والانتدابات القضائية ما لم يرد نص خلاف ذلك».

كما تنص المادة نفسها على انه:

«لا تصبح التشكيلات نافذة إلا بعد موافقة وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى سواء ورد المشروع من وزير العدل أو من المجلس».

غير أنه في حال الاختلاف في وجهات النظر بين وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى، فالحل الذي تضعه هذه المادة هو بأن:

«يعرض الأمر على مجلس الوزراء خلال مهلة شهر واحد على الأكثر للبت به. ويبت به مجلس الوزراء بعد الاستماع الى رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي يعرض وجهة نظر المجلس».

السلطة التنفيذية هي إذاً التي تعين مجلس القضاء الأعلى بكامل أعضائه، وفي حال الخلاف بينه وبين وزير العدل على التشكيلات، فيعود إليها بت الأمر. والقضاة العدليون، المتدرجون منهم كما الأصليون، والناجحون منهم في المباريات لدخول معهد الدروس القضائية كما المعفيون من اجرائها، والمتخرجون من المعهد المذكور كما الآتون من خارجه، يتطلب تعيينهم جميعاً

مرسوماً «يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى» (المواد ٦٤ و٦٨ و٧٧ من قانون القضاء العدلي).

ويظهر جلياً من كل ذلك أن التوازن بين السلطتين التنفيذية والقضائية مفقود، وان «الأرجحية» - بحسب تعبير القاضي طارق زيادة [٢] - في العلاقة بينهما هي لمصلحة الأولى. وربما لا يكون مبالغاً القول ان هذه الأولى (أي السلطة التنفيذية) تمارس «وصاية» على الثانية (أي السلطة القضائية).

والاختلال في السلطات على حساب السلطة القضائية هو الذي يسمح للمسؤولين السياسيين بالتدخل في شؤون القضاء وعمله، غير عابئين أمام مصالحهم بما يجب أن يتمتع به من استقلال. ولنا على ذلك شهادتان نادرتان:

الأولى: يقول الرئيس الأسبق سليمان فرنجية، في كتابه المفتوح إلى الرئيس شارل حلو، تاريخ ١٩٦٨/١١/٢٤:

«في بلد صغير كلبنان، حيث جرت العادة أن تقوم الحياة السياسية على خدمة الأفراد أكثر من تعلقها بالمؤسسات، كان الإعتقاد السائد أنه من الصعب إبقاء السلطة القضائية في معزل تام عن التدخل السياسي بمختلف وجوهه.

وأود أن اعترف، وفي الاعتراف بالخطأ فضيلة، بانني كرجل سياسة حاولت في مناسبة ماضية، كنت أنت شخصياً شاهداً عليها، أن يكون لي تدخل في مساعدة قاض عين لمنصب أعلى، وقَفَت في وجهه اعتبارات عدة منها كفاءته وحقه في الترقية» [٣].

الثانية: بعدما صرح الوزير وليد جنبلاط في ١٩٩٥/٣/١ أن «القاضي في النهاية، في لبنان، هو موظف عند السلطة السياسية» [٤] قال في حديث إذاعي بتاريخ ١٩٩٥/٧/١ إن القضاء يتعرض لضغوط سياسية، مضيفاً ما حرفيته: «أنا سياسي وأمارسها، والسياسي الذي يقول غير ذلك يكون كاذباً» [٥].

إن «رسالة القضاء» في تأمين سيادة القانون والحكم بالعدل بين الناس لا تتحقق عملياً إلا بالقدر الذي تكون عليه السلطة القضائية مستقلة

ويستنتج من كل ما تقدم أن «رسالة القضاء» في تأمين سيادة القانون والحكم بالعدل بين الناس لا تتحقق عملياً إلاّ بالقدر الذي تكون عليه السلطة القضائية مستقلة، فعلاً لا قولاً. والمطلوب أيضاً في لبنان اليوم هو أن يصبح القضاء سلطة من سلطات الدولة، لا أن يبقى وظيفة من وظائفها.

والمدخل الممكن إلى ذلك اليوم هو تطبيق ما نص عليه اتفاق الطائف لجهة انتخاب «عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي». وقيمة هذه الصيغة أنها لا تزال

(٢) طارق زيادة، «استقلال السلطة القضائية»، في: المؤسسة اللبنانية لسلم الأهلي الدائم، البناء الديمقراطي، الاشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب (بيروت: المؤسسة، ١٩٩٤)، ص ١٥٥.

(٣) راجع: الياس الديري، «سليمان فرنجية»، ملف النهار (١٩٧٠)، ص ٢٥.

(٤) النهار، ١٩٩٥/٣/٢.

(٥) النهار، ١٩٩٥/٧/٣.

تمثل موضع توافق بين اللبنانيين وإن لم تحدد فيها آليتها التنفيذية. وفي رأينا أن عدد القضاة المنتخبين يجب ان يمثل نصف أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وأن تقوم الحكومة بتعيين النصف الآخر بمن فيهم المدّعي العام لدى محكمة التمييز ورئيس هيئة التفتيش القضائي، وذلك تأميناً للتعاون المطلوب بين السلطتين القضائية والتنفيذية. أمّا انتخاب القضاة، فمن الأفضل أن يتم على أساس اختيار كل من محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز لممثليهم على حدى، تجنباً لإمكان حدوث استقطابات سياسية، حزبية أو طائفية، داخل الجسم القضائي، الأمر الذي قد يقود عند الاقتراع إلى تغليب هكذا اعتبارات على متطلبات العلم والنزاهة. وبديهي أن غاية تعزيز استقلالية القضاء لن تتحقق بمجرد إعادة تأليف مجلس القضاء الأعلى على هكذا نحو إن لم يتلازم ذلك مع العمل على حصر كل ما يتعلق بالتعيينات والتشكيلات بهذا المجلس دون سواه.

ما تقدم من إصلاح ممكن على صعيد تكوين مجلس القضاء الأعلى وصلاحياته يساهم دون شك في تحصين القضاة ضد امكانات الترغيب والترهيب، كما أنه يعزز من استقلالية القضاء.

إلا أنه يبقى أن تحويل القضاء اللبناني إلى سلطة على قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية يتطلب إنشاء مجلس موحد للسلطة القضائية تتمثل به كل الهيئات القضائية، من عدلية وإدارية ومالية، كما أنه يتطلب أن يجري النص في الدستور على الحصانات والصلاحيات العائدة لهذه السلطة أسوة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. فهذا هو الإصلاح المنشود، ومن دونه لا توازن بين السلطات، إذ إنه «لا يحد السلطة إلا السلطة» كما جاء في القول الشهير لمونتسكيو ◇

كميل زيادة (*)

إستقلاليّة القضاء اللبناني بين النصّ والواقع

تعقيب

من غير المقبول ان يستعمل القضاء والحديث عن استقلاله كمادة للجدل والسجال في المنتدى السياسي: فنحن من جهتنا، حريصون على عدم زج السلطة القضائية في عالم يجب أن تبقى بعيدة منه، إذ لا صحة للقول إن الاهتمام بالقضاء تنامى في ضوء سلبيات الحياة العامة اليوم وبعد الاطلاع على التجربتين الإيطالية والفرنسية في مجالات التحقيق مع بعض رجال السياسة.

فمن عاش في لبنان وشاطر اللبنانيين همومهم وأحلامهم يملك المقدرة للوقوف على حقيقة ما هو متأصل لدى هذا الشعب. فالقضاة الكبار هم تقليد في هذا البلد، كانوا في الماضي ونراهم اليوم في حرم المحاكم، لم يسألوا عن نص يحميهم ولم يفتشوا في الدستور عما إذا كان عدد الأسطر المخصص لهم يساوي الأسطر العائدة إلى السلطة التنفيذية أو إلى السلطة التشريعية. ولكأن الحصانة تكمن في حجم النصوص. ألا يعرف الزميل سلام قضاة، وهم كثر، يعيشون استقلالهم ويمارسونه كل يوم؟

الحل الموضوعي هو أن يكون في لبنان عدد محدد من الدوائر القضائية الكبيرة، قد تكون حدودها هي حدود المحافظات، فيعين فيها القضاة مداورة بوجه إلزامي وبمعدل جزء متساوٍ من سنوات الحياة الوظيفية

أما النفس الضعيفة فيمكن أن نجدها في شتى المجالات، في عالم السياسة كما في مجال الاقتصاد، في القطاع العام وخارجه، ولا يوجد دواء في دستور أو قانونٍ يعطي الشجاعة لمن يرتجف.

وفي هذا المجال، من لا يذكر مثل قضاة مجلس الشورى الفرنسي الذين لا يحميهم الدستور الفرنسي ولا يعترف بالحصانة، أفهل صغُر حجمهم وخافوا الحكومة حتى في أيام الجنرال ديغول؟

ومن يعتقد أن الحل الذي اقترحه سلام، أي انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى من القضاة، سيجعل القضاة يتعقبون السياسيين كما في إيطاليا وفرنسا؟ ألا توجد لدينا قواعد دستورية وتشريعية خاصة في هذه الموضوعات؟

(*) محام، وعضو في مجلس النواب اللبناني.

أنا لا أنكر امكان التفكير بنصوص تساعد على حماية الشرفاء وهم كثر، نقولها تكراراً والتكرار هنا فضيلة. إلا أننا لا نحتاج إليها في مرحلة دخول القضاء.

فالقضاة يعينون من خريجي معهد الدروس القضائية، أي من قضاة متدرجين دخلوا المعهد بمباراة وخرجوا منه بمباراة. ولا يحق لأحد أن يمنع تعيينهم، وذلك أياً كان تأليف مجلس القضاء الأعلى، طبعاً باستثناء التعيين من خارج المعهد، وهذا استثنائي.

الحاجة إلى الحماية وتأهيل المساواة بين الجميع تكون على مستوى التشكيلات. فعلى هذا المستوى الحل الموضوعي هو في أن يكون في لبنان عدد محدد من الدوائر القضائية الكبيرة، قد تكون حدودها هي حدود المحافظات، فيعين فيها القضاة مداورة بوجه الزامي وبمعدل جزء متساو من سنوات الحياة الوظيفية. إن هذه العدالة في توزيع المناصب تغني عن سائر الاقتراحات.

وأخيراً، إن ثمة قراراً يجب أن يتخذ على كل المستويات، ولا أقبل بأن يكون موضوع منة أو جدل، وهو يتعلق بالجزء المخصص للرواتب في ميزانية وزارة العدل، وأتوقف عند هذا الحد احتراماً لمناقبية القضاة ◇

أنطوان خير (*)

المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين

في إثر الاتفاق الذي جرى في الطائف سنة ١٩٨٩ على إنشاء مجلس دستوري يتولّى الرقابة على دستورية القوانين وتفسير الدستور والفصل في الطعون الانتخابية، كما ورد في ما سميّ «وثيقة الوفاق الوطني»، جاء القانون الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، الذي يعد تجسيداً لذلك الاتفاق، يعدّل المادة ١٩ من الدستور اللبناني منشئاً بالفعل مجلساً دستورياً مهمّته الرقابة على دستورية القوانين والنظر في الطعون الانتخابية بالنسبة الى انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وأعضاء هذا المجلس.

كما جاء في نص المادة نفسها ان من حق رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس الوزراء، أو عشرة نواب على الأقل، أن يراجعوا المجلس المذكور لإجراء رقابته على دستورية القوانين، إضافة إلى رؤساء الطوائف في ما خص القوانين التي تتعلق بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وحرية إقامة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

يمكن اعتبار الرقابة الدستورية أمام المجلس الدستوري اللبناني... رقابة بواسطة الدعوى تحتم بالتالي أن تكون القرارات الصادرة عنه ملزمة للجميع وذات آثار كاملة تجعل الإبطال الناشئ عنها إبطالاً شاملاً

وترك النص الدستوري للقانون أن ينظّم قواعد العمل الباقية لهذا المجلس، فلم يتحدث عن طريقة تأليفه ولا عن أصول المراجعة امامه، بما فيها المهل التي يمكن أن يراجع خلالها أو الطرائق التي يعتمدها مثلاً في المحاكمة وإصدار القرار.

وبالفعل دعا وزير العدل في حكومة الرئيس عمر كرامي خاتشيك بابيكيان لجنةً ألّفها برئاسته في نيسان/ابريل ١٩٩١ الى وضع مشروع القانون الذي أشارت إليه المادة ١٩، فانكبت تلك اللجنة على وضعه وعقدت لذلك اجتماعات متلاحقة دامت حتى شهر تموز/يوليو من تلك السنة أودعت بعدها وزير العدل نص المشروع المطلوب بناء على إلحاح من الحكومة نقله اليها بوجوب الفراغ من العمل في أسرع وقت ممكن.

إلاّ أن الحكومة لم ترسل المشروع المذكور إلى مجلس النواب إلاّ بعد أشهر عدة، حين دعا

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف وعضو المجلس الدستوري - بيروت.

رئيس المجلس لجنة من النواب الحقوقيين وبعض الاختصاصيين الى جلسة عَقدت بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ اجتماعاً يتيماً أرجئ إلى وقت لاحق لم يحدّد في ما بعد.

واستقالت حكومة عمر كرامي في أيار/مايو ١٩٩٢ كما نعلم، وتألفت حكومة جديدة برئاسة الرئيس الصلح صرفها هم اجراء الانتخابات، على ما يظهر، عن كل هم آخر، فلم تتعرض لمشروع قانون تنظيم المجلس الدستوري من قريب أو من بعيد.

وأقر المجلس النيابي في إثر ذلك قانوناً أنهى بموجبه ولايته بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وعدّل قانون الانتخاب لتجري على أساسه الانتخابات النيابية في صيف تلك السنة.

وجاء مجلس نيابي جديد وتألفت حكومة جديدة برئاسة رفيق الحريري في أواخر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. وكان من بواكير أعمالها أن استردّت من المجلس مشروع قانون تنظيم المجلس الدستوري فدعا وزير العدل الجديد بهيج طبّارة لجنة جديدة إلى إعادة صوغ المشروع، وهي كانت لجنة مختصرة ضمت إلى الوزير رئيس مجلس شورى الدولة وأحد رؤساء الغرف فيه (وهو كاتب هذه السطور) ورئيس معهد الدروس القضائية آنذاك.

هكذا يكون المجلس الدستوري... قد قرر الحدود التي لا يمكن لأية سلطة تجاوزها تحقيقاً لاستقلال القضاء، كما كرس حق الدفاع دستورياً، الأمر الذي يجعله يؤسس لنظرية متكاملة في المستقبل... حول الحقوق والحريات العامة

وطرحت تلك اللجنة على مجلس الوزراء مشروعاً جديداً ردّه هذا الأخير مبدياً ملاحظات أساسية عليه، طالباً الأخذ فيها عند صوغ مشروع بديل ما لبث أن وافق عليه في ربيع سنة ١٩٩٣ وأحاله على مجلس النواب، فانتهى به المطاف ليصدر قانوناً بتاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٤، بعد ادخال بعض التعديلات عليه في اللجان النيابية وفي الهيئة العامة.

وبعدما أصبح ذلك المشروع قانوناً ينص على طريقة تأليف المجلس وأصول المحاكمة لديه انتظر ليبدأ تنفيذ مواده نحو ستة أشهر حين دعا رئيس مجلس النواب الى جلسة نيابية تعقد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لانتخاب خمسة أعضاء في المجلس الدستوري نص القانون رقم ٢٥٠ تاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٣ على وجوب انتخابهم من قبل المجلس بالأكثرية المطلقة من عدد أعضائه. وقد تمّ ذلك بالفعل في تلك الجلسة التي انعقدت ظهر اليوم المشار إليه، وعمد مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين الى اختيار الأعضاء الخمسة الباقين تنفيذاً لنص القانون آنف الذكر مساء اليوم نفسه.

إلاّ أن المراسيم التي تجسّد الاختيار الذي تولاّه مجلس الوزراء لم تصدر إلاّ بتاريخ السابع من نيسان/ابريل ١٩٩٤، ودعي اعضاء المجلس الدستوري الى أداء القسم امام رئيس الجمهورية بتاريخ الرابع عشر منه، فحضروا وأدوا القسم المفروض، ما عدا واحداً منهم أقعده المرض فلم يتمكن من أداء قسمه إلاّ بعد نحو ثلاثة أشهر، وهو أكبر اعضاء المجلس سناً، امدّ الله بعمره، وهو الذي له بحسب القانون أن يدعو الأعضاء إلى انتخاب رئيس ونائب للرئيس.

وقد دعا كبير السن بالفعل أعضاء المجلس إلى انتخاب رئيس ونائب للرئيس بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو١٩٩٤ فتألف المجلس بالتالي رسمياً في هذا التاريخ.

هكذا تكون رحلة المجلس الدستوري قد استغرقت نحو أربع سنوات... الأمر الذي يصح

التوقف عنده ولو قليلاً لاستخلاص يعطي العبر دون الاغراق في سوء الظن الذي حمل بعضهم إلى القول إن انشاء هذا المجلس بعد مخاض عسير يدعو إلى الاعتقاد بان الحماسة في ايجاده لم تكن شديدة الإلحاح.

جاء القانون إذاً يؤلف المجلس من عشرة أعضاء متفرغين، يختار المجلس النيابي نصفهم ومجلس الوزراء نصفهم الآخر ويتولّون هم انتخاب رئيس لهم ونائب رئيس.

وحصر القانون اختيار الأعضاء بالحقوقيين، فاشترط أن يكون عضو المجلس الدستوري قاضياً أو محامياً أو أستاذاً في كليات الحقوق منذ مدة من الزمن لا تقل عن عشرين عاماً.

وجعل ولايتهم تمتد إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد ،على أن تجري القرعة بعد ثلاث سنوات من تعيين أعضاء الهيئة الأولى للمجلس، وذلك على نصفهم ليجدّد نصف الأعضاء آلياً بعد ذلك كل ثلاث سنوات.

اختصاصات المجلس الدستوري وطريقة تأليفه تجعله يشابه إلى حد بعيد نظيره الفرنسي من حيث اختيار الأعضاء من قبل السلطات السياسية (تعييناً هناك وانتخاباً هنا) ماعدا الرئيس الذي يعيّنه رئيس الجمهورية في فرنسا وينتخبه عندنا أعضاء المجلس بالأكثرية المطلقة.

كذلك يمكن اعتبار الرقابة الدستورية أمام المجلس الدستوري اللبناني، كما هي الحال في فرنسا، رقابة بواسطة الدعوى (Control paraction) تحتم بالتالي أن تكون القرارات الصادرة عنه ملزمة للجميع وذات آثار كاملة تجعل الإبطال الناشئ عنها إبطالاً شاملاً متمتعاً بقوة القضية المحكمة تجاه جميع المراجع الادارية والقضائية.

إن مجرد إنشاء المجلس الدستوري هو خطوة أكيدة على طريق ترسيخ دولة القانون وإكمال المراحل التي تؤدي إليها

وبالنسبة إلى المراجع التي من حقها ان تطلب اجراء الرقابة راعى المشترع اللبناني الحالة الراهنة للتشريع الفرنسي عقب تطوّرها بعد تعديل سنة ١٩٧٤، فقصر المراجعة على الرؤساء وعلى عدد من النواب، وأضاف رؤساء الطوائف في بعض الحالات، مراعياً الأوضاع الطائفية في لبنان على الرغم من كون التعديلات الصادرة بعد الطائف قد رمت إلى الغاء الطائفية السياسية.

أمّا بالنسبة إلى زمان المراجعة وتفادياً، لربما، لبعض الاشكالات التي عرفتها فرنسا بسبب حق رئيس الجمهورية في إصدار القانون حينما يريد، وفي اقفاله بالتالي مهلة المراجعة، فقد جعلت هذه المهلة عندنا خمسة عشر يوماً تلي نشر القانون في الجريدة الرسمية، الأمر الذي أثار أيضاً تحفظات قد يكون بعضها في محلّه.

فكيف يطعن رئيس الجمهورية مثلاً في قانون يكون قد أصدره هو وكأنه بذلك يعود عن توقيعه؟

أمّا بالنسبة الى مراحل المحاكمة واصدار القرار، فلقد حرص المشترع على أن تكون مختصرة لكي لا يطول اللغط حول الموضوع، وذلك أمر أكثر من طبيعي.

فلقد نصّ القانون رقم ٢٥٠، الذي أشرنا إليه، على أن يدعو رئيس المجلس الدستوري أعضاء المجلس فور تقديم المراجعة إلى جلسة ينظرون فيها بموضوع تعليق مفعول القانون قبل النظر في إبطاله، ويعيّن الرئيس بعدها مقرراً من بين الأعضاء عليه أن يضع تقريره خلال عشرة أيام من تبلّغه مهمته، على أن تبقى للمجلس مهلة خمسة عشر يوماً لاصدار قراره.

أمّا إذا انقضت تلك المهل ولم يصدر قرار من المجلس يُعد القانون المطعون فيه ساري المفعول.

وقد أثارت هذه الناحية الأخيرة أكثر من سؤال واستفهام، وفسّرها المفسرون تبعاً لحسن ظنّهم أو سوئه وهو حقهم على أي حال.

كذلك اوجب القانون ألاّ ينعقد المجلس بوجه قانوني إلاّ بحضور ثمانية من أعضائه العشرة، وألاّ تصدر القرارات إلاّ بأكثرية سبعة منهم على الأقل، وهو أمر يضيّق لربما سبل المراقبة في بعض الأحيان، وإن كان يتفادى بعض الإشكالات التي لا بدّ من حصولها في مجتمع تعددي مثل المجتمع الذي نعيش فيه.

ونصّ قانون تنظيم المجلس الدستوري كذلك على أن يضع هذا المجلس نظامه الداخلي ويحيله الى مجلس الوزراء للموافقة، على أن يصدر عن مجلس النواب بقانون.

وبالفعل، فلقد أودع المجلس الدستوري نظامه الداخلي مقام رئاسة مجلس الوزراء في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وهو ينتظر حتى الآن إقراره وإحالته إلى المجلس النيابي ليصدر بقانون.

لقائل أن يقول ان ذلك يدخل في تقليد التأخير الذي تعوّده المجلس الدستوري مذ بدأ الكلام عليه حتى انشئ وألّف واستأنف العمل.

إلاّ أنه قد يكون من المفيد لفت النظر إلى أن قانون تنظيم المجلس الدستوري لم ينص على نظام هذا المجلس الإداري والمالي بعد شطب إحدى المواد التي كانت تتحدث عن تعويضات الأعضاء في مرحلة من مراحل التشريع دون استبدالها بنص آخر، وهذا ما جعل أعضاء المجلس محرجين جداً عند وضعهم نظامهم الداخلي، فإن تطرقوا إلى هذه الناحية بدوا وكأنهم يستجدون تعويضاً وإذا لم يتطرقوا تعرضوا للعمل دون مقابل، بعد ما فرض عليهم التفرغ لعملهم ومنعوا من الترشّح لرئاسة الجمهورية وللنيابة، ومن تولّي الوزارة أو الوظيفة العامة طوال مدة ولايتهم وفي السنتين اللتين تليان انتهاء تلك الولاية.

وفي الواقع يحز في نفسي أن أصرّح، وأنا من أعضاء هذا المجلس، أني وزملائي بعد نحو سنتين من العمل لا نعرف ما هو التعويض الذي يمكن أن نتقاضاه، وأننا نعمل دون أن يكون لنا مكتب أو هاتف أو حاجب، كما أننا نكتفي بموظف واحد لمعاونتنا في الشؤون الإدارية والقضائية وهو غير متفرغ، ونتوسّل بعض المكاتب الخاصة لطبع القرارات واستنساخها وايداعها المراجع المختصة التي يفرض علينا القانون ابلاغها وتوزيعها على وسائل الاعلام عند الاقتضاء.

على الرغم من كل ذلك، واكتفاء بما ورد في القانون رقم ٢٥٠ تاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٣، بادر المجلس الدستوري الى العمل معتبراً ان النصوص الواردة في القانون المذكور تسمح له بذلك وتسمح بتقبُّل المراجعات واصدار القرارات بانتظار ما سيأتي في النظام الداخلي من تفصيل لمواد القانون المشار اليه.

وقد صدر عن المجلس حتى الآن قراران في الأساس مؤرخان في ٢٥ شباط/فبراير و١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وقرار واحد علّق فيه مفعول أحد القوانين المطعون فيها أمامه.

ومن غريب الصدف أن تكون كل هذه القرارات تتعلق بضمان حقوق القضاة والمتقاضين واعلان الحدود التي على السلطات التزامها حيال مبدأ استقلال السلطة القضائية.

في حين جاء القرار المتضمن تعليق مفعول أحد القوانين يضع حداً لموضوع جواز الانسحاب من المراجعة بعد تقديمها بالنسبة إلى الموقعين.

من المعلوم أن عشرة نواب على الأقل في إمكانهم مراجعة المجلس الدستوري استناداً إلى أحكام المادة ١٩ من الدستور. وعلى هذا الأساس تقدّم إثنا عشر نائباً بمراجعة الى المجلس بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، إلا أن ثلاثة منهم حاولوا الإنسحاب لاحقاً، وأن نائباً جديداً حاول الانضمام في ما بعد إلى زملائه النواب المراجعين في الأصل، الأمر الذي أحدث بلبلة في الموضوع حسمها المجلس الدستوري بالقرار رقم ١/٩٥ تاريخ ١١ شباط/فبراير١٩٩٥، ومن ثم أوضح الأمر بالقرار الأساسي اللاحق قائلاً:

«حيث إن أصحاب الحق في المراجعة أمام المجلس الدستوري المذكورين حصراً في المادة ١٩ من الدستور، عندما يستدعون إبطال أحد القوانين بسبب عدم دستوريته، يقومون بممارسة حق دستوري ممنوح لهم بصفتهم العامة.

وحيث انه ليس لمثل هذه المراجعة طبيعة الخصومة الشخصية.

وحيث إن هذه المداعاة الناشئة عن تكليف دستوري غير قابلة للرجوع عنها بعد تسجيلها القانوني لدى المجلس الدستوري».

الأمر الذي وضع حداً نهائياً لكل تردّد في الموضوع ووفّر لربما على النواب الذين سيراجعون في المستقبل عناء الإحراج والضغط لتبديل مواقف تكون منطلقة في الأصل من قناعاتهم.

إن مجرد إنشاء المجلس الدستوري هو خطوة أكيدة على طريق ترسيخ دولة القانون وإكمال المراحل التي تؤدي إليها

أمّا بالنسبة إلى استقلال السلطة القضائية ووجوب توفير الضمانات اللازمة للقضاة والمتقاضين، فقد جاء القرار رقم ٢/٩٥ تاريخ ٢٥ شباط/فبراير١٩٩٥ يقول:

«حيث إنه يستفاد من نص (المادة ٢٠ من الدستور) إن ثمة ضمانات يجب حفظها للقضاة والمتقاضين من أجل تأمين متطلبات استقلال القضاء وصون حقوق الدفاع.

وحيث إن الانتقاص من هذه الضمانات يؤدي إلى مخالفة المادة الدستورية التي نصّت صراحة على وجوب توافرها...

... وحيث إن القانون موضوع هذه المراجعة قد أعطى رئيس مجلس الوزراء منفرداً حق نقل رئيس المحكمة الشرعية الجعفرية العليا من مركزه أو وضعه بالتصرف دون موافقة مجلس القضاء الشرعي الأعلى خلافاً لاحكام الدستور ...

وحيث ان نصّ هذا القانون ينطوي على انتقاص من استقلال القضاء ومن الضمانات التي اعطاها الدستور في مادته العشرين للقضاة وللمتقاضين...

... وحيث ان القانون موضوع المراجعة يكون، والحالة هذه، قد خالف أحكام المادة ٢٠ من

الدستور والمبادئ الدستورية العامة المقرّرة بالنسبة الى استقلال القضاء وتوفير الضمانات للقضاة وللمتقاضين...».

الأمر الذي يعني أن المجلس الدستوري اعتبر ان الضمانات التي توفرها القوانين المتخذة تنفيذاً لأحكام المادة ٢٠ من الدستور (التي تقول في فقرتها الثانية: «أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعيّنها القانون») ... أن هذه الضمانات لا يمكن الانتقاص منها بأي حال وإلاّ تضمن القانون الذي ينص على مثل ذلك مخالفة دستورية تعرضه للإبطال.

وقد أكّد المجلس الدستوري موقفه هذا في قراره الأخير رقم ٣/٩٥ الصادر بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الذي جاء في إحدى حيثياته : «وحيث ان النظام الدستوري المقرّر للسلطة القضائية والمشار اليه في البند «هاء» من مقدمة الدستور يتكامل مع نص المادة ٢٠ من الدستور التي تدعو المشترع إلى سن التشريع الذي يحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة».

كما خلص القرار المذكور إلى إلغاء فقرة في المادة ٢ من القانون المطلوب إبطاله لإخلالها بحق الدفاع.

وهكذا يكون المجلس الدستوري، وهو لا يزال يخطو خطواته الأولى في هذا الميدان، قد قرّر الحدود التي لا يمكن لأية سلطة تجاوزها تحقيقاً لاستقلال القضاء، كما كرّس حق الدفاع دستورياً، الأمر الذي يجعله يؤسس لنظرية متكاملة في المستقبل، إن شاء الله، حول الحقوق والحريات العامة.

كما انه في تأكيده ما ورد في مقدمة الدستور، يمهّد لإعطاء هذه المقدمة قيمة قانونية موازية لقيمة النصوص الوضعية التي تكرسها مواد الدستور صراحة.

كذلك إشارته الى المبادئ العامة في قراره رقم ٢/٩٥ تاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥، تجعله ينظر الى تكريس نظرية مفادها أن مراقبة دستورية القوانين تتجاوز النصوص الوضعية إلى المبادئ العامة للحقوق، وان لم ينص عليها، كحق الدفاع مثلاً أو نظرية المساواة أمام القانون أو أمام الأعباء العامة أو غيرها ممّا حفل به اجتهاد القضاء الإداري في لبنان وفرنسا منذ زمن بعيد وتطور إلى مراحل متقدمة يشعر معها المواطنون الى أقصى حد بأنهم في دولة قانون.

وقد سبقنا في هذا المضمار المجلس الدستوري الفرنسي في قراره الشهير الصادر في ١٦ تموز/يوليو ١٩٧١، الذي كرّس مبدأً قانونياً عاماً هو مبدأ حرية تأليف الجمعيات وفتح الباب على مصراعيه لتطبيق أحكام مقدمة الدستور الفرنسي، التي تحيل إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩، وهو من النصوص التاريخية المعروفة المكرسة للحريات الشخصية على ما نعلم؛ وكذلك الى مقدمة الدستور الفرنسي للجمهورية الرابعة الصادر سنة ١٩٤٦، التي جاءت تكرّس الحريات العامة التي انبثقت من تطوّر المجتمع الصناعي وبروز الطبقات العمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين متحدثة، على سبيل المثال، عن المساواة بين الرجل والمرأة وعن حق الاضراب وعن الحقوق النقابية.

وإزاء المقدمة الطويلة التي أضيفت إلى الدستور اللبناني بعد تعديلات سنة ١٩٦٠ ينفتح المجال فسيحاً أمام المجلس الدستوري اللبناني، إذا أراد، للسير على طريق التطور الشجاع، محققاً احترام نصوص الدستور، وهو اضعف الايمان، وممهداً للعودة الى تلك المقدمة والى

نظرية يستنبطها من المبادئ العامة تؤمن صيانة الحقوق والحريات على أكمل وجه، إن شاء الله.

وبالنتيجة، ان مجرد إنشاء المجلس الدستوري هو خطوة أكيدة على طريق ترسيخ دولة القانون واكمال المراحل التي تؤدي اليها.

فبعدما كان الأمر مقتصراً في السابق على مراقبة الأعمال الادارية من قبل القضاء الإداري توخياً لإبطال ما يتنافى منها مع القوانين والمبادئ الحقوقية العامة، لم يعد القانون نفسه اليوم بمنأى عن الإبطال إذا ما جاء مجافياً لأحكام الدستور ولمقدمته وللمبادئ الدستورية العامة التي يتولّى المجلس الدستوري تحديدها.

طبعاً تبقى هنالك هنات وشوائب ...

فمن منتقدٍ لحصر حق المراجعة بالجهات التي نصّت عليها المادة ١٩.

إلى مريدٍ ان يؤلف المجلس الدستوري بطريقة مختلفة ...

إلى ناعٍ عليه تفرغّه ... (كما كان يسر إلي أحياناً المعقب الصديق بطرس حرب وهو أمر لا أقرّه عليه حفاظاً على استقلالية هذا المجلس ومكانته وحصانته).

إلى غير ذلك ... ◇

بطرس حرب (*)

المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين

تعقيب

تُختصر ورقه خير بعناوين عدة أهمها:

- عرض تاريخي لمرحلة إنشاء المجلس الدستوري .
- عرض لوضع المجلس الدستوري.
- عرض لاختصاصاته وحتى المراجعة أمامه ومفاعيل التوازن الصادرة عنه.
- غمز لطيف حول سبل تعاطي السلطة السياسية معه لجهة نظامه الداخلي وتعويضات أعضائه.
- عرض للقرارين اللذين اصدرهما المجلس الدستوري في ممارسة صلاحياته.
- طرح لبعض الاشكاليات حول دور المجلس وصلاحياته .

قد يكون إنشاء المجلس الدستوري الخطوة الأولى الجدية على طريق بناء دولة القانون والمؤسسات وضمان الحريات العامة والمبادئ الديمقراطية

وبذلك تكون هذه الورقة القيّمة قد حققت الهدف العام المطلوب، وذلك من منظار الكاتب ومن موقعه الاكاديمي عضواً فاعلاً في المجلس الدستوري.

إن هذا الالتزام شبه الطوباوي يدفعني إلى تعقيب تكميلي لورقة خير الذي قصد طرح حل الاشكالات المواكبة لانشاء المجلس الدستوري والنتائج المترتبة على ذلك.

قد يكون انشاء المجلس الدستوري الخطوة الأولى الجدية على طريق بناء دولة القانون والمؤسسات وضمان الحريات العامة والمبادئ الديمقراطية التي ترعى نظامنا السياسي .

فالمجلس الدستوري يكوّن في نظري الرقيب الساهر على احترام الدستور اللبناني والمبادئ القانونية التي يستند إليها، وهو القادر بالتالي، إذا أطلقت صلاحياته، على حماية الدستور من عبث أي سلطة به.

ومن أجل ذلك أرى في المادة التاسعة عشرة اهم تعديل طرأ على الدستور اللبناني.

(*) محام، وعضو في البرلمان اللبناني.

فالدستور هو القانون الأساسي للدولة وهو رأس الهرم في الانتظام الحقوقي ويمثل مصدر شرعية كل السلطات والمؤسسات وما يصدر عنها من أعمال وقرارات. وبسبب ذلك، وبغية صيانة البنيان، يكون للدستور صفة الالزام للهيئات الحاكمة ونشاطها القانوني، وتكون هذه الهيئات خاضعة لاحكامه في ممارسة صلاحياتها. فالسلطة التي لا تخضع لاحكام الدستور تهدم السند القانوني لوجودها وأساس شرعية تصرفاتها. ومن هنا سيادة مبدأ وجوب اتفاق القوانين العادية مع أحكام الدستور تحت طائلة اعتبار القانون المخالف غير دستوري وغير ممكن التطبيق.

لقد توجه الفقه الدستوري منذ زمن نحو وجوب اخضاع القوانين لرقابة تضمن عدم تناقضه مع الدساتير التي تصدر في ظلها، إلاّ أن أنواع هذه الرقابة وأشكالها تعدّدت. فمن الرقابة المبدئية التي تلتزمها السلطة في عدم مخالفة الدستور والتي ثبت عدم فاعليتها بسبب انحيازها للسلطة، الى الرقابة السياسية التي تجري عبر إنشاء هيئة سياسية بتكوينها ذات صلاحيات قضائية مستقلة عن الجسم القضائي، وهو ما يشبه المجلس الدستوري الفرنسي المنشأ عام ١٩٥٨ والمستوحى منه المجلس الدستوري اللبناني، الى الرقابة القضائية اما بواسطة الدعوى الأصلية التي يتقدم بها أي مواطن له مصلحة ببطلان قانون لمخالفته الدستور، وهو النظام المعتمد في المانيا وايطاليا، أو بواسطة الدفع حيث تنحصر إثارة عدم دستورية قانون ما بمناسبة قضية معروضة أمام القضاء، بحيث يمتنع القاضي عن تطبيق النص القانوني في الموضوع إذا عدّه مخالفاً لاحكام الدستور دون أن يؤدي ذلك إلى إعلان بطلانه، وبحيث يبقى هذا النص ساري المفعول على الغير. ويعتمد هذا النظام في الولايات المتحدة الأميركية.

المجلس الدستوري يكوّن... الرقيب الساهر على احترام الدستور اللبناني والمبادئ القانونية التي يستند إليها، وهو القادر بالتالي، إذا أطلقت صلاحياته، على حماية الدستور من عبث أي سلطة

فنظرية أن القانون الصادر عن المجلس النيابي هو تعبير عن الارادة الشعبية، ولا يجوز ان تعلوها أي سلطة، هي نظرية قد تعداها الزمن، واصبحت الرقابة على انطباق القوانين على احكام الدستور حاجة لا بد من تلبيتها.

وفي لبنان، وبعدما ثبت عدم فاعلية الرقابة التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية عبر طلب اعادة النظر في أحد القوانين من قبل مجلس النواب، باتت القوانين اللبنانية دون أي رقابة سياسية أو قضائية.

وعلى الرغم من ان المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات المدنية المعدلة عام ١٩٨٢ قد سمحت بامكان اجراء هذه الرقابة بواسطة الدفع، قصّر معظم المحاكم عن هذه الرقابة واقتصر دور القضاء على مراقبة اكتمال شكليات النص القانوني وانطباق النص المنشور في الجريدة الرسمية على النص الذي أقرّه المجلس.

فلقد جاء إقرار المجلس الدستوري يمثّل حدثاً سياسياً ودستورياً كبيراً ومنعطفاً في مسار الحياة الديمقراطية في لبنان، وجاء ليسدّ ثغرة كبيرة في حياتنا التشريعية بحيث يستطيع، إذا ما أطلقت صلاحياته، تأمين انطباق القوانين على أحكام الدستور وضمانة الديمقراطية والحرية التي يكرّسها الدستور اللبناني.

وقد يتساءل البعض حول سبب تحفظي الدائم حول إطلاق صلاحياته. وهم على حق في التساؤل، الأمر الذي يضطرني إلى ايضاح سبب هذا التحفظ الذي سبقني إليه بلطف طوباوي (كما سبق واسلفت) الصديق أنطوان خير ساعة تساءل عن سبب التأخير في إقرار النظام الداخلي للمجلس من قبل السلطة التنفيذية وحرمان هذا المجلس نظامه، إضافة الى حرمان أعضائه تعويضاتهم.

خوفي أن يكون هذا الموقف ترجمةً لغضب السلطة على تجاسر المجلس الدستوري على إبطال قانون ما ومعاقبة لأعضائه. وهذا ما يدفعني الى تبني قول البعض إن الحماسة إلى إنشاء المجلس الدستوري ليست شديدة، نظراً إلى القيود التي قد يفرضها على نزوع السلطتين التشريعية والتنفيذية الى مخالفة الدستور في ظل ظروف معينة.

من هنا طرحي لأهمية هذا المجلس وخطورة إنشائه في الوقت عينه، إذ إن ورود نصوص مخالفة لأحكام الدستور قبل إنشائه له ما يبرره، أما إقرار نص قانوني مخالف للدستور بعد إقراره وعدم إبطاله يُحدث صدمة للمراهنين على دور هذا المجلس وتعطيلاً لنظامه الديمقراطي وضرباً لحرياتنا، ولا سيما متى راجعنا صلاحيات هذا المجلس التي تتعدى رقابة دستورية القوانين الى رقابة صحة انتخابات رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ومجلس النواب، لما لهذه الانتخابات من اهمية في نظامنا الديمقراطي.

من هذه الزاوية أرى أهمية المجلس الدستوري وخطورة المهمة الموكولة إليه التي تضعه أمام تحدّي إثبات الوجود والتجرد ومدى مناعته أمام إغراءات السلطة أو أمام تهويلها. ولنا والحمد لله، في باكورة قراراته ما يدفعني إلى الاطمئنان إلى مستقبل المجلس الدستوري وإلى حسن أداء دوره.

نظرية أن القانون الصادر عن المجلس النيابي هو تعبير عن الإرادة الشعبية، هي نظرية قد تعداها الزمن، وأصبحت الرقابة على انطباق القوانين على أحكام الدستور حاجة لا بد من تلبيتها

إلاّ أن أمانة البحث تدعوني الى طرح بعض الاشكالات الخارجة عن ارادة المجلس وأعضائه، وهي:

– ان تقليد الرقابة على دستورية القوانين حديث العهد في لبنان، ولا بد من العمل على تطور هذه الرقابة على نحو تتحول معه الى ضمانة جدية ثابتة لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم ولتحصين نظامنا الديمقراطي. والعمل يبدأ بتحصين أعضاء المجلس في وجه السلطتين التنفيذية والتشريعية.

– فالملاحظات التي لنا على قانون إنشائه وطريقة تأليفه (الانتخاب من المجلس، إقصاء دور رئيس الجمهورية عن تأليفه، طريقة مراجعته، نصابه، كون كل أعضائه من الحقوقيين، مراعاة الطائفية وحتى المحسوبية السياسية في تأليفه)، إن هذه الملاحظات، لا يمكن ان تدفعنا إلى إهمال حدث إنشائه، بل، على العكس من ذلك، يجب أن تدفعنا الى المطالبة بتحصينه من خلال تعزيز وجوده وإخراج اختيار أعضائه من دائرة التجاذبات السياسية والنظامية، ليصبح المؤسسة الساهرة الدائمة على حسن سير نظامنا السياسي ومؤسساتنا الدستورية.

– إن حصر مهام المجلس الدستوري في القوانين التي تتم فيها المراجعة أو الطعن لن يحقق الأهداف التي نتمناها، إذ في بلد كلبنان يمكن ان تلتقي القوى السياسية على مخالفة الدستور ولا

تتوافر الأكثرية المطلوبة للطعن بنص قانوني ويصبح قانوناً مخالفاً للدستور ساري المفعول.

- إن نشر القوانين قبل عرضها على المجلس الدستوري يخلق اشكالات يمكن تفاديها عبر منح حق الطعن قبل النشر وعدم جواز النشر قبل انقضاء المهل.

- إن الصلاحية الخطيرة الممنوحة للمجلس الدستوري في مراقبته صحة الانتخابات تضع هذا المجلس أمام الاختيار العسير الذي تتوقف عليه مصداقيته، ولا سيّما أن البلاد مشرفة على استحقاقات مهمة على هذا الصعيد من انتخابات نيابية وغيرها.

فاللبنانيون قد يكونون غير مدركين، حتى الآن، جد دور المجلس وأهمية صلاحياته في ضمان إقرار قانون انتخابي لا تتعارض أحكامه مع الدستور، وفي إبطال كل انتخاب يشوبه التزوير أو الضغط. وفي هذا الاستحقاق المحطة التاريخية لمسار المجلس الدستوري، فإما أن ينجح المجلس في أداء رقابته في حماية حقوق المواطنين الديمقراطية وحرياتهم أو أنه يفشل، لا سمح الله، ونكون بذلك خلقنا مجلساً ليكمل ديكور نظام أريد ديمقراطياً برلمانياً فأصبح فاسداً مفسداً قائماً على حساب حقوق المواطنين وحرياتهم.

ان تقليد الرقابة على دستورية القوانين حديث العهد في لبنان، ولا بد من العمل على تطور هذه الرقابة على نحو تتحول معه إلى ضمانة جدية ثابتة لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم ولتحصين نظامنا الديمقراطي

وإني انتهز مناسبة هذا المحور الذي يساهم فيه نخبة من رجال العلم والثقافة لأتوجه إلى الحكومة مطالباً إياها باقرار النظام الداخلي للمجلس الدستوري وإحالته الى مجلس النواب لإقراره أيضاً، محملاً إياها مسؤولية هذا التأخير بما يتضمن من معانٍ وأبعاد، أقلّها إسقاط دور المجلس الدستوري في رقابة أعمالٍ السلطتين من خلال ترويض أعضاء المجلس ومحاولة اخضاعهم لرغبتها، ولا سيّما ان البلاد على مشارف استحقاقات خطيرة.

وإلى اعضاء المجلس الدستوري نتوجه مطالبين إياهم بالصمود في وجه الضغوط لأن تضحياتهم وتعويضاتهم سترفع من ثقة المواطنين وآمالهم وطموحاتهم في بناء دولة المؤسسات والقانون ◇

عصام نعمان (*)

القضاءُ اللبنَاني : مِن وَظيفَةٍ إلى سُلطَة

السلطات، في الدستور اللبناني، ثلاث: مشترعة وإجرائية وقضائية، أفرد لها بابٌ خاص هو الباب الثاني، وجرى تعدادها وتوصيفها، في صورة عامة، في الفصل الأول من الباب نفسه.

وفي حين حظيت السلطة المشترعة بتفصيل لمؤسساتها وصلاحياتها ومهامها وتأليفها في الفصل الثاني، وبإجراءات التئامها وانفضاضها وطريقة عملها في الفصل الثالث، وحظيت السلطة الاجرائية بتفصيل لصلاحيات رئيس الجمهورية ومهامه، وتفصيل لصلاحيات مجلس الوزراء ومهامه، في الفصل الرابع، وبقواعد انتخاب رئيس الجمهورية في الباب الثالث، لا يتعدى نصيب السلطة القضائية من أحكام الدستور مادة وحيدة هي المادة ٢٠ من الفصل الأول من الباب الثاني.

على الرغم من وضوح النص الدستوري، فإن القضاء، عندنا، ظل وظيفة ولم يرتقِ بعد إلى مستوى سلطة. إنه وظيفة من حيث المكانة والنص والممارسة

ومع ذلك فإن المادة ٢٠، على إيجازها، تعوّض الحضور المحدود للقضاء في الدستور بتوضيح مقبول لمفهومه. فهو سلطة قضائية، وليس وظيفة، «ينص عليها الدستور وتتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة».

أكثر من ذلك: ثمة تأكيد في نص المادة ٢٠ أن «القضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم»، وأن القرارات والأحكام تصدر عن المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

على الرغم من وضوح النص الدستوري، فإن القضاء، عندنا، ظل وظيفة ولم يرتقِ بعد إلى مستوى سلطة. إنه وظيفة من حيث المكانة والنص والممارسة.

ليس من إقرار، أولاً، بمكان ومكانة لسلطة قضائية في الهرمية المتعارف عليها للسلطات العامة. ففي المراسم والتقاليد الاحتفالية (البروتوكول)، ثمة رئيس جمهورية يتربع، بوصفه رئيس السلطة الإجرائية ثم - بعد تعديل الدستور عام ١٩٩٠ - رأساً احتفالياً لها، على قمة

(*) محامٍ وعضو في البرلمان اللبناني.

هرمية السلطات؛ بعده يأتي رئيس مجلس النواب بوصفه رئيس السلطة المشترعة؛ ثم رئيس مجلس الوزراء، يليه نائب رئيس مجلس النواب ونائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء، فلا يقع المرء على مكانة لرئيس مجلس القضاء الأعلى إلاّ في مرتبة أدنى من تلك التي لوزير العدل، وعلى وجه التحديد بين كبار موظفي الفئة الأولى.

وليس من إقرار، ثانياً، بالقضاء كسلطة مستقلة في **النصوص**. ففي الموازنة العامة لا باب مخصوصاً بالقضاء كسلطة قائمة بذاتها. فهو مجرد وظيفة تلحظ اعتماداتها في سياق الاعتمادات المخصصة لوزارة العدل، وكأنه أحد المرافق العامة التابعة للسلطة الإجرائية. وفي التشريعات المتعلقة بتنظيم القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء المالي ليس ثمة ما يشير إلى وجود سلطة قضائية مستقلة. فقانون القضاء العدلي، شأنه شأن نظام مجلس شورى الدولة، مبني على اقتراح وزير العدل. وقانون ديوان المحاسبة مبني على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. معنى ذلك أن السلطة الإجرائية هي التي تتولى اقتراح تنظيم القضاء بوصفه مرفقاً أو مؤسسة تابعة فحسب.

وليس من إقرار، ثالثاً، بوجود سلطة قضائية مستقلة على صعيد **الممارسة**. ففي قانون القضاء العدلي، تصدر التشكيلات القضائية بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل. ولئن كان لمجلس القضاء الأعلى دور في وضع مشروع المناقلات والإلحاقات والإنتدابات فإنه يبقى مشروطاً بموافقة وزير العدل وبقرار مجلس الوزراء إذا ما حدث خلاف في وجهات النظر بين المجلس والوزير. ثم إن تعيين القضاة، أصيلين ومتدرجين، يتم بناءً على اقتراح وزير العدل. حتى شكل ثوب القضاة يعين بقرار من وزير العدل بعد استشارة ـ وليس موافقة ـ مجلس القضاء الأعلى. كذلك الأمر في ما يتعلق بتعيين رئيس هيئة التفتيش القضائي والمفتش العام وتعيين المساعدين القضائيين والكتاب العدل.

ليس لدينا قضاء، بمعنى سلطة قضائية مستقلة يمارسها جسم قضائي منزّه عن الشبهة والمحاباة والفساد، بل لدينا قضاة من ذوي الكرامة والنزاهة والكفاية يمارسون واجباتهم بقدر عالٍ من الاستقلال والترفع والفاعلية

ثمة تابع، إذاً، هو القضاء. وثمة متبوع هو السلطة الإجرائية التي تتصرف في أغلب الأحيان وكأنها صاحبة القضاء ومدبرة شؤونه وربما أيضاً مالكة زمام أمره.

وغني عن البيان أن حال **التبعية** تفرز مساوئ متعددة ليس أقلها تسلل فساد السياسة والادارة إلى الجسم القضائي. وليس المقام اليوم مقام تفصيل وقائع الفساد الذي أصاب القضاء بسبب تبعيته للسلطة الإجرائية، إذ يكفي التذكير بهذه الحقيقة التاريخية التي لا تقبل الجدل لتأكيد حقيقة أخرى ساطعة في وضوحها. **إنها حقيقة وجود قضاة في لبنان وليس قضاء.**

أجل، ليس لدينا قضاء بمعنى سلطة قضائية مستقلة يمارسها جسم قضائي منزه عن الشبهة والمحاباة والفساد، بل لدينا قضاة من ذوي الكرامة والنزاهة والكفاية يمارسون واجباتهم بقدر عالٍ من الاستقلال والترفع والفاعلية. إنهم جزر صغيرة ناصعة وسط أرخبيل من الأجسام المتفاوتة الأوزان والألوان والانتماءات والمطامح.

لماذا القضاء وظيفة وليس سلطة؟

مرد ذلك، في ظني، إلى سببين:

الأول، **سيطرة طاغية عبر التاريخ للسلطة الإجرائية على ما عداها.** ولعل التاريخ السياسي، عندنا كما عند غيرنا، هو سجل صراع حاد وطويل لسلطة تشريعية، ثم لسلطة قضائية، تحاولان توكيد وجودهما واستقلالهما في مواجهة سلطة تنفيذية تريد أن تقود المجتمع بمفردها أو أن تحتفظ لنفسها، على الأقل، بالكلمة الأخيرة في كل شأن من شؤون الحياة العامة.

الثاني، **ندرة ملموسة في القضاة الافذاذ من طراز الأبطال الرسوليين** الذين يتوخون تغيير قواعد اللعبة وبناء تقاليد تاريخية جديدة ومتقدمة لسلطات ومؤسسات. أجل، ليس لدينا قضاة أبطال يتصدون للاستبداد والاستكبار والفساد بلا هوادة حتى حدود الشهادة، فيرسموا بدمائهم وتجاربهم الفذة نماذج رائدة في السلوك وفي بناء المؤسسات.

ونعود إلى السؤال: ما العمل للارتقاء بالقضاء من واقعه كوظيفة إلى مرتجاه كسلطة؟

لعلني كنت من أوائل الذين دعوا إلى تطوير مؤسسات القضاء وتوكيد استقلاله بجعل مجلس القضاء الأعلى منتخباً من طرف القضاة أنفسهم ليصبح وحده السلطة المسؤولة عن تعيين القضاة وترفيعهم وتأديبهم وتحديد اختصاصاتهم ورواتبهم وتعويضاتهم وصرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد. وقد وجد هذا الاقتراح الاصلاحي طريقه إلى الاعتراف والتبني باعتماده في برنامج الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في منتصف السبعينات. ثم حقق قفزة لافتة باعتماده في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف عام ١٩٨٩ وإن كان جاء مجزوءاً ومحدوداً. فقد ورد في الفقرة (ج) من البند الثالث المتعلق بالاصلاحات ما نصه: «تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي».

ان تبعية القضاء للسلطة الاجرائية أدت إلى افراز مساوئ عدة ليس أقلها تسلل فساد السياسة والادارة إلى الجسم القضائي

وعلى الرغم من أن وثيقة الوفاق الوطني لم تأتِ على ذكر صلاحيات مجلس القضاء الأعلى المراد توسيعها وتأكيدها لضمان استقلالية القضاء، فإن التسليم بمبدأ انتخاب عدد من أعضاء المجلس المذكور من قبل القضاة أنفسهم يعد خطوة متقدمة في هذا السبيل.

من هنا يستبين لنا الطريق الصحيح للارتقاء بالقضاء إلى مستوى سلطة. إنه طريق جعل القضاء سيد نفسه بتمكين القضاة أنفسهم من انتخاب المجلس الأعلى، وإناطة جميع الصلاحيات والمهام المتعلقة بالإشراف على القضاء وتسييره به وذلك باستقلال تام عن أي سلطة أخرى.

في ضوء هذين المبدأين قمت بوضع اقتراح قانون لتنظيم السلطة القضائية. وقد استعنت، في هذا السبيل، باقتراح كان وضعه الفقيه والقاضي الجليل جوزف شاوول رئيس مجلس شورى الدولة. ولئن أفتخر باقتباس بعض من المفاهيم والصيغ التي وضعها شاوول، فإني خالفته الرأي في أمور عدة، معتمداً آراء ومفاهيم مغايرة نابعة من خصوصية تجربتنا القضائية ومستنيراً بتجارب أخرى من عالمنا الأوسع، إضافة إلى اجتهادات خاصة كونتها في هذا المجال.

اقتراح قانون تنظيم السلطة القضائية

الأسباب الموجبة

كرس الدستور اللبناني في المادة ٢٠ وجود سلطة قضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة و المتقاضين الضمانات اللازمة، مؤكداً أن القضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم، وأن القرارات والأحكام تصدر من قبل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

ولئن بدا من منطوق المادة ٢٠ آنفة الذكر أن القضاء سلطة مستقلة فإن الممارسة، مذ وضع الدستور موضع التنفيذ، دلّت على واقع مغاير هو بقاء القضاء وظيفة تضطلع بها جملة مؤسسات جرى ربطها بالسلطة الإجرائية، فبدت وكأنها مرافق تابعة لها.

ورافق هذا الإلحاق غير الدستوري للقضاء بالسلطة الإجرائية ظاهرة أخرى لها دلالتها هي تكريس ممارسته من قبل هيئات قضائية ثلاث، هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء المالي.

وقد تجد تعددية الهيئات القضائية تفسيرها وتبريرها في تنوع القضايا والمتقاضين، كما في دول عدة، لكنها لا تجد تبريراً مقنعاً لتجزئة القضاء من حيث هو مؤسسة بل سلطة واحدة تضطلع بمهام متطابقة في جوهرها.

إن تنوع القضايا والمتقاضين ممكن في إطار وحدة القضاء. فالوحدة لا تنفي التنوع، بل هي تغتني به. والتنوع لا يجافي الوحدة من حيث هي مناخ واداة للتنسيق والتطوير والارتقاء.

وكانت تجزئة القضاء لتهون لولا أنها اقترنت، كما أسلفنا القول، بظاهرة الحرص على إبقائه ملحقاً بالسلطة الإجرائية وتابعاً لها. فليس ثمة باب في الموازنة العامة للدولة ملحوظ للقضاء أو لمجلسه الأعلى، بل إن الاعتمادات المتعلقة بنفقاته كافة تلحظ في سياق الاعتمادات المخصصة لوزارة العدل.

وليس في قانون التنظيم العدلي أو نظام مجلس شورى الدولة أو قانون ديوان المحاسبة ما يشير إلى أن القضاء سلطة مستقلة بمنطوق المادة ٢٠ من الدستور، ذلك لأن ما نقع عليه هو انفراد السلطة الإجرائية، بشخص وزير العدل غالباً ورئيس مجلس الوزراء أحياناً، في ممارسة سلطة تنظيم الهيئات القضائية الثلاث وأنشطتها من خلال اقتراحات تبنى عليها مشاريع القوانين المتعلقة بها والمحالة إلى المجلس النيابي لمناقشتها وإقرارها.

ففي نطاق القضاء العدلي، على سبيل المثال، تصدر التشكيلات القضائية بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل. وإذا ما وقع خلاف في وجهات النظر بين مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل حول مشروع المناقلات والإلحاقات والانتدابات فإن مجلس الوزراء يبت الخلاف بقرار منه، وغالباً ما يكون مؤيداً لوجهة نظر وزير العدل.

وتعيين القضاة، أصيلين ومتدرجين، يتم أيضاً بناء على اقتراح وزير العدل. كذلك تعيين رئيس هيئة التفتيش القضائي والمفتش العام والمساعدين القضائيين والكتاب العدل - كل ذلك يتم بناء على اقتراح وزير العدل دونما دور مؤثر لمجلس القضاء الأعلى.

اي استـقلال يبقى للقضـاء حين يكون للسلطة الإجرائية كـل هذه الصلاحية والفـاعلية في تعيين القضاة ونقلهم وانتدابهم وإلحاقهم وفي تأليف مـجلس القضاء الأعلى الذي يباشر مهام استشارية في معظمها على صعيد إدارة شؤون القضاة؟

إن تبعـية القـضـاء للسلطة الإجـرائية أدت إلى إفراز مـساوئ عـدة ليس أقلها تسلل فـساد السياسـة والإدارة إلى الجسم القضائي، حـتى يمكن القول، دونما مغالاة، إن تجـربتنا اللبنانية تنطوي على حقيقة صارخة هي وجود قضاة وليس قضاء. أجل، ليس لدينا قضاء بمعنى سلطة قضائـية مستقـلة يمارسها جسم قـضائي منزّه عن الشبهـة والمحاباة والفساد بل لديـنا قضاة يتصفون بعزة النفس والنزاهة والكفاية ويمارسـون واجباتهم بقدر عال من الاستقلال والترفع والفاعلية.

كل ذلك جعل القضـاء في لبنان وظيفـة وليس سلطة. وإذا كان السبب الرئيسـي لهذه الظاهرة هو سيطرة تاريخـية غالبة للسلطة الاجـرائية على غيرها من السلطات اتصف بهـا معظم الدول التي اخـتبـرت مبـدأ تعدد السلطات وتنازعـها والفـصل بينهـا، فإن تطور النظام الديمقـراطي البرلماني في لبنان بات يسمح بتصحيح هذا الأمر غير الدستوري.

وليس أدل على وعي اللبنانيين بعـامة والمسؤولين بخاصـة بضرورة الارتقاء بالقـضاء من واقع الوظيـفة التـابعة إلى مـستـوى السلطة المسـتقلة الفـاعلة، من أن ميـثاق الوفـاق الوطني (الطائف) للعـام ١٩٨٩ نص في الفـقرة (ج) مـن البند الثالث المـتعلق بالاصـلاحـات ما نصـه بالحرف: «تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي».

إن تحقيق هذه الخطوة الإصلاحية الكبرى يتمـثل بجعل القضاء سيد نفسه عن طريق تمكين القضاة أنفسهم من انتخاب مجلسه الأعلى، وإناطة جميع المهام والصلاحيات المتعلقة بالإشراف على شؤون الهيئات القضائية الثلاث به (محاكم القضاء العدلي، ومجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة) من خلال مجلس أعلى يتولى تسييرها في إطار سلطة قضائية واحدة ومستقلة.

وقد جرى وضع اقتراح القانون هذا من أجل تحقيق تلك الخطوة الإصلاحية المطلوبة.

يتضمن اقتراح القـانون تعريفاً بالقضاء بما هو سلطة مستقلة يـتولى الإشراف على هيئاته الثـلاث وتسـيـيرهـا مجلسٌ أعلى يدعـى «المجلس الأعلى للقضـاء»، وقـد روعي في تأليف هذا المجلس أن يكون مـؤلفاً من خـمسـة عشـر عضـواً، خمـسة منهم أعـضاء حكمـيون دائـمون، والآخرون أعضاء منتخبون موقتون.

الأعضـاء الحكميون هم رؤسـاء الهيئات القـضائية الثـلاث إضافة إلى النائب العـام لمحكمة التمييز ورئيس هيئة التفتيش القضائي. أمـا الأعضاء المنتخبون فقد جرى توزيعهم على مختلف فئـات القضاة في الهيـئات الثلاث (رؤساء الـغرف والمدعون العامـون والمستشـارون وقـضـاة التحقيق في القـضاء العدلي ومجلس شورى الدولة وديوان المحاسـبة) على نحو يؤمن التوازن والتناسب في آن.

وإذ عـدَّ الإقتـراحُ المجلسَ الأعلى للقضـاء ممثـلاً لإحدى السلطات العـامة وأحـد أشـخـاص القانون العام، فـقد أعطاه الشخصيـة القانونية والإستقـلال المالي والإداري ومكّنه من ممارسة

الصلاحيات المالية والإدارية التي تنيطها القوانين والأنظمة بالوزير، على أن تكون لقراراته القوة التنفيذية للمراسيم، وتبقى قابلة للطعن أمام مجلس شورى الدولة لعلة مخالفة القانون.

وأخضع الاقتراح قضاة النيابات العامة لسلطة وزير العدل إضافة إلى خضوعهم لإدارة رؤسائهم ومراقبتهم. كما أعطى وزير العدل الحق في أن يصدر إليهم أوامر بالملاحقة الجزائية وبتوجيههم في تحريك دعوى الحق العام.

ومع أن الاقتراح حرر المجلس الأعلى من سلطة وزارة العدل فهو أعطاه حق تكليفها تسيير المرافق والمصالح والخدمات الخاصة بالقضاء، كما جعلها صلة الوصل بين السلطة القضائية وكل من السلطة التشريعية والسلطة الإجرائية.

وحدد الإقتراح سبل الدعوة إلى اجتماعات المجلس الأعلى للقضاء ونصابها وسريّة المداولة والأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات.

وحرص الإقتراح على إعطاء المجلس الأعلى للقضاء صلاحية وضع نظامه الداخلي الذي يقتضي أن يتضمن دقائق تنظيم عمله، ومهام لجانه وأجهزته، وحفظ سجلاته ووثائقه.

كذلك حرص الإقتراح على تحديد طريقة تأليف المجلس التأديبي للقضاة مؤكداً ضرورة تمثيل الهيئات القضائية الثلاث وأن يكون أحد رؤساء هذه الهيئات من بين أعضائه الخمسة، مع إبقائه على النصوص المعتمدة حالياً، إن لجهة تطبيق الأحكام أو لجهة الإجراءات.

وألزم الإقتراح المجلس الأعلى للقضاء أن يضع في مطلع كل سنة قضائية تقريراً حول أداء الجسم القضائي وتقويماً لأعماله في السنة المنصرمة وبياناً بالإقتراحات التي من شأنها تطوير أدائه، على أن يبلغ إلى كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية.

ونص الإقتراح أخيراً على إلغاء جميع الأحكام القانونية المخالفة أو غير المتوافقة مع أحكام القانون المقترح، على أن تبقى النصوص التنظيمية المتعلقة بالهيئات القضائية الثلاث سارية المفعول إلى أن تصدر القوانين والأنظمة التي تحدد دقائق تطبيق هذا القانون.

تتكامل، على هذا النحو، أحكام اقتراح القانون المرفق الذي نتطلع إلى أن يقوم المجلس النيابي بدراسته ومناقشته وإقراره بالسرعة الممكنة، بغية تكريس استقلال السلطة القضائية وضمان فاعليتها.

اقتراح قانون تنظيم السلطة القضائية

المادة ١: القضاء سلطة مستقلة عن أي سلطة أخرى، تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها وفق أنظمة وضمانات للقضاة والمتقاضين ينص عليها القانون. ويباشر القضاء باسم الشعب اللبناني، ولا يخضع القضاة إلا للقانون.

المادة ٢: ينشأ، بموجب هذا القانون، مجلس أعلى للسلطة القضائية يدعى «المجلس الأعلى للقضاء» يتولى بصورة عامة الإشراف على تسيير الهيئات القضائية القائمة (محاكم القضاء العدلي، مجلس شورى الدولة، ديوان المحاسبة) وأي مؤسسات قضائية أخرى تنشأ بقانون.

وهو يمارس جميع الاختصاصات المناطة، بموجب النصوص النافذة، بكل من مجلس القضاء الأعلى ومكتب مجلس شورى الدولة ومجلس ديوان المحاسبة.

ويتولى المجلس الأعلى للقضاء، بصورة خاصة، المهام والصلاحيات الآتية:

(أ) التنسيق بين مختلف الهيئات القضائية واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها كافة.

(ب) تعيين القضاة ونقلهم وانتدابهم وترفيعهم وتأديبهم وتحديد اختصاصاتهم ورواتبهم وتعويضاتهم وأثوابهم وصرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد وفق أحكام القانون.

(ج) السهر على حسن سير العمل في المحاكم على اختلاف أنواعها.

(د) تأليف المجلس التأديبي للقضاة.

(هـ) دراسة ملف أي قاضٍ والطلب إلى هيئة التفتيش القضائي إجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ التدابير المناسبة.

(و) النظر في طلبات العفو الخاص بمختلف أنواعها.

(ز) إبداء الرأي في مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالهيئات القضائية وتطويرها واقتراح المشاريع والنصوص التي يراها مناسبة وإحالتها على مجلس الوزراء.

(ح) تعيين المساعدين القضائيين ونقلهم وانتدابهم وترفيعهم وتأديبهم وتحديد اختصاصاتهم ورواتبهم وتعويضاتهم وأثوابهم وصرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد وفق أحكام القانون.

(ط) تعيين موعد العطلة القضائية ومدتها.

(ي) قبول القضاة في منصب الشرف وفق أحكام القانون.

المادة ٣ : يتمتع المجلس الأعلى للقضاء بوصفه ممثل إحدى السلطات العامة وأحد أشخاص القانون العام، بالشخصية القانونية والإستقلال المالي والاداري، ويمارس الصلاحيات المالية والإدارية التي تنيطها القوانين والأنظمة بالوزير، وتكون لقراراته القوة التنفيذية للمراسيم.

ويفرد للمجلس الباب الرابع من الجزء الأول (قسم النفقات) من قانون الموازنة العامة، ويعطى في سائر معاملات الدولة ومناسباتها الرسمية الإعتبار والمرتبة والإمتيازات الممنوحة لأشخاص السلطات العامة.

المادة ٤ : تكون قرارات المجلس الأعلى للقضاء قابلة للطعن أمام مجلس شورى الدولة لعلة مخالفة القانون.

المادة ٥ : مع مراعاة أحكام المادة الأولى من المرسوم الإشتراعي الرقم ١٥١ تاريخ ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٣ غير المخالفة لأحكام هذا القانون، يخضع جميع قضاة النيابات العامة لسلطة وزير العدل، كما يخضعون لإدارة رؤسائهم ومراقبتهم.

ولوزير العدل الحق في إعطاء قضاة النيابات العامة أوامر بالملاحقة وتوجيههم في تحريك دعوى الحق العام بموجب تعليمات خطية عند الإقتضاء.

المادة ٦ : باستثناء المهام والصلاحيات المناطة بموجب هذا القانون بالمجلس الأعلى للقضاء، تتولى وزارة العدل، بتكليف من المجلس، تسيير المرافق والمصالح والخدمات الخاصة بالقضاء.

كما تكون صلة الوصل بين السلطة القضائية من جهة وكل من السلطة التشريعية والسلطة الإجرائية من جهة أخرى.

المادة ٧: يؤلف المجلس الأعلى للقضاء من خمسة عشر عضواً، عضوية خمسة منهم حكمية دائمة، وعضوية الباقين اختيارية بالإنتخاب وموقتة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك على الوجه الآتي:

(أ) الأعضاء الحكميون الدائمون

- الرئيس الأول لمحكمة التمييز.
- رئيس مجلس شورى الدولة.
- رئيس ديوان المحاسبة.
- النائب العام لدى محكمة التمييز.
- رئيس هيئة التفتيش القضائي.

(ب) الأعضاء المنتخبون الموقتون

- رئيس غرفة في محكمة التمييز ينتخبه القضاة لدى محكمة التمييز والنيابة العامة التمييزية.
- مفوض حكومة أو رئيس غرفة ينتخبه قضاة مجلس شورى الدولة.
- قاضٍ مستشار ينتخبه قضاة مجلس شورى الدولة.
- مدعٍ عام أو رئيس غرفة ينتخبه قضاة ديوان المحاسبة.
- قاضٍ مستشار ينتخبه قضاة ديوان المحاسبة.
- رئيس غرفة ينتخبه القضاة لدى محاكم الإستئناف والقضاة لدى وزارة العدل والقضاة لدى المحكمة العسكرية.
- مدعٍ عام ينتخبه القضاة لدى النيابات العامة الاستئنافية.
- رئيس هيئة ينتخبه القضاة لدى هيئة القضايا وهيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل والقضاة المنتدبون للتدريس في معهد الدروس القضائية.
- رئيس غرفة ابتدائية ينتخبه القضاة لدى المحاكم الإبتدائية والقضاة المنفردون.
- قاضي تحقيق أول ينتخبه قضاة التحقيق.

المادة ٨ : يتناوب دورياً ولمدة سنة على رئاسة المجلس الأعلى للقضاء كل من الرئيس الأول لمحكمة التمييز ورئيس مجلس شورى الدولة ورئيس ديوان المحاسبة، ويكون دورياً نائباً للرئيس أحد الرؤساء الثلاثة المنوه بهم. وإذا تساوت الدرجة يسمى الأقدم في الوظيفة، وإذا تساوت الأقدمية فالأكبر سناً.

المادة ٩: يكون للمجلس الأعلى للقضاء أمانة عامة يرئسها حكماً رئيس هيئة التفتيش القضائي ويلحق بها، بقرار من المجلس، عدد من المساعدين القضائيين وفق ما تقتضيه الحاجة.

المادة ١٠ : عند خلو مركز الرئيس أو تعذر حضوره يحل محله نائب الرئيس.

المادة ١١: يجري انتخاب الأعضاء الموقتين للمجلس الأعلى للقضاء قبل شهر على الأكثر من تاريخ انتهاء ولايتهم، وذلك في جلسة عامة يدعو إليها ويديرها رئيس المجلس، أو نائبه عند الإقتضاء، بحضور سائر الأعضاء والقضاة الذي يؤلفون الجسم القضائي.

المادة ١٢: ينظم محضر بنتيجة الإنتخاب يحفظ لدى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء، وتبلغ نسخ عنه إلى كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء ووزارة العدل، وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ١٣: يقسم أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، بالثوب القضائي، اليمين أمام رئيس الجمهورية بالصيغة الآتية:

«أقسم بالله العظيم بأن أقوم بمهامي في المجلس الأعلى للقضاء بكل أمانة وإخلاص ونزاهة، وأن أحفظ سر المداولة، وأن أتوخى في جميع أعمالي صون استقلال القضاء والمحافظة على كرامته وحسن سير العمل في هيئاته ومحاكمه».

المادة ١٤: يجتمع المجلس الأعلى للقضاء بناء على دعوة من رئيسه أو من نائبه عند غيابه، أو بناء على طلب يقدمه خمسة من أعضائه.

المادة ١٥: لوزير العدل أن يطلب بكتاب معلل انعقاد المجلس الأعلى للقضاء حين تدعو الحاجة. وإذا استجيب طلبه، فله الحق بأن يحضر الإجتماع ويعرض وجهة نظره من دون أن يشترك في التقرير.

المادة ١٦: تبلغ الدعوة إلى اجتماعات المجلس الأعلى للقضاء كما يوضع جدول الأعمال بتصرف الأعضاء لدى الأمانة العامة للمجلس قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من موعد الإنعقاد.

المادة ١٧: لا يكون اجتماع المجلس الأعلى للقضاء صحيحاً إلا بحضور ثمانية من أعضائه على الأقل، بينهم الرئيس أو نائبه.

المادة ١٨: المداولة بين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء سرية، ويلتزم الأعضاء الحفاظ على سريتها التزامهم سرية المذاكرة في الأحكام القضائية.

المادة ١٩: يتخذ المجلس الأعلى للقضاء قراراته وتوصياته بأغلبية ثمانية أصوات على الأقل من مجموع عدد أعضائه.

المادة ٢٠: تنظم محاضر باجتماعات المجلس الأعلى للقضاء والقرارات المتخذة فيها وتدون تباعاً في سجل خاص مرقم وممهور بخاتم المجلس، يوقعها الرئيس والأعضاء وتحفظ لدى الأمانة العامة للمجلس.

المادة ٢١: يضع المجلس الأعلى للقضاء نظامه الداخلي الذي يتضمن تنظيم عمله ومهام لجانه وأجهزته وحفظ سجلاته ووثائقه وغيرها من الأمور الإجرائية.

المادة ٢٢: يؤلف المجلس الأعلى للقضاء مجلساً تأديبياً للقضاة مؤلفاً من خمسة أعضاء يكون من بينهم أحد الرؤساء المذكورين في الفقرة (أ) من المادة الخامسة في هذا القانون، وتتمثل فيه الهيئات القضائية الثلاث المحددة في المادة الثانية السابقة الذكر.

يطبق المجلس التأديبي الأحكام ويعتمد الاجراءات المنصوص عليها في قانون القضاء العدلي (المرسوم الإشتراعي الرقم ١٥٠ تاريخ ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٣ وتعديلاته).

المادة ٢٣: يضع المجلس الأعلى للقضاء، في مطلع كل سنة قضائية، تقريراً يتضمن عرضاً لأوضاع مختلف الهيئات القضائية ومحاكمها ولجانها وأجهزتها وتقويماً لأعمالها وإنجازاتها في السنة المنصرمة، وبياناً بالإقتراحات التشريعية والتنظيمية والإدارية التي يراها موافقة لمصلحة السلطة القضائية، ويقوم بإبلاغه إلى كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٢٤: تلغى جميع الأحكام القانونية المخالفة أو غير المتوافقة مع أحكام هذا القانون، على أن تبقى النصوص التنظيمية المتعلقة بالهيئات القضائية الثلاث المحددة في المادة الثانية السابقة الذكر سارية المفعول، إلى أن تصدر القوانين والأنظمة التي تحدد دقائق تطبيق هذا القانون.

المادة ٢٥: يعمل بهذا القانون بعد شهر من نشره في الجريدة الرسمية ◇

دراسة

محمّد عبد الهادي (*)

المناهج التعليميّة في لبنان بين الواقع والمرتجى

مقدمة

تتكوّن هذه الدراسة من جزءين. يقدّم الجزء الأول مسحاً للمفاهيم النظرية المرتبطة بالمناهج التعليمية بوجه عام. أما الجزء الثاني فيبحث في المناهج التعليمية في لبنان في جميع مراحل التعليم، واقعها والمشكلات التي تعتريها، ومن ثم يقدّم بعض الانتقادات المهمة لواقع المناهج، في محاولة للوصول إلى تصوّر منظّم لما يجب أن تكون عليه المناهج، وذلك من خلال طرح جملة مبادىء وأسس ومفاهيم تساهم في بناء مناهج تعليمية حديثة متطورة تواكب التطور العلمي والتقني وتلبي حاجات المجتمع اللبناني.

وتؤكد هذه الدراسة ضرورة تبني سياسة تربوية واضحة تتناسب وحاجات المجتمع اللبناني، التربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ إنه لم يعد لدينا الوقت ولا المناهج التربوية اللازمة لهضم وإدماج مراحل السبق العلمي والتقاني، ومن ثم اتساع الفجوة بين التقدم العلمي والتقاني وبين تطبيق نتائج هذا التقدّم على نحو توافقي اجتماعياً وثقافياً. وهذا يتطلب، دون أدنى شك، بناء سياسة تربوية سليمة ومناهج تعليمية ملائمة. فكيف يمكن اقتحام القرن الحادي والعشرين في غياب السياسة التربوية الهادفة وفي ظل مناهج تعليمية عفّى عليها الزمن؟ إننا لا نزال نستهلك في المجال الثقافي أكثر مما ننتج، ولا نزال من دون مؤسسات فعلية ترعى التقدّم الثقافي وتؤصله في بُنى مجتمعنا، وهذا ينعكس سلباً على طبيعة العملية التربوية بوجه عام وعلى المناهج وطرائق التدريس بوجه خاص.

أولاً: في المفاهيم النظرية

١ ـ مفهوم المنهج

المنهج هو لفظ لكلمة فرنسية (méthode)، إذ تتألف في أصلها اليوناني من كلمتين: méta (اتجاه) و odos (طريق)[١]. أما في اللغة العربية فإن التحديد اللغوي لهذا اللفظ هو: نهجَ الأمر: أبانَه وأوضحه؛ نهج الطريق: سلكه[٢]. المنهج مصدر ميمي (غلب عليه المعنى الاسمي) وهو اسم مكان. والمعاني الثلاثة في الصيغة الفعلية وفي المصدرية والاسمية متلازمة ومتكاملة: سلك طريقاً واضحاً للوصول إلى غاية ـ السلوك الواضح ـ المسلك الموصل.

وعلى الرغم من وضوح الاشتقاق ووضوح المعنى الحقيقي، فإن الدلالة تتّسع وتغنى، وقد تخفى بالانتقال إلى المعنى المجازي، حيث يُستعمل «المنهج»، في شتى مجالات السلوك العملي والفكري والأخلاقي. ويتحول المعنى إلى حقل دلالي واسع،

(*) باحث وأستاذ جامعي ـ بيروت.

(١) Petit Robert, *Dictionnaire de la langue française*, I (Paris: 1986), p. 1191.

(٢) محي الدين الفيروزي آبادي، القاموس المحيط، ط ٣، ج ١ (القاهرة: ١٩٣٥)، ص ٢١٠.

فنقول: المنهج في الكلام وفي فنون التعبير ومختلف مجالات الفنّ، كما نقول: المنهج في الأخلاق وأساليب الفكر والسياسة والاجتماع.

هكذا يمكننا القول إن المنهج هو تنظيم معيّن لوسائل (تختلف باختلاف المجالات) في سبيل الاتجاه الصحيح نحو غاية معينة[3].

ومن الجدير ذكره أن هذه الكلمة (منهج) استعملت بطرائق عديدة ومختلفة، وذلك من أجل وضع برنامج معيّن لموضوع كتاب معين ولمستوى صفي معين، أو من أجل وضع برنامج لموضوع كتاب معين ولمستوى مرحلي بكامله (مرحلة التعليم الابتدائي مثلاً)، أو من أجل وضع برنامج شامل لجميع الكتب لمرحلة تعليمية بكاملها. وفي معظم الحالات فإن المنهج لم يحتوِ على أكثر من لائحة بالأهداف التعليمية، إضافةً إلى أهداف المحتوى. وهكذا فإن المعنى العام للمنهج قد أصبح من السعة بحيث استوعب الخطط التفصيلية لأنشطة التلامذة والمواد الدراسية، والاقتراحات التربوية، والترتيبات والتنظيمات من أجل وضع برنامج معيّن في حيّز الاستعمال. لذلك فإننا سنستخدم مفهوم المنهج بمعناه الحديث الواسع، الذي يشمل جميع الخبرات التعليمية التي تنظمها المدرسة وتشرف عليها، ويمارسها التلاميذ داخل المدرسة وخارجها، بغرض إحداث تغييرات معينة في سلوكهم تحددها الأهداف التربوية المرسومة[4]. والمنهج بهذا المعنى، ليس مجموعة حوادث أو تراكم معلومات، أو مجموعة معارف، بل هو بمثابة خط متكامل للعملية التعليمية، إضافة إلى كونه مصمّماً ومنسّقاً حول مبادىء معينة مثل «التعاون بين الجماعة» أو «حل المشكلات بالأسلوب العلمي». ويتّصف هذا التنظيم التخطيطي بأنه:

١ ـ ينظّم المواقف التعليمية في سياق تتابعي، بحيث يُبنى كل موقف على ما قبله ويهيىء لما بعده.

٢ ـ يقدّر سرعة تقدّم التعليم بما يتناسب مع الفروقات الفردية للتلاميذ.

٣ ـ يستخدم ما ثبتت صلاحيته من مبادىء التعلّم وطرائق التعليم وأساليب التقويم[5].

كيف يمكن اقتحام القرن الحادي والعشرين في غياب السياسة التربوية الهادفة وفي ظل مناهج تعليمية عفّى عليها الزمن؟ إننا لا نزال نستهلك في المجال الثقافي أكثر مما ننتج، ولا نزال من دون مؤسسات فعلية ترعى التقدم الثقافي وتؤصله في بُنى مجتمعنا

وحرصاً على الدقة وعدم الالتباس، من الأفضل، ما أمكن ذلك، التمييز بين «المنهج»، بمعناه المنطقي ـ الفلسفي، وبين «الطريقة»، وهي الوجه التطبيقي له في جميع عناصره وملابساته، وبين «البرنامج» (Pro-gramme)، وهو مجمل الموضوعات المعالجة أو المطلوب معالجتها في مادة ما. فبين «البرنامج» و«المنهج» فرق ما بين الاصطلاحي أو شبه الاصطلاحي، وبين ما يرتبط بطبيعة البنية الفكرية ويتصف إلى حد كبير بصفتي الضرورة والشمول. فـ «البرنامج» قابل في أي ظرف ولأسباب مختلفة تحددها الأهداف، للتبديل، والتطوير، أو للمحافظة والجمود؛ هذه الأسباب قد تكون اجتماعية وعقائدية وسياسية، أو فوائد عملية ونوازع شعورية ومزاجية، أو مما يتداخل في ما بينها جميعاً... في حين أن «المنهج» لا يتبدل أو يُنْقَض أو يتجدّد، إلاّ من

(٣) سليم نكد، «من المنهج المغلق إلى المنهجية المفتوحة،» المجلة التربوية، العدد ٢ (١٩٨٢)، ص ١٧.

(٤) انظر: توما جورج الخوري، المناهج التربوية: مرتكزاتها، تطويرها، وتطبيقاتها (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٥) فؤاد حيدر، التخطيط التربوي والمدرسي: حاجات الطفل العربي (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩١)، ص ١٩٩.

داخل العملية الفكرية ومستلزماتها الذاتية وفي ارتباط دائم بالموضوع، في فعل نقدي[6]...

هكذا فإن درجة الصرامة (rigueur) لمنهج ما، تختلف من مجال إلى آخر. فهي تبلغ أعلى درجاتها في العلوم البحتة (sciences pures) ومثالها الأعلى، بالطبع، الرياضيات، وتصبح أقل صرامة كلما دخلنا في المجال الإنساني، أو مجال العلوم الإنسانية بوجه عام، حيث تتصل أو تتداخل الذات بالموضوع، أو تكون في الآن نفسه ذاتاً وموضوعاً، حتى يفقد «المنهج» الكثير من مقوماته الحتمية ويُصبح أقرب إلى تلمّسات ومقاربات دائمة التحرّك والترهّف، ودائمة الوعي لحدودها والشك في ذاتها... ومن الطبيعي أن تكثر النظريات وتتعدّد المناهج، من دون أن يُلغي أي منها الآخر. فمنذ أن نشر فرانكلين بوبيت (F. Bobbit) كتابه المنهج عام ١٩١٨، الذي اعتبر إعلاناً لميلاد مجال جديد من مجالات التربية، وهو مجال المنهج المدرسي، منذ ذلك التاريخ إلى يومنا الحاضر، وربما إلى غدنا المقبل، يعاني العاملون في هذا الحقل مشكلة الاتصال في ما بينهم، المتمثلة باختلاف وجهات النظر حول المنهج المدرسي وعدم الاتفاق والفهم المشترك لقضاياه ومشروعاته. وقد عزا بيوشامب (Beauchamp)[7] هذه المشكلة إلى الاختلاف في التفكير بين المُنهّجين (Curriculists) والغموض في اللغة المستعملة، وكثرة ما يحصل من الخلط في مجال المنهج. وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر فإن المفهوم المعاصر للمنهج لا يعبّر عن محتوى تربوي ـ تعليمي فقط، بقدر ما يعبّر عن أهداف وغايات تربوية مترجمة إلى مواد تعليمية قابلة بالتالي للترجمة إلى أنماط سلوكية عند المتعلمين، إنه يعني بقدر ما نريد أن نعطيه من معنى ويأخذ المجرى أو الاتجاه الذي نريد نحن له أن يتخذه. فالمنهج، من هذا المنطلق، وبالنسبة إلى الأهداف التربوية التي تسعى المدرسة لتحقيقها ضمن مدة معينة، ما هو في الواقع إلاّ ترجمة لتلك الأهداف على نحو مواد دراسية مفصّلة ومنظّمة، ونظام امتحانات واختبارات، الغرض منها ضمان وصول هذه المواد إلى ذهن التلميذ. واستناداً إلى هذا المنطق، لا يقتصر المنهج على المواد الدراسية فحسب، بل يتعدّى ذلك ليشمل طرائق التعليم وعمليات التقويم التربوي وشرح العلاقات القائمة بين الطلاّب أنفسهم من جهة وبينهم وبين معلميهم من جهة ثانية، وخصوصاً في ما يختص بنتائج أو بحصيلة العملية التربوية في نهاية العام الدراسي وما يترتب عليها من نجاح ورسوب غالباً ما تنعكس في تقويم واقع المدرسة والمعلّم أكثر من تقويمها لعمل التلميذ[8].

٢ ـ علاقة المنهج بأهداف التربية

إنطلاقاً مما سبق، نرى أن هناك صلة وثيقة بين المنهج وأهداف التربية، لكون الأهداف والغايات العامة للتربية هي الموجِّه الأكبر للمناهج ومحتواها ومختلف وظائفها. فالمنهج ما هو في الواقع إلا جزء من فلسفة تربوية معينة ومن فلسفة اجتماعية كذلك، حيث يترتب على تحديد الأهداف تحديد الوسائل المكمّلة، أو المنفذة لها. لأن الهدف من دون الوسيلة الموصلة إليه أو المترجمة له إلى حيِّز الوجود يبقى معنى فارغاً، إن لم يكن مفهوماً مطلقاً. فالهدف من التعليم النظري مثلاً إكساب التلميذ جملة معارف نظرية بغية إعداده للتعليم العام والتعليم العالي. ويصحّ هذا المنطق في الخط المقابل من التعليم المهني والتقني إزاء التعليم العام.

وهكذا نجد أن الأهداف التربوية تتمثل بمناهج التعليم من خلال أكثر من موقف نورد في ما يلي بعضها على سبيل المثال:

«ـ إنها تساعد على تحديد فروع الدراسة والمواد الخاصة بكل فرع.

ـ تساعد على بيان قيمة العلاقات المختلفة لفروع

(٦) نكد، «من المنهج المغلق إلى المنهجية المفتوحة،» ص ١٨.

(٧) أنظر: موفق فواز الرويلي، «دراسة تحليلية لكيفية معالجة نظريات المنهج المدرسي لعناصره،» مجلة جامعة الملك سعود، مج ٢، سلسلة العلوم التربوية (١٩٩٠)، ص ٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(٨) أنظر: جورج المر، «نظرة مستقبلية إلى مناهج التعليم الثانوي في لبنان وكيفية إعدادها،» المجلة التربوية، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ٥.

الدراسة وموادها.

- توضح طريقة معاملة فروع الدراسة ومصادرها.

- تساعد الطالب على اختيار فرع التخصص الذي يتلاءم مع إمكاناته وميوله ورغباته.

- تجعل هدف الدراسة واضحاً أمام الطالب، إذ تعطي هذا الهدف معنى وظيفياً.

- تساعد على التخطيط المشترك بين المعلم والطالب.

- تساعد على تنمية المهارات والخبرات والمعارف عند الطالب ضمن حقل اختصاصه.

- تساعد على تكثيف شخصية الطالب من حيث الغنى الفكري والشمول الثقافي والنضج الاجتماعي»[٩].

هكذا نجد أن المناهج تجيب عن السؤال: ماذا نعلّم؟ أي أنها ليست محتوىً وحسب، أو كمية من المعلومات، بقدر ما هي نوعية، حيث تتناول المحتوى والأسلوب. إنها تتناول معرفة المادة الدراسية وسبل نقلها إلى المتعلمين مع ضمان معرفة تلك المادة، عن طريق تقويمها أو اختبارها للتأكد من معرفتها واستيعابها. أي أنها تعني ترجمة الأهداف التربوية إلى عناصر سلوكية لدى المتعلمين. فلا يكفي أن نعلّم التلميذ كيف يسبح نظرياً بقدر ما نتأكد من أنه أصبح يتقن السباحة عملياً عن طريق الممارسة.

من هنا كانت أهمية المناهج في تطوير العملية التربوية من حيث رسم أبعاد تلك العملية، أو تحديد بُنيتها، عن طريق تنظيم المحتوى وفق مبادىء أساسية أبرزها[١٠]:

أ ـ **مبدأ الاستمرار**: ضمن هذا المبدأ يقع التنسيق العمودي لعناصر المنهج وتكرار الأساسي منها لإعطاء الطالب الفرصة لمزاولة بعض المهارات الأساسية، وتطويرها من خلال تكرارها، وبالتالي تركيزها لتصبح منطلقاً يبني الطالب عليه فهم المهارات والعناصر المنهجية واستيعابها، متدرجاً إلى استيعاب المفاهيم الأكثر صعوبة وتعقيداً.

ب ـ **مبدأ التتابع**: هنا يمكن تنسيق المواد منطقياً حيث تُبنى الخبرات اللاحقة على خبرات سابقة، متميزة عنها بالاتساع والعمق لجهة المفهوم ونوعيته.

ج ـ **مبدأ التكامل**: ويهدف إلى تلك العلاقة، أو الارتباط بين الخبرات المختلفة والمتنوعة بهدف مساعدة المتعلّم على تنظيم خبراته السابقة، حيث يتمكن معها من تكوين نظرة موحدة إلى المواد المختلفة التي يدرسها، والتي تتناول عناصر مشابهة ربما يواجهها في حياته اليومية.

هناك صلة وثيقة بين المنهج وأهداف التربية، لكون الأهداف والغايات العامة للتربية هي الموجّه الأكبر للمناهج ومحتواها ومختلف وظائفها. فالمنهج ما هو في الواقع الا جزء من فلسفة تربوية معينة ومن فلسفة اجتماعية كذلك

عبر هذه المبادىء يصبح تنظيم المناهج بالذات وسيلة فعّالة في احتواء أهداف التربية وفي تطوير العملية التربوية، حيث تُترجم الأهداف إلى معارف وخبرات ومهارات وميول ومواقف لتحدث بدورها تغييرات سلوكية في المتعلمين. وهذا التغيير السلوكي بالذات هو الخطوة الأولى والمهمّة في عملية التعلّم والمدخل الصحيح عبر «ماذا نعلّم؟» وصولاً إلى «مَن نعلّم؟». هذا فضلاً عن ارتباط التربية مباشرة بسوق العمل، الأمر الذي يحتّم التعرف إلى طبيعة هذه السوق، وحاجاتها إلى مختلف المهارات والخبرات. فلا يمكن المدرسة أن تواكب هذه الاتجاهات من دون أن تتكيف معها وتدرك أبعادها، فالتعليم النظري لا يمكن أن ينسجم ومفهوم الآلة التي تحتاج إلى

(٩) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(١٠) انظر: سبيرز هارولد، تعريب أحمد أبو العباس وسعد دياب، المعلم والمنهج (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٢).

خبرات عملية. من هنا، كانت الضرورة إلى خلق التوازن المطلوب بين التعليم النظري والتعليم العملي (المهني والتقني) لضرورات اقتصادية واجتماعية.

٣ ـ خطوات وضع المنهج

هناك خطوات عدة يستدعيها تخطيط المنهج، وفي ما يلي أهمها[١١]:

أ ـ تحديد فلسفة المدرسة ووظائفها، فلكل عمل، سواء كان فردياً أم كان جماعياً، هدف وفلسفة معينان؛ وهذا القول يصحّ أيضاً على كل نظام تعليمي. فكل منهج لا بدّ له من أن ينطلق من فلسفة محدّدة، وهناك طرائق عدة لتحديد فلسفة المدرسة، من أهمها:

ـ تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤثرة في العملية التربوية.

ـ دراسة واقع الطلاب وحاجاتهم والكشف عن مشكلاتهم.

ـ استفتاء رأي المعلّمين والأولياء حول أهداف المدرسة ووظيفتها.

ب ـ وضع خطة كاملة للعمل المدرسي: تشمل هذه الخطة جميع جوانب الحياة المدرسية وتتناول المقررات الدراسية من حيث محتواها وطريقتها، وأنواع أنشطة الطلاب، والتوجيه وعلاقة المدرسة بالبيئة المحيطة، والعلاقات الإنسانية بين المدير والمدرّسين، وبين المدرّسين والطلاب، والخدمات المدرسية.

ج ـ تخطيط المنهج: يدور النقاش بين المربين حول المستوى الذي يوضع المنهج فيه من حيث كونه قومياً أو محلياً، مركزياً أو لامركزياً. فالاتجاه المؤيد لجعل تخطيط المنهج أو المناهج مركزياً، يبرّر موقفه هذا بمسؤولية الدولة عن تحقيق الأهداف القومية وتعميم التعليم على الجميع ومدّه إلى أوسع قاعدة جماهيرية؛ في حين يدافع الاتجاه الآخر المنادي بلامركزية وضع المناهج، عن موقفه قائلاً إن تخطيط المناهج ينبغي أن يساير الظروف البيئية ومشكلاتها المحلية الخاصة، كما يجب مراعاة حاجات الطلاب وميولهم التي تتغيّر من بيئة إلى أخرى وحتى في البلد الواحد.

الافتقار الى الصلة بين القائمين على تطوير المناهج وبين مدربي المعلمين كان معناه في الغالب أن ما يُدرس في كليات تدريب المعلمين غير ذي صلة أو علاقة بمحتويات الكتب المدرسية التي يجري استعمالها

د ـ من يضع المنهج؟ هناك رأي يدعو إلى قيام الخبراء وحدهم بتخطيط المنهج، ورأي آخر ينادي بتبوؤ الطلاب مركزاً ممتازاً في التخطيط للمنهج باختيارهم ما يناسبهم من موضوعات. وبعضهم يرى مشاركة المواطنين في التخطيط للمنهج. يعكس المنهج الواقع بكل مقوماته ومشكلاته. فلا بد للمواطنين إذاً من أن يكونوا من المسؤولين عن المدرسة وتحقيق أهدافها، وبالتالي عن المنهج والتخطيط له. لذا نرى أنه لا بدّ من قيام أبحاث تربوية تشمل المدرّسين والأولياء والطلاب والمهتمين بالعملية التربوية لاستقصاء آرائهم حول المنهج المدرسي وما يحيط به، والإفادة من ذلك في التخطيط له.

٤ ـ مراحل تخطيط المناهج

يستلزم تخطيط المناهج مجموعة كبيرة من الأنشطة هي:

أ ـ تحضير مجمل المنهج.

ب ـ إنتاج المواد التعليمية.

(١١) سليمان الخطيب وكمال بلأن، «مفهوم البحث في العلوم التربوية ومجالاته،» التربية الجديدة، السنة ١١، العدد ٣٣ (أيلول/ سبتمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٤٢.

ج ـ وضع المنهج واستعماله في النظام التعليمي.

لقد درجت العادة على اعتبار هذه المجموعة من الأنشطة مسؤولية توكل إلى مجموعة من الأشخاص كي يقوموا بإنجازها ضمن قواعد النظام التربوي المعمول به. فتحضير مجمل المنهج يحتوي على لائحة بالعناوين التي يجب أن تدرّس في المدارس، كما يحتوي على بعض الأهداف التربوية الخاصة وهي عادة تُقدّم من قبل المراجع التربوية المختلفة (السلطة التربوية) ومن الأجهزة التي يعود لها وضع القرارات التربوية. أما إنتاج المواد التعليمية فيجري من قبل المختصين التربويين في حقل المادة التعليمية وفي بعض الأحيان توضع البنود المختلفة من قبل أشخاص عدة دون أن يكون بينهم أي تعاون مباشر. فالفريق الأول مثلاً يحضّر الكتاب ليعطي تحديداً لمجمل المنهج، في حين يحضّر الفريق الثاني مجموعة من الأفلام للاستعمال في الصف، وذلك بغرض دعم الكتاب بالشواهد الحيّة. وفي هذه الحال يؤدي المعلّم والتلميذ دور المتعاون والمنسّق بين تلك البنود المنتجة والمنفصلة لبرنامج مدرسي واحد. أما وضع المنهج واستعماله والإشراف عليه فهو من مسؤولية جهاز خاص من المشرفين.

كل هذا يعكس لنا صورة تخطيط المنهج في الماضي. أما التفكير المعاصر في هذا الصدد فيكمن في النظر إلى المواد التعليمية كأنها مرتبطة بعضها ببعض. وهي بذلك تؤلف مسؤولية فريق واحد متماسك. فلا يمكن تحضير مجمل المنهج على نحو نهائي ما لم يجرِ اعتماد المواد التعليمية المناسبة التي يجب أن تسير يداً بيد لتتناسب مع ذلك المجمل، حتى يصار إلى استعمالها بنجاح في النظام التربوي. هذا يعني أننا لا نستطيع أن نتحقق من أن مجمل المنهج مناسب دون أن نتفحّص المواد التعليمية المناسبة لذلك المجمل.

إن عملية التقويم هي عملية تعاونية يشترك فيها كل من يؤثر في العملية التربوية ويتأثر بها، فلا يقتصر على المعلّم وحده، أو المشرف التربوي وحده، أو ادارة المدرسة وحدها، بل توضع خطة التقويم وتنفذ بحيث يتعاون هؤلاء جميعاً على تنفيذها

والجدير بالملاحظة أنه إذا أخفقت اللجنة المشرفة على تطوير المناهج في إنتاج المواد التعليمية فإن مجمل المنهج يعدّ غير مناسب، وبالتالي يلزم تغييره مهما كانت الأسباب الداعية إلى ذلك الإخفاق والفشل، سواء أكان ذلك السبب يعود إلى ارتفاع في ثمن الأجهزة والوسائل التعليمية، أم كان يعود إلى نقص في عدد الصفوف اللازمة للتطبيق والتدريس، أم إلى عدم توافر المعرفة اللازمة عند التلامذة من أجل تعلّم مهارة ما.

أما في ما يختص بوضع المنهج الجديد قيد الاستعمال فلقد كان النشاط يتمّ تحت إشراف المسؤولين والمشرفين دون أن يكون للأشخاص المهتمين بعملية التطوير أية علاقة. أما في الوقت الحاضر فإن هذا الإشراف أعطي بكامله للجنة المختصة المشرفة على عملية تطوير المناهج. وهذا يعني أن اللجنة المذكورة تأخذ على عاتقها مسؤولية تدريب المعلمين لاستعمال المنهج الجديد بصورة تضمن نجاح استعماله. بعد هذا كله نستنتج أن عملية تطوير المناهج هي مجموعة عمليات وأهداف متداخلة بعضها ببعض متضمنة الأنشطة الثلاثة آنفة الذكر.

وعلى الرغم من تداخل هذه الأنشطة تداخلاً متيناً فإنه بإمكاننا فصلها بعضها عن بعض على النحو التالي:

١ ـ تخطيط ملخّص البرنامج بما فيه تحضير مجمل المنهج.

٢ ـ إنتاج المواد التعليمية بما فيها تفاصيل الأنشطة التعليمية.

٣ ـ تطبيق البرنامج واستعماله.

ويمكن توضيح هذه المراحل من خلال الجدول التالي:

ـ إن أولى الخطوات الرئيسية في عملية تطوير المناهج هي اختيار الأهداف العامة والخاصة للبرنامج المدرسي، ثم اختيار مادة المحتوى المقرّر تدريسها، ثم اختيار الطرائق الفنية المناسبة للتعلّم الصحيح. أما الإنتاج النهائي لهذه الأنشطة المذكورة أعلاه فهو ملخص البرنامج. فالتفاصيل المحدّدة للأهداف والمحتوى، الموضوعة لحقل دراسي معيّن، هي عادة ما تسمى مجمل المنهج. لذلك فإن ملخّص البرنامج هو أوسع وأشمل من مجمل المنهج، لأنه يحتوي على مجمل المنهج مضافاً إليه الخطوط

المرحلة	النشاط
تخطيط الملخص	ـ اختيار الأهداف ـ اختيار المحتوى ـ اختيار طرائق فن التعلّم والتعليم
تحضير المواد التعليمية	ـ معيار اختيار المواد التعليمية ـ تنظيم المواد في كتب مدرسية ـ تجربة هذه المواد المنظّمة ـ تغييرات في ضوء نتائج التجربة
استعمال المنهج	ـ البث أو النشر ـ وضع أساسيات نظام منطقي ـ تدريب المعلمين ـ التكيف مع نظام الامتحانات المعمول به ـ التعاون مع الأجهزة الإدارية ـ ضبط النوعية ـ الإعادة

العريضة ذات العلاقة بطرائق التعلّم والأنشطة التعليمية التي تستعمل في ذلك المنهج[١٢]. ولن ندخل في تفاصيل كل هذه الخطوات[١٣]، إلاّ أننا سنذكر القوى المؤثّرة في اختيار الأهداف من خلال الشكل رقم (١):

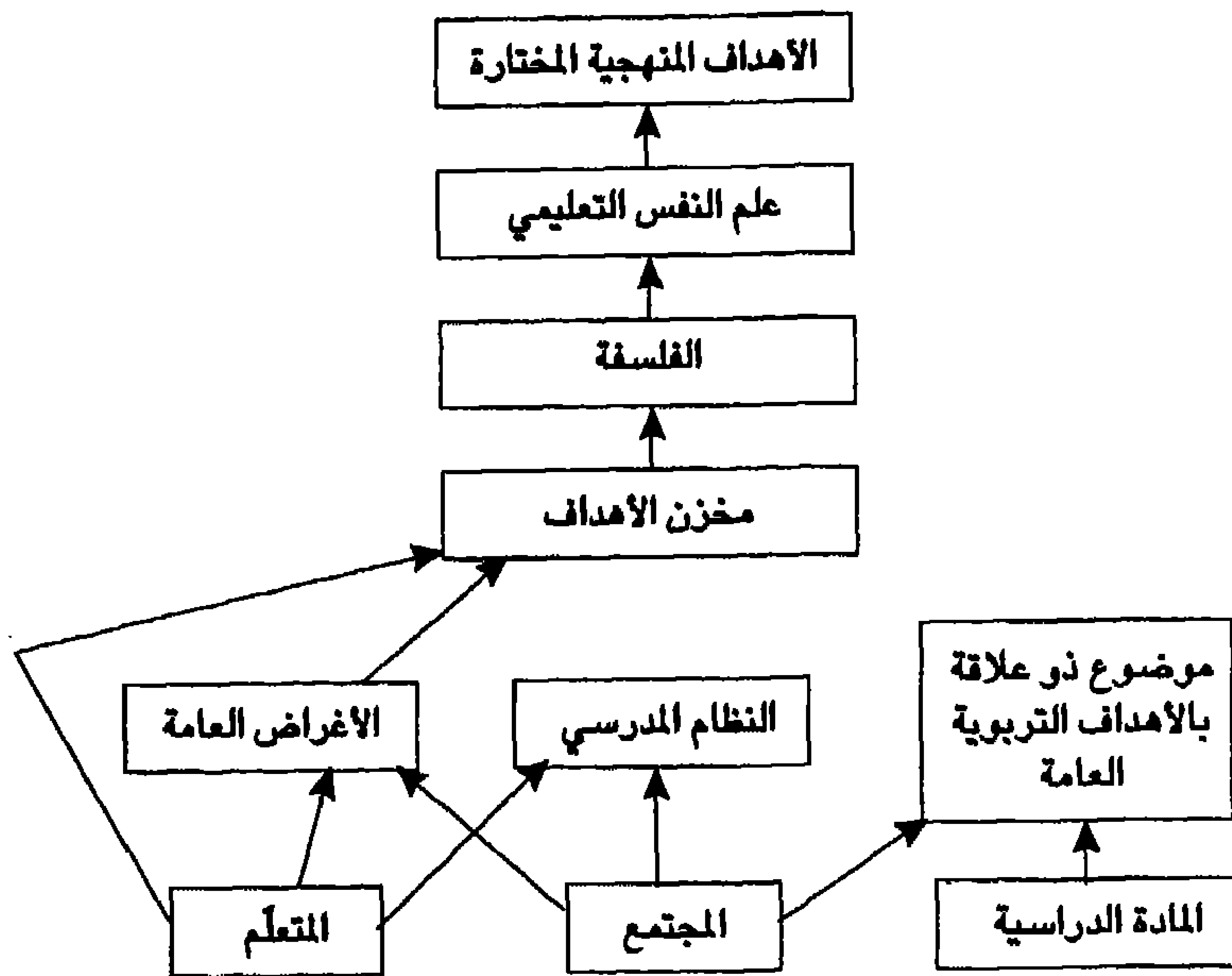
لا شك في أن الحياة خارج المدرسة وحاجات التلاميذ تؤثر في تركيب النظام المدرسي وبالتالي في اختيار وصياغة الأغراض التربوية العامة، سواء أكانت تلك الأغراض موضوعة بوضوح أم لم تكن. وهكذا فإن حاجات التلاميذ والحياة خارج المدرسة تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في الأهداف المقرّرة من خلال التوفيق بين الأغراض العامة والتنظيم المدرسي كما بيّناه في الشكل أعلاه. أما

(١٢) الخوري، المناهج التربوية: مرتكزاتها، تطويرها، وتطبيقاتها، ص ١١٤ ـ ١١٧.

مـادة الدراسـة فـهي تؤثر بوجـه عـام فـي منشـا الأهداف، وذلك بواسطة التـوفـيق بين بنود الجـدول

شكل رقم (١)

تفاصيل الأهداف المنهجية



التالي، في ما يخـتص بالأهداف التعليمية الرئيـسية لمادة التاريخ مثلاً:

يمكن تبـيّن مـادة الـدراسـة في منشـا الأهداف التـعليمـية بوضـوح من خلال تحليل بنود الجـدول المذكـور أعلاه، حـيث إن عدداً كـبيـراً من هذه البنود يعكس الاهتـمام الاجـتمـاعي بدلاً من البناء المنطقي للمـادة الدراسـيـة. بالـطبع يجب أن تؤخـذ الـقـيم الاجتماعية في الحسبان حين يُقدم واضع المنهج على طرح أي اقـتـراح في مـا يـخـتص بالأهداف. ولو تم اختـيار الأهداف تحت ظروف معينة فـمن المفضّل أن تراعى الأولويات فـي وضـعـهـا وأن تكون الأحكام منبثقة من الفلسـفة الاجتماعية للمجـتمع، إضافة إلى دراسـة نفسـية المتـعلّم، وذلك حـرصاً على الفـائدة

(١٣) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١٦٠.

الأهداف التعليمية الرئيسية لمادة التاريخ

١ ـ الأهداف المُدركة	ـ معرفة الحوادث التاريخية المهمة ـ تملك المهارات اللازمة للدراسة المستقلة ـ الإدراك والتبصر للظواهر التاريخية في سياق القيم وطرائق الحياة الماضية (القديمة) ـ تنمية التفكير التاريخي، التحليلي والتصوري والتركيبي
٢ ـ القيم	ـ الحكم على الوقائع التاريخية تبعاً لمعيار أخلاقي عالمي ـ تنمية الشعور بالعطف والتساهل تجاه بعض طرائق الحياة للشعوب والبلدان الأخرى ـ تنمية مفهوم تحديد الانتماء إلى الدولة والشعب

المتوخاة من عملية التعليم. هذه الفائدة يجب أن تتناسب مع الأوضاع المتلازمة لعملية التعليم. وهكذا نجد أن المعرفة الواسعة في حقل علم النفس بعامة وعلم النفس التربوي بخاصة يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة للاسترشاد، من أجل تقرير الأهداف التي يمكن وضعها للمدرسة، ومن أجل اختيار سلسلة الأهداف التي يجب أن تؤخذ في الحسبان من حيث أهميتها وفائدتها. وبإمكان علم النفس التربوي أن يدلنا على التصرفات التي تحدث نتيجة عملية التعليم وعلى التصرفات التي لا تحدث. وخير مثال على ذلك، تعلّم الأطفال سبل وضع تصرفاتهم الجسدية في إطار اجتماعي مقبول، إذ لا يمكنهم تعلّم سبل كبح تصرفاتهم الجسدية والسيطرة عليها.

٥ ـ العناصر الأساسية للمنهج

يتأثر نموذج المنهج عادة بوجهة نظر واضعيه، ويعكس تصوراتهم، كما يؤثر النموذج في معالجة واضعه للأمور المتعلقة به، ويخدم أغراضه التي من أجل تحقيقها بُنِيَ النموذج.

ولا يقف دور النموذج عند هذه الأمور فحسب، بل يتجاوزها ليصبح مرشداً للمُنهِّج (واضع المنهج) نفسه في عملية معالجة قضايا المنهج، سواء كان هذا في مجال التخطيط أو كان في مجال التطبيق. ولا يمكننا بالتالي تحديد العناصر الأساسية للمنهج دون التعرّف إلى النماذج المختلفة له. ولعل البداية تكون بعرض النموذج الخطي، الذي حدّد تايلر (Tyler) عناصره في كتابه **أساسيات المنهج والتدريس**، حيث أورد عناصر المنهج على صيغة التساؤلات التالية:

١ ـ ما هي الأهداف التربوية التي ينبغي على المدرسة أن تسعى لتحقيقها؟

٢ ـ ما هي الخبرات التربوية التي يمكن توفيرها والتي يحتمل أن تحقق هذه الأهداف؟

٣ ـ كيف يمكن أن تنظّم هذه الخبرات التربوية تنظيماً فعّالاً؟

٤ ـ كيف يمكن تحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحقّقت أم لا[١٤].

إن هذه الأسئلة حدّدت الإطار الفعلي لنموذج المنهج، وهي تشمل: الأهداف، والخبرات التربوية، وتنظيم المحتوى، والتقويم.

أما النموذج التفاعلي الذي حدّدت عناصره تابا

(Taba) فيحتوي الأهداف والطريقة والمحتوى والتقويم. وترى تابا أن العلاقة بين هذه العناصر علاقة دينامية. أما العناصر المكوّنة للنموذج الدائري كما بيّنه ويلر (Wheeler) فيشتمل على الأهداف واختيار الخبرات التعلمية واختيار المحتوى وتنظيمه وتكامل الخبرات التعلمية مع المحتوى والتقويم. والطريقة التي يعمل فيها هذا النموذج كما يراها ويلر هي عملية دائرية. والعناصر المكوّنة لنموذج المنهج كنظام كما أوردها كل من سيلور (Sylor) والكسندر (Alexander) وما أورده هونكنز (Hunkins) وغيرهم[١٥]، فهي عبارة عن مُدخَلات وخطة ومُخرجات. ولا تخرج العناصر المكونة لهذا النموذج كنظام عن مكونات عناصره في النماذج الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن العناصر المكوّنة لهذا النموذج يتركب معظم أجزائها من عناصر المنهج التي وردت في النماذج السابقة، وتتم عملية التفاعل بين عناصر المنهج كنظام عن طريق التغذية الراجعة.

إن المناهج [في لبنان] في واقعها ليست الا صيغاً وفاقية سعى كل فريق من خلالها وما زال يسعى لتحقيق أهدافه الفئوية، فكان بذلك، عن قصد أو عن غير قصد، يمعن في اثارة التناقضات ويعيق عملية الانصهار الوطني

من خلال ما تقدّم يمكننا القول إن نماذج المنهج المختلفة تحتوي على أربعة عناصر أساسية هي: الأهداف والمحتوى والخبرات التعلمية والتقويم. وهذه العناصر الأربعة لا بد من وجودها جميعاً ليكون هناك منهج مدرسي. ولكن لا بد من وجود متعلّم مقصود بهذا المنهج حتى يكون هناك داعٍ لوضع المنهج ووظيفة يراد له تحقيقها. وهكذا يمكن اعتبار المتعلّم عنصراً من عناصر المنهج. ومن هنا نستطيع تحديد عناصر المنهج الأساسية بخمسة هي:

١ ـ المتعلّم: وهو المقصود بالمنهج أساساً، ومن أجل تعليمه وُضعت بقية العناصر الأخرى.

٢ ـ الهدف: لا بد من أن يكون للمنهج هدف أو أهداف محدّدة يراد منه تحقيقها.

٣ ـ المحتوى: وهو الشيء أو الأشياء التي يدرسها المتعلّم سواء أكانت حقائق أم كانت معلومات أم اتجاهات أم قدرات أم مهارات.

٤ ـ الخبرات التعلّمية: وهي الطرائق التي يستعملها المتعلّم لتحقيق الغاية من دراسة محتوى الموضوع.

٥ ـ التقويم: وهو الطريقة التي نعرف من خلالها مدى تحقيق الأهداف، ونستطيع بواسطتها التوصّل إلى معرفة مدى تحصيل المتعلّم.

وأخيراً، لا بد من القول إنه على الرغم من الاتفاق بين المنهّجين على العناصر الأساسية للمنهج المدرسي، فإن نظريات المنهج[١٦] تعالج هذه العناصر بوجهات نظر مختلفة تؤدي إلى وضع أو تبني مناهج مدرسية متغيرة في مضامين هذه العناصر.

٦ ـ خطوات عملية تصميم المناهج وتطويرها

يواجه كل من يتعرض لدراسة المناهج التعليمية السؤال التالي: ما هي الخطوات والأسس التي يمكن اعتمادها كمدخل إلى تطوير مناهجنا لتأتي أكثر فاعلية وإنتاجاً؟

دون أدنى شك هناك خطوات أساسية لعملية تصميم المناهج وتطويرها، ابتداء من تحديد الأهداف مروراً باختيار الخبرات التعليمية والمحتوى وتنظيمها وانتهاءً

(١٤) ر. تايلور، تعريب أحمد خيري كاظم وجابر عبد الحميد، اساسيات المناهج (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٠.

(١٥) الرويلي، «دراسة تحليلية لكيفية معالجة نظريات المنهج المدرسي لعناصره»، ص ٥٦٠.

(١٦) حول هذا الموضوع، انظر: علي احمد مدكور، نظريات المناهج العامة (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٤)، وابراهيم فلاته وسمير فلمبان، الاتجاهات المعاصرة في بناء المناهج (الرياض: [د.ن]، ١٩٨٥).

بالتــقــويم، وذلك كــمــا يــبــدو فــي الشــكل الـتالي[١٧]:

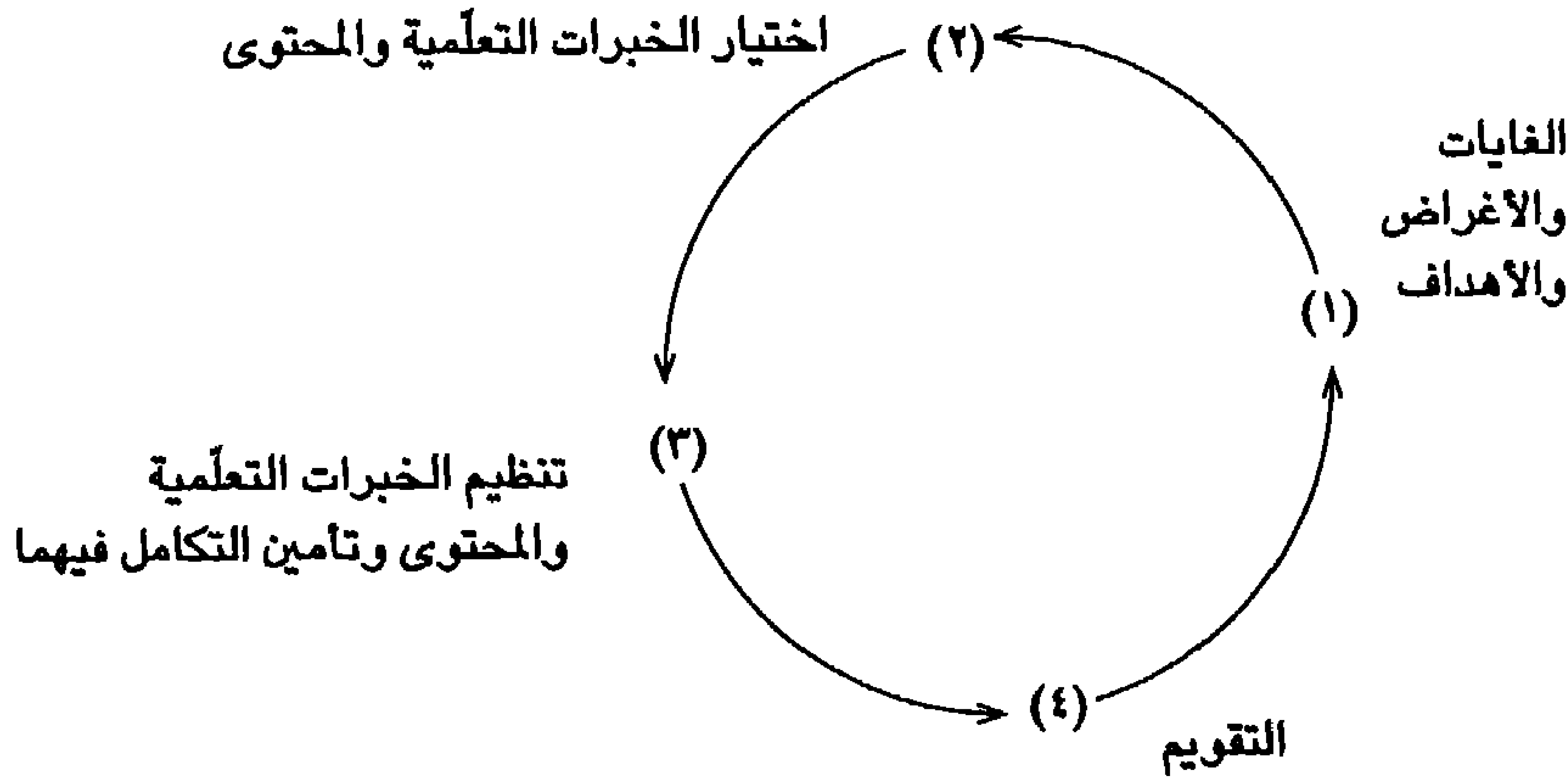
أ ـ خطوات تصميم المناهج

كما يبـدو في الشكل رقم (٢) فإن هذه الخطوات متـرابطة كـحلقات سلسلة واحـدة. ولتوضـيح هذه الخطوات وتبـيان عـلاقة كلّ منهـا بعمليـة تصمـيم المناهج، سنتناولها خطوة خطوة، وبإيجـاز، مضيفين إلى الخطوات الـتي وردت في الرسم خطوة أخـرى تتعلق بتشخيص الحاجات.

١ ـ تشخيص الحاجات لجهة:

أ ـ تحـديد مــتطلبـات المجــتـمع ومــشكلاته، وخصـوصاً في ضـوء التغيّـر الاجتمـاعي المستـمر

شكل رقم (٢)



والمتسارع.

ب ـ تحديد حاجـات المتعلّم ورغباتـه وخصـائص نموه.

٢ ـ تحديد الفـلسفة التـربوية ومجـموعـة القيم والمبـادىء النابعة منهـا. ويمكن القـول هنا إن وضـع وتبني فلسفة تربوية واضـحة يجب أن يتم قبل البدء بالتخطيط للمناهج.

٣ ـ تحديد الأهداف التعليميـة السلوكية، ويشمل ذلك تحديد النتائج المتـوخاة وأنماط السلوك المرغوب فيها والمتوقع حصولها عند المتعلّم.

ولا شك في أن اختيار الأهداف وصـياغتها يجب أن يخضعا لمعايير معينة أهمها:

أ ـ يجب تحديد هدف السـلوك المتوخى اكتـسابه والمحتوى الذي من خلاله سيتم السلوك.

ب ـ يجب أن تكون الأهداف شـامـلة وتؤمن التوازن بين ميادين السلوك الأساسية وتصنيفاتها المختلفة.

ج ـ يجب أن توضـع الأهداف بصـيـغـة مكتـوبة وواضـحة.

د ـ أخـيراً، بالإمكان قـيـاس خصـائص الأهداف التعليمية.

٤ ـ الخبـرات التعلّـمية والمحتـوى، التي يمكن من

(١٧) جوزف منصور، «المناهج العالية: واقعها وكيفية تطويرها» المجلة التربوية، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ١٤.

خلالها تحقيق الأهداف. وهناك مبادىء ومعايير متعددة يجب مراعاتها لدى اختيار الخبرات التعلّمية والمحتوى، تتلخص بما يلي:

أ ـ يجب أن تكون هنالك خبرات تعلّمية موازية لكل الأهداف التعليمية. لأن الأهداف من دون خبرات لا تُساهم في تغيير السلوك.

ب ـ يجب مراعاة مبدأ ترابط الخبرات افقياً في مختلف الميادين. فكل خبرة تتأثر بالخبرات الأخرى وتؤثر فيها.

ج ـ يجب أن تكون الخبرات مشابهة للأوضاع الحياتية.

د ـ إن قيمة الخبرة التعلّمية تكون بمقدار درجة التغيير الذي تُحدثه في المتعلم.

هـ ـ عند انتقاء المحتوى يجب ألاّ نعتمد المعلومات فقط، بل نتعداها إلى مستويات أخرى مثل المفاهيم والمبادىء العريضة والأنساق الفكرية وطرائق الاستقصاء، والعلاقات بين الأفكار والوصول إلى تعميمات.

٥ ـ تنظيم الخبرات التعلمية والمحتوى بناءً على معايير محدّدة في هذا الصدد[١٨]. ولا شك في أنه عند تنظيم هذه الخبرات والمحتوى يجب مراعاة أمور أساسية ثلاثة هي:

أ ـ الاستمرارية (استمرار الخبرات).

ب ـ التتابع (كل خبرة تُبنى على الخبرة السابقة).

ج ـ التكامل (أو صلات الترابط بين هذه الخبرات في مختلف الميادين).

٦ ـ تقويم فاعلية المنهج في ضوء الأهداف والتغيير الحاصل في سلوك المتعلّم.

ولكي يأتي التقويم صحيحاً وفعّالاً يجب أن يخضع أيضاً لمبادىء ومعايير معينة، أهمها:

أ ـ الشمولية: يجب أن يغطي التقويم جميع أنواع الأهداف الموضوعة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم برامج التقويم الحالية تغطي ميدان المعرفة فقط لسهولة قياسه، وهذا يكوّن منزلقاً خطيراً له انعكاساته السلبية على التربية.

ب ـ التجانس: يجب أن يكون التقويم متجانساً مع أهداف المنهج.

ج ـ الاستمرارية: التقويم عملية مستمرة وملازمة لجميع خطوات تصميم المنهج وتطويره ويجب ألاّ ينظر إليها كعملية تأتي في النهاية، بل تبدأ مع تحديد الأهداف وصولاً إلى تقدير المردود التربوي ومقابلته بالمردود المتوقع لجهة تغيير سلوك المتعلّم[١٩].

إن الأمم الناهضة والمتطورة لا تترك مناهجها التربوية جامدة مدة طويلة من دون أن تُدخل عليها من خبراتها وقيمها لتتلاءم مع روح العصر وتعبّر عن أماني النشء الطالع وتلبي حاجات المجتمع المستجدة

أخيراً، لا بد من التأكيد أن عملية تحديث المناهج وتطويرها تستوجب اعتماد أسس علمية بعيدة من الآراء والأحكام الشخصية والارتجال. وإذا كان المنهج في مجال العلوم البحتة «تفجير المنهج»، لأن فيه سبيل الإبداع، فهل يتحوّل في مجال العلوم الإنسانية إلى سجن خانق؟ لا شك في أن أزمتنا في صميمها أزمة مناهج، إنها في الآن نفسه، ضرورة وتهديد دائم بالانقلاب إلى عكس ما وُضعَت من أجله. إن لم ترافقها منهجية نقدية أوقعتنا في قيودها. والمنهج أصلاً درب يوصل، لا درباً مسدوداً. ومبرّر المنهج وفاعليته وقيمته في كونه بحثاً مستمراً لا يقف عند حدّ. إنه لذة التقدّم الدائم، لا وجود له بذاته، بل في هذه العلاقة الوثيقة والدائمة التحرّك بين ذات الباحث وبين الموضوع. والحقيقة أن المنهج لا يتخذ قيمته الفعلية إلاّ في التطبيق. من هنا الطابع الذاتي لكل

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

منهج مهما صبا إلى الموضوعية حتى في صميم الموضوعات العلمية.

ب ـ تطوير المناهج وبحوثها

غالباً ما لا يكون ثمة اتصال بين القائمين على تطوير المناهج وبين مؤلفي الكتب المدرسية. ولقد كان من الصعب على المحرّرين/ المراجعين أن يقوموا بعملية تعريف مؤلفي الكتب المدرسية بمهمتهم، لأن المناهج لم تكن مفصّلة التفصيل الكافي. وحدث في بعض الأحيان أن أخفق المنهج في أن يأخذ في حسبانه مختلف الأمور المتصلة بنمو الطفل[20]، أو أنه ـ أي المنهج ـ كان في غاية التفصيل، وفي بعض الحالات، جاءت الكتب لتكون مجرّد توسع غير حافز للمنهج المفصّل. إضافة إلى هذا، فإن الافتقار إلى الصلة بين القائمين على تطوير المناهج وبين مدربي المعلّمين كان معناه في الغالب أن ما يُدرس في كليات تدريب المعلمين غير ذي صلة أو علاقة بمحتويات الكتب المدرسية التي يجري استعمالها. وفي بعض البلدان الأقل تقدّماً، لم تجر بحوث كافية حول استخدام الكتب الدراسية في المدارس، وحتى في حال إجراء مثل هذه البحوث فإنه لم تبذل أية محاولة لربط النتائج بعمليات مراجعة الكتب حين جاء الوقت لإنتاج طبعات جديدة منها. وفي بعض البلدان، حيث تعدّ الدراسة المتعمّقة لتطور الطفل ونموه قاعدة أساسية، أقيمت مراكز متفرّغة (لكامل الوقت)، كُرست سنوات كثيرة لإعداد المناهج الجديدة، واختبارها ونشرها. من ذلك مثلاً أن مرحلة الإعداد في الفيليبين وتايلاند استغرقت ثماني سنوات بالنسبة إلى المرحلة الابتدائية[21].

٧ ـ بُنية التعليم

يختلف السلّم التعليمي من بلد إلى آخر، وتختلف معه فترة كل مرحلة من مراحله. ولا بُدّ عند وضعه من مراعاة اعتبارات عديدة ذات طابع علمي ونفسي واجتماعي، من أهمها:

١ ـ يطلب التفجّر المعرفي، في عصرنا هذا، مدّ الإلزام التعليمي لفترة طويلة من الزمن.

٢ ـ حماية النشء من الانخراط بصورة مبكرة في سوق العمالة[22].

وهناك مرحلتان أساسيتان من التعليم هما:

- مرحلة التعليم الأساسي.
- مرحلة التعليم الثانوي.

إن مدة المرحلة الأولى (التعليم الأساسي) هي تسع سنوات وتتناول مرحلتي التعليم: الابتدائي والمتوسط أو الإعدادي. وتتميز هذه المرحلة أنها تراعي نمو الأطفال (النشء) بما يكفل تكامل شخصياتهم.

أما مرحلة التعليم الثانوي، فهي مرحلة تستجيب بنوعها وبتفرّعها لحاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونميّز في هذه المرحلة بين نوعين من التعليم:

أ ـ التعليم الثانوي العام (مدته ثلاث سنوات، يعدّ الطلاب للدراسة الجامعية المتخصصة).

ب ـ التعليم الثانوي المهني يعدّ الطلاب إما لاختصاص محدّد وفق ما تتطلبه سوق العمل (صناعة، زراعة، تجارة، إدارة... الخ) أو إلى الجامعة والمعاهد المهنية العليا، ومدته ثلاث سنوات أيضاً.

٨ ـ تقويم المنهج

إن عناصر المنهج التعليمي، دون شك، لها تأثير في التلاميذ والطلاب: فكيف نحكم على هذا التأثير؟ وما هي الوسائل التي تستخدم في إجراء عملية هذا الحكم؟ بعبارة أخرى، كيف نقوّم تأثير المنهج في المتعلّم؟

---

(٢٠) حول هذا المفهوم، انظر: عبد اللطيف فؤاد ابراهيم، المناهج: اسسها وتنظيمها وتقويم اثرها، ط ٥ (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٨٢)، ص ١١٦ وما بعدها.

(٢١) انظر: محمد أحمد الغنّام، «المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع،» التربية الجديدة، السنة ١٠، العدد ٢٩ (ايار/ مايو ـ آب/ اغسطس ١٩٨٣)، ص ٨٧.

(٢٢) الخطيب وبلأن، «مفهوم البحث في العلوم التربوية ومجالاته،» ص ٤٥.

إذا كـان التقـويم هو إصـدار حكم أو أحكام على القيمة، وهو عملية تحـدث باستمرار في حياة الأفراد وتتخذ صوراً مختلفة وأسـاليب متنوعة، فهو يحدث على نحـو مسـتمر، لأن كل فـرد يقـوم في حيـاته بعـمليات اخـتيـار مستـمرة، سـواء أدرك ذلك أم لم يدرك. إنه يخـتـار نمطاً من أنماط السلوك ويفـضّله على غيره، أو يختار موقفاً معيناً ويفضّله على موقف آخـر. وخـلال ذلك يحاول أن يـعرف مـواطن القـوة ومواطن الضـعف في كل موقف، ويلجـأ بالتالي إلى وسائل يراها مناسبـة لحكمه هذا ولمعـرفة مـواطن القـوة ومواطن الضـعف في هذا النشاط. والنشـاط التعليمي، كأي نشاط آخر، يتطلب أن نفرض عليه من حيث نجـاحه أو فشله بالـنسبة إلى أهدافـه، وإظهار مواطن القوة لـدعمها والزيادة منهـا، وإظهار مواطن الضعف لعـلاجها وتداركـها. ومعنى ذلك، أن عـملية هذا الحكم أو التقـويم تعدّ جزءاً مـهماً في أية عـملية تعليـمية. والمدارس، منذ نشـأتها، عـملت على الحكم على تعلّم تـلامـيـذها أو مـدى إفـادتهم من جـهـود معلّمـيهم في تعليـمهم ومدى إفـادتهم من قراءاتهم وأعمالهم التحريرية. واستـمر الأمر في هذا مقتصراً على لجوء المعلّمين إلى الامتحانات للتعرّف إلى مقدار تحصـيل التلاميذ في المادة الدراسـية، أو في برنامج معـيّن بوضع درجات خـاصة أو تقـديرات تدل على مـقـدار هذا التـحصـيل. لكن، مع تـطور علم النفس بخـاصة، وتطوّر علـم التربيـة في ضـوئه؛ تغيّـرت النظرة إلى وظيفـة المدرسـة، واتسع بالتـالي المنهج المدرسي، بحـيث أصبح يهـتم بحيـاة التلاميـذ التي توجـهها المدرسـة وتشرف علـيها، سـواء في داخل أبنية المدرسـة أو في خارجهـا. وأدّى هذا بالطبع إلى اتساع مفـهوم التقويم، فلم يـعد يقتصر عـلى قياس مدى التحصيل الذهني، بل أصبح يشمل ما يلي[٢٣]:

١ ـ تتبع نمو التلمـيذ من جميع نواحـيه للوقوف على مواطن القوة ومواطن الضعف فيه.

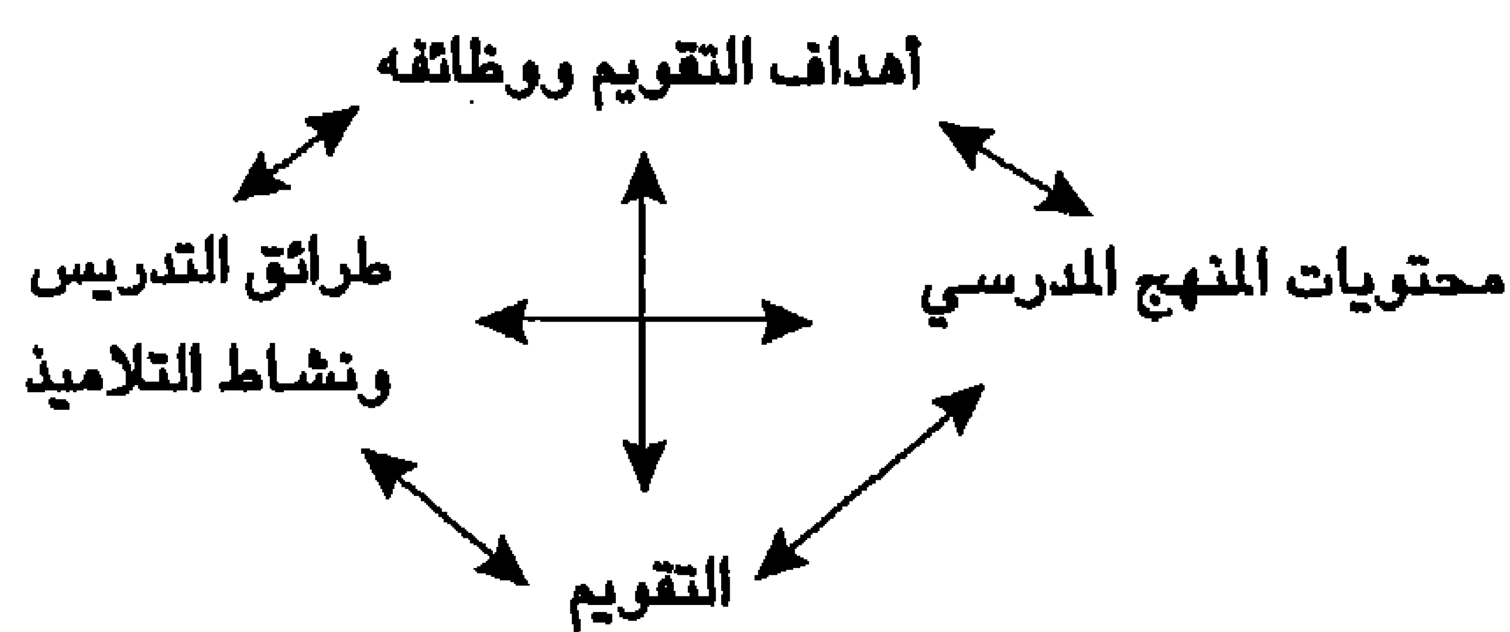
٢ ـ تتبع أساليب المعلّم أو ما يستخدمه منها ومن الأدوات، ومـا يقوم به من توجـيه وإرشـاد، لمعرفـة مـدى إفادة الـتلامـيـذ من ذلك في نموهم المنشـود، ولمعرفة مـا يتوجب على المعلّم أن يعدّله ليصـبـح أكثر إفادة للتلاميذ.

٣ ـ تتـبع أوجه نـشاط المدرسـة بعـامة، ومـدى استغلالها لإمكاناتها وإمكانات البيئة المحلية، وإلى أي مدى يساعد ذلك على نمو التلميذ النمو المنشود.

فالتقويم بهذا المعنى هو عملية مستمرة ولا يمكن فصله عن العمليـة التربوية، ويصبح ناحية أسـاسية في كل منهج مـدرسي ناجح، ويُعنى بكل مظهـر في المنهج وبمدى تأثيره فـي التلميذ. وبهـذا المعنى أيضاً يتأثر التقويم بكل جوانب المنهج المدرسي ويؤثر فيها. ويوضح الشكل رقم (٣) العلاقات المتبادلة بين أجزاء المنهج المدرسي وبينها وبين التقويم.

هكذا نرى أن عمليـة التقـويم هي عملية تعـاونية يشترك فيها كل مـن يؤثر في العملية التربوية ويتأثر بهـا، فـلا يقـتـصـر على المعلّم وحـده، أو المشـرف التربوي وحده، أو إدارة المدرسـة وحدها، بل توضـع خطة التقويم وتنفذ بحيث يتـعاون هؤلاء جميعاً على تنفيذها. ويكون للمعلّم دور مهم فيها، لأنه هو المعني الأول بتطبيق المنهج، كـما تكون هناك فرص للتـقويم

شكل رقم (٣)



(٢٣) ابراهيم، المناهج: أسسها وتنظيمها وتقويم اثرها، ص ٦٠٥.

الذاتي من جانب التلاميذ والمعلم معاً. ولن يكون التقويم سليماً إلا إذا شمل جميع جوانب شخصية التلاميذ والتغيرات التي تطرأ عليها، من ثقافية واجتماعية وانفعالية وجسمية. ولا شك في أن هناك عوامل معينة تؤثر في عملية تقويم المنهج المدرسي، أهمها[24]:

أ ـ النظرة الشاملة إلى وظيفة المدرسة، وبناءً على هذه النظرة يتجه التقويم إما إلى قياس التحصيل الذهني وحده، أو إلى الحكم على مدى نمو التلميذ من جميع نواحيه في ضوء أهداف واضحة مفهومة.

ب ـ الفلسفة التربوية السائدة، ومدى تأثيرها في أهداف المدرسة وما تقوم به لتعليم التلميذ وتربيته. فالتقويم يتم في إطار هذه الفلسفة. ويتصل هذا العامل بالعامل السابق الخاص بالنظرة الشائعة إلى وظيفة المدرسة.

ج ـ ظروف المجتمع ومشكلاته وحاجاته، وما يتطلبه من النشء، وانعكاسها على المنهج المدرسي، إذ تتأثر أهداف التقويم بهذه النواحي.

د ـ نتائج البحوث النفسية والتربوية الخاصة بنمو الطفل وحاجاته، وميوله، وقدراته، واستعداداته، ومهاراته، وكذلك خصائص عملية التعلّم، إذ لا يمكن إغفال هذه النتائج والخصائص في عملية التقويم.

هـ ـ مفهوم الأسلوب الديمقراطي عند من يقوم بعملية التقويم، ومدى تطبيق هذا الأسلوب.

و ـ مدى فهم طبيعة وسائل التقويم، ومدى التدريب على استخدامها على نحو سليم.

ز ـ مدى القدرة على استخدام الأسلوب العلمي في استخلاص نتائج التقويم.

ح ـ إصدار الأحكام الخاصة بهذه النتائج.

ثانياً: المناهج التعليمية في لبنان

١ ـ واقعها

في غياب السياسة التربوية أو التربية الهادفة، صارت المناهج قوالب جامدة وبات الحديث عن تطويرها أو تغييرها مساساً بالاركان الثوابت للنظام. ولا يخفى على أحد أن المناهج في واقعها ليست إلاّ صيغاً وفاقية سعى كل فريق من خلالها وما زال يسعى لتحقيق أهدافه الفئوية، فكان بذلك، عن قصد أو عن غير قصد، يمعن في إثارة التناقضات ويعيق عملية الانصهار الوطني، وصارت حالنا مع المناهج الحالية كالعربة التي تجرّها خيول متعددة الأهواء والنزعات، وهي لا تدري بأي اتجاه تسير... والمناهج علب من مطاط تستطيع أن تستوعب لمرونتها جميع الرغبات. ويمكن الاعتراض الأساسي على المفهوم الوفاقي الذي يحكم كل تصرفات الحكم وعلى مختلف الصعد وكأن لبنان «شركة مساهمة أو شركة محاصّة»[25].

حتى يكون التعليم الجامعي في سياق الأهداف والطموحات الوطنية، ينبغي أن يعاد النظر في فلسفته وأهدافه ومحتواه وطرائقه وأنظمته ليصب في إطار حاجات التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

ويمكننا تحديد أهم الأهداف التربوية في لبنان وانعكاساتها على المضامين التربوية، وذلك من خلال النصوص القانونية والتشريعات التربوية، وبصفة خاصة من خلال المرسومين رقم ٧٠٠١ تاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦ ورقم ٩٠٩٩ تاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، حيث لا يزال المرسوم الأخير، مع تعديلاته، معمولاً به حتى اليوم، وربما إلى غدنا المقبل.

فالمرسوم رقم ٧٠٠١ حدّد الغاية من مرحلة

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦١٤.

(٢٥) عباس قاسم، «المناهج ومدى موافقتها للواقع الجديد»، المجلة التربوية، العدد الثاني (١٩٨٢)، ص ٦٤.

التعليم الثانوي بأنها تكمن في إعداد النخبة الموهوبة من أبناء الأمة إعداداً ثقافياً عميقاً للاضطلاع بمهام التوجيه الصحيح في شؤون العقل وتحمّل المسؤوليات الكبرى في الحياة العامة والأخذ في الاختصاص البصير في فروع التعليم العالي.

وعلى هذا، كان للتعليم الثانوي، وله وحده، أن يقود النخبة الموهوبة من النشء اللبناني إلى عمق النظر وقوة البرهان وسداد الحكم في اتباعها الفرع العلمي ـ الرياضي، وإلى دقة الحسّ وضبط الخيال وسلامة الذوق وشمول الإنسان في اتباعها الفرع الأدبي ـ الفلسفي.

ثم جاء المرسوم رقم ٩٠٩٩ مرتكزاً على المبادىء السابقة كنقطة انطلاق، محدّداً مراحل التعليم العام بأربع، هي: الروضة ومدتها سنتان، الابتدائية ومدتها خمس سنوات، المتوسطة ومدتها أربع سنوات، والثانوية ومدتها ثلاث سنوات، راسماً أهداف كل مرحلة على الوجه الآتي:

١ ـ الهدف الرئيسي من مرحلة الروضة:

ـ تنمية الوظائف الحركية عند الطفل وتربية الحواس بوجه عام.

ـ تعويد الطفل النشاط العفوي من تقليد وألعاب ورسم وأشغال يدوية حرّة.

ـ تعويد الطفل النطق الصحيح واستعمال الألفاظ والتعابير التي تتصل مباشرة بحياته اليومية.

ـ العمل على تقوية روح المبادرة فيه والتمرّس بالتّبعات مع تنمية روح التعاون والانتظام وتنشئة الأخلاق الحميدة والعادات الحسنة.

٢ ـ الهدف الرئيسي من المرحلة الابتدائية:

ـ تأمين الثقافة الخلقية والعقلية والبدنية وخصوصاً عن طريق المحادثة والكتابة والحساب والملاحظة ودراسة البيئتين الطبيعية والإنسانية.

٣ ـ الهدف الرئيسي من المرحلة المتوسطة:

ـ مساعدة التلميذ على اكتشاف كفاءاته وميوله الشخصية وتوجيهه نحو الدراسة التي تتلاءم مع هذه الكفاءات وهذه الميول.

٤ ـ الهدف الرئيسي من المرحلة الثانوية:

ـ مساعدة التلميذ على بلوغ النضج الفكري واكتساب المعرفة الأساسية اللازمة لاختيار الدراسة العليا التي تتلاءم مع مؤهلاته، وإعداده لتلقي هذه الدراسة.

من هذه النصوص نستخلص أن الأهداف التربوية التي تتضمنها مناهج التعليم بوجه عام والتعليم الثانوي بوجه خاص ترتكز على مبادىء أساسية أهمها[٢٦]:

١ ـ تعزيز الشخصية الإنسانية في النشء اللبناني.

٢ ـ جعل اللبناني مواطناً بصيراً وعضواً عاملاً في المجتمع عارفاً حقوقه واعياً واجباته.

٣ ـ المحافظة على الأمانة للتراث اللبناني في عمق ثقافته وإشعاع رسالته.

٤ ـ تنمية الروح العلمية وتقوية إحالة المنهج والبحث العلمي ودقة الذوق.

٥ ـ إعداد الطالب للمرحلة التي تلي المرحلة التي هو فيها وصولاً إلى التعليم العالي فالتخصص.

بالطبع، ليس المطلوب أكثر من هذه الأهداف. لكن السؤال هو: ما مدى تحقيق هذه المناهج للأهداف الموضوعة لها؟

إن أقل ما يقال في هذه المناهج، وقد مضى عليها ما مضى من وقت، إنها أصبحت بحاجة إلى التطوير والتعديل. فنحن ندرك تمام الإدراك أن الأمم الناهضة والمتطورة لا تترك مناهجها التربوية جامدة مدة طويلة من دون أن تُدخل عليها من خبراتها وقيمها لتتلاءم مع روح العصر وتعبّر عن أماني النشء الطالع وتلبّي حاجات المجتمع المستجدّة.

(٢٦) المرء «نظرة مستقبلية إلى مناهج التعليم الثانوي في لبنان وكيفية إعدادها»، ص ٧.

٢ ـ نقد المناهج

في نقد سريع لهذه المناهج، نستطيع اكتشاف الحقائق التالية:

أ ـ تركز المناهج اللبنانية، في مجال التعليم، على قدر مكثّف من المعلومات المتنوعة في اللغات والآداب والرياضيات والعلوم وغيرها، تمتد من الإطار اللبناني إلى العربي والعالمي، بحيث يعدّ الطالب اللبناني من أغزر الطلاب معرفة وأوسعهم ثقافة في العالم، ويتضح ذلك من خلال متابعة طلابنا في الخارج واتصالهم بسائر زملائهم في أوروبا وأميركا.

ب ـ تهدف المناهج اللبنانية، في مجال التربية، إلى تكوين الإنسان الناضج والمواطن الصالح وفقاً لمبادىء نفسية ومقاييس خلقية تحدّدها دروس التربية الوطنية، لكن الواقع هنا لا يتفق أبداً مع الطموحات التي وضعها المُنَهِّج اللبناني، لأسباب كثيرة ومتنوعة، أهمها:

ـ عدم جدّ المدرّسين في تحقيق هذا الهدف وتأثرهم بالعقائد والأفكار الحزبية والطائفية السائدة في مناطقهم، إضافة إلى عدم الإعداد الكافي للمعلّم.

ـ تأثّر الطالب بمحيطه ومنزله أكثر من تأثره بتوجيهات المدرسة.

ـ طغيان حسّ المصلحة الفردية في لبنان على المصلحة العامة والنظام العام.

ـ فقدان التوجيه العام وضعف هيبة الحكم اللازمة لتحقيقه.

وفي محاولة نقدية لمناهج العلوم الاجتماعية والآداب، على سبيل المثال، نورد بعض الملاحظات النقدية التالية[٢٧]:

(١) هذه المناهج لا أهداف واضحة لها، فهي تترك المجال لكل طائفة أو مدرسة أن تذهب فيها مذهباً، فتلغي منها ما تشاء أو تضيف إليها ما تشاء (باستثناء صفوف البكالوريا)، أو حتى تستبدلها بمناهج أجنبية وتستورد من أجل ذلك الكتب المدرسية من الخارج، كما تترك المجال لكل معلّم أن يجتهد لنفسه ويبتكر ويستنتج حقائق تاريخية في غاية الخطورة وبخاصة في موضوع التاريخ أو التربية المدنية أو الاجتماع أو الأدب، حتى ليبلغ المتعلّم مرحلة الدراسة الجامعية وقد يتجاوزها أحياناً، دون أن يتمكن من تحديد هويته الوطنية أو يكون بمقدوره اتخاذ موقف واضح تجاه قضايا التراث القومي. ومن البديهي القول إن هذا الضياع تعود أسبابه إلى غياب السياسة التربوية الوطنية والمناهج الهادفة.

هناك ضرورة الى جعل منهج التعليم الجامعي صيغة تعليمية، تكسب الطالب الجامعي نموذجاً فاعلاً، ومنهجية في التفكير العلمي المنظّم، وامتلاك تقنيات وأساليب فنية تمكنه من القدرة على العمل والقيام بدوره الوظيفي داخل المجتمع

(٢) مناهجنا ذات تقسيم شكلي: جغرافيا، تاريخ، تربية، علم اجتماع... وقد جعل هذا التقسيم للعلوم الاجتماعية محاور عدة، وقطّع كلّ ما بينها من ترابط أو تكامل.

(٣) يغلب على المناهج الطابع النظري التلقيني وتفتقر إلى الفاعليات المصاحبة والأنشطة العلمية والجوانب التطبيقية، وقد يكون ذلك استجابة لنظام الامتحانات الذي يمثّل بدوره إحدى السمات السلبية للنظام التربوي في لبنان.

(٤) هذه المناهج لا تواكب التطورات العلمية والاتجاهات الحديثة، ولا تزال مشدودة إلى النزعات الفردية وتعظيم الأبطال والأعلام أو إلى النزعات

(٢٧) قاسم، المصدر نفسه، ص ٦٥.

الطائفية والعشائرية ـ العائلية، وكأنها مناهج تعمل على تشويه التاريخ وإخضاعه للتوازنات الطائفية ضاربة عرض الحائط بدور الشعوب في صنع الأحداث التاريخية.

(٥) مناهجنا ضعيفة الصلة بواقع الحياة، فهي تتهرّب من طرح القضايا الأساسية بحجّة أن التلميذ عاجز عن استيعاب هذه القضايا إلاّ في مرحلة التعليم العالي. ومن هذه القضايا على سبيل المثال: قانون العرض والطلب وتقسيم العمل وسلّم الأجور والكادرات الفنية وغيرها... علماً أن هذه القضايا يمكن أن تُعرض بمبادئها العامة وبأسلوب علميّ وتطرح على تلاميذ الصفوف الدنيا وتستمر معهم في الصفوف العليا مع شيء من الاتساع والتعمّق والتدرّج من الأسلوب العلمي إلى الإدراك النظري الأكاديمي.

(٦) التأخير الدراسي في تطبيق مناهج العلوم الاجتماعية، بحجّة أن هذه العلوم لا قيمة لها توازي العلوم الأخرى، فيمكن أن تُلغى في معظم المرحلة الابتدائية أو تعد مناهج جانبية يكلّف بتدريسها أي معلّم لم يكتمل نصاب حصصه الأسبوعي.

هذا على صعيد التعليم العام، أما في ما يخص التعليم العالي الذي يشمل التعليم الجامعي الذي يؤدي إلى الحصول على إجازة (Licence)، ومرحلة ما بعد التعليم الجامعي وتشمل تحضير شهادة الماجستير أو الدبلوم والدكتوراه والقيام بأبحاث علمية، فإن نظرة سريعة إلى مناهج التعليم الجامعي تعطينا فكرة واضحة عن تعدد المناهج إلى حد تضاربها، بين الجامعات الخاصة والجامعة الوطنية. ومن المعروف أن الجامعتين الاميركية واليسوعية قد أُنشئتا قبل الجامعة اللبنانية، فكانتا وما زالتا تمدان لبنان والمنطقة العربية بالكادرات الإدارية والمهنية والتقنية. ولعلّ هذا الدور الذي احتلته هذه الجامعات في الإعداد والتعليم والبحث أيضاً، هو الذي ساهم في تأخير نشوء الجامعة الوطنية وفي عدم بروز سياسة للدولة اللبنانية في التعليم العالي. وهكذا استمرت الجامعات الخاصة (الأجنبية والمحلية)، كمؤسسات مستقلة للتعليم العالي، تدرّس المناهج التي ترتئيها وتتمتع باستقلالية تامة أكاديمياً ومالياً وإدارياً ولا يربطها بالدولة سوى مجلس التعليم العالي الذي يمارس دوراً محدوداً يكاد ينحصر في اجتماعات دورية شكلية وفي إعطاء تراخيص لفروع أو جامعات ومعاهد جديدة. وبما أن مناهج هذه الجامعات بعيدة من التناسق والانسجام مع مناهج الجامعة الوطنية، وحتى يكون التعليم الجامعي في سياق الأهداف والطموحات الوطنية، ينبغي أن يعاد النظر في فلسفته وأهدافه ومحتواه وطرائقه وأنظمته ليصب في إطار حاجات التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويمكن القول إن هناك ضرورة إلى جعل منهج التعليم الجامعي صيغة تعلمية، تكسب الطالب الجامعي، نموذجاً فاعلاً، ومنهجية من التفكير العلمي المنظّم، وامتلاك تقنيات وأساليب فنية تمكنه من القدرة على العمل والقيام بدوره الوظيفي في داخل المجتمع. وهذا يتطلب تحديد مفهوم المنهج التعليمي الجامعي بكل عناصره المكونة، وضرورة تمثيله في نظام تعليمي متكامل يتكوّن من عناصر عدة هي: الأهداف التربوية، والمحتوى (الخبرات التعلمية)، وطرائق التدريس، وطرائق التقويم وما يترتب عليها من تغذية راجعة، وأن يعمل هذا النظام في مناخ تعليمي، تتبادل فيه العلاقات الشبكية بين مكونات نظام المنهج التعليمي، لكي تؤمن سلامة الكفاية الداخلية لمناهج التعليم الجامعي، أن يتم تخطيط هذه المناهج في ضوء الحاجات الحقيقية للتنمية الاجتماعية الشاملة.

من هنا، نرى ضرورة التنسيق الدقيق بين الجامعات القائمة على الأراضي اللبنانية من نواحٍ عدة ولأهداف عدة[٢٨]:

(أ) إن تحديد المناهج والبرامج في هذه المؤسسات، وخصوصاً في اقسامها الإنسانية، لهو ضرورة وطنية واجتماعية حتى تساهم في تدعيم الوحدة الوطنية وتوجه الشبان والشابات نحو تعميق روح الالتزام الوطني والقومي.

(٢٨) محمد خنافر، «دور الدولة في تطوير التعليم العالي في لبنان،» أوراق جامعية، السنة الثانية، العددان ٦ و٧ (١٩٩٤)، ص ٤١٨.

(ب) التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات، وبحسب حاجات سوق العمل اللبنانية والعربية، فيصبح عدد الخريجين والخريجات في الكليات التطبيقية خاضعاً لحاجات سوق العمل ولا يؤدي إلى التضخم في عددهم، ومن ثم إلى البطالة.

(ج) ضرورة التكامل، كأن تدرّس الجامعات القوية مادياً بعض الاختصاصات المكلفة التي تتردد الدولة اللبنانية في القيام بها. مثل الصناعات الكيميائية والنفطية.

(د) الانسجام في الأنظمة الداخلية للجامعات الموجودة في لبنان وشروط الانتساب والبرامج والمناهج، الأمر الذي يسهّل عملية معادلة هذه الشهادات متعددة المصدر، فتكون كلها معدّة في ضوء أنظمة الجامعة الوطنية ومقرراتها وشروطها.

ولمّا كانت الجامعة هي ما يجمع الكل الفكري والتعليمي والتربوي والتخطيطي، فهي مؤسسة المعرفة وعليها إنتاج أجيال بالمستوى الحضاري الذي يتطلع إليه المجتمع. فهي تنتج من بين أساتذتها وباحثيها العلماء الذين يطورون المعرفة ويدفعون بالعلوم إلى الأمام.

ولقد أدّى التطور الهائل في الحياة الاجتماعية، وبالتالي في المؤسسات الجامعية، إلى إعادة طرح دور الجامعة في بناء الحياة الكريمة والمتآلفة والمنفتحة والمبدعة، لأن جوهر الجامعة ورسالتها هما في أن تسعى لتكون صورة للمجتمع المثالي الفاضل ضمن وطنها ومجتمعها. من هنا تعدد وظائفها التي يمكن حصرها باثنتين[29]: **الأولى**: التعليم والتربية والبحث عن الحقيقة؛ **والثانية**: تزويد المجتمع بالعناصر البشرية المدرّبة المثقفة التي يحتاج إليها والمساهمة في شتى أساليب تطوره الأخرى...

إن تحسين نوعية التعليم ورفع كفاءته يتطلبان الاهتمام بكل التغييرات والعوامل التي تحدّد هذه النوعية لتحسين البرامج وإعداد المعلمين وتطوير القيادات الادارية الكفوءة وتوفير الأبنية المدرسية والجامعية الصالحة

فالجامعة ليست مصنعاً للشهادات، كما يخيّل للبعض أحياناً. ولا مركزاً للامتحانات، ولا مركزاً لتخريج الموظفين، بل هي صورة للمجتمع المثالي المطلوب إحداثه. ومن الواضح أن الجامعة اليوم ما عادت كجامعات القرون الوسطى، إذ إن التغيّر في أنماط المعيشة وتعقد الحياة والنمو السكاني الهائل واتساع سوق الطلب على خريجين حملة شهادات واقتران الوظيفة بالشهادة، وغيرها من الأمور التي لا يتسع المجال لذكرها، قد ألقت على عاتق الجامعة الحديثة مهام جديدة يمكن تلخيصها بما يلي[30]:

١ ـ حتى تستطيع الجامعة أن تؤمن حاجات هذه الأعداد الكبيرة من الطلبة، وجدت نفسها تتجه نحو تبسيط البرامج. وبهذا لم يعد هنالك من فارق جوهري يميّزها عن المدرسة الثانوية.

٢ ـ إضافة إلى مسؤولياتها الأساسية، أصبحت الجامعة، أو هكذا فُرض عليها، شبيهة بالمدارس المهنية، مع أن هذه المسؤولية يجب أن تناط بالمعاهد التأهيلية المتخصصة.

٣ ـ أخذت مجتمعات كثيرة تعتقد أن على الجامعة أن تكون مركز تأهيل للأساتذة يمدّ المدارس بحاجاتها، وفي هذه الحالة يجب الا يكون ثمة تعارض بين هذا المطلب وبين مهمة الجامعة الأساسية.

٤ ـ أصبحت الجامعة، في بعض الحالات، كأنها إحدى شركات الاستثمار التي تمتلك مصادر تمويل خاصة (أراض، رؤوس أموال... الخ) فأخذت تبحث عن وسائل لتوظيف أموالها وبيع خدماتها لكي تحافظ على استمرار رأس مالها وتؤمن توازناً في موازنتها.

(٢٩) شكري نجار، «الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية،» الفكر العربي، السنة ٣، العدد ٢٠ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ١٤٧.

(٣٠) مروان بحيري، «تطور مؤسسة الجامعة في المغرب،» الفكر العربي، السنة ٣، العدد ٢٠ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

٥ ـ أخذت الجامعة على عاتقها مسؤولية توفير الخدمات التربوية على نطاق أفقي واسع، وإن كان هذا التوسع في بعض الحالات، نتيجة شعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البالغين في المجتمع الذين قد يستفيدون من العودة إلى الدراسة، فإنه غالباً ما تحدوه الرغبة في الكسب المالي والإفادة القصوى من إمكانات الجامعة المادية (مبانٍ، معدات، جهاز إداري).

٦ ـ إضافة إلى ما تقدّم، بدأت الجامعة تؤكد أهمية «مراكز البحث العلمي»، غير أنه كثيراً ما تحدو هذه المراكز الرغبة في بيع خدماتها، وبهذا تكون أبحاثها محكومة من قبل سوق العرض والطلب.

٧ ـ ولا ننسَ الكليات التي تتوجه نحو تنمية القدرات العقلية والتفكير الحر، ككلية الآداب وكلية العلوم، اللتين يمكن أن نضيف إليهما بعض الكليات العلمية المتخصصة. هذه الكليات التي تؤلف الجزء المركزي الصلب في هيكلية الجامعة، والتي ترتبط تقليدياً برسالتها، ولم يعد يحظى هذا الجزء باهتمام «أولويات الموازنة».

ولما كانت الجامعة تحتل قمة الهرم في السلم التعليمي والمعرفي، وهي تمثل مؤسسة اجتماعية، ذات أغراض تعليمية أدبية أو فنية أو مهنية، يلتحق بها النخبة الممتازة من خريجي مرحلة التعليم الثانوي، ولما كان التعليم الجامعي خلال الأربعينات والخمسينات وحتى بداية الستينات فرصة ذهبية لا تتاح إلا للقلة من الشبان، لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ولقد توسّعت هذه الفرص في الستينات والسبعينات والثمانينات وصولاً إلى يومنا هذا، حيث نجد أعداداً هائلة من الطلاب، فإن هذه الحقيقة تفرض علينا أن نفكر بإدخال تعديلات على النظام الجامعي من حيث فلسفته وأهدافه ومضمونه وبنيته وطرائقه.

من هنا، يجب أن ننظر إلى المناهج التعليمية في الجامعة على أنها أهم العناصر المكونة للنظام التعليمي وأنها ليست المقررات الدراسية والكتب التعليمية بل يجب أن تفهم على أنها نظام متكامل يتكوّن من نظام معرفي، له فلسفته وأهدافه ومضمونه وطرائقه، ويمكن تحويله إلى صيغة إجرائية هي: مجموعة من المعلومات والحقائق والمفاهيم والمبادىء والتعميمات والنظريات والقوانين وغير ذلك من اتجاهات وقيم ومهارات وأنشطة تعليمية أخرى مخططة ومنظمة، يتم تعليمها تحت إشراف الجامعة لغاية تحقيق الأهداف التربوية المقصودة. فمضمون المنهج مسألة تربوية مهمة يجب ألاّ يحدّد بصورة عشوائية، بل ينبغي أن يحدّد في إطار طبيعة النظام المعرفي الذي يتلاءم مع الحقل التخصصي للمنهج، لأن الطبيعة المنهجية للنظام المعرفي لأي حقل، حتى وإن كان في حقل التخصص المعرفي، تفرض تنظيماً معرفياً خاصاً به.

فمنهج الرياضيات له نظامه المعرفي الذي يتكون من المعلومات والحقائق والمفاهيم والمبادىء والتعميمات والفرضيات والنظريات والمهارات والصراحة المنطقية وما تحمله الرموز الرياضية من دلالات. ومنهج الدراسات الاجتماعية له نظام معرفي خاص به، يختلف عن النظام المعرفي للرياضيات، حتى يتميز بهذه الخصوصية، وهو يتكوّن من معلومات وحقائق ومفاهيم ومبادىء وتعميمات وفرضيات ونظريات. أضف إلى ذلك الاتجاهات والقيم والمهارات. وحتى تتمكن الجامعة من تصميم منهج تعليمي فاعل يجب أن تراعي ما يلي[٣١]:

أ ـ طبيعة المتغيرات الحضارية في واقع الحياة، وهي تتمثل ببعد البيئة الطبيعية والنظام الديمغرافي للسكان، والنظام الاجتماعي والقيمي والمعرفي والتقاني.

ب ـ طبيعة وأهداف ووظائف التعليم الجامعي المتمثل بتحسين البيئة الطبيعية وخدمة البيئة، والبحث العلمي وتطوير المعرفة والتقانة، وصهر المجموعات السكانية في إطار موحّد، وتربية الإنسان القائد، وتطوير التواصل الاجتماعي وإرادة الأفراد

(٣١) محمد الخوالدة ومحمد أبو صالح، «تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي،» ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢ (١٩٩١)، ص ٢١ ـ ٢٢.

وتوجيه محاور الولاء، وتطوير نظام القيم بهدف التغيير والمسايرة الحضارية.

ج ـ محددات أسس بناء المناهج، وما تنطوي عليه من مفاهيم، لكي تأتي هذه المناهج في سياق الفكر الفلسفي للأمة، وخصائصه الاجتماعية ونظرية المعرفة وسوسيولوجيتها والمكتشفات السيكولوجية في عملية التعلّم والتعليم، وأخيراً البُعد الإنساني في تربية الإنسان.

د ـ بيئة نظام المنهج وعناصره، أي النظر إلى المنهج على أنه نظام يتكوّن من عناصر هي الأهداف، والمحتوى وطرائق التدريس والتقويم، وما بين هذه العناصر من علاقات شبكية متبادلة، لضمان كفاية داخلية عالية بين أجزاء المنهج، واتساق في العمل لتحقيق الأهداف المنشودة من المنهج. فإلى أي مدى يُنظر إلى المنهج التعليمي في الجامعة وفقاً لما سبق عرضه من مفاهيم وأسس ومتغيرات؟

لا شك في أن المنهج التعليمي في الجامعة غير واضح كما هي الحال في مراحل التعليم السابقة (الابتدائي والمتوسط والثانوي) وينظر إلى المنهج التعليمي الجامعي وفق صور مختلفة المستويات: ففي الصورة الأولى يمثل قائمة الموضوعات التي ستدرّس إلى الطلبة في موضوع معين. وحينما نجده في صورة ثانية هي أحسن من الأولى، فهو يمثل قائمة الموضوعات مضافاً إليها بعض المراجع الأساسية، حتى يتمكن الطلبة من إيجاد الموضوعات العلمية المطلوبة. وحين نجده في صورة ثالثة هي أفضل من الصورتين السابقتين، فهو يتكوّن من صيغة تشتمل على: الأهداف والمحتوى وأساليب التدريس، والتقويم ثم يذيّل بقائمة من المراجع ذات العلاقة بموضوعات المنهج.

هذه الصورة للمنهج هي مقبولة من الناحية الشكلية، ولكنها في الواقع لم تصمّم في ضوء الأسس والمتغيرات التي تحدّدها النظرية المنهجية لتطوير المنهج التعليمي في أية مؤسسة تعليمية، وبخاصة الجامعة. والمنهج التعليمي الجامعي مسألة مضمون وأهداف تتصل بأهداف أخرى داخل الكيان الاجتماعي، إذ ينبغي أن ينظر إليه على أنه نظام يعمل في إطار نظام تربوي أكبر، والنظام التربوي يعمل ضمن نظام اجتماعي يتطلع إلى تنمية اجتماعية شاملة لتحسين الحياة فيه. وهذا يعني أن يُنظر إلى المنهج التعليمي في الجامعة نظرة علمية منهجية متشابكة العلاقات، يوجد في سياق سلسلة من الأسئلة هي: أي منهج؟ لأية تربية؟ لأي مجتمع؟ لأية تنمية؟ وهذه النظرة بحد ذاتها هي نظرة نظامية تقوم على نظام يتكوّن من مكوّنات بينها علاقات متشابكة تؤثر فيها عوامل خارجية ترتبط بنظم أخرى تعمل في منظومة أكبر تشمل الحياة كلها داخل المجتمع. وهكذا يمكن القول إن منهج التعليم الجامعي يمثّل نظام التربية والتعليم كله حتى يتمكّن من تطوير المجتمع في اتجاه هادف نابع من فلسفة واضحة للحياة، تشمل في مضامينها الخالق والإنسان والمجتمع والبيئة والكون والحياة، ولآليات التطوير.

٢ ـ ما يجب أن تكون عليه المناهج: المرتجى

التربية عنصر أساسي من عناصر الحضارة، والمناهج تجسيد حي لأهداف التربية وأداة تنفيذ السياسة التربوية، وبالتالي لا يمكن الحديث مسبقاً عن وضع مناهج جديدة أو تعديل المناهج الحالية إلاّ من خلال سياسة تربوية جديدة واضحة الأهداف، تأخذ بعين الجدّ مناحي خمسة، هي[٣٢]:

أ ـ المنحى الوطني

إن الدولة اللبنانية، منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم، لم تتحمل مسؤوليتها في وضع مناهج وطنية تتصدى لقضايا الوطن الكبرى، إن على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي. ففي المجال الداخلي كان على الدولة أن تبادر إلى وضع سياسة تربوية واضحة الأهداف لمواجهة واقع التعدد الطائفي والتفاوت الاجتماعي وضعف الولاء الوطني،

(٣٢) قاسم، «المناهج ومدى موافقتها للواقع الجديد»، ص ٦٥ ـ ٦٦.

وتقرر بالتالي أياً من المناهج تستطيع بواسطتها تحقيق الأهداف الوطنية، أهي المناهج التي تقول بالتعددية الحضارية مثلاً أم التي تقول بالاندماج الكلي؟ وعلى الصعيد الخارجي كان يقتضي مواجهة قضايا العلاقات الاقليمية والدولية وتحديد موقف لبنان منها بوضوح، وذلك انطلاقاً من مبادىء دستورية ومسلّمات أجمع عليها اللبنانيون بأكثريتهم الساحقة.

ب ـ المنحى الإنساني

يجب أن يكون هدف التربية والمناهج الموضوعة الإنسان بالدرجة الأولى، وعلى المناهج أن تتعامل مع موضوع الإنسان في كل مراحل التعليم وتنظر إليه بوصفه طاقة كامنة قادرة على العطاء إلى حدّ الإبداع. وإلى جانب تيسيرالعلم هناك قيم إنسانية، على المناهج أن تراعيها، وفي مقدمها: قيَم الحرية ونمو الشخصية.

ج ـ المنحى الاجتماعي

إن وظيفة التربية أن تجعل الفرد ينسجم مع مجتمعه، وهذا الانسجام لا يكون بالإكراه، ولا بالقبول الأعمى أو بما يسميه علماء التربية الهيمنة الاجتماعية، وإنما بالتكيّف التدريجي مع بيئة يتوافر لها الحدّ الأدنى من الوفاق الاجتماعي، وهنا تبرز العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع... إن ارتطام الفرد بالمجتمع احتمال كثير الوقوع على صعيد الأسرة والمدرسة والمجتمع الكبير، وإن أبرز عقبات هذا الارتطام هو التفاوت الاجتماعي والبطالة والهجرة والطغيان الطائفي والعشائري والعائلي. من هنا بات على المناهج أن تقتحم مع الفرد مثل هذه الحواجز الاجتماعية وتعمل على تكوين رأي عام قادر على اقتلاع هذه الآفات من جذورها، وإلاّ كانت المناهج معادية للمجتمع وليست وسيلة لتحقيق الانسجام الاجتماعي.

د ـ المنحى العلمي

إن العلوم في تطور سريع على الصعيدين النظري والتقني. وقد رافق هذا التطور تغيرات في أسلوب الحياة ووسائل الإنتاج وطرائق العمل وحتى في عقلية الناس. لذا كان على المناهج أن تستوعب هذه الإنجازات العلمية وأن تواكب عملية التطور، وإلاّ فقدت المدرسة دورها في المجتمع بوصفها مؤسسة علمية.

هـ ـ المنحى الحياتي ـ الاقتصادي

من المسلّم به اليوم أن التعليم يخدم الحياة بكل ميادينها، وبخاصة الميدان الاقتصادي، لكون التعليم قوة إنتاجية وأداة استثمار، لهذا يجب توجيه التعليم وفق حاجات البلد وظروفه الخاصة. وفي غياب هذا التوجيه فإن التعليم يصبح سلعة استهلاكية وهدراً للمال كما هي الحال في لبنان. من هنا كان على المناهج المنشودة أن تأخذ في الحسبان واقع الحياة اللبنانية وموقع لبنان في محيطه، وتعمل على إنتاج قوى بشرية عاملة تتمتع بكفاءة عالية وبأقل كلفة مالية. ويمكن تحقيق ذلك مثلاً عن طريق اختصار سنوات التعليم العام إلى ثماني أو تسع سنوات والانتقال بعد ذلك إلى المبالغة في التخصص والتنويع والتركيز على العلوم التطبيقية والمهنية، وإغناء الدراسات النظرية نوعاً لا كمّاً، والاهتمام بالفاعليات المصاحبة والأنشطة العملية والتدريب على البحث العلمي.

وفي اعتقادنا أن الحل يكمن في «سياسة تربوية موحّدة تجمع كل القوى والطاقات نحو هدف مشترك»(٣٣).

لو كان تعليمنا صحيحاً في محتواه وأساليبه وطرائقه، لكان حبّب إلينا تراثنا وأظهر الدور الرائد الذي قام به اللبنانيون والعرب في مجالات الآداب والعلوم، منذ القديم حتى يومنا الحاضر، ولكانت هذه المعرفة الصحيحة والموضوعية إحدى المفاخر التي تُذكي الروح الوطنية، وأحد الحوافز على الاستمرار في ميدان العطاء والإبداع. ولو كانت مناهجنا سليمةً، وضعاً وتطبيقاً، لكانت مدارسنا وجامعاتنا خرّجت أجيالاً من المتخصصين المبدعين، الذين يجدون ميدان

(٣٣) Michel Samaha, "La réforme des programmes: Entreprise Vouée à l'échec," in: *Recherches Pedagogiques* (Beyrouth) no. 2 (1982), p. 75.

الحياة امتداداً لميدان المدرسة والجامعة، فيبدعون في الحياة كما أبدعوا فيهما، لا أجيالاً من المثقفين النظريين المترددين وغير الفاعلين، ولكان مجتمعنا يتمتع بكادرات كاملة، في مرافق الحياة العلمية والصناعية والتقانية.

إن الثقافة كترف وهواية لم يعد لها مجال عندنا، والرؤوس الملأى بالمعلومات النظرية المجرّدة التي لا تتحول تحقيقاً وإنتاجاً في الحياة لا فائدة لها. المجال الوحيد هو مجال التطبيق والإنتاج، وحلّ المصاعب التي تعترضنا بأنفسنا، فنتحرر من التبعية الخارجية، وننشىء أجيالاً واعية حرة منتجة، تبني مستقبلها ومستقبل وطنها(٣٤). وهكذا فإننا بحاجة إلى منهج ذي أهداف واضحة محدّدة سلوكية، إلى منهج يتمحور حول متطلبات المجتمع، وحاجات المتعلم ومشكلاته. وبات من الأهمية بمكان التخطيط لعملية التربية بما يتناسب مع الطموحات التربوية الكبيرة جداً ومع موارد المجتمع المحدودة، الأمر الذي يستدعي الاهتمام جدياً بحساب كلفة التعليم. فكلفة التعليم تعني مجموع القيم المادية والمالية التي تُنفق أو ينبغي إنفاقها لإنتاج مُخرجات معينة من الموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية.

فالتربية ـ كما الاقتصاد ـ عبارة عن إنتاج واستهلاك(٣٥). هي إنتاج بالنسبة إلى المؤسسات التربوية وما تحوي من وسائل وأدوات وأساليب تعليمية، ومعلمين وإداريين. إنها تنتج مهارات أو صفات جديدة في شخصية المتعلم. ولهذا الناتج قيمة اقتصادية، لما لها من أثر مستقبلي في الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري والخدماتي. وهي استهلاك بالنسبة إلى المتعلمين الذين يحصلون على إشباع حاجاتهم التعليمية، من الخبرات والمعارف، والمؤهلات التي تساعدهم على تكيّف أفضل في المجتمع.

والسؤال الآن: هل يمكن تقدير كلفة التعليم في ميدان التربية؟

إن بحث كلفة التعليم في التربية أصبح ضرورياً لمواجهة المشكلات التعليمية، كتوزيع الإنفاق على التعليم، وتنظيم الخطط التعليمية، وتوجيه التعليم وفق حاجات المجتمع. ولا بد من أجل حساب كلفة التعليم من إجراء دراسات وبحوث تعتمد على الواقع، وتنطلق نحو التجديد والتطوير والترشيد لمعرفة سبل الإنفاق على كل مجال من مجالات التعليم:

ما هي كلفة الطالب في التعليم الثانوي العام مثلاً؟

ما هي كلفة الطالب في التعليم المهني؟

ما هي كلفة الطالب في التعليم الجامعي؟

ماذا نحتاج من الوسائل التعليمية وهل نحن بحاجة إلى بناء مركز لإنتاج الوسائل التعليمية لتخدم المناهج المدرسية؟

ماذا نحتاج من البناء المدرسي وكيف نوزعه؟

هل نستطيع أن نرسّخ مبدأ إنتاجية التعليم بدلاً من استهلاكيته؟

هذه المشكلات وغيرها لا نستطيع الإجابة عنها إلاّ من خلال البحث العلمي.

وإننا نرى في هذا المجال أن البحث التربوي هو من أسبقيات التجديد التربوي أو تطوير النظام التعليمي، أو تطوير المناهج... الخ.

ولا شك في أن من يضطلع بهذا الدور هو الجامعة من خلال مراكز البحوث، لكن أين هي هذه المراكز؟ وهل نحن مهيؤون للقيام بهذا العمل؟

وتأتي الإجابة بالنفي، لأنه في ظل غياب مراكز البحوث في الجامعة لا يمكن تطوير عملية التربية والتعليم بجزئياتها، كذلك تعترضنا مشكلة ثانية أساسية، وهي أننا لم نكوّن باحثين، ووضعنا التربوي لم يأخذ بعد مساره العلمي. وهذا يقودنا دون شك إلى بحث مسألة مأزق التعليم الجامعي، الذي يعاني خللاً واضحاً يتمثّل بسوء ارتباطاته الخارجية بعالم العمل والاجتماع... فلم يعد بالإمكان

---

(٣٤) أسعد يونس، «إصلاح المناهج: إصلاح الوطن،» المجلة التربوية، العدد ٢ (١٩٨٢)، ص ٩.

(٣٥) حول هذا الموضوع انظر: P. Coombs, *La crise mondiale de l'éducation* (Paris: P.U.F., 1968).

اليوم التحدّث عن أزمة الجامعات على أنها أزمة توسّع في استيعاب الطلاب الجامعيين، بل على أنها أزمة تتعلق بنوعية الجامعة المنشودة كمؤسسة تنتج المعرفة وتعلّمها وتطبّقها وتؤمّن من خلال تلك العمليات نوعاً من التكامل الاجتماعي، وتيسّر السبل، في الوقت نفسه، لتحقيق قدر مقبول من تكافؤ الفرص التعليمية[٣٥]. فالتعليم الجامعي هو القيادة الفكرية للمجتمع، وهو بذلك القيّم على تراثه الثقافي، المسؤول عن تطوره وإنمائه، وينمّي الانتماء الوطني، ويرسّخ الوجدان القومي. ويعدّ التعليم الجامعي للمجتمع أُطُره الإدارية والفنية والعسكرية والمهنية، ويعالج قضاياه ومشكلاته، ويطوّر إمكاناته، ويكشف خاماته وثرواته. والتعليم الجامعي مسؤول عن توسيع آفاق المعرفة الإنسانية، وقد أصبحت مؤسساته مراكز أساسية لخدمة المجتمع المحلي وإثراء حياته[٣٦].

بالطبع، لا ينحصر دور الجامعة بمنح الشهادات ولا بتخريج الموظفين فقط، بل للجامعة دور أشمل من ذلك كثيراً، دور متغير بحسب مفهومي الزمان والمكان. انطلاقاً من هذه المعطيات نحدّد أن دور الجامعة هو دراسة مشكلات التنمية والتخطيط مساهمة في ربط الدراسة الأكاديمية النظرية بالواقع الموضوعي ومشكلاته من أجل تسريع التطور الاقتصادي وتدعيم الاقتصاد القومي، إضافة إلى ربط العلم بالمجتمع والإفادة من المعطيات العلمية في التنمية، لأن العلم قوة حقيقية لتثبيت الاستقلال ونقل المجتمع من حال التخلف إلى حال التقدّم، وفي استغلال الموارد الاقتصادية وتصنيع المنتوجات في سبيل تحقيق رفاه المواطن وعزة الدولة[٣٧]. لذلك علينا أن ندرك أهمية الجامعة، والجامعة الوطنية تحديداً، التي تعد أحد المراكز الأساسية في لبنان، حيث تعنى بتنمية الموارد الإنسانية وإعدادها، فهي تؤمن للطلاب اللبنانيين مجالات واسعة للتحصيل المعرفي. وهكذا أصبح للجامعة طبيعة مزدوجة: فهي مؤسسة تترجم الخبرات النظرية إلى عمل وتطبيق لتساهم بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي مؤسسة تساهم في تطوير المعرفة العلمية والاختصاصات العلمية[٣٨]. وبهدف تحقيق ذلك لا بد من تأكيد أهمية المناهج التعليمية وطرائق إعدادها، وفي سبيل تطوير آليات لإعداد مناهج التعليم الجامعي، نورد بعض الأفكار[٣٩]:

(١) تصميم المناهج التعليمية للجامعات بدلالة وظائفها التربوية للنهوض بالمجتمع والعمل على إنمائه إنسانياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وتقانياً، ويمكن تحقيق هذا التوجه باتباع الاجراءات التالية:

أ ـ تحليل الواقع الاجتماعي ورصد المتغيرات الحضارية في أبعادها البيئية والسكانية والاجتماعية والقيمية والتقنية.

ب ـ تحديد معالم التغيرات الحضارية وتصنيفها في مجالات معرفية، أو خبرات تعلمية لتحديد مسارات البرامج التعليمية وأنواعها العملية أو الفنية أو المهنية.

ج ـ تأليف لجان فنية متكاملة في خبراتها الأكاديمية والتربوية، لتحديد المعالم الأساسية لبنية الخطة الدراسية للبرامج التعليمية في كل مجال، ثم تحديد مكونات المناهج التعليمية لكل مقرر دراسي أو مساق يدخل في الخطة، بصورة نظام متكامل العناصر، مكونة من: الأهداف، المحتوى، طرائق التدريس، وأساليب التقويم.

د ـ اخراج خطط مناهج المقررات الدراسية في نشرات خاصة، وطرحها للمناقشة والنقد من ذوي الاهتمام والاختصاص، وفقاً لنمط معين مثل: عقد ندوات خاصة لمناقشة ونقد مشروعات المناهج التعليمية وتحديد التغذية الراجعة من هذه الندوات لوضع المناهج التعليمية في صيغتها النهائية تمهيداً لإقرارها وتطبيقها في الجامعة.

---

(٣٦) أحمد صيداوي، «البرامج الخاصة الجامعية،» **الفكر العربي**، السنة ٣، العدد ٢٠ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ٢٠٩.

(٣٧) علي عبد فتوني، «العلاقة بين التربية والتنمية وصلتهما بالقضية الوطنية،» **أوراق جامعية**، السنة ٢، العددان ٦ و٧ (١٩٩٤)، ص ٣٢٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٣٩) ياسين خليل، «دور الجامعة في الدول النامية،» **آفاق عربية**، العدد ١ (١٩٧٥)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٢) اللجان الأكاديمية: وتصورها لمناهج التعليم الجامعي، استناداً إلى تخصصات أعضائها العلمية وخبراتهم في مجال التعليم الجامعي، ومعرفتهم في تشخيص وتحديد طبيعة المناهج التعليمية وأساليب تنظيمها، وتحديد بنيتها من حيث: الأهداف والمضامين المعرفية وطرائق التدريس وعمليات التقويم.

(٣) مجالس التعليم العالي أو مراكز التعليم العالي: وهي هيئات تعنى بتطوير أبعاد التعليم العالي، وذلك عن طريق تبني أساليب إجرائية مختلفة، كاستدعاء الخبراء أو تأليف اللجان، أو عقد الندوات أو المؤتمرات الخاصة، أو إجراء الدراسات الخاصة بوضع المناهج التعليمية.

(٤) استراتيجية تبني نماذج المناهج التعليمية القائمة: وقد تتبنى الجامعة عملية مسح مناهج التعليم القائمة في الجامعات المماثلة، على المستوى الوطني أو القومي أو العالمي، والعمل على تكييف المناهج المستخدمة في هذه الجامعات لاعتبارات اقتصادية.

(٥) استراتيجية استشعار الحاجات: وهي وضع المناهج التعليمية في الجامعات عن طريق إجراءات استشعارية للمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة وكذلك الأفراد من مواطنين وطلاّب، مفكرين ومهنيين، وتنظيم ما تتوصل إليه هذه الاستراتيجية في مجالات مختلفة، تمهيداً لاستخلاص الحاجات الأساسية التي تكوِّن بنية المنهج التعليمي لأي برنامج تعليمي جامعي.

(٦) استراتيجية البحث العلمي والتجريب، وفيها يقوم الخبراء بعرض البحوث العلمية، وتحديد مدخلات المناهج التعليمية من حيث: الأهداف والمحتوى والطرائق والأنشطة والتقويم؛ ثم إخضاع هذه المناهج التعليمية للتجريب على الطلبة، أو فحص هذه المناهج من قبل ذوي الاختصاص. ولا شك في أن تطوير المناهج التعليمية على أي مستوى تعليمي مسألة خطيرة ومعقدة. لأنها (المناهج) تعبّر عن السياسة التي تسير عليها البلاد، كما أنها إحدى الدعائم الأساسية للتربية والتعليم، وهي فوق ذلك ميدان تتصارع فيه الأفكار والاتجاهات، ومجال يتعارض فيه العرف والتقاليد والتراث الثقافي مع متطلبات ومستلزمات الحياة الحاضرة بل ومتطلبات المستقبل.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن واقع التربية في لبنان بوجه عام عشوائي وغير مبني على تخطيط شامل للواقع اللبناني وطموحاته وأهدافه، فزيادة عدد المدارس وعدد المتعلمين لم تكن مبنية على تخطيط تربوي صحيح، لأنها لم تؤد إلى تحسين نوعية التعليم، ولم تلب حاجات الفرد والمجتمع، ولم تحقق الغايات والأهداف من تربية المواطن اللبناني، المدرك لحقوقه وواجباته، المخلص لوطنه وأرضه، المنسجم مع نظام دولته والمتآلف مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به[٤٠].

لقد ترافق ذلك مع المناهج المعتمدة قليلة الجدوى التي لا تفي بحاجات لبنان الاجتماعية والاقتصادية، ولا بحاجات التلاميذ والطلاب ومشكلاتهم[٤١]، إذ إنها تعتمد المادة والمقررات والمحتوى والمعارف أساساً لها بغض النظر عن علاقة هذه المواد بعضها ببعض. فضلاً عن أن هذه المناهج لا أهداف واضحة لها، فهي تترك المجال لكل طائفة أو مدرسة أن تذهب فيها مذهبها... كما تترك المجال لكل معلّم أن يجتهد لنفسه. وهكذا نرى أن كل مدرسة في لبنان أصبحت وزارة تربية تقرّر ما تشاء وترفض ما تشاء وتحدّد سياستها التربوية الملائمة قياساً على اعتبارات طائفية لا اعتبارات علمية وتربوية. وهذا يرجع بالطبع إلى غياب السياسة التربوية الوطنية الواضحة التي تتحمل الدولة مسؤوليتها الأساسية[٤٢].

باختصار، إن تحديث المناهج يساهم في الحصول على مجتمع سوي مُوَحَّد، لا يفقد بذرة التطور الدائم، ولا ينقطع عن المسار الحضاري العام. وإننا نرى في الجامعة الوطنية المؤسسة المؤهلة

(٤٠) أماني شعراني، **تطوير التعليم الجامعي: تربية جديدة في سبيل إنماء لبنان** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦)، ص ٢٨٦.

(٤١) انظر: De Landsheere V. et G., *Définir les objectifs de l'éducation* (Paris: P.U.F., 1979).

لتأدية هذا الدور، من خلال مناهج تعليمية متطورة، وأهليتها في أداء وظيفتها التربوية والثقافية والوطنية إضافة إلى دورها التوحيدي على مستوى الوطن ككل. وفي هذا السياق نتبنى بعض الأفكار لتحديث مناهج التعليم الجامعي[٤٣]:

ـ التكامل المتبادل بين أهداف حلقات التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، حتى يتمكن النظام التعليمي، بمستوياته المختلفة، من خدمة النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع.

ـ استمرار الجامعة في المحافظة على مستوى معيّن من التفكير التجريدي في مناهجها وبرامجها التعليمية، حتى تبقى قادرة على مواصلة العطاء الأكاديمي الذي يكشف عن الخطأ في الواقع التطبيقي، لأن استغراق الجامعة في الوجه العملي المباشر دون تنظير يفقدها القدرة على التغيير.

ـ تجاوز فكرة أن حلقة التعليم الجامعي هي للنخبة أو القلة في المجتمع، وتبني مبدأ أن التعليم بكل حلقاته، هو حق إنساني عام تتطلبه عملية النهوض بالمجتمعات وضرورة التخلي عن فكرة أن مستوى التعليم الجامعي لا يلزم لممارسة الوظائف الاجتماعية والمهنية الأخرى، وجعل التعليم الشعبي يمتد إلى السلّم الجامعي، بحسب إمكانات المواطنين، لأن تعميم التعليم الجامعي هو المدخل الحقيقي لتطوير البنية التحتية لأي مجتمع إنساني.

ـ توجيه المادة التعليمية في المناهج الدراسية توجيهاً ذاتياً لتأكيد دور التعليم الذاتي في التعليم الجامعي، لأنها مرحلة تعلّم الاستقلال في التفكير وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار.

ـ تبني الأفكار الحديثة في المعرفة، وإدخال نتائج البحث العلمي والمكتشفات العلمية في مضمون مناهج التعليم الجامعي، بهدف التبشير بالاتجاهات الجديدة، وتقديم أفضل نموذج معرفي فعّال إلى الطلاب لتمكينهم من التكيف مع المتغيرات المعرفية الثقافية.

ـ فك ارتباط محاور التعليم الجامعي عن نموذج مناهج التعليم الأكاديمي الذي لا يؤدي إلى تحقيق الإصلاح المرتجى. وتحويل هذه المحاور إلى نموذج مناهج الإنماء المنتج القائم على العمل والإنتاج لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة إدخال إطار ثقافي شامل في هذا النموذج الإنتاجي لكي يتوجه إلى إنماء مجالات الحياة.

فالمدرسة والجامعة، لم تعودا الموزّع (الشرعي) للمعرفة إذ أصبحت الثقافة تعني في بعض معانيها الاتصال الجماهيري بوسائله الأساسية المعروفة: الإذاعة المسموعة والمرئية والصحف والكتب وما وقع في إطارها. وأصبح هناك تنافس مكشوف تشهده المجتمعات العالمية اليوم بين النظامين التربوي والإعلامي، ولبنان ليس استثناء. فوسائل الإعلام الحديثة لا تقوم بإنعاش الثقافة التقليدية ونشرها فقط ولكنها تحمل أيضاً بذوراً ثقافية خاصة بها، فهي تساعد على إشاعة الثقافة الشفهية في بعض وسائلها (الإذاعة والتلفزيون) وهي ثقافة شفهية في إطار جديد. ولأن الإذاعة المرئية قد أصبحت عالمياً هي الوسيلة الثانية ـ خارج المدرسة ـ للتطور الثقافي، ووسيلة أساسية لتوزيع الثقافة والتغير الثقافي[٤٤]، فإن التطور الثقافي في بعض معانيه قد يعني تطوراً في التربية والتعليم. ومن المتفق عليه أن التعليم هو وسيلة مهمة لنقل القيم الثقافية الوطنية والعالمية، إلاّ أن التعليم في لبنان ما زالت تحوطه وجهات نظر بالغة الاختلاف، ووجهات النظر المختلفة هذه ليست جديدة، ولكننا الآن لم نصل إلى حصيلة تركيبية تحدّد موقفنا من هذه الوسيلة المهمة والأساسية في نقل الثقافة. ونتبنى في هذا السياق، ما قاله طه حسين في أن: «معاهد التعليم ليست مدارس فقط ولكنها قبل كل شيء وبعد كل شيء بيئات للثقافة

(٤٢) انظر: E.J.P. Valin, "Etude pour une réforme de structure de l'enseignement," *Recherches Pédagogiques*, no. 1, p. 11.

(٤٣) الخوالدة وأبو صالح، «تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي،» ص ٤٠.

(٤٤) انظر: محمد الرميحي، «واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي،» في: **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٨١.

بأوسع معانيها وللحضارة بأوسع معانيها... من هنا قلت إن الجامعة بيئة لا يتكوّن فيها العالم وحده وإنما يتكوّن فيها الرجل المثقف المتحضر... وإن قصرت الجامعة في ذلك فهي مدرسة متواضعة»[45]. وما زال التعليم بكل مراحله، وبخاصة في التعليم العالي، يبحث عن حل لهذه المعادلة الصعبة. ما زال التعليم العالي في لبنان مشروعاً غير مكتمل.

والسؤال هو كيف نوائم بين الحقيقة التي مؤداها أنه بغير الثورة العقلية والصناعية التي شهدها ويشهدها الغرب ـ بكل اجتهاداته السياسية إن صح التعبير ـ والتي زادت فكر الإنسان انضباطاً وزودته نظماً ومناهج وأدوات بحث واستقصاء أكثر دقة في سبيل خدمة الإنسان، وبين واقع التخلف والتبعية الذي نعيشه؟ وسؤال آخر هو كيف نتمكّن من استيعاب العلوم والتقانة مع مواءمتها لمعتقداتنا وقيمنا؟ ويقع اللوم في عدم حل هذه المعضلة على نظام التعليم ومخرجاته[46]. ولن نتمكن، بالتالي، من إيجاد حلول مناسبة لهذه المعضلة إلاّ عن طريق بناء سياسة تربوية واضحة ومناهج تعليمية واقعية حيّة وحديثة ترتكز على مجموعة من المبادىء والأسس، تساعد على تطوير مناهج التعليم، منها[47]:

١ ـ وجود فلسفة تربوية واضحة لتوجيه التربية والتعليم بمحتوياتها المختلفة داخل النظام الاجتماعي، وتحديد مضامينها التربوية القيمية واتجاهاتها نحو المعرفة والإنسان والمجتمع والثقافة والغايات النهائية في عملية التربية والتعليم.

٢ ـ تحديد المعالم الأساسية للمتغيرات الحضارية في الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسكانية والقيمية والتقانية في الكيان الاجتماعي. وتحديد الخصائص والمشكلات والحاجات المختلفة لإشباع حاجات النمو لأبعاد المتغيرات الحضارية في المجتمع.

٣ ـ مراعاة خصائص المتعلم العقلية والنفسية والانفعالية وما يتصل بها من حاجات واهتمامات عند اختيار عناصر المنهج التعليمي، حتى يكون للخبرات التعلّمية معنى عند المتعلّم.

٤ ـ الأخذ في مبدأ التجديد في اختيار مكونات المنهج التعليمي، والتوازن بين الجوانب النظرية والجوانب العملية فيه والمواءمة بين حالتي الأصالة والمعاصرة للهوية الثقافية داخل المجتمع.

٥ ـ العمل على فك الارتباط بين الإنسان وعناصر التغريب الثقافي والاجتماعي للأمة، والعمل على جعل الإنسان في السياق الوطني والولاء لنظامه الاجتماعي وللهوية الثقافية لأمته.

٦ ـ تبني المكتشفات السيكولوجية الحديثة في بناء المنهج وتنظيمه واختيار أهدافه ومحتوياته ومضمونه وطرائق تدريسه وتقويمه.

٧ ـ مراعاة خصائص النظام المعرفي لطبيعة المناهج التعليمية وطرائق اكتسابها، بغية تنظيم هذه المناهج بما يتلاءم مع طبيعة منهجية المادة التعليمية وبنيتها المنطقية.

٨ ـ مراعاة القيمة المنهجية للمواد التعليمية أو الأولويات الاجتماعية التي تحتلها هذه الموضوعات الدراسية لمواجهة متطلبات النمو للمجتمع.

٩ ـ مراعاة مبدأ التوازن بين الكم والنوع في الخبرات التعلمية، والتوازن بين المستوى النظري والمستوى التطبيقي لموضوعات المواد المعرفية الداخلة في المناهج التعليمية.

١٠ ـ الانفتاح على الخبرات العالمية في المعرفة والمكتشفات العلمية، والعمل على الإفادة منها في تطوير المناهج التعليمية.

١١ ـ تأكيد مبدأ الوظيفية لمناهج التعليم، والتعليم الجامعي بخاصة، لربط هذه المناهج بمتطلبات الحياة اليومية داخل الكيان الاجتماعي، لتأمين عملية الاستمرار في التعليم.

١٢ ـ مراعاة تطبيق مبدأ الديمقراطية، والتعاون

(٤٥) طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر،» في: **المجموعة الكاملة لأعمال طه حسين**، ج ٩ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣ ـ ١٩٨١)، ص ٤١٣.
(٤٦) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٢٧٨.
(٤٧) انظر: الخوالدة وأبو صالح، «تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي،» ص ٣٩.

والمشاركة لأكبر عدد ممكن من الأفراد والهيئات في عملية تطوير المناهج التعليمية في مختلف المراحل، حتى تكون نتاج إرادة جماعية وليس قرار عمل فردي.

هذه المبادىء والأسس تهدف بوجه أساسي إلى: التكامل بين أهداف حلقات التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، حتى يتمكن النظام التعليمي بمستوياته المختلفة من خدمة النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع. ولا شك في أن عملية تطوير المناهج التعليمية معقّدة وتحتاج إلى وقت طويل، وهي عملية مستمرة، لا تتوقف عند حد معين، لذلك يجب أن تكون الاستراتيجية منهجية وشاملة للإجراءات التي تتضمن مناهج تعليمية منتمية إلى الهوية الثقافية وفاعلة للنهوض بالإنسان والمجتمع والوطن، وفي هذا السياق نقترح الخطوط العريضة التالية[48]:

المرحلة الأولى: وفيها تحدّد الثوابت في الهوية الثقافية والمجتمع، وما ينبغي المحافظة عليه لصيانة المجتمع من الغربة ولحفز تقدمه في إطار الثقافة والهوية الذاتية. ويتمّ ذلك عن طريق آليات عمل منظّم للقيام بهذه المهمة.

المرحلة الثانية: وفيها يتم تحديد المتغيرات الحضارية للمجتمع العربي، المتمثلة بالبيئة الطبيعية والنظام الاجتماعي، والنظام الثقافي والقيمي والنظام السكاني والمعرفي والتقاني، وما تتطلبه الخصائص القائمة من حاجات نمو.

المرحلة الثالثة: وفيها يتم تصنيف حاجات النمو المختلفة، لمواجهة المتغيرات الحضارية التي تتطلبها الظروف الراهنة، ثم تحديد المجالات المعرفية لهذه المتطلبات تمهيداً لوضع الأهداف والطموحات التي نقصدها عن طريق المناهج التعليمية للنهوض بالإنسان والمجتمع، ويتمّ ذلك عن طريق لجان متكاملة الخبرة علمياً وتربوياً.

المرحلة الرابعة: وفيها يتم اختيار المعارف والمعلومات والخبرات التعلمية، والاتجاهات والقيم والمهارات وغير ذلك من أجناس المعرفة، التي تعين الطلبة على تطوير كفاياتهم المعرفية وإنماء نظامهم القيمي ومنهجية تفكيرهم وإكسابهم تقنيات تمكنهم من العمل المتقن، في المجال الأدبي والفني والمهني. ويتمّ ذلك عن طريق آليات من العمل المنظم الذي تقوم به لجان فنية وتربوية وبأسلوب ديمقراطي منفتح على الخبرة المحلية والقومية والعالمية.

المرحلة الخامسة: وفيها يتم اختيار تنظيم الخبرات المعرفية، ومناحي عرضها وأساليب إخراجها، ثم اختيار استراتيجيات تعليمها والأنشطة المرافقة لها، بما يتلاءم مع الأهداف وخصائص المتعلمين بهدف إتقان التعلم وامتلاك الأهداف المنشودة. ويتم ذلك عن طريق لجان فنية وتربوية ذات خبرة عالية ومشهودة.

المرحلة السادسة: وفيها يتم تطبيق المناهج التعليمية المطوّرة، من خلال التفاعل المتبادل بين الطلبة الأساتذة، والخبرات التعلمية، وأساليب التدريس والأنشطة التعلمية وغير ذلك من مواقف وإجراءات لتعليم المنهج داخل المؤسسة التربوية وخارجها، ويتم ذلك عن طريق إحكام العلاقة بين أساليب التدريس ومادة المنهج التعليمي.

المرحلة السابعة: وفيها تتم عملية تقويم هذه المناهج التعليمية، بصورة شاملة، وبأساليب ملائمة وصادقة، وتحديد التغذية الراجعة بصورة منظّمة، والعمل على إدخالها في المناهج التعليمية لغرض تحسينها وتجويد كفاياتها الداخلية والخارجية، لتكون أداة تعليمية منتمية وفاعلة في النهوض بالواقع الاجتماعي.

إن تحسين نوعية التعليم ورفع كفايته يتطلبان الاهتمام بكل المتغيرات والعوامل التي تحدّد هذه النوعية لتحسين البرامج وإعداد المعلمين وتطوير القيادات الإدارية الكفوءة وتوفير الأبنية المدرسية والجامعية الصالحة وتزويدها بالمكتبات والمختبرات، وإعادة النظر في المناهج وتطويرها وفقاً للأهداف، وتوفير الكتب المدرسية الجيّدة والمجسّدة للمناهج، وتطوير طرائق التدريس ونُظم الامتحانات والتقويم،

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤٢.

وتقوية العلاقة بين البيت والمدرسة[49]. إن تهيئة الإنسان للعطاء العلمي في مجتمعنا لا تتمّ إلاّ في إطار عملية إصلاح تشمل مناهجنا وبرامجنا التعليمية والتربوية على المستويات الدراسية المختلفة كافة، حيث لا تزال معاهدنا وجامعاتنا تخرّج أكثر من ٧٥ في المئة من أجيالنا من الكليات النظرية، الأمر الذي يُحدث إرباكاً لسوق العمل.

وبخلاف هذا الوضع السائد، نرى دولاً كألمانيا وفرنسا مثلاً قطعت شوطاً كبيراً، ومنذ أكثر من ربع قرن، في تركيزها على العلوم التطبيقية، وتحويل التعليم العالي من الميدان النظري إلى الميدان العملي.

لهذه الأسباب، نقول إن أنظمتنا التربوية لا تزال تستخدم مناهج وبرامج عفّى عليها الزمن، ولا تواكب التطورات الحاصلة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية كافة. وعلى الرغم من إدخال التقنيات الحديثة فهي لم تساهم مساهمة فاعلة في تطوير التعليم، لأن دخولها كان على نحو بطيء وجزئي غير شامل. وهذه التقنيات (كالتلفزيون والكومبيوتر) والوسائل السمعية والبصرية الحديثة (كوسائل الإيضاح في العملية التربوية) إضافة إلى بعض مراكز البحوث في العلوم التطبيقية والإنسانية، بقيت في حدود بعض المؤسسات التربوية الخاصة.

غير أن المتتبع لأمور التربية والتعليم يؤكد أن التقنيات الحديثة، على الرغم من أهميتها، لا يمكن أن تختزل العملية التربوية، التي ترتكز على عناصر ثلاثة هي: البرنامج والمعلم والمتعلم. وهذه العناصر مجتمعة في علاقة ثابتة ومستمرة بالنظم السياسية القائمة، وبالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بل هي أساليب وطرائق تنظيم تتجاوز المدرسة والجامعة والأستاذ والصف إلى بنية التربية ومراحلها وإدارتها ومناهجها؛ لذلك فإن إدخال الوسائل السمعية والبصرية وغيرها إلى ميدان التعليم والتربية فتح الباب واسعاً أمام الأفراد والطلاب للدخول في مرحلة التعليم الذاتي المبرمج عن طريق الحاسبات الالكترونية. إن استعمال هذا الأخير في العملية التربوية فتح المجال أمام المتعلّم لممارسة تلك العملية اللاصفية[50]. ويتم الآن التعليم التلفزيوني حيث يستطيع معلم واحد تدريس أعداد كبيرة من الطلاب في أماكن مختلفة من العالم عن طريق ما تبثّه شبكة من الأقمار الصناعية، تلتقط صورها محطات أرضية توصلها مباشرة إلى المشتركين على شاشات التلفزيون.

كما يمكن، عن طريق الشبكات الفضائية، أن يقوم التلفزيون بتقديم خدمات تعليمية تربوية، وإنتاج برامج في مجال محو الأمية مثلاً. ولا ريب أن ذلك يساعد على تعميم التعليم عن طريق الاستخدام المنظّم لوسائل الإعلام بصورة عامة والتلفزيون بصورة خاصة، لأن هذه الوسائل هي وسائل ثقافية، تنشر الثقافة، لكن أية ثقافة؟ بالطبع، إن ما نراه ونسمعه في وسائل الإعلام بعيد من الثقافة، والثقافة الأصلية تحديداً. فأين هو دور وسائل الإعلام في تثقيف الرأي العام والشبان اللبنانيين وفي إقامة البرامج والأفلام الوثائقية عن أعلام العلم والفكر والأدب؟

ماذا تبث هذه الوسائل غير البرامج الدعائية والإعلانية الإباحية والمثيرة؟ وهل على هذا النحو تساهم في تغذية مخيلة شبابنا وأجيالنا الصاعدة «حلم لبنان المستقبل» عبر الأفلام الإباحية وأفلام الرعب والعنف التي تفتقر إلى التوجيه والتوعية؟

بالطبع، ليس المطلوب أن تتخصص وسائل الإعلام للعمل التربوي، لكن يجب أن تساعد على ذلك، كتخصيص أيام العطلة الأسبوعية لبث برامج تربوية ـ تعليمية[51] وهذا بدوره يساعد إلى حد كبير على نشر المعرفة والعلم والثقافة، وهو عامل مساعد أيضاً للمؤسسة التعليمية، فضلاً عن أنه يكوّن قاعدة لتربية مستمرة (éducation permanente). وهكذا يجب ألاّ تكون المدرسة المكان الوحيد للعلم. وعملية نقل المعرفة لا يمكن أن تكون محصورة بمؤسسة

(٤٩) فتوني، «العلاقة بين التربية والتنمية وصلتهما بالقضية الوطنية،» ص ٢٢٧.

(٥٠) انظر: عبد الله عبد الدائم، التربية والتعليم في البلاد العربية، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤)، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٥١) حول هذا الموضوع انظر: Pierre Bourdieu, "Propositions pour: L'enseignement de l'avenir," Rapport du Collége de France, in: *Recherches Pédagogiques*, no. 16 (1986), pp. 22-23.

واحدة، بل يجب الأخذ في الحسبان شبكة من أماكن (مؤسسات) المعلومات المكمّلة (Réseau de lieux de formation complémentaire) وفي داخل هذه الأماكن يجب أن تتحدد الوظيفة الرئيسية للمدرسة[٥٢].

من هنا، لا بد من تأكيد ضرورة إيجاد المؤسسة التربوية المفتوحة (المدرسة والجامعة)، التي هي بوجه من الوجوه بيت مشترك، مكان للقاءات بين الأجيال وبين البيئة تحديداً، بين «المقيمين القدامى والمهاجرين الجدد»[٥٣].

وهكذا يمكن القول إن التربية يجب أن تستمر مدى الحياة، ولا يمكن أن تستمر إلاّ عن طريق المؤسسة التربوية المفتوحة والمنتجة، بحيث إن مفهوم المدرسة المنتجة أوسع وأعمق وأبعد نظراً من كل الرؤى التعليمية السابقة. فهو يذهب إلى ما وراء جدران المدرسة وحدود التعليم ليبصر «مخرجاتها» ـ وهو المتعلّم بعد تخرجه ـ ماذا أفاد واستفاد من مجتمعه نتيجة ما حصّله من التعليم من قبل؛ وينفذ إلى ما حققه هذا التعليم بالفعل من هدف وما حققه المجتمع بالفعل من هدفه في التعليم؛ ويوازن بين عائدات هذا التعليم وما أنفق عليه من وقت وجهد ومال. بعبارة أخرى تهتم المدرسة المنتجة بـ «مصداقية» و «جدوى» تعليمها في الحياة، اهتمامها بالجهود والنتائج التنظيمية المتعلقة بالمدخلات والوسائل والمنتوجات والنتاج النهائي داخل جدرانها[٥٤].

هكذا نجد أنفسنا، من خلال المدرسة المنتجة أمام رؤية «شمولية»، «إنسانية»، «علمية» للتعليم. ويجب أن تهتم المدرسة من دون شك، بالتعليم العقلاني[٥٥]. وهدفه ليس اكتساب العلوم، بل تعلّم اكتسابها. إنه لا يريد أن يجعل الطالب عالماً، ولكنه يريد إعطاءه الفرصة ليصبح كذلك. والتعليم العقلاني يرتكز على مفهوم تراتب القدرات: **الذاكرة، الذكاء، الإرادة**، التي تمثل بمجموعها الطبيعة العقلية للإنسان. لكل قسم منها يجب أن نوجّه اهتمامنا ورعايتنا. ولكن للإرادة والذكاء المقام الأول والأهمية الأولى. ولهما تقديرنا البالغ. أما الذاكرة فيجب أن تحتل موقعها في الأخير.

أما إذا انتقلنا إلى الجامعة المنتجة، فإلى ما أوردناه يجب إضافة أن يقتصر الإعداد على الاختصاصات التي تتطلبها سوق العمل ودواعي المهن القائمة والمحتملة. أما الاختصاصات النظرية التي يصب خريجوها في دهاليز البطالة، كاختصاصات الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والحقوق، فيقتصر الإعداد على الذين ثبتت موهبتهم وحسن استعدادهم لتلك الاختصاصات.

وفي الجامعة المنتجة يبنى الإعداد على أساسين اثنين[٥٦]:

أ ـ إمكانات الطلاب في استيعاب مجموعة أرصدة اختصاص معينة: معرفة وممارسة وانتاج وخبرة، وبناء تلك المجموعة من الأرصدة على متطلبات المهن القائمة والمحتملة. يضاف إليها أرصدة ثقافية تتناسب مع قدرات الطالب، ومع درجة تعقيد أرصدة الاختصاص التي اختارها كل منهم.

ب ـ إنشاء مؤسسات إنتاج في الجامعة تكون محلاً للتطبيق وتستوعب أعداداً وافرة من الطلاب يعملون فيها، وتؤسس هكذا لنهضة صناعية وتقدّم نموذجاً صالحاً للاقتصاد. وتشتمل المؤسسات على الصيانة والإنتاج الصناعي والفكري والأدبي والفني ومختلف الاختصاصات التطبيقية. ويترك لكلية التربية إعداد أساتذة التعليم في المدارس.

وفي هذه الجامعة (المنتجة) نتلافى هدر الطاقات الإنسانية ونساهم في التنمية الشاملة ونخفف من

(٥٢) Ibid., p. 25.

(٥٣) Ibid., p. 26.

(٥٤) الغنام، «المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع،» ص ١١.

(٥٥) حول هذا الموضوع أنظر: Antoine Léon, *Introduction à l'histoire des faits éducatifs* (Paris: P.U.F., 1980), p. 90 et ss.

(٥٦) نزار الزين، «بطالة خريجي التعليم العالي،» أوراق جامعية، السنة ٢، العدد ٦ و٧ (١٩٩٤).

وطأة البطالة على نحو كبير، كما نسمح للإنسان أن يعبّر عن امكاناته وأن يتمتع بقدر وافر من السعادة.

وهذه هي مسؤولية المناهج التعليمية، وقبل ذلك مسؤولية السياسة التربوية الهادفة، التي تحوّل التعليم التقليدي إلى تعليم منتج حقاً.

وهذا يخضع لاعتبارات ومسائل خارج التعليم نفسه وخارج المسؤوليات المباشرة للإدارة التربوية، سواء على المستوى المركزي أم على المستوى الإجرائي في المؤسسة التربوية (المدرسة والجامعة)، ألا وهو وجود سياسة تربوية عامة وخطة شاملة وإرادة سياسية حقيقية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على أساس من العدل والكفاية وتطويراً لسوق العمل والعمالة من حول التعليم بما يتفق وطموحات المؤسسة التربوية والتعليم المتقدّم.

خاتمة

ليس المقصود من وراء بحثنا هذا اقتراح منهج مثالي، لأنه في الحقيقة يصعب عمل مثل هذا المنهج في مجتمع تتعدد فيه الأفكار والاتجاهات والآراء، فضلاً عن التغيير الحاصل بمرور الزمن، الذي يقف بدوره حائلاً دون اقتراح منهج دائم ومستمر. ولكننا سلّطنا الضوء على أهم المشكلات التي يعانيها المنهج التعليمي في جميع المراحل التعليمية من جهة، إضافة إلى وضع بعض الأسس والمرتكزات والتصورات التي تساهم في إنجاز منهج جديد، من جهة ثانية.

هذه المبادىء والأسس المقترحة، تؤلّف، باعتقادنا، نقطة انطلاق صالحة وأساساً سليماً لبناء المناهج التعليمية المنشودة.

ونؤكد أن عمل المناهج التعليمية وإنجازها يجب أن يكونا عملاً جماعياً عن طريق تأليف لجان متخصصة لكل مرحلة تعليمية، بهدف وضع منهج يأخذ في الحسبان نمو المتعلم وحاجاته وميوله واتجاهاته وقدراته ومهاراته واستعداداته من جهة، ونمو المجتمع وحاجاته إضافة إلى التطور العلمي والتقاني من جهة ثانية. ولا شك في أن ذلك يتطلب إنشاء مراكز أبحاث وكادرات متخصصة. وفي غياب هذه المراكز لا يمكن التطوير ولا التعديل ولا التحسين. كما نؤكد أن هذا العمل تتحمل مسؤوليته الدولة وحدها، لأن المنهج هو موقف سياسي قبل أي شيء. وبالنتيجة فإن تغيير المناهج وتطويرها لا يعدو كونه إحدى الوسائل لإصلاح التربية في لبنان. وهناك أمور كثيرة يجب أن تسلّط عليها الأضواء، وفي مقدّمها: إعداد المعلمين وتأهيل الإدارات، وجغرافية المؤسسات التعليمية لجهة توزّعها وتنوّعها ومستواها، إلى جانب الوسائل التعليمية والكتب المدرسية وغيرها. وفي هذا السياق ندعو إلى إنشاء مجلس عالٍ للتربية، يهتم بالسياسة التربوية والتخطيط والبحوث والتدريب والإعداد، وتنتج منه مناهج تعليمية حيّة، متحركة، وتكون صورة لحياة الإنسان التي تسعى دائماً نحو الأسمى والأفضل والأكمل. بالمنهج، أخيراً، يمكن أن نبني الإنسان الذي نريد 

دراسة

فهمية شرف الدين (*) وفاديا كيوان (**)

تطوّر وضع المرأة في السُّلطة (***) واتخاذ القرار في لبنان ١٩٨٠-١٩٩٤

تتخذ قضية المرأة اليوم أبعاداً جديدة فرضتها التغيرات في الرؤى النظرية لقضية التنمية. ولعل المراجعة النقدية للمفاهيم التي كانت تقيس النتيجة بدرجة النمو الاقتصادي والدخل الفردي، مضافة إلى فشل التجارب التنموية المختلفة في العالم الثالث، اشتراكية كانت أم رأسمالية، أدت إلى إضفاء أهمية خاصة على موضوع التنمية البشرية، وبالتالي جعلت موضوع ادماج المرأة في عملية التنمية موضوعاً أساسياً من موضوعات التنمية المستدامة. لكن هذا الادماج في عمليات التنمية لن يكون موضوعا أساسياً وفاعلاً، إلا اذا استطاعت المرأة الوصول الى مواقع السلطة واتخاذ القرار في جميع المستويات.

هذا التصور لقضية التنمية البشرية يجعل من مفهوم المشاركة مفهوماً أساسياً في تعديل المفاهيم الناظمة لحياة البشر وعلاقاتهم الاجتماعية. وربما تتأسس الأهمية المركزية لهذا المفهوم على استبعاد مفهوم الصراع من حلبة العلاقات، محلية/اجتماعية كانت أم دولية، وهي تقوم في مجال السياسة والاجتماع على مفهوم القبول بالآخر، والقبول بالمشاركة معه، هذا القبول الذي يرعى العلاقات الديمقراطية؛ وفي مجالات الاقتصاد، يستند مفهوم المشاركة إلى مفهوم «الاعتماد المتبادل» كإحدى الآليات المتقدمة لعمليات العولمة وبناء النظام العالمي الجديد الذي انتجته التحولات المعرفية الراهنة.

والمشاركة بهذا المعنى نقيض للاستفراد، سواء أكان استفراداً بالسلطة على اختلاف درجاتها ومستوياتها، أم كان استفراداً بالثروة، أم استفراداً باتخاذ القرارات الدنيا، كالقرار داخل الأسرة على سبيل المثال.

ويتسع مفهوم المشاركة في المستوى الدولي ليشمل حدود الشراكة الدولية، كـ «الشراكة من أجل السلام»، متكافئة كانت أم غير متكافئة. ويتسع في المستوى المحلي ليشمل الشراكة بين المجموعات البشرية المتعددة الانتماءات العرقية والثقافية والدينية. ويضيق في المستوى الإجتماعي حتى حدود الشراكة بين المرأة والرجل، كل ذلك في شبكة من الاعتماد المتبادل تدعى العدالة، وتطمح ربما الى أن تكون متكافئة.

ولا يسع الباحث في العلوم الاجتماعية أو العلوم السياسية اليوم إلا أن يلاحظ أن درجة غياب المرأة عن المشاركة في الحياة العامة متلازمة مع درجة تطور المجتمع وتقدمه، وربما أمكن القول إن غياب الصراع بين المرأة والرجل هو مؤشر على غياب الصراع بين التجمعات المختلفة في المجتمع. وبهذا المعنى تصبح المشاركة كآلية من آليات الممارسة

(*) استاذة العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ بيروت.

(**) استاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ـ بيروت

(***) قدمت هذه الدراسة في الاصل إلى برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ـ بيروت.

الديمقراطية «صمام أمان» للحياة السياسية والاجتماعية. ولا بد من أن تكون هدفاً للمعنيين بشؤون المجتمع واستقراره وتقدمه.

في المنهج المتبع

من هذه الفرضية، أي اعتبار مشاركة المرأة في الحياة الوطنية مقياساً لدرجة تقدم المجتمع وتطوره، انبثق التصور النظري الذي تم على أساسه اختيار مؤشرات البحث والعينات التي يجب معاينتها. فالمشاركة تتطلب حضوراً كثيفاً للمرأة في أماكن العمل على المستويات كافة، وتتطلب كذلك انعكاساً تمثيلياً لهذا الحضور في مراكز القرار.

من هنا، فقد انطلق البحث عن حضور المرأة في صناعة القرار في دوائر ثلاث: دائرة القرار البدئي، أي الفئة الثالثة في الدولة، التي تعادل مستوى رئيس قسم في القطاع الخاص؛ ثم دائرة القرار الوسيط، التي تعادل الفئة الثانية في الدولة، ووظيفة نائب مدير في القطاع الخاص؛ ثم دائرة صياغة القرار، أي الفئة الأولى في الدولة، التي تعادل وظيفة المدير في القطاع الخاص. هذه الدوائر الثلاث هي المعنية بصياغة القرار في النظم الديمقراطية. أما اختيار العينات فقد خضع لاعتبارات تقسيم القرار الى مستويات ثلاثة:

- القرار السياسي: وفي هذا المستوى، اعتبر وجود النساء في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي السلطات المحلية، مؤشراً على امكان مساهمة المرأة في القرار.

- القرار الاداري: وفي هذا المستوى تم البحث عن وجود المرأة في الفئات الإدارية الثلاث، لكون هذه الفئات الأولى والثانية والثالثة تشارك في صنع القرار الاداري.

- القرار الاقتصادي: وقد انطلقنا في البحث عن مشاركة المرأة في القرار الاقتصادي من فرضية محددة، تعد ان القرار الاقتصادي في نظامنا الاقتصادي الحر هو قرار المالكين في الدرجة الأولى ونقابات المهن الحرة في الدرجة الثانية، لذلك كان علينا أن نبحث عن مشاركة المرأة في الملكيات الاقتصادية، وعن مشاركتها في مجالس النقابات في المهن الحرة.

صعوبات العمل

لم نكن نتوقع، ونحن نفكر في صياغة الفرضية واختيار العينات، اننا سنواجه بهذا الكم الهائل من الصعوبات والعوائق، التي تنتمي في رأينا الى مجالين مختلفين:

- الأول متعلق بما نعرفه جميعاً عن غياب القاعدة الاحصائية في لبنان. إلا أن ذلك لم يكن العائق الوحيد، بل ان نتائج الحرب قد تجلت في إدارات الدولة. وقد تبين لنا أن الكثير من ارشيفات الوزارات قد فُقد، وإن وجد بعضها فهو غير كامل وتنقصه الدقة، وغير مصنف بحسب الجنس، (Gender) وكذلك لا يلحظ التطورات الكاملة لحال الموظفين، ولا يشير بالتالي إلى حالات الانتقال والترقي بين الفئات. والصعوبة الأخرى المضافة هي كثرة التكليفات بين الفئات، كأن يكلف موظف فئة ثالثة بمهام فئة ثانية، وفي بعض الأحيان بمهام الفئة الأولى دون أن يشار الى ذلك. هذه الصعوبات دفعت بنا إلى معاينة الارشيفات بصورة فردية ونعد باليد صفحة صفحة إجمالي عدد الموظفين، ثم عدد الإناث، مع ما يحتمل ذلك من خطأ نظراً إلى تشابه بعض أسماء النساء مع أسماء الرجال، وفي مثل هذه الحال، أحتسب الاسم مع الذكور أينما وقع.

- الثاني: هو عدم تجاوب المسؤولين مع طلباتنا في الحصول على المعلومات، الأمر الذي كان يؤخر العمل، ويتطلب بالتالي وقتاً اضافياً للتدخل مع المسؤولين للسماح لمساعدي الباحثين بالدخول الى الارشيف.

وقد تبين لنا في المرحلة الثانية، أي عند تدقيق المعطيات، أن المسؤولين قد استفادوا من مبادرتنا. ولحسن الحظ وجدنا لديهم لوائح كاملة للعام ١٩٩٤. وجمعت هذه اللوائح وتمت إضافتها إلى المعلومات التي لدينا. ولكن هذه اللوائح ظلت تشكو عدم وجود تصنيف على أساس الجنس (Gender)، الأمر الذي اضطرنا مرة أخرى إلى الدخول إلى الأرشيف للحصول على عدد الإناث ومقابلتها وتدقيقها بالأرقام السابقة التي حصلنا عليها في آب/ اغسطس ١٩٩٤، والتي كانت تشمل معلومات حتى العام ١٩٩٢ فقط.

ولا بد هنا من تسجيل ملاحظة مهمة، وهي أن الأرقام تربك القطاع العام والادارة. وربما يعود ذلك إلى غياب الضبط الاداري، ولكنه عائد بالدرجة الأولى

الى تخلف الادارة اللبنانية، حيث لا تزال وسائل التسجيل والضبط تجري باليد، وهذا ما يجعل من مكننة الادارة ضرورة ملحة، لكن يجعل من الضروري كذلك التدخل في هذه المكننة لتتضمن ما نسميه «الجندر - داتا» وهي مسألة في غاية الأهمية، وربما كانت هذه النقطة أساسية من أجل بناء استراتيجية واضحة المعالم لتقدم المرأة وإدماجها في عملية التنمية.

ونظراً إلى أن العمل شمل وزارات عديدة، فقد وجدنا أن المقابلة بملفات مجلس الخدمة المدنية أمر ضروري، فتمت المقابلة والتدقيق على ملفات ٢٧ وزارة ومديرية عامة. وقد اظهرت أرقام مجلس الخدمة بعض الاختلافات عن أرقام ملفات الوزارات. لكن المسؤولين برروا ذلك بانهم لا يلحظون المكلفين من الفئات الدنيا ولا المتعاقدين، وفي التدقيق الأخير تبين تطابقاً شبه كامل في الملفات ما بين الوزارات ومجلس الخدمة المدنية.

ما هو مقدار صحة هذه الفرضية في ظروف لبنان، وهل المعطيات التي جمعت أكدت هذه الفرضية؟

عودة إلى الوقائع والأرقام

العودة إلى الوقائع في ظروف لبنان تفرض علينا رؤيتها في إطارها الزمني الذي يجعل من فترة الحرب اللبنانية فترة توقف آليات التقدم والتطور في المجتمع، بل فترة تراجع في مستويات هذا التقدم أيضاً، وبخاصة إذا ما قيست سنوات الستينات وبداية السبعينات التي شهدت تطوراً ملحوظاً في جميع مستويات البنية الاجتماعية وخصوصاً في مستويات التعليم، كما يظهر الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
نسب تسجيل النساء من مجموع المسجلين في مختلف مراحل التعليم (نسبة مئوية)

السنة الدراسية / المرحلة التعليمية	١٩٨١-١٩٨٢	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٩٢-١٩٩٣
المرحلة ما قبل الابتدائية	٤٧,٧٤	٤٨,٢٣	٤٨,٢٥
المرحلة الابتدائية	٤٧,٦٠	٤٨,٤٢	٤٨,٥٧
المرحلة المتوسطة	٥٠,٩٨	٥١,٦٨	٥٢,٩٥
مرحلة التعليم المهني القصير المرتبط بمهن	٦٦,٨٦	-	٤١,٧٤
المرحلة الثانوية	٥٢,١٦	٥٢,٢٩	٥٣,٦٩
المرحلة الجامعية (١٩٨٢-١٩٨٣)	٤٧,٢٨	-	٥٠,١٩

المصدر: دراسة ميدانية اجريت في العام ١٩٩٤ للاعداد للتقرير الوطني الى بكين.

أما في مستويات تطور القوى المنتجة والقوى العاملة فتشير الأرقام الى أن نسبة القوى العاملة النسائية قد زادت نحو ١٩ في المئة على ما كانت عليه سنة ١٩٧٠. وهذا رقم مهم اذا ما قيس بأرقام نسبة القوى العاملة النسائية في بلدان العالم الثالث بما فيها بلدان العالم العربي. ولكن هذه النسبة لم تتطور على النحو المطلوب. فلقد أدت الحرب، كما نعلم، إلى تدمير البنى التحتية وتراجع مستوى القوى المنتجة الزراعية والصناعية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تباطؤ الحركة الانتاجية بوجه عام وتراجع قوة العمل. ولقد انعكس ذلك بالطبع على تطور نسبة مشاركة المرأة، حيث بلغت نسبة انخراطها في العمل سنة ١٩٩٠ ٢٧,٨ في المئة بحسب جدول السكان النشِّاط اقتصادياً (أنظر الجدول رقم (٢)).

وهذه الأرقام ذات دلالة سلبية اذا أخذنا في الحسبان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للعائلات

جدول رقم (٢)

السكان النِشاط اقتصادياً (١٩٧٠ - ١٩٩٠)

السنة / الجنس	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٥٣٣٠٠٠	٨٠,٩٦	٥٧١٠٠٠	٧٦,٩٦	٦٦٠٠٠٠	٧٢,٢٠
إناث	١٢٥٠٠٠	١٩,٠٤	١٧١٠٠٠	٢٣,٠٤	٢٥٤٠٠٠	٢٧,٨٠
المجموع	٦٥٨٠٠٠	١٠٠	٧٤٢٠٠٠	١٠٠	٩١٤٠٠٠	١٠٠

المصدر: United Nations, *World Demographic Estimates and Projections 1950-2025* (New York, United Nations, 1988), p.288.

اللبنانية إبان الحرب، التي دفعت المرأة إلى العمل، كفقدان المعيل للأسرة أو هجرته إلى الخارج بسبب الحرب وتفاعلاتها الطائفية والمذهبية كما يشير علي فاعور في كتابه البحث عن وطن وفي مطلق الأحوال فإن هذه النسبة في قوة العمل المنتج لم تنعكس كما سنرى على حالة المرأة بعامة، فبقيت مشاركة المرأة محصورة في الأعمال الأقل كفاءة والأقل قدرة في المشاركة في صنع القرار. ونستطيع القول ان المرأة غائبة غياباً شبه كامل عن هذه المشاركة في جميع المستويات الإدارية والاقتصادية والسياسية، وحتى الإجتماعية، إذ لا تزال بعيدة من المشاركة في القرار الأسري، ولا تزال التربية الأسرية تعيد انتاج صورة التمييز بين الذكور والإناث.

ما هو حجم هذه المشاركة؟ وما هي دلالتها؟ لنعد إلى الأرقام.

قبل الحصول على المعطيات الرقمية كانت الملاحظة التجريبية هي الأساس في صياغة الفرضية. ولكن الأرقام التي جُمعت أكدت الإنطباع السائد في أن مشاركة المرأة في القرار على جميع المستويات ليست دون المستوى المطلوب فحسب بل هي غائبة غياباً شبه كلي. واذا كانت المعطيات المحصلة لا تقدم جديداً في صياغة تصوراتنا عن المرأة ولا تعدل الإنطباع السائد،

فهي تساعد على تثبيت ادعاءات المرأة حول التمييز في مجال المشاركة، وبخاصة إذا تتبعنا مسار هذه المشاركة في الإطار الزمني، أي منذ ما قبل الثمانينات، لكون سنوات الثمانينات هي سنوات الحرب الأهلية بامتياز، نجد أن تطور نسبة هذه المشاركة ضعيف جداً، حتى عام ١٩٩٤. وفي بعض الأحيان، هناك تأخر واضح في نسب المشاركة على الرغم من الانفجار الحاصل في مستوى تقدم التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص[٢]. ومع ذلك فقد عدينا ان الحرب مسؤولة عن الكثير من هذا الغبن اللاحق بالمرأة وأن البحث في السنوات التي تلت دخول لبنان مرحلة السلام ومرحلة اعادة بناء الادارة والدولة سيقدم إلينا معطيات أخرى أكثر ايجابية. لكن المفاجأة هي أن ذلك لم يحصل، وأن السلام لم يؤدِ إلى رفع الغبن عن المرأة، فالنسبة لا تزال كما هي، واذا زادت قليلاً فهذه الزيادة لا تتناسب أبداً مع تزايد مهارات المرأة وقدراتها ونسبة مشاركتها في قوى العمل.

من هذا المنطلق سنورد تباعاً حضور المرأة ومشاركتها في السلطة والقرار، مقسمين ذلك كما جاء في مشروع البحث إلى ثلاثة أقسام:

- حضور المرأة ومشاركتها في القرار السياسي.
- حضورها ومشاركتها في القرار الاداري.
- حضورها ومشاركتها في القرار الاقتصادي.

أولاً: حضور المرأة ومشاركتها في القرار السياسي

ربما كانت المشاركة السياسية هي الدليل الأبرز على وصول المساواة بين الرجل والمرأة إلى الحدود المبتغاة، لأن القرار السياسي، من جهة، يتغلغل في جميع مستويات القرارات الأخرى ويؤثر فيها، وهو تتجلى فيه من جهة أخرى، أنظمة السلوك والقيم الاجتماعية التي تساهم في صياغته وأساليب تنفيذه.

إن درجة غياب المرأة عن المشاركة في الحياة العامة متلازمة مع درجة تطور المجتمع وتقدمه وربما أمكن القول، إن غياب الصراع بين المرأة والرجل هو مؤشر على غياب الصراع بين التجمعات المختلفة في المجتمع

واذا كانت مشاركة المرأة السياسية في مستوياتها الرسمية الحكومية أو غير الحكومية المتمثلة بانخراطها في الأحزاب والنقابات والقوى الاجتماعية الأخرى، لا تزال دون المستوى المطلوب في جميع أنحاء العالم، كما تشير الى ذلك معطيات وأبحاث كثيرة، فهي في لبنان لا تزال ضعيفة جداً، الأمر الذي يتطلب في رأينا تدخلاً إرادوياً من أجل تشجيع مشاركة المرأة السياسية وتدعيمها: وسنرى في ما تمكنا من الحصول عليه من معطيات في القطاع العام وفي مستويات السلطة التنفيذية والتشريعية، ضعف هذه المشاركة ان لم نقل غيابها (انظر الجدول رقم (٣)).

(٢) انظر الجدول رقم (١) المتعلق بتطور التعليم عند الاناث.

جدول رقم (٣)

مشاركة المرأة في القرار السياسي

المتغير	السنة	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٢			١٩٩٤		
		العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية
السلطة السياسية	الوزراء	٢٢	٠	٠		١٠ (*)	٠	٣٠	٠	٠	٢٤	٠	٠	٣٠	٠	٠
	النواب	—	—	—		٩٢ (**)	٠	٦٧	٠	٠	١٢٨	٣	٢,٣	١٢٨	٣	٢,٣
السلطات المحلية	المحافظون	٥	٠	٠	٦	٠	٠	٦	٠	٠	٦	٠	٠	٦	٠	٠
	القائمقامون	٢٤	٠	٠	٢٤	٠	٠	٢٤	١	٤,١	٢٤	١	٤,١	٢٥	١	٤
	رؤساء البلديات	—	—	—	—	—	—	٣٩٠	٢	٠,٧	٣٩٠	٣	٧,٠	٣٩٠	٣	٠,٧
	المخاتير	—	—	—	—	—	—	١٨٠٠	١	٠,٠٥	١٨٠٠	١	٠,٠٥	١٨٠٠	١	٠,٠٥

(*) عام ١٩٨٤.

(**) عام ١٩٨٢

المصدر: ـ مجلس الوزراء، مؤسسة المحفوظات الوطنية، الشؤون القانونية.

ـ مصلحة الشؤون الادارية.

ـ وزارة الداخلية، ديوان الوزارة.

ـ وزارة الشؤون الاجتماعية، ديوان الوزارة.

ملاحظة: المعلومات الخاصة بعدد رؤساء البلديات والمخاتير تحتمل الخطأ (+ ١٠ أو ـ ١٠).

لقد تم جمع المعطيات كما سبق أن قدمنا في ثلاث دوائر تمثل دوائر السلطة السياسية، وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب والسلطات المحلية.

لم نفاجأ بالطبع في غياب المرأة عن السلطة التنفيذية، فذلك معروف من العامة والخاصة، فلم يحصل في تاريخ لبنان أن كان هناك امرأة وزيرة. وعلى الرغم من تراوح عدد الوزراء بين الأربعة وزراء والثلاثين وزيراً، فان ذلك لم يؤد إلى توزير أية امرأة. وهنا لا مجال للحديث عن النسبة، فهي كانت ولا تزال حتى إشعار آخر تساوي صفراً.

أما مجلس النواب الذي مُدّد له منذ سنة ١٩٧٢ مرات عدة وفقد الكثيرين من أعضائه خلال الفترة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٩٠ تاريخ أول تجديد للمجلس بعد الحرب، فان نسبة النساء في لوائح الترشح للتجديد الأول للمجلس بعد الحرب فاقت كثيراً نسبتهن في الترشح للانتخابات الأخرى سنة ١٩٩٢. أما نسبتهن في نتائج الانتخابات الأخيرة، أي انتخابات عام ١٩٩٢، فقد بلغت ٢,٣ في المئة، أي ثلاث نساء من أصل ١٢٨ نائباً. وفي رؤساء اللجان في البرلمان بلغت النسبة ٧,٦ في المئة، أي امرأة واحدة من أصل ١٣ شخصاً. وهذه نسبة ضئيلة كما نرى ولا تعكس بصورة صحيحة قدرات النساء وانخراطهن في الحياة العامة على جميع المستويات.

واذا كان هذا هو وضع السلطة التشريعية فكيف هو في السلطات المحلية؟

تشير الأرقام التي توافرت بصعوبة بالغة من وزارة الشؤون البلدية والقروية، نظراً إلى حداثة نشوء هذه الوزارة والى استمرار السجال بينها وبين وزارة الداخلية حول الصلاحيات والتبعية الإدارية، إلى غياب شبه كلي للمرأة عن هذه السلطات. ومع أن المعطيات التي أمكن تحصيلها من هذه الوزارة تحتمل الخطأ، نظراً إلى طول المدة التي غابت عنها انتخابات السلطات المحلية، فانها تنبئنا بأسباب مضافة لهذا الغياب تتعلق بالعوائق الموضوعية المرتبطة بالقيم الإجتماعية. فعلى مستوى البلديات هناك ثلاث نساء رؤساء بلديات من أصل ٣٦٠ بلدية، أي بنسبة هي ٠,٣ في المئة. أما المخاتير فهناك واحدة فقط نعرفها شخصياً لكنها لم تظهر في سجلات وزارة الشؤون البلدية والقروية، وهي واحدة من أصل ١٨٠٠ مختار سنة ١٩٩٤. وفي المجالس البلدية كانت المرأة تمثل ٠,٩٣ في المئة سنة ١٩٨٤، مقابل ٠,٣٨ في المئة سنة ١٩٩٤. ويعود هذا التدني بالطبع ليس إلى عدم وجود المرأة وإلى عدم اقتحامها هذا المجال فحسب بل إلى وفاة الكثيرين خلال هذا الوقت الطويل الذي لم يشهد انتخابات بلدية واختيارية. أما في المجالس الاختيارية فلم يظهر أي أثر لوجود النساء. على الرغم من أن عدد المجالس الاختيارية قد بلغ ٥٤٠٠ عضو سنة ١٩٨٠ (أنظر الجدول رقم (٤)).

إن المرأة غائبة غياباً شبه كامل عن المشاركة في جميع المستويات الادارية والاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، إذ لا تزال بعيدة من المشاركة في القرار الأسري، ولا تزال التربية الأسرية تعيد إنتاج صورة التمييز بين الذكور والإناث

جدول رقم (٤)

مشاركة المرأة في السلطات المحلية (مجالس بلدية، مجالس اختيارية)

الادارة / السنة	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٢			١٩٩٤		
	العدد الاجمالي	الاناث	النسبة المئوية	العدد الاجمالي	الاناث	النسبة المئوية	العدد الاجمالي	الاناث	النسبة المئوية	العدد الاجمالي	الاناث	النسبة المئوية	العدد الاجمالي	الاناث	النسبة المئوية
رؤساء البلديات	—	—	—	—	—	—	٣٩٠	٣	٠,٧٦	٣٩٠	٣	٠,٧٦	٣٩٠	٣	٠,٧٦
أعضاء المجالس البلدية	١٦٠٠	١٥	٠,٩٣	١٤٠٠	١٥	١,٠٧	١٣٠٠	١٠	٠,٧٦	١٣٠٠	٥	٠,٣٨	١٣٠٠	٥	٠,٣٨
المخاتير	١٨٠٠	—	—	١٨٠٠	—	—	١٨٠٠	١	٠,٠٥	١٨٠٠	١	٠,٠٥	١٨٠٠	١	٠,٠٥
أعضاء المجالس الاختيارية	٥٤٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	—	٢٥٠٠	—	—	٢٥٠٠	—	—	٢٥٠٠	—	—

المصدر: ـ ديوان وزارة الشؤون البلدية والقروية.

ـ اجمالي عدد البلديات في لبنان ٦٩٠ بلدية، منها ٣٠٠ بلدية منحلة بسبب موت الاعضاء، وهي تدار بالتكليف من قبل القائمقامين.

ـ آخر انتخابات بلدية أجريت في لبنان ١٩٦٣.

ـ هناك رئيستان أصليتان من بين النساء الثلاث، أما الثالثة فهي القائمقام التي تدير عدد من البلديات المنحلة.

ـ الأرقام المتعلقة بالمخاتير والعضوية في البلديات تحتمل الخطأ (١٠٪ + أو ـ).

وكما هو متوقع في وظيفة المحافظ، فإن المرأة غائبة كلياً عن هذا الموقع المهم الذي يجمع بين الادارة والسياسة، وهي توجد بنسبة ضعيفة في وظيفة القائمقام، أي الوظيفة الادارية العليا على مستوى القضاء، وهي تمثل ١ من ٢٤ أي ٤,١٦ في المئة (أنظر الجدول رقم (٤)).

هكذا نرى أن المرأة غائبة غياباً شبه كلي عن دوائر القرار السياسي تشريعياً وتنفيذياً. وهذا في رأينا ذو دلالة قوية على آليات التمييز الضمنية التي تنتجها وتعيد انتاجها القيم الاجتماعية، وهو بالتالي مؤشر على درجة تطور المجتمع وتقدمه.

واذا كان الأمر كذلك في القرار السياسي الداخلي فما هو مقدار مشاركة المرأة في القرار السياسي الخارجي؟

إن غياب المرأة عن مواقع السلطة ينعكس على المشاركة في اتخاذ القرار في جميع المستويات. واذا كان وجود المرأة في السلك الخارجي وفي دوائر وزارة الخارجية قد بدأ يتطور على نحو ايجابي، إذ إن وجود المرأة قد تعدى الـ ١٠ في المئة من مجمل العاملين، فهو لا يزال على مستوى اتخاذ القرار ضعيفاً جداً في حدود ١,٥ في المئة على مستوى السفراء، أي هناك سفيرة واحدة من أصل ٦٦ سفيراً. وحتى في مستوى المستشارين لا تزال هذه النسبة ضعيفة وهي في حدود ٩,٤ في المئة مقابل ٢١ في المئة في رتبة الملحق. ومع ذلك فإن تزايد وجود النساء في ملاك هذه الوزارة حيث تبلغ النسبة ١٢,٤١ في المئة، يعد مؤشراً إيجابياً، وبخاصة اذا علمنا أن متطلبات العمل في السلك الخارجي تتطلب كفاءات عالية ومهارات خاصة. الا أن ذلك لا يزال بالطبع دون المستوى المرغوب فيه، كما يدل على ذلك الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)
وضع النساء في وزارة الخارجية (١٩٩٥)

		العدد الإجمالي	عدد الإناث	النسبة المئوية
السلك الدبلوماسي	سفراء	٦٦	١	١,٥
	مستشارون	٥٣	٥	٩,٤
	سكرتير	٤٦	٨	١٧,٤
	ملحق	١٩	٤	٢١
	المجموع	١٨٤	١٨	٩,٧
الملاك الاداري	الفئة الأولى	-	-	-
	الفئة الثانية	١	صفر	صفر
	الفئة الثالثة	١٥	٥	٣٣,٣
دبلوماسي / إداري	الفئات الثلاث الأولى	٢٢٠	٢٣	١٠,٤٥
	مجموع موظفي ملاك الوزارة	٢٨٢	٣٥	١٢,٤١

المصدر: وزارة الخارجية.

ثانياً: حضور المرأة ومشاركتها في القرار الاداري

في هذا المجال حاولنا البحث عن معطيات وأرقام حول وجود المرأة في مستويين:

١ ـ الهياكل الادارية للدولة: وفي هذا المجال تم البحث في الفئات الثلاث التي تساهم ولو نظرياً في صياغة القرار في ظل الأنظمة الديمقراطية، وهي الفئات الأولى والثانية والثالثة.

٢ ـ عينات من المصالح المشتركة ومن المصالح المستقلة.

١ ـ حضور المرأة في الهياكل الادارية

من أجل الحصول على صورة واضحة لوجود المرأة في الهياكل الادارية للدولة تم جمع معطيات وأرقام من الوزارات التالية: مجلس الوزراء، وزارة الاقتصاد، وزارة العمل، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، وزارة الشؤون الاجتماعية. فضلاً عن مجلس النواب وادارات أخرى في الدولة. وبعد ذلك تمت مقابلة المعطيات التي جمعت محلياً في أماكن الوزارات بملفات مجلس الخدمة المدنية، فجمعت معلومات أو دققت لـ٢٧ وزارة ومديرية عامة من مجلس الخدمة المدنية لغاية عام ١٩٩٢. ثم في المرحلة الثانية، أي في التدقيق الأخير، أعيد تدقيق الأرقام، وأضيفت أرقام جديدة لسنة ١٩٩٤.

واذا كنا نعرف غياب المرأة عن الفئة الأولى، حيث النسبة كانت صفراً قبل سنة ١٩٩٠، كما تظهر ملفات مجلس الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٢، فان هؤلاء النسوة اللواتي ظهرن في السجلات لسنة ١٩٩٤ هن مدير عام واحد والاثنتان الباقيتان هما سفراء بحيث تصبح النسبة ٣,٨ في المئة في الفئة الأولى.

أما في الفئة الثانية فالأمر لا يختلف كثيراً.

ونستطيع القول إن المرأة في هذه الفئة لم تسجل تقدماً ملحوظاً، بل سجلت تقهقراً في بعض الحالات كما هي الحال في الشؤون الاجتماعية، بعدما تم الفصل بينها وبين وزارة العمل. وقد تقهقرت من ٣٠ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ٢٨,٥ في المئة سنة ١٩٩٢ ثم إلى ١٤,٢ في المئة بعد فصل الوزارتين. وتشير أرقام مجلس الخدمة المدنية إلى تقدم طفيف في الفئة الثانية مقابلة بسنة ١٩٨٣، فقد تغيرت هذه النسبة من ٢,٦ في المئة سنة ١٩٧٧ إلى ٣,٥ في المئة سنة ١٩٨٤ ثم إلى ٦,٦ في المئة سنة ١٩٩٤. ومع ذلك تظل هذه النسبة ضعيفة جداً وبخاصة إذا علمنا أن الفئة الثانية تأتي بالترقي من الفئة الثالثة بواسطة الامتحان وليس بالتعيين. وإذا عدنا إلى الفئة الثالثة فإننا نرى أن الهيكل الإداري للدولة كان سنة ١٩٩٢ يتضمن ١١٤ امرأة من إجمالي الفئة الثالثة البالغ عددها ١٤١٤ موظفاً بنسبة ٨ في المئة. أما سنة ١٩٩٤ فالنسبة كانت ٧,٣ في المئة بتقهقر يقارب ١ في المئة عن سنة ١٩٩٢. وهكذا يطرح تساؤل حاد حول العوائق الذاتية والموضوعية التي تحول دون عبور المرأة من الفئة الثالثة نحو الثانية، إذ إن ١٦ امرأة قد عبرت إلى الفئة الثانية من عدد إجمالي هو ٢٤٢ للذكور والإناث. وهذه نسبة ضئيلة إذا كانت تتطور ضمن التدرج الوظيفي من ١١٤ امرأة هن النساء الموجودات في الفئة الثالثة، وتصبح نسبة العبور بين الفئتين أقل من ٨ في المئة. والتساؤلات حول العوائق الذاتية تحيل مرة أخرى إلى تطور العلاقات الاجتماعية في مجتمع تتجاور فيه قيم الحداثة مع قيم التقليد على نحو معقّد.

إن المرأة غائبة غياباً شبه كلي عن دوائر القرار السياسي تشريعياً وتنفيذياً. وهذا في رأينا ذو دلالة قوية على آليات التمييز الضمنية التي تنتجها وتعيد انتاجها القيم الاجتماعية، وهو بالتالي مؤشر على درجة تطور المجتمع وتقدمه

ومع ذلك يجب تسجيل التطور الحاصل في حضور المرأة في الفئة الثالثة وتطورها ما بين سنة ١٩٧٧ حيث كانت ٥,١ في المئة وما بين سنة ١٩٩٢ حيث أصبحت ٨ في المئة سنة ١٩٩٢. (انظر الجدول رقم (٦)).

جدول رقم (٦)
النساء العاملات في الفئات الأولى والثانية والثالثة في كل إدارات الدولة

الفئة	السنة	١٩٧٧	١٩٨٤	١٩٩٢	١٩٩٤
الفئة الأولى	العدد الإجمالي فئة أولى	٨٣	٧٢	٩٠	١٣٥
	نساء			٣	١٣٥
	النسبة المئوية			٣،٣	١،٤
الفئة الثانية	العدد الإجمالي فئة ثانية	٢٣١	١٦٨	٢٤٢	٢٣٩
	نساء	٦	٦	١٦	١٦
	النسبة المئوية	٢،٦	٣،٥	٦،٦	٦،٦٩
الفئة الثالثة	العدد الإجمالي فئة ثالثة	١١٥٣	٨٧٩	١٤١٤	١٢٣١
	نساء	٥٩	٥٩	١١٤	٩١
	النسبة المئوية	٥،١	٦،٧	٨	٧،٣

المصدر: مجلس الخدمة المدنية، دائرة الملفات.

ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب لحضور المرأة في القرار الإداري الوسطي، وبخاصة إذا قوبلت هذه النسبة بنسبة تطور التعليم الجامعي [٣].

٢ ـ حضور المرأة في المصالح المستقلة والمؤسسات المستقلة[٤]

لم يتغير حضور المرأة في هذه المؤسسات عنها في القطاع العام للدولة. ونتبين من دراسة عينات لحالتي الضمان الاجتماعي وشركة كهرباء لبنان، أن حضور المرأة في الفئة الأولى في الضمان الاجتماعي سنة ١٩٩٤ لم يتعد ٠،٩ في المئة. أي بمعدل امرأة واحدة لإجمالي عدد العاملين في الفئة الأولى الذين يبلغ عددهم أحد عشر عاملاً. في حين هي في شركة كهرباء لبنان صفر في السنة نفسها (انظر الجدول رقم (٧)) وفي الفئة الثانية، هي ١١ في المئة في الضمان الاجتماعي (أنظر الجدول رقم (٨)).

(٣) قابل، الجدول رقم (١).

(٤) المصالح المستقلة هي التي تخضع لاشراف مجلس ادارة وتكون تحت وصاية وزير مختص. وغالباً ما تختلف النصوص التنظيمية التي ترعى الموظفين فيها عن تلك التي يخضع لها موظفو القطاع العام.

(جدول رقم (٧))
مؤسسة كهرباء لبنان

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
إجمالي عدد العاملين فئة أولى	١	١	١	١	١	١
النساء						
إجمالي عدد العاملين فئة ثانية			٦	٦	٧	٥
النساء			١	١	١	١
إجمالي عدد العاملين فئة ثالثة			١٥١	١٥٩	١٥٥	١٣٤
النساء	٤	٤	٢	٢	٢	٢
إجمالي عدد العاملين فئة رابعة			٥٤٤	٥٤٤	٥٣٤	٤٨٨
النساء	٣٢	٣١	٢٨	٢٥	٢٣	٢٣

المصدر: سجلات المؤسسة

(جدول رقم (٨))
العاملون في الضمان الاجتماعي

		١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
إجمالي عدد العاملين في الجهاز الإداري	الفئة الأولى	٧	٥	٦	٦	٥	٢	١١
	النساء							١
	الفئة الثانية	١٦	١٥	١٤	١٤	١٤	١٤	٩
	نساء	١	١	١	١	١	١	١
	الفئة الثالثة	٨٣	٨٦	٨٥	٩٦	١٠١	١٥٦	١٥٠
	النساء	١٥	١٥	١٤	١٥	١٥	٢٧	٢٦
إجمالي المتبارين لامتحانات الفئة الثالثة						١٥٥		٣١٧
النساء						٣١		١٣٠
إجمالي عدد الفائزين في امتحانات الفئة الثالثة						٥٦		٦٥
النساء						١١		٣١

المصدر: الضمان الاجتماعي، قسم شؤون الموظفين.

في المقابل بقيت هذه النسبة في شركة كهرباء لبنان دون الـ ١ في المئة. أما الفئة الثالثة فقد سجلت تقدماً ملحوظاً في الضمان الاجتماعي بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩٤، حيث تطورت من ١٥ في المئة إلى ٢٦ في المئة، في حين بقيت في شركة كهرباء لبنان في أدنى مستوياتها أي ١,٤ في المئة. ولكن هذا الحضور في الفئة الثالثة في شركة كهرباء لبنان يفهم مقابلة بتدني حضور النساء في نقابة المهندسين، إذ إن الفئة الثالثة في الشركة هي على الأغلب فئة المهندسين.

هكذا نرى أن حضور المرأة في القرار الإداري لا يزال في أدنى درجاته، وهي ليست حاضرة في الفئة الرابعة، حيث تبين جداول مجلس الخدمة المدنية أن نسبتها في هذه الفئة لا تتعدى ١١,٧ في المئة سنة ١٩٩٢. هذا بالطبع دون التعليم، حيث توجد المرأة بكثرة في هذا القطاع. ولكن وجودها لا ينعكس على قدرتها في اتخاذ القرار، كما يتبين ذلك في الدراسة التي أجريت على التعليم في إطار التحضير لمؤتمر بكين(٥).

ثالثاً: حضور المرأة ومشاركتها في القرار الاقتصادي

في البحث عن حضور المرأة ومشاركتها في القرار الاقتصادي، وانطلاقاً من الفرضية القائلة إن القرار الاقتصادي هو قرار المالكين في الدرجة الأولى، ثم قرار نقابات المهن الحرة في الدرجة الثانية، تم جمع المعلومات في اتجاهين: اتجاه الملكية، أي ملكية رؤوس الأموال أو ملكية الشركات أو المؤسسات من جهة، والقرار النقابي من جهة أخرى. ونظراً إلى اتساع دائرة النقابات المنتسبة إلى الاتحاد العمالي العام، فقد تم أخذ بعض العينات التي تعبر عن الإشكالية ما بين حضورها في العمل وعدم حضورها في مجالس النقابات.

١ ـ في قرار الملكية جمعت المعلومات في أربع دوائر: جمعية الصناعيين، وغرفة التجارة والصناعة والمصارف، والسجل التجاري في بيروت والمحافظات. لم تكن غرفة التجارة والصناعة ذات فائدة كبيرة بالنسبة إلينا، واللوائح التي تملكها غرفة التجارة والصناعة هي عددية واسمية فقط من دون إشارة إلى المالكين أو جنسهم. أما جمعية الصناعيين فهي الأخرى تسجل أسماء الشركات أو المؤسسات الصناعية، لكننا عثرنا لديها على لائحة معبرة جداً، وتحمل عنوان «نساء لامعات في حقل الصناعة» تشير إلى وجود إحدى عشرة امرأة لامعة في حقل الصناعة. ومع أن هؤلاء النسوة يتعاطين صناعة الملبوسات فإن ذلك يشير إلى دخول المرأة حقل المنافسة في الصناعة، وهذا مؤشر جيد على مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي. أما في السجل التجاري فقد كانت النتائج أفضل كثيراً مما توقعنا، على الرغم من أن ملكية النساء للأصول التجارية والصناعية ربما كانت غايتها تهريب الأموال أو كانت نتيجة الميراث. ومع ذلك فإننا ننظر إلى تطور هذه النسب بإيجابية كبيرة وبخاصة انها تتلاءم مع الانطباع الذي يتكون في مجرى الحياة العادية عن تقدم المرأة في التملك. وإذا تتبعنا وجود المرأة في الشركات والمؤسسات نجد أن تطوراً طرأ على نسبة النساء المالكات للشركات في بيروت منذ عام ١٩٨٥. لقد كانت النسبة ١٨,٩ في المئة سنة ١٩٨٥ وهي باتت ٢٢,٦ في المئة سنة ١٩٩٤. أما في المؤسسات فهي ارتفعت بصورة أكبر، من ١١ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١٩ في المئة سنة ١٩٩٤، لكنها ارتفعت في المؤسسات من ٦,٣ في المئة إلى ٩,٣ في المئة، وهي نسبة متدنية بالنسبة إلى بيروت. أما في جبل لبنان فقد حصل تطور ملحوظ في المؤسسات، إذ ارتفعت نسبة المالكين من ٩,٧ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١٤,٢ في المئة سنة ١٩٩٤. لكنها تدنت قليلاً في الشركات من ٢٠,٥ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١٨,٥ في المئة سنة ١٩٩٤. ولكن المثير للدهشة هو وضع البقاع، إذ ارتفعت النسبة في ملكية الشركات من ٥ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١٨ في المئة سنة ١٩٩٤، أي ما يفوق ٣٠ في المئة. أما في الشركات فقد راوحت مكانها تقريباً، مع تقهقر طفيف، إذ إن النسبة تراجعت من ٧,٧ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ٥,٧ في المئة سنة ١٩٩٥ (انظر الجدولين رقم (٩) و(١٠)).

(٥) التقرير الوطني الى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ١٩٩٥

جدول رقم (٩)

مشاركة المرأة في ملكية الشركات

المحافظة / السنة	١٩٨٥				١٩٩٤			
	عددها	اجمالي أصحابها	الاناث	النسبة المئوية	عددها	اجمالي أصحابها	الاناث	النسبة المئوية
بيروت	٤٦٠	١٢٧٨	٢٤٢	١٨,٩	٤٤٨	١٨٣٦	٤٢٠	٢٢,٦
جبل لبنان	٧١٩	٢٠٦٨	٤٢٦	٢٠,٥	٧٦٩	٢٥٧١	٤٧٦	١٨,٥
الجنوب	٨٠	٢٦٥	١٧	٦,٤	—	—	—	—
الشمال	١١٩	٤٢٤	٦٩	١٦,٢	٧٩	٢٦٣	٢٨	١٠,٦
البقاع	٧٥	٢٣١	١٨	٧,٧	٣٣	١٠٦	٨	٦,٥

المصدر: ملفات السجل التجاري، رئاسة القلم

جدول رقم (١٠)

مشاركة المرأة في ملكية المؤسسات

المحافظة / السنة	١٩٨٥				١٩٩٤			
	عددها	اجمالي أصحابها	الاناث	النسبة المئوية	عددها	اجمالي أصحابها	الاناث	النسبة المئوية
بيروت	٣٣٦	٣٣٦	٣٧	١١	٢٤٢	٢٤٢	٤٦	١٩
جبل لبنان	١٤٢٠	١٤٢٠	١٣٩	٩,٧	٧٩٥	٧٩٥	١١٣	١٤,٢
الجنوب	٢٩٤	٢٩٤	١٥	٥,١	—	—	—	—
الشمال	٧٢٧	٧٢٧	٤٦	٦,٣	١٤٩	١٤٩	١٤	٩,٣
البقاع	٢٤٢	٢٤٢	١٣	٥	١١	١١	٢	١٨

المصدر: ملفات السجل التجاري، رئاسة القلم

في الجنوب أيضاً لم نستطع الحصول على مشاركة المرأة في ملكية الشركات لسنة ١٩٩٤ لكننا حصلنا على معلومات حول مشاركتها سنة ١٩٨٥ وكانت نسبة مشاركتها ٦,٤ في المئة مقابل ٥,١ في المئة في ملكية المؤسسات في السنة نفسها. ومن الممكن أن نفهم الفروقات بين بيروت والمناطق لاعتبارات تتعلق بالعلاقة بين المركز والأطراف، كما أن الاتجاه نحو التملك في المؤسسات أكثر منه في الشركات يمكن تفسيره بالاتجاه نحو الملكية الفردية عند المرأة. نظراً إلى أن المؤسسات بحسب تصنيف السجل التجاري يملكها شخص واحد، في حين تتميز الشركة بمساهمين عديدين ووجود مجلس إدارة لها. وهكذا نرى أن نسبة مشاركة المرأة في المجال التجاري أكبر منها في المجال السياسي والإداري. وذلك عائد في رأينا إلى التطور الموضوعي الذي أنجزته المرأة على مستوى وعيها لقدراتها أولاً ولمهاراتها ثانياً. كما أنه يشير إلى ثورة القطاعات الخاصة والمبادرة الفردية على الإفادة من هذا التطور، وتفلت هذه القطاعات من القواعد المحافظة التي تتحكم بتطور الإدارة العامة بوجه خاص.

٢ ـ ولكن هذه الملاحظة الإيجابية تتغير بتأثير المعلومات المتحصلة من المصارف، حيث يبلغ إجمالي عدد أصحاب المصارف نحو ٦٢٣ شخصاً ما بين ذكور وإناث تمثل الإناث نحو ٧ في المئة من إجمالي عدد المساهمين، إذ يبلغ عددهم نحو ٤٤ مساهماً، علماً أن عبارات مثل «ورثة فلان» أو غيرها قد احتسبناها مذكراً. كذلك عديناهم ذكوراً، جميع المساهمين الذين لم يتم تصنيفهم بحسب الجنس، كما ورد في بعض المصارف. أما بالنسبة إلى رؤساء مجالس إدارة البنوك فقد بلغت نسبة النساء ٤,٧ في المئة من إجمالي عدد المدراء (انظر الجدول رقم (١١)).

جدول رقم (١١)

وضع المرأة في إدارة المصارف

السنة / المتغير	١٩٩٤ ـ ١٩٩٥		
	العدد	إناث	النسبة المئوية
مدير مصرف	٣٨٦	١٨	٤,٧
مدير فرع رئيسي	٧٤	٢	٢,٧
مدير فرع	٦١٧	٢٩	٥,٤
مدير فرع عام	٦٢١	٣١	٥
مساهم	٦٢٣	٤٤	٧

وكما هو مبين في الملاحظات فإن فرعين رئيسيين المدراء فيهما إناث، والنسبة هي ٢,٧ في المئة. ونستطيع القول إن نسبة النساء في إدارة البنوك بعامة لم تتعد الـ ٥ في المئة في حين أن عدد العاملين في المصارف بلغ سنة ١٩٩٢ نحو ٥٢١٥ امرأة أي نسبة ٣٧,١ في المئة. ويلاحظ هنا أن وضع

النساء قد حقق في هذا القطاع تطوراً لا بأس به بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩٢ (أنظر الجدول رقم (١٢)) لكن هذا التطور يبقى دون مستوى وجودها الفعلي كقوة عمل في هذا القطاع ولا يتناسب أيضاً مع مؤهلاتها وقدراتها العلمية.

جدول رقم (١٢)
النساء العاملات في القطاع المصرفي

المتغير / السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
إجمالي عدد العاملين في المصارف	٨٥٢٢	١٠٥١٠	١٣٩٩٣	١٥٠٦٢	١٥١٩٤	١٤٠٧٥
النساء	٢١٩٧	٣١٩٨	٤٧٨٥	٥٤٧٣	٥٥٦٩	٥٢١٥
النسبة المئوية	٢٦	٣٠	٣٤	٣٦,٣	٣٦,٧	٣٧,١

المصـــدر: Almanach des Banques au Liban, Association des Banques au Liban 1994 - 1995

٣ ـ كما نلاحظ في الحياة الواقعية، ان تطوراً ملحوظاً قد حدث في نسبة مشاركة المرأة في العمل في المهن الحرة. هذه الملاحظة قد تأكدت عند جمع الأرقام من نقابات المحامين والمهندسين والأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة في بيروت والشمال[٦]. وتشير الأرقام التي جمعت إلى أن نسبة حضور المرأة قد سجلت تقدماً محسوساً في جميع المهن الحرة، ففي مهنة الطب انتقلت نسبة حضور المرأة من ٧,٧ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ٨,٦ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١١ في المئة سنة ١٩٩٠ ثم إلى ١٥ في المئة سنة ١٩٩٤. وهي نسبة تنمو باضطراد كما نرى، وتشير إلى تطور وضع المرأة ووعيها المضطرد. ولكن المفاجأة كانت في الصيادلة حيث تبين أنها تطورت من ٣٦ في المئة سنة ١٩٨٠ لتتجاوز النصف سنة ١٩٩٤، أي ٥١ في المئة من إجمالي الصيادلة في لبنان. وهذا أمر ذو دلالة على قدرة المرأة وطاقتها التي لم تستثمر جيداً في القطاع العام.

أما في نقابة المحامين فقط تطورت من ٥,٩ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ١٠ في المئة سنة ١٩٨٥ ثم إلى ٢٤ في المئة سنة ١٩٩٤. لكن نسبة حضور النساء بقيت متدنية في نقابة المهندسين، فهي كانت ٦,٨ في المئة فقط سنة ١٩٩٤. وفي النقابات المهنية حيث تتفرع النقابات بين بيروت والشمال، فإن هناك بعض الفروقات في نسبة حضور المرأة بين بيروت والشمال. ففي حين بلغت ٢٧ في المئة في نقابة أطباء الأسنان في الشمال سنة ١٩٩٤ مسجلة قفزة نوعية كبيرة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٤ هي بين ٥ في المئة و٢٦,٢ في المئة فإن تطوراً لافتاً للنظر أيضاً قد طرأ على حضور المرأة في نقابة المحامين في الشمال، إذ إن القفزة نفسها قد حدثت تقريباً وارتفع عدد المنتسبين إلى نقابة محامي الشمال من ٤ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ٢٦,٢ في المئة سنة ١٩٩٤، في حين تساوت النسبة تقريباً في نقابة المهندسين سنة ١٩٩٤، إذ انها بلغت في الشمال ٦,٥ في المئة (انظر الجدول رقم (١٣)).

(٦) يوجد في لبنان نقابتان لكل من المهن الحرة، نقابة في بيروت ونقابة في الشمال.

جدول رقم (١٣)
مشاركة المرأة في القرار السياسي

السنة / المتغير	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٤		
	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية
نقابة المحامين	٥٤٩	٢١٠	٥,٩	٤٤٥١	٤٥٧	١٠	٥٢٩٥	٨١٠	١٥,٧	٤٥٣٧	١٠٩٣	٢٤٠
الشمال	٢٠٠	٨	٤	٢٧١	٢٦	٩,٥	٣٩٢	٧٠	١٧,٨	٧٠٩	١٨٦	٢٦,٢
نقابة الأطباء	٩٨٧	١٥٣	٧,٧	٢٨٦٣	٢٤٧	٨,٦	٣٦٠٧	٣٩٨	١١	٥١٠٠	٧٧٤	١٥
الشمال	٣٩٤	١٢	٣	٥٦٧	٢٥	٤,٤	٧٢٦	٥٣	٧,٢	٩٠٥	٨٨	٩,٧
نقابة الصيادلة	٩٩٧	٣٦٥	٣٦	١٢٣٤	٥١٥	٤١	١٥٤٦	٧٢٨	٤٧	٢٢٧٩	١١٨١	٥١
الشمال												
نقابة أطباء الأسنان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٦٧٢	٣٨٠	١٤,٢
الشمال	١٠٠	٥	٥	١٤٠	١٣	٩,٢	٢٣٠	٤٧	٢٠,٧	٣٤٨	٩٤	٢٧
نقابة المهندسين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٦٦٠٤	١١٣٣	٦,٨
الشمال	٠٠١	١١	١	١٥٧٣	٤٤	٢,٧	٢١٨٦	١٠٦	٥,٣	٢٩٦٠	١٩٤	٦,٥
المجموع	٣٢٢٨	٧٦٤	٩,٢	١١٠٩٩	١٣٢٧	١١,٩	١٣٩٨٢	٢٢١٢	١٥,٨	٣٣١٥٤	٥١٢٣	١٥,٤

المصدر: سجلات النقابات المذكورة أعلاه.

ولعلنا نستطيع أن نقرأ هذه الأرقام بالتوازي مع تقدم التعليم بوجه عام وتعليم الفتيات بوجه خاص. وعلى وجه الخصوص نقرأه بالعلاقة بدخول المرأة بكثافة ميدان التعليم الجامعي، ولكننا نستطيع أن نقرأ أيضاً إمكانات المرأة الحقيقية حين لا توضع أمامها عوائق قانونية وإدارية.

٤ ـ أما بالنسبة إلى حضور المرأة ومشاركتها في القرار النقابي فلا بد من الإشارة إلى الغياب شبه الكامل للمرأة عن وظيفة نقيب. وفي ما عدا نقيبة الصيادلة ونقيبة الناشرين في لبنان سنة ١٩٩٤، فإن الوجود الرمزي لامرأة واحدة في مجلس نقابة المهندسين ولامرأة واحدة في مجلس نقابة المحامين ولاثنتين في مجلس نقابة الصيادلة، لا يعبر تعبيراً كافياً عن حضورها الفعلي في هذا القطاع كما يبين الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)
مشاركة المرأة في مجالس نقابات المهن الحرة

	عدد الأعضاء	عدد النساء	النسبة المئوية
مجلس نقابة المهندسين	١٢	١	٨,٣
مجلس نقابة أطباء الأسنان	١٢	—	٠
مجلس نقابة الأطباء	١٢	—	٠
مجلس نقابة المحامين	١٢	١	٨,٣
مجلس نقابة المحامين ـ الشمال	٦	—	٠
مجلس نقابة الصيادلة	٩	٢	٢٢,٢

أما الحضور النسائي في النقابات التي تنتسب إلى الاتحاد العمالي العام، وفي القطاعات التي تعد من حيث قاعدتها العمالية شبه نسائية، فهو لم ينتج من تمثيل نقابي للمرأة. ونستطيع أن نورد بعض الأمثلة من عينات مختلفة تظهر مدى الخلل الواضح في تركيب القرار النقابي: ففي مجلس نقابة عمال وموظفي الريجي مثلاً، بلغ عدد أعضاء مجلس النقابة اثني عشر عضواً، وليس هناك سوى امرأة واحدة، تمثل نسبة ٨ في المئة، علماً أن هذا القطاع يتمتع بقاعدة نسائية عالية تفوق ٨٠ في المئة من عدد عماله. أما في مجلس نقابة موظفي تلفزيون لبنان، فالنسبة هي صفر، على الرغم من وجود الكثير من النساء في العمل في هذا القطاع. ويتكرر الأمر في عمال ومستخدمي مصانع الغزل وصناعة التريكو، والخياطين الملتزمين بالقطعة، وهي قطاعات نسائية بالكامل تقريباً، كما نعلم، ولكن هذا الوجود لا ينعكس عملياً في مجالس النقابات.

استنتاجات

لا لزوم إلى التكرار أن غياب المرأة عن الاشتراك في الحياة الوطنية، هو غياب شبه كلي يطرح تساؤلاً حقيقياً حول الديناميية الذاتية لتطور المجتمع، وهذا التساؤل لا يشمل فقط المساحة الموضوعة للمرأة بما هي مجال العلاقات الاجتماعية ومجال القانون، بل يشمل كذلك المساحة الذاتية في بعدها التاريخي وعلى مستوى الوعي الذاتي. ولعل المعطيات التي جمعت على الرغم من جزئيتها ومن احتمالات الخطأ فيها (كونها

جمعت باليد) وكنا قد أشـرنا إلى ذلك في المقدمة، فإن هذه المعطيات تؤكد حقيقة لا لبس فيها، وهي أن إدماج المرأة في عـمليـات التنميـة لا بد من أن يتـأسس على مفهـوم المشاركة، ليس في ميدان قـوة العمل فقط بل في ميدان التـخطيط الاقتصادي كـذلك، وميدان صنع القرار الاقتـصادي، كما في جمـيع المجالات الأخرى. كـما أن ذلك يتطلب وعـياً ذاتـياً للمـرأة على حقـيقـة إمكاناتها وقدراتها، وترجـمة لهذا الوعي في المساحة الاجتماعية بواسطة القانون.

وإذا كانت الحرب مـسؤولة إلى حد كبـير عن هذا الضعف الذي ينتـاب وضـع المرأة في لبنان فإننا نرى أن الممارسة الفعلية، الإدارية والسياسية، الراهنة التي تستند إلى معاييـر اعتباطية تتأسس على التقـسيمات الطائفـيـة والجهـوية لا تقـدم أي إمكان لتطور وضـع المرأة. ونستطيع القـول إن ارتباط الإدارة بالسيـاسة كـما هو حـاصل اليـوم، وسيـادة المفاهـيم الطائفيـة والمذهبيـة وتقاسم الحصص لا يمثـلان مدخلاً جـيداً لإعـادة النظـر بهـذا الوضـع. لذلك فـإن الإجـراءات العـمليـة التي تتلخص في تعـديل القـوانين المعـيقـة لمشـاركة المرأة لا بد من أن تسـير بموازاتهـا ومعـهـا الإجراءات الاجتـماعية التي تهدف إلى إعادة الاعـتبار لمفهـوم الكفاءة والتعلـيم وتكافؤ الفرص بوجـه عام، والإجراءات الإرادوية التي ترتبط بالإرادة السيـاسيـة لتحويل موضوع مشاركة المرأة وإدماجها في عمليات التنمية إلى مـوضوع وطنـي يحظى بإجمـاع الناس جميعاً.

ويبقى السؤال الأهم هو حـول سبل إزالة العوائق التي منعت المرأة وتمنعـهـا من المشاركـة في السلطة واتخـاذ القرار. ونسـتطيع أن نوجز هذه السـبل على النحو التالي:

١ ـ اعـتـبـار الإطار النظري لهـذا الموضـوع هو مشاركة المرأة فـي التنمية، أي اعتبار المشـاركة مسألة ضرورية وأسـاسيـة من أجل دفع عمليـة التنمـية في المجتمع.

٢ ـ الإجـراءات العـمليـة الواجب اتخـاذها من أجل تحقيق هذا الهدف.

أ ـ بناء دولة القانون وتحـقيق المساواة التـامة بين المرأة والرجل في جميع القوانين عن طريق:

ـ تشـجـيع المرأة على دخول العـمل السياسي عـبر الأحزاب أولاً والعملـيات الانتخابية في مـختلف دوائر القرار السياسي، بدءاً من السلطة المحلية وحتى السلطة التنفيذية.

ـ العمل على ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص للجميع في المجالات كافة، دون تمييز على أساس الجنس.

ـ التنسيق المتوازن لعناصر المجتمع ولأدوار جميع الشرائح الاجتـماعية أخـذاً في الحسبان مـبدأ المساواة بين الجنسين.

ب ـ تغيـير البنى الذهنية وتعـديل صـورة المرأة في المجتمع ولدى المرأة نفسها عن طريق:

ـ تعـديل صـورة المرأة في المناهج التـربوية، أي تعديل مضمون المناهج وأساليب التربية في آن.

ـ تعديل صورة المرأة في الإعـلام، أي المشاركة في تخطيط السيـاسة الإعلامـية من جهة وتعـديل صورة المرأة في الإعلام من جهة أخرى.

ـ تعـديل صـورة المرأة في الثقـافـة السـائدة عبـر تعديلات أسـاسية على اللغـة المستخدمـة للتعبـير عن صـفات المرأة وأفـعالهـا وتعديل في شـبكة العلاقـات الاجتماعية وبخاصة بين الإناث والذكور ◇

أنطوان حداد (*)

الفقر في لبنان

١ ـ قياس الفقر

بلغ خط الفقر المدقع (الخط الأدنى الذي لا يشمل سوى تغطية حاجات الغذاء) في نهاية عام ١٩٩٣ لأسرة لبنانية متوسطة الحجم مؤلفة من خمسة أفراد، ٣٠٦ دولارات. أما خط الفقر المطلق (الخط الأعلى الذي يشمل نفقات الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى من صحة وتعليم وسكن وملابس) فقد بلغ ٦١٨ دولاراً للأسرة نفسها وفي الفترة نفسها[1].

ويقدر عدد الأسر اللبنانية التي تعيش تحت خط الفقر المطلق بنسبة ٢٨ في المئة، ومن ضمنها ٧ في المئة يعيشون تحت خط الفقر المدقع. ويعني هذا أن عدد الفقراء في لبنان هو نحو مليون شخص منهم نحو ٢٥٠٠٠٠ فرد من الفقراء المعدمين[2].

في الأرياف تعد نسبة ٧٥ في المئة من الأسر التي يعمل معيلها الأول في الزراعة من الفقراء، ومن ضمنها ٤٠ في المئة من الفقراء المعدمين (دخلهم تحت خط الفقر الأدنى). ويعيش ثلثا الفقراء المعدمين (نحو ١٨٠٠٠٠ نسمة) في المناطق الريفية ويمثلون أكثر من ربع سكان هذه المناطق.

وفي البيئة المدينية (بيروت وطرابلس وصيدا وصور وزحلة وضواحيها) يعيش نحو ٧٥٠٠٠٠ من الفقراء منهم نحو ١٠٠٠٠٠ من الفقراء المعدمين. وينتمي فقراء البيئة المدينية إلى أسر يعمل معيلها الأول في الادارة الحكومية (٣١ في المئة من هذه الأسر تعيش تحت خط الفقر المطلق) أو في الصناعة (٢٦ في المئة). حتى إن عدداً من هذه الأسر يعيش تحت خط الفقر المدقع (٥ في المئة من مجموع الأسر التي يعمل معيلها في الادارة و٣ في المئة من الأسر التي يعمل معيلها في الصناعة).

٢ ـ خصائص الفقراء

في تقدير أولي يستند إلى استطلاع ميداني غير إحصائي قمنا به وتضمن مقابلات معمقة مع نحو ٣٠ أسرة فقيرة تقيم في ستة أحياء مختلفة من بيروت وضواحيها، يمكن الاستنتاج أن حجم الأسرة الفقيرة في لبنان يراوح بين ٥ و٧ أفراد، وهو أعلى

(*) باحث في شؤون التنمية ـ بيروت.

(**) الموجز التنفيذي لدراسة: أنطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، ٢ (عمان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ اسكوا، ١٩٩٦).

(١) احتسب الباحث هذه الارقام استناداً إلى دراسة غير منشورة: مؤسسة البحوث والاستشارات، «تطور الاسعار والاجور في لبنان: ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢،» بيروت، ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢. انظر: (*Commerce du Levant*, 21/10/1993).

(٢) احتسب الباحث هذه الارقام استناداً إلى معطيات حول المداخيل مستمدة من تحقيق شمل عينة من ١٠٠٠ اسرة اجري في حزيران/ يونيو ١٩٩٤: انظر:

Centre d'Information Stratégique et Economique, "Enquête Exclusive sur les Revenus des Libanais," *Commerce du Levant*, 11/8/1994.

من المعدل الوطني الذي يُعتقد أنه يبلغ اليوم ٥ أفراد[٣]. ومعدل الإعالة لدى هذه الأسر (عدد أفراد الأسرة/ عدد العاملين في الأسرة) مرتفع هو أيضاً، وقد يصل إلى ٤ فيما هو ٣،٣ على المستوى الوطني.

لكن يلاحظ أيضاً أن حجم الأسرة الفقيرة آخذ في الانخفاض تمشياً مع الاتجاه الوطني العام، وأن الأسرة الفقيرة الريفية أو الأسر المدينية ذات الأصول الريفية هي أكبر حجماً من الأسر المدينية.

ويلقي الفقراء أعباء اضافية على النساء ويضاعف التمييز ضدهن، حيث إن أجور دخول النساء الفقيرات هي أدنى من أجور الرجال الفقراء، كذلك نوعية الوظائف ورتبتها. والنساء اللواتي يرئسن أسراً فقيرة يتعرضن للإرهاق المتواصل بسبب تراكم العمل الخارجي على الأعباء المنزلية. وتتعرض النساء والفتيات الفقيرات للتمييز ضدهن في فرص الحصول على العناية الصحية وفي التغذية.

وينخفض مستوى التعليم لدى الفقراء، دون تمييز بين النساء والرجال، حيث إن قلة من أرباب الأسر الفقيرة قد تلقت تعليماً ثانوياً وما فوق (باستثناء موظفي الادارة العامة) أو تعليماً مهنياً مناسباً. وعلى صعيد أولاد الأسر الفقيرة، يلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدرسة مرتفعة ويقابلها ارتفاع في نسبة التسرب، لأسباب عدة، منها: (أ) عدم وجود عدد كاف من المدارس الحكومية في الأحياء الفقيرة؛ (ب) تدنّي مستوى المدارس الحكومية والخاصة على السواء؛ (ج) تدني العائد العملي والمهني والاقتصادي للتعليم؛ (د) ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة إلى موازنة الأسرة الفقيرة.

وتنخفض قدرة الفقراء على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية لارتفاع تكلفتها، إذ إن معظم الأسر الفقيرة لا يتمتع بالتغطية الصحية الفاعلة. وتكثر الأمراض المزمنة أو المتكررة لدى الفقراء، ويرتفع معدل حالات الإعاقة الجسدية والتخلف العقلي وحالات الوفاة بسبب المرض بينهم عن المعدل الوطني، وذلك بسبب العجز عن تحمل أعباء العلاج من ناحية والإهمال والجهل من ناحية أخرى.

وتعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء، بخاصة في المدينة، من الإكتظاظ والعمران العشوائي وندرة المساحات الخضر وغياب أنظمة الصرف الصحي أو تداخلها مع شبكة توزيع المياه التي، إن وجدت، لا تصل على نحو كاف إلى المنازل. وتعاني كذلك غياب الكهرباء أو انقطاعها، وتراكم النفايات وسط الشوارع وبين الأبنية. أما المساكن في هذه الأحياء، فقسم منها مدمر جزئياً نتيجة الحرب أو بسبب الإهمال. والمساحة المخصصة للفرد تقل عن ١٠م٢ وهي ما دون ١٤م٢ المقبولة عالمياً لصحة الفرد وتوازنه الجسدي والنفسي.

لا توجد في لبنان سياسة خاصة بمكافحة الفقر أو سياسة اجتماعية عامة تتضمن الحد من الفقر. وتقتصر مقاربة الحكومة على اعتبار علاج المشاكل الاجتماعية نتاجاً فرعياً وحصيلة آلية للتدابير المتخذة لمعالجة المشاكل الاقتصادية

٣ ـ محددات الفقر ومسبباته

تظهر التجربة اللبنانية في العقود الثلاثة الأخيرة أن هناك علاقة تناسب طردي بين النمو الاقتصادي من جهة وبين تحسن مستوى المعيشة وتقلص نسبة الفقر من جهة أخرى. لكن النمو، وإن كان ضرورياً، فهو وحده ليس شرطاً كافياً لتقلص الفقر. ويظهر ذلك بوضوح في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ والفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤، اللتين تميزتا بمعدلات نمو مرتفعة، ولكن لم

(٣) أظهرت دراسة غير منشورة أن متوسط حجم العائلة في منطقة بيروت الكبرى يبلغ ٤،٤ أفراد. وإذا توخينا التعميم لكل لبنان، يصل هذا الرقم إلى ٥ أفراد. أنظر:
Institut d'Aménagement et d'Urbarisme de la Région d'Ile de France, "Plan de Transport du Grand Beyrouth: Enquête Ménages Premièrs Résultats et Commentaire," 27/9/1994.

يرافق ارتفاع معدلات النمو انحسار لرقعة الفقر، الأمر الذي يدعو إلى دراسة التوزيع المتفاوت لعائد النمو في ما بين المناطق والقطاعات.

كذلك يمكن ملاحظة وجود علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة التي تعني فقدان مورد المعيشة الأساسي، وأحياناً كثيرة، الوحيد، في بلد يمثل العاملون بأجر فيه نحو ثلثي اجمالي القوة العاملة[4] ولا وجود فيه لتعويض البطالة. ويرافق توسع الفقر تغير في بنية سوق العمل، مثل تزايد حجم الأعمال الهامشية، وتغلّب البطالة المقنعة على البطالة السافرة، وتغلّب تبديل الوظائف على العمل المستقر والتطور المهني. وتراوح نسبة البطالة السافرة وفقاً للتقديرات بين ١٢ و١٦ في المئة[5]. ويمكن النظر إلى الفقر كمولّد للبطالة وليس كنتيجة لها فقط: فغياب الأصول الانتاجية لدى الفقراء يحول غالباً دون تمكنهم من إطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة المولّدة للدخل والتي هي اليوم المجال الوحيد القادر على خلق فرص عمل جديدة بعد حالة التشبع التي تعيشها القطاعات التقليدية.

تعطي سياسة الحكومة الأولوية للقضايا الاقتصادية على القضايا الاجتماعية، بحيث إن التعامل مع الفقر لا يتم على قاعدة كبح الأسباب والآليات المولدة له، بل على قاعدة خفض الفقر بوصفه حالة قائمة ينبغي التخفيف من سلبياتها

فالفئات المحرومة الأصول المالية السائلة ووسائل الانتاج (الأرض الزراعية والآلات وما إلى ذلك...) تجد صعوبة فائقة لا بل استحالة في الحصول على تسهيلات مصرفية أو مالية. حتى إن الحيازات الزراعية ليست بالضرورة مخرجاً من الفقر، ما لم يكن حجم الأرض وانتاجية التربة وأسواق التصريف جميعها كافية لتكوين قيمة مضافة. ويقدر عدد الحيازات الزراعية في لبنان بنحو مليون حيازة، فيما لا يعمل في الزراعة فعلياً سوى ٩٠٠٠٠ شخص. حتى إن الحيازات العقارية فقد معظمها من مردوده بعدما استهلك التضخم قيمة ايجاراته التي أخضعت للتجميد طوال فترة الحرب. وقد أدى تقلص ريع العقارات القديمة نسبياً إلى وضع أغلبية صغار المالكين ومتوسطيهم ما دون خط الفقر المطلق.

وتعد الحرب في لبنان من أهم الأسباب المولدة للفقر في السنوات العشرين الأخيرة. فقد أدت أعمال العنف وما رافقها من أعمال أخرى إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي إلى ٤٠ في المئة مما كان يجب أن يكون عليه لولا الحرب[6]، وإلى خسائر مادية في البنى التحتية ووسائل الانتاج تزيد على ٢٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأميركية[7]، ودمار مئات الوحدات الانتاجية، وتدني الانتاجية والتخلف عن مواكبة التطورات الادارية والنقابية، وتعطل الوظائف الاقليمية للاقتصاد اللبناني. والأهم من ذلك كله، أدت الحرب إلى مقتل أكثر من ٦٥٠٠٠ شخص وإصابة ٨٤٠٠٠ وإعاقة بضعة آلاف وتفاقم حركة الهجرة إلى الخارج والتهجير القسري لنحو ٨٠٠٠٠٠ مواطن، أي نحو ثلث اللبنانيين المقيمين في لبنان[8]. والعلاقة واضحة بين كل هذه النتائج وبين توسع رقعة الفقر.

والتضخم الجامح هو من أهم نتائج الحرب المتصلة بتوسع الفقر. فقد عرف التضخم معدلات قياسية في مرحلة ما بعد الاجتياح الاسرائيلي عام

(٤) الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، «التقرير الوطني إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية»، بيروت، شباط/ فبراير ١٩٩٥.

(٥) المصدر نفسه، وتجيب عيسى، «التعطل وإعادة الإعمار في لبنان»، في: **التعطل في دول الاسكوا: وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل** (عمان: الاسكوا، ١٩٩٣).

(٦) الجمهورية اللبنانية، مجلس الانماء والاعمار، **الخطة ٢٠٠٠ للانماء والاعمار: التقرير التنفيذي** (بيروت: المجلس، ١٩٩٤).

(٧) أنظر: World Bank: "Lebanon: Stabilization and Reconstruction," March 1993 (unpublished).

(٨) أنظر B. Labaki et Kh. Abou Rjeily, *Bilan des Guerres du Liban 1975-1990,* (Paris: L' Harmattan, 1993), p. 36.

١٩٨٢، وبخاصـة في الفتـرة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٢، حيث بقي عموماً فوق ١٠٠ في المئة سنوياً مع تخطيه عتبة ٥٠٠ في المئة عام ١٩٨٧(٩). وإن كانت عوامل أخرى تكمن وراء التـضـخم، فـقد كـانت الحـرب العنصـر الحاسم في تفاقـمه مع ما رافقهـا من تجزئة للسوق الداخليـة وصعـوبة في التـصدير وتشـتيت لسـوق العـمل وهجـرة للكفـاءات وتبـديـد لموارد الدولة وتقليص في دورها الرقابي.

ولعل التهجير هو أخطر نتـائج الحرب، فقد رافقه تدميـر، أو تضرر، عـدد هـائل من الوحـدات السكنية (نحـو ١٠٠٠٠٠ وحـدة)، وتدميـر المؤسسات الانتاجـية، وفقدان فـرص العمل، والانـتقـال إلى الاقـامــة في أمـاكن غـيـر مـخـصـصـة أصـلاً للسكن، وتشـتـيت العائلات وتـباعـد أفـرادها، ووفـاة أو فـقـدان (اختفاء أو اخـتطاف) بعضـهم ومـعـظمـهم من الـذكـور العـاملين، وتدهور المسـتـوى التـعليـمي، وتدهور التـاهيل المـهـني وتـدهـور الـعـنـايـة الصحية الأولية والثانوية. لذلك يمكن اعتبار جمهور المهجّرين مكوناً من نسبة عـالية جداً من الفقـراء قد تزيد على ٧٥ في المئـة من الفـقراء تحـت خط الفقـر المطلق، ونحو ٥٠ في المئة من الفقراء تحت خط الفقر المدقع، وفقاً للتقديرات المتوافرة(١٠).

٤ ـ تحليل السياسات المتعلقة بالفقر

لا توجد في لبنان سياسة خـاصة بمكافحة الفقر أو سياسـة اجتماعيـة عامة تتضمن الحدّ من الفقر. وتقتصر مقاربة الحكومـة على اعتبار علاج المشاكل الاجتماعية نتاجاً فرعياً وحصيلة آلية للتدابير المتخذة لمعالجـة المشاكل الاقتصـادية، والقائمة حاليـاً بوجه أساسـي على التثـبيت النقـدي وإعادة اعـمار البنيـة التحـتيـة المادية. وتعطي سياسة الحكومـة الأولوية للقضايا الاقتصادية على القضـايا الاجتماعية، بحيث إن التعامل مع الفـقر لا يتم على قاعدة كـبح الأسباب والآليات المولدة له، بل على قاعدة مـعالجة النتائج أو خفض الفقر بوصفه حالة قـائمة ينبغي التخفيف من سلبياتها.

لا بد مـن إعــادة التــوازن بين القطاعات لمصلحة دعم المؤسسات الصغيـرة القائمة وتشجـيع قيام أخرى جـديدة، لكونهـا أكثـر قدرة على خـلق وظائف جـديـدة على المديين المباشـر والمتوسط، وإعادة الاعـتبـار إلى الأعمـال التي تنعت بالهـامـشـيـة والمتروكـة اليـوم للـعـمـالة الأجنبـيـة

ويتـجلى هذا الأمـر أولاً في غـياب أي نص مرجـعي للسيـاسة الاجتماعـية وفي غـياب إطار مـرجعي واحـد للسياسة الاقتصادية. وذلك في ظـل تجـاذب الخـطاب الرسـمي بين التـقـاليـد السـياسـيـة اللبنانيـة التي ترفـض فكرة التـخطـيط والالتزام المسـبق، والمعززة اليوم بالاتجاه النيـوليبرالي السائد عالمياً من جهة، وبين رغبـتها في الظهـور بمظهر مـختلف عمـا سبق، يسـتند إلى الفاعليـة والعلم والدراسة من جهـة أخرى. لذلك، فان تحليل السـياسات الاقـتصادية والاجـتماعـية ـ الحكوميـة يعتمـد على إعادة تركيب المـنطق الضمني من خلال بعـض الوثائق الرسمـية وشبـه الرسمـية ومن خلال المواقف والتصريحات والتدابير.

وتمثل سـيـاسـة الأجور عنـصراً رئيـسـيـاً في مكافحة الفقر بحيث إن العاملين بأجر يمثلون بين ٥٥ و٦٠ في المئـة من اجمـالي القوى العـاملة في لبنان، وحيـث إن الأجور تعـرضت للتآكل بفـعل التضـخم الجامح خلال العـقدين الأخيرين بلغ مـعدله السنوي

---

(٩) إيكو شيفر ١٩٩٣، بيروت ١٩٩٤، ص٣٥.

(١٠) استناداً إلى: كمال فغالي، «قضية التهـجير في لبنان، ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠: النتائج الاولية الميدانية،» حزيران/ يونيو ١٩٩٢، ص١١٠، Robert Kasparian (et. al.), *La Population Déplacée par la Guerre au Liban* (Paris: L'Harmattan, 1995).

١١٠ في المئة في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢[١١]. وتحدد أجور القطاع الخاص عموماً بالتراضي وفقاً للعرض والطلب، باستثناء الحد الأدنى للأجور ونسبة التصحيح السنوية اللذين تحددهما الحكومة. والتدابير والقرارات الحكومية لا تشير إلى اتباع سياسة للحد من الفقر يكون أحد عناصرها رفع مستوى الأجور، بل ان النظرية الاقتصادية المتبعة حالياً تعطي الأولوية لضبط الكتلة النقدية لكونها مسؤولة عن التضخم، وتقوم على أن تحسين مستوى المعيشة ينبغي أن يتم من خلال وسائل غير مباشرة لا تشمل رفع الأجور، وخصوصاً في قطاع الادارة العامة حيث عدد الموظفين كبير والانتاجية منخفضة.

وقد تكون هذه السياسة ملائمة من حيث خفض العجز في الميزانية وخفض الدين العام، ولكنها تلقي بثقل الأزمة بطريقة غير عادلة على كاهل العاملين بأجر. فخلال السنوات العشرين الماضية، تناقصت حصتهم من الناتج المحلي من ٥٨ في المئة إلى أقل من ٤٠ في المئة[١٢]. وفي الفترة نفسها تقريباً فقد الحد الأدنى للأجور بالليرة الثابتة ٧٠ في المئة من قيمته[١٣]. وزاد معدل انهيار الأجر المتوسط عن معدل انهيار الحد الأدنى للأجر بسبب نسبة تصحيح الأجور التي تنخفض مع ارتفاع الأجر. وقد أدى تراكم ذلك إلى انتشار الفقر على نطاق واسع بين العاملين بأجر، وبوجه خاص في الادارة العامة بكل فئاتها.

أما إذا نظرنا إلى سياسة العمالة (خلق فرص عمل ووضع برامج للتأهيل المهني وزيادة الانتاجية) كإحدى أوجه سياسة مكافحة الفقر، لوجدنا أنها عفوية وخاضعة لآليات السوق إلى حد كبير. فالنصوص الرسمية (ولا سيما خطة النهوض العشرية بصيغها المختلفة) لا تتضمن أي إشارة إلى سياسة معينة للعمالة تعتمدها الحكومة. وسوق العمل اللبنانية مفتوحة ودون ضوابط فعلية، أمام العمال غير اللبنانيين، وبخاصة في قطاعات البناء والخدمات الفندقية والخدمات الهامشية. وفي الوقت نفسه، نما حجم القوى العاملة في لبنان من نحو ٩٠٠٠٠٠ عامل عام ١٩٨٧ إلى نحو ١,١ مليون عام ١٩٩٤. وهذا النمو مستمر بوتيرة أكبر بسبب توقف الهجرة إلى الخارج وتزايد عدد طالبي العمل بمعدل ٧٥٠٠٠ عامل سنوياً[١٤]. وتضاعف هذه العوامل الضغط على سوق العمل وترفع معدلات البطالة السافرة والبطالة المقنعة والبطالة الجزئية، وجميعها مظاهر مرافقة للفقر. ويتطلب ذلك مقاربة أكثر منهجية وأقل عفوية لموضوع العمالة، ووضع البرامج وايجاد الحوافز لحماية سوق العمل ولخلق فرص عمل جديدة لاعادة توظيف العاطلين من العمل واستيعاب الوافدين الجدد من الشبان وإعادة تأهيل العاملين حالياً لرفع انتاجيتهم. لذلك لا بد من إعادة التوازن بين القطاعات لمصلحة دعم المؤسسات الصغيرة القائمة وتشجيع قيام أخرى جديدة، لكونها أكثر قدرة على خلق وظائف جديدة على المديين المباشر والمتوسط، وإعادة الاعتبار إلى الأعمال التي تنعت بالهامشية والمتروكة اليوم للعمالة الأجنبية.

وتشير المعطيات المتوافرة حول الزراعة إلى إمكانات حقيقية للتوسع الأفقي والرأسي القادر على خلق فرص عمل جديدة، وبخاصة في المناطق الريفية التي تعاني انتشار الفقر المطلق والمدقع، والهجرة إلى المدينة أو إلى الخارج. كما أن «صمود» الصناعة اللبنانية على الرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت بها خلال الحرب مؤشر على المزايا النسبية العديدة التي ما زالت تحافظ عليها والتي تجعل من تعزيز القطاع الصناعي خياراً ذا جدوى مرتفعة من حيث تحقيق النمو الاقتصادي وما يتواكب معه من زيادة في فرص العمل. هذا في حين سجلت حصة العاملين في قطاع الخدمات وحصة هذا القطاع من الناتج المحلي استقراراً منذ عشية الحرب، الأمر الذي يشير إلى تشبعه النسبي وإلى محدودية فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يضيفها.

(١١) كمال حمدان، «سياسة الأجور والمداخيل،» ابعاد، العدد ٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤).
(١٢) أنيس أبي فرح، «سياسة الأجور والمداخيل (تعقيب)،» ابعاد العدد ٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤).
(١٣) حمدان، المصدر نفسه.
(١٤) الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، «التقرير الوطني إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية».

ازاء هذه الحاجات، لم تخصص الخطة العشرية سوى ٤,٨ في المئة للزراعة والري، و٣,٤ في المئة للصناعة من إجمالي الانفاق الاستثماري البالغ ١١,٧ مليار دولار، مقابل ٢٥,٥ في المئة للنقل مثلاً[١٥]. ويعود ذلك إلى المنطق الضمني للسياسة الحكومية التي ترى أن دور الدولة يقتصر على تأهيل البنى التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي، الذي يفترض أن يتحقق بدوره من خلال توظيفات القطاع الخاص. وقد تبدو هذه السياسة محايدة ظاهراً بين القطاعات، إلا أنها في الحقيقة لا تساعد على تحقيق نمو زراعي ونمو صناعي يتطلبان حداً معيناً من التخطيط والتدخل والدعم من قبل الدولة. كما أن سياسة التثبيت النقدي المعتمدة أساساً على امتصاص الفوائض المالية من السوق عبر رفع سعر الفائدة، قد أدت إلى حرمان القطاعات الإنتاجية التسهيلات المصرفية الضرورية للنمو والتوسع.

أما في ما يتعلق بتشجيع قيام المؤسسات الصغيرة بهدف توسيع سوق العمل، فيمكن تلمس بعض الخطوات المتعلقة بالدرجة الأولى بالاقراض، إلا انه لا يمكن القول إن هناك عناصر مترابطة لخطة عمل في هذا الميدان. ولا تزال التسليفات للمؤسسات الصغيرة هامشية وصادرة إما عن هيئات دولية أو عن منظمات غير حكومية أو عن وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما يفتقر القطاع المصرفي إلى الضمانات والحوافز لإتباع سياسة تسليف لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد التأهيل المهني (التعليم والتدريب)، كوجه من وجوه التمكين في مواجهة الفقر وزيادة قدرة الفقراء على شغل وظائف منتجة تزيد من مواردهم، تقرّ الحكومة بوجود حاجات سوق العمل وسبل ربطها بالنظام التعليمي. وأبرز مظاهر القصور هو انخفاض نسبة التلاميذ المسجلين في التعليم المهني إلى ١٣ في المئة من اجمالي التلاميذ، فيما ينبغي ألا تقل هذه النسبة نموذجياً عن ٢٠ في المئة؛ وغلبة التعليم الخاص على التعليم الحكومي في هذا المجال؛ وتخلف الاختصاصات الموجودة في التعليم الحكومي عن اللحاق بالحاجات المستجدة في سوق العمل؛ وغياب البرامج الموجهة لإعادة تأهيل العمال والمهنيين العاملين حالياً وللتعرف إلى أوجه النقص في خبراتهم والتعويض منها.

وتقليص تكاليف المعيشة هو أحد خيارات سياسة مكافحة الفقر. ويلاحظ أن الفجوة قد اتسعت كثيراً بين الدخول والأسعار خلال فترة الحرب. فقد ارتفعت الأسعار بأربعة أمثال الارتفاع في الدخول في غياب شبه كامل للدولة. وبعد عام ١٩٩٢، تمكنت الحكومة من تثبيت النقد، لا بل من تحسين سعر صرف الليرة قياساً على العملات الأجنبية، ومن تقليص معدل التضخم إلى نحو ١٢ في المئة سنوياً. ولكن الآثار الاجتماعية لهذه الانجازات لا تزال غير محسوسة، وبخاصة أنها لم تؤد إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية والاستهلاكية. علاوة على ذلك، فإن التدابير المحدودة التي اتخذتها الحكومة، ومن بينها فرض الرقابة على الأسعار من حين إلى آخر، في ظل خلاف بين الوزراء حول مدى تعارض ذلك مع مبدأ حرية الإقتصاد، في ظل الاحتكار وانعدام التنافس في العديد من الأحيان، انشاء مؤسسة عامة للأسواق الشعبية؛ والتدخل لدى أصحاب الأفران المنتجة للخبز لمنعهم من زيادة أسعارهم، جميعها تدابير لم تحل دون بقاء الأسعار عند مستويات عالية تعود إلى مرحلة التضخم الجامح التي سبقت عام ١٩٩٣.

وفي ما يتعلق بسياسات الضرائب والرسوم

إن سياسة التثبيت النقدي المعتمدة أساساً على امتصاص الفوائض المالية من السوق عبر رفع سعر الفائدة، قد أدت إلى حرمان القطاعات الانتاجية التسهيلات المصرفية الضرورية للنمو والتوسع

(١٥) الجمهورية اللبنانية، مجلس الانماء والاعمار، الخطة ٢٠٠٠ للانماء والاعمار.

وتسعير الخدمات، من الواضح أن الحكومة لا تسعى لتضمين السياسة الضريبية أي بُعد اجتماعي[16]، فقد صرفت النظر عن مبدأ تصاعدية الضريبة وعن ضريبة الأملاك، وقامت بتوحيد ضريبة الدخل وضريبة الأرباح وخفضها إلى ما دون ١٠ في المئة وزيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة والرسوم التي ارتفعت بمعدلات كبيرة جداً في بعض الحالات. فتسعير بعض الخدمات يتجاوز كثيراً تكلفة انتاجها (الكهرباء مثلاً) ويهدف إلى تحقيق فائض تمويلي هناك خلاف حول صحته.

ويبدو مما سبق أن السياسة الضريبية تسعى لزيادة حصة عموم المواطنين، دون تمييز، في تمويل خطة الإعمار وتمويل الخزينة، وخفض الأعباء عن أصحاب الأرباح والدخول المرتفعة، ومنح اعفاءات ضريبية كبيرة جداً للشركات العملاقة ولقطاع التجهيز السياحي. الأمر الذي سيؤدي عملياً إلى اتساع الفجوة بين الدخول والانفاق بالنسبة إلى أغلبية المواطنين.

ان السياسة الضريبية تسعى لزيادة حصة عموم المواطنين، دون تمييز، من تمويل خطة الإعمار وتمويل الخزينة، وخفض الأعباء عن أصحاب الأرباح والدخول المرتفعة، ومنح اعفاءات ضريبية كبيرة جداً للشركات العملاقة ولقطاع التجهيز السياحي

وتؤدي شبكات الأمان دوراً مهماً في الحد من انتشار الفقر وفي معالجة نتائجه. ويلاحظ أن أداء الحكومة في هذا المجال ينحو إلى التخلي عن مفهوم دولة الرعاية وتفضيل اللجوء إلى التحويلات الفورية والموضعية والموقتة، النقدية أو العينية، على إقامة آليات دائمة تؤدي دوراً «تمكينياً» و«تنموياً حقيقياً». فقد انخفض عدد المؤسسات المسجلة في الضمان الاجتماعي من ٣٢٠٠٠ مؤسسة عام ١٩٧٤ إلى ٢٦٠٠٠ مؤسسة عام ١٩٩٢[17]، وبقي عدد العاملين بأجر المسجلين في الضمان الاجتماعي دون تغيير، على الرغم من تضاعف حجم القوى العاملة تقريباً في الفترة نفسها. أما التعويضات الاضافية على الراتب، فقد انخفضت قيمتها الفعلية بنسبة ٥٠ في المئة بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٢[18]، وتآكلت ودائع نهاية الخدمة وانخفضت قيمتها في المتوسط من ١٧٠٠٠ دولار إلى ٤٧٠٠ دولار بالأسعار الحالية[19]. وارتفعت تكاليف الخدمات الطبية الأساسية المشمولة بشبكات الأمان بنسبة تعادل مرتين الزيادة التي طرأت على المؤشر العام للأسعار بين ١٩٨٨ و١٩٩٢[20]. وانخفضت الطاقة الفعلية للمستشفيات الحكومية إلى أقل من ٢٠ في المئة من طاقتها الاسمية[21].

ونجد اتجاهات مشابهة في التعليم الحكومي الذي تقلصت حصته وتدنت نوعيته وتزايدت فيه نسب الرسوب والتسرب وانخفضت نسبة الالتحاق به[22].

يستنتج من ذلك كله نزعة إلى تقليص دور الدولة في تأمين العناية الصحية الأولية والتربية الأساسية والتحويلات والضمانات الضرورية لتوفير الحد الأدنى من الرعاية للمواطنين. وتستند هذه النزعة إلى أن تعزيز النمو الاقتصادي يؤدي تلقائياً إلى تحسين مستوى المعيشة دون حاجة إلى تحويلات وتعويضات وضمانات وتدخلات. وهذه فكرة لم تثبت صحتها حتى الآن في أي من البلدان التي اتبعت سياسات مشابهة. ◇

---

(١٦) سعد العنداري، «السياسة الضريبية»، ابعاد، العدد ٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤).

(١٧) ايكو شيفر ١٩٩٣.

(١٨) الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، «التقرير الوطني إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية».

(١٩) انظر مؤشرات الخدمات الصحية في: مصرف لبنان، التقرير السنوي ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢ (بيروت: المصرف، ١٩٩٣)، ص١٣٢، جدول رقم ٨.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) ايكو شيفر ١٩٩٣، ص٥٤.

(٢٢) مصرف لبنان، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

نزيه الأيوبي (*)

الإسلاميّة الراديكاليّة (**) والمجتمع الأهليّ في الشرق الأوسط

يمثل صعود الإسلامية، بمعنى ما، تنافساً على الجمهور العام بين بعض قطاعات المجتمع المدني من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى[1]. وفي حين تقود الدولة حملتها باسم العقلانية والتحديث يبني الإسلاميون حملتهم على قاعدة التقوى والأخلاقية الجماعية. ويمتاز الإسلاميون في هذه المعركة بقدرتهم على النهل من رصيد أخلاقي وتراث تاريخي (الإسلام) يتمتع، على الرغم من انه غير سياسي بصورة مباشرة، بغنى في الصور والتعابير تملك القدرة على الحض على العمل الجماعي بسهولة.

وعلى الرغم من أن المصادر الإسلامية الأصلية (القرآن والحديث) لا تتطرق إلى موضوع الدولة والحكم إلا لماماً، فان القضية الأولى التي واجهت الجماعة الإسلامية مباشرة، بعد وفاة النبي محمد، كانت مشكلة الحكم. وهكذا، فقد كان على المسلمين أن يبتكروا وأن يرتجلوا. والحقيقة أن الخلاف الأول الذي دب في أوساط المجتمع (الذي أدّى في النهاية إلى انقسامهم إلى سنة وشيعة وخوارج وطوائف أخرى) إنما كان خلافاً سياسياً. ولكن كان على التنظير السياسي أن ينتظر إلى مراحل لاحقة؛ فمعظم الادبيات السياسية المتوافرة لنا يعود إلى مرحلة القرون الوسطى، أي إلى المرحلة التي باتت الحقائق السياسية التي تناقشها هذه الأدبيات غير ذات شأن.

ومع مرور الوقت، وجدت الأجيال المتعاقبة انه من الصعوبة بمكان التمييز بين ما هو وصفي في هذه الأدبيات وبين ما يقدم بوصفه علاجاً. بل انهم رفعوا الكتابات الفقهية إلى مصاف الشريعة نفسها. واليوم حين يطالب معظم السلفيين وبعض الأصوليين بتطبيق الشريعة، فان ما يرمون إليه هو تطبيق ما صاغه الفقهاء الأوائل من أحكام فقهية. وقد نزعت هذه الأحكام من سياقها السياسي والتاريخي وأعطيت صفتي الخلود والجوهرية. وبالتالي فقد تناسى هؤلاء أنها كانت في الأساس اجتهاداً إنسانياً يهدف إلى معالجة بعض القضايا السياسية والإجتماعية في إطارها التاريخي والجغرافي والإجتماعي. كذلك غالباً ما يتم التغاضي عن أن الجسم الرئيسي من البحوث الفقهية كان ذا وظيفة سياسية محددة، فهو كان يهدف إلى إضفاء الشرعية

(*) مدير سابق لبرنامج السياسات الشرق الأوسطية في جامعة اكستر - بريطانيا.

(**) نقلاً عن مجلة *Contention*، العدد ١٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص ٧٩ ـ ١٠٥.

(١) يعتمد الجزء الأول من هذه المقالة على كتابي *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World* (London and New York: Routledge, 1991 and 1993).

ويعتمد الجزء الثاني على التحليل الذي تضمنه كتابي *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1995).

على الحكم القائم، الذي كان قد وصل إلى السلطة في الغالب من طريق القوة أو التآمر، والذي لم يكن في ممارسته اليومية ليتبع المثل الإسلامية.

أولاً: الطبيعة الجماعية للأخلاقية الإسلامية

يعكس الرأي المنتشر على نحو واسع في أوساط المسلمين، القائل إن الإسلام دين ودولة، النفوذ الفكري الهائل للأطروحة الأصولية الحديثة على الرأي العام الإسلامي، ذلك أن هذه الأطروحة ليست حكمة بديهية، بل هي أطروحة حديثة جداً تعود إلى العقد الثالث من القرن الحالي (حتى ولو كانت العبارة نفسها قد صيغت في وقت سابق).

الإسلام هو في الحقيقة دين الأخلاقية الجماعية، إلا أنه لا يحمل الكثير مما هو سياسي بوجه خاص، أي أن المصادر الإسلامية الأصلية لا تحدد سبل بناء الدول وتسيير الحكومات وإدارة المؤسسات. وإذا كان حكام الدول الإسلامية هم في الوقت نفسه، أقله نظرياً كما كانت الحال في الغالب، زعماؤها الروحيون، فذلك ليس لأن الإسلام يتطلب أن يكون الزعيم الديني (الإمام) هو نفسه الحاكم السياسي. والحقيقة أن الإسلام انتشر في البداية في مناطق كان الحكام والدول يقومون بدور اقتصادي واجتماعي حاسم. إن «احتكار» ديانة ما كان، منذ قيام الدولتين الفرعونية والآشورية، إحدى الأدوات المألوفة للدولة لضمان هيمنتها الأيديولوجية. وقد ورثت الدولة «الاسلامية» التاريخية هذا التقليد.

حين يطالب معظم السلفيين وبعض الأصوليين بتطبيق الشريعة، فإن ما يرمون إليه هو تطبيق ما صاغه الفقهاء الأوائل من أحكام فقهية.. وبالتالي فقد تناسى هؤلاء انها كانت في الأساس اجتهاداً انسانياً يهدف إلى معالجة بعض القضايا السياسية والاجتماعية في اطارها التاريخي والجغرافي والاجتماعي

إلا أن القول إن الإسلام ليس ديناً سياسياً لأن القرآن والسنة لم يحددا شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم لا يعني أن الإسلام هو دين فردي «خاص»، بل على العكس، فالإسلام يشدد، قبل أي شيء، على ضرورة الفرض الجماعي للأخلاق العامة. وهذا الفهم للطبيعة «الجماعية» و«العامة» هو الذي دفع الكثير من الناس، وخصوصاً في أوساط المستشرقين والأصوليين، إلى أن يعزوا خطأ طبيعة سياسية خاصة للإسلام. ولكن التمييز بين الأمرين مسألة أساسية لفهم طبيعة الإسلام كمنظومة معتقدات.

ولعله من الممكن القول إن تمييزنا بين الأخلاق الاجتماعية والمسائل السياسية مبني على تعريف ضيق، وربما مصطنع، للسياسة ومتأثر كثيراً بالتحليل الفردانوي (و/أو الطبقي) الذي يسيطر على علم السياسة المعاصر. ولقد لفت دايفيد آبتر قبل خمسة وعشرين عاماً الانتباه إلى ما سمّاه النمط السياسي القائم على «الجماعية المقدسة» (Sacred-Collectivity)[٢].

ولعل المفهوم الإسلامي للنظام العام يقع ضمن هذه الفئة التي كان نصيبها الإهمال من قبل العلماء السياسيين في الفترة الأخيرة. ويذكرنا آبتر عن حق، بأن القيم السياسية ليست جميعاً أدوات، وأن الشرعية ليست كناية عن «فاعلية صنع القرار»، بل إن شرعية بعض القيم السياسية ربما كانت تتصل أكثر بقضايا من نوع الهوية والتضامن.

ولعل الوقت قد حان لكي يعيد علماء السياسة إدخال الثقافة والأخلاق في دائرة اهتماماتهم، ولكن من دون الوقوع في الفخ «الفاشي» الذي يمجد

(٢) أنظر: David Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago & London: Chicago University Press, 1969), p. 31 ff, 266.

مجموعة محددة من القيم القومية/الثقافية أو الفخ السلوكي و/أو الوظيفي القائم على المغالاة في النسبية، وعلى التحليل التطوري الأحادي الجانب. وتمثل مساهمة انطونيو غرامشي نقطة انطلاق جيدة في هذا المجال. وفي غضون ذلك لا بد لنا من الإستناد إلى التعريف الضيق للسياسة. أما في ما يتعلق بالمجتمعات الاسلامية، فلعل أبرز ملامح الخطاب الإسلامي يكمن في تشديده المغالي على القضايا المتصلة بالجنس والأسرة والأخلاق الإجتماعية إلى الحد الذي غالباً ما يستثني الاهتمامات السياسية المباشرة (الضيقة) كتاليف الحكومات وإدارتها، وتمثيل المصالح وحقوق المواطنين.

الإسلام هو دين اجتماعي يسعى لتنظيم ممارسات الحياة الإجتماعية، وخصوصاً ما يتصل منها بدقائق الحياة العائلية التي لا تعد شأناً فردياً بل شأناً اجتماعياً. وإذا كان الحكم يعد أمراً مهماً، فان ذلك لا يعود إلى أهمية «السياسي» في حد ذاته (أي تمثيل المصالح وعمل المؤسسات ...الخ) بل إلى الدور الجوهري المناط بالحاكم في الحفاظ على الأحكام الأخلاقية والسهر على تطبيقها. فاذا أدرك المرء ذلك يصبح أكثر قدرة على فهم أسباب تركيز الدعوات إلى إقامة دولة إسلامية على العائلة كوحدة اجتماعية، وعلى قضايا من نوع الحجاب والفصل بين الجنسين وفرض العقوبات الشديدة على الجرائم الأخلاقية كالزنى والسكر.

ويدعم ريتشارد أنطون نظرية يوجين سميث القائلة إن المجتمعات «العضوية» كالمجتمع الإسلامي تتسم بنظم دينية عضوية يكون التعبير الديني الأولي فيها متظهراً بالنصاب «المجتمعي» وليس بذلك الفردي (أي الديني الصرف). ويرى سميث أن للنظم الدينية العضوية ثلاث خصائص محددة: أيديولوجيا دينية «تكاملية»، وآليات ضبط دينية داخلية ومجتمعية، وسلطة سياسية مسيطرة. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة تبدو صحيحة إلى حد ما، فإني، لا أوافق على ما ذهب إليه انطون من استنتاج حاسم يقول إن الفصل بين الدين والسياسة والدين والحكم لم يكن، ولن يكون، لديه أي مكان في المجتمع الإسلامي[٣].

الإسلام هو في الحقيقة دين الاخلاقية الجماعية، إلا انه لا يحمل الكثير مما هو سياسي بوجه خاص، أي ان المصادر الاسلامية الأصلية لا تحدد سبل بناء الدول وتسيير الحكومات وادارة المؤسسات

يمكن رد أصول المعتقدات والممارسات الإسلامية المتصلة بالجنس والمرأة والأسرة إلى الحقائق البدوية للجزيرة العربية التي كانت سائدة قبل ظهور الإسلام وفي أثنائه. ويمكن اعتبار «نمط الإنتاج النَسَبي» الذي يمتاز به المجتمع البدوي كـ«اسلوب خاص لتحديد الحقوق للناس، وبالتالي أسس المطالبة بحصص من العمل الاجتماعي»[٤]. وفي مثل هكذا نمط تتفاوت الحصص الممنوحة للناس بحسب موقعهم من السلطة الذي يتحدد بناء على مقاييس معينة بما في ذلك جنس الشخص. وقد كان للمرأة في المجتمعات الشرق الأوسطية البدوية مكانة مهمة دائماً، نظراً إلى دورها في الإنتاج وفي زيادة النسل، في ظل ارتفاع نسبة الوفيات إن بسبب عوامل البيئة أو بسبب الحروب القبلية المتواترة.

كذلك أدّت الحروب القبلية المتواترة إلى نقص في عدد الرجال، الأمر الذي يفسر على الأرجح تعددية الزوجات غير المقيدة في الجاهلية، قبل أن يحدد الإسلام عدد الزوجات بأربع.

(٣) Cf. Richard Antoun, *Muslim Preacher in the Modern World* (Princeton: Princeton University Press, 1989),p. 187.

(٤) Eric Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press , 1982), p. 91.

ولعل وفرة عدد النساء، وخصوصاً بعد أخذ النساء كسبايا في الفتوحات الإسلامية الأولى، ربما كانت قد جعلت بعض النساء يمتاز بالحيوية الجنسية بدلاً من الخمود الجنسي. تقول نوال السعداوي إنه كان على النساء أن يتنافسن على خطب ود الرجل وعلى إغرائه لجذبه إلى الزواج والحب والجنس[٥]. لكن أنماط السلوك المقبولة أو المتوقعة من الجواري المختارات لممارسة الجنس هي ليست نفسها المتوقعة أو المقبولة من النساء «الحرات». بل إن هناك من يرجع الحجاب إلى ضرورة التفريق بين النساء «الحرات» وبين تلك «الجواري».

وينبغي أن نتذكر أن الثقافة العربية ـ الإسلامية، بخلاف الثقافات الأخرى، عدّت الجنس كواحدة من لذات الحياة الدنيا (بل والآخرة) المرغوب فيها والمشروعة. وليس هناك شعور بالذنب أو دعوة إلى تعذيب الجسد أو قمع رغباته (كما في المسيحية والهندوسية على سبيل المثال). بل هناك فقط حرص على «الطهارة» (ومن هنا جاء الاهتمام بطقوس الغسل والنظافة)، وعلى تنظيم هذه الحاجة «وفقاً لبعض المعايير التي تضمن تكاملها داخل المجتمع»[٦]. إلا أن المشكلة تكمن في انه يسود في الثقافة الإسلامية أيضاً الإيمان بأن النساء حيويات جنسياً؛ أي أن هناك مفهوم الغريزة الأنثوية الذي يجعل الرجال يفقدون سيطرتهم على أنفسهم ويقعون في براثن الفتنة. أضف إلى ذلك، أن الثقافة العربية ـ الإسلامية تشدد على العوامل البرّانية في الحفاظ على الأخلاق أكثر من تشديدها على العوامل الجوّانية، وتشدد على الموانع الإحترازية بدلاً من الروادع الذاتية «الداخلية». وبالتالي فانه بدلاً من أن يطلب من الرجل أن يصير اجتماعياً وأن يتدرب على الإنضباط الذاتي، فان الحل يقضي بأن تخبئ المرأة جسدها وأن يتم فصلها عن الرجل إلى الحد الأقصى الممكن، وذلك باستثناء العلاقة الزوجية[٧].

وقد وُجد منذ البداية أن الأسرة البطريركية المضبوطة بإحكام أكثر ملاءمة كوحدة اجتماع من القبيلة، على سبيل المثال، لخلق أمة إسلامية متكاملة[٨]. فالأطروحات الإسلامية، الكلاسيكية منها والحديثة، تحض الرجال على الزواج، ليس لدواعي الإنجاب فحسب، بل للمتعة الجنسية أيضاً. ذلك أن عدم إشباع الحاجة الجنسية الذكورية قد عُدّ دائماً، وفي الثقافتين الإسلامية والشعبية مصدراً للخطر الإجتماعي.

الاسلام هو دين اجتماعي يسعى لتنظيم ممارسات الحياة الاجتماعية، وخصوصاً ما يتصل منها بدقائق الحياة العائلية التي لا تعد شأناً فردياً بل شأناً اجتماعياً

والمني الذي لا يُقذف يعد مضراً صحياً. وعلى الرغم من ان بعض الفقهاء تغاضوا عن الإستمناء في بعض الحالات فهو ظل محتقراً بوجه عام (وذلك باستثناء ـ وفقاً للمذهب الشافعي ـ قيام الزوجة بممارسته لزوجها)[٩]. كذلك أدين اللواط والشذوذ الجنسي. أضف إلى ذلك، أنه بسبب التمييز بين الخاصيتين الإنجابية والإمتاعية للجنس وعدّهما مشروعتين بالقدر نفسه، فان منع الحمل وتنظيم النسل قد كانا معروفين في الفقه الإسلامي الرسمي وفي الأدبيات الجنسية العربية على حد سواء[١٠]. وبالتالي إذا كان الجنس حافزاً قوياً لدى الرجل والمرأة إلى الحد الذي يجعلهما لا يستطيعان مقاومة إغواء «الشيطان» إذا اختليا (فهو، أي الشيطان، الثالث في أي اجتماع من هذا النوع وفقاً للقول العربي المأثور). وإذا كان

(٥) Nawal El Saadawi, trans. Sherif Hetata, *The Hidden Face of Eve: Women in the Arab World* (Boston: Beacon Press, 1982), p. 135 ff.

(٦) علي زيعور، «نحو نظرية عربية في الجسد والانسان،» **الفكر العربي المعاصر**، العددان ٥٠ ـ ٥١ (آذار/ مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ٨٠ ـ ٨٥.

(٧) فؤاد زكريا، **الصحوة الإسلامية في ميزان العقل** (القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٧)، ص ١٨٠ـ١٨١.

(٨) Fatima Mernissi, *Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in Muslim Society* (London: Al-Saqi Books, 1985), pp. 80-85.

(٩) Basim F. Musallam, *Sex and Society in Islam* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 31-34.

(١٠) Ibid., p. 89 ff.

المجتمع الذي يعيشان فيه هو، كالمجتمع المسلم، مجتمع ذكوري النسب فإن «هناك حلاً وحيداً ممكناً: الفصل بين الجنسين والتشديد على عزل النساء»[11]. وبالطبع إن النساء العربيات، وخصوصاً الفلاحات، لم يكنّ دائماً محجبات ومعزولات، ولم يفتقدن السلطة الإجتماعية بل حتى السياسية[12]. ولكن من شبه المؤكد، من المنظار التاريخي، أن الطبقات المتمأسسة في المراكز المدينية كانت تعمد بصورة عامة إلى حجب النساء، ولم يكن في وسع المرأة أن تختلط بالرجال اجتماعياً إلا حين تبلغ من العمر سناً «لا تعد معه نشطة جنسياً»[13]. وبالتالي فإن السبب الحقيقي لعزل المرأة في المجتمعات المسلمة لا يعود إلى كونها أدنى مستوى، بل لأنها تعد مصدراً للغواية الجنسية والفتنة الإجتماعية.

وهكذا فإن القاعدة المقبولة تقليدياً تفترض أنه من المرغوب فيه، بل ومن الضروري، إشباع الرجل حاجته الجنسية كما تفترض أن للمرأة حاجة جنسية مماثلة لحاجة الرجل إن لم تكن تفوقها. ولكن بما أن المرأة تعد بمعنى ما أدنى مستوى من الرجل أخلاقياً وعقلياً، فإن حاجتها الجنسية يجب ضبطها وتنظيمها من قبل الزوج، وذلك لمنفعته هو ولمنفعة المجتمع في آن معاً، لكون ذلك يحول دون انهيار القاعدة الأخلاقية والإقتصادية للمجتمع البطريركي (فالمرأة غير العفيفة قد تنجب أطفالاً من غير زوجها).

وعلى الرغم من تغير العديد من مناحي الحياة الإجتماعية في المجتمعات الإسلامية عبر القرون، فإن طبيعة العائلة كانت الأقل تغيراً. وذلك ينطبق حتى على الناحية القانونية، إذ إن قانون الأسرة هو القانون الوحيد الذي ظل إسلامياً في معظم المجتمعات الإسلامية، في حين أن القوانين والتنظيمات التي تحكم الحياة الإقتصادية والسياسية وحتى التربوية خضعت لـ «التحديث» و«العلمنة». وثمة نقطة مهمة (تساعد على فهم هذه الظاهرة) تتمثل بارتباطها بمفهوم الأصالة كإحدى آليات النمو الثقافي الذاتي. تقول دينيز كانديوتي: «يجمع الأكاديميون على أن العداء القديم بين المسيحية والإسلام الذي هو بمعظمه كناية عن تاريخ السيطرة الكولونيالية وعلاقات التبعية المستمرة مع الغرب ولّد مناخاً من المقاومة الثقافية في ما يتعلق بالمرأة والأسرة، بحيث أصبحا يمثلان الحرمة الأخيرة التي لم تنتهك للهوية الإسلامية. وقد حاول الحكام الكولونياليون والبعثات التبشيرية المسيحية أن يغيروا من الأعراف الجنسية والتقاليد الأسرية للمسلمين، كجزء من «مهمتهم التحضيرية». وقد أدّى الإهتمام بتحرير المرأة المقموعة إلى نشوء علاقة ارتباط في أذهان الكثير من المسلمين بين النسوية وبين الإمبريالية الثقافية. حتى باتت أي محاولة لتغيير وضع المرأة تنسب إلى المخططات الإمبريالية أو النيو إمبريالية. ويوسم أصحابها المحليون بالتخلي عن الأصالة إن لم يكن بالعمالة المباشرة»[14].

إلا أن الأسرة الإسلامية تعرضت لتغييرات وضغوط متنامية في العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة. ولكن ذلك لم يترافق مع تحليل كاف للقلق النفسي والجنسي الذي نتج من هذه الضغوط والتغيرات أو ميل هذا القلق إلى التحول إلى المستوى الديني والسياسي.

ثانياً: من الجنس إلى السياسة عبر المدينة

إن الهجرة الكثيفة والسريعة من الريف إلى المدينة التي شهدها الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة قد أسفرت عن تأثيرات نفسية عميقة في المجتمعات المتمدنة حديثاً، وخصوصاً في الأحياء غير التقليدية والأكثر جدة التي نشأت في سرعة هائلة. ولقد اكتشف الكثيرون نمواً لاحقاً في العنف اللفظي

---

(١١) Magida Salman (et. al.), *Women in the Middle East* (London: Zed Books, 1987), p. 11.

(١٢) Cf. James A. Bill and Carl Leiden, *Politics in the Middle East*, 2nd ed. (Boston: Little, Brown & Co. 1984), pp. 98 - 119.

(١٣) Salman, ibid., p. 11.

(١٤) انظر: Deniz Kandiyoti (ed.), *in Women, Islam and the State* (London: Macmillan, 1991), introduction.

والمادي، إضافة إلى تزايد الحساسية الجنسية التي عادة ما تتبع الانتقال إلى المدينة. وقد مثل التحجب تقليدياً إحدى الاستجابات النمطية لمثل هذا الوضع الجديد المثير للقلق. كما أن التحجب في أوساط الفلاحين (مستقرون خلافاً للبدو) قد مال تاريخياً إلى التزايد لدى الإنتقال إلى المدينة. أما المهاجرون المعاصرون من الريف إلى المدينة فلا يتعاطون مع الحجاب وفقاً للطريقة التقليدية نفسها، وذلك على الرغم من أن حساسيتهم الجنسية مساوية لحساسية الأجيال السابقة إن لم تكن تفوقها. فالمهاجرون الريفيون الحديثون (والطبقات المدينية الدنيا التي يعيشون معها) يبدون في أحاديثهم اليومية منشغلين في الجنس وحساسين إزاءه إلى الحد الذي يجعل أي كلمة أو حركة تحمل إيحاء جنسياً تتطلب اعتذاراً مسبقاً.

فالهجرة من القرية إلى المدينة ترغم العائلة في العادة على تغيير ظروف حياتها، فتنتقل من الحياة الحميمية المغلقة في الريف، التي تتمتع بها العائلات الموسعة في القرية وفي البلدة الريفية التقليدية، إلى محيط الشقق أو الغرف المكشوفة في البنايات الكبيرة، حيث يتم تشارك المرافق الرئيسية وحيث يطلب من المرأة الاتصال بالعالم الخارجي للقيام بالتسوق وغيره من الأنشطة الضرورية الأخرى. وفي النهاية، يذهب البنات إلى المدرسة، الأمر الذي يعني اضطرارهن إلى المشي أو استخدام وسائل المواصلات العامة، بل إن الزوجة أو البنات قد يضطررن إلى العمل لتمكين العائلة من تحمل أعباء الحياة المدينية التي تمتاز بزيادة الاستهلاك. وهكذا يشعر أرباب الأسر البطريركية بطعن في كرامتهم لأنهم لم يقدروا على توفير كل مقومات الحياة لأسرهم ولأنهم مرغمون على السماح للنساء بالعمل لدى رجال آخرين أو معهم. وبالتالي، فان التعرض اللفظي شبه الجنسي («التلطيش») الذي قد تتعرض النساء له على الطريق من العمل وإليه، أو الاحتكاك الجسدي في وسائل المواصلات وغيرها من الأمكنة المزدحمة، يجعلان الرجل يشعر بجرح في كرامته الرجولية، حتى يكاد يشعر بأنه تحول إلى ديوث أو قواد[١٥].

إن الموجة الحالية المحافظة والمعادية للمرأة في العالم الاسلامي ليست مجرد اتجاه نكوصي ولكنها «آلية دفاعية في وجه التغييرات العميقة في دور الجنسين والموضوع الحساس المتعلق بالهوية الجنسية» الذي أثارته التحولات الاجتماعية المتسارعة

والتجربة المدينية ليست بالضرورة أكثر جاذبية للمرأة التي ستضطر إلى الخضوع لكل هذه الحوادث المذلة، وإلى التنافس مع النساء العاملات الأخريات في الظهور بمظهر لائق (الأمر الذي يعني المزيد من الانفاق على الملابس وعلى وسائل التبرج في ظل ظروف اقتصادية ضاغطة). كما أن عليها أن تسلم ما تكسبه إلى زوجها الذي يعد في أغلب الأحيان أن هذا من حقه لقاء السماح لها بالعمل أصلاً.

ومن النتائج المألوفة للتمدين تأخر سن الزواج لدى معظم الشبان (والشابات أيضاً). فطول فترة الدراسة وتضاؤل فرص العمل، إضافة إلى أزمة السكن الخانقة المتفشية في معظم المدن، قد دفعت عمر الزواج لدى معظم الشبان العرب المدينيين إلى أواخر العشرينات أو إلى ما هو أبعد من ذلك. وكما لاحظت فاطمة المرنيسي، فان معدل سن الزواج في مصر وتونس حالياً هو ٢٧ سنة للرجال و٢٢ سنة للنساء. أما في ليبيا والمغرب والسودان فإن الرجال يتزوجون في سن الـ ٢٥ والنساء في سن الـ ١٩. حتى ان بلدان الخليج المعروفة بتحفظها شهدت زيادة ملحوظة في عدد الشبان غير المتزوجين، إذ بلغ معدل سن الزواج هناك ٢٧ سنة للرجال و٢٠ سنة للنساء. وأنساق الزواج تتأثر بدورها بعملية التمدين، فالذكور المدينيون يتزوجون في وقت متأخر. وقد بلغ متوسط سن الزواج في المناطق المدينية في مصر عام

(١٥) قابل: Mernisi, *Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in Muslim Society*, pp. 163 - 164.

١٩٨٠، ٢٩,٧ سنة لدى الذكور و٢٣,٦ سنة للإناث. أما في المناطق الريفية في مصر العليا، وهي المناطق التي تقوى فيها الحركة الأصولية، بلغ متوسط الزواج لدى الذكور في العام نفسه ٢٨,٣ سنة ولدى الاناث ٢٢,٨ سنة[١٦].

إلا أن الممارسات الجنسية لم تتغير بصورة متوازية، إذ لا يزال الجنس مرغوباً فيه إلى حد كبير (وربما ساهمت وسائل الإعلام بتشديدها على الجنس في تقوية ذلك) من دون أن يكون متوافراً خارج مؤسسة الزواج الذي بات يجري الآن في وقت متأخر، وبالتالي، فإن الإحباط والقلق الجنسيين باتا يمثلان مشكلة جدية في أوساط الشبان. ولا توجد عقدة ذنب مرتبطة بالجنس كجنس كما هي حال المسيحية التقليدية على سبيل المثال، ولكن العلاقات الجنسية قبل الزواج لم تتحرر كما هي الحال في المجتمعات الصناعية الغربية المعاصرة. والإحباط الجنسي للشبان في المجتمعات الإسلامية بسبب التأخر في الزواج مؤلم على نحو مضاعف نظراً إلى القيمة الكبيرة التي تعطى للعفة. فكما يوضح هشام جعيط يمكن الرجل الحصول على الإشباع الجزئي عبر الشذوذ الجنسي[١٧]. ولكن بما أن ذلك غير متوافر دائماً وهو مدان غالباً فالإحباط الجنسي يبقى قائماً.

والإحباط الذي يصادفه الرجل في العمل، وعدم تحقيق إنجاز اجتماعي أو أكاديمي، إضافة إلى ما قد يفاقم ذلك من قلق و/أو كبت جنسي، قد يسقط نفسه عدائية تنصبّ على جميع قريباته الإناث بما في ذلك الأم (على الرغم من تعقد هذا المجال، نظراً إلى قوة الارتباط في العادة بين الأبن والأم) والأطفال الذين يتعرضون بدورهم لسخط الأم المقموعة والغاضبة[١٨]. وهناك من يرى أيضاً أن شعور الرجل العربي بالذل القومي نتيجة الهزيمة على يد إسرائيل وشعوره بالذل الاجتماعي الذي تسبب به سقوط بعض الطبقات الذي كان انعكاساً لبعض السياسات الاجتماعية الاقتصادية في عدد من الدول العربية، إن هذا الشعور الذي يؤدي إلى الإحساس بفقدان الكرامة، ربما كان قد ساهم في تحول المرأة إلى «هدف سهل لـ«استعادة» الكرامة المفقودة» [١٩].

وتؤكد المرنيسي، كما يؤكد بو علي ياسين، نظرية فلهايم رايخ القائلة إن الرجل المحبط جنسياً لا يوجه هذه المشاعر في العادة نحو الخارج في صورة تمرد على كل مظاهر القمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، بل يوجه معاناته إلى الداخل على مستوى الدفاع الأخلاقي والديني[٢٠]. فالرجل المكبوت جنسياً مشغول برموز تتصل بـ «الطهارة» لأن ما يتوافر له من ممارسة جنسية عضوية (كاللواط والاستمناء على سبيل المثال) تعد «قذرة» وفق مقاييس مجتمعه، وبالتالي فهو يشعر بانها كذلك وفقاً لمعاييره الخاصة أيضاً. والحل «الإسلامي» الوحيد الذي ينصح به دائماً هو الزواج المبكر. لكن ذلك أمر صعب المنال في الظروف السائدة حالياً. كما أن قلة من الإسلاميين قد فقدت صلتها بالواقع إلى الحد الذي يجعلها تتحدث عن حق الرجل في الممارسة الجنسية مع أماته[٢١]. وحتى الكاتب الإسلامي سعيد حوا يتبنى هذه المقولة الخيالية (الفانتازيا) وهو يقول: «ماذا يفعل الرجل حين تستثار رغبته الجنسية؟ إن عليه إما أن يتزوج أو أن يمتلك أمة»[٢٢].

(١٦) Fatima Mernissi, "Muslim Women and Fundamentalism," *Midle East Report*, 18, no. 4 (July-August 1988), p. 11.

(١٧) هشام جعيط، الشخصية العربية ـ الإسلامية والمصير العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ١٦١ ـ ١٦٥.

(١٨) أنظر في هذا الخصوص: Salman, *Women in the Middle East*, p. 8-9.
وبو علي ياسين، الثالوث المحرم: دراسة في الدين والجنس والصراع الطبقي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ٦١ـ ٦٦.

(١٩) Hani Shukrallah, "Political Crisis/Conflict in post-1967 Egypt," in: C. Tripp and R. Owen (eds.) *Egypt Under Mubarak* (London & NY: Routledge, 1989), pp. 92-93.

(٢٠) بو علي ياسين، المصدر نفسه، ص٥٥ ـ ٧٠، و Mernissi, *Beyond the Veil: Male- Female- Dynamics in Muslim Society*. pp. 160-164.

(٢١) خليل علي حيدر، تيارات الصحوة الإسلامية (الكويت: كاظمة، ١٩٨٧)، ص ٢٨ ـ ٣٠.

(٢٢) سعيد حوا، جند الله (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٣٢٤.

كما أنه من المرجح أن ينمو القلق المرتبط بالجنس في ظل الأوضاع الحديثة، نظراً إلى استمرار المفهوم القديم للشرف. لقد كان من الأسهل والآمن كثيراً أن «يرتبط شرف الرجل بالسلوك الجنسي لقريباته» حين كانت «حركة المرأة محصورة في نطاق فناء الدار والزيارات الطقوسية للحمام أو لمزار ولي المحلة». أما في المجال المديني المعاصر فإن النساء أكثر انكشافاً (بمعنى أنهن غير محجبات من جهة وبمعنى ان حركتهن غير مضبوطة دائماً على نحو مباشر من جهة أخرى)، وبالتالي فان شرف الرجل معرض للمزيد من المخاطر. فكما تقول المرنيسي: «ليس من الغريب أن تصبح النساء اللواتي يملكن هذه القوة الجبارة على الحفاظ على موقع الرجل في المجتمع أو تحطيمه مركز إحباط الرجل أو عدوانيته»[٢٣]. وقد أدّت الهجرة المتزايدة إلى الخليج وإلى أوروبا إلى تغيرات مزعزعة للاستقرار. ذلك أن الرجل في الغالب هو الذي يسافر تاركاً وراءه العائلة منكشفة وغير مضبوطة. وفي بعض الحالات القليلة كانت المرأة وحدها هي التي تتمكن من الحصول على عقد عمل في الخارج، تاركة للرجل مهمة القيام بالعمل «النسائي» (المحتقر غالباً) المتمثل بشؤون المنزل. إن الموجة الحالية المحافظة والمعادية للمرأة في العالم الإسلامي ليست مجرد اتجاه نكوصي ولكنها «آلية دفاعية في وجه التغييرات العميقة في دور الجنسين والموضوع الحساس المتعلق بالهوية الجنسية» الذي أثارته التحولات الاجتماعية المتسارعة. إن مثل هذا الارتداد إلى أنماط السلوك «القديمة» يجب أن يعد «أوالايات للتخفيف من القلق في عالم من الهوية الجنسية المتحركة والمتحولة»[٢٤].

فالانتقال من القرية إلى المدينة يجعل الفرد يواجه على نحو مفاجئ الرأسمالية الطرفية المشوّهة والأثر التغريبي لنزعة التحديث التي هي بأوجه متعددة أكثر قليلاً من عملية فرض للغربنة. ومثل هذه المعاناة تصبح أكثر تأثيراً في الفرد حين تمس أسرته. فالأسرة هي في النهاية المعقل الأخير للأمان والهوية بالنسبة إليه. وهي، كمؤسسة، قد حافظت بصورة أو بأخرى على تماسكها في ظل تعاقب أنماط مختلفة من الإنتاج وفي معظم المجتمعات. وهي نجحت بوجه خاص في المجتمعات الإسلامية حيث امتازت بقدرتها على الثبات، فهي لا تزال تمثل المخزن الرئيسي للأعراف الاجتماعية ـ الدينية، وتمثل أيضاً، على الصعيد القانوني، الحصن الأخير للقيم الإسلامية والفقه الإسلامي. والأسرة العربية متداخلة كثيراً بالدوائر الإجتماعية الأخرى، كالسياسة والاقتصاد وغيرهما، إلى الحد الذي يجعل من المستحيل تقريباً دراسة أي منها من دون الرجوع إلى الأسرة. وهذه الأسرة بدورها تخضع ـ أقله من الناحية القانونية ـ لتنظيم صارم من قبل الشريعة الإسلامية التي تتحكم بثروة الأسرة كذلك (فهي، على سبيل المثال، تحصر الميراث في الأسرة وتنظم سبل توزيعه عليها)[٢٥]. وقد عُلمن معظم النواحي القانونية في معظم البلدان الإسلامية، باستثناء القوانين المتعلقة بالأسرة، التي بقيت الاقل تأثراً بالتوجه العلماني. فهذا المجال هو المجال الأخير الذي تغزوه القوانين العلمانية المتأثرة بالغرب، ولكنه وفي الوقت نفسه خط الهجوم الأمامي لأي مطالبة بإقامة «النظام الإسلامي».

فالبحث عن الوصف التفصيلي لما ينبغي أن تكون الدولة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي عليه في خطاب الاخوان المسلمين أو رجال الدين الإيرانيين، هو بحث من دون طائل. فالبعض يقول إن الدولة الإسلامية تقوم على الشورى في حين يقول آخرون إن الشورى أمر مرغوب فيه ولكنه غير مطلوب. وحتى أولئك الذين يعدون الشورى جزءاً أساسياً من الحكم الإسلامي يختلفون في ما بينهم حول تعريفها، وإن كانت تختص بالقيادة السياسية أو برجال الدين أو بالأمة ككل. ويقال للمرء إن

(٢٣) Mernissi, *Beyond the Veil: Male- Female Dynamics in Muslim Society,* pp.160-161.

(٢٤) Fatima Mernissi, *Doing Daily Battle: Interviews with Moroccan Women,* (London: The Women's Press, 1988), p. 11.

(٢٥) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢١٩.

الاقتصاد الإسلامي ضد الربا، ولكن ذلك هو ضرب من تعريف الشيء بما ليس هو، وذلك على الرغم من أن اي برنامج إسلامي يتضمن كأولوية سرداً تفصيلياً للمبادئ الاخلاقية التي ينبغي أن تخضع الجماعة لها وأن تحرص السلطة على تطبيقها، وخصوصاً في مجالات الجنس والمرأة والأسرة.

لاحظ مكسيم رودنسون، بذكاء، أنه في حين يختلف المسلمون في تفسير المضامين الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية للإسلام فان فهمهم للخصائص الأخلاقية لديهم يكاد يكون هو نفسه(٢٦). فكون الأخلاق في المجتمع الإسلامي أمراً عاماً لا خاصاً، وأمراً جماعياً لا فردياً، يرتبط جزئياً بكون القيم المرتبطة بالعار أكثر أهمية في المجتمع العربي «الأصلي» القائم على التضامن من القيم المرتبطة بالشعور بالذنب. وعلى الرغم من انه ينبغي عدم تضخيم هذه النقطة فإنني أعتقد أنها تبقى صحيحة بوجه عام. ذلك أن العربي عموماً لا يزال أكثر اهتماماً بالسلوك والأعراف الجماعية الظاهرة والخوف من احتمال الفضيحة من الأمور السرية الخاصة التي لا يمكن أحداً رؤيتها(٢٧).

والحقيقة، أن أحد الأسباب الرئيسية للمعاناة (والفساد) في الكثير من المجتمعات العربية المعاصرة يكمن في رأيي في التحول السريع ـ المرتبط بالتحديث أو بالغربنة على وجه التحديد ـ من مفهوم العار ذي القاعدة الجماعية إلى مفهوم الذنب الفردي الطابع (و/أو المصاغ قانونياً) من دون أن يكون ذلك قد بات جوانياً في داخل الفرد على نحو كاف. وعلى الرغم من أن تعريفات علي المزروي قد تختلف إلى حد ما عن تعريفاتي فهو يرى أن القانونين التقليديين الأفريقي والإسلامي يتميزان في الفترة الراهنة بأنهما أكثر تحسساً من القانون الغربي بدواعي العار في مقابل الذنب. وهو يرى أن التحول «الحديث» في التشديد من العار إلى الذنب «لم يحظ بالنجاح»(٢٨). فهناك بالتالي قدر كبير من التنافر والتعارض بين القيم التقليدية التي نشأ عليها الفرد، وخصوصاً في المجتمع القروي الريفي أو الصحراوي، وبين القيم الحديثة التي يفترض أن تحكم المؤسسات الإدارية والاقتصادية والقانونية، وخصوصاً في المحيط المديني شبه الصناعي وغير الشخصاني.

سبب ارتداء الحجاب يعود جزئياً إلى كونه احتجاجاً سياسياً وأخلاقياً على نظام اجتماعي باتت المرأة تمقته. ولكنها لجأت في احتجاجها هذا إلى أداة يعدها المجتمع رمزاً للمحافظة والخضوع ويستعملها الرجال كآلية للضبط الجنسي والاجتماعي

وبالنسبة إلى المواطن العادي في بلد إسلامي، وهو الذي حرم على مدى قرون الوسائل (والمهارات) التي تمكنه من التعبير عن نفسه سياسياً ومن الدفاع عن مصالحه بواسطة العمل السياسي، فان الآلام والأزمات التي تصاحب التمدين والتصنيع والتحديث قد تظهر كمشكلة أخلاقية أساساً ـ مشكلة الزمن السيئ الجديد الذي يجعل الزوج يضطر إلى الاعتماد على مرتب زوجته والذي يغري بنته عبر الإعلانات لشراء الثياب الباهظة الثمن والإعجاب بالرجال الأثرياء في سياراتهم الزاهية ... الخ. وبالتالي فإن المشاكل الاقتصادية والطبقية قد تتحول في ذهن الشخص الحديث العهد في المدينة بخيباته وقلقه الجنسي إلى قضايا أخلاقية تتصل بالقيم التي في طريقها إلى الزوال، كالطاعة والقناعة والتواضع والتقوى. وهو قد يقوم آنذاك بالإنضمام إلى آخرين في المطالبة باسم الإسلام لاصلاح الوضع. وهم

(٢٦) Maxime Rodinson, trans. Michael Pallis, *Marxism and the Muslim World* (London:Zed Books, 1979), p. 8.

(٢٧) قابل: بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، ص ٣٥٠ ـ ٣٥٢.

(٢٨) Ali Mazrui, "Is Modernization Reversible? An African Perspective," (paper at 13th World Congress of the International Political Science Association, Paris, July 1985), pp.9-10.

يتصرفون بهذه الطريقة، ليس لأن الإسلام دين سياسي ـ كما يقول الكثيرون ـ ولكن لأنه يقوم على الفرض الجماعي للأخلاق العامة.

وينجم عما سبق أمور عدة. فـ «الحكمة العملية» العربية الإسلامية التقليدية قد نقلت المسؤولية عن الخطيئة والخطأ إلى خارج الإنسان وألقت بها على الظروف والقدر والعالم الخارجي[29]. وهكذا يكفي لتجنب الزنى أن نعمد ببساطة إلى إخفاء الجسد المغري للمرأة، ولتجنب السرقة يكفي أن نقطع يد السارق. أضف إلى ذلك أن الأخلاق شأن اجتماعي لا فردي. ويكفي أن يكون المرء شريفاً وصالحاً وتقياً ـ والجميع بإمكانهم أن يكونوا كذلك. والإسلام يعنى بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». ويجب أن يتخذ المرء موقفاً إيجابياً فاعلاً من إصلاح المنكر «بيده» إذا أمكن وان لم يمكن «فبلسانه»؛ وإن بدا أن هذا أيضاً غير ممكن «فبقلبه وهو أضعف الإيمان». ولعل هذا قد يفسر جزئياً مفاجأة الرأي العام الغربي بموقف الاسلاميين في بريطانيا الذين واصلوا مسيراتهم وحرقهم وأدانتهم لكتاب سلمان رشدي آيات شيطانية، الصادر عام ١٩٨٩، على الرغم من أنه حظر في الهند وباكستان (وهما البلدان اللذان ينتمي إليهما معظم المتظاهرين) وعلى الرغم من أن السياسيين البريطانيين رأوا انه يتضمن تهجماً. ولكن الإسلام يدعو إلى الفرض الجماعي للأخلاق العامة ـ والمسلمون يريدون أن يروا إدانة عامة ورسمية للكتاب ومؤلفه.

إن مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» قد يساعد أيضاً على تفسير سبب إتيان الشؤون المتعلقة بالجنس والأخلاق العائلية في مقدم برامج كل الحركات الإسلامية تقريباً. بل إن هوس بعض الجماعات المتطرفة بالجنس والمرأة والجسد من القوة بحيث يكاد يكون على حافة المرضي. فكما يتساءل هشام شرابي، إلى متى يظل «موضوع الجنس المقموع، الذي هو ليس أكثر من حاجة بيولوجية طبيعية، الموضوع المسيطر في هذا المجتمع «العربي» وفي علاقاته الإجتماعية وأنشطته السياسية والثقافية؟»[30]. وحتى الكاتب الإسلامي حسن حنفي، يعترف بأن «فهماً جنسياً للعالم» هو أحد المميزات البارزة للمقاربة الإسلامية: «انهم يبدأون بالحجاب والفصل (بين الجنسين) وغض الطرف وخفض الصوت. ولكن كلما كبر الحجاب ازدادت الرغبة في رؤية ما يخفيه: إن هناك في الحياة الاجتماعية والسياسية ما هو أكثر من هكذا فهم جنسي للعلاقات الإجتماعية التي تقسم المواطن (فقط) إلى رجل وامرأة أو ذكر وأنثى ... ولعل مثل هذا التصنيف لا يعكس فضيلة، ولكنه يدل على رغبة جنسية مكبوتة وحرمان جنسي متسام»[31].

حين تداعى التحديث وفشل في تحقيق ما وعد به من نمو اقتصادي، وعمّق بدلاً من ذلك من الاغتراب ومن تبعية المجتمع، تقدمت المجموعات التي استثنيت سياسياً، أو التي قُطعت لها وعود لم تتحقق، بنظام تصوري بديل: الاسلام

وتؤكد الأدلة العملية من مصر ومن بلدان أخرى أن النسبة العليا من أعضاء الحركات الإسلامية النضالية إنما تأتي من ضواحي المدن، وخصوصاً القاهرة التي تشهد نمواً سريعاً، حيث تصل المشاكل الاجتماعية والقضايا الاخلاقية إلى مستويات حرجة. وقد ينجذب الشبان الذكور إلى ضرورة فرض الأخلاق الإسلامية لأنها تضمن ستر نسائهم وسيطرتهم عليهن. وقد تنجذب الطالبات والنساء العاملات إلى فرض هذه الأخلاق، فيندفعن تلقائياً إلى ستر أنفسهن. ذلك أنه فضلاً عن كون ذلك نوعاً من الاحتجاج الاجتماعي (وخصوصاً في أشكاله المغالية ما فوق الإسلامية)، فانه يخلصهن من

(٢٩) علي زيعور، نحو نظرية عربية في الجسد والانسان، ص ٣٧.
(٣٠) هشام شرابي، البنية البطريركية: دراسة في المجتمع العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ١٠.
(٣١) حسن حنفي، التراث والتجديد (القاهرة: المركز العربي، ١٩٨٠)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

تحرشات الرجال وتطفلهم، ويحررهن من المنافسة الصعبة على الرجال التي تقوم على جمال الشكل والملابس الباهظة الثمن. و«على النساء اللواتي يسعين لمتابعة دراستهن أو للذهاب إلى مراكز أعمالهن أن يعبرن الشوارع. والشوارع هي أماكن للخطيئة والإغواء، فهي أماكن عامة ومختلطة. وهذا هو تعريف الفتنة: الفوضى»(٣٢). ففي الإزدحام الذي تشهده شوارع الأسواق ووسائل النقل في مدينة كالقاهرة، على سبيل المثال، تصبح النساء أكثر تعرضاً، كما تلاحظ فدوى الجنيدي: «بما أن الرجال يعدون الأماكن العامة (باستثناء مراكز العمل) أماكن خاصة بهم، لذا فهم يعاملون النساء على أنهن دخيلات. ومع أن النساء يتعرضن للمضايقات الجسدية فهن يُعَدّنَ المسؤولات عما يحدث لهن، وهن اللواتي جنين على أنفسهن بارتيادهن تلك الأمكنة. لذلك فان النساء يملكن حرية الاختيار بين أن يكن علمانيات وحديثات وأنثويات وسلبيات على نحو محبط (وبالتالي معرضات) وبين أن يكن متدينات وبالتالي مهيبات ولا يمكن مسهن وذوات صمت متوعّد»(٣٣).

إن ظاهرة الحجاب المعاصرة هي ظاهرة شديدة التعقيد، وأي إصرار على تفسير أحادي الجانب هو أمر خاطئ بالضرورة. ذلك أن هذه الظاهرة هي تعبير مصغر عن الظاهرة الإسلامية الأوسع والمتعددة الأبعاد، ولقد زاد في تعقيدها تدخل عوامل أخرى، كالجنس والذكورة والأنوثة. لذلك من غير المستغرب أن يكون بعض الدراسات التي حاولت أن تفسر هذه الظاهرة، إنما اكتفى بتقديم «قائمة» بالأسباب المحتملة وانتهى إلى طرح المزيد من الأسئلة بدل توفير الأجوبة(٣٤). وعلى الرغم من أن الحجاب يجد تبريره دائماً بـ «التقوى» والأخلاق فإنه من الممكن جداً أن يكون هناك دور ما للتأثيرات الثقافية والضغوط الاقتصادية و/أو الاعتراضات السياسية بحيث تختلف حدة أثر كل من هذه العوامل من إمرأة إلى أخرى. كذلك يمكن القول إن التحجب يمثل مزيجاً متكافئاً بين الإحتجاج والتوفيق وبين المقاومة والخضوع(٣٥). وسبب ارتداء الحجاب يعود جزئياً إلى كونه احتجاجاً سياسياً وأخلاقياً على نظام اجتماعي باتت المرأة تمقته. ولكنها لجأت في احتجاجها هذا إلى أداة يعدها المجتمع رمزاً للمحافظة والخضوع ويستعملها الرجال كآلية للضبط الجنسي والاجتماعي. فالعودة إلى التحجب نوع من «الثورة» لا يمكن أن تكون إلا حدثاً خامداً لا يمكن تصعيده أو تطويره.

وعلى مستوى أوسع، فان الدعوة إلى «نظام اسلامي» غالباً تكون بمعنى ما مجرد سعي الجماعات المقهورة والحديثة التمدين لتطبيق جماعي للأخلاق العامة المألوفة في وقت يتسم بالتفكك الإجتماعي الهائل. غير أن الأمر لا يقتصر على ذلك كما سنرى أدناه.

لقد كان محتوماً أن يؤدي التمدين السريع والسيولة في تكون الطبقات، المتضافران مع الاتساع النسبي لـ «شرائح الطبقات الوسطى» في الشرق الأوسط، إلى تشويش الرؤية الطبقية والإحساس بالهوية الطبقية. وكان من المرجح أن يعزى التغير في أوضاع الناس المادية إلى أسباب ميتافيزيقية، كالحظ والقدر وحتى البركة. بل إنه كان من الممكن أن يستحيل العديد من الحقائق السياسية ـ الاقتصادية في أذهان الناس قضايا أخلاقية. وهكذا فان علاقات الإنتاج والتبادل الراسمالية فهمت على أنها نوع من الظلم وإيثار النفس بمتع الحياة. وفهمت التبعية الاقتصادية والتقانية على أنها اغتراب ثقافي، وكذلك فهم الحكم الاستبدادي على انه فساد ورغبة في الاستضعاف.

---

(٣٢) Mernissi, "Muslim Women and Fundamentalism," p. 11.

(٣٣) Fadwa El Guindi, "Veiling Infitah with Muslim Ethic: Egypt's Contemporary Islamic Movement," *Social Problems*, 28, no. 4 (April 1981), p. 481.

(٣٤) Cf., e.g., Sherifa Zuhur, *Revealing: Islamist Gender Ideology in Contemporary Egypt* (Albany, NY: SUNY Press, 1992), esp. 104-108, and 128-134.

(٣٥) Cf. Arlene E. Macleod, *Accommodating Protest :Working Woman, the New Veiling and Change in Cairo* (New York: Columbia University Press, 1991).

ثالثا: إعادة النظر في ثنائية العام/الخاص

إن دخـول الرأسمـاليـة إلى البلدان الإسلامـيـة «الأطراف» أدّى إلى بروز «برجـوازية إدارية» ارتبط مصيـرها بالدولة. وتحدث القسم البيروقراطي من هذه الطبقة بلغة العقلانية في حين تحدث مثقفوها بلغة العلمانية وتحدث مسؤولو شركاتها بلغة التقنية. وهكذا، فهم تحدثوا جـميعاً لغة واحدة هي لغة «التحديث». حين تداعى التحديث وفشل في تحقيق ما وعد به من نمـو اقتصادي، وعمّق بدلاً من ذلك من الاغتراب ومن تبـعـية المجتمع، تقدمت المجموعات التي استثنيت سياسياً، أو التي قُطعت لها وعـود لم تتحقق، بنظام تصوري بديل: الإسلام. فهم وقفوا ضد الرأسمالية والتحديث اللذين لم يستطيعوا أن يجنوا منهما أي منافع، واعتنقوا الإسلامية كـ «حركة بناء للمجتمع تسعى لابقاء الآثار المضرة للسوق التي عدّوها مماهية للعلمانية اللاأخلاقية خارج جماعة المؤمنين»[٣٦].

وبما أن الدولة العلمانية قد قامت أيضاً بتفكيك الاقتصاد جزئياً والسيطرة عليه جزئياً أيضاً، فان «الثقافة» أصبحت الساحة الأولى التي يمكن المجتمع الأهلي فيها أن يعبر عن نفسه ويحافظ على تماسكه[٣٧]. ومع تحول الدولة إلى آلة للمصالح الخاصة المتضافرة مع نمو السلطة الاستبدادية الشاملة، ومع تورط الدولة بالعملية «التابعة» القائمة على فتح المجتمع على أنماط جديدة من الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي، «ليس من المستغرب أن يقوم المجتمع الأهلي المنهك بنيوياً في مثل هذه الظروف بمحاولة إعادة إنتاج نفسه عبر الأيديولوجيا والأسطورة والثقافة وعلى نحو معزول عن الدولة»[٣٨].

ومشكلة الدولة الحديثة، التابعة أيضاً، أنها وعدت بـ «الكرامة الوطنية» وبـ «السلع والخدمات»، ولكنها (بعد فترة أولية ومضللة من النجاح) فشلت في تحقيق أي منهما. ولذلك، حين فشلت الأنظمة في تحقيق وعودها وحين تداعت تجاربها التنموية، كان من الطبيعي إلى حد ما أن يضع الإسلاميون، الذين لم يسمح لهم بالاشتراك في تنفيذها، اللوم على الطبيعة غير الإلهية (العلمانية) لهذه التجارب، وأن يتجاهلوا أو يتغاضوا عن كون اطروحاتهم الاقتصادية - الاجتماعية ربما مشابهة كثيراً. وقد يفسر هذا جزئياً لماذا تكاد بيانات الإسلاميين وبرامج عملهم تخلو، بخلاف الأربعينات والخمسينات، من أي رؤى أو وصفات اقتصادية- اجتماعية. وقد عُدّ الطابع العلماني لتجارب التحديث الاقتصادي الناصرية والبعثية والبورقيبية وغيرها السبب الرئيسي لفشلها، وتدريجاً أخذت الإدانة لعلمانيتها تستحيل إدانة للتحديثية بعامة: إنسانويتها وعقلانيتها وتقدميتها وعلمانيتها. وهكذا فان التحديث مرفوض، سواء جاء من طريق الرأسمالية الخاصة أو جاء من طريق رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة. وتبدو الحداثة حالياً الإسم المهذب لسلطة تحمي مشروعاً أجنبياً، في حين تبدو الدعوة إلى الأصالة وسيلة لمعارضة هذه السلطة وحرمانها الشرعية، فضلاً عن كونها مقدمة لمحاولات المجموعات المهمشة والمستثناة الاستيلاء على السلطة[٣٩].

وبالتالي، فإن ظهور الإسلامية يعبر عن صراع على السلطة ضد الدولة، الدولة ذات السلطة المطلقة من ناحية، والعاجزة والتابعة من ناحية أخرى. ولكن لماذا يتعين على المقاومة والصراع على السلطة أن يتخذا شكلاً دينياً؟ لقد حاججت بأن النمط التاريخي كان يقوم على مصادرة الدولة للإسلام بالمعنى العام (Generic) وعلى إلقائها على المعارضة المهمة الأصعب، المتمثلة بمقاومتها عبر صوغ اسلامات أخرى كالإسلام «الحقيقي» والإسلام «الصحيح» ... الخ. ورأينا أيضاً أن الدولة الإقليمية الحديثة قد تبنت

(٣٦) Caglar Keyder, "The Rise and Decline of National Economies in the Periphery," *mimeo*, (1986), p.13.

(٣٧) برهان غليون، **اغتيال العقل** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٧)، ص١١٢ ـ ١١٣.

(٣٨) عزيز العظمة، **التراث بين السلطان والتاريخ** (الدار البيضاء: عيون، ١٩٨٧)، ص ٢٤.

(٣٩) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٩٧ـ١٠٠.

العلمانية واستخدمت لغة العقلانية والتحديث، الأمر الذي أسفر، سواء عن قصد أو عن غير قصد، عن استبعاد بعض الفئات الشعبية. وبالتالي، فقد كان من الطبيعي أن يعمد المستبعدون والخائبون إلى تبني أيديولوجيا مناهضة بحدة للأيديولوجيا الرسمية. وهكذا تبنت المعارضة الإسلام «العام» ووضعت الدولة في موقع الدفاع المتمثل بالحاجة إلى الدفاع عن إسلام «صحيح» و«حقيقي» ... الخ. إن تبني القوى الاجتماعية الساخطة أو الطامحة تعبيراً دينياً عن حركتها ليس، بأي حال من الأحوال، ظاهرة إسلامية محضة؛ فتاريخياً كان هذا هو ما فعله البروتستانت الأوائل، وهو ما تفعله حالياً كذلك حركة التحرير اللاهوتية في أميركا الجنوبية[٤٠].

فهل «المجتمع الأهلي» قد بادر أخيراً إلى الهجوم المضاد؟ وهل القطاع «الثقافي» الخاص الناشئ قادر، بأي شكل من الأشكال، على الوقوف في وجه القطاع الدولاتي المسيطر. إن هذه الأسئلة ومثيلاتها تقف وراء عدد من المناظرات الجارية حالياً في العالم العربي، بما في ذلك، على سبيل المثال، التساؤل حول الطاقة الديمقراطية للحركات الإسلامية.

كما أن الطبيعة الخاصة للثقافة والمجتمع في العالم الإسلامي تضيف بعداً تعقيدياً إضافياً إلى هذا الطرح، الذي بات معقداً أصلاً. فهناك أولاً، كون «الخاص» في المجتمع العربي ـ الإسلامي لا يُفهم وحسب على أنه ما يتعارض مع ما هو عام بالمعنى الحديث، أي الدولاتي، ولكنه قد يدخل أيضاً في ثنائية المنزلي والإجتماعي (أي بين ما هو مخبأ ومغطى ومستتر وبين ما هو مفتوح ومكشوف ومعبر عنه). فالحياة في المجتمعات الإسلامية، كما في بعض المجتمعات الشرق الأوسطية الأخرى، «تعاش في العلن»، وتكتسب كل الأشياء في الحياة شكلاً علنياً قاسياً. فكما ذكرنا أعلاه، تعد المسائل المتعلقة بالسلوك الشخصي والجنس والعائلة مسائل أخلاقية عامة يجب تطبيق [قواعدها] على نحو جماعي[٤١]. والعائلة لم تتطور (حتى الآن) إلى الحد الذي تصبح معه إحدى جزر الخصوصية والحميمية، كما شهدت عموماً في مجتمعات شمال أوروبا وشمال أميركا. إن حيز «العام» هنا هو حيز الاجتماعي كما تحدده الأعراف التي تسمح بالحفاظ على المسافة الإجتماعية، على الرغم من القرب المادي، إن هذا العالم هو عالم أقل حميمية ولكنه أيضاً عالم أكثر ذاتية. فالخاص هنا هو تلك الدائرة السلوكية الضيقة الخاضعة للضبط الشخصي، والعام هو تلك الدائرة السلوكية (الأوسع) الخاضعة للضبط الاجتماعي أو الجماعي[٤٢].

ففي الشرق الأوسط لم يترافق انهيار الحيز الأقدم للاجتماع «العام» المتعدد الأشكال (السوق والحمام العمومي، وإلى حد ما المقهى) مع استقطاب حاد في الحياة الاجتماعية بين حيز «عام» متنام (الدولة والسوق) وبين حيز «خاص» شديد الحميمية والعاطفية (العائلة «الحديثة» والحب ... الخ). فكلمة خصوصية (Privacy) غير موجودة في اللغة العربية ومن الصعب شرحها للعربي العادي (على الرغم من أن مفهوم المنطقة المحرمة على الغرباء (الحرام) مألوف لديه). والبيت العربي التقليدي، المتجه نحو الداخل والمتمحور حول فناء الدار، كان المقصود به حماية البيت من تقلبات الطقس القاسية ومن العيون المحدقة للعامة في آن معاً[٤٣]. والحيز العام هنا هو حيز عرض رمزي وطقوس متفاعلة وروابط

(٤٠) Evelina Dagnino, "Cultural and Ideological Dependence: Building a Theoretical Framework," in: Krishna Kumar (ed.),*Transnational Enterprises: Their Impact on Third World Societies and Cultures* (Boulder, CO: Westview Press, 1980), pp.311-317.

(٤١) Nazih N. Ayubi, *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World* (London and NY: Routledge, 1991), Ch. 2.

(٤٢) قابل: Jeff Weintraub, "The Theory and Politics of the Public/Private Distinction," (paper for Annual Meeting of the American Political Science Association. August 1990).

وقابل أيضاً: Antoni Z. Kaminiski (ed.), "The Public and the Private: Introduction," *International Political Science Reveiw*, 12, no. 4 (October 1991), special issue on The Public and the Private, pp. 263, 337ff.

(٤٣) Cf. Hassan Fathy, *Architecture for the Poor: An Experiment in Rural Egypt* (Chicago and London: University of Chicago Press, 1973); Masahiro Ezaki, *The Ideal Nation and Its Embodiment: the Courtyard House of the Arab-Islamic World*, Institute of Middle Eastern Studies, International University of Japan, Working Papers Series No. 26, June 1991.

شخصية وقرب مادي متعايش مع مسافة اجتماعية. وهو ليس حيزاً تقليدياً للعمل السياسي الجماعي ولا يتيح إلا نادراً بروز خطاب يعالج الهموم المشتركة. وهذا النوع الأخير هو ما اسميه الحيز المدني الذي يتيح المجال للمناقشة العامة والعمل الجماعي الواعي، أو، بكلمة واحدة، للمواطنة.

وكما أوضح جوليان فرويند وجرغن هبرماس وآخرون، إن الثقافة المدنية لا يمكن تصورها في غياب الدولة(٤٤). وعلى الرغم من كونها الدائرة العامة الأقرب إلى الدولة فهي تظل أساساً جزءاً من المجتمع الأهلي. وتقوم بوظيفة التوسط بين الدولة والمجتمع جمعيات المصالح الخاصة والإتحادات (الدائرة الخاصة) والأحزاب السياسية (الدائرة العامة) التي تكوّن جميعاً الحقل المدني. بكلمات أخرى، فإن الحيز المدني هو ذلك الجزء من الدائرة العامة الذي لم تحتله بيروقراطية الدولة ونظام الإدارة العامة. باختصار، فإن المجتمع المدني هو الطرف الأكثر تسيساً والأكثر تماسساً في المجتمع الأهلي. وفي هذا المجال يقول ارناند سايلز إن المجتمع الأهلي هو مكان للترابط والتكامل الإجتماعي حيث يتم التوسط بين الأفراد والمجموعات، والمجموعات والمؤسسات الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية، وهو المكان الذي تتكون فيه الهويات وأنماط الحياة الجديدة، التي تأخذ بالتنوع دون أن تنقسم. والطرف الأكثر «تمدناً» في المجتمع الأهلي هو المكان الذي يتكون فيه الرأي العام وتحدث فيه الصراعات الناجمة عن ذلك. انه حقل متصل بالدولة أساساً، وهو الحقل الذي يملك الروابط الأساسية مع النظم الديمقراطية كشرط لوجودها ونموها(٤٥). وينبغي اعتبار العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة صراعية وتكاملية في آن معاً: «الدمقرطة ليست العدو المباشر ولا الصديق الذي لا يضع شروطاً لسلطة الدولة. فهي تتطلب من الدولة أن تحكم المجتمع الأهلي ليس أكثر مما يجب ولا أقل مما يجب. لأنه إذا كان من غير الممكن أن يبنى نظام أكثر ديمقراطية من خلال سلطة الدولة فانه لا يمكن أن يبنى من دونها»(٤٦).

في ضوء هذا كله، ما هي جذور المجتمع الأهلي والثقافة المدنية في العالم العربي؟ وإلى أي مدى يمكن المرء أن يعد صعود الحركات الإسلامية مؤشراً إلى نهوض المجتمع الأهلي؟ وما هي دلالات هذا النهوض من حيث النمو المحتمل لثقافة مدنية في العالم العربي؟

لنبدأ أولاً بالأخذ في الحسبان أن الإسلاميين يمثلون المعارضة الرئيسية في معظم المجتمعات العربية والمجموعات المعارضة الكبرى في البرلمانات التي تسمح بتمثيل المعارضة(٤٧). وبما أن الديمقراطية لا تعني التمثيل والمشاركة فحسب، بل المعارضة والتنافس الرسمي كذلك(٤٨) فإن الإسلاميين قد اصبحوا عملياً وبوجه موضوعي جزءاً من عملية الدمقرطة في الكثير من البلدان العربية. ويمكن مراجعة سريعة أن تؤكد ذلك:

في مصر أحرز الأخوان المسلمون المتحالفون مع حزب الوفد ١٢ مقعداً عام ١٩٨٤ و٣٦ مقعداً حين تحالفوا مع حزب العمل عام ١٩٨٧، ولكنهم قاطعوا انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ إحتجاجاً على القيود الحكومية. أما في الأردن، فقد أحرز الأخوان المسلمون ٢٢ مقعداً في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وذهب ١٢ مقعداً إضافياً إلى إسلاميين آخرين. وهم فازوا لاحقاً في عدد من الانتخابات المحلية. وقد كان رئيس البرلمان عضواً في حركة الأخوان المسلمين. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ منح الأخوان خمس حقائب وزارية (على الرغم من عزل بعضهم لاحقاً). أما في تونس، فقد شاركت حركة الاتجاه الإسلامي (التي عرفت لاحقاً

(٤٤) Cf. Arnaud Sales, "The Public and Civil Society: Social Realms and Power Structures," in: Kaminski the (ed.), *Public and the Private.*
(٤٥) Ibid., pp. 208-209.
(٤٦) John Keane, *Democracy and Civil Society* (London: Verso, 1988), p. 23.
(٤٧) Cf. John L. Esposito and James P. Piscatori, "Democratization and Islam," *Middle East Journal,* 45, no. 3 (summer 1991).
(٤٨) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven & London: Yale University Press, 1971).

باسم حركة النهضة) في الانتخابات البرلمانية في نيسان/ابريل ١٩٨٩، وأحرز المرشحون الإسلاميون ١٤,٤ في المئة من أصوات الناخبين ونحو ٣٠ في المئة في المدن الرئيسية، كتونس وسوسة وقابس. إلا انهم فشلوا في الوصول إلى البرلمان. وفي الكويت أحرز الإسلاميون في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ١٩ أو ٢٠ مقعداً (مقابل ٤ مقاعد في مجلس عام ١٩٨١) أي انهم تقدموا خطوات كبيرة حتى في هذه الإمارة «التقليدية» الحديثة اللبرلة.

أما في الجزائر فقد اتخذت الأحداث طابعاً درامياً. ففي الانتخابات البلدية في حزيران/يونيو ١٩٩٠ أحرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصاراً حاسماً، إذ نالت ٥٤ في المئة من أصوات الناخبين (مقابل ٣٤ في المئة لجبهة التحرير الحاكمة) وسيطرت على ٣٢ محافظة من أصل ٤٨ محافظة وعلى ٨٣٥ مجلساً محلياً من أصل ١٥٣٩ مجلساً (مقابل ٤٨٧ مجلساً فقط لجبهة التحرير). ولقد أثملهم هذا النصر غير المتوقع الذي ربما كان تصويتاً ضد جبهة التحرير أكثر منه تأييداً لجبهة الإنقاذ. فطالبوا بتقديم موعد الانتخابات البرلمانية العامة وبتعديل قوانين الانتخابات. وبنزولهم إلى الشارع بدا غير مرة أن شعاراتهم غير ديمقراطية على نحو مكشوف. وقد دخلوا مع الشرطة في اشتباكات عنيفة. ويبدو أن النظام رأى أن لجوء الاسلاميين إلى العنف والتدمير قد أظهر للناس ميولهم غير الديمقراطية وأن جماهيريتهم قد انخفضت. وهكذا جرت الانتخابات النيابية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وكان الشعور باللامبالاة طاغياً، إذ لم يصوت معظم المؤيدين المحتملين لجبهة التحرير أو المعارضين لجبهة الإنقاذ. فجاءت النتائج المذهلة لتمنح جبهة الانقاذ ١٨٨ مقعداً من أصل ٢٣١ مقعداً؛ وبقي ٢٨ مقعداً للدورة الثانية التي كان من المفترض أن تجري في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ولكنها لم تحصل بسبب الانقلاب الذي قام به القصر وحظي بدعم الجيش.

ومن الممكن بوجه عام أن نفسر صعود الإسلاميين بالتنافس مع الدولة على المجال الشعبي. ولقد أسبغت دولة ما بعد الإستقلال العربية على هذا المجال بعداً اقتصادياً واضحاً (ومن هنا جاءت قرارات التأميم والتوطين للشركات وإنشاء العديد من شركات القطاع العام). ولقد حولت السياسة إلى اقتصاد وأخذت تتجاوز المجتمع الأهلي من خلال القطاع الاقتصادي العام. ونجم عن فشل أو استنزاف هذا النموذج وإقصاء وتهميش بعض فئات المجتمع الصاعدة اللذين استتبعا ذلك، صعود الحركات الإسلامية الراديكالية في العديد من المجتمعات العربية[49]. ورد الإسلاميون على الدولة بإعطائهم المجال الشعبي لوناً أخلاقياً واضحاً. فهم رأوا في الأخلاق جوهر السياسة وعمدوا إلى جلد الدولة بسوط الأخلاق العامة. وبالتالي لم تكن الدولة ولا الإسلاميون يريدون مواجهة السياسة بصورة مباشرة بوصفها المجال الرئيسي للاهتمام الشعبي: فالدولة شددت على الاقتصاد والإسلاميون شددوا على الأخلاق، في حين لا يزال المجال المدني السياسي ضعيفاً وفقيراً.

ان تبني القوى الاجتماعية الساخطة أو الطامحة تعبيراً دينياً عن حركتها ليس، بأي حال من الأحوال، ظاهرة اسلامية محضة؛ فتاريخياً كان هذا ما فعله البروتستانت الأوائل، وهو ما تفعله حالياً كذلك حركة التحرير اللاهوتية في أميركا الجنوبية

ونظراً إلى كون الأنظمة العربية قد قاومت «شفافية» العام/الخاص من جهة، ونظراً إلى أن القطاع الخاص الاقتصادي لا يزال تابعاً للدولة، فإن

(٤٩) لمزيد من التفاصيل انظر: Nazih Ayubi, *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World.*

القطاع الخاص «الثقافي»، إذا جاز التعبير، هو الذي يمثل حالياً التحدي الرئيسي للدولة في شكل المنظمات الإسلامية. وبما أن بعض هذه المنظمات رسمي وعلني وبعضها الآخر محظور وسري فإن هذا يزيد من تعقيد مسألة ما إذا كان في وسع الاتجاه الإسلامي أن يساعد على بناء ثقافة مدنية حقيقية وعملية ديمقراطية قابلة للحياة.

ولعل مراجعة الخطاب العربي المعاصر حول الموضوع قد تساعد على الوصول إلى بعض الأجوبة. يقول الطاهر لبيب إنه على الرغم من أن التاريخ الإسلامي قد عرف حركات وأصول مختلفة، فهي لم يكن لديها تأثير تراكمي ينتج منه مجتمع أهلي يمكن التعرف إليه. فالمطالب والمفاهيم التي نتجت من هذه الحركات «قد وصلت إلينا كانحراف أو قلاقل مرفوضة فقط، ولم تصل إلينا كاهتمامات «ليبرالية» أو ثورية. ولكننا أكسبناها مثل هذا اللون في محاولة لتعريب أو أسلمة قضايانا الحالية». وهو يتفق مع عبد الرحمن الكواكبي في ما ذهب إليه من أنه ربما كان الإنسان قد ثار في الشرق إلا أنه ثار ضد الطاغية وليس ضد الطغيان في حد ذاته[٥٠]. إن المفهوم السياسي، الحرية، قد استورد من أوروبا، وقد أرغم العرب في معظم الأحيان على تبنيه لأهداف تتصل بالمصالح الكولونيالية والرأسمالية للقوى العظمى. وغالباً ما كان ذلك مدخلاً لاحتلال هذه البلدان أو جاء مترافقاً مع احتلالها[٥١]. إن

من الممكن بوجه عام ان نفسر صعود الاسلاميين بالتنافس مع الدولة على المجال الشعبي. ولقد اسبغت دولة ما بعد الاستقلال العربية على هذا المجال بعداً اقتصادياً واضحاً... لقد حولت السياسة إلى اقتصاد وأخذت تتجاوز المجتمع الأهلي من خلال القطاع الاقتصادي العام

العودة الحالية إلى الاهتمام بالمجتمع، أو على وجه التحديد بالمجتمع الأهلي، وهو المفهوم الذي لا يزال غامضاً وخلافياً، هو أمر مهم. إلا انه لا يزال محصوراً، ولأسباب مفهومة، بالمؤسسات الخيرية والانتفاضات الشعبية. ولعله نوع من التحول ما بعد التوتاليتاري أكثر منه تحولاً ديمقراطياً مؤكداً[٥٢].

ولكن أين موقع الحركات الإسلامية في هذا التحول ما بعد التوتاليتاري؟ على الرغم من أن مصطلح «المجتمع الأهلي» يستخدم كثيراً في المناقشات العربية الدائرة، إلا أن مدلولاته لا تحدد دائماً. فالعلمانيون بوجه خاص يستخدمون هذا المصطلح بمعنى المجتمع المدني ويميلون إلى إخراج الإسلاميين من دائرته. وبالتالي فإنه يقال للمرء إن مفهوم المجتمع الأهلي يستخدم في المغرب العربي، وخصوصاً في تونس، كسلاح في وجه الإسلاميين[٥٣].

وقد لاحظ برهان غليون وجود محاولة واضحة لمعارضة مفهوم المجتمع المدني بمفهوم المجتمع الأهلي. وهو يرى أنها ناتجة من التوظيف السياسي للمفهوم كوسيلة لمواجهة الاتجاهات والحركات التي يرى التحديثيون أنها «تحمل أفكاراً تقليدية». وفي هذه الحال فان المجتمع المدني مساو للتنظيمات والبنى الحديثة، كالأحزاب والنقابات والجمعيات النسائية، وبالتالي فان هكذا مفهوم يستخدم كأداة في الحرب ضد البنى القديمة في

(٥٠) الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي»، في: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣٢٩ ـ ٣٤٩. انظر أيضاً: عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد، طبعة جديدة (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٤)، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

(٥١) لبيب، المصدر نفسه، ص٣٥١ ـ ٣٥٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٣٦١ ـ ٣٦٦.

(٥٣) عبد القادر الزغل، «المجتمع المدني والصراع على الهيمنة الايديولوجية»، في: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، ص ٤٣٨.

المجتمع ذات الطابع القبلي أو الديني أو الإقليمي. ويرى غليون أن هذا التقسيم في الخطاب الحالي للفكر السياسي العربي يمثل محاولة حديثة لإعادة إحياء فكر الحداثة بعد خسوفها في إثر فشل المشاريع اليسارية والإشتراكية. وتجري هذه المحاولة باسم الديمقراطية هذه المرة، وعبر تحالف جديد بين النخب الحديثة التي تخشى الهبوط الإجتماعي، وبين الدولة الاحتكارية التي تعد الضامن الوحيد لاستمرار الحداثة والعقلنة.

فالدولة في العالم العربي، التي لم تنم عضوياً وبنيوياً من داخل مجتمعها، طمحت إلى «تطوير» هذا المجتمع عبر احلال «السياسي» مكان الإجتماعي والإقتصادي والثقافي، وعبر مد البيروقراطية لتشمل كل شيء. إلا أن هذه الدولة لم تنجح في معالجة مشاكل مجتمعها، بل هي هدت أركان البناء بأسره: «فالدولة المتغربة اجتماعياً كانت تخشى مجتمعها نفسه، وتعد كل حركة أو إشارة أو همسة تصدر عن المجتمع الأهلي معارضة سياسية ورفضاً لسلطة الدولة وتهديداً مباشراً لوجود المجتمع والأمة والثورة. وقد دفعها ذلك إلى أن التوجه نحو الداخل، إلى قواتها القمعية الخاصة، التي كلف بناؤها مبالغ طائلة ـ ليس لتوفير حاجات المجتمع ولكن لزيادة القدرة على سحقه»(٥٤).

وبما أن الدولة قد تمكنت من تطويق المجتمع إلى هذا الحد فإن الوسيلة الوحيدة لتفادي التطويق تتمثل باعادة إحياء توظيف كل البنى ما دون السياسية للمجتمع الأهلي عبر ضخ دم جديد وإعادة إحياء كل القوى الإجتماعية التي يمكن أن تساهم لاحقاً في عملية التغيير السياسي. وتشمل هذه القوى المساجد والزوايا والطرق الدينية وأشكال التضامن الأخوي التي عادت القوى الشعبية إلى تبنيها، في وقت لا تزال النخب اليسارية والقومية تجد صعوبة كبيرة (ويعود ذلك جزئياً إلى عدم قدرتها على التخلي عن رهانها على الدولة) في تحويل جمعياتها ومجتمعاتها المدنية (بما فيها منظمات حقوق الإنسان) إلى بنى تملك القدرة على تجديد شباب المجتمع الأهلي. ولن يكون استثناء القوى الإجتماعية الإسلامية الجديدة من أي فهم للمجتمع الأهلي بأكثر من محاولة للنخبة المسيطرة لإعادة إضفاء الشرعية على تسلطها باسم حماية سلامة المجتمع ووحدة الدولة. ذلك انه لم يعد ممكناً إعادة بناء المجتمع الأهلي بانشاء بضع جمعيات صغيرة هنا وهناك. فلقد بات من الضروري أن يعمد إلى التفكير الاستراتيجي وعلى المستوى السياسي ـ ولكن ليس بالضرورة عبر التركيز على الدولة وعلى سياساتها. يجب أن تُفهم السياسة على أنها أبعد من الدولة وأعلى منها، ومن المفضل أن يتم ذلك في إطار الدوائر الحضارية(٥٥).

وهنا نعود إلى السؤال السابق: هل يمكن عد الحركات الاسلامية جزءاً، ليس من المجتمع الأهلي الناهض فحسب، بل من الثقافة المدنية الناشئة كذلك، وهل يمكن أن يصبح الاسلام الراديكالي في النهاية قوة تعمل من أجل التعددية الأبعد مدى؟

في المدى المباشر يؤدي معظم التجمعات الأصولية دور القوة المناهضة للديمقراطية: فهي تخيف الأنظمة من اتخاذ المزيد من الخطوات الليبرالية وتدفعها في الوقت نفسه إلى تبني جزء من برنامج الاسلاميين. ولكن هل من المستحيل تماماً أن يصبح الإسلام السياسي في النهاية قوة تعمل من أجل الديمقراطية في المدى البعيد(٥٦)، نظراً إلى أنه يؤلف حالياً إحدى القوى القليلة الفاعلة المناهضة للدولة في المجتمعات العربية؟

إذا بحث المرء عن أمثلة تاريخية موازية، فلربما كان من الممكن أن يجد أن البروتستانتية، وخصوصاً في شكلها الكالفيني، كانت ذات خطاب موجه ضد سلطة الدولة المطلقة في المجتمع بالقدر نفسه الذي كانت فيه قوة للنمو الرأسمالي؛ فهل يمكن الحركات الاسلامية الراديكالية ان تكون في النهاية قاعدة نظام ما بعد السلطة المطلقة في بلد كمصر على سبيل

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص٧٤٤ ـ ٧٤٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٧٤٥ ـ ٧٥٥.

(٥٦) قابل: Leonard Binder, *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies* (Chicago and London: Chicago University Press, 1988).

المثال؟ وحتى إذا بقيت المجموعات الإسلامية أقرب إلى أن تكون تسلطية ومعادية لـلديمقراطية، فهل يمكن أن تكون العمليـة ككل تسير في اتجـاه ديمقراطي؟ يرى اليس غولدبرغ، إستناداً إلى آراء غلنر ومور والأيوبي، أن هذا هو احـتمـال ممكن، ولكنه، على أي حـال، ليس الاحتـمال الوحـيد(٥٧)، والكثيـرون يرونه بعيـداً جداً. وفي النهـاية فـان الزمن وحـده هو الكفـيل بتـوفيـر الجواب عن مثل هذا السؤال المهم والمعقد ◇

(٥٧) Ellis Goldberg, "Smashing Idols and the State: The Protestant Ethic and Egyptian Sunni Radicalism," *Comparative Studies in Society and History*, 33, (1991), pp. 3-4.

علي ضاهر (*)

رأي في النظرية التربوية العربية

مدخل

إن مشكلة المكشلات التي تعترض معظم الباحثين هي محاولة التأصيل النظري لجهوداتهم العلمية التي يبذلونها في المجالات المعرفية المختلفة، إذ إن محاولة التأصيل هذه تمثل التخطيط النظري الدقيق لمجموع معاينات الواقع من جهة، كما تبرز القدرة المعرفية لدى الباحث نتيجة اختزاله حركية الواقع من جهة أخرى.

تنحصر المشكلة إذاً في هاتين النقطتين، فيما لو كانت المعطيات المتبقية الأخرى متوافرة وتامة، والأدوات البحثية جاهزة وموجودة. أما لو كان هناك نواقص في المعطيات والأدوات فإن صعوبات جسيمة ستنشأ عن ذلك، وفي مقدمها غموض الحقل المعرفي المبحوث، وعدم استقرار الطروحات والأفكار والمفاهيم، وصولاً إلى انعدام حرية البحث العلمي.

أحببت، قبل أن أعالج موضوعة التربية العربية، أن أستهلها بتصويب نظري متواضع، أراه ضرورياً فيما لو أردنا أن نرقى بها إلى مستوى النظرية.

إن بحثنا ينطلق من فرضين اثنين، هما على الرغم من تباعدهما مترابطان: أولهما، استحالة تحقيق نظرية تربوية عربية رسمية موحدة، فضلاً عن صياغتها، وذلك لأن الواقع العربي، تفرز تفاعلاته - راهناً - مظاهر مختلفة تتسم جميعها بعرقلة تبلور وتحقيق مثل هذه النظرية، وثانيهما، هو أن خيار التربية الوحدوية خيار سياسي قبل أن يكون تربوياً. فما التربية، وغيرها من القطاعات، سوى حقل تمظهري للسياسة، التي هي بمثابة جذر للقطاعات الأخرى.

إن خيار التربية الوحدوية خيار سياسي قبل أن يكون تربوياً. فما التربية، وغيرها من القطاعات، سوى حقل تمظهري للسياسة، التي هي بمثابة جذر للقطاعات الأخرى

ولما كان قادة البلاد العربية اليوم لا يشغلهم في الدرجة الأولى هم خلق جيل ذي فكر تربوي موحد، فإن المشكلة تزداد تعقيداً لترتطم من جديد بتوجهات الحكام.

في ضوء ما تقدم سأبدأ بعرض العوائق الرئيسة التي تقف حائلاً دون تلك النظرية المنشودة.

أولاً: في العوائق

تتحرك تربيتنا العربية على أرض لم تستقم إلى الآن اتجاهاتها الفكرية ولا انتماءاتها العقيدية ولا منظومة المفاهيم فيها. فلكل بلد عربي تنشئة مدرسية خاصة به، ومن ثم تنشئة قومية مختلفة. فلو نظرنا إلى مناهج التعليم وإلى الأهداف التربوية في غير بلد

(*) مدرس مادة الفلسفة في الثانويات الرسمية - البقاع.

عربي لوجدنا مدى الفروقات بين هذه البلدان في فهمها لعملية التربية وأهدافها.

ولكي لا نطيل كثيراً، ونبقى في دائرة العموميات، فإنا سنعرض للتو هذه الاختلافات.

١ ـ الاختلاف حول المفاهيم

تتداول المفاهيم التربوية في بلادنا العربية وكأنها تعني شيئاً واحداً أو معنى واحداً، ولكن عند التبصر الفاحص يتضح لنا مدى تضارب واختلاف هذه المفاهيم بين بلد وآخر.

ففي هذا المضمار ينبهنا الياس زين في إحدى مقالاته، إلى حجم الصعوبات الناجمة عن هذه الاختلافات فيقول: «لعل أبرز صعوبة تكمن في اختلاف المعاني للمفهوم الواحد حسب الدولة. لنأخذ مثلاً مفهوم الوطنية أو مفهوم القومية، فكل منهما يختلف عن المفهوم الآخر في بعض البلدان العربية. إن مفهوم الوطنية يعني القومية في بعض الأقطار، كما أن مفهوم القومية يعني الوطنية في البعض الآخر. ففي لبنان وتونس ومصر مثلاً، يعني مفهوم القومية في أهداف التعليم، الوطنية، والوطنية تعني القومية. إلا أن القومية في أغلبية الأقطار الأخرى تعني الساحة العربية أو الوطن العربي أو القومية العربية. وبالمثل فان مفهوم الأمة في أهداف التعليم الرسمية يشير إلى معان ثلاثة مختلفة. فالأمة في أهداف سوريا والعراق مثلاً تعني الأمة العربية بكامل أقطارها، في حين أن الأمة في أهداف كل من لبنان وتونس تعني لبنان وتونس بالذات. أما مفهوم الأمة في أهداف التعليم في السعودية فيعني بلا شك الأمة الإسلامية.

هذا ويختلف مفهوم الديمقراطية أيضاً باختلاف الدول العربية ونظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي»[1].

إن المفاهيم التي تساهم في تكوين هوية أمة ما لا تتخذ صيغة الثبات والتوافقية والالتزام الطوعي بمضامينها ما لم يكن هناك فلسفة اجتماعية سياسية يتبناها المجتمع بأسره

ولا يقل اختلاف هذه المفاهيم في البلدان العربية عنه في البلد العربي الواحد، وخصوصاً إذا كان أبناؤه متعددي الولاءات متنوعي الارتباطات. ولعل أصدق مثال على هذه الحال هو ما نجده في لبنان من مفاهيم لا تتخذ المعنى نفسه في كل تجمع سكني أو اقتصادي أو اجتماعي أو ديني معين.

إن المفاهيم التي تساهم في تكوين هوية أمة ما لا تتخذ صفة الثبات والتوافقية والالتزام الطوعي بمضامينها ما لم يكن هناك فلسفة اجتماعية سياسية يتبناها المجتمع بأسره. فمثل هذه الفلسفة ترسي حكماً قواعد مشتركة لا تقبل الطعن من الأفراد ويتمثلها العقل الجمعي كأطر تنظيمية واضحة المعالم.

٢ ـ الاختلاف حول الأهداف

مثلما وجدنا ان هناك اختلافاً واضحاً في المفاهيم سنجد الأمر نفسه في ما يتعلق بالأهداف. ولن نتمكن من خلال هذا العرض الموجز من احصاء جميع الفروقات المتعلقة بالأهداف بين بلد عربي وسواه، لذلك فإنا سننبه إلى بعضها.

يسعفنا الياس زين في هذا المجال قائلاً: «... وهناك صعوبة أخرى تتعلق بحجم الهدف وتعدد الأهداف الفرعية في الهدف الرئيسي الواحد. ففي أهداف تونس مثلاً، ثمة هدف صغير جداً، يتألف من ثلاث كلمات فقط وهي تحقيق ديمقراطية التعليم بينما هدف النمو الكامل عند الفرد في أهداف السودان يشتمل على صفحتين على الآلة الكاتبة [...] ويتضمن هذا الهدف مقدمة وسبعة أهداف فرعية كبيرة الحجم، في جوانب مختلفة، وبالاضافة إلى ذلك ثمة صعوبة تكمن في طريقة تصنيف الأهداف التربوية غير الموحد أو المنسق، إذ إن كل دولة تصنف أهدافها بطريقتها الخاصة، فالأردن [...] والسعودية مثلاً، تصنفان أهداف التعليم بحسب

(١) شؤون عربية، العدد ١٤ (١٩٨٤)، ص١٣٦ ـ ١٣٧.

مـراحل التعليـم، بينما الكويت تـصنف أهدافهـا وفق الأهداف التربوية وعواملها، أما العـراق فيصنفها أولاً وفق موضـوع أو أكثر، عـريض، فنجد مثلاً ان أهداف التعليم تدرج تحت موضوعين في العراق: الأول يضم الثقـافة القومـية والاشتـراكية، والثـاني يضم المجال التربوي والعلمي»[٢].

وما يهـمنا من عرض هذه الفقـرة هو الإشارة إلى أن التنوع في الأهداف الـتربـوية للبلدان العـربيـة لا يعود لمجرد فـهم أكاديمي لمسألة التربيـة بقدر ما هو فهم ايديولوجي سيـاسي يتعلق بالتركيبة السـياسية لأنظمة الحكم القائمة في هذه البلدان.

ومهما تكن الأسباب فما يمكن أن نجزم به في هذا المجال، هو أن التـربية العربية فـي معظمها مـحكومة بأفكار قَبْلية واستـباقيـة يضعـها النظام السـياسي القائـم، فتصـبح التربيـة بهذا المعنى حـقلاً تطبـيقـياً لتوجهات الحكام ومشروعـاتهم السياسية. ولما كانت الحكومات غـير متـجانسـة ولا متفـقة حول فلسـفة سـياسـية مـا، فمن البـديهي أن تتبـاين في أهدافهـا التربوية.

وما يجب التنبيه إليه هو فداحة الخطأ الذي يترتب على التخـطيط التربوي في ضوء الرؤية الـسياسـية للحكام وحدهم. فـمثل هذه الرؤية، بتفـردها، تقصي ذوي الاختصاص والكفاءات وقوى المجـتمع التقدمية عن المساهمة في صوغ نظرية تربوية متكاملة.

٣ ـ الاختلاف حول مصادر التربية

من أين نستقي موادنا التربوية لنعلم أبناءنا؟

لنعترف مسبقاً، بأن الإجابة عن مثل هذا التساؤل ليس بالأمر اليـسير، فنحن مـضطرون إلى الإجابة لا عن ظاهر السؤال بل عن مكبـوته. فالسؤال يخـتصر في الواقـع هوية المجـتـمع بأسـره، وأفـق تطوره ومكونات ثقافته. فضلاً عن ذلك نحن مدفوعون جبراً إلى مناقشة مـا ينتج منه من مشكلات فرعـية عديدة. ماذا سنعلم؟ كـيف سنعلم؟ ما هي الأهداف المتـوخاة من عملية التـعليم هذه؟ وهل أن التربية هي بمنأى عن تأثيرات الايديولوجيا السائدة حين تبحث عن مصادر لها؟ وهل تسـتوي المصـادر قيمـة حين نستـقي منها موضـوعاتنا التربوية؟

سـيل من الأسئلة يتـدفق، وسـيل من الإشكالات يتولد. وذلك بـسبب انقسـام المفكرين حول مـصادر التربية. فـالبعض يرى في التراث المصـدر الوحيد أو الأهم لبناء معرفـة وتربية معاصـرة، والبعض الآخر يرى في وافدات الغرب التـربوية المعين الأساسي في عـمليـة التربيـة والتـعليم. وآخـرون يرون في الدين حـصـراً، وبخـاصة الاسـلام، المنهل الـكافي لتطوير المجـتمع تربوياً وتـعليمـياً. وقلة هم الذين يرون في انجـازات مواطنيـهم الـتربوية المعـاصرة مـا يصلح لقيادة عمليتي التربية والتعليم.

إن هذه الآراء المتـضـاربة، تدفـعنـا إلى إثارة التـساؤلات التـاليـة: هل نربي أبناءنا وفق الأصـول الدينيـة مع مـا يتـرتب عـلى ذلك من حـرمـانهم من مصـادر المعرفة الأخـرى، فيصـبح العقل أسـير نص ديني مهما سمـا؟ أم ندفعهم بالتالي إلى لوي أعناقهم إلى التراث فيستقـوا منه غثه وثمينه؟ أم أننا نتلمذهم على يد حـضـارات وافـدة تغـربهم عن عـالمهم وعن مشكـلاتهم الفعليـة؟ أم ندع أخيـراً التربيـة القومـية تحسم الموقف فتصم آذانهم عن كل شيء خارجها؟

ليس الاختيار بهذه البساطة، ولا هو بالأمر الهين، هذا إذا كنا في حـال تسـمح لنا بالاخـتيـار. ولو بقي الاختـلاف في النظرة إلى مصـادر التربية منحـصراً في أطره الديمقراطيـة لظل الأمر مقبولاً لكـنه يتعدى أحياناً أشكاله المشروعة إلى أن يبلغ ذروته في اللجوء إلى العنف المسلح وبعض أشكال الاضطهاد الأخرى.

إن عالمنا العربي ساحة صراع فكري واسع بسبب انقـسـام مـفكريه بين مـؤيد لهـذا التـيـار التـربوي ومعارض له. فهناك مثـلاً من يدافع بامتياز عن الفكر الليبرالي معتبراً تغـربنا عنه سبباً جوهرياً من أسباب تخلفنا، وزعيم هذه الدعوى هو عـبد الله العروي الذي يرى أن «نقد التراث الليبرالي باعـتباره مواكباً وحليفاً ومبرراً للاستعـمـار يقوي جانب التقليد، أي كل ما هو عتيق، ميت، ومميت في ذهننا وسلوكنا ومجتمعنا»[٣].

كمـا يعد مـن جهة أخـرى أن الماركـسية الـعربيـة قد

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٧.

(٣) عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، ط٣ (بيروت: ١٩٨٠)، ص٤٢.

أخفقت في زعزعة البناء الايديولوجي للإسلام. يقول في ذلك: «... من هنا نرى أن الماركسية العربية المنفصلة عن الهيئة الاجتماعية تتحول إلى علاقة تمييزية فقط، وبذلك لا تشكل خطراً على الايديولوجيا الإسلامية لأنها لا تعكر عليها بديهية وعيها بذاتها ـ إن الصراع السياسي يتحمل إذاً التساكن الايديولوجي ـ الماركسية والاسلام يتماسان بدون أدنى تداخل لكن في مثل هذا التعايش تحتفظ الايديولوجيا الاسلامية بتفوق كبير، انها تؤكد ضرورة التميز عن الغير وتهدف إلى أخذ الثأر من قدر جائر، في حين أن الماركسية تخضع لأنسية فارغة وتعلل بذلك التأخر المستمر، والتقهقر المخزي»[4].

في حين أن العروي يرى في الماركسية أنسية فارغة، فإن معتنقيها يرونها طريقاً لخلاص مجتمعاتهم من التخلف والتبعية، فهي بامتلاكها منهج النقد التاريخي وحيازتها للوظيفة النقدية تستطيع أن تفسر معظم أو قل بعض مظاهر التعثر الدائم في مجتمعاتنا العربية.

في المقابل، هناك رأي آخر يرى في التربية القومية وسيلة فضلى لنهوضنا. ويمثل قسطنطين زريق أكبر دعاة هذا الفريق. فهو يعرض لنا مضامينها، وأهدافها، وصولاً إلى عرضه السبل لبلوغها. ففي مناقشته للأنظمة التربوية الحاضرة يبين لنا مقدار فشلها «في توضيح المسائل والمخاطر القومية للنشء، والتوفيق بين قيم التراث والحضارة الحديثة، وبلورة العقيدة القومية أو تخريج طبقات قيادية جديدة»[5].

ولكي تكتسب التربية صفتها القومية، يشترط زريق «أن تكون مستمدة من فلسفة قومية من جهة، ومن الحياة الواقعية من جهة أخرى»[6].

ويعد زريق من أصحاب التفكير النخبوي، إذ يولي النخبة دوراً مهماً في عملية بلورة مثل هذه التربية القومية، فالنخبة «تجسد أقصى درجات الوعي في مجتمعها، وهي المؤهلة للإبداع لأنها لا تحجم عن تخطي ما هو قائم وارتياد المجهول، وهي الطاقة التي تمد المجتمع بالحيوية والتجدد، وهي أخيراً مصدر التقدم والرقي»[7].

ومن دون الاكثار من عرض النصوص المخالفة لتفكير زريق، فإن جمهرة من الباحثين لا يوافقونه في استنتاجاته، ولا سيما في الدور الذي أوكله للنخبة في عملية التغيير. إننا لن ندخل في تفصيلات النصوص ولا في مواقف الباحثين، فإن مثل هذا العرض يحتاج إلى مقالات طوال وبحوث معمقة لا يتسع المجال هنا للقيام بها.

إن التربية العربية في معظمها محكومة بأفكار قبلية واستباقية يضعها النظام السياسي القائم، فتصبح التربية بهذا المعنى حقلاً تطبيقياً لتوجهات الحكام ومشروعاتهم السياسية

فإذا كنا قد قررنا كل ذلك، فما الذي نبتغيه؟

ما نريد تأكيده هو أن مصادر التربية المختلفة، بل المتناقضة أحياناً، فضلاً عن أسباب سياسية أخرى، تقف حائلاً أمام صوغ النظرية التربوية العربية. ولنفترض أن مصدرنا التربوي الرئيس هو التراث، فهل يا ترى هناك اتفاق حول طبيعته؟ هل هو إسلامي خالص أم أنه إسلامي عربي؟ وهل سنحيي التراث بكليته، بخيره وشره، أم بعضاً منه نجيب فيه عن تحديات الحاضر؟ أم يكون الدين هو مصدرنا الأصيل على الرغم من تعدده وتنوعه؟ هل سنأخذ من الاسلام

---

(٤) المصدر نفسه، ص١٤٤.
(٥) شؤون عربية، العدد ١٤ (١٩٨٤)، ص٥١.
(٦) المصدر نفسه، ص٥٠.
(٧) المصدر نفسه، ص٥٢.

الحضاري، على حد تعبير البعض، أم من الاسلام النصي الشرعي أم من الإسلام العلماني أم من الإسلام الطبقي، إسلام الطبقة المسيطرة والطبقات المضطهدة؟ أم ترانا نستمد تربيتنا من طروحاتنا القومية، وإلى الآن، لا فلسفة قومية موحدة تحاول أن تشرح الواقع العربي على نحو تتبناه الأكثرية الساحقة؟

تلك هي بعض المشكلات في إطارها العربي العام، وليس الأمر بأحسن حال في كل قطر عربي على حدة. والسؤال الذي يواجهنا دائماً هو: كيف ننظر إلى العام ونحن لا نزال مختلفين على الخاص؟

فلو أخذنا لبنان كنموذج لمثل هذه الاختلافات، لوجدنا قضايا جوهرية عدة ما برحت موضع افتراق. فمن هذه القضايا ما يتعلق بعلاقة الفرد بالسلطة، والنظر إلى مفهومي الثقافة والحضارة، ومسألة اللغة، ومسألة الانتماء والهوية... إلخ. وعليه، فإنه من الصواب القول إن لبنان هو وطن في طور التأسيس.

ففي حين أن هناك أصواتاً تقول بالتمايز الحضاري والثقافي بين فئات الشعب اللبناني وأديانه، نجد في المقابل آخرين يرفضون هذه المقولة معتبرين أن لبنان يكوّن حضارة واحدة[8] في كل مستويات عيشه وإبداعه.

فعلى صعيد اللغة نجد من يطالب صراحة بإحلال العامية مكان الفصحى، وحجتهم في ذلك أن الازدواج اللغوي سمة خاصة بالعربية. أما البعض الآخر فيعد الموقف آنف الذكر هذا دعوة سياسية تهدف إلى تصغير شأن لغتنا من جهة وإلى جعلنا فاقدين أسلوب التخاطب الواضح مع محيطنا العربي من جهة أخرى. الأمر الذي يسهل للغات الأجنبية أمر تسللها إلى عمق مجتمعاتنا مكوّنة إياها وفق ثقافتها وقيمها وأفقها الحضاري العام.

فالذين يذهبون إلى أن الازدواج اللغوي هو خاص بالعربية وحدها يعترض عليهم البعض بقوله إنه: «ما من أمة إلا ويعاني أهلها مثل هذه الازدواجية التي شاؤوا [أي أصحاب دعوة الازدواج] إقناعنا بانعدامها في اللغات المعروفة كالفرنسية، متغاض عما يعترف به أهل هاتين اللغتين من وجود لهجات خاصة بكل منطقة ولغة شعبية ولغة مألوفة ولغة رعاع إلى آخر المنظومة»[9].

إذاً كيف تستقيم الدعوة إلى قيام نظرية تربوية واحدة في بلد يُنظر فيه إلى انقسام لغوي؟ وكيف نتحدث عن نظرية عربية في التربية وبعض البلدان لم يقرر إلى الآن طبيعة انتمائه إلى محيطه؟

لقد قال واضعو صيغة استقلال لبنان عام ١٩٤٣: لا تغريب ولا تعريب وهو شعار رجراج ومتلون. وهو شعار لا يصنع شعباً. ولكم أصاب جورج نقاش حين قال: «ان نفيين لا يصنعان أمة»[10].

خاتمة

لم نكن نرمي من خلال وجهة نظرنا هذه، إحلال جو تشاؤمي قاتم، تظلل فيه مسعى الداعين إلى قيام نظرية تربوية عربية، وإلا كنا ممن يرون الأمور من زاوية العوائق فحسب، فنتعامى بذلك عن الايجابيات الكثيرة التي تكوّن ارهاصات لا بأس بها في مسيرة صوغ هذه النظرية، ومنها: الدور الوحدوي، الحاجة المسيسة إلى المساهمة في بناء الحضارة المعاصرة، المشكلات العربية المتشابهة: تخلف، تجزئة، تبعية، أمية، فقر، حرية، أنظمة حكم... إلخ، بل كان مرادنا هو التقليل من غلواء النزعة الإرادية عند معتنقي هذه النظرية، كي يتنبهوا إلى مخاطر الانقياد خلف أحلام وردية صعبة المنال.

فنحن ما زلنا إلى الآن لا نمتلك فهماً موحداً ومشتركاً لكثير من المفردات التي نرددها في حياتنا العامة، مثل: الأمة، التراث، الديمقراطية، العروبة، القومية، الهوية...

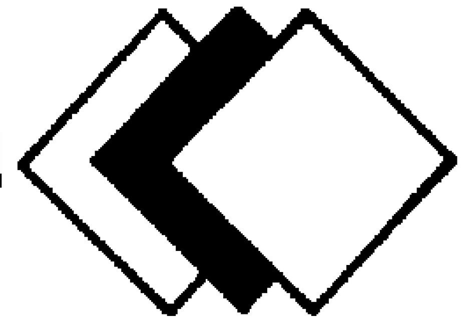
ولكن هل يعني ذلك استحالة التوصل إلى حد أدنى من التفاهم حول هذه الموضوعات؟ وتأسيساً على ذلك أنُسقطُ الدعوة إلى قيام نظرية موحدة، لكونها وهماً؟

(٨) للمزيد من التفاصيل انظر: شؤون عربية، العدد ٧ (١٩٨١)، ص٥٥ ـ ٥٦.
(٩) مجموعة مؤلفين، لبنان: الحضارة الواحدة (بيروت: النادي الثقافي العربي، ١٩٧٧)، ص٥٥.
(١٠) شؤون عربية، العدد ١٤ (١٩٨٤)، ص ١٩٩.

في الحقيقة، لا هذا ولا ذاك. التفاهم ممكن والرؤية النظرية الموحدة هي المبتغى، ولكن ما نحتاج إليه مقدماً في ظرفنا العربي الراهن هو عملية تدقيق واسعة للمفاهيم المستعملة بغية توحيدها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد من خلق ولاء وطني موحد في كل قطر عربي. وبعدها تصبح النظرية التربوية العربية مشروعاً نضالياً أو قل مهمة نضالية.

ومن هم أدوات هذا المشروع؟ وما هي خطوطه العامة؟ ما هي آلياته؟ ما الوسائل المختلفة المتاحة لإنجازه عربياً وتحويله إلى واقع؟

أسئلة مشروعة بمجملها، أتركها معلقة بلا أجوبة آملاً أن تلقى الاهتمام عند أصحاب الخبرة والباحثين المهتمين بشؤوننا القومية ◇



حسين شعبان (*)

واقع المخيمات الفلسطينية (**) في لبنان

مقدمة

مأساة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، التي اقترب عمرها من نصف قرن، ما زالت تتكرّر فصولها دون أن تعرف طريقها إلى الحل. فتغليب العوامل والمواقف السياسية الذاتية على تلك الإنسانية هو سيد الموقف، ولا عجب في أن يعبّر بعض رجال السياسة والدولة عن هذا الموقف وعلى نحو صريح من خلال دعوة الفلسطينيين إلى الحفاظ على نمط حياتهم البائس كوسيلة للحفاظ على شخصيتهم وحقوقهم الوطنية، في حين أن البعض الآخر يدعو إلى ترحيل الفلسطينيين من لبنان بغض النظر عن المكان الذي يذهبون إليه. وإذا كان بعض هذه المواقف ينطلق من سياسات حزبية ضيقة مبعثها خوف التوطين والحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله، فإن البعض الآخر طالما كان له موقف معاد تجاه الفلسطينيين مقابل مواقف غير عدائيةً تجاه اسرائيل.

لكن ما لا يمكن فهمه هو السياسة الرسمية للحكومة اللبنانية، وبخاصة بعد اتفاق الطائف، حيث شهدت المرحلة التي تلته المزيد من التضييق على الفلسطينيين، وبخاصة في الجوانب الإنسانية، التي كان آخرها وليس أخيرها تلك الإجراءات والقرارات التي اتخذها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللبنانية وبمباركة رئيس الوزراء والحكومة في ما يتعلق بعودة الفلسطينيين حاملي وثائق السفر اللبنانية من ليبيا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن القرارات تلك شملت الفلسطينيين المقيمين في لبنان ومنعتهم من حق السفر إلى الخارج والعودة إلى لبنان بحرية.

الخلط بين ما هو إنساني متمثلاً بالحقوق المدنية والاجتماعية وبين ما هو سياسي متمثلاً بعودة اللاجئين إلى وطنهم المعترف به دولياً، لن يؤدي إلا إلى نتائج سلبية، وبخاصة في العلاقة اللبنانية - الفلسطينية. وهنا لا بد من التذكير أن مغاناة الفلسطينيين واضطهادهم خلال الفترة الممتدة من منتصف الخمسينات وحتى العام ١٩٦٨ ساهما إلى حد بعيد في تضمين تلك المأساة في اتفاقية القاهرة الموقّعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية التي تناولت في الكثير من موادها الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان.

هذا الخلط بدوره، بما حمله من مأساة حياتية للفلسطينيين، قدم ورقة مهمة إلى جميع الدول المعادية للحقوق السياسية للفلسطينيين، وعلى أساس ذلك عملوا على معالجة الجوانب الإنسانية للاجئين الفلسطينيين من خلال تاسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) التي تتّجه الآن، وفي

(*) باحث في الشؤون الفلسطينية - بيروت.

(**) الإحصاءات والارقام عن السكان والمؤسسات والأوضاع الحياتية تعود إلى شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤. وهذه المعلومات جمعت من مصادر مختلفة غير منشورة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الانروا).

ظل المعطيات السياسية الجديدة، إلى التوقف عن دورها، ممهّدة الطريق لإلغاء القرارات الدولية المتعلقة بحق العودة. وأبعد من ذلك فإن لجنة اللاجئين التي انبثقت من مفاوضات مدريد وفي اجتماعها الأول في العاصمة الكندية أوتاوا أعلنت أن مهمتها هي إعادة «تأهيل اللاجئين الفلسطينيين» وفي اجتماعها الأخير في انطاكية (تركيا) وضعت مهمة تحسين الأوضاع السكنية وغيرها من الجوانب الإنسانية على جدول أعمالها.

إذا كانت أهداف المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية واضحة من خلال الخطط الطويلة المدى التي تضعها والتي ستصل إذا ما قدّر لها النجاح إلى التوطين بعينه، فإن سياسة الدولة اللبنانية تخدم هذا الاتجاه وتسرع نجاحه إذا ما استمرت في سياستها اللا إنسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وإذا كان الفقر هو عدو الإنسان الأول على مر التاريخ، فإن حرمان الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية سيزيد من بؤسهم وفقرهم، وهذا ما سيجعلهم يقبلون بأية حلول في المستقبل بهدف التخلّص من هذا الوضع، مع التأكيد أن الفلسطينيين ما زالوا يتمسكون بحقوقهم التاريخيــة ويرفضــون أية توجهات أو قرارات تنتقص من هذه الحقوق، على الرغم من المعاناة والفقر، لكن هذا ليس قانوناً، وخصوصاً أن أعداء لبنان والشعب الفلسطيني يراهنون على العامل الزمني.

الأرقام والمعطيات لا تعبر عن المأساة الحية لكنها تقدم تصوراً أو صورة عن تلك المأساة وحجمها. وفي الحالة اللبنانية ساهمت هذه المعطيات وتساهم في حشد أكبر عدد من المؤيدين والداعين إلى الفصل بين ما هو إنساني وما هو سياسي والدعوة إلى وضع الحلول لكل ما هو إنساني على طريق تماسك السياسي الذي هو في خدمة ومصلحة لبنان والسياسيين على السواء. فعودة الفلسطينيين إلى وطنهم هو الحل الأمثل والأنسب لكل المدافعين عن الحق والقرارات الدولية المعبّرة عنه.

ولأن المأساة أكبر من أن تصور في وجهها الحقيقي فإننا سنسعى من خلال هذا العرض لوضع مجموعة من الأرقام والحقائق التي تعبّر عن أوجه تلك المأســاة الإنسانيــة عــلى طريق وضـع الحلول المرتجاة.

أولاً: ظروف نشأة المخيمات

أنشئت المخيمات الفلسطينية على أراضي المحافظات الخمس اللبنانية تحت تأثير العوامل الرئيسية التالية:

١ ـ سعي اللاجئين الفلسطينيين للمحافظة على كتلهم البشرية استناداً إلى علاقات القربى وعلاقتهم بمدنهم وقراهم في فلسطين من خلال تجمعات سكنية تبقيهم على صلة في ما بينهم كما كانت الحال قبل اللجوء. وقد جرى التعبير عن هذا الأمر من خلال إقامة الأحياء المنفصلة داخل المخيم الواحد التي حملت أسماء قراهم في فلسطين.

٢ ـ حاجة الصليب الأحمر الدولي ومن بعده وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ـ الأنروا إلى تجميع اللاجئين في بقع جغرافية تسهّل عملية تقديم خدمات الإغاثة إليهم.

٣ ـ عدم قدرة المنطقة التي لجأوا إليها على استيعابهم، الأمر الذي دفع السلطات اللبنانية المختصة إلى توزيع هؤلاء على مختلف المناطق اللبنانية.

يلاحظ أن إنشاء المخيمات لم يتم في وقت متزامن، بل إن هذه العملية امتدت من العام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٥٥. ويلاحظ أن هناك جهات عدة عملت على إنشاء المخيمات، وهي الصليب الأحمر الدولي، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ـ الأنروا، والحكومة الفرنسية، وبعض المرجعيات الروحية والحكومة اللبنانية.

بقيت المخيمات الفلسطينية تعيش ضمن حدودها الجغرافية من الناحية الاجتماعية، ونادراً ما تم تجاوز تلك الحدود لأسباب كانت ولا تزال خارجة عن إرادة الفلسطينيين وجيرانهم اللبنانيين

على السواء. إلى جانب ذلك عاش سكان المخيمات مرحلة من عدم الاستقرار كان سببها الوضع القانوني غير المحسوم للأرض التي أقيمت عليها. وعلى العكس من جميع البلدان العربية المضيفة أو التقليد الدولي الذي تلتزم بموجبه الدولة المضيفة تقديم الأرض أو المسكن إلى اللاجئين، فإن الأمر لم يكن كذلك في الحالة اللبنانية، وهو ما عبّر عنه التقرير السنوي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عام ١٩٥٩، حيث جاء في الفقرة رقم ٣٠ منه أن: «المشكلات المرتبطة بالأراضي المخصصة لمخيمات اللاجئين أصبحت أكثر جدية أيضاً. ففي جميع البلدان المضيفة أنشئت المخيمات على أراضٍ منحتها الحكومة، لكن ترتيبات الدولة [اللبنانية] مع مالكي الأراضي لم يجرِ تنظيمها، فبعض الملاكين الأفراد تقدم بشكاوى لدى المحاكم وبصورة مباشرة ضد عائلات لاجئة، بهدف إجبارها على إخلاء قطع الأرض التي تقيم عليها والتي تقع ضمن حدود مخيمات الوكالة (الأنروا). فالحكومة اللبنانية فشلت في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحل هذه الصعوبات على الرغم من الطلبات المتكررة من جانب الوكالة. وبقيت هذه المسألة تمثل أسباباً جدية للصعوبات واللااستقرار. والحكومة [اللبنانية] نفسها طالبت بإعادة تموضع بعض المخيمات من خلال نقل تلك المخيمات إلى أماكن أخرى، لأن موقعها جاء مخالفاً للمحيط الاجتماعي، وبخاصة تلك الواقعة في محيط مدينة بيروت. لكن الحكومة لم تقدم الأرض والتسهيلات الضرورية لإقامة مثل هذه المخيمات[1].

على مدى أربعة عقود ونصف العقد تعرّضت المخيمات الفلسطينية لمختلف أشكال المعاناة والحرمان التي اختلفت بين مرحلة وأخرى. فإلى جانب الهم الاقتصادي والمعيشي الذي لازم حياة أبناء المخيمات جاءت الحروب بأوجهها المختلفة لتزيد من تلك المعاناة ولتجعلها نمط حياة يومياً يلازم حياة أبنائها. وأخيراً جاءت عملية «السلام» التي انطلقت في مدريد خريف العام ١٩٩١، لتدخل مصير اللاجئين الفلسطينيين في نفق مظلم ليس من خلال تأجيل موضوع هؤلاء فقط إلى مفاوضات المرحلة النهائية خلال العام ١٩٩٦ بل من خلال ما انبثق منها من لجنة اللاجئين التي أفصحت عن نياتها وأهدافها خلال اجتماعها الأول في العاصمة الكندية أوتاوا منتصف شهر أيار/ مايو من العام ١٩٩٢، والذي تحدّث عن «إعادة تأهيل اللاجئين» في حين أن حق العودة رفض مطلقاً من الجانب الاسرائيلي وفسّر من قبلهم بطريقة مقلوبة، في الوقت الذي اتّسم الموقف الأميركي بالازدواجية.

ثانياً: واقع المخيمات

خلال العام ١٩٩٥ بلغ عدد المخيمات الفلسطينية اثني عشر مخيماً بعدما كان عددها عام ١٩٧٥ خمسة عشر[2]. خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ بلغ عدد سكان المخيمات الفلسطينية ١٣٠٥٤٥ نسمة.

١ ـ نهر البارد

يقع على جانبي الطريق الدولي القديم طرابلس ـ الحدود السورية، على مسافة ١٦ كلم من هذه المدينة. أنشىء عام ١٩٤٩ من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولي، وتبلغ مساحته التي لم تتغيّر منذ ذلك الحين ١٩٨١٢٩م². ويبلغ عدد سكانه المسجلين لدى الأنروا ٢٤٥١٨ نسمة يمثلون ٤٩٦١ عائلة. أما المقيمون في المخيم فإن عددهم ٢٥٠٥١ نسمة يمثلون ٤٢٤٠ عائلة. وينحدر سكان المخيم من المدن الفلسطينية التالية: صفد ٢٣٤١٠ نسمة، حيفا ٤٦٦ نسمة، الرملة ٢٦ نسمة وجنين ١١ نسمة. يقيم في المخيم ٢٥٢ نسمة أو ٤٢ عائلة غير فلسطينية.

(١) UNRWA, *Annual Report 1958* (Beirut: UNRWA, 1959), p. 37.

(٢) هناك ثلاثة مخيمات هي الدكوانة (تل الزعتر) وجسر الباشا في بيروت، والنبطية في الجنوب، جرى تدميرها وتهجير أهلها، وبخاصة النساء والأطفال والشيوخ، بعد اعتقال الشبان وقتلهم في المخيمين الأولين، أما مخيم النبطية فقد دمرته الطائرات العسكرية الاسرائيلية على رؤوس سكانه.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

ـ سبع مدارس، خمس منها ابتدائية واثنتان متوسطتان، يعمل فيها ١٤٢ مدرساً. عدد التلامذة ٤٤٧٠ (صبيان ٢٢٨٥، بنات ٢١٨٥).

ـ وهناك مركز صحي واحد يحتوي على عيادة طب عام وعيادة طب أسنان ومختبر وقسم أشعة. يبلغ عدد الأمهات الحوامل ٢٥٨ والأطفال من سنة إلى ثلاث سنوات ١٢٠٨ مسجلين لدى المركز ويستفيدون من خدماته. معدل الزيارات اليومية لعيادة الطب العام ١٤٩ حالة، ولعيادة طب الأسنان ٣١ حالة، ويقوم المختبر بإجراء ١٠٢ تحليل مخبري يومياً.

ـ مركز للبرامج النسائية ويقدم التدريب الحرفي (الخياطة، الأعمال اليدوية، السيراميك، الرسم وغير ذلك) إلى ١٨٠ فتاة.

ـ مركز المعاقين: يقدم الخدمات إلى ٤٢ حالة (١١ أصم و٢١ مختلاً (Locomotor)).

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

ـ جمعية التنمية المهنية: وتقدم برامج تدريب مهني مختلفة[٣].

ـ النجدة الاجتماعية، وهي تقدم برامج تدريب مهني ورياض أطفال ومساعدات مالية إلى بعض العائلات المحتاجة.

ـ بيت أطفال الصمود، وهي تعنى بالأيتام حيث تقدم إليهم مختلف أشكال المساعدة.

ـ وهناك مؤسسات غسان كنفاني ودلال المغربي وخالدية دياب والشؤون الاجتماعية وغيرها.

ب ـ الظروف الحياتية

(١) السكن: يتميّز المخيم بالاكتظاظ السكاني وتلاصق البيوت التي ارتفعت لعدة طبقات، الأمر الذي جعل الكثير من المنازل الأرضية غير صحية بسبب عدم دخول الشمس إليها وسوء التهوية.

(٢) البنية التحتية: الممرات الضيقة والمتعرجة هي الطابع الغالب على طرقات المخيم وهي غير مؤهلة وتحتاج إلى الترميم وإعادة التأهيل. المياه: يزوّد المخيم بالمياه من سبعة آبار جرى حفرها من قبل الأنروا أو بالتعاون معها. أما شبكة المياه فهي بدائية وجرى إنشاؤها بطريقة عفوية وبحسب الحاجات الآنية والفردية لكل بيت أو أسرة. شبكات التصريف أنشئت فوق الأرض وعلى جانبي الممرات والطرقات. وهي تعدّ مصدراً لمرض الأطفال. الكهرباء من خلال شركة كهرباء لبنان بحسب إمكاناتها. شبكة الاتصالات الهاتفية لا تصل إلى المخيم منذ إنشائها.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: في المخيم ٣٨٧ حانوتاً صغيراً، تؤمن المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية. ويبلغ متوسط رأسمال الحانوت الواحد ٤٠٠ دولار أميركي. وبسبب بعد المخيم من المدينة فإن اليد العاملة تتركّز في الأعمال الزراعية الموسمية وفي أعمال البناء كأجراء. ويراوح الأجر اليومي للعامل فيها بين ١١ و١٣ ألف ليرة لبنانية. متوسط أيام العمل هي ٣ أيام أسبوعياً، ومتوسط دخل الفرد أقل من ١٠٠ ألف ل. ل. شهرياً. عدد حالات العسر الشديد (S.H.C) المسجّلة لدى الأنروا ٦٠٠٧ نسمات أي أكثر من ١٠٧٠ عائلة. بوجه عام كان هذا المخيم أقلّ تعرّضاً وتأثراً بالحروب التي عاشها لبنان. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة مرتفعة من العائلات غادرت لبنان لتستقر في البلدان الأوروبية، وفي الدانمارك والسويد على وجه الخصوص.

٢ ـ البداوي

يقع إلى الشمال من مدينة طرابلس وعلى بعد ٥ كلم منها. تأسس عام ١٩٥٥ من قبل الأنروا على أرض مساحتها ٢٠٠٠٠٠م² دون أن يطرأ أي تغيّر على مساحته. يبلغ عدد سكانه المسجلين لدى الأنروا

(٣) المؤسسات الشعبية التي يجري الحديث عنها في الدراسة، باستثناء الأنروا والهلال الأحمر الفلسطيني، هي عبارة عن مؤسسات صغيرة تستند في دعمها أغلب الأحيان إلى المؤسسات الدولية. وبالتالي كان عدد موظفيها لا يتجاوز عشرات عدة من الموظفين في أحسن الأحوال. كما أن ميزانياتها السنوية خاضعة للمد والجزر بحسب اهتمامات المولين، الأمر الذي يعكس نفسه على طبيعة وحجم الخدمات المقدمة التي لها طابع إغاثي في كثير من الحالات.

١٢٧٦٠ نسمة يمثلون ٢٧٥٥ عائلة. المقيمون فعلياً في المخيم يبلغ عددهم ٨٩١٥ نسمة أو ٢٢٠٠ عائلة. يتوزع سكانه بحسب مدنهم في فلسطين على النحو التالي: صفد ٨٤٨٧ نسمة، حيفا ٢٧٥٢ نسمة، الرملة ٩٨٠ نسمة، بئر السبع ٢٢ نسمة والخليل ١٤ نسمة. وتقيم في المخيم ٨٢٨ نسمة أو ١٣٨ عائلة غير فلسطينية.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

ـ أربع مدارس، اثنتان ابتدائيتان والأخريان متوسطتان، يعمل فيها ٨٤ مدرّساً، أما التلاميذ فيبلغ عددهم ٢٣٢٢ (صبيان ١١٢٠ وبنات ١٢٠٢).

ـ مركز صحي يتألف من عيادة طب عام تستقبل ٧٩ حالة يومياً، وعيادة طب أسنان تستقبل ٢٠ حالة يومياً، ومختبر طبي يجري ٩٢ تحليلاً في اليوم. أما الأمهات والأطفال المسجلون في المركز ويستفيدون من خدماته فهم ١٣٠ أماً حاملاً و٧٦٧ طفلاً تقلّ أعمارهم عن ثلاث سنوات.

ـ مركز نسائي واحد يضم ٨٨ متدربة على الأعمال اليدوية والحرفية المختلفة.

ـ مركز للمعاقين يقدم البرامج والخدمات إلى ٣٠ معاقاً.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

ـ النجدة الاجتماعية.

ـ بيت أطفال الصمود.

ـ غسان كنفاني.

ـ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها.

ب ـ الظروف الحياتية:

(١) السكن: يتألف المخيم من ٢٧٥٠ وحدة سكنية، ١٧ في المئة منها ذات أسطح من المعدن الخفيف (الزنك). بسبب التكاثر الطبيعي والهجرة لجأ السكان إلى التمدد العمودي. هناك نحو ٣٥ عائلة مهجرة تقيم في محيط مدارس الأنروا وعلى نحو ملاصق لها في وضع بائس ويائس في بيوت ضيقة وغير صحية ذات أسطح معدنية.

(٢) البنية التحتية: الطرقات: في الغالب ضيقة وهي أقرب إلى ممرات متعرجة (زواريب)، وبحاجة إلى إعادة تأهيل. المياه: يزود المخيم بالمياه من سبع آبار تشرف عليها الأنروا وتصل المياه شحيحة إلى البيوت بسبب قدم شبكة المياه التي تحتاج إلى تطوير وتحديث. أما قنوات التصريف فشبكتها قديمة ويتسرّب منها إلى الطرقات نحو ٥٠ في المئة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: جميع أبناء المخيم، باستثناء نسبة قليلة ليست بذات أهمية أو وزن، يعملون في الأعمال الموسمية الزراعية والبناء بأجر يومي يراوح بين ١١ و١٣ ألف ل. ل. ويوجد في المخيم ١٢٩ حانوتاً صغيراً يقلّ رأس مال الكثير منها عن مئتي دولار. هناك ٢٢٥٩ حالة عسر شديد (قضايا) مسجلين لدى الأنروا ويحصلون على مساعدات غذائية شهرية ومساعدات مالية من حين إلى آخر لتأمين بعض الحاجات المنزلية الضرورية. متوسط دخل الفرد الشهري ٧٥ ألف ل. ل.

٣ ـ ويفل

يقع على مسافة ٩٠ كلم إلى الشرق من العاصمة اللبنانية بيروت بالقرب من مدينة بعلبك، أنشيء عام ١٩٤٨ بمبادرة من لجنة الصليب الأحمر الدولي، مساحته التي لم يطرأ عليها أي تغير حالياً ٤٢٣٠٠م². عدد سكانه المسجلين لدى الأنروا ٦٥٥٠ نسمة، أي ١٣٧٧ عائلة. المقيمون في المخيم ٦٨١١ نسمة يمثلون ١٥٩٧ عائلة. ينحدر سكان المخيم من المدن الفلسطينية التالية: صفد ٤٦٩٩ نسمة، حيفا ١٦٠٦ نسمات، بئر السبع ٥ أشخاص، الرملة ٦ أشخاص.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

ـ المدارس: ثلاث مدارس، ابتدائيتان، وواحدة متوسطة، عدد المدرسين ٣٦. أما الطلاب فيبلغ عددهم ٧٩٨ (صبيان ٣٨١ وبنات ٤١٧).

ـ المركز الصحي: يضم عيادة طب عام وعيادة طب أسنان ومختبراً. عدد الأمهات الحوامل اللواتي يستفدن من الخدمات ٣٠ امرأة؛ أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات ويستفيدون من الخدمات ٢١٦ طفلاً. متوسط الذين يتلقون العلاج يومياً على النحو التالي: الطب العام ٥٠ حالة، طب الأسنان ٣١ حالة و٤٨ حالة تحليل مخبري.

ـ وهناك مركز نسائي واحد يضم ٩٥ فتاة يتدربن على الأعمال اليدوية والحرفية.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

ـ بيت أطفال الصمود: حيث يقدم مساعدات مادية للأيتام.

ـ مؤسسة الخالصة: روضة أطفال ومشروع خياطة.

ب ـ الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ٣٠٨ وحدات سكنية في مبنيين ضخمين كانا سابقاً ثكنة عسكرية فرنسية. ويتميّز وضع المخيم بالكثافة السكانية العالية.

(٢) البنية التحتية: الطرقات وضعها مقبول، يزود المخيم بالمياه من خزانين للماء يتصلان بشبكة توزيع المياه إلى المخيم. أما شبكة التصريف فهي موصولة بجدول صغير حيث يتمّ تصريفها. الكهرباء تؤمنها شركة كهرباء لبنان، الاتصالات الهاتفية غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: يتميز هذا المخيم عن سواه بالارتفاع غير المعقول لنسبة البطالة في أوساط اليد العاملة، ويعود ذلك إلى قساوة فصل الشتاء وتوقف جميع الأعمال الزراعية التي تختلف من حيث حاجتها إلى العمل والرعاية عن الزراعة على الساحل، الأمر الذي عكس نفسه على مغادرة الكثير من الأفراد والعائلات هذا المخيم إما باتجاه المخيمات الأخرى، أو باتجاه الخارج. متوسط دخل الفرد الشهري ٥٠ ألف ليرة لبنانية. وحالات العسر الشديد (القضايا) المسجلة لدى الأنروا ٩٤٤ حالة.

٤ ـ ضبية

يقع على مسافة ١٢ كلم إلى الشمال الشرقي من مدينة بيروت، على تلة صخرية تطلّ على الطريق الدولي بيروت ـ طرابلس. أنشىء المخيم عام ١٩٤٨ على أرض مساحتها ٨٣٥٧٦ م^2 تبرعت بها إحدى المرجعيات الروحية. عدد السكان المسجلين فيه ٣٥٩٤ نسمة يؤلفون ٩١٣ عائلة. المقيمون في المخيم ٢٠٠٠ نسمة أي ٣٣٣ عائلة. ويبلغ عدد العائلات غير الفلسطينية المقيمة في المخيم ١٤٠ عائلة تساوي ٨٤٠ نسمة. المدن الفلسطينية التي ينحدر منها سكان المخيم على النحو التالي: صفد ٢٥٠٦ نسمات، حيفا ٩٢٢ نسمة، الرملة ٨٥ نسمة والخليل ٢٤ نسمة.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

ـ المدارس: لا يوجد للوكالة أية مدارس في المخيم.

ـ هناك مركز صحي واحد يعمل يومين في الأسبوع بدوام وطاقم كاملين، وبقية الأيام تديره ممرضة. ويقتصر نشاط المركز على الطب العام فقط حيث يستقبل يومياً ٦٦ حالة. الحالات المسجلة والمستفيدة من نشاط المركز ٦ نساء حوامل و٥٧ طفلاً تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى: جمعية مار منصور، وهي تقدم خدمات صحية إلى جانب روضة الأطفال.

ب ـ الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ٥٦٠ وحدة سكنية بعضها ما زال مسقوفاً بالمعدن الرقيق (الزنك)، ٢٥ في المئة من المنازل يتسرّب الماء من أسطحها خلال فصل الشتاء. وهناك ١٠٠ عائلة منازلها محتلة بعدما هجرت خلال السبعينات.

(٢) البنية التحتية: الطرقات تراوح بين الجيدة والسيئة وهي بحاجة إلى الترميم. شبكة المياه غير كافية ولا يحصل السكان على حاجاتهم من المياه. أما شبكة التصريف فهي غير متوافرة. تقوم شركة كهرباء لبنان بتزويد المخيم بالكهرباء. أما الاتصالات الهاتفية فهي غير متوافرة كذلك.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: أغلبية أبناء المخيم يعملون بأجر يومي في البناء وهناك ٢١ حانوتاً صغيراً لا يزيد رأسمال الواحد منها على ٤٠٠ دولار. متوسط دخل الفرد يراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف ليرة لبنانية. خلال السنوات الأخيرة شهدت اليد العاملة حركة هجرة واسعة إلى البلدان الأجنبية، وبخاصة القارة الأميركية. حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (القضايا) ٢١٨ حالة.

٥ ـ مار الياس

أصغر المخيمات الفلسطينية على الاطلاق وأقربها إلى العاصمة بيروت، تبلغ مساحته ٥٤٠٠م٢ وأنشيء عام ١٩٥٢ بمساعدة إحدى المرجعيات الروحية. بلغ عدد سكانه عند الإنشاء ٥٠٠ نسمة. عدد المسجلين حالياً ٥٥٤ نسمة يؤلفون ١٥٣ عائلة. عدد المقيمين فيه حالياً ١٨٤٢ نسمة، أي ٣٠٧ عائلات، ويقيم فيه ١١٥ نسمة يؤلفون ٢٠ عائلة من غير الفلسطينيين. ينحدر سكان المخيم من المدن الفلسطينية التالية: الرملة ٣٤٨ نسمة، حيفا ١٦٩ نسمة، الخليل ١٩ نسمة وصفد ١٣ نسمة.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

ـ المدارس: مدرسة ابتدائية وأخرى متوسطة تعملان بنظام الدوامين. عدد المدرسين ٣٦، وعدد التلاميذ ٨٠١ (الصبيان ٤٣٨ والبنات ٣٦٣).

ـ هناك مركز صحي واحد يتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية. عدد النساء الحوامل والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات ويستفيدون من خدمات المركز ٥١ امرأة حوامل و٣٠٥ أطفال. يستقبل المركز يومياً ٥٤ حالة طب عام و٢١ حالة طب أسنان.

ـ هناك مركز نسائي واحد لا يقدم أية أنشطة مهمة أو ذات فاعلية.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

ـ جمعية المساعدات النروجية: المكتب الرئيسي لهذه الجمعية فضلاً عن مدرسة تأهيل مهني وعيادة طبية.

ـ غسان كنفاني: مدرسة لتدريب مدرسات أطفال وروضة.

ـ بيت أطفال الصمود: حديقة أطفال وأعمال حرفية، كما تقدم مساعدات مالية إلى الأيتام.

ـ جمعية إنعاش المخيم الفلسطيني: روضة أطفال وناد للأطفال.

ـ مركز تدريب مهني للمعاقين.

ـ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: عيادات متخصصة ومستشفى يقدم خدمات الاسعاف الأولي[٤].

ب ـ الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ١٢٥ وحدة سكنية، وبفعل التهجير أصبح المخيم مكتظاً، الأمر الذي دفع العائلات إلى التوسع عمودياً، كما جرت تغيرات واسعة في تركيبة المخيم الأساسية بسبب المغادرين والوافدين. نحو نصف العائلات الأصلية تركت المخيم في حين أخذت أماكنها عائلات أخرى.

(٢) البنية التحتية: الطرقات عبارة عن ممرات (زواريب ضيقة) ويوجد صعوبة كبيرة لبلوغ وسط المخيم بالسيارة، كما أن هذه الممرات بحاجة إلى إعادة تأهيل. المياه تؤمن إلى داخل المنازل من خلال الشبكة الرئيسية، إضافة إلى بئرين ارتوازيين أنشأتهما اللجنة الشعبية للمخيم. شبكات التصريف للمخيم موصولة بالشبكة الرئيسية لمدينة بيروت. الكهرباء متوافرة من شركة كهرباء لبنان. والاتصالات الهاتفية غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: اليد العاملة في المخيم تمارس العمل بالأجر اليومي في مجال البناء

(٤) يعد الهلال الأحمر الفلسطيني واحداً من أهم المؤسسات الصحية التي تقدم خدمات إلى فلسطينيي المخيمات، حيث يمتلك خمسة مستشفيات داخل المخيمات التي تحوي نحو ١٦٠ سريراً وتقوم بإجراء الكثير من العمليات الجراحية.

وغيره من الأعمال التي تحتاج إلى كفاءة عالية، كما أنها غير ثابتة أو دائمة. وتعتمد نحو ٢٤ عائلة على حوانيت صغيرة، يبلغ متوسط رأسمال الواحد منها ٢٠٠ دولار أميركي. متوسط دخل الفرد ٩٠ ـ ١١٥ ألف ليرة لبنانية. حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (القضايا) ٨٩ حالة.

٦ ـ برج البراجنة

يقع المخيم على مسافة ٦ كلم إلى الجنوب من العاصمة بيروت بالقرب من مطار بيروت الدولي. أنشىء عام ١٩٤٨ بمبادرة من لجنة الصليب الأحمر الدولي. بلغت مساحته عند الإنشاء ١٠٤٢٠٠م² لم يطرأ عليها أية زيادة منذ ذلك الحين.

إلى جانب ذلك فإن عيادات الهلال، التي تعمل في كثير من الأحيان على مدار الساعة، تقدم خدمات طبية لا يستهان بها إلى المحتاجين من اللاجئين وغيرهم، ويبلغ عدد موظفي هذه الجمعية نحو الألف بين طبيب وممرض وإداري.

يبلغ عدد المسجلين في المخيم ١٣٢٠٦ نسمات يؤلفون ٣٠٢٢ عائلة. عدد المقيمين في المخيم ٩٦٥٠ نسمة، أي ١٩٣٠ عائلة. يقيم في المخيم من غير الفلسطينيين ٢٤٦ نسمة أو ٤١ عائلة. ينحدر سكان المخيم من المدن الفلسطينية التالية: صفد ١٢٢٨٨ نسمة، حيفا ٣٨٧ نسمة، الرملة ١٣١ نسمة، بئر السبع ٢١ نسمة، جنين ٦ نسمات، والخليل ٥ نسمات.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

ـ المدارس: جميع مدارس الأنروا تقع خارج حدود المخيم.

ـ هناك مركز صحي واحد يتألف من عيادة طب عام، وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر. عدد الأمهات والأطفال المسجلين لدى المركز ٧٢ حاملاً و٦٨٧ طفلاً تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات. متوسط عدد الحالات التي تزور المركز يومياً على النحو الآتي: طب عام ٨٥ حالة، طب أسنان ٣٢ حالة، تحليلات مخبرية ٦٩ تحليلاً.

ـ هنـاك مركز نسائي واحد يؤمن التدريب الحرفي لـ ٢٤ فتاة في مجموعة من الحرف والمهن المختلفة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

ـ جمعية التنمية الاجتماعية، وهي تقدم التدريب المهني عبر مركزها إلى الشبان والشابات في عدد من المهن.

ـ المساعدات النروجية: مركز لإعادة تأهيل المعاقين.

ـ النجدة الاجتماعية: روضة أطفال ومركز للتأهيل المهني، إضافة إلى مساعدات مالية لبعض العائلات المحتاجة.

ـ غسان كنفاني، روضة أطفال.

ـ انعاش المخيم: روضة أطفال.

ـ أبناء الصمود وغيرها.

ـ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: مستشفى حيفا وعيادات مختصة.

ب ـ الظروف الحياتية

(١) السكن: ٨٠ في المئة من منازل المخيم تعرّضت للإصابات المباشرة ودمّر منها نحو ٦٥ في المئة بصورة تامة. يعدّ المخيم واحداً من أكثر المخيمات اكتظاظاً بالسكان، الأمر الذي اضطر أبناء المخيم إلى التمدد العمودي. معظم المنازل الأرضية غير صحي بسبب الرطوبة وسوء التهوية وفقدان أشعة الشمس التي لا تدخلها.

(٢) البنية التحتية: طرقات المخيم عبارة عن ممرات ضيقة (زواريب) بحيث تنعدم الطرقات الواسعة في داخله. شبكة المياه غير صالحة للاستخدام وهي قديمة جداً. وقد قامت اليونسيف بمد شبكة مياه غير صالحة للشرب مرتبطة بست خزانات بهدف المساهمة في حل مشكلة المياه للسكان. شبكة التصريف قديمة جداً وهي بحاجة إلى ترميم، الكثير من قنوات التصريف أقيم بمحاذاة الممرات الداخلية للمخيم. الكهرباء توفرها شركة كهرباء لبنان ضمن برنامجها الحالي. شبكة الهاتف غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: بصورة عامة يمارس أبناء المخيم الأعمال اليومية في قطاعات البناء ومحطات الوقود وكباعة متجوّلين. هناك ١٢٠ عائلة تعيش بالاعتماد على حوانيت صغيرة لا يزيد متوسط رأسمال الواحد منها على ٥٠٠ دولار. متوسط دخل الفرد ١٢٥ ـ ١٥٠ ألف ليرة شهرياً. حالات العسر الشديد (القضايا) المسجلة لدى الأنروا ١١٢٥ حالة.

٧ ـ شاتيلا

يقع على الطرف الشرقي لمدينة بيروت الرياضية. أنشىء عام ١٩٤٩ على قطعة أرض مساحتها ٣٩٥٦٩م٢ ولم يطرأ أي تغيّر على مساحته. يبلغ عدد المسجلين في المخيم ٦٨٢٥ نسمة، أي ١٤٥٥ عائلة، عدد المقيمين فيه حالياً ٣٢٣٦ نسمة يؤلفون ٥٥٣ عائلة[٥]. ولا يقيم في المخيم أية عائلة غير فلسطينية. يتوزع سكان المخيم بحسب مدنهم في فلسطين على النحو الآتي: صفد ٤٥٢٥ نسمة، حيفا ١٢٩١ نسمة، الرملة ٧٢٢ نسمة، بئر السبع ٢٥ نسمة وجنين ٩ نسمات.

أ ـ المؤسسات الخدماتية:

(١) الأنروا:

ـ المدارس: مدرسة ابتدائية واحدة وأخرى تكميلية. عدد المدرسين ٣٠، عدد التلاميذ ٨٢٦ (صبيان ٥٧٧ وبنات ٢٤٩).

ـ هناك مركز صحي واحد، وهو يضم عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبراً. عدد الأمهات الحوامل المسجلات لدى المركز ٥٢، أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات فعددهم ٢٦٦ طفلاً. متوسط عدد الحالات التي تزور العيادة يومياً: طب عام ٥٧ حالة، وطب أسنان ٤٥ حالة والمختبر ٩٨ تحليلاً.

ـ هناك مركز نسائي واحد يقدم التأهيل المهني إلى ٨٢ فتاة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

ـ اليونسيف: من خلال اشتراكها في إنجاز بعض المشاريع الخدماتية الضرورية: آبار مياه وخزان ماء وتمديدات لشبكة المياه.

ـ المساعدات النروجية: تقدم خدمات صحية.

ـ النجدة الاجتماعية: روضة أطفال ومركز تدريب مهني ومساعدات مادية.

ـ بيت أطفال الصمود: روضة أطفال ومساعدات مادية.

ـ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: مستشفى يؤمن الاسعافات الأولية الضرورية وعيادة.

ب ـ الظروف الحياتية

(١) السكن: ٩٠ في المئة من منازل المخيم دمرت خلال منتصف الثمانينات، وقد جرى إعادة إعمار المخيم على نحو منظّم من جانب الأنروا، وعلى نحو فردي عفوي، وخلال العام ١٩٩٤ و١٩٩٥ جرى بناء عدة مئات من الوحدات السكنية التي ارتفعت في بعض الحالات إلى ست أو سبع طبقات وفي كثير من الحالات إلى أربع طبقات.

(٢) البنية التحتية: الطرقات: معظم طرقات المخيم عبارة عن ممرات ضيقة غير مؤهلة، وقد أدّت عملية إعادة الإعمار إلى تحول الكثير من الطرقات الواسعة إلى زواريب ضيقة. شبكة التصريف ترتبط بشبكة مدينة بيروت لكنها بحاجة إلى إعادة تأهيل وتطوير، وخصوصاً أن بعض البيوت قد بني فوق هذه الشبكة، الأمر الذي يعني صعوبة صيانتها. يتم تزويد المخيم من شبكة المياه الرئيسية لمدينة بيروت، وهناك خزانات للمياه التي يجري إيصالها إلى البيوت بشبكة بدائية، ويوجد في المخيم ٢١ بئراً ارتوازية حفرت خلال مراحل مختلفة وبالتعاون بين جهات مختلفة أيضاً. الكهرباء غير متوافرة نهائياً في المخيم على الرغم من أن شركة كهرباء لبنان قد حصلت على اشتراكات نحو ٥٠٠ عائلة من أجل إعادة وصل التيار

(٥) ارتفع هذا العدد إلى ٣٦٩٣ نسمة يؤلفون ٧٢٢ عائلة خلال الربع الأول من العام ١٩٩٥. كما ارتفع عدد العائلات غير الفلسطينية إلى ٧٠ عائلة، أي ٤٠٠ نسمة.

الكهربائي منذ نهاية العام ١٩٩٣. لكن ذلك لم يحدث حتى الآن وهناك عدة مولدات خاصة تتولى توزيع الكهرباء على المخيم. شبكة الاتصالات الهاتفية غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: الأغلبية الساحقة من أبناء المخيم تمارس العمل بالأجر اليومي في قطاعات البناء وبيع الخضار والفواكه(٦) وغيرها من الأعمال اليومية التي تبلغ حد جمع النفايات القابلة للبيع. متوسط دخل الفرد ٧٥ ألف ليرة. حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (القضايا) ٧٥٠ حالة.

٨ ـ عين الحلوة

أكبر المخيمات الفلسطينية على الإطلاق، كما من ناحية المساحة كذلك من حيث عدد السكان. يبعد المخيم ٣ كلم إلى الجنوب الغربي لمدينة صيدا، وقد أنشىء عام ١٩٤٩ بمبادرة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتبلغ مساحته التي لم يطرأ عليها أي زيادة ٢٩٠٠٠٠م^2. يبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين في المخيم ٣٦٠٧٢ نسمة أي ٧٩١٣ عائلة، يقيم فيه حالياً ٤٢٠٠٠ نسمة. ويقيم في المخيم ١٢٠٠ شخص، يؤلفون ٢٠٠ عائلة، من غير الفلسطينيين. يتوزّع أبناء المخيم بحسب مدنهم في فلسطين على النحو الآتي: صفد ٣٢٦١١ نسمة، حيفا ٢١٢٢ نسمة، الرملة ٣٥٧ نسمة، جنين ٦٢ نسمة وبئر السبع ٣٣ نسمة.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

ـ المدارس: هناك سبع مدارس، خمس منها ابتدائية واثنتان متوسطتان، عدد المدرسين ١٧٢ مدرساً، وعدد التلاميذ ٥٥٥٥ (الصبيان ٢٧٦٩ والبنات ٢٧٨٦).

ـ المراكز الصحية: إثنان يوجد في كل منهما عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر وقسم تصوير. يبلغ عدد النساء الحوامل المستفيدات من المركزين ٣٦٠ امرأة فضلاً عن إفادة ٢٠٧٤ طفلاً تقلّ أعمارهم عن ثلاث سنوات. متوسط عدد المرضى الذين يقصدون عيادة الطب العام يومياً ٤٠١ حالة، وطب الأسنان ٣٩ حالة، و١٥١ حالة تحليل مخبري.

ـ هناك مركز نسائي واحد يقدم التدريب المهني إلى ٩٨ فتاة.

ـ كذلك هناك مركز تأهيل معاقين واحد ويقدم خدمات وبرامج ومساعدات إلى ٢٥ معاقاً.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

ـ اتحاد المرأة الفلسطينية

ـ غسان كنفاني

ـ النجدة الاجتماعية

ـ جمعية الجذور

ـ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

ب ـ الظروف الحياتية:

(١) السكن: تتميز بيوت المخيم بصغر حجمها وتلاصقها بحيث بلغت حداً من الاكتظاظ دفع الأسر الفلسطينية إلى التمدد العمودي. وهناك ٥ في المئة من المنازل ما زالت أسطحها من المعدن الرقيق (الزنك). وخلال العام ١٩٩٤ قامت الأنروا ببناء مجمع سكني للعائلات المهجرة يتألف من ١١٨ وحدة سكنية تراوح مساحة الواحدة بين ٢٧م^2 و٥٥م^2. وقد جرى توزيعها على العائلات المهجرة بحسب حجمها.

(٢) البنية التحتية: الطرقات وضعها أفضل من بقية المخيمات على الرغم من حاجتها إلى إعادة التأهيل والترميم، هناك شوارع رئيسية عدة يمكن السيارات عبورها دون صعوبة. شبكة التصريف موصولة بالشبكة المركزية لمدينة صيدا وجوارها. لكن هذه الشبكة بحاجة إلى تطوير بما يتلاءم والتكاثر الطبيعي والمهجرين الوافدين إلى المخيم. شبكة المياه موصولة إلى الشبكة المركزية وتصل إلى جميع منازل المخيم، لكن وضع الشبكة أصبح بحاجة إلى

(٦) هناك رجل مسن يتجاوز عمره ٩٠ عاماً يعمل في بيع الغريبفروت في موسم الشتاء والملفوف في موسم الصيف. ولدى الاستفسار عن سبب هذا التخصص قال إنه من مدينة يافا.

تطوير أيضاً. الكهرباء تؤمنها شركة كهرباء لبنان، أما الاتصالات الهاتفية فهي غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: مجالات العمل الرئيسية لأبناء المخيم هي الأعمال الموسمية، ويعمل معظمهم بنظام المياومة في الزراعة والبناء أو باعة خضار وفواكه، إضافة إلى الحوانيت التجارية الصغيرة والمتوسطة، التي تتعاطى بيع المواد الاستهلاكية بمختلف أنواعها الغذائية، والألبسة والأدوات المنزلية وغير ذلك. ويوجد أشكال مختلفة من الحوانيت التي تؤمن خدمات مختلفة للسيارات وما إلى ذلك. عدد حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (القضايا) ٥٢٨٨ حالة. متوسط دخل الفرد الشهري ١٠٠ ـ ١٢٥ ألف ليرة.

٩ ـ المية ومية

يقع على تلة مشرفة على مدينة صيدا وتبعد منها ٥ كلم. أنشىء المخيم عام ١٩٥٦ من قبل البعثة الأميركية، وبلغت مساحته ٥٤٠٤٠م^2، الجزء القديم من المخيم جرى تدميره خلال العام ١٩٨٢ وتهجير سكانه الذين بقوا على مقربة منه حيث يقيمون في أملاك وعلى أرض الغير. منذ مطلع العقد الحالي تعمل الأنروا على استعادة المخيم الذي أقيمت عليه منشآت عدة تعود للفلسطينيين. يبلغ عدد المسجلين في المخيم ٣٦٩٨ نسمة يؤلفون ٨٨٦ عائلة ويتوزعون على المدن الفلسطينية التالية: صفد ١٩٧٨ نسمة، حيفا ١٣٩٩ نسمة والرملة ٢٢٧ نسمة.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

ـ مدرسة واحدة بدوامين واحد للابتدائي وآخر للمتوسط، عدد المدرسين ٢٤ وعدد التلاميذ ٥٢٠ (صبيان ٢٧٣ وبنات ٢٤٧).

ـ هناك مركز صحي واحد يتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر. يبلغ عدد المستفيدين من المركز ٢٧ امرأة حاملاً و٢٢٢ طفلاً تقلّ أعمارهم عن ثلاث سنوات. معدل الحالات المرضية التي تقصد عيادة الطب العام يومياً ٨٨ حالة، وطب الأسنان ١٤ حالة والمختبر ٣١ حالة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى: النجدة الاجتماعية، ولديها روضة أطفال ومركز تدريب حرفي.

ب ـ الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ٥٦٠ وحدة سكنية، قسم منها أسطحه من المعدن الرقيق (الزنك). يعاني المخيم الاكتظاظ السكاني ولا يمكن إجراء أية تصليحات أو أي بناء داخل المخيم بسبب عدد من المشكلات القانونية.

(٢) البنية التحتية: الطرقات تختلف من مكان إلى آخر، فهي جيدة حيناً من حيث مساحتها لكنها ضيقة حيناً آخر، إذ تتحول إلى ممرات (زواريب) ضيقة. جميع الطرقات بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل وبخاصة الطريق الرئيسي المؤدي إلى المخيم. شبكة المياه أقامتها الأنروا، وهي توصل المياه إلى جميع المنازل. أما شبكة الصرف فهي بحاجة إلى إعادة تأهيل، وخصوصاً من ناحية إلغاء تلك القائمة فوق سطح الأرض وبمحاذاة الطرقات والممرات. الكهرباء يزود بها المخيم من شركة كهرباء لبنان. أما الاتصالات الهاتفية فهي غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: تتوزّع اليد العاملة على قطاعات العمل الموسمي، والعمل بالأجر اليومي هو السائد والمسيطر باستثناء قلة من الموظفين في بعض المؤسسات وبخاصة الأنروا. يوجد في المخيم ٢٠ حانوتاً صغيراً يقلّ رأس مال الكثير منها عن ١٥٠ دولاراً أميركياً. وتعمل الفتيات والنساء في بعض الأعمال الحرفية المنزلية، متوسط دخل الفرد الشهري ١٠٠ ألف ليرة. أما عدد القضايا أو حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (S.H.C) فتبلغ ٣٧٢ حالة.

١٠ ـ البص

يقع على مثلث طرق رئيسية عند المدخل الشرقي لمدينة صور وعلى مسافة ١,٥ كلم من المدينة. أنشىء المخيم بمبادرة من الحكومة الفرنسية عام ١٩٣٩ لاستيعاب اللاجئين الأرمن. وفي عام ١٩٤٨ بدأ يستقبل اللاجئين الفلسطينيين. بلغت مساحته عند

الإنشاء ٨٠٠٠٠م[٢]، لم يطرأ عليها أي تعديل. عدد الفلسطينيين المسجلين في المخيم ٧٥٨٨ نسمة يؤلفون ١٧٧٦ عائلة. المقيمون في المخيم ٧٥٥٠ نسمة، أي ١٤٩٣ عائلة. أما سكان المخيم من غير الفلسطينيين فيبلغ عددهم ٢٣٨ نسمة أو ٤٨ عائلة. يتوزع سكان المخيم على المدن الفلسطينية التالية: صفد ٥٣٧٤ نسمة، حيفا ١٥٧٥ نسمة، والرملة ٦٥ نسمة.

أ - المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

- المدارس: هناك أربع مدارس: ابتدائيتان ومتوسطتان. عدد المدرسين ٦٠ وعدد التلاميذ ١٥٨١ (صبيان ٧٨٤ وبنات ٧٩٧).

- هناك مركز صحي واحد ويتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر وقسم أشعة. يبلغ عدد المستفيدين منه ١٧٥ امرأة حاملاً و٩١٢ طفلاً تقلّ أعمارهم عن ثلاثة أعوام. متوسط عدد الحالات المرضية التي تزور المركز يومياً كالآتي: الطب العام ١٢٧ حالة وطب الأسنان ٢٧ والتحليل المخبري ١٢٣ حالة.

- هناك مركز نسائي واحد يقدم التدريب المهني إلى ٨٧ فتاة على مختلف الأعمال والحرف النسائية المختلفة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- جمعية إنقاذ الطفولة، وهي مؤسسة بريطانية تدير نادياً ثقافياً وروضة أطفال كما تقدم مساعدات مادية إلى الأيتام.

- النجدة الاجتماعية: روضة أطفال وتدريب مهني، وهي تقدم مساعدات مالية إلى بعض العائلات والحالات الفقيرة.

- اتحاد المرأة الفلسطينية، وتدير روضة للأطفال.

- جمعية الشهيد الفلسطيني، وتقدم بعض الخدمات كالمساعدات المادية إلى أسر الشهداء.

- جمعية التنمية المهنية: وتؤمن التدريب المهني إلى نحو ٥٠ طالباً سنوياً في مختلف المهن والمجالات.

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ١٥٠٠ وحدة سكنية تتألف في الكثير من الحالات من عدة طبقات (من اثنتين إلى ثلاث)، ١٢ في المئة من منازل المخيم ما زالت أسطحها من المعدن الرقيق (الزنك). يعاني المخيم الاكتظاظ السكاني.

(٢) البنية التحتية: المياه تصل إلى جميع المنازل من شبكة المياه الرئيسية لمدينة صور. الطرقات وضعها لا بأس به، لكن المخيم يعاني مشكلة القيود على حركة الدخول والخروج منه، إذ إنه يوجد للمخيم مدخل ومخرج واحد للسيارات. شبكة التصريف بحاجة إلى توسيع، إذ إن أجزاء من الشبكة ما زالت فوق الأرض وبمحاذاة الطرقات. الكهرباء تؤمنها شركة كهرباء لبنان.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: تشتغل اليد العاملة بدرجة رئيسية في الأعمال الموسمية ذات الأجر اليومي وبخاصة الزراعة والبناء. البطالة مرتفعة في أوساط الشبان وخصوصاً أصحاب التأهيل المتوسط والعالي. حالات العسر الشديد لدى الأنروا بلغ عددها ١٥٤١ حالة. متوسط دخل الفرد ٦٥ ألف ليرة لبنانية شهرياً.

١١ - برج الشمالي

يقع على مرتفع يبعد ٣ كلم إلى الشرق من مدينة صور، على الطريق الدولي الذي يصل مدينة صور بالداخل اللبناني. تأسس المخيم عام ١٩٥٥ وبلغت مساحته عند الإنشاء ١٣٤٦٠٠م[٢] عدد سكان المخيم المسجلين لدى الأنروا ١٥٨٤٦ نسمة يؤلفون ٣٣٧٩ عائلة. المقيمون في المخيم ١٢١٥٠ نسمة أو ٢٢٥٠ عائلة. يتوزع مصدر سكان المخيم على المدن الفلسطينية التالية: صفد ١٤١٢٢ نسمة، حيفا ١٣٣٧ نسمة والرملة ٤ نسمات.

أ - المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

- المدارس: واحدة متوسطة واثنتان ابتدائيتان. عدد المدرسين ٦٣ وعدد التلاميذ ١٨٠٠ (الصبيان ٩٣٧ والبنات ٨٣٦).

- هناك مركز صحي يتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر. متوسط عدد

الحالات التي تقصد المركز يومياً وتتلقى العلاج على النحو الآتي: الطب العام ٨٠ حالة، طب الأسنان ٢٥ حالة، التحاليل المخبرية ٧٢ حالة. عدد الحالات التي يحق لها الاستفادة أو المسجلة من النساء والأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن ثلاث سنوات هو ٨٢ امرأة حاملاً و٦٠٢ طفل.

- هناك مركز نسائي واحد يقدم التدريب المهني إلى ٧٢ فتاة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- اتحاد المرأة الفلسطينية.
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
- النجدة الاجتماعية.
- بيت أطفال الصمود.
- جمعية الشهيد: وتدير روضة أطفال كما تقدم خدمات مادية ومساعدات مالية إلى الأيتام.

(ب) الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ١٢٠٠ وحدة سكنية، ٨٠ في المئة منها ما زالت أسطحها من المعدن الرقيق (الزنك)، و٢٠ في المئة من الزنك بصورة كاملة. ويعاني المخيم الاكتظاظ السكاني.

(٢) البنية التحتية: يزوّد المخيم بالمياه من بئرين ارتوازيتين. أما شبكة التصريف فهي غير متوافرة وتتم عملية التصريف بطريقة بدائية فوق الأرض وبمحاذاة الطرقات. الطرقات ضيقة كثيراً، وهي عبارة عن أزقة ضيقة، ولا يوجد في المخيم أية طرقات واسعة تيسر حركة السيارات. وتلك الموجودة منها على قلتها ضيقة ولا تسمح بمرور أكثر من سيارة واحدة. الكهرباء يزود بها المخيم من شركة كهرباء لبنان. أما الاتصالات الهاتفية فمعدومة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: يعد سكان هذا المخيم من أفقر سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان على الإطلاق. إن ٩٨ في المئة من اليد العاملة تزاول الأعمال الزراعية. وهناك نسبة عالية من نساء وفتيات المخيم يعملن في الأعمال الزراعية وغيرها من الأعمال اليومية. يراوح الأجر اليومي للعامل من ١١ إلى ١٣ ألف ليرة، في حين أن أجر المرأة، وفي النوع نفسه من العمل ينخفض إلى النصف تقريباً. عدد حالات العسر الشديد (القضايا) المسجلة لدى الأنروا ٢١٦٢ حالة. ومتوسط دخل الفرد الشهري ٥٠ ألف ليرة.

١٢ ـ الرشيدية

يقع الجزء القديم منه على تلة صغيرة على شاطىء البحر. وهو يبعد ٧ كلم إلى الجنوب من مدينة صور. أنشىء عام ١٩٣٩ من قبل الحكومة الفرنسية من أجل استيعاب اللاجئين الأرمن. وفي العام ١٩٤٨ بدأ يستقبل الفلسطينيين. مساحته عند الإنشاء كانت ١٠٠٢٠٠ م^2 ومساحته الحالية ٢٧٦٢٠٠م^2، وذلك بعدما جرى توسيع المخيم عام ١٩٦٤ بهدف استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين جرى نقلهم من منطقة البقاع (مخيم الغوارنة). عدد سكان المخيم المسجلين لدى الأنروا ٢١٩٠٦ نسمات يؤلفون ٤٧٤٨ عائلة. المقيمون في المخيم حالياً ١١٣٤٠ نسمة يؤلفون ٢١٠٠ عائلة. يتوزع السكان بحسب مدنهم في فلسطين على النحو الآتي: صفد ٢٠٩٣٣ نسمة، حيفا ٤٥٤ نسمة، جنين ٣٦ نسمة والرملة نسمتان.

أ ـ المؤسسات الخدماتية

(١) الأنروا:

- المدارس: وعددها ثلاث: ابتدائيتان وواحدة متوسطة، عدد المدرسين ٥٧ وعدد التلاميذ ١٥٨٦ (الصبيان ٨٢٥، البنات ٧٦١).
- مركز صحي واحد يتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان ومختبر وصيدلية. عدد النساء الحوامل والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات ١١٩ امرأة و٥٩٠ طفلاً. متوسط عدد الحالات التي تزور المركز يومياً على النحو التالي: طب عام ٨١ حالة وطب أسنان ٢٨ حالة وتحليل مخبري ٥٣ حالة.
- مركز نسائي واحد يقدم التدريب الحرفي إلى ٤٤ فتاة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- جمعية رعاية الطفولة (S.C.F) وتدير روضة أطفال كما تقدم بعض المساعدات المالية إلى الأيتام.

- اتحاد المرأة الفلسطينية.
- اللجنة الإسلامية.
- غسان كنفاني.
- بيت أطفال الصمود.
- جمعية الشهيد الفلسطيني.
- الهلال الأحمر الفلسطيني.

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ٣٨٠٠ وحدة سكنية، ٥٨٨ منها دمرت أو تضررت بفعل الحروب المختلفة. بعض المنازل ما زال أسطحه من الزنك.

(٢) البنية التحتية: طرقات المخيم بحاجة إلى إعادة تأهيل وترميم، ويعد وضعها مقبولاً من حيث اتساعها وسهولة الحركة عليها. يزود المخيم بالمياه من خزان محلي عبر شبكة مياه قديمة تحتاج إلى تطوير وتحديث لتصبح قادرة على تلبية حاجات المجتمع. شبكات التصريف غير متوافرة وقد أقيمت بطريقة عفوية بمحاذاة المنازل وعلى الطرقات. ويزوّد المخيم بالكهرباء من شركة كهرباء لبنان. أما الاتصالات الهاتفية فهي غير متوافرة، كما يعاني سكان المخيم وزائروه صعوبة الدخول والخروج منه، إذ إن للمخيم مدخلاً ومخرجاً واحداً، في حين أن المداخل الأخرى يحظر استخدامها.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: يشتغل أبناء المخيم في الأعمال الزراعية كعمال مياومين بأجر يومي، إضافة إلى بعض الحوانيت الصغيرة التي تؤمن المواد الغذائية الضرورية. يبلغ عدد حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا ٢٩٣٦ حالة. متوسط دخل الفرد من أبناء المخيم ٥٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً.

ثالثاً: نظرة تحليلية لواقع المخيمات

قبل الانتقال إلى عملية تحليل المعلومات والإحصاءات المقدمة، التي تستند إلى وثائق وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الأنروا) والتي لا يسمح بنشرها أو تقديمها إلى المختصين، لا بد من أخذ الملاحظات الرئيسية التالية في الحسبان:

- **نقص المعلومات:** إن جميع المعلومات المتعلقة بمساحة المخيمات كما أعداد الفلسطينيين المسجلين وغير المسجلين لدى الأنروا وعدد المدارس والتلاميذ والمدرسين والعيادات الصحية والعاملين فيها والذين يتلقون العلاج، هي معلومات وأرقام دقيقة يمكن الاستناد إليها. بكلمات أخرى إن المعلومات التي لها علاقة بأولئك الفلسطينيين الذين يدخلون ضمن اهتمامات أنشطة الوكالة وخدماتها يمكن الاستناد إليها كمرجع دقيق، لكنها في الوقت نفسه ناقصة وتمثل جزءاً من الحقيقة.

- **تقريبية الإحصاءات والأرقام:** إن الإحصاءات المقدمة عن عدد سكان المخيمات المقيمين فعلياً داخلها لا يمكن اعتبارها دقيقة أو الاستناد إليها بالكامل، ذلك لأن الأنروا، كما المؤسسات المختصة الأخرى، لم تقم منذ زمن طويل بإحصاء سكاني فعلي. وتستند الأرقام المقدمة إلى المعلومات التي تقدم من مديري المخيمات ومساعديهم من حين إلى آخر، والتي لا تستند بدورها إلى أساليب أو طرائق علمية. وفي هذا المجال فإن المعلومات المقدمة عن الوضع السكني والبنية التحتية تعتمد على التقديرات المعتمدة على المشاهدات الحية، وهي بالتالي بعيدة من الدراسات العلمية.

- **عدم دقة الإحصاءات والمعلومات:** إن المعلومات والأرقام المقدمة عن البطالة والعمالة كما عن حجم الفقر ومتوسط دخل الفرد، تعد غير دقيقة ولا يمكن الاستناد إليها. الأمر الذي دفعنا إلى الاستناد إلى المعلومات المتوافرة لدينا، التي تم التوصل إليها بنتيجة الدراسات الميدانية. وإذا ما تجرّدنا من جميع الملاحظات المقدمة أعلاه ولجأنا إلى تحليل المعلومات والمعطيات المقدمة فإننا يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

١ - الفلسطينيون المسجلون في المخيمات

تتطرق الإحصاءات المقدمة إلى أعداد الفلسطينيين المسجلين والمقيمين فعلياً في المخيمات المسجلة رسمياً لدى الأنروا. لكن يلمس أن تلك المعلومات

والاحصاءات ناقصة، وبخاصة أن عدد المخيمات الرسمية هو خمسة عشر مخيماً، وبالتالي فإن سكان ثلاثة مخيمات هي النبطية والدكوانة (تل الزعتر) وجسر الباشا[٧] قد جرى تجاهلهم، وبالتالي لم يدخلوا في عداد سكان المخيمات، على الرغم من أن الجزء الأكبر من هؤلاء ما زال مهجراً في محيط المخيمات أو في مبانٍ تتوزع في المدن اللبنانية. وكمثال لا للحصر هناك نحو ٢٠٠ عائلة فلسطينية تعيش مهجرة في مستشفى غزة التابع للهلال الأحمر الفلسطيني ونحو مئة عائلة تقيم في محيط مخيم نهر البارد على أرض تملكها جهات رسمية فلسطينية وضعفا هذا العدد تقريباً في محيط مخيم البداوي. وبوجه عام يبلغ عدد العائلات الفلسطينية من أبناء المخيمات الثلاثة نحو ٣٢٥٠ عائلة يبلغ عددهم نحو ١٨٢٠٠ نسمة مسجلين رسمياً لدى الأنروا بكونهم من سكان المخيمات. وإذا كان هؤلاء لا يدخلون ضمن الإحصاءات المقدمة فهم يحصلون على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مراكز الأنروا الواقعة ضمن منطقتهم. ولو تجرّدنا من هذا الواقع وعدنا إلى الأرقام المقدمة لتبين لنا التالي:

٢ ـ مساحة المخيمات والأوضاع السكنية

يتبين من الجدولين رقم (١) و (٢) أن عدد سكان المخيمات هو ١٣٠٥٤٥ نسمة يعيشون على مساحة جغرافية إجمالية تبلغ ١٣٣٢١٠٤م^2، أي بما معدله ١٢,٨م^2 للفرد الواحد و٦٨,٣م^2 للعائلة. وإذا ما أخذنا في الحسبان أن مخيم ضبية معظم سكانه ما زالوا مهجرين وأن بيوتهم محتلة، مضافاً إليها المرافق والمراكز العامة مثل تلك المساحات التي تقوم عليها مكاتب ومدارس الأنروا كما الطرقات، لتراجع هذا الرقم على نحو ملحوظ إلى نحو النصف تقريباً. وبحسب المقاييس الرسمية التي تتبعها الأنروا في بناء المساكن لبعض الحالات الفلسطينية فإن نصيب الفرد الواحد لا يزيد على ٨م^2. من جهة ثانية فإن المنازل التي يقيم فيها أبناء المخيمات تنعدم في أغلبيتها شروط الحياة الصحية. فإلى جانب وجود نسبة لا تقل عن ١٥ في المئة في المتوسط من المنازل ما زالت أسطحها من المعدن، فإن هذه النسبة سترتفع إذا ما أخذنا في الحسبان تلك المنازل التي لا تدخل ضمن إحصاءات الأنروا لكونها خارج المخيمات. أما البنية التحتية والطرقات فهي تكشف الوجه الآخر من المأساة وخصوصاً أنه لا يمكن الحديث عن بنية تحتية وطرقات بالمفهوم العلمي للكلمة، وهو الأمر الذي تؤكده الإحصاءات المقدمة، على الرغم من تواضعها وإخفائها الأجزاء الحقيقية من الواقع.

٣ ـ الوقاية الصحية ومتوسط عدد الحالات المرضية التي تزور الطبيب

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن الأنروا تهتم بالطب الوقائي، أما ذلك العلاجي فلا علاقة لها به، وليس أدل على ذلك سوى انعدام المستشفيات التي تديرها الأنروا، وتكتفي هذه بالتعاقد مع بعض المستشفيات لقبول أعداد معينة شهرياً لإجراء عمليات جراحية ضرورية، وقد شهدت الأعوام الأخيرة وفاة الكثير من الفلسطينيين بسبب عدم توافر أسرّة لهم في المستشفيات لإجراء عمليات جراحية ضرورية. ولو عدنا إلى الخدمات التي تقدمها الأنروا في هذا المجال لتبين لنا أن هناك عيادة طب عام واحدة يشرف عليها طبيب واحد في معظم المخيمات، ويظهر الجدول رقم (٥) أن عدد الحالات التي تزور عيادات الأنروا يومياً تبلغ في المتوسط ١١٣ حالة. ولو افترضنا أن نصف هؤلاء يزورون الطبيب للمعاينة لتبين لنا أن العدد والنسبة يبقيان مرتفعين. أما في مجال طب الأسنان، الذي يقتصر على الكشف على الأسنان وخلع الأسنان المتضررة بغض النظر عن إمكان علاجها أو ترميمها، يتبين لدينا أن متوسط عدد الحالات التي يعالجها الطبيب يومياً هو ٢٨,٤ يومياً. وإذا ما أخذنا في الحسبان أن العدد الإجمالي للأطباء العاملين على نحو دائم في عيادات المخيمات لا يزيد على ٣٠ طبيباً هكذا يتبين لنا أن لكل ٤٣٠٠ شخص طبيباً واحداً. لكن هذا العدد سيزيد على ٥٠٠٠ شخص إذا ما أخذنا في الحسبان أولئك الذين يحصلون على الخدمات الصحية من خارج أبناء المخيمات.

(٧) تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان المخيمات الثلاثة قد بلغ ١١٦٢٤ نسمة عام ١٩٧١.

٤ ـ التعليم

يبلغ عدد مدارس الأنروا في المخيمات ٣٦ مدرسة (انظر الجدول رقم (٧)) يعمل فيها ٧٠٤ مدرسين، ويبلغ معدل الطلاب لكل مدرس ٢٦,٧ من الطلاب. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الأنروا ومدارسها تؤمن التعليم للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة. ويبلغ متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد نحو ٣٥ ـ ٤٠ طالباً، الأمر الذي يعني أن متوسط عدد الطلاب للمدرس الواحد سيرتفع إذا ما أخذنا في الحسبان أن المدراء ومساعديهم أو نوابهم لا يمارسون التدريس من الناحية الفعلية. خلال السنوات الأخيرة قامت الأنروا بافتتاح مدرسة ثانوية واحدة في منطقة بيروت يبلغ عدد طلابها نحو ٢٠٠ طالب خلال العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. وعلى الرغم من أنه كان لدى الأنروا توجه لفتح مدارس ثانوية أخرى في المناطق فإن هذه العملية توقفت أخيراً.

وبالحصيلة العامة، وعلى الرغم من الثغرات والعيوب في مجال التعليم، فإن نسبة النجاح في مدارس الأنروا كانت مرتفعة خلال العام الدراسي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، وبخاصة في الامتحانات الرسمية المتوسطة، إذ بلغت نسبة النجاح ٦٤,٥ في المئة، في حين أن هذه النسبة بقيت أقل من ٥٥ في المئة بالنسبة إلى العدد الإجمالي من المتقدمين لهذه الامتحانات في لبنان. وإذا ما توافرت مجموعة من الشروط، وبخاصة تحسين أوضاع المدارس والصفوف، وتحسين أوضاع المدرسين ورواتبهم، إضافة إلى تحسين أدائهم من حيث الالتزام والانضباط بأوقات التدريس ورفع قدراتهم التعليمية من خلال التأهيل واختيار المدرسين الجدد ذوي الكفاءة، فإن الأوضاع التعليمية ستصبح أفضل كثيراً.

٥ ـ متوسط دخل الفرد والبطالة

يبدو واضحاً أن معطيات الأنروا لا تعاني النقص في هذا المجال وحسب بل إنها تقدم أرقاماً بعيدة من الدقة في ما يتعلق بمتوسط دخل الفرد كما البطالة (انظر الجدول رقم (٩)). ففي حين تؤكد إحصاءات الأنروا أن نسبة البطالة في صفوف الفلسطينيين هي ٤٠ في المئة فإن هذا الرقم بعيد من الحقيقة ولا يستند إلى مقاييس أو معطيات علمية. ويمكن التأكيد أن معدل البطالة يقترب كثيراً من ٩٥ في المئة، هذا بحسب دراسة علمية أعدّها الباحث. ولعله صحيح أن عدد الفلسطينيين الذين يمتلكون حق العمل في لبنان (إجازة عمل) لم يزد خلال العام ١٩٩٤ على ٣٥٠ شخصاً. أما الباقون فيعملون في مؤسسات دولية مثل الأنروا (٢٤٠٠ موظف) والهلال الأحمر الفلسطيني (١٠٠٠ موظف) والمؤسسات الخيرية والإنسانية التي تُعنى بالشأن الفلسطيني، الأمر الذي يعني أن نسبة هؤلاء جميعاً تقلّ عن ٥ في المئة من إجمالي اليد العاملة الفلسطينية. أما بقية الفلسطينيين فيعملون في أعمال موسمية ويومية. وبسبب انعدام فرص العمل خلال السنوات الأخيرة اتجه بعض هؤلاء (نسبة لا بأس بها) إلى العمل كسائقي سيارات أجرة. هناك نحو ٥٠٠ شخص من مخيم عين الحلوة، على سبيل المثال لا الحصر يعملون على سيارات أجرة لإعالة أسرهم. أما متوسط دخل الفرد فهو أقل كثيراً من تلك الأرقام التي تقدمها الأنروا، وتعكسه حقيقة الواقع الذي تحدثنا عنه.

٦ ـ تركيبة المجتمع الفلسطيني ومتوسط حجم الأسرة

يقسم المجتمع الفلسطيني في المخيمات مناصفة تقريباً بين الذكور والإناث. وتميل الكفة قليلاً لمصلحة الذكور إذ يمثلون ٥١ في المئة تقريباً، في حين أن الإناث يمثلن ٤٩ في المئة. ويبلغ متوسط حجم الأسرة ٥,٦ أفراد. أما معدل التكاثر السنوي فهو ٢٢ في الألف. والتركيبة الهرمية للسكان على النحو التالي: من سنة إلى ٥ سنوات ١١,٩١ في المئة؛ من ٦ إلى ١١ سنة ١٢,٧٩ في المئة؛ من ١٢ إلى ١٤ سنة ٦,٤١ في المئة؛ من ١٥ إلى ١٧ سنة ٥,٥٢ في المئة؛ من ١٨ إلى ٢٠ سنة ٥,٧٦ في المئة؛ من ٢١ إلى ٣٠ سنة ١٩,٢٣ في المئة؛ من ٣١ إلى ٤٠ سنة ١٢,٨٩ في المئة؛ من ٤١ إلى ٥٠ سنة ٩,٥١ في المئة؛ من ٥١ سنة وما فوق ١٥,٩٤ في المئة، الأمر

الذي يعني أن المجتمع الفلسطيني في المخيمات شاب وفاعل اقتصادياً وتمثل نسبة هؤلاء ٤٧,٩ في المئة؛ في حين أن من عمرهم دون الرابعة عشرة يمثلون ٣١,١١ في المئة من العدد الإجمالي للسكان(٨).

ملاحظات ختامية

إن تناول المعلومات المقدمة في هذا العرض لا بد من أن يأخذ في الحسبان العوامل الرئيسية التالية:

١ ـ المعلومات والإحصاءات المقدمة في هذا العرض تستند في معظمها إلى إحصاءات ومعطيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الأنروا)، وتمثل هذه نزراً ضئيلاً من ذلك الكم الهائل من المعطيات التي تحتفظ بها في أدراجها، ولا تسمح للباحثين المختصين بالإطلاع عليها دون تقديم أي مبرر موضوعي لذلك، وفي حين تخفي الأنروا هذه المعطيات عن الباحثين المحليين فهي تقدم تلك المعلومات لبعض المختصين الأجانب وبقرارات فردية ومزاجية. ولا بد من التأكيد هنا أن الأنروا، تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها منع تسرب أية وثائق أو معلومات عن الأنروا إلا بإذن خاص من مديرها العام.

٢ ـ ولأن الأنروا هي مصدر المعلومات الأكثر غنىً والوحيد تقريباً عن الفلسطينيين، فلا بد من التوجه إلى المفوض العام للأنروا للتدخل في هذا الموضوع ومساعدة المختصين والمعنيين بالشأن الفلسطيني من خلال السماح لهم بالاطلاع على البيانات والمعطيات عن أوضاع الفلسطينيين كما في لبنان كذلك في الأقطار الأخرى، وبخاصة عندما تعنى بالموضوعات الاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين.

٣ ـ الحاجة إلى المطلب أعلاه تبررها مجموعة من القضايا ذات الحساسية المهمة في ظل المعطيات التي تقدمها الأنروا على نحو رسمي من خلال نشراتها الدورية التي لا تفي بالغرض بالنسبة إلى الباحث المختص لكونها تقدم معطيات عامة وأحياناً كثيرة مخالفة للواقع، إلى جانب ذلك فإن اطلاع المختصين على ذلك النوع من المعطيات يساهم في الرقابة العلمية على طريقة صرف ميزانية الأنروا وكشف العيوب كما المخالفات فيها، بعدما أصبح الهدر صفة عضوية وملازمة لعمل الكثير من المدراء الذين يستغلون مناصبهم للإثراء الفردي دون حسيب أو رقيب.

وبالعودة إلى الاستخلاصات التي يمكن الإفادة منها في هذه الدراسة نسجل الآتي:

أ ـ أوضاع المخيمات الفلسطينية تسير باتجاه الأزمة الشاملة والعامة وعلى جميع الصعد: فعلى صعيد السكن، وبسبب التكاثر البشري الذي يقابله موقف حازم يتمثل برفض توسيع المخيمات، فإن هذه الأخيرة معرضة للانفجار السكاني. أما في مجالات الصحة والعمل والتعليم فالأرقام تتحدث عن نفسها كاشفة حجم المأساة التي تعيشها المخيمات.

ب ـ المخيمات الفلسطينية معرّضة للزوال، للأسباب المذكورة أعلاه، مضافاً إليها أن الأنروا عازمة على إنهاء خدماتها مطلع العام ٢٠٠٠، أو تحويل تلك المؤسسات للدولة المضيفة في أحسن الحالات، الأمر الذي يعني في كل الأحوال أن هذه الخدمات ليست في طريقها إلى النهاية المأساوية، بل إن مصير القرارات الدولية التي أنشئت الأنروا على أساسها تسير باتجاه الالغاء والاندثار. ومن الخطوات التمهيدية التي تتخذها الأنروا في هذا المجال الادعاء القائل إن نحو ٥٢ في المئة فقط من الفلسطينيين يعيشون في المخيمات دون الإشارة طبعاً إلى أن نسبة لا تقل عن ٤٠ في المئة من الفلسطينيين تعيش حول المخيمات في أوضاع أسوأ كثيراً من أوضاع المخيمات نفسها.

إن مأساة الفلسطينيين، كما في لبنان كذلك في البلدان الأخرى، مردها إلى سياسة الأنروا التي بدأت تتعامل مع موضوع اللاجئين انطلاقاً من الوضع السياسي الإقليمي والدولي، مجافية ومبتعدة بذلك من أهدافها الإنسانية التي قامت من أجلها.

ج ـ إن هذا الأمر وهذه المأساة يتطلبان من جميع القائمين والمسؤولين عن أوضاع الفلسطينيين في

(٨) استنتجت النسب من الأرقام المقدمة في كتاب الإحصاء السنوي:
Statistical Year Book 1992-1993, no. 29 (UNRWA, Department of Education, 1993), p. 13.

لبنان، وفي مقدمهم الحكومة اللبنانية، ليس تسهيل عمل الأنروا كمؤسسة دولية فقط بل الضغط عليها للإيفاء بالتزاماتها تجاه الفلسطينيين كما في المخيمات كذلك خارجها. وإن التمسك بالأنروا هو تمسك بالقرارات الدولية المتعلقة باللاجئين وحقهم في العودة. نقول هذا الكلام لأن الأنروا ومنذ العام ١٩٩٤ بدأت التخلي عن جزء من مسؤولياتها متذرّعة بقرارات صادرة عن الحكومة اللبنانية وبخاصة في ما يتعلق بإسكان المهجرين الفلسطينيين الذين زاد عددهم خلال العام ١٩٩٤ على ٢٥ ألف نسمة.

جدول رقم (١)

العدد الفعلي لسكان المخيمات بحسب المخيم (ويشمل المسجلين وغير المسجلين من الفلسطينيين)

المخيم	عدد الأفراد	عدد العائلات
نهر البارد	٢٥٠٥١	٤٢٤٠
البداوي	٨٩١٥	٢٢٠٠
ضبية	٢٠٠٠	٣٣٣
مار الياس	١٨٤٢	٣٠٧
برج البراجنة	٩٦٥٠	١٩٣٠
شاتيلا	٣٢٣٦	٥٥٣
ويفل	٦٨١١	١٥٩٧
عين الحلوة	٤٢٠٠٠	—
المية ومية(*)	—	—
البص	٧٥٥٠	١٤٩٣
الرشيدية	١١٣٤٠	٢١٠٠
البرج الشمالي	١٢١٥٠	٢٢٥٠

(*) لا يقيم أي فلسطيني على بقعة المخيم الرسمي، وذلك بعدما جرى تهجيرهم منها خلال العام ١٩٨٢ وانتقل هؤلاء إلى منطقة مجاورة للمخيم بانتظار عودتهم.

جدول رقم (٢)

مساحة المخيمات الفلسطينية ونصيب الفرد من الأمتار المربعة بحسب المخيم

المخيم	مساحته بالأمتار المربعة	نصيب الفرد (م٢)	نصيب العائلة (م٢)
نهر البارد	١٩٨١٢٩	٧,٩	٤٦,٧
البداوي	٢٠٠٠٠٠	٢٢,٤	٩٠,٩٠
ويفل	٤٢٣٠٠	٦,٢	٢٦,٤
ضبية(*)	٨٣٥٧٦	٤١,٧	٢٥٠,٩
مار الياس	٥٤٠٠	٢,٩	١٧,٥
برج البراجنة	١٠٤٢٠٠	١٠,٧	٥٣,٩
شاتيلا	٣٩٥٦٩	١٢,٢	٧١,٥
عين الحلوة	٢٩٠٠٠٠	٦,٩	٣٣
المية ومية	٥٤٠٤٠	—	—
البص	٨٠٠٠٠	١٠,٥	٥٣,٥
برج الشمالي	١٣٤٦٠٠	١١,٠	٥٩,٨
الرشيدية	١٠٠٢٠٠	٨,٨	٤٧,٧
الاجمالي	١٣٣٢٠١٤	١٢,٨	٦٨,٣

(*) الإحصاءات عن هذا المخيم غير دقيقة وبخاصة أن معظم سكانه قد غادروه ولأسباب اضطرارية خلال فترة الحرب ولم يعودوا إليه حتى يومنا هذا. أما منازله فما زالت محتلة.

جدول رقم (٣)

عدد الفلسطينيين المسجلين(*) وغير المسجلين

بحسب المخيمات (أي الأماكن التي جرى إحصاؤهم فيها بحسب آخر إحصاء رسمي للأنروا)

المخيم	المسجلون	غير المسجلين	الاجمالي
نهر البارد	٢٤٥١٨	٤٢٥	٢٤٩٤٣
البداوي	١٢٧٦٠	٣١٢	١٣٠٧٢
ضبية	٣٥٩٤	١٢	٣٦٠٦
مار الياس	٥٥٤	١٢	٥٦٦
برج البراجنة	١٣٢٠٦	٣٢٥	١٣٥٣١
شاتيلا	٦٨٢٥	١٥٦	٦٩٨١
ويفل	٦٥٥٠	١١٠	٦٦٦٠
عين الحلوة	٣٦٠٧٢	٢١٠٠	٣٨١٧٢
المية ومية	٣٦٩٨	١٢٠	٣٨١٨
البص	٧٥٨٨	٨٦	٧٦٧٤
الرشيدية	٢١٩٠٦	١٢٨	٢٢٠٣٤
برج الشمالي	١٥٨٤٦	٢٢٠	١٦٠٦٦
الاجمالي	١٥٣١١٧	٤٠٠٦	١٥٧١٢٣

(*) تعتمد الانروا لتسجيل الفلسطينيين أرقاماً لكل منطقة ومخيم تمثل الارقام الأولى من رقم التسجيل للاجيء الفلسطيني. الأمر الذي يجعل المسجلين في المنطقة أو المخيم ليس شرطاً أن يوجدوا أو يعيشوا في المخيم أو المنطقة إلا في حال إقدامهم على تقديم المعلومات إلى الانروا لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وهذا نادراً ما يحصل، الامر الذي يجعل أرقام المسجلين في المخيمات لا تتطابق وعدد السكان الفعليين المقيمين في المخيم أو المنطقة، وبخاصة أن الحروب تركت أثرها كما التكاثر السكاني، كما في العدد الفعلي لسكان المخيم كذلك في المقيمين فيه من مخيمات ومناطق أخرى.

جدول رقم (٤)(*)

عدد الفلسطينيين في المخيمات بحسب مدنهم في فلسطين(**)

المخيم	صفد	حيفا	الرملة	جنين	بئر السبع	الخليل
نهر البارد	٢٣٤١٠	٤٦٦	٢٦	١١	—	—
البداوي	٨٤٨٧	٢٧٥٢	٩٨٠	—	٢٢	١٤
ويفل	٤٦٩٩	١٦٠٦	٦	—	٥	—
ضبية	٢٥٠٦	٩٢٢	٨٥	—	—	٢٤
مار الياس	١٣	١٦٩	٣٤٨	—	—	١٩
شاتيلا	٤٥٢٥	١٢٩١	٧٢٢	٩	٢٥	—
برج البراجنة	١٢٢٨٨	٣٨٧	١٣١	٦	٢١	٥
عين الحلوة	٣٢٦١١	٢١٢٢	٣٥٧	٦٢	٣٣	—
المية ومية	١٩٧٨	١٣٩٩	٢٢٧	—	—	—
البص	٥٣٧٤	١٥٧٥	٦٥	—	—	—
برج الشمالي	١٤١٢٢	١٣٣٧	٤	—	—	—
الرشيدية	٢٠٩٣٣	٤٥٤	٢	٣٦	—	
الاجمالي	١٣٠٩٤٦	١٤٤٨٠	٢٩٥٣	١٢٤	١٠٦	١٦٨
الاجمالي العام	١٤٨٧٧٧					

(*) لا تشمل الإحصائية الفلسطينيين غير المسجلين.

(**) يلاحظ عدم وجود تطابق بين الأرقـام المقدمة عن كل مدينة مع العدد الإجـمالي لسكان المخيم. ومرد ذلك إلى أن الأعداد البـاقية هي من مدن لم يرد ذكرها في الجدول أو في المعطيات المقدمة بوجه عام ولأسباب غير معروفة.

جدول رقم (٥)

متوسط عدد الحالات اليومية

لزوار عيادات الأنروا بحسب المخيم(*)

المخيم	عدد الحالات الزائرة لعيادات الطب العام	عدد الحالات اليومية لطب الأسنان	عدد الفحوصات المخبرية	عدد المراكز الطبية(**)
نهر البارد	١٤٩	٣١	١٠٢	١
البداوي	٧٩	٢٠	٩٢	١
ويفل	٥٠	٣١	٤٨	١
ضبية(***)	—	—	—	١
مار الياس	٥٤	٢١	—	١
برج البراجنة	٨٥	٣٢	٦٩	١
شاتيلا	٥٧	٤٥	٩٨	١
عين الحلوة	٤٠١	٣٩	١٥١	٢
المية ومية	٨٨	١٤	٣١	١
البص	١٢٧	٢٧	١٢٣	١
برج الشمالي	٨٠	٢٥	٧٢	١
الرشيدية	٨١	٢٨	٥٣	١
الاجمالي	١٢٥١	٣١٣	٨٣٩	١٣
المتوسط اليومي العام (في المئة)	١١٣	٢٨,٤	٨٣,٩	

(*) تقدم عيادات الأنروا خدماتها إلى سكان المخيم وإلى المقيمين في جواره من اللاجئين، لأن توزع عيادات الأنروا خارج المخيمات لا يأخذ في الحسبان التجمعات الفلسطينية التي طرأ عليها الكثير من التغيرات خلال الأعوام الماضية.

(**) يتفرغ لكل عيادة طبيب طب عام، إضافة إلى طبيب أسنان، حيث توجد عيادة لهذا الغرض. أما الأطباء المختصون فيعين لهم أيام محددة خلال الأسبوع، وكثيراً ما يتّسم طابع عملهم بالشكلية وبخاصة في المخيمات البعيدة، إذ إن الوقت يستهلك في التنقلات من بيروت وإليها.

(***) عيادة مخيم ضبية تعمل فيها ممرضة واحدة فقط بدوام كامل، في حين أن زيارات الطبيب تقتصر على الزيارات نصف الأسبوعية تقريباً.

جدول رقم (٦)
عدد الحالات التي تزور عيادات الأنروا يومياً ونسبتها إلى عدد السكان ونصيب الطبيب الواحد من عدد المرضى يومياً

المخيم	عدد المرضى الاجمالي	نسبتهم إلى عدد السكان	عدد النساء الحوامل	نسبة الحوامل إلى عدد الإناث(*)	نسبة الحوامل إلى عدد العائلات
نهر البارد	١٨٠	٠,٧	٢٥٨	٢,٠	٦,٠
البداوي	٩٩	١,١	١٣٠	٢,٩	٥,٩
ويفل	٨١	١,١	٣٠	٠,٨	١,٨
ضبية	٦٦	٣,٣	٦٠	٠,٦	١,٨
مار الياس	٧٥	٤,٠	٥١	٥,٥	١٥,٦
برج البراجنة	١١٧	١,٢	٧٢	١,٤	٣,٧
شاتيلا	١٠٢	٣,١	٥٢	١,٤	٩,٤
عين الحلوة	٤٤٠	١,٠	٣٦٠	١,٧	٤,٨
المية ومية	١٠٢	—	٢٧	—	—
البص	١٥٧	٢,٠	١٧٥	٤,٦	١١,٧
البرج الشمالي	١٠٥	٠,٨	٨٢	١,٣	٣,٦
الرشيدية	١٠٩	٠,٩	١١٩	٢,٠	٥,٦
الاجمالي	١٦٣٣(**)	١,٧	١٣٦٢	٢,٢	

(*) أخذت هذه النسبة على أساس التقدير القائل إن نسبة الإناث تمثل نحو ٥٠ في المئة من المجتمع الفلسطيني.
(**) تشمل الأرقام الطب العام وطب الأسنان.

جدول رقم (٧)

عدد المدارس والطلاب

في مدارس الأنروا داخل المخيمات

المخيم	عدد المدارس(*)	عدد التلاميذ	عدد المدرسين(**)	نصيب المدرس الواحد من الطلاب
نهر البارد	٧	٤٤٧٠	١٤٢	٣١,٤
البداوي	٤	٢٣٢٢	٨٤	٢٧,٦
ويفل	٣	٧٩٨	٣٦	٢٢,١
ضبية	—	—	—	—
مار الياس	٢	٨٠١	٣٦	٢٢,٢
برج البراجنة	—	—	—	—
شاتيلا	٢	٨٢٦	٣٠	٢٧,٥
عين الحلوة	٧	٥٥٥٥	١٧٢	٣٢,٢
المية ومية	١	٥٢٠	٢٤	٢١,٦
البص	٤	١٥٨١	٦٠	٢٦,٣
البرج الشمالي	٣	١٨٠٠	٦٣	٢٨,٥
الرشيدية	٣	١٥٨٦	٥٧	٢٧,٨
الإجمالي	٣٦	٢٠٢٥٩	٧٠٤	٢٦,٧

(*) العديد من مدارس الأنروا تعمل بنظام الدوامين، الأمر الذي يعني أن عدد المدارس يجب ألاّ يـتطابق مع عدد الأبنية المخصصة لهذا الغرض.

(**) يشمل العـدد المديرين ومساعـديهم أو نوابهم، الأمر الذي يعني أن عـدد المدرسين الفعلي هو أقل من ذلك. والذي يعكس نفـسه سلباً على نصيب المدرس الواحد من الطلاب.

جدول رقم (٨)

عدد تلاميذ المدارس التابعة لوكالة الغوث في المخيمات ونسبتهم إلى عدد السكان ونصيب المدرس الواحد من التلاميذ

المخيم	عدد التلاميذ	نسبتهم إلى عدد السكان(*)
نهر البارد	٤٤٧٠	١٧,٨
البداوي	٢٣٢٢	٢٦,٠
ويفل	٧٩٨	١١,٧
ضبية	—	—
مار الياس	٨٠١	٤٣,٤
برج البراجنة	—	—
شاتيلا	٨٢٦	٢٥,٥
عين الحلوة	٥٥٥٥	١٣,٢
مية ومية	٥٢٠	—
البص	١٨٠٠	٢٣,٨
برج الشمالي	١٨٠٠	١٤,٨
الرشيدية	١٥٨٦	١٣,٩
الاجمالي	٢٠٤٧٨	٢١,١

(*) يجب الأخذ في الحسبان أن هناك أعداداً لا بأس بها من التلاميذ تتعلم في المدارس الموجودة داخل المخيمات لكنها لا تقيم فيها. كما يجب الإشارة إلى أن هذه المدارس تستوعب أبناء العائلات الفلسطينية التي تقيم في محيط المخيمات وهي من الناحية الفعلية غير مسجلة ضمن المخيم أو المقيمين فيه.

جدول رقم (٩)(*)

متوسط دخل الفرد الواحد من أبناء المخيمات
بحسب المخيم وبحسب إحصاءات الأنروا
(بآلاف الليرات اللبنانية)

المخيم	متوسط دخل الفرد شهرياً	متوسط دخل العائلة
نهر البارد	—	—
البداوي	—	—
ويفل	—	—
ضبية	٢٥٠	١,٣٧٥
مار الياس	٢٠٠	١,١٠٠
برج البراجنة	٢٨٠	١,٥٤٠
شاتيلا	٢٠٥	١,١٢٧
عين الحلوة	٢٢٥	١,٢٣٧
المية ومية	٢٢٥	١,٢٣٧
البص	—	—
البرج الشمالي	—	—
الرشيدية	—	—

(*) احصاءات ومعطيات الانروا عن متوسط دخل الفرد الشهري للاجيء الفلسطيني عدا كونها ناقصة فهي مغايرة للحقيقة، إذ إن الأرقام المقدمة لا تستند إلى دراسة علمية وهي تحاول تقديم صورة ايجابية عن متوسط دخل الفرد، الامر الذي دفعنا إلى تصحيح تلك الأرقام بالاستناد إلى معطيات فعلية وميدانية (التصحيح جرى داخل الدراسة وعند الحديث عن كل مخيم على حدة). وما يؤكد صحة إدعائنا هو حديث الأنروا عن نسبة البطالة المرتفعة في أوساط لاجئي المخيمات والتي تقدرها بـ ٤٠ في المئة من اليد العاملة.

جدول رقم (١٠)
عدد حالات العسر الشديد المسجلة لدى
الأنروا بحسب المخيم

المخيم	عدد الحالات	نسبتها إلى عدد المقيمين (في المئة)
نهر البارد	٦٠٠٧	٢٣,٩
البداوي	٢٢٥٩	٢٥,٣
ويفل	٩٤٤	١٣,٨
ضبية	٢١٨	١٠,٩
مار الياس	٨٩	٤,٨
برج البراجنة	١١٢٥	١١,٦
شاتيلا	٧٥٠	٢٣,١
عين الحلوة	٥٢٨٨	١٢,٥
المية ومية(*)	٣٧٢	—
البص	١٥٤١	٢٠,٤
برج الشمالي	٢١٦٢	١٧,٧
الرشيدية	٢٩٣٦	٢٥,٨
الاجمالي	٢٣٦٩١	١٧,٢

(*) الاحصاءات عن عدد السكان المقيمين إلى جوار المخيم لا توردها الأنروا.

أجرى المقابلة: مارلين دِيكْ (*)

السياسة والثقافة في العالم العربي

مقابلة مع عبد الرحمن منيف

رأى عبد الرحمن منيف النور في عمان عام ١٩٣٣. استهلّ دراساته الجامعية في بغداد وحاز شهادة المحاماة في جامعة القاهرة. وعام ١٩٦١ حصل على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية النفطية من جامعة بلغراد. ثم انصرف إلى العمل لعشرين عاماً في صناعة النفط، في سوريا لدى شركة النفط ثم في تسويق النفط الخام، وفي العراق رئيس تحرير لصحيفة **النفط والتنمية**. واعتباراً من العام ١٩٨١، كرّس نفسه للكتابة التي استحوذت على كامل وقته.

عام ١٩٧٣ نُشرت أولى رواياته وهي بعنوان **الأشجار واغتيال مرزوق**، تلتها مجموعة من الروايات هي: **قصة حب مجوسية** (١٩٧٤) و**شرق المتوسط** (١٩٧٥) و**حين تركنا الجسر** (١٩٧٦)، **النهايات** (١٩٧٧) و**سباق المسافات الطويلة** (١٩٧٩) و**عالم بلا خرائط** (١٩٨٢). واشترك مع جبرا ابراهيم جبرا في تأليفها، إضافةً إلى **مدن الملح** (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩). أما آخر مؤلفاته فهي **سيرة مدينة** (١٩٩٤) وتروي سيرة عمان في الأربعينات. وسيصدر لمنيف قريباً دراسة عن حياة الرسام السوري المقيم في ألمانيا مروان قصاب باشي.

أجريت هذه المقابلة في منزل عبد الرحمن منيف القائم في دمشق في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤.

م.د

اللغة والأدب

أبعـــاد: لطالما أوليت اللغة العربية الفصحى والعامية على السواء اهتماماً كبيراً. وفي حين جاء الحوار في روايتك الأولى **الأشجار واغتيال مرزوق** مكتوباً بنوعٍ من اللغة العربية الفصحى بوجه رئيسي، نرى أن الحوار الوارد في آخر مؤلفاتك **سيرة مدينة** مكتوب بكامله بالعربية العامية. هل يعني ذلك أنك بدّلت موقفك السابق الذي عبّر عن حاجة إلى وضع لغة «عربية وسطى» تقع بين الفصحى والعامية؟

(*) صحافي اميركي مقيم في لبنان.

منيـف: لا ريب أن مسألة اللغة تحظى بأهمية خاصة بالنسبة إلى الروائي. وليس في وسعي النظر في هذا الأمر إلا من خلال جهودي الذاتية وعن طريق تقويم اللغة والتجربة المتعلقة بها. حينما بدأت بكتابة **الأشجار واغتيال مرزوق** اعتمدت نوعاً من العربية الوسطى في الحوار فرَضه نوع الشخصيات والموضوعات التي عالجتها. أما في أعمال أخرى لي، فاستدعت طبيعة الشخصيات كما جاءت في خلفيتها الثقافية أو غيرها لغةً تتناغم معها. لذا، وجدت نفسي مضطراً ـ في **مدن الملح** أولاً وفي **سيرة مدينة** بعد ذلك ـ إلى استعمال لغة عربية تغلب عليها العامية، مع أنني حاولت أن أوسّع من آفاقها. واني أرى أن اللهجة البدوية التي وردت في رواية **مدن الملح** هي الأقرب إلى العربية الفصحى. كما اني لم أدخر وسعاً لأجلوَ نسبياً كل غموض قد يصطدم به القارئ. أما **سيرة مدينة** فتلقي الأضواء على حقبة تاريخية معينة؛ وقد فرضت على الشخصيات التي اخترتها اللجوء إلى العامية أيضاً، مع التنبيه أن كل ذلك في الحوار فقط. وأرى أن الخبرة تساهم في تطوير اللغة للتوصل إلى الشكل التعبيري المناسب.

يتطلب الحوار في الروايات والكتابات المسرحية جهداً متواصلاً وجاداً، وهو خير وسيلة للارتفاع بالعامية إلى مراتب أعلى شأناً مع الافادة مما فيها من الظلال والغنى اللذين تنطوي عليهما. وفي هذا المجال، برزت محاولات عديدة مثمرة. الآن ونحن نطوي اليوم الصفحة الأخيرة من هذا القرن الذي استخدمنا خلاله لغة لربما اختلفت عن تلك التي درج الكتاب وسواهم على استخدامها في مطلعه نجد ان تقدماً قد حصل. لقد أدّت فترة الركود الطويلة التي شهدتها اللغة العربية، مع ما واكبها من مشاكل مختلفة ـ مثل الإسراف في استخدام الصور البيانية ـ إلى نشوء لغتين هما الفصحى والعامية. أما اليوم، مع انتشار الصحف ووسائل الاعلام، نجد أنفسنا نقترب ممّا يصح تسميته «العربية الوسطى». وما لا يرقى إليه الشك أن ذلك يمثل بداية مهمة، غير أنها تقتضي الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى لغة بمقدار ما تقترب من الفصحى تعبر عن طبيعة الواقع الموجود. واني لا أحبذ بتاتاً استعمال العامية المطلق ولا اللجوء إلى الفصحى «القاموسية»، فبيت القصيد هو التوصل إلى لغة تزخر بالحياة وتنقل ما ينبغي تبليغه مسكوباً في قالب جميل وجلي. لعلّ كثافة المحاولات الابداعية في الروايات وسائر وسائل التعبير تمكّننا يوماً من بلوغ الهدف المنشود.

لا أحبذ بتاتاً استعمال العامية المطلق ولا اللجوء الى الفصحى «القاموسية»، فبيت القصيد هو التوصل إلى لغة تزخر بالحياة وتنقل ما ينبغي تبليغه مسكوباً في قالب جميل وجلي

أبعـــاد: لو سلّمنا أن اللغة العربية تخضع للتغيرات، أي الحقول أو الميادين تعكس جلياً هذا التغير؟ وهل أن هذا التغير يتجه بوجه أساسي نحو العامية أم نحو الفصحى؟

منيـف: لا ريب أن اللغة كائن حي، وهي بقدر ما تزخر بالحياة وتواجه التحديات يزداد غناها. ليس خافياً أن التربية والصحافة وسواها من وسائل الاعلام قد ساهمت في التوصل إلى لغة عربية «وسطى». وفي هذا المجال، أعتقد أن الجهود الحثيثة التي تبذل ضمن المجامع اللغوية لم تنجز ما كان مطلوباً، كما أنها لم تحصل في اطار ملائم. فهناك فرق شاسع بين مجمل الجهود المبذولة وبين حاجة اللغة إلى التطور، كما انني أعتقد أن الأدباء المبدعين يؤدون دوراً في مجال تطوير اللغة يفوق أهمية دور المؤسسات الرسمية، ذلك أنهم يحاولون الحفاظ على اتصال مباشر مع الحياة والبشر وتقديمهم في لغة قادرة على الأداء في بلاغة وتضوّع.

ومن الطبيعي، والحال هذه، أن تزداد اللغة تطوراً وترسخاً على مر الأزمنة كلما توطدت علاقة ذلك الشكل اللغوي بالعربية الفصحى وخضع لقواعد لغوية تنظمه. وفي فترات سابقة جرت محاولات ـ في

مصر ولبنان على سبيل المثال ـ لاستخدام العامية كصيغة خطاب، غير أنني اعتقد ان هذه المحاولات باءت بالفشل نظراً إلى عجزها عن نقل ما ينبغي تبليغه وايصاله. ومن جهة أخرى لا توفر اللغة «المتحجرة» حلاً لمشكلة وضع لغة حية. أعتقد أن «اللغة الوسطى» تتيح أفضل الفرص لتغيير اللغة وتطويرها وتعزيزها. وما لا شك فيه اليوم أن جهوداً جبارة تبذل في مجال كتابة الروايات العربية المعاصرة لهذا الغرض نفسه، ولاسيما في ما يتعلق بالحوار.

أبعــاد: هـل تـعد تلـك الجهـود إيجابيـة أم ترى أن معظم الروائيين لا يلقي كثير بالٍ إلى هذه الناحية؟

منيـف: اللغة أهم أداة في يد الروائي؛ ويتعين عليه/عليها ألاّ يضنّ بجهوده في هذا المضمار. غير ان اللغة تختلف باختلاف الكتّاب والجماعات والأزمنة. وعلى وجه العموم، أعتقد أن هناك فئة من العاملين على تطوير اللغة، إلى جانب مثل هذه المحاولات والجهود المبذولة للتوصل إلى لغة «عربية وسطى»، هناك من يرغب في الكتابة كلياً باللغة العامية. وعلى هذا المستوى تبرز عوائق عدة، منها وجود مسافات شاسعة تفصل بين مناطق العالم العربي، فيتعذر إذذاك فهم لغة بعض الكتاب في عدد من الأقطار، فيقعون أسرى شرنقة (تضيّق عليهم الخناق). لا تزال اللغة ميداناً تتوافر فيه الامكانات ويتعين بذل الجهود المتواصلة فيه، فالكاتب وحده لا يستطيع أن يغير اللغة، غير ان تضافر الجهود قد يأتي ثماره.

التاريخ العربي، ولا سيما منذ الفترة العثمانية، يضج بالأحداث المضللة، إن لم نقل الزائفة، اذ لم يدوِّنه إلا المنتصرون والحكام، فهناك أحداث شارك فيها الشعب أو ضحى بنفسه في سبيلها، غير أن التاريخ أغفل ذكرها

أبعــاد : كيف السبيل إلى تقويم وجهة اللغة العربية في المجتمع العربي؟ نحن نعلم أن الأطفال يتعلمون في الأصل العامية، التي تخوّلهم الاتصال بالغير، ثم لا يلبثون أن يتعرفوا إلى اللغة الفصحى لدى دخولهم إلى المدرسة أو مشاهدة الرسوم المتحركة المدبلجة. أما البالغون فيشاهدون برامج ناطقة باللغة العربية العامية و«الوسطى» والفصحى. فهل تعتقد أن «العربية الوسطى» لن تقوم أبداً مقام العامية والفصحى؟

منيـف: لقد أفضت التطورات المختلفة في مجال الاتصال والثقافة وانتشار التعليم إلى تغيرات مهمة طرأت على اللغة العربية. وليس خافياً أنه خلال السنوات الخمسين الأخيرة أخذت «الخشونة» التي دمغت العامية تتقلص وتتضاءل، في حين تجاوزت العربية الفصحى استخدام التعابير التي راجت في الماضي. وبذلت جهود كثيرة لتطويع الفصحى بقدر المستطاع. لذا، قد يتوقع المرء أن تكون العربية «الوسطى» اللغة التي تستجيب لمتطلبات المستقبل، إذ تجمع إلى خصائص العامية مميزات الفصحى. فاللغة «الوسطى» هي اليوم لغة الاتصال المتداولة. ومن شأن مقابلة لغة اليوم بتلك التي شاعت قبل خمسين عاماً أن تسلط الأضواء على تطور العربية «الوسطى». وانني لا أتبيّن في هذه المسألة اي نزاع، بل أرى لغة معينة تستفيد من حسنات أخرى. وكما أسلفت الذكر، لعلّ الابتكار في مجال اللغة، ولاسيما القصص القصيرة والروايات والمسرح، يساهم مساهمة بناءة في وضع أشكال تعبيرية واتصالية ما عهدتها اللغة من قبل.

الأدب والتاريخ

أبعـــاد: تشير الشخصية الرئيسية في روايتك الأولى الأشجار واغتيال مرزوق إلى التاريخ وكتابة التاريخ التي يشوبها التشاؤم. فهل تشاطرها ذلك الموقف؟

منيـف: بطبيعة الحال. فالتاريخ العربي، ولاسيما منذ الفترة العثمانية، يضج بالأحداث المضلّلة، إن لم نقل الزائفة، إذ لم يدوّنه إلا المنتصرون والحكام، فهناك أحداث شارك فيها الشعب أو ضحى بنفسه في سبيلها، غير أن التاريخ أغفل ذكرها، وإذا ما اتفق أن سجل لها تاريخ كان هامشاً عابراً. وقد أودعت **الأشجار ومدن الملح** وحتى **سيرة مدينة** رغبتي في إعادة قراءة للتاريخ كي ألقي الأضواء على المجرى الحقيقي للأحداث. وما الرواية إلا إحدى الوسائل التي تخوّلنا «قراءة» المجتمع وتمكننا أيضاً من إعادة كتابة تاريخه. وليست المسألة مسألة نظرة تشاؤمية أو تفاؤلية إلى التاريخ، بل هي نظرة شديدة اللصوق بالواقع. أما مهمة التفسير أو التصنيف التي تلي ذلك فيضطلع بها آخرون. علماً أنه يتعين على التاريخ أن يتسم بالنزاهة والدقة والأمانة.

حين كتبت مدن الملح لم ينصب اهتمامي على كتابة التاريخ كوقائع واحداث كما هي، لكنني أردت أن أسبر أغوار الأحداث الخفية، أو المسار الفعلي واستنبط حقيقة مجراها من خلال الحياة اليومية ورد الفعل الذي يبديه الناس تجاهها من خلال تسجيل وقائع الحياة الفعلية. وفي وسع الأدب وعلم الاجتماع على غرار العلوم الأخرى، أن يساهم في قراءة التاريخ والتوصل إلى واقع يختلف عن التاريخ الرسمي الذي يفرضه عادة الحكام والمنتصرون.

أبعـــاد: هل تعد روايتك **سيرة مدينة** نوعاً من السيرة الذاتية أم عملاً تاريخياً؟

منيف: تكمن المشكلة هنا في أن العديد من الأحداث التاريخية قد تطوى ويكتنفها النسيان من دون أن تخلق بصمات على صفحات التاريخ. فالدول العربية لا تزال تفتقر إلى الوسائل الملائمة لتسجيل تلك الأحداث. وتعكس **مدن الملح** و**سيرة مدينة** الرغبة التي كانت تلح بي لرسم معالم العديد من الشخصيات وتسجيل الأحداث، فأنقل إلى الناس صورة عن حياة طواها الماضي. في الدول المتطورة، تكثر وسائل تسجيل التاريخ، مثل الفن بمختلف مظاهره إلى جانب الدراسات الاقتصادية والتاريخية...الخ. غير أننا نحن العرب لا نملك تلك الوسائل حتى الآن، وبالتالي اعتقد أن الروائي يستطيع أن يأخذ على عاتقه جزءاً من هذه المهمة بإزاحته الستار عن ملامح ومعالم الحياة التي كانت لتراها الأجيال اللاحقة جلية، ومن خلال التجربة والمعايشة المباشرة، مما تقربها من السيرة الذاتية.

أبعـــاد: ما رأيك في وسائل الاعلام المرئية كطريقة لتسجيل التاريخ؟ وهل أن السينما العربية مثلاً أخفقت في تقديم صورة دقيقة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه العالم العربي؟

منـيف: لعلّ كلمة «أخفقت» لم ترد هنا في موضعها الصحيح، فالسينما لم تتناول حتى الآن إلا جزءاً يسيراً من الموضوعات الأساسية في مجتمعنا. وكما تعلم، فالدولة تسيطر على جزء كبير من صناعة الأفلام، فتأتي معالجة الموضوعات المختلفة متطابقة مع سياسة الحكومة والمصلحة الذاتية. ذلك أن

اهتمام القطاع الخاص في صناعة الأفلام ينصب على جني المكاسب السريعة. لكن ذلك لم يَحُلْ دون ظهور أفلام عديدة، في مصر وتونس وسوريا على سبيل المثال، عالجت موضوعات اجتماعية من الأهمية بمكان وقدمت صورة معقولة ـ يمكننا عدّها انطلاقة أولى ـ عن الواقع الاجتماعي.

تتطلب صناعة الأفلام التمويل والوسائل الفنية، وهي بلا شك مشروع ضخم. وفي بعض الأحيان، يضحي صانعو الأفلام بفرصة حياتهم بسبب اعتبارات سياسية. غير أن هناك مخرجين جادين أمثال توفيق صالح ويوسف شاهين ومحمد ملص وأسامة محمد، كما برز عدد من الأفلام التي نجحت في تصوير الواقع السياسي والاجتماعي بأدق تفاصيله.

أبعـــاد: إن رواية **سيرة مدينة** التي تعود بنا إلى عمّان في الأربعينات ربما لا تعني الكثير لتلميذ في المرحلة الابتدائية؛ كما أنها ربما لا توقظ فيه حنين الماضي، وبالتحديد العادات والتقاليد الغابرة. فما هي نظرتك إلى المحاولات الأدبية أو الثقافية والفنية التي ترمي إلى تصوير العادات والطرائق التقليدية بحيث تزكي الحنين إليها؟

منيـف: لقد وضعت **سيرة مدينة** بهدف تسجيل الأحداث منطلقاً من مبدأ محدد هو أن الماضي قد حصل وولّى، لذا فكل محاولة لاستعادة هذا الماضي محكوم عليها بالفشل. وأنا لا أكن أي حنين أو ولع خاص للماضي. أضف إلى ذلك ان بعض الأمور يتعذر التحكم به، فسيل الأحداث يجري قدماً شأنه شأن النهر المتدفق. وأنا أمعن النظر في البدايات الأولى لما لها من تأثير في الحاضر والمستقبل. فالشوق إلى الماضي البعيد مرفوض بالنسبة إلي لأنه لا يوفر إلا مجرد صيغة من الصيغ التي كانت.

كما أعتقد أن هناك نماذج كتابية عدة تفيض حنيناً وتزخر رغبة ببعث الماضي حياً من جديد. غير أن ذلك لا يجدي نفعاً لكثرة ما يشغل بالنا عن قضايا حالية ومستقبلية. لعلّ خيبات الأمل والمشاكل هي التي تحث الكثيرين على الارتماء في أحضان الماضي. وإنه لمن المضلّل الاعتقاد أن الماضي وحده كان يحفل بالأمجاد أو يتسم بالأهمية. لا يمكننا الإنكار ان الماضي يتضمن بعض العناصر الإيجابية التي تمدني بالدفع اللازم للمضي قدماً أو توقظ فيّ رغبة التغيير والتحسن. في ما عدا ذلك، لا أحبذ بتاتاً وجهة النظر تلك.

لم يعد النفط وسيلة تطور وتنمية بل أداة تستخدم لتحديد مسار التنمية ضمن وجهة معينة وملاذاً تفزع إليه الأنظمة الجائرة وغير الشرعية لزيادة غناها وتشويه المسار الطبيعي للتنمية

نهاية عصر النفط؟

أبعـــاد: لقد عالجت رواية **مدن الملح** نمو صناعة النفط ومضاعفاتها في شبه الجزيرة العربية والعالم العربي بعامة. ولطالما أدنت مراراً وتكراراً استغلال موارد النفط والطابع الاستبدادي الذي طغى على «عصر النفط»، ألا تنحصر مشكلة النفط في سوء التخطيط الاقتصادي؟ أوليس النفط قاسماً مشتركاً أكثر منه استبداداً مطلقاً؟

منيـف: لسوء الحظ لم تنجح دول العالم العربي في تعاملها مع تلك الموارد، فجاءت النتائج سلبية عموماً. وقد انتهزت مناسبات عديدة لأعلن أن النفط مادة حيادية، مثلها مثل أي مادة أخرى. غير أن

خصائصه تحددها طريقة استعماله والسياسات والقرارات التي تنجم عنه. أما في شبه الجزيرة العربية والجزائر ولربما في سائر المناطق، لم يعد النفط وسيلة تطور وتنمية بل أداة تستخدم لتحديد مسار التنمية ضمن وجهة معينة وملاذاً تفزع إليه الأنظمة الجائرة وغير الشرعية لزيادة غناها وتشويه المسار الطبيعي للتنمية. لقد ذكرت من قبل أن آثار النفط لا تقتصر على دولة واحدة بل تمتد لتشمل الدول الأخرى أيضاً، وبخاصة في المحيط.

يظهر تقوّض أسس اقتصاداتنا أن النفط لم يستخدم في أغلب الأحيان بطريقة إيجابية. لذا نعاني اليوم مشاكل جمة بسبب سوء استغلال الموارد النفطية بعدما ضاعت الفرص التي وفرّها وجوده، مخلفة آثاراً سلبية شتى في الحاضر والمستقبل. في دول أخرى، استخدم النفط لإنشاء البنى التحتية أو وجِّه لإرساء دعائم مؤسسات اجتماعية اقتصادية تجلب الحلول للمشاكل التي تقف عقبة في وجه تلك الدول. لعلّ ظهور النفط المفاجئ في العالم العربي، من دون أن ندرك تمام الادراك سبل استغلاله، أفضى إلى الاضطراب الاقتصادي. لذا، وجدنا أنفسنا في مواجهة عواقبه الوخيمة المدمرة.

ليست الموارد الطبيعية المتوافرة في دولة من الدول ملكاً لجيل واحد دون سواه، إذ ينبغي أن تستخدم بما يعود بالخير على أجيال عدة. ولسوء الحظ فإن موارد النفط تستنفد وتهدر هدراً. وتلك هي أيضاً حال غيره من الموارد التي يتم استغلالها استغلالاً خاطئاً في شبه الجزيرة العربية. فمواردنا المائية مثلاً تستنزف سريعاً، الأمر الذي يصعب أكثر فأكثر القدرة على العيش في المنطقة مستقبلاً. أما العربية السعودية فحوّلت نفسها إلى دولة منتجة للقمح وهي تبذل المساعي اليوم لتوسيع حدود المناطق المزروعة، الأمر الذي يؤدي إلى استنفاد مواردها المائية الجوفية بسرعة. فما هي الحاجة إلى ذلك المشروع؟ واقع الحال أن المسألة تتعلق فقط بدولة تولي اهتماماً مفرطاً لصورتها الخارجية إلى حد التفاخر والتباهي.

ليست الموارد الطبيعية المتوافرة في دولة من الدول ملكاً لجيل واحد دون سواه، إذ ينبغي أن تستخدم بما يعود بالخير على أجيال عدة. ولسوء الحظ فإن موارد النفط تستنفد وتهدر هدراً

أبعـــاد: هل تعتقد أننا نقترب من نهاية عصر النفط؟

منيـف: نحن على وشك ولوج تلك الحقبة، فالعد العكسي قد بدأ أخيراً. نحن نعلم بالطبع ان النفط مورد قابل للنفاد، وما يسرع في استنزافه نسبة الانتاج المرتفعة حالياً والاسلوب المعتمد لاستخراجه. وفي دول أخرى، يتم استثمار الموارد وفق تخطيط محدد، سواء بالنسبة إلى الكمية أم بالنسبة إلى الأسلوب. أما في دولنا فتحرق أحياناً كميات هائلة من الغاز، من دون ان يستفاد منها، بغية استخراج كمية كبيرة من النفط لا حاجة إليها. وفي بعض الأحيان يستخرج النفط على نحو فائق السرعة. وتدل تلك العوامل مجتمعة على أننا نقترب من المرحلة الأخيرة من عصر النفط، علماً أنها قد تطول بعض الشيء. وكان بالإمكان اطالة الإفادة من الموارد النفطية أو استثمارها على مدى فترة زمنية طويلة أو تركها على حالها لكي تستفيد منها الأجيال المقبلة. لقد قال شاه إيران ذات مرة ان النفط مادة نبيلة وانه لمن العار استخدامه فقط كمولد للطاقة أو بالطريقة الشائعة اليوم. والنفط مورد يدخل في العديد من الصناعات، فإذا ما أحجم المرء عن استغلاله في فترة تتاح خلالها للتقانة فرصة التقدم والتطور، يصبح من الممكن استخدامه على نحو أجدى وبطرائق أكثر أهمية في المستقبل. أما استخدامه كمولد للطاقة فقط فهو أسوأ الخيارات.

أبعـــاد: إذا كنت تعتقد أن عصر النفط قد أحدث تحولاً في القيم وعلاقات القوى في العالم العربي فهل تعد هذا التحول أكثر أهمية على المستوى الحكومي في ما يختص بالعلاقات بين مختلف الأنظمة العربية

أم على مستوى أكثر عموماً مثل العلاقات بين الأشخاص والجماعات في المجتمع العربي وفي الحقوق الاجتماعية والثقافية؟

منيـف: ما لا ريب فيه أن الأوضاع في البلدان النفطية أقل تطوراً مما ينبغي أن تكون عليه، فهي لا تزال في طور إنشاء الدولة. أضف إلى ذلك أن البنى التحتية لتلك الدول تاسست بكاملها على أيدي أشخاص ينتمون إلى دول أخرى. ولو فرضنا أن التطور مسألة نسبية لكان من المتوقع لبعض الأشكال الديمقراطية التي تمخض عنها عصر النفط أن ينمو ويضرب جذوره عميقاً. لكنّه من المؤسف أن العكس هو الوضع السائد، إذ لم تؤثر الثروة النفطية والقدرات المالية تأثيراً إيجابياً في الأنظمة السياسية التي تتولى زمام العالم العربي. لقد سبق ان ذكرت أن الثقافة السياسية التي انشأتها البرجوازية والتي طغت في الماضي كانت على جانب أوسع من الديمقراطية مما هو الآن، وأن مفهوم العمل كان محاطاً بهالة من الإحترام والتقدير، كما حظي عدد من الأفكار بقسطٍ من الجد، مثل تحرير المرأة وإنشاء «دولة القانون».

وقد انعكس النفط سلباً على تلك القيم، فالصحافة ووسائل الاعلام الأخرى ترزح اليوم تحت سلطان الدول المنتجة للنفط. وشهدت الدول غير المنتجة للنفط تراجعاً ملحوظاً حتى على مستوى الفكر فيها، الأمر الذي أدّى إلى تراجع وضع المنطقة بأسرها.

أبعـــاد: هل أنت من القائلين إن تأثير الدولة ـ ولاسيّما دول الخليج ـ في حرية التعبير في الأدب أقل مما هو عليه في الصحافة أو السينما أو غيرها من وسائل الإعلام البصرية؟

منيـف: يعد معظم الدول التلفزيون واحداً من أمضى أسلحته التي تساعده على خلق واقع معين وتقبّله. أما القيود المفروضة في هذا المجال فشديدة القساوة، ليس بالنسبة إلى هذه الدول فحسب بل بالنسبة إلى المنطقة برمتها. ويرى أغلبية المنتجين التلفزيونيين أن إحدى الأولويات التي ينظرون فيها عند تخطيطهم لتصوير مسلسل هي إمكان عرض الفيلم في بلدان الخليج. ومن الطبيعي أن الرقابة على التلفزيون وعلى وسائل التعبير المرئية بعامة تفرض العديد من القيود وتخضع للكثير من الاعتبارات السياسية.

وكذلك الحال في ما يتعلق بسائر وسائل الاعلام. أما بالنسبة إلى الأدب، فنرى ان الرقابة أكثر تسامحاً، إذ تفسح بعض المجال للتعبير. وقد تؤثر دول الخليج في الإعلان ووسائل الإعلام والتعبير البصري، غير أن تأثيرها في الأدب أضيق نطاقاً. وعلى الرغم من أن بعض الدول المتقدمة يحيط الكُتّاب برعايته، تبقى المسافة التي تفصل الكاتب عن الدولة شاسعة نسبياً. ومع ان الكتّاب يواجهون في أغلب الأحيان ظروفاً صعبة ويلجأون إلى وسائل التعبير غير المباشرة، مثل الرموز أو المعاني الخفية، إلا أنهم يحاولون ايصال افكارهم وبعض احلامهم الى الآخرين.

أبعـــاد: هل يمكننا القول إن الدولة باتت تخشى اليوم «الصورة» أكثر من «الكلمة»؟

منيـف: ملايين من أجهزة التلفزيون تتوافر في العالم العربي. فمعظم الأسر يملك اليوم واحداً منها. غير ان انتشار الكتب وما لها من تأثير في القراء محدود نسبياً. وتحرص الدول أشد الحرص على عدم السماح لأي هامش في ما يتعلق بالتلفزيون لئلا يحدث تأثيراً سلبياً في سياساتها الداخلية والاقليمية.

أبعـــاد: هل يمكنك ان تتنبأ بما سيحصل حين تتلاشى سيطرة دول الخليج على الصحافة والتعبير الثقافي في العالم العربي؟

منيـف: يتمشى هذا التأثير تمشياً مباشراً مع قوة الدولة. وقد بدأ العد العكسي هنا كما أشرت سابقاً. وتمر دول الخليج اليوم في صعوبات جمة، حتى في مجال لم يسبق لها أن عانته الا وهو التمويل. لعلّ تلك الدول تفتقر إلى العديد من العناصر التي كانت لتسمح لها بالانضواء تحت لواء الدول القوية. غير أنها عمدت إلى سد ذلك النقص بما لها من احتياطي مالي. وبعدما استنفدت تلك الأموال، تعترف هذه الدول اليوم علناً بأنها تواجه أزمات مالية. وسوف تتفاقم تلك المشاكل لتؤثر في وسائل الاعلام بما فيها الصحافة التي أمست أقل مصداقية وقدرة على التأثير. لقد بلغنا فعلاً نهاية العصر الذهبي للصحافة النفطية، ولذلك أتوقع أن يكون للأدب فرصة أكبر للنمو والازدهار، وأن يؤدي الفكر دوراً أوسع تأثيراً.

الثقافة والسياسة والمجتمع العربي

أبعـــاد: هل يراودك شعور بأن العالم العربي يمر بأزمة ثقافية؟ وهل يمكنك تقويم مدى اهتمام الشبان مثلاً بقراءة الأدب العربي المعاصر؟

منيـف: لا ريب أننا في خضم أزمة تتجلى بأوجه متعددة، ويطغى اليوم نوع من الاضطراب العام والغموض على الأهداف المتوخاة. لعلّ أبرز التحولات التي حصلت في العالم مؤخراً تعد سبباً آخر، سواء في تسليط الأضواء على هذه الأزمة أو في إبراز عمق مظهرها الحالي. أما العرب، على غرار سائر الشعوب في العالم الثالث، فيقفون على مفترق طرق ويواجهون ظروفاً يلفّها الغموض في ما يتعلق بتحديد أولويات المستقبل. ومنزّه عن الشك أن العديد من الأفكار التي كانت سائدة دولياً اضمحل واختفى وبات متعذراً اللجوء إليه لمواجهة المرحلة الحالية أو المقبلة. ويدور نقاش واسع النطاق حول هذا الشأن، لكنّه لا يزال مشوباً بالاضطراب والالتباس. غير أن الإحساس العام بالأزمة والرغبة فيّ تقصي حقيقتها قد أتاحا الفرصة للحوار والبحث في سبل محاربتها.

والأدب من جهته يتولى التعبير عن هذه الأزمة. وأنا لا اعتقد انه ينبغي على الأدب أو الرواية أن يأتي بالأجوبة، بل عليه أن يصوغ الأسئلة ويغني الحوار بحيث تتوسع وجهة نظرنا فنتطرق إلى مسائل بالغة الأهمية. وتساهم الثقافة السائدة، التقليدية، إضافة إلى القمع، في عملية «خلط الأوراق» التي يتم معظمها وفق تخطيط معين – في زيادة اضطراب الشبان، وحتى في تناقص الميل إلى النظر جدياً في مختلف المسائل. فإذا لم يسبق أن حصل بحث جدي، من الطبيعي أن تعاني البحوث الفردية النقص إن لم تكن معدومة أساساً. علينا ان نتقبل بشجاعة وجود الأزمة، كما يجدر بنا طرح أسئلة حقيقية تكوّن المفاتيح المناسبة أو البداية لحوار يبحث في حقيقة الأزمة بغية التوصل الى الحلول المنشودة.

أبعـــاد: يتذمّر الكتاب العرب أمثال نزار قباني من الطابع الأميركي الذي دمغ الثقافة ومن سوقية الفنون التي أصبحت مصبوغة بالصبغة التجارية. هل تعتقد أن ذلك يمثل حالياً ميلاً جديداً أومجرد تكملة لاتجاه قديم؟

منيـف: غير خفي أن الغموض ينحسر عن المشكلة اليوم، ولعلها تتفاقم أكثر فأكثر. فالسيطرة الأميركية من حيث القيم والمقاييس تشمل أنحاء العالم قاطبة. وقد أصبح تأثير تلك القيم أخيراً أكثر وضوحاً في العالم العربي، في السينما والموسيقى وحتى في المسائل الثقافية. ومعظم هذه القيم استهلاكي وموقت يرمي إلى إنشاء نظام يتمشى مع هذه المرحلة التاريخية. وهناك جزء لا يستهان به من هذه الثقافة مستورد من الولايات المتحدة ويتمثل على سبيل المثال بأفلام الرعب والثقافة الاستهلاكية السريعة ـ الكوكا كولا والوجبات السريعة. وينهض ذلك دليلاً على أن الهدف هو وضع معايير عالمية.

أعتقد أن قدرة شعب من الشعوب على المقاومة وامكاناته الثقافية يمكنانه من صد ذلك الغزو أو من التفاعل مع ثقافة أخرى بحيث يستفيد من الأوجه الإيجابية ويعترض سبيل السلبي منها. وما يبعث على الأسف أننا نشهد اليوم نشوء نوع جديد من الثقافة التي تخدم بعض الأهداف والأغراض السياسية لإلغاء القيم الأساسية. والأفراد اليوم مرغمون أكثر من السابق على الخضوع للمتطلبات، في حين أخذت فسحة الاختيار المتاحة لكل منهم تتضاءل وتتقلص. فالآثار الاقليمية أعظم اليوم من الماضي ولاسيما أن تدفق الأخبار المطبوعة والتلفزيونية والقيم والأفكار السائدة تسمح للقوة المهيمنة بفرض ثقافتها واسلوب عيشها ووجهات نظرها. إنها حقاً لحقبة قاتمة من التاريخ البشري من جراء سيطرة هذا النوع الثقافي ووجهات النظر. غير أنني أعتقد أن تلك الحقبة ستنتهي الى الزوال. لأنها إضافة إلى العجـز عـن حـل مشاكلنا لا تزال سلسلة تلك المشاكل تطول وتطول ومن المتوقع أن تزداد في المستقبل.

إن العالم الثالث قد استحال في السنوات الأخيرة وعاءً وعالماً لا يقوى على التفاعل على أساس المساواة مع المجتمعات المسيطرة ويفتقر إلى الخيارات أو القدرة على التأثير في المعادلة

أبعـــاد: هل تعتقد ان هذا الغزو ترك أي آثار ايجابية؟ وماذا عن وسائل الإعلام أو الأخبار أو رغبة الناس في الاطلاع على المعلومات؟

منيـف: ليس خافياً ان تدفق المعلومات السريع في العالم المعاصر قد ترك آثاراً ايجابية وسلبية على السواء. غير ان المشكلة تكمن فعلياً في البنية الضعيفة لمجتمعات العالم الثالث وعجزها عن إدراك كنه تلك الظاهرة والافادة من جوانبها الايجابية.

ونحن نرى ان العالم الثالث قد استحال في السنوات الأخيرة وعاءً وعالماً لا يقوى على التفاعل على أساس المساواة مع المجتمعات المسيطرة ويفتقر إلى الخيارات أو القدرة على التأثير في المعادلة. في وسعنا الإفادة من ثقافتنا المحلية وإغنائها بالأوجه الايجابية للثقافة الأجنبية. غير أن المتوافر هو ثقافة مهيمنة تفرض أفكارها علينا فرضاً. أما المجتمعات المتخلفة فتشهد تراجعاً وتقهقراً، ولأول مرة في تاريخ العالم، قد تطالعنا ثقافة عالمية موحدة، في حين يأفل نجم ثقافات سائر المناطق أو تهمّش. من المؤكد ان هذا الوضع غير طبيعي وغير سليم. وعلى وجه العموم يتعين علينا أن نعترف بأنه لا بدّ من تشاطر الثقافة والتفاعل والتعددية لخير البشرية جمعاء ولضرورة التطور الثقافي من خلال التعدد والتنوع. لا يجدر بإحدى الثقافات ان تسيطر على سواها لئلا تقضي على الثقافات الأخرى. أضف إلى ذلك أن وضعاً كهذا يؤدي إلى خسارة الثقافة بعامة وإلى فقدان التفاعل بين الثقافات والمناخات المتعددة التي نشأت فيها تلك الثقافات.

أبعـــاد: غير ان المرء يلاحظ اهتماماً متعاظماً بثقافة العالم الثالث في أوروبا والولايات المتحدة. من الصعب التصور أن ترجمة كتاب مثل مدن الملح كانت لتستقطب أي اهتمام في الستينات مثلاً.

منيـف: هناك جانبان لهذه المسألة:

أولاً، لم تحظَ ثقافة العالم الثالث في الماضي بأي اهتمام، كما كان سبر أغوارها الدفينة معدوماً. وأخيراً حققت مجتمعات العالم الثالث، التي سعت جاهدة لتأخذ سبيلها نحو التفتح، الكثير من الإنجازات المهمة في مجال التعبير الثقافي. ولا ريب في أن ذلك التعبير الثقافي يستحق الاهتمام والاكتشاف على الرغم من أن الانتاج الثقافي في العالم الصناعي قد يكون أكثر تطوراً. والواقع أن الاهتمام الذي أولي لثقافة مجتمعات العالم الثالث يتسع ويزداد، إذ حظيت ثقافة وآداب أميركا اللاتينية وجنوب آسيا واليابان والهند وأفريقيا وكذلك العالم العربي بأهمية أكبر. وتُظهر ترجمة مؤلفات نجيب محفوظ وسائر الكتاب العرب، بما فيها رواية مدن الملح، هذا الاهتمام جلياً.

ولما كان النفط عاملاً مهماً في العلاقات الدولية سياسياً واقتصادياً، فلا بد ان تنعكس آثاره على الثقافة. ومن مصلحة القراء الغربيين أن يستشفوا من مدن الملح تأثير اكتشاف النفط وإنتاجه على المنطقة وانعكاسات ذلك في جميع المجالات. كما أن توقيت إصدار الرواية كان أيضاً من جملة العوامل المساعدة.

ثانياً، علينا أن نعترف بأن العالم الصناعي الذي حقق منجزات مدهشة في بعض الميادين قد بلغ مفترق طرق ثقافياً. ولم يعد لديه رسالة عظيمة ينقلها، فالبحث قائم اليوم على عنصر ينشط تلك الثقافات ويسمح بولوج مجالات اكتشافية جديدة. فالرواية الأميركية التي صدرت قبل ثلاثين عاماً على سبيل المثال كانت تستأثر بأهمية أعظم من اليوم. وينطبق هذا القول نفسه على الرواية الفرنسية. غير أن اكتشاف الغرب لسائر الثقافات قد يؤدي الى اكتشاف مناهج أو أساليب تعبيرية جديدة.

إن الغرب يود أن يقرأ الآخر من خلال الفولكلور، وأن يكتشف ما في الآخر من خصائص «الغرابة والغرائبية». ولا يزال الغرب ينظر إلى العالم العربي على أنه امتداد لـ «ألف ليلة وليلة»

أبعـــاد: سأل محمود درويش أخيراً المفكرين العرب الدعوة إلى عقد مؤتمر للبحث في العلاقات بإسرائيل. هل لديك أي تعليق على الحاجات أو الاحتمالات الناجمة عن مشروع كهذا؟

منيـف: ليس لدي فكرة مفصلة عمّا قاله درويش. وفي أي حال، المسألة تندرج في اطار متطلبات وهموم هذه المرحلة وما ينبغي التحضير للمرحلة المقبلة. ليس لدي أي اعتراض محدد على تعليقات درويش. أما في ما يتعلق بالعلاقات الثقافية بإسرائيل فمصر تعطي مثلاً بارزاً لما تتمتع به من خبرة في هذا المجال. لقد بُذلت جهود عديدة، سواء على الصعيد الرسمي أو سواه، لتحسين العلاقات الثقافية ولكن حتى الآن توقفت امام الرفض الثقافي. وتنطوي تلك المسألة على نزاع بين الحضارات وعلى تأكيد للهوية أكثر منها على حوار سياسي. إن الوضع السياسي الذي يجد العرب أنفسهم فيه سلبي كثيراً، في الوقت الراهن. لكن ذلك ينبغي ألاّ يدفعنا إلى التزام الصمت، فهدفنا يجب ان يكون حواراً بين أطراف ينتمون إلى المستوى نفسه: أولاً حوار بين العرب أنفسهم للتوصل إلى اتفاق حول طبيعة الفترة المقبلة ومتطلباتها؛ وثانياً طريقة للنظر إلى المسألة وأولوياتها. علينا النظر إلى ما هو أبعد من التقارب الثقافي، لأن وضع الأمة العربية على المحك، كما علينا أن نناقش المسألة من وجهات نظر متعددة ومختلفة عن السياسات الرائجة اليوم. ويبدو ان الطرف الآخر يريد الهيمنة والاخضاع والالحاق أكثر من مسألة الحوار والتعدد.

الاستشراق والغرب والشرق الأوسط

أبعـــاد: لقد جاءت معالجتك للعلاقة بين الغرب و«الشرق» في مختلف رواياتك سياسية الطابع بوجه رئيسي. هل أنت معني بالبعد الثقافي لهذه العلاقة وهل تعتقد أن رواياتك قد عالجت ذلك معالجة ملائمة؟

منيـف: لقد نظرت في طبيعة هذه العلاقة مثلي مثل سائر الكتّاب. وعالجت المسألة من خلال عدد من الموضوعات، وخصوصاً في ما يختص بالعلاقة الاقتصادية كما تمثلها السيطرة النفطية الغربية. وإنني أؤيد التفاعل الثقافي والعلاقة القائمة على المساواة مع الغير بحيث يُستفاد من هذا التبادل. وفي عالم اليوم يستحيل العيش بمعزل عن الآخرين. ولا بدّ من وجود ذلك التبادل بغية الإخصاب والإغناء. ولسوء الحظ هناك العديد من عوامل الهيمنة السائدة التي تفرضها جهة على أخرى، كما أننا نرى البعض يقرأ «الآخر» على نحو خاطئ. إذ هناك مجموعة هائلة من الأعمال الاستشراقية التي ترسم صورة غير عادلة عن الآخر، فيأتي سلبياً تأثير ذلك في النظرة والعلاقة بين العالم العربي والغرب وفي مستقبل الحوار الجدي بين الثقافتين والشعوب.

إن تصحيح العلاقة يعني أن يستفيد مختلف الأطراف والجهات.

لقد لاحظت أخيراً، ولاسيّما في مجال الأدب، ان الغرب يود أن يقرأ الآخر من خلال الفولكلور، وأن يكتشف ما في الآخر من خصائص «الغرابة والغرائبية». ولا يزال الغرب ينظر إلى العالم العربي على انه امتداد لـ «ألف ليلة وليلة»، ويعتبر علاقاتنا وعقليتنا متدنية المستوى. لعلّه من الممكن وضع معالجتي لهذه الظاهرة في خانة السياسة على سبيل المجاز. غير انني عالجت تلك الظاهرة في بعد أوسع نطاقاً. لقد اقترف الغرب والعرب على السواء العديد من الأخطاء والرواسب عبر التاريخ، كما هناك كثير من الآثار المتبقية. لقد شهدنا الامبريالية العسكرية والهيمنة الاقتصادية وها نحن نقف اليوم شاهدين على الغزو الثقافي الذي يهدف إلى فرض بعض القيم أكثر مما يسعى إلى اكتشاف «الآخر» أو تحقيق التفاعل الثقافي معه. كما أنني حاولت التركيز على عدم التوازن في هذه العلاقة أكثر من مجرد الوقوف عند بعدها السياسي، ذلك انني أرى أن البعد السياسي نتيجة عدم التوازن هذا. وخلف ذلك تكمن الحوافز والأسباب الأكثر عمقاً. وبالتالي ينبغي تصحيح مسار هذه العلاقة، ويتعين علينا إقامة حوار جدي وقراءة مشتركة للمستقبل. فكلنا نسكن الكوكب نفسه. لذا إذا ما عُدّت سائر الثقافات مجرد وسائل ترفيهية بالنسبة إلى الغرب أو مغايرة التوجه ومختلفة الدوافع، أو إذا عُدّ الغرب المنبع الوحيد للثقافة، فإن العلاقة بهذا الغرب لن تكون إيجابية.

أبعـــاد: لقد ترجمت رواية مدن الملح إلى الإنكليزية. هل لاحظت أي تناقضات مثيرة للاهتمام في الطريقة التي استقبلها بها الغرب كنقيض للعالم العربي؟

منيـف: من البديهي أنني اعجز عن الرد عن هذا السؤال بصورة دقيقة أو كاملة. إلا انني أعرف جزءاً من جواب الغرب عن الترجمة الانكليزية. فبالنسبة إلى القراء الغربيين، يبقى السؤال المطروح كيف سيتعاملون مع الرواية وما هي الاستنتاجات التي سيخلصون إليها في ما يختص بالمنطقة والناس أو الفترة التاريخية المعينة أو نوع الصورة التي ستنطبع في أذهانهم. وعلى وجه العموم، التقيت خلال زيارتي الأخيرة للولايات المتحدة بالعديد من الأشخاص في مختلف المدن ممن قرأوا الرواية، وبدا لي ان

جزءاً مهماً من الكتاب ـ أعني بذلك مغزاه العام ـ نقل وفهم. ولاحت علامات وأسئلة معينة حول طبيعة العلاقة بين العرب والغرب ووضع المجتمع العربي ومشاغله وقدراته بطريقة أو بأخرى.

أما من جهة القراء العرب فأعتقد أن عامل النفط يمثل أحد أكثر المشاكل حدة في هذا العصر. لذا، تبرز رغبة تتوق إلى إدراك نتائج وجود النفط لسكان المنطقة. فحياة كل من يعيش في العالم العربي تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالنفط. ولعلّ تأثير هيمنة النفط اليوم تحت وطأة الحصار والتراجع بعدما فقد الكثير من سلطانه الذي تمتع به في السبعينات وفي جزء من الثمانينات، لذا تنعكس علينا اليوم نتائج ذلك. ونحن نرى مدى أهميته ودوره، وبخاصة في ظل فساد الأنظمة السياسية العربية وقيام العنف والتحديات في وجه المجتمعات ...الخ. وأنا اعتقد ان الحركة الأصولية كانت إحدى المخلفات الثانوية لعصر النفط. فالدول المنتجة للنفط هي التي أحاطت تلك الحركة برعايتها ومدّتها بالقوة حين أرسلت أعداداً هائلة من الشبان إلى افغانستان. وحينما قفل هؤلاء عائدين إلى مجتمعاتهم المختلفة أخذت الحركة تنمو وتتسع. كذلك قل بالنسبة إلى أنور السادات الذي حاول كبح جماح المعارضة الديمقراطية والعلمانية التي قامت في وجه سياسته ومواجهة أعدائه بعدما شجع الأصوليين ووفر لهم الفرص ـ إلى جانب امكاناتهم وطرائق التنظيم التي كانوا يتمتعون بها في الأصل ـ لكي ينضموا الى النشاط السياسي ويعززوا قدراتهم المالية... ولعلّ بعض النتائج التي تطالعنا اليوم على الأرض هو وليد عقلية النفط والشكل المتخلف والرجعي الذي يطبع الأنظمة السائدة في الدول المنتجة للنفط، وطريقة تعاملها مع الأفكار والتنظيمات.

الاختراقات التي حققها المجتمع المدني العربي خلال الفترة التي تلت الاستقلال قد تحطمت على صخرة السلطات السياسية الجائرة والموجة الأصولية التي تأتي على كل أنواع البنى المدنية التي لا توافق عليها

أبعـــاد: هل يمكن ملاحظة الفروق بين الدول المنتجة للنفط التي موّلت موجة الأصولية هذه وبين المنظمات الأصولية نفسها؟

منيــف: عند النظر بإمعان في هذه الظاهرة، يلحظ المرء أنها تتمتع بحركة داخلية ومنطق ذاتيين، وأنها تتجلى بأوجه متعددة. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية للتمويل الذي تؤمنه الدول المنتجة للنفط ذات الميول الأصولية في الإعاقة أو الحماية؛ أما اليوم فقد تبدلت الأحوال. وفي الوقت نفسه، نرى أن جزءاً من الحركة الأصولية تحرّكها المشاعر المريرة التي ولّدتها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب البحث عن القدرة الكافية للقيام بالتغيير. غير ان بعض القادة العرب ممن دعموا تلك الموجة تحركه دوافع مختلفة. ويجدر بنا ان نميز هنا بين المعتقد الديني العام الذي يعتنقه الشعب وبين الحركة السياسية الأصولية، إذ يمكن أن يؤلف الشعور الديني الشعبي معتقداً يلتزمه الكثيرون خلال مراحل تاريخية مختلفة بوصفه ملاذاً يفزع إليه المظلومون وتطلعاً نحو خيار أفضل. وتلك النزعة الدينية يسهل إدراكها. أما ما لا يجوز تقبله فهو الحركة السياسية الأصولية التي تستغل هذا المعتقد والمشاكل التي ينوء تحت نيرها الشعب بغية إعادة هيكلة المجتمع بما يتناسب مع نموذج معين ينحو نحوه. وكما ذكرت سابقاً، يمكن السيطرة على هذه الظاهرة في بداياتها الأولى، غير أنه يستحيل السيطرة على نتائجها في النهاية. تلك هي حال الحرب، إذ يسهل إشعال فتيلها لكن ما من أحد يستطيع التكهن بما ستؤول إليه. وهذا ما يحصل حالياً في المنطقة، سواء في الجزائر أو في السودان أو في مصر.

أبعـــاد: هل تعتقد أن ذلك قد يؤثر في المجتمع المدني في العالم العربي؟

منيــف: بالطبع ... وبكل تأكيد.

أبعـــاد: وهل المضامين إيجابية أم سلبية بوجه أساسي؟

منيـف: إنها سلبية في معظمها. فالاختراقات التي حققها المجتمع المدني العربي خلال الفترة التي تلت الاستقلال قد تحطمت على صخرة السلطات السياسية الجائرة والموجة الأصولية التي تأتي على كل أنواع البنى المدنية التي لا توافق عليها. لقد شهدنا تراجعاً جلياً لربما زادت من حدته الطريقة التي تعاملت بها مختلف الأنظمة مع المسألة. أنا أرى شخصياً أن الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن الركون إليها لمعالجة هذه القضية. ونظراً إلى المناخ السياسي السائد وانتشار القمع والتفاوتات الطبقية والاعتماد الكلي على الغرب، يتعذّر علينا استئصال جذور الأصولية، فواقع الحال أن هذه العوامل تخلق جواً يمكن الأصولية أن تنمو فيه وتنتشر. عندما يُمنح الناس حرية الرأي والتنظيم والتعبير، وحين يتسنى لهم إمكان العمل في تلك المجالات والاشتراك في صنع القرارات، سوف تنحسر لا محالة موجة الأصولية هذه. أنا لا اعتقد أنها ستزول نهائياً، لكنها ستتراجع بلا شك. لطالما اختبرنا هذا الجدل في المنطقة، فقوة الحركة الاصولية تتناسب عكساً مع الطريقة التي تتعامل بها الأنظمة معها. أضف إلى ذلك أن قوة الحركة الوطنية في الدول العربية تؤدي دوراً مهماً أيضاً، وحين تغيب هذه الحركة أو حين يسود الفراغ تنمو الحركة الأصولية ويتسع نطاقها.

أبعـــاد: كيف تقوّم دخول الأصوليين الإسلاميين أخيراً إلى البرلمان في كل من الأردن والكويت ولبنان ومصر مثلاً وإلى الحياة البرلمانية في العالم العربي بعامة؟

منيـف: كما ذكرت في كتاب يحمل عنوان **الديمقراطية أولاً؛ الديمقراطية دائماً**، تحظى مسألة البرلمان والانتخابات والمشاركة بأهمية أساسية بالنسبة إلى العالم العربي اليوم. فالتجربة الديمقراطية بقيت تاريخياً كثيرة النواقص، على الرغم من وجود بعض العلامات والظواهر الإيجابية الملموسة. فمع انتشار المظاهر الديمقراطية في مصر والأردن وسوريا والكويت والمطالبة بذلك في الدول الأخرى، يبقى التمثيل مسألة تعوزها الدقة والمصداقية. يتعين علينا أن نشدد على وجود المؤسسات التمثيلية، غير أن النواقص البارزة لا تسوّغ بتاتاً إلغاء تلك الآليات. حين تسلم العسكريون دفة القيادة في العالم العربي، لجأوا إلى تلك المظاهر عوضاً من سد ومعالجة نواقصها.

أبعـــاد: هل هناك من قطاع معين في المجتمع العربي يمكنك أن تلحظ فيه أي تقدم باتجاه المعايير الديمقراطية؟

منيـف: بصراحة يتعذر علي ذلك في الوقت الراهن، إن معظم المعايير الحالية مشوّه أو زائف. ونحن نحتاج إلى المزيد من الوقت لإحداث تغيير جذري تنتج منه أشكال ومظاهر سليمة.

أبعـــاد: قام إدوارد سعيد أخيراً بزيارة بيروت والقى العديد من المحاضرات تتناول إحداها المفكرين العرب اليوم. كيف تنظر إلى هذه المسألة؟

منيـف: لا ريب في أن المفكرين اليوم يتخبطون في مهب العاصفة. والمطلوب بالطبع هو صوت واضح وجدي، غير انه لا يمكننا التوقع بأن يحل المفكرون وحدهم المشاكل التي تواجهنا، علماً انه في وسعهم التعبير عن تطلعات الأغلبية التي تقبع في الصمت والعاجزة عن التعبير، ودعوة ادوارد سعيد في هذا الاتجاه.

أبعـــاد: لقد أثار سعيد مشكلة العزلة التي يغرق فيها مفكرو اليوم. أفلا يصعب ذلك تمثيل المجتمع؟

منيـف: لا شك في أن المفكرين اليوم أكثر عزلة من السابق، كما يفرض عليهم المزيد من العزلة أيضاً. قد يكون صوتهم خافتاً اليوم غير انه يتوجب عليهم مواصلة النضال حتى يتناهى صوتهم إلى مسامع الجميع، لأن لهم تأثيراً بطريقة أو بأخرى. وعلى الرغم من أن تلك العزلة مفروضة فرضاً وأن المفكرين يعانون صعوبات في التفاعل مع المجتمع، فإنه يتعين عليهم تقويم دورهم الذي يقضي، على الرغم من العزلة، بمد جسور التواصل أو الترابط. أما شعور العجز عن القيام بهذه المهمة الذي يخالج كيان المفكرين فيؤدي إلى توطيد عرى العزلة. وعلى وجه العموم لا يمكننا الانكار ان الفترة الحالية تحفل بالمشقات والصعوبات.

الاهتمامات المستقبلية

أبعـــاد: لقد عالجت رواياتك عصر النفط والحرية السياسية في العالم العربي والعلاقة بين الغرب والشرق. فهل هناك من نوع أدبي أو موضوع عام تود التطرق إليه في المستقبل؟

منيـف: في الواقع يراود ذهني العديد من الموضوعات.

أبعـــاد: هل يخالجك شعور أن ثمة موضوعاً مهماً لم تعالجه بعد؟ أم تود متابعة مسيرتك على خطى رواية **سيرة مدينة** أو، بتعبير آخر، «تسجيل التاريخ»؟

منيـف: في بادئ الأمر تكثر اهتماماتي وتتنوع، فهناك العديد من الموضوعات التي يمكن معالجتها في إطار روائي. غير انه قد يكون سابقاً لأوانه تصور أي أعمال مستقبلية يمكن الحديث عنها الآن، علماً أن بعض الموضوعات يستأثر بالأولوية وأرغب في معالجته. بما في ذلك كتابة عمل يقدم العرب على وجه منصف وعادل ويلقي الضوء على امكاناتهم ونواقصهم. ذلك يمثل موضوعاً يغوي بمعالجته. هذا إلى جانب موضوع آخر أود معالجته وهو موضوع المهجرين أو اللاجئين الذين يزدادون عدداً. وليس خافياً ان التهجير موضوع متعدد الجوانب، فالنظر في الموجات الهائلة المتحركة من الناس التي تتدفق من كل حدب وصوب أمر لا بد من التمعن فيه. ففي الماضي هاجر البدو على نطاق واسع من مكان إلى آخر في المنطقة، ونشهد اليوم موجات ضخمة من الهجرة السياسية وإلى أماكن أبعد كما هي حال آلاف

العراقيين مثلاً الذين يعيشون خارج بلادهم. ويواجه معظم مناطق الشرق الأوسط هذه المشكلة بطريقة أو بأخرى، وهو أمر أود التطرق إليه في المستقبل لأنه يمثل موضوعاً واقعياً يتعلق بنقص الحرية والشروط الانسانية، ليس في السجون فقط إنما في الحياة اليومية أيضاً. كما أن انعدام التوازن ضمن العائلة الواحدة والمجتمع مسألة تغري بالتطرق إليها. جل ما تبقى هو إيجاد الفرص أو الظروف الملائمة لتلك الموضوعات المتعددة.

أبعـــاد: إذا ما قررت معالجة موضوع العلاقة بين الشرق والغرب هل ترسم في ذهنك صورة مستمعين معينين في الغرب؟

منيـف: لستُ على يقين من ذلك. غير انني اعتقد ان المهاجرين قد ذاقوا مرارة العديد من الصعوبات. ولم يتسن لي اختبار تلك الظاهرة إلاّ بصورة جزئية خلال إقامتي في باريس. هناك الكثير من المغاربة والأفارقة الشماليين يعيشون في فرنسا معزولين. والفرق واضح في الثقافة وطريقة النظر إلى الأمور، وفي انشغال هؤلاء في ما يدور في بلادهم التي غادروها من مشاكل. هذا موضوع يمكن أن يزيل الغموض عن الكثير من الأمور أمام جماعة واسعة من القراء إذا ما عولج. فإذا ما عكست مشاغل شعب تشاركه العيش، وهو لك بالجار القريب، قد تأتي بالحلول حالما تبرز المشاكل. كما افترض ان التوجه إلى أناس محايدين، ومخاطبة ضمائرهم، وعرض الهموم بصدق ونزاهة، لا بد ان يحرك لديهم الفضول والرغبة في المعرفة والمتابعة، وهذا هو القارئ الذي أبحث عنه.

أبعـــاد: لقد عالج الأدب العربي موضوع المنفيين السياسيين، مثل المفكرين (والنشاط سياسياً) وأفواج اللاجئين مثل الفلسطينيين. هل تعد المثال الذي أوردته عن الأفارقة الشماليين في فرنسا نوعاً آخر من المبعدين، وتحديداً «المهجرين الاقتصاديين» الذين يواجهون بدورهم معضلة الاندماج في الثقافة الجديدة؟ هل يمثل ذلك موضوعاً ترغب في معالجته؟

منيـف: إنها حقاً لمشكلة مهمة. فحتى الآن، ولسوء الحظ، لم يعالجها أدبنا على النحو الملائم. قبل سنوات عدة قرأت كتاباً لطاهر بن جلّون تحت عنوان **أقصى درجات العزلة**، وهو يلقي الضوء بصورة واقعية على وضع المهاجرين الذين غادروا افريقيا الشمالية نحو فرنسا، العثرات التي تعترض سبيلهم وعجزهم عن الاندماج في المجتمع وما يواجهونه من تهميش. أما اليوم وبفضل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر فيها افريقيا الشمالية، فأتوقع أن تزداد الهجرة حدة وتولد مشكلات تزداد تفاقماً. عندما بدأت موجات الهجرة خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية، كانت فرنسا في أمسّ الحاجة إلى القوة العاملة. ومع تطور الاقتصاد وتقدمه تقلصت حاجات فرنسا واقتضى الوضع إجراء عدد كبير من الدراسات التي تهدف إلى تحديد الطريقة الملائمة لفهم المشكلة. أود أن أستفيد من فترة فرصة إقامتي في فرنسا لأعالج هذه المشكلة الأساسية. لعله يوجد اليوم عدد من الكتاب وسواهم ممن تسمح لهم ظروفهم بالكتابة والمعالجة التطرق إلى هذا الموضوع المعقد. ولا بد من الاشارة إلى أن الموضوع قد عولج سابقاً في بعض من الأفلام.

أبعـــاد: لقد عقدت العزم على تكريس نفسك تكريساً كاملاً للكتابة الأدبية. فهل أنت تنحدر من عائلة لها تقاليد أدبية أم أن خيارك أملته عليك كتاباتك؟

منيــف: لا خلفية أدبية في العائلة، فالظروف التي طرأت على مر الزمان أوقدت فيّ الرغبة في التعبير عن نفسي حول ما يجول في خاطري في شأن المجتمع وموضوعات الساعة واحلامي وتطلعاتي.

أبعــــاد: هل ساهمت تجاربك في مجال النفط في أعمالك الأدبية بوجه أساسي؟ وهل ينتابك شعور بأن لا رابط يربط اليوم بينك وبين هذا المجال أم ثمة روابط لا تزال قائمة؟

منــيف: صحيح أنني تركتُ عملياً قطاع النفط، لكنّ تجربتي في هذا الميدان تعد قاعدة مهمة ومنهلاً أساسياً زوّدني التفاصيل والمعرفة، وإدراكاً أبعد غوراً عن ماهية المشكلة النفطية وعواقبها. لا ريب في أن للميدان الذي يعمل المرء فيه يومياً تأثيراً، وينعقد بين الاثنين عقد حميم يسمح باكتشاف العديد من الأمور التي تخفى على الغير. لقد أكسبتني دراساتي الأكاديمية في حقل الهندسة النفطية وخبرتي الطويلة نسبياً في المجال نفسه، عنصراً بالغ الأهمية، وساعدتني جليل المساعدة على وضع بعض رواياتي ولاسيّما **سباق المسافات الطويلة**، الذي يتمحور حول استغلال النفط. صريح العبارة أنني استفدت من ذلك عظيم الإفادة. وما زلت أتابع هذا الميدان من خلال القراءة والمراقبة، ومعرفة ما يجري في هذا المجال، لأن الانسان لا يستطيع أن يتخلى فجأة، أو دفعة واحدة، عن القضايا والأفكار والهموم التي كوّنته، هذا مع الاشارة إلى أنني اليوم كاتب روائي ولست عاملاً في مجال النفط، كما كانت الحال خلال عشرين سنة متتابعة ◇

سَنَاء أبو شقرَا (*)

سمير أمين
العَولمة وَالتّراكم (**)

هذا الكتاب هو الأول من جزءين، ثانيهما بعنوان **الدولة والديمقراطية في العالم الثالث**. وهو يؤلف حلقة في سلسلة أبحاث ومناقشات ينظمها منتدى العالم الثالث (دكار) بالتعاون مع جامعات، أو هيئات ثقافية مختلفة.

نصوص الكتاب هي حصيلة لما أنجزته مجموعات عمل خاصة أنشئت لهذه الغاية، وهي تضم، إضافة إلى سمير أمين وبابلو كازانوفا، اللذين قاما بدور المنسقين، عدداً من الباحثين الأميركيين اللاتين، والآسيويين، والأفارقة، والعرب. وهذه النصوص هي عبارة عن: مقدمة نظرية عامة عن الأشكال والمضامين الجديدة لتناقضات النظام العالمي الراهن، والبعد التاريخي لهذه التناقضات، وأبحاث متخصصة تتناول الصيغ الملموسة لاشكاليات العولمة والتراكم في مناطق مختلفة من العالم: أميركا اللاتينية، العالم العربي، أفريقيا جنوب الصحراء، بلدان يمكن عدّها نموذجية في التعبير عن خصوصيات معينة، سياسية أو اقتصادية، مثل كوريا والهند وجنوب افريقيا.

ان تحليل ومناقشة كل من هذه النصوص يستوجب معرفة علمية بموضوعاتها، ومجالاً يتسع لمثل هذه المهمة. وأنا لا أدعي المعرفة الكافية للانخراط في هكذا مشروع، كما أن المقالة هذه لا تطرح على نفسها هذا الهدف.

نكتفي إذاً بعرض الأسئلة الكبرى التي يحاول الباحثون الإجابة عنها، من خلال نصوصهم، مع تحليل نقدي للمقدمة المهمة التي صاغها الباحث المعروف سمير أمين.

الأسئلة: بداية أم ختام؟

نبدأ من النهاية: في العرض الختامي لنتائج الأبحاث والمناقشات يمكن استخلاص عدد من الأسئلة الجوهرية قدم سمير أمين، في مقدمته، تحليلاً وافياً لبعضها، كما حاول الباحثون الآخرون ان يظهروا خصوصيات تجليها في المناطق أو البلدان التي عاينوها:

١ ـ كيف نعرّف «العولمة» والاستقطاب الملازم لها؟ بالسوق العالمية، أم بشمولية التقنيات، أم بالتقدم على طريق بناء نظام انتاجي عالمي؟ وبالسياسة أم بالثقافة، وكلتاهما تتخذان سمات أكثر فأكثر كونية؟

٢ ـ هل تنتج العولمة استقراراً أم أنها تفاقم تخلخل النظام؟ وهل هي الآن في طور جديد نوعياً أم مجرد درجة عليا في سلم تاريخي؟

٣ ـ هل نعيش مرحلة أزمة عامة في الرأسمالية والاشتراكية معاً؟ وكيف تتمفصل أزمة كل منهما على الآخر؟

٤ ـ هل يمثل التأزم بين مراكز النظام وأطرافه الآن عقدة الأسئلة المتعلقة بمستقبل النظام؟

(*) كاتب واستاذ جامعي ـ بيروت.

(**) Samir Amin (ed.), *Mondialisation et Accumulation* (Paris: L'Harmattan, 1993).

٥ ـ هل تستوجب استراتيجيات التنمية المستقلة في الاطراف، بالضرورة، عملية «فك ارتباط» مع النظام؟ وهل يمكن بناء استراتيجيات وطنية وشعبية كمرحلة انتقالية نحو اشتراكية عالمية؟ وما هو موقع الديمقراطية في هذا السؤال؟

٦ ـ أول مرة في التاريخ تطرح العولمة مشاكل تشمل الأرض بأسرها والإنسان والثقافة، فكيف تعالج قضايا البيئة وفق منظور إنساني شامل، وكيف يمكن التعامل مع التعددية الثقافية في إطار عالمية إنسانية؟

٧ ـ وأخيراً هل تعطى الأولوية للميدان المحلي أم للمدى العالمي في تحليل هذه التحولات؟

إن صيغة التساؤل، هنا، هي المدخل الايجابي للبحث. بمعنى أنها تتضمن توافقاً عاماً على مشروعية السؤال وجدواه، وتفتح للاجابة كل أبواب الاجتهاد. ويبقى أن نلاحظ أن الاختلافات لم تبلغ في أي نص من النصوص حد التناقض مع المجرى الفكري العام الذي يربطها جميعاً في وحدة تحليل متعددة الزوايا.

والواقع ان المنهجية العامة للأبحاث تنطلق من اعتبار العولمة مرحلة جديدة، نوعياً، في النظام، وأنها تتم على خلفية الاستقطاب بين مراكز النظام وأطرافه، مفاقمة هذا الاستقطاب وفق معايير جديدة للتبعية والتخلف، وبالتالي وفق صيغ جديدة للمبادئ التي حكمت مفاهيم: التنمية، الاستقلالية، الأطراف، أشباه الأطراف، الهامشية، الخروج من التاريخ... إلخ.

ولا شك في أن أسس هذه المنهجية هي نتاج أبحاث وجهود استغرقت عشرات السنين وقام بها عدد من المفكرين المعاصرين، أمثال سمير أمين وفرانك وسويزي وباران وفالرشتاين وماغدوف وغيرهم. وهي تلتقي في جوانب منها مع استنتاجات باحثين آخرين أمثال تشومسكي وبريبيش وسانتوش وأريغي ومهدي عامل وغيرهم ممن درس قضايا التنمية والتبعية، ونظم الانتاج ومفاهيم السلطة، والنظام ـ العالم، والديمقراطية والاشتراكية... إلخ.

أشرنا في البداية إلى أن المقدمة التي وضعها سمير أمين للكتاب تعد الأساس النظري والمنهجي الذي تقوم الدراسات البحثية الملموسة عليه. فهذه المقدمة هي رابط عضوي يشد الأجزاء «الاقليمية» إلى رؤية عالمية، ويسمح لها بالتالي ان تحدد نفسها كـ «خاص في عام»، تستمد من هذا العام، تحديداً، خصوصيتها الاقليمية أو الوطنية. لهذا السبب سنتوقف عند هذه المقدمة بشيء من التفصيل.

ستار يسدل

يعتقد سمير أمين أن النظام العالمي الذي نتج من الحرب العالمية الثانية كان يستند إلى أعمدة ثلاثة: الفوردية في الغرب الرأسمالي، والسوفياتية في بلدان شرق أوروبا، والتنموية في العالم الثالث[1]. وهو يقسم مرحلة ما بعد الحرب إلى حقب ثلاث: ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥ حقبة تأسيس النظام في كل من أبعاده الثلاثة المذكورة، حيث تبلورت صيغة الائتلاف الغربي متمحوراً حول القدرة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، مع ثقة عالية (في أوروبا واليابان) بعدم تكرار حالة التجذر الثوري التي نهضت بعد الحرب الأولى.

أما في الشرق، فكانت السوفياتية تحسم خياراتها، على قاعدة الستالينية، في اتجاه سياسة «اللحاق» بالغرب، وتعويض النواقص التاريخية، بدل بناء سياسات بديلة تتجه إلى «إقامة شيء آخر». ونشأت مذ ذاك ثنائية عززتها الحرب الباردة التي فرضتها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي، علماً أن هذا الأخير ظل، طوال تلك الحقبة، في موقع الدفاع، عسكرياً وسياسياً.

الركيزة الثالثة للنظام، التي بدأت تتأسس عشية الحرب، هي الإطار الشامل الذي سيضم البلدان الطرفية في صيغ سياسية وايديولوجية فضفاضة. فالمجتمعات الأسيوية والافريقية، التي كانت لا تزال خاضعة للنظام الاستعماري، ستتحول مع بداية الستينات إلى دول قومية مستقلة وستبحث عن كليات تضامن في ما بينها، كانت محطة باندونغ (١٩٥٥) اللحظة الأبرز في تكونها. وهكذا نشأت خلايا التفاعل

(١) سمير امين، سيرة ذاتية فكرية (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٣).

بين شعارات: الاستقلال، التحديث، التصنيع، في آسيا وافريقيا، وبين النظرية التنموية في أميركا اللاتينية الرامية، أيضاً، إلى التحديث والتصنيع.

الحقبة الثانية، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥، هي حقبة باندونغ، في نظر سمير أمين، ذلك لأن توسع النظام سينتظم تحديداً حول العالم الثالث. فعمليات التصنيع والتحديث غيرت جذرياً القارات الطرفية، وأخذت عملية التراكم، بالتالي، بعداً عالمياً جديداً.

إن انتصار الايديولوجيا «التنموية»، الذي يكوّن مضمون هذه الحقبة، هو انتصار قائم على وهم اللحاق بالغرب، وعلى فكرة الكينزية، التي تبين أن لا مكان لها فعلياً في الواقع الاجتماعي لبلدان الأطراف. وهو الوهم نفسه الذي داعب على الدوام القيادة السوفياتية وأسس، من ضمن عوامل أخرى، للقاء الاتحاد السوفياتي مع حركة التحرر الوطني الصاعدة، وبالتالي كسر طوق العزلة عنه ودخوله إلى المسرح العالمي[٢].

في الوقت نفسه كان الاتحاد السوفياتي ينهك تدريجاً بسباق التسلح المفروض عليه من جانب الغرب، الذي تضامن، لا مخافة تدخل عسكري سوفياتي أو انفجار ثورات شيوعية مصدّرة، وإنما لأسباب أعمق كثيراً تتعلق بتنامي عمليات الاختراق المتبادل الملازمة للتراكم الرأسمالي العالمي.

الحقبة الثالثة، ١٩٧٥ ـ ١٩٩٢، هي حقبة أزمة النظام وانهياره. وهذه الأزمة شملت مكونات النظام الثلاثة: الفوردية والسوفياتية والتنموية. وهنا تتناول المقدمة بالتحليل السريع تآكل كل من هذه الركائز في دائرتها: ففي الغرب، انفتحت أزمة الفوردية على سقوط حلم التقدم الشامل، حيث كانت سنة ١٩٦٨ نقطة تحول بارزة. ولكن انفتحت معها أيضاً أزمة اليسار الذي عجز عن تقديم بديل يتجاوز طروحاته التقليدية. وفي بلدان الأطراف انتهت مبادئ باندونغ إلى قيام سلطات تسعى للانفتاح على الغرب وفق سياسات كومبرادورية تابعة. أما في الشرق، فكان السقوط المدوي للاتحاد السوفياتي، مخلفاً وراء هذه «التوتاليتارية التي لا تقهر» حالة من الفوضى العارمة. وجاء هذا السقوط نتيجة عامل داخلي، هو السعي لبناء رأسمالية «طبيعية»، كما في الغرب، ولعامل خارجي، هو سباق التسلح.

حملت الرأسمالية خلال فترة ما بعد الحرب، وبفعل تكونها التاريخي، ميزتين أساسيتين: الأولى، انها انبنت على قاعدة «الدولة القومية» (أو الوطنية)؛ والثانية، أنها قامت على استقطاب عالمي بين مراكز مصنعة وأطراف غير صناعية. هاتان الميزتان استهلكتا بدورهما خلال هذه الحقبة المنصرمة.

فعمليات الاختراق المتبادل للرساميل والسلع على مستوى أسواق المراكز أخذت تفجر حدود هذه الأسواق وتعيد تكوينها، بحيث إن نظم الإنتاج الوطنية تصبح اليوم أكثر فأكثر مكونات وأجزاء من نظام إنتاجي واحد معولم. أما تناقض المراكز المصنعة/ الأطراف غير الصناعية فبات يأخذ سمات أكثر تعقيداً. بسبب تكون أطراف شبه مصنعة، وتدهور بلدان إلى مصاف «العالم الرابع» المهمش، والمدفوع خارج حدود الإنسانية والحضارة، من جهة، وبسبب المضامين الجديدة للتبعية التي يفرضها التقدم التقاني والعلمي، ومستويات التراكم، وحاجات الأمن، والعالمية الثقافية، والاستهلاك... إلخ.

نستطيع من موقعنا الراهن أن ننظر إلى مرحلة ما بعد الحرب على أنها مرحلة انتقالية من صيغة معينة للنظام العالمي إلى صيغة جديدة. ويفرض علينا استكشاف ملامح الصيغة الجديدة أن نجيب عن مجموعتين من الأسئلة:

ـ هل سيؤدي تصنيع العالم الثالث إلى توسع جغرافي للرأسمالية يوقف تدريجاً الاستقطاب بين المراكز والأطراف أم سيرتدي هذا الاستقطاب أشكالاً جديدة؟ ما هي هذه الأشكال؟ وما هو مصير العالم الرابع العاجز عن اقتحام مرحلة التصنيع؟

ـ هل سيفرض تآكل فاعلية الدولة الوطنية نظام إدارة سياسية جديد للرأسمالية على المستويين الوطني والعالمي؟ هل نحن على طريق بناء هذا النظام؟ وما ستكون ميزاته وقوانينه؟ يجيب سمير أمين عن المجموعة الأولى من الأسئلة بالقول إن التصنيع في بعض البلدان الطرفية لن يزيل الاستقطاب، بل يغير في أشكاله وعناصره. والسبب هو أن جيش العمل

(٢) سمير أمين، امبراطورية الفوضى (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١).

الاحتياطي سيظل هنا ضخماً قياساً على جيش العمل الفاعل، الأمر الذي يستبعد احتمال قيام تسوية اجتماعية بين العمل ورأس المال على النمط الكينزي، كما حصل في الغرب، لأن مجتمعات الأطراف لم تنجز ثورة زراعية، ولا تهيأ التوازن الاجتماعي فيها عبر سلسلة طويلة من التحضيرات في الإنتاج نفسه، وفي السلطة، وفي العلاقات الاجتماعية. أما العالم الرابع، غير المصنع، فسيعيش مزيداً من التهميش لكونه جيش الاحتياطي العالمي للعمل. وعجز أقلياته الحاكمة، الكومبرادورية، عن بناء أية مشروعية لحكمها. ويؤدي ضعف الصراع الاجتماعي في ميدان الإنتاج إلى تحويل التناقض في اتجاهات ثقافوية، ماضوية، هي جزء من الأزمة وليست جواباً عنها[3].

في الرد على المجموعة الثانية من الأسئلة تستنتج المقدمة أن التناقض بين التداخل الهائل للاقتصادات وبين الادارات السياسية الوطنية لن يجد حلاً قبل وقت طويل: لا الهيمنة الأميركية، ولا التقارب الأوروبي، يقدمان جواباً، كما لا نجد الجواب في توسع النظام شرقاً، أو في استتباع مناطق محددة من العالم إلى هذه الكتلة أو تلك. وما دام الفكر الاشتراكي لم يقدم إجابات ملموسة، وعلى مستوى التحدي الذي يفرضه التطور الجديد، وما دامت القوى الاجتماعية لم تستقطب على أساس هذه الاجابات، فإن التناقضات التي تحملها الرأسمالية في صلب وجودها لن تنتج «نظاماً جديداً»، بل فوضى معممة، عالمية.

أزمة الضوابط

من أجل فهم الأزمة الراهنة للنظام، وآفاق حلها، يعود كاتب المقدمة إلى عرض العناوين الكبرى التي ضبطت في إطارها تناقضات الرأسمالية، منذ الثورة الصناعية. فالرأسمالية، ككل نظام حي، تقوم على جملة تناقضات وتتجاوزها باستمرار. أشكال ومضامين هذا التجاوز في الزمان والمكان المحددين هي النمط الملموس لما يسمى «التضبيط».

١ ـ منذ الثورة الصناعية حتى سنة ١٩٢٠ تقريباً امتدت مرحلة الصناعات الآلية الكبرى، التي درسها ماركس في رأس المال. وهي مرحلة بناء نظم الانتاج الوطنية، والأسواق الداخلية المثلثة الأبعاد، والتنافس الحر، وهيمنة العائلات الصناعية والمالية والملاكين العقاريين. خلال هذه المرحلة الطويلة نسبياً كانت وسائل التضبيط تقتصر، أو تكاد، على الإطار الوطني، أي السوق ونظام الانتاج والقوى الاجتماعية، على المستوى الداخلي. وهنا كانت التحالفات السياسية الهادفة إلى عزل الطبقة العاملة أداة الضبط الاجتماعي، وكانت السياسة المركزية في إدارة النقد والقروض أداة الضبط الاقتصادي.

وفي مواجهة الخطاب «السائد» اليوم، الذي يدعي أن الضوابط العالمية للنظام كانت تقوم على مبدأ هيمنة إحدى قوى النظام[4]، يرى سمير أمين أن حالات الهيمنة لم تكن إلا استثناءات قصيرة الأجل (بما في ذلك حالة بريطانيا، التي كانت الأقوى في العصور الأخيرة)، وأن أحداً من أجزاء النظام لم يكن قادراً على فرض «قواعد اللعبة» على الجميع.

أما الادارة الاقتصادية لعلاقات المراكز بالأطراف فكانت سهلة على العموم، إذ استمرت الأطراف مصدراً للمواد الخام والمنتوجات الزراعية الرخيصة، ودُمرت البرجوازية الجنينية في المنافسة غير المتكافئة من خلال فرض التدابير السياسية والتشريعات الاستعمارية، وبالتالي عطل ضعف التراكم وخراب البرجوازيات المحلية امكان تحول الأطراف إلى مناطق صناعية متطورة.

في تعليق أولي على آليات التضبيط في هذه المرحلة لا بد من التوقف عند الدور الخاص للدولة. فهي تؤدي مهمة مزدوجة تبدو متناقضة للتحليل السطحي. لأن وسائل «التضبيط» في المراكز تقيد حرية تراكم رأس المال ولكنها تقوم بوظيفة أشمل هي ضمان استمرار علاقات الانتاج الرأسمالية عبر توازن اجتماعي وسياسي ـ سيغدو في ما بعد أساس «دولة الرفاه» الاشتراكية الديمقراطية. ولم تؤدِ الدولة هذا الدور إلا لأنها استطاعت أن تحقق لنفسها

(٣) سمير امين، نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الاوروبي والتمركز الاوروبي المعكوس (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٩)

(٤) Robert Keohare, *The Theory of Hegemonic Stability* (Boulder, Co.: Westview Press, 1980).

استقلالية ما إزاء القوى الاجتماعية المتصارعة، وأن تتجاوز الاقتصادي لـ «تتسامى» إلى مفهوم المصالح الوطنية العليا.

٢ ـ المرحلة الثانية، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠ تقريباً، هي مرحلة الفوردية. وهنا تحتل مؤلفات هاري برافرمان(٥) موقعاً مميزاً في كشفها التحولات الطارئة على طبيعة العمل، والطبقة العاملة. وفي طليعة التحولات الدور البارز للمدراء والمنظمين والمهندسين في الإنتاج، وحلول «العامل الجماهيري» محل الطبقة العاملة المؤهلة القديمة. هذه التحولات العميقة في البنية الاجتماعية أفسحت المجال لسلسلة من عمليات التضبيط، أبرزها:

ـ تكوّن النقابات ذات الشعارات المطلبية وتحولها إلى أدوات نضالية للدفاع عن الأجر ومستوى حياة الطبقة العاملة.

ـ نضج الظروف لكي يصبح أرباب العمل والنقابات «شركاء اجتماعيين» يناقشون سياسة واحدة للدخل يقبلها جميع الفرقاء، وذلك بديلاً من المضمون التناحري الطبقي لعلاقتهما، المفترضة نظرياً.

ـ دخول الدول عبر مؤسسات التخطيط القصير الأجل، إلى ميدان الإنتاج، من أجل ضبط ردود الأفعال التلقائية الناتجة من حركة العرض والطلب وعدم توازنهما.

ـ بناء القطاع الثالث ـ وهو اقتراح كينزي بهدف امتصاص الفائض ـ من قبل الدولة، وتحوله سريعاً إلى ميدان بالغ التأثير في التوازن الاقتصادي(٦). وهنا أدت الصناعة العسكرية دور الرافعة لهذا القطاع، وبخاصة قبيل الحرب العالمية الثانية، ومع الحرب الباردة.

وجاء ما يتم ذلك على المستويين الايديولوجي والاجتماعي. فالمساومة الاجتماعية، وتعبيرها السياسي الحريات والتمثيل والتعددية الحزبية، اقتضت تعديلاً جذرياً في مشروع الطبقة العاملة ومواقفها الجوهرية. فهي تخلت عن بناء مجتمع اشتراكي قائم على رفض الملكية الخاصة لتلتحق بايديولوجية جديدة هي ايديولوجية «الاستهلاك الجماهيري». هكذا غدت الأيديولوجيا البرجوازية، أول مرة، الايديولوجيا المسيطرة على المجتمع. وهكذا برز نموذج «المواطن الوسط» كمثلهم لأنماط الاستهلاك، وعماد لفكرة «الدولة الحديثة».

ولكن على الرغم من كل هذه التبدلات ظلت علاقات المراكز بالأطراف على حالها من عدم التكافؤ. لا بل كان هذا اللاتكافؤ ضرورياً لبناء التسوية الاجتماعية في بلدان المركز. لذلك، إذا كانت الفوردية تحظى بصفة «الاشتراكية الديمقراطية» المحببة، في داخل المراكز، فهي تستحق فعلاً صفة «الامبريالية الاجتماعية»، إذا ما نظر إليها من أطراف النظام.

التحديات الجديدة

تعيش الفوردية، اليوم، أزمة قاتلة، فالثورة التقانية الجديدة تعجل في تطور أشكال الانتاج الجديدة، من جهة، وتعمق الاختلالات بين العرض الناجم عن التوفير، وبين الطلب في الاستثمار المنتج. ويتفاقم هذا الاختلال بالعولمة المالية التي تنتهي غالباً بتصدير كثيف للرساميل من الأطراف إلى المراكز(٧). وعلى مستوى أوسع تزداد الهوة بين اقتصاد أصبح، بكل معنى الكلمة، عالمياً، وبين السياسات الوطنية التي يفترض بها أن تدير هذا الاقتصاد. ويتضاعف فعل هذا التناقض إذا ما أخذنا في الحسبان ان السياسات الوطنية تسعى، مجدداً، لأن تفرض نفسها، بعضها ضد بعض، ومتعاكسة، بالجملة، مع المنطق العام للمسارات الاقتصادية(٨).

إن بناء نظام بديل من الضوابط في الظروف العالمية الراهنة يصطدم بعقبة أساسية، هي أشكال الاستقطاب الجديدة. وعلى عكس ما يعتقد بعض الباحثين(٩)، أمثال جوفاني أريغي، أن توسع عملية تصنيع الأطراف سيندرج في إطار نظام شامل

(٥) Harry Braverman, *Labor and Monopoly Capital* (NY.: MR Press, 1974).
(٦) Paul Sweezy and Harry Magdoff, *Production and Finance* , vol. 35 no. 1 (NY.: MR. Press, 1984).
(٧) Paul Baccara, *Theories de la Regulation,* Issue no. 32 (Paris: 1988).
(٨) Michel Beaud, *L'economic Mondiale dans les Années 80* (Paris: LP Decouverte, 1988).
(٩) جوفاني اريغي [وآخرون] **الاضطراب الكبير** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١).

يرضى بقواعد اللعبة الجديدة، يرى سمير أمين أن الاستقطاب الجديد سيقوم على القاعدة نفسها، أي السوق العالمية المبتورة، حيث تنفتح حرية الحركة للرساميل والسلع، وتبقى مغلقة أمام العمل. وما دام جيش العمل الاحتياطي متمركزاً في الجغرافية إياها، أي الأطراف، سيستمر التهميش، وستظل هذه المناطق مصدر ردود فعل عنيفة ضد النظام العالمي.

ما العمل إذاً؟

يرى الكاتب أن العولمة فعل تقدم في حركة التاريخ. وعجزها عن الاكتمال في ظل النظام الراهن هو كشف عن الحدود التاريخية للرأسمالية. لذلك تصبح مهمة بناء العالمية الحقيقية، الإنسانية والديمقراطية، هي مهمة تجاوز هذا الحد التاريخي. فالاستقطاب الملازم للرأسمالية يمنع قيام تكيف متبادل ويفرض على الضعفاء ان يتكيفوا وفق حاجات الأقوياء.

في هذا المستوى الذي وصلنا إليه من العالمية يقع تحدي بناء البديل على عاتق الفكر الاشتراكي، في الدرجة الأولى. وهذا الأخير مطالب أن يتجاوز صيغتي الإشتراكية الديمقراطية، والدولتية الليينية، ومهمتي الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية. لأن الأولى مستحيلة التحقيق في ظل علاقات الاستقطاب القائمة، والثانية بعيدة من الاندراج في جدول أعمال التاريخ خلال المدى المنظور.

الفكر الاشتراكي مطالب بأن يكون أممياً في العمق أكثر من أي مرة في التاريخ. وأن يضع أمام نفسه مهمة تجاوز الاستقطاب عن طريق المساهمة في بناء مساحات سياسية متعددة القوميات، تدير شؤونها بصورة ديمقراطية، وفي تكون تجمعات إقليمية قادرة على مواجهة خلل العلاقات الخارجية وضغط الخارج، وبالتالي المساهمة في بناء عالم متعدد الأقطاب. أما الأدوات المحلية التي يمكنها إنجاز هذه العملية فهي تحالفات شعبية تضم كل الفئات المتضررة من السياسات الكومبرادورية، كل ضحايا التكيف الهيكلي الذي تفرضه المراكز الرأسمالية.

هل يمكن الذهاب أبعد من ذلك؟ هل تطرح آليات العولمة، ومشكلات البيئة، والانفجارات السكانية، والتناقضات المتفاقمة بين مكونات النظام، ضرورة قيام دولة عالمية تدير شؤون الكوكب بما ينسجم مع حاجات الشعوب كلها؟

هذه الضرورة النظرية حتى الآن - تستوجب تغييراً عميقاً في طبيعة النظام العالمي القائم، تغييراً تتكون مقدماته في خلال عملية بناء عالم متعدد الأقطاب، وتكامل ديمقراطي بين مجموعاته الاقليمية والوطنية، وفي خلال عمليات «فك الارتباط» المتزايدة الاتساع ◇

خالد الفيشاوي (*)

أحمد بهاء الدين شعبان

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية (**)

قد تتغير السياسات الاسرائيلية، وقد تتبدل الوجوه والأقنعة، لكن الملامح الأساسية للاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية والمستهدفات الرئيسية للمشروع الصهيوني، تبقى ثابتة الملامح، دائمة الوضوح، بارزة القسمات...

فعلى الرغم من مفاوضات السلام، والاتفاقات الموقعة، والتي قد توقع، هنا وهناك، والآمال والوعود التي تسود أجواء المنطقة والعالم حول السلام الوشيك بين العرب وإسرائيل، يقول زئيف شيف ـ المحلل الاستراتيجي الاسرائيلي: «إن حرب المستقبل واقعة لا محالة، ولا بد لاسرائيل من استثمار المهلة الكامنة في تراجع خطر شن دول عربية حرباً ضدها، بحيث تبني جيشاً قوياً بمفاهيم سنة ٢٠٠٠».

ولأن حرب المستقبل، على حد قول أكبر المحللين العسكريين الاسرائيليين، قادمة لا محالة، فإن هذا الكتاب يجيء كصيحة تحذير لأبناء الأمة، حتى لا تؤخذ على غرة، مثلما حدث مرات عديدة...

وعلى الرغم من أن الكتاب يأتي كنغمة «نشاز» وسط دقات أجراس السلام... فهو يستحق الاهتمام. فما دامت إسرائيل توقع المعاهدات وتطلق الآمال حول مستقبل السلام العربي ـ الاسرائيلي، في الوقت الذي تشيد المؤسسات والصناعات العسكرية الضخمة، وتُدخل المنطقة في سباق التسلح النووي والأسلحة فوق التقليدية، فلا أقل من أن نتابع الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، بينما نأمل في السلام العادل والشامل.

١ ـ بدائل العدو الشيوعي

وكالعادة، يبدأ المؤلف كتابه بالحديث عن التغيرات الدولية، وانفراد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم، ليخلص إلى أن النظام العالمي الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة على مقاليد الشؤون الدولية، سيعهد إلى اسرائيل الكبرى بمهمة ضبط دول المنطقة. من أجل هذا، فهي تدعم قواها العسكرية ومجتمعها العسكري، كما يتسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمني الاسرائيلي ليشمل ـ على حد قول شارون ـ دولاً مثل تركيا وإيران وباكستان والخليج وأفريقيا.

ويدعم هذا الدور التوجهات الجديدة لبعض الدوائر الأميركية بخلق بدائل عدائية تحل محل الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي تبرر نمو وازدهار المؤسسات العسكرية الأميركية وتجارة السلاح الدولية...

وبناء عليه، يرى المؤلف أن دور إسرائيل في «النظام العالمي الجديد» أدى إلى دعم الترسانة

(*) باحث في الشؤون السياسية ـ القاهرة.

(**) أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية عام ٢٠٠٠ (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ٥٢٠.

العسكرية الاسرائيلية، وهو دور لم يتراجع ولم يتقلص بل سيزداد أهمية، حيث يتميز النظام العالمي الآني بسيادة مبدأ «القوة فوق القانون»...

٢ ـ العسكرية والتطرف

تصاعد الانفاق العسكري الاسرائيلي مجدداً مع بداية التسعينات، وتدعم دور المجمع الصناعي العسكري، وتعاظمت معدلات عسكرة المجتمع والاقتصاد لتصبح مؤسسة الحرب أساس ومصدر حياة المجتمع الاسرائيلي، وصناعة الحرب هي محور وجوده. وتزايدت معدلات تطور الصناعة كماً وكيفاً على حساب الصناعات المدنية أو العسكرية المحدودة التقنية والعائد، وازداد معدل تصدير السلاح نظراً إلى قصور السوق المحلية عن استيعاب كم الإنتاج العسكري الكبير، فالآن تبيع إسرائيل السلاح لأكثر من ٦٠ دولة في كل قارات العالم، وتغطي الصناعات العسكرية ٥٠ في المئة من حاجات إسرائيل التسليحية، وقفزت قيمة الصادرات الإسرائيلية من المعدات العسكرية إلى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، بعدما كانت ١,٤٧ مليار دولار عام ١٩٨٨.

وتؤدي كل هذه العناصر ـ كما يشرح المؤلف بصورة مفصّلة ـ إلى تدعيم قوة ومركز ونفوذ المجمع الصناعي العسكري الإسرائيلي، وإلى تصعيد وتيرة عسكرة المجتمع ورفع معدلات التطرف والعدوانية داخله، وإلى استمرار دق طبول الحرب، مهما تغيرت لغة الخطاب الاسرائيلي أو تبدلت طرائق وأساليب التعامل مع المستجدات والمتغيرات في الوضع.

٣ ـ الشبح الاسرائيلي

ويتابع المؤلف في الفصول اللاحقة أحدث التطورات في الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ومنها إنتاج إسرائيل طائرة عسكرية أميركية من طراز مصغر عن الطائرة (F - 22) المسماة «الشبح»، كما وقعت اتفاقاً مع دول الكومنولث في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ على مشروع إنتاج قمر صناعي مشترك كان من المقرر إرساله إلى الفضاء عام ١٩٩٥ من موقع للصواريخ في جمهورية كازاخستان، إضافة إلى إنتاج الصاروخ القاذف للقمر الصناعي، ومن المقرر أن يمكث هذا القمر في الفضاء خمس سنوات.

هذا بعد أن أطلقت إسرائيل قمري «أوفيك ١» و«أوفيك ٢» عام ١٩٨٨ لتنقل سباق التسلح في الشرق الأوسط إلى الفضاء.

كما تشترك الولايات المتحدة الأميركية بالدعم العلمي والمالي لمشروع إنتاج الصاروخ الاسرائيلي (Arrow ـ السهم)، كما اعتمدت وزارة الدفاع الأميركية ٦٠٠ مليون دولار في ميزانية ١٩٩٢ ومثلها عام ١٩٩٣ لتطوير نظام صاروخي جديد متحرك ضد الصواريخ في اسرائيل.

وفي بداية شهر أيار/ مايو ١٩٩٢، أعلنت أميركا واسرائيل عن إنتاج طائرة صغيرة من دون طيار مزودة بصواريخ جو ـ جو من طراز «بيتون» التي تنتجها إسرائيل يمكنها أن تدمر صاروخ «سكود» بعد عشر ثوان من إطلاقه.

كذلك وقعت إسرائيل اتفاقاً مع الصين لإنتاج صواريخ بالستية حاملة للرؤوس النووية من طراز (CSS - 2) مداها يصل إلى ٢٤٠٠ كلم.

٤ ـ الأسلحة فوق التقليدية

خلال السنوات الأخيرة طورت إسرائيل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في ترسانتها، فشيدت مصانع للغازات الحربية والسموم قرب الناصرة وفي بتاح تكفا، وطورت مصنع مخنيتيم قرب تل أبيب، وتقوم بتخزين الذخائر الكيميائية في بئر السبع.

كما أعدت رؤوساً حاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية يتم حملها بواسطة صواريخ «اريحا»، وجهزت قنابل للطائرات زنة ٧٥٠ رطلاً معبأة بغاز «الزارين» وقنابل الخردل زنة ١٠٠٠ رطل.

ومنذ بداية التسعينات، تتجه إسرائيل إلى التركيز على إنتاج غازات الأعصاب، وإنتاج جيل جديد من الذخائر الثنائية لغازات الأعصاب المستمرة المفعول، وخلط أكثر من نوع من الغاز حتى تعجز الاسعافات الأولية عن مقاومتها...

٥ ـ الأسلحة النووية وقنبلة النيوترون

بعد أن تمكنت إسرائيل من إنتاج ونشر القنبلة النووية بمساعدات فرنسية والمانية وأميركية، بدأت المعلومات تتسرب منذ أوائل الثمانينات عن المساعي الاسرائيلية لإنتاج القنبلة الهيدروجينية.

ففي عام ١٩٧٧، بنى الإسرائيليون وحدة تخصيب «الليثيوم ٦» في مفاعل «ديمونا»، وبحلول عام ١٩٨٤ أصبحت تعمل بكامل طاقتها، وفي عام ١٩٨٧ حصلت إسرائيل على كل حاجاتها من (الليثيوم ٦) اللازم لانتاج القنبلة الهيدروجينية.

وواكب هذا الأمر حصول إسرائيل على طائرات (F - 15, C)، وهي بامكانها نقل حمولة إستراتيجية ثقيلة نووية أو هيدروجينية أو تقليدية إلى مسافات بعيدة.

وفي أوائل عام ١٩٨٤، أكدت صحيفة **واشنطن بوست** ان إسرائيل تجري التجارب لإنتاج قنبلة النيوترون التي تقتل البشر دون تدمير المنشآت. وفي عام ١٩٨٦ أفاد العالم النووي الاسرائيلي مردخاي فانونو ان إسرائيل تمتلك القنابل الذرية والهيدروجينية والنيوترونية، وقدم الى صحيفة **الصنداي تايمز** البريطانية صوراً لقنبلة نيوترونية إسرائيلية.

٦ ـ استيراد العلماء السوفيات

وفي هذا الاطار، لم تتوان إسرائيل عن استغلال التطورات الحادثة في دول الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية لتدعيم برنامجها النووي، فاشترت من الكومنولث الجديد مفاعلاً لإنتاج الطاقة النووية مقابل ٢ مليار جنيه استرليني، كما باعت رومانيا ١٢,٥ طناً من الماء الثقيل لإسرائيل، هذا فضلاً عن استقبال العديد من علماء تلك البلدان للإقامة في إسرائيل.

وهناك معلومات تتردد أخيراً عن تشييد إسرائيل مفاعلاً جديداً في منطقة شفطا على بعد ٢٠٠ كلم من الحدود المصرية في صحراء النقب.

وعلى الرغم من الخطر الماثل من احتكار اسرائيل للأسلحة النووية في المنطقة، لا نجد برنامجاً عربياً لمواجهة هذا الخطر، بل نجد العالم العربي يكتفي منذ سنوات بمناشدة الدول الكبرى والضمير العالمي إجبار إسرائيل على الامتثال لقواعد الحظر الدولي على النشاط النووي العسكري.

ويختتم المؤلف كتابه بدراسة حول العلاقات العسكرية الاسرائيلية ـ الأميركية، وإفساح المجال أمام إسرائيل للاشتراك في مبادرة الدفاع الاستراتيجي المعروفة باسم «حرب النجوم» الذي يعد اعترافاً بما وصلت إليه من تقدم علمي وتقاني مرموق، وإشراك اسرائيل في الاستراتيجية الكونية الأميركية، وإعلان عن عمق العلاقات التحالفية بين أميركا وإسرائيل، تعزز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي 

وثائق

تقرير الأمم المتحدة عن مجزرة قانا

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن:

أتشرف بأن أحيل على أعضاء مجلس الأمن التقرير الذي قدمه إلي مستشاري العسكري، الميجر ـ فرانكلين فان كابن، عقب المهمة التي قام بها في لبنان وإسرائيل وكنت قد اتخذت قراري بإيفاد البعثة في ضوء الأحداث المأسوية التي وقعت في قانا في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، والتي قتل خلالها ما يربو على ١٠٠ مدني لبناني في مقر الكتيبة الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان.

وسيلاحظ أعضاء المجلس ان البعثة قد سعت إلى أن تتثبت قدر الإمكان، من الوقائع المحيطة بهذه الأحداث. وقد أجرى الجنرال فان كابن مناقشات مستفيضة مع قادة قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان، ومع السلطات اللبنانية والإسرائيلية، ومع شهود العيان. وكما يتبين من التقرير، فإن نسق سقوط القذائف في منطقة قانا يجعل من غير المرجح أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية، و/أو إجرائية، وإن كان لا يمكن استبعاد هذا الإمكان تماماً. ويقول جيش الدفاع الإسرائيلي، من ناحيته، إن الحادثة قد نجمت عن سلسلة من أخطاء العمليات وجوانب القصور التقنية، التي اقترنت بالمصادفة.

وإنني لأنظر بأشد القلق إلى قصف موقع القوات الفيجية بالشكل نفسه الذي أنظر به إلى أي أعمال عدائية موجهة إلى أي موقع من مواقع الأمم المتحدة لحفظ السلام، غير أن هذه الحادثة هي أخطر شأناً من كل الحوادث، لأن مدنيين، فيهم نساء وأطفال، قد لجأوا إلى مجمع الأمم المتحدة في قانا.

وإنني أرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، وآمل بشدة أن تؤدي استعادة الهدوء في المنطقة إلى تعزيز احتمالات المفاوضات المفضية إلى تسوية سلمية شاملة تحول دون وقوع مزيد من الأحداث المأسوية. وفي غضون ذلك، أصدرت تعليماتي إلى قائد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان الميجر ـ جنرال ستانيسلاف فوزنياك بتعزيز التعاون مع حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان. كما أصدرت تعليمات بوضع ترتيبات مع السلطات الإسرائيلية لضمان عدم إطلاق النار مستقبلاً على مواقع الأمم المتحدة في لبنان.

ويظل من الأهمية القصوى أن يكفل أطراف هذا النزاع ألا يصبح المدنيون الأبرياء ضحايا للأعمال العدائية.

ونظراً إلى خطورة الأحداث التي وقعت في قانا، قررت إحالة التقرير على مجلس الأمن.

بطرس بطرس غالي
٧ أيار/ مايو ١٩٩٦

نص التقرير

مقدمة

١ ـ في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، بعد الساعة ١٤:٠٠ بالتوقيت المحلي بقليل، أطلقت المدفعية الاسرائيلية نيرانها على مجمع مقر الكتيبة الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان. وفي ذلك الوقت، كان ما يربو على ٨٠٠ لبناني قد لجأوا إلى داخل المجمع في قرية قانا. ويقدر أن ١٠٠ شخص قد قتلوا وأصيب عدد أكبر بجروح. وأصيب أربعة من جنود الأمم المتحدة بجروح. وحدثت أضرار واسعة النطاق.

٢ ـ وفي اليوم ذاته، تلقيت توجيهاتكم بأن أسافر إلى المنطقة للتحقيق في الحادثة وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها للحؤول دون تكرارها.

٣ ـ وغادرت نيويورك مساء ١٨ نيسان/ أبريل ووصلت في ٢٠ نيسان/ أبريل إلى مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الناقورة. حيث أحاطني الميجور جنرال ستانيسلاف فوزنياك، قائد القوة، ومعاونوه علماً بالأوضاع. وكان بصحبتي اللفتنانت كولونيل جيفري دودس من معاوني، وساعدني في الميدان اثنان من ضباط قوة الأمم المتحدة على دراية فنية بالمدفعية والعتاد الحربي.

٤ ـ وقمت مع المرافق لي بزيارات عدة لمجمع الأمم المتحدة في قانا، واجتمعت مع قائد الكتيبة الفيجية، وأفراد الاحتياط المتنقل التابع للقوة وضباط الجيش اللبناني وغيرهم. وتم إجراء عملية مسح مفصلة للمنطقة، وفي بيروت، اجتمعت مع وزير الدفاع اللبناني، السيد محسن دلول، ومع قائد الجيش العماد إميل لحود (كلاهما يوم ٢٢ نيسان/ أبريل).

٥ ـ وعقدت ثلاثة اجتماعات مع ممثلي جيش الدفاع الاسرائيلي: أولاً: مع نائب رئيس هيئة الأركان العامة، الميجور جنرال ماتان فيلنائي (٢١ نيسان/ أبريل) ثم مع رئيس هيئة الأركان العامة، اللفتنانت ـ جنرال أمنون شاحاك (٢٥ نيسان/ أبريل) ومع قائد القيادة الشمالية، الميجور ـ جنرال عميرام ليفين (٢٥ نيسان/ أبريل) وإضافة إلى ذلك، قمت بزيارة كتيبة المدفعية الإسرائيلية التي نفذت القصف (٢١ نيسان/ أبريل).

الرواية الإسرائيلية للأحداث

٦ ـ في ٢١ نيسان/ أبريل التقيت الميجور جنرال فيلنائي في تل أبيب، وزرت كتيبة المدفعية، وكان حاضراً في هاتين المناسبتين مدير سلاح المدفعية الإسرائيلية، البريغادير جنرال دان هاريل، الذي قيل لي إنه أجرى تحقيقاً في حادثة القصف. وأورد الضباط الإسرائيليون الرواية الآتية للأحداث:

(أ) في وقت مبكر من بعد ظهر يوم ١٨ نيسان/ أبريل تعرضت دورية إسرائيلية لإطلاق النار عليها من قانا. ولم يحدد موقع الدورية بالضبط، باستثناء القول إنها كانت قريبة من «الخط الأحمر» وهو خط يرد في الخرائط الإسرائيلية لتعيين الحافة الشمالية للمنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في جنوب لبنان. وسقطت قذائف هاون على مسافة تصل إلى ٤٠ متراً من الدورية، التي طلبت العون. وشرعت القوات الإسرائيلية في إجراءات إطلاق النار للإنقاذ.

(ب) في الساعة ١٣:٥٢ والساعة ١٣:٥٨ على التوالي، حدد رادار تعيين المواقع الإسرائيلي هدفين منفصلين في قانا، أطلقت منهما النار أصلاً. وحدد مكان الهدف الأول على مسافة نحو ٢٠٠ متر جنوب غرب مجمع الأمم المتحدة. وحدد مكان الهدف الثاني على مسافة نحو ٣٥٠ متراً جنوب شرق المجمع، وأرسلت البيانات بصورة آلية إلى القيادة الشمالية، وإلى كتيبة مدفعية ترابط على الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية، على نحو مسافة ١٢ كيلومتراً من البحر. وتتألف الكتيبة من ثلاث بطاريات تضم الواحدة منها أربعة مدافع. وهي مجهزة بمدافع من طراز M.109A2 (عيار ١٥٥ مليمتراً). وعندما تلقت الكتيبة البيانات تأكدت من موقعي الهدفين على إحدى الخرائط. ووجدت أن أحد الموقعين هو على مسافة تراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ متر من موقع الأمم المتحدة في قانا. وبناء عليه طلب قائد الكتيبة تعليمات من القيادة الشمالية، التي أعادت التأكد من البيانات وأعطت الإذن بإطلاق النار، وهذا القرار لم يتخذ بخفة بل شارك فيه ضباط من رتب عليا.

(ج) وعندما وصل الأمر بإطلاق النار اشتبكت إحدى البطاريات مع الهدف الأول، مستخدمة مدافعها الأربعة كلها. وأطلقت ٣٨ قذيفة (شديدة الانفجار) ثلثاها تقريباً مجهزان بمصاهر من النوع الذي ينفجر عند الاصطدام بالأرض. والثلث الآخر مزود بمصاهر اقتراب (مصاهر الاقتراب تجعل الطلقة تنفجر في الهواء فوق الهدف. وهي كثيراً ما تستخدم ضد الأفراد). واستخدم نوعا المصاهر بترتيب عشوائي. واستخدم أسلوب تجميع النيران بحيث يتركز سقوط القذائف في المنطقة المستهدفة وللأسف، طاشت بضع قذائف وأصابت مجمع الأمم المتحدة.

(د) ولم يكن لدى قائد كتيبة المدفعية أي تفسير مرض لسقوط هذا العدد الكبير من القذائف على مسافة نحو ٢٠٠ متر شمال الهدف المقصود ورداً على سؤال عما إذا كان قد غير اتجاه إطلاق النار في أثناء القصف، قال إنه لم يفعل ذلك، وأضاف أن المهمة لم تستغرق سوى ثلاث أو أربع دقائق (كان التوقيت الذي أوردته القوات الإسرائيلية هو من الساعة ١٤:٠٧ إلى الساعة ١٤:١٢) وأنه لم يكن ثمة وقت كاف لتغيير بيانات الهدف.

(هـ) وسألنا قائد الكتيبة عن الإجراءات المستخدمة في إطلاق النار. وبينت ردوده توافر مستوى عال من الاقتدار.

(و) واشتبكت بطارية أخرى في الموقع ذاته مع الهدف الثاني وأطلقت ٤٠ قذيفة من الساعة ١٤:١١ إلى الساعة ١٤:١٧.

(ز) ورداً على الأسئلة المتكررة ذكر المحادثون الإسرائيليون أنه لم تكن هناك طائرات أو طائرات هليكوبتر أو طائرات

موجهة من بعد تابعة لإسرائيل في الجو فوق قانا قبل القصف أو خلاله أو بعده (ولو كانت هذه موجودة لمكنت القوات الإسرائيلية من مراقبة منطقة الهدف وضبط نيرانها). غير أن الجنرال فيلنائي وعد في ٢١ نيسان/ ابريل، بناء على طلبي أن يبحث في هذه المسألة من جديد. وأكد البريغادير جنرال دايفيد تسور رئيس مكتب الاتصال الإسرائيلي بالقوات الأجنبية خطياً أنه «لم يكن هناك طائرات هليكوبتر أو طائرات صغيرة موجهة من بعد تحلق فوق منطقة قانا في ١٨ نيسان/ أبريل، قبل الحادث أو خلاله».

٧ ـ وذكر الضباط الإسرائيليون ان القوات الإسرائيلية لم تكن على علم وقت القصف أن عدداً كبيراً من المدنيين اللبنانيين لجأوا إلى مجمع قانا، ولم أتابع هذه المسألة لانني اعتبرتها غير ذات صلة نظراً إلى أن مجمع الأمم المتحدة ليس هدفاً مشروعاً سواء أكان فيه مدنيون أم لم يكن.

٨ ـ وأكد الضباط الإسرائيليون انه ليس من سياسة إسرائيل ان تستهدف المدنيين أو الأمم المتحدة. بل على العكس من ذلك، بذلت القوات الإسرائيلية قصارى جهدها لتجنب وقوع خسائر في الأرواح البريئة. ولذلك فإن حادثة قانا تدعو إلى أشد الأسف.

الأحداث التي وقعت قبل القصف

٩ ـ استجوبت انا وفريقي عدداً من الشهود في شأن أنشطة مقاتلي حزب الله في قانا قبل الحادث وتبين ما يأتي:

(أ) ما بين الساعة ١٢:٠٠ والساعة ١٤:٠٠ من يوم ١٨ نيسان/أبريل، أطلق مقاتلو حزب الله صاروخين أو ثلاثة من مكان يقع على بعد ٣٥٠ متراً جنوب شرق مجمع الأمم المتحدة. وقد تم تحديد المكان على الارض.

(ب) ما بين الساعة ١٢:٣٠ والساعة ١٣:٠٠ أطلقوا أربعة أو خمسة صواريخ من مكان يقع على بعد ٦٠٠ متر جنوب شرق المجمع. وقد تم تحديد الموقع على الأرض.

(ج) قبل نحو ١٥ دقيقة من القصف، أطلقوا ما بين خمس وثماني طلقات هاون عيار ١٢٠ ميللمتراً من مكان يقع على بعد ٢٢٠ متراً جنوب غرب مركز المجمع. وقد تم تحديد المكان على الأرض. ووفقاً لما ذكره الشهود وضع مدفع الهاون هناك بين الساعة ١١:٠٠ والساعة ١٢:٠٠ من ذلك اليوم. غير أن أفراد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لم يتخذوا أي إجراء لإزالته (في ١٥ نيسان/ أبريل، أطلقت النار على أحد الفيجيين فأصيب في صدره وهو يحاول منع مقاتلي حزب الله من إطلاق الصواريخ).

(د) أدخل مجمع الأمم المتحدة في قانا إليه عدداً كبيراً من اللبنانيين الذين كانوا يبحثون عن ملجأ يحميهم من القصف الإسرائيلي. وبحلول يوم الأحد ١٤ نيسان/ أبريل كان في المجمع ٧٤٥ شخصاً، وفي ١٨ نيسان/ ابريل، وهو يوم القصف، قدر أن عددهم كان يزيد على ٨٠٠ شخص. وعندما سمع الجنود الفيجيون طلقات الهاون وأدركوا أنها تطلق من مكان ليس بعيداً من المجمع بدأوا على الفور نقل أكبر عدد ممكن من المدنيين إلى المخابئ لحمايتهم من أي عمل انتقامي إسرائيلي.

(هـ) حدث في وقت ما (ليس من الواضح تماماً ما إذا كان ذلك قبل القصف أو بعده) أن دخل مقاتلان أو ثلاثة من حزب الله إلى مجمع الأمم المتحدة حيث كانت أسرهم.

مسح منطقة سقوط القذائف

١٠ ـ أسفر المسح التقني لمواقع سقوط القذائف الإسرائيلية عن المعلومات الآتية:

(أ) تبين سقوط ست وثلاثين قذيفة في منطقة قانا وعثر على شظايا قذائف عيار ١٥٥ ملليمتراً في كل انحاء مجمع الأمم المتحدة. وكان توزيع مرامي القذائف غير متساو، فقد كانت هناك منطقتان متميزتان تركزت فيهما القذائف وكانت هناك طلقتان «طائشتان».

(ب) كانت المنطقة الأولى التي تركز فيها سقوط القذائف على بعد نحو ١٠٠ متر جنوب مجمع الأمم المتحدة. وهي مجموعة من المنازل التي تقع على بعد نحو ٧٥ متراً شمال غرب موقع اطلاق قذائف الهاون. وسقط جنوب مجمع الأمم المتحدة ما مجموعه ١٧ قذيفة (١٦ ذات مصهر ينفجر عند الارتطام بالهدف، وواحدة ذات مصهر اقترابي).

(ج) وكانت المنطقة الثانية التي تركز فيها سقوط القذائف في وسط مجمع الأمم المتحدة. ونظراً إلى عدد الضحايا وحالها والدمار الناجم عن القصف، كان يتعين القيام فوراً بعملية تنظيف رئيسية بعد انتهاء القصف. وأدى ذلك إلى ضياع أدلة مهمة: غير انه كانت هناك أدلة لا بأس بها على ذخائر مدفعية متعددة ذات مصاهر اقترابية انفجرت فوق المجمع مباشرة فغطت جزءاً

كبيراً من مساحته. وعلى رغم أنه لا يتسنى تحديد العدد المضبوط، تشير الأدلة المتاحة إلى انفجار ثمانية مقذوفات من هذا النوع فوق المجمع وانفجار مقذوف خارجه مباشرة. وهناك أيضاً أدلة على أن خمسة مقذوفات شديدة الانفجار من النوع الذي ينفجر لدى اصطدامه بالهدف انفجرت في المجمع وثلاثة منها بالقرب منه. وخلاصة القول إنه عثر على أدلة على حدوث ١٤ انفجاراً داخل المجمع أو فوقه مباشرة و٤ انفجارات قريباً جداً منه:

(د) استخدمت تقريباً جميع القذائف ذات المصاهر الاقترابية في منطقة مجمع الأمم المتحدة.

(هـ) على رغم القيام بتفتيش جوي وأرضي كبير، لم يعثر على آثار لسقوط قذائف في منطقة الهدف الثاني الذي حددته القوات الإسرائيلية (٣٥٠ متراً جنوب - جنوب شرق مجمع الأمم المتحدة) على رغم أنه عثر على أدلة تفيد أنه تم إطلاق صواريخ من موقع قريب منه.

١١ - أفاد شهود عدة أنه حدث تحول ملحوظ في أثناء القصف في كثافة النيران من منطقة تقع جنوب غرب المجمع (موقع الهاون) إلى المجمع ذاته.

١٢ - ذكر شهود عدة أنهم رأوا طائرة موجهة عن بعد فوق منطقة قانا قبل القصف وخلاله وبعده. وشوهدت طائرتا هليكوبتر على بعد كيلومترين جنوب شرق مجمع الأمم المتحدة في أثناء القصف، وشوهدت طائرة هليكوبتر واحدة بالقرب من المجمع بعد انتهاء القصف. وقد سجل وجود طائرة هليكوبتر واحدة وطائرة موجهة عن بعد على شريط فيديو صور الجزء الأخير من القصف. وقد قام بتصوير الفيديو فرد من الاحتياط المتنقل التابع للقوة من مكان يطل على مجمع الأمم المتحدة في قانا على بعد نحو ١,٥ كيلومتر. والطائرة الموجهة عن بعد التي تم تصويرها هي من النوع القادر على نقل البيانات آنياً.

النتائج

١٣ - وفي ما يأتي النتائج التي خلصت إليها:

(أ) يتبين من توزيع مواضع سقوط القذائف في قانا أن هناك منطقتين متميزتين للتركيز. والنقطتان الرئيسيتان لسقوط القذائف فيهما تبعد إحداهما من الأخرى نحو ١٤٠ متراً، ولو كانت المدافع مصوبة على أساس تجميع النيران في اتجاه واحد، كما قالت القوات الإسرائيلية، لكانت هناك نقطة رئيسية واحدة فقط لسقوط القذائف.

(ب) نمط مواضع سقوط القذائف لا يتفق مع تجاوز الضرب العادي للهدف المعلن (موقع لمدفعية الهاون) بطلقات قليلة، كما ذكرت القوات الإسرائيلية.

(ج) في أثناء عملية القصف، كان هناك تغيير ملموس في تركيز النيران من موقع مدفعية الهاون إلى مجمع الأمم المتحدة.

(د) توزيع مواضع سقوط القذائف التي تنفجر عند الاصطدام والانفجارات التي حدثت في الجو يجعل من غير المحتمل حدوث استخدام عشوائي للقذائف ذات المصاهر التي تنفجر عند الاصطدام والقذائف ذات المصاهر التي تنفجر عند الاقتراب من الهدف، كما قالت القوات الإسرائيلية.

(هـ) لم تكن هناك صدمات في المنطقة المستهدفة الثانية التي زعمت اسرائيل أنها قد قامت بقصفها.

(و) وعلى النقيض من الإنكارات المتكررة، كانت طائرتا هيلوكبتر إسرائيليتان وطائرة موجهة عن بعد في منطقة قانا عند القصف. وعلى رغم عدم إمكان استبعاد هذا الاحتمال استبعاداً تاماً، فإن من غير المحتمل أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية و/أو إجرائية جسيمة.

منع التكرار

١٤ - في ١٩ نيسان/ أبريل، أبلغ الجنرال لوفين الجنرال فوزنياك اتخاذ القوات الإسرائيلية احتياطات جديدة في ما يتصل بإطلاق النار على أهداف مجاورة لمواقع الأمم المتحدة، وأوصى بمراجعة هذه التدابير وتأكيدها على الصعيد السياسي.

فرانكلين فان كابن

المستشار العسكري

للأمين العام للأمم المحدة

١ أيار/ مايو ١٩٩٦

إضافة إلى تقرير المستشار العسكري
للأمين العام في شأن قصف قانا

١ ـ في ضوء النتائج المجملة في تقريري المؤرخ ١ أيار/ مايو دعي سعادة السفير دايفيد بيليغ القائم بأعمال البعثة الدائمة لإسرائيل للحضور إلى المقر في ٢ أيار/ مايو وعلى مسمع من السيد كوفي انان، طلبت منه مزيداً من التعليق على مسالتين: عدم وجود اي آثار لسقوط قذائف من بطارية المدفعية الثانية في المنطقة المستهدفة المحلية، ووجود طائرتي هليكوبتر وطائرة موجهة عن بعد في منطقة قانا عند القصف، وعرض على السيد بيليغ شريط الفيديو المذكور في الفقرة ١٢ من تقريري.

٢ ـ في ٦ أيار/ مايو زار السفير بيليغ المقر، وكان معه البريغادير جنرال دان هاول مدير سلاح المدفعية في جيش الدفاع الإسرائيلي ومسؤولون آخرون أيضاً. وكرر الجنرال هارل نتائج التحقيق الإسرائيلي الذي قال عنه إنه قد انتهى بالأمس فقط. وبين ان القوات الإسرائيلية كانت متلهفة للتعاون مع الأمم المتحدة، ومن ثم فقد أعطتني معلومات في أثناء زيارتي قبل انتهاء التحقيقات لديها، وبعض هذه المعلومات قد ثبت أنه غير صحيح. وقدم الجنرال هارل الإضافات والتصويبات الآتية:

(أ) اكتشف خطآن في مراجعة القيادة الشمالية لبعد الأهداف عن مجمع الأمم المتحدة (أنظر الفقر ٦ (ب) من تقريري). اولهما أن المجمع قد تحدد بدبوس على خريطة (بمقياس رسم ١/ ٢٠٠٠٠) على بعد نحو ١٠٠ متر من شمال موقعه الفعلي. وثانيهما أن المساحة التي يغطيها المجمع لم تؤخذ في الحسبان عند قياس المسافة. ومن ثم فقد قدرت المسافة بين الهدف والمجمع، أو حافة المجمع، كما أرى بما يناهز ٣٥٠ متراً، لا ١٨٠ متراً كما هو الواقع.

(ب) إن نسبة خليط القذائف بين النوعين المشار إليهما للمصاهر كان على عكس ما قيل لي حيث كان ثلثاه من القذائف ذات المصاهر الاقترابية والثلث من القذائف ذات المصاهر التي تنفجر عند الاصطدام بالهدف وليس العكس.

(ج) أخطات البطارية الثانية الهدف الثاني بالمرة. وأراني الجنرال هارل صورة فوتوغرافية جوية توضح وجود مجموعة من سبعة مواضع لسقوط القذائف على بعد ١٥٠ متراً تقريباً غرب موقع الصاروخ (١٨٠ متراً جنوب موقع المدفعية الهاون). ولم يفسر الجنرال هارل سبب أخطاء الهجوم، عدم إصابة البطارية الثانية لهدفها، فالبيانات المقدمة للبطارية كانت صحيحة.

(د) لم يستطع الجنرال هارل أن يفسر سبب وجود تركيزين واضحين لسقوط القذائف في قانا مع تباعد النقطتين الرئيسيتين لسقوط القذائف إحداهما من الأخرى مسافة ١٤٠ متراً.

(هـ) من المعروف الآن أنه قد جرى في الواقع استخدام طائرة موجهة عن بعد فوق جنوب لبنان، ومع هذا، فقد انتقلت إلى منطقة كفرا/ ياطر والساحل. وكانت في منطقة ياطر عند القصف، وهي لم ترسل إلى قانا إلا في الساعة ١٤:١٨، أي عقب انتهاء القصف، ووصلت إلى مقصدها في الساعة ١٤:٣١. وأشار إلى أن مجال الرؤية بالنسبة إلى هذه الطائرات مجال ضيق، وإلى أن وجود طائرة من هذا القبيل بالقرب من قانا لا يعني أنها كانت داخلة في مجال الرؤية.

(و) أرسلت طائرتا هليكوبتر شمال «الخط الاحمر» (أنظر الفقرة ٦ (أ)) عقب تعرض الدورية الإسرائيلية للهجوم من أجل تحديد موقع مصدر النيران ومهاجمته، ومع هذا فإنهما لم تعثرا على الهدف وبارحتا المنطقة. وذكر الجنرال هارل أنه لا يعرف الطريق الذي سلكته الطائرتان، كما أنه لا يدري ما إذا كانتا قد حلقتا فوق قانا، وقال إنه سينظر في هذا الأمر.

(ز) وأكد الجنرال هارل أن القوات الإسرائيلية كانت لديها تعليمات مشددة بالا تجعل الأمم المتحدة هدفاً لها، ومن ثم فإن قصف مجمع قانا لم يكن إلا اقتران مجموعة من الأخطاء التقنية والإجرائية مع المصادفة.

٣ ـ وسيلاحظ أن التفسيرات الإضافية المقدمة من الجنرال هارل تتناول سبب ضرب القوات الاسرائيلية لهدف مجاور لمجمع الأمم المتحدة. وهي لا تتناول النتائج الأربع الأولى التي خلصت إليها. والاحظ أيضاً أن القوات الإسرائيلية لم تقدم أي تفاصيل بعد عن وجود طائرات هليكوبتر في منطقة قانا، وهذه نقطة كنت قد أثرتها أول مرة في ٢١ نيسان/ أبريل. وكما سبق لي أن ذكرت في تقريري لا يحتمل أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية و/أو إجرائية جسيمة ومع هذا فإن هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده كلياً.

فرانكلين فان كابن
المستشار العسكري
للأمين العام للأمم المتحدة
٧ أيار/ مايو ١٩٩٦



ياسين الخليل

السفير، ٢٠/٢/١٩٩٦



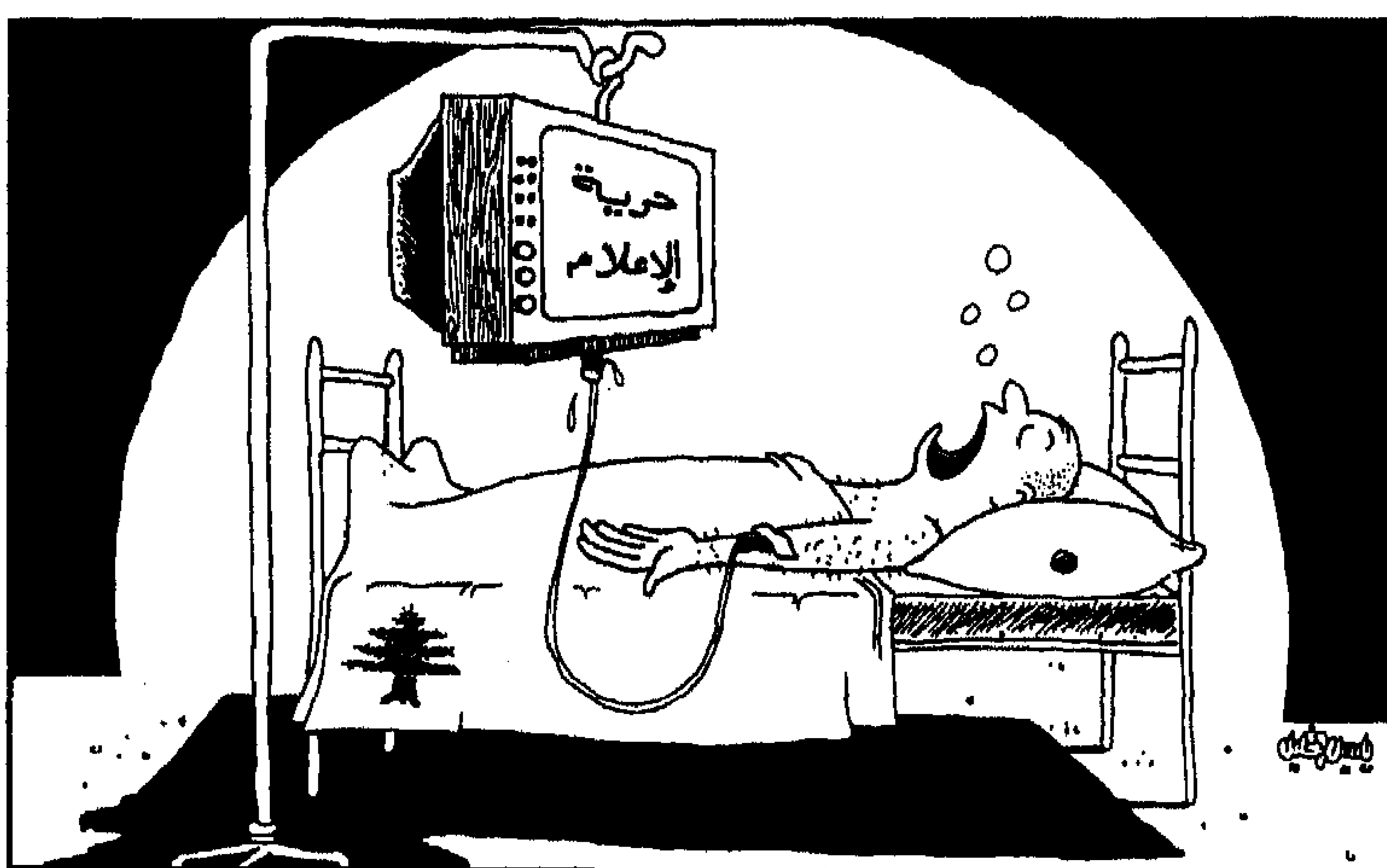
ياسين الخليل

السفير، ٢٨/٢/١٩٩٦



سعد حاجو

السفير، ١٩٩٦/٣/٢٢



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٦/٢/٨



سعد حاجو

السفير، ١٩٩٦/٤/٣



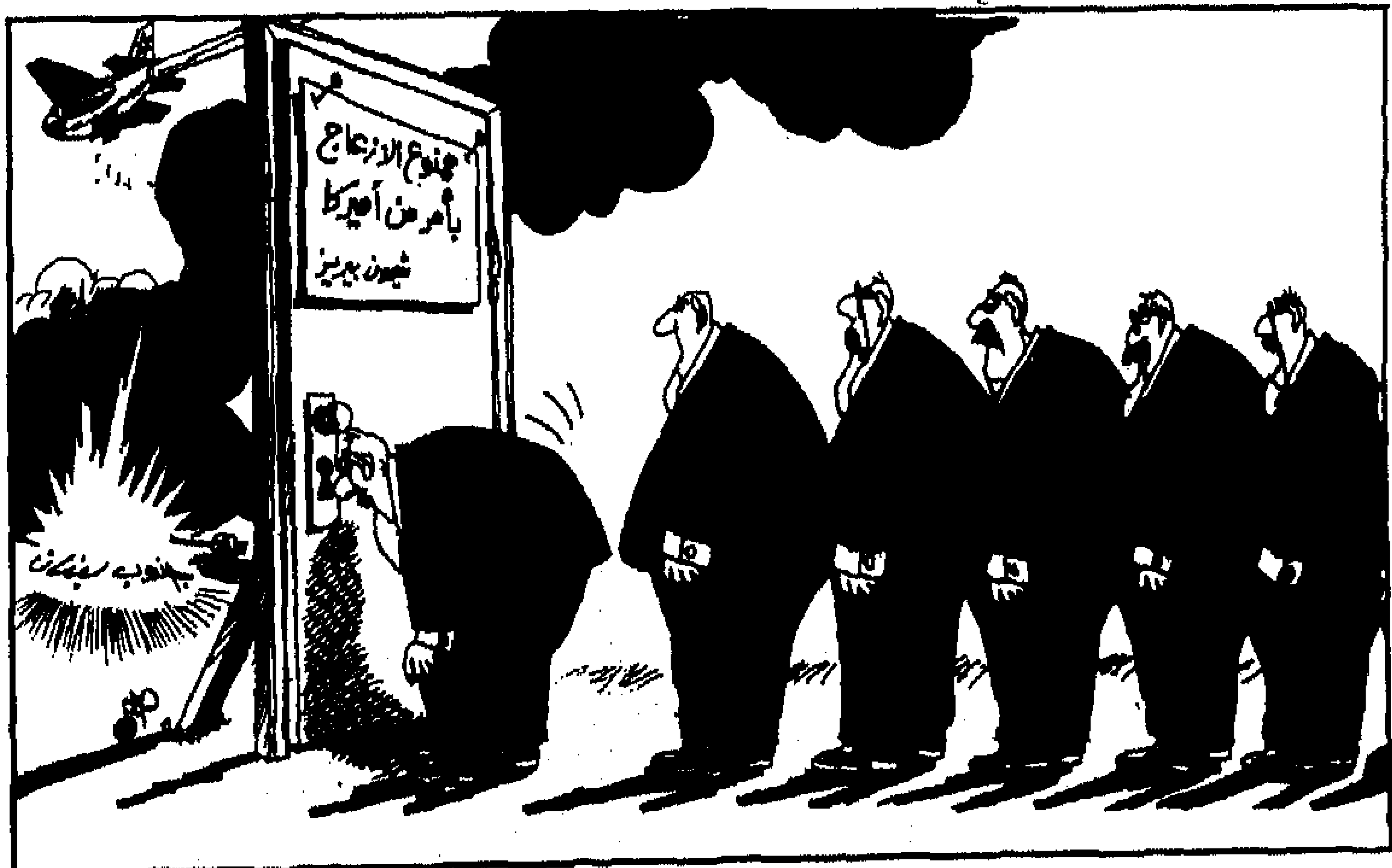
بيار صادق

النهار، ١٩٩٦/٢/٧



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٦/٤/٩



حبيب

الحياة، ١٩٩٦/٤/١٦



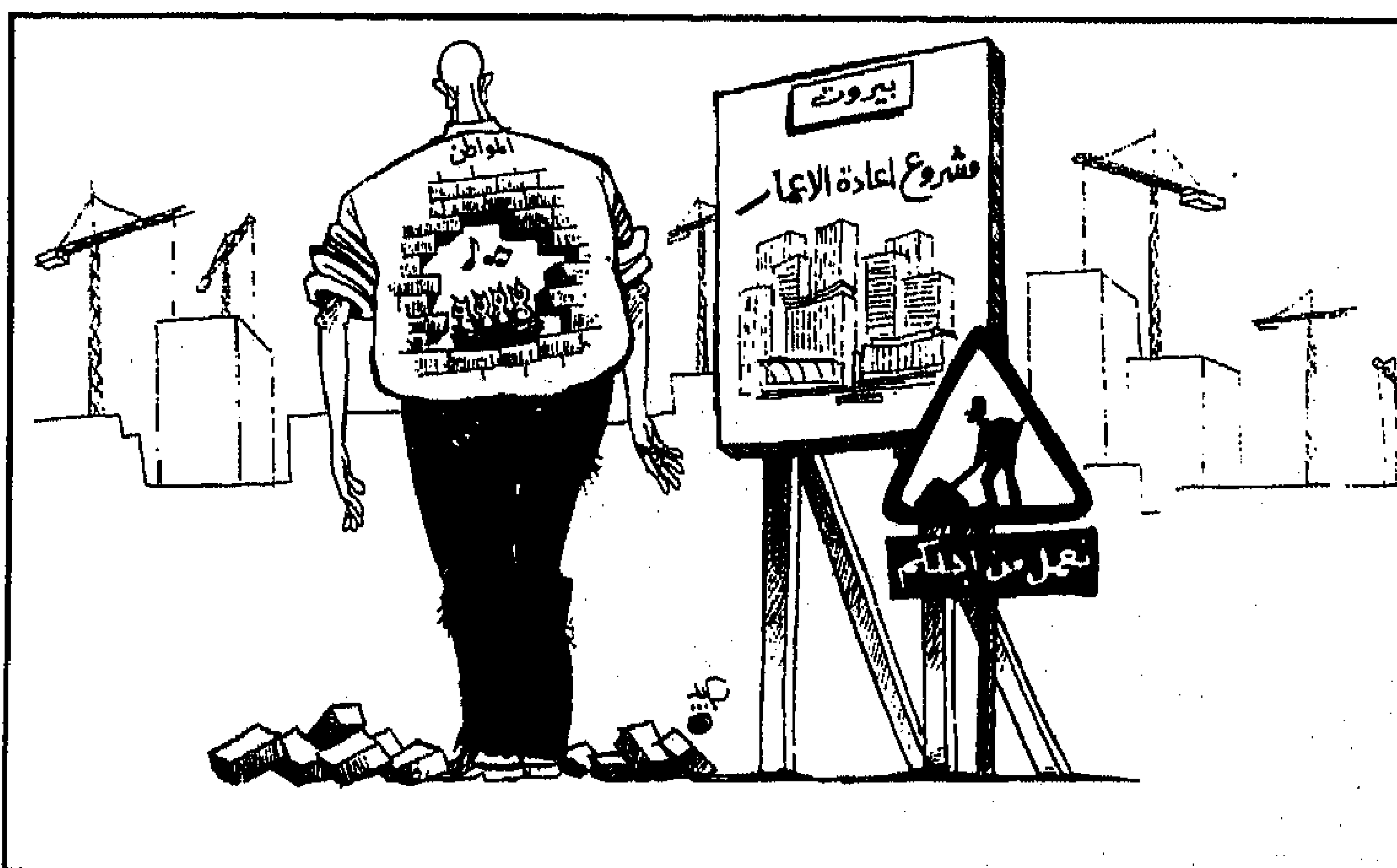
إيلي صليبا

الديار، ١٩٩٦/٥/٢٦



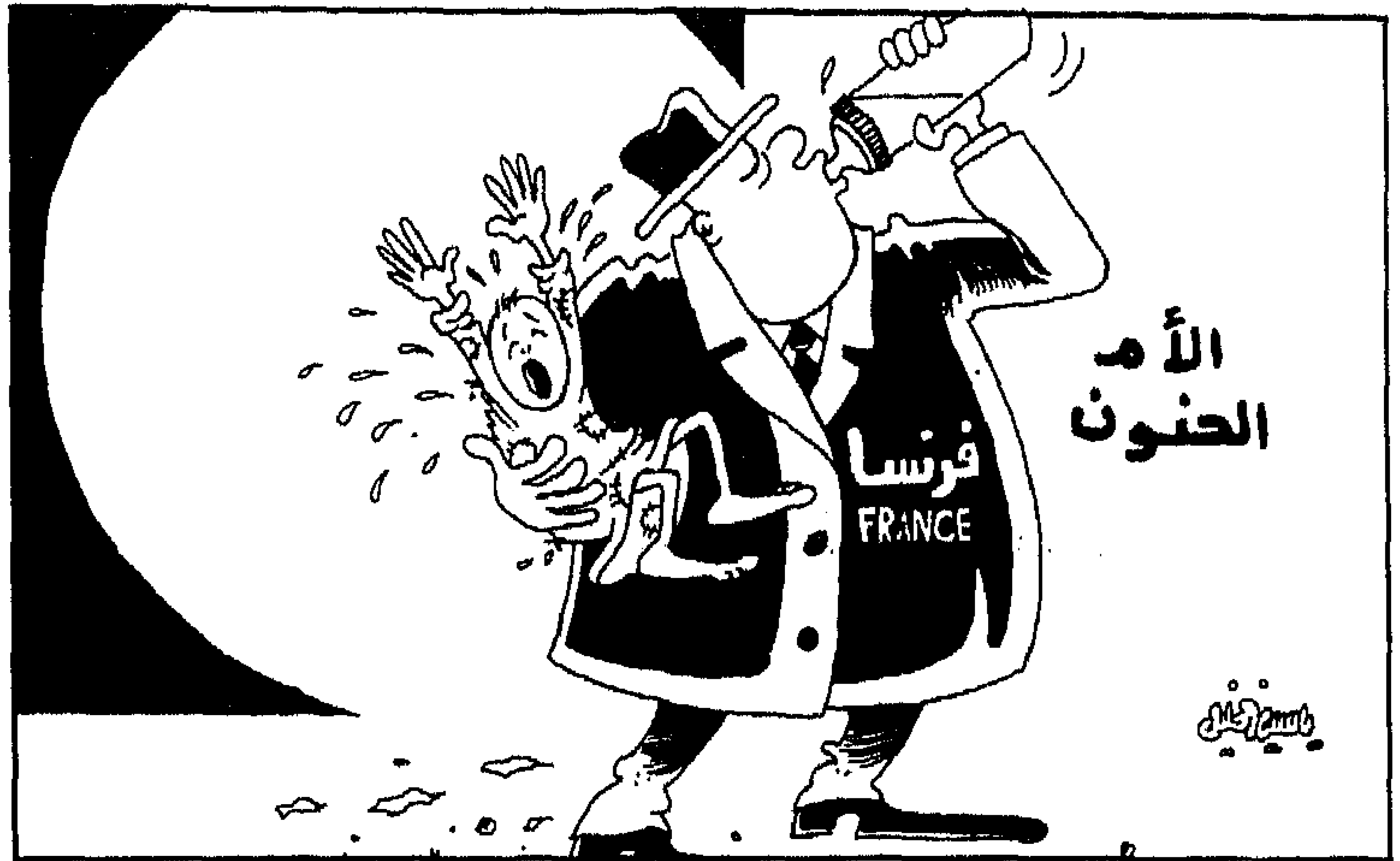
بيار صادق

النهار، ١٩٩٦/٥/١



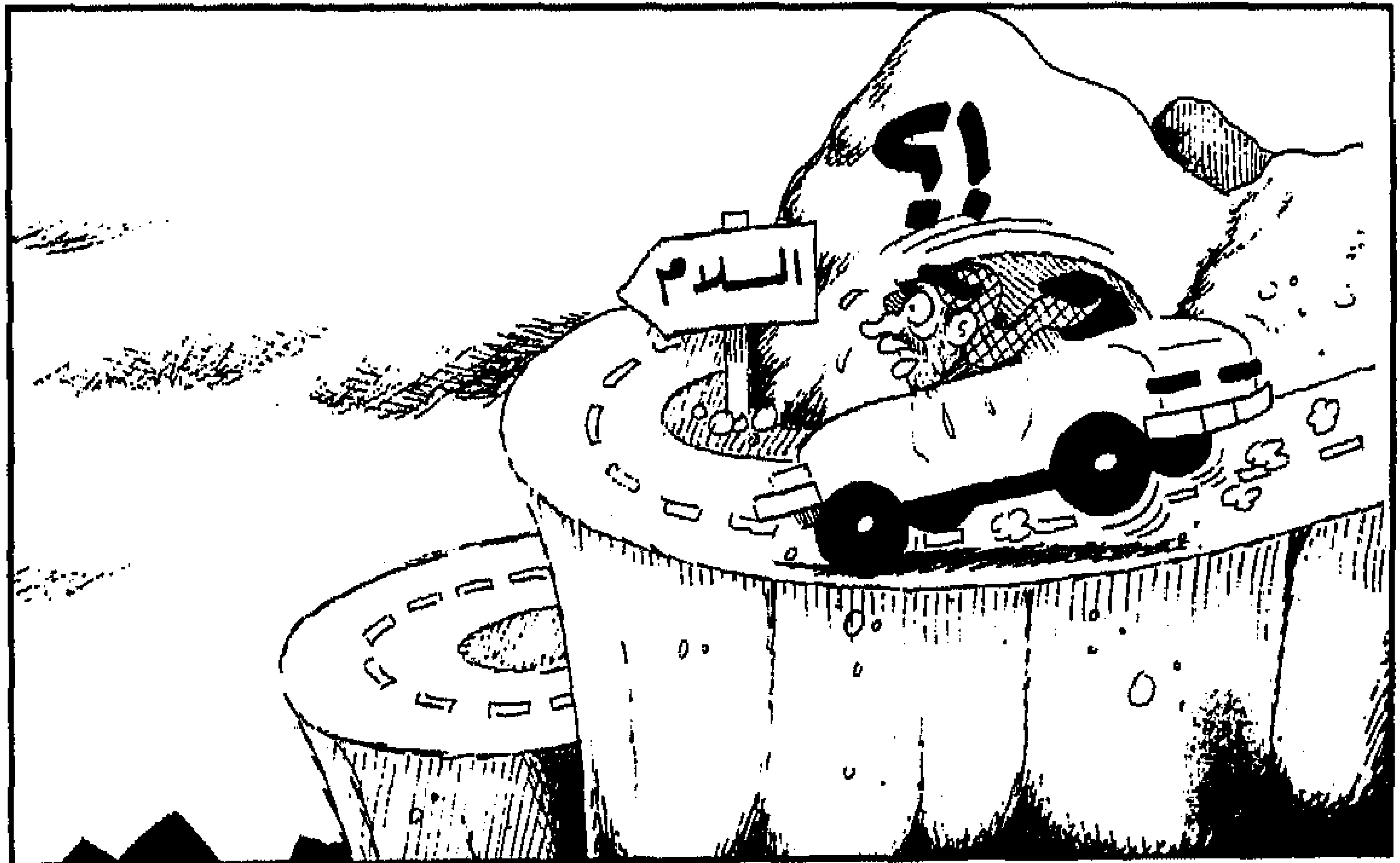
حبيب

الحياة، ١٩٩٦/٢/٢٣



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٦/٤/٥



عبد السلام مقبول

القبس (الكويت)، ١٩٩٦/٢/١



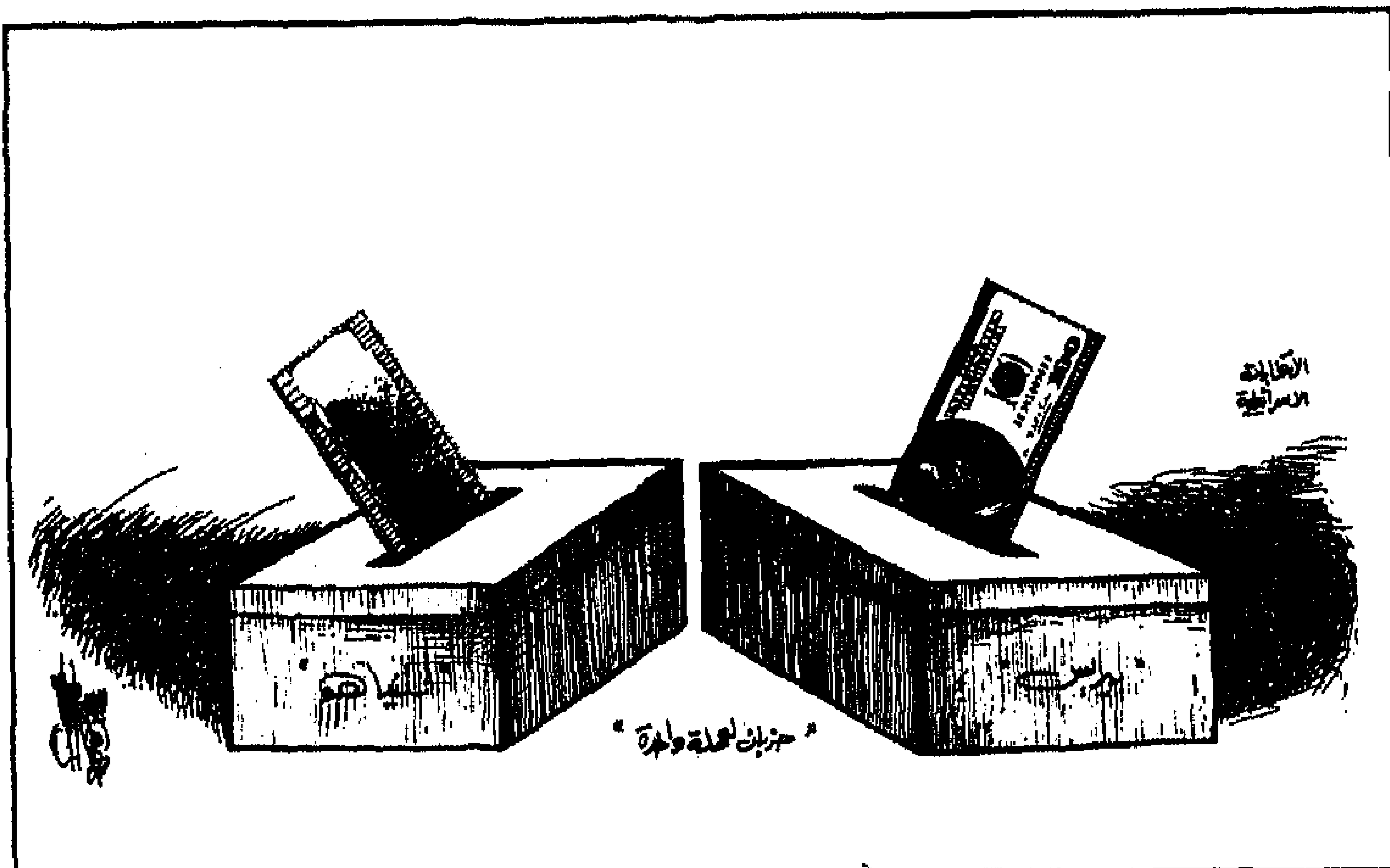
عفيف الشرقاوي

الشعب (القاهرة)، ١٩٩٦/١/١٦



عبد السلام مقبول

القبس، ١٩٩٦/١/٢٥



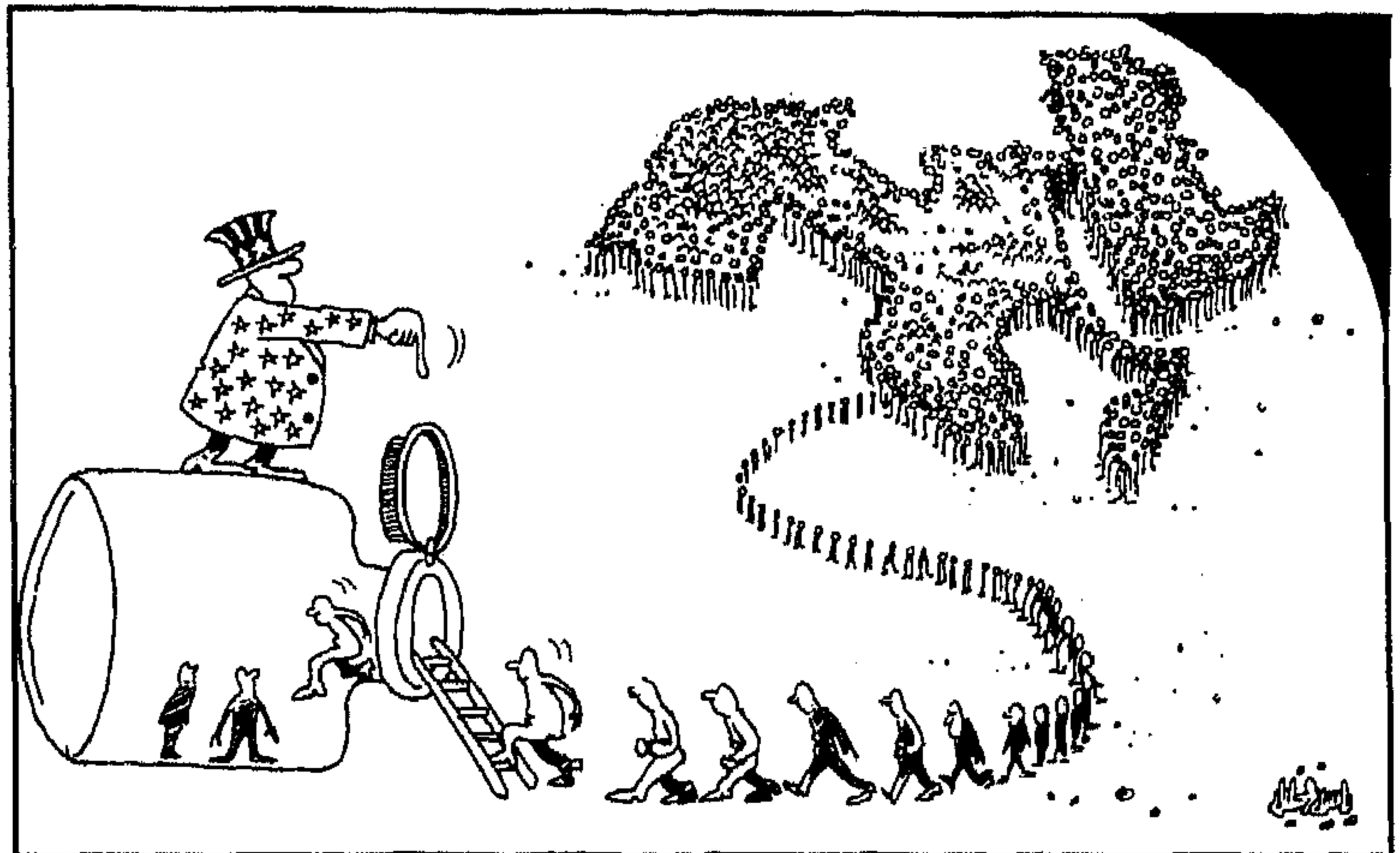
بيار صادق

النهار، ١٩٩٦/٥/٢٩



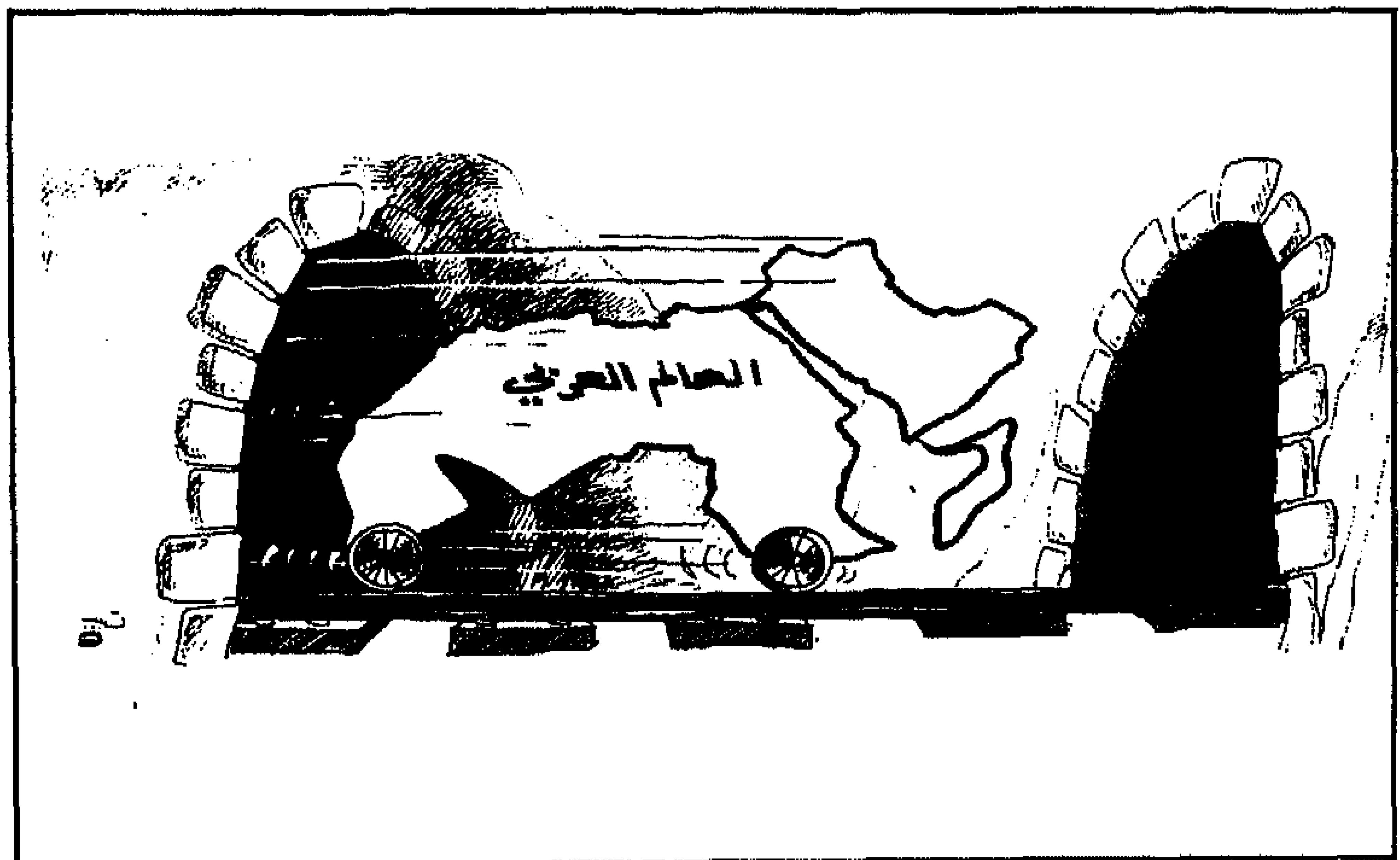
عبد السلام مقبول

القبس، ١٩٩٦/٢/١٥



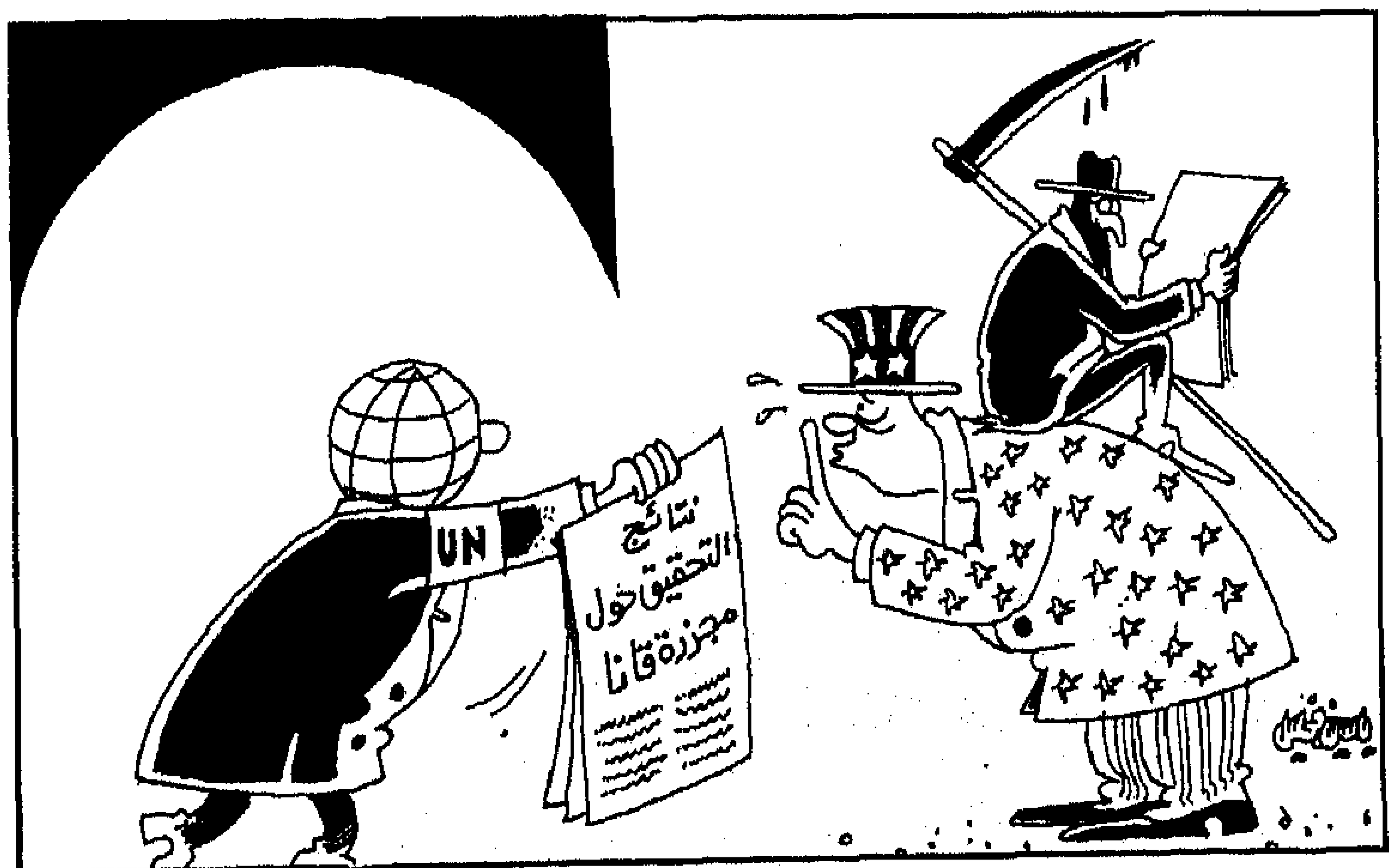
ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٦/٢/٩



حبيب

الحياة، ١٩٩٦/٢/٢٤



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٦/٥/١٠



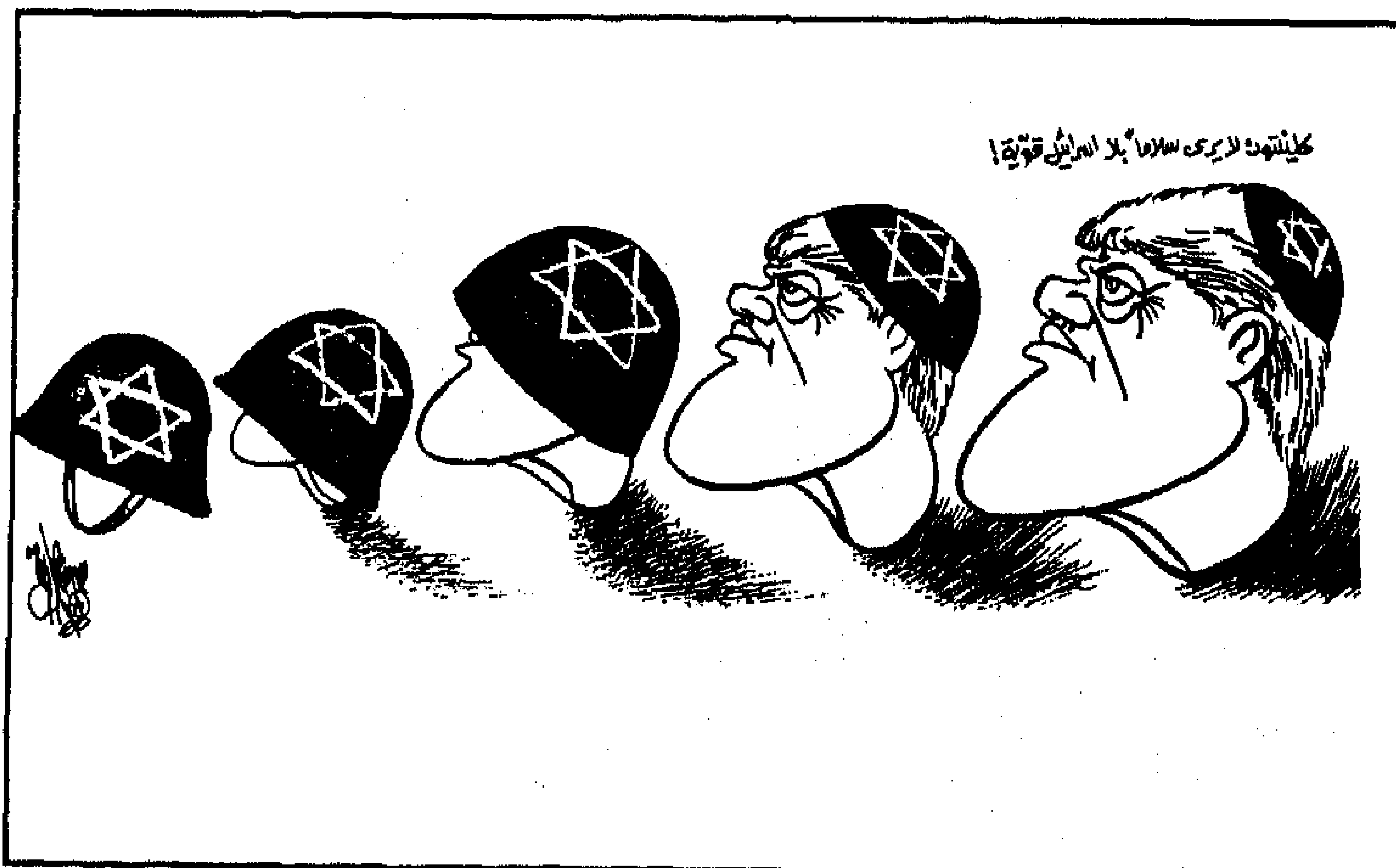
بيار صادق

النهار، ١٩٩٦/٣/١٣



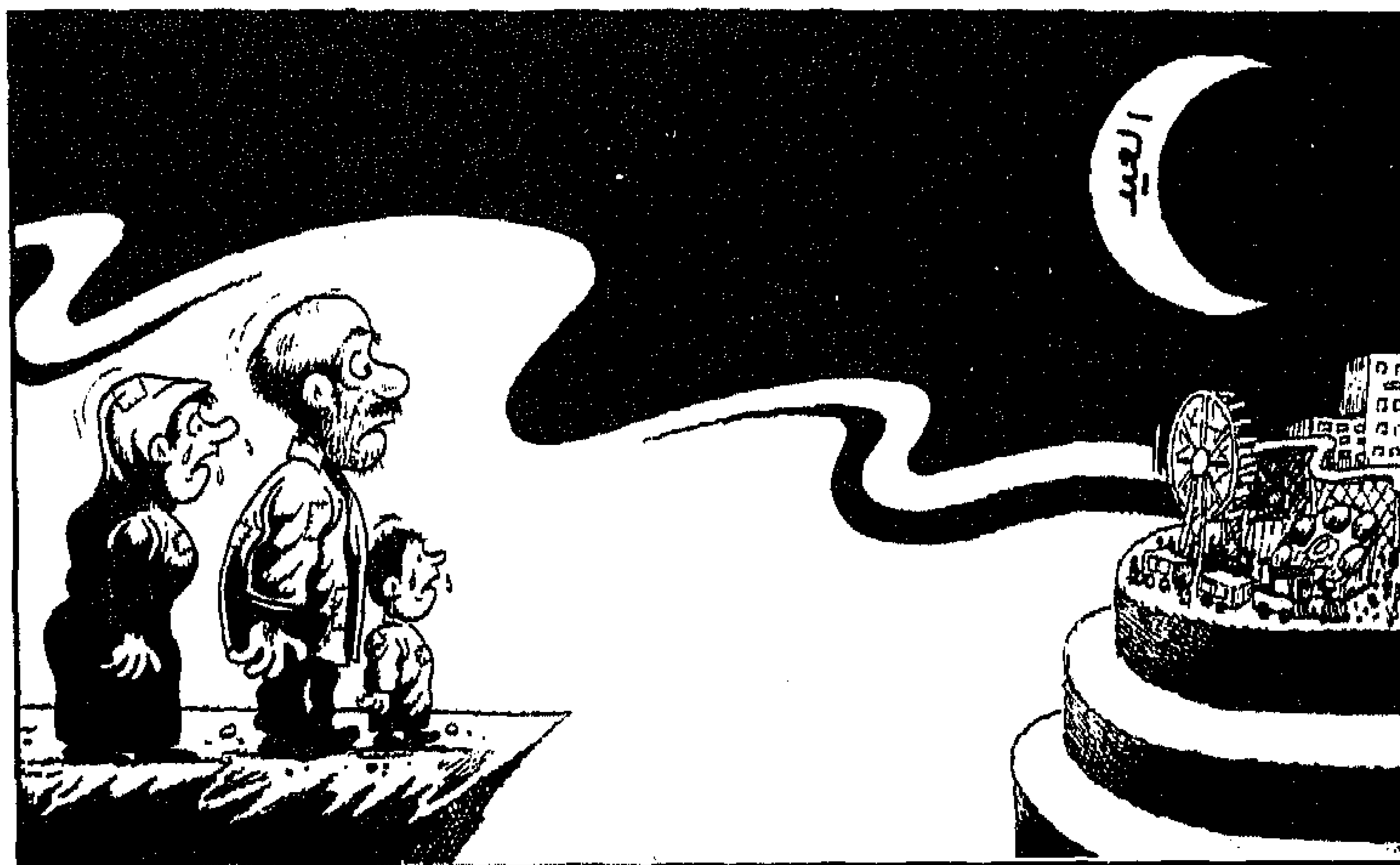
بيار صادق

النهار، ١٩٩٦/٥/٣١



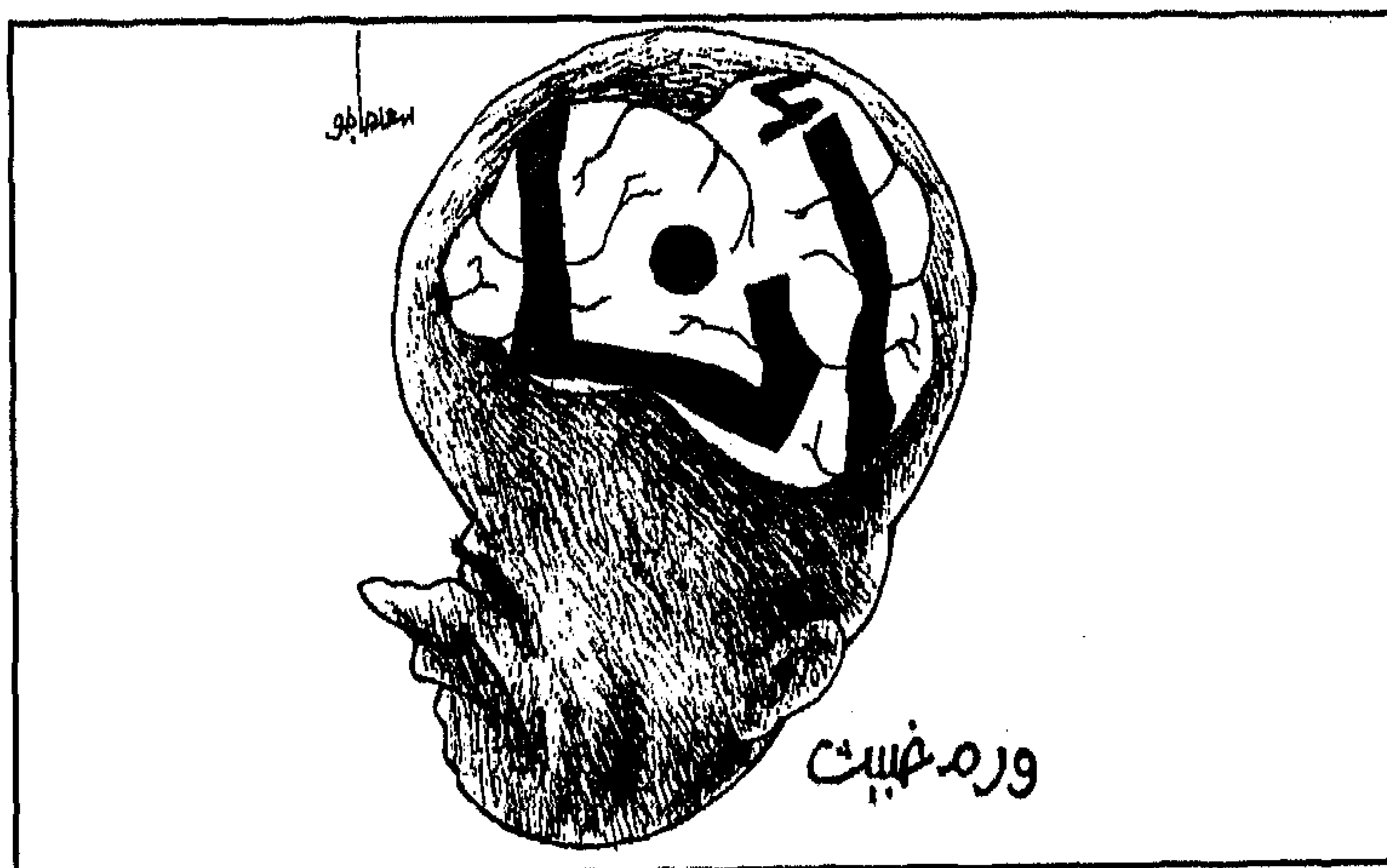
بيار صادق

النهار، ١٩٩٦/٣/٢٠



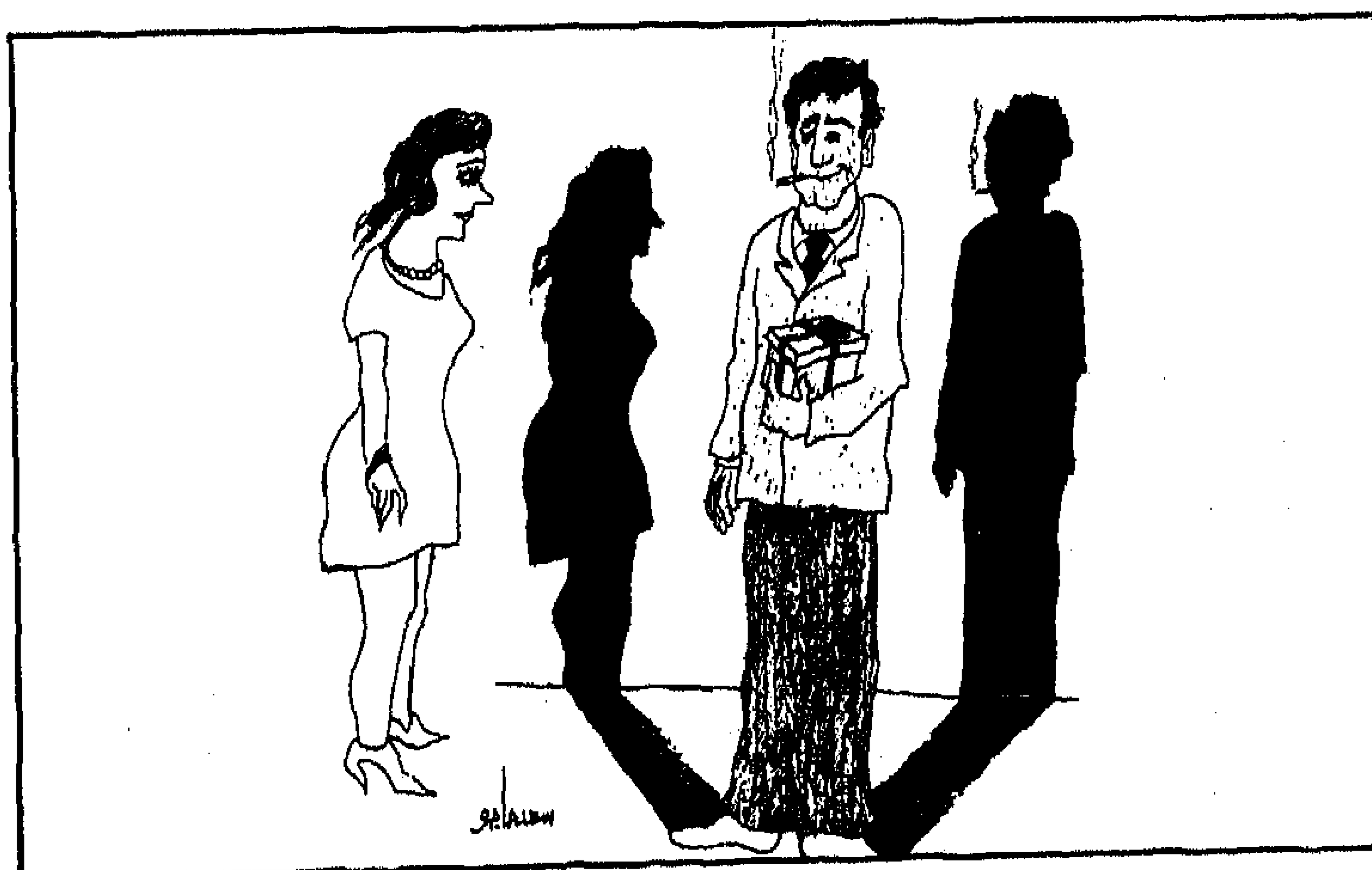
عبد السلام مقبول

القبس، ١٩٩٦/٢/٢٤



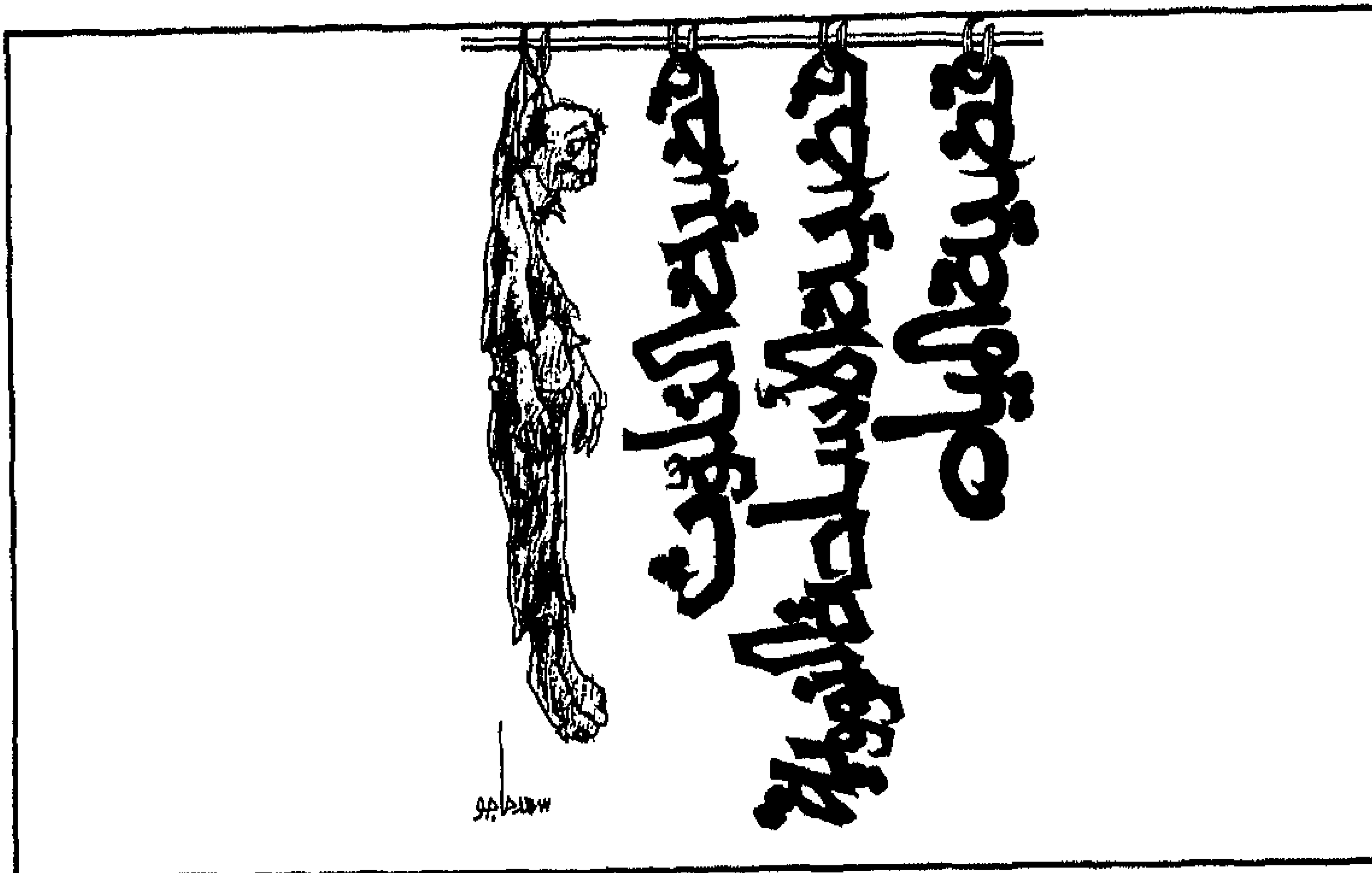
سعد حاجو

السفير، ١٩٩٦/٢/٢٦



سعد حاجو

السفير، ١٩٩٦/٣/٨



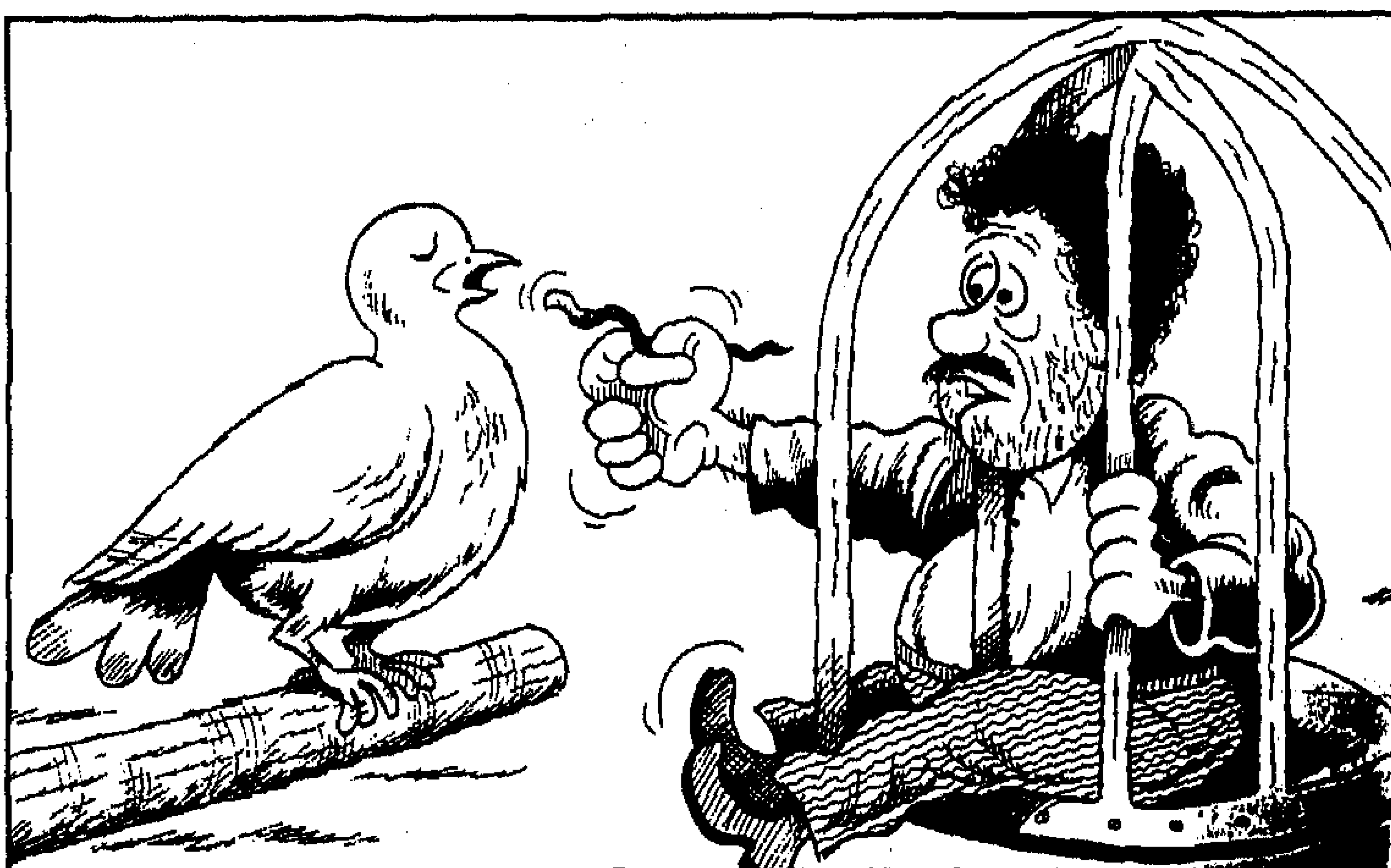
سعد حاجو

السفير، ١٩٩٦/٢/١٦



عبد السلام مقبول

القبس، ١٩٩٦/٢/٢٤



عبد السلام مقبول

القبس، ١٩٩٦/٤/٤

General Supervisor : **Paul Salem**

Editor : **Fares Abi Saab**

Responsible Director : **Habbouba Isshaq**

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies

Abaad- No. 5, June 1996

CONTENTS

«أبعاد» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح ، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «أبعاد» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويراوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويراوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكتّاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألاّ يكون قد سبق نشره ، أو هو معدٌّ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي :

المركز اللبناني للدراسات
بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل
بيروت – لبنان

أبعاد

العنوان

المركز اللبناني للدراسات ـ سنتر الطيار
ص.ب : ٥٥٢١٥ ـ سن الفيل، بيروت ـ لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٦٠١٧٨٧ ـ ١ ـ ٩٦١

الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت ـ لبنان
فاكس : ٣٦٥٧٥٤ ـ١ـ ٩٦١ـ ٠٠
اشتراك الأفراد : لبنان ٥٠٠٠٠ ل.ل. خارج لبنان ٦٠ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ١٠٠٠٠٠ ل.ل. خارج لبنان ١٠٠ دولار

Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6
Fax : 961 - 1 - 601787

Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 00 - 961 -1- 365754
Individuals : Lebanon 50 000 L.L. Outside Lebanon $ 60
Institutions : Lebanon 100 000 L.L. Outside Lebanon $ 100

سعر العدد

■ لبنان ٧٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س. ■ الأردن ٢,٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ١٥٠ ريالاً ■ مصر ٨ جنيهات ■ السودان ٤٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٧٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٧ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير
■ المغرب ٢٨ درهماً ■ موريتانيا ٣٥٠ أوقي ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ المانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانيّة والعربيّة

العدد التاسع : أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ Abaad - No. 9, September 2006



المحور

السّياسات الاقتصاديّة في لبنان المأزق والرّؤية البديلة

غالب أبو مُصلح — نجيب عيسى
جُورج قرم — عبد الحليم فضل الله
رانيا غانم جريديني — ألبير داغر

■ غناءُ فيروز لِكلماتِ زياد
أحمد بيضون

■ المشاركة السّياسيّة للمرأة العربيّة
هدى رزق

■ تحدّيات القضيّة الفلسطينيّة
مقابلة مع شفيق الحوت

■ الحرب العالميّة الرّابعة
باسكال بونيفاس

■ الثيوقراطية الأميركية
كيفن فيليبس



المركز اللبناني للدراسات

■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ لوحة الغلاف وتصميم المجلة: للفنان اللبناني عادل قديح ■ خطوط: حسين ماجد

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

■ المشرف العام : أسامة صفا

■ مدير التحرير : فارس أبي صعب

■ مساعدة التحرير : رانيا غانم جريديني

■ المديرة المسؤولة : جنوبة إسحق

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبناني للدراسات

العدد التاسع : أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

المحتويات

■ الافتتاحية

■ المحور: السياسات الاقتصادية في لبنان: المأزق والرؤية البديلة

■ دراسة

■ مقابلة

■ مراجعة كتب

أسامة صفا

الأزمة الاقتصادية في لبنان والحاجة إلى رؤى إصلاحية شاملة

بعد توقف دام ثماني سنوات ونيف، تعود مجلة أبعاد إلى الصدور عن المركز اللبناني للدراسات، بمزيج من التجدد والمحافظة على قِدَمِها. أبقت أبعاد في حلتها الجديدة على قيمة المضمون من حيث الجودة العلمية ونخبوية الباحثين المساهمين ومن حيث الأفكار الخلاّقة. سيلاحظ قارئو أبعاد أن الشكل أُبقي عليه كما هو بعد أن أصبحت هذه المجلة الفكرية قبيل توقفها المجلة المفضلة عند العديد من المفكرين والباحثين العرب.

يهم المركز اللبناني للدراسات من خلال إعادة إصدار أبعاد أن يساهم بقوة وبصورة مستمرة في المناقشات الفكرية الدائرة حول موضوعات مهمة عن لبنان والمنطقة العربية. وكما عودتنا أبعاد، يتناول كل عدد من المجلة – التي ستصدر بوتيرة ثلاثة أعداد في السنة الواحدة – محوراً محدداً يتناول الباحثون فيه موضوعات من زوايا مختلفة ومنطلقات فكرية متعددة تضفي رؤية شاملة على جميع عناوين المحور.

لقد ارتأينا في المركز اللبناني للدراسات أن نركز في العدد الأول بعد التجديد على قضية مركزية باتت تحتل الحيِّز الأوسع من المناقشات بين المفكرين والسياسيين والناشطين العاملين في لبنان، وهي السياسات الاقتصادية والتنموية للدولة اللبنانية. وبما أن الحكومة اللبنانية حتى كتابة هذه الأسطر كانت منهمكة في إعداد الورقة الإصلاحية وهو البرنامج

إفتتاحية

الاقتصادي الاجتماعي لتحقيق النمو وتقليص العجز وخفض خدمة الدين العام وتحقيق عدالة اجتماعية أفضل، ومع خروج أول مسودة من الخطة الإصلاحية إلى العلن، أخذت الردود بين مؤيد ومشكك ومعارض تتعالى في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، فكان هذا العدد بمنزلة مساهمة فكرية في المناقشات على أمل أن يقدم بعضاً من حلول واقعية أو مداخل إلى آفاق جديدة. تجدر الإشارة هنا، إلى أنه خلال كتابة هذه الأسطر كان لبنان يتعرض لحرب ضروس تشنها إسرائيل ضد مدنييه ومنشآته الاقتصادية والبنى التحتية المدنية. ساهمت ولا ريب، في إعادة عجلة النمو الاقتصادي إلى الوراء إلى حد كبير.

الأمر الذي لا شك فيه، أن عناصر قوة الاقتصاد اللبناني وأحد أهم أسباب قدرته على الصمود هي الليبرالية التي يتمتع بها والتي تمنحه هامشاً كبيراً من زيادة قوته التنافسية وتمنع انهياره. بيد أن الليبرالية التي اتسم بها الاقتصاد اللبناني منذ نشوء الدولة إلى اليوم في ظل خللٍ في السياسات الاجتماعية والتنموية وقصور في وضع وتحقيق رؤى تنموية شاملة، أصبحت بحاجة إلى إصلاح جذري ليس بعيداً عن إصلاح سياسي شامل. ويأتي الحديث عن إصلاح اقتصادي في ظل الحديث عن إصلاحات انتخابية وسياسية تمس البنى السياسية اللبنانية، وهو عمل مطلوب لاستكمال عملية النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد. ففي

ظل طائفيـة سياسيـة متجذرة في النفـوس والعقول والممارسـات، يصعب الحديث عن إصـلاحات اقـتصـادية تحقق معـدلات نمو اقتـصادي عـالية ومساواة اجتماعية وتحمي الطبقات الفقيرة وتحافظ على مختلف القطاعات الاقتصادية. إن هذه المناقشات تعـود مرة أخرى إلى بداياتها بعد أن انطلقت وأخمدت عـدّة مرات في السابق، ولكننا نراهن على جـدية دفعها قـدماً هذه المرة والمثابرة في نقلها إلى مستويات جديدة تؤتي ثمارها الملموسة.

تتناول الفصول في هذا العـدد مجموعة من العناوين الاقتـصادية المهمة تتمحور حـول برامج بديلة للسياسات الحكومية، وأفكار جـديدة للمساعدة في خدمة الدين العام، ومراجعات نقدية وتقـويمية للبرامج السياسية لفترة ما بعد الحرب، وطرائق جديدة لمساعدة القطاع الخاص على استعادة قدرته التنافسية. تطرح هذه الفصول العديد من التـساؤلات والمعضلات وتعالجها من جوانب مـختلفة مع التـركيز على إضـفاء أفكارٍ جديدة على المناقـشات الدائرة حول هذه الموضوعات.

نتـمنى للعـدد الأول من أبعـاد "الجـديدة" أن يلقى اهتـمام وإعـجاب القارئين وأن يقدم مـادة جديدة تسهم في الحوار الاقتصـادي والاجتماعي الدائر في لبنان. ◇

السياسات الاقتصادية في لبنان
المأزق والرؤية البديلة

سقطت المنظومة السوفياتية
وبدت الليبرالية الاقتصادية وكأنها النموذج الأفضل من
أجل الولوج إلى التنمية والاستقرار والرخاء. برزت أيضاً ومن خلال
عدة كتابات وأبحاث وكأن الليبرالية الجديدة، هي أحد الأركان الأساسية
لترسيخ النظام الديمقراطي في مجتمعات أوروبا الشرقية الانتقالية وفي البلدان
النامية أيضاً.

في هذا الإطار، يظهر النموذج اللبناني الاقتصادي الذي اعتمد و منذ الاستقلال المنحى الليبرالي القائل بإطلاق يد السوق الحرة و الحد من تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي إلى الحد الأدنى، كحالة يجدر التعمق بدراستها وبخاصة من حيث فحص الفرضية القائلة بربط الليبرالية الاقتصادية بالمنحى الديمقراطي. انطلاقا من هنا ركزت الأبحاث في المحور الأول من أبعاد على الأزمة الاقتصادية في لبنان وسبل معالجتها إذ إنها تهدد بتقويض عملية الدمقرطة و التحول إلى الحكم الصالح في لبنان.

يسعى هذا المحور من أبعاد لتسليط الأضواء على المأزق الاقتصادي في لبنان على مستويات التنمية والنمو وفي مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والإدارية المتبعة من قبل الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٠. كما يحاول الأساتذة المشاركون في هذا المحور، تقديم رؤىً بديلة لتلك السياسات التي لم تتمكن من إحقاق النمو و التنمية على الأصعدة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية.

غالب أبو مصلح (*)

الليبرالية الجديدة وشرعة حقوق الإنسان
إضاءة على المشهد اللبناني

يقول كينز: "إن فلاسفة الاقتصاد والسياسة، سواء أكانوا على صواب أم كانوا على خطأ، هم أكثر تأثيراً مما يعتقد الكثيرون – في الحقيقة انهم يحكمون العالم – فالرجال العمليون الذين يعتقدون أنهم خارج تأثيرهم النظري، يكونون عادة عبيداً لاقتصادي ميت".

هناك الكثير من الحقيقة في هذا القول، فقد حكمت نظريات كينز العالم الرأسمالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتم بناء دولة الرفاهية في المراكز الرأسمالية في ظل هذا الفكر.

القيادة الفكرية لا تكون دائماً للذين يستشرفون المستقبل، ويتخطون بأفكارهم علائق الإنتاج السائدة وبناها الفوقية الحقوقية والقيمية، بل تكون في كثير من الأحيان للذين يطرحون حلولاً تواكب متغيرات الاقتصاد، تفسرها وتبررها، وتعبر عن مصالح الطبقات الحاكمة في معالجة أزماتها البنوية وتخطيها لهذه الأزمات. فقد استطاع النظام الرأسمالي حتى الآن أن يتجاوز أزماته، وأن يطور بناه الفكرية والقانونية، فضلاً عن ثقافته وقيمه، أي ثقافة وقيم الطبقة السائدة، التي يتم تعميمها وسيادتها في المجتمع.

كانت الفاشية أحد التعابير عن أزمة الرأسمالية في النصف الأول من القرن العشرين، كما هي الليبرالية الجديدة اليوم هي تعبير عن أزمة الرأسمالية في مرحلتها المعولمة والأكثر احتكارية.

بل إن النظام الرأسمالي طرح حلولاً متباينة لأزماته. فقد أنبت الفكر الاشتراكي العلمي الذي وجد الحلول لأزمات الرأسمالية في تخطيها كنظام، ليحرر الإنسان من التشوهات التي ألصقت به عبر عصور الظلم والاستبداد، كما أفرز الفاشية التي تقدس العنف والقوة، وتخضع الفرد لـ"طغيان" الأمة – العرق والدولة – كمنظم للتاريخ والحياة. فقد كانت الفاشية أحد التعابير عن أزمة الرأسمالية في النصف الأول من القرن العشرين، كما هي الليبرالية الجديدة اليوم هي تعبير عن أزمة الرأسمالية في مرحلتها المعولمة والأكثر احتكارية.

رفضت الفاشية الاتجاهات الفلسفية الأساسية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ورفعت شعار: "لنؤمن، لنطع، لنقاتل" في وجه شعارات "الحرية والمساواة والأخاء". ويبدو أن

(*) كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية – بيروت.

الفاشيـة تنهض من رمادها في هذا العصـر. يقول موسوليني "الحـرب وحدها توصل عطاءات الإنسـان إلى أقصاها، وتسم الذين لديهم الجرأة لخوضها بسمة النبالة. والفاشية تدخل الصراع اللاسلمي إلى حياة الأفراد، هي ثقافة من أجل القتال. والحرب للرجال مثل الأمومة للمرأة. أنا لا أؤمن بالســلام الأبدي. وليس لا أؤمــن به فقـط بل أراه مـثيـراً للـكآبة، وهو نفي لكل فـضــائل الإنسـان".

في ظل حكم المحافظين الجـدد ومبادئ الليبـرالية الجديدة، يتم تجـديد الفاشية بصـورة ما. يقـول بوش: "أنا رئيس حـرب (War President) أتخـذ القـرارات والحـرب في ذهني – إدارة الحرب والانتصار". ويؤمن بخرافة شعب الله المختار – الأنغلوسكسون البروتستانت البيض – العبرانيون الجدد، وحقهم في شن حروب وقائية اسـتباقية لديمومة سيطرتهم. وكما أن موقف الولايات المتحدة من قـضـايا الإنسان والمجتمعـات في العالم الثالث لا تقل وحشيـة وحقارة عن ممارسات الفاشية.

تمثّل النقلة الفكرية من الكيـنزية إلى الليبراليـة الجديدة حـدثاً مهمـاً في تاريخ الرأسمـالية وتطورها. بدأت أزمة النظام الرأسـمالي العالمي، الذي قـادته الولايات المتحدة منذ نهـاية الحرب العالمية الثـانية، في أواسط الستينات من الـقرن الماضي. وقد ظهرت أزمة النظـام بعد إعادة بناء اقتصـادات أوروبا الغربية واليابان بوجه خاص، إذ استطاعت هذه البلدان، وبخاصة ألمانيا، إعادة بناء قدراتها الإنتاجية، والصناعية بوجه خاص، وكذلك اليابان، بفعل سياسات حمائية لأسواقها السلعـية والخـدمـاتية، وفي ظل قـيـود على الأسواق الماليـة وحـركة رؤوس الأمـوال. وبذلك استعـادت هذه البلدان قدراتها التنافسيـة في وجه الاقتصاد الأمـيركي، وفي ظل المظلة النووية الأميركـية أيضاً، إبان سنوات الحرب البـاردة ضد المعسكر الإشتراكي. كـما استفاد الاقـتصاد الياباني بخـاصة من تنامي الإنفـاق الأميركي في شـرق آسيا نتـيجة الحـرب الكورية، وبعدها الحرب الفييتنامية. وبدأ الاقتصاد الأميـركي يعاني عجزاً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري، وبدأت أكبـر دولة دائنة عند نهاية الحرب العالميـة الثانية، تتحول إلى دولة مـدينة. كما أخذ مـسـتـوى الإدخار الوطني الأمـيركي في الانخـفاض الحـاد. ولجأت الولايات المتـحدة إلى ممارسة الضغوط المتنوعة على كـل من اليابان وألمانيا لرفع سعر صرف عملتيهـما، بغية خفض قدراتهمـا التنافسية، وبهدف تقليص فـائضهما التجاري مـع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من رضوخ الدولتين للضغوط الأمـيركية، فقد استـمر حجم العجوزات الأميركيـة، فعمدت الولايات المتحدة إلى إسقاط جزء أساسـي من اتفاقات بريتون وودز وتعهداتها أمام المجتمع الدولي، منها ربط سعر الدولار بالذهب، وحق إبدال الدولار بالذهب من قبل الحـكومات والمؤسسات والأفراد في العالم، هذا النظام الذي شكل النظام النقدي العـالمي المستقر نسبياً منذ نهـاية الحرب العالمية الثانية. وظهر بـالتالي نظام سعر الصرف العائم، أي اللانظام النقـدي العالمي. هكذا دخل العالم في مرحلة شديدة الاضطرابات والتقلبات في أسـعار النقد، الأمر الذي رفع المخاطر في الأسواق النقدية، ودفع البـلدان إلى رفع احتيـاطياتها من العـملات الأجنبيـة، وبخاصة الدولار، لحـماية عملاتها الوطنية من ضغوط السوق من قبل المضاربين المحليين والدوليين.

كمـا أن استـعادة القـدرات التنافسـية والإنتـاجية في أوروبا واليـابان وتراكم الرسـاميل، وبخـاصة رأس المال الثـابت في قطاعـات الإنتاج، بنسب أعلى من نمـو الطلب على السلع، الذي يحدده نمو الرواتب والأجور الفعليـة بوجه عام، دفع إلى تراكم طاقة إنتاجيـة فائضة، وبالتالي

إلى تدني معدل عائد التوظيفات الرأسمالية. فقد أظهرت، على سبيل المثال، دراسات لجامعة يال ولمعهد بروكينغز، أن معدل ربحية رأس المال قد هبط في الولايات المتحدة الأميركية من ١٠,٥ في المئة عام ١٩٦٥ إلى ٥,٤ في المئة عام ١٩٧٣. فقد تحقق فائض في الإنتاج على نطاق عالمي، وخصوصاً في صناعات النسيج والصلب وبناء السفن والسيارات. لذلك، هبط معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي في البلدان الصناعية ككل من ٥,٦ في المئة في الستينات إلى ١,٥ في المئة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨. وارتفعت الطاقة الإنتاجية المعطلة في الصناعات التحويلية من ١٥ في المئة سنة ١٩٧٩ إلى ٣٤ في المئة في عام ١٩٨٢[1]. إن جميع السياسات التي عملت الولايات المتحدة على فرضها على البلدان الرأسمالية الناضجة لم تعط ثمارها في تحسين أداء الاقتصاد الأميركي، وتحسين مقوماته الأساسية، بما في ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين هذه البلدان عبر مؤتمرات عديدة مثل مؤتمر اللوفر في فرنسا.

إن أزمة النظام الرأسمالي العالمي التي ظهرت في بداية السبعينات، وتمثلت في جانب منها باشتداد المنافسة وظهور التناقضات بين مراكز النظام، واكبتها تطورات تقنية كبيرة أدت إلى نمو قدرات الحواسيب وشبكات الاتصال العالمية. ساعدت هذه التطورات التقنية العالمية على تمدد الشركات الكبيرة وظهور الشركات الكونية المتعددة الجنسيات.

إن الليبرالية الجديدة هي فكر الرأسمالية الاحتكارية المعولمة، وهي ثورة مضادة على الطبقات العاملة وعلى المكتسبات والحقوق التي راكمتها في صراعها الطويل مع رأس المال وطغيانه، والتي جرى التعبير عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما حركة رؤوس الأموال بعيداً من تبادل السلع والخدمات، فقد أخذت حجماً هائلاً في الأسواق المالية والنقدية. فتحولت العملات وأدوات التحوط ضد المخاطر، إلى سلع يتم الإتجار بها، والمضاربة عليها، فأخذت تستقطب الفائض من الرساميل المتراكمة وتحول العالم كله إلى منتدى للمقامرة. وفي أواسط عام ٢٠٠٥ بلغ الإتجار والمضاربة بالعملات حدود الـ ١,٩ تريليون دولار في اليوم الواحد، كما بلغت قيمة المتاجرة بالمشتقات Derivatives ١,٢ تريليون دولار في اليوم الواحد. وهذه الأرقام آخذة في النمو بمعدلات مرتفعة سنوياً.

إن هذا المنحى في حركة رؤوس الأموال عبر العالم جعل الأسواق النقدية والمالية أكثر اضطراباً، ورفع من معدلات المخاطر فيها وأنبت الكثير من الفقاعات في أسواق السندات والعقارات في أكثرية بلدان العالم. فرأينا ارتفاعات غير مبررة في بعض الأسواق المالية للأسهم لا علاقة لها بالمردود، وسرعان ما تنفجر هذه الفقاعات، وتذوب من جراء ذلك ثروات وهمية طائلة، فيفقد العديد من المضاربين ثرواتهم فيها.

في هذه البنية الاقتصادية المأزومة والخطرة، ومع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في بريطانيا وأميركا في أوائل الثمانينات، جرى الانقلاب على الفكر الكينيزي الذي ساد المجتمعات الرأسمالية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليحل مكانها فكر الليبرالية الجديدة، فكر مدرسة شيكاغو الاقتصادية المحافظة.

(١) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ١٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

إن الليبرالية الجديدة هي فكر الرأسمالية الاحتكارية المعولمة، وهي ثورة مضادة على الطبقات العاملة وعلى المكتسبات والحقوق التي راكمتها في صراعها الطويل مع رأس المال وطغيانه، والتي جرى التعبير عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ظهر الفكر الليبرالي الجديد استجابة لأزمة النظام الرأسمالي، وهو جاء تعبيراً عن مصالح الرأسمالية في مرحلتها الأكثر احتكارية وعولمة، فمنذ بداية السبعينات، ظهرت القدرات الهائلة للشركات الكونية المتعددة الجنسيات في السيطرة على اقتصادات بلدان العالم وسياساتها. ففي عام ١٩٧٣ كانت المبيعات السنوية لشركة جنرال موتورز الأميركية، أكبر من الناتج القومي لسويسرا وباكستان وجنوب أفريقيا؛ وكانت مبيعات رويال دتش شل أكبر من الناتج القومي لإيران وفنزويلا وتركيا؛ أما مبيعات شركة غود يير فكانت أكبر من الناتج القومي للعربية السعودية، كما أن معدل نمو أكثر الشركات الكونية المتعددة الجنسيات نجاحاً يساوي ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدل نمو البلدان الصناعية الأكثر تطوراً(٢).

نمت هذه الشركات الكونية العملاقة أيضاً عبر سياسات الدمج والاستحواذ، فضاقت بها الحدود الإقليمية، وأصبح العالم كله سوقاً مطلوبة لها، فعملت على تقويض كل الموانع التي تقف في وجه توسعها وسيطرتها. يقول رئيس الشركة العالمية *IBM*: "لأغراض تتعلق بالأعمال Business، لم تعد الحدود التي تفصل بين أمة وأخرى أكثر واقعية ووجوداً من خط الإستواء. فهذه الحدود ليست أكثر من تخوم ملائمة للكيانات العرقية واللغوية والثقافية"(٣).

في الوقت الذي تضغط الرأسمالية العالمية ودولها الرئيسية لإسقاط الحدود أمام شركاتها الكونية، نجد أن أسواق المراكز الرأسمالية تزداد حمائية، وحدودها ترتفع في وجه سلع بلدان العالم الثالث.

لا ريب أن في هذا القول مبالغة كبيرة. ففي الوقت الذي تضغط الرأسمالية العالمية ودولها الرئيسية لإسقاط الحدود أمام شركاتها الكونية، نجد أن أسواق المراكز الرأسمالية تزداد حمائية، وحدودها ترتفع في وجه سلع بلدان العالم الثالث. فبعد السياسات الليبرالية الجديدة التي يبشر بها ويضغط لتطبيقها "إجماع واشنطن"، نجد أن معدل الحماية في بلدان العالم الثالث تبلغ ثلث معدلات الحمايات الجمركية وغير الجمركية لأسواق بلدان المراكز الرأسمالية الكبرى. وفي الوقت الذي تتم إزالة الموانع أمام حركة الرساميل وسلع الصناعات التحويلية والخدمات لبلدان المراكز الرأسمالية المتفوقة جداً من حيث القدرات التنافسية في هذه القطاعات، نجد أن الموانع والعقبات في وجه السلع الزراعية لبلدان العالم الثالث ما زالت مرتفعة جداً وسياسة دعم الإنتاج الزراعي في بلدان المركز الرأسمالية مرتفعة جداً أيضاً. وكما لم يشمل فتح الأسواق حركة القوى العاملة فهو لم يشمل الإنسان الذي كانت تتمحور حوله كل الأنشطة الاقتصادية وتستهدفه قبل عهد الليبرالية الجديدة. فهذه الشركات الكونية والدول التي تقف خلفها أسقطت أسوار حماية الاقتصادات الحمائية لدول العالم الثالث لتؤبد تخلفها وتبعيتها، بل إنها قوضت استقلاليتها أيضاً. فالسلطة الحقيقية لم تعد في أيدي الحكام المحليين، المنتخبين منهم وغير المنتخبين، بل أصبحت في أيدي هذه الشركات الكونية ووكلائها المحليين. "إن السلطة تنبع من السيطرة الاقتصادية على وسائل تكوين الثروة

(٢) ريتشارد بارنيت ورولاند مولر، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني.
(٣) Ibid., p. 24.

على مستوى العالم بأسره وفي سياق نمو عالم جديد، فمدراء شركات مثل "جنرال موتورز" و"فولكس فاكن" و"إكسون موبيل" ومدراء بضع مئات من الشركات الأخرى، يتخذون قراراتهم اليومية في ميدان الأعمال، التي هي ذات أثر أكبر من قرارات أكثر الحكومات ذات السيادة، حول مكان عيش الناس، والعمل الذي يقومون به، إن وجد، الطعام الذي يأكلونه والكساء الذي يلبسونه وأي نوع من المعرفة سيتلقونه في المدارس والجامعات، وأي نوع من المجتمع سيرثه أطفالهم"[٤].

في الوقت الذي تتم إزالة الموانع أمام حركة الرساميل وسلع الصناعات التحويلية والخدمات لبلدان المراكز الرأسمالية المتفوقة جداً من حيث القدرات التنافسية في هذه القطاعات، نجد أن الموانع والعقبات في وجه السلع الزراعية لبلدان العالم الثالث ما زالت مرتفعة جداً وسياسة دعم الإنتاج الزراعي في بلدان المركز الرأسمالية مرتفعة جداً أيضاً.

ويؤكد المفكر البارز ماغدوف، العلاقة الوثيقة المتنامية بين ارتفاع الصادرات والرساميل والاحتكارات، كخصية مركزية في فهم النظام الرأسمالي العالمي الجديد، أو الإمبريالية الجديدة: "إن قطاع الأعمال يمكن فهمه على نحو أفضل إذا ما نظر إليه كنمط للقوة (Power) الذي يعمل للسيطرة على الأسواق وكأن العالم بأسره ملك له، مع تطوير بنية الاحتكارات. إن ممارسة السيطرة لم يعد ممكناً فقط، بل أصبح ضرورياً على نحو متزايد من أجل سلامة المؤسسة وموجوداتها"[٥].

ويقول ماغدوف إن ظهور مقدار كبير من تمركز القوة لا يعني انتهاء المنافسة، بل يعني أن المنافسة ارتفعت إلى مستوى جديد: "إن استراتيجية المنافسة اختلفت عنها في مرحلة المنافسة السابقة، فلم يعد خفض الأسعار الطريقة المفضلة للحصول على نصيب أكبر من السوق، ويتم إبقاء الأسعار مرتفعة، وتُكبح زيادة الإنتاج إلى حدود الطلب الفعلي عند الأسعار المرتفعة"[٦].

صحيح أن العولمة نقلت بعض الصناعات إلى بلدان العالم الثالث سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة، لكن ذلك لم يؤدِ إلى ارتفاع الأجور في هذه البلدان، كما لم يسفر عن أي تراكم لرؤوس الأموال أو أي دفع لعملية التنمية، بل ولد "الشركات المجوّفة" أو "الشركات ما بعد الصناعية" Post Industrial Corporations، التي تركت الصناعة وراءها، واختطت لنفسها مستقبلاً أنظف، يعتمد على معالجة المعلومات وعلى الاتصالات والتسويق والسمسرة". هذه الشركات "يمكنها أن تنتقل بسرعة حول العالم مطاردة العمالة الرخيصة، متجاوبة بسرعة مع متغيرات أذواق المستهلكين"[٧]. مثال على ذلك شركة Nike. يقول بارنيت: "في الثمانينات، ارتفعت أسهم نايك بنحو ٦٠٠ في المئة. مركز هذه الشركة في أوريجون. ويشرف المركز على شبكة من المصانع حول العالم، عدد قليل منها مملوك من قبل الشركة...". ويقول نائب الرئيس: "لا نعلم أي شيء عن التصنيع، نحن مسوقون ومصممون". عملياً، إن ١٠٠ في المئة من أحذية نايك تصنع في آسيا. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أقفلت الشركة مصانعها في كوريا الجنوبية وتايوان، وافتتحت ٣٥ موقعاً جديداً لها في الصين وإندونيسيا

(٤) Ibid., p. 25.
(٥) Harry Magdoff, *Imperialism Without Colonies* (New york: *Monthly Review Press*, 2003).
(٦) Ibid.
(٧) Richard Barnett and Cavanagh, *Global Dreams* (New York: Simon & Schuster, 1994).

وتايلند، حيث الأجور متدنية جداً. وللشركة جدول رواتب لأكثر من ٨٠٠٠ موظف، يعمل جميعهم عملياً في الإدارة، أما البيع وتطوير المبيعات والدعاية والإنتاج الحقيقي فهي في يد ٧٥٠٠٠ ملتزم آسيوي. "نايك المصنوعة في إندونيسيا تكلف ٥,٦ دولارات للحذاء الواحد، ويباع في أميركا وأوروبا بـ ٧٣ دولاراً، ويصل حتى ١٣٥ دولاراً. ومن أجل الدعاية للأحذية "حصل مايك جوردان على ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، وهو مبلغ أكبر من مجمل الرواتب في المصانع الإندونيسية التي تصنع هذا الحذاء"(٨).

صحيح أن العولمة نقلت بعض الصناعات إلى بلدان العالم الثالث سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة، لكن ذلك لم يؤدِ إلى ارتفاع الأجور في هذه البلدان، كما لم يسفر عن أي تراكم لرؤوس الأموال أو أي دفع لعملية التنمية.

برزت شرعة حقوق الإنسان كقضية أخلاقية ذات قبول شامل، في النصف الثاني من القرن الماضي، وكانت نتيجة أحداث ونضالات تاريخية، أهمها نضالات الطبقة العاملة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونتيجة الثورة البولشيفية التي رفعت بديل الاشتراكية في وجه النظام الرأسمالي، ونتيجة الركود الكبير في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي، ونتيجة ظهور وسقوط الفاشية عقب الحرب العالمية الثانية، كما نتيجة ظهور حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث.

تم القبول الدولي بمبادئ حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين. وتتزايد الاعتداءات والتجاوزات لحقوق الإنسان من قبل أكثر الدول تشدقاً بهذه الحقوق، وبخاصة منذ ثمانينات القرن الماضي بعد وصول المحافظين الجدد إلى السطة في بريطانيا وأميركا.

يمكن تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال: الجيل الأول يمثل الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بأفكار الثورتين الفرنسية والأميركية، المتداخلة مع الفلسفات السياسية للفردية ومبادئ التجارة الحرة "الليسي فير" التي تنظر إلى حقوق الإنسان من الناحية السلبية، أي "الحرية من" بدلاً من "الحق في"، وتدعو إلى امتناع الحكومات عن التدخل، في سعيها لتحقيق كرامة الإنسان وحريته. أما الجيل الثاني من الحقوق فيتمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل هذه الحقوق رداً على ما ولدته الرأسمالية من تحديات وارتكبته من اعتداءات وما مارسته من استغلال للطبقات العاملة في بلدان المركز الرأسمالي، كما لشعوب العالم الثالث. وينظر البعض إلى هذه الحقوق كردود على الجيل الأول من حقوق الإنسان: "الحق في" بدلاً من "الحرية من". وتتطلب هذه الحقوق تدخل الدولة بدلاً من منعها من التدخل، من أجل حماية الطبقات الشعبية والعاملة، ومن أجل تمكين هذه الطبقات من المشاركة في حقوق الانتاج والاستهلاك مثل البنود ٢٢ إلى ٢٧ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. هذه الحقوق التي اتت الليبرالية الجديدة لتقوضها وهي:

- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في العمل، وحق الحماية من البطالة.
- الحق في الراحة والاسترخاء، بما فيها عطلات دورية مدفوعة الأجر.

(٨) Ibid., p. 328.

- الحق في مستوى معيشة مناسب للمتطلبات الصحية والعيش الجيد للعامل وأسرته.
- الحق في التعليم.
- الحق في اختيار العمل.
- الحق في الانضمام الى النقابات.

أما الجيل الثالث من حقوق الإنسان، فكان نتيجة انتصار حركات التحرر الوطني مثل:

- الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- الحق في المشاركة والإفادة من الثروات الإنسانية العالمية.
- الحق في السلام.
- الحق في بيئة صحية متوازنة، والحق في المعونات الإنسانية في حالات الكوارث.

وأتت الليبرالية الجديدة المعولمة لتسقط فعلياً هذه الحقوق.

تقترن الليبرالية الجديدة بمدرسة شيكاغو الاقتصادية، التي تشدد على كفاءة الأسواق ودور الأفراد المقرر في الاقتصاد، ودور الحكومات المعطل والمشوه لأداء الأسواق، فتدعو إلى رفع كامل القيود عنها.

ترتكز الليبرالية الجديدة على نظريتي توزيع الدخل ومستوى العمالة. وتقول بترك قضية توزيع الدخل بين العمال ورأس المال لآليات العرض والطلب. فالسوق تعطي كل ذي حق حقه، أو تعطي كلاً ما يستحقه. فالأسواق بطبيعتها لا تهدر ما هو ذو قيمة. وعبر تحرير الأسعار يتم الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وتسعيرها. فالبطالة سببها ارتفاع الرواتب والأجور، وتزول البطالة بخفض الرواتب والأجور. وبالتالي فإن السياسيات الاقتصادية يجب ألاّ تستهدف العمالة الكاملة – كما تدعو الكينزية، ويجب ألاّ تستعمل أدوات السياسات المالية والنقدية لرفع مستوى العمالة، بل عليها " تحرير " الأجور وقوانين الاستخدام والتوظيف، أي خفض الأجور في حال البطالة وإلغاء أو إسقاط قوانين العمل الحامية للعمال.

باختصار شديد، إن الليبرالية الجديدة بنسختها الأميركية المهيمنة، تدعو إلى تحرير الأسواق المالية وفتحها في وجه حركة الاموال التوظيفية والمضاربة، وإلى سياسات التخصيص الشاملة، وإلى إضعاف مؤسسات الحماية الاجتماعية، وإضعاف أو شل الاتحادات النقابية، وإلى تقليص حجم دور الحكومة، وإلى خفض معدلات الفوائد العليا، وإلى فتح أسواق السلع والخدمات والرساميل العالمية، وإلى إسقاط أهداف العمالة الكاملة، وفكرة الحد الأدنى للأجر وعقود العمل الجماعية، وذلك بحسب نظرية "المعدلات الطبيعية" للقرن الثامن عشر.

وعبر مركزية الولايات المتحدة في النظام الرأسمالي العالمي، فقد وضع "إجماع واشنطن لمؤسساته الدولية برنامجاً يرتكز على أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، يبشر بها ويفرضها على بلدان العالم الثالث. ويمكن اختصار هذه الأيديولوجيا بـ: سياسات التخصيص، والتجارة الحرة، وإسقاط كل أنواع الموانع من وجهها، والنمو بقيادة التصدير، وتحرير أسواق المال وفتحها أمام كل أنواع تدفقات الأموال وحركاتها، و" تحرير" سوق العمل، واتباع سياسات تقشفية وانكماشية أوقات الأزمات، ومراكمة احتياطيات نقدية كبيرة بالدولار بوجه خاص.

لا يبدو هذا البرنامج جديداً على أسماع اللبنانيين، فقد اعتادوا سماعه منذ وصول "الحريرية" إلى السلطة في أوائل التسعينات. ولا يخرج برنامج التصحيح الهيكلي الجديد الذي وضعته الحكومة اللبنانية الحالية، والذي ستقدمه إلى مؤتمر "بيروت ١" عن هذا البرنامج أيضاً، الذي يركز على البنود التالية:

– خفض فاتورة الرواتب والأجور وملحقاتها، وذلك عبر العديد من الإجراءات، أهمها:

– تجميد الأجور بالسعر الجاري لليرة اللبنانية لموظفي القطاع العام، وجعل الرواتب والأجور الحقيقية تتناقص بمعدلات التضخم وبمتغيرات سعر الصرف الحقيقي والفعلي لليرة اللبنانية.

– خفض الرواتب والأجور الحقيقية بمعدلات زيادة الضرائب غير المباشرة وبعض الضرائب المباشرة وبعض الضرائب المباشرة على السلع والخدمات ذات الإستهلاك الشعبي ورفع نسبة اقتطاعات نهاية الخدمة في الأجور والرواتب.

– خفض حجم القطاع العام، أو بالأحرى عدد موظفي القطاع العام، وذلك عبر الامتناع عن التوظيف لمدة عشر سنوات بحيث ينخفض عدد الموظفين بنسبة ٢٠ في المئة خلال السنوات الخمس الأولى عبر بلوغ البعض سن التقاعد (مع خفض سن القاعد إلى ٦٠ سنة)، ثم ينخفض هذا العدد خلال عشر سنوات بنسبة ٤٥ في المئة.

– إلغاء معاشات التقاعد، وإبدالها بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين الجدد مع تقليص نسبة التعويضات من الراتب.

– إلغاء الدعم عن جميع السلع والخدمات، مثل دعم الرغيف، ودعم المواصلات العامة، ودعم بعض الإنتاج الزراعي.

– خفض معدلات الفوائد، وذلك بغية خفض تكلفة الدين وعجز الخزينة. لكن خفض معدلات الفوائد ليس قضية إرادوية. فإلى جانب معارضة جمعية المصارف أي مزيد من الخفض في معدلات الفوائد المدينة – وهي التي تقرر فعلاً معدلات الفوائد – تضغط آليات السوق المالية لرفع معدلات الفوائد في السوق اللبنانية، وذلك لسببين إثنين: أولاً، ارتفاع معدلات المخاطر والتصنيف الإئتماني الجديد للبنان -B، الذي يفرض توسيع الهوامش في الفائدة على الدولار وبقية العملات الأجنبية بين الخارج والداخل؛ وثانياً، ارتفاع معدلات الفائدة على العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار واليورو.

– رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٠ في المئة إلى ١٢ في المئة في منتصف عام ٢٠٠٦، ثم إلى ١٥ في المئة عام ٢٠٠٨. وكذلك توسيع إطار السلع الخاضعة لهذه الضريبة، أي تقليص نطاق الإعفاءات في هذه الضريبة، المطبقة على الأدوية وبعض السلع الغذائية. إن وقع هذه الضريبة، وعبؤها الأساسي يقعان على الطبقات الشعبية والمحدودة الدخل، وبالتالي فهي توسع نطاق الفقر وتقلص القدرات التنافسية لقطاعات الإنتاج اللبناني وتوسع الفوراق الاجتماعية.

– تحرير أسعار مشتقات النفط وزيادة الضرائب عليها. فمشتقات النفط غير مدعومة، ولكن نسبة الضريبة عليها تدنت مع ارتفاع أسعار النفط، وبقاء تكلفة الاحتكار ثابتة. وإطلاق أسعار المشتقات مع زيادة ضريبة القيمة المضافة، التي تحسب على سعر الصفيحة والضرائب السابقة

عليها، يمكن أن يرتفع ثمن صفيحة البنزين أو المازوت إلى أكثر من ٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية – أي أن يصبح الحد الأدنى للراتب لا يزيد على ثمن ٦ صفائح بنزين أو مازوت.

– تقليص حقوق الطبقات العاملة عبر تحرير سوق العمل، أي تسهيل التوظيف والطرد من الوظيفة، وإلغاء الوظيفة الدائمة، والاستعاضة منها بالوظيفة التعاقدية والعمل اليومي. وذلك يعني القضاء على العمل النقابي والمنظمات الحامية للعمال والموظفين ووضع هؤلاء العمال والموظفين في حال قلق دائم والخوف من البطالة، وبالتالي التمكن من خفض الأجور والرواتب الحقيقية، وزيادة نصيب رأس المال من القيمة المضافة وزيادة ساعات العمل دون زيادات في الأجور والرواتب – كما حصل في قطاع المصارف مثلاً.

– إلغاء دعم الإنتاج الزراعي، مع إسقاط الحمايات الجمركية لهذا الإنتاج المعان بنسب مرتفعة كثيراً في الخارج. فمعدل دعم السلع الزراعية في أوروبا وأميركا مثلاً يصل إلى أكثر من خمسين في المئة من ثمنها في بعض القطاعات (الحليب ومشتقاته والدواجن والسكر)، وهو يبلغ أكثر من ٣٥ في المئة كمعدل عام، الأمر الذي يعني زيادة كشف قطاع الزراعة للإغراق الخارجي، أي القضاء على ما تبقى من قطاع الزراعة.

إن تطبيق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة أوقع لبنان في فخ المديونية، ووسع نطاق الفقر، ونمى الفوراق الطبقية، بل أسقط معظم أبناء الطبقة المتوسطة في لبنان، وخفض المداخيل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

– تحرير التجارة و "تطوير الأسواق المالية". إن التجارة في لبنان "حرة" بمعنى ما؛ وقطاع التجارة هو القطاع المسيطر (إلى جانب القطاع المالي الذي وُجد وبني في الأصل لخدمة هذا القطاع؛ وما زالت المصارف اللبنانية مصارف تجارية). وقطاع التجارة في لبنان يعني بوجه خاص كبار التجار، ووكلاء الشركات الأجنبية، وأصحاب الوكالات الحصرية، أي الاحتكارات التي يحميها القانون. وتعد الورقة لا بإسقاط الاحتكارات ومنعها في لبنان، بل بإسقاط قانون حماية الوكالات الحصرية ليس أكثر. وإسقاط القانون لا يلغي الاحتكارات وسيطرتها، فهو مثلاً لا يحمي الوكالات الحصرية في سوق الأدوية، ولكن سوق الأدوية هي سوق احتكارية جداً في لبنان كما يعلم الجميع. فالمطلوب فعلاً تفكيك البنية الاحتكارية في جميع قطاعات الاقتصاد، بما فيها "الأسواق المالية"، والإفراج عن قانون "البورصة" المدفون في وزارة المالية منذ عام ١٩٩٦ إكراماً لمصالح المصارف ولصيانة احتكارها ولإبقاء تكلفة الوساطة المالية مرتفعة جداً.

– استكمال سياسات الخصخصة، بشروط تسمح باستمرار البنى الاحتكارية للقطاعات التي يتم تخصيصها. وفي بيئة سياسية واقتصادية ومالية غير ملائمة، يتم بيع المرافق العامة بأسعار غير عادلة للشركات الكونية المعولمة ووكلائها المحليين، كما جرى في أوروبا الشرقية وروسيا.

إن تطبيق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة أوقع لبنان في فخ المديونية، ووسع نطاق الفقر، ونمى الفوراق الطبقية، بل أسقط معظم أبناء الطبقة المتوسطة في لبنان، وخفض المداخيل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين، وأضعف قطاعي الزراعة والصناعة وقلّصهما نتيجة زيادة الضرائب العشوائية على مدخلات الإنتاج، وفتح الأسواق على مصراعيها أمام السلع المستوردة المعانة التي أغرقت السوق المحلية، وضاعف الفجوة التنموية بين بيروت مركز

الخدمات وبين المناطق، ودمر النقابات وشرذمها، وكشف الطبقات العاملة لاستبداد أرباب العمل. أما الآن فتدفع هذه الأيديولوجيا باتجاه إسقاط مبدأ ديمومة العمل وإقرار الوظيفة التعاقدية والعمل المياوم، حيث لا حقوق ولا ضمانات للقوى العاملة، وحيث يبقى الموظف في دائرة الخوف الدائم على مصيره، خاضعاً ومستسلماً أمام رب العمل، دون أي ثقة في المستقبل، دع عنك رفع معدلات الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على كاهل الفئات الشعبية ومحدودي الدخل، وتوسيع سيطرة الاحتكارات التي ترفع أسعار السلع والخدمات إلى مستويات غير عادلة، مثل مدخلات البناء ومشتقات النفط والأدوية الطبية والزراعية والاتصالات والطاقة الكهربائية، فضلاً عن سياسات رفع الدعم عن جميع السلع، وتخصيص القطاعات الاستراتيجية، أي نقل ملكيتها عملياً إلى أيدي الشركات المتعددة الجنسية، تحت اسم "الشركاء الاستراتيجيين".

إن الليبرالية الجديدة تقدس مبدأ الملكية الخاصة وتراكم الرساميل، وتضعها فوق الانسان وحتى فوق الحياة والعدالة، إنها تسقط الإنسان كهدف لعلميات الإنتاج؛ إنها تسقط إنسانية الإنسان وتشيؤه، فتجعله مثل برميل من النفط أو متر مكعب من الرمال

إن الليبرالية الجديدة تقدس مبدأ الملكية الخاصة وتراكم الرساميل، وتضعها فوق الانسان وحتى فوق الحياة والعدالة، إنها تسقط الإنسان كهدف لعلميات الإنتاج؛ إنها تسقط إنسانية الإنسان وتشيؤه، فتجعله مثل برميل من النفط أو متر مكعب من الرمال، وأحد مدخلات الإنتاج الذي يحدد سعره في السوق عاملا العرض والطلب. وإذا كان عاطلاً من العمل فيجب خفض سعره أو رميه خارج المجتمع، خارج سوق العمل، لأن سوق العمل لا يحتاج إليه. هذه هي حال المشردين (Homeless) في الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال.

ليس للإنسان قيمة كإنسان، كمخلوق بشري، بالنسبة إلى الليبرالية الجديدة؛ قيمته فقط كمستهلك. وقد عممت الليبرالية الجديدة ثقافتها وقيمها على المجتمعات، فجعلت من القدرات الاستهلاكية – القدرات الشرائية – مقياساً للاحترام. ومن لا يملك المال يفقد قيمته في مجتمع الاستهلاك الظهوري.

أسقطت الليبرالية الجديدة كل حقوق الإنسان المنصوص عليها في الجيل الثاني من هذه الحقوق. كما جرى إسقاط حقوق الجيل الثالث أيضاً بفعل توحيد الأسواق العالمية وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات.

إن النظام العالمي الحديث يصعب فهمه من دون فهم الشركات المتعددة الجنسيات، وتركيبتها، ونطاق أعمالها وسيطرتها على مراكز النظام العالمي، وسياساتها. فمجالس إدارة هذه الشركات يأخذون القرارات التي تحدد حياة العديد من سكان الكرة الأرضية على غير صعيد، ويتحولون إلى حكام حقيقيين في هذا العالم وهم غير منتخبين ديمقراطياً. وهكذا المؤسسات الدولية، وما نسميه تجاوزاً "الشرعية الدولية" فإن قراراتها هي انعكاس لإرادة المراكز الرأسمالية الكبرى التي تهيمن عليها الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات. فقد تخطت هذه المؤسسات الدولية حدود استقلالية الدول التي حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنها أسقطت حق الدول في السلام والحياة، وهو ما يحدث اليوم في العراق وفلسطين وأفغانستان. وتتجاوز هذه "الشرعية الدولية" حقوق لبنان واستقلاله عبر القرارات المتتالية وعبر تصرفات مندوبيها من أمثال تيري رود لارسن.

أخيراً، إن التقـويم الموضوعي لأيدولوجيا الليبرالية الجـديدة ودعاتها لا يتضح إلاّ في رؤية نتائج سياساتهـا المفروضة على العالم الثالث في أميركا اللاتينية وأفـريقيا وبعض بلدان آسيا. فعلى الرغم من الشـعار المرفوع على مدخل بناء البنك الـدولي في واشنطن الذي يقول: "حلمنا هو عالم خال من الفقر" فـإن نطاق الفقر في ظل هيمنة الليبرالية الجديدة قـد اتسـع كثيراً. ففي حين كان نصيب الفرد الواحد من أغنى خمس سكان العالم لا يزيد على ٣٠ ضعف نصيب الفرد الواحد لدى خمس سكان العالم الأكثر فقراً في الستينيات من القرن الماضي وقبل عهد الليبرالية الجديدة، ارتفع هذا المعدل إلى ٧٨ ضعفاً عند نهاية القرن العشرين وهو الآن أكثر ارتفاعاً.

إن نطاق الفقر والبطالة وسوء التغذية. كما الفوارق الطبقية، كل هذه المؤشرات قد ازدادت سوءاً في المكسيك وبلدان أمـيركا الوسطى، كـما في لبنان مصر وأندونيـسيا، وفي السنغـال وبوركينا فاسـو وبنين وسواها من بلدان العالم الثـالث التي وقعت في فخ الليـبرالية الجـديدة والعولمة التي تفرضـها مـؤسسـات "إجماع واشنطن". إن التخلف لا يعني بالضـرورة انعدام النمو، بل قد يكون التخـلف نمواً مشـوهاً في معظم الأحـيان؛ فـتخلف هذه البلدان وانكشـافهـا وتبعـيتـها للمـراكز الرأسمالية العالمية قد ازداد كثيراً. وكذلك نطاق الفقر والبطالة وسوء التغذية، كما الفوارق الطبقية، كلها مؤشرات اقتصادية واجتماعية ازدادت سوءاً، على الرغم من نمو الناتج المحلي القائم في بعض هذه البلدان مثل المكسيك ودول أميركا الوسطى، كما لبنان ومصر والأردن، وإندونيسيا.

ففي المكسـيك، الدولة العضو في اتفاقـية التجارة الحـرة في شمال أمـيركا (NAFTA) منذ سنة ١٩٩٣، تم اتباع توجـيهات إجـماع واشنطن بحذافـيرها لمدة عشـر سنوات، وخلال ولاية ثلاثة من رؤساء جمهـورية، جرى تخصيص الجزء الأكبر من المؤسسـات الصناعية، وأسقطت جمـيع العوائق في وجـه المستثـمرين الأجـانب، وتم إسقاط الموانع الجـمركـية على الواردات، وفتحت الأسواق المالية أمام النظام المالي العالمي الجديد. فـما الذي جنته المكسيك بعد نحو عشر سنوات من هذه السيـاسات؟ يشير كـتاب **فخ العولمة** في أواخر التـسعيـنات: "أصبح نصف السكان الذين هم في سن العـمل، إما عـاطلين عن العمل أو يـعملون كـمياومين مـن حين لآخر. وانخـفض نصـيب الفـرد الواحد مـن الناتج القـومي. وتسود الـبلد الاضطرابات السـياسيـة والاضرابات العـماليـة والتمردات الـفلاحيـة... إن المعجـزة اقتصـرت... على جزء ضـئيل من الاقـتـصاد ومن السـكان. فالمصـانع الجـديدة التي نشـرت الازدهار في إنتـاج الكيـمـاويات والكهربائيات والسـيارات كان مصيرها شديد التـعلق بالاستيراد، وبالتالي، فإن مـا خلقته من فرص عمل كان ضئيلاً نسبياً... من ناحية أخرى، تركزت ملكية المشاريع الحكومية السابقة في أيدي أقلية من المساهمين الكبار. فـخمسة وعشرون من الشركات الصناعيـة فقط كانت تسيطر على شركات تنتج نصف الناتج القومي.

في الوقت ذاته، عصف الانفتاح السـريع على المكسيك بقطاعات اقتصادية مـهمة، إذ إنها لم تستطع الوقوف في وجه المنافسة الأميـركية... وفي صناعة المكائن وحدها، وتوقف الإنتاج في نصف المصـانع، كما في صنـاعة النسيج... وانخـفض النمو الحـقيـقي إلى ما دون مـعدل نمو السكان. وابتـداء من عـام ١٩٨٨، تزايد الاستـيـراد بمعـدلات نمو بلغت أربعـة أضعـاف نمو الصادرات. فارتفع العجز في الميزان التجاري بنسب عالية جداً[٩].

(٩) هانس بيترمـان وهارالد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علـي، مراجعة وتقـديم رمزي زكي، سلسلة عالم المعـرفة، ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .

أما على صعيد الأمن الغذائي، فقد تم فرض سياسات زراعية باسم العولمة وتحت بنود اتفاقية "نافتا"، قوضت الأمن الغذائي للمكسيك، وحرمت العديد من المكسيكيين غذائهم الأساسي. فمنذ بداية الثمانينات، انخفضت توظيفات الحكومة لدعم الزراعة المحلية بنسبة ٧٠ في المئة. وفي سنة ١٩٩٠ أصبح ٤٠ في المئة من الفاصوليا التي يستهلكها المكسيكيون مستورداً، كما ٢٥ في المئة من الذرة و٣٠ في المئة من السكر. وانخفض معدل استهلاك الفرد للفاصوليا بنسبة ٢٨ في المئة، ومن الحليب الطازج ٢١ في المئة، ومن اللحوم ٣٠ في المئة. "وهناك أعداد كبيرة من المكسيكيين، الذين انخفضت قدرتهم الشرائية في الثمانينات بنسبة ستين بالمئة تقريباً لم يعد باستطاعتهم الحصول على ما كان يعد الخبز اليومي لحياتهم. وبحسب تقرير المجلس الوطني للمستشفيات، إن نصف الأطفال المكسيكيين في الريف تقريباً يعانون من سوء التغذية"(١٠).

ويقول عالم غذاء في جامعة المكسيك (الجامعة الوطنية المستقلة) إن المكسيكي العادي يحصل على ٤٠ في المئة من البروتين من الذرة التي يأكل منها بين ٢٥٠ و٤٥٠ غراماً يومياً. وفي سنة ١٩٩٨، أعلنت الدولة حظراً على زراعة الذرة المعدلة جينياً، "ولكن هذا الحظر لا ينطبق على الواردات" من الذرة الأميركية... "فالزراعة غير الكفوءة (من حيث القدرة التنافسية) والنمو في عدد السكان يعني أن المكسيك الآن (في سنة ٢٠٠٤) تستورد نحو ٦ ملايين طن سنوياً (نحو ربع حاجاتها الإستهلاكية) من الولايات المتحدة الأميركية تحت اتفاقية نافتا". وتقول مجلة *The Economist*: "في سنة ٢٠٠٨، سيتم رفع ما تبقى من نظام الكوتا على واردات الذرة من الولايات المتحدة بحسب اتفاقية نافتا، وذلك سيطلق طوفاناً من صادرات الذرة المعدلة جينيا من الولايات المتحدة"(١١).

ونتيجة "تحرير" سوق العمل، تم خفض أجور العمال المكسيكيين، حتى من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، مثل شركة فورد الأميركية. ففي سنة ١٩٨٧ "كان رد فعل شركة فورد على إضراب قام به عمال الشركة في مدينة المكسيك – "القائمة في المكسيك منذ ٢٣ سنة" بإغلاق المصنع لبضعة أسابيع، وإعادة فتحه بعد ذلك بأجور عمالية جديدة تبلغ نحو نصف الأجور السابقة"(١٢).

كذلك ارتفعت معدلات البطالة، وانخفض مستوى معيشة الأكثرية الساحقة من الجماهير في مراكز النظام الرأسمالي الحديث. ففي الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٩٥ حصل أربعة أخماس مجمل المستخدمين والعمال الذكور عن كل ساعة عمل أجراً تقل قيمته الحقيقية عما كانوا يحصلون عليه عام ١٩٧٣ بمقدار ١١ في المئة، على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي القائم والحقيقي بنسب تزيد على معدل ارتفاع عدد السكان. هل تستطيع المجتمعات البشرية في مراكز النظام الرأسمالي وأطرافه تحمل نتائج أفكار ونهج الليبرالية الجديدة، فكر الرأسمالية المعولمة الأكثر احتكارية؟ أم أن هذه الأفكار والسياسات ستعيد للطبقات العاملة ثوريتها وتفتح باب التاريخ مجدداً لتجاوز النظام الرأسمالي؟ ◇

---

(١٠) Richard Barnett, Ibid., p. 253.
(١١) *The Economist* (25 Sep 2004).
(١٢) Richard Barnett, Ibid., p. 320.

نجيب عيسى (*)

النموّ المشوّه والتنمية المفقودة في لبنان

نسعى في هذه الورقة لتبيان كيف أن النظام "الحر" اقتصادياً و"الطائفي" سياسياً كان ولا يزال عاجزاً عن إطلاق عملية تنمية اقتصادية اجتماعية حقيقية، وأن ما يمكن أن يتولد في إطاره هو مجرد نمو اقتصادي مشوّه ومشوِّه للبنية الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية. وقبل أن نبدأ بتفصيل كيف تعامل النظام اللبناني "الحر" اقتصادياً و"الطائفي" سياسياً مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي لا بدَّ من القول إن هذا النظام انطلق، في الواقع، من بنية اقتصادية اجتماعية شديدة الاختلال موروثة من عهد الانتداب وما قبله.

أولاً: المعالم الرئيسية للبنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية غداة الاستقلال (تركة الانتداب)

كان للبنان عند حصوله على الاستقلال عام ١٩٤٣، الخصائص الرئيسية لبلد من "البلدان النامية" أو من "بلدان العالم الثالث"، وهي تدني إنتاجية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) واعتماد الاقتصاد على الخارج (ترانزيت وسياحة واصطياف وتحويلات من المغتربين) وفوارق اقتصادية اجتماعية كبيرة بين مختلف مناطق البلد وفئاته الاجتماعية. وبتفصيل أكثر نلاحظ أن الانتداب الفرنسي ترك لدولة الاستقلال بلداً يتكون من حيزين جغرافيين شديدي التمايز اقتصادياً واجتماعياً.

فالحيِّز الأول، الذي يقتصر على العاصمة بيروت ومحيطها القريب من جبل لبنان، كان يستقطب نحو ثلث السكان مقابل استقطابه الأنشطة الاقتصادية المولِّدة لمعظم الدخل الوطني. وهي أنشطة يغلب عليها الطابع الحديث، وتتكون خصوصاً من مرافق تجارية وخدمية تتعامل مع الخارج: استيراد وتصدير ترانزيت، ووكالات تجارية ومكاتب تمثيل، ومصارف، وسياحة واصطياف ومؤسسات تعليمية وصحية، إضافة إلى الإدارات الحكومية وعدد من الصناعات التي شهدت نمواً ملحوظاً في العقد الذي سبق الاستقلال: مواد غذائية ودخان ونسيج وملابس ومواد بناء.

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية – بيروت.

واقتضى تركز هذه الأنشطة في المحيط المذكور قيام شبكة متطورة من البنى الأساسية قوامها مرفأ ومطار، وطرق داخلية، وكهرباء ومياه، وصرف صحي، ووسائل مواصلات أو اتصالات برية وسلكية ولاسلكية تصل هذا المحيط بالخارج. وتولت أمر هذه الشبكة شركات أجنبية (فرنسية في معظم الأحيان) بموجب عقود امتياز. كما تلازم تركز الأنشطة الاقتصادية والبنى الأساسية الحديثة في بيروت ومحيطها مع وجود بنية اجتماعية حديثة، تتكون من طبقة برجوازية عريقة ناشطة في مجال التجارة والخدمات، وأقل نشاطاً في مجال الصناعة، وشديدة الارتباط بالغرب على صعيدي المصالح والثقافة؛ وطبقة وسطى عريضة نسبياً منفتحة على الخارج ومكونة من تجار وموظفين، وصغار ومتوسطي المالكين، وأصحاب مهن حرة؛ وطبقة عاملة ناشئة ولكن ناشطة، انتظم جزء لا يستهان به منها في تنظيمات نقابية (عمال المرفأ، وعمال صناعة التبغ، وعمال النسيج...).

كان الحيز الجغرافي الثاني، الذي يضمّ سائر المناطق اللبنانية، يستقطب نحو ثلثي السكان، ومعظمهم يعيشون من أنشطة اقتصادية متدنية الإنتاجية، تتركّز في الأرياف وقوامها زراعة تعتمد على طرق استغلال فنية وحقوقية تقليدية، إن لم نقل بدائية. وفي مراكز المحافظات والأقضية، حرف تقليدية وتجارة محلية، أمّا المناطق الطرفية في الجنوب والبقاع والشمال، فكانت علائقها الاقتصادية بالجهة الثانية من الحدود (فلسطين، الجمهورية العربية السورية) أمتن من علائقها بالمناطق اللبنانية الأخرى، ولا سيما العاصمة بيروت وضواحيها.

وفي ما عدا مراكز المحافظات، كان معظم القرى والبلدات في الحيِّز المذكور محروماً المرافق العامة والخدمات الأساسية، من طرق المواصلات، وكهرباء ومياه، ومؤسسات تعليمية وصحية. أما اجتماعياً فكانت المناطق اللبنانية خارج بيروت والجبل، على عكس الحيِّز الأول، تتميَّز باستقطاب شديد يتمثل بوجود فئة من كبار مالكي الأراضي، مقابل جماهير عريضة من الفلاحين والحرفيين، متروكة ضحية لثالوث الفقر والجهل والمرض مع شبه غياب للطبقة الوسطى.

ثانياً: مرحلة النمو المشوَّه والتنمية المفقودة ١٩٤٣– ١٩٧٥

١– المرحلة التأسيسية للرؤية الليبرالية المتطرفة ١٩٤٣–١٩٥٨

تضمن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى وعداً بمعالجة مجموعة واسعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان لبنان يعانيها حينذاك، كإلغاء الطائفية السياسية واعتماد التخطيط العلمي للمستقبل، وتنمية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) وإدخال العدل والمساواة إلى النظام المالي وحماية العامل وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية: جعل التعليم الابتدائي إجبارياً والقضاء على الأمية... الخ، أي أن البيان المذكور تضمن العناصر الرئيسية لرؤية تنموية اقتصادية واجتماعية. إلا أن مجرى الأمور في الواقع جاء مختلفاً تماماً. في هذا الخصوص نلاحظ أن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى أرسى تقليداً رافق مختلف مراحل تطور المجتمع اللبناني، ألا وهو الفارق الكبير، لا بل الهوة الشاسعة، بين النيات التي

تضمنتها البيانات الوزارية اللاحقة من جهة وبين ماجريات الواقع من جهة ثانية.

استمرت البيانات الوزارية تكرر نفسها من ناحية شمولية القضايا التي كانت تعلن العزم على التصدي لها. فباستثناء "إلغاء الطائفية السياسية"، الذي اختفى من التداول حتى عاد ليظهر في وثيقة الوفاق الوطني (١٩٩٠) أتت هذه البيانات على ذكر إصلاح الإدارة والقضاء والنظام الضريبي وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية في جميع المناطق والاهتمام بقضايا العمل والعمال وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنماء الزراعة والصناعة، مضافاً إليها مكافحة الاحتكار والاستغلال والقضاء على الفساد والرشوة. مع التأكيد في مرحلة الستينات والسبعينات على اعتماد التخطيط العلمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة وما يستلزمه ذلك من تركيز على تخفيف الفوارق بين الأفراد والمناطق وإنماء الطاقات البشرية، كل ذلك مع المحافظة على "الاقتصاد الحر والمنظم".

إن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى أرسى تقليداً رافق مختلف مراحل تطور المجتمع اللبناني، ألا وهو الفارق الكبير، لا بل الهوة الشاسعة، بين النيات التي تضمنتها البيانات الوزارية اللاحقة من جهة وبين ماجريات الواقع من جهة ثانية.

في الواقع، ومن الناحية العملية، كانت الوجهة التي اتخذها تعامل الدولة في لبنان مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي ساطعة الوضوح ولا تترك مجالاً للشك في طبيعتها: وجهة تتلخص بالشعار الشهير "دعه يعمل دعه يمر" أي الوجهة الليبرالية في أكثر صيغها تطرفاً. وقد وجدت الطبقة الأساسية والنخب التي تعاقبت على الحكم في لبنان سنداً نظرياً لتعاملها هذا مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي في مقولات ميشال شيحا حول "طبيعة" لبنان واللبنانيين، مع أن التوجهات التنموية التي تذهب عكس هذا التيار الفكري (على الأقل في ما يتعلق بالشأن الاقتصادي الاجتماعي) كانت حاضرة عند شريحة واسعة من النخب الفكرية.

أ- الليبرالية اللبنانية في حلتها النظرية

في الفترة الاستقلالية الأولى ظهر ميشال شيحا بوصفه "المنظر" الرئيس لـ"الليبرالية" على الطريقة اللبنانية. فهو الذي أرسى مرتكزات الفكر الاقتصادي الرسمي التي بقيت ثابتة إلى الآن والتي يمكن تلخيصها بأقانيم ثلاثة هي:

١- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات.

٢- إن النشاط الاقتصادي للبنانيين لا يمكن أن يكون بالأساس، إلا مع الخارج وفي الخارج.

٣- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل أعلى درجات الليبرالية وامتناع الدولة عن ممارسة أي دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا يصب في مصلحة المبادرة الفردية والقطاع الخاص.

وقد انطلق شيحا في صوغ رؤيته هذه من فهم معين ومحدد لا يتغير لـ "الإنسان اللبناني" و"الكيان اللبناني" و"دور لبنان في العالم" و"دور الدولة في لبنان".

فالتاريخ (منذ الفينيقيين حتى اليوم)، والجغرافيا (امتداد لبنان على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط) عملا على أن يكون العنصر البشري في لبنان فريداً، وحتّمَا على اللبنانيين أن يكونوا ويبقوا تجاراً ومقدمي خدمات إلى العالم. فـ"فينيقيا هي رمز مزدوج كياني واقتصادي، لقد

كنا تجاراً وسنبقى كما كان فينيقيوا الأمس" و"الموقع الجغرافي، الطبيعة هي التي اختارت لبنان اليوم ليكون بلداً تجارياً" و"قدر اللبنانيين أن يكونوا تجاراً ويبيعوا خدمات أكثر مما يبيعوا سلعاً". ينتج من هذا التصور أن لبنان لا يمكن أن يصبح بلداً صناعياً أو زراعياً وأن عليه أن يبقى صلة الوصل بين الشرق والغرب، الأمر الذي يقتضي بالضرورة أن يبقى نظامه الاقتصادي حراً. فالاقتصاد الحر ولبنان توءمان. "بلد كبلدنا هذا الذي قدم الخدمات بخاصة لا بد بكل بداهة، من أن تحكمه الحرية بأوسع مجالاتها" و"الاقتصاد الحر معطى طبيعي يستمد شرعيته من طبيعة الشعب اللبناني الذي هو تقريباً وحيد نوعه، والاقتصاد الحر ووجود الكيان اللبناني نفسه أمران متلازمان ولا يمكن لأي سياسة أن تزيل هذا التلازم بل عليها أن تحافظ عليه".

أما الدولة في لبنان، فهي بحسب شيحا، مجرد تعبير عن التعددية الطائفية، وعليها أن تبقى بعيدة من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: "كل التشريع اللبناني وكل السياسة الاقتصادية يجب أن يأخذا بالحسبان عاملاً أساسياً، عاملاً تكوينياً، هو أن النشاط اللبناني هو في الخارج ومع الخارج" و"ليعيش لبنان يجب أن يذهب عنه مرض الغرب التشريعي ومرضه الضرائبي"[(١)].

ب- الفكر التنموي المقابل

مقابل هذا الفكر الذي لا يرى في لبنان سوى منتج للخدمات "في الخارج ومع الخارج"، في ظل أعلى درجات الحرية للمبادرة الفردية وأدنى درجات التدخل من الدولة، كان الكثير من المفكرين الأكاديميين والخبراء (من أمثال سعيد حماده وجورج الحكيم وألبرت بدر وموريس الجميل وإبراهيم عبد العال)، يرون الأبعاد الخطيرة التي تأخذها الاختلالات في البنية الاقتصادية الاجتماعية وفي مقدمها تهميش قطاعي الزراعة والصناعة، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل، والانتشار الواسع للفقر والأمية، ويؤكدون ضرورة تدخل الدولة لجعل هذه البنية أكثر توازناً، وذلك بوضع خطط وبرامج قطاعية تعنى بتنمية القطاعات المنتجة المولدة لفرص العمل؛ واستغلال الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وإصلاح النظام الضريبي غير العادل؛ ومعالجة المشاكل السكانية... الخ[(٢)].

وكان أكثر هؤلاء المفكرين يربطون بين اضطلاع الدولة بدورها التنموي وبين ضرورة إصلاح النظام السياسي والإدارة الحكومية.

ج- لماذا كانت الغلبة للرؤية الليبرالية؟

تكتسب الإجابة عن هذا السؤال أهمية خاصة، لأن لبنان مثّل حالة نادرة في نوعها لاعتماده، في تلك الفترة، نظاماً اقتصادياً اجتماعياً متطرفاً في الليبرالية، ذاهباً بذلك عكس التيار الذي كان سائداً في بلدان العالم حينئذ، ويقضي بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع.

---

(١) فادي عبد الله، "بنية الاقتصاد الحر وأزمته،" في: الطريق، العدد ٤، أيلول/ سبتمبر، ص ١٧-١٨؛ فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية (بيروت: دار الريس، ١٩٩٩)، ص ٦١-٩٢؛ جورج قرم، "الاقتصاد في محاضرات الندوة اللبنانية،" في: عهد الندوة اللبنانية (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٥٧٨، وميشال شيحا، "Présence du liban," في: عهد الندوة اللبنانية (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٢٤٣-٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه.

لا شك في أن أخذ لبنان في التوجه الليبرالي كان في بداية الأمر على علاقة وثيقة بطبيعة النظام السياسي الذي اعتمدته دولة الاستقلال، والذي ارتضت بموجبه أن تكون وظيفتها الرئيسية تنظيم العلاقة بين الطوائف والسهر على تأمين شروط المحافظة على الكيان وفق ما حدده "الميثاق الوطني". وفي هذا الإطار كان الهم الرئيسي لمختلف أطراف السلطة توسيع وتكريس نفوذها السياسي عن طريق استخدام مؤسسات الدولة لتقاسم المصالح والمغانم، وتأمين المصالح الخاصة للفئات والمجموعات التي يستمد منها ذاك النفوذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن أخذ لبنان في التوجه الليبرالي كان في بداية الأمر على علاقة وثيقة بطبيعة النظام السياسي الذي اعتمدته دولة الاستقلال، والذي ارتضت بموجبه أن تكون وظيفتها الرئيسية تنظيم العلاقة بين الطوائف والسهر على تأمين شروط المحافظة على الكيان وفق ما حدده "الميثاق الوطني".

وبما أن رئاسة الجمهورية هي مركز القرار السياسي الفعلي، كان من الطبيعي أن تعمل مؤسسات الدولة بالدرجة الأولى على تأمين مصالح الفئة الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للرئاسة الأولى، وأن تحظى تلك الفئة بحصة الأسد من المزايا والمغانم التي تتقاسمها مراكز القوى في السلطة السياسية. ومن المعروف أن عصب الاقتصاد اللبناني في الأربعينات من القرن الماضي (تجارة الاستيراد والتصدير والوكالات التجارية والمصارف والمؤسسات الخدمية الكبرى) كانت بيد فئة برجوازية قليلة العدد، تتكون من عائلات يرتبط أكثرها بعلائق القربى والنسب، وتلك الفئة كانت تمثّل الدعامة الأساسية لرئاسة الجمهورية، ولها الكثير من الممثلين في مجلس النواب والحكومة. ومن المعروف أيضاً أن تلك الفئة البرجوازية كانت شديدة التمسك بالاقتصاد الحر المتطرف وترفض أي تدخل للدولة، إلا لتحقيق مصالح الفئة المعنية والمحافظة عليها[٣]. والجدير بالذكر أن ميشال شيحا، المنظر الرئيسي لليبرالية اللبنانية، كان من تلك الفئة، ونسيباً لرئيس الجمهورية. وإذا كان من السهل لنا أن نفهم في ضوء ذلك كيف تمت الغلبة الليبرالية في أربعينات القرن الماضي، فمن الصعب أن نفهم استمرار هذه الغلبة بعد ذلك، على الرغم من التيار الجارف نحو تدخل الدولة الذي عمَّ بلدان العالم، ومن الشكوى المتصاعدة في لبنان حيال أضرار الخلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

لم يكن لليبرالية أن تستمر في لبنان على تطرفها طوال الخمسينات، لولا تدخل جملة من العوامل الخارجية، مردها إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة (الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وارتفاع إنتاج النفط وعوائده المالية، وقيام أنظمة اقتصادية موجهة). هذه التحولات جعلت لبنان في وضع شبه احتكاري على صعيد المزايا الجغرافية والبشرية، بالنسبة إلى المنطقة العربية المجاورة، ودفعت القطاع الخاص في هذا البلد إلى أن يؤدي بنشاط كبير دور الوسيط في العلائق التي أخذت تنمو بسرعة بين المنطقة المذكورة والعالم الخارجي على عدة مستويات (حركة البضائع، وحركة رؤوس الأموال، وحركة الأشخاص). ونتيجة ذلك، انطلق الاقتصاد اللبناني في حركة نمو سريع، خففت وحجبت في آن معاً الاختلالات العميقة التي كانت تعتري البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية. فانتشرت أسطورة تلازم الازدهار الاقتصادي مع الاقتصاد الحر على نطاق واسع.

(٣) فواز طرابلسي، "التكوين الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب،" أبعاد، العدد ٦ (أيار/ مايو ١٩٩٧)، ص ٧٩.

د- الليبرالية اللبنانية في الواقع

حتى أواخر ستينات القرن الماضي، بقي معظم النشاط الاقتصادي شأن المبادرة الفردية والقطاع الخاص. فهذا القطاع كان يتمتع بحرية شبه كاملة في تنظيم وإدارة أنشطته، في حين اكتفت الدولة بدور "الشرطي" الذي تنحصر مهمته بالسهر على الأمن وحماية حرية المبادرة الخاصة، مع السهر على بعض المرافق التي تقتضيها مصلحة القطاع الخاص ولا يستطيع تأمينها بنفسه، ومنها مثلاً، وسائل المواصلات والاتصالات وبعض الأشغال والخدمات العامة الأخرى. ولم تحاول الدولة، حتى من خلال دورها المحدود، أن تقوم أو تعدّل بعض الشيء في الاتجاهات التلقائية للمبادرات الخاصة أو تنسق في ما بينها، وتجعلها تصب في خدمة أهداف وطنية معينة، أو أن تضع سياسات محددة لمعالجة ما قد ينجم عن هذه الحرية من أضرار على الصعيد الاجتماعي.

بعبارة أخرى لم يكن للدولة سياسة محددة في المجال الاقتصادي ولا في المجال الاجتماعي، بل لم يكن لديها ما يكفي من الأدوات، وخصوصاً المعلومات، التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسات وتنفيذها. وهذا ما يظهر بوضوح على المستويات الثلاثة التالية:

(١) الإطار المؤسسي التشريعي والتنظيمي العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: عدا فعل الإيمان بالاقتصاد الحر والوعد بإنجاز مشروع الموازنة وتحقيق توازنها والوعود التقليدية الأخرى، تخلو البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة من خطط أو سياسات محددة لتنفيذ هذه الوعود عملياً. وخارج البيانات الوزارية، لا يوجد أي نص رسمي يحدد للحكومة سياسة اقتصادية أو اجتماعية، أو موقفاً من قضية رئيسية على هذين الصعيدين. وفي عام ١٩٥٣، أنشئ مجلس للتصميم تلاه إنشاء وزارة للتصميم العام في عام ١٩٥٤. لكن المجلس والوزارة بقيا يفتقران إلى الحد الأدنى من الإمكانات المادية والوسائل الفنية التي تمكنهما من ممارسة أي دور جدي تخطيطي أو توجيهي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ في هذا الخصوص أن لبنان بقي طوال تلك الفترة في عداد أكثر البلدان تخلفاً من حيث توافر المعطيات والبيانات الإحصائية المتعلقة بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية. من جهة أخرى يلاحظ استمرار لبنان بالاعتماد على التشريعات والأطر التنظيمية التي كانت سارية في عهد الانتداب، من غير تحديثها أو إدخال أي إضافة عليها، إلا في ما ندر. وأهم المرتكزات التشريعية والتنظيمية التي استحدثت: تحرير أسعار القطع وتحرير حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وإصدار قانون السرية المصرفية.

لم يكن لليبرالية أن تستمر في لبنان على تطرفها طوال الخمسينات، لولا تدخل جملة من العوامل الخارجية، مردها إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة. هذه التحولات جعلت لبنان في وضع شبه احتكاري على صعيد المزايا الجغرافية والبشرية، بالنسبة إلى المنطقة العربية المجاورة.

(٢) حجم القطاع العام ودوره: بقيت أهمية القطاع العام محدودة جداً، فإلى جانب إدارات الدولة العادية، اقتصر هذا القطاع على عدد من مؤسسات الخدمات والمرافق العامة. وبعض هذه الخدمات والمرافق كانت موازناته تدخل في صلب الموازنة العادية للدولة، مثل البريد والتلغراف والجريدة الرسمية، والبعض الآخر كانت موازناته ملحقة بالموازنة العادية، مثل مصلحة الهاتف ومكتب الحبوب والشمندر السكري واليانصيب الوطني. أما الباقي فكان عبارة عن مصالح

مستقلة تبيع خدمــاتها شأن أي مؤسسة خاصة، وقد أوكل أمر استثـمارها إلى شركات خاصة أجنبيــة بموجب عقود امــتياز كانت قــد أبرمت مع سلطات الانتداب. من هذه المصـــالح الكهرباء والمياه ومرفأ بيروت ومصلحة سكك الحديد وشركة حصر التبغ والتنباك.

(٣) الدور الاقــتــصــادي والاجــتــمــاعي للمــوازنة: لم تمثل نفــقــات الموازنة في أوائل الخمسينات أكثر من ٨ في المئة من الدخل القومــي. وقد ارتفعت هذه النسبة في أواخر العقد إلى نحــو ١٣ في المئــة. صحــيح أن هذه النفــقــات لم تشمل قــوانين البــرامج التي كــانت تمول من "صندوق احــتــياطي" يتــغــذى من الفــوائض المحقــقــة سنوياً في الموازنة، إضــافــة إلى بعض المساعدات الخارجية (اعتمدت الحكومات المتعاقبة طوال تلك الفترة سياسة الفائض في موازنتها بدل سياسة العجز)، إلا أن مجمــوع ما أنفق على قوانين البرامج خلال الفترة ١٩٥٤–١٩٥٨ لم يتجاوز فائض سنتين في الموازنة.

وفي ما يتعلق بهــيكل النفقات، بقي تصريف أعــمال الإدارة العادية يغلب على الموازنة، فمتوسط النفــقات الجارية بلغ نحو ٨٥ في المئة من مجموع النفقات، في حين بلغ متوسط النفقات الاستثمارية ١٥ في المئة فــقط. وإذا نــظرنا إلى توزيع النفـــقـــات بحـــسـب الأبواب، نلاحظ أن الاعتــمادات المخــصـصــة لنفقـات السيــادة (وزارات الدفاع والداخلـية والخارجية ورئاسة الجمهــورية...) كانت، في المتوسط، تستحوذ على ٦٠ في المئــة من مــجــمــوع الاعــتــمــادات. أمــــا الأبواب ذات الطابع الاقتـصــادي، وتحديداً الاعتــمادات المخصــصة للبنى الأســاســية المادية (وزارات الأشغال العــامة والبريد والبرق والهاتف) فــمثلت نحو ٥.١٧ في المئــة. ومع أن الجــزء الأكبــر من الاعــتــمــادات المخــصـصــة للبنية الأســاســية المادية وقوانين البــرامج أنفق في مجال توســيع الطرق البرية والكهرباء، فــإن عدداً يراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ تجمع سكني بقي خارج شبكة الطرق المعــبدة، وتركز معظم الإنفاق في البنى الأساسية الأخرى من كهرباء ومياه ومواصلات سكلية ولاسلكية في بيروت وضواحيها.

لم يكن للدولة سياسة محددة في المجال الاقتصادي ولا في المجال الاجتماعي، بل لم يكن لديها ما يكفي من الأدوات، وخصوصاً المعلومات، التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسات وتنفيذها.

ويلاحظ أن نصــيب الأبواب ذات الطابع الاجتمــاعي (وزارات التربيــة والصحــة والشؤون الاجتــمــاعــية) كان نــحو ١٨ في المئة من مــجمــوع الاعتــمادات. ومع أن وزارة التربيــة حظيت بمفردها بنحو ١٢ في المئة، كان التعليم الرسمي يشــمل أقل من ٤٠ في المئة من مجموع تلاميذ المدارس. أما في المجــال الصحي فيُلاحظ أن المســتشفيــات الحكومية كانت حــتى عام ١٩٦٤ لا تضم أكثــر من ١٥ في المئة من مجمــوع أسرّة المستشــفيات الموجودة في لبنان، إضــافة إلى أن نسبة ٧٧ في المئة منها كانت تتركز في محيط بيروت وجبل لبنان.

وفي ما يتــعلق بهيكل الإيرادات، مــثّلت الضرائب والرســوم المباشرة على مــختلف أنواعــها نسبة لا يقلّ متوسطها عن ٧٥ في المئة من مجــموع إيرادات الخزينة. ومثّلت الرسوم الجمركية وحدها نسبــة ٣٥ في المئة . أما الضرائب والرسوم المبــاشرة، في مختلف أنواعهــا، فلم يتجاوز متــوسط نسبــتها ٢٥ فــي المئة. والجدير بالذكــر خصــوصاً هو أن حــصيلة ضريبــة الدخل لم تتجاوز نســبتها ٩ في المئة من مــجموع الإيرادات العامــة، كان الجزء الأكبر منهــا يستوفى من أصحاب المداخيل المحدودة، من موظفين ومستــخدمين لا يستطيعون التفلت منها، أضف إلى ذلك أن الضريبة على الإرث والثروة كانت شبه معدومة.

٢- الرؤية التنموية غير المكتملة: ١٩٥٨-١٩٧٤

مثّل مجيء الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم، في أواخر عام ١٩٥٨، نقطة تحول رئيسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبنان المستقل. فأول مرة تسعى السلطة السياسية لتكوين رؤية اقتصادية واجتماعية تنموية وتعمل على وضعها موضع التنفيذ. وليس من باب المصادفة أن يأتي هذا التحول عقب الأحداث الدامية التي شهدها صيف ذلك العام، وكانت بمنزلة بداية حرب أهلية، ورأى فيها الحكم الجديد ناقوس خطر يدق مهدداً وجود لبنان ووحدته. كما رأى أن عملية إنقاذ هذا الوجود تتطلب الذهاب إلى أبعد من معالجة الأسباب السياسية المباشرة التي كانت وراء هذه الأحداث ومعالجة أسبابها العميقة، المتمثلة باختلالات البنية الاقتصادية والاجتماعية التي لم يستطيع "الازدهار" الاقتصادي التخفيف منها، ولا سيما الفوارق الحادة بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية. غير أنه لم يقدر للتجربة الشهابية أن تكتمل، فأخذت الرؤية التنموية التي احتضنتها بالتلاشي، تاركة المجال من جديد للمزيد من الخلل يصيب البنية الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية الطويلة والمدمرة في عام ١٩٧٥.

أ- الرؤية الاقتصادية الاجتماعية للشهابية

كلّف فؤاد شهاب، رغبة منه في وضع إطار عام متماسك للسياسة التي نوى تطبيقها من أجل تنمية متوازنة في البلاد، مؤسسة "ارفد" (IRFED) الفرنسية بإجراء دراسة عامة عن أوضاع وحاجات لبنان وإمكاناته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٤).

واستناداً إلى المعلومات والوثائق القليلة المتاحة حينذاك، وإلى الاستقصاءات الميدانية التي أجرتها بعثة إرفد، وضعت أول دراسة شاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان المستقل. حملت هذه الدراسة عنوان "حاجات وإمكانات التنمية في لبنان"، وتناولت مختلف القطاعات (الموارد الطبيعية، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والتعليم، والصحة... الخ) بتحليل مفصل للجوانب الإيجابية والسلبية، مع تركيز على نقاط الضعف الرئيسية والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل معالجتها.

ركّز التقرير خصوصاً على عمق الفوارق بين قطاعات الإنتاج (الوزن الكبير لقطاع الخدمات مقابل ضعف قطاعي الزراعة والصناعة)، وبين مناطق البلاد (الاستقطاب الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي حول بيروت على حساب المناطق الأخرى)، وبين الفئات الاجتماعية (٤ في المئة من السكان يستأثرون بنحو ثلث الدخل القومي مقابل ٥٠ في المئة فقراء). وقد شخص التقرير الوضع على النحو الآتي: "لتحقيق التماسك الوطني الضروري للتنمية، يجب أن تشعر جميع فئات الشعب بأنها مستفيدة بما يكفي من التضامن الاقتصادي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف يجب أن تسعى المجموعات المحظوظة (صاحبة الامتيازات) منذ الآن إلى تخفيف الفوارق بين أوضاعها المعيشية وأوضاع الفئات الأقل حظاً. ويجب على الفئات المحظوظة أن تظهر بعض التقشف عن طريق الالتزام بدفع الضرائب وأن تقبل ببذل جهد كبير مكلف لتنمية المناطق المحرومة". كما ذكر التقرير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن أن يكون وحده تعبيراً عن مسألة التنمية في لبنان، بل هناك بنية الدخل القومي ومسألة توزيع موارد الدولة أيضاً.

(٤) Institutde recherche et de formation en vue du développement harmonisé (IRFED), *Liban face à son développement* (Beyrouth: Ministère du Plan, 1963), p. 16.

وأضاف أن الدولة يجب أن تتبصر بما يفرضه النمو السريع من متطلبات ملحة وهي التي يجب أن تعي مخاطر الفوارق المتزايدة بين مستويات المعيشة وتركز السكان في العاصمة. وذكر كذلك أن التخطيط يفرض نفسه في لبنان بوصفه وسيلة لتكون الدولة أفعل ويكون البلد أكثر ازدهاراً، ويكون هذا الازدهار موزعاً على نحو أفضل. والمشاكل التي يعانيها لبنان لا تسمح له "أن يفلت من البحث عن تخطيط يلائم واقعه"، "فإذا كانت مبادرة تجار لبنان قد سمحت بالمحافظة على صحة عملته ونمو لافت لدخله الوطني، فمن الواضح أن هذه النتائج لا يمكن عدّها مكتسبة دائماً وهي ما كانت لتحصل لولا الثمن المقابل المتمثل بالتفاوت الخطير في توزيع المداخيل والسكان والخلل بين فروع النشاط الاقتصادي. فلبنان لا يمكن أن يستمر في وضعه الحالي، المتفائل في الظاهر والهش في العمق. أما التخطيط المطلوب للبنان فلا يمكن أن يكون على النمط الاشتراكي أو حتى على نمط التخطيط الليبرالي الجديد، إنما يتطلب نمطاً أكثر مرونة يراعي أوضاع لبنان الخاصة، ويقوم على التخطيط الذي لا تتدخل الدول بموجبه مباشرة إلا "في مجال الاستثمار في الهياكل الأساسية ووضع الأطر القانونية والإدارية المناسبة"(٥). على قاعدة هذا التشخيص خلص التقرير الذي وضعته بعثة إرفد إلى تحديد عدد من الأولويات في شأن الإجراءات الملحة الواجب اتخاذها، وأهمها(٦):

(أ) تجهيز الدولة بالمؤسسات المتخصصة التي تمكنها من فهم الأوضاع وتحديد آفاق تطوّرها.

(ب) تزويد وزارة التصميم الوسائل التي تمكنها من التخطيط وتنسيق الجهود في مجال التنمية.

(ج) الإنجاز السريع لشبكة البنى الأساسية.

(د) إيقاف النمو العشوائي والفوضوي لبيروت.

(هـ) زيادة الإنتاج الزراعي لأن الزراعة تبقى القطاع الأساسي في الاقتصاد اللبناني.

(و) تنمية الصناعة والحرف.

(ز) تنظيم السياحة.

(ح) تسهيل التسليف الاستثماري.

(ط) زيادة الإيرادات المالية للدولة.

ب – التجسيد العملي للرؤية التنموية في عهد شهاب وما بعده

سجلت في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٩–١٩٦٤) إنجازات بالغة الأهمية في مجال إنشاء الأطر المؤسسية القانونية والإدارية اللازمة لانخراط الدولة في دورها الجديد التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من أهم هذه الإنجازات: استحداث مديرية الإحصاء المركزي، ومصلحة الإنعاش الاجتماعي، والمشروع الأخضر، ومعهد التدريب على الإنماء، ومجلس الخدمة المدنية، والجامعة اللبنانية، والبنك المركزي، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى،

---

(٥) Ministère du Plan (IRFED), *Besoins et possibilités de développement du Liban* (Beyrouth : le Ministère, 1961), Tome I, pp. 17-26.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣–٧.

والمجلس الوطني لإنماء السياحة، ومكتب الفاكهة...الخ. ثم وُضع مشروع خطة تنمية خمسية (١٩٦٢-١٩٦٦) كانت عبارة عن مجموعة من برامج استثمارية للقطاع العام تهدف إلى توسيع وتطوير البنى والهياكل الأساسية. وفي هذا السياق تضاعف حجم الموازنة بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٥ وأدخلت قوانين البرامج في صلب الموازنة وتحولت سياسة الفائض التي كانت متبعة في السابق إلى عجز شديد الاعتدال. لكن هيكل الإيرادات بقي هو نفسه تقريباً مع تغيير طفيف في هيكل النفقات. وما يجب الوقوف عنده أيضاً هو أنه لم يحدث في عهد الرئيس شهاب أي تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي. فمجلس النواب بقي يمارس وظيفته بوصفه مجمعاً لزعامات تقليدية طائفية ومناطقية. إلا أن السياسة الخارجية أصبحت أحد العناصر الرئيسية للاصطفاف السياسي لهذه الزعامات، إلى جانب مصالحها الاقتصادية والاجتماعية الآنية. وبقيت رئاسة الجمهورية مركز القرار الفعلي. لكن الجديد في الأمر هو أن الدروس التي استخلصها الرئيس شهاب من أحداث عام ١٩٥٨ وما بنى عليها من رؤية تنموية، جعلته على مسافة من المصالح الفئوية لهذه الزعامات، معتمداً في الحكومات التي ألّفها على الجزء منها الأقرب إلى توازنات السياسة الخارجية (بين مصر الناصرية والولايات المتحدة). ولم يكن الرئيس شهاب ليتمكن من الاحتفاظ بهذه المسافة من الزعامات التقليدية لولا استناده إلى الدعم الخارجي وإلى الجيش ومجموعة من الموظفين الإداريين الأكفياء (التكنوقراط).

مع نهاية ولاية شهاب أخذ زخم التوجه التنموي يتلاشى شيئاً فشيئاً، إلى أن تمّ الإجهاز على ما سمي النهج الشهابي عقب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي وضعت حداً للدعم الخارجي لهذا النهج. ثم جاءت الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ لتكرس عودة الزعامات التقليدية إلى مركز القرار الفعلي، ومعها عاد التحالف التقليدي للمصالح السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل مجيء شهاب ليبقي التوجهات التنموية التي عادت تحفل البيانات الوزارية بها حبراً على ورق. ويبقى المثال الناصع على عداء هذا التحالف لأي منحى تنموي يتمثل بحؤوله دون إقرار المرسوم رقم ١٩٤٣ المتعلق بزيادة الرسوم الجمركية على استيراد بعض السلع الكمالية والمرسوم المتعلق بتنظيم استيراد الدواء.

٣- حصيلة مرحلة ما قبل الحرب الأهلية: "ازدهار" دون تنمية

ساد الاعتقاد – ولا يزال – في أوساط واسعة من اللبنانيين أن مرحلة ما قبل الحرب الأهلية كانت فترة ازدهار اقتصادي. وهذا الاعتقاد صحيح، إذا اقتصر معنى الازدهار على أن الناتج المحلي الإجمالي استمر بتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً راوحت ما بين ٥ و٦ في المئة سنوياً وبالأسعار الثابتة، بحيث كانت حصة الفرد من هذا الناتج ترتفع بمعدل يناهز ٣ في المئة سنوياً. وقد جرى هذا النمو في ظل توازنات عامة نقدية ومالية داخلية وخارجية ملحوظة، فبقيت الأسعار مستقرة حتى أوائل السبعينات ولم تعانِ المالية العامة عجزاً يذكر. وبقي لبنان عملياً بمنأى من المديونية بشقيها (الداخلي والخارجي). وعلى الرغم من العجز الكبير في الميزان التجاري، كان الرصيد الصافي لحركة الخدمات والتحولات من الخارج وحركة رؤوس الأموال، يسد هذا العجز ويحقق باستمرار فوائض من احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة. وهذا ما كان ينعكس ثباتاً، لا بل تحسناً، في سعر صرف الليرة. تلك هي معالم

الازدهار اللبناني الذي رفعه الكثيرون إلى مرتبة المعجزة.

لكن معدل النمو هو، كسائر المؤشرات التي ترتكز على متوسطات حسابية، مؤشر خادع وأصبح من المتفق عليه أنه لا يمكن بمفرده أن يمثل مؤشراً لحالة تنمية فعلية، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي هذا، المرتفع نسبياً، ترافق في الواقع من الناحية الاقتصادية مع نمو، لا بل تضخم، في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة، إضافة إلى أن محرك هذا النمو كان خارجياً، إذ جاء تلبية لحاجات خارجية على حساب الحاجات المحلية، الأمر الذي جعل مجمل الاقتصاد على درجة عالية من التبعية تجاه الخارج. أما من الناحية الاجتماعية فقد ترافق النمو بتفاوتات عميقة بين المناطق والفئات والطبقات الاجتماعية.

أ- التشوه في البنية الاقتصادية

(١) التفاوت الكبير بين القطاعات الاقتصادية: في الواقع، إن معظم النمو الذي حققه الاقتصاد اللبناني جاء من نمو قطاع الخدمات. فالزراعة التي كانت قبيل الحرب الأهلية تشغل نحو ٢٠ في المئة من مجموع القوى العاملة لم تكن تعطي سوى ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ والصناعة التي كانت تساهم في نحو ١٦ في المئة من الناتج فقط كانت تمثل نحو ١٩ في المئة من القوى العاملة؛ وقطاع البناء الذي كان يساهم في نحو ٥ في المئة من الناتج كان يشغل بدوره نحو ٥ في المئة من القوى العاملة، هذا في حين أن قطاع الخدمات كان يستأثر بنحو ٧٠ في المئة من الناتج ويشغل نحو ٥٦ في المئة من اليد العاملة. ولم تقتصر هيمنة قطاع الخدمات على هذا الجانب الكمي، بل تلازمت مع ضعف بنيوي لقطاعي الزراعة والصناعة جعل درجة ترابطهما وتشابكهما متدنية جداً كما جعل تطورهما رهينة لتطور قطاع الخدمات نفسه. وبذلك بقي تطور هذين القطاعين خاضعاً إما للدوافع الخارجية التي تحكمت بتطور قطاع الخدمات وإما للدوافع المتأتية من قطاع الخدمات. علماً أن هذه الدوافع لم تستطع أن تؤمن للقطاعين المذكورين قاعدة صلبة لنمو لاحق ذاتي ومستقل.

إن معدل النمو الاقتصادي هذا، المرتفع نسبياً، ترافق في الواقع من الناحية الاقتصادية مع نمو، لا بل تضخم، في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة، إضافة إلى أن محرك هذا النمو كان خارجياً، إذ جاء تلبية لحاجات خارجية على حساب الحاجات المحلية.

فالزراعة شهدت نوعاً من الانقسام العمودي داخلها بين قطاعين: قطاع "حديث" نسبياً يتوجه نحو التصدير يبدو أكثر مكننة ورياً، وبالتالي أكثر إنتاجية؛ وقطاع زراعة "تقليدية" (حبوب، تبغ...) رقعتها أكثر اتساعاً ويعيش منها عدد أكبر من المواطنين، إلا أنها بقيت بمنأى من دخول رأس المال الخاص ومن اهتمام الدولة وتميزت بإنتاجيتها المنخفضة. أما الصناعة التي شهدت بعض النمو قبيل الحرب الأهلية وهو مرده إلى ارتفاع الطلب الخارجي ومتطلبات النمو المتسارع لقطاع الخدمات، فقد بقيت في طابعها الغالب صناعة استهلاكية نهائية خفيفة، تقوم على إكمال تحويل منتوجات مستوردة نصف أو شبه منتهية الصنع، هذا إذا لم تكن عبارة عن عملية تجميع أو قولبة وتغليف لمنتوجات منتهية الصنع أصلاً.

أما الجانب الآخر لضعف البنية الإنتاجية فيتمثل بضعف معدلات الاستثمار بوجه عام، إذ لم يتجاوز متوسطها خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٠ الـ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الاستهلاك كان خلال تلك الفترة يناهز في حجمه حجم الناتج المحلي. واللافت للنظر أيضاً أن الاستثمار في البناء كان يمثل كمتوسط نحو ٦٥ في المئة من مجموع الاستثمارات.

(٢) الخارج محرك النمو: لم يكن محرك النمو الاقتصادي في لبنان محركاً ذاتياً بل خارجياً، وبالتحديد عربياً. فقد نتج هذا النمو أساساً من عمل الاقتصاد اللبناني من أجل تأمين حاجات المنطقة العربية المجاورة، عبر اضطلاعه بدور الوسيط التجاري والمالي والخدمي، في العلائق التي ربطت هذه المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، بعد سلسلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة المذكورة منذ احتلال فلسطين وحتى الفورة النفطية في بداية السبعينات مروراً بمجيء أنظمة موجهة في عدد من البلدان. وفي هذا الإطار نلاحظ أن أكثر فروع قطاع الخدمات دينامية هي تلك التي كانت تعمل من أجل تلبية الطلب العربي. فهذا القطاع كان "يصدر" ٦٠ في المئة من ناتجه وكان الخارج يستقطب نحو ٤٥ في المئة من الإنتاج الصناعي ونحو ٣٥ في المئة من الإنتاج الزراعي. أضف إلى ذلك أن الواردات الزراعية كانت تزيد على ٧٥ في المئة من الناتج الزراعي المحلي، والواردات الصناعية كانت تزيد على ١٧٥ في المئة من الناتج المحلي الصناعي، وأن أكثر من ثلث الاستثمارات السنوية كان مصدره خارجياً.

نتج هذا النمو أساساً من عمل الاقتصاد اللبناني من أجل تأمين حاجات المنطقة العربية المجاورة، عبر اضطلاعه بدور الوسيط التجاري والمالي والخدمي، في العلائق التي ربطت هذه المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي الغربي.

(٣) درجة التبعية العالية نحو الخارج: تبين المعطيات السابقة الذكر إلى أي مدى كانت تبعية الاقتصاد اللبناني نحو الخارج، فهو كان بحاجة إلى الخارج لتصريف الجزء الأكبر من إنتاجه وكان بحاجة إليه لاستيراد القسم الأعظم من حاجاته السلعية، كما أنه كان بحاجة إلى هذا الخارج لتأمين جزء لا يستهان به من الاستثمارات. وإلى هذه المعطيات يمكن إضافة مؤشرين آخرين:

المؤشر الأول، يفيد بأن الصادرات السلعية لم تكن تغطي كمتوسط سوى نحو ٤٠ في المئة من الواردات، الأمر الذي كان يسبب بعجز دائم وكبير في ميزان المدفوعات.

المؤشر الثاني، يفيد بأن قيمة الواردات والصادرات كانت تمثل كمتوسط نحو ٦٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (نحو ١٧ في المئة للصادرات ونحو ٤٣ في المئة للواردات). وإذا أخذنا في الحسبان الصادرات من الخدمات، لارتفعت قيمة مجموع الصادرات والواردات إلى نحو ١١٠ في المئة من الناتج المحلي. وهي نسبة كانت نادرة الوجود على الصعيد العالمي.

لم تقتصر خطورة هذه التبعية على جانبها الكمي، فقد كان يزيد فيها أنها تناولت عناصر أساسية من حياة المواطنين وبنية الاقتصاد. فالجزء الأعظم من المواد الغذائية الأساسية (٥٠ في المئة)، كالحبوب واللحوم والسكر والألبان والأجبان، كان يستورد من الخارج. وكان هذا الخارج نفسه هو مصدر الجزء الأعظم من حاجة الاقتصاد إلى المواد الأولية والسلع الوسيطة والإنتاجية.

ارتبطت بمعاناة الاقتصاد اللبناني التبعية المفرطة تجاه الخارج، معاناته الدرجة الكبيرة من الهشاشة وسرعة العطب. فالخدمات شديدة الحساسية تجاه عوامل هي بدورها من طبيعة متقلبة ومتغيرة باستمرار، كعوامل الثقة والأمن والاستقرار السياسي. والأهم أن هذه الأنشطة ارتكزت أساساً على الطلب الخارجي المتأتي من العالم العربي الذي شهد الكثير من الهزات والتغيرات التي كان الاقتصاد اللبناني ينال نصيبه منها، من الانفصال الجمركي عن سوريا وإغلاق الحدود معها مرات كثيرة إلى حرب السويس وحوادث عام ١٩٥٨ وأزمة أنترا وحرب حزيران/ يونيو ١٩٥٨... الخ.

ب- التشوهات والاختلالات على الصعيد الاجتماعي

(١) التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين المناطق: لم يعم الازدهار جميع المناطق اللبنانية، بل انتعشت مناطق معينة وبقي الحرمان نصيب مناطق أخرى، إذ تمحورت الحياة الاقتصادية حول بيروت ومحيطها القريب من الجبل. ففي هذا المحيط الضيق من الأرض اللبنانية تركزت الأكثرية الساحقة للأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو الخارج، والتي مثّلت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي (حركة الاستيراد والتصدير والترانزيت والحركة المصرفية والمالية والحركة السياحية) كما تركزت فيه الأكثرية الساحقة للأنشطة الخدمية الأخرى: معظم إدارات الدولة، وجميع الأنشطة المرتبطة بالإعلام، وجميع الجامعات ومعاهد التعليم العالي، ومعظم المؤسسات المرتبطة بالنشاط الثقافي، و٧٥ في المئة من أسرّة المستشفيات، و٨٠ في المئة من المدارس الخاصة المتوسطة والثانوية. وفي هذا المحيط نفسه تركز ما يزيد على ٧٠ في المئة من النشاط الصناعي. وعلى عكس ما قد يتبادر إلى الذهن، كانت بيروت مستفيدة رئيسية من النشاط الزراعي، وخصوصاً التصديري منه، لأن القسم الأكبر من ملاك البساتين والأراضي والقسم الأكبر من ضامني المواسم ومسوقيها كان يقيم فيها.

لم يبق من الازدهار لبقية المناطق إذاً سوى الفتات. عملياً بقي لهذه المناطق أن تتقاسم ما يفضل عن بيروت من الناتج الزراعي الذي لم يتجاوز بمجمله ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا أخذنا في الحسبان أن القسم الأكبر من الناتج الزراعي يأتي من زراعة الفواكه والخضار التصديرية المنتشرة حول المدن الساحلية وزحلة، لم يبق لبقية الريف اللبناني سوى الزراعات التقليدية (حبوب، تبغ، زيتون...) التي لا تفي بأمر من يمارسها.

على صعيد الصناعة توزعت بقية المناطق اللبنانية (باستثناء بيروت وضواحيها) نحو ٣٢ في المئة من المؤسسات الصناعية، وذلك على النحو التالي:

١٥ في المئة لما تبقى من الجبل، و١٠ في المئة للشمال، و٣ في المئة للجنوب، و٣,٥ في المئة للبقاع. أمّا بالنسبة إلى الأنشطة الخدمية ففي الإمكان الجزم بأن بقية المناطق اللبنانية لم تعرف سوى بعض الأنشطة التجارية والحرفية المحلية، إضافة إلى عدد قليل نسبياً من الوظائف الحكومية اللازمة لتسيير الإدارات والمرافق العامة الموجودة في المحافظات والأقضية. يمكن أن نضيف كذلك أن نصيب المناطق اللبنانية الريفية من الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها لم يكن بأكبر من نصيبها من الأنشطة الاقتصادية المنتجة مباشرة.

(٢) الهجرة والنزوح والبطالة: أدى تركز النشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية في بيروت وضواحيها إلى تفريغ الريف اللبناني من سكانه، فهاجر قسم منهم نحو الخارج، إذ بلغ معدل الهجرة في النصف الثاني من الستينات نحو عشرة آلاف مهاجر في السنة، في حين توجه قسم آخر نحو بيروت وضواحيها فأصبح هذا الحيز الضيق من الأراضي اللبنانية يستقطب نحو نصف السكان المقيمين. لكن العاصمة وضواحيها بقيت عاجزة عن تأمين فرص العمل المنتجة لجميع النازحين، فكانت النتيجة استقرار معدل البطالة عند مستوى مرتفع نسبياً (نحو ٨ في المئة من مجموع القوى العاملة) وتفشي الأعمال الهامشية على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى تكوين حزام عريض من البؤس حول بيروت.

(٣) **التفاوت في توزيع الدخل الوطني:** لم يكن يوجد، في بداية السبعينات من دليل على أن نمط توزيع الثروة والدخل قد تغير عما كان عليه في أواخر الخمسينات. وبحسب بعض التقديرات العائدة للعام ١٩٧١، فإن ما يمكن تسميته الطبقة العليا التي تمثّل ١٠ في المئة من الأسر، كانت تستحوذ على ٤٨ في المئة من الدخل الوطني. في المقابل لم تحظَ الطبقة الفقيرة التي كانت تمثل ٥٠ في المئة من الأسر إلا بـ١٧ في المئة من الدخل الوطني. أما الطبقة الوسطى التي تمثّل ٤٠ في المئة من الأسر فكانت حصتها ٣٥ في المئة من الدخل القومي. ومن حسابات تقريبية قمنا بها لتقدير حصص مختلف الفئات المهنية الاجتماعية من الناتج عام ١٩٧٠ تبين لنا أن فئة أصحاب الأعمال التي كانت تمثّل ٧,٥ في المئة من مجموع القوى العاملة كانت تحظى بنحو ٥٥ في المئة من الناتج، وإذا عزلنا داخل هذه الفئة، فئة أرباب العمل في قطاعات التجارة والمال التي لا تمثل سوى ٢,٤ في المئة فقط من مجموع القوى العاملة، تكون حصتها نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) **القصور الواضح في مجال تأمين الحماية الاجتماعية:** على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في العهد الشهابي وما بعده، في مجال توسيع شبكات البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية بحيث أصبحت تشمل جزءاً كبيراً من المناطق الريفية والفئات المحرومة (طرق، مياه، كهرباء، خدمات صحية وتعليمية حكومية...)، فقد ظل التعليم الخاص طاغياً. ففي مطلع السبعينات كان التعليم الرسمي لا يشمل سوى ٤٥ في المئة من مجموع التلاميذ في مراحل التعليم الثلاث. أضف إلى ذلك أن نسبة الأولاد خارج المدارس من فئة الأعمار ٦-١٤ سنة كانت ١٢,٥ في المئة وأن نسبة الأميين من مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم على عشر سنوات كانت مرتفعة جداً (نحو ٣١ في المئة).

على الرغم من الزيادة الملحوظة التي تحققت في عدد طلاب الجامعة اللبنانية فإن ديمقراطية التعليم بقيت كما نتذكر شعاراً يجوب به الطلاب شوارع بيروت؛ ذلك أن الجامعة الوطنية (أي التعليم الجامعي المجاني) بقيت تفتقر إلى الكليات التطبيقية، كما بقيت تفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات الضرورية (معدات، أبنية، كفاءات) إضافة على عدم حصول الطلاب على التقديمات الكافية لتفرغهم للدراسة.

وتفيد الإحصاءات العائدة إلى تلك الفترة (مطلع السبعينات) أن ٤٢ في المئة من المساكن كانت تعاني حالة ازدحام شديد. وفي المجال الصحي كانت أسرّة المستشفيات الحكومية تمثّل ١٢ في المئة فقط من مجموع أسرّة المستشفيات في لبنان. وهنا لا بد من الإشارة إلى الخطوة المتقدمة التي مثّلها قيام مؤسسة الضمان الاجتماعي في النصف الثاني من الستينات، إلا أن الحرب لم تترك لهذه المؤسسة الوقت الكافي لتؤدي دوراً مهماً في المجال الصحي، فبقيت تقتصر على أقل من ٣٠ في المئة من القوى العاملة وعلى عدد محدود من التقديمات.

٤- لماذا فشل المشروع التنموي الشهابي

من الصعب إجراء معالجة وافية لهذا الموضوع في هذا السياق. فما يمكن فعله هو استخلاص بعض الأفكار التي تمثّل عناصر إجابة عن السؤال المطروح، منها:

أ -لم يحمل المشروع التنموي إلى الحكم قوى اجتماعية جديدة وإنما هو شخص بمفرده وصل إلى مركز القرار السياسي الأساسي في البلاد (رئاسة الجمهورية) بتفاهم خارجي.

ب- كان من الطبيعي أن يلقى مشروع الرئيس شهاب معارضة شديدة من العصب الرئيسي للطبقة السياسية التقليدية المتمثلة بالزعامات التي ترتبط مصالحها بالبرجوازية الكبرى التجارية والخدمية وكبار مالكي الأراضي (الإقطاع السياسي)، ولكنه لم يعتمد في مواجهة هؤلاء على قوى سياسية جديدة أو تحريك وتأطير قوى شعبية، وإنما اعتمد على الأجهزة الأمنية والبيروقراطية من جهة، والدعم الخارجي من جهة أخرى.

ج- تشوب المشروع التنموي الشهابي نفسه نقاط ضعف رئيسية، أهمها أن بعض الأطر المؤسسية التي استحدثت لم ترتبط بخطط تنموية فعلية متكاملة، ذات أهداف واضحة ومكممة، على صعيد تنويع الإنتاج وإيجاد فرص عمل. والخطط التي وضعت (برامج الاستثمار في البنى الأساسية) لم يجر الالتزام بتنفيذها، فتحولت المؤسسات الجديدة عن أهدافها الأصلية إلى إدارات عادية انضمت إلى صنف الإدارات التقليدية البيروقراطية غير المنتجة. ولم تبذل جهود تذكر لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، سواء عن طريق توجيهه إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة والمولدة لفرص العمل في الريف، أم عبر إشراكه في تحمل جزء من أعباء تمويل التنمية. فأخذت جهود الدولة التي اقتصرت على توسيع شبكة البنى والخدمات الأساسية تفقد زخمها تدريجاً، مع نضوب أموال الاحتياطي التي جرت مراكمتها في الخمسينات. ولم يُمس بالنظام الضريبي لتحميل الأغنياء أي عبء إضافي.

د- لم ينبت النهج التنموي الشهابي وينمو على أرض صلبة، لا سياسياً ولا اجتماعياً ولا اقتصادياً، الأمر الذي جعله يضعف كثيراً مع انتهاء مدة رئاسة شهاب نفسه، ليضمحل عملياً مع تغير الظروف الخارجية التي جاءت بصاحب النهج إلى الحكم (حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧).

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الأهلية أو بؤس محاولة تكرار التجربة

الأوراق الأخرى في هذا المحور تسلط بما فيه الكفاية من أضواء على مختلف جوانب السياسة الاقتصادية التي اعتمدت في إطار مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وما أفضت إليه من نتائج. لذلك سأكتفي هنا بالتركيز على فكرة رئيسية مفادها أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعانيها لبنان في الوقت الحاضر، التي أصبحت أزمة نمو وتنمية معاً بعدما كانت قبل الحرب الأهلية أزمة تنمية، ما هي في الواقع إلا أزمة استمرار النظام اللبناني "الحر" اقتصادياً و"الطائفي" سياسياً بوجهه التقليدي، وبخاصة استمرار ارتكازه على الصعيد الاقتصادي إلى الأقانيم الثلاثة نفسها أي:

١- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات.

٢- إن النشاط الاقتصادي اللبناني لا يمكن أن يكون في الأساس إلا مع الخارج وفي الخارج.

٣- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل أكثر الأشكال الليبرالية تطرفاً.

١- النمو والتنمية في مشروع "النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار"

في وقت كان لبنان في أمسّ الحاجة إلى سياسة تعمل على تحويل النمو الاقتصادي المحقق إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، جاءت الحرب لتضع حداً لحركة النمو نفسها وتراكم على الاختلالات السابقة كماً كبيراً وخطيراً من المشاكل الجديدة: قدر كبير من الخراب والدمار، وبالتالي الخسائر التي لحقت برأس المال البشري والمادي، تقلص الناتج المحلي، تزايد العجز في المالية العامة، ارتفاع المديونية، تدهور سعر صرف الليرة، ارتفاع معدلات التضخم، تدهور القدرة الشرائية للأجور، اتساع دائرة الهجرة والتهجير والبطالة... الخ.

انتقل لبنان إذاً إلى مرحلة السلم الأهلي مع أزمة اقتصادية اجتماعية عامة وشاملة. لكن على عكس ما كان الأمر عليه بالنسبة إلى الجانب السياسي للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، الذي حظي ببرنامج مفصل وشامل في "وثيقة الوفاق الوطني" المعروفة باتفاق الطائف، فإن الشأن الاقتصادي الاجتماعي لم يحظ إلا بعدد قليل من المبادئ العامة.

إن القوى المتصارعة في الحرب، التي تقاسمت السلطة بعد اتفاق الطائف، مع أرجحية لقوة كان من المفترض أنها تمثل مناطق وفئات اجتماعية همشها نمط النمو الذي كان سائداً "قبل الحرب"، رأيناها عاجزة عن ترجمة هذه المبادئ إلى سياسات وبرامج محددة.

لكن اللافت للنظر هو أن الذين صاغوا هذه المبادئ كانوا (كما كان الرئيس شهاب) متنبهين إلى العلاقة بين غياب التنمية المتوازنة وبين المحنة التي مرّ بها لبنان. فقد نصّت الوثيقة على أن "الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام"، كما أكدت ضرورة "اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً" وضرورة "العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي".

بمعنى آخر لم يرَ واضعو هذه النصوص أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تولدت من الحرب الأهلية هي مشاكل قائمة بذاتها يمكن معالجتها باستقلال عن جذورها المتمثلة بالاختلالات التي كانت قائمة قبل الحرب في البنية الاقتصادية.

المفارقة كانت هي أن القوى المتصارعة في الحرب، التي تقاسمت السلطة بعد اتفاق الطائف، مع أرجحية لقوة كان من المفترض أنها تمثل مناطق وفئات اجتماعية همشها نمط النمو الذي كان سائداً "قبل الحرب"، رأيناها عاجزة عن ترجمة هذه المبادئ إلى سياسات وبرامج محددة إلى أن جاء المرحوم الرئيس الحريري بمشروعه للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار.

أ- المعالم الرئيسية لمشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار

من الواضح أن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتأسس بدوره على المبادئ التي تضمنها اتفاق الطائف ولا على الاعتبارات التي انطلق منها، وإنما تأسس على أن الحرب الطويلة والمدمرة التي شهدها لبنان كانت بمنزلة كارثة طبيعية (لنقل زلزال) حلت بالاقتصاد اللبناني، وأن المهمة الرئيسية المطروحة على مشروع النهوض تتلخص بإعادة بناء الاقتصاد

اللبناني على الأسس نفسـها التي كـان قائمـاً عليهـا قبل الحـرب وبالهـيكل نفسـه، مع بعض التحـسينات الخارجـية إن أمكن. بعـبارة أخرى سـعى مشروع النهـوض الاقتصـادي وإعادة الإعمار وراء هدف أسـاسي تمثل بالعمل على استـئناف مسيرة النمـو الاقتصادي التي عـرفها لبنان قبل الحـرب وبالنمط نفسـه القائم على إنتـاج الخدمات لحـساب المنطقة (دور الوساطة) وتقليص دور الدولة الاقتـصادي والاجتماعي إلى حدوده الدنيـا. ولم تجد صدى لدى المسـؤولين تلك الأصوات التي أطلقها في حـينه العديد من المهتمين بالـشأن الاقتصـادي والاجـتماعي (ونحن منهم)[7]، التي كـانـت تقـول إنه لا يمكن مـعـالجـة المشـاكل والاختـلالات التي خلفتها الحـرب باستقـلال عن معالجة الاخـتلالات البنيوية الموروثة من مرحلة ما قبل الحرب، وخـصوصاً أن المستجدات الإقليمـية والعالمية تجـعل من الصعب جداً إن لم يكن من المستـحيل أن يعود لبنان إلى تأدية دوره الإقليمي التقليدي (دور الوساطة)، وإنه إذا لم يجر العمل على إطلاق عملية النمو من خلال رؤية تنموية تهدف إلى إعادة إرساء البنية الاقتصادية الاجتماعية على أسس أكثر توازناً، فهذا مـعناه العـمل علـى العـودة إلى حـرب جـديدة وفي أحـسن الأحـوال التأسـيس لمرحلة جديدة من الخضـات والأزمات الاجتمـاعية العنيـفة فضلاً عن جعل مشروع النهوض باهظ التكاليف.

إن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتأسس بدوره على المبادئ التي تضمنها اتفاق الطائف ولا على الاعتبارات التي انطلق منها، وإنما تأسس على أن الحرب الطويلة والمدمرة التي شهدها لبنان كانت بمنزلة كارثة طبيعية حلت بالاقتصاد اللبناني، وأن المهمة الرئيسية المطروحة على مشروع النهوض تتلخص بإعادة بناء الاقتصاد اللبناني على الأسس نفسها التي كان قائماً عليها قبل الحرب

المهم أن مشـروع النهوض الاقتـصادي وإعادة الإعـمار انطلق من فكرة أساسـية مـفادها أن المشكلة الرئيـسية الـتي يعانيهـا الاقتـصاد اللبناني بعد الحـرب هي مشكلة نمو، وأن المهمـة الأساسـيـة المطروحة على المشـروع هي إعادة إطلاق حـركة الـنمو التي أوقـفتـها الحـرب. ومسـؤولية الدولة تنـحصر تحـديداً في توفيـر المناخ المناسب ليـقوم القطاع الخاص (المحـلي والأجنبي) باستـثـمار رؤوس الأمـوال اللازمة في عمليـة الإنتاج، بحـيث يمكن التعـويض عن الخسائـر التي ألحقتـها الحـرب في أسرع وقت ممكن. وعلى هذا الأساس قام المشـروع الرسمي للنهوض الاقتصادي وإعـادة الإعمار، بصرف النظر عن الصيغ المختلفة التي ظهر فيها، على ثلاث ركائز أساسية:

- إطلاق برنامج ضـخم لإعادة إعـمار وتحديـث ما تهدم وتـقادم خلال الحـرب من بنى أساسية مادية ومرافق صحية وتربوية.

- تحقـيق الاستـقرار النقـدي والمالي من خلال تحـسين ثم تثـبيت سـعر صرف اللـيرة وتقليص العجز في الموازنة تدريجاً وصولاً إلى اختفائه.

- تحديث الأطر المؤسـسية (وخصوصـاً من الناحيتين التنظيـمية والتشريعـية) التي من شأنهـا حفز نشـاط القطاع الخاص مع التركـيز بهـذا الخصوص على المجـال المصرفي والمالي والضريبي.

(٧) انظر على سبيل المثال "وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاقتصادي،" بيروت، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ١٧–٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٣.

وكانت الغاية من البرنامج الضخم للاستثمار في مشاريع البنى الأساسية تهيئة لبنان لدخول مرحلة السلام التي كان يُعتقد أنها مقبلة على منطقة الشرق الأوسط، وذلك من موقع يؤهله لخوض معترك المنافسة مع أطراف في هذه المنطقة سبقته أشواطاً بعيدة في مجال البنى التحتية. وحلول السلام في المنطقة مع ما سيجلبه من استقرار سياسي، سيكون حافزاً إضافياً للقطاع الخاص الأجنبي واللبناني (المقيم والمهاجر) على الاستثمار. أما تمويل البرنامج فكان الرهان في خصوصه على تدفق المساعدات من الأشقاء والأصدقاء على هيئة قروض ميسرة مع قدر كبير من الهبات والمنح.

الملاحظ هو أن برنامج إعادة الإعمار (وهو ما سمي خطة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار) لم يستقر على صيغة معينة. لكن اللافت أنه في آخر صيغة له (خطة ١٩٩٥-٢٠٠٧) توقع انفاقاً للقطاعين العام والخاص قدره ٧٣ مليار دولار (حصة القطاع العام منها ٣١ ملياراً)، سينتج منها معدلات نمو يحققها الناتج المحلي الإجمالي يراوح ما بين ٦ و٩ في المئة سنوياً.

لم يقتصر مشروع النهوض على استعادة معدلات النمو المرتفعة التي تحققت قبل الحرب وإنما استهدف أيضاً استعادة نمط النمو نفسه الذي كان سائداً بركيزتيه الأساسيتين: النظام "الحر" وإنتاج الخدمات لحساب الخارج (دور الوساطة). فالمسؤولون لم يكفوا عن إعلان تمسكهم "بالنظام الاقتصادي الحر" وصورة النظام الاقتصادي الحر الذي يقصدونه تكاد تكون طبق الأصل عن الذي كان سائداً قبل الحرب. فطالما صرحوا أن التخطيط أصبح بعد انهيار المنظومة الاشتراكية من الماضي. وخطة النهوض نفسها لم تتضمن أية معالجة مستقلة للاختلالات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاكل الاجتماعية تحديداً ترك أمر معالجتها للنمو الاقتصادي.

والنمو الاقتصادي نفسه ترك أمره للقطاع الخاص. ودور الدولة يقتصر كما في السابق، على تأمين ما يلزم لهذا القطاع من مناخ ملائم، وتحديداً ما يلزم في المجالات الثلاثة نفسها (البنى التحتية والاستقرار المالي والنقدي والتشريعات التي تصون حرية المبادرة الفردية وتصون مصالحها). أما لناحية البنية الإنتاجية فلم يرها أصحاب المشروع بدايةً تختلف في المستقبل عنها في الماضي. فالاقتصاد اللبناني سيقوم أساساً على إنتاج الخدمات لحساب الخارج (لبنان مركز المنطقة المالي والتجاري والسياحي والثقافي... الخ). وفي السنوات الأخيرة تحول النموذج من صيغته اللبنانية التقليدية إلى نموذج أكثر حداثة وهو نموذج دبي. وفي هذا الإطار نلاحظ أن مشاريع البنية الأساسية التي تضمنتها خطة النهوض وكذلك مشروع تطوير الوسط التجاري لبيروت (سوليدير) من حيث طبيعتها وتمفصلها جاءت بهدف رئيسي هو إطلاق قطاع الخدمات، لأن تعزيز قطاعات الإنتاج السلعية (الزراعة والصناعة) كان يتطلب توليفة أخرى من المشاريع. إلى ذلك أضف أن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتضمن (أو يترافق مع) خططاً أو سياسات واضحة ومحددة المعالم لتطوير قطاع الإنتاج.

٢- حصيلة مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار: لا نمو ولا تنمية

تتناول الأوراق الأخرى في هذا المحور بالتفصيل السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والاجتماعية التي انتهجت في إطار مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وما أفضت إليه

هذه السياسات من نتـائج. لذلك سيقتصر الكلام هنا على المعطيات الرئيـسية التي تبين كيف أن محاولـة استرجاع نمط النمـو الاقتصادي الذي كـان سائداً قبل الحرب (بالأقـانيم الثلاثة التي ارتكز عليها هذا النمـو) في ظل التغييرات العمـيقة في الظروف الخارجية (الإقليـمية والدولية) التي أحاطت بالازدهـار اللبناني حينذاك، قد أدت لـيس إلى غياب التنمـية وحسـب بل أيضاً إلى تلاشي النمو المشوه نفسه.

أ- تلاشي النمو المشوه

إذا نظرنا إلى أداء الاقتصاد اللبناني خلال مجمل الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣، نلاحظ أن هذا الأداء كان رديئاً بوجه عام، إذ إن نمو الناتج المحلي الإجمـالي كان بحسب تقـديرات البنك الدولي نحو ٣,٣ في المئة كـمعـدل وسطي في السنة. ويرجع ضعف هـذا الأداء إلى جملة من الأسـباب التي انبثقت من السياسات التي انتهجت في إطار مشروع النهوض، وأهمها:

(١) انخفاض مـستوى الاستـثمار بوجه عام، فـمجموع الاستـثمارات (العامـة والخاصة) (التكوين القائم لرأس المال الثابت) التي لم تتجاوز عام ١٩٩٧ (٢٢ في المئة) من الإنفاق الوطني أصـبحـت لا تمثّل سوى ١٥,٣ في المـئة من هذا الإنـفاق عـام ٢٠٠٢[٨]. وهذا الانخـفاض في مستوى الاستثمار جاء كحصيلة لانخفاض مستوى الاستثمار من قبل القطاعين العام والخاص. ففي ما يتعلق بالنفقات الاستثمارية الحكوميـة نلاحظ أن نسبتها من مجموع النفقات الحكومية في الفـتـرة ١٩٩٣-٢٠٠٣ بقيت فـي حدود ١٤ في المئـة فـقط[٩]. أمـا في ما يتـعلق بالإنفـاق الاسـتـثمـاري الخـاص فـاللافت للنظر أنه بقي مـتـدنيـاً على الرغم من وفـرة الموارد الماليـة، وخصوصاً منها المتدفـقة من الخارج؛ وهذا له أسباب متعددة يتعلق معظمـها بالسياسة النقدية المعتمدة، فالمستوى المرتفع لأسعار الفائدة نتج منه انحراف في توظيف الموارد المتاحة تمثل باستقطاب سندات الخزينة لما بين ٥٠ في المئة و٦٠ في المئـة من توظيـفات الـقطاع المصرفي، والـباقي ذهب في مـعظمـه للتـوظيف في قطاعي التـجـارة والبناء[١٠]. إن ارتفـاع أسعـار الفـائدة مضـافاً إليـه الارتفاع الذي شهـدته أسعار مـدخلات الإنتـاج الأخرى (الطاقة الكهـربائية والنفطيـة والنقل والعقارات والاتصـالات...) جعل تكاليف الإنتاج في القطاعـات الأخرى، ولا سيما الزراعيـة والصناعية، عالية جداً، الأمـر الذي قلّص من القدرة التنافسية للمنتـوجات اللبنانية ولجم نمو الصادرات وزاد في تفاقم أزمة الإنتـاج المحلي القابل للتبادل الدولي. إنّ الاستمرار بسياسـة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية تجاه الدولار على مستوى مرتفع، أدى إلى انخفاض أسعار السلـع المستوردة وتزايد مزاحمتها للسلع المنتجـة محلياً فـي السوق المحلية (أسـعار الواردات انخفـضت بنسبـة ٤,١ في المئة كمـتوسط سنوي بسبب ارتفاع قيمة العملة الوطنية)[١١]. لهذه الأسباب وغيرها (التعقيدات الإدارية، نقص الشفافيـة، مظاهر الفساد)، نلاحظ بوجه خاص أن حـجم الاستثمارات الأجنبيـة المباشرة كان،

إنّ الاستمرار بسياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية تجاه الدولار على مستوى مرتفع، أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وتزايد مزاحمتها للسلع المنتجة محلياً في السوق المحلية.

(٨) وزارة الاقتصاد والتجارة، الحسابات الاقتصادية في لبنان ١٩٩٧-٢٠٠٢ (بيروت: الوزارة، [د.ت.]).
(٩) توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥).
(١٠) وزارة الشؤون الاجتماعية، الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٤).
(١١) وزارة الاقتصاد والتجارة، الحسابات الاقتصادية في لبنان ١٩٩٧-٢٠٠٢.

باستثناء القطاع السياحي، محدوداً جداً[١٢].

(٢) لم يؤدِ قطاع البناء (الأبنية والأشغال العامة) الذي حصل على القسم الأكبر من التكوين القائم لرأس المال (نحو ٦٧,٥ في المئة من مجموع الاستثمارات العامة والخاصة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢)[١٣] الدور المنتظر منه كمحرك لبقية الأنشطة الاقتصادية، لأن الجزء الأكبر من عوامل الإنتاج والمدخلات في هذا القطاع (يد عاملة، آلات ومعدات، شركات مقاولة، خبرات... الخ) كان مصدره غير لبناني. فقد تسرب جزء كبير من الاستثمارات في القطاع المذكور إلى الخارج على هيئة أجور لليد العاملة وأرباح للشركات الأجنبية، وتكاليف آلات ومعدات.

(٣) من ناحية ثانية نلاحظ أن أداء الاقتصاد اللبناني خلال الفترة المشار إليها لم يكن على الوتيرة نفسها. فمن الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى من هذه الفترة، وخصوصاً السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥، حقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً بلغ متوسطها السنوي نحو ٦,٥ في المئة ونحو ٥,٧ في المئة إذا شملت هذه الفترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧. ثم أخذ معدل النمو ينخفض تدريجاً بدءاً من عام ١٩٩٦ ليبلغ الصفر عام ٢٠٠٠ ثم يعود ليرتفع قليلاً في السنوات التالية، حيث المعدل الوسطي لنمو الناتج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ لم يعد يتجاوز ٢ في المئة[١٤]، (إذا أخذنا في الحسبان معدل نمو السكان تكون النتيجة أن معدل ناتج الفرد بقي دون زيادة). بمعنى آخر فإن معظم الزيادة التي حققها الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ إنما تحققت قبل العام ١٩٩٥ بسبب كثافة الإنفاق الحكومي على إعادة إعمال البنى التحتية والمرافق العامة من جهة، ومن جهة ثانية بسبب كثافة الاستثمار من قبل القطاع الخاص في الأبنية السكنية والعقارات بوجه عام الناتجة من التوقعات المتفائلة في ذلك الوقت لزيادة الطلب على العقارات المبنية، التي جاءت بدورها في سياق الرهان على استعادة لبنان دوره الاقتصادي في المنطقة. أضف أيضاً أنه في سياق موجة التفاؤل هذه، أخذت المنشآت الاقتصادية في السنوات التالية للحرب مباشرة في تشغيل طاقاتها الإنتاجية التي كانت معطلة وتجديد بعض تجهيزاتها. وقد شجعها على ذلك تزايد الطلب الاستهلاكي المكبوت في أثناء الحرب. لكن مع التيقن من أن الرهان على قرب حلول السلام في المنطقة كان في غير محله، وتركيز الحكومة على اهتمامها على الأوضاع المالية المتردية وإهمالها القيام بالإصلاحات الضرورية لتحريك النشاط في القطاعات الإنتاجية الأخرى، أخذت معدلات النمو تنخفض بدءاً من العام ١٩٩٦ بدفع مباشر من الأزمة التي أخذ قطاع البناء يمر بها، ذلك أن انحسار موجة التفاؤل جعل مستوى الطلب على العقارات المبنية وغير المبنية يبتعد نزولاً من مستوى العرض المرتفع.

ب- استمرار التشوه / الخلل في البنية الاقتصادية

(١) استمرار الخلل في التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي: تؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة بوجه عام ما سبق ذكره عن الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية وأهمها[١٥]:

(١٢) كسبار، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ .

(١٣) وزارة الاقتصاد والتجارة، المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) نعتمد بوجه رئيسي على المعطيات الإحصائية التي تضمنتها الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٤-٢٠٠٢.

(أ) إن تركز الإنفاق الاستثماري في قطاع البناء خلال النصف الأول من التسعينات جعل حصة هذا القطاع في تلك الفترة ترتفع إلى نحو ٩,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (بعدما كانت حصة هذا القطاع في السنوات القليلة التي سبقت الحرب الأهلية لا تتجاوز ٤,٥ في المئة من الناتج). ونتيجة للأزمة التي أخذ يعانيها هذا القطاع بعد عام ١٩٩٦ أخذت حصته في الناتج تتدنى لتصل إلى ٧,٧ في المئة في عام ٢٠٠٢، محققاً تراجعاً قدره ٢,٩ في المئة في السنة كمتوسط.

(ب) إذا وضعنا قطاع البناء بوجه عام جانباً تضعف مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي الأخرى في تكوين الناتج المحلي. ونلاحظ بوجه خاص تدني حصة هذه القطاعات من الناتج خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢. فقطاعا الزراعة والصناعة اللذان كانا عام ١٩٩٧ يمثّلان مجتمعين نحو ٢١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت حصتهما إلى ١٨,٥ في المئة عام ٢٠٠٢. واللافت للنظر أكثر هو انخفاض حصة الصناعة من ١٣,٥ في المئة إلى ١١,٧ بحيث بقي معدل نمو هذا القطاع أدنى من نمو الناتج بوجه عام، ولم يتجاوز ١,٧ في المئة في السنة كمتوسط. إنّ تطور قطاعي الزراعة والصناعة خلال فترة ما بعد الحرب يعكس ما سبق ولاحظناه من ضعف الاهتمام الذي أولته سياسة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لهذين القطاعين. فالإنفاق الاستثماري العام الذي توقعته خطة "أفق ٢٠٠٠" على مجمل القطاعات الإنتاجية (باستثناء البناء) لم تتجاوز حصته من مجموع الإنفاق في الخطة نسبة ٨ في المئة. أما حصة الصناعة من تسليفات الجهاز المصرفي للقطاع الخاص فلم تتجاوز ١٣ في المئة، في حين أن نصيب الزراعة من هذه التسليفات بقي في حدود ٢ في المئة فقط[١٦]. أضف إلى ذلك العوائق الأخرى التي اصطدم بها نمو هذين القطاعين والذي سبقت الإشارة إليها، وهي المتعلقة بالعوامل الكثيرة التي عملت على رفع تكلفة الإنتاج والحد من القدرة التنافسية لهذين القطاعين في السوقين المحلية والخارجية.

إنّ تطور قطاعي الزراعة والصناعة خلال فترة ما بعد الحرب يعكس ما سبق ولاحظناه من ضعف الاهتمام الذي أولته سياسة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لهذين القطاعين. فالإنفاق الاستثماري العام الذي توقعته خطة "أفق ٢٠٠٠" على مجمل القطاعات الإنتاجية (باستثناء البناء) لم تتجاوز حصته من مجموع الإنفاق في الخطة نسبة ٨ في المئة.

(ج) مقابل انخفاض حصة القطاعات المنتجة للسلع (بما فيها قطاع البناء) من ٣,٣٠ في المئة إلى ٢٦,٢ في المئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفعت حصة الخدمات خلال الفترة نفسها من ٦٩,٧ في المئة إلى ٧٣,٨ في المئة. واللافت للنظر هو أن قطاع النقل والاتصالات كان الأكثر دينامية بحيث حقق معدل نمو حقيقي قدره كمتوسط ٧,٨ في المئة في السنة. وجاء هذا نتيجة العناية الخاصة التي حظي هذا القطاع بها في برامج الحكومة الاستثمارية، بما في ذلك التحسينات التقانية والإدارية التي لحقت به. أما معدل النمو المرتفع نسبياً لقطاع الإدارة الحكومية ٤,٩ في المئة في السنة فمرده أساساً إلى التوسع في حركة الاستخدام في هذا القطاع من جهة وإلى رفع أجور الموظفين فيه بنسبة ملحوظة في بداية الفترة. أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن ضعف نمو "الخدمات الأخرى" (٠,٧ في المئة في السنة) يخفي في الواقع النمو الملحوظ لعدد من القطاعات الفرعية التي يتضمنها، وهي بالتحديد القطاع

(١٦) كسبار، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢.

المصرفي والقطاع الفندقي وتسارع نمو قطاع الفنادق (٢٠٠٣-٢٠٠٢) حين نشطت حركة السياحة.

(٢) استمرار التبعية الشديدة نحو الخارج: يظهر من البيانات الإحصائية الرسمية المتوافرة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢[١٧]، أن حجم الاستيراد من السلع والخدمات خلال الفترة المذكورة بقي يمثّل كمتوسط نحو ٤٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن حجم الصادرات من السلع والخدمات لم يمثّل إلاّ نحو ١٥ في المئة من الناتج. أي أن الصادرات لم تغط أكثر من ٣٦ في المئة من المستوردات. لكن إذا أخذنا في الحسبان الصادرات والواردات من السلع فقط، نلاحظ أن نسبة التغطية تنخفض إلى نحو ١٥,٥ في المئة. من ناحية ثانية نلاحظ أن حجم الإنفاق الوطني يتجاوز كثيراً حجم الناتج المحلي الإجمالي فيمثّل كمتوسط خلال الفترة نفسها نحو ١٢٧ في المئة منه، أي أن ٢٧ في المئة من الموارد المتاحة تأتي من الخارج، علماً أن حجم الاستهلاك بمفرده يتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ يمثّل كمتوسط نحو ١٠٣ في المئة منه.

ج – استمرار التشوه والخلل على الصعيد الاجتماعي

(١) الخلل في توزيع الدخل الوطني: يظهر من المسح الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧، أن الفوارق في توزيع الدخل لا تزال كبيرة نسبياً، إذ إن ٤٠ في المئة من السكان لا يحصلون على أكثر من ٤,١٣ في المئة من إجمالي الدخل الوطني. في المقابل هناك ١٤ في المئة من السكان يحصلون على نحو ٤٣ في المئة، إنما الفئة الوسطى التي تمثّل نحو ٤٤ في المئة من السكان فتحصل على نحو ٤٧ في المئة من الدخل الإجمالي.

إن الفوارق في توزيع الدخل لا تزال كبيرة نسبياً، إذ إن ٤٠ في المئة من السكان لا يحصلون على أكثر من ٤,١٣ في المئة من إجمالي الدخل الوطني. في المقابل هناك ١٤ في المئة من السكان يحصلون على نحو ٤٣ في المئة.

وإذا عدّينا توزيع الودائع المصرفية مؤشراً على مدى تركز الثروة نلاحظ أن هذه الدرجة عالية في لبنان، إذ إن ٢ في المئة فقط من مجموع حسابات الودائع استقطبت في أواخر التسعينات من القرن الماضي نحو ٥٩ في المئة من قيمة الودائع الإجمالية في الجهاز المصرفي، في حين أن ٦١ في المئة من مجموع الحسابات لا تستقطب إلاّ ٢ في المئة من قيمة الودائع. إضافة إلى هذه المعطيات، تضمنت الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٧ توزيعاً للناتج المحلي الإجمالي بحسب عوامل الإنتاج. ويتبين من هذا التوزيع أن الأجور مثّلت نحو ٣٥,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا استثنينا من الناتج المحلي الإجمالي مجموع الضرائب واهتلاك رأس المال، ترتفع نسبة الأجور إلى نحو ٤٣ في المئة (علماً أن نسبة أصحاب الأجور من مجموع القوى العاملة تقع في حدود ٦٥ في المئة) والباقي عبارة عن فوائد وأرباح. وقدرت إحدى الدراسات أن حصة الفوائد الإجمالية (بما فيها الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة والودائع المصرفية وحسابات الإدخار) قد زادت من ١٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ إلى نحو ٢٦ في المئة عام ١٩٩٩، وذلك نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اعتمدت[١٨].

(١٧) وزارة الاقتصاد والتجارة، المصدر نفسه.

(١٨) وزارة الشؤون الاجتماعية، الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق.

(٢) **اتساع دائرة الفقر:** بيّنت دراسة خارطة أحوال المعيشة التي أصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨ والتي اعتمدت دليلاً مركباً لقياس الأحوال المعيشية في لبنان يتكون من ١١ مؤشراً موزعة على أربعة مجالات (السكن، المياه والصرف الصحي، التعليم، ومؤشرات متصلة بالدخل)، أن "دليل أحوال المعيشة" عام ١٩٩٦ كان منخفضاً بالنسبة لـ ٢٨,٤ في المئة من الأفراد و٢٥ في المئة من الأسر.

إذ إن ٢ في المئة فقط من مجموع حسابات الودائع استقطبت في أواخر التسعينات من القرن الماضي نحو ٥٩ في المئة من قيمة الودائع الإجمالية في الجهاز المصرفي، في حين أن ٦١ في المئة من مجموع الحسابات لا تستقطب إلاّ ٢ في المئة من قيمة الودائع.

أما المسح الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧ للأوضاع المعيشية في لبنان فقد أظهر أن نحو ١٧,٦ في المئة من الأفراد و١٢,٩ في المئة من الأسر يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (إذا حسبنا أن هذا الخط هو نحو ٣٣٣ دولاراً للأسرة المكونة من خمسة أفراد) وأن نحو ٣٨,٩ في المئة من الأفراد و٣١ في المئة من الأسر يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (إذا حسبنا أن هذا الخط هو فقط ٥٣٣ دولار للأسرة المكونة من خمسة أفراد).

آخر تقدير لخطوط الفقر ونسب الفقراء يعود إلى عام ٢٠٠١ (قامت به دراسة أجريت لحساب مجلس الإنماء والإعمار وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، بيّن أن ٧,١ في المئة من مجموع الأسر في لبنان تعيش تحت خط الفقر الأدنى (المقدر بنحو ٣٤٠ دولاراً في الشهر للأسرة المكونة من ٤,٦ أفراد) ونحو ٤٢ في المئة من مجموع الأسر في لبنان تعيش تحت خط الفقر الأعلى (المقدر بنحو ٧٨٢ في الشهر للأسرة).

(٣) **التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين المناطق:** ليس هنالك معطيات وافية حول هذا الموضوع وخصوصاً في ما يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادي في لبنان بحسب المناطق. ولكن المعطيات الجزئية المتوافرة تكفي لإظهار مدى التفاوت الذي لا يزال موجوداً بين المناطق على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يُظهر المسح الذي أجرته جامعة القديس يوسف في بيروت عام ٢٠٠١ أن بيروت وضواحيها تستقطب حوالي ٣٦ في المئة من مجموع السكان المقيمين في لبنان ونحو ٣٩ في المئة من مجموع القوى العاملة ونحو ٤٥ في المئة من العاملين في قطاع الصناعة وما بين ٤٢ في المئة و٥٢ في المئة من العاملين في قطاعات التجارة، والفنادق والمطاعم، والنقل والمواصلات، والصحة وخدمات المؤسسات.

من ناحية ثانية، أظهرت خارطة أحوال المعيشة لعام ١٩٩٦ أن هنالك سبعة أقضية (من أصل ٢٦ قضاء في لبنان) وهي الأقضية الطرفية في شمال لبنان وجنوبه، ترتفع فيها نسبة الأسر التي تعيش دون عتبة إشباع الحاجات الأساسية إلى ما بين ٤٥ في المئة و٦٧ في المئة، وهذه الأقضية تشترك في عدد من الخصائص، أهمها: ارتفاع معدل الأمية ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة ومعدل الإعالة العمرية وانخفاض معدل الالتحاق المدرسي للأطفال في الفئة العمرية ٦–١٢ سنة. أما دراسة مجلس الإنماء والإعمار فقد بين أن هنالك ١٥ قضاءً (من أصل ٢٦ قضاء) ترتفع فيها نسبة الفقر المدقع (٣٤٠ دولاراً للأسرة في الشهر) عن المعدل في لبنان ٧,١ في المئة. وفي ٦ من هذه الأقضية ترتفع نسبة الفقر المدقع على ما بين ١٥ و٢٢ في المئة.

(٤) تزايد معدلات البطالة والهجرة: لم تعمل معدلات النمو المقبولة التي تحققت في النصف الأول من التسعينات على لجم معدلات البطالة والهجرة المرتفعة نسبياً، لأن الاستثمارات تركزت... كما سبق ورأينا في بعض القطاعات الريعية والمحدودة التأثير في خلق فرص عمل (مضاربات عقارية، سندات خزينة...)، وفي قطاع البناء والأشغال العامة الذي لجأ على نطاق واسع إلى استخدام يد عاملة غير لبنانية ولم يعط دفعاً قوياً لبقية القطاعات، ثم جاء تباطوء النمو الاقتصادي ليزيد في وتيرة ارتفاع هاتين الظاهرتين. هكذا نلاحظ أن معدل البطالة الذي كان ٧,٣ في المئة سنة ١٩٩٦ (مسح وزارة الشؤون الاجتماعية) قد ارتفع إلى ٨,٥ في المئة في سنة ١٩٩٧ (مسح إدارة الإحصاء المركزي) ثم إلى ١١,٥ في المئة عام ٢٠٠١ (مسح جامعة القديس يوسف). وقد بينت هذه المسوحات أن البطالة تصيب أساساً الفئة العمرية الشابة فترتفع عند الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة: ما بين ٢٧,٥ و٢٨,٥ في المئة في فئة الأعمار ١٥-١٩ سنة، وما بين ١٨ و٢١ في المئة في فئة الأعمار ٢٠-٢٤ سنة. وفي ما يتعلق بالهجرة أظهر المسح الذي قامت جامعة القديس يوسف به أن عدد المهاجرين سنوياً قد ارتفع من نحو ٢٢ ألف مهاجر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠١ كما بيّن أن معظم المهاجرين هم من الشباب ومن ذوي المستويات التعليمية العليا.

لم تعمل معدلات النمو المقبولة التي تحققت في النصف الأول من التسعينات على لجم معدلات البطالة والهجرة المرتفعة نسبياً، لأن الاستثمارات تركزت... كما سبق ورأينا في بعض القطاعات الريعية والمحدودة التأثير في خلق فرص عمل.

أخيراً، إذا كانت هذه هي الحصيلة العامة التي أسفر عنها مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار التي لم نأت فيها على ذكر الخلل المالي الكبير والارتفاع الفلكي في حجم المديونية التي لا يمكن تفسيرها إلا باستمرار وارتكاز النهج الاقتصادي الرسمي إلى الأقانيم الثلاثة نفسها التي أرسيت غداة الاستقلال، فإن السؤال الذي لا مفر من طرحه في نهاية المطاف هو لماذا استمر هذا النهج على مرتكزاته؟ والجواب يكمن في استمرار طبيعة النظام السياسي الطائفي الذي يؤدي إلى جعل السلطة السياسية الإطار الذي يجري فيه تقاسم الحصص والمنافع بين القائمين عليها. فالإنماء المتوازن الذي نصّ عليه اتفاق الطائف تحول عند أطراف السلطة السياسية إلى "توزيع متوازن" عليها (محاصصة متوازنة) للانفاق العام، طبعاً مع حفظ حقوق دائنيها (دفع خدمة الدين). ◇

جورج قرم (*)

المديونية العامة في لبنان وسُبُل مواجهتها

تتطلب معالجة الحلقة المفرغة للمديونية بطرائق ناجعة الاتفاق على تحديد الأسباب التي أدّت إلى هذا التراكم، إذ إن تحديد هذه الأسباب هو الذي يوضح الإجراءات الواجب اتخاذها لكسر الحلقة المفرغة.

أولاً: في أسباب تراكم المديونية

خرج لبنان من الحرب بمستوى مديونية منخفض، إذ كان الدين العام في نهاية عام ١٩٩٠ لا يتعدى الـ ١,٧ مليار دولار، يقابله موجودات من العملات الأجنبية ومن الذهب تعادل ٤,١ مليارات دولار، إضافة إلى الموجودات الخارجية للقطاع المصرفي البالغ ٢,٨ مليار دولار.

يُستدل من الجدول المرفق أن ظاهرة المديونية لم تأخذ منحىً خطيراً إلا ابتداءً من عام ١٩٩٤، حين قفز مجمل الدين من ٦٦٥٢ مليار ليرة إلى ١٢٠٥٤ مليار ليرة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، بسبب الفوائد العالية التي وضعها كل من مصرف لبنان المركزي ووزارة المالية على إصدارات سندات الخزينة بالليرة، وإقامة هامش عالٍ جداً بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار، على الرغم من نجاح مصرف لبنان في تثبيت سعر الصرف بعد التدهور الكبير والاصطناعي الذي حصل عام ١٩٩٢. إضافة إلى إصدار سندات خزينة فوق الحاجة الفعلية للخزينة كما هو معروف.

ويبيّن الجدول المرفق أن موازنة الدولة العادية (أي دون النفقات الاستثمارية وخدمة الدين العام) قد حققت بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٤ فائضاً بمقدار ١١٧٦٣ مليار ليرة. وفي حال إضافة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العادية، فإن موازنة الدولة خلال هذه السنين تكون أيضاً في حال فائض بمقدار ٣٣٣١ مليار ليرة. وإذا أُضيفت النفقات الصافية من خارج الموازنة (أي النفقات ناقص الإيرادات من خارج الموازنة، وهي تتكون من حصة البلديات من إيرادات الدولة وتسديد سلفات الخزينة)، فإن مقدار العجز المتراكم خلال السنوات العشر الأخيرة قد بلغ ٨٤٣٣ مليار ليرة فقط، أي ما يعادل ٥,٥ مليارات دولار طوال هذه الفترة، الأمر الذي يعني عجزاً سنوياً وسطياً بمقدار نصف مليار دولار.

(*) وزير مالية سابق ومستشار اقتصادي ومالي، أستاذ في الجامعة اليسوعية في بيروت.

أما خدمــة الدين العام، وهي التي بلغت في هذه الفترة ٣٩١٨٢ مليار ليـرة (أي ما يفوق كل الإنفاق الجـاري للدولة من خلال الموازنة البـالغ ٣٨١٦٩ مليار ليـرة فقط)، فهـي المسؤولة عن حصول هذا التراكم للمديونية، لأن الخزينة اللبنانية لم يكن في إمكانها تمويل خدمة الدين العام بهذه المستويات العالية من عائد سندات الخـزينة المصدرة بالليرة اللبنانية، فأصبحت الدولة من جراء ذلك تستدين لتسديد الفوائد المستـحقة التي أصبحت تدمج تلقائياً بأصل الدين، الأمر الذي أدى إلى تعاظم الأثر التـراكمي للفوائد (Compound Interest). ومع أن الحكومات سعت ابتداء من عام ١٩٩٨ لزيادة الاستـدانة بالدولار الأميركي تخفيـفاً لتكلفة الدين العام، فـقد ظلّت تكلفة الدين الإجمالي تتعاظم على مر السنين لتصبح ٤٨٧٤ مليار ليرة عام ٢٠٠٣ (مقابل ٧٨٤ ملياراً عام ١٩٩٣).

ويبين الجدول المرفق ماذا كان سيـحل بتطور الدين العام لو أن مصرف لبنان ووزارة المالية وكبريات المصـارف في البلد عملت جميعها على إجراء خفض سريع للفوائد على الليرة، وبخاصة في ظل نجاح سـياسة تثبـيت القطع وتراجع نسبة التضــخم وفوائض ميزان المدفوعات. كما يبين الجدول المرفق سيناريو مبنياً على احتساب صندوق النقـد الدولي لمعـدل الفـوائد السنـوية على سندات الخـزينة بالليرة إذا مــا خفض هذا المعـدل بالتدريج من ١٨ في المئـة عام ١٩٩٣ إلى ١٢ في المئة ابتداءً من عام ٢٠٠٠؛ ويبيّن سـيناريو آخر مبنياً على احتـساب انخـفاض أسرع في الفـوائد من مسـتوى ١٨ في المئـة عام ١٩٩٣ إلى مستوى ١٠ في المئة عام ١٩٩٦ و٧ في المئة ابتداءً من حيث بدأت محاولات ضبط الإنفاق الجاري للدولة عام ١٩٩٨.

إن قانون إنشاء حساب إدارة الدين العام هو قانون غير دستوري، لأنه يؤدي إلى تفكيك سيادة الدولة على إيراداتها المالية العادية التي تحتاج هذه الدولة إليها لتامين نفقاتها الجارية.

ففي السـيناريو الأول يظهر أن الدين العام الإجـمالي كان سـيبلغ ٣٠٥٩٠ مليار ليـرة في نهاية عـام ٢٠٠٤ مقابل ١٨٨١٧ مليـار ليرة وفق السيناريو الثاني. وفي الحالتين كـان مستوى المديونية سيبقى شبـه طبيعي، يمكن التغلب عليه بسـهولة أكـبر كثيراً مما هي الحال في آخر عام ٢٠٠٤ حين بلغ مـستوى المديونية ٥٤٠٦١ مليار ل.ل.

ثانياً: في الخصخصة والتسنيد

في أحسن الحالات لا يمكن أن تدر الخـصخصة أكثر من ٤–٥ مليـارات دولار، أي ما يعادل ١٥ في المئـة من المديونيـة الإجمـاليـة وما يعـادل سنة ونصف السنة من العـجـز السنوي في مستواه الحالي.

أما التسنيد، فنحن نـرى أن قانون إنشاء حساب إدارة الدين العام هو قانون غـير دستوري، لأنه يؤدي إلى تفكيك سـيادة الدولة على إيراداتهـا المالية العادية التي تحـتاج هذه الدولة إليـها لتامين نفـقاتها الجـارية. فالتسنيـد يصلح فقط إمـا لتسيـيل موجودات قـائمة كـ"التسليـفات المصرفيـة" أو تسييل إيرادات مستـقبلية إضافيـة بالنسبة إلى الإيرادات القائمـة، حتى لا تتأثر موارد الخزينة العادية.

نعتقد أن الدافع الوحيد للتسنيد هو منح المصـارف اللبنانية الكبرى امتيازاً جديداً على الدولة

باستبدال محفظتها من السندات بالدولار بسندات جديدة بالدولار أيضاً، وإنما معززة برهن بعض الإيرادات العادية للدولة، مثل الرسوم الجمركية على التبغ أو إيرادات إدارة المواصلات السلكية واللاسلكية. والجدير بالإشارة هنا أن المصارف اللبنانية قد حسنت من تسليفاتها للدولة في السنين الأخيرة، إذ تخلصت من كميات كبيرة من السندات بالليرة واستبدلتها بسندات محررة بالدولار. ويبدو أن الخطوة المقبلة ستكون استبدال السندات العادية بالدولار بسندات أكثر جودة، لأنها ستكون مضمونة برهن الإيرادات المستقبلية للدولة. بهذه العملية تكون المصارف الرئيسية في البلاد (وهي تستحوذ على ٧٠ في المئة تقريباً من مجمل الودائع) قد أمنت سيطرة كاملة على الخزينة اللبنانية وإدارة المالية العامة.

ولنفترض أن عمليات التسنيد قد استكملت، على الرغم من مساوئها الجمة، فإن مردود هذه العمليات لا يمكن أن يتعدى ٥ أو ٦ مليارات دولار على الأكثر، الأمر الذي يمثّل نحو ٢٠ في المئة من مجمل الدين، فيكون مردود عمليات الخصخصة والتسنيد معاً في أحسن الحالات لا يتعدى ٣٠ إلى ٣٥ في المئة من الدين، الأمر الذي يعيدنا إلى الوضع الخطير الذي كان قائماً في نهاية عام ١٩٩٨ لا أكثر، حين كان مستوى الدين نحو ٢٨٠٠٠ مليار ليرة). وتكون الدولة في هذه الحال قد تنازلت عن سيل من الإيرادات الرئيسية، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زيادة كبيرة في العجز السنوي للخزينة اللبنانية، لذلك فإن وضع حل للمديونية العامة ليس في الخصخصة أو التسنيد.

ثالثاً: إصلاح النظام المالي والنقدي في لبنان

شرط أساسي للإفلات من فخ المديونية

ركّز عدد قليل من محللي النظام النقدي والمالي اللبناني على سماته الغريبة والمتناقضة. فهذا النظام هو المسؤول على نحو واسع عن المديونية الضخمة التي أغرق لبنان فيها منذ العام ١٩٩٤-١٩٩٥. صحيح أننا نسمع من وقت إلى آخر دعوات إلى خفض قيمة الليرة اللبنانية كحل سحري لكل العلل الاقتصادية، لكن التكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت المدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جداً إلى درجة يُشك فيها أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبملء إرادتها، إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء. ومن ثم إلى أي حد سيقف تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية إذا ما امتنع مصرف لبنان عن إدارته، كما فعل منذ عام ١٩٩٢؟ إن مثل هذه التوقعات والتساؤلات قد تؤدي إلى الانهيار الكامل للنظام النقدي ونظام المدفوعات.

التكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت المدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جداً إلى درجة يُشك فيها أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبملء إرادتها، إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.

في الواقع، أرى أن مشكلة سعر صرف الليرة اللبنانية لم يجرِ التطرق إليها على نحو صحيح. والمسألة ليست في القيمة المفرطة والافتراضية لليرة اللبنانية، لأن مثل هذا الارتفاع في القيمة لا يمكن احتسابه بصورة ملائمة حين يكون الاقتصاد مدولراً على هذا النحو الواسع، كما هو الوضع في لبنان. إضافة إلى أنه لا توجد أية ضمانات بأن الخفض الحاد لقيمة الليرة سيمنح الدفع

لصادراتنا. ففي عام ١٩٩٢، وعلى الرغم من تراجع الليرة من ٨٥٠ ل.ل إلى ٢٨٠٠ ل.ل مقابل الدولار، فإن صادراتنا لم تشهد أي تقدم. وهذا يؤكد أن خفض سعر الصرف في اقتصاد مدولر ليس الحل الحقيقي، فهو يحد فقط من القوة الشرائية للشرائح الفقيرة من السكان، كما يرفع من تكلفة المعيشة ويزيد النقص العام في القدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة إلى أنه يجعل النمو صعب المنال.

تكمن المشكلة الحقيقية في لبنان، في بنية النظام النقدي وفي استخدام الدين العام المدار من قبل مصرف لبنان، لبلوغ أهداف نقدية على حساب سلامة أوضاع الخزينة. وقد ناقشت هذه النقطة مطولاً حين توليت حقيبة المالية مع كل من المصرف المركزي وجمعية المصارف، لكن الآذان الصاغية كانت قليلة. ما يكمن في صلب مشاكلنا هو الاستخدام المتوازي وغير المتوازن لعملتين مختلفتين في اقتصادنا مع تبني سعر ثابت للعملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي، في وقت اعتمد خلق فارق هائل في معدلات الفوائد بين الودائع بالعملة الوطنية والودائع بالدولار، كما هي الحال أيضاً بالنسبة إلى سندات الخزينة الصادرة بالليرة والدولار أو اليورو.

إن خفض سعر الصرف في اقتصاد مدولر ليس الحل الحقيقي، فهو يحد فقط من القوة الشرائية للشرائح الفقيرة من السكان، كما يرفع من تكلفة المعيشة ويزيد النقص العام في القدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة إلى أنه يجعل النمو صعب المنال.

هذا الفارق الضخم غير مقبول أخلاقياً (أرباح خارقة متواصلة وغير مبررة من جراء الإيداع بالليرة اللبنانية أو الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية)[1]. إضافة إلى قلة فاعلية هذا الفارق من الناحية المالية. وإذا كان سعر الصرف مضموناً من قبل مصرف لبنان، فلماذا يكسب المدخر بالليرة مثل هذه الفوائد الأعلى كثيراً من المودع بالدولار، وخصوصاً إذا أخذنا في الحسبان الآجال القصيرة الأمد للودائع بالليرة اللبنانية أو لاستحقاقات سندات الخزينة الصادرة بهذه العملة. إن منح مثل هذه الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة يعني أن وزارة المالية والمصرف المركزي هما في صدد الإشارة إلى المدخرين أو المكتتبين في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية أن هناك خطراً عظيماً في الإبقاء على المدخرات بالعملة الوطنية، في الوقت الذي يضمنان هذا الخطر بإبقاء سعر الليرة ثابتاً، مهما كانت التكلفة للخزينة[2]. لقد كان في الإمكان تبرير الفارق في معدلات الفوائد لو ترك سعر صرف الليرة عائماً بحرية ولو لم يكن المصرف المركزي يتدخل في تأمين سعر صرف ثابت بصورة يومية متواصلة.

وفي حين كان معدل خدمة الدين من مجمل النفقات يقف عند مستوى ٢٣ إلى ٢٥ في المئة في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣، ارتفع هذا المعدل إلى ٤٢,٦ في المئة عام ٢٠٠٢. أما العجز الناجم عن خدمة الدين، الذي كان في حدود ٥٠–٦٠ في المئة من مجمل العجز، فبلغ ٧٠ إلى ٨٦ في المئة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. وهذا يعني بكل بساطة أنه مهما كانت الجهود المبذولة حثيثة في ترشيد مختلف أنواع النفقات العامة، فإن هذه الأخيرة لن تعود بنتائج أساسية ما دامت

(١) بلغت الارباح حدّها الاقصى، بواسطة المودعين غير المقيمين أو المودعين المحليين الكبار وذلك من خلال قيامهم بالاقتراض بالدولار باكلاف منخفضة نسبياً (فوائد) واستخدام عائدات الارباح للاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبفوائد مرتفعة.

(٢) يجب التذكير بأن المصرف المركزي منح علاوات (اسعاراً إضافية) للمودعين او المكتتبين بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية من خلال رفع سعر صرف الليرة سنوياً بنسبة ٢,٥ إلى ٣ في المئة، وقد أوقفت الممارسة بناءً لطلبي منذ بداية عام ١٩٩٩.

خدمة الدين مرتفعة بصـورة حادة في لبنان. إن الحل هو كلياً في يد المصرف المركزي والقطاع المصرفي بفعل الـواقع القائم، وهو أن كلاً من سعر الصـرف ومعدلات الفوائد تجـري إدارتهما وضبطهما بقوة من قبل مصرف لبنان بالتشاور مع المصارف الكبرى في البلد.

ولكي نخرج مـن فخ الدين، نحن في أمس الحاجـة إلى خطة لإعادة تكوين النظام المالي والنقـدي. ولا نعتقـد أنه في الإمكان تغييـر عاداتنا النقدية في غضون ٢٤ ساعة. فما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلص من إدماننا على بنية معدلات الفـائدة المرتفعة جداً (سواء في الدولار أم في الليـرة)، ومن إدمـاننا على لعـبة المـقامـرة "الكازينو" من خـلال التحـوّل من الدولار إلى الليرة، ثـم العودة إليه بحـسب ما تمليـه علينا الشـائعـات ومـزاج اللاعـبين الأسـاسـيين في السـوق السـياسـيـة والمصرفية.

أما خطة إعادة تكوين النظام المالي والنقدي، فهي تشمل سلسلة من الإجراءات التدريجية للعودة إلى الوضع الطبيعي، أهمها:

مهما كانت الجهود المبذولة حثيثة في ترشيد مختلف أنواع النفقات العامة، فإن هذه الأخيرة لن تعود بنتائج أساسية ما دامت خدمة الدين مرتفعة بصورة حادة في لبنان.

١- وجوب توقف النظام عن تشجيع دولرة الاقتصاد

يجب التوقف عن تحـرير الشيكات المحررة مـحلياً بالدولار الأميـركي، وامتناع مؤسـسـات القطاع العـام عن قبـول تسديد فـواتير الموردين المحـررة بالدولار الأميـركي، إضافـة إلى عدم الموافقة على قيام شركات (مثل سوليدير) بتحرير رأس مالها بالعملة الأجنبية.

إن النظام النقدي المزدوج القـائم على استخـدام الدولار في معظم عمليات التـداول والإبقاء على العملـة الوطنية فقط لدفع أجـور القطاع العام أو لتـمويل المبالغ الضـخمة مـن الفوائد على الودائع الموقتة بالليرة اللبنانية، هو نظام يجب التخلي عنه تدريجاً. من ناحية أخرى، يفترض بنا تشجيع استخـدام الليرة اللبنانية عوضاً من إحباط مبادرة هذا الاستـخدام بذريعة الحفاظ على الاستقرار النقدي. فلنتذكر أنه حتى عام ٢٠٠١ كان المصرف المركزي "يعاقب" استخدام الليرة اللبنانيـة بفرض احتـياطيات إلـزامية مـقابل ودائع المصارف بـالليرة اللبنانيـة، في حين كانت الودائع بالدولار مستثناة من هذا الإجراء. أما إذا أردنا العودة إلى العمل بالليرة كعملة المداولات الرئيسية فإن العديد من المودعين سيرتدون إليها، ويتوقفون عن الاحتفاظ بحسابات بالعملتين، وهو واقع يمثّل تكلفة إضافية للمواطنين الذين عليهم أن يقوموا بمدفوعاتهم بالعملتين.

٢- جعل إدارة الدين العام أكثر رشدانية وتماسكاً واستقلالاً عن مصرف لبنان

منذ عـام ١٩٩٣ يصدر المصـرف المركزي من حين إلى آخـر سندات خزينة تـفوق حـاجات الخزينة الفـعلية، حتى حين لا يكون وضـع السـيولة للقطاع العام يحـتاج إلى التمـويل الفوري. والذريعة كانت دائماً الحـاجة إلى تعقيم السيولة بالعملة الوطنية من أجـل الاستقرار النقدي. إن الرسم البـياني الذي يصف تطور حـسابات القطاع العـام والخزينة لدى مـصرف لبنان يـظهر بوضوح أن مسـتوى السيولة للدولة والقطاع العام كـان بصورة شبه مسـتمرة فوق الـ ١٥٠٠

مليار ل.ل، وبلغ عدّة مـرات أكثر من ٢٥٠٠ مليار ل.ل في كثيـر من المراحل (بالغاً ذروته خلال العام ١٩٩٧ ليصل إلى عتبة ٤٥٠٠ مليار ل.ل لعدّة أشهر في الوقت الذي كانت الخزينة مجبرة على الاقتـراض من المصارف بمعـدلات فوائد مـرتفعة. ويمكن تقـدير التكلفة المفـرطة لمثل هذه الإدارة النقدية المستـغربة بأكثر من ٣٠٠٠ مليار ل.ل خلال السنوات العـشر الأخيرة (من دون احتـساب الفـوائد المركـبة)[٣]. إضافـة إلى ذلك، فإن سندات الخـزينة لأجل عامين، المكلـفة في مجملهـا، أصبحت مهيـمنة في إدارة الدين العام على حساب سندات الخـزينة لأجل ٣ أشهر و٦ أشهر و١٢ شـهراً الأقل تكلفـة. وما لا شك فيه أن هذا النوع من الإدارة السيئة لـلدين العام أفسح المجال أمام القطاع المصرفي لتـحقيق أرباح ضخمة.

ما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلص من إدماننا على بنية معدلات الفائدة المرتفعة جداً، ومن إدماننا على لعبة المقامرة من خلال التحوّل من الدولار إلى الليرة، ثم العودة إليه بحسب ما تمليه علينا الشائعات ومزاج اللاعبين الأساسيين في السوق السياسية والمصرفية.

لذلـــك، لا بد هنـــا من إنشاء جـهاز مـستقل عن البنك المركـزي لإدارة الدين العام ومنحـه استقـلالاً إدارياً عن وزارة المالية، كـما هي الحال في عـدة بلدان، كما لا بد من تغـيير أسلوب المناقـصات لسندات الخزيـنة بالليرة وخـفض لبنية الفـوائد أكثـر، على أن تقبل المـصارف بالتضـحية بمستوى أرباحـها العالية جداً في ظروف حالة انكمـاشية كبيرة.

٣- فصل الرقـابة المصرفية عن مـصرف لبنان وإعطاؤها استقلالاً مالياً وإدارياً

إن مـصرف لبنان بممـارسـة سيـاسة دمج المـصارف المتـعثـرة بمصـارف أخرى وباسـتعـمـال سندات خزينـة لمنح قروض كـبيـرة لتسهـيل عمليات الدمج، حال دون تطبـيق أي عقاب على سوء الأمـانة من قبل إدارات المصارف المتعثـرة، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من تبخر أموال المودعين كـما حصل أخيراً مع فضـيحة بنك المدينة.

٤- وجوب إعادة النظر في هيكلية معدلات الفائدة بعناية

لا شك في أن دولار بيـروت يجب أن يحظى بهامش في الفـوائد المدفوعـة على الودائع أعلى مما يدفع في الأسواق الغربية. لكن المسـألة هي في تحديد مدى توسّع هذا الهامش. وحين نعلم أن مـعظم الودائع في لبنان هي لآجـال قصيـرة وأنه يسمح لمعظم المـودعين في أغلب الأحيـان بسحب ودائعـهم قبل الاستحـقاق من دون تكلفة أو وفق الحد الأدنى منهـا، يطرح السؤال، هل

---

(٣) بصفتي وزيراً للمالية حينها، عارضت بشدة المصرف المركزي عندما قام بتجديد كل آجال استحقاق سندات الخزينة، خلافاً لتعليماتي كوزير والتي نصّت على تجديد ٨٠ في المئة فقط من القيمة الاسمـية للسندات المستحقة. كذلك قام رئيس الوزراء بناءً على تقرير مني، بإعلام مجلس النواب بالـواقع القائم وهو أنه خلافاً للمادة (٦) من قـانون الموازنة، كانت هناك إصدارات فاقت حـاجة تمويل الخزينة. لمزيد من التفاصـيل انظر: جورج قرم، الفرصة الضـائعة في الإصلاح المالي في لبنان (بيروت: شركة المطبـوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١).

يجب أن يكون الهامش الذي تدفعه المصارف لكبار المودعين بالدولار أكثر من ٢ إلى ٢,٥ في المئة أعلى مما يمكن الحصول عليه في الأسواق الغربية الكبرى؟

كما هو معلوم، ظلّت المصارف حتى وقت قريب تدفع ما يفوق الـ٥ إلى ٦ في المئة لجذب الودائع بالدولار. والأغرب من ذلك أن مصرف لبنان كان يقدّم هوامش ضخمة جداً لجذب الودائع المصرفية بالدولار لتعزيز احتياطيه بالعملات الأجنبية. بذلك يكون مصرف لبنان يساهم في رفع معدلات الفوائد في البلد[٤]. أما بالنسبة إلى معدلات الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية، فقد كانت تحدد عادة، وبحسب الظروف، بزيادة هامش تراوح بين ٦ و٢٠ في المئة أعلى من معدلات الفوائد على دولار بيروت. إن مثل هذه الإدارة النقدية تكون نوعاً من الانتحار لاقتصاد البلاد، فإلى جانب تضخيم تكلفة خدمة دين الدولة، فهي سببت معاناة حادة للقطاع الخاص من حيث تكلفة التسليفات المصرفية التي يحتاج إليها، الأمر الذي أدّى أخيراً إلى الحديث عن إعادة جدولة بعض ديون هذا القطاع للمصارف.

لا شك في أن تحقيق الأرباح المصرفية هو مسألة جيدة لسمعة السوق المالية اللبنانية، لكن في حالة لبنان جمعت هذه الأرباح بأكملها تقريباً بواسطة سياسة قضت على إمكانية النمو في هذا البلد وسبّبت الفوضى في ماليته العامة.

إن الإفلات من فخ الدين واستعادة النمو يتطلبان تغيرات جذرية في الإدارة المصرفية والنقدية في لبنان، كما في إدارة الدين العام، والخروج من النظام الحالي، باتباع مقاربة تدريجية ومصممة تصميماً جيداً. وهي الخطوة الأولى لتجنب الانهيار في المستقبل. فحين نعتمد أسلوباً جديداً في إدارة ماليتنا، حينها سوف نتمكن بأمان من توسيع هامش تأرجح سعر صرف الليرة مقابل العملات الأخرى وإدخال المرونة الضرورية جداً في نظامنا النقدي. سوف نحتاج طبعاً إلى تحديد سعر الليرة مقابل سلّة من العملات الدولية الرئيسية وليس مقابل الدولار الأميركي فقط.

ثمة تدابير أخرى مطلوبة لتخفيف الأثر السلبي القوي للدين العام والخاص في الاقتصاد. بيد أن هذه الخطوات تستلزم بدورها بناء توافق جديد في النادي المصرفي ومصرف لبنان المركزي للتخلص من النظام المالي والنقدي الحالي المكلف وغير الفعال. ولكي نتمكن من تجنب الأزمة، نأمل ألاّ يطول الأوان قبل أن ندرك أن الإبقاء على مستوى مرتفع للأرباح المصرفية لا يمكن أن يكون الهدف الحصري لسياستنا النقدية. إن الأرباح المصرفية جيدة ما دامت تنشأ عن نمو اقتصادي حقيقي وعن دينامية وزيادة إنتاجية في الأنشطة الاقتصادية. أما حين يكون المصدر الحصري لهذه الأرباح ناجماً عن الإقراض المفرط للخزينة وتكليف كل من القطاعين العام والخاص بأعباء كبيرة نتيجة الفوائد المرتفعة بصورة غير واقعية، فإن هذه الأرباح التي تحققها المصارف تقضي على الاقتصاد، وفي المدى الطويل سوف يوقع القطاع المصرفي نفسه ضحية هذا النظام النقدي الفتاك الذي يولّد الأرباح المصرفية بصورة عشوائية، ويولّد كذلك مداخيل مالية عالية جداً لكبار المودعين في المصارف لا يقابلها أية زيادة في الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

---

(٤) لا تتلقى عادة المصارف المركزية ودائع المصارف التجارية بالعملات الأجنبية، لأن مثل هذا الإجراء مؤشر بما لا لبس فيه إلى نقص حاد في هذه العملات لدى البنك المركزي.

خاتمة

فلنعد بالذاكرة إلى الأيام الخوالي الجيدة ما قبل الحرب، حين كان سعر عملتنا محدداً بطريقة حرة، وحين كانت قيمة العملة تحدد وفق القوة الطبيعية لاقتصادنا. في تلك الحقبة كانت الدولرة تمثّل ٣٠ في المئة فقط من الودائع، في حين كانت جميع التسليفات المصرفية تقريباً تجري بالعملة الوطنية. قد تعود تلك الأيام إذا ما شهد النظام المالي والنقدي الحالي غير الفاعل وغير الأخلاقي إصلاحاً في العمق بتعاون جميع الأفرقاء فيه.

إن الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان هو من جراء الإيمان الساذج بحتمية تخصص لبنان ببعض الخدمات السياحية والتجارية الطابع، وبجعله على نسق إمارة مونت كارلو يعيش من الثروات المالية التي تلجأ إليه.

إن الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان هو من جراء الإيمان الساذج بحتمية تخصص لبنان ببعض الخدمات السياحية والتجارية الطابع، وبجعله على نسق إمارة مونت كارلو يعيش من الثروات المالية التي تلجأ إليه. وقد رسخت السياسات المتبعة في لبنان (باستثناء عهد الرئيس شهاب) هذه الذهنية التي لا ترى مستقبلاً للبلاد خارج هذا الإطار. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من اللبنانيين، حتى في الفئات المحدودة الدخل، اعتاد أن يتكل على ما تدرّه حساباته الإدخارية في الجهاز المصرفي من فوائد عالية.

يدور التفكير السائد اليوم حول إمكان استقدام المزيد من القروض لتسديد ما يترتب على الدولة من خدمة للدين العام بدلاً من التفكير الجدي حول الدخول في نهضة إنتاجية شاملة تسمح بزيادة فرص العمل على نحو واسع، وبالتالي توليد مداخيل جديدة نابعة من جهد إنتاجي جماعي، يمكن من خلالها تسديد أصل الدين. فالحقيقة أن مَن يقع في المديونية، مهما كان السبب، سواء أكان فرداً أم كان مؤسسة أم دولة، يجب أن يقوم بأنشطة اقتصادية جديدة عبر تكثيف الجهود الإنتاجية لكي يولّد المداخيل الكافية لبداية تسديد مستحقات أصل الدين.

وستكون إشارة الخلاص حتماً توفير إمكانية بداية تسديد أصل الدين مع قدرة الدولة على تحمل مستوى مقبول من خدمة الدين دون الاضطرار إلى مزيد من الاستدانة لتغطية أعباء خدمة هذا الدين. ◇

تطور المالية العامة والدين العام من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٤ – بمليارات الليرات –

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	المجموع	النسبة المئوية إلى مجموع النفقات
النفقات العادية	١,٩٧٣	٢,٤٦٦	٢,٧٦٥	٣,٣٤٩	٤,٣١٧	٢,٩٥٦	٣,٠٧١	٣,٤١٩	٣,٠٤٩	٣,٤٤١	٣,٤٩٥	٣,٨٦٩	٣٨,١٧٠	٤٤,٥
خدمة الدين	٧٨٤	١,٤٨٨	١,٨٧٥	٢,٦٥٣	٣,٣٧٨	٣,٣٥٢	٣,٦٢٥	٤,١٩٧	٤,٣١٢	٤,٦٢٢	٤,٨٧٤	٤,٠٢٢	٣٩,١٨٢	٤٥,٧
النفقات الاستثمارية	٢٠٠	١,٢٥٠	١,٢١٦	١,٢٢٣	١,٤٦٧	٣٣٢	٥٠٤	٥٧٣	٣٨٧	٤٢٤	٤٤٠	٤١٥	٨,٤٣١	٩,٨
مجموع النفقات	٢,٩٥٧	٥,٢٠٤	٥,٨٥٦	٧,٢٢٥	٩,١٦٢	٦,٦٤٠	٧,٢٠٠	٨,١٩٠	٧,٧٤٨	٨,٤٨٧	٨,٨٠٩	٨,٣٠٦	٨٥,٧٨٤	١٠٠
الإيرادات	١,٨٥٥	٢,٢٤١	٣,٠٣٣	٣,٥٢٣	٢,٧٥٣	٣,٩٧٩	٤,٤٦٤	٤,٠٩١	٤,٢٩١	٥,٣٩٩	٦,٢١٩	٧,٠٧٥	٤٩,٩٣٣	٥٨,٢
١- عجز/ فائض ما عدا خدمة الدين والنفقات الاستثمارية	١١٨-	٢٢٥-	٢٦٨	١٨٤	٥٦٤-	١,٠٢٣	١,٣٩٣	٦٧٢	١,٢٤٢	١,٩٥٨	٢,٧٢٤	٣,٢٠٦	١١,٧٦٣	١٣,٧
٢- عجز/ فائض ما عدا خدمة الدين	٣١٨-	٤٧٥.١-	٩٤٨-	١,٠٣٩-	٢,٠٣١-	٦٩١	٨٨٩	٩٨	٨٥٥	١,٥٣٤	٢,٢٨٤	٢,٧٩١	٣,٣٣٢	٣,٩
٣- عجز/ فائض مع خدمة الدين ودون النفقات الاستثمارية	٩٠٢-	١,٧١٣-	١,٦٠٧-	٢,٤٦٩-	٣,٩٤٢-	٢,٣٢٩-	٢,٢٣٢-	٣,٥٢٥-	٣,٠٧٠-	٢,٦٦٤-	٢,١٥٠-	٨١٦-	٢٧,٤١٩-	٣٢,٠-
٤- عجز مع خدمة الدين والنفقات الاستثمارية	١,١٠٢-	٢,٩٦٣-	٢,٨٢٣-	٣,٦٩٢-	٥,٤٠٩-	٢,٦٦١-	٢,٧٣٦-	٤,٠٩٩-	٢,٤٥٧-	٣,٠٨٨-	٢,٥٩٠-	١,٢٣١-	٣٥,٨٥١-	٤١,٨-
النفقات الصافية خارج الموازنة	٥٢	١٧٥	٤٨٦	٥٠٧	١,٣٥٨	٧٩٧	٨٤٩	١,٧٧٣	٧٧١	١,٢٠٤	١,٣٤٧	١,٧٩٦	١١,١١٥	١٣,٠
العجز الإجمالي ما عدا خدمة الدين	٣٧٠-	١,٦٥٠-	١,٤٣٤-	١,٥٤٦-	٢,٣٨٩-	١٠٦-	٤٠	١,٦٧٥-	٨٤	٣٣٠	٩٣٧	٩٩٥	٧,٧٨٤-	٩,١-
العجز الإجمالي مع خدمة الدين	١,١٥٤-	٣,١٣٨-	٣,٣٠٩-	٤,١٩٩-	٦,٧٦٧-	٣,٤٥٨-	٢,٥٨٥-	٥,٨٧٢-	٤,٢٢٨-	٤,٢٩٢-	٣,٩٣٧-	٣,٠٢٧-	٤٦,٩٦٦-	٥٤,٧-
الدين بالليرة	٠٨٢.٦	١,٠٧٥٨	١٣,٩٧٠	١٧,٢٢٩	١٩,٧٨٥	٢١,٦٨٦	٢٥,٣٨٣	٢٧,١٦١	٢٨,٢١٤	٢٥,٣٠٢	٢٦,٨٤٣	٢٦,٣٧١		٠,٠
زيادة	١,٠١٢	٤,٦٧٦	٢,٢١١	٣,٢٥٩	٢,٥٥٦	١,٩٠١	٣,٦٩٧	١,٧٧٨	١,٠٥٣	٢,٩١٢-	١,٥٤١	٤٧٢-	٢١,٣٠١	٢٤,٨
الاستدانة الزائدة بالنسبة إلى العجز ٤	٩٠-	١,٧١٣	٣٨٨	٤٣٣-	٢,٨٥٣-	٧٦٠-	٩٦١	٢,٣٢٠-	٢,٤٠٤-	٦,٠٠٠-	١,٠٤٩-	١,٧٠٣-	١٤,٥٤٩-	١٧,٠-
الاستدانة الزائدة بالنسبة إلى العجز الإجمالي	١٤٢-	١,٥٣٨	٩٨-	٩٤٠-	٤,٢١١-	١,٥٥٧-	١١٢	٤,٠٩٤-	٣,١٧٥-	٧,٢٠٤-	٢,٣٩٦-	٣,٤٩٩-	٢٥,٦٦٥-	٢٩,٩-
الدين بالعملات الأجنبية	٣٢٨	٧٧٢	١,٣١٣	١,٩٠٨	٢,٤٣٢	٤,١٦٨	٥,٥٣٩	٦,٩٤٧	٩,٤٥٩	١٤,٥٣٨	١٥,٤٨٦	١٨,٣٦٣	٨١,٢٥٢	٩٤,٧
سعر الصرف	١,٧٤١-	١,٦٨٠	١,٦٢١	١,٥٧١	١,٥٣٩	١,٥١٦	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١٩	٠,٠
ما يوازي بالليرة	٥٧٠	١,٢٩٦	٢,١٢٨	٢,٩٩٧	٣,٧٤٣	٦,٣١٨	٨,٣٥٢	١٠,٤٧٥	١٤,٢٦٣	٢١,٩٢٢	٢٣,٣٥٢	٢٧,٦٩٠	١٢٣,١٠٨	١٤٣٠٥
زيادة	٦٠-	٧٢٦	٨٣١	٨٧٠	٧٤٦	٢,٥٧٥	٢,٠٣٤	٢,١٢٣	٣,٧٨٨	٧,٦٥٩	١,٤٣٠	٤,٣٣٨	٢٧,٠٦٠	٣١,٥
مجموع الدين	٦,٦٥٢	١٢,٠٥٤	١٦,٠٩٧	٢٠,٢٢٦	٢٣,٥٢٨	٢٨,٠٠٤	٣٣,٧٣٥	٣٧,٦٣٦	٤٢,٤٧٧	٤٧,٢٢٤	٥١,١٩٥	٥٤,٠٦١		٠,٠
زيادة مجموع الدين	٩٥٢	٥,٤٠٢	٤,٠٤٣	٤,١٢٩	٣,٣٠٢	٤,٤٧٥	٥,٧٣١	٣,٩٠١	٤,٨٤١	٤,٧٤٧	٢,٩٧١	٣,٨٦٦	٤٨,٣٦١	٥٦,٤
مجموع الاستدانة الزائدة بالنسبة إلى العجز ٤	١٥٠-	٢,٤٣٩	١,٢٢٠	٤٣٧	٢,١٠٧-	١,٨١٤	٢,٩٩٥	١٩٧-	١,٣٨٤	١,٦٥٩	٣٨١	٢,٦٣٥	١٢,٥١٠	١٤,٦
الاستدانة الزائدة بالنسبة إلى العجز الإجمالي	٢٠٢-	٢,٢٦٤	٧٣٤	٧٠-	٣,٤٦٥-	٠١٨.١	٢,١٤٦	١,٩٧١-	٦١٣	٤٥٥	٩٦٦-	٨٣٩	١,٣٩٥	
قيمة الدين مع فوائد معدلة	٧,٠١٨	٩,٤٩٨	١٢,٠٤٧	١٥,٢٢٨	١٩,٩٧٢	٢٢,٠٨٥	٢٤,١٢٤	٢٦,٩٢٧	٢٩,٣٥٤	٣٠,٨٣٢	٣١,١٠٦	٣٠,٥٩٠		
خدمة الدين (حسب المعدل الوسطي لصندوق النقد الدولي بعد تعديله)	١,٠٠٠	١,٠٠٥	١,٦٠٢	٢,١٥٢	٢,٧٠٢	٢,٨٠٤	٢,٩٢٩	٢,٩٠١	٣,٢٨٣	٣,٠١٢	٢,٥٥٨	٢,٢٧٥	٢٨,٢٢٢	
قيمة الدين مع فوائد عادية	٧,٠١٥	٩,٤٩٥	١١,٧٠٦	١٤,٠٨٧	١٧,٤٢٥	٢٨,٣٣٤	١٨,٩٤٧	٢٠,٢٧٣	٢٠,٨٦٧	٢٠,٨٤٨	٢٠,١٠٢	١٨,٨١٧		
خدمة الدين	٩٩٧	١,٠٠٤	١,٢٦٣	١,٣٤٢	١,٣٠٧	١,٥٩٩	١,٥٠٢	١,٤٢٥	١,٤٤٩	١,٥١٤	١,٥٣٩	١,٥٠٥	١٦,٤٤٨	

المصدر: التقارير السنوية لمصرف لبنان وإحصاءات وزارة المالية، بالنسبة إلى تقدير تطور الدين في حال فوائد معدّلة تمّ الاستعانة بالفوائد الوسطية في لبنان لأعوام ١٩٩٩ – ١٩٩٣ بحسب صندوق النقد الدولي معدلة على النحو التالي: تنخفض تدريجياً من ٤.١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى ١٣ في المئة عام ١٩٩٩. ومن ثم تقديرات واضع التقرير بالتطور التالي: ١٢ في المئة في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ومن ثم ١٠ في المئة عام ٢٠٠٢ و٨ في المئة عام ٢٠٠٣ و٧ في المئة عام ٢٠٠٤.
في حال تقدير تطور الدين بفوائد معتدلة اعتمدت النسب التالية: تنخفض من ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى ١٠ في المئة عام ١٩٩٦ وإلى ٥.٧ في المئة عام ١٩٩٧ و٧ في المئة عام ١٩٩٨ وما يليه من سنوات.

عبد الحليم فضل الله (*)

أثر السياستين النقدية والمالية في التنمية في لبنان

باتت سياسات التنمية بعد الحرب ملحقة بالسياسات النقدية والمالية، وجرى الخلط بينها وبين برامج التجهيز وإعادة الإعمار، كما طغى الاهتمام بإدارة عمليات الإنفاق الجاري والاستثماري الضخمة بدلاً من القيام بإعادة هيكلة واسعة وجذرية للقطاعين العام والخاص لتحقيق أفضل توزيع للموارد وزيادة فاعلية تشغيل الطاقات العاطلة وضمان نمو متصاعد طويل الأمد. وقد تمثّل ذلك بتركيز السياسات العامة على تحقيق ثلاثة أهداف ليست لها نتائج تنموية ملموسة: الإسراع في إعادة بيروت إلى ما كانت عليه قبل الحرب، بغض النظر عن التحولات الداخلية والإقليمية العميقة، ووضع آليات محكمة للجم الأزمات النقدية، وإعادة تأهيل القطاع العام للقيام بمهمتين منفصلتين لكل منها وتيرتها الخاصة وبناؤها المؤسسي المختلف: دمج وتكييف القوى التي شاركت في الحرب في منظومة السلم الداخلي من ناحية، وإدارة عمليات التجهيز وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تدخل في إطار رؤية مضمرة لدور الدولة والوظيفة الإقليمية من ناحية أخرى.

أدت محاولة نقل تجربة ما قبل الحرب إلى ما بعدها، في ظروف سياسية واجتماعية غير متشابهة، إلى الإبقاء على الطابع الرأسمالي الاحتكاري للنظام الاقتصادي في لبنان.

وفي النتيجة أدت محاولة نقل تجربة ما قبل الحرب إلى ما بعدها، في ظروف سياسية واجتماعية غير متشابهة، إلى الإبقاء على الطابع الرأسمالي الاحتكاري للنظام الاقتصادي في لبنان، لكن وفق معادلة جديدة. في السابق كان دور الدولة محدوداً بوظيفتي دعم الاحتكارات وتقديم حمايات مختارة ومخففة لبعض المناطق والشرائح والقطاعات، وقد عبّرت السياسات المالية بدقة آنذاك عن الحياد النسبي للدولة، حيث الخزينة اللبنانية حققت فوائض مالية استمرت حتى عشية الحرب، باستثناء العجز المنخفض والموقت في الستينات، في أثناء تنفيذ الرئيس فؤاد شهاب مشروعه الإصلاحي.

بعد الحرب وقع النموذج تحت طائلة التناقض، فمن جهة ارتكز على الفلسفة الليبرالية نفسها التي تدعو إلى انكفاء الدولة وتقليص دورها، ومن جهة أخرى كان مضطراً إلى تضخيم هذا الدور، لاستيعاب النتائج المترتبة على اختلالاته وتوسيع شبكات الانفاق الريعي عشوائياً

(*) كاتب وباحث؛ نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق - بيروت.

لتخطي الممانعة الاجتماعية والسياسية العميقة وللتعويض من عدم وجود تضامن سياسي كاف مساند. وعلى نحو مفارق، كانت الدولة مدعوة أيضاً إلى التدخل من أجل مهمتين أخريين: الأولى، مساعدة الاحتكارات التقليدية المقيمة على استعادة مكانتها السابقة في ظروف داخلية وخارجية مختلفة لا تقوى فيها على المنافسة، والثانية منح الاحتكارات الوافدة فرصة احتلال مكانة في الداخل تليق بنفوذها وقدراتها.

في إطار هذه المقاربة، يمكن وصف النموذج الذي أطلق بعد الحرب وفشل في تحقيق غاياته، بأنه حصيلة الإخفاق في توفير تعاقد اجتماعي يحدد أدوار الفاعلين الاجتماعيين والأطراف المرتبطة بعملية الإنتاج، وينتج منه نظام توزيع متوازن وعادل ما أمكن، الأمر الذي يفترض ليس سياسات مالية ونقدية مدروسة فقط، وإنما تعريفاً لنمط الحياة أيضاً الذي ينبغي تبنية من قبل المجتمع اللبناني حتى يصبح ممكناً تحمّل تكاليف النهوض الاقتصادي والإعماري وأعباؤه.

أولاً: الخصائص العامة المعيقة للتنمية والنمو في نموذج ما بعد الحرب

١- ضعف الإدارة الاقتصادية والإنمائية

على الرغم من أن رؤية الإعمار والتنمية لم تخضع في أي وقت لإعادة نظر معمقة كما يقر مجلس الإنماء والإعمار نفسه بذلك، فقد كانت تصورات التجهيز وبرامج الاستثمار العام عرضة لتقلبات متتالية، من دون مبررات معلنة، ففي حين بلغت القيمة الإجمالية لبرنامج "أفق ٢٠٠٠" نحو ٢٣٨٨٦ مليون دولار قدرت قيمة برنامج السنوات الثلاث (٢٠٠٣) بـ ١١٢١٢ مليون دولار مع الأخذ في الحسبان ما تم إنفاقه فعلاً حتى ذلك التاريخ[1].

وإذا عمدنا إلى تقدير مستوى التقدم في العمل قياساً على خطة أفق عام ٢٠٠٠، بوصفها الأكثر طموحاً من بين الخطط الأخرى، وأقرب إلى حمل رؤية اقتصادية تنموية معلنة، يتبيّن أن حجم الإنفاق المحقق فعلاً البالغ ٥٧٨٢,٦ مليون دولار بالأسعار الجارية، يقل عن ربع ما كان مقدراً في خطة أفق عام ٢٠٠٠، الأمر الذي يعكس القيد التمويلي، وإلى حد ما العوائق الإدارية والتقنية والبشرية التي حالت دون تمكن الحكومة من استيعاب استثمارات ضخمة.

وقد انطوى برنامج الإنفاق على تفاوت بين القطاعات والمناطق، إذ ظهر تحيز لمصلحة تجهيزات البنية التحتية على حساب المخصصات المخططة للبنية الاجتماعية (٤٧ في المئة من المخطط مقابل ١٣ في المئة للبنى الاجتماعية و٢٢ في المئة للخدمات الاجتماعية و١٨ في المئة للقطاعات المنتجة)[2].

(١) قدر البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩ التغيّر النسبي للقيمة الإجمالية للبرامج الاربعة التي أعدّها مجلس الإنماء والإعمار بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ بـ ٤٦ في المئة. و البرامج المقصودة هي: تصور بكتل ودار الهندسة١٩٩١ وتصور أفق ٢٠٠٠ (١٩٩٤)، وتصور مونيتور آيس (٢٠٠٠)، وتصوّر السنوات الثلاث (٢٠٠٣).

(٢) وزارة الشؤون الاجتماعية، FAFO و UNDP؛ الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان، واقع وآفاق (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٤)، ص ٣٣-٣٤، ومجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقدم العمل، آذار ٢٠٠١.

كـما فـشل البـرنامج في تحـقيق هدف رئيـسي من أهدافـه هو الإنماء المتـوازن، فالإنفـاق الإعماري مـقاساً بالإنفاق الإعمـاري إلى الفرد، بقي منحازاً إلى بيروت الـكبرى (١٤٤ في المئة من المخطط)، على حساب المناطق الأدنى نمواً (٦٩ في المئة لضواحي بيروت؛ ونحو ٧٥ في المئة للنبطية والجنوب والبقاع، و٨٥ في المئة للشمال).

لا تنحصر مشكلة إدارة برامج التجهيز والإنماء في البـرمجة والتخطيط، بل تتعداها لتشمل التنظيم والتنفيذ وطريقة تحديد الحاجات ومـستوى إشباعـها، وقد تكثفت هذه الإخـفاقات مع تصاعد الأزمة الاقتصادية والمالية لتحدث تحـولاً حاسماً في تركيبة العناصر المؤثرة في القرار الإنمائي، فباتت أسيرة قواعد العمل التالية:

أ- ربط مشاريع التنمية والتـجهيز بالتمويل المتاح، فبدلاً من أن تتم برمجـة عمليات التمويل على أساس خطة الاستـثمار والتجهـيز العامة، باتت مكونات هذه الخطة مـرتبطة بالقرار الذي يتخذه المقرضـون، أو بنجـاح جهات حكومية أو مؤسسات عامـة بالحصول على تمويل خارجي لمشاريع وبرامج مـحددة لم يتم اختيـارها بالضرورة على أساس معـايير متوافق عليـها. ويعد برنامج إنماء المناطق المحـررة دليلاً مـهمـاً على نتائج ربط التنمـية بالتـمويل الخـارجي وليس بالموازنة، حيث تم تنفيـذ ما لا يزيد على ٨ في المئة من البرنامج خـلال السنوات الخمس المقررة لتنفيذه.

ب- أولوية الأهداف النقـدية والمالية علـى الأهداف الاقتـصادية والإنمائيـة. يلاحظ في هذا المجال أن برامج التنمية كانت تتباطأ في الحالات التالية:

ج- حين تتعـارض مع أولوية دعم الليرة ودعم استقـرار الأسعار، والجدير ذكـره أن تكلفة دعم الليرة وتثبيت الأسعار كانت أعلى من تكلفة برامج التجهيز والاستثمار مجتمعة.

د- مع ارتفاع مـستـويات العجز وتزايد مـعدل الدين العـام/ الناتج المحلي؛ ولنلاحظ هنا أن انخفاض مـعدلات الاستـثمار العام حدث على دفـعتين: الأولى عام ١٩٩٩ مع تصـدر الاهتمام بأزمة المالية الـعامة ووضع أول برنامج للتصـحيح المالي، والثانية عام ٢٠٠١ مـع بدء تسجيل فائض في الحساب الأولي للخزينة.

هـ- التوافقات السيـاسية الموضعية والموقتة التي يتطلب تجديدها نفـقات تعويضية باهظة، فمن دون ذلك لم يكن ممكناً مواصلة تنفيذ ما يعـرف بالمشروع الإعماري الذي لا يحظى بقاعدة سياسية واجتماعية عريضة.

٢- سياسات مالية ونقدية قصيرة الأمد

أدّت هذه السياسـات على المدى المتوسط إلى إبطاء النمو وإحباط عوامل التنـمية. ركزت هذه السياسـات منذ عام ١٩٩٢، على أربعة أهداف متـضاربة: استقرار السـوق النقدية الذي تحّول إلى تثبيت لسعر الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأمـيركي؛ ومكافحة التضـخم وصولاً إلى تضـخم سلبي أواخر التسـعينات؛ وتأمين تمويل كاف لحاجـات الخزينة؛ والحفاظ على وتيرة مـرتفعة للتدفقات النقدية من الخارج.

وعلى الرغم من استمرارية هذه الأهداف فقد مرت السيـاسات العامة بثلاث فترات لكل منها

انعكاساتها على الاقتصاد الكلي وعوامل التنمية.

أ- المرحلة الأولى ١٩٩٢- ١٩٩٥

اتسمت هذه المرحلة بالتالي:

(١) سياسة مالية توسعية تقوم على:

- إنفاق استثماري ضخم لتنفيذ برنامج معجّل للإعمار.
- إنفاق جار كثيف لدواع سياسية واجتماعية وإدارية.

في هذه المرحلة جرى التأسيس لنهج في الإنفاق لا يزال مستمراً حتى اليوم، يقوم على تخصيص اعتمادات الموازنة للإنفاق على العمليات الجارية والاستثمار التلقائي والدوري، والإنفاق من خارج الموازنة على مشاريع التجهيز والاستثمارات الكبيرة الممولة أساساً بالقروض الخارجية، لكن ذلك لم يمنع خلال هذه الفترة، من تخصيص جزء لا بأس به من الموازنة للمشاريع الاستثمارية بلغ نحو ١٩ في المئة من مجموع اعتماداتها.

(٢) سياسة نقدية تضييقية صارمة، أملت ارتفاعاً تدريجياً في الفوائد الحقيقية، وانخفاضاً في التضخم.

يمكن عد سياسات هذه المرحلة، أنها داعمة للنمو إلى حد ما، ومناسبة مرحلياً لحاجات التنمية، لكنها في الوقت نفسه ساهمت في إطلاق ديناميات الدين بالنظر إلى ضخامة العجز الذي سجل خلالها (عجز فعلي ٥١,٨ في المئة مقابل ٤٨,٨ في المئة عجز مقدر).

ب- المرحلة الثانية: ١٩٩٦- ١٩٩٨

تميزت هذه المرحلة بالآتي:

(١) سياسات نقدية متشددة أكثر من السابق، فاستقرت قيمة العملة المحلية عند أعلى مستوياتها، وتراجعت معدلات التضخم إلى حدود متدنية (١,٦ في المئة عام ١٩٩٨) في حين واصلت معدلات الفائدة الحقيقية ارتفاعها.

(٢) سياسة مالية توسعية على صعيد النفقات الجارية ترجمت إلى عجز فعلي هائل بلغ متوسطه نحو ٥٦,٥ في المئة مقابل ٣٧ في المئة للعجز المقدر.

(٣) سياسة مالية انكماشية على مستوى نفقات الاستثمار، إذ انخفضت نسبتها إلى نحو ١٠ في المئة من الموازنة، و٤ في المئة من الناتج المحلي القائم، أي أعلى قليلاً من المخصصات اللازمة للتعويض من اهتلاك البنية التحتية المقدر بـ ٢,٤ في المئة من الناتج بالمقاييس العالمية. وقد ترافق ذلك مع انخفاض مماثل للاستثمارات العامة الممولة من خارج الموازنة.

مهدت سياسات هذه المرحلة إلى انتهاء دورة النمو التي بدأت أواخر عام ١٩٩٢، كما ساعدت على تحريك العوامل المعيقة للتنمية، فحلت الأهداف المالية تماماً محل الأهداف الاقتصادية، في حين حافظت الأهداف النقدية على صدارتها.

ج- المرحلة الثالثة ١٩٩٩- ٢٠٠٤

اعتمد خلال هذه المرحلة:

(١) سياسة نقدية انكماشية أيضاً لكن مع تسجيل تحسن نسبي في معدلات الفائدة أعقب

مؤتمر باريس ٢ وخروج تدريجي من التضخم الصفري.

(٢) سياسة مالية توسعية بحدود أقل على صعيد الإنفاق الجاري. فالعجز الأولي بدأ يتراجع ليتحول إلى فائض أولي بدءاً من عام ٢٠٠١ محققاً عام ٢٠٠٤ ما بين ١ في المئة و٢ في المئة من الناتج تبعاً لطريقة احتساب العجز. في هذه المرحلة ازداد الاعتماد على التمويل الخارجي في تغطية النفقات الجارية.

(٣) سياسات مالية انكماشية على مستوى الإنفاق الاستثماري الذي تدنى إلى أقل ٢,٥ في المئة من الناتج بما في ذلك النفقات خارج الموازنة.

يمكن وصف سياسات هذه المرحلة بأنها محبطة للنمو ومعيقة للتنمية وسبباً في اختلال التوازنات الاقتصادية. وقد جرى خلال هذه المرحلة الانتقال من اقتصاد يعتمد على التحويلات إلى اقتصاد يعتمد على القروض لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

على العموم، اتسمت سياسات كامل الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤ بالتالي:

أ - إنفاق جار مستقر نسبياً قياساً على الناتج (أي أنه منخفض الحساسية تجاه الأزمة).

ب - إنفاق استثماري متقلب ومتباطئ، ومتأثر سلباً بالسياسات المالية والنقدية (مرتفع الحساسية تجاه الأزمة).

ج - إنفاق توزيعي بديل للإنفاق الاجتماعي الفعلي، فالأول يتعامل مع نتائج إخفاق التنمية وتراجع النمو، في حين يفترض بالثاني تلبية الحاجات العامة ومراكمة رأس المال البشري.

إن معنى ذلك بحسب مراجعة نقدية لمجلس الإنماء والإعمار ضمّنها برنامجه التنموي الأخير، وجود نقص في الالتزام بتنفيذ السياسات العامة وضعف الترابط المنطقي بين حاجات السكان والسياسات القطاعية.

مثّلت آليات تمويل الدين العام والسياسات الداعمة لها حلقة وسيطة ذات وظيفة مزدوجة: جذب التدفقات النقدية من الخارج من جهة، وتغذية التدفقات المعاكسة نحو الخارج من جهة أخرى.

ووفق المراجعة نفسها، فإن رؤى الإعمار المرتبطة بلوائح ثابتة من المشاريع، "لم تشهد إعادات نظر معمقة مما عزز في مجالات عديدة الأوضاع التي أنتجتها الحرب، وبقيت الدراسات القطاعية التي يعول عليها في وضع الأطر التنفيذية الناجحة لرؤى التنمية، حالة استثنائية نادرة، وإذا ما وجدت لم تصدر في شأنها قرارات حكومية لتظل دون تأثير في لائحة المشاريع المعدة سلفاً"[٣].

د- فائض في التمويل متزامن مع عجز في عمليات الإنتاج، وهنا مثّلت آليات تمويل الدين العام والسياسات الداعمة لها حلقة وسيطة ذات وظيفة مزدوجة: جذب التدفقات النقدية من الخارج من جهة، وتغذية التدفقات المعاكسة نحو الخارج من جهة أخرى لأسباب مالية واقتصادية أهمها: زيادة عجز الحساب الجاري، وتضخم الاستهلاك المعتمد على الاستيراد، ومخصصات متزايدة لخدمة الديون الخارجية العامة والخاصة، وانخفاض القيمة النسبية للدولار الأميركي في لبنان قياساً على بلدان المحيط.

هـ- تمحور السياستين النقدية والمالية حول إدارة التدفقات النقدية في الداخل، ومن الخارج

(٣) دار الهندسة [وآخرون]، البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ٢٠٠٥ (بيروت: مجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٥)، ص ١٣.

إلى الداخل، بدلاً من تركيزها على الأهداف النهائية والوسيطة التي تتصل بتحقيق النمو وتمويل التنمية.

حصرت السياسات الحكومية اهتمامها بمسألتي الاستقرار والتمويل، لكنها أهملت قضية جوهرية هي أن الاقتصاد اللبناني بعد الحرب لم يكن بحاجة إلى ورشة إعمار فقط، وإنما قبل ذلك إلى إعادة هيكلة مدعومة بخيارات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية واضحة ومحددة أيضاً.

على العموم، حصرت السياسات الحكومية اهتمامها بمسألتي الاستقرار والتمويل، لكنها أهملت قضية جوهرية هي أن الاقتصاد اللبناني بعد الحرب لم يكن بحاجة إلى ورشة إعمار فقط، وإنما قبل ذلك إلى إعادة هيكلة مدعومة بخيارات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية واضحة ومحددة أيضاً.

٣- دور متقلب للدولة على صعيدي التنمية وتحقيق التوازنات

عبرت فرضيات النهوض والإعمار المبكرة، عن ميل الحكومة إلى وضع هدفي تطوير البنية التحتية وزيادة النمو في موقع الصدارة. لكن تحت وطأة الأزمة وفي ظل فشل الرهانات على استعادة سريعة للدور الإقليمي، أصبحت السياسات المالية والنقدية، وهما قصيرتا المدى ومرنتان بطبيعتهما، الإطار المرجعي الناظم للسياسات الأخرى، وعوضاً من اعتماد الحكومة إدارة استراتيجية لتحقيق الأهداف الطموحة التي وضعت بعد الحرب، وجدت نفسها تمسك دفة إدارة تقنية موضعية ومتذبذبة، ساهمت في إضعاف الأداء الاقتصادي العام.

لقد فرض ذلك على الدولة، وظائف لا تنسجم البتة مع الخيارات التي سادت في بداية التسعينات، وأنتج ليبرالية اقتصادية جديدة تحمل في طياتها عدّة مفارقات، أبرزها أن الدولة المدعوة إلى الحياد بين الفاعلين الاقتصاديين، ظلت مدعوة ضمناً وبإلحاح إلى التدخل بكثافة لمعالجة النتائج الناشئة عن تشوهات النظام، وللتعويض من نواقصه، ولتحريك الآليات التي لا تعمل تلقائياً، لكن بشرط أن يكون هذا التدخل موضعياً، متقطعاً ومحدداً بوظائف جزئية، وغير مدرج في سياق برمجة أو خطة ترمي إلى تحديد غايات متفق عليها.

لقد جرى الافتراض أن تجديد الطابع الليبرالي يسمح بوجود تدخلات غير منظمة للدولة، لكنه يستبعد تدخلاتها المنظمة، خشية أن يتوسع دورها على حساب القطاع الخاص. لكن حتى المؤسسات الدولية التي رعت وترعى نشر مبادئ النيوليبرالية، أعادت النظر في مقولاتها الجذرية تجاه دور الدولة، وخصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية، وقد أقرّ البنك الدولي عام ١٩٩٧ نموذجاً أكثر ملاءمة لهذه البلدان(٤) يدعو من جهة إلى تعزيز وظائف الدولة المتعلقة بالإشراف والرقابة والتنسيق، وإلى تقليص وظائفها الأخرى المتصلة بالمشاركة، ومن جهة أخرى إلى ربط سياسات النمو وتوازنات الاقتصاد الكلي بتوازنات اجتماعية غير منفصلة عن عمليات الإنتاج.

في لبنان، تأثر دور الدولة بالاختلالات المالية، واقتصار معادلة المخاطر على سوق النقد،

(٤) الاسكوا، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٠)، ص ٦٢-٦٣.

ففقدت الدولة بذلك المرونة المطلوبة لمواجهة تحديات التنمية والنمو، وفي حين أنها كثفت من مساهماتها التي تعتمد على زيادة النفقات متجاهلة بذلك تفاقم المديونية، أهملت وظائفها النوعية القائمة على التنظيم مثل: تفكيك الاحتكارات، وخفض المخاطر العامة، وتنسيق أنشطة القطاع الخاص، وتنمية الموارد البشرية، وإعادة توزيع الأصول والمداخيل...

في النتيجة طرأت تبدلات على دور الدولة، ففي الفترة الأولى (١٩٩٢-١٩٩٦) انصب اهتمامها على ضمان التدفقات الكافية لتمويل برامج التجهيز والتخلص من آثار الحرب، وتحقيق النمو والاستقرار، وتمكين القطاع الخاص، والإنفاق التعويضي لضمان التوافق الوطني على برامج لا تلبي طموحات جميع الأطراف.

وفي الفترة الثانية (١٩٩٧-٢٠٠٠) تركز دور الدولة على الآتي: تأمين تدفقات كافية لتمويل عجز الخزينة، واستكمال برامج التجهيز، ومعالجة النتائج الاجتماعية والاقتصادية لأزمة المالية العامة عبر شبكة فضفاضة وغير منظمة لإعادة التوزيع الريعي، وسياسة مالية توسعية.

وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠١-٢٠٠٥) اهتمت الدولة على نحو رئيسي بالتالي: ضمان تدفقات كافية لتمويل عجز الخزينة، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتغطية العجز المتزايد في الحساب الخارجي، مع بقاء الإنفاق الريعي على حاله.

وبالتالي تنقلت الوظائف الرئيسية للدولة تباعاً بين ثلاثة أهداف: النمو والإعمار، ثم صون الاستقرار واستيعاب المخاطر، وأخيراً ضمان تدفق العملات الأجنبية والرساميل قصيرة الأجل من الخارج. بمعنى آخر، اهتمت السياسات العامة في البداية بالتوازنات الاقتصادية، ثم حولت اهتمامها نحو التوازنات المالية والنقدية، لتركز أخيراً على التوازنات الخارجية. فمنذ نهاية التسعينات لم تعد الأدوات النقدية المتاحة قادرة وحدها على إدخال كميات كافية من الأموال لخدمة الدين العام، وتثبيت القيمة الخارجية لليرة تجاه الدولار، وفي الوقت نفسه تمويل عجز الميزان التجاري، الأمر الذي استدعى تدعيم السياسات النقدية بآليات مكثفة للاقتراض من الأسواق الخارجية.

في الخلاصة، فإن دور الدولة المفترض به قيادة النشاط الاقتصادي لتحقيق غايات النمو والبناء، والاستقرار النقدي والاقتصادي والاجتماعي، والنهوض والتنمية، أضحى نتيجة السياسات المالية والنقدية غير المرنة رهينة دور تقني مهمته إدارة التصحيحات التي لم يعد في وسع السوق القيام بها، ولو كان من نتائج ذلك زيادة التكاليف وإضعاف المكانة التنافسية للبلد، وتعريضه لمخاطر مستقبلية متزايدة، وخصوصاً أن ذلك ترافق مع تفضيل التوازن الخارجي على التوازنات الداخلية، وتغليب حاجات القطاع العام على حاجات القطاعات الاقتصادية التنافسية.

إن دور الدولة المفترض به قيادة النشاط الاقتصادي لتحقيق غايات النمو والبناء، والاستقرار النقدي والاقتصادي والاجتماعي، والنهوض والتنمية، أضحى نتيجة السياسات المالية والنقدية غير المرنة رهينة دور تقني مهمته إدارة التصحيحات التي لم يعد في وسع السوق القيام بها.

ثانياً: كيف أثرت السياسات المالية والنقدية في التنمية

سنعالج تأثيرات السياسات المالية والنقدية في التنمية من زاويتين: التأثير في الاستثمار، والتأثير في الدورة الاقتصادية التي من شأنها إحباط أو تعزيز فعاليات التنمية، مع الأخذ في الحسبان التشابكات الواضحة بين استراتيجيات التنمية وسياسات النمو والتشغيل وتوزيع الدخل والسياسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

١- التأثير في الاستثمار

تظهر عدة دراسات، من بينها دراسة لمنظمة الأسكوا(٥) حول بلدان المنطقة، وجود علاقة إيجابية بين تكوين رأس المال العام والخاص، ونمو الناتج وتطور الهيكل الاقتصادي المحلي، على الرغم من أن التوترات السياسية أضعفت نسبياً هذه العلاقة بحكم تأثيرها في مساهمة رأس المال البشري والمادي في النمو، في حين تظهر الدراسة نفسها أن الانفتاح التجاري ليس له أثر ملموس في النمو على المدى الطويل.

تقدم الدراسة أيضاً قرائن إحصائية عن وجود ارتباط إيجابي وثيق بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة، وذلك في عينة من بلدان المنطقة ذات الاقتصادات المتنوعة الشبيهة بلبنان، إذ تؤدي الاستثمارات العامة إلى جذب الاستثمارات الخاصة. ويمكن ربط ذلك بالوفورات الخارجية (Externalities) الناتجة من الاستثمار في البنى التحتية، التي تكون كبيرة إجمالاً قياساً على حجم تكلفتها في الاقتصادات غير المشبعة، الأمر الذي يرتد إيجاباً على مردودية القطاع الخاص(٦). لكن هذه التأثيرات الإيجابية في النمو لا تنسحب تلقائياً على عوامل التنمية، ما لم يتزامن الاستثمار في الرأسمال المادي مع توظيفات مقابلة في رأس المال البشري، ومع تحسن في القدرة على استيعاب التقانة وتوطينها، وما لم يتم توزيع الموارد بين الفروع الاقتصادية بالحد الممكن من العدالة.

سنحاول في التالي تحليل انعكاسات السياسات المالية والنقدية في الاستثمار في لبنان آخذين في الحسبان المؤشرات التالية: نسبة تكوين رأس المال المادي إلى الناتج المحلي القائم، ونسبة تكوين رأس المال إلى الأرصدة المحلية، وفجوة الاستثمار - الادخار، ومعدلات الفائدة الحقيقية.

---

(٥) الاسكوا، تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم الانتاجية في منطقة الأسكوا (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣)، ص ١٠-١٤.

(٦) أحصت دراسة حديثة لـ Briceno-Garmendia Estache et shafic الدراسات التي حللت العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية والإنتاجية والنمو، تبيّن بموجبها أن ٥٣ في المئة من هذه الدراسات تظهر أثراً إيجابياً في مقابل ٤٢ في المئة لا تظهر أي أثر، و٥ في المئة أظهرت أثراً سلبياً، غير أن جميع الدراسات المتعلقة بالبلدان النامية توصلت إلى وجود أثر إيجابي، دار الهندسة و[آخرون]، البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ص ٧٦ .

جدول رقم (١)
مؤشرات الاستثمار والادخار والفوائد الحقيقية قياساً على الـGDP والموارد المصرفية (نسب مئوية)

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الاستثمار الإجمالي/ GDP	٢٥	٢٩	٣٦	٣٦	٣٥	٣٠	٢٩	٢٣	٢١	٢١	٢٠	٢٠	٢١
الاستثمار الحكومي/ GDP	١,٥	٣,٤	٤,١	٥,٦	٥,٥	٧	٦,٧	٤,١	٤,٨	٣,٨	٣,٩	٢,٧	٢,٥
الاستثمار الخاص/ GDP	٢٣,٥	٢٥,٦	٣١,٩	٣٠,٤	٢٤,٥	٢٣	٢٢,٣	١٨,٩	١٦,١	١٧,٢	١٦,١	١٧,٣	١٨,٥
الاستثمار الإجمالي/ الموارد المصرفية	١٦,٢	٢٠,١	٢٢,٢	٢٢	١٩,٢	١٥,٨	١٣,٥	٩,٦	٧,٧	٧,٥	٧	٦,٧	٧,٢٥
الاستثمار الحكومي/ الموارد المصرفية	٠,٩٧	٢,٣٦	٢,٥	٣,٤	٣	٣,٧	٣,١	١,٧	١,٨	١,٢٥	١,٤	٠,٩١	٠,٨٦
الاستثمار الخاص/ الموارد المصرفية	١٥,٣	١٧,٨	١٩,٧	١٨,٦	١٦,٢	١٢,١	١٠,٤	٧,٩	٥,٩	٦,١٢	٥,٦	٥,٨	٦,٤
الاستثمار الإجمالي/ الامتصاص الداخلي	١٥,٢	١٨	٢٠,٤	٢٣,٣	٢٠	١٨,٤	٢١,٩	١٧,٤	١٤,٤	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٩	١٥,١
الفائدة الحقيقية		٧,٢٧	٤,٠٧	٥,٨	٧,٥	٦,٩	١١	١١,٤	١٢,٧	١٠,٩	١٠	٩,٩	
الادخار/ GDP	-٣٩	-٣٢	-٢٥	-١٨	-١٨	-١٤	-٣	-٤	-٧	-١٢			
فجوة الادخار الاستثمار/ GDP	٦٤	٦١	٥٧	٥٤	٤٨	٤٠	٣٣	٢٦	٢٥	٣١			

استناداً إلى أرقام الجدول نخلص إلى التالي:

أ- على صعيد اتجاهات الاستثمار

في الفترة الأولى (١٩٩٢-١٩٩٧)، حدثت زيادة متواصلة في معدل تكوين رأس المال العام والخاص قياساً على الناتج المحلي القائم وعلى الموارد المصرفية وعلى مجموع الإنفاق الوطني على الاستثمار والاستهلاك، مع ملاحظة أن معدلات نمو الاستثمار العام كانت أعلى من معدلات نمو الاستثمار الخاص.

في الفترة الثانية (١٩٩٨-٢٠٠١)، حدث انحسار في معدلات تكوين رأس المال الثابت، مع تسجيل تراجع في الاستثمار العام تفوق وتيرته تراجع الاستثمار الخاص. يلاحظ أيضاً أن نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الموارد المصرفية شهدت هبوطاً تتجاوز معدلاته الانخفاض الذي

طرأ على نسبته إلى الناتج. يرتبط ذلك بأمرين: الأول بداية الانفصال ما بين الاقتصادين المالي والحقيقي، والثاني: ظهور مفاعيل التدفقات النقدية من الخارج على الاستهلاك والاستيراد.

في الفترة الأخيرة (٢٠٠٢–٢٠٠٤)، عرفت معدلات الاستثمار استقراراً حيث غطى التحسن في معدلات تكوين الرأسمال في القطاع الخاص التراجع المستمر في تكوين الرأسمال العام.

وبتحليل العلاقة بين اتجاهات الاستثمار ومتغيرات السياستين المالية والنقدية في كل فترة من الفترات الثلاث، يتبيّن الآتي:

– في الفترة الأولى كان التأثير الإيجابي للسياسات المالية التوسعية في الاستثمار أقوى من التأثير الانكماشي للسياسات النقدية التضييقية.

– في الفترة الثانية تأثّر الاستثمار سلباً بإجراءات التقشف المالي التي اقتصرت تقريباً على الجانب الاستثماري، وبسياسة نقدية أكثر تشدداً، ترافقت مع ركود طويل لامس حد الكساد.

– في الفترة الأخيرة استقرت معدلات الاستثمار بفعل تكافؤ قوة الانكماش تأثراً بسياسات الحد من ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج، وقوة التوسع مع بدء انخفاض معدلات الفوائد الحقيقية.

وللتحقق من قوة تأثير السياسات المعتمدة في الاستثمار، عمدنا إلى قياس العلاقة بين متغيري "الفائدة الحقيقية" (X) وكل من "نسبة الاستثمار الإجمالي/GDP" (Y1) و"نسبة الاستثمار العام/GDP" (Y2)؛ ونسبة "الاستثمار الخاص/GDP" (Y3)، لنحصل على النتائج التالية:

– وجود ارتباط (Correlation) عكسي قوي بين معدلات الفائدة الحقيقية ونسبة الاستثمار الاجمالي إلى الناتج يساوي ٨٨ في المئة.

– وجود ارتباط عكسي ضعيف جداً بين المتغير X ونسبة الاستثمار العام/ الناتج Y2:–٣،٥ في المئة.

– وجود ارتباط عكسي قوي أيضاً بين المتغير X ونسبة الاستثمار الخاص/ الناتج Y2:–٩١ في المئة.

وبتحليل الإنحدار[٧]، نحصل على معادلتين مقبولتين إحصائياً[٨]، تثبتان العلاقة العكسية القوية بين تطور معدلات الفائدة الحقيقية X من جهة وبين كل من مستوى الاستثمار الإجمالي Y1 والاستثمار الخاص Y3.

---

(٧) هذا التحليل مبني لاعتماده سلسلة زمنية قصيرة نسبياً، ولا يمكن عده نهائياً قبل إخضاعه لاختبارات قياسية أخرى لا مجال لها هنا.

(٨) المعادلتان هما:

$Y1 = 44 - 1.87 X$

t-stat 0,4 -4.3

R2 (Coefficient of Determination) =68 في المئة ; F=18 ; df=11

$Y3 = 38,86 - 1.82 X$

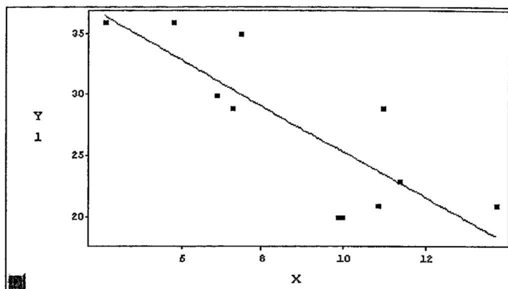
t-stat 12,2 -5,27

R2 (Coefficient of Determination) =76 في المئة ; F=27 ; df=11

رسم بياني رقم (١)

العلاقة بين معدل الاستثمار الإجمالي/ الناتج Y1

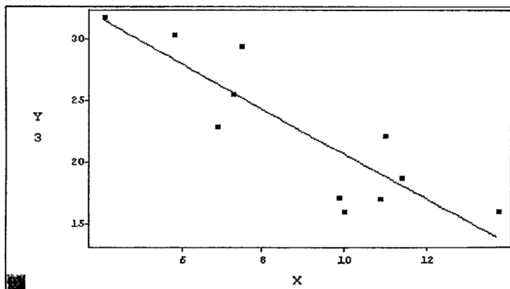
ومعدل الفائدة الحقيقية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣



رسم بياني (٢)

العلاقة بين معدل الاستثمار الخاص/ الناتج Y3

ومعدل الفائدة الحقيقية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣



يتبيّن مما تقدم أن السياسة النقدية معبراً عنها بسعر الفائدة الحقيقية(٩)، كان لها تأثير قوي في معدلات الاستثمار في القطاع الخاص، في حين كانت السياسة المالية المؤثر الأساسي في الاستثمار العام.

في الحصيلة، عطلت ديناميات الدين، معطوفة على تعريف ضيق للاستقرار تضمن خلطاً بينه وبين التثبيت النقدي، إمكان تحقيق نسب استثمار تتناسب مع حاجات التنمية ومتطلبات الخروج من الحرب.

في الحصيلة، عطلت ديناميات الدين، معطوفة على تعريف ضيق للاستقرار تضمن خلطاً بينه وبين التثبيت النقدي، إمكان تحقيق نسب استثمار تتناسب مع حاجات التنمية ومتطلبات الخروج من الحرب، فالإنفاق العام المتناقص على البنى التحتية لم يتم التعويض منه باستثمار خاص متزايد على التوظيفات المنتجة، الأمر الذي أفضى إلى تباطؤ النمو وانخفاض المداخيل الفردية.

ويمكن تحديد مقدار الانخفاض في النمو الناشئ عن تراجع الاستثمار العام من خلال المقاربة الإحصائية التالية:

فلو أخذنا في نتائج بعض الدراسات التجريبية(١٠) التي خلصت إلى أن المردود الاقتصادي للإنفاق على البنية التحتية في البلدان النامية إيجابي ومرتفع ، وطبّقنا على لبنان المؤشرات التي توصلت إليها حول أميركا اللاتينية، حيث إن إضافة ١٠ في المئة إلى مخزون البنى التحتية يزيد في الناتج بما مقداره ١,٤ في المئة إلى ١,٦ في المئة، لتبيّن أن مقدار النمو الفائت نتيجة انخفاض معدلات الاستثمار العام يقارب ١٣ في المئة من إجمالي الناتج في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٤، أي ما يساوي ١,١ في المئة من النمو السنوي. وقد احتسبنا هذه النتيجة استناداً إلى المتوسط الحسابي للفرضيتين التاليتين: الأولى: تنفيذ كامل برنامج النهوض البالغ نحو ٢٣,٧ مليار دولار أميركي بحسب خطة أفق ٢٠٠٠، وهذا من شأنه زيادة مخزون البنى التحتية من ٧,٣٣ مليارات دولار أميركي تقريباً؛ إلى أكثر من ١٦ مليار دولار أميركي؛ الثانية: تحقيق نسب النمو المرتفعة نفسها التي حققها مخزون البنية التحتية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ المقدر متوسطه بـ١٢,٧ في المئة، الأمر الذي كان سيرفع هذا المخزون إلى نحو ٢٠ ألف مليار ل.ل.

ب – على صعيد الادخار

خلال الفترة الماضية ارتفع العبء الضريبي من نحو ١٠ في المئة من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٢ إلى ٢١ في المئة عام ٢٠٠٥، وذلك في إطار نظام ضريبي تنازلي أثّر سلباً في معايير المساواة في توزيع المداخيل. وقد ترافق ذلك بل ربما أدّى إلى تسجيل معدلات ادخار سالبة، تدل على فشل السياسة المالية في حفز دوافع الادخار. لقد كان من شأن تحقيق نسب إدخار مقبولة على الصعيد الوطني، توليد سلسلة تداعيات حميدة: خفض أسعار الفائدة، وتقليص مخاطر الاقتراض السيادية، وزيادة الاستثمار بالاعتماد على التمويل المحلي، في حين أن الاستثمارات العامة، وإلى حد ما الخاصة، اعتمدت على التمويل الخارجي، مع ما ترتب عليه من تبعات لاحقة على المردودية واستقرار التوظيفات.

---

(٩) يمثل سعر الفائدة الحقيقية إجمالاً اتجاهات عناصر السياسة النقدية الأخرى: الفائدة الاسمية، السيولة والأسعار، سعر الصرف الحقيقي.

(١٠) لمزيد من الإيضاح انظر: البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ص ٧٧.

أدى الادخار السالب، إلى تخصيص مبالغ طائلة للاستهلاك كان من المفترض توجيهها نحو الإنتاج. فخلال الفترة ١٩٩٢–٢٠٠٥ استفاد لبنان من تدفقات مالية بلغ مجموعها نحو ٧٠ مليار دولار أميركي، إلاّ أن فجوة الاستهلاك – الدخل، وقصور الأداء الاقتصادي للقطاع المالي، وعدم مراعاته للعوائد الفعلية المصححة بالمخاطر عند توزيع الموارد... أدى إلى تخصيص هذه التدفقات على نحو لا يخدم النمو أو التنمية، فتوزعت على النحو التالي (أرقام تقديرية): ٤٠ في المئة لتمويل فائض الاستهلاك، و٢٥ في المئة لتمويل عجز الخزينة، و٣٥ في المئة فقط لتكوين رأس المال الثابت والمتحرك.

ج – على صعيد فاعلية الإنفاق الاستثماري والاجتماعي

لم تؤثر السياسات المعتمدة في حجم الاستثمار العام والخاص فحسب، بل أثّرت في فاعليته أيضاً، كما يتبيّن من عدد المشاريع غير المنجزة (تقدّر قيمتها بـ٥١,٥ في المئة من القيمة الإجمالية للمشاريع الملزمة أو التي بوشر تنفيذها في الفترة ١٩٩٢–٢٠٠٥)، وتدني جودة نظام النقل، وارتفاع التكاليف، والتدهور السريع في البيئة. وبحسب البنك الدولي فإن الإنفاق على الاستثمارات العامة في لبنان لا يتناسب مع النتائج، لكن ذلك لا يبرر في رأية تقليص النفقات الاستثمارية كون حصتها في الموازنة لا تكاد تكفي اليوم لتمويل أعمال الصيانة الضرورية لتعويض الاهتلاك السنوي في البنية التحتية، المقدر بـ٢,٣ في المئة من الناتج المحلي، أي ما يساوي ٦,٥ في المئة من الموازنة اللبنانية.

المفارقة هي أن الحكومة ملزمة اليوم الجمع بين سياستين متعارضتين إلى حد كبير، الإبقاء من جهة على مستوى محدد من الإنفاق لمنع تقادم التجهيزات العامة، وتحريك معدلات النمو، ومن جهة ثانية خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

المفارقة هي أن الحكومة ملزمة اليوم الجمع بين سياستين متعارضتين إلى حد كبير، الإبقاء من جهة على مستوى محدد من الإنفاق لمنع تقادم التجهيزات العامة، وتحريك معدلات النمو، كون إحدى السبل الفعالة لخفض الحجم النسبي للدين العام هي "تكبير حجم الاقتصاد"، ومن جهة ثانية خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات، فالاستثمارات الجديدة اللازمة لتلبية الحاجات العامة، واستكمال المشاريع المباشر بها، تتطلب تمويلاً لا يستطيع لبنان استيعابه من دون زيادة عبء المديونية العامة، وتقويض قدرته على التصحيح المالي.

الجدير ذكره أن الورقة الحكومية للإصلاح المزمع تقديمها إلى مؤتمر بيروت (١) تجاهلت هذه الحقيقة حين جمعت ما بين تقليص الانفاق الحكومي بما فيه النفقات الاستثمارية، وبين توقعات مرتفعة للنمو: ٤–٦ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠. تتطلب هذه الفرضية إمّا ضخاً مالياً من شأنه زيادة العجز المالي ورفع معامل الدين/ الناتج، وإمّا ترك هذه المهمة للقطاع الخاص، لكن نجاحه في القيام بهذه المهمة مشروط بخفض التكاليف واستكمال البنية التحتية، الأمر الذي يرتب بدوره إنفاقاً حكومياً إضافياً.

بالتالي فإن الهندسة المالية التي قامت في السابق على الإفراط في الإنفاق وفشلت في إحداث طفرة نمو، ستحرم البلاد في المستقبل، وربما لسنوات طويلة، استعادة مسار النمو وتأمين الموارد المطلوبة للتنمية والنهوض.

بالنسبة إلى الإنفاق الاجتماعي، يقدّر تقرير البنك الدولي (PER) أن ارتفاع نسبة هذا

الإنفاق إلى الناتج (٢١ في المئة–٢٤ في المئة) لم ينتج عوائد موازية، فمؤشرات الصحة والتربية متدنية أو مساوية للعديد من البلدان الأقل دخلاً (مثلاً: الأردن، تونس) التي ينفق بعضها على هذه القطاعات ربع ما ينفق في لبنان.

في الخلاصة تتركز مشكلة الاستثمار– الادخار في الأمور الآتية:

إن الهندسة المالية التي قامت في السابق على الإفراط في الإنفاق وفشلت في إحداث طفرة نمو، ستحرم البلاد في المستقبل، وربما لسنوات طويلة، استعادة مسار النمو وتأمين الموارد المطلوبة للتنمية والنهوض.

١– الاعتماد على التمويل الخارجي نظراً إلى استنفاد التمويل الداخلي في تغطية النفقات غير الجارية، فارتبط الانفاق الاستثماري بمصادر وشروط التمويل، بغض النظر عن الأولويات المخططة، وتركز الاهتمام على تدفق التمويل واستمراريته، بمعزل عن تكاليفه وشروطه.

٢– ضعف القدرة على رسملة التدفقات المالية الوافدة، حيث امتص الدين العام قسماً أساسياً منها.

٣– الفشل في جعل الانفاق الاجتماعي الكبير ركيزة الاستثمار في الموارد البشرية، فبقي هذا الإنفاق في معظمه توزيعاً ريعياً منفصلاً عن عمليات الإنتاج.

٤– الترابط بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، الأمر الذي ضاعف تأثير السياسات العامة في عمليات تكوين رأس المال. حيث تمتد مفاعيل السياسة النقدية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ويحدث العكس في ما يخص السياسة المالية.

وعلى العموم، أسس نمط الاستثمار لنموذج في التنمية يرتبط بالخارج أكثر منه بالداخل، ويمنح القطاع العام أفضلية على القطاع الخاص من دون أن يشفع ذلك بإعادة نظر موازية في دور الدولة ووظائفها.

٢– التأثير في شروط التنمية

لا يمكن إنجاز أهداف التنمية خارج دورة اقتصادية تتصف بالديمومة والاستقرار، فالتحولات النوعية في الهيكل الاقتصادي العام ونظم الانتاج، تتطلب مراكمة متواصلة ومن دون انقطاع للمكاسب التي يؤمنها النمو، وهذا ما يستدعي بدوره رسم سياسات مؤاتية. في لبنان أدت السياسات المالية والنقدية دوراً سلبياً على الصعد ذات الصلة بحاجات التنمية، وخصوصاً منها:

– تخصيص الموارد.

– المخاطر العامة والمردود.

– التنافسية والقدرة على اجتذاب الاستثمارات.

– الانسجام بين الدورتين المالية والسلعية.

وتصور عدة مؤشرات انعكاس هذه السياسات على بيئة التنمية، من بينها:

١– توسع الدورة المالية للاقتصاد بوتيرة أعلى كثيراً من توسع الدورة الإنتاجية، الأمر الذي

ولد حقوقاً نقدية لدى دائني الخزينة لا تقابلها أصول حقيقية.

إن أوضح مؤشر على التفاوت بين الدائرتين، هو ارتفاع نسبة الفوائد المدفوعة للدائنين من ١٠,٨ في المئة من الناتج المحلي، بداية التسعينات إلى ما بين ٢٢ في المئة و٢٣ في المئة منه في السنوات الأخيرة، في حين أن هذه النسبة لا تتعدى ٦ في المئة إلى ٧ في المئة في البلدان المتقدمة، وما بين ٩ في المئة و١١ في المئة في البلدان متوسطة الدخل.

لا يمكن إنجاز أهداف التنمية خارج دورة اقتصادية تتصف بالديمومة والاستقرار، فالتحولات النوعية في الهيكل الاقتصادي العام ونظم الانتاج، تتطلب مراكمة متواصلة ومن دون انقطاع للمكاسب التي يؤمنها النمو، وهذا ما يستدعي بدوره رسم سياسات مؤاتية.

٢- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي نحو ٤ في المئة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، بالتزامن مع زيادة الميل المتوسط إلى الاستهلاك. يلاحظ هنا نشوء ظاهرة الطلب المرتبط بالتدفقات وليس بالداخيل، مع العلم أن هذه التدفقات غير مغطاة على نحو كامل بارصدة حقيقية، وإنما بذمم مالية لا يتوقع لها التسوية، نتيجة التضخيم المفتعل في القيمة الحقيقية للأرصدة المتداولة. وفي حين أن الإنفاق الحكومي الاستثماري مقيد بالعديد من الشروط الفنية والتقنية، فإن قدرة الحكومة غير المشروطة على الإنفاق الجاري سمح لها ضخ سيولة كبيرة تحولت طلباً لا يتفق وقدرة النظم الإنتاجية الداخلية المتسمة بتدني المرونة على تلبيته.

كان من نتائج رفع التوقعات المالية والشرائية للأفراد، تأزيم الأوضاع المالية للأسر، فقد اضطر نحو ٣٥ في المئة منها إلى الاستدانة لتغطية حاجاتها. وترتفع هذه النسبة عند الفئات الأفقر إلى أكثر من ٤٥ في المئة في حين لا تتجاوز نسبة الأسر القادرة على الإدخار ١٣,٣ في المئة.

٣- التأثير في هيكل التكاليف في الاقتصاد، بفعل السياسات المالية والنقدية المعتمدة، وبتأثير من تضخم الدين الحكومي.

٤- تراجع عدالة توزيع الداخيل، إذ يقدّر أن الإجراءات الحكومية على الصعيد الضريبي كانت مسؤولة عن ٢٠ في المئة إلى ٣٠ في المئة من تدهور معامل GINI الذي يبين نمط توزيع الناتج بين الشرائح الدخلية المختلفة. الجدير ذكره أن الأبحاث التطبيقية في حقل التنمية تربط بين معدلات النمو والتنمية وبين مراعاة معايير العدالة المختلفة، التي تتأثر بالسياسات التي تنتهجها الحكومة.

٥- كان لبنان بعد الحرب بحاجة ماسة إلى تخصيص للموارد يتناسب مع حاجات النمو والتنمية والإعمار، المتمثلة أساساً بـ: نمو مستدام؛ وتوظيف أفضل للتقانة؛ واستيعاب للطاقات الماهرة؛ وبنية تحتية متكاملة تتصف بالجودة؛ وعدالة في التوزيع وإعادة التوزيع؛ ومزايا تنافسية على المستوى الإقليمي؛ وقدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية في الداخل... لكن انضمام الأموال المتدفقة من الخارج فوراً إلى دورة تمويل الدين العام، تسبب في نمو الطلب بمعدلات تفوق مستوى نمو الناتج. وقد نشأ عن ذلك: زيادة في أسعار منتوجات القطاعات الاحتكارية، وأسعار السلع والخدمات غير الخاضعة للمنافسة الخارجية. كما أن ضعف الأساس الاقتصادي للنظام الضريبي وتفاوت معدلات الضريبة بين قطاع وآخر لأسباب مالية صرفة، أدى إلى إخلال مشابه في توقعات المستثمرين.

كانت النتيجة الأبرز لتشوه الأسعار النسبية سوء تخصيص للموارد أسفر عن:

– نمو القطاعات المنتجة للخدمات كما هو معروف على حساب القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، الأمر الذي أثّر في نمو الناتج وعلى توازن الحساب الخارجي.

– ارتباط دالتي الاستثمار والاستهلاك بحجم الموارد المالية؛ الموظفة إجمالاً بالدين العام؛ أكثر من ارتباطها بالناتج.

– ربط النمو والتوازنات الأساسية بقطاع عام غير منظم وسياسات تسيرها الحاجات لا الغايات.

جدول رقم (٢)

انعكاسات السياسات المالية والنقدية على التنمية والتوازنات الاقتصادية

تاثير السياسات في المؤشرات الأساسية	التاثير في عوامل وبيئة الإنتاج	التاثير في التوازنات	التاثير في العناصر المرتبطة بالتنمية
زيادة التكاليف	– تدني المكانة التنافسية للبلد. – انخفاض العرض. – انخفاض القيمة الحقيقية للرساميل الوافدة.	– عجز في الحساب الخارجي. – زيادة المديونية العامة والخاصة.	– نقص التمويل. – تدني الاستثمارات.
– زيادة الاستهلاك – تشوه بنية الأسعار النسبية	– زيادة الميل للإستيراد. – انخفاض القدرة التصديرية.	– عجز في الحساب الخارجي. – انخفاض معدلات النمو	– نقص التمويل. – خلل في تخصيص الموارد.
ارتفاع المخاطر	– ارتفاع الفوائد	– زيادة تحويل عوائد عوامل الانتاج للخارج. – زيادة المديونية.	– تراجع الاستثمار المنتج.
– توزيع غير عادل للمداخيل – انخفاض الدخل الفردي الحقيقي	– تدني جودة الانتاج. – تدني المهارات البشرية – توسع القطاعات الهامشية غير المنظمة	– تعزيز البنية الاحتكارية – انفاق توزيعي وريعي.	– نقص في الموارد البشرية. – خلل في تخصيص الموارد
تهميش قطاعات الانتاج السلعي	– انخفاض القدرة على التصدير – زيادة الواردات. – اعتماد أقل على التقانة.	– عجز الحساب الخارجي. – زيادة في البطالة. – اعتماد واسع النطاق على العمالة الأجنبية غير الماهرة. – انفاق توزيعي وريعي.	– نقص في الرأسمال التقني. – خلل في توزيع الموارد المالية.

يلخّص الجدول أعلاه قنوات التفاعل بين السياسات المالية والنقدية وعوامل التنمية، التي تتبع المسار التالي: استخدام الأدوات المالية والنقدية (التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي (التكاليف، بنية الأسعار، المخاطر، توزيع المداخيل) (التأثير في عوامل وبيئة الإنتاج (التأثير في التوازنات الاقتصادية (الحساب الخارجي، المديونية، البطالة، النمو...) (التأثير في العناصر المرتبطة بالتنمية (التمويل، التوظيف، تخصيص الموارد المادية والبشرية).

سيواجه لبنان، عاجلاً أم آجلاً، تحدي إعادة الهيكلة، إذ إنه بحسب الأسكوا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتبع سياسات مالية غير قابلة للاستمرار.

أخيراً، سيواجه لبنان، عاجلاً أم آجلاً، تحدي إعادة الهيكلة، إذ إنه بحسب الأسكوا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتبع سياسات مالية غير قابلة للاستمرار. ويوحي تفاقم المؤشرات بأن البحث عن الحلول في سلة الإجراءات نفسها هو مراوغة مكلفة للتحديات، فمع أن السياسات المعتمدة تمكنت حتى الآن من منع الانهيار النقدي فقد تسببت بانهيارات أخرى لا تقل عنها خطورة.

من أهم دروس الأزمة، إظهارها أن عزل السياسات بعضها عن بعض، والفصل بين مسارات النمو والتنمية والإعمار، نجح موقتاً في نقل الأزمة من حيز اجتماعي اقتصادي إلى آخر، لكن لم يمنعها لاحقاً من التمدد والاتساع بل الارتداد نحو مصدرها، حين عجزت الأدوات المتاحة عن استيعابها.

السؤال الصحيح هو أي إعادة هيكلة نريد: هل زيادة تدخل الدولة غير المنظم، هل ردها إلى وظائفها السيادية وتفكيك بنيتها الاجتماعية والخدماتية، وترك التصحيح من ثم لقوى السوق، أم أن المطلوب القيام بإصلاح يتسم بالتحدي والحذر في الوقت نفسه، ويتعامل مباشرة مع أسئلة مؤجلة ومستعصية: أي دور للبنان؟ بعد سبعة عقود على أطروحة الدولة- المعبر، أي تنمية؟ وهل أنها مستحيلة في ظل الأزمة أم أنها مخرج لا بد منه لتخطي الصعوبات، وأي هندسة مالية؟ لأي رؤية اقتصادية اجتماعية؟

من أهم دروس الأزمة، إظهارها أن عزل السياسات بعضها عن بعض، والفصل بين مسارات النمو والتنمية والإعمار، نجح موقتاً في نقل الأزمة من حيز اجتماعي اقتصادي إلى آخر، لكن لم يمنعها لاحقاً من التمدد والاتساع بل الارتداد نحو مصدرها، حين عجزت الأدوات المتاحة عن استيعابها. وبناء على ذلك يمكن التأكيد أن لجم تصاعد الأزمة لا يتسنى ضمن آلية حسابية مبسّطة، بل في إطار تكيف حي له نتائجه المادية والبشرية، وتكاليفه المؤلمة والباهظة. ◇

رانيا غانم جريديني (*)

مخاطر التعاقد الوظيفي في لبنان في إطار المفهوم الجديد للإدارة العامة

أولاً: الإطار العام للمفهوم الجديد للإدارة العامة

في ربع القرن الأخير، شهد مجال الإدارة العامة تحولات جذرية، نتيجة المقاربة الليبرالية لدور الدولة في المجتمع. إن أحد مفاصل الرؤية الليبرالية الذي يهمنا في هذا البحث، هو تجسيد الفكر والنظرية الإداروية (Managerialist Thought) في منظومة متكاملة للإصلاح الإداري تهدف إلى تحويل الإدارة العامة التقليدية البيروقراطية إلى ما يسمى في أوساط المنظمات الدولية، **الإدارة العامة الجديدة** التي سنشير إليها بإيجاز هنا، على أن يجري تفصيلها في الجزء الثاني من البحث.

تهدف الإدارة العامة الجديدة إلى نقل إعادة هيكلة الإدارة العامة بحسب الأساليب المتبعة في القطاع الخاص: تعاقد وظيفي، تحرير الأجور وتحديدها بحسب الجدارة، كسر عقود العمل الجماعية، تخفيف القيود القانونية والرقابة المسبقة عن الإدارة لتحريرها وترشيقها، فيصبح معيار المحاسبة في القطاع العام مثل القطاع الخاص، يقاس بالانتاجية، ومدى رضى المستهلك والنجاح في خفض التكاليف. إضافة إلى ذلك، يدعو منظّرو الإدارة العامة الجديدة إلى التخلي عن الفصل التقليدي المتبع بين الإدارة والسياسة وإلى جعل الإدارة مرتبطة بالتوجهات السياسية لمتخذي القرار للتخفيف من حدة الصراعات التي طالما تقوم بين الإدارة ومتخذي القرار التي تمثل في رأي مؤيدي هذا المفهوم عائقاً أمام السلطة السياسية المنتخبة لتنفيذ البرامج التي انتخبت على أساسها.

في الوقت الذي ينبع مفهوم الإدارة العامة الجديدة من الفكر "الإداروي"، انطلقت الخطوات التطبيقية للمشروع الإصلاحي الإداري المسمى الإدارة العامة الجديدة، من الأزمة الاقتصادية والمالية التي سيطرت على البلدان الغربية في أواخر عام ١٩٧٠، فسادت الدعوات إلى تقليص حجم الدولة ودورها ونطاق عملها، في الأوساط الفكرية والرسمية، وبخاصة الاقتصادية والمالية. انطلق مشروع إعادة رسم هيكلية إدارة الدولة من نيوزيلندا واستراليا اللتين تعدان مختبر الإدارة العامة الجديدة. تبنت بريطانيا بعض الخطوات، إنما بحذر أكبر وبسرعة أقل، على امتداد عهد تاتشر في الحكم. اما في الولايات المتحدة الأميركية فقد غدت الكتب التي تدعو إلى

(*) مساعدة تحرير في المركز اللبناني للدراسات – بيروت.

إعادة النظر في الإدارة التقليدية للدولة بمنزلة "كتاب مقدس"[١] لطلاب العلوم السياسية والإدارية في جامعات أميركا، وبقي التطبيق العملاني للمشروع الإصلاحي الإداري يقتصر على المستوى المحلي وفي قطاعات محددة.

أما في أواخر الثمانينات، تحولت التوجهات الكينزية لصندوق النقد الدولي، التي كانت تشدد على اخفاقات السوق الحرة وضرورة تدخل الحكومات للحد من المشاكل الناجمة عنه، كمعالجة البطالة وإعادة توزيع الدخل، إلى الدعوة إلى الحد من تدخل الدولة وإطلاق يد السوق الحرة، وذلك بضغط من القوى الاقتصادية. هذا المنحى الليبرالي المتوحش انبثق مما يسمى إجماع واشنطن (Washington Consensus) بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الأميركية حول السياسات النقدية والاقتصادية الفضلى للدول ودورها التي عممت على بلدان أميركا اللاتينية أولاً ومن ثم على جميع بلدان العالم الثالث القابعة تحت أزمة المديونية.

تركز هذه السياسات على تحرير رؤوس الأموال ومعالجة التضخم والخصخصة وتقليص حجم الدولة ودورها بدلاً من التركيز على دفع النمو الاقتصادي ومعالجة مشاكل البطالة[٢].

أما الإصلاحات الإدارية الجديدة، فهي واحدة من تلك الوصفات الجاهزة التي توزعها المنظمات الدولية والإقليمية على بلدان العالم الثالث. لكن هناك أسئلة كثيرة تطرح حول جدوى ومنافع تطبيق هذه الإصلاحات في البلدان النامية. تعبر تلك الإصلاحات بحسب ستيغليتز عن مصالح وزراء المال والاقتصاد في البلدان النامية الذين يخضعون لضغوط اللوبيات المالية والتجارية العالمية من جهة ولضغوط المنظمات المالية والتجارية الدولية من جهة أخرى. فالإصلاحات المطالب بتنفيذها في البلدان النامية تولد الفقر وعدم الاستقرار والتخلف، لأنها لا تعبر عن حاجات المجتمعات ولا تأخذ في الحسبان المشاكل التي تعانيها تلك البلدان. اكثر من ذلك، لا تتمشى الإصلاحات المنضوية تحت لواء الادرة العامة الجديدة مع البيئة السياسية الثقافية لمعظم مجتمعات العالم الثالث والبيئة السياسية اللبنانية بوجه خاص، فتبدو وكأنها ستعمق المشاكل وتضخمها بدلاً من معالجتها.

الإصلاحات المطالب بتنفيذها في البلدان النامية تولد الفقر وعدم الاستقرار والتخلف، لأنها لا تعبر عن حاجات المجتمعات ولا تأخذ في الحسبان المشاكل التي تعانيها تلك البلدان. اكثر من ذلك، لا تتمشى الإصلاحات المنضوية تحت لواء الادرة العامة الجديدة مع البيئة السياسية الثقافية لمعظم مجتمعات العالم الثالث والبيئة السياسية اللبنانية بوجه خاص.

وسط الجدل القائم حول من يرى أن على البلدان النامية أن تستورد الأطر الإصلاحية والمؤسسية من البلدان الغربية لتطلق ورشة التطور والتنمية وبين الذين يعتقدون أن لكل بيئة سماتها وثقافتها الخاصة وبالتالي على كل مجتمع أن ينتج الأطر الإصلاحية التي تتناسب وبيئته وأهدافه ومشاكله وتطلعاته. نحاول في هذا البحث التطرق إلى هذه الإشكالية من خلال تسليط الضوء على مخاطر استيراد خطط إصلاحية إدارية يصعب استئصالها من بيئتها لزرعها في مجتمعات تقليدية، حيث السلطة لا تزال ذات وجه عائلي- تقليدي والشرعية تستمد من الروابط الطائفية والعلائق الزبونية، وهذا ينطبق على لبنان محور هذه الدراسة.

(١) David Osborne and Ted Gaebler, *Reinventing Government* (New York: Penguin, 1992).
(٢) Joseph Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York: Penguin Books, 2002).

ثانياً: تعريف الإدارة العامة الجديدة والعوامل المرافقة لها

"الإدارة العامة الجديدة هي أداة للإصلاح تركز على النظريات النيو- كلاسيكية للانسان والمجتمع، وتدعو إلى إحكام سيطرة السياسيين والحكام على الإدارة من ناحية وإلى الخصخصة الشاملة من ناحية أخرى كأفضل الوسائل لحل مشاكل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) "(٣). انطلاقاً من هذا التعريف سنعرض بالتفصيل مفهوم الإدارة العامة الجديدة أولاً ثم نشير إلى العوامل الخاصة بالبلدان الغربية التي كونت الأرض للمطالبة باصلاح الإدارة التقليدية البيروقراطية.

١- العوامل التي أدت إلى نشأة الإدارة العامة الجديدة

ذكرنا سابقاً أن النموذج البيروقراطي مثل خطوة ثورية في بدايته، إذ إنه رافق سقوط النظام الاقطاعي، الزبوني في أوروبا وساهم في تدعيم دور الدولة الحديثة القائمة على العقلانية واحترام القوانين والجدارة. ومنذ بداية ثمانينات القرن العشرين، برزت في البلدان الغربية دعوات من كلا اليمين واليسار، منتقدة النمط البيروقراطي الذي عد من أهم أسباب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان. استند المطالبون باعادة النظر في النظام البيروقراطي إلى مجموعة من الأسباب: فشل النظام البيروقراطي والاختلال الوظيفي فيه، والنظريات الاقتصادية النيو كلاسيكية والحاجات الاقتصادية - الاجتماعية.

أ- الحاجات الاقتصادية والاجتماعية

يجمع المحللون الاداريون المؤيدون لنظرية الإدارة العامة الجديدة أن التنظيم الكلاسيكي الفيبري للإدارة العامة لم يعد يتمشى ومتطلبات العصر، فالمنافسة العالمية على الأسواق أصبحت أشرس وتقتضي خفض التكاليف وتحسين الخدمات، الأمر الذي دفع بالمؤسسات الخاصة إلى إعادة النظر في أساليب عملها من إعادة تمركز وتفويض العمليات الصناعية ,Delocalization، Decentralization and Outsourcing ، والتلزيم والتخلي عن العمليات غير المربحة وتلزيمها، والتركيز على تحسين الأداء عوضاً من التركيز على معدلات النمو التي أصبحت بطيئة.

في عالم أصبحت المنافسة على أشدها، يمثل القطاع العام أحد العوامل الأساسية في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات. فالسياسات والتشريعات الحكومية في مجالات العمل والبيئة والسياسات الضريبية والمالية والسياسات التربوية والصحية، كلها تمثل عامل استقطاب أو عاملاً غير مشجع للاستثمار(٤). انطلاقاً من هنا ضغطت المجموعات الاقتصادية والمالية العالمية على الحكومات الغربية ومن ثم على الحكومات في البلدان النامية، لتعديل التشريعات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تقليص دور الدولة في المجتمع من أجل تسهيل عمليات الاستثمار وزيادة معدلات الربح التي انخفضت من جراء قوانين العمل الصارمة وارتفاع الضرائب والتكاليف الاجتماعية(٥).

(٣) Hans Van Mierlo, "Theories of Aministrative Reform and their Pratical Implications," in: Verheijen Tony, ed., *Innovations in Public Management: Perspectives from East to West Europe* (UK; Northampton: Edward Elgar Publishing, 1998), p.25-40.

(٤) Hughes Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction* (New York: St. Martin Press, 1997), pp.13-15.

(٥) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣).

كانت البلدان الغربية في السبعينات تعاني مشاكل ديمغرافية واقتصادية وثقافية جعلت المواطن يشعر بفقدان شرعية الدولة التي بدت غير قادرة على حل المشاكل المتزايدة، فتحول المواطن إلى المؤسسات غير الحكومية وطالب بتقليص حجم الدولة كوسيلة لتلبية حاجاته وبخفض الضرائب وتحقيق رفاهية معيشية أكبر. وتحولت البيروقراطية إلى قميص عثمان يحمل أعباء وأخطاء القطاعين الخاص والعام على حد السواء.

ب- فشل النظام البيروقراطي

يرى المحللون في الغرب أن البيروقراطية في إدارات القطاع العام قد فشلت أولاً لأن مبدأ الفصل بين السياسة والإدارة أدى فعلياً إلى حالة انفصام في إدارة الشأن العام بحيث تصاعد التنازع على اتخاذ القرار وتحديد مفهوم المصلحة العامة التي ستندرج المشاريع والقوانين والمراسيم ضمنه. فمن جهة يتمتع الموظف العام بحصانة واستمرارية في الوظيفة، الأمر الذي يجعله يتمتع بشبكة علائق عامة قوية مع جماعات الضغط الفاعلة في المجتمع فتؤثر في قراره(٦). فالتثبيت والاستمرارية في العمل تحول الموظفين العامين إلى جماعة ضاغطة قوية ضمن الإدارة تتمتع بالخبرة والمعرفة وتسيطر على الأدوات وأساليب العمل التي قد تساهم في إنجاح أو حتى إفشال مشاريع الحكومة إذا ما تعارضت والمصالح أو المنظار الإداري للمصلحة العامة. من جهة أخرى، تتكون الطبقة الحاكمة (وتحديداً في البلدان الديمقراطية) من خلال انتخابات يختار الشعب ممثليه على أساس مشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية يلتزم الحزب والجهة الفائزة في انتخابات تنفيذها ويحاسب إذا ما فشل أو قصر في تعهداته. غالباً ما يقع التنازع بين السياسي المنتخب والموظف العام على تحديد الأولويات وتنفيذ المشاريع فيكون لكل طرف الأجندة الخاصة به. من هنا نفهم الدعوات في الغرب إلى دمقرطة الإدارة وإخضاعها لإرادة الشعب عبر جعل الطاقم الإداري في الفئات العليا من التوجهات السياسية نفسها للطاقم الحاكم، وملتزماً تنفيذ برنامج سياسي معين ومسؤول عن حسن أدائه. إن التطبيق الخاطئ للمبادئ الفيبرية في النظام البيروقراطي التي تكوّن أصلاً منظومة مثالية غير قابلة للتطبيق جعل من الإدارة البيروقراطية ومنظومتها تعاني عدة آفات: الحصانة والتثبيت الوظيفي يقتل روح المبادرة والابتكار عند الموظف الذي يكتفي بأداء متواضع. الأولوية والتركيز المفرط على تطبيق القوانين والإلتزام بها وجعل ذلك المعيار الأساسي الذي يقيم الموظف ويحاسب عليه فيصب هذا الأخير كل جهده على تطبيق القوانين، بدلاً من العمل جاهداً على تحقيق أهداف المؤسسة(٧).

يبقى السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه: هل تنطبق هذه المشاكل على لبنان؟ وهل أن الموظف العام يتمتع حقيقة بهذه الحصانة، أليس هو خاضعاً أصلاً لأهواء الطبقة السياسية الحاكمة؟ وحتى لو تصرف بعض المجموعات على تناغم مع بعض مصالح مجموعات ضاغطة اقتصادية، ألا يكون ذلك بمباركة السياسيين النافذين وطلبهم؟ حتى إن أكثر المطالبين بإعادة هندسة إدارة القطاع العام تطرفاً، يعترفون أن آفات النظام البيروقراطي تلك تنطبق على الأنظمة الغربية الدمقراطية. أما البلدان النامية فتتميز بالتلاعب السياسي وبإخضاع الإدارة لمشيئة السلطة الحاكمة وبالزبونية المتفشية في العلائق الاجتماعية -

---

(٦) Marguerite Helou, *Public Policy Making: The Case of Health Politics in Lebanon* (Doctoral Thesis, Syracuse Univesity, 1978).

(٧) Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction*, pp.45-50.

الإدارية – السياسية، وبالفساد أيضاً حتى إن التوظيف في الإدارة العامة أصبح بمنزلة تعويض بطالة[٨].

ج- النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية

ارتكزت الإصلاحات الإدارية في بريطانيا ونيوزيلندا واستراليا على أربع نظريات اقتصادية هي: نظرية تكلفة الصفقة (Transaction Theory) والنظرية الإداريوية (Managerialism) ونظرية الاختيار العام (Public Choice Theory) ونظرية المدير والوكيل .(Principal-Agent Theory)

تدعو نظرية تكلفة الصفقة (Transaction Theory) إلى الاختيار بين تأمين الخدمات من داخل الإدارة وبين التعاقد مع جهات خارجية لتأمينها بطريقة عقلانية ترتكز على مقابلة التكاليف بين الطرفين. وهذا يعود بالطبع إلى طبيعة الإدارة والخدمات المقدمة. لكن تلزيم بعض الخدمات العامة إلى القطاع الخاص في لبنان لا يؤدي بالضرورة إلى خفض التكاليف وتحسين الأداء، المثل على ذلك تلزيم مهمة جمع النفايات في العاصمة بيروت إلى مؤسسة خاصة بموجب القرار رقم ١٣٥/ ٩٥/أ الصادر عن مجلس الإنماء والإعمار، كلف الدولة بين شباط/ فبراير ١٩٩٤ و شباط/ فبراير ١٩٩٥، ١٣٨٩٧٢٨٢ دولاراً أميركياً في حين كان يمكن أن تقوم بلدية بيروت بالعمل نفسه وبتكلفة أقل، بخاصة أن المعدات والآليات التي توفرت لشركة سكر – سوكلين أتت بقرض من البنك الدولي[٩].

تزعم النظرية الاداريوية (Managerialism) أن الوسيلة الأسرع لإحراز التقدم الاجتماعي هي عبر التقدم الاقتصادي[١٠]، الذي يعمد إلى تطبيق الوسائل الجديدة والتقنيات الجديدة في مختلف الميادين. أما علم الإدارة فهو علم قائم بذاته، لا يمكن إخضاعه لقوانين وأنظمة مرعية الإجراء تجمد العمل الإداري وتولد بيروقراطية متحجرة وروتين إداري يمثّل مقبرة المشاريع والمبادرات الخيرة. الحل يكون وفق هذه النظرية في إعطاء الإدارة الحرية الكافية لإدارة مواردها البشرية والمالية وأنظمتها الداخلية وآليات الرقابة الخاصة بما تراه مناسباً لتحقيق الأهداف المتعاقد عليها. من هنا أهمية ارتباط الكادرات الإدارية بالطاقم السياسي الحاكم من ناحية وتحميل السياسي والإداري سوية المسؤولية الإدارية والسياسية إذا ما فشلوا في تنفيذ التزاماتهم. إن ذلك يعزز أصلاً عملية المساءلة، إذ تمنع السياسي من اتهام الإدارة بعرقلة مشاريعه إذا ما فشل في تحقيق أهدافه.

تفترض نظرية "الخيار العام" (Public Choice Theory) أن الإنسان يعمل لتعزيز مصالحه ورخائه فقط، وبالتالي سيحاول الموظف العام فرض السياسات التي ستعزز مكانه في الوظيفة والتي لن تتعارض والامتيازات والمصالح التي يتمتع بها. من هنا طالبت البلدان التي تعتمد الإدارة العامة الجديدة وتلك التي تحاول تطبيقها الفصل بين "التوجيه والتنفيذ" Steering and Rowing، بجعل رسم السياسات في الإدارة مرتبطة بالطبقة الحاكمة، على أن تتولى ما تسمى

(٨) David Osborne and Peter Plastrick, *Banishing Bureaucracy: The Five Strategies for Reinventing Government* (New York: Penguin Group, 1998), p.2.

(٩) انظر: عصام سليمان، "واقع البلديات في محافظة بيروت،" في: رنده انطون [وآخرون]، **واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٧)، ص ٨٠.

(١٠) Christopher Pollit, *Managerialism and Public Service: Cuts or Cultural Change in the 1990's* (Oxford UK: Blakwell, 1993), p2.

في بريطانيا " وكالات تنفيذية " عملية التنفيذ لا غير. تفترض النظرية أيضاً أن تعمل الإدرات في القطاع العام في بيئة احتكارية، الأمر الذي يحول تلك الإدارات إلى ماكينات غير منتجة، وغير فعالة، ومكلفة جداً وغير آبهة لحاجات المجتمع الحقيقية. لذلك يجب أن تخضع كل القطاعات العامة عبر الوكالات التنفيذية إلى آلية السوق، بدءاً بالقسائم (Voucher) مروراً بالمناقصات التنافسية (Competitive Tendering) و تلزيم العقود وصولاً إلى الخصخصة الشاملة.

أما في ما يتعلق بنظرية المدير والوكيل[11] (Principal-Agent)، يقول أيزنشتادت إن المشكلتين الأساسيتين اللتين تحاول النظرية التعامل معهما هما التصارع الحاصل بين إرادة المالك وأهداف المدير، وصعوبة مراقبة عمل المديرالذي يتمتع بالخبرة والمعرفة في الوقت الذي يبقى المالك على مسافة من التفاصيل العملية التي تؤثر في الإنتاجية والأداء مباشرة. تحاول النظرية أيضاً وأيضاً إيجاد، أساليب لجعل الإدارة والمدراء (في الشأن العام: المدراء العامون)، يعملون بطريقة تتلائم وأهداف المالك (في الشأن العام: السياسيون). الوسيلة الفضلى لتحقيق هذا الانسجام بين العمل الإداري والإرادة السياسية هي إنهاء العمل بنظام الإداري المغلق ومبدأ الاستمرارية والتثبيت الوظيفي واعتماد التعاقد الوظيفي من أعلى الهرم إلى أسفله وكذلك اعتماد التعاقد بين الوزارة ومؤسسات في القطاع الخاص إذا كان في إمكانها تقديم الخدمات المطلوبة بفاعلية أكبر وتكلفة أقل.

يترجم التعاقد بطريقة أفضل الأهداف المرتجاة من الإداراة وأنظمة الثواب والعقاب المرتبطة بتحقيق أهداف المؤسسة.

تضافرت الظروف والعوامل للمطالبة باصلاح الإدارة البيروقراطية - الفيبرية وتحويلها إلى نظام الإدارة العامة الجديدة التي ترتكز على إعادة الهندسة والتمكين(Empowerment) وتعزيز المبادرة (Entrepreneurship). بحسب هامر وتشامبي، تقوم إعادة الهندسة على إعادة النظر بأساليب العمل، الأنظمة الداخلية والهيكلية الإدارية بحيث تتحول الإدارات العامة إلى مؤسسات أكثر فعالية وتجاوباً مع احتيجات المواطن - المستهلك. التمكين تعني تفويض الصلاحايات عبر التسلسلية الإدارية من الوزير إلى المدير ومن المدراء إلى المستويات الإدارية الأقرب إلى المواطن، مع نزعة إلى القضاء على الكادرات الوسطى في الإدارة التي لم تعد ضرورية للتواصل الإداري ومن أجل إعادة هندسة العمليات الإدارية بتقليص عدد الحلقات وتقصير المسافات بين المستخدم ونقطة انطلاق الخدمات من أعلى الهرم. آخيراً يدعو مبدأ تعزيز المبادرة (Entrepreneurship) إلى تحويل المدير العام إلى قيادي رائد يتحمل المسؤولية السياسية بموازاة الوزير، فيتحول من مدير إلى Policrat .أما الإطار التطبيقي لهذا المفهوم فسنفصله في الجزء التالي.

٢- تعريف الإدارة العامة الجديدة

للإدارة العامة الجديدة تعريفات متعددة تتفق جميعها على الحاجة إلى التحول من نظام بيروقراطي جامد ومن إدارة مغلقة، تتمحور حول تنفيذ سياسات الحكومة وحسن تطبيق

(١١) Eisentadt Kahn, "Agency Theory: An Assessment and Review," *Academy of Management Review*, no. 14, pp. 57-70.

القوانين، إلى إدارة ذات نظام مفتوح، وهيكلية إدارية لينة، متفاعلة مع محيطها تهدف إلى تأدية دور قيادي وريادي في وضع استراتيجيات الحكم وتتحمل المسؤوليات مع السلطة السياسية. ومن أجل الوصول إلى إدارة تتمحور حول المستهلك، المطلوب التحول من المنطق الإداري المرتكز على المدخلات وآليات التحويل (Input- Oriented) إلى منطق إداري يرتكز على المخرجات الإدارية (Output-Oriented)، الأمر الذي يقتضي محاسبة الإدارة على نتائج أعمالها والحصيلة النهائية بدلاً من إبقاء عملية العقاب والثواب متعلقة فقط بمدى التزام الموظف تطبيق القوانين. يكتفي هذا الأخير حينه بممارسة جامدة لوظيفته، إذ يعلم أنه سيبقى ويتدرج بمجرد التزامه القوانين ولا حاجة حينئذ إلى زيادة الإنتاجية أو ابتكار أساليب عمل قد تعرضه للمساءلة أو تضعه تحت المجهر. من الطبيعي ضمن هذا الإطار أن يعطى المدير الحرية في إدارة مؤسسته، إذ إن الارتقاء بالإدارة إلى المستوى المطلوب يقتضي إجراء تعديلات على ثلاثة مستويات: على المستوى العمودي أي إعادة النظر بالعلاقة بالسلطة السياسية، داخلياً في أنظمة العمل والهيكلية الإدارية، انطلاقاً من المبدأ الإداري القائل إذا أردنا محاسبة المدير يجب إعطاؤه الحرية في إدارة مؤسسته. أخيراً، على المستوى الأفقي، أي العلاقة بين الإدارة ومحيطها التي تتحول بموجب الإصلاح الداخلي وإصلاح العلاقة بالسلطة السياسية إلى علاقة تفاعلية، ريادية في المجتمع.

أ- إعادة النظر بعلاقة الإدارة بالسياسة

يقضي النظام البيروقراطي الإداري بالفصل الكلي بين الإدارة والسياسة بهدف تحييد الإدارة عن التجاذبات السياسية، والمنافع الشخصية والحزبية. يعين الموظف ويثبت في الوظيفة استناداً إلى كفاءته من خلال مجلس الخدمة المدنية فيكون بمنأى من الأمزجة السياسية، وينصب ولاءه للإدارة وخدمة المصلحة العامة، من واجبه تنفيذ القرارات السياسية بغض النظر عن توجهاته السياسية وآرائه؛ وهو يبدي رأيه مرتكزاً على معرفته بالقوانين وخبرته لا غير. من هنا، أصبحت الإدارة تتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين تستمدهما من عمق اختصاصها ومعرفتها بالقوانين واستمراريتها، وشبكة العلائق والمصالح التي تنتجها هذه الاستمرارية مع مختلف القوى الاقتصادية. حينها برزت المطالبة في الغرب باخضاع الإدارة للارادة السياسية وجعلها ديمقراطية بمعنى إيجاد الوسيلة التي تجعل الإدارة تنفذ المشاريع السياسية للأحزاب أو الأطراف السياسية التي على أساسها تم انتخابهم أو تعيينهم، بغض النظر عن المصالح الأخرى والرؤى التي تلتزم الإدارة بها. بهدف إخضاع الإدارة لإرادة السلطة السياسية المنتخبة التي تنبثق السلطة التنفيذية منها، يطالب مؤيدو الإدارة العامة الجديدة، بربط موظفي الفئة الأولى بالسلطة السياسية التي تعين عند تسلّمها الحكم طاقمها الإداري الذي يلتزم توجهاتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، وينفذها التزاماً بتعهدات الحكام الانتخابية. بذلك تصبح الإدارة كالحكومة مسؤولة سياسياً عن تنفيذ المشاريع والسياسات التي يفترض أن يكون قد تم انتخابها على أساسها. لتأمين التزام الموظف العام بسياسة السلطة السياسية، يطالب علماء الإدارة العامة الجديدة بالتكامل بين السلطة السياسية والسلطات العليا الإدارية، التي تتحول من أداة لتنفيذ سياسة الحكومة إلى شريك ريادي في صنع القرار. انطلاقاً من هذا المبدأ، تتدرج المطالبة بضرورة التعاقد الوظيفي مع الفئات الأولى في الإدارة، التي ستطالب بالتالي بحرية أكبر في إدارة المؤسسة التي سترئسها عملاً بالمبدأ القائل " دع المدير يدير "(١٢)

(١٢) Christopher Hood, "A Public Management for All Seasons?" *Public Administration*, vol. 6, no.1, pp.4-5.

كون الهدف هو تحويل الإدارة من التعويل على الوسائل إلى التعويل على النتائج. ونظراً إلى ضرورة التنفيذ الدقيق للسياسات التي على أساسها جاءت السلطة الحاكمة، يطالب مؤيدو الإدارة العامة الجديدة، بإطلاق يد المدير في الإدارة الذي يتسلّم إذ هو يتحمل مسؤولية أدائه وأداء إدارته بقدر ما يتمتع بهامش من الحرية في التوظيف والمالية وسياسة الثواب والعقاب داخل الإدارة. من هنا المطالبة بإعادة النظر الكلية في أساليب العمل داخل الإدارة.

ب- الإصلاحات الداخلية

المطلوب من الإدارة تحسين أدائها، والاقتراب من متطلبات المواطن وخفض تكاليفها. لتحقيق هذه الأهداف، يرى فقهاء الإدارة العامة الجديدة أن هناك حاجة إلى إقرار الإصلاحات التالية:

- استبدال نظام الملاك الإداري المغلق بالتعاقد الوظيفي ليشمل مختلف المستويات في الهرمية الإدارية. يحدد التعاقد الوظيفي بموجب عقد يتم بين الموظف ورئيسه التسلسلي وبإشراف هيئة مستقلة، المدة الزمنية للتعاقد، والنتائج والأداء المرتقب من الموظف، ونظام الثواب والعقاب المرتبط بالأداء وشروط فسخ العقد. يهدف هذا المبدأ إلى حفز الموظف على العمل والإنتاج والابتكار للمحافظة على عمله وضمان استمراره في المؤسسة.

- تحويل نظام سلسلة الرواتب والأجور المرتبطة بالتراتبية الإدارية، وبحسب موقع الموظف في السلم الإداري، إلى نظام مفتوح حيث الأداء يحدد المعاش (Performance Pay)، فيحفز الموظف بذلك على العمل والعطاء، إذ يرى هؤلاء أن الإنسان يتبع أولوياته، فتكون الأولويات الاقتصادية في الطليعة. أما قيم الولاء للمصلحة العامة والأهداف السامية للخدمة العامة فهي ابتكار غير منطقي، لا عقلاني، فضلاً أنه غير موجود.

- بعدما أعطي المدير من خلال الإصلاحات التي ذكرناها هامشاً كبيراً في إدارة الموارد البشرية في المؤسسة التي يدير، يفترض أن يتمكن من تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله من خلال إعطائه حرية في وضع سياسة ثواب وعقاب تتمشى مع أهدافه وتؤمن تنفيذها. ويذهب علماء الإدارة العامة الجديدة إلى حد المطالبة بإلغاء أو تقليص صلاحيات هيئات الرقابة الخاصة وتحويل عملية المراقبة والمحاسبة إلى كل إدارة على حدة.

- أخيراً يعاد النظر في هيكلية الإدارة وميزانيتها بحيث يعاد هندسة الهيكلية بحسب المشاريع المنوي تنفيذها، فتنشأ المكاتب والفروع ارتباطاً بكل مشروع، وتنتهي عند الانتهاء من تنفيذ المشروع. أما الموازنة فتتحول من ميزانيات تقوم على المدخلات وتركز على البنود إلى ميزانيات قائمة على الأداء وتركز على البرامج والمخرجات (Line-Item Budget) إلى (Programme Budgeting) الذي يسمح بشفافية أكبر ويسهّل على المشرع عملية تقويم أداء الإدارة ومحاسبة المدير العام على تحقيق الاهداف والنتائج التي جرى توظيفه بناء عليها.

تهدف الإصلاحات هذه إلى إخراج الإدارة العامة التقليدية من برجها العاجي وجعلها أقرب من حاجات المواطن وإرادة ممثليه. وإذا كان ذلك هدف سامياً ومفيداً، فإن التطبيق قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة من حيث تكريس ظواهر الاستخدام الكيفي والسيطرة على الإدارة، وبخاصة في الدول حيث الولاءات التقليدية الاجتماعية تتقاطع وزبونية سياسية وإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى غياب المحاسبة وانحراف العمل الإداري عن خدمة المصلحة العامة. باسم الديمقراطية يتم إذاً الانقلاب على مفاهيم إدارية تهدف إلى تحرير الإدارة من استنسابية الحاكم ومصالحه

الانتخابية، الشخصية والسياسية، وإلى خدمة المصلحة العامة. يفترض بالنزاع المستمر بين السلطة الحاكمة والإدارة المجردة والموضوعية أن يحمي المواطن من هذا أو ذاك عملاً بمبدأ فصل السلطات وتعاونها. إنما المفاهيم والإصلاحات التي يتم التسويق لها ضمن مشروع الإدارة العامة الجديدة فهي تهدف إلى إطلاق يد الحاكم والقوى المالية والاقتصادية التي تموله وتدعمه لرسم سياسات تناسب مصالح جماعات الضغط النافذة على حساب الفئات الشعبية الأقل قوة ونفوذاً وتنظيماً وذلك باسم توطيد العلاقة بين المواطن والإدارة.

ج- إصلاح العلاقة بين المواطن والإدارة

نستخرج مما سبق أن المدير العام في الإدارة يتحول إلى شريك فعلي للوزير، أي رئيسه التسلسلي، وبالتالي تتحول الإدارة من ذراع منفذة إلى شريك كامل، مسؤول ولاعب أساسي في عملية صنع القرار. عليه يصبح المدير العام أيضاً المسوق الأول لسياسة الحكومة في المجتمع، فيطلب منه أن يتفاعل ويرصد آراء المواطن - المستهلك من ناحية، ويسوق لقرارات وسياسات الحكومة عبر الإعلام والمنابر كافة، من ناحية أخرى. أما التفاعل مع المحيط فيتحول إلى أداة ضرورية لرصد الحاجات، إنما قد يصبح وسيلة لكسب تأييد القوى الاقتصادية الفاعلة على الأرض أيضاً، فتتعرض الفئات الضعيفة في المجتمع للتهميش أكثر فأكثر.

تصعب المقابلة والتصنيف بين النمط البيروقراطي والنمط الإداري الحديث، إذ يقترن الأول بفكرة الدولة الراعية في حين ينبع الثاني من المنحى الاقتصادي، المبني على مركزية السوق وفاعليتها في تصحيح أخطائها (Its Failures) مقاربة الموضوع من هذا المنطلق ليس هدفنا وليس اختصاصنا، إضافة إلى أنه يتحول إلى نقاش أيديولوجي - فكري لا يسمح بالوصول إلى الجواب عن السؤال المركزي حول إمكان تصدير وزرع أنماط إصلاحية كالإدارة الجديدة في الجسم اللبناني؟ المنطلق الأول للإجابة عن هذا السؤال هو في تقويم مدى تطبيق هذا النمط الإداري في المجتمعات الغربية نفسها. وتأتي الإجابة من أحد علماء الإدارة أنطوني بتيغرو، فيقول إن النمط الإداري الجديد طبق أكثر في الأنظمة الانكلوسكسونية منه في الأنظمة الأوروبية الأخرى حيث الثقافة السياسية للشعوب تعول كثيراً على دور الدولة في المجتمع وعلى قيم إنسانية أكثر منها اقتصادية أو مادية. يؤكد بتيغرو أنه حتى البلدان التي اعتمدت المنحى الإداري الحديث لتنظيم قطاعها العام، قد طبقته على المستوى المحلي في إدارات محددة ذات نطاق عمل ضيق (تجميع النفايات، إدارة الحدائق العامة...). حتى بريطانيا التي تعد من أوائل البلدان التي طبقت النظام الإداري الجديد، واجهت مقاومة شديدة للمشروع من قبل الموظفين والإدارات التي لم تتخل عن صلاحيتها، فاضطرت الحكومات المتعاقبة في عهد تاتشر إلى تصحيح وبلورة النظام الإداري الجديد وفق متطلبات كل حالة على حدة ووفق الحاجة في أسلوب تدريجي[١٣].

أما حول إمكان تطبيق تلك الإصلاحات في لبنان، فتجدر الإشارة إلى أن الأرض المتوافرة في البلدان التي طبقت هذا المشروع غير متوافرة في لبنان ولا في بقية بلدان المنطقة، البلدان التي تحاول اعتماد الإدارة العامة الجديدة في قطاعها العام وترتكز في حياتها السياسية على الأحزاب وتخوض انتخابات ضمن تنافس على برامج ومشاريع واضحة المعالم، بحيث يتمكن المواطن من المساءلة والمحاسبة عبر انتخابات نيابية أو رئاسية حرة، نزيهة ومستقلة إلى حد ما.

(١٣) Tony Verheijen and David Coombes, eds., *Innovations in Public Management: Perspectives from East to West Europe* (UK; Northampton: Edward Elgar Publishing, 1998), p.25-40.

ثانياً، من أجل توفير حظوظ نجاح الإصلاحات الإدارية المنبثقة من مفهوم الإدارة العامة الجديدة، يفترض أن تحدد بطريقة علمية وموضوعية الأهداف الواجب تنفيذها عبر البرامج السياسية، لكي نوفر وسيلة للتقويم الإداري والسياسي. حين نتكلم على تقويم الأداء يجب أن تكون هناك هيئات رقابة فاعلة ومستقلة وقادرة على إيجاد آليات مراقبة ومحاسبة للعمل الإداري. في ظل هذه المعطيات، ما هي العوامل التي قد تحول دون تطبيق جدي لمفهوم الإدارة الجديدة في لبنان؟

ثالثاً: إمكان تطبيق الإدارة العامة الجديدة في لبنان

ما لا شك فيه توجد صعوبة في تقويم أداء نظام الإدارة العامة الجديدة الذي يطبق بطرائق مختلفة وبدرجات متفاوتة تمشياً مع مقتضيات المجتمعات وثقافتها والأهداف المرتقبة من تطبيقه. ففي البلدان حيث الهدف كان اقتصادياً بحتاً، أدّى النظام الإداري الجديد إلى نتائج ملموسة وجيدة (نيوزيلاندا واستراليا). أما في البلدان حيث كان يراد من الإدارة العامة الجديدة إنتاج وسيلة لإخضاع الإدارة العامة للوصاية السياسية، تعثرت عملية الإصلاح وأنتجت ممانعة ومواجهة أدّت إلى تعديل في المسار الإصلاحي وتقويضه.

إضافة إلى صعوبة تقويم هذا النظام توجد عوائق مختلفة أمام تصدير هذا النمط الإداري تطرح تساؤلات عديدة حول شمولية هذا النظام، والمخاطر التي قد تنتج إذا ما طبق في بعض المجتمعات حيث العلائق الاجتماعية تقليدية وزبونية، والمصالح الخاصة تطغى على المصلحة العامة، ويتم استغلال السلطة والمركز العام من أجل مآرب ومصالح شخصية. في هذا الإطار، سنعتمد على آراء عينة من المدراء العامين تشمل ٣٨ مديراً عاماً من جميع الطوائف والأعمار ومن كلا الجنسين، ومن القطاعين العام والخاص، لتحديد إمكان تطبيق الإدارة العامة الجديدة في لبنان وأهليتها لحل المشاكل اللبنانية من وجهة نظر المدير العام. رأينا أن آراء هؤلاء المدراء العامين، مفصلية في تقويم مفاهيم الإدارة العامة الجديدة، نظراً إلى خبرتهم في الإدارة وتعاطيهم المستمر مع الطبقة الحاكمة، ولأن المبدأ الأساسي في أي عملية إصلاحية من هذا النوع هي إشراك الجهات كلها في عملية اتخاذ القرار، والمشاركة والتشاور من أجل تجنب الوقوع في مواجهة محتملة بين الإدارة من جهة وبين القوى الضاغطة من أجل الإصلاح من جهة ثانية. قبل عرض آراء المدراء العامين، سنسلط الضوء على الظروف الاجتماعية – السياسية والبيئة الإدارية التي تتعارض وإمكان تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة في لبنان.

١ – البنية الاجتماعية – السياسية في لبنان

تتميز الثقافة السياسية في لبنان بـ "ولاءات تقليدية وطائفية ناتجة من البنية التعددية للمجتمع... حيث مجموعة صغيرة تسيطر على النفوذ السياسي وتوطده عبر علائق زبونية ومحسوبيات مع قاعدتها الشعبية على النمط الاقطاعي ومن خلال احتكارها السلطة المالية والتجارية في البلد... من خلال ما يسمى الواسطة التي تعد آلية تبادل خدمات، يوزع الزعماء

السياسيون خدماتهم على القاعدة الشعبية مقابل الدعم المستمر لنفوذهم وسلطتهم..."[14]. تلك التعددية ولدت في المجتمع نظاماً سياسياً حيث التمثيل الشعبي يمر عبر التمثيل الطائفي، الذي كانت تحتكره زعامات تقليدية وأصبح في عهدنا هذا تحتكره زعامات الحرب وسلاطين المال. أما التوزيع الطائفي فيشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعلى الرغم من إلغاء مبدأ التمثيل الطائفي في الإدارة، باستثناء الفئات الأولى، بقيت الحاجة إلى التوزيع الطائفي في الثقافة السياسية والإدارية. يساهم نظام "الديمقراطية التوافقية"، دون شك، في حل النزاعات وتأمين المشاركة للفئات الطائفية في البلد. إنما عواقب هذا النظام متعددة، أولها حرمان الفئات العلمانية والإصلاحية المشاركة في النظام وتعطيل عملية الإصلاح الحقيقية، الأمر الذي يخدم مصالح الزعماء السياسيين ويعزز نفوذهم لأن الإصلاح الإداري سيحرمهم اللجوء إلى توزيع خدماتهم من أجل المحافظة على التأييد الشعبي. يلحظ أريند ليبهارد ثلاث نتائج للديمقراطية التوافقية: أولاً أنها تولد نوعاً من "إعادة جدولة الأولويات بحيث تعالج دائماً المسائل التوافقية أولاً وتترك المسائل الخلافية لتعالج في آخر المطاف. علماً أنها قلما تعالج؛ ثانياً، تلك الصعوبة في الاتفاق على المسائل المهمة تولد بحسب ليبهارد الجمود وعدم الفاعلية والقدرة على حل الأمور المهمة والمعقدة، فيؤجل بتها، وغالباً ما تتفاقم المشاكل وتتعقد فيلجأ الزعماء إلى المحافظة على النظام وعلى الأوضاع القائمة لتجنب النزاعات في ما بينهم، التي تكوّن النتيجة الثالثة للديمقراطية التوافقية[15].

تصبح أولوية الزعماء السياسيين بالتالي المحافظة على مواقعهم، وذلك من خلال جمع الثروات بالطرائق المشروعة وغير المشروعة، وباستغلال المراكز العامة؛ كما تتحول الإدارة إلى أداة لتوطيد قواعدهم الشعبية من خلال التعيينات على جميع المستويات الإدارية والتدخلات في عمل الإدارة على جميع الصعد.

٢- البنية الإدارية

إن طغيان الطوائف على حساب الفرد والمواطن ظاهرة متفشية في الدستور والقوانين المرعية الإجراء، وهي تتحول إلى نزاع مستمر بين الدولة والطوائف على ولاء المواطن. فلكل طائفة مدارسها ومستشفياتها وجامعاتها ومؤسساتها الخيرية. أما مؤسسات الدولة والإدارة فهي كمؤسسات المجتمع المدني أيضاً أداة إضافية لتمكين ولاء الفرد لطائفته، حيث يثبت في قناعات الموظف والمواطن أنه لن يستطيع الوّصول إلى أي مكان إذا لم يحظ بدعم ما من مسؤول في الطائفة التي ينتمي إليها[16]. الأخطر أن الطائفة بحد ذاتها تحولت إلى وسيلة بيد الزعماء السياسيين لاحتكار المناصب والمراكز والإدارة من أجل البقاء في مواقعهم. أما القوانين التي تسن، من قوانين انتخابية إلى تشريعات أخرى، فهي لا تهدف إلى إصلاح النظام السياسي أو الإداري إنما إلى المحافظة على الأمر الواقع الذي يخدم مصالحهم فعلياً.

---

(١٤) Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University, 1977), pp. 280-285.

(١٥) Arend Liphard, *Democracy in Plural Societies* (London: Yale University Press, 1988), pp. 25-41.

(١٦) مرغريت حلو، "الإصلاح الإداري والثقافة الإدارية،" في: مرغريت حلو [وآخرون]، ابحاث ودراسات في الإصلاح والتنمية (بيروت: أوراق الرابطة الفكرية، ١٩٩٣)، ج ١، ص ٢٠-٢١.

في الواقع، ولأن الأحزاب السياسية تؤدي دوراً هامشياً في الحياة الانتخابية والسياسية اللبنانية، تتحول الإدارة إلى آلة يتواصل السياسيون مع قاعدتهم من خلالها. وفي النتيجة يتحول السياسي إلى سمسار يتاجر بالخدمات مقابل الأصوات. يؤكد عدنان اسكندر أن أحد المدراء العامين تعرض لما لا يقل عن ١١٨ طلباً من قبل الطاقم السياسي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ (١٧). أما محافظ الشمال السابق خليل الهندي، فيؤكد أن ٩٩،٩ في المئة من السياسيين الذين قابلوه خلال ٤٠ عاماً من الخدمة، فعلوا ذلك من أجل غايات ومآرب غير قانونية(١٨).

من المشاكل المستعصية في الإدارة نتيجة التدخل السياسي وتفشي المحسوبيات، عدم قدرة هيئات الرقابة على القيام بواجباتها. فمن ناحية الرقابة الذاتية في الإدارة غير ممكنة من جراء الشواغر التي لم يعرف لها مثيل في الادارات اللبنانية؛ ومن ناحية أخرى يؤدي تفشي المحسوبيات إلى تعطيل عمل هيئات الرقابة المستقلة، فيقوم كل سياسي بحماية الموظفين الموالين له على حساب الاخلاق المهنية والمال العام، إذ إنه يوجد حالياً ٥٧ مديراً عاماً في التصرف يتقاضون أجورهم من دون القيام بأي عمل، أما سبب وضعهم في التصرف فهو التغيرات في التوجهات السياسية والطاقم الحاكم. من الأمثلة على الأسلوب المائع للمراقبة والمحاسبة، عمليات التطهير الإداري التي تمت في الأعوام ١٩٦٤ و١٩٩٣ و٢٠٠٢ وانتهت بوضع الموظفين "غير المنضبطين أو الموالين للحكم" في التصرف ولم يحاكم أو يعاقب أحد من جرّاء التدخلات والحماية السياسية. وتلك ظاهرة مستدامة في العمل الإداري في لبنان.

إن تطبيق مفاهيم الادارة العامة الجديدة في لبنان أمر ليس مضراً فقط إنما هو خطير جداً، نظراً إلى خصوصية الوضع اللبناني الذي يعاني، كما أكثرية البلدان النامية، ازدواجية في تطبيق المفاهيم بحيث الأصول والأطر الرسمية تبدو ظاهرياً محترمة، بينما التطبيقات تخضع لقيم وأنماط سلوك تقليدية.

رابعاً: دراسة الحالة اللبنانية

في ظل ما تقدم من تأكيد للتدخلات السياسية في العمل الإداري وإخضاع الإدارة للسلطة السياسية وتقصير العمل الرقابي واستحالة المحاسبة الموضوعية القائمة على معايير علمية وشفافة، يتضح لنا أن تطبيق مفاهيم الادارة العامة الجديدة في لبنان أمر ليس مضراً فقط إنما هو خطير جداً، نظراً إلى خصوصية الوضع اللبناني الذي يعاني، كما أكثرية البلدان النامية، ازدواجية في تطبيق المفاهيم بحيث الأصول والأطر الرسمية تبدو ظاهرياً محترمة، بينما التطبيقات تخضع لقيم وأنماط سلوك تقليدية تتنافى في بعض الأحيان وتتضارب في أكثرها، كما تجري الحال في معظم المجتمعات الموشورية (Prismatic) بحسب تصنيف فريد ريغس. سنبدأ في تسليط الأضواء على الازدواجية الإدارية ثم نعرض آراء المدراء العامين الذين كنا قد أجرينا معهم مقابلات من أجل الوقوف على وجهة نظر قياديي الإدارة في ما يتعلق بأمكان تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة في لبنان.

(١٧) عدنان اسكندر، "السياسة والإصلاح الإداري في لبنان،" مجلة الإدارة اللبنانية، العدد ١ (١٩٩٦)، ص ١٨٤.
(١٨) *Daily Star*، ٩/٣/٢٠٠٢.

١- إشكالية تطبيق مفاتيح الإدارة العامة الجديدة في لبنان

أولاً، العلاقة بين السياسة والإدارة في لبنان هي، بصفة غير رسمية وغير معلنة، علاقة متداخلة لا فصل فيها بين المدير والسياسي. وفي حين تعتمد الإدارة اللبنانية نظرياً الفصل التام بين السياسة والإدارة إلى جانب مبادئ الجدارة والتثبيت الوظيفي، وتحييد الإدارة عن التسييس، يبدو التطبيق في ظل العلائق الزبونية والمحسوبيات بعيداً كل البعد من النظريات الفيبرية البيروقراطية. تعتمد الإدارة اللبنانية في تطبيقاتها أكثر، بصفة غير معلنة وغير رسمية، على مبادئ الإدارة العامة الجديدة منها على الإدارة التقليدية البيروقراطية. فالتعيين السياسي للمدراء العامين أمر متعارف عليه، أما تغيير الطاقم الإداري عند انتقال السلطة السياسية من جهة إلى جهة أخرى فأمر موثق ومعتمد عبر ظاهرة الوضع في التصرف وعمليات التطهير الإداري. إنما ما تبرزه هذة الأنماط من العلاقة بين الإدارة والسياسة، فهي المنزلقات الخطيرة التي تكرسها هذة العلاقة من استشراء الفساد السياسي والإداري والمجتمعي، وتسخير أموال الدولة وإمكانياتها من أجل خدمة المصالح السياسية والشخصية للمسؤولين السياسيين. أما محاولة تحويل هذه الظاهرة العرفية إلى قانون من خلال التعاقد الوظيفي المدرج على جدول أعمال تيار المستقبل منذ عام ٢٠٠٢[١٩]، التي أعيد طرحها من خلال البرنامج الإصلاحي للرئيس فؤاد السنيورة، فهي محاولة للاستئثار بجميع المواقع الإدارية والأمنية وإخضاع الإدارة للنفوذ السياسي بصفة رسمية وقانونية ومستدامة. إن "سيطرة السياسة على الإدارة في البلدان النامية شرط أساسي لحماية النظام القائم واستقراره، لأن الإدارة تتحول إلى وسيلة لإضفاء الشرعية على أنظمة لا توجد فيها انتخابات حرة ونزيهة"[٢٠]، وبالتالي هي أنظمة لا تعتمد أصلاً على مشاريع أو برامج انتخابية أو سياسية أو اقتصادية تجاهد من أجل تطبيقها مع إدارة بيروقراطية محايدة كما في الأنظمة الديمقراطية الغربية.

في ظل بنية النظام التوافقية التعددية التي يصعب فيها تحديد خيارات واضحة، وحيث مفهوم المصلحة العامة، وحتى الهوية السياسية – الثقافية، لم يتم الاتفاق عليها، كيف تستطيع هذه النخبة الحاكمة الاتفاق على استراتيجيات وخطط وفق مبادئ الإدارة الحديثة؟

أما الخطر فهو إخضاع الإدارة للسياسيين في غياب العمل الحزبي، غير الطائفي، القائم على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم محاسبة المسؤول ومساءلته عليها في انتخابات عامة نزيهة.

ثانياً، من الشروط الأساسية لحسن تطبيق الإدارة العامة الجديدة قدرة السياسيين على الاتفاق على استراتيجية عامة يتم من ضمنها رسم خطط تؤدي إلى تنفيذ أهداف محددة، واضحة وحسية. استناداً إلى ذلك، يتم التعاقد الوظيفي على مختلف مستويات الإدارة من أجل تحقيق أهداف قابلة للقياس، يقوّم أداء الموظف على أساس انجازاته ويحاسب سلباً أو إيجاباً تبعاً لالتزامه مقتضيات العقد. هنا نطرح سؤالين: أولاً، في ظل بنية النظام التوافقية التعددية التي يصعب فيها تحديد خيارات واضحة، وحيث مفهوم المصلحة العامة، وحتى الهوية السياسية – الثقافية، لم يتم الاتفاق عليها، كيف تستطيع هذه النخبة الحاكمة الاتفاق على استراتيجيات وخطط وفق مبادئ الإدارة الحديثة؟ حتى في

---

(١٩) النهار، ٢٠٠٢/٥/٣.

(٢٠) Gerard Timsit "Public Administration and Management Problems of Adaptation in Different Socio-Cultural Contexts,"in: John La Palombara, *Bureaucracy and Political Development* (New Jersy: Princeton University Press, 1963), p. 44.

البلدان الديمقـراطية الغربيـة، حيث العمـل السياسي يتـمحور حـول أحزاب قائـمة على برامج واضحـة الملامح، توجـد صعـوبة قصـوى في تحديد المصلحـة العامـة وطرائق صونهـا، فكم بالأحرى في بلد مثل لبنان لا أحزاب ولا بـرامج واضحة ولا شرعية مستـمدة من الأطر العقلية القانونية Rational-Legal إلا علناً وفي الأطر الرسمية . **ثالثاً**، من الشروط الأساسية لتطبيق أنظمة الإدارة العامة الجـديدة القدرة على المحاسبة والمساءلة بشـفافية واستناداً إلى معايير الجدارة والكفاءة وأداء الإدارة والموظف. للأسف تحولت أكـثرية عـمليات الإصلاح الإداري إلى عـمليات تطهـير إداري الهـدف منهـا إعـادة توزيع المناصب الإدارية والمنافع وإعـادة رسم موازين القوى. تأكيداً لذلك أكثر ما استدعى انتباهنا في ما يتعلق بآراء المدراء العامين حـول المسائل المطروحة هو الإجـماع أو شبه الإجـماع على تحديد مـشاكل الإدارة في لبنان، والرفض العـارم لمفاهيم الإدارة العـامة الجـديدة على الرغم من تنوع الانتـماءات الطـائفيـة والخلفيـة الثقافية والأعمار والخبرات في القطاع الخاص.

للأسف تحولت أكثرية عمليات الإصلاح الإداري إلى عمليات تطهير إداري الهدف منها إعادة توزيع المناصب الإدارية والمنافع وإعادة رسم موازين القوى.

حين طرحنا على المدراء العامين السؤال حول تشخيصـهم مشاكل الإدارة اللبنانية وتصنيفها: حادة جداً، حادة، هامشية وهامشـية جداً، أتت الإجابات على النحو التالي: ٦٥في المئة من المدراء الذين قابلناهم أكدوا أن **تدخل السياسيين** في الإدارة هو من المشاكل الإدارية الأكثر حدة، مقابل ٥٥ في المئة توافقوا على **أن تدخل السياسيين فـي التعيينات** هو من المشاكل الأكثـر حدة. أما بالنسبة إلى مشكلة **الفساد** فرأى ٣٩ في المئة أنهـا حادة جداً مقابل ٣٩ في المئـة رأوا أنها حادة. بذلك يكون المدراء العامون قد حـددوا أن المشاكل الأكثر حدة هي **الفساد، ثم التدخل السياسي في التعيينات والتدخل في العمل اليومي الاداري**. وبالتالي، فإن أي برنامج إصلاحي لا يعالج هذه المشاكل مباشرة يكون بالفعل مشروع تعطيل إداري أكثر منه إصلاحاً إدارياً.

٢- مواقف المدراء العامين من مفاهيم الإدارة العامة الجديدة

الخوف إذا أن تتـحول أنظمة الإدارة العـامة الجديدة من تـعاقد وظيـفي إلى ما سيليـها من مشاريع تكرس المنحى الليبرالي الاقتصـادي للإدارة، كعملية تحرير الأجور وتحديدها بحسب الأداء (Performance Pay) والتعاقـد الوظيفي (Contractual Hiring) وتحويل أنظمـة الرقابة من الهـيئـات الإدارية المركـزية إلى كل إدارة على حدة وتغـيـير الطاقم الإداري مع كل تحـول حكومي، إلى وسـائل أفـعل لتقـويض عمل الإدارة، وإخضـاعها لأداء الزعـماء السيـاسيين دون رقيب، ولمصلحة مشبوهة في غياب قانون حزبي حديث يصوب العمل السياسي باتجاه علماني وديمقراطي في خدمة الشأن العام.

أما آراء المـدراء العامين فـبدت من خلال دراسـتنا أنهـا تؤكد رفض مـبادئ الإدارة العـامة الجديدة انطلاقاً من تحديدها المشاكل الإدارية في لبنان.

أيّد ٨٦ في المئة من المدراء فـصل السياسـة عن الإدارة، الأمر الذي يؤكد ان المـشكلة تشمل جميع الطوائف والمجموعات الممثلة بالإدارة، وتدل على أهمية عزل الإدارة وتطبيق جدي لمفاهيم الإدارة الفيبرية الكلاسيكية قبل استبدالها بأنظمة أخرى:

١- هل تؤيد فصل السياسة عن الإدارة؟											المجموع	مجموع العينة
الطائفة												
لا جواب	علويون	لاتين	كاثوليك	سريان أورثوذكس	أرمن	دروز	شيعة	أورثوذكس	سنة	موارنة		٣٨
٢	١	١	٢	٢	٢	١	٣	٣	٧	١٤	٣٨	
٢	-	١	٢	٢	١	-	٣	٢	٦	١٤	٣٣	نعم
٦,٠٦	٠,٠٠	٣,٠٣	٦,٠٦	٦,٠٦	٣,٠٣	٠,٠٠	٩,٠٩	٦,٠٦	١٨,١٨	٤٢,٤٢		
١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٥٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٦٦,٦٧	٨٥,٧١	١٠٠,٠٠	٨٦,٨٤	
-	١	-	-	-	١	-	-	١	١	-	٤	كلا
٠,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٠		
٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٣,٣٣	١٤,٢٩	٠,٠٠	١٠,٥٣	
-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	لا جواب
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠		
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٦٣	

وجاءت الأكثرية هذه، على الرغم من أن ٥٠ في المئة من المدراء أقروا وفق سؤال لاحق أنهم عينوا بمناصبهم عبر أحد الزعماء السياسيين، أو الطائفيين. حصل الإجماع في رأينا بسبب الضغوط التي يتعرض المدراء العامون لها عند تسلمهم مهماتهم. حتى إن أحدهم قال إنه لو توقف السياسيون عن دق بابه لكانت انتاجيته تضاعفت في عمله، وبخاصة أن ٩٢ في المئة من المدراء الذين التقيناهم أكدوا أن السياسة وتدخلاتها تعرقل العمل الإداري.

أما في ما يتعلق بتغيير الطاقم الإداري عند التغيير الحكومي فقد أتت الأكثرية رافضة لذلك

٢- هل توافق على تغيير المدراء العامين كلما حصل تغيير حكومي؟								المجموع	مجموع العينة
الوضع المهني			العمر			الجنس			
بالتصرف	يزاولون	متقاعدون	٥٦-٦٤	٤٦-٥٥	٣٥-٤٥	ذكور	إناث		٣٨
٤	٢٩	٥	٢١	٧	١٠	٣٥	٣	٣٨	
٣	١٩	٤	١٧	٥	٤	٢٤	٢	٢٦	كلا
١١,٥٤	٧٣,٠٨	١٥,٣٨	٦٥,٣٨	١٩,٢٣	١٥,٣٨	٩٢,٣١	٧,٦٩		
٧٥,٠٠	٦٥,٥٢	٨٠,٠٠	٨٠,٩٥	٧١,٤٣	٤٠,٠٠	٦٨,٥٧	٦٦,٦٧	٦٨,٤٢	
١	٩	١	٤	٢	٥	١١	-	١١	نعم
٩,٠٩	٨١,٨٢	٩,٠٩	٣٦,٣٦	١٨,١٨	٤٥,٤٥	١٠٠,٠٠	٠,٠٠		
٢٥,٠٠	٣١,٠٣	٢٠,٠٠	١٩,٠٥	٢٨,٥٧	٥٠,٠٠	٣١,٤٣	٠,٠٠	٢٨,٩٥	
-	١	-	-	-	١	-	١	١	لا جواب
٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠		
٠,٠٠	٣,٤٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٣٣,٣٣	٢,٦٣	

في موضوعي التعاقد الوظيفي وتحرير الأجور أتت الآراء على النحو التالي:

مجموع العينة ٣٨	بالتصرف	يزاولون	متقاعدون	٥٦–٦٤	٤٦–٥٥	٣٥–٤٥	ذكور	إناث	المجموع
٣– هل توافق على إلغاء الملاك الإداري و استبداله بالتعاقد الوظيفي؟	الوضع المهني			العمر			الجنس		
	٤	٢٩	٥	٢١	٧	١٠	٣٥	٣	٣٨
كلا	٤	٢١	٥	٢٠	٥	٥	٢٨	٢	٣٠
	١٣,٣٣	٧٠,٠٠	١٦,٦٧	٦٦,٦٧	١٦,٦٧	١٦,٦٧	٩٣,٣٣	٦,٦٧	
	١٠٠,٠٠	٧٢,٤١	١٠٠,٠٠	٩٥,٢٤	٧١,٤٣	٥٠,٠٠	٨٠,٠٠	٦٦,٦٧	٧٨,٩٥
نعم	٠	٧	٠	١	٢	٤	٧	٠	٧
	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٤,٢٩	٢٨,٥٧	٥٧,١٤	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	
	٠,٠٠	٢٤,١٤	٠,٠٠	٤,٧٦	٢٨,٥٧	٤٠,٠٠	٢٠,٠٠	٠,٠٠	١٨,٤٢
لا جواب	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١
	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	
	٠,٠٠	٣,٤٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٣٣,٣٣	٢,٦٣

من أسباب رفض هذا المشروع يأتي في المرتبة الأولى الخوف من تفاقم ظاهرة استغلال النفوذ وإساءة استعمال السلطة، ومن ثم تفشي ظاهرة الاستخدام الكيفي ووضع اليد على الوظيفة، ثم استشراء ظاهرة الفساد.

مجموع العينة ٣٨	لا جواب	علويون	لاتين	كاثوليك	سريان اورثوذكس	ارمن	دروز	شيعة	اورثوذكس	سنة	موارنة	المجموع
٤– هل توافق على تحديد الأجور بحسب الأداء؟	الطائفة											
	٢	١	١	٢	٢	٢	١	٣	٣	٧	١٤	٢٨
كلا	٢	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٢	٥	٩	٢٠
	١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٠٠	١٠,٠٠	٢٥,٠٠	٤٥,٠٠	
	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٣,٣٣	٦٦,٦٧	٧١,٤٣	٦٤,٢٩	٥٢,٦٣
نعم	٠	١	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	٤	١٧
	٠,٠٠	٥,٨٨	٥,٨٨	١١,٧٦	٥,٨٨	١١,٧٦	٥,٨٨	١١,٧٦	٥,٨٨	١١,٧٦	٢٢,٥٣	
	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٥٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٦٦,٦٧	٣٣,٣٣	٢٨,٥٧	٢٨,٥٧	٤٤,٧٤
لا جواب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	-	٠	١	١
	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	
	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٧,١٤	٢,٦٣

في الأحاديث الجانبيـة مع المدراء العامين، اشتكى هؤلاء الرواتب والأجور غير الكافـية، كما تذمروا من عدم الحـصول على أي نوع من أنواع المكافأة، في حين يتقاضى مسـتشارو الوزراء رواتب ومكافآت خيالية. وقد يكون ذلـك هو السبب الذي جعل ٤٤ في المئة من العينة توافق على تحرير الأجور والرواتب في القطاع العام.

وفي ما يتعلق بتـحويل أنظمة الرقابة من الهيئات الإدارية المركـزية وتحويلها إلى كل إدارة على حدة، أتت آراء المدراء العامين مـجمعة علـى رفض ذلك: ٨٢ في المئة من المدراء الذين شاركوا في الدراسـة رفضوا ذلك لأسبـاب مختلفة، منها أن ذلك سـيزيد المحسوبيـات والفساد داخل الإدارة. وفي غيـاب أساليب علمية وشـفافة لتقـويم الأداء، سيجري إخـضاع الموظف في الإدارة لاستنسابية مديره التسلسلي.

٣- الاتجاهات الإصلاحية الإدارية الواجب اتخاذها

طرحنا مجموعة من الأسـئلة حول الاتجاه الذي يجب أن يسلكه الإصلاح الإداري الفعلي في لبنان، فـأتت الأكـثـرية مـؤيدة تطبـيـقـاً فـعليـاً للـنظام الكلاسـيكي البـيروقـراطي الذي يعتـقد ٧٩ في المـئة من المدراء العـامين أنه لم يتم احترامه في لبنان.

وحول العـوائق التي تحول دون تحقيق إصـلاح فعلي رأى ٤٧ في المئـة من المشـاركين في العـينة أن السلطة غـير قـادرة على الإصـلاح بسبب انغماسـها في الصفقات، وأشار ٢٦ في المئة إلى الطائفية كحاجز أمـام الإصلاح، في حين أكـد ١٠ في المئـة أن العـائق الأساسي أمـام الإصلاح هو مصالح السياسيين.

وقـد وافق ٨٦ في المئـة من المـشـاركين على أن الإصـلاح الإداري الفعلي سيكلف السياسيين غالياً، إذ إنه سيمنع عنهم استعمال الإدارة لتوزيع المنافع وتعزيز عدد مؤيديهم ومصادرة موارد الدولة.

بذلك، يبـدو مـــشـروع الإصـلاح الإداري على النمط الـليـبـرالي مرفوضاً من قبل رموز الإدارة اللبنانية، كما هو مرفوض شعبياً. وهذا ما أظهرته ردود الفعل حين طرح هذا المشروع من قبل الوزراء التابعين لتيـار المستقـبل. من الأكيد أن مـواجهة الإدارة لأي مشـروع تعده متناقـضاً والمصلحة العـامة وخطراً على حقوق الموظفين المكتسبة، تكون قوية وفـاعلة حتى ولو بطرائق مختلفة. حين سألنا المشاركين فـي الدراسة إذا كانت الإدارة قـادرة في رأيهم على عرقلـة المشاريع الحكومـية التي تراها غـير مجـدية، أكّد ٨٩ فـي المئة أن باسـتطاعة الإدارة العـرقلة. وحين سألنا عن وسـيلتي العرقلة المتاحة لهم، كعدم إعطاء معلومات كافية لمتخذي القرار، وخفض الإنتاجية، وتعيين لجان، وممارسة المعارضة الشـفهية، وتجييش مـجموعات معارضة وتخـريب، أتت النتائج على النحو التالي: ٥٠ في المئة أكدوا أنهم بـحاجة إلى معلومات ومعطيات أكـثر، و٥٠ في المئة أشاروا إلى انهم يلجاون إلى عدم إعطاء معلومات كافية لمتخذي القرار.

يبدو مشروع الإصلاح الإداري على النمط الليبرالي مرفوضاً من قبل رموز الإدارة اللبنانية، كما هو مرفوض شعبياً. من الأكيد أن مواجهة الإدارة لأي مشروع تعده متناقضاً والمصلحة العامة وخطراً على حقوق الموظفين المكتسبة، تكون قوية وفاعلة حتى ولو بطرائق مختلفة.

الأمر الذي يدل أن المعارضة الإدارية ما زالت تعتمد ما يسمى أساليب الممانعة غير المباشرة، (Covert Ways of Obstructionn) وذلك متوقع بسبب حظر الممارسة الحزبية أو الانضمام إلى نقابات مهنية أو نقابية على المدراء العامين،، الأمر الذي يدفعهم إلى اللجوء إلى طوائفهم للاحتماء أو لممارسة وسائل معارضة مبطنة.

خامساً: ملاحظات ختامية

في ظل ما تقدم، يبدو من الواضح ان الإصلاح بحسب نمط الإدارة العامة الجديدة غير مقبول، كما أن ثقة الإداريين بالمشاريع الإصلاحية التي تعرض من المسؤولين السياسيين ضعيفة أيضاً، إضافة إلى إجماع المدراء العامين المشاركين في الدراسة على ضرورة أن يأتي الإصلاح من داخل الإدارة عوضاً من فرضه من الخارج، أي من السلطة السياسية أو من منظمات دولية أو خبراء أجانب.

خاتمة

عطفاً على ما تقدم، واستناداً إلى نظريات إدارة التغيير (Change Management) التي تؤكد أن إشراك الفئات التي سيشملها أي مشروع تغييري هو من الشروط الأساسية لتعزيز فرص نجاح المشاريع التغييرية أو حتى التخلي عنها أو تعديلها بما يخدم مصلحة المؤسسة المعنية[٢١]، وقبل التكلم على مضمون الإصلاحات الإدارية المطلوبة، يجب تحديد الجهة المفترض بها إطلاق المشاريع الإصلاحية. في اعتقادنا أن الخبراء اللبنانيين والمدراء العامين إذا ما تعاونوا، هم الجهتان المؤهلتان تحديد مكامن الضعف في الإدارة، والمشاكل والحلول القابلة للتنفيذ والمناسبة في الإطار المحلي، وبخاصة أن الدراسة التي قمنا بها تؤكد وعي المدراء للمشاكل وحجمها، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والسياسية وخلفياتهم الثقافية والإدارية. تظهر الدراسة أن الإدارة بتنوعها وتعدديتها، قد انتجت لدى الموظفين، أو لدى بعضهم، نوعاً من الثقافة الإدارية المشتركة بحيث إن الجميع متفق على التشخيص، وعلى الخطوط العريضة للحلول. ويبقى السؤال الكبير: هل أن هذه الفئة أو المجموعة داخل الإدارة قادرة على تغيير أو فرض إصلاحات ما؟ من الطبيعي أن تعرقل الطبقة الحاكمة في لبنان أي مشروع إصلاحي يهدف إلى حماية الإدارة من التدخلات الخارجية، وتعزيز دور أجهزة الرقابة ومجالس الخدمة المدنية، لأن إجراءات من ذلك النوع تهدد بتغييرات كبرى وبحرمان السياسيين أدوات تقوية نفوذهم. فالسلطة السياسية في لبنان على تنوعها، وتصارعها المستمر على المغانم، تكوّن مجموعة متشابهة ومتماسكة في معارضتها لأي تغيير في النظام قد يهدد مصالحها، وبالتالي تتصدى للمشاريع الإصلاحية الفعلية وتدافع عن الإصلاحات التي تعزز نفوذها.

وبالتالي يجب أن تكون قيادة الإصلاح من داخل الإدارة، وبالاتفاق أو بمؤازرة المثقفين المستقلين، ومجموعات مهنية، ونقابات أو قوى سياسية أو أحزاب معارضة للنهج الحكومي، فيكوّن بعض القيادات الإدارية، بدعم من قوى خارجة عن الإدارة، نواة قوى ضاغطة من أجل التغيير.

(٢١) see: Betty Morgan; Susan Buck and Raymond Cox, *Public Administration in Theory and Practice* (New Jersey: Prentice Hall, Practice Englewood Cliffs, 1994), pp. 128-130.

أما مضمون الخطط الإصلاحية، فقد اتضح لنا أن نتائج الدراسة التي قمنا بها لاستقصاء آراء المدراء العامين تدعم معظم ما أوصى به الخبراء اللبنانيون والإداريون في ما يتعلق بالإصلاح الإداري. حتى إن المنظمات الدولية التي تروج للوجبات الإصلاحية الجاهزة فهي تحذر من مخاطر سوء تطبيق وتصدير هذه المشاريع في البلدان النامية، فيذكر هيوغ أوين، نقلاً عن تقرير البنك الدولي (١٩٩٧ص. ٩) أنه من الصعب جداً تطبيق مبدأ التعاقد في البلدان حيث الأهداف غير واضحة، والفساد متفش، والأنظمة غير المعلنة والعرفية تختلف (Deviate) جذرياً عن الأنظمة الرسمية المعلنة. في هذا الإطار سيزيد إدخال قوانين جديدة الإدارة تعقيداً دون إحقاق تغيير وإصلاح ما. وفي البلدان التي لم تتكمن من وضع ضوابط على مدخلات النظام (قوانين وموارد بشرية ومالية)، من الخطير إعطاء المدراء العامين صلاحيات واسعة، إذ إن ذلك سيشجع الاستنسابية والفساد(٢٢).

في اعتقادنا أن الخبراء اللبنانيين والمدراء العامين إذا ما تعاونوا، هم الجهتان المؤهلتان تحديد مكامن الضعف في الإدارة، والمشاكل والحلول القابلة للتنفيذ والمناسبة في الإطار المحلي.

من ناحية أخرى، تمثل الإدارة العامة الجديدة أحد عناصر المنحى الاقتصادي الليبرالي حيث يجري تقويم فاعلية المشاريع من منظار الربح المادي وخفض النفقات. أما في البلدان النامية فالمطلوب من الحكومات إقامة مشاريع ذات منفعة اجتماعية، على الرغم من ارتفاع تكلفتها، للحفاظ، أو بالأحرى للوصول إلى استقرار اجتماعي اقتصادي وعدالة في التوزيع يمثلان المنطلق الوحيد للتطور والتنمية.

توصيات

تركز مشاريع الإصلاح التي تعتمدها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٦ على المنحى الليبرالي وفق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة(٢٣)، فمشروع مثل الذي قدم بهدف إقرار التعاقد الوظيفي يمثل نقطة انطلاق لورشة إعادة هندسة الإدارة العامة، إذ يكوّن هذا المفهوم حلقة من سلسلة لا يمكن تطبيق إحداها دون الأخرى. يطلق منظرو الإدارة العامة الجديدة على تلك الخطوات اسم، (Metatools) بمعنى أن تطبيق واحدة من هذه الأدوات تطلق ردود فعل ارتدادية ومجموعة من التغيرات التي تتحول إلى كرة ثلج تؤدي في النهاية إلى تغيرات على كل المستويات الإدارية وداخل الأنظمة كلها(٢٤).

ومن تلك المشاريع أيضاً ما يسمى

Performance Budgeting, Business Process Reengineering, Flexible Performance Framework(٢٥).

---

(٢٢) Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction*, p. 221.

(٢٣) المشاريع الإصلاحية الممولة من البنك الدولي تحت إشراف وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري مثل الدراسة التي أنجزت عام ١٩٩٨ موجز استراتيجيا الإصلاح الإداري، إلى مشروع التعاقد الوظيفي وغيرها من المحاولات الآتية مثل: Performance Improvement Plan.

(٢٤) Osborne and Gaebler, *Reinventing Government*, p. 306.

(٢٥) هذا مشروع وارد في الخطة الإصلاحية مزعم تنفيذه في حد أقصى عام ٢٠٠٨ وتعدّه الحكومة من الخطوات المتوسطة الأولية.

من هنا ضرورة التصدي لأي مشروع من هذا النوع مهما بدا معزولاً، إذ قد يكوّن نقطة انطلاق ورشة لتعطيل الإدارة واستيلاء بعض السياسيين على موارد القطاع العام وإمكانياته، ومن ثم تحويل المناقشات باتجاه الإصلاح الذي يهدف إلى ترسيخ وتطبيق ما لم يطبق – إلا في حقبات تاريخية محددة في تاريخ الإصلاح الإداري في لبنان – من فصل السياسة عن الإدارة، ومنع التدخلات السياسية، وتفعيل أجهزة الرقابة، وكف يد السياسيين عنها، إضافة إلى محاربة الروتين الإداري، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وإعادة الإعتبار لمبدأ الجدارة، وتأهيل العنصر البشري.

– إطلاق ورشة إصلاح قانوني، وذلك عبر إعادة النظر في القوانين التي توفر شبكة أمان اجتماعية لحماية الطبقات الوسطى والفقيرة من العواقب التي قد تنتج من السياسات الليبرالية الاقتصادية، وإقرار قوانين منع الاحتكار وقوانين منع الإغراق وحماية اليد العاملة. وبحسب جوزيف ستيغليتز، إن معظم السياسات التي تطالب المنظمات الدولية بتطبيقها قد فشلت في تحسين مستوى معيشة الشعوب وتامين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لأنها لا تتلاءم مع البيئة المحلية والظروف الاجتماعية، فالموضوع الأساسي هو احترام مبدأ جدولة الإصلاحات وبرمجتها (Sequencing and Pacing)، بما يتمشى ومستوى التطور الاجتماعي في البلدان المعنية[٢٦].

– تمكين المواطن وتحسيسه على حقوقه وواجباته، والعمل على تثقيفه حول الإجراءات الإدارية وما يتوجب عليه وله، واللجوء إلى استطلاعات رأي تحث المواطن على التعبير عن رأيه في ما يتعلق بالأداء الإداري، وتمثل وسيلة تواصل بين الإدارة والمواطن فتساهم في كسر الحاجز وردم الهوة بين الطرفين تدريجاً. حين يكف المواطن أو يخفف من استعمال واسطة السياسيين، يكف تدخل السياسيين بالإدارة، تدريجاً. وهذه عملية طويلة الأمد، إنما تبقى أسهل تطبيقاً من إجراءات إصلاحية جذرية قد تولد معارضة إدارية وسياسية.

– تمكين الإدارة وفتح قنوات اتصال مع مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الاقتصادية، ومخاطبة المواطن ومحاولة تجييش الرأي العام، وتفعيل دور مجلس المدراء العامين الذي عطل منذ عام ٢٠٠٠، في حين أن دوره في طرح المشاريع الإصلاحية وفي تفعيل الجهود وتنسيقها من أجل الإصلاح ضروري ومهم جداً.

– فتح قنوات تواصل مع المؤسسات الدولية عبر المجتمع المدني، تهدف إلى تعديل أسلوب التعاطي الأحادي التوجه الذي لا يخدم إلا المطالبين به والطبقات الحاكمة، في البلدان النامية التي كانت منذ عهود الاستقلال ولا تزال تلجأ إلى اعتماد أنماط تحديثية مقتبسة من الغرب كاداة لكسب شرعية مزيفة على خلفية النية في الإصلاح والانفتاح واستيراد التقنيات الغربية في مجتمعات ما زالت تعاني عقدة "كل شي فرنجي برنجي"، في حين أن الواقع المحلي يعاني الاستغلال، والاحتكار السياسي والاقتصادي والتخلف induced . أما الطبقة الحاكمة فمدينة للمنظمات التي تفرض شروطها، وتُسأل وتحاسب فتنفصم الطبقات الحاكمة المحلية عن مجتمعاتها أكثر فأكثر.

– الكف عن التعاطي مع المؤسسات الدولية بوصفها الشر المطلق وآلة واحدة لا يمكن

(٢٦) Stiglitz, *Globalization and its Discontents*., ch. 3.

مخاطبتها. فأقوى منتقدي سياساتها هم العاملون داخلها، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تحريك وتصحيح مسارات تلك المؤسسات شرط أن يخاطب المثقف العربي والمنظمات الأهلية العربية تلك الفئات ويشرع في تقديم البدائل التي تتمشى ومقتضيات العصر وتلبي حاجات مجتمعاتهم.

يبقى أن نستخرج العبر من البلدان النامية، وبخاصة بلدان أميركا اللاتينية، التي حاولت تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة والتي لم تثمر النتائج فيها بحسب التوقعات، وبخاصة تلك التي وضعها "إجماع واشنطون". ففي السنوات التي تلت هذا الإجماع، كانت الإصلاحات تتمحور حول تقليص دور الدولة، في حين أن المطلوب كان ولايزال وبإلحاح أكبر، تحسين دور الدولة. وفي أكثر الحالات حيث طبقت الخصخصة وتحرير الأسواق وترشيق الإدارة والتخلي عن قطاعات عديدة بسبب قلة الموارد، كانت النتائج: التجزئة وتفكك في أجهزة الحكم، عدم القدرة على مواجهة المشاكل في وقت بقيت الدولة مسؤولة امام المجتمع عن حلها، الأمر الذي أفقد الدولة شرعيتها و مصداقيتها أمام شعوبها(٢٧).

هل تتحمل الدولة اللبنانية في ظل الانقسامات السياسية وطغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وفي غياب ثوابت وقيم جامعة تصون الجمهورية، وفي وقت تمثل الطوائف دويلات داخل الدولة، تجزئة وتفككاً أكبر في أجهزتها الإدارية التي تجسد للشعوب فكرة الدولة؟

بذلك يبقى السؤال: هل تتحمل الدولة اللبنانية في ظل الانقسامات السياسية وطغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وفي غياب ثوابت وقيم جامعة تصون الجمهورية، وفي وقت تمثل الطوائف دويلات داخل الدولة، تجزئة وتفككاً أكبر في أجهزتها الإدارية التي تجسد للشعوب فكرة الدولة؟ ومن يتحمل مسؤولية تقليص القطاع العام وإمكانية تحويله إلى محميات خاصة ذات مرجعية ملتبسة؟

ألم يحن الوقت بعد التفكك والتعطيل الإداري الذي أصاب أجهزة الحكم من جراء الحرب الأهلية المعلنة وتوالي الصراعات الداخلية في أثر انتهاء الحرب، أن تبدأ ورشة تأسيس وبناء الدولة الصالحة، الراعية الجامعة لجميع الأطياف اللبنانية؟ ◇

(٢٧) Koldo Echebarria, *Government Modernization and Civil Service Reform: Democratic Strengthening, Consolidation and the Rule of Law and Public Policy Effectiveness*, Washington DC: International Development Bank, Regional Policy Dialogue, Public Management and Transparency Network, 2001, p.2.

ألبير داغر (*)

نحو رؤية بديلة للسياسة الاقتصادية في لبنان

مقدمة

وضعت الورقة الإصلاحية للحكومة اللبنانية بحسب ما أظهره الموجز الذي نشرته الصحف[1] هدفين لها: العودة بالمالية العامة إلى وضع سليم، ورفع معدل النمو الاقتصادي في لبنان، أو "حفز النمو". وحددت الورقة ثلاث طرائق لتحقيق هذين الهدفين: الخصخصة وخفض الإنفاق العام وزيادة إيرادات الموازنة. اعتمد البرنامج هذه الطرائق الثلاث لسبب واحد وبسيط، وهو انها تمثّل الشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية لتأمين متابعة تمويل الدين العام اللبناني، بواسطة التدفقات الخارجية. التزمت الحكومة إيفاء هذه الشروط لتضمن استمرار الدعم الدولي معبراً عنه بتمويل الدين العام، فإذا اكتفت الحكومة بتضمين أهدافها هذه الأمور وحسب تكون صادقة مع نفسها ومع اللبنانيين. أما إذا قالت إن من شأن برنامج إصلاحي كهذا أن يحقق النمو في لبنان ويتيح بناء اقتصاد منتج وتنافسي، فهي تكون في معرض خداع نفسها والآخرين.

سوف نعالج مقاربة الحكومة المعبّر عنها في الورقة المذكورة، بوصفها ترجمة لمقاربة ليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية، هي مقاربة "توافق واشنطن" (Washington Consensus) السائدة منذ الثمانينات، التي سبق لها أن اعتمدتها، وتذهب بها حالياً إلى أبعد مما ذهبت سابقاً. وسوف نظهر ثانياً، أن ما يملي المقاربة الحكومية هذه، هو مأزق التنامي المستمر لحجم الدين العام والحاجة إلى توفير تمويل دولي مستمر له، وأن هذه المقاربة لا تحقّق النمو في لبنان. وسنعرض ثالثاً عناصر السياسة الاقتصادية البديلة التي يستحيل من دونها تحقيق النمو في لبنان.

(*) أستاذ، ورئيس قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية – بيروت.

(1) النهار، ١٥ و٢٢/٣/٢٠٠٦.

أولاً: برنامج الحكومة الاقتصادي من حيث هو تجسيد لمقاربة ليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

١- تعريف المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية والمناقشات في شأنها

قامت المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية على نقد تجربة البلدان النامية التي اعتمدت التوجّه نحو الداخل والحمائية وتدخّل الدولة المتعدد الأوجه في الاقتصاد، والتي اختصرتها استراتيجية "التصنيع باستبدال الواردات" التي أخذت فيها أغلبية هذه البلدان بعد الحرب العالمية الثانية. انتقدت المقاربة الليبرالية هذه التجربة، لأنها جسّدت بالنسبة إليها عملية سوء تخصيص للموارد، وأدّت إلى إقامة اقتصادات غير فعالة، أي غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وتوفير ما تحتاج إليه من عملات صعبة لتمويل مستورداتها والإيفاء بالتزاماتها تجاه الخارج. جاء التوقف عن سداد المبالغ التي رتبتها خدمة الدين الخارجي لدى كبريات بلدان أميركا اللاتينية ابتداء من العام ١٩٨٢، ليعطي حجة إضافية للنقد الليبرالي الموجّه ضد استراتيجيات التنمية التي اعتمدتها البلدان النامية. نصّب صندوق النقد الدولي بعد ذلك التاريخ نفسه قيماً على مشروع الاصلاح الاقتصادي الليبرالي الذي اقترح لجميع البلدان النامية، وعبّر عن ذلك بسياسات التصحيح الهيكلي التي أشرف هو نفسه على تنفيذها في هذه البلدان على امتداد العقد المذكور. هدفت هذه المقاربة للسياسة الاقتصادية إلى دفع البلدان النامية إلى اعتماد قاعدتين للتنمية فيها، الاولى تقوم على اعتماد حرية تبادل كاملة مع بقية العالم، والثانية تقوم على حصر مسؤولية النشاط الاقتصادي الداخلي بالقطاع الخاص بما ينفي أي دور للدولة فيه، كون هاتين القاعدتين تحقّقان النمو الاقتصادي لهذه البلدان. طلبت المقاربة الليبرالية من البلدان النامية أن تحرّر اقتصاداتها، مقابل مجرّد وعد بتدفق الاستثمارات الأجنبية عليها بمجرد أن تحقق هذا التحرير، ومقابل تأكيد من قبلها أن الاقتصادات التي تأخذ في المقاربة الليبرالية تحقّق معدلات نمو أعلى من غيرها. وهذا ما لم تثبته الوقائع مرة واحدة خلال الثمانينات.

شهد العقد المذكور، في ظل طغيان الخطاب الليبرالي والسياسات التي سوغها، نقاشاً فكرياً بالغ الاهمية قام على نقض هذا الخطاب، سواء على المستوى النظري، أم على مستوى السياسات التي سوّغ تطبيقها. إن أول من حاول تجاوز المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية التي كانت سائدة هو البنك الدولي بالذات. كان هذا الأخير قد حاول في تقريره للعام ١٩٨٣ تجيير النجاح الباهر الذي حققته بلدان شمال شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان)، لإقناع البلدان النامية بجدوى التحرير الاقتصادي الذي تروّج له المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية، ووصَف استراتيجية البلدان الآسيوية بانها ترجمة لهذه المقاربة. وأثبت الاقتصاديون المختصون ببلدان شمال شرق آسيا خطأ القراءة التي قدمها الاقتصاديون الليبراليون واقتصاديو البنك الدولي لهذه التجربة. وبيّنوا أن هذا النموذج لم يقم على حرية التبادل الكاملة، بل اعتمد أنماطاً متعددة ومتنوعة من حماية المؤسسات الوطنية ودعمها، وبينوا دور الدولة الجوهري في إنجاح تجربة التنمية التي أخذت هذه البلدان فيها. أي

أثبتوا أن نموذج شمال شرق آسيا للتنمية اعتمد مقاربة هي نقيض ما تبشّر به المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية.

دفعت هذه المناقشات البنك الدولي إلى التراجع عن قراءته الأولى للنموذج الآسيوي، وأقر في المراجعة التي احتواها تقريره الثاني عن النموذج الآسيوي عام ١٩٩٣، بدور الدولة الآسيوية في النجاح الذي تحقق، لكنه ساق حججاً كثيرة برّر بها عدم جواز أن تتخذ بلدان العالم الثالث من التجربة المذكورة نموذجاً تقتدي به لتحقيق تصنيعها المتأخر. وبلور البنك صيغة جديدة لاستراتيجية التنمية التي يقترحها للبلدان النامية، تقرّ بدور محدود للدولة في توفير الدعم للنشاط الاقتصادي، عبر عنها بمفهوم "المقاربة الودية تجاه قوى السوق". ورأى روبرت واد (Wade) أن مقاربة البنك الدولي الجديدة هذه لاستراتيجية التنمية هي مجرّد "محاولة في فن إطالة عمر المقاربة الليبرالية"(٢).

تعرّضت المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية لانتقادات أخرى منذ أواخر الثمانينات، جاء أولها من منظمات الأمم المتحدة المعنية بالعلاقة بالبلدان النامية. استند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى الانتقادات التي وجهتها منظمة اليونيسيف إلى سياسات التصحيح الهيكلي المطبّقة خلال الثمانينات، لبلورة مفهوم جديد للتنمية تحت اسم التنمية البشرية المستدامة(٣) (Sustainable Human Development). عبر هذا المفهوم الجديد عن هاجس إضفاء محتوى اجتماعي على مقاربة النمو الليبرالية الطابع التي كانت سائدة، وصولاً إلى نوع من التصحيح الهيكلي "ذي وجه إنساني". لكن هذا المفهوم الجديد لم يتعرّض لجوهر المقاربة الليبرالية بالنقد.

وشهدت المؤسسات الدولية بعد الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ مناقشة حادة حول جدوى الاستمرار في اعتماد المقاربة الليبرالية السائدة للتنمية. وبرزت كتابات ستيغليتز (Stiglitz) لجهة طرحها ضرورة بلورة مقاربة ما بعد ليبرالية للتنمية Post Washington Consensus، أحد العناصر الرئيسية فيها إدراك الحاجة إلى ضبط حرية الأسواق المالية، بحيث لا يتسبب الأذى الذي تلحقه بالبلدان النامية بجعل هذه البلدان تنكفئ فرادى أو جماعات عن عملية التحرير لاقتصاداتها التي أخذت فيها(٤). وكان اقتصاديون كبار قبل ستيغليتز كـ بول كروغمان (Krugman)، قد انتقدوا نتائج التحرير الاقتصادي الذي اعتمدته المقاربة الليبرالية هدفاً عاماً شاملاً، كون ان الإفادة منه اقتصرت على الاسواق المالية فقط.

جسّد النموذج الشمال الشرق الآسيوي أو نموذج الدولة التنموية (Developmental State) منذ بداية الثمانينات البديل الجدي من المقاربة الليبرالية للتنمية. وهو أمر مرشّح للاستمرار إلى سنوات طويلة قادمة. تمثّل التجربة الآسيوية صلب المقاربة البديلة للتنمية التي أطلقت عليها تسمية "توافق الجنوب" (South Consensus)، التي هي نتيجة التقاء القراءة التي اعتمدتها

---

(٢) See: Robert Wade, "The World Bank and the Art of Paradigm Maintenance: the East Asian Miracle in Political Perspective," *New Left Review*, no. 217 (1996), pp. 3-36.

جرت الإشارة إليه في: Charles Gore, "The Rise and Fall of the Washington Consensus as a Paradigm for Developing Countries," *World Development*, vol. 28, no. 5 (2000), pp. 789-804.

(٣) Ibid., p. 795.

(٤) Ibid., p. 800.

المدرسة البنيوية الجديدة في أميركا اللاتينية للسياسة الاقتصادية مع الدروس المستخلصة من تجربة شمال شرق آسيا. وقد أمكن التعبير عن هذه المقاربة في الأدبيات التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). أهم ما يطرحه "إجماع الجنوب" أمران: ١) أن يكون الاندماج في السوق الدولية استراتيجياً، أي خاضعاً لمتطلبات بناء اقتصاد وطني منتج وقادر على المنافسة في السوق الدولية؛ أي أن يأتي الانفتاح الاقتصادي الكامل، بعد اكتمال شروط بناء اقتصاد وطني تنافسي، لا أن يكون الانفتاح الاقتصادي المدخل إلى تحقيق هذا البناء. تقع هذه المقاربة على نقيض الاندماج الكامل والفوري في السوق الدولية (Full Scale Free Trade) الذي تنادي المقاربة الليبرالية به؛ ٢) ألاّ يقتصر الإصلاح الاقتصادي على سياسات التثبيت الاقتصادي (Stabilization) التي تشدّد المقاربة الليبرالية عليها، بل أن يتجاوز هذا الأمر، من دون إغفاله، إلى ما هو أهم وأبعد، أي إلى اعتماد سياسة تطوير للانتاج الوطني التنافسي تستوحي عناصرها من السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة التنموية الآسيوية.

جسّد النموذج الشمال الشرق الآسيوي أو نموذج الدولة التنموية منذ بداية الثمانينات البديل الجدي من المقاربة الليبرالية للتنمية. وهو أمر مرشّح للاستمرار إلى سنوات طويلة قادمة.

٢- السياسة الاقتصادية اللبنانية تستوحي المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

تصلح العناوين التي تشتمل عليها المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي لتعريف المقاربة اللبنانية للسياسة الاقتصادية، وهي ثلاثة:

أ- توفير عناصر الانضباط الاقتصادي الكلّي (Macroeconomic Discipline)

يتجسّد ذلك بالعمل على توفير موازنة حكومية بلا عجز وعدم التسبّب بوجود دين حكومي أو بتفاقم هذا الدين. ومن شأن مقاربة من هذا النوع للمالية العامة أن تضمن وجود معدلات تضخّم منخفضة، وأن تضمن استمرار هذا الوضع. هذه الإجراءات هي التي يدلّل عليها بتعبير "التثبيت الاقتصادي".

وقد أخذت الحكومات اللبنانية على نفسها منذ عام ١٩٩٧ العمل على تحسين إيرادات الخزينة وضبط الانفاق العام، جاعلة هذا الأمر صلب السياسة الاقتصادية وهدفها الأول والوحيد. وجسّد مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، الذي أعدّته حكومة الرئيس الحريري الأخيرة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ التصور الحكومي الأكثر طموحاً لجهة خفض أو إزالة العجز في الموازنة العامة(٥). تناول الخفض المقترح الإنفاق الذي يرتبه نظام التقاعد والضمان الاجتماعي، وتم اقتراح إلغاء وزارة شؤون المهجرين وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب، وإلغاء بعض أوجه الإنفاق التي يستفيد منها النواب والنواب السابقون...الخ. واقترح المشروع، في باب الإيرادات، تحصيل المبالغ المترتبة على إشغال الأملاك البحرية، واقتطاع ٣ في المئة من رواتب

(٥) انظر: "مشروع موازنة ٢٠٠٥، أكبر مفاجآته فصل إصلاحي يشمل كل الدولة..." النهار، ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٤.

بعض العاملين في القطاع العام لتمويل الخدمات الاجتماعية...الخ.

عرض وزير المال في مداخلته خلال مناقشة موازنة العام ٢٠٠٥[٦]، الخطوط العريضة لرؤية الحكومة الاقتصادية، وعدّها قاعدة مؤتمر بيروت لدعم لبنان. وهي تشتمل على خمسة محاور، يعوّل على محورين منهما بوجه خاص، توفير شروط الانضباط الاقتصادي الكلّي. وجاء في "المحور الاجتماعي"، وهو الأول، أن هدف الحكومة هو تحسين المردود الاجتماعي للانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية وإصلاح أجهزة التغطية الاجتماعية وتطويرها. المقصود هنا ضبط الإنفاق العام في هذا الميدان. وجاء في المحور الثالث المتعلق بـ"السياسات المالية وإدارة الدين"، أن الهدف هو تقليص العجز وتحقيق فوائض أولية في الموازنة. وتبيّن أن الإجراء الأهم في باب النفقات هو تقليص عجز مؤسسة كهرباء لبنان، وترشيد الإنفاق من خلال ضبط معظم النفقات الحكومية وإعادة النظر في بعض المخصصات والمنافع. كما جرت الإشارة إلى أن الحكومة ستعمد في باب الإيرادات، إلى تفعيل الإدارة الضريبية وزيادة بعض الضرائب. وتجسد هذه الاجراءات عناصر سياسة التثبيت الاقتصادي التي سبق ذكرها. وتضمّن المحور نفسه إشارة إلى أن الحكومة سترفع مستوى الاستثمار في الخدمات العامة عبر إنشاء بنى تحتية جديدة، أي أنها تقصر الإنفاق الذي يفترض أنها ستحققه على ميدان البنى التحتية، بما يمثل الأخذ في حرفية المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية[٧].

ب – تحرير الميزان الجاري وميزان حركة الرساميل في ميزان المدفوعات

يتكوّن الميزان الجاري من الصادرات والواردات من السلع ومن الخدمات، تضاف إليها تحويلات العاملين في الخارج.

(١) تحرير الميزان الجاري: أخذت الحكومات السابقة على نفسها تنفيذ هذا العنصر الثاني من المقاربة الليبرالية. تم ذلك باستصدار المرسوم ٤٣٧٧ الشهير للعام ٢٠٠٠[٨]، الذي ألغى قسماً من الرسوم الجمركية القائمة وأجرى خفضاً كبيراً على البقية الباقية. وبنتيجة ذلك، أصبحت نسبة ٣٧ في المئة من الواردات لا تؤدي أية رسوم، و ٤٦ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ٥ في المئة، و ٣٤.٦ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ١٥–٢٠ في المئة، و ٣.١ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ٣٠–٩٠ في المئة. وهو ما أظهرته صورة الإجراءات المعتمدة في ميدان التجارة الخارجية للبنان، التي رسمها تقرير مجموعة العمل الخاصة بانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١[٩]. وليس لدى لبنان أية رسوم على الصادرات. و ثمة بعض العوائق على المبادلات مع الخارج للسلع الزراعية تهدف إلى تأمين حماية محدودة للإنتاج الزراعي المحلي. وأفاد بعض الصادرات الزراعية خلال السنوات الأخيرة من دعم موقت[١٠]. وليس لدى لبنان أية سياسة صناعية انتقائية، تقوم على استخدام أدوات السياسة التجارية، أي الحد من استيراد بعض السلع أو دعم بعض الصادرات بهدف تشجيع الانتاج الصناعي المحلّي.

(٦) انظر: كلمة وزير المال في موازنة ٢٠٠٥، النهار، ٢٠٠٦/١/٣١.

(٧) وقد أشار رئيس مجلس الإنماء والإعمار إلى وقف صرف نحو ٢٥٠٠ مليون دولار، تمثل قروضاً خارجية، بسبب عدم انجاز استملاكات المشاريع التي ستمول هذه القروض تنفيذها. انظر: النهار، ٣٠ / ١ / ٢٠٠٦.

(٨) الجريدة الرسمية، العدد ٥٦، ٢٠٠٠/١٢/١.

(٩) Groupe de travail de l'accession de la république du Liban à l'OMC, "Aide-mémoire sur le régime de commerce extérieur,"13 juin (2001), tableaux IV-1, IV-2 et IV-3, pp. 40-41.

(١٠) بلغت قيمة الدعم للصادرات الزراعية عام ٢٠٠١، ما يعادل ٢٣ مليون دولار اميركي، المصدر نفسه، ص ٧١.

وقد أظهر تعداد الإجراءات المعتمدة لتشجيع هذا الانتاج أن المبادرات الحكومية في هذا المجال لا تنطوي على أية إعاقة لحرية التبادل مع بقية العالم(١١). وبدا لبنان في ضوء ذلك من البلدان الأكثر تأهلاً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(١٢).

يطبّق لبنان منذ الستينات إعفاءات ضريبية لمدة ١٠ سنوات على المؤسسات الجديدة، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩، وتعديلاته في العامين ١٩٨٠ و١٩٩٣. وهناك إعفاءات لمدة ٦ سنوات للمؤسسات التي تنتقل إلى الريف، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٧ الصادر بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٨٣، وإعفاءات من الضريبة على الدخل لمدة ١٠ سنوات للمؤسسات التي تنشأ في منطقتي البقاع والجنوب، بموجب المرسوم رقم ٣٣٦١ الصادر بتاريخ ٧/٧/ ٢٠٠٠ . وليس لهذه الاعفاءات أي دور في تشجيع نشوء مؤسسات جديدة، إذا أخذنا في الحسبان أن التهرّب الضريبي هو القاعدة، وأن العوائق على الاستثمار القائمة تتجاوز من حيث أهميتها بأشواط الحوافز التي توفرها هذه الإعفاءات.

وقد اعتمدت الحكومة اللبنانية إجراءات دعم للفوائد التي تتحملها المؤسسات الإنتاجية، وذلك منذ العام ١٩٩٩. وتسدد الدولة فوائد بمعدلات تتراوح بين ٥ في المئة و٧ في المئة عن القروض التي تحصل عليها هذه المؤسسات(١٣). وقد أظهر الواقع أن المؤسسات الصناعية هي الأقل إفادة من هذه الحوافز(١٤).

إلى جانب ذلك هناك الكفالة التي تقدم لتشجيع القروض المجهرية، المعروفة تحت اسم "كفالات" . وهي تتناول مبالغ لا تغيّر شيئاً في واقع الحال.

يستفيد لبنان من قروض التصحيح الهيكلي ضمن إطار برنامج "ميدا" (MEDA) لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات اللبنانية وجعلها قادرة على الإفادة من انضمام لبنان إلى اتفاقية الشراكة مع أوروبا. وهي بدورها تمثّل مبالغ هامشية لجهة قدرتها على إحداث تغيير ذي أهمية في واقع الصناعة.

وقد أقر المرسوم رقم ٢٥٤١ الصادر بتاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٨٥ إنشاء مؤسسة ضمان الصادرات، لكن لم ينفّذ مضمون هذا المرسوم.

ولا يطبّق لبنان حالياً أية إجراءات لجهة إعطاء أفضلية للمؤسسات الوطنية في المشتريات الحكومية. وقد نصّ قانون المحاسبة العمومية للعام ١٩٦٣ على إعطاء أفضلية بنسبة ١٠ في المئة للمؤسسات الوطنية في المشتريات الحكومية، وطبقت إجراءات من هذا النوع فعلاً في بداية سبعينات القرن العشرين، حيث أعطى المرسوم رقم ٣٢٤٩ الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢ أفضلية بنسبة ١٠ في المئة للمؤسسات الوطنية شملت ٧٢ سلعة(١٥). ونصّ القانون رقم ١٤٧

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٧–٧٠.

(١٢) وقد استغرب ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة في اللقاء الذي جمعهم بالوفد اللبناني في مركز المنظمة في جنيف "أن لا يكون لبنان حتى تاريخه من الدول الاعضاء في المنظمة" . انظر: النهار، ٧ / ٣ / ٢٠٠٦.

(١٣) انظر: مصرف لبنان، قرار رقم ٧٧٤٣، تاريخ ١ / ٢/ ٢٠٠١.

(١٤) أشار رئيس جمعية الصناعيين إلى أن طلبات إنشاء مشاريع صناعية جديدة مثّلت أقل من ١ في المئة من مجموع الطلبات التي قدمت إلى مؤسسة "إيدال" الحكومية لتشجيع الاستثمار. النهار، ٢١ / ٩ / ٢٠٠٤.

(١٥) انظر: المرسوم التطبيقي رقم ٤٢٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٢. انظر ايضاً:
Albert Dagher, *L'Etat et l'économie au Liban: action gouvernementale et finances publiques de l'indépendance à 1975* (Beyrouth: CERMOC, 1995), p. 139.

الصادر بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٩ على إعادة العمل بهذه الأفضلية التي أصبحت توازي ١٥ في المئة، خلال حقبة ١٩٩٩-٢٠٠٢ فقط، علماً أن التأثير الذي يمارسه قانون من هذا النوع في لبنان هامشي جداً، حيث الفرق بين الأسعار المحلية وأسعار السلع الأجنبية المماثلة يتجاوز هذه النسبة كثيراً.

وقد جاء في المحور الثاني من رؤية الحكومة الاقتصادية، حول "تحسين المناخ الاستثماري وأجندة النمو" الذي يتضمن إجراءات حفز النمو، أن هدف الحكومة هو معالجة التكلفة المرتفعة التي يعانيها قطاع الأعمال وازالة العوائق أمامه. وتبيّن أن أهم العوائق التي يواجهها القطاع الخاص كما أوردها البرنامج الحكومي، هي تلك المتعلقة بالروتين الإداري وانخفاض مستوى الأداء وأخطار الرشوة والفساد.

(٢) تحرير ميزان حركة الرساميل: يسجّل هذا الميزان حركة الرساميل التي تدخل لبنان أو تخرج منه، سواء أكانت استثمارات أم كانت توظيفات مالية أم قروضاً.

وقد اعتمد لبنان عام ١٩٤٨ مقاربة تدريجية للخروج من نظام الرقابة على القطع الذي كان قائماً آنذاك. وفي عام ١٩٥٢ كان قد أصبح لديه نظام يقوم على الحرية الكاملة في ميدان القطع وانتقال الرساميل. ولم تؤد أزمة مصرف انترا عام ١٩٦٦، والإصلاح المصرفي الذي تبعها، إلى وضع أية عوائق أمام حركة الرساميل من لبنان وإليه. ولم يترتّب على الحقبة ١٩٨٤-١٩٩٢ التي شهدت انهياراً كبيراً في سعر صرف العملة اللبنانية، أية إعادة نظر في حرية القطع وحرية انتقال الرساميل. واقتصرت الإجراءات التي اعتمدت آنذاك على تلك التي اتخذها حاكم المصرف المركزي خلال الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٧ للحد من شراء العملات الأجنبية[١٦].

ليس لدى لبنان أية تشريعات يمكن أن تعيق تطبيق اتفاقية "تحرير الاستثمار المرتبط بالتبادل" (TRIMs) التي تعتمدها منظمة التجارة العالمية كإطار لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وهي الاتفاقية التي يؤدي الأخذ فيها إلى انتزاع أية قدرة لدى البلدان النامية على وضع شروط بعينها لاستقبال الاستثمار الأجنبي.

وقد جاء في المحور الرابع من رؤية الحكومة الاقتصادية، حول "السياسة النقدية والأسواق المالية"، أن الحكومة أنجزت مشروع قانون الاسواق المالية، وأنها تعمل على وضع استراتيجيا لتطوير الأسواق المالية. ويؤكد الاهتمام الذي توليه هذه الرؤية للأسواق المالية ودورها، أن الحكومة تأخذ مأخذ القائلين إنه ينبغي التعويل على هذه الأسواق لتمويل التنمية.

ج - تأمين شروط عمل للقطاع الخاص بحيث يتولى وحدة تحديد وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي

يكون ذلك عبر خصخصة المؤسسات المملوكة من القطاع العام وازالة الانظمة المعيقة لنشاط القطاع الخاص.

(١) الخصخصة: يأتي لبنان في فئة البلدان حيث دور الدولة هو الأضعف لجهة مساهمتها في النشاط الإنتاجي. وليس ثمة مؤسسات حكومية إلاّ واحدة تتعاطى الإنتاج لسلعة بعينها

(١٦) انظر: ألبر داغر، "سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة،" نص منشور في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٤٢ (تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٢)، اعيد نشره في: ألبر داغر، أية سياسة صناعية للبنان: مقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٥)، ص ٧٥ - ١٢٥.

والاتجار بها، هي مؤسسة الريجي، فضلاً عن مؤسسة حكومية تتولى إنتاج الطاقة هي مؤسسة كهرباء لبنان، التي تعتمد على الدعم الحكومي الذي يوفّر لها لتتمكن من تحقيق انتاجها. ويمثل العجز السنوي لهذه المؤسسة الإنتاجية نحو ثلث عجز الموازنة العامة، وفق تقرير وزير المال المشار إليه أعلاه.

وقد جاء في المحور الخامس من رؤية الحكومة الاقتصادية، حول "تحرير القطاعات والإدارة الفعالة للمقدرات العامة"، أن برنامج تحرير قطاعات الخدمات العامة يتناول خصخصة بعض القطاعات وإشراك القطاع الخاص فيها. وهي تشمل قطاعات الاتصالات والكهرباء والطاقة والنقل. وأشارت الورقة الإصلاحية إلى أن زيادة الفاعلية التي تؤدي إليها خصخصة المؤسسات المعنيّة ستتيح تعزيز النمو الاقتصادي. وحقيقة الأمر هي أن عدد هذه القطاعات ثلاثة: الاتصالات والكهرباء والنقل. فليس ثمة إنتاج حكومي للطاقة خارج ما تحققه مؤسسة كهرباء لبنان. أما وجود الدولة في قطاع النقل فتجسّده ملكية مصرف لبنان لأغلبية أسهم مصرف انترا، وشركة طيران الشرق الأوسط، وملكية الدولة للموانئ البحرية، ومساهمة الدولة في توفير خدمات النقل العام أو المشترك.

مثّل هدف الخصخصة عنصراً أساسياً في الخطاب السياسي للحكومات المختلفة منذ العام ١٩٩٣. واحتل هذا الموضوع حيزاً في الخطاب العام ليس له ما يبرره لجهة عدد المؤسسات والقطاعات التي يمكن أو يلزم خصخصتها

وقد مثّل هدف الخصخصة عنصراً أساسياً في الخطاب السياسي للحكومات المختلفة منذ العام ١٩٩٣. واحتل هذا الموضوع حيزاً في الخطاب العام ليس له ما يبرره لجهة عدد المؤسسات والقطاعات التي يمكن أو يلزم خصخصتها، وهو دلّل بالتالي عن حاجة القائلين به إلى التعبير عن موقف في هذا الشأن، أكثر مما دلّل عن حاجة فعلية تمليها حصة القطاع العام في النشاط الانتاجي.

(٢) إزالة النظم القانونية المعيقة لعمل القطاع الخاص: المقصود هنا أساساً التشريعات والقوانين التي تجعل بعض القطاعات الإنتاجية حكراً على مؤسسات القطاع العام، أو تضع حواجز قانونية أمام مؤسسات القطاع الخاص إذا شاءت الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية. وليس لدى لبنان احتكارات حكومية في القطاعات الإنتاجية المختلفة باستثناء ما سبقت الإشارة إليه. وليس لديه نظم قانونية معيقة لنشاط القطاع الخاص بالمعنى المقصود هنا. وقد التزم لبنان إصدار قانون خاص بالمنافسة حين وقّع اتفاقية الشراكة مع أوروبا.

ثانياً: تمويل الدين العام يملي على الحكومة برنامجها الاقتصادي

١- التعويل على التمويل الدولي كأحد عناصر المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

في بداية التسعينات طرأ تعديل مهم على المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية التي أصبحت تعرف منذ نهاية الثمانينات بـ"توافق واشنطن". تمثّل هذا التعديل باشتراط أن

تحرر البلدان المعنية ليس الحساب الجاري في ميزان مدفوعاتها وحسب، بل حساب حركة الرساميل فيه أيضاً. مثّل ذلك عنصراً جديداً أضيف إلى عناصر التحرير الاقتصادي المعتمدة من بداية الثمانينات. وأمكن منذ ذلك الحين الحديث عن "توافق واشنطن - الصيغة ٢" (WC-Mark II) مقابل الصيغة الأولى (WC-Mark I) التي سادت خلال الثمانينات.

كان لتحرير حساب حركة الرساميل أثر ايجابي في بداية التسعينات في عدد من البلدان النامية، إذ أتاح هذا الأمر لها الحصول على موارد مالية خارجية مكّنتها من تثبيت أسعار صرف عملاتها، بعدما كانت قد عانت انهيار أسعار الصرف هذه خلال الثمانينات. أمّن ذلك خفض التضخّم الكبير بل إزالة التضخم (Disinflation) الذي عانته منه هذه البلدان سابقاً. تمثّل الوجه السلبي للحقبة، بأن تثبيت سعر الصرف الاسمي لهذه العملات أدّى إلى رفع سعر صرفها الفعلي الحقيقي (Real Effective Exchange Rate)، الذي نمّ عن ارتفاع تكلفة الانتاج في القطاعات المعنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية، ومثّل الكابح الرئيسي أمام إمكان حفز الاستثمار فيها.

عرف عدد من هذه البلدان في ما بعد، أزمات مالية تسبّب بها انحسار ثقة أصحاب "الادخارات الخارجية" بهذه الاقتصادات وافتعالهم عمليات هروب من النقد الوطني كانت تهدد سعر صرف العملة في هذه البلدان، أو تؤدي إلى انهياره. بدأت هذه الأزمات في المكسيك عام ١٩٩٤، وفي آسيا عام ١٩٩٧، وفي البرازيل عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، وفي الأرجنتين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢، وفي روسيا عام ٢٠٠٢. وقد ساهمت إجراءات التحرير المالي التي اعتمدت في كل تلك البلدان في حصول هذه الأزمات (١٧). سمحت اجراءات التحرير هذه، بأن يتم تمويل هذه الاقتصادات واقتصادات البلدان النامية بوجه عام، بتدفقات مالية قصيرة الأجل، كان أغلبها ودائع مصرفية قصيرة الأجل وتوظيفات في السندات المالية. جعل هذا الواقع التمويل الدولي لديون البلدان النامية مطبوعاً بعدم الاستقرار. وأتاح على وجه الخصوص، بأن يؤدي أي تغيير في توقعات أصحاب هذه التوظيفات إلى نشوب موجات هروب للرساميل تؤدي إلى انهيار سعر صرف العملة، وإلى انهيار أسعار الأسهم والسندات في هذه البلدان، بما يؤدي إلى إفلاسات كثيرة فيها، وحصول نكبات اقتصادية لا تبررها أحياناً أوضاع الاقتصاد الحقيقي في هذه البلدان.

وقد رأى البنك الدولي في تقريره للعام ١٩٩٧، أن هدف الاندماج المالي Financial Integration هو ما ينبغي أن تعمل على تحقيقه كل البلدان النامية، الأمر الذي يجعلها في رأيه قادرة على التعويل على ما توفره الأسواق المالية لها من "ادخار خارجي" لتمويل الاستثمار فيها. ولم تكد تمضي أشهر على صدور هذا التقرير، حتى اندلعت الأزمة المالية الآسيوية، مظهرة الجانب السلبي الخطير لتحرير حساب حركة الرساميل، المتمثل بجعل البلدان النامية عرضة لحصول انهيارات اقتصادية كبرى فيها بفعل حركة الرساميل هذه.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل يصح تحميل المؤسسات الدولية مسؤولية عجز البلدان المعنية عن تحقيق نمو فعلي لديها، وهل يصح تحميلها مسؤولية الأزمات التي حصلت خلال التسعينات وما بعدها؟ تتحمّل المؤسسات الدولية مسؤولية اقناع العالم بأن التحرير

(١٧) See: M. Weisbrot, N. Watkins, "Recent Experience with International Financial Markets: Lessons for the Free Trade Area of the Americas," (Washington, D.C.: Center for Economic and Policy Research, 1999).

الاقتصادي الكامل مقروناً بعدم تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الطريق الأمثل للتنمية. أي تتحمّل مسؤولية كونها صاحبة مشاريع لا تنتج نمواً للبلدان النامية. لكن مسؤوليتها تتوقف عند هذا الحد. وإلا فإننا نكون في معرض تحميل الآخرين دائماً مسؤولية القصور الذاتي؛ والمسؤولية عن العجز في تحقيق التنمية هي مسؤولية داخلية.

٢- التعويل على التمويل الدولي كجزء من المقاربة الحكومية للسياسة الاقتصادية

تعوّد اللبنانيون منذ الثمانينات استقبال وفود المؤسسات الدولية، وخصوصاً وفود صندوق النقد الدولي. مثّل ذلك العقد حقبة انهيار مستمر لسعر صرف الليرة وحقبة سوداء انتزعت إلى غير رجعة قدراً كبيراً من طاقة اللبنانيين على انجاز مهمة التنمية والتصنيع المتأخر (Late Industrializing) لبلدهم. لا شك في أن اقتراحات خبراء الصندوق ونماذج التحليل التي كانوا يسوّقونها، كانت تعزز سيرورة انهيار سعر صرف الليرة. وذلك لأنهم كانوا ينطلقون من موقف مسبق، وهو أن كل أسعار الصرف في البلدان النامية هي أسعار مرتفعة أكثر من اللازم.

تتحمّل المؤسسات الدولية مسؤولية اقناع العالم بأن التحرير الاقتصادي الكامل مقروناً بعدم تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الطريق الأمثل للتنمية. أي تتحمّل مسؤولية كونها صاحبة مشاريع لا تنتج نمواً للبلدان النامية.

خلال التسعينات بقيت وفود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتردد باستمرار على لبنان، وكانت تركز على الدوام على أهمية اعتماد سياسة تثبيت اقتصادي جدية في لبنان. وكان المسؤولون اللبنانيون يبدون على الدوام أيضاً اقتناعهم بوجهات النظر التي تعبّر هذه الوفود عنها، ولو أنهم كانوا على الدوام مقصّرين في إنجاز ما يطلب منهم تحقيقه. يمكن أن يكون عدم تشكيك المسؤولين اللبنانيين في جدوى المقاربة الليبرالية في السياسة الاقتصادية وفي التنمية، قد ساهم في جعل المؤسسات الدولية تأخذ على عاتقها مسؤولية توفير تغطية لهم تمنحهم مصداقية تجاه مصادر التمويل الدولية.

أ- تدفق الرساميل الخارجية أوقف انهيار سعر صرف الليرة وموّل عجز المالية العامة

كان المطلوب خلال التسعينات، توفير تدفّق مستمر للرساميل الخارجية لحماية سعر صرف الليرة وتمويل العجز. وقد عرف لبنان خلال الفترة المعنية تطوراً إيجابياً تمثّل بوقف انهيار سعر صرف الليرة وإنهاء حالة التضخم الكبير التي عرفها في السابق، أتاحته تلك التدفقات.

ب- ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي

مقابل ذلك، وبفعل تثبيت سعر الصرف الإسمي للعملة اللبنانية، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لهذه الأخيرة، بمعدل مئة في المئة خلال التسعينات وحدها، فأدى ذلك إلى ارتفاع التكلفة في القطاعات المعنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية وبإحجام المستثمرين عن التوظيف فيها، في غياب حوافز أخرى من أي نوع تحثهم على ذلك. وقد نجم عن ذلك توقّف النمو. عرف لبنان في هذا الإطار التجربة نفسها التي عرفتها بلدان أميركا اللاتينية التي ثبّتت أسعار صرف

عملاتها منذ أوائل التسعينات واتّبعت سياسات ليبرالية تقوم على ترك القطاع الخاص يتدبّر أمره من دون أي تدخّل حكومي لمصلحته[18].

ج – سياسات التثبيت المتبعة حوّلت لبنان إلى بلاد منكوبة

ضمن شروط كهذه، وباستثناء التوظيفات في قطاعي العقارات والبناء، لم يعرف لبنان أي استثمار أجنبي مباشر، وخصوصاً في قطاع الصناعات التحويلية. وترسّخ على امتداد الحقبة، الطابع غير المنتج للاقتصاد اللبناني و "المعتمد على التحويلات". ولم يعد ثمة حافز على المجازفة والاستثمار الداخلي، وبات حجم القطاع الخاص يثير الشفقة، وباتت محزنة فعلاً أوضاع نسبة طاغية من المحال التجارية والمؤسسات، التي تشهد حال موات منذ سنوات، ينتظر أصحابها اللاشيء؛ ولم يعد ثمة حافز على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات القائمة؛ وبات تردّي الإنتاجية والأهلية والكفاية على جميع المستويات هو العلامة الطاغية للواقع القائم في لبنان. لم يكن اللبنانيون يجدون في ما يعدّ لهم أي وعد بمستقبل أفضل، ولم ينفكوا عن التفكير في إمكان تحقيق مستقبل أفضل لهم في بلدان أخرى وتحت شمس أخرى. وفي الوقت نفسه، لم يتوقف سيل الهجرة إلى الخارج؛ ولم يرتفع طوال ١٦ عاماً إلاّ رقمان: حجم الدين العام وعدد المهاجرين. وبرّرت الهجرة ووتيرتها وضع علامات استفهام كبيرة حول قدرة لبنان على البقاء ككيان يتمتّع بمقومات الاستمرار. أي أن لبنان تحوّل في ظل سياسات التثبيت التي سادت على امتداد السنوات الماضية إلى بلاد منكوبة، أو الأصح، حوّلت هذه السياسات لبنان إلى بلاد منكوبة.

بفعل تثبيت سعر الصرف الإسمي للعملة اللبنانية، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لهذه الأخيرة، بمعدل مئة في المئة خلال التسعينات وحدها، فادى ذلك إلى ارتفاع التكلفة في القطاعات المعنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية وبإحجام المستثمرين عن التوظيف فيها.

د – مؤتمرا باريس ١ وباريس ٢

خلال السنوات الأخيرة، جعلت الحكومات اللبنانية تعوّل أكثر على المؤسسات الدولية لتمويل الدين العام، لأنها لم تستفد من الاستقدام الكثيف للرساميل الخارجية في بناء اقتصاد منتج، الأمر الذي أبقى لبنان غير قادر على الحد من حاجته إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الدولية. ومثّل مؤتمرا باريس ١ وباريس ٢ مبادرتين لتمويل الدين العام وخفض عبئه، بتحويله من دين داخلي قصير الأجل بفوائد مرتفعة إلى دين خارجي طويل الأجل بفوائد أكثر تهاوداً. ولا يختلف مؤتمر بيروت ١ المنوي عقده عن سابقيه لجهة أهدافه.

هـ – قدرة الاقتصاد اللبناني على تحمّل الدين العام ومحاذير التمويل الدولي للدين

على الرغم من أن هذه الاستراتيجية نجحت في تحقيق نتائج على هذا المستوى، فهي ربطت الاقتصاد اللبناني على نحو أكثر وثوقاً بتطور أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، وجعلت ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، تمتين ثقة هذه الأسواق بالمقترض اللبناني. وقد أجرى صندوق النقد الدولي توقّعات لتطور الدين العام بهدف تحديد قدرة الاقتصاد اللبناني على تحمله (Debt Sustainability). وقام باحثون آخرون بالأمر نفسه، مشيرين في الوقت عينه إلى أن الطابع الميكانيكي لهذه التوقعات لا يأخذ في الحسبان المخاطر الناجمة عن انسحاب سريع

(١٨) انظر: ألبر داغر، "سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة،" ص. ١١٢–١١٨.

للرساميل الموظفة في لبنان(١٩). وبات هذا الأخير بلداً يعيش أيضاً واقع الذعر من إمكان تعرّضه لانسحاب سريع للرساميل الأجنبية منه.

٣- البرنامج الاقتصادي للحكومة يؤّمن تمويل الدين العام، لكنه لا يحقّق النمو

يندفع المسؤولون حالياً إلى السير قدماً بإجراءات الخصخصة وخفض الانفاق العام وزيادة إيرادات الخزينة، كشروط يقتضي تحقيقها للحصول على الدعم الدولي المطلوب للبنان(٢٠). توفّر هذه الإجـراءات التـمويل الدولي المطلوب للدين العـام اللبناني، لكنهـا تؤدي أولاً إلى تراجع مداخـيل اللبنانيين، وثانياً وهـنا الأهم، لا تعدهم بأي نمو في المستقبل.

لم يعد ثمة حافز على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات القائمة؛ وبات تردّي الإنتاجية والأهلية والكفاية على جميع المستويات هو العلامة الطاغية للواقع القائم في لبنان.

يمكن أن نضع جـانباً ذلك النوع من المحـاججـة لمصلحـة استـمرار الهـدر بحجـة أنه يمثّل سـياسـة إعادة تـوزيع للمداخـيل ذات أهداف اجتـماعـية. ويمكن أن نتـغاضى عن مـسألة أن ثمـة مسـتفيـدين من الخدمات العامة التي ستخصـخص لن يعودوا قادرين على الإفادة منها بعد خـصخصتهـا، وأنه لن يكون ممكناً تعويضهم من هـذه الخسارة، وأنهم سوف يهمّشون على نحو إضافي. تقدم الحكومة في هذا الإطار جواباً مـفحماً، هـو أن تراجع المداخيل الناجم عن خفض الإنفـاق العام وعن زيادة الأعباء الممثلة بالرسـوم والضرائب الجديدة وزيادة أسعار الخدمات التي توفرها المؤسسات العامة المخصخـصة، يظل أفضل من انهيار سعر صرف الليرة الذي يؤدي إليه عدم تمكنها من متابعة تمويل خدمة الدين العام.

إلا أن الأمر الذي لا يمكن تبريره هو أن تعتـمد الحكومة مقاربة في السياسـة الاقتصادية لا تعد اللبنانيين بشيء لجهة تحقيق النمو، وأن تتخلى عـن مسؤوليتها على هذا المستوى. وإذا كان المشروع الحكومي يدّعي مـتابعة هدفين له يتـمثلان بتـحسين أوضاع المالية العـامة Financial Viability of the State و "حفز النمو"(٢١)، ويركّز على تحقيق الهـدف الأول، فإن ليس فيه ما يتيح له تحـقيق الهدف الثـاني. ليس ثمة ربط في المشروع بين الاجـراءات المقترحة وبين حـفز النمـو، إلا من زاوية مـا ينجم عن إزالة الروتين الإداري والفـساد (المحـور الثـاني)، وما توفـره الخصخصة من زيـادة في الفاعلية (المحور الخامس)، لجهة تعزيز النمـو الاقتصادي. وليس في هذا ذرة من الاقناع حول أهلية البرنامج لحفز النمـو. وإذا أخذنا تواضع الحوافز الموفرة للإنتاج المحلّي من جهة، والإعاقة للاستثمار التي يمثلهـا تطوّر مؤشّر سعر الصرف الفعلي الحقيقي من جهة ثانية، وعدم توافر البرنامج الحكومي على إجـراءات تحقّق حفز النمو من جهة ثالثة، يكون هذا البـرنامج خاليـاً من كلّ ما يمكّنه أن يكون أداة حـفز للنمـو. هذا ما يبـرّر اعتـماد مـشروع اقتصادي بديل، يؤمن على وجه الخصوص "حفز النمو"، كمنطلق لتحقيق الهدفين معاً.

---

(١٩) See: Raffinot M. et Ayoub H., "Reforme fiscale et soutenabilité de la dette publique: le cas du Liban," contribution au colloque: "Le Partenariat euro méditerranéen: dix ans après Barcelone," organisé par l'IRD-Le Caire- le 19-20 avril, 2005.

(٢٠) International Monetary Fund, "Lebanon-2005 Article IV Consultation Discussions: Preliminary Conclusions," Beirut, October 28 (2005), p 3.

(٢١) Ibid., p.1.

ثالثاً: عناصر السياسة الاقتصادية البديلة التي تحقّق النمو

يتطلّب "حفز النمو" اتخاذ اجراءات مغايرة تماماً لتلك التي يحلو للمسؤولين أن يعرضوها كمبادرات تحقق هذا الغرض. وقد سبق حصر هذه الاجراءات تحت عنوانين: ١) تنفيذ برنامج انتقائي لحفز القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني؛ ٢) ومعالجة النقص في الموارد البشرية للدولة، لكي تتمكن من تحقيق الشقّ الأول من هذا البرنامج[٢٢]. أمكن اختصار المقاربة البديلة هذه، بما هي تطبيق لثلاثة مفاهيم: ١) مفهوم "آلية الرقابة المتبادلة" Reciprocal Control Mechanism؛ ٢) مفهوم دعم الاستثمار subvention à l'investissement؛ ٣) مفهوم "تأميم مخاطر الاستثمار" Risk Socialization. وتم اقتراح انشاء "هيئة تخطيط اقتصادي مركزي" وانشاء "مصرف وطني للتنمية".

تظهر الفقرات التالية أنه لا يمكن حفز الاستثمار إذا لم يُصر إلى اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي كمبدأ عام ينظم تعاطي الدولة مع الشأن الاقتصادي؛ وهي تظهر أن حفز الاستثمار يتطلّب "تأميم مخاطر الاستثمار"، من خلال إنشاء "مصرف وطني للتنمية"، كما تظهر أن حفز الاستثمار يتطلب اعتماد "سياسات صناعية وتجارية انتقائية" (selective industrial and trade policies)، تطبّق وفق مفهوم "آلية الرقابة المتبادلة".

لا يمكن حفز الاستثمار إذا لم يُصر إلى اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي كمبدأ عام ينظم تعاطي الدولة مع الشأن الاقتصادي؛ أن حفز الاستثمار يتطلّب "تأميم مخاطر الاستثمار"، كما يتطلب اعتماد "سياسات صناعية وتجارية انتقائية".

١- اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي لحفز الاستثمار

يعني التخطيط الاقتصادي المركزي "أن السلطات العامة تتدخّل لتعديل محتوى النشاط الاقتصادي الوطني، وفق تصور مسبق للنمو الاقتصادي المستقبلي، تنضوي فيه كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك ضمن إطار اقتصاد رأسمالي"[٢٣]. أي أن هذا التعريف للتخطيط المركزي لا ينطلق من موقف مسبق معاد للقطاع الخاص أو للملكية الخاصة، وهو لا يهدف إلى تبرير الحلول محل المبادرة الخاصة، كما كان شأن المقاربات التي اعتمدت في السابق في هذا المجال؛ ولا يهدف إلى إحلال اقتصاد الأوامر محل اقتصاد السوق، بل ينطلق فقط من الإقرار بأهمية التخطيط كمقاربة توفر حلولاً لمشكلات تتركها السوق بلا حل.

وقد نسبت إلى أجهزة التخطيط الاقتصادي المركزي التي أقامتها الدولة التنموية الشمال الشرق الآسيوية النجاحات الهائلة التي تحققت في هذه البلدان. وأشير بوجه خاص إلى دورها كمجموعات تفكير اقتصادي وكأجهزة تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات وتنفيذها بما يؤول إلى تحقيق أهداف الدولة التي أقامتها. وتم تعريف الدولة التنموية الآسيوية بما هي "دولة قوية معنية بتحقيق القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني". وتم إبراز أهمية التخطيط في جعل

(٢٢) البر داغر، "أفكار اقتصادية لبرنامج حكومي غير تقليدي،" النهار، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٤.

(٢٣) Robert Wade, "Escaping the Squeeze: Lessons from East Asia on How Middle-Income Countries Can Grow Faster," in: Blandine Laperche, ed., *John Kenneth Galbraith and the Future of Economics* (London: Palgrave, 2005), p. 5.

المستثمرين يتمكنون من التمييز بين خيارات مختلفة بالنسبة إلى استثماراتهم، وفي جعل أطراف القطاع الخاص يكونون رؤىً مشتركة للمستقبل(٢٤). وربما تكون إحدى أهم الحجج لتسويغ التخطيط الاقتصادي بعد الأزمة الآسيوية، إظهار كيف أن تخلّي الدولة في كوريا عن هذا الدور الذي مارسته طويلاً، أدى إلى تأثرها على نحو كارثي بالأزمة المالية التي اندلعت عام ١٩٩٧. وقد أدّت هذه الأزمة التي انعكست انهياراً في القطاع الصناعي – وليس في قطاع العقارات المبنية كما كان الأمر في البلدان الأخرى – إلى تمكّن الشركات الأجنبية من شراء أقسام واسعة من الأصول الصناعية الكورية بأثمان مخفّضة، والحدّ إلى غير رجعة من قدرة الدولة الكورية على اتباع سياسات اقتصادية تتمتع فيها بحد من الاستقلالية. وسوف نعرض هنا أحد الأدوار الرئيسية التي أدّاها التخطيط في النموذج الآسيوي، وهو دور التنسيق المسبق للاستثمار (Investment Coordination)، للأهمية القصوى لهذا الدور في عملية التصنيع المتأخر. وقد تولّت هذا الأمر أجهزة تخطيط خاصة بالصناعة في كوريا وتايوان تابعة لجهاز التخطيط المركزي.

أ – تجربة الدولة التنموية الآسيوية في تنسيق الاستثمار

في غياب أي تنسيق مسبق لقرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمرون، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجاوز الاستثمار الحجم المطلوب في قطاع أو قطاعات معينة. ويمكن أن يؤدي الإنتاج الفائض ضمن إطار من الوحدات الإنتاجية الكبيرة الحجم التي تتيح لها كل زيادة في الإنتاج خفض التكلفة الوسطية للسلعة المنتجة، إلى حرب أسعار بين هذه المؤسسات الإنتاجية، تنجم عنها إفلاسات وتبديد للموارد يمثّلان خسارة تمس المجتمع بكامله. خلق هذا الأمر دوراً للدولة لجهة التنسيق المسبق للاستثمار (ex ante)، بما يجنب الاقتصاد نتائج إخفاق السوق على هذا المستوى. أما النظرية النيوكلاسيكية فقد حلّت هذه المشكلة التي تتركها السوق بلا حل بنفي وجودها، من خلال افتراض أن المنتجين صغار الحجم، وأن قرار الواحد منهم لا يؤثّر في الآخر أو يتأثر به(٢٥).

وقد مثّلت "المنافسة الزائدة" أو "المنافسة المبدّدة للموارد" هاجساً لدى الدول التنموية الآسيوية. واتخذ تدخّل الدولة في ميدان تنسيق الاستثمار عدّة أوجه هدفت أولاً لمنع حصول إنتاج زائد، باستخدام إجراءات من مثل الإجازات المسبقة للاستثمار الصناعي وغير ذلك، وهدفت ثانياً إلى إتاحة المجال أمام المؤسسات لبلوغ مستوى الإنتاج الأمثل بالنسبة إليها، أي الذي يتيح لها الإفادة من وفورات الحجم (Economies of Scale) إلى الحد الأقصى، وخفض التكلفة الوسطية للسلعة المنتجة إلى الحد الأدنى، ولو أدّى الأمر إلى نشوء أوضاع شبه احتكارية في بعض القطاعات(٢٦).

ب – غياب تنسيق الاستثمار وراء الأزمة في كوريا الجنوبية

رأى الباحثون أن حصول الأزمة في بلد مثل كوريا الجنوبية مردّه إلى تفكيك الدولة التنموية

---

(٢٤) See: Ha-Joon Chang, "Institutional Foundations for Effective Design and Implementation of Selective Trade and Industrial Policies in the Least Developed Countries: Theory and Evidence," in: Ha-Joon Chang, *Globalization, Economic Development and the Role of the State* (London: Zed Books, 2003), pp. 305-335, p. 309.

(٢٥) See: Ha-Joon Chang, "The Political Economy of Industrial Policy," in: Ha-Joon Chang, Ibid., pp. 105-155, p. 114.

(٢٦) Ha-Joon Chang, "Industrial Policy and East Asia: The Miracle, the Crisis and the Futur," paper presented at the World Bank Workshop on "Re-thinking East Asian Miracle," USA, San Francisco, 16-17 February, 1999, pp. 7-10.

فيها الذي تسارع في التسعينات، والى التخلّي عن الأدوار التي كانت هذه الأخيرة تقوم بها في السابق. وقد عانت كوريا وجود استثمارات فائضة نجمت عن تكرار الاستثمارات في بعض الصناعات الأساسية. ولم يحصل ذلك إلا بسبب إلغاء الدور الذي كانت تؤديه الدولة في السابق لجهة التنسيق المسبق للاستثمار. وقد انبرى الاقتصاديون الليبراليون يفسّرون الأزمة بأنها نتيجة تدخّل الدولة في الاقتصاد ضمن إطار من "رأسمالية الأصحاب"، حيث توفر الدولة قروضاً لا يصار لاستيفائها، الأمر الذي يشجع على سوء استخدامها. وكان سبق لهؤلاء الاقتصاديين أنفسهم أن أظهروا أن البلدان الآسيوية تجسّد تجارب ليبرالية لا دور أو تدخّل للدولة فيها. وقد حمّلوا الدولة مسؤولية نشوب الأزمة، حين لم تعد هذه الأخيرة تمارس أياً من أدوارها السابقة، بعد تسريع إجراءات الخصخصة وانسحابها من الاقتصاد في التسعينات.

ج - أمثلة عن نتائج غياب التخطيط الاقتصادي في لبنان

يمكن أن نأخذ من تجربة لبنان بعد الحرب مثالين على الأقل حول التكلفة الهائلة المترتبة على غياب أي وجه من أوجه التنسيق المسبق للاستثمار. فقد اندفع المستثمرون اللبنانيون، وحتى المدّخرون العاديون، في منتصف التسعينات إلى الاستثمار في قطاع البناء، مستندين إلى افتراضات حول حجم الطلب المتوقع على الوحدات السكنية، لم تتحقّق. وتم إنفاق ٨ مليارات دولار في هذا القطاع، مثّلت القروض من المصارف جزءاً منها. وترتبت على العرض الفائض للشقق السكنية إفلاسات كثيرة وجمود في هذا القطاع ما زال قائماً بعد مضي عشر سنوات على الفورة التي حصلت آنذاك. ويمكن التحقق من جهة أخرى، في مطلق بقعة من بقاع لبنان، من المفاعيل الدراماتيكية للاستثمار الزائد في قطاع الخدمات، الذي زاده فداحة توقف النمو وكثافة الهجرة إلى الخارج. ونقع في أي مكان على أعداد لا تحصى من المنشآت التي رصدت لإقامتها مبالغ مالية تكبر أو تقل، ذات مردودية تقارب الصفر. وينيخ هذا الوضع بثقله على البلاد بكاملها، ويجعلها أشبه ما تكون بالبلاد المنكوبة.

كان أحد أهم عناوين التجربة الشرق الآسيوية، تحكم الدولة بالموارد الفعلية والموارد المالية، من خلال تملكها مؤسسات عامة، وخصوصاً من خلال تملكها جزءاً من القطاع المصرفي أو كله، الأمر الذي جعلها قادرة على وضع هذا القطاع في خدمة تطوير الصناعة المحلية.

٢- اعتماد التمويل الحكومي للصناعة لحفز الاستثمار

كان أحد أهم عناوين التجربة الشرق الآسيوية، تحكم الدولة بالموارد الفعلية والموارد المالية، من خلال تملكها مؤسسات عامة، وخصوصاً من خلال تملكها جزءاً من القطاع المصرفي أو كله[٢٧]، الأمر الذي جعلها قادرة على وضع هذا القطاع في خدمة تطوير الصناعة المحلية المعنية بتحقيق قدرة تنافسية دولية. وقد أظهر النموذج الآسيوي أن التمويل بواسطة التسليف المحلّي مثّل مقاربة في ميدان التنمية أفعل بما لا يقاس من المقاربة القائمة على الاعتماد على الأسواق المالية و"الادخار الخارجي".

يمكن التمييز بين نظامين للتمويل، يقوم الأول على وجود أسواق رساميل، والثاني على

(٢٧) See: Chang, "Institutional Foundations for Effectives Design and Implementation of Selective Trade and Industrial Policies in the Least Developed Countries: Theory and Evidence," p. 327.

التسليف. في الحالة الأولى، يمثّل شراء السندات المصدر الرئيسي للتمويل، وفي الحالة الثانية تعتمد المؤسسات على التسليف المصرفي لتمويل استثماراتها. وقد تميزت البلدان الأنكلوساكسونية بالنظام الأول، في حين أن نظام التمويل القائم على التسليف المصرفي هو ما تميّزت به بلدان شرق آسيا. وقد أثبتت التجربة أن التمويل بواسطة التسليف كان أفعل في مشروع التنمية من التمويل المستند إلى الأسواق المالية، لأنه أتاح تسريع عملية الاستثمار بدلاً من ربطها بالتطور البطيء للأسواق المالية. ومنح نظام التمويل المعتمد في بلدان شرق آسيا الدولة القدرة على تحديد وجهة التسليف وحجمه، وأتاح لها اعتماد سياسات تسليف انتقائية.

والأهم في هذه التجربة أن استخدام التمويل بواسطة التسليف أتاح للدولة المساهمة في تأميم مخاطر الاستثمار (Risk Socialisation)، أي تأميم الخسائر التي يتكبدها القطاع الخاص، العائدة إلى أسباب شتّى، منها الفوائد المرتفعة التي لا بد منها لجذب المدّخرات إلى القطاع المصرفي المحلي، والتبعية الكبيرة تجاه أسواق التصدير الخارجية، كما في حالتي كوريا الجنوبية وتايوان ...الخ. وقد وضع هذا النظام المؤسسات الانتاجية في حالة تبعية تجاه الحكومة للحصول على مواردها المالية، لكنه أمّن لها في المقابل، التزاماً من قبل هذه الأخيرة تجاه نموها في المديين المتوسط والطويل. وهو ما لا يمكن أن يوفره بأي حال من الأحوال، التمويل بواسطة الأسواق المالية[٢٨]. وقد مثّل "تأميم مخاطر الاستثمار" العنصر الأهم في عملية حفز الاستثمار، التي تنكبت لها الدولة التنموية الآسيوية. وكان أكثر الأمور لفتاً للانتباه في هذه التجربة، الارتباط الذي أظهرته بين تحسين الحوافز على الاستثمار من جهة، وانطلاق الإنتاج المعد للتصدير من جهة ثانية[٢٩].

أثبتت التجربة أن التمويل بواسطة التسليف كان أفعل في مشروع التنمية من التمويل المستند إلى الأسواق المالية، لأنه أتاح تسريع عملية الاستثمار بدلاً من ربطها بالتطور البطيء للأسواق المالية.

في المقابل، مثّل التعويل على الأسواق المالية وعلى "الادخار الأجنبي" لتمويل الاستثمار الوطني جوهر المقاربة الليبرالية في هذا المجال. وهو ما التزمته كاستراتيجية، بلدان أميركا اللاتينية وغيرها في التسعينات. وصرف الأخذ في النموذج الليبرالي للتنمية النظر عن المقاربة التي اعتمدتها الدولة التنموية الآسيوية لتحقيق التحويل الاقتصادي الذي تنكبت له. واقتصر دور الدولة الوطنية في هذه الحالات على بلورة تشريعات تؤمن استضافة الرساميل الأجنبية. وجرى تحرير حساب حركة الرساميل وخصخصة المصارف وانتزاع أية قدرة لدى السلطات العامة على ممارسة رقابة على حركة الرساميل التي تعني بلدها.

٣- اعتماد سياسات صناعية وتجارية انتقائية لحفز الاستثمار

يقتضي الحديث عن السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية تعريف مفهوم السياسة الصناعية أولاً، وتعريف السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية ثانياً. ولا يمكن إدراج كل

(٢٨) See: Robert Wade, "The Role of Government in Overcoming Market Failures," in: Helene Hugues, ed., *Achieving Industrialization in Asia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 131 - 139.

(٢٩) Wade, "Escaping the Squeeze: Lessons from East Asia on How Middle-Income Countries Can Grow Faster," p. 9.

الإجراءات التي تعتمد لتحسين شروط التطور الصناعي لبلد ما تحت عنوان السياسة الصناعية، ذلك لأن تعريفاً للسياسة الصناعية من هذا النوع ينزع عن هذا المفهوم أية قابلية لاستخدامه بصفة عملية. والسياسة الصناعية هي "إجراءات انتقائية تتناول صناعات بعينها، وتهدف إلى تحسين فاعليتها وبناء قدرة تنافسية لديها، بما يحسّن القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، وفق التصوّر الذي تتبناه الدولة على هذا المستوى"(٣٠).

أ - تعريف السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية

أما السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية، فهي وفق تعريف تشانغ (Chang) لها، تمثّل مجموعة الحوافز أو السياسات التي تعتمد لجعل القطاع الخاص يقدم على الاستثمار، حين لا تكون هناك شروط محفّزة له على ذلك في غياب هذه السياسات(٣١).

وتنطلق كل المعالجات لدور الدولة في الاقتصاد، من التي تعتمدها الليبرالية الراديكالية إلى التي تعتمدها الليبرالية المعتدلة أو "الودية تجاه قوى السوق"، إلى المقاربة البنيوية لهذه المسألة، من نقطة انطلاق واحدة في التحليل، هي "اخفاقات السوق" (Market Failures)، وذلك بمعنى عدم توافر سلع أو عوامل إنتاج معيّنة، لأن قوى السوق لم تكن لديها الحوافز الكافية لتوفيرها. ولا ترى النظرية الليبرالية الراديكالية أن هناك إخفاقات للسوق تستوجب تدخلاً من قبل الدولة لتجاوزها. وقد وجدت النظرية الليبرالية المعتدلة أن ثمة بعض الإخفاقات للسوق، وسوّغت اعتماد مقاربة وظيفية (Functional) لدعم الصناعة، تقوم على تدخّل الدولة في مجالات البنى التحتية والتعليم والصحة والبيئة، لتجاوز اخفاقات السوق في هذه المجالات، إضافة إلى دورها في صيانة إطار ماكرو - اقتصادي مناسب. أما المقاربة البنيوية للسياسة الصناعية، فترى أنه لا يمكن مواجهة إخفاقات السوق، إلا باعتماد سياسات صناعية وتجارية انتقائية (Selective)، يعوّل عليها لبناء "ميزات مقارنة" لصناعات بعينها وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني بهذه الطريقة. والمقاربة الانتقائية هنا هي نقيض المقاربة الوظيفية. وهي تعالج اخفاقات السوق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج على حد سواء. وتتدخّل الدولة من خلال توفير حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في هذه القطاعات، أو من خلال تنكّبها لمهمة توفير هذه السلع أو عوامل الإنتاج بنفسها. وتجد الدولة نفسها مدفوعة في هذه الحالة إلى اعتماد مقاربة لمسألة الأسعار تقع على نقيض ما تبشّر به المقاربة الليبرالية. أي تتخذ إجراءات تؤول إلى تعديل بنية الأسعار بما يناقض الشعار الليبرالي القائل بامتناع الدولة عن التدخّل في الأسعار وبجعلها "تعبر بصدق عن تكلفة الإنتاج" (Getting Price Right). وقد استخدمت هذه السياسات في التجربة الآسيوية بطريقة عبرت عنها أليس أمسدن (Amsden) بواسطة مفهوم "آلية الرقابة المتبادلة". المقصود هنا أن توفير أوجه الدعم المختلفة من قبل الدولة للقطاع الخاص، قابله التزام من قبل هذا الأخير بتحقيق نتائج لجهة التصدير إلى الأسواق الدولية يمكن التحقّق منها وقياسها. تكون الدولة قادرة بهذه الطريقة على تلافي تحوّل الدعم الذي توفره للقطاع الخاص إلى حالة "فشل للحكومة".

(٣٠) Chang, "The Political Economy of Industrial Policy," p. 2.

(٣١) Chang, "Institutional Foundations for Effective Design and Implementation of Selective Trade and Industrial Policies in the Least Developed Countries: Theory and Evidence," p. 313.

ب – تعريف سياسة صناعية لبنانية تستوحي النموذج التايواني

يمكن في هذا الاطار تعريف سياسة صناعية لبنانية بمحورين، تستوحي النموذج التايواني: المحور الأول يتمثّل بحفز أنشطة البحث والتطوير (R&D) من قبل مؤسسة حكومية متخصّصة في هذا الإطار. والمحور الثاني يتمثّل بدعم الاستثمار (subvention à l'investissement) من خلال خلق مناطق صناعية متخصّصة. يتميّز النموذج التايواني بأنه يحصر القيام بأنشطة البحث والتطوير في مؤسسات تابعة للدولة، على خلاف كوريا مثلاً، حيث تتولى المؤسسات الصناعية الكبرى تمويل هذه الأنشطة بنفسها. وقد أشار روبرت واد إلى أن مؤسسات البحث والتطوير التايوانية كانت تحوي في الثمانينات من القرن العشرين أكثر من عشرة آلاف عالم صناعي. وتؤمن مراكز البحث والتطوير هذه، التقانات الجديدة للمؤسسات الصناعية، مقابل حصص أو نسب من الأسهم للدولة فيها. ويمثّل تولي الدولة توفير التقانة الجديدة لمؤسسات القطاع الخاص المحور الأول من هذه الاستراتيجية. أما محورها الثاني، فهو تولي الدولة إقامة مناطق صناعية متخصّصة، سميت في حالة تايوان "محميات صناعية وطنية" تؤمن خفضاً لتكلفة الاستثمار الذي تتولاه المؤسسات المعنيّة بنسبة النصف أو أكثر. وتحظى الاستثمارات في ميدان العلوم والتقانة بامتياز نصت عليه احكام منظمة التجارة العالمية، يتمثل بامكان افادتها من دعم غير محدود من قبل الدولة لها.

يتطلّب اعتماد سياسة صناعية جديدة في لبنان، إنشاء مؤسسة وطنية للبحث العلمي والتطوير تستطيع أن تستقطب لبنانيين من الخارج، وأجانب ضمن مقاربة لا علاقة لها بالتجربة اللبنانية التاريخية في هذا المجال.

يتطلّب اعتماد سياسة صناعية جديدة في لبنان، إنشاء مؤسسة وطنية للبحث العلمي والتطوير تستطيع أن تستقطب لبنانيين من الخارج، وأجانب ضمن مقاربة لا علاقة لها بالتجربة اللبنانية التاريخية في هذا المجال. وقد أنشأ لبنان عام ١٩٦٢ "المجلس الوطني للبحوث العلمية". ونص قانون تأسيس هذا المجلس على أن تخصص الدولة له ١ في المئة من موازناتها السنوية. وبسبب عدم وجود سياسة صناعية في لبنان، تحول المجلس سريعاً إلى إدارة رسمية تتولى إنفاق الموازنة الموفرة لها التي هي أقل كثيراً مما نص عليه قانون إنشائها، وذلك في مجالين رئيسيين: ١) تقديم دعم إلى أنشطة البحث العلمي في المؤسسات الجامعية القائمة؛ ٢) وتوفير منح للطلاب لمتابعة دراساتهم العليا في الخارج[٣٢]. وقد سبقت الإشارة إلى وجود ٢٥٠٠ مليون دولار هي قروض دولية لم تستخدم بعد. ويمكن رصد هذا المبلغ بكامله لتنفيذ مشروع "المناطق أو المحميات الصناعية الوطنية".

ج – استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية: الحماية والدعم

تبقى مسألة استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية، وخصوصاً الحماية والدعم، في خدمة أهداف السياسة الصناعية. وتمثّل هاتان الاداتان إحدى أهم الحوافز التي اعتمدت في التجربة الآسيوية.

(١) **نظرية التجارة الدولية الاستراتيجية:** سميت المساهمات في حقل نظرية التجارة

(٣٢) See: Albert Dagher, "Aspects de la politique scientifique libanaise; passé et présent," *Bulletin de la Recherche Scientifique du CNRS-L*, 1997, 7 pages.

الدوليـة التي تتابعـت منذ العام ١٩٧٩ وعلى امـتـداد الثمـانينات "النظرية الجـديدة للتجـارة الدولية" أو "نظرية التجارة الدولية الاستراتيجية" (Strategic International Trade). ركزت النماذج الجديدة على تحليل الاقتصاد الدولي كما هو، وليس كـما تصر على تصويره أو التعبير عنه النظرية النيو-كلاسيـكية أو الليبرالية للتجارة الدوليـة. انطلقت النماذج الجديدة من دراسة الاقتصـاد الدولي ليس بوصفه اقـتصاداً قائمـاً على المنافسة الكاملة، بل على العكس، بـوصفه اقتصاداً قـائماً على المنافسة المحدودة، بمعنى وجـود عدد محدود من المؤسسات الانتـاجية على المستوى الدولـي في كل قطاع، تتنافس في ما بينها لاقتنـاص حصة أكبر لكل منـها في السوق الدولية. هذا ما برر استخدام تعبير التجـارة الدولية الاستراتيجية بمعنى اضطرار كل مؤسسة أو شركة إنتاجيـة كبرى أن تأخذ في الحسبان وجود منافـسين قليلي العدد لها، يؤثر وجودهم في استراتيجـيتها الخاصة. عكست النمـاذج الجديدة الرغبة في جعل النظرية الاقتـصادية أكثر تعبيراً عن الواقـع القائم، بدلاً من الدأب على اعتماد واقع بائد في التحليل، كـما هو شأن النظرية الليبـرالية التقليديـة للتجارة الدولية. وكـانت المساهمة الثـانية الكبيرة للنـماذج المكوّنة للنظرية الجديدة للتـجارة الدولية، تركيـزها على دراسة مفاعـيل التدخّل الحكومي لمصلحة المؤسـسات الوطنية، لدعم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. وقد أتت هذه النماذج بمقاربات جديدة نقضت بها أموراً ما برحت النظرية النيو كلاسيكية التقليدية تصر عليها، من مثل إصرارها على رفض كل تدخّل حكومي في ميدان الـتجارة الدولية للبلدان المختلفـة واعتبار هذا التدخل مسـيئاً لها، كونه ينطوي على سوء تخصيص للموارد.

(٢) استخـدام الحماية: ترى النظرية التقليـدية للتجارة الدولية أنه لا ينجم عن اسـتخدام أدوات الحماية كالرسوم الجمركية والقيـود الكمية وغير ذلك، سوى السوء للبلد الذي يعتمدها، لأن الحماية تعـزله عن أجواء المنافسة الدولية وتؤدي إلى نشوء اقـتصاد غير فعّـال وغير قادر على المنافسة، ولأنهـا تكون لهذا السبب بالذات ذات تكلفة هائلة بالنسبة إلـيه. على قاعدة نماذج كهذه، حاكمت المقاربة الليبرالية الممثلة بـ"توافق واشنطن" تجارب البلدان النامية التي اعتمدت استراتيجيات تصنيع باستبدال الواردات. أي حـاكمت تجارب التصنيع التي حققتها هذه البلدان انطلاقاً من معـيار الفاعلية الإنتـاجية، وعدتهـا نماذج لسوء استخدام الموارد ولنقـص الفاعلية. ونجحت المؤسسات الدولية صاحبة هذه المقاربة في دفع عدد كبير من البلدان النامية إلى التخلي عن الترسانة الحمائية التي كانت تعتمدها وإلى إرساء حرية تبادل كاملة بينها وبين بقية العالم.

أما النظرية الجديدة للتجارة الدولية، فقد عالجت منذ أوائل الثمانينات موضوع استخدام الحماية ضمن إطار من المنافـسة المحدودة، وفي ظل وجـود مؤسسـات كبيـرة الحجم. وأظهرت أن الحـماية الموفرة لهذه المؤسـسات، التي تتيح لها زيادة انتاجهـا وخفض التكلفة الوسطية لديها، تعـزز قدرتها التنافسيـة الدولية. أي أن الحماية تجاه الواردات أصـبحت تبعاً لهذه النمـاذج، أداة تعزيز للصادرات لدى البلدان المعنية[٣٣]، بل إن المؤسسات المحلية قد تتمكن بفضل الحماية هذه من الاستئثار بالأسواق العالمية، من خلال دفع المؤسسات الأجنبية المماثلة إلى التخلي عن الإنتاج في القطاعات المعنيّة. ويمكن إعطاء أمثلة على ذلك وفرتها تجربة المنافسة اليابانية - الأميركية في بعض القطاعات.

وفي حين ركـزت الأدبيات التي يصـدرها البنك الدولي على إظهار أن الواقع الدولـي الجديد

(٣٣) James Markusen; James Melvin; William Kaempfer and Keith Maskus, *International Trade: Theory and Evidence* (New York: McGraw-Hill, 1995), pp. 306-307.

المتمثل بـنشوء منظمة التجـارة العالمية لم يعد يسـمح باستخدام وسـائل الحماية التي اعتـمدتها البلدان الآسيوية في السـابق، فقد أظهر اقتـصاديون آخرون إمكان الاستمـرار في التعويل على هذه الأداة التقليدية من أدوات السياسة التجارية[٣٤]، لأن الغات الجديد لم يمنع كل أوجه الحماية. وتستطيع البلدان النامية على سـبيل المثال لا الحـصر، اسـتخدام بند "الاجـراءات في الحالات الطارئة" الوارد في بروتوكول الغات القديم، الذي يسـمح لأي بلد نامٍ التعلّل بالأذى الذي يصيب ميزان مدفوعاته من جراء حرية التبادل، لاعتماد إجراءات حماية لإنتاجه الوطني[٣٥].

وقد تخلّت الحكومات اللبنانيـة السابقة عن استخدام هذه الأداة طوعـاً. وعوّضت من التراجع في المداخيل الحكومية، الذي أدى اليه هذا الإجراء، باعتماد الضريبة على القيمة المضافة. ولم تهتم بالمسوّغ الآخر لاسـتـخدام أدوات الحماية هذه، المتمثّل بحمـاية النسيج الإنتاجي المحلّي وتطويره. وعبّر ذلك عن اقـتناعها بأن الاستثمـارات ستتحقق على نطاق أوسع، بمقدار مـا تمضي قدماً في عملية تحرير مبادلات لبنان مع الخارج. وأثبـتت السنوات الماضية أن هذا الموقف غير واقعي، مثله في ذلك مثل عـدد من التأكـيدات التي تتمـيّز بهـا المقاربة الليبـرالية. والسـؤال المشروع هنا: هل يصعب تصوّر وجـود إدارة حكومية رصينة وكفّيـة تكرس جهود العاملين فيهـا للبحث عن سبل الإفادة إلى الحـد الأقصى من أدوات الحماية وغـيرها، لبناء قطاع إنتاجي يتـمتّع بقدرة تنافسـية دولية ؟ هل يصعب تصـوّر وجود متخصّصين يضعـون جهداً يومياً، وتأخذ الدولة مـنهم أكثر ما يستطيعون وأفضل مـا عندهم، لبناء قدرة تنافسية للإنتاج الوطني، حجـراً حجراً ويوماً بعد يوم، باستخـدام وسائل كبيرة وأخـرى متواضعـة، على نحو ما تفعل بلدان نامـية أخرى؟ أوليس هذا الأمر أفضل من الاستقالة من المسؤولية التي تميّز حالياً علاقة الدولة بالنسيج الانتاجي المحلي؟

(٣) استخدام الدعم: مثّل دعم الإنتاج أو التصدير أحد المـوضوعات الأكثر إثارة للجدل في ميدان التجارة الدولية والسياسة التـجارية. وعالجت النظرية الجديدة للتجارة الدولية موضوع دعم الإنتاج أو الصـادرات ضمن الإطار نفسـه، المتمثل بوجـود منافسة مـحدودة ومؤسـسات كبـيرة الحجم تتـيح لها زيادة الإنتاج وخفـض التكلفة الوسطية للسلعـة المنتجة لديهـا، وتعزّز قدرتها التنافسـية الدولية. وجاءت التجارب بنتائج تقع على نقيض مـا تدرّسه النظرية التقليدية السائدة للتـجارة الدولية، التي تضع دعم الإنتاج أو التـصدير تحت التحريم، بوصـفه هو الآخر تعبيراً عن سـوء تخصيص للموارد. وبيّنت التجـارب أن التدخّل الحكومي يمكن أن يعزّز أرباح الشركات الوطنية، وينقل أرباح المؤسسات الأجنبـية المنافسة إليها (Profit Shifting)[٣٦]. أي أن الدعم أصـبح أمراً جـائزاً في النظرية الجـديدة للتـجارة الدوليـة ونظرية السـياسـة التجـارية الاستراتيجية، نظراً إلى الفوائد التي يوفرها للبلد الذي يعتمده.

وقد سبـقت الإشارة إلى أن أحكام منظمة التجارة العـالمية تبيح توفير دعم غيـر محدود من قبل الحكومـة لقطاعات إنتـاجية بعـينها، على رأسهـا قطاع العلوم والتقانـة، بل يمكن في حالة لبنان، أن تتفـاوض الحكومة مع منظمة التـجارة العالميـة ليتاح لهـا توفير دعم لأكـثر من قطاع انتاجـي، بحجة انتـماء لبنان إلى فـئة البلدان الـتي يبرر انخفـاض مسـتوى دخل الفـرد فيـها استثناءها من الحظر على استخدام الدعم الذي تنص عليه أحكام هذه المنظّمة.

(٣٤) داغر، أية سياسة صناعية للبنان: مقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد، ص ٥٣– ٥٦.

(٣٥) Chang, "Industrial policy and East Asia: The Miracle, the Crisis and the future," p. 24.

(٣٦) Markusen [et al], *International Trade: Theory and Evidence*, pp. 293-295.

د – موقف البنك الدولي الراهن من السياسة الصناعية

لم يطرأ أي تغيير على موقف البنك الدولي لجهة استخدام أدوات السياسة الصناعية الذي عبّر عنه في تقريره عام ١٩٩٣. أحد النماذج على ذلك الدراسة التي ساهم فيها خبراء دائمون لدى البنك الدولي، حول "تجربة بلدان شرق آسيا في ميدان السياسة الصناعية والاستنتاجات بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط" (٣٧). وهي استعادة لما تنفك المؤسسات الدولية تكرّره، من أن لا مكان أولاً لسياسة صناعية في هذه البلدان ولا فائدة ثانياً من اعتماد هذا النوع من السياسات. أي أن البنك الدولي لا يزال يتابع دوره المضلّل، لجهة حرف البلدان النامية عن الأخذ في السياسة الصناعية الآيلة إلى تحقيق تصنيعها وإخراجها من التخلّف.

خاتمة

يمضي المسؤولون أشهراً وسنوات يؤمّلون اللبنانيين بمؤتمرات دولية وبشيء عظيم ينجم عنها، في حين أن وظيفة هذه المؤتمرات تقتصر على تأمين تمويل دولي للدين العام اللبناني ولا شيء غير ذلك. وقد مثّل الوعد بمؤتمر بيروت ١ استعادة لما درجت عليه الحكومات السابقة في هذا المجال. كان من الطبيعي أن تتردّد الحكومة كل هذا التردّد قبل إعلان برنامجها الاقتصادي. فهو يقتصر على زيادة الأعباء التي يتحمّلها اللبنانيون من دون أن يعدهم بأي شيء خارج تأمين تمويل الدين. وهو في نهاية المطاف ليس سوى محاولة لمعالجة نتائج سياسات كانت قد اعتمدتها هذه الحكومات نفسها في السابق.

استوحى البرنامج الإصلاحي طريقة البرمجة المالية (Programmation financière) التي يعدّها صندوق النقد الدولي برسم البلدان النامية. وذهب إلى عرض أكثر من سيناريو لتطور المالية العامة وعلاقة الدين بالناتج من الآن إلى العام ٢٠٢٠. إن هذه الصيغة لبرنامج حكومي لهي فعلاً مثيرة للسخرية. وكان هذين المؤشرين هما كل ما يهم اللبنانيين من حكومتهم من الآن وحتى ذلك التاريخ. وكما مثّل البرنامج رؤية حزينة ومبتسرة لمستقبل لبنان، والأرجح أنه لن يبقى لبنان ولا لبنانيون حتى يشهدوا تحقق هذه الأمور في التاريخ المذكور، إذا بقيت السياسة الاقتصادية على الصورة التي رسمها البرنامج المذكور.

كان يمكن أن يكون برنامج الحكومة الذي طلب منها أن تعدّه للإفادة من الدعم الدولي الراهن، مشروعاً توجهه للدولتين الكبريين المعنيّتين بالشأن اللبناني الداخلي، يضع أسس محفزة للقدرة الإنتاجية اللبنانية، تشارك فيها هاتان الدولتان من خلال مساهمتيهما في بلورة هذه العملية ووضعها موضع التنفيذ، ومن خلال فتح أسواقهما أمام المنتوجات اللبنانية. ولو حصل هذا الأمر لكان جسّد أفضل طريقة لتلقّف هذه الفرصة النادرة من الدعم الدولي الموفّر للبنان.

وحين يكون قد غلبنا الوقت، سوف نتطلّع لنجد أن الأغلبية الساحقة من شعبنا قد أصبحت في الخارج، وأن وجودنا نفسه قد أصبح في خبر كان. ◇

(٣٧) Marcus Noland and Howard Pack, "The East Asian Industrial Policy Experience:Implications for the Middle East," Prepared for the ECES Conference:"Rethinking the Role of the State: An Assessment of Industrial Policy in MENA," November 13, 2005, edited by: Institute for International Economics, *Working Paper Series*, December 2005, 22 pages.

أحمد بيضون (*)

غناءُ فيروز لكلماتِ زياد: قمرُ الصّباح يحكي بلايا آخِر السّهرة

الصوت ولونه

كثيراً ما قيل إن صوت فيروز خلق للصباح. وتلزم محطات الإذاعة هذا الرأي لزوماً إجمالياً فتبثّ أغاني فيروز فيما الناس يرشفون فنجان قهوتهم الأول أو يمسحون فوضى الليل عن صور أجسامهم وعن دواخل بيوتهم مفتتحين بذلك منطق النهار. وربما لا تلزم محطات التلفزيون هذه القاعدة لأن التلفزيون آلة ليلية على التغليب. ولم يكن لفيروز نفسها أن تستغني عن السهر بشخصها مع الناس.. فالناس ألفوا، لأسباب لا تعتدّ بلون الصوت، أن يكون الغناء متاعاً للسهرات. ولم يحصر الاخوان رحباني شعرهما المغنّى بوقائع النهار أيضاً، بل الراجح أن الليل كان أشدّ استدراجاً لهما إلى الشعر لأن آية النهار مبصرة والشعر لا يوافقه كثيراً ما يفرضه النهار من مطابقة فظّة (وإن تكن ظاهرية) بين صور الأشياء وأسمائها. عليه كانت فيروز، في عهد عاصي ومنصور، تغني، بصوتها الحي، في الليل... وهي قد غنت لليل كثيراً، في عهد عاصي ومنصور أيضاً. ومع أن مانعاً لا يمنع أن يأنس المبكرون للسماع إلى صنوف شتى من الأخيلة الليلية، فإن بين الأغاني التي كتبها عاصي ومنصور (أو كتبها غيرهما) لفيروز ما لا يصلح أصلاً لمزاج السابعة صباحاً: "بكوخنا يا ابني"، مثلاً، أو "تخمين راحت حلوة الحلوين".

مع ذلك، لا نرى حدس محطات الإذاعة الإجمالي يجانب الصواب. وهو حدس يذهب المتأمل فيه، على الفور، إلى ضده المتعلق بأم كلثوم. فليس صعباً إقناع المنهك أو المتخم بأن شدو هذه السيدة بقول الخيّام: "فما أطال النوم عمراً..." لا يوافق ساعة القيلولة.

يجد الناس للصوت أوصافاً مختلفة، ويستعيرون لتسميتها من مصطلح حواسهم الخمس، وتسوقهم القريحة إلى استعارة مصطلح اللمس، خصوصاً، لحاسة السمع. فيقولون: "صوت خشن" ويقولون: "صوت حاد". وأما أنا فأسأل: هل لصوت فيروز لون؟ ولا أسلّم إلا مرغماً، بأن فيروز سفيرتنا إلى النجوم. فإنما يغلبني الظن أن صوتها هو نور القمر. وليس يذهب خيالي إلى القمر الذي يطلع في أول الليل أو في وقت غير معيّن من أوقاته. وإنما أشير إلى القمر الذي يتأخر إلى ما بعد الفجر بساعة. ذاك هو القمر الذي سأنظر إليه لأتملى فيه من صوت فيروز ولن ألتفت إلى الشمس قط، وإن تكن طلعت. فليس يصحّ في هذا الصوت حديث الحرارة (أو الدفء) وما يخالفهما أي البرودة. هو صوت يلاعب الروح لا غير، فيجب علينا، كرمى لفيروز، أن نسلّم بوجود الروح. والمعوّل عليه ههنا أنني لا أجد صوت هذه السيدة أصفر ولا برتقالياً. وأما النجوم فهي تلمع أكثر مما يجب بقليل.

(*) من أساتذة علم اجتماع الثقافة في الجامعة اللبنانية.

(**) ورقة قدّمت في المؤتمر الذي نظمه برنامج أنيس المقدسي للآداب في الجامعة الأميركية في بيروت حول أعمال فيروز وزياد الرحباني ٢٧-٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

تستعار المعادن أيضاً لوصف الأصوات. ونهاية ما سبق أنني أجد صوت فيروز فضياً. وهو الفضة جليت من يومين أو ثلاثة لا من دقيقتين. وما هو بالذهب ولا بالألماس ولا يزيده إلا عزّاً الا نعتدّ، حين نصفه، بمقياس الأسعار. فنحن، حتى تاريخه، ننام ونقوم في بيوتنا لا في بورصة دبي.

العيّ

هل تركتنا فيروز مقيمين في بيوتنا فعلاً طوال نصف القرن الذي مرّ ونحن نسمع بصوتها ومعه شعر الأخوين رحباني وألحانهما؟ الجواب صعب لأننا كنا معها في أقصى الوحشة وأقصى الألفة، في آن. كنا في العراء، ولكن هذا العراء كان هو المنزل الذي ولدنا فيه وبات، من يوم أن ولدنا، غير موجود. فليس غناء فيروز للأخوين رحباني غير هذا الاتحاد شبه التام للوحشة وللألفة. وأقول "شبه التام" لأن ما كان يقوله هذا الغناء هو، على وجه الدقة، أن بيت ولادتنا قد أصبح أطلالاً ولكنه كان لا يزال قائماً، بمعالمه كله فينا. كنا قد كففنا عن الإقامة فيه، مذ بات غير صالح لسكنانا، ولكنه كان لا يزال مقيماً فينا.

الذي حصل حين ترك زياد حضن أمه ليعلّمها كلاماً لم يتعلمه منها أن البيت الذي كانت فيروز ترتبه فينا كل صباح تهدّم هو أيضاً وأننا علمنا، في المناسبة نفسها، أن أطلال الخارج قد زالت هي أيضاً أو هي أمست على مشارف الزوال. علمنا أيضاً، أو وجب علينا أن نعلم، أن هذه سنّة الحياة وأنها سنّة الموت أيضاً. فنحن في سنّ قريبة إلى سن فيروز أو إلى سنّ غنائها. وأما زياد وغناؤه فقريبان من سنّ أولادنا. أركن إلى هذا التعليل موقتاً، عالماً أن الاحتجاج بالسنّ سرعان ما ينكشف ضعفه وأنه لا يعفي أحداً من المسؤولية عن ذوقه.

وقد كنت ذهبت، قبل عشرين سنة، في كلام وجيز على مسرح زياد الرحباني[1]، إلى أن هذا المسرح يؤول إلى إخراج العيّ اللبناني أي عجز اللبنانيين عن الكلام المفيد... أو قصور عبارتهم عن ملابسة المعنى المراد بها. هذا العيّ عيّ مداور. فاللبنانيون يقولون، في نهاية المطاف، ما يريدون قوله ويعرف بعضهم، في نهاية المطاف، ما يريد بعضهم الآخر أن يقول. حتى إن هذه المعرفة قد تسبق القول نفسه. ولكن المطاف المشار إليه يأتي طويلاً معقّداً ويشير، بطوله وبعقده، إلى مقاومة ما للقول السوي، للمختصر المفيد، وإلى عجز عنه. ليس ما يقال ضائعاً إذن. ولكن في الاستراتيجيات المتقابلة للقول ما يجعله قولاً بدلاً من ضائع. وعلة ذلك أن بين اللبنانيين من الحوائل التي قد ينكرون والمكتومات التي يعلمون ما يجعل صراحة القول، في الدقيق والجليل من المسائل وبين الكثير أو القليل من المتخاطبين، باباً لقطع الكلام أصلاً وللوصول فوراً إلى أقصى التنازع. هذا بينما تقتضي الحال تجزئة التنازع، عبر التطويل في الكلام وليّ مجراه مراراً وتشعيبه هنا وهناك، بحيث يحول التنازع الكبير، القابل للفتح على مصاريعه كلها، إلى منازعات تفصيلية تطيقها حياة كل يوم.

هل بقي لعيّ اللبنانيين أو للحُبْسة في نطقهم هذا المثول نفسه في كلام الأغاني الذي كتبه زياد لفيروز؟ نعم ولا. في خانة نعم، أن زياداً لا ينتظر اجتهادنا في موضوع العي والحبسة وإنما يعلن حصولهما إعلاناً مباشراً:

"وهيدا جارو ما بيفهّم شي.
بيحكيلي خبريات
وبيحكي عموميات
وبيبرم ساعة عالكلمة وما بتطلع هي بالذات.

وفي خانة لا، أن العجز عن الإفادة يتكشف عن إستراتيجية قائمة برأسها. تتمثل المرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية في فرض النسيان على المحاور (أي ما هو عكس إفادته)

وبياخدني وبيرجّعني وبينسّيني
نسّاني والله نسيت.
(...)

وهذا قبل أن تنتهي الإستراتيجية نفسها إلى فرض الانهيار على محاور أعيته الحيلة:

(١) انظر: أحمد بيضون "ثقافة الحرب، ثقافة للسلام،" في: أحمد بيضون، ما علمتم وذقتم: مسالك في الحرب اللبنانية (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ٦٥-٨٩، وبخاصة الكلام على مسرح زياد، ص ٨٧-٨٨.

خبّرني إنّو جارو شو دبّارو
معقولي هالشي؟
بيحكي بين شفافو
وبيجاوب بكتافو
يعني الحكي مش متل الشوفي
فعلا لو حدا شافو...
بيتعّبني وبينكّدلي العيشي
وديني بكّاني، والله بكيت!

هي الحرب إذن، لا مدافع فيها ولا راجمات. فإنما يكفي منظر الخصم لتقع الهزيمة. ومنظر الخصم منظر واجهة لا تخرق. فهو أشبه بالحصن يحجبه ساتر هائل الصفاقة من مكعّبات الإسمنت وأكياس الرمل. وأما الهزيمة فما هي غير خيبة الجهد لحمل الخصم على تقبل غاية مشتركة للكلام، أوّلاً، ولحمله، ثانياً، على اعتماد مصطلح للكلام ومسالك وقواعد لتداول الكلام تفضي به إلى هذه الغاية لا إلى غيرها ولا إلى ضدها.

الفعل الناقص وفعل القول

ومن وجوه العيّ أيضاً أن زياداً، إذ يحاول تعيين معالم بارزة لفقر الكلام اللبناني، لا يجد أمثل من الأفعال الناقصة، وخصوصاً منها "كان" و"صار". وهي أفعال يسعها أن تكون تامة أيضاً فلا يزداد مدلولها غنىً أو تعييناً. ينشئ زياد أو يستعيد تراكيب تتكرر فيها هذه الأفعال وتطغى. ومن قبيل ذلك "مش كاين هيك تكون" وريتو عمرو ما يكون" و"ما بعرف شو صاير لك"... ويضاف إلى تكرار الأفعال الناقصة تكرار أفعال القول من قبيل "قال" و"حكى" و"خبّر". وهذه أفعال لا تقلّ نقصاً عن سابقتها. هي متعدية تحتاج إلى مفعول. ولكن قد يكون المفعول الذي تحتاج إليه مفعولاً لا كالمفاعيل. فأنت إذا قلت: "أكل حسن" كفاك أن تضيف التفاحة إلى الجملة ليتمّ المعنى وإن لم يشبع حسن. وأما إذا قلت: "قال حسن" فستجد نفسك، على الفور، تحت رحمة حسن الذي يمكن أن يحتاج إلى يومين ليقول ما عنده. لذا صحّ أن نعد أفعال القول، بحد ذاتها، بين أفقر أفعال اللغة مدلولاً... فيتنوع مدلولها ويتشعّب، بحسب المفاعيل، إلى غير نهاية. وقد يكون مفعول فعل القول، عند زياد، ظاهراً ومحصوراً: "اشتقتلك" أو "اشتقتلّي" مثلاً، فيتكرر في جمل من قبيل: "اشتقتلّك، اشتقتلّي... بعرف مش رح بتقلّي"، و"طيب مش قصة ما تقلّي" و"طيّب أنا عم قلّك". وقد يبقى المفعول مقدّراً وعامّاً، من قبيل "بتحكي وبتصير ما بتسمع". وفي الحالتين (وفي حالة الأفعال الناقصة أيضاً)، نجدنا أمام نزاع أو خيبة أو غضب أو يأس ضمرت ملكة التعبير عنها إلى أدنى حدودها واقتصر زادها على المدقع من الألفاظ. ويتكرر فعل "فهم" أيضاً مع أفعال القول ولكن ليعلن أن القول لا يصادف فهماً وأن هذا الأمر إنما هو صورة النزاع والخيبة وما إليهما، أو هو أول ملامح الصورة، على الأقل.

تبقى الجمل مفتوحة، طبعاً، أمام مخيلة السامع. فيسعه أن يودع في "مش كاين هيك تكون" أو في "ما بعرف شو صايرلك" حكايات وروايات. ويسعه أن يودع مثل ذلك في "بعرف مش رح بتقللي" وحتى في "قال عم بيقولو صار عندك ولاد". وذاك أن القراءة في الغيوم ممكنة لمن شاء. وأما فضل الغيوم في إمكانها فيبقى محل نقاش.

بين الحُبْسة والإفراط

أعود إلى العيّ والحبسة. هذان قد يتخذان أيضاً، عند زياد، صورة الإفراط في دفق الألفاظ والإيقاع السريع لتتابعها. قد أذهب لبيان هذا الأمر إلى أغان ذكرتها دليلاً على ضدّه: إلى "اشتقتلّك"، مثلاً، أو إلى "مش كاين هيك تكون". ففي الأولى صفّ طويل من المواقف والعواطف: عمل الزمان وحصول النسيان، والغلط وعدم المواساة والإحساس بالعلّة و"العيشة عالهلّة" والاستفقاد... والشوق، طبعاً. وفي الثانية ركام عجيب من الأشياء الحسية: الزيتون والصابون والليمون واليانسون والصالون والبلكون والكميون وسائر ما "يخلص بحرف النون". في الحالين، يجري عرض لحالة طارئة على عالم تسعى كلمات الأغنية إلى تفصيله. وهذا العالم، في الأغنية الأولى، عالم عواطف ومواقف، وهو، في الثانية، عالم أشياء حسية. في أغنية ثالثة (ذكرتها أيضاً)، وهي "انشالله ما بو شي"، نقع على حشد غير ضئيل من البشر:

على المشكو إليه وعلى الشاكية وصاحبها طبعاً، وعلى "جارو" الآنف الذكر، ولكن أيضاً، على "الدكنجي" وعلى "اللي بالأول" وعلى "أهل" الحبيب وأصحابه، أخيراً. في كل من هذه الحالات، إذن، تتبدّل المادّة التي أنشئ منها الديكور ويتغير معها الحقل الذي تستمد منه الألفاظ. يتخذ الشوق المضطرب الموقع موقعَه في قاموس العواطف، ويجد دواء الحب ديوانه في نصول ألوان العالم وضمور أبعاده وتعثّر حركاته، وتعبّر اللهفة عن نفسها في تصفّح لإعراض البشر عن إغاثة الملهوف. وهذا كله حسن وإن كان يحسن بنا أن نعود إلى العلّة المحتملة لملازمة الهزء والضحك هذا كله.

قبل ذلك، أحب أن أذهب، لاستقصاء الإفراط اللفظي، بما هو أسلوب مواجهة مرادف للعيّ عند اللبنانيين، إلى أغنية أخرى هي آية آيات الإفراط المذكور، وهي "لا والله". هنا نقع على امرأة ذات ثروة عريضة من مفردات الكلام وتراكيبه وموهبة فذّة في إطلاقه بسرعة وقوّة. وأما المدار الأول لكلامها (وهو كلام احتجاج وتعنيف) فهو، على وجه الدقّة، أن حبيبها الذي تخاطبه يضارعها ثروة وموهبة في المضمار نفسه: مضمار الكلام. بل إنه لا يملك غير هذه الثروة، إذ إن موضوع البيت وتأثيثه لا يزال معلقاً. وخلاصة المبارزة (التي نسمع من طرفيها طرفاً واحداً) أن "الحبيبة" تريد أن "تاكل راس" الحبيب الذي يواظب بدوره على "أكل راسها".

كلمة كلمة يا حبيبي تا إفهم عليك
أو فتّش عن غيري يفهم إذا رح تبقى هيك
يكون بيحكي بسرعة قدّك ما يسمع عليك
بتشارع ضيعة يا حبيبي وما بتقدر عليك
بدّك دولة أو شي أمة أو أكبر من هيك
يمكن كوكب أو شي أكبر تا يستوعب ليك!

ولأتجاوز هنا عن سطرين (سأعود إليهما) من كلمات الأغنية لأصل إلى ختام هذا المقطع الذي ننتقل بعده إلى قسم آخر من الأغنية يصبح فيه البيت والفلوس (لا الكلام نفسه) مداراً للكلام. ختام المقطع إذن:

بتحكي فوقي وبحكي فوقك شو رح نستفيد؟
صدّقني يوماً عن يوم حكيك عم بيزيد
بتقللي بتضلّي تعيدي وإنت العم تعيد
وماكّد دايماً من كل شي وما في شي أكيد!

هذه "الحرب الصغيرة" تكشح، أوّلاً، كل أثر لصورة السعادة البطولية التي تفترض تربية تزعم لنفسها الشيوع عندنا أن اقتران الحب بالفقر يفتح أمام الزوجين المتحابين أبوابها (وهي نفسها أبواب الكفاح الصعب لـ"تحقيق الطموح" أو لـ"القناعة بالمقسوم"، على الأقل). لا أثر للقناعة ههنا ولا أمل يواكب الطموح. ولا تشنّ الحرب على خصم ما يعترض طريق الحبيبين، بل تدور الحرب بين زوجين نخمّن أن عمر الحب في بيتهما كان قصيراً. وأهم ما يقوله الكلام الكثير من الجهتين أنه كلام لا طائل تحته ولا هو مفهوم أصلاً ولا هو يغيّر شيئاً من سوء الحال. يردّنا هذا، من باب آخر، إلى مسألة العيّ والحبسة. فهذان لا تعالجهما كثرة الكلام، بحد ذاتها. وسواء أكنّا أمام الذي "بيحكي بين شفافو وبيجاوب بكتافو" أم أمام الذي "بيشارع ضيعة"، بداية، لينتهي إلى مشارعة الكوكب أو ما أصبحنا نسميه، بعد ماك لوهان، "الضيعة الكوكبية"، فنحن أمام انسجام مفقود أو نزاع مفتوح، وبيننا وبين "التفاهم" (ولنسمّه "التوافق"، إن شئنا، ولنسمّه "الحوار") عرض السموات والأرض. ما الذي يجعل الحوار سراباً؟ إنها الحبكة المحكمة حبكها كل لنفسه وحبس فيها نفسه وحبس غريمه أو شريكه فيها أيضاً. هذه الحبكة يمكن أن تكون حبكة الزوجة أو الزوج لما يراه (أو تراه) صورة لمستقبل البيت. ويمكن أيضاً أن تكون رواية لتاريخ البلاد أو تصوراً لمباني نظامها الاجتماعي السياسي ولخط سلوكها في مسائل المصير. في هذه الأحوال جميعاً يستوي "الحكي بين الشفاف" و"المشارعة" التي يعلو فيها الصوت ويكثر الكلام ممسكاً بتلابيب بعضه بعضاً بحيث لا يتميز ولا يفهم. في الحالين، في البلاد وفي البيت، يكثر أن تبدو القدرة على الكلام مرادفة للعجز عنه أو لكتمانه.

ولكن "شو بدّي بالبلاد" على ما يقول زياد، بصوت فيروز، في أغنية أخرى. و"خلينا بالبيت"،

على ما تأمر فيروز في أغنية كتب كلامها جوزف حرب. إذا صحّ أن الكلام القيّم لا يستغني عن نقض كلام سبقه (من قبيل أن "الإسلام يجبّ ما قبله"، في رأي ذوي ملّته) فأيّ كلام هو ذاك الذي تنقضه فيروز وهي تغني كلام زياد؟ مرّة أخرى، يوفّر علينا زياد نفسه عناء البحث. "ما تبحثو... ما تبحثو"، تقول فيروز في "سلّملي عليه!". أمرك سيدتي! لن نبحث!... في "لا والله" التي وقفت مع نصها طويلاً، تشدو فيروز بمطلع أغنيتها القديمة: "ياريت! إنت وأنا بالبيت!" ثم تستدرك على الفور:

"بس كل واحد ببيت!

فعلاً حلوي هالغنية بس جدّ انسمّيت!"

وهذه الإلماحات الهازئة إلى قديم فيروز تتكرر في ما تغنيه من كلمات زياد. من "كيف طلّ الورد بشبّاكي مع إنو ما دقّيت!"، في الأغنية نفسها، إلى "مش سامع غنّية راحوا؟" فإلى

"كاين راقي وحنون

أو مايل عالغصون"،

في أغنية "مش كاين هيك تكون!"، إلخ.

الرومانسية ووجه الآب

مذ أن وضع زياد مسرحيته "شي فاشل"، وأخرجها وعرضها على خشبة مسرح جان دارك، في سنة ١٩٨٣، لم يتعب من مناكدة أمه وأبيه وعمّه. وهو "يمون"، بطبيعة الحال. فموقعه لا يشبه في شيء موقع أي "إنسانة" "تمرق وتفرق وتصير تمون"! فإنما هو، مع فيروز والرحبانيين، في بيته، وهذا هو عالمه، وهو يعلم ذلك، لا ريب، وقد كرّس حياته، بما هو فنان، للخروج من هذا العالم وعليه، وهو حر في ذلك... بل إن هذا الخروج هو حريته عينها وليس لأحد أن يقترح عليه غيرها.

ومأخذ زياد على عالم الرحبانيين أن أصداء العالم الذي نروح فيه ونغدو ونتعايش ونتنازع، يفوته أهمها. فهو لا يصلح، بالتالي، مرجعاً يردّ إلينا، بلغة أخرى خاصة، عالمنا الذي نحن فيه فيسعفنا في إدراكه حقاً وقد يسعفنا في تغييره. ولكن ما هو عالم الأخوين رحباني؟ إنه، بالعبارة الوجيزة، عالم الرومانسية. توجد "أنا"، هي حيناً لجماعة وأحياناً لفرد، تفرض نفسها بؤرة لهذا العالم وترتجل لها مخيلتها أو عزيمتها حقا في تسخيره وإلحاقه بها، بسائر مكوناته: من العشبة الطفيفة إلى المجرّة، ومن العناية الإلهية إلى العفاريت الصغيرة الداجنة، المقيمة في الجوار والمستعدة دائماً للأخذ والعطاء... فإلى الشياطين الكبيرة القابلة، بثمن ما، للإقصاء إلى كهوفها البعيدة، ولو بعد حين. عليه تملك الأنا أن تسترد توازنها كلما اختل. هي تستردّه حتى من الموت الذي هو شهادة، عند الرحبانيين، أي تركة باقية واستثمار مضمون، أو هو، على الأقل، مولّد، بتوسط الألم وفي ما يتعدّاه، للرقّة البديعة وللاعتبار الثرّ في نفوس الأحياء. وقد كان طلال حيدر، لا عاصي ومنصور الرحباني، هو من أجرى، بصوت فيروز وتلحين زياد، كلام اللارجعة ووحشة الموت النشبية والزمن الذي يعصي على الترتيب ولا يردّ منه طرف على طرف:

يا زمان!

يا عشب داشر فوق هالحيطان

(...)

يا رايحين التلج!

ما عاد بدكن ترجعوا!

صوّت عليهن بالشتي، يا ديب!

بركي بيسمعوا!

الريف الداخلي

وإذا كانت الرومانسية آلة لإنتاج هذا العالم، فإن الريف اللبناني، بمعالمه المطبوعة والمصنوعة وبأهله، كان المسرح الأول (وبقي الأهم، وإن يكن توسّع لاحقاً) لاستعراض العالم نفسه في فن الرحبانيين، أو لاستعراض صورة مركّبة له، بالأحرى. أقول: صورة مركّبة لأن هذا العالم لم يكن قائماً على الصورة الرحبانية، في عهد من العهود، ولأنه كفّ عن الشبه بنفسه وضؤل حضوره في نفسه في زمن لم يدركه الرحبانيان، في أي حال. فقبل ربع قرن، تقريباً، من الوقت الذي ولد فيه الرحبانيان، كان الخوري يوسف

تاتي يباشر جمع ما تيسر من تقاليد ريفنا الجبلي[٢]، منبهاً إلى أن هذه التقاليد، إن لم تجمع ضاعت لا محالة. وفي أواسط الخمسينات، أي نحو الوقت الذي التقى فيه الرحبانيان نهاد حدّاد، نشر أنيس فريحة كتاباً له تحت عنوان: القرية اللبنانية: حضارة في طريق الزوال[٣]. وفي مطلع السبعينات، أي بُعيد أن كانت دبكة لبنان عالمَلقى قد هزّت معبد جوبيتير من أركانه، استأنف سلام الراسي مهمة إنقاذ التقاليد نفسها فنشر، وهو في سن متقدمة نسبياً، كتابه الأول: لئلاً تضيع[٤]. كانت هذه التقاليد ولم تزل، على الأرجح، لا تفرغ من ضياعها. وكان التقليد اختراعاً للتقليد، على ما يشير إليه فواز طرابلسي[٥] مقتفياً أثر أريك هوبسبوم. فإن ريف التقاليد، بما في ذلك طبيعته، عالم داخلي بالدرجة الأولى. ولولا أن الطبيعة يسعها أن تكون عالماً داخلياً، لكانت أجلّ النجوم أتفه، في إدراك البشر، من مصابيح السيارات.

وعلى غرار القول: "فلك ما تحت القمر"، نقول إن ذلك العالم كان، بعجره وبجره، "عالم ما تحت السيطرة". ولقد أوضح فواز طرابلسي[٦] مجرى الأمور، في العالم الرحباني، بقريته ومدينته ودولته، إيضاحاً ليس وراءه مزيد. يقع النزاع ولكن الصلح والنهضة التي تلي الوئام آتيان، لا محالة. يرزحون على صدورنا فنقدّم الشهداء ونزيحهم. ويكون العدل سلاحاً للضعيف فينال من جبروت السلطة...إلخ. وفي مضمار الحب وأماني اللقاء ولوعة الفراق المحتوم، وهو مضمار للأفراد، أيّ نص يفوق الأغنية التي تعلّق عليها فيروز، بلسان زياد، قائلة: "فعلاً حلوي هالغنيي، بس جدّ انسميت"؟... أيّ نص يفوق هذه الأغنية في تسخير قوى الطبيعة وظواهرها لكبح الزمن الذي يذهب بالسعادة؟

يا ريت!

إنت وأنا بالبيت،

شي بيت أبعد بيت،

ممحي ورا حدود العتم والريح،

والتلج نازل بالدني تجريح،

يضيّع طريقك ما تعود تفلّ

وتضل حدّي تضلّ حدّي تضلّ

وما يضلّ بالقنديل نقطة زيت!

معنيان للهواء

يتحد سوء الحالة الجوية، إذن، وسوء المواصلات وغياب النور في نشر اللحظة – التي هي أمنية – إلى مدى الزمن كله. وأما لو كان زمام الأغنية في يد زياد لفقد الأمل في أن تقول الأغنية: "وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم". لكانت الحبيبة لفتت نظر متيّمها إلى أن الطريق مقطوعة والكهرباء مقطوعة وأنها طلبت إليه، من أول النهار، جالون كاز للمدفاة فقال إن النهار صاح ودافئ... وها هو الثلج يملأ الوديان وليس في قنديل الكاز نفسه نقطة كاز. وأما عن الموقد فـ"جب لنا موقدي من غناني أمك". ولكان اشتعل "النقار" بنقطة الكاز تلك واستذكر كل من الطرفين ما يذكره، حصراً، من القرارات السابقة ذات الصلة ثم ضاع الموضوع بين الصوتين المذعورين... ومال طرف إلى جهة العولمة والآخر إلى جهة العولمة البديلة وتعصب طرف لأربعة أطراف إقليمية، سويّة أو على التوالي، وتعصّب الآخر لطرف لبناني واحد وطرف دولي واحد أيضاً، ولكانت الروايتان المحكمتان دارتا على محوريهما المتوازيين طوال الليل:

بتقلّي بتضلّي تعيدي وإنت العم تعيد.

سينسى الحبيبان خطر الموت، إذن، في هذا الليل القطبي الطويل... وسينجوان من الموت فنبقى مدينين بهذه النهاية السعيدة لغليان الدم في العروق. هؤلاء هم البشر، عند زياد، وهذه هي الطبيعة أيضاً. عند عاصي ومنصور، كانت شراسة الطبيعة نفسها ممكنة التسخير لأحلام البشر، واقفة على خدمة أمانيهم أو مظهرة لجلال سعيهم. عند زياد، يكفي أن يظهر

(٢) يوسف تاتي، "العوائد اللبنانية،" المشرق، المجلد ٢، الجزء الاول، بيروت (١٨٩٩).
(٣) انيس فريحة، القرية اللبنانية: حضارة في طريق الزوال، ط٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠). صدرت الطبعة الاولى (١٩٥٧).
(٤) سلام الراسي، لئلا تضيع (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧١).
(٥) فواز طرابلسي، فيروز والرحابنة: مسرح الغريب والكنز والأعجوبة (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٦).
(٦) المصدر نفسه.

شيئان خرجا من الأرض ليظهر معهما التنافر بين الناس:

واحد عم ياكل خس

وواحد عم ياكل تين!

وإذا كانت فيروز قد غنّت مع عاصي ومنصور:

نسّم علينا الهوا

من مفرق الوادي

يا هوا دخل الهوا

خذني على بلادي!

فهي ستغني بعد زياد:

الهوا، يا معلّم!

رح يسفقنا الهوا، يا معلّم!

الهوا، يا معلّم!

لو بتسكّر هالشباك، يا معلّم!

التمرين السابق (أي تخيّلي ما قد يقوله زياد وصاحبته في بيت معزول تحت الثلج، ودعنا مما قد يفعلانه) هو، في أي حال، "شي فاشل" بما هو تمرين على الكتابة الزيادية. فإن رأس شروط الأخيرة، فضلاً عن الموهبة، أن تكون عاميّة وأن يتخللها، بين الحين والحين، عزل لعبارة فصيحة يحوّل هذه العبارة، في السياق، إلى فضيحة كلامية. وهذا نفسه ما يفعله زياد بعبارات من أغان قديمة لفيروز. فإن شعر الرحبانيين فصيح التشكيل جداً وإن يكن عاميّ اللهجة بمعظمه. وهو ابن نظرة صريحة هادفة في ما عليه العالم وفي ما يجب أن يكون عليه. ربما لا توجد "لبة" في شعر الرحبانيين كله ويصعب أن توجد فيه غسالة ما لم تكن من لحم ودم. وقد ينطفئ ألف قنديل أو سراج في ما تغنيه فيروز من شعرهما ولا تنقطع الكهرباء مرّة واحدة. وأما زياد فأحال "بريز أبو وئام" إلى شخص من شخوص مسرحه و"بطل" من "أبطال" الحرب اللبنانية. وهو قد عمد إلى الآليات السيارة من البوسطة (وهذه ربما لا يمانع في تبنيها عاصي ومنصور) إلى "الكميون الموزون" وقبله "السيترن"، فأعادها إلى الغناء أو دفعها إلى المسرح... وكانت قد غابت، تقريباً، على ما أرجّح، بعد "يا وابور قلّي" و "وقفّ خدني بأوتومبيلك"، أي بعد أن اكتمل دخولها في نسيج طرقاتنا ومسالك حياتنا اليومية.

"كان به"

هذا ولا توجد شهوة في شعر الأخوين رحباني، لأن سموّ المعجم الشعري لا يترك منها شيئاً ويردّها غير ما هي. وأما زياد فهو لا يتورع عن النزول إلى ما دون اللغة. وقد كنت تجاوزت عن سطرين من أغنية "لا والله" وجاءت مناسبتهما الآن:

ولك بس هوه هاي وين... بعلمي العقل كبير!

مش سمّ وهمّ وغمّ وذمّ وقدح وتشهير!

نزول إلى ما دون اللغة إذن... إلى مجرّد التنويع على الصياح وعلى حروف الزجر، وهذا في السطر الأول. يلي ذلك، في السطر الثاني، إفراط معجمي... وسأعود إلى كليهما. وفي ما خصّ الشهوة، لا نقع عند زياد أيضاً على ما يوحي بالميل إلى اتخاذها موضوعاً قائماً بذاته. (أتخيل أنه لو قرأ هذا النص لقصّ عبارة "قائماً بذاته" ووضعها في جيبه). يحلو لزياد – وهو على المزلق نفسه إلى ما دون اللغة – أن يتخذ من كلام الشهوة كنايات يعزّز بها بلاغة كلامه في السياسة:

يا زمان الطائفيي

طائفيي وطائفيك!

خلّي إيدك عالهويّي

شدّ عليها قد ما فيك!

ليس هذا كلام "أزعر" تلقاه في أي زقاق كان. هذا كلام أزعر ماكر. ماكر أي فنّان. ومن ذلك أن الإشارة الفاجرة في "طائفيك" سريعة العدوى، ينتقل مفعولها فوراً إلى "الهوية".. فنعود غير مستيقنين من الموضع الذي يريدنا زياد أن نشدّ عليه.

ومن القبيل نفسه، أن زياداً علّق، في أوائل الثمانينات، (إن لم أخطئ التقدير) إعلانات مربعة على أعمدة الكهرباء المزروعة في رصيفي نزلة البيكاديللي (وهو المسرح الذي قدّم فيه مسرحياته الحربية). كان الإعلان إعلاناً عن مسرحية لم يشاهدها أحد بعد ذلك

ولا قبلـه، وكان عنوانهـا "كان به". وأول ما تنـبـهت إليـه، وأنا أنظر إلى هذا الإعـلان، أنـني لم أكن فكرت قط، طوال عشرات من السنين مضت، في كيفية تكوّن هذه العبارة وتلبّسـهـا المعنى الذي لها ولا في إعرابها. فادركت أن مكر زياد وطرافـته واقعـان هنا بالضبط: في هذه القدرة على إقلاق الكلام المسـتقر فينا... على إزاحته شـيئاً ما عن مستـقرّه... وعلى إلزامنا الكشف عن أحواله ومندرجاته وذيوله.

على أنني لما طال الأمر بهذا الإعلان، لعب الفأر في عـبّي (أو دون ذلك بقليل). فـغادرت همّ التـمحـيص اللغوي وأخـذت أنظر في إخراج المشـهد كله. قلت: إن تعليق هذا الإعـلان على الأعمـدة قد يكون مـصادفـة محضة... ولكن... من يضمن هذا؟ من يضمن لي فعلاً - ونحن معلـّقون من أعوام على خـوازيق الحرب - الا يكون العمود هو "اسم كان" المحذوف في العبارة؟ فيكون تمامها: "كان العمود به". ويكون العـمود قد أكمل العـبارة "بشـخصـه" عوض إكمـالها باسـمه. وكان عليّ أن أسـأل، بعد ذلك، عن الضمير المتصل في "به": إلى من يعـود؟ واستـبعدت أن يكـون زياد قد خصّني شـخصيـا بواحد من تلك الأعـمدة، إذ لم يكن بيني وبينه معرفة (ولا هـي حصلت حتى اليوم). فلم يبق إلا أن افتـرض للعبـارة تتمـة أخرى بحـيث تقرأ: "من قرأ هذا الإعلان كان العمود به". بقيت، بعد هذه الدورة، مـعنيـّا بـالهـاء في "به". فـقـد كنت قـرأت الإعـلان مـراراً وكـان به! ولكن تعـزيت - شـأن أيّ لبناني لا يحترم نفسـه - بأن العمود كان أيضاً "بـ" أهل الحي جميعاً وزواره أيضـاً، وهم قطعة كبيرة من شـعـبنا... "شـعـبنا العـنيـد" آنذاك إلى الحـد الذي تعلمون.

أوديب ونقيضه

لم تغنّ فيروز "يا زمـان الطائفيي" ولم تمثل في مسرحـية ما لزياد. فما من أحـد يكتب لأمـّه بعض ما كان يكتبه زياد لنفسـه أو لجوزف صقر من الأغاني. تلك أغـاني ذكور أوّلاً. وكـانت فيـروز قد جـاءت إلى زياد وذيل ثوبهـا تراث بـاذخ تجـرّه. ولعله ألزمـهـا نصف التفـاتة فألقت نظرة فـاحصة عـلى ذيل الثوب ذاك. ولكن لم يكن لزياد أن يلد أمه خلقـاً جديداً. وكان يكفيهـا تضحية أنهـا ربّته هذه التربية السـيئة ليكون هذا من حسن فـأله وفألنا. وتقول زوجـتي، ثانياً، إن زياداً واحد من قلـّة بيننـا اجتازوا "أوديباً" مـوفـّقاً. فكان أنه أجهـز على أبيه، فنيـاً، وأنشأ مع أمـه شركة رمزية متغايرة الطرفين. وتزعم زوجتي أن السائد في مـجـتـمـعاتنـا هو "الأنتي - أوديب"... أي أن الأهل يأكلون أولادهم، عادة، ليؤمـّنوا لأنفسـهم الاستمرار بهـؤلاء، علـى غـرار القطط. لا أتقبل، مـن جـهـتي، المسؤولية عن هذا الرأي، وأعتقد أن صحته - إذا صحّ - لا تسهّل طرق الحياة للقلّة ولا للكثرة.

في أي حـال، لا يوافق كلام زياد صـوت فيـروز، وهذا رأيي. فليس هذا اللون القارص المرّ لون الـصباح الباكـر ولا يسخر قـمر هذا الصبـاح من أحد وإن تكن بالقمـر خفّة لا تنكر... فـيمكن أن يمازحنا باحتـشام. غير أنني لا أرى في عدم التوافق هذا أدنى عيب. وإنما هو أقـرب إلى مـزج غـير منتـظر: إلى بعض صنوف الصلصـة التي يبـتكرها كبـار الطهـاة. أو إن امتـزاج اللونين - إذا غـادرنا الطعوم - يشـبه أداء الرجل ذي الشـاربين المفـتولين دور الصـبـيـّة الصـغيـرة على المسرح. فهو قد يكون مقنعاً جداً إذا كان... مقنعاً. هـهنا يحكي قمر الصباح الباكر بلايا آخر السهرة.

هوامش للجمهورية المتقطّعة

بقي عليّ أن أسأل: أين يـقع عالم زياد إن صحّ أن عـالم عاصي ومنصـور يقع في ريف الجـبل اللبناني وفي زمانه الذي لا يـزال يبيد؟ هل يقع هذا الـعالم في المدينة؟ ربما لا نجـد له مدينة هنا. وكان عـصام عـبد الله، شـريك زياد في أوائل عـهـده الإذاعي وأوائل الحرب، قد أعلن من تلك الأيام:

ما في مديني إسمها بيروت!

بيروت عنقود الضيع!

هذا كـلام ينـفـذ إلى لبّ المشكـل البـيـروتي (واللبنـاني) ولكن ليس شـأنه أن يحـيط بالمشكل المذكـور. ربما لا تكون بيـروت مـدينة وقـد تكون تجسيماً حرفياً لعنوان الديوان الأول الذي نشره أحمد عبد المعطي حجـازي: "مدينة بلا قلب". وهي قد ظلت بلا قلب، حـقيـقـة ومجـازاً، مـدّة عشـرين سنة هي،

تقريباً، ثلثا العمر الفني الذي اجتازه زياد الرحباني إلى الآن. ولكن بيروت مدينة تتألف كلها – اليوم وقبل اليوم – من ضواح وهوامش. وهي، حين عاد إليها قلبها، عاد معداً لغير أهلها، ولكن هؤلاء احتلّوه بقوة التنزّه والأكل والشرب فيه. وإن لم تكن بيروت مدينة البتة فهي ضواح وهوامش لمدينة غير موجودة وليست عنقود قرى لأن القرى عادت غير موجودة، هي نفسها، حيث كانت ومالت إلى التبدّل ضواحي وهوامش تبدلاً تتباين سرعته وتتنوع مجاليه. وما بدّله زياد الرحباني في تراث عائلته أنه أصبح لا يتخذ مرجعاً لمخيلته ذاك الريف: الريف الذي كان عاصي ومنصور لا يزالان يقيمان فيه بالمخيلة حين كان قد زال من الوجود وبقي، مع ذلك، يطاول في الزوال. وقد كشف زياد بؤس الحياة في الضواحي والهوامش وكشف أن هذا البؤس لا يملك منفذاً إلى عالم الخيال اي أملاً حقاً. فهذا البؤس إن حلم حلم بالمدينة، وهذه كان وجودها ناقصاً، على الدوام، فاستقرت مساحة شبه عمياء للحلم ولم تتحصل له منها أشكال ولا ألوان ولا قواعد ولا أنماط سلوك ومعاشرة ومعاش. حتى الكورنيش والبحر ليسا افقاً. هل معنى هذا أن زياد الرحباني لا يحلم؟ بلى هو يحلم ولكنه فنان أحلام مكسورة. يقال إن زياداً شيوعي وإنه يحب ستالين. الثوريان الحقّان هما عاصي ومنصور وإن تكن ثورتهما رجعية بمعنى أن مرجعها وراءها. وأما زياد فهو رجل وحيد ومرّ. وهو إن وحّدنا وحّدنا في الإقرار بما بيننا من عزلة ومرارات. هذا كثير طبعاً ولكن هذا الكثير ليس مخرجاً بحدّ ذاته ولا يدل شيء على أنه بدء لبحث، من جانبنا، عن طريق أو عن مخرج. وليس على زياد ملامة في افتقاد الطريق أو المخرج وليس شأنه أن يهدينا إليهما (فهذا يكون مملاً جداً في العادة). وإنما يكفيه أن يثير فينا حاجة ما إلى البحث. في أغنية "صبحي الجيز"، وهي أغنية شيوعية، يشتكي زياد:

رفيقي صبحي الجيز تركني عالأرض وراح

رفيقي صبحي الجيز حطّ المكنسة وراح

وما قللي شو بقدر أعمل لملايين المساكين

رفيق، يا رفيق!

وينك، يا رفيق!

إلى أن يختم:

عم فتّش عا واحد غيرك، عم فتّش عا واحد متلك

يمشي يمشي، بمشي نمشي، نمشي ونكفّي الطريق!

فلا تغرّنا، بعد السماع، "ال" التعريف التي لـ"طريق"، إذ لو كان صبحي الجيزلا يزال يعرفها، بعد كل ما جرى، لدلّ عليها الرفيق زياداً. على أن شيئاً بقي على الرغم من هذا الذي جرى. وهو أن الرفيق زياداً يريد رفيقاً (واحداً، على الأقل) وأنه يريد أن يعمل شيئاً لملايين المساكين. وقد يكفيه أن يمشي مع نفر منهم، على الأقل، نحو شيء ما وقد يخترعون طريقاً إلى ذاك الشيء أو شطراً من طريق.

ولا يستغني أمر هذا الطريق أن يكون طريقاً إلى المدينة وإلى الدولة معاً. فهاتان متلازمتان، عندنا، في الحضور الذي يستوي غياباً، على الفور تقريباً، أو يستوي على شاكلة تفوق الغياب سوءاً وهي شاكلة التنازع في جلد الدب المشهور والتناهش طلباً للصمود في انتظار صيده. وهذا مع العلم أنه لا يصاد بل يربّى وأنه، شأن الباندا، قد يعزف عن التوالد. أعود إلى "عدّية" فيروز في "لا والله":

مش سمّ وهمّ وغمّ وذمّ وقدح وتشهير!

فأما السمّ والهمّ فيوجد منهما كثير في القرى والمدن سواء بسواء. لذا لا يقودان خطانا إلى مكان بعينه. وأما الغمّ فاحترت في أمره قليلاً ثم استقرّ ظني على أنه يجب أن يكون مولوداً في بلدة جردية – بلدة إذن، لا قرية ولا مدينة – توجد فيها مدرسة ثانوية ليلعب معلموها الغرباء بالورق، بعد الدوام، مع التلاميذ الكبار. وأما الذمّ والقدح والتشهير فلها شأن آخر. هذا مصطلح شرائع وصحف. فلا بد إذن أن الدولة والمدينة موجودتان... أو لا بد أن الدولة – المدينة موجودة على نحو ما. على أي نحو؟ يفيد الحضور المحتمل للقرية في أول "العدّية" ومجاورتها البلدة قبل إفضائها إلى المدينة أن الحيرة قويّة. أو أن هذا ما أخمّنه في أواخر هذا النص الذي لم أغادر فيه مناخ التخمين. فإذا صح تخميني، كنّا حيال شيء لا يزال يراوح ما بين اتحاد الروابط العائلية (مع افتراض النزاع حاصلاً بينها) ودولة القانون التامّة الأسنان. أو قل إن شئت إنها اتحاد لروابط الضواحي

التي لم يصمد عندنا غيرها، بعد حروبنا. وذلك "رغم العيل والناس"، بمعنى من المعـاني، وبالمواطاة في ما بينهم، بمعنى آخر... فماذا بعد؟

"إتسمّع عالموسيقى...موسيقى!"

كلمة أخيرة لغيري في مـوسيقى زياد. لغيري هي لأنني لست من أهل الكلام في الموسيقى، وإن يكن لي حظ (متواضع) من سماعها، وقد حصرتني صناعتي في الكلام عـلى الكلام. مع ذلك أجـازف بـالقـول إن موسيقى زياد تسهر وإنهـا، بخلاف كلامه، تنتـشر على الجزء الأنيق الألِق من السـهرة. وهو الجزء الذي يلي الكأس الأولى حين يكون السـاهرون جميعـاً ما زالوا أذكياء، ولمـّا تنطفـئ الشموع في رأس أيـهم. لا تجـاري هذه الألحـان كـلام زياد، فـهي تبـقى حنوناً وخفرة ولو أن الإيقاع يجـهد، في بعض الحالات (من غيـر مبـالغة في الجـهد)، للمـوافقـة على الكلام. ولا تجـاري هذه الألحـان صـوت فـيـروز لأنهـا الحـان تسهر... تسهر بنوعها وتسهر بآلاتها أيضاً. هذا فيما يبدو صوت فيروز وقد بكّر إلى اليقظة من راحة ليلية طويلة. على أنـني لا أرى من عـيب هـهنا أيضـاً. فـإن الصوت واللحن والكلام تتحـاور هـهنا من أوديتها (أو من قممـها) الثلاث. وهي تجيـد الحوار فيأتي جـميلاً أيضاً ويهزّنا ويقلقنا ويسلّينا.

فهل علينا أن نختـار ما بين هذا الجمال وذاك الذي كـان يتفـتق عنه الانسجـام ما بين الصـوت القمـري والشعر الألمعي والموسـيقى المشرقة في عهـد الشركة بين فيروز والرحبانيين الكبـيرين أو أيضاً بينها وبين زكي ناصيف أو، أخـيراً لا آخـراً، بينها وبين فـيلمون وهبي؟ ومـا علينا إن أبينا الاختـيار؟ من شـاء فله أن يضيّق ملونة أذنـه. وهو إذا اختار فـيروز زياد، يكون قد غصب زياداً موقعه الفريد. فقد كان على الرجل أن يخرج على الرحـبانية الأولى ليقـول جديداً أو لينشئ بالكلام وبالموسـيـقى زمناً آخر. كـان عليـه أن يؤلف "شي فـاشل" وسائـر أعمـاله مما تلاها. وأمـا نحن فليس شأننا أن ننازعـه ذلك. وهذا مع حفظ الحق لكل في ذوقه، طبعاً، ومع استبعاد التعميم أيضاً.

في ميدان آخر، لا يزال يسع كثيرين منتشرين عبر العالم أن يحبـوا "ألف ليلة وليلة". وهذا مع أن عوالم للحكاية نشـأت، من بعد تلك "الليـالي"، فوق عـوالم. وبقيت القاعدة أن من ابتغـى مزاولة فن الحكاية مبدعاً فلا بدّ له أن يمقت تلك "الليالي" من وجه ما. ولولا أن ذلك يحصل كل يوم لنضب الفن، والعياذ بالله.

بقيت إذن كلمة غيري في موسيقى زياد. وقد كنت بدأت كـلامي على صـوت فيـروز بشيء من حـديث الروح. وزوجـتي تقـول إن موسـيقـى زياد لفيـروز "تـاخذ الروح" معـها. وأوافقها، مـن جهتي، على هذا من غيـر حاجـة إلى التـخـصص. وأزيد أن الذي يكتب مـثل هذه الموسـيـقى كان لزامـاً عليـه أن يغـادر في الكلام، بين وقت وآخر، لغة "ولك بس هو هاي وين" ليكتب كلاماً تكون فيروز على سجية صوتها في أدائه ويكون (أي الكلام) منتمياً أيضاً إلى مناخ ألحانه. وقد فـعل زياد هذا أحـيـاناً، ولـم يتـرك خـاطر زوجـتي مكسوراً، فلحّن بالموسيقى التي "تـاخـذ الروح" معها كلاماً يشير إلى ذلك:

بعتّلك، يا حبيب الروح!
بعتّلك روحي!
وقلتلك: ما دام حتروح
خذ معك روحي! ◇

هدى رزوق (*)

المشاركة السياسية للمرأة العربية: نموذجا لبنان والمغرب

أولاً: المرأة العربية ومعضلة المشاركة السياسية

أكّد تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢[1]، أن عصب المشكلات المانعة لتحقيق التنمية المنشودة – ضمن عدّة مشكلات أخرى – يكمن في نقص الحرية والمعرفة ونقص تمكين المرأة.

لا شك، أن هذه النواقص الثلاثة تدفع المجتمعات العربية والأنظمة العربية إلى التنبّه إلى ضرورة تغيير مساراتها التي لا يمكنها – بوجود هذا الخلل – التقدم في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ما يهمنا في هذا البحث هو الإطلاع على أوضاع المرأة العربية والتغيرات التي تصيبها من خلال المتغيرات التي طرأت على العالم في الشأنين الإجتماعي والسياسي.

من هنا كان لا بد من طرح السؤال التالي، هل تترجم القوانين المختلفة ومنها قوانين الإنتخاب أحكام الدساتير بحيث تكفل مساواة المواطنين أمام القانون؟ وهل الحكومات جادة في القضاء على التمييز الذي مورس ضد المرأة طوال قرون؟ وهل هناك قناعة حقيقية بضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة؟ وما هي العوائق التي تقف في وجه هذه المشاركة؟

مفهوم المواطنة في المنطقة العربية لم يأخذ لغاية اليوم حقه، كون هذه المجتمعات وعلى الرغم من خصوصياتها، لا تزال ترزح أنظمة الحكم فيها تحت نير العشائرية والقبلية، وأخرى تحت السلطة العائلية، أما القسم الأخير، فتنهكه الطائفية بحيث يغيب المواطن الفرد المرتبط بدولة القانون.

لا شك، أن المناخ السياسي العام كالديمقراطية والحكم الجيد واحترام الحريات يُساهم في تأمين الحد الأدنى من التنمية البشرية. لكن مفهوم المواطنة في المنطقة العربية لم يأخذ لغاية اليوم حقه، كون هذه المجتمعات وعلى الرغم من خصوصياتها، لا تزال ترزح أنظمة الحكم فيها تحت نير العشائرية والقبلية، وأخرى تحت السلطة العائلية، أما القسم الأخير، فتنهكه الطائفية بحيث يغيب المواطن الفرد المرتبط بدولة القانون، إذ يجري تخطي القوانين تارة، وإخضاعها لسلطة الحكام طوراً بما يتلاءم مع

(*) باحثة في علم الاجتماع السياسي، بيروت.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٢** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢).

مصالح الحـاكمين لا المحكومين. فغيـاب دولة القانون هو تكريس لغياب المواطن الـفرد، الذي يخضع لسلطة الجماعة والأعراف في أغلب الأحيان. من هنا نستطيع القول بأن الرجل ليس مواطناً أيضاً، لكن كم هو حجم القهر والتمـييز الذي تعانيه المرأة العـربية والإجحاف في القوانين والتـشريعات كمـا في الممارسة العـملية يجعل التـساؤل حول التمييـز القانوني مـشروعاً في حدوده الدنيا.

انطلاقاً من هذه المعطيات لا بد من التـساؤل حول مشاركة المرأة في الحياة السيـاسية ومعنى إنخراطها في العمل السياسي الذي تكمن أهمّيته في كونه يتيح للنسـاء المشـاركة الـفاعلة في تـخطيط السـياسـات وتوجيـهها على نحـو يخدم فكرة المساواة بين جـميع المواطنين، لأن التـمـيـيـز على أسـاس الجنس يعكس عـلائق القـوة بين أشكال العـلائق الاجـتــمـاعـيـة والسـيـاسـيـة، فإخـراج المرأة من الحـيّـز الخـاص وإشراكها في الحيّز العـام يتطلب وجود بيئة مساندة تتيح كـذلك إعادة النظر في الأدوار بين الرجل والمرأة. فمـاذا تحقق لغـاية اليوم من إلغـاء لهذا التـمـييـز في البلدان العربية؟

يمكننا القـول أن ما تحـقّق وما جـرى إنجازه هي خطوات أولية مهمة في الاتجـاه الصحيح في عدد من البلدان العربيـة، كحصـول المرأة في الكويت على حق الترشح والانتـخاب، وتعـديل قانون الأسرة بما فـيه الأحـوال الشـخـصـيـة في المغرب، ولكن هذا الأمـر لا ينفي من أن المجـتمـعات العـربيـة لم تتمكّن بعـد من تجاوز مبدأ التمييـز في مسائل حيوية كحق المرأة في إعطاء الجنسـيـة لزوجـها وأولادها وهي بحـاجة إلى جهود كثيرة لتحقيق ذلك.

فلا يكفي التشخيص والـشكوى لأن التقدّم عملياً باتجاه المعالجة والتصويب وتنفيذ البرامج والمشاريع واتخـاذ التـدابير الكفـيلة بات ضـرورة. فـالتطورات وتحـدياتهـا، وتسـارع الإيقـاع الزمني للعـولمة على الأصعـدة السـيـاسـيـة والاقـتـصادية والاجـتـماعـيـة والعلمية لم يعد يسمح بالتأجيل.

إن قضية المرأة هي قضية عـالمية، والتمييز ضدها لا يقتصر على مجتمعات بعينها، بل تعاني منه النساء بقـدر أو بآخر في مـختلف المجـتمـعات، ولقـد أولت الهيـئات الدولية هذه القـضية اهتـماماً خاصـاً، أعدّت الخطط والاتفاقات الدوليـة المتعددة الأطراف من أجل تسليط الضوء على هذه القضية والعمل على النهوض بأوضـاع المرأة. وقـد أجـمـعت الجـهـود والمؤتمرات والاتفاقـات الوطنية والإقـليميـة وكذلك الدوليـة على أهميـة المشاركة بحـيث تجري في إطار الديمقـراطية، ليس في المستويات القاعدية فحسب، بل في مستويات القيـادة وصنع القـرارات وإدارة الشأن العـام أيضاً. فماذا نعني بمشاركة المرأة العربية؟

عندما نُشـير إلى المشاركة في صنع القـرار، فإننا نقصد علاوة عن مشاركة المرأة في إدارة الشأن العام كمـواطنة وعـضو في الهـيئات الـسياسـية والمدنـية المختلفة، الحق في تولّي مواقع ومناصب سياسية عليا ومـتوسطة منـاط بها اتخـاذ القـرارات في السلطات الأساسية الثـلاث: التنفيذية والتشريعيـة والقضائية، ومن خـلال قـيادة الهـيـئـات المختـلفة في المجـتـمع، كالأحزاب ووسائل الاتصال المختلفة.

ولكن لم تسـتتبع الخطوات التي اعـتـمـدت بهدف تعليمهـا في العالم العربي بخطط من أجل استيـعابها في تراتبيـة السلطة على مختلف تنوعـاتها؟ ربما لأن تعليم المرأة في العالم العربي اقتـرن بمفهوم التربية، أي تعليم المرأة من أجل تنشئة الأجـيال، فهي الأم التي يجب أن تهـتم بتـربية الأولاد والأجـيـال الصاعـدة، وبذلك جرى تحديد دورها والغايـة من تعليمها. وهذا مـا يميّـز دورها عن دور الرجـل، فـهي ربة المنزل أم الأولاد، بينما الرجل يعمل خارج المنزل ويمسك بزمام السلطة على مختلف الأصعدة.

لكن المرأة العـربية التي خـرجت إلى سوق العـمل عملت في حقول التعليم والوظائف التربوية وأصبحت كـادراً مـتـخـصـصـاً في الطب والقـضـاء والعلوم، وبخاصـة في السنوات العشـر أو الخمس عـشر سنة الأخيرة، أي منذ بداية التغييـر في مفاهيم التنمية التي تحوّلت من تنميـة إقتصادية إلى تنمية بشـرية تعتمد على تنمـية الـطاقات البـشـرية كثـروة، وبدأت فكرة تفعيل دورها السياسي في المجتمع الذي تُمثّل نصفه. فكيف يمكن نكـران حق هذا النصف في المسـاواة ولا سيما في ما يخص القرارات المصيرية؟

إن المبـدأ العـام والأسـاسي في القـانون الدولي

والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان – ومنها الحقوق المدنية والسياسية – هو مبدأ المساواة بين البشر وعدم التمييز، وحق كل إنسان في التمتّع بكل الحقوق المنصوص عليها في شرعة حقوق الإنسان ومسؤولية كل دولة هي تأمين هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها دون أي تمييز لأي سبب كان، فالناس جميعاً سواسية أمام القانون ويتمتّعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية وبالتساوي ما بين الرجال والنساء.

لذلك تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه المبادئ وأصبح يُمثّل مرجعية أساسية. ومن هذه المبادئ: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية في شأن الحقوق السياسية للمرأة، والاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة.

وعند مراجعة النصوص الواردة في تلك المواثيق الدولية نجد أنها نصّت صراحة على أنّ التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، يجب أن يتمّ دون تمييز من أي نوع كان.

كما تُلزم هذه النصوص الدولة الطرف في ذلك العهد أو تلك الاتفاقية، أي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة وغيرها من المواثيق ذات العلاقة، بواجب فعلي وقانوني يتمثّل في ضمان وكفالة الحق في المساواة ومنع التمييز، وواجب سلبي يتمثّل في الامتناع عن التمييز.

هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية الفعلية والتطبيق العملي، فالمسألة بحاجة إلى جهد تشريعي وحكومي قبل أن يكون جهداً مجتمعياً. فهناك تقصير قانوني في بعض البلدان العربية، كما أن هنالك اعتماداً على بعض قوانين الأحوال الشخصية لتبرير التمييز. لذلك، لا بد من الوقوف على العوامل القانونية التي تحول دون تطبيق المساواة. من هنا سنتناول أيضاً تجربتين عربيتين لنبيّن مكامن الخلل التي تقف حائلاً دون الإنخراط الفعلي للمرأة في الحياة السياسية على الصعيد القانوني ودورها في المجتمع المدني، في التجربة الحزبية، كما واقع انخراطها في التجربة البرلمانية. كما سنقوم بمقابلة هذه التجارب، وهي التجربة اللبنانية والتجربة المغربية.

ثانياً: واقع المرأة في النموذج اللبناني

إن تعريف السياسة هو فن "إدارة المدينة". السياسة هي الشأن العام أي الخارج، والمرأة في الداخل أي الخاص. فالسياسة في العالم العربي ترتبط بالسلطة التي ترتبط بدورها بمفهوم الرجولة وبدورها في الوسط العائلي والقبلي. هذا في ما يتعلّق بإدارة المؤسسات، فالسياسة تقوم على علاقة الراعي بالرعية، أو على الوجاهة والذرائعية والخدمات والاستتباع، وتساهم كل هذه المواصفات في إقصاء المرأة. فالمرأة في هذه الحالة خارج السياسة. فحين يحصل تمثيل المرأة العربية في الحياة البرلمانية أو الوزارية، تكون الخطوط "رمزية" و"هامشية" أو تكون الوزارة هي للتربية أو للشؤون الإجتماعية أو التنمية الاجتماعية.

قد يجري اختيار امرأة وزيرة أو مستشارة أو نائبة، لكن الأمر يبدو وكأنه هبة من الحاكم من أجل تلميع صورة النظام السياسي. لنا في هذه المسألة شواهد في معظم البلدان العربية، كدولة الإمارات، المغرب، والكويت ولا سيما بعد غزو العراق وطرح المشروع الأميركي الخاص بالشرق الأوسط الكبير والإصلاحات.

قد يجري اختيار امرأة وزيرة أو مستشارة أو نائبة، لكن الأمر يبدو وكأنه هبة من الحاكم من أجل تلميع صورة النظام السياسي. لنا في هذه المسألة شواهد في معظم البلدان العربية، كدولة الإمارات،

المغرب، والكويت ولا سيما بعد غزو العراق وطرح المشروع الأميركي الخاص بالشرق الأوسط الكبير والإصلاحات. فهل هذا دليل على ضعف العمل الأهلي وعدم إستقلاليته.

١- المجتمع المدني اللبناني

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تحركات مطلبية ومحاولات لتفعيل دور المجتمع المدني. فشهدت الساحة اللبنانية ولادة تجمعات وجمعيات أهلية جديدة تعنى بحقوق الإنسان والبيئة والطفل والمرأة، تعتمد المفاهيم الجديدة للتنمية البشرية ولاشك بأن لبنان في هذه الفترة كان يلملم جراحه بعد خمسة عشر سنة من الحرب.

سرّع التشجيع الدولي عبر المنظمات الدولية وتيرة عمل هذه الجمعيات بعد أن جرى ربط المطالبة بتغيير أوضاع النساء عالمياً بمنظومة المفاهيم الجديدة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، واستطاعت هذه الدعوات أن تنتج اهتماماً أكبر بقضايا النساء عبر الوثائق الدولية (إعلان بيجنغ، إلغاء التمييز ضد المرأة) التي أصدرتها الأمم المتحدة. كل هذه المعطيات جعلت المنظمات الأهلية تسعى لتطبيق هذه القوانين، كما العمل على تفعيل دور المرأة والمطالبة بحقوقها القانونية على غير صعيد.

انطلاقاً من هذا المبدأ، بدأت المنظمات النسائية، وبدعم من بعض المسؤولات، كالنائبة بهية الحريري، كذلك زوجات المسؤولين كالسيدة منى الهراوي والسيدة رندة بري. وربما جشعتهم المنافسة فيما بينهن، وفي بعض الأوقات المزايدات، على السعي لتبنّي تفعيل دور المرأة في العمل السياسي أو إلى تشجيع الحكومة على تبنّي بعض القرارات الدولية في ما يخص التمييز ضد المرأة وغيرها من الإتفاقات.

بيد أن أدوارهن اقتصرت على التشجيع دون تبنّي فعلي لمجمل مطالب المرأة اللبنانية المحقة والتي إعترف الدستور اللبناني لها بحق المساواة.

تكمن المشكلة الحقيقية في ضعف المجتمع المدني اللبناني. وتعود هذه المعضلة إلى الإنقسام التاريخي الذي ما لبث لبنان خاضعاً له، وإلى قوّة طائفية الطوائف التي كرّس لها الدستور اللبناني مادّتين هما المادة (٩) والمادة (١٠)، والتي تعطي حقوقاً للطوائف بامتلاك مؤسساتها الدينية والتعليمية وجمعياتها، وحرص على إنتشارها. كما أنه أقرّ تعددية المحاكم الشرعية، وهي محاكم الطوائف. ومع الوقت، بقيت الدولة هي الطرف الأضعف، فكانت مدارس الطوائف أقوى من مدارسها. فالتنشئة التي خضع لها معظم اللبنانيين هي تنشئة مناطقية وطائفية وأخيراً وطنية. فالدولة اللبنانية هي دولة للحاصصة منذ فجر قيام دستورها عام ١٩٢٦، ولذلك لم تمتلك الدولة "محكمتها الشرعية"، أي لم تقرّ قانون للزواج المدني الإختياري وما يستتبعه من قانون إرث ففقدت أهم عناصر فاعليتها الا وهي المواطنة.

الدولة اللبنانية هي دولة المحاصصة منذ فجر قيام دستورها عام ١٩٢٦، ولذلك لم تمتلك الدولة "محكمتها الشرعية"، أي لم تقرّ قانون للزواج المدني الإختياري وما يستتبعه من قانون إرث ففقدت أهم عناصر فاعليتها ألا وهي المواطنة.

ومع توالي الأزمات السياسية واختلاط السياسي بالطائفي والإقليمي، لم يتسنّى للمجتمع المدني أن ينمو على نحو قوي، إنما نمت بعض مؤسسات المجتمع المدني على هامش الطوائف لذلك لم تكتسب اي فاعلية. فبقيت المؤسسات الأهلية المنتمية للطوائف أقوى وأفعل. سمح هذا المعطى بنمو طفيف لبعض منظمات المجتمع المدني التي تكافح للوصول إلى بعض مطالبها. كما أن ضعف الأحزاب التي أُنهكت خلال الحرب الأهلية وتلوّثت بفعل عدّة عوامل، منها المحلية والإقليمية، إلى إضعاف المجتمع المدني. لذلك، لا بد من قانون أحزاب جديد يحمل رؤى ومبادئ جديدة تتلاءم ومتطلبات العصر الذي نعيش، والذي يحتّم قيام مجتمع مدني فاعل.

ظلّت الديمقراطية اللبنانية قاصرة عن تجديد الحياة السياسية ولم تستطع أن تنجز الخطوات المطلوبة من أجل تحديث الحياة السياسية والإجتماعية. على الرغم من وجود بيئة حقوقية أتاحت للمرأة اللبنانية حق الترشّح والإنتخاب، إلا أنها لم تدخل الحياة البرلمانية إلا مؤخراً.

فلا بد لمشاركة المرأة من توافر شرطين أساسيين هما: البيئة الحقوقية التي تعترف بوجودها الاجتماعي المستقل، والمنظومة التربوية والثقافية (الدين والقيم المتوارثة) التي تُساعد على بناء صور متوازنة للعلائق المتساوية بين الرجل والمرأة. فهل يتوافر هذان الشرطان في لبنان، وهل تسمح بنيته القانونية والتربوية بذلك؟

٢- البيئة القانونية والمشاركة البرلمانية للمرأة

ينص الدستور اللبناني في مقدّمته على أن لبنان "عضو مؤسس في منظمة الأمم المتّحدة ويلتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان". كما ينص في أحكام أخرى منه على أنّ كلّ اللبنانيين سواء لدى القانون.

أعطى قانون الانتخاب المرأة الحق في المشاركة السياسية سنة ١٩٥٣، ومنذ ذلك الحين والمرأة اللبنانية تتمتّع بحق المشاركة في جميع العمليات الإنتخابية. ومع ذلك، تأخر وصولها إلى الندوة البرلمانية حين انتخبت السيدة ميرنا البستاني خلفاً لوالدها إميل البستاني لاستكمال ولايته عام ١٩٦٣.

أما السيدة نائلة معوّض فلقد عيّنت نائبة في البرلمان بعد استشهاد زوجها رينيه معوّض عام ١٩٩٢. كذلك كان نجاح ثلاث سيدات في الانتخابات غير بعيد عن وساطة الزوج أو الأخ، وهي مسألة لا تعد مؤشراً لتخطّي الضوابط التقليدية التي تحدّ من الحياة السياسية في لبنان. فوجود المرأة في البرلمان لم يكن بسبب جهودها أو جهود الجمعية النسائية أو منظمات المجتمع المدني، التي تطالب بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، إنما أتى بفعل سلطة الأب أو الزوج أو بضغط وتأثير من قبل الأخ القادر في السلطة، فكأنما جاءت بدلاً عن ضائع أو أتت تحت ظلال جناح علائق القرابة.

ولقد تكرر الأمر في إنتخابات ١٩٩٦، حين فازت ثلاث سيدات، وهن بهية الحريري ونائلة معوّض ونهاد سعيد. وحتى في سنة ٢٠٠٠ لم تدخل الندوة البرلمانية سوى ثلاث نساء، نائلة معوّض وبهية الحريري وغنوة جلول. أما في عام ٢٠٠٥، فلقد دخلت البرلمان، إضافة إلى نائلة معوّض وبهية الحريري وغنوة جلول، ثلاث سيدات هن صولانج الجميّل أرملة الرئيس بشير الجميّل، ستريدا جعجع، زوجة السياسي المسجون سمير جعجع، وجيلبرت زوين.

وبذلك يمكن القول إن الدخول النسائي إلى البرلمان إمتاز بدخول زوجات وأخوات وأرامل المسؤولين السياسيين اللبنانيين. فأين يكمن حظ المرأة في الدخول إلى حلبة الصراع السياسي؟ إن طريق المرأة اللبنانية في المشاركة السياسية لم يكن ممهداً على الرغم من الإقرار بحقّها القانوني في المشاركة، لأن العقبات التي تحول دون وصولها إلى الندوة اللبنانية ليست حقوقية دائماً. فقد كان هناك عقبات إضافية في دورتي الانتخابات النيابية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ حالت دون وصول المرأة إنطلاقاً من قدراتها. وهذه العقبات هي العقبة الإجتماعية الاقتصادية المرتبطة بواقع المرأة التي لا تملك الثروة، وذلك ناتج أولاً عن ذكورية المجتمع وقوانين الإرث الخاضعة لقوانين الأحوال الشخصية. فكما هو معلوم في لبنان، تخضع الطوائف المتنوعة كل لمحكمة خاصة ولقوانين تميّز في معظمها المرأة عن الرجل. فهو الذي يحمل إسم العائلة، لذا يفوق نصيبه في الإرث نصيبها بالنسبة إلى الطوائف المحمدية. كما أن العرف السائد

لا بد لمشاركة المرأة من توافر شرطين أساسيين هما: البيئة الحقوقية التي تعترف بوجودها الاجتماعي المستقل، والمنظومة التربوية والثقافية (الدين والقيم المتوارثة) التي تُساعد على بناء صور متوازنة للعلائق المتساوية بين الرجل والمرأة.

يفضّل توريث الرجل لكونه رب العائلة، يحمل إسمها ويورثه لأبنائه. كما أنه عضو عامل ويحمل العبء الاقتصادي.

ثانياً، لأن المرأة قد دخلت مؤخراً إلى سوق العمل، وهي نادراً ما تكون ربة العمل. ولا يغيب عن بالنا أن نسبة النساء العاملات في لبنان هن بمعدل ٢٨ في المئة أي نسبة قليلة، إذ لا تزال بعض النساء يفضلن عدم الإنخراط في سوق العمل إذا كن بغير حاجة مادية، أو لأن بعض الأزواج أو الأباء لا يسمحن للنساء بدخول سوق العمل لأسباب تتعلّق بالتحرّش الجنسي، الذي يمكن أن تتعرض له من رب العمل. وهذا يعبّر عن عدم ثقة بالرجل الآخر وعن نظرة المجتمع الدونية والقاصرة للمرأة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، ولا سيما أن القوانين لا تحميها أيضاً بما يتعلّق في هذا الموضوع[٢].

أما التكاليف الحقيقية للحملات الإنتخابية فهي ضخمة ولا يمكن للمرأة أن تتحمّلها. أما ثاني هذه العوامل، فهو سياسي بامتياز نتيجة تفصيل قوانين الانتخاب على قياس زعماء الطوائف وأمرائها من جهة، وغياب الأحزاب السياسية[٣] الفاعلة والتي تتمتع بشعبية ولا سيّما بعد الحرب الأهلية، هذا العامل أعاق دخول المرأة إلى المعترك السياسي.

أما العقبة الثالثة فتتعلق بالمنظومة التربوية، فهي تحمل قواعد لضبط السلوك الإجتماعي، وهي المسؤولة عن إنتاج الصور النمطية للرجال والنساء على السواء. فالقيم الأبوية جعلت صورة المرأة ودورها ومكانتها وطرائق التعامل معها مرتبطة بالإطار التقليدي، حيث تصوت المرأة بقرار من الأسرة أو الزوج فالتصويت عائلي وليس فردي.

أظهرت التقارير المختلفة أن نسبة النساء اللبنانيات المتعلمات هي نسبة عالية. بيد أن بعض الأبحاث أظهرت بأن المرأة لا تريد الإنضمام إلى الأحزاب وحتى إلى الجمعيات النسائية، والمدنية، ووجدت أن ٢ في المئة منهن قد إنخرطن في الأحزاب[٤]. وتعود أسباب إعراض النساء عن الدخول في الأحزاب لأسباب موضوعية، أولاً، كون هذه الأحزاب قد فقدت مصداقيتها بعد الحرب. وثانياً، لكون الأحزاب الفاعلة تمثّل الطوائف اللبنانية. فهي بالإجمال أحزاب طائفية ممثّلة في أغلبها في المجلس النيابي ولم ترشح في صفوفها النساء.

وأخيراً، وبالنسبة إلى المشاركة في مستوى العمليات الإنتخابية وهي من الأهمية بمكان، فقد ارتبطت بازدياد الوعي للدور الذي تؤديه الانتخابات. وتلفت بيانات وزارة الداخلية الإنتباه إلى أن مشاركة المرأة في عمليات الإقتراع كانت عالية منذ إعطاء المرأة حقوقها السياسية، فقد تراوحت بين ٤٨ في المئة و٥٥ في المئة منذ عام ١٩٥٣. ولم تتراجع هذه النسب إلا على نحو ضئيل في إنتخابات ١٩٩٢ – ١٩٩٦، لكن هذا لم يؤثّر على المعدل الوسطي العام. أما عام ٢٠٠٠، فقد جرى المحافظة على هذه النسبة[٥].

٣- مشاركة المرأة في السلطة المحلية

مثّل اشتراك النساء في هذه الانتخابات ظاهرة حقيقية، فقد بلغ مجموع المرشحات ٣٥٣ مرشحة عام ١٩٩٨[٦]، على الرغم من الظروف الصعبة التي خلقها قانون الإنتخاب الذي أقرّته الحكومة. ما يعنينا هو عدد المرشحات وتوزعهن على جميع المحافظات وجميع الطوائف، وإن كان بنسب مختلفة، وفي هذا الأمر دلالة على رغبة النساء وإرادتهن في المشاركة السياسية. فما يدعو إلى التفاؤل ويصلح كمؤشر

(٢) دراسة مسحية أجراها طلاب العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية – الفرع الاول في مادة الحركات الاجتماعية بإشراف الدكتورة هدى رزق، ٢٠٠٣.

(٣) مرغريت حلو، "المرأة والسياسة في لبنان،" في: فارس أبي صعب [وآخرون]، **الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨)؛ مرغريت حلو، "المرأة في الانتخابات المحلية،" في: فارس أبي صعب [وآخرون]، **الانتخابات البلدية في لبنان ١٩٩٨: مخاض الديمقراطية في بنى المجتمعات المحلية** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٩)، ومرغريت حلو، "المرأة وانتخابات ٢٠٠٠: تكريس تقليد ام مؤشر تغيير،" في: شوكت اشتي [وآخرون]، **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٠ بين الإعادة والتغيير** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٢).

(٤) مرغريت حلو "المرأة وانتخابات ٢٠٠٠: تكريس تقليد أم مؤشر تغيير،" المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٢٢٧ – ٢٢٨.

(٦) مرغريت حلو "المرأة في الانتخابات المحلية،" المصدر نفسه، ص ٤١٨.

للمشاركة النسائية في الحقل العام ظاهرتان أساسيتان هما: إقبال المرأة على الترشّح في جميع الأقضية في لبنان وعلى نحو مكثّف في القرى والبلدات النائية التي تحكمها التقاليد المحافظة.

والظاهرة الثانية هي نسبة الفائزات من إجمالي عدد المرشحات التي قاربت ٥٠ في المئة كمعدل وسطي وتجاوزت الستين في المئة في بعض الأقضية لتصل إلى ١٠٠ في المئة في أقضية راشيا في البقاع وفي المنية-الضنية، في الشمال وفي حاصبيا في الجنوب.

فهل يعكس هذا التغيير تطوراً في نظرة المجتمع إلى المرأة؟ وتنظرة المرأة إلى نفسها؟

إن النخبة التي أفرزتها الانتخابات المحلية ليست نخبة تقليدية. لقد استمدت هذه النخبة قوتها من العلم والكفاءة والمقدرة والإنجازات الشخصية، وهذا يدل على نزعة جديدة إلى التحديث والتطوير في المجتمع اللبناني.

فالمرأة اللبنانية على استعداد لممارسة حق كفله القانون بدل من انتظار أن يقدّم لها على طبق من فضة. فعلى الرغم من أن عدد الفائزات من إجمالي المرشحات قد يعكس ثقلاً للمرأة، فهو لا يعكس بالضرورة زيادة في درجة هذا الثقل عما كان في الستينات من القرن الماضي، وليس هنالك من فوارق جذرية. فالذي تغيّر ليس موقف المجتمع، إنما موقف المرأة، مشاركتها في الحياة العامة التي أعطتها دفعاً إلى الترشّح وتفعيل دورها في العمل السياسي. فالعلم والإنفتاح لدى المرشحات والناخبات هو الذي أعطى دفعاً للمرأة ومشاركتها في الانتخابات المحلية[٧].

٤- المشاركة في السلطة التنفيذية

تعتمد السلطة السياسية على التركيبة الاجتماعية القائمة على التعدد الديني والطائفي وعلى الخصوصية اللبنانية لديمقراطية تُسمّى "الديمقراطية التوافقية".

هذه التركيبة الاجتماعية تجعل من المجتمع اللبناني مجتمعاً تصعب فيه المشاركة ليس فقط للنساء بل أيضاً للذكور، الذين لا سلطة تقليدية لعائلاتهم أو الذين لا يوافقون على الإنضواء تحت سلطة طائفتهم أو يماشون الزعامات التقليدية لطوائفهم. لذلك كان من الصعوبة بمكان وجود المرأة برتبة وزيرة في السلطة التنفيذية إلا مؤخراً (نايلة معوض)، وقبلها وزيرة دولة ووزيرة اقتصاد في الحكومة التي سبقتها، على الرغم من ادعاء لبنان بأنه الأكثر تطوراً على الصعيدين الديمقراطي والاجتماعي بالنسبة إلى البلدان العربية. وعلى الرغم من أن الدستور اللبناني وقوانين الانتخابات المختلفة في لبنان لا تستبعد وصول المرأة إلى أي من المسؤوليات التمثيلية في العملية الديمقراطية، فالمرأة ليست شريكاً للرجل في إدارة الدولة والمجتمع.

المجتمع اللبناني مجتمعاً تصعب فيه المشاركة ليس فقط للنساء بل أيضاً للذكور، الذين لا سلطة تقليدية لعائلاتهم أو الذين لا يوافقون على الإنضواء تحت سلطة طائفتهم أو يماشون الزعامات التقليدية لطوائفهم.

فالمعوقات إذاً على مستويين، هما: المستوى الإجتماعي الثقافي والمستوى الإجتماعي الإقتصادي الذي أدرجنا سابقاً، حيث تنعكس أساليب التنشئة الإجتماعية في المناهج المدرسية وتؤسس لأنماط العلائق الاجتماعية، وتقدم دعماً كاملاً لعلائق تقوم على الجنس والسن. فالمرأة هي إبنة وأخت وزوجة، ليست كائناً مستقلاً بذاته.

٥- الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة

لم تستطع الأحزاب السياسية أن تنجز إختراقاً حقيقياً لوضع المرأة، ولا سيما بعد تجربتها في الحرب الأهلية اللبنانية. كما أن الرغبة في الإنتماء إلى أحزاب ليست كبيرة عند النساء والرجال معاً، على الرغم من أن الأحزاب السياسية هي الجسر الذي

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٧-٤٤٨.

عبره عبرت معظم النساء في الغرب.

والأحزاب في لبنان تخضع للتراتبية الهرمية القائمة على الجنس والسن التي يقوم عليها النظام الأبوي، حيث لم تستطع المرأة الوصول إلى اللجان التنفيذية إلا بصعوبة بالغة، وبعدد قليل جداً[8]، وذلك بسبب بيروقراطيتها وعدم ديمقراطيتها. وربما أيضاً بسبب طائفيتها وتقاليدها.

٦- خلاصة

يعد العامل الاقتصادي عاملاً مهماً لتثبيت إستقلالية المرأة من ناحية ولتمكينها من اتخاذ القرارات. وفي ظل عدم وجود قوانين تضبط مستوى الإنفاق الإنتخابي والإعلام الإنتخابي، تضطر النساء المرشحات إلى خضوع إلى شروط رئيس اللائحة الذي يقرر مصير جميع المرشحين، رجالاً أو نساء.

أما التغييرات في قوانين الانتخاب فأدّت إلى تكريس تهميش المرأة واستبعادها، ومرد ذلك، كما سبق وذكرنا، إلى تحكّم المذهبية والطائفية والمحاصصة، حيث ضاق حقل الديمقراطية. أما مسألة الكوتا النسائية، فلم يجرِ إقرارها في إقتراح القانون الجديد، بل جرى إقتراح كوتا نسائية بنسبة ٣٠ في المئة على صعيد الترشيح وليس على صعيد المقاعد النيابية.

أما صورة المرأة عن نفسها، فهي ليست مسؤولية فردية، بل هي مسؤولية تتصل بكل عناصر العملية التنموية الثقافية منها والاقتصادية. وإذا كانت التنمية الإقتصادية تؤثّر تأثيراً مباشراً في ما سمّيناه العناصر الموضوعية لتطوّر وضع المرأة (أي التعليم والعمل وتحسّن مؤشرات الصحة) نظراً إلى ما تحدثه هذه العناصر من آثار إيجابية في قدرات النساء ووعيهن لحقوقهن وواجباتهن فإن للتنمية الثقافية آثاراً لا تقل أهمية. فالعمل على تعديل المنظومة التربوية بما هي منظومة القيم والمعتقدات والمعايير والعادات التي تنقلها بواسطة قواعد التربية الأسرية والمدرسية، يكتسب أهمية كبرى في رفع نسبة الوعي عند النساء، ولا ننسى الإعلام ودوره في تعديل هذه المنظومة والمساهمة في تحديث أسسها القيمية والثقافية ودور التشريع الذي يعطي المرأة الحصانة والقوة التي يمكنها أن ترتكز عليها.

ثالثاً: الواقع السياسي للمرأة المغربية

كانت المرأة المغربية حاضرة دائماً ومنذ ما قبل الاستقلال في المشهد السياسي، سواء في أثناء مقاومة الاستعمار أو بعد الاستقلال، إذ استفادت من التعليم ودخلت سوق العمل الأمر الذي شجّعها على الاهتمام في الشأن العام. وهكذا وجدت في صفوف الأحزاب السياسية، في النقابات وفي الجمعيات. بيد أن هذا الوجود لم يكن كثيفاً، إذ لم ينظر إلى المرأة من زاوية حقوق الإنسان، بل أن المجتمع خضع للتمييز ضدها ولم يخرج اهتمام الدولة بها عن مجالات مثل التعليم ومحو الأمية وتعليم صنعة مثل الخياطة وأشغال المنزل. ومن العوامل التي أثّرت على مشاركة النساء المكثفة في الشأن العام تعدّد الجمعيات التابعة للدولة التي تتقاسم الشأن النسائي، حيث وزع على إدارات ووزارت عديدة للدولة. فتوفير آلية خاصة بالمرأة كان مطلباً من مطالب الحركة النسائية منذ عقدين من الزمن.

كانت المرأة المغربية حاضرة دائماً ومنذ ما قبل الاستقلال في المشهد السياسي، سواء في أثناء مقاومة الاستعمار أو بعد الاستقلال، إذ استفادت من التعليم ودخلت سوق العمل الأمر الذي شجّعها على الاهتمام في الشأن العام.

١- دور المجتمع المدني في المغرب

عرف المجتمع المدني في السنوات العشر الأخيرة فورة، ومثّلت الجمعيات النسائية مكوّناً أساسياً من

(٨) التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية، مؤتمر بيكين ١٩٩٦.

مكونات المجتمع، إتسمت هذه الجمعيات بتنامي الوعي الجاد لديها بحقوق المرأة، الذي أدّى بدوره إلى تنامي الحركة المطلبية النسائية بما فيها الحقوق السياسية، فتخلّت عن العمل الفردي وعملت على التنسيق في ما بينها، وتقدّمت بملفات مطلبية إلى الجهات المختصة، لكن، يمكن القول إن العمل من أجل إقرار الحقوق السياسية للنساء قد تكثّف أكثر قبيل إنتخابات ١٩٧٧.

ففي آذار/ مارس ١٩٩٦، رفعت مجموعة من الجمعيات النسائية والحقوقية والنقابات والقطاعات النسائية في الأحزاب السياسية مذكرة إلى الوزير الأول، تطالب بضرورة إحترام الدستور وتطبيق القوانين التي تنص على المساواة والشراكة في تقلّد جميع مناصب المسؤولية، ورفعت مجموعة من الجمعيات النسائية مذكرة إلى السلطة السياسية تقترح فيها إدخال تعديلات على قانون الانتخابات، وكان أبرز الإقتراحات هو اعتماد الكوتا Quota في لوائح الترشيحات، وذلك بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المئة من النساء في كل لائحة.

ومن مطالب الجمعيات، رفع الأحزاب من نسبة المرشحات والعمل على تخصيص نسبة معينة من ترشيحاتها للنساء وتخصيص حملات إعلامية واسعة النطاق لتشجيع الرأي العام الوطني على ضرورة التصويت للنساء.

وما بين انتخابات ١٩٧٧ وانتخابات ٢٠٠٢، كانت الجمعيات المغربية قد نضجت أكثر. وكان الصراع الذي خاضته من أجل أعمال الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية مناسبة لتستوعب الجمعيات أن قوتها في عملها بصورة جماعية وفي التنسيق في ما بينها، لهذا ناضلت هذه الجمعيات عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢، من أجل معركتين حاسمتين هما معركة إصلاح قانون الأحوال الشخصية ومعركة الإستحقاقات السياسية، وجرى تنسيق جمع ٢٠ تنظيماً نسائياً حقوقياً وسياسياً وتنموياً، هدفه الدفع في إتجاه مراجعة القانون الإنتخابي من أجل تصحيح الإختلال الذي يتعلّق بتمثيل النساء في مراكز المسؤولية والقرار.

كان أول مطلب لهذه التنظيمات هو تبنّي مبدأ الحصص النسبية (الكوتا) في الولايات والوظائف الإنتخابية على المستوى التشريعي، وقد حدّدت مذكرة هذه التنظيمات بنسبة ٢٠ في المئة كحد أدنى للترشيحات النسائية، كما سبق وذكرنا، وهو ما أدّى إلى وصول ٣٠ إمرأة إلى مجلس النواب.

ولا شك بأن التغيرات السياسية التي أحدثها ملك المغرب الراحل، الذي تحسّس بالتغييرات العالمية في مطلع التسعينات، جعلته يقوم بالعفو عن السجناء السياسيين كخطوة على طريق الولوج إلى الديمقراطية التي رأى بأنها لا محال آتية، كما عيّن اليوسفي رئيس المعارضة كرئيساً للوزراء، الأمر الذي ساهم بمشاركة جميع فصائل المعارضة في الحياة السياسية المغربية. وكان مجيء محمد السادس على رأس الدولة عاملاً مساعداً للإنفتاح، ولا سيّما أن الأحداث السياسية توالت وضغطت على معظم الأنظمة للبدء ببعض الإصلاحات التي لا تزال مستمرّة في المغرب.

٢- المشاركة السياسية للمرأة قانونياً ودستورياً

تستند المشاركة السياسية للمرأة المغربية على مجموعة من الاتفاقات الدولية التي وقّع عليها المغرب والدستور المغربي. وتتمتّع المرأة في الإتفاقات الدولية بحقوق واضحة، إذ تشير الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للنساء لسنة ١٩٥٠ في المادة (٢): "للنساء الأهلية أن تنتخبن الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز".

أما الاتفاقية الدولية في شأن الحقوق المدنية والسياسية فتنص في المادة ٢٥ على أن "لكل مواطن المشاركة في تسيير الحياة العامة مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين". أما اتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد النساء لسنة ١٩٧٩ فتنص في المادة (٧): "الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للإنتخاب لجميع الهيئات التي تنتخب اعضاءها بالإقتراع العام، المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة". ومجمل هذه

الإتفاقيات واضحة في النص والمطالبة باحترام حقوق النساء السياسية (الإنتخاب، والتصويت) أو تقلّد المناصب العليا في الدولة.

ينص الدستور المغربي في فصله الخامس على أن الرجل والمرأة متساويان في التمتّع بالحقوق السياسية. ويستطرد: لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى الحق في أن يكون ناخباً. وتوجّه العديد من الإنتقادات لهذا النص الذي يقزم الحقوق السياسية للمرأة في الحق في التصويت بما يتعارض مع مضمون الاتفاقات الدولية السابقة. ومن جانبها، عبّرت التجارب الإنتخابية التي مرّ بها المغرب عن مضمون الدستور سواء في الانتخابات المحلية أعوام (١٩٦٠، و١٩٦٩، و١٩٧٦ و١٩٩٧) أو البرلمانية (١٩٦٣، ١٩٧٧، ١٩٨٤، ١٩٩٧)، فكانت مشاركة المرأة في انتخابات عام ١٩٧٧ تصل إلى ٦.٤٧ في المئة و٣١.٥٢ في المئة بالنسبة إلى الرجال، في الوقت الذي وصل فيه عدد المرشحات في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ إلى ١٥ مرشحة من مجموع ١٣٣٣ مرشح أي بنسبة ٠٩.١ في المئة وهي نسبة ضعيفة مقابلة بالكتلة النسائية الناخبة ويسري هذا الوضع على إنتخابات ١٩٩٧.

أما حضور المرأة على مستوى المؤسسات التمثيلية فكان هزيلاً، وشهدت البرلمانات (١٩٦٣، ١٩٧٠، ١٩٧٧، و١٩٨٤) غياباً واضحاً لتمثيل المرأة المغربية وصولاً إلى إنتخابات برلمان عام ١٩٩٧ الذي منح المرأة مقعدين، وفي حين ترجع الأحزاب ذلك إلى عدم مصداقية الانتخابات، فإن البعض الآخر يرجعها إلى وجود رغبة في تحديد مساهمة المرأة التقليدية للمرأة بحيث أن تدبير الشؤون المحلية يعد بمنزلة تدبير للشؤون المنزلية.

٣- المرأة المغربية والمشاركة السياسية

شهدت السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٢ تطوراً ملحوظاً في ما يتعلّق بدور المرأة داخل المشهد السياسي المغربي، وبدخول ٣٥ إمرأة إلى مجلس النواب المغربي (٣٢٥ مقعداً) خلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وأصبح المغرب بعد إنتخابات ٢٠٠٢ يحتل الرتبة ٧١ عالمياً في مستوى تمثيل النساء في البرلمان، إذ شهد تمثيل المرأة في البرلمان المغربي تصاعداً ملحوظاً على الرغم من اعتماد نظام الكوتا ونظام اللائحة، وهي آلية مرحلية للتمكّن من ولوج المؤسسات التشريعية، إضافة إلى التمثيل النسائي في البلديات، وهو ما يوحي بجهود سابقة داخل الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها هؤلاء النساء.

وأصبح المغرب يتصدّر ترتيب البلدان العربية من حيث نسبة حضور النساء في المجالس التشريعية. فبإنتخاب هذا العدد من النساء النواب لأول مرة منذ الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٦٣، تكون النسبة قد ارتفعت من ٦.٠ في المئة ، إلى حوالي ١١ في المئة، الأمر الذي جعل المغرب يتصدّر البلدان العربية في ذلك، بل، تقدّم على سوريا التي يبلغ عدد برلمانها ٢٥٠ من ضمنهم ٢٥ إمرأة، وعلى تونس أيضاً التي يضم برلمانها ١٤ إمرأة من أصل ١٧٥ نائباً، في ما يضم مجلس الشعب المصري (البرلمان) ١١ إمرأة من بينهن ٤ سيدات بنظام التعيين والباقيات منتخبات، من بين ٤٥٤ نائباً في برلمان عام ٢٠٠٠، في حين يضم البرلمان اللبناني المؤلف من ١٢٨ نائباً ٦ نساء فقط.

ويتزايد التركيز النسائي المغربي في مطالبة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ببذل المزيد من الجهد، وخصوصاً في مجال التعريف بأهمية المشاركة السياسية للمرأة والرفع من مستوى الوعي السياسي لديها، وأهمية إنخراط المرأة في تحقيق الديمقراطية المحلية بحكم قرب المرأة من المشاكل الإجتماعية للمواطنين، وهو ما يؤدّي ببعض المدافعات عن دور المرأة إلى انتقاد انخفاض عدد النساء في المجالس البلدية بوصفها لا تعكس الإرادة السياسية السائدة والهادفة إلى الرفع من تمثيلية المرأة في المؤسسات المحلية. كما يجري التأكيد على أن أهم متطلبات التنمية الشاملة أن يكون للمرأة دور فاعل وحاسم في المجتمع بوصفها عنصراً استراتيجيا ورافعة أساسية للنشاط السوسيو-اقتصادي في البلاد، وضرورة وضع المزيد من الوسائل الضرورية لتوفير الشروط اللازمة لتفعيل دورها وإيجاد منظومة تدبير شاملة، وتدعيم دورهن في المؤسسات الحزبية والحكومية عبر تقديم

الاقتراحات والتنبيه إلى مواطن النقص التي تعوق عمل المرأة السياسي، إذ إن "ضعف وجود المرأة المغربية في مراكز السلطة السياسية يعكس ضعف تأثيرها داخل الأحزاب". إن مجموعة من العراقيل تحد من عمل المرأة السياسي كسيادة عقليات تربط ممارسة السياسة بالرجل وترفض اقتسامها مع المرأة، وترشيح النساء في مواقع في اللائحة الانتخابية لا تسمح بفوزهن بمقاعد في المجالس الجماعية، إضافة إلى ضعف الدعم المالي لترشيح النساء.

توجد اتجاهات أخرى تربط دور المرأة السياسي بوضعها الاقتصادي وترى وجود علاقة ارتباطية قوية بين القدرة الاقتصادية للمرأة ومستوى معيشتها ودورها في المجتمع.

٤- انتخابات ٢٠٠٢ والعلاقة مع الأحزاب

يتبادر إلى الذهن في ظل هذه الفترة الطويلة نسبياً من العمل السياسي للمرأة المغربية أنها قد تمرست في ممارسة حقوقها السياسية بالانتخاب والتصويت.

وشهدت الانتخابات المحلية (البلدية) التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لجوء العديد من الأحزاب السياسية المغربية في مدينة مراكش إلى وضع نساء وكيلات للوائحها الإنتخابية لمنافسة قياديين حزبيين بارزين في الانتخابات الجماعية.

أدّى إقدام بعض الأحزاب السياسية على وضع نساء على رأس بعض اللوائح الإنتخابية في مراكش إلى حدوث تصدعات في صفوفها، فلجأ بعض منهم إلى تقديم ترشيحه في بلدية أخرى غير التي اعتاد الترشّح فيها. كما لجأ البعض الآخر إلى البحث عن تزكية عند أحزاب أخرى، وغالباً ما لجأ هؤلاء الغاضبون إلى الأحزاب الحديثة النشأة التي منحت البعض منهم تزكية تخولهم الترشح كوكلاء للائحة تلك الأحزاب.

وأفادت البيانات التي كشفت عنها وزارة الداخلية المغربية أن نسبة النساء المرشحات في الانتخابات البلدية والقروية لم تتجاوز ٥ في المئة من إجمالي الترشيحات المقدمة، في حين ارتفعت نسبة المرشحين الرجال إلى ٩٥ في المئة، وهو ما عُدّ إشارة إلى فشل الجمعيات النسائية في إقناع الأحزاب السياسية بدعم ترشيح نسائي للانتخابات، على الرغم من إعلان الأحزاب عن إلتزامها بتقديم نسبة ٣٠ في المئة من مجموع المرشحين، وقيام هذه الأحزاب بتوقيع ميثاق شرف مع الجمعيات النسائية الفاعلة في المجتمع المغربي، والقريبة منها سياسياً.

وأثار تخصيص نسبة ضئيلة لترشيح النساء في الانتخابات البلدية حفيظة الجمعيات النسائية المغربية التي رأت أن ذلك يساهم في زيادة تكريس الاختلاف الموجود في التعامل مع العنصر النسائي. ولذلك، وجهت المنظمات النسائية إنتقادات للأحزاب السياسية بسبب ما عدّته تقليص لحظوظ النساء في الترشّح للانتخابات البلدية؛ الأمر الذي أدّى إلى فشل نسائي في نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في المغرب، إذ لم تتجاوز حصّتهن ١ في المئة من مقاعد المجالس البلدية والقروية في البلاد، من أصل ٥ في المئة من النساء اللاتي ترشحن للانتخابات.

كشفت إحصاءات في تقرير أصدرته المجموعة الوطنية من أجل حضور فعلي للنساء في الجماعات المحلية (البلديات)، أن هناك إمرأة واحدة فقط من بين كل ٣٠٠ مستشار، في ما تضم الجماعات الحضرية ٦٥ إمرأة أي بنسبة ١٣,١ في المئة، و١٨ امرأة في الجماعات القروية أي بنسبة ٠,١٠ في المئة. كما لاحظ التقرير عدم وجود أي إمرأة مغربية تشغل منصب رئيس جماعة (بلدية)، وحضور ٥ نساء فقط في مجالس العمالات (المحافظات) والأقاليم من بين ١١٨٩ مستشاراً بنسبة ٠,٤٢ في المئة، و١٠ نساء فقط في مجالس الجهات من مجموع ١٢١٠ مستشاراً بنسبة ٠,٨٢ في المئة، في ما لا يوجد في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان المغربي) سوى إمرأة واحدة فقط. كما قدّم التقرير إحصاءات تهم مشاركة النساء في الانتخابات البلدية التي عرفها المغرب منذ سنة ١٩٦٠ إلى حدود سنة ١٩٩٧ مسجلاً تزايداً ملحوظاً في عدد المرشحات لا يوازيه تطور في عدد المنتخبات[٩].

(٩) تقرير أصدرته "المجموعة الوطنية من أجل حضور فاعل للنساء" المغرب.

وشـدّدت الجمعيات النسائية على ضرورة تصحيح ما وصفته بالخلل الصارخ الذي أصبحت معه المرأة التي تمثّل نصف المجتمع مبعدة عن تدبير الشأن المحلي، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة ووضع استراتيجية من أجل ضمان مشاركة فعلية للمرأة في الحياة السياسية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات ملموسة مثل العمل بنظام الحصص (الكوتا).

٥- المرأة المغربية في أجهزة صنع القرار

جرى تعيين ٣ نساء من قبل الملك (بنسبة ٧,٦ في المئة) أسندت لهن الحقائب التالية:

أ- الوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية بالخارج.

ب- كتابة الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية والتضامن المكلفة بالعائلة والتضامن والعمل الاجتماعي.

ج- كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية المكلفة بمحاربة الأمية والتربية النظامية.

وقبل هذه الحكومات كانت الحقائب المسندة للنساء في حكومة التناوب التوافقي الأولى (وكان يرأسها وزير أول إشتراكي، عبد الرحمن اليوسفي) هي كتابة الدولة لدى وزير الخارجية والتعاون المكلفة بالتعاون وكتابة الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية المكلفة بالمعوقين. أما في حكومة التناوب الثانية، فقد جرى الاقتصار على إمرأة واحدة بالحكومة أسندت لها حقيبة الوزارة المنتدبة لدى وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية المكلفة بأوضاع المرأة والأسرة والطفولة ودمج المعوقين.

لكن نوع الحقائب المسندة إلى النساء لا يخرج عن المجال الإجتماعي، كالطفولة والأسرة والجالية والمعوقين ومحو الأمية. إن إستيزاراً من هذا النوع لا يرقى في تفكيره وفي رؤيته إلى إخراج المرأة من المجالات التقليدية القائمة على فكرة أن المرأة بطبيعتها العاطفية هي الأصلح للطفل والمعوق والأمي والمهمش. فهل المرأة لا تصلح بأن تسند إليها حقائب وزارية مثل التربية الوطنية أو التجهيز أو الداخلية أو المواصلات أو الخارجية أو غيرها من المجالات الأخرى؟ ومن المفيد التذكير بأنه:

نوع الحقائب المسندة إلى النساء لا يخرج عن المجال الإجتماعي، كالطفولة والأسرة والجالية والمعوقين ومحو الأمية. إن إستيزاراً من هذا النوع لا يرقى في تفكيره وفي رؤيته إلى إخراج المرأة من المجالات التقليدية القائمة على فكرة أن المرأة بطبيعتها العاطفية هي الأصلح للطفل والمعوق والأمي والمهمش.

(١)- لا توجد أية إمرأة في منصب كاتبة عامة في وزارة.

(٢)- لا تمثّل النساء في مناصب المدراء المركزيين سوى نسبة (٥ في المئة) بحسب مديرية الإحصاء.

(٣)- تمثّل النساء نسبة (٤ في المئة) من رؤساء الأقسام و(١,٦ في المئة) من رؤساء المصالح.

إن مرد هذا الحضور الضعيف للنساء ضمن مواقع المسؤولية في الحياة السياسية ليس قلة الكفاءات النسائية بل إن هذه الكفاءات موجودة. وعلى سبيل المثال نذكر أنه بحسب الإحصاءات الأخيرة يوجد:

١- ٢٤,٦ في المئة من الأطباء المغاربة نساء.

٢- ٣٨,٧ في المئة من الصيادلة نساء.

٣- ٣١,٣ في المئة من جراحي الأسنان نساء.

٤- ٣٣,٣ في المئة من الموظفين نساء[١٠].

إضافة إلى عشرات من الآلاف في قطاع التعليم الإبتدائي وحوالي ١٧٠٠٠ إمرأة تعمل في التعليم الثانوي وأكثر من ١٠٠٠ إمرأة أستاذة جامعية و٦٠٠٠ إمرأة أو أكثر مقاولة.

(١٠) رقية مصدق، المرأة والسياسة، (بغداد: دار توبقال، ١٩٩٠).

وفي مناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عيّن الملك أعضاء المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان حيث جرى تعيين ٨ نساء ضمن أعضاء المجلس[11].

٦- نجاحات الجمعيات النسائية

أ- الأحوال الشخصية للمرأة المغربية

ظل موضوع إصلاح مدونة (قانون) الأسرة مطروحاً على ساحة المناقشة العامة في المغرب منذ العقد الأخير من القرن الماضي، إذ كان في أحيان كثيرة موضع رهانات تجاوزت طبيعة الملف نفسه.

ومثّل إصدار مدونة (قانون) الأسرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ أهم حدث عرفه المغرب في ما يخص الأحوال الشخصية للمرأة، وهي عملية إصلاحية ذات أهمية تاريخية كونها أسست قانونياً للمساواة بين الرجل والمرأة. ويعدّ الإصلاح الذي أدخل على القانون القديم الذي يعود تاريخ وضعه إلى عام ١٩٥٨ تتويجاً لمشاورات استغرقت عدة سنوات.

المغرب هو الدولة العربية الإسلامية الثانية التي خطت هذه الخطوة بعد تونس التي تأتي في المرتبة الأولى في هذا المجال، وخصوصاً أنه مثّل أهم محور لتحركات النساء العاملات في الميدان السياسي المغربي من كل الأطياف. وتمثّل نشاط هؤلاء النساء بعد إصدار القانون في الإشادة به والقيام بحملات للتعريف بمضامينه وصولاً إلى تقويم بعض بنوده بعد مدة قصيرة من التطبيق على أرض الواقع.

وأثار القانون الجديد الذي حل محل مدونة الأحوال الشخصية التي يثير تعديلها جدلاً كبيراً في المملكة منذ سنوات بين المحافظين وخصوصاً الإسلاميين ودعاة التحديث. ولذلك، تركّزت التصريحات حوله في إطار مدى تمشيه مع الشريعة الإسلامية، ومدى اتساقه مع قيم المجتمعات العربية، وذلك مقابل الآراء المعارضة التي اتهمته بالتغريب وبأنه جاء استجابة للضغوط الخارجية.

وأدّت المرأة المغربية دوراً ناشطاً آخذة لنفسها مهمة النضال من أجل حقوقها. فمعظم النساء، وخصوصاً في المغرب، رفضن تسمية "النسوية" (مناصرة قضايا المرأة) إذ رأين أنها ضيقة وتعود إلى عصر ومكان ليسا لهن. وهؤلاء النساء يمثّلن منظومة واسعة بدءاً من النزعة الإسلامية وصولاً إلى العلمانية.

معظم النساء، وخصوصاً في المغرب، رفضن تسمية "النسوية" (مناصرة قضايا المرأة) إذ رأين أنها ضيقة وتعود إلى عصر ومكان ليسا لهن. وهؤلاء النساء يمثّلن منظومة واسعة بدءاً من النزعة الإسلامية وصولاً إلى العلمانية.

وبعد أن كان القانون القديم يعرف بإسم مدونة الأحوال الشخصية جرى تغييره إلى مدونة الأسرة وهو الأمر الذي هدف إلى توسيع إطار القانون ليضم الأسرة ككل بمفهومها الواسع، وبما يتفق مع ما ذكره الملك محمد السادس في خطابه حول أن الأسرة هي مسؤولية مشتركة للزوجين.

ب- محطات على طريق تغيير قانون الأسرة

يعد إصلاح قانون الأسرة المغربية ثمرة مسيرة طويلة شجعت عليها الحركة النسائية الناشطة. ووفق القانون الجديد، أصبحت المرأة تتمتّع بوضع قانوني مماثل لوضع الرجل وصار لها الحق في أن تُطالب بالطلاق وتشاطره الحقوق داخل العائلة ولم تعد خاضعة لوصاية رجل من العائلة (أب أو أخ أو زوج)، فهي حرة مستقلة. لكن الأمر تطلب القبول ببعض التسويات، منها مثلاً، تعدد الزوجات، وقد سمح به القرآن صراحة، لا يمكن إلغاؤه ولو أن ممارسته باتت شبه مستحيلة.

وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، ومع اقتراب موعد اليوم العالمي للمرأة خرجت مسيرة تأييد للإصلاحات التي اقترحتها الحكومة ودعم للمشروع ضمّت ما

---

(١١) نص صادر عن السفارة المغربية في بيروت.

يقرب من ١٠٠ ألف شخص، وشاركت فيها مجموعات نسائية وحركات حقوق الإنسان وأحزاب سياسية (وستة وزراء في الحكومة على الأقل)، حتى أن بعضهم طالب بإصلاحات أكثر جرأة. وفي المقابل نظم الإسلاميون تظاهرة مضادة في الدار البيضاء شارك فيها ما بين ٢٠٠ ألف و٥٠٠ ألف شخص، ونددت بالمشروع على أنه مقرب من الغرب ومناهض للإسلام، وسار فيها حشد أكبر على نحو واضح.

وعند هذا المفترق المهم في الجدل حول التغيير، ألّف الملك لجنة من خمسة عشر عضواً لإعادة النظر في المشروع وجعله ملائماً للشريعة الإسلامية.

وإلى جانب اهتمام الملك محمد السادس، ومطالب الجمعيات النسائية، فإن الهجمات الإنتحارية التي وقعت في الدار البيضاء في ١٦أيار/ مايو عام ٢٠٠٣ وقتلت ٤٥ شخصاً ساهمت في تسريع اتخاذ القرارات، إذ أدّت إلى تخفيف إنتقادات الإسلاميين للتعديلات المقترحة رغبة في تهدئة الرأي العام بعد الإنتقادات التي وُجهت لهم والتي حمّلتهم مسؤولية الهجمات بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر ترويج الأفكار التي ساعدت في توفير بيئة الإرهاب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ رفعت اللجنة الإستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية التي يرأسها محمد بوستة الأمين العام السابق لحزب الإستقلال مذكرة إلى العاهل المغربي بعد سنتين وأربعة أشهر قضتها في البحث عن تسويات لمعضلات أفرزت تبايناً في وجهات النظر بين الحركات النسائية المطالبة بتغيير العديد من بنود المدونة والإتجاهات الإسلامية الرافضة لأي تغيير بدعوى الخروج عن الشريعة الإسلامية.

وعقدت مستشارة العاهل المغربي الملك محمد السادس، لقاء تشاورياً مع مجموعة من التنظيمات النسائية المغربية بغرض الإعلان عما استقر عليه عمل اللجنة الملكية للبت النهائي في مسالة مراجعة مدونة الأحوال الشخصية. وعدت هذه الخطوة خطوة غير مسبوقة كونها المرة الأولى التي يجري فيها إشراك التنظيمات النسائية بجميع تنويعاتها في اتخاذ القرار النهائي. ومثّل اللقاء انطلاقة حقيقية للمدونة بعد أكثر من أربع سنوات من المناقشة الحادة بين التيارات الداعية إلى إرساء قيم المجتمع الديمقراطي الحداثي والإتجاهات الإسلامية. حيث أن هدف عقد اللقاء التشاوري، الذي عقد قبل الإعلان الرسمي عن الصيغة المعدلة للمدونة، تمثّل في استعراض الصيغ النهائية للملفات الكبرى، وخصوصاً تلك المتعلّقة بتحديد سن الزواج، وإلغاء مؤسسة الولاية، وتوحيد إجراءات الطلاق ومنع تعدد الزوجات وشروط الحضانة والنفقة.

أما الأسباب التي دفعت النظام إلى النظر في الإصلاح القانوني فترجع وفق أنصار هذه الرؤية إلى ضغوط التنظيمات الديمقراطية، التي التأمت في إطار مجلس التنسيق الوطني لتغيير مدونة الأحوال الشخصية ودفعت النظام عام ١٩٩٢ إلى التعاطي مع المسألة ولكن بهدف تقييد هذه الجهود وهو ما استمر حتى عام ١٩٩٩، حين طرحت من جديد مسالة مراجعة المدونة في إطار مشروع الخطة الوطنية لدمج المرأة في التنمية. إلا أن التعامل الحقيقي مع المسألة يرتبط في جزء منه بسياق إقليمي ودولي لم تطرح فيه مفاهيم محددة لحقوق المرأة كما نتعامل معها الآن إلا منذ سنوات، إلى جانب ما تمثله فترة وضع الدستور المغربي من مرحلة استقلال تتراجع فيها القضايا الأخرى لخلفية المشهد. بوجه عام قد نجد العديد من التفسيرات ولكنها ليست مبررات لاستمرار أوضاع التمييز ضد المرأة تحت أي مسمّى.

حلّت مدونة الأسرة الجديدة محل مدونة الأحوال الشخصية التي كان تعديلها محل مناقشة حادة في المملكة منذ سنوات. وتضمّنت المدونة نقاطاً مهمة في شأن التطورات التي طرأت على حقوق الأسرة، وحصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل في المغرب ومن أهمّها تكريس مبدأ "المساواة في الحقوق والواجبات" بين الزوجين والتخلي عن مبدأ "الرضوخ الأعمى للزوج". فالبند الأول من المدونة الذي يقر بأن الأسرة هي تحت رعاية الزوجين معاً يعد في حد ذاته تقدماً كبيراً لانه يجعل الزوج والزوجة على قدم المساواة في ما يخص المسؤولية ويعطي المرأة مكانتها الحقيقية داخل الأسرة.

قد يتساءل القارئ حول اختيارنا للنموذجين اللبناني والمغربي؛ إذ أثار اقتراح قانون الانتخابات

اللبناني الجديد والذي ستجري مناقشته في مجلس الوزراء ثم مجلس النواب فضولنا للقيام بمقابلة علمية وخصوصاً أن اقتراح الكوتا النسائية أخذ بالنموذج المغربي، الأمر الذي أثار اهتمامنا في مراجعة النموذج المغربي ومقابلته بالنموذج اللبناني. إضافة لكون المجتمعين منفتحين منذ الخمسينات على المساواة أمام القانون، ولأن الحركة النسائية ومنظمات المجتمع المدني نعمت ببعض من حرية التعبير التي كفلها الدستوران اللبناني والمغربي. كذلك كان لا بد من رؤية تطور المسارين على الرغم من أن لبنان مجتمع تعددي على الصعيدين الديني والسياسي يخضع إلى الديمقراطية التوافقية، بينما المغرب هو مجتمع إسلامي ونظام الحكم فيه ملكي.

لكن المعارضة المغربية مثّلت نواة مجتمع مدني نشيط قائم على الأحزاب التي استفادت في ما بعد من الإنفتاح السياسي الذي قاده الحكم في أوائل التسعينات، إذ جرى تفعيل المجتمع المدني وتنشيط الحركة المطلبية. ولا شك بأن الأحداث السياسية العالمية والضغط الأميركي من أجل الإصلاح أدّت دوراً أساسياً في هذا الإنفتاح الذي أسفرت عنه الإصلاحات على صعيد المشاركة السياسية وتعديل قانون الأحوال الشخصية. أما في لبنان فالمسألة الطائفية والمحاصصة منعت الديمقراطية من التطور على الرغم من أنشطة بعض المجتمع المدني، فالإرادة السياسية لم تكن متوافرة لدعم معظم القضايا المطلبية.

إلا أن السعي لقانون جديد للانتخابات والتمثل بوضع المرأة المغربية على صعيد الكوتا النسائية في الترشيح يمثّل تعديلاً إصلاحياً مهماً لكنه يطرح مسألة أساسية هي في صلب النظام السياسي، لأن الأحزاب السياسية في المغرب هي أحزاب فاعلة لديها برامج سياسية، بينما الأحزاب في لبنان هي أحزاب تمثّل الطوائف التي تقتسم السلطة بذلك تستطيع كل طائفة ترشيح نسائها.

لكن المعارضة المغربية مثّلت نواة مجتمع مدني نشيط قائم على الأحزاب التي استفادت في ما بعد من الإنفتاح السياسي الذي قاده الحكم في أوائل التسعينات، إذ جرى تفعيل المجتمع المدني وتنشيط الحركة المطلبية.

فالهدف الفعلي للمجتمع المدني هو تعزيز الديمقراطية والشفافية وليس تعزيز النظام السياسي. كما ان السعي لوجود المرأة في البرلمان هومطلب تغييري وإصلاحي.و ليس مسألة شكلية أو جندرية. لذلك كان لا بد من اقتراح كوتا ٣٠ في المئة من مقاعد مجلس النواب وإن أدّى ذلك إلى تعديل الدستور.

أما في ما يتعلّق بالمسألة الإقتصادية - الاجتماعية، فالمقاربة بين النساء العربيات بسبب النظرة التمييزية ضدهن في المجتمعات العربية هي مقاربة صحيحة، وهذه مسألة لا يمكن أن تحل سوى بجهد قانوني. ومساهمة الإعلام التنموي الذي من مهامه الأساسية طرح مسألة المساواة في كل الحقول.

هل ستتوقف عمليات الإصلاح في العالم العربي بتوقف الضغوطات العالمية؟ أم أن المسيرة بدأت وعليها أن تستمر بفضل وعي ونشاط المجتمع المدني العربي الذي بدأ يتكوّن من المحيط إلى الخليج؟

رابعاً: المقترحات والتوصيات للنهوض بحقوق المرأة السياسية

١- على المستوى السياسي

إن توافر الإرادة السياسية معناه حصول وعي لدى النخب بضرورة الإنتقال من مستوى التعامل مع قضية المرأة من قضية إجتماعية إلى قضية حقوقية. وهذا يعني أن تترجم الإرادة السياسية إلى أفعال وإجراءات لمصلحة المرأة. فالذهنية الاجتماعية والثقافة والقيم يمكن تغييرها على المدى الطويل، لكن التغيير الأساسي هو قانوني حقوقي لا يقتصر على النص بل على التطبيق، لذلك نقترح:

أ- توزير المرأة في مناصب اقتصادية وسياسية وليس في مناصب اجتماعية أو ثقافية فقط.

ب- تبنّي مبدأ الحصص (الكوتا) في الانتخابات على أساس المقاعد (بالنسبة إلى لبنان) على أن يكون هذا الإجراء مجرد مرحلة تؤدي إلى تشجيع المرأة على الإنخراط في السياسة وتشجيع المجتمع على سماع صوت المرأة في المجال السياسي.

ج- توفر القناعة عند المسؤولين السياسيين بأهمية إعطاء المرأة حقوقاً سياسية ليس تحت ضغط وإكراه الخارج أو تحت ضغط التهديدات الدولية بل لقناعة بأن نصف المجتمع سيبقى مشلولاً إقتصادياً وانتاجياً.

د- تحمّل الأحزاب السياسية والنقابات لمسؤوليتها في العمل على توفير أوسع مشاركة للنساء في الإستحقاقات السياسية. وهذا يتوقف على عدم إقصاء النساء وتهميشهن ومطالبة الأحزاب نفسها بتطبيق نظام الكوتا في مختلف أجهزة القرار لديها، إضافة إلى تنمية الثقافة الحقوقية في صفوف المنخرطين في الأحزاب.

٢- على المستوى القانوني

أ- حذف كل الفصول القانونية القائمة على التمييز ضد المرأة وإعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية وجعله قانوناً مسايراً للتطورات التي عرفتها البلدان العربية على جميع الأصعدة.

ب- تشريع قوانين تعطي للمرأة العربية حقها في إعطاء جنسيتها لأولادها.

ج- رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة والإنضمام إلى البروتوكول الإختياري المتعلق بهذه القضية.

د- تطبيق المعاهدات الدولية التي تقضي برفع جميع ضروب التمييز عن المرأة بالفعل لا بالقول تحت طائلة المسؤولية الدولية.

٣- على المستوى الإعلامي

أ- الفضائيات العربية موزعة بين الفن والسياسة وفي الحالتين صورة المرأة هي جسد في الأولى وضحية في الثانية، لذلك لا بد من خلق إعلام المواطنة بحيث يهتم بقضايا المواطنين الحقيقية ويواكبها بالخبر والتحليل والتعليق ويؤدّي دوره التنموي الحقيقي في إشراك النساء بنسبة مهمة في كل البرامج الجادة، سياسية كانت أو ثقافية أو إجتماعية أو حقوقية، لكي يجري نقل صورة المرأة المتعددة الأدوار.

الفضائيات العربية موزعة بين الفن والسياسة وفي الحالتين صورة المرأة هي جسد في الأولى وضحية في الثانية، لذلك لا بد من خلق إعلام المواطنة بحيث يهتم بقضايا المواطنين الحقيقية ويواكبها بالخبر والتحليل والتعليق ويؤدّي دوره التنموي الحقيقي في إشراك النساء بنسبة مهمة في كل البرامج الجادة.

ب- ضرورة وصول النساء إلى مراكز القرار في أجهزة الإعلام وعدم إقتصار تواجدهن على المظهر الجميل المطلوب، بل على العمل والإبداع ومقارعة الحجة وطرح البرامج أيضاً.

ج- تحرر الإعلام من الصور النمطية للمرأة ومراعاة المساواة الحقيقية ونشر صورة المرأة على ما هي عليه وما يجب أن تكونه، وليس تثبيت الصور الجنسية وتصوير المرأة وكأنها ولدت لتكون شابة إلى الأبد في مظهرها وعقلها وتصرفها. إذاً، تقديم صورة المرأة كإنسان وليس كجسد فقط.

٤- على المستوى التربوي

أ- تربية المواطن على إصلاح وتعديل مجموعة من الأسس المرسخة لمبادئ حقوق الإنسان كما هو معمول بها دولياً، أي العمل على كتب التربية والتنشئة الإجتماعية بحيث يجري خلق جيل جديد مؤمن بالمساواة بين المرأة والرجل لا يعيد إنتاج ثقافة الإقصاء والتهميش. وهذا لا يمكن أن ينجز إلا بالعمل على إعادة النظر في المناهج الدراسية وتنقيتها من كل ما يشوبها من مفاهيم تكرّس دونية المرأة.

ب- القضاء على الذهنية القائمة على عدّ الناس رعايا وليسوا مواطنين. ◇



أجرى المقابلة: رانيا جريديني
فارس أبي صعب

تحديات القضية الفلسطينية

مقابلة مع شفيق الحوت

ولد شفيق إبراهيم سليم الحوت في مدينة يافا في فلسطين عام ١٩٣٢. حاز على شهادة بكالوريوس في العلوم من الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٥٣.

تميز بالتزامه و نضاله السياسي مذ كان طالباً، و هو من مؤسسي جبهات سياسية كثيرة في مطلع الستينات، فكان المسؤول الأول عن إنشاء وقيادة "جبهة التحرير الفلسطينية" التي كانت تصدر المنشور **طريق العودة**. شغل عدة مناصب من أهمها: مدير تحرير مجلة **الحوادث** (١٩٥٨-١٩٦٤)، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان (١٩٦٤-١٩٩٣)، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤-٢٠٠٤)، والناطق الرسمي لوفد منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٤-١٩٩٣).

نشر أول كتاب له بعنوان **اليسار... والقومية العربية** عام ١٩٥٩، تلتها مجموعة من المؤلفات هي: **حقائق على طريق التحرير** (١٩٦٦) **والفلسطيني بين التيه والدولة** (١٩٧٧) **ويوميات ابن البلد** (١٩٧٩) **ولكي نحرث في الأرض: أحاديث مستقبلية** (١٩٨٦) **وعشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات** (١٩٦٤-١٩٨٤) (١٩٨٦) **ولحظات لها تاريخ** (١٩٨٦) **واتفاقية غزة-أريحا أولا: الحل المرفوض** (١٩٩٤). إضافة إلى أبحاث ومقالات نشرت له في مجلات و دوريات عربية كثيرة.

في الختام نود أن نشكر السيدة بيان نويهض الحوت عقيلة الأستاذ شفيق الحوت للمعلومات القيمة التي قدمتها لنا حول السيرة الذاتية لزوجها.

أبعاد: إذا سلمنا بوجود أزمة في العمل الوطني الفلسطيني، متى بدأت هذه الأزمة؟

الحوت: الحركة الوطنية الفلسطينية مرت في أزمتين مفصلتين في تاريخها المعاصر:

الأزمة الأولى حين بدأت الحركة تتجه نحو حل سلمي؛ فقد جرى ذلك عقب حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ حين استُدعينا لنكون طرفاً في التفاوض في مؤتمر جينيف، الذي دعت الأمم المتحدة إليه وشاركت كل من مصر وسوريا فيه. استصعبت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية

في ذلك الوقت، قرار التفاوض المباشر مع إسرائيل، لكنها لم تكن قادرة على رفض ذلك، نظراً إلى مشاركة أهم شريكين في الصراع العربي-الإسرائيلي، أي سوريا و مصر، في تلك المفاوضات. اجتمع المجلس الوطني في القاهرة وأصدر قرارات غامضة ومتقاطعة حول هذا الموضوع؛ فقيل أن المنظمة لم تقل نعم لكنها لم ترفض. إنما على أرض الواقع، توجه أبو عمار إلى الأمم المتحدة طارحاً موضوع الدولة الفلسطينية، العلمانية، الديمقراطية، التي لم تسبب انقساماً بالقدر الذي سببه النهج الدبلوماسي الذي قررت المنظمة التحول إليه. فالبعض رفض هذا المنحى كونه يؤدي إلى تسوية ليست لمصلحة الشعب الفلسطيني. ومنذ ذلك الحين راحت الأمور تتراكم باتجاه الحل السياسي، بدليل أنه عام ١٩٧٨ اتخذت المنظمة قراراً واضحاً بالقبول بأي سلطة فلسطينية تقوم على أي جزء من الأرض يتم الانسحاب منه بالتفاوض أو بالتحرير. خلق ذلك الوضع بعض الخلافات الطفيفة، دون إحداث انقسامات حادة يشعر المواطن الفلسطيني بها لأن القرارات التي كانت تتخذها المنظمة كان كل جهة تفسرها على هواها.

أما الأزمة الثانية التي سببت الشرخ الأساسي الذي قسم المنظمة والمجتمع الفلسطيني في آن معاً، فهي اتفاق أوسلو حيث الانقسام كان على النهج الذي اتبع لإبرام الاتفاق، كما على المضمون السياسي لها.

أحادية الموقف لدى أي شعب هي قضية سلبية ومضرة. فحتى الإجماع على الخير يولد نوعاً من الكسل الفكري والركود. وغياب النقد في أحسن الأحوال يجمد الأمور ويمنع التقدم.

في ما يتعلق بالنهج، كان مأخذنا على ياسر عرفات أنه لم يرجع إلى المؤسسة المؤهلة لاتخاذ قرار على مستوى توقيع اتفاق أوسلو، أي المجلس الوطني الفلسطيني، الأمر الذي كان سبباً لاستقالتي الشخصية من القيادة، إذ رأيت أن القضية مركزية ومصيرية وتتطلب دعوة المجلس الوطني. أما أبو عمار فاستسهل، فوقّع، ثم دعا المجلس المركزي الذي هو الجسم الوسطي بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وأبرم المعاهدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

منذ ذلك الحين يوجد على الساحة الفلسطينية فريقان: الأول يدعم اتفاق أوسلو والآخر يرفض هذا الخيار. في هذه الفترة، بدأ الظهور الجدي لحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي كعنصرين أساسيين على الساحة الفلسطينية. ومنذ عام ١٩٩٣ إلى الآن، أي في غضون ١٣ سنة، اتخذت الأزمة منحىً آخر. فاتفاق أوسلو على ضآلة ما وعد به، لم ينفذ شيء منه: فالاحتلال عاد إلى الضفة الغربية في حين أن الانسحاب من غزة وهمي. و نحن الآن أمام مأزق، إذ إن مؤيدي اتفاق أوسلو غير قادرين على الخروج من المأزق ولا الأخوة في حماس والجهاد وحلفاؤهم قادرون من خلال الكفاح المسلح على حسم موازين القوى لمصلحة القضية الفلسطينية. الفريقان يسعيان ويربطهما اتفاق غير مكتوب.

أبعاد: هل أن أزمة العمل الفلسطيني متعلقة أكثر بالعامل الداخلي المحلي أم بالعامل المحيط؟

الحوت: القضية الفلسطينية بقيت محكومة بثلاثة أبعاد: **البعد الأول** محلي يتعلق بأداء القيادة، إنجازاتها وقدرتها على التنظيم؛ **البعد الثاني** عربي ويتعلق بوجود مواقف عربية سياسية أكثر منها استراتيجية، تنبع من مصالح الدول القطرية أكثر من المصلحة القومية. وفي هذا المجال، تتفاوت المواقف العربية بحسب موقع دولها الجغرافي. فالبلدان المحيطة بإسرائيل أكثر اهتماماً بالقضية الفلسطينية لأن أمنها الوطني مهدد أكثر من الجزائر وموريتانيا أو بلدان الجزيرة العربية مثلاً. **البعد الثالث**، وهو في رأيي الأهم والأكثر تأثيراً في القضية الفلسطينية،

وهو البعد الدولي؛ فـإسرائيل قامت في إثر وعد بريطاني إلى الحـركة الصهيونية بعـيد الحرب الأولى وهو وعد بلفور، الذي جـاء بمنزلة تصفية حسـابات اتفاقية سايـكس بيكو. وقام الكيان الصهيـوني عقب الحرب العالمية الثانيـة، ففي عام ١٩٤٨ تم التقسـيم وقامت دولة إسرائيل في ظل بعـد دولي. وخلال فـتـرة الحرب البـاردة، في ظل النظام الدولي الثنائي القطـبيـة، تثبـتت إسرائيل وأصـبح من الصعب على فريقي الصـراع، أي الإسرائيلي والعربي، أن يلغي أحـدهما الآخر، كما فشل هذا النظام في إيجاد حل للقضية الفلسطينية المعلقة.

أما الآن في مـرحلة الأحادية القطبيـة، نلاحظ أن الولايات المتـحدة ذهبت إلى أبعـد مدى في تأييدها إسرائيل، حتى إنها خرجت عن القوانين الدوليـة بعدما كانت تدعم إسرائيل في ما مضى لكن مع المحافظة إلى حد ما على احترام القانون الدولي. وذلك أمر لا يبعث على القلق الشديد.

أبعاد: كيف تنظر إلى الأزمة الحالية للعمل الوطني الفلسطيني في إطار اتفاق أوسلو؟

الحوت: الأزمة موجودة، وأنـا أعتقد، ومن موقع التجـربة، أن أحادية الموقف لدى أي شعب هي قضيـة سلبية ومضرة. فحـتى الإجماع على الخير يولد نوعـاً من الكسل الفكري والركود. وغياب النقـد في أحسن الأحوال يجمد الأمور و يمنع التـقدم. أما الاختلاف فمـفيد ويؤدي إلى تقويم الخلل. وعلى الصـعيد الفلسطيني، وعلى امتـداد العهود الوطنية الثـلاثة، منذ الحاج أمين الحسيني مروراً بأحمد الشقيري وصولاً إلى ياسر عرفات، عانت القضية الفلسطينية من التفرد في السلطة، وهذه ظاهرة عربية.

أنا لست حزيناً أو غـاضباً من جرّاء وجود اخـتلاف على الساحة الفلسطينـية، إنما أدعو إلى اسـتـيعـاب هذا الاختـلاف والإفادة مـنه. أقول للأخـوة الفلسـطينيين أن ينظروا إلى الحـالة الإسرائيلية، وهي على بعـد أمتار منهم، حيث التعـددية الحزبية تولّد خلافات سيـاسية وفكرية ومذهبية، حتى حول المشروع الصهيوني نفسه. لكن الجميع يبقون خاضعين لخطوط حمر حين يتعلق الأمر بالثوابت الوطنية، كالوجود والأمن الإسرائيليين واحترام اللعبة الديمقراطية.

نحن بدأنا أخيراً نستوعب هذه الفكرة، بدليل أن المجتمع الفلسطيني انتخب حماس وعبر عن رأيه بأسلوب ديمقـراطي، على الرغم من وجـود فتح في السلـطة، علماً أن إسـرائيل والولايات المتحدة الأميركيـة كانتا تفضلان عودة فتح إلى الحكم، استمـراراً للتجربة الماضية التي لم تكن تشكو إسـرائيل منهـا كثـيراً. المفـارقـة تبقى في المـوقف الغربي الذي حث الفـلسطينيين على ممارسة الديمقراطية وهو يعاقبها حين لا تأتي النتيجة كما كان هذا الغرب يشتهي، فيقف بوش ضد نتائج الديمقراطية.

المأزق الفلسطيني ليس مسؤولية الشعب الفلسطيني وحسب، بل هو أيضاً مسؤولية الموقف الغربي والوعي الغربي والضمير الغربي. إنه مسؤولية مشتركة. ولا بد من تعديل ميزان القوى الخارجي كي يدعم الـشعب الفلسطيني بصـورة من الصور، مثل الموقف الفـرنسي، والروسي إلى حد ما، الذي لا يرحب بمقاطعة حماس نهائياً.

في اعتقـادي تبقى الأزمة الحقيـقية أزمة إسرائيل. من خلال تجـربتنا، هل يمكننا القول إن إسرائيل تريد الوصـول إلى حل سياسي فـعلاً؟ الجواب الموضوعي هو لا. أقـول ذلك من موقع المراقب السياسي وليس بوصفي فلسطينياً؛ فالتنازلات التي قامت السلطة الفلسطينية بها في ما يتعلق بالقضايا المقدسة لا يوازيها أي تنازل إسرائيلي. إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا

ترفض أن تعلن الحدود النهائية التي تضم الدولة المسماة إسرائيل. وبالتالي سيبقى الصراع مستمراً.

أبعاد: عام ١٩٧٣ حين كان العالم العربي في موقع المنتصر، رفضت إسرائيل أن تعترف بحدود ١٩٦٧ فكيف يمكن أن تعترف الآن في وقت ترى نفسها في موقع أقوى؟

الحوت: صحيح، إنما هذا الموقف يولّد خطراً على الطرفين. في المدى المنظور تبدو إسرائيل منتصرة، إنما هل المواطن الإسرائيلي ينشد حياة كتلك التي يعيشها في خوف دائم وفي صراع بالعمق مع هذا الثائر الذي يعيش على بعد أمتار؟

المفارقة تبقى في الموقف الغربي الذي حث الفلسطينيين على ممارسة الديمقراطية وهو يعاقبها حين لا تأتي النتيجة كما كان هذا الغرب يشتهي، فيقف بوش ضد نتائج الديمقراطية.

أبعاد: في ما يتعلق بموضوع حركة فتح، ما هو مستقبل هذة الحركة وإلى أين تتجه بعدما خاضت تجربة السلطة ولم تقدم السلام للشعب الفلسطيني ولم تحقق تجربة ناجحة على مستوى أداء السلطة؟

الحوت: فتح مرت بتجربتين صعبتين: الأولى بعد اتفاق أوسلو حين تسلمت مسؤولية قيادة الشعب الفلسطيني وأدت دور الحكومة والدولة ولم تكن تجربتها ناجحة، سواء على المستوى الداخلي حيث اتسمت تجربتها بالفساد والإثراء غير المشروع والعصبية القبلية التنظيمية وغير ذلك. أما على المستوى الوطني لم تحقق فتح أي إنجاز وطني حتى وفق مفهومها هي للإنجازات في إطار اتفاق أوسلو. لذلك فشلت فتح في الانتخابات. فالشعب الفلسطيني اختار حماس رفضاً لممارسات فتح أكثر منه حباً بحماس، وبخاصة أن فتح بطبيعة الأمور أقرب إلى تكوين الشعب الفلسطيني وإلى طبيعته العلمانية غير الطائفية.

أبعاد: لو سمحت لي، أود توضيح بعض الأمور التي تتعلق بانتخاب حماس، إذ إن الإعلام والشارع يؤكدان أن نجاح حماس كان مجرد رد فعل على ممارسات السلطة. ألا تعتقد أن نجاح حماس نابع من اقتناع الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة؟

الحوت: الأمور مختلطة، فالعملية السياسية تتفاعل فيها عدة عناصر: أولاً الحركة الإسلامية في فلسطين لم تكن يوماً حركة مهيمنة على الحركة الوطنية، وحتى في عهد شيخ معمم، مثل مفتي البلاد سماحة الشيخ الحاج أمين الحسيني، لم يجرؤ أحد على نعت هذة القيادة بأنها طائفية أو إسلامية، مع أنه كان مفتي القدس ومساعدوه مسيحيون وكانوا يعبرون عن أنفسهم بحرية. فالشعب الفلسطيني، لم يعش تجربة طائفية، فالقضية تجمع الجميع، إذ إن المسيحي كما المسلم مهدد بأن يرحل عن البلد، وهما متعانقان في خندق واحد ضد الحركة الصهيونية. إضافة إلى أن تاريخ القدس، الذي يلخص تاريخ فلسطين، محوره التعايش الإسلامي – المسيحي وحتى اليهودي. فالفلسطيني لا يكره اليهودي لأنه يهودي بقدر ما يكرهه لأنه معتد. لكن ما حدث في ما بعد هو أن ما يمكن عدّه تياراً علمانياً مثلته فتح، والحركة الوطنية السابقة، أو اليسار الفلسطيني، قد فشل في تحقيق أي نتائج إيجابية. الغرب لم يستوعب أهمية التعاون مع الحركة العلمانية الفلسطينية. ألسنا نحن من طرح مفهوم الدولة الديمقراطية الواحدة منذ أيام الحاج أمين الحسيني حتى إعلانها من على منبر الأمم المتحدة في خطاب ياسر عرفات عام ١٩٧٤؟

إسرائيل هي التي ترفض، لأنها دولة تقوم على مبدأ عنصري وعلى القومية الدينية.

فشل الحركة العلمانية الذي كانت له أبعاد خارجية وداخلية كما قلنا، هو الذي جعل الناس يبحثون عن بديل تمثل بحركتي حماس والجهاد الإسلامي. إنما هذه الحركات تأخرت في ظهورها عن الحركة الوطنية الفلسطينية المقاومة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٨٧؛ فخلال الأعوام الـ ٢٣ هذه، ساهم إفشال الحركة العلمانية في إبراز الحركات الراديكالية الإسلامية. وذلك النمط يعمم على مجمل البلدان العربية، فشئنا أم أبينا، القضية الفلسطينية هي قضية مركزية، قومية إسلامية وإنسانية.

الشعب الفلسطيني، لم يعش تجربة طائفية، فالقضية تجمع الجميع، إذ إن المسيحي كما المسلم مهدد بأن يرحَّل عن البلد، وهما متعانقان في خندق واحد ضد الحركة الصهيونية.

سأروي لك، عندما سافرت إلى ماليزيا مع الأخ أبو اللطف، جرى لنا استقبال في ملعب كرة قدم لكثرة الجماهير التي جاءت لتحيينا و بعضهم راح يمسك بثيابنا لأنها مقدسة من القدس.

إذا البعد الإسلامي لا يمكن إنكاره. أما في ما يتعلق بالبعد العربي فهو ليس عاطفياً فقط، لأن إسرائيل جعلت من وجودها مضاداً لجميع العرب وليس للشعب الفلسطيني فقط، فهي تؤكد أن جيشها يجب أن يتفوق على جميع العرب. أما استعداء الأمة الإسلامية فيتمثل بتصريحات لبعض المسؤولين الإسرائيليين مثال شارون الذي يقول إن مدى إسرائيل الدفاعي يصل إلى حدود باكستان كونها بلداً إسلامياً يمتلك قنبلة نووية.

لهذه الأسباب، ومن جرّاء التحالف الإسرائيلي- الأميركي حيال مجمل القضايا العربية، برزت الحركات الإسلامية في جميع الأقطار العربية، من الجزائر إلى أقاصي العراق، في الوقت الذي كان القرن الماضي، القرن العشرون، قرن القومية العربية والذي أفشل التيار القومي هو الذي يتحمل مسؤولية بروز الحركات الإسلامية الراديكالية.

أما التجربة الثانية التي ساهمت في إفشال فتح، هي رحيل أبي عمّار. فأبو عمّار كان ظاهرة، بغض النظر عن موقفنا منه، إذ كان شيخ قبيلة من طراز نادر، قادراً على استيعاب مشاكل التنظيم الداخلية، كما على حل مشاكل التنظيم مع التنظيمات الأخرى. كان يجيد تجديد المعادلات التي تضمن استمراره قائداً وبقاء فتح تنظيماً أول على الساحة الفلسطينية. كان أبو عمار يمسك بعدة خيوط: رئاسة منظمة التحرير، ورئاسة حركة فتح، ورئاسة دولة فلسطين. الآن هذه المناصب كلها شغرت، والرئيس البديل لا يقدر على الإمساك بهذه الخيوط الثلاثة، كما لا يوجد بديل آخر قادر على الإمساك بها، وعلى ما حصل من ترابط وتشابك في العلائق بينها بحيث أصبحت غير واضحة. الآن أصبح المطلوب التمييز بين الوظائف الثلاث، وأبو مازن نفسه يتكلم على ضرورة العودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حين نجحت حماس وألّفت الحكومة، فشعرت فتح أن جزءاً من السلطة قد أفلت من يدها.

فتح مستقبلها لم يحدد بعد، فهو في طريق المخاض. أخشى أنه سيقوم أكثر من فتح واحدة في المستقبل. وسيتمحور الخلاف حول الإرث الفتحوي الذي يتمثل بالاسم والخزنة والمناصب والمسؤوليات والخط السياسي. هذه هي العناصر التي ستحكم مستقبل فتح، وبخاصة أنه يوجد في فتح أكثر من توجه سياسي.

أبعاد: في رأيك هل يمكن اليوم، بعدما انتزعت حماس من فتح مناصب كثيرة، توجد ضمن فتح تيارات أقرب إلى حماس من خيارات أوسلو، فيكون العامل السياسي مؤثراً في الخيارات أكثر من العصبيات؟

الحوت: بحسب نتائج الانتخابات الأخيرة، ونظراً إلى طبيعة الشعب الفلسطيني غير الطائفية، كما قلنا سابقاً، يبدو أن العامل السياسي هو العامل الأهم في تحديد خيارات الشعب الفلسطيني، لأن المرحلة أصبحت مفصلية ووصلنا إلى الحل النهائي إذ ليس باستطاعة أحد أن يتنازل عن المقدسات: حق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية فوق أراضي عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. حتى عرفات نفسه، الذي قدم تنازلات كادت تودي به إلى الموت السياسي، فهو حين وصل إلى المفصل الأخير المتمثل بالحل النهائي، رفض التنازل عن الحقوق التي يعدّها الشعب الفلسطيني من المقدسات. فحكم الإسرائيليون بالموت السياسي إلى أن اغتالوه فعلاً.

يشهد تاريخ الشعب الفلسطيني أن هذا الشعب عنيد، حتى إن بعض الصحافيين الأجانب سألوا باستغراب إذا كانت القضية تستحق كل هذا الموت والعذاب والسنين التي راحت من عمر الشعب الفلسطيني وعمر الأمة العربية، مذكّرين بما جرى في سلوفاكيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وروسيا من تبادل الأراضي وتجزئة في الحدود.

حتى عرفات نفسه، الذي قدم تنازلات كادت تودي به إلى الموت السياسي، فهو حين وصل إلى المفصل الأخير المتمثل بالحل النهائي، رفض التنازل عن الحقوق التي يعدّها الشعب الفلسطيني من المقدسات. فحكم الإسرائيليون بالموت السياسي إلى أن اغتالوه فعلاً.

هذه ظاهرة غير صعبة التفسير، هناك رابطة تواصل قوية بين الشعب الفلسطيني وأرضه عمرها آلاف السنين.

أبعاد: بعد الإضاءة على أزمة فتح، أود أن نتكلم على أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تفجرت من خلال مواقف حماس التي وضعت شروطاً أمام الاعتراف بالمنظمة والدخول إليها. فما هو مستقبل منظمة التحرير بعدما وصل إلى الحكم فصيل من خارجها؟

الحوت: قلت وما زلت أقول إن منظمة التحرير الفلسطينية هي أهم إنجاز حقّقه الشعب الفلسطيني، بعد النكبة عام ١٩٤٨، لأننا مع فقدان الأرض فقدنا كل مؤسساتنا القومية ومرجعيتنا السياسية وعنوان البريد للشعب الفلسطيني. قامت منظمة التحرير الفلسطينية لتكون الإطار السياسي الذي يفترض أن تؤدي جميع القوى السياسية في إطاره أدوارها من أجل تحقيق الحلم الفلسطيني أو الأهداف الفلسطينية الوطنية. تحية لأحمد الشقيري، لأن هذا الرجل قدم إنجازاً كبيراً في أيام كانت صعبة. بعض الفلسطينيين لم يكن يريد منظمة التحرير ولا الحكومات العربية كانت تريدها على ما أصبحت عليه. كل حكومة عربية تصورت منظمة التحرير بدور معين. أول مرة في تاريخنا النضالي يصبح للشعب الفلسطيني مرجعية سياسية صاحبة قرار. حتى في أيام الشقيري كان القرار عربياً أكثر منه فلسطينياً. وفي عهد ياسر عرفات، وبعد عام ١٩٧٤، أي بعد ١٠ أعوام من تأسيس المنظمة (١٩٦٤) صارت منظمة التحرير عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية. صدامنا مع الأخوة السوريين ومعاركنا في الأردن تشير إلى أن الشعب الفلسطيني خاض معارك في سبيل انتزاع حقه في تقرير مصيره بقيادة وطنية. طبعاً، أنا من المؤمنين بأن القيادة الوطنية يجب أن تتحرك في إطار قومي، لأن الفلسطيني بمفرده لا يستطيع تحرير فلسطين. مع ذلك هذه المنظمة، المنظمة الأم، لم ينصفها أبناؤها كما يجب؛ بمعنى أن

التنظيمات الفلسطينية من فتح وغيرها لم ترَ فيهــا إلاّ غطاءً شرعياً لها ومصدر تمويل لأعمالها. لولا هذه المنظمة، لما استطاع كثير من التنظيمات اليســارية أو اليمينية مثلاً أن تتحرك في العالم العربي.

أما على المســتوى الدولي فقد أصبـحت المنظمة عضــواً في كتلة عدم الانحيـان، وعضواً في منظمة الدول الأفريقية، ونحن لسنا أفارقــة، وعضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي. كل ذلك عزز الشخصية الوطنية للمنظمة.

من أخطاء أبي عمار بعد أوسلو أنه لم يفصل بين المنظمــة وبين السلطة؛ فأراد، لأسباب ذاتية لا مبرر لها، أن يكون رئيس منظمة التحرير ورئيس السلطة ورئيس الدولة المرتقبة في آن واحد، الأمــر الذي أربك النضــال الفلسطيــني من خــلال تشــابك المســؤوليات. وفــي رأيي أن السلطة الفلسطيـنيــة يجب أن تكون جـزءاً تابعـاً لمنظمــة التــحــرير الفـلسطينيــة، لأن الأخـيــرة تمثل الفلسطينيين في الشتات وفي الأرض المحتلة. وحين نصل إلى الحل النهائي لا بد من الرجوع إلى المنظمة الأم. لذلك، أُضعفت منظمة التحرير لكنها لم تُغتال نهائياً. إسرائيل وأميركا تعدّان منظمة التحرير منظمــة إرهابية حتى الآن، والرئيس بوش يرفع الحظر عنها كل ستــة أشهر على الرغم من أنها وقعت أوسلو.

أما حين خلط أبو عــمار الأدوار، بدا المجلس التشــريعي وكأنه بديل للمجـلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينيــة، على الرغم من أن المجلس التشريعي هو هيئة تمثـيلية لفلسطينيي الداخل فقط ويُعنى بشؤون فلسطينيي غزة والضفة الغربية، دون التقليل من شأن هذا المجلس طبعاً.

في البدء، عــند بروز حماس، اســتخــدم عرفات هذا التــشابك في المناصب، فكان يـلجأ إلى المنظمة حين تتأزم الأمور مع حماس، ويلجأ إلى السلطة حين تواجهه مشاكل مع المنظمة، فيحيل المشاكل من مؤســسة إلى أخرى وهو في النهاية المرجع الأعلى فيــها جميعــها. حتى حين طلبت أميــركا وإسرائيل من أبي عمــار أن يقيم حكومة في الداخل وتســلّم أبو عباس رئاستــها، وعلى الرغم من تقــارب الوجهــات السيــاسيــة بين الرجلين، فقــد حصل بيــنهمــا تناهش على السلطة والصلاحيات، حــتى إن أبا عمار جرّد أبا مازن من صـلاحياته، فـوقع حينئذ تناقض في السلطة وضاع القرار: هل هو بيد الرئيس الذي يمثل منظمة التــحرير أم أنه بيد رئيس الحكومة! كان أبو عمار يمثل المناصب الثلاثة. أما الآن فلم يعد موجوداً، ويوجد الآن تناقض في التوجه السياسي بين رئيس الحكومــة من حماس وأبــي مازن رئيس منظمــة التحرير وفــتح في ما يتــعلق بالحل النهائي. كـيف نحل هذا الإشكال إذاً، وبخاصــة أن حماس والجــهاد الإسلامي غــير ممثلين في منظمة التحرير الفلسطينية؟

أبعاد: وبخاصة أن فتح لم تعد تمثل أكثرية الشعب الفلسطيني

الحوت: نعم، وثالثاً، أن منظمــة التحرير الفلسطينيــة الآن منظمة من دون ميثــاق. ففي عام ١٩٩٦، حين زار كلينتون غزة وعقدت جلسة للمجلس الوطني، وبناء على إلحاح إسرائيل لإلغاء بعض المواد في ميثاق المنظمة المتعلقة بإسرائيل، حُذفت المواد وأصبحنا تقريباً بلا ميثاق.

الحديث الذي كــان يتردد دائماً، والذي لم يحـسم بعد، هو هل يجب إعــادة الروح إلى منظمة التحرير، هل من الممكن إعادة الروح إليها أم لا؟ وهل من الممكن في هذه الحال إيجاد جسم بديل عن المنظمة؟ أنا من أنصار إعادة الروح إلى المنظمة لأن لها تاريخها وإنجازاتها وموقعها العربي

والغربي، فإذا تخلينا عنه نكون قد قدمنا إلى إسرائيل هدية مجانية. التحدي الآن هو كيف نسترد منظمة التحرير الفلسطينية، كيف نعيد صوغها آخذين في الحسبان المستجدات التي طرأت خلال أربعة عقود من الزمن، منذ تأسيسها حتى يومنا هذا بما في ذلك صوغ الميثاق. إن ذلك ممكن في اعتقادي؛ يمكن إيجاد صيغة تجمع التعددية الفلسطينية في إطار واحد.

أبعاد: هذا يعني أن ذلك يمكن أن يكون إنقاذاً لمشروع السلطة في الداخل، وتجنيب فلسطينيي الداخل تحمل أعباء المواقف والقرارات السياسية التي تحافظ على الثوابت وترفضها إسرائيل.

الحوت: صح. وهذا ما كنا نقوله في الماضي لعرفات. إنما فرديته ورغبته في أن يكون المرجع الأوحد منعتاه من ذلك. أنا قلت له: أنت ماذا تريد من السلطة، دع غيرك يهتم بأمور الداخل وابق في قرطاج، في سوريا، استقر في أي مكان في الخارج وكن مرجعاً، هكذا تبقى متحرراً وصاحب قرار. إنما هو كان يريد أن يكون موجوداً على المسرح باستمرار.

أبعاد: ما هي التحديات التي تواجهها حماس في السلطة في ظل تناقض مشروعين: سلطة أتت على قاعدة أوسلو محكومة بمجموعة خيوط، ومشروع حماس الذي يمثل الرفض والمقاومة. في رأيك ما هو مستقبل هذه التجربة؟

الحوت: لا شك في أن حماس تواجه تحديات مهمة وكبيرة، أولها ما يبدو وكأنه تناقض في خطابيها العقائدي والسياسي. حين قبلت حماس أن تكون في مؤسسة سياسية هي من إفرازات اتفاق أوسلو يبدو غريباً أن تكون ضد مبدأ التعاون أو على الأقل مبدأ التفاوض. أنت من حقك أن تختلف على المضمون، على النهج التفاوضي لكن لا تقدر أن تختلف على مبدأ التفاوض.

ثانياً، كل الحركة الوطنية الفلسطينية، مع وجود فوارق بين الفصائل، تتفق في طرح المقاربة بين الحل العادل والحل المقبول. يعني أن هناك القناعة الفلسطينية التي تشمل الجميع – ولا تصدق من يُنكر ذلك.

أبعاد: بما فيها أرض ١٩٤٨؟

الحوت: أرض ١٩٤٨ طبعاً.

عام ١٩٤٨ كان ٩٤ في المئة من الأراضي الفلسطينية أراضي عربية؛ وأغلبية السكان كانت عربية. فالقول إن فلسطين لم تُغتصب هو تجنٍّ على الحقيقة التاريخية لا يقبله عقل. وهذا كله موثق. حتى على الصعيد الفردي، لا تزال صكوك التملك موجودة على الميكروفيلم لدى الأمم المتحدة، وقبلها لدى الحكومة البريطانية. لكن خلال خمسين سنة، استجدت أمور وتغيرات في العالم، وفرضت إسرائيل نفسها بالقوة، وهي تتحدى الآخرين إذا أرادوا القتال. في حين أن الوضع لا يسمح بذلك، فضلاً عن الكلام عن السلام والأحاديث التي تروى هنا وهناك عن روح العصر الجديد والتعايش والقرية الكبيرة والعولمة... فهل يمكن أن أجد خطاباً سياسياً يعطيني شيئاً من الحقوق ولا يناقض حقوقي التاريخية. أنا أعتقد أن ذلك ممكن. لكن في المقابل، ما هو الموقف الإسرائيلي؟ إسرائيل ترفض أن تحدد حدودها. إذاً لماذا آخذ على بعض التنظيمات مثل حماس قولها إنها تريد التحرير من النهر إلى البحر، فإسرائيل رافعة شعار من النهر إلى إلى النهر، من النيل إلى الفرات.

أبعاد: في تناقض بين مشروعين؟

الحوت: يعني هنالك الحديث العقائدي المبدئي الذي لا يجوز ولا يحق أن تغيّره فنقول إن فلسطين غير عربية؟ كيف أقدر أن أقول هذا وأكون صادقاً مع نفسي وأنا لي تاريخ في مدينة يافا؟ أنا عشت في مدينة يافا، مولود في يافا ولي ملك في يافا، وجدي له ملك في يافا. أذكر شوارع يافا وتفاصيل ١٦ سنة من حياتي، فهل هذه ألغيها من حياتي؟ غير ممكن. ولكن ذلك لا يعني أنني الآن قادر على استرجاعها بالقوة، إذا أردنا استرجاعها بالقوة فليتفضلوا! أما إذا اعتمدنا الخيار التفاوضي فيجب أن نعطي ونأخذ بحسب ما يستطيع الإنسان المساومة. ما أريد أن أقوله هو إن أي فصيل فلسطيني يستطيع أن يحرج الكون، ولا سيّما الولايات المتحدة، إذا قال أنا ارتضيت حلاً لم ترفض أميركا بنداً من بنوده، في تاريخ الصراع العربي-الفلسطيني. أنا ارتضيت تقسيم فلسطين على قاعدة شعبين ودولتين تتعايشان على أرض واحدة. ذلك تنازل كبير وكانت أميركا ترعاه وسبق أن وافقت عليه. أنا أطلب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى ديارهم وفق قرار صاغه المبعوث الأميركي لدى الأمم المتحدة ، أي أنه نص أميركي، وبموجبه قُبلت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ وهو القرار المعروف برقمه ١٩٤. هذا يعني أن عودة اللاجئين هي فقرة من قرار تضمن قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة على أن تقبل بهذا القرار. وهو القرار الذي بقيت أميركا حتى سنة ١٩٩١ أو ١٩٩٢، أي قبيل اتفاق أوسلو، لا تعارضه في الأمم المتحدة وتكتفي بالامتناع عن التصويت.

أما في ما يتعلق بالأراضي التي قضمت من فلسطين عام ١٩٦٧، إضافة إلى تهويد بعض الأراضي في القدس وغيرها وضم القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل، فهذه أمور بقيت في نظر أميركا عملاً غير شرعي كلياً، بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة. لكن إسرائيل لا تريد أن تعطينا حتى ما وافقت عليه في اتفاق أوسلو.

الآن ما هو الحل المطلوب، وما هو الحل الأميركي – الإسرائيلي؟ هم لم يعطوني حلاً. إن آخر ما عرض، أي خارطة الطريق، تترك أهم الأمور غير محلولة مثل عودة اللاجئين، وإقامة الدولة على أراضي ١٩٦٧ بما فيها القدس.

أبعاد: في ظل هذا الواقع، ما هي الثوابت أو السقف الذي ينبغي على أي برنامج وطني فلسطيني أن يعمل من ضمنها؟

الحوت: كما أشرت من قبل، هي ما سمّيناه في إحدى قراراتنا في المجلس الوطني الفلسطيني "الثوابت الفلسطينية": السلام مع إسرائيل مقابل إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف. وهذا تحديد دبلوماسي لا يفوت عليه الزمن: أي حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني، أي الدولة الفلسطينية، وحقه في تقرير المصير من دون تدخل خارجي، وحقه في عودة اللاجئين. هذه هي الأسس: الأب والابن والروح القدس.

أبعاد: هل يمكن برنامجاً وطنياً فلسطينياً يحمل هذه الثوابت ويتمسك بخيار المقاومة أن يكون في سلطة أوسلو؟ وبالتالي، هل مأزق السلطة في فلسطين هو مأزق وصول حماس أم هو مأزق خيارات سياسية؟

الحوت: هو مأزق سياسي، أقولها وأنا حزين. إن جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ كان رضي باتفاق أوسلو. كان هنالك نسبة لا بأس بها تفوق ٥٠ في المئة، بمن

في ذلك فلسطينيو الشتات، مؤيدة للاتفاق. فالشعب الفلسطيني كان تواقاً إلى السلام وإلى الحياة الطبيعية بعد معاناة أكثر من ٥٠ سنة من دون هوية، ومن دون حق عمل، وموضع اضطهاد وقهر وظلم وصدق الفلسطينيون الوعود الأميركية وعلقوا آمالاً على الاتفاق، وكان أبو عمار على رأس هؤلاء المصدقين. كان الأميركيون يقولون لنا: انتم اعترفوا بالقرار ٢٤٢ والباقي علينا ذلك القرار الذي بقينا نرفضه منذ عام ١٩٦٧وحتى عام ١٩٨٨. رضينا، واعترفنا بحق إسرائيل في الوجود، والوجود الآمن. ومع ذلك اصطدم أبو عمار بجدار مسدود. فالأزمة أن المجتمع الدولي يطالب الشعب الفلسطيني دائماً بالبحث عن الحل، ولا يسأل ماذا يريد الإسرائيلي، وأين ينتهي الحلم الصهيوني في فلسطين؟ ما نشاهده على الأرض يقول صراحة أن لا دولة فلسطينية على الإطلاق: المستوطنات، تقسيم الأرض والطرقات وإقامة الجدار، هذه كلها عوامل تحول دون إقامة دولة فلسطينية أو حتى دويلة فلسطينية. المطروح أقل من حكم ذاتي، شيء يشبه الأبارتيد في جنوب أفريقيا.

أبعاد: إذاً ماذا تمثل السلطة الفلسطينية؟

الحوت: لا شيء، وإذا ما أجرينا مقارنة عاقلة وهادئة نرى أن أيام الاحتلال كانت أفضل، لأن وضعنا الدولي كان يخضع لاتفاقية جنيف الرابعة وللقوانين الدولية المعنية بشؤون العلاقة بين دولة محتلة وشعب محتلة أراضيه. يكفي القانون الذي يقول بعدم وجوب الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، الأمر الذي يعطيني كشعب محتلة أراضيه الحق في النضال والمقاومة إلى أبد الآبدين. أما الآن، وبعد اتفاق أوسلو، إذا ذهبت إلى الأمم المتحدة سيقال لي اذهب وارجع إلى اتفاقية أوسلو. يعني مسؤليات دون صلاحيات مع عرقلة، مع قصف واعتداء يومي واعتقالات واغتيالات... ليس هنالك ما يخسره الفلسطيني فعلاً لو هذه السلطة سقطت أو علقت أو أي شيء آخر.

أبعاد: ما هو إذا مستقبل أوسلو؟

الحوت: اتفاق أوسلو انتهى عملياً، وارتد الوضع بعودة الاحتلال إلى معظم أراضي الضفة الغربية. حتى ما تلا أوسلو انتهى، وآخرها خارطة الطريق التي قبلها شارون مع ١٤ تحفظ. إن عدد أوراق التحفظات هذه فاقت عددها أوراق الاتفاقية بحد ذاتها. حتى أميركا أخرجت نفسها من التعهد بإقامة دولة فلسطينية. لا يوجد حالياً في ساحة الصراع على المائدة أي مخطط تفاوضي سياسي واضح أو معروف غير مشروع أولمرت الأحادي الجانب.

أبعاد: أين ذاهبة الأمور في رأيك؟

الحوت: إلى المزيد من التدهور والتوتر والمفاجآت، والمزيد من الراديكالية في الجانب العربي. فالحصار الذي تتعرض له غزة وحكومة حماس اليوم يوحي أن رغيف الخبز قد يأتي يوم ويفقد من السوق. سيؤدي ذلك إلى المزيد من الراديكالية والحركات الاستشهادية التي قد تعم كل المنطقة، وخصوصاً مع يأس الفلسطينيين في الشتات من حظوظ الأمل في العودة.

أبعاد: إذاً ما المطلوب من فتح وحماس ومن المنظمة لمواجهة تحديات المرحلة؟

الحوت: على المدى البعيد، لا بد من إعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية على أسس تأخذ في الحسبان المستجدات التي تمت. حتى مفهوم منظمة التحرير يجب أن يتوضح بوصفها إطار للأحزاب كلها، فتكون موضوعياً منظمة حيادية وهي لمن يحكم وفق قوانينها وميثاقها

واستراتيجيتها. إذا اتفقنا على هذا المفهوم يصبح من الممكن إعادة بناء هذا الإطار الذي لا بد منه، ويجب أن يبقى إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية فوق تراب الأرض الفلسطينية وتحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة من الصور. وفي المدى المنظور أنا أتمنى على الأخوة في حماس وفي السلطة وعلى جميع الفصائل الفلسطينية أن تعمل على تأليف سلطة فلسطينية وطنية بالفعل، بمعنى أن لا تكون لها صبغة حماسية ولا صبغة فتحوية ولا فصائلية، وينصب عملها على الداخل وعلى مشاكل الداخل التربوية والتعليمية والصحية وعلى توفير شروط الحياة العادية، كالماء والبيئة... وان يترك القرار الوطني السياسي لقيادة منظمة التحرير التي تشمل الداخل والخارج.

أبعاد: هل يمكن أن تكون في الداخل قيادة من هذا النوع وسط القصف والضرب والاغتيالات والاحتلال؟

الحوت: أنا أفضّل أن تكون في الخارج، فتملك حرية قرارها أكثر. إن العمل في الداخل لا يشترط وجود قيادة رئيس منظمة التحرير في الضفة أو غزة. فليكن رئيس السلطة وحكومته في الداخل من أجل القضايا الداخلية والمدنية والحياتية والتربوية والثقافية والميدانية أو الإعلامية. أما القضية الوطنية فيمكن أن تكون قيادتها في أي مكان، وبجب أن تكون في الخارج لأن ممثلي الشتات من أعضاء المجلس الوطني مثلاً لا يستطيعون الذهاب إلى الضفة وإلى القطاع وبالتالي لا يجوز حرمان صوت الشتات من التعبير عن نفسه. أما في الخارج فيمكن أن نجتمع في جامعة الدول العربية أو في أي مكان آخر لوضع الاستراتيجية العامة والخطوط العريضة للحركة الوطنية.

ما يسميه لبنان "التوطين" لم يكن في الماضي مربوطاً بحق العودة، الأمر الذي يعني أن الفلسطيني عليه أن يغادر، إنما إلى أين؟ ذلك غير مهم بالنسبة إلى البلدان المضيفة. مؤخراً، أصبح لبنان، وهذا مهم، يربط بين رفض التوطين وحق العودة.

أبعاد: كيف تنظرون إلى موضوع التوطين وهل هو مطروح بقوة بعد وصول حماس إلى السلطة؟

الحوت: التوطين مطروح منذ سنة ١٩٤٩، ولمن يريد متابعة هذا الموضوع بتفاصيله يمكنه الرجوع إلى أرشيف القضية الوطنية حيث المشاريع المطروحة في هذا الإطار من قبل الولايات المتحدة كثيرة. جرت محاولات لإسكان الفلسطينيين في الجزيرة في شمال سوريا (مشروع الغاب)، وكان هناك مشروع لتوطينهم في العراق وفي الأردن. ويمكن اختراع عشرين مشروع آخر، ما دام الشرط الإسرائيلي نافذاً بإبقائهم خارج فلسطين التاريخية، لأن لدى إسرائيل هاجس الديمغرافيا وهي في صدد تهجير فلسطينيي أراضي الـ ٤٨ والـ ٦٧ المقيمين. فهي ترى أن العرب، المسلمين والمسيحيين، سيصبحون عام ٢٠٥٠ أكثرية ساحقة، وبالتالي ستذوب دولة إسرائيل. حتى إن الفلسطينيين الذين يحملون هوية إسرائيلية سيصبحون أكثرية في إسرائيل. فما هو مستقبل يهودية هذه الدولة إذاً؟ ستنتهي يهودية الدولة هذه وستصبح ثنائية القومية. ما نراه اليوم من قضم الأراضي والمطالبة بأربعين في المئة من أراضي الضفة، الضائقة بمن فيها أصلاً، هو محاولة لمنع الفلسطيني من العودة.

في الماضي قنع بعضنا بحق العودة إلى الضفة والقطاع أي الأراضي المحتلة ١٩٦٧ (أنا فلسطيني ومن حقي العودة إلى رام الله أو أحمل الجنسية الفلسطينية وأقيم في لبنان كجالية).

حتى هذا أصبح صعب المنال لفلسطينيي الشتات، وما نخشاه هو التهجير القسري.

ما يسميه لبنان "التوطين" لم يكن في الماضي مربوطاً بحق العودة، الأمر الذي يعني أن الفلسطيني عليه أن يغادر، إنما إلى أين؟ ذلك غير مهم بالنسبة إلى البلدان المضيفة. مؤخراً، أصبح لبنان، وهذا مهم، يربط بين رفض التوطين وحق العودة.

وما يخشاه الفلسطيني في حال فرض التوطين، هو التهجير القسري من البلدان المضيفة إلى الخارج، مجدداً. و الإغراءات موجودة وكذلك الترهيب. في عهد أمين الجميل خلال السنتين الأوليـة لحكمه، روِّع الفلسطينيون في لبنان فغادر ٧٥٠٠٠ فلسطيني من لبنان إلى أوروبا واسكنديناقيا، فضلاً عن أن المغادر كان يشطب اسمه حالاً من لوائح القيد في مديرية شؤون اللاجئين اللبنانيين.

حتى في الداخل الفلسطيني، هناك توطين للاجئين المقيمين في قطاع غزة والضفة، بمعنى أن جزءاً من أهالي يافا مقيم في غزة في مخيمات ويعيش على بطاقات الإعاشة، فهؤلاء يعدون لاجئين حتى في وطنهم. إن قضية العودة ليست قضية عابرة، فهي تجسّد أساس المشكلة بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، الذي يجري التعامل معه وكأنه شعب زائد في المنطقة يجب التخلص منه. وتجري محاولات لفرض عملية استيعاب للاجئين في البلدان العربية المضيفة، كسوريا ولبنان والأردن، على الرغم من معرفة واشنطن أن ذلك قد يسبب حروباً داخلية ويهدد الاستقرار في المنطقة. إن أعلى كثافة سكانية للاجئين الفلسطينيين موجودة في الأردن ثم في لبنان؛ وإثارة حرب بين الفلسطيني والأردني في الأردن ممكنة وتثير الخوف. تصور أنهم يروجون الآن لفتنة سنية – شيعية بعد مرور ١٥٠٠ سنة، فهل يصعب عليهم إثارة فتنة أردنية – فلسطينية! هذه هي أساليب الاستعمار: فرّق تسد.

أكيد هناك تشجيع من الغرب من اجل التخلي عن مبدأ السيادة. فانت لا تقدر أن تقيم كانتون في قريتك وتحكم نفسك بنفسك، فستحتاج إلى حماية خارجية تعود بك إلى العهود السابقة حيث كل مجموعة تحتمي بجهة ما.

شئنا أم أبينا، إن ما يمس القضية الفلسطينية في الصميم، يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. إن سياسات الولايات المتحدة في المنطقة تبرز قوتها و غباءها في آن معاً. هم أغبياء.

أبعاد: ما نراه الآن من تحول من الهوية الوطنية للهوية الطائفية ألا يأخذ المنطقة إلى مشاريع إعادة رسم الخريطة على أساس طائفي فتضيع القضية الوطنية الفلسطينية بالقضايا الصغيرة؟

الحوت: بحسب علم النفس، الإنسان الذي يتعرض لمخاطر يتقوقع على نفسه، وهو ما يسمى النكوص (Regression). أما علمياً فهذا التقوقع لا يحل المشكلة إذا انكفأ الإنسان إلى منطق قبلي أو طائفي يكون واهماً إذا اعتقد أن ذلك سيوفر له الحل. أنا قلت مرة، في ما يتعلق بلبنان في إحدى المحاضرات، إنني لست ضد تقسيم لبنان لمزاج خاص أو موقف ذاتي. فالموقف من تقسيم لبنان هو موقف سياسي كالموقف من وحدة لبنان. إنما أريد أن أرى الخرائط ومدى واقعيتها وقابليتها لتنفيذ التقسيم على الأرض، وللتأكد إذا ما كان التقسيم يؤمن للمواطن اللبناني فعلاً، من أي طائفة كان، حياة أفضل. في سويسرا يوجد كانتونات تختلف بقوانينها أنما الشعب قابل بذلك، فهو متكيف وراضٍ بممارسة الحياة المقوننة بهذا الشكل. فهل هذا ممكن في لبنان؟ هل الشعارات القائلة من المدفون إلى البربارة قابلة للتحقيق؟

أبعاد: هل هذا التحرك الطائفي نابع من نزعة محلية أم يتم التحريض عليه من الخارج؟

الحوت: أكيد هناك تشجيع من الغرب من اجل التخلي عن مبدأ السيادة. فأنت لا تقدر أن تقيم كانتون في قريتك وتحكم نفسك بنفسك، فستحتاج إلى حماية خارجية تعود بك إلى العهود السابقة حيث كل مجموعة تحتمي بجهة ما: هذا تحميه فرنسا، وذاك تحميه روسيا وآخر تحميه الولايات المتحدة. مبدئياً، لا يمكن أن نقول إننا ارتضينا بحل التنازل عن السيادة والاستقلال وإعطاء الأجنبي حق الحماية والوصاية. لأن ذلك منطق الزمن حيث الشعوب تطمح إلى الاندماج والتكامل.

أبعاد: إذاً هل تعتقد أن مشروع تقسيم المنطقة وارد؟

الحوت: دائماً وارد. أنا قرأت منذ ٣٠ سنة، لوزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق أبيا إيبان، وهو من كبار المثقفين اليهود ومترجم أعمال طه حسين إلى العبرية، نظرية تنفي وجود الأمة العربية، وبالتالي الدول العربية. وهو يعيد شعوب المنطقة إلى أصولها وحضاراتها القديمة المختلفة، فهي فسيفساء من طوائف ومذاهب وأعراق. الأمة العربية هي – في رأيه – خيال سياسي يجول في خاطر بعض المجانين أما واقع على الأرض فأكراد، وكلدانيين، وأشوريين، وشيعة، وبربر... هكذا يرانا الصهاينة وهم يسعون لجعلنا كذلك. ليست مصادفة أن الحركة القومية العربية حوربت خلال مئة سنة. لماذا مسموح أن تقيم أوروبا وحدة أوروبية والعرب غير مسموح لهم ذلك؟

ليست مصادفة أن الحركة القومية العربية حوربت خلال مئة سنة. لماذا مسموح أن تقيم أوروبا وحدة أوروبية والعرب غير مسموح لهم ذلك؟ يوجد أمراض في المنطقة العربية لا تداويها عقاقير محلية ولا يمكن معالجتها إلا بعقاقير قومية.

إن سوقاً عربية مشتركة غير قادرين على تأسيسها؟ حتى إن بلدين عربيين محكومين قدراً بحدود جغرافية مشتركة، دع عنك التاريخ والقربى، كسوريا ولبنان، هما غير قادرين على وضع صيغة للاتفاق والتعاون اليوم، في حين منذ خمسين سنة كانت توجد عملة مشتركة بينهما ومصرف مركزي واحد وجمرك واحد.

يوجد أمراض في المنطقة العربية لا تداويها عقاقير محلية ولا يمكن معالجتها إلا بعقاقير قومية. مثلاً، ستبقى السعودية بلداً متخلفاً إذا لم تتكامل مع البلدان العربية. ولو يستثمر هؤلاء الخليجيون أموالهم في السودان والأردن وسوريا أو لبنان وبقية البلدان العربية لكان وضع المنطقة بأسرها أحسن. للأسف لا يوجد رؤية عربية واستراتيجية عامة بل هناك محاربة لمشاريع الوحدة.

أبعاد: هذا يدخلنا على الموضوع الإقليمي، فكيف تنظر إلى المؤثر الإقليمي في القضية الفلسطينية: دور جامعة الدول العربية، دور مصر ، دور الأردن؟

الحوت: بإيجاز، بعد خروج مصر عن الإجماع الغربي وتوقيعها معاهدة كامب دايفيد، انشل الموقف العربي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، بمعنى أننا لم نستطع في إطار جامعة الدول العربية في الفترة التي قاطعنا بها مصر وطردناها من الجامعة أن ننشئ قوة بديلة. حلمنا بالجبهة الشرقية بين البعث العراقي والبعث السوري، اتفقا ستة أشهر ثم اختلفا. ولم يستطع العرب منذ ذلك الحين أن يكون لهم موقف سياسي موحد وفاعل ومؤثر في القضية الفلسطينية،

ولا في غيرها من القضايا العربية، بدليل ما حدث في ما بعد بالنسبة إلى الكويت والعراق، إذ انقسم العرب إلى درجة أن جيوشاً عربية اشتبكت في الحرب مع جيش عربي آخر هو الجيش العراقي.

إقليمياً، من المؤسف أن تصبح جامعة الدول العربية في أسفل الدرك في خطها البياني عبر أكثر من نصف قرن من عمرها. أكثر من ذلك، لو كان الاختلاف فقط على القضية الفلسطينية، لأمكننا القول إن القضية صعبة وخطيرة، لكن القضايا العربية الأخرى أصبحت بدورها موضع هجوم إمبريالي – إسرائيلي خارجي. الكل يعرف أننا أمضينا القرن العشرين محتجين على خطوط سايكس– بيكو الذي قسم المنطقة إلى كيانات، حيث كان طموح الأمة محو الحدود وإقامة دولة الوحدة أو إيجاد صيغ من التضامن والتعاون العربي. الآن نحن مهددون ضمن هذه الحدود وصار الدفاع عن خطوط سايكس – بيكو موقفاً قومياً. العراق مهدد، ولبنان مهدد... فقد أثيرت نعرات لم تكن مثارة على امتداد العهد الماضي. إن النظام الدولي الجديد لم يحدد بعد، وفي اعتقادي هو لا يعرف بعد ماذا يريد في المنطقة. يتكلم على شرق أوسط جديد. لكنني لا أرى أن جورج بوش مؤهل ليرسم استراتيجيات أو رؤى مستقبلية بالنسبة إلى العالم. كل همه من الشرق الأوسط الجديد إيجاد صيغة تكون إسرائيل فيها جزءاً محورياً ومهيمناً في الشرق الأوسط. إذا ما حدث ذلك فسيعني انقلاباً جذرياً في الوضع العربي القائم، إذ سنتحول إلى دول محمية لدولة مركزية هي إسرائيل التي تمثل بدورها قاعدة مهمة للولايات المتحدة الأميركية.

أبعاد: ومصر، ما هو دورها؟

الحوت: أنا أعتقد انه لولا دور مصر لما تجرأ أبو عمار على إبرام اتفاق أوسلو. إن دور مصر ضاغط على القضية الفلسطينية للأسف. فهي تحولت من آلة رافعة إلى آلة ضاغطة على الموقف الفلسطيني أو في أحسن الحالات إلى دولة محايدة.

أبعاد: نلاحظ أنه يوجد تحول في دائرة الصراع في المنطقة، فهناك انتقال من الكلام على الصراع العربي – الإسرائيلي إلى الكلام على النزاع العربي – الإسرائيلي، ومن ثم على النزاع الفلسطيني –الإسرائيلي. في ظل تطور دور إيران الإقليمي الآن هل يتحول هذا الصراع إلى صراع إسلامي – إسرائيلي، في الوقت الذي يتدهور الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية؟

الحوت: أنا لا أتمنى ذلك، وما زلت آمل بأن تستعيد الأمة العربية شيئاً من حيويتها. لكن الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية يحتاج إلى الثورة الإسلامية التي لولاها لكان الإحباط في النفس مضاعفاً حول إمكان إيجاد حل لقضيتنا. وقد جاءت إيران في الوسط الإقليمي كالصخرة التي تحاول الوقوف أمام الانهيار في الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية. إن تجربة حزب الله في لبنان أعادت للشعب الفلسطيني الأمل في أن النضال ينتصر في النهاية. كما أعادت هذه التجربة الاعتبار إلى خيار الكفاح المسلح بعدما كادت شعلته أن تنطفئ. المقاومة اللبنانية قالت للشعب الفلسطيني إن المقاومة ليست مجرد سلاح ويجب أن ننظر إلى موازين القوى بمنظار آخر وكيف يستطيع المجتمع المستضعف بوسائله الخاصة أن يحقق أهدافه. من هنا جاءت النظرية التي هي موضوع التباس، أعني استراتيجية الاستشهاد. على الفرد الفلسطيني أن يتميز عن العدو، عبر هذا البعد الروحي كي يستطيع الانتصار على

الآلة العسكرية الضخمة التي يتزود بها العدو.

لا شك في أن الثورة الإيرانية في مواقفها كدولة وضعت الكثير من الحكومات العربية في وضع محرج. فحين يسمع الحاكم العربي أن مسؤولاً إيرانياً قد علق على موضوع ما يتعلق بالشعب الفلسطيني مؤيداً وداعماً، يشعر هذا الحاكم بتقصيره على الأقل، لذلك هو يخشى الموقف الإيراني لأنه يحرج هذا النظام أو ذاك.

طبعاً المأخذ العام على إيران أو الثورة الإسلامية، هو الجمع بين الخطاب الديني والخطاب السياسي. وأعتقد أن القيادة الذكية في أي حركة يمكنها أن تفصل بين الخطابين، فما هو واجب في الخطاب السياسي يمكن أن يكون خياراً في الخطاب الديني. يعني قضية الحجاب مثلاً يجب أن لا تمثل قضية جوهرية.

توجد فرصة أمام الحركة الإسلامية كي تتطور. وأرجو أن تتطور في مقابل التيار العلماني، فتكون هناك صيغة جبهوية تعددية. فهل تأذى لبنان مثلاً من وجود ٤ نواب من حزب الله في البرلمان اللبناني؟

أبعاد: كيف تنظر إلى العلائق اللبنانية – الفلسطينية بعد التطورات الأخيرة في لبنان ؟

الحوت: غير جادة. **أولاً**، يجب أن يدرك الفريقان، وهما يدركان كما اعتقد لكن لا يعترفان بذلك، أن تقرير المصير الفلسطيني في لبنان ليس في يد اللبناني أو السوري أو الفلسطيني، بل في يد القوى الخارجية. وبقدر ما يتقن لبنان رسم موقفه الرسمي من عملية الصراع يحصن نفسه. على سبيل المثال، كيف يمكن أن يكون البعض ضد التوطين الفلسطيني ومتحالفاً مع أميركا في الوقت نفسه، وهي القوة الوحيدة التي تهدد كيانك بفرض التوطين الفلسطيني.

ثانياً، لبنان لم يحدد ماذا يريد من الفلسطيني ولا الفلسطيني يوضح ماذا يريد من لبنان. بمعنى أن لبنان عليه أن يدرك أن وجود إسرائيل على حدوده الجنوبية كان حدثاً تاريخياً واستراتيجياً مهماً. وبالتالي ستظل تداعيات القضية الفلسطينية على لبنان مستمرة.

ثالثاً، الموقف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فأنا لا أقول بتوطين الفلسطيني أو حتى بتجنيسه. لكن الترحيل القسري لم ينجح، فقد حاول البعض في الماضي دون جدوى. على اللبناني إذاً أن يستفيد من هذا الوجود ويضمن عدم تحوله إلى عامل عدم استقرار أو إخلال بالأمن.

رابعاً، للبناني والفلسطيني عدو واحد هو الإسرائيلي الذي طردني وفرض علي اللجوء إليك. فهل يضرب بعضنا البعض الآخر أم نتحول معاً إلى مواجهة هذا العدو؟ يقال إن لبنان في وضع حرج اقتصادياً، فهل أجريت دراسة علمية حول أهمية وجود الفلسطيني في الاقتصاد اللبناني؟ هل سأل اللبناني، الذي يفتح أبوابه لكل مستثمري العالم، عن أكثر من ٤٠ ملياردير فلسطيني يمكنهم الاستثمار في لبنان لو سمح لهم بذلك؟ الأمر الذي يلغي المفاعيل السلبية لوجود اللاجئين الفلسطيني في لبنان؟ إذا سُمح للفلسطيني العمل في لبنان، ويخف الاحتقان داخل المخيمات إضافة إلى أن اللاجئ يصرف أمواله في لبنان ولا يبعثها إلى سري لانكا وغيرها، فتستفيد الدورة الاقتصادية، ولا تخرج الأموال من السوق اللبنانية إلى الخارج.

خامساً، في ما يتعلق بحق التملك، نرى أن الخليجي مثلاً أصبح مالكاً نصف جبل لبنان، ولكن هذا الحق مرفوض حين يتعلق الأمر بالفلسطينيين مع العلم أن حق تملك الفلسطينيين إذا

ما أقر سيحرك السوق العقارية ومن دون أن يهدد الوضع السياسي؛ فالوضع السياسي هش أصلاً، بغض النظر عن موضوع تملك الفلسطينيين؛ وحرمان الفلسطيني حق التملك يدفعه عاطفياً إلى المزيد من المرارة والسلبية.

أما قصة السلاح فمختلفة، ولا يمكن حلها مع الفلسطيني بمعزل عن السوري. فالسلاح الفلسطيني الذي يمثل مشكلة في لبنان هو المتعلق تنظيمات تقيم قياداتها في سوريا، التي هي الآن على خلاف مع لبنان. والفلسطيني لا يقدر أن يحل المشكلة بمعزل عن سوريا. ومحاولة تحريض فصيل على آخر يخلق توتراً في غير محله من دون حل المشكلة.

إن حل مشكلة السلاح الفلسطيني في لبنان يجب أن يرتبط بوضع استراتيجية عسكرية متفق عليها بين ثلاثة أطراف: سوريا ولبنان والفلسطينيين، حيث يشعر الأطراف الثلاثة أن حقوقهم مؤمنة. وذلك ممكن إذا كنا جديين و لا نتبع سياسة النكايات.

أبعاد: أخيراً، شفيق الحوت، ماذا تقول عن تجربتك الشخصية في العمل الوطني الفلسطيني؟ ولو أعدنا عقارب الساعة إلى الوراء فهل كنت دخلت في خيارات أخرى؟

الحوت: سؤالك لا يخلو من الوجدانية، لقد ولدت في فلسطين وهي بلد مميز، له مكانته في التاريخ كما له مكانته في الجغرافيا. أشعر أحياناً أنني انتسب إلى أمم ضاربة في التاريخ وضاربة في الديانات. وأحياناً ينتابني غرور طفولي. فالقدس استضافت الرسول العربي (صلعم) محمد ومنها عرج إلى السماء. والمسيح عليه السلام فلسطيني. مشاعر قد تبدو طفولية إنما لها مكانتها في النفس.

هذا من حيث المكان، أما بالنسبة للزمان فإن القرن العشرين كان قرناً حافلاً بالمتغيرات، ولا سيما العلمية والتقانية. طبعاً، حياتي لم تكن هانئة ولا هادئة، بل كانت متوترة، حزينة، وفيها الكثير من الخوف في فترات كثيرة. لكن أحياناً أتساءل أخي فارس، هل يستطيع إنسان له حد أدنى من الشعور، أن يحيى حياته من دون قضية وبمعزل عن قضايا الإنسان. أنا أتصور أنه لو لم تكن لي قضية في فلسطين لكنت اهتممت بشؤون جنوب أفريقيا، أو فيتنام، أو الصومال حالياً. أقول ذلك ليس تبجحاً، بل أقوله تفريغاً لطاقة نفسية؛ فلكي تشعر بالمزيد من الراحة والسعادة يجب أن تقرن نفسك بالإنسان، لأن مطالبك كفرد في النهاية تكاد تقتصر على ثلاث وجبات طعام في النهار، وقميص وبنطلون، وإن الله يحب المحسنين. أما القضايا التي تشغل الروح والنفس فهي قضايا الإنسان العامة، الظلم، والقهر وغياب العدالة.

أما حول تجربتي الخاصة في منظمة التحرير الفلسطينية، كأي شخص في مقتبل حياته، فقد بدأت التفرغ الرسمي وعمري ٣٢ سنة. كنت مليئاً بالرومانسية، التي كانت تسود مرحلة الستينات، حين كان العالم بأسره يغلي بروح الثورية. لا أنكر أنني فوجئت بالممارسة. كنت أتصور أن الثورة من أعمال الملائكة وأنها تجسيد للمثالية عند الإنسان؛ فوجدت أن الثورة أيضاً فيها أخطاء وخطايا، واكتشفت أن حقيقة الثورة أقل جمالاً من الحلم.

أنا نقدي التوجه، ويساري الميول، حتى لو كنت في موقع المسؤولية، الذي كنت فيه معظم الأوقات. أي أنني شغلت مناصب مهمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت نفسه كنت كثير النقد لمسيرتها وقراراتها. لكن كنت أدرك ما هو بديهي، وهو أننا لسنا ملائكة، وأنا نخضع لحقبة تاريخية معينة لها إطار وعيها وقوتها ومعرفتها. ضمن هذا التصور، أرى أننا أبقينا

قضيتنا حية على الأقل. فقد استغرق الأمر ١٦ عاماً مرت على النكبة، وهي فترة ليست بالقصيرة، حتى للم الشعب الفلسطيني شمل العائلات المفككة، ونهض جيلي أنا، أي جيل النكبة، بالتصدي لهذا العدو الذي لا مثيل له في التاريخ، بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية. إن نجاحنا في أن نبقي قضيتنا موضع اهتمام، وقلق للبشرية وللمنطقة، على امتداد نصف قرن، هو إنجاز يستحق التحية. صحيح أننا لم نحقق نصراً، إنما حاولنا بالتأكيد، وإن كان أداؤنا بحاجة إلى نقد ومراجعة. آملاً أن يحمل الجيل الجديد المشعل، لأن النضال ليس ترفاً، وهو حقيقة تفرضها الظروف.

أما آخر عطاءاتي، فأحاول أن أدون مذكراتي، ونظرتي النقدية للمسيرة، لعل البعض يجد فيها ما قد يستفيد منه. ◇

ماري شكر (*)

باسكال بونيفاس

نحو الحرب العالمية الرابعة

أولاً: تعريف في الكاتب والمنهج

يقول سينيكا: "من الخطأ القول إننا لا نتجرأ لأن الأمور صعبة، بل على العكس الأمور صعبة لأننا لا نتجرأ". وفي عمل باسكال بونيفاس **نحو الحرب العالمية الرابعة** عملية تجرؤ ثانية يشهد له بها.

فالكاتب تجرأ وتكلم عن الحقوق المهدورة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي جعله يمر بتجربة قاسية سبقت عمله الحالي حين شنت ضده في فرنسا وغيرها حملات وصفته بالمناهض للسامية إثر توجيهه ملاحظات إلى الوزيرين الفرنسيين الاشتراكيين فرانسوا هولاند وهنري ناليت Francois Hollande & Henri Nallet، بضرورة النظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية القانون الدولي والحق الإنساني، إضافة إلى الاهتمام بالناخبين العرب من مواطنين ومقيمين في فرنسا... فالحملات ضده لم تتوقف على مدى أشهر كان يجهد خلالها بمحاولات تفسير وشرح مقصده عبر الصحف ومحطات التلفزة التي انخرطت بدورها في الحملة ضده حتى أصدر كتاباً بعنوان **"هل من المسموح انتقاد إسرائيل؟"** (Est - il permis de critiquer Israël?)، دافع فيه عن الديمقراطية وعن وجهة نظره حول حرية التعبير والحريات بوجه عام وتساءل فيه "إن كانت إسرائيل دولة ديمقراطية وتعترف بالحريات العامة ومنها حرية الرأي فلماذا لا نستطيع انتقادها؟ لماذا ننتقد ياسر عرفات ونتهمه باحتضان الإرهاب والاستمرار في السلطة خلافاً لمزاج الشعب الفلسطيني ولا يتهمنا أحد بأننا مناهضين للعروبة؟ هنالك دولة واحدة وحيدة في العالم بحيث لا تستطيع انتقادها وإلا ستتهم بالعنصرية ومعاداة السامية... ما أثير ضدي يشبه إلى حد بعيد فتوى حقيقية بحقي، لقد تكلمت بالمحرم... وأثرت ما يزعج...".

وباسكال بونيفاس هو مدير مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS)، وهو يدرس في مركز الدراسات الأوروبية في جامعة باريس الثامنة، ويدير **المجلة الدولية والاستراتيجية** منذ عام ١٩٩١. وهو عضو في اللجنة الاستشارية لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

كتب حوالي أربعين عملاً في مضمار العلائق الدولية، ومسائل نزع السلاح، والسياسة الخارجية الفرنسية، ومسألة الشرق الأوسط... ومنها كتابه الشهير **فرنسا في مواجهة الإمبراطورية** La France contre l'empire. وهو كاتب استراتيجي في أكثر من جريدة وأسبوعية فرنسية وأجنبية، تعتمده عدة محطات تلفزة للتحليل السياسي والاستراتيجي...

أما في كتابه: **نحو الحرب العالمية الرابعة؟** فيطرح بونيفاس عشرة أسئلة محورية.

هل الحرب على الإرهاب اليوم التي تشنها

(*) باحثة في الشؤون السياسية - بيروت.

(**) Pascal Boniface, *Vers la quatrième guerre mondiale* (Paris: Armand Colin, 2005), 172 pages.

الولايات المتحدة وحلفاؤها، هي الحرب العالمية الرابعة كون الحرب الباردة هي الحرب العالمية الثالثة؟

وهل من المسموح البحث في الإرهاب ومسبباته دون أن نُتهم بتأييده وتشريعه؟

أين هي الحرب الدائرة من مقولة صراع الحضارات؟ وهل هنالك صراع شرق/ غرب جديد؟

أليست المشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية هي أم الصراعات ونقطة انطلاق ما قد يصبح صراع حضارات؟

لماذا تولد إسرائيل بقرار في الأمم المتحدة ثم "تعزل إسرائيل في الأمم المتحدة"؟

لماذا يوجد تشخيص متعدد للأزمة؟ وما هو سر التحالف الثنائي الإسرائيلي – الأميركي؟

هل الحرب الدائرة هي حرب على الإرهاب أم صراع حتى الأبدية؟

لماذا تتدنى شعبية أميركا؟ وما هو دور أوروبا؟

هل يوجد توجه لتمديد الأزمة؟

هل نأمل بآلية تغييرية في الداخل الإسرائيلي؟

عشرة عناوين لعشرة فصول يتألف منها الكتاب، ويُختم بلائحة تضم مجموعة النقض (الفيتو) التي لجأت إليها الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي في ما يخص الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية لمصلحة إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وهي تمثّل ٣٩ فيتو حتى العام ٢٠٠٤.

يعالج بونيفاس الموضوع من زاوية القانون الدولي وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التعدي والاحتلال والعدالة الدولية والمساواة، وهي أمور تعتمدها الأمم المتحدة في حال الفصل بين الدول. وهو يؤكد أن إسرائيل تضرب بها عرض الحائط وتتفلت دائماً من العقاب بسبب مساندة الولايات المتحدة لها باستعمالها حق النقض الفيتو.

ثانياً: الإرهاب وصراع الحضارات

يناقش الكتاب مجموعة مقولات تعتمدها الولايات المتحدة وإسرائيل لتبرير الاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، جاء بعضها على لسان مسؤولين سياسيين والبعض الآخر بواسطة منظرين وباحثين. وهو يناقش كل مقولة ليصل إلى الاستنتاج أن الحجة لمواجهة الإرهاب الدولي لا تحتم الأعمال العسكرية التي تقوم بها كل من الدولتين أكان ذلك في فلسطين أم كان في العراق. فهناك أسباب للإرهاب، وهو يأتي نتيجة الظلم والاحتلال والشعور بالمهانة، وأن ما يحاك مع المسؤولين السياسيين في البلدان العربية، لا يرضي شعوبها التي باتت اليوم تعيش في قلب الحدث نتيجة العولمة المعلوماتية، وهي تشاهد يومياً الدبابات الإسرائيلية تجرف البيوت وأشجار الزيتون وتبيح قتل المسؤولين الفلسطينيين ومن كان نصيبه الهلاك من المدنيين العزل والأطفال.

في مناقشة تعريف الإرهاب يقول بونيفاس، إن الإرهاب ليس قدراً ملازماً للعرب أو لأي شعب آخر وإلا انتفت أهمية البحث عن حلول سياسية للأزمات، ولم يعد أمامنا خيار سوى الحل العسكري، الأمر الذي يريدون توريط العالم أجمع به. لا يولد الإنسان إرهابياً بل يمكن أن يصبح إرهابياً كحصيلة لظروف بيئته السياسية والاجتماعية. ثم إذا كان المسلمون إرهابيين بالفطرة كما يشاع داخل إسرائيل، فكيف جرى أن مرت عقود من الزمن لم يقم خلالها المسلمون بأي عمل إرهابي؟

وأي تعريف للإرهاب نعتمد؟ إرهاب المنظمات فقط كما عرّفته الأمم المتحدة؟ وماذا عن إرهاب الدولة وإرهاب الفكر، وماذا عن القصف الجوي الذي يودي بأرواح مدنيين ويصنف بأعمال حربية؟

ونضيف نحن، أليس لظاهرة بن لادن وأتباعه ما يقابلها في أميركا كالفرع الداودي أو أتباع الواعظ جيمس جونز، أصحاب الانتحارات الجماعية في غيانا عام ١٩٧٨، أو حركة أوم شينركو التي هاجمت قطارات طوكيو بالغاز السام عام ١٩٩٥؟

ولماذا يريدون اقناعنا بأننا مهددون لأن حضارتنا هي المستهدفة؟ فالحضارة هي نتاج البشرية جمعاء وإنما التمايزات هي بين الثقافات، وليس هناك من ثقافة مفطورة على الإرهاب ومعاداة الغير، فمقولة هنتنغتون فيها الكثير من المغالطات، فهو يقسم العالم إلى ثماني حضارات مختلفة وهي: الغربية

والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندوسية والسلافية – الأرثوذكسية والأميركية – اللاتينية والأفريقية. ستتدافع هذه الحضارات بحسب هنتنغتون عن مكتسباتها كما هويتها وستمثّل حدود صدام في المستقبل وبخاصة بين الإسلامية والغربية.

يقول بونيفاس إن ما روّج لهذه المقولة هو اندلاع الحرب اليوغسلافية التي أعقبتها، ثم أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وهذا لا يعني أنها صحيحة بكل ما جاء فيها، وأن هنتنغتون نفسه يعترف بأن الإسلام ليس واحداً، كما يؤخذ على المقولة إغفالها اليهودية كهوية حضارية، فالمجتمع الإسرائيلي يمتلك كل الأدوات التي ذكرها هنتنغتون كالدين الواحد واللغة الواحدة والعادات والتاريخ والآداب والسلوك والمؤسسات. فهل أن عدد اليهود كان السبب في عدم تصنيفهم أم في توزعهم الجغرافي؟ وهذان أمران لا ينفيان عن المجتمع الإسرائيلي خصوصيته الديمغرافية والثقافية ليكوّن هوية جيوسياسية واضحة وحقيقية.

بيد أن الكاتب أغفل التساؤل عن المعيار الذي اتخذه هنتنغتون في تصنيفه للحضارات بحيث اختلطت المعاني بالحدود والأدوات في الشكل كما في المضمون الذي يفصل بين هذه الحضارات.

أهي للجغرافيا مثلاً في قولنا حضارة الغرب؟ أم المسيحية للغرب حين نقول بالحضارة الإسلامية؟ والكونفوشية نسبة إلى كونفوشيوس الحكيم والفيلسوف الصيني في القرن الرابع قبل الميلاد، والحضارة اليابانية نسبة إلى اليابان كبلد، الإسلامية نسبة إلى الدين، السلافية – الأرثوذكسية نسبة إلى عرق؟ أو دين؟ والحضارة الأميركية –اللاتينية والأفريقية نسبة إلى قارة أو عرق؟

إذاً، نرى أن المقاييس مختلفة عمّا شرحه هنتنغتون كعناصر تكوّن الحضارة الواحدة، وإلا لماذا الفصل بين الحضارة الغربية والحضارة الأميركية – اللاتينية، وهما تشتركان في الدين والثقافة والتراث والتاريخ بالمقدار نفسه الذي تشترك به البلدان الأوروبية في هذه العناصر أو أكثر؟ ألا تتمايز الثقافة الإيرانية عن الثقافة الإندونيسية أو الباكستانية؟ وهو يضعهم في إطار حضارة واحدة وهي الإسلامية، والأخيرة تضم العرب والأتراك والماليزيين؟ والتمايز قائم بين المذاهب ضمن الدين الواحد بين الشيعية والسنية كما بين الكاثوليكية والبروتستانتية. وضمن هذا التصنيف أين نضع الحرب العراقية الإيرانية ولاحقاً العراقية الكويتية؟

كذلك من الناحية العرقية، يبدو التمايز واضحاً بين الشعوب الإيرانية والباكستانية والإندونيسية والشيشانية والنيجيرية... هذا إذا ما سلمنا معه بالتسمية، لأن الحضارة الإنسانية واحدة إنما الاختلاف هو بين الثقافات. أما بونيفاس وفي محاولة لنفي وصف الصراع بالحضاري يضيف أن المجتمع الفلسطيني ليس بمجموعة متجانسة مسلمة، وهو مجتمع تعددي إذ يوجد أقليات مسيحية في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي يصبح صراعه مع الإسرائيليين ليس صراعاً حضارياً، وإن كان مصير النظام الدولي الجديد تحدده بضعة كيلومترات من الأراضي المحتلة، وتحدد معه طبيعة الصراع في ما لو يصبح حضارياً أم لا. فالمسألة الفلسطينية تحمل في ذاتها كل احتمالات الصراع، شرق – غرب، شمال – جنوب، عالم مسيحي – عالم مسلم...

ويضيف بونيفاس أن عبارة صراع حضارات استعملها أولاً الباحث الإسلامي الأميركي برنارد لويس، حين وصف الصراع في الشرق الأوسط بأنه ضارب في الجذور الحضارية للموروث اليهودي – المسيحي في مواجهة الإسلامي، وأن على الغرب أن يدعم إسرائيل كخط دفاع أول عن الحضارة الغربية.

أما عن تشبيهها بالحرب الباردة وتشبيه خطرها بخطر الشيوعية سابقاً فيقول، بأن المقابلة لا تجوز لأن الأدوات تختلف، إذ إن مصطلحات النزاع كانت معتمدة من قبل الطرفين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، مثل مسائل "نزع السلاح" و"مناطق النفوذ" و"توازن الرعب". أما اليوم فالمسائل تتشعب من "الخير والشر" و"نحن وهم" و"حضارة متفوقة" و"مدنية وبربرية" و"صليبية وجهادية"... الخ.

ثم أن أدوات اللعبة في الحرب الباردة كانت متشابهة، فالسلاح بين موسكو وواشنطن كان متقابلاً ومتوازناً إلى حد ما، والمنظومة العسكرية

مركزية وتسلسلية واضحة في حين أن "القاعدة" مؤلفة من مجموعات غير مرتبطة بهيكلية منظمة، بل يربط بينها هدف مشترك.

هل نستطيع القول أن أسامة بن لادن يمثل المسلمين؟ كلا، حتى لو ادعّ الدفاع عن حقوقهم. ألم يسارع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات إلى استنكار جريمة ١١ أيلول وأقوال بن لادن متسائلاً "متى اهتم بن لادن لفلسطين وحقوق شعبها حتى يستعملها في خطابه الآثم الآن؟".

وكما لا يمثل المتطرفون الأيرلنديون جميع الكاثوليك في العالم، ولا يمثل اليهود والصهاينة المتطرفون اليهود أجمعهم، لا يمثل كذلك بن لادن الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين. إن العمل الرهيب الذي قام به بتفجير برجي التجارة في ١١ أيلول/ سبتمبر، أعقبه تصريحات فظيعة من الرئيس بوش عن الصليبية، ومن رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني والأسباني أزنار، وهذه أمور ليست من الحكمة في شيء.

هل كان للمسلمين يد في حرب فييتنام؟ أو في حرب البلقان؟ ألم يذهب القرن العشرين وفي طياته حربين عالميتين كانت النازية هي العنصر المسبب فيهما ولم يكن للمسلمين أي دور فيها؟ يقول بونيفاس لنتأمل، ولنحكم العقل مكان الغرائز، فإذا لم نحقق تقدماً في المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية عبر رفع الظلم والبؤس عن الفلسطينيين بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وبالتوقف عن ممارسة ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا مثل المقابلة في كيفية التعاطي الإعلامي والسياسي مع سلوبودان ميلوسوفيتش، حين احتجز ابراهيم روجوفا ليومين في محاولة إقناعه بالحل، وفي كيفية التعاطي مع ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية حين احتجز لمدة سنتين داخل المقر المؤقت.

ثالثاً: إسرائيل في مواجهة العالم

أما وكيف يُفسر أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أنشئت بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ والتي أصبحت اليوم معزولة في الأمم المتحدة، فالحقيقة، يقول بونيفاس، أنه وفي العام التالي لقرار إنشائها أي عام ١٩٤٨، أصدرت الأمم المتحدة قراراً يقضي بعودة المهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم. لم يطبق هذا القرار حتى اليوم. إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية مارست عدداً من الفيتويات، بلغ حتى عام ٢٠٠٤ تسعة وثلاثون نقضاً. في كل مرة يصوت ما يعادل مئة وخمسون دولة ضدها، وعشرة يمتنعون، وخمسة وعشرون لا يصوتون وستة يلوذون جانب الولايات المتحدة. فماذا نستنتج من ذلك؟ أليست إسرائيل في عزلة في الأمم المتحدة؟ وهي الدولة الوحيدة المعتدية دائماً على السكان، وعلى الأراضي من تشريد وتهجير إلى بناء مستوطنات واستقدام مستوطنين جدد؟

وفي كل دورة من دورات الأمم المتحدة أو في اجتماعات مجلس الأمن يأخذ الكلام حول القضية الفلسطينية حيزاً مهماً من المداولات. ويورد بونيفاس كلمات لكل الرؤساء العرب والأفريقيين وغيرهم أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن يشددون فيها على ضرورة معالجة الأمر على قاعدة المبادىء العامة للأمم المتحدة... إزاء هذا التعاطف الدولي الكبير مع الحقوق الفلسطينية والذي يأتي على لسان ممثلي أغلبية بلدان العالم، وإزاء استطلاعات الرأي التي تشير أن إسرائيل تمثّل تهديداً للسلم العالمي، بحسب تقرير نشرته غالوب عن خمس عشرة مؤسسة استطلاع أوروبية، اعتمدت خلاله عينة من ٥٠٠ شخص في كل بلد، رأى فيه ٥٩ في المئة أن إسرائيل تمثّل تهديداً للسلم العالمي قبل إيران وكوريا الشمالية والولايات المتحدة والعراق وأفغانستان وباكستان وسوريا...الخ. إزاء هذه العوامل نستنتج أن ما يؤكد هذه الحقيقة، هو فقدان إسرائيل تعاطف الرأي العام الأوروبي المؤثر إلى حد كبير في قرارات الاتحاد الأوروبي، على الرغم من إعلامها وسلاحها، والقوى الضاغطة التي تمتلكها وحملاتها غير المسبوقة في أوروبا ضد من تتهمهم باللاسامية.

وأغلب المواقف الأوروبية كانت متباينة، فـفرنسا التي يقال أن سياستها أقرب إلى العرب منها إلى إسرائيل، اتخذت موقفها أغلب الأحيان من منظور الحقوق الدولية. وأن الرؤساء الفرنسيين اهتموا بالقضية الإسرائيلية الفلسطينية انطلاقاً من توقع

شارل ديغول للمفاعيل السلبية لحرب ١٩٦٧ واحتلال الأراضي العربية. ثم اهتمام فرنسوا ميتران الذي كان يعدّ الأقرب إلى إسرائيل بعد تصريحه في الكنيست عام ١٩٨٢، والذي كان أول رئيس دولة يثير ضرورة وجود دولة فلسطينية لأول مرة، كذلك اهتمام جاك شيراك... الخ.

ناهيك عن الموقف البريطاني المؤيد لوجود دولة فلسطينية أيضاً من خلال تصريحات طوني بلير المتكررة.

أما ألمانيا فيوصف موقفها بالتردد نظراً إلى حرجها التاريخي، بينما البلجيكيين والذين يرون أنفسهم أبطال الدبلوماسية الأخلاقية فقد عبروا أكثر من مرة عن موقفهم المؤيد للحق الفلسطيني.

ثم نرى اليونان وأيرلندا والسويد دائماً ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كذلك أسبانيا إذ دفع مسؤولوها ثمن تأييدهم للحرب على العراق في الانتخابات التي تلت الحرب.

وإيطاليا لها الموقف نفسه باستثناء البلدان الأوروبية المستقلة حديثاً والتي تدور في الفلك الأميركي المؤيد لإسرائيل.

نرى أن أغلبية البلدان الأوروبية ومعها البلدان الأفريقية والبرازيل وبلدان أميركا اللاتينية ومعها مؤثرون في الرأي العام العالمي، أمثال البطل الشعبي نلسون منديلا والرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا ومهما كان موقفها مؤيداً لحقوق الشعب الفلسطيني، كانت دوماً إسرائيل تدّعي أن هذه المواقف تنطوي على مشاعر عميقة ضد السامية مموهة بمواقف إنسانية مع الفلسطينيين.

رابعاً: التحالف الأميركي – الإسرائيلي

يفند بونيفاس المواقف الأميركية بحسب تصريحات الرؤساء الأميركيين المتعاقبين، وبخاصة خلال فترات الانتخابات الرئاسية. ويثبت كيف أن نتائج تلك الأخيرة غالباً ما تأتي بحسب رغبة اللوبي الصهيوني الناشط جداً وذو الفاعلية الكبيرة خصوصاً في أكبر الولايات وأهمها حيث لا يقابله لوبي عربي يذكر. أما في المقابل فهنالك وجهات نظر تختلف عن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة.

ينقل عن لسان بول فيندلي حاكم ولاية ايلينوي منذ عام ١٩٦١ حتى١٩٨٣ قوله بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر "إن هذا التفجير المريع لم يكن ليحصل لو أن الحكومة الأميركية رفضت مساعدة إسرائيل على تدمير المجتمع الفلسطيني، قليلون من يملكون الجرأة ويدلون بهذه الحقيقة ولكن كثيرين هم الذين يفكرون فيها، هذه المصيبة كان من الممكن تجنبها لو أن رئيساً أميركياً واحداً كانت لديه الحكمة في أن يشترط خلال الخمس وثلاثين عاماً الماضية انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ١٩٦٧، خلال كل تلك الفترة والكونغرس الأميركي ينوء تحت ثقل ابتزازات اللوبي اليهودي حتى أصبح وكأنه لجنة مصغرة من البرلمان الإسرائيلي، كل السلطات تعرف هذه الحقيقة المخبأة بعناية عن الشعب الأميركي. الولايات المتحدة أصيبت بكارثة التفجيرات الإرهابية في ١١ أيلول وذهبت إلى الحرب على العراق بسبب سياستها المتبعة في الشرق الأوسط والمصنوعة في إسرائيل وليس في واشنطن...".

وفي كتاب المالي جورج سوروس بعنوان "من أجل أميركا دون بوش" يستنتج الكاتب أن الحكومة الأميركية لا تضغط بما فيه الكفاية لتحقيق أمن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا الأمر يرتد على الاقتصاد والمال في العالم أجمع.

أما ريتشارد كلارك المسؤول عن مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة فيقول: "لو أننا وضعنا أسساً للسلام في الشرق الأوسط لكانت القاعدة قد خسرت الكثير من الدعم الشعبي ولما كان هناك هذا الحقد المتعاظم علينا..." ويقول الصحافي توماس فريدمان: "أن هنالك قولاً بات مأثوراً في العالم العربي هو أن العدو الحقيقي هو جي آي اي" Jews Israeli Americans. ويسرد مقولات عديدة لباحثين تأتي في السياق نفسه، ليستنتج أن التحالف بين السلطتين الأميركية والإسرائيلية غالباً ما يميل إلى المصالح الإسرائيلية، ويستغرب كيف أنه ولأول مرة نرى أن الأقوى ينصاع إلى رغبات الأضعف، إذ أنه وبحسب التجارب عبر التاريخ، كان المدافع يفرض إرادته عن المدافع عنه، إنما في حال التحالف هذا نرى أن

إسرائيل هي التي تفرض رؤيتها وإرادتها على القوة العظمى في العالم، ودرجة الخطر التي انزلقت بها لا تخفى عن كثير من الأميركيين الباحثين في الشؤون الاستراتيجية من الأميركيين. ويشير إلى تصريح لشارون أكد فيه: "لن نقبل بضغوط من أينما جاءت".

ويعبر أعضاء من الكونغرس عن امتعاضهم من عدم القدرة على مناقشة المساعدات المقررة من قبل الحكومة إلى دولة إسرائيل، التي وصلت حتى عام ١٩٧٤ إلى ٨٠ مليار دولار، أي ما يعادل خمسة مليارات دولار سنوياً، ناهيك عن الإمدادات بالأسلحة منذ الحرب الباردة وعلى الرغم من دعم الاتحاد السوفياتي لها بحيث تضمن إسرائيل وحدها التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. ويذهب الكاتب في جولة يبرهن فيها عن المساعدات التي قدمت من قبل رؤساء الولايات المتحدة والإمدادات العسكرية المتطورة بدءاً من الرئيس دوايت أيزنهاور مروراً بجون كنيدي ثم ليندون جونسون الذي دعمها بـ sky hawk وغيرها من إمدادات عسكرية، خلال حرب عام ١٩٦٧ ثم بالطائرات ف٤ لتؤلف جسراً جوياً في حرب الستة أيام.

ويعزز المعلومات بالتصاريح المتعاقبة للرؤساء الأميركيين عن نظرتهم إلى العلاقة الأميركية- الإسرائيلية ليقول أنها علاقة تبعية لإسرائيل.

وهنا نجد وفرة مهمة من المعلومات لتوضيح ما يؤكده الكاتب في عرض مشوّق ومثبت في الأرشيف بالأحداث والتواريخ ليصل إلى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قائلاً، بأنها جاءت ضربة حظ لمصلحة إسرائيل ويسرد تصريحات شارون وغيره لتأكيد رأيه.

بيد أن العامل الأهم في رسم علاقات متينة بين أميركا وإسرائيل وبحسب بونيفاس هي الحركات اليهودية – الأميركية ويعدد بعضها:

Not in my name, Jewish Institute for National Security Affairs, American Israeli Public Action Committee, Right or Wrong my Country, Stand for Israel, International Christian Church Jerusalem and Christians for Israel.

وتعد الحركتان الأخيرتان مختلطتان مسيحية – صهيونية ويصل عدد أفرادها إلى ٨٠ مليون نسمة.

ويستنتج بونيفاس بأن التحالف الأميركي – الإسرائيلي خطير إذ إنه بين دولتين لهما رؤية واحدة للعالم تقوم على الاستناد إلى القوة كعامل أساسي ورئيسي في العلائق الدولية، ولا يهم الانصياع إلى القانون الدولي إذا كان سيمثل حاجزاً أمام الأهداف الموضوعة للأمن الوطني في كلتيهما. وكل دولة منها عندها اعتداد بالنفس إلى حد مركزية ذاتية ترى شأنها أعظم من شؤون غيرها، وحياة مواطنيها أهم من حياة الآخرين ولا يمكن أن تتساوى معها، وهو أمر سوف يقوي الإرهاب بدلاً من تخفيفه.

فمن يمكنه أن يؤكد بأن التهديد بالخطر بات أقل منه في عام ٢٠٠١ أي بعد مجيء كل من بوش وشارون إلى السلطة؟ إذ إن السياسة التي يتبعها الحليفان تودي إلى التبرير المتبادل بينهما وبين بن لادن. وكأنه قد أصبح وجود كل منهما مبرراً لوجود الآخر.

إذا لم نتصدى لأسباب هذا الإرهاب يستطرد بونيفاس، فإنه سيتعاظم دائماً إلى درجة يصعب معها التحكم به، فليس مهماً قتل أو نفي بن لادن لأن الظروف التي انتجته لا تزال قائمة وباستطاعتها انتاج غيره.

بعضهم يقول، إن الإرهاب قبل كل شيء هو سلاح الضعفاء، ويقول البعض الآخر وحدها القوى العظمى تلجأ إلى الإرهاب إذ بمقدورها الإفلات من العقاب. من المؤكد، عندما يحل السلام في الشرق الأوسط لن يقضى على الإرهاب كلياً، ولكن ستفقد جماعاته الكثير من الحجج التي من خلالها تطوع إرهابيين جدد.

خامساً: حرب العراق

شن الحرب على العراق من دون أي تقدم على الساحة الفلسطينية زاد القناعة بعدم وجود رغبة في الحكم بعدالة في المسائل الدولية. فالعراق الذي لم يمتثل إلى القرارات الدولية قامت الحرب ضده على الرغم من أنه لم يثبت امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل،

في حين إسرائيل تُمدّ بالمساعدات دون انصياعها لقرارات الأمم المتحدة وهي تمتلك أسلحة دمار شامل. فازدواجية المعايير في التعاطي الدولي تزيد من الإحساس بالغبن وهو أمر يتعدى المرتبطين بالقضايا لينسحب على مجموعات كبيرة من الرأي العام.

تؤكد مع بونيفاس أن إعلان الحرب على العراق قد كشف الوضع الحالي للنظام العالمي. فقد تبين أن الولايات المتحدة تستطيع أن تمارس نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. ولكن بالمقابل ونظراً إلى أنشطة الاحتجاج على الحرب، وكيفية تعامل الفرقاء معها تكونت نقطة انطلاق للتفكير الفعلي في كيفية التعاطي مع الهيمنة الأميركية. فمعارضة فرنسا للحرب ومعها ألمانيا وروسيا والصين أسقطت رهانات أميركا على الاصطفاف الكامل وراء خطوتها باستثناء الحليف الأوروبي الكبير بريطانيا. كما برز في تلك المرحلة من الأزمة عامل جديد قديم هو الرأي العام العالمي الذي كشف حجم الاعتراض على الحرب من خلال التظاهرات والتي لم تؤيد صدام حسين ولكنها عبرت عن كونها ضد هيمنة الولايات المتحدة، وذلك سيكون ربما إيذانا ببدء الاحتجاج بقوة على النظام الدولي الحالي.

يتساءل بونيفاس عن المقصد من دخول أميركا العراق فعلاً أهو البترول أم ١١ ايلول أم الشعور بالتهديد أم سلوك نظام صدام حسين والرغبة في تولية نظام ديمقراطي أم مجموعة هذه الأسباب؟ والحصيلة أن إسرائيل كانت إحدى البلدان القليلة التي رأت في الحرب على العراق إيجابية؛ فبحسب استطلاع للرأي تمحور حول سؤال:

هل للولايات المتحدة الحق باجتياح العراق؟

أجاب ٦٨ في المئة من الإسرائيليين نعم وهي – أكبر نسبة مؤيدة مقابل ١٦في المئة اليابان ١١في المئة كوريا الجنوبية ١٣في المئة أسبانيا ١٨ في المئة فرنسا ٢٤ في المئة كندا ١٠في المئة المكسيك...

ماذا تعني هذه النسبة العالية من التأييد لحرب العراق من الإسرائيليين وهل نستطيع أن ننفي تخطيط المحافظين الجدد مع الليكود لاجتياح العراق بدوافع ذاتية وأيديولوجية؟ أية ديمقراطية تأتي بواسطة السلاح حين يقول منتنغتون نفسه أن الديمقراطية لا تصدر بل يجب ان تولد في أرضها وتنمو بمناخها. أميركا لا تحكم على النظام بنسبة دمقرطته، إنما بدرجة ولائه لها والمثل بالنظام الليبي فهل أن نظام الرئيس معمر القذافي ديمقراطي؟

يخبر بونيفاس أنه قد التقى رئيسة إحدى المؤسسات الاجتماعية الرئيسية في تونس خلال مشاركته بمؤتمر عام ٢٠٠٤ وتحادث معها خلال الغذاء وهي كما يصفها غربية الثقافة وعلمانية، تعمل كمدرسة طب في إحدى الكليات المتخصصة، وقد أخبرته انه في اليوم التالي لبدء القصف على العراق جاءت عشرات الفتيات إلى الكلية محتجبات وهو أمر يمنعه النظام الإداري. عوقبت الفتيات وهددن بمنعهن من إجراء الامتحانات وإلغاء فرصة متابعة تخصصهن في فرنسا كي تعدن عن حجابهن إلا أنهن رفضن وأصررن قائلين "إنها مسألة هوية".

ثم يذكر أن استطلاعاً للرأي بعد حرب العراق قام به مركز بيو للأبحاث لقياس شعبية الإدارة الأميركية بعد شن الحرب على العراق، أظهر شعوراً بالعدائية كان مسيطراً على أكثرية المستطلعين والنسبة اختلفت من ٨٣ في المئة في كل من تركيا وأندونيسيا ٩٩في المئة في الأردن.

ويختم الفصل بقول لونستون تشرشل "عندما تكون في قعر حفرة يجب أن نتوقف عن الحفر" ويتمنى بألا يحفر الأميركيون حفرة إيران أو سوريا أو غيرها وأن يبادروا إلى الاهتمام بالمسألة الإسرائيلية الفلسطينية.

سادساً: في المجتمع المدني الإسرائيلي

أمل في المجتمع المدني الإسرائيلي هو آخر عنوان لآخر فصل في الكتاب، وهو عبارة عن دراسة جدية لحركات ومنظمات متخصصة غير حكومية ناشطة داخل المجتمع الإسرائيلي بعضها يهودية صرف والبعض الآخر مختلط إسرائيلي – عربي. وقد رأيت أنه من المفيد تسميتها لإبراز أهمية ما يأمل به الكاتب:

شالوم أكشاف السلام الآن(Shalom Akshav)، شجاعة الرفض (Ometz Lesarev)، هنالك حدود(Yesh Gvul)، مركز المعلومات البديل (Alternative Information Center)، من أجل السلام (Gush

(Shalom، بيت سلم Beit Selem)) ، تعايش (Taayush).

ذكرنا لبعض الحركات الداخلية الناشطة يغني الموضوع كما سنذكر بعض الشخصيات اليسارية الناشطة والملتزمة حقوق الإنسان التي ذكرها بونيفاس مثل الوزير يوسف لابيد، وأبراهام بورغ، وشولاميت ألوني...

أما المتطرفون من اليهود الإسرائيليين فليسوا قلة في المجتمع وللتدليل على مدى عنصريتهم يذكر الكاتب ما جاء على لسان نائب ليكودي في تصريح له بالكنيست "إن العرب دود الارض أينما وجدوا تحتها أو فوقها..." ويسأل ما الذي كان ليحصل لو أدلى أي نائب من أي برلمان من ١٩٠ دولة يمثلون العالم لو أدلى بتصريح مماثل عن اليهود؟

سابعاً: في السيناريوهات المحتملة للتحالف الإسرائيلي – الأميركي

يستخلص بونيفاس ثلاث سيناريوهات لما ستؤول إليه الأوضاع. الأول أن تمضي الولايات المتحدة ومعها حليفتها إسرائيل في المكابرة والمفاخرة بنسبة القوة التي تمتلكها فتتابع سياستها إياها التي تفترض انه لا يجوز التنازل دون نصر محقق مئة بالمئة يراهن على أن يضعف الشعب الفلسطيني وينزح للتفتيش عن فرص أفضل للعيش في غير بلده. إن التصريحات الإسرائيلية عن الفرق العددي ١٦ مليون يهودي مقابل ١,٣ مليار مسلم هو سيف ذو حدين إذ إن السياسة الواقعية تقتضي الأخذ في الحسبان أهمية أعداد المسلمين الغاضبين من تسلط إسرائيل واستبدادها بمقدرات الشعب الفلسطيني. وإن ارتكاب غلطة استراتيجية أخرى تقوم بها الحليفتان تنذر بعواقب وخيمة، إذ إن عليهما أن تدركا انه في عصر العولمة لم تعد القوة العسكرية تكفي لتحقيق النصر فعليهما احتساب نسبة التدني في شعبيتهما ونسبة التحالف الدولي معهما، وإلا وجدتا نفسيهما أمام عدو طاقته الكاملة كامنة في شدة يأسه. على الحليفتين أن تعلما أن التغيير في السياسة ليس تغييراً في الهوية وأن انتقاد سياسة جورج بوش ليس كرها لأميركا وانتقاد شارون ليس مناهضة للسامية أو عنصرية.، فغالباً ما كان المحتل مكروها حتى لو أوجد له معاونين لاحتلاله.

الثاني وهو بمنزلة حلم، وهو أن يتحقق السلام قريبا في الشرق الأوسط وذلك ليس بالمستحيل لأن أطر السلام قد وضعت وباتت معروفة:

١ – اعتراف الدول العربية بإسرائيل وهذا جاء بمبادرة من الملك عبدالله خلال القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ بحدود واضحة ومعروفة

٢ – إنشاء دولة فلسطينية قابلة للعيش بحدود ١٩٦٧.

٣ – عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

٤ – القدس عاصمة للدولتين كونها تضم مقدسات الطرفين مع تفاصيل ما جاء في الاتفاقات المعقودة سابقاً في كامب ديفيد وأوسلو وما وضع في ورقة الطريق.

٥ – إزالة جدار الفصل وخصوصاً في المناطق التي يتعرض فيها لتقطيع المناطق الفلسطينية.

هذه الحلول ليست بجديدة وقد جرت عدة مباحثات حولها وبرعاية أميركية ولكن المخيف وهنا ننتقل إلى السيناريو الثالث أن يكون الانسحاب من غزة بمنزلة ذر الرماد في العيون، وتقطيعاً للوقت ومراهنة على إضعاف الأمل عند الفلسطينيين بحلول قريبة والضرب بعرض الحائط ما جرى التباحث فيه حتى الآن وسير إسرائيل بما كان قد صرح به مناحيم بيغن سابقا بأن إسرائيل لا تخضع لأحد وليست بمدينة لأحد وأن المساعدات الأميركية ليست بمنة أو بأعمال خيرية إنما هي استثمار بعيد الأمد عائداته مؤكدة من النواحي الاستراتيجية، أو سير الولايات المتحدة بما جاء على لسان رئيسها الأسبق رونالد ريغن حين قال بأنه ليس لأميركا رباط أخلاقي فقط مع إسرائيل إنما مع رابط استراتيجي، فإسرائيل دولة قوية في الشرق الأوسط وهي ورقة رابحة لنا فإن لم تكن هنالك لوجب علينا إيجادها بأنفسنا. أو أن تسير الحليفتان بوجهة شارون التي تقول بأن هناك بن لادن لأميركا وبن لادن إسرائيل... فتضع أميركا

جنودها وأسلحتها مجدداً بخدمة إسرائيل باتجاه إيران أو سوريا. هذا هو الكابوس الحالي وعندها سيكون العصر عصر مآسي وتكون الحرب العالمية الرابعة حرب حضارات.

خاتمة

نختم مع بونيفاس ونرد معه على أندريه غلوكسمان بأن البحث في أسباب الإرهاب ليس تبريراً أو تشريعاً له كما جاء في رده عبر مجلة بوليتيكس عدد نيسان/ابريل ٢٠٠٥ فقد احترم بونيفاس تأييد غلوكسمان للمقاومة الشيشانيةوسأل كيف يُمنع هذا الحق عن الفلسطينيين؟ هل تخضع نظرية الإرهاب إلى النسبية فتكون إرهاباً نسبة إلى الفلسطينيين ومقاومة بالنسبة إلى الشيشان؟

من يمنع عنا حرية التفكير والبحث عن الأسباب بحجة أن البحث هو تبرير لايريد لنا سوى الوقوع في حرب خططها لنا.

كتاب بونيفاس يستطيع أن يكون مرجعاً أكاديمياً لتسلسل أحداث ومفاعيل قضية الشرق الأوسط، ليس لفهم ما يدورفي هذه المنطقة فقط إنما لفهم الفلك الذي يدور فيه النظام العالمي اليوم. ولتكشف حقائق سير الأمور ليس بالتنظير فقط إنما بوضع البراهين والاثباتات الدامغة لتكوين النظرية العلمية والموضوعية، الأمر الذي نحتاجه كباحثين عرب وسياسيين ومجتمع مدني. والحل؟ مع بونيفاس نقول، يجب مساعدة المنظمات الأهلية الداخلية في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني ليكون لها التأثير الفعلي على القرارات الخاصة بالحكومة الإسرائيلية. وهو أمر يرتبط أيضاً بمساعدة أنفسنا ومنظماتنا الأهلية داخل مجتمعاتنا العربية وتفعيل أو إيجاد دور لنا مشابه لفاعلية اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. ◇

محمود حدّاد (*)

كيفن فيليبس

التيوقراطية الأميركيّة: مخاطر وسياسات الراديكالية الدينيّة والنفط والديون

أولاً: علاقة الدين بالسياسة

كتب ستانلي سلون، الأستاذ الأميركي الزائر في كلية ميدلبوري، مقالاً عن "الدين والسياسة وحقائق الرئيس بوش" في صحيفة **هيرالد تريبيون** في نهاية شهر أيار/ مايو الماضي قال فيه:

على الرغم من الحصار المضروب حول الرئيس بوش نتيجة استطلاعات الرأي العام التي تشير إلى تناقص التأييد له والتحديات الداخلية والخارجية؛ فإن الرجل احتفظ بإيمانه المطلق وقناعته بسلامة تصرفاته. ففي خطاب له في كاليفورنيا الشهر الماضي قال الرئيس بوش "إنني أستند في كثير من قراراتي السياسية إلى بعض الأشياء التي أظنها حقيقية. القناعة الأولى، أنني أؤمن بوجود الإله الكلي القدرة... وثانياً، إن إحدى أكبر هبات وعطايا الرب القدير لبني البشر رغبة كل نفس إنسانية في أن تكون حرة". إن هذا الموقف سيزيد من انزعاج كثيرين من أصدقاء الولايات المتحدة، الذين سيتأكدون من أن كثيراً من القرارات الخاطئة التي يتخذها الرئيس، تسببت بها تلك الأفكار الإيمانية. إن الانزعاج المذكور سيكون سببه اقتناع الرئيس الذي لا يتزعزع، أنه ينفذ "إرادة الله"، وبذلك لن يستطيع القيام بأي مبادرات عندما تكون هناك حاجة شديدة إليها لأن "إرادة الرب" لم تقتض ذلك!

لقد اعتاد الأوروبيون الاستغراب والانزعاج من طرائق الرؤساء الأميركيين في إدخال العناية الإلهية من أجل دعم سياسات الولايات المتحدة. فالرئيس بوش لم يخترع ذلك، لكنه استخدم الأمر بأساليب أكثر وضوحاً واقتناعاً من كل الرؤساء السابقين. وقد عبّر عن تلك المخاوف الأوروبية خبير السياسة الخارجية الفرنسي، فرانسوا هايسبورغ، الذي قال: "الإشارات التوراتية في السياسة، وقسمة العالم إلى معسكر للخير وآخر للشر، أمور لا نستطيع فهمها. وأنا أشعر أحياناً حين أسمع الرئيس بوش أننا لا ننتمي إلى الحضارة نفسها"!

يعني ذلك أنه بخلاف التجربة الأميركية، حيث الكنيسة كانت إلى جانب الحرية، فإن التجربة الأوروبية تظهر أن الكنيسة لم تكن إلى جانب الديمقراطية، بل تسببت في نزاعات بقدر ما كانت أداة للسلام. وهكذا، تأسست أوروبا الحديثة على أفكار تنوير القرن الثامن عشر الذي وضع العقل ومنتوجاته في الصدارة وهمّش الكنيسة ودفاعاتها الميتافيزيقية.

ولا ينكر أحد من الأوروبيين أن الإيمان الديني المبني على الانفتاح قد أورث قيماً للتسامح يشترك فيها الأوروبيون والأميركيون. ثم إن حرية العبادة ضمن ديانة يختارها الإنسان بكل اقتناع صارت

(*) رئيس دائرة التاريخ في جامعة البلمند، لبنان.

(**) Kevin Phillips, *American Theocracy: The Peril and Politics of Radical Religion, Oil, and Borrowed Money in the 21st Century* (New York: Viking, 2006).

أساساً للتماسك والتضامن في مجتمعاتنا. بيد أن أوروبيين كُثُراً لاحظوا في السنوات الأخيرة تشابهاً شديداً بين الأصولية الإنجيلية الثائرة وبين الأصولية الراديكالية الإسلامية. وقد قالت لي صديقة أوروبية حديثاً: "في أوروبا تشهد قيمنا الأساسية تحدياً من جانب المهاجرين والقادمين الجدد. أما في الولايات المتحدة فإن الثائرين على التأسيس الليبرالي والديمقراطي هم مجموعات من الفئات الرئيسية في الشعب الأميركي". وهذا الأمر يثير مخاوف أكبر!

ثانياً: المأزق الأميركي بين الدين والنفط والدَين

يصلح هذا الجزء من مقال سلون مقدمة لكتاب كيفن فيلبس عن **الحكم الإلهي الأميركي المعاصر**، لكن من الخطأ التصور أن الكتاب يتحدث عن المزج الأميركي للسياسة والدين معاً وحسب. فهو يعلمنا في عنوانه الفرعي أنه مهتم أيضاً بأخطار وسياسة النفط واقتراض المال من الخارج، إلى جانب الموضوع الأساسي في تصرفات أميركا في القرن الحادي والعشرين. لذلك، فالكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام هي النفط والدين والمال أو المديونية المالية.

١- النفط

في ما يتعلق بالنفط يعطينا الكتاب فكرة واضحة عن زيادة اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط من الخارج.

أ- زيادة الاستهلاك

استوردت الولايات المتحدة في السبعينات نحو ثلث حاجاتها الكلية في حين تبلغ هذه النسبة ٦٠ في المئة اليوم، وهي مستمرة في الارتفاع. ولم تحاول الإدارة بصورة جدية تشجيع الأميركيين على التوفير في استهلاك النفط والطاقة عموماً. ويعتقد فيليبس أن سياسة الرئيس بوش الابن حول الطاقة هي نموذج صارخ لفشل أميركا في مواجهة أصعب تحدياتها. ومع أن الولايات المتحدة نجحت في تقليص نسبة استخدام النفط كجزء من الناتج القومي الإجمالي خلال العقود الثلاثة الماضية، فهي لا تزال أكبر مستهلك لهذه المادة إذ يبلغ استهلاكها ربع مجموع الإنتاج العالمي من النفط، كما أنها تمتلك ٤٠ في المئة من مجموع السيارات العاملة في العالم في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز الـ ٥ في المئة من سكان الكرة الأرضية. وبسبب تراجع الاحتياطيات النفطية في العالم وفي أميركا بخاصة، فإن المؤلف يتوقع أن يصل سعر البرميل الخام إلى أكثر من ١٠٠ دولار في السنوات القليلة المقبلة.

ب- العامل النفطي في إضعاف الولايات المتحدة

يرى فيلبس أن عدم جعل الإدارة الأميركية التوفير في استهلاك الطاقة أمراً رئيسياً، إنما هو نابع من علاقتها الوثيقة بشركات النفط التي تفضل الاستثمار في عمليات استكشاف جديدة بدلاً من خفض استخدام النفط، كما أنه مرتبط بشركات صناعة السيارات التي تحارب أية قوانين تسعى لإجبارها على زيادة فاعلية الوقود المستخدم في سياراتها. لماذا يعطي المؤلف هذه الأهمية للنفط ولزيادة اعتماد أميركا على هذا المورد الذي يأتيها معظمه من الخارج؟ لأنه يعتقد أنه أحد العوامل الرئيسية التي ستفسر، إلى جانب عامل زيادة المديونية المالية العامة، وسيطرة الأيديولوجية الدينية المحافظة، أفولَ القوة الإمبراطورية الأميركية. وهو في هذا التحليل، أو في الجانب الاقتصادي منه تحديداً، يسير على خطى الأستاذ الأميركي المعروف بول كنيدي الذي كتب قبل عقدين من الزمن كتابه الشهير **صعود وسقوط القوى العظمى**، الذي حلل فيه دور العوامل الاقتصادية في تحديد حظوظ الدول الكبرى والمصاعب التي تواجهها إذا ما قامت بتوسيع نطاق سيطرتها بصورة أبعد من إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية.

٢- ارتفاع نسبة الدَين

هنا يجدر بنا الانتقال مباشرة إلى اهتمام المؤلف بمسألة ارتفاع الدَين الخاص والدَين العام في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة خلال العقدين الماضيين. وقد بدأ التسارع في هذا المضمار في أثناء ولاية الرئيس رونالد ريغن حين أخذت الحكومة الفيدرالية والمستهلكون ومالكو المنازل ورجال

الأعمال يقترضون بنسبة تفوق نسبة نمو مداخيلهم. وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون استطاعت تحقيق فائض في الميزانية الفيدرالية في نهاية التسعينات، فإن زيادة الاقتراض في القطاع الخاص ظل على وتيرة نموه السابقة. أما الآن، فقد وصل مستوى الدين الأميركي إلى أعلى نقطة له منذ قرن تقريباً، وهو يبلغ الآن ثلاثة أضعاف الناتج القومي السنوي المحلي (للمقابلة بلبنان، لم تصل هذه النسبة بعد إلى ضعفي الناتج القومي السنوي المحلي!).

أ- أبعاد أزمة المديونية الخارجية

يتخوف المؤلف من احتمال حدوث ركود، ولو غير رئيسي، في الاقتصاد الأميركي، لأن المستهلكين مديونون بشدة للبنوك، الأمر الذي سيجعلهم عاجزين عن تسديد أجزاء صغيرة من هذه الديون، الأمر الذي سيساهم في خلق أزمة نقدية ويُعرض المؤسسات التمويلية التي موّلت القروض في الأساس إلى أخطار كبيرة واحتمال الانهيار. في الوقت نفسه تعتمد الحكومة الفيدرالية على نحو متصاعد على الحكومات الأجنبية، كالصين مثلاً، لشراء السندات المالية التي تصدرها، لأن الحكومة الأميركية لا تدخر ما يكفي من المال لشراء ديونها نفسها. ومع أن هذه الحكومات، كالصين، ترغب في شراء الديون الأميركية لأن الدولار يبقى العملة الاحتياطية الرئيسة في العالم، فإن تغيّر هذا الوضع وبدء الحكومات غير الأميركية ببيع الديون الأميركية (من خلال بيع السندات)، إذا ما طلبت البلدان المصدرة للنفط مثلاً دفع قيمة صادراتها باليورو الأوروبي أو الين الياباني، أو إذا ما قررت الصين تنويع احتياطاتها النقدية الهائلة، سيؤدي ذلك إلى زيادة الفائدة على الدولار من جهة، وإلى انخفاض قيمته من جهة ثانية، وهما أمران سيزيدان بدورهما من حدة التضخم بسبب ارتفاع قيمة المستوردات.

ب- تفشي الفساد وعلاقته بالدَين

إن ما هو أهم بالنسبة إلى مؤلف الكتاب هو النسب العالية جداً التي أصبحت تجنيها البنوك ومؤسسات التمويل. فهي تحصل مجتمعة اليوم على كمية من الدخل تفوق تلك التي تحققها مجموع الصناعات الأميركية، الأمر الذي أعطى مؤسسات التمويل قدرة فائقة على ممارسة التأثير في السياسيين وفي الصحافة والتلفزيون. وخلال العقود القليلة الماضية انتهجت الحكومة الفيدرالية سياسة إضعاف الوسائل التي تحارب المضاربات، وكذلك تلك التي تضع حداً لتضارب المصالح العامة والخاصة، الأمر الذي زوّد المؤسسات المالية المذكورة قدرة أكبر على زيادة نفوذها ورفع المديونية كذلك. وهذا قد يفسر موجة الفساد والسرقة التي شهدتها شركات أميركية عملاقة، مثل أنرون و ورلد كوم، والكثير من شركات أسهم الاستثمارات، وهي كلها نتيجة تخلي الحكومة عن دورها الرقابي الذي شجعه الكثير من السياسيين، سواء من الحزب الجمهوري أم في الديمقراطي وكذلك رئيس لجنة الاحتياطي الفيدرالي السابق، ألن غرينسبان.

٣- دور الدين في تراجع النفوذ الأميركي

ما يربط بين نموذج فشل سياسة أميركا النفطية وبين نموذج إضعاف مركزها المالي داخلياً وعالمياً، بحسب الكتاب الذي بين أيدينا، هو أيديولوجية المحافظين الجدد وانتشار المسيحية الأصولية. وإذا كان كيفن فيليبس لا يقول ذلك بصورة مباشرة، فهو يوحي به بصورة غير مباشرة. وهو يتحدث عنه كأحد أسباب تراجع دور أميركا العالمي وتراجع ثقافتها في الوقت الذي زاد فيه تدخلها السياسي والعسكري في الخارج.

أ- توسع ظاهرة الأصولية المسيحية

يعتقد المؤلف أن زيادة دور الأصولية البروتستانتية جاء على حساب الكنائس المعتدلة. فقد خسرت هذه الأخيرة، طبقاً لحساباته، بين نصف مليون ومليوني عضو لكل من هذه الكنائس الأربع أو الخمس، بينما زادت الكنائس المتطرفة مثل الكنيسة المعمدانية الجنوبية ٦ ملايين عضو وطائفة المورمون ٢,٣ ملايين عضو والتجمعات الخمسية (Pentecostal) مليوني عضو وزادت كذلك كنيسة الرب في ولاية تنيسي نحو ٦٠٠ ألف عضو.

ويعتقد فيليبس أن واحداً من كل أربعة أميركيين ينتمون اليوم إلى كنائس تصف نفسها بأنها إنجيلية

أو ما شابه ذلك، وهو رقم لا يتضمن الأعداد المتزايدة من المورمون وأعضاء المذاهب الأصولية الأخرى. كما لا يتضمن الإحصاء نفسه اتجاهاً مماثلاً بين الكاثوليك.

وتشير هذه الأرقام، إن صحّت، إلى انتشار الإيمان بالحقيقة الحرفية لما ورد في الكتاب المقدس. ويقول المؤلف إن الكثير من الدراسات تكشف عن أن معجزة شق البحر الأحمر أمام اليهود الآتين من مصر حصلت تماماً مثلما تصفها التوراة. كما أن ٧٠ في المئة من الإنجيليين الأميركيين يعتقدون أن العالم سينتهي في هرمجدون في أثناء معركة هائلة بين المسيح والمسيح الدجال، في حين لا يعتقد ذلك ٣٠ في المئة من باقي المنتمين إلى المذهب البروتستانتي.

ب- ارتباط الدين بالسياسة الأميركية

ما يعطي أهمية لافتة للنظر لهذا التحول الديني في أميركا هو ارتباطه بالسياسة. فمعظم الولايات التي تعطي أصواتها للحزب الجمهوري المحافظ تحتوي على نسب عالية من المقيمين الإنجيليين. ومن الصحيح أيضاً أن الدعم الرئيسي للرئيس جورج بوش الابن يأتي من أصوات الإنجيليين بوجه خاص، ومن أصوات المسيحيين الممارسين بوجه عام. ومن بين الأميركيين الذين يذهبون إلى الكنيسة أكثر من مرة أسبوعياً، فإن نحو ٧٠ في المئة قالوا إنهم سيصوتون لبوش قبل انتخابات ٢٠٠٤ في حين انخفضت النسبة إلى ٤٠ في المئة لدى الذين يذهبون إلى الكنيسة بضع مرات في السنة. ويعتقد فيليبس أن الحزب الجمهوري قد تحول إلى أول حزب ديني أميركي وهو ينزع نحو سياسات تعكس توجهات دينية متطرفة وتضع الإيمان الديني فوق العقلانية وتدعو إلى تعاون وثيق بين الكنيسة والدولة ولديها عقلية غزو صليبي. وفي هذا الجو الديني الجديد يعتقد المؤلف أن هناك استعداداً قائماً للدخول في الحرب وإرساء دعائم "ظلامية أميركية" معاكسة لتطور "حركة التنوير" التي قامت في أوروبا ثم انتقلت إلى أميركا. ومن بين الأمثلة التي يتوقف عندها المؤلف بوصفها حرباً على العقل هي الدعوة لتدريس قصة الخلق الواردة في الكتاب المقدس كحقيقة علمية ورفض نظرية النشوء والارتقاء الداروينية تماماً، فضلاً عن رفض القيام بأبحاث حول الخلايا الإنسانية ورفض القبول بما توصل إليه العلم الحديث حول تزايد حرارة الأرض ...الخ.

ج - الدين والسياسة الخارجية الأميركية

إذا تصفحنا الكتاب بدقة بدت لنا أمور ذات صلة بالسياسة الخارجية البريطانية والأميركية في علاقتها بالعرب وبقضية فلسطين على وجه الخصوص. فلويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا في فترة الحرب العالمية الأولى، يذكر في مذكراته أنه نشأ في مدرسة تعلم فيها عن تاريخ اليهود أكثر بكثير مما تعلم عن تاريخ إنكلترا نفسها؛ وخلال مسار الحرب أطلق على بلاده تسمية "فاعل الخير" وهي التي كانت في أوج نشاطها الاستعماري في آسيا وأفريقيا؛ وكان يحلو له مناقشة ودراسة أسماء وأماكن في الأراضي المقدسة في فلسطين لتأثره، بطبيعة الحال، بالتوراة؛ وقد وفر دعماً أساسياً للوطن القومي اليهودي في فلسطين تحت الرعاية البريطانية بعد الحرب ولاحتلال بريطانيا تلك البلاد في نهاية عام ١٩١٧.

من ناحية أخرى، يشير فيلبس إلى أن توفير الدعم الدائم لإسرائيل هو جزء من أيديولوجية المحافظين الجدد والإنجيليين الأصوليين في الولايات المتحدة. وكانت هذه البصمة الدينية القوية في السياسة الخارجية الأميركية قد أتت من صفوف هذه الفئات من البروتستانت، وبخاصة مذهب الإنجيليين الخمسينيين (Pentecostal Evangelical) الذين آمن الكثير منهم بقرب اندلاع معركة هرمجدون، إضافة إلى أقلية أصغر من الكاثوليك الذين يشاركونهم التفكير نفسه، أي بين ٢٥ و٣٠ في المئة من المواطنين الأميركيين و٥٠ إلى ٦٠ في المئة من التحالف المؤيد للرئيس بوش الابن. وقد أدّى هذا، في أحد جوانبه، إلى الالتزام بجعل السياسة الأميركية ذات تصور إنجيلي للعالم، وبرز ذلك في إحصاءات الرأي عام ٢٠٠٤ ليعطي شكلاً واضحاً للتفاعل بين الدين والسياسة الخارجية. فالمحافظون المسيحيون والأصوليون البروتستانت كانوا إلى جانب الحرب الأميركية على العراق وأفغانستان مستعدين للذهاب إلى أبعد من ذلك إذا دعت الضرورة.

ثالثاً: نظرة نقدية لدور الدين في السياسة الأميركية

هنا يكمن الاختلاف مع الكاتب، على أساس أن السبب الرئيسي للحرب على العراق لم يكن بالضرورة الأيديولوجية الأصولية البروتستانتية بقدر ما كان رغبة أميركا في تأكيد وجودها بعدما تلقت ضربة موجعة بسبب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي جعلتها تبدو أقل قدرة على الدفاع عن نفسها أمام هجمات انتحارية لمجموعة صغيرة من المتشددين الإسلاميين، فكانت الحرب محاولة تصحيح صورة أميركا في العالم وإعادة الصورة إلى الأصل القائم على فرضية أنها القوة الأقوى التي لا يمكن قهرها ومن الجنون التفكير في مواجهتها[١].

أما بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية الأميركية إن كان الأمر يتعلق بزيادة الاعتماد على النفط المستورد أو زيادة المديونية فهذه سمات ربما تكون قد زادت في أثناء حكم الجمهوريين إلا أنها لم تكن غائبة تماماً في أثناء حكم الديمقراطيين الليبراليين. وبالتالي، فإن الأزمة في هذين المجالين هي أزمة بنيوية في الاقتصاد الأميركي ولا يمكن ربطها كلياً بأيديولوجية معينة واحدة.

وفي ما يتعلق بنزوع هذه الأيديولوجية إلى الحرب الخارجية، فإن التاريخ، ولو الآني، أخذ يسخر من اتجاهاتها هذه. فالحرب على العراق التي اعتقد الكثيرون أنها ستكون مجرد نزهة أميركية على ضفاف دجلة والفرات تحولت بعد ثلاث سنوات من شنها إلى أحد أهم الأسباب في تراجع شعبية الرئيس الأميركي وشعبية الحزب الجمهوري. فلم يكن أحد يحسب أنها ستتحول إلى حرب استنزاف بين أقوى قوة عالمية وبين بلد صغير نسبياً لا يملك أي تحالف مع قوة خارجية ذات شأن وإن كان يحارب بتكتيكات غير مألوفة سابقاً.

ولعل أيديولوجية المحافظين الجدد والأصوليين البروتستانت نفسها قد بدأت تتلقى هجمات أيديولوجية مضادة يمثل كتاب كيفن فيلبس أحد نماذجه، كما يمثل كتاب الصحافي الأميركي جيم واليس، **سياسة الله: لماذا يخطئ اليمين الأميركي ولماذا لا يصيب اليسار**[٢]، نموذجاً آخر له.

يبقى أن نسأل إلى أين ستتجه أميركا مستقبلاً؟ ربما لا تكون سياسة العزلة المؤيدة من قطاع لا بأس به من الأميركيين خياراً واقعياً في ظل الوضع العالمي الحالي، ولكن من الممكن التصور أن الاحتكار الأميركي للسياسة العالمية يلفظ أنفاسه الأخيرة وإننا في سبيلنا نحو سياسة أكثر توازناً بين عدة مراكز قوى عالمية.

ولا ندري بالطبع إذا كانت الولايات المتحدة ستغير مسارها الحالي ومتى ستفعل ذلك إذا وعت أن سياستها التي تصفها بـ"الإلهية" هي في واقع الأمر "وحشية مقنعة". ولكن من المؤكد أن تصرفات واشنطن في العقود القليلة الماضية أضرت بقوتها الخشنة وقوتها الناعمة - على حد قول المفكّر السياسي الأميركي جوزيف ناي. وقد تكون هذه القوة الناعمة الممثلة بالقيم الأميركية ونمط الحياة الأميركي الجذاب لدى العديد من شعوب العالم قد تلقى ضربة مؤلمة جداً أكثر من القوة الخشنة. فصورة الولايات المتحدة الكونية اليوم تختلف إلى حد بعيد عن صورتها قبل انهيار الاتحاد السوفياتي واندفاعها إلى استغلال ذلك الانهيار بصورة أخذت تخيف العالم بدلاً من أن تطمئنه إلى أن انتصارها كان كافياً بحد ذاته إلى تأكيد هويتها ومُثلها. فالصور التي خرجت من سجني غوانتانامو وأبو غريب تختلف كثيراً عن صورة العائلة الأميركية السعيدة في مسلسلات التلفزيون التي كان يعجب بها الملايين في العالم. وإذا ما استمرت هذه الحال، فإن الانهيار السوفياتي يبشر - ويا للمفارقة - بتراجع أميركي كذلك وبتزايد ما يسمى الحروب الصغيرة أو الحروب الإقليمية في أرجاء كثيرة من المعمورة. والنظام العالمي الجديد الذي كنا ننتظر بدأ فعلاً يتحول إلى فوضى عالمية جديدة تتحدث كثيراً عن المثل العليا إلا أنها لا تمارس سوى أدنى الغرائز الساعية وراء القوة والسيطرة دون حساب. ◇

---

(١) Helald Tribune, 19/5/2006, p. 8.

(٢) Jim Wallis, *God's Politics: Why the American Right Gets it Wrong and the Left Doesn't Get it* (San Francisco: Harper, 2005).

أبعـاد مجلـة فصليـة تعنى بالشؤون اللبنانيـة والعربيـة، وهي تصدر عن المـركز اللبناني للدراسـات، وهو مـؤسـسة خـاصـة لا تبغي الـربح، ويهتم بقـضـايا الإنماء السياسي والاقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم أبعـاد بالشؤون السياسـية والاقتصـادية والتربوية والبيـئية والفكرية وبكل ما يتفـرع من العلوم الانسانية، المتعلقة بلبنان والـعالم العربي، دون ان يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببـعديها الإقليـمي والعالمي، في حدود مـا يكون لها علاقـة أو تأثير على المستـويين اللبناني والعربي على ان تركز المقـالات والدراسات المعدّة لها على مـحاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والإشكاليات المطروحة.

وفي هذه المناسبـة تتشرف أبعـاد بالتوجه إلـى مختلف الباحثين والـكتّاب العرب للمسـاهمة في نشر أبـحاثهم ودراساتهم في الأعـداد المقبلة منها، عـلى أن تتوافق تلك الأبحاث والدراسات والنصوص مع اهتمامات المجلة وشروطها المنهجية والعلمية.

أما الأبواب التي يمكن أن يساهم الباحثون والكتاب فيها فهي التالية:

المحور: يضم هذا البـاب عدداً من الدراسات تتمحـور حول موضوع مـحدد يجري تناوله بأبعـاد مختلفـة ومن زوايا أو حقـول معرفـية مـتعددة، بحـيث تقدم حـصيلة الدراسـات التي يتضـمنها قـراءة متـكاملة عن الموضوع المدروس. وعـادة ما يجـري استكتاب البـاحثين في المحور بناء على عناوين مُعـدَّة سلفاً من قبل هيئـة تحرير مجلة أبعـاد، على أن يكون حجم البحث المُعَد للمحور في حدود ٥٠٠٠ كلمة.

دراسات: تنـشر أبعـاد في هذا البـاب دراسات تكون موضـوعاتهـا مستـقلة عن موضوع المحـور، وهي ترحِّب باقتراحات الباحـثين والكتاب حول اختيـارهم موضوع البحث، كما يمكن أن تتلقى الدراسات والأبحاث المعـدة سلفاً من قبل الباحثين أنفسهم، على ألاّ تكون تلك الدراسـات قد سبق نشـرها في مجلة أخرى أو في كـتاب. ويجب أن تتوافر في الدراسـة شروط البحث العلمي، وأن تقدم جـديداً في الموضوع الذي تعالج، وأن يكون حجمها في حدود ٨٠٠٠ كلمة.

مراجعات الكتب: تهتم المجلة بتقديم مراجـعات لكتب عربية وأجنبية صادرة حديثاً حول قضـايا عربية وعالمية. ويفترض أن تقـوم مراجعة الكتاب بعرض مضمون الكتاب ومناقشتـه ونقده، مع محاولة تحديد البنيـة المنهجية للكتاب موضـوع المراجعة. يكون حجم المراجعة في حدود ٢٠٠٠ كلمة.

تُعـرض الدراسات والمواد المرسلة إلى المجلة علـى اللجنة العلميـة فيـها لبت مـدى توافقهـا مع شروط النشر التي تضـعها أبعـاد. وفي حال الموافقـة على نشر المادة في المجلة يبلغ الباحث قرار الموافقة، مع احتمال الطلب إليه إدخال بعض التعديلات عليها إذا كان هناك ضرورة إلى ذلك.

وإذ ترحب أبعـاد بمساهمـات جمـيع الكتّاب والبـاحثين والمفكرين العـرب، نرجو إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

المركز اللبناني للدراسات

بناية الطيار

ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل

بيروت– لبنان

تلفون: ٦/٤٩٠٥٦١ – ١ – ٩٦١

فاكس: ٤٩٠٣٧٥ – ١ – ٩٦١

E-mail: abaad@lcps-lebanon.org



Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box: 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel: (01) 490561 / 6 - Fax: 961 - 1 - 490375
E-mail: abaad@lcps-lebanon.org
Web Site: www.lcps-lebanon.org

العنـــوان

المركـز اللبناني للدراسات - بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ - سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون: ٤٩٠٥٦١/٦ - ١ - ٩٦١
فاكس: ٤٩٠٣٧٥ - ١ - ٩٦١

أبعاد

مجلّة الدراسات اللبنانيّة والعربيّة

العدد الثالث : أيار/مايو ١٩٩٥ Abaad - No.3, May 1995



المحور

الحركات القوميّة في العالم العربي

وجيه كوثراني
سمير صالحة
مسعود ضاهر
شفيق الجوت
عبد الاله بلقزيز
علي ضاهر
فارس أشتي

رغيد الصلح
غسّان سلامة
محمود حدّاد
رشيد شقير
برهان غليون
فارس ساسين
أنطوان غصين

■ ثقافة الأمبريالية... وتثبيط الديمقراطية
غسّان غصن

■ بعض الإسلاميّين والدّيمقراطيّة
دلال البزري



المركز اللبناني للدراسات
THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ لوحة الغلاف للفنان التونسي نجا مهداوي ■ تصميم المجلة : عادل قديح ■ خطوط : حسين ماجد

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

■ المشرف العام : بول سالم

■ مدير التحرير : فارس أبي صعب

■ المدير المسؤول : حبوبة اسحق

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

العدد الثالث : أيار/مايو ١٩٩٥

المحتـويات

■ الافتتاحية

■ المحور : الحركات القومية في العالم العربي

■ دراسة

■ مراجعة كتاب

■ يوميات

بسول سالم

مفاهيم القومية والحالة العربية

بعد أكثر من ٧٥ عاماً على مراسلات حسين ـ مكماهون واتفاقية سايكس ـ بيكو، والثورة العربية وانهيار الامبراطورية العثمانية، وبعد نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية، وانهيار القوتين الاستعماريتين الفرنسية والبريطانية، وبعد نيل ٢١ دولة عربية الواحدة تلو الأخرى استقلالها، بات من المستحسن أن نعيد النظر في مسألة القومية: جذورها، ظروف نشأتها، تطورها، التحديات التي تواجهها، شروط تجديدها، وموقعها في ظل التطورات الاقليمة والدولية ...

وعلى الرغم من بروز ظاهرة القومية في مجرى السياسة العالمية خلال القرنين الماضيين فهي لا تزال ظاهرة سياسية ـ اجتماعية غير مفهومة بصورة واضحة. في أوروبا بدأت المحاولات الأولى لتحليل ظاهرة القومية من قبل جون ستيوارت ميل وارنست رينان، ومن ثم توسع في التحليل كل من كارل كاوتسكي، واوتو بوير، وفلاديمير ايليتش لينين، وجوزيف ستالين، وكارلتون هاينز، وهانز كون وكارل دويتش وآخرين. ومن بين المحاولات الأخيرة ثمة مساهمات قيمة لكل من ا.ج. هوبسبوم، وبنديكت اندرسون، وارنست جيلنر[1].

أما في العالم العربي فان الاهتمام بالقومية وجد افضل تعبير عنه في كتابات ساطع الحصري وميشال عفلق اللذين وفرا القاعدة النظرية للقومية العربية. وذلك إلى جانب كتابات أخرى لانطون سعادة في القومية السورية وأحمد لطفي السيد في القومية المصرية[2]. وعلى الرغم من النكسات المتتابعة على المستوى السياسي فان الاهتمام بالقومية العربية، وخصوصاً في أوساط المثقفين، بقي مستمراً.

مفاهيم القومية

لعل التعريف الأكثر مباشرة للقومية هو لجيلنر الذي يرى أن القومية «هي أساساً مبدأ سياسي يقوم على ضرورة التطابق بين الوحدة السياسية والوحدة القومية»[3]. وتعرّف القومية في شكلها الأحدث والأكثر انتشاراً الأمة انطلاقاً من

إفتتاحية

أسس علمانية وثقافية، وهي تساوي بين الأمة و/أو بين مجموعة من الناس يملكون لغة مشتركة وبالتالي يتشاركون في عناصر من تقاليد ثقافية شفهية و/أو كتابية مشتركة تعرفهم وتمكنهم من تأليف وحدة سياسية مستقلة وموحدة. ويفترض أن هذا هو ما وضع الاطر للدول القومية القوية في أوروبا، ويفترض أن يكون أيضاً قاعدة تكوين الدول في سائر أنحاء العالم. ويفترض أيضاً أنه ليس هناك من طريقة أخرى لتنظيم الحياة السياسية الحديثة سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى العالمي.

لكنه من المهم أن نلاحظ أن التاريخ لم يشهد إلا نادراً حالات تطابق بين المجموعات اللغوية «القومية» وبين الوحدات السياسية. فهو شهد في أكثر العصور مستويين من التنظيم السياسي: المستوى المحلي والمستوى الامبراطوري. ففي المستوى الأول كان التنظيم السياسي يقوم على قاعدة القبيلة أو القرية أوالمدينة أو الملة الدينية؛ أما على المستوى الأشمل فكان التنظيم السياسي يتم في أكثر الأحيان من خلال قوة عسكرية مركزية لا تهتم بمعظم الشؤون الداخلية بل تعمد الى استخراج الريع للحفاظ على إمبراطوريتها الكبيرة. وعلى الرغم من ان بعض هذه الإمبراطوريات قد اكتسب زخمه على مستوي النخب الحاكمة من روابط اللغة والثقافة (كالإمبراطوريات الفارسية واليونانية والرومانية) أو الدين (كالإمبراطوريتين البيزنطية والإسلامية)، إلا ان أيا منها لم يحدد حدود إمبراطوريته على قاعدة لغوية. وبكلمات أخرى، فان نمط التنظيم السياسي في التاريخ كان يتألف إما من وحدات سياسية أصغر كثيراً من المجموعة اللغوية أو أكبر كثيراً منها. ونادراً ما نجد وحدة سياسية تتطابق مع المجموعة اللغوية.

ومن المهم أن نلاحظ أننا نجد حتى في العصور الحديثة، حيث باتت القومية الثقافية قوة ايديولوجية وتنظيمية قوية، أشكالاً مختلفة عدة من الدولة ـ اللغة.

فمن (الدولة الواحدة/اللغة الواحدة) كما في (إيطاليا/اللغة الإيطالية) إلى (اللغة الواحدة/دول عدة) مثل (الإنجليزية/المملكة المتحدة والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا) و(الألمانية/ألمانيا والنمسا) و (الإسبانية/إسبانيا والأرجنتين والتشيلي وكولومبيا وفنزويلا والباراغواي والاورغواي وكوستاريكا وغواتيمالا والسلفادور والمكسيك ...الخ) و(العربية/المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا والأردن ... الخ)، إلى (اللغات المتعددة في الدولة الواحدة) مثل (كندا والهند والاتحاد السوفياتي السابق وماليزيا وإندونيسيا وسويسرا وبلجيكا ونيجيريا وناميبيا والسنغال وجنوب أفريقيا ... الخ). وبكلمات أخرى فانه على الرغم من نجاح صيغة (الدولة الواحدة/اللغة الواحدة) وخصوصاً في بعض أنحاء أوروبا وشرق آسيا إلا أنها لم تكن الصيغة الناجحة الوحيدة أو الأساس الوحيد لرسم حدود الدولة الحديثة.

ولكننا لا يمكن أن ننكر أن ظاهرة القومية اللغوية والثقافية كانت قوة فاعلة في السياسة الحديثة في غير مكان من العالم، وبالتالي فانه يتعين علينا ان نذكر بعض الاتجاهات أو المدارس الفكرية وطرائق فهمها للظاهرة القومية في العالم.

القومية والديمقراطية

يربط البعض بين بروز الظاهرة القومية والنزعة الشعبوية للثورة الفرنسية وغيرهما من التيارات الديمقراطية في الغرب. فإلى تأثيرها في دوائر عدة أخرى، يقول هؤلاء ان الثورة الفرنسية أثرت بصورة عميقة في التفكير السياسي في أوروبا. فلقد قام الثوريون الفرنسيون عبر تدميرهم للنظام السياسي القديم وإقامة نظام جديد بإعلان سلطة الشعب فوق سلطة الملك والأسرة المالكة والنبلاء[4]. وباتت السيادة متجسدة في الشعب أو الأمة[5]. وبالتالي أصبح من الضروري ان يحدد بوضوح من هو الشعب/الامة (بدلاً من تعريفهم القديم كرعايا ملك فرنسا)، وهكذا فمع مفهوم سيادة الشعب بات لا بد

من أن يفـهم الشعـب على انه جسم مـوحـد ومنسجم. واخـذ ينظر إلى العـامل التوحيـدي للغة الفرنسيـة وللثقافة التي تحـملها بوصفه العنصـر الموحد للأمة، وكذلك اصبح الإيمان بوحدة الأوروبيين الناطقين الفرنسية بوصفهم أمة تستحق ان تكون ذات سيـادة في دولتها الخاصة جـزءاً لا يتجزأ من ايديولوجـية الثورة الفرنسية.

لقد أدّت الثورة على الملكية والنبلاء في فـرنسا في النهاية إلى حركات مماثلة في أنحاء أوروبا، وبمطالبتـها في حق الشعب ان يحكم نفسـه بنفسه لا أن يكون محكوماً من العائلات المالكة أو النبلاء، اعتمد العديد من الثورات في القرن التاسع عشـر، أي قبل ظهور الفكر الماركسـي والشيوعـية، على الفكر القـومي ـ اللغوي للثورة الفرنسـية. ولقد ساد منطق مماثل في العالم الثالث في الـقرن العشرين، حين كـان الثـوريـون المحليـون يحـاولـون أن يتـخـلصـوا مـن الحكم الاستعماري/الإمبريالي وأعوانه المحليين فأكدوا حق الشعب/الأمة، الذي غالباً ما كان يستـند في تعريفه إلى الأساس الثـقافي/اللغوي، في أن يحكم نفـسه. فمن هذا المنظار يمكن ربط تنامي الـفكر القومي بتنامي المفـهوم الديمقـراطي للحـياة السياسية الذي يجعل من الشعب العنصر الأساسي في النظرية السياسية.

القومية والتحديث

هناك أيضاً خـط فكري آخر يربط بين ظاهرة القـومية وعـمليات التـحديث[٦] وبحسب هذا المنهج فان التقدم في المواصـلات والاتصالات والطباعة والتعليم قد قوض الولاءات المحلية والعائليـة والقروية لمصلحة الشعور بالانتمـاء إلى مجتمع أكبر يتزايد التفاعل والاعتماد المتبادل معه. ان تنميط التعليم في ظل سلطة الدولة ومكننة الطبـاعة يقـويان بدورهما من انتـشار لغة قـوميـة واحدة على حـساب اللهجات و/أو الـلغات المحلية، وهي تنشىء بالتالي قـاعدة مشتـركة للاتصالات والانتماءات. ويرى منظرو هذه المدرسـة ان عمليات التحديث جلبت معـها تماهياً متزايداً بمجتمع أكبر إضافة إلى التماهي مع الثقافة و اللغة ومع تسيسـهما.

القومية والعلمانية

يقول آخرون ان عمليات التحديث تتضمّن أيضاً نشوء صراع حتمي بين النخب القديمة المستندة الى التقاليد والدين وبين النخب الجديدة التي تستمد سلطتها من الفكر الحديث ومن ادعائها أنها قادرة على قيادة بلادها في اتجاهات جديدة. وهذه النخب تشعر بالاغتراب من تقاليدها وتبتعد من المعتقدات والممارسات الدينية. ولكي تتمكن هذه النخب من تقويض النخب التقليدية وإنشاء قاعدة سلطة فهي غالباً ما تروج لأيديولوجية قومية علمانية تبرر خلع النخب القديمة وتوفر للنخب الجديدة دوراً وموقعاً مركزيين[٧]. وتكمن العلاقة بين العلمانية والقومية في نشوء حاجات نفسية ورمزية جديدة لا بد من توفيرها مع انهيار الأسس التقليدية والدينية للتنظيم السياسي والشرعية. وهذه الحاجات البديلة غالباً ما تكون عبارة عن إدراك جديد للحقوق السياسية والسلطة على قاعدة حق الشعوب الطبيعي في ان تحكم نفسها. وفي ظل هذا الفهم الجديد لا يعود الدين يملك دوراً مركزياً في إضفاء الشرعية. أي ان هذه الرؤية هي أساساً رؤية علمانية، وان الظاهرة القومية هنا مرتبطة باندثار الرؤية الدينية للعالم والمجتمع وظهور الرؤية العلمانية التي تحتاج إلى الفكر القومي لتحديد مشروعها السياسي.

القومية وصراع الطبقات

وجد الماركسيون صعوبة في التعامل مع القومية، وقد تبنت المقاربة الماركسية التقليدية إدانة القومية بوصفها مؤامرة برجوازية تهدف إلى إقناع الطبقة العاملة بأنها تشترك والطبقة الرأسمالية في مصلحة قومية مشتركة تتجاوز أي صراع طبقي وتتخطى أي مصلحة للطبقة العاملة المحلية مع الطبقات العاملة في القوميات الأخرى. أما في نظرية الإمبريالية فقد عمد الماركسيون أيضاً إلى إدانة القومية بوصفها الوهم الذي عبأ الملايين من العمال للدخول في

جيوش برجوازيات الدول الصناعية الأوروبية الساعية لفتح أسواق جديدة والسيطرة على مصادر المواد الخام في أنحاء العالم. إلا ان الاتحاد السوفياتي ما لبث ان اكتشف حين بدأ يوسع نفوذه في العالم الثالث ان القومية هي السلاح الأمضى في مواجهة السيطرة الكولونيالية الغربية. وكذلك وجد السوفيات، وخصوصاً ستالين، انه لا توجد وسيلة أخرى تمكنهم من تفادي الاعتراف بالهويات والانتماءات القومية وحتى في داخل الاتحاد السوفياتي نفسه. وقد اعتمد الاتحاد السوفياتي سياسة مؤيدة على وجه الإجمال للقوميات في العالم الثالث وذلك على الرغم من تذبذب سياسته في ما إذا كان ينبغي تأييد الطبقة العاملة وحدها أم ينبغي أيضاً ان يشمل هذا التأييد البرجوازية الصغيرة التي هي غالباً في طليعة النضال القومي المناهض للاستعمار لكنها تكون في العادة على خلاف مع الطبقة العاملة، وبصورة عامة ان الحركات الماركسية في العالم الثالث باذكائها الهجوم على التقليد والدين وبتقويتها الهجوم على الاستعمار والنزوع الى الاستقلال انما قامت بتقوية القومية والايديولوجية القومية.

أنواع القوميات

يشير البعض إلى ان تعريف القومية بوصفها الرغبة في تطابق حدود الأمة والدولة يطرح سؤالاً مهماً يتعلق بايهما ياتي أولاً: الأمة أم الدولة؟ وبتعبير آخر: إلى أي حد يرتبط قيام مجموعة من الناس (أمة) يتحدثون اللغة نفسها ويشتركون في الرغبة في العيش معاً في إطار دولة واحدة بوجود أداة للتنظيم الاجتماعي (دولة)، فهل أمكن فرنسا أن تكون أمة اليوم لولا جهود بناة الدولة الفرنسية من شارلمان إلى الملوك الفرنسيين؟ وهل كانت روسيا لتكون أمة اليوم لولا جهود بطرس الأكبر وغيره من القياصرة؟ وهل كانت إيطاليا لتكون أمة اليوم لو جهود مازيني وغاريبالدي؟ فبقدر ما يتملك الحكام والنخب من نفوذ على التعليم والثقافة والإعلام والحياة الاجتماعية والسياسية يكون لديهم نفوذ على تكوُّن القوى التي تؤثر في سقوط بعض القوميات وصعود قوميات أخرى.

ولكن لعل الأهم من ذلك كله هو ان هناك نموذجين من المشاعر القومية في العالم: النموذج المرتبط كلياً بشعب أو عرق أو مجموعة إثنية أو ثقافية والنموذج المرتبط بالدولة[٨]. وتنتمي القومية العربية مثلها مثل القوميتين الألمانية والإيطالية في مراحلها الأولى إلى النموذج الأول. ولكن في العديد من أشكال القومية تتراجع فكرة الشعب على نحو ملموس لمصلحة فكرة الانتماء إلى الدولة ما مؤلفة من اجتماع عناصر الأرض والشعب والحكومة، كما هي الحال في كل القوميات في أميركا بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وغواتيمالا وهندوراس وكوستاريكا وفنزويلا وبوليفيا والبرازيل والتشيلي والأرجنتين ... الخ، وكذلك معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء كانغولا وزامبيا وموزمبيق وزيمبابوي ... الخ.

وهذا هو النوع من الوطنية الذي نجده في الدول العربية الافرادية، حيث نجد ان الناس يشعرون بشيء من الولاء لدولهم المحلية حتى في ظل غياب أيديولوجية محلية متطورة. والنقطة التي يجدر الانتباه إليها هنا هي انه بينما برهنت القومية الثقافية تاريخياً عن قوتها في تفكيك الدول وإقامة دول أخرى مكانها، فان هناك دولاً قد برهنت عن قدرتها على خلق مشاعر الانتماء إليها ، وقد برهنت هذه المشاعر في الكثير من الحالات عن كونها مماثلة في قوتها لمشاعر القومية الثقافية. ان الصراع في داخل العالم العربي بين هذين النوعين من الانتماء يكمن في صلب الصراع بين القومية العربية والوطنيات المحلية.

القومية في العالم العربي

ان القومية في العالم العربي ظاهرة حديثة. صحيح انه كانت هناك في التاريخ العربي/الاسلامي عناصر وعي واعتزاز بالهوية العربية، ناتجة أساساً من مركزية العرب في الرسالة الاسلامية ومن النجاحات التي أحرزها العرب في السنوات الأولى من الفتح الإسلامي، إلا أن هذه العزة القومية العربية لم تترجم نفسها الى الرغبة في قيام دولة محض عربية، حتى بعدما ازداد التوتر مع الفرس واليونان والهنود وغيرهم من المجموعات الثقافية في اثر توسع الدولة

الاسلامية. وقد أطلق على الميل نحو التجمعات القومية صفة الشعوبية وأدينت بوصفها أداة تخريبية للدين القويم ولوحدة الأمة الاسلامية.

أما في العصور الحديثة فقد ظهرت النزعة القومية أولاً في مصر عقب غزو نابليون لمصر وما حمله من احتكاك مفاجئ بحضارة أوروبا وفكرها. فسعى محمد علي لإعادة بناء مصر على نمط الدولة الأوروبية وأرسل البعثات التعليمية إلى باريس ولندن لكي تدرس النماذج الغربية. ومن بين أبرز أعضاء هذه المجموعات الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي الذي أدرك ان الوطنية ـ أو الحماسة الشعبية لمصالح الدولة والأمة ـ هي أحد العناصر الاساسية في نجاح الدول الأوروبية. وقد رأى الطهطاوي والعديد ممن تبعوه ان الأمة تعني ببساطة مصر، إذ لم يكن مفهوم القومية العربية قد تبلور بعد. وقد نما الإدراك بأهمية المشاعر القومية المصرية بين النخب الجديدة في القاهرة والإسكندرية. وحين ازداد التوتر مع القوى الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قامت مجموعة من الضباط على رأسهم احمد عرابي بقيادة ما يمكن عدّه الثورة القومية/الوطنية الحقيقية الاولى في العالم العربي الحديث. وقامت هذه الثورة تحت شعار مصر للمصريين. ثم قامت ثورة أخرى عام ١٩١٩ وتبعتها ثورة ثالثة عام ١٩٥٢ قامت بخلع الملكية وجاءت بتنظيم الضباط الأحرار وجمال عبد الناصر إلى الحكم.

وفيما سعى عبد الناصر لإبعاد نفسه من فكرة القومية المصرية لحزب الوفد وفي اثر نمو الأيديولوجية القومية العربية في المشرق العربي، قام عبد الناصر بتبني وجهة نظر القومية العربية، ولم يؤثر عبد الناصر في عدد كبير من المصريين في اتجاه حملهم على تبني القومية العربية فحسب ولكنه ما لبث أيضاً ان تحول إلى التجسيد الحي للقومية العربية بالنسبة إلى الكثير من العرب في المغرب والمشرق العربيين وفي الجزيرة العربية. وبعد وفاة عبد الناصر كان على القومية العربية في مصر ان تتنافس مع الخصوصية المصرية التي عادت إلى الظهور مع السادات وغيره من أعضاء النخبة الحاكمة، فضلاً عن الحركة

الإسلامية الناشطة التي حـجبت المسألة القومية وطرحت أسـئلة تتعلق بمـحتوى ومضمون الحكم والقانون.

أما في بلدان المشرق العربي فـقد بدأت المشاعر القوميـة العربية بالظهور في أواخر القرن التاسع عشر بعد إصـلاحات التنظيمات الليبرالية (١٨٣٩ ـ ١٨٧٨) في الإمبراطورية العثمانية. وحتى نشـوب الحرب العالمية الأولى لم يتخط التيار العروبي حدود الدعـوة إلى مستوى معين من اللامركـزية في إطار الإمبراطورية العثـمانيـة وحماية اسـتخـدام اللغة العـربية في المدارس في وجه تـزايد ضغط استانبـول لاستخدام اللغـة التركية. وفي ذلك الوقت لم يكن أحـد يفكر جدياً في قيام دولة عربية مستقلة عن العثمانيين بصورة كاملة.

إلا ان ذلك تغـيـر مع بداية الحـرب العـالمية الأولـى حين اصبح واضـحـاً ان الامبراطورية العثمانية سوف تنهزم وتتفكك، فقام الشريف حسـين بقيادة التمرد الذي دعمه الإنكليز ضد العثمانيين وجمع حوله ضباطاً عرباً عثمانيين في أراضي العـراق وسـوريا وفلسطين، وألّف حكومـة عربيـة بزعامـة ابنه الملك فيـصل في دمشق. وأدى رفض الفرنسـيين القبول بالمملكة العربية الجديـدة، إضافة الى ما نصت عليه اتفاقية سايكس ـ بيكو، إلى قيـام الفرنسيين بهجوم مسلح على قوات الملك فيصل في ميسلون، فـهزم فيصل ودخلت القوات الفرنسية دمشق مـفتتحة عهد الانتداب الفرنسي في المنطقة.

وجـاءت الهزيمة في مـيسلـون والتقـسيم البـريطاني والفـرنسي للولايات العثمانية السـابقة في المشرق العربي إلى دولتين منفصلتين ليمثلا في فترة ما بين الحربين بؤرة المشـاعر العـروبية المناهضـة للاستعـمار ولتوافـر القاعـدة لنمو مشاعر قومـية عربية قوية في دول المشرق ما لبثت ان اكتـسبت زخماً هائلاً بعد خسارة فلسطين وقيام دولة إسرائيل عقب الحرب العالمية الثانية. وقد كان حزب البعث أكثر من نجح في الافادة من هذه المشـاعر، وما لبث ان استولى على السلطة في سوريـا والعراق. ولكن الحـدود التي رسمهـا الإنكليـز والفرنسيـون للدول العربية لا تزال قائمة، والدول التي ظهرت داخل هذه الحدود استطاعت في معظم

الحالات ان تصبح دولاً قوية وقادرة على البقاء والاستمرار. وكما هي الحال في مصر فان هناك مشاعر مختلطة في المشرق ما بين القومية العربية والخصوصية الوطنية والإسلام الناهض.

وكان هناك تحديان أيديولوجيان للقومية العربية في المشرق يتمثلان بالقومية السورية لانطون سعادة والقومية اللبنانية لميشال شيحا. وقد تجسدت القومية السورية في الحزب السوري القومي الاجتماعي، الا أنها لم تستطع الوصول إلى السلطة في حين ان بعض أفكار قومية ميشال شيحا عرف طريقه الى الدستور اللبناني وبعض اعضاء النخب الاقتصادية والسياسية. الا ان التوتر بين القومية العربية والقومية اللبنانية ما لبث ان تحول في النهاية الى أحد عناصر التناحر في لبنان وساعد على استقطاب المجتمع اللبناني عشية اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

أما في الجزيرة العربية فان الهويات والاهتمامات القبلية والدينية قد طغت بوجه عام على مسألة القومية، ففي دولة ابن سعود الوهابية كانت السلطة ولا تزال محكومة بالعصبية العائلية ويقوم نظامها الاجتماعي ـ القانوني على قاعدة الدين، وهي في كلا الحالين معادية للصيغ القومية العلمانية. وكذلك الأمر في سلطنة عمان التي لها أسرتها الحاكمة ومنطقها العبادي. وينطبق الأمر نفسه على مشيخات الخليج الصغيرة التي، إضافة الى بنية حكمها الأسرية، تنشغل بمصالحها النفطية والتجارية إلى حد لا يسمح لها بأخذ المشاريع القومية الكبرى على نحو جدي. وفي الواقع فان الكثير من البلدان العربية الصغيرة الغنية بالنفط تنظر الى القومية العربية نظرة ارتياب بوصفها تمثل غطاء ترمي من خلاله الدول العربية الكبيرة والفقيرة الى مشاركتها الأرباح في ما تعده الدول الغنية الصغيرة «نفطها» الخاص.

أما في اليمن فان الوضع مختلف إلى حد ما. فمعاناة عدن الاستعمار، فضلاً عن الانقسامات الداخلية والضغط السعودي، أدى إلى نشوء حركة علمانية يسارية قوية أنشأت علاقات وثيقة مع عبد الناصر والاتحاد السوفياتي، ونما

فيها تيار قومي عربي قوي تولى عدد من قادته مناصب حكومية في البلاد.

وفي بلدان المغرب العربي فان النضال في سبيل الاستقلال والتحرر من الاحتلالين الفرنسي والإيطالي ولد حركات وطنية قوية. ولكن على الرغم من وجود مكون عربي في هذه الحركات، وخصوصاً في الجزائر وليبيا، فهو لم يكن بقوة نظيره في بلدان المشرق العربي وذلك لأسباب عدة منها:

أولاً: مسألة الحدود في بلدان الغرب العربي، هي بخلاف الحدود في بلدان المشرق لم تكن بذات أهمية، إذ إن كل من الغرب والجزائر وتونس كانت عبارة عن وحدات اجتماعية ـ سياسية شبه منفصلة رسمت حدودها بصورة واضحة منذ قرون. أما في ليبيا فالمسألة كانت عبارة عن توحيد محافظات منفصلة أكثر مما هي سلخ ليبيا من وحدة سياسية أكبر.

ثانياً: كانت بلدان المغرب بعيدة نوعاً ما جغرافياً واجتماعياً من بلدان المسرق، واللهجات المحكية في المغرب غير مفهومة في معظمها من قبل بلدان المشرق والعكس صحيح. كما أن تجربة المغرب مع الحكم العثماني كانت مختلفة تماماً عن التجربة المشرقية، فهي، أي دول المغرب، لم تشترك في الثورة العربية وفي الدولة العربية المقترحة خلال الحرب العالمية الأولى، كما أنها كانت بعيدة جداً من تهديد إسرائيل وتحديها.

يتضح مما سبق هو ان مفاهيم الظاهرة القومية في العالم متعددة ومختلفة وان للظاهرة القومية في العالم العربي أشكالاً متنوعة.

فنأمل من خلال هذا العدد من أبعاد ان نعيد دراسة مفهوم القومية وان نراجع التجربة القومية في العالم العربي. فما هي اسسها وجذورها؟ وما هي معالمها الرئيسية، وعلاقاتها بالوطنيات المحلية، ومستقبلها في ظل نظام الدول القائم وفي ظل ما يسمى النظام العالمي الجديد ◇

الحواشي

(١) على سـبـيل المثـال أنظر: Ernest Renan, *Qu'est ce que C'est une nation* (Paris, 1882); John Stuart Mill, *Considerations on Representative Government* (London, 1861); Joseph Stalin, *Marxism and the National and Colonial Question* (London, 1936; original written in 1912) ; Carleton Hayes, *The Historical Evolution of Modern Nationalism* (New York, 1931) ; Hans Kohn, *The Idea of Nationalism* (New York, 1944), and Karl Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass., 1953).

وحول الدراسات الأحدث أنظر :

Benedict Anderson, *Imagined Communities, Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York, 1983); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, New York, 1983); E.J. Hobsbaum, *Nations and Nationalism since* 1780 (Cambridge, U.K. , 1990) ; Elie Keddourie, *Nationalism in Asia and Africa* (London, 1971); Anthony Smith, *Theories of Nationalism* (New York, 1983); John Breuilly, *Nationalism and the State* (Chicago, 1993), and Liah Greenfeld, *Nationalism : Five Roads to Modernity* (Cambridge, Mass., 1992).

(٢) أنظر مجموعة كتب ساطع الحصري التي أعيد طبعها ونشرها في مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) منها مثلاً : **آراء وأحاديث في القومية العربية؛ محاضرات في نشوء القومية العربية، والعروبة أولاً**. أنظر أيضاً : ميشال عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت، ١٩٥٩)؛ **معركة المصير الواحد** (بيروت، ١٩٥٨)، **نقطة البداية** (بيروت، ١٩٧١). أنظر أيضاً: انطون سعادة، **نشوء الأمم** (بيروت، ١٩٣٨)، **والمحاضرات العشر** (بيروت، ١٩٥٩)؛ كذلك أنظر : أحمد لطفي السيد **المنتخبات** (القاهرة، ١٩٣٧)؛ **صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر** (القاهرة، ١٩٤٦)، **وتاملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع** (القاهرة، ١٩٦٥).

(٣) أنظر: Gellner, ibid., p.1.

(٤) Smith, ibid., p.X.

(٥) Greenfeld, ibid., p.3.

(٦) Deutsch, ibid.

(٧) أنظر: Keddourie, ibid.

(٨) أنظر : Smith, ibid., p. XII.

فارس أبي صعب

نحو حركة أنتلجنسيا فوق قومية

يستقبل الانسانُ القرنَ الحادي والعشرين في ظل تراكم جملة من التطورات، بات يفترض معها إعادة النظر في كثير من المسلمات والمفاهيم والايديولوجيات والنماذج والتجارب والخيارات، على مختلف الصعد الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن هناك الكثير من الأهداف التي مثلت محور اهتمام الانسان من مختلف انتماءاته الفكرية، بات من المفترض اعادة النظر فيها كذلك، وهي أهداف تمحورت حول سبل تحقيق التنمية، وامتلاك العلم والتقانة، وبلوغ الديمقراطية، والتحديث ومواكبة العصر، واللحاق بالآخر «المتقدم»؛ ونادت بها أغلبية الشعوب، ووضعها قبلة له معظم تجارب حكم الدولة الحديثة في العالم الثالث، في جميع نماذجها القومية، الاشتراكية والليبرالية. أما الانجازات فهي، على الرغم من تفاوتها، لم تكن بحجم الآمال، بل دونها كثيراً.

وعلى الرغم من فشل معظم هذه التجارب، نجد ان هناك الكثير من الأدبيات الفكرية والحركات السياسية في العالم الثالث ما زالت تراهن على أحد هذه النماذج السائدة، مع إضفاء بعض التلميعات عليها وتحديداً في ما يتعلق بالجوانب التي كان لها سبب مباشر في وقوع الفشل خلال التجارب السابقة، وهي تستخدم شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة والتنمية وعوامل السوق ... وغيرها كمحاولة لإعادة تجديد هذه النماذج؛ لكن دون أن يطرح أي من هذه الأدبيات الأسئلة الجوهرية التي يفترض أن تطرح في هذه المرحلة.

وإذا كان طموح أي شعب في حدود الدولة الحديثة، الوطنية أو القومية، في العالم الثالث، أن يتغلب على الجهل والفقر والمرض والجوع والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ... وان يحقق مجتمعاً أفضل وفق الكثير من المؤشرات المستخدمة لقياس مدى «تقدم» مجتمع ما أو تخلفه، فهل أن تلك الشعارات المرفوعة والأهداف المنشودة كفيلة بتحقيق هذه القفزة في المجتمع؟

وهل أن المشروع القومي، المتصادم أحياناً كثيرة مع الدولة الوطنية، كما في المنطقة العربية مثلاً، الذي يفسر التناقض والصراع على أنه صراع بين قوميات وأمم، لاغياً بذلك أبعاداً كثيرة أخرى من التناقضات سواء داخل الأمة نفسها أم في ما يتعدى الأمم،

إفتتاحية

هل أن هذا المشروع قادر على تحقيق نموذج تنمية مستقلة متمحورة حول ذاتها القومية متحصنة خلف اسوار أمتها؟

وهل أن المشروع الإشتراكي، الذي يزعم أنه يقدم نموذجاً نقيضاً للنموذج السائد عالمياً، قادر على تحقيق نموذجه التنموي انطلاقاً من بلد واحد أو من بقعة واحدة في هذا العالم؟ وهل أنه تجاوز حقاً، في ما حقق من تجارب، الكثير من المنطلقات التي تمخضت عن المرحلة الرأسمالية والتي قامت على كثير من الخيارات الخاطئة في عملية التنمية والتحديث؟

وهل أن المشروع الليبرالي الذي يرى ان الفارق بين الدول المتخلفة والدول «المتقدمة» هو فارق زمني وان مجرد الأخذ بنموذج التنمية السائد في المراكز الرأسمالية «المتقدمة»، القائم على الاقتصاد الحر والخصخصة والمنافسة، بل الاحتكار، كفيل بنقل الدول المتخلفة إلى مصاف تلك الدول؟

لم يكن فشل تجارب تلك المشاريع الثلاثة في أنها عجزت عن اللحاق بالآخر «المتقدم»، بل يكمن الفشل، وهذا هو الأهم، في اعتماد كل من هذه المشاريع مبدأ القياس على الغرب الرأسمالي كمبتغى لأهدافه التنموية.

والفرضية التي تنطلق منها هذه الافتتاحية هي ان المسألة لم تعد مسألة انتقال الجنوب من حالة التخلف الى مصاف البلدان «المتقدمة»، التي يقصد بها عادة بلدان أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، على الرغم من أن هذا الانتقال بات شبه مستحيل؛ بل إن المسألة هي كيف يمكن تحقيق نموذج عالمي بديل يتجاوز الأزمة الحضارية التي بلغتها تجارب الدول «المتقدمة» نفسها، وهي تجارب قامت على مفهوم للسيطرة ذي حدين: سيطرة الانسان على الانسان، وسيطرة الانسان على الطبيعة، وهو مفهوم كانت نتيجته تفاوتاً في المشهد بين بلدان ـ أو طبقات ـ غنية تتمتع بمستوى معيشي واستهلاكي مرتفع وبين بلدان أو طبقات ما زالت تشكو الجوع والحرمان والفقر والجهل والبؤس والتخلف ... من جهة، واخلالاً رهيباً في النظام الطبيعي الى حد بات يهدد مستقبل الحياة على الارض من جهة اخرى. وعلى الرغم من ذلك يبدو أن أي نموذج بديل يحاول الإفلات من هذا المفهوم هو مستحيل التحقق في إطار مشروع

وطني أو قومي أو محوري، بل بات لا بد من مشروع فوق قومي يعيد النظر في كثير من المنطلقات والقوانين الوضعية التي قامت عليها الدولة الحديثة ويحدد رؤية جديدة تتجاوز مفهوم السيطرة المزدوجة وتحقق المصالحة بين الانسان والانسان من جهة وبين الانسان والطبيعة من جهة أخرى. فالمنظومة الكونية بدأت تتخذ منحى تطورياً عالمي الطابع، بحيث لم يعد ممكناً تحديد عوامل تطور أي مجتمع، أو أمة، بمعزل عن عملية التطور العامة السائدة عالمياً، على الرغم مما نشهد من إمكان حدوث تطورات كمية، لكن في حدود وشروط المنظومة الكونية نفسها.

وهذه المنظومة تتطلب منهجاً شمولياً في التحليل قائماً على أبعاد عدة ومتجاوزاً كلا المنهجين اللذين سادا معظم الأدبيات الاقتصادية السياسية والاجتماعية في العالم الثالث، اللذين يقول أحدهما إن أسباب التقدم أو التخلف تكمن في داخل المجتمع، الذي يعد هو المسؤول عن تخلفه أو عن تطوره ونجاح التنمية فيه؛ ويقول أحدهما الآخر إن الخارج «المستعمر» أو «الامبريالي» هو المسؤول عن تخلف المجتمع حيث إن عوامل الداخل باتت مكشوفة على الخارج ومسلوبة منه، غير قادرة على تحديد مصيرها. ويبدو أن كلا المنهجين بالغ في التركيز على بعض عوامل تطور المجتمع دون البعض الآخر. فعملية التطور التي تشهدها وحدة سياسية أو مجتمعية في ظل عصر تعمقت فيه عناصر التداخل بين وحداته، لم يعد ممكناً فهمها وتحليلها في حدود هذه الوحدة فحسب، على الرغم من صوابية المبدأ القائل إن أي عملية تطور إنما تحمل عوامل تطورها في داخلها، عبر تفاعل العلاقة بين العناصر المكونة لهذه العملية.

لكن تحديد الداخل والخارج هو عملية نسبية تتغير مع تغير الحالة أو الظاهرة موضوع الدراسة أو تغير الزاوية أو البعد النظري الذي يجري تحديد وحدة الدراسة من خلاله. وفي هذا السياق تصبح عملية تحديد الداخل والخارج، وبالتالي حدود الوحدة السياسية أو المجتمعية المدروسة، عملية معقدة تحتاج إلى نظرة أكثر شمولاً، بحيث إن الوحدات التي يمكن النظر إليها كخارج بالنسبة إلى غيرها من الوحدات، فهي تنتفي عنها صفة الخارج هذه لدى دخولها مع الوحدات الأخرى في علاقة يحكمها قانون حركي واحد.

من هذا المنطلق نرى أن العالم بات ينبغي دراسة مشكلاته وحركة تطوره بوصفه وحدة واحدة، على الرغم من التناقضات التي تحكم علاقة عناصره، ومن الهوة الآخذة في الاتساع بين شماله وجنوبه. وهذه الوحدة ترتكز على مجموعة علاقات وآليات

تتجاوز بطبيعتها حدود الدولة القومية، وهي باتت تحكم إلى حد بعيد التطور على الصعيد العالمي، منطلقة بذلك من مراكز النظام الرأسمالي العالمي. حتى إن الكثير من الأزمات التي تواجه الحضارة الانسانية لها طابع كوني ولم يعد ممكناً مواجهتها في حدود الدولة القومية.

لذلك بات أي مشروع قومي أو محوري على الصعيد العالمي عاجزاً عن مواجهة هذا المستوى من الأزمات، وبالتالي يفترض بأي مشروع تغييري أن يكون فوق قومي بطبيعته.

وما يعزز أهمية هذا المنهج الشمولي في قراءة المجتمع والتاريخ هو تعمق ظاهرة العولمة التي تحكم العلاقات الدولية، وخصوصاً على المستويات الاقتصادية والثقافية والاعلامية والعلمية ... وهي ظاهرة تمهد لمرحلة تاريخية جديدة يسودها عالم أشد ارتباطاً بعضه ببعض هو الآن في سبيل التكون، وهو يمحو بالتدريج خصوصيات مختلف الشعوب والأمم واستقلاليتها، على الرغم من الاختلاف في المواقع والأدوار. وقد باتت اتجاهات هذه الظاهرة خارجة إلى حد بعيد عن سيطرة سلطات الدولة القومية.

وفي الحقيقة أن ظاهرة العولمة هذه ليست حديثة التكون بل إنها ظاهرة قديمة مثلت إحدى سمات ظهور الرأسمالية على صعيد عالمي التي اخرجت عملية الانتاج من حدودها القومية في إطار البلد الواحد. غير أن هذه الظاهرة شهدت كمّاً من التراكمات والتطورات التي توافرت معها شروط حدوث تحولات تاريخية أخذت في تهميش الدولة القومية في وجه هذه العولمة الزاحفة.

أولاً: على الصعيد الاقتصادي

يتطور النظام الاقتصادي العالمي على نحو بات يتهمش معه اقتصاد الدولة القومية. وأي دولة قومية باتت عرضة للتأثر من جراء استخدام دولة قومية أخرى تقانات حديثة في اقتصادها. والمنظومة العالمية للأسعار باتت تفرض نفسها بالتدريج في جميع أقطار العالم، ودورة الانتاج واعادة الانتاج صارت تجري على مستوى عالمي وليس على مستوى قومي، وبات يجري توزيع العمليات الانتاجية جغرافياً على نطاق عالمي على أساس ميزات الموقع البشرية والجغرافية والطبيعية... وبذلك تعمل هذه العمليات على تحقيق قدر عالٍ من اللامركزية في الإنتاج مقابل قدرٍ عالٍ من المركزية في التخطيط والتمويل والتسويق والتجديد التقاني.

وهكذا بات هناك مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لانتاج سلعة واحدة. ولم يعد هناك تخصص لكل بلد واحد في انتاج سلعة معينة، متخذاً الانتاج طابعاً فوق قومي، مقلصاً من قدرة الدول على التحكم بشؤونها الخاصة.

وعولمة الانتاج هذه مهدت لعولمة رأس المال، الذي يمهد بدوره لتعميق عولمة الانتاج نفسه، ويقود بالتالي إلى عولمة مجموع العلاقات الاقتصادية الحديثة.

وباتت الثورة المالية العالمية تفرض تحدياتها الخاصة على السيادة المفترضة للدولة القومية. ووجود عالم بلا حدود يقوم على تنازل الدولة عن سيطرتها على كل من عملتها الخاصة وسياساتها المالية.

١ ـ الشركات فوق القومية

تؤدي الشركات فوق القومية الدور القيادي في عملية العولمة. وتزداد هذه الشركات استقلالاً وانفصاماً عن مصالح دول المنشأ التي تنتمي إليها. وفي ظل السوق العالمية للسلع والخدمات التي أوجدتها قطاعات المال والاتصالات باتت الشركات فوق القومية ترتقي بحيث تتحطم معها الحواجز التجارية ويزداد الاقتصاد العالمي تكاملاً، حتى إن الحكومات والهيئات في الدول القومية أخذت تفقد سيطرتها على مصيرها الاقتصادي. ويعبر بول كنيدي عن ذلك فيقول إن المنطق الحقيقي لعالم لا تحده حدود هو أنه لا سلطة لأي كان، ربما باستثناء سلطة مدراء الشركات فوق القومية الذين يعدون مسؤولين أمام المساهمين في تلك الشركات، حتى إن هذه الشركات صارت تبدو أهم «اللاعبين» المؤثرين في الشؤون العالمية.

وتسيطر الشركات فوق القومية على التجارة العالمية في المنتوجات التامة الصنع، من معدات وآلات ووسائل نقل، ويتحكم عدد محدود منها بالتجارة العالمية في السلع الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم ومشتقات الحليب. وتسيطر ٥٠ شركة منها على نحو ثلثي الأصول الثابتة في العالم وتقوم بانتاج أكثر من نصف الانتاج العالمي. وتتولى ٦ شركات عالمية تصدير نحو ٩٥ في المئة من القمح الأميركي و٩٥ في المئة من الطحين و٩٠ في المئة من الشعير الكندي و٨٠ في المئة من الطحين الأرجنتيني. وفي أوائل الثمانينات كان هناك نحو ٩٠ في المئة من تجارة الشاي والقهوة والكاكاو والقطن ومنتوجات الاحراج والتبغ والقنب والنحاس وخام الحديد والبوكسايت في أيدي نحو ٣ ـ ٦ أكبر شركات فوق قومية مختصة. كما أن إجمالي مبيعات عشر شركات

فوق قومية يوازي الناتج القومي لجميع الدول الافريقية، وتساوي الأرباح السنوية لهذه الشركات العشر إجمالي الناتج القومي لـ ٢٠ دولة افريقية. وقد بلغ اجمالي مبيعات شركة جنرال موتورز وحدها عام ١٩٨٦ نحو ثلاثة أضعاف إجمالي الايرادات النفطية للعربية السعودية.

٢ ـ اعادة التقسيم العالمي للعمل

تمثل اعادة التقسيم العالمي للعمل إحدى سمات هذه العولمة الاقتصادية، إذ تعمل الشركات فوق القومية على تجديد رأس المال في الشمال على قاعدة احتكار عملية التجديد التقاني وجعل العلم قاعدة انتاج، مقابل نقل عمليات الانتاج نفسها إلى الجنوب، ساعية من جهة للافادة من بعض المزايا المتوافرة في الجنوب كاليد العاملة الرخيصة والخامات الطبيعية والموقع الجغرافي، ولكي تتفادى هذه الشركات من جهة أخرى، تطبيق تدابير السلامة والصحة الباهظة الكلفة المطبقة في دول الشمال ولتفادي بعض الضغوطات الاجتماعية عليها. وهكذا أخذت تتكون ملامح تقسيم جديد للعمل عالمياً يؤدي إلى تغيير العلاقات الاقتصادية ويعيد نشر الصناعة والزراعة عالمياً، بحيث يجري نقل الكثير من الصناعات الملوثة باتجاه الجنوب مقابل اعادة انتاج الكثير من السلع الزراعية في الشمال بفضل الثورة العلمية التي شهدتها الهندسة الوراثية والتقانة الاحيائية التي وفرت لدول الشمال شروط الانتاج الكثيف من السلع الزراعية الخام التي كانت تعتمد فيها على انتاج الجنوب، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأثر اقتصادات بلدان الجنوب التي تعتمد على انتاج هذه السلع بصورة رئيسية. وهذا ما أدى إلى حدوث تغير في نمط التجارة العالمية بالمواد الغذائية وبات العديد من بلدان الجنوب مستورداً بالكامل للحبوب الغذائية بعدما كان مصدراً لها.

وهذا التقسيم العالمي الجديد للعمل لا يقتصر على التقسيم بين السلع المختلفة بل إنه يجري في إطار السلعة نفسها، حيث تحرص الشركات فوق القومية على الاحتفاظ بالجوانب الدقيقة من عملية الانتاج كالتقانة والتمويل والتسويق، في بلدان الشمال، مقابل نقل المراحل الاخرى إلى الجنوب.

٣ ـ شروط تجارة غير متكافئة

تفرض هذه العولمة الاقتصادية شروطاً غير متكافئة في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب. ويقدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أن الأسواق العالمية تجعل

البلدان النامية تخسر فرصاً اقتصادية تبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ مليار دولار سنوياً. وتواجه المنتوجات ذات القيمة المضافة للجنوب عوائق تحول دون وصولها إلى أسواق الشمال بسبب «النزعة الحمائية» الآخذة في التصاعد على شكل حواجز غير جمركية يمكن من خلالها التحايل على اتفاقات الغات للتعرفات الجمركية والتجارة. وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها بلدان الجنوب عام ١٩٨٠ من جراء النزعة الحمائية هذه نحو ٥٥ مليار دولار. حتى إن تجارة السلع الزراعية الأولية فهي ليست أحسن حالاً. فالثورة العلمية في مجالي الهندسة الوراثية والتقانة الاحيائية انعكست على القطاع الزراعي في الشمال، وهو قطاع مدعوم أصلاً إلى الحد الذي يوفر له قدرات تنافسية هائلة تجاه المنتوجات الزراعية في الجنوب، إذ تقدر قيمة دعم المنتوجات الزراعية في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

وقد أدّت زيادة إنتاجية الصنوف عالية الغلة إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية لدى بلدان الجنوب بسبب عدم قدرة هذه البلدان على توطين تلك الثورة العلمية والتقانية الحاصلة في مجال الزراعة، بسبب ارتفاع تكاليف هذه العملية من جهة وبسبب سياسات الاحتكار العلمي التي تتبع في بلدان الشمال من جهة أخرى، وتحديداً في الولايات المتحدة التي تضع قوانين تكفل براءة الاختراع في هذا المجال وحق تملك السلالات الحيوية الجديدة، على الرغم من أن معظم السلالات المحسنة يعود مصدرها إلى مناطق الجنوب. وبسبب عدم قدرة بلدان الجنوب على منافسة الانتاج الأميركي لبعض الزراعات الأساسية، المدعومة وعالية الجودة، لجأ بعض هذه البلدان التي يقوم اقتصاد معظمها أصلاً على اقتصاد أحادي الجانب فرضه التقسيم العالمي للعمل في مراحل سابقة، إلى اجراء تحويلات في السلع الأساسية المنتجة. وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها بلدان الجنوب من موارد الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع، عشرات المليارات من الدولارات في الثمانينات.

فضلاً عن ذلك باتت التجارة العالمية حكراً على الشركات فوق القومية وفروعها الدولية، وهي تتركز أساساً على التجارة البينية داخل هذه الشركات وتتكثف حركتها بين بلدان الشمال نفسها، وخصوصاً بعدما جرى تهميش الكثير من اقتصادات بلدان الجنوب التي تقوم على انتاج سلع أولية جرى الاستغناء عنها عبر إيجاد بدائل لها في الشمال.

أما الصناعة في الجنوب فليست ظروفها أفضل في ظل هذه العولمة الاقتصادية غير المتكافئة. فهي تواجه عوائق مختلفة معظمها ذو طابع فوق قومي، كالنزعة الحمائية كذلك في الشمال ضد دخول سلع هذه الصناعات إلى أسواقه، أو كارتفاع التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الخارج، أو كزيادة أعباء الديون الخارجية التي كثيراً ما استخدمت كأدوات اخضاع سياسي وتكيف هيكلي من قبل دول الشمال والمؤسسات الدولية الخاضعة لها.

٤ ـ سوء التوزيع عالمياً

في إطار هذه المنظومة العالمية نجد هناك تفاوتاً هائلاً في توزيع الثروة والغذاء. وهذا التفاوت آخذ في التزايد مع تعمق ظاهرة العولمة. حتى إن ما يجري الحديث عنه حول الفقر والجوع الذي يحيط بمئات الملايين من سكان الجنوب فهو ليس ناتجاً من عدم توافر الغذاء الكافي لهؤلاء بقدر ما هو ناتج من سوء توزيع هذا الغذاء عالمياً، ومن نقص القدرة الشرائية لدى الكثير من سكان الجنوب. فالعالم ينتج من الغذاء ما يكفي لتزويد كل شخص فيه نحو ٢٥٠٠ سعرة حرارية يومياً، وهي كمية تفوق الحد الأدنى المطلوب لحياة الانسان. في حين قدرت مصادر أخرى أن العالم أخذ ينتج من الغذاء منذ مطلع الثمانينات ما يكفي لاطعام ١٠ مليارات نسمة. وقد انتج العالم في أواخر الثمانينات غذاء أكثر من أي وقت مضى، فارتفع انتاج الحبوب بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٥ من ٧٠٠ مليون طن إلى ١٨٠٠ مليون طن، أي بمعدل سنوي يبلغ ٢,٧ في المئة، ومع ذلك فقد تراجع معدل توافر الأغذية للفرد في بلدان الجنوب في الثمانينات عما كان عليه في السبعينات والستينات. وفي الوقت الذي يزداد عدد الجياع في العالم نرى أن الانتاج العالمي من اللحوم يزيد من نحو مليوني طن عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد على ١١ مليون طن عام ١٩٨٤.

وفي الوقت الذي يتعدى الذين يعانون الجوع المليار نسمة في العالم نجد هناك صعوبة متزايدة لدى بلدان الشمال في تصريف فائض انتاجها الغذائي، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط أسعار بعض السلع الرئيسية بالنسبة إلى اقتصادات بعض البلدان النامية. وقد ارتفعت مبيعات الولايات المتحدة من الحبوب مثلاً، من ٦ مليارات دولار عام ١٩٦٩ إلى ٤٤ مليار دولار عام ١٩٨١ فضلاً عن نحو ١٨ مليار دولار تاتيها من مبيعات الأغذية المعلبة المحفوظة.

وليس الأمر على مستوى استهلاك الوقود أحسن حالاً. فسكان الولايات المتحدة الذين يمثلون ٤ في المئة من سكان الأرض يستهلكون نحو ٢٥ في المئة من وقود العالم. وإذا ما أخذنا في الحسبان التفاوت داخل الولايات المتحدة نفسها نجد ان هذه النسبة ترتفع أكثر من ذلك لدى أقلية من سكان هذا البلد. ويبلغ معدل استهلاك المواطن الأميركي من الطاقة قياساً على نظيره البرازيلي نحو ١٥ ضعفاً، وهو يستهلك من المياه المستخدمة في المنازل نحو ٧٠ ضعف ما يستهلكه المواطن في غانا. وفي عام ١٩٩٠ كان هناك نحو ١,٣ مليار مواطن في الجنوب لا يحصلون على مياه نقية. وهناك ٢٦ بلداً في العالم ليس لديها موارد مياه متجددة داخل أراضيها تكفي لمواجهة حاجات مجتمع متوسط النمو مع حجم سكانها الحالي. في حين ان معدل استهلاك الفرد من الطاقة في بلدان الشمال عموماً قياساً على بلدان الساحل الافريقي يبلغ نحو ٨٠ ضعفاً. هذا وتستهلك البلدان الصناعية معظم الانتاج العالمي من المعادن والوقود الاحفوري ومعظم الموارد العالمية غير المتجددة. وقد بلغت هذه النسبة في أوائل التسعينات نحو ٧٠ في المئة من مصادر الطاقة العالمية و٧٥ في المئة من المعادن و٨٥ في المئة من الأخشاب. وفي المقابل، فقد انتجت هذه البلدان نحو ٤ أخماس النفايات والملوثات المنتجة في العالم.

فضلاً عن ذلك، تستحوذ بلدان الشمال على نحو ٨٠ في المئة من مجموع الرساميل الموظفة في العالم، مقابل ٢ في المئة موظفة في القارة الأفريقية و١٨ في المئة في بقية بلدان الجنوب. وخلال العقود الخمسة الماضية زاد الدخل العالمي ٧ مرات، وارتفع نصيب الفرد من الدخل أكثر من ثلاثة أضعاف. لكن هذا الارتفاع لم يكن متوازناً طبعاً، حيث ترافق مع زيادة في نسبة التفاوت في التوزيع، إذ بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠، ارتفعت حصة أغنى ٢٠ في المئة في العالم من ٧٠ في المئة من الدخل العالمي الى ٨٥ في المئة مقابل انخفاض حصة أفقر ٢٠ في المئة من ٢,٣ في المئة من ذلك الدخل إلى ١,٤ في المئة. أما على صعيد البلدان النامية التي تمثل نحو ٧٧ في المئة من سكان العالم، فهي لا تحصل إلا على ١٥ في المئة من الدخل العالمي. ويبلغ متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في بلدان الشمال نحو ١٨ ضعف نظيره في بلدان الجنوب.

حتى إن هذا التفاوت فهو يشمل متوسط العمر، إذ يتجاوز العمر المتوقع عند الوفاة في بلدان الشمال نحو ٧٣ سنة مقابل ٦٠ سنة في بلدان الجنوب. في حين ينخفض متوسط هذا العمر لدى أفقر ٢٠ في المئة من سكان العالم الى نحو ٤٣ عاماً فقط. كما

أن عدد الأطفال الذين يموتون نتيجة المجاعة والاسهال والأمراض التي يسهل الوقاية منها يبلغ نحو ٣٧٠٠٠ طفل يومياً. ويزيد معدل وفيات الأمهات في بلدان الجنوب نحو ١٨ ضعفاً على ما هو عليه في بلدان الشمال.

هذا وفي الوقت الذي يوجد في العالم نحو ٣٠٠ ملياردير وأكثر من٣ ملايين مليونير (قياساً على الدولار الأميركي طبعاً) هناك ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص بلا مأوى، في حين بلغ عدد الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو في مدن من الأكواخ عام ١٩٩٠ نحو ٤٥٠ مليون نسمة.

ويكبر هول المفارقة حين نعلم ان قيمة مبيعات السلع الفاخرة في العالم (كالأزياء الراقية والسيارات الفخمة وغيرها من مظاهر الثراء والبذخ) تفوق النواتج المحلية الوطنية لثلثي بلدان العالم. ويمثل معدل دخل أغنى خمس من سكان الأرض نحو ١٥٠ مرة أكثر من دخل أفقر خمس من السكان.

وفي الوقت الذي يتمتع سكان الشمال بمعدل طبيب لكل ٤٠٠ شخص يوجد لدى سكان الجنوب طبيب واحد لكل ٧٠٠٠ شخص.

٥ ـ الديون الخارجية

لقد تضاعف نمو الدين الخارجي لبلدان الجنوب خلال العقدين الماضيين نحو ١٥ مرة. فارتفع من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم إلى أكثر من ١٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢، إذ بلغت قيمة رسوم خدمة هذه الديون فيه نحو ١٦٠ مليار دولار، الأمر الذي جعل البلدان المدينة عاجزة عن تسديد ديونها إلا عبر مضاعفة صادراتها المرتكزة أساساً على السلع الأولية، الأمر الذي كان ينعكس مزيداً من إجهاد البيئة وتناقصاً مضاعفاً في مستويات المعيشة لديها. وهذا ما يجعل شروط حماية البيئة لدى البلدان الفقيرة تعجيزية في ظل منظومة العلاقات الاقتصادية العالمية السائدة.

ارتفعت خدمة الديون في البلدان الافريقية المحاذية للصحراء من نسبة ١٠ في المئة من إيرادات التصدير لديها عام ١٩٨١ إلى نسبة ٣٠ في المئة من هذه الإيرادات عام ١٩٨٦. كما بلغت تحويلات خدمة الديون في ٧ بلدان في أميركا اللاتينية نحو ٣٩ مليار دولار عام ١٩٨٤، وهي تمثل نحو ٦ في المئة من اجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان ونحو ٤٠ في المئة من ايرادات الصادرات. وباتت دول أميركا اللاتينية تستخدم

مواردهـا الطبيعيـة مـن أجـل خدمـة أعبـاء ديونها بدلاً مـن استخدامها فـي مشاريـع التنمية.

وفي الوقت نفسـه تخسـر بلدان الجنوب سنوياً نحـو ٤٠ مليـار دولار من جـراء انخفـاض أسعار المواد الخـام. وقد تبين من خـلال مسألة الديون الخـارجيـة، على حد تعبيـر فؤاد مرسي، أن الدول الفـقيرة هي التي تمول الدول الغنية وأن الذين يتـحملون أعباء الديون في بلدان الجنوب هم الفـقراء. من جهة أخرى، مثلت الدول المدينـة مخرجاً لأزمة فائض الأموال السـائلة لدى بلدان الشمال التي ليست لديها القدرة على اسـتيعاب هذا الفائض في الاستثمار.

٦ ـ التكيف الهيكلي

هذه الأزمة وضعت البلدان المدينة في حلقـة مفرغة، إذ إن تزايد أعباء خـدمة ديونها كان يدفع بـها الى طلب المزيد من الديون الخـارجية التي اخـضعـتها بـدورها لشروط برامج التكيف الهـيكلي المفروضـة من قبل صندوق النقـد الدولي والبنك الدولي، اللذين جعلا اقتصادات البلدان المـدينة بمثابة حقول تجارب لوصفات اقتصادية مـختلفة كثيراً ما كان يثبت عدم جدواها بل آثارها السلبية في مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسيـاسية في معظم البلدان المدينة. وباتـت برامج التكيف الهيكلي، كما يـذكر رمزي زكي، وسيلة أسـاسية لـتطويع وتكييف البلدان المدينة ذات الأوضـاع الحرجة لضـمان انفتـاحها على الاقتـصاد الرأسمالي العـالمي وخلق بيئة اسـتثمارية مناسـبة تؤدي إلى زيادة معدل الربح أمـام الاستثمارات الأجنبـية المباشرة وبالشروط التي يضـعها رأس المال العالمي.

ولم تحقق برامج التكيف الهيكلي فعلاً أي تحسن في اقـتصادات الدول الآخذة فيها. فـفي ٣٣ دولة أفريقـية خـضعت لبـرامج التكيف هذه في الثـمـانينات كانت النتـيجـة انخفـاضاً مستـمراً في إجمـالي الناتج المحلي وانتاج الغذاء، فـضـلاً عن انخفاض مـعدل الانفاق الاجـتماعي وزيادة عدد الذين يعـانون الفقر والجوع بمعـدل ١٧ في المئة. ومن اللافت للنظر انه في الوقـت الذي كانت هذه البـرامج تفرض تخـفيـضات كـبيـرة على مسـتوى الانفـاق الاجتـماعي فـهي لم تفرض أي تخـفيـضات على مـستـوى الانفاق العـسكري، بل على العكس، فـقد ارتفع مـسـتوى الانفـاق العـسكري في بعض البلدان الخاضعة لبرامج التكيف هذه.

يبقى أن أهم المؤثرات التي تعرضت لها البلدان الآخذة في برامج التكيف الهيكلي، هو ان عملية صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة القومية، وخيارات التنمية فيها، لم تعد بيدها، بعدما وضعت اقتصاداتها تحت وصاية «ادارة مركزية خارجية»، فانتقلت عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسات الاجتماعية من مستواها الوطني أو القومي الى المستوى فوق القومي، وهذا يمثل أحد مؤشرات العولمة الاقتصادية غير المتكافئة التي تشهد مزيداً التعمق.

٧ ـ الليبرالية المبتورة

يبقى أن نشير إلى أن هذه العولمة الاقتصادية تقوم على ليبرالية مبتورة تساهم في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب. فالدعائم الثلاث التي تقوم عليها هذه الليبرالية، أي حرية انتقال السلع والرساميل والأشخاص، ما زالت تختزل دون حرية انتقال الأشخاص. فالعمالة لا تملك الحرية في الانتقال، باستثناء العمالة عالية الكفاءة وذات القيمة المضافة العالية، كالمحامين والأطباء ومهندسي التقانة الأحيائية والمحررين الاقتصاديين ومصممي برامج الكومبيوتر والمخططين الاستراتيجيين والعلماء. وهذا بدوره يمثل انتقاء للعمالة يفقد بلدان الجنوب الكفاءات والأدمغة الضرورية لتحقيق أي مشاريع تنمية ناجحة ـ وفق المقاييس السائدة ـ في هذه البلدان. وفي هذا السياق مثلاً، فقدت افريقيا بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ نحو ٦٠ ألف مدير من المستويين المتوسط والعالي. ومع ذلك، فإن بلدان الجنوب الأكثر فقراً والأكثر تزايداً للسكان هي ليست المصدر الأساسي لانتقال العمالة إلى الشمال، إذ حتى أواخر الثمانينات كان معظم العمالة المنتقلة الى الشمال هي من بلدان أميركا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب شرقها.

ثانياً: الثورة العلمية والتقانية

لم يكن العلم في عصر الثورة الصناعية التي انطلقت من أوروبا العامل المحدد لسلسلة الاكتشافات والتحسينات التقنية التي أدخلت على وسائل الانتاج آنذاك، حتى إن المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فهي ارتكزت على التقدم التقاني الذي حدث إبان الحرب وكان في مقدمه اكتشاف ظاهرة الإنشطار النووي واختراع الأسلحة النووية. أما الخطوة الثورية الأخرى في هذا المجال فهي التطور الكبير الذي حصل في مجالات المعلومات والكومبيوتر والتقانة الأحيائية

والهندسة الوراثية التي ترتكز على التقدم العلمي الذي جعل العلم نفسه قوة إنتاج. وتتميز صناعات هذه المرحلة بارتفاع معدل كثافة العلم فيها، بعدما أصبحت نتائج البحوث العلمية هي الأساس لتوفير منتوجات جديدة وعمليات انتاجية جديدة، وتظهر أهمية العلم في التقانة الأحيائية وغيرها من التقانات الحديثة أكثر من أهمية رأس المال، إذ إن معظم مشاريع التقانة الأحيائية تعتمد على البحوث المكثفة أكثر من اعتمادها على رأس المال.

وتتسم الثورة العلمية والتقانية في انها زادت الهوة بين مراكز النظام العالمي وأطرافه، وبالتالي باتت فرص اكتسابها واللحاق بها بالنسبة إلى بلدان الجنوب شبه معدومة، سواء على صعيد الكومبيوتر الذي بات كل جيل جديد منه يوفر للدولة التي تبلغه سرعة على تطويره لا تقاس بما يوفره الجيل السابق له لدى دولة أخرى؛ أم على صعيد التقانة الاحيائية، وخصوصاً بعدما أصبح للمعرفة العلمية قيمة تجارية ـ صناعية في إثر دخول القطاع الخاص إلى هذا المجال وتراجع دور الدولة في عملية البحث العلمي.

١ ـ التقانة الأحيائية

صارت التقانة الأحيائية عرضة لاحتكارات الشركات التجارية التي يعمد كل منها إلى الاحتفاظ بسرية أبحاثه وتسجيلها في قائمة براءات الاختراع. وأول ما درج على ذلك هو الولايات المتحدة التي لجأت أول مرة إلى تسجيل الحيوانات المصنعة، مع العلم ان الحيوانات لم تكن تدرج مسبقاً في قائمة براءات الاختراع، الأمر الذي يجعل حصول بلدان الجنوب على أساليب البحث في التقانة الأحيائية أمراً في غاية الصعوبة والذي يزيد بالتالي من الفجوة الاقتصادية والعلمية بينها وبين الشمال.

حتى إن التفاوت بين الشمال والجنوب على مستوى العلوم والتقانة يفوق التفاوت على المستوى الاقتصادي، إذ إن ٩٥ في المئة من جهود البحث والتطوير العلمي في العالم تجري في دول الشمال.

فضلاً عن ذلك أخذت هذه التقانة تخلق بدائل للسلع الزراعية الرئيسية التي ترتكز عليها اقتصادات بعض بلدان الجنوب، كانتاج الأجبان واللحوم أو كاستبدال جوز الهند مثلاً بزيوت من فول الصويا أو من بذور اللفت المطورة جينياً، الأمر الذي أخذ يهدد الظروف المعيشية لمختلف سكان الفيليبين مثلاً الذين يعتمدون على بيع جوز الهند. وهنا تبرز كذلك إحدى سمات العولمة الاقتصادية التي ينتج منها علاقات غير متكافئة.

٢ ـ الكيمياء

تشهد اشتقاقات المواد الكيميائية وتركيبها ثورة هي الأخرى لا تخلو من المخاطر التي تعكسها على الانسان والطبيعة. وقد جرى تركيب نحو ١٠ ملايين مركب كيميائي خلال هذا القرن. وتمثل المواد الكيميائية نحو ١٠ في المئة من إجمالي التجارة العالمية من حيث القيمة. وتدخل السوق التجارية كل عام ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ مادة كيميائية معظمها لا يخضع للاختبار بصورة كافية لتحديد درجة خطورته. ويشير المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة انه لا توجد معلومات كافية لاجراء تقويم كامل للأخطار الصحية إلا لنسبة تقل عن ٢ في المئة من المواد الكيميائية المنتجة تجارياً. واستناداً إلى عينة لدى هذا المجلس تضم ٦٥٧٢٥ مادة كيميائية قيد الاستعمال الشائع، لم تتوافر البيانات اللازمة لتحديد المخاطر الصحية الا عن ١٠ في المئة من المبيدات و١٨ في المئة من العقاقير. ويذكر مصطفى كمال طلبة ان ٩٥ في المئة من المواد الكيميائية المستخدمة على نطاق عالمي لا يعرف شيء عن آثارها في البيئة. وهناك عدد من المواد الكيميائية يسحب من عمليات الترخيص كل عام بناء على تحفظات أجهزة الرقابة، فضلاً عن وجود عدد من هذه المواد لا يحال أصلاً إلى أجهزة الرقابة لاجازته، وينتهي المطاف ببعض هذه المواد في اسواق الجنوب.

كما دخلت الكيمياء في كثير من الصناعات الغذائية وخصوصاً من ناحية النكهات الاصطناعية أو من ناحية المواد الحافظة التي ثبت وجود آثار جانبية لها في صحة الانسان، وكل ما كان يخضع منها للحظر في بلاد المنشأ كان يقذف به لكي يستهلك في بلدان الجنوب.

٣ ـ المعلومات

تمثل ثورة المعلومات من ناحيتها أحد أوجه الثورة العلمية والتقانية وإحدى الوسائل الأساسية لعولمة الثقافة ولتكوّن ما بات يسمى الثقافة الكونية. ويرى نبيل علي أن تقانة المعلومات تختلف عن سابقاتها من حيث باتت عاملاً حاسماً في تحديد مصير العالم. وهذه الثورة التي شهدتها المعلومات ناتجة من تلاقي روافد علمية أساسية متعددة، هي الكومبيوتر ونظم الاتصالات وهندسة التحكم التلقائي. وباتت هذه التقانات الحديثة توفر من المعلومات أكثر من قدرة الانسان على استيعابها أو على استخدامها، حيث إن نسبة كبيرة منها باتت تتقادم ويحل محلها معلومات أخرى قبل ان يستفيد الانسان من استخدامها.

هناك مستويان في عملية تداول المعلومات: مستوى المعلومات الخام، التي كثيراً ما يجري تداولها عبر الكومبيوتر، وهي على الرغم من اتخاذ تداولها بعداً كونياً من خلال الشبكات الكونية للكومبيوتر(Internet) فإن تداولها لا يزال حتى الآن محصوراً بأفراد محددين يقدر عددهم نحو ٢٤ مليون شخص معظمهم من سكان الشمال.

والمستوى الآخر هو مستوى المعلومات المصنعة التي كثيراً ما يجري تداولها عبر وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية، وتحديداً شبكات التلفزة فوق القومية التي باتت تتخذ طابعاً كونياً وتتخطى أي حدود سياسيّة أو أي ضوابط وقوانين رقابية في حدود الدولة القومية، الأمر الذي أفقد هذه الدولة جزءاً من سيادتها وبات يخضع جمهورها لعملية «صقل» ثقافي غير متجانسة في كثير من الأحيان مع الثقافة الموروثة أو المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تكوّن خليط ثقافي يخلق لدى الفرد نوازع ورغبات وتطلعات لا تنسجم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمعه، وهو بات يمثل عملية استلاب ثقافي أو ما يمكن تسميته ثقافة الاغتراب . ويرى البعض أن البث التلفزيوني الكوني يؤثر، عبر الرسائل الاعلامية المتتالية التي يبثها، في القيم والاتجاهات والعادات، إلى الحد الذي بدأ يبشر بتكون عالم جديد غير مسبوق يجعل العالم أشبه بقرية صغيرة. ولا شك في أن هذا الاتجاه هو منحى تاريخي يمثل أحد أوجه العولمة الآخذة في التصاعد.

لكن هذا الاتجاه في المعلومات، كغيره من اتجاهات العولمة الاقتصادية والعلمية والتقانية ... يعمق الهوّة ويزيد العلاقة غير المتكافئة بين شمال المنظومة الكونية وجنوبها. والأكثرية الساحقة من المعلومات والوسائل الاعلامية التي يجري تداولها تتدفق من الشمال إلى الشمال نفسه أو من الشمال إلى الجنوب، الذي تبث الولايات المتحدة وحدها نحو ٩٠ في المئة من الأخبار فيه. وقلما يجري تدفق معلومات من الجنوب الى الشمال. وإذا ما حدث هذا القليل فهو يحدث بعدما تعاد فبركته في «مصانع» الشمال، الأمر الذي يجعل شعوب كلا الشمال والجنوب معاً يرون الحقيقة ليست كما هي بل كما تريدها القوى المهيمنة في الشمال، وأخطر ما في ثورة المعلومات هذه، هو تلك الحرب الدائرة بهدف السيطرة على تدفق المعلومات عالمياً، وهي غالباً ما يجري توظيفها في خدمة الحروب الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. وقد وصف جون واردن، أحد المسؤولين العسكريين الأميركيين في حرب الخليج، حرب المعلومات بأنها تكوين إرادة شعب آخر عن طريق تغيير تصوره للواقع. مضيفاً أن الانتصار في حرب المعلومات هو ان تجبر العدو على ان يفكر كما تريد.

وهكذا يجري في عصر الثقافة الكونية رسم مشهد كاريكاتوري للواقع، من خلال نفخ بعض وقائعه وتقزيم بعضها الآخر، إلى الحد الذي يجعل الناس يعقلون العالم على غير حقيقته. ويكفي ان تطلع شعوب العالم الثالث على صحيفة كصحيفة **السفير** البيروتية مثلاً لكي يعرف أي فتى أو شاب أو شيخ مطالع لها أدق التفاصيل عن الأميرة ديانا وعن حياتها الزوجية والغرامية في الوقت الذي يبقى هؤلاء جاهلين لكثير من الحقائق الكبرى التي يصنع بعضها التاريخ أحياناً ولكثير من المآسي التي تحل بالشعوب وخصوصاً في جنوب المنظومة الكونية.

من هنا يبدو الحديث عن أي ثقافة كونية تساهم في صنعها وسائل الاتصال الكونية الشمالية المنشأ، أنه حديث عن ثقافة شمالية، لا بل ثقافة مرحلة تاريخية محددّة يشهدها الشمال، هي المرحلة الرأسمالية التي تسعى لتعميم ثقافة الاستهلاك، وهي غالباً ما تكون ثقافة مبرمجة، إلى الحد الذي جعل الطلب هو الذي يحدد العرض فيها دونما أي اعتبار للحاجات الواقعية التي يتطلبها الإنسان.

ثالثاً: البيئة

تمثل المشاكل التي تتعرض لها البيئة أحد الأبعاد الرئيسية للعولمة، فالآثار المترتبة على التشوهات التي تصيب البيئة تهدد توازن المنظومة الكونية كلها، على الرغم من حدوث هذه التشوهات أحياناً في حدود الدولة القومية. حتى إن هذه المشاكل لم يعد حلها ممكناً بمجرد اتخاذ قرار في ذلك في حدود الدولة القومية. فالهواء الملوّث راح يعبر الحدود القومية دون إذن مسبق، وانبعاث ثاني اكسيد الكبريت في بلد ما بات يتساقط أمطاراً حمضية في بلد آخر، وتلويث نهر دولي في البلد المنبع أخذ يفقد البلد الممر أو المصب ثروته من المياه العذبة الصالحة للشرب أو للري. والمشاكل التي تتعرض لها البيئة تشمل مختلف المصادر الرئيسية لشروط الحياة على الأرض، كالهواء والتربة والمناخ والمياه.

ويعد النموذج السائد للنشاط الانتاجي للانسان في عصر الثورة الصناعية، وتحديداً في العقود الأخيرة من تلك الثورة، المسؤول الأساسي عن هذا. وتقدر كمية الكربون المنبعثة في الجو نحو ٦ مليارات طن سنوياً، وينبعث من مدينة لوس انجلس وحدها نحو ٣٤٠٠ طن سنوياً ، وقد قدرت كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من جراء استخدام الطاقة عام ١٩٨٨ نحو ٦,٣ مليارات طن، في حين ذكر مصدر في أثناء مؤتمر

المناخ الذي انعقد في المانيا هذا العام ان الانبعاثات تزداد ١٤١٤ طناً كل ثانيتين. وتشير تقديرات أخرى إلى أن نحو ٣٥ في المئة من غابات أوروبا البالغة مساحتها نحو ١٤١ مليون هكتار تتعرض لدرجات متفاوتة من الضرر بسبب الرواسب الحمضية وتحمض التربة وتأثير اكاسيد النيتروجين الموجودة في الجو وبسبب تآكل طبقة الأوزون. وتقدر الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها أوروبا من جراء ذلك نحو ٣٥ مليار دولار سنوياً.

ولم تتوقف آثار انبعاثات الغازات السامة عند هذه الحدود فحسب، بل إنها باتت تهدد بتغيير طبيعة المناخ على هذا الكوكب أجمع، وهي ربما من أكبر المشكلات فوق القومية التي تواجهها البشرية. والاضرار التي يحدثها تآكل طبقة الأوزون لا تتوقف عند حدود تعرض الانسان لبعض الأمراض، كحدوث خلل في جهاز المناعة واشتداد حالات الاصابة بالأمراض المعدية والمياه البيضاء، فضلاً عن تغيير القدرة الانتاجية لدى بعض النباتات وخفض كفاءة التنقية الطبيعية للمياه والاخلال بالنظم الايكولوجية للمياه العذبة عبر تدمير الكائنات الحية الدقيقة فيها... بل إن ما هو أخطر من ذلك الارتفاع المتزايد لدرجة حرارة الأرض الذي لم يتفق العلماء بعد على تحديد النتائج المحتملة لذلك، إذ يشير البعض في هذا الصدد إلى ان الاستمرار في تغير محتوى غازات الغلاف الجوي على هذا النحو قد يعود بالأرض إلى عصر جليدي أو إلى تصاعد درجة حرارة الأرض إلى حدود كارثية. ويشير البعض الآخر إلى أن ارتفاع حرارة الأرض سيؤدي إلى زيادة بخار الماء في الغلاف الجوي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى هطول أمطار أغزر وحدوث فيضانات أخطر واعداد أكبر من العواصف الرعدية أو العواصف الثلجية والأعاصير، كما يزداد خطر ارتفاع امواج العواصف العارمة في المناطق الساحلية، وهناك من يتوقع ارتفاع معدل مياه البحار والمحيطات وانطمار المناطق المنخفضة بالمياه من جراء ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي. ويبدو أن هذا التحليل ليس بعيداً من الواقع، إذ بدأ القطب الجنوبي يشهد انقسامات ضخمة في مساحته الجليدية، في حين يقدر ان المساحة الجليدية في القطب الشمالي قد فقدت نحو ٢ في المئة من سماكتها في السنوات العشر الأخيرة.

من جهة أخرى هناك نحو ٦ ملايين هكتار من الأرض تستحيل صحاري سنوياً، وهناك أكثر من ٥٥٠ مليون هكتار من الأرض تفقد الطبقة السطحية من تربتها أو أنها تتعرض لأشكال أخرى من التدهور بسبب الأساليب الزراعية الخاطئة، في الوقت الذي

يقضي على نحو ١١ مليون هكتار من الغابات الكثيفة سنوياً أيضاً. وقد خسر العالم منذ نحو نصف قرن نحو ٢٠ في المئة من التربة السطحية في الأراضي الصالحة للزراعة ونحو ٢٠ في المئة من الغابات المطيرة الاستوائية. ولم تعد الغابات تكسو اليوم إلا نحو ٧٦ في المئة من المساحة التي كانت تكسوها عام ١٧٠٠، حيث تراجعت من نحو ٤,٥ مليارات هكتار إلى نحو ٣,٤ مليارات هكتار، في الوقت الذي تراجعت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ فقط نحو ١٣٠ مليون هكتار. وتشير التقديرات إلى أن إزالة الغابات تسبب في انبعاث ما بين ٢٦ و٣٣ في المئة من ثاني أكسيد الكربون في الجو سنوياً، فضلاً عن انها قد تسبب الفياضانات والجفاف وانجراف التربة، وتلحق اضراراً بالغة بالمناطق الجبلية ...

وما لا يقل عن ذلك أهمية هو تسبب إزالة الغابات في القضاء على التنوع الحيوي، إذ إن ربع مجموع التنوع الحيوي الموجود على الأرض هو عرضة للانقراض خلال السنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة إذا ما استمرت ازالة الغابات على هذه الوتيرة، ويقدر البعض انه يمكن أن ينقرض ما بين ١٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ نوع من السلالات الحية النباتية والحيوانية، مع العلم أن هذا الانقراض لم يكن يتجاوز في الماضي النوع الواحد سنوياً. وإذا ما استمرت ازالة الغابات في حوض الأمازون وحده على هذه الوتيرة فسيسفر ذلك عن فقدان ما لا يقل عن ١٥ في المئة من الأنواع الحية.

وتطول سلسلة التدمير في نموذج الحداثة، إذ لا تقل أساليب الزراعة التي تعتمد على الأسمدة والمبيدات شأناً في هذا الأمر، فالكثير من المياه الجوفية العذبة قد تلوثت من جراء ذلك، فضلاً عن انتقال جزء من بقايا المبيدات غير المحللة إلى الانسان نفسه. ففي الولايات المتحدة جرى تلويث نصف خزانات المياه الجوفية عبر تسرب المياه المحملة بالمبيدات وغيرها من الفضلات السامة إليها. وقد قدر عدد حالات التسمم الحاد غير المقصود في العالم بسبب التعرض للمبيدات بنحو مليون نسمة عام ١٩٨٥ مقابل نحو نصف مليون نسمة عام ١٩٧٢. ويقدر «التحالف القومي المناهض لسوء استخدام مبيدات الآفات» في الولايات المتحدة أن الانتاج الأميركي من تلك المبيدات بات أسرع بنحو ١٣ ألف مرة عما كان عليه عام ١٩٦٢. وقد ارتفعت كمية الاستهلاك العالمي للمبيدات من ٦٩ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٤٦ مليون طن عام ١٩٩٠، مع العلم أن جدوى استخدام المبيدات قصيرة الأجل، إذ لا يلبث مفعولها أن يتراجع ويزيد احتمال تعرض المحاصيل لأمراض جديدة، فضلاً عن أن الآفات المستهدفة من قبل المبيدات لا

تلبث ان تتكيف معـها لتحـصن نفسها من مـؤثراتها، في الوقت الذي تكون الآفات غـير الضارة قد قضت.

ويبدو أن هذا التطور المخيف في انتـاج المبيدات واستخدامهـا خاضع كلياً لمبدأ الربح الذي ما زال يمثل الهدف الأسـاسي لنمط الانتاج الرأسمالي. وتشيـر التقديرات إلى ان اجمـالي المبيعـات من مبيـدات الآفات زاد من ٧٧٠٠ مليون دولار عـام ١٩٧٢ إلى نـحو ١٥٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم إلى نحو ٢٥٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠. مع ان التـقديرات تذكـر ان نحـو ٩٠ في المئة من المـبيـدات المستـخـدمة لا تصل إلى الآفـات المستهدفة وكل ما تفعله هو تلويث المياه والتربة والهواء.

١ ـ النفايات

حين كان يجري الحديث عن الـثورات الصناعية أو عن الثورة العلميـة والتقانية وعن أهميتها بالنسبة إلى تطور حياة الانسان وتحقيقه مزيداً من السيطرة على الطبيعة، قليلاً ما كان يشار إلى الوجـه الآخر لهذه الثورات، وعن آثارها السلبية ومـخلفاتها التي تهدد مسـتقبل الإنسـان والنظام الطبيعي برمـته. وكثـير من هذه المخلفات مـا زال حتى الآن بمثابة أزمـة أو كارثة مـؤجلة. ففي الولايات المتـحدة مـثلاً هناك نحـو ٣٢٠٠٠ موقع تحتوي علـى نفايات وصفت بأنها مـواقع محتملة الخطورة ويتطلب نـحو ١٢٠٠ موقع منها اتخـاذ اجراءات سريعة للمـعالجة. وكذلك الأمـر في أوروبا، إذ هناك نحو ٤٠٠٠ موقع شبـيه في هولندا و٣٢٠٠ موقع في الدانمارك، فضلاً عن تلك المنتـشرة في المانيا وبريطانيا وايطاليا وغيرها. وتقدر كمـية النفايات التي ولدتها الصناعة عام ١٩٨٩ في العالم نـحو ٢١٠٠ مليون طن من الـنفايات الصلبة ونـحو ٣٣٨ مليون طن من الـنفايات الخطيرة. وقد قدرت النفايات المنخفضة المستوى الناتجة عام ١٩٩٠ نحو ٣٧٠,٠٠٠ م٣، مقابل نحو ٢٧٠٠٠ م٣ من النفايات متـوسطة المستوى ونحو ٢١٠٠٠ م٣ من النفايات عالية المستوى والوقود المستـهلك. وتطلق الولايات المتحدة وحدها نحو ٢٧٥مليون طن من النفـايات الخطرة سنوياً، أي نحو ٨١ في المئـة من اجمالـي ما يطلقه العـالم من هذه النفايات. وتشـير التقـديرات أن هناك طناً واحداً من النفـايات الصلبة الصناعيـة يتولد أسبوعياً مقابل كل رجـل وامرأة في الولايات المتحدة، وأن كل شـخص هناك أيضاً ينتج سنوياً ما يعادل ٢٠ طناً من ثاني اكسيـد الكربون، وهو ينتج كذلك ما يزيد على ضعفي وزنه من الفضلات يومياً. وتلقي الولايات المتحدة في مياهها الساحلية سنوياً نحو ٤,٩ مليارات غالون من مياه المخلفات الصناعية.

ويجري التخلص من النفايات منخفضة المستوى عادة عبر تجميعها في منشآت سطحية أو طمرها أو حقنها في آبار جوفية، وهي يفترض أن تخضع للمراقبة على مدى ٣٠٠ سنة. أما النفايات عالية المستوى فهي لم يتم التخلص منها حتى الآن وتقوم السلطات بتخزينها.

ونتيجة الضغوطات الاجتماعية التي بدأت تواجهها قضية النفايات في دول الشمال راحت هذه الدول تعمل على التخلص من هذه النفايات عبر ارسالها نحو بلدان الجنوب أو عبر القائها في أعماق البحار والمحيطات. وقدرت كمية ما نقل من نفايات في العالم عام ١٩٨٣ نحو ١،٨ مليون طن، في حين قدرت هذه الكمية بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨ بنحو ٣ ملايين طن. وتأتي الولايات المتحدة في مقدم الدول المصدرة للنفايات، وتليها ايطاليا ثم اليابان. ويقدر انه في المعدل العام تعبر الحدود الأوروبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شحنة نفايات خطرة كل خمس دقائق، أي بمعدل ١٠٠ الف عملية نقل سنوياً. وقد بلغت كمية النفايات التي صدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ١٩٨٨ نحو ٢ ـ ٢،٥ مليون طن.

٢ ـ المسؤولية في استنزاف البيئة

في ظل هذا الدمار الذي يحل بالبيئة، وفي ظل استنزاف الموارد الطبيعية كثر في الأدبيات الغربية وكذلك في التقارير والوصفات الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية في هذا الموضوع، الحديث عن دور التخلف والتكاثر السكاني لدى شعوب الجنوب في الاخلال بالتوازن بين امكانات النمو المحدودة للموارد الطبيعية على توفير الطاقة والغذاء وبين تلك الزيادة الأكثر تسارعاً لعدد سكان الجنوب وبالتالي الطلب المتزايد على تلك الموارد. وتتخذ من هذه الزيادات ذرائع من أجل تقديم وصفات لدول الجنوب من أجل الحد من الزيادة السكانية ومن الاستهلاك ومن التقديمات الاجتماعية. في حين أن أي مقاربة أولية تظهر أن المسؤولية الأساسية في استنزاف البيئة وتدميرها وفي الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وانضاب غير المتجدد منها تقع بصورة أساسية على سكان الشمال وعلى نمط الانتاج الذي يقوم عليه الإقتصاد العالمي اليوم. وإذا عَدَلت هذه الأدبيات فهي تحمل المسؤولية إلى الناس الذين في طرفي سلّم الدخل، أي الأغنياء الذين يفعلون ذلك بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك، والفقراء بسبب اضطرارهم إلى تأمين مجرد شروط بقائهم أحياء. وعلى الرغم من عدم صحة هذا التحليل من حيث

تحميله المسؤولية للناس وليس للنموذج الذي يخضع هؤلاء الناس لآلياته، فهو، فضلاً عن ذلك، يقع في خطأ منهجي آخر حين يساوي من حيث النتيجة بين من يسيؤون للطبيعة من أجل الحفاظ على البقاء وبين من يسيؤون لها من أجل اشباع شهوات أو تحقيق أرباح لا حدود لها.

وعلى الرغم من ذلك تشير المعطيات ان المسؤولية المباشرة عن تدمير الطبيعة واستنزاف مواردها وتلويث بيئتها تقع على عاتق بلدان الشمال أكثر مما لا يقاس من بلدان الجنوب، حتى ولو كان الأمر يتعلق في كثير من الأحيان ببعض الموارد الموجودة في بلدان الجنوب أصلاً. فالغابات الاستوائية مثلاً، الواقعة في بلدان الجنوب يتحمّل المسؤولية الكبرى في إزالتها الشركات المستثمرة التي تستحوذ على مجمل القيمة المضافة للأخشاب مقابل عائدات ورسوم وإيجارات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من صافي القيمة لبلدان المصدر. أما من جهة استنزاف الموارد الطبيعية والمواد الغذائية فتعد بلدان الشمال المسؤولة الأساسية عن ذلك. فالضرر الذي يلحقه الطفل الأميركي في البيئة مثلاً، يبلغ ١٣ ضعف الضرر الذي يلحقه الطفل البرازيلي فيها و٣٥ ضعف الضرر الذي يسببه الطفل الهندي و٢٨٠ ضعف الضرر الذي يسببه الطفل التشادي. ويبلغ معدل ما يستهلكه المواطن العادي في بلدان الشمال من المياه العذبة نحو ٣ أضعاف ما يستهلكه المواطن في بلدان الجنوب. كما أن متوسط ما يدمره المواطن الأميركي من الموارد الطبيعية يفوق ١٠٠ مرة ما يدمره المواطن الهندي.

رابعاً: مازق النموذج الحداثي

على الرغم من الانجازات التي حققها مجتمع الحداثة فهو من دون شك يواجه مازق استحالة استمراره على هذا النمط. وهو على الرغم من إظهار قدرته على التجدد وعلى تجاوز أزماته في غير لحظة تاريخية فإنه يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى أزمات من نوع جديد تتخذ طابعاً كونياً وتهدد باخلال التوازن الطبيعي الذي يعد شرطاً أساسياً لاستمرار الحياة المنتظمة على هذا الكوكب. ويبقى السؤال: هل أن هذا المازق هو وليد خطأ في التجربة وبالتالي يمكن تجاوزه أم أنه ينبع من اسباب أكثر عمقاً تكمن في بنية المجتمع الرأسمالي نفسه الذي ربما يكون قد بلغ حدوده التاريخية؟

إن الأزمات ذات الطابع فوق القومي التي يواجهها العالم، كارتفاع درجة حرارة الأرض وتآكل طبقة الأوزون وتلوث معظم الموارد الحياتية الكونية الرئيسية، كالمياه

والتربة والهواء، فضلاً عن تصاعد اتساع الهوة بين شمال المنظومة الكونية وجنوبها أو بين الطبقات الاجتماعية داخل الدولة القومية نفسها، كل ذلك لن يجد حلاً له في ظل استمرار سيادة العلاقات الرأسمالية في العالم. فالنظام البيئي يعجز عن تجديد نفسه في ظل هذه الوتيرة من الانتاج والاستهلاك اللذين يؤدي إليهما النمط الرأسمالي. فضلاً عن أن هذا النمط من الانتاج والاستهلاك ـ القائم على علاقة معكوسة حيث الانتاج هو الذي يحدد الاستهلاك والحاجة ـ يقوم على نظرة قصيرة الأجل، إذ ينطلق من مفاهيم لا تضع الآثار التدميرية لعمليات الانتاج في قائمة الاكلاف الحقيقية لهذا الانتاج. وهذا ما عبر عنه كولين كلارك استاذ الرياضيات في جامعة تريتش كولومبيا بالقول إن معظم النمو الاقتصادي الظاهر قد يكون في الواقع مجرد وهم يقوم على عجز عن حساب تناقص رأس المال الطبيعي. وكذلك أشار آل غور إلى ان النموذج الأميركي يقيس كفاءة الانتاجية بطريقة تهتم بتتبع ما ينتج من الأشياء الجيدة ويهمل ما ينتج من أشياء سلبية أو فضلات، ويصر هذا النموذج على افتراض ان الموارد الطبيعية ليست سوى سلع مجانية غير محدودة. كما أن هذا النموذج لا يأخذ في الحسبان مصالح الأجيال المقبلة، هذا إذا كان حقاً يأخذ في الحسبان مصالح الأجيال الحالية. والسبب في ذلك هو أن هذا النمط الرأسمالي يقوم على عقد اجتماعي ناقص وعلى مجموعة نظريات ورؤى خاطئة للطبيعة على أنها مصدر لا ينضب من الموارد يستخدم لفائدة البشر، ومكان لتصريف الفضلات الناشئة عن نشاط الانسان. وقد بلغت الآثار المدمرة للنظام الطبيعي حداً لم يعد ممكناً اصلاحها في المدى القريب، لأن ذلك بات يتطلب من البشرية ان تدفع ثمناً ليس من الممكن لهذا النموذج أن يتحمله، إذ تشير التقديرات ان مجرد وقف زيادة معدلات التلوث العالمي والتدهور البيئي وتدمير المواطن الطبيعية للأنواع الحية ـ وليس خفضها ـ قد يتطلب تحسين الاداء البيئي للتقانات الحالية نحو عشرين ضعفاً على مدى أربعة عقود. كما أن إزالة الكلوروفلوروكربون وثاني أكسيد الكربون من المصانع يتطلب تكاليف باهظة. وهذا ما تحججت به الادارة الأميركية لمعارضة هذا الاجراء، بحيث كانت الولايات المتحدة أول الرافضين لمقررات قمة الريو حول الأرض. ويقطع بول كنيدي الأمل في ايجاد حل لأزمة البيئة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، في حين يشير تقرير نادي روما إلى أن آليات السوق بمفردها لا تستطيع ان تتعامل مع المشكلات العالمية التي تحتاج إلى منهاج استراتيجي طويل المدى.

في المقابل يسعى النموذج الحالي للتكيف مع أزمات البيئة من دون إيجاد حلول جذرية لها، إذ يلجأ مثلاً إلى التقانة الاحيائية لتطوير نباتات تتكيف ـ موقتاً ـ مع التغيرات البيئية التي يسببها الانسان بدلاً من معالجة هذه التغيرات نفسها. مع العلم أن استخدام التقانة الاحيائية في عملية الانتاج الزراعي لا يخلو من الآثار الجانبية السلبية في الطبيعة وبالتالي في الجدوى الاقتصادية لهذا الاستخدام. فالسلالات النباتية التي يجري استنباطها داخل المعامل هي أكثر عرضة للآفات الزراعية. ويعتمد تحسين السلالات عادة على التماثل الوراثي للسلعة المزروعة، وهو ما يجعل هذه السلعة كلها عرضة للاصابة بمرض واحد أو بحشرة واحدة، بحيث إن الموسم بأكمله يصبح عرضة للتأثر بأي إصابة. ويقدر أن السلالات النباتية تصبح عرضة للأمراض والآفات خلال فترة تراوح بين ٥ و١٥ سنة، الأمر الذي يستوجب استبدالها بعد ذلك. وعملية اختيار الصفات الوراثية عادة ما تستند إلى جدوى الغلة القصوى للسلالات النباتية وأسعارها السائدة في السوق أكثر من استناده الى المزايا الوراثية الكلية لها، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص حيوية الجبلة الجرثومية مقابل استمرار معدل التطور بين الآفات والأمراض الزراعية.

من جهة أخرى يقضي الاستخدام الواسع النطاق لصنوف البذور عالية الغلة على التنوع الجيني في الطبيعة. ففي عام ١٩٨٠ مثلاً كان هناك نحو ٣٠ ألف صنف من الأرز في الهند، ويقدر انه لن يبقى منها سوى ١٢ صنفاً في نهاية هذا القرن. حتى انه في الولايات المتحدة لم يعد يوجد سوى ٣ في المئة من جميع السلالات الحية التي تضمنتها لائحة وزارة الزراعة الأميركية عام ١٩٠٠.

ولا تتوقف مخاطر الاستخدام المفرط للتقانة الاحيائية في الزراعة عند هذا الحد، بل إن هذا الاستخدام يحمل آثاراً سلبية للصحة والبيئة، وخصوصاً إذا ما جرى اطلاق الكائنات الحية المعدلة جينياً بصورة عارضة في البيئة. كما ان طرائق الزراعة الوفيرة الانتاج المتبعة كثيراً في بعض المناطق الأميركية فتتت التربة مع مرور الزمن وسحقتها إلى درجة أن كميات كبيرة من الطبقة السطحية للتربة باتت عرضة للانجراف مع تساقط الأمطار.

١ ـ سيطرة الانسان على الطبيعة

اقترن مفهوم التطور التقاني في عصر الحداثة بمفهوم آخر كان بمثابة معيار للتقدم الذي تحققه تجربة الدولة الحديثة، وهو مفهوم «سيطرة الانسان على الطبيعة». وهكذا

جاء عـصر الحداثة ليضع الانسان في موقع الخصم لهذه الطبيعـة. فبقـدر ما تخطو الحداثة خطواتها وتحقق مزيداً من التقدم التقاني تكون سيطرة الانسان على الطبيعة قد تعززت وينال هذا الانسان من القدرة والحرية ما كان مـستحيلاً نيله لولا تلك السيطرة. وقد ترجم مفهوم السـيطرة هذا عبثاً بالطبيعة واستنزافـاً لمواردها وإخلالاً بنظمها، إلى حد لم تعد معه آثار الطبـيعة في حياة الانسان، التي جعلته يسـعى للسيطرة عليها، أشد ضرراً عليه من تلك النتائج التي حققها عبر سيطرته هذه.

غير أن مـفهوم السيطرة هذا لم يتوقف عند حـدود الطبيعة، بل امتد ليـشمل سيطرة الانسان على الانسان، وخصوصـاً حين يقع ذلك الانسان المسيطر عليه في دائرة الآخر، مع كل مـا تتضـمن دائرة الآخر هذه من أبعـاد قومـية أو إثنية أو عرقـية أو دينـية أو طبقية... دفع البشر ثمنها، ولا يزالون، كثيراً من الحروب والمجازر والإبادات والعبودية.

لكن تطبـيق مفهـوم السيطرة هذا لـم يبلغ حال استـقرار بل ولد ردود فـعل لم يكن محسوباً شأنها، سواء في الطبيعـة أم في المجتمع. ففي الطبيعة تزداد ردود الفعل التي يعجز الانسان عن مواجهتهـا، فتكتسب الميكروبات مناعات جديدة تجاه جرعات الأدوية التي تعطى للمـاشية، وتتـأقلم الحشرات مع المبـيدات وتفـقدها مؤثراتهـا، والسلالات الحيـوية المحسنة جينـياً لمواجهـة الآفات لا تلبث ان تفقـد مناعتهـا، وتفلت الفيـروسات المخلّقة في المختبرات من حدود السيطرة لتهـدد بمخاطر لا تحمد عقباها، والجفاف يرفع عدد المتضـررين من ١٨,٥ مليون شـخص سنوياً في الستينات إلى ٢٤,٤ مليوناً سنوياً في السـبـعينات، ويـزداد عدد ضـحـايا الكوارث نحـو ٦ أضعـاف من السـتـينات إلى السبعينات، إلى ان يتـحول رجل الحداثة في النهاية من الاهتمام بآثار التنميـة في البيئة إلى الاهتمام بآثار ردود فعل البيئة في التنمية.

أما في المجتمع فلا تتوقف ردود الفعل عند حـدود، فيعم الفساد والفوضى والقلاقل تعـبيـراً عن فشل مـا في تجـربة الدولة الحديثـة، وتحـدث الانتفـاضات والانقـلابات والثورات وأعمال العنف، لكن أياً منها لم يحقق تجربة بديلة ناجحة ومستمرة، ربما لأن ردود الفعل هذه كـانت في مجمـلها على نتائج عـصر الحداثة والسـيطرة ولم تكن على بعض منطلقات هذا العصر.

هذا الكلام يجب ألا يفسّر أنه إدانة للتاريخ أو وقوف في وجهه، ولا يعني ان الانسان كان يجب أن يرفض التحـديث وألاّ يأخذ في الثورة الصناعية وألاّ يخوض غـمار الثورة العلمية والتقانية. وإنما المشكلة تكمـن في المفاهيم والانماط التي تقوم عليها هذه الثورة

وبالأهداف التي يجـري توظيف هذه الثـورة من أجلهـا. بالأحرى إن المـشكلة تكمن في نموذج الدولة الحديثـة نفسهـا التي تقوم على عقد اجـتماعي ناقص من خـلال تجاهله بعض الأطراف الرئيسية الحاضرة بقـوة في المنظومة التي يحكمها؛ وتكمن المشكلة ثانياً في النموذج الرأسـمالي وليد عـصر الحداثة الذي سـخّر كل شيء من أجل الربح؛ وهي تكمن ثالثـاً في أن المرحلة الرأسمـالية قـد وحدت العـالم على أسـاس ان الاقتصـاد هو المحدد؛ فضلاً عن أنها تكمن رابعاً في مفهوم «سيطرة الانسان على الطبيعة» نفسه. وإذا كان بعـض ردود الفعل في المجـتمع، أي ما سـمي الثورات الاشـتراكـية، قـد تجاوزت العنصر الثاني من هذه العناصر الأربعة، أي الانتاج من أجل الربح، فإن هذه الثورات لم تتحرر من العناصر الثلاثة الأخرى؛ وهي، قياساً على هذه العناصر، ظلت أسيرة المرحلة التاريخية الحداثية ولم تتجاوزها. بل إنها كانت عبـر التجربة أكثر فتكاً بالطبيعة وأكثر تشييئاً للانسان، وأكثر تقليصاً واختزالاً للعقد الاجتماعي، كل ذلك من أجل تحقيق مزيد من «النمـو» ليس بهدف الربح طبـعاً بل بهـدف اللحاق بـالآخر «المتـقدم» الذي فـرضه الصراع على قاعدة انقسام العالم الى معسكرين.

٢ ـ تهميش الدولة القومية

لقد دفع معظم شعوب الأرض ثمناً باهظاً في صراعه من أجل حماية السيادة الوطنية والأمن القومي، وهدر في الوقت نفسـه جزءاً مهماً من ثروته الوطنية وشـريحة واسعة من طاقاته البشرية على المجال العسكري بحجة الحفاظ على تلك السيادة المزعومة، دون ان يدري ان تحديده لمفـهوم السـيادة هو تحديـد ناقص. فكثيرة هي الـدول التي كانت تشن حروباً أو تسـتبسل دفاعـاً عن حدود موهومـة، أو عن قطعة أرض لها فيـها «حق تاريخي»، كل ذلك باسم السـيادة الوطنية، في الوقت الـذي تكون هذه السيادة عـرضة للإنتهاك من ألف جانب أو مستوى آخر، وخصوصـاً تلك الجوانب الاقتصـادية والثقافية والاعلامـية والبيـئية، وكـذلك المالية التي باتت تفـرض بدورها تحدياتها الخـاصة على السيادة المفترضة للدولة القومية، كما يشير بول كنيدي، الذي يضيف ان وجود عالم بلا حدود يحمل في ثناياه شيئاً من تنازل الدولة عن سـيطرتها على كل من عملتها الخاصة وسيـاساتها المالية، الأمـر الذي جعل الحكومات ووزارات الماليـة في كل دولة أقل قدرة على السيطرة على نظمها. إضافـة إلى ان التطورات التي تشهدها أنظمة النقل والاتصـال تضعف من فاعلية اجراءات الرقابة في حدود الدولة القومية.

وهذا التآكل في حدود السيادة الوطنية هو في تزايد مستمر، وهو يأتي في سياق منحى تاريخي يزيد من تهميش الدولة القومية وتعميق ظاهرة العولمة، شاءت السلطات السياسية في الدولة القومية ذلك أم أبت. وربما باتت المشاكل والأزمات والتحديات الجديدة في العالم تتطلب نظاماً لا مركزياً عالمياً يرتكز على دوائر أو مستويات أوسع من حدود الدولة القومية بالنسبة إلى بعض الأمور وأضيق من هذه الحدود في أمور أخرى. وربما هذا ما جعل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ يشير إلى أن «الدولة القومية أضحت الآن أصغر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الكبيرة، وأكبر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الصغيرة».

ويشير فؤاد مرسي إلى انه في ظل الثورة العلمية والتقانية لم يعد وعاء الدولة القومية كافياً لتوسيع الانتاج، ولم تعد السوق القومية كافية لاحتواء حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل، وبات هناك تدويل مضطرد للحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة.

طبعاً، هذه الظاهرة لا تقتصر على بلدان الجنوب كما يعتقد البعض، بل هي تشمل بلدان المنظومة الكونية جميعها بما فيها بلدان الشمال. وربما أن إحياء ايديولوجيا الليبرالية المتطرفة المعادية للدولة هو انعكاس لهذا العجز في الدولة القومية وقبول به، كما يرى سمير أمين، حتى إن هناك من يفسر ظواهر البدع الدينية، والعنصرية، واللوبي، فضلاً عن مظاهر الفساد والمافيا في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان الشمال، كنتيجة لتآكل دور الدولة القومية. ويذكر أحد المسؤولين الأميركيين، أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بسيطرة تلقائية على مواردها، إذ لم يعد لدى الشركات الأميركية ميل إلى وضع المصلحة القومية فوق أي مصلحة أخرى. حتى إن هذه الشركات باتت تملك جماعات ضغط، داخل أميركا وخارجها، تمنع أو تحد من إصدار التشريعات الضريبية على منتوجاتها أو من حظر تسويق بعض هذه المنتوجات المضر.

ويبدو أن هذا التآكل في الدولة القومية يشمل بعض الأسس التي قامت عليها الدولة الحديثة نفسها. ويشير تقرير نادي روما إلى أن الدولة بالمعنى النظري الذي نشأ منذ ثلاثة قرون في الفكر السياسي الأوروبي دخلت في أطوار متتالية تنقص فيها سيادة الدولة وتنقل هذه السيادة جزئياً إلى منظومة عالمية. كما يرى جورج قرم ان فلسفة الانوار قد ماتت عملياً، وماتت معها ليبرالية الثورة الصناعية، بالمعنى الأفضل للكلمة،

التي كانت تلك الفلسفة قد أنجبتها. وباتت الوقائع السياسية والاقتصادية تأخذ شكل تنافس خارج كل قاعدة، عنيف بطريقة مكشوفة حيناً ومموهة أحياناً كثيرة، يطيح التوازنات الاقتصادية والبنى الاجتماعية العميقة في كل مكان.

٣ ـ استحالة الحل في حدود الدولة القومية

يتضح من مختلف الازمات التي تسم هذا العصر انها تتخذ طابعاً عالمياً لم يعد ممكناً معه لأي مشروع دولة قومية مواجهتها بمفرده حتى على مستوى الحدود القومية. فالسيادة القومية تتآكل أمام السمات العالمية لهذا العصر. لكن أخطر ما في ظاهرة العولمة هذه على ما اعتقد هو أولاً خياراتها التدميرية تجاه النظام الطبيعي برمته وهي خيارات إذا ما استمرت في سياقها الحاضر، وهو سياق لا يبدو أن الرأسمالية قادرة على تجاوزه حتى الآن، فإن مصير الحياة على الأرض لن يكون مطمئناً على الأقل. وهو ثانياً النزعة المتصاعدة للعولمة باتجاه تعميق الهوة بين مراكز النظام العالمي وأطرافه، لكن مع مزيد من تشابك العلاقة وتداخلها بين هذه المراكز والأطراف إلى الحد الذي لم يعد ممكناً للأطراف معه الافلات من آليات هذه العولمة وآثارها.

حتى على مستوى الديمقراطية فيبدو أن إعاقتها في كثير من مناطق الجنوب لم تعد تقتصر على العوامل الثقافية والسياسية السائدة في تلك المناطق، بل إن نزعة التعمق والمزيد من الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية تفرض علاقات انتاج وآليات اقتصادية وسياسات اجتماعية في تلك المناطق على تناقض مع مصالح الأكثرية من شعوبها، وهي بالتالي لا يمكن ضمان استمرارها إلا في ظل أنظمة قمعية تطويعية، إلا في إطار احتمال آخر وحيد ـ وهو لا يعرف الديمقراطية إلا ظاهرياً ـ وهو احتمال تعميم نمط المجتمع الأميركي ذي البعد الواحد الذي لا يعرف التعددية، على المستوى العالمي (وهذا ما تسعى الولايات المتحدة لتعميمه في بلدان الجنوب). ويخشى ان يكون هذا ما يحصل حقاً. فما تحدث عنه هربرت ماركوز عن المجتمع الاميركي يبدو انه يستحيل ظاهرة عالمية، إذ يبدو ان ما يسمى الثقافة الكونية لا تقوم على استخلاص التجارب الحضارية والثقافية المشرقة لدى مختلف شعوب العالم بقدر ما تسعى لتعميم ثقافة مرحلة تاريخية محددة عرفتها المجتمعات الغربية وتحديداً المجتمع الأميركي وهو مجتمع الاستهلاك، الذي استطاع تطوير تقانات «مخبرية»، فائقة تجمع بين تقانات الكومبيوتر ووسائل الاعلام والمعلومات وعلم النفس الاجتماعي لصناعة رأي عام موجه

من قبل الشـركات التجـارية الكبرى في معظم الأحـيان. وفي ظل انتشـار وتعمق دور وسائل الاعـلام والاتصال فـوق القوميـة، مع كل ما يرافق ذلك من هيـمنة شبـه مطلقة للأخبـار والاعلام والدعايـة والثقافـة المرسلة من الشمال إلـى الجنوب، فإن احتـمالات تعمـيم «الثقـافة الكونيـة» القائمة على أسـاس نموذج ثقافـة الاستهـلاك هي في تزايد مستـمر. أما ردود الفعل التي كثـيراً ما تتخذ بعـداً قومياً أو دينياً أو قـبلياً، والتي يكثر انتشارها بقـدر ما يتزايد تآكل الدولة القومية ـ وهي بالطبع مـسدودة الأفق ولا يمكنها أن تمثل رداً في حجم المرحلة ـ فهـي ستكون عرضة للقمع حين تبلغ حـدود التأثير في سير المنظومة العامة. وهنا ينتفي مبرر وجود الديمقراطية مرة أخرى.

من هنا لا يبدو أن هناك أي احتمال ممكن لنجاح أي مشروع تنموي شامل في حدود الدولة القومية في الجنوب، مع كل تحفظاتنا على مفهـوم «التنمية» الذي كان يتخذ دوماً من دول الشـمال وحـدة قيـاس ينبـغي استلـهامـها. وعلى الرغـم من ذلك فإن البنيـة السياسية والاقتصادية للنظام العالمي تفرض على أي مشروع قومي أو محوري للتنمية أن يتخذ من آليات النظام الرأسمالي نموذجـاً، وإلا سيقع هذا المشروع في حالة تصادم مع القوى المركزية المحركة لهذا النظام. ويمكن تفسيـر الكثير من الحروب، الحامية منها والباردة، في التـاريخ المعاصر، فـي هذا السياق، فـضلاً عن الحروب البـاردة جداً التي تمثلها مشاريع واسـتراتيجيات البنك الدولي وصندوق النقـد الدولي وبعض مؤسسات الأمم المتحدة، على الرغم من ان تلك الحروب لم تكن تحدث بين نماذج مـختلفة كثيراً في الجوهر، وخـصوصاً من ناحـية تحديدها لمفـهوم التنمـية وعلاقـة الانسان بالطبيـعة والوقوع في فخ القياس على نموذج النمو الغربي.

وهذا ما تؤكده الوعود التي كان يطلقها خروتشيف وغيره من الزعماء السوفيات أن بلادهم ستلحق بالولايات المتـحدة في غضـون سنوات. فالسقوط في فخ القـياس هذا وحده كـان كفيلاً بافـراغ الاشتراكيـة من مضمونهـا الانساني ومن بعدها الشـمولي، ويجعلها أسيرة بعض المنطلقات الرأسمـالية للنمو، الأمر الذي جعل الطابع السياسي هو المحدد الأبرز للـتناقض بين المعسكرين «الرأسـمالي» الغـربي و«الاشتراكـي» الشرقي، وربما أن التجربة الصينيـة في حلّتها الأخيرة هي خير تعبـير عن ذلك، حيث بات يجري الحديث فيها عـن الحفاظ على الثوابت السياسية في الوقت الذي ترك الاقـتصاد لعوامل السوق بكل مـا تحمل هذه العوامل مـن مجالات اعادة تـوزيع غير متـكافئ للثروة ومن احتمالات الاستنزاف المتزايد للنظام الطبيعي.

وعلى الرغم من ذلك كله لم تستطع هذه التجارب الصمود في وجه المنظومة العالمية الرأسمالية، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة التوتاليتارية المتمحورة حوله عادت دول تلك التجارب لتندمج في إطار هذه المنظومة، وذلك بعدما ظل الاتحاد السوفياتي ومحوره طوال فترة الحرب الباردة عرضة لحروب خفية، من أجل القضاء على أي حالة شاذة عن عالمية النظام الرأسمالي. وهذا ما عبّر عنه نائب الرئيس الأميركي آل غور حين ذكر أن الولايات المتحدة عملت بكل ما أوتيت من قوة لاسقاط الاتحاد السوفياتي، مشيراً إلى أن مشروع مارشال نفسه كان القصد منه أساساً هو دعم أوروبا الغربية للصمود أمام انتشار الشيوعية؛ مضيفاً أن مناداة الولايات المتحدة بالتجارة ومنح الدول المتخلفة معونات أجنبية كان الدافع منهما أيضاً مواجهة الشيوعية. ويشير بول كنيدي في هذا الصدد إلى انه بات هناك رسالة واضحة لأي دولة تحاول الانفراد بسياساتها الاقتصادية خارج قواعد السوق فهي ستتعرض للمعاناة.

في المقابل، هل يمكن تكرار التجربة الغربية في حدود الدولة القومية في العالم الثالث، وبالتالي هل يمكن هذه الدول بلوغ المستوى «المتقدم» الذي بلغه الغرب على مختلف الصعد العلمية والتقانية والاقتصادية والاجتماعية؟

سؤال نطرحه على الرغم من عدم صوابية هذا السؤال نفسه. فهل حقاً النموذج الغربي هو النموذج السليم لكي يسعى العالم الثالث للحاق به. وهل صفة «المتقدمة» التي توصف بها بلدان الشمال يمكن حصر معناها بتلك المستويات التي بلغتها هذه البلدان على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتقاني ... الخ، أم أن هناك أبعاداً أخرى يجب قياس معنى مفهوم التقدم من خلالها بحيث يظهر معها الوجه الآخر لهذا المستوى من التراكم الاقتصادي والصناعي والتقاني والعلمي والاجتماعي ... أي ذلك الوجه المخل بالنظام الطبيعي، والدافع إلى مزيد من التفاوت بين البشر؟ ألا يفترض إذاً أن يتضمن المعنى الدلالي لكلمة «تقدم» هذا الوجه الآخر لتجربة التقدم نفسها؟ وحين يسعى نخب الدولة القومية في الجنوب لتحقيق «التقدم» في مجتمعهم فهل هم يعون كلا الوجهين اللذين يتضمنهما هذا الهدف؟ إذا كان الأمر كذلك، وهو هكذا على الأرجح، فهل هذا هو المطلوب حقاً؟

على الرغم من عدم صوابية هذا الخيار فهو يبدو انه خيار لم يعد متاحاً للدولة القومية في الجنوب تحقيقه. فلا يمكن أن نختزل من تجارب الشمال ذلك الفائض الهائل

الذي جرى ضخه من مناطق الجنوب باتجاهه سواء عبر الاستعمار المباشر أم عبر العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها آلية النظام الرأسمالي العالمي على بلدان الجنوب، حين نحاول تحديد شروط تكرار تلك التجربة. كما لا يمكن أن تتوافر للدولة القومية في الجنوب تلك الموارد الطبيعية التي يصعب تقديرها والتي هدرت لكي يبلغ الشمال هذا المستوى من «التقدم». ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ مثلاً أن تكرار انماط الشمال في الجنوب سيتطلب عشرة أمثال الحجم الحالي من الوقود الأحفوري، وتوافر ثروة معدنية تفوق ما هو متوافر حالياً ٢٠٠ مرة، مع احتمال تضاعف هذه المتطلبات في غضون ٤٠ سنة مع تضاعف عدد سكان العالم. كما أن ارتفاع مستويات استهلاك الجنوب من الطاقة عام ٢٠٢٥ الى حدود مستويات استهلاك بلدان الشمال سيتطلب ارتفاع الاستهلاك العالمي الحالي نحو ٥ أضعاف، وهذا ما لا يستطيع النظام الطبيعي تحمله، وخصوصاً إذا ما استمر الاعتماد في الطاقة على مصادر الوقود غير المتجددة المستخرجة من الأرض، وإذا ما استمر الرهان في التنمية على النماذج نفسها في الزراعة والتصنيع. وعلى مستوى البضائع المصنعة فإن رفع مستوى استهلاك بلدان الجنوب منها الى حدود المستوى الموجود في الشمال يستوجب زيادة الانتاج الصناعي بين ٥ و١٠ أضعاف. وبصورة عامة فإن تكرار نموذج الشمال يحتاج إلى كميات من المواد الغذائية والموارد الطبيعية ما لا يمكن للأرض توفيره، فضلاً عمّا يقذفه من نفايات وغازات سامة تحمل انعكاسات على النظام الطبيعي كفيلة بالقضاء على شروط الحياة فيه.

وهكذا تظهر استحالة قيام مشروع تنموي في حدود الدولة القومية أو الوطنية في الجنوب، إذ إن أي مشروع كهذا سيواجه مأزقاً ذا حدين:

- حد استحالة تكرار النموذج الرأسمالي القائم في المراكز، كما رأينا، لأنه يعجز عن توفير الشروط التاريخية والمادية التي توافرت للمراكز الرأسمالية، حتى إن امكان توافرها نظرياً يعني تدمير البيئة واستنزاف ما تبقى فيها من طاقات، وبالتالي القضاء على شروط الحياة على الأرض.

- حد استحالة الأخذ في خيارات حضارية ونماذج تنمية بديلة، لأنها ستواجه بدورها الحصار، وعدم القدرة على التحصن خلف اسوار بمعزل عن العالم، وقوة ضغط وتأثير المنظومة العالمية التي باتت، بفضل سماتها الكونية، قادرة على تعميم مفاهيمها القيمية كنموذج للقياس، وهو من أحد الاسباب العديدة التي ساهمت في فشل

تجربة الاتحاد السوفياتي ومنظومته الذي كان يطرح نفسه بديلاً، في حدود السياسة وعلاقات الانتاج وحسب.

إذاً أي مشروع تغيير في حدود الدولة القومية بات مسدود الأفق. والعولمة، بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاعلامية والبيئية، هي مرحلة تاريخية نشهد اليوم بداياتها. وإذا كانت الآليات السائدة في ظل هذه المرحلة آليات غير عادلة بل مأزومة - أو ربما بلغت حدودها التاريخية! - فإن ذلك لا يعني مواجهة العولمة في حد ذاتها عبر تبني خيارات تسعى لإيقاف حركة التاريخ - وهذا محال أصلاً - بل لا بد من تبني خيارات تدفع التاريخ بالاتجاه الأصح عبر جعل العولمة تعيد صوغ العلاقة بين الانسان والطبيعة من جهة وبين الانسان والانسان من جهة أخرى. وهذا الأمر يتطلب حتماً مرحلة بعد رأسمالية تحمل مشروعاً فوق قومي ينطلق من خيارات بديلة عدة أبرزها: انهاء مقولة سيطرة الانسان على الطبيعة، ووضع عقد فوق اجتماعي جديد، وتبني مفاهيم جديدة تردم الهوة العميقة القائمة بين مراكز المنظومة العالمية وأطرافها، إضافة إلى ضرورة تجاوز مبدأ الاقتصاد كمحدد وذلك من خلال فكر شمولي يعيد التوازن بين مختلف النوازع الانسانية القيمية منها والمصلحية.

خامساً: الوعي الكوني

في ظل هذا المأزق التاريخي الذي تواجهه الحضارة الانسانية، وأمام استحالة تجاوز هذا المأزق في حدود الدولة القومية كما أشرنا، ومع عولمة وسائل الاتصال بدأت في الآونة الأخيرة تنتشر الأدبيات الداعية الى حلول ذات طابع شمولي للأزمات العالمية، مرتكزة في ذلك على البعد فوق القومي لطبيعة هذه الأزمات. فهل تمثل هذه الأدبيات بداية تبلور وعي كوني ينتج بالضرورة فكراً كونياً شمولياً في حجم المأزق التاريخي والتحديات التي تواجه المنظومة العالمية؟

عادة ما تكون الايديولوجيا تعبيراً عن واقع مأزوم أو وعياً لهذا الواقع ومحاولة لتجاوزه. ولكون أزمات هذه المرحلة التاريخية ذات طابع كوني فإن الفكر القادر على تقديم إجابات صحيحة عن هذا الواقع لا بد من أن يكون فكراً كونياً فوق قومي. ولكون النموذج السائد عالمياً بلغ حدوده التاريخية فلا بد من فكر يؤسس لمرحلة تاريخية جديدة أو يعبر عن بدايات بزوغ تلك المرحلة.

ولعل الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تبحث في المشاكل

ذات البعد الكوني والتي تقدم مقترحات فوق قومية لتلك المشاكل تمثل بدايات تبلور فكر شمولي يستجيب لتحديات العصر. وغالباً ما تركز هذه الأدبيات على البعد فوق القومي للأزمات العالمية، داعية إلى تجاوز العلاقات غير المتكافئة بين الشعوب والطبقات والى اعادة التوازن للعلاقة بين الانسان والطبيعة. وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الى ان مفهوم عالم واحد وكوكب واحد لا يمكن ان ينبثق من عالم لا تسوده المساواة. ويدعو البعض إلى التفكير حيال المستقبل بمنظار أشمل من المنظار القديم تجاه السياسات الدولية، لأن القوى العظمى وإن واصلت سعيها للنهوض فإن جهودها في عالم متضرر لا تجدي نفعاً. ويذكر تقرير نادي روما ان التغيرات العنيفة الحالية تحدث متزامنة في كل مكان وبفعل عوامل متماثلة مسببة بذلك ثورة عالمية شديدة الاجتياح والاندفاع، مضيفاً ان البشرية تعيش الآن المراحل الأولى من صياغة مجتمع عالمي جديد مختلف في نمطه عن مجتمع اليوم بقدر ما اختلف المجتمع الذي بشرت الثورة الصناعية بقدومه عن مجتمع العصر الزراعي الطويل السابق. ويرى هذا التقرير أن قضايا العالم ومشكلاته باتت مترابطة ومتداخلة إلى الحد الذي يفترض النظر إليها في جملتها، مشيراً إلى أن أي تصورات مستقبلية، شاملة مستقبل الجنس البشري على كوكب الأرض، لا بد من أن تأخذ في الحسبان درجة كبيرة من العدالة والانصاف بين الأغنياء والفقراء وبين الأقوياء والضعفاء وبين المتقدمين والمتخلفين.

غير أن الوعي الكوني ما زال في حدود ردود الفعل والمواقف وطرح بعض البدائل الاجرائية للخروج من مأزق النماذج السائدة للتنمية والتحديث. وهذا الوعي لم يتبلور حتى الآن في مشروع فكر كوني يؤسس لمرحلة تاريخية جديدة يشهد العالم مقدماتها.

وربما أن من أهم البدائل المقترحة حتى الآن هو تلك الأدبيات التي تحاول تحديد مفاهيم جديدة للتنمية تعيد للانسان الدور المحوري فيها وتعد النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فضلاً عن اعطاء التنمية بعداً طويل المدى يلحظ مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة والأجيال المتعاقبة، ويحافظ على التوازن الطبيعي. ويدعو تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ إلى تجاوز انماط التنمية السائدة حالياً، مشيراً إلى ان التنمية البشرية المستديمة، التي تجعل الناس محور التنمية، تشير بقوة إلى أن التفاوتات الموجودة اليوم كبيرة إلى درجة أن مواصلة شكل التنمية الحالي هو إدامة تفاوتات مماثلة للأجيال المقبلة. ويرى التقرير أن التنمية ليست مجرّد انتاج المزيد من القيمة المضافة، وما يجب تجنبه هو عدم النظر الى البشر على انهم مجرد أدوات انتاج

ورخاء مادي. ويدعو تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ إلى توسيع مفهوم رأس المال إلى ما هو أبعد من رأس المال المادي بحيث يشمل رأس المال البشري والطبيعي. ويرى هذا التقرير ان التعاون الانمائي ينبغي أن ينصب مباشرة على الناس، لا على الدولة القومية، وهؤلاء الناس هم الذين ينبغي أن يوجهوا كلاً من الدولة والسوق اللذين يفترض أن يعملا بصورة مترادفة مع منح الناس القدرة على التأثير في كليهما.

وتركز التنمية المستديمة على استحالة فصل التنمية عن البيئة، إذ يفترض أن تؤخذ في الحسبان تكاليف تدمير البيئة حين تحسب تكاليف النمو، وينبغي ان تتضمن التكلفة الاجمالية لأي عملية إنتاج التكلفة الاقتصادية للآثار الجانبية لهذه العملية. فالتكلفة البيئية الاجمالية لإزالة الاحراج واستخراج الأخشاب مثلاً يفترض ان تأخذ في الحسبان التكلفة الاقتصادية لتآكل التربة وتملح المجرات المائية والفيضانات والجفاف وتغير المناخ.

وتشير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ان التنمية المستديمة تتطلب وجهات نظر حول الحاجات الانسانية والرفاه تتضمن متغيرات غير اقتصادية، مثل التربية والصحة التي يجري التمتع بها بحد ذاتها، فضلاً عن الماء والهواء وحماية جمال الطبيعة.

وتتخذ التنمية المستديمة بعداً فوق قومي، إذ ان هذا المفهوم يتطلب رؤية شاملة مركزاً على الأنظمة البيئية على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية مع استخدام الأرض استخداماً منسقاً. وتدعو اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى ضرورة معالجة مشاكل كل البيئة وفق نظام أشمل يتضمن العوامل الكامنة وراء الفقر العالمي واللامساواة الدولية. لذا تنظر التنمية المستديمة إلى قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الانسانية عن طريق كل من زيادة الامكانية الانتاجية وتامين الفرص المتساوية للجميع.

وبصورة عامة هناك مجموعة من التوجهات تنطلق منها التنمية المستديمة تحاول من خلالها الحفاظ على التوازن في علاقة الانسان بالطبيعة أو في علاقة الانسان بالانسان. غير أن هذه التوجهات ما زالت تصطدم في معظمها بنماذج التنمية الرأسمالية السائدة حالياً التي لا تقوم بطبيعتها على رؤية بعيدة النظر للتنمية، الامر الذي يدعو إلى الشك في امكان تحقيق التنمية المستديمة إلا في إطار مرحلة تاريخية ما بعد رأسمالية يسقط فيها الكثير من المنطلقات والمفاهيم التي تقوم عليها نماذج التنمية السائدة.

كذلك لا يمكن تحقيق عدالة ومساواة بين الأجيال المتعاقبة أو بين الطبقات أو المناطق في ظل استمرار سيادة مبدأ الربح والرؤية قصيرة النظر في العلاقات الاقتصادية

عالمياً، حتى إن مبدأ إضافة التكاليف البيئية الى التكاليف العامة لعمليات الانتاج فهي يجري تحميلها في ظل النموذج الاقتصادي الحالي للمستهلكين، الأمر الذي يهدد في النهاية بتزايد حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية أو بين البلدان والمناطق.

كما أنه يصعب حتى الآن قياس مقدار التكلفة الحقيقية للآثار التدميرية التي تخلفها نماذج التنمية وراءها في النظام الطبيعي وفي المجتمع؛ إذ كيف يمكن مثلاً تقدير تلوث المياه الجوفية أو ارتفاع درجة حرارة الأرض أو تآكل طبقة الأوزون أو تهدد الكثير من الحيوانات بالانقراض كالفيلة والحيتان والمرجان وغيرها، أو كيف يمكن تقدير تكاليف الفقر والبؤس والحرمان التي يتعرض لها مئات الملايين من البشر، أو تكاليف حياة القهر والعمل الشاق الذي يقضيها أطفال دون العاشرة من عمرهم في المناجم؟ إن لائحة الأشياء التي لا تخضع لمقياس التكاليف الاقتصادية لا تحصى.

سادساً: نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية

هذا البعد الكوني لأزمة الحضارة التي يواجهها الانسان بات يتطلب بإلحاح السعي لبلورة تصور بديل للخيارات والنماذج التي تقوم عليها هذه الحضارة. ونظراً الى مخاطر استمرار هذه النماذج على المدى الطويل فلا بد من عملية تغيير تتخطى هذه المرحلة التاريخية التي بلغت منعطفاً خطيراً في نماذج التنمية والتحديث التي تتبعها. لكن حركة التغيير ليست حتمية تاريخية، إذ إن مستقبل العالم مفتوح على أكثر من مشهد. ومن أخطر هذه المشاهد استمرار نماذج التنمية والتحديث على ما هي عليه مع كل ما تبشر به من تهميش وافقار متزايدين لأكثرية سكان الأرض ومن تدمير واستنزاف متصاعدين للنظام الطبيعي. غير ان أي عملية تغيير لتحاشي هذا المشهد يتطلب وجود حركة فاعلة في التاريخ. وربما أن أكثر فئة قادرة ومستعدة لقيادة هذه الحركة هي الانتليجنسيا التي يفترض ان يبادر بعضها إلى تأسيس حركة فوق قومية تحمل فكراً كونياً ومنهجاً شمولياً لقراءة حركة المجتمع العالمي، على ان تجمع هذه الحركة مجموعة من المفكرين والمثقفين العالميين من مختلف الثقافات والقوميات، الذين تخطوا في طرائق تفكيرهم الرؤى والمصالح القومية الضيقة، طارحين رؤية شاملة لأزمة الحضارة الانسانية، تساهم في بلورة فكر انساني يتخطى الكثير من افكار عصر الحداثة التي كانت مسؤولة عن بلوغ نماذج التحديث هذا المأزق. فكل فكر، أو كل ايديولوجيا، هو إجابة عن واقع سياسي واقتصادي وسياسي معين. لذلك فإن الفكر أو

الايديولوجيا المطلوبة في هذه المرحلة ينبغي ان تجيب عن طبيعة الأزمات التي تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية التي يشهدها العالم.

ومن الأفكار التي تتبادر إلى الذهن حول المنطلقات التي يمكن هذه الحركة تحديدها، هي ضرورة تجاوز العقد الاجتماعي إلى عقد فوق اجتماعي يدخل فيه، إلى جانب المواطن والدولة، العناصر التي باتت تفرض حضورها في أي عملية تطور للمنظومة الكونية وفي أي عملية توازن في النظام الطبيعي الذي تحتل هذه العناصر فيه موقعاً رئيسياً. وتتمثل هذه العناصر بجميع الكائنات الحية الاخرى وبعناصر البيئة التي يؤدي تجاهلها وتغييبها عن العقد الاجتماعي حتى اليوم إلى إحداث خلل في آلية النظام الطبيعي التي توفر شروط الحياة على الأرض. كما لا بد من العمل على اسقاط مقولة «سيطرة الانسان على الطبيعة» والعمل وفق رؤية أن الإنسان هو جزء من منظومة أشمل تضم غيره من الكائنات التي يفترض به احترام دورها؛ ثم لا بد من إعادة تحديد مقاييس وأبعاد أخرى لدراسات الجدوى الاقتصادية عبر إدخال قيم تدمير البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية ضمن عملية احتساب التكاليف، فضلاً عن إضافة أبعاد أخرى غير مادية إلى مفهوم الجدوى. وهذا يفترض بدوره تجاوز الاقتصاد كمحدد وطبعاً هذا لا يجري بمجرد قرار، بل إنه يفترض تبلور رؤية ووعي يأخذ في الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية لعمليات التنمية والتراكم الحضاري. كما يفترض بهذه الحركة أن يكون لها رؤيتها في الوسائل التي تصوغ ثقافة كونية، كالبرامج المدرسية والاعلام ... ويمكن هذه الحركة كذلك أن يكون لها ميثاق كوني وتكون عضويتها مباحة أمام أي مفكر أو مثقف يقر بمبادئ ميثاقها.

أخيراً ، تبقى الإشارة إلى أن الفرضيات المطروحة في هذه الافتتاحية هي أفكار أولية، تحتاج إلى مزيد من البحث والتعميق، وهي تحتاج إلى مناقشات بين مختلف المثقفين العرب وغير العرب المهتمين بهذا الأمر.

وإذا كنا، نحن العرب، نريد ان نكون فاعلين في التاريخ مرة أخرى فعلينا ان ندخل التاريخ من هذا الباب ◇

المراجع

أمين، سمير. **امبراطورية الفوضى**. تعريب سناء أبو شقرا. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١

ـــــ. **بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

ـــــ. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

بيليت، جان ماري. **عودة الوفاق بين الانسان والطبيعة**. تعريب السيد محمد عثمان. سلسلة عالم المعرفة، ١٨٩. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.

زكي، رمزي. **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣.

طلبة، مصطفى كمال. **إنقاذ كوكبنا: التحديات... والآمال (حالة البيئة في العالم، ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٢.

علي، نبيل. **العرب وعصر المعلومات**. سلسلة عالم المعرفة، ١٨٤. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.

غور، آل. **الأرض في الميزان: الايكولوجيا وروح الانسان**. تعريب عواطف عبد الجليل. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤.

قرم، جورج. **الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة: جذور إخفاق التنمية**. تعريب خليل أحمد خليل. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤.

كينج، الكسندر وبرتراند شنيدر. **الثورة العالمية الأولى: من أجل مجتمع عالمي جديد (تقرير نادي روما)**. تعريب وفاء عبد الإله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. **مستقبلنا المشترك**. تعريب محمد كامل عارف. مراجعة علي حسين حجاج. سلسلة عالم المعرفة، ١٤٢. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩.

ماركوز، هربرت. **الانسان ذو البعد الواحد**. تعريب جورج طرابيشي. بيروت: دار الآداب، ط ٣، ١٩٨٨.

مرسي، فؤاد. **الرأسمالية تجدد نفسها**. سلسلة عالم المعرفة، ١٤٧. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠.

النجار، حليم. **علم الوراثة وهندستها**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٤.

أبو شقرا، راجي. «تكنولوجيا لنقل المعلومات: حاجة لبنانية ملحة.» **النهار**، ١٢/٤/١٩٩٥.

أمين، سمير. «تأملات حول النظام العالمي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٣٥، أيار/مايو ١٩٩٠.

ـــــ . «مؤسسـات بريتون وودز : خمسون عاماً بـعد انشائها.» **النهج** : العدد ٣٧، السنة ١١، خريف ١٩٩٤.

طربيه، علي. «الاعـلام على عتبـة القرن الحادي والعشـرين : نموذج «الأخ» الاميركي الأكـبر.» **النهار**، ٢٤ / ٢/ ١٩٩٥.

يسين، السيد. «الثورة الكونية ومجتمع المعلومات: نحو ما بعد الحداثة.» **شؤون الأوسط** : العدد ١٢، ايلول/سبتمبر ـ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢.

الحياة، ٢٩/٧/١٩٩٤.

الحياة، ٧/٤/١٩٩٥.

الحياة، ٩/٤/١٩٩٥.

السفير، ١١ /٣/١٩٩٥.

النهار، ١٣/٢/١٩٩٥.

النهار، ٥/٤/١٩٩٥.

Barnet, Richard & John Cavangh. *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (New York: Simon & Schuster, 1994).

[ستنشر **أبعاد** في عددها الرابع مراجعة لهذا الكتاب أعدها عفيف فرّاج].

Kennedy, Paul. *Preparing for the Twenty - First Century* (New York: Random House, 1993).

Mazur, Laurie Ann [ed.]. *Beyond the Numbers : A Reader on Population, Consumption, and the Environment.* Island Press, 1994.

الحركات القوميّة في العالم العربي

كثيراً ما ارتبط حلم النهضة والاستقلال والتحديث - فضلاً عن حلم تحرير فلسطين - في تاريخ العرب المعاصر، بمشروع قومي. لكن هذا الحلم لم يتحقق في مختلف أوجهه... فمشاريع النهضة اصطدمت بظروف تاريخية ومجتمعية غالباً ما كانت تمثل كابحاً لها؛ ومشاريع التنمية والتحديث أخفقت في معظمها وكانت نهاية مطافها اقتصادات متخلفة وتابعة، أو، في أحسن الحالات، يتعايش فيها خليط من الأنماط الإنتاجية المنتمية إلى غير عصر؛ والكيانات القطرية فرضت نفسها خلال عقود عدة من تاسيسها وبات لها هويتها وكيانها وخصوصيتها، على الرغم من عدم اكتمال شروط بناء الدولة الحديثة فيها ومن عدم تبلور مواطنة متماسكة على قياسها... حتى إن المشاريع القومية نفسها بهتت بعدما شهدت حركاتها في مرحلة ما قبل التحقق الكثير من مظاهر التفتت والتأزم والنفي المتبادل، فضلاً عن أزمة الرؤى والمنطلقات التي بات يفترض إعادة النظر في كثير منها، في ضوء التحولات التاريخية التي يشهدها العالم على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والفكرية والعلمية، والتي باتت تتهمش معها الدولة القومية نفسها مقابل نشوء أشكال وصيغ من النظم والعلاقات تتخطى حدود هذه الدولة نحو نماذج من الاندماج والتوحد ترتكز على شروط يوفرها الحاضر والمستقبل بدلاً من البحث عن عناصر توحدها في صفحات مطوية من الماضي... وبناء على ذلك سعت «أبعاد» من خلال هذا المحور لإجراء قراءة جديدة للحركات القومية في العالم العربي، تعيد النظر في منطلقات هذه الحركات.

فهل نجحت نصوص هذا المحور في استخدام المناظير التي تتطلبها هذه القراءة الجديدة؟ سؤال نترك الإجابة عنه للقارىء نفسه الذي يمكنه أن يحدد من خلال هذه العينة من النصوص مدى قدرة الخطاب القومي في العالم العربي على التجدد...

وجيه كوثراني (*)

دراسة في بدايات تكوّن الوعي السياسي العربي الحديث: تركيّة المركزية وعروبيّة اللامركزيّة

أظهرت تجربة الانقلاب الدستوري بين عام ١٩٠٨، حيث فرض الدستور على السلطان عبد الحميد الثاني، وعام ١٩٠٩ حيث ضربت حركة «الردة الحميدية»، أهمية وزن العسكريين في العمل السياسي التركي. ذلك أن حزب الاتحاد والترقي ضم في صفوفه منذ البدء عدداً كبيراً من الضباط الشبان؛ وهؤلاء كانوا «من ذوي الجذور الشعبية المتواضعة والنشأة الأوروبية، والرواتب المحدودة جداً، وكانوا ينظرون بمرارة إلى الرتب العالية، وكيف يستحصل عليها بأحقر الأساليب البوليسية»[١]. وهؤلاء هم الذين مثّلوا عام ١٩٠٨ أداة «التحرك الانقلابي». وفي عام ١٩٠٩ هم الذين أفشلوا الردة الحميدية. كل هذا تم في ظل ظروف دولية تهدد باقتسام الولايات العثمانية، وفي ظل هاجس الحكم الجديد في تشديد مركزيته منعاً لاحتمال قيام أي خطر «اقليمي» في الولايات.

كانت اللامركزية العربية هي الرد على المركزية التركية، وكانت صورة «الإسلام العربي» هي الرد على المنحى القومي العلماني الذي بدأت تنحو نحوه التركية ـ الطورانية

قبيل صعود الثلاثي العسكري (طلعت وأنور وجمال) إلى واجهة الحكم كتب أحد المراقبين الفرنسيين مسجلاً تخوفه «أن يفيد الجيش من تنظيمه ومن دوره، وذلك في غمرة نشوته بقوته ليمارس عبر قواده دكتاتورية عسكرية حقيقية»[٢].

هذا التخوف كان في محلّه، فمنذ أن تسلم طلعت باشا وزارة الداخلية في آب/ اغسطس ١٩١٠، بدأ نفوذ الضباط الاتحاديين يزداد أكثر فأكثر في كل ميادين الإدارة[٣]، وهذا الصعود العسكري التركي ترافق مع سياسة إبعاد الموظفين غير

(*) أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

(١) Y.M Goblet, *La Vie Politique Orientale en 1909* (Paris, 1910), p.98.

(٢) Ibid., p.101.

(٣) Ibid., p.101.

الأتراك. فالعرب مثلاً حرموا حقهم التقليدي في وزارة الأوقاف، وانتزعت منهم وظائف إدارية عديدة»[٤].

كل هذا ترافق أيضاً مع السياسة الإلحاقية العنيفة التي اتبعها طلعت باشا تجاه اليمن وحوران[٥]. فحملة الفاروقي على جبل الدروز عام ١٩١١، التي استهدفت إلحاق الجبل بالقوة بإدارة دمشق واستتباعاً بوزارة الداخلية في استانبول، كان لها وقع سيىء في أوساط المثقفين العرب آنذاك[٦].

وعلى صعيد الصحافة التركية شهدت فترة صعود العسكريين حملة عنيفة معادية للعرب، نظمتها جرائد جمعية الاتحاد والترقي: **طنين، تركيا الفتاة، إقدام**، بهدف بعث وحشد المشاعر القومية التركية والطورانية[٧].

ولكن كان من نتيجة هذه التعبئة استثارة المشاعر القومية لدى الشعوب الأخرى ولا سيما لدى العرب الذين عدوا أنفسهم «شركاء» أساسيين في المشروع العثماني الجديد.

غير أن مأزق الاتحاديين كان أكبر من طموحاتهم في إنقاذ الدولة العثمانية وتوحيدها، إذ كانوا قد خسروا الحرب الدفاعية في طرابلس الغرب، ووقعت ليبيا تحت الاحتلال الايطالي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٢، وواجه الاتحاديون الثورة في اليمن فسحبوا قواتهم من طرابلس الغرب لضرب الثورة. ثم ما لبثت حرب البلقان أن بدأت لتزيد من تقليص القسم الأوروبي العثماني من البلقان[٨].

إن عوامل الداخل التي شدّد عليها ابن خلدون في مرحلة استقلالية نسق الاجتماع السياسي العربي ـ الاسلامي قديماً، لم تعد هي الحاسمة بعد ذلك الصعود الغربي الكاسح وبعدما أصبحت السياسات الدولية الغربية قائمة داخل نسيج الاجتماع السياسي العربي

وكان الوضع العثماني برمته يمر بأزمة سلطة فعلية، من مظاهرها تراجع الاتحاديين ومجيء حكومة «ائتلافية»، أي قريبة من حزب الحرية والائتلاف (حكومة كامل باشا في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٢)، ثم انقضاض الاتحاديين على السلطة مرة أخرى في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣. ولم ير الاتحاديون لمواجهة المأزق إلا تشديد القبضة المركزية والاستمرار في سياسة إصدار التشريعات المركزية في التعليم والجيش والاقتصاد، والسير في منطق ايديولوجيا التتريك[٩].

وهكذا فإن باب الرهان على رجال «تركيا الفتاة» من قبل النخب العربية كان ينسدّ تدريجاً مع التحوّل في خط الاتحاديين نحو مزيد من المركزية والحصرية، ونحو مزيد من الاستئثار التركي بمواقع السلطة الفعلية، وكان أن أدى ذلك إلى أزمة ثقة في العمل السياسي المشترك بين العرب والأتراك وخلق حيزاً من الاستقلالية عن العمل السياسي التركي نلاحظه منذ عام ١٩٠٩ على الصعيد التنظيمي وعلى صعيد البرامج المطلبية.

---

(٤) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ١٤٧.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥٦.
(٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
(٧) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية : دراسة في الهوية والوعي، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٩٤.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٩٤.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

وقد كتب الكثير عن الأحزاب والجمعيات العربية في المرحلة الدستورية، وأكاد أقول إن هذا الموضوع استنزف بحثاً اعتماداً على الصحف والمذكرات والأوراق الشخصية. فلا مجال لإضافة وثائقية جديدة في هذه العجالة. بيد أنه يمكن أن نشدّد، في حقل البحث عن مظاهر الحركة العربية آنذاك، على جانب الوعي التنظيمي والصياغة المطلبية التي ظهرت في حركية النخب العربية. والملاحظ أن هذه الحركية التنظيمية والمطلبية برزت أول ما برزت لدى النخب المدينية في مراكز الولايات ذات الطابع التجاري وذات الدور الإداري ـ السياسي في النظام العثماني، كبيروت ودمشق وبغداد والبصرة، كما برزت لدى نخب مثقفة تدرس أو تتعاطى الصحافة أو الأعمال التجارية في القاهرة وباريس ولندن، أي في مراكز عالمية يتيح التحرك فيها جملة من العوامل الصادرة عن طبيعة السياسات الدولية تجاه الدولة العثمانية آنذاك، أو عن أجواء الحريات السياسية وحريات التعبير والتنظيم فيها.

١ ـ على الصعيد التنظيمي

في أي حال يمكن أن نلخص المبادرات التنظيمية في المشرق العربي بالإشارة إلى نشوء الجمعيات والأحزاب التالية:

أ ـ **جمعية الإخاء العربي العثماني**: تأسست بتاريخ ٩ آب/ اغسطس ١٩٠٨ من مجموعة من الوجهاء العرب في الآستانة. ويتلخص برنامجها في رأي البعض في السعي «لإعلاء شأن العرب والعربية ضمن الجامعة العثمانية» وتحقيق «المساواة الدستورية» في الوظائف والمناصب. وقد اختلفت الآراء حول تقويم هذه الجمعية، وأشير إلى تباينات بين أعضائها. وقد نشطت في الانتخابات الأولى، وأصدرت جريدة **الإخاء العثماني**. ثم ما لبث أن أغلقها الاتحاديون في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٠٩[١٠].

ب ـ **المنتدى الأدبي**: في إثر صدور قانون ١٩٠٩/٧/٧ الذي نص على منع قيام جمعيات وأحزاب لها أهداف سياسية أو «تسمية قومية»، لجأ العرب إلى تأسيس منتديات أدبية علمية أو تأليف جمعيات سرية.

وكان أول هذه المنتديات العلمية «المنتدى الأدبي» في الآستانة الذي تأسس في ٨ شباط/ فبراير ١٩٠٩ من عبدالكريم الخليل وسيف الدولة الخطيب ويوسف حيدر وجميل الحسيني، وكان ملتقى فكرياً وثقافياً للطلاب والشبان العرب في الآستانة، تُلقى فيه المحاضرات والقصائد ويتداول فيه في موضوعات النهوض العربي ووسائله من تربية وتعليم ولغة وتاريخ ودور العرب في «الجسم العثماني»[١١].

ج ـ **الجمعية القحطانية**: ويمكن عدها أول «جمعية عربية سرية» نشأت كرد على قانون منع قيام الجمعيات القومية وعلى المناخ القومي التركي الذي ساد في بعض الصحف التركية في الآستانة والذي كان يصدر عن أفكار التفوق القومي المتماهي مع

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

الايديولوجيا الاستعمارية الغربية[١٢].

د ـ **جمعية العهد:** تأسست في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر وكان المبادر لاطلاق فكرتها عزيز علي المصري، وضمّت مجموعة من الضباط العرب في الجيش العثماني، أغلبهم من العراق. ونسب إلى هذه الجمعية في برنامجها الدعوة إلى الفدرالية الثنائية بين العرب والترك في إطار الخلافة العثمانية على غرار نموذج المجر ـ النمسا[١٣].

هـ ـ **جمعية «العربية الفتاة»:** مع تأسيس جمعية العربية الفتاة في باريس في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١١، خطت الفكرة العربية خطوات واضحة في تبلورها في صيغة مفهوم «الأمة العربية» والدعوة إلى النهوض بها إلى «مصاف الأمم الحية». ويبدو أن التأسيس في باريس جاء استكمالاً لنضج الفكرة في الآستانة عبر العناصر العربية نفسها التي ذهبت إلى باريس بداعي الدراسة، والتي خبرت بنفسها في الآستانة سياسة الاتحاديين المتجاهلة لحقوق القوميات الأخرى[١٤].

لم تنضج فترة الاستقلال العربي لدى أعضاء الجمعية إلا خلال الحرب العالمية الأولى وانقلاب جمال باشا على رجالات العرب. ويبدو أن الصيغة المطلبية لهذه الجمعية والجمعيات العربية الأخرى، عبّر عنها بصورة علنية ومنظمة برنامج حزب اللامركزية الادارية العثماني.

و ـ **حزب اللامركزية الادارية العثماني:** كان هذا الحزب قد تأسس في كانون الثاني/ يناير ١٩١٢، بمبادرة عدد من الكتاب والمثقفين العرب المقيمين في القاهرة. وقد تألفت نواة الحزب من شبلي الشميل واسكندر عمون وسمير جريديني ورشيد رضا وحقي العظم ومحب الدين الخطيب[١٥].

ويمثل برنامج الحزب الذي نشرته الصحف والمجلات العربية آنذاك حقل تلاقٍ واسعاً للاتجاهات الاصلاحية والليبرالية العربية. فاللامركزية الادارية التي دعا إليها البرنامج كانت القاسم المشترك بين النازعين إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية وبين الاصلاحيين العرب الذين يعارضون التتريك وينزع بعضهم إلى تبني مفهوم «أمة عربية» داخل السلطنة العثمانية[١٦].

---

(١٣) Hasan Saab, *The Arab Federalists of the Ottoman Empire* (Amsterdam, 1956), pp.141-142.

(١٤) ضمّت الجمعية عدداً من الشخصيات من بينها: محمد رستم حيدر (بعلبك)، عوني عبد الهادي (نابلس)، جميل مردم (دمشق)، توفيق سويدي (بغداد)، رفيق التميمي (نابلس)، عبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني (بيروت). راجع: محمد عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة** (صيدا، ١٩٥٠)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٥) تنص المادة الاولى من برنامج الحزب على أن «الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية. وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينفاد عنها بحال من الاحوال دائماً بتبني إدارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الإدارية. والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة». ويوسع البرنامج في مواده الاخرى صلاحيات مجالس الإدارة في الولايات بحيث تشمل حقولاً واسعة من السلطات الاقتصادية والإدارية، إلى جانب مجالس معارف وأوقاف.. وعلى أن تراعى الاعراف في كل ولاية ويكون فيها لغتان رسميتان: اللغة التركية واللغة المحلية (المادة ١٤).

(١٦) دروزة، المصدر نفسه، ص ٣١.

استأنف الحزب نشاطه بحملة إعلامية واسعة تولّتها مجلتا **المنار** و**المفيد**، وأدت سجالات رشيد رضا مع أنصار التتريك دوراً مهماً في بلورة موقف عربي إسلامي مناهض للمركزية ولسياسة الاتحاديين.

وكان أن خلقت هذه الحملة التي شاركت فيها صحف أخرى في مصر كـ**الأهرام** و**المقطم** و**المشير** أجواء سياسية معارضة للسياسة المركزية ولحركة التتريك، ولم تلبث أن أدت إلى حركات مطلبية منظمة في المدن، كان أبرزها: حركة بيروت الاصلاحية وحركة البصرة الاصلاحية والمؤتمر العربي الأول في باريس (١٩١٣).

٢ ـ على الصعيد المطلبي

أ ـ **لائحة جمعية بيروت الاصلاحية**: ما يهمنا في مثل هذا الموضوع التوقف عند الجانب المطلبي في الوعي السياسي لدى النخب البيروتية حين قامت حركتها الاصلاحية في أواخر عام ١٩١٢. ولا شك في أن تقاطعاً حصل بين ثلاث سياقات كوّنت الإطار التاريخي لما حصل:

(١) التغيير الحكومي العثماني الذي أدّى إلى قيام حكومة الائتلافيين برئاسة كامل باشا الذي كان متجاوباً مع مطالب اللامركزية والاصلاح[١٧].

(٢) النمو الاقتصادي والثقافي والعلمي الذي شهدته بيروت والذي كان في أساس نمو فئات اجتماعية تحمل وعياً مطلبياً حاداً لموقعها في ولاية بيروت على المستوى السياسي والإداري والإقتصادي[١٨].

(٣) تزايد الاهتمام الدولي بالمسألة الشرقية، وإقليمياً بما سمي «المسألة السورية» و«المسألة اللبنانية»، بحيث انعكس هذا الاهتمام أساساً في تقارير القناصل الفرنسيين في كل من دمشق وبيروت، ولا سيما في اثر احتلال ايطاليا لطرابلس الغرب[١٩].

وأهم المطالب التي وضعتها اللجنة التي انبثقت من جمعية عمومية دعا إليها مجلس ولاية بيروت كانت التالية:

(أ) جعل العربية اللغة الرسمية داخل الولاية. أما التركية فتبقى اللغة الرسمية في ما يخص المراسلات مع استانبول.

(ب) استشارة السلطات المحلية في شأن تعيين الموظفين المدنيين والقضاة وضباط الجندرمة.

(ج) خفض الخدمة العسكرية إلى سنتين على أن تقضى الخدمة أيام السلم في الولاية.

(د) تقسيم واردات الخزينة إلى نوعين:

(١٧) قابل: محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٢)، ص١٢٩.

(١٨) في مذكرات سليم علي سلام تفاصيل مفيدة حول ظروف قيام هذه الحركة والشخصيات التي شاركت فيها والمطالب التي رفعت. انظر: سليم علي سلام، **مذكرات سليم علي سلام، ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨**[مخطوطة في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت نشرها حسان علي حلاق] (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢)، ص١٢٨ ـ ١٦٦.

(١٩) انظر التقارير التي قمنا بنشرها من محفوظات الخارجية الفرنسية: وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية** (بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٨٤)، ص٢٥٢ ـ ٣٢٢.

ـ حاصلات الجمارك والبريد والبرق وضريبة الخدمة العسكرية تعود إلى الحكومة المركزية.

ـ ما عدا ذلك من واردات تعود كلها إلى مالية الولاية (الرسوم البلدية وضريبة العقارات والعشور).

(هـ) تاليف مجلس عمومي للولاية من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات، يجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات، وتكون صلاحياته إدارية أساساً وإلى حد ما تشريعية، شرط ألاّ تمس شؤون السلطنة الأساسية (عقد قروض في حدود نصف واردات الولاية أو اعطاء رخص لتأسيس شركات مساهمة للمشاريع العمومية النافعة شرط ألاّ تتضمن امتيازاً، وحق استجواب الوالي وطلب عزله). أما الأمور السياسية العامة (الدفاع، الخارجية، الامتيازات) فهي تبقى من صلاحية الحكومة المركزية، وكذلك تعيين الموظفين الرئيسيين (الوالي وحاكم الشرع ومدير المالية والدفتردار وقائد الدرك وضباط الدرك) شرط معرفتهم اللغة العربية (ما عدا الوالي)؛ أما بقية الموظفين فيعينون من أهل البلاد بعد امتحان بإشراف لجنة المجلس العمومي.

(و) تعيين الحكومة المركزية مستشارين في الولاية لتنظيم إدارة الدرك والمالية والبريد والجمرك ومفتشين في سناجق الولاية. يختار المستشارون والمفتشون من الاختصاصيين شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث: العربية أو التركية أو الفرنسية. وتكون مدة خدمتهم ١٥ سنة[٢٠].

اشترك في وضع هذا البرنامج المطلبي أوساط ثقافية واقتصادية وسياسية تمثل مجمل فعاليات مدينة بيروت، هذه المدينة التي كانت قد اتسعت ديمغرافياً وازدهرت اقتصادياً وأضحت بعد توسيع المرفأ ومد خط سكة حديد بيروت ـ دمشق الواجهة المتوسطية للساحل السوري وداخله. فهي مرفأ سوريا الأول، وهي عاصمة الولاية التي تضم ألوية كانت قبل عام ١٨٨٨ جزءاً من ولاية سورية القديمة، وهي التي يتمركز فيها بكثافة النشاط الدبلوماسي قرب متصرفية الجبل ذات «الامتياز الدولي». من هنا يكتسب البرنامج الذي صدر عن الجمعية والذي نشرته صحف بيروت وصحف ومجلات القاهرة، أهميته في كونه يقدم نموذجاً تفصيلياً وعملياً لإدارة «ولاية» من ولايات المشرق العربي على قاعدة «اللامركزية الادارية». فهو من جهة تطبيق تفصيلي لبرنامج «حزب اللامركزية الادارية العثماني»، وهو من جهة أخرى يقدم نموذجاً لشكل من أشكال العمل السياسي العربي في إطار الظروف العثمانية والدولية التي أشرنا إليها. وعليه يمكن القول إن هذا المظهر من مظاهر «الحركة السياسية العربية» كان محكوماً باعتبارات وظروف كان لا بد من أن تؤثر في مساره

(٢٠) ملخص اللائحة كما وردت في: سليم علي سلام، المصدر نفسه، ص١٣٨ ـ ١٥٠. وثمة ترجمة لها إلى الفرنسية في محفوظات الخارجية الفرنسية : *M.A.: E.F Archives Diplomatiques, Turquie,* vol.119, p.116.

ومآله ونتائجه، وإذ يخرج التأريخ لهـذا المسار عن إطار هذه الدراسة، نكتفي بالإشارة إلى اعتبارين:

ـ تعددية النزعات السـياسية داخل اللجنة، وهو أمر تشير إليـه مذكرات سليم علي سلام العـضو المشـارك في اللجنة، وتقارير القناصل الأجـانب، إذ إن ثمة اتجـاهاً كان يدفع بالحركة المطلبية إلى «مشروع استـقلالي»، على النموذج اللبناني، تدعمه فرنسا، كمـا ان ثمة اتجـاهاً آخر كـان يحرص على اللامـركزية والإصـلاح الإداريين في إطار العثمانية.

ـ إن حكم الائتـلافـيين الأتراك المشـجع لمثل تلك المبـادرات ما لـبث أن أخلى مكانه للاتحاديين المتشددين، الأمر الذي مثّل عاملاً من عـوامل انكفاء الحركة وتراجعها أمام القبضة المركزية التركية المتشددة.

وعلى أي حال، إن أهمية هذا المظهر من مظاهر الحركـة السياسية العربية تكمن في أنه يعبّـر عن حالة من حالات الوعي الـسياسي العـربي المحدد في سيـاقين تاريخيين: أولهما في السياق العـثماني المتجاذب بين المركزية واللامركزية؛ وثانيـهما في السياق الدولي المتجاذب بين الصراعات الدولية المتمحـورة حول «المسألة الشرقية»: أي مسألة تحديد مناطق النفوذ ومآلها بعد زوال «الامبراطورية العثمانية».

ب ـ **لائحة جمعية البصرة الاصلاحية:** في مثل الظروف التي نشأت فيها حركة بيروت الإصلاحـية، نشأت حركة مماثلة في البصـرة، إذ تنادى عدد من أقطاب «حزب الحرية والائـتلاف» في البصـرة، وعلى رأسهم طالب الـنقيب، لحل الحزب وتـأسيس جمـعيـة إصلاحـية عـربية، على غـرار جمـعيـة بيروت، وارتكازاً على برنامـج حزب اللامركزية الادارية[٢١]. ويلاحظ عبد العزيز الدوري أن لائحة الإصلاح البصرية تتخذ وجهة «لامـركزية أقوى من لائحة بيروت الاصـلاحية» لجهة التوسّع في صـلاحيات المجلس العمومي للولاية، إذ يـناط بهذا الأخير «وضـع أنظمة داخليـة، وتأليف شركات للتجارة والصناعة والزراعة وسائر الشـؤون العمرانية وتقدير رواتب الموظفين، وطلب عزل الوالي»، كـما أن اللائحة طالبت في أن يكون «الوالي عـراقياً»، واشـترطت في أن يعرف هو ورؤساء الدوائر اللغـة العربية معرفـة تامة... كما أن أمراً مهـماً يميزها عن لائحة بيـروت هو في خلوها من طلب وجود «مـستشاريـن أجانب» في الولاية، بل في تشديدها عـلى «ألا تعطى امتيـازات للأجانب في بلادنا». وعلى دعـوتها إلى «صـيانة البلاد من الدسـائس الأجنبية ومنع النفوذ الأجنبي فيها بأية صورة كانت»[٢٢].

ولم تكن البصرة وحدها بين المدن العراقية التي شهدت مثل هذا التحرك العربي ذي الطابع المناوىء للسيطرة الأجنبـية (الأوروبية) والداعي إلى توسيع حـقل اللامركزية على مستوى القرار السياسـي والاقتصادي والثـقافي في إطار الدولة العثمانية. فبغداد

(٢١) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ٢٥٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

والموصل والنجف[٢٣] شهدت جميعها مثل هذه الأجواء الثقافية والسياسية المتسمة بـ«حركة عربية» تتمثل بتوسيع حدود اللامركزية.

ج ـ **المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣:** في الوقت الذي كانت الحركة المطلبية البيروتية تتراجع مع بقية الحركات المطلبية في المدن الأخرى، بسبب إصرار الاتحاديين على رفض كل مطلب (لامركزي)، وتحت ضغط التهديد والاجراءات البوليسية الرادعة، كانت باريس تشهد إعداداً لتحرك مطلبي عربي بديل. فقد استطاع بعض دعاة الاصلاح: عبد الغني العريسي، محمد طبارة، توفيق فايد (بيروت)، جميل مردم (دمشق)، عوني عبد الهادي (نابلس)، أن ينقلوا مسرح الحركة المطلبية إلى هناك، حيث يمكن أن تشهد أصداء أبعد تأثيراً[٢٤].

وكانت باريس منذ زمن مركز اقامة عدد من المثقفين الذين تركوا بيروت وجبل لبنان وبعض المناطق المجاورة، ليتعاطوا بعض الأنشطة الثقافية والسياسية في الصحف والأندية الباريسية، وكان من بين هؤلاء شكري غانم الذي طرح عام ١٩٠٢ «القضية العربية» من خلال مسرحية شعرية سمّاها «عنتر»، قدمت على مسرح الأوديون في باريس، كذلك كان قد اختير رئيساً للجنة اللبنانية عام ١٩١٢، ورئيساً للجنة المركزية السورية عام ١٩١٦[٢٥]. كما كان من بينهم خير الله خير الله الذي انتقل، بعد إقالته من وظيفته في إدارة جبل لبنان عام ١٩١١، إلى باريس حيث عمل محرراً لشؤون المشرق في جريدة *Le Temps*[٢٦]. وفي عام ١٩١٢ اشترك مع شكري غانم في تأسيس اللجنة اللبنانية واختير أميناً لها[٢٧]، وكان هناك أيضاً ندرة مطران، وجورج سمنة الذي كان يدير مجلة *Correspondance d'Orient*.

في هذا الجو السياسي العربي السائد في باريس، انطلقت فكرة الدعوة إلى مؤتمر عربي يمثل شتى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الايديولوجية السياسية. وعلى هذا الأساس تألفت (لجنة تحضيرية) من عبد الغني العريسي ومحمد طبارة وجميل مردم وعوني عبد الهادي وشكري غانم وندرة مطران وشارل دباس وجميل معلوف[٢٨].

(٢٣) لمزيد من التوسع انظر:
ـ برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، ص ٤٨٨ ـ ٥٠٢.
ـ عبد الله فياض، **الثورة العراقية الكبرى** (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٣).
ـ حسن الاسدي، **ثورة النجف** (بغداد، ١٩٧٥).
ـ عبد الحليم الرهيمي، **تاريخ الحركة الإسلامية في العراق** (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٥).

(٢٤) وجيه كوثراني، **الدولة العثمانية وظروف نشاة الحركة العربية** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص٩ ـ ١١، و**وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به** (تقديم ودراسة وجيه كوثراني).

(٢٥) A. Bruneau, *Traditions et Politique de la France au levant* (Paris: F. Alcan, 1931), p.190.

(٢٦) T. Touma, *Paysans et Institutions Féodales chez lex Druses et les Maronites du Liban,* 2vols. (Beyrouth, 1971/1972), vol.2, p.673.

(٢٧) اختير شكري غانم نائباً لرئيس المؤتمر العربي، وكان كل من جورج سمنة وندرة مطران يتعاطيان الصحافة والكتابة في باريس. وقد نشرا كتابين حول تجربتهما في العمل السياسي العربي: - N. Moutran, *La Syrie de Demain* (Paris, 1916). - G. Samné, *La Syrie* (Paris, 1920).

(٢٨) كوثراني، **وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به**، ص٥.

ارتأت اللجنة أن يكون حزب اللامركزية الادارية العثماني هو الحزب المشرف على المؤتمر. وفي ٤ نيسان/ ابريل عام ١٩١٣، بعثت لجنة المؤتمر إلى اللجنة العليا لحزب «اللامركزية» رسالة تطلب فيها أن يختار الحزب من بين زعمائه ممثلاً يرئس جلسات المؤتمر، كذلك ارتأت أن تدور الأبحاث في المؤتمر حول المسائل التالية:

- حقوق العرب في المملكة العثمانية.
- ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.
- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

وبعد أخذ موافقة الحزب، توجهت اللجنة التحضيرية إلى «الأمة العربية» ببيان تدعو فيه إلى الاشتراك في المؤتمر ودعمه وتأييده بشتى الوسائل(٢٩).

وانعقد المؤتمر بين ١٧ و٢٣ حزيران/ يونيو في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس ومثل اللجنة العليا لحزب اللامركزية عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر بهذه الصفة وتمثلت ولاية بيروت بعدد من الشخصيات التي شاركت في الحركة الاصلاحية (سليم علي سلام وأحمد مختار بيهم وخليل زينية وأحمد طبارة وأيوب تابت وألبير سرسق). كذلك تمثل العراق بوجهين هما توفيق سويدي وسليمان عنبر. وتمثلت ولاية دمشق بجميل بك مردم، وحضرت المؤتمر أيضاً وفود أخرى مثلت لجاناً وروابط عديدة منها: اللجنة اللبنانية في باريس (شكري غانم) والاتحاد اللبناني في القاهرة (اسكندر عمون)، وممثلون عن جوالٍ لبنانية- سورية في الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك، وعن الجالية العربية في استانبول عبد الكريم الخليل(٣٠).

وقد عكست الكلمات التي ألقيت في المؤتمر بوضوح مضامين الاتجاهات الموجودة على الساحة، إذ يكفي أن نورد بعض فقرات نموذجية لاستخلاص المواقف التي عُبِّر عنها في المؤتمر وتعيين خلفياتها الثقافية والسياسية.

افتتح المؤتمر بكلمة ألقاها عبد الحميد الزهراوي، رئيس المؤتمر ومندوب اللجنة العليا لحزب اللامركزية، وأهم ما جاء فيها: «التأكيد على الاخاء العربي - التركي في إطار الرابطة العثمانية، وأن المشاركة في الحكم على أساس اللامركزية، هي القاعدة التي تثبت هذا الاخاء». أما بالنسبة إلى الموقف من الغرب، فيتجنب الزهراوي طرح المسألة السياسية في جانب العلاقة معه، ويكتفي بإبراز المسألة الحضارية. ويقول «إن أوروبا ليست هي الغول، وإنما الغول هو سوء الإدارة وفساد السياسة [...] إن أردنا أن نحتل مكاناً تحت الشمس علينا أن نستوعب مبادىء الحضارة الغربية إذ لا شيء أخطر من أن نبقى جامدين». أما عقدة التفوق الأوروبي فيواجهها الزهراوي بحق المبادلة «عندما نتبنى اليوم أفكار أوروبا، فإنما نفعل ذلك على أساس حق المبادلة، إننا نعترف بفضل أوروبا في ما نأخذه عنها، كما هي اعترفت بفضل أجدادنا بشأن كل ما تدين به لهم»(٣١).

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦.
(٣١) عبد الحميد الزهراوي، «تربيتنا السياسية»، في: كوثراني، المصدر نفسه، ص٢٨ ـ ٢٩.

أما عـبد الغني العريسي وهو من عـائلة بيروتية ورئيس تحـرير جريدة **المفيد** في بيروت، وكان قد حاز أثناءها الدبلوم في الصحافـة من جامعة باريس، فقد مثل اتجاهاً «قوميـاً» استخدم في الـتعبير عـنه المفاهيم الأوروبية السائدة آنذاك عن «النـاسيون» (الأمة)، ولكن دون أن يستتبع مفهوماً للأمة العربية على أساس هذا المنهج، الدعوة إلى الانفصال عن الأتراك. فالعرب على الرغم من كونهم «أمة» ذات شـخصية خاصة، فهم «عثمانيون» أيضـاً، لهم حقوقهم كعرب ولهم حقوقهم كعـثمانيين كذلك. ولقد ورد في خطابه: «إن الجماعـات في نظر علماء السياسة لا تستـحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأي علماء الألمان: وحدة اللغة ووحدة العنصر، وعلى رأي علماء الطليان: وحدة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب سياسة الفـرنسيين: وحدة المطمح السياسي. فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة، علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة، ووحدة عنصر، ووحدة تاريخ، ووحدة عـادات، ووحدة مطمح سياسي. فحق العرب بعـد هذا البيان أن يكون لهم- على رأي كل علماء السيـاسـة دون استثناء- حق جماعـة وحق شعب وحق أمة [...] وأن العـرب يطلبـون حقـهم كشـركـاء في هذه الدولة، وشـركاء في القـوة الاجرائيـة، شركاء في القـوة التشريعـية، شركـاء في الادارات العامة، أمـا في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم»[٣٢].

لكن ندرة مطران من بعلبك، فـقد عـبر عن طمـوحات اسـتقـلالية حـددها في إطار «سوريا» دون أن يدعو صـراحة إلى الانفصال عن الأتراك. فـفي الوقت الذي رأى عبد الغني العريـسي أن العرب «أمة» نرى مطران يعـد السوريين «أمة» كـانت مسـتقلة في التاريخ العـربي والإسلامي، ولم تخـضـع لسيطرة الأتراك إلا بعد أحـداث عام ١٨٦٠، وفي كـلامه هذا تـشديد على رفض المـركزية العـثمانيـة التي بدأت مع التـنظيمـات، ومحـاولة لاسترجاع الصـيغة الاسـتقلالية لسـوريا في مراحل سابقـة مع بنائها في المرحلة الراهنة علـى صيـغـة إدارية جديدة. ولعـل في استـرجـاع خطابه دلالات على تصوره خـصائص مراحل التـاريخ العثمـاني وطموحه الاستـقلالي في كيـان خاص لسوريا، يقـول: «هذه سوريا كانت منقـسمة إلى مقـاطعات، وكانت كل مقـاطعة تحت سـيطرة بيت عـربي يحكم في شؤونـها ويدبر أمـورها في السلم والحـرب، ولا تزال أخبـارهم في هذا الخصوص متـداولة بيننا. أما دمشق، فـإنها كانت مجـمع الأشراف الذين دخلوها في يوم الفتح، وأقاموا فيها منذ عهد الأمويين متوارثين اللسان والأخلاق والعـادات والتقـاليد العـربية على مـا كانت في حـضارة الدولة العـربية، وكـانت لهم السيـادة في المدينة والكلمة النافذة في الدولة الحـاكمة وعلى عمـوم السوريين». وهذا التشديد على نموذج السلطة القـديمة القائم على العصبيات المحليـة، يقدمه ندرة مطران نوعاً من الاسـتقلال عن الحكم التركي حـيث استمر حـتى عام ١٨٦٠، ويقف عند هذه المرحلة ليقدّم أحـداث عام ١٨٦٠ في دمشق وسيلة سـياسية تركيـة للقضـاء على هذا الاستقلال عبر إزالة «الأشراف الدمشقيين» من السلطة المحلية والقضـاء على الاسـتقلال

(٣٢) عبد الغني العريسي، «حقوق العرب في المملكة العثمانية،» في: كوثراني، المصدر نفسه، ص٤٢ ـ ٤٣.

السوري: «وقفت حكومة الآستانة [...] فذبحت من أهل الشام وشنقت وكسحت سلطة الأشراف والمتنفذين وغرمتهم بأكثر من مليون ليرة، وزادت في إذلالهم بأن جعلت المسيحيين رؤساء إدارة في حكومة دمشق مدة بضع سنين، تحقق لها في خلالها أنه لم يبق للأشراف الدمشقيين كلمة نافذة في سورية، فعادت إلى المسيحيين فأزاحتهم من مراكزهم شيئاً فشيئاً واضطرتهم سنة بعد سنة إلى ترك المأموريات ليتربع فيها الأتراك» ويخلص إلى أن «الاستبداد الذي عهدناه نحن لم يتكون إلا منذ خمسين سنة، بعد ما ذكرناه من المذابح السورية»[(٣٣)].

وأوضح ما لهذا الخطاب من وظيفة سياسية في تحريض أعيان سوريا الموجودين في المؤتمر ضد المركزية العثمانية التي بدأت مع التنظيمات، والتي تصاعدت مع تسلم الاتحاديين بعد عام ١٩٠٨.

أما الشيخ أحمد طبارة، ممثل جمعية الاصلاح البيروتية ومدير تحرير جريدة **الاتحاد العثماني** اكتفى بطرح موضوع الهجرة من سوريا. فبعدما أشار إلى أن نحو ٦٠٠ ألف سوري قد تركوا البلاد في غضون ربع قرن، تساءل لماذا تعجز سوريا اليوم عن تموين ٣ ملايين من السكان بينما كانت في أيام الرومان تمون نحو ١٦ مليوناً؟ وهو إذ يعد الهجرة سبباً لهذا الإفقار لأن مناخ البلاد وطبيعة الأرض وميزات الشعب بقيت كما هي ولم تتغير، يرى في الوقت نفسه أن سبب الهجرة كان في «النظام السياسي المركزي». لذلك يكفي في رأيه «إدخال الاصلاحات السياسية الادارية على قاعدة اللامركزية إلى البلاد حتى يوضع حد لتيار الهجرة، وحتى يحمل المهاجرون إلى العودة إلى ديارهم»[(٣٤)].

وأخيراً تجدر الإشارة إلى كلمة اسكندر عمون، ممثل «الاتحاد اللبناني في القاهرة»، فقد تحدث عن حسنات «اللامركزية» في نطاق التركيب التعددي للامبراطورية العثمانية: «فاللامركزية يفرضها واقع تعدد الأديان، الأعراق، واللغات، والإصرار على الوحدة الادارية لا يؤدي إلا إلى الفشل»[(٣٥)]. والحقيقة أن اسكندر عمون مثّل في ذلك وجهة نظر «حزب اللامركزية الادارية» الذي كان عضواً رئيسياً فيه، أكثر مما مثّل وجهة نظر «الاتحاد اللبناني» الذي كان، في أغلبية أعضائه، يمثل اتجاهاً لبنانياً ينحصر في الدفاع عن «امتيازات» الجبل والعمل على توسيعها[(٣٦)].

وبعد مداخلات عديدة، وضع في الجلسة الأخيرة محضر للمؤتمر خلص إلى تثبيت القرارات التالية:

١ - إن الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية.

---

(٣٣) ندرة مطران، «حفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية،» في: المصدر نفسه، ص٥٦ - ٥٨.

(٣٤) أحمد طبارة، «الهجرة من سورية إلى سورية،» في: المصدر نفسه، ص٨٢ - ٩٣.

(٣٥) اسكندر عمون، «الإصلاح على قاعدة اللامركزية،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٣٦) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ط٢ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص٢٣٠ - ٢٣٢.

٢ ـ من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية. وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ ـ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ ـ كانت ولاية بيروت قد قدمت مطالبها في لائحة خاصة صودق عليها في ٣١/١/١٩١٣، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين المطلبين.

٥ ـ اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ورسمية في الولايات العربية.

٦ ـ تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو إلى الإستثناء الأقصى.

٧ ـ يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.

٨ ـ يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩ ـ سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.

١٠ ـ تبلغ هذه القرارات أيضاً للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية.

١١ ـ يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها.

وأضيف إلى هذه القرارات ملحق يعد أن هذه المطالب هي بمثابة برنامج سياسي للعرب العثمانيين ينبغي الالتزام به والامتناع عن قبول أي منصب إذا لم يصر إلى تنفيذه[٣٧].

إن أول ما يستوقف في مداولات المؤتمر ومداخلات المشتركين هو تعددية وجهات النظر في مفاهيم العمل السياسي في المشرق، واختلاف تحديدات «الأمة» من الناحية الجغرافية والسكانية. فإذا كان عبد الغني العريسي قد استخدم مفهوم «الأمة العربية» في إطار الرابطة العثمانية، فإن ندرة مطران قد استخدم مفهوم «سوريا للسوريين». وإذا كان عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر قد شدّد على جانب الاقتباس الحضاري والعلمي من الغرب من دون أن يشير إلى المطامع السياسية الغربية، فإن ندرة مطران حاول أن يطمئن المؤتمرين إلى أن أوروبا «تتحاشى بكل قوتها فتح «المسألة الشرقية» وإن كل ما يتمناه ساسة أوروبا ـ فيما نظن ـ هو أن يتمكن العثمانيون من تدبير شؤون دولتهم». ومع أن بنداً من بنود جدول أعمال المؤتمر الذي ورد في الدعوة كان مخصصاً لمبحث «مناهضة الاحتلال» ـ والمقصود بذلك الاحتلال الأجنبي ـ فإن المؤتمرين تجنبوا في إثر خطبة ندرة مطران الخوض في هذا الموضوع، إذ يسأل أحد المؤتمرين بعد أن سمع تطمين ندرة مطران: «تناول الخطيب موضوع الاحتلال الأجنبي وحاول أن يطمئن نفوسنا على عدم توقعه، فهل هو ينكر أن لبعض الدول مطامع في

(٣٧) كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول، ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية المتعلقة به، ص ١١٣ ـ ١١٧.

سورية؟». وهنا يتدخل الرئيس ليقول: «إنه لا صلاحية لنا هنا أن نخرج عن موضوع شؤوننا الإدارية وسياستنا الداخلية»[٣٨]. ويتدخل خليل زينية؛ مدير جريدة **الثبات** ومخبر القنصلية الفرنسية في بيروت ليقترح «منع الكلام في كل جلسات المؤتمر عن سياسة الدول الخارجية»، وتأتي الموافقة من الجميع[٣٩].

لا يتسع المجال لمتابعة الجانب الوقائعي في مسار نتائج المؤتمر واتصالات المؤتمرين ومواقف الاتحاديين من هذه المطالب[٤٠]. ونكتفي بالإشارة إلى أن مأزم الاتحاديين كان يزداد ويتفاقم بسبب غرقهم، كحكّام امبراطورية واسعة ومفككة، في دوّامة من الأزمات الداخلية والخارجية (الأزمة الاقتصادية الخانقة، والعجز المالي المتعاظم، والتدخل الأوروبي الدائم، وتهديدات روسيا المستمرة)، فضلاً عن وطأة الاتجاه القومي التركي المتنامي والاتجاه الطوراني اللذين بدآ يؤثران تأثيراً فاعلاً في توجيه السلطة المركزية. لذا كان الاتحاديون عاجزين عن إجراء أي اصلاح فعلي. ولم يكن أمامهم لحل مأزقهم هذا إلا الدخول في اللعبة الدولية من باب تقديم أنفسهم «قوة عسكرية»[٤١]. ومن أجل مواجهة الحركة المطلبية العربية اتبعوا سياسة كانت تراوح بين احتواء قيادات الحركة وبذل الوعود الكلامية وبين استخدام صيغة «الوحدة الاسلامية» في التوجه الاعلامي إلى التهديد. وهذا ما يفسر عدداً من الإجراءات المتعاقبة والمتناقضة: من تعيين بعض زعماء العرب، إلى اعتقال عزيز علي المصري (٩ شباط/ فبراير عام ١٩١٤) إلى العودة إلى التشديد على «الوحدة الاسلامية» لإحراج العرب المسلمين المطالبين باللامركزية.

إلا أنه بعد دخول الاتحاديين الحزب وبعد هزائمهم المتتالية وفشل حملة السويس، انقلب الاتحاديون، عبر سياسة جمال باشا، انقلاباً كلياً على رجالات الحركة العربية في المشرق، فكانت الإعدامات في دمشق وبيروت الحد الفاصل بين العربية الإسلامية من جهة والعثمانية ـ التركية من جهة ثانية. وكانت ظروف الثورة العربية تتهيأ في الحجاز انطلاقاً من عوامل بيئية واجتماعية وسياسية ودولية أخرى لتضيف إلى الحركة الدينية المشرقية بعداً اجتماعياً ـ سياسياً، يردفها بدينامية سياسية هي أشبه

(٣٨) يوصي القنصل الفرنسي في بيروت كوجيه (Couget) في رسالته إلى وزير الخارجية في ١٦ ايار/ مايو ١٩١٣ بأن يستقبل جميل زينية بشكل خاص استقبالاً حسناً... «لقد برهن» ـ كما يقول القنصل ـ «عن كونه مخبراً متفانياً لهذه القنصلية. فلنا أن نعتبره حقاً موالياً لفرنسا بصدق». *M.A.E.F. Archives Diplomatiques, Turquie,* vol.121, p.62.

وقد نشرنا ترجمة الرسالة في: كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية المتعلقة به، ص٨٠.

(٣٩) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٤٠) نجد تفصيلاً للجانب الوقائعي لنتائج المؤتمر في: أسعد داغر، ثورة العرب: مقدماتها، اسبابها، نتائجها، ص٨٢ ـ ١٠٦. أما بالنسبة الى مواقف الدول الاوروبية ولا سيما فرنسا، انظر: كوثراني، المصدر نفسه، ص٧٩ ـ ١٠٢.

(٤١) ينقل القنصل الفرنسي في دمشق رأياً لاحد الإصلاحيين خلاصته: «أن جنون السلطة هو ما يحملهم (الاتحاديون) إلى هذا السلوك. فموضوع الإصلاحات لم يعد يهمهم وليس من أجل هذا يلجأوون إلى أكبر الاستدانات، بل من أجل أن يصبحوا أقوياء ومن أجل فرض أنفسهم في لعبة الدول الكبرى، ومن أجل القيام بالعملية العظيمة الأولى: إعادة تنظيم الجيش والبحرية. إنهم لا يحلمون إلا بالجحافل المنظمة على الطريقة الالمانية وبالفرق المدرّعة».

بقوة العصبية وشوكتها التي تحدث عنها ابن خلدون في نطاق تفسيره لنشوء الدولة العربية في التاريخ الاسلامي. لكن عوامل الداخل التي شدّد عليها ابن خلدون في مرحلة استقلالية نسق الاجتماع السياسي العربي ـ الاسلامي قديماً، لم تعد هي الحاسمة بعد ذلك الصعود الغربي الكاسح وبعدما أصبحت السياسات الدولية الغربية قائمة داخل نسيج الاجتماع السياسي العربي في المدينة والأرياف والقبائل وداخل سياسات الإدارات والأعيان ومواقع النخب المحلية ومصالحها وثقافتها وخطابها الايديولوجي والسياسي.

والواقع أن ما كان يجتذب المراقبين الانكليز هو «التحرك العربي» خارج مصر وبلاد الشام. هذا التحرك لم يكن يقتصر على حركات المدن الشامية التي توقفت عندها الدبلوماسية الفرنسية، بل كان «التحرك العربي» يتجلّى أساساً بأشكال التذمر من السيطرة التركية في البنى القبلية السائدة في الجزيرة العربية. صحيح أن تحركات الأعيان في المدن السورية وبعض المظاهر المطلبية التي حملتها صحافة مصر ومؤتمر باريس (١٩١٣) والجمعية الاصلاحية في بيروت لفتت أنظار الدبلوماسيتين الفرنسية والبريطانية، غير أن رهان كتشنر، المخطط الأساسي للسياسة الانكليزية العربية والاسلامية، لم يتوجه بصورة أساسية إلى هذه التظاهرة المدينية، بل إلى تأثيرات سياسة المركزية العثمانية في أوضاع الجزيرة العربية[٤٢].

فحين مسح كتشنر القوى التي تقف إلى جانب بريطانيا ضد تركيا في أي حرب محتملة كان يجول في ذهنه «ما هو أكبر من القوى السياسية التي تطورت أساساً في المدن والبلدان السورية في السنين الخمس الأخيرة... لقد مثلت حركات المناطق والقبائل في المناطق العربية القوى الأكثر أهمية من بين القوى المختلفة المناوئة للحكومة المركزية. هذه القوى تركزت حول قادة عرب أمثال ابن سعود في نجد والسيد الادريسي في عسير وابن رشيد في جبل شمر والإمام يحيى في اليمن والشريف حسين في الحجاز»[٤٣].

خلاصة

اكتفينا في هذه العجالة بإبراز جوانب من الحركة العربية السياسية حتى الحرب العالمية الأولى. وقد شدّدنا على جانب تطور الوعي السياسي العربي عبر صيغ استيعابه وفهمه واستجابته لقضايا تحولات السلطة والمجتمع في الدولة العثمانية، وأشكال ردوده على احتمالات تفكيك هذه الأخيرة داخل منطق السياسات الدولية التي سادت في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد لاحظنا أن صعيدين أساسيين متداخلين سادا طوال تلك المرحلة وطبعا بطابعهما مجمل الحياة السياسية ـ الفكرية في

(٤٢) انظر لاستخلاص معالم هذه السياسة تجاه الحجاز: مذكرات الملك عبد الله، الآثار الكاملة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٤٣) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism, Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana: University of Illinois Press, 1973), pp.61-63.

العالم الاسلامي وفي المشرق العربي:

١ ـ صعيد التنظيمات والحريات السـياسية في الدولة وما يندرج في هذا الباب من قضايا الاشتراك في السلطة والبرلمان والدستور والحكومة والادارة، وفي اللامركزية، وحجم هذه الأخيرة وحدودها.

٢ ـ الصعيد المفاهيمي للإطار الأول، ويدخل في هذا الباب مفاهيم الأمة والقومية أو الجنسيـة (على حد تعبيـر أدبيات تلك المرحلة) وعناصر هذه المفـاهيم من لغة وتاريخ وثقافة ودين وحضارة.

والواقع أن مـضامين الصعـيد الثـاني وعناصـره كانت هـي التي تحدد البـرامج واللوائح المطلبية وأشكال التحرك والتنظيم بهدف المشاركة واللامركزية والاصلاح.

وإذا كنا قد أسهبنا (نسبياً) في متـابعة الصعيد الأول، وأشرنا إشارات سريعة إلى مضـامينه الفكرية والمفـاهيميـة (الصعـيد الثاني) من خـلال مداخـلات المشاركين في المؤتمر العربي الأول، التي تعكس قدراً لا بأس به من اتجـاهات الفكر السياسـي العربي آنذاك، فإن مظاهر الحـركة العربيـة لا تقف عند حدود تلك المتابعـة وتلك الإشارات، بل تتجاوزها لتطرح على البحث الولوج في محاور تلك «اليقظة» ومضامينها واتجاهاتها.

وعليه فإن بحثـاً واحداً لا يمكن أن يعطي كل هذا. كما أن طبيعة المعـالجة ومنطلقها يتوقفان على طبيعة الغرض أو الإشكالية البحثية التي نتوخّى البرهنة عليها وإبرازها.

فإذا كـان الغرض إبراز الجانب القومـي في تلك اليقظة وتعيين العناصـر والمفاهيم التي كوّنت وعي النخب السياسية آنذاك وعبـرت عن تصورها لهوية «الأمة» وحقوقها وموقـعها، فـإن نصوصاً مـحدّدة من النتاج الفكري ورمـوزاً معينـة من الكتاب تطرح للمعالجة.

وقد استـوقفنا في هذا الجـانب، ولا سيمـا في مجال العـمل السيـاسي العربي في العهد الدستـوري أسماء معينة، كسليمـان البستاني وعبد الغني العريسي وعـمر حمد وعبـد الكريم الخليل ومحمد كـرد علي وشكري العسلي وأحمـد مختار بيـهم وصلاح الدين القاسمـي وعمر فاخوري وآخـرين، كما استوقـفنا جرائد كـ **المفيد** و **المقتبس**، حملت آراء هؤلاء وأفكارهم[٤٤].

وأفكار هذه النخـبة تتلخـص في تلك المرحلة بالتشـديد على العنصـر الثقـافي في تكوين الأمة العربية وتحديداً على اللغة العربية والتاريخ، مع التركيز على تواصل هذه العناصـر مع الإسـلام أو صدورها عنه. بـل إن تمثل الهويـة كان يتم بالتـشـديد على

(٤٤) غير أن شكـيب أرسلان يقدم وجهـة نظر مستقلة عن تلك التي سـادت سنوات ما قبل الحرب العـالمية الاولى لدى زملائه العرب، وخـاصة لدى من اشترك في المؤتمر العربي الأول الذي انـعقد في باريس. يستذكـر في «سيرته» هذا الموقف، فيقول: «كنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر. وكانت وجهة نظري أن مؤتمراً كـهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريس لها ما لها من المطامع في سورية. ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشـغولة بالحرب البلقانية. وقـد فقدت قسمـاً عظيماً من السلطنة وسقطت اهميـتها العسكرية والسيـاسية. وأن سقوط اهميـة الدولة لا ينحصر ضرورة في الترك وحـدهم، بل يتناول جميع المسلمين. فهم أمة واحدة، إذا سقط بعضهم رأيـت الأوروبيين احتقروا الجميع». انظر: شكيب أرسلان، سيرة ذاتية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٠٩.

«عروبة الإسلام»، حيث تستعاد في العديد من النصوص السجالات مع دعاة التتريك «عربية القرآن» و«عروبية النبي».

أما على مستوى علاقة الأمة بالدولة، فقد بقي هذا الفكر السياسي العربي في معظمه في تلك الفترة (قبل الحرب الأولى) يدور في إطار العثمانية، ولكن بصيغتها اللامركزية المستوعبة لتعددية القوميات والأمم تأسيساً على التجربة التاريخية العثمانية القديمة وتجديداً لها في نظام سياسي وإداري لامركزي، وكأن اللامركزية كانت التعبير الإداري السياسي عن الهوية الثقافية العربية وعما تحمله هذه الأخيرة من أبعاد وطموحات وحاجات، سواء على مستوى علاقة العرب بالسلطة/ الدولة، أو على مستوى موقعهم في الاقتصاد وحاجات المجتمع، أو على مستوى وظائف التعليم وأهدافه في المجتمع والدولة. لقد كانت اللامركزية العربية هي الرد على المركزية التركية، وكانت صورة «الإسلام العربي» هي الرد على المنحى القومي العلماني الذي بدأت تنحو نحوه التركية- الطورانية. لكن قضايا اليقظة العربية لم تكن لتنحصر في المسألة القومية التي اتخذت آنذاك صيغة المشاركة واللامركزية وحقوق العرب في إطار العثمانية أو صيغة الاستقلال عنها في بعض الأحيان ولدى بعض الاتجاهات، بل إن قضاياها الأساسية تعددت وتشعبت إلى مداخل واتجاهات استهدفت أساساً الوصول إلى حالات من الحريات والتقدم والنهوض «حالات» تتماثل مع حالات «التقدم» التي وصلت لها مجتمعات الغرب ودوله[٤٥].

واللافت للنظر أن الحدّين الزمنيين للدستورين العثمانيين، دستور ١٨٧٦ ودستور ١٩٠٨، يقعان في صميم وقلب زمن اليقظة أو النهضة، وأن معظم فصول العمل السياسي العربي والنتاج الفكري العربي كان موجّهاً آنذاك ضد الاستبداد الفردي ومن أجل نصرة الدستور وقيام التمثيل البرلماني وتقييد سلطة الحاكم والنهوض بالمجتمع العربي والاسلامي ◇

(٤٥) من الكتابات الجدّية التي تناولت هذا الجانب من جوانب اليقظة العربية، انظر: فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩).

سمير صالحة (*)

القومية في العلاقات العربية - التركية

١ ـ المدلول بين النشأة والتطور

لقد أكد مفهوم «المدنية الحديثة» صلابة ومتانة نظرية التعايش والتقارب بين البشر وحاجتهم المادية والمعنوية الى الاتصال بعضهم بالبعض الآخر من أجل توسيع حلقات الروابط الاجتماعية والعائلية بينهم. وهذه الحقيقة هي ليست ظاهرة يتفق عليها علماء النفس والاجتماع والاجناس وحدهم، بل هي في اساس فكرة الأديان السماوية وكبار المنظرين في الاقتصاد والسياسة والتاريخ.

كما أن للمماليك والعثمانيين أخطاءهم المجحفة في حق العرب فكذلك لكتاب التاريخ العرب أخطاؤهم الكبيرة في ترجمة الأحاديث ونقل الأخبار المتعلقة بالأتراك

أما القواسم التي تجمع هذه الجماعات البشرية فهي تتركز في النهاية تحت عناوين أساسية: مؤثرات مادية محسوسة كالعرق واللغة، ومؤثرات معنوية غير محسوسة كقرار العيش المشترك والوجدان والحاجة الى التلاحم والترابط بين هذه الفئات. وهكذا من التقاء جميع أو معظم هذه الروابط المشتركة ينشأ ويتعزز مفهوم القومية بين البشر والكيانات. فبعض الشعوب يكفيه مثلاً قرار الرغبة في العيش المشترك حتى يتوحد، ويكون الدافع هنا ارادياً وحسيّاً، وبعضها الآخر ينشد في وحدته روابط الدم واللغة، ويكون دافع تكامله هنا إلزامياً وغير اختياري ولا تراجع عنه[1].

بإيجاز، إن عناصر القومية لم ولن تكون في أي يوم من الأيام العناصر المادية وحدها أو العناصر المعنوية بمفردها. بل تكمن في التقاء وتلاحم وذوبان عناصر مثل العرق واللغة والتاريخ والثقافة والمصلحة العليا، وحتى عامل الدين نفسه قد يكون ضرورة أو حاجة أو عنصراً إيجابياً في حياة القوميات وبقائها.

(*) استاذ مادتي القانون الدولي والعلاقات الدولية في كلية الحقوق في جامعة دجلة ـ تركيا.

(١) علي فؤاد باشغيل، «التركية القومية»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٨ (١٩٨٥).

وكلمة «قوم» هي تعبير قديم جداً يرمز الى الجهة أو الكيان الذي ينتسب الأفراد اليه بالدرجة الأولى. أما مصطلح "Nation" فهو انطلق في مطلع القرن الثامن عشر ليضم المفهوم السياسي والتشريعي لكيان من الكيانات. هذا في حين بدأ استخدام كلمة "Nationalite" منذ عام ١٨٣٥ من قبل مجمع اللغة الفرنسية. اما مصطلح "Nationalism" فقد بوشر استخدامه في منتصف القرن الماضي ليعكس صورة من التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي فرضت نفسها ككيان توحده العناصر التي سبق أن أشرنا اليها. وهذا الكيان هو في النهاية متنفس هذه الفئات التي رأت نفسها تتوحد ضمن هذا الاطار الجديد وسط الظروف والتطورات الاجتماعية، الطبقية، والسياسية، التي ميزت القرنين الأخيرين. أما التطور الحاصل في مسألة استخدام مصطلح «الأمة» بدل كلمة «الشعب»، فأسبابه الرئيسية هي التطور الاجتماعي والسياسي الحاصل في عملية الاشتراك في الحكم من خلال القاعدة العريضة وسقوط الأنظمة الملكية والدكتاتورية ليحل محلها أنظمة ديمقراطية تعطي لشعوبها ومواطنيها حق الاشتراك في تقرير المصير السياسي والاقتصادي لهذه الكيانات، وهذا التطور في المفهوم هو الذي دفع بالتالي إلى قيام مؤسسات قانونية وسياسية في القرن التاسع عشر، تنظم العلاقة بين هذه الكيانات «الأمم»، كقانون «بين الأمم» الذي نعرفه اليوم بالقانون الدولي العام، مع الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية رجحتا في تنظيماتهما الداخلية اعتماد تسمية «بين الأمم» على أية تسمية أخرى.

لكن تطور مفهوم القومية في منتصف القرن الماضي وقف مرة جديدة أمام اطماع وسياسات الدول الرأسمالية التي حاولت ان تستخدم هذا المفهوم وتعممه بما يخدم مصلحتها بالدرجة الأولى، فانقسم رجال السياسة والقانون وعلم الاجتماع مرة جديدة حول تحديده: بعضهم يقبل القومية على انها فكرة سياسية وجغرافية تجمع سكان كيان ما ضمن اطر معينة، وبعضهم يطالب بألاّ يكون هناك أية حدود تمنع الامتداد القومي وتوسعه ليلحق بالكيانات الأخرى أينما كانت، في محاولة لتوحيدها ودمجها. ففيما استخدمت الدول الاستعمارية المفهوم الأول لتطبيقه على الامبراطورية العثمانية فقد استثنت هذه الدول نفسها من هذا المفهوم ورجّحت ان تعتمد المفهوم الثاني لتوسع رقعتها الجغرافية والاقتصادية، وهذا ما كان سبباً رئيسياً في إشعال الحروب الدائمة في أوروبا، لا بل انه من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في وقوع الحربين العالميتين.

في هذا البحث الذي نعده حول «القومية في العلاقات العربية ـ التركية»، لن ندخل طبعاً في تفاصيل نشوء وتطور مفهوم القومية والنظريات الحديثة التي تحدد في يومنا هذا شكله وأهميته وخصائصه وحتى سلبياته وإيجابياته، لكننا سنكتفي بمحاولة عرض موقع ودور القومية في العهد العثماني وفي النظام العثماني نفسه، ثم نتناول بعد ذلك مفهوم القومية وعلاقته بالاتاتوركية، أو بصورة أخرى سنعمل على إيجاز نظرة مصطفى كمال وفهمه لهذه المسألة، لتساعدنا بعد ذلك على الانطلاق الى نقطة رئيسية في البحث، وهي موقع القومية ودورها، الى جانب العوامل الأخرى، في التأثير في العلاقات العربية ـ التركية بحكم التجاور الجغرافي والتاريخي والسياسي لهذين الشعبين في المنطقة، ولنختم بحثنا هذا بايجاز نظرتنا الى مستقبل مصطلح القومية في منطقتنا وبالعوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم به.

٢ ـ القومية عند العثمانيين

مفهوم القومية في العهد العثماني هو مصطلح لا وجود له أساساً لتعارضه المباشر مع الدين الاسلامي، حيث إن أبعاده بجميع اشكالها تتوجه نحو التحديد والتخصيص والتأطر، فيما تخاطب العثمانية «الكل» و«الأشمل» و«العالمية» في طروحاتها العقائدية والدينية والسياسية.

فالسلطة هي بيد السلطان ـ الخليفة الذي يمثل أمة الاسلام وليس الأمة العثمانية، على الرغم من نسبه العائلي والأسري الذي يعود اليه والذي حمله عبئاً استخدمه الغرب والعديد من المفكرين العرب سلاحاً ضده. والامبراطورية العثمانية، كما هو معروف، عمادها الأول هو الدين الاسلامي، وهكذا ظلت حتى الرمق الأخير. كما أنها لم تتصالح أبداً مع دعاة الفكر القومي لأن قبولها بذلك يعني ازدواجية سلطة الدين والدولة فيما ترى هي السيادة الالهية فوق أية سيادة أخرى[٢].

وهي بذلك لم تطرح ولو لحظة واحدة «التركية» أو القومية التركية كمبدأ سياسي أو تنظيمي في حياة الامبراطورية. حتى ان نظام الاصلاحات المعتمد عام ١٨٣٩ ومحاولة «تغريب» الامبراطورية من أجل انقاذها هما عملية زادت في نظر الكثيرين من ابتعاد الامبراطورية وسلاطينها من مفهوم السيادة والحكم في الاسلام، واغرقت هذه الدولة في المزيد من المتاعب والهموم والتعهدات الجديدة نحو الدول الاستعمارية، وكانت مؤشراً مهماً من مؤشرات بداية تراجعها الفعلي وسقوطها.

فصحيح ان الفساد والرشوة والتأخر عن مواكبة التطورات والتقانة الغربية اقتصادياً وتنموياً وعسكرياً هي من الأسباب المهمة في سقوط الامبراطورية العثمانية، إلا أن الأسباب الأهم تكمن في الابتعاد من قبول الدين الاسلامي كمرجع أول ونهائي في التطبيق والتنفيذ. حتى إن لجوء بعض الحكام العثمانيين للافادة من لقب «الخليفة» بهدف الضرب على الوتر الحساس، وهو عامل الدين، من اجل اعادة الوحدة ومحاولة جمع الشمل، جاء متأخراً وكان على هؤلاء دفع ثمن الكثير من الأخطاء التي ارتكبت وأبقت «الخلافة» لقباً لا يقدم ولا يؤخر ولا يعيد الحياة الى الامبراطورية الماضية في طريق الزوال. كما ان حرب «الجهاد المقدس» نفسها التي أعلنها السلطان عبد الحميد لم تلق أية آذان صاغية، وخصوصاً من قبل الشعوب العربية التي كانت قد قطعت أشواطاً بعيدة مع مفهوم القومية والوحدة وتوطيد العلاقات مع الغرب لدعم استقلالها وحقها في تقرير المصير[٣].

وما يذكر عن ان الامبراطورية اعتمدت في قوتها واستمراريتها على «العثمانية» أو حتى على تركيتها فهو غير صحيح في رأينا [٤]، لأن هذا أيضاً يتعارض مع مفهوم السيادة والحكم في الاسلام. حتى ان الامبراطورية حين كانت تلفظ انفاسها الأخيرة، وعلى الرغم من العروض المغرية التي قدمها الغرب إليها بالاستسلام وقبول الأمر الواقع بانهاء الامبراطورية والتراجع عن شعار الخلافة مقابل الأرض، لم تلق أية آذان صاغية من أحد، لا

(٢) احمد مومجو، اسس وتطور الثورة التركية (استانبول، ١٩٧٩)، ص ٧ ـ ٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

بل ان الحكام العثمانيين ظلوا يعــارضون وجود أية جمعيات ومؤســسات داخلية تتضارب أهدافها وأنشطتها مع الأهداف والمبادىء التي قامت عليها الامبراطورية ونظم الحكم فيها.

وهكذا أمام تـدخلات الدول الكبرى وحـربها الضـروس التي خاضـتها لتـصفـية هذا «الخطر» الديني والسيـاسي والتاريخي، وتدهور الأوضاع الداخـلية وغيرها من الأسـباب التي أنهت ٦٠٠ عـام من الحكم العثـماني في العـالم ومحاولة الـغرب الجدية ومـخططاته لتصفـية لا الامبراطورية وحدهـا بل الوجود والكيان التركي نفســه، أمام كل ذلك، لم يكن لدى الأتراك سوى خيار القتال لحماية الأرض والشعب واستمرارية الوجود.

٣ ـ القومية لدى اتاتورك

قبل الغـوص في تحليل مفهـوم القومية لدى اتاتورك، نرى لـزاماً علينا التطرق أولاً الى مسألة الطورانية أو الى طرح موضوع قيام هذا الشعار الـ «بان طورانيزم» "Pan Turan-ism" الذي يعدّه بعض كـبار المؤرخين والمعنيين بالشؤون التـركية في الغـرب، بأنه أساس الفكرة القومية لدى الأتراك، وهذا ما لا نوافق عليه إطلاقاً.

فالطورانيـة، كما يعرفهـا كتاب التاريخ في المدارس الثـانوية التركية، وتحـديداً الكتاب المعتـمد عـام ١٩٣٢، تحـدد على أنهـا العـرق واللسـان والتاريخ المشتـرك الجامع للكيان الممتـد بين مناطق بحيرة بايقال وجبال الالتايلار ومناطـق آسيا الوسطى حتى بحر هازار وشواطىء البـحر الأسود وايـجه وعلى امتـداد نهر التونا، لشعوب عرفت ببياض بشرتها على العموم وسكنت هذه المناطق [٥]. أمـا الطورانيـون الأشـد تحـمـسـاً فـهم يضيفون العرق الأصفر ـ المغول ـ ضمن كيانهم هذا.

إن السنوات الطويلة التي أمضاها العرب والأتراك في ظل الحكم العثماني مكنت هذين الشعبين من معرفة بعضهما البعض، وهذه فرصة تاريخية لبناء منطقة شرق أوسطية تفيد من تجارب الماضي وأخطائه

وفي رأينا هنا أن ما ينبغي فهـمه هو أن الاتاتوركية أو مبدأ الـقومية لدى اتاتورك يخـتلف عن هذه الطروحات، إذ إنه أوضح بنفســه في خطاب له امام البـرلمان التركي « أننا على الرغم من كـوننا لسنا من دعاة البان إسـلاميزم "Pan Islamizm" فاننا تعرضنا لملاحـقة بعض الدول بأن اقتلوهم، وكمـا اننا لم نكن من محبذي البـان طورانيزم "Pan Turanizm" فاننا تلقينا غضب هذه الدول ومهاجـمتها لنا بأن اقتلوهم ... نحن لسنا هؤلاء ولا أولئـك، نحن شعب يريد العيش والاستقلال، ومن أجل ذلك سنقدم حياتنا فداء واستشهاداً» [٦].

فالقومية التركية في نشأتها قامت على انقـاض امبراطورية متفككة متداعية، يهشم بها الاعداء من الداخل والخارج وتحاول كل جهة من صوبها قضم ما تمكنها عليه قدرتها، لا بل

(٤) محمد صادق، «امتداد التركية قوميتها»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٣٥ (١٩٨٨)، ص ٢٨.

(٥) اسماعيل حامي دانشماند، «القومية والقومية التركية»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٣٥(١٩٨٨)، ص ٢٢.

(٦) محمود بوغش زوظو، «القومية في تركيا»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٢٥ (١٩٨٧)، ص ٢٤.

انه امام هكذا صورة قاتمة كان لا بد لمصطفى كمال واصدقائه من التحرك ليس باتجاه بناء الدولة ـ القومية، بل صوب انقاذ الأرض والشعب والوطن.

وتاريخ القومـية التركيـة بدأ أساساً منذ عام ١٩١٨ بالثـورة الاتاتوركية ورفضـها لما يحاك ويدبر من مؤامرات على كرامـة وتاريخ وحق الشعب التركي في العيش بشرف. من هنا كان رفضه لاتفـاقيتي موندروس وسافر بعـدما تأكد له أكثر فأكثـر ان كرامة الشعب ووحدته وتلاحمه هي المطلب الأول والأخير.

وهكذا ولدت القومـية التركيـة من حاجة كان سـببها الأول سيـاسـة الغرب التصـفوية المدمـرة، وكان اتاتورك وجـيشـه كلما انتـقـلا من انتصـار الى آخر، كـان وحدة الشـعب وتماسكه يزدادان صـلابة ومتـانة ويتحـولان الى تماسك سيـاسـي واجتـماعي وثقـافي واقتصـادي. وما يثبت ان القومية التركـية هي قومية لم تفرض من فوق وبنيت على قاعدة متينة وبكـتلة عريضة، هو أن شعار اتاتـورك الشهير «الا هنيئـاً لمن يقول أنا تركي» والذي يستخدم كحجة في وجه اتـاتورك نفسه، لم يطلق الا في عام ١٩٣٣، أي بعد انتهاء سنوات حرب التحرير وانجاز عمليات الاصلاح[٧].

فالفـترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ في تاريخ تركـيا المعاصـر هي فترة نشـوء القومـية التركـية وأخذها لشكلهـا النهائي الذي لا يزال حتى يومنا هذا قـدوة لحركات النضال والتـحرر في العالم. فخـلال هذه المرحلة استطاع هذا الشعب بناء دولة جديدة بمفـاهيم وأسس حديثة، جمعت الأتراك حول ميثاق وطني عماده حمـاية حقهم في العيش على أرض أكثريتها تركية تتكلم لغة واحدة ولـها تاريخ وثقافة وحس مشـترك واحد. فالقومـية التركية ليـست كما يحاول بعض البحاثة في الغرب تشويه صورتها بأنها قومية فاشية أو دكتاتورية أو عرقية بل هي قومية وجد الأتراك أنها ضرورة وشرط بقائهم للعيش بكرامة وسيادة[٨].

القومية التـركية هي قومية سـياسية، عسكرية وادارية بالدرجة الأولى، فـرضتها على الشعب التركي ظروف مقاومة اطماع الدول الغـربية في الصراع مع اثبات الوجود والبقاء، عززها اتاتورك بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٨ بجملة من خطوات التحديث والاصلاح والتمدن.

إنها قـومية جنبت الانسان الـتركي البقاء في حـافلة الدرجة الثانيـة، وعملت على إزالة الصورة السوداء التي رسمها بعض البحاثة والمؤرخين الغربيين للأتراك بأنهم «وحوش» لا علاقـة لهم بالمدنية والتـقدم، متـخلفون لا يمكن اصلاحـهم أو العيش مـعهم أو معـاملتهم بمساواة مع الآخرين.

وهنا تلتقي، في رأينا، القـومية التركية مع القـومية العربية لناحـية الظروف والشروط التاريخية التي حاول الغرب الاستعمـاري ان يفرضها على المنطقة وعلى شعوبها، من حيث إن هاتين القوميتين نشأتا بالدرجة الأولى كـرد فعل يرفض ما يجري وما يدبر ويحاك ضد هذه المنطقة ومـحاولة تركيع أو سـحق شعوبها ومـسحهم عن الخـارطة. لكن الفارق بين

(٧) لمزيد من المعلومات حول الاتاتوركية انظر: مظفر ارنديل، أحداث الشرق الأوسط المعاصر (انقرة، ١٩٩٢).

(٨) أنظر مقالة محمـود بوغش اوغلو «الاتراك، القومية التركية والعلاقات التـركية ـ اليونانية،» مجلة التاريخ التركي، العدد ١٦ (١٩٨٦)، ص ٤ ـ ٥.

الاثنتين هو أن القومية التركية ظلت بهدف وخطة واتجاه واحد، في حين ان مفهوم القومية في العالم العربي تشعب وتجزأ وسار في طريق يختلف عن الطريق الذي سلكته القومية التركية وان كانت نقطة انطلاقهما واحدة[9].

ففكرة القومية في العالم العربي رافقت، في رأينا، فكرة الوحدة العربية وتأثرت بها شكلاً ومضموناً، لكن مشاريع القومية جميعها لم تتمكن من التأثير بصورة فعلية في صورة أول تنظيم عربي يقام في إثر بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤ وميثاق جامعة الدول العربية الموقع عام ١٩٤٥، ونقصد هنا اتفاقية قيام الجامعة التي جاءت على الرغم من طابعها العربي ـ القومي بعيدة في تركيبتها الفكرية والعقائدية والتنظيمية من مشاريع الوحدة القومية التي كانت مطروحة آنذاك[10].

فالقومية لدى اتاتورك هي تاريخ حافل عريق، مليء بالعناصر الثقافية والروح السامية البعيدة من العرقية والتعصب الديني، قومية إلى جانب وقوفها مع الكيانات في حماية خصائصها، فهي تسعى للتعاون والتكامل مع الكيانات الأخرى في إطار مبدأ الانسانية العالمية[11]. أما ما يحمل على اتاتورك في انه رجح الغرب وحضارته وعلومه في بناء الدولة، فالجواب بسيط وواضح في ان الغرب هو الذي كان يحمل ما تنشده الدول في تلك الحقبة من الزمن من علم وتقانة وخبرات على الصعد كافة. وخيار الغرب لم يكن لينافسه أي خيار آخر أمام تركيا التي كانت تعيش صدمة الشرق وخطر الشيوعية المتربصة والانغلاق الأميركي.

٤ ـ نظرة في العلاقات العربية ـ التركية

هذا وقبل الدخول في موضوع مستقبل القومية كما نراه في المنطقة، كان لا بد لنا مرة جديدة من قراءة العلاقات العربية ـ التركية، لتتوضح لنا الصورة أكثر فأكثر في تحديد أسباب الانطباع السلبي الذي تركته هذه العلاقات، منذ زمن بعيد، والاحتمالات المستقبلية ونقاط اللقاء المشتركة والإيجابية التي يمكن ان تعززها، وخصوصاً ان فرص اللقاء والتعاون أكثر كثيراً من نقاط الخلاف وتضارب المصالح.

فقد تركت الحياة المشتركة للعرب والأتراك التي فاقت الـ ٤٠٠ سنة تحت الحكم العثماني تاريخاً حافلاً وانعكاسات سلبية وإيجابية حملت في طياتها ذكرى قد تكون طيبة حلوة تستحق استحضارها، كما انها قد تكون مرة عصيبة لا يطيب لأي من الطرفين تذكرها أو العودة اليها. حتى ان هذا التاريخ المشترك قد ترك بين العرب والأتراك أنفسهم انعكاسات وتأثيرات متفاوتة ومتباينة، فما يتذكره العربي المسلم عن الحكم العثماني

(٩) أنظر: الهن أكن، تاريخ الثورة التركية (استانبول، ١٩٩٢)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(١٠) علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية»، في: مجموعة مؤلفين، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣١ ـ ٥٢.

(١١) عرفان اجار، الأزمة اللبنانية والمسالة الفلسطينية (انقرة، ١٩٨٩)، ص ٧ ـ ٨.

يختلف في أحيان كـثيرة عمّا يتذكره العربـي المسيحي لأسباب دينية وتاريخية وسـياسية واقتصادية ليست موضوع بحثنا هنا. كما ان ما يتذكره التركي المسلم أو ما رسم له ليبقى فـي ذاكـرتـه فـي الموقف من العالم العـربي، هو مخـالف لما نسج في ذاكـرة التركي غـير المسلم [١٢]. ونقولها سلفـاً، كما ان للمماليك والـعثمانيين أخطاءهم المجحـفة في حق العرب نتيجـة الادارة السيئة والاهمـال والحرمان الذي عاناه بعض الولايات العربـية، حيث تركت الامور بيد من يدفع أو يجلب أكـثر من الضرائب التي يفرضـها بالقـوة والقسوة على سكان تلك المناطق باسم السلطان وتحت جناحيـه، فكذلك لكتّاب التاريخ العرب اخـطاؤهم الكبيرة في ترجمة الأحاديث ونقل الأخبار المتعلقـة بالأتراك التي يهدف معظمها الى المساس بهم أو مهاجمـتهم أو التحريض ضدهم وكأنهم مسـؤولون عن تخلف بعض البلدان العربية [١٣] أو ارتباطها بالغرب وتعاملها معـه. فكل هذا ينبغي ألاّ ينسينا ان ادارة المناطق العربية من قبل الولاة والأمراء والوكـلاء بصورة غـير مبـاشرة أو غيـر مركـزية، جعل العرب جـميـعهم يتمـتعون باسـتقلالية وحـرية اجتمـاعية وثقـافية، وينعمـون بحماية الكثـير من التقـاليد والمفاهيم والقـيم والعادات، لا بل ليدخلوا الكثـير منها في صلب المجـتمع التركي العثـماني ويؤثروا فيه مباشـرة [١٤].

كمـا ان مرحـلة ما بعـد عام ١٩٢٠ عـززت الطروحات الفكرية والقـوميـة لدى الأتراك الراغبين فـي اعـادة بنـاء دولتهـم مـن جديد بقيادة مصطفى كمال، والتي يمـكن ايجازهـا كما سبـق وقلنـا برغبـة هـؤلاء في اقامـة دولتهم عـلى أرض تكـون أغلبيـة سكانهـا مـن الأتـراك، وهذا مـا يعنـي بصـورة أو بأخـرى عـزم الأتراك على دعم حـركـات التـحـرر والاستـقـلال المطالبة بالانفصـال والحكم الذاتي، او المناضلة من اجل سيـادتها الكاملة في الوطـن العربـي. اما الذين يصرون على عَـدِّ تركيا اليـوم وارث الامبراطـورية العثمـانية صـورة عنـها بسبـب اخطاء بعض الحكام والسلاطين الأتراك، فـهم يكتفـون بكتابة الـوجه الآخر من التـاريخ، متناسين ان «العداء العربـي للأتراك» يقف وراءه المستفيـدين من شحن وتوتيـر هذه العلاقـات أصحـاب سايكس ـ بيكو والمروجين لحـملات «الطعن من الظـهر»، وهدفهم الأول والأخير دخول المنطقة والبقاء فيها لأسباب استراتيجية واقتصادية لا تخفى على أحد.

فالعـلاقات العـربية ـ التركـية لم تكن اطلاقـاً شهر عـسل يشهـد له. كما أنـها لم تكن، وخصوصاً في المراحل الأخيرة من حياة الامبـراطورية العثمانية، صورة من صور التعاون والتقـارب والانفتاح، لكن هذا لا يمنع من القـول ان السنوات الطويلة التي امضـاها العرب والأتراك في ظل الحكم العثـماني مكنت هذين الشعبين من مـعرفة بعضهـما البعض، وهذه فرصة تاريخية مهمة إذا ما كانت النيات والرغـبات متجهة بصدق نحو التعاون لبناء منطقة شرق أوسطية تفيد من تجارب الماضي وأخطائه.

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) انظر الهن ارسيل، القومية العربية والاتراك (انقرة، ١٩٧٣)، ص ٧٠ وما بعدها.

(١٤) محمد غونلو بول، السياسة الخارجية لتركيا ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (انقرة، ١٩٧٣)، ص ٨٨.

أما أبرز العوامل التي أثرت والتي يمكنها أن تؤثر مستقبلاً في العلاقات العربية ـ التركية فهي يمكن حصرها ضمن أربعة عناوين رئيسية:

ـ عامل التاريخ .

ـ التفككات الداخلية.

ـ سياسة الكبار وتدخلاتهم.

ـ التسليم أمام الغرب.

١ ـ عامل التاريخ : ان الدخول العثماني إلى المنطقة العربية مع السلطان سليم والبقاء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، هو أمر لا يعدّه العثمانيون دخولاً من أجل الهيمنة أو السيطرة أو التحكم، إذ إن العرب في نظر العثمانيين هم شعب يتميز بخصائصه الكثيرة عن بقية الشعوب التي خضعت لحكم الامبراطورية العثمانية، فهم أولاً الامتداد الديني والتاريخي للخلافة الاسلامية، وهم ثانياً الشعوب التي خاطبها القرآن مباشرة بلغتهم، فمن الطبيعي إذاً ان يكون للعرب مكانة خاصة في نظر الأتراك زادت مع الوقت ووصلت في أوجها مع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨) صاحب فكرة ان تتحول الامبراطورية الى امبراطورية تركية ـ عربية مشتركة[١٥].

٢ ـ التفككات الداخلية : بين العوامل التي تحكمت في مسار العلاقات العربية ـ التركية يبرز عامل الضعف والتفكك الداخلي الذي عانته الامبراطورية العثمانية وخصوصاً في سنواتها الأخيرة، كخط فاصل وحاسم في زيادة التباعد وتضارب المصالح. فالامبراطورية التي أمضت أكثر من ٣٠٠ سنة من الزمن في توسيع رقعة انتشارها ونفوذها دخلت منذ عام ١٦٩٩ في دائرة التفكك والشرذمة لأسباب يتقدمها الفساد في السلطة وخصوصاً في أعلى المناصب والمستويات؛ والحدود الواسعة للامبراطورية التي فقدت صعوبة الاتصال والمواصلات والادارة؛ وعدم قدرة الامبراطورية على مواكبة التقدم العلمي والتقني القائم في أوروبا، هذا الى جانب تحول عامل الدين من عنصر ايجابي في توحيد الشعوب وجمع كلمتها الى عنصر تباعد وانشقاق بسبب الأخطاء الفادحة التي كان يرتكبها رجال الدين والعلماء في القرآن ومسائل تطبيق التعاليم والشرائع.

وحتى نقرب الصورة أكثر نعود إلى التقرير الذي رفعه أحد الولاة في سوريا، وهو فؤاد باشا، عام ١٨٥٨ الى الأستانة ويتناول فيه العوامل والأسباب التي تؤثر سلباً في العلاقات العربية ـ التركية [١٦] والتي يوجزها كما يلي:

أ ـ رقعة الأراضي الشاسعة للامبراطورية المرفقة بتركيب معقد للادارة والتنظيم، الى جانب صعوبة الاتصال وايصال الأوامر والتعليمات الى المناطق البعيدة، الأمر الذي جعل حكام تلك المناطق او المشرفين على ادارتها يتفردون في استصدار القرارات كما يطيب لهم

(١٥) حمزة اراوغلو، تاريخ الثورة التركية (انقرة، ١٩٧٠)، ص ٣٥.

(١٦) خلوق اولمان، الأزمة السورية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ (انقرة، ١٩٦٦)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

وزاد الهوة بالتالي بين طبقة الشعب والأوصياء على السلطة بسبب الغبن والاجحاف واحياناً كثيرة الاضطهاد الذي كان يتعرض له السكان هناك.

ب ـ ان نظام الاصلاحات الذي اطلق عام ١٨٣٩ جعل الشعوب المسلمة وغير المسلمة متساوية أمام القانون في ظل خلافة عثمانية ـ اسلامية، لكنه ميز غير المسلمين باعطائهم ـ بصورة غير مقصودة ـ صلاحيات وامتيازات جعلت المسلمين في سوريا ولبنان يعارضون هذا الاجحاف الذي لحق بهم، الأمر الذي خلق بلبلة وتمرداً وعصياناً في صفوفهم وخصوصاً بين الدروز الذين عدّوا انفسهم الهدف الأول لهذه الاصلاحات التي اثرت في موضوع مساواتهم بالمسيحيين وخصوصاً الموارنة، الأمر الذي سهل في مرحلة لاحقة تدخلات الدول الغربية لحماية هذه الفئات أو بصورة أخرى لحماية مصالحها هي في المنطقة من خلال هذه الفئات.

٣ـ تدخلات الكبار: من العوامل التي اثرت في العلاقات العربية ـ التركية أيضاً سياسة الكبار في المنطقة، وخصوصاً الدول التي عدّت نفسها معنية مباشرة بحماية مصالحها من خلال أقليات دينية افادت منها كغطاء يسهل تحركها وتدخلها ووجودها في المنطقة العربية[١٧] . ولتوضيح ذلك يكفي ان نذكر بأن روسيا وفرنسا وبريطانيا كانت في طليعة الراغبين في التوسع جنوباً، الأولى في محاولة لبسط هيمنتها على المضائق التركية، والثانية لدخول سوريا ولبنان، والثالثة لضمان طريق الهند التجاري المعروف. ومع ان محاولات هذه الدول ومساعيها قد باءت بالفشل حتى أواخر القرن التاسع عشر، وخصوصاً منها محاولات تأليب محمد علي باشا عام ١٨٣١ وفتنة ١٨٤١ في لبنان، فان هذه القوى لم تتراجع في سياسة البحث عن أية ثغرة سياسية ـ دينية اجتماعية تمكنها من دخول المنطقة والافادة من خيراتها، وهذا ما استطاعت تحقيقه بعد عام ١٩١٦.

إن القوميتين التركية والعربية نشأتا بالدرجة الأولى كرد فعل يرفض ما يجري وما يدبر ويحاك ضد هذه المنطقة ومحاولة تركيع أو سحق شعوبها ومسحهم عن الخارطة

٤ ـ التسليم أمام الغرب: وهكذا لم تستطع الامبراطورية العثمانية الصمود أمام هجمات الغرب المتواصلة، فأخذت تفقد حرباً تلو الأخرى، وموقعاً تلو الآخر، وكانت اتفاقية سايكس ـ بيكو حلقة الفصل في حياتها وآخر نقطة تحول فعلي لوجودها في المناطق العربية. لكن ما يجب التوقف عنده بجد واستغراب هو ان الامبراطورية العثمانية التي اكملت عمرها في المناطق العربية والتي خرجت منها بتحالف بعض العرب مع الغربيين نتيجة الوعود التي قطعت لهم بالاستقلال والحكم الذاتي، فان هذه الشعوب التي وقفت في وجه الحكم العثماني وجدت نفسها تلجأ الى السلاح مرة جديدة، وهي لم تنل استقلالها إلا بتقديم كوكبة من الشهداء الأبطال قاتلت في وجه الانكليز والفرنسيين الذين كانوا يعدون خطط استعمار واشغال للمناطق العربية[١٨].

مرة أخرى نرى انفسنا مجبرين على ايجاز ان مفهوم القومية في العلاقات العربية ـ

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(١٨) ارسيل، القومية العربية والأتراك، ص ٢٢، وهلال الصلح، لبنان وسوريا شراكة الاستقلال (بيروت، ١٩٩٤)، ص ٤٩ ـ ٥٩.

التـركيـة هو مفـهوم تأثر بصـورة أو بأخرى بجـملة من الأسـباب الدينيـة والسيـاسيـة والتاريخية، وبأن نقطة الانطلاق في هذا الموضوع كانت واحدة سواء بالنسبة الى العرب أو بالنسـبـة الى الأتراك، إلا أن ظروف كل طرف في حـربه من أجـل الوحدة والاسـتـقـلال والسيادة هي التي بدلت المواقف والاتجاهات وغيرتها.

فالكثيـر من البحاثة والدارسين العرب والأتراك يلتـقون على السواء أمام مجـموعة من الأسباب التي أثرت سلباً فـي مسار العلاقات العربية ـ التـركية وجعلتها عرضـة لهجمات الغرب وحملاته الهادفة الى دخول المنطقة لتفتيتها قومياً ودينياً وجغرافياً ولرسم خارطتها من جديد، خارطة تتناسب مع أهدافـه ومطامحه. أما هذه العوامل التي أشرنا إليـها فيمكن إيجازها بما يلي:

عامل الدين: يرى بعض العلمـاء ورجال الدين العـرب ان مخـاطب الاسلام بالـدرجة الأولى هم العرب انفسـهم. فالقرآن نزل بلغة عربية في منطقـة عربية، والنبي هو من أصل عربي، لذلك فالخـلافة الاسلامية ينبغي ان تكون وتـظل عربية أيضاً. فعمليـة نقل الخلافة ولدت نقمة وغضباً لدى الكثير من العرب الذين رفضوا للاتراك ان يأخذوا منهم ما هم أحق به في اعتقادهم.

العامل الـقومي : امتـاز العرب بأنهم، على الرغم مـن ٤٠٠ سنة من الحكم العثـماني لبلادهم، لم يتـخلوا ولو لحظة واحدة عن عربيـتهم وعروبتهم ، لا بل ان كـبار المعنيين في موضوع القومـية العربية يرون ان الأتراك هم الذين تأقلموا في اللغة الـعربية وتأثروا بها أكثـر كثيراً ممـا امكن لهم التأثير فـيها. حتـى ان الأتراك خدموا بطريقـة مباشرة وغـير مبـاشرة مشـروع القومية فـي العالم العربي من خـلال حمايتـهم اللغة العربيـة ونشرها وتدريسها، وذلك حتى بداية تفكك الامبراطورية وتداعـيها، حيث تحول بعض رجال الحكم العثمانيين نحو الغـرب والثقافة الغربية التي لم تفلح دعوات وطلبات السلطان عـبد الحميد باقامة الدولة الاسلامية الكبرى في وقفها او منع قيام تيار فكري وسياسـي جديد في تركيا يطالب بالفصل بين القـوميتين والتركـيز على تباعدهمـا، ليكون ذلك آخر فرصـة في حياة الامبراطورية لانقاذ العلاقـات العربية ـ التركية وجمعهـا حول عامل الدين الذي لم يستطع وقف تقدم العامل القومي وتفوقه[١٩].

مسألة الخلافة: يرى بعض العلماء ورجـال الدين العرب ان العثمانيين بـنقلهم مركز الخلافة الى الآستانة خرجوا عن الشريعة والتـعاليم الاسلامية، وفي هذا المجال يستشهد بمواقف الوهابيين الذين عارض القـسم الأكبر منهم نقل الخلافة لأنـهم يرون انفسـهم أحق بها. وهذا الموضـوع كان في ما بعـد سبباً من اسـباب القطيعـة والخصومة ومن أسـباب تعاون بعض العرب مع الخارج لاستعادة الخلافة.

عامل الغرب: يحمل العرب الأتراك المسؤولية الكبري في أسباب توتر العلاقات بينهما لناحية التقارب والانفتاح التركي على الغـرب وحتى محاولة «تغريب» الامبراطورية حصن الاسلام المفـترض. فتحـول بعض رجال الحكم في الدولة نحو الثـقافة الغـربية وتوددهم

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٨.

الزائد إلى الغرب، على الرغم من مطالبة العديد من الشخصيات العربية الفكرية والدينية بوحدة اسلامية حقيقية، هو الذي عجّل في توتير العلاقات بين الجانبين، حتى ان بعضهم يؤكد ان الأتراك هم انفسهم كانوا أول من أدخل الغرب الى قلب الامبراطورية وبالتالي الى قلب العالم الاسلامي.

موضوع التخلف: الى جانب كل هذه الأسباب التي احصيناها يرى العرب في الأتراك سبب تخلفهم وضعفهم. وحجتهم في ذلك ان معظم السلاطين رجّح كفة الحرب والقتال الدائم مع الغرب، الأمر الذي أبقى المناطق العربية في أجواء انعكست سلباً على تطور مرافق الحياة العلمية والاقتصادية والثقافية[20].

الرد التركي : اما الأتراك فهم يرون بدورهم ان العوامل التي يشير اليها العرب كعوامل أثرت سلباً في مسار العلاقات وتطورها، هي نفسها العوامل التي دفعت الأتراك للابتعاد من العالم العربي ونقد سياسات زعمائه وتصرفاتهم. فالأتراك مثلاً يرون أن العرب على الرغم من السنوات الطويلة من العيش المشترك، هم الذين جعلوا من الاسلام اداة لخدمة أهدافهم، على عكس الأتراك الذين كانوا يرون في الدين وسيلة لتوحيد المسلمين وجمع كلمتهم. كما ان الأتراك يرون ان العرب بسبب عدم تقديم أية تنازلات لغوية ضمن المجتمع الاسلامي، الذي كان يعيش في ظل الخلافة العثمانية وجعلهم العربية فوق أية لغة أو قومية أخرى، قد عرقلوا مسألة التقارب بين الأقليات والشعوب الأخرى. إضافة الى ذلك يزيد الأتراك ان العرب هم الذين لجأوا الى الغرب في أكثر من مناسبة علنية وسرية ليفيدوا من دعمه المادي والمعنوي في مواجهة العثمانيين[21].

٥ ـ بين الماضي والحاضر

امام كل ذلك نجد انفسنا ملزمين التذكير بجملة من الأمور والمسائل، كموضوع القومية وغيرها من القضايا التي تحكمت بمسار العلاقات العربية ـ التركية، لا بل جعلتها تسلك طريقاً هو غير الطريق الذي كان من المفترض سلوكه، علّنا بذلك نتصارح ونتصالح ونصحح تاريخاً رسمه المستفيد من العداء العربي ـ التركي لنا:

١ ـ فأول ما ينبغي فعله حين تعاد كتابة التاريخ هو تصحيح صورة«الخيانة» التي وقعت عام ١٩١٥ و«عصيان» أوامر السلطان العثماني بالجهاد، فهذه المسألة في رأينا هي ليست حادثة دينية بقدر ما هي حالة سياسية فرضتها مصالح العرب آنذاك. فالسلطان والسلطة على السواء كانا يعيشان ايامهما الأخيرة ومحاولة التركيز على وصف «الخيانة» دون أخذ الواقع السياسي التاريخي الذي كان قائماً في تلك الفترة في الحسبان لا يخدم الحقيقة العلمية.

٢ ـ ان القومية التي دافع عنها اتاتورك هي القومية التي ردت أخطاء الامبراطورية

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٢١) عمر كوكشو اوغلو، السياسة العربية لتركيا (انقرة، ١٩٧٢)، ص ٣ ـ ٥.

العثمانية والدعوات الى أية عنصرية او تطرف على السواء. ومهما قيل في ان الأتاتوركيين قد أقاموا خطأ فاصلاً مع ماضيهم الاسلامي فنحن لا نوافق على هذا الادعاء لأن ما يدحضه بالدرجة الأولى هو تبنيهم ومدافعتهم عن فكرة ان الاسلام الذي ولد في منطقة عربية يدين في تطوره وقوته ووحدته الى الأتراك انفسهم.

٣ ـ ان الاتاتوركية لم تغفل ابداً دور الاسلام واهميته وموقعه في المجتمع التركي، لا بل ان كل ما فعلته هو نفس ما فعله كل مهتم بموضوع القومية حين ميز بين الدين والقومية، وهذا أيضاً ما يتبناه كبار المنظرين للفكر القومي في العالم العربي.

٤ ـ ان ما يجمع العرب والأتراك في بلائهم الواحد هو محاولة التشبه بالغرب او تقليده في مسائل لا يمكن تعميمها وتطبيقها على مجتمعاتهم، وهذا ما حدث حين خرج كلا الطرفين عن الاسباب التي دفعته إلى طرح قوميته كحاجة وضرورة توحد الكيان وتقويه، الى تبني مفاهيم وشعارات وطروحات سياسية يصدرها الغرب باتجاه العالم الثالث لتكون سلاحاً من اسلحته المعهودة في التفريق والشرذمة.

٥ ـ اللافت للنظر أيضاً ان البحاثة العرب والأتراك على السواء حين كانوا يفتشون عن أدلة وبراهين علمية يدعمون بها طروحاتهم حول «خيانة» و«عداوة» الطرف الآخر، كانوا يلجأون الى المراجع الغربية والأوروبية للاستشهاد بها. وها هم الآن يعودون ليروا وليتأكدوا ان أكثر ما استعانوا به من مراجع وادوات تاريخية أو سياسية هي كتابات مشكوك فيها، لأحداث مفتعلة أو طروحات أعدت بما يلائم الغرب ومصالحه. ففي موضوع القومية مثلاً مع ان العدو المشترك والمفترض للطرفين هو الغرب، نرى ان الأتراك والعرب على السواء بنوا هذه الفكرة على أساس من عداء أحدهما للآخر، وهذا ما تنبه له وكتب فيه العديد من الدارسين في الجهتين.

٦ ـ ان الغرب الذي نجح في الايقاع بين العرب والأتراك هو نفسه الغرب الذي دخل المنطقة وبقي فيها لسنوات طويلة بغطاء دولي وما كان ليخرج منها لولا المقاومة والمواجهة التي لقيها. كما ان الغرب الذي استغل كل فرصة للدخول الى قلب المنطقة العربية وادخال اسرائيل معه هو نفسه الغرب الذي اوجد المشكلة واسبابها وتفاقماتها، وها هو يدعي اليوم انه يعمل على حلها. كذلك فان الغرب الذي كان أساس شرذمة العلاقات العربية ـ التركية، هو نفسه الغرب الذي رسم تاريخاً صنمياً للمنطقة وفرض عليها احداثاً وشعارات، وحملها مواقف وتحاليل تاريخية وسياسية لا علاقة لها بها لا من قريب ولا من بعيد. وحين نطالب باعادة كتابة تاريخ العلاقات العربية ـ التركية، وخصوصاً في الحقبة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فإن ما نعنيه هنا هو تصحيح بعض الصور التاريخية أو نسف بعضها الآخر، التي افتعلها الغرب خدمة لأهدافه المعروفة.

٧ ـ ما يؤكد طرحنا في ان العداء العربي ـ التركي هو عداء غربي مفتعل أيضاً هو ان القومية العربية في نشأتها وتطورها لم تعايش إلا الحقبة الأخيرة من تاريخ الامبراطورية العثمانية، كذلك فان القومية التركية لم تؤثر بأي صورة سلبية في القومية العربية أو تتأثر بها، لأنها كانت في مرحلة تودع خلالها ما تبقى من سلطة لهذه الامبراطورية. فالشعوب العربية خاضت معركتها الأساسية في موضوع القومية مع الغرب وليس مع العثمانيين او

مع الأتراك، كذلك فان معركة الأتراك في النضال من أجل استقلالهم وحماية قوميتهم كانت مع الغرب أيضاً ولم تكن مع العرب.

٨ ـ ان الغرب حين فشل في محاولاته الهادفة إلى تصفية حركات المقاومة والتحرر في العالم العربي وفي تركيا، لجأ الى لعبته الأخرى بافتعال الحدود المتداخلة بين الدول في عملية تقسيم أو رسم ما اجبر في التخلي عنه، وذلك حتى تبقى هذه المنطقة فتيل بارود قابل للتفجير، مرة كحرب أهلية ومرة أخرى كحرب دينية وثالثة سياسية أو عقائدية وهكذا.

٩ ـ لكننا مع ذلك نرى ان ما يطرح من افكار ومشاريع حول نظام عالمي او شرق أوسطي جديد، هو نظام لا مكان للقوميات فيه على ما يبدو، إذ ان هناك ما يمكن تسميته المشروع الاقتصادي أو السياسي الذي يعمل لتكون ادواته العربي والتركي والإيراني والاسرائيلي على السواء، وهو مشروع لا يمكن القوميات ان تلحق به وهي في حالتها الراهنة.

١٠ ـ فالقومية مقبولة وصائبة إذا ما كانت:

ـ ستمثل وحدة بين أفراد الكيان لحماية استقلالهم وحريتهم تجاه الآخرين.

ـ وسيلة لحماية القواسم المشتركة الجامعة لأفراد هذا الكيان في لغتهم وثقافتهم وتاريخهم وحسهم.

ـ ستجعل من وحدة أفراد الكيان وتماسكهم سبباً في تقدم هذا الكيان ونموه ومساهمته في بناء الكيانات الأخرى.

ـ ستوفر لأفراد الكيان والكيانات الأخرى السلام والأمن والتعايش والتعاون.

والقومية يمكن المدافعة عنها إذا ما كان هدفها ايجاد نوع من التقارب والتعاون واللحمة بين شعب يتكلم لغة واحدة ويعيش تاريخاً مشتركاً وله ثقافته الواحدة، ويعمل لبناء النظام السياسي المتوازن والعادل بين افراده والذي لا يحمل أي عداء لأحد أو يتبنى سياسة تحريضية انتقامية مهيمنة. أما إذا كانت قومية نشأت أساساً على بناء عرقي أو لوني يسعى لتثبيت فوقيته على المجتمعات الأخرى، فهي ستتحول الى قومية فاشية أو دكتاتورية لن تستطيع البقاء والتعايش مع نفسها أولاً ومع الكيانات الأخرى ثانياً ◇

مسعود ضاهر (*)

الدولة العربية الحديثة والمسألة القومية

تناول عدد كبير من الباحثين، العرب وغير العرب، موضوع نشأة الدولة الحديثة وتطورها في الوطن العربي بكثير من الدقة والتوثيق الجيد، وتوصل بعضهم إلى استنتاجات مهمة ساهمت في تعميق البحث حول هذه المسألة. لذلك لن نتطرق، في هذه الصفحات، إلى القضايا التي أشبعت درساً، ومنها نظرية العصبية عند ابن خلدون ودورها في ولادة وتطور الدولة العربية الحديثة، والنظريات الغربية عن الدولة الحديثة، ومشكلات الشرعية، ودولة القانون والمؤسسات، والاعتراف الدولي أو الحدود المعترف بها دولياً، والرموز الضرورية لتمايز الدول بعضها عن البعض الآخر، كالنشيد الوطني، والنقد الوطني، والشعار الوطني، وتأشيرات الدخول إلى أراضيها... وغيرها.

إن الدولة الخاصة في المشرق العربي لم تولد كدولة لذاتها وبذاتها بل نشأت وتطورت في إطار المشروع الاستعماري الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على هذه المنطقة

وقد سبق لنا أن عالجنا بعض مشكلات ولادة وتطور الدولة الحديثة في المشرق العربي بخاصة، وفي الوطن العربي بعامة، في أكثر من كتاب وبحث علمي موثق. هذا الموروث البحثي ساعدنا على توجيه هذه الدراسة للإجابة عن سؤال منهجي واسع تتفرع منه أسئلة أخرى. والسؤال المنهجي أو المسألة المحورية يمكن صوغها على الشكل التالي:

ما هي العوامل التي حددت شكل العلاقة بين الدولة الحديثة والمسألة القومية في المشرق العربي المعاصر؟ وتتفرع من هذا السؤال أسئلة منهجية لا حصر لها، منها: ما هو الموروث التاريخي لهذه الدولة؟ وما هي ركائز المسألة القومية لحظة ولادتها؟ وما هو موقع العصبية الخلدونية في الفكر السياسي لهذه الدولة؟ ولماذا رفض الفكر القومي العربي الدولة الحديثة ونعتها بالقطرية من جهة، وبأنها صيغة الاستعمار في المشرق العربي من جهة ثانية؟ مع الإشارة إلى أن الفكر السياسي القومي في المغرب العربي رفض هذه النعوت وأصر على تسمية الدولة الحديثة هناك بالدولة الوطنية.

(*) أستاذ جامعي ومؤرخ لبناني.

هذه الأسئلة وغيرها ستكون المحور الأساسي لهذا البحث الذي أردناه مكثفاً جداً، ويتجاوز كل التفاصيل والاحصائيات والتواريخ ما دام المشرق العربي يحتل مساحة جغرافية واسعة بين مصر والجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين وتركيا والبحر الاحمر والبحر الأبيض المتوسط. وقد تكوّن بعد الحرب العالمية الأولى من أربع دول كانت تحت الانتداب ثم استقلت لاحقاً وهي: سوريا ولبنان والعراق والأردن. أما فلسطين فشهدت ولادة دولة إسرائيل على أراضيها، وأخيراً مشروع الدولة الوطنية الفلسطينية الذي بدأ في قطاع غزة وأريحا.

١ ـ من الولاية أو المتصرفية إلى الدولة الحديثة

لسنا بحاجة إلى التذكير أن المشرق العربي خضع للسلطنة العثمانية قرابة أربعة قرون (١٥١٦ ـ ١٩١٨). وكان التنظيم العثماني يعتمد صيغة الولاية أو الإيالة أو السنجق أو المتصرفية. ومنها على سبيل المثال، ولايات بيروت ودمشق وحلب وبغداد والموصل، وسنجق دير الزور، ومتصرفيتا جبل لبنان والقدس. وعلى الرغم من وجود سلطة مركزية واحدة في الآستانة فإن المشرق العربي في مطالع القرن العشرين كان يعيش حالة من تعددية السلطات المحلية في جميع أرجائه. وكان بعض قادة الفكر السياسي العربي آنذاك يجهد لصوغ مشروع توحيدي مع الأتراك يبقي على السلطنة لكنه يعمل على إقتسام السلطة فيها بين العرب والأتراك في دولة اتحادية قاعدتها اللامركزية الإدارية والسياسية. في حين انصرف البعض الآخر إلى صوغ مشاريع دول حديثة استناداً إلى الموروث السلطوي لكل منطقة من مناطق المشرق العربي، وذلك بالارتباط بالمشاريع الأوروبية التي كانت ترسم لتفكيك السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها.

أخطر ما يواجه العرب في هذه المرحلة أن المشروع الصهيوني، المدعوم أميركياً وعالمياً، يخوض معركة السلام في ظل تفكك النظام القومي العربي وهزال الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية

في هذا المجال، لا بد من تسليط الضوء على الموروث الخلدوني، وتحديداً البحث في عصبية الدولة الحديثة لحظة إنشائها. فقد صاغت فرنسا مشاريع الدويلات التي خضعت لانتدابها على أساس العصبية الطائفية التي وجدت رموزها عبر خمس دويلات: دمشق، حلب، بلاد العلويين، جبل الدروز، ولبنان. في حين بنت بريطانيا الدول الخاضعة لانتدابها على أساس الموروث القبلي في الأردن ومختلف أنحاء الجزيرة العربية والعراق. وما لبثت الدولتان المنتدبتان أن واجهتا صعوبة في التعاطي مع المراكز التاريخية للدولة العربية، وتحديداً دمشق وبغداد اللتين أصرتا على استقطاب السلطات المحلية أو الدويلات الفرعية باتجاه المركز. فإرث الدولة المركزية في هذه المنطقة قديم جداً ويعود إلى عصور الفراعنة وحضارات بلاد ما بين النهرين. فنجحت بغداد مجدداً في توحيد الأغلبية الساحقة من أراضي بلاد ما بين النهرين. كما نجحت دمشق في توحيد أجزاء واسعة من بلاد الشام، باستثناء مناطق التمدد المحتملة للمشروع الصهيوني، وإعطاء خصوصية لدولة لبنان الكبير التي تمسكت بها سلطات الانتداب الفرنسي بقوة في مفاوضاتها مع القادة السوريين حتى نهاية مرحلة الانتداب

برز الارث الخلدوني واضح المعالم في الفكر السياسي للدولة الحديثة في المشرق العربي. فالعصبية الخلدونية في مجال بناء الدولة تنقسم إلى قسمين: عصبية لبناء دولة فرعية، وعصبية لبناء دولة كلية. وقد استخدم لذلك مصطلح الدولة العباسية مثلاً للإشارة إلى الدولة الكلية ومصطلحات الدولة البويهية، أو السلجوقية، أو الأيوبية... للإشارة إلى الدولة الفرعية. وسُمّيَ عصر الدويلات للإشارة إلى تفسخ الهرم السياسي في الدولة الكلية. وكثيراً ما استخدم ابن خلدون مصطلح الدولة الفرعية للإشارة إلى عصر معين: كدولة معاوية، أو دولة يزيد، أو دولة المأمون... في المقابل، كثيراً ما استخدم مصطلح الدولة الكلية للإشارة إلى عصبية عرقية كقوله: دولة العرب، ودولة الفرس، ودولة الأتراك، ودولة الروم وغيرها.

ومن نافلة القول إن عدداً كبيراً من الباحثين قد تناول موضوع العصبية الخلدونية في بناء الدولة. لكن اللافت للنظر أنهم لم يولوا الاهتمام الكافي لإظهار هذين النوعين من العصبية، الخاصة والكلية، لدى تحليل نشأة الدولة الحديثة وتطورها في المشرق العربي والجزيرة العربية بكامل مناطقها.

فالعصبية الخاصة ذات صلة وثيقة بموروث البداوة من جهة، أو موروث الطوائف أو المذاهب من جهة ثانية. وهي تكون شديدة القوة في مناطق السكن المختلط بين الطوائف والمذاهب، أو القبائل المتناحرة على مصادر المياه والكلأ.

لكن مناطق سكن كل طائفة أو قبيلة غير كافية لبناء دولة خاصة، نظراً إلى وجود أبناء هذه الطائفة أو القبيلة في أكثر من مكان جغرافي واحد، بحيث يصعب اقتلاعهم من مناطق سكنهم لنقلهم إلى مناطق أخرى بهدف تحقيق الإنسجام الطائفي أو المذهبي كما فعل غلاة الفكر الطائفي في الحرب الأهلية اللبنانية. فالدولة الخاصة، في هذه الحالة، جزء لا يتجزأ من الدولة الكلية ولا تستطيع أن تنفصل عنها، نظراً إلى تداخل السكان والمصالح الاقتصادية والروابط التاريخية واللغوية والثقافية وغيرها.

وفي حين وجد الفكر الأوروبي حلاً لهذه المعضلة باعتماد صيغ الدولة الفدرالية أو الكونفدرالية ومختلف صيغ اللامركزية الإدارية، فإن الفكر السياسي العربي في تلك المرحلة من بناء الدولة الحديثة كان أسير مقولات الدولة الكلية التي تحمي الجماعة من مخاطر مشاريع التقسيم والتجزئة الغربية من جهة، ومن مخاطر المشروع الصهيوني الذي أعلن بوضوح عزمه على إقامة إسرائيل الكبرى بين النيل والفرات، من جهة أخرى. وذلك يتطلب وقفة قصيرة لتحليل جذور التناقض بين الدولة الخاصة والدولة الكلية في المشرق العربي الحديث.

٢ ـ في جذور التناقض بين الدولة القطرية والدولة القومية في المشرق العربي المعاصر

نشير، بداية، إلى أن الدولة الخاصة ـ أي دولة القبيلة أو الطائفة ـ في المشرق العربي لم تولد كدولة لذاتها وبذاتها بل نشأت وتطورت في إطار المشروع

الاستعماري الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على هذه المنطقة باسم الانتداب المعترف به من عصبة الأمم. ذلك أن نتائج إستشارات لجنة كينغ - كراين وضعت في أدراج العصبة ولم يؤخذ فيها. كما أن تناقض المصالح بين فرنسا وبريطانيا ساهم في إعادة رسم حدود المشرق العربي على أسس جديدة تختلف جذرياً عن إتفاقات سايكس - بيكو، وذلك خدمة للمشروع الصهيوني الذي أعلن رسمياً على لسان بلفور. إضافة إلى أن الوثائق التاريخية لهذه المرحلة، المحلية منها والدولية على حد سواء، تؤكد أن زعماء الطوائف والقبائل في المشرق العربي كانوا غير راضين عن حدود الدول الحديثة في المشرق العربي. فقد وسعت فرنسا حدود دولة لبنان الكبير أكثر مما نادى به زعماء الموارنة. كما أن بريطانيا وسعت حدود الأردن على حساب أراضي السعودية، فضمت إلى الأردن معان وصولاً إلى العقبة. وتلاعبت فرنسا بحدود سوريا في منطقتي الاسكندرون والجزيرة السورية العليا. ورفض زعماء الطوائف في جبل الدروز وحلب وبلاد العلويين ودمشق ولادة الدويلات الخاصة على أراضيهم وتمسكوا بشعار الدولة الكلية التي تشمل كل بلاد الشام التي تضم كامل أراضي سوريا والعراق والأردن وفلسطين، مع الاستعداد لإعطاء بعض الخصوصية لجبل لبنان فقط بعد ضم كل الأراضي اللبنانية الأخرى خارجه إلى الاتحاد السوري. بعبارة موجزة، مثل الوضع الجديد نموذجاً واضح الدلالة لنظرية ابن خلدون في عصبية الدولة الخاصة وعصبية الدولة الكلية. ونشأ عن ذلك صراع حاد بين اتجاهين سياسيين متناقضين:

الأول: قوامه عصبيات طائفية ومذهبية وقبلية تريد أن تبني لنفسها سلطات محلية أو دويلات خاصة، مرتبطة بالدولة الكلية أو معزولة عنها. وكانت هذه العصبيات تلقى التشجيع الكامل من سلطات الانتدابين الفرنسي والبريطاني على قاعدة سياسة «فرق تسد». وقد ساهمت جيوش الانتداب الكثيرة العدد في تعزيز إتجاه العصبيات هذا وترسيخه على الأرض. تكفي الإشارة إلى أن بريطانيا كانت تمول قرابة ستين ألف رجل في المشرق العربي عام ١٩١٨. وخلال السنوات ١٩٢٠ -١٩٢٥ قارب الوجود العسكري الفرنسي والقوى المحلية المرتبطة بالفرنسيين الرقم عينه في مناطق الانتداب الفرنسي لقمع الثورات الوطنية وحركات العصيان وحرب العصابات فيها.

الثاني: قوامه اتجاهات سياسية وحدوية تطالب ببناء دولة كلية تحفظ للعرب وحدتهم القومية وتجبر الفرنسيين والانكليز على الخروج من المشرق العربي تاركين لشعوبه حق تقرير مصيرهم بأنفسهم على قاعدة المبادىء التي نادى بها الرئيس الأميركي ويلسون. وطبيعي أن يكون الشعار الأساسي لهذه الاتجاهات: «أمة عربية واحدة بحاجة إلى دولة مركزية واحدة هي دولة الوحدة». لذلك اقترن شعار توحيد الأمة العربية في وجه المشاريع الاستعمارية بشعار الدولة القومية أو الكلية الواحدة الذي غدا المطلب القومي الأساسي في المرحلة التي امتدت من مطلع العشرينات إلى أواخر الستينات من القرن العشرين. ومنه تفرعت شعارات تطبيقية أبرزها شعار: «الاقليم - القاعدة» الذي نادى به المفكر القومي نديم البيطار.

ومع أن الواقع القطري كان يزداد رسوخاً في المرحلة المشار إليها، فإن نظرة القوميين العرب إلى الدول القطرية العربية التي نشأت حديثاً لم يتبدل جذرياً حتى

أواسط القرن العشرين. فهي، في نظرهم، دولة مصطنعة أو صنيعة الاستعمار، وبالتالي، لا تستقيم مسيرة الوحدة العربية إلا بالقضاء على هذه «الكيانات المصطنعة». وغالباً ما استخدموا مصطلح «الكيان» أو «القطر» وليس مصطلح الدولة في محاولة للتقليل من أهميتها والتشديد على ضرورة إزالتها حتى تتحقق الوحدة القومية المنشودة. ومن الواضح جداً أن مصطلح «القطر» بات واسع الاستخدام في الأدبيات السياسية لبعض أطراف الحركة القومية العربية، وبصورة خاصة لدى حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مختلف اتجاهاته ومنظّريه الايديولوجيين. وقد تمسك القوميون العرب بمقولة إن الأمة التي كانت واحدة عبر التاريخ الطويل تبقى أمة واحدة على الرغم من تعدد دولها القطرية الحديثة. ورأوا أن جامعة الدول العربية ليست مدخلاً كافياً لإنجاز الوحدة القومية المنشودة ما دام دستورها وأواليات عملها تشدد على استقلالية كل قطر فيها وتمنع اتخاذ أي إجراء ما لم يقترن بإجماع الأعضاء.

ومن نافلة القول إن المسألة القومية أدت الدور الأساسي في توتر علاقة الدول العربية الحديثة بعضها بالبعض الآخر. وشهدت المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحقبة الناصرية تكتلات سياسية عربية لمواجهة تكتلات سياسية عربية مقابلة، إلى درجة أن أحد الباحثين العرب، أحمد يوسف أحمد، وضع كتاباً كاملاً في الصراعات العربية ـ العربية[1] إبان المرحلة ١٩٤٥ ـ١٩٨١.

٣ ـ أشكال الرفض القومي للدولة القطرية

إذا كان من الصعب جداً إبراز أوجه التناقض الكثيرة بين الواقع القطري الذي جسدته الدولة العربية الحديثة، وبين الحلم القومي العربي ببناء الدولة الكلية أو دولة الوحدة العربية، فإنه بالإمكان ـ في حدود هذه المقالة ـ تحديد السمات الأساسية لمقولات التناقض على الوجه التالي:

أ ـ إن القومية العربية هي الشخصية الشمولية للعرب، على اختلاف أقطارهم ودرجة تطورهم، وهي المعبر الصادق عن روح الأمة العربية التي لن تستطيع استعادة دورها التاريخي إلا بإنجاز دولة الوحدة. لذلك رأى القوميون أن الدولة القطرية مرحلة عابرة في تاريخ هذه الأمة وأصروا على حتمية زوالها مهما طال الزمن. وكثيراً ما قابلوا بين الدول القطرية الحديثة وعصر الدويلات في العصور الاسلامية المتعاقبة وخرجوا باستنتاجات سلبية كقولهم إنها هدمت ركائز دولة الوحدة التي تجسدت في الخلافة العباسية المركزية. لكنهم تناسوا أن الدولة الأيوبية، على سبيل المثال، هي التي طردت الصليبيين من المشرق العربي، وأن عدداً من أمراء الثغور، كسيف الدولة الحمداني على سبيل المثال، أدى دوراً مميزاً في حماية الأمة ودرء الأخطار عنها. بعبارة موجزة، كان موقف القوميين العرب من الدولة القطرية إنفعالياً في الغالب، ولم

(١) احمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

ينظر إلى الايجابيات والسلبيات التي رافقت ولادة وتطور هذه الدولة وسبل الإفادة منها، وصولاً إلى دولة الوحدة القومية على أسس عصرية وعقلانية قاعدتها وحدة المصير والمصالح والأهداف المستقبلية وليس فقط وحدة التاريخ واللغة والدين، على الرغم من أهمية هذه العوامل التوحيدية.

ب ـ بالغ القوميون العرب في نشر مقولات ترى أن الوحدة العربية كانت متوافرة على الدوام طوال مراحل التاريخ العربي الاسلامي. ورأوا أن روابط الوجود القومي العربي بقيت فاعلة في جميع أرجاء الوطن العربي على الرغم من تبدل هوية الحكام بين عرب وفرس وأتراك وأكراد ومماليك وأرناؤوط وغيرهم. ورأوا أيضاً أن الأقوام التي سكنت بين العرب قد استعربت، جزئياً أو كلياً، وأن المشاريع التي قام بها بعض الولاة غير العرب كانت مشاريع عربية لأن قاعدتها أرض عربية، وسندها جيش عربي، ومواردها من إنتاج الفلاحين والحرفيين والتجار العرب، وأن نجاحها كان سيوظف لمصلحة العرب. وهم يقدمون تجربة محمد علي في مصر كنموذج على مصداقية هذه المقولة. لقد تسنى لنا القيام بدراسة معمقة للمقابلة بين تجربتي التحديث في مصر واليابان في القرن التاسع عشر. وتبين لنا أن الفكر القومي العربي في تلك التجربة لم يكن متجذراً بما فيه الكفاية. حتى إن خلفاء محمد علي ساروا في منحى معاكس تماماً لما قام به مؤسس الدولة الحديثة في مصر، وفرضوا حظراً قاسياً على الضباط العرب في الجيش المصري إلى درجة حرمانهم الرتب العليا. وضربوا أسس الحماية الاقتصادية التي فرضها محمد علي لحماية الاقتصاد المصري الحديث النشأة. كما أن الفلاح المصري دفع غالياً ثمن التجربة دون أن يفيد من نتائجها بعدما تحولت إلى رأسمالية دولة احتكارية في عهد محمد علي وإلى رأسمالية دولة تابعة في عهد خلفائه من بعده وفي ظل حكم الاحتلال البريطاني لمصر. يضاف إلى ذلك أن الانكليز استخدموا الجيش المصري لاخماد حركة أحمد عرابي من جهة، واستخدموه لإحتلال السودان بأساليب دموية تركت جرحاً عميقاً في العلاقات المصرية ـ السودانية، من جهة ثانية.

لقد كان موقف القوميين العرب من الدولة القطرية انفعالياً في الغالب ولم ينظر إلى السلبيات والإيجابيات التي رافقت ولادة وتطور هذه الدولة وسبل الافادة منها وصولاً إلى دولة الوحدة القومية

يتضح من ذلك أن الروابط القومية لم تكن عامل توحيد على الدوام في التاريخ العربي حتى في أرقى التجارب التوحيدية التي قام بها محمد علي. ولسنا بحاجة إلى التذكير أن السياسة المصرية في بلاد الشام قد انتهت بالفشل إبان تلك المرحلة، كما فشلت حروب محمد علي في بلاد اليونان أو في الجزيرة العربية، وفي محاولته السيطرة على السلطنة العثمانية وإحتلال عاصمتها. ومثلت تلك الحروب فرصة نادرة التقطتها الدول الاستعمارية الأوروبية لإحكام سيطرتها على مصر والسلطنة العثمانية معاً. والسبب في ذلك أن التوحيد القسري لا يعطي بالضرورة نتائج ايجابية. لكن القوميين العرب تمسكوا بشعار «الاقليم ـ القاعدة» الذي يحقق الوحدة الإندماجية على طريقة بسمارك في بروسيا، على الرغم من الاختلاف الجذري في الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين التجربتين. ونتج من ذلك أن شعار التوحيد

القسري أو الوحدة الإندماجية أوصل العرب إلى حروب عربية ـ عربية متكررة أفادت منها اسرائيل وحلفاؤها بالدرجة الأولى.

ج ـ روّج القوميون العرب لشعار يستند إلى مقولة علمية: «إن الاستعمار ينظر إلى الأمة العربية كوحدة لا تتجزأ». وهذه المقولة صحيحة على الصعيد النظري. فاسرائيل، على سبيل المثال، تحسب أية طائرة أو دبابة تدخل الوطن العربي وكأنها موجهة ضدها، وتقيم توازنها الإستراتيجي على هذا الأساس. لكن مصداقية هذه المقولة من وجهة نظر القوى الخارجية لا تبرر الترويج لها على الصعيد الداخلي العربي. فالواقع القطري الذي عاشه العرب وما زالوا يعيشونه يؤكد أن الأمة العربية ليست غير موحدة فقط بل هي شديدة الانقسام. يكفي التذكير بالقيود الهائلة التي تفرضها كل دولة عربية على رعايا الدول العربية الأخرى، والسلع الواردة منها، وحركة التجارة أو السياحة معها، وحركة التبادل الثقافي والفني بين الجامعات العربية وغيرها.

ولسنا بحاجة إلى التذكير أن دخول أي مواطن غير عربي إلى معظم الدول العربية أسهل بما لا يقاس من دخول المواطن العربي إليها. وتبين مؤخراً أن بعض الدول العربية بات على استعداد للتعاون المباشر مع اسرائيل في مختلف المجالات أكثر من تعاونه مع الدول العربية المجاورة له.

يضاف إلى ذلك أن الدول النفطية ذات الثروات الهائلة تنظر بارتياب شديد إلى المواطنين العرب على أراضيها، وتمنع عنهم جنسيتها على الرغم من مرور عشرات السنين على وجودهم فيها، وتفرض نظام الكفالة على العاملين لديها وغير ذلك من المضايقات. ويرى البعض أن تلك السياسة القطرية الضيقة كانت رداً مباشراً على الشعار القومي الشهير: «نفط العرب للعرب». فبالغ أصحاب القرار السياسي في دول النفط في استبعاد إخوانهم العرب في وقت أفادت الدول الرأسمالية الكبرى منه إلى الحدود القصوى وتواطأ بعضهم ضد الثورة القومية العربية، في المرحلة الناصرية بصورة خاصة، إلى درجة دفعت محمد حسنين هيكل إلى إطلاق مقولته المعروفة: «الثروة أجهضت الثورة».

د ـ رأى القوميون العرب أن الثروات القومية هي ملك كل العرب. وأن لديهم طاقات بشرية وموارد مائية ونفطية ومعدنية، وإمكانات زراعية، ومصادر متعددة للطاقة، وإمكانات استثمار لا حصر لها، وموارد مالية هائلة. لذلك روجوا لمقولات متعددة منها: «إن العرب تجمعهم مصلحة إقتصادية واحدة لا تتحقق إلا بدولة مركزية واحدة»؛ و«إن الدول القطرية ستقضي على هذه الثروات القومية في تجارب تنموية فاشلة منذ البداية»؛ و«إن السياسات القطرية لا يمكن أن تحقق للعرب الإكتفاء الذاتي حتى في الدول الأكثر غنى» وغيرها. لقد نظر القوميون العرب إلى الدولة القطرية نظرة سلبية منذ البداية وعدّوها عامل تبديد للثروات القومية.

وكانت الحصيلة العامة أن دعاة القومية العربية لم يجدوا سمة إيجابية واحدة في ولادة الدولة القطرية الحديثة وتطورها في الوطن العربي في مختلف أقطاره. وسرعان ما برز تيار قومي عربي في المغرب يرفض هذه النظرة وينعت القائلين بها

بأصحاب الدعوات الطوباوية والقوموية. وركزوا في أبحاثهم على أن الدولة القطرية في المغرب العربي ليست صنيعة الاستعمار بل وليدة اتجاهات وطنية وقومية عربية وإسلامية ناضلت ضد الاستعمار الأوروبي ودفعت ملايين الشهداء لتحرير الجزائر. نتيجة ذلك ظهرت دعوات قومية عربية في المشرق العربي تدعو إلى إعادة النظر جذرياً في المقولات القومية السابقة. وفي الوقت عينه ظهرت دعوات قومية في الخليج والجزيرة العربية تؤكد مقولة محمد الرميحي: «الخليج ليس نفطاً فقط»، للدلالة على النضالات الوطنية والقومية التي خاضها العرب في اليمن وعمان وظفار وفي مختلف أرجاء الجزيرة دفاعاً عن الاستقلال والسيادة الوطنية.

ومع تراجع التشنج القوموي السابق في النظرة إلى ولادة الدولة القطرية وتطورها في الوطن العربي أصبح بالإمكان مراجعة تلك المقولات أيضاً حول آفاق تطور هذه الدولة ومستقبلها في المشرق العربي. فالدولة العراقية أو الدولة السورية ليستا صنيعتي الاستعمار بل دفعتا غالياً ثمن نضالات الشعبين السوري والعراقي ضد الفرنسيين والانكليز. كما أن نضالات شعب فلسطين طوال مرحلة الانتداب البريطاني ونضالات شعب لبنان ضد إدارة الانتداب الفرنسي لا يمكن أن يستخفّ بها. وإذا كان من السهل القول إن إدارة الانتدابين البريطاني والفرنسي أدتا دوراً بارزاً في رسم حدود دول المشرق العربي فمن غير المقبول به القول إن إرادة هذين الانتدابين قد نجحت في تحقيق ما خططت له من مشاريع استعمارية نجاحاً كاملاً. فقد فشلت الدويلات السورية في الاستمرارية ونجحت إرادة الشعب السوري في فرض الوحدة والدستور الوطني. كذلك نجحت إرادة الشعب اللبناني في نيل الاستقلال السياسي وإجلاء الفرنسيين عن لبنان بعد انتخابات برلمانية جاءت لغير مصلحة الانتداب. كذلك نجح العراق في نيل استقلاله وفي دخول عصبة الأمم كدولة مستقلة وذات سيادة منذ مطالع الثلاثينات. أما الأردن فحقق استقلاله السياسي بدعم من بريطانيا التي نجحت في فرض إسرائيل على أرض فلسطين وما زالت مشكلتها متفجرة حتى الآن.

٤ ـ تفجر الداخل القطري بعد فشل الأطروحات القومية التوحيدية

لا شك في أن صعود المد القومي العربي إبان المرحلة الناصرية دفع بالاتجاهات القطرية إلى اعتماد أسلوب المسايرة وعدم الجهر بأهمية الدولة القطرية إلا في حدود ضيقة جداً. وبعد هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من انتصار محدود عام ١٩٧٣ ثم توظيفه للتصالح المصري ـ الاسرائيلي على قاعدة كامب ـ دايفيد فقد التضامن القومي العربي الكثير من أوراقه ونشطت الاتجاهات الإقليمية العربية ومختلف الحركات الطائفية والعرقية والمذهبية. وظهرت في أوروبا وأميركا دعوات تقول بموت القومية العربية بعد فشل كل المقولات التي نادت بها. ثم جاءت حرب الخليج بين العراق والكويت، فأسفرت عن وجود عسكري أميركي كثيف في الخليج العربي، وعن إطلاق مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل تحت الرعاية الأميركية، إلى جانب رعاية روسية شكلية ناجمة عن ضعف روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فشهدت التسعينات من هذا

القرن نشاطاً مضاداً لكل الحركات الاقليمية والقطرية والعرقية والقومية والقبلية في الوطن العربي. وهي تنذر، في حال استمرارها، بتجزئة التجزئة القائمة الآن في الدول القطرية العربية وإعادة رسم الحدود في المنطقة، وبخاصة في المشرق العربي، على أسس تتلاءم مع المصالح الأميركية ـ الاسرائيلية بالدرجة الأولى. نكتفي هنا بالإشارة فقط إلى أبرز المخاطر المستجدة في هذا المجال:

أ ـ تفجر المسألة الطائفية في لبنان إلى حدودها القصوى، وصولاً إلى تهديم الدولة اللبنانية وتغييبها لأكثر من خمسة عشر عاماً خضع اللبنانيون فيها لحكم الميليشيات الطائفية والمذهبية والحزبية. ومع أن لبنان استعاد وحدة دولته إلا أن أجزاء واسعة من أراضيه ما زالت تخضع للاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٧٨ وهي تقدر بأكثر من ١٠ في المئة من المساحة الكلية للبنان.

ب ـ تفجر المسألة السودانية مجدداً في الجنوب. واللافت للنظر أنه على الرغم من الانتصارات العسكرية التي حققتها الحكومة المركزية فهي تبدي الاستعداد للاعتراف بانفصال بعض أقاليم جنوب السودان عن الدولة المركزية أو ضمن اتحاد كونفدرالي معها. ومن الصعب ان يتجاهل القوميون العرب مجدداً هذه المسألة بعدما عجزوا عن إيجاد الحلول الديمقراطية الملائمة لها.

ج ـ تفجر المسألة الكردية بصورة عنيفة ومنظمة ضمن استراتيجية ثابتة يبدو أنها تلقى الدعم الخارجي لايجاد دولة كردية ما بين تركيا وايران والعراق وسوريا. وقد مثلت الأراضي العراقية منطلق الحكم الذاتي للمسألة الكردية بعد إضعاف العراق وتدمير جيشه في حرب الخليج. ولم يعد بمقدور القوميين العرب تجاهل المسألة الكردية كما فعلوا في السابق، الأمر الذي يمثل عاملاً إضافياً لإضعاف المقولات الإندماجية القومية السابقة.

د ـ تفجر المسألة الأمازيغية في مختلف أرجاء المغرب العربي. ومن المعروف جيداً أن القوميين العرب رفضوا سابقاً كل أشكال الاعتراف، ولو الشكلي، بوجود مسألة أمازيغية. في حين أن دول المغرب العربي الآن تبدي استعداداً ملحوظاً للاعتراف بهذه المسألة وبضرورة اعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية ثانية في مدارس دول المغرب. ولم يعد بمقدور القوميين العرب تجاهل هذه المسألة في المستقبل.

هـ ـ تفجر مسألة الأقباط في مصر بصورة مقلقة مقرونة بتزايد حدة الصدامات الدموية بين الأصولية الاسلامية وبعض الاتجاهات السياسية المتطرفة بين الأقباط. وما زالت القيادات الحكيمة تظهر مرونة بالغة في التعاطي مع هذه المسألة وتعتمد في حلها على ضرورة تقوية الدولة المركزية المصرية التي تحمي المسلمين والأقباط معاً من كل أشكال التطرف. لكن تفجر هذه المسألة يطرح مستقبل الديمقراطية في مصر وأثرها في تطوير النظام السياسي المصري لبناء دولة مركزية عصرية قوية وعادلة.

و ـ تفجر المسألة اليمنية في حرب أهلية بعد دمج الدولتين السابقتين في اليمن

بدولة مركزية واحدة. وعلى الرغم من انتصار إرادة الوحدة في اليمن فإن مخاطر اندلاع حروب قبلية في هذا البلد ما زالت قائمة، وبخاصة في ظروف إقليمية ملائمة، لأن الدول المحيطة باليمن تعمل على عدم استقرار هذه الدولة حتى لا تتحول إلى قوة إقليمية قوية تهدد الدول النفطية المجاورة. هذا إضافة إلى اكتشاف حقول نفط غنية في مناطق متنازع عليها بين اليمن وجيرانها، وهي تمثل ذريعة للتدخل الأجنبي الكثيف في تلك المنطقة لمصلحة شركات النفط والاحتكارات العالمية.

غني عن التوكيد أن هنالك الكثير من المشكلات الحادة التي تعصف بالداخل الهش في معظم الدول القطرية العربية، ولا سيما تلك التي تضم تيارات أصولية ـ إسلامية مسلحة. وليس لدى قادة هذه الدول سوى الحلول القمعية والسجون وقمع الحريات والتضييق على الناس، وكلها تدابير تقود إلى مزيد من التأزم الداخلي في ظل الأزمات الإقتصادية الحادة التي تعيشها هذه الدول.

لكن أخطر ما يواجه العرب في هذه المرحلة أن المشروع الصهيوني، المدعوم أميركياً وعالمياً، يخوض معركة السلام في ظل تفكك النظام القومي العربي وهزال الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية. يضاف إلى ذلك أن جميع الإتحادات أو التكتلات الإقليمية العربية هي شبه مشلولة وتكتفي بإصدار بعض البيانات الموسمية الخجولة.

تجدر الإشارة إلى أن الحروب الأهلية في اليمن ولبنان وجنوب السودان، وحرب الخليج التي اندلعت بعد احتلال العراق للكويت، أوجدت مرارة عميقة في نفوس السكان المحليين من سياسة بعض الحكام العرب التي هددت وما زالت تهدد بإشعال حروب أهلية في كل قطر عربي. وقد أضعفت حرب الخليج القدرات الاقتصادية والمالية لدول النفط التي كانت غنية، فباتت تبحث عن قروض مالية في الخارج عاجزة عن الوفاء بالوعود لمساعدة الدول العربية المتضررة.

وهنالك دراسات ميدانية كثيرة تناولت آراء السكان في الخليج العربي بعد حرب الخليج، وكلها يؤكد حدة ارتفاع وتيرة العداء للرعايا العرب، وبخاصة من الذين أدوا دوراً سلبياً في الكويت إلى جانب القوات العراقية. ونتج من ذلك زيادة ملحوظة في عدد العمالة الآسيوية في جميع دول الخليج، الأمر الذي يهدد بانفجار هذه المسألة بحدة في السنوات المقبلة. ومن الصعب على القوميين العرب أن يتجاهلوا أبعاد هذه المسألة التي باتت تهدد عروبة الخليج في ظروف إقليمية ودولية ملائمة لتفجير هذه المنطقة الغنية جداً بالنفط.

يتضح من ذلك أن فشل المشاريع التوحيدية على أسس قومية عربية ذات نزعة ديمقراطية كان المدخل إلى انفجار الأزمات الحادة داخل عدد كبير من الدول القطرية الحديثة في الوطن العربي عموماً، وفي المشرق منه والخليج العربي خصوصاً. وبات على هذه الدول أن تدافع عن نفسها بنفسها على الرغم من محدودية الطاقات لديها. وبات عليها أيضاً أن تواجه، كل منها على حدة، مشاريع التسوية السلمية في المشرق العربي والترسانة العسكرية الضخمة للمشروع الصهيوني الزاحف بين الفرات والنيل، لا بل إلى منابع النفط في العقود المقبلة.

ملاحظات ختامية

لا شك في أن الشعارات السلبية التي رفعها دعاة الفكر القومي العربي ضد الدولة القطرية الحديثة في المشرق العربي وفي الخليج والجزيرة العربية بخاصة، وفي الوطن العربي بعامة، قد انقلبت إلى مأزق حاد بين القطري والقومي، في الفكر والممارسة معاً.

ومع ثبات دولة إسرائيل على أرض فلسطين وتراجع المقولات القومية الرافضة للإعتراف بها وتحولها إلى مقولات للتصالح معها في ظروف الهزائم القومية المتلاحقة منذ عام ١٩٦٧، تفجرت جميع المشكلات الطائفية والعرقية والقبلية والسياسية والاقتصادية دفعة واحدة في جميع أقطار الوطن العربي. واللافت للنظر أن بعض المنظرين العرب وجد في هذا الانفجار اللحظة المناسبة للثأر من الفكر القومي العربي ونعته بمختلف أشكال الرومانسية والطوباوية والتحجر والجمود والاقتباس الحرفي عن نظرية بسمارك في الوحدة الاندماجية بالقوة، والتشبه بالنازية والفاشية وغيرها. وانتشرت الدراسات التي تقول بموت القومية العربية واستحالة إحيائها من جديد بعد الهزائم التي لحقت بها. وبرزت دعوات جديدة تمجد الدولة القطرية وتعدها أرقى أشكال التوحيد القومي في القرن العشرين. وبلغت الحماسة مبلغها عند محمد جابر الأنصاري الذي رأى أن «الدولة القطرية تمثل أول محاولة عربية حديثة في «الوحدة» وفي «الدولة»[٢]... وعليه، فإن العرب يعانون ـ وعياً ـ هاجس «التجزئة»، بينما هم يعيشون ـ فعلاً ـ فوق واقع يتوحد... فمتى سيمسك العرب بطرف الخيط الصحيح المؤدي إلى التلاؤم الصحي بين الوعي «القومي» والواقع «القطري» المعاش؟».

إن إعادة تجديد الفكر السياسي العربي تتطلب موقفاً نقدياً يعتمد المقاييس عينها في دراسة سلبيات وايجابيات كل من الوعي القومي والوعي القطري كما بثته أجهزة الإعلام التابعة لهما

ما لا شك فيه، أن مقولات الفكر القومي السابقة خاطئة وحالمة وطوباوية قادت إلى نتائج معكوسة وسلبية في علاقتها بالدولة القطرية الحديثة في المشرق العربي والخليج والجزيرة العربية. وهذه حقيقة موضوعية لا يمكن نكرانها. لكن الإنطلاق من هذه الأخطاء لارتكاب أخطاء جديدة أكثر فداحة من سابقاتها يعد خطيئة لا تغتفر كذلك.

فالمشاريع الاستعمارية التي تُرسم للوطن العربي ما زالت كثيرة ومتنوعة. والمشروع الصهيوني يتحضر لتحقيق اسرائيل الكبرى بين الفرات والنيل وصولاً إلى منابع النفط، وذلك بالطرائق السلمية هذه المرة وعبر انخراط اسرائيل العضوي في النظام الشرق أوسطي الجديد مع احتفاظها بكامل ترسانتها العسكرية وقنابلها النووية وتطوير هذه الترسانة في المستقبل.

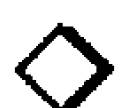
(٢) انظر: محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص١١.

يضاف إلى ذلك أن حقول النفط العربي باتت جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية الأميركية لمواجهة أوروبا واليابان والصين. وقد تحولت دول الخليج النفطية من الغنى والبحبوحة إلى الاقتراض، وصولاً إلى الإفقار والأزمات الداخلية في العقود المقبلة. فهل تواجه هذه المخاطر بترويج الدعوات إلى الدولة القطرية وعدّها شكلاً من أشكال التوحيد القومي؟ وهل بمقدور هذه الدولة أن تواجه الصدامات المذهبية والعرقية والأصولية والقبلية في داخلها دون الاستنجاد بالعساكر الأميركية وغيرها؟

من نافلة القول إن الخطأ لا يصحح بخطأ أكبر. وإذا كان لا بد من تجديد الفكر القومي ورفض كل الأشكال الشوفينية فيه، وكل المقولات التي ترفض الدولة القطرية الحديثة وتعدها صنيعة الاستعمار، فلا بد أيضاً من اعتماد الحذر الشديد في تضخيم الدور الإيجابي الذي أدته هذه الدولة منذ ولادتها حتى الآن. فهي قد سورت نفسها بحدود حديدية منعت بموجبها مختلف أشكال التلاقي العربي، وقد عجزت عن حل المشكلات الأساسية في داخلها، واستخدمت سلاح القمع الشديد دفاعاً عن مصالح القوى السياسية الحاكمة فيها، وألغت كل أشكال الديمقراطية من مؤسساتها، وهدرت أموالاً طائلة في تنمية جزئية لم تعط نتائج باهرة... إن إعادة تجديد الفكر السياسي العربي تتطلب موقفاً نقدياً يعتمد المقاييس عينها في دراسة سلبيات وايجابيات كل من الوعي القومي والوعي القطري كما بثته أجهزة الإعلام التابعة لهما، وهو النقد العلمي الذي يرى أن الواقع نفسه هو العنيد لأن عليه تدور كل أشكال الصراع، السلمي منها والدموي على حد سواء. ومقياس إيجابية أو سلبية أي من الوعيين هو مقدار ما يغير في حركة هذا الواقع باتجاه المعاصرة أو ما يعيق تلك الحركة نحوها.

في الختام، لا بد من الإشارة إلى أن علاقة الدولة القطرية الحديثة بالمسألة القومية في المشرق العربي المعاصر ليست مجرد مسألة بحثية بقدر ما هي مسألة مصيرية تشمل ما في هذه المنطقة وحاضرها وإمكان إدخال تبدلات بنيوية جذرية على خارطتها إنطلاقاً من مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية وتفرد فيه دوراً مميزاً لإسرائيل.

لذا، فالمقولات التي يناقشها المفكرون العرب في مجال تجديد الفكر القومي، ولا سيما في علاقته بالدولة القطرية، تحتاج إلى كثير من الدقة، نظراً إلى النقض المتبادل الذي ساد الساحة العربية بين القطري والقومي طوال القرن العشرين. وهذه المسألة تحتاج فعلاً إلى ندوة بحثية معمقة تتفاعل فيها كل الاتجاهات القطرية والقومية بهدف الخروج من مأزق النقض المتبادل إلى الحوار المنفتح على أسس عقلانية وديمقراطية تأخذ في الحسبان مستقبل المشرق العربي برمته في عصر التحولات العالمية والاقليمية الكبرى. وأغلب الظن أن النظام الشرق أوسطي الجديد سيحمل معه مقولات تختلف جذرياً عن تلك التي أطلقتها إتفاقات سايكس ـ بيكو القديمة. وهي مقولات جديرة بالبحث المسبق حتى لا يفاجأ العرب، وبخاصة المثقفين منهم، بأنهم كالزوج المخدوع أو آخر من يدري. فهم ما زالوا يدرسون العلاقة بين الدولة القطرية والمسألة القومية في وقت تجاوز فيه المخططون لهذه المنطقة القطري والقومي معاً، وأسسوا لتبعية العرب الكاملة للنظام العالمي الجديد في مطلع القرن الحادي والعشرين ◇



شفيق الحوت (*)

القوميّة العربيّة والقضيّة الفلسطينيّة

لو حاولنا رصد المسيرة التاريخية في الوطن العربي وتحليلها خلال السنوات المئة الأخيرة، بمنهج مدرك لحركة الصراع التي تتناقض بين طموحات الحركة القومية العربية في الحرية والوحدة والتقدم، وبين طمع الاستعمار الأوروبي، ومن بعده الأميركي، لفرض سيطرته على المنطقة العربية واستغلال كل ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومواقع استراتيجية حيوية؛ ولو تابعنا في الوقت نفسه تطور الحركة الصهيونية قبل مؤتمر «بال» الشهير سنة ١٨٩٧ وبعده، ولاحظنا تحولها النهائي نحو الارتباط المصيري بحركة الاستعمار العالمي الذي تكرس بوعد بلفور سنة ١٩١٧، لو حاولنا ذلك كله، لاكتشفنا بكل وضوح أن التحالف الاستعماري ـ الصهيوني قد التزم إقامة إسرائيل كهدف للصهيونية على أن تكون في الوقت نفسه أداة ووسيلة للسيطرة على الوطن العربي الكبير، وكقاعدة لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية في جميع أطرافه، وفي الجزيرة النفطية بصورة خاصة.

إن التحالف الاستعماري ـ الصهيوني قد التزم إقامة إسرائيل كهدف للصهيونية على أن تكون في الوقت نفسه أداة ووسيلة للسيطرة على الوطن العربي، وكقاعدة لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية فيه

ولعل هذا هو السبب لتفرد القضية الفلسطينية بخصوصية ميزتها عن سائر القضايا السياسية المهمة التي يواجهها الوطن العربي منذ مطلع القرن حتى يومنا هذا، وجعلت منها محور الحركة القومية العربية وقضيتها المركزية الأولى. ويشهد تاريخنا المعاصر أن ما من قضية مست وتمس في جميع أبعادها، المصير القومي للأمة العربية، وفي الصميم، كالقضية الفلسطينية.

فلنحاول، ولو بإيجاز، تلخيص وقائع هذه المسيرة التاريخية منذ انتفاضة العرب على الهيمنة الطورانية التركية، مروراً بمقاومتها الاستعمار الأوروبي الذي ورث

(*) ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سابقاً، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.

العثمانيين في بلادنا، وصولاً إلى حروبنا ضد اسرائيل، وما انتهت إليه من اتفاقات أبرمت وأخرى على الطريق.

حين استيقظت الأمة العربية على حقيقة واقعها بين أواسط القرن الماضي ومطلع هذا القرن، وبدأت طلائعها تتحرك للاستقلال عن الأتراك والعودة بالإنسان العربي إلى هويته القومية، كانت الرأسمالية الأوروبية قد تخطت في نموها نطاق استغلال الجماهير الكادحة بين شعوبها، وبدأت البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتوجاتها، وعن موارد وطاقات طبيعية وبشرية جديدة لاستغلالها.

وفي هذه المرحلة بالذات، ونتيجة ما أفرزته هذه الرأسمالية الأوروبية من أفكار وفلسفات، نشأت الحركة الصهيونية في صفوف الأقليات اليهودية هناك، مستندة إلى النوع نفسه من الأفكار والفلسفات العنصرية والاستعمارية، بعد إلباسها أقنعة زائفة باسم الدين والتاريخ لتبرر أهدافها وأطماعها الاستعمارية الاستيطانية. وهكذا كان على العرب منذ بداية يقظتهم أن يواجهوا قوتين شرستين في آن معاً: الحكم التركي المتداعي والاستعمار الأوروبي المتصاعد.

ولا شك مطلقاً في أن الدول الأوروبية الرأسمالية التي كانت ترى بعيونها تداعي الامبراطورية العثمانية وتفككها، وترصد تنامي الحركة القومية العربية واحتمال انتصارها وما قد يترتب عن ذلك من قيام دولة الوحدة العربية على أنقاض ما كان ولايات عثمانية، ارتأت أنه لا بد لها - تأميناً لمصالحها - من أن تتهيأ مسبقاً للقضاء على هذا الاحتمال قبل أن يتحول إلى حقيقة.

الوحدة العربية بالنسبة إلى الفلسطينيين لم تكن مجرد حلم قومي يتوقون إلى تحقيقه مثل غيرهم من العرب، وإنما كانت أيضاً وعداً بتحرير وطنهم السليب

ولا شك أيضاً في أن هذه الدول الأوروبية، ومن موقع التفوق العلمي والحضاري الذي كانت تشغله آنذاك، كانت تدرك - وربما أكثر من العرب أنفسهم - ما سيعنيه قيام دولة الوحدة العربية من تهديد خطير لمستقبل مصالحها، مستذكرة ما كان من صراع وحروب معها عبر تاريخ طويل.

لذلك، فإن هذه الدول، ومنذ أن بدأت تضع أقدامها في المنطقة العربية في ظلال الخلافة العثمانية، اعتمدت كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتطويق الوعي الوحدوي والعمل على خنقه ضمن تخطيط استراتيجي مركب يقوم على إجهاض كل احتمالات الوحدة، ووضع كل ما يمكن وضعه من العوائق على طريق تحقيقها.

وقد ارتكز هذا التخطيط الاستعماري الاستراتيجي على خطين متكاملين ومتتاليين:

- الخط الأول: تفتيت الوطن العربي وتجزئته إلى دويلات وممالك ومشيخات تحكمها عوامل الشك والفرقة المصطنعة.

- الخط الثاني: هنا يدخل دور الصهيونية بإقامة حاجز بشري غريب عن أهل المنطقة، يكسر امتداد الوطن الواحد ويلغي وحدانية الهوية القومية له.

ولم يكن أنسب من أرض فلسطين لتحقيق هذا الهدف لما تتمتع به من مركز جغرافي حساس حيث تقع في الجسم العربي موقع القلب، ولما يثيره تاريخها القديم، كأرض

للديانات السماوية، من حساسية لدى العالم الأوروبي المسيحي، ولدى الحركة الصهيونية اليهودية.

ولم يغفل المخطط الاستعماري الاستراتيجي ضرورة التمويه على العرب ومحاولة خداعهم بالعمل على إلهائهم بدويلات ترفع رايات الاستقلال الشكلي، بحيث يتستر الاستعمار بمصالحه وامتيازاته ونفوذه وراء تلك الرايات.

بعد التخطيط جاء التطبيق، وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة للتنفيذ، حيث اتضحت مشاريع التجزئة بإقامة الكيانات والامارات والدويلات المصطنعة عبر اتفاقية سايكس ـ بيكو. كما بوشر بتنفيذ الخطوط الأولى لإنشاء الكيان الصهيوني بإصدار وعد بلفور، ذلك الوعد الذي عبر بوضوح عن التقاء المصالح الاستعمارية بمصالح الحركة الصهيونية.

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا سلطتها على فلسطين، وبدأت هي وحليفتها الصهيونية تعملان معاً على تهويد فلسطين وتهيئتها لتصبح «الوطن القومي لليهود».

ومن حول فلسطين، اقتسم البريطانيون والفرنسيون مناطق نفوذهم، فكانت العراق وشرق الأردن من نصيب البريطانيين في حين أخضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، ولم تتمكن هذه الأقطار من نيل استقلالها، إلا بعد نضال طويل وشاق؛ أما مصر فلقد كانت هي الأخرى مكبلة بمعاهدة مهينة مع بريطانيا حرمتها كل معاني السيادة الحقيقية، واستمر مفعولها الحقيقي حتى عام ١٩٥٦ بعد اندحار العدوان الثلاثي في عهد جمال عبد الناصر.

إن ما رجّح التوجه الفلسطيني القطري على التوجه القومي ما كان يلقاه اللاجئون الفلسطينيون في بعض البلدان العربية المضيفة من أحكام غير عادلة تحول بينهم وبين حقهم المشروع في ممارسة حرية العمل السياسي

وهذا ما يفسر أسباب قصور بعض الدول العربية وتقصيرها في دعم مسلسل الانتفاضات والثورات التي قام بها عرب فلسطين بصورة متتالية من سنة ١٩٢٠ حتى قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، على الرغم من تعاطف جماهير هذه الدول واشتراك العديد من أبنائها في الدعم والمساندة، ولكنه من الصعب إسقاط تهمة التواطؤ عن دول أو حكومات عربية محددة، بحكم نشأتها منذ البداية كدول تابعة لا تملك حرية قرارها.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، جاء انتهاء الانتداب البريطاني وانسحابه من فلسطين على نحو مكن الجماعات الصهيونية من الاستيلاء على الأرض بعد تمهيد وإعداد استمرا ثلاثين عاماً، وعاد شعب فلسطين من جديد يناضل ويقاوم وقوع المأساة، وهو شبه أعزل من السلاح.

ومرة ثانية، يبرز دور بعض الحكومات العربية مراوحاً بين العجز والتواطؤ، فدخلت الجيوش العربية بقيادة الملوك والرؤساء، وخاضت المعركة صورياً بهدف تضليل الجماهير العربية في فلسطين وخارجها، وتنفيذ المخططات الاستعمارية المرسومة. وإذا كان من غير الانصاف وضع جميع هذه الدول على المستوى نفسه من

المسؤولية، فإن الحصيلة النهائية لتلك الحرب جاءت وبالاً، فكانت نكبة عام ١٩٤٨ بتكريس وعد بلفور وتجسيده بقيام دولة «اسرائيل» كقاعدة استعمارية استيطانية عنصرية، على أنقاض جزء كبير من أرض فلسطين وشعبها.

ومضى التحالف الاستعماري ـ الصهيوني في تثبيت سياسته لإلغاء الكيان العربي الفلسطيني، وشطب اسم فلسطين من الخريطة ومحاولة إلغاء وجود شعبها من خلال إلحاق ما تبقى من أرض فلسطين بالأردن بعد تحويله من إمارة إلى مملكة، وتوطين اللاجئين وإسكانهم في منافيهم القسرية. ثم صدر البيان الثلاثي البريطاني ـ الأميركي ـ الفرنسي، معززاً وجود اسرائيل ومعلناً أنها أصبحت في المنطقة واقعاً ثابتاً، وأن الدول الثلاث ستعمل على ضمان حدودها وعلى إقامة التوازن العسكري بينها وبين العرب ككل.

بوقوع هذه المأساة، أصاب الذهول الشعب العربي وعمقت النكبة مشاعر النقمة لديه ضد القيادات العربية بما فيها القيادة الفلسطينية، وجرى التراشق في توزيع المسؤولية عن الهزيمة، فهناك من حملها زوراً وتضليلاً على كاهل شعب فلسطين، وهناك من حملها على الأنظمة العربية من دون تمييز، وساءت العلاقات بين جماهير اللاجئين وبين الدول المضيفة لهم، الأمر الذي هزّ مصداقية العلاقة بين هذه الأنظمة المحسوبة على القومية العربية، وبين مناضلي القضية الفلسطينية.

ثم بدأت الجماهير العربية تتلمس طريقها لمواجهة أوضاع ما بعد المأساة التي حلت بها، ورأت من مواقعها المختلفة أن الخطوة الأولى للرد على المأساة يجب أن تستهدف التخلص من تحكم عناصر «الرجعية العربية» المتمثلة بـ«أعداء» الوحدة من الحكام والزعامات القطرية والطبقات الرأسمالية التي ترتبط مصالحها باستمرار التجزئة وبالتحالف مع الدول الاستعمارية.

وشهدت المنطقة مسلسلاً من الانقلابات والانقلابات المضادة، كما شهدت هبّات شعبية، وتنامت التنظيمات القومية، وشعار هذه كلها: القضية الفلسطينية كمحور للنضال القومي العربي.

ولا ريب أن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ كانت منعطفاً مفصلياً في تصحيح العلاقة بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، حيث تمكنت بعد إسقاطها النظام الملكي في مصر وإطلاق أيدي القوى الشعبية وإيصالها إلى مراكز السلطة والقيادة الفعلية من إقحام مصر، أقوى دولة عربية، وأول مرة في تاريخها، في التيار القومي العربي ، بعدما سلحت هذا التيار بمحتوى اجتماعي اشتراكي، مستكملة بذلك مفهوم الثورة القومية وأبعادها الفكرية بصورة أكثر تبلوراً ووضوحاً. وأصبحت مصر الثورة أول دولة عربية تجسّد ما يمكن عدّه «دولة» القومية العربية بمفهومها الحديث.

ونتيجة ذلك ارتفع في ساحة النضال الفلسطينية الشعار الشهير «الوحدة طريق التحرير»، الأمر الذي زاد في تشدد الأنظمة والقوى التقليدية ذات التوجهات المناهضة للوحدة. إلا أن المد القومي وتعاظمه وتدعيم الثورة العربية له في مصر ساد الوطن كله، الأمر الذي أغاظ الدول الاستعمارية فشنت العدوان الثلاثي على مصر سنة

١٩٥٦، مستهدفة إسقاط الثورة هناك ليتسنى لها إعادة تنظيم الأوضاع في المنطقة بما يضمن استمرار الحفاظ على نفوذها ومصالحها. ولكن العدوان فشل، وترتب على فشله تبلور الحقائق التالية:

١ ـ تأكدت مجدداً حقيقة الارتباط والتحالف المصيري الذي يربط بين الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية.

٢ ـ تعاظم التيار الوحدوي القومي التقدمي، الذي توّج نضاله بصنع الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨، وهو أول تحد لاتفاقية سايكس ـ بيكو بعد إبرامها بأربعين سنة تقريباً.

غير أن هذا التوجه القومي لم يثن التحالف المثلث، الاستعماري ـ الصهيوني ـ «الرجعي» العربي عن تصميمه على إفشاله والقضاء عليه، فشن حملة واسعة تقوم على رفع شعارات انفصالية وتفتيتية، وعلى رصد لتجربة الوحدة ونشر الشكوك والشائعات من حولها مستغلاً الثغرات التي سببها بعض الممارسات القومية الخاطئة التي عمدت دوائر الاستخبارات والحرب النفسية إلى نشرها بأشكال مضخمة، فساهم ذلك في إسقاط تجربة الوحدة سنة ١٩٦١، ومن ثم أخذ التحالف المثلث باستغلال انتكاسة الوحدة لممارسة الضغوط من أجل تثبيت التجزئة والانفصال وتعزيز التوجهات والسياسات القطرية تحت ستار «الظروف الخاصة لكل قطر» لكي تصبح فكرة الوحدة في أذهان الجماهير أمنية عاجزة أو بعيدة المنال في أحسن الحالات.

إن الضربة القاصمة التي تلقتها منظمة التحرير ومجمل حركة النضال الوطني الفلسطيني كانت في خروج مصر عن الاستراتيجية العربية التقليدية ضد اسرائيل، وانفرادها بإقامة صلح منفرد

وقبل عملية الانفصال، وتمهيداً لها، برزت من مواقع الردة على الحركة القومية، شعارات استهدفت توزيع الأهداف القومية وتجزئة الجهود، وكان ذلك واضحاً على صعيد قضية فلسطين بالذات في محاولة عبدالكريم قاسم إنشاء كيان فلسطيني لتحرير فلسطين بفكر ونضال قطريين وبمسؤولية قطرية، وقام فعلاً بتجنيد بعض الفلسطينيين بعدما تحالفت معه القيادة الفلسطينية آنئذ. ولم يكن ذلك في حقيقة الأمر سوى محاولة منه لحماية حكمه الانفصالي القطري من المد القومي بالتستر وراء القضية الفلسطينية. وكذلك عمدت الحكومة السورية الإنفصالية في عهد ناظم القدسي إلى السياسة نفسها ودعت الفلسطينيين المقيمين في سوريا إلى إنشاء التنظيمات الفدائية تحت شعار قطري مضلل، يقول إنه «لا يحرر فلسطين إلا الفلسطينيون».

وظلت هذه المحاولات مشكوكاً فيها ومعزولة دون أي صدى يذكر بين الجماهير الفلسطينية، حتى جاء الانفصال، كواحدة من أعمق الصدمات التي تعرضت لها الحركة القومية التي كانت قد تجسدت بدولة «الجمهورية العربية المتحدة».

أما شعب فلسطين، فقد كان من أكثر الشعوب العربية تأثراً بفشل التجزئة الوحدوية وانفصام الجمهورية العربية المتحدة، وذلك لسببين هما:

١ ـ لأن الوحدة العربية بالنسبة إلى الفلسطينيين لم تكن مجرد حلم قومي يتوقون

إلى تحقيقه مثل غيرهم من العرب، وإنما كانت، إضافة إلى ذلك، وعداً بتحرير وطنهم السليب، أوليست «الوحدة طريق التحرير»؟

٢ ـ لأن الشعب الفلسطيني الذي لم تتوافر له أية فرصة لحكم ذاتي أو استقلال شكلي، كما توافر لغيره من الشعوب العربية، وبالتالي فهو لم يفرز أية شريحة اجتماعية أفادت من واقع التجزئة.

لهذين السببين كان تأثر الفلسطينيين كبيراً، فانعكس تمزقاً حاداً وقهراً عميقاً على أبناء فلسطين المنتمين إلى الأحزاب والقوى القومية من بعثيين وقوميين عرب وناصريين، نتيجة عدم استطاعتهم مجاراة رفاقهم من غير الفلسطينيين في ترف الشروحات لتبرير الانفصال أو الاستسلام له.

وكما كانت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ منعطفاً مفصلياً في تصليب العلاقة بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، بمعنى تصعيد النضال الوحدوي كطريق لتحرير فلسطين، فإن انفصام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ كان منعطفاً مفصلياً مضاداً وارتداداً نحو التوجهات القطرية المعادية للوحدة.

في إثر ذلك برز على الساحة الفلسطينية، أول مرة، توجهان متضادان: أحدهما تقوقع في قطرية متعصبة، وثانيهما حافظ على بُعده القومي، على الرغم من اتفاق الفريقين على ضرورة استعادة الشخصية الوطنية لشعب فلسطين من خلال «كيان سياسي» مستقل.

وما شجع على رجحان كفة هذا التوجه الفلسطيني القطري المستجد على التوجه القومي، ما كان يلقاه اللاجئون الفلسطينيون في بعض البلدان العربية المضيفة من أحكام غير عادلة وجائرة تحول بينهم وبين حقهم المشروع في ممارسة حرية العمل السياسي من أجل تنظيم أنفسهم في أطر تمكنهم من النضال لاسترداد أرضهم وحقوقهم. فقد كانت معسكرات اللاجئين تبدو أحياناً وكأنها معسكرات اعتقال جماعية.

ومن المفارقات أن هذه البلدان نفسها كانت في الوقت عينه تفرض على اللاجئين قيوداً لا تطاق بالنسبة إلى حرية السفر والتنقل والحق في العمل، بحجة الحرص على إبقاء القضية الفلسطينية حية، وللإبقاء على حماسة أبنائها من أجل النضال لتحرير فلسطين والعودة إليها!

وما شجع على رجحان كفة ذلك التوجه أيضاً، تعاظم الثورة الجزائرية وتمكنها من استقطاب التأييد من كل العرب دون الوقوع في أي من محاورهم المتناقضة، ومن تحقيق انتصارات بطولية على الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي مثل نموذجاً تطلع إليه الفلسطينيون بتقدير وإعجاب ووهم القدرة على تقليده دون تقويم الفوارق الموضوعية بين القضيتين في مختلف المجالات.

أما أصحاب التوجه القومي، وعلى الرغم من تحسسهم لهذا الواقع، فقد رفضوا الوقوع في شرك القوقعة الشوفينية هذه، وارتأوا أن الرد على هذه التوجهات

والسياسات العربية القطرية لا يكون بتبنيها، وإنما برفضها ومحاربتها لمصلحة التوجهات القومية العربية الوحدوية.

واحتدم الصراع حول النظرة إلى طبيعة «الكيان الفلسطيني» المنشود بين فريق يريده كياناً قطرياً مستقلاً عن الحركة القومية العربية ومنفصلاً عنها، ويعمل على إقامة علاقاته بالدول العربية جميعاً دون تمييز بينها، وكانت «فتح» رائدة هذا الفريق؛ وبين فريق آخر كان يريده كياناً للقضية، وجزءاً من الحركة القومية العربية فكراً ومسلكاً، ويعمل من خلال استراتيجية قومية موحدة.

ثم لحق بهذين الاتجاهين اتجاه ثالث تبنّى الخط اللينيني الماركسي، فطرح القضية من زاوية الصراع الطبقي، وأراد لهذا الكيان أن يكون على صورة هذا التوجه اليساري.

وامتدت عملية الصراع هذه، بنشاط متصاعد، حتى جاء مؤتمر القمة العربي سنة ١٩٦٤ لينشيء منظمة التحرير الفلسطينية، التي تحولت إلى كيان سياسي تتحاور فيه وتتصارع كل هذه الاتجاهات، اضافة إلى ما كان قائماً من اتجاهات سياسية عربية متناقضة على المستوى الرسمي.

واستمر السجال بين التيارين داخل إطار المنظمة وخارجها حول المفهومين القومي والقطري للنضال من أجل فلسطين، إلى أن جاءت معركة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بهزيمتها نتاجاً طبيعياً ومنطقياً للأوضاع التي كانت سائدة قبل اندلاعها، أي للسياسات القطرية العربية المتناقضة، ولدخول المعركة ثم الخروج منها من مواقع التجزئة والتقسيم وغياب الحد الأدنى من التنسيق.

باختصار، كانت هزيمة عام ١٩٦٧ بمثابة صفعة قاسية للسياسات القطرية ولاستمرار أوضاع التجزئة والتخلف، على الرغم من وجود «القيادة العربية الموحدة» ومن اتفاقات الدفاع المشترك الثنائية والثلاثية والجماعية، التي كانت كلها ـ كما اتضح ـ أشكالاً دون محتوى حقيقي. كذلك لا يمكن تجاهل ما سببته هذه الهزيمة للسياسة القومية من انتكاس خطير كشف الكثير من أخطائها.

وعلى فداحة هذه الهزيمة بما أسفرت عنه من احتلال لأجزاء من أراض عربية، فضلاً عما تبقى من فلسطين، فإن التفكير القطري والسياسات الشوفينية لم يستفزها هذا الاحتلال ولم يحركها صوب الوحدة، بل إنه بدا واضحاً في بعض الأحيان أن الصراع في الوطن العربي بين القوى القومية التغييرية والقوى المحافظة أهم من الصراع ضد الصهيونية أو في مستواه على الأقل. وبدا أن حرص الكيانات المصطنعة على أنظمتها أكثر من حرصها على مواجهة الخطر التوسعي الصهيوني، وانعكس هذا كله على القضية الفلسطينية وعلى ساحتها النضالية.

وعلى الرغم من مرارة هذه الهزيمة وهولها، فلقد تشبثت الجماهير العربية كلها بإيمانها بالمبادىء القومية، وهبت في مصر وخارجها تعلن رفضها للهزيمة وتمسكها بقيادة المسيرة القومية ممثلة بجمال عبد الناصر. أما جماهير الشعب الفلسطيني فقد سارعت إلى مقاومة العدو ومشاريع التصفية والتسويات

الاستسلامية، فحملت السلاح بعناد وإصرار وأعلنت عن بروز مرحلة جديدة من الكفاح الشعبي المسلح، الأمر الذي فرض إعادة خلط أوراق العلاقة بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، وهيمن على المنطقة ما عرف حينئذ بالعمل الفدائي أو مرحلة الثورة الفلسطينية.

ويمكن القول إن قرارات مؤتمر القمة في الخرطوم عقب هذه الهزيمة قد أدت إلى قيام هدنة بين الأنظمة العربية المختلفة، فتوقفت حرب اليمن، وارتفعت شعارات لإرضاء الكل راوحت بين «اللاءات» المعروفة بالنسبة إلى اسرائيل، وبين «إزالة آثار العدوان». ومن الطبيعي أن يعكس هذا الوضع العربي المستجد آثاره على القضية الفلسطينية وعلى ساحتها النضالية.

ويمكن تسجيل أهم هذه الانعكاسات المباشرة ما بين حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وأيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ على الشكل التالي:

١ ـ نهوض الدعوة إلى الكفاح المسلح والعمل الفدائي الفلسطيني على حساب الدعوة القومية التي كانت تنادي بالنضال من خلال الإطار القومي والاستراتيجية العربية الواحدة. ولقد تجلى ذلك في تمكن المنظمات الفدائية السرية من السيطرة على منظمة التحرير، قيادة ومؤسسات، بعد إطاحة رئيسها أحمد الشقيري، وتعديل ميثاق المنظمة واستبدال صفة «القومي» بـ«الوطني»، وذلك في سنة ١٩٦٨.

إن الانتفاضة الشعبية في فلسطين أعادت لقضية فلسطين وهجها وزخمها، وبصورة أفضل من كل ما قدمته سنوات النضال السابقة

وبعد معركة «الكرامة» في آذار/ مارس ١٩٦٨، يمكننا القول إن صفة الفلسطيني «الثائر» طغت على صفته «القومية» التي شاعت في الخمسينات، وعلى صفته «الوطنية» التي بدأت في الستينات، فاختلطت أوراق الساحة الفلسطينية، وبالتالي أوراق علاقات هذه الساحة بالدول العربية وتياريها السائدين القومي والقطري، الأمر الذي سجل مفارقات مثيرة.

فمن كان بين هذه الدول مصنفاً في الحركة القومية العربية، وبخاصة مصر وسوريا، رأى في هذه الظاهرة بادرة صحية وضرورية ويجب دعمها لملء الفراغ، بانتظار استكمال القوة العربية الرسمية وقدرتها وتعويض ما خسرته في حزيران/ يونيو. وفي ضوء ذلك كانت العلاقات بينها وبين الثورة الفلسطينية ايجابية في التوجه الاستراتيجي على الرغم مما كان يعتورها من خلافات تكتيكية.

أما الدول القطرية التوجه، وبخاصة البعيدة جغرافياً من ساحات الصراع المسلح، فكانت تدعم العمل الفلسطيني المسلح تعزيزاً لـ«قطريته» على حساب «قوميته» لكون ذلك أهون الشرين.

أما لبنان والأردن، بوصفهما من دول الطوق، فلقد كانت علاقاتهما بهذه الثورة محكومة بمصلحة أمنهما الوطني قبل أي اعتبار آخر.

ومن مفارقات العلاقات الفلسطينية ـ العربية في هذه المرحلة، ما وقع من خلاف مع

مصـر، ثم ما تبـعه من اقـتتـال في الأردن، وما ترتب عن ذلك كله مـن انتقال لـلثورة الفلسطينيـة وثوارها إلى لبنان، وأخـيـراً ما تبع ذلك من أحـداث خطيـرة ومأسـاوية ودامية على أرض لبنان حتى سنة ١٩٨٢.

أما بالنسبة إلى الخلاف مع مصر، فيعود السبب إلى عجز قيادة الثورة عن التمييز بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، والتصدي الجارح لعبد الناصر لقبوله بمشروع روجرز.

أما بالنسـبة إلى الأردن، فالسـبب الأهم لمأساة أيلول/ سبـتمبـر ١٩٧٠ يعود إلى قصور الثـورة الفلسطينية في تحديد «ما تريد» من هذه السـاحة بالذات، في وقت كان النظام هناك يستعد لاسترداد هيبته وسلطته.

وأذكـر حديثـاً معي لفـاروق القدومي (أبو الـلطف) عن لقاء تم بين عـبد الناصـر وأعضاء قيادة «فتح» في منزله في المعـمورة، قبل أسابيع من أحداث أيلول الأسود في الأردن، أي في آب/ اغسطـس ١٩٧٠. يقول أبو اللطف إن عـبد الناصر دخل عـليهم ـ على غير عادته ـ متأخراً قرابة الساعة، ثم حياهم وقال:

ـ كنت أمشي علـى الشاطىء لأرفع من صدري كل المشـاعر المريرة التي سـببتـها حملتكم عليّ، فأنا حريص على أن لا يصدر عني ما يؤذي مشاعركم.

ثم أضاف:

ـ أنتم عاوزين ايه من الأردن؟

ويقول أبو اللطف: قلنا له:

ـ نريد حكومة وطنية برئاسة «فلان».

وابتسم عبد الناصر وقال:

ـ هل هذه هي مشكلتكم؟ أنا عاوز أقـول لكم حاجة، وهي إنه لا يوجد في كل الدول العربية حاجة اسمها «رئيس وزراء». يوجد «رئيس» وبس.

واستمر الحوار، يـقول أبو اللطف، أكثر من ساعتين شرح لهم عبـد الناصر خلالها حقيقـة موقفه من مشروع روجرز على أنه شـراء للوقت يمكنه من بناء قواته المسلحة وبخـاصة جدار الـصواريخ المضـادة للطيران. كـما أكـد لهم أنه من حقـهم رفض هذا المشروع بل وجوب رفـضه، وإنما من دون تجريح وكشف للحقائق المفـترض إبقاؤها سرية. وأخيراً أوصاهم بعدم الانزلاق إلى أي مـواجهة مسلحة ضد النظام في الأردن والوقوع في أفخاخ الوعود التي كانوا يسمعون عنها من هذه العاصمة، أو تلك، لدعمهم في حال المواجهة.

ولكن يبدو أن الأوان كـان قد فات باكـتمال الشروط الملائمـة لوقوع تلك المصيـبة القومية، وفي مقدمها ارتفاع الشعارات الفلسطينية المغالية في قطريتها ويساريتها.

٢ ـ أما المحطة الثانية فكان مسرحها لبنان، الذي وصفته بعد ثلاث عشرة سنة، في المجلس الوطني المنعـقد في الجزائر عـقب الاجتيـاح الاسرائيلي، بأنه كان «حـديقة بلا سيـاج» الأمر الذي مكّن الثـورة الفلسطينية من اعـتمـاده مرتكزاً مادياً لهـا في الوقت

الـذي أقفلـت فـي وجهـها كل الحدود. وكان يحكم العلاقة اللبنانيـة ـ الفلسطينية آنئذ ما يعرف باتفاقية القاهرة المبرمـة سنة ١٩٦٩، وهي اتفاقية حاولت جهدها أن تضبط في إطار قانوني ما لا يمكن ضبطه ـ موضوعياً أو سياسياً ـ من تناقضات. لقد حاولت تلك المعـاهدة الجـمع بين منطق الدولة ومنـطق الثـورة، وبين المنطق القـومي والمنطق القطري، بين سيادة الدولة ومصادرة أحد أهم قرارات السيادة بالحرب والسلم. كانت اتفاقية خداع مـشترك بين طرفين لكل منهما استراتيجيتـه الخاصة والمناقضة، هذا إذا جاز القول إنه كان ثمة استراتيجيات أصلاً.

وإذا أضيف إلى هذا كـله التخلف الموروث والمكتـسب من الممارسات (فلسـطينية ولبنانية)، والتداخـلات العربية والأجنبيـة وتصدير كل ما ترمي إليه من سيـاساتها (الفلسطينيـة) إلى السـاحة الـلبنانية، وأخـيـراً ما كـان التـحالف الاسـتـعمـاري ـ الاسرائيلي يقـوم به من دور مباشر وغـير مبـاشر في تحويل المجرى العـام للثورة الفلسطينية من حـركة تحرير وطنية ضـد اسرائيل إلى اقتتال عـربي ـ عربي، ندرك حينئذ كيف ولماذا انتهت الثورة الفلسطينية إلى ما انتهت إليه، كما ندرك ما أصاب كل الأقطار العربيـة من انحسار للمـد القومي العربي فيـها وانتصـار الموجة القطرية الشـوفينيـة التي وصلت إلى شطآن الطائفية والقبلية والمذهبية.

لقد كانت اتفاقية القاهرة اتفاقية خداع مشترك بين طرفين لكل منهما استراتيجيته الخاصة والمناقضة. فهي حاولت أن تضبط في إطار قانوني ما لا يمكن ضبطه من تناقضات

٣ ـ لا بد هنا من الإشارة إلى رحيل عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبـتمبـر ١٩٧٠ في إثر انفضـاض مؤتمر القمـة الذي دعا إليه لفض الاشـتباك في الأردن، فبـعد رحيل هذا القـائد، بما كان له من رصـيد لدى الجـميع، خسـر التيار القومي قطبـاً جاذباً لم يستطع أحـد أن يحل مكانه، الأمر الذي أدى إلى غياب «البـوصلة» التي كانت تميز الخطوط الحمر وتعـرف متى تدق ناقوس الخطر، وترجح الأهم على المهم من مصلحة الأمة، وتوازن بين القومي والقطري.

٤ ـ تبقى حـرب تشرين الأول/ اكتوبـر ١٩٧٣ من أهم هذه المحطات، ويمكن عدها من المنعطفـات المفصليـة في العـلاقات بين النضـال الفلسطيني ومـا يمكن تسمـيتـه السياسة القومية العربية، كما تجسدت في التحالف المصري ـ السوري من جهة، وبين هذا النضال وبقية الأنظمة العربية من جهة ثانية. مع الفارق الكبير بين نتائج حرب عام ١٩٦٧ ونتائج حرب عام ١٩٧٣ التي أعادت للمقاتل العـربي ثقته بنفسه وبقدرته على تحقيق انجـازات مشرفة إذا ما توافـرت له الشروط الموضوعيـة، إلا أنه في الحصيلة النهائيـة انتهت هذه الحرب كـما انتهت التي مـن قبلها بقـرار دولي يحمل الرقم ٣٣٨، يقضي بإيقـافها ويدعـو إلى تنفيذ القـرار الدولي الذي سبقـه سنة ١٩٦٧، والمعروف برقمه ٢٤٢.

ولم يكن باستطاعة الثـورة الفلسطينية، موضوعياً، أن تقف مع هـذا القرار الوقفة نفسها لعـام ١٩٦٧، وذلك لتغير الظروف فلسطينياً وعـربياً ودولياً، ولما بدا يلوح في الأفق من تحديات جـديدة وفي مقدمها الحـديث عن تسوية سياسـية وحل سلمي في إطار ما عرف حينئذ بـ«مؤتمر جنيف».

هذا إضافة إلى قناعة فرضتها حرب تشرين الأول/ اكتوبر تتلخص في أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفق المواصفات التي اتسم بها منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٣ وصل إلى جدار مسدود لا يمكن تجاوزه إلا بتوافر مواصفات جديدة، من أهمها قدرة أي من الطرفين على متابعة هذا الصراع بمعزل عن عون أي من المعسكرين، وربما بتحدي الاستراتيجية الكونية لأي منهما أو لكليهما.

ونتيجة هذه القناعة، أي وصول الصراع الإقليمي إلى نقطة التقاطع مع الصراع الدولي، فإنه يصعب على الجميع تصور أي تجاوز لهذا الاتفاق الأميركي ـ السوفياتي حول مصير المنطقة حتى ولو عاد القتال مراراً وتكراراً.

وطرحت هذه القناعة السؤال: ما العمل؟ وكان لا بد لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أعلنت أنها «غير معنية» بقراري مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ورقم ٢٤٢ أن تعيد النظر بموقفها، لأنها في واقع الأمر معنية وإن لم تكن ملزمة بهما.

٥ ـ بدأت من هنا نقطة البداية في تحول حركة النضال الفلسطيني نحو القبول بالخيار السياسي، أي مبدأ التفاوض السياسي من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، حيث تم الاتفاق على التوجه إلى «الأمم المتحدة»، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال الجلسة الخاصة بقضية فلسطين، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، أي بعد عشر سنوات على قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

بعدما كانت فلسطين ـ القضية محور الثورة العربية وطموحاتها في الوحدة والحرية والتقدم، استبدلت بمحمية اسرائيلية أخذت تدلي بدلوها في التوجه القطري التفتيتي، ليكتمل المخطط بشطب الهوية العربية كلياً

ومنذ هذا التحول يمكن القول إن قاطرة منظمة التحرير الفلسطينية بدأت تتجه أكثر نحو الأنظمة العربية حتى اتهمها البعض بالتحول من «منظمة» إلى «نظام»، الأمر الذي انعكس سلباً على بعض علاقاتها العربية غير الرسمية وبخاصة مع التنظيمات والقوى الراديكالية والقومية.

لكن، على الرغم من خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الدائرة الرومانسية إلى الدائرة الواقعية، كما قيل يومئذ، وعلى الرغم من اعتمادها الخيار السياسي وقبولها الانتماء إلى المنظمة الدولية، فإن هذا الخروج وهذا التحول لم يثنيا التحالف الأميركي ـ الاسرائيلي عن متابعة خططه لضرب المنظمة، وتجريدها من كل ما حققته من مكاسب والعودة بالشعب الفلسطيني إلى ما كان عليه قبل قيام ثورته. وكانت السنوات السبع التي تلت سنة ١٩٧٥ سنوات الهجمة الأميركية ـ الاسرائيلية المضادة، مستفيدة مما أفرزته الساحة اللبنانية من اضطرابات واقتتال.

٦ ـ أما الضربة القاصمة التي تلقتها منظمة التحرير ومجمل حركة النضال الوطني الفلسطيني فقد كانت في خروج مصر عن الاستراتيجية العربية التقليدية ضد اسرائيل، وانفرادها بإقامة صلح منفرد في كامب دايفيد عام ١٩٧٨. فإضافة إلى ما لمصر من ثقل سياسي وعسكري في عملية الصراع، وإلى مكانتها القومية والدولية، فقد أدى خروجها إلى انفراط الحد الأدنى من الروابط القومية بين الدول

العربيـة التي كانت قائمـة بينها ولو على مـستوى شكلي. ومن المؤسف أن جـميع المحاولات التي بذلت لتعـويض خسارة مصر بإقـامة جبهة بديلة متـحدة باءت كلها بالفشل.

٧ ـ ثم كانت ذروة الانهيار عام ١٩٨٢ حين غزت اسرائيل لبنان وحاصرت بيروت تسعين يومـاً دون أن يكون في قدرة أية دولة عـربية التـحرك لنصرة لـبنان أو لإنقاذ الفلسطينيين.

كان ذلك الغزو الاسرائيلي للبنان حدثاً استراتيجـياً مروعاً ومدخلاً لمرحلة مفصلية جديدة؛ على الرغم من محاولات المكابرة، عربياً وفلسـطينياً، للتهوين من شأنه، تغطية لعجز في الادراك من جهـة، وامعاناً في الاستمرار بالنهج القطري الـضيق، وبالابتعاد من النهج القومي الكفيل وحده بالرد على هذا الحدث، من جهة ثانية.

ومن يتابع مـسلسل الأحداث التي تلت ذلك الغزو، وبخـاصة في الساحـة اللبنانية خلال الثـمانينات حتى اندلاع الانتـفاضة الشـعبيـة العفوية في فلسـطين المحتلة سنة ١٩٨٧، يلحظ بيسر مدى التخبط والارتباك اللذين وصلت إليهما الأوضاع، الأمر الذي أدى إلى حروب واقتتالات عربية ـ عربية تركت آثارها في مختلف الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية في آن معاً.

ولا حاجـة إلى تكرار الحـديث عن هذا المسلسل من الأحداث، فـمعظمـه لا يزال في الذاكرة والشواهد عليه لا تزال ماثلة على الأرض، غـير أنه لا بد من تسجيل أهم النقاط السياسية، من دون تحليل أو تفصيل:

أ ـ افتـقاد النضـال الفلسـطيني مرتكزاً مادياً بعـد رحيل منظمـة التحرير وقـواتها ومؤسسـاتها إلى تونس، وبدء عهد من «الاغتراب» القيادي عن مركز الحدث والـجماهير المعنية مباشرة به.

ب ـ انعـدام الثقة، وبـالتالي امكانات التنسـيق الجاد، بين قـيادة منظمـة التحـرير وسوريا، الـقطر العربي الوحـيد المتبـقي بين دول الطوق ورافع الشـعار القومـي بعد خروج مـصر من دائرة الصراع. وفـي سنة ١٩٨٤ رفعت القيـادة الفلسطينية شـعار «القـرار الوطني الفلسطيني المسـتقل»، الذي مـهد في مـا بعد للاتفـاقات المنفـردة مع اسرائيل تحت الشعار القطري نفسه.

ج ـ تجاوز صـفحـة الخلاف مع مـصر وعـودتها إلى الحظيـرة العربيـة من بوابة المصالحة التي أقدم عليـها رئيس منظمة التحرير متحدياً ـ آنئـذ ـ كل مؤسسـات منظمة التحرير وقيادات الفصائل بما فيها فصيل «فتح» نفسه، الأمر الذي أدى إلى انقسامات خطيرة في الساحة الفلسطينية سرعان ما تفاقمت بعد إقدام رئيس منظمة التحرير مرة ثانية، ومنفـرداً، على توقيع اتفاقيـة خاصة مع الأردن، واستمـرت حتى سنة ١٩٨٧، بعدما تراجع عرفات عن تلك الاتفاقية!

د ـ ونتيجة هذا كله، تأثرت سـياسات العواصم العربية الأخرى وتحـالفاتها في ما بينها من جهـة، وفي ما بينهـا وبين قيادة منظمـة التحرير من جهة ثانيـة، ومن أهمها التحـالف العراقي ـ الفلسطيني، والتحـالف السوري ـ اللبناني، وما بين التـحالفين من

قوس قزح عربي تتماوج ألوانه وفق مصلحة كل عاصمة على حدة.

٨ ـ أخيراً، اندلعت تلك الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة، الأمر الذي عكس ظلالاً من الأمل لإعادة ترتيب أوضاع البيتين العربي والفلسطيني. فتوقفت حرب المخيمات في لبنان، وأعيد فتح طريق دمشق أمام منظمة التحرير التي استعادت بعض وحدتها، وردت الروح جزئياً إلى قنوات التنسيق بينها وبين مختلف العواصم العربية.

وليس من المغالاة لو قلنا إن هذه الانتفاضة الشعبية في فلسطين وخلال سنتين، أعادت لقضية فلسطين وهجها وزخمها، وبصورة أفضل من كل ما قدمته سنوات النضال السابقة، كما ردت للجو العربي العام روح التفاؤل بإمكان تحقيق إنجازات وطنية وقومية في ظل موازين القوى الدولية السائدة عن طريق الخيار السياسي، اعتماداً على الشرعية الدولية كما نصت عليها مواثيق وقرارات الأمم المتحدة. وجاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٨ بالإعلان عن قيام «دولة فلسطين»، وبالموافقة الصريحة على القبول بالقرار ٢٤٢ تجاوباً مع هذه الأجواء التفاؤلية، ليلقى صدى ايجابياً كبيراً على المستويين العربي والدولي.

ولم يكن بعيداً من منطق التوقعات أن تقلع هذه السفينة الفلسطينية ـ العربية في خضم بحر الصراع القادم لتصل إلى شواطىء حل ما مقبول وإن لم يكن الحل المثالي العادل. غير أن الرياح الدولية جرت على عكس ما اشتهت تلك السفينة، إذ لم تقترب الثمانينات من نهايتها حتى بدأ الانهيار الأعظم في تاريخنا المعاصر من سقوط الاتحاد السوفياتي ومجموعته الاشتراكية، الكابح الأوحد للتحالف الأميركي ـ الاسرائيلي.

وما زاد الطين بلة، كما يقال، اندلاع حرب الخليج، في أول سابقة لحرب يشترك فيها بعض العرب في حرب رسمية ضد البعض الآخر، وكان من أهم نتائجها انهيار آخر ما تبقى من أواصر التضامن، وتصاعد الشوفينية القطرية العربية إلى حدود فاقت حدود التصور.

وبدأ العد العكسي للنزول صوب الهاوية، التي لا يبدو لها من قعر حتى الآن، فلسطينياً وعربياً، وصولاً إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وما تبع ذلك من اتفاقات، وما سيتبعها، في إطار ما يسمى النظام الشرق أوسطي في النظام العالمي الجديد.

فأين القضية الفلسطينية، وأين القضية القومية، في وضعنا الراهن في أوائل سنة ١٩٩٥، أي بعد مرور مئة عام على اليقظة العربية، ومرور أكثر من ثمانين عاماً على القضية الفلسطينية؟

نعود مرة أخرى لقراءة ما كتبناه في هذا البحث، فنجد أن التحالف الاستعماري ـ الصهيوني ما زال قائماً، وأن ما خطط له قد نفذ بمعظمه، وما تبقى منه إنما هو قيد التنفيذ. لقد تكرس الكيان الصهيوني، كما تكرست التجزئة العربية، بل ازدادت عمقاً.

بل أكثر من ذلك، فبعدما كانت فلسطين ـ القضية محور الثورة القومية العربية وطموحاتها في الوحدة والحرية والتقدم، استبدلت بمحمية اسرائيلية أخذت تدلي

بدلوها في التوجه القطري التفتيتي، ليكتمل المخطط بشطب الهوية العربية نهائياً، وتحويل الوطن العربي إلى كيانات مفتتة بلا هوية في إطار ما يسمى الشرق الأوسط، الذي لا يعرف أحد بالضبط أين تبدأ حدوده وأين تنتهي بين خطوط العرض والطول التي تقسم الكرة الأرضية.

ويبقى السؤال: هل انتهى الصراع بين الحركة القومية العربية وطموحاتها في الوحدة والتقدم وتحرير فلسطين وبين التحالف الاستعماري - الصهيوني؟

بالطبع لا، ولكنه دخل مرحلة جديدة من مراحله، قد تغير في شعاراته وأولوياته وفي ساحاته، وهذا ما يستحق بعض الوقت حتى تكتمل ملامحه ومواصفاته، غير أن ما يمكن تسجيله منذ الآن هو بروز الحركة الاسلامية في الساحتين السياسيتين الفلسطينية والعربية، بصورة تؤكد استمرارية هذا الصراع بدور ملحوظ لهذه الحركة، كما انه سيترك من غير شك آثاره في العلاقة الفلسطينية العربية ببعد ثالث، هو البعد الإسلامي ◇

عبد الإله بلقزيز (*)

الحركة القوميّة العربيّة وتحدّي التحوّلات العالميّة

أي مستقبل للحركة القومية العربية في إطار التحولات العاصفة التي فجّرت نسق العلاقات الدولية وأعادت ترتيب التوازنات بين الأمم والكيانات السياسية على النحو المختلف الذي نعاين وقائعه اليوم؟

سؤال يستحق التفكير حقاً بعد كل الذي جرى من تغيُّر في السنوات الأربع الأخيرة على الصعيد الكوني. لكنه يستحق ذلك لسبب أهمّ، هو عجز المنطقة العربية عن امتصاص نتائج هذا التغيّر، وتحييد آثارها السلبية ـ في الحد الأدنى ـ إن لم تكن تَقْوى على التكيف الايجابي معها. إذ لم تَكَدْ «المنظومة الإشتراكية» تبدأ في التداعي على مرأى ومسمعٍ من رجال الكرملين، حتى كنّا نتلقى حرباً كونية عظمى على أرضنا من أجل النفط ومن أجل نزع سلاحنا. ولم يكن الاتحاد السوفياتي قد بدأ يعلق انفراطه الكياني، حتى كان علينا أن نذهب إلى مدريد من أجل إسرائيل. وتحت هذين العنوانين الكبيرين، أعني حرب الخليج والتسوية، تدفّقت تفاصيل من وقائع الانهيار الكبير: حروب أهلية هنا، واخفاق تنموي هناك، وتدمير ذاتي للمؤسسات الإقليمية هنالك. وشيئاً فشيئاً، كان غبار الانفجار العظيم ينقشع، ليخرج «نظام الشرق الأوسط» إلى الوجود، وفي ركابه جنازةٌ صامتة لبقايا صورٍ من نظامٍ عربيٍّ قَضَى قبل أن يكون قد وُجِد!

لقد كان النظام الوطني الناصري نظاماً شمولياً لم ينجح في أن يفتح الحقل السياسي على التعدد والتداول بحيث تكون الديمقراطية قاعد اشتغاله

هذا كثير!، وفي هذه العدّة القليلة من السنوات، على منطقة نجحت في سابقات الأيام في أن تقاوم الأعاصيرَ، وتجترح الحدّ الأدنى من التوازن الذاتي أمام ما انهمر عليها من وقائع الإرباك. وإذا كانت المنطقة العربية هي المعنية بهذا الحكم، فالأَوْلَى ـ ابتداءً ـ أن يشار إلى أن الأداة السياسية الوظيفية لحراسة مصير هذه المنطقة، ونعني

(*) استاذ في كلية الآداب في جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

بها الحركة القومية العربية، لها من مسؤوليات ما جرى القدر الكافي من النصيب كي يرتّب عليها التزام محاسبة الذات، وتقويم الحصيلة، ومراجعة أسباب هذه الهزيمة الحضارية المروّعة. فهي من اقترحت على العرب منذ سبعين عاماً مشروع الوحدة والتحرر، وتعاقب بعضٌ منها على حكم بعض الأقطار، وظلت ـ بعد أن جرى الانتقال الدرامي «من حقبة الثورة إلى حقبة الثروة» بلغة محمد حسنين هيكل ـ المرشح الأوفر حظاً لصيانة ثوابت الأمة من الإهدار. ثم، ما عساها تستطيعه الآن بعدما أنهار بنيانها التقليدي في امتداد حالة الانهيار التي سادت في الوطن العربي!

١ ـ زمن المفارقات

لعلّ أكثر ما يشدّ انتباه المتابع لما يجري على صعيد تطور حقلي الاجتماع والسياسة في البلاد العربية راهناً، أن اتجاه ذلك التطور فيها يسبح على عكس اتجاه تيار حقائق العالم المعاصر، وخصوصاً بعدما بدأت تلك الحقائق تتخذ سمة الاستقرار والترسخ في امتداد الأحكام التي قضى بها قيامُ نسق «جديد» للعلاقات الدولية.

الناصرية لم تكن ظاهرة حزبية وإنما أتت تمثل تياراً اجتماعياً وتاريخياً فاضت عن أي لون من ألوان الانتظام الحزبي

فالقارىء في لوحة هذه الحقائق الجديدة لا شكّ مُنْتَه إلى تبيُّن آليتين سياسيتين مركزيتين تصنعان أهم معطيات الحياة السياسية الدولية المعاصرة، إنهما: تعاظم حركة النضال الاجتماعي من أجل إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعودة المتزايدة إلى المسألة القومية وإلى مبدأ حق تقرير المصير الوطني للشعوب والأمم. وهو ـ في امتداد ذلك ـ لا شك منته إلى أن الوطن العربي يكاد ينفرد ـ من دون سائر بقاع العالم ـ بكونه أبعد المناطق من الاندراج في منطق هذا الانعطاف، وأكثر بقاع السكون انغلاقاً على حقائقه التقليدية، وبالتالي، على رتابة التطور المستقل عن آلية التدفق العالمية لمعطيات التغيير!

كان العالم برّمته، في السنوات الخمس الأخيرة، مسرحاً للتغيير: انهار معسكر دولي، واختلت التوازنات الكونية وامّحت دولٌ من على الخريطة ونشأت أخرى، وتصدرت أمم مناسَبَةَ التحوّل لانتزاع حقوقها... بينما العرب لأهْونَ عمَّا يجري! نعم، قد تكون «الإشتراكية» في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ضحية ما جرى، وهي فعلاً، كذلك، ولكن لا شك في أن القومية في روسيا وجمهوريات البلطيق ومناطق القوقاز والمناطق السلافية وسواها كسبت المعركة ضدّ نظام كلياني (Tolalitaire) لم يقدّم إليها سوى مشروع سياسي لهضم حقوقها وهوياتها باسم «الإشتراكية». وقد يكون المشروع التنموي المركزي في هذه الجغرافيا الفسيحة ضحية انتعاش غير مشروع لأوهام «النظام الحرّ» واقتصاد السوق، ولكن ـ من غير شك ـ ساهم سقوط أنظمة الحزب الواحد في سَعَة المجال السياسي المصادَر وفي تحرير الحياة السياسية من رقابة الدولة. وعلى النحو نفسه يسوغ الحديث عن تجارب حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث: لم تكن الحصيلة هزيلة كما قد يُظَن، إذ تمتعت أفغانستان باستقلال لم تعرف كيف تُديره! وظفرت ناميبيا بنهاية مقبولة للدراما الوطنية؛ وحصلت أنغولا على حقها في وحدة وطنية لا تكون فيها «يونيتا» السيد «سافيمبي»

رسولاً ديمقراطياً أحقَّ بإقرار الرأي في مستقبل البلد من نظام «دوسانتوس»؛ وفوق هذا وذاك، كرّت سبحة المطالب الديمقراطية على الصعيد الكوني، فصارت مؤسسات «الكونغرس» الأميركي، والبرلمان الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، و «البنك الدولي»، وسواها من المؤسسات السياسية والمالية، ترسم سياساتها تجاه دول الجنوب على مقتضى معيار وحيد تعبر به أهلية تلك الدول للتمتع بمستحقات رضاها: احترام حقوق الإنسان، وتحسين شروط التطور الديمقراطي لبناها السياسية وللأوضاع الداخلية فيها.

وحده الوطن العربي شذَّ عن القاعدة واستأنف مسيرة التداعي على النحو الذي سار فيه قَبْلاً! ففي حين شهد العالم انتعاشاً غير مسبوق للمسألة القومية، شهدت القضية القومية العربية أشد حالات المعاناة فداحة، وتعرضت المطالب الوطنية لأكبر عمليات التصفية والتبديد على نحو ما يتعرض له اليوم حق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني. وقد بلغ تدهور المسألة القومية في العالم العربي حدّ إعادة النظر في الرابطة العربية التي تشد الكيانات العربية بعضها إلى البعض، وذلك بمناسبة عملية بناء «نظام الشرق الأوسط» التي أخذت جرعة أقتصادية وسياسية فعالة في «مؤتمر التنمية» في الدار البيضاء، وهي العملية التي تطلعت ـ فضلاً عن إدخال «إسرائيل» في النسيج الاقتصادي والسياسي والثقافي للمنطقة ـ إلى تفكيك الوطن العربي وإعادة تركيبه بعدما يكون جامع العروبة قد سُحب من بنية العلاقة الداخلية التي يتقوّم عليها. وقد تلازم هذا الانكفاء الاستراتيجي الموضوعي للمسألة القومية في بلادنا مع تنامي حالة التفكك والتراجع في القوة الاجتماعية والسياسية الحاملة للمشروع القومي، نعني حركة التحرر الوطني العربية، التي دخلت طور أزمة بنيوية تعصى على مجرد تصويب سياسي تستعيد به حالة التوازن.

الأمر نفسُه يصدق على المسألة الديمقراطية، إذ بعد مسلسل متصل من الانفجارات الشعبية في السودان (١٩٨٥)، والجزائر (انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)، ومعان في الأردن (نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، والمغرب (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠)، ومن محاولات التصحيح الديمقراطي في تونس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ولبنان (آب/ أغسطس ١٩٩٢)، والجزائر (حزيران/ يونيو ١٩٩٠)، والمغرب (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)... وبعد الآمال العريضة، التي واكبت هذه «الصحوة» في المجتمع والدولة، في أن تشهد الحياة السياسية العربية منحى من الانفتاح على الخيار الديمقراطي ومن الانتساب إلى عقيدة العصر... (بعد ذلك كله) تناسلت وقائع الانقضاض على مطلب التنمية السياسية الديمقراطية: جاء الانقلاب العسكري في السودان يطيح النظام المدني الذي اختارته جماهير انتفاضة الخرطوم عبر الاقتراع الحرّ النزيه؛ وأكلت سلطة «٧ نوفمبر» في تونس مكتسبات الحقبة البورقيبية من دون أن تقترح على البلاد غير الحرب الأمنية على «الأصولية» النهضوية ومصادرة الحقل السياسي لمصلحة الحزب الحاكم و«دولته»؛ وانقض عسكر الجزائر على نتائج صناديق الاقتراع التشريعي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ ليسرقوا إرادة الشعب؛ وتعرضت انتخابات المغرب لحادثة تزوير أدخلت التجربة الديمقراطية غرفة الإنعاش؛ وقاطع

نصف «المجتمع السياسي» اللبناني انتخابات برلمان يعاني نقصاً في التمثيل؛ واستأنف مجلس الشعب المصري ثرثرته فوق النيل؛ وخسر البرلمان الأردني تجربته أمام الملكية و «مجلس الأعيان»؛ وتمخضت «حداثة» السعودية وبعض الخليج عن كائنات «ديمقراطية» شوهاء سُمِّيَت «مجالس شورى»... إلخ! وفي امتداد ذلك كله، ظلت المجتمعات العربية ساحة مستباحة لتسلط العسكر وزعماء القبائل والعشائر والأحزاب الأوليغارشية، لتتعاظم معها محنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلاد «الراعي» و «الرعية»!

كنا، في تفاصيل هذه السيرة الذاتية الفاشلة للانتماء إلى العصر، على هامش حقائق التاريخ. بل إن «أولي الأمر» منا، نعني: سلطة الحاكم بأمره في البلاد العربية وصحابته وآل بيته! اجتهدوا في «حماية» موقعنا من أحكام قضى بها تاريخ البشرية. فلم «نطلع» مما جرى على صفحة الأرض بغير موقعٍ فريد: المفارقة!

من السهل جداً أن نلتمس تفسيراً سريعاً جاهزاً لما جرى، فنردُّ الأمر ـ في جملته ـ إلى «النظام العالمي الجديد» الذي قضى بأن يقصينا من دائرة التاريخ، وبأن نستثنى ـ من دون سائر الخليقة ـ من التمتع بثمرات التغيير الذي سرى في أوصال البشرية وأسْبَغَ على بعضها ـ من أشباهنا ونظرائنا ـ «ما تيسَّر» من حقوق ومكاسب. وفي ظني أن مثل هذا التفسير يجافي حقائق الأمور، بل ويتعامى عنها بقصد. فالعلّة ليست في «الخارج» ـ على هَوْل وفظاعة ما أصابنا منه ـ بل هي في «الداخل» على وجه الدقة والتحديد. و «الداخل» هذا هو مجتمعاتنا، ودولنا، ونخبنا، وسياساتنا، وأحزابنا، وكل المؤسسات التي بها نشتغل. إنها موطن العطب الذي يحتاج إلى فحص وتشخيص، و... إلى إعادة بناء.

دَعُونَا نعرض على الفحص والتشخيص إحدى أهم هذه المؤسسات المعنية بالدفاع عن المصير العربي وتقديم أجوبة سياسية وتاريخية عن أسئلته التي يطرح؛ عنينا بها: الحركة القومية العربية: أين يكمن موطن العطب فيها؛ وما عساها تكون الأسباب التي أنجبت إخفاقها بعدما مُكِّنت من الهيمنة الثقافية، ومُكِّنت من إدارة السلطة في البلاد العربية في مواقع معلومة لفترة غير قليلة في الزمان.

٢ ـ في أصول الكبوة وهوامشها

عسيرٌ هو الجهد الذي يمكن أن يُبْذَل لحصر وتعداد الأسباب التي أطاحت مركزية الحركة القومية العربية في النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، وأدخلتها في مرحلة أزمة لم تخرج منها بعد. ولكن من الممكن للباحث في الموضوع أن يتعرف، بقليل من الجهد، إلى المدخل الرئيسْ إلى التفكير في أهمها: أنه ـ من دون جدال ـ نهاية التجربة الناصرية التي كثّفت لفترة طويلة نسبياً مجمل العناصر والأبعاد التي تبلور على قاعدتها المشروع القومي العربي الحديث.

نعم، ليس من شك في أن ملامح هذا المشروع تبلورت ـ نظرياً ـ قبل قيام الناصرية، ثم في امتدادها، من خلال كتابات ساطع الحصري وميشال عفلق ومحمد

عزة دروزة وقسطنطين زريق وزكي الأرسوزي وآخرين. وليس من شك في أن الفكرة القومية العربية وجدت طريقها إلى التجسيد المادي في حركات سياسية كـ«البعث» و «حركة القوميين العرب»، مثلما وجدت ترجمة دولتية لها في سلطة «حزب البعث» في سوريا والعراق، وفي السلطة الشعبوية في ليبيا، أو ـ بدرجة أقل ـ في الجزائر البومدينية وفي يمن السلال ويمن «الجبهة القومية الموحدة». غير أن الناصرية استطاعت ـ أكثر من سواها ـ أن تذهب بالفكرة القومية إلى أبعد حدّ ممكن، مستثمرة موقع مصر الاستراتيجي في قلب العصب المركزي للمنطقة العربية، ومستثمرة رصيدها الثقافي وقدرتها الإعلامية لإدارة أضخم عملية تعميم للفكرة القومية على مجمل الجغرافيا العربية.

لقد كانت مصر الناصرية هي مركز الحركة القومية من دون منازع، وما عداها ـ ممن شاركها الاختيار الايديولوجي عينه ـ كان في «الأطراف». ولعلّ حقيقة هذه المركزية كانت في أساس نجاح المركز المصري في جذب «حزب البعث» في سوريا إلى وحدة قضت مبكراً، ثم في جذب حركة القوميين العرب نهاية النصف الأول من الستينات قبل انفراطها بتأثير الاختراق الماركسي. وحين تداعى هذا المركز بحرب عام ١٩٦٧ الفادحة وبغياب عبدالناصر، جربت سلط «قومية» أخرى أن تؤدي دور المركز ـ آخرها سلطة «الجماهيرية» («العظمى»!!!) ـ من دون جدوى. بل إننا شهدنا منحى آخر على قدر بالغ من الدلالة على حجم الخسارة التي منيت بها الحركة القومية العربية بعد الناصرية، ذلك أن فقدان المركز الجاذب لم ينشأ عنه فراغ سياسي فحسب، بل قاد إلى تنازع الأطراف على نحوٍ تحقّق فيه أعلى معدّل في التضخم القطري لدى نخب احتسبت نفسها طويلاً في عداد الحركة القومية! وسوف نرى ما هو الثمن الباهظ الذي كان على هذه الحركة القومية أن تدفعه بسبب حرب الأطراف تلك.

إن قدرة الحركة القومية العربية على مواجهة حقائق التغير الدولي الجارية بما يحفظ لها الاستمرار والتوازن تساوي قدرتها على إعادة بناء نفسها واعادة تجديد مشروعها على قوام جديد

حيث نَعُدُّ انفراط عقد التجربة الناصرية تاريخاً رسمياً لبداية انحدار الحركة القومية، ومدخلاً رئيساً لقراءة جوانب وأوجه وعوامل الأزمة المختلفة في هذه الحركة، فليس بالمعنى الذي تُفيده القراءة الكرونولوجية ـ التعاقبية التي تتصور وقائع الأزمة المتواترة في الزمان وقد تناسلت من أصلٍ تاريخي هو الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ أو ما ناظَرَهُ من تواريخ دالةٍ على هذا المعنى؛ بل القصد من القول ذاك الإشارةُ إلى أن العامل التاريخي الأهم للمشروع القومي تلقّى ضربةً استراتيجية أعادت المشروع إياه إلى نقطة الصفر! وإلاّ ما الذي منعه من أن يستأنف نفسه في الأطراف؟ أما العوامل التي ظلت تمثل عوائق بنيوية في تجربة الحركة القومية العربية، فتقع في مكان آخر غير انكسار مصر أو غياب عبد الناصر. وسنحاول أن نتناول هذه العوامل بالايجاز والتكثيف الممكنين.

مع أن الناصرية أتت تمثل ـ في التجربة السياسية العربية المعاصرة ـ الإخراج المادي للمشروع القومي العربي من حيّز التصور النظري إلى رحاب الحقيقة السياسية

التاريخية، فإن هذه «القابلة التاريخية»، التي أدخلت ذلك المشروع في عداد الإمكان، أدت - من حيث لم تحتسب - دوراً في تقييد قدرته على التحرك أو في تحقيق امتداد أكبر في المكان وأطوَل في الزمان: ذلك أن الناصرية حملت - منذ تكوينها وخصوصاً مع حرب السويس - هويةً مزدوجة تداخلت صفاتها أحياناً، وأثّرت الواحدة منها في الأخرى: لقد كانت ايديولوجيا عروبية توحيدية ومشروعاً قومياً متكاملاً، لكنها كانت - في الآن نفسه - نظاماً سياسياً مصرياً. و - للدقة - نستطيع أن نؤلف بين عنصري هذه الثنائية في قراءة ترى في كينونتها نظاماً سياسياً مصرياً الاختبارَ التاريخيَ التجريبيَ لمشروعها القومي. عند هذه النقطة، بالذات، أعني عند الأخذ المنهجي في فرضية احتمال - أو جواز - قراءة المشروع القومي في الناصرية من النصّ المادي المتحقق، أي المشروع الوطني المصري فيها، يصبح جائزاً أن نستنتج الاستنتاج التالي: لقد أكَلَ رصيدُ المشروع الوطني المصري من صورة المشروع القومي العربي عند الناصرية!

لنوضح ذلك قليلاً:

إذا تركنا جانباً موقف عبدالناصر - الفكري والميداني - من الصهيونية ومن الأحلاف الاستعمارية ومن التجزئة، ودفاعه التاريخي المستميت عن عقيدة التحرير والاستقلال الوطني والوحدة العربية (وهو في هذا يُقيم فائض الأدلة على التزامه الخيار القومي التحرري العربي)؛ وإذا تركنا جانباً سياساته الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي والتأميم وإصلاح البنية العقارية، بإعادة توزيع الملكية، وحماية حقوق المنتجين، وبنى تحتية اقتصادية قوية على قاعدة أولوية القطاع المنتج حيث سياسة التصنيع الثقيل والإصلاح الزراعي (وهو في هذا معبِّر عن أفضل تمثُّل عربي لخيار التنمية المستقلة و «التخطيط الاشتراكي»)...، فإن نقطة ضعف المشروع الوطني المصري هي النظام السياسي نفسه. لم تَعْتَنِ الناصرية كثيراً - بل... قليلاً - ببناء نظام سياسي حديث حقاً! والحداثة التي نعني - هنا - ليست حداثة الأجهزة، بل حداثة الثقافة السياسية التي تديرها. لقد كان النظام الوطني الناصري نظاماً شمولياً (أو كليانياً) لم ينجح في أن يفتح الحقل السياسي على التعدد والتداول بحيث تكون الديمقراطية قاعدة اشتغاله. بالقدر نفسه، ظل يعيش على كاريزما عبدالناصر وقدراته الشعبوية على مخاطبة الوجدان العام، فلم ينجح في إنتاج دولة المؤسسات بحيث تصير العقلانية المؤسسية بديلاً من الشَّخْصَنَة السياسية. ربما كانت للرجل - ونظامه - أسبابه التي منعته من ذلك، وجعلته يعتقد في لا جدوى فتح الحياة السياسية على تعددية لا يقوى عليها جسمٌ يحتاج إلى الوحدة والتراصّ. ولكن، ليس من شك في أن ذلك كان في أساس كبوة المشروع الوطني المصري نفسه بعد غياب رمزه، إذ صار على ذلك المشروع أن ينتهي بنهاية الزعيم ما دامت حقبة الزعيم أخفقت في إنتاج المؤسسة التي تحمي رصيد الثورة وتستأنف المشروع.

إذا لم تسارع النخب الفكرية في الحركة القومية العربية إلى إنجاز القراءة الشاملة لتناقضات العالم المعاصر، فإنها ستعدم وسيلة استشكاف الميدان الذي ستعمل فيه

والمشكلة هي في أن صورة المشروع القومي العربي في أذهان الناس تضررت من

تجربة بناء وتحقيق النموذج الناصري المصري. هكذا جرى رجم ذلك المشروع بتهمة التوتاليتارية ومعاداة الديمقراطية، أو ركوب سبيل النزعة الخَطابية الشعبوية؛ وقد وُجِد هناك من كان مستعداً ليتسقَّط أخطاء عبدالناصر ـ مثلاً ـ في إدارته الصراع ضد الشيوعيين أو ضد «الإخوان المسلمين» لترتيب اتهام تاريخي افتئاتي على الحركة القومية العربية باختيارها نظام التسلط السياسي؛ كما وُجد من كان مستعداً لتعميم بعض حالات الشعبوية في الناصرية لاتهام الحركة القومية العربية بنبذ النزعة العقلانية والمؤسسية. والأنكى من ذلك أن هذه الاتهامات وجدت لها أرضاً خصيبة في تجارب سياسية «قومية» أخرى فاقت مصر الناصرية اجتهاداً في إقفال الحقل السياسي على حق المشاركة أو في الذهاب بالشعبوية إلى حدّها الأقصى «الجماهيري».

إذا كان النموذج السياسي الشمولي لنظام الدولة ـ على نحو ما عرفته مصر «جزئياً» وما عَرَفَه بعض بلاد المشرق والمغرب كلياً ـ قد ألحق ضرراً بصورة المشروع القومي العربي، من حيث إن تجارب الحكم في تلك البلدان أضحت الميدان المادي التجريبي لاختبار المشروع القومي وعيار نوعيته، فإن أسلوب امتلاك سلطة الدولة لدى القوى التي انتسبت إلى التيار القومي العربي، ثم نمط النخب التي تسلّمت تلك السلطة وأدارتها لفترة، كانا لهما تأثير أفدح من حيث السلبية في النّيل من صورة ذلك المشروع القومي، إذ إنه لسبب لم يَجْرِ التفكير فيه بجدّ حتى الآن(!)، لم تنجح «النخب القومية» العربية في أن تصل إلى السلطة إلا بوساطة الإنقلاب العسكري (وهو مّا يُسْتَغْرَب له أشدّ الاستغراب نظراً إلى أن الحركة القومية نجحت ـ في ما مضى ـ في إنجاب أكثر الأحزاب شعبية في الوطن العربي!)، في الوقت نفسه الذي لم تستطع فيه إلاّ في مصر الناصرية جزئياً ـ أن تتحرر من طابعها العسكري في السلطة. ومع أن بعض قادة الأحزاب القومية ـ التي تسلّم جناحُها العسكري السلطة ـ كان من أول ضحايا دولة الضباط، فإن ذلك لم يكن كافياً ليحمي صورة الحركة القومية من التهمة التي ألحقها بها الخيار العسكري في انجاز «الثورة».

وليس من شك في أن التلازم ـ الاضطراري والمفروض ـ بين الحركة القومية والنظام العسكري، لم يفعل سوى أنه قدّم صورة غير صحيحة عن نَفَسها القصير، ونزعتها الإرهابية، وضعف رسالتها السياسية أمام الشعب، وفقدانها الجهاز السياسي التنظيمي القوي... في وقت تشهد فيه أدبياتها السياسية، ونصوص مفكريها وقادتها، بل وتجربتها السياسية الميدانية، بأنها أَوْلَتْ عمليةَ تنظيم المجتمع أهمية أكبر بما لا يُقاس من مراهنتها على عمل المؤسسة العسكرية. نعم، من الثابت أنها فكّرت في اختصار طريق «الثورة» بتوظيف مؤسسات العنف، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية؛ لكن ذلك فهمته ضمن قراءة عامة ـ نظير ما فعله الماركسيون في العالم ـ أفردت للجنود مكانة في عملية الثورة. غيّر أنها ـ للأمانة ـ لم تُضَاه يوماً المكانة التي أفردتها للعمال والفلاحين أو للمثقفين الثوريين. وعموماً، إذا كانت المؤسسة العسكرية قد انتصرت على المؤسسة الحزبية ـ في الحركة القومية العربية ـ فما ذلك إلاّ نتيجة الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها هذه الحركة فأساءت إليها، وفي قائمة تلك الأخطاء استعجال عملية

التغيير واستصغار الخيار الديمقراطي في برنامج الثورة. وفي ذلك، مسؤوليتها عمّا جرى!

الأدب السياسي القومي في القرن العشرين من أغنى لحظات الإنتاج الفكري في الوعي العربي الحديث. وهو لم يتوقف عند عتبة التفكير في حلول سياسية يحتاج إليها الواقع العربي، بل تطلّع إلى صَوغ مشروع نهضوي كامل مستثمراً مكتسبات المعرفة الحديثة وتقاليد اعتزاز العربي بتاريخه الحضاري الماضي. وتشهد وقائع تاريخنا المعاصر، في نصف قرن مضى من اليوم، على أن المشروع الذي قام على أساس الفكرة القومية العربية كان تاريخياً أكثر منه سياسياً، وكان مجتمعياً أكثر منه حزبياً. وذلك ما يقيم الدليل عليه الفارقُ الذي قام بين الناصرية - مثلاً - وبين سواها من الحركات القومية الحزبية التي تحوّزت السلطة في بعض البلاد العربية؛ بل ذلك ما يشهد له الفارق بين رحابة المشروع الفكري القومي وبين ضيق مكتسبات «السلطة القومية» العربية بما فيها تلك التي قامت في مصر.

فالناصرية - قياساً على نماذج الحكم التي سُمِّيت قومية - لم تكن ظاهرة حزبية، وإنما أتت تمثّل تياراً اجتماعياً وتاريخياً فَاضَ عن أي لون من ألوان الانتظام الحزبي: كانت - بمعنى ما - صدىً لحالة وجدانية عارمة تطلعت فيها مجتمعات العرب المعاصرة إلى اجتراحِ موقع محترمٍ في التاريخ يناسب صورتَها عن نفسها. كانت أشبه ما تكون بالضمير الجمْعي لمجتمع مجروحٍ كسير، ولكنه مجتمع يملك أن يقاوم أسباب محنته. لذلك، تماهى فيها الزعيم مع الشعب، والسلطة مع المجتمع؛ أما نظراؤها من الحركات القومية، التي قيِّض لها أن تحكم، فلم تنجح في أن تبرح موقعها كحركات حزبية عجزت عن الصيرورة حالة تاريخية أكبر من جسمها التنظيمي. ومع ذلك، فليس من مثال أفضل على ثراء الوعي السياسي القومي من إدراك الفاصل بين المشروع الفكري الذي صاغته الانتلجنسيا القومية العربية بين الثلاثينات والثمانينات وبين المشروع السياسي الذي أنتجَته الحركة القومية - في السلطة والمعارضة - منذ بداية الأربعينات حتى الآن. ونحن في عداد من يعتقدون أن المشروع السياسي هذا كان دون الحدّ الأدنى ممّا تطلّع إليه المشروع الفكري ذاك؛ بل نحن ممن يعتقدون في أن تسييس (وتحزيب) ذلك المشروع التاريخي نال من قيمته بصورة كبيرة.

إن المشروع الفكري القومي العربي لم يستوعب جميع المطالب التي يحتاج إليها الواقع العربي بل هو سبح أحياناً ضد بعضها

حين نقول ذلك، لا نهدف منه إلى ردّ أسباب الإخفاق إلى المشروع السياسي القومي حصراً، وبالتالي تنزيه الفكر القومي من المساهمة في إنتاج بعض شروط ذلك الإخفاق. ذلك أننا نعتقد - عن مراجعة ونقد ندّعيهما - أن جوانب مهمة من العطب الذي دبّ في آلة المشروع القومي العربي تعود إلى عوامل فكرية في المقام الأول. فالمشروع الفكري القومي العربي لم يستوعب جميع المطالب التي يحتاج إليها الواقع العربي، بل هو أحياناً سَبَحَ ضدّ بعضها! ثم إنه لم يجدّد أدواته ومفاهيمه بما يتناسب والتغيير الذي طرأ على صورة الواقع الموضوعي؛ فضلاً عن أنه لم يُعِدْ بناء تصوراته على قاعدة نقد النماذج «القومية» المبدئية! ولم يكن ذلك لقصورٍ فكري منه فحسب، بل

أيضاً ـ كما سنرى ـ بسبب حالة الاستتباع للنظام السياسي التي عاش عليها واعياً أم عن غير وعي!

ليس من شك في أن جانباً كبيراً من عوامل الأزمة التي عرفتها الحركة القومية العربية يتمثل بحالة الاستتباع السياسي التي عاشتها إزاء «النظم الوطنية» و «المعسكر الإشتركي» (وإن بدرجة أقل). لا يكفي أن يُبرِّر ذلك بالقول إنها كانت بحاجة إلى مركز إسناد ودعم لممارسة دورها، بل ينبغي التفكير في الثمن الفادح الذي دفعته صورتها ومن رصيدها لدى شعوب عانت بطش تلك «الأنظمة الوطنية»، وبخاصة حينما كان عليها أن تتحول من حركات سياسية شعبية إلى ما يشبه «سفارات» للتمثيل الإيديولوجي لتلك الأنظمة!

لم تفقد الحركة القومية العربية، في هذه «الشراكة» السياسية، التي كانت فيها تابعاً ورهينة، سوى أثمن رأسمال سياسي تمتلك: «الولاء» الشعبي. وهي خسارة فادحة لا يعوّضها ما حصلت عليه نخبها من مال أو جاه أو نفوذ! إذ سرعان ما كان عليها أن تعيش نزيفاً جماهيرياً حاداً في جسمها التنظيمي، بعد انفضاض عقد القاعدة الشعبية التي بها بَنَتْ سطوتها في ما مضى، وأن تعيش نزيفاً فكرياً قاتلاً حين برمجت عقلها النظري ليجيب عن أسئلة وحاجات السلطة «القومية»! والأنكى من ذلك أن حالة الاستتباع والإرتهان تلك انتهت بها إلى الإفلاس المادي بعد انهيار المورد «الإشتراكي» السخي، وبعد أن شحّت الأموال «القومية» في عصر النظام العالمي الجديد!

إن التجربة القومية عجزت عن إرساء المشروع القومي العربي على الفكرة الديمقراطية الحديثة

لا نروم من هذا السرد الاستعراضي لعوامل العطب والإخفاق في تجربة الحركة القومية العربية مجرد بناء صورة متكاملة نسبياً عن أزمتها، على ما في هذا من أهمية، بل ـ أيضاً ـ التقدم، بصورة أفضل، نحو التماس بعض قسمات الجواب عن السؤال الذي تتناوله هذه المقالة، وهو: أيُّ مستقبل للحركة القومية العربية في إطار تحولات النظام العالمي الراهن؟ ونحن حاولنا أن نقيم ربطاً بين التفكير في نوع التحديات التي يطرحها هذا النظام العالمي وبين التفكير في مستقبل تلك الحركة من خلال حاضرها بالذات. وعلى ذلك، نرتّب فرضية للتأمل قوامُها المعادلة التالية: إن قدرة الحركة القومية العربية على مواجهة حقائق التغير الدولي الجارية والإجابة عنها بما يحفظ لها الاستمرار والتوازن الذاتي تساوي قدرتها على إعادة بناء نفسها وإعادة تجديد مشروعها على قوامٍ جديد يؤهّلها لممارسة وظيفة التكيف الإيجابي مع التحولات العالمية وأداء رسالتها في المجتمع العربي. هذا يعني أن عليها ـ كي تكون كذلك ـ أن ترتفع إلى مستوى إجراء مراجعة شاملة لفرضياتها، ويقينياتها، ومعادلاتها الذهنية، وأدوات عملها وطرائقه، ونوع صلتها بالجمهور وبالسلطة؛ أي عليها أن تتفادى مجدداً التشريع النظري للنظام السياسي الشمولي، والتوظيف السياسي للمؤسسة العسكرية، والاجترار الذهني الكسول للوصفات الفكرية المعلّبة، والانجرار إلى التحالف مع السلطة ضد المجتمع. وبكلمة، إنها تحتاج إلى ثقافة سياسية جديدة، وإلى استراتيجية عمل بديلة... بل إلى نخب جديدة.

٣ ـ في الطريق إلى المستقبل

١ ـ نقطة بداية أي مشروع مستقبلي تكوينُ وبناء معرفة دقيقة بالمحيط الموضوعي كما يقدّم نفسه في حاضره: إذ المشروع المستقبلي تمثُّل نظري بديل للواقع الراهن. وعلى ذلك، لن تكون البداية الصحيحة للمشروع المستقبلي البديل، الخاص بالحركة القومية العربية، سوى التمثُّل النظري الصحيح للبيئة الراهنة التي تتنفس منها السياسة في البلاد العربية، إنْ في محيطها الإقليمي أو في مدارها الكوني. لكن ذلك ـ على أهميته ـ يحتاج إلى إعادة بناء للمبادىء التي عليها تتقوّم الفكرة القومية العربية على أسس جديدة غير تلك التي جرى اعتمادها في تجارب الماضي وكانت من بين العوامل المسؤولة عن كبوتها. على أن ذلك كله لا يكفي لتجديد هيكل المشروع القومي إن لم يحصل تقدم جدي في انجاز حلقة فكرية حاسمة هي ايجاد حلول لبعض المفارقات التي مزّقت الوعي القومي العربي المعاصر ووضعت معادلاته الذهنية في أزمة مزمنة!

لنوضح هذه الأهداف الثلاثة قليلاً:

إن الحاجة تدعو إلى إعادة بناء المشروع القومي العربي على أساس مطالب الحاضر لا على أساس ثوابت الماضي، أي بناؤه على أساس مبدأ جديد فعال في تحقيق التاريخ هو المصلحة

أ ـ تجري في المرحلة الراهنة، وعلى أوسع نطاق، عملية استهلاك لا سابق لها لمقولات من جنس مقولة «التغير في النسق الدولي»، و «سيولة أحداث التحول العالمي»، و «انقلاب التوازنات الكونية والإقليمية»، وقيام «عالم جديد» وما في حكمها. لكن جهداً عميقاً لم يُبْذَل بعد للانتقال إلى لحظة جديدة من الوعي يتمثل فيها العقل العربي المعاصر آليات ذلك «التحول»، ووجهاته الممكنة، والهوامش أو المساحات التي يفتحها أمام مشروع التقدم الذي لا تزال قوى عديدة تعتقد أنها تحمله. لم نجاوز بعد عتبة الذهول والانبهار أو التوجس إلى عتبة التحليل العلمي الهادىء المتسلح بمخزون من الأسئلة والفرضيات يحتاج إليها كل عقل لإنجاز مهماته النظرية. من ذلك ـ مثلاً ـ أننا لم نفكر بعد في ما يمكن أن يترتب على انتقال مركز التناقض العالمي من الاستراتيجيا إلى الاقتصاد: هل يمكن أن يفتح جبهة من الصراع جديدة داخل معسكر القوى الاقتصادية العظمى (الغربية)، ألا يمكن أن تنشأ لدينا فرصة تاريخية للانتظام مجدداً داخل علاقات هذا التناقض بما يحسّن من موقعنا على نحو ما كان عليه انتظامُنا في علاقات التناقض بين المعسكرين قبل ربع قرن؟ ثم من ذلك ـ أيضاً ـ أننا لم نفكر في ما يمكن أن ينجم عن توظيف العامل الثقافي والديني في الصراع مع قوى السيطرة العالمية من عائدات سياسية على موقع حركة التحرر الوطني وعلى التوازن الذاتي لمجتمعاتنا في مواجهة التغلب الحضاري الكوني!

نوجز فنقول إنه إذا لم تسارع النخب الفكرية في الحركة القومية العربية إلى إنجاز هذه القراءة الشاملة لتناقضات العالم المعاصر، فإنها ستعدم وسيلةً استكشاف الميدان الذي ستعمل فيه. ومن البديهي أن يكون ثمرة ذلك انتاج أسباب جديدة لديمومة أزمتها، وربما تهيئة بيئة داخلية ملائمة لزوال ما بقي في قيد الحياة من هياكلها القديمة!

ب ـ كثيراً مـا انغمس الوعي القومي العربي، في ما مضى، في بنـاء الفكرة القومية على عوامل التـاريخ واللغة، بل والاشتراك فـي الدين الواحد، أحياناً، وتبـرير المشروع القومي بهذه العناصر مجتمعة أو منفصلة. والحقيقة أن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذه المقاربة التـقليدية للمسـألة القوميـة العربية، وفي هذه الكيـفية المُحَنَّطة لالتـماس الشرعية للمشروع القومي.

من المفيد الانتبـاه إلى أن هذه الكيفية وتلك المقاربة إنّما تؤسسان شـرعية المشروع القومي على الماضي، على عـوامل الثقافة والحـضارة والعقيدة ومـا في معناها. وهذا ـ على أهميته غير القابلة للاستصـغار ـ لا يكفي لمنح تلك الشرعية عناصر القوة وأسباب الإستمـرار، مثلما هو لا يوفّـر إمكان صيرورة البناء القومي عـاملاً مادياً حاسـماً في صوغ وضع أمثل لمستقبل الكتلة الشعبية العـريضة المنتسبة إلى الجغرافيا العربية. إن الحاجـة تدعو إلى إعادة بـناء هذا المشروع على أساس مطالب الحاضر لا على أساس ثوابت الماضي؛ إي بناؤه على أسـاس مبـدأ جديد فـعال في تحـقيق التـاريخ هو مبـدأ المصلحة. وذلك يعني ـ في المقـام الأول ـ إيلاء العامل الاقتـصادي الأولوية الحاسـمة والمركزية في إنتاج حالة التضامن الجمْعي العربي، وفي صناعة شعور الإنتماء القومي الواحد لدى الأقاليم والشعوب المختلفة المنتمية إلى هذه المنطقة.

قد يرى البـعض في ذلك تحيُّزاً منّا للبـراغماتية على حـساب المبدئيـة، للمادي على الروحي. وإذ نأبى دفع هذه «التـهمـة» عن موقـفنا، نرغب في أن نشيـر إلى أن روابط الثقافة واللغة والعقيدة تتوقف ـ هي نفسـها ـ عن الاستمرار في تحقيق شروط بقائها، إن لم تَجْرِ ترجمتهـا مادياً من خلال مشروع اجتماعي يصنع اللحمـة ـ ويحميها ـ بين أفـراد المجتـمع والأمة. وعلى ذلك، سـيكون على العـروبة، كي تستـمر رابطةً ثقـافيـةً واجتماعية وحضارية، أن تجد لنفسها تعـبيراً مادياً في السوق الاقتصادية، والاعتماد المتبادل، والتكامل النقدي، والعلاقة التجارية البينية... إلخ، إلى الحد الذي يُشْعِر ساكنة هذه الجغرافيا بأن مصالحها مكفولة في بيئـتها، وأنها تستكفي بها عن التماس الإنتماء إلى غيرها من العوالم.

ج ـ عاش الوعي الـقومي العربي حـالةً من التمـزق الدرامي بين فكرة الإنتـماء إلى الأمة وبين واقع الانتـماء إلى القطر. إنه عينُه الصـراع بين حدّي الوحدة والتـجزئة في الوعي. وكثـيراً ما أجاب عن هذا السـؤال الشقي بجواب شَقّيٍ: نكران الواقـعة القطرية وإعدامـها ـ وهي واقـعية ـ وإحـلال الفكرة الوحدويـة، وهي نظرية، محلّهـا! وإذا كان الحدّان مـعاً يملكان شـرعية لا نزاع عليـها: شـرعية الأمـر الواقع القطري، وشرعـية المشروع التوحيدي المعبّر عن «ماهيـة» الأمة، فإن الحاجة باتت ضاغطة إلى تجاوز هذه الثنائية التقاطبية الانتباذية، وذلك من خلال الاعتراف المزدوج بالحقيقتين ضمن معادلة استـراتيجيـة تُفْرِدُ لكل منهـما مكانة: مـعادلة تصادق على شـرعية الحـق القومي في التوحيد هدفاً نهـائياً لنضال المجتمع العربي، وتعترف بالواقـعة القطرية كمجال ممكن للعمل في أفق إنجاز الهدف القومي ذاك.

ليس من شك في أن الاعتراف بالواقعـة القطرية سيكون اعترافاً اضطرارياً وموقتاً،

من حيث هو حاصل فعل العوامل الموضوعية، غير أنه اعتراف ضروري نحو تمكين إرادة التوحيد من التحقق في شروط واقعية وليست طوباوية. وهذا يقود إلى وجوب الإيمان بأن الإلغاء الثقافي والإقتصادي للواقعة القطرية سيكون - حُكْماً - سابقاً لإلغائها السياسي؛ الأمر الذي يعني أننا بحاجة إلى تفكير جديد في المسألة القومية على قاعدة التحرر من هيمنة النزعة السياسوية الدستورانية، التي تنطلق من فكرة الوحدة بوصفها وحدة سياسية في المقام الأول، لإرساء استراتيجية جديدة تتخذ مداخل وظيفية عملية مختلفة لإنجاز هدف التوحيد.

إن الخلاصة التي ننتهي إليها من هذا الحديث النقدي السريع هي أننا سنكون، إزاء هدف إعادة بناء الحركة القومية العربية، أمام مهمة فكرية مركزية غير قابلة للتأجيل هي: تجديد الثقافة السياسية للحركة القومية العربية.

٢ - يرتبط بتجديد الثقافة السياسية تلك تجديدُ المشروع النهضوي العربي الذي يُفترض أنه الجواب التاريخي الذي قدمته - وتقدمه - الحركة القومية العربية عن سلسلة التحديات والمعضلات المعاصرة التي فرضت نفسها على واقع البلاد العربية وشعوبها منذ قرابة قرن. وإذا كان من الجائز الاعتقاد في أن الفكر العربي الحديث إهتدى إلى تحقيق حلقة مهمة من حلقات الصياغة النظرية لمشروع نهضوي عربي، والمَتْنُ الإصلاحي في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن شاهدٌ على ذلك، فقد يناظرهُ جوازاً أن الحركة القومية العربية لم تفعل، بين الثلاثينات والستينات، سوى أنها حاولت تقديم جواب عن سؤال النهضة المركزي المطروح منذ مئة عام.

وهكذا، إذا كان السؤال النهضوي الذي ردَّدَه - بكيفيات مختلفة - محمد عبده ورشيد رضا والكواكبي وشكيب أرسلان، وسوى هؤلاء جميعاً من جيل النهضويين الأول هو: ما السبيل إلى الترقي والتمدن والنهضة؟ فإن الحركة القومية، التي انطلقت في صيغتها الحديثة - بعد فشل «الثورة العربية» ودخول الحركة الوطنية الاستقلالية في المشرق مرحلة الأزمة - في ثلاثينات هذا القرن، اختصرت جوابها عن السؤال ذاك في أطروحة الوحدة العربية، إذ عَنَتْ الوحدة - في فكرها - المفتاح السحري لدخول التاريخ. نعم، كان في وعي هذه الحركة كبيرُ تقديرٍ لمطالب التحرر الوطني، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية (الإشتراكية)، غير أن ذلك كله لم يكن - في ميزان الفكرة القومية الوحدوية - أكثر من تفاصيل سياسية في نصٍّ يجتاحه الشأن الوحدوي.

ربما كان الغائب الأكبر في هذا النص الفكري القومي أمران أساسيان: الديمقراطية والمرجعية العقلية. فالتجربة القومية عجزت - في الفكر والممارسة - عن إرساء المشروع القومي العربي على الفكرة الديمقراطية الحديثة. وعلى النحو نفسه، لم تنجح في بناء توازن فكري بين مطلبي الأصالة والمعاصرة، على صعيد النظام الثقافي. فقد جنحت إلى تشييد السياسة على قوام الفكرة الكليانية المغلقة، ومالت إلى إقامة صرح الثقافة على نكران التراث. فكان عليها - بدءاً من السبعينات - أن تواجه انتعاشاً فكرياً احتجاجياً دَالاً لإشكاليتين نظريتين: هما إشكالية الديمقراطية وإشكالية التراث. وكم هو دال أن الذين فتحوا - من المثقفين العرب - باب التفكير في هاتين الإشكاليتين كانوا

من غير المنتسبين إلى التيار القومي (بتوصيفه التقليدي)، أي كانوا من المنتمين إلى المدرسة العقلانية الليبرالية (عبدالله العروي) أو المدرسة الماركسية (طيب تيزيني، حسين مروة، مهدي عامل) أو المدرسة الإسلامية (حسن حنفي، محمد عمارة، محمد أحمد خلف الله)!

لا تعني إعادة بناء المشروع النهضوي العربي - التي ندافع عنها هنا - مجرد إفراد مكانة خاصة للمسألة الديمقراطية ولمسألة التجدد الحضاري عبر إيجاد توازن مقبول بين مطالب الأصالة ومطالب الحداثة فحسب، بل هو يعني أكثر من ذلك كثيراً: إعادة بناء فكرة الوحدة العربية، وفكرة التنمية المستقلة، وفكرة التحرر الوطني، وفكرة الإشتراكية بصورة جديدة. ولا يعني الجديد هنا سوى أمرين أساسيين: إحداث تطوير معرفي لكل منها في ضوء المضامين الجديدة التي باتت تكتسبها هذه المفاهيم في عالم التحوّل المعاصر؛ وتحقيق تكاملٍ بينها يقطع مع تقليد المساومة في الأولويات بينها، الذي قضى - في ما مضى - بتغليبِ الواحدة منها على الأخرى بذرائع مختلفة!

٣ - يرتبط تجديد المشروع القومي العربي بتجديد النظر إلى القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية المفترض فيها أنها تحمل ذلك المشروع. إن الأمر يتعلق هنا - حصراً - بإعادة تعريف القوى المكوّنة لما دُعي طويلاً باسم الحركة القومية العربية. ومن نافل القول إن عملية التعريف تلك تتوقف، في المقام الأول، على إنجاز عملية تعريف - رديف - للأهداف السياسية التي يصوغها التيار المنتسب إلى حركة التحرر الوطني العربية، إذ إن الأهداف تلك هي مفتاح فهم وتعيين طبيعة كل قوة سياسية وموقعها من المشروع القومي العربي.

إلى زمن قريب جداً، تكرَّر حصر القوى المنتسبة إلى التيار القومي العربي في روافد سياسية ثلاثة هي: «حزب البعث» - بمركزه القومي وفروعه القطرية - و «الناصرية» برصيدها المصري وتداعياتها العربية، ثم «حركة القوميين العرب» بمركزها الفلسطيني وامتداداتها العربية. وكان الجامع بين هذه الحالات الثلاث اشتراكُها في الإيمان بعقيدة التوحيد القومي والتحرر الوطني. ولعله من المفيد شدُّ الانتباه إلى أن هذه القوى القومية الثلاث خرجت من رحم الجغرافيا العربية (المشرقية حصراً) التي وجدت نفسها - موضوعياً - في مواجهة تحديين رئيسيين: ذيول ونتائج اتفاقية «سايكس - بيكو» التجزيئية، وقيام الكيان الصهيوني في فلسطين على تخوم مصر وبلاد الشام. وهذا ما كان في أساس انتظام فعلها السياسي على قاعدة التزام خط النضال الوحدوي والتحرري الوطني في مواجهة التجزئة ثم في مواجهة «إسرائيل». وقد يجوز تلخيص تراث «البعث» و «الناصرية» و «القوميين العرب» في كونه كان تُراث الوحدة والتحرر الوطني، مع تفاوتٍ كانت الناصريةُ نقطة توازنه التاريخي: بين ميل «البعث» إلى التركيز على الوحدة، وميل «القوميين العرب» إلى التركيز على التحرير ومقاومة الصهيونية في مقابل ميل الناصرية إلى الجمع بينهما معاً.

إذا كان حصرُ الحركة القومية في هذه التيارات الثلاثة مقبولاً ومفهوماً في المرحلة الفاصلة بين منتصف الأربعينات (بداية «البعث») ونهاية الستينات («نهاية» الناصرية

و «حركـة القومـيين العرب»)، فـإن ذلك لم يعد ممكناً منذ عـقدين إلى اليـوم، إذ دخلت مجال مـعركة النهـضة العربية ثلاثة مطالب جـديدة هي: التنمية المسـتقلة ذات التطلع الاشتراكي، والديمقـراطية ذات المحتوى الليـبرالي، ثم التجدد الحضـاري ذو المضمون الفكري المنفتح على مرجعَيْ التراث والحداثة.

ليس من شك في أن الحركة القومية العربية، ممثلة خصوصاً في الناصرية والبعث، إذا كانت قد أسقطت ـ في بناء التجربة ـ مبـدأ الديمقراطية، ولـم تُعِر التجدد الحضاري كبـير اهتـمام أو انتبـاه، فإنها احـتفلت بقـضية التنمـية المسـتقلة وبنموذج الـتخطيط الاقتصادي «الاشتراكي». ومع ذلك، علينا أن نعـترف، في هذا الباب، بحقيقتين: أن ذلك جرى ـ مـوضوعـياً ـ في سيـاق الصراع مع قـوى التجـزئة والاحتلال (الاسـتعـمار والصهيـونية)، فكان برنامج ردّ فعل أكثـر منه برنامجاً أصيـلاً (والشاهد على ذلك أن «القطاع الخاص» و «القطاع المختلط» استمرا جنباً إلى جنب مع برنامج التأميمات!). ثم إن «الإشتـراكيـة» القومـية لم تَعْنِ، في التـجربة، أكـثر من ترجـيح «قطاع الدولة» في الاقتصاد (وهو غير «القطاع العام»!) وإرساء أسس رأسمالية الدولة الاحتكارية (وهي غيـر التنمـية الإشـتراكـية التي تعني السـيطرة المبـاشرة ـ لا المتوسّطة والمؤسّـسيـة ـ للمنتجين على وسـائل الانتاج). ومع ذلك كله، لا سبيل إلى الطعن في حقيقة أن التيار القومي انفتح ـ داخليـاً ـ على موضـوعات التـيـار الماركسي (مـثلما انفـتح ـ خارجياً ـ على السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي و «المعسكر الإشتراكي») في وقت لم يكـن فيه قد أنتج خطاباً متـقاطعاً مع أيٍّ من مطالب وأطروحات التيارين الليبرالي والإسلامي!

يرتبط تجديد المشروع القومي العربي بتجديد النظر إلى القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية المفترض فيها أنها الحاملة لذلك المشروع

أمـا الآن، وحين أصـبحت مطالـب النهضـة العـربيـة تعني تحقيق التنمية المستقلة، والديمقراطية، والعدالة الاجـتماعية، والتجدد الحضـاري ، جنباً إلى جنب مع الوحدة العـربية والتحـرر الوطني، فقد بات واجـباً أن نعيد تعـريف قوى الحركة القـومية العربيـة تعريفاً جديداً بالـقول إنها: قوى المشروع النهضوي العربي الجديد (مشـروع الوحدة، والديمقـراطية، والتنميـة المسـتقلة، والعدالة الاجـتماعـية، والتحرر الوطني، والتجـدد الحضاري). وهي، بهذا المعنى، تتسع لتيارات أربعة: التيار القومي (بتوصيفه التقليدي)، والتيـار الإسلامي الإجتهادي، والتيار الماركسي، والتيار الديمقراطي الليـبرالي. إنها ـ جمـيعها ـ تيـارات منتسبة إلى الحـركة القومية الـعربية بحسبانها مدافعة ـ كل من موقـعه ـ عن واحدة من عناصر المشروع القومي النهضوي الجديد. وعلى ذلك، فالمصالحة أوجب الفرائض والواجبات لإعادة تكوين حركـة قومية عربية جديدة تكون بمثابة «كتلة تاريخية» في مستوى تحديات مشروع النهضة الواجب إنجازُه.

٤ ـ برَّر قسمٌ غيرُ يسـير من أحزاب الحركة الوطنية العربيـة صلته ببعض الأنظمة «القومـية» العـربية بالحاجـة إلى حشد الـدعم للنضال القومي بمـا في ذلك دعم قوى رسمـية «منتسـبة» إلى التيـار القومي العربي، أو البـحث عن مركز سـياسي يمكن أن يكون منطلقاً جغرافياً وسياسياً للـعمل الوطني. والحقيقة أن هذا الاختيار كان ـ بل هو

ظلَّ ـ فضلاً من فصول الاستتباع السياسي للمركز «القومي» الرسمي، وشهادة دامغة على نجاح المال «القومي» العربي في ابتياع استقلال القرار السياسي لفصائل الحركة القومية العربية! والأنكى من ذلك أنه كان سبباً وجيهاً في تجريد قسم عظيم من تلك الحركة من مصداقيته أمام الجمهور، ورتَّب عليه ضرائب سياسية باهظة الكلفة كان في غنى عنها لَوْ هُوَ اختار لنفسه سياسة استقلالية واضحة! ويكفي القارىء أن يعرض وقائع تلك العلاقة التي نشأت واستمرت ـ مثلاً ـ بين القوميين والشيوعيين العرب وبين نظام «الجماهيرية» «العظمى»(!) منذ عقد ونصف العقد كي يقف على نوع ذلك الاستتباع السياسي الذي كان من نتائج نجاح المال «القومي» في أن يشتري «الضلالة بالهدى» في أوساط من سلَّموا له بأمْرِ سَوْق شؤونهم!

إن العقل التحرري الديمقراطي العربي المعاصر يحتاج، كي يؤمِّن لنفسه الحدَّ الأدنى من النزاهة ومن أسباب الاحترام، إلى أن يحقق ثورةً على مركزه السياسي ـ المالي. وذلك ممتنع عن الإمكان من دون إعادة النظر في نوع قضايا وموضوعات النضال القومي على نحو جديد. ويمكن ـ هنا ـ القول بنوع من «الوثوق» الإشكالي إن المعركة القومية العربية إذا كانت قد شهدت شكلاً من التمركز الوطني، أي شكلاً من التعبير عنها في إطار المسألة الوطنية بوصفها معركة ضد القوى الإمبريالية والصهيونية (أي ضد التبعية والتجزئة والاحتلال)، فإن الحاجة أمست ضرورية إلى إعادة بنائها بحيث تصير المسألة الديمقراطية مدارَها جنباً إلى جنب مع المسألة الوطنية. وذلك معناه أنها سوف تكون معركة مفتوحة لا مع القوى الأجنبية فحسب، بل كذلك، مع القوى الداخلية (الحاكمة) كذلك، بما فيها القوى «القومية» المسيطرة. وفي ظننا أن من شأن هذا ـ فضلاً عن تحرير الحركة القومية العربية من الاستتباع السياسي ـ أن يغذي النضال القومي العربي بمحتوى ديمقراطي جديد، أي متطلّع إلى التعبير عن المسألة القومية في الإطار الداخلي.

٥ ـ أمَّا أهّم المهام التي سيكون على الحركة القومية العربية أن تنجزها على سبيل تصحيح أوضاع الخلل فيها، فهي إعادة بناء نفسها تنظيمياً وسياسياً. ونحن نفهم من مقولة إعادة البناء ما يفيد معنى إعادة صياغة هياكل وبنى تلك الحركة، وإعادة بناء خيارات واستراتيجيات العمل السياسي وأدواته الوظيفية. إن هذه الدعوة تنطلق من معاينة واقع الانهيار الشامل الذي توجد فيه هياكلها وبناها وخياراتها وأدواتها القديمة، والحاجة الكبيرة إلى الخروج من حال الشلل المزمن التي تعيشها منذ عقدين. وفي ظننا أن انجاز هذه المهمة يستدعي تحقيق ثورة في مفهوم السياسة والعمل السياسي الذي حملته واستهلكته في الأدبيات أو على صعيد الممارسة منذ تأسيسها.

ليست هذه الثورة فعلاً عقلياً خالصاً، وإنما هي عملية تحرر مادي من نظام كامل من الممارسات قامت عليه السياسة في تجربة حركة التحرر الوطني العربية، وإرساء قيم وقواعد بديل يتقوم عليها عملها السياسي المقبل. نكتفي من هذه الدعوة بسَوْقِ عناوين هذه الثورة التي نحتاج إليها لإنجاز عملية إعادة البناء تلك:

أ ـ تحرير العمل السياسي من النزعة الأوامرية الاستعلائية التي تحوِّل الحزب أو

المنظمة السـياسية إلى مـا يشبه الثكنة العـسكرية حيث الجنود (الجماهيـر) جاهزون لتنفيذ أوامر الضباط (الأطر) دون مناقشة!

ب ـ تحرير التنظيم السياسي من التراتبية البيروقراطية الراكدة التي تجعل مراكز القرار مغلقة على عـملية التجدد، وحكراً على نخبة ضيقـة لا تنسحب من موقع احتكار السلطة إلا حين تنسحب من عـالم الأحياء! وفتـح قنواته على عملية التداول العـمومي على سلطة الإدارة وفق مـبدأ الكفـاءة وبما يغذيه ويزوّده الأطر الجـديدة التي يحـتاج إليها الجسم التنظيمي إليها للنموّ الطبيعي.

ج ـ إلغاء البنية الكاريزمية والتقاليد العصبوية والأساليب المزاجية في إدارة العمل السياسي، وإحلال منطق المؤسسة محل الزعيم أو النظام الفئوي.

د ـ تحقيق انتقال حاسم في وعي موضوع السياسة وهدف العمل السياسي وذلك بتجاوز إشكالية سلطة الدولة ـ بوصفها هدف النضال ـ إلى سلطة المجتمع.

هـ ـ تحقيق الهيمنة الفكرية (بالمعنى الايجابي على نحو ما صاغه غرامشي) وذلك بتعميم فكرة التغيير والتقدم في مجمـوع النسيج الاجتماعي، وبناء مؤسسات مجتمع مدني جديد قبل التفكير في الثـورة السياسية بمعناها الضيق. أي تسلّم سلطة المجتمع قبل تسلّم سلطة الدولة.

احتـرام الجماهيـر، وتكريس الديمقراطية في الحـياة التنظيمـية الداخلية، وإقـامة العـمل السـياسي علـى القوام المؤسـسي العـقـلاني، وإتقان صـوغ أهداف النضـال السـياسي، وتجـديد جـغرافـية وأسـاليب ذلك النضـال... تلك هي المطالب المطروحـة للإنجاز في أفق تحقيق مهمة إعادة بناء هيـاكل الحركة القومية العربية. دون ذلك كله، ستحكم هذه الحركة على نفسها بالانسحاب من التاريخ ◇

علي ضاهر (*)

صورة الآخر في الحركات القومية العربية

تصطدم المقاربة النظرية العجلى لموضوعة «الآخر» في عين الحركات القومية العربية بصعوبة مفهومية تتعلق بالمدلول الذي تتضمنه عبارتا «الآخر» و«الحركات القومية» اللتان تمثلان طرفي العلاقة في دراستنا هذه.

ففي حين أن «الحركات القومية» تتصف بصورة من الثبات والوضوح في ذهن المواطن العربي، فإن «الآخر» يفر قليلاً عن التحديد والوضوح، وذلك لتنقله، عبر التحولات السياسية والاجتماعية والتاريخية، من دول إلى دول أخرى، ومن تيارات سياسية معينة إلى غيرها من التيارات، ومن أنظمة حكم محددة إلى سوى ذلك من الأنظمة.

لقد ظل الغرب الحائل الرئيس دون أي مشروع وحدوي عربي، سواء في عصر النهضة أم في عصرنا الراهن

ولكن الأمر الثابت في كل هذه التحولات هو أن «الآخر» ظل في أغلبه متمثلاً بالغرب، بذلك المهدد الخارجي لوحدة هذه الأمة المجتمعية والسياسية والثقافية. ومع ذلك، فنحن لن نقصر هنا مفهوم «الآخر» على الغرب وحده، بل سنسعى لتوسيع نطاقه ليشمل كل القوى والتيارات، التي نتج وينتج من سلوكها السياسي ونظرتها العقيدية ضرراً بالغاً بوحدة هذه الأمة، سواء بتبنيها مفهوم الوحدة الإسلامية أو نظرية الوحدات الجغرافية أو مفهوم الوحدة الوطنية القاضي حكماً بإنتاج الدولة القطرية.

إن مثل هذه التيارات والحركات تؤلف مجتمعة جزءاً رئيساً من «الآخر»، أي من الغرب، ولربما كانت الجزء الأخطر فيه، لأنها تتحرك وتنمو وتدرج وتشيخ في صميم كيان الأمة العربية من جهة، ولأنها، تساهم مع الغرب، عن وعي أو عن غير وعي، في إجهاض كل مشروع وحدوي عربي من جهة ثانية.

وعليه، فإن الحركات التي يمكن أن تنطبق عليها صفة «القومية» العربية في الوطن

(*) مدرس مادة الفلسفة العامة في الثانويات الرسمية ـ لبنان

العربي هي تلك التي تبنت في برامجها السياسية، وأدبياتها الفكرية وفي سلوكها العملي الوحدة العربية منطلقاً وهدفاً نهائياً، لا بوصفها (أي الوحدة) مرحلة تُتَجاوز لما بعدها أو هدفاً لاحقاً تسبقه أهداف أخرى، أو أملاً منشوداً يترك للظروف الموضوعية والذاتية أمر تحقيقه.

من هنا، فإنا سنقصر تعبير «الحركات القومية» على الحركات السياسية التالية: حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي، التيار الناصري. أما «الآخر»، فسيكون نطاقه هذه المرة لا الغرب وحده، وإن كان يمثل صورته الحقيقية، بل، مضافاً إليه، التيارات السلفية، والنزعات الاقليمية والدعوات الوطنية.

في ضوء هذا التحديد، سنعرض العلاقة بين «الآخر» و«الحركات القومية» العربية، على أن تكون حركة الفكر متجهة مرة من الحركات القومية إلى الآخر ومرة من الآخر إلى الحركات القومية، لنتبين، ختاماً، طبيعة الصورة التي استقرت، أو كادت، للآخر في منظور الحركات القومية العربية.

إن إنكار العروبة لدى التيار المنادي بالوطنية، والتيار المنادي بالاقليمية، ارتكز لدى الأول على فلسفة التاريخ والتفوق العرقي، وارتكز لدى الثاني على فلسفة الجغرافيا والمكان والتكوين الاسطوري المشترك

١ ـ في جدل العلاقة بين الآخر والذات القومية

لو تناولنا العلاقة الجدلية بين الذات والآخر، من الوجهة الفلسفية البحتة، لاستطعنا الجزم أن هذا الآخر، أو الغير، أو السِّوى، هو المهدد الفعلي للأنا، للذات، للنحن، إذ إن الآخر يَمثُلُ في الأنا، لا مثولاً تعاضدياً، بل مثولاً إلغائياً. فحضوره في وعينا هو حضور مزعج لأنه هو الجحيم كما يقول الفلاسفة الوجوديون. فالآخر يمثل حداً بل عائقاً في وجه تحقيق مشروعات الأنا المستقلة، فتسعى هذه الأخيرة، بكل ما استطاعت، لنبذه من دائرة وعيها وبالتخلص منه عبر محاولة الاستئثار بالمواقع والوضعيات التي يسعى الآخر في الأصل ليجعلها ملكاً له.

إن هذا التصور الفلسفي للعلاقة التنابذية بين الذات والآخر، يصدُق هو عينه، على العلاقة التاريخية التنابذية بين العرب والغرب، فأصبح الواحد منهما نفياً للآخر، وغدت مقولة أرنست رينان بأن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا أبداً، بمثابة الدرس الايديولوجي الكثيف للقطيعة التاريخية بين العرب وأوروبا.

من هنا كانت إزاحة الآخر شرطاً للتقدم. فـ «النهضة العربية الأولى التي انطلقت بظهور الإسلام، تفتح البلدان المجاورة، وتشيد حضارة عربية إسلامية متميزة من جهة أولى، وأن النهضة الأوروبية الحديثة التي شقت طريقها عبر حركة الإحياء والإصلاح الديني ثم النهضة العلمية والصناعية من جهة ثانية، قد قامتا في أعقاب سقوط ما كان يمكن أن يشكل الآخر المنافس المضايق لكل منهما»[1].

---

(١) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، طـ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٥.

لقد «تخلصت النهضة العربية الإسلامية الأولى من الآخر المنافس المضايق المعرقل، فانطلقت حرة طليقة داخل مجال حيوي فسيح جعلته عالمها الخاص، ثم أخذت في ارتياد مجالات حيوية أخرى غرباً وشرقاً، شمالاً وجنوباً، لتربطها بمجالها وعالمها»[٢].

وما حصل للنهضة العربية الإسلامية الأولى حصل أيضاً بالنسبة إلى الحضارة الحديثة، «إذ بمقدار ما كان مسلسل التراجع يعود بالعرب إلى الوراء كان مسلسل النهضة يخطو بأوروبا خطوات إلى الأمام [...] فأخذت تشق طريقها هي الأخرى طليقة داخل مجال حيوي فسيح (القارة الأوروبية) جعلته عالمها الخاص. ثم سرعان ما أخذت تطرق وتغزو مجالات حيوية أخرى لتربطها بمجالها الحيوي الخاص»[٣].

لقد قام توسع كل من الحضارتين العربية والأوروبية على الاستشعار بالتفوق الحضاري للخصم، والانبهار بمنجزاته. و«النهضة العربية الحديثة كانت أساساً، ومنذ البداية وليدة الصدمة مع قوة خارجية ومهدِّدة، قوة الغرب وتوسعه الرأسمالي»[٤].

٢ ـ صورة الغرب الاستعماري ومجلوباته في منظار الحركات القومية العربية

لقد أسست المحاولات الفكرية والثقافية لمفكري عصر النهضة العرب، الإرهاصات الأولى لبداية تكوُّن وعي قومي عربي، وذلك في مواجهة احتلال السلطنة العثمانية لمعظم البلاد العربية. فما القوى والأحزاب القومية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية إلا امتداد لذلك الخط النهضوي الذي بدأه روادنا الأوائل.

وتيار القومية العربية الذي ظهرت نواته الأولى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، قد اتخذ اتجاهات أربعة يمكن ايجازها بالآتي:

١ ـ اتجاه يدعو إلى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية، بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي الذي من شأنه أن ينمي الشخصية العربية ويحافظ على اللغة العربية ويضمن إدخال الاصلاحات الحديثة في الإدارة والتعليم والمواصلات والحياة الإقتصادية والإجتماعية. وقد تمثل هذا الاتجاه بحزب اللامركزية وبجمعيتي بيروت والبصرة الاصلاحيتين.

٢ ـ اتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي، وترتبط بالسلطنة العثمانية ارتباط المجر بالنمسا في الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية في تلك الفترة من الزمن. وقد عبر عن هذا الاتجاه الجمعية القحطانية والعهد السريتان.

٣ ـ اتجاه يرفض الخلافة العثمانية ويعدها غير شرعية ويدعو إلى خلافة عربية قرشية. وقد مثل هذا الاتجاه خير تمثيل الكواكبي ونجيب عازوري.

٤ ـ اتجاه يدعو إلى «الثورة على الأتراك والإنفصال التام عن الدولة العثمانية

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٣) المصدر نفسه. ص ٢٥.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

وإنشاء دولة عربية مستقلة في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية»[٥]. وقد عبرت عن هذا الاتجاه الجمعية العربية الفتاة.

ان ما يهمنا من هذا العرض لهذه الاتجاهات، هو أن نبرز تنبه العروبيين المبكر، لمشاريع الآخر العثماني، الذي حاول القضاء على فكرة الوحدة العربية، باستغلال العاطفة الدينية طوراً، وبمحاولة التتريك طوراً ثانياً، وبمحاولة البطش والتنكيل طوراً آخر.

ولعله من الصواب القول إن هذه الاتجاهات لا تتماثل جميعها في السعي لتحقيق هدف الاستقلال الناجز عن جسم السلطنة العثمانية ولكن جميع هذه التيارات استشعرت خطر خصمها الداهم، ومحاولاته الرامية إلى جعل العرب أقلية سياسية معطلة في بنيان الدولة العثمانية وإبراز تفوق العنصر الطوراني. فلذلك عزمت هذه التيارات على تنظيم نفسها، تمهيداً للاستقلال التام أو بأضعف الإيمان، الاستقلال الجزئي.

وأتى الغرب... بنهضته، وبفلسفة أنواره، وبثورته، ليحرر الشعوب العربية من نير «الإحتلال التركي»، على حد زعمه، فاستبشر الرازحون تحت وطأة الظلم خيراً. ولكن سرعان ما تبدد وهم هؤلاء، فالمحرٍّرون غدوا مستعمرين جدداً، إذ حولوا البلدان التي احتلوها إلى أطراف تابعة للمركز الإمبريالي وخلقوا فيها أنماط إنتاج مشوّهة، ونشروا التفرقة وبثوا الشحناء في صفوف الشعب الواحد، فصار الواحد يردد مع الشاعر:

يا ليت جور بني مروان دام لنا   يا ليت عدل بني العباس ما كانا

لقد ظل الغرب الحائل الرئيس دون أي مشروع وحدوي عربي، سواء في عصر النهضة، أم في عصرنا الراهن. ومصداق ذلك أنه حين «أبدى محمد علي رغبته في إقامة دولة الوحدة والقومية بين سورية ومصر جزعت أوروبا من هذا المد العروبي، الذي يبدد آمالها في افتراس تركة الرجل المريض. فأقدمت على تثبيت سلطة السلطنة العثمانية، وتصدت للتيار العروبي الناشىء، الذي لو استطاع أن يركز أركانه، لغير أوضاع المنطقة بكاملها. مما يؤكد أن أوروبا تزين مواقفها بميزان مصالحها.

فإذا كانت زمن محمد علي، ساندت السلطنة العثمانية، وتصدت للوحدة العربية وتيارها العروبي، فإنها في الحرب العالمية الأولى، على العكس [...] شجعت حركات التحرر الوطنية والقومية المطالبة بالحرية والاستقلال، لهدف تفتيت الامبراطورية وتسهيل عملية قضمها وامتلاكها»[٦].

وهكذا تأكد للعرب، أن موقف أوروبا في سايكس ـ بيكو «لم يكن تفهماً لتطلعات العرب، بل لتوظيف العرب في الصراع مع الأتراك. وان نظرة أوروبا إلى الأمة العربية تحمل نيات الاستعلاء والاستعمار، وان كل ما سمعوه عن شعارات أوروبا هو مجرد كسر للحاجز النفسي الذي يعزل العرب عنها»[٧].

(٥) علي محافظة، **الإتجاهات الفكرية عند العرب** (بيروت : الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٤٧ ، ١٤٨.
(٦) انظر : منذر معاليقي، «القومية العربية والطوائف الدينية،» **الفكر العربي**، العددان ٣٩ و ٤٠ (١٩٨٥)، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.
(٧) نزار عبد اللطيف الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي،» في : **تطور الفكر القومي العربي** [أوراق عمل ومناقشات ندوة فكرية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

ومضت أوروبا في اقتسام المنطقة، وارثة تركة الرجل المريض، فجعلت منها مستعمرات ومناطق نفوذ لسيطرتها التوسعية. وكانت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا الدول المولجة تنفيذ سياسة الاستعمار التي فتتت الأمة العربية إلى كيانات قطرية مبعثرة، ومكنت لبعض الدول من تملك أراض عربية بغير حق.

في قلب هذا التناقض التاريخي، بين سياسة التوسع الاستعمارية والتفتيتية في آن، وبين النزوع العربي الوحدوي العارم، انبعثت الحركات القومية وبدأت معها صورة «الآخر» تبدو أكثر جلاء.

ونظراً إلى أن «تلك التنظيمات حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بتكريس النفوذ الاستعماري الذي رسمت خارطته معاهدة سايكس ـ بيكو، فإن هذه التنظيمات وضعت في برامجها هدفين مركزيين هما: تحرير البلاد العربية من النفوذ الاستعماري، واعتبار الحدود التي رسمتها المعاهدات الاستعمارية حدوداً زائفة، ولذلك فهي تعمل على تحرير الوطن العربي ووحدته»(٨).

وقد أوضح مؤسسو حركة القوميين العرب الأسباب التي دفعتهم إلى تأسيس حركتهم، «فأكد الجميع أن مأساة فلسطين وقرار التقسيم في ٢٩/١١/١٩٤٧ وقيام الدولة الصهيونية واندحار الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، كل ذلك كان وراء ظهور حركتهم»(٩).

وفي هذا المضمار يؤكد فيصل جلول فيقول: «نشأت حركة القوميين العرب كمحصلة لتجارب قادتها المؤسسين في عدة تنظيمات وجمعيات ذات منحى قومي تحرري. ويمكن القول إن الجامعة الأميركية وأجواءها كانت الميدان الذي تحرك عليه قادة الحركة. بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار ما سمي «نكبة فلسطين» بمثابة العنصر الحاسم في ولادتها وانطلاقتها لاحقاً»(١٠).

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن حركة القوميين العرب تأثرت أيضاً بكتائب الفداء العربي التي قامت بأعمال تفجير وإلقاء قنابل ومحاولات اغتيال ضد الأجانب والعرب المرتبطين بهم. وقد أصدر مجموعة من المناضلين في حينها، مجلة **العروة الوثقى**، وهي نشرة ركزت على مقاومة الصلح مع اسرائيل. وقد عرف مصدرو هذه النشرة بشباب الثأر، ولكنهم ما لبثوا ان استبدلوه باسم الشباب القومي العربي.

وما يجب التنبيه إليه أيضاً هو «أن حركة القوميين العرب في مرحلة النشوء هي غيرها في مرحلة النضوج والإنطلاق، وهي حتماً غيرها في مرحلة التشتت والتفرق»(١١). فتاريخ الحركة الايديولوجي يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة أطوار: الطور القومي العربي، الطور العربي الاشتراكي، والطور الماركسي.

---

(٨) عبد الله سلوم السامرائي، «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القدمي،» المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١١) معن زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب،» في: **القومية العربية في الفكر والممارسة** [أوراق عمل ومناقشات ندوة فكرية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٢٥.

لقد تواصل تأسيس الحركات القومية، في إطار مواجهة الغرب وفي إطار ايجاد فلسفة قومية سياسية تنظر إلى الواقع العربي وتسعى لحل مشكلاته، ولا سيما أن «حركة القوميين العرب لم يكن لها نظرية قومية مستقلة، وإنما عملت منذ بدء ظهورها بثلثي نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي عندما وضعت شعارها: وحدة، تحرر، ثأر. وهي بذلك اجتزأت مبدأ الوحدة والحرية وتركت الاشتراكية»(١٢).

ففي ظل الفراغ النظري القابع في أدبيات حركة القوميين العرب، وفي ظل انعدام الجانب الاجتماعي في برنامجها السياسي، كانت الحاجة مسيسة إلى تبلور عقيدة سياسية تحاول سد هذا النقص، فكانت خطوة تأسيس حزب البعث العرب الاشتراكي على يد ميشال عفلق.

إن بداية البعث «تشكلت من خلال الوعي الابتدائي بالذات القومية بشكلها السلبي والوعي بالمتغير الذي يهددها (أوروبا) أولاً، من خلال وجهها الرأسمالي المحتل (فرنسا، بريطانيا) ثم تابعهما (الصهيونية)، وثانياً من خلال وجهها الشيوعي وامتداده في الوطن العربي»(١٣).

إن ميشال عفلق «كشف الطابع الزائف والملفق للمسألة كلها عندما طرح مسألة الوعي بالذات القومية، وفي هذا السياق يقدم عنصرين أساسيين، هما الإسلام والظروف الموضوعية للأمة العربية»(١٤)، ثم ما لبث أن أكد في كتابه **في سبيل البعث** مفهوماً حضارياً انسانياً للعروبة فقال: «العروبة هي إنسانية ونحن نفهم من قوميتنا العربية بأنها الإنسانية الصحيحة [...] وبأنها تقديس لقوميات الآخرين، فتقدس هذا الشعور عند كل شعب آخر»(١٥).

ولم تكن الدعوة إلى الإستقلال في رأي عفلق، تهدف إلى عزلة الشعب العربي عن غيره، إذ نراه يعلن بأنا «لسنا نطلب الاستقلال لننعزل عن بقية الشعوب، ونقيم سداً بيننا وبين المدنية الإنسانية لنعود إلى الماضي نتغذى منه كالديدان»(١٦).

وباختصار، فلقد ركز حزب البعث على المستوى العملي على:

- «رفض النمط الأوروبي في التقدم وفق أي من المناهج أو الحركات المعبرة عنه.

- تأكيد تاريخية الأمة العربية واتخاذها قاعدة فكرية لمنهجية جديدة محكومة بالتجربة التاريخية القومية»(١٧).

وفي السياق التاريخي نفسه، نشأت ظاهرة جمال عبد الناصر محملة بالدلالات والدروس. وقد كان شغله الشاغل في بداية نضاله، انهاء الوجود البريطاني على الأراضي المصرية. لذا لم تحتل مسألة الوحدة العربية لديه أولوية مركزية، لانصرافه

---

(١٢) السامرائي، «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي التقدمي»، ص ١٨٩.

(١٣) الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الإشتراكي»، ص ٢٤٠ و ٢٤١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(١٥) الياس فرح، «القومية العربية والوحدة العربية من منظور البعث»، في: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، ص ٣٧٩.

(١٦) عبد الله حنا، **الإتجاهات الفكرية والسياسية في سوريا ولبنان** (بيروت: دار التقدم العربي، ١٩٧٣)، ص ٥٤.

(١٧) الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الإشتراكي»، ص ٢٤٣ و ٢٤٤.

إلى إبعاد الأجنبي من بلاده. إن «جمال عبد الناصر رجل عملي فلا يمكن أن يدعو إلى وحدة مع قطر عربي آخر وهو مكبل بسلاسل حديدية قوامها ٨٥ ألف جندي بريطاني»[١٨].

أما بعد انتصار الثورة، فقد خرج جمال عبد الناصر، على حد قول محمد حسنين هيكل، بمجموعة من القناعات الاستراتيجية الأساسية نتيجة قراءاته، وهي:

أ ـ «أن حركة مصر التاريخية تتجه نحو الشرق.

ب ـ ان الدفاع عن مصر يرتكز على الشام وبالتحديد فقد كان يعتقد أن خط غزة ـ بير سبع هو الخط الأخير للدفاع عن مصر، وبعده فليس هناك إلا خط المضايق وهو خط يدافع عن قناة السويس والقاهرة.

ج ـ ان هناك تشابكاً في قضية الأمن بين مصر وسورية بصفة عامة وفلسطين بصفة مركزة»[١٩].

ولتأكيد انتماء مصر العربي، تم تأسيس إذاعة صوت العرب عام ١٩٥٣، وتصدى عبد الناصر لسياسة الاحلاف العسكرية، إلى أن أعلن في دستور عام ١٩٥٦ ان الشعب المصري جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

٣ ـ التيار القومي العربي والماركسية

انه لخطأ فادح عدّ الماركسية وافداً غربياً استعمارياً، كما تصورتها أو صورتها أدبيات القوميين العرب. إنها في الواقع أداة تحليل علمي لتطور المجتمعات البشرية، ومن ضمنها المجتمعات العربية. ولكن التركيب المميز لبنى المجتمع العربي وطبيعة علاقاته الإقتصادية وأنماطه المعرفية، جعلا الماركسية تعيد إنتاج مفاهيمها وقوانينها طبقاً لهذا التكوين الخاص بالمجتمعات العربية. لكن هذه الوضعية لم تفقد الماركسية كوسمولوجيتها، فتلونها وتميزها في حقل اجتماعي ما هو إلا جزء من بنائها النظري نفسه.

لكن المفارقة الكبرى التي حصلت، هي ان الماركسيين العرب لم يتمكنوا من التعبير عن نوازع المد الجماهيري العربي في فترات التحول التاريخية التي عصفت بالأمة العربية. أي أنهم أقاموا قطيعة فعلية بين الجماهير التي تطالب بالإستقلال، وبين تنظيماتهم التي تتحدث عن أمور غير ذلك وتراعي تحالفات الإتحاد السوفياتي. فنال العرب، نتيجة ذلك، استقلالهم بفضل حركاتهم القومية والوطنية دون أن يكون للأحزاب الشيوعية دور بارز في هذا الأمر.

وعلى الرغم من ذلك، فلربما «كانت الماركسية في أول التحديات التي واجهت الفكرة القومية، إذ كونت تياراً فكرياً وأحزاباً شيوعية في المجتمع العربي، تدعو إلى تطبيق هذه النظرية الجديدة المولودة في الغرب»[٢٠]. لكن الماركسية «كتحد للفكرة القومية، في

(١٨) طارق الهاشمي، «الفكر القومي لجمال عبد الناصر،» في: تطور الفكر القومي العربي، ص ٣١٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.
(٢٠) سعدون حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة،» في: المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

الوقت الذي حققت فيه فشلاً في أن تكون بديلاً، لم تكن خالية من بعض التأثير في الحياة الفكرية العربية، أي أنها تركت بعض الأثر في التفكير العام ضمن ذلك التفكير القومي، ويمكن تحديد هذا الأثر أنها زادت الاهتمام بالقضية الإجتماعية»[٢١].

فالتأثير الضعيف الذي أحدثته الماركسية في صفوف الحركة القومية، من خلال تبني هذه الأخيرة الاشتراكية ومطالب الطبقة العاملة، لم يصاحبه أو يتبعه تأثير على الصعيد الايديولوجي إلا في ما ندر. «فالماركسية العربية المنفصلة عن الهيئة الاجتماعية، تتحول إلى علامة تمييزية فقط وبذلك لا تشكل خطراً على الايديولوجيا الاسلامية (وكذلك على الايديولوجيا العربية) لأنها لا تعكر عليها بديهية وعيها بذاتها، ان الصراع السياسي يتحمل إذاً التساكن الايديولوجي»[٢٢].

ثم كان قد أخذ على الماركسية من قبل كثير من المثقفين العرب وعدد لا بأس به من الإسلاميين مقاربتها بنية المجتمع العربي بمفاهيم إسقاطية لا تعبر عن حقيقة التكوين البنيوية لهذا المجتمع. «فمصطلحات نمط الانتاج الآسيوي والاستبداد الشرقي لم تأت كمصطلحات أفرزتها التجربة الداخلية والحقيقية للمجتمعات الشرقية أو نتيجة تحليل علمي لهذه المجتمعات، بل صيغت من خلال رؤية التاريخ عبر أوروبا»[٢٣].

فالقول «بالإستبداد الشرقي بالمعايير الغربية، يعني أن مجتمعات الغرب تاريخياً وحاضراً هي مجتمعات الحرية والديمقراطية وأن الحل هو بمواصلة تدمير مجتمعاتنا لاستيراد طبعة ممسوخة من الحضارة الغربية»[٢٤].

إن المفاهيم التي الصقتها الماركسية بالعرب أتت في المرحلة التي كان فيها الاستعمار مستقراً في بلادنا. إن «المجتمعات التي درسها المستشرقون هي المجتمعات الآسيوية بعد غزو الإستعمار لها. فهم قد رأوا مجتمعات مدمرة أو في حالة انكفاء، وان الدولة والحياة التي نشأت في أعقاب عملية التدمير هذه، كانت خليطاً من متفسخات ميتة لما حطم وانشازاً غير قابلة للحياة لما يراد غرسه بعمليات زرع اصطناعية خارجية»[٢٥].

وغالباً ما مزج الذهن العربي والاسلامي، في نظرته إلى الماركسية، بينها وبين الالحاد. فوصفها بفلسفة الالحاد بامتياز. ولعل هذا الفهم كان أحد أبرز الأسباب التي أبقت الماركسية مرذولة في الوعيين الديني والقومي معاً. ولم يقتصر الإشكال على الشق الايديولوجي في الماركسية بل تعداه إلى المسألة الاجتماعية، أعني الإشتراكية. «ان اضرار الشيوعيين في تكتيكاتهم الدعاوية العملية على التوحيد بين الشيوعية والاشتراكية... قد عزز جو القطيعة بين المتدينين المسلمين وبين الإشتراكية بكافة ضروبها»[٢٦].

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.
(٢٢) عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، ط ٣ (بيروت : دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٤٤.
(٢٣) عادل عبد المهدي، «مناقشة نظرية نمط الإنتاج الآسيوي والإستبداد الشرقي»، الغدير، العددان ٢١ و ٢٢ (١٩٩٢)، ص ١٥٠.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٦.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٤.
(٢٦) فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٥٤٠.

وما يجب التنبيه إليه في هذا المجال هو ان التيار الديني لم يميز كليهما في نظرتهما إلى حركة الاستشراق، بين مستشرقين غربيين استعماريين وبين مستشرقين غربيين تقدميين. فعدوا الجميع من صنف واحد. حتى ذهب البعض في مغالاته إلى حد القول إن «روسيا الشيوعية ما هي إلا ثمرة الحضارة الغربية»(٢٧).

لكن «الغرب لم يكن كله استعماراً واستغلالاً، فلقد تبلورت في أحشاء مجتمعاته قوى ثورية، صاغت لنفسها نظريات ثورية ثم أخذت تناضل ضد الإستغلال الرأسمالي، وأيضاً ضد القهر الواقع على شعوب المستعمرات»(٢٨).

وباختصار فلقد ظل الفكر العربي يرى في الماركسية نظرية مستوردة مرة وفلسفة إلحادية أحادية التفسير مرة ثانية أو اشتراكية وافدة من الصقيع على حد تعبير سارتر مرة ثالثة.

٤ ـ الحركات القومية والتيار السلفي

تعني السلفية في الأصل الإقتداء بالسلف الصالح سلوكاً ونظراً، والتزام الحياة الدينية وفق المنهاج الذي رسمه هؤلاء بالتحديد. وهي تعني أيضاً تنقية الدين من البدع والضلالات التي طالما دخلت عليه فافقدته الشيء الكثير من بساطته وجوهريته.

وما يجب التلميح إليه في هذا السياق، هو أن علاقة التيار السلفي بالغرب، كانت في الأغلب علاقة صراع ورفض وتنابذ. فالغرب هو الغازي والمعتدي و«الغير» المسلح الذي يرمي من ضمن ما يرمي إليه، إلى تدمير ثقافة المجتمع وتحطيم سلم قيمه. بهذا المعنى، يمكن عد السلفيين ثوريين لأنهم مثلوا الخيار التاريخي في مقاومتهم للمشاريع الاستيطانية.

لكن ثورية هذا التيار، انقلبت إلى النقيض، من خلال جعلها المجتمع العربي جزيرة مغلقة على نفسها، تجزع من الآخر وثقافته. فاكتفى أتباع هذا التيار بثقافتهم الدينية فراحوا يجترون التراث فصدت بذلك الأبواب في وجه العلوم الوضعية من الدخول إلى بنية المجتمع العربي.

أما بالنسبة إلى العروبة، فقد ناصبها السلفيون العداء، لأنها في نظرهم بدعة أوروبية، ترمي إلى إحلال رابطة القوم محل رابطة الدين. وعليه فالسلفية، بهذا المعنى، هي «الآخر» المحلي، الآخر الذي يهدد فكرة الوحدة العربية مضموناً وشكلاً.

كانت «الدعوات والحركات الإصلاحية السلفية ترى أن سبب تخلف العرب والمسلمين وضياع مجدهم، هو ابتعادهم عن نقاوة دينهم وشيوع البدع والضلالات التي دخلت على معتقداتهم. ولذلك جعلت هدفها الأول تنقية الدين الإسلامي من هذه الضلالات، بالاعتماد على كتاب الله وسنة رسوله. أما الاتجاهات الحديثة في التجديد

(٢٧) أبي الحسن علي الحسيني الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ط ٨ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٥٩.

(٢٨) محمد عمارة، التراث في ضوء العقل (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ٧.

الإسلامي فقد رأت أن سر تخلف المسلمين نابع من عزوفهم عن الأخذ بأساليب الحضارة الغربية والجانب المادي منها بشكل خاص...»[٢٩].

إن هذه الفكرة التي أثبتناها هنا تسمح لنا أن نؤكد وجود نظرات مختلفة في صميم التيار السلفي نفسه، إن في شأن النظرة إلى الغرب أو في شأن النظرة إلى الرابطة القومية. وكم نكون مخطئين لو مزجنا بين التيار السلفي بالمعنى الذي أرساه الفقيهان أحمد بن حنبل وابن تيمية وما تناسل عنه من سلفية ظلامية وأصولية متشددة وبين التيار السلفي العقلاني (على حد تعبير محمد عمارة) الذي دعا إليه كل من الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده.

فالمفهوم السلفي بالمعنى الأول، الذي تمثل لاحقاً بحركات سياسية كحركة الأخوان المسلمين وجمعية التكفير والهجرة، يرفض ثقافة هذا العصر، ويعد هذا المجتمع بمن فيه، حكاماً ومحكومين، سادرين في عيشة جاهلية. وقد مثل سيد قطب وأتباعه أبرز دعاة هذا التيار. لذلك «اعتبر هذا المفهوم الحضارة الحديثة شكلاً آخر من أشكال العصر الجاهلي الذي ينبغي رفضه وإزالته، على أن يستبدل بنسق آخر من الحياة، هو نسق مرحلة الدعوة الأولى»[٣٠].

أما تيار السلفية العقلانية، فقد «قدم دعوته باعتبارها دعوة متميزة لبناء نمط حضاري متميز، لا هو النمط الغربي كما كانت دعوة أنصار جعل الشرق قطعة من أوروبا، ولا هو نمط الماضي كما كانت دعوة علماء الدين التقليديين»[٣١]. وقد كان جمال الدين الافغاني ومحمد عبده أبرز ممثلي هذا التيار.

وبناء عليه، فمن الخطأ البليغ عد الجامعة الاسلامية بالمفهوم الذي طرحه السلطان عبد الحميد، والجامعة الإسلامية بالمنظار الذي طرحه الافغاني والكواكبي وسواهما، هو بالمعنى نفسه وبالدلالة نفسها. فالمفهوم الأول يحمل أصلاً نسف فكرة العروبة وإعلاء شأن العنصر التركي ليكون هو المسيطر على عموم المجتمعات الاسلامية، في حين أن التعبير نفسه، بالنسبة إلى المفهوم الثاني يعني الانفتاح على الحضارات الأخرى والاعتزاز بالأصول، وجعل العربية روحاً للإسلام.

من هنا، واجه هذا التيار صعوبات جمة من جانب التقليد وهو يحاول إرساء فهم تحديثي للإسلام. فحين «حاول بعض هؤلاء الكوادر التوفيق بين بعض من حضارة الغرب وبعض من مواريثنا الفكرية على نحو ما حاول رفاعة الطهطاوي، اجهضت محاولته هذه اتهامات المؤسسات التقليدية له بالتهم التي جعلته يؤثر السلامة، فلاذ بحمى الحضارة الوافدة، وترك الحضارة القومية الخالدة، أسيرة الذين لا يعون ولا يعرفون»[٣٢].

---

(٢٩) محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب، ص ١٦١ و ١٦٢.

(٣٠) محمود أمين العالم، دراسات في الإسلام (بيروت : دار الفارابي، ١٩٨٠)، ص ١٢٥.

(٣١) محمد عمارة، العرب والتحدي، سلسلة عالم المعرفة، ٢٩ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠) ص ٢٢٨.

(٣٢) محمد عمارة، التراث في ضوء العقل، ص ١٨٩.

ثم «إن التحدي الديني السلفي هذا يمتد وجوده لفترة طويلة في حياة النضهة العربية الحديثة، إلا أنه يتباين من حيث الأهمية من وقت إلى آخر... إن أخطر ما في هذا الإتجاه هو أنه وضع الإسلام في مقابل العروبة كبديل، وجعل العلاقة بينهما سلبية، بعكس ما كان عليه الحال عند ظهور الاسلام، عندما كانت العلاقة في منتهى الايجابية»[٣٣].

وفي الواقع، فإن مواجهة العرب للغرب، قد اتسمت أغلبها بطابع إسلامي، فـ«ظلت الثورات العربية المضادة للغرب تتخذ طابعاً إسلامياً جهادياً إلى ما قبل الحرب الأولى، كثورة عبد القادر في الجزائر، والثورة المهدية في السودان، والثورة السنوسية في ليبيا وحركة الحزب الوطني في مصر. إلا أنها مع سنوات الحرب العظمى، وبفعل حركة التقسيم الغربية ومؤشرات التطور الحديث وتسرب الضعف ثم الإنهيار للكيان الإسلامي الجامع، بدأت تتخذ طابعاً عربياً ووطنياً ومحلياً»[٣٤].

ولكن سرعان ما عاد نجم النهوض العربي إلى الخفوت، بل إلى الأفول، نتيجة تشكيلات إسلامية جديدة عرفت بالأصولية. لقد «بدأت القومية العربية تفقد زخمها في الربع الأخير من القرن العشرين... واحتلت الأصولية الإسلامية مركز الصدارة في الحلبة السياسية»[٣٥]. فضلاً عن أن «انهيار الناصرية عقب هزيمة ١٩٦٧، وفشل البعث في قيام الوحدة بين سوريا والعراق، وتبعثر حركة القوميين العرب، كل ذلك وفر الأجواء الملائمة لنهوض الأصولية الإسلامية على شكل حركة خلاص في وجه التحديات الداخلية والخارجية كافة»[٣٦].

لكن هذه الحركة الخلاصية نفسها، آيلة بنظر البعض، إلى مأزق عارم بالإشكاليات، وإلى أذى بليغ بالمشروع الوحدوي العربي. وإلى ذلك اشار سعدون حمادي إلى «أن المأزق الفكري للنظام الإيراني لم يأت بعد. وعندما يحين الوقت سيرى المثقفون العرب تهافت هذا التحدي بصورة واضحة جلية، إذ سيرون أي ضرر بليغ سيلحقه هؤلاء بالإسلام إذا ما حاولوا جعله دولة بطريقتهم وفهمهم الخاص للإسلام، وسيرون أي روح رجعية تنطوي عليها هذه الدعوى وأي ضرر ستلحقه بحركة الإنبعاث والتجديد القومي في البلاد العربية إذا ما حاول أحد أن يقلدها في الوطن العربي»[٣٧].

٥ ـ التيار القومي والدعوتان الاقليمية والوطنية

لم يقتصر التهديد الذي تلقته القومية العربية على دعوة السلفيين وحدهم، بل تعداه إلى حركتين سياسيتين أخريين عرفتا بالاقليمية والنزعة الوطنية. فهاتان الحركتان

---

(٣٣) حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة،» ص ٣٤٥ و ٣٤٦.

(٣٤) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١١٢.

(٣٥) هشام شرابي، النظام الابوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٥

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣٧) حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة،» ص ٣٤٨.

كانتا بمعنى من المعاني، رديفتين للدعوة السلفية، من جراء تبني هذه الحركات جميعاً روابط انصهار مجتمعي، لا مكان فيها للرابطة القومية بتاتاً. فـ«الوطنية بمعنى حب الوطن والولاء له، مفهوم حديث عند العرب، جاء مع الغزو الثقافي الغربي في القرن التاسع عشر»[٣٨].

أما الاقليمية، فتعتمد في مشروعها الوحدوي على نظريات الدوائر الجغرافية. فالشعب الواحد هو الذي يعيش في مجال جغرافي طبيعي محدد. ولذلك قيل بدائرة المغرب الكبير، ووادي النيل، وسوريا الكبرى، وشبه الجزيرة العربية...

إن هاتين الحركتين نشأتا، في رأينا، تحت تأثيرات مختلفة، ولكن الأبرز فيها هو سلسلة الإخفاقات والهزائم التي أصابت المشاريع الوحدوية من جهة، ونتائج الحرب العالمية الثانية وما أرسته من تقسيم للمنطقة العربية بأسرها من جهة ثانية.

وما دامت « الرؤية القومية تتغذى بالنضال الفعلي ضد السيطرة الأجنبية (عثمانية أم استعمارية) أو بالنزعة الوحدوية العربية (الناصرية)، فإن المشروع الوحدوي ظل يشكل الإمكانية الرئيسية لتفتيت المجتمع الأبوي المستحدث [...]، ولكن مع نيل الاستقلال فإن الأبوية حققت نصراً حاسماً على القومية العلمانية. لم يؤد الاستقلال إلى وحدة قومية بل إلى كيانات أبوية مستحدثة. ولم تصمد الأبوية المستحدثة أمام المد الوحدوي في الخمسينات والستينات فحسب، بل إنها نجحت في إرساء نفسها عراب النظام القطري ومباركة سيادتها»[٣٩].

ومن هذا المنطلق أصبحت الدولة القطرية أحد نتاجات الدعوى الوطنية التي ساهمت بصورة غير مباشرة بتكريس واقع التجزئة على مستوى السلطة السياسية في البلاد العربية. وما «تعاظم التهليل والتبجيل الذي تتلقاه الدولة القطرية من أجهزتها الإعلامية إلا انعكاس لتوالي النكسات والاحباطات التي تواجه الأمة من الحرب الأولى والتي أصبح أحد نتائجها الرئيسية لدى البعض الكفران بالمد القومي والتمسك بالدولة القطرية وكأنها انجاز كبير»[٤٠].

وهكذا «دخلت الشيزوفرينيا السياسية إلى الفكر العربي دون وعي تعكس واقع الدولة الصغيرة الوطنية من جهة والوجدان العربي الذي كان يطالب بالوحدة العربية من جهة أخرى»[٤١].

وفي الواقع، فإن الدول القطرية لا تعكس واقع التجزئة فحسب، بل تعبر بصورة واضحة عن مدى التفاوت في التنمية والتحديث بين هذه الكيانات السياسية المصطنعة. وإلى هذا نبهنا الجابري بقوله: «إن التعدد في الكيانات السياسية العربية ليس تكريس

(٣٨) محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب، ص ١٢١.

(٣٩) شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ص ٥٤.

(٤٠) كامل صالح أبو جابر، «نحو مفهوم جديد للوحدة العربية،» الفكر العربي، العدد ٥٩ (بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٩٠)، ص ١٦١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

وترسيخ الدولة القطرية فقط، النقيض العملي لجانب أساسي من حلم النهضة العربية، الوحدة، بل أيضاً تكريس وترسيخ التفاوت بين الأقطار العربية على سلم التحديث بكل أبعاده ومستوياته»[٤٢].

وبما «أن هذا الآخر كان يقوم على التعدد من جهات مختلفة (انكلترا، فرنسا، ايطاليا) فلقد تسرب التعدد أيضاً إلى شعار الوحدة ذاته، فأصبح شعار الوحدة في خدمة مشروع الدولة القطرية، أي في خدمة النقيض للوحدة»[٤٣].

وتأسيساً على ذلك، فإن النفي الحقيقي للوحدة العربية ليس هو التجزئة. بل هو الدولة القطرية بوصفها «مؤسسة قانونية قائمة على أساس ما من جهة، وكياناً اقتصادياً وسياسياً تابعاً لأحد مراكز الهيمنة الأوروبية من جهة ثانية، وواقعاً اجتماعياً ذا خصائص مميزة من جهة ثالثة»[٤٤].

إن انكار العروبة لدى التيار المنادي بالوطنية، والتيار المنادي بالاقليمية، ارتكز لدى الأول على فلسفة التاريخ والتفوق العرقي، وارتكز لدى الثاني على فلسفة الجغرافيا والمكان والتكوين الأسطوري المشترك. من هنا نشأت النزعة الفينيقية والفرعونية وحضارة المتوسط وحضارة الهلال الخصيب...!

على سبيل المثال «فإن تيار الفينيقية وحضارة البحر المتوسط ينكر عروبة اللبنانيين ويزعم أنهم لا يمتون إلى العرب بصلة القربى إلا اللغة. أما التيار القومي المحلي الآخر فلم يهدف إلى عزل لبنان عن الوطن العربي الأم فحسب، بل زعم أن سورية وحدة كاملة لا علاقة لها بالبلاد العربية الأخرى. وهكذا ففي حين اقتصر التيار المحلي على لبنان، مد هذا التيار أخطبوط نفوذه إلى سائر بلاد الشام»[٤٥] على الرغم من أن «الرأي العام في بلاد الشام ظل بعيداً عن النزعة الاقليمية وتواقاً إلى الوحدة العربية بوجه عام»[٤٦].

وفي الواقع يمكن التعليق على الدعوة الإقليمية عبر منطقين اثنين:

أ ـ «من ناحية الإتجاه الذي لا ينطلق من وجود أمة عربية واحدة ووطن عربي واحد، وذلك باعتباره إقليمية على نطاق أوسع قليلاً من الاقليمية الراهنة.

ب ـ من جهة الاتجاه القائل بالتطورية الموضوعية لأنه لا يرى العنف الإمبريالي يشكل العامل الأول والأساسي وراء التجزئة»[٤٧].

(٤٢) الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ص ٣٠.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩١.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.
(٤٥) حنا، الإتجاهات الفكرية والسياسية في سوريا ولبنان، ص ٧٢.
(٤٦) ساطع الحصري، العروبة أولاً، سلسلة التراث القومي: الاعمال القومية لساطع لحصري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ١١٦.
(٤٧) منير شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي»، في: القومية العربية في الفكر والممارسة، ص ٥٠٦.

استنتاجات ختامية

قد يتبادر إلى ذهن القارىء المتسرع، والمشغوف بالإجابات المباشرة، أننا ابتعدنا كثيراً أو قليلاً من موضوع دراستنا، من خلال اعتماد منهج جوال، يقتنص فكرة هذا المفكر، ثم يدعها لينتقل إلى فكرة آخر، عارضاً خبرته في مجال مشكلة علاقة الآخر بالذات القومية.

في الحقيقة، لم نرغب في أن تكون هذه الدراسة نصوية، أي دراسة تتخذ من نص «الآخر» شاهداً لإثبات رأي أو دحض آخر. ومع ذلك، فقد انزلقنا في بعض المواضع إلى العمل في النص تحت تأثير معرفة الواقع الفعلي. فمعرفة الواقع تتأتى من إحالته نصاً. وعليه فاني أسوق بعض الافتراضات الختامية التالية:

ـ يمثل الآخر (الغرب) راهناً بالنسبة إلى العرب وضعاً اشكالياً، أي مشكلة لم يظهر بعد أفق لحلها نهائياً. فهي «مشكلة تجسدت إنسانياً، واتسعت بدائل الحل وأصبح متعذراً الإلمام بها تصورياً مرة واحدة، ودخلت إلى مستوى الوعي والشعور بعد ان صعب الامساك بها على مستوى الذهن والتصور الدقيق»(٤٨) فنحن نناهض الغرب حيناً ونتماهى به حيناً آخر، نعده سبباً لتخلفنا كما نعده سبباً لتحديثنا، نحارب سياسته التوسعية، وننده بتجربته الديمقراطية... إلخ.

لا يجوز لنا بحال أن نتخذ من اخفاقات المؤسسات القانونية العربية المتتالية برهاناً على انهزام الوحدة إلى الأبد، فمنطق الواقع لا يلغي منطق التاريخ، ولا يجوز الاذعان إلى نهاية التاريخ

ومردّ ذلك إلى أن الغرب «لم يكن يقدم نفسه في صورة واحدة، بل لقد كان ولا يزال يحمل بالنسبة إلى مشروع النهضة العربية مظهرين متناقضين، مظهر يمثل العدوان والغزو الاستعماري والاحتكار والهيمنة، ومظهر يمثل الحداثة والتقدم. ومن هنا كان الغرب، ولا يزال بالنسبة إلى العرب، العدو الذي يجب الاحتراز منه والوقوف ضد مطامعه وسيطرته من جهة، والنموذج الذي يغري باقتدائه والسير في ركابه من جهة ثانية»(٤٩).

وفي الواقع، فإن مفهوم الغرب بالمعنى السياسي قد تقلص اليوم إلى حدود اقتصاره على الولايات المتحدة الأميركية، لأن الدول الأوروبية استحالت امام قوة اميركا قزماً جماعياً على حد تعبير أحد المفكرين الأجانب، الذي أشار إلى تعبيره هذا سمير أمين في كتابه **امبراطورية الفوضى**(٥٠).

إن العولمة التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية اليوم ستدفع شعوب العالم الثالث وبعض دول الجنوب إلى أن تصبح أطرافاً تابعة تتجه حتماً نحو البربرية على حد تعبير سمير أمين أيضاً. وانه «لأمر خطير ألا ترغب القوة السياسية والايديولوجيا

(٤٨) عزت قرني، «إشكالية الحرية،» عالم الفكر، العدد ١٢ (١٩٩٣)، ص ١٧٢.
(٤٩) الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ص ٢٧.
(٥٠) سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ط ١ (بيروت : دار الفارابي، ١٩٩١).

المسيطرة في اليمين واليسار الأوروبي في الوحدة العربية. لم تغادر أوروبا إلى الآن موقفها الامبريالي التقليدي الذي يعتبر الآخر، خاصة إذا كان مختلفاً ثقافياً، عدواً يجب إبقاؤه ضعيفاً ومنقسماً»(٥١).

ـ تمثل الأصولية راهناً الخطر الفعلي على فكرة الوحدة العربية، لتبنيها بدائل سياسية قائمة في جوهرها على الدولة الدينية والرابطة الدينية. ولا يتأتى خطر الأصولية من تصورها الأيديولوجي لمشكلات المجتمع والحكم فحسب، بل من خلال رؤيتها المعرفية للثقافة والفكر والإنسان أيضاً.

وعليه «فإن مهمة المثقفين العرب الآن ليست بالدرجة الأولى في الاستيلاء على السلطة، وإنما في السيطرة على المجال الثقافي الذي أهمل منذ عقود، وترك بين أيدي السلفيين، وإن أضمن السبل للاخفاق السياسي هو إهمال المعركة الايديولوجية»(٥٢).

ـ لنعترف، بأن المشروع الوحدوي صار ضرباً من أمنيات الماضي، وأن تحدثنا عنه اليوم، فلتعزية النفس أو لدفق حنين رومنطيقي لا نستطيع له رداً. فإذا كان صحيحاً «أن حركة التحرر العربية حققت نجاحات هامة في مرحلة ما وفي بعض الأقطار، فهي على مستوى الأمة لم تستطع أن تحل المشكلات الثلاث التي تمثل ركائز الضعف العربي، وهي التجزئة والتخلف والاستبداد.

وإذا كان جل ما تحقق هو الاستقلال السياسي فإنه ظل استقلالاً ناقصاً وشكلياً ومهدداً في كثير من الأقطار العربية، كما أن التشتت العربي يزداد والعلاقات العربية ليست اليوم أفضل مما كانت عليه منذ عقود (مثلاً التبادل التجاري بين الأقطار العربية لا يتجاوز ٨ في المئة من مجمل علاقاتها التجارية)، وحصة العرب من مجمل الناتج العالمي هي في انخفاض مستمر»(٥٣).

ولكن مثل هذه الوقائع لن تدفعنا إلى تبني رؤية تشاؤمية حيال مستقبل العلاقات العربية أو بالنسبة إلى ضرورة قيام وحدة عربية جديدة. ولا يجوز لنا بحال أن نتخذ من اخفاقات المؤسسات القانونية العربية المتتالية برهاناً على انهزام الوحدة إلى الأبد. فمنطق الواقع لا يلغي منطق التاريخ. ولا يجوز الإذعان إلى نهاية التاريخ بالمعنى الذي طرحه فوكوياما.

فمثل «من يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان الفكرة القومية العربية، كمثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من العلاج الذي وصفه طبيب من الأطباء دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الأطباء»(٥٤).

من هنا فإنا نرى مع سعدون حمادي أن الوحدة العربية «ستبقى هدفاً سامياً يسعى العرب إلى تحقيقه بغضّ النظر عن الظروف الحالية، فعملية التقدم البشري كانت دوماً عملية تغير الظروف الموجودة وخلق أوضاع جديدة»(٥٥) ◇

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٥٢) العروي، العرب والفكر التاريخي، ص ٦٣.

(٥٣) عطية مسوح، «الشيوعية العربية: أزمة تكوّن، ازمة توجه، ازمة طرح،» الطريق، العدد ٢ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٩٢.

(٥٤) الحصري، العروبة أولاً، ص ١١٦.

(٥٥) سعدون حمادي، تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٢١.

فارس اشتي (*)

هل الوحدة العربية ممكنة؟

هل الوحدة العربية ممكنة التحقق؟ سؤال قد يبدو مستغرباً لـ«استحالته» في هذه المرحلة، حيث الاتصالات الرسمية العربية ـ الإسرائيلية قائمة والاتصالات الرسمية العربية ـ العربية شبه مفقودة.

وقد كان هذا السؤال مستغرباً في مرحلة سابقة (الخمسينات والستينات) لـ«استهجانه»، فقد كانت الاتصالات الرسمية العربية في أوجها والوحدة قاب قوسين أو أدنى من التحقق.

لا تمثل قراءة الماضي بمنظار الحاضر قراءة واعية للوحدة، على الرغم من فائدتها في تبرير الوحدة والتحريض على مشروعيتها

وفي المرحلتين، وما بينهما وما قبلهما في التاريخ المعاصر، وما فيهما من صخب وحدوي، لم تتحقق الوحدة العربية، باستثناء وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) التي لم تعمر ولم تُجدّد، وتنسيق في جامعة الدول العربية لم يسمن ولم يغنِ من جوع.

لذا يبقى طرح السؤال مبرراً، فهل الإجابة مبررة؟

نعم ولا. نعم لأهمية الموضوع، عملياً وبحثياً، ولا، لأن مساهمة في محور لا تستطيع تغطية قرن كامل من الحركة السياسية والانتاج الفكري كانت الوحدة فيهما حاضرة بقوة ولا يمكنها مناقشة هذه الحركة وذلك الانتاج، ولا تدعي هذا الشرف.

وما تحاول هذه المساهمة تقديمه هو مناقشة عامة للقائلين بإمكان الوحدة في إطار توضيح بعض الالتباسات في أقوالهم وعلى قاعدة الفهم السياسي للوحدة.

في إطار القول بإمكان الوحدة طُرح جوابان رئيسيان:

١ ـ الوحدة ممكنة تبعاً لمبررات تاريخية ماضية؛ هي وحدة الأصل لدى البعض، ووحدة اللغة لدى البعض الآخر، ووحدة الدين لدى البعض الثالث، ووحدة التاريخ لدى

(*) استاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

البعض الرابع، ووحدة العادات والتقاليد لدى البعض الخامس، وكل هذه المبررات مجتمعة، مع تشديد النبرة على إحداها لدى كل فريق، ولدى أغلبية المشدودين إلى الماضي في تبرير إمكان الوحدة[1].

٢ ـ الوحدة ممكنة تبعاً لمبررات مستقبلية، فالعصر لدى البعض عصر وحدات كبرى لما يَسَّرَتْهُ وسائل الاتصالات الحديثة من امكانات تلاقي، فضلاً عن ضرورات السوق الاقتصادية. واللحاق بالعصر لدى البعض الآخر يفترض قيام صناعات ثقيلة ومتطورة تعجز امكانات أي قطر عن توفير مقوماتها (مواد أولية ورأس مال وأسواق تصريف) في حين يمكن دولة الوحدة توفيرها. ومواجهة الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية لدى البعض الثالث تتطلب قوة موحدة يعجز عن تأمينها قطر واحد أو الاقطار كافة متفرقة. وبناء الاشتراكية لدى البعض الرابع غير ممكن في ظل العجز عن تصنيع المجتمع ورسملة الاقتصاد في حدود الدولة القطرية، في حين يمكن تحقيق ذلك في حدود دولة الوحدة[2].

الوحدة مشروع سياسي بالدرجة الأولى، تشحذ همته المبررات التاريخية والانتصارات المعاصرة لنظرائه وتغنيه الثقافة والاقتصاد والمشاريع الأخرى، إلا أن كل ذلك لا يغني عن المشروع نفسه

وقد تداخل الجوابان لدى أغلبية القائلين بهما، وانْ غلب تركيز أحدهم على واحد دون الآخر من هذه المبررات أو تلك تبعاً للمرحلة التاريخية ولطبيعة القائلين، كما جرت مراجعات نقدية بعد أزمات أصابت إحدى هذه القوى أو بعد أزمة عامة أصابت الجميع، نقلت التركيز عندها من مبرر ماضٍ إلى مبرر مستقبلي[3].

إلا أنّ وعي حدود هذين الجوابين يتطلب توضيحات ضرورية في هذا المجال أهمها:

١ ـ لم تكن الوحدة العربية مطروحة كقضية أو كشعار أو كهدف في الفكر والعمل السياسيين العربيين قبل مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠،

---

(١) يمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات لتبيان ذلك، فضلاً عن أدبيات القوى الوحدوية والمفكرين الوحدويين، ويمكن الإشارة إلى مراجع عامة عدة حول هذا الموضوع:

ـ **قراءات في الفكر القومي: الوحدة العربية**، سلسلة التراث القومي [مجموعة مقالات لعدد من المفكرين في مرحلة ممتدة من العام١٩٣٨ حتى يومنا هذا]، ٢ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

ـ **القومية العربية في الفكر والممارسة** [أوراق عمل وابحاث ومناقشات ندوة فكرية تناولت إتجاهات الراي العام العربي نحو الوحدة، وتطور الامة العربية والتجارب الوحدوية العربية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

ـ **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها** [أوراق عمل وابحاث ومناقشات ندوة فكرية تناولت تقويم التجارب الوحدوية العربية وعوائقها ومستقبلها] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(٢) يمكن ملاحظة غلبة انصار الجواب الاول في مرحلة ما بين الحربين العالميتين وغلبة أنصار الجواب الثاني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، دون انتفاء أحدهما في المرحلتين. ويمكن الرجوع إلى **قراءات في الفكر القومي**، ٢ مج، والسيد يسين، «تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي،» في: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، المصدر نفسه.

(٣) يلاحظ ان المراجعات لم تحظَ باهتمام المفكرين الوحدويين والاحزاب الوحدوية إبان صعود الحركة الوحدوية في الخمسينات ومطلع الستينات كما لم تحظ باهتمامهم، مجتمعين ومتفرقين، وهم في مواقع السلطة.

كما يلاحظ أيضاً «الدور الإيجابي لمركز دراسات الوحدة العربية في هذه المرحلة ـ مرحلة تراجع المد الوحدوي ـ في إثارة النقاش وفي نشر التقويمات حول هذه المسألة.

وفرض التجزئة السياسية على البلاد العربيـة ضمن الامبراطورية العثمانية، وما كان مطروحاً قـبل ذلك المؤتمر لم يكن يتـعدى الدعـوة إلى مساواة العـرب بالأتراك أو إلى خصوصية عربية ضمن الدولة العثمانية[٤].

٢ ـ إنّ حديث الوحدة المرفـوع منذ تلك المرحلة حديث متجـدد حتى يومنا هذا، وإن اختلفت الشحنات الدافعة إليه والقوى الرافعة له والمضامين المعطاة له.

٣ ـ كان البدء في الدعـوة إلى الوحدة العربية في تلك المرحلة مشرقـياً، إذ كان الهم المغربي هم الاحتـلال الإلحاقي لبلدان المغرب وكان عـهد المغاربة بالوحدة المعـاشة قد انقضى منذ القرن التاسع عشر، وعلى مراحل متفاوتة.

واتخذت الدعوة إلى الوحدة مشرقياً معاني متعددة أبرزها:

أـ معنى العـودة إلى الحالة السـابقة على التـجزئة، وهي عودة أرادهـا البعض من المفكرين إحياءً للامبراطورية العثمانية؛ وأرادها البعض الآخر من السياسيين عودة إلى التقـسيمـات التي كانت سـارية ضمن الامبـراطورية العثمـانية، كـالدعوة بين بعض السياسيين اللبنانيين إلى الوحدة مع سوريا وعُني بهـا إعادة ما انفصل من أقضية عن ولاية سوريا إليها (مؤتمرات الساحل في لبنان).

ب ـ معنى العودة إلى حـالة التوحد الذهبية في التاريخ العـربي في صدر الإسلام واتخذت مسارين:

ـ مسار الوحدة الإسلامية وللعرب موقع بارز فيها[٥].

ـ مسار الوحدة العربية وللإسلام فيها الروح[٦].

ج ـ معنى الاقـتداء بالدعـوات الوحدوية الأوروبيـة وتجاربها المـميزة والناجـحة، كالوحدات الألمانية والإيطالية والاميركية[٧].

٤ ـ إنّ الوحدة العربية لم تطرح كهدف منفـصل، فهي ربطت بهدف الاستقلال في مرحلة ما بين الحربين العالميتين ثم ربطت بهـدف تحرير فلسطين أو بهدف الاشتراكية أو بكليهما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٥ ـ إنّ الكتابة حول الوحدة العربية راوحت بين كتابة مفكرين دعوا إليها بصورة أو بأخرى وكتابة قادة حزبيين نظّروا لها ودعوا إلى العمل في سنبيلها، فضلاً عن ورودها

---

(٤) يمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات، فضلاً عن أدبيات الجمعيات والمفكرين في تلك المرحلة، ومنها:
ـ جورج انطونيوس، **يقظة العرب** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢).
ـ زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية** (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨).
ـ توفيق برو، **العرب والترك في العـهد الدستوري العـثماني ١٩٠٨ ـ١٩١٤** (القاهرة: جامعـة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠).
ـ عادل إسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي** (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٦٤)، ج٤.
ـ فارس اشـتي، **الحزب الـتقـدمي الاشتـراكي ودوره في السيـاسة اللبنانيـة** [بند نشاة الاحـزاب في لبنان] (بيروت: الدار التقدمية، ١٩٨٩)، المجلد الاول.
(٥) أخذ الاخوان المسلمون، وخصوصاً في مرحلة حسن البنا، بهذا الراي.
(٦) أخذ البعث، وخصوصاً ميشيل عفلق في مرحلة التاسيس، بهذا الراي.
(٧) كانت الوحدات الاوروبية نماذج يُضرب بها المثل في كتابات المفكرين ولدى النخب الواعية.

في أدبيات أحزاب وقوى سياسية انضوت تحت رايتها كلياً أو جزئياً.

وبموازاة هذا النوع من الكتابة كان هناك نوع آخر قدم مبررات لنقض الوحدة إن على مستوى التاريخ أو على مستوى الحاضر، وتجلى في دعوات فكرية إقليمية وفي مواقف حزبية.

وعليه فالمكتبة العربية غنية بالكتابات حول الوحدة، إن بالكتابة المتخصصة فيها وعنها، سلباً أم إيجاباً، أو بالكتابة عن مراحل التاريخ المعاصر حيث الوحدة والانفصال والقوى الوحدوية والإنفصالية عناوين بارزة في هذا التاريخ وفي الكتابة عنه.

٦ ـ إن موضوع الوحدة العربية عولج على أكثر من مستوى، فوضعها البعض على مستوى أهداف الأمة وعالجها على هذا المستوى، وطرحها البعض الآخر كشعار سياسي، وأدخلها البعض الثالث في إطار ايديولوجيته.

يبدو، من خلال هذين النوعين من المبررات وفي ضوء الملاحظات التي قدمت، أنّ الكتابة حول الوحدة العربية والعمل لها تعرض لالتباسات عدة افقدت الوعي المناسب وعثّرت، مع عوامل أخرى، تحققها، وأثارت بالتالي أسئلة تشكيكية حول إمكان تحققها؛ ومن أهم هذه الالتباسات:

١ ـ الالتباس بين الوحدة كوجود والوحدة كوعي، وهذا الالتباس مزدوج في قراءة الماضي وقراءة الحاضر.

فالوحدة كوجود عُرفت في التاريخ العربي وفي مراحل متعددة وبصيغ مختلفة، إلا أن الوعي بالوحدة لم يعرف إلا في مرحلة ما بعد فرض التجزئة الحديثة على البلاد العربية المشرقية[٨].

والوحدة كوجود غير محققة في العصر الراهن، لا بل ثُبِّتت خصوصيات اجتماعية سابقة واحتلالات أجنبية لاحقة وتفاوتات بين البلدان العربية في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة أصبح معها وعي أهمية الوحدة والدعوة إليها قاصرين عن تحقيقها، لثقل هذه التفاوتات وقوة قواها[٩].

لذا لا تمثل قراءة الماضي بمنظار الحاضر قراءة واعية للوحدة، على الرغم من فائدتها في تبرير الوحدة والتحريض على مشروعيتها. كما لا تمثل قراءة الحاضر بمنظار المستقبل قراءة واعية لهذه الوحدة على الرغم من التفاؤلية التي تنشرها والتي قد تقود إلى الاحباط في العمل الوحدوي.

٢ ـ الإلتباس بين الوحدة كنموذج يمكن أن يحتذى به، سواء أكان نموذجاً غربياً تحقق في بلدان أخرى (ألمانيا، إيطاليا، أميركا...) أم كان نموذجاً غربياً تحقق في زمن آخر (الوحدة في صدر الإسلام، والوحدة العثمانية...) وبين الوحدة كنموذج يمكن أن

---

(٨) يمكن الإشارة إلى كتابات مفكرين عربيّين ركزا على وعي الوحدة العربية في التاريخ: عبد العزيز الدوري، «أصول الوحدة العربية في تاريخ العرب،» في: الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، ومنير شفيق، الوحدة العربية والتجزئة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

(٩) كثيرة هي الكتابات التي ترى تحقيق الوحدة مسألة وقت وعوائقها قوى خارجية أو تلكؤ القيادات السياسية ومصالحها، دون إعادة الانتباه إلى العوائق الكامنة في بنية المجتمعات العربية.

يؤسس في ضوء المعطيات الواقعية والراهنة.

فالقائلون بالوحدة استوحوا قولهم، في الغالب، من نموذج عربي ماضٍ أو من نموذج غربي معاصر، وهذا الاستيحاء قد يُبرر بضرورة استلهام التاريخ المجيد للأمة أو بضرورة الإفادة من تجارب الأمم الأخرى. وهما ضرورتان لهما ما يبررهما في إطار الدعوة الوحدوية وعلى مستوى استنهاض الهمم لها، إلا أن الاقتصار على هذا القول لم يقدم وعياً بالواقع العربي وبطبيعة المجتمعات العربية وبالجماعات المكونة لها، فضلاً عن الوعي بحقائق العصر، الأمر الذي جعل الحديث عن الوحدة العربية حديثاً بعيداً من الهم السياسي وغارقاً في الهم الايديولوجي.

فالمبررات التاريخية للوحدة العربية فيها الكثير من الصحة واستخدامها في الدعوة إلى وحدة عربية أمر مشروع وضروري، كذلك هي المبررات المستقبلية في مشروعيتها. إلا أن تقرير مشروعية الرؤية الايديولوجية للوحدة مغاير لتقرير مشروعيتها السياسية.

٣ ـ الإلتباس بين مستويات الوحدة والوعي بهذه المستويات، فالوحدة قد تكون دعوة فكرية تحمل ملامح حضارية يقول بها مفكرون أو يصوغها منظرون حزبيون بطرح ايديولوجي وتتدرج على المستوى الفكري ـ الثقافي؛ كما قد تكون دعوة سياسية تحمل ملامح التبشير بها كمآل للاجتماع السياسي العربي أو كهدف لقوة سياسية، كما قد تحمل ملامح البرنامج السياسي لقوة أو لقوى، أو قد تحمل ملامح الشعار السياسي. وتتدرج الوحدة هنا في حالات الهدف أو البرنامج أو الشعار على المستوى الفكري ـ السياسي؛ كما قد تكون الوحدة دعوة اقتصادية أو دعوة تربوية... الخ، تحمل ملامح هذا المستوى أو ذاك.

المشروع السياسي كمشروع وكسياسة معاً، يفترض رؤية استباقية لمسائله لا تصل الى حد الحلم وتغرق في الايديولوجية، ولا تبقى في موازين قوى اللحظة الراهنة فتغرقه قواها

وعلى الرغم من العلاقة بين هذه المستويات المتعددة، وبخاصة المستويين اللذين يعنيان بحثنا (الفكري والسياسي)، فإن الالتباس بينها أدى دوراً سلبياً في الوعي الوحدوي، إذ خلط بين الداعي إلى الوحدة كهدف والرافع لها كشعار والمبشر بها كحضارة آتية والواضع لها برنامجاً سياسياً، كما كان الخلط الأكبر بين متطلبات كل مستوى من المستويات.

٤ ـ الالتباس بين الوحدة، بمستوياتها المتعددة، وبين الأهداف الأخرى التي قرنت بها، كالاستقلال حيناً أو الاشتراكية أو تحرير فلسطين أو القضاء على التبعية للغرب الرأسمالي أحياناً أخرى.

وعلى الرغم من الربط النظري بين هذه الأهداف، فإن الوعي المنشور أوحى بإمكان تحقق الهدفين معاً أو تعاقب تحققهما زمنياً. وهذا الربط بين الأهداف أغفل اختلاف برامج تحقق كل منها وأدواتها ووسائلها من جهة ودفع الوحدة من جهة أخرى من مستوى البرنامج السياسي إلى مستوى الدعوة الفكرية أو الهدف السياسي وأبقى على برنامج «التحرر» أو «التحرير» أو «الاشتراكية»، الأمر الذي أصاب المستوعين بهذا الربط والمؤمنين بأولوية الوحدة بالإحباط.

وقد ساهمت هذه الالتباسات العفوية أو المقصودة في ضعف بلورة الوعي الوحدوي من جهة وفي بروز حالات إحباط وحدوية لدى مفكرين ومناضلين، قوى وأفراد، من جهة ثانية، فضلاً عن العجز عن تحقيق تقدم على صعيد الوحدة من جهة ثالثة.

وفي سياق هذه الالتباسات لا تُقلل أهمية تأكيد الوجود التاريخي لتيار الوحدة العربية وأهمية تجديد الحديث عنه، كما لا تُقلل أهمية النظر إلى العصر ورؤية ما فيه من وحدات سياسية ناجزة وناجحة وأهمية الإطلاع عليها، كما لا تُقلل أهمية النظرة الحضارية إلى الوحدة وتعدد مستوياتها ومبررات هذه النظرة، كما لا تُقلل أهمية اعتبار الوحدة هدفاً سياسياً حاضراً في كل المسائل والقضايا. إلا أن ما تُقلل أهميته في هذا السياق هو ضعف الوعي بسياسة الوحدة، على الرغم من كل الكلام السياسي عليها.

فالوحدة مشروع سياسي، بالدرجة الأولى، تشحذ همته المبررات التاريخية والانتصارات المعاصرة لنظرائه وتغنيه الثقافة والإقتصاد والمشاريع الأخرى، إلا أن كل ذلك لا يُغني عن المشروع نفسه.

والمشروع السياسي وليد موقع ما ومرحلة ما يُحسن به أن يراعيهما دون أن يستسلم لهما، أي أن يعي الموقع والمرحلة وعياً نقدياً وشمولياً.

وهذا المشروع السياسي كمشروع، يفترض، فضلاً عن الوعي النقدي والشمولي بالموقع والمرحلة، وجود حامل عامل له، وإلا اندرج في إطار الانتاج الفكري الفاعل بحدود قد تكبر وقد تصغر دون أن تبلغ حدود تحقيق المشروع.

أما المشروع السياسي كسياسة فهو يفترض محورية الدولة والسلطة، وإلا غدا دعوة فكرية أو حلماً جميلاً.

أما المشروع السياسي، كمشروع وكسياسة معاً، فهو يفترض رؤية استباقية لمسائله لا تصل إلى حد الحلم وتغرق في الايديولوجية ولا تبقى في موازين قوى اللحظة الراهنة فتغرقه قواها.

وبهذا المعنى تفترض الوحدة، كمشروع سياسي، وعياً بمسائل متعددة قد يكون أهمها:

ـ مسألة الدولة القطرية التي ما نشأ الوعي بالوحدة لولا قيامها، ووعي هذه المسألة لا يعني موقف الإدانة والرفض، وهو أمر موجود بكثرة، بل يعني وعي بنية هذه الدولة ووظائفها ووعي العلاقة بينها وبين مشروع الوحدة ودولتها، سواء أكانت علاقة إعاقة أم علاقة تبشير.

ـ مسألة التفاوت بين الأقطار ـ الدول وبين الخصوصيات القديمة أو المستحدثة التي أصبح لها بفضل مرور الزمن حضور وقدم. والتفاوت بين الدول عائد في قسم منه إلى إرث تاريخي اختلط فيه الاجتماع بالاقتصاد وبالثقافة وبالسياسة، وهو عائد في قسم آخر إلى علاقة التبعية الناشئة بين هذه الدول وبين الدول التي استعمرتها؛ وعائد في قسم ثالث إلى العلاقة بين الاثنين معاً فضلاً عن تفاوت نشأة الدولة الحديثة في هذه البلدان.

ـ مسألة دولة الوحدة المنشودة، فهل هي الدولة الاندماجية البسيطة التركيب أم الدولة الاتحادية أم الدولة التحالفية أم غير ذلك من الصيغ.

ـ مسألة التشظي الاجتماعي، والمقصود هنا ليس التفاوت الشخصي والمهني والإقتصادي بين الافراد والجماعات، فهي طبيعية في الدول مهما كانت صغيرة، بل المقصود وجود جماعات قومية ودينية وإثنية متعددة ضمن الوطن العربي نُسجت خصوصياتها عبر التاريخ وحاولت الدول التي استعمرت أجزاء الوطن اللعب بهذه الخصوصيات.

وهذه الجماعات المعروفة باسم الأقليات لها خصوصياتها في أكثر من مجال، كما لها رؤيتها في التوحد السياسي وحساسيتها من بعض دعاويه الفكرية والسياسية، الأمر الذي يجعل أي مشروع وحدوي مطالباً بفهم هذه الخصوصيات وتقديم حل لها.

ـ مسألة العلاقة بين الوحدة والقوى الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد في البلدان العربية كافة، فأي القوى دافعة باتجاهها وكيف؟ وأي القوى تمثل عائقاً أمامها وكيف؟ وما العلاقة بين مصالح هذه القوى الآنية وأهدافها من جهة وبين مصالحها البعيدة المدى التي قد تتحقق بالوحدة أو تعاق بها؟ وكيف يمكن التوفيق بين الاثنين وتنمية القوى والمصالح ذات الإتجاه الوحدوي؟

ـ مسألة العلاقة بين الوحدة والقوى الدولية، فهل هذه القوى مع الوحدة أو ضدها، وهل توضع كلها في سلة واحدة وعلى مسافة واحدة من الوحدة؟ وما هي حدود تاثيرها؟ فهل هي الشيطان الرجيم لتُلقى على كاهله كل الآثام؟ أم أن تاثيرها مرتبط بوضع القوى المحلية والقومية؟

ـ مسألة أداة الوحدة وأسلوب تحققها، فهل هي الحزب الواحد وكيف؟ أم الجبهة الحزبية وممن؟ أم الدولة ـ القاعدة ومن؟ وهل يجري تحققها بالأسلوب الديمقراطي أم بالأسلوب العنفي، كيف وبأية ظروف؟

وفي ضوء هذه المسائل التي تبدو ضرورية في المشروع الوحدوي، يظهر نقص في وعيها في الأدبيات الوحدوية أو ضعف في هذا الوعي في أحسن الأحوال، دون أن يعني ذلك افتقاد هذه الأدبيات إيجابيات عديدة في نواحٍ أخرى وفي حدود المرحلة التي قيلت منها، والبحث، هنا، ليس مجاله تقويمها.

فالدولة القطرية المدانة، وحدوياً، إدانة أخلاقية أو ايديولوجية غائبة عن وعي الوحدويين المبثوث، إنْ كنموذج نظري عام أو كحالات في كل قطر، وحاضرة في وعي الوحدويين الخفي، إن كمشروع للاشتراك في السلطة أو الاستيلاء عليها أو كبنية ذهنية تحكم التصرف والعمل.

ولا يظهر في حدود ما هو منتشر من أدبيات وحدوية لمفكرين وقوى وعي بهذه المسألة، ويستثنى من ذلك بحث لتركي الحمد في ندوة «الوحدة العربية

تجاربها وتوقعاتها»[10]، وآخر لمحمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**[11]

لا بل نرى العكس، إذ تشير أدبيات المؤتمر القومي الثاني لحزب البعث في تعليلها أسباب نكسة الحكم في العراق عام ١٩٦٣ إلى عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق[12]، كما أنّ بنداً ثابتاً في أغلبية المؤتمرات القومية يشير إلى وجود كتل أو تيارات في الحزب اغرتها السلطة القطرية[13].

ولم يكن وضع الحركات القومية قبل تأسيس البعث وفي زمنه أحسن حالاً في هذا المجال.

والتفاوت بين الأقطار المرتبط بالمسألة الأولى (الدولة القطرية) وبالمقابلة بين هذه الدول، لم يحظ بالاهتمام الكافي نظرياً، لا بل استخف به، فجاءت تجربة وحدة مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ والمحققة في سياق نهوض قومي وبتحالف قوتين مهمتين، عبدالناصر والبعث، لتكشف تفاوتات بين البلدين على أكثر من مستوى صدمت قوى الوحدة ويسرت عملية انفصالها.

أما مشروع دولة الوحدة المنشودة فكان مقتصراً على القول بالوحدة[14]، وعلى إشارات مفكرين إلى «جبهة من شعوب العربية» (محمود عزمي، ١٩٣٨) وإلى اتحاد عربي (يوسف هيكل، ١٩٤٥، وفيليب حتي، ١٩٤٤) في مرحلة سابقة على الاستقلال وإلى مشاريع في مرحلة الانكفاء الوحدوي (نحو مشروع دستور الاتحاد العربي ـ عصام نعمان، ١٩٨٩)[15].

أما القوى الوحدوية التي يعتد بنشرها الوعي الوحدوي فلم تضع مشروعاً لدولة الوحدة حين أقبلت عليها في أواخر الخمسينات، وعلى الرغم من طرح إحداها (البعث) صفة الاتحاد لا الوحدة الإندماجية على عبدالناصر، سرعان ما تخلت عن هذه الصيغة أمام إصرار عبدالناصر على رفضها، الذي لم يكن مشروع الوحدة واضحاً في أقواله[16]، فضلاً عن أن طرحها لم يكن طرحاً معمماً في أدبياته الناشرة للوعي الوحدوي.

وحين حدث الانفصال، لم يُلحظ لدى مقوّميه الوحدويين اثر غياب صيغة الوحدة والوعي بهذه الصيغة في حصول هذا الانفصال إن في أقوال عبدالناصر أو في أدبيات البعث، وقد يكون ميثاق ١٧ نيسان/ابريل ١٩٦٣ ـ المفترض أن يكون ميثاقاً لدولة

---

(١٠) نظّمها ونشر وقائعها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ١٩٨٩).

(١١) محمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

(١٢) **نضال البعث**، ط٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ج٩، ص٣٢ ـ٧٩.

(١٣) المصدر نفسه، ج٤.

(١٤) انظر: **قراءات في الفكر القومي: الوحدة العربية**.

(١٥) انظر: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**.

(١٦) مارلين نصر، **التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

ستنشأ بين مصر وسوريا والعراق آنذاك ـ هو أول صيغة نظرية لم تحقق، سبقها إشارة إلى الوحدة الاتحادية في المؤتمر القومي الخامس للبعث وتلتها إشارات لصيغة الوحدة في المؤتمر القومي السادس في العام نفسه ومثله في اجتماع جمعية المرشدين في الحزب التقدمي الاشتراكي عام ١٩٦٩[١٧].

ومسألة الأقليات في الوطن العربي لم تحظ بالوعي المناسب، فإذا ما استثنينا من أدبيات البعث حديث مؤسسه في اجتماع لطلبة المغرب العربي عام ١٩٥٥ عن الأقليات وعرضه لحلها في الطابع الإنساني والمضمون الاشتراكي لوحدوية البعث[١٨]، فإننا لا نجد في دستوره إشارة إلى هذه المسألة كما لا نجد سوى إشارات لا تنم عن وعي بهذه المسألة، كعرضه في التوصية التاسعة للمؤتمر القومي الخامس (١٩٦٢) حول لبنان حلاً لمواجهة ربط العروبة بالإسلام وبالتبعية للجمهورية العربية المتحدة قوامه شرح المفهوم التقدمي العلماني للقومية والاكتفاء «بالعمل للوحدة العربية كهدف نهائي لا كمشروع سياسي مطروح للتنفيذ الآن»[١٩] وكعرض توصية في المؤتمر القومي الثامن بإعادة تقويم تجربة الحكم في العراق في ضوء أسس أحدها نص على «اثر المشكلة الكردية وادوار عبدالناصر والدوائر البترولية والاستعمارية في النكسة»[٢٠] دون أن ترد إشارة إلى المشكلة في نص التقرير على الرغم من تفجرها العسكري.

ولم تكن أدبيات القوى الوحدوية والمفكرين الوحدويين أحسن حالاً[٢١]، إذا ما استثنينا تركيز المفكر ياسين الحافظ في مرحلة متأخرة من حياته على هذه المسألة (السبعينات)[٢٢].

وقد كانت العلاقة بين الوحدة والقوى الاجتماعية والاقتصادية أوفر حظاً في الأدبيات الوحدوية، من خلال قول هذه القوى بربط الوحدة بالاشتراكية حيناً وبالطبقات الكادحة حيناً آخر، إلا أن هذا القول بقي قولاً ايديولوجياً لم يُصغْ بوعي نظري مستنبط من دراسة القوى الاقتصادية والاجتماعية في كل قطر.

أما العلاقة بين الوحدة والقوى الدولية فقد كانت الأكثر حضوراً في الأدبيات الوحدوية، من خلال القول بارتباط القوى المعيقة للوحدة بعلاقة تبعية بقوى دولية، إلا أن هذا الحضور المهم لوعي العلاقة لم يقترن بوعي حدود علاقة هذه القوى بإعاقة الوحدة، إلى الدرجة التي قصرت معها إعاقة الوحدة على هذه القوى معفية العوامل

(١٧) اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ص٣٣٥.

(١٨) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ط١٥ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

(١٩) نضال البعث، ج٤، ص١٠٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ج٩، ص٧٨.

(٢١) أصدر مركز دراسات الوحدة العربية مجلدين تحت عنوان قراءات في الفكر القومي (المجلد الاول: القومية العربية والمجلد الثاني: الوحدة العربية)، تضمنا مقالات لعدد من المفكرين الوحدويين. ولم نعثر فيهما إلا على اشارتين حول مسألة الأقليات نجدهما في: سامي شوكة، «هذه أهدافنا وغاياتنا»،[نُشر تباعاً في جريدة البعث القومي (العراق: ١٩٤٦)]، المجلد ٢، وعلي بدور، «من ظلام التجزئة إلى فجر الوحدة»،[نُشر في جريدة الآداب، السنة ١١، العدد ١ بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣)]، المجلد ٢، ص٢٢٤ ـ٢٢٦،

(٢٢) أنظر الآثار الكاملة له، وخصوصاً سيرة ذاتية.

الداخلية من دورها المسبق، كما لم يقترن بوعي تمايزات القوى في هذا المجال وبآلية عمل كل منها، إلى درجة هان معها استعمال وصف العمالة لكل من اعترض القوى الوجودية في مسألة الوحدة أو في غيرها من المسائل.

أما أداة تحقيق الوحدة، التي كتب حولها الكثير، سواء بالقول بالتنظيم القومي أو بالدولة القاعدة أو بتلاقي التنظيمات القطرية ذات التوجه الوحدوي، فإن أياً من أصحاب هذه الآراء لم يقدم حلاً للإشكالات التي طرحها مشروعه، سواء من ناحية العلاقة بين التنظيم الحاكم في قطر وقيادته القومية والعلاقة بين القيادة القومية وقيادات أقطارها وحدود سلطتها المقررة لدى أصحاب التنظيم القومي، أم من ناحية العلاقة بين الدولة القاعدة، كدولة، وبين القوى الوحدوية الشعبية في الدول الأخرى والعلاقة بين الدولة الكبرى، كدولة، وبين الدول الصغرى لدى أصحاب الدولة ـ القاعدة أم من ناحية مدى جد التنسيق بين القوى المتقاربة بالهدف أو بالأحرى مدى وحدوية التنسيق بينها لدى أصحاب الرأي الثالث.

ويمكن العودة ـ بعد هذه الملاحظات والتوضيحات ـ إلى السؤال: هل الوحدة ممكنة؟ للقول بنعم ولا معاً، فهي ممكنة إذا وجدت قوى وحدوية حاملة مشروعاً سياسياً وحدوياً فاهمة واقعها وواعية ميزاته وعاملة للوحدة، وهي متعذرة إذا ترك أمرها للأقدار أو للشعارات وللنيات ◇

رغيد الصلح (*)

حركة القوميّة العربيّة: أين أصبحت؟

١ ـ أية حركة قومية عربية؟

يثير هذا التعبير التباسات كثيرة، إذ جرت العادة، وخصوصاً لدى المستشرقين والمستعربين، على حشر جماعات سياسية عربية متباينة الأهداف متباعدة البرامج في حركة القومية العربية. ومنعاً للالتباس فإن تعبير حركة القومية العربية سوف يستخدم في هذه الورقة للحديث عن القيادات والجماعات السياسية التي ترى أن إقامة كيان سياسي عربي موحد عصري مستقل مسوغ وجودها وأساس عملها والهدف الرئيسي لنشاطها في الحقل العام. وهذه الحركة ضمت تاريخياً الأحزاب ذات التنظيم القومي مثل الحركة الناصرية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، ولكنها لم تقتصر عليها، بل شملت أيضاً شخصيات عربية مستقلة وأحزاباً قطرية التزمت تحقيق الأهداف نفسها، مثل حزب الاستقلال العراقي الذي تأسس في منتصف الأربعينات. وهذه الحركة ضمت ولا تزال تضم تيارات واتجاهات متباينة، فمنها ما تأثر بالقومية اليعقوبية وبالنظريات الثورية التي استندت إلى أفكار جان جاك روسو حول الإرادة العامة، ومنها ما كان أقرب إلى القومية الليبرالية التي استندت إلى أفكار جان لوك. ولم تكن هذه الاتجاهات متفقة اتفاقاً كاملاً على خصائص الكيان الذي نشدته، فمنها من سعى لإقامة الدولة المركزية، ومنها من آثر الحكم اللامركزي، ومنها من فضل الدولة الوحدوية ومنها من مال إلى الدولة الاتحادية. ولكن ما دامت هذه الاتجاهات تسعى لإقامة كيان سياسي عربي واحد ومستقل، فإنه يمكن القول إنها بمجملها تكوّن الحركة القومية العربية التي ستسعى هذه الورقة لتحديد موقعها في الفضاء السياسي العربي.

إن حركة القومية العربية لم تتمكن من الافادة من نفوذها الرسمي من أجل دفع فكرة الوحدة العربية إلى الأمام

(*) باحث وكاتب سياسي لبناني ـ لندن.

٢ ـ واقع الحركة القومية العربية

تمكنت الحركة القومية بعد سنوات طويلة من نشوئها من تحقيق بعض أهدافها العامة. فقد سعت هذه الحركة لتحقيق الاستقلال السياسي للأقطار العربية، فتحقق هذا الهدف بجهود مشتركة قام بها القوميون والوطنيون العرب. وسعت الحركة القومية، كتيار سياسي، للوصول إلى الحكم وتحقيق هذا الهدف في بعض الأقطار العربية، إذ هناك ثلاثة منها تعد القومية العربية عقيدة رسمية للحكم ومصدر شرعيته الرئيسية. ومن بين هذه الأقطار يعد كل من سوريا والعراق قوة إقليمية يتعدّى تأثيرها ونفوذها حدودها الدولية. أما ليبيا فهي ليست قوة إقليمية ولكنها بلد من أغنى البلدان العربية، ويتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية في منتصف البحر الأبيض المتوسط. فضلاً عن هذه البلدان الثلاثة، فإن الأقطار العربية الأخرى لا تنفك تجدد التزامها، بدرجات متفاوتة ومتباينة، بالفكرة العربية وبموجباتها العملية، سواء في الدساتير أم في الوثائق الوطنية الرئيسية، أم في المناسبات العامة، ساعية في الوقت نفسه لاثبات مطابقة سياساتها الإقليمية والخارجية للمصلحة العربية الجامعة[1].

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه القطرية العربية اليوم لم يعد القومية العربية، وإنما مشاريع العولمة الغربية والإسلامية، ومشاريع الأقلمة الشرق أوسطية

علامة الضعف الرئيسية هنا، هي أن حركة القومية العربية لم تتمكن من الافادة من نفوذها الرسمي من أجل دفع فكرة الوحدة العربية إلى الأمام. فلقد انتهت مشاريع الوحدة الثنائية والثلاثية إلى الفشل. كذلك فشلت الحكومات القومية في تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك كوجه من أوجه التعبير عن فكرة الوحدة العربية ووسيلة من وسائل تعزيزها. ولقد عد هذا القصور واحداً من علامات الضعف المتعددة التي تعانيها حركة القومية العربية في الزمن الراهن.

علامة الضعف الرئيسية الثانية لحركة القومية العربية تكمن في انحسار التأييد الشعبي لها في أكثر الأقطار العربية. فإذا تجاوزنا سوريا والعراق وليبيا، نجد أن حركة القومية العربية تحولت إلى تيار ضعيف، وإنها بينما كانت في منتصف القرن تحكم «الشارع العربي» أصبحت في نهايته على أطرافه. من هذه الناحية يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى نوعين:

١ ـ أقطار لبثت خارج الحركة القومية، إذ لم تنتشر فيها فكرة الوحدة العربية أو أحزابها انتشاراً واسعاً، مثل المغرب والجزائر والصومال وعُمان... إلخ، صحيح أن المواطن العادي في هذه الأقطار يرحّب بالفكرة الوحدوية العربية ويجد فيها شيئاً إيجابياً، غير أن تأييد المشروع القومي العربي بقي في هذه الأقطار، في أفضل الحالات، سلبياً[2]. وصحيح أن بعض الأحزاب العاملة فيها أعلن تأييده للفكرة العربية

---

(١) راجع مثلاً: ميثاق الطائف اللبناني ودساتير كل من مصر والاردن واليمن وبيانات القمة العربية... إلخ.

(٢) بلغت نسبة المغاربة الذين عدوا الإتحاد الاستقلالي (الفدرالي) أنسب أشكال التعاون بين الاقطار العربية ٥٧,٧ في المئة من مجموع المبحوثين في الدراسة الميدانية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٠ حول اتجاهات الراي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية. أنظر: سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الراي العام العربي نحو مسألة الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص١٢.

(الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، جبهة التحرير الجزائرية، جبهة الإنقاذ الإسلامية... إلخ)، ولكن هذا التأييد لم يعط أولوية في برامج هذه الأحزاب وسياساتها الواقعية. وصحيح أنه جرت محاولات لدى الأحزاب والجماعات القومية العربية إلى هذه الأقطار وأن هذه المحاولات بدت ناجحة في بعض الفترات، ولكن الجماعات القومية العربية لم تستطع لا في الماضي ولا في الحاضر، أن تكون عنصراً حيوياً وفعالاً في الحياة العامة في هذه الأقطار.

٢ ـ أقطار تمكنت الحركة القومية فيها، في العقود الماضية من تأسيس قاعدة شعبية واسعة وأحزاب وجماعات منظمة نشيطة، مثل مصر وفلسطين والأردن وموريتانيا، ولبنان والكويت واليمن... إلخ. ولكن هذه القاعدة أصيبت بالانحسار الذي رافقه انكفاء الأحزاب القومية. ففي حين كانت الحركة القومية تمثل في هذه الأقطار القطب الرئيسي إما في السلطة أو في المعارضة، فإنها استحالت الآن طرفاً ضعيفاً في الحياة العامة. فعدد النواب الذين يمثلون الحركة القومية العربية في المجالس النيابية المنتخبة في هذه الأقطار لا يتجاوز الأفراد القلائل. وليس هناك مؤشرات قوية تدل على أن هذا الوضع قابل للتغيير بصورة جذرية لمصلحة الحركة القومية العربية إذا ألغيت القيود والإجراءات التي تحد من الحريات الانتخابية والسياسية في هذه الأقطار.

العلامة الثالثة التي تدل على ضعف حركة القومية العربية، والتي تعد في الوقت نفسه، من أسباب هذا الضعف، هي التصدّع الداخلي الذي أصابها. فقد غرقت الحركة في انقسامات حادة بدأت بالصراع بين الناصرية والبعث، ثم تطورت إلى تآكل داخلي أصاب كل حزب أو جماعة من الجماعات القومية العربية، فانشقت الحركة الناصرية إلى مجموعة من الجماعات القطرية التي لا ترتبط بمركز قومي، وحصلت فيها انشقاقات حتى داخل الأقطار العربية، هذا فضلاً عن خسارتها التي لم تعوض بوفاة عبد الناصر.

وانشق حزب البعث إلى أحزاب وتنظيمات عديدة. وأصاب التآكل أيضاً حركة القوميين العرب التي قررت، في نهاية الستينات، تفكيك بنيانها القومي وتخليها عن فكرة القومية العربية. ودخلت هذه الجماعات القومية في صراعات عنيفة بعضها ضد البعض الآخر. ويمكن القول، دون مغالاة، إنها استهلكت الجزء الأكبر من طاقاتها في الصراعات الداخلية، وخصوصاً أن هذه الصراعات كانت تحسم بالعنف وبأكثر الوسائل تشدداً، وأن كل طرف من هذه الأطراف المتصارعة كان يستنجد في صراعه ضد الجماعات القومية الأخرى بقوى لم تكتم عدائها الصريح لفكرة القومية العربية ورغبتها في القضاء عليها. ولقد طرحت جماعات عديدة فكرة الجبهة القومية أملاً في استعادة وحدة التيار القومي العربي، إلا أن هذا الإقتراح لم يتحقق، وتحول بعض الأحيان إلى سبب إضافي لبعثرة ذلك التيار وتأجيج الصراعات في داخله، حين كان أصحابه يدعون إلى استثناء بعض الجماعات المعتنقة للفكرة القومية منه. وحاول فريق من القوميين العرب ترميم الوحدة الداخلية للتيار الذي ينتمون إليه عبر تأسيس «المؤتمر القومي العربي»، وتمكن المؤتمر من السير خطوات على هذا الطريق، ومن إيجاد منبر للتحاور بين الجماعات القومية وأداة للتعاون المحدود بينها، ولكنه لا يقتصر

عليها وحدها وإنما يضم جماعات أخرى غير قومية، كما أنه لا يسعى، على الأقل في الوقت الراهن، لحل عقدة العلاقة بين الجماعات القومية الحاكمة، وهي مسألة تؤثر تأثيراً كبيراً في واقع الحركة القومية.

العلامة الرابعة التي تعكس ضعف الحركة القومية وانحسارها هو غيابها تقريباً عن بعض القطاعات الشعبية، مثل الفلاحين في الأرياف والعمّال والطلاب والنساء. وقد يكون هناك بعض الاستثناءات، مثل بعض الأوساط الريفية في مصر التي تنتشر فيها صور جمال عبد الناصر وتشعر بالحنين إلى أيامه، ولكنه من المرجح أن هذه المشاعر تتمحور حول ذكرى ناصر المصلح الإجتماعي المصري أكثر منها حول ذكراه كزعيم وحدوي عربي. وكانت للحركة القومية أيضاً مشكلة تاريخية مع الأقليات الدينية والإثنية، وقد أدّى تطور الأوضاع في بعض الأقطار العربية، مثل العراق ولبنان والسودان، إلى تحويل هذه المشكلة إلى ما يشبه القطيعة الكاملة مع فريق من الأقليات الدينية والإثنية، وهو أمر يعمّق أزمة الإنحسار التي تعانيها حركة القومية العربية. إن هذه الحركة لا تزال تحتفظ ببعض التأثير في بعض أوساط المثقفين والمهنيين العرب، وفي البيئات الحضرية، غير أن ما يخفف من أهمية الظاهرة الأخيرة هو انفكاك أجيال الشباب والأحداث عن التيار العروبي، علماً أن الحركات القومية كانت ترتكز دوماً على فئة الشباب كما كانت حركة ايطاليا الفتاة، وتركيا الفتاة، وأوروبا الفتاة وغيرها من الحركات المماثلة.

علامة الضعف الخامسة التي تشكوها حركة القومية العربية أيضاً هي مشكلة التمويل، وهي مشكلة مهمّة تعانيها الحركات السياسية على الرغم من انها لا تبحث عنها علناً عادة. فالجماعات القومية مضطرة، في أكثر الأحيان، إلى الاعتماد على المساعدات المالية التي تأتيها من النخب القومية العربية الحاكمة في أقطار أخرى، أو أحياناً من قوى عربية لا تلتزم الفكرة القومية. وقد أثر هذا الواقع في استقلالية الجماعات القومية وفي حرية حركتها وفي نظرة الرأي العام تجاهها. وبسبب الافتقار إلى التمويل الذاتي تعرضت الجماعات القومية العربية إلى متاعب إضافية ذات طابع قانوني وسياسي، آخذاً في الحسبان أن القوانين في الأقطار العربية التي سمحت بالتعددية السياسية تمنع الأحزاب من الحصول على مساعدات مادية من خارج أقطارها. إن هذه المعضلة المتعلقة بالتمويل ليست مقتصرة على الجماعات القومية وحدها فهي شائعة بين كل الأحزاب العربية وغير العربية. ففي بلد مثل بريطانيا يعد واحداً من أعرق الدول القومية، تثار الاتهامات بصورة مستمرة حول حصول الأحزاب الرئيسية على مساعدات من مصادر أجنبية، وأحياناً عربية. غير أنه من الملاحظ أن عدداً من الأحزاب العربية تمكّن من التخفيف من آثار هذه المعضلة عن طريق توظيف جزء من طاقاته البشرية والمادية في مشاريع تجارية تساعده على تحقيق التمويل الذاتي، أما الجماعات القومية العربية فهي لم تتمكن من السير بعيداً في هذا المضمار، كما فعل بعض الأحزاب الإسلامية على سبيل المثال.

إن هذه المعطيات تدل على أن حركة القومية العربية تعاني أزمة تاريخية عميقة، فهل يعني ذلك أنها انتهت فعلاً، أم أنها موجودة في حالة الخدر والتراجع الشديد؟

شغل هذا السؤال عدداً كبيراً من الكتاب وعلماء السياسة المعنيين بقضايا المنطقة العربية والعلاقات الدولية، فانقسموا إلى المدرستين التاليتين:

أ ـ مدرسة ترى أن حركة القومية العربية قد تراجعت تراجعاً كبيراً وأصيبت بانحسار شديد. وقد بدأ هذا الانحسار «... بانهيار الجمهورية العربية المتحدة، ومروراً بانهيار الجيوش العربية وانهزامها على يد اسرائيل عام ١٩٦٧، ثم رحيل القائد [جمال عبد الناصر] عام ١٩٧٠ [...] واقتتال الأشقاء في الأردن ولبنان، وعلى حدود مصر والسودان، وعلى حدود اليمنين، وفي الصحراء بين المغرب والجزائر، ثم الانفصام الذي حدث بعد زيارة السادات للقدس المحتلة»[٣]. ووصل هذا الانطباع إلى ذروته، بين المنتمين إلى هذه المدرسة بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠. ومهما كان موقف هؤلاء من الحرب ومن أسبابها ونتائجها ومن المسؤولين عن وقوعها، فهم يعتقدون أنها أدّت إلى آثار بالغة الخطورة في مستقبل العرب. ومن بين تلك الآثار والمعطيات ركز بيان المؤتمر القومي العربي السادس المنعقد في أيار/ مايو ١٩٩٤ على ثلاثة تراجعات تنطوي على تهديد لحركة القومية العربية: هناك **أولاً** الخلل الشديد في نسق القيم، إذ إن الثوابت، مثل الإستقلال القومي والتضامن والتآخي العربي، التي كان مسلماً بها في السابق، باتت عرضة للتساؤل وللإنتهاك الصارخ. وهناك **ثانياً** التدني غير المسبوق في مستوى الأمن القومي. وهناك **ثالثاً** التراجع في العلاقات العربية ـ العربية التي «تشهد انقسامات وتوترات حادة لم تشهدها من قبل بهذه الكثافة». وقد انعكس هذا الواقع على النظام الإقليمي العربي، فبات «... في اسوأ حالاته، وهو في حالة قريبة من الشلل». لم يتطرق البيان إلى بحث العلاقة بين الواقع العربي وبين أوضاع حركة القومية العربية بصورة مباشرة، ولكن يمكن الاستنتاج من المقابلات التي جاءت في البيان بين أوضاع سابقة وبين الأحوال الراهنة، أن التدهور الذي أصاب الأوضاع العربية يرتبط، في تقدير المؤتمر، بالانحسار الذي أصاب حركة القومية العربية إبتداء من الستينات[٤].

القوى الدولية التي كانت تعارض، في السابق، مشاريع الإندماج الإقليمي، تقف اليوم إلى جانبه بقوة، شرط أن تكون إسرائيل طرفاً رئيسياً فيه

ب ـ مدرسة ثانية تعتقد أن القومية العربية، أو على الأقل القومية العربية الراديكالية، قد انتهت، و«أصبحت شيئاً من الماضي»، كما قال فؤاد عجمي في مقالته «نهاية القومية العربية»[٥]. ويتوقف المنتمون إلى هذه المدرسة عند الاحداث نفسها التي يشير إليها المنتمون إلى المدرسة الأولى تقريباً، ولكن لكي يستنتجوا أن الحركة القومية قد انتهت، وأن الصراع بينها وبين النزعة القطرية العربية قد حسم لمصلحة الأخيرة. وقد ظهر هذا التحول بصورة جلية، كما لاحظ وليام براون، خلال الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إذ لم يجتمع القادة العرب إلا بعد مرور سنة كاملة على هذا الحدث[٦]. صحيح أن القيادات الرسمية العربية لا تزال تتحدث عن

(٣) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٢.
(٤) المؤتمر القومي العربي الخامس، بيان إلى الأمة. أيار/ مايو ١٩٩٤.
(٥) Fouad Ajami, "The End of Pan-Arabism," *Foreign Affairs*. vol. 57 (Winter 1978-1979), pp. 365-373.
(٦) William Brown, "The Dying Arab Nation," *Foreign Policy*, vol. 54 (Spring 1984), pp. 35-43.

العروبة وعن الأخوة العربيـة في الإعلانات الرسمية، ولكن هذه الأحاديث لا قيمة لها في تقدير ب. ج. فاتيكيوتيس، لأن الحكومات التي تعلن التزامها الفكرة العربية تمارس سياسة نقيضة لهذا الموقف المعلن، إذ إن العرب هم دائماً في حلف بعضهم ضد البعض[٧].

وقد قضى نمو الولاء للدولة القطرية، في رأي أنصار هذه المدرسة، حتى على جامعة الدول العربية التي تعد شكلاً متدنياً من أشكال العمل القومي العربي. ولئن كانت الحركة القومية قليلة التأثير في الحكومات العربية، فإن ذلك لا يعني أنها تعيش وتنشط في الحيز الشعبي، وإنما العكس صحيح، أي أن ضعفها على الصعيد الرسمي هو من نتائج تراجعها وانحسارها، كما تقول هذه المدرسة، بين المواطنين العرب. وهذه الملاحظة الأخيرة، أي ضعف القومية العربية بين المواطنين، كانت نتيجة البحث الميداني الذي أجراه توفيق فرح بين عدد من الطلاب الجامعيين الكويتيين، فكانت ذات دلالة تتجاوز في تقديره وفي تقدير فؤاد عجمي الكويت والوسط الجامعي معاً إلى الرأي العام العربي بصورة عامة. فالطلاب الكويتيون الجامعيون أبدوا انحيازهم إلى المصالح القطرية على حساب الالتزام القومي العربي، وقد عُدّ موقفهم هذا تعبيراً عن مواقف منتشرة في الأقطار العربية عموماً[٨].

كانت حرب الخليج منعطفاً مهماً بالنسبة إلى هذه المدرسة، فقبل الحرب ظن بعض المنتمين إليها أن المشروع القومي العربي قد يتجدد في حلة جديدة وبأهداف كونفدرالية أو إقليمية الطابع، أما خلال الحرب وبعد انتهائها، فهم توصلوا إلى الإقتناع بأن القومية العربية انتهت إلى غير رجعة، ولا يغير من هذا الاستنتاج، في تقدير فؤاد عجمي، أن يتمسك بها بعض المثقفين العرب في الخارج وخصوصاً أن تأثير هؤلاء في الأوضاع العربية محدود[٩].

تتفق المدرستان، كما نلاحظ، على أن حركة القومية العربية تعاني أزمة عميقة وتاريخية، كما تتفقان على تحديد بعض مظاهر هذه الأزمة، ولكنهما تختلفان حول تقويم عمق الأزمة ومن ثم حول تأثيرها في مصير الحركة.

ولا ريب في أن موقف أنصار كل من هاتين المدرستين تجاه القومية العربية يلوّن تقديراتهم وتكهناتهم. فأنصار المدرسة الأولى هم عادة من المتعاطفين مع الفكرة العربية، في حين يقف أنصار المدرسة الثانية موقفاً سلبياً منها. غير أنه من الملاحظ أن سلبية بعض المنتمين إلى المدرسة الثانية تدفع أصحابها أحياناً إلى ولوج طريق وعر يتجنبه علماء الاجتماع عادة، ألا وهو إصدار الأحكام القاطعة المتعلقة حول المستقبل، وفي صدد إنهاء حركة سياسية لبثت عنصراً مهماً في حياة الملايين من البشر ولمدة تزيد على القرن من الزمن تقريباً. لذلك نجد أن برنارد لويس، الذي يشارك أنصار

(٧) P. J. Vatikiotis, "The Arabs in League Against Each Other," *The Times* (May 24,1986).

(٨) Ajami, "The End of Pan - Arabism,".

(٩) Fouad Ajami, "The End of Arab Nationalism," *The New Republic* (12 August 1991), pp. 23-27, and Jim Hogland, *International Herald Tribune*, 6/11/1990, 19-20/1/1990.

المدرسة الثانية موقفهم الصارم من القومية العربية، كما يشاركهم اعتقادهم بأنها لم «تعد قوة سياسية مؤثرة في مجرى الأحداث الراهنة ولا في المستقبل المنظور»، نجده يقول إنه «من التهور القول إن القومية العربية ماتت» وإن الضعف الذي أصابها لا رجعة فيه. ويعلل نقده لأصحاب هذه التكهنات بقوله «لا شيء يبدو مستحيلاً. وقد تنجح الحكومة الأميركية أو الاسرائيلية في ما فشلت فيه الحكومات العربية، من إعادة إحياء مبرر القومية العربية وخلق كتلة سياسية عربية»[١٠] ولربما كان من المستطاع إضافة أسباب أخرى إلى الاعتبار الذي يورده في سياق حديثه عن إحتمال تجدد القومية العربية، وذلك بعرض الأسباب والعوامل التي أدّت إلى تراجعها وانحسارها، ثم تحليل طبيعة تلك الأسباب واحتمالات استمرارها في المستقبل.

٣ ـ عوامل أضعفت حركة القومية العربية

أ ـ العامل التاريخي: يقول مارتن وايت إنه خلال جيلين من عمر الشعوب والأمم تطغي مشروعية الدول والوضع الراهن على عوامل التغيير وقوى التحدي[١١]. ويطبق أبا إيبان هذه الأطروحة على العلاقة بين القومي والقطري، فيقول ـ وفي ذهنه الفضاء العربي تحديداً ـ إن نشوء الدول يؤدي إلى إطلاق دينامية قطرية ذات اندفاع ذاتي وتلقائي، بحيث تتعمق الخصوصية المحلية على حساب العام القومي، ويزداد تعلّق الناس بالرموز الدولتية (العلم، النشيد الوطني، الزعماء المحليون)[١٢]. وقد مضى على ولادة الدولة القطرية أكثر من جيلين، ولئن تقضي طبائع الأمور بتعميق الولاء لها، فإن الظاهرة اللافتة للنظر هنا ليست تراجع حركة القومية العربية بل مجرد استمرارها حتى ولو في حال الضعف والتردّي.

إن احتمال تجدد حركة القومية العربية مرهون إلى حدٍ بعيد بنمو التوجه الديمقراطيّ فيها، وبالأخذ في مبادىء التعددية السياسية

ب ـ العامل الخارجي: وقفت جميع القوى الخارجية المؤثرة في أوضاع المنطقة، تقريباً، ضد حركة القومية العربية. فمن القوى العالمية الكبرى، نجد أن دول الغرب الكبرى لم تنشىء الدول القطرية العربية فحسب، بل تعهدتها بالرعاية واجتهدت في تحويلها إلى دول قومية مكتملة الأهلية، وكان الوجه الآخر لهذه السياسة محاربة المشروع القومي العربي، إما عن طريق الإحتواء، وإما عن طريق المواجهة المباشرة، وصولاً إلى دخول حروب متعددة ضد حملة هذا المشروع. ولقد حاول بعض القيادات العربية القومية الإحتماء من هذه القوى بالتحالف مع الإتحاد السوفياتي، غير أن الإتحاد السوفياتي نفسه لم يكن مؤيداً للمشروع القومي العربي،

(١٠) برنارد لويس، «قراءة جديدة للشرق الاوسط»، قراءات سياسية، السنة الثالثة، العدد الثاني (ربيع ١٩٩٢)، ص٩٨ ـ١١٩. مترجمة عن: *Foreign Affairs* (Fall 1992).

(١١) Martin Whight, *Power Politics* (London, 1978), pp. 92-93.

(١٢) Abba Eban, *The New Diplomacy* (London, 1983), pp. 202.

بل معـارضاً له على الصعـيدين العقائـدي والسياسي. وهكذا لم تجـد حركة القومـية العربية أي حليف دولي تستطيع بوساطته تحييد خـصومها الدوليين، كما فعلت حركة الوحدة الإيطالية حين تفاهمت مع نابليون الثالث ضد النمسا وبروسيا. أما على صعيد القوى الإقليميـة فقد دخلت حركة القوميـة العربية في صراع ضد الحركة الصـهيونية ومن ثم ضد اسرائيل، وضد ايران وتركيا وأثيوبيا، وقد تعاونت هذه الدول في إطار ما سمي «حلف الأطراف» ضد «المركز» العربي، فـأدى هذا الحلف دوراً مهماً في إضعاف حركة القومية العربية وانهاكها.

ج ـ **العوامل الداخلية**: إن فشل الحركة القومية في تحقيق أي إنجاز وحدوي باهر وفي الحفـاظ عليه، خلال ما يقـارب القرن من الزمن، كان من أهم أسـباب تراجع هذه الحركة وانحسارها. وساهم صعود الإسلام السياسي في إضعاف الحركة القومية، إذ حل محلها تقريباً كقوة تضطلع بالعبء الأكبر في مناهضة الهيمنة الأجنبية والتوسعية الاسرائيلية. كما أن اقتران الحركة القومية بتجربة الحكم المطلق زادها ضعفاً وتراجعاً، وادى دوراً مهمـاً في تعزيز الإتجاه الدولتي (Statism) الذي أفادت منه الدولة القطرية على حساب القوى الإجتـماعية المستفيدة من مشـاريع الاندماج العربي، وعلى حساب الجماعات السياسـية الراغبة في تحقيقه. وقد أفاد هذا الإتجـاه الأخير فائدة كبرى من الثروة النفطية[١٣]. ففي حين تسـعى القوى الإجتـماعية النافـذة في بعض المجتمـعات لتوسيع السوق الداخليـة ولدمج عدد من الكيانات السياسية في كيـان أكبر حتى تزيد أرباحها، وجدت القوى الإجتماعية النافذة في بعض الأقطار العربية النفطية أن توسيع السوق الداخليـة وتحقيق مشـاريع الإندماج العربي سيـؤدّي إلى توزيع عائدات النفط على مجمـوع أكبر من المواطنين ويحرمـها جزءاً كبيـراً من هذه المداخيل. وقد أدى هذا الواقع إلى مضاعفـة تمسّك القوى الإجتماعية المشـار إليها بالوضع الراهن وإلى زيادة مقاومتها مشاريع الاندماج العربي.

تلك هي بعض أسباب الواقع الذي تعانيه حركة القومية العربية، فهل هناك مبررات للاعتقـاد أن هذه الأسباب ستستـمر أم أنها مرشحـة للزوال؟ وإذا زالت هذه الأسباب فهل تحل محلها معطيات جديدة تسمح بتجدد حركة القومية العربية؟

إن الحسابات البسـيطة تفضي إلى الانطباع بأن تأثير العامل التـاريخي والدينامية القطرية سوف يزداد في الأقـطار العربية. فكلمـا ابتعدت الأجـيال العربيـة من العيش المشترك الذي عرفته المنطقة في ظل الامبراطورية العثمانية، أو حتى في ظل الانتدابات الأجنبية، بـعدت من فكرة الكيان العربي الواحـد، وازداد حرصـها على العيـش المستقل وعلى الكيان القطري. غير أن الأمور لا تسير بحـسب هذا التقدير الحسابي البسيط، إذ إن التحدي الرئيـسي الذي يواجه القطرية العربية اليـوم لم يعد القوميـة العربية، وإنما مشاريع العولمة الغربية والإسلامية، ومشاريع الأقلمة الشرق أوسطية. والتحدّي الذي تمثله هذه المشاريع حالياً يفوق التحدّي الذي مثلتـه حركة القومية العربية، في السابق،

(١٣) Brown, "The Dying Arab Nation,".

قوّة وجسامة، لأنه يأتي في وقت يتحول فيه العالم كله إلى قرية دولية وتنشأ فيه الإقتصادات العملاقة وتندمج فيه دول قومية عريقة، مثل بريطانيا وفرنسا، في كيانات أكبر، لكي تتجنب العزلة والإختناق. هذه المتغيرات تطرح بدائل جديدة على القطريات العربية. ففي حين كانت في السابق، أي في المراحل التي شهدت صعود حركة القومية العربية، مخيرة بين الإندماج في مشاريع وحدوية عربية وبين الحفاظ على استقلالها القطري، بحيث تميل إلى الحل الأخير، نجد اليوم أن خيار الإستقلال القطري قد ضاق وأن الدولة العربية القطرية تواجه ضغطاً للإندماج في نظام شرق أوسطي تهيمن عليه إسرائيل، أو في أنظمة إقليمية أخرى غير عربية، الأمر الذي يهددها بخسارة خصوصيتها القطرية والعربية معاً. إن هذه التحديات قد تدفع قوى اجتماعية وسياسية عديدة وقفت ضد مشاريع الوحدة أو التعاون العربي في الماضي، إلى إعادة النظر في موقفها من هذه المشاريع وإلى الإحتماء بها ضد مشاريع الاندماج الأخرى. وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم بعض ردود الفعل العربية المتحفظة تجاه مؤتمر الدار البيضاء الإقتصادي وما تمخض عنه من مشاريع ومقترحات حول إقامة بنك شرق أوسطي.

وما يعزز هذا الاتجاه ان القوى الدولية التي كانت تعارض، في السابق، مشاريع الإندماج الإقليمي، تقف اليوم إلى جانبه بقوة، شرط أن تكون إسرائيل طرفاً رئيسياً فيه، وذلك في إطار ما يدعى «السوق الشرق أوسطية». إن هذا المنحى ينقل إسرائيل إلى مرحلة جديدة في علاقتها بالجوار العربي. ففي السابق كانت الحركة الصهيونية تركز على أخذ فلسطين وعلى إقامة دولتها الاستيطانية ـ الاستعمارية فيها، وخلال تلك المرحلة وقع عبء الوجود الإسرائيلي في المنطقة على الفلسطينيين أكثر من غيرهم، أما في المرحلة المقبلة، وحيث إن الاسرائيليين يسعون لدخول الأسواق العربية وإقامة المشاريع الاندماجية ذات الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية، فإن مساعيهم سوف تصطدم بمصالح العديد من القوى الاقتصادية والإجتماعية العربية. ومن المحتمل أن تجد هذه القوى في تجديد حركة القومية العربية ومشاريعها الوحدوية وسيلة لمقاومة هذه الضغوط والتحديات الإسرائيلية.

يزيد من هذا الإحتمال أن الدولة العربية القطرية لم تعد غنية كما كانت من قبل، وخلال مرحلة الطفرة النفطية. إن هذا الوضع مليء بالاحتمالات المتعددة، منها قيام توازن جديد داخلي بين الدولة وبين المجتمعات الأهلية العربية، بين النخب الحاكمة وبين القوى الإجتماعية والسياسية في الداخل، بحيث تتمتع هذه القوى بحرية أكبر وتتجه إلى البحث عن تعزيز مصالحها الإقتصادية خارج الإطار القطري المحض ما دام غير قادر على تلبية حاجاتها وتطلعاتها، كما كان الأمر في السابق. بل إن النخب الحاكمة نفسها التي كانت تسعى للحفاظ على ثروتها النفطية عبر تمتين الجدران القطرية، قد تجد نفسها مضطرة إلى ولوج طريق التعاون العربي الوظيفي من أجل توليد الثروة وتوفير الحاجات الملحة لشعوبها. وهذا الواقع المستجد يفسح المجال أمام تجديد حركة القومية العربية، ولكن على أسس جديدة تتقدم فيها الأهداف الإقتصادية على الغايات السياسية.

وفي سياق الحديث عن إحتمالات المستقبل تنبغي الإشارة أيضاً إلى ما تؤديه وسائط الإعلام «ما فوق القطرية» في المنطقة العربية من تأثير في الثقافة والسياسة العربيتين وفي مزاج الرأي العام. إن الاعلام العربي الإقليمي ليس ظاهرة جديدة، فقد كان موجوداً في مرحلة الإزدهار القومي وأدى دوراً مهماً في تغذية التوجهات القومية العربية وفي توطيد الزعامة الناصرية تحديداً. ولكن الإعلام عابر الأقطار العربية لم يصل في السابق، إلى مستوى من القوة والإنتشار يضارع مستواه الحالي، حيث ولدت محطات التلفزيون التي تغطي المنطقة كلها بفضل الأقمار الاصطناعية، وظهرت الصحف العربية المتعددة الطبعات والمنتشرة انتشاراً واسعاً في عدد من الأقطار العربية. إن هذه الظاهرة ليست عربية أساساً بل دولية، وعولمة الإعلام هو من أهم أسباب تحول العالم إلى قرية دولية. ولكن الفارق بين الإعلام الدولي والإعلام الإقليمي سيظل قائماً، بل سيزداد أهمية، بسبب انتشار التعليم والتعريب في الأقطار العربية. ومن المفارقات المهمّة هنا أن القسم الأكبر من الإعلام الاقليمي يتبع جهات لم تبد تعاطفاً مع مشاريع الوحدة العربية أو مع القومية العربية. ولكن بصرف النظر عن موقف هذه الجهات وعن موقفها من مشاريع الوحدة العربية، فإن قيامها بتطوير وسائل الإعلام على المستوى الإقليمي، جدير بأن يوفر أساساً موضوعياً لتجديد فكرة القومية العربية، وإنما على أسس جديدة يتلاشى فيها التزمت العقائدي ويكون التركيز فيها على الإندماج الوظيفي بين الأقطار العربية، ومع مسميات جديدة قد يحل فيها مصطلح الإقليمية محل مصطلح القومية.

أخيراً لا آخراً، إن احتمال تجدد حركة القومية العربية مرهون إلى حد بعيد بنمو التوجه الديمقراطي فيها، وبالأخذ في مبادىء التعددية السياسية، إذ إن هذا التوجه كفيل بتوفير حلول للعديد من العقبات والمشاكل التي تسببت في السابق في إضعاف التيار القومي العربي. إنه جدير بتوفير آليات التفاهم والتعايش بين المصالح القطرية والأهلية المتضاربة، وفي إيجاد حلول لمشاكل العلاقة بين العديد من الجماعات القومية، فضلاً عن إعادة الإعتبار إلى هذه الحركة في أوساط شعبية واسعة تعرضت مصالحها لأضرار ملموسة حين ابتعد القوميون العرب من تلك المبادىء. إن بعض الجماعات القومية العربية، مثل المؤتمر القومي العربي، وبعض المؤسسات المنبثقة من مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يشدد على أهمية العلاقة بين تجدد الفكرة التي تحملها وبين اقترانها بالديمقراطية، فإذا نجحت هذه الجماعات في مساعيها زادت احتمالات نمو حركة القومية العربية واضطلاعها بدور مهم في الحياة السياسية العربية ◇

غسان سلامة (*)

القوميّة العربيّة: موتٌ أو تجدّد (**)

ينتهي القرن العشرون العربي الى ثلاث نتائج تختلف الآراء في الظاهر حولها إلى حد كبير: أولاها أن الدول التي نشأت من تفكك السلطنة العثمانية ومن نهاية الاستعمار خسرت معركة استمراريتها خلال مواجهتها تحديات لا تُحصى؛ وثانيتها أن البلدان العربية، بما في ذلك الفلسطينيون، انتهى بها الأمر، بعد عقود عدة، إلى الإقرار بوجود دولة إسرائيل والإعتراف بها؛ وثالثتها أن خطاب المعارضة الأكثر حدة والأوسع تهديداً للأنظمة القائمة هو خطاب إسلامي أكثر منه قومياً.

> **إن صوغ الهوية ينطوي على أن أفراد الأمة نفسها يتشابهون ويجتمعون، ليس لأنهم يتقاسمون الهوية نفسها فحسب، بل لأنهم مدعوون أيضاً إلى تقديم هذه الهوية على كل العناصر الأخرى لشخصيتهم السياسية**

إن استمرار الدول القطرية والإعتراف بدولة إسرائيل وهيمنة الخطاب الإسلامي هي أيضاً دلالات على الفشل السياسي الواضح لأيديولوجية سادت إلى حد كبير هذا القرن في المنطقة بأسرها: إنها القومية العربية، وهي تيار ازدهر تحديداً من خلال الدعوة إلى وحدة العالم العربي عبر إزالة الحدود الاستعمارية، ومن خلال رفض زرع دولة إسرائيل في داخله، ومن خلال رفض الحركات الإسلامية، إن لم يكن من خلال ممارسة القمع الدموي ضدها. ولا شك في أن المعاينة تظهر الاخفاق، إذ يُعلن موت القومية العربية من قبل كتّاب عديدين (دون أن يخفي بعضهم ارتياحه) على غرار فؤاد عجمي[1] أو أوليفيه كاريه[2] أو سمير الخليل[3].

(*) مدير الدراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية، وأستاذ في معهد العلوم السياسية ـ باريس.

(**) النص الأصلي لهذه الدراسة سينشر في كتاب *La déchirure de nations* (Paris : La seuil, 1995). نقلها الى العربية علي جوني.

(١) Fouad Ajami, *The Arab Predicament* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1981), and "The End of Arab Nationalism," *The New Republic* (12 August 1991).

(٢) Olivier Carré, *Le Nationalisme Arabe* (Paris: Fayard, 1993).

(٣) Samir Al-Khalil, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (Los Angeles, Calif. University of California Press, 1989).

وما لم يثبت محضر الوفاة، وما لم تؤخذ في الحسبان عزلة العراق وإضعاف سوريا وانحسار الناصرية في مصر وتهميش ليبيا، تبقى التساؤلات بلا إجابات: فهل يجب فعلاً الحكم على ايديولوجيا بالموت نتيجة الفشل السياسي لأتباعها؟ وهل أرادت الدول القطرية العشرون في العالم العربي، أو عرفت، أو استطاعت، الإفادة من انهيار الحركة التي هددتها جميعاً منذ استقلالها بدرجات متفاوتة، لتعمل على تأكيد شرعيتها وترسيخ استمراريتها وتعزيز نفوذها على «الجماهير»؟ وهل تمثل نجاحات التيار الإسلامي إنكاراً للقومية العربية التي سادت في الأمس، أو انبعاثاً لها في ثياب وبمصطلحات أخرى؟

إن الآراء القائلة بموت القومية العربية كثيرة جداً وتتسم بكثير من الإدانة. باختصار، إنها «سياسية» جداً إلى درجة أنه لا يمكنها أن تكون مقنعة فعلاً. لربما بات الخطاب القومي العربي مهجوراً وتراجعت مكانة أحزابه وتهمشت أفكاره وفُقد أبطاله الكارزميون، لكن العروبة المؤسلمة يمكنها أن تشهد تحولاً عميقاً بدلاً من مجرد الزوال، من خلال تعطشها لتأكيد هويتها وطوباويتها الوحدوية العابرة للحدود، وخصوصاً في تعبئتها الأوساط الاجتماعية نفسها التي كانت منذ ثلاثين أو أربعين عاماً، تلبي نداءات عبد الناصر وحزب البعث. أليست الإسلامية في الأرض العربية، نتيجة تحول كهذا، قومية أشد حدة فقدت صفتها الدنيوية مستعيدة تقليديتها؟

منذ البداية، كانت القومية العربية، التي عملت كدين، أسيرة مفردات الرسالة القرآنية، من حيث إن هذه الأخيرة تتسم بالقداسة في لغتها الأصلية التي صادف أنها كانت اللغة العربية

١ ـ صياغات الهوية

إن المشروع القومي مزدوج في حركته؛ فهو قائم في آن على صوغ هوية وصوغ «غيرية» [نسبة إلى الآخر][(٤)] . فالقوميون سوف يسجلون أولاً أن أمتهم هي الفضلى، وأنها وجدت دوماً، وبالتالي ينبغي أن تتكرس من خلال تجسدها في دولة. بعد هذا «الاثبات»، سوف يطورون الحجج، وتحديداً التاريخية منها، التي تُظهر «حقيقتها العريقة»، مستخدمين الدعاية لجعل الإقرار بذلك مقبولاً. فما من أحد أقدر على إعادة كتابة التاريخ من القوميين. وفي هذه الكتابة، يتم التحقق من الحركة المزدوجة المذكورة آنفاً: إن صوغ الهوية ينطوي على أن أفراد الأمة نفسها يتشابهون ويجتمعون، ليس لأنهم يتقاسمون الهوية نفسها فحسب، بل لأنهم مدعوون أيضاً إلى تقديم هذه الهوية على كل العناصر الأخرى لشخصيتهم السياسية، بل إلى إلغاء هذه العناصر المعيقة تماماً في الأشكال المتطرفة للقومية. أما صوغ «الغيرية»، فهو يتغذى من الاختلافات المحددة والمضخمة، التي يُعاد ترجمتها عدائية بين الأمة وخصومها، وتُقدم على أنها قديمة. إن الأمة تعادي جيرانها من خلال تأكيد ذاتها. فهؤلاء الجيران آخرون ومعادون في آن. كما أن عداءهم مرغوب فيه، بل إنه يُستثار. فالأمة تزدهر في ظل الخصومة.

منذ انهيار السلطنة العثمانية، «أنتجت» النخب السياسية ـ الثقافية في العالم

(٤) Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London: Verso, 1991); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (London: Basil Blackwell, 1990), and E.J. Hobsbawn, *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

العربي أمماً ذات أشكال متغيرة جداً، تبعاً لهذه الحركية المتنافرة. فالبعض، الذي لا يزال متمسكاً بمثال الخلافة، تستهويه فكرة إعادة بناء دولة إسلامية كبرى يحكمها خليفة صار عربياً مجدداً، بما أن تركيا الكمالية لم تعد مرشحة لتقوم بهذا الدور. وهذه الفكرة استحوذت لفترة من الوقت على تفكير العائلة الهاشمية الحاكمة المقيمة في مكة منذ نحو عشرة قرون، التي أرادت أن يكافئها البريطانيون لموقفها المعادي للعثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى، من خلال إقامة «مملكة عربية كبرى» ذات نظام يعتمد الخلافة. كما أن هذه الفكرة أحياها بسرية الخديوي المصري في نهاية الثلاثينات، وجرت مناقشتها في مؤتمرات عديدة غير مثمرة في مكة والقاهرة والقدس، ثم ظهرت مجدداً أخيراً في كتابات باكستانيين كانوا يبحثون عن موقع لهم في العالم بعد تقسيم القارة الهندية. وعلى مستوى أدنى، أغوت هذه الفكرة شخصاً يدعى سانهوري الذي خصص أطروحته للدكتوراه في مدينة ليون (فرنسا) لعصبة من الأمم الشرقية على غرار عصبة الأمم[٥].

ثمة آخرون يتطلعون إلى ما هو دون ذلك؛ وهم مستعدون للتماثل مع بلد أنشأه مزيج من الخصائص التاريخية والصفقات بين القوى الغربية الكبرى في تلك الحقبة. هكذا، شهدت المفاوضات حول ولادة جامعة الدول العربية في مصر (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥) قيام حلف ضمني مؤلف من السوريين والسعوديين واللبنانيين الذين بدا أنهم مستعدون لتصور منظومة إقليمية تجمعهم، ولكنهم لم يكونوا مستعدين لتصور قيام فدرالية يخشون أن تمثل خطوة أولى نحو وحدة عربية يهيمن عليها الهاشميون الذين كانوا يحكمون العراق والأردن آنذاك، ويغذون طموحات حول الحجاز وسوريا. أما مصر، بعدما تذبذبت بين المشاريع الفدرالية ذات الطابع الهاشمي والتجمع الدولتي، فقد اختارت في نهاية المطاف الحل الثاني: الجامعة لن تكون هيكلية فوق دولتية وإنما منظومة بين الحكومات تحظى باحترام الدول الجديدة[٦]. وبدلاً من أن يتجسد مثال العروبة الأعلى في تلك المسماة جامعة، فهو لم يعد أمامه سوى أن يهجرها.

إن القوميين العرب الذين تأثروا في البدء بالأطروحات الهاشمية، اتجهوا لاحقاً نحو التشدد، إذ إن حماستهم باتت أكثر جمهورية وأشد وحدوية بوضوح، مستلهمة ذلك من حركتي الوحدة الكبريين في القرن التاسع عشر، الألمانية والايطالية[٧]. وسيكون حزب البعث آنذاك الأول والأكثر استمرارية من بين الوسائل الموجِّهة لأمة عربية واحدة ـ تمتد من المحيط إلى الخليج ـ ذات «رسالة خالدة». فقد كان لحزب البعث الذي تأسس في الأربعينات في دمشق، طموحات ذات دائرة تشمل العالم الناطق بلغة الضاد، لكن نجاحاته ظلت متواضعة خارج الهلال الخصيب. ولم يكد يصل إلى السلطة

---

(٥) انظر مادة «خليفة» في: *The Encyclopedia of Islam,* voll. IV (Leyde: Brill, 1978), pp. 937-952.

(٦) Ahmed Gomaa, *the Formation of the Arab League of State* (London: Macmillan, 1978), and جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٧) ساطع الحصري، المنظّر الكبير للعروبة عاد باستمرار إلى هاتين التجربتين لمقابة إحداهما بالاخرى، مستخلصاً منهما الدروس للوحدة العربية. انظر مؤلفات ساطع الحصري المعاد اصدارها عن مركز دراسات الوحدة العربية.

في كل من سوريا والعراق حتى قامت ضده تيارات معارضة. والأمر نفسه يسري على حركة القوميين العرب الأكثر تأثيراً في أوساط الشتات الفلسطيني وفي بعض أوساط المشرق، والتي أنتجت الشقيقين الخصمين في المقاومة الفلسطينية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة. أما جمهور الناصرية، الذي تبنى، بعد فترة من التردد، القومية العربية ديناً للدولة فقد كان أوسع، وتحديداً بعد معركة السويس (١٩٥٦). فقد كان للعروبة الناصرية وظيفة معقدة تتمثل بتكريس سلطة عبد الناصر في مصر، وتشريع النشاط المحموم لهذه الأخيرة في المنطقة وتعزيز موقعها في العالم. إلا أن هزيمة عام ١٩٦٧ أجبرت القاهرة على إعادة النظر في الكلفة الباهظة لهذا الخيار، والتي سرّعت في ما بعد، عقب وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ والتوجه الجديد للسياسة المصرية المؤيدة للغرب بدءاً من عام ١٩٧٣. أما سلطة ليبيا ما بعد عام ١٩٦٩ التي لم تكن تتمتع بمكانة مصر البارزة، فقد كانت على نحو ما امتداداً كاريكاتورياً للناصرية.

وأخيراً، هناك آخرون لا يريدون أن يتماثلوا بالأمة الإسلامية أو في تناسخها العروبي، رافضين في الوقت نفسه الدول التي قامت في إثر نهاية الاستعمار، فمنحوا أنفسهم أمة من ابتكارهم. وهذه هي تحديداً حال انطون سعادة، مؤسس وشهيد فكرة القومية السورية. كما أن أشكالاً أخرى، تقع في الوسط بين الدولة القطرية والأمة العربية أو الاسلامية، ظهرت في القومية الموحّدة في اليمن، وكذلك حال دعوات بعض الأوساط غير الناصرية في مصر إلى وحدة وادي النيل، ومحاولات السعودية إعادة توحيد شبه الجزيرة العربية تحت سيطرتها. أما وحدة المغرب العربي، فهي لم تتجه من ناحيتها إلى نمط اندماج دول المغرب العربي، بل إلى نمط من التعاون في ما بينها.

إزاء تعدد هذه الأمم الخيالية وتنافسها الذي ازدادت حدته شيئاً فشيئاً، بدا الإسلاميون ما بين الثلاثينات والخمسينات في وضع المتقهقر بعض الشيء، إذ إن «الاخوان المسلمين» في المشرق الذين كانوا يسيطرون على واقع النضال الديني خلال نحو نصف قرن، كانوا يظهرون اهتماماً بالشكل الجغرافي لمجتمعهم أقل من اهتمامهم بتطبيق الشريعة في أي بلد يبدو ذلك ممكناً، مؤكدين في الوقت نفسه تمسكهم بالأمة الإسلامية التي تمثل المجتمع الديني والسياسي للمؤمنين. لكن التوجه نحو إقامة أنظمة سياسية وتشريعية أخرى بدلاً من التوجه نحو توحيد جغرافي فوري للأمة في دولة واحدة، لم يمنع الإسلاميين من الاشتراك بفاعلية في النضال ضد الاستعمار؛ وتلك هي حال الاخوان المسلمين المصريين الذين ناضلوا ضد الوجود البريطاني؛ أو من اعتبار التيارات القومية عصبيات قبلية جاهلية، وبالتالي، معادية للإسلام[٨]. إلا أن تحفظ الأخوان حول المسألة القومية أتاح لهم على نحو متناقض أن يحققوا نصراً على الأرض من خلال ترك مختلف الحركات القومية تستعير منهم مفرداتهم.

(٨) من أجل قراءة مقارنة لمواقف الاسلاميين الشهيرين في تلك الحقبة (رشيد رضا وحسن البنا)، أنظر دراستنا: «الجامعة والتكتلات العربية،» في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٧٧١ ـ ٨٠٤.

٢ ـ تحولات حول الأمة

حين شرع العـرب، أيتام العـثمانيـة، في بناء أمم لاحتـلال موقع في العـالم، كانت الكلمة التي استخدموها لتسميـتها مأخوذة من ماضيهم الديني: «الأمة» التي تعني في نتاج المؤرخين الإسلاميين مجتمع المؤمنين[٩] . وهذه الاستعارة سوف تكلف القوميين في جمـيع مشـاربهم غاليـاً، إذ إنها واجـهت فوراً رفض أولئك الذين يـرون في الأمر اغتصـاباً للمرجعية وعلـمنة غير مشروعـة..وإذا ما كانت «الأمة» حاضـرة دوماً، فإن الصفة التي تتـبعها هي التي سـتكون المتغير الأكبـر: السورية والعربية والإســلامية، والعربيـة ـ الإسلاميـة (مصطلح مفضل لـدى السعوديين)، أو الصفـة التي ستقـترن بحدود الدولة القطرية: الجزائرية والمصرية... الخ.

هذه الاستعارة من قـاموس المفردات الديني وضعت القوميـة العربية حالاً في وضـع صعب، إذ إنهـا سوف تعمل كدين، مـعتمدة في آن، وتدريجـاً، توجهاً تحديثيـاً ودنيوياً. وهي لم تتخط أبداً هذا الـواقع. وقد اصطدم اضفاء طـابع رومنطيقي على الأمة العـربية باستمرار بهذه العقبة الموروثة من التاريخ، علماً أن الإسلام لم يوحد العرب فحسب، بل أعطاهم أيضاً فـرصة كبيـرة لتحقـيق الفتوحـات. فمع الإسلام أسس العرب عـصرهم الامبـراطوري، وجرى قبـولهم كفاتحـين وحكاماً لأمم أخرى، من خـلال وهب الإسلام للعالم. واسـتناداً إلى هذه الرسالة يطالب القومـيون العرب في المقـابل بموقع مميز في العالم. هكذا، وضع القوميون العرب أنفسـهم في مأزق لم يستطيعوا إيجاد حل مقنع له قط، وهو يتمثل بالرغبة في امتلاك ماضٍ إسلامي، على أن يتجاوزه في الوقت نفسه في إطار حداثـة ذات نزعة دنيـوية. فالبـعض، على غرار عـبد العـزيز الدوري، أعاد كـتابة التاريخ ليؤكد هوية عربية كانت قائمة قبل الإسلام، واستمرت بعدما انتقل زمام الخلافة إلى أيد غير عربية[١٠] . والبعض الآخر، على غرار ميشـال عفلق، أدخل النبي ورسـالته في إطار قَومي[١١]. إلا أن حالة عـفلق انتهت إلى اعتنـاقه الإسلام، لأنه لم يسـتطع في أيامه الأخيـرة، التوفـيق بين مولده المسـيحي وبين قناعتـه العروبيـة، فذهب إلى حـد اعتناق الإسلام؛ وهو أمر لم يكن مـحمد عمارة، الذي كان قـومياً ثم صـار إسلاميـاً، مخطئاً في اعتباره مخرجاً منطقياً لمأزق مفهومي حقيقي استمر نصف قرن ليتحقق[١٢] .

منذ البداية، كانت القومية العربية، التي عـملت كدين، أسيرة مفردات الرسالة القرآنية، من حيث إن هذه الأخـيرة تتسم بالقـداسة في لغتهـا الأصلية التي صـادف أنهـا كانت اللغـة العربية. وهـكذا، طرحت القومـية العـربية الوجود الأبـدي للأمة العربـية؛ وهي نموذج مصغـر لتركيبة أمة المؤمنين الأصليـة المتعددة القوميـات. وبذلك، كـانت ميالة،

---

(٩) Louis Massignon, "L'Umma et ses Synonymes," *Revue des Etudes Islamiques* (1940), pp. 151-157, and Ghassan Salamé (dir.), *The Foundations of the Arab States* (London: Croom Helm. 1987).

(١٠) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(١١) الياس فرح [وآخرون]، **ميشـال عفلق: قضايا الفكر والممارسة** (القاهرة: مركـز الدراسات السياسية، جـامعة القاهرة، ١٩٩٠).

(١٢) **الحوار القـومي ـ الديني** (أوراق عمل ومنـاقشات الندوة الفكـرية التي نظمها مـركز دراسـات الوحدة العـربية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

في تحولهـا الأقصى، إلى التعاطي مع المنتسبين إلى هذه الايديولوجيـة كـ «مؤمنين»، ومع رافضـيها كخـوارج، وفق تقليد إسلامي غـير معلن. أمـا القوميـون العرب الذين أنكروا هذا الإيمان بعدما انتسبوا إليه، فقد اعـتبروا بمثابة مرتدين كذلك. فحزب البعث، على النهج العراقي، مع ارسـائه علمانية متـقدمة نسبـياً، دفع التماثل كـأنه لا واعٍ لهذا النمط من التفكيـر إلى حد إدراجه في القـانون: إن القوميـة العربية هي الايديولوجـية الوحـيدة المسمـوح بهـا، وتحـديداً في صفـوف الجـيش؛ أمـا خوارج حـزب البـعث فيتعرضـون، للعقوبة الصارمة كما في التقليد الإسلامي.

لقد قـاومت القوميـة العربية، التي كان هـناك مسيحـيون في صفـوف مؤسسيـها الأوائل، المجموعات الدينية بقوة، سواء الاسلامية أم المسـيحية، متبنية في الوقت نفسه قاموس المفردات الدينيـة. إلا أن الأمر كان بمثابة منافسة بين أحزاب أكثـر منه مواجهة أيديولوجية عميقة. ونادراً ما كـانت هذه المنافسة تطرح على بساط البحث الدور الفعلي للقوميـة العربية كدين منزوعة عنه صـفة الإسـلام. وحين كانت القوميـة العربية سلطة ذات جوهر طائفي (كمـا في سوريا في الفترة المـتدة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٣) تشن هجمات مباشرة ضـد التداخل المتأصل للقومي والديني، فهي كانت تثـير رد فعل معـادياً ليس من قبل الإسـلاميين فـحسب (وهذا أمر كان يمكن توقعه فضـلاً عن أنه مرغوب فيه) بل من قبل التيـار العروبي الغالب كذلك، الذي كـان يريد الحفاظ على علاقـة بين هذين التيـارين في ظل بلبلة لا يشوبهـا أي ارتباك وجودي. أما العروبيون المتأصلون، فقد بدا أنهم لم يستطيعوا أو لم يجـرؤوا على الدخـول بمنافـسـة مع المجمـوعـات ذات التوجه الإسلامي إلا مـن خلال الحفاظ على علاقتهم المـلتبسة بالإسلام، إذ إن أي علمانية راديكالية كانت تمثل تهديداً للقبول نفسه بالايديولوجيـة القومية في أوساط شعبية تحـدد قيمها الاجتماعية من خلال انتمائها الديني. فضلاً عن ذلك، استمرت السلطات الأكثر دنيـوية في جعل الإسـلام دين الدولة، فيمـا جعلته تلك الأكثر شـجاعة ديناً لرئيس الدولة فـقط (سـوريا) الأمـر الذي لم يثر تحـفظات المجـموعـات الدينيـة فحسب، وإنما تحفظات أوساط القوميين أيضاً[١٣].

إن القوميين العرب الذين تأثروا في البدء بالأطروحات الهاشمية، اتجهوا لاحقاً نحو التشدد، إذ إن حماستهم باتت أكثر جمهورية وأشد وحدوية بوضوح، مستلهمة ذلك من حركتي الوحدة الكبريين في القرن التاسع عشر، الألمانية والايطالية

هذه الازدواجيـة منعت الأنظمة العـروبية، حتى الأكـثر تشدداً مـنها في معـارضة الإسلاميين، من استئصـال الإسلام من وسـائل نشر قيم ثقافتها السياسية. هكذا، تظهر دراسة مـعـمـقة أن مصـر الناصرية كـانت تنتج خلال ذروة مـواجهـتهـا مع الاخوان المسلمين، كتباً مدرسية مؤسلمة، متخذة تحديداً القرآن والسنّة دعائم لتشريع خياراتها الاجتـماعـية، الأمـر الذي كان بمثـابة موازبة أدت إلى تثـبيت قـوة المرجعـية الدينـية واستمراريتها في مـا يتعلق بالخيارات الاجتماعية ـ الاقتـصادية؛ وهي خيارات ظرفية ويمكن الرجوع عنها[١٤].

لقد انحسر التيار القومي في مصر تبعاً لصيغتين متوازيتين: تأسلم في تقليد عرابي

(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) Carré, *Le Nationalisme Arabe.*

باشا والأخـوان، وتعايش إسلامي ـ قـبطي في تقليد حزب الوفـد. أما الناصرية، فـقد طالبت بالتـقليدين في الوقـت نفسـه، متـجاوزة الاثنين مـعاً في اعطاء دفع للقـوميـة العربيـة. فكانت النتيجـة مقلقة، إذ ظلت الدنيـوية المعلنة من قبل النظام مـسألة تخص السياسة الدنيا، في حين أن التقليد الإسلامي كان متجذراً بقوة في السياسة العليا.

والأمر نفـسه ينطبق على أنظمـة أخرى، بما فيـها حزب البـعث بصيـغتيـه السورية والعراقية[١٥]، حيث بدا أن النظام لم يكن قادراً على الانفـصال عن الإسلام إلا من خلال مزايدة قومـية على مستوى القضـية الفلسطينية، وشعبـوية اجتماعية ـ اقـتصادية في الداخل. ويمكن معاينة الأمر نفسه في حالة جبـهة التحرير الوطني الجزائرية. فقد أظهر القومـيون العرب خجلاً كـبيراً في ما يـتعلق بالوضع القانوني للمرأة وتعـدد الزوجات والعلمنة والانفتاح الديمقراطي. أما الأكثر تشدداً منهم فلم يذهبوا في هذا المجال أبعد من ذلك، باستـثناء حزب الدسـتـور التونسي الجديد أو الكمـالية التركـية، وفي وقت لاحق، عاش القـوميون العـرب الذين كانوا في مـوقع دفاعي، حالة تحـول جعلتهـم يقبلون بـ «حوار» مع الإسلاميين، وفي الحقيقة، بالتراجع عن علمانيتهم، كما سنرى ذلك لاحقاً.

ما من شيء أساء إلى الايديولوجية القومية العربية أكثر من تجسيدها الفعلي في أنظمة مستقلة تفرض سلطتها على أقاليم منفصلة وتتنافس من أجل الهيمنة على بسماركية صعبة التحقق

٣ ـ أجيال القومية العربية الثلاثة

شـهدت المسيرة العربيـة في القرن الأخير «مرور الشاهد» العروبي بثلاثة أجـيال متتالية. ومن الواحـد إلى الآخر، غالباً ما تنقلت هذه الايديولوجيـة عبر مجموعات مخـتلفة أساساً. وقد أدى هذا التـحول إلى الوضع الحـالي المتمـثل بالأخذ في هذه الايديولوجـيـة من قـبل عدد مـتـزايد من الأنظمـة التي انحسرت هالتـها نتيجـة الهزائم التي منيت بها وقمـعها الذي غالباً ما كان وحشياً للمعارضة، وانكارها الأقليات أو التلاعب بهـا، وخصوصـاً في التنافس الداخلي بين هذه الأنظمـة، في الوقت الذي تجاهر هذه الأنظمة، شكليـاً على الأقل، بالعقيدة نفسهـا. وليس أقل أهمية من ذلك واقع أن هذه الأنظمة كـانت تتحرك في إطار دول قطرية باتت أسيـرتها، وهي بدلاً من أن تضطلع بدور بروسيا عشية الوحدة الألمانية، وهو ما كان يُثار غالباً كمثال، فقـد تكرست بوصفهـا وحدات منفصلة ومـستقلة الواحـدة عن الأخرى، ومدعـية في الوقت نفسه أنها تريد تجاوز تفككها من خلال مشروع وحدوي. ما من شـيء أساء إلى هذه الايديولوجية أكـثر من تجسيدها الفـعلي في أنظمة مستقلة تفـرض سلطتها على أقاليم مـنفصلة وتتنافس من أجل الهـيمنة على بسـماركـية صعـبة التـحقق. كـما أن استنزاف الأيديولوجيا في الممارسة السياسية لأبطالها المعلنين تفاقمت حدته مع تزايد مآسي السياسة التي اتبعتها هذه الأنظمة لاستـمالة جميع فئات المثقفين وتوظيفهم في خدمـتها، مسـتفيدة من البـترودولار. وقد بلغت الدعـوة العروبية ذروة مأزقـها حين استتبع هذا النظام وذاك مناضلين مشهورين بانتمائهم إلى التيار القومي العربي، ليس

(١٥) عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

لتشريع موقعهم فحسب، بل لإنتاج هالة حول زعمائها كذلك.

إن أجيال العروبة الثلاثة موجودة في مجمل المنطقة، لكننا سنختار ثلاث تجارب لإظهارها[١٦]. والدراسات الأكثر جدية حول القومية العربية هي تلك التي تحاول أن تحدد بوضوح وقدر الامكان المجموعات الاجتماعية التي اختارت تأكيد هوية عربية بدلاً من أشكال هوية أخرى ممكنة؛ والأجوبة عن هذا الاستقصاء تتغير من بلد إلى آخر.

أ ـ العراق

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت القومية العربية في العراق مناهضة للأوروبيين أكثر منها عداء للعثمانيين. وكان مضمونها معارضاً للاختراق الاقتصادي الأوروبي ولسياسة «تركيا الفتاة». لكن مع إرادة واضحة في الحفاظ على مرابط التبعية / المشاركة بين العرب واستانبول. لقد غذت التيار القومي العربي الأول في العراق مبادرتان خارجيتان في آن معاً. فمن جهة، كان هناك محاولة بريطانية لاحتكار الملاحة في نهري دجلة والفرات (قضية لانتش الشهيرة)، الأمر الذي أثار لدى تجار بغداد رد فعل قومياً يرتكز على معارضة المصالح الخارجية. ومن ناحية ثانية، كانت هناك مبادرة لإعادة تنظيم الري الزراعي الذي عُهد به إلى مهندس بريطاني (قضية ويلوكز الشهيرة) التي أثارت الخشية من توطين «الفائض السكاني» للقارة الهندية في العراق. هاتان القضيتان اللتان حركتا بغداد بدءاً من عام ١٩٠٩، تظهران بوضوح أنه إذا كانت السلطنة العثمانية قد وضعت في قفص الاتهام، فإن ذلك لم يكن لذاتها، وإنما لأن الحكومة العثمانية كانت تحاول التقرب من لندن آنذاك، الأمر الذي عُدّ في بغداد تهديداً لطبقة التجار العراقية، وبالتالي للولايات العراقية التابعة للسلطنة، بما أن الأمر يتعلق بالطبقة الأكثر نفوذاً في ذلك الوقت. كما أن أزمة اضافية (أزمة ثقة في نيات الحكومة العثمانية) برزت عام ١٩١٣ حين ظهر أن هذه الحكومة (مجدداً بقيادة تركيا الفتاة) قد تبيع أراضي العراق الشاسعة لأجانب أو تتنازل لهم عنها. حينئذ برزت القومية العربية، على النمط العراقي، كدفاع عن اللامركزية في السلطنة ضد مركزية تركيا الفتاة، وكذلك بحيوية أكبر كدفاع عن الخلافة الإسلامية في استانبول ضد الاختراق الغربي. وهكذا، بدت العروبة رجعية في نظر القوميين التجديديين واليعقوبيين الذين كانت تركيا الفتاة تمثلهم[١٧].

حين انهارت الإمبراطورية العثمانية، استقرت العروبة كأيديولوجيا بحد ذاتها ولذاتها، فأصبحت آنذاك وسيلة لاحتلال موقع في العالم بطريقة مستقلة، وعلى نحو ظرفي، لتشريع تنصيب ملك عربي (لكن ليس عراقياً) على رأس الدولة الجديدة. وفجأة، تغير الوجه الاجتماعي للقوميين بعد عام ١٩١٨، إذ لم يعودوا تجار بغداد والبصرة، بل ضباطاً وإداريين عرباً كانوا يعملون مع القوى العثمانية السابقة، وعادوا إلى أقطارهم الأصلية. وكانت إقامة إداري سابق للإمبراطورية أصبح مؤمناً بأفكار

---

(١٦) في ما يتعلق بالتأثير الذي قد تمارسه القومية العربية في طالب سعودي في القاهرة في نهاية الخمسينات، أنظر: غازي القصيبي (السفير الحالي للسعودية في لندن)، شقة الحرية (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

(١٧) Mahmoud Hadad in: Rashid Khalidi [et.al.], *the Origins of Arab Nationalism* (New York: Columbia University Press, 1991), pp. 120-150.

القومية، السوري المولد، هو ساطع الحصري، في العراق، مبعثاً لهذا الجيل الثاني من العروبة فيها. وعلى وجه السرعة، أخذت في هذه الأيديولوجيا السلطة الملكية للهاشميين الذين استقروا حديثاً في العراق وحلفاؤهم المحليون. وكان هؤلاء الأخيرون، في أغلبيتهم الساحقة من العرب السنّة[18] ، فاتخذت العروبة حدود الهيمنة المجزأة لهذه المجموعة على حساب الشيعة (الأكثر قومية ـ عراقية، فضلاً عن ميل بعضهم إلى مثال إيران المجاورة من ميلهم إلى الطموحات العروبية للمجموعات السنية المتسلطة التي استولت على مقادير الدولة)؛ وكذلك على حساب الأكراد الذين لا تستطيع القومية العربية استيعابهم بسهولة، وهذا حين لا تنبذهم ببساطة. إن هذا الجمع بين أيديولوجيا ذات توجه خارجي وهيمنة مجموعة محددة إثنياً ومذهبياً لم يغب أبداً في العراق المعاصر، باستثناء الحقبة الدكتاتورية التي كانت عراقية أكثر منها عروبية في خطابها في ظل حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣). ثم برز الجيل الثالث من العروبة في العراق عقب سقوط الملكية عام ١٩٥٨ وسقوط دكتاتورية قاسم عام ١٩٦٣، وفي ظل رايات حزب البعث حصراً. ففي عهد الأخوين عارف (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) كانت العروبة نمطاً من الناصرية المطلقة عبر نوع من التسامح حيال إسلامية الأخوان المسلمين. لكن حزب البعث استولى على السلطة عام ١٩٦٨ ومارسها منفرداً لاحقاً، بعدما نجح في إبعاد العسكريين الذين ساعدوه على الوصول إليها. لقد كان حزب البعث، في بداياته، بعيداً من تأكيد السيطرة المنفردة للسنّة العرب على العروبة في العراق، إذ إن عدداً من زعمائه التاريخيين هم من الشيعة، وحتى من المسيحيين، على غرار عالي صالح السعدي أو هاني الفكيكي الذي تحدث عن هذه المرحلة من دون مجادلة في مذكراته[19]. لكن التركز المتزايد للسلطة حل سريعاً محل النسيج المتعدد المذاهب للحزب، الأمر الذي قلص سريعاً نفوذ الشيعة في هيئاته القيادية، ليعيد في عهد صدام حسين، بدءاً من عام ١٩٧٩، الانصهار الداخلي بين الأيديولوجيا العروبية وهيمنة فئة (التكريتيون) أو مجموعة معينة (السنّة العرب في شمال غرب البلاد).

مع ذلك، فإن أطروحة سمير الخليل[20] حول الترابط الحتمي بين القومية العربية والدكتاتورية، تبدو مغالية. فمن المؤكد أن الأنظمة ذات التوجه الرسالي لا تبحث، تعريفاً، عن إقرار شرعي عبر تأييد مواطنيها[21] ، لكن هذا الأمر يبقى بعيداً من أن يكون وقفاً على القوميين العرب الذين يمكنهم أن يكونوا أكثر أو أقل تسلطاً. كما أن أنظمة أخرى ذات توجه رسالي (على غرار جبهة التحرير الوطني، الأكثر عالمثالثية منها عروبية) اهتمت بهذا الأمر أيضاً، إن لم يكن بدرجة أقل. وفي الوقت نفسه، ليس نظام عبد الكريم قاسم ذو النزعة الماركسية والمعادي للعروبة، أكثر ديمقراطية، حتى

(١٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

(١٩) هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة** (لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

(٢٠) Al-Khalil, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq.*

(٢١) Ghassan Salamé (dir), *Démocraties sans Démocrates : Politiques d'Ouverture dans le Monde Arabe et Islamique* (Paris: Fayard, 1994).

إنه كان دموياً ضد القوميين العرب بنوع خاص (كما يُظهر ذلك بوضوح القمع ضد حركة الشواف في الموصل عام ١٩٥٩).

وفي الحقيقة أن هناك عوامل ثلاثة (طرح العروبة ديناً للدولة والدكتاتورية التي تُمارس يومياً والبنية المجزأة للحزب الواحد) بلغ تضافرها في العراق القمة أكثر من أي جزء آخر في العالم العربي وأثر إلى حد كبير في الأيديولوجيا العروبية على نحو سلبي أكثر فأكثر[٢٢]. وقد جسدت الحرب ضد إيران أحد أوجه هذا التضافر من خلال إدراج العداء بين نظامين، البعث في العراق والإسلامي في إيران، في الفضاء القومي (عرب/ فرس) بدلاً من إدراجه في الفضاء الديني (علماني/ إسلامي شيعي) فحوّل نظام صدام حسين حرب السنوات الثماني إلى حاجز واقٍ للعراق. فكل عراقي، وحتى كل عربي لا يدافع عن «الدرع الشرقي للأمة العربية» كما يعرِّف النظام العراقي نفسه ـ هو «خائن للأمة العربية». وكان لوضع الحرب العراقية ـ الإيرانية في هذا الموقع أثر في المنطقة وأتاح للنظام العراقي الاستمرار في مواجهة التحدي القوي للخمينية في بداياتها، والحصول على الدعم المالي السخي جداً من ممالك النفط الخليجية المذعورة من الثورة الإيرانية، فضلاً عن تواطوء عواصم غربية عدة معه أو على الأقل تفهمها، كما في الحالة الفرنسية.

تلك المناورة المكلفة بشرياً ومادياً أعطت ثمارها، إذ اضطلعت القومية العربية بدور السد بالنسبة إلى جميع الأطراف المهددة من جراء تصدير الثورة الإيرانية، وبالتالي، كدعم لاستمرارية النظام. إلا أن هذا النجاح المؤكد انقلب سريعاً ضد العراق، فحين سعى هذا الأخير للابقاء على مساهمة ممالك النفط والبلدان الغربية لدعم وضعه المالي، رُفض طلبه في وقت بدا أن الخطر الإيراني تلاشى، الأمر الذي دفعه إلى احتلال الكويت والتعرض للعقوبة الغربية التي تلت ذلك[٢٣]. هذه النكبة دفعت إلى إعادة طرح العروبة على بساط البحث في مجمل المنطقة، لكن النظام العراقي أضعف أيديولوجيته من خلال التنازل لإيران عما كان رافضاً التنازل عنه سابقاً (تحديداً شط العرب)، ومن خلال دعوة أولئك الذين كان يحاربهم منذ ربع قرن ـ الإسلاميون ـ إلى نجدته.

ب ـ سوريا

مر التيار الوحدوي العروبي، على النمط السوري، بثلاثة أجيال متمايزة كذلك، يتسم أولها بتحرك مناهض للعثمانيين، وتحديداً بتحريض من الكواكبي ومحمد كرد علي ومثقفين آخرين دعوا إلى لامركزية الإمبراطورية العثمانية، وإلى إعادة الاعتبار للعرب داخلها، وإلى استقلال سوريا بلا قيد أو شرط. وخلافاً للعراق، كان هذا التيار حركة مثقفين مدينيين وليس حركة تجار. كما كان أكثر طموحاً وأكثر عروبية منه في العراق حيث كانت السلطنة تستقطب عدداً أكبر من الضباط والإداريين. إضافة إلى ذلك، كان

(٢٢) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، سلسلة استشراف المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢٣) Ghassan Salamé "Un Petro-Dinar Belligence," *Maghreb - Machrek*, No. 133 (Juillet-Septembre, 1991), pp. 3-18.

لهذا التيار توجه اضطلع مسيحيو المناطق السورية واللبنانية بدور مهم فيه، حيث دفعوا في اتجاه العلمنة والاستقلال وحركة التحرر الوطني في الوقت الذي كان للمواطنين المسلمين تصور أكثر تدرجية. ولا يزال دور هؤلاء وأولئك مادة جدل بين المؤرخين. فالبعض يشدد على العنصر المسيحي[٢٤]، والبعض الآخر الذي قد يكون مقنعاً أكثر، يؤكد الدور الثانوي للأقليات وظهور القومية العربية في الأرض السورية كتطور بطيء للحداثة الإسلامية[٢٥]. ثم ما لبث أن ظهر جدل المؤرخين هذا، الأكاديمي ظاهراً، مجدداً بقوة في التسعينات في الوقت الذي تعيش العروبة بلا شك أكبر تحول لها[٢٦]. ويتسم الجيل الثاني من ناحيته، بالنضال ضد الانتداب الفرنسي. وقد بدأت هذه المرحلة مع حكم فيصل العابر على «مملكة سوريا الهاشمية» التي وضعت جيوش الجنرال غورو سريعاً حداً لها في معركة ميسلون (١٩٢٠) التي كان لها أثر سلبي في الرؤية الفرنسية السياسية والثقافية حول القومية العربية؛ إذ إن باريس صنفت منهجياً هذه الأخيرة في العقود الثلاثة اللاحقة (في الواقع حتى حملة السويس) كأداة للدبلوماسية البريطانية في المنطقة؛ الأمر الذي أضر كثيراً بالنفوذ الفرنسي.

لا تزال كل دولة عربية بحاجة إلى تشريع وجودها من خلال تمييز نفسها طوعاً عن جارها، ومن خلال إظهار استحالة العيش معه، الأمر الذي قد يفترض به طبيعياً أن يؤدي إلى الاتحاد

يبين العمل الفريد في نوعه الذي قام به فيليب خوري[٢٧] حول هذه الفترة انتقال مشعل القومية من مثقفي ما قبل عام ١٩٢٠ المناهضين للعثمانيين إلى الوجهاء المدينيين في العقود التالية، إذ كانت العروبة بالنسبة إليهم طريقة للتنديد بطبقة الوجهاء التي ظلت عثمانية حتى النهاية، الأمر الذي أتاح لهم أن يحلوا محلهم في قمة هرم السلطات المدينية، وأن يرصوا مجدداً صفوف المجموعات القومية المعزولة نسبياً الواحدة عن الأخرى (دمشق، حلب، جبل الدروز)، وأن يطرحوا مجدداً على بساط البحث الحدود التي فُرضت بموجب اتفاقات سايكس ـ بيكو الفرنسية ـ الانكليزية (١٩١٦) التي أدت تحديداً إلى ولادة لبنان متمايز، وفصلت فلسطين ـ الضفة الشرقية عن المجال السوري، وكذلك أن يحصلوا لأنفسهم على دعم البلدان العربية التي سبقتهم على درب الاستقلال كالعراق والسعودية. بالنتيجة، كانت العروبة مرنة ومتعددة الوظائف، الأمر الذي جعل هيمنتها سهلة جداً. ويشير فيليب خوري أيضاً إلى أن «القومية أفادت أيضاً من العثرات السياسية للإسلام من خلال

---

(٢٤) Rashid Khalidi [et. al.], Ibid, and Albert Hourani, *The Arabic Though in the Liberal Age 1798-1939* (Oxford: Oxford University Press, 1962).

(٢٥) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, 1973), and Samir Seikaly in: Khalidi [et. al.], Ibid.

(٢٦) هناك قراءة تشكك في الدور المركزي المزعوم للمسيحيين في صوغ القومية في بداياتها، إذ يرى أرنست داون، على سبيل المثال، ان هذه الايديولوجية انبثقت من التيار التحديثي المسلم في بداية القرن الحالي أكثر مما انبثقت من كتابات مثقفين مسيحيين في القرن الماضي. ووفقاً له، فقد تكون النخبة السياسية المسلمة قد انقسمت إلى فئتين: الاولى، التي كانت تمسك بالمناصب والمكانة، وهي ظلت وفية للعثمانية حتى النهاية، في حين أن الثانية رفعت القومية العربية لطردها من موقعها المرغوب فيه. انظر: Dawn, Ibid، ومساهمته في Khalidi [et. al.], *The Origins of Arab Nationalism*, pp. 3-30.

(٢٧) Philip S. Khouri, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945* (London: IB Tauris, 1987).

استيعاب عنصر التضامن الديني المهم جداً في تشكيلته الايديولوجية وفي تعبيره»(٢٨)

استيعاب القومية هذا للديني بات يسيراً من خلال مأخذه على القطاعات الدينية بأنها لم تقطع الجسور في الوقت المناسب مع العثمانية، الأمر الذي أتاح للقوميين العرب في سوريا لاحقاً الذهاب شيئاً فشيئاً إلى أبعد الحدود على طريق المماثلة بين العلمانية والقومية العربية.

إذا كان الجيل الثالث قد بدأ في سوريا، كما في العراق، عام ١٩٦٣، نتيجة النجاح المستمر لحزب البعث، فإن هذا النجاح في سوريا قد تم إحرازه في إطار تنافس ثلاثي. الأول كان بين العسكريين والمدنيين داخل الحزب، وانتهى إلى انتصار العسكريين، ثم أدى التنافس داخل معسكر المنتصرين إلى انتصار مجموعة صغيرة من الضباط (٢٩)؛ والتنافس الثاني كان بين حزب البعث السوري الذي يسيطر عليه العسكريون، وبين جيرانهم العراقيين الذين أقاموا على ضفاف نهر الفرات نظام الحزب الواحد على الطريقة الستالينية بدلاً من سلطة عسكرية. أما التنافس الثالث فكان بين سوريا ومصر الناصرية التي هيمنت على الأولى بين شباط/ فبراير ١٩٥٨ وأيلول/ سبتمبر ١٩٦١ تحت ستار «الجمهورية العربية المتحدة»(٣٠).

الدول القطرية لا تمتلك في أغلبها طروحات مؤسسة، في حين أن الطروحات المعبئة الكبرى (العروبة أو الإسلامية) ليس لديها دول قطرية تتجسد فيها. هكذا، تلتقي العروبة والإسلامية على احتقار الجغرافيا السياسية

إن هذا التنافس الثلاثي يرسم الصورة الجانبية للعروبة السورية منذ عام ١٩٦٣، التي بلغت شكلها الأكثر تطوراً والأكثر استقراراً مع وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠. وهنا، تؤكد سلسلة من الانقلابات الناجحة أو الفاشلة بروز نجم الضباط ذوي الأصول الريفية على حساب الوجهاء المدينيين والبعثيين المدنيين، وعلى حساب تجمعات الضباط الناصريين ثم على حساب اتجاه صلاح جديد (٣١).

يلاحظ هنا، في بعض الأوجه، نسخة مطابقة للحالة العراقية، حيث إن أقلية ذات أصول ريفية، ولكن موجودة بكثافة في القوات المسلّحة، نجحت في الاستيلاء على السلطة السياسية.

في ظل حكم الرئيس الأسد، أصبحت الحالة السورية لافتة للنظر في تعقيدها. فالنظام سوف يتحرك في آن في أربعة سجلات مختلفة على الأقل: **الأول** هو سجل واقع السلطة؛ وهي سلطة تمارس إدارياً في الإطار الجغرافي للدولة السورية؛ وهي الدولة القطرية المعروفة في حدودها الموروثة من الحقبة الاستعمارية؛ والسجل

(٢٨) Ibid

(٢٩) Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics 1961-1980* (London: Croom Helm, 1979).

(٣٠) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958* (Oxford: Oxford University Press, 1965).

(٣١) Van Dam, ibid.

الثاني هو سـجل «سوريا الطبـيعـية»؛ وهي كـيان وهمي يؤدي إلى احـتلال مـوقع المفاوض الوحيد مقابل إسرائيل من خلال تحديد منطقة نفوذ شبه اقليمية تضم علاوة عن سوريا، بالمعنى الحصـري للتسمية، لبنان والأردن والفلسطينيين (وإلى اسـتعادة الولاء الوفي لبقايا الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه انطون سعادة)؛ أما السجل **الثالث** فهو دين الدولة الوحدوي العروبي الذي يؤكد روتينيـاً كمرجعية عليا، من ناحيـة، والذي فقد، من ناحيـة أخرى، الإيمان به؛ ويتضـمن السجل **الرابع** تحالفاً تكتيـكياً بين سلطة ذات خطاب علمـاني وبين بلدان (إيران) ومجـموعـات (حزب الله) إسلامية. ومن ضمن ما يهدف هذا التحالف إليه هو تعزيز النفوذ الاقليمي لسوريا.

وقد أتاحت هذه الهـوية السياسـية المعقـدة للنظام أن يرضي قطاعات مخـتلفة من الناس، إذ إن سـوريته المعلنة ترضي طبـقة التـجار التي كـانت قد هـمشتـها الأنظـمة السابقة بمقدار ما تهمشت نتيجـة النجاح المركنتيلي للجار اللبناني. كما أن الطموحات الوحدوية لسـوريا جذبت إلى دمشق مـعارضي ياسر عـرفات الفلسطينيين واليـسار اللبناني، فيما حمى هذا النظام خطابه الوحدوي العروبي في وجه إرادة الهيمنة للعراق المجاور... الخ.

ج ـ مصر

ظهر التيار الوحـدوي العروبي في مصر بعد نحو عـقدين أو ثلاثة على ظهوره في الهلال الخصيب. وكان هذا التيار في بداياته نخبوياً جداً. وفي الواقع، اعتمد قطاع من النخبة السياسية هذا التوجه في محـاولة للحد من النفوذ المهيمن للتيار السياسي الذي كان يمثله حـزب الوفد ذو التوجه القـومي المصري. وبناء عليه، فـقد أحيا العـروبيون الأوائل في مصر توليفة قديمة فوق ـ مصرية عن فهم الذات، من خلال إعادة صوغها، وهي توليفة كانت إسلامـية ـ عثمانية حتى عام ١٩١٨، وإسلاميـة ـ شرقية لاحقاً، ثم أصبحت عروبية بوضوح في أواخر الثلاثينات[٣٢]. وقد تحالف الملك فاروق سريعاً مع هذا التيار لإضعاف الهيمنة الشعبية لحزب الوفد في الداخل، ولتكريس تفوق مصر في تكتل الدول العربية الجديدة، الذي كان قيد الإعداد، على الصعيد الخارجي، وبناء عليه، تفرض مصر نفسها، بصورة أفضل، في عـلاقاتها المعقدة بالقوة البريطانية التي كانت لا تزال موجـودة. هكذا، شُهد انحـسار سيـاسي لحزب الوفد بوصـفه قومـية قطرية (مصرية) وانطلاقة ثقـافية للأفكار فوق ـ المصرية العربية أو الإسلامـية (الاثنان معاً في أغلب الأحيان).

لذا، فإن الناصرية، وهي الجيل الثاني للعروبة، على النمط المصري، التي استقرت بعد عام ١٩٥٢، لم تظهـر في الصحراء: يبين جرشـوني بصورة مقنعة أن الضـباط الأحرار تسلموا السلطة في وقت كانت النخبة الثقافية للـبلاد قد أجرت تحولاً بعيداً من الفرعونية والقومية الـقطرية المصرية، إذ نجح عبد الناصر حيث فـشل الملك فاروق، وذلك في جعل

(٣٢) Israel Gershoni, *The Emergence of Pan-Arabism in Egypt* (Tel Aviv: The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1981).

هذه الأيديولوجية ديناً جديداً للدولة، وفي جعلها تنتصر على توأمها ومنافستها الإسلامية، وخصوصاً في إدارتها بنجاح كوسيلة لتشريع نزعة التدخل المصري في شؤون البلدان العربية الأخرى[٣٣] . هكذا خرجت الوحدوية العروبية في مصر من قصر الخديوي (الضعيف نسبياً في اللعبة السياسية الداخلية) لتدخل سرايا الجمهورية (حيث تركزت السلطات سريعاً). كما خرجت من الدوائر الثقافية لمصر الليبرالية (١٩٢١ ـ ١٩٥٢) لتصبح دين الدولة لمصر الجمهورية. وأخيراً، خرجت من الأيدي العسكرية (الخديوية أو السياسية الثقافية) لتصبح أداة مخيفة في أيدي العسكريين[٣٤] .

بعد عام ١٩٧٠، جرى تآكل بطيء للتيار العروبي في مصر الذي بلغ أدنى مراتبه مع توقيع اتفاقي كامب دايفيد (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) ومع توجه النظام المؤيد للغرب بصورة واضحة منذ ذلك الحين. ومن المؤكد أن الرئيس المصري السابق أنور السادات، والرئيس الحالي حسني مبارك، وكلاهما جاء من النظام العسكري ـ الجمهوري الذي أقامه عبد الناصر، لم يذهبا أبداً إلى حد إعادة طرح الركيزة العروبية للنظام على بساط البحث. لكن هذه المرجعية أصبحت شكلية شيئاً فشيئاً ولم تخدع الذين رأوا القاهرة تتشبث بسلامها المنفرد مع إسرائيل أو تدعم الائتلاف الغربي ضد العراق. وهكذا انضوى بعض المنظرين القوميين تحت راية نظام لم يعد لديه من العروبة سوى تطبيق آلي (لطفي الخولي). كما أن آخرين غادروا اللعبة السياسية ودانوها من دون أن يحاربوها (محمد حسنين هيكل). وأخيراً، تحول آخرون عن العروبة، كما سنرى ذلك، للانضمام إلى الصفوف الإسلامية (طارق البشري، عادل حسين أو عصمت سيف الدولة).

٤ ـ التحول

أمام إقدام أنظمة في موقع دفاعي على حمل راية القومية، وأمام استمرارية واقع الدولة القطرية ولو ظاهرياً، وأمام قوة المعارضة الإسلامية، باتت القومية العربية حالياً متعبة وفقدت قسماً كبيراً من رصيدها. فمنذ السبعينات، تضاعفت معاينات الوفاة، في الخارج أولاً، ثم في كتابات عربية. أما الانطباع السائد فهو عن حركة سياسية ـ أيديولوجية دمرها أتباعها (أنظمة مجزأة و/أو دكتاتورية)، وحلفاء خارجيون (اتحاد سوفياتي لم يعد موجوداً، عدم انحياز بلا قوة وبلا وجود لاحقاً)، وكذلك أعداؤها (تيار إسلامي محافظ على النمط السعودي، وإسرائيل قوية جداً عسكرياً، وغرب غير متفهم في أحسن الحالات ومعادٍ في الحالات العادية).

---

(٣٣) Anouar Abdemalek, *Idéologie et Renaissance National: l'Egypte* (Paris: Anthropos, 1969); Adeed Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan, 1976), Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Nasser andhis Rivals* (Oxford: Oxford University Press, 1971), and Scale, *The Struggle for Syria: a Study of Post-War Arab Politics 1945-1958.*

(٣٤) Abdelmalek, ibid, and P.J. Vatikiotis, *The History of Egypt* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1988).

إن مجرد الإشـارة إلى الوحدة العربيـة يثير الضحك حـاليا؛ وهذا ناتج من خطأ بلا شك، لأنه إذا كانت الدول العربية لا تريد أن تتحد أو أنها لا تنجح في ذلك، فإن الحقيقة هي أن هذه الدول لا يمكنهـا أن تستـمر مـن دون أن تقابل وتعـرِّف نفسـها الواحـدة بالنسبة إلى الأخرى. وهكذا بات العداء والتـزاحم والتنافس، بصورة متناقضة، أنماط تكامل فعلية بقـدر ما هو التعاون[٣٥] . كما كانت الأنظمة العربيـة بحاجة، لكي تستمر، إلى العيش في جو من المودة مع دول عربيـة أخرى. إن بناء «الغيرية» عبر التنافس أو العداء قـد يكون دلالة هيمنة غيـر واعية للمـثال الوحدوي، إذ لا تزال كل دولة عـربية بحاجة إلى تشريع وجودها من خلال تمييز نفسها طوعاً عن جارها، ومن خلال إظهار استحـالة العيش معه، الأمر الذي قـد يفترض به طبيعـياً أن يؤدي إلى الاتحاد[٣٦]. أما الدول العربية الأصغر جغرافياً في المنطقة، وبالتالي، الأكثر عرضة للخطر في ما يتعلق بوجودها، فقـد طورت استراتيجية فـعلية تقوم على تأكيد الذات من خلال التـضخيم الكاريكاتوري لخصوصيتها، معترفة بذلك ضمناً بالأثر الحاسم للنزعة الوحدوية[٣٧].

من هنا التناقض الصارخ بين التآكل المؤكد في كل مكان لعروبة الخمسينات، من جهة، وبين عجـز الدولة القطرية عن الإفادة من هذا الـتآكل، على الأقل على مسـتوى التـشريع الفكري، من جهـة ثانية: تأكيد الذات مـن قبل الدول القائمة ظل مـعيباً في أغلب الأحـيان وأصبح سريعاً عرضة للإدانة بوصفه توجهاً انعزالياً. إن عجز العروبة لا يُترجم آلياً عبر فائض الولاء للدولة القطرية. إذ كـيف يمكن أن تُفسر، بطريقة أخـرى، الدور السوري في لبنان، وانهيار الدولة العراقية، واندماج اليمنيين غير الثابت، أو خيارات موريتانيا الغريبة أحياناً؟ لقد كـانت العروبة تحتضر في الوقت الذي بدأت أجهزة الدولة تنهـار بعد عجزها عن تلبية المطالب الاجتـماعية المتفاقمة التي زاد من حـدتها الانفجار السكاني[٣٨] وتضخم الكثافة السكانيـة غير المراقبة في المدن والهبـوط المبكر للإيرادات النفطية. ولا شك في أن «الجماهير الشعبية» تخلـت عن الطوباوية الوحدوية التي سادت العقود السابقة من دون أن تحول ولاءها بالضـرورة إلى دولة قطرية، حيث إن هذه الأخـيرة هي لاعب مكوّن من أجهزة دولة مهترئة وغارقة في الديون وعاجزة وفاسدة.

لهذا السبب، إن مـا نشـهده حالياً هو انحسـار الإشكالية القومية في حد ذاتـها أكثر مما هو نهاية القومـية العربية، إذ إن رجحان كـفة الأيديولوجيات القوميـة في الثقافة السيـاسية يعـمل كأسنان المنشار: قـاطع في بعض جوانبه، ثم يضـعف أو يُهمش في أماكن أخرى. قد تكون القوميـة تحديداً في صدد التراجع في الوقت الراهن، وقد يكون العرب على وشك تغيير الإشكالية الرئيـسية لموقعهم في العالم. وبما أن قوة «من أنا؟» متقلبـة، فربما نشهد استـبدال العروبة بمجموعـة من القوميات المحليـة أقل مما نشهد

(٣٥) Giacomo Luciani and Ghasan Salamé (eds.), *The Politics of Arab Integration* (London: Croom Helm, 1988).

(٣٦) اليمنان هما المثال النموذجي، إذ إنهما مترددان دائماً بين الحـرب المفتوحة والوحدة غير المتكاملة، ولم ينجحا ـ حتى الآن ـ في إيجاد طريقة ما للتعايش في ما بينهما.

(٣٧) Salamé, Démocraties sans Démocrates: Politiques d'Ouverture dans le Monde Arabe et Islamique, ch. 3.

(٣٨) Philippe Fargues, in: Salamé, ibid.

استنزاف هذا السجل في جميع أشكاله الكامنة. حينئذ، لن يتعلق الأمر بمجرد بديل بين جماعات وهمية، ولكن بإعادة تحديد أعمق لثوابت التماثل السياسي نفسها.

على هذا المستوى، ما من شيء أكثر وضوحاً من التهميش المذهل للإنسلاخ الدنيوي/ الديني. ومع ذلك، فإن السلطة العراقية، الأكثر تقدماً في ما يتعلق بالعلمانية وتحرير المرأة، لم تتردد في اضافة اسم الله إلى رايتها الوطنية عشية معركة الكويت، وفي طلب العون من الجبهة الاسلامية للانقاذ الجزائرية ومن حكمتيار الأفغاني، والحصول عليه، ثم الشروع في حوار مع ايران التي حاربتها خلال عقد من الزمن. فضلاً عن ذلك، انضم الماركسيون المتعبون في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (مع أنهما بزعامة مسيحيين) إلى حماس في إدانة اتفاق أوسلو وعرفات الذي وقعه. أما سوريا، التي كانت من بين كل أنظمة المنطقة، الأكثر قسوة في معاملة الأخوان المسلمين على أراضيها، فهي ترعى بعناية صعود حزب الله في لبنان. فحين يتعلق الأمر بالمعارك الوطنية الكبرى التي تدور المواجهة فيها بين الأمة والغرب، لا يجري فرز لأولئك الذين يقدمون الدعم؛ إن وحدة موقف مطالب بهاء، الأمر الذي جعل السعوديين يفكرون في عبثية تمويلهم السخي للمجموعات الإسلامية التي سارت وراء راية صدام حسين، وجعل الأخوان المسلمين الكويتيين مذهولين لخيانة الأخوان المسلمين في المنطقة الذين فضلوا التصفيق لصدام بدلاً من دعمهم.

هل يأخذ الغرب على محمل الجد التزامه تحقيق العلمنة في العالم العربي والإسلامي؟ فما وراء الاعتراضات التي أثارتها المأساة الجزائرية، للنظر إلى الماضي القريب كيف أن هذا الغرب مستعد دوماً للدفاع عن مصالحه بالقوة بغض النظر عن توجهات النظام المعني. فحملة السويس شُنت ضد عبد الناصر الذي كان يخوض معركة ضد الأخوان المسلمين في مصر وضد بروز التيار الإسلامي على النمط السعودي في المنطقة. كما أن العداء المستمر حيال سوريا يتجاهل التوجهات العلمانية الواضحة لهذا البلد منذ أربعين عاماً. والسخط الذي تثيره مبادرات جزائر بومدين أو ليبيا القذافي لا تخفف حدته جهودهما لإبعاد الدين عن السياسة. أما الحملة العسكرية ضد عراق صدام حسين، فقد كانت، من وجهة نظر ثقافية محلية، بمثابة دعم كبير لجاريه الدينيين: السعودية وإيران[٣٩]، كما استلزم أن تصبح حماس قوة ينبغي التعامل معها لكي تعترف إسرائيل أخيراً بعرفات أو ليجري استقباله في البيت الأبيض. إذاً، التوجه الدنيوي أو الديني للنظام القائم لم يكن أبداً معياراً يأخذه الغربيون في الحسبان في دبلوماسيتهم، الأمر الذي أدى إلى إضعاف ثبات هذا الانسلاخ الدنيوي/ الديني في هذه المجتمعات. ونتج من ذلك أن التباري مع الغرب مثمر سياسياً إلى درجة أن المفردات المستخدمة للتعبئة ليست ذات أهمية كبيرة: التحدي الموجه إلى الغرب هو المهم، وسيان إذا كان ذلك باسم الأمة العربية أو باسم الله العلي القدير.

والنموذج الإسرائيلي بدوره لا يسعه من خلال تحقيق الذاتية القومية والدينية، إلا

(٣٩) Ghassan Salamé, "Islam and the West," *Foreign Policy*, No. 90 (Printemps, 1993), pp. 22-37.

أن يعزز إلى حد كبير تطوراً كهذا. فلندع جانباً المناورات الخطيرة للحكومة الإسرائيلية التي لعبت لعبة خطرة في خلال سنوات عدة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢) بتشجيع إسلاميي الأراضي المحتلة لإضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية (لعبة دفع أنور السادات حياته ثمناً لها)، ولنسجل أن النجاحات العسكرية المتكررة للدولة العبرية انتهى بها الأمر إلى دفع أعداء إسرائيل إلى البحث عن أسباب هذه النجاحات، وإلى ايجادها في اندماج القومي والديني، بحسب ما رأى كثير من المنظرين. إن استنتاجات كهذه تقود من يُسمون «المنظرين» إلى القاء اللوم على القوميين العرب، ليس لأنهم لم يحاربوا إسرائيل، ولكن لفشلهم تحديداً لأنهم لم يفهموا (ولم يقلدوا) النموذج الإسرائيلي.

هذا الانزلاق تبينه بصورة واضحة الدراسات حول الأصل الاجتماعي لقوميي الأمس الذين تحولوا إلى إسلاميين. وقد أثبت ذلك ميشال سورا من خلال دراسة أحد أحياء مدينة طرابلس اللبنانية. فقد كان شبان الحي يميلون إلى الناصرية، ثم إلى أحد روادها المحليين قبل أن يتطوعوا في المقاومة الفلسطينية، ثم انفصلوا عنها ليرفعوا أخيراً راية الإسلام؛ هذه التحولات جرت في سجل الولاء السياسي ولغة المعركة، وليس في سجل تحديد العدو الذي ظل هو نفسه (الدولة اللبنانية، اسرائيل، الغرب)، ولا في سجل واقع التطوع حتى الشهادة[٤٠]. ففي تعبئة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يتعلق الأمر دائماً بالوفاء لقومية ما قبل الاستقلال، التي جرت التضحية بها في سنوات جبهة التحرير الوطني والتي ينبغي إعادة تكريسها. وغالباً ما كان ناخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ أعضاء في جبهة التحرير الوطني يبحثون عن مخرج للقومية التي ضربها الفساد في إدارة الدولة[٤١]. كما أن تحول عادل حسين أكثر إذهالاً أيضاً. فبعد ١١ عاماً تحت راية الناصرية فالشيوعية، تبنى القومية العربية لينضم من ثم إلى الحركة الإسلامية. قد يكون قادة حركة حماس دينيين، إلا أن أنصارها يرون فيها حركة قومية راديكالية أكثر مما يرون فيها أداة لفرض تطبيق الشريعة.

في هذا الإطار، ليس مفاجئاً أن المركز المختص في دراسات الوحدة العربية، وهو المؤتمن بامتياز على العقيدة القومية العربية، وبعدما كان يعارض نشر أي بحث ذي صبغة دينية، بلغ به الأمر في نهاية الثمانينات ليس إلى نشر كتابات الجابري فحسب بل إلى نشر كتابات راشد الغنوشي نفسه، واجراء «حوار» مع الإسلاميين. يبدو لي أن هذا الحوار القومي ـ الديني[٤٢] هو الدليل الرمزي لهذا التحول العميق. فباستثناء بعض المسيحيين الذين ظلوا أوفياء لفصل الدين عن السياسة، ثمة اجماع واسع جداً يبرز ليؤكد أنه إذا تخلى القوميون عن العلمانية التي انضم إليها السوريون ـ اللبنانيون، فما من شيء سيميزهم عن الإسلاميين. كتب طارق البشري «أن العروبة قريبة من الإسلام بمقدار ابتعادها من العلمانية». ويضيف أحمد كمال أبو المجد أنه «لا شيء

(٤٠) Michel Seurat, *L'état de Barbarie* (Paris: Le Seuil, 1989), pp. 170-172.

(٤١) Sérevine Labat, "Islamismes et islamistes in Algére," in: Gilles Kepel la dir. *Exils et Royaumes: Les Appartenances au Monde Arabo-Musulman Aujourd'hui* (Paris: Presses de la FNSP, 1994).

(٤٢) البِشري [وآخرون]، الحوار القومي الديني.

يفرض أن تكون القومية علمانية». أما رضوان السيد، فهو يرغب في أن يرى القوميين يتخلون عن علمانيتهم، والاسلاميين عن اصرارهم على تطبيق الشريعة: عندئذ سيكونون متشابهين في وحدة انتماء في الأمة نفسها(٤٣).

بالطبع، هذا التطور يَسَّرَه التراجع المتسارع للعامل السكاني المسيحي، الذي يمكن معاينته في مجمل المنطقة. ففي أكثرية البلدان، شهدت الأقليات المسيحية، طوال القرن العشرين، نتيجة مواليدها الأقل رفعة ونزوعها القوي إلى الهجرة ورجحان كفة الخطاب المعادي للغرب، تآكلاً بطيئاً لنفوذها السياسي الذي كان قد بلغ ذروته خلال النضال في سبيل الاستقلال. فالعصر الذهبي لأقباط مصر كان عصر حزب الوفد (١٩٢١ ـ ١٩٥٢)، في حين أن اشتراكهم في النظام الجمهوري لم يكن سوى اشتراك رمزي. وفي الأردن، تراجع دور المسيحيين نسبة إلى عددهم السكاني (الذي تضاءل بلا شك من ١٠ في المئة إلى ٤ في المئة خلال ٣٠ سنة). وبين الفلسطينيين، حرمت الهجرة المسيحيين الدور الرئيسي الذي اضطلعوا به قبل عام ١٩٤٨. أما في لبنان، فقد خرج المسيحيون مهزومين ومرتبكين من حرب أهلية قلصت نفوذهم السياسي والثقافي إلى حد كبير.

ليس مفاجئاً أيضاً أن تعير انتلجنسيا المشرق في هذه المرحلة الجديدة، اهتماماً خاصاً، ليس بأحداث الجزائر فحسب، بل بالكتابات التي تأتيها من المغرب العربي أيضاً. ففي السابق، كان مواطنو المغرب العربي المعروفون في المشرق فرانكوفونيين تجديديين يكتبون باللغة الفرنسية، ويدعون إلى الجرأة في مجال التحديث الثقافي على غرار الكاتب المغربي عبد الله العروي أو الكاتب التونسي هشام جعيط، اللذين نقلت كتاباتهما من الفرنسية ونشرت في بيروت بدعم من التيارات التحديثية. إلا أن مواطنين آخرين من المغرب العربي برزوا في الساحة في العقدين الأخيرين؛ وهم مثقفون يكتبون باللغة العربية لدراسة التقليد وإعادة احيائه باسم عقلانية إسلامية تُطرح كأساس مناسب للمواجهة السياسية للغرب. والأكثر شهرة من بينهم هو الكاتب المغربي محمد عابد الجابري الذي أصبح كل من مجلداته الخمسة عشر من الكتب الأكثر مبيعاً.

إن سبب تأثير هذه الكتابات ذات الأصول المغربية ينبغي البحث عنه في عوامل عدة مركبة. وبادىء ذي بدء في واقع أنهم نجحوا، انطلاقاً من مجتمعات طائفية متجانسة، بسهولة أكبر في دمج اهتمامهم بالتقليد الديني مع التزام قومي غير متسامح (الجابري، على سبيل المثال، عضو مؤثر في الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية). إضافة إلى ذلك، فإن قوميتهم لم تفقد بريقها، كما هي الحال غالباً بالنسبة إلى القوميين العرب في المشرق نتيجة تورط هؤلاء الأخيرين مع الأنظمة القومية العربية التي تعاني حالة من فقدان التوازن، والتي كانت قد «رعت» المنظرين السلفيين لهذه الأيديولوجية، واستخدمتهم كأُجَرَاء للدفاع عن سياساتها. كما أن قوميي المغرب العربي لم يصطدموا بمسألة العلمانية الحساسة، وبالتالي لم يستعْدوا التيارات الإسلامية الموجودة في مجتمعهم. وهكذا، فهم يبدون حالياً في موقع أفضل من

(٤٣) Ibid.

نظرائهم المشرقيين لتحقيق الانصهار بين القومية والإسلامية.

التوتر الأقوى بين تلك التي تهز الحركة الإسلامية هو ذاك الذي توجد فيه علانية التيارات المنبثقة من الحركات الإسلامية المناهضة لقوميي الأمس (كالأخوان المسلمين) وتلك التي، على العكس، خرجت من صلب الحركة القومية وشرعت في إعادة صوغها في فهم ديني. فالأوائل عادة ماضويون سياسياً ومحافظون وطقوسيون ومؤيدون للسعودية اجتماعياً، وازدواجيون حول عملية السلام مع إسرائيل ومعادون لأي تحالف مع القوى غير الإسلامية. أما الآخرون، فهم على خلاف ذلك، فاعلون متطوعون وأكثر اهتماماً بالقضايا العامة في طموحاتهم، وأكثر اهتماماً بتسلُّم السلطة وجعلها أكثر استقلالية عن النفوذ الغربي. الأوائل يلومون القوميين لوجودهم، في حين أن الآخرين لا يغفرون لهم فشلهم ولا يترددون في استعادة مشعلهم ليحققوا، من خلال خطاب أكثر راديكالية وأكثر دينية، طموحاتهم: الاستقلال السياسي والثقافي، المعركة ضد إسرائيل، رفض الغرب.

المنافسة بين التيارين تجتاح العالم العربي بأسره. وعلى خلاف ما يعتقد أوليفيه روا[٤٤]، قد ترجح كفة التيار الثاني ببطء. وهذا الأمر يظهر في الحالة الجزائرية حيث حقق التكنوقراطيون الخارجون من معاهد وإدارة جبهة التحرير الوطني تقدماً واضحاً على الإسلاميين الماضويين في حركة حماس الجزائرية، وعلى السلفيين الميالين إلى النموذج السعودي. كما أن الأمر نفسه يلاحظ في السودان، حيث تجاوزت مجموعة جديدة بزعامة حسن الترابي، وهو قومي ـ إسلامي تخرج من السوربون وكامبردج، أنصار المهدوية، وكذلك الشعبة المحلية للاخوان المسلمين. كما أن الاسلامية بوصفها قومية غاضبة وشوفينية ومناهضة للغرب، ولا تتردد في الإشارة إلى إيران كنموذج، بغض النظر عن التشيع السائد في هذا البلد، تنتقد الإسلامية الطقوسية بوصفها متخلفة ومتراخية وبلا رصيد نتيجة ترددها المستمر على القصور السعودية، وضعيفة نتيجة ازدواجيتها حول القضايا القومية.

كذلك، إن العامل نفسه الذي غذى العروبة والإسلامية، سهل مرور الشاهد القومي: عدم توافق الطرح القومي وواقع الدول شبه «الوستفالية» [تجزئة الدول على أساس مذهبي] المنبثقة من انهيار الامبراطورية العثمانية ونهاية الاستعمار. فالدول القطرية لا تمتلك في أغلبها طروحات مؤسسة، في حين أن الطروحات المعبئة الكبرى (العروبة أو الإسلامية) ليس لديها دول قطرية تتجسد فيها. هكذا، تلتقي العروبة والإسلامية على احتقار الجغرافيا السياسية. ومن المؤكد أن الاسلاميين يمكنهم محاولة تحديد أفقهم على مستوى دولتهم الخاصة، كما فعل ذلك باستمرار تيار «الجزارة» داخل الجبهة الإسلامية للانقاذ الجزائرية، محققاً بعض النجاحات. لكن ليس هناك ما يشير إلى أن «إسلامية في بلد واحد»، قوية إلى درجة مواجهة إسلامية متوسعة متخطية للقومية ولا يسعها البقاء داخل حدودها. لهذا السبب، وبما أن الاسلامية ليست

(٤٤) Oliver Roy, *L'Echec de l'Islam Politique* (Paris: Le Seuil, 1992).

ديمقراطية كثيراً في خياراتها العميقة، فهي تتابع التقليد القومي في سجل مشترك بين الايديولوجيتين: الاثنتان تميلان إلى انتاج أنظمة ذات توجه رسالي تبحث، من خلال انضوائها أحياناً في واقع قطري خاص، عن تشريع شعبوي عندها وعن «مهام» خارجية مشروعة.

في هذا السياق، كان للنفط أثر متناقض كثيراً. ففي البدء، اضطلع بدور الجاذب المبلور: شعار «بترول العرب للعرب» كان سلاحاً يشهره العروبيون لمحاربة الامتيازات الأجنبية والأنظمة المحافظة التي منحتها إياها. وقد أخذ الشعار معنى آخر حين جرى تأميم النفط ورفعت أسعاره في السوق العالمية ابتداء من عام ١٩٧٣: فمن أداة ضد المصالح الأجنبية، أصبح حينئذ مرادفاً لرغبة في اعادة توزيع شامل للايرادات على مجمل المنطقة بدلاً من أن يعود استثنائياً بالفائدة على الدول المنتجة. وكانت اللحظة الأكثر حدة في هذه الرؤية للنفط عام ١٩٨٠ إبان أزمة النفط الثانية، حين عُقدت في عمان قمة مخصصة للتنمية المتكاملة للعالم العربي. وفي العام نفسه، استأنف العراق الذي كان قد بادر إلى الطلب بعقد هذه القمة، حرباً ضد إيران. وانطلاقاً من العام التالي، بدأت أسعار النفط انخفاضها القوي (لا شك في أنه من بين الشعارات التي رفعتها بغداد خلال احتلال الكويت، كان موضوع النفط الأكثر تأثيراً).

لكن النفط انقلب لاحقاً ضد القوميين المتشددين الذين رفعوه كـ «سلاح سياسي». وفي الثمانينات، انهارت الأسعار، فوجدت دول الخليج النفطية (ذات الكثافة السكانية المتدنية والثروات الكبيرة) انها تمتلك من الثروات أكثر من منافساتها العروبيات (ذات الكثافة السكانية الأكبر وغير القادرة على مراكمة فوائض ثابتة)، لذا، استخدمت ايراداتها لتقوم باستثمار كبير في الثقافة السياسية ووسائل الإعلام في العالم العربي. أما العراق، المحروم الموارد، نتيجة حروبه والحظر المفروض عليه، فهو لم يكن قادراً على إيقاف هذا الانتشار للمشروع الثقافي والإعلامي السعودي. إلا أن هذا الانتصار يبدو عابراً، لأن سوء توزيع الإيرادات النفطية بين البلدان العربية ـ الإسلامية يسير بقوة في اتجاه اضعاف الدولة القطرية: كيف يمكن مطالبة الاغنياء بمساهمة جوهرية في اقتصاد الفقراء من دون التأكيد أن الأوائل، ما وراء حدود الدول، هم المدينون للآخرين باسم تضامن فوق دولتي، عروبي في الأمس وإسلامي حالياً؟

إذاً، من القوة بمكان ملاحظة أنه إذا كانت القومية العربية التي سادت في الخمسينات قد ماتت، فإن الدولة القطرية ليست وريثتها حقاً، أو ليست على الأقل وريثتها الرئيسية. فلربما خرج العرب حقاً من تساؤل حساس وعقيم حول الأشكال الواقعية والحاسمة لمجتمعهم السياسي. لكن لا يبدو لي أن نظام التجزئة على أساس مذهبي قد استقر لهذا السبب، حيث إن القومية هي نتيجة الوجود المعترف به للدولة تبعاً لنموذج هوبزباون وغلنر. وعلى خلاف ذلك، يبدو أن العروبة، مع تراجع جناحها المسيحي، وضعف (وفي بعض الحالات انهيار) أجهزة الدولة، والآثار السلبية لسوء توزيع عائدات النفط، تشهد تحولاً يجدد، بلغة الدين، العداء العميق نفسه للحدود الدولتية، والتعطش نفسه للهوية الثقافية المختلفة عن الغرب، والمطالبة نفسها بموقع أفضل في العالم. إن الإسلاميين لا ينعون العروبة إلا ليكونوا ورثتها تماماً ◇

محمود حداد (*)

إعادة نظر في بروز القومية العربية (**)

يتمحـور النقاش الدائر في الغرب حول اصـول القومية العربيـة المبكرة في سوريا الجغرافيـة قبل الحرب العالمية الأولى حول طرح ذي اتجاهـين ورد منذ قرابة العقدين ومـثّله المؤرخ الأمـيـركي ارنست دون (Ernest Dawn)[1]: أولهـمـا واقواهما تـأثيراً جاء بتفـسير اجتمـاعي زاعماً وجود صـدام تقليدي داخل النخب العربية ، «فافراد النخبة العرب ذوو المصالح المكتسبة في الدولة العـثمـانيـة كانوا عـثمـانيين، امـا الذين لم يكن لهم مـثل تلك المصالح فكـانوا عروبيين»[2]. أمـا الجزء الثـاني من هذا الطرح فكان ايديولوجيـاً وهو يرفض الفكرة القائلة إن القـومية العـربية من صنع لبنانيين عرب مسيحيين كانوا ينشرون المبادئ السياسية الأوروبية. وينظر هذا الاتجاه الى القومية العربية عـلى انها نتاج عملية العصرنة والتحـديث في الاسلام. ويـعبّر هذا الجـزء عن مدرسـة فكرية لاقت رواجاً في بعض الأوسـاط النخبوية الاسلامـية، وخصـوصاً العربية منهـا، في القرن التاسـع عـشر، وعدّت تعبـيراً عن حاجـة الاسلام العربي الى تبني المفـاهيم الأوروبية العصرية والى الأسى على «فقدان ما كان للاسلام من قوة ومجد انتقلا الآن الى الغرب

إن القبول بأبوة العصرنة الثقافية للعروبة الثقافية لا يسقط دور غير المسلمين في مجال عروبي آخر، أي مجال حركة النهضة الأدبية الحديثة

(*) استاذ التاريخ في جامعة كولومبيا ـ نيويورك.

(**) في الاصل دراسة نشرت في مجلة International Journal of Middle East Studies, vol. 26, no. 2 (May 1994), pp. 201 - 222. نقلها إلى العربية عفيف تلحوق وراجعها المؤلف.

ملاحظة المؤلف: أود أن أشكر مجلس الابحاث التابع لجامعة كولومـبيا في نيويورك على دعمه المادي لهذا البحث. كذلك اشكر الاساتذة التـالية أسمـاؤهم على الملاحظات القيـمة التي قدمـوها عند قراءتهم مسـودة الدراسة: عبـد العزيز الدوري، ريتشارد بوليت، عبد الكريم رافق، كمال كربات، اثغين اكرلي، فيليـب خوري، رشيد خالدي، غريغوري غوز. الا ان مسؤولية الدراسة والنتائج المستخلصة منها تقع بالطبع على عاتقي (المؤلف).

(١) انظر: C.Ernest Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," and Rashid Khalidi, "Ottomanism and Arabism in Syria before 1914: A Reassessment," in; Rashid Khalidi (ed.), *The Origins of Arab Nationalism* (New York, 1991), pp. 3-30, 50-69.

(٢) Ernest Dawn, "The Rise of Arabism in Syria," in his *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana; University of Illinois Press, 1973),p. 173.

المسيحي»[٣]. الا ان هذا الطرح لا يعير انتباهاً لأهمية ما وضعه القوميون العرب من طروحات محددة في عهد تركيا الفتاة قبل الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨ ـ ١٩١٤)، بل انه يرى ان لا أساس لدى العروبيين لاتهام جمعية الاتحاد والترقي باتباع سياسات التتريك لكون «تلك السياسات كانت متبعة قبل تولي الجمعية المذكورة الحكم في العام ١٩٠٨»[٤].

ينبئنا نقد البرت حوراني لهذا الطرح بأن النقاش الفكري الدائر بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤ كانت له «أهميته في شيء يتجاوز نفسه»[٥] ولا يجوز الاستخفاف به. فهل لحافز آخر راح الناطقون العروبيون في عهد تركيا الفتاة يتهمون الحكومة المركزية باتباع سياسة التتريك، ولماذا شددوا كذلك على أهمية اللغة العربية؟ وهل كانت الغاية من الاصرار على استعمال اللغة العربية تعبيراً محصوراً في تأكيد وتثبيت حال ثقافية أو ايديولوجية فقط، أم انها كانت اظهاراً لهموم اجتماعية أخرى أيضاً؟ ثمة طرح ثان يمثله رشيد خالدي يرى ان الحركة العربية في عهد تركيا الفتاة لم تكن مقتصرة حصراً على فئة تقليدية واحدة «بل كانت أيضاً سبيلاً لدخول قوى ومجموعات جديدة تمثل قاعدة اجتماعية اخرى[٦] الى حلبة السياسة العربية وقد ضمت صحافيين واساتذة مدارس وضباطاً في الجيش»[٧].

> **إن التعرف إلى القومية العربية بوصفها حركة اجتماعية يحتاج إلى التمييز بين مختلف الأطر المدنية والدينية والعسكرية للادارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر**

لا يمكن بلوغ الوضوح في هذا النقاش الا بالتمييز بين الشؤون الثقافية وتلك الاجتماعية ثم السياسية. فقد كانت القومية العربية، منذ بدايتها، حركة متعددة الأبعاد ناشطة في المجالات الثلاثة جميعاً. ويعود جزء كبير من التشوش في هذا الحقل الى التقصير في وضع الخطوط الفاصلة، وان كانت غير واضحة في بعض الأحيان، بين المجالات المذكورة، وكذلك الى عدم التمييز بين العوامل الطويلة الأمد والأخرى القصيرة الأمد التي ساهمت في بروز تلك الحركة إلى السطح.

أولاً: البعد الثقافي

لعل الاحتمال الأكثر صحة هو أن القومية العربية المبكرة جاءت قبل عام ١٩٠٨ بفترة طويلة وبوحي من الفكر الاصلاحي الاسلامي. إلا ان هذا القول، على أهميته، محصور في وجهة واحدة من أوجه القومية العربية أي في الأزمة الثقافية، أزمة

(٣) Ibid.

(٤) Ibid., p. 19.

(٥) Albert Hourani, "The Arab Awakening: Forty Years After," in: *The Emergence of The Modern Middle East* (Berkeley, Calif., 1981), p.205.

(٦) Rashid Khalidi, "Social Factors in the Rise of the Arab Movement in Syria," in: Sai Arjomand (ed.), *From Nationalism to Revolutionary Islam* (Albany, 1986), p. 54.

(٧) Ibid.

النظرة الى النفس قياساً على الفريق الآخر القوي، أي الغرب. لذلك، فان هذا الطرح، شأنه شأن الطرح الذي يضخم دور المسيحيين اللبنانيين، تشوبه الايديولوجانية والتشديد على التفسير شبه النفساني للتاريخ. وقد كان هناك، في الواقع، عنصر أكثر وضوحاً ساهم في قيام القومية العربية الثقافية في القرن التاسع عشر: انه التشاد بين اسلوبين لتحقيق اصلاح وعصرنة التعليم، وقد نشأ كلاهما من الحاجة الى تعلّم العلوم الطبيعية الحديثة، من جهة، ومن الرغبة في اتقاء التأثيرات السلبية المتوقعة على الصعد الدينية والاجتماعية عبر مدارس الارساليات المسيحية الأجنبية، من جهة أخرى. لقد رأى دعاة الاصلاح العرب المسلمون في سوريا وجوب اجراء الاصلاح في مجال التعليم باللغة العربية، لغة البلاد والاسلام؛ غير ان السلطان عبد الحميد الثاني قرر استعمال التركية العثمانية بوصفها لغة الدولة.

تتوضح صورة هذا الوضع من خلال احداث فترة منسية شملت المصلح السوري الكبير الشيخ طاهر الجزائري (١٨٥٢ ـ ١٩٢٠) في فترة السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر. فقد كان مؤمناً بأن انجع وسيلة لاعادة احياء شعب هي تربيته «وفقاً لثقافة العصر وثقافة الدين» في آن معاً [٨]، وسعى لتحقيق ما وصفه ايزايا برلين انه «تقرير المصير الثقافي دون اطار سياسي»[٩]. تمكن الشيخ طاهر من اقناع مدحت باشا، والي الشام واحد المصلحين الاداريين العثمانيين المعروفين، بجعل العربية لغة التعليم في المدارس الحكومية الجديدة. وفي الواقع استمر ذلك طوال ولاية مدحت باشا (١٨٧٩ ـ ١٨٨٠) وخلفه احمد حمدي باشا (١٨٨٠ـ ١٨٨٥). ولكن السلطان عبد الحميد الثاني أمر خلف احمد حمدي باشا باستعمال التركية بدلاً من العربية نحو عام ١٨٨٥ [١٠]. فكان ذلك ضربة قاسية للعلاقات بين المصلحين العرب المسلمين وبين تركيا الرسمية. في قرار السلطان هذا نستطيع العثور على دافع حسي عميق الجذور وراء قيام القومية العربية الثقافية في سوريا رداً على سياسة واضحة فرضها المركز التركي قبل عام ١٩٠٨.

سعياً لترويج القومية العربية الثقافية لقضيتها لجأت قبل عام ١٩٠٨ الى تأسيس عدد من الجمعيات والرابطات الوارد وصف أنشطتها في ما هو متوافر من تاريخ تلك الحقبة[١١] وكانت مراكزها الرئيسية في دمشق وبيروت والآستانة. وكانت أكثرية اعضائها في سوريا من دعاة الاصلاح العصريين المسلمين ومن الطلاب ذوي الميول العلمانية ومن رجال الفكر. وقد شملت عضويتها شخصيات سنلتقيها لاحقاً ومنها: شكري العسلي ومحمد كرد علي ومحب الدين الخطيب وعبد الغني العريسي وعبد

(٨) محمد كرد علي، المذكرات، ٤ ج (دمشق، ١٩٤٨ ـ ١٩٥١)، ج ٢، ص ٧١٩.

(٩) "Two Concepts of Nationalism : An Interview with Isaiah Berlin," *The New York Review of Books* (21 November 1991), P. 19.

(١٠) عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري: رائد النهضة العلمية في بلاد الشام (القاهرة، ١٩٧١)؛ ص ٤٢.

(١١) David Commins, *Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria* (New York, 1990),pp. 89 - 103.

الوهاب المليحي (المسمى الانكليزي) وصلاح الدين القاسمي وعبد الكريم الخليل وربما أيضاً عبد الرحمن الشهبندر[١٢].

ان القبول بأبوة العصرنة الاسلامية للعروبة الثقافية لا يُسقط دور غير المسلمين في مجال عروبي آخر، أي مجال حركة النهضة الأدبية الحديثة. فقد بدأت نهضة اللغة العربية جدياً بين السوريين المسيحيين في القرن الثامن عشر. أما دورهم في تعريب المؤلفات والمفاهيم الأوروبية والتكيف معها في القرن التالي فجاء في المرتبة الثانية بعد جهود الدولة المصرية في ذلك الاتجاه تحت حكم محمد علي باشا وخلفائه[١٣]. ومع انه لم يكن للمبشرين البروتستانتيين الأميركيين دور في نشر التعليم العلماني[١٤]، فقد كان لهم دور في نشر العربية الفصحى بين المسيحيين السوريين عن طريق البدء بترجمة الانجيل الى العربية[١٥]. اضافة الى ذلك قامت في أواخر القرن التاسع عشر أزمة عرقية ـ لغوية بين الطائفة الاورثوذكسية، أكبر طائفة مسيحية في سوريا، وبين السلطات الكنسية اليونانية أدت الى استبدال اليونانية بالعربية في البطريركية الانطاكية[١٦].

ثانياً: البعد الاجتماعي

ان التعرف إلى القومية العربية بوصفها حركة اجتماعية يحتاج الى التمييز بين مختلف أطر ومستويات الادارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومن أجل الغايات التي ترمي هذه الدراسة إليها ينبغي معرفة الأطر الثلاثة العامة في تلك الادارة: الاطار المدني، والاطار الديني، والاطار العسكري. فالادارة المدنية ينبغي تقسيمها الى مكوناتها الهرمية: ادارة بلاط قصر يلدز حتى عام ١٩٠٨، ورئاسة الحكومة المركزية في الباب العالي، الادارة المركزية نفسها، ادارة الاقاليم أو الولايات، والادارة المحلية. أما الادارة العسكرية فيجب التمييز فيها بين مجموعتين: المجموعة التي يقودها ضباط ترقوا من بين صفوف الجنود (الالايون) والمجموعة الأكثر عصرية التي يقودها ضباط تخرجوا من مكتب الكلية الحربية الحديثة في الآستانة (المكتبليون)[١٧].

---

(١٢) لمعرفة المزيد من الاعضاء أنظر: مصطفى الشهابي، القومية العربية (القاهرة، ١٩٦١)، ص ٥٢. وبالنسبة إلى العضوية المحتملة لعبد الرحمن الشهبندر في إحدى تلك الجماعات، أنظر: Samir Seikaly, "Abdul-Rahman Shahbandar: The Beginnings of a Nationalist Career," *al-Abhath*, no. 34 (1986), 54.

(١٣) Pierre Cachia, *An Overview of Modern Arabic Literature* (Edinburgh, 1990),pp. 31 - 32, and Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon* (Delmar, N.Y., 1977),pp. 126 - 130, 154 - 155.

(١٤) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 4.

(١٥) Cachia, ibid., p. 32.

(١٦) Robert Haddad, *Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation* (Princeton, N.J., 1970), p. 83, وساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة العربية (بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٢٤ـ ١٢٧.

(١٧) Glen W. Swanson, "Enver Pasha: The Formative Years," *Middle Eastern Studies*, vol. 16 (October 1980), p. 194.

لا ريب في ان سياسات تطبيق المركزية الادارية في الفترة الحديثة في الامبراطورية العثمانية تعود الى ما قبل عام ١٩٠٨. كما انها جاءت قبل عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، بل يمكن القول إنها بدأت في عهد التنظيمات (١٨٣٩ ـ ١٨٧٦). ولكن إضافة إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني جعل التركية لغة التعليم في المدارس الحكومية المحلية، فقد أمر ولأول مرّة بجعل التركية لغة المراسلات بين مختلف فروع الادارة الاقليمية [١٨]. إضافة الى ذلك أخذ يعيّن في بعض أقسام الادارة المحلية موظفين أتراكاً عوضاً من تعيين موظفين عرب سوريين. كما بدا انه حصر بالاتراك المراكز العليا في الادارة المحلية وفي السلطات العدلية المحلية[١٩]. وفي أيامه أيضاً كان الكثير من معلمي المدارس الثانوية الحكومية، بمن فيهم معلمو اللغة العربية نفسها، أتراكاً أو غير عرب جيء بهم من ولايات غير عربية[٢٠]. في الوقت نفسه كان من شأن سياساته ان عجلت في قيام نخبة عربية مهنية حديثة الى جانب نخبة تركية مماثلة نتيجة افساح المجال في الادارات الاقليمية العسكرية والمدنية التابعة للدولة العثمانية أمام الطلاب العرب الشبان، وخصوصاً السوريين والعراقيين منهم. وكما قال البرت حوراني «ففي أواخر القرن التاسع عشر بدأ يظهر نجاح السياسة العثمانية الرامية الى مركزة الادارة، وأخذ بعض العائلات المحلية يرسل أبناءه الى الكليات المهنية في الآستانة، ومنها الى الجيش العثماني أو الى الادارة المدنية»[٢١]. ولكن الصورة الاجتماعية الأوسع في أواخر القرن التاسع عشر تبين ان أبناء الوجهاء المحليين الأثرياء، وكذلك أبناء الموظفين المحليين المتوسطي الحال كانوا يسعون لتأمين العمل والارتقاء الاجتماعي في واحد من مجالين: (١) إما في المهن الحرة كالهندسة والطب بعد تخرجهم من جامعات غربية أو من كليات عثمانية جديدة مماثلة في سوريا[٢٢] والآستانة، أي خارج الادارة العثمانية؛(٢) أو داخل الادارة المدنية العثمانية، وذلك يتم عادة بعد التخرج من كلية الحقوق أو من كلية الادارة العامة (الملكية) في الآستانة. كما شغل بعض الأطباء والصيادلة المتخرجين من كليات غربية وظائف في ملاك الدولة كانت في الغالب ضمن ادارات محلية. أما أبناء الأسر الفقيرة فكانوا يميلون (مع بعض الاستثناءات) الى دخول المدارس العسكرية في سوريا والعراق ثم ينتقلون الى الكلية العسكرية في الآستانة قبل الانضمام الى الجيش الامبراطوري العثماني[٢٣].

مثّل خريجو المعاهد المهنية العثمانية الجديدة نسبة كبيرة من الموظفين في الادارة

(١٨) أنظر: «تاريخ الإدارة العثمانية في البلاد العربية،» الأهرام، ٢٦/٤/١٩١٢.

(١٩) Max Gross, "Ottoman Rule in the Province of Damascus 1860 - 1909," Ph.D. dis. (Georgetown University, 1979),p.337.

(٢٠) David Commins, *Islamic Reform: Politics and Change in Late Ottoman Syria* (Oxford, 1990),p. 95.

(٢١) Hourani, "The Arab Awakening: Forty years after," p. 203.

(٢٢) تأسست مدرسة عثمانية للطب عام ١٩٠٢ في دمشق. أنظر: يوسف الحكيم: ذكريات الحكيم: سوريا والعهد العثماني (بيروت، ١٩٦٦)، ج ١، ص ٥٩.

(٢٣) طالب مشتاق، أوراق ايامي: ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٣٦.

المدنية الاقليمية داخل سوريا وخارجها (٢٤). فقد جاء في احدى الدراسات ان نسبة الموظفين العرب في الادارة الاقليمية في الاقاليم أو الولايات العربية والاناضولية ارتفعت من ١١ في المئة فقط قبل عام ١٨٣٩ الى ١٢ في المئة في الفترة ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦، ثم كادت هذه النسبة تتضاعف، إذ بلغت ٢٣ في المئة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (٢٥). أما نسبة الموظفين العرب في الادارة المركزية فاظهرت هي الأخرى ارتفاعاً بسيطاً من ٥ في المئة قبل عهد عبد الحميد، أي بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٧٦، الى ٧ في المئة خلال عهده (٢٦). وعلى الرغم من ان ذلك لم يمثل إلا حصة متواضعة من المجموع مقابلة بحصص المجموعات العرقية الأخرى، فقد مثلت زيادة بنسبة ٤٠ في المئة في أيام السلطان عبد الحميد الثاني، وتحققت ضمن خلفية توسع الادارة المركزية خلال حكمه(٢٧). أما المكان الذي ظهر فيه بروز العرب السوريين على أشده فكان ادارة البلاط في قصر يلدز حيث انيطت دعاية السلطان الاسلامية بالحلبي ابو الهدى الصيادي، واسندت الى الدمشقي عزت باشا العابد مهمة امين السر الثاني لدى السلطان. ولم يكن هذان الرجلان البارزين الوحيدين بين العرب السوريين في الادارة المركزية (٢٨). إضافة الى ذلك فقد مثل جنود عرب سوريون الى جانب جنود البانيين بقيادة ضباط الالاي الذين ترقوا من بين صفوف الجنود، نسبة مرموقة من افواج حرس القصر الامبراطوري في الآستانة (٢٩). غير انه من المشكوك فيه جداً ان يكون عرب سوريون قد سيطروا على ادارة القصر، الا انهم كانوا بارزين ونافذين فيه. ولعل السبب هو أن أكثرهم كان مرتبطاً بسياسة السلطان عبد الحميد القائمة على الاعتماد على بث الدعاية الاسلامية.

---

(٢٤)كان السلطان عبد الحميد الثاني يعطي الافضلية في التعيينات لخريجي الكلية الملكية (اي كلية الادارة العامة) في استانبول. وقد حدد طريقة تعيينهم في الادارتين المركزية والاقليمية وفق قائمة وضعها لهذا الغرض. راجع:

Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1689-1922* (Princeton N.J., 1980), p. 276.

وللحصول على فكرة عن أعلى الوظائف التي حصل عليها خريجو الكلية الملكية بين عامي ١٨٦٠ و١٩٠٩، راجع:

Andreas M. Kazamias, *Education and the Quest for Modernity in Turkey* (London, 1966),p 90.

(٢٥) Joseph S. Szyliowicz, "Changes in the Recruitment Patterns and Career-Lines of Ottoman Provincial Administrations during the Nineteenth Century," in: Moshe Ma oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), p. 261.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sulime Porte 1689 - 1922*, pp. 167 - 168.

(٢٨) الحكيم، ذكريات الحكيم : سوريا والعهد العثماني، ج ١، ص ٥٧ ـ ٥٨.

L. Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (London, 1969), p. 183.

(٢٩) David Farhi, "The Seriat as a Political Slogan -- or the 'Incident of 31st Mart'" *Middle Eastern Studies*, vol. 7 (October 1971), p. 281. لا بد أن نذكر هنا ان الالبانيين أدّوا دوراً أكبر من دور العرب في الحرس الخاص للسلطان عبد الحميد. الا انه كانت هنالك منافسة حادة بين القسمين الرئيسين اللذين كان يتالف منهما الجيش العثماني. القسم الذي كان يقوده ضباط الالاي والقسم الذي كان يقوده الضباط المكتبليون اي المتخرجون من الكلية الحربية الحديثة. ويقول زائر بريطاني للعاصمة العثمانية في اثناء تلك الفترة: «ان الالبانيين كانوا مفضلين في حرس عبد الحميد الخاص في سنواته الأخيرة الى حد كبير، الأمر الذي دفع أحد الضباط العثمانيين العاملين في سلاح الهندسة إلى أن يقول للزائر البريطاني ان الجيش العثماني يود لو تتاح له الفرصة للهجوم على الفيالق المحيطة بقصر يلدز والاجهاز على كل جنودها». انظر:

Sir Edwin Pears, *Forty Years in Constantinople* (London, 1915),p. 222.

لقد إتبع السلطان اذاً مزيجاً من السياسات على المستويات المختلفة في الادارة العثمانية. فعلى مستوى الادارة المحلية إتبع سياسة المركزة والتتريك المحدود؛ وسياسة المركزة والتتريك إضافة الى احتواء وتعيين العرب السوريين في الادارة الاقليمية؛ وطبق سياسة احتواء وتعيين محدودة في الادارة المركزية. على العموم، إذاً، رأى العرب السوريون ابان حكمه فرصة للولوج الى داخل الادارة العثمانية عوضاً من استثنائهم منها (٣٠). فكان بمقدورهم الاستعاضة مما يفقدونه داخل أحد أطر الادارة بما يحصلون عليه داخل إطار آخر.

وقد غيّرت جمعية الاتحاد والترقي تلك الأوضاع، ذلك انها لم تكتفِ بالاستمرار في سياسة المركزة والتتريك بل حاولت التوسع فيهما. كما انها تخلت عن سياسة عبد الحميد الاحتوائية. فكان من شأن زيادة المركزة والتتريك دون الاحتواء قيام أزمة عربية ـ تركية لها مضامينها الاجتماعية. عمدت الجمعية الى التضييق على الذين عدّتهم على صلة وثيقة بعهد عبد الحميد. ففي المؤسسة العسكرية شُرذمت افواج الحرس الامبراطوري العرب والالبان وافواج أخرى بعد قيام عصيانين لم يدوما طويلاً في أواخر عام ١٩٠٨ وفي عام ١٩٠٩ (٣١). وقد أكد ذلك السفير الأميركي في الآستانة جون لايشم من ضمن تقرير جاء فيه: «كانت قوات السلطان الخاصة المؤلفة في معظمها من الالبانيين والعرب تتمتع حتى الآن بموقع مميز. أما الآن فقد حرمت ميزاتها السابقة واستبدل ضباطها السابقون تدريجاً بضباط جدد موالين للجمعية ... قام الجنود القدامى، الذين لم يرق لهم مغادرة القصر والخدمة في افواج أخرى صارمة الانضباط، بعمليتي عصيان لم تلبثا ان اخمدتا بسرعة وقسوة »(٣٢).

إلاّ أنه لمن غير الصحيح عدّ هذه الاجراءات ذات صلة بتزايد الشعور القومي بين الضباط العرب في الجيش العثماني خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤. فالضباط الذين انضموا الى الجمعيات العربية السرية كانوا من الضباط المتخرجين من الكلية الحربية (مكتبليون)؛ أما ضباط حرس البلاط فكانوا من الذين ترقوا من بين صفوف الجنود (الالايون) وقد كانت وجهات نظر الضباط المكتبليين متشابهة مع وجهات نظر جمعية الاتحاد والترقي، اضافة الى ان البعض منهم كان من مؤيديها. وكان عزيز علي المصري الذي ترأس «العهد» (أهم تلك الجمعيات السرية، تأسست عام ١٩١٣) قد ساهم في ثورة عام ١٩٠٨ ضد السلطان عبد الحميد (٣٣). فالخلاف

(٣٠) Engin Akarli, "Abdulhamid II's Attempt to Integrate the Arabs into the Ottoman System," in: David Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation* (Jerusalem and Leiden, 1986), pp. 75 - 89.

(٣١) *The Times* (3 November 1908), p. 5; Ibid., (9 March 1909), p. 5; Ibid., (1 April 1909), p. 5.

(٣٢) Numerical and minor files of the Department of State 1906 -1910, Turkey 10044/179, John Leisham, the American ambassador (Constantinople) to [Philander Chase Knox] secretary of state (Washington, D.C.), p. 15 April 1909.

(٣٣) Majid Khadduri, "Aziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement," in: Albert Hourani (ed.), *St. Antony's Papers*, no.17, *Middle Eastern Affairs*, no.4, (Oxford, 1965), p. 147.

بين الضباط العــرب والضباط الاتراك نما بعد عام ١٩٠٨ وليس قبله، وهــو كان خلافاً بين فئتين عسكريتين تلقتا معاً تدريباً عسكرياً واحداً.

أثار بروز العناصر العربيــة السورية وغير التركية داخــل ادارة القصر عداء بعض البيــروقراطيين الأتراك. فــقد أدلى مــوظف مؤيد لتــركيا الــفتاة بتــصريح لصــحيــفة بريطانيــة عام ١٩٠٧ جاء فــيه: «علينا في الآســتانة أن نكافح يومــياً من أجل تحــقيق السيادة، حيث يــسعى السوريون والالبانيون لبلوغ السيطرة في قــصر يلدز، حيث لا يوجد موطىء قــدم لتركي محض» (٣٤). كانت من أولى غــايات ثورة تركيا الفتــاة عام ١٩٠٨ «تفكيك الآلة التي أوجدها عــبد الحمــيد من أجل فرض سلطته من القــصر» (٣٥). أما انور بك (رقي لاحقاً الى مــرتبة باشا)، وهو من قادة جمعية الاتحــاد والترقي، فقد عدّها بعد الثورة بقليل موجهة ضد «استبداد القصر»(٣٦). وفي ما يخص البيروقراطية المدنية فقــد درج النظام الجديد على سياســة تطهير صارمة لكــل «صنائع القصر»(٣٧). وقد جــرى عزل ٢٧ ألف موظف حذفت اســماؤهم من جداول الرواتب بوســاطة لجان رسمية سميت لجان التنسيقات لاعادة التنظيم في العاصمة وفي الولايات المختلفة (٣٨). وعلى الرغم من انه أجــيز لضــحايا اللجــان هذه طلب اعادة النظر في أوضــاعهم، فــقد صدر عام ١٩١٠ قانون مُنع بموجبه تقديم طلبات استرحام جديدة (٣٩).

جاء في مــصادر عــربية ان أكــثر الموظفين العــرب في الآســتانة، وعلى الأخص في وزارتي الخارجية والداخلية قد أقيلوا(٤٠). وعلى الرغم من ان التطهيرات هذه قد تكون قد أجريت بغية خفض عدد الموظفين غير المرغوب فيهم وتخفيف العبء المالي عن كاهل الدولة (٤١)، فثمــة احتمال ان تكون التطهيــرات قد استعملت ـ بحــسب اصرار المصادر العربيــة ـ من أجل خفض عدد غــير الاتراك في الادارات الاقليمــية (٤٢). وبالفعل يعطي مصدر تركي مصداقــية لهذا الاحتمال. فجمال بك (رقي لاحــقاً الى مرتبة باشا)، وهو من كبار قادة جمعية الاتحاد والترقي، «اعترف في مجالسه الخاصة بانه اراد استعمال الدستور لاعطاء الاتراك، كمــجموعة قوميــة، مراكز مميزة في الدولة» (٤٣). فاذا كانت الحــال على ذلك المنوال بات يحــق الافتــراض أن فــرص حــصــول الطلاب العــرب في الآستانة على وظائف في الادارة المركزية العثمانيــة قد تقلصت عقب ثورة تركيا الفتاة

(٣٤) Cited in *Egyptian Gazette*, 15 /10/ 1907.

(٣٥) Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sulime Porte 1689 - 1922*, p. 64.

(٣٦) *Egyptian Gazette*, 8 /9/ 1908.

(٣٧) Findley, Ibid.,pp. 296 - 297.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) أسعد داغر، ثورة العرب (القاهرة، ١٩١٦)، ص ٥٢.

(٤١) Findley, ibid., p. 238; Stanford Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of Empire and Modern Turkey*. 2vols. (Cambridge, 1977),vol. 2, p. 275.

(٤٢) محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، ط ٢ (صيدا، ١٩٧١)، ص ٣٠١، وداغر، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٤٣) Kemal Karpat, "The Memoirs of N. Batzaria: The Young Turks and Nationalism," *Internatiol Journal of Middle East Studies* (6 July 1975), p. 293.

عام ١٩٠٨. وفي الواقع كان وضعهم إذ ذاك شبيهاً بوضع البرجوازيين عشية الثورة الفرنسية الذين وصفهم المؤرخ جاك غوديشوت بقوله انه كلما ازداد عدد المثقفين وازداد مستوى تعليمهم «ازدادت ندرة الوظائف الحكومية والادارية التي كانوا يطمحون الى بلوغها»(٤٤). في العام ١٩١١ القى شكري العسلي نائب دمشق في مجلس «المبعوثان» خطاباً شكا فيه عدم تمكن الخريجين العرب الجدد من العثور على وظائف في أدنى سلم الرتب في الادارة المدنية المركزية. لم يربط العسلي هذه القضية بموضوع استعمال اللغة العربية، ذلك لكون التركية العثمانية اللغة المعتمدة في الادارة المركزية، وبالتالي يترتب على أي عربي ينوي الانخراط في الخدمة المدنية المركزية ان يتقن التركية. جاء في خطاب العسلي المذكور: «نشرت الحكومة حديثاً قائمة الوظائف المدنية فوجدت لدى تفحصها انه ليس فيها سوى اربعة موظفين عرب. تعلمون بالطبع ان العرب يمثلون قرابة نصف عدد سكان الامبراطورية العثمانية، وانهم كغيرهم يساهمون في الخزينة؛ ومع ذلك ، وعلى الرغم من ان الدستور ينص على العدالة والمساواة في المعاملة بين مختلف عناصر الامبراطورية، نراهم مستثنين من الوظائف في الادارة المركزية. فلنفترض ان ليس بيننا احد يليق بالقيام بمهمة وزير، أو بشغل منصب وال، ولكن ألا يوجد بين الشبان العرب خريجي كلية الحقوق أو كلية الادارة المدنية (الملكية) أو أي مؤسسة من مؤسسات العلوم العالية، من هو كفؤ لشغل منصب مميز أو مقيد في قسم ملحق برئاسة الوزراء أو في إحدى الوزارات؟ لا بد هنا من بعض العدالة ! هل الأمة العربية تفتقر الى شبان قادرين على القيام بوظيفة مميز ؟ ومع ذلك نرى أن في وزارة المال ١١١ تركياً و١٣ يهودياً و١٠ أرمن و ٤ يونانيين وليس فيها عربي واحد! »(٤٥).

لقد كان للغة دور في ابراز التنافس الاجتماعي الأهم بين العرب السوريين وبين الأتراك على المناصب في مختلف مستويات ومجالات البيروقراطيات المحلية

بعد ذلك بقرابة الشهر أشار العسلي الى أن السوريين سيكونون راضين بأن يعاملوا مثلما يعامل اليهود في الادارة المركزية(٤٦). وحسبما برهنت الباحثة كورين بلايك ظل خريجو كلية الحقوق أو الادارة المدنية العرب والسوريون ينعمون بوضع مميز حتى عام ١٩١١(٤٧). ففي عهد عبد الحميد وأوائل عهد تركيا الفتاة فاقت نسبة السوريين خريجي كلية الادارة الملكية في العاصمة الذين بلغوا رتبة وال أو متصرف نسبتهم الى عدد الخريجين الاجمالي. وبحلول العام ١٩١١ أخذ السوريون من بين موظفي الادارة الاقليمية يترقون بسرعة تعادل نسبتها نسبة ترقية زملائهم الآخرين في الدراسة(٤٨).

---

(٤٤) Jacques Godechot, *The Taking of the Bastille* (London, 1970),p. 51.

(٤٥) المقتبس (دمشق)، ٤/٤/ ١٩١١. للاطلاع على دراسة قصيرة ونفاذة عن شكري العسلي أنظر: Samir Seikaly, "Shukri al-Asali: A Case Study of a Political Activist," in: Khalidi (ed.,), *The Origins of Arab Nationalism*,pp. 73 - 96.

(٤٦) المقتبس، ١٧ /٥/ ١٩١١.

(٤٧) Corinne Blake, "Training Arab-Ottoman Bureaucrats: Syrian Graduates of the Mulkiye Mektebi 1890 - 1920," Ph.D. diss. (Princeton, N J; Princeton University, 1991),pp. 194 - 195.

(٤٨) Ibid., p. 193.

اما السوريون الذين تخرجوا عام ١٩١١ وبعده فكانوا يترقون بسرعة أدنى من سرعة ترقية مجمل المتخرجين[٤٩]. وقد شمل تطهير «التنسيقات» فيما شمل ثلاثة عشر متصرفاً عربياً وعدداً غير محدد من القائمقامين[٥٠]. ولئن رأى العهد الجديد ان هؤلاء الموظفين يدينون بولاء عميق للعهد السابق[٥١]، فهو لم يستبدلهم بسوريين عرب يتعاطفون معه، بل جاء عوضاً منهم بموظفين اتراك[٥٢]. وحين رد طلعت بك (رقي لاحقاً الى مرتبة باشا) ـ أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي ـ على العسلي بقوله: «كم كنا نتمنى ان نختار مجلس الوزراء بكامله من بين العرب الاشراف»[٥٣]، أجابه نواب عرب: «كم هذا صحيح يا طلعت بك فقد برهنتم عن ذلك باقالة معظم القائمقامين العرب خلال وجودكم في الحكم !»[٥٤] واتهموا الجمعية بانها طردت موظفين عرباً سوريين عديدين من الادارة الاقليمية.

قد تكون جمعية الاتحاد والترقي قد عدّت طرد كبار الموظفين العرب من مراكزهم في الإدارة الاقليمية والبطء في ترقية ذوي الرتب الأدنى، اجراءً ضرورياً من أجل التخلص من المراكز المميزة التي شغلها خريجو الكليات العرب السوريون في الولايات قبل العام ١٩١١. ولكن لما كانت حصة العرب من مجمل التعيينات أقل من الربع[٥٥]، فيبدو انهم فسروا إجراءات الجمعية بانها محاولة لتهميشهم في ذلك المجال. ولعل العسلي، في اتهامه الجمعية بالتحيز ضد العرب لعدم تعيينهم في «مراكز رفيعة»[٥٦]، كان يشير بالذات الى الادارة الاقليمية.

إن أشد نقاط الخلاف بين العرب والأتراك محاولة حزب تركيا الفتاة نشر استعمال التركية في جميع الدوائر الرسمية واستثناء العربية

كذلك شاركت صحيفة المقتبس، اقوى صحف دمشق تأثيراً، في التذمر من التعيينات السياسية. فذكرت ان وزارة الداخلية، عوضاً من ترقية عبد الوهاب الانكليزي، قائمقام ناحية الباب في ولاية حلب، الى رتبة والي الولاية، اختارت تعيين كاظم بك الذي لا خبرة له في الادارة الاقليمية. لم تذكر الصحيفة ان الوالي الجديد تركي، بل عدّت ان ذلك التعيين كان انحرافاً عن الممارسة السارية من حيث ترقية الاداريين الاقليميين المحترفين، مثل القائمقامين والمتصرفين

(٤٩) Ibid., p. 194.

(٥٠) دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، ص ٣٠١.

(٥١) كان عزت باشا العابد، السكرتير الثاني لـلسلطان عبد الحميد الثاني، نافذاً في تعيين العديد من اخصائه في المناصب المدنية والقضائية في الادارة الاقليمية لولايتي بيروت وسوريا. انظر: Gross, "Ottman Rule in the Province of Damascus 1860 - 1909," pp. 471 - 472.

(٥٢) دروزة، المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(٥٣) المقتبس، ٦/٤/١٩١١.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) Szyliowicz, "Changes in the Recruitment Patterns and Career-Lines of Ottoman Provincial Administrations during the Nineteenth Century," p. 261.

(٥٦) المقتبس، ١٥/ ٤/ ١٩١١.

خريجي كلية الادارة المدنية (الملكية)، الى مرتبة وال، إذ عـيّنت الوزارة في تلك المراكز ضباطاً عسكريين وصحافيين مـوالين لجمعية الاتحاد والترقي[٥٧] . ورأى العروبيون وجوب أخذ الكفاءة في الحسبان، ولما كان أكثرهم من خريجي الكلية فقد رأوا ان اعطاء الأولوية للكفاءة سيضمن لهم الترقيات التي يصبون اليها.

كان أحدَ أوجه هذه التناقضات صراع قام بين الموظفين المحترفين من جهة والموظفين غير المحترفين من جهة أخرى. فقد شكا العسلي ان التعيينات في الوظائف المتدنية يلزمها النجاح في الامتحانات، ولكن «لا يطلب اجتياز أي امتحان لرتبة وال أو متصرف، ولا احد يهتم باستقصاء ما اذا كان وال قد عُيِّن حديثاً هو خريج كلية أم لا»[٥٨]، كما طالب باستصدار قانون يضبط الترقيات[٥٩]. وفي وقت لاحق افصح العسلي عن غايته الحقيقية وهي ترقية القائمقامين السوريين الى مرتبة متصرف، أي المرتبة الثانية بعد الوالي في هرمية البيروقراطية الاقليمية. فقد اقترح تعيين اتراك كفوئين في مراكز الولاة وسوريين كفوئين في مراكز المتصرفين في الولايات السورية[٦٠]. ولكن العروبيين تقدموا برأي آخر أثاروا فيه قضية اللغة. فقد طالبوا بأن تعين الادارة المركزية مسؤولين يجيدون العربية لكي يحسنوا تفهم القضايا المحلية[٦١] . لا ريب في انه كان من شأن فرض معرفة اللغة العربية تحسين فرص توظيف وترقية الخريجين العرب السوريين.

أما على الصعيد المحلي فكانت القضية أكثر تعقيداً. ذلك ان تأكيد بعض المؤرخين «أن عهد تركيا الفتاة لم يتسم بأي تغيرات في لغة الادارة والمحاكم والتعليم»[٦٢] فيه بعض الصحة فقط، وهو يقع في المشكلة المنهجية الكلاسيكية من حيث عدم التمييز بين القوانين الجديدة الصادرة والقوانين القديمة السارية المفعول فعلاً. وهنا أيضاً كان للغة دور في ابراز التنافس الاجتماعي الأهم بين العرب السوريين وبين الأتراك على المناصب في مختلف مستويات ومجالات البيروقراطيات المحلية، العدلية والمدنية.

على الرغم من صحة القول إن السلطان عبد الحميد الثاني كان البادىء في تتريك اللغة المستعملة في المدارس الحكومية الجديدة، وفي تعيين معلمين اتراك فيها، وفي توظيف قضاة اتراك في محاكم الدولة في سوريا، وفي فرض المزيد من الاشراف المدني على تلك المحاكم، فان عملية المركزة والعلمنة وتسلل التتريك هذه كانت بعيدة من الاكتمال حين انتهى حكمه. وبعد العام ١٩٠٨ كان على جمعية الاتحاد والترقي محاولة تعجيل ذلك وإتمامه. أتى رد فعل العرب السوريين مضاعفاً وفي قالب المطالبة بالتراجع عن سياسات التتريك التي اتبعها عبد الحميد ومن جاء بعده. وكان السلطان عبد الحميد قد اصدر عام ١٨٧٩ قانوناً أعاد بموجبه تنظيم المحاكم التابعة للدولة التي

(٥٧) المقتبس، ١٧/٤/١٩١١.
(٥٨) المقتبس، ٦/٤/١٩١١.
(٥٩) المصدر نفسه.
(٦٠) المقتبس، ٩/٩/١٩١١.
(٦١) المفيد، ١٤/٥/١٩١١.
(٦٢) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 19.

انشئت عـام ١٨٥٤ بوضعـها تحت اشـراف السلطات المركزية عـوضاً من كـونها تحت اشراف الوالي[٦٣]. وكـان قد بدأ حـينذاك أو بعده بقلـيل تعيين رؤسـاء المحاكم من قـبل الحكومة المركزية وهم عادة من خريجي كلية الحقوق في العاصمة وكان بعضهم أتراكاً [٦٤]. غير ان كل محكمة ضمت كذلك عدداً من القـضاة من وجهاء الولاية مناصفة بين مسلمين ومسيحيين اختيروا من قبل لجنة ادارية وعيّنوا من قبل الوالي لمدة سنتين [٦٥].

وقد بدأ عام ١٩٠٩ تطبيق اسلوب تنظيمـي جديد الغى دور الوجهاء المحليين وجعل جمـيع قضـاة محـاكم الدولة من خريجـي كلية الحـقوق في الآستـانة [٦٦]. فكان هذا الاجراء وجه علـمنة آخر ذا تأثير في وضع العلماء العـاملين كقضاة في المحـاكم المحلية حتى ذلك الوقت. وفي ٢٣ شـباط/فبراير ١٩١٠ جاء في تقـرير لقنصل بريطانيا في دمشق أن أمـراً جديداً قـد صدر بمنع أي تعيـينات من ذلك النوع وبحصـر التعـيينات الصادرة عن وزارة العـدل بخريجي كلية الحـقوق في الآستانة المـتعلمين وفق المناهج الغربية [٦٧]. لا عجب إذاً ان يكون الشـيخ احمد حسن طبـاره ـ رئيس تحرير صحيـفة **الاتحاد العثماني** في بيروت وعضـو لجنة الاتحاد والترقي فيها وقـاضٍ في محكمة الاستئناف ـ قد تحول الى مناهضة الدولة في اثر فـقدانه وظيفته في المحكمة. ومذذاك اخذت صـحيـفته تؤيد قـضيـة العروبيين[٦٨] . الا أن السوريـين العرب ذوي التـوجه العلمـاني المتخـرجين من كلية الحـقوق في الآسـتانة لم يفـيدوا إلا هامـشيـاً من هذه التغيرات، لأن نصف المعينين الجـدد على الأقل لم يكونوا سوريين بل أتراكاً. وجاء في تقرير للقنصل البريطاني في دمشق مؤرخ في ٤ نيسان/ابريل ١٩١٠ما يلي:

ألغت وزارة العـدل النظام القديم المعـمول به في تخصـيص عضـوية قضـائية في دمشق لأشخاص محليين منتخـبين لمدة سنتين، وعينت اعضاء دائمين لملء هذه المراكز. أربعة من المعينين الجـدد هم من أهل دمشق، أما الثمانية الباقـون فهم أتراك. وقد طبق إجراء مماثل في أربعة من أقضية الولاية هي حمص وبعلبك والبقاع والصلت[٦٩].

كان استعمال اللغة العربية في محاكم الدولة في الولايات العربية مسموحاً كما هو متـفق عليه بين معـظم مؤرخي تلك الحقـبة[٧٠]، الى أن صدر قانـون جديد عام ١٩٠٩ فمنع استعمالها وجعل التـركية اللغة الوحيدة في تلك المحاكم[٧١]، مؤكداً ثانية انه ليس

(٦٣) Najib Saliba, "The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of Syria, 1878-1990," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9, (August 1978), p. 314; David Kushner, "The Place of the Ulema in the Ottoman Empire during the Age of Reform (1839-1918)," *Turcica*, vol.19 (1981),p. 60.

(٦٤) الحكيم، ذكريات الحكيم، ج ١، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٦٧) FO 195/2342/94, "Permanent Members in the Courts of Damascus," Consul George Devey (Damascus) to Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople), 23 February 1910.

(٦٨) الهدى (نيويورك)، ١٩/١١/١٩١٠.

(٦٩) FO 195/2342/175-76, "General Report for March Quarter [1910]."

حيث ان القنصل البريطاني كان قد ذكر في برقيته السـابقة بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩١٠ حول الاعضاء الدائمين في محاكم دمـشق ان الحكومة المركزية كانت قد عـينت ١٦ عضواً جديداً في مـحاكم دمشق، فانه من المحتـمل ان يكون الاعضاء الاربعة غير المذكورة اصولهم سوريين من خارج مدينة دمشق.

(٧٠) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 20.

(٧١) الأهرام، ١٩ /١١/ ١٩٠٩.

من الضروري ان يكون القضاة في ولاية ما على معرفة بلغتها[٧٢]. وقبل ذلك بقليل كانت وزارة العدل قد قررت وضع حد للسماح للمحامين غير المتخرجين من كلية الحقوق في الآستانة بالمرافعة في المحاكم إلا إذا كان بمقدورهم اجتياز امتحان كفاءة [٧٣]. من الواضح إذاً أن ذلك مثّل تهديداً لمورد رزق فريقين من المحامين المحليين الذين كانوا لا يتقنون اللغة التركية اتقاناً كافياً. اما الفريقان فهما المحامون المتخرجون من كليات حقوق غربية، والعلماء الذين تلقوا العلوم الاسلامية ومارسوا مهنة المحاماة في تلك المحاكم. كذلك لم تُرضِ تلك الاجراءات التجار المحليين. ففي نيسان/ابريل ١٩١٠، حين اصر رئيس المحكمة التجارية في دمشق على التركية اللغة الوحيدة المسموح بها في محكمته اعترض التجار على أساس عدم قدرتهم على متابعة المرافعات. إضافة الى ذلك، ولما كانت شهاداتهم قد أعطيت بالعربية فإن أي تغير فيها، مهما كان ضئيلاً، ينتج من ترجمتها الى التركية، قد يؤثر سلباً في قضاياهم المطروحة أمام تلك المحاكم[٧٤]. وقد برزت عام ١٩١٢ مشكلة مماثلة حين اصدرت الحكومة المركزية مرسوماً يقضي بأن يصبح نقل الملكية، الذي كان يصدر في العادة عن شيخ المحلة أو الحارة، إلى دائرة الطابو، بالتركية لا بالعربية. اعترضت صحيفة **الحقيقة** في بيروت على ذلك الإجراء نظراً الى ان شيوخ الحارات كانوا يجهلون اللغة التركية، وعدّت ذلك الاجراء مقدمة لإبدال شيوخ الحارات المحليين بآخرين اتراك[٧٥].

أما في شأن لغة التعليم فقد اتسمت سياسات جمعية الاتحاد والترقي بالتضارب، وقد وصفها الباحث التركي عثمان ارغين على انها كانت غير حاسمة[٧٦]. وقد كانت التركية لغة التعليم في المدارس الحكومية قبل عام ١٩٠٨؛ وفي العام التالي وعدت جمعية الاتحاد والترقي بانها ستسمح باستعمال اللغات المحلية في المدارس الحكومية الابتدائية[٧٧]. غير ان محمد كرد علي والصحافة السورية المحلية قالا إن الجمعية لم تفِ بالوعد كما ان البرنامج الذي اصدرته وزارة التربية لم يُظهر أي تغيير[٧٨]. وأكّد مصدر غير عربي «ان المؤتمر السنوي الثاني لجمعية الاتحاد والترقي الذي انعقد في سالونيكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠ قرر استعمال اللغة التركية في جميع مدارس الامبراطورية بغية ازالة الشعور بالقومية لدى جميع الفئات غير التركية واذكاء روح الوطنية بين الأتراك»[٧٩]. من ناحية ثانية لم تكن مواقف العروبيين

(٧٢) FO 195/2342/94, "Permanent Members in the Courts of Damascus,

(٧٣) الاقبال(بيروت) ١ /٣/١٩٠٩.

(٧٤) المقتبس، ٢ /٤/ ١٩١٠.

(٧٥) الحقيقة (بيروت) ٣ /٤/١٩١٢.

(٧٦) Osman Ergin, *Turkiye Maarif Tarihi,* 5 vols. (Istanbul, 1977),vol. 3,p. 1273.

(٧٧) انظر المادة ١٠ من برنامج جمعية الاتحاد والترقي المعدل.

Tarik Zafer Tunaya, *Turkiye'de Siya sal Partiler*, 2 vols. (Istanbul, 1984),vol. 1, p. 82.

راجع ايضاً صحيفة الشعب (حلب)، ٢٠/١٠/١٩٠٩، ص ١.

(٧٨) انظر مقالته «العربية والتركية،» المقتبس العدد ٤ (١٩٠٩)، ص ١٠٩ ـ ١١٢، والمفيد (بيروت) ٨/٢/١٩١١، ص ٣، والمؤيد (القاهرة)، ١٣ /٩/ ١٩١٠.

(٧٩) Jacob Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A Study of Irredentism* (London, 1981),p. 47.

متـجانسـة هي الأخرى، ذلك أن بعـضهم طالب باسـتعـمال العـربية في التـعليم في المدارس الحكومية الابتدائية فقط؛ في حين طالب بعضـهم الآخر بوجوب استعمالها في المدارس الثانوية أيضاً(٨٠).

كانت المدارس غـير الحكوميـة في مختـلف ارجاء الامبـراطورية الهدف الحقـيقي للمحاولات الدائبة لفـرض المزيد من السيطرة التي قامت بها جمعـية الاتحاد والترقي، وهي سياسة كانت مـوجهة مباشرة ضد نظامي التعليم المتـبعين في مدارس الملل غير الاسلامية والمدارس الأجنبية. ربما كان الدافع الى تلك السـياسة هو الشعور بالحاجة الـى التجانس والاتسـاق فـي الامبراطوريـة. وقد اتبعـتها الجمعية بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١١ ووجهتـها وضد الامتيازات الممنوحـة لغير المسلمين والامتيـازات المقدمة الى القوى الاوروبية في الأراضي العثـمانية. لقد كان التعليم على مـختلف المستويات في المدارس المليـة إما باللغة المحليـة أو بلغة أوروبيـة، كمـا كانت لغة التـعليم في المدارس الأجنبية عادة إما الفرنسية أو الانكليزية.

ولم يكن تعليم التركية في تلك المدارس يؤخذ على محمل الجد(٨١) . وهذا ما يوضح سبب اعادة تأكيد احـد بنود برنامج جمعية الاتحاد والترقي عـام ١٩٠٨ مرسوماً كان قد صدر عـام ١٨٩٤ ويقضـي بالزام تعليم التركـية في جميع مـدارس الامبراطورية، بما فيها المدارس غـير الرسمية والمدارس الأجنبية. ويـبدو ان الغاية من ذلك المرسوم كانت تكمن في «تقويض بعض الامتيازات التي كانت تنعم بها المدارس الأجنبية ، وفي الالتفاف على الشعور القومي في صفوف الفئات غير التركية»(٨٢) .

اخضع برنامج الجمـعية للعام ١٩٠٨ المدارس للتفتيش مـن قبل وزارة التربية(٨٣)، ولكن حين حاولت هـذه الأخيرة تفـتيش المدارس الملية والأجنبـية والتـدخل في تعيين المعلمين فيها(٨٤)، «رفضت كل من الأقليات والأجانب المعتمـدين على امتيازاتهم تطبيق تلك التعديلات»(٨٥). لم يكن في سوريا، مثلما لم يكن في الولايات العثمانية الأخرى، أي مدرسة حكومية مخصـصـة حصراً لغير المسلمين(٨٦). كما كان الطلاب المسيحيون في المدارس غير الحكومية يتلقون التعليم بالعـربية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، فيما كان الطلاب المسلمون الأكثر اتكالاً على المدارس الحكومية يتلقون التعليم بالتركية(٨٧).

---

(٨٠) Abdul Aziz Duri, *The Formation of the Arab Nation: A Study in Identity and Consciousness* (London, 1987), pp. 229 - 231.

(٨١) لم تكن اللغـة التركيـة تدرس مثلاً فـي مدارس الروم الأورثوذكس (ربما خارج سـوريا) مثـلاً حتى ١٨٩٥ حين اصبحت التـركية لغة اجـبارية ولكنها لم تصبح لغـة التعليم في تلك المدارس، انظر: Kazamias, *Education and the Quest for Modernity*, p. 95.

(٨٢) David Kushner, *The Rise of Turkish Nationalism 1876 - 1908* (London, 1977), p. 91.

(٨٣) Article 17 of the Program in Tunaya, Turkiye de Siyasal,p. 67.

(٨٤) أصدرت وزارة التربية عام ١٩١٠ قـراراً باستبدال جميع الأساتذة الاجانب باسـاتذة عثمانيين سواء في المدارس الحكومية أم في المدارس المليّة. انظر: الشعب، ١٠/٨/١٩١٠.

(٨٥) Ergin, *Turkiye Maarif Tarihi* ,vol. 3, p. 1292.

(٨٦) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 20.

(٨٧) Ergin, ibid., p. 1293.

فكانت النتيجة ان السوريين المسلمين راحوا يطالبون الحكومة المركزية بالتخلي عن سياسة عبد الحميد في خصوص المدارس الرسمية المتبعة منذ قبل العام ١٩٠٨، فيما طالب المسيحيون بالاحتفاظ بهذه السياسة في خصوص المدارس غير الحكومية. والواقع ان المسلمين باصرارهم على اعتماد العربية لغة التعليم، حاولوا التساوي مع مواطنيهم المسيحيين إضافة إلى تحقيق غايات أخرى.

واتُّخذت على صعيد الادارة المدنية المحلية اجراءات كان لها تأثيرات اجتماعية سيئة في صفوف الفئتين الدنيا والأدنى من الطبقة الوسطى. ومن تلك الاجراءات امر صدر عن وزارة المال بطرد جميع جباة الضرائب الذين لا يتكلمون التركية بطلاقة(٨٨)، وهو امر هدد بجعل الموظفين السوريين الذين كانوا يشغلون المناصب الدنيا اميين وظيفياً وباستبدالهم بموظفين اتراك. كذلك حاولت الحكومة الحد من نفوذ المدارس الأجنبية برفض توظيف خريجيها في القطاع العام(٨٩). وفي أواخر العام ١٩٠٩ أدلى وزير الداخلية طلعت بك بتصريح لصحيفة لو تمب *(Le Temps)* الفرنسية قال فيه ان الطلاب غير المسلمين وطلاب المدارس الأجنبية الذين لا إلمام لهم تاماً باللغة وبالثقافة القوميتين، وكلتاهما «تركيتان بالطبع»، لا مكان لهم في خدمة الدولة(٩٠). وكان من المحتمل حينها انْ يمنع عبد الرحمن الشهبندر عن مزاولة مهنته. فمع العلم بأن معارضته جمعية الاتحاد والترقي قد تكون مستمدة من اعتبارات ايديولوجية(٩١) ، فإن كونه خريج مدرسة الطب في الكلية السورية الانجيلية في بيروت وطبيباً موظفاً في بلدية دمشق(٩٢)، فقد كان من المحتمل ان تؤثر الاجراءات الجديدة في مستقبله المهني. وذلك يعني ان المهنة الحرة لم تكن ضمانة تحرر صاحبها من إشراف الحكومة أو من نفوذها(٩٣).

أثار بعض تلك التطورات انتباه القنصل البريطاني في دمشق، حيث أشار إلى «أن الشعور بالعداء بين العرب والأتراك قد ازداد كثيراً خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة السابقة، وذلك إما بسبب تسرع أو تصرف سلطوي من قبل الموظفين، أو بسبب غلو آراء ذوي الصلة بحزب تركيا الفتاة الذين يظهرون ميلاً واضحاً نحو كراهية ما هو غير تركي.

لقد أخذ الشعور بالعداء بين الأتراك والعرب يتسرب الى الطبقات الدنيا؛ ولن يبقى لمدة طويلة محصوراً بين العلماء والوجهاء والشخصيات البارزة وفي الدوائر الرسمية.

إن أشد نقاط الخلاف محاولة حزب تركيا الفتاة نشر استعمال التركية في جميع الدوائر الرسمية واستثناء العربية؛ ففيما كانت كل الشهادات الشفوية تُدلى بالعربية

(٨٨) الهدى، ٢٣ /٩/ ١٩١٠.
(٨٩) المؤيد، ١٣/٩/ ١٩١٠.
(٩٠) *Le Temps*, 5/10/1909.
(٩١) Seikaly, "Abdul Rahman Shahbandar: The Beginnings of a Nationalist Career," p. 61.
(٩٢) المقتبس، ١٦/١/ ١٩١٥.
(٩٣) وافقت الحكومة المركزية في ما بعد على السماح للطلاب المتخرجين من جامعات اجنبية بالاحتفاظ بمناصبهم إذا نجحوا وأثبتوا معرفتهم اللغة التركية. انظر: المقتبس، ٧ /٧/ ١٩١٠.

في المحاكم، كانت الاحكام والمراسيم ومختلف الأوامر والتعميمات تصدر بالتركية، الأمر الذي كان يؤدي في كثير من الحالات الى ارباك المدعي أو المدعى عليه. ان معظم كبار المسؤولين في الدوائر العدلية، مثل المدعي العام ورؤساء المحاكم، لا يعرف من العربية الا القليل جداً ، حتى ان بعضهم لا المام له بها اطلاقاً . في الواقع، ومن اصل قرابة الثلاثين منهم أو أكثر، لم يكن الا لنصفهم تقريباً ـ وهؤلاء هم من الكتبة والمخمنين ـ المام باللهجة العامية المحلية؛ ومن أصل قضاة التحقيق الثلاثة فإن واحداً فقط كان يعرف القليل جداً من العربية، مع العلم أنها ضرورية جداً لاجراء تحقيقاته»(٩٤).

لقد جاءت الاحتجاجات العنيفة على اجراءات التتريك المتخذة في الادارة المحلية قبل عام ١٩٠٨ وبعده من مصادر متعددة. فالسوريون في مجلس «المبعوثان» ضغطوا على الحكومة لتغيير سياستها. وبحسب قول مبعوث ولاية بيروت سليمان البستاني نجحت الضغوط جزئياً. فقد أشار البستاني خلال خطبة ألقاها في بيروت في أيلول/سبتمبر ١٩١٠، وهو كان على علاقة حسنة بجمعية الاتحاد والترقي وكثيراً ما قام بدور الوسيط بينها وبين العروبيين، الى ان الحكومة المركزية استجابت لاثنين من مطالب السوريين؛ فقد عكست قرارها السابق بطرد جباة الضرائب المحليين وقبلت بأن يعلّم العربية معلمون عرب دون غيرهم. كان للقرار الثاني هذا أهمية خاصة لأنه وعد بعكس احدى ممارسات ما قبل عام ١٩٠٨. أما في شأن ممارسة أخرى تعود الى ما قبل عام ١٩٠٨، وهي جهل القضاة غير العرب اللغة العربية، فقد اكتفى البستاني بالقول ان وزير العدل ينظر في أمرها(٩٥). وفي خطبة اخرى القاها في القاهرة في الشهر نفسه، قال البستاني إن الحكومة المركزية قررت عدم نقل أي موظف تركي لا يعرف العربية الى أي ولاية عربية (٩٦). واستناداً الى قول البستاني قد يجوز الاستنتاج ان جمعية الاتحاد والترقي لم تعكس من سياستها السابقة إلا ما هو متعلق بالمراكز الادارية الدنيا وموظفيها المحليين ؛ فعكس تلك السياسة لم يؤثر في الوظائف الوسطى والعليا التي كان يشغلها أتراك قبل ١٩٠٨. فكان كل ما وعدت به الآستانة عبارة عن تبديل في الاسلوب لا في الجوهر، أي ملء هذه الوظائف بموظفين أتراك يعرفون العربية عوضاً من موظفين اتراك لا يعرفون هذه اللغة.

كانت القومية العربية المبكرة، كحركة سياسية، نتيجة اتجاهات ثلاثة على الأقل تعارض ثلاثة اتجاهات أخرى هي التتريك الشامل، والعثمانية ذات المحور التركي، واحتمالات السيطرة الاستعمارية الأوروبية

إن أهمية هذه النقطة الأخيرة يجب ألاّ تغيب عن البال، ذلك لأنها بينت ان الحكومة

(٩٤) FO 37/1002/28562, Consul George Devey (Damascus) to Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople), 4 April 1910. Cited also in: Philip Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860-1920* (London, 1983),p. 122.

(٩٥) لسان الحال (بيروت)،١/٩/١٩١٠.
(٩٦) لسان الحال،١٧/١٠/١٩١٠.

المركزية، عن دراية أو عن غير دراية، كانت مستمرة في تطبيق سياسة عبد الحميد التي أدت إلى حظر تعيين سوريين عرب من الطبقة الوسطى تلقوا تعليمهم في الغرب في الادارة المحلية. إن هؤلاء هم انفسهم الذين ألّفوا النواة العربية لفروع جمعية الاتحاد والترقي في المدن السورية. ولعل ذلك ما يفسر، جزئياً على الأقل، سبب اعتقاد عدد من الشبان السوريين المناهضين لسلطوية عبد الحميد، أن عضويتهم السابقة في الجمعيات الثقافية القومية العربية ليست غير متلائمة مع عضويتهم في فروع جمعية الاتحاد والترقي المحلية عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩، ثم عودتهم عن مواقفهم هذه عام ١٩١٠ و بعده. وعلى سبيل المثال، كان عبد الغني العريسي وعبد الرحمن الشهبندر وشكري العسلي قبل عام ١٩٠٨ اعضاء في جمعيات ثقافية قومية عربية، ثم انتسبوا خلال هذا العام وبعده عام ١٩٠٩ الى فروع محلية لجمعية الاتحاد والترقي. غير انهم انسحبوا منها وتحولوا بعد عام ١٩١٠ الى مناهضة الاتحاد والترقي. ثمة مؤشر أكثر وضوحاً يدل على صراع داخل جمعية الاتحاد والترقي ظهر من خلال الخلاف بين اللجنة المركزية من جهة وفروعها المحلية في سوريا من جهة أخرى، حين وقع عام ١٩١١ انفصال داخل فرع بيروت بين الأعضاء العرب والأعضاء الأتراك[٩٧]. في كانون الثاني/يناير ١٩١٢ هدد ثلاثون من أعضاء هذا الفرع بالاستقالة بسبب الخلاف على موضوع اللغة[٩٨]. لم يترتب على الاستقالات نتائج تُذكر، ذلك أن الفروع المحلية للجمعية كانت واقعة تحت سيطرة أعضاء أتراك بعثت بهم اللجنة المركزية الى الفروع في العام السابق. وبحسب ما كتبه مراسل بريطاني في أوائل عام ١٩١١، «فإن الحسد الشديد من الأتراك تأزم بسبب أساليب الجمعية. فالجمعيات السورية المحلية التي أعاد تنظيمها أعضاء من سالونيكا تكاد تكون الآن في أجمعها بين أيدي الاتراك. ولادراكهم انعدام قيمتهم، امتنع الأعضاء العرب عن حضور الجلسات وذهب بعضهم حتى الإستقالة . كما أن افصاحهم صراحة عن استيائهم لم يترك أثراً في الجمعية. واذا تجرأت صحف محلية فنشرت مقالات تذم الجمعية، جاءتها التحذيرات من سالونيكا بأن يلجم المحرر قلمه لئلا يأتي أجله قبل أوانه، وهو تهديد يصعب التغاضي عنه نظراً إلى كونه طبّق في الآستانة مرتين»[٩٩].

تؤكد محفوظات وزارة الخارجية الأميركية، التي قلّما رُجع اليها، هذه الصورة العامة المشار اليها أعلاه، وتشير الى أن الآستانة لم تف بجميع وعودها بل كانت تحاول توسيع مدى التتريك. ففي ١٦ آب /أغسطس ١٩١١ بعث القنصل الأميركي

---

(٩٧) FO 371/149/4965, "Turdey: Annual Report, 1911" ; Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople) to Sir Edward Grey (London), received 5 February 1911.

(٩٨) الأهرام، ١٩ / ١/ ١٩١٢.

(٩٩) *The Times* (24 March 1911), p. 5.

حول نقطة الخلاف بين الاعضاء العرب والاعضاء الاتراك في فرع بيروت من جمعية الاتحاد والترقي انظر ايضاً:

Rashid Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine 1906-1914* (London, 1980), pp. 228-229.

العام في بيروت و. ستانلي هولينز برسالة الى وزير الخارجية في واشنطن قال فيها «ان الحكومة تعمل ببطء واستمرار على استبدال الموظفين السوريين هنا بموظفين اتراك لا يعرف أي منهم تقريباً اللغة العربية، لغة سوريا باجمعها»(١٠٠).

وكان للظروف أيضاً دور في إطالة عمر الصراع العربي ـ التركي الاجتماعي الذي اتخذ شكل تهديد وظائف السوريين من الطبقتين الوسطى والدنيا في الادارة المحلية. فبعد هزيمة العثمانيين في الحرب ضد الايطاليين في طرابلس الغرب عامي ١٩١١ و١٩١٢، وفي الحرب البلقانية الأولى في أواخر العام ١٩١٢، قَدِم لاجئون من المنطقتين الى الأناضول وسوريا. وكان الكثير من هؤلاء موظفين في الدولة في المناطق المفقودة فأعيد توظيفهم من قبل الحكومة المركزية في سوريا في وظائف مشابهة لوظائفهم السابقة. ففي نهاية العام ١٩١٢، مثلاً، عارضت الصحف المحلية خفض رتب كتبة وموظفي محكمة دائرة بيروت الاولى، وذلك تطبيقاً لأمر من وزارة العدل في الآستانة يقضي بتعيين تركي لاجىء من طرابلس الغرب لا يتكلم العربية رئيساً للكتبة في تلك المحكمة(١٠١). وظهرت أيضاً أخبار مماثلة عن موظفين من رتب متدنية آتين من البلقان(١٠٢).

ويصوّر صدام حصل في بيروت في آذار/مارس ١٩١٣ بين شكري العسلي ووالي بيروت حازم بَك، كيف كان بعض العروبيين يعمل، انطلاقاً من اهتمامه بمصلحة الطبقة الدنيا من الموظفين المحليين، على ربط أوضاعهم الاقتصادية باستعمال العربية في دوائر الادارة المحلية. ففي محاولة لارضاء العسلي طلب الوالي من العسلي تسلّم مهامه كمتصرف جديد لمنطقة اللاذقية على ساحل سوريا الشمالي. رفض العسلي التعيين وسأل الوالي لماذا يرافقه شرطيون أجانب؟ أجاب الوالي بأن أولئك رجال متمرسون ومن ضحايا سقوط البلقان. فكان رد العسلي جافاً، لكنه يؤكد اهمية اللغة العربية في الأطر المحلية، إذ قال «إن الأمة العربية ليست في وضع يمكنها من تحمل جميع موظفي الدولة. بل عليها اختيارهم بحسب كفاءتهم ومعرفتهم اللغة والتقاليد المحلية. اما الباقون فيمكنهم اختيار مهن اخرى يكتسبون منها معيشتهم»(١٠٣).

لم تُحل تلك القضية بعد ذلك اللقاء بستة اشهر على الرغم من اتفاق تم التوصل اليه بين العروبيين وجمعية الاتحاد والترقي في آب/أغسطس ١٩١٣(١٠٤). فقد بعث

(١٠٠) Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29,867.00/349. W. Stanley Hollins, American consul-general (Beirut) to [P. C. Knox] secretary of state (Washington, D.C.).

لا بد أن نذكر هنا أن القنصل الاميركي فسر تصرف الحكومة المركزية بانه كان نابعاً من الحاجة الى الحفاظ على النظام والأمن. إلا أنني لا أعتقد ذلك لاسباب عدة، أهمها ان الموظفين السوريين كانوا يفصلون في تلك الفترة ليس من الادارة المحلية فقط، بل من الادارة المركزية كذلك.

(١٠١) المقطم (القاهرة)، ١٤/١٢/١٩١٢.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) الأهرام، ١٥/٣/١٩١٣.

(١٠٤) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ٥٢٤ ـ ٥٣٥.

القنصل الأميركي العام في بيروت، هولينز، بتقرير مؤرخ في ٢٤ أيلول /سبتمبر١٩١٣ جاء فيه «انه على الرغم من وعود الحكومة الحالية في الآستانة للذين يوصفون بـ «الاصلاحيين» السوريين والعرب بعدم تعيين اتراك لا يتكلمون العربية في وظائف ثانوية في سوريا، وباعطاء الأفضلية في تلك التعيينات للسوريين والعرب، بدأت الحكومة بنقل ستة من أقدم مفتشي الشرطة البيروتيين الى البصرة وملء مراكزهم بأتراك غرباء كلياً عن بيروت لا يفهم أي منهم كلمة عربية واحدة. وقد حصل فعلاً ما كان متوقعاً. فالمفتشون الذين أمروا بالتوجه الى البصرة فضلوا الاستقالة على التوجه الى مكان كالبصرة حيث سيكون من الصعب عليهم نقل عائلاتهم اليها. لقد كانت تلك وسيلة مناسبة جداً للتخلص من الموظف السوري، أي نقله إلى مكان بعيد حيث يستحيل عليه العيش فيستقيل تاركاً مكاناً شاغراً يتهافت عليه مئة موظف تركي سابق ينتمون الى طبقة شاغلي الوظائف الإرثية الذين يوجد منهم جموع طردوا من طرابلس الغرب ومقدونيا.

إضافة الى هذه التغييرات في وظائف الشرطة، وصل الى بيروت أخيراً عشرة أتراك فقدوا وظائفهم في شمال مقدونيا ولا يفهمون العربية على الاطلاق، وعينوا في وظائف في الدائرة المالية المحلية»[١٠٥].

إن العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية الفاعلة في صفوف السوريين العرب في أواخر العهد العثماني، جعلت لزاماً عليهم ادراك لا صيغة هوية واحدة، بل مجموعة من صيغ الهوية تتفاعل متداخلة بحسب الظروف

حينها أخذ العروبيون يصرون على وجوب الاعتراف باللغة العربية على انها اللغة الرسمية في الولايات العربية. وفي خطوة ظاهرها تصالحي، كررت جمعية الاتحاد والترقي الوعد الذي أدلى به سليمان البستاني عام ١٩١٠ بأن «جميع الموظفين في الولايات العربية يجب ان يكونوا على إلمام بالعربية وكذلك بالتركية»[١٠٦]. ولكن فيما عنى وعد البستاني وقتها الموظفين في المراكز الرفيعة في الولايات والادارات المحلية، استخدمت الجمعية هذا الوعد ليشمل صغار موظفي الادارة المحلية. وقد جاء رد بعض العروبيين سريعاً، ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣ اصدر حزب اللامركزية الادارية العثماني بياناً من مقره العام في القاهرة، ورد فيه ان قرار الجمعية سيحرم الموظفين المحليين الصغار مثل المخبرين أو الكتبة لأن اكثرهم كان على جهل باللغة التركية. أضاف البيان ان جعل معرفة التركية الزامياً «هو بمثابة طرد الآلاف منهم باسم القانون من وظائفهم الحالية، عوضاً من فتح الأبواب أمامهم وتعيينهم في خدمة الحكومة المحلية»[١٠٧]. ان الاشارة بالتحديد الى وظائف «الآلاف من صغار الموظفين» لا تترك مجالاً للشك في مدى اهتمام الحزب بمصير الموظفين في وظائف المستويين

(١٠٥) Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29, 867.00/ 578. W. Stanley Hollins, consul-general (Beirut) to [William J. Bryan] secretary of state (Washington, D.C.).

(١٠٦) FO 195/245/423; Sir Gerard Lowther (Constantinople) to Sir Edward Grey (London), 25 September 1913.

(١٠٧) مرآة الغرب (نيويورك)، ١٢/١١/١٩١٣.

المتوسط والمتـوسط الأدنى، وتومىء الى ان التأييد الذي كـانت تلقاه الحركـة السورية كان أوسع كثيراً مما كان مقدراً. لقد كان من الصعب جداً، بالطبع، العثور على موظفين اتراك مبتـدئين يتكلمون العربية ليحـلوا محل السوريين، هذا ان لم يكن ذلك مستـحيلاً. ولكن بدا ان العروبيين كـانوا ينطلقون من الفرضيـة القائلة إن لزوم معرفـة اللغتين لم تكن في تلك الحال شرطاً جدياً بل وسيلة ستستعمل لاستبدال العرب باتراك. ولقد كان من المعـروف ان الموظفين الاتراك فـي الادارة المحلية كـانوا يشـغلون مـعظم المراكـز الرفيعة، بينما كان الموظفون السـوريون المحليون يشغلون المراكز الدنيا (١٠٨).

من هنا نستنتج انه على الـرغم من وجود صراع حقـيقي على المناصب والوظائف، فهو لم يكن في معظمه صراعاً داخل النخب العربية بل صـراعاً له أهمية اجتماعية أكبر لأنه كان قائماً بين النخب التركية والسورية العربية وغير النخب من المجموعات المهنية المنتمـية الى الطبقـة الوسطى والطبقة الوسطى المتـدنية في مخـتلف البيروقـراطيات المركزية والاقليميـة والمحلية. وفوق ذلك، كان لمجموعات اخرى خـارج البيروقراطيات المذكورة دورها أيضـاً. فلا يمكن تجاهل مـعارضة التـجار والمحامين واصــحاب المهن الحرة المحليين.

ثالثا: البعد السياسي

كانت القـومية العربيـة المبكرة، كحركة سـياسية، نتـيجة إتجـاهات ثلاثة، على الأقل، تعـارض ثلاثة اتجاهات أخـرى: القومـية التـركيـة والتتريك الشـامل؛ العثـمانيـة ذات المحور التركي التي دعت اليهـا جمعية الاتحاد والتـرقي؛ واحتمالات السيطرة الاستعمارية الأوروبيـة، أو الفرنسية على وجه أكثر تحديداً، التي اصـبحت قـبل الحرب العالميـة الأولـى الاتجـاه السائـد في أواخر عهد تركيا الفتاة (١٩١٢ ـ ١٩١٤).

لم يكن العربيون السوريون فريقاً متجانساً، بل كانوا عبارة عن مجموعة من ذوي الميول القومية الأولية غير أن ايديولوجيتهم الأساسية تكونت ليست كرد فعل على العثمانية بل كرد فعل على زوالها

بدأ الاتجاه الأول في الظهور قبل عام ١٩٠٨ وفي نهاية عـهد السلطان عبد الحميد. ففي الجـزء الأخير من القـرن التاسع عـشر، أخذت حـركة قومـية تركيـة تشدد على التراث التركي«مستقلاً عن الجذور العثمانية والاسلامية»(١٠٩). غير ان بعض المفكرين المسلمين العرب كـان يناقش أيضاً فكرة انشاء خلافـة روحية عربيـة، الأمر الذي أدى احيـاناً الى جدال عنيف على صـفحـات الصحف التركـية والعـربية(١١٠). ومع ان هذا الاتجاه كان في جوهره ثقافياً و/أو دينياً، فقد اكـتسى اهمية سياسية عام ١٩٠٨ وما بعده. ولعله هو الذي أدى، الى جـانب الحد من دور السوريين العرب في قـصر يلدز،

---

(١٠٨) المفيد، ٦/٤/١٩١١، أشار سليمان البستاني عـام ١٩١٠ انه وفقاً لحساباته هناك ٧ في المئة فقط من الموظفين في ولاية بيروت كانوا من الاتراك. انظر : لسان الحال، ١٧/١٠/١٩١٠.

(١٠٩) Landuau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*, p. 30.

(١١٠) On one of these pre-1908 polemics, see: Arminius Vambéry, *Western Culture in Eastern Lands: A Comparison of the Methods Adopted by England and Russia in the Middle East* (New York, 1906),p. 275.

الى التعابيـر العلانية المناهضة للعـرب التي أخذت تصدر عن النخب الجديدة التـركية العـسكرية والمدنية عـام ١٩٠٨ [١١١]. لقـد أشار أحـمد قـدري، وكان آنذاك طالبـاً في الآستانة، الى انه هو وطالبـان عربيان آخران، هما عـوني عبد الهادي ومحـمد رستم حيدر، فكروا بتاليف جمعية سرية هي جمـعية العربية الفتاة في الآستانة على صورة جمعية تركيا الفتاة، وكان ذلك بعـد مرور أربعة أيام فقط على قيام ثورة تركيا الفتاة. وكان مـا دفع بهم الى ذلك، انه يوم اعلان مـعاودة العـمل بالدستور ابـدى ضـابط في الجيش التركي سخطه علناً على مـستشاري عبد الحميد العـرب مشدداً في كلامه على أصـولهم العرقـية العربية[١١٢]. وبالفعل، أوردت الصحـافة التركيـة تقارير عديدة عن احداث متـشابهة [١١٣]. ولئن جرى البحث في اسـتقلال العرب بين بعـضـهم، فإن ذلك الموضوع لم يكن في البداية جزءاً من برنامج ولا هو ذهب الى أبعد من «الـهمسات» كما وصفها أحد اعضاء جمعية العربية الفتاة [١١٤]. وضعت الجمعية إطارها التنظيمي بعد تأسيسها في باريس عام ١٩١١ على أيدي مجموعة أكثرية أعضائها من الطلاب العرب السوريين [١١٥]. وكان صـلاح الدين القاسـمي قد كتب في أوائل عام ١٩٠٩ انه لمواجهة الاهانات والأكاذيب المعـادية للعرب الصـادرة عن بعض الاتراك، ومنهم عدد من كـبار الاساتذة فـي مؤسسـات التعليم الـعالي في الآسـتانة[١١٦]، فان علـى العرب التـمسك بمبادىء القومية والتعبيـر عن أنهم «عرب أولاً وعثمانيون ثانياً» [١١٧]. فدفاع المرء عن حقـوقه القومـية ضروري للتـوازن بين مـختلف العناصـر القوميـة التي تؤلف الدولة العثـمانية. لذلك كان رأي الـقاسمي ان لا خيـار بديلاً من التعاون الـسـياسي بين هذه العناصر، بمن فيها العرب والاتراك، ضمن الجامعة العثمانية[١١٨].

نما الاتجاه الثـاني عقب ثورة عام ١٩٠٨ وسيطرة جـمعية الاتحاد والتـرقي بصورة غير مباشرة في البداية ثم بصورة مباشرة على شؤون الدولة العثمانية. وعلى الرغم من اعلان الجمعية وجمعيات تركية ثقافية أخرى ولاءها للعثمانية السياسية، فقد عدّهم كثير من العرب اتراكاً قـوميين. ويذكر محب الدين الخطيب ان العرب رحـبوا في بادىء الأمر بعودة حكم الدسـتور، ولكن سرعان مـا خابت آمالهم. واتهم الخطيب فـئة داخل اللجنة بانها دائبة على تركيز سلطة الدولة في أيدي الأتراك، وعلى معـاملة العناصر غير التركية في الامبراطورية العثمانية تماماً مثلمـا عاملت فرنسا الاستعمارية الجزائريين [١١٩]. هذا

(١١١) محب الدين الخطيب، المقـدمة، في: الدكتور صـلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ ـ ١٩١٦: آثاره (القاهرة، ١٩٥٩)، ودروزة ، نشأة الحركة العربية الحديثة، ص ٣٠٢.

(١١٢) احمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى (دمشق، ١٩٥٦)، ص ٦ ـ ٧.

(١١٣) Blake, "Training Arab-Ottoman Bureaucrats; Syrian Graduates of the Mulkiye Mektebi 1980 - 1920," pp. 265-267.

(١١٤) توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٢٤.

(١١٥) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١١.

(١١٦) الخطيب، الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ ـ ١٩١٦: آثاره، ص ٧٢ ـ٧٣.

(١١٧) نشر القاسمي هذه الافكار في المقتبس، ٨ /١٩٠٩/٢.

(١١٨) الخطيب، المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(١١٩) محب الدين الخطيب، «من مذكرات محب الدين الخطيب»، مجلة الأوقاف الاسلامية (دمشق) (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦)، ص ١٩.

التصـور حمل الطلاب العـرب على تأليف عدد من الجـمعيـات القومـية [١٢٠]. وقد شكا الأعضاء العـرب في جمعية الاتحـاد والترقي في الآستانة أنهم كانوا مـبعدين من نواة الجمعية الداخلية صانعة القرار[١٢١]. فقد ورد في مذكرات عروبيين متعددين ان تأييد جمعية الاتحاد والترقي لـلمطبوعات والجمعيات الثقافية الداعية الـى التركية والتركية الشاملة مـثل ترك درنجي (١٩٠٨) وتُرك يوردو (١٩١١) وتُرك اوجاكلري (١٩١٢) يمثل قرينة تـدعم القول إن الجمـعية قـد تخلت عن العثمـانية وعن الاسـلام واعتنقت القومية التركية[١٢٢]. أما على الصعيد السياسي، فقـد يكون جاكوب لندو أكثر اقتراباً من الهدف في قوله ان جمعية الاتحاد والتـرقي قد اتبعت في وقت واحد سياسات عدة شددت كل بمفردها، وبـحسب المناطق الجغرافيـة، على القومية التـركية، والعثـمانية والاسلام الشمولي [١٢٣]. وكتب ارنست دُون في احدى دراساته القديمة ان «تصرفات الاتراك العثـمانيين لم تكن مـتجـانسة أبداً، ذلك انهم كـانوا يتكلمون على العـثمـانية ويمارسون [القومية] التركية»[١٢٤]. وهذا ما يفـسر سبب اتهـام العروبيين جمعـية الاتحاد والتـرقي باستـعمـال الاسلام والجـامعـة الاسلامـية وسائـل في السيـاسة الخارجية وابدوا سخطهم على دعواتها المتكررة إلى «تنقية» اللغة التركية من مفرداتها العربية[١٢٥]. ثمة ظـاهرتان اخريان تدلان على تسـاوق المواقف، هما ان الجـمعـيات القـومـيـة التـركـيـة والجـمـعـيـات الـداعـيـة الى الجـامـعـة التـركـيـة (Pan-Turkism) نشـأت في الآسـتـانة وفي أوروبا وكـان أنشط أعـضـائهـا طلاب اتراك[١٢٦]. كمـا كانت مراكز الجـمعيـات العربية الثـقافية والسـياسيـة خلال المرحلة الأولى من عـهد تركيـا الفتـاة قد قـامت ليس داخل سوريا بل خـارجها وتحـديداً في الآسـتانة ـ «بؤرة النهـضة العـربيـة» بحسب قـول أحد العـروبيين [١٢٧] ـ وكذلك في باريس. وكـانت أكثـرية اعضـائها من الطلاب العـرب في المدينتين. وتشيـر الى ذلك عبارة «الشبيبة العربية» التي عرّف بهـا الطلاب عن هويتهم كما أصبحوا معروفين من قبل الآخرين. من هنا كـانت القومية العربية، في أحـد أوجهها المتعددة، حـركة طلابية عربيـة سورية نمت وتطورت في مـعظمهـا لمواجهة حـركة الطلاب القـوميين الاتراك. وكان احد أهدافـها الاحتجـاج على جمعيـة الاتحاد والترقي لحرمانهـا الطلاب العرب حصتهم في مِنح الدراسة في أوروبا [١٢٨].

---

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) داغر، ثورة العرب، ص ٥٢.

(١٢٢) الخطيب، الدكتور صـلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ ـ ١٩١٦ : آثاره، المقدمة، ودروزة، نشاة الحركـة العربية الحديثة، ص ٣٠٢.

(١٢٣) Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*, pp. 45 - 47.

(١٢٤) Ernest Dawn, "The Rise and Progress of Middle Eastern Nationalism," *Social Education*, (January 1961), p. 22.

(١٢٥) الخطيب، الدكتور صـلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ ـ ١٩١٦: آثاره، المقدمـة، والقاسمي، «الدكتـور صـلاح الدين القاسمي»، ص ٩٢.

(١٢٦) كانت «جمـعية الوطن التركي» جمعـية مستقلة للطلبـة الاتراك في الخارج، وخصوصـاً في سويسـرا وفرنسا والمانيا. انظر: Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*. p. 39.

(١٢٧) السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ص ٢١.

(١٢٨) المقتبس، ١٧ /٥/١٩١١.

ولّد فقدان طرابلس الغرب والبلقان قوميةً عربيةً مختلفة، أي حركة سياسية رأت ان الامبراطورية العثمانية في خطر ومعرضة للانقسام والتفسخ. في تلك الحقبة حين كان العروبيون يناقشون خططاً لاقامة كيان عربي منفصل عن الامبراطورية العثمانية، فهم كانوا يفعلون ذلك «تحسباً لانهيار الامبراطورية»(١٢٩). وكانت المناقشات الأوروبية حول تقسيم الأقاليم العثمانية في آسيا تجري علانية وبصورة معروفة في طول الامبراطورية وعرضها(١٣٠). اما في شأن سوريا فكان الهاجس الأكبر في أذهان العروبيين احتمال سيطرة الاستعمار الفرنسي على البلاد. في تلك الحقبة تكوّنت مجموعة جديدة من الجمعيات السياسية العربية. ويقول رشيد رضا ان الخوف أن تصبح سوريا طرابلس غرب أخرى حمله وعدداً من المهاجرين السوريين في القاهرة على انشاء حزب اللامركزية الادارية العثماني في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٢ (١٣١). وتكوّنت في تلك الحقبة أيضاً جمعية العهد المؤلفة من ضباط عسكريين سوريين وعراقيين. ولئن كان وجودها قد تأثر بالصراع الايديولوجي بين الضباط العرب والضباط الأتراك (١٣٢)، فقد تأسست بُعيد كارثتي طرابلس الغرب والبلقان. وقد اشار القائد التركي جمال باشا في مذكراته إلى أن الضباط العرب كانوا قلقين سياسياً خلال حرب البلقان الأولى (١٣٣). وقد عاد عزيز علي المصري، زعيم حزب العهد، الى الآستانة في آخر عام ١٩١٢ بعد قيادته القوات العثمانية ضد الايطاليين في حرب طرابلس الغرب. ومع ان برنامج جمعية العهد طالب باستقلال داخلي للعرب وبدولة فدرالية عثمانية، فقد نادى أيضاً بالتعاون العربي ـ التركي من أجل الدفاع عن الشرق في وجه الغرب مصراً على ابقاء الخلافة في ايدي السلالة العثمانية (١٣٤). وأوردت الصحافة العربية ان اعياناً في بغداد والبصرة وحلب وبيروت والقدس قد طلبوا من الحكومة المركزية تطبيق اللامركزية واتخاذ اجراءات قد تقي من مصير محتمل كمصير طرابلس الغرب، والسماح لهم بالتعاطي مباشرة مع الاوروبيين(١٣٥). وبعد هزيمة العثمانيين في حرب البلقان الأولى في أواخر عام ١٩١٢ (١٣٦)، كتب امين سعيد ان الخوف من التعرض للفظائع التي تعرض لها مسلمو البلقان حمل العرب المسلمين على التفكير باللامركزية حلاً عاجلاً لأن الولايات العربية كانت تفتقر الى جميع وسائل الدفاع (١٣٧)

(١٢٩) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 13, and Khalidi, "Social Factors in the Rise of the Arab Movement in Syria," p. 56-57.

(١٣٠) امين سعيد، الثورة العربية، ج١، ص ١٣.

(١٣١) المنار (القاهرة) العدد ١٧ (٢٥ نيسان/ابريل١٩١٤)، ص ٣٩٥.

(١٣٢) Khadduri, "Aziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement," p. 149.
ونوري السعيد، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦ ـ ١٩١٨، ط ٢ (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٢٠.

(١٣٣) علي أحمد شكري [ترجمة]، مذكرات جمال باشا (القاهرة، ١٩٢٣)، ص ٩٠.

(١٣٤) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٤؛ انظر ايضاً: برنامج العهد والنقاش الذي جرى حوله في: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ٥٥٧ ـ ٥٦١.

(١٣٥) الأهرام، ١٦ /١٢/١٩١٢.

(١٣٦)داغر، ثورة العرب، ص ٥٧، وسعيد، الثورة العربية، ج١، ص ١٣.

(١٣٧) سعيد، المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

وقد أيدت مصادر أخرى تلك الصورة، ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٢ بعث القنصل الأميركي العام في بيروت بملاحظات الى وزارة الخارجية في واشنطن جاء فيها: «من الشائع ان الأكثرية الساحقة من السوريين الأكثر ذكاء يعتقدون أن لفرنسا خططاً خاصة بسوريا، علماً أن جزءاً يسيراً من هؤلاء ينظرون بعين الرضى الى تلك الخطط؛ كما ان اسراع الفرنسيين في ارسال سفينتين حربيتين، «مونتكالم» و «هنري الرابع»، فور اندلاع الحرب بين تركيا ودول البلقان، عدّه بعض الصحف المصرية دليلاً على ان لفرنسا مصالح خاصة في سوريا. أنبأني ترجماننا الأول بأن من مواضيع الأحاديث الشائعة في البلدة ان القائم بأعمال القنصل الفرنسي العام أدلى لوالي بيروت، بما يُعدّ عملياً إنذاراً شفوياً، بقوله ان أي اضطرابات في المدينة ستقمع فوراً من قبل البحارة الفرنسيين الذين سينزلون الى الشاطىء في سبيل تلك الغاية. وإذا ما دعت الضرورة الى إنزال أي من القوات الفرنسية المسلحة الى الأرض السورية فلا مجال للافتراض بان تلك القوات ستكون على عجلة من أمرها للعودة لاحقاً الى سفنها، إذ في الحقيقة لا يستطيع احد القول متى ستُسحب من البلدة» (١٣٨).

لم يخف رجال الدولة الفرنسيون طموحاتهم بجعل سوريا محمية فرنسية في حال انهيار الامبراطورية العثمانية. وحين هزمت دول البلقان الجيش العثماني وبلغت خطوط شاتلجة على بعد لا يزيد على أربعين ميلاً من الآستانة، دعت صحيفة **لو تمب** *(Le Temps)* الفرنسية الى احتلال سوريا متذرعة بوجود «قضية سورية» وبضرورة حماية مسيحيي الشرق. وأدى ذلك الى ردود فعل عنيفة من قبل العروبيين. ففي مقال في صحيفة **المقتبس** كتب رئيس التحرير محمد كرد علي مقالاً عدّه القنصل الفرنسي في المدينة، السيد اوتافي، من الأهمية بمكان حيث يكفي لارساله الى وزير الخارجية في باريس ريموند بوانكاريه. وقد ذكر كرد علي القراء بتصرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر. ومضى قائلاً: يُقال في أوروبا إن هنالك قضية مقدونية لأن مقدونيا للمقدونيين. فانطلاقاً من المنطق عينه، واذا كانت هناك قضية سورية فذلك يعني ان سوريا للسوريين لا للفرنسيين، لأن سوريا عثمانية وستبقى كذلك ما دام هنالك دم كافٍ وحياة كافية في الامبراطورية العثمانية للدفاع عن هذه الولاية وغيرها(١٣٩).

وقد عبّر العربيون السوريون المقيمون في مصر عن مشاعر مماثلة. فقد كتب رئيس حزب اللامركزية الادارية العثماني، رفيق العظم، ما يلي: «... ان سورية عثمانية ولن تزال كذلك ما دام في الدولة العثمانية دماء من الحياة تستطيع به الذب عن سورية وغيرها. ولو فرض ان تلاشت هذه الدولة من الوجود وهي لن تتلاشى ان شاء الله رغم اعدائها الكثيرين، فان سورية بلاد عربية لا تنفك عن ذلك الجسم العربي

(١٣٨) Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29,867.00/ 438. W. Stanley Hollins, consul-general (Beirut) to [P.C. Knox] secretary of state (Washington. D.C.).

(١٣٩) Ministère des Affaires Etrangères (Quai d'Orsay, Paris), N.S. Turquie. Syrie-Liban, No. 118 Decembre [1912], Direction Politique et Commerciale D44/1,129. M. Ottvi, French consul (Damas) to Raymond Poincaré, minister of foreign affairs (Paris), 24 December 1912.

ومسئلتهـا جزء من المسئلة العربية لا يتجزأ في حـال من الأحوال لأنها باب العراق من الشرق وباب الحجاز ونجد من الجنوب.

[...] ان سواد الأمة السورية متمسك بعثمانيته أولاً ثم بجنسيته ثانياً لا يريد عنهما بديلاً وهو معتمـد في رقيه الذاتي وسعادته المستقبلـة على نفسه وعلى نشاط أبنائه لا يريد أن تقف في وجهه سياسة الاستعمار القاهرة لتقضي على حياته القومية »(١٤٠).

في أواخر عام ١٩١٢، فسـر صلاح الدين القاسمي المطالبة بتطبـيق اللامركزية في الأقاليم السـورية على انها ضرورة للاصـلاح وان الاعتماد على الذات ضـرورة لإتقاء خطر احتلال اجنبي(١٤١). وذهب محب الدين الخطيب إلى أبعـد من ذلك قائلاً ان جذور ضعف الدولة الـعثمـانية ناشئ عن ضـعف الأمة العثـمانيـة، وان علاج اعتـلال الأمة والدولة يكمن في «اللامركزية الادارية والمركزية السياسية» (١٤٢).

الخلاصة

إن العوامل الثقافيـة والاجتماعية والسياسية الفـاعلة في صفوف السوريين العرب في أواخر العهد العثـماني جعلت لزاماً عليهم ادراك لاصيغة هوية واحـدة، بل مجموعة من صـيغ الهوية تتـفاعل مـتداخلة بعـضهـا في بعض وذلك بحسب الظروف. فـحين ووجهوا بتتريك التـعليم أكدوا مركزية اللغة العربية في حياتهم الثـقافية، وكان ذلك قد بدأ قـبل عام ١٩٠٨ بوقت طويـل، إلا أنه ازداد حدة في عـهد تركـيـا الفتـاة. كمـا ان الخلافـات الاجتمـاعيـة في شأن الوظائف والمراكز في الادارة المـركزية اختـبأت وراء قضية مركـزية اللغة العربية في الحياة القوميـة في البلاد. ولم يكن في الامكان اخفاء الخلاف الاجـتماعي الموازي في الادارة المركـزية وراء واجهة النقـاش حول استعـمال اللغتين، فـتحول موضوع الخـلاف مباشرة الى مـوضـوع الانتماء العـرقي للموظفين. ومن ناحـية أخـرى، قام الخـلاف في الادارة الاقليـميـة حول اتقـان اللغـتين العربيـة والتركيـة، والجدارة وامتهان الوظيـفة. لقد حاول عبد الحـميد تقوية الدولة العثـمانية ابتداء بتـتريك جزء من بيروقـراطية الادارة الاقليمـية ولغتهـا باحتواء النخب العـربية المثقفة والجديدة. وتابعت جـمعية الاتحاد والترقي سياسة تقوية الدولة العـثمانية عبر «بيروقراطيـة قومية» تركية أكـثر تطرفاً (١٤٣) ما لبثت ان هددت باستـثناء أو بتهميش العرب في ادارة الدولة. وكـان رد العرب الاصرار علـى نصيب في جهـاز الدولة. لقد كانت القـوميـة العربيـة رد فعل سيـاسيـاً على القومـية التركـية وعلى الاسـتعـمار الأوروبي، علمـاً انه في موضـوع الرد على الاستـعمار الأوروبي كـان التشـديد على الهويات العـثمـانية والعربيـة والسورية مـتساوياً، حـيث كان شعـار القاسـمي تجاه

(١٤٠) المؤيد، ٢/١٢/ ١٩١٢.
(١٤١) القاسمي، الدكتور صلا الدين القاسمي ١٨٨٦ ـ ١٩١٦ : آثاره، ص ٥٧.
(١٤٢) المؤيد، ٢٤ /١٢/١٩١٢.
(١٤٣) François Georgeon, "La montée du nationalisme turc dans L'Etat ottoman (1908-1914)," *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 50 (1988),p. 39.

القوميين الأتراك «نحن عـرب أولاً عثمانيون ثانياً». وكـان شعار العظم عكس ذلك، إذ قال «ان سوريا عـثمانية أولاً عربية ثانيـاً»؛ أما شعار محمـد كرد علي فكان « سوريا للسوريين» في وجه الأوروبيين.

لم يكن العروبيـون السوريون فريقاً مـتجانساً ، بل كـانوا عبارة عن مجـموعة من ذوي الميول القومـية الأولية، غير ان ايديولوجـيتهم الأساسيـة تكونت ليس كرد فعل على العثمـانية بل كرد فعل على احـتمال زوالها. ولكن نوع العـثمانية التي دعـا اليها العروبيون السـوريون شدد على اللامركزية وعلى مفهوم «دولة القوميات» عوضاً من «الدولة القوميـة». ففي مقابل شعـار «أمة واحدة، دولة واحدة» أصـر العروبيون على سـياسـة «أمم مـتـعددة، دولة واحـدة». وكـان أحد شـعـاراتهم «اتحاد الأنصـار لا توحيدها»[١٤٤] (أي فضلوا عـلاقة فدراليـة غير كاملة التـوحيد الحـديث بين العناصر المكونة للامبراطورية العـثمانية). استمـر العروبيون يعدّون الدولة العثـمانية المؤتمن الأخير على الشـرعية السياسـية، بوصفها، على ما يـبدو في ذلك من تناقض، الحصن الواقي من خطر قـوى الاستـعمـار الغربيـة. لقد اسـتعـملوا كلمة «الأمـة» في طرائق متعددة: فـبالنسبة اليهم كان هناك بالتأكـيد أمة عثمانية ولكنهـا تتضمن أمماً عديدة ـ عربية وتركـية وكردية وأرمنية وغـيرها ـ ذوات خلفيات عرقـية وثقافيـة وخصائص مخـتلفة. وضم مفـهومهم للأمـة العربية أمـة سورية أصغـر حجمـاً انما ذات تحديد جغرافي. من هـذه الزاوية كانت فكرة العروبة فكرة عثـمانية فرعيـة وفكرة السورية فكرة عـروبية فرعـية. لم تكن إحـدى هذه الأفكار تلغي الفكرتين الاخـريين. ولم يكن الولاء القومي يلغي الولاء مـا فوق القومي. وكمـا كانت عليه الحال في القـرن التاسع عشـر «لم تكن الحركـة العروبيـة ترمي الى الحصـول على الاستقـلال بل على الحكم الذاتي. وخلافاً للقـومية البلقانية، لم تكن المطالبـة بالحكم الذاتي تعد خطوة أولى نحو الاستـقلال بل نحـو الفدراليـة»[١٤٥]. لقـد عبّر المفـكر السوري العـربي عبـد الحمـيد الزهراوي، من خلال ما كتبه عـام ١٩١٣ عن استمرارية هذا النهج في الفكر السياسـي العربي في القرن العـشرين حين قال «ان لنا جامعة عـامة هي الجامعة العثـمانية ولنا جامعة خاصة هي الجامعة العربية، ولنا جامعة أخص هي الجامعة السورية»[١٤٦] ◇

(١٤٤) المفيد، ١٤/٥/١٩١١.

(١٤٥) I [Iber] Ortayli, "Ideological Structure of Syria and Lebanon in the 19th Century and Ottoman Counter-Measures," *Revue d'histoire maghrebine*, vol. 12 (June 1985), p. 151.

(١٤٦) المؤيد، ٣ /٥/١٩١٣.

رشيد شقير (*)

حول تجديد المشروع القومي العربي

ترتدي مسألة إعادة النظر في منطلقات المشروع القومي العربي، وإعادة تحديد معالمه، أهمية بالغة في المنعطف التاريخي الراهن الذي يجتازه العالم العربي، وذلك في إثر التبدلات الدولية التي أطلقتها البيريسترويكا، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وما تبع هذه التبدلات، أو رافقها، من أحداث كحرب الخليج (١٩٩٠ ـ١٩٩١) وإشاعة مناخ التسوية العربية ـ الإسرائيلية (بدءاً بمؤتمر مدريد المنعقد في أواخر العام ١٩٩١)، وانبثاق حركة جدل أدلوجي ـ سياسي موضوعه التجربة السابقة، والواقع الجديد، والمستقبل المنشود.

إن كشف عناصر الضعف الذاتية ونقدها ينشد إعادة بناء ذات متقدمة حيوية وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية والدخول الطوعي والفاعل في العصر والتاريخ

وما لا شك فيه ان إعادة النظر هذه تفقد الكثير من أهميتها، إذا لم تسلط النقد على الذات العربية لكشف عناصر ضعفها التي لا تزال تجعلها عصيَّة على النهضة وسط العالم المعاصر الدائم الحركة والتجدد. وهذا الكشف يُراد منه ليس تصنيفاً يفاضل بين الشعوب، ولكن تأكيد وَقْعنة وحدة الإنسان، لا مجرد تخيّلها، وبالتالي التأكيد أن شعباً أو قومية ما ليسا كياناً مثالياً معلقاً فوق التاريخ، ومتعالياً عليه، بل يندرج في وحدة العالم المتناقضة والمتفاعلة على الدوام. وأخيراً، إن كشف عناصر الضعف الذاتية ونقدها، ينشد تجاوز هذه العناصر وإعادة بناء ذات متقدمة، حيوية وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية والدخول الطوعي والفاعل في العصر والتاريخ، دون التقوقع في التقليد الماضوي باسم الحفاظ على الهوية من خطر الهويات المعادية.

لكن شرط النقد هو الاستقلال، أو الحرية في إطار وحدة الإنسان. والاستقلال يتعارض مع التبعية التي تترك للآخرين (رجال الماضي، «حلفاء» اليوم، أنظمة ونصوص... إلخ) التحكم في تفكير التابع ورسم حدوده، في حين أن الاستقلال يطلق

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

حرية الفكر والنقد في وجه المسبقات والبديهيات الموروثة بوصفها مقدسات، والأطر الجاهزة، بهدف المساهمة في تطوير الأفكار وفق مقتضيات تحرير الإنسان وبلوغ الأشكال الأرقى لسعادته ورخائه.

والواقع أن الحديث عن وحدة الإنسان، وقضية تحريره، وتأمين مستوى أرقى لسعادته في العالم، لا ينفي حقيقة انقسام عالم اليوم إلى قوميات (أو أمم) تختلف من حيث درجة سمو قيمة الفرد الإجتماعي وفاعليته في مختلف حيزات المجتمع (السياسية، الاقتصادية، الأدلوجية ـ الثقافية)، حتى يمكن القول إن هذه الدرجة هي التي تحدد مدى حيوية المجتمع وقدرته على إنتاج الشروط اللازمة لتطوره وتفوقه بين الأمم المتنافسة على المصالح والسيطرة على العالم. وإذ نتكلم هنا على درجات لسمو قيمة الإنسان في المجتمعات، فإننا لا نتجاهل مسائل استلاب الإنسان، واضطهاده داخل الأمم الحديثة، فضلاً عن الاستغلال الذي تمارسه هذه الأمم (أو حكوماتها على الأقل) في البلدان النامية، وإنما نتحدث عن تفاوت بين الأمم فيما يتعلق بقيمة الإنسان في المجتمع، وتأثير نزع القيود عن طاقاته في إبداع وتطوير وتفوق مقومات حياة الأمة التي ينتمي إليها، بحيث يبدو أن ذلك التفاوت يكمن في أصل تقدم وغلبة أمة ما (أو مجموعة من الأمم) بالنسبة إلى غيرها في العصر الحديث.

إن تعريف الأمة أو تحديد العناصر المكونة لها ينبغي أن لا يعبر عن نظرة دوغمائية تسقط هذه العناصر على واقع شعب، بل إن ذلك التعريف يستدعي قياس الامكانات الفعلية لتوحيد هذا الشعب في صيغة الأمة

١ ـ في مفهوم الأمة

المقصود بالأمة كل جماعة بشرية بلغت مستوى مناسباً من الانسجام، على الرغم من انقساماتها وتناقضاتها الداخلية المختلفة، وذلك بفعل تطور تاريخي لعلاقات اجتماعية واقتصادية وأدلوجية[1] وسياسية مشتركة بين أعضائها، بحيث أفضى هذا التطور إلى شروط موضوعية لاجتماعهم داخل كيان مجتمعي ـ اقتصادي ـ سياسي ـ جغرافي مستقل، وإلى تبلور أدلوجة مشتركة تعبّر عن الهوية الواحدة المشتركة في ما بينهم، من خلالها يتواصلون ويتعارفون، ويعترفون بعضهم بالبعض كأعضاء في أمة متمايزة، ويناضلون (أو لديهم الاستعداد للنضال) في سبيل الدفاع عن كيانها المجتمعي ـ الجغرافي.

وتشير كلمة «النضال» هنا إلى دور العامل الذاتي (الإرادة المشتركة) في تحقيق كيان الأمة: لنذكر بأن الثورات، بمختلف أشكالها، كانت عاملاً حاسماً في إنضاج الشروط الموضوعية لتكون الأمة الحديثة وبلورتها في بناء سياسي (الدولة) قادر على إدارة شؤونها، وحفظ ديمومتها وتطورها، وحتى لاستكمال تكونها.

(١) نواصل في هذا البحث إستعمال كلمة ادلوجة بدلاً من إيديولوجية، بمعناها الشامل لمجمل الإنتاج الذهني. انظر: رشيد شقير، «الأدلوجات السياسية: مقاربة نظرية ومنهجية،» أبعاد، العدد الثاني (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص ١٧٠ ـ ١٩٠.

لا شك في أن هذا التعريف للأمة يتعارض مع طروحات قوموية مفرطة في الأدلجة: فالأمة ليست مجرد جماعة عرقية ذات أصل واحد، ذلك أنها قد تمثل امتزاجاً لأعراق مختلفة عبر تاريخها المشترك؛ وهي ليست قدراً محتوماً لمجموعة من البشر ذوي «الطبع الصافي» والماضي المجيد، ولو أن هذا الماضي يمثل أحد عناصر تكونها، علماً أن صفاء الطبع قد ينفي احتمالات تغيّره عبر التاريخ؛ وأخيراً فالأمة ليست جماعة دينية، فهي قد تشمل أدياناً متعددة، أو طائفة أكثرية وأقليات طائفية، وبالتالي، فالعنصر الديني يمثل جزءاً من تكوينها (إن «ثقافة» الأمة، بحسب تعريفها التقليدي، لا تُختزل إلى دينها، بل تحتوي مجمل إنتاجها المادي والذهني، في حين أن الحضارة تُنسب إلى أمم ذات إنتاج مادي وذهني مشترك، وليست ذات دين واحد وحسب). وبالطبع، فإن هذا لا ينفي العلاقة بين الدين والقومية، فهذه العلاقة بديهية في الأمم الحديثة (إيطاليا: كاثوليكية، فرنسا: كاثوليكية، ألمانيا: بروتستانتية ولوثرية وكاثوليكية، أمم سكاندينافيا: بروتستانتية ولوثرية، تركيا: إسلام سني وغير سني، روسيا: أورثوذكسية، الصين: كونفوشية وبوذية... إلخ). لكن الدين لا يحدد الأمة، ليس فقط لأن أمماً عديدة قد تعتنق ديناً واحداً، أو تنتمي إلى أصل ديني واحد (أمم أوروبا وآسيا والأمبراطورية العثمانية)، بل كذلك لأن حضارة ما قد تشمل أدياناً أو مذاهب دينية مختلفة، وبخاصة لأن أدلوجة الأمة وشريعتها (الأنظمة والقوانين) هي نتاج لقاء مع واقع دنيوي ـ زمني وتاريخي يتجاوز النص الديني و/أو يؤثر فيه (كالتفسير والاجتهاد).

يبقى أن نشير إلى أن تعريف الأمة الذي ورد في الفقرات السابقة، يحاول مثْلَنَة واقع الأمة في أوج تبلورها المعاصر، في حين أن تجلياته الواقعية قد تكون مكتملة هنا، ودونه الاكتمال هناك. لذا، فإن العثور على بعض عناصر أو شروط الأمة في الواقع يدل على وجود إمكانات لتكونها، مثلما يدل غياب العناصر الأخرى على وجود معارضات لاستكمال تكونها. وبالتالي، فالأمة هي، في الواقع، حاصل صراع بين الميول النابذة والميول الجاذبة لها، وثمة قوى ومؤسسات تعبّر عن هذه الميول، سواء كانت هذه القوى تنتمي إلى الأمة أم كانت تنتمي إلى خارجها.

وهكذا، فإن تعريف الأمة، أو تحديد العناصر المكوِّنة لها، ينبغي ألاّ يعبِّر عن نظرة دوغمائية تسقط هذه العناصر على واقع شعب ما بغية الحكم عليه، فيما إذا كان يستحق، أو لا يستحق تسمية «أمة»، بل إن ذلك التعريف يستدعي قياس الإمكانات الفعلية لتوحيد هذا الشعب في صيغة الأمة، وكشف العقبات التي تحول دون هذا التوحيد.

بناء على ذلك، تصطرع عوامل عديدة في جدلية جذب ونبذ وحدة الأمة العربية.

٢ ـ العوامل الجاذبة للتوحيد العربي

أما العوامل الجاذبة لوحدة عرب اليوم (المنتمين إلى جامعة الدول العربية)، فتتمثل بوحدة تاريخهم (المشترك مع شعوب أخرى بالطبع)، وبخاصة في ظل ما اصطلح على تسميته «العالم الإسلامي» الذي كان لعرب الجزيرة دور تأسيسي فيه، وذلك بدءاً

بعصر النبي والخلفاء، مروراً بالعصرين الأموي والعباسي، وصولاً إلى الأمبراطورية العثمانية، فمرحلة قيام الدول العربية الحالية. وعبر هذا التاريخ الذي شهد امتزاجاً بين شعوب مختلفة استعربت من خلال إسلامها وتبنيها اللغة العربية، فقد العربي عرقه «الصافي» الجاهلي(٢)، واشترك العربي الجديد (الأصيل+المستعرب) في حياة سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية وأدلوجية واحدة في ظل حكم المسلمين، الأمر الذي لا ينفي التواريخ الجزئية (في إطار هذه الوحدة) لمناطق وأقليات طائفية وقومية تمتعت باستقلالية نسبية وبخاصة في العهد العثماني الذي تميز باللامركزية الإدارية(٣).

وقد ورث عرب اليوم من تلك الحياة التاريخية، **بنية مجتمعية مشتركة** تأسست معها مفاهيم الأمة والقومية العربية: الطوائف (بغض النظر عن هويتها: مسلمة، مسيحية... إلخ) المكونة من قبائل وعائلات، وذات العالم الذهني الذي يستوحي القيم الدينية، والعالم الاجتماعي المبني على روابط القرابة والعادات والتقاليد التي يمتزج فيها الديني (أو المذهبي) بالعائلي، في الوقت الذي بقيت **اللغة العربية** اللسان المشترك (على الرغم من اختلاف اللهجات المحلية) وأداة التعبير عن القيم العربية (المشتركة والمختلفة) المتضمنة في التراث الأدبي والفلسفي والعلمي.

ولعل صياغة هذه البنية المشتركة تنسجم مع بعض التحليلات الخلدونية المعاصرة، التي حاولت إعادة قراءة الوضع العربي في ضوء سقوط التجارب التحديثية فيه، حيث منها ما أكد، تبعاً لمنهجية بنيوية صارمة، «بنية عميقة» ثابتة في تاريخ المجتمع العربي، وتحكم «عقله السياسي» عبر محددات ثلاثة: «القبيلة والغنيمة والعقيدة». فكان للمجتمع القبلي دور أساسي في الحركة التاريخية العربية والمسلمة، بدءاً بنشر الإسلام وانفجار الصراعات على السلطة في العالم الإسلامي، وما رافقها من خلافات مذهبية واستئثار بغنائم السلطة(٤).

وثمة تحليلات أخرى انطلقت من «طبيعة المكان» العربي كمدخل ضروري لفهم ماجريات الزمان (التاريخ)، فبيّنت «قانون الجدلية المتعددة الأوجه والتجليات... بين بنية البادية وبنية الحاضرة، ومن ثم بين القوى الرعوية وخصائصها وطبيعتها من ناحية، والقوى الحضرية وخصائصها وطبيعتها من ناحية أخرى»(٥). وبفعل هذه الجدلية، تكونت حدود الوطن العربي عبر التاريخ، المؤلف من مربع «المدينة ـ البادية ـ الريف ـ الجبل»، متجاوزاً الجزيرة العربية نحو الإنبساط الأرضي السهل الذي جرى فيه تعريب وسيادة الأغلبية (السنية)، فيما تمنّعت الجبال والهضاب التي إما أن العروبة والوطن العربي انقطعا عنها، وإما أقامت فيها الأقليات القومية أو الطائفية،

---

(٢) أنظر حول هذا الموضوع، على سبيل المثال: مكسيم رودنسون، **العرب**، تعريب خليل أحمل خليل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، الفصل الاول، وعبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية : دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، الفصل الاول.

(٣) أنظر حول هذا الموضوع: جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٩)، ص٢٦٥ ـ ٢٨٢.

(٤) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص٣٢٢ و ٣٧٣.

(٥) محمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٦٥.

وبالتالي أحاطت بالحدود العربية هضاب ثلاث (الأناضول التركية، وفارس الإيرانية، والحبشة الأثيوبية)، وهي الهضاب التي كانت منيعة تجاه التعريب، وإن اجتازها الإسلام[٦]. في حين أن الموقع العالمي لهذا الوطن بين القارات الثلاث، لم يتح للعرب «العزلة التاريخية اللازمة لتقرير المصير القومي»[٧]، بل جعله معبراً أو ملجأ لمختلف القوى من خارجه. ومن هنا، فالمجتمع العربي القبلي، المتعدد الانقسامات، والمتنافس، بقي يتأرجح عبر تاريخه «بين قطب التوحد في كيان كبير، وبين قطب التجزؤ إلى كيانات صغيرة متنافسة... دون حسم تاريخي نهائي لصالح أي من القطبين»[٨]، الأمر الذي كان لا بد من أن يترافق مع مفهوم ملتبس للأمة في الأدبيات الأدلوجية ـ السياسية، التقليدية على الأقل.

فالنص القرآني، خارجاً عن هذه الأدبيات، وبما هو أهم وأول مصدر روحي لمشاريع التوحيد في المنطقة العربية عبر تاريخها القديم (والحديث إلى حد ما)، يغلب عليه تصور الأمة بمعنى «الجماعة المتفقة على طريقة واحدة»، وهو تصور يتجاوز العلاقة القبلية ويشدد على الرباط الديني للجماعة[٩]. وعلى الأرجح، فقد تأسس مصطلح «الأمة الإسلامية» على هذا المعنى، متجاوزاً مفهوم الأمة المبني على الواقع التاريخي (الزمني) الذي يتخطى الدين كمحدد وحيد للأمة.

لكن، انطلاقاً من الواقع الزمني، تباين معنى الأمة في التراث الأدلوجي المسلم (أو العربي ـ المسلم إذا شئت). فمن جهة، أكد **الفارابي** على الأمة كـ«جماعة طبيعية» ومدينية (وضعية) ذات الخصائص الثلاث (الخلق الطبيعية والشيم الطبيعية واللسان)[١٠]، وهذا المعنى يتفق مع ذلك الذي أورده **المسعودي**[١١]، بينما نادراً ما استعمل **ابن خلدون** مصطلح الأمة بالمعنى الديني، فقد اختلط هذا المصطلح عنده بمفهوم الجيل والقبيلة أو النسب[١٢]، أما **ابن الأزرق**، فقد وصف المسلمين بالملة، لا بالأمة التي هي «جماعة تتميز عن غيرها بالنسب أو بالجهة والسمة أو بالعوائد والشعار، أو بغير ذلك من الأحوال»[١٣]. من ناحية أخرى، كان الغرض الأساسي **للبغدادي** يتمثل بالتمايز المذهبي، في حين اتجه **الماوردي** للمرادفة بين الأمة والملة[١٤]، واستعمل **الشهرستاني** كلمة الأمة بمعنى ديني[١٥].

---

(٦) المصدر نفسه، ص٦٢ ـ٦٤.

(٧) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٨) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٩) ناصيف نصار، **مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص٢٠ وما بعدها؛ ورضوان السيد، **مفاهيم الجماعات في الإسلام** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤)، ص٣٩ وما بعدها.

(١٠) نصار، المصدر نفسه، ص٤٥ وما بعدها، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا نقتبس في هذه الفقرة (والفقرة التالية) من المصدر المشار إليه ما يتعلق بهذا المفكر أو ذاك على النحو الذي يتفق وسياق الفقرة، فنأخذ الأهم بالحجم الذي تتحمله هذه الفقرة. وعلى القارىء أن يعود إلى المصدر المشار إليه إذا شاء التعمق في تفاصيل الفكرة المطروحة.

(١١) المصدر نفسه، ص٧٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص١٣٢ ـ١٣٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص٩٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص١٠٧.

أما الفكرة القومية العربية، أو مصطلح الأمة بالمعنى الزمني ـ التاريخي، لا الديني فحسب، فلم تتجه نحو التبلور الصريح إلا انطلاقاً من أواخر القرن التاسع عشر، ومع اشتداد الاحتكاك الأوروبي بالأمبراطورية العثمانية، وتأثيراته في الحركة الفكرية داخلها، وصولاً إلى المرحلة الاستعمارية حيث تجزأت تلك الأمبراطورية إلى حصص تقاسمتها الدول الأوروبية المستعمرة.

وما ساهم في نشوء الوعي القومي العربي، تآكل الإدارة العثمانية، وعجزها المتزايد أمام الضغوط الأوروبية الممهدة للاستعمار، والهيمنة التركية في آسيا العربية، والاستبداد الحميدي، والشعور بالاعتزاز والفخر بدور العرب في إبداع حضارة المسلمين ونشرها، وازدهار الأعمال الأدبية العربية. كل ذلك أدى إلى بسط مناخ معاد للأتراك، كانت تولد فيه الأدلوجة القومية العربية وتتطور، وبخاصة في مرحلة الاستعمار (بما فيها قيام دولة إسرائيل)، حيث أخذت تلك الأدلوجة تتحول إلى حركة سياسية فاعلة في مختلف الأقطار العربية.

وهكذا، كانت الفكرة القومية العربية تتفتح[16]، بدءاً بالدعوة إلى نقل السلطة من الأتراك إلى العرب (الكواكبي)، ومع بزوغ فكرة سورية ـ عربية (البستاني)، وعربية «صافية» (اليازجي، جرجي زيدان)، وعربية ليبرالية (العازوري). وقامت عشية الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها، حركات سياسية دعت إلى استقلال الولايات العربية (مؤتمر باريس ـ ١٩١٣، وحركة الشريف حسين). كما تأسست جمعيات عربية (النهضة العربية ـ ١٩٠٦، الإخاء العربي والعثماني، المنتدى الأدبي والجمعية القحطانية ـ ١٩٠٩، والعهد ـ ١٩١٣). كما عقدت مجموعة من المؤتمرات للدعوة إلى الوحدة العربية، والتضامن بين الأديان، ودعم عرب فلسطين في مواجهة تزايد الهجرة اليهودية إليها.

واتخذت الفكرة القومية العربية عمقاً أشد، وحداثة أوضح، مع **ساطع الحصري** (عناصر الأمة: اللغة والتاريخ المشترك)، و**قسطنطين زريق** (عروبة حديثة تستمد مؤسساتها من الغرب الأوروبي)، في وقت راحت تتأسس أحزاب ذات طابع قومي عربي ـ علماني (حزب الأهالي ـ ١٩٣١ في العراق، وعصبة العمل القومي ـ ١٩٣٥ في سوريا)، وصولاً إلى قيام **حزب البعث العربي الإشتراكي** في الأربعينات، وانطلاق العروبة **الناصرية** في الخمسينات.

ولا شك في أن الفكرة القومية السورية كانت تنمو أيضاً، في المشرق العربي، بموازاة الفكرة القومية العربية، وعبرت عنها الدعوة إلى وحدة سورية علمانية (بدءاً بالبستاني، ثم غانم وسمنة)، وتطورت إلى «عقيدة» بفضل **أنطون سعادة** منظر ومؤسس **الحزب السوري القومي الإجتماعي** (١٩٣٢)، إلا أن الدعوة الوحدوية

---

(١٦) للتفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: البرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ ـ ١٩٣٩)**، تعريب كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، الفصل الحادي عشر، ومنير موسى، **الفكر العربي في العصر الحديث** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، الباب الخامس.

السورية لم تكن تتعارض مع الفكرة العربية[١٧] (بخاصة إذا تذكرنا المساهمة المسيحية الكبيرة في إغناء «الثقافة» العربية).

وصحيح أيضاً أن الفكرة القومية العربية لم تنشأ وتتطور وحدها في العالم العربي. فقد سبقتها وترافقت معها اتجاهات تحديثية في فكر المسلمين، وكانت الميول اللبنانوية تعبر عن نفسها في الوسط الأدلوجي المسيحي (بدءاً **بخليل غانم وبولس نجيم**، وصولاً إلى **ميشال شيحا**)؛ والقومية المصرية التحديثية عبرت عن نفسها، حتى عشية الاستقلال المصري، من خلال **عبد الله النديم ولطفي السيد ومصطفى كامل وسعد زغلول**؛ والأدلوجة المغربية كانت لا تزال، في المرحلة نفسها، قائمة على الانتماء العربي العام، وإن هيمن عليها هم الاستقلال «الوطني» ـ القطري[١٨].

مع ذلك، فإن التحدي الإسرائيلي، وبخاصة الانتفاضة الناصرية (١٩٥٢ ـ١٩٧٠) ضد الاستعمار الإنكليزي، وتطورها في وجه هذا التحدي، أيقظت الوعي القومي العربي، وعمقته في أرجاء الوطن العربي، وكشفت عن وحدة في الشعور والإرادة، ورغبة شعبية عارمة في بلوغ وحدة الأمة كشرط للتغلب على السياسات الاستعمارية (الغربية ـ الإسرائيلية)، وتجاوز حالة التأخر العربي العام، في وقت ضعفت أو انكفأت الميول التجزيئية (وبخاصة السياسية منها) حتى تراجع تأثيرها في الحياة العربية العامة. بل، في زمن انتصار تلك الميول بعد المرحلة الناصرية، وصولاً إلى الانفراج الجديد للرأسمالية الغربية «المتوحشة»[١٩]، المندفعة لبسط نفوذها السياسي والاقتصادي في العالم العربي (في إثر انهيار المنظومة الاشتراكية)، استمرت وحدة الانتماء العربي كامنة في الوعي الشعبي العربي: في دراسة استطلاعية لاتجاهات الرأي العام العربي في عشر دول عربية تمثل ثلثي مجموع السكان العرب، ونُشرت أول مرة عام ١٩٨٠، تبين أن نسبة الاتجاه القومي (المتشدد والمعتدل) بلغت ٨٣ في المئة[٢٠]، وأن معظم أبناء هذه الدول المنتمين إلى مختلف الفئات الاجتماعية (الوسطى والدنيا) غير راضين عن العلاقات العربية القائمة، وأن «أغلبيتهم الساحقة» ترغب في أن يرتفع مستوى هذه العلاقات إلى صيغة توحيدية أرقى، مثل الوحدة الاندماجية أو

(١٧)في تحليل نصار لفكر سعادة، دعا إلى عدم تجاهل حقيقة أن سعادة «كان يهدف... إلى نقض الوجود السوري العربي التقليدي العتيق، وإلى بناء مجتمع سوري عربي جديد» (ناصيف نصار، **طريق الإستقلال الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص٩٨). أضف أن نشاط الحزب السوري القومي الإجتماعي خلال الحرب اللبنانية (في إطار «الحركة الوطنية اللبنانية»، وغيره)، تميز بالدعوة إلى تأكيد عروبة لبنان.

(١٨)بالاحرى، يتحدث الجابري عن «وعي عروبي» في المغرب العربي، اي الوعي بالإنتماء إلى «الامة العربية»، مشدداً على اختلاف هذا الوعي في «المظهر عن نظيره في المشرق العربي، حيث إن «الآخر الذي كانت يقظة الوعي العروبي في المغرب جواباً على تحديه وتحديده، لم يكن تركيا [الإسلامية] بل فرنسا [النصرانية]». انظر: محمد عابد الجابري [وآخرون]، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص٣٧. انظر أيضاً بالمعنى نفسه: عبد الإله بلقزيز [وآخرون]، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، الفصل الاول.

(١٩)حول هذا الموضوع، أنظر: رمزي زكي، «هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة : ملاحظات حول تراجع دور الدولة في النشاط الإقتصادي،» **الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص٢٠٩ ـ ٢٤٩.

(٢٠)سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص٨٨.

الاتحاد الفدرالي، علماً أن هـذا الأخير يعد «الصيغة المثلى» من وجـهة نظر الراغبين في تطوير التـعاون العـربي[21]؛ ومن الملاحظ أن هذا الاتجـاه القومـي عـبّر عن نفـسه في التظاهرات التي جرت في بعض الأقطار العربية، تضامناً مع محنة العراق في مواجهته الآلة العـسكرية الغربيـة، بغض النظر عن مدى لاعـقلانيـة قرار السلطـة العراقيـة في اجتياح الكويت (آب/أغسطس ١٩٩٠) واستهتارها بالوضع الدولي الناشىء آنذاك.

٣ ـ العوامل النابذة للتوحيد العربي

كل ما أوردناه في الفقرات السابقة يدل على أن الفكرة القومـية العربية المتنامية قد استندت إلى واقع موضوعي (بدءاً بالبنيـة المجتمعية المشتركة التي يظهر فـيها الانتماء المشـترك إلى «أمـة» عـربية)، حـيث وحـدة الأمة ممكنة، أي كـامنة على الأقل، قـديماً وحديثـاً، وأنها أخذت تتـبلور (في الشعـور والأفكار) في سياق الاحـتكاك مع الخارج (التركي والأوروبي ـ الأميـركي والإسرائيلي) الذي، بسياسـات الهيمنة والاستـعمار، وبالتبريـرات الأدلوجية التي مارسـهـا لذلك، استفز المشـاعر القوميـة، واستنفر إرادة الدفاع عن الهوية والمصالح العربية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، زود ذلك الخارج الأدلوجات العربية بملامح تحديثية كان من شـأنها أن تشـجع على الخروج من الأطر التـقليدية للمجتمع العربي.

إن معظم الدول العربية المنشأة قد أرسيت دعائمها لا عبر الدساتير التي وضعها الاستعمار بل من خلال تقوية الأجهزة الدولتية، وبخاصة الأمنية المزودة أحدث التقانة لقمع القوى الداخلية ولحفظ حدود الدولة

لكن ذلك لا يعني أن وحدة العـرب قد سارت إلى غايتـها، فدون ذلك عـقبـات معـقدة، ندرجهـا في ما نسـميـه شبكة **العـوامل النابذة للوحـدة القـومـيـة العـربيـة** وهذا ما سنتطرق إليه في الحال.

نبدأ بتناول **العامل الخارجي** ودوره اللاجم للإمكانات الوحدوية في الـعالم العربي. فـالواقع أن الفتح الرأسـمالي الأوروبي لهذا العـالم قد أحدث تحـولاً في مضمـون التجزئة الـعربية القـائمة في ظل الأمبراطورية العثـمانية (الفواصل الجغرافية، وضعف وسـائل المواصلات، المقاطعات ونظام الملل، والعشائرية البدوية)، باتجاه «الدول» التي أُخضِع تحديث اقتصاد كل منها لسد حاجات تطوير اقـتصاد الدولة المستعمرة (زيـادة الإنتاج، توسيع الصادرات إلى المستعمرات ـ الأسواق، تضييق الهوة بين الطبقات الاجتماعية... إلخ).

ولقد تعزز هذا الخضوع في مرحلة «استقلال» الدول العربية، حيث تعمقت الجذور الاقتصادية والسيـاسية للتجزئة كقانون موضوعي للعلاقـات الداخلية والخارجية بين تلك الدول والمراكز الرأسـمالية الغـربية. فمـعظم الدول العربية المـنشأة، بما تمثله من واقع سياسي، قد أُرسيت دعائمها لا عبر الدساتير التي وضعها الاستعمار (التي ألغتها القوى الاستـقلالية هنا، أو كيفـتها مع التقليد «السلطانـي» هناك)، بل من خلال تقوية الأجهـزة الدولتية، وبـخاصة الأجـهزة الأمنية التي زُوِّدت أحـدث ما يمكن من التـقانة

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٣١.

اللازمة لقمع القوى الداخلية المهدِّدة للنظام وتحالفاته الخارجية من جهة، ولحفظ حدود الدولة من أخطار الدول المجاورة الطامحة إلى توسيع حدودها ونفوذها من جهة أخرى. والدعم الغربي هنا، السياسي والعسكري والمالي للدولة العربية، بقي مشروطاً بهاتين الوظيفتين، بحيث كان كل تجاوز لهما يستوجب مختلف أشكال الردع (من الضغط السياسي والمالي، إلى التدخل العسكري).

حتى دعم الاتحاد السوفياتي لبعض الأنظمة العربية، ذات الاتجاه القومي (الناصري أو البعثي)، لم ينحرف عن منطق الدولة القطرية. ذلك أن تحالفه مع هذه الأنظمة كان محكوماً بمبدأين أساسيين: متطلبات الصراع أو التنافس أو الانفراج مع المعسكر الرأسمالي الغربي (الحلف الأطلسي)، واستبعاد أهمية المشروع الوحدوي العربي ومركزيته، وفي أحسن الأحوال، التحفظ إزاء إلغاء الكيان الإسرائيلي مع الإقرار بعدم توسعيته.

ثم جاء فرض الكيان الإسرائيلي، بالتواطؤ الثابت مع الولايات المتحدة وبعض أوروبا الغربية على الأقل، تنفيذاً للحلم الصهيوني الشهير بإقامة إسرائيل الكبرى في أراضٍ عربية وسط كيانات طائفية مستقلة، الأمر الذي كان له أثر مباشر في التمزق العربي. هذا الكيان، وإن استفز المشاعر العربية، واستنفر الإرادات الشعبية الساخطة في مختلف الأقطار العربية، فضلاً عن المقاومة الفلسطينية، مغذياً بذلك القوى القومية العربية برصيد شعبي كفيل بتوفير الإمكانات لبلوغ التحرير والوحدة، فإن الكيان نفسه لم يعدم وسيلة لشل هذه الإمكانات بالتنسيق مع حلفائه (بمن فيهم تركيا وإيران الشاهنشاهية). وهكذا، فإن الناصرية التي مثلت (منذ الستينات على الأقل) تهديداً مباشراً للمصالح والسياسات الغربية، وللكيان الإسرائيل، قد سقطت ليس لأنها عجزت عن إنماء وتحديث الاقتصاد والمؤسسات فقط، على الرغم من اصلاحاتها الاقتصادية وميولها نحو هذا التحديث، في مصر ـ المركز المحرك والمعطل لأي مشروع قومي عربي، بل جاء سقوطها كذلك بفعل الضربات المتتالية التي وجهها التحالف الغربي ـ الإسرائيلي الذي استطاع، من جهته، أن يستقطب أنظمة وقوى عربية لتطويق المد الناصري (حلف بغداد ـ ١٩٥٥، العدوان الثلاثي ـ ١٩٥٦، انفصال الوحدة المصرية ـ السورية ـ ١٩٦١، حرب حزيران/ يونيو ـ ١٩٦٧)[٢٢]. وقد توجت تلك الضربات بتصفية الرموز الناصرية، حيث انقلبت السياسة المصرية بعد وفاة عبد الناصر (١٩٧٠) إلى «الانفتاح»، متجهة نحو التحالف مع الولايات المتحدة، والصلح مع إسرائيل، فكانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة حرب «تحريك» للمفاوضات من أجل ذلك الصلح، مع أنها حرب

ما ساهم في نشوء الوعي القومي العربي تآكل الإدارة العثمانية وعجزها المتزايد أمام الضغوط الأوروبية الممهدة للاستعمار، والهيمنة التركية في آسيا العربية، والاستبداد الحميدي، والشعور بالاعتزاز والفخر بدور العرب في ابداع حضارة المسلمين ونشرها

(٢٢) حول تحليل نقدي للناصرية، أنظر: ياسين الحافظ، الهزيمة والايديولوجيا المهزومة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠).

كشفت فعالية التضامن العربي وشعبيته، فضلاً عن القدرات العربية على تحقيق النهضة.

كما أن لعبة التدخلات الخارجية في الحرب اللبنانية، فضحت السياسة الإسرائيلية التي اتجهت لاختراق الطوائف وإثارة تناقضاتها تمهيداً لتقسيم لبنان إلى مناطق طائفية، إضافة إلى استنزاف وإضعاف المقاومة الفلسطينية، في وقت ارتكز الموقف الأميركي ـ الأوروبي على الحؤول دون تدخل سوري يؤدي إلى ضم لبنان إلى سوريا[٢٣].

أما كل الدعم الغربي للنظام العراقي في حربه ضد إيران (١٩٧٩ ـ ١٩٨٨)، فكان ضمن استراتيجية إنهاك الطرفين وإضعاف قدراتهما على التوسع خارج حدودهما بما لا يهدد إسرائيل والمصالح «الحيوية» الغربية في المنطقة. وقد تأكدت هذه الإستراتيجية من خلال التحالف الدولي العنيف ضد العراق في إثر قرار قيادته اجتياح الكويت[٢٤].

وأخيراً، فإن مختلف أشكال التضامن الرسمي بين الأنظمة العربية (الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية... إلخ)، قد تحولت إلى مؤسسات شكلية لا تنعكس في اتفاقات وإجراءات وحدوية عملية (اقتصادية ـ سياسية) تخرق الحدود بين الأقطار، بل كانت أقرب إلى تحالفات ضد أنظمة عربية أخرى، وبما يخدم تثبيت التحالف مع السياسات الغربية العاملة على تحقيق الإقرار النهائي بشرعية الكيان الإسرائيلي وسط الكيانات العربية المستقلة بعضها عن البعض، بل وحتى المتنافرة.

في ظل هذا الوضع العربي، انطلقت المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية (برعاية أميركية ـ روسية، وبمباركة عالمية) في مدريد، بعدما غلب الاتجاه (ولا نقول توحد الموقف) العربي للتسوية مع إسرائيل (على قاعدة الأرض مقابل السلام)، الأمر الذي عكس استعداداً عربياً للاعتراف بها. ولكن هذه الغلبة، بما تطلبته من تضامن عربي رسمي، لم تتجلَّ في التنسيق (على الأقل) الفاعل بين الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات، فكانت هذه الأخيرة، بالتالي، مجزأة على النحو الذي يؤدي إلى اتفاقات ثنائية (فلسطينية ـ إسرائيلية، أردنية ـ إسرائيلية)، والمحاولات لا تزال مستمرة لفك الرباط السوري ـ اللبناني بما ينسجم وهذه التجزئة.

وما لا شك فيه أن غلبة الاتجاه العربي لبلوغ الحل السلمي مع إسرائيل، والاعتراف بها، قد شجعها الوضع الدولي الناشىء بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (والكتلة الاشتراكية بعامة)، والذي أفضى إلى زعامة الحلف الأطلسي العالمية، بقيادة الولايات المتحدة، بما يعنيه ذلك من خسارة بعض العرب السند السوفياتي في معاندته الموقف

(٢٣) حول هذا الموضوع، انظر: رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، ج٣، الفصل الثامن.

(٢٤) حول هذا الموضوع، انظر: رشيد شقير، «أزمة الخليج، جذور وآفاق،» الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص١١ ـ٤٢.

الغربي ـ الإسرائيلي. فـهذه الخسارة أدت دوراً في انفراد ذلك الحلف بمعـالجة العديد من القـضايا في البلدان النامـية (وأوروبا الشـرقيـة)، بما في ذلك مسـألة الاجتـياح العراقي للكويت وما تبـعه من أحداث كان من شأنها أن «تلقن درسـاً» لكل نظام معاند لإرادة الزعامة العالمية الجديدة.

وصـحيـح أيضاً أن زمن الحرب الباردة كـان يشهد لجمـاً لاندفاع الحلف الأطلسي نحو فرض مواقفه من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، سواء في مؤسسات الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية. ففي ذلك الزمن كانت قرارات الحلف المذكور تأخذ في الحسبان ما تتوقـعه من ردود فعل المنافس السـوفياتي، معتـرفة له بمجال نفوذ مـا في المنطقة العربية ضمن الحـدود التي تجنب وقوع حرب مباشرة بين الجـبارين (وهذا الاعتراف كان متبادلاً في الواقع).

مع ذلك، فإن متابعة سيرورة العلاقات الخـارجية للأنظمة العربية، تبيِّن أن النفوذ الأميـركي ـ الغربي كان يتنامى في العـالم العربي، أيام الحرب الباردة، وبخـاصة منذ القضاء على المؤسسة الناصرية وطرد الخبـراء السوفيات من مصر عام ١٩٧١، الأمر الذي يلفت الانتبـاه إلى أن الاتجـاه الراهن للوضع السـياسي الـعربي هو حـصـيلة السيـاسات العربية الرسـمية أيضاً، وهـي سياسات كـانت تحكمها ضرورات حـماية النظام القطري (والمجـموعـات التي ترشـه) وتوسع نفوذه الداخلي والخـارجي (في حـدود الجوار). وبعـمق أشـد، إن تلك السيـاسـات كانت تُصـاغ بالتناغم مع الكيـان القطري، بما هو كـيان اجتـماعي ـ اقتـصادي ـ أدلوجي ـ سـياسي، حـيث القرار ناتج جملة علاقات اجـتماعية تتسم بالتأخر، في الـوقت الذي تدخل في صلب ميزان القوى في العلاقات العربية الخارجية. وهذه السمة هي التي سنعاينها في ما يلي.

العامل الثاني من مجمـوعة العوامل النابذة للوحـدة القومية العربيـة، ينتمي إلى ظاهرة التـأخر في الحيـاة العربيـة، ونقول التـأخر قيـاساً على التـقدم الذي تشـهده المجتـمعات الحـديثة في مـختلف المجالات، وارتداداً على الدور الـريادي الذي تميز به العرب في عصرهم «الذهبي».

ويتجـلى هذا التأخر، كـما نرى، في مـستـويات عدة من الاجـتماع العـربي. وهذه المستويات تتفـاعل بعضها مع بعض لتؤدي وظيفة إعادة إنتـاج عوامل التأخر (وتفلت منها تأثيرات معاكسة بالطبع) التي تولد العجز عن إحداث نهضة قومية عربية حديثة.

ففي **مستوى الاجتـماع الاقتصادي**، انقسم العالم العربي إلى كـيانات اقتصادية تكاد تكون منعزلة بعضـها عن بعض، ويجمعها منطق التـبعية[٢٥] للمراكز الرأسمالية الغربية التـي كان لها الفضل في نشوء رأسـماليات عربيـة حامية لنمط اقـتصادي لا يقوم على استـغلال الموارد والطاقات المحلية لتلبـية حاجات المجتـمع العربي وتطويره،

---

(٢٥) لا تزال مقولة التبعية صالحة كقيمة تفسيرية للعلاقات الإقتصادية العربية ـ الغربية، فهي تعبر عن نموذج «تغلغل البلدان الرأسمالية المتـقدمة في الاكثرية العظمى من بلدان العالم الثالـث، وسيطرتها عليها لاجيال أو قرون خلت، والاسـبقية التي أعطتها تلك البلدان الرأسمـالية لتنميتها ومصالحـها الذاتية». انظر: يوسف صايغ، **التنمية العـصيّة: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص١٢٩.

بل، أساساً، يقوم على تزويد المراكز الرأسمالية العالمية هذه الموارد والطاقات، وإغراق الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية المستوردة من تلك المراكز، بحيث تبنيَنَ الاقتصاد وفقاً لحاجات ومتطلبات اقتصادات المراكز إياها.

فإذا انطلقنا من تطور حجم التجارة الخارجية العربية، وبنيتها (الصادرات والواردات)، نتبين أن الصادرات تعتمد إلى حد كبير على المواد الاستخراجية (أهمها النفط)، مقابل تدهور الصادرات الأخرى (الزراعية والصناعية التحويلية غير النفطية)، حيث ازدادت ترسخاً صادرات السلعة الواحدة، في حين تركزت الواردات على المنتوجات الصناعية الاستهلاكية على نحو مفرط، والمنتوجات الزراعية، الأمر الذي يدل على فائض القطاع الاستخراجي مقابل عجز القطاعين الزراعي والصناعي[٢٦]. أما اتجاهات التجارة الخارجية العربية، فتتوزع على دول المراكز الرأسمالية أساساً، على حساب الدول العربية في ما بينها، ولمصلحة الدول النفطية منها[٢٧]، حيث بقيت أطر التعاون الاقتصادي العربي، التي يمكن أن تدخل في جملة العوامل الجاذبة للوحدة العربية، محكومة بتلك الغلبة للمراكز الرأسمالية في العلاقات التجارية العربية[٢٨]، والتي لا بد لها من أن تتأكد في ظل الوضع الدولي الناشىء بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أي بعد خسارة «حليف اقتصادي» لبعض الدول العربية غير النفطية.

وإذ يتمثل أول وأهم ما يترتب على هذا الوضع التجاري العربي، بالتبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية العالمية، إلا أن هذا الوضع نفسه يعكس أيضاً نقص الإنتاج وعدم تركيز الجهد على القطاعات المنتجة، علماً بغنى الموارد المتوافرة في المنطقة العربية[٢٩]، الأمر الذي يشير إلى **ضعف قيمة العمل** التي تشترطها العملية الاقتصادية أصلاً. ذلك أن الاقتصاد العربي يعتمد أساساً على إيرادات المواد المستخرجة من باطن الأرض (بوساطة شركات وخبرات أجنبية غالباً)، ويهمل إدارة سطح الأرض والمياه، أي ما يتعلق بالزراعة المنتجة (في ما عدا حالات معدودة وغير مكتملة، كالسودان والصومال ومصر واليمن)، حيث تتأرجح الأرض المروية بين ١٠ و١١ في المئة من المساحة المقدرة للأرض الصالحة للزراعة[٣٠]، في حين تنتكس جهود

---

(٢٦)عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، الفصل الرابع.

(٢٧)المصدر نفسه، الفصل الخامس. انظر ايضاً: توفيق سعيد بيضون، **التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للاقطار العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص٢٠٨.

(٢٨)عبد الهادي يموت، **التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، الفصل الثالث.

(٢٩)عبد الهادي يموت، **أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، الفصل الثاني.

(٣٠)صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، ص٢٠٢، وفي أحسن الاحوال، تغلب على الريف أعمال «غير زراعية»، وزراعة «شبه راسمالية»، انظر: محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٩٩ ـ١٠٢، وحول أوضاع الزراعة العربية. انظر ايضاً: ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **التنمية العربية**، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص٩٧ ـ ١١٠.

التصنيع نظراً إلى شح الرساميل الموظفة فيها، واللازمة لتطويرها، وغياب التأهيل التقني والعملي[٣١].

ولعل الريعية أفضل صفة يمكن أن تطلق على الاقتصاد والدولة في العالم العربي. فمثل هذه الدولة، النفطية خصوصاً، تعتمد على الإيرادات الخارجية واستثماراتها في المصارف الدولية كمصدر أساسي للنشاط الاقتصادي، دون افتراض وجود قطاعات إنتاجية مهمة، وعلى أن تتركز تلك الإيرادات كملكية للدولة أو الحكومة التي تعيد بدورها توزيعها داخل «هرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز»[٣٢]، وذلك في شكل خدمات عامة (ومن هنا أهمية قطاع الخدمات) وتوزيع الأراضي، وتوظيف وعمالة (ومن هنا تضخم الأجهزة الحكومية[٣٣]، وانتشار العمالة الوافدة[٣٤]).

أما الدول العربية غير النفطية، فتشترك مع نظيراتها النفطية في اعتمادها على «ريع الموقع». فالنفط والجغرافيا جعلا من المنطقة العربية موقعاً استراتيجياً جاذباً لاهتمامات الدول الكبرى المتنافسة على النفوذ العالمي، الأمر الذي أكسب الدول العربية قدراً مهماً من المعونات الدولية، في صورة هبات أو ديون، وتحت ستار التحالف السياسي غالباً، ولكن ضمن شروط تثبيت التبعية، وذلك إضافة إلى رسوم المرور بالأقنية والمرافىء، وتحويلات العاملين بالخارج.

كما أن للريعية أصداء في المجتمع العربي، حيث تبرز ظاهرة المضاربات العقارية، وأعمال السمسرة والرشوة، وكل ما يؤدي إلى ما يسمى «الإثراء غير المشروع». فالثروة هنا (وحتى الراتب أحياناً)، ليست ناتج تراكم عمل داخل وحدة إنتاجية، بقدر ما هي حاصل عطاء الطبيعة، و«الشطارة»، سواء استندت إلى موقع سلطوي ما أم لا.

الثروة في المجتمع العربي ليست ناتج تراكم عمل داخل وحدة إنتاجية بقدر ما هي حاصل عطاء الطبيعة و«الشطارة»، سواء استندت إلى واقع سلطوي أم لا

في الحاصل، إذا كانت أهم ميزات البرجوازيات القومية (والعالمية) الحديثة تتمثل بقدرتها على إعادة تكوين قوة العمل، وسيطرتها على أسواق السلع الداخلية، والانخراط في المنافسة على اقتحام الأسواق العالمية، ثم مركزة رؤوس الأموال والتحكم فيها، فضلاً عن تطوير تقانة الإنتاج[٣٥]، فإن الرأسماليات العربية التابعة بقيت

(٣١)يموت، اهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، ص٦٧ ـ٧٩، وسعد الدين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص١١٠ ـ١٣٣.

(٣٢)حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، العدد ١٠٣ (ايلول / سبتمبر١٩٨٧)، ص٧٠.

(٣٣)حول تضخم الإدارة في الخليج العربي، وفي المشرق العربي، انظر: خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص١٥٢ ـ ١٥٦، وغسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص٢٠٨.

(٣٤)حول العمالة في بلدان الخليج العربي، أنظر: النقيب، المصدر نفسه، ص١٢٦ ـ١٣٢، وعبد الهادي يموت، النمو السكاني والتنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨)، ص٧٥ ـ٧٩.

(٣٥)سمير امين، ازمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص٢١.

عاجزة عن إعادة تأهيل قوة العمل، وقاصرة عن السيطرة على رؤوس الأموال، إضافة إلى غرقها في الديون، وتأخرها العلمي والتقاني، في حين أن ورادتها التقنية لا علاقة لها بسياسات تطوير إقتصادي أصلاً (إلا بما يخدم إنماء القدرة العسكرية في الغالب).

من ناحية أخرى، إن وحدة منطق التبعية الذي يسيِّر الاقتصادات العربية، وضعف الإنتاج، قد فرضا وحدة في السلوك الاقتصادي العربي: تدني أهمية التعاون بين الأقطار العربية، وغياب سوق عربية مشتركة. فالأطر المؤسساتية المشتركة بين هذه الأقطار بقيت تعبيراً عن انتماء عربي مشترك، وليس عن اتجاه فعلي لتوحيد أو تكامل اقتصادي عربي[٣٦]؛ وذلك مقابل تبادل غير متكافىء مع المراكز الرأسمالية العالمية. أضف إلى ذلك، الآثار الاجتماعية لهذا السلوك: في الدول النفطية، استنزاف للثروة وتوزيعها على نحو «غير عادل» داخل الهرم الاجتماعي[٣٧]؛ وفي الدول العربية غير النفطية، بمختلف تصنيفاتها[٣٨]، هوة عميقة من حيث المستوى المعيشي بين الطبقات العليا التي تهيمن عليها الرأسمالية الوسيطة (الرأسمال التجاري والمالي والخدمي)[٣٩] من جهة، ومن جهة أخرى الفئات الشعبية (الدنيا) المدفوعة إلى الفقر بحدة تتفاقم مع الانفجار السكاني، وارتفاع نسبة البطالة (الذي يعززه ضعف نسبة النساء العاملات)[٤٠]، وبخاصة في ظل النقص في تأمين الحاجات الضرورية لانسان حي ومنتج (السكن، الصحة، التعليم، الضمانات الاجتماعية، البيئة... إلخ)[٤١]. أضف أن المدينة ـ العاصمة العربية تشهد تضخماً من حيث عدد السكان، وتتمركز فيها الأنشطة الاقتصادية والإدارية (الرسمية والخدمية)، وذلك على حساب الريف الذي يتراجع دوره عموماً في الحياة الاقتصادية العربية، ويعاني هجرة (إلى الخارج) ونزوحاً (إلى المدينة).

وفي **مستوى الاجتماع الأدلوجي**، تهيمن على المجتمع العربي أدلوجات جماعية موروثة تساهم في عرقلة تبلور وعي قومي اندماجي. فعلى الرغم من السيادة

---

(٣٦) حول التعاون الإقتصادي العربي، من خلال المؤسسات والمشروعات والاستراتيجيات ومحاولات التكامل، أنظر: سعد الدين [وآخرون] **التنمية العربية**، ص١٧٣ ـ١٩٢، ويموت، **التعاون الإقتصادي العربي واهمية التكامل في سبيل التنمية**، الفصل الثالث.

(٣٧) محمود عبد الفضيل، «السلوك والاداء الإقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية،» **المستقبل العربي**، العدد ١٠٢ (ايلول / سبتمبر١٩٨٧)، ص١١٠ ـ١١٢، والنقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص١٤٢ ـ١٦١.

(٣٨) يميز عبد الفضيل بين «الانماط والنماذج للتكوينات الإجتماعية والطبقية في المجتمعات العربية» على النحو الآتي: «الرأسمالية الليبرالية» (لبنان، البحرين، تونس، المغرب ومصر الإنفتاحية»)؛ «رأسمالية الدولة» (بلدان نفطية: الجزائر والعراق، وبلدان غير نفطية: سوريا ومصر الناصرية)؛ «الدولة العشائرية الريعية» (السعودية، الكويت، الإمارات وقطر)؛ النموذج الرعوي العشائري «شبه الريعي» (السودان واليمن)؛ وتدخل ليبيا في النماذج الثلاثة الاخيرة، في حين ينتمي الاردن إلى النموذجين الاخيرين. انظر: عبد الفضيل، **التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ١٩٨٥**، ص٢٠٨ ـ٢١٣. وقابل بـ : صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، ص٢٦٥.

(٣٩) حول هيمنة هذه الطبقة، أنظر : عبد الفضيل، المصدر نفسه ، ص١٥٦ ـ١٦١.

(٤٠) حول الآثار الإجتماعية للنمو السكاني في ظل الأوضاع الإقتصادية العربية، ونسبة النساء العاملات، أنظر: يموت، **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية**، ص٦٥ ـ٦٨.

(٤١) حول هذا الموضوع، انظر: أسامة الخولي [وآخرون] **حاجات الإنسان الاساسية في الوطن العربي**، تعريب عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

السياسية لمؤسسات الدولة الواحدة (القطرية)، التربوية منها والإعلامية والأمنية، فهي تتعايش مع الجماعات القبلية، وبخاصة مع المؤسسات الطائفية التي تشرف على ممارسة الطقوس والعادات و«الواجبات والحقوق» الدينية الخاصة بالطائفة، وعلى تلقين العامة، في المدينة كما في الريف، العناصر المكوّنة للطائفة (أو الدين).

وإذ تقوم تلك الأدلوجات الموروثة بتوليد عالم عقلي جماعي (خاص بالعشيرة أو بالطائفة)، محدود بقيم الجماعة وتقاليدها ولغتها (بما في ذلك اللهجة التي تحمل رموزاً مميزة)، وحيث الأنا الجماعية لا تتحدد، فضلاً عن ذلك، إلا بالتمايز عن الأنوات الجماعية الأخرى، بل حتى بالتعارض معها، فإن الأدلوجات نفسها تستوحي مضامينها من الينبوع الديني الواحد (في حال الأكثرية المسلمة: سنة، شيعة، وغيرهم، وفي حال الأقلية المسيحية: موارنة، كاثوليك، أورثوذكس، وغيرهم). لكن هذا الينبوع الديني (الإيماني) الواحد للجماعات العربية، لم ينعكس في الواقع المجتمعي حيث بقي تجزؤ المجتمع العربي ليس إلى طوائف فقط (أكثرية وأقلية تنتميان إلى أصل ديني واحد)، بل إلى أكثرية عربية أيضاً، تشمل هذه الطوائف، وأقليات قومية (أكراد، بربر، أرمن... إلخ)، تنتمي إلى الطوائف نفسها (في الغالب)[٤٢]، إضافة إلى التجمع القبلي والعائلي داخل الطائفة أو القومية الواحدة.

إن الرأسماليات العربية التابعة بقيت عاجزة عن تأهيل قوة العمل وقاصرة عن السيطرة على رؤوس الأموال، إضافة إلى غرقها في الديون وتأخرها العلمي والتقاني

والواقع أن أنظمة المؤسسات «الحديثة» في إطار الدولة العربية القائمة، وبخاصة التربوية والاجتماعية منها، قد ساهمت في المحافظة على هذا التنوع المجتمعي العربي. فأنظمة الأحوال الشخصية (زواج، طلاق، إرث... إلخ) القائمة، تمثل أهم أدوات المنع (أو التجنب أو التحريم) التي تساهم في تثبيت الحواجز بين الجماعات وفقاً لقيمها ومعاييرها. فهذه الأنظمة (وما يرافقها من تقاليد قد تتجاوزها في الواقع) تحول دون التزاوج بين الطوائف، على الرغم من كل مظاهر التساكن والتجاور المشترك في ما بينها، وبخاصة في المدينة التي تحولت إلى «جزر» مجتمعية تلتقي فيها مختلف المجموعات المهاجرة من الريف للانخراط في الدورة الاقتصادية ـ الإجتماعية والإدارية و«الثقافية» المدينية[٤٣].

ويبدو أن العوائق أمام الزواج المختلط بين مختلف كسور المجتمع العربي، لا تحد من

---

(٤٢) حول «خريطة» الطوائف والأقليات في العالم العربي، أنظر: سعد الدين ابراهيم [وآخرون] المجتمع والدولة في الوطن العربي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٢٣٩ ـ ٢٦٥.

(٤٣) الواقع أن هذا التجاور المجتمعي تبعته تعديلات في العلاقات بين المرأة والرجل، وفي ظاهرة الزواج. ولكن هذه التعديلات لم تُصِب «سوى القشرة الخارجية للأسرة، وما زالت عاجزة عن النفاذ إلى أعماق المفاهيم السلفية للزواج والاسرة والعلاقات الزوجية». ومن هذه التعديلات أن نسبة الزواج المختلط بين الطوائف (ذات الاصول الدينية الواحدة أو المختلفة) في لبنان، بلغت ٨ في المئة من مجموع عقود الزواج المبرمة في العام ١٩٦٨، (انظر: زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي ١٩٨٠)، ص٢٢٢، ٢٣١). مع أن دون هذا الزواج مشاكل فقهية واجتماعية (العادات، ردود فعل الأهل، مشاكل الإرث... إلخ). لكن حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لم يطرأ أي تعديل في أنظمة الاحوال الشخصية في لبنان، وهذه الأنظمة تعد عينة ممثلة للبلدان العربية لشمولها مختلف الطوائف المنتشرة فيها.

الحرية الشخصية (للمرأة والرجل على السواء) فقط، بل تمثل ضرورة في عملية رسم الحدود بين هذه الكسور وتأكيد العالم الاجتماعي والعقلي للفرد في إطار الكِسر الذي ينتمي إليه.

أما **النظام التربوي العربي**، الذي لا يزال عاجزاً عن تجاوز الأمية[٤٤]، فيعتمد التعليم الديني[٤٥] على النحو الذي يكرس التقليد السلفي بتنوعه الطائفي السائد في المجتمع، في حين تطغى طريقة التعليم التلقينية النظرية التي تحث على الحفظ والاسترجاع بالاستناد إلى الذاكرة، أكثر مما على التأمل والتفكير والتحليل والنقد[٤٦]، الأمر الذي يساهم في ترسيخ روح الامتثال والتسليم بواقع الأمر (وعليه، التسليم بالانتماء والهوية في ما يخص الحياة الاجتماعية). وبالتالي، يمكننا أن نفترض، في مجال عملية نقل القيم التي تدخل في جملة وظائف التربية[٤٧]، أن العربي يتلقى من المؤسسة التربوية عناصر هويته التي ينبغي عليه تهذيب سلوكه وفقها، وبما يتفق والعادات والتقاليد المشتركة للجماعة التي ينتمي إليها، على النحو الذي ينسجم مع تعليمات أسرته وما يتلقاه معها من دور العبادة والمراجع الدينية[٤٨].

لكن، كيف كان تصور الحركة القومية العربية التقليدية لتجاوز الإجتماع الأدلوجي الذي يعزز التجزئة المجتمعية؟

الحق أن الأدلوجات القومية (وشبه القومية) العربية استنكرت تمزق المجتمع، رافضة إدراجه في مقومات وحدة الأمة. **فالمنظار البعثي** تضمّن «الفكرة» العربية بوصفها واقعاً بديهياً «يفرض نفسه دون حاجة إلى نقاش أو نضال»[٤٩]، معرِّفاً العرب بأنهم «هذه المجموعة من البشر التي استلمت من الماضي تلك المقومات والشروط الابتدائية والضرورية للشعور المشترك، وللمصلحة المشتركة، لا لتقف عند هذا الحد، بل كنقطة انطلاق تبدأ منها حياة جديدة تملأها بكل المثل الإنسانية التي توحي بها أو تدفع إليها تجربتها الحاضرة»[٥٠]، علماً أن اللغة العربية «بما تتضمنه عادة من وحدة

---

(٤٤)بلغت الامية في العالم العربي حتى العام ١٩٩٠، ما نسبته ٤٩ في المئة من الكبار وخصوصاً بين الاناث. أنظر منير بشور، **التربية العربية** (بيروت: دار نلسن ــ السويد، ١٩٩٥)، ص٤٠. وحول تطور الامية والتعليم في العالم العربي، أنظر: عدنان الامين، **اللاتجانس الإجتماعي** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣)، ص١٠٠ ـ١٢٢.

(٤٥)حتى بلغت نسبة التعليم الديني والمدني ٥٠ في المئة من مواد التعليم المقترحة في تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية (١٩٧٨)، أنظر: خيرية قدوح، **التربية العربية الوحدوية، لماذا وكيف؟** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص٣٨.

(٤٦)بشور، **التربية العربية**، ص٦٢، ونعيم حبيب جعنيني، **السياسة التعليمية في العالم العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨)، ص٨٥.

(٤٧)وهذا ما جعل بياجيه يدعو المؤسسة التربوية إلى «إنضاج الشخصية» (البعيدة من «الفوضوية الانوية» و«الضغوضات الخارجية»، والتي «تحقق استقلالها بالتنسيق مع التبادلية»)، وذلك بدلاً من تلقين «النماذج الخاصة بالاجيال السابقة»، أنظر:

Jean Piaget, Où va l'education, (Paris: U.N.E.S.C.O, Bibliotéque Médiations, 1948 et 1972), p. 84.

(٤٨)حتى إن الامين يتحدث عن استمرار طريقة تعليم «الكتاتيب» القديمة في بعض الدول العربية، واندماجها المتاخر في المدرسة «الحديثة» في البعض الآخر. أنظر: عدنان الامين، **اللاتجانس الاجتماعي**، ص١٢٢ ـ١٣١.

(٤٩)ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص١٧٩.

(٥٠)المصدر نفسه، ص١٨٢.

في التفكير وفي المبادىء والمثل» كانت «أبرز عنوان» لاستمرار الصفات العربية المشتركة[٥١]. لذا، فالمبدأ «الذي لا يجوز التفريط فيه، أو التهاون فيه» (العرب أمة واحدة) يفرض على العرب وحدة روحية، ولو كانوا عملياً غير موحدين، وأن يعالجوا مشاكلهم «على أساس أنهم سائرون نحو الوحدة ويعملون لها بجد ونضال»[٥٢].

وفي هذا الاتجاه، دعا البعث إلى «قومية متحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية»، مؤكداً أن للإسلام «مكانة خاصة في روح القومية العربية وثقافتها وحركة انبعاثها». وتنعكس هذه القومية في دولة «علمانية» هي «نقيض الإلحاد والفساد وكل ما هو سلبي هدام»، ولكنها تحرر الدين «من ظروف السياسة وملابساتها، [و] تسمح له بأن ينطلق في مجاله الحر في حياة الأفراد والمجتمع، وبأن تبعث فيه روحه العميقة الأصيلة التي هي شرط من شروط بعث الأمة»[٥٣].

أما المنظار الناصري، فقد أكد وجود أمة عربية على الرغم من حال الانقسام التي عانتها، وذلك بناء على الأسس التالية: «أساس تاريخي لماضٍ ومستقبل مشتركين، وأساس لغوي واحد لعقلية جماعية، وأساس نفسي - إجتماعي (لوجدان وأمل مشتركين)[٥٤]. فهذه الأسس جعلت من الأمة العربية شخصاً واحداً، أي جماعة متجانسة من «الأفراد» و«الشعوب» و«الجماهير»، الأمر الذي يستبعد مجموعات مثل «القبائل والطوائف والإثنيات» من تكوين الأمة[٥٥]، بل حتى يستبعد الدين كعنصر أساسي في هذا التكوين[٥٦].

والواقع أن الخطاب الناصري أبرز اعتزاز الأمة العربية بتراثها الإسلامي، ولكن من حيث إن «روح الإسلام» تلهم النظر إلى المستقبل لتحقيق الحريات السياسية والإجتماعية والثقافية[٥٧]، وبالتالي، فإن علاقة الأمة بالله هي علاقة إيمانية تتلقى من خلالها «الدعم» و«الإلهام» و«التوجيه»[٥٨].

إن أنظمة الأحوال الشخصية القائمة تمثل أهم أدوات المنع التي تساهم في تثبيت الحواجز بين الجماعات وفقاً لقيمها ومعاييرها

إلا أن الاتجاه الشيوعي العربي الرسمي، المتأثر بالرؤى السوفياتية إلى الأوضاع العربية، فقد قابل هذه الأوضاع بالتعريف الستاليني للأمة (عناصرها: اللغة والأرض والاقتصاد والتكوين النفسي المشتركة)[٥٩]، فانتهى إلى نفي تعبير «الأمة العربية» من قاموسه السياسي، لافتقار العرب إلى «العامل الحاسم» في تكوين الأمة: الاقتصاد

(٥١) المصدر نفسه، ص١٨٠.
(٥٢) المصدر نفسه، ص٢٤٦.
(٥٣) المصدر نفسه، ص١٦٥ - ١٦٧.
(٥٤) مارلين نصر، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، قابل ص١٣٤ وص٢٧٦.
(٥٥) المصدر نفسه، ص١٤١، ٢٧٧.
(٥٦) المصدر نفسه، ص٢٤٧.
(٥٧) المصدر نفسه، ص٣٤٧.
(٥٨) المصدر نفسه، ص٣٤٦.
(٥٩) الياس مرقص، الماركسية السوفياتية والقضايا العربية (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٢)، ص٢٩.

المشترك[60]. وبالتالي، دعا هذا الاتجاه إلى توجيه حد النضال ضد الرأسمالية وما تنتجه من أزمات اجتماعية، وصولاً إلى بناء الإشتراكية داخل الكيان القطري العربي، مؤكداً هذا البناء كطريق إلى الوحدة العربية، أي بهدف «استكمال تكوين الأمة العربية». ولقد ترتب على هذه الدعوة تأييد التيار القومي العربي «التقدمي»، أي بقدر معارضته للرأسماليات المحلية، والدولية، بما في ذلك الاستعمار[61].

وفي **مستوى الاجتماع السياسي**، يتداخل الإجتماع الاقتصادي والأدلوجي في بنية سياسية تقوم وظيفتها على إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية السائدة وتكييفها (ولا نقول إدماجها) مع الوافدات الحديثة (الثقافة، التقانة)، بحيث يتأرجح السياسي بين الإستقرار والتأزم والإنفجار، مع غلبة الإستقرار دون تجاوز أسباب التأزم والإنفجار.

فإذ يحكم الإقتصاد العربي منطق التبعية الذي يفترض سيطرة الطبقة الرأسمالية التجارية الوسيطة، على الرغم من تنوعها الشكلي[62]، علماً أن هذه السيطرة تفرز تراتبية طبقية ـ إجتماعية (الفئات العليا الميسورة، الفئات الوسطى، والفئات الشعبية الدنيا في الريف والمدينة)؛ إلا أن اجتماعيات السلطة السياسية العربية لا تتحدد وفق هذه التراتبية وحسب، بل تتمفصل أيضاً، وبالأهمية نفسها، مع الإجتماع الأدلوجي (الطائفي ـ الأقلي أو الأكثري، العشائري) الذي لا يزال يبدي عناداً وصلابة في الحياة العربية.

إن النظر إلى مختلف الحالات العربية يكشف عن اندماج السلطة السياسية العليا في الزعامة السياسية الطائفية والقبلية

ونستنتج هذا التمفصل من بعض الدراسات المنشورة في العقدين الأخيرين، التي تسلط النظر على ظاهرة «العصبيات» الما دون قومية (القومية الحديثة بالطبع)، والغالبة في العالم العربي.

فمن ناحية، يكشف ما يمكن أن نسميه النظر الشمولي التاريخي، أن «العقل السياسي» العربي، بما يمثله من «بنية عميقة» أو «لاشعور سياسي»، ما زال محكوماً بثلاثة محددات (القبيلة، الغنيمة، العقيدة ـ الدين أو المذهب)، مؤكداً أن الحداثة التي دخلت «بعض جوانب حياتنا منذ أكثر من مائة عام، أي منذ أن بدأ احتكاكنا بالحضارة المعاصرة»، حولت هذه المحددات إلى «مكبوتات» اجتماعية وسياسية استطاعت أن تعاود الظهور نتيجة العجز عن تجاوزها[63].

أما معاينة الحالات، فتبين «ظاهرة استئثار عصبية ريفية بالسلطة» في المشرق العربي (لبنان، سوريا، الأردن، العراق)[64]، حيث أفادت فئات إجتماعية تنتمي إلى أقليات طائفية (وقومية، كالأكراد) من الكيانات القطرية المستقلة التي أقامها

(٦٠) المصدر نفسه، ص٥٢.
(٦١) المصدر نفسه، هذا هو مضمون الجزء الأول باختصار.
(٦٢) انظر هامش رقم (٣٨).
(٦٣) الجابري، العقل السياسي العربي، ص ٣٧٣.
(٦٤) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص١١٢.

الإستعمار، لكسر عزلتها التاريخية، فانخرطت في الحياة الإقتصادية والإجتماعية المدينية. وأكثر من ذلك، فإنه «بفعل تأثير الغرب، وتبني النخب الحاكمة فكرة الدولة ومبدأ المساواة في المواطنية، انفتح المجال واسعاً أمام [تلك] الأقليات لتلعب دوراً ما في عملية بناء الدول، ثم في حكمها»(٦٥). ونشير هنا إلى أن الأقلية المعنية قد تكون «مذهبية» وتنتمي إلى الطائفة الأكثرية (السنة) بالنسبة إلى مجموع سكان البلدان العربية، وربما لا تنتمي إلى هذه الأكثرية، وقد تكون «طائفية» (مسيحية ـ مارونية) وتنتمي إلى الأقليات الطائفية بالنسبة إلى المجموع نفسه.

أما في الخليج والجزيرة العربية، فقد انتقلت السلطة من «شيوخ العشائر» إلى «شيوخ النفط»، حيث شهد المجتمع تحولاً من نمط العيش البدوي (الترحال، الرعي) دون أن يقطع مع الروابط القبلية التي تعايشت مع دولة نفطية في حدود شبه مستقرة، تحتكر السلطة والثروة فيها أسر اكتسبت نفوذها السياسي في ظل الإستعمار(٦٦). حتى إن هذه الأسر تقف على رأس حكم تعتمد فعاليته على إشتراك «تضامنيات» تحظى بالاعتراف الرسمي على نحو متفاوت بين بلد وآخر. وقد صُنِّفت هذه التضامنيات على النحو التالي: المؤسسة القبلية، التجار، المؤسسة الطائفية، المؤسسة الدينية، الطبقات الوسطى، العمال(٦٧).

وفي ما يتعلق بالمغرب العربي، حرص بعض الدراسات على إبراز ضعف أهمية القبلية في الحياة السياسية، بحيث إن «الحياة الحضرية أكثر امتداداً في تونس والمغرب منها في الجزائر»(٦٨)، وإن القائد (الزعيم القبلي أصلاً) أخذ يتكيف «مع وضع جديد حصلت فيه المركزة السياسية، وضعفت القاعدة القبلية»(٦٩)، إلى درجة أن «الدولة الخزنية انتهت تاريخياً كهيكل، ولكنها ما زالت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وممارسة النفوذ»(٧٠). وقد أدت التجربة الإستعمارية دوراً مهماً في هذا المضمار، علماً أن «العاهل المغربي يتحدر من عائلة (علوية) تماثل تاريخها مع تاريخ المغرب منذ أربعة قرون على الأقل»، ويمسك بشرعية دينية تؤكدها النصوص الدينية، وتعمقها التجربة اليومية(٧١)، وذلك في ظل توتر عربي ـ أمازيغي ضمني حيناً، وظاهر حيناً آخر. ويشمل هذا

(٦٥) المصدر نفسه، ص١١٢. ويلفت المؤلف النظر إلى أن استئثار الأقليات بالسلطة في بعض المشرق العربي، لا يعني فقدان الأكثرية (السنية) لسلطة كانت بيدها في ما مضى، فقد كان ولاء هذه الأكثرية «للعثمانيين على الأرجح أقوى، واندماجها في السلطة أعمق، ولكن مشاركتها في السلطة لم تكن أكبر بكثير (من الأقليات)»، المصدر نفسه، ص١١٣.

(٦٦) حول هذا الموضوع، انظر: مسعود ضاهر، المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص٢٨٤ ـ ٢٩٥.

(٦٧) النقيب، المجتمع والدولة من الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص١٤٩.

(٦٨) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص٢٦.

(٦٩) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٧١) المصدر نفسه، ص٨٩.

التـوتر الجزائر، حـيث الأقلية القـوميـة الأمـازيغيـة تمثل نحو ٢٢ في المئـة من السكان (مقابل ثلث سكان المغرب)[٧٢].

وعلى الرغم من أن مصر تصنف بين الدول العربية الأقل تنوعاً، أو «الأكثر تجانساً من ناحية الجـماعات الطائفيـة، فإن مشكلة «الأقلية» القبطيـة (٨ في المئة من السكان) تعـبِّر عن الطابع الطائـفي (المسلم) للسلطة[٧٣]، وتندرج في لائحـة المشـاكل في مـصـر حتى ولو كانت أقل تسـبباً بحالة إنفـجارية، كما في لبنان مثـلاً (حيث التنوع الطائفي أقرب إلى التوازن من الزاوية العددية).

أما في السودان، فـإلى جانب مشكلة الأقلية «الزنجـية» (٢٥ في المئة من السكان) المتفـجرة في الجنوب، يتـجاذب السلطة قطبـان عربيان طائفـيان (المهـدية أو الأنصار والختمية)، «في مجتمع تقليدي شبه قبلي محافظ»[٧٤].

إن النظر في مختلف الحالات العربية يكشف إذاً عن اندماج السلطة السياسية العليا في الزعامة السياسية الطائفية والقبلية، إلى هذه الدرجة أو تلك، في هذا البلد العربي أو ذاك، بحيث لا يخلو نظام عـربي من مشكلة أقلية (طائفـية أو قوميـة)، وهي مشكلة لا تزال تندرج في مـسألة الإنتـقال إلى الأمـة الحديثـة كجـماعـة متـميزة بـاندماجـها وانسـجامها.

إلا أن هذه القرابة للسلطة السياسيـة مع الزعامة التقليدية، وبغض النظر عن الدور الفعلي للإستعمار في إنشائها أو تكريسها، بقيت متلازمة مع ظاهرة الإستبداد كشرط ضروري لتأمين استمرارية جماعـة السلطة. فهذه الإستمرارية وما يرتبط بها من أمن واستقرار الدولة القطريـة، ببعديهما الداخلي والخارجي، بقيت مـرتهنة، على ما يبدو، لممارسة نوع من سلطة «أبوية» مركزية على الدولة والمجـتمع. وقد عبَّر عن هذا الواقع بطروحـات متـشابهـة المعنى. فمـنها من أظهـر أن «دول الهلال الخـصيب لا تتـميـز بمحافظتها على الـديمقراطية البرلمانية. كانت هذه الديمقراطـية هشة، لكن أعداءها من العسكر، والدكـتاتوريات، لم يجدوا فـيها إلا عللاً، بل رأوا أحـياناً أنها العلة. فـألغوها تماماً من المؤسسات، وعندمـا كانت تعود، كانت المؤسسة تعود من دون وظيـفة فعلية في النظام، اللهم إلا وظيفة الوجود الشكلي. والإستثناء المهم الكبير هو لبنان... [حيث] هذه الديمقراطية، ما كانت لتنشأ لو أن الطوائف لم تكن في تنافس»[٧٥].

---

(٧٢)ابراهيم [وآخرون]، **المجتـمع والدولة في الوطن العـربي**، ص٢٤٨ ومـا بعدها. وتجـدر الإشـارة هنا إلى أن الجابري يؤكد «أنه لم يحدث قط في تاريخ المغرب، لا أمس ولا اليوم، أن شعر فريق من سكانه أنهم يشكلون اغلبية أو اقلية»، وأن الصراع في المـغرب كان «بين البـدو والحضـر بالمعنى الخلدوني للكلمتين». انـظر : الجابري [وآخرون]، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ص٥٥. في حين أن الهرماسي يتحـدث عن المشكلة الامازيغية، مبيناً أنه «إذا كـان الإسلاميون يأخذون على الدولة غـرابتها عن النسيج الثـقافي للبلاد وهو عربي إسلامـي، فإن تمرد البربر [الامازيغ] يبدو أنه يؤاخذها أساساً على إيغالها في النزعة العربية الإسلامية»: الهرماسي **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص١٢١.

(٧٣)حول هذا الموضـوع باختصار، انـظر: نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مـصر** (بيروت: مـركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص١١١ وما بعدها.

(٧٤) ابراهيم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص٢٦٠.

(٧٥)سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ص١١٧، ونضيف أن ديمقراطية الطوائف بقيت، بالتالي، مشروطة بالنظام الطائفي، والزعامة الطائفية، دون أن تبلغ الديمقراطية المواطنية.

في الخليج والجزيرة العربية، تبرز أطروحة «الدولة التسلطية» (المعممة على الوضع العربي أيضاً) التي تتجلى في «توحيد الأسر الحاكمة وتحويلها إلى مؤسسات مالكة للدولة. وهذا التوحيد معناه الحقيقي ترسيخ مركزية اتخاذ القرار في أعلى مستوى بيروقراطي للنخبة الحاكمة. ولذلك يمكننا أن نلاحظ بسهولة بأن هذه الدولة قد أنشئت حول الأسر الحاكمة كمؤسسات سياسية مركزية، وأن مؤسسات الدولة الأخرى هي امتداد وظيفي للأسر الحاكمة بحيث يترجم الولاء للدولة في النهاية، على أنه ولاء شخصي للأسر الحاكمة»(٧٦).

أما في المغرب العربي، فثمة «جملة ثابتة من السمات تضفي على الحياة السياسية... [نسقاً خاصاً]. ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم الفردي يحتل مكاناً فريداً، سواء أكان رئيساً أو ملكاً. فالحكم أوتوقراطي في كل البلاد المغربية، وكل شيء ـ النخب، التمثيل، الفعالية ـ تابع ومرتبط بهذه الظاهرة. أما السمة الثانية فهي: أن تشريك النخب السياسية يقع على قاعدة الجلب، أو ما يسمى التزكية التي تنطبق على أهل الولاء، أكثر مما تنطبق على أهل الكفاءة. أما السمة الثالثة، فهي تدور حول طبيعة الإنتخابات التي كثيراً ما تأخذ شكل الإستفتاء، أي تنظيم طريقة تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة»(٧٧).

وفي مصر، انتقلت السلطة من «دولة العسكر» الناصرية التي جمعت بين البيروقراطية و«الكاريزمية»(٧٨)، إلى قبضة رئاسة الجمهورية المقترنة بـ «تسلطية» و«مركزية سياسية»، حيث تتمتع هذه الرئاسة بصلاحيات واسعة(٧٩).

وهكذا، تبين مختلف الشهادات «العلمية» أن السلطة السياسية العربية تبدو كملكية ثابتة تحتكرها مجموعة (بقيادة فرد حتى وفاته أو الإنقلاب عليه) منتمية إلى الجماعات التقليدية (أسرة قبلية، أكثرية طائفية، أقلية طائفية)، وتفرض شرعيتها من خلال حكم استبدادي («تسلطي» أو «أوتوقراطي») تخضع لرقابته الأجهزة والمؤسسات العاملة في الدولة والمجتمع. ولتأمين شرعية تلك المجموعة، يعزز الحكم القوى الأمنية، فيضخمها (عددياً: التجنيد الإجباري) ويزودها أفضل ما يمكن توفره من الخبرة والآلة والتقانة(٨٠) المستوردة من الحليف الخارجي (الغرب الرأسمالي، أو الشرق الإشتراكي زمن الإتحاد السوفياتي). ويعد الإعلام ملكاً للحكم، فيما يُصرَّح للتنظيمات غير الدولتية تبعاً لمدى تقاربها السياسي معه. وإذا أقر هذا الأخير بمبدأ تمثيل المجتمع في الدولة ومؤسساتها، فإنه يسمح بانتخابات نيابية (وبإعلام في بعض الحالات) على النحو

إن السلطة السياسية العربية تبدو كملكية ثابتة تحتكرها مجموعة منتمية إلى الجماعات التقليدية وتفرض شرعيتها من خلال حكم استبدادي

---

(٧٦) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص١٤٧.
(٧٧) الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص٤٣.
(٧٨) الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، ص١١٣ ـ١٢٣.
(٧٩) المصدر نفسه، ص١٥١ ـ١٥٧.
(٨٠) حتى نما الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق على التعليم والصحة، كما في مصر والمشرق العربي مثلاً. انظر: سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص١٦٩ وما بعدها، والايوبي، المصدر نفسه، ص١٩١ ـ١٩٢.

الذي يضمن فوز المقربين إليه (مع حصة متواضعة للمعارضين بغية إظهار تسامحه الديمقراطي)، ويستبعد عناصر تشكك في شرعيته: في أحسن الأحوال، المعارضة شرعية بقدر عدم تهديدها شرعية الحكم، وحريات التعبير والتنظيم الحزبي معترف بها بالقدر نفسه[٨١].

مع ذلك، فإن السياسة العربية لا تقف عند حدود المجموعات الحاكمة، فهي، في جوانبها الأدلوجية والتنظيمية والعملية، وبغض النظر عن مدى تأثير المجموعات التي تمارسها في المجتمع، تخطت تلك الحدود، حيث عرفت المجتمعات العربية الأحزاب السياسية والنقابات وانخرطت فيها. فمنذ المرحلة الإستعمارية، وفي المرحلة الإستقلالية، وفدت إلى هذه المجتمعات الفكرة الحزبية ومختلف الأدلوجات السياسية، في الوقت الذي أفرزت الرأسمالية التابعة انقسامات اجتماعية (الطبقات) كانت تولد فيها الإتجاهات المعاكسة لوظيفة إعادة إنتاج عوامل التأخر، وهي الإتجاهات التي ما زالت تمثل إمكانات موضوعية لتجاوز الإنتظام التقليدي للمجتمع، وأرضاً ملائمة للتنظيم الحزبي الطبقي والأمّوي (أو القومي).

وعلى الرغم من أن مسألة تجارب الأحزاب العربية واجتماعياتها لا تزال تفتقر إلى البحث الجدي المعمق، أي الذي لا يكتفي بتحليل مضامين الأدلوجات السياسية (الخطاب السياسي) الحزبية، يمكننا أن نلاحظ أن الأحزاب العربية توزعت على ثلاثة صفوف: **صف السلطة**، حيث تزعم حزب الحكم حلفاً حزبياً ضم أحزاباً «تقدمية»، مهمته تأمين العدد الأكبر من الأنصار المنحدرين من أوساط عمالية وفلاحية، وطلاب ومثقفين وغيرهم من الفئات الوسطى. ولهذه الغاية قامت النقابات والهيئات الاجتماعية والثقافية والرياضية الرسمية التي تبث رموز الحكم (من خلال الصور والشعارات والأناشيد والأعلام والنصب التذكارية... إلخ)؛ **صف المعارضة ذات الأدلوجات غير المستمدة من الدين** (وليست ضد الدين أو إلحادية فقط بالضرورة)، التي منها من حمل لواء الاشتراكية، ومنها من تبنى الماركسية بمختلف تلاوينها (السوفياتية، الصينية، الأوروبية، المستقلة)، والتي استطاعت أن تستقطب جيلاً ليس بلا وزن في التاريخ السياسي العربي الحديث، وهو الجيل الذي انحدر من الفئات الوسطى الدنيا (في الغالب) وشمل فئات من الأوساط الشعبية الدنيا (بما في ذلك الطلاب)، والذي اتسع أو ضاق حجماً في حدود حرية الحركة (التنظيم، النشر، التحريض) المسموحة للمعارضة في البلد المعني، أو تبعاً لما يفرضه الإرتباط الخارجي من مواقف في المراحل السياسية المختلفة، علماً أن بعض القوى، المستقلة بخاصة، بقي نخبوياً وتبشيرياً في الغالب (كبعض الأحزاب ذات الإتجاه العلماني الذي اتخذ مواقف محايدة في الحرب اللبنانية)؛ وأخيراً، **صف المعارضة التي تستمد أدلوجاتها**

(٨١) الأمر الذي يذكر بالمعنى اللغوي التقليدي لكلمة سياسة في القاموس العربي: ساس الدواب، قام عليها وراضها وأدبها؛ ساس الناس، تولى رياستهم وقيادتهم. انظر: بطرس البستاني، **محيط المحيط** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٧)، ص٤٤٠. وهذا المعنى يتفق والإرث العربي ـ المسلم، حيث ما بقي «ثابتاً» في العقل السياسي العربي هو الأدلوجة «السلطانية». انظر: الجابري، **العقل السياسي العربي**، ص٣٦٢.

السياسية من الدين (والمذهب ضمناً)، وتجمع رصيدها الشعبي «الجاهز» من واقع إعادة إنتاج التدين التقليدي للمجتمع، حيث لا يزال الدين راسخاً في الحياة الإجتماعية، ويعاد إنتاجه من خلال إعادة إنتاج اجتماعياته الموروثة بفعل النظام التعليمي السائد، وبوساطة المؤسسات الإجتماعية (ومنها الدينية) ذات الصلة اليومية المباشرة بالجماعات والأفراد (الجامع، الكنيسة، الحلقات والروابط والتقاليد التي تمارس فيها الطقوس الدينية). وبفعل عملية إعادة الإنتاج هذه، نشأت ونمت فئة سياسية دينية (رجال دين، مثقفون) تنتمي إلى الفئات الوسطى الدنيا في الغالب، مستفيدة من أصولها (التيارات والمذاهب السلفية) التي كوّنت عدداً من الحركات الإستقلالية في العالم العربي. وقد استطاعت تلك الفئة أن تنشىء تنظيمات سياسية (سرية أو علنية) منتشرة (بخاصة بعد تراجع الإتجاه القومي العربي، والإخفاق الذي آلت إليه أحزاب المعارضة الأخرى) داخل الفئات الشعبية الريفية والمدينية، «في المدارس والجامعات، وفي ورشات العمل ومنتديات الحركة النقابية»[٨٢]. إلا أن الجسم المجتمعي لهذه التنظيمات لم يستطع أن يخترق البنى الطائفية (و/أو المذهبية): بقيت هذه التنظيمات مسلمة أولاً، ومذهبية ثانياً (مثلاً: الأخوان المسلمون ـ سنة، وحزب الله ـ شيعي[٨٣]، وما يتبع ذلك من خلاف في النظر إلى السلطة في الإسلام، وحول العلاقة بالأنظمة العربية القائمة [وغير العربية: إيران] أو بالأحزاب السياسية الأخرى[٨٤]) وفي الحالتين معاً، تثير هذه التنظيمات مشاعر ومواقف تعبر عنها وتحركها حركات سياسية تنتمي إلى أقليات طائفية وقومية، استناداً إلى خوف الأقليات غير المسلمة (بغض النظر عن مدى وهم هذا الخوف) من حكم يدير المجتمع وفقاً لتعاليم الإسلام، بغض النظر عن مذهبية هذه التعاليم[٨٥].

في الحاصل، تنتظم مختلف القوى السياسية في «حقل أدلوجي ـ سياسي» ضمن الدولة القطرية العربية، بما هو حقل نزاع بين هذه القوى على السلطة (بشقيها: السلطة السياسية العليا، والسلطة على المجتمع الجزئي) في مجتمع تتجزأ (وتتناقض) فيه الميول أو الإنتماءات إلى الجماعات الطائفية والقبلية (والقومية الأقلية) من جهة، والطبقات الإجتماعية من جهة أخرى، حيث، في مختلف الأحوال النزاعية، تندفع الصراعات بفعل التفاوتات الإجتماعية، والمسافة من السلطة، في ظل هيمنة الرأسمالية التبعية. ولا ريب أن هذه النزاعات تجري وفق علاقات قوة غير متكافئة (من حيث فرص العمل السياسي، والجذور التاريخية ـ الأدلوجية والإجتماعية) بين القوى المعنية. فالحكم القائم يحتكر أدوات الإتصال والتحريك الجماهيري، فضلاً عن أجهزة

(٨٢) مصطفى الفيلالي [وآخرون]، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، ١٩٨٩)، ص٢٤١.

(٨٣) حول طائفية الاحزاب الإسلامية اللبنانية، أنظر: دلال البزري، دنيا الدين والدولة (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص١٣٠ ـ ١٣٥.

(٨٤) الفيلالي، المصدر نفسه، ص٣٤٥، والبزري، المصدر نفسه، ص٩٤ ـ ١١٢.

(٨٥) حول هذا الموضوع، أنظر المثال اللبناني الأوضح في: شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، وخصوصاً ص٢٢٩ ـ ٢٤٣.

القمع، في حين تستفيد القوى السياسية الدينية من وسائل إعادة إنتاج تديين المجتمع لاستقطاب الأنصار وتحريكهم في اتجاهاتها المرسومة، فيما القوى الأخرى تفيد من الإفرازات الإجتماعية والأدلوجية «للتحديث» التبعي (الجزئي) الذي طرأ على المجتمع منذ ما يزيد على القرن، ولكنها بقيت مقيدة بوسائل اتصال وتحريك متواضعة.

وبغض النظر (الموقت) عن مضمون الأدلوجات السياسية التي نجد فيها ما يساهم في التعثرات النهضوية، فإن القوى السياسية المتنازعة، تعتمد في الغالب بنى تنظيمية لا ديمقراطية، تحتكر القيادة فيها مجموعة ـ نخبة (بقيادة فرد)، وذات طريقة عمل (التنظيم، القرار، الإتصال) سرية في أكثر الأحيان، حيث يبدو (إذا تجاهلنا بعض الطروحات التي تبرر هذه الطريقة، ومنها «استيراد» النمط الستاليني للتنظيمات الشيوعية العربية) أن تلك البنى تنسجم والإرث «السلطاني» و«الأبوي» العربي الذي يعاد إنتاجه في الحياة الإجتماعية العربية، والذي يضغط (من خلال وسائل الحكم القائمة) في اتجاه ممارسة هذه الوسائل نفسها. الأمر الذي قد يفسر اقتصار السياسة على النخب الممثلة للقوى السياسية المتنازعة، والتي تنتدب نفسها كمعبر عن طموحات الفئات الدنيا من الشعب (أو حتى كل الشعب، في حالات معينة)، فتبني خططاً وبرامج ومواقف تفرضها مواقعها (النخب) في الحقل الأدلوجي ـ السياسي أساساً، واستناداً إلى رأسمال أدلوجي ـ سياسي (بما فيه المؤهلات والخبرة: المستوى التعليمي، الدهاء، البلاغة الخطابية... إلخ) ليست في متناول أبناء الشعب العاديين المختزلين، بالتالي، إلى وضع «المستهلكين» المجبرين إما على الإختيار بين المعروض في الحقل الأدلوجي ـ السياسي القائم، أو على الإنعزال واللامبالاة، أو على الإنتفاض «العفوي» تعبيراً عن معاناتهم في ظروف اجتماعية وسياسية خانقة(٨٦).

إن القوى السياسية العربية المتنازعة تعتمد في الغالب بنى تنظيمية لا ديمقراطية تحتكر القيادة فيها مجموعة ـ نخبة، وذات طريقة عمل سرية في أكثر الأحيان، تنسجم والإرث «السلطاني» و«الأبوي» الذي يعاد انتاجه في الحياة الاجتماعية العربية

إذاً، في الوقت الذي تدفع الاستراتيجيات الدولية إلى تثبيت الكيان القطري، بما يضمن استمرار الإقتصادات العربية التابعة، وما يتطلبه ذلك من دعم التحالفات مع السلطات السياسية القطرية، والتعاون بين هذه السلطات في إطار التحالفات إياها؛ فإن تجليات التأخر العربي في مستويات الإجتماع الإقتصادي والأدلوجي والسياسي، تؤدي وظيفة إعادة إنتاج عوامل التأخر التي تشمل هذه المستويات، حيث التجزئة تتخطى حدود القطرية لتشمل المجتمع القطري وانقساماته التاريخية، فتكتمل بذلك الأسس الموضوعية لمقاومة الميول التوحيدية القومية. إلا أن مجمل العوامل النابذة لهذه الميول تنتج، في الوقت نفسه، معارضاتها، وذلك بفعل التفاوت الإجتماعي الحاد الذي

---

(٨٦)يمكن التقاط إشارات حول هذا الموضوع في: الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص٩٦، وما بعدها، وص١١٥؛ الايوبي، الدولة المركزية في مصر، ص١٦٤، وما بعدها، وتحليل الحالة اللبنانية في. شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، الفصلان السادس والسابع.

يفرزه الإقتصاد التبعي القطري، وتشـويه الذات القومية الناجم عن الإرتباط الخارجي للكيـان السيـاسي القطري من جـهة، ومن جـهة أخـرى، أزمـة الإنتمـاء التي تثيـرها الخلافـات القطرية وصراع الهـويات اللاقومـية، واللاقطرية، الأمر الذي يـربك الكيان القطري في تناقضـات لا تزال عصيـة على الحسم لمصلحة أي من أقطابهـا، وإن كانت السلطة السياسية القطرية تدير هذه التناقضات، وتملك أدوات السيطرة عليها.

٤ ـ نحو تجديد المنظار القومي

يسـتند المشروع القـومي العربي إلـى العوامل الموضـوعيـة الجاذبة له، ويكتـسب شرعيتـه من المجموعات الأدلوجية ـ السـياسية (أحزاب، جمـاهير) التي تحلقت حوله، لكنه لا يزال يصطدم بالعـوامل الموضوعيـة النابذة له، والتي تؤثر فيـه لتكوِّن عناصر أزمته الداخلية. وبالتالي، فإن عودة نهوض هذا المشروع باتت تشترط تجاوزه لأزمته، بدءاً بإعـادة النظر في مضـمون الخطاب الذي يـعبِّـر عنه، من حيث هو خطاب يقـارب الواقع ويشيد البناء الإجتماعي ـ السياسي المناسب لتخطيه، وجملة الأدوات الضرورية لهذا التخطي.

والحق أن المشروع القومي العـربي، بما هو مشروع لتأكيـد ذات ـ هوية عربية في كيان سياسي موحد، لا يزال يستمد أهميته وسـط عالم متغير ومتقدم باستمرار، حيث الكيانات الصغرى عـاجزة عن مواجهة تحديات العصر، أي الدخول فـيه ببناها المختلفة، وأكثر قابلـية لهيمنة الدول الكبرى المتقـدمة. ذلك أن عالم نهاية القرن العشـرين يشهد على وزن وفاعليـة هذه الدول القوميـة والإتحادية (الولايات المتحـدة، اليابان، الصين، فرنسا... إلخ)، كـما يشهد على نمو الإتجـاهات القومية التـوحيدية فيها (وحدة ألمانيـا)، أو الإنفصالية الباحثة عن كيان خـاص ومتميز تحرراً من توحيـد قسري مع قومـيات أخرى في حضن الإسـتبداد الذي ولَّد شعوراً بالإضطهاد لديها (كالحركـات القومية الإستقلالية التي حررت دول أوروبا الشـرقية، وفككت الإتحاد السـوفياتي، ولا تزال تفكك بعضاً مـن جمهورياته السابقـة، وما تبعها ورافـقها من حركات قومية إنفصـالية في تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا).

إن عودة نهوض المشروع القومي العربي باتت تشترط تجاوزه لأزمته، بدءاً بإعادة النظر في مضمون الخطاب الذي يعبِّر عنه

من ناحية أخرى، تمثلت المفاعيل الأدلوجية ـ السياسية للوضع الدولي الناشىء بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بتراجع بعض الأحزاب الشيوعية العربية في ما يتعلق بتبني الماركسيـة ـ اللينينية، وإستبدالها بالمقـولات الإشتراكية الديمقراطيـة، الأمر الذي كان يؤشر على فـقدانه قدراً من مصداقـيته وشعـبيته، في الوقت الذي عـرفت دول عربية «انفـراجات ديمقـراطية» أتاحت التنفس للحـركات السـياسـية الإسـلاميـة المتنامـية، والمنفتحـة (ولو شكلياً) على الديمقـراطية[٨٧]، والتي حظيت بمقـاعد نيابيـة مهـمة في الإنتخابات التي نظمها بعض الأنظمة العربية (الأردن، الجزائر، لبنان)، إلى جانب قوى سياسية أخرى.

(٨٧) حول مواقف القوى الإسلامية من الديمقراطية، انظر: البزري، دنيا الدين والدولة، ص١١٢ ـ ١٢٥.

في هذا المناخ، وعشية أزمة الخليج الثانية وخلالها، وما أسفرت عنه من نتائج مأساوية في العراق، والوضع العربي برمته، نشأت تظاهرة قومية عربية جديدة، في إطار «المؤتمر القومي العربي» الذي جمع عدداً من «المثقفين والممارسين العرب» للعمل «على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم»[88]، وبوصفه أحدث مؤسسة قومية عربية «غير حزبية» تشمل مختلف الإتجاهات «القومية التقليدية» (الناصرية، البعثية... إلخ) و«التيارات الوطنية الأخرى الإسلامية واليسارية والليبرالية وغيرها»، بقواسمها المشتركة التي تتجاوز «خلافات الماضي»، مع «أخذ العبرة منها وعدم تكرار الأخطاء»[89].

وقد صاغ المؤتمر أهدافه «المتمثلة بالمشروع الحضاري» للأمة العربية، على النحو الآتي: «الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الإجتماعية، والإستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار التنوع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها»[90].

ويُفهم من هدف «الإستقلال الوطني»، استقلال الدولة القطرية، علماً أن المؤتمر كان قد أرجع «تردي حال الأمة إلى عدم قدرة الدولة القطرية على خلق مشروع للنهضة القومية، واختزال القرار العربي في إرادات فردية... وتكرس استلاب الأرض وتكبيل إرادة الشعب، وتورث التجزئة والتخلف وتهديد الأمن القومي»[91].

كما اتفق أعضاء المؤتمر على «إنشاء مؤسسات جماهيرية حقة للمجتمع المدني ودعمها، واحترام حقوق الإنسان الأساسية دون تمييز يقوم على العرق أو اللغة أو الدين، واحترام تنوع الأقوام في الوطن العربي والإعتناء بثقافاتهم»، مع التركيز على «دعم الثقافة العربية ومقاومة الغزو الثقافي واللغوي في عموم الوطن»[92].

وإذ لا يعثر القارىء الباحث على تحديد لمصطلحات مثل «المجتمع المدني» و«الثقافة» و«الغزو الثقافي واللغوي» (أليست اللغة جزءاً من الثقافة؟!)[93]، فإنه لا بد من أن يتساءل، من ناحية أخرى، عن الصيغة التي تحول دون التمييز العرقي أو اللغوي أو الديني، وأن ينتبه، في الوقت نفسه، إلى موقف المؤتمر من الدين والقومية: «إن الدين عموماً، والإسلام خصوصاً، هو أهم مكونات المجتمع العربي. ويرى المؤتمر أن الدين كان دافعاً للوحدة والتقدم وداعياً للتسامح، ويمكن أن يكون اليوم كذلك. إن العروبة ليست انفصالاً عن الإسلام، ولكنها الصيغة السياسية المعاصرة لرسالته الحضارية في المجتمع العربي»[94].

---

(٨٨) المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية (بيروت: [د.ن]، ١٩٩٤)، ص١٣.
(٨٩) المصدر نفسه، ص٢٣٢، وما بعدها.
(٩٠) المصدر نفسه، ص١٣.
(٩١) المصدر نفسه، ص٣٩.
(٩٢) المصدر نفسه، ص٤١.
(٩٣) بحثنا في إشكالية تحديد مصطلحات الثقافة والحضارة والأدلوجة في المصدر المذكور في الهامش رقم (١).
(٩٤) المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية، ص٤٣.

والواقع أن هذا الموقف من الدين المترافق مع ميل تسامحي (أخلاقي) إزاء غير المسلمين والأقوام غير العربية، لا يعبر عن تجاوز الأدلوجة القومية العربية التقليدية، ويستجيب لضغط نمو الإتجاهات السياسية الإسلامية الممثلة في المؤتمر. والتي انفتح هذا الأخير (أو ممثلين عنه بصفة رسمية أو غير رسمية) للحوار معها في إطار «المؤتمر القومي ـ الإسلامي»[٩٥]. وفي هذا الحوار كانت العروبة «وعاء الإسلام ومحضن نصه المقدس: القرآن الكريم»، وكان التأكيد أن «المرجعية العامة» للأمة العربية «لا تكون إلا للإسلام»، في حين أن قبول الديمقراطية يقتضي هذه المرجعية «حيث المسلمون هم الأغلبية، وحيث يكون أبناء الديانات الأخرى قد عبروا خلال قرون متعاقبة عن قبولهم الأساس الحضاري الإسلامي»[٩٦]، علماً أن العلمانية التي «ينادي بها البعض بديلاً للإلتزام الديني على مستوى العمل الوطني والقومي، ليست مرادفاً للديمقراطية، ولا هي ضرورة من ضروراتها، ولا هي إحدى آلياتها، فكل ذلك غير صحيح، والبحث العلمي المحايد يثبت عدم صحته»[٩٧].

في مقابل هذه «الرؤية الإسلامية» التي قد توحي بأن وعاء العروبة لا يتسع للأديان غير الإسلامية، والتي، في أحسن الأحوال، تخضع هؤلاء «للأساس الحضاري الإسلامي»، فإن دعوة «القوميين» إلى التجدد الحضاري (الذي «يقصد به الدعوة إلى إجراء مراجعة شاملة للثقافة العربية»، مما يتعارض مع الدعوة إلى مواجهة «الغزو الثقافي»)، قد اصطدمت بـ«تباين الرؤى» حول سبل التعامل مع «الإشكاليات المختلفة في الثقافة العربية وبلورتها»، حيث توزعت الآراء بين «حدّي العلمنة الكاملة والتعامل الإنتقائي»، علماً أن هذه العلمنة هي «أبعد مما يقبله التيار الإسلامي، بل وفريق كبير من القوميين»[٩٨]. لذا، كانت دعوة «الإجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي ـ الإسلامي» إلى «تحرير ثقافتنا العربية الإسلامية من أسر بعض المصطلحات الوافدة الموهمة بعكس ما نؤمن به ونعنيه»[٩٩].

التيار القومي العربي يبدو أنه لا يزال متأثراً بمنطق الحركة القومية العربية التقليدية، وهو منطق يقوم على التأرجح، فالانتقاء بين التقليدي والحديث، بين الماضوية والنهضوية

وما لا شك فيه أن هذه التظاهرة القومية العربية، والقومية ـ الإسلامية، تعبّر عن المأزق الذي آلت إليه الكيانات القطرية العاجزة عن تجاوز (في أحسن الأحوال) العوامل النابذة للنهضة القومية العربية؛ وهي تمثل محاولة للخروج من ذلك المأزق عبر مأسسة عمل من خارج الكيانات العربية القائمة، رداً على تزايد نفوذ الغرب الأطلسي، الأميركي خصوصاً، المتجه ليس إلى تعزيز الكيانية القطرية العربية فحسب، بل إلى فرض

(٩٥) انعقد هذا المؤتمر في بيروت ما بين ١٠ و ١٢ تشرين الاول /أكتوبر ١٩٩٤، ونُشرت وثائقه في : المستقبل العربي، العدد ١٨٩ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤).

(٩٦) كما جاء في «الورقة القومية» المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص٣٣.

(٩٧) المصدر نفسه،ص ٣٤.

(٩٨) كما جاء في «الورقة القومية» المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص٢٨.

(٩٩) كما جاء في الورقة المشتركة أو «البيان التأسيسي للمؤتمر القومي/الإسلامي»، المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص٤٣.

الإعـتراف بالعـدو التـاريخي للعرب ممثـلاً بالكيـان الإسرائيـلي أيضاً. لكن يبـدو أن التظاهرة إياها مـحكومة بقـدر من رد الفـعل الشعـوري، أكثـر منه بتخطي الأوضـاع المعاكسة للمشـروع القومي التحديثي، وبخاصـة مستـويات التأخر العربي منها. وأول نتائج رد الفعل هذا، في ظل العـجز العربي عن مواجهة التـحدي الغربي، هو أن رفض السياسات الغربية يجر إلى رفض الغرب برمته، وتنقية «الثقافة العربية» من تأثيراته، وإعادة إيقـاظ السلف المسلم في الوعي السيـاسي كشرط حاسم لبلـوغ الغاية: النظام الإسـلامي. هـذا من جهة «الـتيار الإسـلامي» الذي لا يزال يكرر، من حـيث مضـمونه الأدلوجي، أسـلافه من الحـركـات السيـاسيـة التي اسـتوحت مـن الدين أدلوجاتهـا السياسـية منذ قرن من الزمن. وفي هذا التكرار، حـيث السعي ثابت للتوحيـد العربي على أساس «المرجعية الإسـلامية»، تغييب لاصطدام هذه المرجعية، بثـبات، بالإجتماع الطائفي (بما فـيه «المذهبي») الذي يوحـد في الإيمان (العلاقـة بالخالق)، ويفـرق في الحياة الدنيا (العلاقـة بالزمن)، فضلاً عن تجاوب الحركات السياسـية الإنفصالية (أو الفدرالية وما شابه) مع ذلك الـسعي كمبرر، مثلاً، للدعوة إلى نفور مـسيحيي المشرق العربي من العروبة، بعـد فشل مثقفيهم فـي مساهمتهم في تأسيس عروبـة غير دينية وملء «وعائها» بالمسلمين وغير المسلمين، منذ القرن الماضي.

أما التـيار القـومي العربي، فـيبـدو أنه لا يزال، هو الآخر، مـتاثراً بمنطـق (وحتى أهداف) الحركـة القوميـة العربية التـقليدية، مع لفت الإنتبـاه إلى وعيه بالديمقـراطية وحقوق الإنسان، وذلـك على الرغم مما انتهت إليه تلك الحركة لدى انتقـالها من صوغ أدلوجـاتهـا إلى إدارة المجتـمع والدولة الـعربيين. فـهـذا المنطق يقـوم على التـأرجح، فالإنتقاء، بين التقليدي والحديث، بين الماضوية والنهضوية، بين العصر السالف المجيد في ظل الإسلام، والعصر الذي أسسه الغرب الإستـعماري. وبالتالي، استورد القومي العربي من «ثقافـة» الغرب التقانة[١٠٠]، ومصطلحات مثل «القـومية» و«الديمقراطية»، وأدرج هذه المستوردات في توليفة مع «الثقافة العربية»، على النحو الذي يُرضي التيار الإسلامي، لكن الذي يتخطى أخـلاقياً مشاكل الأقليات (المسلمة وغـير المسلمة) التي لا تزال تهدد عدداً (على الأقل) من الكـيانات العربية (لبنان، العراق، السـودان، البحرين، على سبيل المثال).

في المقابل، لعل تجربة الصراع العربي ـ الغربي/ الإسرائيلي ومساهمته في إعاقة النهضة القومية العربية التي كان يُفـترض أن تستند إلى تراكمات داخلية أساساً، تُبيِّن أنـه صراع بين مـجتمـعات (لا أديان) تتوقـف نتائجـه عـلى موازين الـقوى بينهـا، وأنـه يكشف، بالتالي، مـصادر القوة التي تؤدي إلى ترجيـح كفَّة مجتـمع ما في هذه الموازين: ليس عدد جنوده وآلاته الحـربية، بل حيويته التي تتـجلى في إطلاق الطاقات

(١٠٠) دعا «المؤتمر القومي العـربي» إلى «نشر التعليم، وترقية نـوعيته، بما يمكن من بناء قدرة تقنيـة ذاتية تقوم على استيعـاب الثقافة الحديثـة والمشاركة في تطويرها، على أن يتم ذلك في إطار دعم الهوية الحضـارية العربية ـ الإسلامية مع التفاعل الإيجابي مع ينابيع الحضارة الإنسانية»، المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية، ص٤٢.

الكامنة لأعضائه، وتفاعلها وتضامنها، بغية إنتاج الإنسان المبدع الفاعل في الطبيعة والتاريخ، والذي يعزز كيانه فيهما. ومن هنا تبرز مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والعمل المنتج على الصعد الإقتصادية والعلمية والفكرية والفنية، كضرورات إلى اندفاع المكبوت في الحياة الإجتماعية، مما يفضي إلى اشتراك أعضاء الأمة في صوغ السياسات المناسبة للمصلحة القومية، والتي تقرر مصيرها، بما في ذلك مصالح ومصائر الفئات الإجتماعية المكوِّنة للأمة، شرط ألاّ تتعارض مع الجامع القومي.

وهكذا، فإن الإتجاه الإنتقائي داخل التيار القومي العربي المعاصر، يجد نفسه أمام وحدة وجدلية المفاهيم التي تقابل وحدة وجدلية مستويات التأخر العربي، وتقدم نفسها كمداخل أساسية لإنهاض إمكانات التوحيد القومي، وتعزيز الجانب العربي في ميزان القوى الدولي. ويمكن تصنيف هذه المفاهيم في مجموعتين:

أ ـ المجتمع المدني

المقصود به هو ما تشير إليه كلمة مجتمع، أولاً، من معنى التجانس والتماثل بين البشر الواعين بانتمائهم إلى هوية مشتركة توحد وتوجه سلوكهم الفردي والجماعي. في حين أن صفة المدني، ثانياً، تستمد معناها مما هو غير ديني، وغير عسكري، وترتبط بالتحولات الإجتماعية والفكرية التي جرت في المدينة الأوروبية البرجوازية، والتي أدت إلى نمط من العلاقات المواطنية داخل الأمة المبْنيَة في مؤسسة الدولة، والمعممة على أراضي هذه الأخيرة.

المجتمع المدني إذاً، ليس جملة المؤسسات (الكنيسة، المدرسة، الإعلام) العاملة على تكريس هيمنة الطبقة المسيطرة التي تحدث عنها **غرامشي**(١٠١)، ولا المؤسسات المستقلة عن الدولة، وإنما هو بالأحرى مجتمع الأمة المندمج في بوتقة **المواطنية التي هي** حاصل العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والعلمانية، ولعل إحداهما تشرط الأخرى.

فالديمقراطية معروفة بأنها حكم الشعب وسيادته على نفسه، وبخاصة حكم أكثريته في المجال العملي، بحيث يستحيل الإستئثار بالحكم بفعل مبادىء فصل السلطات، والإنتخاب، والرقابة على الحكام، وخضوع الحاكم والمحكوم لسيادة القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات، والحريات العامة وما تفترضه من تعددية الخيارات... إلخ.

أما **العَلمانية**، فالشائع لدى عدد من الكتاب والسياسيين أنها حالة أو وضع يتعارض أو «يتقابل» و«يتناقض» مع الدين(١٠٢)، مع أن العلمانية ليست ديناً أُنزل

---

(١٠١) Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, *Pour une sociologie Politique*, t2 (Paris: Editions du Seuil, 1974), p. 58, et *Gramsci dans le texte*, traduit par Jean Bramant et autres (Paris: Editions Sociales), p.p. 576-577.
حتى إنه تحدّث عن «تطابق» أو «تماثل» بين الدولة والمجتمع المدني. Ibid, p. 469.

(١٠٢) محمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص٦١.

لمخالفـة أديان أخرى، بل إنها، إذ تشتق من العـالم، الدنيا، الزمن[١٠٣]، ذلك الإتجاه الذي يركز النظر على شؤون الإنسان الدنيوية، خارجاً عن هيمنة أحادية وشمولية لمؤسسة دينية أو شـبه دينية (أو حـتى إلحادية، حيث يتـحول الإلحاد إلى دين ذي مؤسـسات تنتج منظومة معرفية مقـدسة بإسم الوحي الإلهي، وحتى الزمني). فإذا كانت العلمنة قد أرسـيت في أوروبا ضمن سيـاق الصراع ضد الـهيمنة الشـاملة للكنيـسة، بما هي مؤسسة دينية ادّعت تجسيد حكم الله على الأرض، الحكم الذي تحول، فعلياً، إلى حكم رجال الله (وكل البشر رجال الله)، إلا أنها (العلمنة) لا يجوز أن تُنسب إلى خصوصية مسيحـية تسمح بها، فالمسيحـية ما بعد المسيح تيارات ومذاهب وانشـقاقات، منها من أيد العلمنة، أو شق لها الطريق (اللوثرية مـثلاً)، ومنها من عارضهـا ولا يزال (كبعض المؤسسـات المسيـحية الشـرقية، التي منهـا من رفع شعـار العلمنة لمواجهـة الأسلمة أساساً)، الأمر الذي يعيـد النظر إلى العلمنة كمفهوم مجرد، يتـضمن تلك العملية التي تؤسس حقلاً اجـتماعياً ـ أدلوجـياً متعدد الميـول والإتجاهات، ومستقـلاً إزاء أي هيئة تنتدب نفسـها كسلطة مفروضة بإسم المـقدس، حيث يقف الفرد وسط خيارات مختلفة يُفترض به أن يحدد موقعه بينها.

يترتب عـلى ذلك أن الدولة العلمانيـة، ككيان سـياسي ـ قانوني، هي دولة غير دينية أو مذهبية، بمعنى أنها لا تبشر، تحت أي ادعاء، بأي ديـن ولا بأيٍ لا دين، فهي ليسـت حَكَماً في الروحانيات والعقائد، ولا تـعبّر عن «وحدة وطنية» على هذا الصـعيد. هذا يعني أيضـاً، أن الدولة العلمـانية ليـست ملحدة، ولا تـبشر بالإلحـاد، بل تترك للحـقل الإجتـماعي ـ الأدلوجي أمر الجدل في موضوع الإلحاد والتدين وغير ذلك.

إن الدولة العلمانية ليست ملحدة، ولا تبشر بالإلحاد، بل تترك للحقل الاجتماعي ـ الأدلوجي أمر الجدل في موضوع الإلحاد والتدين

إن مجال اهتمام الدولة العلمانية هو الشأن الإنساني الدنيوي، حيث تفرض احترام حرية ميـول وانتماءات وسلوك الفرد، شـرط ألاّ تكون هذه الحرية امتيـازاً على غيره، وألاّ تستفـز مشاعر الآخرين، وتضـر بالمصلحة العامة. وبذلك، وبفـضل حيادها إزاء المعتقدات والأديان[١٠٤]، ينتقل الدين إلى مجال روحـاني شخصـي، حيث من الممكن أن يتحرر من زمنيات (الطوائف والمذاهب وصراعاتها) غالباً ما يصفها رجال دين (طائفة أو مذهب) كانحرافات عن الدين الأصلي الأصيل.

ولعل من فضائل العلمانية، من خلال القـوانين المدنية التي تسنها الدولة على قاعدة الحريات الشـخصية والعـامة، أنها تفـتح الطريق أمام حرية التـزاوج بين المنتمين إلى مخـتلف الأديان والعقـائد (وهذا ما يشجـع عليه القانون المدني الإخـتيـاري للأحوال

---

(١٠٣) مع أن العظمة يرجح اشتقاقها من العِلم، دون أن يدلل على ذلك إلا بأن هذا الإشتقاق «ذو أساس ثابت في حاضر اللسان العربي المتـحقق». ولكن من العلم يمكن أن تشتق كلمة علمية وعلمـوية، أما العَلمانية فتبـقى منسوبة إلى العالم. أنظر: عزيز العظمة، **العلمانية من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص١٧ وما بعدها.

(١٠٤) ما لا ينفي أن سيـاسات الحكومات تخضع لبـرامج الفئات الإجتمـاعية ـ السياسـية التي تديرها، والتي تجري تعديلات سياسية واقتصادية وإدارية، دون أن تمس بالتعددية العقائدية والدينية والادلوجية السائدة في المجتمع.

الشخصية)، الأمر الذي يخدم عملية الإندماج المجتمعي ـ القومي ويشد الروابط القومية ويرفع من شأنها كأولوية غالبة على الإنتماءات الطائفية والمذهبية. وفي الوقت نفسه، تسمح تلك القوانين بإرساء قواعد التربية المدنية التي من شأنها أن تبني إنساناً ـ مواطناً من ناحية، وعقلاً علمياً ناقداً ومنتجاً لا بد منه في سيرورة تجديد المجتمع وإغناء طاقاته وحيويته.

وهكذا، لا تنفصل العلمانية عن الديمقراطية في إقامة المجتمع المدني، إلا وفقاً لاختيار مزاجي. فالشعب الذي يعني الديمقراطية، هو مجموع المواطنين، والمواطن هو عضو في مجتمع ـ أمة ـ دولة، أي أنه كائن اجتماعي ـ سياسي سيد. وسيادة المواطن لا تتحقق من دون حريته في نطاق التعددية التي تدخل في إطار العلمانية. وبالتالي، فإن المواطنية تبقى مبتورة في بناء سياسي مؤسس على ديمقراطية طوائف طائفية، بمعنى حكم الأكثرية العددية الطائفية والمذهبية، حيث الشعب ليس مجموع مواطنين، بل مجموع طوائف تملك الطائفة الأكبر، وحدها، الحق في الحكم وممارسته وفق القوانين التي تسنها المؤسسة الناطقة بإسمها، الأمر الذي يساعد على إثارة مشاكل طائفية ومذهبية أقلوية، ويساهم في تعزيز الإنقسام المجتمعي ـ السياسي، ويتعارض، بالتالي، مع هدف الوحدة القومية التي هي أكثر من مجرد موقف انتثائي وعدائي من الأجنبي.

ب ـ المجتمع الإنتاجي

وهو المجتمع الذي تسوده **قيمة العمل** كقيمة عليا تشترطها عملية إعادة بناء الإقتصاد القومي التكاملي العربي. فخلافاً للعقلية الريعية التي تكتفي أساساً بعطاء الطبيعة، والديون الخارجية والمضاربات العقارية، والسمسرة، وما شابه من أنشطة لا تتطلب جهداً منتجاً للسلع (غير النقدية)، تقوم فكرة العمل على تدخل نشاط الإنسان في الطبيعة، فيستثمر مواردها ويؤثر فيها بغية إنتاج وتطوير إنتاج السلع التي تشبع حاجاته الأساسية.

بناء على ذلك، تُعطى الأهمية لمفهوم الإقتصاد المستقل الذي يُعبِّر عنه بمقولات مثل «فك الإرتباط» و«الإعتماد على النفس»[١٠٥]، والذي لا يعني عدم الإعتماد على الخارج واستخدام الإمكانات الداخلية فقط لإنهاض الإقتصاد القومي، بقدر ما يعني أن هذا الهدف ينبغي أن يحكم العلاقات الخارجية المكرسة لـ«خدمة ضرورات التراكم والإنتاج الداخليين والمصالح الداخلية»[١٠٦]، بما يتطلبه ذلك من استقلالية وحرية القرار المبني على المصالح القومية أولاً.

وما لا شك فيه أن إعادة بناء الإقتصاد القومي العربي تقتضي تحقيق الإنسجام والتكامل بين القطاعين الإنتاجيين الأساسيين، الصناعة والزراعة، دون إهمال حاجتهما إلى قطاع الخدمات والإفادة من العلوم والتقانة الحديثة. ففي هذا المجال، يملك العرب قدراً مناسباً من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية التي تتضاعف فوائدها إذا ما وظِّفت

---

(١٠٥) حول مقولة «الإعتماد على النفس»، أنظر: صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، ص١٤٩ ـ١٦٢. وحول مقولة «فك الإرتباط»، أنظر: سمير امين، **ازمة المجتمع العربي**، ص٢٢.

(١٠٦) صايغ، المصدر نفسه، ص١٥٠.

في إطار سياسات تخطيطية تؤسس للمجتمع الإنتاجي.

وتضم هذه السياسات سلسلة متواصلة من الإصلاحات التي تقترح نفسها للخروج من التأخر الإقتصادي العربي القائم. وتندرج هذه الإصلاحات في القواعد التالية:

ـ تبنّي مبدأ التعاون بين المؤسسة الإنتاجية الخاصة، وبين المؤسسة العامة (بإشراف الدولة)، واحترام المبادرة الفردية، بغية تحسين وتنويع الإنتاج.

ـ الرقابة على السوق بحيث يتفق العرض مع الطلب، وتمنع الإحتكارات، ويتم التنافس تبعاً لنوعية المنتوجات، وتحدد الأسعار بحسب معايير مدروسة تأخذ في الحسبان الحق في الربح من ناحية، والقدرة الشرائية من ناحية أخرى.

ـ اعتماد سياسات مالية وضريبية تعزز موارد الدولة التي لا بد من إعادة توزيعها على النحو الذي يطور أجهزتها الأمنية والإدارية والخدماتية، مستفيدة بذلك من الثقافة والمهارات الفنية من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا بد للدولة من أن تتدخل لتشجيع مختلف الفئات الإجتماعية على العمل المنتج، بما في ذلك تجنب البطالة وآثارها الإجتماعية، وتضييق الهوة بين تلك الفئات (أصحاب العمل والمشاريع، والعاملين)، وتأمين الخدمات والحماية في المجال الإجتماعي.

ـ تعزيز المؤسسات التربوية اللازمة لإنتاج المهارات العلمية والتقنية اللازمة لسد حاجات القطاعات المنتجة وتطويرها على النحو الذي يؤدي إلى خفض النفقات، وزيادة وتنويع الإنتاج. وفي هذا الإطار تبرز أهمية مؤسسات ومراكز الأبحاث، العامة والخاصة، ذات الدور الأساسي في إنتاج الدراسات واقتراح الخطط العلمية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية والسياسية اللازمة لمواصلة التقدم في هذه المجالات كافة.

ـ إطلاق حريات التنظيم النقابي، وتمثيله في الهيئات الإقتصادية والإجتماعية المكلفة بمتابعة مشاكل العمل وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، وبإقتراح الحلول الممكنة لها.

ـ تنمية الريف والمدينة على النحو الذي يؤدي إلى إلغاء التفاوتات بينهما، من حيث توزيع السكان والفروقات الإجتماعية والخدمات العامة، وحضور المؤسسات الرسمية المختلفة، والتسويق المتبادل للسلع المنتجة، إضافة إلى ضرورة العناية بالبيئة بما يتفق وحياة أكثر أمناً للإنسان. وفي هذا الإطار، قد تكون للامركزية الإدارية والبلديات أهمية خاصة في الإشراف على شؤون المناطق وتخطيط المشاريع الإنمائية وتنفيذها في سياق السياسة العامة للدولة.

إن المفاهيم المكوِّنة للمجتمع المدني والإنتاجي، التي تقدم نفسها كطريقة تفكير توجه العمل السياسي والأدلوجي القومي، تشترط بهذا العمل أن يتأسس، أو أن يستكمل تأسيسه، بجهود القوى الإجتماعية القابلة بها، ولديها

الإستعداد لقبولها، والتي تفرزها الإمكانات الموضوعية الداعمة للسيرورة الوحدوية العربية[١٠٧]. وبهذا الإشتراط تقترب تلك المفاهيم من التحقق في الواقع، بمقدار نمو الحركة القومية التي تتمثلها، والتي يفترض بها أن تُعِدّ طرائق العمل والخطط المباشرة المؤدية إلى ذلك التحقق.

وأخيراً، فإن مفاهيم المجتمع المدني والمجتمع الإنتاجي مأخوذة كمجردات أو مُثُل تعبر عن المجتمع القومي الحديث، أكثر منها كتطبيقات إجرائية. وبغض النظر عن «العرق» الذي أنتجها، فالمفاهيم ليست ملموسات وإن كانت حاصل الملموس، بل لا بد لها من أن تتكيف، في الواقع، مع الخصوصيات المتنوعة، فتتخذ أشكالاً مختلفة بحسب هذه الخصوصيات (ومن هنا مثلاً اختلاف الدساتير في الدول المبنية على مفهوم الديمقراطية). وبالتالي، فالمفاهيم الوافدة لا تحمل إنسانها معها بالضرورة، وهو الإنسان الذي ربما لا يستحق سلوكه اليومي أن يكون مثالاً للبشر عموماً، وإنما لا بد للخصوصية العربية من أن تطور مضامينها، وحتى تتجاوزها جدلياً أيضاً في سياق التطبيق والتجربة، وفي اتجاه أكثر إنسانية، فالتاريخ تواصل وتغير، ولا ينتهي بالضرورة عند «الديمقراطية الليبرالية»، إلا في نظر مؤدلجيها الجدد[١٠٨].

وإذا كانت هذه الأخيرة قد صمدت في وجه التيار الإشتراكي العالمي وهزمته، فهي فشلت هي الأخرى في تعميم نفسها على المجتمعات غير الغربية، سواء في المرحلة الإستعمارية الأوروبية حيث جاء التحديث في المستعمرات في الحدود التي تتفق ومصالح الدول المستعمرة، أو في مرحلة ما بعد الإستعمار حيث دعمت هذه الدول إقتصادات متأخرة (بما يتفق والتبعية، ويبدو أن منطق التعامل هذا يُطبق مع دول أوروبا الشرقية وروسيا الإتحادية) وسياسات استبدادية (بما يتفق وإقامة مناطق النفوذ)، الأمر الذي ناقض «حقوق الإنسان»، بما في ذلك حقوق الشعوب في الإستقلال الفعلي وتقرير المصير الذاتي المختلف عن ذلك الذي تفرضه سياسات الدول الكبرى ◇

---

(١٠٧) في الدراسة المشار إليها في الهامش رقم (٢٠)، تبين مثلاً أن من ينادون بقيام الوحدة العربية «على أساس علماني» بلغوا نسبة ٣٣,٣ في المئة، و«على أساس إسلامي» ٣٦ في المئة، ومن اتخذوا موقفاً وسطاً ٣٥ في المئة، وأن «أكثر المتحمسين» للعلمانية كانوا من لبنان وفلسطين، وأكثرهم معارضة لها كانوا من الكويت والأردن والسودان، وبين هؤلاء المتحمسين يأتي الصحافيون ورجال القانون والأكاديميون وموظفو حكومة، فيما المعارضون كانوا من أصحاب المهن الزراعية العليا والمهن التربوية وعمال وفلاحين. ابراهيم، **اتجاهات الراي العام العربي نحو مسالة الوحدة**، ص١٤٩ ـ١٥١.

(١٠٨) حتى راح أحدهم يؤكد أن «تاريخ الإنسانية الشامل لم يكن شيئاً آخر غير بلوغ الإنسان التدريجي العقلانية الكاملة والوعي المستقل بأن هذه العقلانية تتجلى في الديمقراطية الليبرالية». انظر : فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين وآخرين (بيروت : مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣)، ص ٨٥.

برهان غليون (*)

نهاية عصر الدولة الوطنية

١ ـ حدود الظاهرة القومية

يكاد تفكك الدول القومية الصغيرة أو شبه القومية، وتطور الصراعات وتفجر الحروب الأهلية ونمو الحركات الانفصالية، يمثل الظاهرة السياسية والتاريخية الأبرز والأكثر انتشاراً في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينات. هكذا، من أفريقيا المدمرة بالنزاعات القبلية والعرقية، إلى شرق أوروبا المحمومة بحرب التنقية العرقية، مروراً بصراعات دول آسيا الأقوامية والدينية، وبتشنجات العالم العربي وحروبه الأهلية، تبرز أسبقية جدلية القوة النابذة والتفجيرية على جدلية التضامن والاتحاد الوطني أو القومي. وقد جاء في **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) ١٩٩٤، أنه من بين ٨٢ نزاعاً شهدتها العقود الثلاثة الماضية، ٧٩ نزاعاً منها ذات طبيعة داخلية أو أهلية، وأن هذه الحروب قد جرت أساساً في بلدان نامية أو فقيرة. وعلى عكس ما كان الأمر عليه في عصر الحرب الباردة، لم تعد هناك ضرورة إلى التدخل الأجنبي من أجل إحياء الفتن المحلية أو إشعالها على الرغم من أن الدعم المالي أو السياسي أو العسكري الخارجي لا يزال شرطاً لبقائها.

إن التهميش هو السياق التاريخي الذي يقضي على عناصر المدنية ويفتح الباب أمام عودة الفوضى ويدفع الجماعات التي تتكون منها الأمم الى التحلل من التزاماتها

تميل وسائل الإعلام الدولية الواقعة إلى حد كبير تحت تأثير ضغط المصالح واستراتيجيات الهيمنة الدولية، إلى إرجاع هذه النزاعات والحروب الداخلية إلى البنى الثقافية أو الدينية أو إلى الاختلافات العرقية واللغوية التي تتميز بها مجتمعات الجنوب. وقد أصبحت هذه الأطروحات شائعة بكثرة في حقبتنا هذه وانتقلت إلى وسائل الإعلام المحلية التي ليس لديها حصانة قوية لمقاومة إغراء تبني كل ما ينشر في

(*) مدير مركز دراسات الشرق المعاصر، وإستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون ـ باريس.

البلدان المصنعة. وقد عزز ارتباط بعض النزاعات الراهنة بتصاعد تأثير العقائد الدينية، والإسلامية خصوصاً، من الانطباع بمصداقيتها ونجاعتها كإطار لتفسير ما يحدث.

بيد أن انتشار هذه الحركات التفتيتية وشمولها جميع القارات من جهة، وتركزها في مناطق معينة من جهة أخرى، يشير إلى أن الأمر يتجاوز العوامل الثقافية الخاصة بشعب أو منطقة، كما يتجاوز العوامل الاجتماعية الداخلية. فأين يمكن البحث عن مفتاح فهم هذه الدينامية التفكيكية؟

تشير أغلبية التحليلات التي تتعرض للنزاعات الداخلية إلى أن غياب الأمن السياسي والعسكري مرتبط إلى حد كبير بغياب الأمن المعاشي، وأن النزوع إلى التفتت والتفكك والتخلي عن قيم التضامن الوطني والاجتماعي، أو بالأحرى موت هذه القيم، لا يمكن أن يفهم بمعزل عن حالة التهميش التي تعيشها أو تُدفع إليها المجتمعات والجماعات.

ويقف وراء حركة التهميش هذه الاستقطاب العالمي الجديد بأبعاده المختلفة، الاقتصادية والسياسية والثقافية. وينجم عن هذا الاستقطاب انهيار معايير التعامل داخل المجتمعات المهمشة واهتلاك القيم المدنية والأخلاقية، وتدهور النظام السياسي وتفكك شرعية السلطة ومصداقيتها. إن التهميش هو السياق التاريخي الذي يقضي على عناصر المدنية ويفتح الباب أمام عودة الفوضى ويدفع الجماعات التي تتكون منها الأمم أو المجتمعات النامية، والتي تأمل بفرص أكبر للاندماج في السوق العالمية، إلى التحلل من التزاماتها الوطنية وتنمية ولاءات خارجية تقربها من القطب الصناعي الذي يمارس عليها جاذبية شبيهة بالجاذبية المغناطيسية.

إن نموذج التنمية السائد الذي يخضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول الصناعية، أكثر مما يخضع للاعتبارات الانسانية، هو الذي يضمن اعادة انتاج النظام العالمي القائم كنظام استقطاب دولي للثروة الحضارية

ويستند هذا الاستقطاب إلى عوامل تاريخية موضوعية وواعية معاً أولها هزيمة العالم الثالث في المعركة التي شنها منذ الاستقلال وبعد الحرب العالمية الثانية ضد الدول الصناعية المتقدمة من أجل التنمية المستقلة والتصنيع. فهذه الهزيمة توحي للنخب الاجتماعية في البلدان الفقيرة بأنه ليس هناك أي حل آخر سوى العودة إلى بيت الطاعة والمراهنة على سياسات التبعية التي كانت ترفضها وتدينها في السابق؛ أما العامل الثاني فهو ما تمارسه الدول الصناعية نفسها من سياسات واعية ومنظمة تضمن تفوقها الاستراتيجي والاقتصادي وتسمح لها بالتحكم بالقسم الأكبر من الثروة العالمية المنجمية والمالية والتقانية والعلمية والرمزية في الوقت نفسه. ومن هذه السياسات نذكر سياسات التدخل العسكري المحدد للقضاء على هذه القوة الصاعدة أو تلك، وسياسات الهيمنة على وسائل ومنظمات المال والتعاون الدولية التي تفرض على البلدان النامية نموذجاً وفلسفة للتنمية تتمشى مع ضمان بقاء الأوضاع العالمية الراهنة. ومن الواضح أن هذه السياسات لا تصدر عن رؤية مستقلة تهدف إلى تحسين شروط حياة البشر، بقدر ما تخضع لمنطق إعادة إنتاج علاقات القوة القائمة. ولا نبالغ إذا قلنا إن الأساس الذي تقوم

عليه فلسفة التنمية لدى هذه المؤسسات هو تهميش الإنسان بل استبعاده من الدورة الحضارية والمدنية نفسها. إن نظام توزيع الثروة العالمية الراهن هو القاعدة التي يقوم عليها بناء جدلية الاندماج القومي والاستقرار السياسي والتوسع الاقتصادي في القسم الشمالي من المعمورة، وجدلية التفكك القومي والتحلل السياسي والحرب الأهلية في القسم الجنوبي منها. ونموذج التنمية السائد الذي يخضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول الصناعية، أكثر مما يخضع للاعتبارات الإنسانية، هو الذي يضمن إعادة إنتاج النظام العالمي القائم كنظام استقطاب دولي للثروة الحضارية، بقدر ما يعيد إنتاج هذا الاستقطاب داخل كل قطر تابع على حدة. ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى تطبيق ما يسمى برنامج التكيف الهيكلي. ففي كل مكان تنزع الحكومات فيه إلى تطبيق هذه السياسات تكون النتيجة المباشرة تهميش الأغلبية الاجتماعية وإخراجها من الدورة الاقتصادية الحقيقية، أي الرأسمالية، ودفعها إلى خلق اقتصادها وثقافتها ومجتمعها وعالمها الخاصة.

وبالمثل، يمكن الإشارة إلى مسألة المساعدات من أجل التنمية. فعلى عكس ما قد يخطر للذهن، ليست الأقطار الفقيرة هي التي تحصل على القسم الأكبر من هذه المساعدات. فكما يلاحظ التقرير نفسه، تبلغ حصة الفرد من هذه المساعدات في مجموعة أغنى أربعين دولة ضعفيها في مجموعة أفقر أربعين دولة في العالم. كما يزيد نصيب الفرد من هذه المساعدات في الأقطار التي تتمتع بأعلى ميزانية عسكرية مرتين ونصف المرة على نصيب الفرد في الأقطار ذات الانفاق العسكري الأضعف. وهذا لا يعني أن المساعدات من أجل التنمية تغذي بالدرجة الأولى البلاد الغنية، ولكنه يعني أيضاً أن قسماً كبيراً من هذه المساعدات يذهب إلى تمويل تجارة السلاح، حتى ليمكن القول إنه من الصعب الفصل بين هذه المساعدات وبين تغذية النزاعات العديدة الداخلية والخارجية في العالم. إن مجموع هذه العمليات المرتبطة بفرض نموذج التنمية الليبرالية وتوزيع المساعدات وتغذية الحروب الداخلية ليست إلا جزءاً من سياسة واحدة جوهرها الاحتفاظ بالتوسع الاقتصادي بوصفه الوسيلة الوحيدة للحفاظ على فرص العمل والقدرة الشرائية، وبالتالي، على السلام الأهلي في المجتمعات الصناعية.

ومن الطبيعي أن من يتحدث عن الحروب، مهما كان نوعها، داخلية أو خارجية، يتحدث لا محالة عن السلاح وتجارة السلاح، والتسابق على امتلاك الأسلحة الأكثر تطوراً والأغلى ثمناً. وفي القسم الأكبر من هذه الحروب يكون شراء السلاح على حساب التنمية البشرية. ويذكر التقرير، على سبيل المثال، أن الهند قدمت أخيراً طلباً لشراء ٢٢ طائرة ميغ ٢٢ يكفي ثمنها لتوفير التعليم الأساسي لـ١٥ مليون طفلة محرومة التعليم حتى الآن. أما نيجيريا فقد كان بإمكانها أن تموّل حملة تلقيح لأكثر من مليوني طفل محرومين اللقاح الضروري وأن توفر خدمات تنظيم الحمل لأكثر من ١٧ مليون امرأة بثمن خمسين مصفحة هجومية اشترتها حديثاً من بريطانيا.

إن السياسة الليبرالية المطلقة التي تطالب الدول الصناعية اليوم بتطبيقها في الأقطار الفقيرة النامية لا تهدف في الواقع إلا إلى فتحها كأسواق جاهزة للاكتساح أمام صناعاتها المتقدمة. وقد بينت مفاوضات «الغات» الأخيرة (١٩٩٤) والنزاعات

التي رافقتها، إلى أي حد تمارس الدول الصناعية سياسة مزدوجة في هذا الميدان أيضاً. فلم يمنعها الحديث الدائم عن ضرورة تحرير الأسواق في البلدان النامية من الدفاع المستميت عن مصالحها والاحتفاظ بامتيازات خاصة حينما يتعلق الأمر بمنتوجاتها غير القادرة على المزاحمة الدولية. وهي حالة القسم الأكبر من منتوجات البلدان النامية. وهذا ما يدل عليه تفاقم صراعات الدول الصناعية الكبرى من أجل حماية نفسها والعمل على بناء التكتلات الكبرى المحمية ومنع الآخرين من الدخول إليها. فالسياسة الليبرالية لا تعني الشيء نفسه حين تكون سياسة وطنية أو حين تكون جزءاً من استراتيجية اقتصادية دولية وسياسة عالمية. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى وضع دولي طريف أصبحت فيه الدول ضعيفة التصنيع والمحتاجة إلى السياسات الحمائية لتطوير صناعتها هي المفتوحة من دون قيود على التجارة الدولية في حين انتقلت سياسة الحماية تحت غطاء التكتلات الدولية أو مفاوضات التعرفة الجمركية إلى الدول الصناعية القوية. وقد قدر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** خسارة البلدان النامية في التجارة الدولية بسبب هذا الوضع بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً.

لكن نتائج هذه السياسة الليبرالية المزدوجة ليست متباينة على مستوى التبادل التجاري والاقتصادي فقط، بل إنها متباينة أكثر من ذلك على مستوى الآثار الاجتماعية. فبقدر ما تتيح هذه السياسة للدول الصناعية الكبرى أن تزيد من صادراتها للدول النامية فهي تساعد على الاحتفاظ بمعدل ثابت للتوسع الاقتصادي ومن ورائه للتشغيل. وعلى العكس، لا يمكن الدول الفقيرة، من دون حماية فعالة، أن تقف على رجليها وتزيد من معدل نموها ومن صادراتها في إطار منافسة اقتصادية قوية، إلا إذا قلصت الأجور إلى حدها الأدنى وقلصت معها القدرة الشرائية والسوق الوطنية. وفي هذه الحال لن يكون التوسع الاقتصادي مرتبطاً ببناء السوق الداخلية الوطنية التي تمتص المنتوجات المحلية ولكنه سيعتمد بصورة رئيسية على التصدير نحو الأسواق الخارجية، أي أسواق الدول الصناعية الكبرى. وهكذا تكون النتيجة خفض قيمة العمل إلى أقصى حد في الجنوب وتقديم صادرات إلى الأسواق الصناعية بأقل من قيمتها الحقيقية. ولا يعني هذا وضع الاقتصاد النامي مباشرة في خدمة الاقتصاد الصناعي وتحت إمرته فحسب، ولكنه يعني أكثر من ذلك تحويل شعوب كاملة إلى عمال من الدرجة الثانية أو الثالثة في خدمة المجتمعات المصنعة ولحسابها. وهذا هو الأساس المادي لحركة التهميش الاجتماعي الواسعة، ومن ورائها إجهاض جدلية الاندماج والتكوين القومي والتعاون الإقليمي في البلدان النامية.

ليس هناك شك في أن مثل هذه السياسة تدفع إلى حصول نوع من التوسع الاقتصادي في هذه البلدان الفقيرة. وقد يحصل هذا بالفعل في بعضها نتيجة تطبيق برامج التكييف الهيكلي، ولكنه توسع سرطاني لا يتحقق إلا على حساب تهميش الأغلبية الاجتماعية وتقزيم السوق الوطنية، وحصر القوة الشرائية وتركيزها في يد شريحة الفئة العليا من السكان، ونزوع الاقتصاد الوطني بالضرورة نحو الاندماج الكامل بالاقتصادات الكبرى.

وليس هناك شك في أن هذه السياسة تستطيع أن تعيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن بل الرجوح. لكن الثمن الحقيقي الذي ينبغي على البلاد أن تدفعه لقاء ذلك هو انهيار التوازنات الاجتماعية، أي القطيعة المتزايدة بين العامة والخاصة وتدعيم نزوع الطبقة العليا إلى الاندماج بالخارج، وهو ما يفسر نزوع البرجوازية المحلية في العالم الثالث إلى التغرب وبناء سياساتها على التحالف مع الدول الغربية. ولا يمكن مثل هذه القطيعة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين النخبة والشعب إلا أن تغذي التوترات، وفي إثرها الحروب والصراعات الاجتماعية. ومن يتحدث عن حروب وصراعات لا يتحدث عن توقف التنمية فقط، ولكن يتحدث أيضاً، كما يحصل أمام أعيننا في أكثر من بلد، عن تدمير كل ما كانت البلاد قد راكمته من تنمية سابقة. وها نحن قد وصلنا من جديد إلى موضوع النزاعات الداخلية التي تحدثنا عنها في بداية هذه المقالة.

هناك علاقة من دون شك بين هذه النزاعات وبين التركيبة السكانية غير المندمجة للمجتمعات النامية. بيد أن الضعف في الاندماج الوطني ليس هو نفسه إلا ثمرة التأخر الاقتصادي وغياب التنمية المستمرة. ثم إن التمايز بين الجماعات المكونة لهذه المجتمعات لا يمثل مصدراً تلقائياً للعنف والنزاع. إن ما يحرك النزاع فيه هو السياقات التاريخية، وهي هنا سياسات الاستقطاب الدولي. فهناك علاقة مباشرة وصارخة لا يمكن التغافل عنها بين النزوع التاريخي إلى التفكك القومي ومن ورائه إلى انتشار النزاعات والعنف، وبين نوعية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها هذا القطر أو ذاك. فليس من قبيل المصادفة أن تتركز جميع النزاعات الداخلية في البلدان الفقيرة، بصرف النظر عن ثقافتها ولغتها ودينها ـ وهي تنتمي إلى ثقافات متعددة ومتباينة جداً ـ وأن تخلو جميع الأقطار الصناعية من النزاعات الداخلية تقريباً، باستثناء ما يحصل في بعض الولايات الأميركية من هبّات اجتماعية للأقليات الملونة ضد السلطات المحلية وللأسباب نفسها، أعني بسبب الحرمان والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن هذا الاستقطاب الدولي الذي يعمل على تعميم متزايد لقيم الحضارة التقانية والاستهلاكية، من جهة، ويقلل من فرص واحتمالات تحقيقها العملي من جهة ثانية، لا يمكن أن يقود إلا إلى تعميق الشعور بالاحباط. وهذا الاحباط والتوتر اللذان يخلقهما سوء التوزيع الفاحش هما اللذان يفسران إذاً استسلام الشعوب والجماعات لمنطق العنف واندفاعها نحو تدمير بنيتها الوطنية، أكثر كثيراً مما تفسره همجية القبيلة أو تعصب الفرقة الدينية. بل إن هذه الهمجية وذاك التعصب لا يظهران إلى الوجود إلا كاستجابة لنداء العنف والتفكك هذا وكسعي للتوافق معه في الوقت نفسه.

٢ ـ رهانات الحركة القومية والوطنية الكلاسيكية

كيف يمكن تجاوز هذه الآلية العالمية التي تفضي إلى التفاوت والتوتر والتفكك والعنف؟ هل ينبغي الاستمرار على نظرية مواجهة الإمبريالية التي تقف وراء العلاقات الدولية غير المتكافئة؟ هل ينبغي السعي لرفع حجم المعونة من أجل التنمية أو اختراع

ما يُروَّج له اليوم من مشاريع تنمية مشتركة بين بعض أقطار الشمال وأقطار الجنوب، والمنطقة المتوسطية كنموذج؟ هل ينبغي المراهنة على تفجير روح الثورة الوطنية التي تستطيع وحدها خلق مناخ التعبئة من أجل ربح معركة الثورة الصناعية، كما شاع لبعض الوقت في الحقبة الماضية، وكيف يمكن ذلك في سياق نشوء التكتلات الصناعية الكبرى؟

من الواضح أن ساحة العمل الوطني والاقليمي قد أصبحت تعيش في حالة من الفراغ الشامل بعدما فقدت أطروحات الثورة الاشتراكية والقومية الكثير من مصداقيتها وراهنيتها. وهذا ما يفسر تلقف الحكومات القائمة، من دون اقتناع فعلي، لسياسات صندوق النقد الدولي والليبرالية الجديدة. لكن على الرغم من ذلك، ليس هناك من يؤمن بالفعل أن هذه الحلول قادرة على مواجهة مشكلة التنمية في العالم الثالث حتى لو أنها ساعدت بعض الدول القليلة على تحسين وضعها في السوق الدولية. ويبدو لي أن الرأي العام الدولي أصبح ميالاً إلى اليأس والاعتقاد، على الرغم من كل الكلام التفاؤلي الاستهلاكي، أن الأمر أصبح مستعصياً على الحل. فليس من المعقول أن تقبل الدول الصناعية الكبرى التخفيف من صراعها على الموارد الطبيعية والأسواق في البلدان النامية من دون أن تخاطر بتفاقم الجمود الاقتصادي لديها، وبالتالي بنقل النزاع إلى داخل مجتمعاتها. وليس من الممكن للدول الفقيرة النامية أن تفرض موقفها بالاقناع أو الضغط على الدول الكبرى، وهي أضعف من أن تستقل عنها في حاجاتها الغذائية، وان يكون من السهل على هذه الدول التكتل للدفاع عن حقوقها ما دام بإمكان الدول الكبرى أن تتلاعب بنخبها السائدة وتجهض أي حركة تكتلية أو اندماجية حقيقية.

ليس معقولاً أن تقبل الدول الصناعية الكبرى التخفيف من صراعها على الموارد الطبيعية والأسواق من البلدان النامية من دون أن تخاطر بتفاقم الجمود الاقتصادي لديها وبالتالي بنقل النزاع إلى داخل مجتمعاتها

أما الدواء الذي تحاول الدول الصناعية تطويره في مواجهة هذا اليأس فهو التدخل الإنساني. فهو يبدو وكأنه المسكّن الوحيد الممكن لمرض لا شفاء منه. وإذا لم يعط هذا الدواء أي نتيجة، ليس من الصعب أن يقول المسؤولون لأنفسهم، كما اعتاد صاحب مشروع قرار التدخل الإنساني الوزير الفرنسي «كوشنر» القول: لقد قمنا بما نستطيع ولا نستطيع فعل المستحيل. هكذا أصبح التدخل الإنساني بديلاً من السياسة الجديدة الوطنية والدولية التي لا بد من بلورتها للخروج من أوضاع ليس من الممكن القبول بها ولا التسليم بنتائجها، لأن استمرارها لا يعني اليوم أقل من انحلال عرى الدول والمجتمعات العديدة القائمة وانعدام الأمن الفردي والجماعي معاً.

ويؤدي التدخل الإنساني هنا دور الأخلاقية التعويضية، أي الاحسان الذي يعوض من السياسة المعادية للتنمية ويغطي عليها كما يغطي على غياب قيم التضامن الإنسانية الحقيقية. إنه خدعة لذر الرماد في العيون والاعتذار عن نتائج سياسة تظهر وكأنها لا مهرب منها، أعني سياسة التوسع الاقتصادي المستند إلى منطق الربح والمنافسة بين الرأسماليات الكبرى في مقابل التنمية المتمحورة حول الإنسان التي تعمل لخدمته، أي لخدمة الإنسانية كافة وليس لخدمة أقلية صغيرة منها.

أما التيارات الوطنية في البلدان النامية فهي لا تزال تراهن على تعبئة القيم والمشاعر الوطنية لمواجهة مخاطر الانقسام والتشتت. وتقوم النظرية القومية الكلاسيكية على الاعتقاد بأن الانتماء إلى جماعة ثقافية وتاريخية وحضارية واحدة يفترض بحد ذاته وجود تيار عميق وقوي يدفع بها نحو التلاحم والتضامن والاتحاد. فالنزوع إلى التقارب والوحدة كامن في الثقافة التاريخية الواحدة. ويكفي أن نحك هذه الثقافة أو نستثيرها ونهيجها حتى نحرك جدلية التضامن الوطني. وقد رسّخ نشوء حركات شعبية قومية هنا وهناك هذا الاعتقاد بأن القرابة السياسية هي تكريس للقرابة الروحية أو الثقافية وأحياناً «العرقية». وبهذا المعنى يعكس تفوق منطق الانفصال والتفتت على منطق الاتحاد غياب الثقافة الوطنية أو انهيارها. والكثير من التفسيرات الراهنة لظواهر الصراعات الداخلية والأهلية يدور حول انهيار القومية أو فشلها في الأقطار النامية.

وفي العالم العربي، راهنت الحركة القومية كما هو معروف على الانتماء العربي الثقافي والتاريخي وعلى الاعتقاد بفاعلية هذا الانتماء في سبيل تجاوز حالات التباعد والتمزق التي تشهدها الدول والشعوب معاً، وذلك خلال الحقبة الطويلة التي أعقبت انهيار الدولة العثمانية. وقد جسدت الأدبيات القومية الكلاسيكية، في حقبة صعودها، هذا الاعتقاد من خلال استعمالها الكثيف لفكرة المصير العربي الواحد. ولا يزال القوميون العرب يراهنون على استثارة الذاكرة الثقافية وروح الانتماء إلى جماعة تاريخية من أجل الوقوف في وجه تيار التشتت العربي والتفكك الوطني.

إن التنافس الرأسمالي يدفع اليوم إلى تجاوز الحدود الوطنية كما عمل في القرن الماضي على ترسيخها وتعميقها

ولكن نتائج هذه الرهانات جميعاً بقيت، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، أقل كثيراً مما كان ينتظر منها. ولا يبدو لي أن الفرضية الرئيسية التي تقوم عليها الفلسفة القومية صالحة للعمل في بلاد لم تشهد ما شهدته المجتمعات والثقافات الغربية من ثورة سياسية على المستويين النظري والعملي. ومن المحتمل أن تكون درجة التضامن أو، بلغة ابن خلدون، قوة العصبية الطائفية أو الجهوية أو القبلية أقوى من العصبية الوطنية وأن تكون فكرة المصلحة الجزئية والعائلية أعمق من مفهوم المصلحة الوطنية. ولعل البرهان على ذلك ما تعرضت له الوحدة اليمنية العام الفائت. فلم يمنع الأصل الثقافي والسكاني الواحد للشعب اليمني، ولا الحماسة العاطفية الفعلية والشعور العميق بالانتماء إلى أصل واحد لدى اليمنيين، من تعثر مسيرة الوحدة، بل تعرضها للتهديد بالانهيار.

لا يعني هذا التهديد بأي شكل أن شعب اليمن لم يكن شعباً واحداً وليس له أصول واحدة، ولا أن حماسة جمهوره للوحدة لم تكن حقيقية. فكل هذه العوامل قائمة وفعلية. ولكنه يعني أن هذه العوامل ليست كافية اليوم لتحقيق الهدف المنشود، سواء لكونها قد فقدت نجاعتها التاريخية أو لأن عوامل أخرى أكثر أثراً قد ظهرت إلى الوجود وأصبحت تضغط بصورة أقوى على مصير المجتمعات.

وفي اعتقادي أدى الإيمان بفاعلية الثقافة الواحدة أو الانتماء الفعلي أو الوهمي

لأصل واحد في النظرية القومية، كما أدى الإيمان بالحتميات الاقتصادية في النظرية الاشتراكية، دوراً كبيراً في منع التفكير العقلاني بحقيقة العوامل التي تصنع المصير الجيوسياسي للشعوب والمناطق، وتعمل على إعادة تنظيم وتوزيع المجالات الثقافية والاقتصادية معاً. فمن الواضح أن هذه المجالات ليست ثابتة عبر التاريخ، بل إن التاريخ لا يتقدم إلا من خلال إعادة توزيعها، حتى لو أدى ذلك إلى تقسيم جماعة ثقافية واحدة إلى جماعات عدة أو إلى جمع شعوب من ثقافات وأصول مختلفة. ويكفي للبرهان على ذلك الإشارة مثلاً إلى مكانة اللغة والثقافة الإنكليزية اليوم في العالم، ودورها في تكوين التكتل الأقوى فيه. ففي إعادة توزيع القوى، تكون إعادة توجيه حركات التبادل المادي والمعنوي، وخلق إمكانات جديدة للتطور والنمو الحضاري، مرتبطة أيضاً بتوسع دائرة هذا التبادل وكثافته.

إن نقطة ضعف الفرضيات القومية والماركسية كامنة في أنها لا تدرك منطق التفكيك الجديد وآلياته العميقة، وتنحو إلى تغليب مفهوم بسيط وتقليدي للمصالح التي تدفع إلى وحدة الجماعات والشعوب يختلط فيه مفهوم المصالح الجماعية مع مفهوم المصالح المتماثلة أو الواحدة، سواء أكانت مصالح المشاركين في لغة أو ثقافة أو في طبقة واحدة وفي شروط اجتماعية متماثلة. هكذا يبدو الانتماء الواحد إلى الأمة التاريخية وكأنه ضمانة لنشوء مصالح قومية واحدة تدفع بالجماعات والافراد إلى الالتزام بها وتحقيق مبغاها الذي هو الاتحاد. كما يبدو الانتماء إلى طبقة انتاجية معينة، وإلى شروط عمل واحدة، مصدراً طبيعياً لنشوء مصالح طبقية متماثلة، وبالتالي، وحدة الطبقة العاملة أيضاً.

٣ ـ المصلحة المشتركة في التنمية الحضارية وبناء التكتلات ما فوق الوطنية

الواقع أن فكرة المصالح الجماعية التي تربط بين جماعات أو شعوب عدة، أو تدفع إلى الربط بينها، ليست، مهما كان لهذه الشعوب من تاريخ مشترك، بسيطة ولا بديهية. فلا ينجم عن وجود قرابة ثقافية أو تاريخية أو طبقية وجود مصالح مشتركة أو بناء حقل مصالح مشتركة بالضرورة، إذ من الممكن لفئات وجماعات تاريخية أن تكون متماثلة بالتركيب تماماً من دون أن يكون لديها أي حافز للارتباط في ما بينها. ومجتمعات القرون الوسطى كانت نموذجاً للجماعات المتماثلة ثقافياً ودينياً والمتنابذة. ثم إنه ليس من الضروري أن يكون للعوامل الثقافية التي دفعت في حقبة تاريخية معينة إلى التقارب بين الجماعات، بل إلى انصهارها في بوتقة دولة واحدة، مفاعيل دائمة وثابتة. ومن الممكن أن يقود انحسار هذه العوامل إلى تفكك الجماعة وبحث كل طرف منها عن آفاق جديدة للتقارب والاندماج. وبالمثل، إن التنافس الرأسمالي يدفع اليوم إلى تجاوز الحدود الوطنية، كما عمل في القرن الماضي على ترسيخها وتعميقها.

إن فكرة المصالح في الميدان الاجتماعي فكرة تاريخية ومركبة معاً. ومعنى «تاريخية» أنها متغيرة ومتبدلة بحسب تبدل مراكز الثقل الجيوسياسية واتجاهات

ومراكز الابداع الحضارية. فالجماعات التي كانت في القرن السابق تجد مصلحة لها في اجتماعها ربما لا تجدها في القرن الراهن. ومعنى «مركبة» أنها من أنماط ومستويات مختلفة. فهي قد تعني، أولاً، وجود مصالح متماثلة يستدعي الحفاظ عليها أو حمايتها تعاون طرفين أو أكثر في تنظيمها (والمثال الذي يمكن أن نعطيه على ذلك هو المصلحة المشتركة التي دفعت البلدان المصدرة للنفط إلى تكوين المنظمة الشهيرة التي رافقت مسيرة تطور الصناعة النفطية في العقود الثلاثة الماضية). وهي قد تعني، ثانياً، وجود مصالح مشتركة، بمعنى أن أطرافاً متعددة تشترك في مورد واحد، مادي أو معنوي. ومثال ذلك البلاد التي تشترك في موارد مائية واحدة، أو التي يعبرها نهر كبير واحد. وهي حال بلدان حوض الفرات مثلاً في الوقت الراهن، إذ لديها مصلحة مشتركة في التفاهم على طريقة استغلاله وتقاسم ثمراته.

وهي قد تعني، ثالثاً، وجود مصلحة متبادلة في التعاون في إطار مشروع ما، اقتصادي أو ثقافي. وليس المفروض في هذه الحال أن يكون سبب اللقاء والتفاهم والتعاون وجود تراث مشترك أو حماية مصالح واحدة، ولكن بناء مصالح جديدة، واستغلال الفرص التي يقدمها الواقع الجغرافي أو الثقافي أو الجيوسياسي... الخ، من أجل فتح آفاق جديدة للعمل الجماعي، ومن ورائه للتحول التاريخي. ومن الأمثلة على ذلك بناء رابطة بلدان جنوب شرق آسيا التي لم يكن الدافع إليها وجود لغة واحدة، ولا ثقافة مشتركة ولا نزعة قومية واحدة ولا إرث مشترك، ولكن رغبة أو إرادة مشتركة في تحسين شروط التنمية الاقتصادية في البلدان المنضمة إلى الرابطة.

لكن في جميع هذه الحالات، وعلى الرغم من وجود المورد الواحد أو المصلحة المشتركة في استغلاله، أو الرغبة في فتح آفاق تعاون جماعي جديدة، يستدعي فهم هذه المصالح إدراك بعض الأمور:

أولاً، إن وجود مصلحة مشتركة لا يعني عدم وجود مصالح أخرى متناقضة أو متباينة، أي غير مشتركة. فمن الممكن أن تنشأ مصلحة واحدة في تحديد سقف الانتاج من النفط لدى أكثر من بلد منتج ومصدر، مع وجود تناقض في الأنظمة ومضامينها الاجتماعية وتحالفاتها الدولية.

ثانياً، إن وجود مصالح جماعية لا يعني غياب التناقض ولا التباين في تحديد طبيعة هذه المصالح أو تقدير حجمها ومستقبلها بين الأطراف المختلفة. فوجود مصلحة مشتركة للبلدان المصدرة للنفط في ضمان سعر ثابت ومرتفع للمادة المصدرة لم يمنع من وجود تباين في رأي الأطراف المصدرة، سواء في ما يتعلق بتحديد حصص الانتاج المصدر أم في ما يتعلق بسقف الأسعار المناسب. كما أن وجود مصلحة مشتركة للوالدين في التفاهم والتعاون على تربية الأطفال لا يمنع من تنازعهما على أسلوب التربية ووسائلها. وبالمثل، لا يفترض التعاون في إطار مشروع اقتصادي أن تنال جميع الأطراف حصة واحدة، أو أن يفيد بعض الأطراف من المشروع أكثر من إفادة الأطراف الأخرى. ففي جميع هذه الحالات ليس التعاون، كتعبير عن وجود مصلحة متبادلة، نقيضاً للتنازع والتنافس. وهو تنافس يمكن أن نشهده في إطار المجتمع

السياسي الواحد نفسه على أشكال توزيع الثروة الوطنية.

ثالثاً، إن هذه المصالح الجماعية ليست دائمة ولا أبدية. فمن الممكن أن تنشأ دورات مصلحية جديدة في كل حقبة تكون مختلفة عن السابقة. بل كثيراً ما نجد أن دولاً أو شعوباً كانت تجمعها في حقبة ما دولة واحدة توحد مصالحها الوطنية، تنزع إلى الانفصال حينما تكتشف فرصاً أفضل لتحسين مرابحها، أو حين تعتقد أن انفصالها يسمح لها بالانفتاح على دائرة جديدة للتفاهم والتعاون أنجع من السابقة. وعلى عكس ما توحي به المظاهر الشكلية، تخضع حركات الاستقلال والانفصال لدى القسم الأكبر من الشعوب والجماعات، أي باستثناء الأمم الكبرى التي نجحت في تكوين مركز أو قطب للتنمية المستقلة، لقاعدة تبدل اتجاهات ومراكز الاستقطاب الإقليمي والعالمي أكثر مما تعبر عن نشوء دول مستقلة. وقد ابتعد العديد من شعوب الاتحاد السوفياتي المنهار من موسكو بقدر ما نما لديه آمال الاندماج والاندراج في الأقطاب الأخرى التي تبدو حاملة فرصاً أفضل في التقدم والتنمية الحضارية. هذه كانت حال بلدان أوروبا الشرقية التي تتطلع إلى أوروبا الغربية، وبعض بلدان آسيا الإسلامية الذي أمل خيراً في إيران أو تركيا. وعلى العكس، لم يجد بعض الجمهوريات الأخرى بُداً من البقاء في إطار التعاون السوفياتي القديم.

إن حاجات التنمية الحضارية تستدعي التعاون بين الدول والشعوب، ولا يمكن أن تضمن إلا بتجاوز الحدود السياسية التي هي حدود تعسفية

يعود السبب في ذلك إلى أن حاجات التنمية الحضارية، في الحاضر والماضي على حد سواء، تستدعي التعاون بين الدول والشعوب، ولا يمكن أن تُضمن إلا بتجاوز الحدود السياسية التي هي بالضرورة، ومن وجهة نظر توزيع القوى المادية والبشرية الداخلة في العملية الحضارية، حدود تعسفية. والفكرة القومية الحديثة هي التي أوحت بإمكان نشوء تنمية حضارية، قائمة على القطيعة الاقتصادية والسكانية، وذلك تحت تأثير وإلهام مبدأ السيادة والنزعة الوطنية. وإذا كانت فكرة السيادة هذه لم تؤثر كثيراً في تطور قوى الانتاج في الدول الصناعية لأنها نشأت منذ البداية في سياق رأسمالية السوق الحرة والمنافسة غير الوطنية، فقد كان الأمر مختلفاً كثيراً في الدول الجديدة، إذ أدى غياب هذه الرأسمالية وفكرة السوق والتوسع فيها، في البلدان غير الصناعية، إلى تحويل السيادة من مفهوم سياسي قائم على مبدأ أسبقية السلطة العمومية في سن القانون وتطبيقه على أي قوة داخلية أو خارجية أخرى، إلى مفهوم مطلق قائم على جعل الوطنية بديلاً للعالمية والعمل كما لو كان من الممكن إعادة إنتاج الحضارة كما هي، علمياً وتقانياً، في كل بلد على حدة، مهما كان حجمه ومهما كانت موارده المادية والبشرية. وبذلك تحولت الوطنية إلى خطة لاعقلانية وفي أحسن الحالات، إلى نزعة غوغائية.

رابعاً، إن من الممكن أن يكون هناك تناقض بين مصالح الفئات المختلفة في المجتمع الواحد، سواء تعلق الأمر بموضوع التحالفات الخارجية أم تعلق بموضوع السياسات الداخلية. ومثال ذلك التناقض بين مصالح الفئات الحاكمة الكومبرادورية والطبقات الشعبية بل البرجوازية الوطنية الصناعية.

وينجم عن ذلك كله ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى، أن عمليات التقارب والتباعد بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة نفسها، مرتبطة بتوازنات داخلية دقيقة، قد تكون هي نفسها رهينة موازين القوى الدولية. فبقدر ما تساعد هذه الموازين على تفريغ منطقة ما من مواردها، وإحكام السيطرة عليها، تحرمها في الوقت نفسه وعي مصالحها العليا أو الجماعية، بل الرؤية الموحدة لهذه المصالح، أو ربما بالفعل المصالح المشتركة. ذلك أن المصالح هنا لا يمكن أن تنفصل عن نوع النظام السياسي والاجتماعي الذي يقوم في هذه المجتمعات. ونظام التبعية الخارجية يفرض لا محالة نموذجاً معيناً من نظام توزيع الثروة الوطنية، ومن ورائه، نمطاً معيناً للسلطة وسبل ممارسة السلطة السياسية والتحالفات الخارجية التي تضمنها.

إن مفتاح الانحلال وإعادة التركيب الدائم للقوى العالمية والداخلية، وبالتالي الوطنية، يكمن في نشوء حقل مصالح مشتركة تاريخية، أي طويلة المدى تسمح بالاستقرار والاستمرار والانصهار القومي. وليس المقصود بالمصالح هنا المنافع المباشرة، المادية أو المعنوية، التي يدافع عنها الفرد أو تسعى لها الجماعة في صراعها ضد جماعة أخرى، أي مفهوم اقتسام المغانم وتحسين موقف أحد الأطراف في هذه القسمة. بل المقصود مفهوماً مركباً تتداخل فيه عوامل مادية ومعنوية، قريبة ومؤجلة. وفي الوقت الراهن، تتحدد المصالح التاريخية الأساسية في زيادة فرص الاندماج في الحضارة، أي الاشتراك فيها على الأقل، على مستوى استهلاك منجزاتها المادية.

إن نمو النزعات الانفصالية داخل الدول لا يمكن فصله عن طبيعة النظام العالمي من حيث هو نظام توزيع فرص التنمية الحضارية ونظام إدارة عناصر هذه التنمية

والملاحظة **الثانية** هي أن تقاطع المصالح في زيادة فرص التنمية الحضارية هو، اليوم، أكثر من التقارب العقائدي أو الاجتماعي، القانون المحرك لسلوك الجماعات، وهو الذي يفسر استعداد الجماعات المختلفة، وفق طبيعة تكوينها، للتخلي عن التضامنات العقيدية والاجتماعية، القومية أو التاريخية، والتعامل، على مستوى العشيرة أو الطائفة أو المنطقة الجهوية، مع أي قوة خارجية مهما كان اختلافها واضحاً في العقيدة أو الدين أو الوضع الحضاري. وكل جماعة تشعر أن تعلقها بجماعة أخرى، حتى لو كانت من الثقافة نفسها والدين نفسه، يحرمها زيادة فرص اشتراكها في الحضارة، لا تتردد في التخلي عنها.

والملاحظة **الثالثة** هي أن مخاطر الانقسام والتفتت تزداد إطراداً بتزايد هامشية المجتمعات وفقرها. وهذا يعني أن نمو النزعات الانفصالية داخل الدول لا يمكن فصله عن طبيعة النظام العالمي من حيث هو نظام توزيع فرص التنمية الحضارية ونظام إدارة عناصر هذه التنمية معاً. وقد أثار النظام الجديد الذي نشأ بعد زوال الحرب الباردة لدى الجماعات الصغيرة والجزئية، من الآمال والأحلام، بقدر ما أغلق من احتمالات التنمية الحضارية الجدية والثابتة لدى الشعوب النامية في مجموعها. وقد تعمق الاعتقاد أو الشعور الدفين بأن الانفصال والخروج من القوقعة الوطنية يحمل

فرص الاندماج والتقدم بقدر ما تقوم السياسات التنموية الجديدة على تفكيك الأسواق الوطنية وربط الجماعات والأنشطة مباشرة بدورة الاقتصاد العالمي.

وليس من قبيل المصادفة أن تصبح الأقليات موضوعاً أساسياً من موضوعات السياسة العالمية، بل أن تحتل المكانة الأولى في إشكالية الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في خطابات الدول الكبرى في خصوص العالم الثالث. وتوحي سياسة الدول الكبرى تجاه الأقليات، بعد تحويل جميع الشعوب إلى خليط من الأقليات، بأن هناك مكاناً في النظام العالمي للجماعات الصغيرة التي تقبل التفاهم والتعامل البسيط معه من دون أوهام وطنية أو مستقبلية، ولكن ليس هناك مجال للجماعات الكبرى التي تطمح أن يكون لها مركز وموقع سياسيين أو استراتيجيين في هذا النظام. ويقف وراء سياسة الدول الصناعية هذه، اعتقادها أنه ليس من الممكن السيطرة على الشعوب الضعيفة والمهمشة إلا من خلال المراهنة على نخبة صغيرة منها، وإذا أمكن أن تكون في الوقت نفسه جزءاً من منطقة أو طائفة أو قومية مميزة، تكون صلة الوصل والقاعدة التي يعتمد عليها التعامل والتبادل بين البلدان المتحضرة والمناطق البربرية.

ليس البديل من سياسة التغيير الارادي التي كانت سائدة في العقائديات الثورية هو الاستسلام المطلق للواقع وانتزاع أي ارادة اجتماعية للاصلاح والتغيير

إن جوهر الدينامية التي تحرك نظام العلاقات الدولية على المستوى الاقتصادي، الذي يضمن للدول الصناعية تأكيد سيطرتها على الجنوب، هو ضرب مفهوم المصلحة الوطنية نفسها، ودفع الجماعات المكونة للدول الوطنية إلى التفكك والتمزق بأمل توفير فرص الالتحاق بالركب الحضاري والاندماج في النظام العالمي.

٤ ـ القومية والتنمية العالمية

السؤال الذي يطرح نفسه عندئذ هو التالي: هل تبلورت في كل قطر عربي وعلى مستوى العلاقة بين الأقطار العربية أو بعضها جملة من المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية القوية بما فيه الكفاية حتى يمكن التحدث عن أسس موضوعية لتطور المشروع الوطني أو القومي؟ في اعتقادي أن الجواب يكمن في أن تعارض المصالح لا يزال على الصعيدين معاً، القطري والقومي، أقوى من توافقها. وما يسمح لهذه الأقطار بالبقاء هو أحد عاملين: الأول هو العطالة التاريخية الناجمة عن غياب الحوافز والمصالح القوية لدى جزء من السكان لتهديم الاطار القائم، أو عن وجود ما يمكن تسميته الثقالات الثقافية والدينية؛ والثاني هو القوة القسرية الناجمة عن تكون بيروقراطية دولة قوية تمسك بكل التشكيلة الاجتماعية من فوق، كما كانت عليه الحال في الامبراطوريات التقليدية، أو وجود عصبية مسيطرة تواكبها دولة ذات أجهزة قوية. وإذا استمرت الأوضاع وأنظمة الحكم كما هي، سوف يكون من الطبيعي أن تتجه المنطقة جميعها، دولاً ومنطقةً ككل، نحو المزيد من التفكك والانحلال تحت وطأة الأزمات المقبلة لا محالة.

يستنتج بعض الباحثين من حقيقة أن الواقع الموضوعي ينم عن اتجاهات قوية نحو

التفكك والتباعد، ضرورة التخلي عن فكرة الاندماج والتعاون الإقليمي العربي لكونها تعبر عن سياسة لا واقعية لا أسس لها، والانخراط بصورة أكثر صرامة وقوة في سياسات قطرية تزيل آخر ما تبقى من أوهام وأحلام حول إمكان الوحدة أو حتى تكوين مجالس التعاون العربية. وهكذا يصبح التفكك هدفاً بعدما كان نزعة موضوعية.

بيد أن التحليل الموضوعي للقوانين التي تحكم مسار المجتمعات والتجمعات في العصر الراهن، وإن كان ضرورياً لفهم آلية اشتغال النظام، فهو لا يكفي لتوليد سياسة عقلانية. بل إن مسايرة الواقع والأخذ في اتجاهاته الطبيعية كما هي لا يعني شيئاً آخر سوى الاستقالة التاريخية وانعدام أي سياسة فعلية. وغياب مثل هذه السياسة يعني تحول المجتمعات إلى كتلة عاطلة تُسيّرها القوانين الموضوعية من دون أن يكون لها هي نفسها أيّ دور في تحديد المستقبل.

فعلى عكس ما سودته عقائدية علموية أو واقعية فجة وانتهازية انتشرت في السنين الماضية، ليس هناك سياسة لا تقوم بالضرورة على خيار مسبق وأفضليات أخلاقية وعقائدية واجتماعية، حتى لو لم تكن هذه الخيارات واعية. فالتاريخ لا يحدد لنا ما ينبغي علينا أن نفعله، تماماً كما أن الطبيعة لا تبين لنا ما هي الثمار والفواكه التي نحبها أكثر. إنها تقدم إلينا إمكانات متعددة وقوانين لا بد من احترامها وفهمها كي نستطيع أن ننتج هذه الثمار أو تلك. وعلينا نحن أن نبني سياستنا بحسب الغايات والقيم الأساسية التي نؤمن بها. وإذا انعدمت هذه الغايات وتلك القيم لم يعد هناك أي أمل في بناء سياسة مهما كان نوعها، ولن يبقى من السياسة إلا ما هو سائد في حياة القطعان الحيوانية، أعني قانون الصراع من أجل البقاء من تجمعات وقوى وفرديات لا يجمع بينها إلا المكان. وليس البديل من سياسة التغيير الإرادي التي كانت سائدة في العقائديات الثورية هو الاستسلام المطلق للواقع وانتزاع أي إرادة اجتماعية للإصلاح والتغيير. إن الخضوع الأعمى لقوانين التاريخ، مثله مثل التنكر الأعمى لهذه القوانين، لا يقود إلا إلى إلغاء السياسة بوصفها استغلال قوانين التاريخ نفسها وهذا هو بعدها الموضوعي، من أجل تغيير الأوضاع الاجتماعية أو الحضارية.

إن مسايرة الواقع والأخذ في اتجاهاته الطبيعية كما هي لا يعني شيئاً آخر سوى الاستقالة التاريخية وانعدام أي سياسة فعلية

ولكن كيف نستطيع أن نحدد هذه السياسة العقلانية، وما هو معيارها؟ في اعتقادي أن أول عناصر هذه السياسة هو تحديد هدفها: هل هو الحفاظ على الوضع القائم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقبول به كحتمية تاريخية، أم هو تغيير هذا الوضع؟ وإذا كان الجواب هو التغيير ورفض واقع التخلف والتفكك والحروب الأهلية فما هي ملامح هذا التغيير وما هي استراتيجياته ووسائل تحقيقه؟ باختصار ما هو مضمون هذا التغيير وآفاقه؟

ليس التغيير المطلوب هو استبدال حكم بحكم أو نظام بنظام، ولا قلب الأوضاع وتحويلها وفق منطلقات ايديولوجية، بل خلق الشروط التي تسمح بإدخال المجتمعات العربية في دورة الحضارة المادية والفكرية العالمية الراهنة، أي إرضاء الحاجات

الاجتماعية لجميع المواطنين من مناظير ومعايير الحياة الدولية. فما يطمح إليه الفرد في كل المجتمعات الحديثة هو الخروج من الهامشية والاشتراك الايجابي في منجزات عصره، انتاجاً وابداعاً واستهلاكاً. والسؤال هو: ما هي الاستراتيجية التي تساعد العرب كأفراد وجماعات على تحقيق ذواتهم اليوم من أفق العصر، أي على الاندراج في الحضارة العالمية، وهو المصلحة الكبرى ومحرك سلوك الجماعات اليوم في العالم أجمع، هل هو العمل من ضمن أفق التعاون العربي وتكوين تكتل واحد قادر على خلق سوق اقتصادية وتقانية وعلمية واحدة كبرى، أم هو على العكس، دفع كل جماعة، أقلية كانت أو قطراً أو نصف قطر، إلى استغلال أي فرصة تتاح لها من أجل تحسين وضعها واقتناص فرص التقدم المفتوحة أمامها أو التي يمكن أن تنفتح أمامها؟

لا يساعد المناخ السائد اليوم على طرح هذا السؤال، على الرغم من محوريته، بل إنه يضغط لطمسه، سواء عن طريق الحديث عن واقع الخلافات العربية وإيجاد المبررات لها ولسياسات التباعد والتفكيك، أو عن طريق التعرض للنظرية القومية وبالقومية العربية والاستهزاء بالشعارات التي كانت ترفعها من أجل اخفاء الرهان الإقليمي الكامن وراءها.

إن الخضوع الأعمى لقوانين التاريخ، مثله مثل التنكر الأعمى لهذه القوانين، لا يقود إلا إلى إلغاء السياسة بوصفها استغلال قوانين التاريخ نفسها، من أجل تغيير الأوضاع الاجتماعية أو الحضارية

لا شك في أن التسليم لقوانين السياسة العالمية الراهنة، أي اتباع ما توحي به أو تفرضه سياسة التوسع الرأسمالي العالمي، وما تتطلبه من تفكيك للمجتمعات الضعيفة وتهميشها، يمكن أن يقدم بعض المكاسب لفئات محدودة من السكان، بل إن شرط نمو المصالح الجزئية اليوم هو قبول فئة أو جماعة صغيرة، سواء أكانت طائفة مذهبية أو طائفة ثقافية أو جهوية، بالتخلي عن المصالح الوطنية وخيانتها، أي قبول التضحية بمصالح مجموع السكان وبيعهم لحساب الرأسماليات الكبرى المسيطرة والمتنافسة. وهذا هو الذي يفسر أن التنمية لا تقوم هنا إلا على أساس التمييز المطلق بين نخبة محظوظة من جهة، وشعب مهمش ومهدد بالجوع، إن لم يكن بالمجاعة والحرب الداخلية، من جهة ثانية.

لكن لا يمكن الإجابة عن مثل هذا السؤال، أي تكوين سياسة منتجة وفعالة في تحقيق الاندراج في الدورة الحضارية، عربية أو في المنطقة العربية، من دون الإجابة عن سؤال أساسي أول يتعلق بالقيم التي سيبنى عليها أي عمل جماعي مقبل وأي مجتمع سياسي في المنطقة العربية. وأقصد هنا القيم الأخلاقية بالمعنى الدقيق للكلمة. فهل تريد المجتمعات العربية أن تكون مجتمعات قيم العدالة والمساواة والحرية والتكافل أم أنها تقبل بأن تكون مجتمعات بربرية محكومة بقيم وقوانين ومنطق القوة والحيلة والعصبية؟ وهل يعد مثلاً العمل من أجل تنمية تدمج جميع الجماعات وتساهم في تطوير جميع الأقطار قيمة إيجابية، أم أن من المباح والطبيعي مثلاً أن تستقل كل فئة أو طبقة أو طائفة، مهما كان حجمها، بنفسها وثرواتها متى أمكنها ذلك، لتنقذ نفسها بصرف النظر عما يجري حولها؟

وهنا يأتي السؤال الثاني الأصعب، المتعلق بمصادر الاختيار الأخلاقي. فمن

البديهي أنه إذا كان من الممكن فرض سياسات اقتصادية واجتماعية بالقوة لا يمكن تغيير الأخلاق بالقوة. وإذا افتقر المجتمع إلى الإيمان بقيم العدالة والأخوة والمساواة لن تكون هناك أسس لإقامة سياسة تهدف إلى تعميق حركة الاندماج الاجتماعي والوطني. فهل هناك ما يمكن المراهنة عليه من قيم أخلاقية إنسانية في المنطقة العربية أم أن القيم الفعلية السائدة فيها هي قيم العصبية العائلية والطائفية والقبلية والأنانية الفردية؟

إذا كان الجواب بالنفي، فلا بد من أن نعترف بأن من المستحيل بناء سياسة اجتماعية ووطنية جديدة وتحقيق الهدف التاريخي الأساسي الذي ذكرته، أعني ضمان الاندراج الطبيعي والتدريجي للجماعات الإنسانية عامة في الدورة الحضارية. فالنتيجة الطبيعية لوجود مثل هذه الأخلاقية هي أن تنفرد كل جماعة جزئية بالتصرف بما يمكن أن تقع عليه يدها من الرأسمال الوطني والتاريخي على حساب الجماعات الأخرى. ولا بد لمثل هذا النهج من أن يقود إلى حرب طاحنة بين الجماعات للسيطرة على عناصر وموارد القوة الموجودة في قطر ما أو في الأقطار المجاورة وحرمان الآخرين منها، كما لا يمكن إلا أن يقود إلى تبرير التمييز العنصري والتصفية العرقية التي كانت تُعَدُّ لوقت قريب، كذكرى بعيدة سيئة لا مجال للتفكير في عودتها. وفي العام الأخير وحده، حصلت عمليتا تصفية عرقية علنية وجماعية، في البوسنة وفي راوندا، من دون أن تثير أي رد فعل دولي استثنائي. وهناك عمليات مماثلة تجري من دون ضجة في أكثر من منطقة من العالم ولو كان ذلك على نطاق أضيق.

إن الحصيلة الطبيعية لمثل هذ النهج، الذي تشجع عليه سياسة المؤسسات الدولية، هي دفع الجماعات والمجتمعات إلى أكل بعضها البعض الآخر بالمعنى الحرفي للكلمة، أي إخضاعها جميعاً لمنطق الصراع من أجل البقاء الذي لا يعرف قانوناً آخر سوى قانون البقاء للأقوى، مع فارق أن الأقوى هنا ليس بالضرورة الأصلح ولكن على العكس تماماً، هو الأسوأ إنسانياً وأخلاقياً، لأن قوته لا تنبع من ميزات مهنية أو علمية كامنة فيه ولكن من التمتع بدرجة مرتفعة من النذالة تسمح له ببيع أبناء وطنه مقابل الحصول على أدنى المصالح الشخصية.

والنتيجة الوحيدة لمثل هذا النمو المتفاوت هي تجيير كل ما تملكه المجتمعات والأقطار الضعيفة من موارد بشرية وطبيعية، ومن كفاءات ومواهب، لمصلحة تنمية الرأسماليات القوية والكبرى. ولا يختلف القانون الذي يتحكم بالتقدم والنمو هنا عما هو قائم في العلاقات التي تربط بين الأنواع الحيوانية. فالوحش الأكثر افتراساً هو الذي يقضي على الحيوانات الضعيفة.

إن تطور المجتمعات الإنسانية لا يقوم على التسليم بالأمر الواقع، وإلا لبقيت هذه المجتمعات على مستوى بنية المجتمعات الحيوانية الطبيعية. إن تطورها مرتبط بنزوعها إلى تغيير شروط حياتها الطبيعية الأولى بما يتفق مع قيم وأخلاقيات طورتها بالتجربة، وأصبحت شرطاً لاكتسابها صفة الإنسانية. وهذا يفترض مسبقاً نجاحها في التفاهم حول أهداف محددة ومشتركة وواضحة، وبناء الأدوات والقوى

الاستراتيجية القادرة على تحقيقها. والتفاهم حول الأهداف يعني أيضاً الاتفاق على خيارات محددة، سواء في نموذج التنمية أو في طبيعة القيم التي يبحث عنها المجتمع. فإذا كان الخيار هو نموذج الاندماج لمجموع السكان في الدورة الحضارية الراهنة يصبح من الضروري تأمين التنمية المستمرة والمتسقة التي تستطيع أن تستوعب تدريجاً شرائح متزايدة من السكان في نظام التقدم والحداثة القائم. وهذا يفترض بناء أسس تنمية معتمدة على الذات ولديها إمكانات تقدمها في المنطقة نفسها، ويتنافى مع التنمية التي تقوم على العطالة الفكرية وغياب المسؤولية الفردية والجماعية واقتصاد المضاربة والتسول على الدول الأجنبية والصناعية. وليس هناك مهرب في هذه الحال من التفكير بالاندماج الإقليمي ومن النضال في سبيل جعل هذا الاندماج حقيقة واقعة. فليس هناك أي إمكان للحصول على جزء أكبر من رأس المال الحضاري وتطوير المجتمعات العربية بالتسليم لقوانين التقسيم والتوزيع الراهنين للقوى. فذلك يعني ببساطة الإنسحاب من المعركة وقبول خيارات الآخرين وقسمتهم.

إن صيغة ما للعمل العربي المشترك لا يمكن أن تولد من القوانين الموضوعية، وإنما يتطلب تطويرها وعياً وإرادة جماعيين يسعيان لتغيير الواقع نفسه عن طريق تحسين شروط التنمية الاقتصادية واكتساب المنجزات الحضارية.

وينبغي ألاّ يكون لدينا أي وهم. فإذا لم ننجح في بناء مثل هذه الإرادة لدى النخب الحاكمة والمعارضة معاً، فلن يكون هناك أي قاع لحركة التفكك والانحلال الوطني. فالظروف الدولية الجديدة قد غيّرت كل المعطيات التقليدية. ولم تعد هناك محرمات ولا مسبقات لا يمكن الناس تجاوزها، حتى لو اضطروا من أجل التغطية على ذلك إلى اتباع وسائل ملتوية، وعدم الاعتراف بذلك، في سعيهم لتلبية مطامحهم الجديدة. فليست العروبة ولا القطرية ولا الطائفية ولا المذهبية ولا القبلية معطيات أبدية ولا مقدسة بحيث لا يمكن المجتمعات أن تضعها موضع التساؤل أو التشكيك. وبالمثل، ليس التشكيك في هذه الحقبة أو تلك، وفي هذا الوسط الاجتماعي أو ذاك، في هذه القيم أو تلك الأفكار، دليلاً قاطعاً على تفاهتها أو عدم فاعليتها. إن حركة الناس والمجتمعات وسلوكهم على الساحة الوطنية لم يعد من الممكن عزلهما عما يتعرضون له من تأثيرات خارجية وجانبية.

والمصالح الكبرى المسيطرة في هذه الأقطار ليست واضحة ومبلورة بما فيه الكفاية، أو هي ضعيفة إلى درجة تحرمها تأكيد نفسها في وجه المصالح الأجنبية المنافسة، أو هي مصالح أنظمة تسعى لضمان حمايتها الخاصة، أكثر مما تعكس قوة المجتمعات الحقيقية ومصالحها. ولم تتبلور في مقابل هذه المصالح مصالح اجتماعية قوية قادرة على خلق توازن جديد يسمح بربط التوجهات الخارجية بحقيقة المصالح الاجتماعية الغالبة.

ومن الواضح أن الميل إلى الالتحاق بالخارج والتبعية يزداد كلما زاد الشعور بأن الدول الصناعية الأوروبية والأميركية مستعدة للتعاون وفتح آفاق جديدة لتنمية القدرات أو المصالح القطرية. وعلى العكس، يتصاعد النزوع إلى الاستقلال والدعوة

إلى الاندماج الإقليمي كلما تطورت القدرات الذاتية العربية وشعر العرب بأن في مقدرتهم تحقيق مكاسب حضارية بقواهم الذاتية. ومن الطبيعي في هذه الحال أن تقوم استراتيجية دعم الخيار الاندماجي على تعزيز المقدرة العربية الخاصة أو المبالغة فيها، كما تقوم استراتيجية دعم التبعية على التقليل من هذه القدرات أو تدميرها إذا أمكن. ومن المؤكد أن الأزمة الدولية التي تعرفها المجتمعات اليوم تدفع الدول الصغيرة إلى التبعية المتزايدة للدول الصناعية التي خرجت وحدها من الأزمة بالحد الأدنى من التوازن والاستقرار.

إن النزوع إلى الانقسام والتفتت داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية سوف يستمر ما لم يتكون في العالم العربي نفسه مركز ثقل حضاري فعلي يتيح للجماعات والشعوب فرصاً للتقدم أكثر من الفرص التي يتيحها الالتحاق بالمراكز الأجنبية، ويقدم من احتمالات الترقي الاجتماعي والاندماج الحضاري لكل طبقة وفرد داخل الأقطار العربية، أكثر مما يعد به الخروج عن النظام أو التخلي عن الانتماءات الوطنية، فالاندماج الإقليمي قد أصبح شرطاً للحفاظ على الاندماج الوطني نفسه والسلام الأهلي.

إن النزوع الى الانقسام والتفتت داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية سيستمر ما لم يتكون في العالم العربي مركز ثقل حضاري يتيح للجماعات والشعوب فرصاً للتقدم أكثر من الفرص التي يتيحها الالتحاق بالمراكز الأجنبية

ليس هناك شك في أن المجتمعات لو تركت لميولها الطبيعية، أي الغريزية، لاختارت عشوائياً الطريق المفكك والمشرذم المعبّر عن مصالح جزئية لا تدوم طويلاً ولا تسمح بحل أي من المشاكل الرئيسية التي يطرحها مسار الاندراج التاريخي والضروري في الحضارة الحديثة، المادية والمعنوية معاً. ولا يمكن المراقب إلا أن يلاحظ أن هذا الميل هو الذي يدفع بعضَ النخب العربية المجتمعات دفعاً إليه، ومن ورائه الرأسماليات الكبرى التي كانت تترصد سقوط العالم العربي ككتلة متضامنة نسبياً، كما كانت تترصد في نهاية القرن الماضي سقوط الدولة العثمانية، حتى تتقاسم أشلاءه وتلتهم كل ما هو حي ومفيد فيه. وصار الحديث عن التضامن العربي، حتى لا نقول التعاون، ومن باب أولى الاندماج والاتحاد، مهما كانت أشكالهما وأهدافهما، ضرباً من الجنون وتعبيراً عن السذاجة وانعدام الحس السياسي بعدما كان منذ عقدين فقط الفكرة المسيطرة على مجموع النخبة العربية من المحيط إلى الخليج. ولا أبالغ إذا قلت إن النجاح، الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي، أصبح يتوقف في العالم العربي على معارضة هذه الفكرة العربية وكل ما كان يرتبط بها من خيارات وقيم وطقوس. وإذا عبّر هذا عن شيء فإنما يعبر عن هشاشة النخبة العربية وضعف دفاعاتها العقيدية والسياسية معاً.

وهنا نصل إلى المسألة الجوهرية بامتياز: هل في المجتمعات العربية عناصر أخلاقية وثقافية وسياسية كافية تسمح بالتفكير في التنمية الحضارية الفعلية، أي في بناء إطار استراتيجية تضامن وطني يتجاوز المصالح الجزئية، واستراتيجية تعاون وتضامن جماعي إقليمي تفتح آفاق العمل على تكوين نواة رأسمالية محلية حية وديناميية؟ وما هي العناصر التي تسمح لنا بالتغلب على عوامل الضغط الساحق في

اتجاه الانتهازية الجماعية والوصولية والخيانة الذاتية والمنفعة المادية الوقتية، والتي يجسدها أفضل تجسيد مبدأ «دبِّر رأسك» الذائع الصيت في تقاليد كل الشعوب التي تعاني انهيار الثقافة الحية والروح الإنسانية؟

يجب أن نعترف منذ البداية أن الحالة التي نعيش فيها هي حالة انعدام الوزن الروحي والأخلاقي والاستراتيجي معاً، وأن المجتمعات العربية لا تفتقر اليوم إلى الإيمان بضرورة التغيير الجماعي فحسب بل إلى أي تصور مشترك وموحد لطبيعة هذا التغيير وشكله ووسائل تحقيقه أيضاً. إنها حالة الفراغ الاستراتيجي الكامل التي تترك لكل جماعة وفرقة وفئة، أي لكل عصبية طبيعية، أن تفكر في مصيرها وتتصرف به وفق ما تفرضه الظروف عليها. وليس في هذه الحالة ولا يمكن أن توجد استراتيجية فعلية. إن الأفعال الجماعية تصدر هنا عن ردود الأفعال، أو هي تجسيد لهذه الردود أكثر مما هي ثمرة فعل تأمل وتفكير في الغايات والأهداف والوسائل. هذا هو مضمون استراتيجيات الحروب والنزاعات الداخلية أيضاً، فهي لا تعبر عن استراتيجيات واعية بقدر ما تعكس غياب الرؤية الواضحة وسواد الغشاوة والعمى السياسي.

إن منهج الاستسلام لقانون الغاب لا يمكن أن يصل بالناس إلى الهدف المنشود، حتى لو كان أفضل السبل للوصول السريع بالنسبة الى الفئة القليلة المستعدة للتضحية بكل شيء

وليس هناك ما يمكن أن يقف في وجه هذا المد الذي هو تعبير عن حال الانهيار الروحي والسياسي والاستراتيجي، معاً، إلا اكتشاف الناس، أفراداً وجماعات، بالتجربة والمعاناة، أن منهج التسليم والاستسلام لقانون الغاب لا يمكن أن يصل بهم إلى الهدف المنشود، حتى لو كان أفضل السبل للوصول السريع بالنسبة إلى الفئة القليلة والضئيلة المستعدة للتضحية بكل شيء، أي بالقيم والتاريخ والحداثة، أو بالجماعة ومؤسساتها جميعاً. ولا أعتقد أن المجتمعات العربية تملك أي آلية أخلاقية أو دينية أو سياسية قوية بما فيه الكفاية كي ما تمسكها عن الاستمرار في حركة الانهيار والتهاوي الراهنة. فالنخب الاجتماعية التي يمكن المراهنة عليها تعاني، أكثر من الجمهور الواسع، التفكك والتمزق والتفسخ النفسي والأخلاقي معاً. وهي تميل إلى التسريع بحركة التهاوي والانهيار هذه أكثر مما تسعى للحد منها أو مقاومتها. فهي في قائمة القوى الاجتماعية الدافعة إلى الانهيار والداعية إليه. ولا يعمل الحديث السطحي عن العلمانية والدينية إلا على إخفاء الفراغ الثقافي بل موت الثقافة والفكر والروح الحقيقية. فليس من الصعب أن يدرك المرء أن المعيار الرئيسي، إذا لم نقل الوحيد، الذي يتحكم بسلوك النخب الاجتماعية على مختلف انتماءاتها هو معيار القوة والقهر والاخضاع، وأن أي قطاع من قطاعات هذه النخبة لم يراهن لحظة، ولا يراهن ولن يراهن، من هنا وحتى فترة طويلة، على التربية والمناقشة والوعي والفضيلة الكامنة في الإنسان وفي كل فرد من أفراده. إن الجميع يراهن على قوة القهر والتدجين.

هل يعني هذا غياب أي فرصة للتغيير؟

بالتاكيد لا. إن معناه الرئيسي هو غياب أي أمل في التغيير والتحول ونمو الإرادة وبلورة استراتيجية التنمية الحضارية والوعي الجديد في هذا النظام ومن داخله. إن

الجديد لن ينشأ، ولا يمكن أن ينشأ إلا على هامش هذا النظام، الداخلي والإقليمي، وخارجه. كما أن أساس نشوئه ومصدر نموه معاً هو وعي طبيعة هذا النظام وإدراك حدوده ومأساوية الأوضاع التي يقود إليها. إن أسس التحول ومبادىء التغيير سوف تولد وهي تتولد من نفي النظام وعلى أنقاضه. ينبغي أن يحفظنا هذا التقدير لحدود وإمكانات التغيير في الأنظمة الراهنة من نزعة المراهنة على الأوضاع القائمة، كما يحفظنا من السقوط في وهم مناشدة القوى السائدة تغيير سياساتها أو استراتيجياتها الحالية. فهي لا تسمع. وليس في مقدورها القيام بأي مراجعة لمواقفها.

إن قلب الاتجاهات الراهنة الدافعة إلى التمزق والتفكك الإقليمي والوطني لا يمكن أن ينفصل عن نشوء تحالف اجتماعي سياسي يعبر بصورة أفضل عن مصالح الأغلبية، وبالتالي عن تبدل قواعد اللعبة السياسية التي تشترط تكون التحالفات السياسية والمصلحية.

لكن النزوع نحو العدالة والمساواة والاندماج الوطني والإقليمي على الرغم من ضعفه الراهن، ليس نزوعاً غائباً أو وهمياً. فلا يمكن المراقب السياسي ألاّ يلاحظ أن العالم العربي، كمنطقة إقليمية، جغرافية وثقافية، لا يزال يعيش منذ انهيار الدولة العثمانية جدلية الصراع بين إرادة التفرق والالتحاق بالدوائر الحضارية العالمية، وإرادة التفاهم والتقارب وتكوين قطب حضاري مستقل. وينعكس هذا الصراع على عقائده السياسية بصورة بارزة كما ينعكس على وضعه الجيوسياسي وعلى طبيعة العلاقات التي تربطه بالأقطاب الدولية الأخرى. وهو منذ الاستقلال مسرح لصراع عنيف بين مشروعين متنافسين ومتناقضين: مشروع الالتحاق أو الالحاق بالأحلاف الخارجية، ونموذجها حلف بغداد، ومشروع الاستقلال وبناء قاعدة التعاون والاندماج الإقليمي.

وهذا يعني أن العمل الحقيقي ينبغي أن يتمحور حول تربية القوى الجديدة وتكوين البديل الروحي والسياسي والثقافي والاستراتيجي. ليس المقصود بالطبع خلق هذا البديل إنما مساعدته عن طريق استخلاص دروس التجربة الماضية على التطور والنمو، أي المساهمة في الاسراع بتكوينه. وعندما نتحدث عن تربية القوى البديلة فذلك يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك اليوم استراتيجية واحدة عربية، بل هناك استراتيجيات مختلفة. وليست استراتيجية التنمية الحضارية مثيلة لاستراتيجية اندماج النخبة الأقلية من مستوى التبعية في الحضارة الاستهلاكية. ولا يمكن بناء استراتيجية فعالة للتنمية الإنسانية والاندراج الفعال والإيجابي في الدورة الحضارية العالمية من دون القضاء على استراتيجية التنمية الطفيلية ومواجهتها. ويستدعي بلورة هذه الاستراتيجية البديلة الإجابة عن الأسئلة الثلاثة الكبرى التالية:

١ ـ ما هي القيم التي تؤسس لوجودنا الجماعي أي لاجتماعنا السياسي، وتبرر هذا الوجود وتوجه سلوكنا أفراداً وجماعات؟ هل هي مجرد السعي لتلبية غرائز حيوية، مهما كانت مشروعة وشرعية، أم أن هناك قيماً تتجاوز ذلك نحو الحرية والعدالة والمساواة والتضامن الوطني والاجتماعي والإنساني؟

٢ ـ ما هي أولوياتنا العملية التي تسمح لنا بأن ننظم تعاملنا مع مجموعة القيم الإنسانية التي نؤمن بها أو نستلهمها في بناء وجودنا الجماعي السياسي، هل هي الحركية، أم العدالة أم الوحدة، أم المساواة، أم الأخوة، أم الدفاع عن العقيدة الدينية أو غير الدينية؟

٣ ـ ما هي القوى التي نراهن أو يمكن أن نراهن عليها، وما هي المصادر المادية والمعنوية التي يمكن أن نفيد منها في بنائها، هل هي الثقافة، أم الدين، أم التميز الاجتماعي والنخبوي، أم الروح الجماعية أم تنمية الكرامة الذاتية وحس المواطنة، ما هي؟ باختصار، ماذا نبني: مشروع إعادة الخلافة، أم حداثة استهلاكية هزيلة ورثّة، أم مشروع الاندراج الفعال والمنتج في الحضارة؟ ولمن نبني: لأقلية محظية أم لجماعة طائفية أم لمجموعة وطنية أم لجماعة عربية نعتقد بأنها تمثل مرجعيتنا العليا والتاريخية؟ ولماذا نبني: لاشباع رغبات آنية أم لتنمية القيم الإنسانية؟ وعن طريق ماذا نبني: الأطر البيروقراطية التكنوقراطية، أم الخبرات الأجنبية، أم القوى الاجتماعية الواسعة، وبالتالي عن طريق تأهيل وتربية أوسع قاعدة ممكنة منها؟

هذا هو موضوع المناظرة الاستراتيجية العربية الأساسي في الوقت الحاضر. وهو موضوع مفتوح وسيظل لفترة طويلة مفتوحاً للمناقشة أيضاً. وعلى نتائج هذه المناظرة يتوقف مستقبل الجماعة العربية 

فارس ساسين (*)

في هويّة اللبنانيّين الوطنيّة والقوميّة (ثمانية أسئلة)

١ ـ متى ظهرت مسألة الانتماء الوطني والقومي في المشرق العربي؟

يعود الإحساس بالانتماء إلى جماعة تتعدى العشائر والقبائل والحواضر إلى مراحل قديمة يصعب تعيينها، ويطفو هذا الإحساس ويخبو بحسب الظروف التي تمر بها المجموعات الإنسانية، لذا لا يصح عده تجسيداً وجدانياً مسبقاً للفكرة القومية. فهذه الأخيرة تقوم على عدد من الركائز الثابتة، أولها تأكيد الولاء الأولي لجماعة يحددها عنصر أو مجموعة من العناصر، أهمها، إلى إرادة العيش المشترك، وحدة اللسان والأرض والتاريخ والمصالح... إلخ؛ وثانيها الدعوة إلى وحدة أبناء الأمة في إطار سياسي واحد وتحت جناح دولة واحدة؛ وثالثها الاستقلال الكامل لهذه الدولة عن سائر الدول وتجانس حكامها وأبناء شعبها؛ ورابعها السعي الدؤوب لرفع شأن هذه الأمة ودوام عزها وإعلاء مكانتها بين الأمم. والفكرة القومية القائمة على الأسس الآنفة الذكر فكرة غربية ظهرت في أوروبا في أواخر القرون الوسطى وتبلورت في صراع الأمتين الفرنسية والإنكليزية الواحدة ضد الأخرى وتجلّت في أبهى حللها عند الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ـ١٧٩٩) والحروب النابليونية (١٧٩٩ ـ١٨١٥) التي نقلت أوروبا إلى العصر القومي. فكيف استقبل المشرق العربي هذه الفكرة؟

في القرون الأولى للفتح العثماني، لم يكن التمايز واضحاً أو حاداً بين سكان الولايات العربية وسائر سكان الامبراطورية. كانت الامبراطورية متعددة القوميات والمذاهب وكان جميع السكان يعيشون في «دار الاسلام» التي حمتهم قروناً طوالاً من التعديات الخارجية. ولم تكن عبارة «عثمانية» تشير إلى أكثر من السلالة المالكة التي تحكم مجموعة البلاد كما حكمتها السلالات الأموية والعباسية سابقاً. وكان السلطان العثماني يحمل لقب «أمير المؤمنين» و«خليفة الرسول». والجدير بالذكر أن السلطان

(*) أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

(**) تندرج هذه الأسئلة في إطار محاولة جماعية لصياغة كتاب تنشئة وطنية لبنانية يصدر قريباً يعتمد أسلوب الأسئلة والأجوبة. هذا النص المنشور، هنا هو مسودّة صالحة للمناقشة لا تلزم إلا موقّعها (الكاتب).

سليم لم ينتزع البلدان العربية (١٥١٦) مـن العرب بل من المماليك الذين انهوا بدورهم حقبة طويلة من وهن الامبراطورية العربية وتفتـتها. كذلك منح بنو عثمان العرب قدراً من الاسـتقـلال الذاتي ولم يسـعوا مطلقـاً لتـتريك السكان. وإذا كـانت لغـة السلطنة الرسمية في دوائر الحكومـة هي التركية التي تكتب بأحرف عربيـة، التي دخلها العديد من المفردات العربية وصـيغها، فالصلاة وتلاوة آيات القرآن الكريم بقيـتا، في عاصمة السلطنة ومدنها كلها، باللغة العربية. ولما كـانت مصادر الشرع الاسلامي كلها عربية، كانت لغة الضـاد اللغة الرئيسة في المحاكم الدينية والقضـاء في مختلف الولايات، وكانت الجـامعـات والمدارس الدينيـة في كل من القـاهرة ودمشق وطـرابلس وحلب هي التي تخرّج علمـاء الدين والفقهاء وتمد الجهـاز القضائي العثـماني بعموده الفـقري. وكان شيخ الإسلام، وله سـلطة تفسير القرآن، إلـى جانب الصدر الأعظم من ناحيـة الأهمية في السلطنة. هذا ولم يغب العرب عن الإدارة العـثمانية وقواها المسلحـة وشغل العديد منهم وظائف عاليـة فيها. كـان المسلمون العرب والأتراك «إخـواناً في الدين»، هويتهم الهوية العـثمـانية، وكادت لفظة العـرب تقتـصر، في تلك الحقـبة، على بدو الصـحراء وسكان الأرياف. أما لفظة «الأمـة»، فكانت تطلق على الملل غيـر الإسلاميـة التي تعيش في كنف السلـطان («الأمـة الملكيـة»، «الأمـة المارونيـة»...) والتي أعطـيت قـسطاً من الاستقلال الذاتي الثقافي والاجتماعي.

يمكن إذاً القول إن مـسألة الانتماء القـومي لم تطرح بحدّة في المشرق العـربي قبل حلول القرن التـاسع عشـر. وأهم العوامل التي أدّت إلى طرح هذه المسـألة هي الآتية: صعود العصر الـقومي ـ الصناعي في الغرب؛ ضعف الامبراطورية العثمـانية وفساد حكومـاتها؛ ثورات القـوميـات البلقانيـة من يونانية وصـربية وبلغـارية... ونيل هذه الشعوب الإستقلال؛ تسرب الأفكار الغربية إلى الشرق وبالأخص منها شعارات الثورة الفرنسيـة الداعية إلى الحرية والمساواة والوطنية، وذلـك ابتداء من حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨) مروراً بحركتي السفر والهجرة إلى الخارج، وصولاً إلى انتشار معاهد التعليم الغربي وخصوصاً في جبل لبنان ومدينة بيروت.

حاولت السلطنة، في مواجهة الأوضـاع المستجدة، تحديث قوانينها وإدارتها وفرض سلطة المركز على الولايات وتحسين الأوضـاع الاجـتماعية والاقتصادية عـبر ما يعرف بـ«التنظيـمات الخيـرية» التي افتـتحهـا إصدار خط شريـف كلخانة (١٨٣٩/١١/٣) وعززهـا إصدار خط همـايون (١٨٥٦/٢/١٨) الذي رسم المساواة الكاملة بين رعـايا السلطنة كـافـة، المسلمين منهم وغـيـر المسلمين، لجـهة الوظـائف والمعاملـة والخدمـة العـسكرية وتطبـيق العـدالة ودفع الضـرائب ودخـول المدارس. وكـان من نتـائج هذه التنظيمات تشديد القـبضة المركزية على الولايات العربية وتزايد وعي الطبقـات التركية التي تغذي الإدارة والجـيش لهويتـها الطورانية، الأمـر الذي انعكس تخوفـاً بين العرب المسلمين في الولايات الشاميـة. لكن السلطان عبد الحميد، الذي امتـدت فترة حكمه من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٩، ما لبث ان انقلب على الاصـلاح، فعلّق الدستـور (١٨٧٨) وقمع كل نشاط مـعارض وشـدد على الرابط الاسلامي في مـواجهـة الغرب وسـعى لاستـمالة المسلمين العرب بتعيين بعض أعـيانهم في مراكز مهمة عسكرية ومـدنية وبتنفيذ بعض

المشاريع الإنمائية (سكة حديد الحجاز) والتربوية (إنشاء مدارس حكومية) في سوريا. ثم جاءت ثورة ١٩٠٨ لتعيد العمل بدستور عام ١٨٧٦ الليبرالي وأثارت حماسة عامة ما لبثت رياحها أن هدأت في الولايات الشامية نتيجة تخلي المجموعة الموجودة في السلطة («جمعية الاتحاد والترقي» أو «تركيا الفتاة») عن خطها العثماني الليبرالي واعتمادها سياسة تشدد على المركزية وعلى الطابع القومي التركي للدولة.

إستاء المسلمون العرب مما آلت إليه السياسة التركية في الآستانة، وكان رد فعلهم مزيداً من الوضوح في التعبير عن مشاعرهم القومية العربية والنزعة إلى تكوين الجمعيات السرية («القحطانية»، «الفتاة») الساعية لبلوغ المآرب الجديدة. أما المسيحيون العرب الذين أتيح لهم التعرف إلى دولة العدالة والمساواة والحقوق الوطنية في تحققها الأوروبي والاعجاب به، فواجهوا بحدة مسألة انتمائهم الجماعي بعدما طلقوا عالم الأقليات («الملل» و«الأمم») وبعدما أظهرت لهم أحداث عام ١٨٦٠ في جبل لبنان وجواره خطر الولاء الديني على الحياة السياسية. فوفدوا إلى الفكرة القومية بصيغها المختلفة.

يبقى الإطار السياسي العام الذي رسمناه فارغاً ما لم يقرن بالتشديد على أهمية الانتعاش الثقافي الحاصل في هذه الفترة، المتمثل بإحياء اللغة العربية وآدابها وإنشاء الصحف (ستون جريدة في بيروت بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤) وتأسيس المطابع. ولا ريب في أن العنصرين الثقافي والاعلامي أديا دوراً مهماً في تمايز العرب عن الأتراك وفي دعواهم إلى الاستقلال عنهم. كما لا بد من التنويه بأهمية دور مدينة بيروت المركز التجاري المميز والمرفأ المنفتح على حضارة الغرب وعاداته.

٢ ـ ما هي أهم الاتجاهات القومية التي عرفها المشرق العربي في مطلع القرن؟

في ظل امبراطورية عثمانية ضعيفة وممزقة بين التقليد والتجديد، بين الأصولية والطورانية، بين الطغيان والليبرالية، بين اعتماد اللامركزية الموسعة وتشديد قبضة الإدارة المركزية، تعددت الاتجاهات القومية واختلطت اختلاطاً شديداً. ولا يظهر هذا الاختلاف في سهولة انتقال بعض الأفراد من تيار إلى آخر وحسب، بل في غياب الحدود الواضحة أيضاً بين الأطر السياسية والثقافية لمعظم التيارات. فالعديد من المنادين بـ«الجنسية[1] العربية» لا تتعدى آفاقهم بلاد الشام ويتعاطفون مع اللامركزية العثمانية ويتفهمون أوضاع جبل لبنان الخاصة. والمعلم بطرس بستاني، أحد الروّاد في هذا المجال، يؤكد أن «الأمبراطورية هي وطننا لكن بلادنا هي سورية». ويضيف: «فلماذا لا نتحد بأخوية كوننا جميعاً أولاد أم واحدة... من بلاد سورية... أولاد لغة واحدة وعوائد واحدة تحت سلطان واحد»[2]. ويزيد في اللبس العام تشجيع العديد من

(١) «الجنسية هي ارتباط جماعة من الناس بلغة وتاريخ ووطن وتقاليد وعادات ومصلحة عامة». أنظر: عمر حمد، المفيد، ١٩١٢.

(٢) الجنان، ١٨٧٠.

الدول العظمى الطامحة لاقتسام إرث الدولة العثمانية بعض التيارات القومية وتبنيها لها في انتظار حلول أجل «الرجل المريض».

وإذ نخوض في ما سمّاه عمر فاخوري «انفجار الجنسيات»، نقوم هنا بتعداد سريع لأهم الاتجاهات القومية في المشرق نحو عام ١٩٠٨ الذي شاهد عودة الدستور والحريات وإجراء الانتخابات العامة. ويركز التعداد على بلاد الشام، لأن مسار الفكر القومي فيها متمايز إلى حد كبير عن مساره في وادي النيل.

أ ـ تيار قومي عثماني ينادي بوحدة الأمة العثمانية، بمختلف شعوبها وطوائفها وبتفاهم أبنائها وتساويهم أمام القانون وبنبذ التعصب الديني والطائفي. ويطغى على هذا التيار تارة الطابع العصري وطوراً الطابع الإسلامي. كما يظهر في حناياه إقرار ضمني بأرجحية معنوية للأتراك وللمسلمين في الأمبراطورية. ولا تخلو برامج عمل هذا التيار من الدعوات إلى إقرار اللامركزية.

ب ـ تيار إسلامي يرفض انفصال العرب عن السلطنة لأنه يقوّض الخلافة ويضعف الإسلام ويسلّط الأجانب على المؤمنين ويقضي على ما تبقى من إستقلال الأمة السياسي. فـ«الرابطة الجنسية» أو «العصبية الجنسية» العربية من عمل المفرقين ومن زرع الفتنة.

ج ـ تيار استقلالي لبناني يدعو إلى استكمال «نظام لبنان الأساسي» الذي وضعته الدول الخمس الكبرى بالاتفاق مع الباب العالي عام ١٨٦١ والذي «لم يكن حدثاً للبنان. إرجع ما شئت في تاريخه تجده ممتازاً عما يكتنفه من البلاد حائزاً على استقلال خاص تارة يكاد يكون تاماً وطوراً نوعي بحسب الظروف»[٣]. ويكون استكمال نظام لبنان الأساسي بتولية حاكم لبناني أو لبناني مسيحي على الجبل (بدل الحاكم المسيحي العثماني الذي يختاره الباب العالي) وبتوسيع حدوده لاسترداد الأقضية الأربعة التي «اقتطعت منه» وبإعادة مرافئه البحرية التاريخية إليه، وعلى رأسها مدينة بيروت.

د ـ تيار قومي عربي تارة يدعو إلى الخروج مما آل إليه الإسلام من انحطاط وطوراً يسعى لصياغة ذاته في قوالب علمانية. يرى عبد الرحمن الكواكبي الحلبي المنشأ (١٨٤٩ ـ١٩٠٣) انه باستطاعة العرب وحدهم إخراج الإسلام من انحطاطه الحالي العائد إلى قيام البدع، وخصوصاً الصوفية منها، وإلى تشجيع الحكام، في سبيل تدعيم سلطتهم المطلقة، لروح التقليد الأعمى عند الشعوب، وإلى العجز عن تمييز ما هو جوهري وما هو عرضي في الدين. فالدولة القائمة حالياً، بخلاف الدولة الإسلامية الحقة، تعتدي على حقوق المواطنين وتبقيهم في الجهل وتمنعهم من الاشتراك في الحياة السياسية. يعود إلى العرب وحدهم إنقاذ الإسلام بسبب موقع الجزيرة العربية في قلب العالم الإسلامي وبسبب مكانة اللغة العربية في التفكير

(٣)أنظر: يوسف السودا، نظام لبنان الأساسي وقرارات الدول (القاهرة، ١٩١٠).

الإسلامي وبسبب نفاذ العرب من الانحطاط الخلقي والخنوع الناجمين عن الاستبداد. ويكون ذلك بإعادة الثقل إلى الجزيرة العربية وبتنصيب خليفة عربي قرشي يختاره ممثلو الأمة ويعاونونه في مهماته. هذا، ودعت الجمعيات السرية العربية التي نشأت في مطلع القرن («القحطانية» (١٩٠٩)، «الفتاة» (باريس، ١٩١١)، «العهد»...) إلى استقلال العرب عن الترك وحمّلت هؤلاء أسباب انحطاط العرب لإبادتهم الثقافة العربية ولحؤولهم دون تقدم البلاد الاقتصادي. لكن القومية العربية تميزت أيضاً عند نشوئها بطابع علماني، أي أن الفكرة القومية ارتبطت فيها ارتباطاً وثيقاً بالدعوة إلى مجتمع لا ديني حر يتساوى فيه المواطنون ويتآخون، ويعود هذا الرباط إلى دور الأقليات، وخصوصاً المسيحية منها، في صوغها، وهي المتضررة أصلاً من وضع اللامساواة السابق، وهي المؤدية دوراً أساسياً في نهضة اللغة العربية وآدابها وفي انتشار الطباعة والصحافة، وهي الوثيقة الصلة بالغرب وبالأفكار الجديدة عبر التجارة ومعاهد المبشرين الأجانب من كاثوليك وانجيليين. وساعد تطور المدن (دمشق وحلب وبيروت التي صار لها تفوّق تجاري مرموق على غيرها من مدن بلاد الشام) على انتشار الحركة القومية العربية بسبب انجذاب وجهاء المدن ومثقفي الأوساط السنية إلى نمط الحياة الغربي الذي تأثر به المسيحيون.

هـ ـ تيار ينادي بالقومية السورية على الرغم من اختلاط الهويتين السورية والعربية نتيجة انتماء معظم المنادين بهذه الأخيرة إلى بلاد الشام واقتصار اهتمامهم على هذه البقعة. هذا، ولم يبدأ إسم سورية بالانتشار على نطاق واسع إلا انطلاقاً من أواسط القرن التاسع عشر (مجلة **نفير سورية** لبطرس البستاني، ومجلة **خرائب سوريا** لخليل الخوري (١٨٦١)). «فسورية المشهورة ببرّ الشام وعربستان هي وطننا على اختلاف سهولها ووعورها وسواحلها وجبالها. وسكان سورية على اختلاف مذاهبهم وهيئاتهم وأجناسهم وتشعباتهم هم أبناء وطننا»[٤]. وتوزع مؤيدو الفكرة بين فريقين: فريق من الأورثوذكس والانجيليين وبعض الأقليات المسلمة ممن تخرّج من مدارس الإرساليات الأميركية وأراد التخلص من وضع الأقلية في السلطنة دون الوقوع تحت نفوذ سيطرة الموارنة في جبل لبنان؛ وفريق من الفرنسيي الاهواء تأثر بفكر الأب لامنس اليسوعي الذي ميّز بشدة بين السوريين والعرب أو رأى، مثل جورج سمنة، في النموذج اللبناني (أي جبل لبنان) مثلاً تحتذي به سائر الولايات السورية، الأمر الذي يسمح بانضمامه اللاحق إليها.

٣ ـ من نادى بالفكرة القومية اللبنانية وما هي الأسس التي اعتمدوها؟

إن الركيزة الأساسية التي انطلق منها بعض أعيان الموارنة ومثقفيهم ـ وفي طليعتهم المحاميان بولس نجيم (من مواليد ساحل علما ـ كسروان وصاحب المسألة

(٤) بطرس البستاني، نفير سورية (بيروت: دار فكر للابحاث والنشر، ١٩٩٠).

اللبنانية المنشور في باريس عـام ١٩٠٨ بتوقيع الموسيو جـوبلان) ويوسف السودا (من مواليد بكفيا ـ المتن وصاحب **نظام لبنان الأساسي وقرارات الدول، وفي سبيل لبنان**[٥])، لينادوا بالفكرة اللبنانية، أي بفكرة استقلال لبنان في حدوده الحالية تقريباً، هي الكيان القانوني الذي تجسد عام ١٨٦١ في نظام المتـصرفية، موحداً جبل لبنان في ظل أكثرية مارونية، مـانحاً إياه إدارة ذاتية كفلتها الدول الخمس الكبـرى وفي طليعتها فرنسا، سـامحاً بازدهاره وبانتشار معـاهد التدريس الغربية والمحلية فـيه وفي جواره المباشر (مدينة بيروت). ولم يرَ هؤلاء المفكرون في الصيغة المحدثة تتويجاً لمسار طويل وانجازاً تاريخياً جديداً بل رأوا فـيها إقراراً «منتقصاً» باستـقلال لم يفارق جبال لبنان على مدى الأزمـان، وعلى الأخص «منذ الفتح الإسلامي». فلقـد حوّل نظام المتصرفـية الأساسي إمارة المعنيين والشهابيين إلى «ولاية ذات إدارة ذاتية» يديرها موظف عثماني يختاره السلطان من بين رعاياه المسيحـيين، الأمر الذي مثّل «بدعة في تاريخه». وهكذا كان من نتائج الحروب الأهلية المفتـعلة وتدخل العثمانيين والدول الكبرى أن حُرِمَ لبنان حاكـمه اللبناني وضـربت دعائم استـقلاله باقتـصار حدوده عـلى «الجزء الفقـير من مجموع الأراضي التي ألحقتها الطبيـعة نفسها بجبال لبنان» وبمنعه من «الوصول إلى البحر» وسلخ المرافىء البـحرية عنه. «قاعدة الأماني اللبنانية» هي إذاً «اسـتقلال لبنان في حدوده الطبيعية بضمانة الدول العظمى» أو بحماية إحداها على الأقل، فرنسا، التي كانت قريبة إلى قلوب العديد من المنادين بالفكرة اللبنانية.

يدافع بولس نجـيم في عرضـه «المسألة اللبنانيـة»، تارة عن «الأمة المسـيحـية في لبنان» وطوراً عن حقوق اللبنانيين عـموماً، مشدداً على وحدة الجبل (ضـمن الأرجحية المسيحية) وعلى دور الإمارة الدرزية وخصـوصـاً فخر الدين في توحيد لبنان وتمدينه وتحقيق استقلاله، محملاً الأتراك وزر افتعال الحروب الأهلية للقضاء على الإستقلال، شاجـباً الطائفيـة (وبخاصـة طائفـية الوظيفـة والتمثـيل النيابي) لأنهـا «تطفىء شعلة الوطنية في قلوب اللبـنانيين». وحين يتحدث نجيم عن حـدود لبنان، يؤكد أن الطبيـعة وهبته إياها، جاعلة من بيـروت عاصمته وأن التاريخ أنجزها له على عـهد الأمير المعني الكبير. وسكان المناطق السليبـة والمطلوب استعادتها (البقاع، مرجـعيون، بلاد بشارة) هم من عرق اللبنانيين ويشاطرونهم عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم، كما أن العديد منهم من المسـيحـيين. ويعد تخـلف هذه المناطق وندرة سكانهـا (بعض مئـات الألوف) على الرغم من قدرتها الكبيرة على الاستيعاب، التي قد تصل إلى خمسة ملايين مواطن، إلى فساد الإدارة العثمانية. وهذه المناطق هـي المجال الطبيعي لفائض سكان الجبل، وضمّها هو الحل الأمثل لمسألة الهجرة اللبنانية التي ولدت أسـاسـاً من ضيق حدود المتصرفية، التي تتفاقم يوماً بعد يوم: «يمكن للبنانيين، بدل استعمـار مصر وأميركا، أن يستعمروا بلدهم... فاللبنانيون هم، بلا أدنى ريب، القسم الأذكى والأنشط والأكثر عملاً وتحضراً بين سكان سـوريا... وباسـتطاعتـهم وحـدهم أن يعلوا شأن بقـيـة السكان المحليين... وقيادتهم نحو التقدم».

(٥) السودا، المصدر نفسه، وفي سبيل لبنان (الاسكندرية، ١٩١٩).

أما يوسف السودا، فيرى أن استقلال لبنان «مثبوت من الوجهتين الطبيعية والتاريخية». فمن الوجهة الطبيعية، يجمع لبنان «شرطين كاملين للاستقلال: وحدة أمة ووحدة جبال منيعة». فأما وحدة الأمة فهي «وحدة الأصل واللغة والعوائد والتاريخ والشرائع» وكذلك وحدة الإرادة. وليست وحدة الدين شرطاً من شروط الأمة. أما الجبال المنيعة فهي التي تذيق أذاها كل فاتح مغتصب. واستقلال لبنان في التاريخ معروف منذ القدم وعلى مر العصور وهي نتيجة ما تقدم من استقلاله الطبيعي. ولبنان «مهد الحضارة في العالم: ولدت في سفوحه واينعت على شواطئه ومنها حملها «الفينيقيون» إلى أقاصي المسكونة... إن فينيقيا هي التي علمت الأمم ومدّنت الشعوب وما اليونان والرومان إلا عيال عليها علماً وأدباً»(٦).

اقتصرت الدعوات إلى استقلال لبنان إبّان السنوات الأخيرة من الحكم العثماني والحرب الكبرى على هيئات وشخصيات مقيمة في الخارج. تأسست في المهاجر جمعيات عدة أهمها «اللجنة اللبنانية للاستقلال الفعلي» (باريس ١٩٠٨) و«الاتحاد اللبناني» (القاهرة ١٩٠٩ والاسكندرية ١٩١٠ وهو أول تجمع يخرج عن تسمية «الشوام» التي كان المصريون يطلقونها على القادمين من بلاد الشام دون تمييز، متعدياً الجمعيات الخيرية الطائفية التي كانت منتشرة آنذاك وضاماً شخصيات من طوائف ومذاهب عدة) و«النهضة اللبنانية» (نيويورك ١٩١١) و«الاتحاد اللبناني» (بيونس أيرس ١٩١٥) و«رابطة أميركا الشمالية لتحرير لبنان وسوريا» (نيويورك)... وبدأت البيانات المنادية بـ«استقلال لبنان في حدوده الطبيعية بضمانة الدول الكبرى» بالصدور قبل هزيمة الأتراك في الحرب. فنشر «الاتحاد اللبناني» بيانه في القاهرة (١/١/١٩١٨) ثم صدرت بيانات أخرى في نيويورك (سلم أحدها إلى الرئيس ولسن ـ ١٠/٥/١٩١٨) وساوباولو وبيونس أيرس.

ومع خروج الأتراك من لبنان ودخول القوات الحليفة إليه توسع إطار المنادين علانية بالاستقلال، ولم يعد يقتصر على أوساط مهاجرة مارونية ومسيحية في أغلبيتها. اتخذ مجلس إدارة جبل لبنان في ٩/١٢/١٩١٨ قراراً بتوجيه وفد إلى مؤتمر الصلح يضم أعياناً من كل الطوائف ليعرض الطلبات الآتية:

«١ ـ توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروف به من التخوم تاريخياً وجغرافياً، وما تقتضيه منافعه الإقتصادية بحيث يكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منظمة.

٢ ـ تأييد استقلال هذا البلد بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية بوساطة رجال من أهله...

٣ ـ يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي، حفظاً لحقوق الأقلية، وينتخب من الشعب. ويكون لهذا المجلس حق التشريع ووضع القوانين الملائمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الديمقراطية.

(٦) السودا، في سبيل لبنان.

٤ ـ مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الإدارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف وتقدم البلاد ورقيّها، وإزالة أسباب التفرق والخلاف، وتطبيق الأعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان الدولة المشار إليها للاستقلال المذكور منعاً لكل مساس به».

وأصدر قراراً ثانياً، في ٢٠/٥/١٩١٩، بإجماع أعضائه المنتمين إلى الطوائف الست و«بصفته ممثلاً للشعب اللبناني» يؤكد فيه:

«أولاً: المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية، واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه.

ثانياً: جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والأخاء والمساواة، مع حفظ حقوق الأقلية والحكومات المجاورة...».

وتلا هذا القرار قرار آخر (١٦/٦/١٩١٩) بتأليف وفد ثانٍ إلى مؤتمر الصلح برئاسة البطريريك الماروني الياس الحويك لدعم المطالب الآنفة الذكر. ولم يكن العديد من الهيئات اللبنانية الموجودة في الخارج، وخصوصاً في مصر والبلاد الانكلوساكسونية، ينظر بعين الرضى إلى بند «مساعدة» فرنسا و«التعاون» معها، لأنها كانت ترى في وضع الدولتين حالة من عدم التكافؤ تقود إلى دونية الفريق اللبناني.

٤ ـ ما هي أهم مراحل تطور الفكرة اللبنانية؟

بدأت الفكرة اللبنانية مارونية تهدف إلى ترسيخ استقلال الجبل وتوسيع حدوده. وكان الإنفتاح على الغرب والرابط القوي بفرنسا أُفقي هذه الفكرة ووسيلَتَي تحقيقها. ومع إعلان «دولة لبنان الكبير»، دخلت الفكرة حيز التطبيق وتجسدت في كيان سياسي خاص، ما زال تحت الوصاية الفرنسية، الأمر الذي رمى بها في خضم من المعطيات الجديدة: تغيرت صورة «لبنان» الجغرافية وارتبط الجبل بالسهل والساحل بعدما ضمّت إلى الأول مرافىء بيروت وطرابلس وصيدا وصور العريقة في التاريخ وتطابق امتداد الشاطىء اللبناني إلى حد بعيد مع خريطة فينيقيا التاريخية؛ تغيرت النسب السكانية في البلد المحدث عما كانت عليه أيام المتصرفية، واغتنى وتنوع تركيبه الديمغرافي وزاد حجم المسلمين فيه زيادة كبيرة؛ أدرك المنادون بالفكرة اللبنانية أن أغلبية سكان «المناطق السلبية»، سكان الأقضية الأربعة والولاية، لا تشاطرهم الرأي لجهة الانتماء القومي والسياسي، وأن لها تطلعات متمايزة إلى حد بعيد عن تطلعاتهم وأكثر ارتباطاً بالمحيط العربي والداخل السوري؛ ارتبطت الفكرة بدولة فأصبحت فكراً رسمياً فتحت له المنابر وغدت قضيته الأساسية الدفاع عن كيان في وجه التيارات الرافضة له وفي وجه الكيانات الأخرى؛ ارتبط الكيان عند نشوئه، وفي عقديه الأولين على الأقل، بحماية فرنسية كانت في مواجهة حادة مع الداخل السوري الرافض للانتداب ومشاريع اقتسام المنطقة بين دول الحلفاء ولقرارات الفرنسيين رسم حدود داخل مناطق نفوذهم. ولم يخل هذا الارتباط

من وشائج دينية وأخرى ثقافية، إذ انتشرت اللغة الفرنسية إلى جانب العربية في التعليم والصحافة والأدب والفكر...

من أبرز تجليات الفكرة اللبنانية بين الحربين العالميتين تيار المجلة الفينيقية التي أصدرها بالفرنسية في بيروت (١٩٢٠) الشاعر شارل قرم، والتي تحلّق فيها، حول المؤسس، عدد من الشعراء والمثقفين من أبناء جيل جديد تخرج من المعاهد الأوروبية وضعفت تبعيته للكهنوت واتسعت رقعة اطلاعه على التراث الغربي، قديمه والحديث... رأى هذا التيار في لبنان الكبير، المشرّع الأبواب على البحر بعد عودة المرافىء البحرية إليه، انبعاثاً لفينيقيا التاريخية التي عرفت أوجها بفضل التجارة البحرية. وأخذ هذا التيار بإبراز أهمية اكتشافات الفينيقيين واختراعاتهم، مؤكداً ان لبنان كيان تاريخي خالد عرف أوج إشعاعه في العصور القديمة، وفضّل الحرية على الاستعباد منذ الفتح العربي، وتعود إليه حيويته الآن وقد تجدد انفتاحه على الغرب.

سعى هذا التيار لاعلاء شأن «الأمة اللبنانية» بالتشديد على أهمية مساهمته في الحضارة، مولياً أهمية كبرى للتحول الجغرافي المتجسد بضم الحواضر الفينيقية إلى جبل لبنان، وتمنى هذا التيار الخروج من طائفية ضيقة إلى ماض غابر وعظيم يؤدي دوراً في توحيد اللبنانيين لتعديه الفروقات الدينية واللغوية والعرقية. لكن العداء للعروبة والتشديد على أبدية لبنان وعلى أولوية الإنفتاح على الغرب وضعت هذا التيار في مواجهة حادة وغير مجدية مع التيارات التي تشدد على ارتباط لبنان بمحيطه العربي.

وعام ١٩٤٣، انجز لبنان استقلاله وكان هذا الاستقلال نتيجة «ميثاق وطني» تخلى فيه فريق عن الحماية الأجنبية لقاء تخلّي الفريق الآخر عن مطلب الوحدة السورية. وهكذا دخل «الميثاق» ببعديه الداخلي والاقليمي (لبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، ٢٢/٣/١٩٤٥)، على الفكرة اللبنانية ودعي ليكون الأساس الجديد لقيام لبنان الوطن ولبنان الدولة. «الميثاق هو لبنان. فإذا تهافت الميثاق تهافت لبنان ذاته»(٧). وصاغ البيان الوزاري الاستقلالي الأول (١٧/١٠/١٩٤٣) علاقات لبنان بمحيطه بعبارات بالغة التاني:

«موقع [لبنان] الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة فلبنان وطن ذو وجه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب».

أخذت الفكرة اللبنانية، بعد الاستقلال، أشكالاً عدة وتلقفتها الأغنية والشعر والأدب والجغرافيا والتاريخ والأبحاث الفلسفية والنفسانية والاجتماعية... وتنوعت آراء المنادين بها وتناقضت أحياناً. ولا بد هنا من ذكر أبرز المنابر الحرة للتفكير اللبناني:

(٧)كمال يوسف الحاج، فلسفة الميثاق الوطني (بيروت، ١٩٦١)، ص١٥٦.

«الندوة اللبنانية» التي أسسها ميشال أسمر عام ١٩٤٦ والتي تواجهت عن طريقها الآراء في جو من العقلانية الساعية لتوسيع الأطر وإزالة الخلافات. أما المحاور الأساسية لرصد تطور الفكرة اللبنانية فيمكننا حصرها بالمسائل الآتية: ما هي المبررات التي اعتمدتها هذه الفكرة للدفاع عن وجود دولة لبنانية مستقلة وما هي الروابط التي أقامتها بين استقلال لبنان والأنظمة العامة القائمة فيه؟ وهل دخل «الميثاق» إلى قلب الفكرة اللبنانية أم بقي على أطرافها، أو، بمعنى آخر، إلى أي مدى استطاعت الفكرة اللبنانية، نتيجة تأسيسها الجديد على «الميثاق الوطني»، الخروج من أصولها التاريخية إلى نظرة شاملة تجمع رؤى الجماعات اللبنانية كلها إلى ذاتها وإلى لبنان، وبصورة أكثر جذرية، إلى أي حد كان الميثاق نفسه، وهو الاتفاق الذي تم بين الطرفين الأكثر تعارضاً في لبنان (الماروني والسني) جامعاً رؤى كل الجماعات اللبنانية؟ ما هي صيغ التعايش التي نسجتها الفكرة اللبنانية مع فكرة العروبة؟

بينما لم تختف الكتابات الطائفية ولم ينقطع سجالها على ارتباط وتيرته بصعود الأزمات السياسيَة وخفوتها، وحّدت الفكرة اللبنانية في عهد الاستقلال العناصر الفكرية التي بدأت بالتجمع منذ نهاية عهد الإمارة الشهابية وحاولت صهرها في إطار نظرة متكاملة للتاريخ اللبناني، ساعية لتطهيرها من الأحادية الطائفية التي غالباً ما شابتها في السابق. وقد يكون أكثر ما رامه دعاتها إظهار خصوصية الكيان اللبناني في محيطه وثباته في وجه رياح التغيير التي ما رفقت يوماً بالمشرق. ولعلهم وجدوا القاعدة الأبرز والأقوى لربط الخصوصية بالثبات في الجغرافيا. فلبنان «أمة جغرافية» أو «شخصية جغرافية» (جواد بولس)، وشعبه تكيّف مع شروط طبيعية خاصة فتطبع في هذا التكيّف بما ميّزه. لبنان بحر وجبل. الجبل يعزل الساحل عن الصحراء ويكرّس هويته المتوسطة؛ والساحل والجبل يتكاملان في التصاقهما. الجبل حصن «يتعهد الحرية والاستقلال» مانعاً العدوان الغريب، حائلاً دون الاستبداد الداخلي. أما ضيق الرقعة الزراعية فتوجه السكان أصلاً إلى التجارة والملاحة والهجرة في ديار العالم الواسع، الأمر الذي يمد البلد «برسالته» الخاصة في محيطه والمعمورة.

ارتبط بالمعطى الجغرافي ونجم عنه تاريخ بالغ القدم يبدأ مع فجر الزمان ويتواصل على الرغم من تعرض عناصره الثانوية (العرق واللغة والدين والاسم) للتبدل. امبراطوريات الشرق زالت كلها وبقي لبنان. ووجوده في التاريخ متواصل، ثابت ودائم. والتاريخ اللبناني على وحدته عرف عهدين كبيرين: العهد البحري أو الفينيقي، الذي استمر من الألف الخامس قبل الميلاد إلى الفتح العربي وطغت فيه، على حياة البلد، أنشطة الملاحة والتجارة؛ وعهد الجبل الذي امتد من الفتح العربي إلى الاستقلال والذي هيمنت عليه، بعد حرمان المدن الفينيقية مداها البحري، الحياة الريفية والزراعية. في هذه الحقبة، أصبح لبنان ملجأ للأقليات «الباحثة عن الحرية والأمن» التي تحصّنت فيه وكانت أصيلة، أو قصدته من الجوار، فلقيت فيه ملاذاً. وهكذا من المردة إلى الإمارة المعنية فالشهابية، حافظ لبنان على استقلاله وذلك بفضل مقاومة أهله الضارية لمحاولات السيطرة عليه. ولم يخبُ اشعاع لبنان ولم يضيّق على انفتاحه على العالم أجمع إلا في فترات وجيزة جداً من تاريخه.

ولعل ميشال شيحا[8] (١٨٩١ ـ١٩٥٤) أبرز المفكرين الذين حاولوا إغناء الفكرة اللبنانية وموالفة العدد الأكبر من العناصر فيها وموازنة هذه العناصر بعضها ببعض. رأى شيحا في الأرض اللبنانية وموقعها المركزي وطبيعتها الجبلية الممتنعة والبحرية المنفتحة وفي مناخها العذب وضيق رقعتها مصدر التنوع البشري الذي يميز لبنان. لكن الكيان اللبناني محاط بالأخطار الداخلية والخارجية التي تفرض عليه نظاماً سياسياً بالغ الواقعية قوامه التعددية والحرية والاعتدال والتسامح وصون التقاليد وضرورة وجود برلمان للجماعات اللبنانية:

«أولاً: لبنان بلد لأقليات طائفية متشاركة، فلا إمكان لصموده السياسي مدة طويلة من غير مجلس يكون مكان لقاء وتوحيد للطوائف، ويباشر الاشراف المشترك على حياة الأمة السياسية. فحين نلغي المجلس نكون قد نقلنا الجدل حتماً إلى المحراب أو إلى ظله، ونكون قد أخّرنا، مدة هذا الإلغاء، سير التنشئة المدنية (يضاف إلى هذا أننا حين نكون بلا مجلس لا نجد بين أيدينا ما نواجه به الضغط الخارجي إذا تجاوزت قوته المعتاد).

ثانياً: لبنان بلاد لشرائح اجتماعية بيّنة الاختلاف تتراوح بين التأخر الأقصى والتمدن الأقصى (وهذا أمر يلاحظه المرء بمجرد النظر حوله) فلا يسوغ له بالتالي ـ وفيه ما يكفيه من نظم الأحوال الشخصية ـ أن يسن لنفسه قوانين لا تصلح إلا لهذه الفئة أو تلك من مواطنيه أو لهذه أو تلك من مناطقه. ففي بعض الحالات يسع أقصى التقدم، في مجال التشريع، أن يوافق أجسم الغلط في مجال الحكم والإدارة. والقوانين في كل قطر موضوعة لينتفع بها أهل القطر جميعاً، ولا بد لها، في الأقل، من معدل كافٍ لتسويغها».

«لكن تطبيق هذا المبدأ محتاج، بداهة، إلى تحمل بعض الاستثناءات واعتبار الكثير من الفروق؛ يبقى، رغم ذلك، أن علينا الأخذ به إن شئنا ألا يكون القانون نفسه في أصل التمرد أو في أصل الظلم.

ثالثاً: لبنان بلاد تحيط بها المطامح وتتفاعل فيها دعاوى دعاة الضم. وهي دعاوى آخذة في التقهقر ما لم ترتكب أغلاط بالغة الثقل، وهو، من جهة أخرى بلاد مهددة بتعديات مختلفة من جانب الباحثين عن أراضي الميعاد. لذا، يجب عليه، إن شاء أن يبقى أهل التمرد من أبنائه في حال سعادة نسبية وأن ينقطع الطريق أمام إغراءات الجوار، أن يحفظ في قوانينه الضريبية، بل في قوانينه كلها، ولمدة محدودة ـ على الأقل ـ عنصر امتياز أو عنصر تشجيع أو عنصر تسامح بالقياس إلى قوانين الغير. ذاك أضعف الإيمان، على ما يلوح لنا. وأما الأمر الجوهري فهو أن تدوم بنا الحال حتى يتسنى لنا الاستقرار عليها.

رابعاً: لبنان بلاد تجتازها الطريق عند مفترقها، وقد صار، إلى حد ما، ساحة عامة. لذا يتعين عليه أن يوطد، بتوسط قوانينه، بناء تقاليده، وأن يعزز بالتالي الأسرة

(٨) «مفكر مسيحي كلداني جاءت عائلته في الاصل من العراق، وهو في زمانه من كبار رجال المال والاعمال والصحافة في بيروت». انظر: كمال صليبي، بيت بمنازل كثيرة، تعريب عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٠)، ص٢٢٤.

اللبنانية بجميع الوسائل، ويعلم أطفاله إخضاع الزمني للروحي ورخاء العيش للحرية»[9].

وإذا كان لبنان، في رأي شيحا، ينتمي بشكل رئيسي إلى الحضارة العربية التي يطالب بها وتطالب به، فانتماؤه هذا لا يتجاوز كثيراً الانتماء إلى الحضارة الغربية بوجهيها المتوسطي والانكلوساكسوني التي تفعل فعلها في القوانين والشعائر والعادات وأنماط التعبير والعيش. ولا ريب في أن التفاعل بين العرب والغرب لا يقتصر على لبنان وأنه حاصل في كل عواصم العرب ودولهم. لكنه، يقول شيحا، أكثر ملاءمة لسنّة الأشياء في لبنان لأسباب تاريخية وجغرافية. ويشدد شيحا على تنوّع العالم العربي وعلى اختلاف عرب المتوسط عن عرب الداخل لجهة «الاستجابات الاجتماعية والفكرية والسياسية» مؤكداً أن التنوع العربي مصدر غنى وحيوية، وأن سوريا هي أيضاً متوسطية، فأي من مدنها الأربع الكبرى (دمشق وحلب وحمص وحماه) لا تبعد أكثر من مئة وخمسين كيلومتراً من البحر المتوسط.

أما أهم الصياغات التي صاغتها الفكرة اللبنانية لمبرر وجود لبنان فهي الآتية: لبنان نقطة لقاء الشرق والغرب وحوارهما، ولا ينحصر هذا اللقاء في السياسة واستيراد السلع بل يتعدى ذلك إلى طرائق المعيشة وأنظمة القيم وإتقان اللغات... لبنان بلد تتعايش فيه المسيحية والإسلام على قدم المساواة وفي حال من التوازن والإخاء... لبنان فسيفساء دينية ليس لها مثيل على وجه المعمورة، تتعايش فيه الطوائف والمذاهب، وتعيش فيه كل منها حياة حرة وعلانية دون الانقطاع عن ينابيعها الروحانية... لبنان بلد الحريات الدينية والسياسية والثقافية والتربوية والإعلامية والإقتصادية... والحرية معناه وعلة وجوده الأولى وهي تستنبط قوانينها من ذاتها ولا تقبل أن تفرض عليها من الخارج... لبنان رئة العالم العربي ونافذته ومختبره وعامل توازن بين دوله وصلة وصل بين بلدانه، لبنان بلد يجمع التراث والتحديث، الماضي والحاضر، الأصالة والتجديد، لبنان بلد الثقافة والعلم، لبنان بلد الازدهار ولم يتجسد هذا الإزدهار عند قلة من أصحاب الثروات فحسب، بل تجلى في «أعراض طبقة وسطى» عرفها المشرق العربي ويناط بها استمرارية العيش الكريم وضمان السلم الاجتماعي... «إن بلداً كهذا... يجد علة وجوده الأولى في إرادة العيش المشترك التي تثبت أننا سعداء بالعيش معاً»[10].

٥ ـ من نادى بالفكرة القومية السورية؟ ما هي المراحل التي مرت بها هذه الفكرة؟

رأينا أن بين أوائل المنادين بـ «الوطنية السورية» المعلم بطرس بستاني (١٨١٩ ـ١٨٨٣)، إبن الدبيّة (إقليم الخروب) الماروني الذي اعتنق المذهب البروتستاني والذي

(٩) ميشال شيحا، لبنان اليوم ١٩٤٢، تعريب احمد بيضون (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤).
(١٠) M. Chiha, Politique intérieure (Beiruth, 1964), p. 178.

أصدر عقب «فتنة الستين» («أشرّ الحروب وأقبحها وأشنعها الحروب الأهلية»)[11] نشرة دورية بعنوان **نفير سورية** كان يذيّل صفحتها الوحيدة بعبارة «من محب للوطن» متخذاً من الحديث الشريف: «حب الوطن من الإيمان» شعاراً لها: «انكم تشربون ماء واحداً وتتنسمون هواء واحداً ولغتكم التي تتكلمون بها وأرضكم التي تطأونها وصوالحكم وعاداتكم فهي واحدة»[12]. وهكذا كانت الفكرة الوطنية السورية فكرة أرض ولغة ومصالح واحدة، على الرغم من اختلاف المناطق والمذاهب والأجناس، ومع ضمان الحرية والتعدد والتنوع:

«فمن الحقوق التي على الوطن لبنيه الأمنية على أفضل حقوقهم وهي دمهم وعرضهم ومالهم، ومنها الحرية في حقوقهم المدنية والأدبية والدينية ولا سيما حرية الضمير في أمر المذهب، وما أكثر الأوطان التي ذهبت شهداء لهذه الحرية. ومما يزيد أبناء الوطن حباً لوطنهم الاشعار بأن البلاد بلادهم، سعادتهم في عمارها وراحتها وتعاستهم في خرابها وشقاوتها»[13]. وأكثر ما انتشرت فكرة الوطنية السورية في أوساط الإرساليات الأميركية وبين خريجيها الروم الأورثوذكس والانجيليين... الذين كانوا يسعون لوطن يبنى على الحرية والمساواة دون أن يكون لأي فريق ديني أو مذهبي فيه غلبة واضحة. وعام ١٨٦٤، أطلقت اسم «ولاية سورية» على ولاية دمشق وأخذت هذه التسمية من الإستعمال الأوروبي والمسيحي العربي.

وعند اقتراب اقتسام تركة الامبراطورية العثمانية وحلوله (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، كانت حركات وأحزاب عدة إلى الحركة الفيصلية الناطقة باسم «الشعب العربي الساكن في البلاد السورية»[14]، تدعو إلى الوحدة السورية، نذكر منها:

(١) «اللجنة المركزية السورية» العاملة انطلاقاً من باريس وبالتنسيق مع بعض أوساط المهاجر في الأميركتين ومصر[15] والداعية إلى «الفصل التام بين المسألة السورية والمسألة العربية» وإلى تنظيم سوريا «ضمن نظام فيدرالي ديمقراطي». وتدعو هذه اللجنة إلى الوصاية الفرنسية وتشمل كيليكيا في سوريا الطبيعية.

(٢) «حزب الاتحاد السوري» الذي يضم عدداً من وجهاء «الشوام» في مصر (يعقوب صروف، فارس نمر، الشيخ رشيد رضا...) وهذه بعض نقاط برنامجه:

«١ ـ تشكل سوريا بمجموعها متحداً قومياً عربياً، تمتد من طوروس في الشمال، ومن الخابور والفرات في الشرق، ومن بادية الشام ومدائن صالح في الجنوب، ومن

---

(١١) «أشرّ ما يوجد تحت قبة الفلك الحروب أشرّ الحروب وأقبحها وأشنعها الحروب الأهلية الثائرة بين أهالي بلاد واحدة التي تنتج في الغالب عن أسباب زهيدة ولأجل غايات دنية وذلك لانها، فضلاً عن مضادتها لحقوق العدالة و تعدّيها على حقوق من بيدهم زمام الامور، تنافي كل المنافاة والطف وأسمى وأشرف الحقوق والحسابات الإنسانية كحقوق الجيرة والاخوة الوطنية والشكر والمودة والإلفة المنغرسة طبعاً نحو الجار وإبن الوطن في من استوفى حقوق المروءة الإنسانية».
أنظر: **نفير سورية**، الوطنية الخامسة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٠).

(١٢) **نفير سورية**، الوطنية الاولى (ايلول/ سبتمبر ١٨٦٠).

(١٣) **نفير سورية**، الوطنية الرابعة (تشرين الاول/ أكتوبر ١٨٦٠).

(١٤) مقررات المؤتمر السوري (دمشق، ١٩١٩/٢/٧).

(١٥) «اللجنة اللبنانية السورية» في مصر، «رابطة سوريا ـ جبل لبنان للتحرير» (نيويورك)، «اللجنة الوطنية السورية» (البرازيل).

البحر الأحمر ـ خط العقبة ـ رفح والبحر المتوسط في الغرب.

٢ ـ تتمتع سوريا باستقلال تام، مضمون من عصبة الأمم [...].

٤ ـ تتبع الحكومة السورية مبادىء الديمقراطية اللامركزية، وترتكز قوانينها وأنظمتها على أساس مدني صرف، باستثناء قوانين الأحوال الشخصية التي تبقى على حالها [...].

٦ ـ تقسم البلاد، إدارياً، إلى ولايات مستقلة ذاتياً، ولكنها مرتبطة مع بعضها لتأمين المصلحة العامة. وفي هذه التقسيمات تراعى عوامل التقاليد والجغرافية والخصائص المحلية (فلسطين، جبل حوران، تقاليد البدو النصيرية في ولايات حلب ودمشق ودير الزور) وتقاليد لبنان في حدوده الطبيعية وامتيازاته القديمة.

٧ ـ كل ولاية يكون لها مجلس تمثيلي خاص منتخب من قبل السكان على نحو يحفظ حقوق الأقليات [...].

٨ ـ تشكل الولايات ولبنان حكومة مركزية تكون عاصمتها دمشق صيفاً وبيروت شتاء. هذه الحكومة تكون مسؤولة أمام الجمعية العامة للبلاد [...].

١٤ ـ عندما تتوصل الأمة العربية إلى تشكيل اتحاد كونفدرالي، فإن سوريا ستنضم إليه بشرط أن لا يؤثر ذلك على وحدتها الوطنية الخاصة ولا على شكل حكومتها».

(٣) «الرابطة السورية الوطنية الجديدة» الداعية لوحدة سوريا تحت الوصاية الأميركية[١٦].

وفي تلك الحقبة، أخذ مصطلح «سوريا» أقوى المعاني وأثبتها في تآليف الأب اليسوعي هنري لامنس[١٧] (١٨٦٢ ـ١٩٣٧) الذي أمضى معظم سني حياته في بيروت وكان لتعليمه الدراسات الشرقية في جامعة القديس يوسف (المؤسسة عام ١٨٧٥) ولمقالاته ومحاضراته كبير الأثر في أوساط مثقفي جبل لبنان والولايات الشامية. رأى لامنس في تكوين الأرض السورية، كما أوجدها الخالق قبل عيسى ومحمد وكما فهمها المؤلفون القدامى، امتيازاً عزّ نظيره في الشرق لا بل في المعمورة: وحدة أرض وحدود مرسومة بوضوح (جبال طوروس، نهر الفرات، الصحراء، البحر). داخل إطار هذه الحدود، تكوّن شعب واحد متميز بوضوح عن الشعوب الأناضولية والعربية والمصرية التي تحيط به، شعب تتعدى وحدته الفروقات المذهبية ولا تماهيه وحدة اللغة مع بدو الصحراء. أهم عرقين سوريين هما الآرامي والفينيقي، وأولى سمات الشعب السوري «القدرة على الاستيعاب» وخصوصاً على استيعاب موجات البدو القادمة من «أرض البؤس والجوع» (الحجاز) إلى «أرض الخمر والخمير» (الشام). هذه القدرة، التي تبين «حيوية العرق السوري»، ظهرت منذ القرن

(١٦) كاتم اسرارها العام فيليب حتي.

(١٧) H. Lammens, *L'évolution historique de la nationalité Syrienne* (Alexandri: Imprimerie Arturo Sera fini, 1919) et *La Syrie: Précis historique*, 2 vol. (Beiruth: Imprimerie catholique, 1921).

الثـالث قبل الميـلاد. فالممـالك التي أسـسـهـا القادمـون من البـادية في حمص وتدمـر والبتراء... لم تكـن تتأخر في تبني اللغة والحـضارة السوريتين. الفتح العـربي نفسه تحوّل، مع الخلافـة الأموية، إلى امبراطورية سورية، «سـورية بالرأس القائد، سورية بالأذرع المنفذة والمنظمة ومدبرة الولايات والحرب والمال»(١٨).

والفكرة السـورية التي انتشـرت وقويت قـبل ١٩٢٠ انحسـرت بعد هذا التـاريخ بسبب تقـسيم بلاد الشام إلى مناطق نفوذ وكـيانات، وانحصار الصـراع بين مؤيدي بعض هذه الكيـانات مثل الاسـتقلاليين اللبـنانيين من جهـة، والمطالبين بوحدة عـربية شاملة، من جهة ثانية. وتعود غلبة الفكرة العربية على الفكرة السورية إلى عوامل عدة منها تأثير النمـوذجين القوميين الألماني والإيطالي، ومنها مكانة اللغة العـربية الخاصة عند الناطقين بها، ومنها الخلفية الإسلامية لفكرة القومية العربية، ومنها عجز أي كيان من الكيـانات الشـامـية الجـديدة عن التـصـدي للمـشاكل المـطروحة، مـثل الوحـدة والاستقلال ومواجهة الاستيطان الصهيوني، الأمر الذي جعل الوحدة العربية الشاملة تبدو أسهل وأجدى من توحيد سوريا.

لكن في الثلاثينات عـرفت الفكرة السورية انتعـاشاً جديراً بالاهتمـام مع تأسيس «الحـزب السوري القومي الاجتمـاعي» (١٩٣٢) وصـياغة عقيدته (١٩٣٢ ـ ١٩٣٨) على يد أحد أبناء ضـهور الشوير الروم الأورثوذكس، انطوان سعادة (١٩٠٤ ـ ١٩٤٩). وما ينبغي ملاحظـته أن سعادة نشأ في البرازيل بين جاليـة حافظت على تراث أواخر القـرن التاسع عـشر الذي كـان بدأ بالزوال في الوطن الأم. هذا ومع انطوان سـعادة، أخذت الفكرة القـومية السورية أبعاداً نظرية مـتكاملة ومتناسقة وارتـبطت. من جهة، بهيكلية تنظيمـية حزبية صارمة تعطي لـ«زعيم» الحزب صلاحـيات شبه مطلقة، ومن جهة أخرى، باعتماد مبدأ فصل الدين عن الدولة والنجاح في تطبيقه وذلك بكسر طوق الولاء الطائفي إنطلاقاً من مواقع الأقليات.

يرى سعادة أن الأمـة أكمل المتحدات الإجتـماعية وأوفـاها وأكثرها سعة وتعـقيداً. فالأمة «مجتمع طبيعي» لا يمكن للإرادة تقريره أو رفضه أو الغاءه. قوامها ثلاث: قطر وقـوم وحدود. الحـدود لا تفصل فـصـلاً تاماً بين الأمم ولا تقـود إلى العـزلة الكاملة المنافيـة للتمـدن والإرتقاء الثـقافي. «لكن الحـدود تقلل الإتصـال... وتصعـب التداخل والاختـلاط الإجتـماعي مع الخـارج بقدر مـا تسهل اشـتبـاك الجماعـات في الداخل واتحادها». الأرض هي الجهة الإيجابية من التاريخ: تقدم الممكنات وفيها ومعها وعليها يحصل تفاعـل القوم. أما القوم فهم الجـانب السلبي الفاعل الذي يغيـر ويبدل ويحقق الممكنات. وما تقدم الإمم وتأخرها، قوتها وضعفـها الأعلى نسبة ممكنات البيئة وقدرة القـوم على الإنتفـاع بها. ومن المتـحد يـولد تشابه في العـقول والأجـسام والعـادات والتقاليد واللهجات. «فإن الصفات تتبع المتحد لا المتحد الصفات».

يرفض سعـادة اعتبار وحـدة الأصل العرقي أو السلالي من ضـرورات الأمة. فكل

(١٨) " Cet empire est Syrien, Syrien par la tite qui dirige, par les bras qui exécutent, organisent, administrent, les provinces, la guerre, les finanese."

أمة هي مركب أو مزيج من سلالات عدة. والأمة السورية مزيج من «الأصل الكنعاني (الفينيقي)» ومن الأمويين والحثيين والآراميين والعرب. المهم هو «وحدة الحياة على تعاقب الأجيال... التي تتم دورتها ضمن القطر». «المزيج المتجانس أصل كاف للأمة».

كذلك يرفض سعادة اعتبار اللغة عنصراً محدداً للأمة. اللغة الواحدة تسهل الحياة المشتركة وتؤمن انتشار روحية واحدة وهي ضرورية لتماسك الأمة لكنها ليست العامل المقرر لوجود الأمة، ذلك أنها وسيلة من وسائل قيام الإجتماع لا سبباً من أسبابه، «إنه ضروري أن تتكلم لغة واحدة وليس ضرورياً أن تنفرد بهذه اللغة». وتُحمِّل الجماعة اللغة روحيتها وأهدافها ومثلها وتودع فيها آدابها وفنونها. السوريون أخذوا اللغة العربية عن الفاتحين العرب لكنهم نقلوا علومهم ومجاري فكرهم «فأصبحت اللغة العربية لغتهم القومية تسيطر نفسيتهم ومواهبهم فيها في بيئتهم وتجاوزها».

أما الدين، فهو يتعارض مع القومية وينفيها لأنه ذو صبغة عالمية. وأياً كان مصدره لا يجوز له أن يشذ عن سنن الحياة. «فحيثما تضاربت مصلحة المجتمع، الدولة أو الأمة، ومصلحة الدين، كانت مصلحة المجتمع هي الفاصل في النزاع». والأمم تستخدم الدين لتؤكد شخصيتها واستقلالها. فأرلندة ظلت كاثوليكية لتحتفظ بشخصيتها القومية وتشيّع الفرس ليحاربوا سيطرة سوريا الأموية.

وسوريا «أمة تامة» عميقة الجذور في التاريخ حافظت على شخصيتها واستوعبت كل الغزوات. ويصفها سعادة في مبادىء ١٩٤٧ المعدلة:

«الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية. وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب، شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق (وتوصف بالهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص)».

وهكذا ضم سعادة، في المرحلة الأخيرة من تفكيره، العراق إلى بلاد الشام معتبراً دجلة والفرات «نهرين سوريين كبيرين» جاعلاً جبال البختياري أو زغروس الحد الفاصل بين سوريا وايران.

ويدعو سعادة أمم العالم العربي إلى تكوين جبهة تشكل سداً منيعاً ضد المطامع الأجنبية الإستعمارية وقوة ذات وزن في تقرير المسائل الكبرى. و«سورية هي أحد أمم العالم العربي» و«الأمة المؤهلة لقيادته». سورية «مركز» العالم العربي وعليها أن تنهض وتقوى لتؤدي رسالتها فيه.

أما في خصوص المسألة اللبنانية، فقد «نشأت لمبررات جزئية كانت صحيحة حين كانت فكرة الدولة دينية». كان المسيحيون في الدولة الإسلامية أهل ذمة لا يتمتعون بحقوق المسلمين المدنية والسياسية، لذا انفصلوا واستقلوا. والفكرة القومية السورية الاجتماعية تقضي على كل مبرر للانفصال.

٦ ـ من نادى بالفكرة القومية العربيـة؟ ما هي الأسس التي اعتمدوها؟ ما هي مراحل تطور هذه الفكرة؟

وعت العرب نفسـها، في البدء، أقواماً تربطها صلة الرحم ومكان الإقـامة والنصرة لدى الملمّات. ولما «جـمع» الإسلام، وهو رسـالة للملأ، «كلمتـها ومكّن لهـا في البلاد»، وجدت نفسها قبائل تعير اهتماماً كبيراً لأشجار النسب الملتئمة في الأصل، التي تجعلها تنحدر كلها من جـدين إثنين هما قحطان وعدنان، لا بل من جد واحد هو اسـماعيل ابن ابراهيم الخليل. وفي العصر العباسي، واجهت العرب هجمات الشعوبية التي طعنت في أصالة حضـارتها. فانبرى الشـعراء والأدباء منها للدفاع عن التـراث، وجمع الدواوين وجمهرات الأمثال والحكم، والتباهي بالخلق والشيم. فالعرب... «أمة كرم بلبانها، فإنها لم تزل في الجاهلية تتواصى بالحلم والحياء والتذمم، وتتعاير بالبخل والغدر والسّفه، وتتنزه من الدناءة والمذمة، وتتدرب بالنجدة والصبر والبسالة، وتوجب للجار من حفظ الجوار ورعاية الحق فوق ما توجبه للجميع»[١٩].

وفاخرت العـرب بمزايا لغتها وجـزمت أنها «خير اللـغات» (الثعالبي) و«انصـعها» (التوحيدي).

أمـا الوعي القـومي العـربي في العـصر الحـديث، فـيـجـد بعض المؤرخين طلائع مؤشراته في حركتين دينيتين: الأولى في حـلب، أهم مراكز التجارة في بلاد الشام في الجـيلين السـابع عـشر والثـامن عـشـر، والثـانيـة في نجد، الخـارجـة عن سـيطرة الامبراطورية العـثمانية والواقـعة على أطرافها. كان السكان العـرب الملكيّون من بلاد الشـام تابعين لرجـال دين يونانيـين تشـرف على تـعـيـينهم بطريـركـيـة الفناء الأورثوذكسية، اليونانية الغلبة. فلمـا دخل العديد من عائلات حلب الملكية ميدان الثروة والنفـوذ، وزاد احتكاكـها بالغـرب، وانتشـرت في المدينة حـركة تبـشيـرية رومانيـة كاثوليـكية، خرجت هذه الـعائلات عن البطريركـية الأورثوذكسـية وتوجت حـركتـها بانتخـاب بطريرك عربي عام ١٧٢٤ على رأس كـرسي انطاكي ملكي كاثوليكي جـميع رجال كهنوته من العرب. واسـتخدم المثقفون من الروم الكاثوليك اللغـة العربية للدفاع عن ملتهم، كما أنشأوا أول مطبعة عربية في الـعالم العربي لنشر كتاباتهم. أما الحركة الوهابية التـي قامت في نجد نحـو ١٧٤٠، والتي دعت إلى العودة إلى تعـاليم الإسـلام الأسـاسيـة، فـقد أحـيت في وسط عـربي صـاف، وفي أذهان سكان الجـزيرة ولدى جيرانها ذكرى العهد العربي الأول للأمة الإسلامية.

ولما أرسل محـمـد علي الكبير إبنه إبراهيم باشا إلى الحـجاز (١٨١١) وبلاد الشام (١٨٣١)، راودتهـما، وخـصـوصـاً الإبـن، فكرة مملكة عـربية تعـيـد للعـرب كيـانهم السياسـي وتسـاعد الأسرة العلوية على مواجـهة العثمانيين. وكـان ابراهيم باشا، في بياناته العـسكرية، يذكّر بعـصور المجد في التـاريخ العربي، مـستخـدماً الفاظاً تثـير الحماسة. لكن هذا السعي لم يلقَ صدى يذكر بين سكان بلاد الشام.

(١٩)إبن قتيبة، رسائل البلغاء.

وفي أواسط القرن التاسع عشر (١٨٤٧ ـ ١٨٦٨)، حمل لواء القومية العربية مسيحيون عرب من بلاد الشام، جلهم من جبل لبنان. كانت مركز الدعوة مدينة بيروت التي نشطت تجارتها وحفلت بالجوالي الأوروبية وأمتها الإرساليات الكاثوليكية والإنجيلية. وتميزت هذه الحقبة بـ «نهضة» ثقافية واسعة: تأسيس الجمعيات العلمية والأدبية («جمعية الآداب والعلوم» (١٨٤٧)، «الجمعية العلمية السورية» (١٨٥٧)...)؛ واحياء اللغة العربية وتنقيتها مما لحقها من عجمة وركاكة وتطويعها للتعبير عن الحداثة؛ وتأليف المعاجم والموضوعات؛ وإعادة نشر التراث الأدبي؛ واصدار الصحف والمجلات. ونظم ابراهيم اليازجي، في تلك الأيام، قصائد عدة تدعو إلى صحوة العرب وتحررهم من النير التركي:

أقداركم في عيون الترك نازلة
فيا لقومي وما قومي سوى عرب
وحقكم بين الترك مغتصب
ولن يضيّع فيهم ذلك النسب

هذا، وكان المسيحيون من المنادين بالقومية العربية يرون انهم يتساوون في العروبة والمسلمين، وانهم من أقحاح العرب نسباً ولساناً.

وما لبثت الفكرة العربية ان انتقلت إلى وجهاء المسلمين وأوساط المثقفين السنة في المدن الشامية الكبرى (بيروت، دمشق، حلب). وأدى الطغيان والتتريك من جهة، وانتعاش العربية والدخول في الحداثة، من جهة أخرى، أدواراً مهمة في تأليب المسلمين العرب ضد الدولة العثمانية. وبين عامي ١٩٠٨ و١٩١٣، أخذت الفكرة العربية أبعاداً جديدة وتأسست الجمعيات. وعقد في باريس عام ١٩١٣ المؤتمر العربي الأول الذي شارك فيه خمسة وعشرون شخصاً، إثنان منهم من العراق، والباقون من بلاد الشام يتوزعون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. ومن مقررات هذا المؤتمر:

«٢ ـ من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ ـ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ ـ [...] توسيع سلطة المجالس العمومية [...]

٥ ـ اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية».

وخلال الحرب العالمية الأولى، ظهرت في مواجهة طغيان جمال باشا واتهامه الزعماء العرب بـ «الخيانة» و«بيع وطنهم للأجنبي» تيارات استقلالية عربية عدة لم تكن مرتبطة بثورة الشريف حسين التي قامت بتشجيع من البريطانيين في ٥ حزيران/ يونيو ١٩١٦، والتي عرفت في الاستيلاء على دمشق (١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨) ذروتها. أكد فيصل في بلاغه: «أن حكومتنا العربية... تنظر إلى جميع

الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً ولا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي». وأضاف في حلب (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر): «العرب هم عرب قبل موسى وعيسى ومحمد» وأن والده قرر: «أن يجعل البلاد مناطق تطبق عليها قوانين خاصة بنسبة أطوار وأحوال أهلها»، فأحوال البلاد الساحلية غير البلاد الداخلية. وكان موقف فيصل من لبنان «أن يحرز هذا الجبل دستوراً يلائم ما يطلبه أهله دون أن يفصل عن سورية». وعُقِدَ في دمشق في ٢ تموز/ يوليو ١٩١٩ المؤتمر السوري العام الذي شارك فيه منتخَبون ومنتدبون عن كل المناطق الشامية وطالب «بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية» وبحكومة ملكية، مدنية، نيابية تدار مقاطعتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل.

لكن نتائج الحرب جعلت الأحلام العربية تصطدم بالنظام المنبثق من صلح فرساي، الذي أدى إلى تقسيم بلاد العرب إلى منطقتي نفوذ: فرنسية وبريطانية. كما أن وزير الخارجية البريطاني بلفور وعد بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧). وواجهت الحركة القومية العربية المد الإستعماري داخل إطار يخلو من التعصب الديني ويجنح نحو العلمانية، وذلك لأسباب عدة: (١) أراد الزعماء تجريد فرنسا من سلاحها الأقوى وهو الدفاع عن الأقليات وخصوصاً الأقليات المسيحية؛ (٢) رغب العرب في مقاومة الصهيونية من منطلقات قومية لا دينية؛ (٣) كان الرعيل المسيطر في هذه الحقبة معايشاً «لأجواء تركيا الفتاة» العلمانية وكان العديد منهم قد حصّل التعليم في مدارس ذات مناهج غربية؛ (٤) ظل لأتاتورك وانتصاراته وهج كبير على المناضلين العرب لم ينكفىء إلا مع ضياع لواء الإسكندرون (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩).

أدى تعدد الكيانات العربية واختلاف أشكال مواجهتها لدول الوصاية بعد عام ١٩٢٠ إلى بروز أهداف رئيسية ثلاثة: (أ) انتزاع أكبر مقدار ممكن من الحكم الذاتي من أيدي الدول المنتدبة، وذلك باللجوء إلى التظاهرات والمقاطعة والثورات والمفاوضة؛ (ب) محاولة إبقاء فكرة الوحدة العربية حيّة في النفوس على الرغم من تعدد الأنظمة الإدارية والتشريعية والتربوية وتباينها. التأمت مؤتمرات عدة جمعت بين رجال من مختلف الدول العربية: مؤتمر الخلافة في مكة عام ١٩٢٦؛ مؤتمر القدس عام ١٩٣١؛ مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ وهو الأهم، وقد شدد على دور التضامن الديني في مفهوم القومية العربية؛ (ج) إثارة التأييد لعرب فلسطين في مقاومتهم للهجرة اليهودية وشراء الأراضي وفي مطالبتهم بحكومة موحدة ذات أكثرية عربية. بعد ١٩٣٣، أصبح بقاء عرب فلسطين في ديارهم في طليعة الهموم العربية.

ومن يريد دراسة تطور الفكرة القومية العربية بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية عليه أن يظهر علاقتها بعدد من المسائل والأمور أهمها: حروب التحرير؛ ولوج مصر الناصرية القومية من الباب العريض وتبوؤها مركز الصدارة فيها بعد عام ١٩٥٦ وجذبها أوسع الأوساط الشعبية إليها: الصهيونية وأهمية مواجهتها في تكتيل العرب وشرذمتهم وولادة الشعب الفلسطيني بعد الهزائم

المتكررة؛ قيام كيانات مستقلة تدير شؤونها أنظمة محدودة الأفق والمصالح؛ الاسلام المتداخل مع العروبة دون توصل أي منهما إلى إقامة علاقات واضحة وثابتة الأسس بالآخر؛ الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية وقدرة العروبة على تطمينها وجذبها إليها وقدرتها هي على استخدام العروبة للحفاظ على مواقعها؛ صوغ مشروع اجتماعي وسياسي قادر على استيعاب تطلعات الجماعات والأفراد وحقوقهم؛ مواجهة النظام العالمي بأشكاله القديمة والجديدة وقدرة العرب على السيطرة على كامل مقدراتهم والإفادة منها؛ إحياء الثقافة العربية وإغناؤها ونشرها وأهمية ذلك للمشروع العربي.

غلّبت الفكرة العربية العنصر القومي (الشعب) على العنصر الوطني (الأرض) وكثر دعاتها إنطلاقاً من الثلاثينات، نذكر منهم ادمون رباط وقسطنطين زريق ونبيه أمين فارس وعبد الله العلايلي وزكي الأرسوزي وميشال عفلق وعبد الرحمن البزاز... ولعلنا نجد أفضل تعبير عنها وأكثره ترابطاً وتكاملاً وغنى في مؤلفات ساطع الحصري[20]. رأى الحصري في الأمة واقعاً موضوعياً لا تنال منه الإرادة أو هي قادرة على إيجاده وإلغائه. والعنصر الأساسي في تكوينها ليس وحدة الأصل والدم وهو في الأمم من الأوهام، ولا هو البيئة الطبيعية الواحدة، ولا هو وجود دولة واحدة، بل هو، أولاً وآخراً، اللغة. العرب هي من تنطق بالضاد. أما العامل الثاني الذي يمكن ضمه إلى الأول دون وضعه في المرتبة نفسها، إذ إنه يقوي الرابط القومي دون أن يقوى على إيجاده، فهو التاريخ المشترك. فالشعب ليس أسير ماضيه، بل هو يختار منه ما يلائمه. أما الأديان التي تولد مشاعر إنسانية لا قومية، مثل المسيحية والاسلام، فلا يمكن نشرها إلا عبر أداة التعبير القومي، أي اللغة. ويرتبط كل دين بعلاقة جوهرية مع لغة ولا يكتب له الإنتشار ما لم تكن للأمة الناطقة هذه اللغة مصلحة قومية في انتشاره. الدين إذاً أداة تأكيد الشعور القومي لذاته. ويعتمد الحصري في نظريته على ابن خلدون الذي يؤكد أن «الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على العصبية التي كانت لها» ولكنها «من غير عصبية لا تتم». فوجود الأمة سابق على وجود الدين وليس من علاقة جوهرية بين دين من الأديان وأمة من الأمم. ونشوء الأمة العربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإسلام، لكن هذا لا يماهي بين العروبة والإسلام، فالمسيحيون الناطقون بالضاد عرب كالمسلمين وبالمعنى نفسه بالضبط.

ولم تغب أهمية الاسلام عن أي من دعاة العروبة بما في ذلك المسيحيون منهم. جعله إدمون رباط[21] في طليعة عناصر القومية العربية: «دين قومي في جوهره، لغة نابضة بالحياة، عادات ومؤسسات واحدة، رؤية جمالية مشتركة». رأى رباط في

(٢٠) ساطع الحصري (١٨٧٩ ـ ١٩٦٨) من أصل سوري وعلى صلة قربى بأسرة الاشراف في حلب. نشأ في استانبول. له مؤلفات عدة منها: **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية** (١٩٤٤)؛ **آراء وأحاديث في القومية العربية** (١٩٥١)؛ **العروبة بين دعاتها ومعارضيها** (١٩٥١)؛ **والعروبة أولاً** (١٩٥٥). وقد جمعت مؤلفات الحصري وأعيد نشرها عبر مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢١) Edmond Rabbath, *Unité Syrienne et devenir arabe* (Paris: Marcel Rivière, 1937).

الدين عاملاً ممهداً للأمة وفي التضامن الديني معبراً إلى التضامن السياسي. كما رأى في الإسلام، لجهة نزول القرآن بالعربية وحصر الخلافة في قريش ووقوع أماكن الحج في الحجاز، ديناً عربياً قبل أي شيء. وأكد قسطنطين زريق[٢٢] أن محمداً هو منشىء الحضارة العربية وموحد الشعب العربي وأن على العرب استلهامه والاسترشاد به. أما ميشال عفلق فأكد في إحدى خطبه[٢٣] ان الإسلام «وثبة العروبة إلى الوحدة والقوة والرقي». وانه للعرب «أروع صورة للغتهم وآدابهم، وأضخم قطعة من تاريخهم القومي... وسوف يعرف المسيحيون العرب، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم يقظتها التامة ويسترجعون طبعهم الأصيل، أن الإسلام هو لهم ثقافة قومية يجب أن يتشبعوا بها، يفهموها ويحبوها فيحرصوا على الإسلام حرصهم على أثمن شيء في عروبتهم».

٧ ـ من رفض الفكر القومية وما هي الصورة التي أخذها هذا الرفض؟

لم تكن الفكرة القومية فكرة الهوية الوحيدة التي صدّرتها أوروبا إلى العالم. بل إن هذه الفكرة بدت، للعديد من أوساط اليسار الأوروبي في أواسط الجيل التاسع عشر، فكرة مرتبطة بصعود طبقة إجتماعية هي البرجوازية، استخدمت هذه الفكرة لتوحيد سوق تبادل البضائع وتوسيعها ولتقسيم العمل الإجتماعي على القواعد الأفضل لجني الأرباح. ورأت هذه الأوساط أن الفكرة القومية أصبحت عائقاً أمام نمو قوى الإنتاج التي باتت تصطدم بعوائق وحواجز وحدود تمنعها من التوسع، وإنها تقف في وجه مصالح طبقة العمال الصاعدة التي فقدت رباطها بالأوطان وغدت لا تملك شيئاً تبيعه غير قوة عملها. وعام ١٨٤٧، أطلق ماركس، في **بيان الحزب الشيوعي**، صيحته الشهيرة: «يا عمال العالم اتحدوا»، وذلك لمواجهة وحدة رأس المال وتحقيق مصلحتهم العامة وتجاوز شرك التشرذم القومي المتربص بهم. وتأسست، عام ١٨٦٤، الأممية الأولى التي سعت لدعم النضالات العمالية في مختلف البلدان.

وبعد نجاح ثورة البلاشفة في روسيا عام ١٩١٧، قامت الأممية الثالثة (آذار/مارس ١٩١٩) التي شاءت أن تكون «الحزب العالمي للثورة الاشتراكية» في سبيل «تكوين جمهورية اشتراكية سوفياتية عالمية». وتوجهت الأممية، في تموز/يوليو ١٩٢٠، إلى «شعوب الشرق» داعية إياهم إلى مؤتمر باكو، مسمية بالإسم «فلاحي سوريا والجزيرة العربية» وبلاد ما بين النهرين.

«إنها حرب مقدسة لتحرير شعوب الشرق فلا تعود الإنسانية منقسمة إلى مضطهدين ومضطهَدين. حرب مقدسة في سبيل المساواة الكاملة بين الشعوب والقبائلَ كلها، أيّاً كان لون البشرة وأيّاً كان الدين الذي تدين به».

ما سبق لا يدعونا إلى عد الحركة الشيوعية رافضة للفكرة القومية غير مكترثة إلا

(٢٢) قسطنطين زريق، الوعي القومي (١٩٣٩).
(٢٣) ميشال عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩).

بالتضامن الأممي ووحدة الشغيلة في العالم أجمع. فالتنظيمات الشيوعية، مثلها مثل سائر الحركات السياسية في تلك الحقبة، واجهت واقعاً لم يكن بالإمكان التغاضي عنه، ألا وهو الهيمنة الأجنبية، الفرنسية والإنكليزية، على المشرق واقتسامها إيّاه وتقسيمه إلى كيانات. وكان الثوار الروس هم الأسبقون إلى نشر اتفاق سايكس ـ بيكو وفضح مطامع الحلفاء في بلاد الشام وخططهم لها. لذا يقود الفهم الكامل لممارسة الشيوعيين في البلدان العربية (بغضّ النظر عن أي تقويم لها) إلى شبك ثلاث محاور عمل: النضال في سبيل الإستقلال وضد أشكال الهيمنة المتجددة (ولا ريب في أن القومية العربية استمدت من الماركسية ـ اللينينية مفهوم «الإمبريالية» و«الاستعمار»)؛ النضال في سبيل نظام إشتراكي والدفاع عن مصالح العمال وسائر الكادحين؛ دعم سياسة الإتحاد السوفياتي «طليعة الثورة العالمية». وعلى الرغم من رفض الشيوعيين المبدئي لـ «الحدود الضيقة التي اصطنعها الإستعمار ومصالح بعض الأسر الحاكمة» (قرار مؤتمر الحزبين الشيوعيين في سوريا وفلسطين عام ١٩٣٣) وعلى الرغم من تأكيد «طموح الجماهير العربية الواسعة إلى الوحدة» (برنامج الحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره الثاني، ١٩٦٨)، تأرجحت الممارسة بين الانكفاء على العمل داخل الكيانات الموجودة وبين السعي للانخراط في حركة أوسع وأشمل.

وإذا كانت فكرة الإشتراكية الأممية، مثلها مثل الفكرة القومية، قدمت إلى المشرق من الغرب، فإن فكرة العودة إلى الأصول الدينية تبدو ناجمة عن عجز هاتين الفكرتين، والأنظمة والحركات الصادرة عنهما، عن إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الكبرى التي واجهت شعوب المنطقة في العقود السابقة وما زالت: القضية الفلسطينية؛ مسألة سيطرة العرب على مقدراتهم الطبيعية وسعيهم لتكوين كتلة تاريخية فاعلة تليق بموقعهم الجغرافي وبماضيهم المجيد الذي لم يفكوا الإرتباط به يوماً؛ قهر الأنظمة السياسية وضعف تقديم الخدمات والبؤس الشعبي الإقتصادي والاجتماعي المتزايد نتيجة نزوح الريفيين إلى المدن وإقامتهم فيها على هامش الحياة المدنية. ويرى بعض مرشدي الحركات الأصولية أن «الحل الليبرالي» فشل عام ١٩٤٨ و«الحل الاشتراكي الثوري» فشل «فشلاً أنكى وأقسى» عام ١٩٦٧، وأن التراجع عن الموقع مستمر، وتردي الأوضاع، والأخلاقية منها، لم يسبق له مثيل:

«إن العقيدة الوطنية وحدها لم تعد تكفي، بدليل أنها لا تستطيع أن تقاوم العقيدة الشيوعية في كثير من أقطار الأرض. ذلك أن فكرة العدالة الإجتماعية بين الأفراد في حياة المجتمع أخذت تطغى بقوة على النعرة الوطنية في أوطان تقسم أهلها إلى عبيد وأسياد».

«والإسلام هو وحده القادر على تحقيق الفكرتين جميعاً، بلا تعارض ولا تصادم ولا مغالاة. فكرة الوطنية في الوطن الإسلامي الأكبر حيثما مد الإسلام ظله، وفكرة العدالة الإجتماعية الكاملة في هذا الوطن الكبير.

... إن شيئاً من هذا كله لن يجدي شيئاً، إنما الذي يجدي وحده أن يحكم الإسلام الحياة ويصرفها. أن تُحكم الدولة حكماً إسلامياً. أن تستمد القوانين التي تنظم علاقات

الناس بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالحكومة وعلاقات الحكومة بهم من الشريعة الإسلامية وليس قانون الأحوال الشخصية وحده بل قانون العقوبات والقانون المدني والتجاري وسائر القوانين والتشريعات التي تكيف صورة المجتمع وتمنحه شكله ونظامه الخاص»[٢٤].

هذا ولا يمكن القول إن الفكرة الإسلامية في البلاد العربية ترفض رفضاً جذرياً الفكرة القومية أو القومية العربية، على الرغم من نجاح أول ثورة إسلامية خارج البلاد العربية، أو بسبب ذلك، وعلى الرغم من تأكيد سيد قطب (١٩٠٦ ـ ١٩٦٦) أن الدعوة القومية دعوة إلى العرق والتراب في وجه النفحات السماوية، ومن حملات الأصوليين على الحركة العربية وتحميلها مسؤولية الأمة الإسلامية في الأمس القريب (عند زوال الامبراطورية العثمانية)، ومن المواجهة بين الأخوان المسلمين والناصرية. الفكرتان تلتقيان في الرد على المسائل عينها ولا يغيب عنهما موقع الإسلام في العروبة وموقع العرب والعربية في الإسلام. ونرى في بعض البلدان (بلاد المغرب عامة) ولدى العديد من مرشدي الحركات الأصولية ترادفاً وتوارداً بين عبارتي مسلم وعربي. لكن افتراق الفكرتين يحصل عن مساواة المسلمين وغير المسلمين من العرب في العروبة والمواطنية، وفي الموقع الذي تعينه الفكرة العربية للدين في الحياة المدنية.

٨ ـ ما هي خلاصة قرن من الصراع الايديولوجي حول هوية اللبنانيين الوطنية والقومية؟

مضى ما يقارب ثلاثة أرباع القرن على إقامة لبنان في حدوده الحالية ونصف قرن على استقلاله. وخلال هذه الحقبة كلها، وعلى الرغم من الهدنات وصيغ الوفاق، لم يكف الصراع السياسي حول هوية اللبنانيين، بل اتسعت دائرته لتتناول مزيداً من المسائل التاريخية والجغرافية والثقافية... وغدت للطوائف والمذاهب والمناطق اللبنانية مواقع مواجهة في تأويل قضايا الهوية حتى خال المرء أن الصراع هو هو يراوح مكانه على الرغم من أهمية المستجدات العالمية وآخرها انهيار الحلم الشيوعي بعد يقظته على واقع إنجازاته المرير، والمستجدات الاقليمية ومنها انقلاب الأصولية الإسلامية على العروبة ورفضها لها. ولعل أفضل سبيل لتخطي هذه الرؤية المبسطة واستخلاص ما انتهى إليه الصراع الايديولوجي حول هوية اللبنانيين الوطنية والقومية ذكر بعض بنود مقدمة الدستور اللبناني، التي أضيفت إليه بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠، وذلك نظراً إلى الموقع المميز والثابت الذي للدستور في حياة اللبنانيين السياسية وممارستهم، إذ إنهم ـ وافقوه أم خالفوه ـ يرون فيه المرجع الصالح لقياس شرعية أعمال السلطات والمؤسسات، ونظراً أيضاً إلى طبيعة هذه البنود الوفاقية، إذ إنها جاءت في أساس «الوفاق الوطني» الذي أقرت وثيقته في مؤتمر

(٢٤) سيد قطب، معركة الاسلام والرأسمالية، ط ١١ (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٠).

الطائف (٢٢/ ١٠/١٩٨٩):

«أ ـ لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً.

ب ـ لبنان عربي الهوية والإنتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل [...].

ي ـ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

كان التشبث بلبنان موقف فئة من اللبنانيين وموضع معارضة فئة أخرى تسعى للانسلاخ عن لبنان أو للانضمام وإياه إلى وحدة سورية وعربية أوسع. لكن نهائية الوطن اللبناني غدت أولى «ثوابت الموقف الإسلامي» (٢١/٩/١٩٨٣)، وموضع إجماع سياسي أساسي بين اللبنانيين جميعاً. فالإعتراف الدولي بالكيان اللبناني منع عن اللبنانيين مصير شعوب أخرى في المنطقة ما زالت تسعى جاهدة لتحقيق كيان ما خاص بها. والحياة اللبنانية، على الرغم من هنات وسقطات نفذت منها الحروب، أوجدت مناخاً من الحرية والإزدهار والتوافق وقدراً من تكافؤ الفرص شد اللبنانيين إلى لبنان وقارب بينهم وجعل البلد الصغير محط أنظار العرب أجمعين. والجدير بالملاحظة أن نهائية الوطن اللبناني نظرة توحد اللبنانيين في التطلع إلى المستقبل دون أن تصادر الماضي مبقية التاريخ ساحة للبحث والحوار والجدل.

وإذا كان لبنان واحداً من الدول الخمس «المصطنعة» التي رسمها الغرب في بلاد الشام بعد انهيار السلطنة العثمانية، فمن المفارقة أن يكون، وهو الكيان المسوّغ أكثر من غيره نتيجة تركيبته الطائفية شبه المتوازنة ونتيجة مطالبة العديد من سكانه به وطناً، أكثر الكيانات موضعاً للاتهام والرفض من قبل القسم الآخر من السكان ومن دعاة الوحدة العربية. لكن الزمن فعل فعله في هذا المضمار، وقبل سكان الديار الشامية بالأمر الواقع وتعاملوا معه وارتضوا بالشرعيات القائمة وسعوا لها حين افتقدوها (الفلسطينيون) ودفعوا غالياً ثمن رفضها (اجتياح العراق للكويت). فهم، مثلهم مثل سائر سكان المعمورة، يعيشون في عالم دول يفرض أعرافه والقوانين ولا يقبل التعامل إلا مع دول لها شخصيات قانونية وحدود. ولا يكون مطلب الوحدة العربية بافتعال حروب أهلية في الكيانات الموجودة إنما بالسعي الدؤوب لوحدة هذه الكيانات كنموذج للوحدة المبتغاة والتي تتم باستيعاب الدول القائمة لا بمزيد من الشرذمة. وكما ترفض فكرة الوطن النهائي الذوبان في ما هو أوسع، فهي ترفض أيضاً فكرة الإنشطار إلى ما هو أدنى وهي مشاريع الكيانات الصغرى التي جربت وكلفت لبنان غالياً وفشلت فشلاً ذريعاً. وما عبارة الوطن («منزل إقامة الإنسان ومقره» في «محيط المحيط» للبستاني)،

محل عبارة «القطر» التي يستسيغها الفكر القومي، إلا للتشديد على رابط الأرض في مواجهة الصهيونية التي تفك ارتباط شعوب المنطقة بأقاليمها لترى فيهم عرباً سواسية لهم السكن أنّى شاؤوا في ديارهم الواسعة.

ورفع النص الدستوري اللبس عن هوية الوطن النهائي، فأكدها تأكيداً صريحاً: «لبنان عربي الهوية والانتماء». فعروبة لبنان ليست موضع خيار يمكن القبول به أو رفضه، وليست موضع مقايضة بين طائفتين، وليست صفقة سياسية مع جيران لبنان ولا صفقة تجارية مع أثرياء النفط. العروبة سمة تتوحد فيها وتتساوى العناصر اللبنانية جميعها، فكلها عربية أصيلة، تفتخر بأنسابها وتشارك العرب في عاداتهم والتقاليد، وتلسن بالعربية منذ أجيال طوال، وكلها ساهمت في الحفاظ على التراث العربي وإحيائه وإغنائه وما زالت. وليست العروبة عاملاً دخيلاً على لبنان، الأمر الذي يجعله تحت الوصاية والرقابة، بل هي متماهية مع الإنتماء اللبناني الحق، وبالأمس كانت نهضة العرب والعربية من الجبل وبيروت وسائر مناطق لبنان الصغير والكبير.

وليست العروبة عائقاً أمام السيادة ولا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كان لبنان قاصراً يستلهم بت أموره أو مشكوكاً في عروبته فتُملى عليه. والحق أن لبنان «وطن سيد حر مستقل» و«عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها». فالتزام العروبة يؤكد موقع لبنان في القرار ويلزم الدول الأخرى به بقدر ما يلزمه بها. ولبنان الدولة ملزم بالحفاظ على سيادته والدفاع عن مصالح أهله وصون حدوده والعمل على وحدة أرضه وشعبه وانتظام عمل مؤسساته وفق معناه الأول، الحرية، وهو ملزم للدول الشقيقة بذلك.

وأخيراً، يقيّد العروبة في لبنان، لا بل يحررها، «ميثاق العيش المشترك» الذي يرفض أي دين للدولة في وطن تعددت معتقداته والمذاهب ◇

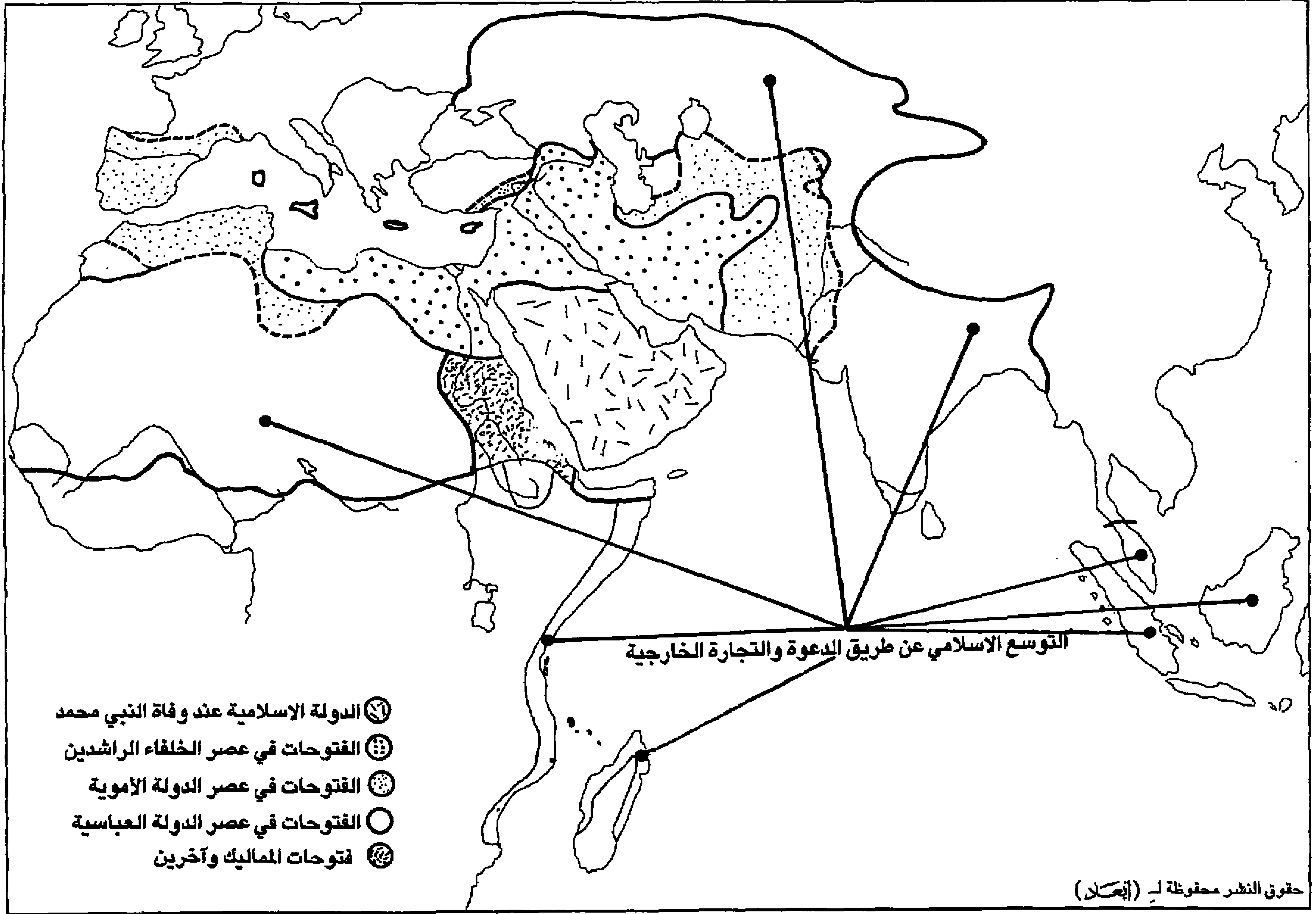
إعداد: أنطوان غصين (*)

حدود المشاريع القومية والوحدوية في العالم العربي

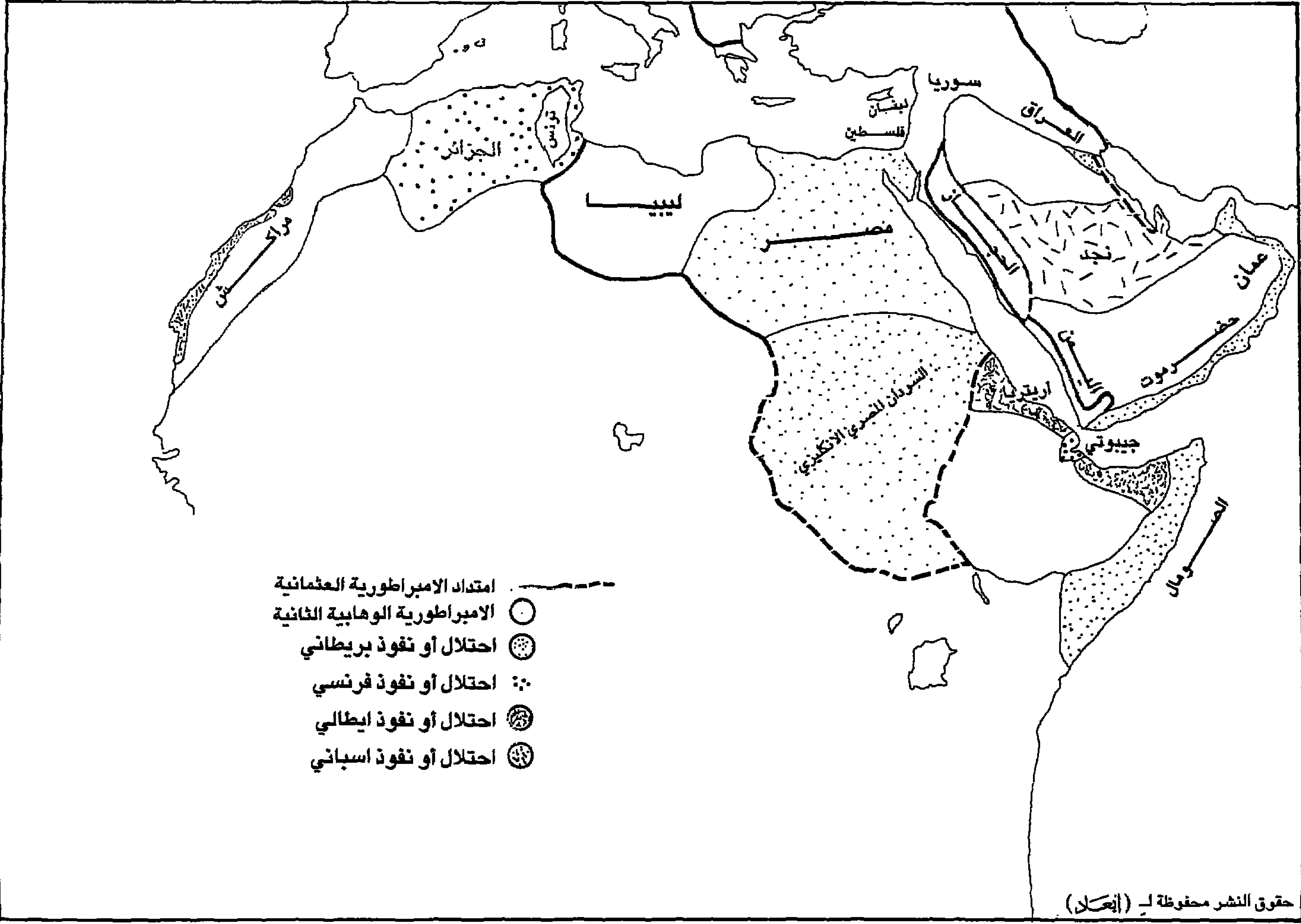
١ ـ العرب وشعوب المنطقة قبل الإسلام

(*) أستاذ الجغرافيا في الجامعة اللبنانية.

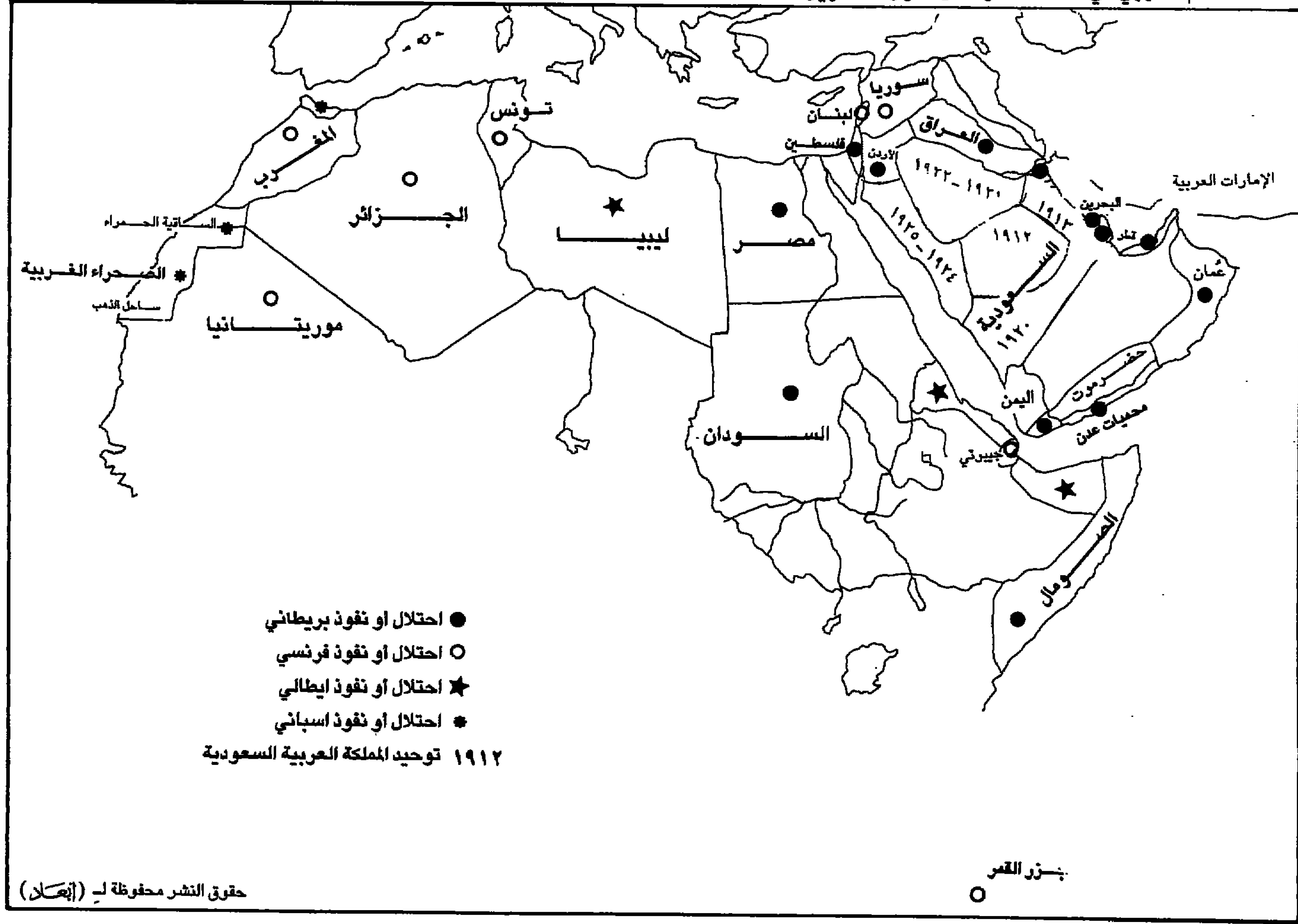
٢ ـ الفتح العربي وبناء العالم الإسلامي



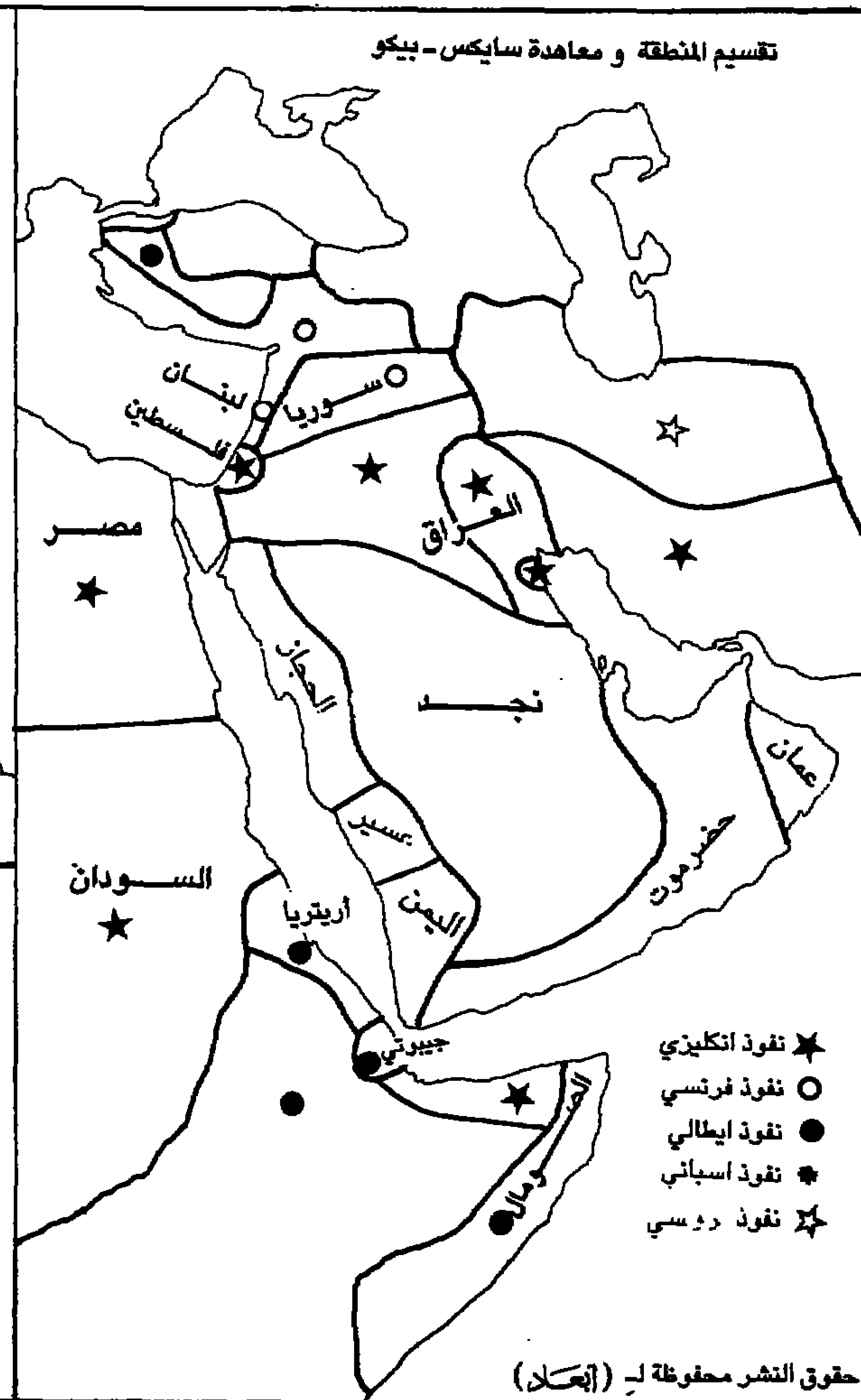
٣ ـ العالم العربي خلال القرن التاسع عشر

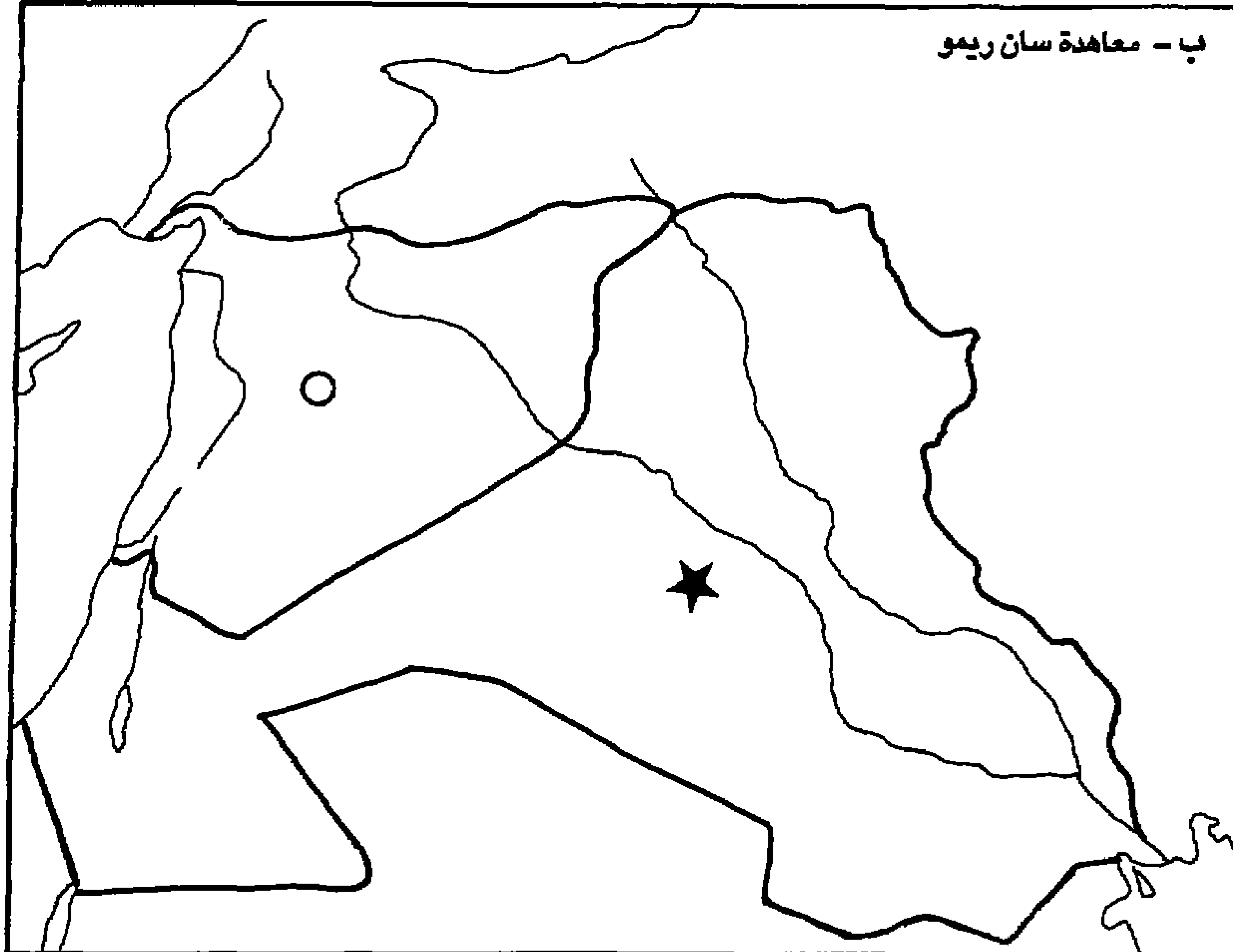


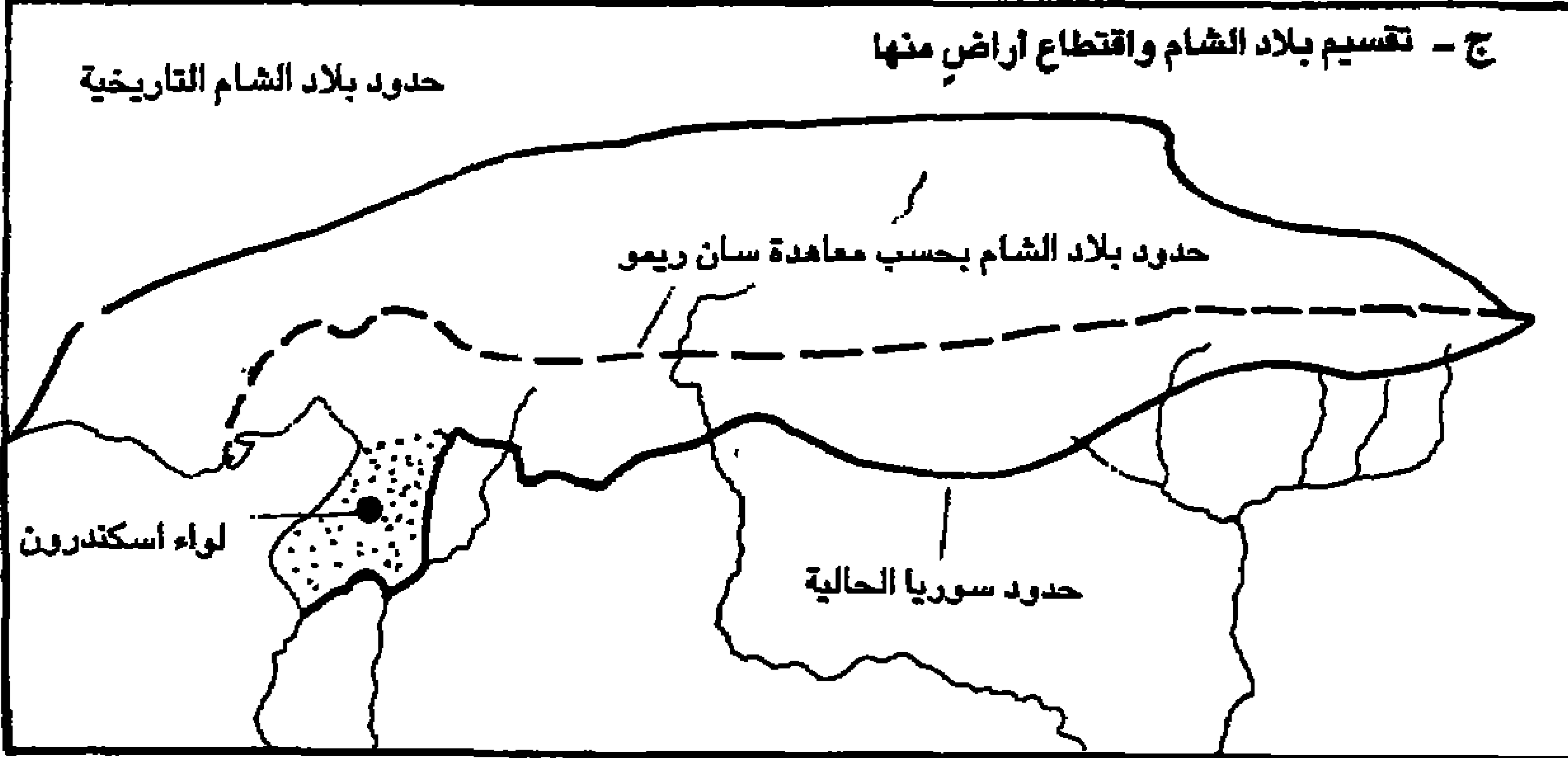
٤ ـ العالم العربي في النصف الأول من القرن العشرين



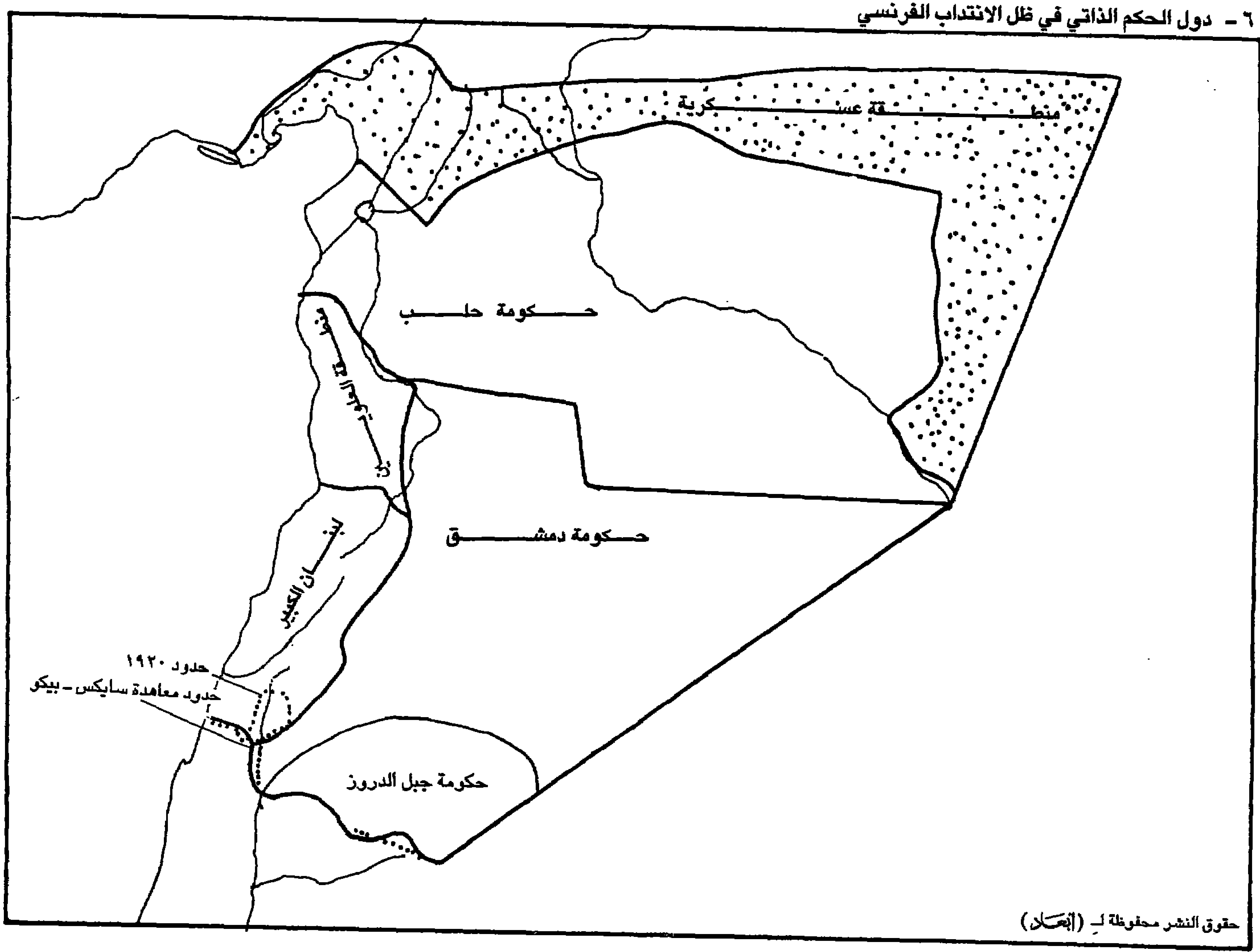
٥ ـ تقسيم المنطقة بين الدول المستعمرة

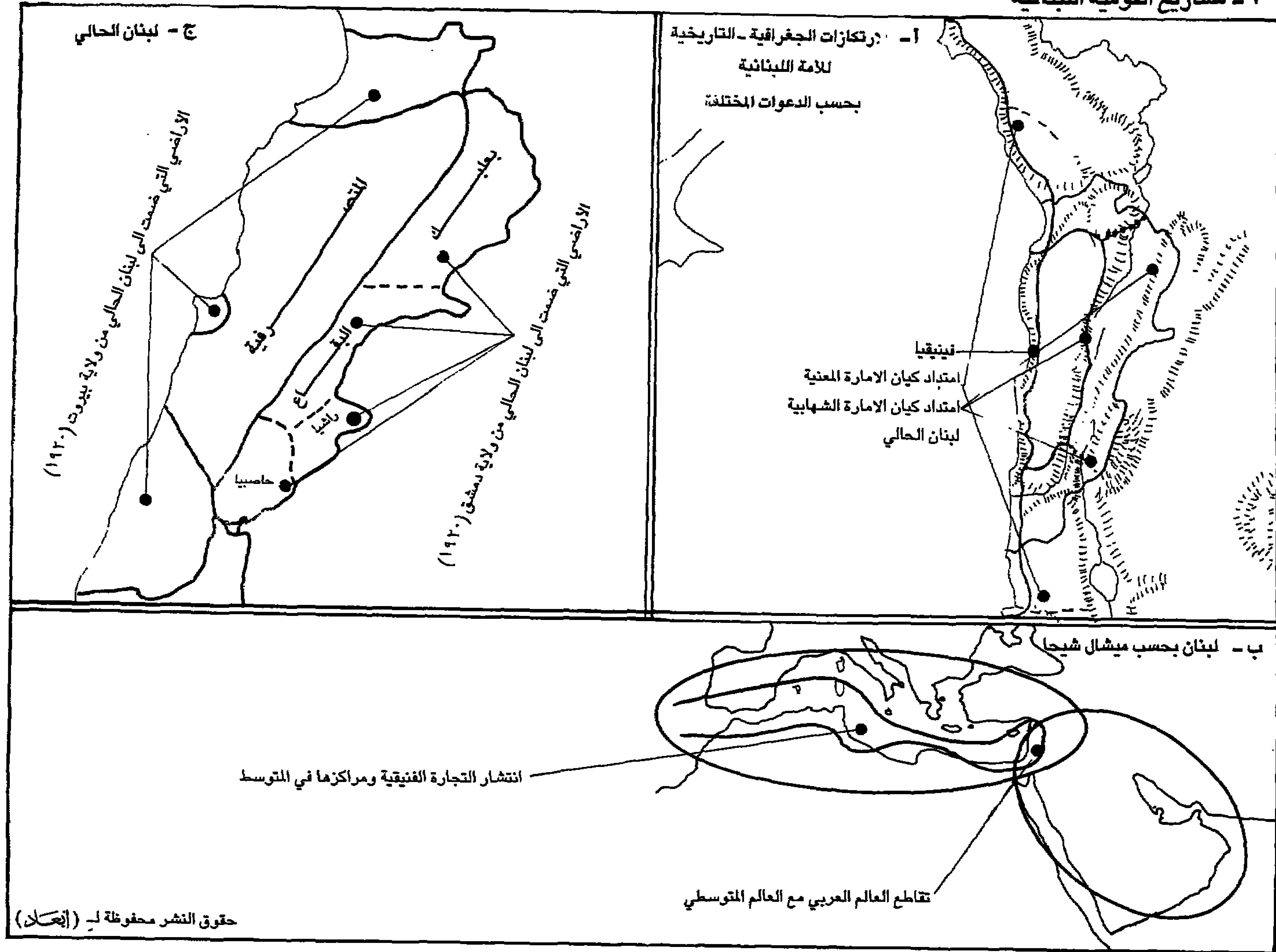




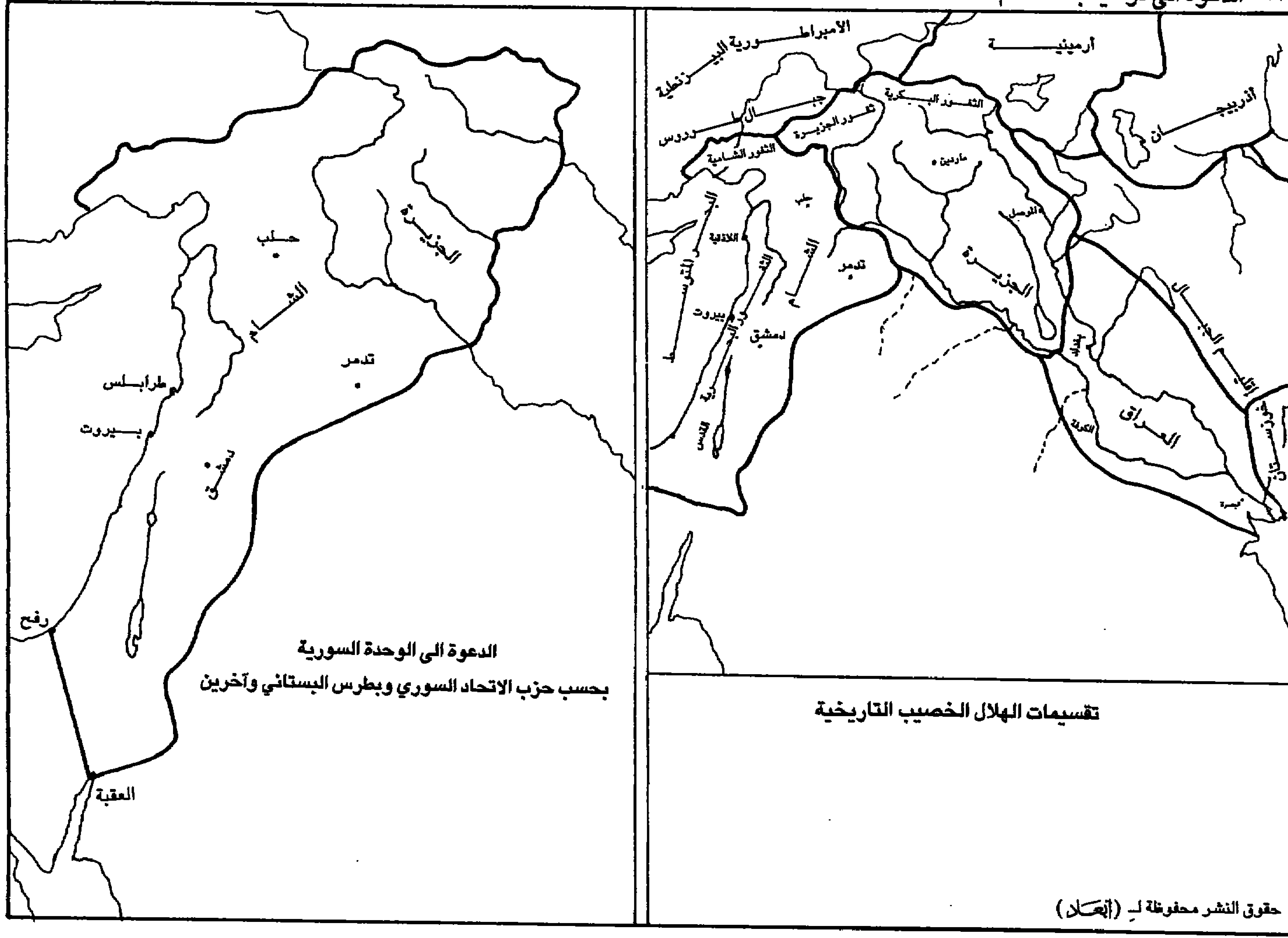


٦ - دول الحكم الذاتي في ظل الانتداب الفرنسي

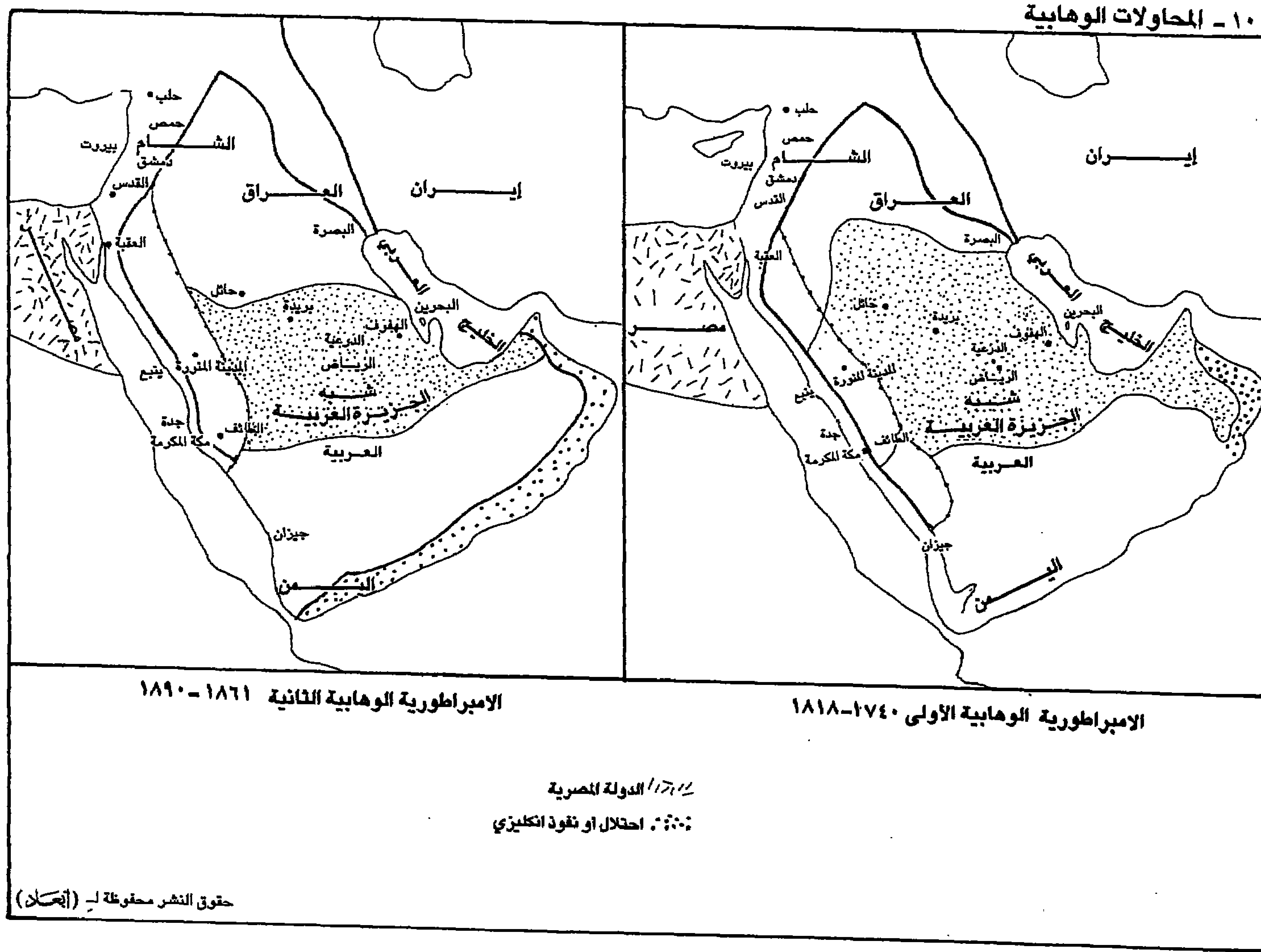



٧ ـ مشاريع القومية اللبنانية
أ ـ الارتكازات الجغرافية ـ التاريخية للأمة اللبنانية بحسب الدعوات المختلفة
فينيقيا
امتداد كيان الامارة المعنية
امتداد كيان الامارة الشهابية
لبنان الحالي
ج ـ لبنان الحالي
الأراضي التي ضمت الى لبنان الحالي من ولاية بيروت (١٩٢٠)
الأراضي التي ضمت الى لبنان الحالي من ولاية دمشق (١٩٢٠)
المتص
رفية
بعلب
ك
البقا
اع
راشيا
حاصبيا
ب ـ لبنان بحسب ميشال شيحا
انتشار التجارة الفنيقية ومراكزها في المتوسط
تقاطع العالم العربي مع العالم المتوسطي
حقوق النشر محفوظة لـ (أبعاد)

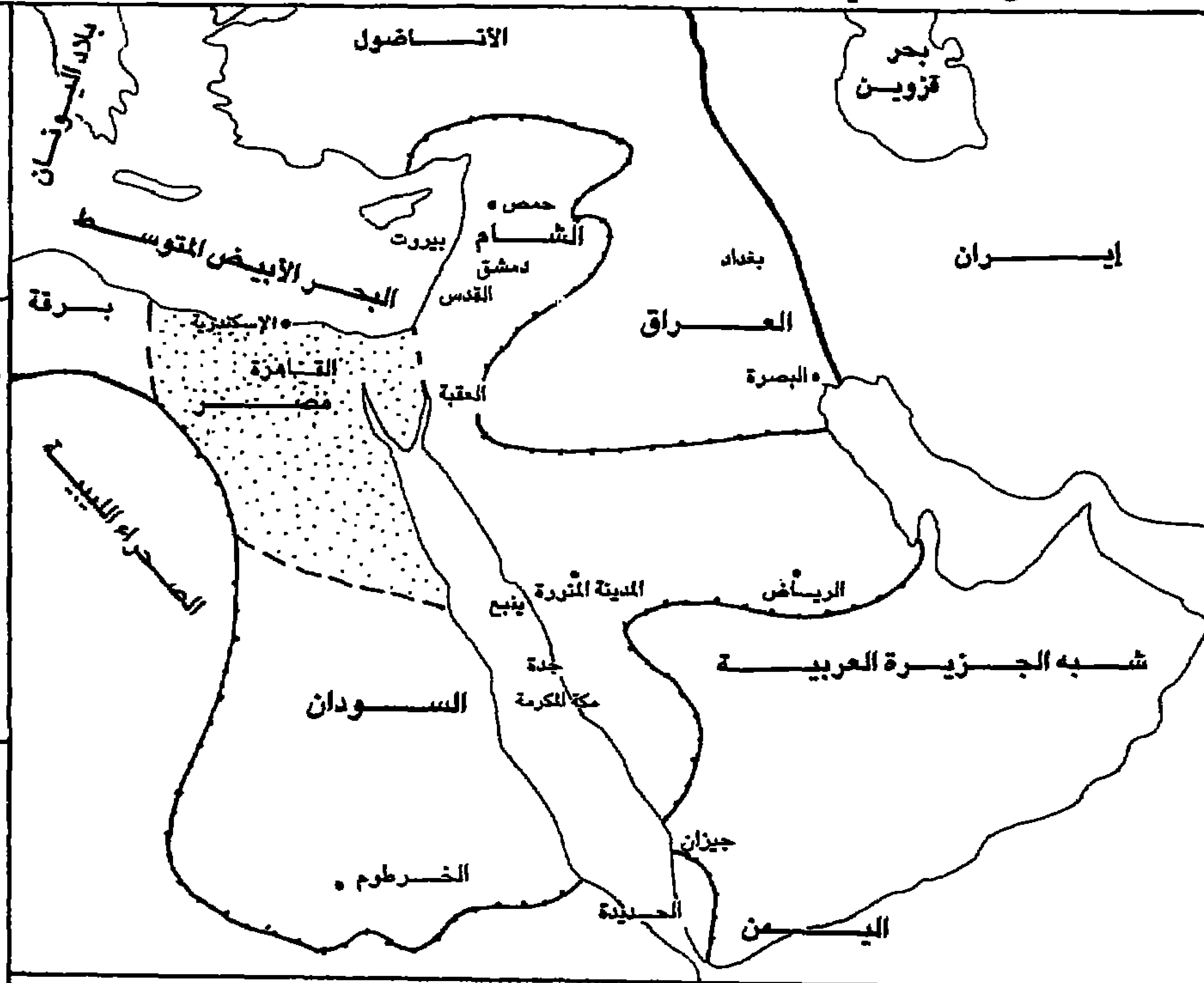
٨- الدعوة الى توحيد بلاد الشام



٩ - الأمة السورية بحسب الحزب السوري القومي الاجتماعي


١٠ ـ المحاولات الوهابية
حلب
حمص
الشـــام
بيروت
دمشق
القدس
العقبة
العـــراق
إيـــران
البصرة
الخليج
البحرين
حائل
بريدة
الهفوف
الدرعية
الرياض
المدينة المنورة
ينبع
جدة
مكة المكرمة
الطائف
شبه
الجزيرة العربية
العربية
جيزان
اليمن
مصر
الامبراطورية الوهابية الثانية ١٨٦١ ـ ١٨٩٠
الامبراطورية الوهابية الأولى ١٧٤٠-١٨١٨
الدولة المصرية
احتلال او نفوذ انكليزي
حقوق النشر محفوظة لـ (أبعاد)

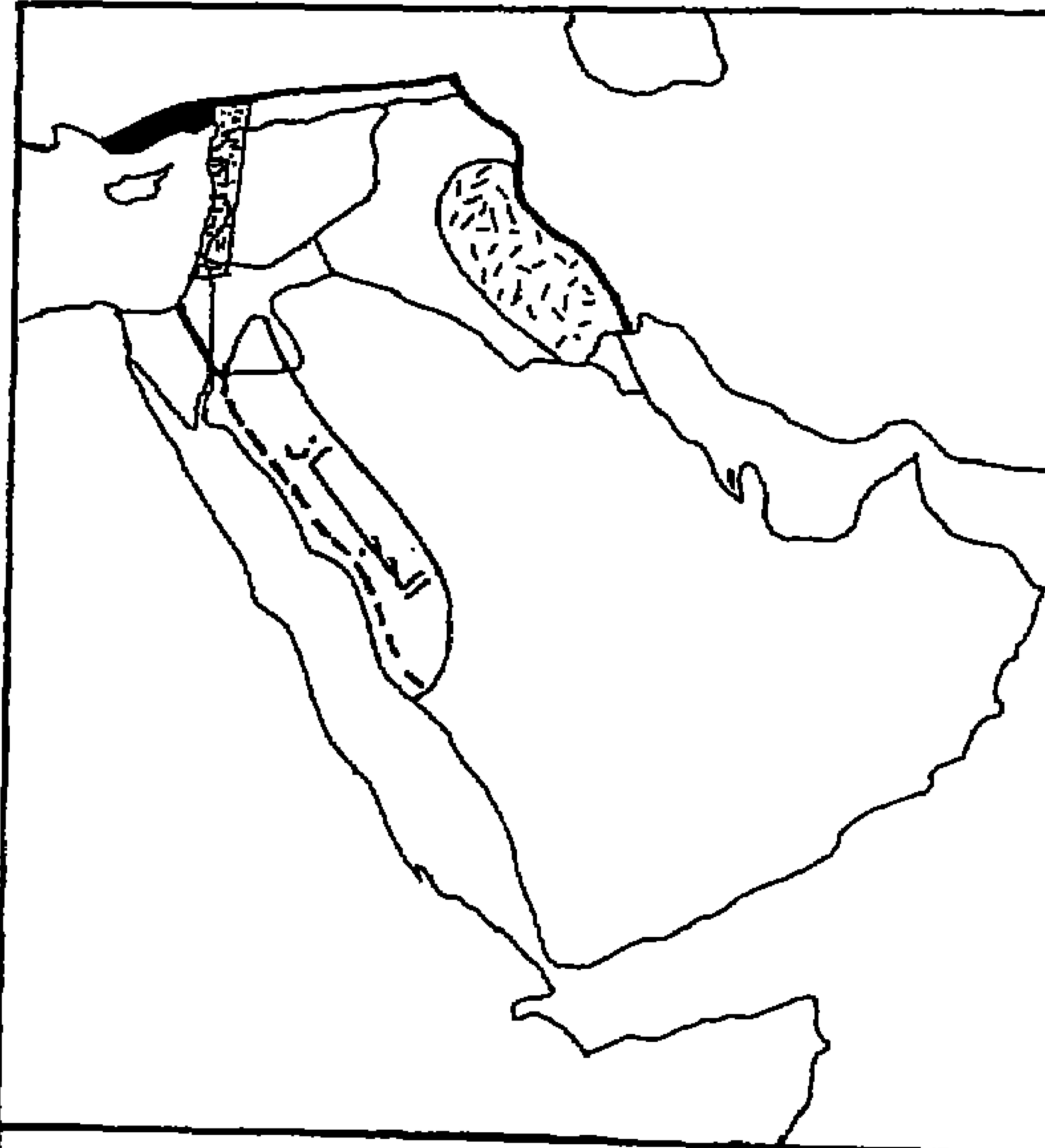
١١ ـ مشاريع محمد علي والشريف حسين الوحدوية



مرتكز مشروع محمد علي

مصر فى عهد ابراهيم باشا
مناطق التوسع المصري

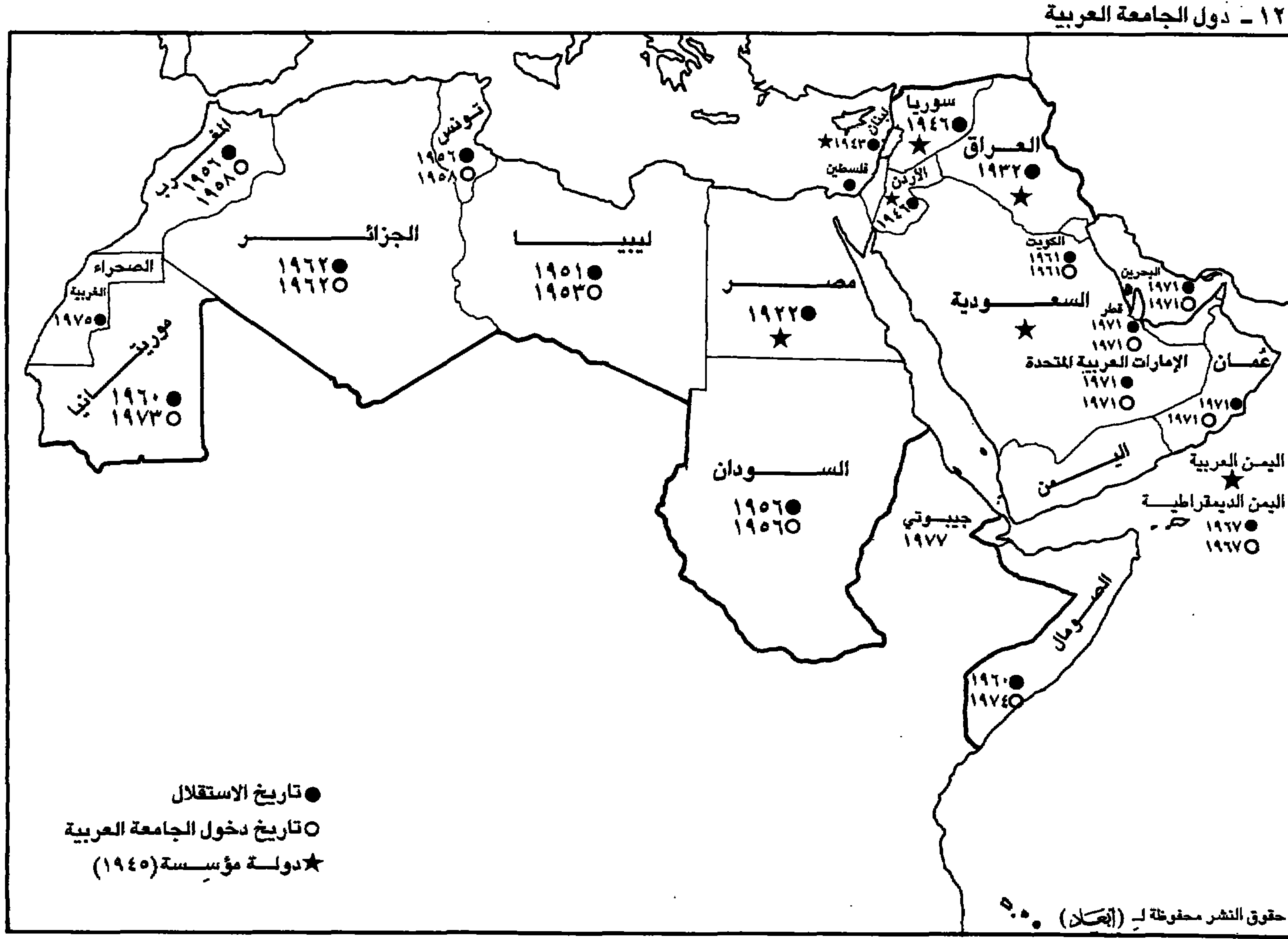
شبه الجزيرة العربية ١٨١١ و١٨١٤
السودان ١٨٢٠
الشام ١٨٣١



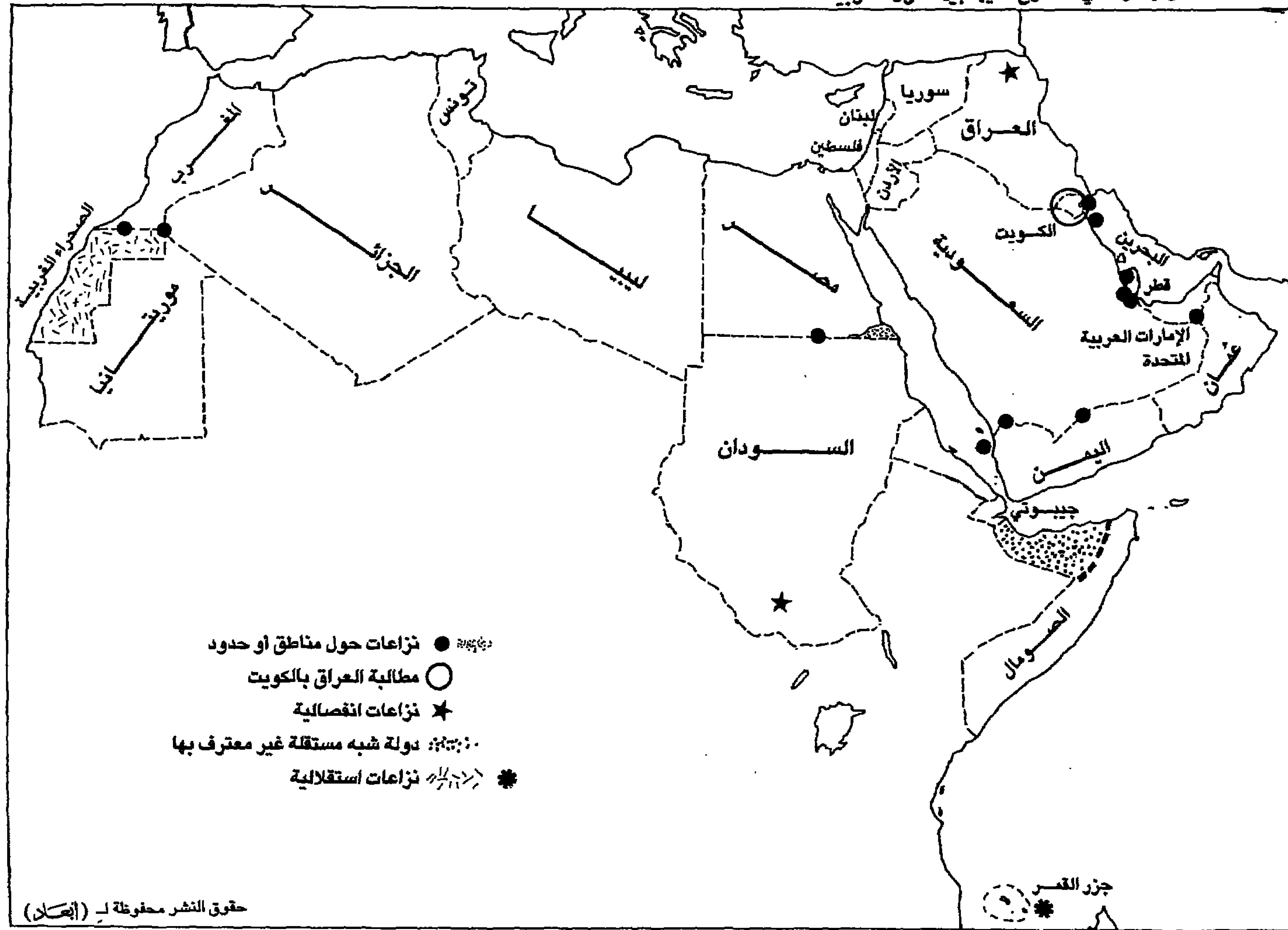
مشروع الشريف حسين

حدود يطالب بها الشريف حسين
منطقة تنازل عنها حسين
منطقة مستثناة من قبل مكماهون من المملكة العربية
منطقة نفوذ يطالب بها البريطانيون

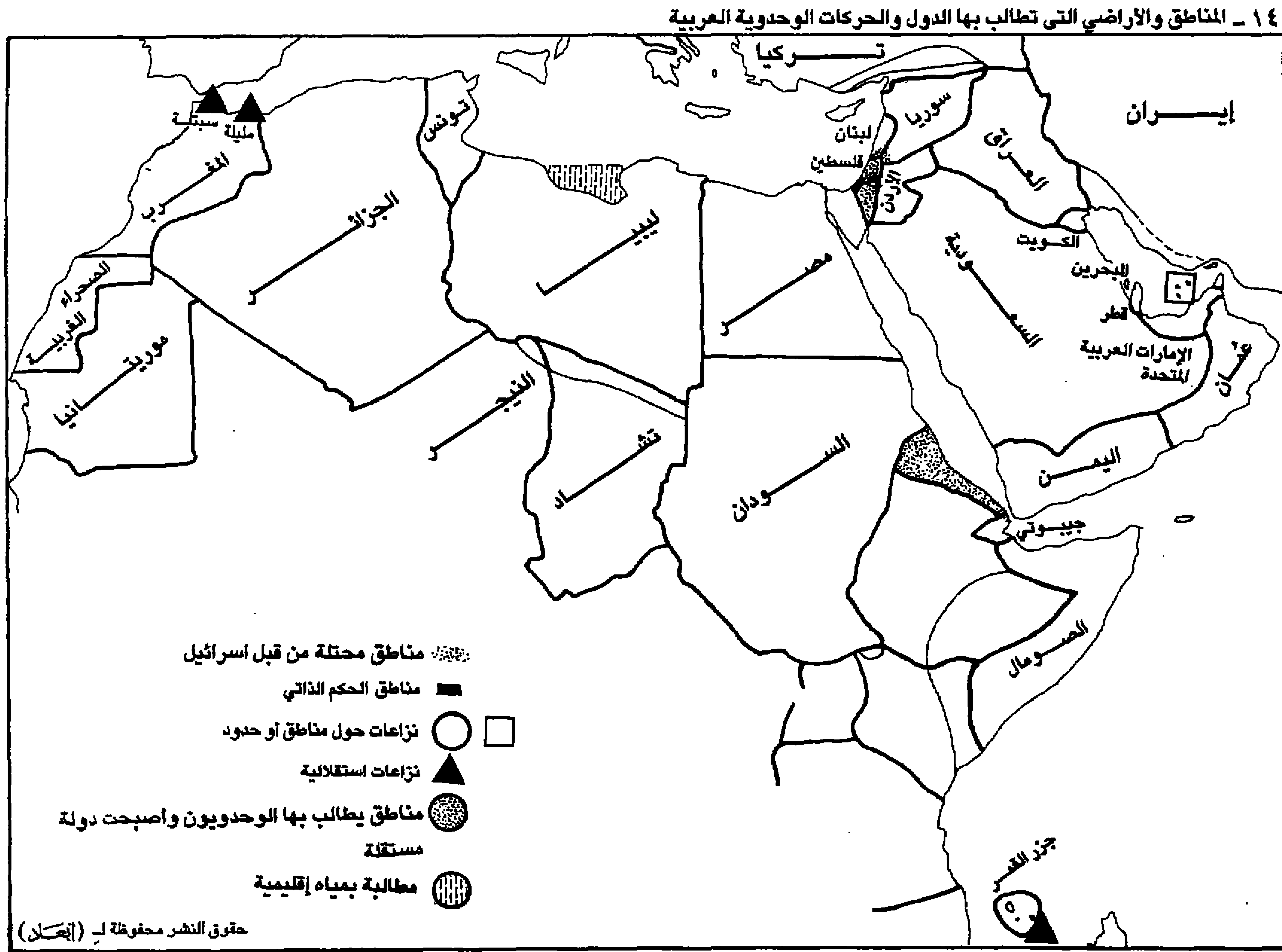
١٢ - دول الجامعة العربية



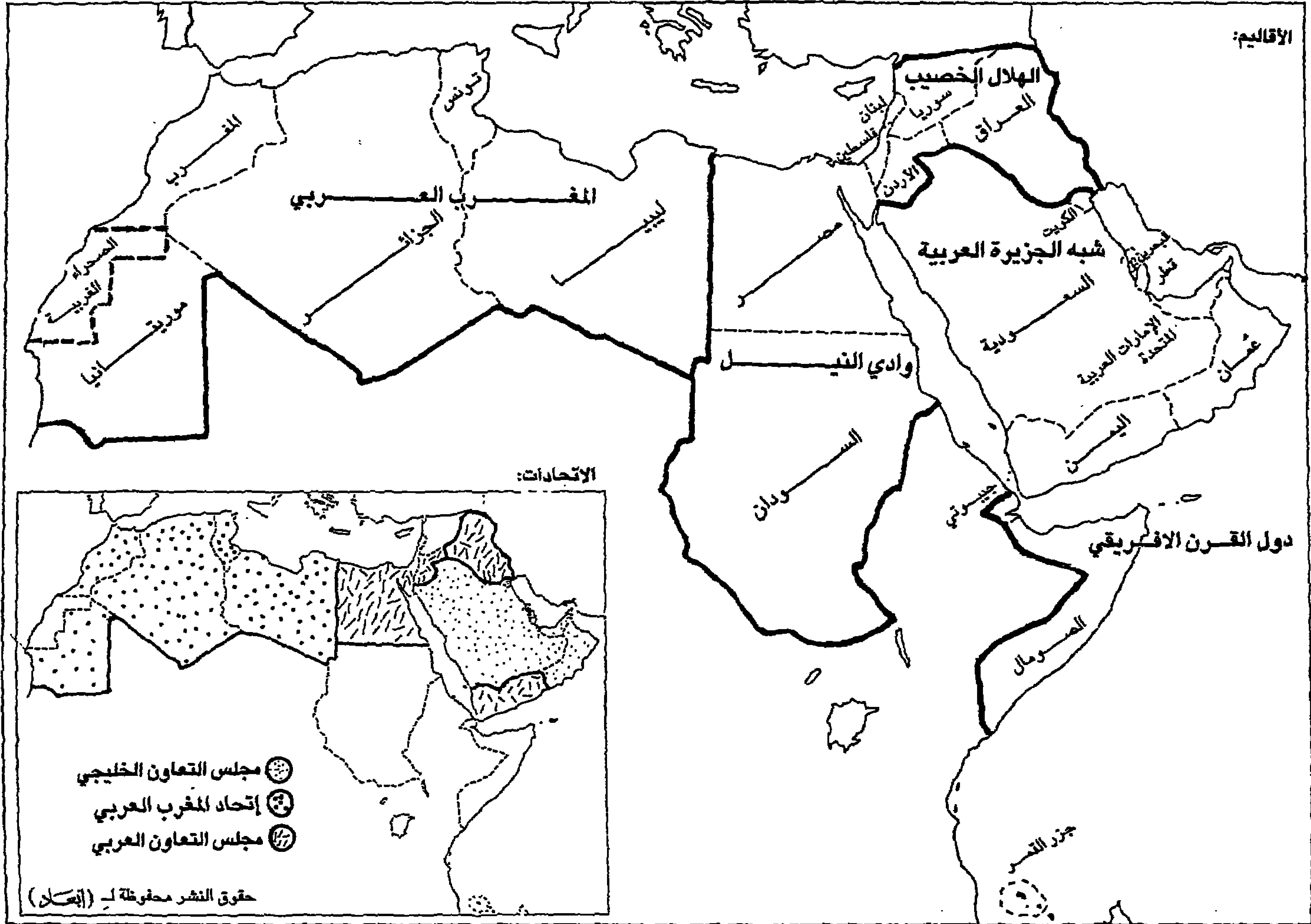
١٣ - المناطق والأراضي المتنازع عليها بين الدول العربية



١٤ ـ المناطق والأراضي التي تطالب بها الدول والحركات الوحدوية العربية



١٦ - أقاليم العالم العربي والاتحادات الاقليمية



١٥ ـ المحاولات الوحدوية الحديثة في العالم العربي

دلال البزري (*)

عن بعض الإسلاميين وعن الديمقراطية (نموذج راشد الغنوشي)

مقدمة هذا النص هي عبارة عن استعادة مقتضبة لبعض التاريخ القريب، ثم عرض لفكرته الأساسية: الاستعادة والفكرة، كلاهما مفترضان. لذا، يجب أخذهما مأخذ الاحتمال.

أما الاستعادة، فتسترجع جوانب من ظاهرة الحداثة، التي تعادل، من حيث آثارها الموغلة بالعمق، تلك التي أحدثتها الثورة النيولوتيكية (بحسب ليفي شتراوس). وساحة قراءتي لهذه الظاهرة، ليست الرحم الذي حمل ولادتها الصعبة والصاخبة، أي أوروبا الناهضة للقرن الرابع عشر، بل تلك المساحات الواسعة التي استقبلتها بحسب مشيئة التاريخ «المنطقية»: مساحات واسعة هي، وعَطوبة أيضاً... ومن بينها تلك المسماة، وبشيء من السجع المستريح، العالم العربي الإسلامي.

إذاً الحداثة والعالم العربي الإسلامي: ما هي أوراق الإعتماد التي قدمتها الأولى إلى الثاني؟

ـ حداثة عالمية، لكنها خالية من الرحمة الكونية: حداثة سعيدة بتفوّقها الحقيقي، لكنها نافرة من فرص تأسيسها جدياً في غير موطنها. مع كل ما يبطنه هذا «التأسيس» من مجانبات للصواب: وتلك واحدة من سخريات التاريخ التي يصعب الإفلات منها.

ـ حداثة متلازمة مع التغريب: لا تكتفي ببيع حرية المدعوين إلى حفلتها التحررية في سوق المزادات العَلنية... مقابل فُتات، أوهام من الثقة. بل ملوّحة لأكثرهم حماسة، للمنضوين إليها بغير شروط، مفارقة تامة: لا تحرر، حداثي، من دون تقليد للنموذج. بعبارة أخرى «مصير حداثي»، منسوخ على المثال الأصلي، أي نوع من العبودية خاص بالأزمنة الحديثة.

ـ حداثة تحدث وعياً بالهوّة: ليست هوّة زمانية فحسب، عائدة إلى تفاوت في الزرمانة، بل «هوّة انتولوجية»[1]، هوّة تثير معضلة شائكة: فهذا الشيء الذي طالما رغبت فيه، واسمه الحداثة، هل يكفي أن احصل عليه، بأن أخصص له ثروتي أو جزءاً منها، وكأنه واحد من الخيرات، أو انتاج جاهز؟ وهي على العموم صفقة أدت نتائجها إلى الإفلاس بعدما كانت طلائعها تبّشر بالرفاه؟ إذاً، بما أن الحداثة ليست سوقاً تستورد بضائعها، بما أن الصلة بالحداثة ليست صلة عرض وطلب، بسبب كينونة الحداثة نفسها، تاريخ تكوّنها... هل في وسعي الانكباب عليها بطريقة مختلفة؟ وكيف لي أن أقوم بذلك؟ بتحقيق قطيعة معرفية؟ بانفصال ـ مؤلم لأنه سريع ـ عن ماضيٍ وديني؟ بتبني سؤال يختلف عن القلق الدائري الذي اعتدته؟ ثم هل تكفي كل هذه المسالك لبلوغ الإنجاز والإختراع والاستكشاف فضلاً عن التفوّق على الذات وسبْر أغوار الكون... وكلها فضائل يحتكرها موطن الحداثة؟

(*) أستاذة العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(1) Darysh Shayegan, *Le regard mutilé* (Paris: Albin Michel, 1989).

ـ انحصاري بين مرآتين يؤدي إلى تشوّش الصورة التي كنت عليها وتلك التي أرغب في أن أكونها، إلى إحياء الاهتزاز بأسسي المعرفية، إلى فقدان ثقتي بمنظومة الصيغ المؤسسة لوعيي. ومع ذلك، فإن هؤلاء الثلاثة، أي التشوّش والاهتزاز والفقدان، لا يجنّبونني «الأضرار» التي تسبّبت بها الحداثة، وقد تسربت إلى البنى كافة... فانتهى بها المطاف بأن اندمجت، وبغفلة من وعيي، في رؤيتي للأمور، وسلوكي، وعواطفي... وحتى ذوقي الجمالي.

ـ استلاب مزدوج إذاً رعاه تقديم أوراق الاعتماد هذا: إن لجهة تلك المغامرة الاستثنائية المسماة حداثة، أو لجهة نظيرتها المفترضة المسماة تقليداً. وإن كانت لا الأولى ولا الثانية تستأهل، كما سنرى، تسمياتهما. وإذا كان هذا الاستلاب يتعرض الآن لشيء من التفكير، فإن أكثره يدور حول سؤال، طالما اثير وقلّما توضّح: يحاول هذا السؤال أن يشمل مسؤولية أبطال الاستلاب، المنتصرين منهم والمهزومين... أسجل السؤال ولا أملك إلا صداه، مكتفيةً الآن بتوقفي السريع أمام تكراره... ثم انتقل إلى وصف موقف التيار العربي المسمى حداثي، تمهيداً إلى تسهيل إبراز موضوع هذا النص الأساسي، أي الإسلاميين والحداثة.

وصف التيار «الحداثي» العربي ببراءة كواحد من أعمدة الحداثة المتين. ذهب المستشرقون والبحاثون العرب ومن تلاهم من وسائل الإعلام غربية المصدر، بعيداً في التقاط المؤشرات الواعدة باستيفاء الدعوة الحداثية هذه شروطها. انهم من دون كثير من التفريق، العلمانيون والليبراليون والديمقراطيون... إلخ، يرفعون، كلما «تردى الوضع»، شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان و«المجتمع المدني»... إلخ: وهم بتكرار ذلك تمكّنوا من صنع صورة خاصة بهم، تتنقل وتترسخ بالسهولة التي تجيزها سطحية مراقبة الأحوال.

هذه الصورة الملتصقة بالتيار «الحداثي»، يكفي أنها تتجاهل تماماً أشكال دخول الحداثة إلى العالم العربي لكي ترتدّ عن أصحابها. وهي أشكال حولت «مبعوثيها» المحليين من وعد زاخر إلى تيار باهت، يرزح تحت وطأة المقدس الديني ـ بحسب صيغ مختلفة وتبعاً لاختلاف العهود ـ تيار لا يستطيع ـ وربما لا يريد ـ التطرّق، إلى القواعد المعرفية الأساسية «للتقليد»، يتوسل بطرائق ملتوية شرعية، هي بالضرورة ملتبسة: لأنها تغرف مقوماتها من ثقافة السلطات القائمة ومعارضاتها... التي طغى عليها الآن الصفة «الإسلامية»... ثم هو تيار لا يتوانى، في خضم سجاله مع ذاك المسمى «تقليدياً»، عن الإحتماء من «التكفيرات» المحتملة؛ وذلك بوساطة استعارات دينية جاهزة، وفي عُجالة تزيل عنه أسسه المعلنة أو تطبّعه (من طبيعياً) بنظر «الطلب الاجتماعي»: وهذا «الطلب» هو ذريعة امتشاقه سلطة مشتهاة. إلا أن كلاً من الطلب والسلطة هما موضوعاً صعباً لإغراءاته... نظراً إلى ما يعتري الأول ـ الطلب ـ من عواطف «إسلامية»، وما يجتاح الثاني ـ السلطة ـ من تخلٍ عن أضعف إيمانه أي الايديولوجيا، واكتفاء بـ «برغماتية» أصبحت الآن هي المشروع...

*****

بهذا أبلغ موضوع نصي: أي دعاة الاسلام الذين يقدمهم أكثر العلماء تبحراً بالشرق برنارد لويس[٢] بوصفهم أشدهم تماسكاً وجذرية بلفظهم للغرب؛ أما الآخرون، المعنيون أكثر من برنارد لويس بالراهنية، بالسياسة المباشرة وبالعواطف الفكرية التي يثيرها السجال الإسلامي ـ المدني... فيرون في التيارات الإسلامية السياسية تجسيداً صافياً للتقليد، كي لا نقول ترجمة ملموسة للبدائية والظلامية: «خطاب إسلامي ملتفت جذرياً نحو تعبيرات بدائية»[٣].

صحيح أن الإسلامية السياسية، الداعية إلى مزج الدين بالدنيا، التي يقدم انصارها أنفسهم بوصفهم «ورثة الأنبياء»، والتي تقف واحدة من أهم ثوابتها، أي تطبيق الشريعة الإسلامية، ما دون شروحات

---

(٢) Bernard Lewis, *Islam et Laïcité* (Paris: Fayard, 1988).

(٣) Collectif, *Democratie sans democrates* (Paris: Fayard, 1992).

الديمقراطية... تحمل من المقدس الديني ما يحيلها إلى «التقليد». ولكن صحيح أيضاً أن المقدس الديني هذا، إذا ما تم تحليله في إطار الأحوال والأحداث المحيطة به يفصح عن صفة الهوية المركزية الكامنة فيه... وهي صفة تعيد بدورها المقدس إلى مرتبة الثقافة. وفي إطار الأحداث والأحوال نفسها، يمكن فهم هذا الأخير سلاحاً، الوحيد المتوافر الآن بوجه حداثة فتاكة بعوْلمتها، وإن كانت حتمية لا عودة عنها. بهذا الشجن يصيغ حاملو سلاح المقدس علاقة مزدوجة معها: حداثة استبْطنوا وبالم بعضاً من أجزائها، ولكنهم مستعدون لمقاومة أخطارها المتبقية ببطولة، تمتزج فيها الشهادة بالحسابات الدينوية.

وهنا أصل إلى فرضيتي: إن الصفة الملصقة بالإسلامية السياسية والصورة التي ارتضاها رعاتها لأنفسهم بوصفهم دعاة «تقليد» أو «أصالة»، لم تمنع رؤاهم من أن يستولي عليها بعض الحداثة. وما نجم من هذا الاستيلاء هو تحوّل تركيبتهم الذهنية إلى مزيج، مرهف حيناً وغليظ غالباً، من بنى التقليد والتحديث. وقد يكون الرسو على ذلك نتيجة منطقية للمدخل الذي اعتمدته الحداثة لولوج العالم العربي: مدخل أملى تصورات محدّدة عنها، وحجبته المناخات السجالية المتحمّسة الشاهدة على التحاور بين التيارين المدّعيين: واحد على أنه «حديث» والثاني أنه أصيل أو «تقليدي».

إن الصفة الملصقة بالإسلامية السياسية والصورة التي ارتضاها رعاتها لأنفسهم بوصفهم دعاة «تقليد» أو «أصالة»، لم تمنع رؤاهم من أن يستولي عليها بعض الحداثة

تنقسم بقية الورقة إلى جزأين: الأول تاريخي، وهو مقتضب، يحاول الإستدلال على النقاط اللافتة التي تمثل مراحل تعاطي الإسلام مع الحداثة. والغرض من هذا الجزء هو وضع العواطف المتضاربة (تقليد/حداثة) في سياق نسبيتها... إذ لا بأس من الاستعانة بالتاريخ على الشمولية الواثقة بنفسها. فهو الذي سيضع الإسلامية السياسية في حداثة تنكرها على نفسها، ظنّاً منها أن ثباتها على شروحاتها الدينية يعصمها عن المراجعات النظرية، وربما العملية... الناجمة هذه المرة عن حداثتها اللاواعية.

ذاك هو بالضبط مضمون الجزء الثاني المتبقي من هذه الورقة، وهو الأطول: فيه أحاول الدفاع عن فرضيتي عبر تحليل الكتاب الأخير لراشد الغنوشي **الحريات العامة في الدولة الاسلامية**(٤).

١ ـ ثلاث موجات وثابتة واحدة

إذاً، افتراضي أن دعاة الإسلام، ومن تلاهم من إسلامية سياسية عرفوا ثلاث موجات من التعاطي مع الحداثة:

أ ـ موجة «الاستثناء العسكري»

في كتابه المستفيض عن المواجهة التي حصلت بين الامبراطورية العثمانية والحداثة، يصف برنارد لويس المقاومات المختلفة التي أبداها الدينيون والأوساط التقليدية والمفتي الأكبر، تجاه التحولات الناجمة عن هذه المواجهة. منذ البدء يقول، أي في أواسط القرن السادس عشر، أجمع الأتراك على «الاستيراد» العسكري. كل ما كان يمكن في رأيهم اعتراض صعود الغرب المسيحي كان مقبولاً: من صناعة القنابل والقاذفات، إلى فتح المعاهد العسكرية ذات الأساتذة والبرامج الفرنسية، إلى إصلاح النظام العسكري الإنكشاري الذي أصبح مربكاً... إلخ. المهم أن كل صنوف الاصلاحات العسكرية تلمّسها العثمانيون، لا بل شغفوا بها. ولكن، ومنذ البدء أيضاً، لم يكن ممكناً التطرّق إلى المؤسسة الدينية المقدسة، سواء بتراكيبها أو بمصالحها أو بعقائدها أو بالرموز التي تربطها بالناس... إلخ. إذاً كانت الاصلاحات العسكرية مطلوبة، ولكن من دون متمّماتها التقانية: إثنتان منها استحوذتا على انتباه السفير الفرنسي آنذاك، فقال:

«إلا أن هناك أمرين لم يرغبوا بتقليد الأمم المحيطة بهما: وهما طباعة الكتب واستخدام الساعة. وتلك هي

---

(٤) راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

أسبابهم: قالوا إن كتاباتهم المقدسة لن تبقى مقدسة إن صارت مطبوعة؛ وهم لاحترامهم هذه الكتابات، أرادوا إبقاءها مخطوطة، مكتوبة باليد. أما الساعات، فسوف تقلّص من رصيد المؤذنين، الذين لن يكونوا مكلّفين بعد ذلك [لو اعتمدت] بإخطار المؤذنين بالوقت المحدّد للذهاب إلى المسجد»[٥].

وبحسب برنارد لويس أيضاً، انتظرت اللغتان العربية والتركية قرنين، حتى بداية الثامن عشر، كي يسمح بطباعتهما؛ وفي هذه الأثناء، نزلت على المطبعة لغات أخرى غير مقدسة كالأرمنية واليونانية والعبرية... إلخ[٦].

العالم العربي الإسلامي صخبَ بفصول مماثلة: ويكفي لفهم قيمتها حاضراً قياساً على الماضي، التصور أن دعوة أشد الإسلاميين تطرّفاً تمر الآن عبر أكثر القنوات التقانية تعقيداً... وأن تنظيم هيئاتهم وأنشطتهم تقوم به غالباً آلة الكمبيوتر.

ولكن حتى بلوغهم هذا الحد، استوجب الأمر موجة ثانية: مفادها الاسترسال بشق آخر من الحداثة، أي التقانة.

ب ـ موجة «الاستثناء التقاني»

إن الشباب الاسلامي في الثمانينات، المولّع بالمعاهد والمؤسسات العلمية، والمتخصص أغلبه بالعلوم الصرفة[٧] ليس القريب اليتيم للتيار الإسلامي السالف، بل سليله الأكثر شرعية. فخلف هذا الافتتان بالتقانة، تنظير قديم له، صاغه أكثر القادة الإسلاميين جذرية: انه أبو الأعلى المودودي، الذي أحيا صيغة، احتفل بها خَلَفه سيد قطب، هي صيغة الحاكمية، القائلة إن لا حاكمية إلا لله.

إن مُحيي الحاكمية وملحقها، أي التكفير («تكفير المجتمع المسلم الغارق في الجاهلية») كان واحداً من دعاة تبني العلوم الصرفة شديدي الحماسة[٨]. كان يرى في العلوم الصرفة «الكثير من الجوانب الإيجابية والمفيدة»[٩]. لا يخالفها بسبب ما أتت به «من مخترعات ومستحدثات في مختلف شُعب الحياة والكون»[١٠]. تكلم على الغرب بدهشة وإعجاب ودعا أنصاره: «تعرفوا: أي نوع من المنشآت والمؤسسات كانت توجد في وطن هذه الأمة ومن أي صنف كانت علومها وفنونها، وما الذي تقوم عليه مدنيتها»[١١].

إن اللازمة العابرة لجميع أعمال المودودي هي رفض الديمقراطية: لأنها حكم البشر لأنفسهم، حكم الأغلبية، حكم الرأي العام... فهي تقف على نقيض الحاكمية، التي هي حكم الله، بوساطة البشر

كل هذا الإنشاد كان موزوناً بتنبيه صارم: انتبهوا، أفرزوا الأشياء جيداً، لا تحفظوا من الغرب إلا «فضائله العلمية»، لا تقتربوا من «فساده الأخلاقي»، ولا من «نظامه الثقافي المدني»، ولا من «فكره وأخلاقه الملحدين»: وإذا ضغطت عليكم الحاجة، فليكن بينكم وبين الغرب وسطاء هم «رجال فضيلة يملكون العلم الديني والمعرفة العلمية في آن»[١٢].

غير أن اللازمة العابرة لجميع أعمال المودودي ـ وليس فقط في الكتاب المذكورة فقراته هنا ـ هي رفض الديمقراطية: لأنها حكم البشر لأنفسهم، حكم الأغلبية، حكم الرأي العام... فهي تقف على نقيض الحاكمية، التي هي حكم الله، بوساطة البشر.

بين هذه الصيغة، وتلك التي أطلقها راشد الغنوشي: «لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية»[١٣]،

(٥) Lewis, *Islam et Laicité*, p. 45.
(٦) Ibid.
(٧) Gilles keppel [dir.], *Intellectuels et militants de l'islam contemporain* (Paris: Seuil, 1990).
(٨) أبو الأعلى المودودي، تجديد الدين وإحياؤه (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٨).
(٩) المصدر نفسه، ص١٨١.
(١٠) المصدر نفسه، ص٢٠٣.
(١١) المصدر نفسه، ص١٣٦ ـ١٣٧.
(١٢) المصدر نفسه، ص٢٠٢.
(١٣) الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ص١٨.

مـفـصـل آخـــر، مـوجـة أخـرى... من المبكر الـتنبـؤ بخطوطهـا الدقـيقـة، لكن يسـهل الآن التـقاط آياتهـا المبكرة وبعض ذيولها النظرية.

ج ـ موجة «الاستثناء الديمقراطي»

تعود هذه المـوجة إلى بضع سنوات خلتْ: غَـمرها الشق الأكثر تطرفاً من الإسلامية السياسية وحجَبَتها المواجـهـات الدامـيـة بين دعـاة هذا الشق من التـيـار والسلطات القـائمـة، فضـلاً عن التغـطية الإعـلاميـة للاثنين... الأمر الذي حَرَم الموجة الـثالثة من حظوظها بالشفافية.

ومع ذلك، من هـذه الموجـة بالذات، التـي يعـرف دعاتها بالاسلاميين «المعـتدلين» أو «المندمجين»، صـار هناك برلمانيون إسلاميون في إثر انتخابات تشريعية، وإن كانت تقريبية، في عـدد من البلدان العربية: مصر والأردن واليمن ولبنان والكويت... إلخ.

ومن هذه الموجـة أيضـــاً أتت أعـداد كـبـيـرة من الإسلاميين لتملأ هيئـات عامة ذات تمثيل شعبي، وهـم يخوضون «معاركها الديمقراطية» بالتنافس الإقتراعي المتـوافـر: من روابط مـهـن إلى نقـابات إلى اتحـادات طلابيـة... فحـيث لا تلاحقـهم السلطات البولـيسـية، يتحركـون بشيء من اليُسْر شبيـه بذاك الذي تتمتع به القوى الواثقة بالدعم القاعدي لها. أكثر هذه المجموعات حـراكـاً هم الإسـلاميـون المصـريون المعـتـدلون، أي الأخـوان المسلمون، الذين قـبضـوا على قيـادة روابط المهن الأسـاسية من صيادلة وأطباء ومحامين... إلخ.

ـ من هذه الموجـة أخـيـراً، أو بموازاتهـا، ولد الفكر الإسلامي المسمى متنوراً، وقد دشنه كتاب مشترك(١٤)، شاركت فيـه أقلام إسلامية معـروفة؛ لحق هذا الكتاب مجموعة من الكراسات والإصدارات والمداخلات... كلّها تشدد على اللهـجة الديمقراطية، وتصر عـلى التساوق بين العلمية الديمقراطية والإسلام(١٥).

... كل هذا بصورة مفارقة ربما، لأن العين المجردة ترى أن الزعيـمين الإسلاميين الأكـثـر استعـداداً لهذا الانفـتاح الديمقـراطي، اللذين لا تكف كتـاباتهمـا عن الدعـوة الملحّـة إلى الحـريات... همـا حـسن الـتـرابي وراشد الغنوشي.

فالأول، وهو سوداني، هو الشريك، الضمني طوراً والعلني أطواراً، لـلنظام السـوداني الحـالي الموغل في القمع. أما الثاني فهو زعيم جمـعية النهضة الإسلامية التونسية، الملاحقة من قبل السلطات؛ وهو نفسه منفي أو متوارى، بحسب الأمكنة التي يقيم فيها.

مفارقة هي الصورة، قلت، لأن التورّط في العنف، الرسمي والمعـارض، يفترض أول وهلة علاقـة أخرى بالديمقـراطية، أقرب إلـى الموجة الثـانية من الثـالثة. لكنني اضفت أن هذه المفـارقة تراها بالعين المجردة... فحين تدقق بتفاصيلها يبددها، ولو جزئياً، اعتباران:

ـ **الأول**: هو التوق المحـموم لدى الشعوب العـربية إلى شيء من الحـرية؛ لـم تُصَغ حـتى الآن أوجـهـهـا المتعـددة ولم تجد قنـواتها التـعبيـرية إلا في تمثيـلية الهيئـات... المسماة ديمقراطية، من برلمانات وجمـعيات وروابط ونقابـات... إلخ؛ هذا إن وجدت طبعـاً! ويطرح اقتـصـار هذا النبض الديمـقراطي على نمط مـحدّد من أوجه الـتعبـيـر أسـئلة أخرى يضـيـق بها هذا البـحث، لكنـي اكتفـي الآن ببعضها: لـماذا هـذا الاحتكـار؟ عـمّ يعبّر؟ وهل يلتقي النبض الديمقـراطي بمرماه المفترض من دون ثقافة ديمقراطية تطرح أسـئلتها المحرجة؟ لكن المهم هنا، هو اسـتجابـة الإسلاميين الإضطراريـة لهذا التوق تفـادياً لعدم استحـواذ عرضـهم السـياسي على صدى الطلب الشعبي المطلوب.

ـ اما الاعتـبار **الثاني**، فهـو أقرب إلى الاحتـمال: ومفـاده أن تبني الإسلام السيـاسـي للديمقراطيـة قد يكون مـشـابهـاً لتـبنـيـه أو تبني أسـلافـه السـابق «العـسـكري» ثم «الثـقـافي»: تـتطعّم بناه الـفكرية والذهنيـة غـيـر الديمقـراطيـة بـبـعض مـا أرسـتـه الديمقراطية، بـلا أدنى حرج، ولا أي اضطراب... وما قد ينجم عن هذا الإطمئنان من غياب التماسك النظري والاخـتـلال المفـهومي، فـهـذا ليس شأنهم! بل شـأن النقطة التي سوف أتناولها بالتـفصيل آخذة الغنوشي عبرة للتحليل.

---

(١٤) حسن الترابي [وآخرون]، الحركة الإسلامية، رؤية مستقبلية (القاهرة: مدبولي، ١٩٨٩).

(١٥) استثني هنا اسـلاميين صـادرتهم سلطات بلادهم، فابتعـدوا من نظرتهم وممارستها الأولية ليـتحولوا إلى مقتسـمين هذه السلطات بعضاً من فضائلها. مثلاً: مورو في تونس والنحناح في الجزائر وغيرهما، الذين يستخدمون كتغطية لحكوماتهم الخائضة حروباً ضد اسلاميين آخرين.

ولكن قبل ذلك، سأتوقف قليلاً أمام مثل تفصيلي وحيّ عن هذه الموجة الثالثة، وقد نظّر لها الاثنان من أشهر دعاتها، الترابي والغنوشي، وفي كتاب مشترك[16].

أ ـ حسن الترابي: بعيدة صارت تلك الأزمنة التي كان ينظر فيها دعاة الاسلام إلى المنجزات التقانية تحدّياً لعقيدتهم وإيمانهم. فالترابي يتناول هذه المسألة بحبور يثير الشك في صحة وجود موجات سابقة أصلاً. فقد تحولت الفكرة الجديدة لديه إلى ما يشبه المعتقد أو الإيمان: فيقول إن المسلمين، لو تحرروا من «تدينهم» القديم، «سيصبحون أجدر من الغرب قياماً بالاكتشافات وصنع الإنجازات»[17]. ولكي يتجدّد، هذا التدين، لكي يبلغ الحيوية التي طالما احتاج إليها، على المسلمين أن يزاوجوا بين «المطلق والنسبي [...] وبين الثابت والمتطور في التدين».

ثم عليهم ان يتفاعلوا مع الواقع بغية الخروج من آفات الجمود والتقليدية والظلامية[18]. ولبلوغ ذلك بحسب الترابي، على المسلمين أن يقتنعوا بأن لا تناقض بين الإسلام والتجديد[19]؛ وبأن لا تناقض خصوصاً بين الاسلام وتجديد أنماط الشورى[20]. إلا أن الترابي لا يضيف شيئاً حول أشكال هذا التجديد لأنماط الشورى، ولا يتطرّق إلى أي من الأسئلة التي قد يثيرها اقتراح كهذا. ثم إن كل «التجديد» الذي يدعو إليه، لا بل أحياناً كل الثورة، يحصلان في نظره: «بغير تغيير لثوابت الأصول والأحكام التي شرعها الله وسنّها رسوله في تاريخ المجتمع البشري»[21].

فعلى الرغم مما يحلّق على أطراف «التجديد» للدين ـ أو التدين ـ من وعود باطلاق العقل إلى رحابة السؤال، فإن الترابي يعود فيدرج هذا «التجديد» في سياق الوثبة الإسلامية المعهودة: فبما أن جمود المسلمين أدى بهم إلى فصل الدين عن الدنيا، فإن تجديدهم له ينطوي بالتأكيد على العكس تماماً: أي المزج بين الدين والدنيا[22].

ب ـ أما فكرة راشد الغنوشي المحورية في الكتاب نفسه، فتحمل على تأمل أبعد قليلاً؛ ثم إنها أقرب إلى روح العصر، وآخذة مسافة معينة من كبار الأسلاف الإسلاميين، وإن لم يتوقف الغنوشي عن إطرائهم. تُعبّر هذه الفكرة إلحاحاً على التحرّر من: «العقلية المانوية التي تعتبر أن الأشياء إما خير مطلق وإما شر مطلق»[23]، ثم دعوة إلى إعادة صوغ العلاقة التي يقيمها العالم الإسلامي مع الغرب: «لا بد من تحديد موقفنا من الغرب. هل هو سلسلة من الأخطاء والأباطيل والارتكابات كما يجتهد الإسلاميون في تصويره وأنه قاب قوسين أو أدنى من الانهيار [...] وإذا كان الغرب [كذلك] فكيف استطاع أن يفرض هيمنته قروناً طويلة في العالم؟»[24].

لتنتهي هذه الفكرة، بنقد واضح وصريح للموجة الإسلامية الثانية: «هل نتقيد بما ألحّ الإسلاميون عليه من استعارة تقنياته مع رفض كل قيمه وتنظيماته ومؤسساته؟ وحتى لو كان ممكناً نظرياً ـ فهل هو ممكن عملياً ـ هل هو صالح لنا؟ أليس في تنظيمات الغرب الإدارية والسياسية وعلومه الاجتماعية ما يمكن أن نحرره من إطاره المادي ونضعه في سياق حضاري إسلامي؟»[25].

٢ ـ مثال محدد عن الموجة الثالثة

يتابع الغنوشي فكرته المحورية في كتابه **الحريات العامة في الدولة الاسلامية** وضمن منطقه المباشر الإسلامي، المعني بالاستجابة إلى الطلب على

(١٦) حسن الترابي وراشد الغنوشي، الحركات الاسلامية والتحديث ([د.م] [د.ن] [د.ت]).
(١٧) المصدر نفسه، ص٦٥ ـ٦٦.
(١٨) المصدر نفسه، ص٦٠ ـ٦١، ٦٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص٧٣.
(٢٠) المصدر نفسه، ص٦٨.
(٢١) المصدر نفسه، ص٧٤.
(٢٢) المصدر نفسه، ص٥٧.
(٢٣) المصدر نفسه، ص٣٦.
(٢٤) المصدر نفسه، ص٣٢.
(٢٥) المصدر نفسه، ص٣٣.

الديمقراطية بوجهها الذي سبق وحدّدته. وبموجبه تقتصر مترتبات هذا الطلب على معادلة بسيطة فحواها: تقليص الاستبداد واستبداله بالديمقراطية.

«لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية»[26]: تلك هي قاعدة الكتاب، وربما ذريعته. تلك هي لازمته، نواته المركزية التي تتمحور حولها الملحقات أو المدائح الكثيرة المغدقة إلى الحرية... أو الحريات.

إلا أن هذه اللازمة، ترافقها، تراقبها، بل تمارس الوصاية عليها فكرة أخرى أشد استقطاباً، ترتدي صيغاً مختلفة، لكنها تتلخص بجملة واحدة، هي صيغة الحاكمية: «لا حاكمية إلا الله».

ماذا ينجم عن هذا الزواج المصلحي، المفتعل، بين منظومتين معرفيتين؟ الأولى حديثة تفترض قلقاً منطقياً تشعر به جميع الكائنات المخلية السبيل إلى حريتها (الديمقراطية)، والأخرى، لا حديثة، تفترض تدخل الأعلى حيث لا شأن للبشر إلا ببعضهم (الحاكمية)؟

ماذا ينجم عن هذا الزواج المصلحي، المفتعل، بين منظومتين معرفيتين؟ الأولى حديثة تفترض قلقاً منطقياً تشعر به جميع الكائنات المخلية السبيل إلى حريتها (الديمقراطية)، والأخرى، لا حديثة، تفترض تدخل الأعلى حيث لا شأن للبشر إلا ببعضهم

ينجم عن «الزواج» تسوية نظرية ترغم القائم بها على إتمام ترتيبات تقريبية وتدابير أقرب إلى الحرفية وتوفيقات مفهومية هشّة... أي، باختصار، إلى كل ما يمكن أن يشوّش المنطق بأبسط قواعده: بشرط ـ طبعاً ـ ألاّ يكون المتلقي لهذا المنطق معبئاً مجنّداً لا تُسمعه حماسته إلا دعوات قائده المفدى... نحو الاستشهاد.

لنقترب إذاً من الكتاب، ولنحاول التقاط الواجبات النظرية التي اعتقد المؤلف نفسه مكلفاً بها، وذلك تدقيقاً بالنتائج التي بلغها، سواء بالرؤى أو المفاهيم.

أ ـ السباحة في اللازمن

«أين أنا بالضبط؟ (...) إن ماضيّ يختلط بحاضري، وحاضري هو مستقبلي» (درويش سيفان).

بعد الإعلان اللافت للنظر عن تبني الديمقراطية إسلامياً، من حق القارىء أن ينتظر استعادة نقدية ـ أو ما يشبهها ـ للتاريخ الطويل الذي أقامه الحكم الإسلامي، سواء مع تعليماته الدينية الأساسية، أو مع رعيته... أو إلى إعادة قراءة الفكر الإندماجي (بين الدين والدنيا)، أنماطه الزمنية التي ربما قلت أو كثرت، تعارضاته مع نفسه ومع صياغاته المختلفة... إلخ.

لا شيء من هذا القبيل في **الحريات العامة**...! ولسبب رئيسي يتعلق بالزمن: فالأزمان لدى المؤلف لا تتوالى كالفصول، بل تختلط بعضها ببعض لتخلق بلبلة يصعب تجنّبها، من ثم تبيانها وشرحها، أو فرز عناصرها.

تُفتح الرزنامة، وتصبح ملحة في حالة واحدة فقط، حين يتم التطرّق إلى الاستعمار: فبسببه انكسر الاندماج التام، الطوعي والجميل، الذي كان قائماً بين الحكام والمحكومين... حيث لم يكن هناك حاجة لا إلى ديمقراطية ولا إلى مواثيق حقوق الإنسان؛ فهو، أي الاندماج، استمر، حتى في الظروف العصيبة، وفي أزمنة الجور، وذلك: «بسبب ما ظلت تمارسه الشريعة من تقييد لسلطان الحكام في مسألتين، هما التشريع وفرض الضرائب»[27]. بل أكثر من ذلك: التفاوت الإجتماعي الذي تجده في مجتمعات الغرب ويكوّن عقبة أساسية «أمام المشاركة السياسية الحقيقية»، هذا التفاوت لم يكن موجوداً يوماً في ظل النظام الإسلامي، لأن الدولة الإسلامية كانت تغطّي قطاعين: التعليم والصحة[28].

ثم ينتقل الغنوشي، مستنداً إلى ما سبق من حقائق، للمقابلة بين ثلاثة نظم سياسية، في علاقاتها

(٢٦) الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، ص٢٦.
(٢٧) المصدر نفسه، ص٣٩.
(٢٨) المصدر نفسه، ص٦١ ـ٦٣.

بالأمة، ومصنّفاً:

ـ وضعية الأمة في النظام الثيوقراطي: الله ـ الحاكم ـ الأمة.

ـ وضعية الأمة في النظام الديمقراطي الغربي: الأمة ـ الحاكم.

ـ وضعية الأمة في النظام الديمقراطي الإسلامي: الله ـ الأمة ـ الحاكم. فيفصل وضعية كل من هذه الأنظمة، مفضلاً الأخير:

«النظام الإسلامي من جهة استمداد سلطة الحاكم من الأمة هو الأقرب إلى النظام الديمقراطي [...] لكن سلطان الأمة مقيّد بسلطان الشريعة وهو تقييد ذاتي، بعد أن رضيت تلك الأمة بالله رباً، والاسلام ديناً»(٢٩).

بين تثبيت هذا الخيار، أي النظام الديمقراطي الإسلامي المقيّد بالشريعة التي ارتضاها الناس، وبين القول إن تطبيق الشريعة الإسلامية هو المكمّل الضروري للديمقراطية، المهدّدة بفساد انحرافاتها الأخلاقية في الغرب، تبقى خطوة بسيطة لا يتردد الغنوشي بقطعها، لدى إعلانه ما يلي: إن الهوة القائمة بين مرجعية الحكم الديمقراطي، أي الشعب، ومرجعية التقنين في الحكم الإسلامي، أي شريعة الله، «ليست أوسع من أن تعبُر وتجسّر»(٣٠). معلّلا ذلك بأنه: «لكي يتم الحد من تجاوزات الأغلبية، ينبغي تقبل وجود مبادىء متأصلة تُستمد من مصدر آخر غير الإرادة الإنسانية»(٣١).

كل ما تبقى يستنتج بسهولة، أو يكاد: من قبيل أن شعار الديمقراطية «يفكك أغلال العملاق المكبل: الإسلام»(٣٢). وانه لا يمكن فرض «إمكان فصل الديمقراطية عن الإسلامية في البلاد الإسلامية»(٣٣). وأن «التكليف الإلزامي»، وهو جوهر الديمقراطية، «تحقق في الإسلام... وقد جنّبه الاستبداد»(٣٤).

لائحة الإسقاطات لا تنتهي: والأهم أنه لا يمكنك مقارعتها ولا مناقشتها: إذ إن الانزلاق اللغوي الذي يمارسه الغنوشي هو انزلاق لا تكاد تتلمّسه... يدخل التأكيدات والصيغ في أزمان لا تعرف بالضبط إن كانت ماضية أو آتية؛ لا تستطيع أن تجزم إن كانت في التاريخ أو في الطوبى، إن وقعت أو يجب علينا العمل من أجل وقوعها... وكلها تستسيغ الحاضر بوصفه قاعدة ضمنية، لا يتم الانتباه إليه إلا سلباً، إلا بوصفه جحيماً تُستعار من عذاباته أسباب رفض الاعتراف به قائماً، محدّداً ماثلاً... وبقوة. هو انزلاق لغوي، يرمي بك إلى اللازمان، ثم إلى تفويت يتجاوز اليوميات العادية من هوات، يسهل الجزم بشيء ثم التحمّس لنقيضه التام. فمثلاً: إذا كانت الديمقراطية قد عرفتها الدول الإسلامية، ما كان اسمها؟

إن الانزلاق اللغوي الذي يمارسه الغنوشي هو انزلاق لا تكاد تتلمّسه... يدخل التأكيدات والصيغ في أزمان لا تعرف بالضبط إن كانت ماضية أو آتية

هل كانت مسمّى بلا اسم؟ أم أن العرب، المولعين بصوغ المفردات اللغوية قد عجزوا عن إيجاد عباراتها؟ ثم بدل هذا العوز بالمفردات لما لا الشورى، هكذا، ببساطة؟ أليست مفهوماً متجذّراً في الرؤية التقليدية للإسلام؟ أم أنه يصعب الإتيان بها، إلا وقد اصطحبتها عبارات الإبهام، ولبست ثوباً فضفاضاً... يتسع للإقرار بالديمقراطية ورفضها في أي آن؟

(٢٩) المصدر نفسه، ص١٦٩.
(٣٠) المصدر نفسه، ص١٦٩
(٣١) المصدر نفسه، ص٣١.
(٣٢) المصدر نفسه، ص٣٢.
(٣٣) المصدر نفسه، ص١٠١.
(٣٤) المصدر نفسه، ص٢٢٥.

ب ـ تهجين المفاهيم

ما دام الزمن ـ أو بالأحرى اللازمن ـ لا ينفع إلا تسهيلاً للاسقاطات الكيفية، فإن التاريخ يستعاد هنا، فقط بخصوص موضوع واحد: الحكم على عدو طارئ، حضر ربما مع استذكار بعض ما هو معلوم لدى الجميع. يعني ذلك ما يلي: يثبت الغنوشي في لحظات عديدة من كتابه أن الغرب، وما واكبه من استعمار و«تحديث مغشوش»، ومساندة للمستبدين الصغار المحليين «الذين نشأوا في مدرسة التغريب والدكتاتورية»[٣٥]، جميعهم مسؤولون منذ القسم الثاني من القرن التاسع عشر عن إقامة الإستبداد في أقطارنا العربية الإسلامية.

والحال أن الواحد، عند الغنوشي، لا ينفي الآخر: الواحد هو الاستعمار المتسبّب بالإستبداد، والآخر، في حالتنا المحددة، هو الإضطرابات التي شهدها عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وقد هيأت لقدوم علي بن أبي طالب، الخليفة الرابع: «لينقلب بعده حكم الشورى استبداداً بالسلطة دون أصحابها الشرعيين: الأمة وممثليها من أهل الحل والعقد»[٣٦]. كان من الطبيعي بعد ذلك: «أن ينتهي الإستبداد إلى تقليص مجال الشورى وحرية الفكر»[٣٧] ومن الأكثر بديهية أن يقوم: «حزب أمية [...] ليجهض بهم تجربة الخلافة ويبعثها مزيجاً عجيباً من إسلام وكسروية وقبلية جاهلية... وانقطعت على المستوى السياسي من يومها التجربة الرائدة للخلافة الراشدة وما حملته من معاني الشورى والديمقراطية أو الحكم النيابي، والبرلمان «مجلس الشورى»، وعلى سلطة القانون، وما ذاك إلا بسبب الإحجام عن القيام بتطوير تنظيمات الدولة الإسلامية»[٣٨].

وإذا أضفت إلى ما سبق صيغاً يرددها الغنوشي، من قبيل: «عرف تاريخنا خليطاً من الإستبداد والشورى»[٣٩]، يطرح عليك السؤال: ما هو إذاً الاستبداد بالضبط؟ وإذا كبرت عليك مهمة تعريفه، حسناً! اكتف بسؤال: متى نشأ؟... ربما تلتقطه، مستعيناً ببعض المقاربة. وان لم تفلح بهذه الوسيلة، حسناً مرة أخرى! فلنحاول معاً تحديد موضع نشأته: أين بدأت تتكون ملامحه؟ مع بني أمية أم مع الإستعمار الغربي؟ وإذا كانت الإجابة لا هؤلاء ولا ذاك، أو أنهم معاً، فكيف يصبح في وسعك القول إن: هذه ديمقراطية وذاك استبداد؟...

تهجين مفهومي آخر، وسياقه التاريخ أيضاً، أي كما أصبحنا نعلم ما يجمع الماضي بالمستقبل: ألم يعلن الغنوشي في ما سبق عن رؤية اندماجية لعلاقة الدولة بالمجتمع؟ انسجام كامل، شبه فردوسي، حيث إرادة الحاكم لا تعرف نفسها إلا في إرادة المحكوم؟ إلى حد أنه: «يتحقق جوهر الديمقراطية، وهو إذابة الحواجز بين الحاكمين والمحكومين على نقيض المجالس النيابية الغربية، الأمر الذي يهيىء تلك المجالس للإستبداد؟»[٤٠].

حسناً! ولكن ما الذي يحصل لكي «ينتصب (أو سوف ينتصب) فجأة المجتمع بوجه دولته مطالباً بالقوة والإستقلال؟ تسنده في ذلك الجمعيات ومجتمعه المدني والسياسي؟»[٤١]؛ ما هو الخطر الذي حلق فوقه بغتة لكي يتوق هذا المجتمع إلى: «استقلال [...] عن الدولة وتحجيمها إلى أبعد حدود؟»[٤٢].

ضغينة حضرت غفلة إلى الذاكرة؟ ودون سابق إنذار؟ ضغينة تجاه السلطات العربية القائمة... حاضراً؟ ربما. ولكن حين توضع في اللازمن، تجرّ الرؤى التي تحكمها إلى التنقل بحرية عبر القرون الماضية والمستقبلية... صانعة بذلك كتل ذهنية لا نهاية لهلاميتها.

ولاستكمال العجينة الغريبة هذه، وعدّ يطلقه

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٨، ٢٠، ٣٩ ـ ٤٠، ٢١٠.
(٣٦) المصدر نفسه، ص١٢٣.
(٣٧) المصدر نفسه، ص١٢٤.
(٣٨) المصدر نفسه، ص١٨٧.
(٣٩) المصدر نفسه، ص١٦٤.
(٤٠) المصدر نفسه، ص٢٢٥.
(٤١) المصدر نفسه، ص١٦٤.
(٤٢) المصدر نفسه، ص٢٨٦.

الغنوشي، للمستقبل هذه المرة: فالإجراءات الأولى التي سوف تتخذها حكومة ديمقراطية اسلامية لا تقتصر على: «إعادة الكلمة للمجتمع والمواطن» بل تتناول: «فرض الحريات العامة والخاصة ودعم مؤسسات المجتمع، والحد من هيمنة الدولة»[٤٣]. ودون التوقف مطولاً أمام الحرج الذي يتسبّب به هذا التركيب الملتبس والغامض بين مفاهيم الدولة والحكومة والمجتمع والمواطن... إلخ، أسارع إلى إعطاء مثل آخر عما يمكن أن يكونه هذا الوعد: يشير الغنوشي في معرض إبداء إعجابه بتجربة الأخوان المسلمين المصريين ورضاه عنهم، إلى انخراطهم في المؤسسات الإجتماعية ذات التمثيل الشعبي... مضيفاً، للتوضيح: «جاءت فتوى مصطفى مشهور لتستكمل الطريق وتقر بديمقراطية تعددية ذات ميزان واحد...»[٤٤].

هل توضحت صورة الدولة الإسلامية الموعودة؟ هيئتان: الأولى حكومة ديمقراطية والأخرى فتوى دينية. كلاهما تتمتعان بسلطة: الأولى ترى عبثاً الدفاع عن «مدينتها»، ما دام ملاذها الأخير هو تطبيق الشريعة! والثانية دينية بلا لبس... تحلّلان الأمر للمجتمع وفاعليه، بل تأمرهم بأن يكونوا أحراراً! بأن يساهموا في شؤون المدينة العامة، بأن يستقووا ضد الدولة والسلطة... أو ما شئت من مواقع الحكم! وهكذا تطلّ علينا مجدداً الديمقراطية الإستبدادية: فيقيم اللامعنى في عالمنا العربي - الإسلامي، ويستريح، مطولاً... ما دام يحول، ولبضع لحظات تاريخية، دون انتقال خواطر التعبير عن الحرية إلى أخطار فعلية تحدق بالحاضر بعيون الخيبة الخصبة.

ج - المتاهات المفهومية

مع ذلك، فلنحاول فصل المفاهيم عن أصولها تمهيداً لاستكشاف منطق الغنوشي الداخلي. مثلاً: مفهوم الديمقراطية المفروض من فوق «تجسيداً للشورى»[٤٥]: يمكننا الإقرار بصحة هذا القول نظراً إلى تفوق الإسلام نفسه، والقبول، أيضاً ضمن المنطق نفسه بأن: «الشورى لم تكن حاجة ولّدتها ظروف المجتمع الذي عاش فيه الرسول في جزيرة العرب، وإنما كانت نتيجة وحي إلهي نزل على قلب محمد (صلعم)»[٤٦].

يحق للقارئ، حتى هذه اللحظة، أن يستسلم، مبرراً ذلك بأن هذا الإسقاط لا هو الأول ولا هو الأخير في نوعه. إلا أن ستاراً من الإبهام لا يلبث أن يسدل على الإسقاط نفسه منذ اللحظة التي تصبح فيها الشورى:

- حليفة الديمقراطية: «انه بمنطق الشورى والديمقراطية دين الشعب وروحه الأعمق»[٤٧].

- ثم بديلاً منها: «وما حملته معاني الشورى أو الديمقراطية»[٤٨].

- وأخيراً، متخلية عنها تماماً: «إن الديمقراطية هي بضاعتنا الشورية التي زهدنا بها. كما زهدنا بكثير من خيراتنا التي استعارها الغرب وطورها ونقلها من موعظة إلى آلة للحكم»[٤٩].

هل تستاهل الحرية هذه الكمية من المضلاّت؟

- أن تكون برسم الهذيان التاريخي؟

- أن تفرض مع الديمقراطية بقرارات سلطوية؟

- أن تنزل هي والديمقراطية والشورى من السماء؟

- أن تغرب، هي وأخواتها إلى فجر الأزمان؟

وأية أزمان؟ تلك التي حضنتها الحداثة، أم الأخرى، الماورائية... حيث يشتبك الماضي بالمستقبل، ملقياً الحاضر في تعرجات المُحال؟

الطريق نفسه يسلكه مفهوم المجتمع المدني: وجد

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٩٤.
(٤٤) المصدر نفسه، ص٢٦٢.
(٤٥) المصدر نفسه، ص٨٧.
(٤٦) المصدر نفسه، ص١٠٨.
(٤٧) المصدر نفسه، ص٢٠٠.
(٤٨) المصدر نفسه، ص١٨٧.
(٤٩) المصدر نفسه، ص٢٩٥.

أولاً، وبقوة، في التاريخ الإسلامي: «سلطة المجتمع المدني [تمكيناً] لنظام الشورى الشعبية. [كان] من أسباب القوة والفاعلية والقدرة على التصدي لكل تطلعات السلطة نحو التغول»(٥٠).

ثم كانت «مؤسسات التعليم والاقتصاد» جزءاً من بنية المجتمع المدني و«مستقلة عن الدولة تمام الاستقلال»(٥١). وحين أرفق المجتمع المدني بالـ«مجتمع السياسي، كان فاعلاً متحركاً... يموج بالثورات»(٥٢). متسبباً لغرامشي بلوعات مجانية أخرى!

أما خارج هذا الزمن المحدد تاريخياً على أنه الدولة الإسلامية، يعود «المجتمع المدني» مفهوماً لا زمنياً له «أولوية على الدولة»(٥٣)؛ إذاً مترفعاً عن الصراعات وعن موازين القوى التي يبغضها الغنوشي.

ولكن حين تأتي لحظة الحقيقة، لحظة تحتاج فيها الدولة إلى معالجة الإختلاف، ربما أيضاً المعارضة، من هي الهيئة المضطلعة بمهمة التصدي لهما؟ المجتمع المدني طبعاً. فالدولة الإسلامية، لأنها كاملة مكتملة في جميع الأزمان، فإن معارضيها لم ولن يكونوا سوى «حالات فردية ومجموعات صغيرة يتكفّل المجتمع المدني بعلاجها»(٥٤): إذ، من تكّفل في «تاريخنا» بـ: «تهميش [...] الجماعات الهامشية [مثل] الزنادقة وسائر الجماعات الصغيرة [غير] المجتمع المدني [وذلك] دون حاجة إلى سلطان الدولة؟»(٥٥).

سوف تبحث عبثاً عن نص واضح يفهمك نوع الشقاق أو الفتن التي تتسبب بها المجموعات الموصوفة بـ«الفردية» و«الهامشية» و«المعزولة»... إلخ، إذهب، واضلّ نفسك في أطراف النص، في اللهجة التي تعْبره، في إيحاءاته ونغماته المبعثرة... وإذا بحساسيتك، وقد شحذها شتات من الصمت غير المدبّر، سوف تلتقط هوية «المجموعات الصغيرة والأفراد» التي سيتكفل بها «المجتمع المدني» في ظل الدولة العتيدة: إنهم هؤلاء الذين تتجاوز حاجاتهم للحرية الهبات الهزيلة التي يتيحها «الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر»... أي المجموعات الصدامية التي تترقب تحت وطأة شمس بلا أفق:

ـ إخلالاً اضطرارياً بصلاة الظهر،

ـ أو ملامح غنج أنثوي خلف خيال أسود فرضته الدولة،

ـ أو خطيئة متواضعة عذبة خلال شهر رمضان...

وترسانة من المحرمات الأعظم، تكلف مرتكبها بضع ضربات من العصا... هي التمهيد لعقاب أشد إيلاماً.

وبعد ذلك، حاول أن تفهم تأصيل مفهوم المجتمع المدني، أو غيره من المفاهيم الحديثة!

د ـ تلبيس المفاهيم

من أين يستمد «الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر» الدلالات اللغوية التي تضفي عليهم بعض الشرعية، أو تجعلهم مقنعين أمام جمهور ما زال يحلم بالديمقراطية، ولو تقريباً؟ من المبدأ الذي يتأسس عليه، بحسب الغنوشي، «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» والذي: «يمثل بحق السلطة الرابعة في الدولة، السلطة القوامة على بقية السلط، سلطة الأمة المباشرة أي سلطة الرأي العام»(٥٦).

ومن هذا الإسناد، يستنتج الغنوشي: «واجب الأمة في حراسة الدين والقوامة على الحكم»(٥٧).

وإذا كانت هذه المجموعات ـ أي الآمرة بالمعروف ـ قد تلهّت سابقاً بالمنكرات الصغار عن المنكرات الكبار، فقد أصبح من واجبها: «التحالف مع الجماهير

(٥٠) المصدر نفسه، ص٥٧.
(٥١) المصدر نفسه، ص٦٢.
(٥٢) المصدر نفسه، ص١٦٤.
(٥٣) المصدر نفسه، ص٣١٤.
(٥٤) المصدر نفسه، ص٢٥٢.
(٥٥) المصدر نفسه، ص٢٩٥.
(٥٦) المصدر نفسه، ص١٧٨.
(٥٧) المصدر نفسه، ص١٧٩.

وطليعتهم [...] من أجل تكوين رأي عام مثقف إسلامياً وسياسياً [...] معبأ للمساهمة في التغيير وتقوية جبهة الشعب وحمل السلطة حملاً على الإستقامة أو الاستقالة»[٥٨].

لا تقتصر لائحة التلبيس المفهومي على دمج فكرة (أو مفهوم أو مفرد) بأخرى، تفصلها هوة زمانية ومكانية وأنتولوجية. أما وظيفتها، فقد أصبحت معلومة، ومع ذلك استعيدها، لعل التذكير يفيد بإضفاء بعض التماسك أو الحجة على قائلي هكذا قول. فهؤلاء المتوسلون للديمقراطية يقفون أمام مفارقة يطول حلها، وهم مستعجلون استعجال المنصب نفسه سلطة دون الآخرين: فحاجتهم من جهة، إلى الديمقراطية، ملحة وقوية، تفترض منهم، ولو في لحظات تمتماتها الأولى، قطيعة، ولكن مع من؟

مع المؤهل الوحيد المبرر لادعائهم السلطوي من جهة أخرى: مؤهل الهوية، وفي حالتنا الخاصة هنا، الإسلام، كما يفسره هؤلاء المتوسلون.

ولا يمكن أن ينجم عن ذلك سوى موقف دفاعي يجوز تلخيصه بالصيغة التالية: أنتم الغرب أقوى منا نحن المسلمين، لأنكم اخترعتم الكثير من الأشياء، ومنها تلك الفكرة الجذابة التي اسمها الديمقراطية؟ لا تتباهوا كثيراً... فقد وجدت عندنا، هذه الديمقراطية... ومنذ الزمن الأول لكنزنا الديني، راسم هويتنا النهائية، ثم قس على ذلك:

ـ فكرة الإجماع التي أطلقها روسو؟ مصدرها إسلامي: «قبل أن يظهر روسو ويتكلم على الإرادة العامة ويمجدها [قرر المسلمون ذلك]. وذلك أن عند المسلمين إجماعين: خاص وعام...»[٥٩].

ـ سيادة الشعب؟ «إن نظرية السيادة في الفكر الغربي قد أخذت مفهوم حاكمية الله المطلقة من الإسلام»[٦٠]. إذاً «المسلمون هم أول من تكلموا عن سيادة الشعب»[٦١].

ـ مبدأ الشرعية؟ الإجابة نفسها: «فصل الإسلام في العلاقة بين الدولة والقانون فجعل التزام أحكام القانون أساساً لمشروعية الدولة وجعل الحاكم في ما يتخذه من قرارات وإجراءات وفي ما يصدره من أوامر مقيداً بأحكام الشريعة الإسلامية»[٦٢].

ـ مفهوما الدولة والمواطنة؟ تم صوغهما وتبلورهما في صحيفة المدينة. «الوثيقة الدستورية الأولى [التي كانت] سَبقاً دستورياً لا مثيل له في تاريخ القانون الدستوري».

فبعدما حددت هذه الوثيقة موقع السلطة في الدولة الإسلامية: «اعترفت للجميع دون استثناء بحق المواطنة»[٦٣].

اللائحة طويلة، وتهدد بالشمول؛ أتوقف عند هذا الحد... لعلني أوضحت النتائج الأولية المترتبة عن التعايش القسري وغير المخصب بين منظومتي معرفة غريبتين إحداهما عن الأخرى.

*****

إذا بانت صحة تحليلي لهذا التعايش، فإن هناك ما يدفع إلى المزيد من الإستقصاء والإستكشاف للعالم العربي الراهن. وهما استكشاف واستقصاء يفترض بهما التطرق إلى مستويين:

(١) داخل الإسلامية السياسية نفسها:

ـ لابد طبعاً من تعميق هذا التحليل وجرّه إلى نماذج وأمثلة أخرى؛ ثم ترتيب نتائجه. فإذا تبيّن، كما أحدس، أنها معمّمة داخل الشق المسمى معتدلاً من التيار الإسلامي... فلا بد، مرة أخرى، من وجود اختلالات مفهومية لم أتمكن في تحليلي الأولي هذا من التقاطها.

ـ ثم إعادة التاريخ للموجتين الأولى والثانية...

(٥٨) المصدر نفسه، ص١٨٠.
(٥٩) المصدر نفسه، ص١٢١.
(٦٠) المصدر نفسه، ص٢٢٣.
(٦١) المصدر نفسه، ص١٠٤.
(٦٢) المصدر نفسه، ص١٠٥.
(٦٣) المصدر نفسه، ص٩٤ـ٩٥.

وذلك بالانطلاق من إشكالية محددة غرضها سبر أسسها المعرفية والمفهومية، ثغراتها، انعدام تمفصلاتها... هذا على افتراض أن كل هذه الاختلالات موجودة طبعاً.

- وأخيراً استعادة المقاربة بين الموجات الثلاث: قد نجد داخل منظوماتها المعرفية وبناها الفكرية شيئاً من التشابه أو التشاكل.

(٢) بين الإسلامية السياسية ومحيطها العام:

- إقامة علاقة التفاعل التي يحتمل إيجادها بين: طبيعة الصلة التي أقامتها الإسلامية السياسية وما زالت تقيمها مع الحداثة من جهة؛ وبين الصلة التي يحييها التيار النقيض، أي التحديثي، مع الحداثة من جهة أخرى.

وإذا طلعنا من هذه المقاربة بنتائج محددة، فحينئذ يجب فهمها كمؤشرات أو كآيات تدعو إلى التأمل بمصدرها:

- آيات لثقافة تثقل الفكر والعمل بوطأة بناها. ثقافة متعطّشة إلى الحرية، ولكنها تخشى صقيع قلقها... تخشى ضريبتها. وثقافة، وإن تدافعت إليها العواصف والإهتزازات، ما زالت تطمئن إلى ديمقراطية مزعومة: غالبها لا يأتي في وقته لما «تمر به الأمة من منعطفات» أخرى... فتُحال عن الأولويات. لكنها تقتصر على انتخابات من كل نوع... وهي انتخابات، إن لم تهدد النظام الحاكم، تخرس أجنة الحرية، بوساطة أبّهة الذي، بكرمه، منح الشعب فرصة لعب المسرحية الديمقراطية ◇

غسّان غصن (*)

ثقافة الامبريالية... وتثبيط الديمقراطية

«ليست العظمة في أن تكون قوياً، بل في الاستخدام الصالح للقوة»(1).

هنري وورد بيتشر

مقدمة

في عام ١٩٩١، صدر للمفكر وعالم الألسنية الأميركي نعوم تشومسكي كتاب عنوانه **إعاقة الديمقراطية**(2)، عن الانتهاكات الأميركية المتواصلة لحقوق الإنسان ومبادىء الديمقراطية الغربية نفسها، وعن التناقض المتزايد بين الأقوال والأفعال، وبين النظريات والتطبيقات، وبين القيم الأخلاقية المتبنّاة والممارسات اللاأخلاقية. وحظي هذا الكتاب ـ شأنه شأن أي كتاب سياسي يصدره تشومسكي ـ باهتمام شديد في وسائل الإعلام الرئيسية وأوساط المثقفين... خارج أميركا. فوصفته صحيفة **لوموند دبلوماتيك** الفرنسية مثلاً بأنه الأكثر جرأة في كشف هوية ما يسمّى النظام العالمي الجديد ـ الذي سأبيّن لاحقاً أنه ليس جديداً على الإطلاق ـ وعدّته **الغارديان** البريطانية «رسالة لا تعرف اللين اخترقت قلب المؤسسة [الأميركية] الحاكمة...»، ورأت زميلتها **الأوبزرفر** أن مؤلّفه «الأقرب إلى أنبياء الزمن الغابر»، يكشف بدقة متناهية «مدى عمق الهوة الفاصلة بين وقائع اليوم والصورة التي تقدمها [عن النظام المعمول به] وسائل الإعلام إلى الجمهور في الولايات المتحدة...»، كما أن الكتاب نفسه «موجع وباعث على القلق، [و] ذو أهمية فائقة»(3). ومع ذلك، وفقاً لأحد الصحافيين الأدباء، مر هذا الكتاب في الصحافة العربية مرور الكرام ولم يحظ إلا بإشارة عابرة، «ربما لأن المثقفين العرب شبعوا كلاماً (!) عن السياسة الأميركية والنظام العالمي الجديد الذي توجّهه هذه السياسة...»(4).

في عام ١٩٩٣، صدر للمفكر الأميركي الآخر، ذي الأصل العربي، ادوارد سعيد، كتاب بعنوان **الثقافة والإمبريالية**(5) حظي بأكثر من إشارة عابرة، إذ نظمت جامعات كبرى، وصحف رئيسية، ومراكز أبحاث معروفة(6) ندوات ولقاءات ثقافية، بعضها بحضور المؤلف، لبحث محتويات الكتاب ومناقشتها. ولفتت مجلة **أبعاد** الفصلية الصادرة عن المركز اللبناني للدراسات، كما لفت المثقفون في ندوة المركز عن الكتاب، كلٌّ من زاويته، النظر إلى خطر الإمبريالية، التي «تقدّم نفسها، مقنّعة بأوجه وتسميات مختلفة، على أنها النموذج الأنجح في

(*) إعلامي وكاتب لبناني.

(1) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك، **كيف تُحكم أميركا**، تعريب نظمي لوقا، ط٣ (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص١١٥.

(2) نعوم تشومسكي، **إعاقة الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(3) عصام محفوظ، النهار، ٤/٦/١٩٩٤.

(4) المصدر نفسه.

(5) Edward Said, *Culture and Imperialism* (New York: Knoppe, 1993).

(6) أذكر مثالاً لا حصراً: الجامعة الاميركية في بيروت، وجريدة **النهار** (الملحق)، والمركز اللبناني للدراسات.

التـاريخ»[٧]، في حين تعـمل في الواقع على غـرز تاج من الأشواك الحـادة في رأس الدول الفقـيرة، وصلْب البـشرية المسـتـضعـفة على صـليب من ذهب ـ كمـا وصف وليام جنينغـز برايان تصرّف الرأسمـالية مع العامل، قبل مئة عام[٨]. واستوقفتني من بين عشرات الشـواهد الواردة في كتـاب سعـيد فقـرة تمثّل، كـما أعتقد، وجهاً من أوجه ثقافـة الإمبريالية، وغطرستها، ونفـاقـها. يـقول المؤلـف، عن حلقـة دراسيـة حـول الإمبرياليـة عُقدت في جامعة أوكسـفورد (بريطانيا) بين أواخـر عام ١٩٦٩ وأوائل العـام التالي: «... كـان بحث رونالد روبنسن بعنوان «الأسس غير الأوروبية للإمبـريالية الأوروبية...» مـن أكثر المسـاهمات إثارة للإهتـمام. فـمع [بحث] تومـاس هودجكن «نظريات إفريقية وعـالم ـ ثالثية عن الإمبرياليـة»، أظهر اقتراح روبنسن الخاص بالدراسة النظرية والتجـريبية نفوذ التطورات العـديدة التي (ذكـرتها أكـثر من مـرة) عن فترة ما بعد الإستـعمار. يقول روبنسن: «يتحتم على أي نظرية جديدة الإعتراف بأن الإمبريالية قامت بفعل تعاون ضحاياها، أو عدم تعاونهم، وبفعل سياساتهم الأهلية [المحلية]، بقدر ما كانت نتاج التوسع الأوروبي [إذ لولا التعاون الطوعي للنخب الحـاكمة أو المفروض عليها، ولولا التعاون المحلي...] لما استطاع الأوروبيون انتزاع امبراطورياتهم غيـر الأوروبية وحكمها». وقد لقي ذلك الحكم منذ البدء مقاومة متواصلة، بالتواصل نفسه الذي كانت الحاجة فيه تدعو إلى تفادي المقاومة أو ضبطـها»[٩]. وهذا يعني أن القـتـيل مسـؤول عن جريمة قتله مـثلما هو قاتله، أو أن «الضحـية والجلاد يشتركان في الجرم»، كـما يقول غالب أبو مصلح[١٠]، وأن التعاون ذا الأسباب المعروفة (جشع، عداء عرقي، صراع ديني محلي، خوف، حب البقاء... إلخ) يبرر ـ إلى حد ما ـ الـعدوان والغزو والإحتلال والهـيمنة، أو على الأقل يمنحها أسباباً تخفيفية!

ولسـوف أحــاول في هذا البـحث إثبــات بضع حقائق، بينها:

أ ـ أن الولايات المتـحـدة ـ وهـي نفسـهـا ثمـرة الإمبريالية الأوروبية ووريثـتها ـ لم تنطلق في تنفيذ سيـاستها الإمـبريالية بعـد انحسار الإمـبراطوريات الأوروبية التقليدية في منتصف هذا القرن، بل منذ ما قـبل تأسيـسـهـا كدولة (أوَليس التـوسـع العـدواني الشرس على حساب السكان الأصليين... امبريالية).

ب ـ أن ضـحـايا الإمـبرياليـة الأمـيـركـيـة لم «يتعاونوا» معها.

ج ـ أن ثمة صفات «حمـيدة» يتوارثها أغلب حكام أميـركا ـ والمتحكّمون بهـا، والكثيرون من مواطنيـها «الطيبين» ـ أباً عن جد، منها مثالاً لا حصراً، الفردانيّة الأنانية، والعنصرية، والتعالي، وغطرسة القوة...

د ـ أن ثمـة تناقـضاً مـذهلاً ومـرعبـاً بين القـول والفـعل: بين التـغنّي (إلى درجـة التشـدّق) بالحـرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والتسامح والمحبة والديمقراطية وحق تقرير المصير (إلى آخر المعزوفة)، وبين الممارسـات الداخلية والخارجيـة التي لا تعرف أحـيـاناً كـثـيـرة أياً مـن هذه الصـفـات والسـمـات والأخـلاقـيّــات، وأن هذا النفـاق من جـانب أولئك «الأباطرة» الذين يزعمون بأنهم مـؤمنون ومثاليون ـ وأوصياء من الله على حضارة العـالم ومدنيته ـ أشد إيلامـاً كـثـيـراً من تصـرفـات مـن يصـفـونهم هم بالإرهابيين أو «القراصنة».

وأتمنى على الـقـارىء، قـبل الغــوص مـعي في

(٧)أبعاد، العدد الثاني (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص٢٢٣.

(٨) William Jennings Bryan, "The Cross of Gold, 1896," in: M. Thomas Inge [ed.], *A Nineteenth Century American Reader* (Washington, D.C.: United States Information Agency, 1987)

(٩) Said, *Culture and Imperialism*, p. 262.

(١٠)غالب ابو مصلح، «اشكاليّتا «الثقافـة» و«الإمبريالية» لدى ادوارد سعيد،» ابعاد، العدد الثاني (تشرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص٢٤٧. وقد اصاب أبو مصلح في تبيان المعنى الحقيقي للفقرة المذكورة (اشتراك الضحية والجلاد في الجرم)، إلا انه اخطأ في اكثر من مجال. من ناحية اخرى، مع أن هذه النقطة ليسـت من شان ما اكتـبه عن أميـركا، ارى أن في اتهام ابو مـصلح لادوارد سعيـد باتخاذ «موقـف الوسيط الهادف إلى اتمام المصـالحة بين الإمبريالية والعالم الثالث»، او تنفـيذ «مشروع مصـالحته التاريخية مع الإمـبريالية»، كثيراً من التجني على من يعدّه مثقفـون قوميّون ووطنيون عديدون «عميد الفكر الإنساني الـعربي المعارض... قضى جلّ حياته في معارضة وتفنيـد الفكر الكولونيالي وقرينته السياسة العـسكرية، وخصوصاً في ما يمس العالم العربي والحضارة الإسلامية»، كما تقول استاذة التاريخ زها بسطامي، في: الحياة، ١٦/١١/١٩٩٣.

المعلومات التالية عن الإمبريالية الأميركية (ولو بدا هذا التمني للكثيرين... ساذجاً)، أن يُخرج من محفظته أو جيبه إحدى الأوراق المالية التي نتداولها كثيراً في بلادنا، وأعني بها تلك الورقة الخضراء من فئة دولار واحد، ويقرأ عليها الشعار الذي لم يطلقه جورج بوش (أو ريغن، أو كنيدي، أو ترومان، أو فرانكلين روزفيلت)، بل «الآباء المؤسسون» للولايات المتحدة: Novus Ordo Seclorum «نظام جديد للعصور»

أولاً: التناقضات... والتدخّلات

لم يتفق السيناتور وليام فولبرايت، في معظم آرائه ومواقفه، مع أغلبية زملائه في مجلس الشيوخ، أو الحكومات المتتالية، إزاء التدخّلات الأميركية في الخارج و«مخاطر غطرسة القوة»[11]. ويعزو سبب هذا الإنشقاق إلى الخلفية الثقافية والإجتماعية لولايته الصغيرة، والإستغلال البغيض من الأثرياء والأقوياء للفقراء والضعفاء. فبعد الحرب الأهلية في الستينات من القرن الماضي، استغلّت الشركات الكبرى من الشمال الشرقي الصناعي المنتصر بعض أهم مصادر الثروة الطبيعية للولاية الجنوبية الفقيرة آركنساس... «فأخذت [صخور «البوكسايت» التي يُستخرج منها الالومنيوم] وحققت أرباحاً طائلة، وكل ما تركته لنا حفر ضخمة مفتوحة في (أرضنا). وأعتقد أنه كان عملاً رهيباً، [لا بل] استغلالاً متحجّر القلب من القوي للضعيف. [قبل الحرب العالمية الثانية، التي غيّرت الكثير مما كان سائداً] أخضعنا لتأثيرات أسعارِ شحنٍ محابية. كان بإمكانك شحن المواد الخام من آركنساس إلى نيويورك بأجور متدنّية جداً، لكن أجور الشحن كانت مرتفعة جداً حين تريد شحن شيء جاهز... وهذا من الأسباب التي جعلت [مناطقهم] ثرية جداً... إنه النوع نفسه من الاستغلال الذي مارسته انكلترا بالنسبة إلى المستعمرات الأميركية، وساهم في خلق الثورة الأميركية». ويرى السيناتور فولبرايت أن الأمر ينطبق اليوم على «دول العالم الثالث»، إذ من البديهي ـ «ومن أبسط قواعد العدالة» ـ أن تفيد شعوب أي دولةٍ من الموارد الوطنية في بلادها، «ولا يمكن التوقع أن نذهب حول العالم بعد الآن لاستغلال (الشعوب ومواردها) كما كان يجري سابقاً...»[12]. وحتى فولبرايت، المنتقد للتدخلات الخارجية واستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات، لا يجد غضاضة في التحدث عن مناطق النفوذ الأميركي وكأنها أمر مقبول خلقياً وإنسانياً وحضارياً: «قبل الحرب العالمية الثانية، قصرت الولايات المتحدة تدخّلاتها الأجنبية ـ أي التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ـ على نحو كامل تقريباً على منطقة نفوذنا المعلنة في أميركا اللاتينية. [لكن] الولايات المتحدة أصبحت منذ الحرب العالمية قوة للتدخل على نطاق عالمي... وعبر التجربة المكلفة فقط، بدأنا ندرك أن التدخل (في غالب الأحيان) كان ضد أفضل مصالحنا ـ وفي حالات كثيرة، إنْ لم يكن في معظم الحالات ـ لم يخدم هدفاً مفيداً في الدول المعنية أيضاً»[13]. وإذا كان هذا الكلام صادراً عن أحد أبرز «المعارضين»، أو «المنشقّين» (كما يحلو للسيناتور فولبرايت تسمية نفسه)، فهل تتصورون ما يقوله ممثّلو الحكام والمتحكّمين، والمروّجون لسياسة «المصلحة القومية»؟

الولايات المتحدة لم تنطلق في تنفيذ سياستها الإمبريالية بعد انحسار الامبراطوريات الأوروبية في منتصف هذا القرن، بل منذ تأسيسها كدولة

(١١) مثل وليام فولبرايت (الذي توفي في منتصف شباط الماضي عن ٩٨ عاماً) ولايته الصغيرة آركنساس Arkansas في مجلس الشيوخ ثلاثين عاماً (١٩٤٥ ـ ١٩٧٤) ترأس في خلالها لجنة المجلس للعلاقات الخارجية فترة طويلة.

(١٢) J. William Fulbright, *The Price of Empire* (New York: Pantheon Books, 1989).

(١٣) Ibid, p.153.

جورج كينان، وهو واضع سياسة «الإحتواء» التي وجّهت التفكير الرسمي الاميركي معظم فترة الحرب الباردة، بدءاً من الأربعينات، وكان مؤمناً بأن بلاده هي حارسة المدنية الغربية، تعتمد في تنفيذ مهامها على «مفاهيم القوة المباشرة» وليس على أي تصرفات تهدف إلى جعلها ذات شعبية عالمية، أو كما وصفها بازدراء «مثالية روتارية»(١٤). وكان كينان يدعو إلى ضبط النفس، ما دام لا يوجد لدى أي شعب أو بلد مستعمَر سابقاً ما يلزم لتحدّي الولايات المتحدة عسكرياً أو اقتصادياً. لكنه وافق، في مذكرة كتبها عام ١٩٤٨ إلى هيئة تخطيط السياسة، على إعادة استعمار افريقيا(١٥). ولم يكن لديه أدنى شك في أن أوروبا وأميركا فريدتان في وضعهما الملائم لتولي زعامة العالم، وهي فكرة دفعته إلى عد بلاده «مراهقاً» ينمو للقيام بالدور الذي تولّته الامبراطورية البريطانية سابقاً(١٦).

ويقول إدوارد سعيد إن العديد من واضعي سياسة الولايات المتحدة لا يريدون تحوّل أميركا إلى قوة امبريالية مثل القوى الأخرى التي سبقتها، مفضّلين عوض ذلك فكرة «المسؤولية العالمية»، بما في ذلك «مبدأ مونرو» (Monroe Doctrine) و«المصير الجلّي» (Manifest Destiny) اللذان سيرد ذكرهما لاحقاً بمزيد من التفاصيل. وهذا وجه آخر للثقافة الإمبريالية، وأحد الاقنعة العديدة التي تقدّم فيها الإمبريالية نفسها!

ويتحدث ريتشارد بارنت، في كتابه **جذور الحرب**، عن أضرار هذه السياسة التوسعية التي تؤدي قطعاً إلى تدخلات عسكرية تشتمل على «كل العناصر الخاصة بعقيدة امبريالية قوية... [مثل] الشعور بالإرسالية، والضرورة التاريخية، والحماسة الصليبية...»(١٧). ويثبت في كتابه أن الولايات المتحدة تدخّلت عسكرياً في العالم الثالث مرة كل عام بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٦٧، مضيفاً: «تعتمد العقيدة الإمبريالية على نظرية سن القوانين. ويبقى هدف السياسة الخارجية، وفقاً للكونيّين الصاخبين مثل جونسون، والكونيين الصامتين مثل نكسون، تأمين عالم يزداد خضوعه لحكم القانون. لكنها الولايات المتحدة نفسها هي التي يتحتم عليها «تنظيم السلام» كما يقول حرفياً وزير الخارجية [في عهدَي كنيدي وجونسون دين راسك] وهي التي تفرض «المصلحة الدولية»، عبر وضعها القواعد الأساسية للتنمية الإقتصادية والانتشار العسكري في أرجاء هذا الكوكب. لذا [تقرر قوانينها شكل] تصرفات السوفيات في كوبا، والبرازيليين في البرازيل، والفيتناميين في فيتنام. وتعبّر عن سياسة الحرب الباردة سلسلة توجيهات رسمية في شأن قضايا خارج نطاق أميركا، مثل ما إذا كان يحق لبريطانيا أن تتاجر مع كوبا... أو لحكومة غيانا البريطانية أن يحكمها طبيب أسنان ماركسي...»(١٨). وإذا تصور أحد أن النائب الأردني ليث شبيلات، الذي يرئس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية، متطرف في قوله «نحن ومثقفونا وسياسيّونا لاهون لا ندري ماذا يُحضَّر لنا من عبودية في النظام الروماني الجديد...»(١٩)، فليقرأ ما يقوله المفكر الأميركي المعروف ريتشارد بارنت، من أن الإمبراطورية

ثمة صفات «حميدة» يتوارثها أغلب حكام أميركا - والمتحكمون بها والكثيرون من مواطنيها «الطيبين» - أباً عن جد، منها الفردانية الأنانية، والعنصرية، والتعالي، وغطرسة القوة

(١٤) Said, *Culture and Imperialism*, p. 285.

(١٥) Ibid, p. 285.

(١٦) Ibid, p. 285.

(١٧) Ibid, p. 285.

(١٨) Ibid, p. 285.

(١٩) ليث شبيلات، «مؤتمر قمة القاهرة للسكّان والتنمية ١٩٩٤: خطوة أخرى نحو جعل الإبادة البشرية سياسة رسمية معلنة للنظام الدولي»، العرفان (تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص٥٢.

الرومانيـة الأولى ـ بحسب تفسـير شيشـرون لها ـ كانت مشـابهة إلى درجة مذهلة لما يجري حـالياً. ففي حين كـانت رومـا تحكم وتتـحكّم بمـوجب حـقـوق «شـرعيـة وقانونيـة» تقررهـا هي لتطبيق مـا تريد، «يُطبَّق اليوم النصُّ الأميركي المقدس، المعيَّن ذاتياً، في مختلف أنحاء العالم، بمـا في ذلك الإتحاد السوفياتي والصين، حـيث فرضت الولايات المتـحدة حـقهـا في تحليق طائرات عسكرية فوق أراضـيهما. إن الولايات المتـحدة التي تنفـرد بما أُنعم عليهـا من ثروات طائلة وتاريـخ مميـز، هي فـوق النـظام الدولي لا ضـمنه، وهي الأسـمى منزلة بـين الأمم، تقف جـاهزة لحـمل [رسالة] القانون...»[20]. ويرى أحد المعادين الآخرين للإمـبرياليـة أن التوسع الأمـيـركي ناجم عن كـون الولايات المتـحدة «تحب التصـور أن أي شيء تريده، هو بالضبط ما يريده الجنس البشري بكامله»[21]. لذا، دأبـت الكـتـابات التـبـريـرية، المذهلة في أعـدادها وأوجهها المختلفة، على التحدث عن المهمات التاريخية، والتجدد الأخـلاقي، وتوسيع آفاق الحـرية، والحاجة إلى صدّ هذا العـدوان أو ذاك... إلخ! ويذكر ريتـشارد سلوتكن، في كـتـابه **التـجـدّد عن طريق العنف**، إن الثـقافـة التـبريريـة للحـروب المطولة والموسّعـة مع أبناء أمـيركا الأصلـيـين أعطت صـورة للأمـيـركيين البيض «لا كـقتلة عاديين ـ كمـا وصفهم D.H. Lawrence ـ بل كجنس جديد من البشـر، متحرر من إرث الإنسان المكتئب بالخطيئة... صـيادين، ومستكشفين، ورواد، [...]»[22].

وفي حين يعـد الأمـيـركـيـون اليـوم ان وصف بلادهم بالامـبـراطورية هو نوع من الهـرطقـة، يرى المؤرخ ريتـشارد فـان آلسـتاين أن الآباء المؤسـسين للولايات المتـحـدة، بمن فيـهم الرئيس الأول جـورج واشنطن، وصـفـوها بالامـبـراطـورية. ويذكـر أن السياسة الخارجيـة نبذت الثورات بعد ذلك، وشجعت على النمو الإمـبريالي. ويستشـهـد المؤرخ بالعديد من رجال الدولة الأمـيركـيين الذين يشددون، بلهـجة أو بأخـرى، علـى شـعـور أو إيمان يصـفـه رايـنهـولد نيـبور[23] بلهجـة لاذعة كاويـة، إذ يقول إن الولايات المتحـدة هي «إسرائيل الله الأميـركية» ورسالتـها في هذا الـكون أن تـكون «الـوصي مـن عنـد اللـه علـى حضارة العالم»[24].

ويثابر المسيطـرون على الرأسمالية الأميـركية ـ والمتعاطفون معهم، والمسـتفيدون منهم، وهم كثر في صفوف النخبـة الفكرية ـ على «خلق مبررات جديدة للإضطهاد والسيطرة... [و] إيجاد الوسائـل لتحويل المسؤولية الأخلاقية للعدوان الأمـيركي وإلقاء تبعتها على ضحـاياه...»، كما يقـول نعوم تشـومسكي[25]. ويستشـهـد هذا المفكر اليهودي الليبـرالي الكبير، في مقال كـتبه عام ١٩٧٧ بعنـوان «السياسة الخـارجية والنخبة الفكرية»، بجملة لخّص فيـها مفكّر آخر معادٍ للحروب وانتـهاكات حقـوق الإنسان حمـلات تبريرَ العدوان بعد وقوعـه، قائلاً بمرارة وغضب: «... لذلك يبـدو أن تدخّـلاتنا المتكررة، العلنيـة والخـفيّـة، في أميـركا اللاتينيـة وغيـرها، وهجومنا الوحـشي على الشعب الفيتنامي، دون ذكر إغفالنا (بنعـومة) إقدام بضعـة عقداء تافهين ـ يعـتمدون كليـاً على الأسلحة والقروض الأمـيركـية ـ على إلغـاء الديمقراطيـة في اليونان (١٩٦٧ ـ١٩٧٣)، هي كلها مجرد حوادث أو ربما أخطاء»[26]. ومن هذا المـنطلق نفـسـه، يـعلق كلارنس كاريار على محـاولات النخبة الفكرية اظهار محـنـة الذين لم ينتـه اضـطهـادهم بعـد على أيدي المنتصـرين بأنها «استـثناء» مؤسف في «إنسـانية» التجـربة الأميركـية، قائلاً: «للإيرلـنديين الذين ماتوا وهم يبـنون سكك الحـديد والقنـوات في (شـرق الولايات المتحـدة)، وللأطفال الذين مـاتوا في مناجم الفحم الحـجري في بنسلفانيـا، وللنساء اللواتي مُتنَ

(٢٠) Said, ibid. p. 285.
(٢١) Ibid, p. 285.
(٢٢) Ibid, p. 288.
(٢٣) Reinhold Niebur (١٨٩٢ ـ١٩٧١)، اعتبرته مجلة تايم «اللاهوتي الأول في البروتستانتية الاميركية».
(٢٤) Said, ibid., p. 295.
(٢٥) نعوم تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، تعريب عمر الأيوبي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)، ص٨.
(٢٦) المصدر نفسه، ص١١.

مكبّلات إلى آلاتهنّ في المصانع، وللعمال البولنديين الذين ماتوا حرقاً في مصانع الفولاذ في (غاري - انديانا)، وللهنود الذين قتلتهم رشاشات Gatling في الغرب، أو للعبد الذي شعر بسوط الرجل الأبيض، يوضح لورانس كرمن [Cremin](٢٧)، دفعاً لسوء التفاهم، بأن هذه كلها كانت «إغفالات يتعذّر اغتفارها». وقد يسأل المرء متى تتوقف هذه «الإغفالات التي يتعذّر اغتفارها» عن كونها اغفالات، ومتى تصبح جزءاً لا يتجزّأ من التاريخ الاميركي!»(٢٨). وينقل تشومسكي، من الأمثلة التي لا تحصى على هاجس قطاعات واسعة من المثقفين المتعبّدين للدولة في تبرير الجرائم والانتهاكات بأنها «خطأ مأساوي» أو «انحراف عن المُثُل»، ما قاله المعلق «الليبرالي» في صحيفة **نيويورك تايمز** وليام شانون، من «[أننا] في محاولتنا فعل الخير، تخطّينا طاقاتنا الأخلاقية وسقطنا في النفاق والدوافع الأخلاقية الذاتية [...] لربع قرن مضى، كانت الولايات المتحدة تحاول فعل الخير، وتشجّع السياسة الليبرالية، وتروّج للعدالة الاجتماعية في العالم الثالث. لكن علاقاتنا في أميركا اللاتينية، حيث كنا تقليديا الصديق والحامي، وفي آسيا، حيث بذلنا أغلى التضحيات من شبابنا وثروتنا، اثبتت أنها مصدر متكرر للأسى والخسارة والمأساة...»(٢٩). ويطالب شانون بلاده بالتنبه إلى التحذير الذي أطلقه اللاهوتي الثائر على الظلم والتعسف راينولد نيبور، والقائل فيه إنه ليس بين الأمم أو الأفراد «حتى الأشد استقامة، من يتمتع بالكفاءة الكافية لتحقيق غرض الله في التاريخ». وحتى الولايات المتحدة، التي يصفها تلخيص تشومسكي لمقال شانون ساخراً بأنها مثال الاستقامة، والنزعة الخيرية الناكرة للذات، الصديقة والحامية لنيكاراغوا وغواتيمالا، والتي بذلت التضحيات الغالية من أجل فلاحي الهند الصينية، ليس بمقدورها أن تفعل ذلك. وبالتالي، كما يقول شانون، ينبغي على الأميركيين أن يكونوا أكثر حذراً في الجهود الرامية إلى «دفع [مُثُلهم] الأخلاقية قُدُماً»، وإلاّ وقعوا في شرك «تناقضات ساخرة»، بينما تنتج من جهودهم الهادفة إلى تحقيق أغراض الله في التاريخ ذيول غير متوقعة(٣٠). ويعلّق تشومسكي على هذا النوع من حملات تبرير العدوان الإمبريالي بعد حدوثه وإلقاء تبعاته على الآخرين (دائماً الآخرون) بالقول: «لو أن هذه الكلمات كُتبت قبل عشرين عاماً، لكانت معيبة كثيراً؛ أما أن تظهر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، فهذا ما يتجاوز حدود المعقول»(٣١).

ويتبين من المراجعة المتانيّة للتدخلات الأميركية أن أصدقاء الولايات المتحدة، أو حلفاءها، أو عملاءها، من القادة الذين تعمل المستحيل لإبقائهم في السلطة، يصبحون «أشراراً» حين يسقطون، أو ينتهي دورهم لسبب أو لآخر - كما حدث مع العديد من الزعماء الدكتاتوريين في مختلف دول العالم. كذلك تصبح الحيل التي يستخدمها راسمو السياسة الأميركية ومنفّذوها... حيلاً «قذرة»، بمجرد أن تفشل(٣٢). ويقول المعلق شانون، الذي عد التدخّل الأميركي في أميركا اللاتينية ثمرة «أسمى الدوافع»، إن تدخّل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في تشيلي ذات الوضع «المعقّد» ورّط الولايات المتحدة «في ذيول غير متوقّعة لدكتاتورية عسكرية مقيتة [يعني بها حكم الجنرال بينوشيه]، تمارس التعذيب، وتعمل على تدمير الحرية والمؤسسات

(٢٧) الإشارة هنا إلى ما كتبه Lawrence A. Cremin عام ١٩٧٧ عن تقاليد التربية الاميركية.

(٢٨) Noam Chomsky and Edward S. Herman, *After the Cataclysm: Postwar Indochina and the Reconstruction of Imperial Ideology* (Boston: South End Press, 1979), p. 47.

(٢٩) تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، ص١٣، نقلاً عن مقال William Shanon في صحيفة نيويورك تايمز، ٢٨/٩/١٩٧٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص١٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص١٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص١٦.

الليبرالية التي كنا نحاول أن نحميها»[٣٣]. ويرى السيناتور فولبرايت أن التدخلات العلنية للولايات المتحدة أكسبتها القليل، لكن تدخّلاتها السرية أكسبتها «أقل [من ذلك القليل]». كما أنه لا يجد أي عملية تدخُّل سرّية واحدة، من نوع فضيحة «إيران ـ كونترا»، ضرورية للولايات المتحدة أو أنها ناجحة فعلاً على المدى الطويل (أليس هذا الكلام أيضاً من «ثقافة الإمبريالية»، التي أشرت إليها سابقاً؟ ألا يعني أن التدخل، حين يكون ضرورياً للولايات المتحدة، أو حين ينجح، يصبح نظيفاً ومقبولاً؟)... «كانوا يتبجّحون باسقاط [الزعيم] الوطني مصدّق[٣٤] وإعادة الشاه إلى السلطة عام ١٩٥٣. وأعتقد أن [تلك العملية] أثبتت أنها خطأ جسيم»[٣٥]. ويذهب تشومسكي إلى أبعد من ذلك كثيراً، حين يذكّر بما حدث بعد محاولة الإيرانيين «أن يتولوا أمر نفطهم»، وأعاد الإنقلاب «المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزية نظام الشاه الذي بقي حتى [قيام الجمهورية الإسلامية] ذلك النظام القوي التابع للولايات المتحدة... [يشتري] كميات كبيرة من السلاح الأميركي، ويعمل على محاربة الإنتفاضات في شبه الجزيرة العربية وإخضاع الشعب الإيراني، بالطبع، لأهواء الشاه ونزواته»[٣٦]. ويذكّر تشومسكي أيضاً بأن ذلك الانقلاب «الذي أنهى التجربة الديمقراطية الإيرانية... عُد في الولايات المتحدة نصراً عظيماً». ورأت صحيفة **نيويورك تايمز** في افتتاحية لها[٣٧]، بعد توقيع اتفاق بين ايران الشاه والاتحاد النفطي الذي أقامته واشنطن، أن الدول النامية الغنية بالمصادر الأولية أدركت «الثمن الباهظ الذي يتوجّب عليها دفعه إذا ما تمادت في تعّصبها الوطني. ولعلّنا نفرط في الأمل إذا أعتقدنا أن التجربة الإيرانية سوف تمنع قيام مصدّق آخر في دولة أخرى، لكن هذه التجربة عزّزت موقع الزعماء العقلانيين ذوي الرؤية البعيدة... [و] أن بعض الدوائر في بريطانيا العظمى سوف تتهم «الإمبريالية» [المزدوجان موجودان في النص الأصلي للافتتاحية] الأميركية ـ التي تتخذ شكل شركات النفط الأميركية المشاركة في الإتحاد النفطي ـ بأنها دحرت بريطانيا، مرة أخرى، من معقل تاريخي»[٣٨].

في عام ١٩٠١، بعث جندي أميركي أسود في القوات الغازية للفيليبين اسمه وليام فولبرايت برسالة إلى محرّر إحدى الصحف في أميركا قائلاً: «ليس النزاع [الراهن] على هذه الجزر سوى مكيدة هائلة للّصوصية والظلم والإضطهاد»[٣٩]. بعد ذلك بنحو تسعين عاماً، قال السيناتور (الأبيض) وليام فولبرايت إن الولايات المتحدة ساهمت في إحداث الكثير من المآسي في العالم، ولم تتعلم من دروس فيتنام إلا القليل أو لا شيء. ورأى أن أهم درس كان عليها أن تتعلمه كامّة هو أن أميركا ليست محصّنة أكثر من القوى العظمى في الماضي تجاه غطرسة القوة: «ليس ثمة غرور إنساني أكبر من الإعتقاد بأن للقيم الخاصة بإنسان ما (أو فئة ما) شرعيةً كونية شاملة، وليس ثمة حماقة أكبر من محاولة فرض

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٣. يشير شانون في كلامه إلى تدخّل أميركا ـ ومن غير المهم هنا بأي أيدٍ أو أدوات ـ لقلب نظام حكم الرئيس الماركسي سلفادور آييندي، الذي انتخب ديمقراطياً عام ١٩٧٠. ومن الأمثلة اللامتناهية على التبريرات «الثقافية» للعدوان والإنتهاك وما شابه، المعلومات التالية في صفحة ٧٥٥ من كتاب الحقائق *The World Almanac and Book of Facts*: «حسّنت حكومة آييندي الأوضاع بالنسبة للفقراء، لكن الاعمال اللامشروعة والعنيفة التي قام بها أنصار الحكومة المتطرفون، وفشل نظام الحكم في ضمان دعم الاغلبية، والبرامج الإقتصادية الإشتراكية السيئة التخطيط، أحدثت (كلّها) فوضى سياسية ومالية. وفي ١١/٩/١٩٧٣، استولت زمرة عسكرية (junta) على السلطة وقالت إن آييندي قتل نفسه». أنظر: *The World Almanac and Book of Facts 1995* (Mahwah: Funk Wagnalls Corporation, 1994). ويلاحظ القارىء أن كتاب «الحقائق» (والمزدوجان مني) لم يستخدم في الجملة الاخيرة كلمة مثل «إدّعت» أو «زعمت» (Claimed)، ولم يضع كلمتَيْ «قتل نفسه» بين مزدوجين. كما أن المرجع المذكور لم يُشر اطلاقاً إلى أي تدخّل أميركي!

(٣٤) محمد مصدّق (١٨٨٠ ـ١٩٦٧)، هو الزعيم السياسي الذي أمّم مصالح النفط البريطانية في إيران، وكاد ينجح خلال توليه رئاسة الحكومة (١٩٥١ ـ١٩٥٣) في الإطاحة بالشاه.

(٣٥) Fulbright, *The Price of Empire*, p. 170.

(٣٦) تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، ص٣١.

(٣٧) *New York Times*, 6/8/1954.

أفضليات مجتمع واحد على عالم كاره لها. وهذا هو أقل ما كان علينا أن نتعلّمه من مأساةِ فيتنام»(٤٠). وكان على السيناتور فولبرايت أن يتذكر أيضاً أن فيتنام ليست «المأساة» الأولى، بل واحدة فقط ـ على الرغم من فداحتها وأهوالها ومآسيها ـ في سلسلة لا تنتهي من الكوارث التي يفرضها على شعوب العالم منذ مئات السنين استعمار عنصري حاقد، بدأ أوروبياً واستحال تدريجاً ـ بين أواخر القرن الماضي ومنتصف هذا القرن ـ اميركياً.

يقول جورج أورويل، في كتابه عن الوطنية إن «الوطني» لا يعترض قط على المجازر التي ترتكبها جماعته، ويتمتع ـ أكثر من ذلك ـ بقدرة مذهلة حتى على عدم سماع ما يحدث من هذه المجازر(٤١). ويستهل نعوم تشومسكي وادوارد هيرمان كتابهما عن دعم واشنطن للأنظمة الفاشية في العالم الثالث، الذي قدّما له بجملة «أورويل»، بالقول إن لدراستهما المؤلفة من مجلدين مرتبطين تركيزاً مزدوجاً: على الحقائق وعلى المعتقدات. فالحقيقة الأساسية، كما يقولان، هي أن الولايات المتحدة أقامت تحت رعايتها وحمايتها «نظاماً استعمارياً لدول عميلة يحكمها في صورة رئيسية الإرهاب، وتخدم نخبة تجارية وعسكرية صغيرة، محلية وأجنبية». أما المعتقدات الجوهرية، أو المزاعم الأيديولوجية، فهي أن الولايات المتحدة «متفانية في تعزيز قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، مع أنها قد تخطىء أحياناً في سعيها لتحقيق هذا الهدف». ويصف تشومسكي وهيرمان، باستهزاء، الإعلام الجماهيري (Mass Media) بالصحافة الحرة... بين مزدوجين ("Free Press"). ويقولان إنها نظام فعّال جداً لإعادة كتابة التاريخ المعاصر، واختيار «معلومات» راهنة أو «فبركتها»، وتتصرف إلى حد كبير كنظام الدعاية (Propaganda) الذي تسيطر عليه

الدولة. ويتّهم المؤلفان، بما لديهما من إثباتات قاطعة وشواهد موثّقة، بأن للمؤسسات الأيديولوجية الغربية قدرة مرعبة على «تزوير الوقائع»، أو طمسها، أو إعادة تفسيرها، «لمصلحة المسيطرين على الإقتصاد، والنظام السياسي»(٤٢). وانتهكت دار النشر التي اتفقا معها على إصدار هذا الكتاب نفسه الاتفاق، لأن وليام سارنوف، أحد كبار المسؤولين في الشركة الأم (امبراطورية «وورنر» للاتصالات والترفيه) تألم وغضب كثيراً من جملة في الصفحة السابعة من الكتيب الأصلي، الذي صدر عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، جاء فيها: «إن الزعامة في الولايات المتحدة، كنتيجة لموقفها المهيمن وجهودها الواسعة النطاق لمكافحة الثورات [في العالم الثالث]، هي أهم محرِّض، ومنفِّذ، ومؤازر معنوي ومادي منفرد لحمّامات دم خطيرة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية»(٤٣).

ويتساءل كثير من الاميركيين المؤمنين فعلاً بالمُثُل العليا والقيم والفضائل، أكثر مما يتساءل أعداء أميركا الكثيرون: لماذا تستخدم الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة مقاييس ومعايير مختلفة ـ إلى جانب استخدامها القوة السياسية والمالية والعسكرية ـ في تعاملها وتصرّفها مع من يختلف معها، أو عن المتحكّمين في شؤونها، في العرق أو الدين أو السياسة، محلّلة لنفسها ـ ولأصدقائها ـ ما تحرّمه على الآخرين، مشرعنة اللاشرعي لتنفيذ مآربها وخدمة أطماع حلفائها أو عملائها، غير آبهة بمواقف بقية البشر أو مآسيهم أو تطلعاتهم، غير عابئة بهذه الشرعة العالمية أو تلك، ناهيك بركيزتيها القانونيتين الشهيرتين: الدستور وميثاق الحقوق (Bill of Rights) ـ وهي في هذا المجال، بالمناسبة، ليست الأمة الوحيدة أو الأولى في التاريخ (وبالتأكيد، لن تكون الأخيرة)؟

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.
(٣٩) Howard Zinn, *A People's History of the United States* (New York: Harper Colophon Books, 1980), p. 312.
(٤٠) Fulbright, *The Price of Empire*, pp. 127-128.
(٤١) Noam Chomsky and Edward S. Herman, *the Washington Connection and Third World Fascism* (Boston: South End Press, 1979), p. VII.
(٤٢) Ibid, pp. IX-X.
(٤٣) Ibid, p. XIV.

إن الشـرخ الواسع، والمتزايد، بين الجانبين المتناقضين جداً، لا بل المتصارعين، للعقيدة (Creed) الأميركية، كما يسمّيهما هاوارد زن[٤٤]، يفسِّر إلى حد كبير الازدواج والرياء والتظاهر المزيّف بالفضيلة والدين لسياسة الولايات المتحدة، وللمشاكل الحادة التي تواجهها في الداخل، ولتدخّلاتها الدامية والمدمّرة العديدة في شؤون الدول الأخرى وانتهاكاتها الفاضحة الكثيرة للقوانين والمواثيق الدولية. فهناك العقيدة البلاغيّة المنمقة (Rhetorical)، الممثّلة على خير وجه في كلمات إعلان الإستقلال: «... كل الناس مخلوقون متساوين... حقوق لا تُنتزع... حياة، وحرية، وطلب السعادة!... [و] متى يصبح أي شكل من أشكال الحكومة هادماً لهذه الغايات، يكون من حق الشعب أن يغيِّره أو يلغيه...». وهناك العقيدة العاملة والمطبَّقة (Working)، «تلك المعتقدات... الراسخة في عقول الشعب الأميركي بسبب الممارسة المتواصلة، التي تعزّزها الكنيسة، والعائلة، والمدرسة، والبيانات الرسمية، ووكلاء وسائل الإعلام الجماهيرية: بأن كل الناس متساوون، باستثناء الأجانب الذين نخوض معهم حرباً، والسود الذين لم يجرِ إختيارهم [كافراد] لنوع خاص من الإهتمام، والهنود الذين لا يرضخون ويذعنون... وأي إنسان ليس لديه مال...»[٤٥]. ويرى زن أن التاريخ الأميركي «محاولة طويلة، لكنها فاشلة حتى الآن، للتغلب على الغموض في العقيدة الأميركية، من أجل الوفاء بمبادىء إعلان الإستقلال». وهو يحذّر من مغبة الإستمرار على هذا المنوال، لأن أميركا، في رأيه، «ليست رؤساء محاربين، وصناعيين نهمين، ومفكّرين متذلّلين، وضحايا مذعنين فحسب، بل هي أيضاً رجال ونساء شجعان، ومنظّمون [لحركات] الإنشقاق والمقاومة، ومؤجّجون [لنيران هذه الحركات].

في عام ١٩٠٦، كتب أمين الريحاني، الذي كان قد مضى على إقامته في الولايات المتحدة بضع سنوات، سلسلة من المقالات عن الحياة الإجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة، جاء في أحدها أن الأمة الأميركية أعلنت استقلالها عام ١٧٧٦ و«ها قد مرّ عليها الآن مئة وثلاثون سنة وهي لم تزل بعيدة عن الاستقلال بُعدها عن المملكة التي حاربتها وخلعت نيرها أيام الإستعمار. نعم استقلّت عن ملك متوّج ولكنها وقعت في قبضة ملوك لا تلبس التيجان!... (كل الناس يطالبون بإنصاف عمال المناجم الفقراء) وجبابرة المال أصمٌ من أبي الهول. فما هو استبداد حكومة جورج الثالث بالنسبة إلى هذا التكبّر والطغيان؟»[٤٦]. وتساءل الريحاني قبل تسعة عقود، كما نتساءل نحن اليوم، عن فضائل هذا التمدّن الحديث «المؤسّس على المادة والطمع والإستئثار... الذي يسنُّ أرباب المال شرائعه، فيطبّقها سماسرة البورصة وأصحاب المعامل، وينشرها وزراء الحربية بالمدافع والمدرّعات... فالتمدّن عندهم هو التموّل». ويقول في مقال آخر: «تغيّرت القيود وتنوّعت السلاسل واستبدل النخّاسون بغيرهم... إنَّ في الولايات المتحدة من العبوديات أنواعاً وأشكالاً»[٤٧]. ويصرخ الريحاني في مكان آخر: «أي جحيم أشدّ شقاء وأكبر بلاء من الجحيم الذي يعدّه المتموّل للشعب، متواطئاً مع القانون الجليل ومستخدماً قوة الحكومة، لتنفيذ أغراضه وتحقيق مطامعه...؟ أيّة شرائع مكّنت [أرباب المال] من عملهم، وساعدتهم على احتكار ضروريات

ان الولايات المتحدة التي تنفرد بما أنعم عليها من ثروات طائلة وتاريخ مميز هي فوق النظام الدولي لا ضمنه... وهي تحب التصور أن أي شيء تريده هو بالضبط ما يريده الجنس البشري بكامله

(٤٤) Howard Zinn, *Postwar America: 1945-1971* (Indianapolis: The Bobbs - Merrill Company, Inc, 1973).
(٤٥) Ibid, p. XIV.
(٤٦) أمين الريحاني، الريحانيات، ط٨، ج١ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٨)، ص١٤٤.
(٤٧) المصدر نفسه، ص١٣٤.

الحياة والإستبداد بالعباد؟... [إن] الحكومة التي تساعد هؤلاء المتموّلين العظام، تصبح أخيراً عاجزة عن كبح جماحهم... (إن الحيّة التي تربّيها، تنفث عليك السمَّ من فيها)... إن الحرية في هذه البلاد تساعد أعداءها على بنيها، [و] جمهورية اليوم تساعد المتموّل ليظلم بماله، كما كانت الملكية تساعد رجل الدولة ليظلم بنفوذه. وقد قال أحد [الفرنسيين]: قد تسقط الملكيات من فقر شعبها وقد تسقط الجمهوريات من غنى أفرادها. فلا تظن أننا نرتع في هذه البلاد بظلٍّ الحرية والإستقلال، واننا نعيش تحت سماء العدل والمساواة. فهذه كلها اليوم اسم بلا مسمّى، وأمور لا نشعر بفقدانها إلا متى طلبناها مضطرين»[٤٨].

في الخمسينات من هذا القرن، أصدر العالم الإقتصادي الأميركي فيكتور بيرلو كتاباً قال إنه يهدف من خلاله إلى تقويض «الأسطورة» التي ربّي عليها الشعب الأميركي، القائلة إن جيوش الولايات المتحدة غير عدوانية، وإن المشاريع التجارية الأميركية تغزو العالم عن طريق المنافسة السلمية وخدمة المستهلكين، في حين أن أميركا استعمارية، وان الإستعماريين فيها ـ أي «تلك الحفنة القليلة من الرجال الذين يملكون أميركا ويسيطرون عليها» ـ هم أمراء حي المال (Wall Street) في نيويورك[٤٩]. وينقل المعرّب منير البعلبكي[٥٠]، في أحد هوامشه التفسيرية المفيدة العديدة، عن إحدى زعيمات الحزب الشعبي (Populist)[٥١] قولها في أواخر القرن الماضي إن «وول ستريت» يملك أميركا... «فلم تعد حكومتنا حكومة الشعب بوساطة الشعب ولمصلحة الشعب، بل حكومة وول ستريت بوساطة وول ستريت ولمصلحة وول ستريت... والواقع أن قوانيننا هي نتيجة مسلك من شأنه أن يكسو الرذيلة بالحلل الغالية، والفضيلة بالخرَق البالية»[٥٢]. ويرى بيرلو أن عوامل الإستعمار الإقتصادي الرئيسية الخمسة، التي لخّصها لينين[٥٣]، «نشأت في الولايات المتحدة، وكان نشوؤها على نطاق عالمي»، وان أمراء «وول ستريت» فرضوا شروطهم بعد اكتساح النازيين بلدان أوروبا الغربية في مطلع الحرب العالمية الثانية. وينقل المؤلف عن رئيس مجلس المؤتمر الصناعي الوطني آنذاك، فيرجيل جوردان قوله الصريح وتوقّعاته التي تحققت: «مهما كانت النتيجة التي ستؤول إليها الحرب فقد اندفعت الولايات المتحدة في اتجاه استعماري في الشؤون العالمية وفي كل مظهر من مظاهر حياتها... وفي أحسن الأحوال، ستصبح انكلترا شريكاً ثانوياً في استعمار انكلو ـ ساكسوني جديد، تكون فيه موارد الولايات المتحدة الإقتصادية، وقوتها العسكرية والبحرية، مركز الثقل... إننا قد نخشى لفظة الإستعمار البغيضة، غير المألوفة... وكثير منا يؤثرون أن يخفوها، على الطريقة الاميركية الشائعة، وراء حجاب من عبارة غامضة مثل «الدفاع عن نصف الكرة الغربي». لكنّ أميركا مقدّر لها أن تسلك (في هذا الاتجاه)... جنوباً في نصف الكرة الغربي، وغرباً في المحيط الهادىء، يتّخذ ركب الإستعمار سبيله؛ وبلغة القوة الإقتصادية الحديثة والإعتبار (Prestige) السياسي، ينتقل الصولجان اليوم إلى الولايات المتحدة» (أي بعد

إن أصدقاء الولايات المتحدة، أو حلفاءها، أو عملاءها، من القادة الذين تعمل المستحيل لإبقائهم في السلطة، يصبحون «أشراراً» حين يسقطون أو ينتهي دورهم لسبب أو لآخر

---

(٤٨)المصدر نفسه، ص١٤٠ ـ ١٤١.

(٤٩)فيكتور بيرلو والبرت إ. كان، **اعمدة الإستعمار الاميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد**، تعريب منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠)، ص٨.

(٥٠)صاحب معجم المورد، ط٢٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣).

(٥١)Populist Party (الحزب الشعبي) برز كحزب ثالث (إلى جانب الحزبين الرئيسيين) في التسعينات من القرن الماضي للمطالبة بحقوق المزارعين.

(٥٢)بيرلو وكان، **أعمدة الاستعمار الأميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد**، ص١٤.

(٥٣)المصدر نفسه، ص٧ ـ ٨، نقلاً عن: Lenin, *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (New York, 1939), p. 89.

إقصاء جميع منافسيها الاستعماريين من منطقة - أو مناطق - نفوذها، وبسط سيطرة مطلقة على المحيط الهادىء وجزء كبير من الشرق الأقصى).

ثمة «عجيبتان» أميركيتان حققتهما حرب هتلر (العالمية الثانية)، وكم من «هتلر» في هذا العالم أفسح المجال ويفسحه أمام الولايات المتحدة كي تتعاظم قوتها وتتغطرس بسبب تلك القوة - وهي غير المحتاجة أصلاً إلى مثل هذه «الحوافز»! - ففي مطلع عام ١٩٤٠، كما يقول ستيفن آمبروز(٥٤)، كان عدد أفراد القوات المسلحة الأميركية... مئة وخمسة وسبعين ألف رجل (أي مثل جيوش العديد من الدول الصغيرة والفقيرة)، «ومن دون أي معدات تُذكر». بعد ذلك بخمس سنوات فقط، أصبحت القوات المسلحة - بملايينها الثمانية - «أحدث جيوش العالم أسلحة وتجهيزاً». ويذكر المؤرخ آمبروز الأرقام المذهلة التالية لإنتاج نوع واحد من المعدات، لإعطاء فكرة عن حجم الإنجاز الشامل: ففي عام ١٩٣٩، انتجت مصانع أميركا ٥٨٥٦ طائرة. وفي عام ١٩٤٤، قفز الرقم إلى ما يقارب المئة ألف (٩٦٣١٨)، بينها العديد من تلك القاذفات الضخمة ذات المحركات الأربعة. ووصل عدد الطائرات التي انتجتها مصانع أميركا خصيصاً للحرب إلى أكثر من... ربع مليون طائرة (وكانت المعدات الأخرى، من دبابات وشاحنات وغيرها تتدفق من المصانع على مدار الساعة). وصدقت في الأربعينات الجملة التي قالها الكاتب الراديكالي راندولف بورن في منتصف الحرب العالمية الأولى - حيث صدقت أيضاً: «الحرب هي صحة الدولة»(٥٥). فالحكومة أصبحت قوية جداً، والروح الوطنية انتعشت، والصراع الطبقي وُضع جانباً، وجشع المصانع والمصارف وكبار التجار تضاعف. ويقول الشاعر أرتشيبولد ماكليش، الذي كان في أثناء الحرب مساعد وزير الخارجية، منتقداً بحدة ما شاهده في عالم ما بعد الحرب: «كما تسير الأمور حالياً، سيكون السلام الذي سنحققه، السلامُ الذي نبدو أننا نحققه، سلامَ النفط، سلام الذهب، سلام الشحن، سلاماً - باختصار - ... من دون هدف خُلُقي أو مصلحة إنسانية...»(٥٦).

ومن المؤكد أن المستفيد الأكبر من تلك الحرب، رغم الإصلاحات السياسية والإجتماعية العديدة، كان التحالف التقليدي والتاريخي بين الحكومة و«الأوليغاركية»(٥٧) المالية الصناعية التجارية. ويعود تاريخ هذا التحالف إلى أيام «الثورة» الأميركية، والمقترحات الأولى التي قدّمها إلى الكونغرس أول وزير للمالية في الدولة الفتيّة، ألكسندر هاملتون (تتصدّر صورته الأوراق النقدية من فئة عشرة دولارات). ويرى فيكتور بيرلو، في كتابه الصادر في الخمسينات، أن استخدام القوة العسكرية «عدوانياً» كان ولا يزال «الوسيلة الرئيسية التي تعتمدها الولايات المتحدة في توسّعها الإستعماري... ويتجلّى الدور الذي قامت به القوة العسكرية في تدعيم سيطرة وول ستريت الإقتصادية على البلدان نصف المستعمرة في هذه الكلمات التي لخّص فيها المايجور جنرال سمدلي بتلر حياته العسكرية:

«قضيت ثلاثة وثلاثين عاماً في خدمة جيشنا الأميركي، كنت في معظمها أشبه بقاطع طرق يعمل لمصلحة وول ستريت والشركات والمصارف الكبرى... وهكذا ساعدتُ على جعل المكسيك مكاناً آمناً لشركات النفط الأميركية سنة ١٩١٤، وعلى جعل هايتي وكوبا أرضاً يستطيع الـ«ناشونال سيتي بانك» استغلالها... وفتحتُ أبواب جمهورية الدومينيكان في وجه شركات السكّر الأميركية سنة ١٩١٦[...]»(٥٨).

في مطلع عام ١٩٤٩، قال الرئيس هاري ترومان في رسالته إلى الكونغرس، عما يُسمّى حالة الإتحاد،

(٥٤) Stephen E. Ambrose, "World War II Remembered," in: *The World Almanac and Book of Facts* 1995, p. 37.

(٥٥) Zinn, *A People's History of the United States*, p. 350.

(٥٦) Ibid, p. 405.

(٥٧) Oligarchy، كلمة يونانية الأصل تعني حكم القلّة، أو تحكُّم القلّة، أو حكومة يسيطر عليها قلائل همّهم الإستغلال وتحقيق المنافع الذاتية (قاموس المورد).

(٥٨) بيرلو وكان، اعمدة الإستعمار الأميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد، ص١٤-١٥.

إن جوهر السياسة الخارجية الأميركية هو السلام، وإن العالم يتطلع إلى الولايات المتحدة لتتولى زعامته. واستهل فترته الرئاسية الثانية، بعد ذلك بأسبوعين، بخطاب قال فيه إن «شعوب الأرض» تُكبِر في الولايات المتحدة «حبَّها للخير، وقوتها، وزعامتها الحكيمة. فنحن لم نطمع بأرض أحد، ولم نفرض إرادتنا على أحد. إن الإستعمار القديم - [ذلك] الاستغلال من أجل الربح الشخصي - لا محل له في خططنا»[٥٩]. إلا أن ليو ويلتش، أحد كبار المسؤولين في شركة ستاندرد للنفط (نيوجيرسي) في الأربعينات[٦٠]، سبق ترومان في التحدث عن «الزعامة» الأميركية، لكنه كان أكثر وضوحاً (أو أقل دبلوماسية)، إذ قال في أواخر سنة ١٩٤٦: «علينا، بوصفنا أكثر دول الأرض إنتاجاً، وأقواها رساميل، وأغناها بالصناعة الآلية، أن نحزم أمرنا ونتحمّل المسؤولية، التي يلقيها على عاتقنا كوننا نملك أغلبية الأسهم في تلك الشركة الكبرى [المسمّاة]... العالم! ... ولا ينبغي أن يكون ذلك إلى أجل مسمّى. إنه واجب سرمدي لا يجوز التفريط فيه...! والواقع أن سياستنا الخارجية سوف تكون في المستقبل أكثر اهتماماً بسلامة رساميلنا الموظفة في الخارج وباستقرارها، مما كانت عليه في أيّما وقت مضى. وليس من ريب في أن احترام رساميلنا تلك، لا يقل أهمية عن احترام مبادئنا السياسية...»[٦١].

قبل ذلك بأكثر من مئة عام، أمضى المفكر الفرنسي ألكسي دي توكافي (Alexis de Toequeville) تسعة أشهر في أميركا (١٨٣١ - ١٨٣٢) لدراسة سجونها، ونظامها في تطبيق المساواة. ويستشهد الأميركيون بكثير مما قاله توكافيّ عنهم إيجاباً وإعجاباً، في كتابه **الديمقراطية في أميركا** (١٨٣٤)، لكنهم - في أغلبيتهم الساحقة - يتناسون أو يتجاهلون تحذيراته من أخطار «طغيان الأغلبية»، و«الفردانية الأنانية»، و«الارستقراطية الإنتاجية». يقول: «لئن كانت أميركا لم تنجب بعد أي كتّاب عظام، فالسبب موجود في هذه الحقائق: لا يمكن أبداً بروز نبوغ أدبي من دون حرية الرأي، وحرية الرأي غير موجودة في أميركا. إن ديوان التفتيش لم يتمكن أبداً من منع انتشار عدد كبير جداً من الكتب [المناهضة للكنيسة] في أسبانيا. [لكن] امبراطورية الأغلبية تحقق في الولايات المتحدة نجاحاً أفضل كثيراً، لأنها تزيل فعلاً أي رغبة في نشر [مثل هذه الكتب]. في الولايات المتحدة، لا يعاقَب أحد على هذا النوع من الكتب، إلا أن ما من أحد يُستَحَثُّ على كتابتها»[٦٢]. وكان ذلك المشرّع الشاب (١٨٠٥ - ١٨٥٩) أحد أشهر الشهود على «الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد الهنود»[٦٣]. فبعدما شهد بنفسه عملية إرغام قبيلة بكاملها، «بمن فيها العجزة، والمرضى، والجرحى، والمواليد الجدد»، على عبور نهر المسيسبي المملوء بالشرائح الجليدية نتيجة شتاء قاس جداً، كتب متألماً عن جو «الدمار» الذي يعصر القلوب، وبخاصة لأن الهنود... «لم يعد لديهم بلاد، وقريباً لن يبقوا شعباً»[٦٤]. كذلك انتقد الارستقراطي الفرنسي قضية الرق، وتكهن بوقوع حرب أهلية... كما كان مصيباً جداً في توقّعه نزاعاً مستقبلياً بين الولايات المتحدة وروسيا. وتضايق توكافيّ كثيراً من «إدمان الأميركيين على المسائل المادية بدل الفلسفية»، والسعي الحثيث ذي الهدف الواحد تقريباً وراء الثروة: «لا أعرف فعلاً، أي بلد يسيطر فيه حب المال بمثل هذه القوة على عواطف الناس...»[٦٥]. وعدّ «الفردانية» (Individualism) خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، لأنها في الحقيقة تعني أن مصالح الفرد - أخلاقياً - هي فوق كل اعتبار، أو هكذا يجب أن تكون. ويقول «بطريرك» مؤرّخي أميركا، هنري ستيل كوماجر[٦٦]، إن توكافيّ استخدم هذه الكلمة كمصطلح

(٥٩) المصدر نفسه، ص٧٧.
(٦٠) المصدر نفسه، ص٧٨.
(٦١) المصدر نفسه، ص٧٩ - ٨٠.
(٦٢) امتحان GRE لمادة التاريخ عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦، ص٢١.
(٦٣) Kenneth C. Davis, *Don't Know Much about History* (New York: Crown Publishers, Inc, 1990), p.123.
(٦٤) Ibid., p. 123
(٦٥) Ibid., p. 125.
(٦٦) Henry Steele Commager، من مواليد عام ١٩٠٢، له عشرات الكتب في التاريخ.

ازدرائي منتقص من القدْر... «كانت أصلاً تعبيراً ازدرائياً في الفرنسية حين اقتبسناها، ومعناها أنك تضع مصالحك الأنانية فوق مصالح مجتمعك»[٦٧]. كذلك حذر المفكر الفرنسي من مخاطر «الارستقراطية الانتاجية»، لأنه اطّلع على آثارها في انكلترا «وخافها، ورأى أنها قد تدمّر الديمقراطية الأميركية»[٦٨]. ويقول توكافيّ عن الديمقراطية (وهذه الكلمة بالذات - ديمقراطية - ليست موجودة، بحسب معلوماتي، في أيٍ من وثائق تأسيس الولايات المتحدة كدولة): إذا تمكنت الارستقراطية الإنتاجية يوماً من السيطرة على البلاد، فمن المحتمل أن تصبح الديمقراطية أكثر أنواع الحكم استبداداً في التاريخ!

ثانياً: العنصرية والطبقية والنفاق... منذ البدء

حين نزل كريستوف كولومبس ورجاله على الشاطىء في جزر البهاما، هرع الرجال والنساء العراة من قبيلة Arawak للترحيب بهم، وتقديم الطعام والشراب والهدايا إليهم. وكتب كولومبس في سجلات سفينته لاحقاً: «... لا يحملون سلاحاً، ولا يعرفون ما هو السلاح. حين أريتهم سيفاً، أخذوه من حدّه وجرحوا أنفسهم بسبب الجهل. ليس لديهم حديد؛ رماحهم من الخيزران... (أجسادهم قوية ورياضيّة) ومن الممكن جعلهم خدماً جيدين... بخمسين رجلاً يمكننا إخضاعهم كلهم، وإرغامهم على أن يفعلوا كل ما نريد»[٦٩].

كان أولئك «الأراواكيّون»، مثل إخوانهم في المناطق الأخرى، مشهورين بحسن الضيافة وحب المشاطرة. لكن تلك الصفات لم تكن بذات أهمية «في أوروبا عصر النهضة، التي كانت تهيمن عليها ديانة البابوات، وحكومات الملوك، والهستيريا لجمع المال - التي اتّسمت بها الحضارة الغربية و [نفسية] رسولها الأول إلى الأميركتين، كريستوف كولومبس»[٧٠]. من هناك، انتقل ذلك الرجل المغامر - ومعه سجناء من الوطنيين - إلى ما هي كوبا اليوم، ومنها إلى هيسبانيولا - الجزيرة التي تضم اليوم هايتي وجمهورية الدومينيكان. وفي تلك الأخيرة، بنى من أخشاب سفينته الجانحة «سانتا ماريا» حصناً أطلق عليه - وهو المسيحي المؤمن - اسم «الميلاد» (Nav-idad)، فكان «أول قاعدة عسكرية أوروبية في النصف الغربي للكرة الأرضية»[٧١]. وذكر كولومبس أن الهنود «سُذّج جداً وكرماء جداً بالنسبة إلى موجوداتهم... فحين تطلب منهم شيئاً مما لديهم، لا يقولون لا أبداً...!» وفي خلال رحلته الثانية، التي موّلها ملكا إسبانيا - بعد ما وعدهما بإحضار كل ما يحتاجان إليه من ذهب وكل ما يطلبانه من عبيد، كتب في هايتي: «لنواصل باسم الثالوث الأقدس (الله، ويسوع المسيح، والروح القدس) إرسال جميع العبيد الذين يمكن بيعهم». وذكر في مكان آخر: «هكذا يمنح الله السرمدي، إلهنا، النصر لمن يتبعون سبيله على الرغم من المستحيلات الواضحة»[٧٢].

حاول أبناء قبيلة أراواك مقاومة الإسبان المدجّجين بالسلاح والممتطين أفضل أنواع الخيول (غير المعروفة إطلاقاً لدى الوطنيين)، ففشلوا فشلاً ذريعاً... بحيث قرروا القيام بعمليات انتحار جماعية بالسموم وقتل الأطفال، تفادياً للعبودية والعذاب والألم. وفي خلال عامين، مات نصف سكان هايتي البالغ عددهم آنذاك ربع مليون[٧٣]. وتقلّص العدد بحلول عام ١٥١٥ (أي بعد ٢٣ سنة على «الإكتشاف») إلى خمسين ألفاً... فإلى خمسمئة فقط عام ١٥٥٠! واتّهم الكاهن الشاب بارتولومي دي لا كاساس (Bartolomé de Las Casas)، الذي اشترك

(٦٧) Bill Moyers, *A World of Ideas* (New York: Doubleday, 1989), p. 231.
(٦٨) Ibid., p. 230.
(٦٩) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 1.
(٧٠) Ibid., p. 1.
(٧١) Ibid., p. 3.
(٧٢) Ibid., p. 3.
(٧٣) Ibid., p. 4.

في حملة كولومبس لاحتلال كوبا، «الأدميرال» الإيطالي بارتكاب «جرائم (يتعذّر تعويضها) بحقّ الهنود» إرضاءً لملك إسبانيا[٧٤]. وكتب كاساس عن الفظائع الوحشية التي ارتكبها الإسبان، بما في ذلك «اقتطاع أجزاء من أجساد الهنود، لإمتحان حدة سيوفهم». وروى في مجلده المتعدد الأجزاء[٧٥]، الذي بدأه في الخمسينات من عمره، وبعدما جمع يوميّات كولومبس ونقّحها، كيف أن إثنين من «هؤلاء الذين يسمّونهم مسيحيين التقيا يوماً صبيّين هنديين يحمل كل منهما ببغاء، فأخذا الطيرين، ولأجل التسلية... قطعا رأسَيْ الصبيّين»[٧٦].

هكذا بدأ تاريخ الإجتياح الأوروبي «الحضاري» لأمم الهنود في الأميركتين: بالسيطرة، والإستعباد، والقتل، والتعذيب، والإفناء. لكنك حين تقرأ كتب التاريخ التي يدرسها الصغار في أميركا ــ وفي العديد من دول العالم الأخرى ــ لا تجد سفك دماء ووحشية، بل... مغامرات بطولية، واحتفالات بذكرى كولومبس وعيد كولومبس (له عيد رسمي قومي في الولايات المتحدة)، ومهرجانات، وأفلام! ومن شبه المؤكد أن الباحث عن الحقيقة لن يجد، حتى ولو لجأ إلى أعمق من كتب المرحلتين الإبتدائية والثانوية، سوى تلميحات بين الحين والآخر إلى غير أخبار المغامرات والبطولات. ولنأخذ مثلاً المؤرخ المعروف من جامعة هارفرد، ساموئيل أليوت موريسون، وهو أحد أشهر من أرّخ حياة كولومبس و«إنجازاته»[٧٧]. فقد تحدّث في كتابه المتعدد الأجزاء عن الإستعباد والقتل، قائلاً: «أدت السياسة الوحشية[٧٨] التي بدأها كولومبس وواصلها أخلافه إلى إبادة جماعية كاملة». لكن هاوارد زن، الثائر على الأكاذيب والتضليلات والتمويهات في كتب التاريخ الأميركي (وأي كتب تاريخ أخرى)، يقول «إن تلك الجملة بالذات لم تَرِد إلاّ «مدفونة» في منتصف (ما رواه موريسون من قصة رومانسية عظيمة)». ويلخّص موريسون في الفقرة الأخيرة من كتابه وجهة نظره عن كولومبس، على النحو التالي: «كانت له أخطاؤه وعيوبه (Defects)، لكنها كانت إلى حد كبير عيوب السجايا التي جعلته عظيماً، [وهي] إرادته التي لا تُقهر، وإيمانه الرائع بالله وبمهمته هو شخصياً كحامل [رسالة] المسيح إلى أراضٍ وراء البحار، ومثابرته العنيدة رغم [ما تعرّض له من] إهمال وفقر وتثبيط عزيمة. إلا أنه لم يوجد أي عيب، أو أي جانب مظلم، لأبرز سجاياه كلها وأكثرها ايجابية: [وهي] براعته الملاحيّة». ويشعر المطّلعون على هذه الحقائق بأن محاكمة كولومبس في هذا العصر، وإدانته غيابياً (كما فعلت محكمة «شعبية» أنشأها موقتاً عدد من سكان أميركا الأصليين في الذكرى المئوية الخامسة لذلك «الإكتشاف»)، أمر لم يعد مجدياً. لكن «القبول بالأعمال الوحشية كثمن مُدان، إلا أنه ضروري للتقدم»، مسألة تتطلب المعالجة ــ كما يقول المؤرخ هاوارد زن. فأحد أسباب بقاء هذه الأعمال في أيامنا ــ وإلى ما بعدها ــ عائد إلى أننا «تعلّمنا أن ندفنها في جمهرة من الحقائق الأخرى، كما تُدفن النُفايات الإشعاعية في حاويات تحت سطح الأرض... [و] القبول الهادئ للإخضاع والقتل باسم التقدم ليس إلاّ وجهاً واحداً من أسلوب معيّن لدراسة التاريخ، تُروى فيه أحداث الماضي من وجهة نظر الحكومات، والمنتصرين، والدبلوماسيين، والقادة».

في عام ١٥٨٥، أي قبل وجود أي مستعمرة انكليزية دائمة في «العالم الجديد»[٧٩]، وصل ريتشارد غرنفيل على رأس سبع سفن لدراسة الأوضاع. استقبله السكان الأصليون بالترحاب، وتمتّع هو ورجاله بحسن ضيافتهم. وحين «سرق»

---

(٧٤)يقول زن إن Casas هو المصدر الرئيسي ــ وفي شؤون عديدة: الوحيد ــ للمعلومات عما حدث في الجزر بعد وصول كولومبس. انظر .ibid., p 5

(٧٥) Bartolomé de las Casas, *History of the Indies* (New York: Harper Press, 1971)

(٧٦) Zinn, ibid, p 6

(٧٧)كان الأستاذ الجامعي Samuel Eliot Morison بحاراً هاوياً قام برحلة مماثلة لرحلة كولومبس عبر الاطلسي، قبل إعداده كتاباً من أجزاء عدة عن كولومبس صدر عام ١٩٥٤.

(٧٨)استخدم موريسون كلمة Cruel التي تعني أيضاً «القاسية»، ربما تلطيفاً وتخفيفاً (مقابلة مثلاً بكلمة .(Atrocious

(٧٩)كانت أميركا عالماً «جديداً» بالنسبة إلى الأوروبيين، لكنه قديم جداً بالنسبة إلى السكان الأصليين الذين اقتلعهم الغزاة المستعمرون من أراضيهم وأممهم، وأفنوا معظمهم.

أحد أبناء القرية الكرماء كوباً فضياً صغيراً، لم يكن الانكليزي غرنفيل أقل «تمدّناً» من نظيره الإيطالي ـ الإسباني، إذ أباد كل سكان القرية وأحرقها بكاملها. كذلك أظهر «الحجّاج»[٨٠]، الذين استوطنوا الشمال الشرقي لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة وشكروا الله على منحهم الحرية والأرض (وعيد الشكر ـ Thanks Giving ـ اليوم، هو أكثر الأعياد الوطنية شعبية في أميركا)، انهم «مسيحيون حقيقيون». فمع انهم لم يصلوا هم أيضاً إلى أرض فارغة، بل مأهولة بقبائل من السكان الأصليين، فإن حاكم مستعمرة خليج ماساتشوستس جون وينثروب، مثلاً، اختلق عذراً غريباً للاستيلاء على الأرض. فقد أعلن تلك المنطقة «خواء» أو «مفرّغة» (Vacuum) من الناحية «القانونية». وقال إن الهنود لم «يُخضعوا» الأرض، وبالتالي فإن لهم فيها حقاً «طبيعياً» فقط، لا «حقاً مدنياً». واستخدم أولئك «التطهُّريّون»[٨١] التوراة لتبرير استيلائهم على الأرض: «أطلب منّي، فأعطيك الوثني لميراثك، وأقاصي الأرض مُلكاً لك»[٨٢]. ولم يتورّعوا عن استخدام «العهد الجديد» لتبرير استخدامهم القوة في الاستيلاء على الأرض ـ مع ما يترتّب عن ذلك من ظلم وتشريد وقتل ـ مستشهدين بجملة واحدة من رسالة بولس الرسول إلى أتباع كنيسة روما: «... فمن قاوم السلطة قاوم قضاء الله: وأولئك الذين يقاومون لسوف يُحلّون على أنفسهم اللعنة». وتناسى أولئك «المسيحيون» الأبرار أنهم هم الذين قاوموا السلطة في الأصل (في بريطانيا) ثم قاوموا سلطة السكان المحليين في «العالم الجديد». والأسوأ من ذلك أنهم تجاهلوا كلام السيد المسيح: «سمعتم انه قيل [في العهد القديم، اللاوين ١٩: ١٨]: أحبَّ قريبك وأبغض عدوّك. أما أنا فأقول لكم: أحبّوا أعداءكم، وصلّوا لأجل الذين يضطهدونكم... [و] عاملوا الآخرين مثلما تريدون أن يعاملوكم...». ويذكر المؤرخ اليهودي الأميركي ماكس ديمونت، في كتابه **اليهود في أميركا** (١٩٨٠)، ان «البيوريتانيين» لم يعترفوا أبداً بأي حقوق للهنود في الأرض، «ولم تكن لديهم مشاعر ذنب إزاء تشريد الهنود أكثر مما كان لدى (اليهود الأوائل) إزاء تشريد الكنعانيين»[٨٣]. وتوافقه في هذا الرأي نظيرته ومواطنته روبرتا ستراوس فيورليخت، فتقول في السياق نفسه إن «البيوريتانيين» كانوا مؤمنين بأنهم «هم الشعب المختار» ما دام اليهود فقدوا دعواهم [أي حقّهم في أن يكونوا «شعب الله المختار»] برفضهم يسوع المسيح. وكانوا، شأنهم شأن اليهود، يستشهدون بالعهد القديم لتبرير انتزاعهم الأرض»[٨٤]. ويتساءل هاوارد زن بمرارة وغضب: «هل كان كل ذلك السفك للدماء، والخداع ـ من كولومبس إلى... البيوريتانيين ـ حاجة ضرورية للجنس البشري كي يتطور من الوحشية إلى المدنية؟ هل كان [المؤرخ] موريسون محقاً في دفن قصة الإبادة الجماعية داخل قصة أكثر أهمية... عن

أميركا ليست محصنة أكثر من القوى العظمى في الماضي تجاه غطرسة القوة: «ليس ثمة غرور إنساني أكبر من الاعتقاد بأن للقيم الخاصة بإنسان ما شرعية كونية شاملة، وليس ثمة حماقة أكبر من محاولة فرض أفضليات مجتمع واحد على عالم كاره لها»

---

(٨٠) Pilgrims، هم المهاجرون الإنكليز إلى الشمال الشرقي من الولايات المتحدة.

(٨١) Puritans: جماعة بروتستانتية في انكلترا وفي المنطقة التي سمّاها المهاجرون الاوائل New England، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عُرفت بالتزمّت (والتعصّب) الشديد.

(٨٢) في المزمور ٢:٨، وفقاً للنسخة الإنكليزية التي اعتمدها أولئك «التطهريّون»: «... I Shall Give Thee, the Heathen for Thine Inheritance,...» والمعنى الاول لكلمة Heathen هو الوثني، لكنها تعني ايضاً الهمجي وغير المتمدن. واستخدم «البيوريتانيّون» هذه الجملة بالذات لعدّهم السكان الاصليين وثنيين همجيّين.

(٨٣) Max Dimont, *The Jews in America* (New York: Touchstone, 1980), p. 53.

(٨٤) Roberta Strauss Feuerlicht, *The Fate of The Jews* (New York: Times Books, 1983), p. 69, Footnote.

التقدم البشري؟ من الممكن ربما الخروج بجواب مقنع ـ كما فعل ستالين حين قتل فلاحين من أجل التقدم الصناعي في الإتحاد السوفياتي، وكما فعل تشرشل في شرحه [عمليات] قصف درازدن وهامبورغ، وترومان في شرحه [قنبلة] هيروشيما. ولكن، كيف يمكن إصدار حكم، حين لا يمكن وضع الفوائد والخسائر في الميزان ـ لأن الخسائر إما لا تُذكر، وإما تُذكر عابرة؟»[٨٥].

في عام ١٧٧٦، أعلنت المستعمرات الانكليزية في الساحل الشرقي استقلالها عن «الوطن الأم». كان عدد اليهود في تلك المستعمرات عامئذ نحو ٢٥٠٠، ساندت أغلبيتهم الثورة فحارب أربعون منهم تحت قيادة جورج واشنطن وقدّم المؤيدون الآخرون دعماً مالياً. وتقول الكاتبة اليهودية فيورليخت إن المساندة اليهودية كانت ـ جزئياً ـ نابعة من المصلحة الذاتية، «لأن عدداً بارزاً منهم كانوا تجاراً، وتلك [الثورة] حرب تجّار، تنقل السلطة من الطبقتين المتوسطة والعليا في بريطانيا إلى [نظيرتيهما] في أميركا»[٨٦]. ويتضح من دراسة متعمقة للكاتب الاميركي جون شاي أن الميليشيا الأولى كانت مؤلفة ـ في صورة عامة ـ من نخبة الذكور البيض، «أو على الأقل، ممن لديهم المواطنيّة الكاملة»، الأمر الذي يعني استثناء «الهنود» (حتى غير المعادين للبيض)، والزنوج (حتى الأحرار)، والخدم البيض، وكذلك البيض الأحرار الذين لم يكونوا مستقرّين في مكان ما. ومن المضحك المبكي مثلاً أن مستعمرة «كونّتيكت» أصدرت مع بدء الاستعدادات العسكرية قراراً يفرض الخدمة العسكرية على كل الذكور الذين تراوح أعمارهم بين ستة عشر عاماً وستين عاماً، باستثناء... مسؤولين حكوميّين محدّدين، ورجال الدين، وطلاب جامعة يال وأساتذتها، والهنود، والخلاسيين. ويمكن لمن يُستدعى إلى الخدمة إحضار بديل منه (أخ، صديق، خادم... إلخ)، أو التخلص منها كليّاً بدفع خمسة جنيهات[٨٧]. وكان ١٠ في المئة فقط من السكان البيض (كبار الملاّكين والتجّار) يسيطرون على نصف ثروة البلاد من أرض وأموال، ويصل عدد عبيدهم إلى سبع العدد الإجمالي للسكان[٨٨]. ويرى رونالد هوفمان أن الطبقات الدنيا في الجنوب قاومت التجنيد لجيش الثورة، لأن النتيجة واحدة ـ انتصرت الثورة أم هُزمت ـ وهي بقاء أفراد هذه الطبقات تحت حكم «نخبة سياسية». ففي ماري لاند، على سبيل المثال، حدد الدستور الجديد للمستعمرة (١٧٧٦) أن يكون الراغب في ترشيح نفسه لمنصب الحاكم مالكاً لأراضٍ قيمتها خمسة آلاف جنيه، ولعضوية مجلس الشيوخ... ألف فقط، الأمر الذي يعني استبعاد ٩٠ في المئة من السلطة[٨٩]. وكان عدد العبيد السود في تلك الفترة ربع عدد السكان، وفي بعض المقاطعات نصف المجموع[٩٠].

إن للمؤسسات الايديولوجية الغربية قدرة مرعبة على «تزوير الوقائع» أو طمسها أو إعادة تفسيرها «لمصلحة المسيطرين على الاقتصاد والنظام السياسي»

وما زاد في عمق الهوة بين الطبقات، توزيع ممتلكات الموالين للتاج البريطاني الفارّين... بطريقة

---

(٨٥) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 17.

(٨٦) Feuerlicht, ibid, p. 68.

(٨٧) John Shy, *A People Numerous and Armed: Reflections on the Military Struggle for American Indipendence* (New York: Oxford University Press, 1976). Cited in: Zinn, ibid, p. 78.

(٨٨) Jackson Main, *The Social Structure of Revolutionary America*. Cited in : Zinn, ibid, p. 79 (لم يذكر زن اي معلومات اخرى عن هذا الكتاب).

(٨٩) Ronald Hoffman, "The (Disaffected), in the Revolutionary South," in: Alfred F. Young [ed.], *The American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism* (Dekalb: Northern Illinois University Press, 1976). Cited in: Zinn, ibid, p. 81.

(٩٠) وصلت المجموعة الاولى من العبيد، او العمال المستعبَدين، في سفينة تجارية هولندية عام ١٦١٩، وبلغ عددهم سنة ١٨٦٠ أربعة ملايين.

ضاعفت الفرص المتاحة لقادة الثورة: إثراء أنفسهم وأصدقائهم، واقتطاع أجزاء معينة لصغار المزارعين بهدف خلق قاعدة تأييد عريضة للحكم الجديد. وهكذا، وجدت الولايات المتحدة نفسها مالكة لثروة ضخمة، وقادرة بالتالي على خلق «أثرى طبقة حاكمة... ويبقى لديها، مع ذلك، ما يكفي للطبقات المتوسطة كي تعمل كمنطقة أمن عازلة بين الأثرياء والمعدمين»(٩١). ويوجز ادموند مورغان الطبيعة الطبقية للثورة بالقول: «إن حقيقة اشتراك الطبقات الدنيا في المنافسة يجب ألاّ تحجب واقع كون المنافسة نفسها، بصورة عامة، كفاحاً من أجل المراكز الحكومية والسلطة بين أعضاء طبقة عليا: الجديدة ضد القائمة»(٩٢). ويقول الرئيس السابق للرابطة التاريخية الأميركية ريتشارد موريس، عن فترة ما بعد الثورة، إن اللامساواة كانت في كل مكان. ويجد أن الجملة الإفتتاحية للدستور الأميركي الذائع الصيت والشهرة: «نحن شعب الولايات المتحدة...» لم تكن صحيحة، لأن كلمة «شعب» لم تشمل الهنود أو السود أو النساء أو الخدم البيض شبه المستَعبَدين(٩٣). ومن المفارقات أن صاحب تلك الجملة بالذات كان الفاحش الثراء غوفيرنور موريس، المتّهم برفع أسعار المواد الغذائية في أثناء الثورة، والمساعد الرئيسي لقريبه(!) روبرت موريس ـ الذي يمكن عده وزير مالية الثورة! ويشعر المؤرّخ موريس أن عدد الخدم البيض، العاملين بموجب عقود ملزِمة قاسية وطويلة الأمد (Indentured)، إزداد أكثر من السابق، وان الثورة «لم تُقدم على أي خطوة لإنهاء استعباد أولئك البيض، ولم تَفعل إلا القليل لتحسين أحوالهم».

ولا يغيبنّ عن البال أن معظم «مهندسي» ثورة «الشعب» كانوا أعضاء في الطبقة الحاكمة في المستعمرات، ولذلك لم تخرج منها أي طبقة اجتماعية جديدة تحكم البلاد ـ كما حدث، ويحدث ـ منذ الثورة الفرنسية. فالقائد «الأسطوري» للجيش الأميركي، و«أب الأمة»، والرئيس الأول للولايات المتحدة ـ الذي رفض أن يُتوَّج ملكاً ـ جورج واشنطن، كان أثرى رجل في أميركا وأكبر مالك للعبيد فيها. يأتي بعده مباشرة إثنان من موقعي وثيقة الدستور، أحدهما رئيس لاحق للجمهورية. ويذكر المؤرخ تشارلز بيرد، الذي أثار زوبعة انتقاد ضده في مطلع هذا القرن، أن أغلبية الرجال الخمسة والخمسين الذين صاغوا الدستور عام ١٧٨٧ كانت مؤلفة من... محامين، وأن معظمهم أثرياء في ملكية الأرض، أو العبيد، أو الإنتاج، أو الشحن البحري (أو كل هذه مجتمعة)، بحيث إن نصفهم كانوا قادرين على تقديم قروض بفوائد. وكانت فوائد قروضهم مرتفعة جداً، حتى لثورتهم وحكومتهم، كما كان أربعون منهم يملكون سندات حكومية عديدة(٩٤). ويتضح من مقابلة سريعة بين أسماء موقعي إعلان الإستقلال (١٧٧٦) وبين أسماء واضعي الدستور (١٧٨٧) أن ثمانية فقط من الأوائل كانوا بين المندوبين الخمسة والخمسين إلى المؤتمر الدستوري في العاصمة الأولى، فيلادلفيا(٩٥). ويقول أربعة من أساتذة العلوم السياسية في جامعة جنوب كاليفورنيا، في كتاب دراسي جامعي(٩٦)، إن موقّعي إعلان الإستقلال «دقّوا حول العالم أجراس الحرية والإستقلال الوطني»، في حين كان واضعو الدستور رجالاً «يسعون لإحلال النظام والسكينة في الداخل، ولهم هدف رئيسي هو... تحقيق الأرباح». تجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة جداً لا تذكرها كتب التاريخ الأميركية ـ المعدّة للطلاب ـ إلا «مدفونة» بين معلومات مثيرة (وايجابية) عديدة، وهي أن الغرض الأول والأساسي لعقد المؤتمر الدستوري أصلاً كان لإعادة النظر في وثيقة الحكم الأولى ـ «بنود

(٩١) Zinn, ibid, p.83.

(٩٢) Edmund S. Morgan, "Conflict and Consensus in Revolution," in: Stephen G. Kurtz and James H. Hutson [ed.], *Essays on the American Revolution* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1973). Cited in : Zinn, ibid., p 83.

(٩٣) Richard Morris. Cited in : Zinn, ibid, p. 83. في خطاب له عام ١٩٧٣، عنوانه "We the People.." (نحن شعب الولايات المتحدة...).

(٩٤) Charles Beard, *An Economic Interpretation of the Constitution of the United States* (New York: MacMillan, 1935). Cited in : Zinn, ibid., p.83.

(٩٥) Washington, D. C. (واشنطن) هي الثالثة، وتأتي بعد نيويورك.

(٩٦) Carlton Clymer Rodee [et. al.], *Introduction to Political Science*, 4th Edition (New York: Mc Graw-Hill, 1983).

الكونفدرالية» (١٧٨١) - بالنسبة إلى العلاقات «التجارية» بين الولايات الثلاث عشرة. وكان «الآباء المؤسسون» للدولة المتحررة حديثاً من «نير العبودية»، المتعهّدون في مقدمة دستورهم صون «نعمة الحرية لأنفسنا ولذرّيتنا من بعدنا»، يصفون انفسهم بذوي «الممتلكات والمبادىء» (لاحظوا كيف تأتي الممتلكات قبل المبادىء، وكيف أن الحرية مصانة «لأنفسنا»، لا للجميع). ومن الواضح أن التمرد في المستعمرات على قرارات فرض ضرائب جديدة، أفسح المجال أمام مجموعة معينة من «النخبة» للحلول محل الموالين لانكلترا، وإعطاء بعض الفوائد لصغار المالكين (الطبقة المتوسطة)، وإبقاء الفقراء البيض - من ابناء الطبقة العاملة والمزارعين في بيوت مستأجرة - على وضعهم القديم. أما الهنود والسود فكانوا... حيوانات - لا بل أسوأ كثيراً من الحيوانات! فقد رأى جورج واشنطن «الهنود الحمر»، الواقفين في وجه تقدّم الحضارة، ذئاباً بزيّ البشر، ولا بد من إزالة تلك المخلوقات من الوجود. قال: «إن مدّ مستوطناتنا التدريجي سيُجبر بالتأكيد المتوحش، كما الذئب، على الإنسحاب؛ كون كليهما من الحيوانات المفترسة، مع انهما يختلفان في الهيئة»[97]. ويقول تشومسكي إن أحفاد المستعمرين الانكليز، الذين لم يقلّوا عن أسلافهم وحشية، أرادوا «تطهير» أميركا الشمالية ممن عدّوهم «آفة محلية»، فقلّلوا عددهم من ١٠ ملايين إلى ٢٠٠ ألف بحسب بعض التقديرات الأخيرة[98].

وتختصر دراسة أعدها فرانسيس جنينغز الوضع تلك الأيام بالقول إن الأميركيين كانوا يحاربون ضد السيطرة البريطانية الإمبريالية على الساحل الشرقي لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة، ومن أجل إمبرياليتهم هم... إلى الغرب من مناطقهم[99]. أما العبيد السود، فأصبح وضعهم بعد نجاح «الثورة» أصعب من ذي قبل، نتيجة تزايد «أثرياء الحرب» وتوسّع مزارعهم الكبرى (Plantations). وفي رأي جنينغز أن الثورة الأميركية كانت «... شعوباً مضطَهَدة ومستغَلّة بدرجات متفاوتة... تفترس بعضها»[100].

بعد انقضاء أكثر من ٢٠٠ عام على إعداد الدستور الأميركي، لا تزال تلك الوثيقة - بالنسبة إلى معظم الأميركيين وكثيرين غيرهم - «وثيقة نبوغ صاغها رجال حكماء إنسانيّون، خلقوا إطار عمل قانونياً للديمقراطية والمساواة»[101]. وهذا ما يعبّر عنه، ولو بتطرّف وإفراط، أحد مؤرخي القرن التاسع عشر، جورج بانكروفت: «لا يقيم الدستور شيئاً يتعارض مع المساواة والفردانية، ولا يعرف شيئاً عن الفوارق في التحدّر [من الأصول العرقية المختلفة]، أو الآراء للطبقات المفضّلة، أو الدين المشرّع، أو القوة السياسية للملكية [...] وكما يتألف البحر من نقاط [ماء]، يتألف المجتمع الأميركي من ذرّات منفصلة، حرة، ومتنقّلة باستمرار...»! لكن المؤرّخ بيرد يعرب عن وجهة نظر مخالفة، أثارت الغضب والنقمة - بما في ذلك مقال افتتاحي هجومي إتّهامي في صحيفة **نيويورك تايمز** - فقد ذكر في كتابه **تفسير اقتصادي للدستور** أن من مصلحة الأثرياء السيطرة على الحكومة مباشرة، أو السيطرة على القوانين التي تعمل الحكومة بموجبها. ومن أمثلته العديدة على ذلك، ما قاله ألكسندر هاملتون - أول وزير مالية أميركي، وأحد أقوى زعماء الارستقراطية الجديدة في الدولة الجديدة - عن فلسفته السياسية (وهو الذي اقترح في المؤتمر الدستوري اختيار رئيس ومجلس للشيوخ... مدى الحياة): «تقسّم كلّ المجتمعات أنفسَها إلى [قسمين]: القلّة والكثرة، بحيث تكون الأولى من

(٩٧) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص٤١١، نقلاً عن:
Richard Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire Building* (Minneapolis: University of Minnesota, 1980).

(٩٨) تشومسكي، المصدر نفسه، ص٤١١.

(٩٩) Francis Jennings, "The Indians' Revolution," in: Young [ed.], *The American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism.* Cited in: Zinn, *The People's History of the United States*, p. 85.

(١٠٠) Zinn, ibid., p. 87.

(١٠١) Ibid., p. 88.

الأغنياء وكرمـاء المحتد، والثانية من جمـاهير الشعب. لقد قـيل إن صوت الشعب هـو صوت الله، لكن مهـما عمّ اقتباس هذا المثل السائر والإيمانُ به، فهو ليس في الواقع صحيحاً. إن الشعـب مضطرب ومتغيّر، ونادراً مـا يرتئي أو يقـرر في شكل قويم. اعطـوا إذاً الطبقـة الأولى حـصة دائمـة واضحـة في الحـكومة...! فـهل يمكن الإفتراض بأن جـمعية وطنية ديمقراطيـة تتغيّر سنوياً في صـفوف جـماهير الـشعب سوف تـسعى باطّراد وراء المصلحـة العامة؟ إن مـا من شيء سوى هيـئـة دائمـة يمـكنهـا الحـد من صـفـاقـة الديمقراطية...»[102].

فشل اقتراح هاملتـون في المؤتمر الدستوري، لأن ذروة مطامح الآباء المؤسسين وتطلّعاتهم المستقبلية ـ كمـا يقول المؤرخ برنارد بايلين[103] ـ كانت «القـضاء نهائياً على الامـتياز (Privilege) وخلق نظام سياسي يتطلّب من قـادته الإسـتـخدام المسـؤول والإنسـاني للقوة». ويـرى بايلين أن الآباء المؤسسين، فـرداً فرداً، كانوا يعـرفون الوصفـة الأساسيـة لحكومة حكيـمة وعادلة، وهي «إقـامة توازن بين القوى المتنافـسة في المجـتمع بحـيث لا تتـمكن أي قـوة من سحق القـوى الأخرى، [وتنجح، ما لم تُقـيّد، في] تدميـر الحريات التي [هي من حق الجـميع]». ويعلّق هاوارد زن على هذا الرأي، الذي يعده جزءاً من «الأسطورة» المتواصلة عن أولئك الرجال، بالقول إن المؤسسين لم يكونوا أبداً راغبين في قيام أي توازن، باستثناء الذي يبقي الأمور على مـا هي... «توازن بين القـوى المسـيطرة في ذلك الحين»[104]. فـهل كانـوا مسـتـعدين لإقـامـة توازن متـساو بين العبـيد والأسـياد، أو بين الملاّكين ومن لا أرض لهم، أو بين الهنود والبيض؟ إن أكـثر من نصف السكان لم يرد ذكرهم إطلاقـاً في إعلان الإسـتـقلال، وكانوا غائبين عن وثـيقة الدستور، وغـير مرئيّين في الديمقراطية السـياسية الجديدة ـ النسـاء! فما هي إذاً تلك «القوى المتنافسة في المجـتمع»، التي يتحدث عنها بايلين وبقـيـة المؤرخين والإعـلاميـين والسيـاسـيين الأميركيين، باستثناء قلّة شـجاعة ذات ضمير حي من أمـثـال زن وتـشـومـسكي وعــدد من الذين وردت اسماؤهم في هذه الدراسة؟

ثالثاً: بدء التدخلات الإمبريالية

في عـام ١٨٩٧، كـتب ثيـودور روزفلت[105] إلى أحد أصدقائه يقول: «بسريّة تامة... سوف أرحّب بأي حرب تقـريباً، إيماناً منـي بأن هذه البلاد تحـتاج إلى واحـدة منـهـا...»[106]. ويقـول عـدد مـن المؤرخين الأميـركيين إن الركود الإقـتصادي الحـاد، الذي عزّز فكرة كـانت تنمـو في صفـوف النخـبة السـيـاسيـة والمالية، وهي أن الأسـواق الخـارجـيـة للبـضـائع الأميـركيـة قد تخـفّف من وطأة المشكلة الناجـمة عن تدهور الاستـهلاك المحلي، وتحوّل دون وقـوع الأزمة الاقتصـادية التي أحدثت حرباً طبقـية. ومن المعروف أن «المغامـرات» الأجنبية تنفّـس الاحتقـانات الداخلية إلى حد ما، وتحوّل الغضب إلى عدو في الخـارج ـ عبر توحيد الشعب مع الدولة، عـوضاً من الوقوف ضدها أو في مواجهـتها. لكن التوسع الأمـيركي في الخـارج لم يكن ـ حـتى في التـسعـينات من القـرن الماضي ـ فكرة جديدة. فقد سبقه بسبعين عاماً مبدأ التطلع غرباً إلى منطقـة البحـر الكاريبي وما أبعـد منهـا، عبـر ما يُسمّى مبدأ مونرو، إذ ورد في ذلك البيان، الذي أعلنه الرئيس الخامس جايمس مونرو قبل عامين من ولايته الثـانيـة (١٨١٧ ـ١٨٢٥)، وأصـبح حجـر الأسـاس للسيـاسة الخارجية الأمـيركية، أن الولايات المـتحدة تعد أميركا اللاتينية داخل منطقة نفوذها (صدرت تلك

(١٠٢) Ibid., p. 88.

(١٠٣) Bernard Bailyn, "Central Themes of the Revolution," in: Kurts&Hutson [eds.], *Essays on the American Revolution*. Cited in : ibid., p. 101, and Bernard Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution* (Cambridge: Harvard University Press, 1967).

(١٠٤) Zinn, ibid., p. 101.

(١٠٥) ثيـودور روزفيلت، هو الرئيس الأمـيركي السـادس والعشـرون (١٩٠١ ـ١٩٠٩). عدّ التـردد في ضم هاواي رسمـياً إلى بـلاده عام ١٨٩٣ «جريمة ضد المدنيّة البيضاء»!

(١٠٦) Zinn, ibid., p. 290.

الوثيقة حين كانت دول أميركا اللاتينية تكسب استقلالها عن إسبانيا، وأرادت الولايات المتحدة إنذار الدول الأوروبية الأخرى من مغبة التفكير في الحلول محل الاسبان المنسحبين). ولم يطل الأمر بواشنطن حتى بدأت تفكّر في منطقة المحيط الهادىء: هاواي واليابان و«الأسواق العظيمة» للصين. ويقول هاوارد زن إن الولايات المتحدة لم تكتف بمجرد «التفكير» في التوسع. فقائمة وزارة الخارجية عن استخدام الولايات المتحدة قواتها المسلحة في الخارج، بين عامي ١٧٩٨ و١٩٤٥[١٠٧]، تظهر أكثر من مئة تدخل عسكري في شؤون دول أخرى خلال أقل من مئة عام (١٧٩٨ ـ١٨٩٥)، منها ـ مثالاً لا حصراً ـ (ما ورد بالضبط في الشروحات المقتضبة «المألوفة» للوزارة):

ـ ١٨٥٢ ـ١٨٥٤: الارجنتين... أنزلت قوات من مشاة البحرية في بوانس أيريس، وأبقيت (هناك) لحماية المصالح الأميركية خلال ثورة (جارية في الأرجنتين).

ـ ١٨٥٣: نيكاراغوا... لحماية الأرواح والمصالح الاميركية خلال اضطرابات سياسية.

ـ ١٨٥٣ ـ١٨٥٤: اليابان... «فتح اليابان» وبعثة Perry (لا تعطي وزارة الخارجية هنا مزيداً من التفاصيل، لكن ذلك التدخل ـ كما يقول زن ـ اشتمل على استخدام البوارج الحربية لإرغام اليابان على فتح موانئها للولايات المتحدة).

ـ ١٨٥٩: الصين... لحماية المصالح الأميركية في شنغهاي.

نذكر هنا أن مذهباً توسعياً متطرفاً راج في منتصف الأربعينات من القرن الماضي تحت شعار Manifest Destiny، أي المصير الجليّ أو الواضح. وكان المؤمنون به يقولون إن الولايات المتحدة «مقدّر لها ـ وبعضهم قال من عند الله ـ أن تتوسع عبر اميركا الشمالية [وصولاً] إلى المحيط الهادىء»[١٠٨]. كذلك استخدم هذا المبدأ الإمبريالي لانتزاع أوريغن على الساحل الغربي، وأجزاء كبيرة من الجنوب الغربي ـ بما فيها كاليفورنيا. وأدت تلك الحماسة «الصليبية»، أو الحمّى «التوراتية»، التي قررت أن من واجب الولايات المتحدة ـ لا من قدَرها فحسب ـ التوسع إلى ما وراء المحيط الهادىء، إلى شن حرب على المكسيك استمرت عامين، فقد المكسيكيون في إثرها كل تكساس (وهي الكبرى في الولايات المتحدة القاريّة) شمال نهر ريو غراند، وتخلوا عن مناطق شاسعة جداً تضم حالياً ولايات كاليفورنيا ونيفادا ويوتا وأجزاء من أريزونا وكولورادو ونيومكسيكو ووايومينغ. ومن بين أبرز معارضي تلك الحرب، الكاتب هنري دايفيد ثورو، الذي شجّع ـ دون طائل ـ على العصيان المدني.

ويقول الباحث واللغوي وليم سافاير في معجمه السياسي إن أحد أوائل الاستخدامات لتعبير «المصير الجليّ» يعزى إلى الرئيس الأميركي السابع آندرو جاكسون (١٨٢٩ ـ١٨٣٧). ففي عام ١٨٢٤، طبقاً لمؤرخ حياته جون وورد، وصف جاكسون الولايات المتحدة بأنها «بلد من الجليّ أن العلي القدير دعاه إلى مصير ربما كانت ستحسده عليه اليونان وروما في أيام عزّهما». وفي سنة ١٨٣٩، كتب الدبلوماسي والصحافي المتحمس جداً لتلك الفكرة، جون أوساليفن أن «أمة الأمم العديدة» مقدّر لها (Des-tined) أن توضح (Manifest) ـ أو تُثبت ـ للبشرية امتياز المبادىء السماوية الإلهية. وقال بعد ذلك بست سنوات، في مطبوعته التوسعية Democratic Re-view (افتتاحية غير موقّعة)، إن ثمة حكومات أجنبية تحاول منع الولايات المتحدة من ضم تكساس. وتحدث عن مصير الاميركيين الجلي الواضح للإنتشار فوق كل أنحاء القارة «التي خصّتنا بها العناية الإلهية...» وردّد آخرون صدى وجهات نظره هذه، في أماكن مختلفة. ففي أثناء مناقشة في الكونغرس حول معاهدة الولايات المتحدة مع بريطانيا لتسوية حدود ولاية أوريغون، في مطلع عام ١٨٤٦،

(١٠٧)من أجل حصول الحكومة الاميركية على دعم مجلس الشيوخ لقرار استخدام القوات المسلحة ضد كوبا عام ١٩٦٢، قدّم وزير الخارجية عامئذ Dean Rusk القائمة المذكورة للاستشهاد بالسابقات العديدة للتدخلات العسكرية.

(١٠٨) E.D. Hirsch, Jr. [et al]. *The Dictionary of Cultural Literacy* (Boston: Houghton Mifflin Company, 1988), pp. 248-249.

أعلن ممثل ولاية مساتشوستس روبرت وينثروب أن «من حق مصيرنا الجلي الانتشار في كل هذه القارة». وظل هذا الشعار يتردد طوال القرن التاسع عشر. ومن الأمثلة العديدة عليه، ما كتبه جايمس غوردن بينيت في افتتاحية لصحيفة **نيويورك هيرالد** عام ١٨٦٥: «إن مصيرنا الجلي [يقضي] بأن نقود جميع الدول الأخرى ونحكمها». وقبيل نهاية القرن (١٨٩٨) قال الرئيس وليام ماكنلي: «نحن بحاجة إلى هاواي بقدر ما كنا بحاجة إلى كاليفورنيا، وأكثر كثيراً. انه مصير جلي». ويقول سافاير إن منتقدي ماكنلي رأوا في ذلك الأسلوب «طمع انتزاع» امبريالياً. لكن الولايات المتحدة ضمت هاواي رسمياً في صيف تلك السنة. وكتب الرئيس السابق غروفر كليفلاند، الذي لم يهتم كثيراً بتلك الفكرة أو ذلك المذهب، إلى صديق له لاحقاً: «هاواي لنا... [لكني] عندما استذكر الخطوات الأولى في هذا العمل الخزي... وأفكر ملياً في الأساليب التي استخدمت لإنهاء [ذلك الهجوم الوحشي أو الاعتداء الفاضح]، أشعر بالخجل من المسألة برمّتها»[١٠٩].

في تلك الأثناء، أي بعد أن أصبحت للولايات المتحدة خبرة واسعة في الغزوات والتدخّلات على أنواعها، كتب السيناتور ذو النفوذ القوي هنري كابوت لودج مقالاً جاء فيه: «لمصالح تجارتنا... علينا بناء قناة نيكاراغوا. ولحماية تلك القناة، ومن أجل تفوّقنا التجاري في المحيط الهادىء، لا بد لنا من السيطرة على جزر هاواي، والإبقاء على نفوذنا في ساموا (وعندما تبنى قناة نيكاراغوا، تصبح السيطرة على جزيرة كوبا ضرورية. إن الدول العظمى تمتصّ بسرعة جميع المناطق القفراء في الأرض، من أجل دفاعاتها الحالية وتوسعاتها المستقبلية. [وهذه] حركة تعزّز المدنيّة، وتساعد على تقدّم الجنس البشري. وكإحدى الدول العظمى في هذا العالم، يجب على الولايات المتحدة ألاّ (تتلكأ في هذا المضمار)». وجاء في مقال افتتاحي لصحيفة **واشنطن بوست**، في تلك الفترة، أن الأميركيين بدأوا يدركون مدى قوتهم ويتوقون لاستخدامها... وأن «طعم الإمبراطورية في أفواه الشعب (!) أشبه بطعم الدم في الأدغال...».

بعد طرد الإسبان من كوبا، بحجة دعم أبناء الجزيرة للحصول على استقلالهم وحريّتهم وسيادتهم (لكن في الحقيقة لاستغلال مواردها والاستفادة من موقعها، عبر الممارسة الفعلية للإستعباد الاستعماري)، تحوّلت القوات الأميركية إلى الفيليبين. وحين نجحت هناك أيضاً في طرد الإسبان، واصرّ زعيم الثوار الفيليبينيين إميليانو أغينالدو على رفض تحويل بلاده من مستعمرة إسبانية إلى أخرى أميركية، شنت الولايات المتحدة على الفيليبين حرباً أكثر دموية من تلك التي خاضتها مع الإسبان... ظهرت فيها معالم الإمبريالية العنصرية: من ضربات كبرى ضد المدنيين، وأعمال حربية مروّعة، ووحشية لم تكن موجودة في حروب أميركا ضد الأوروبيين، كما يقول الكاتب الأميركي كينيث دايفيز[١١٠]. ويقول دايفيز إن القتال ضد الفيليبينيين السمر «ألغى كل الأعذار للتصرف بكياسة». واستخدمت الولايات المتحدة، في حربها الشرسة المدمرة لقمع «التمرد» الذي استمر ثلاث سنوات، سبعين ألف رجل. ويقول زن إن طعم الإمبراطورية، الذي كان سابقاً في الأفواه، وصل بعد السيطرة على الفيليبين إلى شفاه السياسيين وأرباب المصالح الصناعية والتجارية في كل أنحاء الولايات المتحدة، و«اختلطت العنصرية، والمسلكية الأبويّة (Paternalism)، والأحاديث على المال، مع الكلام على المصير والمدنية». ومن أوضح الأمثلة على هستيريا الإمبريالية المسيطرة على الولايات المتحدة في تلك الفترة، ما قاله عضو مجلس الشيوخ وأحد الدعاة الاوائل للإستعمار الأميركي، البرت بفريدج في كانون الثاني / يناير: «تتطلب هذه الأوقات صراحة مطلقة. فالفيليبين لنا، وإلى الأبد... وتقع وراءها مباشرة تلك الأسواق اللامحدودة للصين. لن نتراجع عن أي منهما... لن نتخلّى عن دورنا في... حضارة

(١٠٩) William Safire, *Safire's Political Dictionary*, 3rd Edition (New York: Random House, 1978), p. 399.

(١١٠) Davis, *Don't Know Much about History*, p. 223.

العالم! إن [المحيط] الهادىء محيطنا!... إلى أين سنتطلّع لإيجاد مستهلكين لفائضنا؟ الجغرافيا هي التي تجيب عن هذا السؤال. فالصين هي زبوننا الطبيعي... [و] الفيليبين تعطينا قاعدة على الباب المؤدي إلى الشرق [الأقصى] بكامله...! أنا شخصياً مؤمن بأنْ ليس ثمة مئة رجل (بين الفيليبينيين) يفهمون حتى ما يعنيه الحكم الذاتي في المفهوم الانكلو ـ ساكسوني، وأن ثمة شعباً يزيد على خمسة ملايين يجب أن يُحكَم...! اتّهم [بعضكم] بأن سلوكنا في الحرب قاسٍ جداً، لكن [العكس هو الصحيح]!... على أعضاء مجلس الشيوخ أن يتذكّروا أننا لا نتعامل [هناك] مع أميركيين أو أوروبيين، [بل] مع... شرقيّين (Orientals)».

وبالطبع تكررت القصة القديمة للتبرير والتغطية، فقال الرئيس ماكنلي إن القتال بدأ في الفيليبين حين هاجم المتمردون قوات أميركية، ونفى وجود «أي مخطّطات امبريالية في زوايا العقل الأميركي». لكن عصبة المناهضين للإمبريالية (Anti-Imperialiste Leaguc)[111] اثبتت زيف ذلك الزعم، كما نشر بعض الصحف القليل ـ الذي يتحدى العقيدة الرسمية ولا يتبع «دين الدولة الرأسمالية» ـ شهادات وتفاصيل مقزّزة. فمثلاً، كتب مراسل جريدة *Ledger* من مانيلا يقول إن الجنود الأميركيين «يبيدون الرجال والنساء والأطفال والسجناء، والأسرى، والمقاتلين من المتمردين، والأشخاص المشتبه بهم... فمن هم في العاشرة وما فوق، وإن الفيليبينيين ـ بحسب الفكرة السائدة (في صفوف الأميركيين) ـ أفضل بقليل من الكلب...». أما وزير الحرب إلايهو رووت فكان يردّ على متّهمي القوات الأميركية بالوحشية قائلاً: «نفّذ الجيش الأميركي الحرب في الفيليبين مع أخذه الاعتبار الدقيق لقوانين الحرب المتحضّرة [!]... ومع ممارسة ضبط النفس وإنسانيّة لا يمكن أبداً التفوّق عليهما».

في ٢١ شباط/ فبراير من عام ١٩٤٧، وهو التاريخ الذي اختاره افيريت كارل لاد لما يصفه بتدشين السياسة الأميركية «لإحتواء الاتحاد السوفياتي والتوسّع الشيوعي»[112]، سلّم السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن مسؤولي وزارة الخارجية رسالتين من حكومته تتعلقان باليونان (تمرد يساري) وتركيا. وجاء في الرسالتين أن بريطانيا لم تعد قادرة على تحمّل «مسؤولياتها التاريخية» التقليدية في هاتين الدولتين. وبما أن اليونان وتركيا أصبحتا على حافة الإنهيار (والمقصود هنا نظام الحكم في كل منهما)، فإن القرار البريطاني ـ كما يقول لاد ـ عن أنه ليس ممكناً إطلاقاً منع السوفيات من دخول تلك المنطقة إلا عبر التزام أميركي رئيسي. ويوجز هاوارد زن التدخل الأميركي في اليونان[113]، الذي برّرته واشنطن بمكافحة الشيوعية (أو باحتوائها، كما يقول لاد في كتابه الجامعي)، على النحو التالي: «مثّلت اليونان ذلك الجانب التطبيقي من عقيدة السياسة الليبرالية الأميركية لما بعد الحرب [العالمية الثانية]: الإندفاع لتوسيع السلطة الوطنية للولايات المتحدة إلى أجزاء أخرى في العالم، والدافع الذي لا يقاوَم لجعل الدولار الرأسمالي مربحاً وآمناً في كل مكان، والإصرار على أن الأميركيين يعرفون ما هو الأفضل للشعوب الأخرى، والإستعداد لاستخدام العنف الجماعي لإنجاز هذه الأهداف. تقنياً، كان التدخل العسكري في اليونان ناجحاً؛ [لكنه] في نهاية الأمر كان كارثياً ـ ليس بالنسبة إلى الديمقراطية في اليونان فقط، بل كذلك بالنسبة إلى أي ايمان في الإفتراض القائل إن السياسة الخارجية الأميركية مكرّسةٌ حقاً لمُثُلها العليا المعلنة. لقد كانت اليونان، من نواح عدة، نموذجاً للتدخل الأميركي اللاحق في فيتنام»[114]. ويتفق السيناتور السابق وليام فولبرايت مع المؤرخ زن في

(١١١)تكونت عصبة المناهضين للإمبريالية عام ١٨٩٨، وردّد الكثيرون صيحة النقمة الشديدة التي أطلقها احد المؤسسين (فيلسوف هارفرد، وليام جايمس) على أهوال حرب الفيليبين وشرور الإمبريالية: «ليلعن الله الولايات المتحدة بسبب سلوكها الخسيس في جزر الفيليبين».

(١١٢) Everett Carll Ladd, *The American Policy*, 5th Edition (New York: W.W. Norton&Company, 1993), p. 515.

(١١٣)في الأشهر الخمسة الأخيرة من عام ١٩٤٧، أرسلت الولايات المتحدة ٧٤ الف طن من الاسلحة ـ بما فيها أطنان من القنابل الحارقة (نابالم) ـ ومئات الملايين من الدولارات (أصبحت لاحقاً آلاف الملايين)، و٢٥٠ من «المستشارين» العسكريين.

(١١٤) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 42.

انتقـاد ذلك التدخّل الواسع النطاق، قائلاً إن التـهويل الحكومي والإعلامي بالأخطار والمؤامرات الشيوعية الدولية، كسبب رئيسي - وربما أوحد - للتدخل في فيتنام، لم يكن صحيحاً، إذ إن النزاع في فيتنام «كان، في المقـام الأول، ثورة من أبناء البـلاد على سلطة استعمارية، هي فرنسا»، وإن الفيتناميين الوطنيين لجأوا إلى أي طرف يمكنه أن يساعدهم، تماماً كما فعل كاسترو في كوبا والساندينيّون في نيكاراغوا. ولا يستغرب فولبرايت لجوء الفيتناميين أو غيرهم إلى السوفيات «حين نكون نحن أعداءهم». ويرى أن الولايات المتحدة كانت قادرة بسهولة نسبياً على كسب ود الصينيين وكذلك الفيتناميين، لو أنها قبلت «شرعية ثوريتهما». لكن الأميركيين مصممون كما يبدو على اتّباع نمط لم يتغير منذ بعض الوقت: «فحين تحاول الشعوب توكيد حقوقها في وجه أمر واقع لا يُحتمل، تنحاز الولايات المتحدة (في أغلب المناسبات)، إلى الراغبين في الإبقاء على الوضع القائم. نحن نتحيّز ضد الذين يريدون ضرب الفساد والطغيان، ومع النخب التقليدية والمشرّبين تقليدياً بالروح الحربية المسيطرين على شعوبهم بالقوة». ويحمّل السيناتور فولبرايت بلاده مسؤولية تاريخية، لأنها تميل إلى «التغاضي عن الأوضاع المقرفة» التي تشعل الثورات، ولأنها تساند حكّاماً فاسدين سفّاحين من أمثال تروخيّو في الدومينيكان وسوموزا في نيكاراغوا... «درّبناهم ودعمناهم... تحيّزنا إلى أنظمتهم الوحشية... وأبقيناهم في السلطة إلى أن ثارت عليهم شعوبهم بشكل حاسم». ويتصور فولبرايت أن هاجس معاداة الشيوعية أضعف قدرة أميركا على فهم الثورات الحديثة في العالم الثالث، وأن الولايات المتحدة في الأصل ليست «مجتمعاً ثورياً»، وليست لديها أي خبرة في مجال «الثورات الإجتماعية»، ويستحيل عليها بالتالي أن تتعاطف مع أي حركات ثورية. ويضيف أن الأميركيين، مع ذلك، يعلنون بما يشبه التعبّد أن ثورتهم كانت بالفعل الثورة «الحقيقية»، ونموذجاً يُحتذى لبقية الشعوب المنتفضة على الإضطهاد والثائرة على الظلم[115]. ويستهل السيناتور فولبرايت الفصل الأخير من كتاب ثمن الإمبراطورية، وهو فصل بعنوان «حول تغيير أسلوبنا في التفكير»، بالجملة التالية:

مع التزايد المذهل للاهتمام بالمظهر أكثر من الجوهر، لم يعد الناس في أميركا أدرى بمصالحهم، وفقاً للدوغمائية الديمقراطية، بل خاضعين - في أغلبيتهم - لدعايات القائمين على شؤونهم

«لو كان من المحتمل اختصار معنى تاريخ العالم منذ الحرب العالمية الثانية في جملة واحدة، لكانت كلمات [ألبرت] آينشتاين بمناسبة إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما... قريبة جداً: الآن تغيّر كل شيء، باستثناء... أسلوبنا في التفكير»[116].

رابعاً: ما أشبه اليوم بالبارحة

يجتاحون، يغزون، يحتلون، يشرّدون، يتدخّلون... ودائماً يبررون، ودائماً يتهمون الآخرين محمّلينهم مسؤولية جرائمهم!

بعد المذابح الوحشية للهنود عام ١٨١٢، عزا توماس جيفرسون - كاتب إعلان الإستقلال («كل الناس مخلوقون متساوين...») والرئيس الثالث للولايات المتحدة - فشل «الخطة الخيّرة التي كنا نسير عليها هنا من أجل سعادة السكان الأصليين القاطنين قريباً منا» إلى العدو الانكليزي، لأن سياسة انكلترا - التي وصفها بأنها مصلحية ولا تقوم على المبادىء - «هزمت كل جهودنا المبذولة من أجل خلاص هؤلاء التعساء، وأغرتهم على إشهار السلاح ضدنا».

(١١٥) Fulbright, *the Price of Empire*, pp. 159-162.
(١١٦) Ibid., p. 222.

في عام ١٨١٨، حين غزا الجنرال آندرو جاكسون الإقليم الإسباني فلوريدا، وأباد الكثير من السكان الأصليين، وأخضع المنطقة لسيطرة الأميركيين[118]، هبّ وزير الخارجية جون كوينسي آدامز[119] للدفاع المعهود، عبر رسالة وجهها إلى السفير الأميركي لدى إسبانيا... وهي رسالة - أو بالأحرى وثيقة مهمة - عدها توماس جيفرسون «من بين أحذق الوثائق التي اطّلعت عليها في حياتي، من ناحيتي المنطق والأسلوب معاً»، آخذاً «بالإنتقاد العنصري العنيف الوارد في الرسالة تبريراً لعدوان الجنرال جاكسون ووحشيته» - كما يقول تشومسكي - بحيث إنه حث على توزيعها على نطاق واسع «للحفاظ في أوروبا على رأي صحيح عن أخلاقنا السياسية»[120]. تقول الرسالة إن الخطأ الأصلي يكمن في المكائد الانكليزية، أولاً خلال حرب ١٨١٢، حين شجع الانكليز «كل الزنوج الهاربين، وكل الهنود المتوحشين، وكل القراصنة، وكل الخونة لبلادهم... على الإنضمام تحت رايتهم، وشن حرب إبادة» ضد الولايات المتحدة؛ ثم حين «تكرر إشعال هذه الحرب الزنجية - الهندية ضد حدودنا... [حتى إن] سكان الولايات المتحدة الآمنين أصيبوا بأهوال حرب وحشية من الأنواع كلها»[121]. ولجأ آدامز إلى القانون الدولي في تبريره أعمالاً جرت ضد «عدو غير إنساني»، كإعدام السجناء، واستشهد بمصادر من القرن الثامن عشر قائلاً: «إن تبرير هذه المبادىء يكمن في فعاليتها المفيدة للقضاء على الإرهاب واعطاء العبرة»[123]. بعد ذلك بثمانين عاماً، قالت صحافة نيويورك خلال عملية غزو الفيليبيين (لتمدين مخلوقاتها المتوحشة، وتعليمهم، وإدخالهم في المسيحية) إن على الأميركيين أن يتقبّلوا «ما يكمن في القتل بالجملة من فخر معفّر [بالوحل] إلى أن يتعلموا احترام نوايانا». ويقول نعوم تشومسكي: «هذا هو نهج التاريخ حيث خرّب طاعون الحضارة الأوروبية كثيراً من العالم»[124].

في أوائل الثمانينات من هذا القرن - وأراني مضطراً إلى تخطّي العديد من العقود كل مرة، وإلا تحولت هذه الدراسة إلى كتاب أو كتب، نظراً إلى السجل الأميركي الحافل بالبطولات والأمجاد - أجرى نعوم تشومسكي وادوارد هيرمان دراسة عن القوة والعقيدة في الولايات المتحدة، وعرضا أمثلة عديدة لنوعين من الفظائع: «حمّامات دم حميدة وبنّاءة» تكون مقبولة، لا بل حتى مفيدة للمصالح المهيمنة، و«حمّامات دم شائنة» يرتكبها الأعداء الرسميون. النوع الأول... تتجاهله واشنطن، أو تنكره، أو حتى ترحب به أحياناً. أما الثاني، فيثير غضباً عارماً ويستدعي «في غالب الأحيان خداعاً وتلفيقاً على نطاق واسع، إذا كانت البيّنات المتوافرة غير كافية للمتطلّبات العقائدية»[125]. وهكذا، يجري التعامل مع المذابح الضخمة وفق المعايير نفسها: إن إرهابهم وعنفهم جرائم نكراء، أما

إن استخدام القوة العسكرية «عدوانياً» كان ولا يزال «الوسيلة الرئيسية التي تعتمدها الولايات المتحدة في توسعها الاستعماري...»

(١١٧) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص٤٩.

(١١٨) آندرو جاكسون هو الرئيس الأميركي السابع (١٨٢٩ - ١٨٣٧).

(١١٩) John Quincy Adams هو الرئيس الأميركي السادس (١٨٢٥ - ١٨٢٩) وابن الرئيس الثاني جون آدامز (١٧٩٧ - ١٨٠١). ساعد في صياغة «مبدأ مونرو» التوسعي.

(١٢٠) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص٥٠.

(١٢١) المصدر نفسه.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص٤١١.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص٤٣٢.

إرهابنا وعنفنا فـنّ من فنون الحكم أو خطأ من الأخطاء القابلة للفهم»[١٢٦]. وينقل تشومسكي عن اللاهوتي والفيلسوف الذي حاول التوفيق بين الفكر الأفلاطوني والعقيدة المسيحية، القديس أوغسطين، ما رواه عن قصة قرصان قبض عليه الاسكندر الكبير وساله كيف يجرؤ على التحرّش بالبحر فأجابه القرصان: «كيف تجرؤ أنت على التحرش بالعالم كله؟ لأنني لا استخدم للتحرش إلاّ سفينة صغيرة، يسمّونني لصاً؛ أما أنت، فلأنك تستخدم اسطولاً جباراً، يسمّونك امبراطوراً». ورأى القديس أوغسطين أن جواب القرصان كان رائعاً وممتازاً. ويقول «قديس» السلام والديمقراطية الأميركي، نعوم تشومسكي، إن هذه القصة تصوّر ببعض الدقة... العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة وعدد من صغار الممثلين على مسرح الإرهاب الدولي. ويشرح أستاذ الألسنية في إحدى أشهر جامعات العالم (M.I.T) إن تعبير «الإرهاب» بدأ يُستخدم في أواخر القرن الثامن عشر، للإشارة في المقام الرئيسي إلى أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات بهدف التأكد من رضوخ الشعب وإذعانه[١٢٧].

في ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٤، تحدث الرئيس الأميركي بيل كلينتون - وهو من الولاية الصغيرة نفسها التي أنجبت وليام فولبرايت - أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن «الإلتزامات الواجبة أمام الأسرة الدولية للمساعدة على نشر الديمقراطية وتخفيف معاناة شعوب المناطق المضطربة من العالم»... فأكد أن الولايات المتحدة «لا ترغب في أن تكون شرطي العالم» وإنْ تكن ترغب في تعزيز الديمقراطية في العالم[١٢٨]. بعد ذلك بأربعة أشهر تماماً، قال إن الهموم الأمنية لبلاده ليست محصورة كلها داخل حدودها، وأن أمن الولايات المتحدة «لا يزال يعتمد على مواصلتنا قيادة العالم نحو السلام والحرية والديمقراطية [...] لا يمكننا أن نكون أقوياء في الداخل، ما لم نكن كذلك في الخارج»(!). وشدد على ضرورة أن يكون نجاح الأميركيين في قيادة الإقتصاد العالمي... التحدي الأول لإدارته وللكونغرس، موضحاً أن مساعدة المكسيك التي تواجه صعوبات اقتصادية كبيرة ستساعد ملايين الأميركيين الذين «ترتبط شؤونهم الحياتية بالوضع الإقتصادي للمكسيك». وأضاف: «إذا أردنا أن نضمن وظائف أميركية، ونحافظ على الصادرات الأميركية، ونحمي الحدود الأميركية، فعلينا أن نقرّ برنامج إعادة الإستقرار إلى المكسيك». ورأى كلينتون أن الارهابيين يمثّلون الماضي لا المستقبل، وأشاد بالانجازات العسكرية للولايات المتحدة - مؤكداً التزامه الدعوة إلى زيادة الإنفاق «الدفاعي» (!) خمسة وعشرين ألف مليون دولار على مدى الأعوام الخمسة المقبلة... «لقد دعمنا بفخر السلم والرفاهية والحرية من جنوب افريقيا إلى ايرلندا الشمالية، من شرق أوروبا ووسطها إلى آسيا، ومن أميركا اللاتينية إلى الشرق الأوسط»[١٢٩].

إن «المصير الجلي» الواضح لكل امبراطورية - وهو محتم، مهما قوت وعظمت وتغطرست - سيكون بالتأكيد انهياراً أسوأ مما يخشاه الأبناء وأسرع مما يتمناه الأعداء

ما أشبه اليوم بالبارحة!

خلاصة

... وتستمر غطرسة القوة؛ ويستمر التوسع الإمبريالي، والإستعباد شبه الإستعماري[١٣٠]، ومبدأ

(١٢٦) المصدر نفسه، ص٤٣١.

(١٢٧) Noam Chomsky, *Pirates & Emperors* (Brattleboro: Amana Books, 1986), p. I.

(١٢٨) النهار، ٢٧/٩/١٩٩٤.

(١٢٩) النهار، ٢٦/١/١٩٩٥.

(١٣٠) استخدمت كلمة Colonization (استعمار) في الولايات المتحدة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٦٠ للإشارة في الغالب إلى إرسال العبيد المحرّرين... لإستيطان افريقيا.

«البــاب المفتــوح» ـ ذلك الأسلوب الإمبــريالي الأكثــر «رقــيّــاً» من الأسلوب الأوروبي التــقــليــدي في «بناء الإمبــراطوريات». فــحين تصبح الأســواق الخارجــية ذات أهمــيــة قــصــوى للإزدهار في الداخــل، تلقى السيــاسات التــوسعيــة ـ وحتى المعــارك والحروب ـ آذاناً صاغــية أكثر، واستــعداداً للتأييد أوســع وأكبر، كــمــا يقــول وليــام أبلمان وليــامــز في كتــابه **جذور الإمبــراطورية الأمــيركــية المعــاصرة**[١٣١]. ويذكر وليــامز فــي كتــاب لاحق[١٣٢] أن الاســتــعــانة بالقــوة العسكرية تصبح واردة، لا بل مطلوبة، حين يــستــحيل تحــقيق الإمــبــريالية الســلميــة (البــاب المفتــوح) أو «الإمــبراطوريــة غيــر الرســميــة» (Informal). ومع التــزايد المذهل للإهتــمام بالمظهــر أكــثر من الجــوهر، والارتفاع الجنوني في نســبة «مواطني الفــيديو»، لم يعــد الناس في أمــيــركــا أدرى بمصــالحــهم، وفــقــاً للدوغمائيــة الديمقراطية، بل خاضعين ـ في أغلبــيتهم الساحقة ـ لدعايات القائمين على شؤونهم، وأصبحوا من «المراقــبين لا من المشــاركين»، ومن «المســتــهلكين للعقــيدة مثلمــا هم من المستهلكين للمنتــوجات»[١٣٣]. يقول إدواردو غــاليانو، في كتــاب عن الحب والحرب: «على الأغلبــية أن تعــتاد اســتــهــلاك الخيال. فــأوهام الثــروة تباع للفــقراء، وأوهام الحــرية للمضطهَــدين، وأحــــلام النصــــر للمـــهــزومين، وأحــــلام القـــوة للضعفاء»[١٣٤].

... وتستمــر غطرسة القوة، مع استــمرار التوســع الإمــبريالي (مــالياً واقــتصــادياً وثقافــياً وعــسكرياً وترفيــهياً... إلــخ)؛ وتستمــر أيضــاً «النخــبة المثقــفة» ووسائل الإعلام ـ وهذه الأخيرة مؤسسات رأسمالية رئيسية، نادراً مــا تتحدى «العقيدة» الرســمية للدولة «الديمقراطية» ـ في حملاتها، المقنّعة بأوجه وتسميات مختلفة، الهادفة إلى «صرف اهتمام [الأميركيين] عما يجري، بقصص موضوعها تفانينا وإيثارنا في سبيل المبادىء ومــثاليتنا الأخــلاقية»، كمــا يقول أحد كــبار المغــــرِّدين القــــلائل خــــارج ســــربهم، نعــــوم تشومسكي[١٣٥].

وباستثناء الستينات و«الثــورة» على حرب أميركا في فــيتنام (وليس حــرب فيــتنام)، يستــمر الشــعب الأميركي «الطيب» في تأييد تدخّلات بلاده في شؤون الدول الأخرى وانتهاكــاتها للقوانين والمواثيق الدولية (وداخليــاً، للمــبادىء والمثل التي تتــغنّى بهــا)، أو في السكوت عنها ـ والســاكت عن الحق شيطان أخرس ـ كمــا أن الساكت عن الفساد والجــريمة شريك فيهــما. هل هم مغسولو الدماغ، بحيث أصــبحوا مجموعة من المتفرجين وحــشداً من مستهلكي الأيديولوجيــا وبقية المنتــوجــات في «الحلم الأمــيــركي»؟ لا أدري! لكنني أعرف ان أغلبــية الأميركــيين لا تثق بأداء الكونغرس: ففي استطلاع للآراء على نطاق قومي أجرته مؤسسة «أميــركان فــيو بوينت» عــام ١٩٩٢، تبين أن ١٧ في المئــة فقط يــوافقــون على الطريقــة التي يؤدي فــيهــا الكونغرس عمله (٧٥ في المئة لا يوافقون؛ ٥١ في المئة يصفون عدم مــوافقتهم بأنها قوية). في الــعام نفسه حين أعلن خمسون في المئة (ممــن استطلعت مؤسسة «غالوب» آراءهم) ان لديهم ثقــة كبيــرة جداً أو كبــيرة إلى حد ما بالمؤسسة العسكرية (٣٠ في المئة بالمحكمة العليــا، ١٦ في المئــة بالبــيت الأبيض... إلخ)، حــصل الكونغرس على «امتياز» الرقم الثاني عشر الأخير في القائمــة (١٠ في المئة، أي حــتى بعد مكاتب المحــاماة) قبل ذلك بثلاث سنوات (استطلاع للآراء أجرته شبكة ABC وصحيفة **واشنطن بوست**)، اتفق ٧١ في المئة من الأميركيين على أن «مــعظم المرشحين للكونغرس» مستــعدون لتقديم وعود لا نيــة لهم إطلاقاً في الوفاء بها، وقــال ٧٦ في المئة ان مــعظم أعضاء الــكونغرس مــستــعــدون للكذب إذا شــعروا أن قــول الحــقــيقــة سيؤذيهم سياســياً! كما أن معظم الأعضاء ـ في رأي

(١٣١) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 294, Cited in : William Appleman Williams, *The Roots of the Modern American Empire* (New York: Random House, 1969).
(١٣٢) William Appleman Williams, *The Tragedy of American Diplomacy* (New York: Dell, 1972). Cited in : Zinn, ibid., p. 294.
(١٣٣) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص٤٢٠ ـ ٤٢١.
(١٣٤) المصدر نفسه، ص٤٢١، نقلاً عن: Eduardo Galeano, *Days and Nights of Love and War* (New York: Monthly Review Press, 1983).
(١٣٥) تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، ص٥٩.

ثلاثة أرباع الأميركيين - يهتمون بالمصالح الخاصة (لوبي) أكثر مما يهتمون بالمواطنين. ويرى ثلثا المواطنين أن أعضاء الكونغرس يهتمون بمراكزهم أكثر من اهتمامهم بالمصالح العليا للبلاد، وانهم (في رأي ٥٧ في المئة) يجمعون الكثير من المال لاستخدامهم مناصبهم بطرائق غير صحيحة وسليمة! ومع ذلك كله، يُعيدهم (أو يعيد أكثريتهم الساحقة) هؤلاء المواطنون المتذمرون الشاكون انفسهم[١٣٦]. ثمة نقطة مهمة جديرة بالذكر، هي أن نسبة الذين يصوتون في أميركا (الحرية والديمقراطية والوعي القومي) تقل كثيراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة فعلاً، ثقافياً وسياسياً، وتنخفض أحياناً إلى ما دون الخمسين في المئة.

فهل يمكن شعباً كهذا ان ينتفض كرجل واحد ضد النظام (System)، ويقضي على سلاح النخبة الحاكمة (أي المال، والسيطرة على الإعلام)، ليبني مجتمعاً أفضل؟ أم أن شعوب هذا الشعب ستندفع - مع التآكل المتزايد والمتسارع في المجتمع الأميركي - إلى افتراس بعضها بعضاً، بينما تحافظ النخبة (أو أغلبيتها) على مواقعها القوية؟ يقول هاوارد زن، في ختام كتابه عن التاريخ الحقيقي للولايات المتحدة، أن سجناء النظام سوف يواصلون التمرد، كما من قبل، «بطرائق لا يمكن التنبؤ بها، وفي أوقات لا يمكن التكهن بها. والحقيقة الجديدة لعصرنا، هي تلك الفرصة المتمثّلة باحتمال انضمام الحراس إلى... السجناء». وإذا فهم قراء الكتب وكتّابها - «وهم جزء من الحراس في أكثر الأوقات» - هذا الأمر، وتصرفوا على أساسه، فلسوف تصبح الحياة أكثر إرضاء للنفس، «ولربما أيضاً يتمكن أحفادنا، أو أحفاد أحفادنا، من رؤية عالم مختلف ورائع...».

وإلاّ - وهذا رأيي، لا رأيه - فإن «المصير الجليّ» الواضح لكل امبراطورية - وهو محتّم، مهما قوَت وعظمت وتغطرست - سيكون بالتأكيد انهياراً أسوأ مما يخشاه الأبناء، وأسرع مما يتمناه الأعداء ◇

(١٣٦) Ladd, *The American Policy*, pp. 132-135.



خالد الفيشاوي

رمزي زكي

الليبرالية المتوحشة

ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (**)

بعد انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا وانكسار حركة التحرر الوطني، وتعثر أنماط التنمية في العالم الثالث، بدا الأمر كما لو أن الرأسمالية قد انتصرت نهائياً، وأنه ليست هناك سوى ليبرالية السوق كطريق وحيد للنمو وإدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية.

وفي البلدان النامية يتم فرض هذا النمط الإقتصادي والإجتماعي عليها بصورة قسرية عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرغم مما يؤدي إليه هذا النمط من بطالة وفقر وبؤس، كما يجري الآن زحف النمط الرأسمالي الغربي في التنمية على تلك الدول التي كانت اشتراكية، وسط تشجيع الغرب ومديح المنظمات الدولية، على الرغم مما جاء به من كوارث وجوع وبطالة واندلاع الحروب الأهلية، وخراب مؤسسات الدولة الإقتصادية والسياسية.

ما حقيقة هذه الليبرالية الجديدة؟ وما الأهداف التي تسعى لها؟

وماذا كانت نتيجة عقدين من ممارسات الليبرالية المطلقة؟ هل استطاعت أن تخرج الإقتصاديات الرأسمالية من أزمتها، أو أن تعيد دلائل الصحة والقوة إلى الرأسمالية في صعيدها العالمي؟

يذهب رمزي زكي إلى أن الليبرالية الجديدة، التي تتسم بطابع لا إنساني، هي أيديولوجية الرأسمالية المعاصرة لإدارة أزمتها الراهنة... وأنه عبر تلك الليبرالية يجري الآن إعادة احتواء العالم الثالث وتطويع البلدان التي كانت اشتراكية لمطالب تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية، وخلق فائض قيمة تاريخي جديد ليستخدم في علاج تصدعات النظام الرأسمالي في تلك المراكز. والليبرالية الجديدة في سعيها لتحقيق هذا الهدف خلقت ما يسميه المؤلف «أممية رأس المال» التي تجسدت في برامج التكييف وسياسات التحول لنظام السوق. وأن ثقل تناقضات الرأسمالية في ظل هذه الليبرالية ـ مع بروز التدويل المتزايد والكتل الاقتصادية ـ قد انتقل من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي الذي أصبح مجالاً لبروز نزاعات أكثر تعقيداً ومصدراً للاضطراب وعدم الاستقرار على الساحة العالمية.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول، أولها: «مدخل نظري حول جوهر الليبرالية الجديدة»، والثاني يتناول «شروط توسع الرأسمالية العالمية في الأطراف»، والأخير حول «خبرات نهب الرأسمالية الوحشي لبلدان العالم الثالث».

(*) باحث مصري في الشؤون السياسية.

(**) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٩٣).

الثورة الكينزية

يبدأ رمزي زكي **الفصل الأول** برصد رياح الليبرالية العاتية التي تهب منذ أكثر من عقدين على منظومة النظام الرأسمالي العالمي بمراكزها المتقدمة وأطرافها المتخلفة. وهي رياح جرفت ـ إلى حد بعيد ـ الأشكال المختلفة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي...

وذلك التدخل الحكومي كان مقبولاً من النظام الرأسمالي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتبني الكاسح للفلسفة الإقتصادية الكينزية، التي كانت ترى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على القيام بدور ما في زيادة الطلب الكلي، ومواجهة الأزمات الدورية، وانعاش النظام الرأسمالي والقضاء على البطالة. وقد قبلت البرجوازيات مبدأ التدخل الحكومي، وامتلكت «الدولة» بعض الصناعات المهمة التي تعرضت لتدهور واضح في معدلات الربح، وزاد انفاقها على الخدمات الإجتماعية كما زاد إنفاقها الاستثماري والعسكري. وزحفت الفلسفة الكينزية على بلدان العالم الثالث عقب الاستقلال، وانتعش النظام الاقتصادي الرأسمالي في العالم في إثر زيادة الطلب الكلي الناجم عن نشاط الدولة ونفقاتها العسكرية والاستثمارية...

وظلت طبول الدعاية تدق بشدة على نغمات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إبان العصر الكينزي (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠) واعتقد الاقتصاديون البرجوازيون أن هذا التدخل هو الدواء الشافي لعلاج أزمات الرأسمالية. وفي ضوء هذا التوسع أصبح الانفاق الحكومي مضخة الرواج ووسيلة علاج الأزمات الدورية وتحقيق التوظف الكامل.

الثورة المضادة

ولكن، منذ بدايات السبعينات، انتقلت الرأسمالية إلى عالم جديد، وإلى بيئة جديدة افتقدت فيها تلك الآليات المؤاتية والمتجانسة التي كانت تعمل بها في عالم ما بعد الحرب، ودخلت الرأسمالية مع مشارف السبعينات في أزمة هيكلية حادة، وسرعان ما تعرضت الثورة الكينزية لثورة مضادة سواء على الصعيد الفكري أم على صعيد السياسات الاقتصادية، وكان مناخ الثورة المضادة مؤاتياً حينما تردت معدلات الربح في قطاع الإنتاج المادي بصورة مستمرة، الأمر الذي دفع برجال الأعمال إلى خفض برامج الانتاج وإيقاف أو خفض خطط الاستثمار، وانخفاض الطلب على العمالة وزيادة أعداد العاطلين، وبروز أزمة حادة في استيعاب الفائض الاقتصادي المتزايد، فاتجهت أقسام واسعة منه للاستثمار في مجال المضاربات والإقراض والتوسع في قطاع الخدمات.

ورافق هذه الأزمة الهيكلية، بروز أشد تيارات الليبرالية تطرفاً، داعياً إلى اطلاق الحرية الإقتصادية إلى أقصى حد ممكن، وتقليص دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، والعودة إلى تأدية وظائفها التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي وبعض المرافق) أي تلك الوظائف الحارسة لنشاط تراكم رأس المال، وضبط السياسة النقدية، أي كتلة النقود المتداولة.

وأهم من هذا وذاك، هو مناداتهم بإعادة توزيع الدخل والثروة لمصلحة البرجوازية بحثاً عن مصادر جديدة للتوسع الرأسمالي، فينادون بخفض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة، وبيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

وسرعان ما تبنت حكومات كبريات الدول الرأسمالية الصناعية هذه الأفكار، فسارعت حكومة الرئيس الأميركي ريغان في أوائل الثمانينات إلى إجراء خفض كبير في معدلات الضرائب على الدخل والثروة، وتبعته بريطانيا وفرنسا والعديد من الدول، كما شرعوا في نقل ملكيات الدولة ومؤسساتها إلى القطاع الخاص، وكانت البداية في بريطانيا أيام حكم تاتشر، ثم تبعتها فرنسا وايطاليا وكندا وسنغافورة، ثم ما لبثت أن أصبحت موجة عالمية...

السقوط في الفوضى

كما يعرض زكي نتائج ممارسات هذا التيار في مراكز العالم الرأسمالي، وفي أطرافه، ودور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فرض سياسات الليبرالية الجديدة على بلدان العالم الثالث المديونة، وكذلك انهيار البلدان التي كانت اشتراكية أمام زحف الليبرالية الهمجي الجديد، وسحر قوى السوق الزائف... التي أدت بها للغرق في حالة هائلة من الفوضى.

ويختتم المؤلف هذا البحث مؤكداً أن الرأسمالية أيضاً تحيا أزمة هيكلية حادة، وأن التناقضات في مراكز النظام الرأسمالي ستتفاقم حدة... ولن تجد الرأسمالية مخرجاً لأزمتها في الأمد الطويل، ولا بد للبشرية أن تواجه التناقض بين الامكانات الهائلة للانتاج، والقدرة المحدودة على التصريف بسبب النظام القائم على الملكية الخاصة.

أزمة الاقتصاد الأميركي

ينتهي هذا الفصل بدراسة أزمة الاقتصاد الأميركي... والسعي للإجابة عن سؤال: هل انتهت قيادة أميركا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟

ويخلص الباحث إلى أن قيادة الولايات المتحدة للمنظومة الرأسمالية العالمية عرفت عصرها الذهبي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧١. وبعد ذلك تعرضت هذه القيادة للإهتزاز والضعف بسبب تغيير مواقع القوى النسبية الفاعلة على خريطة العالم، الأمر الذي أفضى - بخاصة في العقد الماضي - إلى تراجع الأهمية التي كانت تحتلها في المنظومة.

ومن أهم العوامل التي يطرحها رمزي زكي بوصفها المسؤولة عن إضعاف مكانة الولايات المتحدة في المنظومة الرأسمالية:

- حدوث تدهور واضح في الوضع النسبي للاقتصاد الأميركي داخل الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وبخاصة بعدما استردت دول أوروبا واليابان عافيتهما الاقتصادية.

- تدهور الوضع النسبي للصادرات الاميركية في السوق العالمية بسبب ظهور طوفان من السلع البديلة للمنتوجات الأميركية، وتدهور إنتاجية العامل الأميركي مقابل عمال الدول الصناعية الأخرى.

- إنتهاء عصر «بريتون وودز» الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأميركية بإعلان الرئيس الأميركي نيكسون عام ١٩٧١ وقف تحويل الدولار إلى ذهب. وانعكس كل ذلك على قيمة الدولار التي تعرضت للتقلب الحاد.

- تحول الولايات المتحدة إلى دولة مدينة إعتباراً من عام ١٩٨٥.

- إنتهاء الحرب الباردة بسبب إنهيار الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو وفقدان مبررات الإنفاق العسكري الأميركي المتزايد، ووضع اقتصاديات المجمع الصناعي العسكري في ورطة يصعب الخروج منها.

أممية رأس المال

وننتقل إلى **الفصل الثاني**، حول «أممية رأس المال»، وفيه يرصد المؤلف محاولات البلاد الرأسمالية الصناعية لمواجهة الأزمة التي اندلعت منذ عام ١٩٧١ من خلال الليبرالية الجديدة التي نبذت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وآثرت الاتجاه نحو السياسات النيوكلاسيكية المحافظة التي تؤمن بالفاعلية المطلقة لقوى السوق والحرية الفردية، إضافة إلى السعي لضبط وتنظيم علاقاتها ببلدان العالم الثالث على نحو يجنبها الوقوع في أزمة المديونية، ويؤهلها لاستمرار نزح الفائض الاقتصادي من هذه البلدان، وخلقها آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية فيها، روجت لها من خلال المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات دولية النشاط. ويقوم هذا المشروع على إضعاف قوة الدولة وابعادها من التدخل في النشاط الإقتصادي، والاعتماد على آليات السوق، والمراهنة على الدور القائد للقطاع الخاص، مع تصفية القطاع العام والانفتاح بقوة على الإقتصاد الرأسمالي.

ويبحث المؤلف في الأصول الفكرية لليبرالية التكييف المعاصرة في البلدان المتخلفة، فيحددها في «تقرير بيرسون» المسمى «شركاء في التنمية» والصادر عام ١٩٦٨، وفيه تم رسم الأسس المطلوب توافرها في البلدان المتخلفة كي يمكنها التعامل مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. إضافة إلى الشروط والمبادىء التي طورتها المنظمات الإقتصادية الدولية، في صدد تعاملها مع البلدان المتخلفة، وأصبحت تعطى لهذه المنظمات حرية التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان التي تضطر إلى التعامل معها.

أزمة الديون ورضوخ العالم الثالث

ويخلص الباحث في نهاية هذا الفصل إلى أن «تقرير بيرسون» وبرامج التثبيت و «التكيف الهيكلي» ومنظمات ضمان وتشجيع الاستثمار... بلورت أول مشروع أممي واضح المعالم لرأس المال الدولي، وقد تمت صياغته في الوقت الذي كانت أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث قد انفجرت في بداية الثمانينات. وقد تعرض رأس المال الدولي لمخاطر شديدة حينما توقفت المكسيك وتشيلي والارجنتين وغيرها عن دفع أعباء ديونها، وحينذاك، ادركت دوائر رأس المال المالي أنه لا يمكن تكرار ما حدث في السبعينات حينما اديرت أزمة المدفوعات الدولية من خلال نقل الموارد من بلدان الفائض إلى بلدان العجز، عبر أسواق النقد الدولية، دون مراعاة قدرة البلدان المقترضة على السداد، فكانت نتيجة ذلك ظهور أزمة مديونية ضخمة غير قابلة للسداد... من هنا تعين ابتكار آليات جديدة للوساطة المالية، يكون قلبها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ويتم عبرها وبمساعدتها نقل رؤوس الأموال الفائضة من المراكز الراسمالية الصناعية إلى بلدان العجز لتتحول إلى أصول إنتاجية، أي إلى مشروعات استثمارية مربحة داخل بلدان العجز. ولن يتحقق ذلك إلا إذا أمكن ـ عبر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ـ تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لمصلحة المستثمرين الأجانب، وإذا ما طبقت بلدان العجز سياسات ليبرالية متطرفة، يتسنى من خلالها استثمار ما عسى أن يكون في هذه البلدان من مزايا نسبية. أما الديون المتراكمة، فمن الممكن إعادة جدولة بعضها، وتحويل بعضها الآخر إلى أصول إنتاجية، أي الاستيلاء على ما تملكه الدولة المدينة من مصانع ومؤسسات لقاء شطب بعض الديون.

وفي النهاية يختتم المؤلف كتابه بفصل حول التجارب التاريخية للراسمالية في نهب بلدان العالم الثالث، بدءاً من الكشوف الجغرافية والنهب الوحشي لذهب العالم الثالث، إضافة إلى تجارة العبيد وحرب الأفيون 

يوميّات لبنان

حزيران/يونيو ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

حزيران / يونيو ١٩٩٤

١/٦/٩٤: كشف تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ اسكوا ـ عن قيام اسرائيل بسرقة المياه من الأراضي اللبنانية. وقد طلبت السلطات اللبنانية من الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق في الأمر.

٢/٦/٩٤: قصفت الطائرات الإسرائيلية ليلاً معسكر تدريب تابعاً لـ«حزب الله» في عمق الأراضي اللبنانية شرق مدينة بعلبك في سهل البقاع. وأسفرت الغارات عن سقوط ٢٦ قتيلاً ونحو ٤٠ جريحاً. وقد قرر لبنان تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد إسرائيل، فيما توتر الوضع العسكري في جنوب لبنان، وقام رجال المقاومة بقصف منطقتي الشريط الحدودي المحتل وشمال فلسطين المحتلة بصواريخ «الكاتيوشا». ونددت سوريا بالغارة، أما الولايات المتحدة فأسفت لتصعيد العنف ودعت المعنيين إلى «ضبط النفس وتفادي التصعيد».

ـ لوح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين بشن مزيد من الهجمات على «حزب الله»، وطلب من الولايات المتحدة الضغط على سوريا لضبط هذا الحزب.

ـ إنعقد مجلس الدفاع الأعلى برئاسة الرئيس الياس الهراوي لبحث التطورات العسكرية، وأعلن الحداد الوطني «استنكاراً لجريمة» قصف المعسكر.

ـ أوضح المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم ـ الأونروا ـ الثر تركمان أن الوكالة تجري اتصالات مع السلطات اللبنانية لايجاد مساكن لنحو ستة آلاف لاجيء فلسطيني.

٣/٦/٩٤: تصاعد التوتر في الجنوب وسط حشود عسكرية اسرائيلية وتهديدات لـ«حزب الله»، وبتحميل سوريا تبعة عمليات المقاومة في الجنوب.

ـ قتل عنصر من المقاومة وجرح آخران فيما قتل جندي فيجي وجرح ثلاثة في اشتباك بين مجموعة من المقاومة وبين عناصر الوحدة الفيجية العاملة في إطار قوات الأمم المتحدة في منطقة صور في الجنوب.

ـ دعا المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى إلى تعليق إشتراك لبنان في المفاوضات الثنائية مطالباً بالالتفاف حول الدولة اللبنانية والجيش اللبناني والتشاور مع سوريا.

ـ رأى السفير الاميركي في بيروت مارك هامبلي أنه «لا داعي إلى إثارة الموضوع في أطر دولية والأهم أن نركز على مكان الحادث الآن، أي في جنوب لبنان وشمال إسرائيل وان نحاول تهدئة الوضع».

٥/٦/٩٤: إتصل وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر برئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، وبحث سبل تهدئة الوضع في الجنوب. كما جرى اتصال بين الحريري وأمين عام «حزب الله» حسن نصر الله تناول هذا الوضع وسبل التعامل معه. كما كان الوضع في الجنوب موضوع لقاء بين الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي الذي وصل إلى سوريا، واتهم اسرائيل بافتعال التصعيد في الجنوب.

٦/٦/٩٤: احبطت الولايات المتحدة في مجلس الأمن مشروع قرار قدمته كتلة دول عدم الانحياز في المجلس، يدين إسرائيل لشنها غارة على البقاع اللبناني.

٧/٦/٩٤: هاجم رجال المقاومة موقعاً لـ«جيش لبنان الجنوبي» في البقاع الغربي، وردوا على القصف المدفعي الإسرائيلي بقصف صاروخي على منطقة مرجعيون داخل الشريط المحتل.

ـ رأى مجلس الوزراء اللبناني أن «الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة تستهدف شق الصف الداخلي وضرب الوحدة الوطنية».

ـ أكد وزير الخارجية اللبناني فارس بويز انه «حصل اطمئنان متبادل بين الدولة والمقاومة تركز على تطمين المقاومة ان لا تغيير في موقف الحكومة، فيما طمأنت المقاومة الدولة إلى أنها لن تقع في فخ المطالبة بالأمن الذاتي».

ـ رأى السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي «ان الأولوية هي لتركيز الاهتمام على مسيرة المفاوضات وليست للمناقشات العقيمة في مجلس الأمن».

٨/٦/٩٤: أغارت الطائرات الإسرائيلية على مواقع المقاومة في تلال مليتا في اقليم التفاح. وقد ردت المقاومة باطلاق ١٨ صاروخ «كاتيوشا» على منطقة مرجعيون في الشريط الحدودي.

ـ أوضح نائب وزير الدفاع الإسرائيلي موردخاي غور أن الغارة الجوية على مواقع «حزب الله» هي «رسالة إلى سوريا ولبنان يعكس مضمونها عواقب الخروج من عملية السلام. وأن أي طرف يفكر في الانسحاب من عملية السلام بات يعرف الآن ما يواجهه».

١٢/٦/٩٤: رأى رئيس مجلس النواب نبيه بري أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في البقاع والجنوب «لم تستهدف ضرب حزب أو تنظيم معين بل هدفت إلى الاعتداء على سوريا».

ـ أكد رئيس الوزراء رفيق الحريري، بعد زيارة لسوريا، أن إسرائيل «لن تحقق أمنيتها بسلام منفرد مع لبنان».

ـ تعهد أمين عام «حزب الله» حسن نصر الله «الاستمرار في الجهاد والمقاومة»، داعياً إلى تجاوز الخلافات الداخلية في هذه المرحلة مشيراً إلى أن «السلم الأهلي خط أحمر يجب المحافظة عليه».

ـ اصدر المطارنة الموارنة بياناً أكدوا فيه الحرص على مسيرة السلم الأهلي وقيام الدولة ومؤسساتها. لكنهم رأوا أن «الجهود المبذولة في هذا السبيل لن تعطي ثمارها ما لم تنعش روح الوفاق الوطني».

١٣/٦/٩٤: اختتم «المؤتمر الوطني اللبناني» الذي عقدته المعارضة اللبنانية المقيمة في باريس، أعماله باصدار مجموعة من المقررات نصت على تأليف هيئة تأسيسية مهمتها وضع نظام داخلي للمؤتمر وإنشاء مجلس وطني. كما أوصى المؤتمر بتأليف حكومة انتقالية.

ـ أصدر المحقق العدلي في جريمة تفجير كنيسة سيدة النجاة في شباط/ فبراير الماضي قراره النهائي باتهام قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع بأنه «المسؤول الرئيسي عن تنفيذ الجريمة» معتبراً ذلك «جناية عقوبتها الإعدام».

١٦/٦/٩٤: اصدر المحقق العدلي في جريمة اغتيال رئيس «حزب الوطنيين الأحرار» داني شمعون قراره الاتهامي في حق قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع بتدبير العملية.

ـ بدأ الجيش اللبناني خطة انتشار في منطقة الجبل بهدف التعجيل في عودة المهجرين إلى قراهم.

٢٠/٦/٩٤: قتل ثلاثة جنود اسرائيليين وجرح ثلاثة آخرون، في هجوم للمقاومة على قافلة عسكرية إسرائيلية على طريق الشقيف ـ أرنون. وقد قصفت المدفعية الإسرائيلية قرى منطقة النبطية، كما أغار الطيران الإسرائيلي ثلاث مرات على مواقع المقاومة في أقليم التفاح.

ـ نفى وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط أن يكون لخطوة انتشار الجيش في الجبل مؤخراً أي علاقة بـ«الاحباط المسيحي». وأوضح أنه «ليس ثمة إحباط عند المسيحيين بل هناك صفقة وطنية عقدت من خلال إتفاق الطائف فإما أن يقبل بها الجميع، أو أن نعود إلى الحرب الأهلية».

٢١/٦/٩٤: توسعت رقعة الاعتداءات الإسرائيلية على النبطية، فيما اغارت الطائرات الإسرائيلية على إقليم التفاح.

ـ رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ان العملية الأخيرة للمقاومة لا تعكس «تسخيناً» للجبهة، مشيراً إلى أن عدد الصواريخ الذي أطلقته المقاومة على الدورية «لم يطلق حتى الآن في المواجهات مع المخربين في جنوب لبنان». وأضاف «أن العملية لا تخرج عن الإطار العادي وإن انتهت بخسائر»، واعترف بوقوع أربعة أو خمسة هجمات على الأقل كل أسبوع في لبنان لا يسمع عنها «لأنها في حال عدم وقوع إصابات لا يكشف النقاب عنها».

ـ بدأ مجلس النواب مناقشة الحكومة في سلسلة جلسات امتازت بالسخونة. وألقى رئيس الحكومة رفيق الحريري كلمة أمام المجلس ضمنها الاعلان عن توقيع «مرسوم التجنيس لكل المستحقين»، وأكد التضامن مع سوريا مشيراً إلى أن «مرحلة تحديات كبرى تفترض أعلى درجات التضامن الوطني والتنسيق بين الرؤساء». ورأى أن الأشهر المقبلة أحرج وأدق وتستدعي «وقف الاستنزاف».

٢٢/٦/٩٤: تم الإدعاء على ١٢ عنصراً من «القوات اللبنانية» بتهمة القيام «بأعمال إرهابية والاتصال بالعدو».

٢٣/٦/٩٤: إشتبكت مجموعة من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» مع قوات «جيش لبنان الجنوبي» في منطقة الشريط الحدودي.

ـ اغتيل أحد قياديي «المقاومة الإسلامية» في عملية تفجير استهدفت سيارته على طريق زوطر قرب النبطية.

ـ كرر الرئيس الاميركي بيل كلينتون التزام بلاده «سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه» ورأى ان «التنفيذ الكامل لاتفاق الطائف يبقى الوسيلة الفضلى لضمان السيطرة التامة للبنان على أراضيه».

٢٤/٦/٩٤: اكد رئيس الوزراء رفيق الحريري أن «الحكومة ماضية في تنفيذ ما وعدت به اللبنانيين منذ توليها المسؤولية».

ـ رأى البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير «أن الطائف لم يطبق كما يجب حتى الآن وخصوصاً لجهة عودة المهجرين وجمع السلاح وتوزيع

الصلاحيات»، وأن «المعارضة لا يؤخذ في رأيها وعموم الشعب غير راض».

٢٦/٦/٩٤: عبّر البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير عن أمله «لأن نرى الكثيرين ممن لهم حق في الجنسية اللبنانية ممن تحدروا من أصل لبناني يمنعون من الحصول عليها، وأن نرى الكثيرين ممن يحملونها يتزاحمون للحصول على سواها».

- شدد وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط على ضرورة إنشاء معسكرات تدريب عسكرية من أجل «إدماج الشبان وخلط الأجيال الجديدة» في سبيل خدمة العلم. كما أكد التلاحم مع سوريا والثقة بالجيش اللبناني.

٣٠/٦/٩٤: قام الوزير سليمان فرنجية، على رأس وفد مسيحي ضخم ضم ٢٧ نائباً وشخصية، بزيارة البطريركية المارونية في بكركي. وأكد بعد اللقاء أن «لا مشكلة على الاطلاق بين دمشق وبكركي»، وان «لا احد يستطيع اليوم إبعاد المسيحيين عن دمشق». وأوضح ان البحث تركز على توحيد الكلمة انطلاقاً من «ثوابت مسيحية ووطنية» مشيراً إلى انه نقل وجهة نظر دمشق إلى بكركي وعلى العكس.

هذه البرامج وسط خلاف في وجهات النظر بين رئاستي مجلس النواب والحكومة حول هذا الموضوع.

- أوضح الرئيس الياس الهراوي ان لبنان «ذاهب حتى النهاية في عملية السلام إلى أن تخرج إسرائيل من الجنوب والبقاع الغربي»، وأعلن موافقته على تأليف لجنة عسكرية مشتركة لبنانية - إسرائيلية مهمتها تنسيق الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب «إذا حددت إسرائيل مهلة ستة أشهر» لهذا الانسحاب.

١٧/٧/٩٤: شهدت محاور الجنوب قصفاً مدفعياً متبادلاً بين المواقع الاسرائيلية والمقاومة التي شنت هجومين جديدين على مواقع «جيش لبنان الجنوبي» في الشريط الحدودي.

تموز / يوليو ١٩٩٤

٣/٧/٩٤: لفت البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير النظر إلى توالي «الويلات والنكبات التي لا نزال نحصد آثارها أزمة اقتصادية وركوداً في الحياة السياسية وتقييداً للحرية الاعلامية».

٤/٧/٩٤: قتل جنديان اسرائيليان وجرح آخران في هجمات واسعة لرجال «المقاومة الإسلامية» على المواقع الاسرائيلية في جنوب لبنان. فيما أغار الطيران الإسرائيلي مرتين على مرتفعات اقليم التفاح.

٥/٧/٩٤: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان متفقداً، واتهم «حزب الله» وايران بالوقوف وراء التصعيد في الجنوب مؤخراً.

- صادر الجيش اللبناني حمولة خمس شاحنات من أجهزة الاتصال المتطورة من منازل عناصر تابعة لحزب «القوات اللبنانية» في منطقة كسروان.

- حدّد الرئيس اللبناني الياس الهراوي «ثلاث محرمات هي: الإثارة المذهبية والاثارة الطائفية وإثارة أمن الدولة» مبدياً الاستعداد «لفتح كل الملفات إلاّ إذا شملها العفو».

٦/٧/٩٤: زار رئيس مجلس النواب نبيه بري مقر الرهبانية اللبنانية المارونية، بهدف فتح حوار مع الفئات اللبنانية كافة.

٧/٧/٩٤: نقلت صحيفة النهار البيروتية عن مسؤول اميركي كبير ان ما يجري في جنوب لبنان هو «حرب منخفضة الحدة» مشيراً إلى قلق الإدارة الاميركية من «إحتمالات التصعيد».

١٣/٧/٩٤: سقط أربعة جرحى للاسرائيليين في هجوم للمقاومة في الشريط الحدودي. كما تعرضت منطقة القطاع الأوسط لقصف إسرائيلي مركز.

- دعا الوزير وليد جنبلاط إلى «تغيير بعض الأشخاص» في الحكومة من أجل «تفعيلها»، معتبراً أن الحرب انتهت «ولكن لا بد من استئصال بقايا الشرائذم التي كانت تتعامل مع اسرائيل». وطالب جنبلاط بمحاكمة المدير السابق لاستخبارات الجيش، كما اكد انه لم يقطع العلاقات بالبطريركية المارونية متهماً إياها «بإساءة التصرف».

١٤/٧/٩٤: أسقط مجلس النواب في جلسة عامة قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع بث نشرات الاخبار والبرامج السياسية في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وأجاز معاودة بث

- ابدى البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير خشيته أن يفقد لبنان هويته «لكثرة ما أعطوا جنسية» لغير اللبنانيين.

- زار الوزير سليمان فرنجية البطريركية المارونية، في بكركي، وأوضح في ختام الزيارة، أن «هناك من يشوه صورة سيدنا البطريرك وصورة البطريركية المارونية في سوريا». واشار إلى أن «الأجواء بين البطريركية ودمشق تتحسن بصورة لم أكن أتوقعها».

١٨/٧/٩٤: أوضح الرئيس الياس الهراوي «أننا مع الإعلام الحر، لكن ثمة مقدسات لن تمس».

- أكد رئيس الحكومة رفيق الحريري أنه متوافق مع توجهات مجلس النواب في شأن الاعلام المرئي والمسموع مشدداً على وجوب إيجاد إطار قانوني دائم ومتكامل لتنظيم هذا القطاع.

- إستمر التصعيد في الجنوب وخصوصاً في القطاع الأوسط.

١٩/٧/٩٤: التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري في منزل الأول في زحلة بحضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، في محاولة لتنقية الأجواء بين رئيسي مجلس النواب والحكومة.

٩٤/٧/٢٠: أغار الطيران الإسرائيلي على مواقع المقاومة في إقليم التفاح والبقاع الغربي. كما تصاعدت المخاوف من اعتداء إسرائيلي واسع بعد التهديدات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون ضد «حزب الله» عقب التفجيرات التي استهدفت مصالح يهودية واسرائيلية في الأرجنتين وبريطانيا.

- حذر الوزير وليد جنبلاط «بعض المحاورين» في الكسليك وجامعة اللويزة من اننا لن نقبل بلبنان دائرة انتخابية واحدة، لافتاً كذلك إلى أنه «إذا كان لا بد لجبل لبنان من أن يكون دائرة انتخابية واحدة، فنقولها انها حرب جبل جديدة». وجدّد انتقاداته لمواقف البطريرك الماروني من الحوار والتجنس والتمثيل المسيحي.

٩٤/٧/٢٢: دعا الرئيس الياس الهراوي إلى «طرد اللصوص من هياكلنا وعقولنا».

- أكد البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير أن «المستقبل المنشود يستلزم توحيد الطاقات وسلطة حازمة وعادلة».

٩٤/٧/٢٤: زار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع القصر الجمهوري في بعبدا حيث اجتمع بالرئيس الياس الهراوي ووزير الخارجية فارس بويز. ونقل الشرع نتائج زيارة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر لسوريا، مؤكداً أنه تم البحث خلالها في المسار اللبناني. ورأى الشرع «ان السلام الشامل والناجز لا يمكن أن يتم من دون تحقيق تقدم فعلي على المسارين السوري واللبناني». وانتقد «تجاوز بعض الأطراف العرب» للتضامن العربي.

- سادت محاور الجنوب سخونة ملحوظة، إذ تعرضت بلدات وقرى القطاع الأوسط ومنطقتي النبطية واقليم التفاح لقصف إسرائيلي.

- أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه دخل في حوار مع المسيحيين بهدف حملهم «على الانخراط في الدولة».

٩٤/٧/٢٥: قتل ضابط إسرائيلي وجرح ١٣ جندياً اسرئيلياً في هجوم شنه رجال المقاومة على دورية إسرائيلية في الشريط الحدودي. وأعقب ذلك تبادل للقصف المدفعي والصاروخي بين الجانبين شمل قرى وبلدات القطاع الأوسط واقليم التفاح. كما قصف الطيران الإسرائيلي مساءً مواقع للمقاومة في اقليم التفاح. وقامت القوات الإسرائيلية بعزل بلدة يحمر - الشقيف عن منطقة النبطية، فيما هددت إسرائيل بأن يكون «الرد على اعتداءات حزب الله موجعاً ومكلفاً»، واتهمت ايران باختيار توقيت الهجوم ليتزامن والتقدم على المسار الاردني.

٩٤/٧/٢٦: تعهد الرئيس الياس الهراوي إرسال ٢٥ الف جندي لبناني إلى الجنوب لحفظ الأمن ووقف عمليات المقاومة «إذا التزمت إسرائيل الإنسحاب منه في فترة زمنية محددة». ورأى «أن الذرائع بسداد الديون لا تبرر الخروج من دائرة التنسيق العربي» وأكد أن لبنان ليس على استعداد «لتكرار تجربة اتفاق ١٧ أيار/ مايو».

- أوضحت وزارة الخارجية الفرنسية، بعد زيارة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لفرنسا، أن «فرنسا لا تزال تعلق أهمية كبيرة على استقلال لبنان وسيادته من دون تجاهل خصوصية العلاقات اللبنانية - السورية».

٩٤/٧/٢٧: نقلت الإدارة الأميركية عبر القنوات الدبلوماسية تحذيراً من قيام إسرائيل بعمليات عسكرية في الأراضي اللبنانية.

٩٤/٧/٢٨: نشطت الاتصالات السياسية على غير محور بهدف تطويق اية عملية عسكرية اسرائيلية محتملة. وترافق ذلك مع التهديدات الإسرائيلية والأميركية لـ«حزب الله» واتهامه بتدبير تفجيرات الارجنتين.

- طالب الوزير وليد جنبلاط رئيس مجلس النواب نبيه بري بأن يبقى «الحليف»، وشدد على أن «كل صفقة ثنائية طائفية هي فاشلة».

٩٤/٧/٣١: خف الاحتقان الذي ساد أجواء الجنوب نتيجة الاتصالات السياسية.

- شدد رئيس مجلس النواب نبيه بري على وجوب التمسك «بأوراق ثلاث هي: التضامن مع سوريا والمقاومة والوحدة الداخلية».

آب / اغسطس ١٩٩٤

٩٤/٨/١: رأى الرئيس اللبناني الياس الهراوي «أن تعلن اسرائيل انسحابها من جنوب لبنان وتحدد برنامج انسحاب زمنياً من أرضنا، والدولة هي التي تتعهد ضبط الأمن هناك».

٩٤/٨/٢: نفذ رجال «المقاومة الاسلامية» سلسلة هجمات على مواقع للاسرائيليين و«جيش لبنان الجنوبي» في منطقة الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان.

٩٤/٨/٤: شنت الطائرات الاسرائيلية غارتين على إقليم التفاح، كما قصفت منزلاً في دير الزهراني قرب النبطية موقعة سبعة قتلى و١٧ جريحاً من المدنيين اللبنانيين فضلاً عن الدمار.

٩٤/٨/٥: شهدت محاور الجنوب تبادلاً للقصف المدفعي والصاروخي بين المقاومة والقوات الإسرائيلية بلغ شمال اسرائيل. وقد قدم الجيش الاسرائيلي اعتذاراً عن الهجوم على دير الزهراني معتبراً ذلك انه «تم عن طريق الخطأ».

- تقدم لبنان بشكوى إلى مجلس الامن ضد اسرائيل ودعا المجلس إلى الانعقاد «للنظر في مجزرة دير الزهراني».

٩٤/٨/٦: استمر التصعيد العسكري يلف الجنوب. فتواصلت الاعتداءات الاسرائيلية على المناطق المحررة شمال الشريط الحدودي، فيما شنت المقاومة سلسلة عمليات على المواقع الاسرائيلية، أدت إلى مقتل ضابط وجندي اسرائيليين وجرح جنديين آخرين فيما تساقطت الصواريخ على مرجعيون والجليل شمال فلسطين.

٩٤/٨/٧: أكد وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز «ان أي حل للمسألة اللبنانية يمر عبر اتفاق مع سوريا ولا وسيلة أخرى»، مشيراً إلى «أن لبنان لا يتمتع باستقلال كامل. وان كل أعماله وخصوصاً في المجال العسكري خاضعة للتأثير السوري إن لم يكن للسيطرة السورية». ودعا بيريز سوريا إلى «عمل ما من شأنه وضع حد لأعمال الإرهاب والاعتداء من الأراضي اللبنانية».

ـ كرر وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط دعوته إلى «الخروج من التقسيمات الإدارية المستوحاة من عهدي المتصرفية أو الانتداب أو بداية ما يسمى عهد الاستقلال». واتهم جنبلاط «بعض السفارات والدول» بـ «احتضان القوى المعادية للطائف بهدف تقويض الطائف والعلاقة مع سوريا».

٩٤/٨/٨: عاد الهدوء إلى محاور الجنوب، فيما أعلن وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز ان «دورة العنف في الجنوب قد إنتهت». وتحدث بيريز عن دور اميركي في «التدخل» لدى سوريا لهذا الغرض، واعترف بان «ثمة مساهمة سورية» في عودة الهدوء.

ـ أقفلت القوات الاسرائيلية معبر أرنون بين النبطية والشريط الحدودي المحتل، محكمة الحصار بذلك على بلدة يحمر الشقيف.

٩٤/٨/٩: وصفت المندوبة الاميركية في الأمم المتحدة مادلين أولبريت الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن ضد اسرائيل بانها «فكرة سيئة».

٩٤/٨/١٠: زار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لبنان ملتقياً المسؤولين اللبنانيين لاطلاعهم على نتائج زيارة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر إلى سوريا. وأكد الشرع أن «هدنة كريستوفر [تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣] لا تزال قائمة في الجنوب». كما أوضح «أن كريستوفر ترك لدى زيارته دمشق أخيراً عناوين مهمة ولم يترك إتفاقاً جيداً»، وكشف أن سوريا اقترحت وفداً سورياً ـ لبنانياً إلى المفاوضات مع إسرائيل برئاسة لبناني.

٩٤/٨/١١: تلقى المسؤولون اللبنانيون رسالة من الإدارة الأميركية نقلها السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي. وتطرقت الرسالة إلى «مشكلة حزب الله» في جنوب لبنان. ورأى هامبلي أن «إيجاد الحل لمشكلات الجنوب أمر مهم جداً يوازي بالتأكيد أهمية ايجاد حل شامل».

٩٤/٨/١٢: عرقلت الولايات المتحدة مناقشة مجلس الأمن للشكوى اللبنانية ضد اسرائيل «لأن أي موقف قد يعرقل جهود السلام في الشرق الأوسط». ورأى لبنان أن هذا الموقف «لن يؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل في عدوانها».

٩٤/٨/١٤: رعى وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط مصالحة تاريخية في بلدتي المختارة والناعمة، وأكد جنبلاط أن «عودة المهجرين لم تكن مشروطة» مرحباً بكل التيارات السياسية والدينية والحزبية في الجبل.

٩٤/٨/١٦: سقط ثلاثة قتلى وجريحان من عناصر «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم لرجال المقاومة على معبر زمريا في حاصبيا.

ـ كرر الرئيس الياس الهراوي دعوته اسرائيل إلى الانسحاب من الجنوب والبقاع الغربي. قائلاً: «نحن على استعداد للاعلان عن وقف المقاومة». وأعلن الهراوي أن «لا تجديد ولا تمديد» لولايته.

ـ كشفت وزارة المهجرين وجود فكرة لشراء أرض في اقليم الخروب جنوب بيروت لبناء مساكن للاجئين الفلسطينيين.

٩٤/٨/١٨: جرح جنديان اسرائيليان وقتل إثنان من المقاومين في هجوم للمقاومة على موقع اسرائيلي قرب الناقورة.

ـ قام رئيس مجلس النواب نبيه بري بزيارة «مركز الرهبانية المريمية المارونية موضحاً «اننا نؤسس لحوار لبناني ـ لبناني».

٩٤/٨/١٩: إتهم رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني «حزب الله» بمحاولة إستدراج إسرائيل إلى تصعيد الوضع في جنوب لبنان، مؤكداً أن «ما من حل عسكري في لبنان».

ـ برزت دعوات عدة معارضة لاسكان الفلسطينيين في لبنان. وقد رد الوزير وليد جنبلاط على هذه الحملة معتبراً أن «ثمة حلين لا ثالث لهما: اما إعادتهم إلى حيث كانوا وإما إقامة مبانٍ حديثة لهم» مشيراً إلى أن «التوطين موجود وحاصل».

٩٤/٨/٢١: أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري متابعة الحوار الوطني مع كل الأفرقاء اللبنانيين لـ «نهج ثابت في خطنا وسلوكنا السياسي» مشيراً إلى أن «مصائب لبنان بدأت عندما إتُّخذ قرار العزل».

ـ طالب الوزير وليد جنبلاط «بضمانات في أي قانون انتخابات جديد» لأن «ما جرى في الطائف كان تكريساً للطائفية»، رافضاً «أن نذوب من خلال أحلاف طائفية».

ـ عرض رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على لبنان اتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من الشريط الحدودي إلى الحدود الدولية خلال تسعة أشهر. وأوضح انه تم نقل هذا العرض إلى لبنان عبر الولايات المتحدة. «ولكن سوريا ردت أن المفاوضات مع لبنان وأي حل يتبعهما يجب أن تكون مرتبطة بالمفاوضات مع سوريا والحل الذي يتم التوصل إليه عبرها»، واشترط رابين للإنسحاب «وقف هجمات حزب الله ودمج جيش لبنان الجنوبي بالجيش اللبناني».

٩٤/٨/٢٢: رأى وزير الخارجية اللبناني فارس بويز أن الكلام الإسرائيلي على الانسحاب من جنوب لبنان «ليس دقيقاً ويخفي أكثر من فخ».

٩٤/٨/٢٣: شهدت قضية إسكان الفلسطينيين في اقليم الخروب ردود فعل عنيفة وسط سجال سياسي. وانتقد الوزير جنبلاط معارضي الخطوة بعنف مطلقاً عليهم لقب «الانعزال اللبناني» مؤكداً أن الأرض جاهزة وستشتريها الدولة.

٩٤/٨/٢٥: فكت القوات الاسرائيلية الحصار الذي كانت فرضته على بلدة يحمر الشقيف.

٩٤/٨/٢٨: دافع رئيس الوزراء رفيق الحريري عن الوزير وليد جنبلاط معتبراً انه ووزارته واحد، وهو الوحيد القادر على «إعادة المهجرين إلى قراهم».

٩٤/٨/٣٠: طوى مجلس الوزراء عملياً قضية اسكان الفلسطينيين بعد السجال الحاد الذي دار حولها، باحالته هذا الموضوع على لجنة وزارية رباعية للدراسة واقتراح الحلول المناسبة.

٩٤/٨/٣١: قال رئيس مجلس النواب نبيه بري، في احتفال في ذكرى اختفاء الإمام الصدر، انه «إذا أردنا منع تركيب طبقة طائفية تسود سياسياً لحساب لبنان الوطن الموحد فإننا يجب أن نلتزم الدستور».

ايلول / سبتمبر ١٩٩٤

٩٤/٩/١: مددت الولايات المتحدة حظرها المفروض على سفر مواطنيها إلى لبنان ستة اشهر أخرى.

٩٤/٩/٢: سقط قتيل وأربعة جرحى من عناصر «جيش لبنان الجنوبي» في سلسلة هجمات للمقاومة على مواقعه في الشريط الحدودي المحتل.

ـ لم يستبعد قائد المنطقة العسكرية في شمال إسرائيل الجنرال اسحق موردخاي استمرار حال الحرب في جنوب لبنان، معترفاً بأن «هجمات حزب الله باتت اكبر وأكثر فاعلية».

ـ أخذت قضية اكتشاف كميات من براميل النفايات السامة في التفاعل سياسياً.

٩٤/٩/٤: أصيب جنديان اسرائيليان بجروح في عملية للمقاومة على دورية اسرائيلية في الشريط الحدودي.

٩٤/٩/٥: أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين إلى قبوله بقاء القوات السورية في لبنان وموافقته «على وجود عسكري سوري في لبنان في إطار معاهدة سلام» ورأى ان «المسألة ليست مسألة فرقة او فرقتين من الجيش السوري في لبنان ولكن إلى أي مدى يصير السلام والأمن حقيقة». وأوضح أنه يفضل «نشر فرقتين سوريتين في وادي البقاع الشمالي على نشرهما في مرتفعات الجولان»، معترفاً بوجود «مشكلة سياسية في ظل الوضع الحاضر في لبنان، هي ما إذا كانت أي حكومة في بيروت قادرة فعلاً على التعامل مع الإرهاب في الجنوب من غير دعم سوري».

٩٤/٩/٦: جرت عملية التسلم والتسليم في وزارة الداخلية بين الوزير السابق بشارة مرهج والوزير الجديد (نائب رئيس مجلس الوزراء) ميشال المر. وانتقد مرهج مرسوم إقالته من الداخلية، مشيراً إلى انه «لا يمكن أن يبقى أي اتفاق يحصل في أي لحظة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مقصلة تهدد رؤوس الوزراء» المعارضين.

٩٤/٩/٧: قدم الوزير بشارة مرهج استقالته من الحكومة بعد التعديل الحكومي الذي اقصاه عن وزارة الداخلية.

ـ إنتقد مجلس المطارنة الموارنة عملية التجنيس الذي «تم بأعداد كبيرة» مجدداً رفضه توطين الفلسطينيين في لبنان.

٩٤/٩/٨: قتل جندي اسرائيلي وجرح آخر في هجوم للمقاومة على موقع اسرائيلي في مرجعيون.

ـ قبل رئيس الوزراء رفيق الحريري استقالة الوزير بشارة مرهج الذي عقد مؤتمراً صحافياً وصف فيه ما جرى انه «انقلاب بطيء على وثيقة الوفاق الوطني وانسحاب من موجبات الإصلاح الإداري».

٩٤/٩/٩: قام رئيس الجمهورية الياس الهراوي بجولة في قرى الشوف حيث رعى مصالحة في الباروك والفريديس. وأكد الهراوي أنه «من كبر بطائفيته صغّر عن لبنان، ومن كبر بلبنان وللبنان كبرت طائفته به». ودعا إلى «أن نتصالح مع المؤسسات ومع منطق المؤسسات». أما وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط فرأى أن «الانجازات حجج رادعة في وجه المخربين داخل الحكومة وخارجها».

٩٤/٩/١١: جال رئيس الوزراء رفيق الحريري، يرافقه الوزير وليد جنبلاط، على القرى المدمرة في الحرب في منطقة عاليه داعياً إلى التضامن والتكاتف، وكذلك الناس إلى العمل والتحرك «قبل أن تتخذ الدولة اجراءات تحض أصحاب الأملاك على إعادة ترتيب املاكهم».

ـ عزا النائب عمر كرامي التعديل الوزاري الأخير إلى حاجة رئيس الجمهورية إلى «أفضال» الوزير ميشال المر.

٩٤/٩/١٨: حمل البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير على «الاسراف في الانفاق على قصور ودور فخمة وحفلات ومآدب أمام صراخ المحرومين وغضب المعوزين وسخط المهجرين».

٩٤/٩/٢١: رعى رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الوزراء رفيق الحريري الاحتفال بوضع حجر الأساس لإطلاق ورشة إعادة إعمار وسط بيروت التجاري. وقد دعا الهراوي معارضي خطة الإعمار إلى «تحسينها» والمؤيدين

إلى «تحصينها». أما الحريري فتحدث عن إرتباط المناسبة بالدور المأمول لبيروت وبالموقع الذي ترشح نفسها له للعقود المقبلة.

٢٢/٩/٩٤: رأى رئيس مجلس النواب نبيه بري «أن الأوطان لا تبنى بلغة الماضي وبمصطلحات أسست لحروب، كما لا تبنى بحجارة قديمة، ولا تبنى بالحجارة فقط. لأن أساس البناء هو العملية السياسية والحياة السياسية».

ـ إنتقد رئيس الجمهورية الياس الهراوي كسل اللبنانيين وتقاعسهم عن العمل، كاشفاً أن في لبنان ٧٠٠ ألف عامل أجنبي يُخرجون منه سنوياً ملياراً و٢٠٠ مليون دولار، لافتاً إلى أن «لا ورشة عمل إلا وعمالها غير لبنانيين». وأوضح «أن لبنان سيتعامل بالمثل مع جميع الدول فمن سيفرض الرسوم على بضائعنا سنفرضها عليه».

٢٥/٩/٩٤: قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة خاطفة إلى القصر الجمهوري في بعبدا حيث التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري ناقلاً إليهم رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد «تتعلق بالمستجدات في عملية السلام ومواضيع ذات اهتمام مشترك». ولاحظ الشرع وجود «اهتمام أميركي بدفع عملية السلام» ولكنه نفى «وجود خطوات جديدة».

ـ قام رئيس مجلس النواب نبيه بري بزيارة لبلدة غوسطا في كسروان والتقى فاعليات سياسية ووفوداً شعبية. واعترف بري «أن لبنان خرج من ماضٍ أدخلته إليه طبقة سياسية استخدمت الطوائف متاريس لمواقعها واستخدمت اللبنانيين أكياس رمل دفاعاً عن مصالحها، إلا أن لبنان الذي خرج من ذلك الماضي لم يدخل إلى المستقبل بعد».

ـ إنتقد البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير الاتفاقات اللبنانية ـ السورية التي عقدت مؤخراً متمنياً «لو أنها أجريت في جو تكافؤ الفرص والصراحة والدقة والوضوح لئلا تكون عرضة للنقد».

ـ أنهى مؤتمر مجلس بطاركة الشرق الكاثوليك أعماله باصدار بيان تمنى فيه حل القضايا التي لا تزال معلقة في لبنان «كقضية المهجرين والازمة الاقتصادية والتوطين والتجنيس والاعلام والتعليم الخاص».

٢٧/٩/٩٤: فاق الاكتتاب في سندات الخزينة بالدولار الأميركي السقف المتوقع، وأعلن رئيس الوزراء رفيق الحريري رفع إصدار السندات من ١٥٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون، واصفاً التجاوب مع هذا الاصدار بأنه «تعبير واضح وصارخ عن ثقة المجتمع المالي العالمي بمستقبل لبنان وخططه لإعادة البناء». وأوضح الحريري أن الطلب على السندات جاء من مؤسسات دولية ومستثمرين من أكثر من ٢٠ دولة.

ـ تضمنت كلمة وزير الخارجية فارس بويز، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الكثير من العتب على الأمم المتحدة لـ «ضياعها في كواليس العجز والتسويات» منتقداً المقاييس التي تحكمها، عارضاً وجهة نظر لبنان من عملية السلام في الشرق الأوسط.

٢٨/٩/٩٤: تدهور الوضع العسكري على محاور الجنوب التي شهدت قصفاً إسرائيلياً وسلسلة عمليات للمقاومة التي أعلنت أول مرة استخدامها صواريخ «سام ـ ٧» في الاشتباكات.

٣٠/٩/٩٤: اجتمع وزير الخارجية فارس بويز بنظيره الاميركي وارن كريستوفر في نيويورك، وبحثا آخر المستجدات في عملية السلام.

تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٤

١/١٠/٩٤: رأى وزير الدولة الاميركي للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ أن «الحكومة اللبنانية هي التي تقرر» مصير الوجود السوري في لبنان.

٢/١٠/٩٤: إشتعلت محاور الجنوب قصفاً مدفعياً بين القوات الإسرائيلية والمقاومة.

٧/١٠/٩٤: كرر رئيس الوفد الاسرائيلي مع لبنان أوري لوبراني موقف حكومته من أن اتفاق سلام مع سوريا «يعيد الهدوء» إلى الحدود بين لبنان واسرائيل. وأكد أن اتفاقاً للسلام مع لبنان يجب أن يتضمن «وقف أنشطة المنظمات التخريبية وعلى رأسها حزب الله». وأوضح لوبراني أن «وقف النشاط يعني التجريد من السلاح. وأن اسرائيل لا تعترض على أن يكون لهذه المنظمات نشاط سياسي».

٩/١٠/٩٤: شهد الجنوب تصعيداً واسعاً مع قيام القوات الاسرائيلية بقصف ١٣ قرية شمال الشريط الحدودي المحتل فيما هاجم رجال المقاومة تسعة مواقع للاسرائيليين داخل الشريط، ليترافق ذلك مع بداية جولة وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر في الشرق الأوسط.

١٠/١٠/٩٤: وقع صدام داخل حرم الجامعة الاميركية في بيروت بين طلاب معتصمين احتجاجاً على زيادة الاقساط وقوى الأمن. وقد أصيب ٢٥ طالباً في هذا الصدام الذي تفاعل سياسياً.

١١/١٠/٩٤: أبعد «جيش لبنان الجنوبي» ٢٠ مواطناً من بلدة حولا قضاء مرجعيون في داخل الشريط المحتل وحملهم رسالة إلى المسؤولين اللبنانيين تطلب وقف «الاعمال التخريبية وزرع العبوات» داخل الشريط.

١٥/١٠/٩٤: نقل وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى المسؤولين اللبنانيين نتائج زيارة وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر لسوريا.

وأعلن أن «الفجوات في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ليست من صنع سوريا ولا لبنان»، وأكد أنه «لا يمكن لسوريا أن تقدم على تسوية أو حل ينتقص من حقوق لبنان».

١٦/١٠/٩٤: رأى وزير الخارجية اللبناني فارس بويز أن «موعد طرح الملف اللبناني سيتم ما أن يصبح الملف السوري على الطريق الصحيح حتى لو لم يستكمل». وأضاف «إذا كانت إسرائيل مستعدة للانسحاب من جنوب لبنان على أساس القرار ٤٢٥ فإن لبنان لن ينتظر أي طرف لأن هذا لا علاقة له بالأزمة الاقليمية».

١٨/١٠/٩٤: وقع لبنان وسوريا اتفاقاً ينظم أوضاع العمال بين البلدين وينص على «تمتع عمال كل من الدولتين العاملين في الدولة الأخرى بالمعاملة والمزايا والحقوق والواجبات نفسها».

ـ إنتقد رئيس مجلس النواب نبيه بري أداء الحكومة في عدد من القضايا واصفاً «سلطة التنفيذ أنها ليست مطلقة والبرلمان هو الحسيب».

١٩/١٠/٩٤: سقط خمسة قتلى وأربعة جرحى من المدنيين في قصف اسرائيلي على بلدات النبطية وجوارها.

ـ أقر مجلس النواب مشروع قانون تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي بعدما أدخل عليه بعض التعديلات.

٢٠/١٠/٩٤: قصفت المقاومة شمال اسرائيل بعدد من الصواريخ رداً على القصف الاسرائيلي على قرى في جنوب لبنان.

ـ تلقت الحكومة اللبنانية رسالة من الإدارة الأميركية تنبه إلى التأثير السلبي لأعمال العنف في عملية السلام وتدعو إلى التعاون لوقفها.

ـ كشف مسؤول في وزارة التجارة الأميركية أن قطاع الأعمال في لبنان يخطط للسلام وأن بعض رجال الاعمال اللبنانيين «على اتصال سري» برجال الأعمال الإسرائيليين.

٢١/١٠/٩٤: استمر التراشق المدفعي والصاروخي بين القوات الإسرائيلية والمقاومة في الجنوب، فيما نشطت الاتصالات الأميركية ـ السورية للتهدئة. واستمرار العمل بـ «تفاهم تموز».

٢٤/١٠/٩٤: أعلن رئيس الوزراء رفيق الحريري رفض لبنان أي «محاولة لخفض عدد القوة الدولية في جنوب لبنان أو تقليص دورها قبل أن تنجز مهمتها».

٢٦/١٠/٩٤: انفجر الوضع العسكري في الجنوب مجدداً ليتزامن مع توقيع المعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية.

٢٩/١٠/٩٤: شنت المقاومة سلسلة هجمات على المواقع الاسرائيلية في الشريط الحدودي أسفرت عن مقتل جندي اسرائيلي وجرح أربعة آخرين، فيما كانت المدفعية الاسرائيلية تلهب قرى الجنوب وتقتل مواطن وتصيب ١٤ بجروح.

ـ أبدى الرئيس الياس الهراوي استعداد لبنان «لقبول خطوة من اسرائيل بتأليف لجنة مشتركة بين لبنان واسرائيل للتفاوض على وضع برنامج زمني للانسحاب الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية خلال ستة أشهر». وأكد الهراوي أن «الجيش اللبناني على أهبة الاستعداد للانتشار فوراً وحفظ الامن على كل الاراضي التي يتم تحريرها».

٣١/١٠/٩٤: اختار الباب يوحنا بولس الثاني البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير لمنحه رتبة كاردينال ضمن ٣٠ كاردينالاً جديداً. ورأى صفير في القرار البابوي «عطفاً على لبنان وتقديراً للكنيسة المارونية ورسالة تشجيع إلى مسيحيي لبنان لأن صمودهم حيوي وأساسي بالنسبة إلى مسيحيي الشرق»

يوميات الشرق الأوسط

حزيران / يونيو ـ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤

حزيران / يونيو ١٩٩٤

الأردن

٨/٦/٩٤: أدخل رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي تعديلاً واسعاً على حكومته، عشية الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي على دفع المفاوضات بينهما، وقد احتفظ المجالي بحقيبتي الخارجية والدفاع، ودخل عشرة نواب إلى الحكومة يمثلون الكتل البرلمانية الرئيسية باستثناء الكتلة الإسلامية.

٢٤/٦/٩٤ : قدم المسؤولون الأميركيون إلى العاهل الأردني الملك حسين، في أثناء زيارته الولايات المتحدة، وعوداً «قاطعة» بشطب الديون الأميركية المتوجبة على الأردن، وبمساعدته على جدولة ديونه للدول الأعضاء في «نادي باريس».

٣٠/٦/٩٤: إتفق الأردن مع الدول الدائنة في «نادي باريس» على إعادة جدولة ١,٢١ مليار دولار من ديونه الخارجية المستحقة عليه لهذه الدول.

إسرائيل

١٥/٦/٩٤: أعلنت اسرائيل والفاتيكان عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما.

افغانستان

٢٥/٦/٩٤: تجددت المعارك بعنف، في العاصمة كابول، بين الفصائل الافغانية المتصارعة على السلطة قبل ثلاثة أيام من انتهاء ولاية الرئيس برهان الدين رباني. وقد استطاعت قوات هذا الأخير أن تحقق بعض النجاح في هجومها جنوب العاصمة على قوات التحالف المعارض التي ردت بهجوم مضاد.

٢٨/٦/٩٤: أصدرت المحكمة العليا في أفغانستان حكماً بتجديد ولاية الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني لمدة ستة أشهر مقبلة.

ـ إنتقدت باكستان سياسة الرئيس الأفغاني وطالبته بالتنحي عن الحكم.

إيران

١/٦/٩٤: طردت الحكومة الإيرانية دبلوماسياً بريطانياً من طهران رداً على طرد دبلوماسي ايراني من لندن.

٧/٦/٩٤: دافع الرئيس الإيراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني عن سياسة حكومته الاقتصادية. وأكد أن بلاده لا تنوي إقامة علاقات بدولتين فقط هما اسرائيل والولايات المتحدة. وأوضح أن بلاده تسعى لتحسين علاقاتها بجيرانها العرب، كما انها لا تنوي «وضع عراقيل مادية» أمام عملية السلام في الشرق الأوسط على الرغم من معارضتها لها.

٢٠/٦/٩٤: انفجرت عبوة ناسفة في مزار الإمام الرضا في مدينة مشهد شمال شرق إيران. وأدى ذلك إلى مقتل ٢٥ شخصاً وجرح عشرات آخرين. واتهمت السلطات الإيرانية منظمة «مجاهدي خلق» بتدبير العملية، فيما نفت المنظمة ذلك.

البلقان

١/٦/٩٤: تصاعدت حدة القتال بين الصرب والمسلمين في أنحاء متفرقة من البوسنة والهرسك.

٢/٦/٩٤: وافق صرب البوسنة على سحب مسلحيهم من منطقة الحظر المحيطة بمدينة غوراجدي بعد وساطة روسية في هذا الصدد.

٦/٦/٩٤: أنهت الميليشيات الصربية سحب مسلحيها من محيط غوراجدي، فيما تجددت مفاوضات السلام في جنيف بين الأطراف المتحاربين الثلاثة في البوسنة برعاية من لجنة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة.

٨/٦/٩٤: توصل الأطراف البوسنيون الثلاثة (الكروات والصرب والمسلمون) إلى هدنة لمدة شهر وإلى اتفاق على الافراج عن جميع المعتقلين لدى كل طرف.

١٢/٦/٩٤: ساد وقف النار معظم

انحاء البوسنة باستثناء جيب بيهاتش الذي شهد معارك حامية بين القوات الحكومية المسلمة وقوات الانفصاليين المسلمين بقيادة فكرت عبديتش.

١٤/٦/٩٤: أعلنت روسيا معارضتها رفع الحظر المفروض على إرسال الأسلحة إلى مسلمي البوسنة. كما حضت الصرب على قبول خطة السلام الأوروبية وعلى رفض «طريق الحرب».

٢٢/٦/٩٤: نجح الجيش البوسني المسلم في تحقيق تقدم على الأرض في المعارك ضد الصرب في زافيدوفيتش في وسط البوسنة.

٢٣/٦/٩٤: إنتخب البرلمان البوسني بالاجماع حارس سيلايدزيتش رئيساً للحكومة البوسنية الجديدة بعدما تم تعيين ستة وزراء كروات فيها.

٢٧/٦/٩٤: رأى بعض ضباط القوة الدولية في البوسنة أن «الوقت من وجهة النظر العسكرية والسياسية والاقتصادية في مصلحة الحكومة البوسنية المسلمة».

تركيا

١٧/٦/٩٤: حلت المحكمة الدستورية التركية «حزب الديمقراطية»، المؤيد للاكراد في تركيا، بتهمة قيامه «بنشاط انفصالي» الأمر الذي يعني حرمان نواب الحزب الـ١٣ في البرلمان عضويتهم.

٢٢/٦/٩٤: إنفجرت أربع قنابل في منتجعين على ساحل البحر المتوسط، أسفرت عن إصابة ١٩ شخصاً بينهم عدد من السياح.

٢٦/٦/٩٤: قتل نحو ٤٨ شخصاً في اشتباكات متفرقة بين قوى الأمن التركية والمقاتلين الاكراد في جنوب شرق البلاد.

الجزائر

١/٦/٩٤: وافق «نادي باريس» على إعادة جدولة مبلغ خمسة مليارات دولار من ديون الجزائر المستحقة السداد.

٧/٦/٩٤: أكد الرئيس الاميركي بيل كلينتون اجراء إدارته اتصالات بجزائريين أعضاء في «جماعات منشقة لم يتورطوا شخصياً في الإرهاب». كما حض كلينتون الحكومة الجزائرية على توسيع القاعدة السياسية في البلاد عن طريق «الحوار مع الجماعات غير المتورطة في الإرهاب أو تلك التي نبذت الإرهاب».

٨/٦/٩٤: إقتحم مسلحون أحد الفنادق في العاصمة الجزائرية مطلقين النار على النزلاء، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة اشخاص وجرح أربعة آخرين.

– خفف الرئيس الاميركي بيل كلينتون من شأن الاتصالات الاميركية بمجموعات جزائرية، مبدياً تفهماً لتخوف فرنسا من وصول «المتطرفين» إلى السلطة في الجزائر.

١٥/٦/٩٤: قتل ١٩ اسلامياً في عمليات مطاردة ودهم نفذتها قوات الأمن الجزائرية قرب بليدا شرق الجزائر.

٢٣/٦/٩٤: أوضح وزير الخارجية الجزائري محمد الصالح دمري في أثناء زيارته الولايات المتحدة، ان واشنطن أكدت «دعمها للاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها الحكومة الجزائرية»، وأنها شجعت الحكومة على متابعة «الحوار» و«توسيع هذه الدينامية»، مشيراً إلى أن الإدارة الاميركية أجرت اتصالات مع أطراف جزائرية خارج إطار الحكومة الحالية.

– أعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه أن بلاده ترى انه «لا بد من عملية حوار سياسي في الجزائر مع جميع الذين يقبلون بالتخلي عن السكاكين والبنادق، على أن تؤدي إلى إجراء انتخابات نيابية في أقرب وقت ممكن».

٢٤/٦/٩٤: وجّه رئيس الحكومة الجزائري مقداد سيفي، في أثناء وجوده في فرنسا، رسالة إلى «شركائنا الأوروبيين»، أكد فيها أن حكومته قررت اعتماد «حوار لا يستثني أحداً، ممن يدين العنف ويحترم القانون، وانها أيضاً «قررت تحويل اقتصادها إلى إقتصاد السوق بهدوء».

٢٥/٦/٩٤: حثت القمة الأوروبية على «استمرار الحوار الوطني» في الجزائر، وعلى القيام بـ«الاصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحرير الاقتصاد ودمجه في الاقتصاد العالمي».

٢٩/٦/٩٤: سقط ٦٤ جريحاً في انفجار عبوتين ناسفتين في وسط العاصمة الجزائر، في أثناء تظاهرة في الذكرى الثانية لاغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف.

حركة عدم الانحياز

١-٣/٦/٩٤: واصل وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز مؤتمرهم المنعقد في القاهرة، وسط هيمنة الخلافات على الاتجاه الواجب إتباعه في الحركة مستقبلاً. وقد أصدر المؤتمر بيانه الختامي (إعلان القاهرة) مركزاً على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، كما دعا إلى مزيد من التعاون بين دول الجنوب وبين الجنوب والشمال، وطرح مسألة إعادة تكوين مجلس الأمن. وتضمن البيان موقفاً محايداً من الحرب في اليمن.

السودان

١٢/٦/٩٤: انتزعت القوات الحكومية السودانية بلدة كاجو كاجي، في جنوب السودان، الواقعة قرب الحدود الأوغندية، من أيدي قوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان».

٢١/٦/٩٤: إعتقلت السلطات السودانية زعيم «حزب الأمة» الصادق المهدي وثلاثة من مساعديه بتهمة «التآمر على النظام».

سوريا

٨/٦/٩٤: إجتمع الرئيس السوري حافظ الأسد برئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال ميخائيل كوليسنيكوف

الذي يزور سوريا للبحث في سبل تطوير التعاون العسكري بين البلدين. وقد انهى الجنرال كوليسنيكوف زيارته بتوقيع عدد من الاتفاقات العسكرية مع سوريا.

١٤/٦/٩٤: رأى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو انه لا يزال ثمة «عدد من المشاكل» في العلاقات السورية ـ الأميركية. وأوضح انه «لدينا موافقة مبدئية على البحث في كل هذه المشاكل... لكن لا يسعني القول إن تقدماً كبيراً أحرز حتى الآن». وأشار بيليترو إلى أن إدارته ستكون «قلقة جداً إذا استؤنفت العلاقة العسكرية بين سوريا وروسيا».

سوريا ـ لبنان

١٤/٦/٩٤: إنعقدت في دمشق قمة بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اللبناني الياس الهراوي، تمحورت محادثاتها حول مستقبل عملية السلام في ضوء التطورات الأخيرة على المسار الأردني والتحركات الإسرائيلية في جنوب لبنان. واتفق الرئيسان على مزيد من التنسيق بين البلدين.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٥/٦/٩٤: أوضح وزير الإعلام الأردني جواد العناني أن «دخول عملية السلام منحى جديداً جعل الأردن يقرر اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لئلا يفلت زمام المبادرة من يده ويتحاشى تهميش دوره».

٦/٦/٩٤: قال رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي إن هناك «توافقاً» سورياً ـ أميركياً على «الخطوط الأساسية» لتسوية سورية ـ اسرائيلية في شأن هضبة الجولان، وإن ما يعرقل التوصل إلى اتفاق ـ إطار هو خلاف على قطعة أرض استراتيجية تعرف باسم «الجولان الفلسطيني».

ـ إتهم وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز السعودية بالاخلال بوعود تعهدت فيها الدعم الفاعل لمفاوضات السلام وخصوصاً المفاوضات المتعددة الخاصة بمراقبة التسلح، او برفع المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل مقابل تجميد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦ ـ ٧/٦/٩٤: عقدت اللجنة الاقتصادية الأردنية ـ الاميركية ـ الإسرائيلية اجتماعها الرابع في واشنطن، وبحثت في التعاون الاقتصادي بين أطرافها. وانتهت إلى اتفاق أردني ـ إسرائيلي على التفاوض الثنائي عبر لجنة مشتركة تجتمع في الشرق الأوسط لتسوية المسائل الحساسة المعلقة بينهما، كما اتفقا على جدول أعمال هذه المفاوضات.

١١/٦/٩٤: أعلنت سوريا تأجيل زيارة رئيس وزرائها محمود الزعبي المقررة إلى الأردن، تعبيراً عن استيائها من الموقف الأردني في مفاوضاته مع اسرائيل. فيما عبر ولي العهد الأردني الأمير حسن عن رغبة الأردن في «مواصلة التشاور مع سوريا».

٢١/٦/٩٤: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، في أثناء حضوره مناورات عسكرية في الجولان، إنه قد «حان الوقت لأن تدرك سوريا أن أفضل وسيلة للتفاوض على السلام مع اسرائيل هي أن تجلس وجهاً لوجه على مستوى أرفع مما يحصل حتى الآن».

ـ رأى وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز ان «على الاردنيين وقف الربط بينهم وبين السوريين في ما يتعلق بالتفاوض مع إسرائيل» لكون «سوريا تقف عائقاً في طريق اتفاق بين اسرائيل والأردن».

ـ أوضح الملك حسين في خلال زيارته لواشنطن انه يتمنى «احراز تقدم على كل المسارات لكننا دولة مستقلة» معتبراً أن المفاوضات المقبلة بين الأردن واسرائيل «ليست مرتبطة بأي امر قد يحصل أو لا يحصل في أي مسار آخر».

٢٢/٦/٩٤: أكد الرئيس الاميركي بيل كلينتون، بعد لقائه الملك حسين في واشنطن، أن السلام الشامل في الشرق الأوسط، ولا سيما بين سوريا واسرائيل، لا يزال «أولوية بالغة الاهمية». أما الملك حسين فقال «إنني أسعى لمفاوضات جدية في شأن جدول الاعمال الأردني ـ الاسرائيلي».

٢٣/٦/٩٤: أبدى الرئيس الأميركي بيل كلينتون استعداده لرعاية قمة أردنية ـ إسرائيلية، مشيراً إلى انه سيطلب إعفاء الأردن من ديونه للولايات المتحدة إذا أظهر التزاماً حيال توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

ـ لم يستبعد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن «يشن العرب» حرباً على اسرائيل، معلناً استعداده لتقديم «تنازلات مؤلمة» من أجل السلام، واصفاً سوريا بأنها «حجر العثرة الرئيسي في المفاوضات».

ـ إستغرب الملك حسين رد الفعل السوري على التقدم في المسار الأردني. ورأى أن «قضيتنا وتشابكها بالقضية الفلسطينية تفرض على الأردن أن يتحرك».

٢٨/٦/٩٤: طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سوريا بـ«حوار أكثر جدّية» في المفاوضات. ورأى أنه «إذا لم يتم في غضون سنتين أو ثلاث سنوات التوصل إلى إتفاق مع السوريين سأوصي بالاستعداد لاحتمال الحرب»، مشيراً إلى زيادة التسلح السوري.

٣٠/٦/٩٤: كشف وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر انه سيزور الشرق الأوسط الشهر المقبل، موضحاً أن مهمته جزء من هدف الإدارة الأميركية إلى تأمين «سلام شامل في الشرق الأوسط مع ضمان أمن اسرائيل، ودمجها دمجاً كاملاً في الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة». وأشار إلى «أننا قريبون أكثر مما يتصور الكثيرون من بناء هيكل دائم للسلام في الشرق الأوسط».

الشرق الأوسط/ المفاوضات المتعددة الأطراف

١٥ ـ ١٦/٦/٩٤: إنعقدت في العاصمة المغربية الرباط الجولة الخامسة

للجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد شارك فيها ٤٦ بلداً ومنظمة دولية وقاطعها لبنان وسوريا كالمعتاد. وبحث المجتمعون في آلية إنشاء عدد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين دول الشرق الأوسط.

الصومال

٩٤/٦/١: مدّد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أربعة أشهر إضافية، ولكنه ربط بين استمرار «المهمة الإنسانية» و«بين تقدم الوضعين السياسي والأمني» في هذا البلد.

٩٤/٦/٢٥: نشبت معارك ضارية في مقديشو بين الفصائل الصومالية المتنافسة.

العراق

٩٤/٦/٧: تجدد القتال بين الأحزاب الكردية المتناحرة في شمال العراق.

٩٤/٦/١٥: دعت تركيا الأكراد العراقيين إلى إجراء حوار بينهم وبين السلطات العراقية في بغداد وأعلنت معارضتها للانتخابات التي يزمع الأكراد اجراءها في شمال العراق في الصيف المقبل.

شؤون فلسطينية

١ ـ ٩٤/٦/٥: تواصلت المواجهات الدامية بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في مدينتي رام الله والخليل في الضفة الغربية، وأسفرت عن جرح عشرات الفلسطينيين وأربع عسكريين اسرائيليين. وقد فرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على هاتين المدينتين.

٩٤/٦/٢: حثت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» أنصارها على مواصلة الانتفاضة ضد الجنود والمستوطنين الاسرائيليين، كما أعلنت وقف قتل الفلسطينيين المتعاونين مع الإسرائيليين لاعطاء الشرطة الفلسطينية الوقت للتعامل مع مشكلة هؤلاء.

٩٤/٦/٣: سقط جنديان اسرائيليان في مدينة الخليل في هجوم لـ«حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين» انتقاماً من الغارة الإسرائيلية على معسكر لـ«حزب الله» اللبناني في سهل البقاع.

٩٤/٦/٢٢: لاحظ رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن «كثافة الإرهاب في الضفة الغربية التي نسيطر عليها عسكرياً هي اكثر منه في قطاع غزة الذي أخليناه». ورأى أن «المنظمة التخريبية» الأخطر حالياً «ليست فلسطينية، بل حزب الله اللبناني».

٩٤/٦/٢٦: انتقد الفلسطينيون بشدة لجنة التحقيق الإسرائيلية في مجزرة الخليل التي حمّلت منفذ المجزرة المستوطن باروخ غولدشتاين المسؤولية الكاملة عنها، مكتفية بانتقاد «عدم فاعلية» الاجراءات الأمنية.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٩٤/٦/١: قررت الحكومة الاسرائيلية تقليص عمل مركز منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية، معلنة انها لن تسمح للفلسطينيين بادارة الحكم الذاتي في غزة وأريحا من مدينة القدس. وقد أثار ذلك لغطاً واسعاً بين المنظمة واسرائيل.

٩٤/٦/٤: حث الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات المجتمع الدولي على الإيفاء بوعوده المالية لسلطة الحكم الذاتي، مع بروز أزمة دفع رواتب عناصر الشرطة الفلسطينية.

٩٤/٦/٦: اقر وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز بأنه تعهد في رسالة ضمانات خطية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر النروج، بحماية وضع مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس. ولكنه اكد أن مكاتب المنظمة المعنية بإدارة الحكم الذاتي «ستكون في اريحا».

٩٤/٦/١٢: افرجت الدول المانحة للمساعدات المتعلقة بالحكم الذاتي التي اجتمعت في باريس عن مساعدات فورية لدفع رواتب عناصر الشرطة الفلسطينية.

٩٤/٦/١٤: تفقد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين المستوطنات اليهودية قرب أريحا في الضفة الغربية، وحذر السلطة الفلسطينية من ملاحقة المتعاونين مع اسرائيل.

٩٤/٦/١٧: أفرجت إسرائيل عن ٢٢٩ معتقلاً فلسطينياً نقلتهم إلى مناطق الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاق مع السلطة الفلسطينية.

٩٤/٦/٢٠: منعت السلطات الإسرائيلية عضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث من زيارة مدينة القدس.

٩٤/٦/٢٤: أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين موافقته على زيارة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات للقدس «كأي مسلم»، فيما هدد اليمين الإسرائيلي بعرقلة الزيارة.

٩٤/٦/٢٦: ترأس عضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث أول اجتماع لهذه السلطة في غزة. وكرس الاجتماع لمناقشة المشاكل المالية التي تعترض انطلاق المؤسسات الفلسطينية الناشئة.

٩٤/٦/٢٨: اجتمع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في القاهرة لتسوية نقاط الخلاف المعلقة بينهما وخصوصاً المتعلقة بتحديد مساحة أريحا والافراج عن المعتقلين الفلسطينيين لدى إسرائيل.

٩٤/٦/٢٩: أطلقت اسرائيل سراح ٥٣٠ معتقلاً فلسطينياً من سجونها.

٩٤/٦/٣٠: جرح جنديان إسرائيليان في قطاع غزة في عملية لحركة «حماس».

ليبيا

٩٤/٦/٥: وقعت ليبيا وتشاد معاهدة صداقة وحسن جوار في ما بينهما.

٩٤/٦/٢٧: زار الرئيس المصري حسني مبارك ليبيا، حيث بحث مع الزعيم

الليبي معمر القذافي تطورات أزمة لوكربي والعلاقات الثنائية.

مصر

٩٤/٦/٣: قتل أربعة إسلاميين متشددين وخمسة من رجال الشرطة المصرية في اشتباك بين الطرفين في صعيد مصر.

٩٤/٦/٦: شددت السلطات المصرية حملتها على تنظيم «الاخوان المسلمين».

٩٤/٦/١٤: أكد وزير الداخلية المصري حسن الالفي أن «لا مجال للوساطة بين الشرعية واللاشرعية».

٩٤/٦/٢٥: بدأ المؤتمر العام للحوار الوطني أعماله في القاهرة باشتراك ٢٥٠ مندوباً عن أحزاب سياسية ونقابات وهيئات شعبية وشخصيات سياسية وفكرية، فيما قاطعه حزبا «الوفد» و«الناصري». ودعا الرئيس المصري حسني مبارك، في الافتتاح، إلى «حماية الديمقراطية الصحيحة من خارجين عن الشرعية».

المغرب

٩٤/٦/٣: زار وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز المغرب، والتقى الملك الحسن الثاني. وأعلن بيريز، في إثر ذلك، أن المغرب وافق على إقامة خطوط هاتفية مباشرة مع إسرائيل وعلى «فتح مكتب تمثيلي ما بيننا».

٩٤/٦/٧: أعلن رئيس الوزراء المكلف عبد اللطيف الفيلالي تشكيله الحكومة الجديدة دون أن تحمل تعديلاً جوهرياً عن الحكومة السابقة.

اليمن

٩٤/٦/١: تواصل القتال بعنف بين القوات الحكومية اليمنية المركزية في الشمال وقوات «الانفصال» في الجنوب. واستخدم الطرفان مختلف أنواع الأسلحة.

– أقر مجلس الأمن بالاجماع القرار رقم ٩٢٤ الذي يطلب فيه وقف النار «فوراً» في اليمن، ويدعو الأطراف اليمنيين إلى معاودة المفاوضات السلمية بينها، ويحض على وقف إمدادات الأسلحة إلى هذه الأطراف، كما ينص القرار على الطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة إرسال بعثة لتقصي الحقائق في اقرب وقت ممكن لتقديم احتمالات إجراء حوار من أجل السلام. وقد عدّت الحكومة اليمنية القرار «تدخلاً في الشؤون الداخلية اليمنية»، فيما طالب مجلس الرئاسة في الجنوب الأمم المتحدة بإرسال قوات دولية للفصل بين القوات المتحاربة.

– رأى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل انه «لا يمكن فرض الوحدة في اليمن بالقوة».

– نفت روسيا الاتحادية ما ذكر عن إرسالها معدات عسكرية إلى اليمن، معتبرة ذلك مناقضاً لموقفها الداعي «إلى تسوية النزاع سياسياً».

٩٤/٦/٢: شنت القوات الشمالية هجمات جديدة على مدينة عدن في الجنوب.

– أعلن زعيم «الحزب الاشتراكي اليمني» علي سالم البيض في عدن عن تاليف «حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية» من ٣٠ وزيراً برئاسة حيدر أبو بكر العطاس. ودعا البيض الدول العربية إلى الاعتراف بالجمهورية الجديدة.

– عدّلت الحكومة اليمنية في صنعاء موقفها، وأبدت استعدادها للتعامل إيجاباً مع قرار مجلس الأمن.

– عيّن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي موفداً خاصاً له إلى اليمن هو الأخضر الابراهيمي على رأس بعثة تقصي الحقائق التي طالب مجلس الأمن بإنشائها.

٩٤/٦/٣: أحكمت القوات الحكومية الطوق على عدن باستيلائها على الحوطة في لحج والوهط بعد معارك ضارية بالمدفعية والصواريخ. كما تعرض مطار عدن للقصف.

٩٤/٦/٥: تساقطت القذائف على عدن أول مرة، بما في ذلك مصفاتها.

– إجتمع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في أبها في السعودية، واصدر بياناً أعلن فيه أن «بقاء اليمن موحداً لا يمكن أن يستمر إلا بتراضي الفريقين». وقد اقرت دول المجلس باستثناء قطر، بحق الشطر الجنوبي في الانفصال من غير أن تصل إلى حد الاعتراف الصريح بالجمهورية المعلنة في هذا الشطر. كما دعا البيان «القادة اليمنيين إلى الاستجابة لمقتضيات قرار مجلس الأمن»، وحذر من أن استمرار هذا الوضع «سيدفع دول مجلس التعاون إلى إتخاذ المواقف المناسبة تجاه الطرف الذي لا يلتزم وقف النار».

– كشف زعيم «الحزب الاشتراكي اليمني» علي سالم البيض أن الكويت وعدته بالمساعدة. وأشار إلى أنه «يعاد الآن في اليمن إنتاج حرب خليج في ظروف أخرى لكن بالعقلية ذاتها». وأبدى استياءه من «عدم وفاء» بعض الدول العربية بوعد الاعتراف بالجمهورية في جنوب اليمن.

٩٤/٦/٦: أعلنت الحكومة اليمنية قبولها وقف النار على الرغم من استمرار القتال حول عدن وسقوط آلاف القتلى والجرحى. كما أيدت الولايات المتحدة بيان مجلس التعاون الخليجي.

٩٤/٦/٧: إنهار اتفاق وقف النار بعد ساعات من إبرامه. ودارت معارك ضارية شارك فيها الطيران. وقد شمل القصف ميناء عدن، وبلغت القوات الشمالية مسافة ٢٠ كلم شمال المدينة.

٩٤/٦/٨: رفض الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إجراء أي حوار مع الزعيم الجنوبي علي سالم البيض لإنهاء الحرب، لكنه أبدى استعداده للحوار مع «الجنوبيين الوحدويين» مشدداً على أنه «ليس أمام الذين قادوا البلاد إلى الحرب سوى الاستسلام أو الرحيل».

– وصل مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي إلى صنعاء ودعا إلى إجراء «وقف نار فوري وغير مشروط».

٩٤/٦/١٠: انتقل مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الأبراهيمي إلى جدة للقاء المسؤولين السعوديين وعدد من

القادة اليمنيين الجنوبيين المقيمين هناك، بهدف التوصل إلى صيغة لوقف القتال في اليمن.

١٢/٦/٩٤: حققت القوات الشمالية تقدماً على الأرض باتجاه المكلا في محافظة حضرموت الجنوبية. كما واصلت ضغطها العسكري على جبهات عدن.

ـ طرحت الحكومة اليمنية مبادرة للحوار مع الجنوب تنص على احترام الشرعية الدستورية ووحدة القوات المسلحة والأرض، كما اتهمت السعودية علناً بتقديم مساعدة عسكرية إلى «الانفصاليين في الجنوب».

١٣/٦/٩٤: زار مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي المكلا حيث اجتمع بالزعيم الجنوبي علي سالم البيض للبحث في إنشاء آلية للاشراف على وقف النار. ثم انتقل إلى الإمارات العربية المتحدة.

١٤/٦/٩٤: وافقت الحكومة اليمنية على إحياء لجنة عسكرية مشتركة ومتعددة الجنسية لوضع آلية لوقف النار، فيما رفضت «قيادة الجنوب» ذلك.

ـ قال مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط أن «الولايات المتحدة تعارض فرض الوحدة بالقوة في اليمن مثل معارضتها إعلان الانفصال وسط الحرب». وأيد قرار مجلس الامن ومعاودة الحوار.

١٧/٦/٩٤: تعرضت مدينة عدن لقصف عنيف من جانب القوات الحكومية.

٢٠/٦/٩٤: أعلن مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي فشل محاولاته لاقناع الأطراف اليمنيين لعقد لقاء في القاهرة عازياً الاخفاق إلى تمسك كل طرف بمواقفه.

٢١/٦/٩٤: إحتدم القتال في محيط عدن، وصد الجنوبيون محاولات عدة لاختراق الجبهة هناك.

٢٣/٦/٩٤: تعرضت عدن لاعنف قصف مدفعي وصاروخي من جانب القوات الشمالية.

٢٥/٦/٩٤: نجحت القوات الحكومية بقطع الطريق التي تربط عدن بمصفاة النفط في غرب المدينة. كما قصفت المحطة الرئيسية للكهرباء في المدينة وإذاعتها.

٢٦/٦/٩٤: اقتربت المعارك من وسط عدن، فيما كثفت القوات الشمالية هجوماتها في غرب المدينة.

ـ حملت الولايات المتحدة والامم المتحدة الحكومة اليمنية في الشمال تبعة استمرار التدهور العسكري.

٢٨/٦/٩٤: التقى وزير التخطيط اليمني عبد الكريم الارياني وممثل «حكومة الجنوب» الانفصالية حيدر أبو بكر العطاس برعاية الامم المتحدة في نيويورك. وبحثا في وقف النار وآلية مراقبته.

٣٠/٦/٩٤: تقدمت القوات الحكومية من عدن، كما تعرضت حقول النفط في مأرب للقصف.

ـ دعا مجلس الأمن، في قرار جديد، إلى وقف فوري للنار في اليمن وإلى سحب الأسلحة الثقيلة من محيط عدن.

ـ نجح وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف في جمع وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه والأمين العام المساعد لـ«الحزب الاشتراكي اليمني» سالم صالح محمد في موسكو، وفي دفعهما إلى الاتفاق على وقف للنار على أن يتم لاحقاً تكوين آلية مراقبة له. ورأى كوزيريف ان الاتفاق «يمثل خطوة متممة لقراري مجلس الأمن».

تموز / يوليو ١٩٩٤

الأردن

٢٩/٧/٩٤: قال رئيس الوزراء البريطاني جون مايجر إن حكومته ستعفي الأردن من ديونه المتوجبة عليه لبريطانيا «كدليل قوي على تاييدنا» لخطواته السلمية مع اسرائيل.

اسرائيل

١٨/٧/٩٤: قتل ٩٥ شخصاً وجرح عشرات آخرون في انفجار سيارة مفخخة، في العاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس، أدى إلى تدمير مبنى يضم مكاتب جمعيتين يهوديتين. وقد ندد الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم بالإنفجار الذي «خطط من الخارج بمساعدة أناس من الداخل» وأمر بإغلاق حدود البلاد. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين فوصف الحادث بانه من أعمال «الارهابيين الشياطين». واتهم «حزب الله» بالضلوع في تدبير العملية نتيجة «الضربات التي تلقاها حزب الله من القوات الإسرائيلية في لبنان». وأوفد رابين فريقاً من الاستخبارات الإسرائيلية إلى الأرجنتين للاشتراك في التحقيقات.

٢٠/٧/٩٤: نفى «حزب الله» وايران الاتهامات الإسرائيلية والأرجنتينية الموجهة إليهما بتدبير انفجار بيونس أيرس «دون أي دليل».

٢١/٧/٩٤: قتل ٢١ راكباً معظمهم من اليهود، في طائرة بانامية انفجرت في اثر سقوطها. وأعلنت السلطات البانامية انه «لم يكن حادثاً، وإنما نجم عن قنبلة موقوتة زرعت على الطائرة».

٢٢/٧/٩٤: إدعت جماعة «أنصار الله»، التي لم يسبق أي ذكر لها، من بيروت، مسؤوليتها عن حادثي تفجير بيونس أيرس وباناما.

ـ تواصلت الدعوات الإسرائيلية إلى «ملاحقة المجرمين وتصفيتهم». فيما لم تتوصل السلطات الأرجنتينية إلى دليل يرشد إلى مرتكبي التفجير.

ـ إنضم حزب «شاس» الديني المتطرف إلى الائتلاف الحكومي في إسرائيل، بعد اتفاق بينه وبين حزب «العمل» الحاكم.

٢٦/٧/٩٤: وقع انفجار ناتج من سيارة مفخخة امام مبنى السفارة الإسرائيلية في لندن أدى إلى أصابة ١٥

شخصاً بجروح وإلى اضرار مادية جسيمة. ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن الحادث، فيما حذر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين من أن بلاده «تواجه موجة إرهاب اسلامية متطرفة» مشيراً إلى «أن هذه الحركات تملك بنى تحتية في العالم أجمع».

٢٧/٧/٩٤: إنفجرت سيارة مفخخة أخرى في لندن أمام مبنى يضم عدداً من المنظمات اليهودية، وأدى ذلك إلى جرح خمسة أشخاص وتدمير جزء من المبنى. وقد إتهمت إسرائيل «حزب الله» وإيران بتدبير موجة التفجير الجديدة.

٢٨/٧/٩٤: رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن القول إن «حزب الله» هو «سبب» التفجيرات «هو افتراض مقبول»، ودعا إلى «القيام بعمل جديد في ما يتعلق بهذه الحوادث الإرهابية الدولية» مشيراً إلى «أن الأحداث هي نداء واضح إلى المجتمع الدولي بمن فيه بعض اهم حلفائنا والأصدقاء».

-هدد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني برد «مدروس بعناية ومخطط ومؤذ للارهابيين». وأوضح أنه ربما «لا نرد فوراً لكن حبل ذاكرتنا طويل، وسنجد الرد المناسب». كما ميّز لوبراني بين «عمليات حزب الله في جنوب لبنان وبين الهجمات على الأهداف الإسرائيلية واليهودية في الخارج» مشيراً إلى أن «الفرق هو أن إيران تمول مباشرة عمليات حزب الله في جنوب لبنان لإبقاء جبهتنا مع لبنان ملتهبة، بينما الهجمات في الخارج غير مبررة وهي من نوع الإرهاب الدولي المنحط».

-نفى لبنان و«حزب الله» علاقتهما بالتفجيرات الاخيرة.

٢٩/٧/٩٤: جدد وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الدعوة إلى «تنظيم حملة جديدة ضد الارهاب» يتم تنسيقها على مستوى دولي.

-أصدر مجلس الأمن بياناً ندد فيه بالتفجيرات في الأرجنتين وبريطانيا، ودعا إلى «ضرورة تعزيز التعاون الدولي للقضاء على كل إشكال الارهاب».

إيران

٣/٧/٩٤: عبّر مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله خامنئي، لدى استقباله الرئيس الاذربيجاني حيدر علييف في طهران، عن قلق إيران من تزايد النفوذ الإسرائيلي في أذربيجان. ودعا خامنئي إلى «التيقظ حيال جهود النظام الصهيوني الرامية إلى عرقلة علاقتنا الحميمة والأخوية». أما علييف فحاول تطمين إيران إلى أن اتفاقه مع روسيا على نشر قوات روسية على الحدود الاذرية - الإيرانية «لا يمس بأمن ايران».

١٠/٧/٩٤: حثت قمة الدول الصناعية الكبرى، في نابولي، إيران «على الاشتراك بصورة بنّاءة» في الجهود الدولية لإحلال السلام والاستقرار، ودعتها إلى تعديل موقفها الذي يتنافى وهذه الأهداف ولا سيما موقفها من الإرهاب.

٢٢/٧/٩٤: رحب الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بإقامة تعاون بين بلاده وتركيا «في مجال الأمن»، مشيراً إلى أن إقامة دولة كرديّة مستقلة «أمر صعب».

٢٥ -٢٧/٧/٩٤: زار الرئيس التركي سليمان ديميريل إيران معتبراً ذلك «نقطة تحول في ترسيخ العلاقات بين البلدين». وناقش ديميريل مع المسؤولين الإيرانيين العلاقات الثنائية والوضع في العراق وأمن المنطقة وآسيا الوسطى. وقد إتفق الجانبان على «فتح صفحة جديدة من التعاون المشترك يشمل مكافحة الإرهاب» وعلى «منع استخدام الإرهابيين أراضي أي من البلدين ضد الآخر» إضافة «إلى التنسيق في الساحة الدولية».

البلقان

١/٧/٩٤: سيطرت المناوشات والقصف المدفعي على خطوط جبهات القتال في البوسنة بين القوات البوسنية المسلمة من جهة، والقوات الصربية من جهة أخرى.

٥/٧/٩٤: اقر وزراء خارجية مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا)، في اجتماع لهم في جنيف، خطة للسلام في البوسنة تقضي بتقسيمها بين الاتحاد الفدرالي الكرواتي - المسلم والصرب.

٨/٧/٩٤: تجدد القتال في جيب بيهاتش في شمال غرب البوسنة بين القوات الحكومة البوسنية وقوات الزعيم المسلم المنشق فكرت عبديتش.

١٠/٧/٩٤: حذرت قمة الدول الصناعية الكبرى، التي اجتمعت في إيطاليا، من احتمال «تجدد الحرب» على نطاق واسع في البلقان، إذا لم يقبل الأطراف المتنازعون خطة مجموعة الاتصال الدولية لتقسيم البوسنة.

١٢/٧/٩٤: أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص ياسوشي اكاشي عن التوصل إلى اتفاق بين اطراف النزاع في البوسنة، على تمديد العمل بوقف النار شهر آخر.

-بدأ وزير خارجية بريطانيا دوغلاس هيرد ونظيره الفرنسي الان جوبيه جولة على الأطراف البوسنيين المتحاربين لإقناعهم بخطة السلام الدولية. وقد أعلن الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان موافقته على هذه الخطة.

١٥/٧/٩٤: تفقد الرئيس التركي سليمان ديميريل وحدة بلاده العاملة في إطار قوة الأمم المتحدة في كرواتيا، والغى زيارة للعاصمة البوسنية ساراييفو لعدم قدرة قوات الأمم المتحدة هناك على حمايته.

١٧/٧/٩٤: وافق برلمان البوسنة والهرسك في ساراييفو على خطة السلام الدولية المقترحة لحل النزاع في البوسنة.

-اجتمع الرئيس التركي سليمان ديميريل بالرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش في كرواتيا، كما اجتمع

ديميـريل بالرئيس الكرواتـي توديمان ووقعا إتفاقاً للصداقة والتعاون بين بلديهما.

١٩/٧/٩٤: أنهى برلمان صرب البوسنة مناقشة خطة السلام الدولية دون أن يعلن قراره تجاهها. فيما رأت الدول الغربية في هذا الموقف رفضاً صريحاً للخطة.

٢٢/٧/٩٤: إحتدمت المعارك في شمال البوسنة وشرقها.

٢٦/٧/٩٤: رأى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي ضرورة سحب قوات الأمم المتحدة من البوسنة والاستعاضة منها بقوات للحلف الأطلسي. وقد عارضت روسيا هذا الاقتراح لأن «حلف شمال الأطلسي ليس منظمة لحفظ السلام»، في حين تحفظت فرنسا على الاقتراح.

ـ ظهرت خلافات في الرأي بين الولايات المتحدة وروسيا في شأن رفض صرب البوسنة خطة السلام الدولية، إذ طالبت روسيا بإدخال تعديلات على الخطة.

٢٨/٧/٩٤: أبدى صرب البوسنة استعدادهم لإجراء مزيد من المفاوضات في شأن خطة السلام الدولية مع المطالبة بادخال «تعديلات جوهرية» عليها. وجاء هذا الموقف بعد محادثات بين الصرب ووفد روسي.

٣٠/٧/٩٤: لوح وزراء خارجية مجموعة الاتصال الدولية برفع مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو إلى تشديد العقوبات على جمهورية صربيا أو برفع حظر إرسال السلاح عن البوسنة.

٣١/٧/٩٤: حض الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش صرب البوسنة على قبول خطة السلام الدولية و«إلا غامروا بخوض حرب أوسع وبخسارة دعم يوغسلافيا لهم».

تركيا

٣/٧/٩٤: أعلن عن مقتل ١٣ كردياً في مواجهات بين الجيش التركي وعناصر «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق الأناضول. كما قامت هذه العناصر بتفجير خط أنابيب النفط المهجور والممتد من العراق داخل الأراضي التركية.

٤/٧/٩٤: أغتيل دبلوماسي تركي في العاصمة اليونانية، واتهمت السلطات التركية «الانفصاليين» الأكراد بتدبير العملية.

٧/٧/٩٤: أعلنت رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر عن تخفيف القوانين الصارمة المتعلقة بحقوق الأكراد الثقافية في تركيا، لكنها أوضحت أنه «لن يكون هناك أي تساهل مع أي محاولة إنفصالية».

٢١ ـ ٢٣/٧/٩٤: زارت رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر فرنسا على رأس وفد ضم ٧٥ رجل أعمال تركياً، وركزت تشيلر في محادثاتها مع المسؤولين الفرنسيين على تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، فيما أثار الفرنسيون طريقة معالجة الحكومة التركية للمسألة الكردية.

٢٨/٧/٩٤: أعلن عن اجراء تعديل في الحقائب التي يتولاها «الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي» في الحكومة التركية. وأبرز ما في التعديل إستبدال وزير الخارجية حكمت تشيتين ووزير العدل سيفي أوكتاي.

الجزائر

٣/٧/٩٤: جدّد رئيس الوزراء الجزائري مقداد سيفي عزم حكومته على «محاربة العنف والإرهاب بكل حزم» مستبعداً قيام حوار مباشر مع «الجبهة الإسلامية للانقاذ». وحث سيفي «الجيران والأشقاء والشركاء» على دعم الجزائر.

٧/٧/٩٤: قتل سبعة بحارة ايطاليين على متن سفينتهم الراسية في ميناء الجزائر.

٨/٧/٩٤: عبّر الرئيس الاميركي بيل كلينتون عن قلق إدارته حيال التطورات في الجزائر، مؤكداً أنها تدعم جهود الحكومة الجزائرية في «ضبط الإرهاب» وترغب في مساعدتها على ايجاد وسيلة لإشراك قوى المعارضة الشرعية في السلطة.

١٠/٧/٩٤: برز في قمة الدول الصناعية الكبرى خلاف في الرأي بين فرنسا والولايات المتحدة حيال الموقف من الجزائر. واتفقت هذه الدول على إعلان «مساندة قرار الحكومة الجزائرية التحرك من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية». كما حضت القمة «الزعماء الجزائريين على إجراء حوار سياسي مع جميع عناصر المجتمع الجزائري التي تنبذ العنف والإرهاب».

١١/٧/٩٤: قتل أربعة مواطنين روس وروماني واحد في هجوم مسلح استهدف الحافلة التي تقلهم قرب الجزائر العاصمة. كما وقع حادث اطلاق نار ضد خمسة عمال روس وضد مواطنين كرواتيين شرق العاصمة.

١٣/٧/٩٤: تعرضت السفارة الإيطالية في العاصمة الجزائرية لمحاولة هجوم مسلح سقط فيها شرطيان واثنان من المهاجمين. وقد تبنّت «الجماعة الاسلامية المسلحة» هذه العملية والعمليات السابقة ضد الأجانب.

ـ نددت الإدارة الاميركية بأعمال القتل في الجزائر، وأشادت باجراءات الاصلاح الاقتصادي التي تتخذها الحكومة الجزائرية. ولكنها رأت أنه «ينبغي على الحكومة أن تتخذ خطوات موازية على الجبهة السياسية لمحاولة توسيع قاعدة حكمها، وأن تمدّ يدها إلى القطاعات المعارضة التي ترفض الإرهاب لمحاولة الحؤول دون اتساع نطاق الأزمة أكثر»، مشيرة إلى أن الحوار يجب أن «يشمل القوى الإسلامية كلها التي تتخلى عن لغة العنف». وأشارت إلى أن انتصار الإسلاميين في الجزائر «سيؤدي إلى نوع من البلقنة».

١٦/٧/٩٤: تم خطف سفيري اليمن وسلطنة عمان قرب العاصمة الجزائر. وقد بدأت قوى الأمن حملة واسعة بحثاً عن السفيرين.

ـ أشار رئيس الوزراء الجزائري

مقداد سيفي إلى وجود «مشروع أميركي - أوروبي لدعم تغيير الأوضاع في الجزائر في اتجاه الاستقرار وفتح قنوات الحوار».

٩٤/٧/١٩: رأى وزير الخارجية الإيطالي انطونيو مارتينو أن «الحكومة الجزائرية فقدت شرعيتها، فهي خسرت الانتخابات وسرقت نتيجة التصويت».

٩٤/٧/٢٠: نددت «الجبهة الإسلامية للانقاذ» بعملية قتل الأجانب في الجزائر مؤكدة عدم مسؤوليتها عن أي عملية من هذا النوع.

٩٤/٧/٢٤: تم الإفراج عن السفيرين المخطوفين في الجزائر مع رسالة من «الجماعة الإسلامية المسلحة» تطالب بالافراج عن أحد قادتها مقابل وقف قتل الأجانب.

الخليج

٥ -٩٤/٧/٦: طغى موضوع حرب اليمن على مناقشات اجتماع وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» (دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا) في الكويت. وقد اعترف وزير الخارجية المصري عمرو موسى بوجود خلافات بين المشاركين حول هذا الموضوع. وأبدى البيان الختامي للاجتماع «الأسف» لعدم تجاوب إيران مع الدعوات إلى اجراء «حوار جاد ومثمر» مع دولة الامارات العربية المتحدة، كما دان «مماطلة» العراق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

السودان

١٩ -٩٤/٧/٢٩: شهدت العاصمة الكينية نيروبي جولة جديدة من مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وجناحي «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، ولكنها لم تسفر عن نتيجة تذكر.

٩٤/٧/٢٢: أعلنت الحكومة السودانية عن إلتزامها وقفاً للنار في جنوب السودان من جانب واحد إظهاراً «لجديتها» في مفاوضات السلام مع الفصائل الجنوبية.

٩٤/٧/٢٥: إحتجت الحكومة السودانية بشدة لدى مجلس الأمن على «الخروقات المصرية» في مثلث حلايب الحدودي المتنازع عليه بين البلدين. ودعت المجلس إلى حض مصر على «الشروع فوراً في حل النزاع عن طريق المفاوضات».

الشرق الأوسط/ الاتفاق الأردني - الاسرائيلي

٩٤/٧/٦: قام الملك حسين بزيارة سريعة لمصر حيث التقى الرئيس المصري حسني مبارك واطلعه على تحركات الأردن الرامية إلى التعجيل في المفاوضات مع اسرائيل. وقلل الملك من أهمية الخلاف مع سوريا حول هذه المسألة، معلناً «اننا على وشك إجراء مفاوضات جادة مع الاسرائيليين»، وأكد التزام بلاده «تحقيق سلام عادل ودائم».

٩٤/٧/١٠: أوضح الملك حسين، امام البرلمان الأردني، أنّ «لدى الإدارة الأميركية رغبة أكيدة في دعم الأردن في المجالين المادي والعسكري، وهي مستعدة لإلغاء الديون الكاملة ورفع القيود على تسليح الأردن». وأعلن استعداده لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين إذا كان «الثمن» إستعادة الأردن حقوقه.

٩٤/٧/١٢: جددت سوريا تأكيدها «ان الحلول الجزئية والمنفردة لا يمكن أن تقيم سلاماً عادلاً وشاملاً وقابلاً للحياة»، وانتقدت الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لخرقهما التنسيق العربي في المفاوضات مع اسرائيل.

٩٤/٧/١٦: رأى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسي بيلين أن لقاء الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين «سيسهل مفاوضاتنا مع الفلسطينيين الذين لا يريدون أن يكونوا في المؤخرة، كما سيسهلها مع سوريا التي تلاحظ أن شركاءها العرب غير مستعدين للتقيد بوتيرتها في التفاوض».

١٨ -٩٤/٧/١٩: عقد مفاوضون أردنيون واسرائيليون جلسات ثنائية عند خط وقف النار في وادي عربة، ناقشوا في الأمن والحدود والمياه. وأعلن الجانبان انهما توصلا إلى اتفاق على تقاسم مياه نهري الأردن واليرموك، وعلى تأليف لجان فرعية خاصة، وعلى استئناف مفاوضاتهما في الشهر المقبل.

٩٤/٧/٢١: إجتمع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي، في فندق أردني على البحر الميت، بوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، الذي يزور الأردن علناً أول مرة، وبحضور وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. وعقد الثلاثة اجتماعاً في إطار اللجنة الثلاثية الأميركية - الاسرائيلية - الأردنية، وأعلن كريستوفر في ختام الاجتماع عن «التوصل إلى اتفاقات على عدد من الانشطة في المستقبل» وفي مجالات متنوعة. وأمل في تدشين «عهد جديد ودائم» مشدداً على الحاجة إلى تنمية اقتصادية مشتركة في الشرق الأوسط. أما بيريز فأكد أن الأردن هو الأردن وليس فلسطين».

٩٤/٧/٢٥: رعى الرئيس الأميركي بيل كلينتون، في واشنطن، احتفالاً بتوقيع اعلان مشترك بين العاهل الأردني الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، ينهي حال الحرب بين بلديهما. وتضمن الاعلان - المعاهدة خطة لإقامة علاقات طبيعية بينهما، وتعهد رابين بـ«احترام الدور الحالي والخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس» وأن تعطي اسرائيل «أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في رعاية المقدسات» لدى بحث الوضع النهائي لهذه المدينة.

٩٤/٧/٢٦: كرر الرئيس الأميركي بيل كلينتون التزامه السلام الشامل في الشرق الأوسط، و«منع الارهاب من ضرب العملية السلمية»، واعداً بدعم الأردن اقتصادياً وبتلبية حاجاته الدفاعية والمحافظة على أمن اسرائيل.

- وصف وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الاتفاق الأردني - الإسرائيلي بانه «إنجاز كبير لجهة تغيير ملامح الشرق الأوسط يبشر بنهاية أحد

أكثر الصراعات تعقيداً في العالم».

ـ رأى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ان الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي «لا يضعف سوريا بل يعزز موقفها في الوقت الحاضر».

٩٤/٧/٢٧: إجتمعت اللجنة الثلاثية الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الأردنية في واشنطن للبحث في آفاق التعاون المشترك.

ـ رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين «ان تطبيق الاتفاق الأردني ـ الاسرائيلي سيتوقف، إلى حد كبير، على المساعدة الاقتصادية الأميركية».

الشرق الأوسط/ المفاوضات الثنائية

٩٤/٧/٣: أكد الرئيس السوري حافظ الأسد أن «تحقيق السلام العادل والشامل في منطقتنا هو هدف ثابت لسوريا» وتمنى استمرار التعاون مع الولايات المتحدة.

٩٤/٧/١٤: أكد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن بلاده «تعترف بالسيادة السورية على الجولان» وأنه «لطالما اعترفنا بذلك». وميّز بيريز بين هضبة الجولان والضفة الغربية.

ـ أبدت سوريا إستعدادها للبحث في العلاقات المستقبلية والترتيبات الأمنية مع اسرائيل إذا أعلنت الأخيرة استعدادها للانسحاب الكامل من الجولان.

٩٤/٧/١٥: تعهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون «العمل من أجل التوصل إلى تحقيق إختراق في المفاوضات الاسرائيلية ـ السورية» معلناً انه اتصل بالرئيس السوري حافظ الأسد لبحث آخر التطورات في عملية السلام.

٩٤/٧/١٦: قال وزير الخارجية الإسرائيلية شيمون بيريز إن التوصل إلى اتفاق سلام مع الأردن «لن يتم على حساب إتفاق مع سوريا». وذكر بيريز: «لقد أقررنا بسيادة سوريا على الجولان في مناسبات عدة، وذهبنا إلى حد توجيه رسالة في هذا المعنى إلى الإدارة الأميركية».

٩٤/٧/١٨: أوضح الرئيس اللبناني الياس الهراوي «أن لكل من المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام شروطه» و«ليس عليّ أن أكون مرتبطاً إرتباطاً كلياً بالمسار السوري. والارتباط الوحيد هو الا يوقع اتفاق السلام إلا مثلما اتفقنا في بداية مؤتمر مدريد، أي أن نكون معاً».

١٩ ـ٩٤/٧/٢٢: قام وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط، بدأها بزيارة اسرائيل حيث أعلن «أن الصراع الإسرائيلي ـ العربي القائم منذ مدة طويلة يقترب من نهايته». ورحب كريستوفر بالتقدم في المسار الأردني متمنياً الأمر نفسه على المسار السوري، مؤكداً أن هذا المسار «هو سبب» وجوده في المنطقة. فيما أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ان الوزير الأميركي «لم يحمل أفكاراً جديدة». ثم إنتقل كريستوفر إلى سوريا حيث عقد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد، وأعلن «أن عمق النزاع السوري ـ الاسرائيلي لا يزال يقاوم السلام على الرغم من التغيرات في المنطقة». وأشار إلى أنه نقل إلى الأسد أفكاراً أميركية لتجاوز مأزق المفاوضات على المسار السوري. بعدها زار الأردن لرعاية اللقاء الأردني ـ الإسرائيلي، ومن ثم توجه إلى إسرائيل فقطاع غزة، واجتمع إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. وأنهى كريستوفر جولته هذه بزيارة سوريا مرة ثانية ليغادر بعدها معترفاً بوجود «فجوات مهمة بين الجانبين السوري والإسرائيلي».

٩٤/٧/٢٤: قال الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد اجتماعه بالرئيس المصري حسني مبارك في دمشق، إنه «لا نستطيع أن نقول إن عملية السلام تواجه طريقاً مسدوداً، ولا نستطيع ايضاً أن نقول إنها تسير في طريق مفتوح».

ـ رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن «الجدران تنهار» في الشرق الأوسط، وأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي بلغ «لحظة تاريخية» تتمثل بالقبول العام لوجود إسرائيل وبقبول السلام.

ـ إنتقد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع خروج المسارين الأردني والفلسطيني عن التضامن العربي، وأكد أن ذلك «لن يؤثر في المسارين السوري واللبناني».

٩٤/٧/٢٧: قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة فرنسا حيث عقد محادثات مطولة مع المسؤولين الفرنسيين. وقد صرح وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه «ان فرنسا ترى أن سوريا تمثل عاملاً محركاً وأساسياً في العملية السلمية وأن لا حل دائماً من دون تسوية شاملة في الشرق الأوسط». أما الشرع فاكد أهمية تحقيق السلام العادل والشامل وأهمية الدور الفرنسي إقليمياً ودولياً.

ـ دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سوريا إلى الاقتناع بالتفاوض ثنائياً مع اسرائيل، وشدد على ضرورة قيام جهد دولي لمكافحة «الإرهاب الاسلامي».

٩٤/٧/٢٨: رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن على الرئيس السوري حافظ الأسد «أن يجري محادثات مباشرة وهادئة مع إسرائيل» في حضور الأميركيين. ورأى رابين أن «المشكلة هي أن كل سياسة الاسد في المفاوضات ترتكز على إقتناعه بأن الولايات المتحدة يمكن أن تجبر إسرائيل على قبول شروطه لتحقيق السلام». وأكد أن «الولايات المتحدة لا تجبر أي دولة، وتعرف أن السلام لا يمكن فرضه»، مذكراً أن الاتفاق مع الفلسطينيين والأردنيين «ما كان ممكناً من دون إتصالات سرية».

ـ رحب وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز بموقف سوريا من الاتفاق الإسرائيلي ـ الأردني داعياً إلى مستويين من المفاوضات معها «واحد سري وآخر علني».

ـ اعلن وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن «دورنا حيوي» بالنسبة إلى الطرفين الإسرائيلي

والسوري و«أن سوريا ترغب في التعامل عبر الولايات المتحدة».

٣١/٧/٩٤: اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك برئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في طابا على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية في إطار جهوده لتقريب وجهات النظر على المسار السوري. ورأى مبارك أن الرئيس السوري «بات أكثر مرونة كثيراً» في الموافقة على التسوية مع إسرائيل.

ـ إنتقد الرئيس السوري حافظ الأسد الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لخروجهما عن التنسيق العربي وانفرادهما في توقيع إتفاقات مع إسرائيل.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١٢-١٣/٧/٩٤: إنعقدت في تونس الجولة السادسة للجنة التوجيه التابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف برئاسة الولايات المتحدة وروسيا. وتوصلت إلى اتفاق على إقامة مركز معلومات مهمته إعداد تصور للشرق الأوسط في السنين العشر المقبلة.

العراق

٨/٧/٩٤: زار نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز روسيا، واجتمع إلى وزير خارجيتها اندريه كوزيريف في محاولة لحثها على بذل مساعيها لتخفيف العقوبات الدولية المفروضة على العراق. وقد أملت روسيا في أن يعطي مجلس الأمن «إشارة إيجابية» في هذا الاتجاه لأن «العراق قد نفذ كثيراً من شروط نزع السلاح المطلوبة منه».

١٨/٧/٩٤: صوت مجلس الأمن على تمديد العقوبات المفروضة على العراق على الرغم من الخلافات في وجهات النظر التي برزت بين أعضائه.

٢٠/٧/٩٤: إتهم العراق الولايات المتحدة بالوقوف ضد رفع العقوبات عنه «من أجل رفع أسعار النفط لمصلحة السعودية والكويت».

٢٤/٧/٩٤: اعلن الحزبان الكرديان المتنافسان في شمال العراق (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) عن التوصل إلى «تسوية شاملة» تنهي القتال الدائر بينهما، وذلك بعد محادثات جرت في فرنسا بحضور مراقبين من بريطانيا والولايات المتحدة.

شؤون فلسطينية

١/٧/٩٤: طعن شاب فلسطيني مستوطناً يهودياً وزوجته في مستوطنة شمال الضفة الغربية.

٧/٧/٩٤: عثر على جثة جندي إسرائيلي شمال القدس. كما تعرض عدد من المستوطنين اليهود لإطلاق نار قرب الخليل في الضفة الغربية.

١٣/٧/٩٤: شهدت مدينة الخليل مواجهات عنيفة بين متظاهرين فلسطينيين والجنود الاسرائيليين.

١٧/٧/٩٤: تجددت المواجهات بين الفلسطينيين وقوى الأمن الإسرائيلية في مدينة الخليل وامتدت إلى رام الله.

٢٢/٧/٩٤: قتلت القوات الإسرائيلية مواطناً فلسطينياً وجرحت ٢٥ آخرين في صدامات عنيفة مع الفلسطينيين في مدينة نابلس في الضفة الغربية. كما انفجرت أربع عبوات ناسفة قرب منازل مستوطنين يهود في الخليل.

٣٠/٧/٩٤: أصيب ١٥ فلسطينياً بجروح في صدامات بين المتظاهرين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في رام الله.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

١/٧/٩٤: وصل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، قادماً من مصر، إلى غزة أول مرة منذ ٢٧ سنة. وقد لقي استقبالاً حاشداً من سكان القطاع فاق المشاركون فيه ٧٠ الف فلسطيني. وألقى عرفات كلمة في الحشود في غزة أكد فيها «اكمال المسيرة للصلاة في القدس»، كما طمأن إسرائيل انه سيلتزم الإتفاق الموقع معها داعياً الشعب الفلسطيني إلى المحافظة على الوحدة الوطنية. في المقابل نظم المستوطنون اليهود الغاضبون مسيرات احتجاج على ذلك وسدوا الطرقات في القدس ومناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢-٣/٧/٩٤: جال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على أنحاء قطاع غزة متفقداً. ودعا إلى إشتراك القوى الفلسطينية المعارضة لاتفاق الحكم الذاتي في «رفع الحمل»، وانتقد الدول المانحة للمساعدات لعدم وفائها بتعهداتها.

٥/٧/٩٤: إنتقل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى أريحا في الضفة الغربية حيث لقي استقبالاً شعبياً وادى اليمين الدستورية وراس الاجتماع الرسمي الاول للسلطة الفلسطينية. وأعلن بعد ذلك «أن الحكم الذاتي هو بداية الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس».

٦-٧/٧/٩٤: عقد عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سلسلة اجتماعات بينهما في باريس خلال وجودهما لتسلم جائزة «هوفويت بوانيي» للسلام في مقر منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ـ الاونيسكو. إتفق الطرفان على دفع مفاوضات توسيع الحكم الذاتي.

٨/٧/٩٤: لوحت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ الاجراءات المناسبة «في حال عجز» الشرطة الفلسطينية عن الحد من أنشطة «الجماعات الرافضة للسلام»، وذلك، عقب وقوع عدد من الهجمات على مستوطنين يهود في قطاع غزة والضفة الغربية.

٩/٧/٩٤: قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة للسعودية هي الأولى منذ عام ١٩٩٠، بهدف الحصول على دعم سياسي واقتصادي من السعودية.

١٠/٧/٩٤: أغلقت السلطات

الإسرائيلية قطاع غزة «بسبب الفوضى الكبيرة» التي أثارها العمال الفلسطينيون احتجاجاً على الاجراءات الإسرائيلية المشددة على معبر أريتز لدى عبور هؤلاء للعمل في اسرائيل.

١١ ـ ٩٤/٧/١٢: بدأت في القاهرة المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في شأن توسيع الحكم الذاتي. وتناولت الاتفاق على جدول أعمال المرحلة المقبلة من المفاوضات.

٩٤/٧/١٢: عاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للاستقرار في غزة يرافقه ٣٠ شخصية من كبار مساعديه. وقد رفضت إسرائيل السماح بدخول ٤ من أعضاء الوفد بدعوى «تورطهم» في عملية فدائية عام ١٩٧٦. وقد خضعت السلطة الفلسطينية لذلك وأعادت هؤلاء إلى مصر.

٩٤/٧/١٥: اعربت إسرائيل عن استيائها من تأكيد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حق الفلسطينيين في رفع علمهم الوطني في مدينة القدس.

٩٤/٧/١٧: إندلعت اشتباكات عنيفة، لمدة اربع ساعات، بين الجنود الإسرائيليين والعمال الفلسطينيين، على معبر أريتز، شاركت فيها الشرطة الفلسطينية، وأدت إلى مقتل فلسطينيين وجرح أكثر من مئة، مقابل ١٧ جريحاً اسرائيلياً. وقد القت اسرائيل تبعة ذلك على الشرطة الفلسطينية وأمرت باغلاق قطاع غزة إلى أجل غير محدد. فيما دعا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى نشر قوات دولية في مناطق الحكم الذاتي.

٩٤/٧/١٨: إجتمعت اللجنة الأمنية المشتركة الفلسطينية ـ الإسرائيلية للبحث في الاشتباكات التي شهدها معبر أريتز.

ـ عاود المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون مفاوضاتهم في القاهرة للبحث في توسيع الحكم الذاتي.

٩٤/٧/١٩: قتل ضابط اسرائيلي في كمين مسلح في رفح على حدود قطاع غزة ومصر، وتبنت حركة «حماس» العملية، فيما اعتقلت الشرطة الفلسطينية منفذي العملية.

٩٤/٧/٢٠: منعت إسرائيل عضو السلطة الفلسطينية أحمد قريع (أبو علاء) من حضور مؤتمر إقتصادي في القدس الشرقية.

٩٤/٧/٢١: أعاد الجيش الإسرائيلي فتح معبر أريتز المؤدي إلى قطاع غزة بعد الاتفاق مع السلطة الفلسطينية على عبور العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل.

ـ قام وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر بزيارة قطاع غزة واجتمع بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي أثار معه المشاكل التي تواجه الحكم الذاتي، وعلى رأسها بطء وصول المساعدات الخارجية. وحض كريستوفر عرفات على توفير قواعد المحاسبة اللازمة لإنفاق المساعدات بهدف طمأنة الدول المانحة للمساعدات.

٩٤/٧/٢٢: جرح جندي إسرائيلي في كمين مسلح في قطاع غزة.

٩٤/٧/٢٥: قال رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي إن الميثاق الوطني الفلسطيني «لن يعدل» قبل أن توقع إسرائيل اتفاق سلام مع كل الدول العربية.

٩٤/٧/٢٦: أبدت السلطة الفلسطينية تخوفها من تعهد اسرائيل بإعطاء الأردن «دوراً خاصاً» في الوصاية على الاماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس. وأكدت هذه السلطة انه «ليس لاسرائيل الحق في أن تعطي أي دور أو تعهد في القدس».

ـ عقدت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية جولة ثالثة من المفاوضات في القاهرة تتعلق بالحكم الذاتي.

٩٤/٧/٢٨: انتهت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في القاهرة بإحراز تقدم في الاتفاق على نقل سلطات التعليم والصحة في اجزاء من الضفة الغربية.

ـ إنعقد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة بدعوة من السلطة الفلسطينية لبحث الخلاف الفلسطيني ـ الأردني حول السيادة على القدس. وأصدر المجلس بياناً شدد فيه على التفريق بين مضمون الولاية والسيادة السياسية من جهة، وبين الرعاية الدينية للاماكن المقدسة من جهة أخرى، مؤيداً بذلك وجهة النظر الفلسطينية.

٩٤/٧/٢٩: أعلن الأردن دعمه جهود منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على السيادة السياسية على مدينة القدس مشيراً إلى أن ذلك «لا يتناقض ودوره في ممارسة الولاية الدينية على المقدسات» في المدينة.

ـ منعت السلطة الفلسطينية توزيع صحيفة النهار المقدسية المقربة من الأردن، في مناطق الحكم الذاتي، في أول اجراء في نوعه.

مصر

٩٤/٧/٧: انهى «مؤتمر الحوار الوطني» الذي نظمته السلطة في مصر، أعماله قبل الموعد المحدد لذلك، مصدراً مجموعة توصيات أهمها توفير ضمانات لاجراء انتخابات حرة ومكافحة أعمال العنف.

٩٤/٧/٨: انتقدت أحزاب المعارضة المصرية «مؤتمر الحوار الوطني» والنتائج التي توصل إليها.

المغرب

٩٤/٧/١٠: دعا العاهل المغربي الملك الحسن الثاني الاحزاب السياسية المغربية كافة إلى المشاركة في حكومة وحدة وطنية تحل محل الحكومة الحالية.

اليمن

٩٤/٧/١: أحكمت القوات الحكومية اليمنية الطوق العسكري على مدينتي المكلا وعدن في جنوب اليمن مصعّدة من القصف المدفعي لهاتين المدينتين، في الوقت الذي لم تفلح اتفاقات وقف النار في لجم القتال.

٩٤/٧/٥: سقطت المكلا في أيدي القوات الحكومية، في ظل استمرار القصف المدفعي العنيف على عدن وفرار القيادة الجنوبية من المدينة إلى الدول المجاورة.

٩٤/٧/٦: أصدر وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» بياناً خاصاً بالوضع في اليمن، دعوا فيه إلى وقف النار مهددين باتخاذ «الخطوات التي يرونها مناسبة» في حال استمرار المعارك. وقد تحفظت قطر على البيان الذي شدد على أن وحدة اليمن «يجب أن تستند إلى تراضي الطرفين».

٩٤/٧/٧: سقطت عدن في أيدي القوات الحكومية بعد معارك عنيفة في بعض أحيائها ومطارها لتضع بذلك نهاية للحرب بين الشمال والجنوب.

ـ أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إنتهاء الحرب ودعا إلى بدء «معركة البناء واصلاح ما دمرته الحرب». وأوضح انه سيطبق قرار العفو العام عن جميع الجنوبيين باستثناء ١٦ من «قادة التمرد» في الجنوب.

ـ حثت الولايات المتحدة الحكومة اليمنية على «تحقيق مصالحة سياسية» ودعتها إلى «أن تطمئن جيرانها إلى التزام اليمن الاقليمي».

٩٤/٧/١٠: وجهت الحكومة اليمنية دعوة إلى «فتح فصل جديد» في العلاقات مع السعودية.

ـ تضمن بيان قمة الدول الصناعية في نابولي دعوة إلى حل الخلافات الداخلية في اليمن «عبر الحوار وبالطرائق السلمية».

٩٤/٧/١١: رأى الرئيس المصري حسني مبارك أن «الصراع في اليمن لم ينته بعد، فالمشكلة بدأت الآن».

٩٤/٧/١٣: عقدت الحكومة اليمنية اجتماعاً لها في عدن في محاولة لتسريع خطوات إعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة بعد موجة النهب التي تعرضت لها عقب سقوطها عسكرياً.

٩٤/٧/١٤: دعا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي اليمنيين إلى حل خلافاتهم بالحوار السياسي. ورأى أن هزيمة الانفصاليين في الجنوب «ليست الحل الدائم بالضرورة»، وحض على إنهاء حال الفوضى في عدن.

٩٤/٧/١٨: أغلقت الحكومة اليمنية مدينة عدن لمدة ١٢ يوماً مع فرض نظام منع التجول أو حمل السلاح في محاولة لإعادة النظام إلى المدينة.

٩٤/٧/٢١: أعلن أعضاء في المكتب السياسي لـ«الحزب الاشتراكي اليمني» عن تأليف قيادة جديدة للحزب في صنعاء بدلاً من القيادة القديمة التي فرت إلى خارج البلاد.

٩٤/٧/٢٥: أطلقت السلطات اليمنية سراح ٤٠٠٠ أسير جنوبي وسمحت لهم بالعودة إلى صفوف القوات المسلحة.

٩٤/٧/٢٨: إجتمع ممثلون للحكومة اليمنية وزعماء يمنيين جنوبيين في جنيف برعاية الأمم المتحدة. ولم تسفر هذه المحادثات عن أي نتيجة، فيما أعلنت الحكومة انها تعد لحوار بين جميع الأطراف داخل اليمن.

٩٤/٧/٣١: أوضحت الحكومة اليمنية أن الحوار بين اليمنيين هو «شأن يمني بحت» رافضة أي تدخل خارجي في هذا الشأن.

آب / أغسطس ١٩٩٤

آسيا الوسطى

٩٤/٨/١٩: سقط عشرات القتلى والجرحى في معارك عنيفة دارت على الحدود الطاجيكية ـ الافغانية بين قوات حرس الحدود الروس وقوات المعارضة الطاجيكية.

٩٤/٨/٢٠: أبدى نائب وزير الخارجية الروسي اناتولي اداميشين استعداد بلاده للتعاون مع ايران لايجاد حل للصراع في طاجكستان.

ـ إتهم وزير خارجية أوزبكستان عبد العزيز كاملون وزير الدفاع الافغاني السابق أحمد شاه مسعود بدعم ورعاية المعارضة الإسلامية في طاجكستان وبأنه مسؤول عن التوتر الذي تشهده الحدود الأفغانية ـ الطاجيكية.

الأردن

٩٤/٨/٤: أعفت الولايات المتحدة الأردن من ديون لها مستحقة عليه قيمتها ٢٢٠ مليون دولار.

٩٤/٨/٢٨: زار الرئيس التركي سليمان ديميريل الأردن مجرياً سلسلة محادثات مع المسؤولين الأردنيين. وأبدى الجانبان تأييدهما لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وضرورة «إعادة» هذا البلد إلى مكانته في المجتمع الدولي. كما أعرب ديميريل عن استعداد بلاده للاشتراك في مشاريع التنمية في الشرق الأوسط.

٩٤/٨/٣١: الغت الحكومة الفرنسية ديوناً لها متوجبة على الأردن قيمتها ٢٥ مليون فرنك فرنسي، بعد محادثات أجراها العاهل الأردني الملك حسين في باريس، وذلك «تقديراً من فرنسا لدور الأردن في عملية السلام».

إسرائيل

٩٤/٨/١٨: قدّم أول سفير للفاتيكان في اسرائيل أوراق اعتماده رسمياً. وأوضح نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين أن «الفاتيكان جهة ينبغي استشارتها حين التفاوض على التسوية الدائمة في شأن الأماكن المقدسة» في القدس.

٩٤/٨/٢١: رحبت اسرائيل بموافقة بريطانيا على اشتراكها في مشاريع الأبحاث العلمية الأوروبية رافعة بذلك العقبة الأخيرة التي كانت تعترض هذا الاشتراك. ورأت وزارة الخارجية الاسرائيلية أن هذا الأمر «مهم جداً لاسرائيل» لأن «مستقبل إسرائيل هو في

مجال الأبحاث والتطوير في الوقت الذي تنتقل الصناعات التقليدية تدريجياً إلى دول العالم الثالث».

ايران

٢/٨/٩٤: كررت إسرائيل اتهامها ايران بـ «الوقوف وراء الارهاب». وأمل رئيس الأركان الاسرائيلي يهودا باراك في «توافر القوة والرغبة السياسية في الشروع في تحرك ضد ايران».

٣/٨/٩٤: سقط عشرات القتلى والجرحى في أعمال شغب شهدتها مدينة قزوين قرب العاصمة طهران، في أثناء تظاهرات احتجاج من السكان على الحاق المدينة باقليم زبخان.

١٠/٨/٩٤: إحتجت ايران بشدة على إعلان الأرجنتين انها تسعى لاستجواب سبعة دبلوماسيين ايرانيين تشتبه بصلتهم في تفجير المركز اليهودي في بيونس أيرس.

البلقان

١/٨/٩٤: طلب زعماء صرب البوسنة من مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة فتح حوار معهم لتعديل خريطة تقسيم الأراضي التي أقرتها المجموعة «كي يصير هذا التقسيم مقبولاً».

٢/٨/٩٤: دعت جمهورية صربيا صرب البوسنة إلى قبول خطة السلام الدولية القاضية بتقسيم البوسنة و«إلا ارتكبوا جريمة في حق شعبهم» محذرة إياهم من «تضييعهم الوقت سدى».

٣/٨/٩٤: قرر برلمان صرب البوسنة إجراء استفتاء شعبي على خطة السلام الدولية، بعد ما رفضها اعضاء البرلمان للمرة الثالثة.

٤/٨/٩٤: قطع الاتحاد اليوغسلافي (صربيا ومونتنيغرو) علاقاته السياسية والاقتصادية بـ «جمهورية صرب البوسنة» بسبب إصرارها على رفض خطة السلام الدولية لحل النزاع في البوسنة. واعلن الاتحاد إغلاق الحدود المشتركة وقطع الإمدادات عن صرب البوسنة. وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا الموقف ولكنها اشترطت وجود مراقبين دوليين على الحدود للتأكد من إجراءات وقف الإمدادات التي أعلنها الاتحاد. أما روسيا فدعت إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي بناء «لتعاونها» لايجاد «حل» للنزاع في البوسنة.

٥/٨/٩٤: قصفت طائرات تابعة لحلف شمال الأطلسي موقعاً للصرب قرب العاصمة البوسنية ساراييفو بعد استيلاء هؤلاء على معدات عسكرية من أحد مستودعات قوات الأمم المتحدة في المدينة وقد أذعن الصرب وأعادوا الأسلحة بعد تهديد قيادة قوات الأمم المتحدة باللجوء إلى مزيد من الغارات.

٨/٨/٩٤: حقق الجيش البوسني المسلم تقدماً على جبهتين في أقصى الشمال على معبر بوسيفينا.

١٨/٨/٩٤: أكد صرب البوسنة انهم يسعون لربط مناطقهم في البوسنة رسمياً بالاتحاد اليوغسلافي بهدف إنشاء «صربيا الكبرى».

٢١/٨/٩٤: نجح الجيش البوسني في دحر قوات القائد المسلم المنشق فكرت عبديتش في مدينة بيهاتش في شمال غرب البوسنة، والسيطرة على معظم معاقل التمرد. فيما شهدت المنطقة حركة نزوح جديدة.

٢٨/٨/٩٤: اجرى صرب البوسنة استفتاءً عاماً على خطة السلام الدولية، كانت النتيجة رفض الأغلبية لها.

تركيا

٣/٨/٩٤: شنت الطائرات الحربية التركية غارات عدة على مواقع لمقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في منطقة هاكورك على الحدود مع العراق.

٨/٨/٩٤: جدد الطيران التركي قصفه لمواقع الأكراد في شمال العراق.

١٦/٨/٩٤: عرض زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان «التفاوض» مع السلطات التركية.

٢٣/٨/٩٤: قصفت الطائرات التركية قاعدة للثوار الأكراد في شمال العراق.

الجزائر

٣/٨/٩٤: قتل خمسة فرنسيين في هجوم مسلح على السفارة الفرنسية في العاصمة الجزائرية. وقد دفع ذلك إلى قيام وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه ووزير الدفاع فرنسوا ليوتار بزيارة الجزائر. ودعا الوزيران السلطات الجزائرية إلى «ضمان أمن الرعايا الفرنسيين».

٤/٨/٩٤: وجّه وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا انتقادات علنية إلى المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة لاستضافتها على أراضيها ممثلين لـ «الجبهة الاسلامية للانقاذ» ولحرية الحركة التي يتمتع بها هؤلاء.

ـ كرر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو دعوته للحكومة الجزائرية إلى «اتخاذ تدابير لتوسيع الحوار السياسي في الجزائر».

٥/٨/٩٤: قامت السلطات الفرنسية بحملة توقيف واسعة في حق النشاط الإسلاميين الجزائريين في فرنسا.

٧/٨/٩٤: سقط ١٨ اسلامياً متشدداً في اشتباكات بين المجموعات الإسلامية وقوى الأمن في أنحاء متفرقة في الجزائر.

٨/٨/٩٤: دعا الرئيس الجزائري الأمين زروال ثمانية من أحزاب المعارضة الرئيسية إلى بدء حوار وطني مع الحكومة. وقد رفضت «جبهة القوى الاشتراكية» و«حركة المجتمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«حركة التحدي» الاشتراك في مثل هذا الحوار.

٩/٨/٩٤: قتل ١١ عسكرياً جزائرياً في هجوم مسلح على ثكنة عسكرية في تلمسان غرب الجزائر.

ـ أكدت الولايات المتحدة وجود «اتصالات مستمرة» مع فرنسا في شأن الجزائر.

١٤/٨/٩٤: قتل نحو ١٧ اسلامياً في اشتباكات متفرقة مع قوى الامن الجزائرية.

ـ أكد رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور أن بلاده «لن تقبل بأي تهديد إرهابي من أي نوع كان»، داعياً الحكومة الجزائرية إلى بدء محادثات من أجل حل سياسي للأزمة في البلاد.

١٥/٨/٩٤: قتل صينيان اثنان يعملان في الجزائر على يد مسلحين في إحدى ضواحي العاصمة.

ـ تعهد وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار «دعم القوى الديمقراطية في الجزائر»، ورأى أن «القومية الاسلامية في ثوبها الإرهابي هي على درجة الخطورة نفسها التي مثلتها الاشتراكية الوطنية [الفاشية] يوماً ما».

١٦/٨/٩٤: رأى الرئيس الجزائري الأمين زروال أن «الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية من دون إقصاء أي قوة هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة» في الجزائر.

٢١ ـ ٢٤/٨/٩٤: إنعقدت جولتان من «الحوار الوطني» بلقاء بين الرئيس الجزائري الأمين زروال وممثلي خمسة أحزاب سياسية من أصل ثمانية دعيت إلى اللقاء. ورأى زروال ان اشتراك «الجبهة الاسلامية للانقاذ» في الحوار «مرهون بادانتها الإرهاب والعنف».

٢٤/٨/٩٤: إنتقد وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا الضغوط الدولية التي تطالب الحكومة الجزائرية بالحوار مع الاسلاميين معتبراً أن الخيار القائم أمام فرنسا في الجزائر هو «بين حكومة غير ديمقراطية وبين دولة اسلامية متطرفة».

٢٧/٨/٩٤: توترت العلاقات بين الجزائر والمغرب عقب إغلاق الأخير الحدود البرية بين البلدين «موقتاً».

٣١/٨/٩٤: ابعدت السلطات الفرنسية ٢٠ معتقلاً جزائرياً لديها إلى بوركينا فاسو واصفة هذه العملية انها «رسالة إلى الاسلاميين المتشددين في فرنسا للابتعاد من النشاط السياسي».

السودان

١٥/٨/٩٤: أعلنت السلطات السودانية أنه تم إلقاء القبض على «الإرهابي» المعروف باسم «كارلوس» في العاصمة السودانية الخرطوم، وأنها سلمته إلى فرنسا حيث تتم محاكمته بتهم عدة. وقد اشادت الولايات المتحدة بالقبض على كارلوس ولكنها عدت ذلك انه «ليس كافياً وحده لرفع إسم السودان من قائمة الإرهاب».

سوريا

٢١/٨/٩٤: إنعقد الاجتماع الدوري السادس بين وزراء تركيا وايران وسوريا في دمشق. وعرض الوزراء الثلاثة آخر التطورات وخصوصاً في العراق. وأكدوا تمسكهم بـ «وحدة العراق» وتصميمهم على «مقاومة» أي عمل يهدف إلى تفتيته.

٢٤/٨/٩٤: شهدت الانتخابات النيابية في سوريا إقبالاً كثيفاً على الاقتراع وسط أجواء تنافسية. وأسفرت النتائج عن فوز ساحق لمرشحي أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» الحاكمة بقيادة حزب البعث، إذ حصلوا على ٦٦،٨ في المئة من المقاعد، ونال المستقلون ٨٣ مقعداً.

الشرق الأوسط/ الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي

٨/٨/٩٤: إفتتح الأردن واسرائيل «معبر العربة» الحدودي الذي يربط مدينة العقبة الأردنية وميناء إيلات الإسرائيلي على البحر الاحمر، وخصص المعبر لانتقال السائحين الاجانب بين البلدين.

٩/٨/٩٤: عقد مفاوضون أردنيون وإسرائيليون أول اجتماعاتهم، في فندق على الجانب الإسرائيلي من البحر الميت، من أجل التوصل إلى اتفاق حول القضايا المعلقة بين الطرفين ولا سيما مسألتي ترسيم الحدود والمياه.

١٦ ـ ١٧/٨/٩٤: حققت المفاوضات بين الأردن واسرائيل تقدماً في مجالات التعاون الاقتصادي والسياحي والأمني.

الشرق الأوسط/ المفاوضات الثنائية

٢/٨/٩٤: إعترف رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بوجود «فجوات واسعة بين الموقفين السوري والإسرائيلي» على الرغم من أن «سوريا تظهر نوعاً من الموافقة على بعض مؤشرات مكونات السلام».

٢/٨/٩٤: رأى الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد لقائه الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، أن طريق السلام «لا هي مفتوحة ولا مسدودة».

٦ ـ ٩/٨/٩٤: قام وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط شملت مصر واسرائيل وسوريا والأردن في محاولة لتحريك عملية السلام. وقد اجتمع في القاهرة بالرئيس المصري حسني مبارك وبالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وأكد بعد الاجتماع أن وضع القدس يجب التفاوض عليه في المرحلة الأخيرة. وفي إسرائيل التقى كريستوفر رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز، ونجحت مساعيه في تهدئة الوضع المتفجر في جنوب لبنان. ثم انتقل إلى سوريا حيث اجتمع إلى الرئيس السوري حافظ الأسد.

٨/٨/٩٤: رأى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين أنه «لن يحصل اي اختراق مفاجىء في المفاوضات مع سوريا، بل ستكون عملية تدريجية» و«أن السوريين يتحلون بإرادة فعلية لإرساء السلام، إلا أن المشكلة تكمن في الثمن الذي هم مستعدون لدفعه».

١٠/٨/٩٤: أشار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى أن «متطلبات السلام يجب أن تكون عادلة ومتوازنة» لجهة الترتيبات الأمنية والجدول الزمني للانسحاب الاسرائيلي من الجولان.

١٨/٨/٩٤: انهى رئيس الأركان الإسرائيلي يهودا باراك زيارة للولايات المتحدة مؤكداً انه «من الأفضل من الناحية العسكرية ان تبقى اسرائيل في هضبة الجولان حتى في وقت السلام لأننا في حاجة إلى الاحتفاظ بها».

٢٥/٨/٩٤: أبدى الرئيس الأميركي بيل كلينتون استعداد بلاده للمساهمة في وضع اتفاق «الأمن المتبادل» بين سوريا واسرائيل، وشدد على ضرورة حصول اسرائيل على تعويض مقابل «تخليها عن إمتيازات استراتيجية» من أجل السلام.

الشرق الأوسط/ المفاوضات المتعددة الأطراف

٤/٨/٩٤: إتهمت إسرائيل السعودية بعرقلة المفاوضات المتعددة الأطراف ولا سيما تلك الخاصة بالحد من التسلح.

الصومال

٢٢/٨/٩٤: هاجم مسلحون صوماليون موقعاً لقوات الأمم المتحدة في مقديشو، أسفر عن مقتل سبعة جنود وجرح ستة آخرين من الوحدة الهندية.

٢٦/٨/٩٤: قرر مجلس الأمن خفض عدد قوات الأمم المتحدة العاملة في الصومال.

العراق

٢/٨/٩٤: دعا الرئيس الاميركي بيل كلينتون إلى إبقاء العقوبات الاقتصادية على العراق لانه يمثل «خطراً غير عادي واستثنائي» على أمن الولايات المتحدة، و«يستمر في انتهاك» وتجاهل قرارات الأمم المتحدة.

٧/٨/٩٤: دارت اشتباكات عنيفة بين الأحزاب الكردية المتنافسة في شمال العراق. ولم تفلح الاتصالات في وقفها.

٢٢/٨/٩٤: انفجرت سيارة مفخخة في أحد شوارع مدينة بغداد موقعة عدداً كبيراً من القتلى والجرحى ولم يتبنَ أحد العملية.

شؤون فلسطينية

٨/٨/٩٤: أنهى المراقبون الدوليون مهمتهم في مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة، التي استمرت ثلاثة أشهر.

١٢/٨/٩٤: جرح ثلاثة رجال امن اسرائيليين في مدينة القدس في هجوم مسلح استهدف سيارتهم. وقد تبنت «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس» هذه العملية «تأكيداً على اسلامية المدينة».

٢١/٨/٩٤: قتل فلسطيني وجرح ثمانية آخرون في مواجهات بين متظاهرين فلسطينيين وقوى الأمن الاسرائيلية في مدينة رام الله في الضفة الغربية. كما وقعت مواجهات مماثلة في مدينة الخليل.

٢٣/٨/٩٤: جرح أربعة جنود إسرائيليين في هجوم نفذه مسلحون فلسطينيون على مقر الإدارة العسكرية في بيت لحم. ورافق العملية حملة اعتقالات واسعة في بعض مدن الضفة قامت بها قوى الأمن الإسرائيلية.

شؤون فلسطينية/ الحكم الذاتي

١/٨/٩٤: طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الحكومة الاسرائيلية البدء «الآن» في المفاوضات لتحديد الوضع القانوني النهائي لمدينة القدس، وقبل سنتين من الموعد المتفق عليه لبحث وضع المدينة. فيما أكدت اسرائيل «أن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل الآن وفي المستقبل».

ـ عقد مفاوضون فلسطينيون واسرائيليون جولات عدة من المفاوضات في القاهرة للتوصل إلى اتفاق على النقل المبكر للسلطات المدنية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية.

٣/٨/٩٤: أبدى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات امتعاضه من تأخر وصول المساعدات الدولية إلى السلطة الفلسطينية وما يتعرض له من عمليات «إذلال» من إسرائيل بسبب ذلك.

٤/٨/٩٤: رأت وزارة الخارجية الأميركية أن على السلطة الوطنية الفلسطينية أن «تثبت دقة مالية أكبر» إذا أرادت التعجيل في تلقيها المساعدات الدولية، وأن «تحسن أساليب المحاسبة لتجعل الأسرة الدولية تثق بأن هذه الأموال ستنفق بدراية».

٦/٨/٩٤: اجتمع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في القاهرة، وناقش الإثنان العقبات التي تعترض مسيرة الحكم الذاتي الفلسطيني.

١٠/٨/٩٤: التقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على معبر ايريز في قطاع غزة. واتفقا على تسريع المفاوضات لتوسيع الحكم الذاتي. وشدد رابين على التزام حكومته «إعلان المبادىء واتفاقات القاهرة»، فيما أعلن عرفات انه «لدينا خلافات، وهذا أمر مشروع لكننا اتفقنا على تقليلها».

١٤/٨/٩٤: شن مقاتلو حركة «حماس» هجومين مسلحين على مستوطنين اسرائيليين في منطقة الحكم الذاتي في قطاع غزة، أسفرا عن مقتل اسرائيلي وجرح سبعة آخرين، رداً على مقتل اثنين من نشاط الحركة.

١٥/٨/٩٤: نفذت الشرطة الفلسطينية حملة إعتقالات واسعة في صفوف حركة «حماس» في قطاع غزة، وتعهدت منع تكرار الهجمات على الاسرائيليين. فيما وصفت «حماس» التدابير في حقها بانها «تطور سلبي خطير».

١٦/٨/٩٤: حث رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين منظمة التحرير الفلسطينية على تعديل ميثاقها «في أسرع وقت ممكن».

١٧/٨/٩٤: إجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز وعضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث في الاسكندرية في مصر، في إطار لجنة الارتباط الفلسطينية ـ الإسرائيلية العليا. واتفق الجانبان على «الحد من عنف الاسلاميين المعارضين للسلام»، وعلى عدد من الاجراءات الأمنية تشمل نقاط العبور بين

اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي. كما اتفقا على توجيه نداء مشترك إلى الدول المانحة للمساعدات للاسراع في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية. كما تم تحديد موعد لنقل السلطات المدنية إلى الفلسطينيين.

١٩/٨/٩٤: أطلقت السلطات الاسرائيلية ٢٤٩ معتقلاً فلسطينياً بعدما تعهدوا «نبذ العنف» وتمضية بقية فترة عقوبتهم في منطقة الحكم الذاتي.

ـ زار وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز قطاع غزة، حيث اجتمع إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بحضور وزير الخارجية النروجي بيورن تورغورال. واتفق الجانبان على عدد من المسائل المتعلقة ببدء نقل السلطات المدنية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية و«العمل على وضع حد للمتطرفين من الجانبين» والسعي لتأمين الدعم المالي لسلطة الحكم الذاتي.

٢٤/٨/٩٤: تسلّم الفلسطينيون إدارة التعليم في مدينة رام الله في الضفة الغربية.

٢٩/٨/٩٤: وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاقاً يقضي بنقل السلطات المدنية في الضفة الغربية في ثمانية مجالات إلى الفلسطينيين.

٣٠/٨/٩٤: ألغت رئيسة وزراء الباكستان بنازير بوتو زيارة كانت تعتزم القيام بها لقطاع غزة بعد رفض اسرائيل السماح لمندوب باكستاني من دخول غزة للتحضير للزيارة، ووجهت إسرائيل انتقادات حادة إلى بوتو.

ليبيا

٥/٨/٩٤: مدد مجلس الأمن قرار العقوبات المفروضة على ليبيا دون أي تعديل «لأنه ليس ثمة ما يبرر رفعها أو تغييرها».

مصر

٢٢/٨/٩٤: نفذت السلطات المصرية حكم الإعدام شنقاً في حق خمسة من الإسلاميين كانت المحكمة ادانتهم بمحاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الألفي في صيف ١٩٩٣.

٢٦/٨/٩٤: قتل سائح اسباني واصيب آخران في اطلاق نار على حافلة سياحية في صعيد مصر.

٢٧/٨/٩٤: قتل ضابط في قوى الأمن وجرح شرطي وستة عناصر من الجماعات الاسلامية في اشتباك بين الجانبين في سوهاج في صعيد مصر.

اليمن

٨/٨/٩٤: أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن «مفاوضات جارية» مع اليمن لتمكين اليهود اليمنيين من المغادرة إلى إسرائيل، فيما نفت اليمن هذه الأنباء.

٩ ـ ١٠/٨/٩٤: عقد المكتب السياسي لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» اجتماعاً موسعاً لاعضائه في العاصمة السورية دمشق، بحث فيه مستقبل الحزب. وأصدر المكتب بياناً ندد فيه بقرار الحرب وإعلان الانفصال مشدداً على «ضرورة التمسك بالحوار» وسيلة لحل الخلافات السياسية، والتمسك بوثيقة «العهد والاتفاق». ودعا كوادره وأنصاره إلى العودة إلى البلاد، داعياً السلطات إلى الغاء «الاجراءات الاستثنائية» في حق الحزب في أثناء الحرب.

١١/٨/٩٤: رفضت السلطات اليمنية المواقف التي عبر عنها المكتب السياسي لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» واشترطت لبقاء الحزب «إقصاء قادته المسؤولين عن قرار الانفصال».

ايلول / سبتمبر ١٩٩٤

آسيا الوسطى

١٣ ـ ١٧/٩/٩٤: عقد ممثلون عن الحكومة الطاجيكية والمعارضة الاسلامية في العاصمة الإيرانية طهران، جولة من المفاوضات بينهما برعاية الأمم المتحدة واشتراك إيران وروسيا، أسفرت عن الاتفاق على وقف النار باشراف مراقبين دوليين.

الأردن

٢٧/٩/٩٤: أعلن الأردن قطع روابطه الإدارية والقانونية الخاصة بالإشراف على الشؤون الدينية في الضفة الغربية المحتلة باستثناء القدس.

اسرائيل

١٩/٩/٩٤: أعلن في اسرائيل أن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أمر بوقف كل الاتصالات السرية القائمة مع العراق بعدما تعرض لضغوط من جانب الولايات المتحدة بهذا الخصوص.

إيران

٢/٩/٩٤: رحبت إيران بتراجع الحكومة الأرجنتينية عن الاتهامات التي كانت قد وجهتها إليها بالتورط في تفجير مقر يهودي في بيونس أيرس في تموز/ يوليو الماضي.

٢٧/٩/٩٤: عرض وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي على دول الخليج إقامة «منتدى إقليمي» باشتراك هذه الدول فقط مؤكداً أن «الأمن في الخليج هو مسؤولية البلدان المطلة عليه».

البلقان

١/٩/٩٤: شددت فرنسا على رفضها اقتراح رفع الحظر عن إرسال الأسلحة إلى البوسنة.

٦/٩/٩٤: أرجأ البابا يوحنا بولس الثاني زيارته التي كان قررها لساراييفو «لعدم توافر ضمانات أمنية كافية للسكان الذين يرغبون في مقابلته في أثناء الزيارة».

٧/٩/٩٤: حذر الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان من رفع الحظر عن

ارسال الأسلحة إلى البوسنة لأن ذلك «قد يسبب في حرب حضارات».

٩/٩/٩٤: احتدمت المعارك في جيب بيهاتش في شمال غرب البوسنة مع بدء قوات الصرب هجوماً على مواقع المسلمين في هذا الجيب.

١١/٩/٩٤: قام البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة لكرواتيا حيث لقي استقبالاً حاشداً دعا فيه المسلمين والمسيحيين في البوسنة إلى التصالح.

١٤/٩/٩٤: جرت معارك عنيفة بين الصرب والجيش البوسني قرب كونيتش جنوب غرب سارايفو بهدف السيطرة على الطريق الاستراتيجي المؤدي إلى سارايفو.

ـ اجتمع الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش والرئيس الكرواتي فرانيو توديمان في مدينة زغرب في كرواتيا، وأعلنا عن إقامة جيش مشترك وعن عدد من الاجراءات الأخرى في إطار الاتحاد الكرواتي ـ المسلم.

ـ وافقت جمهورية صربيا على نشر مراقبين مدنيين دوليين على طول حدودها مع مناطق حرب البوسنة للتثبت من التزامها الحظر المفروض على هؤلاء بعد رفضهم خطة السلام الدولية للبوسنة.

١٩/٩/٩٤: خضع الجيش البوسني لضغوط قيادة قوات الأمم المتحدة في البوسنة، فأعلن وقف هجماته على الصرب في محيط سارايفو.

٢٢/٩/٩٤: قصفت طائرات تابعة لحلف شمال الأطلسي موقعاً لصرب البوسنة قرب سارايفو بعد هجوم شنه هؤلاء على قافلة للقوة الدولية العاملة في البوسنة، وقد هددت الولايات المتحدة بمزيد من الضربات إذا لم يوقف الصرب أنشطتهم العسكرية و«يقبلوا بخيار السلام».

٢٤/٩/٩٤: وافق مجلس الأمن على ثلاثة قرارات حول الوضع في يوغسلافيا السابقة: ينص الأول على تخفيف إجراءات المقاطعة المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي (صربيا ومونتينيغرو) أما القرار الثاني فيشدد العقوبات على صرب البوسنة بدعوة المجتمع الدولي إلى مقاطعتهم سياسياً. فيما دان الثالث التطهير العرقي الذي ينفذه الصرب في البوسنة.

تركيا

٥/٩/٩٤: وقعت تركيا وايران بروتوكولاً للتعاون في مكافحة الارهاب.

٢٢/٩/٩٤: رأت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر في اتحاد تركيا الجمركي مع الاتحاد الأوروبي «الفرصة الأخيرة» مشيرة إلى أنه «إذا تم إضعاف تركيا إقتصادياً فإن حزب الرفاه (الإسلامي) سيستفيد من ذلك، كما حصل في الجزائر».

جامعة الدول العربية

١٤ ـ ١٥/٩/٩٤: عقد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية دورته الـ ١٠٢ في القاهرة. وقد هيمنت قضية القدس على مناقشات المجلس. وأكد البيان الختامي «ضرورة استعادة السيادة الفلسطينية العربية على القدس بصفتها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة». كما أيد البيان مواقف سوريا إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط وطالب مجلس الأمن «بتحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية القاضية بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة [عام ١٩٦٧]». ودعا البيان إلى تنفيذ القرار ٤٢٥ الخاص بلبنان. وحض المجلس إيران على إجراء «مفاوضات جادة» مع دولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء النزاع على ملكية الجزر الثلاث في الخليج. وقد استبعد موضوعا المصالحة العربية لإسرائيل والمصالحة العربية ـ العربية عن جدول الأعمال نظراً إلى تعارض المواقف الحاد في شأنهما.

الجزائر

١/٩/٩٤: أوضح الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران رغبة بلاده في «عدم التدخل في نزاع بين فصائل النزاع وعدم الانجرار إلى أي طرف في الجزائر». وأضاف: «نحن لا نتمنى أن ينتهي الأمر بفوز أي طرف يجعل العادات والاعراف والمؤسسات تعود إلى مفاهيم القرون الوسطى».

ـ واصلت السلطات الفرنسية اجراءاتها ضد الاسلاميين الجزائريين على أراضيها عبر المداهمات والاعتقالات.

٤/٩/٩٤: سقط نحو ٤١ اسلامياً متشدداً في اشتباكات متفرقة مع قوى الأمن الجزائرية.

٥/٩/٩٤: ترأس الرئيس الجزائري الامين زروال جولة جديدة للحوار الوطني حضرها خمسة من أحزاب المعارضة الثمانية المدعوة إلى الحوار. وبحث المجتمعون وسائل تشجيع «الجبهة الاسلامية للانقاذ» على العودة إلى الحياة السياسية.

ـ وجّه زعيم «الجبهة الإسلامية للانقاذ» عباس مدني رسالة إلى الرئيس الجزائري الامين زروال ضمّنها «ثوابت الأمة» وشروط الجبهة للتفاوض.

ـ كشف وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه أن «بعض الأوساط الأميركية» يرى أن «وصول الجبهة الإسلامية للانقاذ» إلى السلطة هو مسألة وقت.

٦/٩/٩٤: أعلنت الحكومة الجزائرية أنها عقدت ثلاثة لقاءات في آب/أغسطس الماضي في السجن مع الزعماء المعتقلين «للجبهة الإسلامية للانقاذ»، وانها تنتظر «مبادرة منهم تكون على مستوى آمال الأمة الجزائرية».

٧/٩/٩٤: إقترح زعيم «الجبهة الاسلامية للانقاذ» عباس مدني، في رسالتين وجههما إلى الرئيس الجزائري الأمين زروال، «خطة» لتسوية الأزمة السياسية في الجزائر باعلان «هدنة» عسكرية والإفراج عن قادة الجبهة المعتقلين ورفع حال الطوارىء في البلاد.

٩/٩/٩٤: سقط تسعة إسلاميين في اشتباكات مع رجال الأمن في منطقة حولة جنوب العاصمة الجزائر.

١٣/٩/٩٤: نقلت السلطات

الجزائرية زعيم «الجبهة الاسلامية للانقاذ» عباس مدني ونائبه علي بلحاج من السجن العسكري في بليدة إلى الإقامة الجبرية. كما أطلقت سراح ثلاثة آخرين من قادة الجبهة. وافادت الرئاسة الجزائرية أنها أرادت من ذلك اختبار «كل الامكانات التي تسمح بوقف العنف وحمام الدم». وسمحت السلطات لمدني وبلحاج بحرية الاتصال بسائر الزعماء الأخرين.

١٤/٩/٩٤: أعلنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» رفضها الحوار مع «الحكام المرتدين».

١٥/٩/٩٤: قتل ١٦ مدنياً بالسلاح الأبيض في مناطق مختلفة من البلاد. وقد أتهمت السلطات عناصر إسلامية متشددة بارتكاب هذه الجرائم.

٢٠ـ٢١/٩/٩٤: إنعقدت الجولة الرابعة لـ «الحوار الوطني» دون أن تسفر عن نتائج محددة.

٢١/٩/٩٤: نفذت مناطق القبائل في الجزائر إضراباً عاماً دعت إليه «الحركة الثقافية البربرية» لحث الحكومة على تعليم لغتهم «الامازيغية» في المدارس.

٢٦/٩/٩٤: أغتيل صحافي جزائري ومواطن بوسني، وخطف مطرب من أصل بربري، فيما أعلنت السلطات الجزائرية مقتل زعيم «الجماعة الاسلامية المسلحة» شريف القوسمي بعد عملية مطاردة.

السعودية

١٣/٩/٩٤: كشفت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» السعودية ومقرها لندن، عن قيام أجهزة الأمن السعودية بحملة اعتقالات في أوساط النشاط المؤيدين للاصلاحات السياسية في المملكة.

٢٦/٩/٩٤: أعلنت وزارة الداخلية السعودية عن إعتقال اثنين من علماء الدين السعوديين بتهمة «إجراء اتصالات خارجية مع بعض الجماعات المشبوهة».

كما أكدت اعتقال ١١٠ أشخاص آخرين محذرة انها «سوف تضرب بكل قوة من يريد الاخلال بأمنها».

السودان

٢٠/٩/٩٤: أخفق رؤساء كينيا واوغندا واثيوبيا وأريتريا والسودان الذين اجتمعوا في العاصمة الكينية نيروبي، في الإتفاق على تسوية للحرب الأهلية في جنوب السودان.

سوريا ـ لبنان

٢/٩/٩٤: إنعقدت في دمشق قمة لبنانية ـ سورية موسعة، حضرها إلى جانب رئيسي البلدين كبار المسؤولين اللبنانيين والسوريين. وبحثت القمة في «تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط والمراحل التي بلغتها» والعلاقات الثنائية إضافة إلى الوضع اللبناني الداخلي. وشددت القمة على «ضرورة التعاون والتفاهم بين اللبنانيين».

٢٠/٩/٩٤: تم التوقيع على أربعة اتفاقات للتعاون بين لبنان وسوريا، في ختام اجتماعات هيئة المتابعة والتنسيق اللبنانية ـ السورية التي عقدت دورتها الثانية برئاسة رئيسي وزراء البلدين.

الشرق الأوسط/ الاتفاق الأردني ـ الاسرائيلي

١٣/٩/٩٤: أعلن الجانبان الأردني والإسرائيلي عن «احراز تقدم في قضايا صعبة وجوهرية» على طريق اتفاق سلام كامل بينهما، في ختام جولة من المفاوضات في ميناء إيلات الإسرائيلي.

٢١/٩/٩٤: إجتمع ولي العهد الأردني الأمير حسن إلى زعيم تكتل «ليكود» الإسرائيلي المعارض بنيامين نتنياهو في العاصمة البريطانية لندن. وعد الأمير حسن الاجتماع في إطار «مساعي الأردن لمعرفة الإتجاهات السياسية لإسرائيل». أما نتنياهو فأوضح أن حسن تحدث عن «إقامة تحالف استراتيجي في الشرق الأوسط يضم إسرائيل والأردن وتركيا».

٢٩/٩/٩٤: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الأردن واجتمع بالعاهل الأردني الملك حسين في ميناء العقبة الأردني. وتناولت المحادثات تسوية الخلافات القائمة حول المياه وترسيم الحدود بين البلدين.

الشرق الأوسط/ المفاوضات الثنائية

٥/٩/٩٤: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين إن حكومته تريد البدء بعملية فتح الحدود وإقامة العلاقات بينها وبين سوريا قبل أن تسحب قواتها من الجولان، مشيراً إلى «أننا نحتاج إلى تطبيع العلاقات قبل الانسحاب إلى أن أعرف ما يريد السوريون أن يقدموا في مقابل السلام».

٦/٩/٩٤: إقترح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على السوريين صفقة من أربع نقاط تتضمن انسحاباً في الجولان يستغرق سنوات عدة يسبقه «فترة اختبار مدتها ثلاث سنوات نختبر فيها التطبيع».

ـ طالب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إسرائيل أظهار «مزيد من الجد وتناقضات أقل في تصريحاتهم واستقامة أكبر في الحديث عن الانسحاب الكامل» مؤكداً أن الانسحاب من الجولان «لا يحتاج إلى وقت طويل».

١٠/٩/٩٤: ألقى الرئيس السوري حافظ الأسد خطاباً في مجلس الشعب السوري (البرلمان)، ضمنه مواقفه من عملية السلام ذاكراً عدم حصول «تقدم ذي مغزى» في المفاوضات مع اسرائيل مشيراً إلى «عدم جدوى» المحادثات الثنائية في واشنطن «ما دام الجانب الإسرائيلي لا يريد الإنطلاق من قاعدة الشرعية الدولية».

١١/٩/٩٤: رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد هو «اعلان سلام» مشيراً إلى أن «اللهجة العامة

للخطاب ايجابية وكذلك تصميم الرئيس السوري أمام البرلمان وهو يعلن استراتيجيته للسلام». أما نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين فعد الخطاب «مساهمة مهمة جداً في عملية الدبلوماسية العلنية» بين اسرائيل وسوريا.

١٣/٩/٩٤: دعا وزير الخارجية السوري فاروق الشرع اسرائيل إلى «أن ترد سريعاً على لاسس التي وردت في خطاب الرئيس حافظ الأسد» مؤكداً أن السلام يجب أن يتم في «خطوات مدروسة».

٢٠ ـ ٢٢/٩/٩٤: قام المنسق الأميركي لمفاوضات السلام دنيس روس على رأس وفد أميركي، بزيارة سوريا واسرائيل والمغرب. واجتمع روس إلى الرئيس السوري حافظ الأسد وناقش معه «تفاصيل كثيرة» متعلقة بالمسارين السوري واللبناني، وأعلن أن وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر سيزور الشرق الأوسط في النصف الأول من تشرين الأول/ أكتوبر. وتحدث روس في إسرائيل عن «هوة حقيقية» بين سوريا وإسرائيل «تحتاج إلى وقت» لردمها.

العراق

١٤/٩/٩٤: مدّد مجلس الأمن العمل بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق على الرغم من دعوات بعض أعضائه كفرنسا وروسيا إلى رفعها أو تخفيفها عنه.

٢٧/٩/٩٤: إنتقد وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه اسلوب تعامل مجلس الأمن مع ملف العقوبات المفروضة على العراق محذراً من أن استمرارها «سيؤدي إلى مزيد من التصلب» متذرعاً «أن فرنسا تتمتع بدبلوماسية نفوذ لكننا لا نملك الوسائل لفرض أي تغيير».

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٤/٩/٩٤: تبنت حركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين» هجوماً مسلحاً على دورية إسرائيلية في قطاع غزة أسفر عن مقتل جندي إسرائيلي وجرح اثنين آخرين.

٥/٩/٩٤: جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين انتقاداته للسلطة الفلسطينية لتقصيرها في «ملاحقة منفذي الهجمات» على الإسرائيليين وطالبها باعتقال العناصر التي نفّذت عملية غزة ومعاقبتهم، ملوحاً باعادة النظر في «التزامات إسرائيل». فيما أكدت السلطة الفلسطينية عدم قبولها بما جرى وأن أجهزتها الأمنية شنت حملة اعتقالات لنشاط حركة «الجهاد» في القطاع.

١٣/٩/٩٤: إجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في العاصمة النروجية أوسلو، واتفقا على «تحاشي الخلافات السياسية بينهما» التي حالت حتى الآن دون عقد اجتماع للدول المانحة للمساعدات للسلطة الفلسطينية. كما تعهدا «اتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حد لأعمال العنف ولارساء الثقة المتبادلة وتشجيع العلاقات الاقتصادية».

٢٥/٩/٩٤: إتفق الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على بدء المفاوضات الخاصة بانتخاب مجلس الحكم الذاتي الشهر المقبل.

ـ أكدت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» انها تريد الاستمرار في حربها «ضد اليهود المحتلين» وأنها ترغب في تجنب «المعارك الجانبيّة مع الشرطة الفلسطينية» في قطاع غزة.

القوقاز

١٠/٩/٩٤: أعرب وزير الخارجية التركي ممتاز سوسيال عن عدم ارتياح بلاده لدور روسيا في القوقاز مشيراً إلى أن «الجهود الدولية لتسوية النزاع بين ارمينيا وأذربيجان أكثر اهمية لعملية السلام من جهود تبذلها أي دولة منفردة».

الكويت

١٩/٩/٩٤: رأى السفير الأميركي في الكويت ريان كروكر أن المشاركة السياسية للاسلاميين الكويتيين تعد «نموذجاً حسناً». وأضاف «إننا نقبل ترجمة الإسلام في الخليج إلى أشكال سياسية ولكن يجب أن يكون ثمة دعم قوي للديمقراطية».

مجلس التعاون الخليجي

٩/٩/٩٤: اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، في نيويورك، وأعلن كريستوفر، بعد الاجتماع، أن دول المجلس الست قررت وقف المقاطعة غير المباشرة لاسرائيل «من الدرجتين الثانية والثالثة». وأضاف أن هذه الدول «وعدت بأن تدعم خطوة من هذا النوع في جامعة الدول العربية». وأصدر الوزراء بياناً أكدوا ذلك، فيما انتقد لبنان وسوريا «التسرع في رفع المقاطعة».

اليمن

٢/٩/٩٤: سقط اكثر من ٥٠ قتيلاً، بينهم خمسة من رجال الأمن، في اشتباكات اندلعت بين قوى الأمن اليمنية وبين مسلحين ينتمون إلى مجموعات اسلامية متشددة هاجمت عدداً من المراكز الدينية في مدينة عدن في جنوب اليمن.

٥/٩/٩٤: انتخبت اللجنة المركزية لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» أميناً عاماً ومكتباً سياسياً جديدين للحزب. ولم يضم المكتب السياسي أياً من قياديي الحزب المقيمين في الخارج.

٢٨/٩/٩٤: أقر مجلس النواب اليمني قانوناً يقضي بتعديل الدستور بحيث بات يرتكز على الشريعة الاسلامية. كما قرر المجلس إبدال المجلس الرئاسي برئيس للدولة يجري انتخابه عبر الاقتراع العام المباشر.

تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٤

الأردن

٤/١٠/٩٤: أعلن ولي العهد الأردني الأمير حسن ان بلاده تؤيد تخفيف المقاطعة العربية لاسرائيل معتبراً أن «الشراكة هي مفتاح المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط».

٢٥/١٠/٩٤: تظاهر آلاف الاردنيين في العاصمة عمان، بدعوة من «جبهة العمل الاسلامي»، احتجاجاً على اقرار معاهدة سلام بين الاردن واسرائيل، على الرغم من قرار الحكومة الأردنية منع التظاهر.

٢٨/١٠/٩٤: وقع عدد من الاشتباكات بين الشرطة الأردنية والمصلين بعد صلاة الجمعة في مدينتي عمان وإربد.

٣٠/١٠/٩٤: أبدى العاهل الأردني الملك حسين امتعاضه من نشاط الإسلاميين محذراً اياهم من مغبة الاستمرار في تحركاتهم المعارضة لسياسة الحكومة.

اسرائيل

٥/١٠/٩٤: قال حاكم المصرف المركزي الاسرائيلي ياكوف فرانكل إن «النمو الاقتصادي لاسرائيل يتطور بسرعة لتصبح المركز المالي للشرق الأوسط بفضل التطورات الإيجابية للوضع الجيوسياسي في المنطقة».

ايران

٦/١٠/٩٤: رفضت إيران نقل نزاعها مع دولة الامارات العربية المتحدة على جزر في الخليج إلى محكمة العدل الدولية، واتهمت «دولاً في المنطقة» وخارجها بـ «تشجيع» الامارات على تبني «موقف عدائي» منها.

البلقان

٦/١٠/٩٤: وقع اشتباك عنيف بين القوات الصربية والجيش البوسني المسلم قرب العاصمة سراييفو.

٧/١٠/٩٤: طلبت قيادة قوات الحماية الدولية في البوسنة من الجيش البوسني سحب وحداته من المنطقة المنزوعة السلاح حول سراييفو.

١٤/١٠/٩٤: عنفت المعارك حول سراييفو التي تعرضت للقصف من المدفعية الصربية.

٢٧/١٠/٩٤: استطاعت الوحدات البوسنية الاستيلاء على عدد من المواقع الصربية في جيب بيهاتش في شمال غرب البوسنة.

٢٨/١٠/٩٤: تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الامن يدعو إلى رفع الحظر عن توريد الاسلحة إلى البوسنة بعد ستة أشهر.

تركيا

٣/١٠/٩٤: دعا وزير الخارجية التركي ممتاز سويسال إلى «بذل الجهود لمنع إنشاء دولة كردية مستقلة» مؤكداً أن تركيا «ستبقى جمهورية علمانية». وأعلن سويسال إقامة «آلية للمشاورات وتبادل المعلومات» بين بلاده وكل من إيران والعراق.

٣٠/١٠/٩٤: أعلن «حزب العمال الكردستاني» قراراً بتكثيف العمليات العسكرية ضد القوات التركية، ونيته تاليف حكومة كردية في المنفى.

تونس

٢/١٠/٩٤: اجتمع وزير الخارجية التونسي الحبيب بن يحيى ونظيره الاسرائيلي شيمون بيريز، في نيويورك. واتفقا على «بدء» تطبيع العلاقات بين بلديهما. وقررا تعيين «ضابط اتصال اقتصادي» لدى كل منهما.

جامعة الدول العربية

٢/١٠/٩٤: إنتقدت جامعة الدول العربية قرار مجلس التعاون الخليجي رفع المقاطعة الاقتصادية عن اسرائيل.

الجزائر

١/١٠/٩٤: قتل ثمانية من رجال الشرطة في اشتباك مع مجموعات اسلامية قرب العاصمة الجزائر.

٢/١٠/٩٤: شهدت مدينة تيزي أوزو، عاصمة مناطق الأمازيغ، تظاهرات حاشدة للمطالبة بالاعتراف بلغتهم وتدريسها في المدارس.

٨/١٠/٩٤: وجدت جثة مواطن فرنسي قرب العاصمة.

١٠/١٠/٩٤: تم اغتيال فرنسي آخر في العاصمة.

١٢/١٠/٩٤: سقط ١٢ قتيلاً بينهم ستة من الشرطة في مكمن في الضاحية الجنوبية للعاصمة. كما انفجرت خمس سيارات مفخخة في العاصمة في موجة اعتداءات لا سابق لها. واغتيل مواطن كوري.

١٣/١٠/٩٤: انفجرت سيارة مفخخة في الضاحية الشرقية من العاصمة.

١٦/١٠/٩٤: قتلت قوى الأمن ٢٦ إسلامياً في اشتباكات في مناطق مختلفة من البلاد.

١٧/١٠/٩٤: تبنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» تفجير السيارات المفخخة معتبرة ذلك «مجرد تحذير» للحكومة. كما تبنت اغتيال المواطنين الاجانب.

١٨/١٠/٩٤: إتهمت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الحكم الجزائري بانه «يسعى إلى كسب الوقت» من وراء فتح باب الحوار.

١٩/١٠/٩٤: اغتيل فرنسي وايطالي في شمال شرق الجزائر.

٢٠/١٠/٩٤: نفذت الصحف في الجزائر إضراباً عاماً احتجاجاً على الاعتداءات على الصحافيين في الجزائر.

٢٣/١٠/٩٤: عثر على جثتي راهبتين إسبانيتين في حي باب الواد في

العاصمة. كما شـهدت مدن الجزائر مزيداً من التصعيد الأمني وعشرات القتلى.

٢٥/١٠/٩٤: أعلن وزير الشباب والرياضة الجزائري سيد علي لبيب رفع المقاطعة الرياضية لاسرائيل في إطار الدورات الرياضية الدولية.

٢٩/١٠/٩٤: وصف الرئيس الجزائري قادة «الجبهة الاسلامية للانقاذ» بأنهم «مستمرون في تشجيع الإرهاب والتطرف» معلناً إخفاق الحوار السياسي بين حكومته والجبهة، ومؤكداً أن الجيش «سيواصل حتى النهاية حربه على القوى الظلامية».

السعودية

٦/١٠/٩٤: حث وزير الخزانة الأميركي لويد بنتسن الذي يزور السعودية، المسؤولين السعوديين على «خفض النفقات الحكومية» لمواجهة مصاعبها الاقتصادية. وأوضح أنه «إذا قرروا إنفاقاً أساسياً عليهم أن ينفقوا أموالهم معنا». ودعا بنتسن الحكومة السعودية إلى اعتماد «التخصصية» لقطاعات الانتاج.

١٠ ـ ١٢/١٠/٩٤: زار وفد من الجمعيات اليهودية ـ الأميركية السعودية، والتقى عدداً من الوزراء والمسؤولين في السعودية.

الشرق الأوسط/ الاتفاق الأردني ـ الاسرائيلي

٣/١٠/٩٤: إجتمع ولي العهد الأردني الأمير حسن ووزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز، في واشنطن، في حضور الرئيس الاميركي بيل كلينتون الذي أعلن «أن المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام بين الأردن وإسرائيل أحرزت تقدماً ملموساً واتخذت خطوات لتطبيق السلام الدافىء بين البلدين». وصدر عن الاجتماع بيان مشترك أكد «أهمية التنفيذ التدريجي للتعاون الاقليمي» والحاجة إلى «مؤسسات إقليمية تقوم على مجموعات عمل متعددة للاطراف تساهم في تطوير مفهوم مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط».

١٢ ـ ١٥/١٠/٩٤: عقد العاهل الأردني الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين اجتماعي عمل في العاصمة الأردنية عمان بهدف تذليل العقبات المتبقية أمام التوصل إلى معاهدة سلام بين الجانبين، وخصوصاً في مسألتي تقاسم المياه وترسيم الحدود.

١٧/١٠/٩٤: وقع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي ونظيره الإسرائيلي إسحق رابين في عمان مسودة معاهدة السلام بينهما بعد توصلهما إلى تسوية في مسألتي المياه والحدود.

١٨/١٠/٩٤: أبدى الرئيس السوري حافظ الاسد رفضه للقرار الأردني بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل مؤكداً في الوقت نفسه أنه لن يعارضه «معارضة مادية ملموسة» على الرغم من قدرة سوريا «على أن تعرقل».

ـ إنتقدت منظمة التحرير الفلسطينية المعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية معتبرة إياها «انتهاكاً صارخاً» لإعلان المبادىء الفلسطيني ـ الاسرائيلي ومناقضة لقرارات الأمم المتحدة.

٢٦/١٠/٩٤: وقع الأردن واسرائيل معاهدة سلام، في احتفال في وادي عربة الحدودي حضره، إضافة إلى كبار مسؤولي البلدين، الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي القى بعدها خطاباً، في مجلس الأمة الأردني تعهد فيها «دعم الأردن وتلبية حاجاته الدفاعية والأمن الذي يستحقه».

الشرق الأوسط/ التعاون الاقتصادي

٣٠/١٠/٩٤: إنعقد، في الدار البيضاء في المغرب، مؤتمر التعاون الإقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا برعاية الولايات المتحدة وروسيا وحضور مندوبين عن ٦٠ بلداً، في حين قاطعه العراق ولبنان وسوريا وايران وليبيا. ومثّل اسرائيل وفد من ثمانية وزراء برئاسة رئيس الوزراء اسحق رابين. ورأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن رسالة المؤتمر مفادها أن المنطقة «مفتوحة الآن أمام الاستثمارات»، مشيراً إلى أن أحد المعالم الرئيسية للمؤتمر هو «تقبل إسرائيل على نحو متزايد في الشرق الأوسط». كما حض كريستوفر الدول العربية على إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وعرض إنشاء مصرف إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط/ المفاوضات الثنائية

٣/١٠/٩٤: عبّر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو عن رغبة بلاده في رؤية تحرك على المسار اللبناني ـ الاسرائيلي «موازٍ» للتحرك على المسار السوري، موضحاً «أن ما نراه الآن في موازاة المفاوضات الحقيقية التي تجري هو كمية، من التحضير النفسي أو الدبلوماسية العلنية، بينما تقوم قيادتا الطرفين بتحضير شعبهما للسلام». وأكد بيليترو أن مسألة الوجود العسكري السوري في لبنان «ليست جزءاً» من النقاش الأميركي مع سوريا.

٣/١٠/٩٤: حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، في خطاب أمام الكنيست الاسرائيلي، اربعة عناصر «متراصة ولا يمكن الفصل بينها» وضرورية لسلام كامل مع سوريا هي: ترسيم الحدود، وجدول لتنفيذ اتفاق للسلام، وفترة اختبار لـ «التطبيع» من ثلاث سنوات بعد انسحاب «محدود جداً»، واخيراً ترتيبات امنية. وأوضح رابين أن «ثمة خلافاً بين اسرائيل وسوريا في كل العناصر الأربعة»، مؤكداً «أننا لن نوقع أي اتفاق معها، إذا كان امننا غير مضمون في كل المجالات»، مجدداً تعهده اجراء استفتاء عام للمصادقة على أي اتفاق سلام مع سوريا.

٤/١٠/٩٤: قال مساعد وزير

الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو إن سوريا «تعتبر المقاطعة لاسرائيل ورقة في يدها تستخدمها في المفاوضات مع إسرائيل، وقد حاولت منع سقوط هذه الورقة من يدها واللعب بها قبل الأوان». وأكد ضرورة «انهاء المقاطعة الآن» مشيراً إلى أنها «تتآكل من الداخل شيئاً فشيئاً مع أن القشرة الخارجية لا تزال موجودة» متعهداً استمرار الضغط «لانهائها رسمياً وفي الممارسة».

٦/١٠/٩٤: اجتمع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مع نظيره الاميركي وارن كريستوفر في واشنطن. وبحثا تطورات المفاوضات السورية - الاسرائيلية والعلاقات الثنائية. كما عقد الشرع، في العاصمة الأميركية، لقاء لا سابق له مع وفد يضم ممثلي المنظمات اليهودية الأميركية.

٧/١٠/٩٤: إلتقى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الرئيس الاميركي بيل كلينتون ناقلاً إليه رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد يؤكد فيها «الموقف السوري الملتزم بالسلام» وان «سوريا على استعداد لتلبية المتطلبات الموضوعية للسلام». كما اجرى الشرع مقابلة، هي الأولى، مع التلفزيون الاسرائيلي، عرض فيها وجهة النظر السورية من عملية السلام.

- أكد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني أنه لا غنى عن اتفاق سلام مع سوريا من أجل إعادة الهدوء إلى الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، مكرراً ضرورة أن يتضمن اتفاق السلام مع لبنان «وقف أنشطة المنظمات التخريبية» في جنوب لبنان و«تجريدها من السلاح».

٨/١٠/٩٤: أوضح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أن سوريا مستعدة للبحث في نشر قوات في الجولان تحت رعاية الأمم المتحدة، بعد تحقيق السلام. وألمح إلى أن نشر قوات اميركية في المنطقة يتطلب «تحسناً كبيراً» في العلاقات الأميركية - السورية.

- رأى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسي بيلين في مقابلة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مع التلفزيون الإسرائيلي «خطوة مهمة جداً إلى الامام تمثل جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية بين الطرفين يقوم عبرها المسؤولون، عن طريق تصريحاتهم، باجراء المفاوضات»، وتضاف إلى «الإطار الثاني للمحادثات الجارية» عبر الدبلوماسية الاميركية، وإلى الإطار الثالث «على مستوى سفيري البلدين في واشنطن».

٩ - ١٣/١٠/٩٤: قام وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط، شملت اسرائيل وسوريا والكويت. وقد التقى كلاً من المسؤولين الاسرائيليين ثم السوريين في اطار «معالجة الفجوات القائمة بين وجهات النظر».

٢٥ - ٢٨/١٠/٩٤: زار الرئيس الأميركي بيل كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر كلاً من مصر والأردن وسوريا وإسرائيل والكويت والسعودية. واجتمع كلينتون في مصر بالرئيس المصري حسني مبارك، وتركز البحث حول سبل دفع المفاوضات على المسار السوري - الاسرائيلي. ثم انضم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى الاجتماع. وأعلن كلينتون أن عرفات تعهد له محاربة معارضي عملية السلام «وخصوصاً حركة حماس والجماعات المتطرفة الأخرى». وقد طغت على الزيارة أجواء العمليات العسكرية ضد الاسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة. وقال كريستوفر «اننا سنحض سوريا على إتخاذ خطوات لاقتلاع العناصر الإرهابية التي قد تكون تقيم على الأراضي السورية». ثم حضر الرئيس الأميركي في الأردن حفل توقيع المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، ثم انتقل إلى سوريا حيث اجتمع إلى الرئيس السوري حافظ الأسد. وقد عقد الرئيسان مؤتمراً صحافياً مشتركاً أكد الأسد فيه تطابق وجهات النظر في شأن السلام المطلوب وأنه «انطلاقاً من مبدأ الانسحاب الكامل في مقابل السلام الكامل فإن سوريا مستعدة لالتزام متطلبات السلام الموضوعية بإقامة علاقات سلام عادية مع اسرائيل في مقابل انسحاب اسرائيل التام من الجولان وجنوب لبنان». فيما أكد كلينتون أن «السلام بين اسرائيل وسوريا يجب أن يستند إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام» وشدد على «دور سوريا في أمن المنطقة واستقرارها». ثم توجه كلينتون إلى إسرائيل حيث ألقى كلمة في الكنيست الاسرائيلي أوضح فيها التزامه «المحافظة على أمن اسرائيل» وعلى المستوى الحالي للمساعدة الاقتصادية والعسكرية الاميركية لها. واختتم كلينتون جولته بزيارة الكويت والسعودية مادحاً موقفهما في تخفيف المقاطعة العربية لإسرائيل ومؤكداً «تصميم الولايات المتحدة على ردع أي محاولة من العراق لتهديد جيرانه».

٢٩/١٠/٩٤: أبدى الرئيس اللبناني الياس الهراوي «استعداد لبنان للبدء فوراً بتأليف لجنة سياسية وعسكرية مشتركة» بينه وبين إسرائيل «للتفاوض على وضع برنامج زمني للانسحاب الإسرائيلي من الاراضي اللبنانية خلال ستة أشهر». وتعهد الهراوي في المقابل ضمان الأمن خلال هذه الفترة.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١٠ - ١١/١٠/٩٤: إجتمعت في باريس لجنة العمل الخاصة بالحد من التسلح المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف. وناقشت اللجنة سبل تحقيق استقرار عسكري في الشرق الأوسط ومسودة لإعلان نيات بين الأطراف المعنية.

١١/١٠/٩٤: عقدت لجنة العمل الخاصة بالتنمية اجتماعين لها في القاهرة بحثت فيهما مشاريع إنشاء شبكة طرق في المنطقة ومصرف إقليمي للتنمية.

١٧ - ١٨/١٠/٩٤: عقدت لجنة العمل الخاصة بالمياه جولة عمل على مستوى الخبراء في سلطنة عمان، ناقش

فيها هؤلاء مجموعة من المشاريع للتعاون المائي بين دول الشرق الأوسط.

٢٥ ـ ٩٤/١٠/٢٦: اجتمعت لجنة العمل الخاصة بالبيئة في البحرين بمشاركة اسرائيلية بارزة، ومقاطعة لبنان وسوريا. واتفق المشاركون على ثلاثة مشاريع للتعاون في حماية البيئة في الشرق الأوسط.

الصومال

٩٤/١٠/١: اقترحت الولايات المتحدة على مجلس الأمن سحب القوات الدولية من الصومال بسبب عدم احراز المصالحة السياسية في هذا البلد، أي تقدم.

العراق

٩٤/١٠/٧: حرك العراق عدداً من وحداته العسكرية إلى الحدود مع الكويت. فاعلنت الولايات المتحدة إتخاذ «خطوات احترازية مناسبة» محذرة العراق من «تكرار خطأ غزو الكويت» أو الظن «أن الولايات المتحدة قللت من عزيمتها في القضايا نفسها التي دخلت من أجلها الصراع قبل سنوات».

٩٤/١٠/٨: وجّه الرئيس الاميركي بيل كلينتون تحذيراً جديداً شديد اللهجة الى العراق، فيما بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بارسال قوات عسكرية إلى الكويت.

٩٤/١٠/١٠: أعلن العراق سحب قواته عن حدود الكويت استجابة لنداءات عدد من «الأصدقاء» رابطاً إعترافه بالإمارة برفع الحظر النفطي المفروض عليه.

٩٤/١٠/١٣: أكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن بلاده ستواصل نشر قواتها في الخليج «حتى لا تعود القوات العراقية تمثل خطراً مباشراً على الكويت».

١٣ ـ ٩٤/١٠/١٦: قام وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف بجولة بين العراق ودول الخليج، في إطار وساطة بين الجانبين. واكد كوزيريف بعد محادثاته مع المسؤولين العراقيين أن العراق «قبل خطة سلام روسية» تقضي بأن تعترف بغداد بحدود الكويت وبسيادتها. وقد زار كوزيريف الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية بهدف شرح المبادرة الروسية لهذه الدول.

٩٤/١٠/١٤: رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا المبادرة الروسية لحل النزاع العراقي ـ الكويتي.

٩٤/١٠/١٦: أصدر مجلس الأمن قراراً بالاجماع يطالب العراق بسحب قواته عن الحدود الكويتية وعدم نشرها مجدداً وعدم القيام بأي تهديد لأمن الكويت.

٩٤/١٠/١٧: إقترح وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف رفع الحظر النفطي عن العراق إذا اعترف رسمياً بسيادة الكويت وحدودها. وأكد أنه نجح في «تفادي التهديد بصراع مسلح» في الخليج.

٩٤/١٠/٣٠: انفجرت قنبلة مفخخة قرب كنيسة في الكرادة في بغداد، أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص وجرح ثلاثة آخرين.

شؤون فلسطينية

٩٤/١٠/٥: أصيب سائحان أجنبيان بجروح في انفجار قنبلة في مدينة القدس.

٩٤/١٠/٦: سقط ثلاثة قتلى من الفلسطينيين في مواجهات عنيفة شهدتها مدينة الخليل في الضفة الغربية بين متظاهرين فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية.

٩٤/١٠/٩: قتل شخصان وجرح ١٤ آخرون، بعدما أطلق مسلحان، أحدهما فلسطيني وآخر مصري، النار عشوائياً على المارة في حي غالات شيفا في القدس الغربية، قبل أن تقتلهما الشرطة الإسرائيلية. وقد تبنت «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس» هذه العملية.

٩٤/١٠/١٠: شنت قوات الأمن الاسرائيلية حملة دهم واعتقالات لنشّاط حركة «حماس»، فيما طغت أنباء عملية القدس على زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي وارن كريستوفر الذي حض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على التنديد بالهجوم «الجبان».

٩٤/١٠/١١: أعلنت حركة «حماس» عن خطفها جندياً إسرائيلياً وطلبت أن تفرج الحكومة عن بعض قادتها مقابل اطلاق صراحه. وقد قامت إسرائيل باغلاق قطاع غزة إلى إشعار آخر ومنعت عبور العمال الفلسطينيين إلى أراضيها، وعلقت المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، فيما بدأت شرطتها حملة بحث واسعة النطاق. وحملت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية مسؤولية اي «أذى يلحق بالجندي» مؤكدة أنه «محتجز في مكان ما في غزة».

٩٤/١٠/١٤: قتل الجندي الإسرائيلي الذي خطفته «حماس» وثلاثة من حراسه الفلسطينيين، حين اقتحمت وحدة من الجيش الإسرائيلي المنزل الذي كان محتجزاً فيه في بلدة بيرنبالا شمال القدس في الضفة الغربية. كما قتل جندي إسرائيلي وجرح تسعة في هذا الهجوم. وقد أكدت الإدارة الأميركية أن الاسرائيليين «استفادوا من تعاون ياسر عرفات لتحديد مكان احتجاز الجندي».

٩٤/١٠/١٩: انفجرت عبوة ناسفة داخل حافلة للركاب في وسط تل أبيب أسفرت عن مقتل ٢٢ شخصاً وجرح ٤٨ آخرين ودمار كبير. وأعلنت «حماس» مسؤوليتها عن العملية. وقد اتصل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالحكومة الإسرائيلية معزياً، متهماً منفذي العملية بتلقي «التعليمات والتدريب والتمويل من أطراف خارجيين معروفين». فيما حضت الولايات المتحدة عرفات على اتخاذ «موقف حازم من حماس».

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٣ ـ ٩٤/١٠/٥: عاودت اسرائيل والسلطة الفلسطينية مفاوضاتها في

القاهرة حول إجراء الانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، دون أن يحرزا أي تقدم.

١٢/١٠/٩٤: قامت الشرطة الفلسطينية باعتقال ٣٠٠ ناشط من حركة «حماس» في قطاع غزة بعد تصاعد عمليات هذه الحركة ضد الاسرائيليين.

- توصلت السلطة الفلسطينية والأردن إلى اتفاق نقدي وآخر مصرفي أبرز ما فيهما «بقاء الدينار الأردني عملة تداول في الضفة الغربية وغزة».

١٤/١٠/٩٤: اجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بوزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في الاسكندرية في مصر بحضور الرئيس المصري حسني مبارك. طغى على المحادثات عمليات «حماس» الأخيرة. وقد دعا كريستوفر عرفات إلى «التصدي» لهذه الحركة، ورأى أن هدفها «قتل الاسرائيليين وإحراج الفلسطينيين الملتزمين عملية السلام».

- علقت اسرائيل مفاوضاتها مع الفلسطينيين بعد عمليات «حماس».

٢٣/١٠/٩٤: اجتمعت لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية العليا في القاهرة برئاسة وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز وعضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث في محاولة لاخراج المفاوضات من الطريق المسدود. وأكد الوفد الإسرائيلي أن على السلطة الفلسطينية «مكافحة الإرهاب».

٣٠/١٠/٩٤: اجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في المغرب على هامش المؤتمر الاقتصادي المنعقد في الدار البيضاء. وأعلن رابين بعد الاجتماع «رفعاً تدريجياً» للاغلاق المفروض على قطاع غزة والضفة الغربية. كما وعد بالمضي في تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي.

القوقاز

٥/١٠/٩٤: كشف الرئيس الأذري حيدر علييف ان قواته أحبطت محاولة انقلاب ضده قادها رئيس الوزراء سورات حسينوف.

الكويت

٢٨/١٠/٩٤: زار الرئيس الأميركي بيل كلينتون الكويت، في إطار جولته في الشرق الأوسط. وأكد كلينتون تصميم بلاده على «ردع» أي محاولة من العراق لتهديد الكويت.

مصر

٢/١٠/٩٤: قتل ثلاثة أشخاص وجرح ٤٠ في مواجهات وقعت في كفر الدوار شمال مصر بين قوات الشرطة المصرية وعمال مضربين.

٤/١٠/٩٤: رأى وزير الدفاع المصري المشير محمد حسين طنطاوي أن القوات المسلحة تمثل «خط الدفاع الأخير ضد الارهاب» في مصر، وأنه «لا يمكن لهذه القوات أن تقف بمعزل عما يمس النسيج الداخلي من تهديد». وانتقد طنطاوي بشدة الدول التي توفر المأوى للاسلاميين المصريين.

١٠/١٠/٩٤: حضت مصر الدول العربية النفطية على شحن صادراتها من الغاز الطبيعي عبر قناة السويس عوض عقد صفقات لنقل الغاز عبر اسرائيل.

١٤/١٠/٩٤: تعرض الكاتب المصري نجيب محفوظ للطعن في عنقه في مكمن قرب منزله في القاهرة.

١٨ - ١٩/١٠/٩٤: اجتمع وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» (مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي) في القاهرة بصورة استثنائية لبحث الوضع المتوتر بين العراق والكويت. وأكدوا في بيانهم التزام دولهم التنسيق في ما بينها مطالبين العراق «الاعتراف الكامل وغير المشروط بسيادة الكويت وحدوده» وتنفيذ «كل قرارات مجلس الأمن».

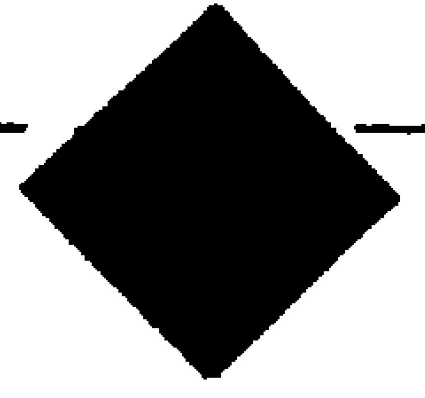
اليمن

١/١٠/٩٤: جدد مجلس النواب اليمني انتخاب علي عبد الله صالح رئيساً لولاية ثانية مدتها خمس سنوات.

٦/١٠/٩٤: تالفت حكومة جديدة برئاسة عبد العزيز عبد الغني من ٢٧ وزيراً من حزبي «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للاصلاح» ومن مستقلين.

١٤/١٠/٩٤: أعلن «الحزب الاشتراكي اليمني» أنه قرر فصل زعيمه السابق علي سالم البيض وثلاثة آخرين من قيادات الحزب «بسبب نشاطهم خارج البلاد وعدم تقيدهم بخط الحزب».

إعداد: رانيا غانم



ببليوغرافيا

المصـــادر العربيــــة

اجتماع

كتب

- برنامج الامم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢٢٧ ص.
- فضل الله، محمد حسين (وآخرون). **العلاقات الاسلامية ـ المسيحية: قراءات مرجعية في التاريخ والحاضر والمستقبل.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.
- الزين، جهاد (وآخرون). **الاقليات في العالم العربي: جغرافيتها وتطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤.
- صقر، يوسف صقر (وآخرون). **الكنيسة المارونية.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤.
- عبد الله، جوزيف. **الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني.** بيروت: دار مختارات، ١٩٩٤. ١٦٧ ص.
- عبد الوهاب، ليلى. **العنف الاسري.** دمشق: دار المدى، ١٩٩٤.
- كنيدي، بول (وآخرون). **السكان والتنمية.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤.
- الماضي، يوسف. **نتائج مسح العينة الديمغرافية المستمرة لمخيمات وتجمعات العرب الفلسطينيين في لبنان لسنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.** دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للاحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، قسم الدراسات، ١٩٩٤.
- موسى، أمير. **حقوق الانسان: مدخل الى وعي حقوقي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢٧٤ ص.
- هيبرغ، ماريان. **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الاوضاع الحياتية.** تعريب عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
- نويهض، وليد. **الاسلام والسياسة: نشوء الدولة في صدر الدعوة.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

دوريات

- ابن حسن، عبد الحميد غزي. «مؤتمر البحث العلمي لحماية البيئة، دمشق ٢٦ ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ٢١٩ ـ ٢٢٧.
- ديب، فرج الله صالح. «في الثقافة الشعبية: طقوس العرس الشعبي.» **الفكر العربي:** العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٣٥ ـ ٦٤.
- الربيعو، تركي علي. «في الثقافة الشعبية: طقوس الخصب عند البدو، دراسة تحليلية تاويلية.» **الفكر العربي:** العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٩٠ ـ ٩٨.
- الحداد، أحمد علي. «جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تدريب واستخدام المواطنين في القطاع الخاص في الامارات.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ١٧٧ ـ ١٩٤.
- الحسن، إحسان محمد. «زيادة الإنجاب ومشكلات النقص السكاني في بعض الدول العربية: وجهة نظر.» **شؤون عربية:** العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ٢١٤ ـ ٢٢١.
- جلال، محمد نعمان. «الموقف العربي من قضية حقوق الانسان.» **الدراسات الاعلامية:** العدد ٧٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٤٩ ـ ١٧٣.
- عبد القادر، علي عبد العزيز. «اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المراة السعودية.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ١٣٩ ـ ١٧٥.
- العبيدي، جمال. «التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٩٥ ـ ١٠٣.
- فاردنبرغ، جاك. «إسهام الانسانيات والعلوم الاجتماعية في الدراسات

الاسلامية.» الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ١٢٥ ـ ١٥٤.

ـ مراد، محمد. «الملكية العقارية والبنية الإجتماعية لنخبة السلطة في المشرق العربي، في عهد الانتداب ومطالع الاستقلال.» المستقبل العربي: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٧٤-٩٦.

ـ مراد، محمد. «النظام القرابي وعصبيات السلطة في المشرق العربي المعاصر.» الفكر العربي: العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ١٦٩ ـ ٢٠٠.

مراجعة كتب

ـ ادهم، سامي. «مابعد الحداثة.» المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ١٢٣ ـ ١٣٠. (ابراهيم نجار)

ـ برنامج الامم المتحدة الانمائي. «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.» المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٥٠ ـ١٥٩. (سليمان الرياشي)

ـ الخولي، حسن. «الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث.» المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤. ص ٣١٢ ـ ٣٢٥. (نضال حميد الموسوي)

ـ العظمة، عزيز. «العلمانية من منظور مختلف.» الناقد: العدد ٧٤، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٥ ـ ٥٨. (محمد جمال طحان)

ـ ياسين، عبد القادر. «مجتمع الانتفاضة الفلسطينية.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٧٤ ـ ٢٤٠.

اعلام

دوريات

ـ ابو شنب، حسين. «المعالجة الصحفية للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي: دراسة تحليلية لعينة من الصحف العربية.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٣-٦٩.

ـ «اشكالية الاتصال الثقافي.» الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤. ص ١١ ـ٢٨.

ـ بلقزيز، عبد الإله (وآخرون). «الاعلام والامن الثقافي العربي.» حلقة نقاش. المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٨٠ ـ ٩٩.

ـ صابات، خليل. « نظرة الى الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٣.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٧٠ ـ٧٧.

ـ عبد الرحمن، عواطف. «المرأة العربية والاعلام بين الواقع والاستجابة.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٩٤-١١٣.

ـ عدوان، نواف. «حول البث المباشر وسبل مواكبته.» الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤. ص ٣٢ ـ ٤١.

ـ عثمان، عثمان عبد المعطي (وآخرون). «التلفزيون في الخليج بين التقليد والتطور.» المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤ ص ١٦٨ ـ ٢٥٠.

ـ الغازي، سجاد. «تنظيم الصحافة العربية وتشريعاتها.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠ ـ٣٢.

القادري عيسى، نهوند. «المواجهة بين التربية والاعلام في مجتمع الاتصال.» ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٩١ ـ ٢١٢.

ـ القطيطي، عواطف. «صورة المرأة في الثقافة السائدة من خلال وسائل الاتصال.» الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤. ص ٤٢ ـ ٤٧.

ـ وطفة، علي. «التحديات الإعلامية في الوطن العربي: بحث في مضمون الدعاية الإعلامية لتلفاز الشرق الاوسط.» المستقبل العربي: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٦٢-٧٤.

مراجعة كتب

ـ الشريف، سامي. «النشرات الاخبارية في الإذاعات العربية: المحتوى والشكل.» التعاون: العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٦٣ ـ ١٦٧. (محمد محمود المرسي)

اقتصاد

كتب

ـ اسماعيل، محمد حسين. النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٩٩٤. ٣٠٤ ص.

ـ آفاق الاقتصاد الفلسطيني: إستلهام التجربة الاقتصادية التونسية، حلقة دراسية. تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، ١٩٩٤.

ـ ايوب، نزهة. الامن الغذائي لدول حوض الخليج: دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، ١٩٩٤.

ـ زكي، رمزي. الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤. ٣٦٥ ص.

ـ حسين، غازي. النظام الاقليمي والسوق الشرق أوسطية. دمشق: غ. حسين، ١٩٩٤.

ـ عبد الفضيل، محمود. برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

دوريات

ـ ابو رزيزة، عمر سراج. «الحاجة الى إنشاء مركز خليجي لبحوث المياه.» التعاون: العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٠٧ ـ ١١٨.

ـ ابو مصلح، غالب. «السياسة المصرفية.» ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٥٤ ـ ٦٨.

ـ أبي غانم، بهيج. «لبنان في الوقت الضائع: قيود في السياسة وركود في الاقتصاد.» الاقتصاد والاعمال: العدد ١٧٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٨-٣٤.

ـ اسكندر، مروان. «السياسة الانفاقية.» ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٤. ص ٩٣ ـ ١٠٥.
ـ امين، سمير. «شروط انعاش التنمية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٤ ـ١٧.
ـــــ. «مستقبل الاستقطاب على صعيد العالم.» **الطريق:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٤ ـ ١٥.
ـ البساط، هشام. «التحكيم في الاعمال المصرفية.» **المصارف العربية:** العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٦ ـ ٦٥.
ـ التميمي، عامر ذياب. «آفاق تخصيص الملكية في الكويت.» **العربي:** العدد ٤٢٨، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١١٨ ـ ١٢٢.
ـ الجميلي، حميد. «تحليل وتقويم منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال مرحلتي التعاون والتوحيد.» **آفاق عربية:** العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠ ـ ١٩.
ـ الحراثي، ميلاد مفتاح. «الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٤٥-٦٢.
ـ حمدان، كمال. «سياسة الاجور والمداخيل.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١١٤ ـ ١٥٣.
ـ الخليل، يوسف. «السياسة الزراعية.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٣٥ ـ ٤١.
ـ السعدي، أحمد. «أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الاوروبية؟» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٣٦-٤٥.
ـ الشرع، منذر. «الاقتصاد الاردني في مرحلة السلام.» **اليرموك:** العدد ٤٣، ١٩٩٤. ص ٨ ـ ١٣.
ـ شعبان، حسين. «المؤسسات الاقتصادية الدولية وشروط التنمية المفقودة.» **شؤون الاوسط:** العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٩٩ ـ ١٢١.
ـ شويري، انطوان. «السوق المالية.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٦٩ ـ ٧٦.

ـ الصالح، علي صالح. «دور النقل البحري والجوي في تحقيق أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون في المجال التجاري.» **التعاون:** العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٧٨ ـ ١٠٦.
ـ عساف، ايلي. «التخصصية.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص١٦٠ ـ ١٦٩.
ـ العنداري، سعد. «السياسة الضريبية.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٠٨ ـ ١١٨.
ـ عيسى، نجيب. «سياسة العمالة.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٢٢ ـ ١٤٠.
ـ غايمار، هرفيه. «إقتصاد السلام في الشرق الاوسط.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢١٣ ـ ٢٣٢.
ـ قرم، جورج. «السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٨ـ ٢٩.
ـ لبكي، بطرس. «العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٥٢ ـ ٧١.
ـ المدرس، عبد الكريم. «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآثارها الاقتصادية.» **شؤون عربية:** العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ٦٠ ـ ١٠٥.
ـ المجذوب، طارق. «التعاون العربي ـ التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٧١ ـ ٩٦.
ـ مورفي، ايما. «تحويل الاقتصاد الاسرائيلي دونه موانع بنيوية.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٦١ ـ٨٩.
ـ نوفل رزق الله، حلا. «النمو الديموغرافي للفلسطينيين في لبنان.» **شؤون الاوسط:** العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٧٧ ـ ٩٩.

ـ الهندي، عدنان. «دور المصارف العربية في تنشيط التداول وتطوير البورصات العربية.» **المصارف العربية:** العدد ١٦١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٥١ ـ٦١.
ـ يشوعي، ايلي. «السياسة الصناعية.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤٢ ـ ٥٣.

مراجعة كتب

ـ بيريز، شمعون. «الشرق الاوسط الجديد.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١٠٥ ـ ١٠٩.(احسان مرتضى)
ـ الدجاني، برهان. «عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص١٤٠ ـ ١٥٠. (محمد الاطرش)
ـ القاضي، حسين. «محاسبة النفط في ظل العقود السائدة.» **النفط والتعاون العربي:** العدد ٦٩، ربيع ١٩٩٤. ص ١٦٣ ـ ١٧٥. (حسن زكي)

تاريخ وجغرافيا

كتب

ـ حميدة، علي عبد اللطيف. **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٢٢٦ ص.
ـ السبتي، عبد الاحد وحليمة فرحات. **المدينة في العصر الوسيط: قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الاسلامي.** بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤.
ـ عطاالله، سمير. **قافلة الحبر: الرحالة الغربيون الى الجزيرة والخليج (١٧٦٢ ـ ١٩٥٠).** بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤.
ـ العلايلي، عبد الله. **مقدمات لفهم التاريخ العربي.** بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

- عيسى الخوري، مارون. **في اليقظة العربية: الخطاب السوسيوسياسي عند فرح انطون.** طرابلس: جروس برس، ١٩٩٤. ١٨٥ ص.
- الفارس، أسعد. **شعب ومدينة على الفرات الاوسط.** دمشق: دار الصلاح، ١٩٩٤.
- فرحات، حليمة. انظر عبد الاحد السبتي.
- مالكي، احمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٥٠٤ ص.

دوريات

- الابيض، أنيس. «حول كتابة تاريخ لبنان.» **المنابر:** العدد ٧٥، حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٤٧ - ١٤٩.
- بنيعيش، محمد محمد. «ابن خلدون ومشكلة فصل العلم عن السياسة.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٣٥-٤٨.
- حسني، عبد اللطيف. «التاريخ في تصور الناصري للعلاقات الدولية.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ١٧-٣٣.
- سوريال، أنتوني. «الممالك الاسلامية السودانية.» **اليرموك:** العدد ٤٣، ١٩٩٤. ص ٢٢ - ٢٥.
- السيد، رضوان. «التاريخ والاستحالة في التحولات التاريخية وفي الوعي بها.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٥-١٥.
- صفوة، نجدة فتحي. «مستقبل القدس: وثيقتان بريطانيتان مهمتان.» **الباحث العربي:** العدد ٣٦، تموز/يوليو - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٦٠-٦٥.
- نويهض، خلدون. «تكوين الحدود العربية: لماذا والى اين؟» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٢٧-٣٦.

مراجعة كتب

- أبو غربية، بهجت. «في خضم النضال العربي - الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت ابو غربية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٦٦-٢٧٠. (عمر شبانه)
- بوتشيش، القادري. «المغرب والأندلس في عهد المرابطين: المجتمع، الذهنيات والأولياء.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٢٩٤-٢٧٠. (الحسين بولقطيب)

تربية ولغة

كتب

- ابراهيم، محمود. **تعريب التعليم الجامعي: بحوث في اللغة العربية ومشكلات تعريب العلوم.** عمان: دار آفاق للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- الامين، عدنان. **التعليم في لبنان زوايا ومشاهد.** بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤. ١٩٤ ص.
- الخطيب، حسام. **حركة الترجمة الفلسطينية من النهضة حتى أواخر القرن العشرين.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ١٦٠ ص.
- رضا، محمود جواد. **ازمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة.** الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٩٤. ٢٦٧ ص.
- عبد الغني، مصطفى. **نقد الذات في الرواية الفلسطينية.** القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.
- مجموعة من المحاضرين. **فعاليات الندوة العامة لمعالجة ظاهرة الضعف اللغوي: المحاضرات، المناقشات، التوصيات، دورة الاملاء والخط العربي.** السعودية: دار الاندلس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- محمد، بدر عبد الملك. **الظواهر الاجتماعية في القصة الاماراتية: دراسة تحليلية.** بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥. ٢٤٠ ص.

دوريات

- جبل، عبد الناصر عوض أحمد. «دور خدمة الفرد في معالجة مشكلة الدروس الخصوصية كما يدركها المدرسون وأولياء الامور في مصر.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ١٠٧ - ١٣٨.
- الذوادي، محمود. «تقنين المسألة اللغوية: تلك الحلقة المفقودة في سياسة التعريب في المجتمع التونسي الحديث» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٣٣ - ١٤٠.
- الرشدان، عبد الله. «تطور المهنة التعليمية والإعداد المهني لمعلمي الصغار وأساتذة الكبار عند المسلمين وأثره في التعليم المعاصر.» **مؤتة للبحوث والدراسات:** العدد ٣، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٩٥ - ١٣١.
- سلمان، سلمان رشيد. «إشكاليات الجامعات العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ١٥٨ - ١٦٨.
- السعدني، عبد القادر. «ماذا يقرأ الاطفال.» **الدراسات الاعلامية:** العدد ٧٥، نيسان/ابريل - حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١١٤ - ١٢٥.
- الشريان، أحمد علي. «حول أزمة تدريس علم الاجتماع في جامعات الخليج العربي: ملاحظات اولية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٢٤ - ٣٦.
- شعبان، قاسم علي. «لغة التعليم والوحدة الوطنية.» **الابحاث:** ١٩٩٣. ص ١٢٢ - ١٥٩.
- الفريجات، عادل عطاالله. «قضايا بدايات الشعر العربي.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** العدد ٤٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ربيع ١٩٩٤. ص ٢٥٢ - ٢٨٧.
- نصر، مارلين. «صورة العرب والاسلام في الكتب المدرسية الفرنسية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١٨ - ٤٢.

مراجعة كتب

- سليمان، نبيل. «هزائم مبكرة.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١٦٠ - ١٦٨. (عبد الله ابو هيف)

ثقافة وفكر

كتب

ـ ابو غـوش، أحمد حسن. **ملاحظات حول التطور العربي والمسالة القومية.** القدس: مركز القدس لدراسة اللاجئين، ١٩٩٤.

ـ ابومطر، احمد. **الثقافة المصرية في زمن التطبيع.** عمان: الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب، ١٩٩٤.

ـ اركون، محمد. **الإسلام،أوروبا، الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة.** تعريب هاشم صالح. لندن: دار الساقي، ١٩٩٥. ٢٥٧ ص.

ـــــ . **الاستشراق بين دعاته ومعارضيه.** بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢٦١ ص.

ـ الجابري، محمد عابد. **المسالة الثقافية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٣٠٤ ص.

ـ جهامي، جيرار. **الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية.** بيروت: دار المشرق، ١٩٩٤.

ـ الحص، سليم. **ذكريات وعِبَر.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤.

ـ روا، اوليفييه. **تجربة الاسلام السياسي.** تعريب نصير مروة. بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢١٣ ص.

ـ ريشار، ويان وجيل كيبيل. **المثقف والمناضل في الاسلام المعاصر.** بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢٥٦ ص.

ـ زريق، قسطنطين. **الاعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

ـ السائح، عبد الحميد. **فلسطين، لا صلاة تحت الحرب: مذكرات الشيخ عبد الحميد مسيح.** بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

ـ سمارة، عادل. **الديمقراطية والاسلام السياسي واليسار.** القدس: مركز الزهراء للدراسات والابحاث، ١٩٩٤.

ـ الشامي، رشاد عبد الله. **القوى الدينية في اسرائيل بين تفكير الدولة ولعبة السياسة.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.

ـ شرابي، هشام. **هشام شرابي يروي قصة ثلاث مدن عاش فيها، عكا وبيروت وواشنطن.** كولونيا: منشورات الجمل، ١٩٩٤.

ـ الشيباني، كريم. **اسئلة الثقافة المغربية.** بيروت: دار الميزان، ١٩٩٤. ١٦٥ ص.

ـ ضاهر، محمد كامل. **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر.** بيروت: دار البيروني، ١٩٩٤.

ـ عبد الدائم، عبد الله. **القومية العربية والنظام العالمي الجديد.** بيروت: دار الآداب، ١٩٩٤.

ـ كيبيل، جيل. انظر ويان ريشار.

ـ محمد، ابراهيم وطارق محمد. **شعارات الانتفاضة: دراسة وتوثيق.** لندن: منشورات فلسطين المسلمة، ١٩٩٤. ٤٠٠ ص.

ـ محمد، طارق. انظر ابراهيم محمد.

دوريات

ـ أبو سعد، أحمد. «في الثقافة الشعبية: اللهجة اللبنانية في أصولها العربية.» **الفكر العربي:** العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٧ ـ ١٩.

ـ احمد، أحمد يوسف. «البعد الثقافي للمشروع الشرق الاوسطي: ثقافة المأزق ... ومأزق الثقافة.» **الرافد:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص ٦ ـ ١٨.

ـ «الباحثون في التراث بدولة الامارات، كيف يفكرون...؟» **الرافد:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص ٤٢ ـ ٦٢.

ـ بوملحم، احمد. «في الثقافة الشعبية: الزجل والموشح والشعر البروفانسي.» **الفكر العربي:** العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٢٠ ـ ٣٤.

ـ حجازي، سمير. «مقدمة في سوسيولوجيا القصة المصرية.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي:** العدد ٣٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٩ ـ ٦١.

ـ الريس، رياض نجيب. «حتى لا يبقى الاسلام مصادرا: فصل الدين عن السياسة ، فصل الاسلام عن النفط.» **الناقد:** العدد ٧٤، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٤ ـ ٢٠.

ـ زبيبر واكو، غبريل. «هل يمكن انجاح الحوار.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٣٢ ـ ٤١.

ـ زيعور، علي. «شخصية المدرسة العربية المعاصرة في الفلسفة: التصنيف والتلازم بين تياراتها التاريخية والتحليلية.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٦٧ـ١٠٢.

ـ سجادبور، محمد كاظم. «الاحتواء المزدوج بين النظرية والتطبيق.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٥٧ ـ ٦٧.

ـ سيد احمد، محمد. « حول مفهوم اليسار مستقبلاً.» **الطريق:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٦ ـ ٢٣.

ـ سي ناصر، علال. «علاقة الغرب بالاسلام، ودور المثقفين العرب المقيمين في الخارج.» **الملف العربي ـ الاوروبي:** العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٥ ـ ٢٧.

ـ شقير، رشيد. «الادلوجات السياسية: مقاربة نظرية ومنهجية.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٧٠ ـ ١٩٠.

ـ صافي، لؤي. « نموذج التحديث الغربي: الخصوصية التاريخية وإشكالية التعميم.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٣٨ ـ ٥٨.

ـ عبد الله، ثناء فؤاد. «خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٤ـ٢٧.

ـ عبد الفضيل، محمود. «حول أزمة الفكر الاستراتيجي العربي: نظرة مستقبلية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٢٢ ـ ٣٤.

ـ عثمان، عثمان عبد المعطي. «موقف الدراما المصرية قبل ثورة يوليو مباشرة وبعدها.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:**العدد ٤٧، تموز/يوليو

١٩٩٤. ربيع ١٩٩٤. ص ٤٨ ـ٥٧.

ـ مدن، حسن. «الثقافة الاستهلاكية في مجتمعات الخليج: بعض المظاهر... وبعض المخارج.» **الرافد:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص. ٩٢ ـ ١٠٠.

ـ نوفل، ميشال. «تحولات آسيا الوسطى: الوعي الديني والهوية.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٨٩ ـ ١٠٥.

ـ وطفة، علي. «الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٥٣ ـ ٦٧.

مراجعة كتب

ـ اركون، محمد. «الاسلام، اوروبا، الغرب: رهانات المعنى وارادات الهيمنة.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١١٥ ـ ١١٩ (م. ج.)

ــــ . (وآخرون). «الاستشراق بين دعاته ومعارضيه.» **شؤون الاوسط:** العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٤٩ ـ ١٥٥. (محمود حيدر)

ـ طرابيشي، جورج. «المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٩٨ ـ ٣٠٧. (مصطفى أحمد تركي)

ـ مجموعة من المؤلفين. «قاموس الفكر السياسي.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٣٦ ـ ١٤١. (فايز سارة)

سياسة

كتب

ـ بار ـ أون، مردخاي. **الديمقراطية في اسرائيل: قضايا ومشاكل.** القدس: المركز العربي للدراسات المعاصرة، وحدة الشؤون الاسرائيلية، ١٩٩٤.

ـ جارنام، ديفيد. **سياسة كلينتون الخارجية.** نابلس، الضفة الغربية: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

ـ الجرباوي، علي (و آخرون). **المعارضة الفلسطينية... الى أين؟** نابلس، الضفة الغربية: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

ـ حسين، عدنان السيد. **العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم اساسية.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

ـ حمادي، سعدون. **عن القومية والوحدة العربية: سائلني سائل فاجبت.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٣٦٧ ص.

ـ الشيباني، كريم. **العرب: رهان الديمقراطية والسلام.** بيروت: دار الميزان، ١٩٩٤. ١٤٣ ص.

ـ الصلح، منح (وآخرون). **العلاقات اللبنانية ـ السورية.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤. ٨٣ ص.

ـ عباس، محمود. **طريق أوسلو.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

ـ عبد المنعم، بكر. **طريق اوسلو: موقع الاتفاق يروي الاسرار الحقيقية للمفاوضات.** عمان: دار الشروق، ١٩٩٤. ١٨٩ ص.

ـ عصاصة، سامي. **هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الازمة.** بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٤. ٦٠٩ ص.

ـ عطوي، محمد عبد الرحمن. **الحكم الذاتي الفلسطيني: كيان غزة ـ أريحا أولاً، مع دراسة شاملة حول حق العودة والتعويضات للاجئين الفلسطينيين.** بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٤. ٢٣٨ ص.

ـ غليون، برهان. **حوارات من عصر الحرب الأهلية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ٢٤٩ ص.

ــــ . **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢٣٨ ص.

ـ معروف، عبد. **الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان.** بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٩٤. ٢٦١ ص.

ـ معهد البحوث والدراسات العربية. **الامن القومي العربي: ابعاده ومتطلباته.** القاهرة: المعهد، ١٩٩٣. ٦١٨ ص.

ــــ . **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية.** القاهرة: المعهد، ١٩٩٣. ٥٥٣ ص.

ـ منصور، البير. **موت جمهورية.** بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

ـ ياسين، عبد القادر. **خيار الحرب ضد اسرائيل.** دمشق: ع. ق. ياسين، ١٩٩٤.

دوريات

ـ اميراحمي، هوشنك. «إيران والتهديد الاسلامي: المقاربة الاسرائيلية الجديدة.» **شؤون الاوسط:** العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٩ ـ ٢٧.

ـ ابراهيم، عبد الله. «تأملات في رصيد الحركة الوطنية المغربية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٧ ـ ٩٢.

ـ أبو دية، سعد. «علاقة البيئة الداخلية بالبيئة الخارجية : حالة لبنان.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ٥٧ ـ ٨١.

ـ أبو زكريا، يحيى. «الجزائر على مفترق الطرق.» **القلم الصريح:** العدد ٢/ ٥٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٠-٢١.

ـ أبو فخر، صقر. «الاحزاب والقوى السياسية في السودان.» **القلم الصريح:** العدد ٣/ ٥٦٠، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٩ ـ ٣٢.

ـ أبو عمرو، زياد. «الاحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٦٧ ـ ٨٠.

ـ «اتفاقات الوحدة اليمنية.» **القلم الصريح:** العدد ٣/ ٥٦٠، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص١٧ ـ٢١.

ـ أبو لغد، ابراهيم. «اهمية القدس... في كونها جزءاً من ارض وشعب فلسطين.» **الباحث العربي:** العدد ٣٦، تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١١-١٥.

- احمد، زكي. «تحولات ومتغيرات الحركة الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، في العقد الاخير.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٣ ـ ٢٤.
- اريان، أشر. «الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية: الرأي العام سنة ١٩٩٤.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٣٣ ـ ١٥٥.
- اسكندر، امين. «البديل القومي في مواجهة النظام الشرق الاوسطي.» **المنابر**: العدد ٧٥، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٥١ ـ ٦٨.
- بشور، معن. «دروس للأمة العربية من تجربة الحرب اللبنانية.» **المنابر**: العدد ٧٦، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤ ـ ١٨.
- بلقزين، عبد الإله. «الاحزاب والقوى السياسية في المغرب.» **القلم الصريح**: العدد ٢/ ٥٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٦-٢٩.
- جوني، علي. «الحرب في تشيتشينيا والجيوبولتيكا الروسية الخارجية.» **شؤون الاوسط**: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٩ ـ ٢٠.
- حجاوي، سلافة. «القدس والسلام.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٧٩-١٨٥.
- الحج موسى، اسماعيل. «السودان والحوار بين الأديان: التنوع الديني في الحياة السياسية.» **شؤون الاوسط**: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٩ ـ ٣٣.
- الحديثي، خليل اسماعيل. «النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة: رؤية عربية.» **شؤون عربية**: العدد ٨٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ١٨٣ ـ ٢٠٠.
- الحوت، شفيق. «اتفاقات عرفات ـ رابين ومصير منظمة التحرير الفلسطينية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٤-٢٣.
- ـــــ . «الوطن العربي: متغيرات الواقع وتحديات المستقبل.» **الطريق**: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٤ ـ ٣٢.
- خليفة، أحمد. «حركة كاخ في المشهد السياسي الاسرائيلي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٨٦-١٩٧.
- سافير، مايكل. «اليمن: الوحدة، كلفة الحرب، كلفة الانفصال.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ٤ ـ ٢٢.
- السيد ولد أباه، عبد الله. «التسوية في الشرق الاوسط ومستقبل النظام العربي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٣٤ ـ ٥٣.
- الشامي، علي «الإسلام في النظام العالمي.» **شؤون الاوسط**: العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٢٧ ـ ٣٩.
- صالحة، سمير. «سياسة تركيا الشرق اوسطية: مؤشرات التحول ومتطلباته.» **شؤون الاوسط**: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٣١ ـ ٤٢.
- صايغ، يوسف. «منظور الشرق الاوسط ودلالاته بالنسبة الى العرب.» **المستقبل العربي**: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص. ٤ ـ ٢٢.
- العلواني، طه جابر. «آفاق التغيير ومنطلقاته: الأمة الفكرية ومناهج التغيير في الواقع العربي.» **الاجتهاد**: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ١٨٧ ـ ٢٢٩.
- عنصر، العياشي. «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر.» **المستقبل العربي**: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٨٣ ـ ٩٤.
- العيسمي، شبلي. «الرؤية القومية للوحدة العربية في ضوء الواقع العربي والدولي.» **المؤرخ العربي**: العدد ٤٩، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥. ص ١٨ ـ ٢٤.
- قرم، جورج. «الفوضى الدولية الجديدة.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٤ ـ ١٣.
- مرتضى، إحسان. «مفهوم الشرق الاوسط في الاستراتيجية الاسرائيلية.» **شؤون الاوسط**: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٤٣ ـ ٥٦.
- مكحل، رحاب (معد). «اليمن في المؤتمر القومي العربي الخامس.» **المنابر**: العدد ٧٥، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٢٣ ـ ١٢٨.
- المنجرة، مهدي. «الحروب القادمة حروب حضارية، والشعوب لاتختار الحروب الاهلية.» **المنابر**: العدد ٧٥، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢١ ـ ٢٥.
- نور الدين، محمد. «الوسيط التركي يتجه شرقاً: البحث عن الدور المفقود.» **شؤون الاوسط**: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٥٥ ـ ٦١.
- هيلان، رزق الله. «أزمة الحضارة وآفاق نظام عالمي جديد: نهاية تاريخ؟...أم نهاية تاريخ؟» **الطريق**: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٣ ـ ٣٤.
- ويمبوش، أندرز. «التفكك السريع لروسيا: سيناريو لخبراء غربيين.» **شؤون الاوسط**: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٢١ ـ ٣٠.

مراجعة كتب

أبو جودة، ميشال. «العربي التائه والسنوات اليتيمة.» و «الوطن الصغير والدور الكبير.» **أبعاد**، العدد ٢، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢٨٢ ـ ٢٨٨.
- أبو طالب، حسن. «الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ١٤٤-١٥٢. (سليمان الرياشي)
- الأنصاري، محمد جابر. «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢٦٠ ـ ٢٧٠. (فارس أبي صعب)
- صايغ أنيس، « ١٣أيلول.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٩، صيف ١٩٩٤. ص ٢٠٥ ـ ٢٠٨. (صقر أبو فخر)
- سلامة، أديب نجيب. «الانجيليون والعمل القومي: دراسة توثيقية.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**

في الوطن العربي: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٧ ـ ٢٩. (سعيد عبد المسيح)

ـ غليون، برهان. «المحنة العربية: الدولة ضد الامة.» المستقبل العربي: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. (موفق زريق)

ـ فاسيلييف، اليكسي. «السياسة الروسية في الشرق الاوسط: من المسيحانية الى البراغماتية.» المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ١٣٠ ـ ١٣٥. (احمد البرصان)

ـ مجموعة من المؤلفين. «الانتقال الى الكم الذاتي.» تعريب نهلة خليفة. شؤون الاوسط: العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٣٧ ـ ١٤١. (كريم زيدان)

عسكري

كتب

ـ الأمامي، سليم شاكر. **العرب والحرب.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ٢٦٣ ص.

ـ جلول، فيصل. **نقد السلاح الفلسطيني، برج البراجنة: أهلاً وثورة ومخيماً.** بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤. ١١٧ ص.

ـ حطيط، أحمد. **حروب المغول.** بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٤.

ـ مسلم، طلعت أحمد. **الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

دوريات

ـ السيد سليم، محمد. «الحد من التسلح في الشرق الاوسط: مقترحات لنظام قابل للحياة.» **شؤون الاوسط:** العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٦٣ ـ ٧٧.

ـ الكيلاني، هيثم. «معضلة الامن العربي في عاصفة المتغيرات.» **شؤون الاوسط:** العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٤٩ ـ ٦٣.

مراجعة كتب

ـ مسلم، طلعت أحمد. «الحرب العراقية ـ الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١٥١ ـ ١٦٠. (عبد الحليم ابو غزالة)

علم نفس

كتب

بيلو، يورام. **الآخر الكابوس: الصراع العربي ـ الاسرائيلي في احلام الاطفال في اسرائيل والضفة الغربية.** القدس: المركز العربي للدراسات المعاصرة، وحدة الشؤون الاسرائيلية، ١٩٩٤.

عتريسي، طلال. **في التربية وعلم النفس: اختلاف المفاهيم.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤. ١٤٧ ص.

علوم وتقانة

كتب

ـ الكردي، محمود واعتماد علام. **أثر التقانة في البنية الاجتماعية بمجتمع عربي:** دراسة حالة دولة قطر. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٣. ٢٠٥ ص.

دوريات

ـ زحلان، انطوان. «العرب والتحدي التقاني: قاعدة البحث.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٧ ـ ١٤٣.

ـــــ. «من السفن العابرة للمحيطات الى الطرق العالية للمعلومات/ أو خمسمئة عام من التحدي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٩٦ ـ ١١٠.

ـــــ. «التخطيط والتنبؤ.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٣٦ ـ ٥٢.

قانون وادارة

كتب

ـ ضريف، محمد. **حقوق الانسان بالمغرب: دراسة في القانون العام المغربي.** الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٤. ٣٤٠ ص.

ـ عبد العليم، عبد العليم محمد. **مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي: دراسة مقارنة لبعض الانماط والمشكلات.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤.

ـ القاسم، أنيس. **مسودة مشروع النظام الدستوري: السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية.** القدس: مركز القدس للاعلام والاتصال، ١٩٩٤.

دوريات

ـ أبو الوفا. «مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» **التعاون:** العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٣ ـ ٤٩.

ـ دمبر، مايكل. «البنية التحتية للقدس: هل الضم غير قابل للعكس.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥٢ ـ ١٧٨.

ـ ساوس، سمير. «السودان والحوار بين الاديان: قوانين الاحوال الشخصية لغير المسلمين في السودان.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤١ ـ ٤٧.

ـ سفاريني، علي. «مسألة الأرض في المفاوضات: حقوق ملكية الأراضي الاميرية في فلسطين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤. ص ١٣١ ـ ١٤٠.

ـ ممنون، أحمد المنوني. «آفات الدستور في المنطقة العربية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١١٠ ـ ١١٤.

المصـــادر الأجنبيـــة

COMMUNICATION and MEDIA

Books

Dajani, Nabil. *Disoriented Media in a Fragmented Society: The Lebanese Experience.* Beirut: American University of Beirut, 1992. 191p.
Frenkel, Erwin. *The Press and Politics in Israel: The Jerusalem Post from 1932 to the Present.* Westport, Conn. : Greenwood Press, 1994.
Hadj-Moussa, Ratiba. *Le corps, l'histoire, le territoire: Les rapports de genre dans le cinéma algérien.* Paris: Publi-Sud, 1994.

Articles

Naba, René. "L'auditoire arabo-musulman et RMC Moyen-Orient." *Les Cahiers de l'Orient*: no. 34, 2ème trimestre 1994. pp. 103-165.
Zimmerman, Ann. "Kurdish Broadcasting in Iraq." *Middle East Report*: vol. 189, no. 24, July-August 1994. pp. 20-24.

Book Reviews

Lederman, Jim. "Battle Lines: The American Media and the Intifada." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 170-172. (Michael Nojeim)

CULTURE and THOUGHT

Books

Abd al Raziq, Ali. *L'Islam et les fondements du pouvoir.* Paris: La Découverte, 1994. 160 p.
Baghdadi, Maroun. *L'avant-scène cinéma.* Paris: Avant-Scène, 1994. 84p.
Baubérot, Jean. *Religions et laicité en Europe.* Paris: Syros, 1994. 304 p.
Benslama, Fethi. *Une fiction troublante.* Editions de l'Aube, 1994. 96 p.
Charnay, Jean-Paul. *Sociologie religieuse de l'islam.* Paris: Hachette-Pluriel, 1994. 618 p.
Cordellier, Serge (dir.). *L'islamisme.* Paris: La Découverte, 1994. 160 p.
Jomier, Jacques. *Pour connaitre l'islam.* Paris: Cerf., 1994. 197 p.
Mutti, Claudio. *Nietzche et l'Islam.* Chalon-sur-Saone: Hérode, 1994. 47 p.
Van Straelen, Henry. *L'Eglise et les religions non chrétiennes au seuil du XXI ème siècle: Etude historique et théologique.* Paris: Beauchesne, 1994. 336 p.

Articles

Al-Ansari, Muhammad Jabir. "Du concept de l'Etat dans le monde Arabe contemporain." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp.67-80.
Backmann, René. "Le voyageur secret." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp.35-48.
Ethelson, Sally. "Gender, Population, Environment." *Middle East Report*: no. 190, vol. 24, no. 5, September-October 1994. pp. 2-6.
Fix, Michael and Jeffrey Passel. "Myths about Immigrants." *Foreign Policy*: no. 95, Summer 1994. pp. 151-161.
Haddad, Mahmoud. "The Rise of Arab Nationalism Reconsidered." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 2, May 1994. pp. 201-222.
Keshavarz, Fatemeh. "Much Have I Roamed through the World: In Search of Sa'dis Self Image." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 465-475.
Passel, Jeffrey. See Michael Fix.

Book Reviews

Dols, Michael. "Majnun: The Madman in Medieval Islamic Society." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 544-546. (Fady Hajal)
Donald, Norman. "Islam and the West: The Making of an Image." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 510-511. (Feroz Ahmad)
Elad, Ami. "Writer, Culture, Text: Studies in Modern Arabic Literature." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994. pp. 686-691. (M.M. Badawi)
Sicker, Martin. "Judaism, Nationalism, and the Land of Israel." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 542-543. (Madeleine Tress)

ECONOMY

Books

Angrist, Joshua. *The Demand for Palestinian Labor.* Jerusalem: The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, 1994.
DeRosa, Dean. *International Trade, Regional Integration and Food Security in the Middle East.* Cairo: Economic Research for the Arab Countries, Iran and Turkey, 1994.
Al-Faris, Abdul-Razak Faris. *OPEC and the Market: A Study of Oil Price Rigidity, Determination, and of Differentials.* Boulder, CO: International Research Center for Energy and Economic Development, 1994. 156 p.
Makhlouf, Hassan. *Culture et trafic de drogue au Liban.* Paris: L'Harmattan, 1994. 201p.
Al-Nasrawi, Abbas. *The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010.* Westport, CT: Greenwood Publishing Group, Inc., 1994.
Plesner, Yakir. *The Political Economy of Israel: From Ideology to Stagnation.* Albany: State University of New York Press, 1994.
Watson, Andrew(ed.). *Economic Cooperation and Integration in the Middle East: A Literature Survey with Particular Reference to Jordan, Israel, the West Bank*

and Gaza. Toronto: Center for International Studies, University of Toronto, 1994.

Articles

Afrasiabi, K. "The Economic Cooperation Organization: Problems and Prospects." *Christian Affairs Monitor*: no. 4, 1993, pp. 28-30.

Brand, Laurie. "Economics and Shifting Alliances: Jordan's Relations with Syria and Iraq, 1975-81." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp.393-413.

Courbage, Youssef. "Péninsule arabique: Les surprises de la démographie." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Avril-Juin 1994. pp. 3-26.

Hazbun, Waleed. "Rethinking Anti-Colonial Movements and the Political Economy of Decolonization: The Case of Tunisia." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 77-106.

Mackinnon, Colin. "Turning Gaza-Jericho First into Jobs and Projects." *Washington Report on Middle East Affairs*: vol. 13, no. 2, July-August 1994. pp. 50-185.

De Robinson, James. "Inflation Overkill." *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 5, September-October 1994. pp. 2-8.

Salter, Leonard. "Economic Benefits of the Israeli-PLO Peace."*Midstream*: vol. 40, no. 2, February-March 1994. pp. 2-4.

Book Reviews

Chapra, Umer. "Islam and the Economic Challenge." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 76-77. (Mohammed Abdel-Haq)

Hansen, Bent. "The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 71-72. (Mine Cinar)

Harik, Iliya and Denis Sullivan (eds.). "Privatization and Liberalization in the Middle East." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 73-75. (Valentine Moghadam)

Lowi, Miriam. "Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994. p. 693. (Sara Reguer)

Niblock, Tim and Emma Murphy (eds.). "Economic and Political Liberalization in the Middle East."*Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 72-72. (Iliya Harik)

Rivlin, Paul. "The Israeli Economy." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 75-76. (Emma Murphy)

Sadowski, Yahya. "scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 118-119. (Vassilios Damiras)

EDUCATION and LANGUAGE

Books

Badawi, M.M. *A Short History of Modern Arabic Literature*. Oxford: Clarendon Press, 1993. 288 p.

Seurat, Marei. *Mon royaume de vent: Souvenirs de Hester Stanhope*. Paris: Grasset, 1994. 250p.

Renard, John. *Islam and the Heroic Image: Themes in Literature and the Visual Arts*. Columbia: University of South Carolina Press, 1993. 234 p.

Articles

Houtsonen, Jarmo. "Traditional Qur'anic Education in a Southern Moroccan Village. *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 489-500.

Vandewalle, Dirk. "Research Facilities and Document Collections in the Socialist People's Lybian Arab Jamahiriyah." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 9-13.

Book Reviews

Badawi, M.M. "A Short History of Modern Arabic Literature." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 557-558. (George Atiyeh)

Cadora, F.J. "Bedouin, Village and Urban Arabic: An Ecolinguistic Study."*Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 143-144. (Kristen Brustad)

Jayyusi Khadra, Salma. "Anthology of Modern Palestine Literature." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4, July-August 1994. p. 31. (Salah Hassan)

Kaplan, Robert. "The Arabists, the Romance of an American Elite." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 502-505. (William Kontos)

Moreh, Shimuel. "Live Theatre and Dramatic Literature in the Medieval Arabic World." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 516-518. (Peter Heath)

Perry, John. "Form and Meaning in Persian Vocabulary: The Arabic Feminine Ending." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 531-533. (Simin Karimi)

Petrossian, Levon Ter. "Ancient Armenian Translations." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 546-547. (Haig Der Houssikian)

ENVIRONMENT

Books

Abdelkarim, Asad(et. al.). *Water Conservation in Palestine: An Integrated Approach towards Palestinian Water Resources Management*. Ramallah: Center for Engineering and Planning, 1994.

Articles

Ali, Samil Hadji. "L'islamisme dans la ville: Espace urbain et contre-centralité." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 69-74.

Brauman, Rony. "Opération "Restore Health". " *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp. 48-53.

Cairncross, Frances. "Environmental Pragmatism." *Foreign Policy*: no. 95, Summer 1994. pp. 35-53.

Roch, Dominique. "A qui est la mer ?" *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 1, Automne 1994. pp. 27-33.

HISTORY and GEOGRAPHY

Books

Ahmida, Ali Abdullatif. *The Making of Modern Lybia: State Formation, Colonization and Resistance, 1830-1932.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1994.

Ben Yahmed, Béchir. *Atlas du continent africain.* Paris: Jaguar, 1994. 176 p.

Degeorges, Gérard. *Damas: Des Ottomans à nos jours.* Paris: L'Harmattan, 1994. 303p.

Cleveland, William. *A History of the Modern Middle East.* Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Garfinkle, Adam. *War, Water and Negotiation in the Middle East: The Case of the Palestine-Syria Border, 1916-1923.* Tel Aviv: Tel Aviv University, Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 1994.

Mardam Bey, Salma (ed.). *Syria's Quest for Independence, 1939-1945.* London: Ithaca Press, 1994.

Petry, Carl. *Twilight of Majesty: The Reigns of the Mamluk Sultans Al-Ashraf Qaytbay and Qansuh Al-Ghawri in Egypt.* Washington, D.C. : University of Washington Press, 1994. 261p.

Sanbar, Elias. *Les palestiniens dans le siècle.* Paris: Gallimard, 1994.

Scofield, Richard. *Territorial Foundations of the Gulf Sates.* New York: St. Martin's Press, 1994. 256 p.

Stora, Benjamin. *Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance.* Paris: La Découverte, 1994. 128p.

Articles

Gholsorkhi, Shohreh. "Ismail II and Mirza Makhdum Sharifi: An Interlude in Safavid History." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 477-488.

Harik, Judith. "Shaykh al-Aql and the Druze of Mount Lebanon." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994.

Ingram, Edward. "The Geopolitics of the First British Expedition to Egypt: The Cabinet Crisis of September 1800." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994.

Lefebvre, Jeffrey. "Historical Analogies and the Israeli-Palestinian Peace Process: Munich, Camp David and Algeria." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 84-101.

Levanoni, Amalia. "The Mamluk Conception of the Sultanate." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 373-392.

Marino, Brigitte. "Damas au XIXe siècle: Impressions de voyage." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 87-93.

Book Reviews

Bayat, Mangol. "Iran's First Revolution: Shi'ism and the Constitutional Revolution of 1905-1909." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 513-514. (Mahmoud Sadri)

Cole, Juan. "Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 507-510. (Donald Malcom Reid)

Guest, John. "Survival among the Kurds: A History of the Yezidis." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 547-549. (George Harris)

Kolinsky, Martin "Law, Order and Riots in Mandatory Palestine, 1928-1935." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 524-525. (Lawrence Davidson)

Lewis, Bernard. "Les Arabes dans l'histoire."*Politique Etrangère*: vol. 59, no. 1, Printemps 1994. p. 299. (Khattar Abu Diab)

Marcus, Abraham. "The Middle East on the Eve of Modernity; Aleppo in the Eighteenth Century." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 180-184. (Robert Brenton Betts)

Martel-Thoumian, Bernadette. "Les civils et l'administration dans l'etat militaire Mamluk (IXème/XVème)." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 543-544. (Carl Petry)

Ronald, Jennings. "Christians and Muslims in Ottoman Cyprus and the Mediterranean World 1571-1640." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 514-516. (Virginia Asken)

LAW and PUBLIC ADMINISTRATION

Books

Allock, John(et. al.). *Border and Territorial Disputes.* 3rd. ed. Revised and Updated. Harlow, Essex, England: Longman Group, 1994.

Bevis, Linda. *The Applicability of Human Rights Law to Occupied*

Territories: The Case of the Occupied Palestinian Territories. Ramallah, West Bank: Al-Haq, 1994.
Botiveau, Bernard. *La loi islamique et droit dans les sociétés arabes.* Paris: Karthala, 1994. 360 p.
Goldberg, Ellis (et. al.). *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society.* Seattle, WA: University of Washington Press, 1993. 288 p.
Scientists and Human Rights in Syria. Washington, D. C. : National Academy Press, 1993. 65 p.

Articles

Al-Ahnaf, M. "Maroc: Le code du statut personnel." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Juillet-Septembre 1994. pp. 3-27.
Charar, Mona. "Beyrouth, le choix d'un centre." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 174-185.
Gebrane-Badlissi, Eliane. "Le phénomène de Squattérisation à Beyrouth." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 186-189.
Luizard, Pierre-Jean. "Baghdad: Une métropole moderne et tribale, siège de gouvernements assiégés." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 225-242.
Raymond, André. "Le Caire traditionnel: Une ville administrée par ses communautés." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 9-16.
Wing, Adrien Katherine. "Palestinian Women: Their Future Legal Rights." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 55-73.

Book Reviews

Mallat, Chibli. "The Renewal of Islamic Law: Muhammad Baqer as-Sader and the Shi'i International." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 547-548. (Ervand Abrahamian)

MILITARY

Books

Bearman, Sydney. *Strategic Survey, 1993-1994.* London: Brassey's for the International Institute for Strategic Studies, 1994.
Chipman, John(dir.). *The Military Balance, 1994-1995.* London: Published by Brassey's for the International Institute for Strategic Studies, 1994.
Clawson, Patrick (ed.). *Iran Strategic Intentions and Capabilities.* Washington: National Defense University, 1994. 234 p.
Feldman, Shai and Ariel Levite (eds.). *Arms Control and the New Middle East Security Environment.* Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1994.
Evron, Yair. *Israel's Nuclear Dilemma.* Ithaca; Cornell University Press. 1994. 312p.
Levite, Ariel. See Shai Feldman.

Articles

Aclimandos, Tewfick. "Les ingénieurs militaires égyptiens." *Maghreb-Machrek*: no. 146, Octobre-Décembre 1994. pp. 7-27.
Clarke, Duncan. "The Arrow Missile: The United States, Israel and Strategic Cooperation."*The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 475-492.
Ghali, Boutros-Boutros. "The Land Mine Crisis." *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 5, September-October 1994. pp. 8-14.
Haass, Richard. "Military Force: A User's Guide." *Foreign Policy*: no. 96, Fall 1994. pp. 21-31.

Book Reviews

Cordesman, Anthony. "Weapons of Mass Destruction in the Middle East." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994. pp. 694-695. (Michael Eisenstadt)
Platt, Alan (ed.). "Arms Control and Confidence Building in the Middle East." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 1994. pp. 121-122. (MRF)

POLITICS

Books

Abu Amr, Ziad. *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad.* Bloomingtin: Indiana University Press, 1994. 169 p.
Amirhmadi, Hooshang and Eric Hooglund (eds.). *US-Iran Relations: Areas of Tension and Mutual Interest.* Washington, D.C. : Middle East Institute, 1994. 127p.
Chartouni, Charles. *Conflict Resolution in Lebanon: Myth and Reality.* Beirut: Foundation for Human and Humanitarian Rights, 1994.
Corbin, Jane. *Gaza First: The Secret Norway Channel to Peace between Israel and the PLO.* London: Bloomsburry, 1994.
Dumper, Michael. *Islam and Israel: Muslim Religious Endowments and the Jewish State.* Washington, D.C. : Institute of Palestine Studies, 1994. 224 p.
Figuie, Gérard. *Le point sur le Liban 1994.* Liban: Anthologie, 1994. 290 p.
Gunder, Charles. *The Horn of Africa.* London: UCL Press, 1994. 192 p.
Halter, Marek et Eric Laurent. *Les fous de la paix: Histoire secrète d'une négotiation.* Paris: Plon, Laffont, 1994.
Hazelton, Franz. *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy.* London: Zed Books, 1994. 288p.
Hooglund, Eric. See Hooshang Amirhmadi.
Hume, Cameron. *The United Nations, Iraq, and Iran: How Peacemaking Changed.* Bloomington: Indiana State University, 1994. 288p.
Hunter, Brian (ed.). *The Statesman's Yearbook, 1994-1995.* London: Macmillan Press, 1994.
King, John. *Handshake in Washington: The Beginning of Middle*

East Peace? London: Ithaca Press, 1994. 234 p.
Kiwan, Fadia (dir.). *Le Liban aujourd'hui.* Beyrouth, Paris: CERMOC, CNRS, 1994.
Laurent, Eric. See Marek Halter.
McLachlan, Keith. *The Boundaries of Modern Iran.* London: UCL Press, 1994. 160 p.
Mudiam, Prithvi Ram. *India and the Middle East.* London: British Academic Press, 1994.
Nouschi, André. *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition.* Paris: Coll. Thématèque-Histoire, 1994. 224p.
O'Loughlin, John(et. al.). *War and its Consequences: Lessons from the Persian Gulf Conflict.* New York: Harper Collins College Publishers, 1994. 252p.
Peters, Joel. *Building Bridges: The Arab-Israeli Multilateral Talks.* London: Chameleon Press Ltd., 1994. 44 p.
Pinkney, Robert. *Democracy in the Third World.* Colorado: Rienner, 1994.
Said, Edward. *The Politics of Disposession.* London; Chatto and Windus, 1994.
Salamé, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World.* London: I.B. Tauris, 1994.
Scholz, Nobert (ed.). *U.S Official Statements: The Palestinian Refugees.* Washington, D.C. : Institute for Palestine Studies, 1994.
Sicherman, Harvey. *Palestinians Autonomy, Self-Government and Peace.* Boulder, CO: Westview Press, 1993.
Thomas, Graham. *Sudan: Struggle for Survival.* London: Darf Publishers, 1994. 263 p.
Viorst, Milton. *Sandcastles: The Arabs in Search of the Modern World.* New York: Alfred Knopf, 1994. 385 p.

Articles

Al-Ani, Abdul Haq. "Britain and Iraq: A Chapter in the History of Imperialism." *Arab Review*: vol. 2, no. 3, Winter 1994. pp. 5-13.
Aruri, Nasser. "From Oslo to Cairo: Repackaging the Occupation." *Arab Palestinian Resistance*: vol. 26, no. 6, June 1994. pp. 16-20.
Ben-Meir, ALon. "The Israeli-Syrian Battle for Equitable Peace." *Middle East Policy*: vol. 3, no, 1, 1994. pp. 70-83.
Berger, Elmer. "Will 94 be 49 all Over Again." *The Link*: vol. 27, no. 1, January-March 1994. pp. 1 and 3-11.
Blunden, Margaret. "Insecurity on Europe's Southern Flank." *Survival*: vol. 36, no. 2, Summer 1994. pp. 134-148.
Charillon, Frédéric. "Jordanie: Les élections du 8 Novembre 1993 et le processus de paix." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Avril-Juin 1994. pp. 40-55.
Chehadé, Mehdi. "Le CCG et les sanctions internationales contre l'Irak." *Le Dossier Euro-Golfe*: no. 20, Aout 1994. pp. 2-3.
Denoeux, Guillain. "Tunisie; Les éléctions présidentielles et législatives, 20 Mars 1994." *Maghreb-Machrek*: no. 145, Juillet-Septembre 1994. pp. 49-73.
Fischbach, Michael. "The Implications of Jordanian Land Policy for the West Bank." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 492-511.
Ghabra, Shafeeq. "Democratization in a Middle Eastern State: Kuwait, 1993." *Civil Society*: vol. 3, no. 31, July 1994. pp. 24-30.
Goytisolo, Juan. "L'exclusion toujours recommencé." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52, Eté 1994. pp. 15-20.
Hermann, Richard. "Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 455-457.
Hudson, Michael. "The Clinton Administration and the Middle East: Squandering the Inferitance?" *Current History*: no. 580, 1994. pp. 49-54.
Karawan, Ibrahim. "Arab Dilemmas in the 1990's: Breaking Taboos and Searching for Signposts." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 435-455.
El-Khazen, Farid. "Lebanon's First Postwar Parliamentary Elections, 1993." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 120-136.
Killgore, Andrew. "If Geopolitics is Like Baseball, Israel is Striking out." *Washington Report on Middle East Affairs*: vol. 13, no. 2, July-August 1994. pp. 15 and 111.
Lewis, B. "Why Turkey is the Only Muslim Democracy." *Middle East Quarterly*: vol. 1, no. 1, 1994. pp. 41-49.
Marcus, Aliza. "City in War Zone." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4, July-August 1994. pp. 16-20.
Muslih, Muhammad. "Dateline Damascus: Asad is Ready." *Foreign Policy*: no. 96, Fall 1994. pp. 145-165.
Neff, Donald. "Les Etats-Unis et Jerusalem." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52, Eté 1994. pp. 69-99.
Roy, Sara. "The Seed of Chaos, and of Night, the Gaza Strip after the Agreement." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 1994. pp. 85-98.
Shirley, Edward. "The Iran Policy Trap." *Foreign Policy:* no. 96, Fall 1994. pp. 75-94.
Spencer, Claire. "Algeria in Crisis." *Survival*: vol. 36, no. 2, Summer 1994. pp. 149-163.
"United Nations Resolutions on Palestine, 1947-1973." *Arab Palestinian Resistance*: vol. 26, no. 6, June 1994. pp. 39-45.
Ye'or, Bat. "The Return of Islam to Europe." Interviewed by Paul Giniewskii. *Midstream*: vol. 40, no. 2, February-March 1994. pp. 16-19.

Book Reviews

Alamuddin, Najib. "Turmoil: Druzes, Lebanon and the Arab-Israeli Conflict." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 178-180. (Raymond Habiby)

Burgat, Francois and William Dowell. "The Islamic Movement in North Africa." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 78-79. (Henry Munson)

Clark, Ramsey. "The Fire this Time: U.S. War Crimes in the Gulf." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 116-117. (Thomas Mullen)

Connell, Dan. "Against all Odds: A Chronicle of the Eritrean Revolution." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4. July-August 1994. pp.30. (Basil Davidson)

DeCosse, David. "But Was it Just? Reflections on the Morality of the Persian Gulf War." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 1994. pp. 112-113. (Louay Bahry)

Denoeux, Guilain. "Urban Unrest in the Middle East: A Comparative Study of the Informal Networks in Egypt, Iran and Lebanon." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 520-522. (Joost Hiltermann)

Frey, R.G. and Christopher Morris (eds.). "Violence, Terrorism and Justice." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 1007-109. (Robert Ashmore)

Gause III, Gregory. "Saudi-Yemeni Relations." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 539-540. (M. Kavoossi)

Kedourie, Elie. "Politics in the Middle East." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 511-513. (Michael Hudson)

Khashan, Hilal. "Inside the Lebanese Confessional Mind." *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 4, Fall 1994. pp. 95-97. (Anthony Sullivan)



ياسين الخليل

السفير (بيروت)، ٢٧/٢/١٩٩٥



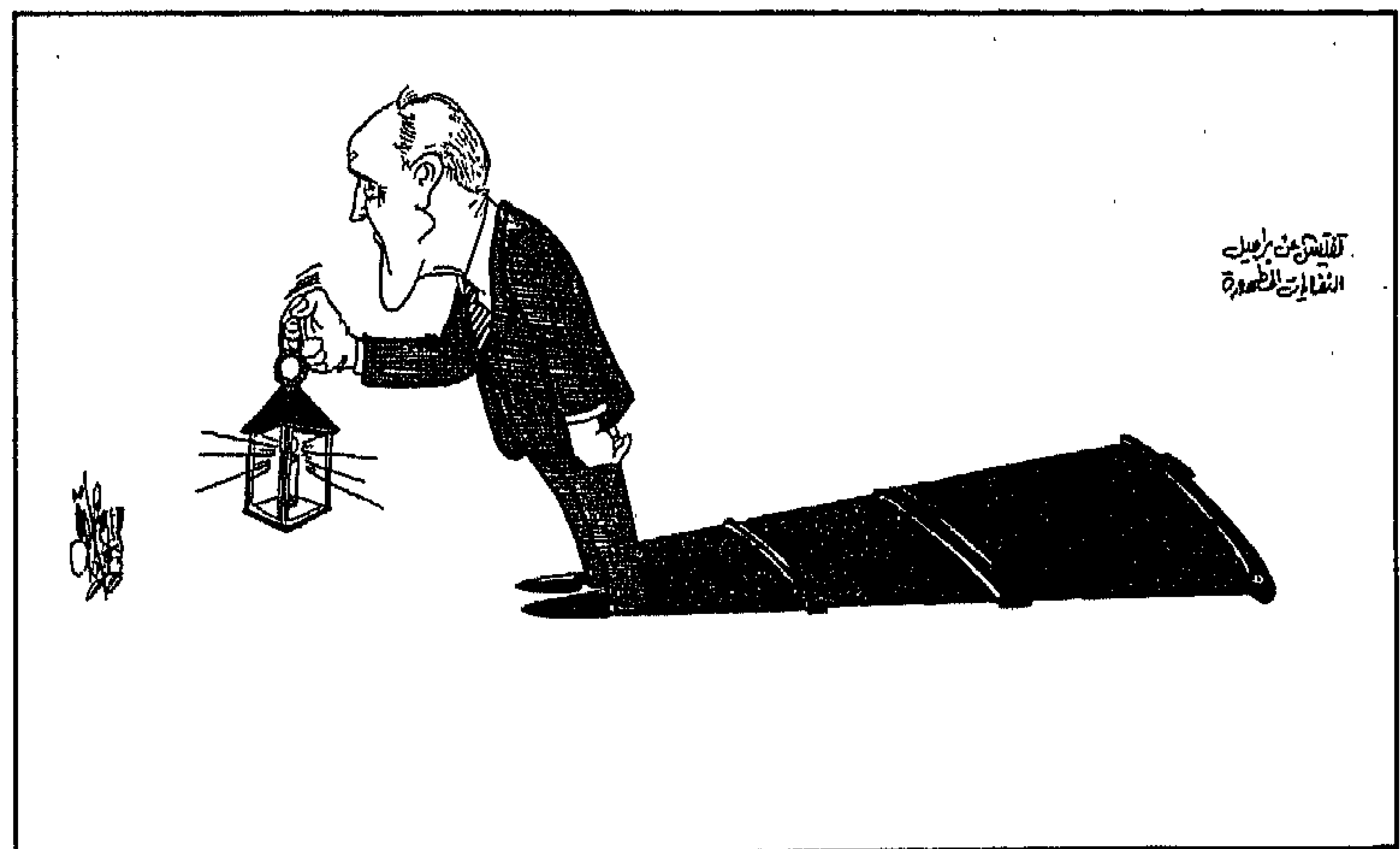
ياسين الخليل

السفير، ٣١/١/١٩٩٥



بيار صادق

النهار (بيروت)، ١/٢/١٩٩٥



بيار صادق

النهار، ٢٧/١/١٩٩٥



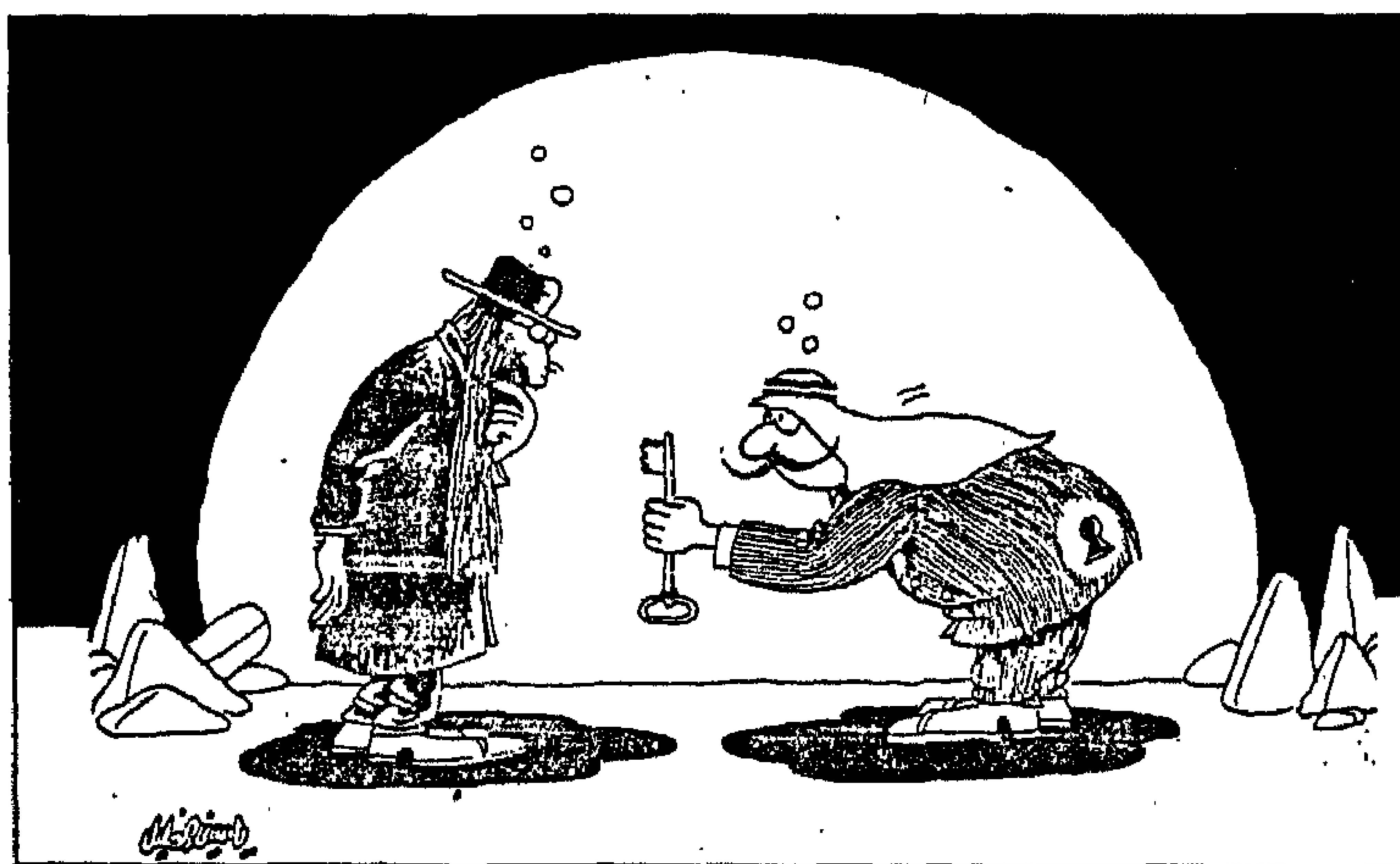
حبيب

الحياة (بيروت)، ٢٧/٢/١٩٩٥



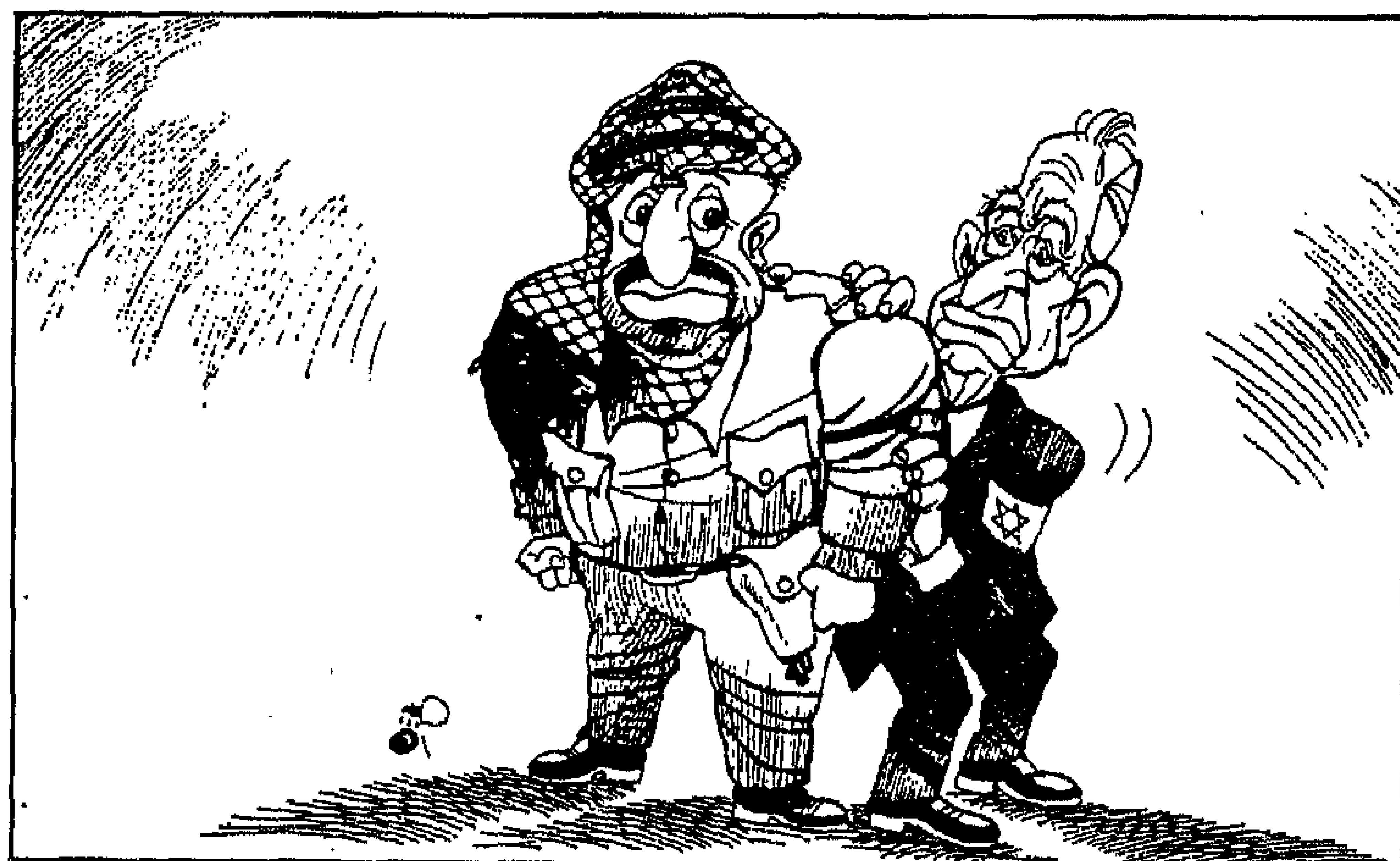
ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٣/٢٢



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٣/٢



حبيب

الحياة، ١٩٩٥/١/٢٦



حامد

الاتحاد (أبو ظبي)، ٧/٤/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ١٦/٤/١٩٩٥



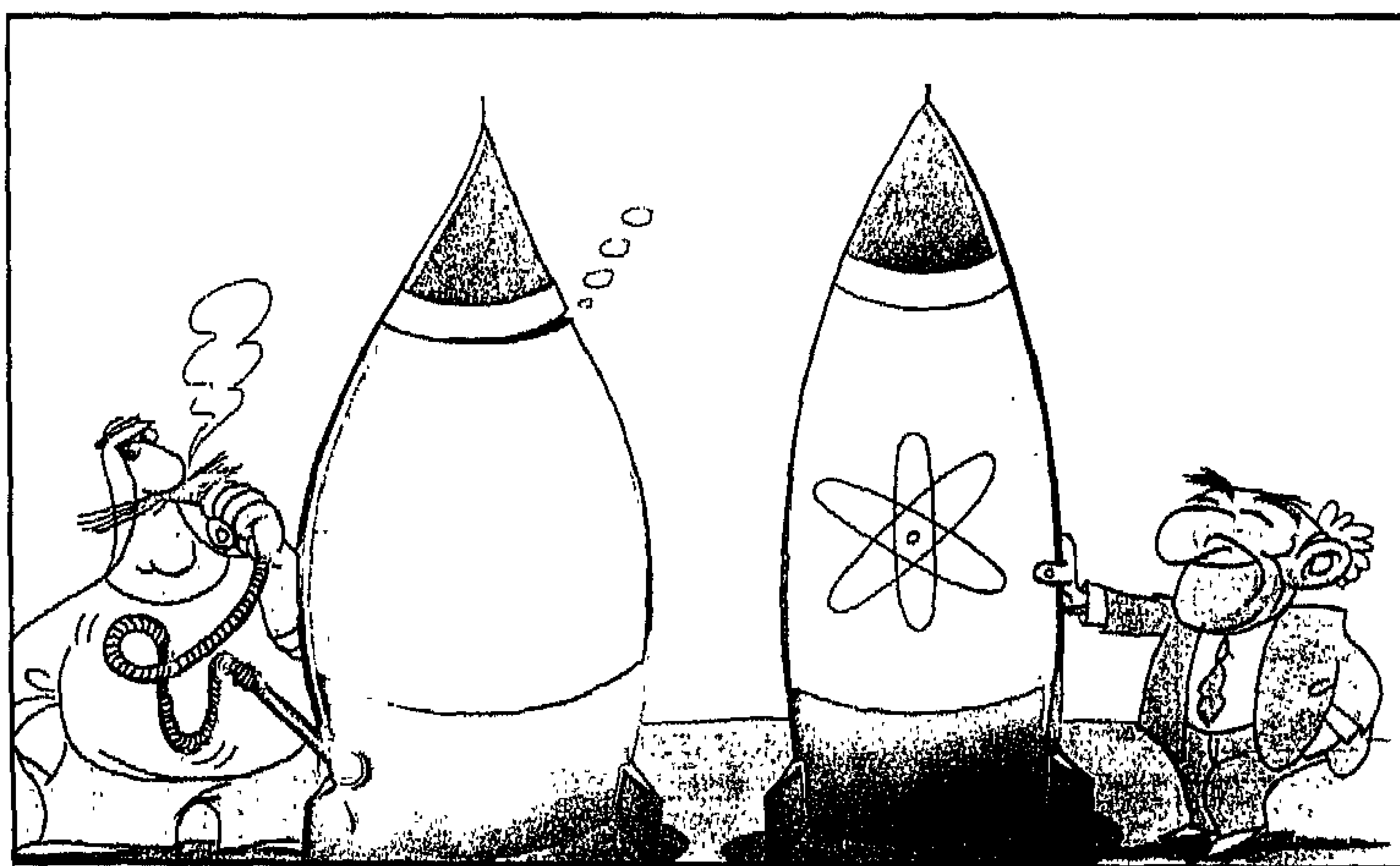
ياسين الخليل

السفير، ١٩/١/١٩٩٥



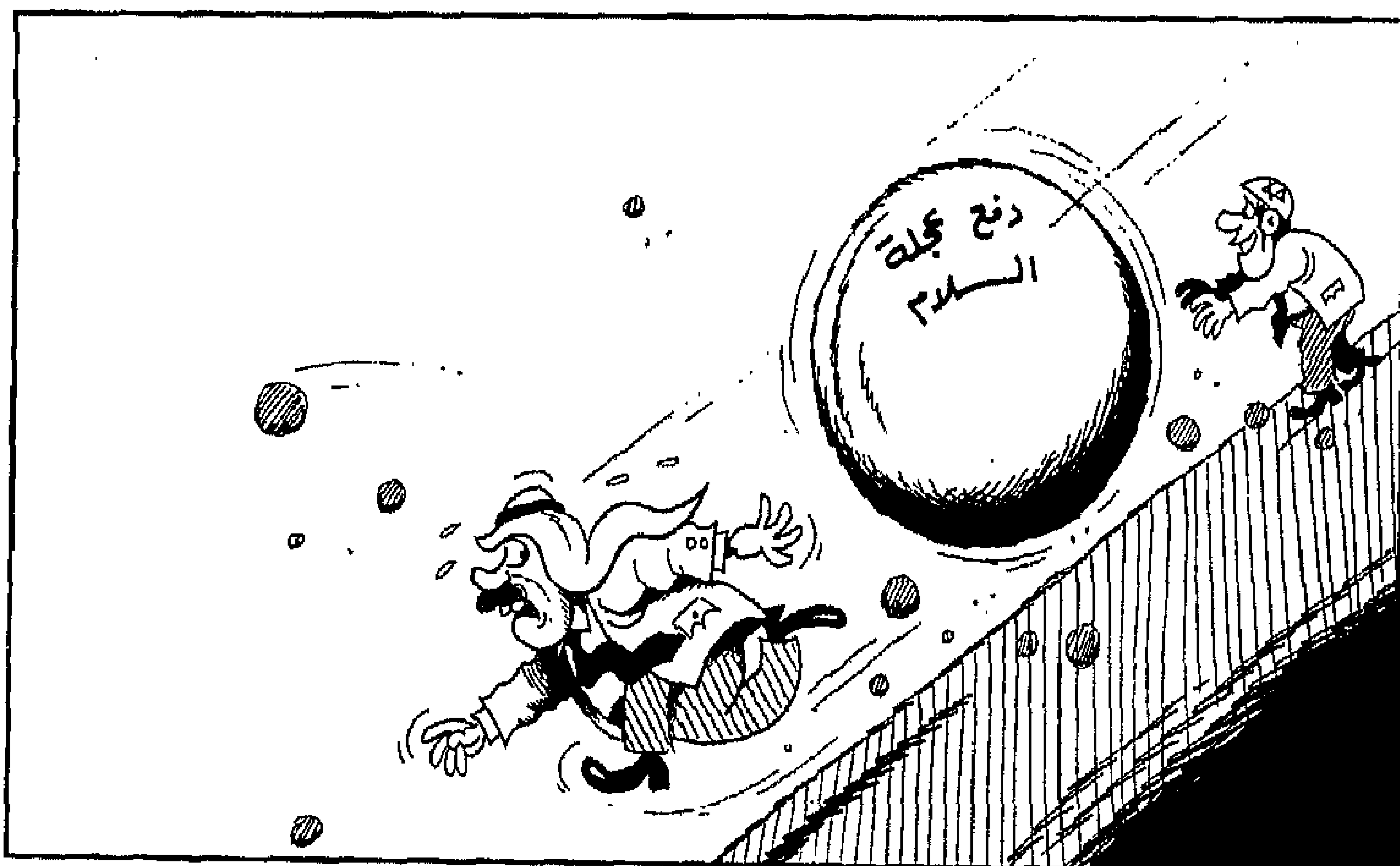
ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٢/٦



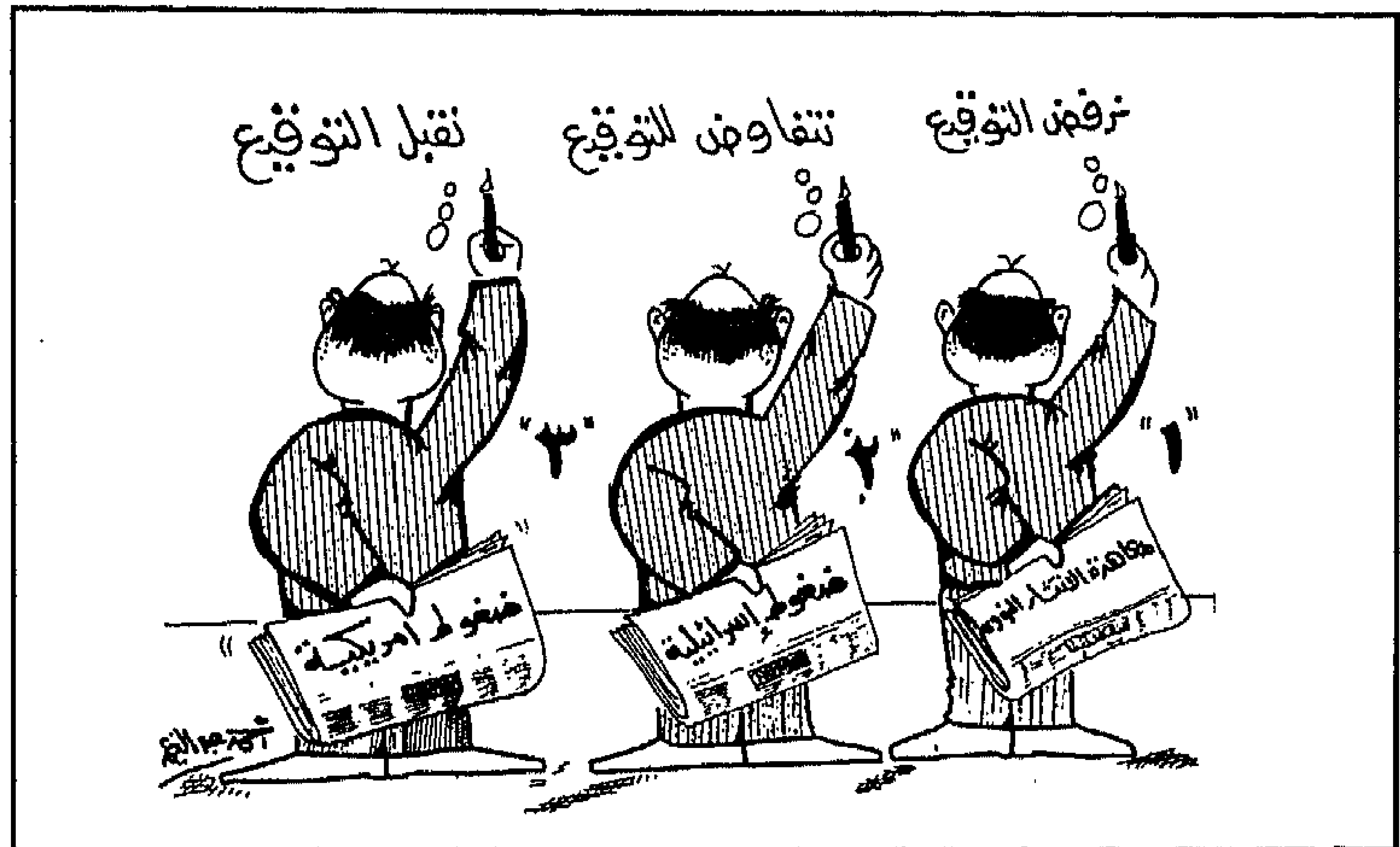
حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٣/٢٨



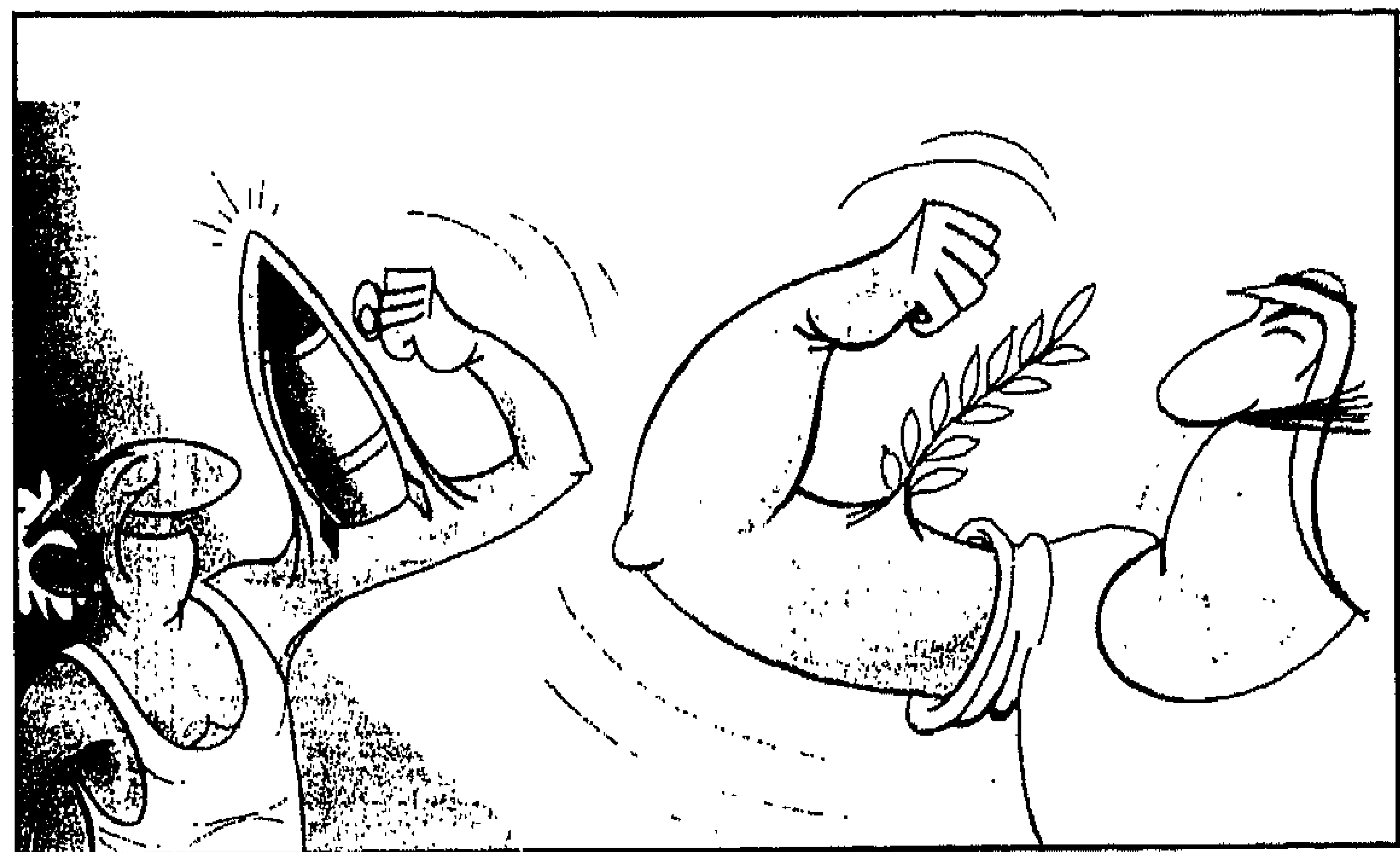
عبد السلام مقبول

القبس (الكويت)، ١٩٩٤/١١/٢٨



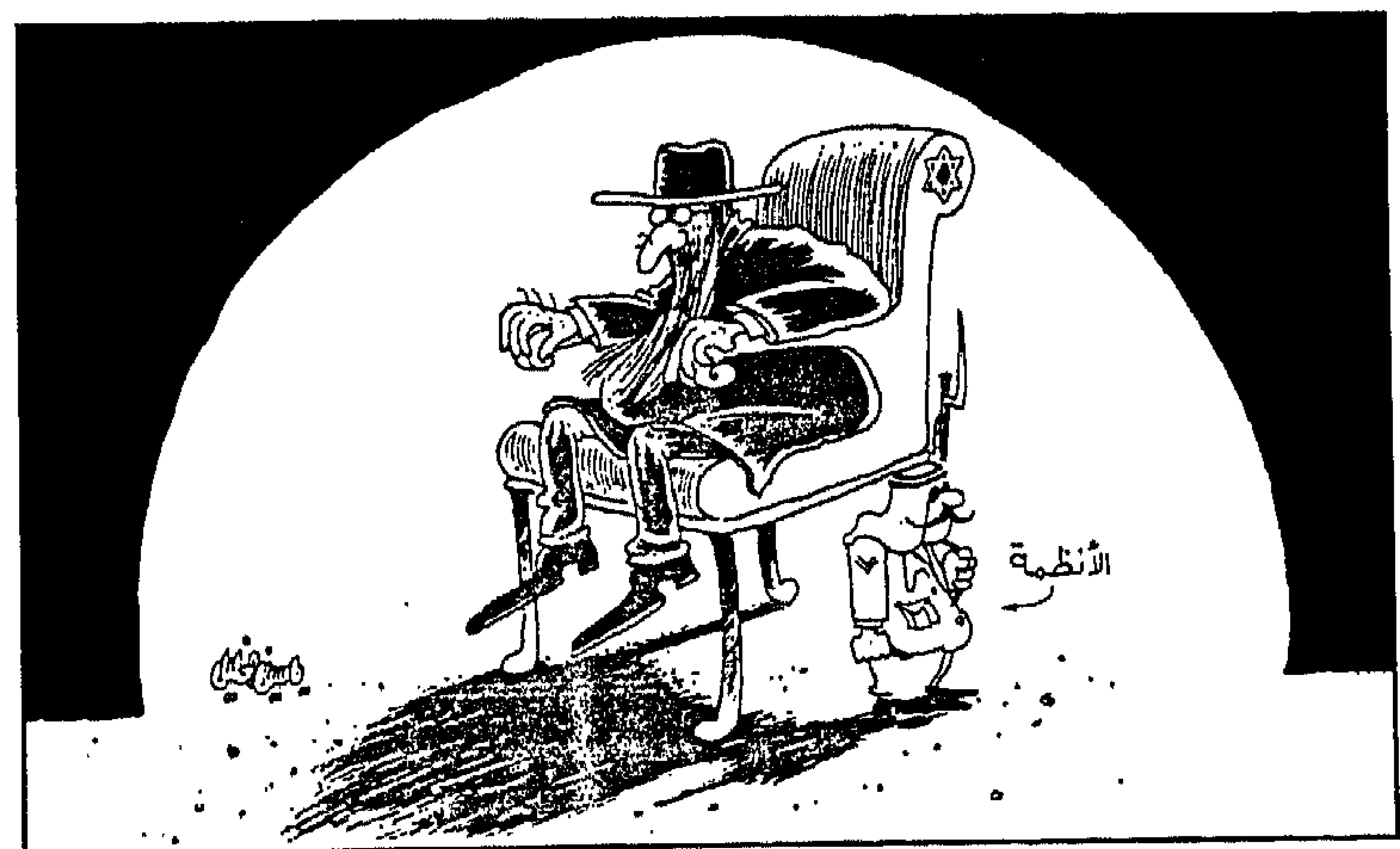
أحمد عبد النعيم

الشعب (القاهرة)، ١١/٤/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ٩/٤/١٩٩٥



ياسين الخليل

السفير، ٦/١/١٩٩٥



هاني

الحياة، ٢٨/٢/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ٢٧/٢/١٩٩٥



ياسين الخليل

السفير، ١٧/٢/١٩٩٥



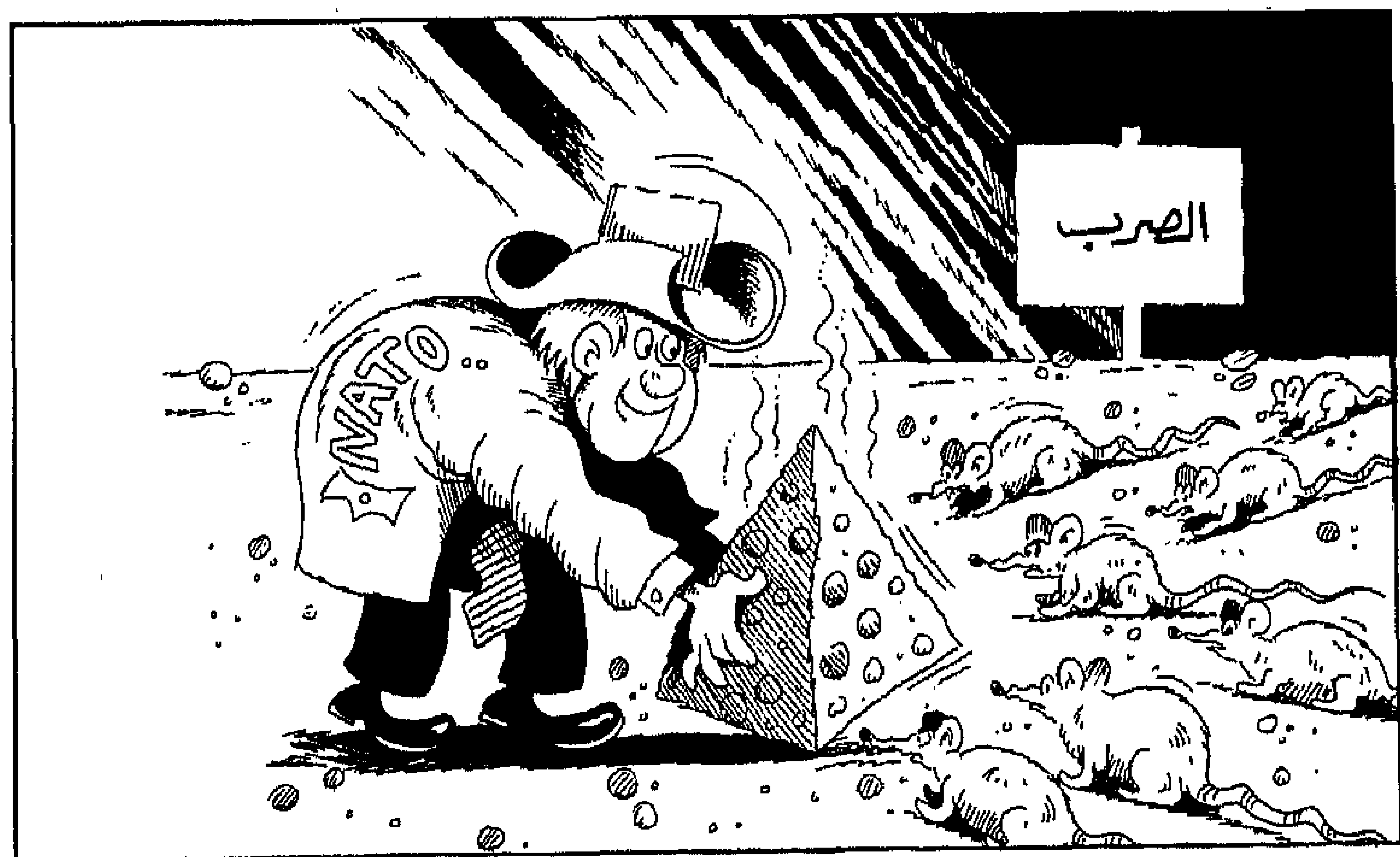
ياسين الخليل

السفير، ٧/١/١٩٩٥



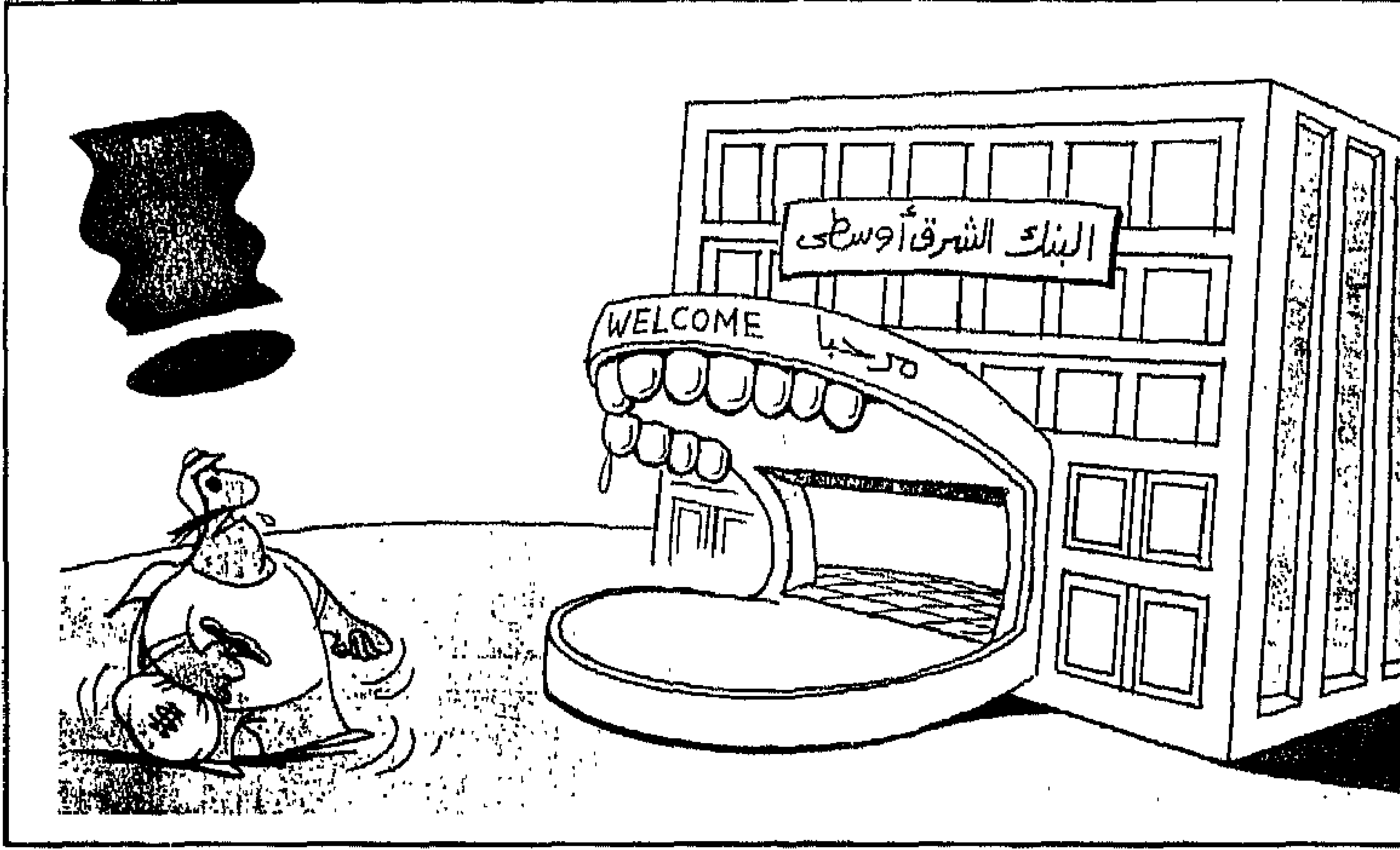
هاني

الحياة، ١٧/١/١٩٩٥



عبد السلام مقبول

القبس، ٢١/١١/١٩٩٤



حامد

الاتحاد، ١٨/٤/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ١/٤/١٩٩٥



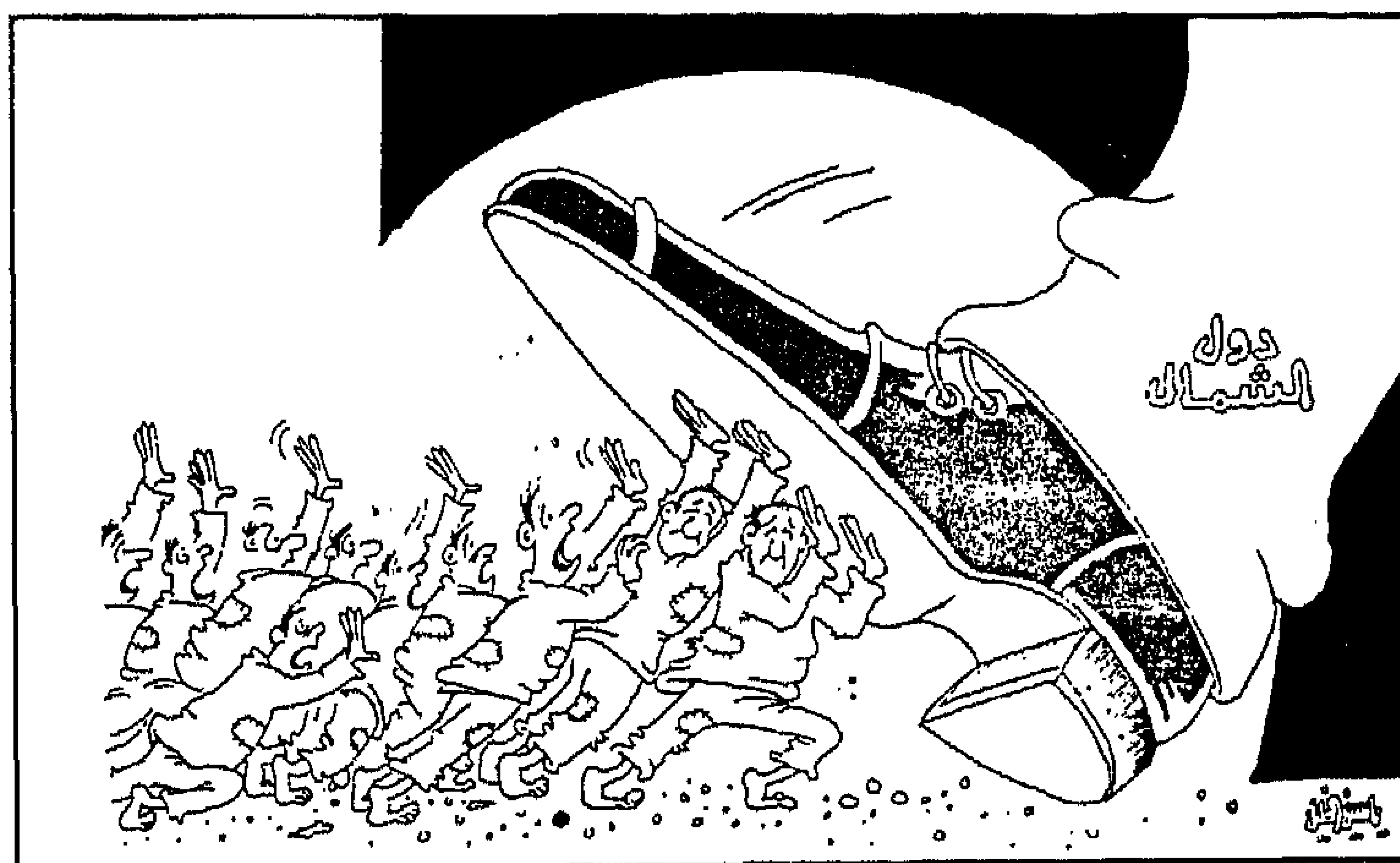
بيار صادق

النهار، ٢٦/١/١٩٩٥



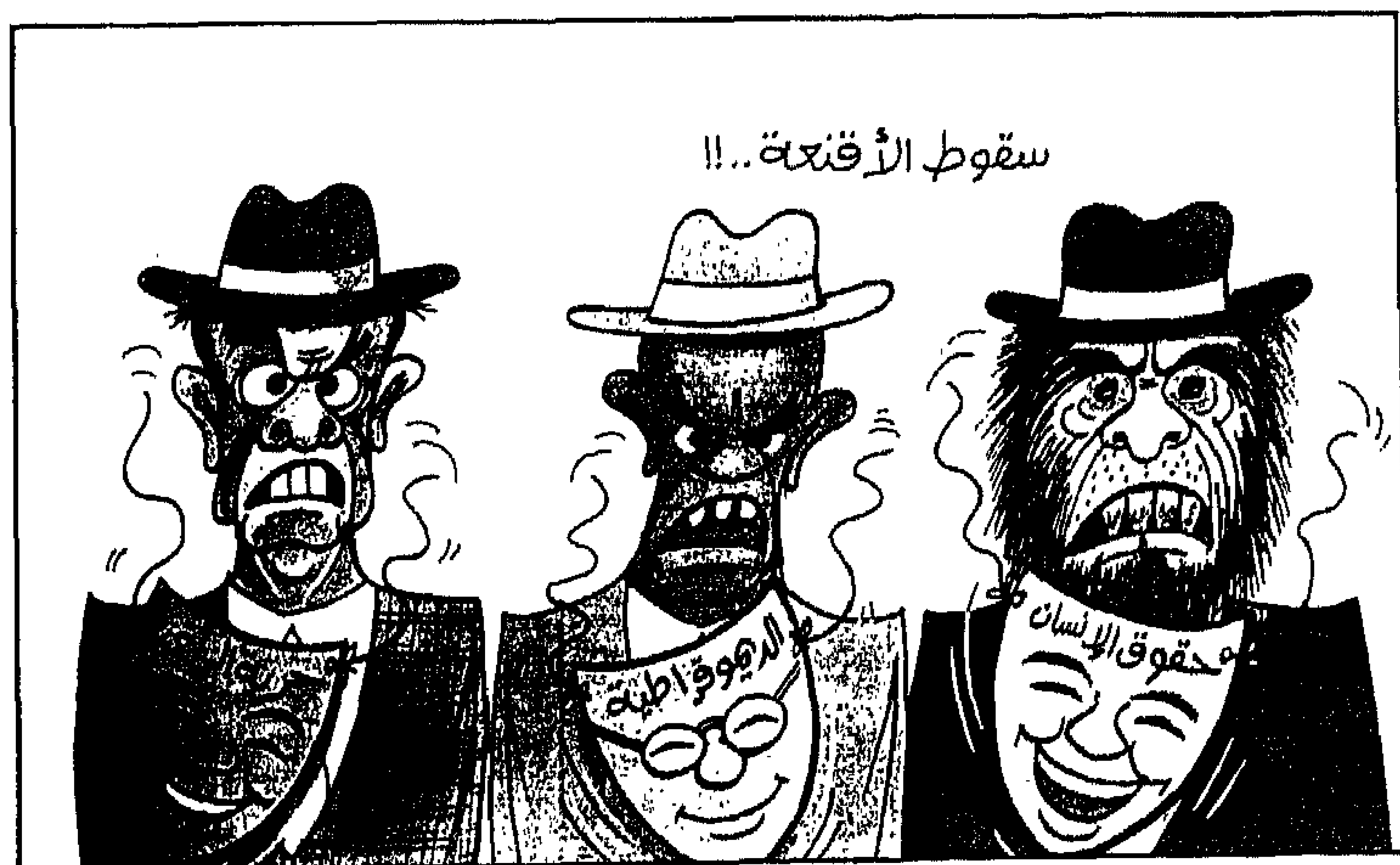
حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٣/١٩



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٣/٢٨



حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٣/٦

General Supervisor : Paul Salem

Editor : Fares Abi Saab

Responsible Director : Habbouba Isshaq

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies

Abaad - No.3, May 1995

CONTENTS

«أبعاد» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «أبعاد» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويراوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويراوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكتّاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألاّ يكون قد سبق نشره، أو هو معدٌّ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي :

المركز اللبناني للدراسات

بناية الطيار

ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل

بيروت – لبنان

أبعاد

العنوان

المركز اللبناني للدراسات - بناية الطيار
ص.ب : ٥٥٢١٥ - سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٦٠١٧٨٧ - ١ - ٩٦١

Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6
Fax : 961 - 1 - 601787

الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت - لبنان
فاكس : ٤٧٨١٤٩١ - ٢١٢ - ٠٠١
اشتراك الأفراد : لبنان ٢٤ دولاراً خارج لبنان ٦٠ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ٤٨ دولاراً خارج لبنان ١٠٠ دولار

Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 001 - 212 - 4781491
Individuals : Lebanon $ 24 Outside Lebanon $ 60
Institutions : Lebanon $ 48 Outside Lebanon $ 100

سعر العدد

■ لبنان ٧٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س. ■ الأردن ٢,٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً ■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ١٥٠ ريالاً ■ مصر ٥ جنيهات ■ السودان ٤٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٧٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٧ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير ■ المغرب ٣٠ درهماً ■ موريتانيا ٣٥٠ أوقي ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ المانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

العدد الثامن : تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ Abaad - No. 8, October 1998



المحور

البيئة في لبنان ٢
الواقع والخيارات البديلة

نصري قعوار
رجا طنوس
هاني أبو فاضل
جاد تابت
كمال فغالي
شادي حمادة
مصطفى يايخي
فيصل أبو عز الدين
هيام ملاط
علي الحبحاب
عبد الله الدح
حسين حجازي
رياض شديد
محمد الخولي
عطا جبور
عاصم سلام
عبد الله زخيا

■ بيروت .. العمران والاقتصاد والاجتماع
هدى رزق

■ الاستخدام السياسي للحركة النقابية اللبنانية
جاك قبانجي

■ أزمة النقابات في مصر
أحمد تابت

■ العرب وحتمية الحداثة؟
فارس أبي صعب



المركز اللبناني للدراسات
THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

■ لوحة الغلاف للفنان التونسي محمود التونسي ■ تصميم الغلاف عادل قديح ■ خطوط حسين ماجد

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

■ المشرف العام : بول سالم

■ مدير التحرير : فارس أبي صعب

■ المدير المسؤول : حبوبة اسحق

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

العدد الثامن : تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

المحتـويات

الافتتاحية

المحور: مشاكل البيئة في لبنان ـ ٢

دراسـة

مراجعة كتاب

كاريكاتور

بولس سالم

تحدّيات البيئة في العهد الجديد

هذا العدد من **أبعاد** يستكمل في محوره محور العدد السابق، حيث يعالج العددان في محوريهما الأزمة البيئية في لبنان ويقدمان دراسات حول البيئة أُعد معظمها وقدم إلى مؤتمر نظمه المركز اللبناني للدراسات ومؤسسة فريدريش ايبرت في نهاية العام ١٩٩٧. فمع الاقتراب من العام ٢٠٠٠، تزداد خطورة الهموم البيئية، وعلى الرغم من التقدم الذي حققه لبنان بمعرفة أهمية الشؤون البيئية وتأسيس وزارة متخصصة فيها، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة لعشرات الجمعيات غير الحكومية البيئية ومن السياسات الحكومية، فضلاً عن تطور أنماط السلوك الإجتماعي وإجراءات أصحاب الأعمال، فإننا مهددون بتطور الوضع نحو الأسوأ.

فوزارة البيئة، وعلى الرغم من حسن النية ومن وجود موظفين مؤهلين فيها، صغيرة جداً وتنقصها الموارد الكافية التي تمكنها من مواجهة هذه المشكلة على الصعيد الوطني، وهي لا تملك الصلاحية القانونية والدستورية لفرض شروط المحافظة على البيئة. فصلاحيتها مقتصرة على القيام بدراسات وإصدار توصيات على أمل أن يأخذ بها مجلس الوزراء والوزارات والوزراء شخصياً.

أما على المستوى الاجتماعي، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في تعزيز الوعي العام للمشاكل البيئية، فإن تصرف الناس ما زال يعبر عن عدم نضوج الوعي بالمشاكل البيئية، أو عن تناقض المصالح الأنانية

إفتتاحية

القصيرة النظر مع المصلحة البيئية العامة. وهذا يظهر في معاملة السكان للطبيعة كما يظهر في التوسع المدني الذي يغزو كل مدننا وقرانا.

أما داخل القطاع الخاص، فعلى الرغم من الوعي المتزايد وعلى الرغم من أنه ليس للبنان قطاع صناعي كبير، فإن الصناعات المحلية ما زالت تنتج من دون الاكتراث لتدهور البيئة على نحو تلوث الهواء والمياه والتسمم الكيميائي وما شابه. وفي بلد صغير كلبنان حيث هناك القليل من الأرض، يمكن تبذيرها، وحيث سنبقى مجبرين على الاعتماد على السياحة، فإن تعاملاً مماثلاً مع البيئة يشكل بحد ذاته انتحاراً اقتصادياً.

وكما يزداد عدد الدراسات العالمية التي تظهر انه ليس لتدهور البيئة تأثير سلبي على المدى الطويل فقط، بل انه يؤدي إلى خسائر اقتصادية مباشرة، على نحو خسارة أيام عمل بسبب المرض، وعلى نحو تحويل الأموال للاستشفاء بدلاً من الإنتاج، فإن حماية البيئة، بتعبير آخر، لا تقوم على المنطق الأخلاقي والاجتماعي فقط بل على المنطق الاقتصادي أيضاً.

وفي الوقت الذي يستقبل لبنان رئيساً جديداً للجمهورية ويستعد لاستقبال القرن الحادي والعشرين، فإن قضية بأهمية المحافظة على البيئة وتنميتها يجب أن تكون في مقدمة لائحة القضايا الوطنية. وعلى الرغم من أن التقدم في البيئة مسألة يجب أن تعني كل قطاعات المجتمع بدءاً بالعائلة، مروراً بالمدرسة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وصولاً إلى الإعلام،

فـإنه من المـهم جـداً أن تقـوم الدولة ـ وهي التي لديهـا الصـلاحـيـة في التشريع والتنظيم وفي المـكافأة والعقاب ـ بدور قيادي في تحـديد الهموم البيئية.

أتمنى أن يكون هذا العدد من **أبعاد** مكملاً للعدد السابق في تقديم نظرة شاملة، مفصلة وعلمـية ومتعددة الجوانب، للأزمة البيـئية في لبنان وسبل مواجهتها ◇

مشاكل البيئة في لبنان
والخيارات البديلة

باتت
قضية البيئة من الأمور الأساسية التي
تفرض نفسها في أي مجتمع. فالتزايد المستمر لعدد السكان،
وما يرافقه من نزوع دائم في المجتمع نحو التمدن والعمران، مع ما يرافق
ذلك من تمدد سكني واستنزاف متزايد للموارد الطبيعية، في غياب الوعي العام
وفي ظل تجاهل أو غياب القانون الذي يحمي العلاقة بين الإنسان والطبيعة وينظمها،
حمّل البيئة أعباء وخلق فيها مشكلات باتت تخل بالتوازن الذي يسمح للنظام الطبيعي
بتجديد نفسه، وصارت تهدد حياة الإنسان ذاته الذي سخر ذلك النظام الطبيعي من أجل
تحسين شروط حياته.

وفي هذا السياق لم تكن تجربة لبنان بعيدة من تجارب البلدان الأخرى، حيث تشهد البيئة فيه
تدهوراً على مختلف صعد التربة والماء والهواء والغذاء، في الوقت الذي لا يزال القانون
غائباً عن التطبيق أو عاجزاً ضبط كل التطورات التقانية والإنتاجية والمدنية والعمرانية
التي تشوّه البيئة.

هذا المحور هو الجزء الثاني والأخير من مجموعة دراسات تعالج مختلف
جوانب البيئة في لبنان تحاول أبعاد من خلاله عرض مشاكل
البيئة في لبنان وتقديم اقتراحات الحلول لها.

نصري قعوار (*)

دور الأسمدة والمبيدات في تلويث البيئة والأغذية النباتية

مقدمة

مر الإنتاج الزراعي عبر العصور بمراحل مختلفة من حيث الوسائل المستخدمة بالزراعة، ولغاية الثلث الأول من القرن العشرين كان الإنتاج الزراعي في أغلبيته تقليدياً ولم تكن الأسمدة والمبيدات الكيميائية المصنعة معروفة.

وفي أواخر الأربعينات، أي منذ نحو نصف قرن، بدأت الزراعة تتحول إلى زراعة مكثفة، الأمر الذي أحدث تحولاً جذرياً في الوسائل المتبعة، وبالتالي ازداد الاعتماد على الأسمدة لزيادة الإنتاج من مختلف المحاصيل الحقلية والخضار والفاكهة. وفي الفترة نفسها حدث تحول كبير بالنسبة إلى المبيدات، إذ تم اختراع المبيدات الكيميائية المصنعة وجرى تصنيعها بكميات كبيرة وأصبحت في متناول المزارعين وبأسعار زهيدة مقابلة بالمبيدات المستخرجة من النباتات التي كانت مستعملة في ذلك الوقت.

يختلف دور كل من الأسمدة والمبيدات الكيميائية في طريقة تلويثها للبيئة، إذ إنها تختلف من حيث تركيبها الكيميائي. أما أخطار المبيدات فهي أكثر كثيراً من أخطار الأسمدة

ويختلف دور كل من الأسمدة والمبيدات الكيميائية في طريقة تلويثها للبيئة، إذ إنها تختلف من حيث تركيبها الكيميائي. أما أخطار المبيدات فهي أكثر كثيراً من أخطار الأسمدة.

١ ـ الأسمدة

تستعمل الأسمدة بالتربة لتغذية النباتات، وتحتاج الصنوف الجديدة من المحاصيل الحقلية والخضار إلى كميات مرتفعة من الأسمدة الكيميائية للحصول على إنتاج جيد. أما الخطر الناجم عن الاستعمال المكثف لهذه الأسمدة فيكمن في أنها تترسب مع مياه الري إلى المياه الجوفية وتتحول إلى مركبات أخرى، فتتحول الأسمدة النيتروجينية أو الأزوتية مثلاً إلى مركبات النيترات (Nitrates) وقد تصل على هذا النحو إلى مياه الشرب، وبعدها يمكن أن تتحول في معدة الإنسان، وبخاصة لدى الأطفال، إلى مركبات النيترايت (Nitrites)، وبعدها يمكن أن

(*) أستاذ المبيدات في كلية العلوم الزراعية والغذائية ـ الجامعة الأميركية في بيروت.

الدم في الجهاز الهضمي لتنتج مركب Methaemoglobin الذي يمنع دخول الأوكسجين إلى الدم في الرئتين، الأمر الذي يسبب التسمم (Cyanosis). وقد حددت منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى الحد الأقصى للنيترات بالمياه لـ ٥٠ جزءاً بالمليون، أما النيترايت فالحد الأقصى هو ٠,١ جزء بالمليون فقط.

لا توجد دراسات وافية عن تلوث المياه بالنيترات في لبنان، وقد تبين من دراسة قديمة أن نسبة النيترات في المياه الجوفية في البقاع الجنوبي بلغت ٤٩ جزءاً بالمليون مقابل ١٨ جزءاً بالمليون في وسط سهل البقاع، وتعد هذه النسب مرتفعة، وبخاصة في البقاع الجنوبي[١]. ولا بد من إجراء دراسات جديدة عن مدى تلوث المياه الجوفية والسطحية في المناطق الزراعية في لبنان نظراً إلى تزايد استخدام الأسمدة منذ إجراء هذه الدراسة.

٢ ـ المبيدات الكيميائية

يعود تاريخ استخدام مبيدات الآفات الحشرية على المزروعات، وكذلك الحشرات التي تنقل الأمراض للإنسان وللحيوان، إلى ما قبل الميلاد. وثمة مصادر عديدة ذكرت أن أول استخدام للمواد الكيميائية في هذا المجال كان عام ١٠٠٠ قبل الميلاد، حين استخدم الكبريت بواسطة التبخير لمكافحة الحشرات في المنازل. ويظهر الإطار التالي لمحة تاريخية عن تطور استخدام المبيدات.

بيد أنه، ولغاية منتصف القرن العشرين، لم يكن للمبيدات إلا دور ثانوي في مكافحة الحشرات. وفي الأربعينات بدأ عهد المبيدات الكيميائية المصنعة حين تم اختراع المبيدات الكلورينية والفوسفورية العضوية. وفي عام ١٩٥١ بدىء بتصنيع المبيدات الكربمانية. وقد أثبتت هذه المبيدات فاعليتها في مكافحة الحشرات، الأمر الذي ساهم في الاعتماد عليها واستخدامها على نطاق واسع، ولكن على نحو عشوائي في بعض الحالات.

ولا بد هنا من ذكر تاريخ DDT، إذ إن من قام بتصنيع هذا المركب أول مرة كان الطالب في الكيمياء الأحيائية أوثمار زيدلر في جامعة ستراسبورغ، الذي حصل على شهادة الدكتوراه في الكيمياء عام ١٨٧٣. ولكنه لم يعلم أي شيء عن فاعلية هذه المادة، وقد أمضى بقية حياته يعمل صيدلياً في فيينا. ولا بد من التساؤل عن مدى إمكان التحول في مجرى التاريخ من خلال الحرب العالمية الأولى وانهيار البلقان وروسيا القيصرية لو أن حشرة دخلت إلى مختبر زيدلر ولامست المركب الذي اخترعه وعلم مدى فاعليته كمبيد للحشرات. ذلك أن الأمراض التي تنقلها الحشرات، وبخاصة الملاريا والتيفوس والطاعون، فتكت بالآلاف من الجنود خلال هذه الحروب. وفي عام ١٩٣٩ أعاد ميولر تصنيع DDT في سويسرا، واكتشف فاعليته كمبيد، ونال جائزة نوبل في عام ١٩٤٨ على هذا الاكتشاف. وأول مرة في التاريخ، حصل الإنسان على سلاح فتاك ضد الآفات الناقلة للأمراض، التي كانت تقتل الملايين. وقد استخدم DDT على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية ونجح في استئصال مرضي التيفوس والملاريا في إيطاليا، من خلال القضاء على حشرتي القمل والبعوض. وفي الهند، وبنتيجة استخدام DDT لمكافحة البعوض الناقل لجرثومة الملاريا، انخفض عدد الإصابات بالملاريا من ١٠٠ مليون

(١) UNDP (1982).

لمحة تاريخية عن تطور استخدام المبيدات[٢]

١٠٠٠ ق. م.	استخدام الكبريت لمكافحة الآفات
١٠٠ ق. م.	استخدام عصارة بعض النباتات لمكافحة القوارض والحشرات
٩٠٠	أول استخدام للزرنيخ لمكافحة الحشرات في الصين.
١٦٦٩	أول استخدام للزرنيخ لمكافحة الحشرات في العالم الغربي.
١٦٩٠ ـ ١٩٣٠	استخدام المبيدات المستخرجة من النباتات ومنها: النيكوتين، بيريثروم، روتينون.
١٨٦٠ ـ ١٩٢٥	استخدام المبيدات غير العضوية: زرنيخات الرصاص، الكبريت، المركبات النحاسية.
١٩٣٨	اختراع أول مبيد فوسفوري عضوي في المانيا TEPP
١٩٣٩	اكتشاف فاعلية DDT كمبيد للحشرات.
١٩٤١ ـ ١٩٤٧	اختراع المبيدات الكلورينية العضوية لمكافحة الحشرات: BHC كلوردان، هيبتاكلور، الدرين، ديلدرين، اندرين، توكسافين.
١٩٤٥	البدء باستخدام المبيدات الفوسفورية العضوية ومنها: باراثيون، ملاثيون، دايكلوروفوس، ازينفوس.
١٩٥١	اختراع المبيدات الكربماتية ومنها: كاربايل، بروبوكسور.
١٩٦٢	صدور كتاب **الربيع الصامت**[٣].
١٩٦٤	صدور كتاب **المبيدات والطبيعة الحية**[٤].
١٩٦٨ ـ ١٩٩٤	اختراع المبيدات البيريثرويدية المصنعة ومنها: برمثرين، سيبرمثرين، تترامثرين، رزمثرين، دالتامثرين، فينبروباثرين، فلوفالينات.
١٩٧٣	حظر استخدام DDT في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.
١٩٧٥	البدء بحظر استخدام المبيدات الكلورينية العضوية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.
١٩٨٩	الموافقة على مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
١٩٩٠	البدء بتطوير المبيدات الأحيائية كبدائل للمبيدات الكيميائية.

(٢) World Health Organization, *World Health Report* (Geneva: W.H.O, 1968).

(٣) Rachel Carson, *Silent Spring* (Boston, MA: Houghton Mifflin Company, 1962), 368 pp.

(٤) انظر: R. L. Rudd, *Pesticides and the Living Landscape* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1964), 320 pp.

عـام ١٩٣٣ إلى ١٥٠ ألفاً عـام ١٩٦٦، كمـا انخفض عـدد الوفـيات السنوية من ٧٥٠ ألفـاً إلى ١٥٠٠. ومن المرجح أن الحـد من عدد الوفيـات نتيجة اسـتخدام هذا المـبيد كان من الأسـباب الرئيسية التي ساهمت في «الانفجار السكاني» العالمي.

في بادىء الأمر، لم يكن هناك وعي كافٍ لأخطار المركبـات الكلورينية العضوية على صحة الإنسـان والحيـوان والبيـئـة، إلا أن الاهتمـام بهذا المـوضـوع بدأ بعد صـدور كتـاب **الربيع الصامت**[٥] ومن بعده كتاب **المبيدات والطبيعة الحية**[٦]. ومن الثابت أن المبيدات الكلورينية العضوية تبـقى في البيئة سنوات عديدة وتذوب في الـمواد الدهنية. لذا فهي تتجـمع في الطبقة الدهنيـة لدى الإنسان والـحيوان، وتدخل في السلسلة الغـذائية، فـتزداد نسب مـتبـقياتـها في الكائنات الـحـية بحـسب تطورها. يبين الشكل رقم (١) طريـقة تحول بـعض هذه المبـيدات في البيئة. أمـا المركبات الناتجة من هذا التحول فـهي أشد سمية للإنسان والحيـوان من المركبات الأساسية وفترة بقائها في البيـئة طويلة جداً، وقد تصل إلى أكثر من ٣٠ سنة، لأنها تتحول إلى حلقـات مقـفلة لا تتأثر بأي عـوامل خارجـية. يـبين الشكل رقم (٢) طريقـة دخول المـبيـدات وتحركهـا، وبخاصة المركـبات الكلورينية العضـوية، في السلسلة الغذائية، عند استـخدام أحد المبيدات على المحاصيل، ينتقل جزء منه إمـا إلى المياه الجوفية عن طريق التربة أو إلى الأنـهار والبحيرات مباشـرة ويتركز أولاً في النباتات المعلقة (Plankton)، وحين يتغذى بعض الكائنات الآخر الموجود في المياه، كالحـشرات، على هذه النباتات فهو يحصل أيضاً على متبقـيات المبيد وتزداد نسبة تركيـزه في أجسامه، وبعدها تتـغذى الأسـماك علـى الحشـرات، التي تقع بدورها فـريسة الطيـور والإنسان وترتفع نسبة تركيـز المبيد في هذه الكائنات. ويبين الشكل رقم (٣) عملية تزايد نسبة تركيز المـبيدات في الكائنات الحية بحسب تطورها، وذلك عـن طريق السلسلة الغـذائيـة. وبـينت نتـائج دراسـة أجريت فـي كاليفـورنيا في الخـمسـينات على المركـبات الكلوريـنية العضوية، أن نسبة تركيـز المبيد في الطيور زادت عن طريق السلسلة الغذائية إلى ٨٠٠٠٠ ضعف على النسبة الموجودة في المياه.

إن الاستخدام المكثف للمبيدات البيريثرويدية قد ساهم في الإخلال بالتوازن البيئي بين بعض الآفات الحشرية وأعدائها الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى التكاثر الهائل لهذه الآفات

أما المبيـدات الفوسفورية العضوية والكربمـاتية، فهي خطرة على الإنسان والحيوان نظراً إلى تأثيـرها في جهازيهما العصبـيين، فضلاً عن أن سمية بعضـها مرتفعة جداً. وفي الستينات بدأ تصنيع المركبات البيـريثرويدية، وهي على العمـوم منخفضـة السميـة وسريعة التفـكك، إلا أنها تؤثر في أنواع مختلفة من الـحشرات، وبالتالي فهي تقضي على الحشرات النافعـة والضارة في الوقت نفسه. ويعتقـد عدد من العلماء أن الاسـتخدام المكثف للمبيـدات البيريثرويدية قـد سـاهم في الإخلال بالتوازن البيئي بين بعض الآفات الحشرية وأعدائها الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى التكاثر الهائل لهذه الآفات، ومشكلة الذبابة البيضاء حالياً في العالم هي أحسن مثل على ذلك.

في عـام ١٩٧٣ صدر أول قرار بحـظر استـخدام DDT في الولايات المـتحدة الأمـيركـية

(٥) Carson, Ibid.
(٦) Rudd, Ibid.

وأوروبا. ومن المفـارقات أن السويـد التي منحت جائزة نوبل لـ ميـولر على اكتـشافه فـاعلية DDT كـانت أول دولة تمنع استـخدامـه(٧). وبعـدها منع استـخدام عـدد كبـير من المـبيـدات الكلورينية والفـوسفورية والكربماتيـة في البلدان المتطورة نظراً إلى خطورتها، فـضلاً عن أن بعضاً منها قـد يسبب أمراضاً سرطانية. وأصــدرت مؤسسة Pesticide Action Network في الولايات المتحدة قائمة بالمبيدات الخطرة أطلقت عليها اسم «الدزينة القذرة» وهي التالية:

- الديكارب (تيميك)
- توكسافين
- كلوردان وهيبتاكلور
- كلورديميفورم (جاليكرون)
- دايبر وموكلوروبروبين (DBCP)
- DDT
- الدربن، ديلدرين، اندرين
- اثيلين دايبرومايد (EDB)
- BHC وليندين
- باراكوات
- بارثيون ومثيل باراثيون
- بنتاكلور وفينول (PCP)
- 2, 4, 5-T

المصدر: Pesticide Action Network, San Francisco, CA.

أما الوضع في البلدان النامـية، ومن ضمنها لبنان، فـهو دون المستوى الـعالمي، إذ إن عدداً من المبيدات المحظورة لا تزال تستخدم في العديد من هذه البلدان، إضافة إلى أن المزارع يفتقد الوعي الكافي عن أخطار المبيدات(٨).

وقد بـدأت فكرة استـخدام الإدارة المتـكاملة للآفات بالانتـشار في البلدان المـتطورة (In-tegrated Pest Managemen, IPM). ويبين الشكل رقم (٤) تفـاصيل عمليـة الإدارة المتكاملة للآفات، وقد طبقت هذه العملية بنجاح على عدد من الآفات الحشرية. وهذا هو الحل الأفضل بدلاً من الاعتماد الكلي على المـبيدات في مكافحة الآفات الزراعية، وقـد بدأنا بإجراء بعض التجارب على تطبيق الإدارة المتكاملة للآفات في لبنان وبخاصة على الزيتون ◆

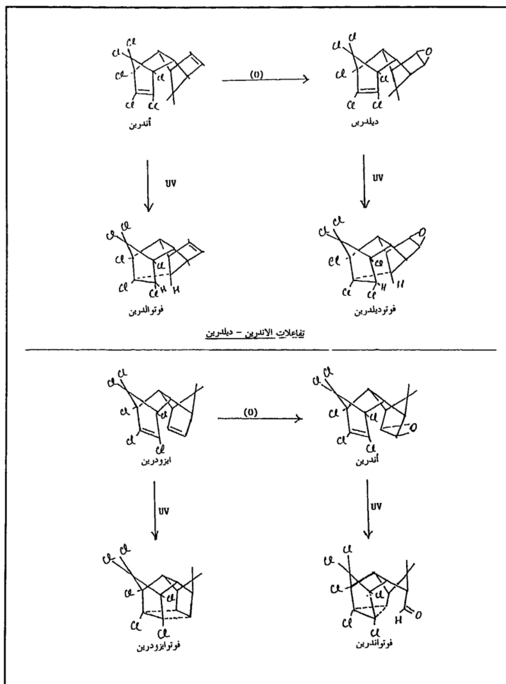
(٧) R.L. Metcalf, "A Century of DDT," *Journal of Agricultural and Food Chemistry,* vol. 21, no. 4 (1973), pp. 511-519.

(٨) ومن المراجع المهمة، أنظر:

British Medical Association, *The BMA Guide to Pesticides, Chemicals and Health* (London: Edward Arnorld Publisher, 1992), 215 pp., and D. Pimentel and H. Lehman (eds.), *The Pesticide Question* (New York: Routledge, Chapman and Hall, 1993), 441 pp.

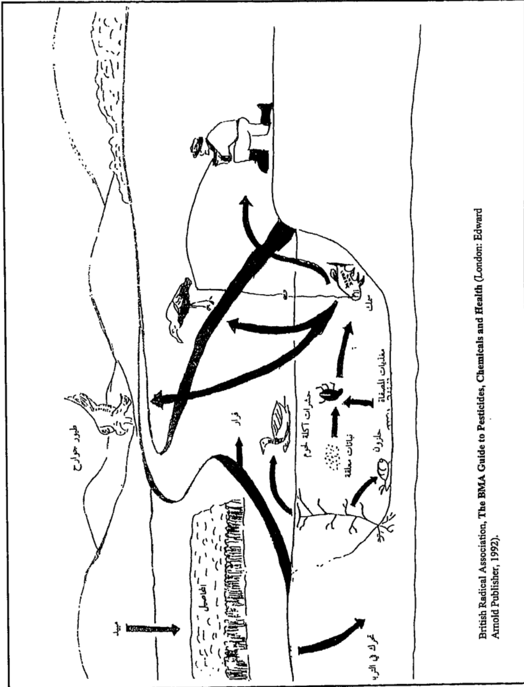
شكل رقم (١)

تحوّل بعض المركبات الكلورينية العضوية في البيئة نتيجة تعرضها للأشعة فوق البنفسجية



شكل رقم (٢)

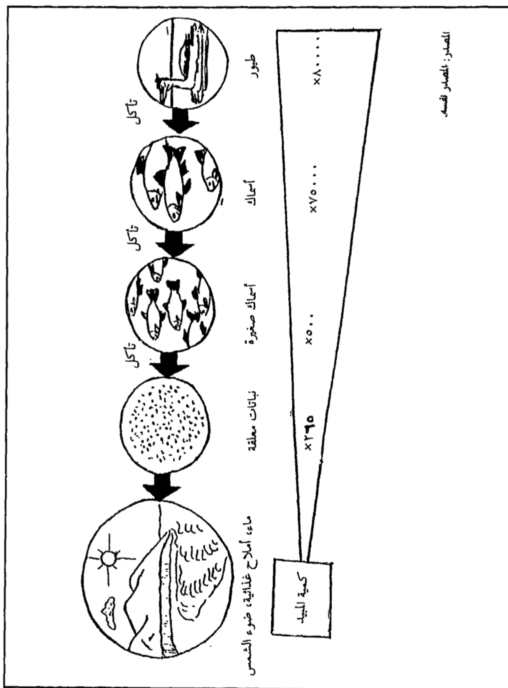
دخول وتحرك المبيدات وخاصة المركبات الكلورينية العضوية في السلسلة الغذائية



British Radical Association, **The BMA Guide to Pesticides, Chemicals and Health** (London: Edward Arnold Publisher, 1992).

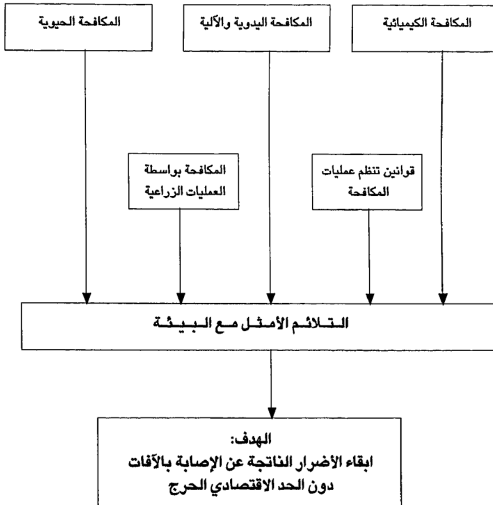
شكل رقم (٣)

ازدياد نسبة تركيز المبيدات في الكائنات الحية حسب تطورها وذلك عن طريق السلسلة الغذائية



شكل رقم (٤)

الإدارة المتكاملة للآفات



رجا طنوس (*)

موقع الأغذية المجففة والمعلبة في النظام الغذائي وأثرها في الصحة

١ ـ أهمية التصنيع الغذائي

يستورد لبنان نحو ٨٠ في المئة من حاجاته من المواد الغذائية. وقسم كبير من هذه المواد يستورد كأغذية مصنعة. كما أن قسماً من الإنتاج الزراعي المحلي يصنّع محلياً. فقد نشطت في السنوات الأخيرة الصناعات الغذائية في لبنان وإن كان العديد منها صناعات صغيرة الحجم.

أما التصنيع الزراعي فبات أمراً ضرورياً في هذه المرحلة حيث تشهد الزراعة في لبنان تقلصاً وتراجعاً نتيجة لأسباب وعوامل عديدة أبرزها ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وغلاء اليد العاملة اللبنانية. ولا شك في أن من أنجح الحلول وأهمها لتشجيع الزراعة وتنمية اليد العاملة فيها هو التصنيع الغذائي، لأنه يدرّ على المنتوجات الزراعية ما يسمى القيمة المضافة، وبالتالي يساعد على خلق وتعزيز سوق للمنتوجات والموارد الزراعية المحلية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الاستغناء عن الكميات الكبيرة من المنتوجات والأغذية المصنعة التي تدخل لبنان.

إن استهلاك الغذاء والماء عامل مهم جداً في نقل المواد البيئية المضرة إلى جسم الإنسان، إذ بواسطة الغذاء تجد الجراثيم والمواد المضرة طريقها إلى الإنسان، سواء أكان هذا الغذاء طازجاً أم كان مصنعاً

يتطور نمط الحياة على نحو يستدعي تزايداً في استهلاك الأغذية المصنعة، المعلبة والمجففة والمجلدة وغيرها، لذلك يجب أن نتعاطى مع هذه الظاهرة الحديثة ونعالج مشاكلها المختلفة سواء أكانت صحية أم كانت بيئية أم غيرها. ولا شك في أن الأغذية المصنعة تؤدي دوراً مهماً متزايداً في النظام الغذائي في لبنان.

بينت آخر إحصاءات سنة ١٩٩٤ أن في لبنان ٤٨٣٨ مصنعاً غذائياً، بعضها مجهز بآلات حديثة والبعض يعتمد الأساليب البدائية. أما العدد الأكبر فهو يعتمد أساليب حديثة مع طرائق بدائية. وعلى الرغم من تعدد هذه الصناعات الغذائية الوطنية فهي لا تكفي لتلبية حاجات المستهلك اللبناني.

(*) رئيس دائرة التغذية والصناعات الغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت.

٢ ـ الغذاء كعامل بيئي

يعد الغذاء أحد أهم العوامل البيئية التي تواجه الإنسان، كالأصوات المزعجة، والمبيدات السامة، والجراثيم المضرة، والغازات المضرة في الهواء، وماء الشرب... الخ. ونجد أن استهلاك الغذاء والماء عامل مهم جداً في نقل المواد البيئية المضرة إلى جسم الإنسان، إذ بواسطة الغذاء تجد الجراثيم والمواد المضرة طريقها إلى الإنسان، سواء أكان هذا الغذاء طازجاً أم كان مصنعاً.

ويجب الإشارة إلى أن الغذاء المصنع ربما معرض أكثر من الغذاء الطازج النظيف لنقل بعض المواد المضرة للإنسان.

٣ ـ موقع الأغذية المصنعة من النظام الغذائي

لا توجد إحصاءات تبين كمية استهلاك الأغذية المصنعة بالنسبة إلى استهلاك الغذاء غير المصنع في لبنان. ولكن بالنسبة إلى البلدان العربية فنسبة المنتوجات الزراعية التي تصنّع ضئيلة، نحو ٢ في المئة من الإنتاج الزراعي، بينما ترتفع إلى ١٠ في المئة في البلدان النامية وتصل إلى ٤٠ في المئة في البلدان الصناعية.

أما مكانة الصناعات الغذائية في لبنان بالنسبة إلى جميع الصناعات من حيث المدخول العام، فهي تحتل نحو ثلث المدخول العام من الصناعة.

أما فئات الأغذية المصنعة التي تستهلك محلياً بكميات وافرة فهي:

١ ـ الأغذية المصنعة من الخضراوات والفواكه، كالمعلبات والخضار والفواكه المجففة وعصير الفواكه والمخللات، والكثير منها مصنع محلياً.

٢ ـ اللحوم المعلبة والمخمرة مثل المورتديلا وغيرها ولكن القليل منها مصنع محلياً.

٣ ـ الحليب ومشتقاته، كاللبن واللبنة والجبنة، وإن كان الكثير منها مصنع محلياً، لكن أكثر المواد الأولية مستوردة، وبخاصة الحليب البودرة والأجبان على أنواعها.

٤ ـ الدهون والزيوت، أكثرها مستورد من الخارج ما عدا زيت الزيتون.

٥ ـ المشروبات الغازية، معبأة محلياً ولكن المواد الأولية مستوردة.

إن سلامة الغذاء لا تقتصر على خلوه من التلوث الجرثومي، فالفحوصات الكيميائية ضرورية جداً لمعرفة كمية المضافات والمواد الحافظة المستعملة في التصنيع ورواسب المبيدات المحظور استعمالها والتي لا يزال بعض المصانع يستعملها

٦ ـ السكاكر والحلويات والبسكويت، منها مصنع محلياً وكثير منها مستورد.

٧ ـ أغذية مختلفة مثل الشبس والطحينة ومعلبات الحمص والفول... الخ.

حين نفكر في جميع هذه الأغذية المصنعة نرى أن قسماً لا بأس به من استهلاكنا الغذائي اليومي يتألف من هذه الأغذية. صحيح أن القليل منها نسبياً يصنع محلياً ولكن الاستيراد مفتوح على مصراعيه ونجد في الأسواق أغذية من جميع أنحاء العالم.

لذلك لا بد من أن نستنتج أن الأغذية المصنعة تحتل مركزاً مهماً في نظامنا الغذائي نعتمد عليه مع كل حسناته وسيئاته.

٤ ـ أثر الأغذية المصنعة في الصحة

لا شك في أننا نعتمد كثيراً على الأغذية المصنعة لإبقاء متطلباتنا من المواد الغذائية، كالبروتين والفيتامينات والمعادن وغيرها. ولكن هناك مخاطر أيضاً إذا لم تصنع الأغذية أو تخزن بالطرائق الصحيحة، فتفسد هذه الأغذية وربما يحدث تسمم غذائي، الأمر الذي يجعل مراقبة الأغذية وتصنيعها أمراً ضرورياً.

أ ـ فساد الأغذية

إن سلامة الغذاء لا تقتصر على خلوه من التلوث الجرثومي، فالفحوصات الكيميائية ضرورية جداً لمعرفة كمية المضافات والمواد الحافظة المستعملة في التصنيع ورواسب المبيدات المحظور استعمالها والتي لا يزال بعض المصانع يستعملها.

وخطورة هذه الأمور هي في أنها تسبب مشاكل صحية عديدة: مثل الالتهابات، والتسمم، والخلل في الإفرازات الهرمونية، والحالات السرطانية، والمناعة ضد المضادات الحيوية، وتعرض المستهلك للإصابة بالأمراض التي تسببها الأطعمة الملوثة بالجراثيم. وهناك أسباب عدة لفساد الأغذية، ويمكن أن يكون بعضها غير مهم بالنسبة إلى الصحة العامة، والبعض الآخر خطر جداً.

الأنواع الرئيسية لفساد الأغذية خمسة:

١ ـ أسباب فيزيائية، مثلاً: ترضرض الفواكه خلال عملية النقل، الأمر الذي يحدث بقعاً بنية اللون فيها ويؤدي إلى ظهور العفن الجرثومي وهو ما يخفض سعر الفاكهة أو يجعلها غير قابلة للتسويق. ولكن هذا النوع من الفساد ليس بالضرورة مضراً بالصحة.

٢ ـ فساد الغذاء من جراء الحشرات والجرذان، الأمر الذي يتيح الفرصة لنقل بعض الأمراض أو المواد المضرة.

٣ ـ أسباب كيميائية، وأهمها تأثير الأوكسجين الموجود في الهواء في الأغذية. مثلاً: تأكسد الزيوت النباتية.

٤ ـ أسباب كيمياءَحْيَائية تؤدي الانزيمات فيها الدور الرئيسي في فساد الأغذية. مثلاً: تزنخ الزبدة والدهون.

٥ ـ فساد الأغذية بسبب الأحياء الدقيقة (Microbiological). تقسم الأحياء الدقيقة إلى ثلاثة أنواع: الخمائر (Yeasts)، والفطريات (Molds)، والبكتريا (Bacteria).

لا مجال هنا لإعطاء تفاصيل عن الأضرار الصحية التي تنجم عن تعاطي أغذية مصنعة ملوثة بالجراثيم المذكورة أعلاه. ولكن أود أن أركز هنا على البكتريا الخطرة جداً كلوستربديوم بطيولاينم (Cl. Botulinum) التي هي أخطر نوع من البكتيريا الفتاكة، لأنها مقاومة للحرارة، هذا النوع من البكتريا يتطلب درجة حرارة عالية جداً فوق ١٠٠° مئوية لمدة طويلة للتخلص

منها لأنهـا قادرة على العيش ٦ ساعـات على الأقل في ماء يغلي على درجة ١٠٠° مـئوية. لذلك تحـتاج هذه الأغـذية، مثـل معلبـات اللحوم والـخضـراوات إلى التعـقـيم بواسطة البخـار في الأتوكلاف. أما منتوجـات الفواكه التي تقل عن PH ٤,٥ يمكن تعقيمـها على درجة حرارة ٩٠° مئوية إلى ١٠٠° مئوية. وهكذا تختلف طرائق الحفظ على اختلاف درجة الحموضة.

نقطة مهمة هنا يجب الإشارة إليها، هي أن فـساد الأغذية لا يعني بالضرورة أن الغذاء مضر للصحة ويجب إتلافـه، ولكن يعني أن الغذاء غير صـالح للاستهلاك، وفي كلتـا الحالتين تكون النتيـجة خسارة الغذاء. لذلك يـجب الأخذ في الحسبان جـميع أنواع فساد الأغـذية، وليس فقط الضارة منها، لأهميتها من الناحية البيئية والتجارية وأهميتها في الصحة العامة.

ب ـ تأثير العبوات في الصحة والبيئة

توضع الأغذية المصنعة داخل عبوات مختلفة، كالآتي:

- ـ عبوات معدن من الفولاذ أو الألمنيوم.
- ـ عبوات زجاج.
- ـ عبوات بلاستيك.
- ـ عبوات من الورق أو الكرتون.

العبوات التي تستعمل خلال تصنيع الأغذية لها أحياناً تأثير في الصحة وتأثير في البيئة، إذا لم تستعمل بالطرائق الصحيحة.

(١) التأثير في الصحة

إذا لم تستعـمل العبوات الصحيحـة المطابقة للأغذية، يمكن أن يتأكسد الـمعدن، الأمر الذي يضـر بالصحـة، أو إذا لم تغلق هذه العبـوات المعـدنيـة بالطرائق الصـحـيحـة، يمكن أن تدخل الجراثيم أو المواد المضرة إلى داخل العلبة لتفسد الغذاء.

مثل آخر هو العبوات البلاستيـك، إذ يوجد أنواع عدة منها، ولكل منه خصائصه التي تناسب أنواعاً خاصة من الغذاء، وإلا فتتسرب منها مواد كيميائية مضرة إلى الغذاء.

(٢) التأثير في البيئة

من المعروف أن مـشكلة بيئية كـبيرة هي التخلص من العـبوات التي تستعـمل في التصنيع الغذائي. فمنهـا ما نجده في النفايات كالعلب المعـدنية والزجاج، ومنها ما نراه أحيـاناً في البحر كالزجاجات الـبلاستيك التي يصعب اضمـحلالها. فهذه مشكلة يجب أن يتـعاون في حلها ليس الإدارات المعنية فـقط، وهي باشرت في حل هذه المشكلة، بل على المستـهلك أيضاً أن يتخلص من هذه العبوات بالطرائق الصحيحة.

ج ـ سلامة الغذاء ومراقبته

أود هنا أن أستخلص مـا ورد في الخطة الوطنية للغذاء والتغـذية (تموز/ يوليو ١٩٩٥) عن سلامة الغذاء.

يستـورد لبنان أكثر حـاجاته من المواد الغذائيـة ذات النوعية الجـيدة والسليمـة والمطابقة

للأنظمة والقوانين العالمية، إلا أن هذه المواد تبقى معرضة لمشاكل تسويقية، عبر طرائق حفظها وتخزينها ونقلها إلى المحلات التجارية في غياب المراقبة الفعالة التي تقتصر حالياً على الفحص الحسي وأخذ عينات وإرسالها إلى المختبرات التي تكون مراراً عاجزة عن القيام بجميع الفحوصات اللازمة.

إن النصوص التي تنظم عمليات الرقابة الشاملة غير مكتملة ومبعثرة، بحيث لا تجد علاقة تواصلية في ما بينها. وحيث سلامة الغذاء لا تقتصر على المظهر الصحي فإنه من الضروري جداً وضع نظام متكامل يفي بالغاية وبالتنسيق بين السلطات العامة والمعنيين بالأسواق الاستهلاكية. ومن اللافت للنظر أن رقابة الدولة على هذه المصانع شبه معدومة. المواد الأولية المستوردة والمواد المضافة وعمليات التصنيع غير مراقبة. وفي غياب مواصفات لبنانية حديثة يعمد أصحاب المعامل إلى اتباع مواصفات معتمدة من قبل بلدان مختلفة.

عادة تقتصر طرائق المعاينة على أخذ عينات، وغالباً على نحو غير صحيح، بحيث يصعب معها اتخاذ قرار قطعي. فالمراقبين غير المدربين على هذا النوع من العمل، يكتفون بأخذ العينات وإرسالها إلى المختبر للتأكد من سلامتها والتحقق من تاريخ الصنع ومدة الصلاحية، في حين أن المواد الداخلة في عملية التصنيع، التي هي الأساس، لا تخضع للفحص.

وهناك ناحية ثانية لا تقل أهمية وتتعلق بالملصقات. فالعديد من التجار يعمدون إلى تغيير الملصقات على المعلبات بتغيير تواريخ الصنع والصلاحية، الأمر الذي يستوجب الكشف على المواد في أماكن التخزين ولدى المستوردين ومراقبة المطابع التي تقوم بطبع الملصقات.

إن الجهاز المولج مراقبة المواد الغذائية موزع على إدارات عدة: وزارة الزراعة، الصحة العامة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية، وليس هناك من هيئة تربط بين مختلف الإدارات المعنية وتنسق في ما بينها.

عرض الوضع القائم في هذه الناحية يستوجب وضع استراتيجية واضحة توصل إلى الهدف المرجو وهو سلامة الغذاء المصنع وغير المصنع وتحسين نوعيته، فهذا أمر أساسي في النظام الغذائي وتأثيره في الصحة.

٥ ـ المعلومات والإحصاءات

إن توافر قاعدة معلوماتية عن الغذاء في لبنان يعد عنصراً أساسياً لأي قرارات أو مشاريع تنموية في هذا المضمار. وأعتقد أنه يوجد نقص في الإحصاءات الدقيقة عن الغذاء في لبنان التي تبين ليس الكمية بل ـ وهي الأهم ـ نوعية الأغذية المستهلكة أيضاً ولا سيما المصنعة منها، سواء أكانت مستوردة أم كانت مصنعة محلياً. وهناك كذلك نقص في المعلومات عن النفايات التي تنتج من الصناعات الغذائية وطريقة التخلص منها. وهناك بعض الإحصاءات وبعض المسوحات المتفرقة أو التقارير المختلفة، ولكن هناك نقص في المعلوماتية التي يمكن اتباعها لتقديم الحلول الواقية والمشاريع التنموية.

نتوقف هنا عند بعض الأسئلة المهمة مثلاً:

ـ ما هو مقدار استهلاك الفرد في لبنان من الأغذية الطازجة والأغذية المصنعة لكل فئة من

المجتمع ومن الأعمال المختلفة، سواء أكانت مصنعة محلياً أم كانت مستوردة؟

ـ ما هو عدد المصانع في لبنان التي لها مختبراتها الخاصة لفحص سلامة الغذاء التي تصنعه؟

ـ ما هي قدرة المختبرات المعتمدة في لبنان لفحص جميع الأغذية المصنعة محلياً أو المستوردة على نحو دوري ودائم، وما هو عدد هذه الأغذية التي ترسل على نحو دوري ودائم لفحصها في هذه المختبرات؟

ـ هل يعرف أصحاب الصناعات الغذائية مقاييس ومواصفات الأغذية التي يجب اعتمادها وهل يطبقونها فعلياً؟

ـ ما هي المواد المضافة للأغذية المصنعة وهل تضاف بالكميات المسموح بها وهل تذكر هذه على نحو واضح على الملصقات؟

ـ هل نعرف مدى تلوث الأغذية المصنعة أو التي تقدم في المطاعم بالجراثيم والمواد الكيميائية المضرة؟

ـ ما هو مدى تنفيذ نظام رقابة الدولة على الصناعات الغذائية وفاعليته؟

هناك الكثير من الأسئلة التي يجدر بنا أن نواجهها وأن نعمل على إيجاد الحلول لها.

لذلك أوجز بالقول إننا نعرف الكثير ولكننا لا نعرف على نحو دقيق ومنظم مدى تأثير الأغذية المصنعة في نظامنا الغذائي والصحة العامة ومدى تأثيرها في مشاكل البيئة 

هاني أبو فاضل (*)

مشكلة انتشار الكسارات وآثارها البيئية

مقدمة

تعد قضية المقالع والكسارات من أهم المشاكل البيئية في لبنان وأخطرها، نظراً إلى ما تسببه من تشويه دائم ونهائي في الطبيعة لا يمكن إصلاحه. إضافة إلى أضرار الغبار وتأثيره في الصحة العامة وفي الممتلكات والمزروعات.

تتوزع الكسارات على نحو عشوائي، في جميع المناطق اللبنانية. وهي متمركزة في أغلبيتها الساحقة، قرب المناطق السكنية وفي أجمل المواقع الطبيعية الخضر الساحرة.

تعد الكسارات ضرورة وضريبة في الوقت نفسه. فهي ضرورة من أجل البناء والإعمار، وهي (لما تتركه من آثار سلبية في الطبيعة) ضريبة هذا الإعمار. إلا أن المشكلة ما كانت لتتعاظم لو كان هناك من تخطيط ومن إدارة سليمة لعملها، ولو لم تهمل الدولة هذه القضية منذ سنوات بعيدة، ولو أنها طبقت القوانين المرعية الإجراء.

نتيجة عدم التقيد بنظام التدرج المدرج بقانون رقم ٢٥٣/ ٣٥ عملت الكسارات على قضم الجبال على نحو خطير وعلى إحداث هوات وجدران ترتفع إلى أكثر من مئة متر في العديد من الكسارات

والمسألة ما كانت لتتفاقم لو أن عمل المقالع والكسارات وإنتاجها يذهب فقط لاستخراج البحص (حيث يذهب قسم كبير لردم البحر)، وإذا عرفنا أن ٥٠ في المئة من الأراضي اللبنانية صالحة لعملها، ويسهل بالتالي إيجاد أماكن بديلة.

١ ـ مشاكل الكسارات وأضرارها

مع الإنفلات الحاصل في أعمال الكسارات وعدم الرقابة من قبل الدولة أصبحت الكسارات في لبنان مصدر أضرار متعددة تتفاقم يوماً بعد يوم وأهم هذه المشاكل هي:

(*) رئيس جمعية المنبر الأخضر ـ بيروت.

أ ـ تشويه الطبيعة

نتيجة عدم التقيد بنظام التدرج المدرج بقانون رقم ٣٥/٢٥٣ عملت الكسارات على قضم الجبال على نحو خطير وعلى إحداث هوات وجدران ترتفع إلى أكثر من مئة متر في العديد من الكسارات. والخطورة في الموضوع أن هذا التشويه قد أصبح نهائياً لعدم وجود إمكانية لإصلاحه من جديد، الأمر الذي قضى ويقضي على جمال جبالنا ووديانا، كأودية نهر الجعماني وزبوغا وأبو ميزان ونهر ابراهيم حيث تبذل الآن جهود حثيثة مع الأونسكو لوضعه ضمن المناطق الطبيعية المصنفة عالمياً، بينما الكسارات لا تزال تعمل فيها حتى الآن.

ب ـ التلوث الناتج من الغبار ومواد التفجير

نتيجة عدم استعمال أية تقنية للتخلص من الغبار الناتج من أعمال الكسارات، الذي ينتشر على مسافات بعيدة من المناطق المجاورة فهو يُحدث الأضرار والمشاكل التالية:

(١) **تأثيره في الغابات:** يؤثر الغبار في الغابات والأحراج المحيطة بالكسارات، حيث يمنع عنها عملية الكلوروفيل، الأمر الذي يؤدي إلى إضعافها، كمقدمة للقضاء عليها فيما بعد لتصبح جرداء صحراء.

(٢) **تأثيره في المزروعات:** يؤثر الغبار في المزروعات المجاورة (من خضار وفواكه) الأمر الذي يؤدي إلى إتلاف المواسم التي كانت سنداً أساسياً لمداخيل الأسر الفقيرة المحيطة.

> **يؤدي استعمال أطنان من المواد المتفجرة في عمليات تقطيع الصخور واقتلاعها، إلى إحداث أضرار متعددة في الأبنية السكنية المجاورة وتشقق في جدرانها وسطوحها، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب المياه والرطوبة إلى داخل المنازل مسببة أضراراً ومشاكل صحية عديدة**

(٣) **تأثيره في الثروة النباتية والحيوانية:** يؤثر الغبار أيضاً في الثروة النباتية والحيوانية، وخصوصاً في تربية النحل، التي يعتمد عليها العديد من مزارعي القرى المجاورة، وفي النباتات والأعشاب الطبية الفريدة الموجودة في هذه المناطق.

(٤) **تأثيره في الصحة العامة:** يؤثر في الصحة العامة عبر تنشق الهواء المشبّع بهذه الغبار، الأمر الذي يتسبب بالعديد من أمراض الحساسية المثبتة في عدد من التقارير الطبية الصادرة عن أطباء المناطق المجاورة، ولا سيما منها تلك التي صدرت عن مستشفى سرحال في انطلياس.

(٥) **أثره في النظافة العامة:** تضطر ربات المنازل، وفي ذروة أيام شح المياه، إلى القيام بالتنظيفات اليومية، وذلك طوال فصل الصيف، الأمر الذي يؤدي إلى هدر الوقت والطاقات والمياه. إضافة إلى إجبار الناس على العيش داخل منازلهم المغلقة بإحكام حتى في أيام الحر.

وتجدر الإشارة إلى استعمال مواد النيترات، وبكميات هائلة، في عملية التفجير التي تؤدي أيضاً إلى تلوث الهواء بمادة NO_2 السامة وإلى تلويث المياه الجارية والجوفية بمادة الأسيد نيتريك $H_2 NO_4$.

ج ـ التأثير في الأبنية السكنية وخزانات المياه

يؤدي استعمال أطنان من المواد المتفجرة في عمليات تقطيع الصخور واقتلاعها، إلى

إحداث أضرار متعددة في الأبنية السكنية المجاورة وتشقق في جدرانها وسطوحها، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب المياه والرطوبة إلى داخل المنازل مسببة أضراراً ومشاكل صحية عديدة.

ومن المعلوم أيضاً أن أهالي وسكان قرى العديد من المناطق الزراعية المجاورة تعتمد على خزانات الباطون لتجميع مياه الشتاء والإفادة منها في عملية الري. وتسبب عمليات التفجير المذكورة تشقق هذه الخزانات وهدر تلك المياه التي تمثل المصدر الحيوي الوحيد للأهالي في فصل الصيف.

د ـ التأثير في المواقع الأثرية والسياحية

من المناطق التي ألحق فيها الضرر حتى الآن، على سبيل المثال: مغارة الإنسان الأول في أنطلياس (والمغاور الطبيعية المحيطة بها) وقلعة المسيلحة التاريخية (في الشمال) وهوة دارة (مجدل ترشيش)، إضافة إلى الأضرار التي ألحقت بالمناطق والقرى السياحية المجاورة للكسارات.

هـ ـ التأثير في المياه الجوفية والجارية

(١) **المياه الجوفية:** تعد طبقات الصخور الكلسية الصلبة من أهم خزانات المياه الجوفية في لبنان. وهي في الوقت نفسه المكان الصالح بامتياز للاستثمارات في ميدان المقالع والكسارات، الأمر الذي يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية أو الينابيع. والمثل الصارخ على ذلك هو في موقع كسارات أنطلياس، التي تقع فوق خزان ضخم للمياه الجوفية وعلى بعد عشرات الأمتار من نبع فوار انطلياس الذي عكرت الكسارات مياهه، بحيث تظهر للعيان مياهه الموحلة على مدار السنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المياه الجوفية المذكورة ومياه فوار انطلياس، كان يمكن الإفادة منها لسد حاجات أكثر من نصف قضاء المتن من المياه الذي يشكو الآن قلة المياه وندرتها.

إن هناك أسباباً عدة تتداخل فيها المصالح مع السياسات، التي لا تزال تتحكم بالسياسة البيئية في لبنان حتى الآن

(٢) **المياه الجارية:** بما أن عدداً كبيراً من الكسارات يقع على ضفاف الأودية مباشرة، فغالباً ما يتخلص أصحاب المقالع والكسارات من نفاياتهم (الأتربة) برميها في الوديان. وبما أن الأودية متصلة بمجاري الأنهار في الغالب (كما هي الحال في كسارات زبوغا وأبو ميزان حيث يتصل هذا الوادي بنهر الكلب مباشرة) فمع كل هطول غزير للأمطار تعكر هذه الأتربة مياه نهر الكلب إلى درجة أن المصافي المخصصة في محطة ضبية تعجز عن تنقيتها، الأمر الذي يدفع مصلحة مياه ضبية إلى قطع المياه عن مدينة بيروت وقسم من المتن الشمالي أياماً عدة إلى حين معالجة المشكلة. ولطالما تقدمت وزارة الموارد بشكاوى عديدة حول هذا الموضوع، مطالبة بإقفال هذه الكسارات.

٢ ـ الوضع القانوني للمقالع والكسارات العاملة في لبنان

على الرغم من قدم القانون المعمول به حتى الآن حين كانت وسائل الاستثمار والعمل لا

تزال شبه بدائية، فإن روحيته، المحافظة على البيئة والإنسان، كانت لا تزال صالحة حتى تاريخه. فالمقالع والكسارات لا تزال تعمل بموجب قانون رقم ٢٣٥ الصادر سنة ١٩٣٥، والمرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٦٩، وقراري المجلس الأعلى للتنظيم المدني رقم ٧٤/٣٧ ورقم ٧٥/٦.

أ ـ نص قانون ١٩٣٥ في بعض بنوده الأساسية، حول شروط الاستثمار، على ما يلي:

١ ـ «يتقدم طالب الاستثمار برسم يحدد موقع المقلع بالنسبة للمباني والطرقات الموجودة على مسافة ١٠٠م من حوله».

٢ ـ «يجب أن يكون جوار كل مقلع في أرض غير مسورة مؤمناً في النقاط الخطرة منه بواسطة خندق محفور حوله وبوضع تراب الردم من جهة الأشغال ليؤلف منه حاجز لحفظ السلامة العامة».

٣ ـ «إنشاء مدرجات يكون علوها بنسبة صلابة الصخور ولا تتجاوز الثلاثة أمتار».

٤ ـ يشمل القانون أدق التفاصيل حول طرائق التفجير وسلامة العمال تصل إلى ثلاث صفحات.

ويتبين من هذه المواد أن المشترع في ذلك الوقت كان همه الأساسي الحفاظ على السلامة العامة وسلامة البيئة وخصوصاً من حيث فرضه التدرج.

لا حل للمسألة البيئية في لبنان، ولقضية الكسارات بوجه خاص، إلاّ بإيجاد سياسة بيئية عامة بعيدة من المصالح الشخصية والآنية، تأخذ في الحسبان حق المواطنين في العيش الكريم في بيئة سليمة

ب ـ نص المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٦٩ في بعض مواده على ما يلي:

المادة ٢٦ ـ البند الثالث: «يحق للإدارة بموجب تصميم توجيهي أو تفصيلي تحديد مناطق مخصصة لإنشاء واستثمار المقالع والكسارات يكون لها طابع مؤقت ينتهي بانتهاء الاستثمار».

المادة ٢٦ ـ البند الرابع: «يجب أن يقدم مع طلب الترخيص ومع المستندات المرفقة به الخرائط التفصيلية للموقع قبل المباشرة باستثمار المقلع والكسارة والخرائط النهائية للموقع بعد انتهاء الأشغال، ويتوجب على المستثمر إعادة ترتيب أرض الموقع على نفقته بعد انتهاء الأشغال وفقاً للخرائط النهائية الموافق عليها، بما فيها إمكانية فرض ترتيب وإعادة تشجير الموقع».

ج ـ قرارا المجلس الأعلى للتنظيم المدني رقم ٧٤/٣٧ ورقم ٧٥/٦ اللذان يتناول فيهما الشروط المفروضة على أي رخصة لعمل الكسارات، وترفق هذه الشروط بالرخصة عند الحصول عليها. وأهم ما ورد في هذه الشروط:

١ ـ الابتعاد ألف متر من المناطق الأثرية والطبيعية المحددة بمرسوم.

٢ ـ الابتعاد ألف متر من تجمع مؤلف من خمس مساكن أو مستشفى أو مدرسة.

٣ ـ الابتعاد ألف متر من ينابيع المياه.

٤ ـ الابتعاد خمسين متراً من مجاري الأنهر.

٥ ـ عدم رمي الأتربة والنفايات في مجرى المياه الشتوية والأنهار وحفظ حقوق الغير.

٣ ـ طريقة الترخيص وعملية المراقبة

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: من هي الجهة المخولة إعطاء الرخص، وكيف تحصل عملية المراقبة؟

أ ـ طريقة الترخيص والعمل الآن

من حيث المبدأ تصدر رخصة المقلع عن القائمقام، ورخصة الكسارة تصدر عن المحافظ. ومع تطور عمل المقالع والكسارات وتلازمها معاً أصبحت الرخصة تصدر عن المحافظ بعد موافقة وزارة الصحة العامة ووزارة الأشغال والدفاع ووزارة الموارد المائية والكهربائية (دائرة المناجم والمقالع، وهي دائرة فنية تضم مهندسين جيولوجيين) شرط عدم اعتراض البلدية أو المختار. وفي حال اعتراض البلدية أو المختار وإصرار المحافظ على إعطاء الرخصة فإن من يحق له الفصل في هذا الخلاف هو مجلس الوزراء فقط.

أما كيف تعطى الرخصة حالياً في ظل وضع غير قانوني لجميع الكسارات في لبنان؟ فقد استحدث ما يسمى بدعة «المهل الإدارية» التي تعطى للكسارات بحجة تسوية أوضاعها (التي لم يعد هناك من مجال لتسويتها بالطبع) أو بانتظار الإنتهاء من المخطط التوجيهي.

وإذا نظرنا في مجمل هذه القوانين نجد أنها تكوِّن أرضاً صالحة لعمل الكسارات مع إشارتنا إلى الملاحظات التالية التي يجب إضافتها إلى القوانين:

١ ـ يجب تحديد التدرج على نحو علمي أكثر مع تحديد الإرتفاع الأقصى.

٢ ـ تحديد دقيق ومفصل لعملية التلغيم، لكون القانون القديم لم يعد يصلح مع تطور تقنيات عمليات التلغيم الحالية.

٣ ـ تحديد وسائل منع انتشار الغبائر الناتجة من الكسارات.

٤ ـ تحديد أماكن الاستثمار على أن تكون بعيدة من الأماكن السكنية ومن الغابات والأحراج.

ماذا فعلت الدولة حتى الآن في مجال تحديث قوانين المقالع والكسارات؟

بعد انتهاء الحرب في لبنان أخذت مشكلة المقالع والكسارات تتفاعل لتصبح من أهم المشاكل البيئية في لبنان. ومع تصاعد شكاوى المواطنين والجمعيات البيئية وتصاعد الحركات والضغوطات، أنشأت الدولة اللبنانية وزارة البيئة التي حاولت فيما بعد وضع قانون لتنظيم أعمال المقالع والكسارات. وقام وزير البيئة الأسبق سمير مقبل بوضع مرسوم ينظم عمل الكسارات رقمه ٥٦١٦/ ٩٤، ولكنه تناقض وتعارض مع:

أ ـ القرار التشريعي رقم ٣٥/٢٣٥ (نظام المقالع).

ب ـ القانون ٦٦/٢٠ (إنشاء وزارة الموارد المائية والكهربائية).

ج ـ المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٦ (تنظيم الإدارات العامة).

د ـ المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٦٩ (قانون التنظيم المدني).

هـ ـ القانون المنفذ بالمرسوم ٦٨٢١ (نقل دائرة المناجم والمقالع إلى ملاك وزارة الصناعة والنفط).

و ـ المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٠ (قانون البلديات).

ز ـ المرسوم الاشتراعي رقم ٣٢/٢١ (محلات خطرة ومضرة بالصحة ومزعجة).

وقد أثار المرسوم خلافاً بين وزارة البيئة ووزارة الداخلية استغل من قبل الطرفين للتسابق في توزيع المهل على أصحاب الكسارات ودون أي رقيب. وفي اجتماع لمجلس الوزراء في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ أقر المجلس عدم قانونية المرسوم المذكور أعلاه، وكلف لجنة ثلاثية برئاسة الوزير المر لإعادة دراسته وصياغته ولم يرشح عنها شيء حتى الآن كما لم يصدر شيء عن وزارة البيئة وهي المعنية الأساسية بوضع قانون لتنظيم عمل الكسارات.

ب ـ ماذا فعلت الدولة بعد فترة الحرب في قضية الكسارات؟

بعد تفاقم نقمة المواطنين، وتحت تأثير ضغوطات الجمعيات البيئية، ومناصرة العديد من المسؤولين ووسائل الإعلام للقضايا البيئية، وخصوصاً لقضية المقالع والكسارات، تعاملت الدولة مع الموضوع على النحو التالي:

١ ـ صدر قرار عن وزير الداخلية السابق بشارة مرهج بإقفال كسارات نهر الموت وانطلياس ابتداء من ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، انتهى مفعوله بعد أول يوم من إخراجه من وزارة الداخلية.

٢ ـ صدر مرسوم عن وزارة البيئة لتنظيم عمل الكسارات لم يبصر النور لتعارضه مع قوانين سابقة (كما ذكرنا سابقاً).

٣ ـ حاولت وزارة البيئة إعداد مخطط توجيهي لتحديد أماكن عمل المقالع والكسارات انتهى بتحديد الأماكن على خريطة جيولوجية، سرعان ما اختفت بعد الإعلان عنها وبعدما كلفت الدولة نصف مليون دولار أميركي.

٤ ـ في حزيران/ يونيو ١٩٩٤، أصدر مجلس الوزراء قراراً قضى بقفل الكسارات في لبنان، بمهلة أقصاها نهاية العام ١٩٩٤، على أن ينجز في هذه الفترة المخطط التوجيهي.

٥ ـ بعد مرور هذه المهلة، أعاد مجلس الوزراء تمديد المهل للكسارات ستة أشهر جديدة وكذلك إلى حين الإنتهاء من المخطط التوجيهي.

٦ ـ في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ صدر قرار عن مجلس الوزراء قضى بإقفال الكسارات في نهاية عام ١٩٩٥ وأعطى نفسه مهلة أقصاها أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ للانتهاء من المخطط التوجيهي.

٧ ـ في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ لم ينجز المخطط التوجيهي، فقرر مجلس الوزراء حصر إعطاء التراخيص للمقالع والكسارات بوزير الداخلية شخصياً ولمدة سنة، وبالطبع مدد للكسارات لمدة سنة جديدة في انتظار المخطط التوجيهي أيضاً وأيضاً.

٨ ـ في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦ صدر قرار عن مجلس الوزراء بالتمديد للمقالع والكسارات لغاية آخر عام ١٩٩٦، على أن ينجز خلال هذه الفترة «حتماً» المخطط التوجيهي.

٩ ـ في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦ صدر قرار عن مجلس الوزراء بإقفال كسارات أبو

ميزان وزبوغا ونهر ابراهيم بعد ضغط شعبي واعتصامات (خرقت كسارة نهر ابراهيم القرار بعد أسبوعين وعادت إلى العمل).

١٠ ـ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ صدر قرار آخر من مجلس الوزراء بالتمديد للكسارات حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٧ إلى حين الانتهاء من المخطط التوجيهي (والحبل على الجرار).

ج ـ عملية المراقبة

من حيث المبدأ، تقوم وزارة الصحة بمراقبة المخالفات المضرة بالصحة، ودائرة المناجم والمقالع (في وزارة الموارد) تراقب تطبيق الشروط الفنية، ووزارة الداخلية هي الجهة المنفذة والمراقبة في الوقت نفسه. ولكن ما كانت نتيجة هذه المراقبة؟

١ ـ إن **ارتفاع هوة المقالع** أصبحت تتعدى المئة متر في معظم المقالع، مع أن قانون ١٩٣٥ حددها بثلاثة أمتار.

٢ ـ **البعد من المساكن:** يحدد قرار التنظيم المدني البعد من أي تجمع مؤلف من خمسة منازل بألف متر، وبنظرة سريعة إلى مقالع نهر الموت وانطلياس مثلاً نجد أن المقالع أصبحت على حافة المنازل، ويعيش السكان الآن على حافة هوة تفوق المئة متر.

٣ ـ **البعد من ينابيع المياه ومجاري الأنهر:**

أ ـ ينابيع المياه: يوجد قرار كذلك بأن تكون الكسارة على بعد ألف متر من نبع المياه. فإذا أخذنا كسارات انطلياس نجد أنها تقع مباشرة فوق نبع فوار انطلياس.

ب ـ مجاري الأنهر: كما أن كسارات أبو ميزان وزبوغا، التي تقع على الوادي المؤدي إلى نهر الكلب والتي ترمي الأتربة في هذا الوادي، تؤدي سنوياً إلى تعكير مياه نهر الكلب.

٤ ـ **التفجير:** لا تزال عملية التفجير خاضعة لقانون سنة ١٩٣٥، التي لا تتلاءم بالطبع مع التقنيات الحديثة. ولكن قانون التفجير يلزم أصحاب المقالع أن يستعملوا طريقة التفجير «من الأعلى إلى الأسفل» وأن يستعملوا المواد المتفجرة بإشراف وزارة الداخلية لتحديد الكميات المسموح استعمالها بموجب الرخص المحددة لكل مقلع (للحفاظ على السلامة العامة). ومع انعدام المراقبة على عملية التفجير والكميات المستعملة، أصبح أصحاب المقالع يعمدون إلى اتباع عملية «التفجير الأفقي» بدلاً من طريقة «من الأعلى إلى الأسفل». وأكثر من ذلك أصبحوا يحفرون مغاور يضعون فيها أطنان من المواد المتفجرة إلى درجة أن البعض منها أحدث ما يشبه الهزة الأرضية سجلت على مرصد بحنس ٣,٤ درجات على مقياس رختر. وأكثر من ذلك أيضاً فإن أصحاب المقالع يستعملون الآن نيترات السماد الكيميائي الملوثة بدل البارود في عملية التفجير.

لماذا لم تستطع الدولة حتى الآن إنجاز هذا «المخطط التوجيهي»؟

في اعتقادنا أن هناك أسباباً عدة تتداخل فيها المصالح مع السياسات، التي لا تزال تتحكم بالسياسة البيئية في لبنان حتى الآن. وفي العودة إلى تاريخية هذه القضية يتبين أنه منذ عام ١٩٨٣ صدر مرسوم اشتراعي رقم ٦٩/٨٣ يقضي بتحديد أماكن المقالع والكسارات. وبالفعل وضعت في ذلك الوقت دراسة شاملة، ولكنها انتهت في إدراج مجلس الإنماء والإعمار الذي كلف بإعدادها. وهناك محاولة لوزارة البيئة في عهد الوزير سمير مقبل انتهت بأدراج الوزارة أيضاً، ومحاولة ثالثة في حزيران/ يونيو ١٩٩٤ حيث أوكل للتنظيم المدني إعداد دراسة حول هذا

المخطط التي لم تنجز ودون معرفة الأسباب إلى أن لزِّمت أخيراً لدار الهندسة. ويقول البعض إن هذه الدراسة قد أنجزت منذ فترة طويلة، إلا أن التجاذبات السياسية ومصالح بعض المتنفذين هي التي عرقلت صدورها حتى تاريخه.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى بعض الأسباب التي ساهمت كذلك في تأخير صدور هذا المخطط منذ ذلك التاريخ وحتى الآن: كالضغوط التي يمارسها أصحاب الكسارات، وبخاصة تلك القريبة من بيروت للمحافظة على أرباحهم الخيالية التي يجنونها الآن. فإذا أخذنا المدينة كمركز ثقل، حيث إنها تستهلك أكبر كمية من البحص في لبنان مصدرها منطقة البقاع وكسارات المتن الشمالي القريبة من بيروت، يتبين لنا أن أصحاب هذه الأخيرة يستغلون قرب كساراتهم من العاصمة لكي يزيدوا على أرباحهم فرق بدل النقل من البقاع إلى بيروت، ذلك لأن سعر البحص داخل الكسارة في البقاع يراوح بين ٢ و٣ دولارات للمتر المكعب، في حين يراوح سعر الكمية نفسها داخل كسارات نهر الموت مثلاً بين ٧ و٨ دولارات. وإذا قدرنا أن كسارة من الحجم الكبير تنتج بين الأربعة والخمسة آلاف متر مكعب يومياً، فقد يصبح الفارق بين أرباح المنطقتين بين ١٥ و٢٠ ألف دولار في اليوم الواحد، يجنيها صاحب كسارة واحدة، والكل يعلم كم لهذه المبالغ من نفوذ في هذا البلد.

ويمكننا أن نستنتج أن المسألة ليست في صعوبة إيجاد البدائل وفي صياغة هذا المخطط، إذا علمنا أن ٥٠ في المئة من الأراضي اللبنانية تقريباً مؤلفة من طبقات صخرية صلبة صالحة لأن تستثمر في حقل المقالع والكسارات، وأن هذه الطبقات تتوزع على جميع الأراضي اللبنانية، الأمر الذي يعني أن إنجاز المخطط التوجيهي ليس بالعملية المعقدة على المستوى العلمي والجيولوجي.

٤ ـ دور المواطنين والجمعيات البيئية

بدأت عملية الإحتجاج الشعبية والمطالبات برفع الضرر عن الناس في المرحلة الأولى، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب وقيام الدولة من جديد، بحسب الطرائق التقليدية التي كانت متبعة، وذلك برفع عرائض الإحتجاج والقيام بزيارات متعددة إلى المسؤولين كافة. وكانت جميع الجهود تبوء بالفشل واليأس والخيبة حتى فقد المواطنون الثقة بالدولة وبأنفسهم. وذلك لعدم التزام المسؤولين الوعود التي كانوا يقطعونها بعد كل زيارة وبعد كل معروض احتجاج. وقد دفع فشل هذه التحركات البعض إلى التنادي إلى إنشاء جمعيات تنظم هذه التحركات وتعد الملفات والدراسات لإيجاد الحلول والبدائل، الأمر الذي أدى إلى تغيرات نوعية في منحى التحركات الشعبية والتي يمكن أن نعرض منها نموذجين كانا خلاصة تحركات ناجحة في الفترة الأخيرة أدت إلى إقفال المقالع والكسارات.

ـ ففي منطقة نهر الجعماني على سبيل المثال، أدى تعاون الجمعيات البيئية مع أهالي المناطق المجاورة لكسارات نهر الجعماني إلى تأليف لجنة متابعة، أطلق عليها تسمية «لجنة المتنين» (الشمالي والجنوبي) التي ضمت ممثلين عن القرى المتضررة ضمت بينها العديد من رؤساء البلديات والمخاتير. وقد تحركت على ثلاثة مستويات متوازية: الأول نحو نواب وأهالي المنطقة حيث عقد أكثر من لقاء معهم انتهى باجتماع موسع لنواب وأهالي المتنين تبنوا فيه المطالب.

وتحرك كل من موقعه للضغط نحو إقفـال الكسارات. على المستوى الثاني، قامت اللجنة بزيارات لكبار الـمسؤولين في الـدولة (رئيس الجمهـورية ورئيس مجلس الـنواب) لعرض مطالبـهم. أما الاتجاه الثالث والأهـم، فقد تمثل بدراسة الملف الـقانوني لأعمال هذه الكسارات وتعـدياتها على الأملاك المجاورة كان نتيجتها أن قدّمت دعوى قضائية على أصحاب الكسارات أدت إلى إقفالها.

ـ النموذج الثاني هو ما حصل في منطقة كسارات أبو مـيزان وزبوغا. فبعد إعداد الدراسات والملفات وتقـديم عرائض الإحتـجاج وإصدار البيـانات الصحافـية المتـعددة وعقد مـؤتمرات صحافية وإقامة الندوات والمحاضرات، إضافة إلى الاتصالات المباشرة والمستمرة التي كانت تقـوم بها الجـمعـيات مع الأهالي، حـيث كانت تعـرض الحيـثيـات القانونيـة لأعمـال المقـالع والكسارات ومخالفاتها للقوانين المرعـية الإجراء. وأهم دور قامت به الجمعيات هو الكشف عن الخلفيات السـياسية والمصلحية التي يتـحجج بها المسؤولون في عدم تطبـيق القوانين لإبقاء الوضع على حاله وعـدم إقفال الكسـارات. ونتيـجة هذه التعبـئة المستمـرة تداعى أهالي القرى المجاورة إلى اعتصام شـعبي أمام الكسارات المذكورة، نظمته الجمعـيات في اليوم نفسـه الذي كان مجلس الوزراء السابق يعقد جلسته ما قـبل الأخيرة، وقد شارك في هذا الاعتصام أكثر من ٥٠٠ مواطـن، ساندهم في ذلك بعض النواب والفـاعليات الروحـية والمـدنية، الأمـر الذي دفع مجلس الوزراء إلى اتخاذ قـرار بالإقفال النهائي لتلك الكسارات. نسـتنتج من هذين النموذجين، كيف أن وعي المـواطنين وتضامنهم يمكن أن يؤلف الأساس الصلب لاسـتعادة الثقة بأنـفسـهم على أنهم قادرون على تغيير الواقع، والدفاع عن حقوقهم.

ولا يسعنا في النهاية، إلا أن ننوه بدور العديد من وسائل الإعلام التي ساهمت بصورة جدّية ومسؤولة في التضامن والتوعية والتغطية في الوصول إلى النتائج التي وصلنا إليها حتى الآن.

خلاصة

إن أول ما يمكن استخلاصه من خلال معـالجتنا وطرحنا هذه القضية، هو أن لا حل للمسألة البيـئية في لبنان، ولقضـية الكسارات بوجـه خاص، إلاّ بإيجاد سـياسة بيئـية عامة بعـيدة من المصـالح الشخـصية والآنيـة، تأخذ في الحسـبان حق المـواطنين في العيش الكريم في بيئة سليمة، وحق الأجيال المقبلة أيضاً بالمحافظة على ما تبقى من جبال وطبيعة في لبنان.

وإذا كان لنا أن نطرح بعض الحلول العملية لمسألة الكسارات، والتي نعدها بمثابة الأولويات الضرورية لإصلاح الوضع، فإننا ندعو إلى:

١ ـ إنجاز «المخطط التـوجيهي» (الموعود) للمقـالع والكسارات في أسرع وقت، الذي يجب أن يراعي بصورة أساسية المحافظة على الإنسان والثروات النباتية والحيوانية والآثار، على أن يلحظ شـبكات الطرق التي سـتسلـكها الشـاحنات، وعلى أن يسـاوي بين المناطق في توزيعـه لتحديده للأماكن.

٢ ـ إرفاق هذا المخطط بقـوانين حديثة تراعي التطور التقني الحاصل في طرائق الاسـتثمار وتفرض مقاييس حديثة في طرائق التدرج وإعادة التأهيل والتـشجير، ومعالجة الغبار، وفرض طرائق حديثة في التفجير.

٣ ـ تفعيل أجهزة المراقبة والتشدد في تطبيق القوانين ◇

جـاد ثابـت (*)

مُشكِلة تَدمِير التراث والقضَاء على البُعْدِ الجَمَالي

كثرت التساؤلات، منذ أن طرحت قضية الإعمار بعد انتهاء الحرب اللبنانية، حول قضايا التراث المعماري وارتباطه بالذاكرة. كما كثر الكلام على علاقة هذا التراث بالحفاظ على البيئة وعلى الطابع المميز للمحيط المبني.

فلا يمر شهر إلا يصدر كتاب يعرض صوراً جميلة عن «بيروت كما كانت»، أو ينشر مقال يستنبض ذكريات «أيام زمان»، أو ينظم معرض يبرز سحر العمارات اللبنانية القديمة وجمال البيوت التقليدية في المدينة والريف[1].

والغريب في الأمر أن التراث المعماري في لبنان لم يكن له، منذ بضع سنوات، موقع ولا موضع: فباستثناء بعض المتذوقين الملتفين حول جمعية حماية المواقع والأبنية القديمة (الأبساد)، لم يكن الجمهور يهتم أبداً بموضوع هذا التراث.

حتى إن عدد الأبحاث المتعلقة بهذا الشأن لا تتعدى أصابع اليد: كتاب المهندس ليجيه بيلير[2]، الذي يعد المحاولة الأولى لدراسة خصائص العمارة السكنية التقليدية في لبنان، وكتاب المهندس فريدريش راغيت[3]، المدير السابق لكلية العمارة في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي يتمحور حول تاريخ العمارة في جبل لبنان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع

(*) مهندس معماري ومخطط مدن يعمل في باريس وبيروت.

(١) من أبرز هذه الكتب: محمد المشنوق، **بيروت جميلة الصباح وبيروت قصة حب** (بيروت: ماسترز للنشر والاتصال، ١٩٩٤)؛ رفعت النمر وآخرون، **بيروت في المرحلة العثمانية** (بيروت: منشورات مجلة تاريخ العرب والعالم، ١٩٩٤)؛ **لبنان صور من التراث: حصون وهندسة دينية** (بيروت: منشورات ريشار عبد الله شاهين، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)؛ سامي كوكبي، **صيدا المدينة القديمة** (بيروت: مؤسسة الحريري، ١٩٩٦)؛ فؤاد دباس، **جبل لبنان: صور فوتوغرافية قديمة** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٧)؛

Gaby Daher, *Le Beyrouth des années 30* (Beyrouth: [n.p.], 1994); Michel Fani, *L'Atelier de Beyrouth, Liban 1848-1914* (Beyrouth-Paris: Editions de L'Escalier, 1996), et *L'Atelier Photographique de Ghazir, Liban 1880-1914* (Beyrouth-Paris: Editions de L'Escalier, 1995).

(٢) Jacques Ligier-Belair et Kalayan Harontune, *L'habitation au Liban* (Beyrouth: Association pour la Protection des Sites et Anciennes Demeures, 1966).

(٣) Friedrich Ragette, *Architecture in Lebanon: The Lebanese House during the 18th and 19th Century* (Beirut: American University of Beirut, 1974).

عشر؛ ثم الكتاب الصادر عن متحف سرسق[4] الذي يتضمن لمحة سريعة عن الهندسة اللبنانية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر. إضافة إلى مؤلفات معدودة تعالج قضايا محددة، مثل الكتاب الذي صدر عن الجامعة العربية[5] سنة ١٩٨٢ حول مساجد بيروت، وكتاب المهندس روبير صليبا[6] حول عمارات طرابلس الأثرية.

باستثناء هذه الدراسات القليلة، لم يكن موضوع التراث المعماري في بلادنا، حتى السنوات الأخيرة، موضع اهتمام. حتى إن السلطات التشريعية نفسها لم تهتم منذ الاستقلال باستصدار قانون واحد حول هذا الشأن. قراران منفردان صدرا أيام الإنتداب يعالجان موضوع التراث: القرار رقم ١٦٦/ل. ر. الصادر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣ الذي يعالج قضايا الآثار، وقانون حماية البيئة والمناظر الطبيعية الصادر في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٦. باستثناء هذين النصين، يبقى التراث وكأنه غائب تماماً عن هم المشرع اللبناني.

علامَ يدل هذا الفراغ؟

إن دل على شيء يدل على الموقع الحقيقي الذي يحتله التراث في ثقافتنا. فلا غرابة إذاً في أن تجرف أسواق بيروت القديمة بين ليلة وضحاها دون أن يحرك أحد ساكناً، إلا بعض الأصوات القليلة التي ارتفعت يومذاك. لا بل (عندما عرض صيف ١٩٩١)[7]، من عين المريسة إلى الأشرفية، فتقضي على إرث بكامله على مذبح المضاربة العقارية.

إذا كان مشروع إعادة إعمار وسط بيروت قد جوبه بمعارضة تركزت على نقد منحاه التدميري، لا تبرز اليوم أية مقاومة فعالة لتلك المجزرة الحقيقية التي تشمل مختلف أحياء بيروت.

إن تزايد الكلام على التراث المعماري يمكن أن ينظر إليه كظاهرة صحية، كرد فعل حضاري تجاه ما يجري من تدمير ومحو للذاكرة. لكن يجب ألاّ يتحول هذا الكلام إلى رثاء للتراث أو مجرد بكاء على الأطلال؛ يجب ألا يفهم النقاش الدائر اليوم فهماً تبسيطياً، يصنف المواقف بحسب محورين متناقضين: محور المدافعين عن التراث، وكأنه مؤلف من أناس يريدون تحويل المدينة إلى متحف لأنقاض الحرب، ينظرون بحنين مَرَضي إلى ماضٍ ولّى، ويكتفون بالبكاء على الأطلال والإعتراض على كل ما من شأنه إعادة بعث الحياة في جسم المدينة؛ ومحور «المجددين» ممن يريدون صوغ مشروع تحديثي يقوم على تصور مستقبلي متحرر من كوابيس الماضي.

وكأنما التراث والحداثة مفهومان متناقضان.

---

(٤) Camille Aboussouan, "L'Architecture Libanaise du XV^{e} siècle au XIX^{e} siècle," *les Cahiers de l'Est,* (Beyrouth: Musée Nicolas Ibrahim Sursock, 1985).

(٥) مصطفى لمعي، **مساجد بيروت** (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٢).

(٦) Robert Saliba (ed.), *Tripoli, The City: Monument Survey, Mosques and Madrasas* (Beirut: American University of Beirut, 1944).

(٧) أنظر: مجموعة باحثين، **إعمار بيروت والفرصة الضائعة** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٩٢)؛ **منهجية إعمار بيروت: ابحاث أولية في السبل الصحيحة والبدائل المقترحة** (بيروت: ملفات مؤسسة الأبحاث المدينية، ١٩٩٤)؛ نبيل بيهم، **في الاجتماع والثقافة: معنى المدينة وسكانها**، سلسلة الإعمار والمصلحة العامة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٥)؛ عاصم سلام، **في العمارة والمدنية**، سلسلة الإعمار والمصلحة العامة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦)؛ جورج قرم، **في اقتصاد ما بعد الحرب وسياسته**، سلسلة الإعمار والمصلحة العامة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦)، وجاد ثابت، **في التراث والحداثة: مدينة الحرب وذاكرة المستقبل**، سلسلة الإعمار والمصلحة العامة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦).

للخروج من هـذا المأزق، لا بد من تحديد بـعض المفاهيم التـي تساعد على بلورة إشـكالية التراث بأبعـادها المختلفة. فـلا يمكن معالجة مـوضوع التراث وكأنه شيء موضـوعي بسيط، معطى، أو كأنه مـفهوم جامـد لا يتبدل. لا بل إن التراث هو عكس ذلك تمـاماً. إنه مفهوم مـعقد، مركب، خاضع للتفسـير والاجتهاد. يمكن القول إن كل مجتـمع، في مرحلة معينة، يركب تراثه، أي انه ينتج تراثاً خاصاً به.

ففي حين ظل مفهوم التراث المعمـاري في العالم، حتى أوائل الستينات، محصوراً في دائرة ضيقة تقـتصر على الآثار القديمة والأبنية التـاريخية، شهدت السنوات الأخيـرة توسعاً للحقل النظري الذي يحيط به، وذلك بحسب محاور ثلاثة:

المحور الأول أدى إلى توسـيع حقل التراث الـمعمـاري ليشـمل المدينة كـمركز لـلذاكرة الجماعية والبـيئية الطبيعية كإطار تتـبلور فيه العلاقة المميزة بين النتـاج المعماري والإنسان. فتبين أن حصر الإهتمام بالأبنية التـاريخية بمعزل عن الإطار الذي يحتضنها، يؤدي إلى تمزيق النسيج الذي تنمو فيه، وإلى قطع الجذور التي تربطها بمجال يعطيها وحده قيمتها الرمزية والفنية(٨).

نظرتنا إلى التراث المعماري لا تزال محكومة بمفاهيم قديمة تخطتها التجارب العالمية منذ أكثر من ربع قرن، إذ تبقى هذه النظرة أسيرة توجه يحصر التراث بالمباني التاريخية المنعزلة، بل يقتصر اهتمامه بالمظهر الخارجي لهذه المباني دون تقدير للعناصر الأخرى التي تعطي للعمارة قيمتها الحقيقية

وقـد أحدث إقـرار قانون حـماية الأحـيـاء القديمـة في فرنسـا، المعروف بـ «قانون مـالرو»، سنة ١٩٦٢، انقلاباً حقيقياً في مفهوم علاقة التنظيـم المدني بالتراث المعمـاري وبأبعاده الثقافيـة. فازداد الاهتمـام بالتراث المـعماري البـسيط، بالأبنية «العـادية» التي تنتج، بتراكمـها، محيطاً مدينيـاً مميزاً، مع أن كل مبنى منهـا ربما لا يمتلك وحده قيمة تاريخية خاصة.

أما **المحـور الثاني** فركـز على ربط التراث المعـماري بالأنشطة الإنسانيـة وإخراجه من الدائرة المقـفلة للمتاحف. فبـدلاً من أن يبقى التراث جسـماً محنطاً أو أن يتحـول إلى سلعة للاستهـلاك السياحي، ينظر إليه كعنـصر فاعل في الحياة الاجـتماعية، ينمـو ويتطور بتجدد علاقتـه بالحاضر، ويعطي بدوره للحـاضر عمقـاً تاريخياً يحيـيه من جديد، تم التركيز على ضرورة ربط التراث المعماري بالنسيج الاجتماعي الذي يحتضنه، لتلافي تمزيق هذا النسيج وطرد السكان الأصليين كلما تم ترميـم حي قديم. وقد سمحت التجارب التي استـحدثت في أوائل السـبعينات لتنظيم الأحـياء القـديمة في بعض المدن الإيطالـية، كبـولونيا وفيرونا ونابولي مثلاً، باختبار إمكـان الإبقاء على الطابع الاجتماعي لتلك الأحياء، على الرغم من تدفق السيّاح إليها، وذلك من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية التقليدية وتحديثها تدريجاً.

أما **المحور الثالث**، فتميـز بتساقط الحدود الزمنية التي كانت تحصـر التراث بنتاج مراحل تاريخية قديمة. فـإذا كانت التخطيطات التي وضعها هوسمان لبـاريس في أواخر القرن التاسع

---

(٨) بدأ الاهتمـام بالنسيج المديني كتـراث منذ أوائل الستينات. وقـد تبلورت أولى التجارب في المدن الإيطاليـة، حيث اعتمدت بلديات مدن لومبـارديا واميليا وتوسكانا والبندقية سياسة صارمة هدفت إلى حمـاية أواسط المدن التاريخية. وقد أقرت منظمة اليونسكو سنة ١٩٧٩ ميثاق البندقية، الذي يهدف إلى حماية النسيج المديني التاريخي بوصفه جزءاً من التراث العالمي.

عشر، لأسباب تحديثية، قد أدت إلى تدمير أقسام واسعة من نسيج المدينة القديم، فإن النتاج الهوسماني يمثل اليوم جزءاً أساسياً من التراث المعماري للعاصمة الفرنسية. وإذا كانت الأبنية التي شيدت إبان الثورة الصناعية في أوروبا (من معامل ومستودعات)، قد عُدت، لمدة طويلة، مجرد مبانٍ «وظيفية» لا علاقة لها بفن العمارة، فقد أصبحت تعد اليوم جزءاً مكوناً من التراث، يصنف قسم منها ويحول إلى متاحف.

ويزداد اليوم الاهتمام بالإنجازات التي شيدها رواد الحداثة المعمارية في أوائل القرن العشرين، مثل أبنية المهندس الفرنسي لوكوربوزييه التي يتم ترميمها ومبنى معرض برشلونة للمهندس ميز فان دير روهيه، الذي أعيد بناؤه، أو غيرهما من الأبنية المميزة لتيار الحداثة في العمارة.

هذه النظرة المتجددة للتراث المعماري، تفترض إيجاد آليات اقتصادية وسياسية تسمح للمجتمع بالتأثير في حركة السوق وبرسم حدود واضحة كفيلة بحماية إرثها التاريخي. فالذي يهدد التراث المعماري ليس تعارضه مع متطلبات الحياة الحديثة بل بالأساس، تناقضه مع منطق الريع العقاري. فالمستثمر الذي يملك عقاراً يسمح له فيه، وفق نظام البناء، إقامة مبنى من عشر طوابق، لن يتخلى عن هكذا مشروع للحفاظ على بيت تقليدي صغير محاط بحديقة، مهما كانت القيمة الجمالية لهذا البيت.

وتظهر تجربة البلدان التي تطورت فيها آليات خاصة للحفاظ على التراث المعماري وجود نموذجين للتعاطي مع تلك المشكلة.

أعمال الترميم التي جرت في مبنى سرايا بيروت مثلاً أدت إلى تدمير هذا المبنى التاريخي على نحو كامل، إذ لم يحافظ إلا على البعض من واجهاته الخارجية، استعملت كقناع تقام وراءه إنشاءات جديدة لا علاقة لها بتكوين المبنى التاريخي.

فالنموذج الأول مقتبس من التجربة الفرنسية، وهو يرتكز على تدخل القطاع العام، إذ تعد قضية حماية الإرث التاريخي من مسؤولية المؤسسات العامة والبلديات.

في هذا النموذج، على القطاع العام أن يتحمل أعباء تلك الحماية، إن من خلال صرف الأموال الضرورية مباشرة من الخزينة، أو من خلال منح أصحاب الأملاك إعفاءات ضريبية. ويتطلب تطبيق هكذا نموذج صوغ استراتيجية متكاملة للحفاظ على التراث المعماري ووجود سياسة مالية وضريبية متجانسة.

أما النموذج الثاني، فهو مقتبس من تجربة البلدان الأنكلوسكسونية. وهو يرتكز، خلافاً للنموذج الأول، على آليات اقتصادية بحتة تقضي بأن يتعهد القطاع الخاص بتمويل عملية حماية التراث المعماري، إن من خلال التبرع أو من خلال استثمار المباني التاريخية لتأمين الأموال اللازمة للحفاظ عليها. لكن هذا النموذج يبقى رهناً بالحالة الاقتصادية العامة للبلاد، وهو كثيراً ما يؤدي إلى التركيز على المباني التاريخية المميزة أو على تجمعات المباني ذات القيمة الفريدة، وإلى تجاهل البعد الاجتماعي، فتتحول البيوت العمالية البسيطة والمستودعات الصناعية إلى مساكن فخمة للطبقات الغنية.

لم تصل قضية التراث المعماري عندنا إلى مستوى من المعالجة تطرح فيها مثل هذه المسائل. فنظرتنا إلى التراث المعماري لا تزال محكومة بمفاهيم قديمة تخطتها التجارب العالمية منذ أكثر من ربع قرن، إذ تبقى هذه النظرة أسيرة توجه يحصر التراث بالمباني

التاريخية المنعزلة، بل يقتصر اهتمامه بالمظهر الخارجي لهذه المباني دون تقدير للعناصر الأخرى التي تعطي للعمارة قيمتها الحقيقية، كالتكوين التشكيلي والبنيوي، وطرائق البناء، وتنظيم المساحات الداخلية، وموقع كل مبنى من هذه المباني في التطور التاريخي للنماذج المعمارية، وعلاقته بمحيطه... الخ.

والأمثلة على هذا المفهوم المبتور للتراث المعماري كثيرة: فأعمال الترميم التي جرت في مبنى سرايا بيروت مثلاً أدت إلى تدمير هذا المبنى التاريخي على نحو كامل، إذ لم يحافظ إلا على البعض من واجهاته الخارجية، استعملت كقناع تقام وراءه إنشاءات جديدة لا علاقة لها بتكوين المبنى التاريخي. فتحولت الباحة الداخلية الفسيحة التي كانت تعطي للمبنى طابعه وتنظم ترتيبه إلى منور صغير لا معنى له، كما أضيف طابق علوي بحجة إيجاد مساحات جديدة، وأزيلت جميع الهياكل الحجرية التاريخية لتستبدل بإنشاءات من الباطون المسلح ملبسة بقشرة من الحجر(٩).

ومن المرجح ألا يكون مصير المباني التي دمرتها شركة سوليدير في ربيع عام ١٩٩٦ في منطقة وادي أبو جميل مختلفاً، إذ أعلنت الشركة، بعد الضجة التي أثيرت حول هذا الموضوع، إستعدادها لإعادة بناء العمارات المدمرة بحسب طرازها الأصلي. لكن، هل يمكن، بوسائل بنائنا الممكننة، أن نعيد إنتاج عمارات صنعت على نحو حرفي؟ وما هو المنطق الكامن وراء هكذا توجه، الذي يقضي بتدمير نماذج معمارية تاريخية، واستبدالها بنسخ مبتذلة، كتلك المعابد الرومانية التي تشاد بالباطون المسلح في ملاهي ديزني لاند؟

في الوقت الذي يتم تدمير المباني التاريخية في كل حي وحارة، يبرز اتجاه واضح إلى إنتاج نوع من التراث الوهمي، يلصق لصقاً على العمارات الحديثة

مثل هذه النظرة القاصرة إلى التراث تعم اليوم الساحة الهندسية في بلادنا: ففي الوقت الذي يتم تدمير المباني التاريخية في كل حي وحارة، يبرز اتجاه واضح إلى إنتاج نوع من التراث الوهمي، يلصق لصقاً على العمارات الحديثة. فكم من بناية شيدت في الآونة الأخيرة على أنقاض بيت لبناني تقليدي أو عمارة جميلة بنيت في الثلاثينات، تحاول إخفاء بؤس تصميمها وتنافرها مع محيطها تحت قناع «تراثي» مزيف، من خلال لصق أقواس من الباطون على الواجهات أو إضافة «طرابيش» من القرميد على الطوابق الإضافية الناتجة من مخالفات الحرب أو من تطبيق قانون طابق المر الشهير.

هكذا يتحول التراث المعماري إلى تشكيلة من العناصر التزيينية تركب اعتباطياً لزخرفة الواجهات وتمزج أحياناً مع أشكال مستوحات مع حضارات أخرى، فتنتج خليطاً عجيباً، كذلك البيت اللبناني التقليدي في الأشرفية، الذي حول على شكل «باغود» صيني ليتلاءم مع وظيفته الجديدة كمطعم آسيوي.

لكن الطابع العام الغالب على هذا المفهوم المبتور للتراث، يبقى ارتباطه بنموذج خفي وهمي للعمارة التقليدية اللبنانية، يتحول إلى مقياس شبه مطلق لتصنيف التراث المعماري. وهذا النموذج يمكن تحديده كمزيج من هندسة قصور الأمراء التي بنيت في جبل لبنان خلال القرنين

(٩) انظر: المركز اللبناني لدراسات الترميم والمحافظة على التراث، **تقييم مشروع مبنى السراي الكبير في بيروت** (بيروت: المركز، [د. ت]).

السابع عشر والثامن عشر، والعمارات التي شادتها الطبقات الميسورة في بيروت ومدن الساحل أواخر القرن التاسع عشر.

واختيار هذا النموذج ليس بالأمر البريء، إذ له أبعاده الفكرية ـ الثقافية والسياسية ـ الاجتماعية، إضافة إلى افتراضاته الجمالية. فالذاكرة الإنتقائية تنصب نفسها حكماً مطلقاً لتفصل الحب عن الزؤان، ما هو جدير بالاهتمام عما يسقط في غياهب النسيان. فتغيب البيوت الفلاحية التي انتشرت في كل أنحاء لبنان، تلك المكعبات الحجرية البسيطة التي التصقت بمنحدرات الجبال أو زرعت في سهول عكار، تلك المساكن المصنوعة من الطين التي كانت تتجمع حول أحواش صغيرة في قرى البقاع أو الجنوب، والتي كانت تمتاز بانصهارها مع الطبيعة وتوافقها التام مع البيئة التي تحيط بها.

كما تسقط من الحساب تلك العمارات البسيطة التي شيدت في الأحياء الشعبية حين توسعت بيروت أوائل القرن العشرين، كمجمع كرم الزيتون مثلاً، الذي يمثل التجربة الوحيدة المتكاملة لإقامة مجمع سكني لذوي الدخل المحدود، والذي لا يستثير اليوم اهتمام أحد.

إن هذا التوجه يؤدي في الحقيقة إلى تجاهل كامل للخاصية الأساسية لتراثنا المعماري، الذي تميز دائماً بتشعبه وقدرته على الإفادة من تأثيرات متعددة، وامتزاجه على مد العصور بمعطيات البيئة والمناخ، وارتباطه في كل مرحلة تاريخية بخصائص التركيبة الاجتماعية وطرائق العيش، لينتج جسماً مركباً ظل يتطور باستمرار.

محاولة غريبة تلك التي تقضي بتجميد الذاكرة في مرحلة تاريخية محددة وحصرها في نتاج طبقات اجتماعية معينة. لقد أصبح تراثنا المعماري اليوم أسير نهج بلاغي يحكم علاقتنا بالماضي، بميثولوجيا التاريخ. وهذا المفهوم المشوه للتراث يؤدي إلى عزل الأبنية التاريخية عن البعد الثقافي ـ الاجتماعي الذي يحتضنها عن التربة التي تغذيها ويقضي على كل إمكان للشهادة لديها. إذ ذاك، يفقد التراث المعماري قدرته على مخاطبتنا ويتحول إلى جسم ميت يصبح هدمه سهلاً.

محاولة غريبة تلك التي تقضي بتجميد الذاكرة في مرحلة تاريخية محددة وحصرها في نتاج طبقات اجتماعية معينة. لقد أصبح تراثنا المعماري اليوم أسير نهج بلاغي يحكم علاقتنا بالماضي، بميثولوجيا التاريخ

تتجلى جميع هذه القضايا بوضوح اليوم في موضوع المباني التراثية في بيروت، الذي يستثير جدلاً واسعاً. فقد قامت جمعية حماية المباني والمواقع القديمة (الأبساد)، بناء على طلب من وزارة الثقافة، بإجراء مسح للمباني التراثية في الأحياء المحيطة بالوسط التجاري، كالجميزة والأشرفية وزقاق البلاط والقنطاري وغيرها. وفي إثر ذلك، باشر بعض مالكي هذه المباني بهدمها تحسباً لما قد يحصل، الأمر الذي دفع وزارة الثقافة إلى وضع إشارات على الصحف العقارية يمنع بموجبها هدم أي من المباني الممسوحة التي يبلغ عددها نحو ١٥٠٠ مبنى.

وقد استثار هذا التدبير حملة واسعة نظمها مالكو العقارات، ركزوا على الغبن الذي لحق بهم من جرائه، وطالبوا الدولة بالتعويض لهم من الخسائر التي تكبدوها.

وقد وجدت الدولة نفسها في مأزق حقيقي. فهي لا تستطيع أن تسجل جميع المباني على لائحة الجرد العام، الأمر الذي يحمل الخزانة أعباء مالية ضخمة؛ وهي ليست قادرة من جهة أخرى على تمديد إشارات منع الهدم إلى ما لا نهاية. فكيف يفرض على مالك عقار يحتوي عمارة

أثرية القبول بتجميد عقاره، في حين يسمح لأصحاب العقارات المجاورة بشيد أبراج شاهقة، تخنقه وتمنع عنه الشمس والنور؟ ثم هل يؤدي مثل هكذا تدبير إلى نتيجة تسمح فعلاً بحماية التراث؟

إذا لم يتخذ أي إجراء حقيقي لحل هذه المشكلة، ستضطر الدولة، عاجلاً وليس آجلاً إلى الإستجابة للضغوط ورفع الإشارات عن القسم الأكبر من المباني، فيبادر أصحابها فوراً إلى هدمها، الأمر الذي يؤدي إلى كارثة كاملة.

للخروج من هذا المأزق لا بد من العودة إلى مفهوم التراث كما عالجناه سابقاً. فلا قيمة للمباني الأثرية المعزولة إلا بمقدار ارتباطها بالنسيج الذي يحيط بها وتفاعلها معه. فحل المشكلة التي نحن في صددها يكمن في اختيار مجموعة من المناطق حيث توجد المباني التراثية بكثافة، وإجراء دراسات تهدف إلى وضع تصاميم تفصيلية لتنظيمها، فيحدد لها أنظمة خاصة للبناء، تتلائم مع طابعها التراثي (كالحد من الارتفاع الأقصى المسموح به، وفرض معالجات معمارية للواجهات... الخ) وتخطط الشوارع والساحات والحدائق على نحو ينتج محيطاً مدينياً مميزاً ويحول هذه الأحياء إلى أحياء نموذجية.

من شأن مثل هذه المعالجة أن تسمح بإبراز القيمة الجمالية للأبنية التراثية، وأن تمنع العمار العشوائي على العقارات التي تحيط بها، فترتفع القيمة الشرائية للبناء، الأمر الذي يرفع الغبن عن المالكين. وتشير جميع التجارب المماثلة التي حصلت في مختلف أنحاء العالم إلى الطابع الواقعي لمثل هذا التوجه.

أما بالنسبة إلى الأبنية التاريخية المعزولة، التي لا توجد في المناطق التراثية، فيمكن الدولة أن تدخلها في لائحة الجرد العام، إذ لا يتخطى عددها مئة وخمسين مبنى، الأمر الذي لا يحمل الخزانة أعباء مالية باهظة.

لقد نضجت الظروف اليوم لتطبيق مثل هذا التوجه المنهجي، ابتداءً من بيروت، بحيث يزداد ضغط المضاربة العقارية، وامتداداً لسائر المدن والقرى اللبنانية. والمطلوب الآن هو قرار سياسي واضح يسمح بإنقاذ ما تبقى لنا من تراثنا المعماري(١٠).

يبقى طبعاً الجانب الاجتماعي الذي لا يمكن معالجته بهذه الطريقة. لكن هذا الأمر يتخطى حدود التنظيم المدني والموضوعات الهندسية ليشمل جوهر علاقة المجتمع بنفسه وتصوره لاحتمالات تطوره المستقبلية ◇

---

(١٠) قامت المديرية العامة للتنظيم المدني في نيسان/ ابريل ١٩٩٧ بتكليف مجموعة من المعماريين للقيام بتحديد «مناطق حماية» داخل الأحياء المحيطة بوسط بيروت، حيث تتكاثر المباني التاريخية. ومن شأن هذه المبادرة أن تكون خطوة أولى في وضع تصاميم تفصيلية لتنظيم هذه المناطق والحفاظ على تراثها وتطويره.

كمال فغالي (*)

البُعْدُ البيئيُّ في مشاريع إعادة إعمار المناطق التي دمّرتها الحرب

مقدمة

من المؤسف أن تأخذ ورشة الإعمار القائمة حالياً في مناطق العودة طابع الكارثة على المستوى البيئي، على الرغم من أنها تمثل أساساً في تثبيت المصالحة وترسيخ السلم الأهلي، وهذا يعود لأسباب عديدة أبرزها:

١ ـ غياب المخططات التوجيهية للقرى والمدن.

٢ ـ غياب الإدارات المحلية أو عجزها عن تنظيم أعمال البناء بسبب غياب البلديات، وغياب المخططات العامة.

٣ ـ عدم احترام الكثير من المواطنين والمهندسين لقوانين البناء على مختلف أوجهه لجهة وجهة الاستعمال، وعامل الاستثمار، وعدد الطوابق والارتفاع، والاقتراب من الطريق العام...

٤ ـ عدم اهتمام أغلبية السياسيين بالمخططات التوجيهية وقوانين البناء.

كل هذه الأسباب وغيرها ستؤدي إلى بروز مدن وبلدات مشوّهة وشوارع ضيقة مكتظة بالأبنية، يصعب على المعنيين في ما بعد تنظيم الوضع ومعالجته، وستحدث هذه الممارسات والأضرار تشويهاً وبشاعة دائمين للجيل الحاضر نورثه للأجيال المقبلة.

من المؤسف أن تأخذ ورشة الإعمار القائمة حالياً في مناطق العودة طابع الكارثة على المستوى البيئي، على الرغم من أنها تمثل أساساً في تثبيت المصالحة وترسيخ السلم الأهلي

يكفي للعابرين على الطريق الساحلي بين بيروت والجنوب النظر إلى ورشة الإعمار في بلدة الدامور لاستشفاف مقدار الكارثة البيئية التي يشترك في ارتكابها كل المعنيين الرسميين وغير الرسميين.

وهنا تكمن المشكلة التي أرغب في التطرق إليها والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

غياب أي تخطيط مدني وأية تصميمات توجيهية تأخذ في الحسبان واقع وحاجات هذه القرى وتطورها وطابعها التراثي والثقافي، الأمر الذي من شأنه أن يضيف إلى الوجود

(*) مستشار لدى وزير شؤون المهجرين.

ضواحي جديدة مشوّهة لا تتوافر فيها الشروط والمواصفات البيئية الضرورية ولا تتأمن لها سبل النمو السليم لاحقاً.

١ ـ إطار المشكلة

قبل التطرق إلى موضوع التنظيم المدني في إطار العودة، لا بد لنا من التطرق إلى إطار المشكلة الذي يتضمن حجم الأضرار التدميرية وأستراتيجية الدولة وآلية عمل وزارة شؤون المهجرين في إعادة الإعمار.

أ ـ آثار الحرب التدميرية

أدت الحرب اللبنانية التي دامت سبعة عشر عاماً إلى تهجير وتدمير في القرى والمساكن تدميراً كلياً وجزئياً، الأمر الذي زاد المشكلة تفاقماً وكلفة.

جدول رقم (١)

عدد القرى المدمّرة كلياً وجزئياً والمتضررة في أقضية عاليه والشوف وبعبدا

عدد القرى / القضاء	عدد القرى الاجمالي	القرى المدمرة كلياً		القرى المدمرة جزئياً		مجموع القرى المتضررة	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
قضاء عاليه	٦٨	١٣	١٠,٤	٣٥	٢٨	٤٨	٣٨,٤
قضاء الشوف	٩٥	٢٤	١٩,٢	٤٣	٣٤,٤	٦٧	٣٥,٦
قضاء بعبدا	٥٦	٧	٥,٦	٣	٢,٤	١٠	٨
المجموع	٢١٩	٤٤	٣٥,٢	٨١	٦٤,٨	١٢٥	١٠٠

جدول رقم (٢)

عدد المساكن المدمرة والمتضررة بحسب المحافظات

المحافظة	مدمر جزئياً	مدمر كلياً	متضرر	المجموع	النسبة المئوية
جبل لبنان	٦٤١٠	١٤٧٧٨	٤٦٣٠	٢٥٨١٨	٥٧,٣٥
الجنوب	٤٤٢٤	٤٨٤٥	٣٢٣١	١٢٥٠٠	٢٧,٧٧
بيروت	٥٧٣	٢٥٧٦	٣٤٤	٣٤٩٣	٧,٧٦
الشمال	٦٧٣	١٠٥٣	٤٩٩	٢٢٢٥	٤,٩٤
البقاع	٢٣٥	٤٠٩	٣٤٠	٩٨٤	٢,١٩
المجموع	١٢٣١٥	٢٣٦٦١	٩٠٤٤	٤٥٠٢٠	١٠٠,٠٠
النسبة المئوية	٢٧,٣٥	٥٢,٥٦	٢٠,٠٩	١٠٠,٠٠	

٢ ـ مناطق العودة

يتميز الجبل بموقعه الفريد المميّز، باخضراره الدائم، بهوائه الجاف الصحي، بموقعه المطل على البحر والقريب من الساحل والمدن الرئيسية، الأمر الذي يجعله موقعاً مميزاً سكنياً وسياحياً في آن تفتقر إليه بلدان المنطقة المحيطة، غني بموارده الطبيعية وغني بالفن التراثي القديم الذي يزرع الإخضرار قرميداً أحمر وحجارة منحوتة تتوزع عمارات موزعة على نحو جمالي تعطي لقرى وبلدان الجبل خصائص إعمارية وهندسية متمايزة عن عشوائية أبنية المدينة أو الريف المتحضر حديثاً.

٣ ـ استراتيجية الدولة

إعادة الإعمار على نحو مدروس إعمارياً على أسس تصميمات توجيهية علمية تأخذ في الحسبان البيئة المحيطة والواقع السكاني البشري والجانب التراثي الجمالي، كان محور اهتمامنا منذ اللحظات الأولى التي اتخذ فيها قرار عودة المهجرين، منطلقين من إعطاء الأهمية لموضوع البيئة الطبيعية وحمايتها وتوفير البنية التحتية الملائمة لها.

من أبرز أهداف البرنامج التنفيذي:

١ ـ تأهيل مواقع الأنشطة الإعمارية في مناطق العودة، ورفع الأنقاض من أماكن وجودها ونقلها وفقاً لمخطط يؤمن فائدة من استعمال الردم مع التنبه إلى عدم التسبب بالأذى للبيئة خلال عملية نقل الأنقاض.

٢ ـ إعادة إعمال المنازل المدمرة كلياً.

٣ ـ حماية البيئة في مناطق العودة وذلك من خلال الأنشطة التالية:

ـ تحديد الحاجات البيئية في مناطق العودة.

ـ عقد ورش عمل خاصة بالموضوع البيئي للمعنيين.

ـ عقد ندوات في مناطق العودة للتوعية حول البيئة وسبل حمايتها.

ـ إقامة دورات تدريبية للبلديات ولجان العودة والجمعيات المحلية حول موضوعات الصرف الصحي، وسبل إنشاء الحفر الصحية على نحو فني علمي، وسبل التخلص من النفايات والحفاظ على الطبيعة...

ـ تنظيم حملات إعلامية وملصقات ومطويات ولقاءات شعبية وندوات حول موضوعات البيئة.

ـ إقامة مخيمات عمل تطوعي متخصصة بأعمال التشجير والنظافة.

ـ السعي لتنظيم حملات نظافة وتأمين وسائل التخلص من النفايات في الأماكن العامة.

ـ السعي للحد من انتشار مكبات النفايات العشوائية.

ـ القيام بالتحريج بالتعاون بين الأهالي والجهات المهتمة.

ـ القيام بتأمين النصوب من وزارة الزراعة وغيرها.

ـ تقديم اقتراحات حلول لإيجاد سبل للتخلص من النفايات.

٤ ـ آلية الترميم والإعمار

ـ يقدم أصحاب العلاقة طلبات الاستدعاء إلى وزارة شؤون المهجرين إفرادياً مرفقة بالمستندات المطلوبة.

ـ يحدد وزير شؤون المهجرين البرنامج الزمني لدفع التعويضات للبلدات المهجّرة.

ـ يقوم فريق مشترك من مهندسين ومدربين تابعين للوزارة والصندوق المركزي بإجراء الكشف الفني.

ـ تنسق الوزارة مع لجان العودة أو من ينوب عنها عملية الوجود في البلدة في أثناء الكشف الفني.

ـ يحدد الصندوق قيمة التعويضات بحسب الكلفة المحدّدة من قبل الصندوق ويقوم بإصدار لوائح بأسماء المستفيدين.

ـ يتم الإعلان عن تواريخ وأماكن الدفع عبر بيانات تعلق في الوزارة والصندوق وتنشر في وسائل الإعلام.

ـ تدفع التعويضات على دفعتين أو ثلاث، وذلك لضمان استخدام التعويض في أعمال الترميم وإعادة الإعمار، على أن يوقع المستفيد عقداً مع الصندوق المركزي للمهجرين يتعهد فيه إنجاز أعمال الإعمار.

ـ يقوم فريق مشترك من مهندسي الوزارة والصندوق بكشوفات دورية يحدد على أساسها أسماء المستفيدين الذين أنجزوا أعمال بناء بقيمة الدفعة الأولى وأصبح بإمكانهم الإفادة من الدفعة الثانية.

٥ ـ مراقبة التنفيذ

إن الحجم الكبير لورشة الترميم والإعمار القائمة قد دفع بوزارة شؤون المهجرين إلى إعارة اهتمام مميّز لمواكبة العودة، وذلك من خلال مساعدة الأهالي ودعمهم في عملية العودة عبر إيجاد آليات عمل مكملة لأنشطة المصلحة الفنية في الوزارة والصندوق المركزي للمهجرين، ويمكن تطبيقها في جميع مناطق العودة. وتعتمد هذه الآليات على العمل الميداني والعلاقة المباشرة بالعائدين، وذلك لتحديد الصعوبات التي تعيق إعادة الإعمار والعمل على تذليلها بالاشتراك مع الجهات المعنية.

أ ـ الهدف العام

مواكبة حركة إعادة الإعمار عبر معايشة العائدين ميدانياً للتضامن معهم وتقديم المساعدة والعون والدعم، وبخاصة في المجال الفني المعماري والهندسي.

ب ـ الأهداف المباشرة والأسباب الموجبة لها

(١) على المستوى المعماري: نظراً إلى انعدام وجود مخططات توجيهية عامة للقرى،

والكلفة العالية لتصميم المنزل لدى مهندس مختص، إضافة إلى التقليد الريفي الذي يعتمد على إنشاء الأبنية في القرى دون الإستعانة بمهندسين، وسعياً للحفاظ على جمالية القرية والريف اللبنانيين، وللتخفيف من مظاهر البناء الذي يشوّه هذه الجمالية، لهذا السبب خصّصت المصلحة الجانب الإعماري بالأنشطة التالية:

- إعادة إعمار بيوت القرى والبلدات ضمن مواصفات معمارية جيدة، وذلك من خلال مساعدة الأهالي على تصميم خرائط ومسطحات للوحدات السكنية المنوي إعادة إعمارها.

- ضرورة التركيز على الواجهات، وبخاصة بعدما خصص الصندوق تعويضاً إضافياً للعناصر التجميلية.

- الأخذ في الحسبان الإمكانات المادية المتوافرة لدى الأهالي والعمل على تجنيبهم احتمالات الهدر لجهة المساحات غير المستعملة أو غيرها.

- السعي لمراعاة قوانين البناء المرعية الإجراء إضافة إلى مراعاة النواحي الجمالية والبيئية.

- تنفيذ تصاميم لبعض الوحدات السكنية المنوي إعادة إعمارها مع التقسيمات الداخلية.

- التركيز على وظائف الغرف والعلاقة فيما بينها، والتهوئة والإنارة، وتجنّب المساحات الضائعة.

(٢) على المستوى الهندسي: إن المواطنين في أغلبيتهم العظمى يبنون منازلهم دون استشارة مهندسين، ويعتمدون على صغار المتعهّدين، إضافة إلى ذلك فإن مراقبتهم على ورشهم متقطّعة غالباً، وهم لا يعيرون اهتماماً لتفادي ما سيعانون من مشاكل في الصرف الصحي والنش الناتج من غياب المواصفات الهندسية في البناء.

وبسبب كلفة المهندس المشرف المرتفعة يقوم مهندسو فريق متابعة التنفيذ تطوعاً بالإشراف على أساسات الأبنية وبناء الجور الصحية والأعمدة والحديد والتمديدات الصحية والكهربائية.

(٣) على المستوى التنفيذي في ورش الإعمار: إن تنسيق أعمال الورش بين المستفيدين بصورة مشتركة من شأنه أن يحقّق وفراً مقبولاً، لذا يقوم فريق مراقبة التنفيذ بـ:

- تسهيل عملية تأمين المواد واليد العاملة المطلوبة للإعمار من الجوار وذلك بهدف محاولة تفعيل العلاقة بين العائدين والمحيط.

- تأمين عروض أسعار مخفضة لمواد البناء المطلوبة وطرحها على المستفيدين دون أن يأخذ على عاتقه مسؤولية المشتريات.

- تأمين العمال والمتعهدين وتسهيل إمكان الاتصال فيما بينهم، دون أن يكون للمصلحة أي دور مباشر فيما يتعلق بالاتفاقات المعقودة بين المتعهدين والمستفيدين.

(٤) على المستوى التنموي: إلى جانب المهندسين يوجد في مكاتب المصلحة الموزعة على محاور العودة عمّال ميدانيون من «عائدون» وخبراء فنّيون يتابعون بالاشتراك مع المعنيين من أبناء المجتمع المحلي تحديد مختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للعودة ويعملون على وضع سلّم أولويات وصياغة مشاريع لتلبية هذه الحاجات بالتعاون مع المتخصصين في «عائدون» تمهيداً لإيجاد التمويل اللازم.

تهدف هذه الأنشطة إلى:

ـ تفعيل العلاقة بين الفريق الميداني وأعضاء المجتمع المحلي وبين الأهالي أنفسهم.

ـ العمل على تحديد حاجات المستفيدين وتطويرها وتلبيتها.

ـ دعم العائدين في توظيف المهارات الإنتاجية الموجودة لديهم وبخاصة في قطاع البناء.

ـ تحديد وتطوير مشاريع صغيرة لها علاقة بتسهيل عملية إعادة الإعمار وتسريعها، وأغلبية هذه المشاريع هي في مجال البنية التحتية ومجالات الأنشطة الاقتصادية.

٦ ـ أبرز إنجازات مراقبة التنفيذ

ـ إعداد دليل توضيحي عن قوانين البناء الخاصة بالمهجرين والخطوات المطلوبة للحصول على رخصة البناء من الجهات المعنية (دليل العائدين ـ ٢ ـ التسهيلات الخاصة بإعادة الإعمار والترميم الذي يجيب عن التساؤلات المتعلقة بالترميم وإعادة الإعمار).

ـ إعادة تصاميم لمئات من الوحدات السكنية بهدف إعادة إعمارها.

ـ تبنّي الوزارة اقتراح ربط دفع تعويض إعادة الإعمار بالاستحصال على رخصة بناء قانونية.

ـ تقديم التوجيهات لجهة الصرف الصحي وطريقة تنفيذ الحفر الصحية (دليل العائدين ـ ١ ـ وطريقة بناء الجورة الصحية السليمة لتساعد على التخفيف من تلويث وسطنا البيئي) والتخلّص من النفايات (دليل العائدين ـ ٣ ـ التخلّص من النفايات المنزلية عن طريق تسميد الفضلات العضوية، لئلا تصبح مداخل قرانا مكبّات نفايات).

ـ إشراف ميداني مباشر من المهندسين على تنفيذ الأساسات والأعمدة والسقوف وفق المواصفات الفنية المناسبة.

ـ تقديم إرشادات فنية لمنع النش عبر السقوف وجدران الدعم وفق مواصفات بناء علمية.

ـ تأمين بعض البنى التحتية الضرورية (حيطان دعم ـ طرقات زراعية وفرعية ـ خطوط مياه...).

ـ العلاقة المباشرة والتفاعل مع الأهالي مكّن الفريق من تحديد الصعوبات الحقيقية التي تعيق العودة.

ـ تفعيل العلاقة بين الأهالي من خلال إشراكهم في مناقشة المشاكل المشتركة والعمل على إيجاد الحلول لها.

ـ الوجود اليومي في القرية مكّن الفريق من تقديم الحد الأقصى من المساعدة والدعم إلى الأهالي.

ـ تفعيل دور لجان العودة من خلال تحميلها مسؤولية حث المستفيدين على المباشرة بالإعمار.

ـ متابعة أعمال البناء بصورة يومية أدى إلى:

ضمان تنفيذ نوعية أعمال بناء جيدة.

تجنيب المستفيدين الهدر الحاصل لجهة المساحات الضائعة والكميات الزائدة.

ضمان استعمال التعويضات في مجال الإعمار.

ـ اطلاع المستفيدين مسبقاً على الكميات والمبالغ المطلوبة لتنفيذ أعمال البناء والوقت اللازم لها.

ـ وضع تخطيط مسبق يتناسب مع قيمة التعويضات والإمكانات المتوافرة لدى المستفيدين.

٧ ـ صعوبات تجربة مراقبة التنفيذ

واجهت تجربة مراقبة التنفيذ جملة من الصعوبات المرتبطة بالظرف الخاص للعودة.

ـ غياب المخططات التوجيهية العامة للقرى والبلدات.

ـ إعداد التصاميم اعترضته صعوبات في تطبيق قوانين البناء بسبب العقارات الصغيرة التي لا ينطبق عليها الحد الأدنى من شروط التنظيم المدني.

ـ قيمة التعويضات المحدودة أدت إلى اهتمام الأهالي بالأعمال الداخلية والتغاضي عن الأمور الجمالية الخارجية.

ـ تقيد الأهالي ببعض الأجزاء المتبقية من المنازل ومحاولة استغلالها بغية التوفير حدّ أحياناً من إمكان تدخل الفريق لجهة الإرشادات الهندسية وتحسين طريقة الصرف الصحي.

٨ ـ مساهمة وزارة شؤون المهجرين والصندوق المركزي للمهجرين

كانت تلبية حاجات الترميم والإعمار إحدى المهام الأساسية لوزارة شؤون المهجرين بالتكامل مع دور الصندوق المركزي للمهجرين في تقدير حجم التعويضات وتلبيتها، إذ إن لكل من الوزارة والصندوق أجهزتهما المختصة التي تؤمن معاً آلية عمل متكاملة تعنى بتلقّي طلبات أصحاب الحقوق وإجراء الكشوفات الفنية وتقدير الأضرار والتعويضات ودفعها.

في هذا الإطار خصّصت وزارة شؤون المهجرين والصندوق المركزي تعويضات مالية لترميم المنازل، تبلغ كحد أقصى ١١٠٠٠ دولار أميركي، ولإعادة الإعمار ٢٠٠٠٠ دولار أميركي كحدّ أقصى، مع إضافة ٢٥٠٠ دولار أميركي لأغراض تجميلية، على أن تغطي هذه التعويضات إعادة إعمار أو ترميم مسكن لا يزيد على ١٥٠م٢ للأسرة الواحدة.

وقد تم لغاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ دفع تعويضات لـ ٤٨٠٧ مستفيدين بهدف إعادة إعمال المنازل المهدّمة كلياً في الأقضية التالية:

ـ محافظة جبل لبنان ٤٧٨٢ مقسّمة على النحو التالي:

في قضاء عاليه ١٧٥٤.

في قضاء كسروان ١.
ـ محافظة الشمال ٧.
ـ محافظة البقاع ١٨.
في قضاء بعبدا ٢٢٤.
في قضاء المتن ١.
في قضاء الشوف ٢٨٠٢.

التوصيات

١ ـ تثقيف وتوعية المواطنين لناحية التعرّف إلى ما هو التصميم التوجيهي والتنظيم المدني لمعرفة وتذوّق البيت التراثي اللبناني والبيئة الجمالية.

٢ ـ تأمين الإدارة المحلية لضبط مخالفات البناء ومنع حصولها في مختلف الوسائل.

٣ ـ وضع التصاميم التوجيهية والتفصيلية:

ـ تحديد قواعد واتجاهات أولية لتنظيم المناطق.

ـ مراعاة التجمعات السكنية وتأمين التوازن مع المحيط.

ـ المحافظة على المواقع الطبيعية والمواقع المخصصة للاستثمارات الزراعية، الصناعية والحرفية...

ـ تحديد مواصفات ملزمة للواجهات تراعي الطابع التراثي الجمالي وتأخذ في الحسبان الإمكانات المحدودة المتوافرة للعائدين.

٤ ـ حماية المواقع الطبيعية والأثرية.

٥ ـ وضع برنامج تنموي لمناطق العودة يأخذ في الحسبان الشروط البيئية السليمة على مختلف مستوياتها البشرية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

٦ ـ إشراك المجتمع المحلي، وبخاصة المعنيين، في التخطيط والتصاميم التوجيهية.

٧ ـ التشديد على احترام البيئة الطبيعية وعدم قطع الأشجار والتشجيع على التشجير بدءاً بزرع الأشجار أمام المنازل وصولاً إلى الغابات.

٨ ـ الأخذ في الحسبان موضوع البنى التحتية ومواكبتها في إعادة الإعمار وبخاصة المياه المبتذلة والنفايات الصلبة التي تمثل ٧٠ في المئة من مشاكل البيئة 

شادي حمادة (*)

دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة

مقدمة

يجمع المراقبون أن صعود المنظمات غير الحكومية هو من أهم التطورات الاجتماعية التي حصلت في هذا القرن. وقد أثبتت الجمعيات غير الحكومية كفاءتها، سواء في البلدان المتقدمة أم في البلدان النامية، في إحداث تغيرات اجتماعية نوعية في مجتمعاتها. وقد ظهرت قوة المنظمات غير الحكومية جلياً في قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ حيث عقد منتدى خاص بهذه الجمعيات بهدف تطوير استراتيجية خاصة بها. وهناك فصل كامل في روزنامة القرن ٢١ (Agenda 21) يتحدث عن ضرورة التعاطي مع الجمعيات غير الحكومية كشريك أصيل في عملية التنمية المستدامة. ومن التوصيات أن تباشر منظمات الأمم المتحدة والحكومات في دراسة اشتراك المنظمات غير الحكومية في عملية سن القوانين وصنع القرار ووضع آليات التنفيذ فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة وإدارتها بطريقة رشيدة ومستدامة.

إن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعلية ومحتملة، يكتسب اعترافاً أوضح في العديد من البلدان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي

إن الجمعيات الأهلية ناطق أساسي باسم الجمعيات المحلية وتوفر روابطها وشبكاتها وسيلة فعالة وكفؤة لتركيز المبادرات المحلية والوطنية على نحو أفضل ومواجهة الاهتمامات الملحة في مجالات البيئة والتنمية. وتشارك الجمعيات الأهلية بنشاط في تقديم خدمات برامج ومشاريع في كل مجال تقريباً من مجالات التنمية، بما في ذلك قطاع البيئة. وللكثير من هذه المنظمات، في عدد من البلدان، تاريخ طويل من المساهمة والمشاركة في الأنشطة المتصلة بالبيئة. وترجع قوتها ومصداقيتها إلى ما تضطلع به من دور مسؤول وبناء في المجتمع وما تحظى به أنشطتها من دعم من المجتمع ككل. إن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعلية ومحتملة، يكتسب اعترافاً أوضح في العديد من البلدان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. فمن المهم تأكيد أهمية المساهمات في سياق إعداد برامج التنمية وتنفيذها. وللتصدي على نحو فعال لتحديات البيئة والتنمية من الضروري إقامة مشاركة واسعة النطاق

(*) أستاذ في كلية الزراعة والعلوم الغذائية في الجامعة الاميركية في بيروت، ورئيس جمعية الخط الأخضر.

وفعالة بين الحكومات والجمعيات الأهلية في وضع وتنفيذ ورصد الأهداف المتعلقة بالبيئة والتنمية.

وعلى الرغم من وجود حالات متباينة على نطاق واسع في علاقة الجمعيات الأهلية بالحكومات وتفاعلها معها، فإن هذه الجمعيات قدمت ولا تزال تقدم على نحو متزايد مساهمات مهمة إلى الأنشطة البيئية والإنمائية معاً على جميع الصعد. وفي الكثير من مجالات الأنشطة البيئية نالت المجموعات غير الحكومية الاعتراف بالفعل عن حق لما تتسم به من ميزة نسبية على الهيئات الحكومية، بسبب تصميم البرامج وتنفيذها على نحو مبتكر وسريع الإستجابة، بما في ذلك المشاركة الشعبية، ولأنها غالباً ما تضرب بجذورها في فئات مجتمعية تعاني نقص الخدمات ويصعب الوصول إليها عن طريق القنوات الحكومية، وغالباً ما تتفاعل الجمعيات الأهلية مع هذه الفئات. إن الجمعيات الأهلية والحركات الشعبية جديرة بمزيد من الاعتراف بها على كل الصعد المحلية والوطنية والدولية بوصفها شريكاً صحيحاً ونافعاً في تنفيذ البرامج البيئية. ولكي تتطور هذه المشاركة وتزداد من الضروري أن تقوم الأجهزة الحكومية وغير الحكومية بتأسيس نظم وآليات ملائمة لتسهيل الحوار في سياق البرامج والسياسات الوطنية مع التسليم باستقلال أدوار كل منها ومسؤولياتها وقدراتها الخاصة.

واعترافاً بأهمية المشاركة الفعلية، فإن المنظمات غير الحكومية مدعوة إلى تعزيز التنسيق والتعاون والاتصال على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع السلطات المحلية والحكومات الوطنية لتوطيد فاعليتها كشركاء رئيسيين في تنفيذ البرامج والسياسات البيئية والتنموية. وينبغي أن تعد مشاركة الجمعيات الأهلية عنصراً مكملاً لمسؤولية الحكومات في توفير خدمات بيئية تكون كاملة ومأمونة ومتاحة. وينبغي أن تكون المنظمات غير الحكومية، على غرار الحكومات، خاضعة للمساءلة عن أعمالها، وينبغي أن تتسم خدماتها وإجراءات تقويمها بالشفافية.

للتصدي على نحو فعال لتحديات البيئة والتنمية من الضروري إقامة مشاركة واسعة النطاق وفعالة بين الحكومات والجمعيات الأهلية في وضع وتنفيذ ورصد الأهداف المتعلقة بالبيئة والتنمية

الجمعيات البيئية في لبنان

يعود تاريخ نشوء الحركات البيئية في لبنان إلى منتصف الستينات وأوائل السبعينات. وقد تمحورت هذه الجمعيات حول بعض الأفراد والباحثين في الشأن البيئي وحماية الطبيعة. وترافق نشوء هذه الحركات مع اتجاه شبه رسمي لتطوير برنامج أبحاث متكامل لدراسة مختلف المشاكل البيئية في لبنان، إضافة إلى محاولات خجولة ومتفرقة لإدخال التربية البيئية إلى المناهج الدراسية. وقد أتت الحروب اللبنانية على اختلافها لتجمد هذه الأنشطة البيئية الخجولة الآخذة في التبلور على الصعيدين الأهلي والرسمي. وبالطبع انصرف المجتمع الأهلي في الحرب للاهتمام بأولويات أخرى تتقدم على الشأن البيئي، إلى أواخر الثمانينات، حيث بدأت الصحوة البيئية في الإنتعاش مجدداً كرد شبه حتمي على الدمار الذي أصاب البيئة اللبنانية وفضائح إدخال النفايات السامة إلى لبنان آنذاك. ومع عودة الاستقرار إلى لبنان بدأت الجمعيات البيئية في التكاثر لتبلغ نحو ٥٠ جمعية عام ١٩٩٦. طبعاً لم يكن هذا الانفجار البيئي وليد المصادفة بل أتى نتيجة منطقية لتضافر عوامل عدة أهمها:

ـ انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو ١٩٩٢، إيذاناً ببدء العصر الذهبي للتوجهات البيئية على الصعيد العالمي. وقد عممت هذه التوجهات نفسها على النسيج اللبناني بمجرد خروج لبنان من العزلة القسرية التي عاناها على مدى ٢٠ عاماً.

ـ توافر الإمكانات المالية والتقنية المخصصة للبيئة عالمياً، وتخصيص بعض منها لتشجيع الجمعيات الأهلية وتنمية قدراتها، الأمر الذي أعطى الحوافز لتكاثر الجمعيات البيئية من جهة ودفع الكثير من الجمعيات الأخرى إلى استحداث أنشطة متعلقة بالبيئة والتعاطي فيها.

ـ الإحباط الذي انتاب قطاعات مجتمعية عديدة تجاه التيارات السياسية والأحزاب التقليدية، وقد كوّنت الحركة البيئية إطاراً بديلاً للتصدي لمشكلات ظاهرها بيئي وباطنها سياسي من دون الوقوع في وحول الرواسب التي خلفتها الحرب من طائفية ومناطقية وغيرها.

ـ غياب شبه كامل للسلطات المحلية، وأهمها البلديات، التي أنيطت بها معظم المسؤوليات البيئية (من نفايات صلبة وصرف صحي وإدارة ومشاع... الخ)، الأمر الذي دفع المجتمعات المحلية إلى أخذ المبادرة والتصدي للمشاكل البيئية المحلية.

إن تكاثر الجمعيات البيئية هو دليل عافية من حيث المبدأ البيئي القائل «فكر على الصعيد العالمي واعمل على الصعيد المحلي». فالعمل البيئي هو بامتياز عمل محلي يفرض ديمقراطية خاصة به ولامركزية إدارية وجغرافية شبه معممة. وغالباً ما ينطلق العمل البيئي الفعال من القاعدة إلى القمة. إلا أن التكاثر العشوائي للحركات البيئية على الساحة اللبنانية لم يخلُ من الشوائب والعثرات أهمها:

على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية أن تكون أكثر تقبلاً لمشاركة الجمعيات الأهلية في عملية تطوير سياسات المحافظة على البيئة وأن تشركها في صنع القرار

ـ غياب التنسيق بين الجمعيات والحركات البيئية الذي غالباً ما يؤدي إلى العشوائية والتكرار وإهدار الطاقات القليلة والثمينة حيناً وإلى التنافس الصبياني أحياناً، الأمر الذي يهدد جدياً مستقبل الجمعيات البيئية في لبنان ويعرضها لمخاطر التلاعب بها ككرة سهلة في ملاعب أصحاب المصالح الضيقة والاعتبارات غير المأسوف عليها. أما البدايات المتواضعة لخلق إطار تنسيقي للجمعيات البيئية في لبنان فيمكن عرضها على النحو التالي:

التجمع اللبناني لحماية البيئة الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩٣، والذي لم يبلغ سن الرشد من حيث تحوله إلى إطار نوعي شبه مؤسسي لتلاقي الجمعيات الأهلية البيئية. وهناك تجمعات مماثلة، كالمنبر الأخضر وغيره. وهناك أيضاً محاولات تنسيق ظرفية بين الجمعيات لمواجهة مشاكل بيئية معينة، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر: الشبكة الأهلية للتحريج، واللقاء الوطني من أجل الشاطىء. وقد أثبتت هذه الأطر التنسيقية التخصصية جدواها.

ـ تبعثر الموارد البشرية والفنية والمالية على قلتها، الأمر الذي يحد من فاعلية الأعمال التي تقوم بها الجمعيات ويجعلها تقتصر على فورات بيئية مشرذمة تفقدها مصداقيتها.

ـ استخفاف الجمعيات البيئية بجدلية البيئة والتنمية وعدم التصاقها بمصالح المجتمعات الأهلية التي تمثل، مع ما يحمله ذلك من مخاطر تجريد هذه الجمعيات من مصداقيتها أمام الحكومات وأمام المجتمعات الأهلية على السواء. فكثير من الجمعيات البيئية يمارس الرومنسية

البيئية أو المحافظة على البيئة من أجل البيئة، من دون أي اعتبار للأطر الاجتماعية والاقتصادية للمشاكل البيئية فتكون كمن يحفر قبره بيده.

إن دور الجمعيات الأهلية في الحفاظ على البيئة قد تعاظم وتنوع خلال العقد الماضي وأصبحت هذه المنظمات مرشحة لأن تؤدي دوراً حاسماً في هذا المجال. لكن هذا الدور غالباً ما يصطدم بالطاقات المحدودة لهذه الجمعيات. وإذا ما أريد لهذه الجمعيات أن تفي بالآمال المعقودة عليها فيجب:

١ ـ تفعيل قدرات هذه الجمعيات في المجالات التقنية والإدارية والإعلامية.

٢ ـ على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية أن تكون أكثر تقبلاً لمشاركة الجمعيات الأهلية في عملية تطوير سياسات المحافظة على البيئة وأن تشركها في صنع القرار.

٣ ـ على الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية أن ترصد الموارد المالية والتقنية الكافية والمعلومات الضرورية للاشتراك الفعال من جانب الجمعيات الأهلية في أبحاث الأنشطة البيئية وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقويمها، وذلك على نحو لا يهدد استقلالها. ولكفالة الشفافية والتقسيم الفعال للعمل، ينبغي أن توفر هذه المؤسسات نفسها المعلومات والوثائق الضرورية لتلك الجمعيات.

٤ ـ على الحكومات والمؤسسات الدولية تمكين الجمعيات الأهلية وشبكاتها من الحفاظ على استقلاليتها وتعزيز قدرتها عن طريق الموارد والمشاورات المنتظمة، والتدريب الملائم وأنشطة التوعية لتضطلع بالتالي بدور أكبر في المشاركة على جميع المستويات.

٥ ـ أخيراً، على الجمعيات الأهلية أن تعزز تفاعلها مع المجتمعات التي تمثل، وأن تضمن شفافية أنشطتها وتعبىء الرأي العام وتشارك في تنفيذ البرامج البيئية، وأن تساهم فعلياً في النقاش الوطني والإقليمي والدولي في شأن القضايا البيئية. وينبغي أن تشرك الجمعيات الأهلية في عضوية وفود البلد إلى المحافل الإقليمية والدولية التي تناقش فيها القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية 

مصطفى ياغي (*)

مَوْقِع البيئة في مَناهِج التعْليم الجَديْدَة

١ - الآلات البسيطة ومحدودية الاستنزاف

يوم كان الانسان يستعمل آلاته البسيطة ليستخرج رزقه ورزق عياله من الطبيعة حوله، كان يكتفي بما يكفيه ويسد حاجاته وحاجات عياله ومن حوله من الانعام. آنذاك، لا آلاته كانت فتاكة ولا الإنسان كان جشعاً، كان كلاهما يعمل بحدود، فلا آلاته لوثت بضجيجها ولا بما تنفثه من سموم، إذ لم يكن لها ضجيج ولا سموم، ولا الإنسان كان قادراً على الفتك فآلاته محدودة القدرة، ثم إن الإنسان فتش دائماً عن حاجاته، ضمن حدود الإدخار المعقول من غير آلات التبريد التي تستوعب أكثر كثيراً مما تحتاج إليه بطون الجياع. يومذاك كانت الطبيعة مرتاحة البال والبيئة في أحسن حال.

على الانسان أن يعي بأن عصر النهب والتهديم يجب أن ينتهي، وأن عصراً هادئاً ضروري أن ينبلج وعصر الدراية والادارة والحماية

وهكذا كان كل إنسان صديقاً للطبيعة من دون أن يؤلف أحزاباً تحمل اسمها ومن دون أن يحمل همّ الدفاع عنها والمحافظة عليها.

٢ - الآلة الجديدة والفتك واختلال التوازنات

في الوقت الذي كانت الطبيعة مطمئنة لأعمال بنيها مستسلمة، وخلال فترة وجيزة من عمر الزمن والأرض، كانت الطفرة التي خلقت أجيالاً جديدة من الإنسان والآلات فروّعت بما طالت نارها وأيديها.

لا اعتراض على زيادة الإنتاج، بل نحن بحاجة إليه بسبب زيادة الولادات، لكن المذهل هو الواقع الاجرامي الذي يمارسه الإنسان. فهو يريد أن يرفع من مستواه، لكنه مع هذا لم يترك توازناً بيئياً من دون أن يهدمه، يفككه ويخل بالتوازنات البيئية، الطبيعية منها والإجتماعية والنفسية والاقتصادية، من مثل:

(*) رئيس قسم العلوم في المركز التربوي للبحوث والإنماء، مشروع التربية البيئية - بيروت.

ـ إرهاق التربة بالمواسم المتكررة من دون أن تعيد هي نفسها دورتها.

ـ إرهاق الهواء والماء والأحياء من دون أن تستعيد أنفاسها.

ـ التعدي على الأرض الزراعية.

ـ التعدي على المياه الجوفية والظاهرة.

ـ التعدي على الطير والنبات.

ـ التعدي على الناس ... وعلى كل شيء.

ـ إعدام الحياة الريفية وكل ما فيها من حرف ورغد عيش.

والنتيجة التي يحصدها الإنسان من ذلك:

زيادة الإنتاج أكثر كثيراً مما يلزم، وتكدس الأرقام في المصارف، ومن ثم التصرف بأعناق الناس الجياع الذين كانت «قرعتهم» أن ولدوا في جنوب الأرض.

أليست الحرب الدائرة اليوم على الأرض هي حرب طعام؟ لقد انطلق الإنسان في سباق انتحاري لكي يسيطر على الطبيعة؛ ومنذ نشأة الإنسان في مجاهل الغابات وهو يصارع الطبيعة لكي يستمر؛ استلبها النار ونهب منها المعادن، دجن التربة، استغل الفضاء واستخرج ناهباً باطن الأرض ثم لوث الجو والتربة والماء وكل شيء. هذا كان عصر النهب والتهديم.

وعلى الانسان أن يعي بأن عصر النهب والتهديم يجب أن ينتهي، وأن عصراً هادئاً ضروري أن ينبلج وعصر الدراية والادارة والحماية. وليس هناك بعد العداوة والفجور والسلب إلا الإتزان في المعاملة.

لن ننتظر حتى يكبر الصغار ليتسلموا القرار، إذ ذاك لن يبقى لنا ولهم أي شيء نعيش منه أو عليه ولن يبقى أي إرث نقدمه إليهم مثل ما قدم إلينا من جاء قبلنا

إنه عصر التربية للبيئة، بحيث يترك لبناة المستقبل والحاضر ـ الأولاد ـ أن ينموا في ذواتهم صفات عالية يتحلى بها المسؤول:

المبادرة والمسؤولية، والخلق والإبداع والاندفاع الذاتي، وتنمية هذه الصفات لا يمكن أن تتم إلا في جو الحرية وفي إطار تربية مركز ثقلها التلميذ.

بعدما يقتنع الأولاد بواجباتهم وأدوارهم في البناء، حينئذٍ يمكنهم أن يكونوا القيادة الفعّالة.

كثير من الأولاد استطاعوا التأثير في تصرفات أهلهم. وحين يغضب الأولاد فإن الكبار لا بد من أن ينثنوا ويستفيقوا من نشوة تخريبهم حيال غضب الأولاد صنو المال الذي يكوِّنون معه «زينة الحياة الدنيا» إلا إذا كان المال وحده «معبود الكبار» !!!

ومهما يكن من أمر فإننا لن ننتظر حتى يكبر الصغار ليتسلموا القرار، إذ ذاك لن يبقى لنا ولهم أي شيء نعيش منه أو عليه ولن يبقى أي إرث نقدمه إليهم مثل ما قدم إلينا من جاء قبلنا.

والمربّون، هل اهتموا في الماضي بما يحيّر أمورهم اليوم؟

الواقع أن غياب المشاكل في البيئة ـ كل البيئة ـ سابقاً ما كان أبداً هماً من هموم المربين والتربويين حيث كانت البيئة بخير. لكن، وبعد الفجور الذي ارتكبته يد الإنسان بحق البيئة ـ كل البيئة ـ كان لا بد للتربويين من أن يقلقوا فيتحولوا إلى التفتيش عن أساليب وطرائق تربوية

فعّالة تسرع من عملية **التعلّم للبيئة** آملين في اصلاح عقول الأجيال السابقة الباقية وتحويل سلوكات وتصرفات الجيل القادم، إذ ربما استطاعت التربية أن تخدم فتخلّص الإنسانية من كارثة العبث والجشع مما يمكن أن تسببه وتخلّفه على الأرض.

٣ ـ كل مخلوق على الأرض هو شريك

إن كانت الأرض منبع حاجات الناس وجميع خلق الله فلماذا لا يتعامل كل مخلوق مع محيطه بحدود حاجاته اليومية أو السنوية ويسحب من مدخرات الأرض ضمن هذه الحاجات؟

وإذا كانت الديانات السماوية سمحت «بصيد البر والبحر» لكن لا يسمح لي بأن يكون هذا الصيد لي وللجيل الذي انتمي إليه فقط، إنه للخليقة كلها وحتى «يوم الساعة». غير مسموح أن أكون أنانياً جائراً.

المخلوقات على الأرض هم سواء، فأنا لا امتلك هواء غرفتي ولا خضرة أشجاري ولا مياه البئر «خاصتي» ... كلّها لجميع المخلوقات ولي.

وأنا إن كنت أحمل رخصة صيد الأسماك والحيوانات البحرية والبرية ورخصة استثمار رمول الشواطئ ومصبات الأنهار، ورخصة قطع الأشجار ... أو أعمل على تحويل جبل صخري إلى أبنية أو تحويل الأرض الزراعية إلى قرى ومدن، فأنا في كل هذه الحالات ليس لي حق في استنزاف واستغلال جميع ما رخّص لي في الوقت الذي أنا فيه مدرك أنه مخلوق لكل الأحياء على الأرض، لنا جميعاً حيوانات ونباتات وإنسان وجمادات.

أنا ليس لي الحق في قتل الحشرات طعام الطير، وليس لي الحق في قطع الغابة مصدر غنى الأرض، فالطائر المسافر أنا شريك فيه ولست صاحبه والبيئة حيث يتوالد والبيئة حيث يمضي الفصل الآخر من حياته شركاء في هذا الطائر

أنا ليس لي الحق في قتل الحشرات طعام الطير، وليس لي الحق في قطع الغابة مصدر غنى الأرض، فالطائر المسافر أنا شريك فيه ولست صاحبه والبيئة حيث يتوالد والبيئة حيث يمضي الفصل الآخر من حياته شركاء في هذا الطائر. وأنا شريك في غابة الأمازون وفي الجليد القطبي لأنهما وسواهما يساهمان في صنع مناخ بلادي، وفي الحالة هذه كيف لي أن أكون صاحب الهواء والبحر بقربي وهما يعملان على تحديد مناخات الآخرين شركائي على الأرض؟

٤ ـ الكرة الأرضية زاوية في الكون

من هنا، وبما أن زاويتي الصغيرة هنا تفعل فعلها في الأرض كلها، لذلك فالكرة الأرضية ليست سوى زاوية صغيرة في منزل كبير هو الكون. وإنك وأنت قابع في زاوية منزلك الصغير، إن كنت تشعر بما يحدث في هذه الزاوية من جيد ومن سيئ فإنك تشعر بكل ما يحدث في زاوية الكون. جريمة أن لا تتفوق في مهماتك الإنسانية والسلمية مع الذات ومع الآخرين وقد وضع فيك ربك إمكانات عالية جداً. تحرك إيجاباً ولكن من دون عنف، لأن الإله ما كان يوماً عنيفاً، فإن الله الذي يقيم في داخل كل منا لا يسامحنا إن نحن عنفنا.

٥ ـ التربية البيئية وصنع الأجيال للمحافظة على البيئة وتحسينها: التربية التكوينية

بعد مؤتمر القمة في ريو دي جانيرو، «مؤتمر الأرض» حول البيئة العالمية، بعد تلك التظاهرة البيئية العالمية، وقبلها، تحركت «الضمائر» وأقامت الندوات والمؤتمرات والاجتماعات والبروتوكولات، وما إلى ذلك من المحاضرات التي تنبّه الى الأخطار. لقد تابعنا الكثير من هذه التظاهرات وشاركنا فيها ولاحظنا الحماسة اللامتناهية في الحاضرين، لاحظنا الأكف، لاحظنا التململ وقرف الحاضرين من تصرفات ساكني الشوارع وأصحاب المحلات والمصانع ... ولدى خروجنا من هذه الاجتماعات كنا نرى من يفرغ حلقه على الشارع ومن يركل سطل الزبالة ليقلب ما فيه، ومن يقطف الزهر ليرميه مباشرة ... تصرفات وسلوكات متأصلة في النفوس. وإن ما نتعلمه نادراً ما يكون من مركبات شخصياتنا، إلا إذا كان على نحو سلوك وممارسة وعلى نحو تربية مستمرة، تبدأ مع الحبو والمهد ولا تنتهي أو تنتهي في اللحد.

إن السياسة البيئية تبقى سياسةً حبراً على ورق إذا لم تنفّذ واقعاً على الأرض. وما ذكرته هنا واقع، فالمسن يصعب أن تغير في سلوكه ومواقفه ولا أقول مستحيلاً أن يحدث تغيير فيه. لكن الأهم من ذلك هو خلق أجيال جديدة وشابة مقتنعة، تعتنق المواقف الإيجابية من البيئة وتمارسها لتحافظ على نفسها، إذ أصبح بديهياً أن نحافظ على البيئة ونحسنها لكي نحفظ أنفسنا من الهلاك. ومتى أصبح الحكم والقرار في أيدي هذه الأجيال صار من البديهي أن تبدأ البيئة بإعادة بناء ذاتها.

لكن بانتظار ذلك، وعلى المدى القريب، ماذا نفعل، هل ننتظر تسلُّم هؤلاء للحكم ونترك الوضع على حاله من التدمير الفاجر كل يوم وكل لحظة، بحيث لا يبقى بيئة لهذه الأجيال لتعمل على تحسينها، أم أننا نقاوم ما أمكن لنترك لهم الإرث الطبيعي والإجتماعي ... ليكون لهم مادة للتأهيل والتحسين؟

والأمر طبيعي أن نفكر بتربية بيئية نابعة منها ومردودها لها. لذلك فتربيتنا البيئية تهتم بالمتعلم الواعي للأمور البيئية كلها بذهن كلي شمولي.

إننا نعمل حالياً في المركز التربوي للبحوث والإنماء على إعداد مادة تعليمية/ تعلُّمية للتربية البيئية ـ مقاربة شمولية، بالتعاون مع منظمة اليونيسف في بيروت، تنفيذاً لاتفاق التعاون الموقع بين وزارة التربية ووزارة البيئة اللبنانيتين. والمشروع قيد التنفيذ وقد قطعنا فيه مراحل عدة. وهذا ما نهدف إليه من خلال مشروعنا، ونحن ننتظر منه الأمور التالية:

١ ـ تغيير في نظرتنا إلى المتعلم.

٢ ـ تغيير في سلوكنا كمعدي معلمين/ قبل الخدمة وخلالها.

٣ ـ اقتراح صيغة تدريب جديدة عصرية مناسبة.

٤ ـ اقتراح صيغة مناهج في التربية البيئية.

٥ ـ اقتراح صيغة مناهج لإعداد المدرسين في المادة والموضوع.

٦ ـ بناء برامج تدريبية حول البيئة المحلية والعالمية بهدف تطوير التدريب المدرسي.

وهذا يتم بعدما يتطور مفهوم المدرسة ـ كل مدرسة ـ لتصبح قادرة على التعامل مع الأولاد على أنهم هم صانعو حاضرهم ومستقبلهم. والحقيقة أننا بطريقة تعليمنا الحالية لسنا نقوم بغير تعليم عن الماضي الذي سبقه الحاضر بأشواط بعيدة جداً. فكيف بالمستقبل القريب؟

ولكن مدرسة المستقبل ـ المدرسة الشمولية التي تعد للعصر الشمولي ـ لم تتأسس بعد. هنالك في العالم مدارس قليلة تبدو أنها مرحلة في صيرورة المدرسة الشمولية ـ ما قبل الشمولية (Préglobale) موجودة على مفارق الشمولية تعمل على دراسة واستيعاب الحاجات التربوية الناجمة عن المجتمع الشمولي.

٦ ـ معلم التربية البيئية

ضمن هذا النظام تحتاج غرفة الصف الشمولية الى تغيير النموذج العمودي في نقل المعرفة وإبداله بنموذج أفقي في التعلم، بحيث يصبح المعلم مشرفاً على تبسيط الطريقة التي تعمل على:

ـ تعزيز مفهوم تقدير الذات لدى التلاميذ إضافة الى تعزيز المسؤولية الفردية.

ـ تشجيع التعلم الفريقي التعاوني وقبول الآخرين في الفريق وتحمل هم الآخرين.

ـ تنمية الخيال والحدس إضافة إلى الاستدلال والتحليل.

ـ مساعدة التلاميذ على استكشاف ذواتهم وقيمهم ومناظيرهم وافتراضاتهم من خلال الآخرين.

ـ حث التلامذة على تقدير العلاقات المتداخلة في ميادين المنهاج فضلاً عن تقدير العلاقات المترابطة والمتداخلة في الانسان والعالم.

٧ ـ مشروع التربية البيئية

يهدف هذا المشروع إلى:

ـ وضع وترسيخ منهجية تربوية شمولية للعمل، وترافق هذه المنهجية نماذج مستحدثة من الأنشطة مبنية على البرامج التعليمية المعتمدة حالياً/ «المناهج». تساعد هذه الأنشطة التربويين والاختصاصيين في مسيرتهم لإعادة وضع مناهج وبرامج الإعداد والتدريب في دور المعلمين والمعلمات في القطاعين العام والخاص.

ـ تفعيل أصحاب القرار في القطاع التربوي، من رؤساء دوائر في المناطق التربوية ومفتشين تربويين ومدراء المدارس. ثم تنسيق وتكامل جميع الجهود في سبيل إنجاح التجربة والإسراع في تبنيها بصورة رسمية عند اكتمالها.

ـ تطوير كفاءات الكادرات التدريبية المنتشرة على الخريطة اللبنانية، بحيث تشمل جميع المناطق القريبة والبعيدة، المدينية منها والريفية.

ـ تنمية أفراد الهيئة التعليمية وتطوير قدراتهم ليتمكنوا من مواكبة التغيير والتطوير في المناهج وتقانة التربية وتبني المقاربات التربوية الحديثة والفعالة.

أ ـ ملخص مراحل المشروع

المرحلة الأولى: دورة تدريبية، إعداد كادرات تدريبية في التربية البيئية ـ مقاربة شمولية.
المرحلة الثانية: إنتاج الحقائب والجعب التربوية البيئية.
المرحلة الثالثة: تنظيم ورش عمل مناطقيـة للمسؤولين التربويين حول موضـوع التربية البيئية.
المرحلة الرابعة: تدريب المعلمين من جميع المناطق اللبنانية من القطاعين العام والخاص.
المرحلة الخامسة: تطبيق الحقائب والجعب التربوية في المدارس التطبيقية الاختبارية.
المرحلة السادسة: تقييم / تقويم التجربة وصياغة المناهج.

ب ـ غاية المشروع وأهدافه

الغاية من المشروع إعداد كادرات تعليمية **مقتنعة وملتزمة** قضايا البيئة، **وتطوير قدراتها** لتتمكن من **تجسيد** جميع المعـارف والمواقف والمهارات التي تتمـحور حولها التربية البـيئية وموضوعاتها.

ج ـ الأهداف العامة

ـ زيادة الوعي والمعـرفة عند المتعلم للمـفاهيم العلمية البـيئية العـامة وللمشاكل العـالمية والمحلية التي تهدد البيئة وبالتالي تهدد وجود الإنسان.
ـ وعي الترابط الحيوي بين العناصر البيئية ونظمها مع الإنسان.
ـ تعزيز القناعة عند المتعلمين بأهمية التربية البيئية وارتباطها بعملية التنمية المستدامة.
ـ تفعيل المتعلمين وحثّهم على الإلتزام بمواقف مسؤولة تجاه البيئة والمحافظة عليها.
ـ إختبار أنماط تربوية ناشطـة تساعد على تجسيد المعارف بمهـارات وممارسات ومواقف بأساليب وطرائق تعلمية ناشطة.
ـ اكتسـاب المهارات الضرورية للأداء الفريقي المطلوب من المتعلمين.
ـ تنشيط الإبداع والإبتكار لدى المتعلمين في مجال أنشطة التربية البيئية.

د ـ غايات وأهداف التربية البيئية

الغـايات: معرفـة وادراك ووعي مشـاكل البيـئة المـحيطة بالمـتعلم، مـقرونة بالشـعور بالمسؤولية الفردية والجمـاعية تجاه البيئة، **وبالاستعداد للعمل** على حمايتها وتحسينها في سبل تنمية مستدامة للأفراد والمجتمع المحلي والعالمي.

هـ ـ الأهداف السلوكية

(١) قيم ومواقف واتجاهات:

ـ ان يتمتعَ المـتعلم بخلق بيئي واعٍ في التعـاطي مع بيئته، وخـصوصاً في مجال اسـتغلال مواردها بعقلانية.

ـ أن يكون مستعداً للعمل على حل المشكلات القائمة في بيئته.

ـ أن يقدّر ويحترم العلاقات التي تربط الكائنات الحية بالبيئة، ولا يسيء إلى التوازن الطبيعي الموجود فيها.

ـ أن يهتم بتطوير نمط الحياة لجميع الناس في الحاضر والمستقبل وكذلك بالنسبة إلى المجموعات النباتية والحيوانية.

ـ أن يلتزم تحقيق تنمية مستدامة وعادلة للجميع في ظل ممارسات إيجابية تجاه البيئة الطبيعية والبيئة المدينية، وفقاً لمبدأ التربية الشمولية الذي يرمي إلى وعي الإنسان لمحيطه الكبير أي الكرة الأرضية.

ـ ان يتمتع بالشعور بالمسؤولية الفردية تجاه البيئة، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى العالمي كذلك.

ـ أن يعترف بصعوبة إيجاد الحلول الجذرية الحاسمة لبعض المشاكل البيئية.

(٢) المهارات: أن يكون المتعلم قادراً على:

ـ ملاحظة الظواهر الطبيعية والبشرية في بيئته وتفسيرها.

ـ تحليل المشاكل البيئية ووضع الخطط لمعالجتها، أو على الأقل المساهمة في ذلك.

ـ اتخاذ القرارات والمبادرات المناسبة للحد من التعدي على البيئة والإساءة إليها.

ـ حسن الإتصال والتواصل مع الآخرين بجميع الوسائل المتاحة.

ـ مشاركة الآخرين في حل المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

و ـ الأهداف المعرفية

ـ معرفة وإدراك ووعي العلاقات القائمة بينه وبين بيئته الطبيعية والسكنية (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وعالمية...)

ـ معرفة الثروات الطبيعية في بيئته وسبل المحافظة عليها.

ـ معرفة المشاكل التي تعانيها بيئته والأخطار التي تهددها واقتراح الحلول المناسبة لها.

ـ معرفة مقومات التوازن الطبيعي في بيئته.

ـ إدراك التأثيرات البشرية في بعض الجوانب في بيئته.

ـ إدراك المفهوم «أن الكائن الحي يتأثر بما حوله وبما هو في الطرف الآخر البعيد من الكرة الأرضية ويؤثر فيهما».

ز ـ التربية البيئية: أين تعلّم وكيف

ـ المدخل الجامع كل المواد معاً في مقرر واحد.

ـ المدخل المندمج (التربية البيئية في مجال مادة دراسية تكون تفاعلاً واندماجاً ورابطاً

وثيقاً مع بيئة المتعلم ومع مجتمعه في عملية تربوية شاملة متكاملة).

ـ مدخل الأنشطة الحياتية.

إنطلاقاً من التربية البيئية، وهي التربية للأخلاق، يتم تكوين القيم والمهارات والإتجاهات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الشامل المتكامل، وذلك ما يحتم ضرورة المحافظة على البيئة (كل البيئة) وحسن استغلالها لمصلحة الإنسان والمخلوقات الأخرى حفاظاً على حياته وتحسين مستويات معيشته بالتناغم مع حياة الأحياء الأخرى.

والتربية البيئية هي **منهجية** قبل أن تكون مادة تعلمية، بحيث:

ـ يكون المتعلم في محور العملية التعلمية.

ـ تشمل التربية البيئية جميع البيئات: الطبيعية، والاجتماعية ـ العائلية ـ الاسرية، والنفسية، والاقتصادية، والمدينية ـ الريفية ...

ـ تتعلق بكل إنسان في محيط المدرسة وداخل المدرسة: (١) محيط المدرسة: المجتمع بكامله، التربية المستدامة؛ (٢) وداخل المدرسة: تلميذ ـ معلم ـ ادارة.

ـ تحتاج إلى الطريقة النشطة في التعلم وضمن مجموعات عمل.

ـ لذلك تكون التربية البيئية في مناهج، يختلف شكلها وموقعها بحسب موضعها في المرحلة والصف وبحسب العمر الزمني للمتعلم.

أ ـ الصفوف التي يكون فيها «معلم صف» أو عدد قليل من المدرسين (٣ على الأكثر) تدخل التربية البيئية في إطار «أنشطة الحياة» مع التربية الصحية والأنشطة الحياتية والسكانية والثقافية...

ب ـ تستمر مع أنشطة الحياة حتى مستوى أعلى، بحيث يصبح هذا النمط صعباً. حينئذ تصبح التربية البيئية ضمن الاجتماعيات واللغات والرياضيات والعلوم والمواد التعلمية الأخرى من دون أن تسيطر على المادة وبحيث نصل إلى الهدف الأكاديمي للمادة مع ما نصبو إليه بيئياً في هذا المستوى.

ج ـ مندمجة في مواد التعليم الأخرى، فنراها تدخل في الاجتماعيات واللغات والرياضيات والعلوم من دون أن تأخذ الصفة الأكاديمية للمادة ومن دون أن تسيطر على المادة وبحيث نصل الى الهدف الأكاديمي للمادة مع ما نصبو إليه بيئياً في هذا المستوى.

د ـ يحاول البعض أن يدخل مادة التربية البيئية ـ على انها مادة علمية بيئية ـ ضمن مادة العلوم، الأمر الذي أدّى إلى تعليم مادة بالرتابة نفسها التي تعلم بها العلوم، مركزة على الأهداف المعرفية من دون الأهداف السلوكية ومن دون التركيز على بناء القيم والمواقف.

هـ ـ هناك محاولات لتدريس البيئة كمادة منفصلة كعلم البيئة. لكن هذه المحاولات أوقعت أصحابها في أخطاء البند (د).

لكن يمكن اعتماد هذه الحالة في الصفوف الثانوية الأخيرة وفي الجامعة.

لذلك فإن مشروعنا يرسم إلى تنفيذ تدريس التربية البيئية بحسب البنود (أ، ب، ج).

ح ـ التربية البيئية منهجية قبل أن تكون مادة

ـ منهجية أن يكون التلميذ في محور العملية التعلمية.

ـ الطريقة النشطة (مجموعات عمل).

ـ تشمل التربية البيئية جميع البيئات: الطبيعية، والاجتماعية ـ العائلية ـ الاسرية، والنفسية، والاقتصادية، والمدينية والريفية...

ـ تتعلق بكل إنسان في محيط المدرسة وداخل المدرسة: محيط المدرسة والمجتمع بكامله؛ وفي المدرسة، تلميذ ـ معلم ـ ادارة ... ◇

فيصل أبو عز الدين (*)

تجربة المحميات الطبيعية في لبنان وإمكانات تعزيزها وتعميمها

مقدمة

لبنان بلد صغير من حيث المساحة ولكنه نموذج ممتاز لمناخ الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، تخترقه سلسلتا جبال من الشمال إلى الجنوب تمتاز بمواطن بيئية غنية ومتنوعة. وهذه المواطن ملجأ فريد للتنوع الأحيائي.

ترجع مشاكل لبنان البيئية إلى ما قبل ٥٠٠٠ سنة، حيث أشجار الأرز والشوح والصنوبر كانت تجارة مهمة للسومريين والبابليين والأشوريين والفراعنة المصريين. والأخشاب كانت تجارة الفينيقيين الأولى. ولعل ما يؤكد ذلك أنه حين قدوم الامبراطور الروماني ادريان إلى لبنان منذ ألفي سنة وجد أن أكثرية الثروة الحرجية قد تم قطعها. لذا عمد إلى تحديد مساحة ما تبقى بحجارة منقوشة يعلن فيها ملكية الامبراطورية لهذه الأحراج لحمايتها. ويمكن القول إن الامبراطور بهذا العمل قد أنشأ أول محمية طبيعية في لبنان وربما في العالم.

المعيب والمخجل أن تتعرض مئات الآلاف من الطيور المهاجرة، ولا سيما الكواسر منها، لطلقات الصيادين في أثناء عبورها سماء لبنان أو حين تهبط أرضاً للشرب أو للمبيت

ولا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة تضخم البناء وكثافته التي تفجرت بعد انتهاء الحرب قد ساعدت على تدمير البيئة في كل البلد. إن حاجة الإعمار، بعد دمار الحرب، إلى المياه والحجارة والرمل والإسمنت أدت إلى تزايد التشويه الشامل للبيئة. زد على ذلك أن المعامل تضخ الفضلات والغازات السامة في البحر وفي الجو. والأشجار تقطع للوقود وتحول إلى فحم، على الرغم من وجود القانون الذي يحظر القيام بهذه الأعمال ويمنعها.

ولمن المعيب والمخجل أن تتعرض مئات الآلاف من الطيور المهاجرة، ولا سيما الكواسر منها، لطلقات الصيادين في أثناء عبورها سماء لبنان أو حين تهبط أرضاً للشرب أو للمبيت. فصيد هذه الجوارح يتم في الربيع حين تتجه الطيور شمالاً إلى أوروبا، وفي الخريف حين تتجه جنوباً إلى افريقيا. وتبقى الطيور المستوطنة عرضة لرصاص الصيادين على مدار السنة من غير قيد أو شرط، ويبقى العديد من الصيادين يمارسون هواياتهم على الرغم من وضع قانون لمنع الصيد.

(*) مهندس زراعي ـ بيئي، ومدير مشروع المحميات في وزارة البيئة ـ بيروت.

وقد أسفرت الحرب، والكل يعلم، عن غياب المؤسسات الحكومية الفاعلة، لذا أخذت قلة من الناس على عاتقها أمر الدفاع عن البيئة وحمايتها. فتأسست الجمعيات الأهلية على الرغم من صعوبة الظروف وخطورة الوضع. وأكثر هذه الجمعيات نشاطاً:

١ ـ جمعية حماية الطبيعة في لبنان (SPNL).

٢ ـ جمعية أصدقاء الطبيعة (FON).

٣ ـ جمعية المحافظة على البيئة (EPC).

٤ ـ جمعية الخط الأخضر (GL) وغيرها.

من المهم الإشارة إلى أن السنوات العشرين الفاصلة ما بين مؤتمر الأمم المتحدة سنة ١٩٧٢ حول البيئة ومؤتمر سنة ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية، قد شهدت تطوراً عالمياً ملحوظاً في لفت النظر إلى القضايا البيئية. ومن المؤسف أن لبنان في هذين العقدين كان يعيش صراعاً مدمراً قد هدد وجوده، وبالتالي غاب كلياً عن مواكبة جميع التطورات البيئية.

وعلى الرغم من الحرب، استطاع لبنان المساهمة في إقرار العديد من الاتفاقات والالتزامات القانونية المتعلقة بالبيئة ومنها اتفاقية التراث العالمي في شباط/ فبراير ١٩٨٣ واتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث المعروفة بمعاهدة برشلونة في أيار/ مايو سنة ١٩٨٣، وأخيراً وقع معاهدة التنوع الأحيائي في حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٣ خلال مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية. والجدير ذكره أنه قبيل مؤتمر الريو، أنشئت وزارة البيئة بقانون رقم ٢١٦ بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٣. وأوكلت إلى الوزارة مهمة اقتراح القوانين والتنسيق والإشراف على قضايا تتعلق بالبيئة. وقد أولت وزارة البيئة أهمية خاصة للمحافظة على الطبيعة. وطلبت من مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في بيروت تحضير مشروع للمحميات في لبنان لعرضه على الصندوق الدولي للبيئة في واشنطن.

وخلال ستة شهور من تقديم الطلب أنجزت الدراسة من قبل الاتحاد العالمي للمحافظة (UCN) ومنح المشروع مليوني دولار ونصف المليون لمدة خمس سنوات. وقد بوشر العمل بمشروع المحميات بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٦ بالتنسيق مع وزارة البيئة وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية والمؤسسات العلمية في لبنان. ويقضي المشروع بإقامة ثلاث محميات نموذجية وهي محمية أرز الشوف ومحمية حرج إهدن ومحمية جزر النخل، لأنها تحظى بتكريس القانون لها.

١ ـ المحميات

أ ـ محمية أرز الشوف

يمتاز أرز الشوف بيئياً بموقعه على قمم الجزء الأوسط من سلسلة جبال لبنان. الجهة الشرقية منه تشرف على سهل البقاع وتطل على مستنقع عميق. أما الجهة الغربية فهي تطل على منطقة الشوف. قمم الشوف يراوح ارتفاعها ما بين ١٢٠٠ و١٩٤٨م.

إن أرز الشوف كناية عن ثلاث غابات متقاربة، ولكنها منفصلة في أراضٍ واقعة في قرى

عين زحلتا وبمهرين ومعاصر الشوف. وغابة أرز الشوف ينمو فيها الأرز اللبناني تلقائياً، وهي آخر موطن للثدييات الكبرى مثل الذئب والخنزير البري. ومساحتها الواسعة تسمح بإعادة توطين الوعول والغزلان الجبلية فيها.

إن محمية أرز الشوف واقعة في أعلى منطقة من الجبل وهي خالية من السكان ولا يؤثر وجودها في مصالح الناس الاقتصادية ولا في أعمالهم الزراعية. بل إن وجودها سينعش المنطقة إنمائياً وسياحياً وستوفر لأبنائها فرص العمل في مختلف الميادين.

ب ـ محمية حرج إهدن

تمثل محمية حرج إهدن منطقة جبلية في شمال لبنان، تقع ما بين ١٣٠٠ و١٩٠٠م، في محافظة لبنان الشمالي. تبعد ٣,٥ كلم من مصيف إهدن و٣٥ كلم من مدينة طرابلس و١٠٠ كلم من العاصمة بيروت.

يحتوي حرج إهدن على ٤٣ نوعاً من الأشجار القديمة، وتضم أحد أكبر المواقع الطبيعية لأشجار أرز لبنان المختلطة مع أنواع عديدة من الأشجار، كالعرعر واللزاب والدردار والملول والتفاح البري وخوخ الدب فضلاً عن أنواع عدة من الشجيرات هي مزيج فريد من الصنوف المستوطنة. ويشتهر حرج إهدن بأنه آخر موطن طبيعي جنوبي لنمو شجرة الشوح. وحرج إهدن هو مأوى لنحو ٧٠٠ نوع من الأزهار البرية النادرة والمهددة بالانقراض بينها ٤٠ نوعاً أعطي لها علمياً اسم لبنان.

وتعد المحمية ملجأ للطيور المستوطنة والمهاجرة، كما تعد من الملاجىء الأخيرة للثدييات الكبيرة من اللبونات المهددة بالانقراض.

ومدينة إهدن هي مركز اصطياف تكثر فيها المتاجر، وهي منطقة خدمات للسكان المحليين والسياح من خارج البلد. ومن المؤكد أن المقيمين في إهدن سيحققون ربحاً وفيراً من جراء محافظتهم على غابة الأرز فيها وعلى قيمتها البيئية الساحلية.

ج ـ محمية جزر النخل

جزر النخل هي الجزر الوحيدة في لبنان. والمحمية هي عبارة عن ثلاث جزر معروفة بجزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رمكين والبحر المحيط بها. إنها تكوِّن حوضاً بحرياً طبيعياً متكاملاً فريداً في نوعه.

وجزر النخل هي ملجأ طبيعي للطيور المهاجرة والمستوطنة ومواقع صالحة للتعشيش. وهي غنية بالأزهار البرية. وكان سكان مدينة طرابلس يقصدونها للنزهة والصيد البري والبحري. ونظراً إلى انعدام الرقابة على أعمال الوافدين إليها فهي خسرت الكثير من ثروتها السمكية نتيجة أعمال التفجير حول الجزر.

ومن المعروف أن حركة مرفأ الميناء في طرابلس قليلة، وأكثر سكان المدينة يعملون في التجارة والبناء والصيد البحري. وتكريس جزر النخل كمحمية طبيعية سيعيد الثروة السمكية إلى منطقة طرابلس وبالتالي سيعود الصيد إلى ما كان عليه من ازدهار إضافة إلى توافر فرص عمل جديدة للصيادين ومراكبهم ومنها نقل السياح من الجزر وإليها.

٢ ـ أهداف المشروع

للمشروع ثلاثة أهداف:

الأول: إنشاء ثلاث محميات نموذجية يدير كل منها فريق عمل قوامه أشخاص مؤهلون يعملون وفق برنامج عمل يتم تحضيره بمساعدة المؤسسات العلمية اللبنانية التي تقوم بدراسات ميدانية هدفها جمع وإحصاء وتحليل نتيجة هذه الأعمال.

الثاني: تأهيل وتدريب موظفي وزراة البيئة وأعضاء الجمعيات الأهلية والباحثين في المؤسسات العلمية للإشراف على المحميات الطبيعية.

الثالث: إنتاج سلسلة من الأفلام الدعائية والإعلامية والوثائقية لتوعية الناس على أهمية الحفاظ على الطبيعة وحفظ التنوع الأحيائي. وسيوجه قسم من هذه الإعلانات إلى المسؤولين في الدولة من وزراء ونواب ومحافظين ورؤساء البلديات للتوعية، وبالتالي يمكن مطالبتهم بالمساندة في أعمال الحماية.

ومن المفيد التأكيد أن خير من يحمي طبيعة المكان القاطنون فيه، ومن هنا قصد القائمون بالمشروع مساهمة الجمعيات الأهلية ومشاركتهم الفعلية لأنهم ومن دون شك الأكثر حرصاً على حماية محيطهم.

٣ ـ الأنشطة

الأنشطة المنوي تنفيذها في المحميات الثلاث هي:

أ ـ إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمحميات وإظهار حدود هذه المحميات وتحضير خطط العمل لها.

ب ـ تحديد الدراسات والبحوث الواجب القيام بها من قبل المؤسسات العلمية.

ج ـ وضع برنامج للمراقبة الفعلية لإحصاء الأحياء البرية في كل محمية ووضع خرائط خاصة لها تحدد مواقعها.

د ـ وضع هيكلية لوزارة البيئة وإنشاء مصلحة تهتم بشؤون المحميات والمحافظة على التنوع الأحيائي.

هـ ـ دورات تدريبية على إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية للمهتمين بالمشروع من جميع القطاعات.

و ـ إطلاق حملات توعية داخل القرى والمدن المجاورة للمحميات الثلاث لشرح أهداف المشروع.

ز ـ ترسيخ الوفاق الوطني انطلاقاً من العمل المشترك للشباب من مختلف المناطق وجمعهم باتجاه هدف واحد تحت لواء المحافظة على الطبيعة.

٤ ـ التمويل

لقد أمّن الصندوق الدولي للبيئة الانطلاق للمشروع وكرسه بتغطية نفقاته لمدة خمس سنوات، مع العلم أن وزارة البيئة أمنت المكاتب وبعض المصاريف له.

ولكن كيف يمكن أن نضمن استمراريته بعد خمس سنوات؟ إن الدولة اللبنانية وعدت بتقديم مساعدة سنوية لتمويل المشروع. أما المصدر الآخر فهو التمويل الذاتي من المحميات نفسها الذي يتم عن طريق رسم الدخول وبيع المطبوعات والألبسة المرسوم عليها الشعارات المختلفة من أشجار وأزهار وطيور وغيرها، ومن الجمعيات الأهلية والمحلية.

خلاصة الأمر أن مجرد تأمين التمويل اللازم للمشروع وحده لا يضمن استمراريته إنما الضمان الفعلي هو وعي الناس ورعايتهم للبيئة، فإن وعوا فالمشروع في ألف خير وإن لا قضوا على ما تبقى من تراثنا الطبيعي 



هيثم ملاط (*)

دور الدولة ومؤسساتها الرسمية والبلديات في حماية البيئة

تعد قضية البيئة مع قضية المياه في هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين إحدى أبرز القضايا التي تواجه الإنسان في مصيره الخاص ومصير محيطه الطبيعي الماثل إلى تدهور مستمر نتيجة التقدم الاقتصادي والعمران المديني الذي وضع التوازن الطبيعي في خطر لعدم الأخذ في الحسبان، وبالجدّ اللازم، النتائج السلبية المرتقبة من التطور غير المنظّم وغير المراقب.

وعلى الرغم من أن قضية البيئة تتمحور حول اعتبارات ومظاهر عدة، من علمية وتقنية وهندسية... الخ، فلا شك في أن إدارة شؤون البيئة وفقاً لمعطيات قانونية قائمة متلائمة مع الأوضاع تمثل أحد المداخل الرئيسية لضبط الأوضاع وإيجاد الحلول الملائمة.

إن إدارة شؤون البيئة وفقاً لمعطيات قانونية قائمة متلائمة مع الأوضاع تمثل أحد المداخل الرئيسية لضبط الأوضاع وإيجاد الحلول الملائمة

وإذا عدنا إلى مراجعة منهجية للهيكلية الإدارية المسؤولة عن إدارة شؤون البيئة في لبنان، نرى أنها تتمحور حول وزارة البيئة من جهة أولى وحول وزارات متعددة من جهة ثانية والبلديات من جهة ثالثة.

١ - وزارة البيئة

تعاطت الدولة مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية خلال الحقبة الأخيرة من الزمن ولغاية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ بمنطق الإنماء أكثر منه بمنطق البيئة والتنمية المستدامة.

لذلك فإن النقلة النوعية التي قامت بها الدولة اللبنانية إبتداءً من التسعينات بتعزيز مفهوم البيئة، الذي تجسد بإنشاء وزارة البيئة وبإحياء الدور البيئي لمختلف الوزارات، من أجل ضبط الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية وفقاً لمنطق البيئة وبنسب متفاوتة من النجاح، قد دفعت الأفرقاء إلى التعاطي مع الأوضاع البيئية بيقظة، مع إسداء الانتباه اللازم بصورة متزايدة إلى

(*) رئيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ـ بيروت.

الانعكاسات السلبية لأي استثمار مكثف وغير مضبوط للواقع الطبيعي.

في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ صدر القانون رقم ٢١٦ الذي استحدث وزارة البيئة في لبنان وتحددت بموجبه صلاحيات ومهام هذه الوزارة وفقاً لما يلي:

١ ـ إعداد سياسة عامة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة واقتراح الخطوات اللازمة لتنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المعنية.

٢ ـ المحافظة على المحيط الذي يتصل بحياة الإنسان والمجتمع، سواء كان طبيعياً أم كان من صنع الإنسان.

٣ ـ مكافحة التلوث مهما كان مصدره والحماية منه بما في ذلك وضع الدروس المتعلقة بطريقة وشروط معالجة النفايات والمياه المبتذلة.

٤ ـ تحديد:

أ ـ طريقة معالجة النفايات والمياه المبتذلة عن طريق الاشتراك في لجان تسلم الأشغال العائدة لها والمنفذة تبعاً للدروس الموضوعة في هذا الشأن.

ب ـ شروط الترخيص بإنشاء المصانع والمعامل والمناطق الصناعية ومزارع الدواجن ومزارع الحيوانات والكسارات والمقالع والمناجم ومصانع الزفت والمدافن، وتطبيق تدابير الحماية على المصانع والمنشآت القائمة قبل العمل بهذا القانون.

ج ـ شروط استعمال الشواطىء البحرية والنهرية بما يضمن حماية البيئة.

د ـ وجهة استعمال الأراضي المشاعية على اختلاف أنواعها إذا كان من شأن هذا الاستعمال إحداث أي ضرر أو تلوث للبيئة.

٥ ـ تحديد أنواع الحيوانات والطيور المسموح صيدها ومواسم الصيد وأماكنه.

٦ ـ تنظيم حملات تربوية وتوعية في مجال البيئة لتشجيع حمايتها، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

٧ ـ تنظيم المؤتمرات والمعارض ذات العلاقة بالبيئة، التي تقام في لبنان والاشتراك بمثيلاتها التي تقام في الخارج.

٨ ـ الموافقة على مشاريع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة.

٩ ـ تشجيع المبادرات الجماعية والفردية التي من شأنها تحسين أوضاع البيئة.

١٠ ـ تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية واتخاذ القرارات وإصدار المراسيم الخاصة بحمايتها.

١١ ـ المشاركة في وضع الخطط الوقائية لمواجهة الكوارث والأضرار وجميع أشكال التلوث التي قد تنجم عن الطبيعة (سيول، فيضانات) أو بفعل الحروب.

١٢ ـ إنشاء المحميات الطبيعية بالاتفاق مع الإدارات أو السلطات المختصة واقتراح إنشاء حدائق أو ساحات أو منتزهات أو مسابح على جميع الأملاك العمومية وعلى الأملاك الخصوصية للدولة والبلديات.

٢ ـ الوزارات والإدارات الأخرى المعنية بالبيئة

إن إنشاء وزارة البيئة وتحديد صلاحياتها لم يلغ دور وصلاحيات سائر الوزارات والمؤسسات المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا البيئة في لبنان، التي ما زالت تمارس هذه المهام دون أن يكون هنالك دائماً التنسيق اللازم أو الكافي بينها وبين وزارة البيئة.

أما أبرز هذه الوزارات فهي التالية:

أ ـ وزارة الأشغال العامة: تختص المديرية العامة للتنظيم المدني بوضع التصاميم التوجيهية والتفصيلية للمدن والقرى اللبنانية التي على أساسها يتم انتشار التطور المدني في لبنان. ومن أبرز الصلاحيات المناطة بالتنظيم المدني ما نصت عليه أحكام المادة الثامنة لجهة ضبط البناء والمحافظة على الأرض الزراعية، كما أن المادة ١٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٦٩ (قانون التنظيم المدني) قد لحظت إمكان فرض ارتفاقات عائدة لحماية الصحة والسلامة العامة والمحافظة على جمال الطبيعة أو البيئة أو التي تتعلق بوجهة استعمال الأرض وعلو الأبنية وأشكالها وألوانها وعدد طوابقها.

ب ـ وزارة الزراعة: لا تزال وزارة الزراعة مسؤولة عن الأحراج في لبنان والمحافظة عليها وإعادة تحريجها، كما أن المشروع الأخضر يهتم باستصلاح الطرق الزراعية وشقها وإنشاء خزانات المياه للري. وأصبحت هذه الوزارة مولجة أخيراً بالمحميات الحرجية.

ج ـ وزارة الثقافة والتعليم العالي: المديرية العامة للآثار المختصة بجميع الأمور العائدة للحفريات وإنقاذ التراث الحضاري الأثري اللبناني.

د ـ وزارة الصناعة والنفط ـ المديرية العامة للصناعة.

هـ ـ وزارة الموارد المائية والكهربائية: وهي المسؤولة عن التجهيز المائي في لبنان وعن تنظيف مجاري الأنهر وحفر الآبار الارتوازية والمحافظة على المياه الجوفية وتنظيف مجاري المياه الموقتة أو الدائمة، ونزع العشب والشجر والشجيرات والتراب أو الحجارة أو إلقاء الأسمدة الحيوانية في الأراضي الداخلة ضمن منطقة حماية المياه.

و ـ وزارة الصحة العامة: وهي المسؤولة عن النظافة العامة ومختلف الأمور التي تمت إلى صحة المواطن.

ز ـ وزارة الاقتصاد والتجارة: المسؤولة من خلال عمل أجهزة حماية المستهلك عن سلامة المواد الغذائية... الخ.

ح ـ وزارة السياحة: وهي المسؤولة عن المواقع السياحية التي تؤدي الدور البارز فيما يعود لمستقبل لبنان السياحي.

ط ـ وزارة النقل: وهي المسؤولة عن الشاطىء اللبناني وضبط أوضاع استثماره.

٣ ـ البلديات

تقوم البلديات بدور بارز لجهة التعاطي مع الأوضاع البيئية، وبخاصة أن قانون البلديات قد لحظ من ضمن صلاحيات رئيس المجلس البلدي أموراً عدة تتعلق بالصحة والسلامة العامة

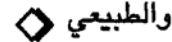
والنظافة ومكافحة الأمـراض، والمراقبة الصحيـة وطغيان المياه والحريق والإنفجـار، ومراقبة الأماكن التي تخزن فيها المـواد الملتهبة والمتفجرة والمحروقـات، وتأمين نقاوة وسلامة مواد الأكل المعدة للاتجـار، وحماية البيئـة والمناظر الطبيعيـة، والآثار التاريخية وصيـانة الأشجار والأماكن المشجرة، ومنع التلوث، وإعطاء رخص البناء، والترخيص بوصل المجارير... (المادة ٧٤ من قانون البلديات).

يتبين إذاً أن للبلدية دوراً بارزاً لجهة ضبط أوضاع البيئة ومساعدة المواطن في هذا المجال، الأمـر الذي يعني أن البلـدية هي السلطة الصـالحـة على الأرض لمـراقـبـة الأوضـاع واتخـاذ الإجراءات السريعة لإنقاذ البيئة، وهي تتمتع بمجالات كبيرة للتدخل في هذا المجال.

إن للبلدية دوراً بارزاً لجهة ضبط أوضاع البيئة ومساعدة المواطن في هذا المجال، الأمر الذي يعني أن البلدية هي السلطة الصالحة على الأرض لمراقبة الأوضاع واتخاذ الإجراءات السريعة لإنقاذ البيئة

لكن على الرغم مـن وجود الأجـهـزة الإدارية اللازمـة، فـلا بد أيضـاً من الإشارة إلى ضـرورة توافر نصـوص قانونيـة ملائمـة تسمح لمختلف الأفـرقاء المعنيين بالبيئة التعـاطي بهذا الموضوع وفقـاً لنصوص قانونيـة. وفي هذا المجال بالذات لا يسـعنا سوى الإشارة السـريعة إلى توافر هذه التشـريعات في مختلف الـحقول بنسب مـتفاوتة من الدقـة أو التفـعيل، ولكن من الضـروري البدء بتنفيذ هذه النصوص والانتقال من ثم إلى إجراء التعديلات اللازمة أو إصدار التشريعات الجديدة وفقاً لتطور الأمور.

ولكن لا بدّ أيضـاً، ومن أجل سلامة التصرف الإداري في مجال البيـئة، من تأكيـد ضرورة تنظيم عمل مـختلف الوزارات القـائمة في نطاق البيـئة ضمن نظام إداري متكامل وفعّال للمحافظة على البيئة.

إن البقاء على صـلاحيات مهمـة، ولكن مبعثرة وغـير منسقة بين الأفرقـاء، من شأنه جعل العمل في حقل الدفاع عن البيئة من الأمور الـصعبة. لذلك نرى وجوب اعتماد هكذا نظام إداري متكامل يلزم مخـتلف الأفرقاء والمسـؤولين من القطاع العام والقطاع الخاص بشؤون البـيئة وانعكاسـاتها حـفاظـاً على مسـتقبل هذا الوطن وإمكاناته الاقـتـصادية وتراثه الحـضـاري والطبيعي 



علي الحجاب (*)

دور وزارة البيئة
في إدارة شؤون البيئة

يعد موضوع البيئة من المسائل المهمة التي ترتبط بمختلف مناحي الحياة. والبيئة السليمة هي عامل إنتاج أساسي لتأمين استمرار مختلف القطاعات واستدامة وجود الموارد. وغياب الإدارة السليمة والفاعلة للبيئة دافع لتدهور التنمية وتراجعها.

فأهمية الدور الذي تؤديه الإدارة البيئية، يعود إلى كونه يعنى بالمحيط والإطار الطبيعيين اللذين يعيش الإنسان فيهما، وبمكوناتهما الأساسية من تربة ومياه وهواء، وموارد طبيعية على تنوعها. والإنسان يسعى بطبعه، باستمرار، لتحسين ظروف حياته وتنمية محيطه. من هنا ارتباط البيئة بعملية التنمية وتكاملها لخلق حياة أفضل.

الاهتمام بالقضايا البيئية، بعدما خرج من إطار النشاط الفردي للعلماء والباحثين ومن مختبراتهم، ليشغل اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد، وصولاً إلى السياسة، وظهور الأحزاب والتجمعات البيئية، حرك الحكومات بعد إدراكها مدى فداحة المشكلة البيئية، ومدى الأضرار التي يلحقها الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية وإهمال وإدخال المعيار البيئي في إنشاء المشاريع والخطط التنموية، فتنادت الدول لمعالجة التدهور البيئي على نحو فردي وجماعي لإخراج المشكلة البيئية من حدود الدول إلى مستوى المعالجة العالمية.

أما في لبنان وعلى الرغم من أن استحداث وزارة البيئة قد ترافق مع الطفرة في زيادة الوزارات عام ١٩٩٣، وتشابك صلاحياتها وتنوعها، فإن القانون ٢١٦ بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ لإيجاد هذه الوزارة جاء نتيجة حتمية لحاجتين:

الأولى محلية، نتيجة الحاجة الملحة والضاغطة في معالجة آثار الحرب، وما رافقها من أضرار لحقت بالموارد الطبيعية وتلوث وفوضى في بيئة الإنسان السكنية؛ ولإنماء الوعي البيئي لدى المواطن اللبناني، ومحاكاة دول العالم بإيجاد جهاز إداري يتولى التخطيط والمراقبة للأوضاع والقضايا البيئية، ومواجهة خطر تفعيل الاقتصاد في خطة إعادة الإعمار على حساب البيئة السليمة.

الثانية دولية، نتيجة مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، الذي أكد إعلان

(*) رئيس القسم الإداري في وزارة البيئة – بيروت.

استوكهولم عام ١٩٧٢، والدعوة إلى معالجة المشاكل البيئية على أفضل وجه وسن التشريعات الفعالة في شأن البيئة، وجعل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، لتحقيق تنمية مستدامة بمشاركة جميع المواطنين على المستوى المطلوب.

والتقنين في الموضوع البيئي ليس جديداً في لبنان، إذ يذخر التشريع اللبناني بالعديد من القوانين والمراسيم والقرارات، التي تتناول حماية الغابات والموارد المائية والحيوانات والطيور، والحد من التلوث وإزعاج المصانع، وتنظيم الكسارات والحفاظ على المواقع الطبيعية الأثرية. ولو قدر لهذه القوانين أن تلقى التطبيق الجدي والدقيق المفروض، لأدى الأمر إلى الحد من الأضرار التي لحقت بالبيئة في لبنان.

إن تحديد مهام وزارة البيئة وصلاحياتها لا يعني أن القضايا المتعلقة بحماية البيئة تقتصر على الدور الذي تقوم به هذه الوزارة، إذ تتقاطع وتتنافذ المهام والأدوار بين الوزارات المتعددة لتصل إلى التنافذ والتنازع في الصلاحية حيناً، والتنصل من المسؤولية حيناً آخر. وذلك لارتباط مختلف القطاعات بالموضوع البيئي وبسبب غياب تنظيم الصلاحيات بين الوزارات.

- ففي الحفاظ على الموارد الطبيعية تتلاقى مهام وزارة البيئة مع وزارة الداخلية والمديرية العامة للتنظيم المدني ووزارة الموارد المائية والكهربائية.

إن تحديد مهام وزارة البيئة وصلاحياتها لا يعني أن القضايا المتعلقة بحماية البيئة تقتصر على الدور الذي تقوم به هذه الوزارة

- وفي معالجة المياه المتبذلة تتقاطع علاقتها مع وزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة الأشغال العامة والشؤون البلدية والقروية ومجلس الإنماء والإعمار.

- وفي إنشاء المحميات والحدائق العامة واستحداثها وتحديد وجهة استعمال الأراضي المشاعية، وتحديد أنواع الحيوانات والطيور ومواسم السماح بصيدها، وصيانة التنوع الأحيائي وحمايته تتقارب وتتنازع العلاقة بين وزارة البيئة ووزارة الزراعة.

- وفي الترخيص بإنشاء المؤسسات المصنفة تتقاطع علاقتها فيه مع وزارة الصحة العامة، والمديرية العامة للتنظيم المدني، ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

- وفي معالجة النفايات الصلبة تتقاطع مهامها مع مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

- وفي شروط استعمال الشواطىء البحرية والنهرية تتقاطع مهامها مع وزارة النقل ومع التنظيم المدني.

- وفي تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية واتخاذ القرارات وإصدار المراسيم الخاصة بحمايتها تتقاطع علاقتها مع وزارة الثقافة والتعليم العالي، ومع المديرية العامة للتنظيم المدني.

من خلال ما عرضنا يظهر مدى ترابط الموضوع البيئي بالقطاعات الأخرى المختلفة، وعلى هذا الأساس فقد أنشأ بعض دول العالم وزارة البيئة، فدمجها بغيرها من الوزارات وفقاً لأهميتها، أو جعلها ذات أهمية فوق الوزارات.

- ففي الولايات المتحدة ترتبط إدارة البيئة برئيس الولايات المتحدة، وتسمى الوكالة العليا لشؤون البيئة، الأمر الذي يجعل هذه الإدارة فوق الوزارات الأخرى.

ـ أما فرنسا، ونظراً إلى المرونة في عملية تأليف الوزارات، فـإن إدارة البيئة فيها تارة تكون مـسـتـقلة وتارة تكون مع المـوارد الطـبـيـعـيـة واسـتـصـلاح الأراضـي أو غيـرها من الإدارات الخدماتية.

ـ وتربط ألمانيا الإدارة البيئية بإدارة النقل.

ـ واليونان، التي تسعـى لمعالجة التلوث الذي يؤثر كثـيراً في الحركة السيـاحية فيهـا، فقد دمجت البيئة بالسياحة والأشغال العامة.

ـ وجعلت تونس وزارة البـيئة مع اسـتصلاح الأراضي في جهـاز واحد، إنطلاقاً من أهمـية مكافحة التصحر وزيادة المساحة الخضراء لديها.

ـ أما بلجيكا، التي حققت تقـدماً كبيراً في معالجة التلوث بأشكاله العديدة، فـقد ربطت البيئة بالصحة والشؤون الاجتماعية.

ـ وأخيراً، فقد ربط الأردن، رغبة منه في تفعيل تطبيق المبادىء والأنظمة البيئية انطلاقاً من الإدارة اللامركزية المحلية، بين وزارة البيئة والشؤون البلدية والقروية.

وعلى هذا الأساس يتـبين مدى التـرابط بين الإدارة البيئـية والإدارات المتعـددة وضرورة إدخال المعايير البيئية في عملية التخطيط، وفي ممارسة الإدارات لمختلف صلاحياتها.

١ ـ صلاحيات وزارة البيئة في القانون والوحدات الرئيسية فيها

إن دراســة المـهـام التي تتـولاها وزارة أو إدارة من الإدارات الـعـامـة تسـتند إلى قـانون استحداثهـا والأنظمة القانونية التي تنظم صلاحياتهـا. وقراءة الدور الذي يقع وزر تحمله على وزارة البيئة تستند إلى القانون ٩٣/٢١٦ والمرسوم التنظيمي ٩٤/٥٥٩١ الصادر بتاريخ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٤.

وقد حدد القانون في مادتيه الثانية والثالثة المهام التي تتولاها الوزارة وهي:

١ ـ إعداد سياسة عـامة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة، واقتـراح الخطوات اللازمة لتنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المعنية.

٢ ـ المحافظة على المحيط الذي يتصل بحياة الإنسان والمـجتمع، سواء أكان طبيعياً أم كان من صنع الإنسان.

٣ ـ مكافحة التلوث مـهما كان مصـدره والحماية منه، بما في ذلك وضع الدروس المـتعلقة بطرائق وشروط معالجة النفايات والمياه المبتذلة.

٤ ـ تحديد:

أ ـ طريقة مـعالجة النفايات والمـياه المبتـذلة عن طريق الاشتراك في لجان تسلـم الأشغال العائدة لها والمنفذة طبقاً للدروس الموضوعة في هذا الشأن.

ب ـ شروط التـرخيص بإنشاء المـصانع والمعـامل والمناطق الصناعيـة ومزارع الدواجن والمزارع الحيوانيـة والكسّارات والمقالع والمناجم ومصانع الزفت والمـداخن، وتطبيق تدابير الحماية على المصانع والمنشآت القائمة قبل العمل بهذا القانون.

ج ـ شروط استعمال الشواطىء البحرية والنهرية بما يضمن حماية البيئة.

د ـ وجهة استعمال الأراضي المشاعية على اختلاف أنواعها، إذا كان من شأن هذا الاستعمال إحداث أي ضرر أو تلوث للبيئة.

٥ ـ تحديد أنواع الحيوانات والطيور المسموح صيدها ومواسم الصيد وأماكنه.

٦ ـ تنظيم حملات توعية في مجال البيئة للتشجيع على حمايتها وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

٧ ـ تنظيم المؤتمرات والمعارض ذات العلاقة بالبيئة التي تقام في لبنان والاشتراك بمثيلاتها في الخارج.

٨ ـ الموافقة على مشاريع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة.

٩ ـ تشجيع المبادرات الجماعية والفردية التي من شأنها تحسين أوضاع البيئة.

١٠ ـ تصنيف المناطق والمواقع الطبيعية واتخاذ القرارات وإصدار المراسيم الخاصة بحمايتها.

١١ ـ المشاركة في وضع الخطط الوقائية لمواجهة الكوارث والأضرار وجميع أشكال التلوث.

نصت المادة الثانية من هذا القانون نفسه أن: تُنشىء وزارة البيئة المحميات الطبيعية بالاتفاق مع الإدارات أو السلطات المختصة، وتقترح إنشاء حدائق أو ساحات أو منتزهات أو مسابح عامة على الأملاك العمومية وعلى الأملاك الخصوصية للدولة والبلديات.

٢ ـ الوحدات الرئيسية في وزارة البيئة

نص القانون ٩٣/٢١٦ المذكور في مادته الرابعة على إنشاء مجلس استشاري للبيئة لتقديم التوصيات إلى وزير البيئة في كل ما يعود إلى سياسة الدولة البيئية وحاجات الوزارة التقنية. إلا أن إنشاء هذا المجلس وحتى تاريخه بقي بانتظار التنفيذ العملي.

وحدد القانون في مادته الخامسة توزيع الصلاحيات المناطة بوزارة البيئة على وحدات رئيسية ثلاث، على رأسها تقع المديرية العامة للبيئة، التي من المفروض أن تتبعها جميع الوحدات التابعة للمديرية العامة، وهذه الوحدات الرئيسية هي:

ـ مصلحة المحافظة على الطبيعة.

ـ مصلحة حماية البيئة السكنية.

ـ مصلحة الوقاية من مؤثرات التقانة ومخاطر الطبيعة.

٣ ـ مهام وزارة البيئة في التطبيق العملي

ترافق إحداث وزارة البيئة وخوضها مهامها مع مرحلة إعادة قيام الدولة واسترجاع أنفاسها، عقب انتهاء الحرب والنزاعات المسلحة، وما رافقها من تراكم للإهمال والفوضى،

خلفت مجموعة من الملفات الشائكة كان لا بد من أن تشغل اهتمام وزارة البيئة وتلقي بثقلها على ١٣ موظفاً يعملون في ملاك الوزارة، و١٩ متعاقداً بين مهندس واختصاصي.

فمن مهمة رسم السياسة البيئية العامة والتهيؤ لخلق التشريع البيئي، إلى العمل على مكافحة التلوث والحد من تراكماته، ولا سيما قضية البراميل التي نشرت في العديد من المناطق، إلى فوضى إنشاء المؤسسات المصنفة والمزعجة، والإضرار بالمواقع والمناظر الطبيعية والأتربة، والاعتداء والاستغلال الجائر للشواطىء البحرية والنهرية، وغياب تنظيم المدن والمعالجة السليمة للنفايات المنزلية والمياه المبتذلة، والأهم فقدان الحس والوعي البيئيين لدى الشريحة الكبرى من المواطنين، بدافع الأنانية حيناً وبدافع الحاجة المادية حيناً آخر.

فما هو الدور الذي قامت به وزارة البيئة في معالجة هذه الملفات؟

أ ـ تخطيط السياسة البيئية والخطوات اللازمة لتنفيذها

تعد هذه المهمة من أهم الأدوار المفروض على وزارة البيئة القيام بها. فرسم الخطط يعتمد على أرقام ومعطيات، ووضع خيارات وبدائل، انطلاقاً من الإمكانات المتاحة، لتحقيق أهداف محددة.

وعلى الرغم من الندرة في الإمكانات والنقص في الأرقام والبيانات التي تتعلق بالقضايا البيئية، فقد تم إعداد دراسة الاستراتيجية البيئية في لبنان عبر «برنامج البحر المتوسط للمساعدات التقنية البيئية» (METAP)، بالتعاون بين البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووزارة البيئة في لبنان. وتضمنت الدراسة تقويم الأثر البيئي في لبنان انطلاقاً من مراحل ثلاث:

١ ـ تقويم الوضع البيئي بإجراء مسح شامل.

٢ ـ جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة.

٣ ـ تحديد سلم الأولويات للموضوعات البيئية الطارئة وفقاً للآتي:

- تخطيط استعمال الأرض.
- إدارة مصادر المياه.
- تآكل التربة.
- نوعية هواء المدن.
- إدارة النفايات الخطرة والسامة.

مشكلة التلوث أخطر المشاكل التي تواجه مختلف بلدان العالم، فكيف بلبنان الذي افتقد معالجة موضوع التلوث وتراكمات المشكلة طوال فترة غياب الدولة وضعف سلطتها

وقد وضعت الدراسة استراتيجية بيئية مرتبطة بالخطة الاقتصادية والنظام القانوني.

ب ـ مكافحة التلوث

مشكلة التلوث أخطر المشاكل التي تواجه مختلف بلدان العالم، فكيف بلبنان الذي افتقد معالجة موضوع التلوث وتراكمات المشكلة طوال فترة غياب الدولة وضعف سلطتها. وهذا ما جعل حل هذه المشكلة صعباً، نتيجة تشعبها وارتباطها بالخطة الاقتصادية الشاملة، فتلوث المياه مرتبط بمعالجة مشكلة مكبات النفايات الصلبة، والمياه المبتذلة. ومعالجة تلوث الهواء مرتبط بتصنيف المناطق الصناعية، وتنظيم البنية التحتية وتعميم النقل المشترك وزيادة المساحات الخضر.

وأشد مشاكل التلوث التي طرحت نفسها مع إنطلاقة وزارة البيئة كانت قضية براميل النفايات التي أدخلت إلى لبنان وشغلت الوزارة لمدة سنتين ويزيد. وقد تمت معالجتها بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة. وعلى الرغم من الرعب الذي خلقته لدى المواطن اللبناني فقد دفعت زيادة وعي أهمية الموضوع البيئي في لبنان.

وقد سعت وزارة البيئة لمراقبة إدخال المواد الكيميائية، فاتخذت العديد من الإجراءات للحد من الإدخال العشوائي، وكان آخرها القرار رقم ٢٢/١ الصادر عن وزير البيئة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٧، الذي نظم استيراد كسر البلاستيك وحصرها بالمؤسسات الصناعية. كما صدر القرار رقم ١/٤٢ بتاريخ ٢٦ آذار / مارس ١٩٩٦، الذي نظم استيراد مادة الحرير الصخري.

وفي موضوع تلوث الهواء حدد القرار رقم ١/٥٢ الصادر في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٦ المواصفات المتعلقة بالحدود القصوى لتلوث المياه والهواء وحدود الضجيج، وتناول المواصفات المتعلقة بمياه الشرب والمياه العذبة، والأنهار والبحيرات والبحار، والمياه المبتذلة، والمواد الضارة عند تصريفها في البيئة، والحدود القصوى لملوثات الهواء داخل أماكن العمل، والحدود المسموح بها للضجيج، وحدود ملوثات الهواء الناجمة عن الحرق والإنبعاثات في معامل الترابة، والحدود القصوى لملوثات الهواء الخارجي.

ج ـ معالجة النفايات والمياه المبتذلة

تعد المياه المبتذلة العامل الأهم في تلويث الموارد المائية في لبنان، إذ إن تصريفها يتم إما عبر الجور الصحية ذات القعر المفقود، أو عبر شبكات المجارير التي تصب في الأنهار والبحار في غياب محطات المعالجة. والمبادرة في معالجة هذه المشكلة تعود لوزارة الموارد المائية والكهربائية، ويبقى على وزارة البيئة مهمة دراسة وتقويم الأثر البيئي لمحطات المعالجة.

أما فيما يتعلق بالنفايات الصلبة، ونظراً إلى ما مثلته من مخاطر وأضرار بالبيئة، فقد بادرت وزارة البيئة إلى الدراسة والتخطيط لمعالجة هذه المسألة بغية الحد من استفحالها. وقد أجريت دراسة تناولت الخطة الوطنية لإدارة النفايات والمخلفات الصناعية وهدفت الخطة إلى:

١ ـ تنظيم عملية التخلص من النفايات الصناعية في لبنان، بهدف حماية الصحة العامة ومصادر المياه السطحية والجوفية والهواء.

٣ ـ وضع الأسس اللازمة لتشريع ومراقبة تنفيذ فرص تطبيق الخطة، وقد تضمنت الخطة مرحلتين:

الأولى: وتناولت تجميع المعلومات واستطلاع المواقع والتعرف إلى مصادر المخلفات الصناعية الرئيسية. وأخذ عينات واختبار المعلومات وتحليلها.

الثانية: يتم فيها تحديد أسس ومعايير الخطة ـ تحديد متطلبات المعالجة الأولية للمصانع قبل السماح بربطها بشبكة الصرف الصحي ومحطات المعالجة ـ ووضع واستنباط البدائل المختلفة، واختيار إحدى الخطط ووضع الخطوط الأساسية لمكوناتها، وتحديد أماكن إقامة المحطات المركزية لمعالجة النفايات والمخلفات الصناعية، ووضع الأنظمة الإدارية والقانونية التي يتوجب أن ترافق الخطة.

أما في معالجة النفايات الصلبة ولا سيما النفايات المنزلية، فقد لجأت الوزارة، نتيجة استفحال المشكلة في بيروت وضواحيها (مشكلة مكب برج حمود) إلى وضع خطة طوارىء لمعالجة وضع المكب، الذي بلغت مساحته نحو ١,٣ هكتار والذي قدرت طاقة استيعابه للنفايات بـ ١٥٠٠ طن يومياً. وتتضمن الخطة:

- رفع طاقة معمل الكرنتينا ومحطة العمروسية لمعالجة نحو ١٠٠٠ طن يومياً (فرز، تخمير، تحويل إلى سماد، حرق، إعادة تصنيع وتدوير للمواد الممكن تدويرها).

- إيقاف رمي الردميات في مكب برج حمود، وتقسيم المكب إلى أقسام لتشغيل النفايات على نحو مدروس ومنظم، وذلك بتحديد ساعات رمي النفايات نهاراً، ومنع حرقها وتغطيتها بطبقة من التراب.

- إيجاد قطعتي أرض مساحة كل منهما نحو ١٥٠٠٠م٢ قريبة من العاصمة لإتمام عملية التخمير والتحويل إلى سماد.

- تخزين البالات الموضبة في مطامر صحية أو باستخدام أراضي المقالع المقفلة ومشاعات الدولة بعد معالجتها على نحو سليم.

أما في معالجة هذه المسألة على مستوى لبنان، فالاقتراحات تتركز حالياً على إيجاد مراكز خاصة في كل محافظة، أو في كل مجموعة من القرى، وتأهيل هذه المراكز على نحو يسمح لها باعتماد الأسس العلمية صحياً وبيئياً (تسبيخ وفرز وتدوير) واعتماد الطمر الصحي. ولا بد من أن تترافق هذه الخطة مع تفعيل تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالصحة والنظافة العامة، وبمشاركة الجميع بدءاً من المدرسة إلى النوادي والجمعيات ودور العبادة، وبالأخص المؤسسات الإعلامية التي لها الدور الأهم في توجيه وإرشاد الرأي العام.

د ـ في المؤسسات المصنفة

تضم المؤسسات المصنفة المحلات والمصانع التي يمكن أن ينتج منها خطر أو إضرار بالصحة والبيئة أو أي ضرب من ضروب الإزعاج. وقد حدد المرسوم الاشتراعي رقم ٢١ الصادر بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٣٢، القواعد التي تطبق على إنشاء هذه المؤسسات. وتم تصنيف هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات بحسب المخاطر التي تنتج منها، والمحاذير الصحية والبيئية التي تلازم ممارستها عملها.

فالترخيص بإنشاء هذه المؤسسات من صلاحية المحافظ.أو القائمقام، عملاً بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٩. أما دور وزارة البيئة فهو في تحديد الشروط البيئية الواجب تطبيقها على إنشاء هذه المؤسسات، وذلك بحسب أنواعها، وموقعها الجغرافي، وقربها أو بعدها من مصادر المياه والأماكن السكنية، بعد الكشف الميداني عليها. وتعيد وزارة البيئة الكشف على المؤسسة للتثبت من تطبيق الشروط البيئية، ومدى الالتزام بها، قبل مباشرة المؤسسة عملها وإعطاء الترخيص بالاستثمار. وفاعلية مراقبة البيئة هنا رهن بمبادرة المحافظ. ففي محافظة البقاع لم توافق وزارة البيئة على إنشاء أي مؤسسة مصنفة. ويتم الترخيص بإنشاء بعض المؤسسات في بعض المناطق دون الأخذ في الشروط البيئية المفروضة.

إضافة إلى تحديد الشروط البيئية، تتحرك الوزارة لمكافحة التلوث الذي قد ينتج من أي من المؤسسات الصناعية، إما عفواً أو بناءً على شكوى تردها من المواطنين أو الجمعيات. وتقوم دورياً بمراقبة مصانع شكا وسلعاتا وغيرها لجهة مراقبة الانبعاثات والمياه المبتذلة. وقد يصل الأمر إلى حد الطلب من المحافظ إقفال المؤسسات الصناعية، كما حصل في مسألة تلوث نهر ابراهيم في النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

هـ ـ المقالع والكسارات

إن صلاحية وزارة البيئة في موضوع الكسارات والمقالع مهمش حالياً، إذ يقتصر على إصدار التوصيات إلى وزارة الداخلية لإيقاف كسارة هنا أو مقلع هناك بناء على الشكاوى والإعتراضات وبعض التحقيقات التي تجريها في هذا الشأن.

وتدل الإحصاءات على وجود ما يزيد على ٧١٠ مقالع وكسارات موزعة في مختلف المناطق اللبنانية، قائمة وتمارس عملها. ضمنها ٢٠ في المئة تنتج ما يزيد على ٤٠٠٠٠م٣ سنوياً. وأقل من ٥٠ في المئة منها فقط مرخص. وذلك وفقاً لدراسة أجرتها دار الهندسة لحساب وزارة الأشغال العامة.

والمعلوم أن صلاحية الترخيص بإنشاء المقالع والكسارات واستثمارها وبعد اتخاذ مجلس الوزراء القرار ٣ بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، انتزع فيه الصلاحية من وزارة البيئة لمصلحة وزارة الداخلية (المحافظ والقائمقام) وذلك لمدة سنة واحدة استثنائياً. وبهذا فقد تعطل تطبيق المرسوم رقم ٥٦١٦/ ٩٤، الذي كان يقضي الترخيص بإنشاء الكسارات والمقالع واستثمارها بقرار من وزير البيئة، بناء على اقتراح المجلس الوطني للمقالع الذي كان يخطط لإنشائه ويضم مندوبين عن إدارات عدة.

ويبقى هذا الموضوع في الوقت الحالي بانتظار صدور المخطط التوجيهي الخاص بالمقالع والكسارات، الذي تقوم بإعداده وزارة الأشغال العامة.

و ـ استعمال الشواطىء البحرية والنهرية والأراضي المشاعية

إن النصوص غير واضحة في تحديد الجهة المسؤولة عن مكافحة تلوث الشاطىء، وإن كانت وزارة النقل تتولى صلاحية الترخيص بالأملاك العامة البحرية، التي تعد وفقاً للقرار ١٤٤/ ١٩٢٥ بتصرف العموم، كالطريق تماماً. ويقوم دور وزارة البيئة على تحديد الشروط البيئية الخاصة باستعمال الشواطىء والأنهار ومعالجة التلوث الذي قد يصيبها، وذلك وفقاً للقانون ٢١٦/٩٣ وتشجيع إنشاء المسابح العامة.

أما في استعمال الأراضي المشاعية، فإن مهام وزارة البيئة تقتصر على تحديد وجهة استعمال هذه الأراضي، لجهة عدم الإضرار وتلويث البيئة فيها، وذلك بالتنسيق مع وزارة الزراعة، التي تتولى إدارة الأراضي المشاعية والأحراج الأميرية المشاعية وصيانتها.

ز ـ تحديد أنواع الطيور المسموح صيدها ومواسم الصيد

للحفاظ على الطيور والحيوانات والحد من الإضرار بها نتيجة أعمال الصيد غير المنظم، صدر قرار مشترك عن كل من وزارتي البيئة والزراعة برقم ١/١١٠ تاريخ ١٩ أيار/ مايو

١٩٩٥ تنظم توقيت افتتاح موسم الصيد وتصنيف الطيور المحمية. وتبع ذلك صدور القرار رقم ٤٥ تاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ عن مجلس الوزراء وتضمن منع الصيد على جميع الأراضي اللبنانية حتى نهاية العام ١٩٩٧.

علماً أن تنظيم الصيد البري ليس جديداً، فقد نظم هذه المسألة قانون صدر في حزيران/ يونيو ١٩٥٢.

كما صدر القرار رقم ٢/ب تاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٣ عن وزير البيئة، المتعلق بمنع استعمال واستيراد آلات تسجيل أصوات الطيور التي تستعمل في الصيد.

إلا أن تطبيق هذه القرارات تحتاج إلى الجد والفاعلية من قبل الأجهزة المعنية وإلا بقيت دون جدوى.

ح ـ التوعية والإرشاد البيئي

إن تنظيم الحملات التربوية والتوعية والإشتراك في تنظيم المعارض والندوات والحلقات الدراسية له دور مهم في زيادة الوعي لدى المواطن والجيل الصاعد لأهمية حماية البيئة، وتحريك الرأي العام للمساهمة في حماية البيئة وصيانة مواردها. وقد قامت وزارة البيئة بتوقيع البروتوكول المتعلق بإدخال المفاهيم البيئية في المناهج التربوية الوطنية. إضافة إلى التعاون مع المؤسسات الإعلامية في إنتاج ملصقات ملونة وأفلام دعائية لزيادة الوعي بأهمية القضايا البيئية.

ومن الضروري في هذا الإطار تفعيل هذه المسألة عبر التعاون مع وزارة الإعلام ومؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، لبث وتكثيف عرض البرامج البيئية، من البرامج الخاصة بالأطفال وصولاً إلى البرامج الوثائقية والحلقات والندوات. والتعاون مع الجمعيات الأهلية والجمعيات الكشفية بغية زيادة التثقيف والوعي البيئيين.

ط ـ الموافقة على مشاريع الاتفاقات الدولية

إن تنظيم البيئة وحمايتها يتجاوزان حدود الدول، لكون القضايا البيئية هي من القضايا العالمية التي تحتاج إلى تنسيق وتعاون بين مختلف الدول.

وتدل الإحصاءات على وجود ٣٠٠ اتفاقية دولية معنية بحماية البيئة. هذه الاتفاقات منها الدولي المتعدد الأطراف، كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومنها الثنائي الذي ينظم العلاقة بين دولتين أو أكثر.

في موضوع الموافقة على مشاريع الاتفاقات الدولية ما زال تطبيق الفقرة الثامنة من المادة الثانية من القانون ٩٣/٢١٦ غير فاعل. ويعمل حالياً على تصنيف وتجميع الاتفاقيات والنصوص الدولية التي تتعلق بالموضوع البيئي.

والجدير بالذكر أن وزارة البيئة تنسق وتتعاون مع العديد من المنظمات والهيئات الدولية، ولا سيما الأجهزة المتخصصة في المجال البيئي والتابعة للأمم المتحدة، وأهمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ـ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها، إضافة إلى التعاون مع منظمة الـ IUCN ومرفق البيئة العالمي (GEF) في الأمور المتعلقة بتفعيل دور المحميات والجمعيات.

كما أن الحكومة انضمت إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة ومنها:

- بروتوكول مونتريال في شأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون الموضوعة في تاريخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٥.
- بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية، الموقع في برشلونة تاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٧٦.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغيير المناخ، الهادفة إلى الحد من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي.
- اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الأحيائي الموقعة في ريو دي جانيرو في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٢.
- اتفاقية بازل في شأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود، التي لها دور مهم في حل منازعات الدول في تصدير النفايات الخطرة.

فضلاً عن غيرها من الاتفاقيات والمعاهدات التي تتناول العديد من الموضوعات البيئية يضيق المجال لعرضها.

ي ـ تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية

شاءت الأقدار أن يتمتع لبنان بالعديد من المواقع الطبيعية الفريدة التي تمتد في طول لبنان وعرضه، والتي لم يصر حتى الآن إلى اتخاذ خطوات جدية للحد من الإعتداء عليها والإضرار بها.

حماية البيئة تتدعم برغبة السلطة السياسية في أولوية المسألة البيئية، ووضع المعيار البيئي في التخطيط والتنمية. وتفعيل القدرة لدى وزارة البيئة عبر تدعيمها بالنصوص والأنظمة القانونية لممارسة دورها التخطيطي والرقابي البيئي الإلزامي

وكان قد صدر العديد من القوانين والأنظمة منذ عام ١٩٣٩ منها قانون ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٩ المتعلق بحماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان، والمرسوم رقم ٤٣٤ تاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٣ المتعلق بتصنيف المواقع والمباني الطبيعية في الجمهورية اللبنانية. ويجري حالياً التحضير لإصدار قرارات بحماية العديد من المواقع والمناطق بالتنسيق بين وزارة البيئة ووزارة الثقافة والتعليم العالي، والمديرية العامة للتنظيم.

ك ـ في إنشاء المحميات والحدائق والمسابح العامة

يعد موضوع إنشاء المحميات من الموضوعات المهمة في الحفاظ على الطبيعة والتنوع الأحيائي، ويتم إنشاء المحميات في لبنان، ونتيجة تعدد النصوص، إما بموجب قانون، مثل محميتي جزر النخيل وجزيرة سنني ورامكين أمام شاطىء طرابلس، وحرج إهدن (قانون ١٢١ تاريخ ٩ آذار/ مارس ١٩٩٢)، أو بقرار صادر عن وزير الزراعة، مثل محمية معاصر الشوف (قرار ١٢٧/ ١ تاريخ ٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، أو المحمية البحرية في معهد علوم البحار والصيد (قرار ١٢٩/ ١ تاريخ ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، أو محمية خربة سلم الزبداني وادي الحمير (قرار ٢١/ ١ تاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩١)، أو بقرار صادر عن وزير البيئة، مثل: محمية سيسوق (عكار)، أو محمية كرم شباط (القبيات)، أو محمية بنتاعل (جبيل).

إن العناية بأوضاع المحميات لجهة إنشائها وتنظيمها ومتابعة أمورها لا بد من أن يتم بجهد مشترك ومتكامل بين وزارة الزراعة ووزارة البيئة واللجان المشرفة على هذه المحميات. وإذا كانت وزارة البيئة تقدم مساعدة سنوية إلى المحميات من خلال موازنتها السنوية، فإن هذه المساهمة تبقى غير كافية لتفعيل حماية وصيانة أراضي المحمية وتجهيزها.

وقد سعت وزارة البيئة لسد النقص في التمويل في هذا الشأن، ونجحت في الحصول على مشروع المحميات في لبنان، بإشراف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، ومرفق البيئة العالمي. ويتناول المشروع تجهيز ثلاث محميات والاعتناء بها، هي غابة الباروك وحرج إهدن وجزر النخيل. وقد رصد لهذه الغاية مبلغ ٢,٥ مليون دولار أميركي.

وختاماً نخلص إلى القول:

إن إهمال تطبيق الشروط المفروضة لحماية البيئة يجعل من الصعب ضبط الوضع البيئي مستقبلاً وإيقاف تدهوره، ويجعل دور وزارة البيئة حائط مبكى كلما واجهتنا مشكلة بيئية.

فحماية البيئة يتدعم برغبة السلطة السياسية في أولوية المسألة البيئية، ووضع المعيار البيئي في التخطيط والتنمية. وتفعيل القدرة لدى وزارة البيئة عبر تدعيمها بالنصوص والأنظمة القانونية لممارسة دورها التخطيطي والرقابي البيئي الإلزامي، وإخراجه من إطار التوصيات والتمنيات، وإيجاد العناصر البشرية المؤهلة، ووسائل العمل الحديثة. كما يتدعم بوجود إعلام مساند لتوجيه وإرشاد الرأي العام لأهمية المسألة البيئية.

والنتيجة أن عملية حماية البيئة، وإن كان الدور الأساسي فيها ملقى على عاتق وزارة البيئة، هي عملية تنسيق وتعاون مشترك بين مختلف الإدارات والوزارات، التي تتولى تنفيذ الخطط البيئية، والمؤسسات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية والتربوية، والمؤسسات الدولية المتعددة.

فالبيئة همّ مشترك والحفاظ عليها لا يكون إلا باهتمام مشترك، ليكون لدينا أمل بمستقبل أفضل 

حسين حجازي و عبد الله الدح (*)

الإدارة البيئية: متطلباتها وآفاقها

تعد المؤسسات التجارية جزءاً أساسياً من النظام الاجتماعي في العالم الاقتصادي. ومهما يحاول الفرد تلافي هذه الحقيقة، فإن طبيعة وديناميكية المؤسسات التجارية، إضافة إلى القوانين التي تحكم السوق الاقتصادية، تؤثر بطريقة مباشرة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى. كما تؤثر في نمو ومستوى تنمية كل فرد فيها. هكذا نرى أنه لا محالة من أن ينفصل عالم التجارة عن العالم المحيط به والمفعم بالمشاكل على أنواعها.

ونظراً إلى هذه العلاقة الحميمة للمؤسسات التجارية بالمحيط، نرى أننا لسنا بحاجة إلى قوانين جديدة تحكم التصرفات الأخلاقية، بل إن الحاجة تكمن في إيجاد تعهد أخلاقي يحكم تصرفات المؤسسة ضمن البيئة الخارجية. والجدير بالذكر، أنه قبل بداية الحرب الكونية الثانية بفترة وامتداداً إلى الستينات والسبعينات ظهر إلى العيان اتجاه أخلاقي مؤسسي عرف بعد ذلك بـ "Business Social Responsibility" أو «المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات». بعد ذلك وخلال الثمانينات وأوائل التسعينات ظهرت مبادىء وقناعات أخرى مثل التسويق الاجتماعي والإدارة البيئية.

الاستراتيجية البيئية تعتمد على التعبير الكلي في طبيعة وطريقة إنتاج وتطوير منتوجات الاستهلاك في سبيل إرضاء متطلبات المستهلك الأكثر اهتماماً بالمنتوجات القليلة التأثير في البيئة

وخير تمثيل لفكرة المسؤولية الاجتماعية هو ما تتضمنه الاعتبارات الاستراتيجية للمؤسسات والمعبر عنه بالكلمات التالية: «إن إداريي اليوم يتحملون مسؤولية تعريف وتخمين واختبار القوى الخارجية المؤثرة في عمليات مؤسساتهم». وإذا ما أردنا الاهتمام بالبيئة ضمن مؤسساتنا، فمن المهم أن نخطط لما يسمى «التسويق الأخضر»، لكن قبل ذلك نرى أنه من الضروري أن نخلق ثقافة مؤسسية خضراء تتبع ما يسمى «الإدارة الخضراء».

قبل البدء بتقديم موضوع هذا البحث، نرى أنه من الضروري التذكير بعوائق البيئة والحياة البيئية السليمة، ألا وهي المتمثلة بالمشاكل البيئية الأكثر بحثاً هذه الأيام والتي تحظى باهتمام المجتمع العلمي في سبيل إيجاد حلول آنية وبعيدة المدى[1]. وقد ارتأينا وضع هذه المشاكل

(*) قسم إدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية ـ الأميركية.

(١) J. Makower, *Green Consumer* (New York: Penguin Group, 1993), p. 16.

البيئية في جدول لسهولة المقابلة والمفارقة بينها بحسب الحاجة. ويجدر بنا التذكير أن ترتيب هذه المشاكل لا يتبع أي نظام أهمية خاص. (انظر الجدول رقم (١)).

كما لاحظنا في الجدول رقم (١) توجد سبع مشكلات بيئية متصل بعضها بالبعض الآخر مباشرة وغير مباشرة. وهذا يعكس مدى الحاجة إلى صياغة سياسات وقوانين صارمة للمساهمة قدر الإمكان في إرجاع الوضع البيئي السابق للكرة الأرضية. لكن هيهات من هذا المأرب، إذ إن الأرض قد عانت القدر الكبير من التدمير والتلوث مما قد يحبط أي مجهود فردي وجماعي غير منظم. من هنا تظهر الحاجة الملحة إلى إيجاد طرائق جديدة لتكملة المسار الحضاري، وبالتالي الخصخصة في ميادين تحويل واستنباط السياسات والعمليات التجارية التي تحمي البيئة وتعالج مشاكلها الكثيرة. إحدى أهم الأساليب لهذه الحاجة هو الإلحاح على المؤسسات والشركات أن تظهر ما يسمى «المسؤولية الاجتماعية». هذه الحاجة إلى تفهم طرائق التعامل مع البيئة تتولد إذا ما اتفق الإداريون فيما بينهم على تطبيق فلسفة الإدارة البيئية.

جدول رقم (١)

المشاكل البيئية الأكثر سلبية على الحياة البشرية والحيوانية[٢]

ارتفاع حرارة الطقس	الأمطار الحمضية	تفكك طبقة الأوزون	تلوث الهواء	التصحر والخلل البيولوجي	النفايات الصلبة	تلوث الماء
ظاهرة ارتفاع الحرارة بسبب: ثاني أكسيد الكاربون، الميثان، الأوزون، غازات كربونية ونيتروجينية.	ظاهرة المطر الحمضي بسبب: اكسيد الكبريت، اكسيد النيتروجين واكسيد غازات احتراق الوقود.	ظاهرة تسرب الأشعة ما فوق البنفسجية الآتية من الشمس إلى الأرض.	ظاهرة تلوث الهواء بسبب: إنبعاث غازات المصانع، أكسيد الكربون، أكسيدات النيتروجين، ومواد بتروكيميائية.	ظاهرة قطع الأشجار، التنجيم المائي، حرق الغابات، وظاهرة اختلال التوازن الطبيعي للحشرات، والحيوانات والطيور النادرة.	ظاهرة ارتفاع كمية النفايات الصلبة غير الزراعية. مثل: الورق، منتجات الورق، نفايات الأشجار، البلاستيك، الأطعمة، والزجاج والمعادن... إلخ.	تلوث مياه الشفة، مياه الانهار والبحار بسبب: النفايات الصناعية، والمطاط.
تسبب عدم استقرار الطقس وما يخلفه من كوارث طبيعية	تسبب قتل الأشجار، ومصدر للأمراض الصدرية وأمراض الجهاز العصبي والقلب.	تسبب أمراض ذات الرئة، تهيجات العينين، ومرض السرطان.	تسبب أمراض جلدية، مصدر لمرض السرطان، وأمراض الجهاز التنفسي.	تسبب خلل في نظام توازن الاكسيجين. إبادة الحشرات والنباتات النادرة.	تسبب مشاكل اجتماعية، بيئية، واقتصادية مباشرة. تسبب عدة أمراض جلدية، صدرية وتنفسية.	تسبب أمراض في الجهاز الهضمي والعصبي. كما تتسبب بالكثير من المشاكل البيئية والاجتماعية.

(٢) صالح عبد الله جاسم، «التلوث إلى أين؟»، **التقدم العلمي**، العدد١٣ (كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ١٩٩٦).
D. Webster, "The Free Market for Clean Air," *Business and Social Review* (Summer 1994).
C. Edith, *The Environmental Source Book* (New York: Lyons and Burford, 1992).

١ ـ الإدارة البيئية

لقد ازداد دور الإدارة البيئية مع مرور الزمن، والجدول رقم (٢) يعكس هذه الظاهرة.

جدول رقم (٢)
تطور دور الإدارة البيئية عبر الزمن(٣)

السنة	السبعينات	الثمانينات	التسعينات	
العهد:	* عهد التنفيذ	* عهد خفض التلوث	* عهد منع التلوث	* عهد الاستراتيجية البيئية
الحوافز الأساسية:	* التنظيم	* كلفة التنظيم	* التنظيم * تخفيض الكلفة * الكفاية	* إرضاء متطلبات الأسواق * التنظيم * المنافسة * التغيير الكلي
نقاط الاهتمام:	* السيطرة على انبعاثات المصانع الخارجية	* إدارة العمليات ضمن خطوط الإنتاج	* إعادة تصميم العمليات في قسم التصنيع	* تحديد موضع المنافسة * تطوير الناتج وسبل التعبئة * أسر المزيد من الأرباح * قياس الأداء
الأجزاء المتأثرة في المؤسسة:	* البيئة	* البيئة * إدارة العمليات	* البيئة إدارة التصنيع إدارة الممونين	* التسويق * التوزيع * تطوير الناتج * الإدارة الكلية للنوعية * التمويل

كما يظهر الجدول رقم (٢) ازداد الاهتمام العالمي بفكرة الإدارة البيئية، بحيث إن العالم اليوم يمر بعهد الاستراتيجية البيئية بعدما كانت فكرة التنظيم والسيطرة هي السائدة في أوائل السبعينات يوم ازداد اهتمام العالم المتقدم بتلوث الطبيعة بواسطة الأسمدة والمبيدات.

والاستراتيجية البيئية هي عبارة عن خطة مستقبلية ذات أبعاد متعددة تعتمد على التعبير الكلي في طبيعة وطريقة إنتاج وتطوير منتوجات الاستهلاك في سبيل إرضاء متطلبات المستهلك الأكثر اهتماماً بالمنتوجات القليلة التأثير في البيئة. من هنا تنبع الحاجة أيضاً إلى اعتماد الإدارة الكلية للنوعية.

والجدير بالذكر أن الكثير من دول العالم المتقدم قد اتخذت إجراءات احترازية خاصة

(٣) Abt. Associates Inc., "A Study of 41-30 billion companies," W. Coddington, *Environmental Marketing* (New York: McGraw Hill Inc., 1993), pp. 118-119.

بالبيئة، وذلك بتنظيم سبل إنتاج وتطوير صناعات بحسب قوانين ومراسيم حكومية لوقف سبل التلوث عن طريق عرض منتوجات «خضراء» "Green Products"، التي تساهم في خفض حدة التلوث البيئي. ويعرض الجدول رقم (٣) التقدم المحرز على نطاق الدول في إصدار المراسيم والأحكام ضمن مساعدة البيئة.

جدول رقم (٣)

تطور عملية إصدار المراسيم والأحكام المتعلقة بالمنتوجات غير المضرة بالبيئة(٤)

الدولة	ألمانيا	المجتمع الأوروبي	اليابان	كندا	الولايات المتحدة الأميركية
نوع المرسوم وتاريخ البدء	برنامج تصديق المنتوجات ١٩٧٨ و١٩٩٣	إعطاء الرسم البيئي الأوروبي ١٩٩١	الرسم البيئي الياباني ١٩٨٩	برنامج اختيار البيئة ١٩٨٨	الرسم الأخضر أجهزة التصديق العلمي
عدد المنتوجات الخاضعة لبرنامج التصديق	٣٥٠٠	كل ناتج غير مضر للبيئة	٨٥٠ ماركة ضمن ٣١ ناتج	٦٥٠ ماركة ضمن ٣٤ ناتج	كل ناتج غير مضر بالبيئة
الهدف	زيادة سوق طلب المنتوجات الخضراء	زيادة السيطرة على طرق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وحتى طرق معالجة النفايات	المحافظة على الأرض والبيئة	التطرق إلى مواضيع البيئة الطويلة المدى. اعتماد التأثير على دورة حياة الناتج، ونوعية المستهلك. تشجيع الشركات لاعتماد المنتوجات الخضراء	تنظيم ستة متطلبات: ١ ـ استعمال المواد الأولية ٢ ـ استعمال الطاقة. ٣ ـ السيطرة على انبعاثات المصنع الهوائية ٤ ـ السيطرة على انبعاثات المصنع المائية ٥ ـ النفايات الصلبة ٦ ـ المحافظة على مخلوقات الطبيعة

(٤) W. Coddington, *Environmental Marketing: Positive Strategies for Researching The Green Consumer* (New York: McGraw Hill Inc., 1993), p. 119.
The European Community, *European Ecological Label*, issued in "the European Community's Environmental policies and practices, Assessing the Business Implications of EC Environmental Regulations," a symposium presented by the European American Chamber of Commerce and Baker and McKenzie in New York, July 7, 1992.
James Salzman, *Enviromental Choice Program* (Paris: OECD, 1991).

ومع بداية النصف الثاني من التسعينات نرى أن معظم بلدان العالم المتقدم، ذات الاقتصاد الناضج، مثل الولايات المتحدة الأميركية، واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي قد قطع شوطاً كبيراً في عرض المنتوجات الخضر. إضافة إلى أن بعض البلدان التي هي بحكم النمو السريع، ذات الاقتصاد في طور النمو، مثل الهند والصين والمكسيك، هي في بداية الانتقال نحو هذا الاتجاه، وخلال سنة ١٩٩٢ تم تسجيل نحو ١٥ دولة طورت معايير وطنية وعالمية لإدارة البيئة، وأهم هذه المعايير هي التالية:

١ ـ نظام العناية المسؤول لاتحاد المصنعين الكيميائيين:

Responsible Care Program The Chemical Manufacturer Association's (CMA).

٢ ـ مبادىء التجمع الاقتصادي ذات المسؤولية البيئية:

The Coalition for Environmentally Responsible Economics (CERES) Principles.

٣ ـ مرسوم العمل للتطوير المستمر الخاص بغرفة التجارة العالمية:

The International Chamber of Commerce's (ICC) Business Charter for Sustainable Development.

٤ ـ المعيار العالمي للإدارة البيئية، ايزو ١٤٠٠٠:

International environemental Management Standard, ISO 14000.

المجموعات أو المؤسسات البيئية التي تسعى لعالم أنظف وآمن عاجلاً أم آجلاً ستنجح في إرغام الحكومات على اتخاذ التدابير الإحترازية لحماية البيئة، وبالتالي التأثير في المؤسسات المنتجة إلى تغيير كيفية إنتاج وعرض وتسويق وتصريف المنتوجات التقليدية لتصبح مستقبلاً منتوجات خضراء

والجدير بالاهتمام هو أن المعايير البيئية تغطي النقاط التالية:(٥)

١ ـ نظام المؤسسة للإدارة البيئية.

٢ ـ إدارة دورة الحياة الكاملة للناتج.

٣ ـ سياسات واستمرارية حماية البيئة.

٤ ـ التفاعل مع أصحاب الشركات المتأثرين بالبيئة والذين هم خارج نطاق عمل المؤسسة.

ما هي حوافز الإدارة الخضراء (Green Management)؟

لقد رأينا كما عرض سابقاً أن الإدارة البيئية تحث بالدرجة الأولى على الاهتمام بالاستراتيجية البيئية، ألا وهي الأخذ في الحسبان، وبالدرجة الأولى، مدى تأثير المنتوجات والمحاصيل في البيئة. وبهذا إدخال التغييرات اللازمة في طرائق وتقانة، ومعايير الإنتاج. وبالتالي السؤال الدائم عن علاقة المنتوجات بالبيئة بكل نواحيها. وبما أن الاستراتيجية البيئية هي نظام متكامل للمدى البعيد نرى أن نتائجه ذات أهمية كبيرة وبخاصة في المحافظة على سوق الطلب واستقطاب المستهلكين ذوي الاهتمام البيئي الذين هم في زيادة مستمرة.

وحتى ولو فقدت قوى المحافظة على البيئة، نرى أن الاهتمام بالبيئة أخذ يستحوذ اهتمام

(٥) J. Nash and J. Ehrenfeld, "Code Green: Business Adopts Voluntary Environmental Standards," *Environment* (January-February 1996).

الإداريين في المؤسسات المختلفة. فهذا العامل يفتح الباب على مصراعيه أمام فرص مهمة قد تكون نادرة الحصول إذا لم تؤخذ جدياً أول وهلة. فهؤلاء الإداريون أو الصناعيون القادرون على استغلال هكذا فرصة سيحصلون على مستقبل باهر. والظاهر أن الكثير من المؤسسات قد برهنت أن الإدارة الخضراء تسير جنباً إلى جنب مع العمل وهناك ٦ حوافز للإدارة الخضراء(٦).

١ ـ الكفاية والإدارة المثلى.

٢ ـ الكسب والمحافظة على نصيب المؤسسة في سوق العمل.

٣ ـ الاعتماد المتداخل بين قطاعي الإنتاج والتوزيع.

٤ ـ كسب متزايد لقدرة السوق.

٥ ـ التمويل.

٦ ـ وإدارة المخاطرة.

٢ ـ كلفة الإدارة الخضراء

ظاهرياً يسود الاعتقاد ومن النظرة الأولى أن المؤسسات سوف تتحمل عبئاً كبيراً من ناحية الكلفة المتعلقة بتجهيز عمليات الإنتاج بالطرائق والوسائل المحافظة على البيئة، مع ذلك نقول إن هذا الاعتقاد السائد هو اعتقاد تقليدي خاطىء. والسبب الرئيسي هو أن الكلفة الأولى تعد كلفة للمدى القصير وتتحول هذه إلى أرباح وفرص متناهية الأثر على المدى الطويل.

والحقيقة أن طبيعة العمل اليوم المتأثرة تدريجاً بقوانين وأسس تنظيم البيئة سوف تدفع المؤسسات إلى الدخول في معترك الإنتاج الحافظ للبيئة على أي حال. والمعروف أن أي مؤسسة تتقاعس أمام التغيير البيئي سوف تعاني الفشل وبالتالي خسارة أسواقها المنتظرة أمام منتوجاتها.

ولندخل قليلاً في موضوع طبيعة العرض والطلب الناتج من اتخاذ المؤسسة لمقومات الإدارة البيئية:

سوف تعاني المؤسسة هبوطاً في سوق الطلب لأنها تتعامل بمنتوجات ذات صفات جديدة، من الممكن أن يتناساها المستهلك بادىء الأمر. إضافة إلى أن موضوع البيئة هو موضوع حساس حيث إن المستهلكين قد يظهرون وجه الاهتمام، ظاهرياً، في بادىء الأمر لكن عملياً يتوجهون نحو السلع الأرخص وغير الخضراء (أي ليست مقبولة بيئياً).

هذا الواقع قد يكون مأساوياً أول الأمر، أمام المؤسسات، من هنا تظهر مؤشرات الكلفة الباهظة. لكن يجب ألا ننسى واقع حال المستهلك المستقبلي، فالمجموعات أو المؤسسات البيئية التي تسعى لعالم أنظف وآمن عاجلاً أم آجلاً ستنجح في إرغام الحكومات على اتخاذ التدابير الإحترازية لحماية البيئة، وبالتالي التأثير في المؤسسات المنتجة إلى تغيير كيفية إنتاج وعرض وتسويق وتصريف المنتوجات التقليدية لتصبح مستقبلاً منتوجات خضراء. وكما

(٦) G. Gallarotti, "The Managerial Incentive Structure and Environmentally Sound Strategies," *Columbia Journal of World Business* (Winter 1995).

أسلفنا، فالمدير الأخضر (أو المدير البيئي) قد يتحمل مصاعب إدارية عند بدء العمل في مشروع التغيير، وقد يتجمل مسؤوليات ضخمة أمام عملية إقناع وتغيير المجتمع عن طريق خطة تسويق متكاملة. هذه الخطة سوف تترجم إلى أرباح فقط على المدى البعيد أو خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. قد يكون في ذلك بعض المجازفة، لكن هنا تبرز أهمية الإدارة البيئية في بناء استراتيجية مستقبلية قادرة على امتصاص مصاعب المرحلة الأولى وإعطاء فرصة كسب الأسواق وكسر المنافسة في المراحل التالية.

هكذا نستطيع التلخيص بأنه عندما يدرس الإداري بدقة سوق الطلب والعرض للمنتوجات أي كانت، فإن النتيجة هي أن كلفة المرحلة الأولى ستكون عالية حتى ولو تعلّق الأمر بعرض منتوجات جديدة عادية. مع ذلك فإن فوائد عملية التغيير نحو حماية البيئة بمنتوجات خضر هي أكبر وأهم من أي فرص أخرى على المدى البعيد.

خلاصة

لا شك في أن أي عملية تغيير تتعرض لضغوطات داخلية وخارجية قد تترجم إلى كلفة زائدة على المدى القصير. لكن حين يتعلق الأمر بالإدارة البيئية فلا مجال للمناقشة، إذ ليست المؤسسات هي المتضررة أو الرابحة فقط بل مجتمع المؤسسات في جميع أنحاء الكرة الأرضية. فالسؤال هو، ما فائدة أرباح المؤسسات الآن إذا كان الثمن المقابل لذلك خلاص أو موت العالم الذي يحوي هذه المؤسسات.

الإدارة البيئية مسؤولية قد تقع على عاتق أي إداري لبناني. وضرورة فهم مكونات ووسائل تطبيقها هي مسؤولية كل فرد حر لا يرضى بأن تغنى المؤسسات عن طريق اتباع وسائل غير بيئية

لقد عمد الباحثون إلى عرض فكرة الإدارة البيئية، وهي فكرة العصر. وهذا البحث كان مجرد عرض لبعض العوامل المؤثرة لاعتبار هكذا أسلوب. ومع كثرة العوامل التي من الممكن أن تقف أمام هكذا أسلوب إداري، فإننا نتمسك برأينا القائل إن الإدارة البيئية ستتحول في السنوات الخمس القادمة إلى طريق حيث لا مجال للعودة عنها وإلى فرصة ثمينة ربما لا تعوض إذا ما فوتت. إن عالم اليوم أصبح عالماً مؤمناً بالبيئة، وخير مثال على ذلك اشتراك دول العالم أجمع في برنامج التنمية المستدامة الناتج من الاجتماع العالمي في ريو دي جينيرو، وذلك عام ١٩٩٢. لذلك نرى أن مسؤولية وضرورة إنتشال البيئة من المشاكل التي تسببت لها شرائح المجتمع الراكض وراء المادية دون اعتبار، هي تماماً مسؤولية حماية العالم الذي يحتضن هؤلاء.

الإدارة البيئية مسؤولية قد تقع على عاتق أي إداري لبناني أو عربي أو أجنبي. وضرورة فهم مكونات ووسائل تطبيقها هي مسؤولية كل فرد حر لا يرضى بأن تغنى المؤسسات عن طريق اتباع وسائل غير بيئية. لذلك نقف أمام مسؤولياتنا في عرض هذا الأسلوب لعل هذا البحث يكون بداية فرصة بين مسؤولي الجهات البيئية، والأكاديميين وأعضاء الحكومة المهتمين في هذا الحقل ◇

رياض شديد (*)

إمكانات وفرص تعزيز الطاقة المتجددة في لبنان

مقدمة

في الوقت الذي تدخل خطة ترميم وتأهيل قطاع الكهرباء في لبنان مرحلتها الأخيرة يزداد القلق حول النتائج البيئية المترتبة على هذه الخطة، وبخاصة انها وُضعت مباشرة بعد انتهاء الحرب اللبنانية، وتالياً كانت تهدف الى الخروج بسرعة من الوضع المتردي للشبكة وايصال الطاقة الى المواطن بأي ثمن كان. مثل هذه الحالات نجدها في بلدان عديدة تتميز إما بانعدام الاستقرار السياسي فيها أو بوجود حروب داخلية على أرضها، كالفيليبين أو جنوب أفريقيا أو يوغسلافيا السابقة ...الخ. في مثل هذه الحالات يجري ترميم أنظمة الطاقة الكهربائية وتأهيلها على أساس إخراج البلد من حالة الطوارئ التي يعيشها. لذلك فان اعتبارات عديدة لا تؤخذ في الحسبان، كالنتائج البيئية المترتبة على الخطة وادارة الاستهلاك (DSM) واستخدام الطاقات البديلة ...الخ. لذا سوف تلقي هذه المقالة الضوء على امكان استخدام الطاقات المتجددة في لبنان، التي لم تلحظها خطط ترميم وتأهيل قطاع الكهرباء، بهدف تحقيق أغراض عدة أهمها تخفيف الحمل عن الشبكة (DSM) وتخفيف الضرر اللاحق بالبيئة من جراء استخدام الكهرباء، عبر استخدام طاقات بديلة واستخدام الموارد الطبيعية اللبنانية لتأمين فرص عمل إضافية وتحقيق نوع من الأمان (Security) في حقل الطاقة.

ان جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأ أولاً من الطاقة الشمسية. والطاقة الشمسية بدورها هي طاقة الاندماج النووي للمواد المكونة لجرم الشمس نفسه

١ ـ تعريف

الطاقات المتجددة هي الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري. وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالباً في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الافادة منها إلا بعد تدخل الانسان لاخراجها منه. تتمثل الطاقات المتجددة في لبنان بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه

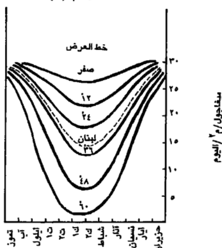
(*) أستاذ في كلية الهندسة في الجامعة الأميركية في بيروت.

وطاقة الكتلة الأحيائية. أما الطاقات المتجـددة الأخرى، كطاقة الأمواج وطاقة الحرارة الجوفية، فاننا لن نتطرق إليهـا لاعتقادنا بان استثمـارها في المستقبل القريب غـير ممكن. وبغض النظر عن امكان الحصـول على طاقة كهربائيـة أو حرارية أو ميكانيكيـة من الطاقات المتجـددة، فانه يتوجب علينا في الحقـيقة الإجابة عن أسئلة ثلاثة قـبل الشروع باستخدام الطاقات المـتجددة: أولاً، كم هو مقدار الطاقات المتجددة في لبنان؟ ثانيـاً، ما هو الهدف من استخدام هذه الطاقات؟ وأخيراً هل ان استخدام الطاقات المتجددة هو اقتصادي مقابلة بالطاقات الأخرى المتوافرة؟

٢ ـ الطاقة الشمسية في لبنان

ان جميع مصـادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأ أولاً من الطاقة الشمـسية. والطاقة الشمـسية بدورها هي طـاقة الاندماج النووي للمـواد المكونة لجرم الشـمس نفسه. وقـد كان استخدام الطاقـة الحرارية للشمس معروفاً منذ آلاف السنين في المناطق الحـارة، إذ استخدمت الطاقة الشمـسية في تسخين الميـاه وفي تجفيف بعض المحاصيل لحـفظها من التلف. أما في عصرنا هذا فـان الأبحاث والتجارب تقوم على محـاولة استغلال طاقة الشـمس في انتاج طاقة كهربائية وفي تدفئة المنازل وتكييف الهواء وصهـر المعادن وغيرها من التطبيقات الضرورية. تصل الطاقة الشـمسية إلى الأرض ضـوءاً أو طاقة اشعاعيـة. ففي اليوم الصحـو وحين تكون الشمس عمودية فان طاقتها الاشعاعية تصل الى سطح الأرض الخارجي بمعدل ١كيلو واط/م٢ أي انها تكون مصدراً وفيراً لو أمكن تجميعـه واستغلاله للوفاء بحاجة الانسان. وتوجد طرائق رئيسيـة ثلاث لاستغلال الطاقـة الشمسية: الأولى بـتجميع حرارتهـا للاستغلال المـباشر في التبـريد والتسـخين؛ والثانية باحـتجاز حـرارة الشمس لانتاج البـخار من أجل تشغـيل مولد كـهربائي؛ والثـالثة باستـغلال ضـوء الشمس لتـوليد الكـهرباء مـباشـرة من خلال الخـلايا الكهرضوئية (P.V. Cells). على الصعيد العملي، يتميز لبنان بوضع جـغرافي مناسب للافادة من الطاقة الشمسية حيث يقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية حيث كمية الطاقة الواردة الى المتر المربع الواحد في اليوم تراوح بين ١٤ و٣٠ ميغا جول كما يُظهر الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)



وبحسب الدراسات التي تمت في الجامعة الأميركية في بيروت فان معدل الاشعاع الشمسي الوارد الى المتر المربع الواحد في اليوم هو ٧,٢٨ كيلو واط ساعي كحد أقصى على الساحل و٨,٢٥ كيلو واط ساعي كحد أقصى في الداخل. هذا ويصل عدد ساعات الشمس في اليوم الى ١١,٥ ساعة كحد أقصى على الساحل و١٣,١ ساعة في الداخل. يعطي الجدول رقم (١) نموذجاً عن التقلبات الشهرية للطاقة الشمسية الواردة الى المتر المربع الواحد في اليوم على الساحل وفي الداخل. كما يبين هذا الجدول التقلبات الشهرية لعدد ساعات الشمس وطول النهار.

جدول رقم (١)

الشهر	الاشعاع على الساحل (ك. واط/ساعة/م٢)	الاشعاع في الداخل (ك. واط/ساعة/م٢)	ساعات الشمس على الساحل (ساعة)	ساعات الشمس في الداخل (ساعة)	طول النهار (ساعة)
كانون الثاني	٢,٤	٢,٤	٤,٦	٤,٥	١٠
شباط	٣,٢	٣,٤	٥,٦	٥,٥	١٠,٨
آذار	٤,١	٤,٤	٦,٤	٦,٤	١١,٨
نيسان	٥,٥	٥,٩	٧,٧	٨,٥	١٢,٩
أيار	٦,٦	٧,٢	١٠,١	١٠,٥	١٣,٨
حزيران	٧,٣	٨,٥	١١,٥	١٣,١	١٤,٢
تموز	٧,٠	٨,٤	١١,٤	١٣,٢	١٤
آب	٦,٣	٧,٧	١٠,٦	١٢,٤	١٣,٢
أيلول	٥,٣	٦,٥	٠,٤	١١,٢	١٢,١
تشرين الأول	٤	٤,٧	٨,١	٩,٠	١١
تشرين الثاني	٢,٩	٣,٣	٦,٤	٦,٧	١٠,٢
كانون الأول	٢,٣	٢,٤	٥	٤,٨	٩,٨

٣ ـ طاقة الرياح في لبنان

إستخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور في دفع السفن الشراعية وفي ادارة طواحين الهواء التي استُعملت في كثير من البلدان في رفع المياه من الآبار وفي طحن الغلال والحبوب. إلاّ انه نظراً إلى عدم ثبات سرعة الرياح وعدم استمرارها فقد تأخر استخدامها كوسيلة رئيسية من وسائل توليد الطاقة الكهربائية. ويمكن فهم عدم الثبات في القدرة المنتجة منها حين نعلم ان القدرة الناتجة من حركة الرياح تتناسب مع سرعة هذه الرياح (V-m/s) مرفوعة الى الاس

الثالث (v^3) إضافة الى ان كفاءة تحويل الطاقة تتوقف على سرعة الرياح ومتحرك الرياح الذي يتمتع بكفاءة تصميمية تصل نظرياً الى ٦٠ في المئة .

تنتج طاقة الرياح بسبب اختلاف درجات تسخين الشمس للجو الناتج من عدم استواء سطح الأرض. إضافة الى ذلك فان مورد طاقة الرياح متغير كثيراً، سواء من حيث الزمان أو من حيث الموقع. أما التغيير مع الزمن فيحدث خلال فترات تفصل بينها ثوان (عصفات الريح) أو ساعات (الدورات اليومية) أو شهور (المتغيرات الموسمية). إضافة الى ذلك فان هناك مشكلة أساسية في تعيين أفضل الأماكن رياحاً وفي تحديد مورد الريح الذي يمكن الحصول عليه عملياً في منطقة معينة.

ان الرياح التي تهب على لبنان تحمل معها كثيراً من الهواء البحري الرطب وكميات كبرى من الهواء القاري الخاص وبعض الأهوية الصحراوية والمحلية. والرياح الجنوبية الغربية تهب من مصدرين مختلفين: ففي الشتاء (كانون الأول/ديسمبر - نيسان/ابريل) تحمل معها الأهوية البحرية وفي الصيف (أيار/مايو - أيلول/سبتمبر) تحمل هواء قارياً يكون قد دار حول جزيرة قبرص قبل وصوله الى لبنان. أما الريح الشمالي الغربي فيمكن نسبته الى ان الانخفاضات بين سوريا وقبرص هي ضعيفة وتتحكم بالرياح السطحية. اما الرياح العلوية التي تهب من الشمال الغربي فاننا لا نشعر بها فوق الشواطئ لأنها تهب فوق الجبال وتنزلق على السفح الشرقي الى السهل، وهذا ما يفسر هبوبها فوق مناطق مثل ضهر البيدر وكسارة. وغالباً ما تهب رياح شديدة شرقية وشمالية شرقية (تشرين الأول/اكتوبر - أيار/مايو) فوق شمال لبنان، وذلك حين لا يصدّ الهواء الآسيوي الأوروبي أي حاجز مباشر. أما الرياح الخمسينية وغيرها من الرياح الصحراوية فقلما تظهر في العمليات الاحصائية ولا تترك أثراً إلا من خلال اشتداد الرياح الجنوبية الشرقية والشرقية خلال أشهر نيسان/ابريل - أيار/مايو وأيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر فقط وفي اماكن محدودة كبيروت مثلاً.

تنتج طاقة الرياح بسبب اختلاف درجات تسخين الشمس للجو الناتج من عدم استواء سطح الأرض. إضافة الى ذلك فان مورد طاقة الرياح متغير كثيراً، سواء من حيث الزمان أو من حيث الموقع

جدول رقم (٢)
المتوسط الشهري لسرعة الرياح في محطات الأرز وكسارة ورياق والمطار

الشهر / المحطة	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	سنوات الاحصاء
المطار	٤,٦	٤,٩	٥,٢	٤,٤	٣,٩	٤,٣	٤,٦	٤,٠	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٤,٢	١٩٥٧ - ١٩٦٣
الأرز	٢,٩	٣,١	٣,٤	٣,٠	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٢,٤	٢,١	٢,٨٩	٢,٣	٢,٨	١٩٥٧ - ١٩٦٣
رياق	٣,٤	٣,٨	٤,٣	٣,٩	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٤	٣,٢	٣,١	٣,٢	٣,٣	١٩٥٦ - ١٩٦٦
كسارة	٣,٢	٣,٨	٤,٢	٤,٢	٣,٩	٤,٥	٤,٨	٤,٢	٣,٤	٢,٦	٢,٤	٢,٩	١٩٥١ - ١٩٦٧

إشارة إلى الجدول رقم (٢) فانه يجدر القول ان هذه المعلومات عن الطاقة الهوائية غير دقيقة للأسف لأن محطات الرصد التي كانت موجودة قبل الحرب لم يكن هدفها تقييم الطاقة الهوائية في لبنان لانتاج طاقة كهربائية أو ميكانيكية مثلاً، فغالباً ما نجد هذه المحطات قريبة من منطقة حرجية أو أبنية سكنية وغالباً ما تكون أجهزة القياس موجودة على ارتفاع غير مناسب لتقييم الطاقة الهوائية. استناداً الى ما تقدم يعطي الجدول رقم (٣) معلومات مصححة عن سرعة الرياح في تسعة أماكن في لبنان. وقد جرى احتساب هذه الأرقام في كلية الهندسة في الجامعة الأميركية في بيروت.

جدول رقم (٣)

الشهر / المحطة	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
المطار	٤,٩٩	٥,١	٥,٣	٤,٨	٤,٣	٤,٧	٤,٩	٤,٣	٣,٨	٣,٦	٣,٦	٤,٥
الأرز	٣,٨٣	٤,٠٠	٤,٢	٣,٩	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٧
رياق	٣,٨١	٤,٠٠	٤,٦	٤,٢	٣,٩	٤,١	٤,٢	٣,٤	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٧
كسارة	٣,٨٣	٤,٣	٤,٨	٤,٨	٤,٣	٥,٢	٥,٣	٤,٨	٤,٢	٣,٢	٣,١	٣,٧
خلدة	٣,٣	٢,٩٧	٣,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٣,٤	٢,٩	٢,١	٢,١	٢,١	٣,٠
مرجعيون	٤,٢	٤,١	٤,٩	٤,٢	٤,٦	٥,٢	٥,٨	٥,٤	٤,٦	٤,١	٣,٨	٣,٤
قليعات	٥,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٢	٣,٧	٣,٧	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٣,٩	٤,٤	٥,٥
طرابلس	٤,٢	٤,٤	٥,١	٤,٣	٣,٨	٤,٦	٤,٧	٣,٧	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٣,٧
ضهر البيدر	٤,٧	٤,٩	٥,٦	٥,١	٣,٩	٤,٦	٥,١	٤,٥	٣,٣	٣,١	٢,٣	٤,٤

٤ ـ الطاقة المائية في لبنان

المحطات المائية لانتاج الكهرباء في لبنان هي الليطاني ورشميا وقاديشا والبارد ونهر ابراهيم. وهي تساهم جميعاً في قدر لا بأس به من سد حاجة المواطن إلى الطاقة. وقد ازداد أخيراً الاهتمام الدولي بالمحطات المائية الصغيرة (Microhydro Stations) حيث القدرة الانتاجية أقل من ١٠٠ كيلو واط. فبحلول العام ١٩٩٠ وُضع في الخدمة ما يعادل ٢٠ جيجاواط من هذه المحطات في مختلف أنحاء العالم، ينتمي ٦ جيجاواط منها الى الصين وحدها. أما الباكستان فقد وضعت في الخدمة أخيراً ٩٠ محطة قدرتها الاجمالية مليون واط. وفي لبنان مثل هذه المحطات لم يحظ باهتمام يُذكر على الرغم من وجود عدد كبير من الأنهار التي يتخللها مساقط طبيعية مهمة. لذا وفي غياب معلومات دقيقة عن سرعة تدفق المياه في هذه الأنهار (م٣/ثانية) وعن وضعها الموسمي، فاننا نكتفي بالإشارة إلى ضرورة قيام أبحاث علمية بالتعاون مع وزارتي الموارد المائية والكهربائية والبيئة لدراسة وتحديد الطرائق الفضلى لانتاج الطاقة الكهربائية من هذه الأنهار. في الختام لا بد من الاشارة الى ان سعر انتاج الطاقة الكهربائية من هذه المحطات الصغيرة في البلدان المجاورة يبلغ ٠,٠٥ دولار لكل كيلو واط ساعي تم احتسابه لمحطة ماعين في الأردن

حيث القدرة الاجمالية ٩٢ كيلو واط وعامل الطاقة (Power Factor) والخدمة المتوقعة ٣٠ سنة.

٥ ـ طاقة الكتلة الأحيائية

طاقة الكتلة الأحيائية هي الطاقة الناتجة من المخلفات العضوية والحيوانية والنباتية والآدمية. وسواء كانت هذه المخلفات صلبة أم كانت ماء صناعياً فائضاً أم مخلفات زراعية، فهي بالامكان معالجة الكثير منها باستخدام «التخمير البكتيري» أو «الاحتراق الحراري» أو تحلّل الكائنات الحية المجهرية. ويعطي كل أسلوب منتوجاته الخاصة به مثل الميثان (وهو مركّب رئيسي لغاز الطهي) والكحول والبخار والاسمدة الكيميائية السائلة. ومع تزايد السكان في بيروت والضواحي وزيادة الفضلات أصبح التخلص من هذه النفايات أمراً ملحاً. ويعد الايثانول (Ethanol) واحداً من أفضل أنواع الوقود المستخلصة من الكتلة الأحيائية، وهو يستخرج من محاصيل الذرة أو السكر. وتجري التجارب باستمرار لإيجاد وسائل اقتصادية لاستخدام الكتلة الأحيائية في توليد الكهرباء. وإحدى هذه الطرائق تكون بحجز غاز الميثان المنطلق من المواد النباتية الذابلة وكذلك من المخلفات الحيوانية ومن ثم استخدامه كوقود في الغلايات البخارية. هنالك أيضاً تجارب أخرى تهدف إلى استخدام الأخشاب في صناعة الكهرباء، فحيث تكون صناعة الورق يمكن استعمال الفضلات الخشبية لتوليد طاقة كهربائية تغذي هذه الصناعات نفسها.

أما في لبنان فقد كان العديد من القرى اللبنانية ولا يزال يستخدم للتدفئة شتاءً مخلفات الحيوانات من أبقار وماعز، فضلاً عن المخلفات النباتية من المواسم الحقلية. وقد تناقص تدريجاً استخدام هذه المخلفات بأشكالها المختلفة خلال السنوات العشر الماضية بعد انتشار المدافئ التي تعمل على المازوت، حيث سهولة التعامل معها وتوافر الوقود ورخص سعره إضافة الى وصول الطاقة الكهربائية الى المنازل الريفية بسعر زهيد، الأمر الذي شجع الكثيرين على تأمين التدفئة بواسطة الكهرباء. ولاعطاء بعض الأرقام يمكن القول ان استخدامات الكتلة الأحيائية في لبنان ممكن ان تكون في المجالات التالية:

١ ـ استخدامات الطهي وتسخين المياه والتدفئة في المناطق الريفية. فالريف اللبناني يستخدم حالياً نحو ٦٠ ألف طن من الأخشاب سنوياً تعطي عند حرقها طاقة تعادل ٥ كيلو واط لكل كلغ واحد إذا كان الخشب يابساً، و٢ كيلو واط لكل كلغ واحد إذا كان الخشب أخضر.

٢ ـ توليد الكهرباء بالحرق المباشر. وهنا يمكن استغلال المخلفات بكل أشكالها (الصلبة أو السائلة أو الغازية) ونأسف لعدم استطاعتنا اعطاء فكرة عن مجمل الطاقة الكهربائية لعدم توافر معلومات دقيقة عن حجم هذه المخلفات، إلا أننا نورد انه يوجد ٩٠٠٠٠ من الحيوانات تعطي ما مقداره ٢٠,١٤٥ ميغاجول في اليوم إذا ما تم الافادة من مخلفاتها.

٣ ـ انتاج غاز ذي قيمة حرارية عالية من الفضلات الصلبة علاوة على انتاج اسمدة ووسائل معالجة التربة. فعلى سبيل المثال يمكن بحرق ١٠٠٠ طن يومياً من المخلفات الصلبة إنتاج غازات بقيمة حرارية تبلغ نحو $١,٣٦ \times ١٠^{١٢}$ جول يومياً.

ونود أن نختم هذا القسم بالاشارة إلى أن استخدام الطاقة الحية في أوروبا أدى إلى نتائج

اقتصادية مشجعة. فعلى سبيل المثال تباع الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة الـ Cellulosics (٢٤ دولاراً للطن) بسعر ٠,٠٨ دولار لكل كيلو واط ساعي. كما يتم انتاج الزيت الخام بسعر ١٨دولاراً للبرميل الواحد والفحم بسعر ١١٠دولارات للطن والغازولين بسعر ٠,٨٧دولار لليتر الواحد.

٦ ـ مجالات استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في لبنان

أ ـ الطاقة الشمسية

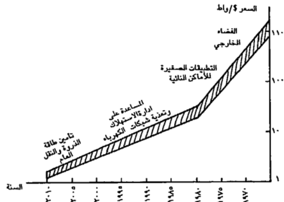
(١) تسخين مياه الاستخدام المنزلي: ان تسخين مياه الاستخدام المنزلي لا يتطلب بالضرورة تحويل الطاقة الكهربائية الى طاقة حرارية، ويمكن ان يتم بطريقة استخدام اللواقط الشمسية ذات السطح الماص الانبوبي المصنوع من الفولاذ المغلفن أو من النحاس مع صفيحة ماصة من الفولاذ والالمنيوم. ويعمل معظم هذه الأجهزة بدارة مفتوحة معتمدة على مبدأ التعب الحراري. في الوطن العربي تعد الأردن وسوريا أكثر البلدان استخداماً وانتاجاً لهذه الأجهزة، حيث تنتج سوريا ٦٠٠٠ م^2 من اللواقط الشمسية سنوياً، اما في الأردن فان ٢٦ في المئة من البيوت تستعمل السخان الشمسي الذي تنتجه نحو ٢٥ شركة خاصة منتشرة في البلاد. أما في لبنان فالقطاع الخاص ما زال يافعاً وعدد الشركات الخاصة العاملة وإمكاناتها ما زالت محدودة جداً. أما الشركات المستوردة فعددها قليل أيضاً وأسعارها غير مشجعة. وفيما لو قرر ٢٥ في المئة من اللبنانيين فقط استعمال السخان الشمسي فان هذه الشركات لا تستطيع حتماً تأمين السوق. المشكلة تكمن في غياب السياسات التشجيعية وعدم وجود اهتمام من قبل الدولة أو شركة كهرباء لبنان، على الرغم من ان الدراسات التي أقيمت وتقام في الجامعة الأميركية في بيروت تشير الى وجود جدوى اقتصادية على مستوى المواطن والشبكة، إذ إن السخان الشمسي باستطاعته ان يؤمن المياه الساخنة بدرجة حرارة ٥٠° مئوية لمدة ٨ ـ ١٠ أشهر في السنة. في الختام نشير الى ان سعر السخان الشمسي في لبنان بسعة ٢٠٠ ليتر يراوح بين ٦٠٠ و١٠٠٠ دولار أميركي.

لقد ثبت ان انتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرضوئية له أهمية قصوى وجدوى اقتصادية أكيدة في التطبيقات الصغيرة

(٢) انتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرضوئية: لقد ثبت ان انتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرضوئية (P.V. Cell) له أهمية قصوى وجدوى اقتصادية أكيدة في التطبيقات الصغيرة، حتى في الحالات التي يمكن الحصول فيها على الطاقة من الشبكة العامة أو من محطات الديزل. عالمياً ازدهرت صناعات الأجهزة الشمسية المعتمدة على الخلايا الضوئية، فشركات تصنيع هذه الأجهزة انتقلت من بيع أجهزة قدرتها ٣٠٠٠ كيلو واط عام ١٩٨٠ إلى بيع أجهزة قدرتها الى ٦٠٠٠٠ كيلو واط عام ١٩٩٢، ذلك ان الكثير من التطبيقات، مثل الاضاءة الخارجية وأجهزة الهاتف وتحصين المؤسسات بالاسلاك المكهربة وآلات التبريد الصغيرة وأجهزة الاعلان في الشوارع، يمكنها ان تعمل على نحو جيد على الطاقة الشمسية، وذلك لأسباب عدة، منها عدم الرغبة أحياناً في الاتصال بالشبكة العامة على فولطيات عالية نسبياً، أو عدم القدرة على تمرير شبكات الكهرباء فوق أراضٍ معينة لأسباب مختلفة. أما بالنسبة إلى الأسعار فنورد الأرقام التالية: لقد تدنى سعر انتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرضوئية الى

٠,٣٠ دولار أميركي لكل كيلو واط ساعي عام ١٩٩٣. أما كلفة الانشاء (Capital Investment) فتقدر بنحـو ٤٥٠ دولار أميركي لكل م٢ من الخلايا. أما التوقـعات المتعلقة بمسـتقبل السوق لهذه الخلايا فيظهره الشـكل رقم (٢) معتمـداً عـلى سعـر الكلفـة دولار/واط.

شكل رقم (٢)



وفي هذا السياق تجدر المـلاحظة الى الاهتمام الدولي بتطوير الأجهزة الشمسـية وتحسين أدائها، فالولايات المتحدة تقوم بجهد بارز في هذا المضمار يبرزه الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

السنة	١٩٩١	١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠	٢٠١٠ ـ ٢٠٣٠
الجدوى	٥ ـ ١٠	١٠ ـ ٢٠	١٥ ـ ٢٥
سعر الانتاج $/ك.واط ساعي	٠,٠٢٥ ـ ٠,٠٥	٠,٠١٢ ـ ٠,٠٢٠	٠,٠٠٥ ـ ٠,٠٠٦
فترة الخدمة (سنة)	١٠ ـ ١٥	٢٠	٣٠
قدرة الأجهزة الموجودة حالياً ميغاواط	أقل من ٥٠	٢٠٠ ـ ١٠٠٠	١٠,٠٠٠ ـ ٥٠,٠٠٠

(٣) بعض التطبيقات الأخرى

ـ توليد الكهرباء عن طريق برج القوى (Power Tower): وهو عبارة عن مصفوفة كبيرة من المرايا توضـع على الأرض وتوجه باستـمرار نحـو الشمس لتوجـيه انعكاسـاتها نحـو غلاية بخارية ذات ضغط عالٍ، حيث يستخدم هذا البخار في إدارة مولد كهرباء.

ـ عملية تعذيب المياه. الطاقة الشمسية تسخن المياه داخل أباريق حيث تتبخر وتتكاثف على هيئة مياه عذبة تتجمع في قناة تجميع.

ـ تطبيقات التثليج والتبريد: وتقوم مثلاً على نظم دورة البخار حيث المجمعات المسطحة تقوم بتسخين مائع عضوي، ويستخدم البخار لتشغيل آلة انعكاسية، وهذه بدورها تشغل كباس وحدة التثليج.

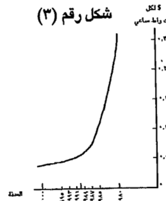
ـ الأبنية الشمسية: أنشئ حديثاً حقل جديد يعرف باسم «الهندسة المعمارية الشمسية» (Solar Architecture) وهذا الاختصاص يقوم على استخدام الطاقة الشمسية في مجالات انارة المنازل وتدفئتها من خلال وضع تصاميم خاصة للنوافذ واستعمال العوازل الشفافة. وقد اثبتت التجارب ان الاشعاع الشمسي يستطيع ان يؤمن أكثر من ٨٠ في المئة من التدفئة لمنازل واقعة في مناطق غير مشمسة كسكوتلندا مثلاً. وفي لبنان، وبما ان الكثيرين يعيشون في الجبال وفي الداخل، فان الطاقة التي تصرف على التدفئة تمثل جزءاً كبيراً من مجموع استهلاك الطاقة الكلي للفرد (كهرباء، غاز، مازوت ... الخ). لذلك فان توظيف الأموال في هذا القطاع سيكون له مستقبل زاهر، وبخاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء وعزوف الكثيرين عن استخدام الكهرباء في التدفئة.

ـ تدفئة البيوت الزراعية: يمكن الطاقة الشمسية ان تساهم في تدفئة البيوت الزراعية عن طريق اللواقط الشمسية ذات السطح الماص من أنابيب البولي اتيلين (Polyethylene) المثبتة على هيكل البيت الزراعي واستخدام غطاء البيت الزراعي غطاءً شفافاً للواقط، واستخدام دارة للمشعات الحرارية من أنابيب البولي اتيلين التي يمكن ان تطمر في التربة تحت خط الزرع وعلى عمق ١٠ ـ ٢٠ سم أو على سطح التربة عند خط الزرع. هدف هذه الدارة الحصول على كسب حراري شتاءً يرفع درجة حرارة البيت الزراعي ٩ – ١٠ درجات فوق درجة الجو.

ب ـ الطاقة الهوائية

لقد قطعت تقانة الرياح شوطاً كبيراً في تقديم نفسها كشريك أساسي في عملية انتاج الطاقة الكهربائية. في هذا المجال تحتل الولايات المتحدة الأميركية المركز الأول باستخدام توربينات الرياح حيث يقدر مجموع قدرتها ٢٠٠٠ ميغاواط في الوقت الذي يعمل ما مجموعه ٣٠٠ ميغاواط في أوروبا. أما على صعيد كلفة الكيلو واط الواحد فهو يكلف نحو ١٠٠٠ دولار أميركي ويراوح سعر انتاج الكهرباء بين ٠,٠٩ و ٠,٠٦ دولار أميركي لكل كيلو واط ساعي متأثراً بسرعة الرياح. يعرض الشكل رقم (٣) التوقعات في سعر الانتاج استناداً إلى تطورها عبر الزمن.

شكل رقم (٣)

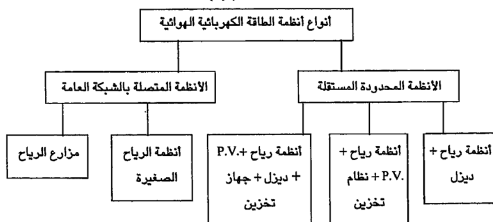


أما على الصعيد العالمي فان الدانمارك واليونان وهولندا وبريطانيا والصين تعد من الدول الأكثر نشاطاً في استخدام وصناعة أجهزة الطاقة الهوائية. فالدانمارك مثلاً قررت بحلول العام ٢٠٠٠ ان تولّد ١٠ في المئة من حاجتها إلى الكهرباء بواسطة الطاقة الهوائية، أما الصين فقد أشارت في تقرير نُشر في تموز/يوليو ١٩٩٦ الى رغبتها في رفع قدرة أجهزة الطاقة الكهربائية التي تعمل على أساس الرياح من ٤٤,٤ ميغاواط الى ١٠٠٠ ميغاواط بحلول العام ٢٠٠٠.

وتوليد الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح ينشط في الحقيقة على نطاقين (أنظر الرسم رقم (٤)): النطاق المحدود (Isolated Systems) ويعمل بالتوازي مع مولد ديزل لمعاونته ومن ثم ترشيد استهلاكه للوقود؛ أو أنظمة طاقة شمسية (P.V. Cells) ونظام تخزين؛ أو مولد ديزل وأنظمة طاقة شمسية ونظام تخزين.

أما التطبيقات الأخرى المهمة فتقوم على ضخ المياه في المناطق الريفية والزراعية بهدف الري، وبخاصة حين يكون متوسط سرعة الريح منخفضاً نسبياً ولا يتعدى ٣,٥ أمتار في الثانية.

شكل رقم (٤)



الجدير ذكره أن مضخة سعتها نحو ٥ كيلو واط تستطيع ري نحو ٩ أفدنة. وأخيراً وليس آخراً يمكن طاقة الرياح ان تساهم في تسخين مياه الاستعمال وفي التدفئة من خلال انتاج طاقة كهربائية ذات جودة منخفضة (Uncontrolled Power) وبالتالي ذات سعر متدنٍ، إذ إن مثل هذه التطبيقات لا تتطلب الحفاظ على جهد ثابت أو ذبذبة ثابتة.

إن أهم المزايا الأساسية للطاقات المتجددة يكمن في كونها مصادر للطاقة لا تنضب، كما انها مصادر نظيفة للطاقة

٧ - اعتبارات البيئة

إن أهم المزايا الأساسية للطاقات المتجددة يكمن في كونها مصادر للطاقة لا تنضب، كما

انها مصادر نظيفة للطاقة. ان مشكلة انتاج طاقة نظيفة تمثل معادلة صعبة يدخل في صلبها المستفيد والمتضرر على السواء. فإذا كانت الدولة غير مكترثة لموضوع التلوث فان المنتجين سوف يتشجعون أكثر على التلويث، ذلك ان توظيف أموالهم في انتاج طاقة ملوثة أجدى لهم من الناحية الاقتصادية. على العكس من ذلك، إذا كان ثمن تنظيف البيئة مرتفعاً ومفروضاً على الملوِّث أكثر منه على المواطن، فان الشركات التي تساهم في تلوّث البيئة سوف تعيد حساباتها وتجد ان انتاج طاقة نظيفة هو أقل كلفة. ان المعضلة التي نواجهها اليوم لا تقتصر فقط على تقويم النتائج الاقتصادية الآنية من انتاج هذا النوع من الطاقة أو ذاك، بل تتناول تقدير النسبة التي يجب أن تضاف الى كلفة الانتاج بسبب بث حامض الكبريت في الجو مثلاً. سوف نواجه أسئلة من طراز: ما هو السعر الحقيقي للانتاج؟ وما هي العلاقة بين السعر وبين حسنات هذه التقانة أو تلك؟ وما إلى ذلك من أسئلة كانت ولا تزال محور نقاش في الدول المتطورة. في المانيا مثلاً تم التوصل الى نتيجة مفادها انه لو أضفنا الى سعر انتاج الكهرباء من المعامل الحرارية النسبة التي من شأنها التعويض من الضرر اللاحق بالبيئة من جراء بث الملوثات في الجو، لوجدنا ان سعر انتاج الطاقة الكهربائية من هذه المعامل هو أكثر بـ ٠,٠٧ دولار لكل كيلو واط ساعي مقابلة بانتاج الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح. ان اعتماد تقانة الطاقات المتجددة من شمس ورياح وماء لا يلحق بالبيئة ضرراً يُذكر. ويمكننا القول ان هذا الموضوع، مع ما يرتديه من أهمية، قد يكون كافياً للجزم بأن الطاقات المتجددة سوف تؤدي دوراً أساسياً في المستقبل لتحقيق توازن بين استثمار الموارد الطبيعية وبين المحافظة على الطبيعة.

ان المعضلة التي نواجهها اليوم لا تقتصر فقط على تقويم النتائج الاقتصادية الآنية من انتاج هذا النوع من الطاقة أو ذاك، بل تتناول تقدير النسبة التي يجب أن تضاف الى كلفة الانتاج

٨ ـ سبل تعزيز الطاقات المتجددة في لبنان

أ ـ دعم الأسعار: ان التوصل إلى استخدام واسع النطاق للطاقات المتجددة يتطلب وضع استراتيجية تسمح للمواطن بأن يحصل على هذه التقانة بسعر معقول غالباً ما يجب ان يكون مدعوماً من الحكومة أو خاضعاً لتسهيلات من المؤسسات الخاصة. إن دعم الطاقات المتجددة في المراحل المبكرة قد يكون سياسة لتعريف الجمهور بحسنات هذه الطاقات وجعله يقبل عليها، وتالياً فان نتائج هذه السياسة ستدفع بالقطاع الخاص إلى البدء بصناعات محلية أو تجميعية للقطع المستوردة. في كل الأحوال فانه من المنطقي ان ينطلق الدعم من بعض الوزارات، كوزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة البيئة، لتجنب خطر التلوث وترشيد الاستهلاك وتالياً تخفيف المصاريف الناتجة من كل ذلك. ان دعم الدولة عبر مؤسساتها لكل الحلقات التي تساهم في خلق الطاقات المتجددة بدءاً بالمصنع وانتهاءً بالمستهلك سيؤدي دون شك دوراً مميزاً في جعل هذه الطاقات تساهم أكثر في تأمين حاجات المجتمع اللبناني من الطاقة.

ب ـ تجميع الامكانات: ان التعاطي مع مشاكل الطاقة في لبنان بهدف الحد من استعمالها بطرائق غير عقلانية لم يرتق إلى مستوى التخطيط والتوجيه الحكومي ولا الى مستوى التنسيق بين الدولة والمؤسسات الخاصة. ينتج من ذلك ان امكانات القطاع الخاص التي يمكن ان تساهم في دعم خطط التنمية غير مستفاد منها على الاطلاق. ان تحسين أداء تقانة الطاقات

المتجددة يعتمد على التطورالعلمي وتأهيل الاختصاصيين. لذا فان ثمة حاجة إلى القيام بالكثير

المتجددة يعتمد على التطورالعلمي وتأهيل الاختصاصيين. لذا فان ثمة حاجة إلى القيام بالكثير من الأبحاث بالتنسيق مع الجامعات المحلية لخلق مناخ يشجع على الاستثمار في مشاريع الطاقة وتبيان مستوى مساهمة الطاقات المتجددة في تأمين حاجات المجتمع اللبناني. فعلى لبنان ان ينشئ في الحقيقة وزارة للطاقة يكون من أهدافها رسم سياسة تنظم للمدى البعيد عملية انتاج الطاقة واستخدامها على نحو يضمن توازناً بين موارد البلد وامكاناته وبين تزايد الطلب على الطاقة. إننا نقترح في ختام هذه الورقة القيام بالخطوات الآتية:

١ ـ تاليف فريق عمل لوضع اطلس الرياح واطلس الاشعاع الشمسي واطلس المياه وتوفير معلومات موثقة عن موارد الكتلة الأحيائية في لبنان. ومن ثم تنفيذ التجارب العملية في مختلف القطاعات، كالأبنية السكنية والمدارس والمنشآت الزراعية وغيرها، بغية تأمين كلي أو جزئي لحاجاتها من الطاقة.

٢ ـ إنشاء بنك معلومات يعطي الباحثين معلومات وافية عن حاجات لبنان إلى الطاقة في الحاضر والمستقبل ويؤدي تلقائياً الى تحسين القدرة التخطيطية على المستوى الوطني.

على لبنان ان ينشئ في الحقيقة وزارة للطاقة يكون من أهدافها رسم سياسة تنظم للمدى البعيد عملية انتاج الطاقة واستخدامها على نحو يضمن توازناً بين موارد البلد وامكاناته وبين تزايد الطلب على الطاقة

٣ ـ إجراء دورات تدريبية لتكوين الكوادر المحلية بالتعاون مع الخبرات المحلية والدولية.

٤ ـ إيجاد برامج للتعاون العلمي والفني مع منظمات الأمم المتحدة والاطلاع على تجارب البلدان الصديقة.

٥ ـ السماح لأصحاب منشآت الطاقة الشمسية والهوائية وغيرها من الطاقات المتجددة باستيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع معفية من الضرائب.

٦ ـ اعتبار السطح الأخير في الأبنية المتعددة الطوابق ملكية مشتركة لجميع ساكني المبنى وتالياً يحق لكل منهم تركيب جهاز تسخين شمسي على هذا السطح.

٧ ـ التعاون مع نقابة المهندسين والهيئات المختصة لتشجيع استعمال السخان الشمسي والتدفئة الشمسية بهدف الوصول الى مرحلة لا تعطي رخص البناء فيها ما لم تكن دراسة مخططات شبكة المياه قائمة على أساس التسخين الشمسي إذا أمكن.

٨ ـ تشجيع المصارف على تقديم قروض طويلة الأمد (٥ ـ ٦ سنوات) بفوائد قليلة إلى مواطن يرغب في اقتناء نظام تسخين شمسي مثلاً أو الاستثمار في حقل الطاقات المتجددة.

٩ ـ وضع البرامج الاعلامية الهادفة الى تعريف المواطن بأهمية الطاقات المتجددة وسبل الافادة منها على نحو علمي وموضوعي 

محمد الخويلي (*)

نحو تعزيز شروط التنمية المستدامة في لبنان

مقدمة

دون الدخول في تفاصيل مسهبة حول مشاكل الوضع القائم في لبنان، الناتج من عدم ربط التنمية بالمفهوم والعمل البيئيين منذ استقلاله حتى الآن، نشير إلى ضرورة مواجهة ذلك الوضع عن طريق بناء خطة موضوعية تتمثل بها وتركز على متطلبات الحياة النوعية. ونؤكد في بدء كلامنا أن بناء هذه الخطة يتطلب صياغة استراتيجية وسياسات بيئية هادفة إلى الوصول إلى التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع وجود النظرة الثاقبة والقرار الثاقب لدى أصحاب القرار. ويركز بحثنا هذا على تعزيز شروط التنمية المستدامة، وماهية هذه الشروط، وسبل الوصول إلى الخيارات الفضلى لتأكيد التوازن بين التنمية والبيئة.

إن تعزيز شروط التنمية المستدامة في لبنان يتطلب تضافر طاقات القطاعين العام والخاص وتفاعلها لتوفير الحياة النوعية باستمرارية وشمولية عن طريق تأمين هذه الأطر الأربعة

ولنبسّط الأمور، نعطي مثلاً واقعياً: فإذا كنا نواجه مشكلة بيئية، لنقل تدهور المنطقة الساحلية، فالنظرة الثاقبة تكون حين يدرك صاحب القرار أهمية الحفاظ على الشاطىء في لبنان، فيلحظ هذا التدهور، ويأخذ قراراً ثاقباً بمواجهته للوصول إلى وقفه. ويتطلب ذلك وضع استراتيجية محددة الزمن، كأن نقول: الهدف أن يتمتع المواطن بحقه في شاطىء طبيعي سليم بمعدل ١٠ كلم لكل ١٠٠٠ شخص، وتأمين ذلك في العام ٢٠٠٠. تعتمد السياسة البيئية لتحقيق ذلك إما تنفيذ القوانين الموجودة أو استحداث قوانين جديدة وتنفيذها، أو وضع المحفزات المادية، أو استخدام وسائل ردعية... الخ. ثم تقوم القطاعات المختلفة بالتنسيق فيما بينها لبناء خطة موضوعية شاملة متماسكة تأخذ جميع النواحي التي اعتبرتها الاستراتيجية والسياسات البيئية في كل قطاع.

هذا هو التوجه الصحيح في الوصول إلى ربط التنمية بالبيئة. إنه الإنماء الشامل وليس النمو المنقوص. فالمشكلة البيئية الخفيفة اليوم، وما أقلها في لبنان، قد تصبح صعبة العلاج في القريب، وما أكثرها في لبنان. فما يمكن أن نواجهه ويكلفنا اليوم ما هو بمقدورنا، قد

(*) مدير المركز الوطني للاستشعار عن بُعد ـ بيروت.

يستعصي علينا في الغد. إن التوجه الصحيح يعني توجهاً استراتيجياً بيئياً، وهذا بدوره يجبرنا على إعادة النظر في الكثير من الأمور القائمة في لبنان. وهي مهمة صعبة حقاً، إذ يتداخل فيها العلم والاجتماع والإيديولوجيا والاقتصاد والسياسة... وتنعكس هذه كلها في القناعات التي أخذت تتزايد حول العالم وعلى جميع المستويات بجدوى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة. وما سلسلة المؤتمرات الدولية التي قامت في التسعينات إبتداءً بمؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية، ومؤتمر السكان، والقمة الاجتماعية، والمرأة، والمستوطنات البشرية... سوى انعكاس لهذا التداخل.

لقد شدد طلبة وعثمان(١) على وجوب إيجاد الإدارة البيئية كشرط لإقامة التنمية المستدامة. وحدد الأخير متطلبات ذلك: أولاً، باستقطاب أهل المعرفة وتدريب الكادر في مراكز المسؤولية، إضافة إلى التشريع والمراقبة؛ ثانياً، معرفة نقل التقانة، أي اختيار ما ينفعنا فقط في تنفيذ المشاريع وترشيد استخدام الموارد وتوافر قواعد المعلومات والتمويل؛ ثالثاً، التخطيط الموضوعي، آخذين في الحسبان ماجريات الأحداث وإمكاناتنا وطاقاتنا. وإذا حاولنا جمع هذه المتطلبات بمنحى الإدارة الاستراتيجية البيئية للتنمية المستدامة نقول إنها تقع في ثلاثة شقوق هي: شق تنظيمي إداري، وشق تقني معلوماتي، وشق تخطيطي قراري. وأحسن ما نربط به الإنماء ضمن هذا المنحى هو أطر أربعة تمثل بمجامعها وملازمها أهم شروط التنمية المستدامة، عنينا: الإستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي الشامل، والخدمات الاجتماعية المتكافئة، ونوعية البيئة. أي الأمور المتداخلة التي ذكرناها آنفاً والتي ركزت عليها مؤتمرات القمم الأرضية. من هنا، فإن تعزيز شروط التنمية المستدامة في لبنان يتطلب تضافر طاقات القطاعين العام والخاص وتفاعلها لتوفير الحياة النوعية باستمرارية وشمولية عن طريق تأمين هذه الأطر الأربعة.

إننا بحاجة إلى الانعتاق من مكبّلات الماضي، وبحاجة إلى الانطلاق من العشوائية إلى النظام، ومن الموقت إلى المستمر، ومن هدر الموارد إلى الحفاظ عليها، ومن غاية الفردية إلى مصلحة المجتمع

يعني ما تقدم أننا بحاجة في لبنان إلى الانعتاق من مكبّلات الماضي، وبحاجة إلى الانطلاق من العشوائية إلى النظام، ومن الموقت إلى المستمر، ومن هدر الموارد إلى الحفاظ عليها، ومن غاية الفردية إلى مصلحة المجتمع. أي يجب علينا اعتماد طريق العلم والإدارة الاستراتيجية البيئية المستدامة، تفكيراً ونهجاً وتطبيقاً. إنه تغيير في نمط حياتنا، ليس في التقاليد والتراث، بل بمعنى تحفيز كل الطاقات لتصب في ذلك الإنعتاق وتلك الإنطلاقة.

وعليه، فإن سرد دراستنا سيبتدىء بنظرة سريعة حول التنمية والبيئة في لبنان، ننتقل بعدها إلى رؤية الأطر الأساسية لشروط التنمية المستدامة، كما ذكرناها أعلاه، ويتبعها متطلبات تأمين تلك الشروط، وننتهي بخيار التوازن بين التنمية والبيئة.

---

(١) انظر: م. طلبة وع. م. عثمان، في: مؤتمر الإدارة البيئية لتنمية مستديمة في لبنان (بيروت: المجلس الوطني للبحوث العلمية، ١٩٩٥)، كلمات الافتتاح.

١ ـ واقع الربط بين التنمية والبيئة في لبنان

أ ـ نظرة سريعة

كان معظم المشاريع الإنمائية في السابق، حتى في الكثير من البلدان المتقدمة، غير مرتبط جذرياً بالمفهوم الحديث للبيئة، الأمر الذي أدى إلى أضرار بالغة. والوضع في لبنان كان انعكاساً لذلك وبقي عليه... مثلاً، شق أوتوستراد مباشرة قرب الشاطىء دون فهم تأثيراته في النظام البحري، أو إنشاء معامل معالجة النفايات دون دراسة السوق وخصائص العملية. ولم توجد أو لم تنفذ المقاييس والمعايير لتقويم المشاريع ونتائجها. وقصرت السلطات المختصة، كما المواطن، في التقيد والعمل بالقوانين. ولولا ذلك لكانت البيئة لدينا أحسن كثيراً مما هي عليه[٢]. إذاً، لم يعر أصحاب القرار والمسؤولون عن التنمية في لبنان، لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص، اهتماماً للآثار السلبية في البيئة من جراء مشاريع الأعمار.

ب ـ الاستراتيجية الوطنية

إن إمكان وجود استراتيجية وطنية للتنمية والبيئة تُنفّذ في لبنان بالمعنى المتعارف عليه بالمفهوم الحديث أمر مشكوك فيه. فما يميز مسار التقدم في لبنان هو طفرات نمو شبه مستقلة، في هذا القطاع أو ذاك، تأتي عبر مشاريع مجلس الإنماء والإعمار أو عبر القطاع الخاص، أي دون ترابط وتكامل. ولعل أقرب ما يمكن أن يدنو إلى ما نسميه استراتيجية وطنية في هذا المضمار هو الدراسات التالية[٣]:

١ ـ وثيقة لبنان للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية[٤].

٢ ـ خطة النهوض الاقتصادي، أو الخطة العشرية[٥].

٣ ـ دراسة أولويات بحوث البيئة في لبنان[٦].

٤ ـ نحو استراتيجية لخطة عمل بيئية للبنان[٧].

٥ ـ استراتيجية لبنان البيئية ـ تقويم حالة البيئة وتحديد السياسات لذلك[٨].

يظهر في الجدول رقم (١) بعض أهم المواصفات الأساسية لهذه الخطط أو الدراسات، والمهم أن تحليل المعطيات في هذا الجدول تساعدنا على تحديد العقبات التي تواجه صياغة

---

(٢) عبد الله زخيا، «الإنسان والبحر والقوانين في لبنان،» في: **تلوث البحر وتدهور بيئة الشاطىء** (بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٩١)، وهيام ملاط، «تحديد الصناعات الملوثة في لبنان،» في: **الصناعة وحماية البيئة** (بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٩٢).

(٣) محمد خولي، **صياغة الاستراتيجية والسياسات البيئية ضمن واقع نقص قواعد المعلومات: دراسة حالة لبنان**، ورشة عمل «السياسات والمؤشرات الاجتماعية للتنمية» (بيروت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٩٦).

(٤) انظر: Mohamad Fawaz, Hyam Mallat and Mohamad Khawli, *Environment and Development in Lebanon: National Report on Environmental Status of Lebanon in View of UNCED Agenda 21 Concepts of Sustainability,* (Beirut: [UNDP], 1992).

(٥) مجلس الإنماء والإعمار، **الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء ـ التقرير التنفيذي** (بيروت: المجلس، ١٩٩٣).

(٦) انظر: Americain University of Beirut, "The Environment in Lebanon: Educational and Research Needs," presented to a regional Workshop in Irbid, Jordan, 1994.

(٧) محمد خولي [وآخرون]، **نحو خطة عمل بيئية للبنان** (بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت والتجمع اللبناني لحماية البيئة، ١٩٩٤).

(٨) انظر: Environmental Resources Management and Jouzy [et al.], "Lebanon: Nationál Environmental and Strategy-Assessment of the State of the Environment and Identification of Policy Options," (Draft), (Beirut: Ministry of Environment, 1995).

الإستراتيجية والسياسات البيئية، وعليه الوصول إلى التنمية المستدامة.

ج ـ عوائق تنفيذ الخطط والبرامج

أهم منطلق هنا، من حيث المفهوم الحديث للتنمية، هو في نوعية تنفيذ المشاريع، والهدف طبعاً أن يأتي ذلك متمشياً مع متطلبات التنمية المستدامة. هناك عوائق مختلفة ومتعددة، منها ما يتعلق بالدولة والمجتمع، ومنها ما يتعلق بالإدارة والتمويل، وكذلك ما يعود لتوفير الإمكانات التجهيزية والزمنية والبشرية، كل ذلك ضمن الإطار السياسي العام.

فالحكومات تتغير في لبنان بوتيرة سريعة، ومعها تتغير المنطلقات والتطلعات وآليات العمل ومواقع الارتكاز (ربما أخذ هذا يخف أخيراً)، علماً أنه لا يقوم تخطيط صحيح لإنماء بيئي مستدام دون شيء من الاستمرارية. والمجتمع اللبناني تمشى مع هذا التغيير عن طريق عدم التجاوب مع تطبيق القوانين، فالتسويات دائماً على ناصية الطريق، وهذا طبعاً لا يمكن أن يخدم التطوير البيئي الصحيح. تتجلى العوائق الإدارية بعدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب في كثير من المواقع، ومنها الحساسة بيئياً وتنموياً. والوصف نفسه ينطبق على إدارة المشاريع في القطاع الخاص الذي يسيِّره همٌ شبه وحيد هو الربح الوفير والسريع.

وعوائق التمويل هي مشكلة عالمية وليست في لبنان فقط، وبخاصة فيما يعود لمعالجة أضرار التدهور البيئي الذي يتفاقم زمنياً. لكن وضع لبنان خاص من حيث كونه يحاول لملمة أوضاعه بعد حربه المدمرة. وما المحاولات الفاشلة والمتعددة التي قامت في إثر انتهاء تلك الأوضاع، والمؤتمرات، والصناديق الموجهة لمساعدة لبنان، سوى دليل بارز على ذلك. ويتبع التمويل بالضرورة عوائق توفير الإمكانات التجهيزية والزمنية والبشرية، إذ إن ذلك يؤمن متطلبات وتحسين فاعلية أداء الدولة والمجتمع. والعمل بالمفهوم البيئي والتنمية المستدامة يتطلب تكاملاً وانسياقاً تامًّين في أنماط النظم الحياتية... المال يوفر الإمكانات... وهي بدورها تؤمن الفاعلية لتسهيل الحصول على المال...

إن الوصول إلى تعزيز التنمية المستدامة يتطلب عقلية جديدة تشدد على وجود استراتيجية وسياسات بيئية متوازنة متناسقة بين جميع القطاعات

بالنسبة إلى الإطار السياسي العام، بما هو انعكاس للاستقرار الداخلي، والإقليمي، وما يتداخل فيهما، فتأثير المشاكل القائمة واضح للعيان. ولن نركز على تفاصيل ذلك، لكن يكفي أن نذكر آثار عدم اعتماد الإنماء المناطقي المتوازن، وآثار حروب إسرائيل في لبنان، وآثار الحروب في الخليج... الخ، يجب أن يتأكد لدينا أن الوصول إلى الحياة النوعية، وهو قمة ما ننشده بربطنا التنمية بالبيئة، لا يقوم دون تأمين هذا الاستقرار.

٢ ـ الأطر الأساسية لشروط التنمية المستدامة في لبنان

أ ـ الإطار الاقتصادي

إذا التفتنا إلى قطاعات السياحة والصناعة والزراعة في لبنان نلمس على نحو محسوس كيف أنها لم تستعد مكانتها كما كانت عليه في السابق. إن دفع سير عجلة الإنتاج، حتى من دون أن يكون البلد خارجاً من آثار حرب طويلة، يتطلب خطة إنمائية متكاملة متماسكة شاملة ومتوازنة، فكيف بالحري وبلدنا خارج من حرب مزقت دورته الإنتاجية بصورة مخيفة. ولا

نرى أن خطة النهوض الاقتصادي، أو الخطة ٢٠٠٠، تؤمّن هذا التكامل والتماسك والشمول... بل هي مجموعة مشاريع، قد تغطي بعض الأولويات ومعظم القطاعات، لكنها تفتقد الارتباط العضوي فيما بينها، وهو ما يتطلبه التوجه الإنمائي المستدام، إضافة إلى كون أولوياتها تتطلب إعادة نظر. فالكثير من شرائح المجتمع، وليس شريحة الفقراء فقط، ترفع الصوت بعدم الرضى. ولا ينبع هذا من محبة في المعارضة، بل يعكس تململاً من الأوضاع التي تؤثر بالدورة الإنتاجية، وعليه عدم سهولة تقبل المواطن القيام بواجباته... مثلاً، يشتكي الصناعيون أنهم يدفعون أغلى التعرفات والاشتراكات وأجور النقل وسعر الأرض مقابلة بما حولهم من البلدان... والمزارعون يشتكون المضاربة والسوق المكشوفة ومصائب الكوارث غير المهيأ لمواجهتها... وهذا يعني أنه لن يتقبل الصناعي أخذ الخطوات لحماية البيئة حوله من تلوث مصنعه، ولن يتقبل المزارع عدم اللجوء إلى المبيدات السامة... وهكذا، الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في مزيد من تدهور البيئة. ولا ننسى العوامل الخارجية التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي... فإسرائيل تنهش فينا حروباً، إضافة إلى احتمالات منافستها الاقتصادية الشرسة للبنان في أسواق متعددة. وطبعاً هناك اتفاقية الـ «غات» حول انفتاح قيود التجارة العالمية التي أكثر ما ستؤثر سلباً في البلدان النامية المستوردة للغذاء.

ج ـ الإطار الاجتماعي

لا شك في أن الأطر السابقة تؤثر في معظم النواحي الحياتية وتظهر نتائجها مؤثرة في النواحي الاجتماعية على نحو لا غبار عليه. فانحسار القطاع الزراعي أدى إلى مزيد من الهجرة الريفية ومزيد من أحزمة البؤس... وتقهقر اليد العاملة أدى إلى طلبها من الخارج على حساب العامل اللبناني، وما الأرقام المتضاربة، لكن المرتفعة، حول الفقر والفقراء سوى مؤشر صارخ على فداحة الأوضاع. والواقع الصحي، والتربوي، ووضع المرأة (في لبنان بلد العلم والتقدم)، والنقابات، وتأمين الحقوق والغذاء... الخ. كله لا يعكس تركيزاً على الحياة النوعية.

د ـ الإطار البيئي

هنا بيت القصيد وبصورة مباشرة. فوزير الزراعة حذر في اليوم العالمي لمكافحة التصحر بأن لبنان يعيش هذه المشكلة جدياً، متجلياً بانحسار الرقعة الخضراء واندثار النظم الزراعية والحرجية والرعوية والمائية. كما أننا خسرنا الكثير من أنواع النباتات والحيوانات بما فيها الطيور والأسماك... من ناحية ثانية لا تفاجئنا الأخبار التي نكاد نقرأها يومياً عن تلوث مياه الشرب هنا وهناك، وتفشّي الأمراض المعوية، وتفاقم مشكلة النفايات، والتلويث الصناعي، وبراميل المخلفات السامة، والمعضلة القديمة الجديدة حول المقالع والكسارات، وتدهور شواطئنا الجميلة... الخ. وقد أتت كلمة مدير عام التنظيم المُدُني في المؤتمر العربي حول «البيئة والمدينة» صرخة ألم بما آلت إليه حالة المدن في لبنان من عشوائية وفوضى واندثار المستوى الحياتي النوعي.

٣ ـ تأمين شروط التنمية المستدامة

أ ـ المتطلبات

إن تأمين الاستقرار السياسي، والإنماء الاقتصادي، والتوازن الاجتماعي، وصحة البيئة يقوم على التخطيط الصحيح. وهذا يتطلب التالي:

أولاً: قاعدة معلومات لتحليل جميع المعطيات وتبيان الحاجات، وما يتطلب ذلك من تقوية وتأهيل وتحديث الكادرات والتجهيزات والتقنيات اللازمة.

ثانياً: تحديث الإطار التشريعي والعملاني بعامة لناحية القوانين، والمقاييس، والإدارة البيئية، وبخاصة على مستوى البلديات، وجعل تطبيق تقويم الأثر البيئي (E.I.A) ضرورة ملزمة.

ثالثاً: تأهيل الموارد البشرية، مسؤولين ومواطنين، عبر حملات توعية وبرامج تربوية بيئية هادفة للكبار والصغار لتقوية القدرات الذاتية.

رابعاً: تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضمن سياسات مدروسة بعمق، تهدف إلى تحقيق انطلاقة تنمية بالمفهوم الشامل والحديث يقوم على تأمين الحياة النوعية المستدامة ويشمل من ضمنه التخطيط الشامل لحسن استعمال الطبيعة من أرض زراعية ومدينية وموارد وجمال، وضبط هدرها لتتنعم بها الأجيال المقبلة كما هي متوافرة لنا الآن.

خامساً: تأهيل المؤسسات وتحديثها، وجعل الوصول إلى اعتماد العمل المؤسسي هو المنطلق لأي عمل جماعي. ولعل هذا ينطبق على مفهوم بناء الدولة العلمانية فيصبح المجتمع اللبناني بكليته هو إطار المصلحة وليس الفرد أو الجماعة أو الطائفة أو المذهب.

سادساً: زرع مفهوم البيئة الخلقية في نفوس المسؤولين وأفراد الشعب لتصبح الأعمال العادية اليومية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم البيئية، ولعل هذا ينطبق بوجه خاص على أصحاب القرار والسلطة بكل مستوياتها التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ب ـ تخطي العقبات لتأمين انطلاقة تنموية بيئية

كلنا يدرك كم هو صعب في لبنان بالذات التغلب على تلك العقبات أو على مسبباتها. لكن يجب أن ندرك كذلك الصعوبات التي واجهتها وتواجهها مجتمعات ودول أخرى للقيام بتلك المهمة ولم يمنعها ذلك من القيام بالمهمة. بعض المسببات داخلي يمكن الدولة معالجته بالتعاون والتعاضد مع الشرائح المجتمعية كافة، وسنتطرق إلى ذلك؛ وبعضها الآخر خارجي يتطلب دراية ودبلوماسية على الدولة أن تراعي حاجات تأمينهما بتقوية روابطها العربية وعلاقاتها الدولية.

هذا بالمنحى العام، أما بالتخصيص فاهم المطلوب لتخطي العقبات الداخلية هو موقف عقلاني موجه يؤكد اعتماد تنفيذ كل متطلبات تأمين شروط التنمية المستدامة على جميع المستويات، في مؤسسات الدولة ولدى كل مكوّنات المجتمع الأهلي. بالنسبة إلى الدولة، على الحكومات المتعاقبة أن تقوم بسياسة تنمية مستدامة بغض النظر عن تغير الحكومات وتبدلها. أما المجتمع، جماعات وأفراداً، فعليه التقيد بالقوانين وتنفيذها، إذ إنها وحدها تقرر وتحمي المصلحة العامة. إن اتباع سياسة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ليست صعبة المنال إذا كانت توجهات أصحاب القرار هي فعلاً وحقاً بهذا الإتجاه.

مشكلة التمويل ليس هيّناً حلها، لكن بناء الثقة بنظام عقلاني قائم يؤدي إلى حلحلة وتأمين أموال من مصادر داخلية وخارجية، كما أخذت تظهر أخيراً مؤشرات بذلك. فإذا توافرت التوجهات الصحيحة لأصحاب القرار، والتمويل اللازم، والإدارة المناسبة، فإن تأمين الإمكانات

التجـهيزية، والتـخطيط الزمني الصحيح، وتأهيل الـقوى البشرية، يمـكن أن يتأمن. وليس ذلك يصعب إذا قام تعاون وثيق بين الدولة كقطاع عام، يخطط وييسِّر الأمور الحياتية اليومية، وبين المجتمع كقطاع خاص يعيش على خطى ذاك التخطيط ويتأثر يومياً بنوعية تنفيذه.

ماذا يعنـي كل ذلك؟ ببساطـة، يعني أن التغلب على العـقبـات يتطلب تغيـير النمط الحـياتي العقلاني (أو اللاعقلاني) الذي اعتدنا... أي:

ـ حملات توعية إعلامية موجهة مستمرة وفعالة.

ـ خلق المواطن المسؤول (سواء أكان من موظفي الدولة أم كان من أفراد الشعب) عن طريق التربية في المدارس، وفي الشارع، وفي المؤسسة.

ـ وعي المواطن لمتطلبات حماية الأنظمة الطبيعية والعمل بذاك الوعي.

ـ القيام بمسوحات ميدانية لتحصيل القاعـدة المعلوماتية الحديثة والموثوق فيها، وبخاصة في القطاعات المؤثرة في نوعـية البيئة، وجـعل هذه المعلومات متوافـرة بين أيدي المسؤولين والمواطن كما تدعو الحاجة.

ـ تنظيم العمل المؤسسي وتفـعيله، في الدولة ولدى الهيئات الأهلية والبيـئية، ببناء القدرات الذاتيـة وبإنشاء مـراكز بحوث تركـز على مفـاهيم ربط التنمـية بالبـيئة في جـميع القـطاعات وبخاصة لناحية تقويم الأثر البيئي.

٤ ـ الخيار المتوازن: التخطيط الإنمائي الشامل المستدام

ننهي ورقتنا بنتـيجة بسيطة نقـول إن الوصول إلى تعزيز التنميـة المستدامة يتطـلب عقلية جديدة تشدد على وجود اسـتراتيجية وسياسات بيـئية متوازنة متناسقـة بين جميع القطاعات. وهذا بدوره يتطلب بالضـرورة ترابط تأمين الـمعلومـات الأسـاسيـة والنظرة الثـاقبة والـقرار المناسب، كمـا ذكرنا سابقاً في بـدء الدراسة. ويمكننا الإستعـانة بالشكل رقم (١) الذي يعكس أهم التسلسل المنطقي لما جاء حـول الوصول إلى التنمية المستدامة، أي تأمـين الحياة النوعية للمجتمع. ويتبلور ذلك عن طريق التخطيط الإنمائي الشامل عبر الأمور التالية:

أ ـ أن تأتي العملية التحضيـرية لإيجاد الاستراتيجية والسياسات البيـئية هادفة، وبالتعاون بين الهيئات العامة والخاصة، وأن تأتي السياسات مُلزِمةً وعلى السلطات المخولة تنفيذها.

ب ـ ضرورة توحـيد الرؤى حـول حيـاة المجـتمع النوعـية، والأهم الإتفـاق على أولويات النهوض الاجتماعي ـ الاقتصادي ككل مترابط منطلق من الواقع الراهن.

ج ـ تؤلف قواعـد المعلومات نقطة محـورية للوصول إلى التنمية الـصحيحة، إذ إنهـا تحدد المقاييس والمعايير وآليات التقويم، وبخاصة عن طريق خلق نظام معلوماتية هادفة.

د ـ ضرورة التـشديد على أن تكون السـياسـات البيئـية متـداولة على جمـيع المسـتويات المجتمعية، إضافة إلى وجوب توافرها بأيدي أصحاب القرار 

جدول رقم (١)

مقارنة بعض أهم المواصفات الأساسية للخطط ـ البرامج / الدراسات الإستراتيجية البيئية في لبنان

الخطة / الوثيقة / الدراسة والجهة التي حضرتها	قطاعاتها		مصادر معلوماتها	معالجتها لمتطلبات التنمية المستدامة
وثيقة لبنان للأمم المتحدة[1]	• الوضع الراهن الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي • متطلبات الإستدامة • السكان • المياه • نفايات صلبة وسائلة!	• استعمال الأرض • التغذية والزراعة • الطاقة والتلوث • التنوع الحياتي • نقل التكنولوجي	• ثلاث خبراء • تقارير للدولة • أبحاث منشورة (قطاع خاص) استشاري	• اقتراحات مفصلة: التنظيمي ـ الإداري والمعلومات ـ التخطيطي من زاوية بيئية محضة • برنامج عمل عام
خطة النهوض الاقتصادي العشرية[2]	• البنى التحتية والخدمات العامة	• كل قطاعات الوزارات في الدولة	• توجهات الحكومة • مسوحات حقلية • قوانين ذات علاقة من مجلس النواب • حوار مع الوزارات المعنية (الدولة)	• برامج مشاريع تطال كل المتطلبات من زاوية نمو كل قطاع بالمطلق • برامج عمل قطاعية مفصلة
أولويات بحوث البيئة[3]	• أولويات بيئية: السكان/ الصح المياه/ النفايات/ الهواء/ تدهور الأرض/ التراث/ المؤسسات	• البيئة في التربية والأبحاث • التعاون الإقليمي	• ثمانية خبراء • دراسات وأبحاث منشورة (قطاع خاص أكاديمي)	• اقتراحات عامة من الناحية البيئية
نحو استراتيجية لخطة عمل بيئية[4]	• السكان والتنمية • المياه • التشريع وإدارة البيئة • التنوع البيولوجي	• الصناعة والبيئة المستدامة • الزراعة والبيئة • النفايات الصلبة والسائلة • المناطق المحمية	• أربعة خبراء مع تعليق ثمانية وثلاثين مشارك • تقارير دولة • أبحاث منشورة (قطاع خاص شعبي وتمثيل قطاع عام)	• اقتراحات مفصلة تطال المتطلبات من زاوية بيئية • برامج عمل للقطاعات الواردة مع استراتيجية وسياسات عمل
استراتيجية لبنان البيئية (وزارة البيئة)[5]	• تأثير العشرين سنة الأخيرة، والإطار العام المؤسسي والطبيعي والاجتماعي للبنان حول البيئة • المحيط الطبيعي • السكان • المياه	• الموارد البحرية • المؤسسات • الطاقة • استعمال الأرض • النقل • النفايات • الصناعة • الزراعة	• تسعة خبراء مع مناقشة ممثلين لقطاعات متنوعة وجمعيات • دراسات وأبحاث • تقارير دولة (حضرت لوزارة البيئة من قبل شركة إستشارية خاصة)	• اقتراحات مفصلة تطال كل متطلبات التنمية المستدامة • استراتيجيات للقطاعات مع سياسات عمل

معالجتها لمتطلبات الإدارة الاستراتيجية البيئية	تحديدها لأغراض وأهداف السياسات البيئية	تحديدها لمؤشرات أو نظم معلوماتية بيئية مصنفة	تداول المعلومات لصاحب القرار
● تحدد أهداف الإنماء المستدام وحلول لمواجهة أسباب التدهور البيئي، ورصد وتقويم الآثار البيئية الإنمائية ● تبين وسائل تحسين الواقع البيئي على كافة المستويات	● تشدد على الإدارة الصحيحة للموارد واقتراح مبادىء بيئية متقدمة ● تعطي أفكاراً حول محفزات وبعض المعايير البيئية	● تعتمد بعض المؤشرات من ضمن معلومات أخرى دون تركيز على قطاعات معينة أو نظم معلوماتية مصنفة	● معلومات مختصرة شاملة ● سهلة الإطلاع (انكليزي) ● محدودة الانتشار ● ميزانيات لبناء القدرات الذاتية ● يمكن تطبيقها عملياً
● تحديد أهداف الإنماء المتسارع وحلول لمواجهة التدهور الاقتصادي ● تبين وسائل تحسين الواقع الإنتاجي والخدمات دون تركيز على الناحية البيئية	● تشدد على سياسات نمو قطاعي، لكن تركيزها هو على تحسين الخدمات والبنى التحتية والفوقية مما يؤثر إيجاباً بنوعية الحياة	● لا تعتمد ذلك سوى ما يعود لتحسين الخدمات بشكل عام	● معلومات تفصيلية مستفيضة ● ليست سلسة للإطلاع ● إنتشار محدد ● ميزانيات لبناء القطاعات عامة ● هي في طور التطبيق
● تقترح منحى عام، مع تركيز على الناحية التربوية ـ البحثية	● تتوجه نحو مبادىء عامة تطال نوعية الحياة، وتركز على الناحية البحثية	● توجهات عامة بما يطال نوعية الحياة	● معلومات مختصرة ● للباحثين ● محدودة الإنتشار ● لا تحتوي ميزانيات ● تحتاج لتطوير بالإتحاد العملي
● تشدد على ضرورة الحلول السريعة وقيام آلية دائمة لتقويم الآثار البيئية في بعض القطاعات، مثلاً الصناعة والزراعة والتمدد المديني ● تبين وسائل تحسين الواقع البيئي في القطاعات الواردة	● تميز عدة قوانين ومبادىء بيئية يجب الاخذ بها لتحديث السياسات القائمة ● تعتبر أولوية الإنماء المتوازن عن طريق المحفزات والمثبطات	● تعطي أطر عامة لمؤشرات نوعية الحياة في القطاعات العامة	● تفصيل معلومات القطاعات الواردة ● قراءة سلسة ● انتشار واسع ● ميزانيات لبرامج قطاعية ● يمكن تطبيقها عملياً
● تعطي صورة واضحة لتحديد أهداف الإنماء ومواجهة التدهور ومراقبة نوعية العمل، وتشدد على مشاركة المجتمع ● توضح تماماً وسائل التحسين في كافة المستويات	● تعتمد كل ما هو متوفر من قوانين وإدارة موارد ومبادىء ● تقدم المعايير والقياسات والمحفزات وتحدد أولويات الإنماء المستدام	● تعتمد المؤشرات كقياسات يجب الامتثال بها والوصول لها	● هناك مستند يعطي صورة مختصرة ● تتطلب تركيزاً لمتابعتها (إنكليزي) ● مؤشر كلفة لبعض المشاريع المقترحة في بعض القطاعات فقط ● يمكن تطبيقها

المصادر:

(١) Mohamed Fawaz, Hyam Mallat and Mohamed Khawli, *Environment and Development in Lebanon: National Report on Environmental Status of Lebanon in View of UNCED Agenda 21 Concept of Sustainability* (Beirut: [UNDP], 1992).

(٢) مجلس الإنماء والإعمار، الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء ـ التقرير التنفيذي (بيروت: المجلس، ١٩٩٣).

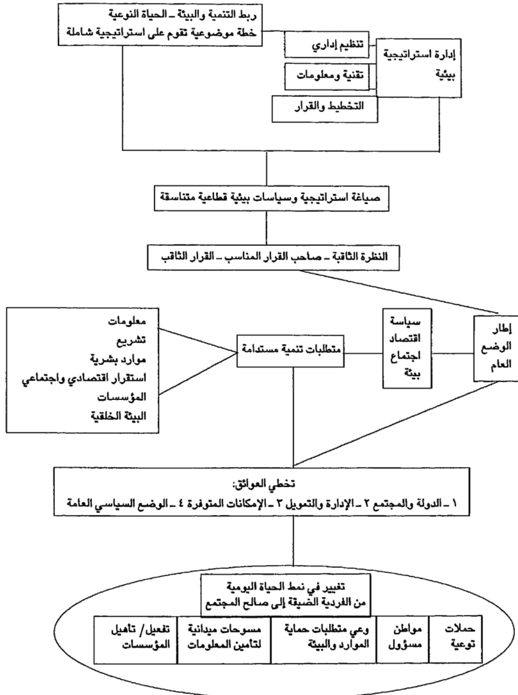
(٣) American University of Beirut, Regional Workshop, U.S.Aid in Irbid Jordan, 1994.

(٤) محمد خولي [وآخرون]، نحو خطة عمل بيئية للبنان (بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت والتجمع اللبناني لحماية البيئة، ١٩٩٤).

(٥) Environmental Resources Management and Jouzy [et. al.], "Lebanon: National Environmental Strategy-Assessment of the State of the Environment and Identification of Policy Options," (Draft), (Beirut: Ministry of Environment, 1995).

شكل رقم (١)

التسلسل المنطقي حول تعزيز شروط التنمية المستدامة على مستوى الوطن



عطا جبور (*)

دور الهندسة والعمارة في المحافظة على التراث والبيئة

أثبتت السنوات الأخيرة الخطأ الذي وقعت به وجهة النظر التي كانت ترى في المسائل البيئية مجرّد توجّه اقتصادي اختياري بالنسبة إلى البلدان الاقتصادية المتطورة.

كما أن ظواهر تشيرنوبيل والخطر الحمضي والمتغيّرات التي تطرأ على المناخ في العالم، وخصوصاً في طبقة الأوزون، قد ساهمت في تفجير الوعي الهادف إلى بحث مشكلات الأرض. وأكبر دليل تمثّل به هذا الوعي الندوات وحلقات البحث التي عقدت في السنوات الأخيرة، الأمر الذي اضطر المسؤولين السياسيين إلى التصدي بجدٍّ أكبر للأمراض التي تنتشر على امتداد الكوكب الأرضي، لمنع الوصول إلى الكارثة البيئية الكبرى التي تهدّد حياة البشرية ومستقبلها.

وقد رافق هذا الوعي ظهور حركات بيئية سياسية الطابع، كالخضر، المقصود بهم أنصار البيئة أو التيار السياسي الجديد المتميز عن التيارات السياسية التقليدية.

ولا بد لنا في هذا السياق من التذكير أن المؤتمرات البيئية التي انعقدت في السنوات الأخيرة كانت مكلفة كثيراً ويجلس فيها المواطن مكتوفاً يستمع ويخرج منها كما دخل إليها دون فعلٍ أو انتفاع بالمعرفة. والسؤال المطروح باستمرار ما هو دور هذا المواطن؟

ملاحظة أخرى لا بدّ من ذكرها، هي أن هذه المؤتمرات تطرح جملة مفصّلة من المشاكل دون أن تتوصّل إلى حلول لها. فطبقة الأوزون المهدّدة بالزوال ومشاكل الأمطار الحمضية ومسألة التصحر، وتلوّث البحر الأبيض المتوسط ومسألة النفايات الكيميائية التي تُرمى في البحر أو تُطمر في الأرض... كلها مشاكل نعانيها كما نعاني غيرها دون أن نتمكّن من التخلّص منها وكيف؟

ولبنان الذي لا تتجاوز مساحته مساحة مدينة كبيرة من مدن البلدان الصناعية وعلى الرغم أن صناعته طفيفة ولا تزال في الطور الأول من حياتها فإن البيئة فيه تعاني مشاكل متراكمة نظراً إلى ارتجاليتنا في الحلول وإلى السنوات البائسة من الحرب التي عصفت به.

بعض الباحثين في مجال البيئة عندنا يقول بالعودة بنا إلى التراث في استكشاف الحلول، ولكنه يطرح حلولاً بدائية ربما لا تتقدّم خطوة واحدة بالبلد في اتجاه التصنيع. وتبقى

(*) دكتور في الهندسة المدنيّة، نقيب المهندسين في لبنان الشمالي وعميد كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية ـ طرابلس.

الدراسات حول البيئة تتمحور في التخلّص من النفايات التي تكوّن صلب المشاكل في الدولة الحديثة.

إن خير مثال على المشاكل البيئية التي تطرحها الصناعة في لبنان ما هي الحال عليه بالنسبة إلى شركات الإسمنت والإترنيت في شمال لبنان في بلدة شكّا. فهذا التوسع الصناعي في لبنان الشمالي قد أوصل البلد إلى حالة خطرة وساهم بصورة ظاهرة في تلوّث الهواء والأرض والماء وماء البحر وطرح مشاكل ما زالت مستعصية على الحل. وموقف السلطة حيال هذا الموضوع لا يختلف كثيراً عن موقف أصحاب المعامل والشركات، حيث تكون تصريحاتهم مخدراً للناس لا أكثر ولا أقل. إنّ هذه الشركات لها تأثيرها الكبير في تسميم البيئة وتلوّث المياه والجو إضافة إلى الأخطار التي تحدثها في الصحة العامة والأمراض الناجمة عن ذلك.

من المؤسف أن مصانعنا تثبّت في أوساط المدن السكانية، فإذاً نحن نؤسّس للمشكلة ومن ثم نسعى لإيجاد الحلول، في حين المفروض أن نفكّر باستبعاد المشكلة قبل نشوئها

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل ننتظر كارثة جديدة سببها التلوّث القاتل حتى نفكّر بالوضع البيئي والصحة العامة في لبنان؟

تجدر الملاحظة إلى أن المصانع في البلدان الصناعية الأوروبية وبقية العالم تشاد في مناطق نائية وبعيدة عشرات الكيلومترات من المدن. ومن المؤسف أن مصانعنا تثبّت في أوساط المدن السكانية، فإذاً نحن نؤسّس للمشكلة ومن ثم نسعى لإيجاد الحلول، في حين المفروض أن نفكّر باستبعاد المشكلة قبل نشوئها.

إن الكثير من المشاكل البيئية مطروحة أمامنا كلبنانيين.

فكل صباح يطلّ تظهر معه مشكلة بيئية تكاد تكون قاتلة بحدّ ذاتها.

لذلك، وكما ذكرت في بدء المداخلة وحتّى لا يبقى المواطن مكتوفاً يستمع وحتى لا يخرج كما دخل، وقناعة مني كنقيب للمهندسين، سأسعى لمناقشة الموضوع من وجهتين اثنتين: الأولى هي دور المهندس في الحفاظ على البيئة وتطبيق القانون، والثانية هي العمارة اللبنانية والحفاظ على التراث.

أولاً: دور المهندس في الحفاظ على البيئة وتطبيق القانون

الحفاظ على البيئة والتصميم البيئي

من المعروف أن الحفاظ على البيئة أصبح في يومنا هذا يعد من أهمّ القضايا على كل الصعد، المحلي منها والإقليمي والعالمي.

وهذه القضية تحتل مركز الصدارة على صعيد المحافل الدولية والمجالس العلمية المتخصصة نظراً إلى تعقّد الموضوع وتشعبه وتأثيراته داخل دولة معينة وصولاً إلى خارج حدودها.

والمهم في الموضوع هو الترابط الوثيق بين مجال العمارة والتخطيط وقضية البيئة بوجه عام، فالاهتمام بالبيئة أصبح اليوم من أهداف الحكومات والدول، بحيث تتصدّر برامجها الانتخابية، فهي باختصار همّ المجتمعات المتحضّرة. ونظراً إلى تعدّي تأثيرات البيئة حدود الوطن وإلى ارتباط هذه القضية مباشرة مجال العمارة والتخطيط، فقد أصبحت تمثل جانباً أساسياً في البرامج الشاملة.

هذا الإحساس المفاجيء بأهمية البيئة هو النتيجة الطبيعية للمخاطر الجمّة التي تتأثر من التلوث بوجه عام ومن التخوّف من الاستعمال المحتمل للمواد الكيميائية والذرية والجرثومية بوجه خاص، وكل ما يرشح اليوم عن اختراق طبقة الأوزون أو خطر إبادة الأنواع أو انحسار المياه أو امتداد الصحراء، وبالتالي فهو تنبه للأخطار التي تحيط ببيئتنا الاجتماعية أولاً والحيوانية والنباتية ثانياً وأسباب الحياة من الهواء والماء ثالثاً وأخيراً.

فمنذ قديم الزمان والإنسان في محاولات مستمرة للتفاعل الأمثل مع البيئة المحيطة به بقصد توفير الحيّز المعماري الصالح لممارسة جميع أنشطة الحياة المختلفة. وهذا التفاعل كان ولا يزال يخضع لعوامل كثيرة مناخية وطوبوغرافية وثقافية وتراثية واقتصادية واجتماعية.

ثانياً: العمارة اللبنانية والحفاظ على التراث

والمهندس المعماري كان الأقدر أن يحقّق بمفاهيمه وفلسفته التفاعل المطلوب بين العمارة والبيئة المحيطة بها. كما كان الأقدر على خلق عمارة بيئية قوية ومعبّرة تفي بالمتطلبات المعيشية والبيئية للمواطن. وكل الحضارات تثبّت وجود هذه العمارة البيئية بمختلف أشكالها.

المهندس المعماري كان الأقدر أن يحقّق بمفاهيمه وفلسفته التفاعل المطلوب بين العمارة والبيئة المحيطة بها. كما كان الأقدر على خلق عمارة بيئية قوية ومعبّرة تفي بالمتطلبات المعيشية والبيئية للمواطن. وكل الحضارات تثبّت وجود هذه العمارة البيئية بمختلف أشكالها

وخير شاهد على ذلك الحضارات الفرعونية التي ظهرت في تصميم المأوى السكني، والحضارة الإغريقية القديمة التي ساهمت في تصميم وتخطيط مدن الحاميات وفي تصميم المأوى السكني وتكييفه مع العوامل المناخية والطوبوغرافية الطبيعية. كذلك كانت الحال مع الحضارة الرومانية القديمة إضافة إلى حضارات أخرى في الصين واليابان وجنوب شرق آسيا، حيث تميّزت بتراث وطابع معماري ذات شخصية ووضوح تميّز بتكيّفه وتجانسه مع عوامل البيئة المحيطة به.

وصولاً إلى مفهوم العمارة المعاصرة في وقتنا الحاضر التي تأثّرت بالحضارة الإسلامية والتي تعد من أهم الحضارات في تحقيق مفهوم العمارة البيئية، حيث إن فلسفتها المعمارية والأحواش الداخلية والنوافير قد عبّرت بوضوح عن المتطلبات البيئية والمناخية والثقافية والاجتماعية والوظيفية.

وهذا ما يتضح في تصميم المباني وتخطيط الشوارع، المكشوفة منها والمغطاة. كما يتجلّى في التخطيط العام للمدن وممرات الحركة والفراغات بين المباني.

والخلاصة التي نصل إليها من دراستنا أن تلك الحضارات نجحت في تحقيق عمارة بيئية

على درجة عالية من التنوع والحركة عبّرت وتجانست مع كل العوامل البيئية من حولها.

وإذا أردنا أن نطرق الموضوع من جانب الحفاظ على البيئة وجب علينا أن نأخذ في الحسبان القضايا التالية:

١ ـ **التصميم البيئي:** ونعني به التخصص الذي يُعنى بحلّ مشاكل البيئة والحفاظ عليها وتوظيفها في خدمة الإنسان، فينتج من ذلك إندماج العمارة كفن وهندسة مع البيئة (بدءاً من الخمسينات).

٢ ـ **العمارة البيئية:** وهي ثمرة التفاعل الكامل والقوي بين المواطن والعوامل البيئية التي تحيط به من جهة وبين فريق التصميم البيئي وعلى رأسه المهندس المعماري (الحد الأدنى من التلوث البيئي ـ الشروط الصحية اللازمة) من جهة أخرى.

٣ ـ **التجانس البيئي:** والمقصود به هو التجانس البيئي من وجهة نظر العمارة، ويقصد به التجانس بين عناصر التكوين المعماري (المباني والفراغات بينها وممرّات الحركة).

وينتج من هذه النقطة الاستغلال الأمثل للمصادر الطبيعية والحفاظ على الثروات البيئية (العمارة ذات التراث التاريخي). كما ينتج منه تقوية شعور المواطن بانتمائه إلى بيئته.

ونعطي مثالين على سبيل الذكر لا الحصر:

* مدينة «المئة لجنة حي» بروكسل، أي الهيئات التي تطرح المشاريع المناقضة لمشاريع السلطة من خلال مكاتب الدروس فتشارك وتؤثّر في القرار وتنفيذه.

* مدينة بولونيا الإيطالية التي أقامت أحياء الضواحي (١٩٦٢) على أساس التعاون مع الهيئات السكانية المحلية.

وبالتالي في لبنان لا بدّ من تحديد شرطين أساسيين لتحديد القوانين وتطبيقها:

ـ تعاون جميع المؤسسات السياسية والعامة والنقابية على مثال المجلس الأعلى للتنظيم المُدني في ظل توافر الإحصاءات والخطط العامة لوضع المخططات التوجيهية التي تبرمج استعمال الأراضي على النحو الأفضل.

ـ تأسيس تربية بيئية ترتكز على حملات التوعية وضرورة الاهتمام بالأجيال المقبلة للتعاون مع المهندسين والفنيين في تطبيق القوانين للحفاظ على الطبيعة التي نتغنّى بها وتحويلها إلى ورقة للتطور العمراني في آن معاً.

فالحلقات الأضعف من عناصر البيئة اللبنانية هي عرضة للتبدلات والتغيرات اليوم، في خضم الامتداد العمراني للمدن وتنفيذ المشاريع الكبرى وإعادة تأهيل الصناعة... إلخ.

الحلقات الأضعف من عناصر البيئة اللبنانية هي عرضة للتبدلات والتغيرات اليوم، في خضم الامتداد العمراني للمدن وتنفيذ المشاريع الكبرى وإعادة تأهيل الصناعة... إلخ

فالحفريات والكسّارات والمكبّات والنفايات ومصانع الإسمنت ومحطات التحويل أو توليد الكهرباء ومحطات التكرير والمرافىء والمطارات وحتى الأوتوستradات التي تقطع أوصال الطبيعة (بينما تربط أطراف الوطن) كلها ألغام موقوتة في حقول البيئة ما لم تشهد حالة جديدة في إعادة النظر في تنظيم العمل بها لتأمين التوازن بين التطور المحتوم والتراث المصون.

فالمهندس هذا القدر التقني المسؤول، وبالتعاون مع التجار والصناعيين والمقاولين، لا بد من أن يقود حملة مجوقلة للكفّ عن الإفادة من أفضل ما في البيئة من مواد أولية وإعطائها في المقابل نفايات مسمومة أو غير قابلة «الهضم».

٤ ـ **المناطق المحمية من البيئة:** ويقصد بها المحميات الطبيعية والبيئية والقوانين والاتفاقات والتشريعات القانونية المحلية والإقليمية والدولية. أما حماية البيئة عن طريق التركيز على الجوانب المعمارية والتخطيط فهي تتعلّق بالقضايا الأربع التالية:

ـ الجوانب المتعلقة بالنواحي الصحية، وهي تشمل: تلوث الهواء الجوي، وتلوث المياه، والتخلّص من القمامة والنفايات مثل الصرف الصحي، وهذه الناحية تؤدي دوراً أساسياً في حياة المدن والقرى؛ والضوضاء، وخصوصاً في المدن وفي الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

ان أنواع التلوث البيئي الحضري لا تتناول تلوث الأرض وتلوث المياه وتلوث الهواء والتلوث الضوضائي فقط إنما التلوث البصري والجمالي المرتبط بمظاهر التخطيط والبناء في المدينة والريف

ـ الجوانب المتعلقة بالنواحي البيئية، وتشمل: الحفاظ على الثروات الطبيعية (الثروة النباتية، الحقول الزراعية، الحدائق والغابات والمراعي الطبيعية)؛ والحفاظ على الثروة الحيوانية، والطوبوغرافية الطبيعية المتميزة.

ـ القضايا المتعلقة بالنواحي المعمارية والتخطيطية، وهي تشمل:

● الطابع المعماري، وهنا تؤدي أربعة عناصر أساسية دوراً في الموضوع وهي: العوامل الاجتماعية، والعوامل المناخية والطوبوغرافية، ومواد البناء الطبيعية المحلية والتراث الثقافي.

● الحفاظ على التراث المعماري (الشاهد الأساسي على تطوّر أي مجتمع من المجتمعات الأساسية).

● الحفاظ على التراث المعماري مرتبط بأساسه بجوانب معمارية وتخطيطية عدة هي: التجانس المعماري، وتخطيط المناطق المحيطة، وممرات الحركة والرؤية البصرية، والخدمات السياحية والثقافية.

ـ الجوانب المتعلقة بالنواحي الاقتصادية، ونعني بذلك النظر إلى الجوانب الاقتصادية المرتبطة بقضية الحفاظ على البيئة. ونستخلص أن التصميم البيئي هو التخصّص المتعلق بحلّ مشاكل البيئة والحفاظ عليها وتوظيفها لخدمة الإنسان.

كما نستخلص أن أنواع التلوث البيئي الحضري لا تتناول تلوث الأرض وتلوث المياه وتلوث الهواء والتلوث الضوضائي فقط إنما التلوث البصري والجمالي المرتبط بمظاهر التخطيط والبناء في المدينة والريف عن طريق إفساد الطابع الفني والتشكيلي من ناحية وما يسيء إلى فراغات المدينة وواجهاتها وأسطحها من ناحية أخرى.

إضافة إلى التلوث الثقافي والفكري عن طريق استيراد أو نقل أفكار أو أعمال ثقافية أو فنية على نحو ميكانيكي دون النظر إلى تعارضها مع القيم الثقافية والدينية والحضارية المحلية لا بل على نحو يتنافر معها.

ولا بد لنا من الوصول إلى ذكر التلوث الأخلاقي على كل الصعد الدولية والإقليمية.

خلاصة

إن العديد من المدن يفتقر إلى تخطيط شـامل لجميع القطاعات والشبكات، وصولاً إلى وضع مخطّط تفصيلي لجميع الاستخدامات والأنشطة، إضافة إلى ضرورة سنّ القوانين على مستوى الأطر التشريعـية والقانونية والإدارية. ونستـخلص أن معظم المنجزات الحضـارية الإنسانية، التي تتمثل بالمدينة ككل تهدّدها مجموعـة من التلوث والإفساد والتدمير التي توصل إلى تهديد سلامة البيئة الحضارية وصحتها واستقرارها.

وفي ما يلي يمكن إيجاز الـمشكلات البيئية المـدينية والريفية والتطرق إلى طرائق المـعالجة الفنية وحصر القوانين الواجبة على جميع الصعد:

أ ـ على الصعيد العمراني

ـ الامتـداد العمراني على حـساب الأراضي الزراعية والـثروة الطبيعـية كالجـبال والوديان والغابات. وتكمـن الحلول في تحضيـر المخططات لامـتداد العمـران، وتعزيز اللامـركزية التي تخفّف العبء على المدن الكبرى ووضـع قوانين تحمي الأراضي الزراعية والطبيعية.

ـ تصريف المـياه المبـتذلة والنفايات في الأنهـار والبحار والتـربة. ويكمن الحل في وجوب تكرير كل ما يتمّ بتصريفه في الطبيعة باستخلاص الشوائب وتحويلها أو حرقها.

ـ الكثافة العمرانية والاكتظاظ «السكاني» المـسبّب للأمراض ولانتقالها السريع. يجب إعادة النظر بتنظيم هذه الأحيـاء وتأمين البنى التحتـية لها إضافة إلى الفـسحات الخضـر لتحل محل بعض الأبنية وتـؤمن الشمس الدافئـة والهواء المنعش بمـراعاة الطرقات المـشجرة والخـاصة بالمشاة في التصاميم.

ـ اختلاط المناطق السكنية بالمناطق الصناعية وتأثير كـثافة السيارات وحركة السير. وهنا يجب تطبيق القوانين بصـرامة وإخلاء المناطق السكنية حتى من الصناعـات الخفيفة المـسبّبة للضجيج أو التلوث وتأمين مـواقف سيارات خارج الأحياء السكنية وتأمـين متنزهات وممرات خضر لتـشجيع السكان على المشي واسـتعمال الدراجات. وبالتـالي مكافحة الإرهاق (Stress) في المدن أو الأمراض السرطانية وغيرها.

ـ استعمال مـواد بناء ضارة خلال مرحلة تصنيعها أو غير قابـلة للتحويل أو التصريف عند الانتهاء منهـا. وهنا يمكن توعية المـهندسين حول ضرورة عدم اسـتعمال هذه المـواد، كما أن القوانين ممكن أن تمنع من استعمالها بصورة نهائية، كالإترنيت مثلاً أو المواد البلاستيكية غير القابلة للتلف.

ـ نفايات المستشـفيات والمختبرات على اختلافهـا. وهي نفايات خاصة تتطلّب عناية وتلف فائقين، ويجب تحديث القوانين للتخلص منها.

ـ المشاريع الإعـتباطية التي تؤثر على المـجال الحياتي للسكان وتقلب السلوك الاجـتماعي لهم.

وهنا لا بدّ من إقـامة اسـتطلاع آراء السكان (Etude de l'Impact) حول المـشروع المنوي إنشاؤه على أن تكون النتائج ملزمة.

ب ـ على الصعيد الصناعي

ـ مشـاكل التلوث الناتجة من المصـانع والمحطات والآليات على اخـتلاف أنواعهـا وتسبّب «الدخان»، ويمكن معـالجتها من خلال مراشح خاصـة بنوعية المواد المحتـرقة، كذلك بواسطة استعمـال مجالات أخرى للطاقة كالكهـرباء والطاقة الشمسية وغـيرها واستعمال مسـتوعبات قابلة للتلف، كذلك يجب معـالجة النفايات الكيميائية وتطوير إمكانات التلف اعـتماداً على التقانة الحديثة. مثال: توليـد الكهرباء واستعمال الغاز بدلاً من الفيول (قيـد الدراسة اليوم بالنسبة إلى معمل الذوق).

ـ مشكلة النفايات بوجه عام (النفايات المنزلية والزراعية).

يمكن حلّ هذه المشكلة عبـر فصل النفايات بحسب نوعيـاتها: عضوية، ورقية، زجـاجية، أو غيرها؛ ومـعالجة كل نوع على حدة: مكبّـات تتحوّل إلى حدائق وملاعب، زجـاج ومعدن وورق يعاد تصنيعه، مـواد عضوية تستعمل في الأسمدة، إنشـاء حرّاق كبير للمواد الممكن إشعالها، ومعامل خاصة للتلف.

دور المهندس هو في تلبية الحاجات الفنية ضمن الأطر الثلاثة: العوامل التقنية، العوامل الاقتصادية، القوانين المرعية والتنسيق في ما بينها ومراعاة الأفضل بيئياً واجتماعياً

ـ مشكلـة الأبنية الصناعـية غيـر المجـهّزة للمـشاة، والقريـبة من الأنهـار والوديان وبوجـه خاص مـحطّات الوقـود والخـزانات وُرَش مـيكانيك وصيـانة السـيارات. يمكن مـعالجـة هذه المـشكلة بواسطة المهندسين الصناعـيين الاختصاصيين الذين يشـاركون في تصاميم الأبنية. وكذلك إيجاد قـوانين تحتّم مسافات إجبارية لتـبعد الصناعات من المساكن ومياه الشرب والأنهار والمياه الجوفية (Servitudes).

وفي النهاية دور المهندس هو في تلبية الحاجات الفنية ضمن الأطر الثـلاثة: العوامل التـقنية، الـعوامل الاقـتصـادية، القوانين المـرعيـة والتنسيق في ما بينها ومراعاة الأفضل بيئياً واجتماعياً.

في إطار المـوضوعـات التي ذكـرتها لا بدّ مـن الحديث عن الدور الذي يـقوم به المـهندس المعماري في ممارسة المهنة وهي على جانب كبير من الأهمية.

ونقسمها إلى قسمين: ما يحاسب عليها القانون وما لا يحاسب عليها القانون.

فالأولى مـحدودة النتائج يمكن مـراقبتـها بسهـولة وإزالة نتائجهـا (زيادة عدد الطوابق في البناء، الاعتداء على الملك العام والتخطيط).

أما ما لا يحاسب عليها القانون فهذه الأعـمال تبقى عشرات السنين باقية مع بقاء البناء الذي أنشىء وتصعب إزالته. وهنا يقف الضمير المهني وكفاءة المهندس المعماري.

ولا بدّ لنا من أن نذكر بأسف شديـد، وعلى أهمية الموضوع، الأسـئلة التي طرحت في مقال لمدير عام الـتنظيم المدني الأسبق في لبنان المهندس مـحمد فواز والتي يجب أن يـأخذ بها كل مهندس وتتلخّص بالتالي:

ـ هل من المناسب البناء في هذا العقار أم لا.

ـ هل يجوز استعمال البناء المطلوب للغاية التي أُنشيء من أجلها.

ـ هل ينسجم البناء المطلوب مع البيئة المحيطة بموقعه من حيث الشكل والحجم ومواد البناء.

ـ هل يجوز الترخيص بالبناء في عقار زراعي خصب ومروي.

فكما نلحظ هنالك أسئلة كثيرة يمكن طرحها يبقى الضمير المهني لكل مهندس هو صمّام الأمان في تنفيذه وهي:

ـ أن يكون البناء المقترح منسجماً مع البيئة المحيطة به.

ـ أن تكون جمالية التصميم هي البارزة.

ـ وهل يشوّه البناء الموقع الطبيعي المخصّص له.

نحن نرى أن مسؤولية المهندس هي مسؤولية كاملة تجاه القانون. والمشترع حين حصر هذه المسؤولية بيد المهندس، إنما رغب في وضع المسؤولية بأيدٍ أمينة وواعية ومتفهمة تقدّر أهميةَ التقيّد بقانون البناء وأنظمة التنظيم المدني

ومن هنا يبرز دور النقابات والبلديات والتنظيم المدني في الأمور التالية:

ـ إفادة التخطيط.

ـ رخصة البناء وإلزامية الرخصة.

ـ رخصة الإشغال أو السكن.

أما مسؤولية المهندس تجاه قانون البناء فهي مسؤولية كاملة حصرها المشرّع بالمهندس نفسه وهي:

ـ ضرورة الحصول على رخصة مسبقة قبل المباشرة بأي عمل بما فيه حفر الأساسيات.

ـ ضرورة توقيع المهندس أي رخصة مسبقة وتأمين الخرائط اللازمة لذلك.

ـ على المهندس أن يعلم أنه لا يمكن فرز العقار أو بيعه أو ربطه بالخدمات العامة (هاتف، كهرباء، ماء) ما لا يبرز صاحبه رخصة الإشغال الصادرة بحسب الأصول.

وهنا نؤكد أن رخصة الإشغال يجب أن تكون مرفقة بإفادة من المهندس المسؤول ومسجّلة في أحد نقابتي بيروت أو طرابلس ولا يمكن مخالفة شروط الترخيص.

ـ عند حصول المخالفة يمكن المهندس أن يسحب تعهّده مع ضرورة إبلاغ ذلك إلى صاحب الملك ونقابة المهندسين.

ـ لنقيب المهندسين الحق باتخاذ العقوبات بحق المهندس المخالف وإحالته على المجلس التأديبي.

ـ أما حول تسوية مخالفات البناء فالكلمة بحد ذاتها مخجلة للمهندس. أما المخالفات فإن الأنظمة الداخلية للنقابتين تحدد العقوبات المخصصة لها.

خلاصة، نحن نرى أن مسؤولية المهندس هي مسؤولية كاملة تجاه القانون. والمشترع حين حصر هذه المسؤولية بيد المهندس، إنما رغب في وضع المسؤولية بأيدٍ أمينة وواعية ومتفهمة تقدّر أهمية التقيّد بقانون البناء وأنظمة التنظيم المدني.

إننا نلحظ جميعاً كم هو كبير ومهم دور المهندس في مزاولته المهنة وكم من الضروري أن يتميّز بضمير مهني متحرك ◇

عاصم سلام (*)

نحو تنظيم مدني يحمي البيئة

تمثل المعضلة البيئية في لبنان الهاجس الأكبر الذي يواجه لبنان واللبنانيين في الوقت الحاضر، نتيجة التراخي في اتخاذ الاحتياطات الضرورية من قبل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال للتصدي لها، وتراكم الفوضى والفلتان عبر سنوات الحرب الأهلية المريرة التي مر بها البلد والتي أدت إلى انهيار شبه كامل للمؤسسات الرسمية الراعية لهذه المعضلة طوال ستة عشر عاماً. إن ما يعانيه لبنان من مشاكل البيئة ليس محصوراً فيه، فهذه المشكلة هي شبه جامعة للكرة الأرضية بكاملها، والوضع فيه لا يختلف عن الوضع في كثير من بلدان العالم الثالث.

تمثل المعضلة البيئية في لبنان الهاجس الأكبر الذي يواجه لبنان واللبنانيين في الوقت الحاضر، نتيجة التراخي في اتخاذ الاحتياطات الضرورية من قبل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال للتصدي لها

غير أن كون الرقعة اللبنانية ضيقة وجمال لبنان وتراثه يعدان مورداً أساسياً له، أصبحت معضلة البيئة مشكلة أساسية فيه يجب الاهتمام بها جدياً وبسرعة قبل فوات الأوان.

ويجب ألاّ يغيب عنا اهتمام دول العالم بهذه المعضلة، فكانت هناك «قمة الأرض» التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ والتي ناقشت مخاطر هذا الموضوع على مجمل الكرة الأرضية ودور العالم المتقدم تجاه البلدان النامية، وأرست قواعد التنمية المستدامة وأهمها ورقة العمل رقم ٢١. كما كان للأمم المتحدة دور بارز بالدعوة إلى المؤتمر العالمي في استانبول في صيف ١٩٩٦ (Habitat II) للبحث في موضوع المستوطنات البشرية لما تمثله هذه المعضلة من تأثير جامح في التآكل البيئي الحاصل في العالم أجمع، ولو بنسب متفاوتة، والتركيز على ضرورة إعطاء التنظيم المُدُني دوره الفعّال في لجم هذا التدهور.

إن معضلة البيئة المدينية هي الأخطر والأوسع، لكونها تشمل الرقعة اللبنانية بكاملها وربما جميع القطاعات الإنتاجية، كما تشمل كل مواطن مقيم عليها. كما أن معالجة النفايات، والتلوث الهوائي، والصرف الصحي، والمياه الجوفية... الخ، قد تكون قابلة للتصحيح بالاستعانة بالتقانة الحديثة إذا ما تأمنت النيات والاعتمادات لها، غير أن التلوث المديني على النحو الحاصل

(*) نقيب المهندسين - بيروت.

الآن قد يكون من المستحيل إزالة انعكاساته السلبية أو تصحيحه. لكن ذلك كله يجب ألا يردعنا عن بذل الجهد لإيجاد ضوابط للحد من التفشي الحاصل وترشيد دور التنظيم المدني بهدف تصحيح أدائه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان.

إن صرخة الضمير التي بدأت تواجه التلوث البيئي في لبنان وتعدد الجمعيات والهيئات غير الحكومية الناشطة فيه هما دليل صارخ على حجم المعضلة والوعي لمعالجتها.

وقد نال التنظيم المدني وأداؤه قسطاً كبيراً من النقد من قبل هذه الهيئات، قد يكون البعض منه صحيحاً، غير أن الكثير ناتج من قلة معرفة بدقة مهام التنظيم المدني والقيود القائمة حالياً التي تؤدي إلى تقلص أدائه وشمولية مسؤوليته.

فقيام التنظيم المدني بدوره المسؤول لا يمكن أن يتم دون ربطه بالمشروع الإنمائي الشامل. كما أن مخططات وقيود التنظيم المدني هي المستند التنفيذي لتطبيق الخطة الإنمائية الشاملة والمتكاملة. وسيبقى هذا الدور مبتوراً ما دام لبنان يفتقد هذه الخطة ولا يستند إلى وثيقة واضحة تحدد موارده وتوزع الأنشطة في جميع مناطقه بدءاً من التوزيع العادل للثروات الطبيعية مروراً بالأنشطة الإنتاجية والحفاظ على البيئة وتخفيف الضغط السكاني عن المدن والعاصمة وضواحيها وصولاً إلى تأليف إطار عام لمخططات التنظيم المدني التوجيهية منها والتفصيلية.

لقد أنشىء مجلس الإنماء والإعمار وأعطي الاستقلالية الكاملة لفترات زمنية، ومنحت الحصانة لأعضائه. والغاية الأساسية من وراء ذلك وضع المخطط الشامل للإنماء من دون تدخل أو ضغوطات.

إن معضلة البيئة المدينية هي الأخطر والأوسع، لكونها تشمل الرقعة اللبنانية بكاملها وربما جميع القطاعات الإنتاجية، كما تشمل كل مواطن مقيم عليها

وها نحن بعد انقضاء نحو عشرين سنة على إنشاء المجلس المذكور لم يتوصل هذا المجلس إلى وضع المخطط بعد. إن تكليف مجلس الإنماء والإعمار وضع الإطار التوجيهي العام لمهام التنظيم المدني أو ما اتفق على تسميته الخطة الشاملة لترتيب الأراضي (Aménagement du Territoire) جاء لأن هذه المهمة تتطلب التنسيق والربط بين الإنماء الاقتصادي من جهة والتوازن الجغرافي والتنمية الاجتماعية على مستوى الأراضي اللبنانية كافة من جهة أخرى. وهذه مهمة لا تستطيع وزارة بمفردها القيام بها.

لذلك فإني سأعرض أولاً الخطوط العريضة للعوائق الحالية التي تعرقل إنجاز وضع الخطط الإنمائية في لبنان لاستخلص من بعده بعض الأسس والخيارات التي يجب أن تُعتمد لتحصين عمل التنظيم المدني وحماية البيئة المدينية.

١ـ عوائق وضع الخطط الإنمائية

يواجه لبنان كما يواجه بلداناً أخرى في العالم تمر في مرحلة التطور، معضلات وقيود إنمائية متشابهة على الرغم من الخلاف بالتاريخ والجغرافيا والحضارة والاقتصاد. ونسرد ما يلي الأهم منها:

أ ـ المعضلات

إن أهم هذه المعضلات تتمحور حول الأمور التالية:

ـ تزايد عدد السكان بنسب مرتفعة.

ـ انتشار التمدد العمراني في العاصمة والمدن الرئيسية.

ـ تمدد عمراني فوضوي نتيجة النزوح من الريف إلى المدينة.

ـ إهمال في توزيع منافع الخطط الإنمائية على نحو متوازن.

ـ الإخفاق في تطوير البنية التحتية والبيئة الاجتماعية بوتيرة تتمشى مع تزايد الإنتشار الديمغرافي في المدن.

ـ الإخفاق في تنمية التجهيز الصناعي وتفشي البطالة وتقليص فرص العمل.

ـ المواجهة مع الحداثة واعتماد حلول مقتبسة من حضارات دخيلة وخصوصاً في معالجة المجمعات السكنية ومساكن ذوي الدخل المحدود والعمارة.

ـ الرضوخ من قبل المؤسسات العامة لأهداف المردودية الاستثمارية المرتفعة والمضاربات العقارية من أصحاب النفوذ.

ب ـ القيود والعوائق

يتلخص أهم هذه العوائق بما يلي:

ـ قيود عائدة إلى تدني المستوى المهني والتقني لأصحاب الاختصاص لوضع الخطط الإنمائية (مهندسون، أطباء، مخططون، أساتذة، ممرضون... الخ) وقلة عددهم.

ـ ضآلة الموارد المالية للإنفاق على تنفيذ الخطط الإنمائية.

ـ ضعف الجهاز الإداري والمؤسسي في القدرة على إدارة الخطط الإنمائية وتشابك الصلاحيات في اتخاذ القرار.

ـ مركزية القرار وإضعاف المشاركة في وضع الخطط.

ـ التدخلات السياسية الناتجة من تقديم المشاريع الفردية على المشاريع الإنمائية المترابطة بالخطة والاهتمام من قبل السياسيين وأهل السلطة بتنفيذ المشاريع التي تؤمن مكاسب سياسية خاصة بهم.

ـ الضعف في التنفيذ، إذ إن مردودية الخطة ليست في وضعها بل في إمكان تنفيذها وتكييفها مع المتطلبات المستجدة.

ـ فقدان المراقبة في ملاحقة تطبيق الخطة، الأمر الذي يؤدي إلى تغليب بعض الأهداف على غيرها وطغيان بعض الأجهزة الفاعلة على أجهزة أخرى.

ـ استقلال التنفيذ عن الجهات المصممة، الأمر الذي يحول في أغلب الأحيان دون ترجمة توجهات الخطة على نحو صحيح ودون برمجة تنفيذها.

ـ قيود النظام العالمي الجديد، وهو ما برز بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام

الاقتصادي الاجتماعي المنبثق منه. وقد أدى انهيار هذا النظام إلى قيام ما أصبح يسمى تحالف «اليمين الجديد» في البلدان الغربية، وبالأخص بريطانيا والولايات المتحدة. وأهم عنصر في معالم هذا التغيير هو تزايد التركيز على ما يسمى «قوى السوق» ومشاريع الخصخصة على حساب المشاريع والمسؤوليات العائدة للقطاع العام.

إن عوائق هذا النظام هي ارتباطه بالشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية على البلدان النامية للحصول على قروض ميسرة شرط التخلي عن ارتباطاتها السابقة في تحمل مسؤولية الحماية الاجتماعية والدور المؤسسي بالرقابة.

كما أدت هذه المبادىء في البلدان النامية إلى إضعاف الدور المؤسسي في إدارة الخطط الإنمائية وترك المجال لاستغلال الموارد العامة من قبل القطاع الخاص وتهميش دور الدولة في الرقابة وإضعافه، الأمر الذي فتح الباب للفساد والرشوة وتشويه البيئة المدينية لمصلحة الاستثمار الخاص.

- إن قيود مؤتمر قمة الأرض سنة ١٩٩٢ للحفاظ على البيئة وإمكان الالتزام بها تتطلب جواباً صريحاً من قبل المجتمع الدولي حول توزيع الموارد بين البلدان المتطورة والبلدان النامية والمتخلفة لمعالجة هذا الموضوع الكوني في نطاقه الأوسع.

في هذا الوصف القاتم للحالة الإنمائية في لبنان ليس من الغريب أن يعاني التنظيم المديني فيه المشاكل التي برزت والتي أصبحت ربما المشكلة الأساسية له. فالتلوث المدني ظاهر على مجمل الشاطىء اللبناني الذي لا يزال اغتصابه مستمراً في ردم البحر لمنافع استثمارية عقارية أو لإنشاء مرافىء تجارية لمصلحة كبار الممولين دون مراعاة البيئة المدينية والتراثية أو الاجتماعية للمناطق المجاورة. كما لا تزال قيود التنظيم المدني تسحق تحت ستار تشجيع الإستثمارات السياحية أو زيادة واردات وزارة الإسكان أو التعويض من الاستملاك ورفع عوامل الاستثمار.

كما أن التراث الهندسي المعماري لا يزال يهدم لمصلحة المستثمرين العقاريين ويهدم معه النسيج الاجتماعي والبيئة الحضارية وذاكرة البلد التراثية، فمشروع إعادة إعمار وسط بيروت ومشروع مرفأ صيداً واغتصاب واجهتها البحرية مثالان على التعاطي مع التراث، وهنالك أمثلة أخرى كثيرة.

وبفقدان الخطة الإنمائية الشاملة تبقى معضلة النزوح إلى العاصمة والمدن الرئيسية مشكلة أساسية، وتهدر بسرعة المساحات الزراعية الخضر لمصلحة التمدد العمراني السريع، وتقام الكسارات والمقالع بين القرى والأحراج، وتتفشى الصناعات على نحو عشوائي، ويسمح بالبناء بكثافة على مجمل الأراضي غير المنظمة، التي تمثل ٩٠ في المئة من مساحة الأراضي اللبنانية. كما إعادة المهجرين إلى قراهم المهدمة رافقتها فوضى عمرانية شبه شاملة في المناطق الريفية التي شملها هذا المشروع، الأمر الذي بات ينذر بتشويه بيئي واسع للريف اللبناني.

٢-الخيارات المتاحة لتنظيم مدني فاعل

إن النصوص القانونية للتنظيم المدني القائمة في لبنان تشمل صلاحيات ونطاق عمل كافية لتكون أداة صالحة، ولا بد لنا من ذكرها، ولو بالتفصيل لإبراز أهميتها وشموليتها وللتركيز

على أنه إذا ما كانت هناك من معضلات تنظيمية فهي أكثرها في التطبيق وليست في النصوص.

تنقسم تصاميم وأنظمة المدن والقرى إلى تصاميم وأنظمة توجيهية وتصاميم وأنظمة تفصيلية:

أ ـ التصاميم التوجيهية

تحدد التصاميم والأنظمة التوجيهية النطاق العام للترتيب والقواعد والإتجاهات الأساسية لتنظيم المنطقة، وعلى الأخص امتداد المناطق السكنية. وتؤخذ في الحسبان العلاقة بين التجمعات السكنية والمناطق المجاورة، ثم التوازن الذي تتوجب المحافظة عليه بين تطور مناطق امتداد العمران من جهة وبين المواقع الطبيعية والأنشطة الزراعية والمناطق الحرجية من جهة أخرى. كما تحدد التصاميم وجهة استعمال الأرض بصورة إجمالية في ضوء المصلحة العامة، ومواقع الخدمات العامة والبيئية الأساسية والتنظيم العام للنقل داخل المنطقة وبين المنطقة وخارجها، ومواقع الأنشطة الإنتاجية، وكذلك مناطق امتداد السكن المناسبة والأحياء القديمة التي يتوجب تصحيح محيطها. وتوجه التصاميم التوجيهية مشاريع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وتنسقها.

ب ـ التصاميم التفصيلية

تحدد التصاميم والأنظمة التفصيلية قواعد وشروط استعمال الأرض ضمن المنطقة، بما في ذلك إمكان منع البناء. وتعين على الأخص:

قيام التنظيم المدني بدوره المسؤول لا يمكن أن يتم دون ربطه بالمشروع الإنمائي الشامل. كما أن مخططات وقيود التنظيم المدني هي المستند التنفيذي لتطبيق الخطة الإنمائية الشاملة والمتكاملة

ـ حدود المنطقة الآهلة مع مراعاة القيمة الزراعية للأرض وإمكان وجود تجهيزات مهمة للزراعة المكثفة أو للري.

ـ وجهة الاستعمال الأساسية للأراضي أو الأنشطة الإنتاجية في كل منطقة بحسب متطلبات الخطة.

ـ عوامل الاستثمار المسموح بها للبناء في ضوء التجهيزات العامة المتوافرة أو المزمع إنشاؤها في المنطقة لمراعاة النمو الديمغرافي المرتقب في الخطة الإنمائية.

ـ المناطق المبنية التي يجب المحافظة على طابعها الخاص عند ترميم الأبنية وعند الترخيص ببناء جديد فيها وتحديد الشروط المناسبة لذلك.

ـ حدود ووجهة استعمال شبكة الطرق التي يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

ـ حدود الأحياء أو الشوارع أو الأبنية الأثرية أو المواقع الطبيعية المطلوب حمايتها أو إبرازها لأسباب جمالية أو تاريخية أو بيئية.

ـ الأراضي التي يجب المحافظة عليها للإستثمار الزراعي أو للحماية البيئية.

ـ حدود وتنظيم الساحات والحدائق العامة والملاعب الرياضية والجنائن والفسحات الحرة المختلفة وما يجب الإبقاء عليه من أماكن مشجرة أو تعديله أو إنشاؤه.

ـ المناطق، وفي داخل هذه المناطق الأجزاء الواجب إعدادها لنوع معين من الاستعمال أو

لشكل خاص من السكن، وكذلك المناطق التي يمنع فيها البناء بصورة موقتة أو نهائية.

ـ المواقع التي يجب الاحتفاظ بها للأبنية والمصالح العامة والإنشاءات التي تقتضيها الحياة الاجتماعية.

ـ المناطق التي يمنع أو يسمح فيها، ضمن شروط معينة، إنشاء مؤسسات صناعية وتجارية وسواها وتوسيع مؤسسات موجودة.

ـ المناطق الواجب ترتيبها بطريقة الضم والفرز وفق قانون ضم الأراضي وفرزها في الأماكن الآهلة، أو بواسطة الشركات العقارية أو بطريقة استملاك المناطق أو غيرها.

ـ الشروط الفنية العائدة لمساحة وقياسات العقارات الموجودة الصالحة للبناء وشروط الفرز في كل منطقة. وتحدد التصاميم والأنظمة التفصيلية الإرتفاقات لمصلحة السلامة العامة والصحة والسير والتجميل والبيئة، ويمكنها على الأخص تحديد القواعد المتعلقة بشيد الأبنية أو مجموعة الأبنية والمسافات بينها واستحداث المنظورات المعمارية والحفاظ عليها، وحجوم الأبنية وارتفاعاتها القصوى والدنيا وعدد طوابقها وتراجعاتها ووجهة استعمالها وتنظيم محيطها.

يمكن تصاميم تدعى «تصاميم تصنيف المناطق» أن تحدد في كل محلة أو مجموعة أماكن آهلة، أو منطقة، قطاعات يحتفظ بها لأنواع معينة من الاستعمال، وأن تحدد عوامل الاستثمار المسموح بها.

بفقدان الخطة الإنمائية الشاملة تبقى معضلة النزوح إلى العاصمة والمدن الرئيسية مشكلة أساسية، وتهدر بسرعة المساحات الزراعية الخضر لمصلحة التمدد العمراني السريع

إن الإرتفاقات التي تفرض عملاً بقانون التنظيم المدني لحماية الصحة والسلامة العامة، والمحافظة على جمال الطبيعة، أو البيئة، أو التي تتعلق بوجهة استعمال الأرض، وأشكالها وألوانها، وعدد طوابقها، والتراجع عن حدود العقار، ومعدل الإستثمار السطحي، وعامل الإستثمار العام، والمنع الموقت من البناء لمدة لا تتجاوز السنتين وغيرها من الإرتفاقات، باستثناء تلك التي تخضع لقوانين خاصة، لا تعطي الحق في أي تعويض.

كما أن الإرتفاقات المنشأة بموجب تصاميم وأنظمة المدن والقرى، وبموجب تصاميم تصنيف المناطق، لا تنشىء حقاً في التعويض إلا حين يكون لارتفاق منع البناء (non aedificandi) طابع نهائي من شأنه أن يجعل قطعة الأرض غير قابلة للبناء، بحيث يتوجب تعويض يساوي نصف الفرق بين قيمة قطعة الأرض قبل إنشاء الإرتفاق وبين قيمتها بعد إنشاء الإرتفاق بتاريخ صدور مرسوم تصديق التصميم والتصنيف، ويجب المطالبة بالتعويض، تحت طائلة سقوط هذا الحق، خلال خمس سنوات من تاريخ إبلاغ المرسوم، الذي صدق التصميم أو التصنيف إلى صاحب العلاقة.

وبموجب هذه النصوص القانونية يمكن الإدارة أن تخصص كل عقار أو جزءاً من عقار للإستعمال الأفضل على المستوى الوطني:

ـ فتركز الأحياء السكنية في المواقع المناسبة حيث المناخ وانحدار سطح الأرض واتجاه الريح وتأمين الخدمات.

ـ وتمنع البناء في الأمكنة التي تكون خطرة على السكان كالمناطق المنخفضة المهددة بالفياضانات أو الأراضي المعرضة للإنزلاق.

ـ وتحمي الأراضي الزراعية الخصبة لضمان استمرار الزراعة في لبنان كأحد مقومات الاقتصاد الوطني وكعنصر أساسي وضروري لمستقبل لبنان الذي يستورد القسم الأكبر من حاجاته الغذائية يصل بعضها إلى نسبة ٨٥ في المئة.

ـ وتحافظ على المناطق الحرجية والمواقع الطبيعية.

ـ وتجمع الصناعات في مناطق صناعية محددة يتم اختيارها في المواقع المناسبة.

ـ وتحدد كثافة البناء الممكنة، أي كثافة السكان، فلا تزيد على حد مقبول لكي لا يتحول إلى أحياء مكتظة مع ما ينتج من مشاكل إنسانية واجتماعية، أو تزيد على طاقة الخدمات العامة المؤمنة: فيعجز الشارع عن استيعاب السيارات، وقسطل المياه عن تأمين حاجة السكان، وسلك الكهرباء عن نقل الطاقة المطلوبة، وقسطل الصرف عن استيعاب المياه المستعملة فيطفح على الطريق... ولا تكون الكثافة خفيفة جداً، فتفقد الطابع الاجتماعي وصلة الجوار وتكلّف غالياً لتجهيزها بالشبكات العامة.

ـ ولا تعطى رخصة استثمار الكسارات والمقالع إلا في أماكن محددة وضمن شروط فنية مناسبة كتسوية الأراضي وغرسها بعد انتهاء الأشغال فلا تبقى جروحاً عميقة في سفوح الجبال.

ـ وتخطط الطرق للمناطق التي تريد امتداد العمران إليها وتمنعها عن المواقع التي تريد المحافظة عليها، لأن وصول الطريق إلى مكان معين يدخل المنطقة ضمن الأراضي المخصصة للبناء عملياً.

ـ وتحمي الشواطىء البحرية، هذه الثروة الوطنية التي لا تقدّر بثمن، والتي يصنفها القانون ملكاً عاماً بتصرف العموم كالطريق تماماً والتي تؤلف أحد أهم عناصر إنماء السياحة في المستقبل.

ـ وتركّز مواقع الأنشطة المختلفة بالنسبة إلى أمكنة السكن للمساعدة على التخفيف من أزمة السير ونفقات النقل. فإذا استطعنا تأمين جزء من حاجات الإنسان التي يتنقل من أجلها في أمكنة قريبة من سكنه فلن يبقى هناك مبرر لجزء من تنقلاته. وقد بيّنت الإحصاءات التي تمت أخيراً ضمن منطقة بيروت المدينة أن أكثر من ٦٠ في المئة من التنقلات الحالية تتم بسبب العمل.

ـ وترفض رخصة الإفراز في الأماكن التي لا تريد وصول البناء إليها.

ـ وتمنع البناء الذي يلحق الضرر بالبيئة أو بالصحة العامة أو بالطبيعة أو بالمنظورات المعمارية.

ـ وتفرض شروطاً للبناء من حيث الشكل والحجم وعدد الطوابق والإرتفاع ونوع المواد والألوان الخارجية للمحافظة على جمال المدينة أو المجموعة السكنية وعلى تناسق الحي والشارع.

ـ وتفرض شروطاً صحية لتأمين البيئة الداخلية المناسبة للسكن والعمل داخل الأبنية، من

ارتفاع السقف والإنارة والتهوئة إلى الابتعاد من الجار والتخفيف من انتقال الضجيج، والحفرة الصحية الفنية المناسبة لمنع المياه المبتذلة من التسرب إلى الخارج، أو إلى المياه الجوفية فتلوثها.

- وتفرض شروطاً للسلامة العامة في الأبنية للحماية من أخطار الحريق وتحمّل نتائج الهزات الأرضية.

- ولا توافق على إعطاء رخصة البناء إلا إذا تضمن تصميم البناء المرآب المناسب والكافي لاستيعاب السيارات اللازمة لخدمته ولتخصيص الشارع والرصيف لسير السيارات والمشاة.

- ويمكن أن ترفض رخصة البناء إذا كانت الأبنية، نظراً إلى مواقعها وحجومها ومظاهرها الخارجية والمنشآت المنوي شيدها أو تغييرها، من شأنها أن تضر بالصحة والسلامة العامتين وبالمنظورات الطبيعية أو بالبيئة أو بالمنظورات المعمارية.

- ويمكن أن تفرض عند الترخيص بالبناء القيام بأشغال مختلفة، كغرس الأشجار وتنفيذ الطريق والإنارة وإنشاء خطوط المياه والكهرباء والمجارير والمساهمة نقداً في تنفيذ هذه الأشغال.

- ويوقف العمل فوراً في ورشة البناء عند حصول أية مخالفة، وتسجل المخالفة في السجل العقاري وتتخذ العقوبات بحق المهندس المسؤول وبحق متعهد التنفيذ ولا يمكن استئناف العمل إلا بعد إزالة المخالفة.

هذا ويمكن السلطة العامة ألا تتوقف عند وضع التصاميم والأنظمة، الذي يوصف أحياناً بالتنظيم المدني السلبي (Urbanisme réglementaire) بل يمكن الإنتقال إلى التنفيذ الفعلي لهذه التصاميم (Urbanisme opérationnel)، ولدى الإدارة إمكانات عديدة تمكنها من اختيار الطريقة المناسبة لتنفيذ تخطيط أو تصميم وفقاً للوضع الراهن، نذكر منها:

- الاستملاك لأجل المنفعة العامة الذي يسمح للسلطات العامة استملاك العقارات أو أقسام من العقارات اللازمة لتنفيذ مشروع عام، شرط توافر عنصر المنفعة العامة.

- استملاك المناطق، حيث يحق للإدارة أن تستملك المساحات المبينة في التصميم والمعدة للمصالح العامة، كالشوارع والطرقات والمساحات والحدائق والأبنية العامة... كما يحق لها أن تستملك كامل المساحات موضوع التصميم أو تلك العائدة لمنطقة منه، والأملاك المكتسبة على هذه الصورة يمكن بيعها بالمزاد العلني إذا اقتضى الأمر، بعد تنفيذ الترتيب أو الإفراز أو الضم والفرز، كما يمكن استثمارها مباشرة من قبل الإدارة أو إنشاء أبنية عليها وبيعها أو تأجيرها بصورة دائمة، أو العودة إلى بيعها بعد ذلك. ويسمح هذا التدبير للسلطات العامة بتجهيز المناطق الصناعية أو الأحياء السكنية الجديدة في المواقع المناسبة.

- إنشاء شركة عقارية مختلطة تضم الملاكين وسائر أصحاب الحقوق، التي تدخل في تقدير قيمة العقار، بما فيها حقوق المستأجرين والمستثمرين، وكذلك الدولة أو البلديات ذات العلاقة، سواء أكانت منفردة أم كانت مجتمعة. وترتب الشركة المنطقة وفقاً لأحكام التصميم والنظام العائدين لها، ويمكنها أن تبيع الأراضي المرتبة كما يمكنها إنشاء أبنية عليها وبيعها أو تأجيرها أو استثمارها.

يوزع صافي الأموال الناتجة من هذه البيوع أو التأجير والاستثمار على المساهمين بالنسبة إلى الأسهم التي بحوزتهم.

- إنشاء مؤسسة عامة ذات طابع تجاري لأجل ترتيب كل أو جزء من منطقة سيوضع لها تصميم ونظام وتنظيم مدني. وتقوم المؤسسة العامة بالتملك المؤقت بواسطة الإستملاك لجميع العقارات الواقعة ضمن نطاق عملها، بما فيها جميع الحقوق على هذه العقارات. ثم تعد برامج التجهيزات العامة وتنفذها مباشرة أو بواسطة الإدارات والهيئات العامة، المختصة أو البلديات. ثم تقوم بضم وفرز العقارات، وتعد برنامج البناء، وتعيد توزيع العقارات على المالكين بنسبة حقوق كل منهم، وتؤمن عودة المستأجرين أو المستثمرين إلى أماكن جديدة في الأبنية المشيدة أو التعويض عليهم.

- إجراء ضم وفرز لترتيب المناطق الآهلة بناءً لطلب المالكين أنفسهم، أو بمبادرة من السلطة العامة، وذلك لإنشاء أحياء جديدة أو لتعمير أحياء مخربة أو لتنفيذ مشروع عام.

- تحصيل ضريبة التحسين من أصحاب العقارات المستفيدة من إنشاء مشروع عام كالطريق أو الحديقة العامة.

فالإمكانات متوافرة إذاً للإدارة لاستعمال قوانين وأنظمة التنظيم المدني كأحد أنجح الوسائل للتخطيط وترتيب الأراضي.

أردت من وراء هذا السرد المفصل إبراز شمولية صلاحيات التنظيم المدني في حماية البيئة كما هو منصوص عليه في القانون اللبناني. غير أن ما يعيق استعمال هذه النصوص ويقلص مسؤولية التنظيم المدني في حماية البيئة المدينية يجب إزالته لخلق المناخ الملائم لممارسة هذه المسؤوليات. وأسرد هنا الخيارات الرئيسية التي يساعد تأمينها على تفعيل دور التنظيم المدني في أداء مسؤولياته.

أ- الخطة والسياسة

إن الخطة والخيارات التي تحتويها هي في الأصل خيارات سياسية تتبناها الحكومات. غير أن ما يؤمن نجاح وضع الخطة ونجاح تنفيذها يتطلب إيماناً من قبل السياسيين بضرورة وضعها والإلتزام بها والقبول بقيودها مهما تضاربت محتوياتها مع المصالح السياسية الخاصة وهذا لا يزال مفقوداً في لبنان.

ب- الإنماء المتوازن

الاهتمام بالإنماء المتوازن وإعطاء الإنماء المناطقي حقه لدرء الخطر من التمدد العمراني في المدن الآهلة وبخاصة العاصمة وضواحيها.

ج- التشابك الإداري والإدارة

إن نجاح التنظيم المدني يتطلب تركيز مسؤولية القرار والمتابعة وعدم تشرذم القرار بتوزيعه على مراجع وإدارات مختلفة (وزارة الشؤون والبلدية والقروية، ووزارة البيئة، ووزارة الداخلية، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الصناعة، ووزارة النقل... الخ)، مع ضرورة تطوير الإدارة ورفعها إلى المستوى المطلوب لمواجهة الظروف الراهنة. كما أنه من الضروري إلحاق التنظيم المدني بالإدارة التصميمية، وليس بالإدارة التنفيذية (وزارة البيئة أو وزارة

التصميم في حال إعادة إنشائها) وتقوية جهاز الرقابة وقمع المخالفات.

إن ما صدر بتاريخ ١٥/١/١٩٩٧ عن مجلس الوزراء بإقـراره مشروع قانون إنشاء وزارة الصناعـة وإعطائهـا حق اقتـراح إنشـاء المدن والمناطـق الصناعيـة دون الرجـوع إلى التنظيم المدني، وخلافاً لقانون تأسيسه، لدليل على تجاهل هذا الأمر، وعلى خطورة تشريعه.

د ـ قانون البناء

إعـادة النظر في بعـض المـواد من قـانون البناء لتنظيم الـغـلاف البـيـئي والعلو الأقـصى للمجمـعات السكنية وإلغاء إمكان حصـول تجـاوزات وتفسيرات للنصوص المـوضوعة، وعدم إعطاء رخص هدم الأبنيـة ذات الطابع التراثي قـبل الكشف عليـها وتقـويم أهميـتها ومنـع فرز الأراضي الزراعية والأحراج لأهداف استثمار عقـاري وخفض عامل الإستثمار في المناطق غير المدروسة وغير المصنفة.

هـ ـ الإحصاءات والمراجع

تقوية مركز الإحصاءات ووضـع مستندات الحاجات التجهيزية القطاعية وتحديثها.

و ـ المخطط الشامل للبنان

ضـرورة الإسراع في وضع المـخطط الشامـل للرقعـة اللبنانيـة، لكونه الإطار العام لعـمل التنظيم المدني والتوجيهات الأساسية، وهو مصدر لمجمل الخيارات التنظيمية.

ز ـ التثقيف والمجتمع والتوعية

التركيز على دور الثقافة في أمور التنظيم المدني والرجوع إلى الجذور الحضـارية والتراثية في معالجـة الترتيب المدني وحماية الذاكـرة والنسيج الاجتماعي من الحـداثة الدخيلة والحلول الغربية، ووضـع الدراسات ونشـرها لبناء ريفي صالح وتشجيع نشر كل مـا له علاقة بالتاريخ والحضارة والتراث.

استعـمال جميع الأساليب المـتاحة لتوعيـة المواطن لأهداف التنظيم المدني في حمـاية مصلحة الوطن عن طريق حماية المواطن ومصالحه وإدخال مفاهيم التنظيم المدني في مفاهيم التربية العامة.

ح ـ الشفافية والمشاركة وتغذية الموارد

عـرض المشـاريع التنظيـميـة للمواطن لإبـداء الرأي وفتح المـجال لـلمناقشـة والتعـاطي الديمقراطي مع المجتمع الأهلي وتقـوية دور البلديات في تحديد المطالب والأهداف والاستعانة بالهيئات غير الحكومية لتوسيع فاعلية المشاركة.

ضرورة وضع قوانين مالية لفرض ضريبـة على التحسين العقاري تغذي صناديق البلديات لحماية التراث ومساعدة الترميم واستملاك الفسحات وتجميل الحدائق.

ط ـ رفع مستوى الأداء

التعاون مع الجسم الهندسي والنقابات المهنيـة لرفع مستوى الأداء المهني والرقابة الذاتية، والتعـاون المسـتـمر بين نقـابة المهندسين ومـديرية التنظيم المدني، كـما يتطلب هذا التـعاون الوصول إلى اعتماد المهندس المعماري المصمم الوحيد لمشاريع البناء خلافاً للواقع الحالي.

هذا سرد لبعض الطروحات التي قد تساعد على تفعيل دور التنظيم المدني في حماية البيئة 

عبد الله زخيا (*)

نحو قانون يحمي البيئة

تندرج قوانين البيئة في الإطار العام للضوابط الطبيعية التي تحفظ وتحمي التوازنات البيئية والتنوع الأحيائي، فهي تؤدي لدى الإنسان الدور نفسه الذي تؤديه القوانين الطبيعية التي تسير عليها جميع الكائنات الحية الأخرى حفاظاً على الثروة الطبيعية وعلى استمرارية الحياة ونوعيتها على الأرض.

إذا تمعنا بالقوانين اللبنانية منذ نصف قرن حتى اليوم نرى أنها احتاطت لأهم أمور البيئة، فمنعت تشويه وتملك الشاطىء والأملاك العامة وسرقة الآثار والرمال والحصى ورمي النفايات على الطرقات وفي الأملاك العامة والخاصة وتصريف المياه المبتذلة إن بواسطة الآبار الارتوازية أو في الأنهر ومجاري المياه وعلى الشاطىء. وهذه القوانين تحمي الثروة السمكية وتمنع استعمال المتفجرات و السموم وتحمي الثروة الحرجية والطيور والعصافير النافعة وتؤمن حماية المواقع الطبيعية والتراث الوطني والموارد المائية وتكافح التلوث.

١ ـ في التشريعات القائمة

أ ـ حماية الأحراج

نظم قانون الأحراج سنة ١٩٤٩ وتعديلاته استعمال الأحراج على نحو يحافظ على استمراريتها وحماية التربة والمياه والمواقع السياحية، فأخضع القطع لرخصة مسبقة ومنع قطع الأشجار الصمغية.

وبتاريخ ١٩٩٦/٨/١ صدر القانون ٥٥٨ الذي أعلن محمية أحراج الملك العام والبلديات، فمنع كل الأعمال التي تؤدي إلى الإضرار بها.

ب ـ المحميات والتنوع الأحيائي

لم يطرح موضوع التنوع الأحيائي في لبنان على نحو مباشر إلا بعد انعقاد مؤتمر ريو العالمي سنة ١٩٩٢ واشتراك لبنان فيه وتوقيعه معاهدة ريو للتنوع الأحيائي.

(*) محام، ومسؤول عن قسم البيئة في الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ـ بيروت.

لذلك فلا تزال التشريعات اللبنانية مقصرة لهذه الناحية ويجب تحديثها. إلا أنه صدرت قوانين وقرارات عدة استحدثت محميات طبيعية للمحافظة على هذا التنوع، ومنها القوانين التي استحدثت محمية حرج إهدن ومحمية جزر النخل ومحمية أرز الشوف، وقرارات عديدة استحدثت محميات عدة أهمها: أرز بشري وأرز تنورين وأرز جاج وأرز حدث الجبة وغابة الأرز في منطقة الويسة الهرمل وغابة الأرز والشوح واللزاب في منطقة القموعة - عكار وفي منطقة كرم شباط وغابة الأرز والشوح واللزاب والسنديان والعفص والملول في عكار وفي قناة، وهناك محمية سيسوك في عكار وقرية سلم في بنت جبيل وحبالين في جبيل. ومنعت هذه التشريعات كل عمل يسيء إلى هذه المحميات أو يلحق الضرر بها، وأوجدت عقوبات رادعة.

ج - حماية الآثار

يحمي القرار رقم ١٦٦ الصادر سنة ١٩٣٣ الآثار المنقولة وغير المنقولة من كل أنواع التعديات والتشويه، سواء أكانت في الأملاك العامة أم كانت في الأملاك الخاصة. كما أجاز وضع الآثار غير المنقولة على لائحة الجرد العام التي تحد من التصرف بالعقار وتفرض حقوق ارتفاق عليه، وأوجب أخذ موافقة المديرية العامة للآثار عند إجراء أي تخطيط عام، وقد تم فعلاً وضع مئات المباني في لائحة الجرد العام في جميع المناطق.

د - حماية المواقع الطبيعية

إن القانون رقم ٨ سنة ١٩٣٩ سد النقص الحاصل في قانون الآثار بحيث جعل الحماية تشمل كذلك المناظر والمواقع الطبيعية والتاريخية والعلمية والجمالية والسياحية وحتى الأشجار ولو منفردة. وعملاً بهذا القانون صنفت بمرسوم ٤٣٤ سنة ١٩٤٣ ثمانية مواقع مختلفة مواقع محمية: الأرز، دير القلعة، غابة بولونيا، سنديان المروج، حرش بيروت، بحيرة اليمونة، الجسر الطبيعي على نبع اللبن ومباني بعلبك التاريخية. ولكن منذ ذلك التاريخ يجهل المسؤولون أو يتجاهلون هذا القانون.

وسنة ١٩٩٠ انضم لبنان إلى اتفاقية الأونيسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي تاريخ ١٦/١١/١٩٧٢. وقد وضعت صور وجبيل وبعلبك وعنجر على لائحة التراث العالمي، وقد تقدمت وزارة التعليم العالي بطلب وضع عشرة مواقع أخرى على لائحة التراث العالمي، وهي المدينة القديمة في البترون وطرابلس الميناء وصيدا ومعبد أشمون ووادي نهر ابراهيم وقنوبين ونهر الكلب والعاصي وفي منطقة الشوف دير القمر وبيت الدين والباروك.

هـ - حماية الثروة الحيوانية

يمنع قانون الصيد البري استعمال الدبق والشباك ويحمي الأعشاش والبيض وصغار الطيور ويحدد الأنواع الممنوع صيدها. وقد منع الصيد حتى إشعار آخر علماً أن لبنان وقع مع الأمم المتحدة اتفاق للمحميات وهو يمنع الصيد لمدة خمس سنوات.

أما قانون الصيد البحري فمنع استعمال السموم والمتفجرات وحدد طرائق ووسائل الصيد وقد منع على المعامل تصريف مياهها الملوثة في المياه وفي البحر.

إلا أنه لا بد من وضع قانون خاص لحماية هذه الثروة من منظار التنوع الأحيائي.

و ـ حماية المياه

منذ عام ١٩٢٥ تنظم التشريعات المتعاقبة وتحمي المياه وقد صنفتها ملكاً عاماً. وسنة ١٩٧٤ صدر المرسوم رقم ٨٧٣٥ الذي منع تصريف أو رمي المياه المبتذلة أو المراحيض أو نفايات المصانع المائية بواسطة الآبار ذات القعور المفقودة أو في مجاري المياه أو البحر أو الشاطىء أو الأنهر، أو تصريفها بأية طريقة أخرى قبل معالجتها تحت طائلة سنتين حبس. طبعاً لم تطبق هذه القوانين وأصبح ٨٠ في المئة من المياه إما ملوثة أو معرضة للتلوث.

ز ـ حماية الأملاك العامة البحرية

عملاً بالقرار رقم ١٤٤/١٩٢٥ فإن ملكية الأملاك العامة البحرية لا تُكتسب بفعل الزمن ولا تباع. وعملاً بالمرسوم رقم ٤٨١٠ سنة ١٩٦٦ الذي نظم الشواطىء اللبنانية، لا يجوز تخصيص جزء من الشاطىء للاستثمار إلا إذا كان ذا صفة عامة وله مبررات سياحية أو صناعية وألاّ يكون عائقاً لوحدة الشاطىء.

ونص قانون العقوبات في مواده ٧٣٣ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٤٨ و٧٦٤ على جرائم وعقوبات بحق من أقدم على ردم أو هدم أو تخريب أو إتلاف أملاك عامة أو تلويثها أو استخرج منها نباتاً أو تراباً أو حجارة أو حصى أو رمل... الخ.

ح ـ الحماية من المقالع والكسارات

نظم المرسوم رقم ٥٦١٦/١٩٩٤ استثمار المقالع والكسارات وأخضعها لرقابة اللجنة الوطنية للمقالع وأوجب أول مرة تقديم دراسة حول انعكاساتها البيئية وألحق به خريطة المناطق المحمية في لبنان. ولكن لا اللجنة الوطنية عينت ولا المقالع المخالفة أو القائمة في المناطق المحمية أوقفت ولا الخريطة أقرت.

عملاً بالقرار رقم ١٤٤/١٩٢٥ فإن ملكية الأملاك العامة البحرية لا تُكتسب بفعل الزمن ولا تباع. وعملاً بالمرسوم رقم ٤٨١٠ سنة ١٩٦٦ لا يجوز تخصيص جزء من الشاطىء للاستثمار إلا إذا كان ذا صفة عامة وله مبررات سياحية أو صناعية وألا يكون عائقاً لوحدة الشاطىء

ط ـ التنظيم المدني

نص قانون التنظيم المدني على مبادىء عامة لتنظيم المدن والقرى وللتوازن بين التقدم المدني وحماية الطبيعة والمناظر. ولكنه لم يطبق، وعمت الفوضى في البنيان وأصبحت قرانا ومدننا تتميز بالبشاعة. ومنذ نشوء طابق المر راحت الدولة بدلاً من استعمالها التنظيم المدني للتجميل تستعمله كالبقرة الحلوب فتشرع المخالفات لزيادة مداخيلها ولو على حساب الجمال والتنظيم ونوعية الحياة.

لقد حان الوقت لتطبيق النصوص الحالية والإقلاع عن تشريع المخالفات وتحديثها حتى نتدارك الأسوأ.

ي ـ الحماية من مخاطر تخزين النفط ومشتقاته

سنة ١٩٩٤ صدر المرسوم ٥٥٠٩ الذي حدد الشروط العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع، ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة. وتعد هذه الشروط «معتدلة» قياساً على شروط السلامة العامة المعتمدة عالمياً.

وبدلاً من حصر التخزين في الجنوب والشمال في أملاك الدولة المعدّة لذلك فالدولة تنشرها على الشـاطىء وحـتى ضمن المناطـق المأهولة ولو اسـتـدعى ذلك ردم البحـر، وهكذا تعـمم المخاطر بدلاً من حصرها.

ك ـ نظام المصانع والمعامل

يعود تشريعنا إلى سنة ١٩٢٢ وقـد صنف المؤسسات إلى خطرة ومضرة بالصـحة العامة ومزعجة، وحدد شروطاً خاصة لكل نوع منها.

ولكن نظراً إلى التطور التقاني السريع أصبح هذا القانون يعد متخلفاً ويجب تحديثه وإدخال نظرية الإنعكاسات البيئية إليه والحماية من تلوث الهواء.

ل ـ الحماية من التلوث بالنفايات الضارة والمواد الخطرة

سنة ١٩٨٨ صدر القانون رقم ٦٤ الذي عـد المحافظة على سلامة البيـئة من التلوث موجب ملقى على عاتق كل شخص طبيعي أو معنوي ويرتكب جرماً قد يصل عقابه إلى الأشغال الشاقة وحتى الإعدام كل من يتسبب بتلويث البيئة بالنفايات الضارة والمواد الخطرة من جراء استيراد أو إدخال أو حيازة أو نقل هذه المواد.

م ـ حماية النظافة العامة

وضع المرسوم رقم ٨٧٣٥ سنـة ١٩٧٤ جميع القيود والشـروط المتوجبة للـمحافظة على النظافة العـامة من مضار النفـايات والأنقاض والميـاه المبتذلة ولصق الإعـلانات... الخ، بينما الإعـلانات في الواقع تحجـب الرؤية على الطرقات والـنفايات تجـتاح البـحـر والجبل والمـدن والقرى.

والمطلوب وضع قانون يتعلق بالضجيج.

ن ـ حماية البحار من التلوث

فضلاً عن وجود قوانين داخلية لبنانية عدة لحماية الشاطىء من التلوث والتعديات، فقد وقع لبنان جمـيع الاتفاقات الدوليـة لحماية البـحـر المتـوسط ولا سيمـا معاهدة حـماية البيـئة في المتوسط الصـادرة عام ١٩٨٢ والتي أتت بمفاهيم عصـرية جديدة، كتحديد مناطق اقـتصادية حصرية ونظرية التراث المشترك وتشريع الأعمال في المحيطات... الخ.

ص ـ تنظيم استعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية

نظم قـانون ٧٨/١١ تاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤ بيع وتعبـئة وتوضـيـب وصنع ورش المبـيدات ومنع استيراد المبيدات الممنوعة في بلد المنشأ وكل ما يضر بالصحة العامة.

أما المرسـوم رقم ١٠٦٥٩ تاريخ ١٩٧٠/٩/٢١ فقد أوجب مـراقبة استيـراد وإنتاج وبيع الأسمدة الكيـميائية حـفاظاً على الطبيعة وعـلى صحة الإنسان، وأنشأ لجنة مـختصة بمـراقبة الأسمدة في وزارة الزراعة.

هذا هو التشريع، أما الرقابة فمعدومة، واللبناني معرض للتسمم البطيء.

ع ـ الحفاظ على سلامة المواد الغذائية

لقد أخذ المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ١٩٨٣/٩/٩ بالمواصفات الدولية. وقد شدد القانون رقم ٨٨/٦٣ تاريخ ١٩٨٨/٨/١٢ العقوبات على بيع مواد غذائية ملوثة أو فاسدة بحيث تصل العقوبة حتى الأشغال الشاقة والإعدام فضلاً عن الغرامة المالية.

٢ ـ إعلان ريو ١٩٩٢ ومشاريع القوانين الجديدة

وقع لبنان إعلان ريو العالمي لسنة ١٩٩٢ المتعلق بالبيئة والتنمية.

ويشدد الإعلان المذكور على وجوب اعتماد الدول نظرية التنمية البشرية المستدامة التي تؤمن حياة صحيحة ومنتجة للأجيال الحاضرة والمقبلة مع المحافظة على التوازنات الطبيعية.

ولتحقيق هذا الهدف أقر الإعلان بعض المبادىء العامة التي يجب اعتمادها في سياسة الدول الإنمائية وأهمها:

ـ عد البيئة من الأمور المتعلقة بالنظام العام.

ـ مبدأ الترقب والحيطة وهو موقف احترازي لتجنب تدهور الأوضاع البيئية.

ـ مبدأ الملوث عليه التعويض من تلويث البيئة.

ـ فرض دراسة الإنعكاسات البيئية على المشاريع العامة والخاصة.

ـ حق المواطن بالمعرفة والمشاركة في إدارة أمور البيئة الذي يستتبع حق الجمعيات البيئية بالإدعاء.

وانفاذاً لهذا الإعلان قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان بتمويل مشاريع تشريعات عدة وأهمها أربعة:

الأول: خلال سنة ١٩٩٤ صدر المرسوم رقم ١٩٩٤/٥٦١٦ المتعلق بالمقالع والكسارات وخريطة المواقع التي يجب حمايتها.

الثاني: مشروع قانون البيئة العام الذي لا يزال نائماً في أدراج مجلس الوزراء على الرغم من الحاجة الملحة إليه لوضع حد للتدهور البيئي المتسارع. وقد اعتمد هذا المشروع المبادىء التالية:

ـ مبدأ الترقب والحيطة.

ـ مبدأ الملوث/ المعوض.

ـ مبدأ الإعلام ومشاركة المواطن.

ـ مبدأ تصحيح التعدي على البيئة في الأساس.

ـ مبدأ التنسيق بين المؤسسات العامة.

ـ مبدأ دراسة الإنعكاسات البيئية للمشاريع العامة والخاصة.

الثالث: مشـروع مـرسـوم الانعكاسـات البيئـية الذي ما زال ينتظر إقـرار قانون البيـئة العام.

هذا المشروع يفـرض تقويماً مسبـقاً من قبل رجال الإختـصاص للإنعكاسات البيـئية لكل مشروع عام أو خاص استثماري أو إنشائي أو تطوير أو توسيع القائم منها ولا سيما تأثيره في الثروة اللبنانية والحيـوانية والبيئية الطبيـعية. وعلى المشاريع القائمة تسوية أوضـاعها خلال أربع سنوات.

كل ترخيص من قبل الإدارة المختصة يخضع لموافقـة وزارة البيئة التي عليها مراقبة تنفيذ الأعمال.

الرابع: مشروع قانون المحميات الطبيعية وهو أيضاً ينتظر إقراره.

الهدف حمـاية المناظر والمواقع الطبيعـية ذات التمايز البـيئي أو الفني أو العلمي أو التنظيم المدني أو السياحة، أي كان الملك عاماً أو خاصاً.

تنشـأ لجنة المناظر والمـواقع الطبـيعـية فـي وزارة البيـئة من الـوزير وممـثلي الوزارات المختصة والقـطاعات المعنية بالبيئة لإبداء الرأي في إدراجهـا على لائحة الجرد العام الذي يتم إدراجها بقرار من وزير البيئة.

يمنع على المالك وعلى الإدارات العـامة أي عمل أو إجراء اسـتملاك من شأنه تعـديل الموقع قبل الحـصول على ترخـيص مسبق، وتتم الأعـمال تحت مراقـبة الوزارة. وفي حال اعتراض المالك يجـري إجراء معاملة التصنيف بموجب مـرسـوم جمهـوري يمكن فرض ارتفاقات على العـقارات المجاورة.

لوزير البيـئة إنشاء محمـيات بعد أخذ رأي اللجنـة، وبمرسـوم جمهـوري، وفي حال معارضـة المالكين يصار إلى الاسـتملاك أو دفع مساعدة، وللوزير تعيين لجنة خاصة لإدارتها.

فضـلاً عن ذلك هناك ثلاثة مشاريع قـوانين تنتظر إقرارها من قبل مجلس النواب:

إن قوانين حماية البيئة موجودة ولكنها لا تطبق بسبب تسييس الإدارة والفساد المستشري بإقرار المسؤولين أنفسهم. إن وزارة الداخلية هي المسؤولة الأولى عن تطبيق القانون وهي أكثر الوزارات تسييساً

ـ مشروع قانون الآثار الذي يحدث القانون الحـالي، فهو يعتمد مفهوم منظمة الأونيسكو للآثار الذي هو أعم وأشمل من المـفهوم الحالي، ويحمي محيط الآثار على بعـد ٥٠٠م ويمنع تصدير الآثـار. ويُعطي الدولة حق الشفـعـة عند البيع ويسـهل أعمـال الحفريات ويفـرض تسجيل الآثار المنقولة المـملوكة من الأفراد ويجعل العـقوبات رادعة، وهو ينتظر إقراره منذ سنوات عدة.

ـ مشروع قانـون حماية الشاطىء بعمق ٦٠م للانتفـاع العام وقد أقر من اللجان المـختصة وينتظر إقراره منذ أكثر من سنتين.

ـ مشروع قانون إعطاء حق الإدعـاء للجمعيات البيـئية وحقوق الإنسان وحمـاية المستهلك. وهو ينتظر إقراره منذ نحو سنتين.

الخاتمة

إن قوانين حماية البيئة موجودة ولكنها لا تطبق بسبب تسييس الإدارة والفساد المستشري بإقرار المسؤولين أنفسهم. إن وزارة الداخلية هي المسؤولة الأولى عن تطبيق القانون وهي أكثر الوزارات تسييساً.

وهناك عدم تجاوب بين وزارة الداخلية والوزارات المعنية بشؤون البيئة، من وزارة البيئة إلى وزارة الزراعة ووزارة النقل ووزارة التعليم العالي.

أما مشاريع القوانين والمراسيم فهي نائمة بسبب ضغوط سياسية بعدما اخترقت المصالح الخاصة هيكل الدولة السياسي والإداري.

وخطورة عدم تطبيق القوانين تزداد مع نمو الإنماء المتوحش على حساب البيئة، وأخشى ما أخشى أن تدخل كلمة جديدة على المعاجم وهي «لبننة البيئة» أي هدم وتشويه وتلويث الطبيعة كما سبق لنا أن أدخلنا «لبننة» الحرب أي القتل على الهوية والخطف والقصف العشوائي والقنص... الخ، فيصبح هدف السائح إلى لبنان الاطلاع على طبيعة قبحناها بدلاً من التمتع بجمالها.

والحل كل الحل هو بتطبيق القانون، وذلك بتفعيل رقابة المواطن بإعطائه حق الإدعاء ورفع السرية عن الملفات الإدارية وبإبعاد السياسة عن الوزارات، ولا سيما وزارة الداخلية، وبتطبيق الإصلاح الإداري وبتأهيل الدرك بواسطة الجيش. إن المواطن ليس مفطوراً على مخالفة القانون بل على الاقتداء بالمسؤولين، فإن خالفوا خالف وإن طبقوا القانون على أنفسهم طبقه المواطن على نفسه. وتطبيق القانون يبتدئ من رأس الهرم وليس من أسفله، والدليل على ذلك انضباط المواطنين حين كلف الجيش في تطبيق منع الصيد البري والبحري لأن مصداقيته ناتجة من تنزيهه عن السياسة 

نحو استراتيجية بيئية في لبنان

مقدمة

باتت قضية البيئة من الأمور الأساسية التي تفرض نفسها في أي مجتمع. فالتزايد المستمر لعدد السكان، وما يرافقه من نزوع دائم في المجتمع نحو التمدن والعمران، مع ما يرافق ذلك من تمدد سكني واستنزاف متزايد للموارد الطبيعية، في غياب الوعي العام وفي ظل تجاهل أو غياب القانون الذي يحمي العلاقة بين الانسان والطبيعة وينظمها، حمّل البيئة أعباء وخلق فيها مشكلات باتت تخل بالتوازن الذي يسمح للنظام الطبيعي بتجديد نفسه، وصارت تهدد حياة الانسان نفسه الذي سخّر ذلك النظام الطبيعي من أجل تحسين شروط حياته هو، الذي نظر إلى ذاته بوصفه غاية بحد ذاته.

وفي لبنان، الذي لم تكن تجربته في هذا السياق بعيدة من تجارب غيره من البلدان، شهدت البيئة حال تدهور مستمر منذ عشرات السنين.

فالنمو الاقتصادي والعمراني والمديني الذي شهده لبنان منذ الاستقلال لم يخضع في معظم الأحيان لشروط ومواصفات بيئية تحافظ على سلامة النظام الطبيعي فيه. فالتمدد العمراني، العشوائي في أغلب الأحيان، وخصوصاً في القرى وحول المدن، والصيد غير المنظم واهمال الثروة الحرجية وغياب الخطة الشاملة للتنمية في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية وغياب الرؤية الموازنة بين التنمية والبيئة، وغياب البعد البيئي عن الثقافة العامة وعن برامج التربية والاعلام... ساهمت جميعها في تدمير وتلويث جزء مهم من عناصر النظام الطبيعي في لبنان.

ومع دخول لبنان مرحلة الحرب الأهلية، منذ منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينات، ما لبثت مظاهر تدمير البيئة وتلويثها أن تصاعدت في غياب السلطة المركزية وغياب دولة القانون. فكانت هذه الفترة كفيلة بالقضاء، المتعمد وغير المتعمد، على جزء كبير من المساحة الخضراء، وبتلويث الكثير من الآبار الجوفية، وتخريب الشواطئ وقذف كل القذارات فيها والتهجير القسري لأنواع عدة من الطيور وتلويث الأنهار وانتشار التمدد العمراني العشوائي المفتقد الحد الأدنى من المواصفات والشروط المدينية الحديثة، وغياب الرقابة عن الأنظمة الغذائية السليمة،

الطبيعية منها والمصنعة، وتدمير جزء مهم من الطبيعة الجبلية بسبب الانتشار غير المراقب للمقالع والكسارات...

ولم يكن خروج لبنان من حال الحرب كفيلاً بتجاوز الكثير من هذه المظاهر، على الرغم من عودة حكم السلطة المركزية، ومن قيام وزارة خاصة بالبيئة ما زالت حتى الآن مجردة من كثير من الصلاحيات المتعلقة بشؤون بيئية أساسية، وعلى الرغم من تصاعد الوعي الاجتماعي وبالتالي الضغط باتجاه مكافحة مظاهر تدمير البيئة، إذ ما زال الكثير من خيارات التنمية الاقتصادية وسياسات اعادة الاعمار تأتي على حساب سلامة البيئة في مختلف أوجهها، إلى حد أن تدمير وتلويث العناصر الأساسية المكونة للنظام الطبيعي في لبنان بات ينذر بعواقب ومخاطر جدية وفظيعة، سواء على مستوى الهواء، أم على مستوى التربة، أم على مستوى المياه السطحية والجوفية والشواطئ، أم على مستوى الثروة النباتية والحيوانية. وهي ما دامت على هذه الحال سيصبح من الصعب جداً إيجاد حلول جذرية لها. لذا فهي باتت تتطلب إيجاد حلول سريعة وصارمة لايقاف تدهورها وللحفاظ على ما تبقى منها كحد أدنى، إلى ان يجري التفكير في سبل اعادة تجديدها وتوليدها.

من هنا، يرى هذا التقرير انه لايقاف هذا التدهور الخطير في البيئة اللبنانية، أو للحد منه على الأقل، لا بد من إتخاذ عدد من الاجراءات القانونية والعملية. وفي هذا الصدد يقترح هذا التقرير مجموعة توصيات موزعة تحت عشرين عنواناً فرعياً، وهي توصيات باتت ظروف البيئة في لبنان تتطلب الأخذ فيها وتطبيقها في أسرع ما يمكن، للحفاظ على ما تبقى من عناصر البيئة في لبنان ولمساعدة هذه البيئة على اعادة تجديد نفسها.

التـــــوصيـــــــات

١ - المياه الجوفية والسطحية

- ضبط حفر الآبار الجوفية حفاظاً على التوازن في شبكة المياه الجوفية.

- اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة بحق من يستخدم الآبار الجوفية لتصريف المياه المبتذلة.

- استكمال شبكة الصرف الصحي في مختلف المناطق اللبنانية وربطها بمحطات تكرير والتأكد من عدم اتصالها أو تسربها إلى المياه الجوفية أو الأنهر أو الجداول والينابيع أو البحر.

- ابعاد المطامر والمكبات من المياه الجوفية والسطحية بعد التأكد من عدم وجود مواد قابلة للتسرب.

- التأكد من عدم تسرب النفايات الصناعية السائلة إلى المياه الجوفية أو السطحية.

- التخفيف الحاد من استخدام المبيدات السامة بالقرب من الأنهر والجداول ومصادر المياه العذبة.

- تحسين وتطوير شبكات مياه الشرب في جميع المناطق اللبنانية والتشدد في مراقبة المواصفات الصحية والبيئية لجهة نوعية مياه الشرب التي تصل الى البيوت.

ـ تشجيع اقامة السدود والبحيرات الجبلية لتوفير المياه وتوليد الطاقة غير الملوثة.
ـ وقف العمل بالآبار ذات القعر المفقود واعتماد برك متدرجة في الريف.
ـ اعلان مساحات كبيرة من الأنهر والجداول والينابيع محميات.
ـ احياء المجلس الأعلى للمياه.

٢ ـ الهـــواء

ـ تطوير شبكة وطنية لمراقبة نسبة التلوث في الهواء بصورة دورية ودائمة وفي مختلف المناطق اللبنانية.
ـ منع استعمال المحروقات التي تحتوي على نسبة من الكبريت غير المسموح بها بحسب المواصفات العالمية.
ـ منع استعمال جميع أنواع الأميانت وبخاصة في صناعة الاترنيت والاستعاضة عنها بمواد بديلة لا تشكل خطراً على الصحة العامة.
ـ تنظيم قانون يحظر الاحراق العشوائي للنفايات.
ـ اعتبار البيئة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من البيئة الخارجية، واصدار قانون حول التدخين يلزم وجود اجنحة للمدخنين وأخرى لغير المدخنين في المنشآت الصحية والتعليمية والسياحية والمطاعم.

٣ ـ الشواطـئ

ـ وقف صرف المجارير في الشواطئ وانشاء محطات تكرير المياه المبتذلة قبل قذف المكرر منها إلى البحر.
ـ وقف العمل بمكبات النفايات الصلبة على الشواطئ ومعالجة ما هو موجود منها معالجة جدية.
ـ التوقف عن قذف النفايات الصناعية إلى البحر.
ـ منع عمليات ردم البحر حفاظاً على التوازن النباتي والحيواني البحري.
ـ منع كل عمليات شفط الرمول عن الشواطئ.
ـ ايقاف جميع ضروب التسويات غير القانونية التي يجري تنفيذها على الشواطئ.
ـ تنظيم الصيد البحري والتشدد في مراقبة استخدام الوسائل المحظورة (كالتفجير، والسموم).
ـ اعلان مناطق واسعة من الشواطئ محميات وطنية.
ـ عدم استعمال الأملاك العامة البحرية على الشواطئ للمصلحة الخاصة.
ـ المحافظة على وحدة الشاطئ اللبناني وابقائها مفتوحة أمام جميع المواطنين.
ـ اعتبار العمق المحمي في الشاطئ مئة متر وفقاً للمبدأ المعتمد في سائر بلدان البحر المتوسط.
ـ عدم السماح لأي بناء أو استثمار إلا بابتعاد مئة متر من الشاطئ.

٤ ـ الحيـوانـات

ـ الاستمرار بمنع صيد الطيور.

ـ منع صيد الحيوانات البرية المعرضة للانقراض (الثعلب، النيص، القنفذ ...).

ـ تحديد مناطق واسعة كمحميات لتوفير موئل للحيوانات.

ـ ضبط استيراد الحيوانات الغريبة من طبيعة التنوع الموجود في البيئة المحلية.

ـ التشدد في عملية استيراد سائر الحيوانات والتشدد في الرقابة الصحية عليها.

ـ حماية الصنوف الحيوانية الموجودة في لبنان وتشجيع تكاثرها.

ـ تشجيع التخصص في الطب البيطري في المعاهد والجامعات.

ـ توفير مراكز أو مستوصفات بيطرية في سائر المناطق اللبنانية.

٥ ـ النباتات والأحراج والتربة

ـ وضع هدف ٢٠ في المئة للمساحة الحرجية لبلوغها على مراحل حتى سنة ٢٠١٠.

ـ تحديد المناطق الحرجية في لبنان وحمايتها واستحداثها من ضمن خريطة توجيهية شاملة.

ـ وضع تشريع لتشجيع النباتات والمساحات الخضر على أسطح البنايات في المدن المكتظة.

ـ تعميم تجربة إقامة المحميات الطبيعية في مختلف المناطق اللبنانية.

ـ تأليف فرق لإدارة الاحراج والغابات من قبل وزارة الزراعة ووزارة البيئة بالإتحاد.

ـ وضع معايير حديثة لعملية انتاج واستخدام الحطب ضمن شروط تحافظ على الثروة الحرجية وتزيد منها.

ـ مكافحة التصحر من خلال:

- التشجير.
- الزراعة.
- الري.
- تدوير الزرع.
- تخفيف وترشيد استخدام المبيدات.

ـ مكافحة الانجراف من خلال:

- التشجير وخصوصاً عبر إقامة اسوار شجرية حول الحقول للحد من انجراف التربة.
- الزراعة.
- الجلول.
- التقنيات الحديثة في حراثة السهول المنحدرة.

ـ رصد واقع التنوع الحيوي النباتي وحمايته.

- تخفيف بعض الرسوم على العقارات المشجّرة.

- الاسراع بمسح الأراضي الموصوفة، مداهمةً، لحماية الغابات من عمليات الاحراق المتعمد.

- حث المؤسسات والمراجع الدينية المسؤولة عن ادارة الأوقاف على تحويل بعض الأملاك الخاصة بالأوقاف إلى محميات طبيعية.

- وضع خطة تطوعية وطنية شاملة للتشجير بمشاركة مجندي خدمة العلم وعناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والنوادي الرياضية والجمعيات الثقافية والكشفية والشبابية وطلاب الجامعات والمدارس.

٦ - الزراعة والغذاء

- التقيد بالمواصفات العالمية المتعلقة باستخدام الأسمدة والمبيدات في ضوء المعطيات العلمية الحديثة.

- توفير التوجيه للمزارعين حول سبل استخدام الأدوية والمبيدات.

- التخفيف من استعمال المبيدات الكيميائية قدر المستطاع وتشجيع استخدام المكافحة الطبيعية.

- تكييف توقيت استخدام الأسمدة والكميات المستخدمة.

- اللجوء الى العمليات البيولوجية في ما يخص التسميد من خلال:

- النباتات المثبتة للنيتروجين.
- الدورات المحصولية.
- استخدام الأشجار كمضخات تغذية .
- تدوير الفضلات.

- العمل على تطوير برامج لزيادة الانتاجية الزراعية السليمة بيئياً.

- استخدام الادارة المتكاملة للآفات (IPM) لابقاء الآفات عند مستوى مقبول ، عبر:

- الاستخدام الانتقائي للمبيدات.
- الاعتماد على استخدام الأساليب البيولوجية.
- الادارة المناسبة.

- مراقبة التزام المزارعين بشروط استخدام المبيدات واجراء فحوصات دورية على المنتوجات الزراعية للتأكد من خلوها من المواد السامة أو المضرة بالصحة.

- التقيد بالشروط والمواصفات الصحية العالمية لتعليف الحيوانات والتخفيف من استخدام المواد الكيميائية والهرمونات.

- التقيد بالمواصفات الصحية والبيئية العالمية للصناعات الزراعية والتشدد في مراقبة هذه الصناعات وفحص المنتوجات الصناعية الزراعية.

ـ إلزام الشركات المصنعة للمواد الزراعية والغذائية اظهار كل مواصفات ومكونات السلعة بصورة واضحة وشاملة على العلبة.

ـ تخصيص مجالات محددة للرعي لقطعان الماعز والغنم والبقر وحظر الرعي العشوائي الذي يضر بالثروة النباتية البرية.

ـ اتخاذ التدابير الكافلة لتكرير نفايات المزارع وتدويرها.

ـ معالجة مياه الصرف واستخدامها للري.

ـ فرض رسوم مرتفعة على المساحات الزراعية غير المستثمرة.

ـ إنشاء بنك للتنوع الأحيائي النباتي يجمع بذوراً من جميع انواع النباتات الموجودة في الطبيعة اللبنانية ويعمل على حفظها واعادة توليدها وتجديدها ويعمل على التأهيل الطبيعي للبذور والشتول.

ـ وضع فهرس عام لجميع الأنواع النباتية الموجودة في الطبيعة اللبنانية مع شرح مواصفات كل منها والافادة من ذلك في صناعة الأدوية والعلاج الطبيعي.

٧ ـ الصناعة

ـ اشتراط الترخيص لأي مشروع صناعي أن يتقدم صاحب المشروع بدراسة كاملة للأثر البيئي(Environmental Impact Assessment) للمشروع لوزارة البيئة.

ـ تحميل كلفة معالجة النفايات الصناعية والآثار البيئية السلبية للصناعات الملوثة نفسها.

ـ مساعدة المنشآت الصناعية القائمة وتحفيزها على تحديث وتطوير تقنيات الانتاج فيها لإزالة أو تخفيف الآثار السلبية لها في البيئة.

ـ اغلاق الصناعات ذات التقنيات المتقادمة وغير القابلة للتحديث بما يتلاءم مع سلامة البيئة.

ـ إقامة مناطق صناعية في مختلف المناطق اللبنانية، ضمن مساحات مخصصة لها بعيدة من المناطق السياحية والسكنية وضمن شروط بيئية واضحة.

ـ تجميع الصناعات التي ينجم عنها نفايات مشابهة لتسهيل عملية معالجة أو تكرير أو إعادة تدوير تلك النفايات على نحو اقتصادي وفعّال.

ـ تشجيع صناعات اعادة التدوير (الزجاج ـ الورق ـ البلاستيك ـ الحديد ـ النفايات العضوية (Compost) وربطها بأسواق موادها الأولية المتعلقة بصناعاتها وتسهيل شروط التسويق لمنتوجاتها المعاد تدويرها.

ـ اطلاق مبدأ الصناعات النظيفة بين الصناعيين.

ـ التشديد على سلامة بيئة العمل وصحة وسلامة العامل كعنصر أساسي مساهم في بناء بيئة سليمة.

ـ التأكد من التزام المؤسسات الكبرى بتعيين طبيب عمل لديها، ومنح أطباء العمل الحصانة اللازمة ليقوموا بمهماتهم من دون تعرضهم لضغوط أرباب العمل، وتوفير التوجيه لأطباء العمل ليركزوا على الوقاية بوجه خاص.

ـ خلق وعي اقتصادي أن الاستثمار في البيئة يمكن أن يزيد من الربحية على المدين المتوسط والبعيد.

ـ عدم استيراد المواد المستعملة في الخارج، وبخاصة النفايات منها، لاستعمالها كمواد أولية في الصناعات المحلية.

ـ منع استخدام جميع أنواع الاسبستوس أو الاميانت والبتروكوك والاستعاضة منها بمواد بديلة لا تشكل خطراً على الصحة العامة.

٨ ـ النفايات الصلبة

ـ وضع أسس خطة وطنية لتدوير النفايات على مراحل لبلوغ هذا الهدف عام ٢٠٠٣.

ـ منع لبنان من أن يكون مكباً دولياً، وتشديد الرقابة في مواقع الاستيراد والتشدد مع الدول المصدرة لها على استعادتها وفقاً للقوانين والاتفاقات الدولية في هذا الشأن ومنها اتفاقية بازل ١٩٨٩، مع انزال أشد العقوبات بالذين يستوردون هذه المواد.

ـ العدول عن الاعتماد على المحارق في معالجة النفايات الصلبة قدر المستطاع وفي الحالات الضرورية إقامة المحارق بعيداً من المناطق السكنية والسياحية وتزويدها بكل المواصفات التقنية الضامنة لعدم تلويث البيئة.

ـ الحد من اللجوء إلى استخدام وسيلة المطامر والمكبات إلا في حالات بعض النفايات غير القابلة للتدوير وغير السامة أو الخطيرة على البيئة. والتأكد من توافر كل المواصفات التقنية في المطامر والمكبات منعاً لحدوث تسرب ملوّث منها.

ـ ادخال مجال ادارة ومعالجة النفايات الى برامج الهندسة والادارة في المعاهد والجامعات.

ـ ايقاف محرقة العمروسية ومكب برج حمود وايجاد بدائل سريعة لهما، والعمل على معالجة الوضع الحالي للمكب المذكور والاضرار التي لحقت بالبيئة في منطقة برج حمود.

ـ انشاء غرفة مقاصة، باشراف وزارة البيئة، لتبادل المعلومات بين المؤسسات الصناعية المختلفة حول وجود مواد قابلة للتدوير.

ـ نشر فهارس بالنفايات المتوافرة وقوائم بالنفايات المطلوبة.

٩ ـ القطاع الصحي

ـ إيلاء أهمية خاصة لمعالجة نفايات المستشفيات نظراً الى خطورتها. وذلك من خلال شبكة متكاملة لجمع هذه النفايات بأساليب آمنة وصحية وحرقها بطرائق علمية سليمة وحديثة متبعة عالمياً.

ـ وضع مقاييس وشروط صحية وبيئية للقبور والمدافن.

١٠ ـ الطاقـــة

ـ استـعمال مـادة الفيول أويل ذات النوعـية التي تتوافـر فيهـا الشروط التقنيـة الضرورية المتعلقة بالبيئة والتلوث.

ـ مراقبة محطات توليد الطاقة لجهة التزامها الكـامل بكل التدابير والشروط البيئية المعتمدة عالمياً.

ـ العمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة.

ـ وضع برامج توجيهية وتثقيفية لتوعية المسـتهلكين على المضار البيئية لاستعمال الطاقة الكهربائية وتحفيزهم على التقنين والتخفيف من استعمالها.

ـ وضع خطة مرحلية لربط الكلفـة البيئية بسـعر الكهرباء في لبنان واستعمـال مداخيل هذه التسعيرة الاضافية في مراقبة وتحديث مراكز انتاج الطاقة وحماية البيئة.

ـ وضع خطة على مراحل للوصول الى تغطية ٢٠ في المـئة من حاجات لبنان إلى الطاقة من خلال الطاقة الشمسية.

ـ وضع خطة على مراحل لتطوير شبكة انتاج الطاقة بواسطة الأنهر والجداول.

ـ إقامة مشاريع نموذجية اختبارية في استعمال الطاقة المتجددة (وبخاصة الهواء).

ـ دعم سعر تجهيزات الطاقة الشمسية لتسهيل وضعها بمتناول الجميع.

ـ تغيير مزيج الطاقة المستخدم.

ـ التحكم في الانبعاثات.

ـ تطوير شبكات الجمع بين الحرارة والطاقة وتدفئة الاحياء.

١١ ـ قطـــاع النقـــل

ـ تطوير النقل العام .

ـ وضع خطة مرحلية للانتقال الى استعمال البنزين الخالي من الرصاص في العام ٢٠٠٠.

ـ تشجيع استخدام السيارات ذات الكفاءة العالية.

ـ إلزام كل السيـارات استخـدام المحول الحـفاز (Catalysator) في كل السيـارات الحديثة الصنع (المستوردة الجديد منها والمستعمل).

ـ فرض رسوم مرتفعة على السيارات والشاحنات الملوّثة من خلال الرقابة المشددة.

ـ تعمـيم وسائل النقل العـام غير الملوثة (الحـافلات العامـلة على البنزين النظيف والمكرر، الحافلات ثابتة القضبان العاملة على الكهرباء، القطارات العاملة على الكهرباء داخل المدن وبين المدن).

ـ استحداث مناطق خاصة للمشاة فقط في المدن والمناطق والقرى.

ـ انشاء مواقف كبيرة للسيارات علـى مداخل المدن الكبرى وربطها بشبكة النقل العام داخل كل مدينة.

- استحداث شبكة قطارات .

- تشجيع استخدام الدراجات الهوائية ضمن المدن والبلدات الكبرى واستحداث خطوط سير خاصة بها.

- تشجيع وتحفيز تعدد الركاب ضمن السيارة الواحدة (Car Pooling) واستحداث خطوط وممرات يكون لهذه السيارات الأفضلية في عبورها.

- تسيير دوريات فاعلة لمعاقبة السائقين والركاب الذين يرمون النفايات من نوافذ السيارات ورفع الغرامة على ذلك.

- تنظيم تخزين النفط في مساحات خاصة بعيدة من المناطق السكنية والزراعية ومن المياه السطحية والجوفية.

- خفض السرعة على الطرقات العامة.

١٢ - العمران

- تحديد مواقع الكسارات في مناطق بعيدة من السكن والمناطق السياحية وذلك ضمن خطة شاملة.

- التشدد في مراقبة سير العمل في الكسارات لجهة تطبيق الشروط القانونية المتعلقة بطريقة الحفر واستخدام المتفجرات.

- استكمال خريطة التنظيم المدني في لبنان ومراجعة مواصفاتها وفقاً للشروط البيئية المعتمدة عالمياً وذلك في سياق خطة توجيهية شاملة.

- اعتبار البعد الجمالي للعمران ضمن المفهوم الشامل للبيئة واعتبار التشويه العمراني تلوثاً بيئياً مظهرياً.

- التوقف عن العمل ببدعة التسويات وطابق المر في عمليات اعطاء رخص البناء.

- ادخال تعديلات على قانون البناء بتعيين استخدام وسائل انتاج الطاقات البديلة وبخاصة الطاقة الشمسية.

- تشجيع معاهد الهندسة المدنية والمعمارية وتعميق البحث في نماذج البنيان المصمم بالطرائق الحديثة التي تخفف من هدر الطاقة، وخصوصاً عبر استخدام الطاقة الشمسية في التدفئة والانارة والافادة من التهوئة الطبيعية.

- ايلاء أهمية خاصة للخطط العمرانية ذات الشروط البيئية السليمة في المناطق التي يعاد اعمارها كلياً بعد الحرب، وبخاصة بيروت والجبل، واعتبار عملية اعادة الاعمار فرصة للاعمار المنظم والسليم بيئياً.

- حظر استخدام المواد السامة والمضرة صحياً وبيئياً في عمليات البناء.

- ادخال المواد والمقررات المتعلقة بالبيئة في معاهد وكليات الهندسة.

- ادخال شروط للتشجير والمساحات الخضر في منح رخص البناء والاستثمار.

- خفض نسب الاستثمار في أوساط القرى والبلدات للحفاظ على شخصيتها ونقل مساحات الاستثمار المرتفع الى خارج هذه الأوساط.

- نقل صلاحية ومراقبة الكسارات الى وزارة البيئة.

- دمج مفهوم البيئة الداخلية بالبيئة الخارجية وتأهيل المهندسين في رعاية شروط البيئة الداخلية في كل بناء.

- حصر مساحات المهن الملوثة في المدن: مسالخ، خدمة سيارات، وقود.

- تطوير قانون الاستثمار لجهة: ابعاد المباني من الطرقات الرئيسية، وبخاصة في المناطق الجبلية والساحلية، حفاظاً على امكانية مشاهدة المناظر الطبيعية للمارة، ولتوفير شروط سكنية أفضل بعيدة من ضجيج السيارات.

١٣ - الآثار

- اعتبار الآثار والمباني التقليدية اللبنانية جزءاً من البيئة اللبنانية وحمايتها من مخاطر التمدد المديني والعمل على ترميمها.

١٤ - التجارة والاستهلاك

- تحفيز استيراد المنتوجات والسلع القابلة للتدوير وغير المضرة بالبيئة واعطائها الأفضلية بالاستيراد على غيرها.

- استعمال المواد القابلة للتدوير وغير المضرة بالبيئة وبالصحة في التعليب والتغليف والتوضيب والتسويق.

- تحفيز استعمال اكياس الورق المدور بدلاً من النايلون والبلاستيك في المتاجر والسوبر ماركت.

- منع استيراد السلع والمنتوجات الغذائية وغير الغذائية المحظورة بحسب المواصفات العالمية.

- مراقبة السلع الاستهلاكية والغذائية وألعاب الأطفال المدخل إليها ألوان فوسفورية ومواد مضرة بدافع الاغراء.

١٥ - التمويل والجدوى الاقتصادية

- استحداث قسم في وزارة المالية لدراسة وتطوير نظام ضريبي يأخذ في الحسبان الكلفة البيئية لمجمل الأنشطة الاقتصادية ويحفز على حماية البيئة ويعاقب على كل تلويث للبيئة.

- استحداث صندوق خاص للبيئة تعود إليه الضرائب البيئية وربما تكون له مصادر مالية إضافية.

١٦ ـ الادارة

ـ تفعيل دور وزارة البيئة من خلال زيادة موازنتها وفريق عملها وتعزيز الزامية قراراتها واجراءاتها.

ـ توسيع صلاحيات وزارة البيئة فيما يتعلق بالبيئة من خلال الحاق المصالح الرئيسية الموكلة الى غير وزارات التي لها علاقة مباشرة في قضايا البيئة (الكسارات، الشواطئ، التلوث الصناعي والغذائي، حماية الحيوانات والأحراج، والصحة العامة ...).

ـ اجراء الانتخابات البلدية وانتخابات مجالس الأقضية ومدها بالامكانات المادية والتقنية والبشرية للقيام بدورها الأساسي في حماية البيئة ومعالجة النفايات وتعزيز التحريج.

ـ ضرورة تحقيق الاصلاح الاداري كشرط من شروط قيام الدولة بدورها الفاعل في حماية البيئة وتعزيزها.

ـ حث وزارة البيئة لإلزام المعنيين بالتقيد بالمعايير والمقاييس البيئية العالمية الشاملة.

ـ استحداث شرطة خضراء تسهر على مراقبة التقيد بالقوانين البيئية وتعمل على معاقبة المخالفين والمعتدين على البيئة.

ـ إحياء وزارة التصميم كشرط من شروط التخطيط السليم في مختلف المجالات ومنها البيئة.

ـ ابعاد التجاذبات السياسية ومصالح السياسيين من الادارة البيئية في لبنان.

ـ تشجيع السياحة البيئية والتنسيق بين وزارة البيئة ووزارة السياحة.

ـ رفع السرية عن الملفات الادارية المتعلقة بالبيئة .

ـ تأهيل قوى الأمن الداخلي ضباطاً وانفاراً في التعاطي مع الشؤون المتعلقة بقانون البيئة.

ـ اعطاء وزارة البيئة دوراً أكبر في التنظيم المدني.

ـ تطوير مقاييس للضوضاء (التلوث الضجيجي).

١٧ ـ الدراسة والتخطيط

ـ تأمين تطوير مخطط توجيهي شامل للبنان لتصنيف المساحات بين زراعية وحرجية وسكنية وصناعية وسياحية...

ـ تشجيع الأبحاث في الموضوعات البيئية كافة النظري منها والتطبيقي.

ـ العمل على تطوير قاعدة معلومات متخصصة في شؤون البيئة في لبنان تضم ما يلي:

● معلومات حول أوضاع البيئة في مختلف المناطق اللبنانية تشمل أمور المياه والتربة والهواء والنباتات والثروة الحيوانية...

● كل القوانين والمراسيم المتعلقة بالبيئة.

● كل المشاريع المنجزة وقيد الانجاز والمستقبلية المتعلقة بالبيئة.

● كل الجمعيات البيئية وأنشطتها.

- كل الخبراء البيئيين ومجالات اختصاصهم.
- كل الدراسات والأبحاث المتعلقة بالبيئة.
- تجديد هذه المعلومات بصورة دائمة.
- وضع هذه المعلومات في تصرف الباحثين وكل المهتمين في شؤون البيئة من قطاع عام وقطاع خاص وقطاع مدني وأكاديمي وصحف، وذلك من خلال احدث وسائل التوثيق والاتصال (كومبيوتر - انترنت).

- اجراء دراسات وبائية (Epidemiological) للحالات المرضية الناجمة عن التلوث.
- إجراء مسح شامل للأوضاع البيئية واعداد أطلس وطني للبيئة.
- تصنيف المناطق والأراضي والمواقع في لبنان.
- ضرورة وجود خطة تنمية شاملة يجري في ضوئها وضع خريطة للتنظيم المدني والبيئي في البلاد بالتنسيق مع المؤسسات العالمية الحكومية وغير الحكومية التي تشجع على معالجة هذه المشاكل.

١٨ - الاعلام والتربية

- تطوير البرامج المدرسية وادخال التربية البيئية وعلم البيئة في المناهج المدرسية على كل المستويات.
- تأهيل الجسم التعليمي لتحسس مشاكل البيئة وفهم سبل وأهمية معالجتها.
- استحداث اختصاصات في العلوم البيئية في المعاهد والجامعات.
- استحداث شهادات دراسات عليا في علوم البيئة معترف بها من قبل وزارة الثقافة والتعليم العالي.
- وضع برامج تثقيفية في وسائل الاعلام كافة الرسمية منها والخاصة.
- تأهيل جماعة من الصحافيين في البيئة وتحفيز الاعلاميين لاعطاء موضوع البيئة حيزاً واسعاً من اهتماماتهم.
- الافادة من الثقافات القديمة المحلية والعالمية في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وللتعاطي مع الطبيعة.

١٩ - التشريع

- تحديث وتوحيد وتطوير كل التشريعات المتعلقة بالبيئة.
- السهر على تطبيق القانون.
- العمل على التوعية المجتمعية حول هذا القانون.
- استحداث اختصاصات في القانون البيئي في كليات الحقوق في لبنان وفي معهد القضاة.
- تأهيل عدد من القضاة في القانون البيئي.

ـ انضمام لبنان إلى كل الاتفاقات الدولية الاساسية المتعلقة بالبيئة (بخاصة اتفاق أيار/مايو ١٩٧١، واتفاق باريس ١٩٧٢، واتفاق واشنطن ١٩٧٣، واتفاق بون١٩٧٩) وترجمة بنودها الى مواد في القانون اللبناني والسهر على الالتزام بالاتفاقات وتطبيق القوانين.

ـ العمل على اصدار قانون ـ إطار (Loi-Cadre) يكون القانون الأساسي التوجيهي في كل ما يتعلق بالتشريع البيئي.

ـ تدعيم استقلالية القضاء وحمله على تأدية دور أكبر في هذا المجال.

ـ السهر على اقامة دولة القانون كشرط أساسي لتفعيل أي تشريع بيئي أو غير بيئي.

٢٠ ـ المجتمع المدني

ـ حماية الجمعيات البيئية وتسهيل عملها البناء.

ـ تشجيع الجمعيات البيئية على التعاون فيما بينها والقيام بمشاريع مشتركة.

ـ بناء أطر للحوار والتعاون بين الجمعيات البيئية والسلطات الرسمية والقطاعات الانتاجية وخصوصاً الملوثة منها.

ـ التعاون والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات البيئية الدولية.

ـ اعتبار المواطن العادي هو الأساس في حماية وتنمية البيئة وتوفير التثقيف والتوجيه اللازمين في كل الوسائل من أجل ان يتحمل المواطن كامل مسؤولياته في هذا المجال: التخفيف من استهلاك الطاقة، التخفيف من انتاج النفايات؛ فرز النفايات، التشجير، التنبيت...

ـ تطوير هيئات لحل النزاعات البيئية من خلال التفاهم والحوار بدلاً من الوسائل السلبية.

ـ اعتبار البيئة الاقليمية والعالمية جزءاً من الهم البيئي في لبنان.

ـ اشتراك المواطن والجمعيات في ادارة شؤون البيئة.

ـ حث المرشحين للانتخابات والأحزاب والتجمعات السياسية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية وغيرها على تضمين برامجها مواقف ومطالب بيئية أساسية.

ـ تطوير برامج مكافحة المخدرات وسلائفها والتشدد في معاقبة المروجين لها ◇

أحمد ثابت (*)

حصار المجتمع الأهلي العربي : أزمة النقابات في مصر

تعاني نسبة لا بأس بها من النقابات المهنية والأكثر فاعلية ونشاطاً حالة جمود وركود ربما لم توجد لها حالة مماثلة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وقد وصلت أزمة النقابات المهنية إلى مرحلة شديدة الحساسية، فهي أزمة هيكلية معقدة ومركبة تتعدد أطراف الصراع فيها ويتداخل فيها السياسي مع المدني والسياسي مع النقابي. وفي داخل البعد النقابي تتركب الأزمة وتتشابك تناقضات تقاليد المهنة مع الأداء النقابي ومع الصراعات بين مختلف الأفرقاء داخل النقابة الواحدة، ومع الدور الوطني والعربي والعالمي... إلخ.

وإذا كانت ذروة الأزمة جاءت مع إصدار مجلس الشعب قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، وتعديلاته بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥، والذي استهدف ظاهرياً وضع ضمانات لديمقراطية العمل النقابي، في حين مال عملياً إلى تقييد هذا العمل من خلال صياغة ضوابط وقيود عديدة يفهم من تكتيك وآليات الإصدار أن المقصود الأساسي كان الحؤول دون هيمنة تيار سياسي معين على النقابات المهنية، في حين أن المآل العام أفضى إلى تعطيل القطاع الأكثر حيوية والممثل لمهن رئيسية في المجتمع مثل المحامين والمهندسين والأطباء... إلخ.

وفيما يبدو من الاتجاه العام للجدل السياسي الإعلامي حول أزمة النقابات المهنية أن السجال يكاد يكون قد انحصر في قضيتين أساسيتين لا ثالث لهما، وهما: سيطرة تيار سياسي معين، يتمثل بجماعة الأخوان المسلمين، على هذه النقابات منذ منتصف الثمانينات تقريباً، ومخاطر ذلك على الديمقراطية السياسية بعامة، وديمقراطية العمل النقابي بخاصة؛ والثانية حالة «التسييس» العالية التي وصل إليها العمل النقابي المهني والتداعيات السلبية لما قيل إنه الوظائف والأهداف الأصلية لهذا العمل من تنظيم شؤون المهنة وإدارة ما يرتبط بها، وتقديم الخدمات إلى الأعضاء.

على أن أزمة النقابات المهنية قد كشفت في الواقع ليس عن أزمة الجماعات الوسيطة أو المجتمع الأهلي/المدني ولا عن حجم التوتر الذي ازداد حدة وتمثل بوشوك وصوله إلى حالة القطيعة بين الدولة، وذلك الجزء الرئيسي الحيوي من المجتمع الأهلي المتمثل بالنقابات المهنية، بل كشفت عن كوامن تحتية عدة غارقة في عمق الثقافة السياسية المصرية، وفي أحشاء تصور الدولة لسبل التعامل مع المجتمع برمته. وأحد أهم تجليات الأزمة يبدو من أزمة الخطاب الثقافي السياسي للنخبة السياسية بمختلف تلويناتها، حاكمة أو معارضة، رسمية أو غير رسمية، وكذا أزمة الخطاب والتصور المتبادل بإزاء التيارات والجماعات والأجنحة لدى النخبة المهنية نفسها.

(*) أستاذ في كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة.

وما يمكن قوله هنا إن نخبة الحكم التنفيذية والتشريعية اتجهت مع نهاية الثمانينات إلى معالجة تفاعلات وظواهر المجتمع بإدراك أن خطط التجربة الديمقراطية الحزبية التي بدأت مع عام ١٩٧٦ قد استطالت، وأنها وصلت إلى ظواهر جديدة وأطراف وفئات اجتماعية وتيارات سياسية رأت أن تعددية المصالح والفئات والشرائح والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية آن الأوان أن تتجسد في تعددية سياسية ونقابية ومدنية فعلية في أطر مؤسسية. مثل هذه المتغيرات الجديدة تهدد، بحسب التصور الرسمي النافذ، الحدود أو الآفاق المتصورة، حتى وإن كانت غير معلنة أو مسكوتاً عنها، ومن ثم يجب أن يظل هامش التعددية المقيدة أو الموجهة عند هذه الحدود. وعلى ذلك، ظهر ذلك الميل الرسمي نحو اللجوء إلى أداة التشريع في إطار التنقيب عما اعتبر «ثغرات» أو «منافذ» يتسلل منها تيار سياسي معين أو جماعة تختلف مع السياسات الرسمية، من أجل إما حصار هذه المنافذ أو سدها.

فعلى الرغم من مظاهر عديدة للخلاف مع توجه الدولة، فإن النخب المثقفة والسياسية والمهنية راحت تحصر مطالبها وجدالها في إطار هذا الهامش التعددي وليس الديمقراطي بتعبير الأستاذ الكبير الراحل أحمد بهاء الدين، وفي سبل صيانته حتى يستمر، مع سعي دائب التكرار لتدعيم هذا الهامش من خلال رعاية الرئيس له والتزامه به وعن طريق استخدام صلاحياته في ضمانه كحكم بين السلطات.

إذن، هذه النخب ربما لم تحفل كثيراً بمناقشة وتمحيص الإطار العام للتحول السياسي الذي تمر به مصر منذ منتصف السبعينات، والذي يكاد يكون قد توقف عند حالة الانتقال من السلطوية ويجد مصاعب جمة في مجال عبور هذه الحالة إلى مرحلة أكثر تطوراً، وهي التحول الديمقراطي الذي يعني في أبسط تجلياته إدارة سلمية للصراعات والتوترات السياسية والثقافية والاجتماعية، وقبولاً طوعياً للتداول السلمي أو لدوران السلطة داخل أي تجمع سياسي أو حزبي أو مهني، وكذلك توافقاً عاماً حول الضرورة القصوى لإحلال ثقافة بناء وتقاليد العمل المؤسسي... ومثل هذه الأمور هي التي تضمن المشاركة الواسعة النطاق في الشأن العام، وليس فقط في الممارسة السياسية، وهي التي تكفل جذب قطاعات واسعة من المواطنين وأصحاب المهن وغيرهم إلى ساحة العمل العام.

وللدلالة على جمود خطاب وتعامل النخب المثقفة والسياسية والمهنية إزاء مثل هذه القضايا، يمكن القول إن مجتمعات نامية مثل مصر، وصل القطاع الثالث أو الوسيط فيها في مواجهة الدولة والسوق إلى مرحلة الشريك الثالث والمفاوض القوي الثالث. وهنا يشار إلى الهند والمغرب وبلدان شرق أوروبا، في حين أن هذا القطاع في مصر ما زال يكافح في إطار مرحلتين أوليتين هما الميلاد والدفاع عن مصالح فئات معينة، ولم يصل إلى مرحلة التأثير الفعال في السياسات العامة والتفاوض الجماعي.

إن أزمة النقابات المهنية قد كشفت في الواقع ليس عن أزمة الجماعات الوسيطة أو المجتمع الأهلي / المدني ولا عن حجم التوتر الذي ازداد حدة بل كشفت عن كوامن تحتية عدة غارقة في عمق الثقافة السياسية المصرية، وفي أحشاء تصور الدولة لسبل التعامل مع المجتمع برمته

وقد دلت خبرات العديد من النظم السياسية في البلدان النامية وبلدان شرق أوروبا على أن أحد أهم تحولات الانتقال من السلطوية هو إيجاد صياغة مرنة - في علاقة الدولة بالمجتمع أو بالحياة المدنية - تحاول التوفيق بين الإدارة الإدماجية التسلطية للحياة المدنية من خلال تشريعات وقوانين ونظم وإجراءات موضوعة سلفاً وبين الإدارة المجتمعية التي تتيح قدراً عالياً من التطور المستقل للبنى والمؤسسات المجسدة لتفاعلات المجتمع.

بيد أن خبرة الانتقال من السلطوية في مصر لم تصل إلى هذه الصياغة الخلاقة المرنة بعد، وتبدو غلبة نمط الإدارة الذي يكرس السيطرة - وليس

الهيمنة بمفهوم غرامشي ـ التشريعية والإدارية والأمنية التي تحاول التوجيه والتأسيس وحصار التطور المجتمعي المستقل في أغلبية مؤسسات وجمعيات وروابط وهيئات المجتمع الأهلي/المدني، ولا يقلل من ذلك الفهم ما تتميز به السياسات الرسمية من عدم وجود توجه منظم وقصدي، بل معالجات موسمية أو لظروف سياسية محلية أو إقليمية أو عالمية. فإن المنطق المؤسسي للدولة المصرية الحديثة يقوم على بذل أقصى جهود ممكنة لتقليص المبادرات المستقلة لتجمعات وقطاعات شعبية ومهنية وعامة.

وحسبما تدل خبرات التحول الديمقراطي المعاصرة أيضاً منذ منتصف السبعينات، التي تكشفت مع منتصف الثمانينات، فقد بدا واضحاً أن النظم السلطوية عانت بشدة تدهوراً ملحوظاً لقدراتها الاستيعابية والتعبوية، وأخذت تفقد تدريجاً مصداقيتها الأخلاقية والأيديولوجية، ومن ثم فإن كثيراً من هذه النظم بادر، إزاء تصاعد ظواهر الاحتجاج والسخط الجماهيريين، إلى البحث عن صياغات بديلة وآليات أخرى للاستيعاب والتعبئة وتنظيم المشاركة واستعادة الجاذبية الأخلاقية والأيديولوجية توافقاً مع مبادىء المحاسبة والمشاركة والتداول السلمي للسلطة والحل السلمي للصراعات والمنافسات السياسية.

على أن تجربة الانفتاح السياسي من أعلى لا تحقق تقدماً ذا بال في مجال الصياغات البديلة، وبدا من الآليات البديلة الإصرار على التوقف عند حدود التعدد الحزبي مع استبعاد تيارات معينة، وظهور مزيد من اللجوء إلى آليات إدارية وأمنية وتشريعية لملاحقة حركة تطور المجتمع.

وربما لا توجد مبالغة في القول إن مؤسسات وهيئات المجتمع الأهلي المصري، ومنها النقابات، عجزت بدورها عن التأثير الفعال لجهة أن تعبر الدولة عن مختلف تفاعلات وتجليات ومطالب المجتمع[1]، أو عجزت عن التحويل الديمقراطي للدولة. ففيما يتعلق بأزمة القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته عام ١٩٩٥، عبرت مجالس نقابية معينة عن الرفض الصريح للقانون والقيام بتحركات واسعة النطاق من أجل إلغائه، في حين حاولت مجالس نقابية أخرى التكيف مع ما تضمنه القانون من إجراءات، وظلت حالة عدم تجانس وتماسك المواقف النقابية إزاء القانون حتى عاجلتها أزمة أخرى أشد إيلاماً نجمت عن إصدار مجلس الشعب القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ في أيار/مايو ١٩٩٥، الذي تضمن تعديلات على قانوني العقوبات والإجراءات، وكذلك قانون نقابة الصحافيين بغية تشديد العقوبات على النشر والعمل الصحافي، فيما عرف باسم قانون حماية الفساد وتقييد الصحافة، وهو القانون الذي تسبب في أزمة عاصفة بين الصحافة ونقابة الصحافيين وبين دوائر الكتابة والثقافة استغرقت ما يقرب من عام لإنهائها، وإلغاء بعض النصوص المقيدة لحريات الرأي والتعبير والنشر والعمل الصحافي.

إن هذه النخب ربما لم تحفل كثيراً بمناقشة وتمحيص الإطار العام للتحول السياسي الذي تمر به مصر منذ منتصف السبعينات، والذي يكاد يكون قد توقف عند حالة الانتقال من السلطوية ويجد مصاعب جمة في مجال عبور هذه الحالة إلى مرحلة أكثر تطوراً

وقد كانت الأزمة التي فجرها القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ مناسبة ملائمة كثيراً لإثارة الأزمة العامة

(١) انظر كمثال: محمد السيد سعيد، «إشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم العربي،» ورقة مقدمة إلى «مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي»؛ السياسة الدولية؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)؛ مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٩ شباط/فبراير ـ ٣ آذار/مارس ١٩٩٦، ص ٤٠ ـ ٤١.

البنيوية للنقابات المهنية التي تسبب فيها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، ونجم عنها تجمد شبه كامل لنقابات رئيسية وفاعلة، وكان من الممكن أيضاً أن يثار حوار منهجي وموضوعي جاد بين القيادات النقابية للتوصل إلى صياغة توافقية تساهم في تسوية الأزمة، وفي التفاوض الجماعي مع كل من مجلس الشعب والسلطة القضائية لمعالجة الآثار السلبية بعيدة الأمد للقانون وإنهاء التوتر الذي خلقه مع كل من هاتين المؤسستين التشريعية والقضائية.

على أن هذه الخطوات التي لم تتم في الواقع العملي، كانت دلالة واضحة على افتقار النخبة المهنية لأحد جوانب رؤى الذات والدور فيما يتعلق بعلاقة النقابات مع الدولة، فالنقابات، شأنها في ذلك، شأن بقية الجماعات والمؤسسات الوسيطة، يمكن أن تكون بالفعل قوة تفاوض جماعي مع الدولة من أجل تقرير أنسب الصياغات والأساليب لتنظيم وتأطير العمل النقابي وتحديد الملامح العامة لدوره في الإرتقاء بمستوى المهن المختلفة وللدفاع عن مصالح أصحاب هذه المهن ولتقرير وسائل التأثير في التوجهات الوطنية العامة والسياسات الرسمية، والأهم من ذلك أن وسيلة التفاوض الجماعي يمكن أن تتأطر في أداة مؤسسية لها طابع الإستمرارية من أجل الحفاظ على قوة دفع التواصل والتفاوض مع الدولة وأجهزتها المختلفة، حتى لا تنفرد الأخيرة باتخاذ قرارات وإصدار تشريعات واتباع إجراءات غير مؤاتية تقيد العمل النقابي وتحاصره.

ويكتسب هذا الدور أهميته من ضرورة أن يضطلع المجتمع الأهلي/المدني المنظم بدور متواصل وفعال في دفع التطور السياسي، وسرعة إنهاء الميراث والحقبة والسلطوية، وبخاصة أن حالة التراجع الملحوظ عن الدفعة الديمقراطية ـ التي تشهدها مصر منذ بداية التسعينات مع تصاعد المواجهة الحادة والعنيفة بين نخبة الحكم وجماعة الإخوان المسلمين وجماعات التشدد الديني، إنما تدل على أن الرؤية الرسمية قنعت بهامش مقيد للتعددية من أعلى، أو في قمة العمل الحزبي، مع استمرار وضعية احتقان بالغ الحدة في بقية مستويات العمل النقابي المهني والعمالي، وتلك الخاصة بالأنشطة الطوعية العامة في إطار المنظمات الأهلية، وكذا على الصعيد المحلي. وحيث ازدادت خشية نخبة الدولة من أن تصاعد وتواتر التطورات المستقلة المجتمعية في هذه المستويات قد يؤدي إلى أن تخرج عن الحيز الذي أريد له أن يكوّن فضاء التحول للتعددية والانفتاح السياسي من أعلى. وهكذا تضاعفت حالة الإحتقان السياسي في انغلاق قنوات التواصل بين الدولة والقطاعات والمؤسسات الوسيطة بفعل التوجس الرسمي من الاستقلال المؤسسي لهيئات المجتمع الأهلي، وترسيخ اللجوء إلى آلية التفاوض بين الدولة والمؤسسات المختلفة كإحدى الأدوات الرئيسية لدعم مرحلة توديع السلطوية والدخول في مرحلة التحول الديمقراطي. وتأكيد أهمية إدراك الهيئات والجماعات والمؤسسات الوسيطة، ومن بينها النقابات، أن التفاوض كآلية يعد من صميم وظائفها المهنية والوطنية وكذا ضرورة لجوء نخبة الحكم إلى آلية التفاوض لإدارة الصراعات سلمياً ولاستيعاب المطالب والفئات والمصالح الجديدة لا يدل على خبرة «مستوردة» أو آتية من أوروبا وتجاربها الديمقراطية، فقد شهدت فترات تاريخية حديثة من نضالات الحركة الوطنية حدوث حوار وتفاوض بين رجالات الحركة الوطنية وعلماء الدين وممثلي الطوائف والحرف مع ممثلي الدولة وسلطة الاحتلال البريطاني وقبلها الدولة العثمانية، وهذه الخبرة تدل بالفعل على أن المجتمع الأهلي لا يحتاج بالضرورة إلى الصدام أو للوصول إلى حالة التحدي الدائم

إن مؤسسات وهيئات المجتمع الأهلي المصري، ومنها النقابات، عجزت بدورها عن التأثير الفعال لجهة أن تعبر الدولة عن مختلف تفاعلات وتجليات ومطالب المجتمع، أو عجزت عن التحويل الديمقراطي للدولة

لسلطة الدولة[٢]، التي يغلب عليها حتى الآن الطابع الرعوي المسيطر من أعلى على المجتمع دون اهتمام كبير بالتفاعل معه والهيمنة عليه بالمعنى الغرامشي، وإنما يحتاج المجتمع الأهلي إلى أن يشيع بين هيئاته وجماعاته ثقافة العمل المؤسسي ودفع الدولة إلى أن تقبل ولو مضطرة بفعل مظاهر عديدة لتنشيط العمل الأهلي للتفاوض مع هذا القطاع على مستوى متقارب مع ما تفعله الدولة بالفعل من تفضيل التفاوض والتشاور الدائم مع جماعات وجمعيات رجال الأعمال وقوى السوق عموماً.

والظاهر أن الأحداث والتطورات السلبية في بعض البلدان الغربية التي شهدتها العلاقة بين النظم الحاكمة وجماعات الإسلام السياسي، مثال ذلك اليمن وتونس والجزائر، دفعت الحكومة المصرية إلى مضاعفة حساسيتها تجاه تنامي قوة الوجود النقابي لجماعة الأخوان المسلمين، التي وصلت إلى شغل أغلبية مجالس نقابات رئيسية إلى جانب النقابات الفرعية في النصف الثاني من الثمانينات، واحتمالات استثمار النقابات في خدمة الاتصالات والتحالفات الخارجية للجماعة ودعم نفوذها السياسي في الداخل. وتزامن مع ذلك ما نسبته المصادر الحكومية ـ متضامناً معها في ذلك بعض الأحزاب والجماعات المهنية وجمعيات مدنية ـ من تزايد الروابط والعلاقات بين الجماعة والجماعات المتشددة. وقد دفعت هذه الأمور إلى البحث عن إجراء سريع للحؤول دون سيطرة ممثلي جماعة الأخوان على النقابات.

١ ـ القانون والحريات النقابية

أدى صدور قانون «ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية» في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ إلى إحداث أزمة عاصفة بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية والنقابات المهنية من زوايا عدة. ولعل من أهم مصادر الأزمة أن القانون صدر من مجلس الشعب الذي تألّف في إطار انتخابات عام ١٩٩٠ التي قاطعتها أحزاب وقوى المعارضة الرئيسية (الناصريون، الوفد، التحالف بين حزبي العمل والأحرار وجماعة الأخوان) باستثناء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحيث شاعت شكوك عديدة حول نزاهة الانتخابات وسلامة العملية الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى برلمان لا يضم تمثيلاً حقيقياً للأحزاب والقوى السياسية الناشطة والفاعلة، وكذا خطورة ممارسة عمله التشريعي والرقابي بهذه الوضعية من عدم التمثيل واحتمالات التزوير التي دفعت بأعضاء عديدين إلى مقاعده صدرت في حقهم أحكام من القضاء الإداري تثبت بطلان الانتخابات، ومن ثم بطلان العضوية لنحو ٧٨ من هؤلاء الأعضاء إلى جانب من لم يتم الطعن في شرعية انتخابهم. هذا إلى جانب أن مجلس الشعب اتجه إلى عدم عرض مشروعات قوانين مهمة تتعلق بجوانب وتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية بعيدة التأثير في الدولة والمجتمع في العقود الماضية على مجلس الشورى الذي من المفترض بحسب قانون إنشائه أن ينظر في مشروعات القوانين المقدمة سواء من الحكومة أو من الأعضاء قبل عرضها على مجلس

(٢) مما يدل على تمايز خبرة نشوء الديمقراطية وبدايات تأسيسها مع بدايات القرن التاسع عشر في مصر عن التجارب في أوروبا الغربية تجاه أعمال الديمقراطية، ما يبدو من فارق هام يتضح مما يقوله بارنغتون مور بصدد أهم مكونات الإقطاع الأوروبي التي ساهمت في نشوء الديمقراطية وهي «فكرة حصانة بعض الجماعات والأفراد أمام الحاكم إلى جانب مفهوم مقاومة النظام غير العادل ومفهوم التعاقد كعملية ارتباط متبادل يقوم به أفراد أحرار. هذا المركب من الأفكار والممارسات يشكل إرثاً قروسطياً حاسماً في أهميته للتصورات الأوروبية حول المجتمع الحر. وقد نشأ هذا المركب في أوروبا وحدها، هنالك فقط نشأ ذلك التوازن الدقيق بين الكثير والقليل من السلطة الملكية التي أفسحت مجالاً للبرلمانية،» انظر:

Barrington Moore, *Social origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* ([n.p.]: 1979), p. 415.

وعزمي بشارة، «واقع وفكر المجتمع المدني: قراءة شرق أوسطية،» ورقة مقدمة إلى مؤتمر «إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي،» ص ١٤ ـ ١٦.

الشعب، والأخطر من ذلك أن تناقش هذه المشروعات وتصدر دون مشاركة ومشاورة أغلبية الفئات الاجتماعية والمهنية التي تتصل بمصالحها ومطالبها هذه المشروعات، مثال ذلك قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وقوانين الانتخابات التشريعية والمحلية، والقوانين العمالية، وضريبة المبيعات، والضريبة الموحدة على الدخول والأنشطة... إلخ.

ولربما حان الوقت لأن تدير مختلف النخب المثقفة نقاشاً واسع النطاق حول دور مجلس الشعب في تنظيم وصياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبخاصة أن ظاهرة انفراد الحزب الحاكم بأغلبية كبيرة تزيد على الثلثين، قد دفعت بالتفكير الرسمي إلى الاعتماد على هذه الأغلبية في إصدار قوانين عديدة دون التشاور والحوار المسبق والتفاوض الجماعي مع من تمس هذه القوانين مصالحه واهتماماته ومطالبه من مختلف فئات المجتمع. والأمر هنا يتعلق بالأعراف الفقهية الدستورية وبالجوانب الأخلاقية وبالرسالة الثقافية والأخلاقية للدولة في علاقتها بالمجتمع، لا أن يقتصر عند حدود الدور التشريعي والرقابي للبرلمان، فالبرلمان يكوّن إحدى أهم القنوات الرئيسية لدى الدولة والمجتمع السياسي ونخبة الحكم في إدارة وتسيير، بل قبل ذلك في صياغة، شكل ومضمون العلاقة بالمجتمع، وبالمجتمع المدني المنظم على وجه التحديد. ولم تعد المسألة هنا تتوقف عند حالة الاطمئنان النفسي الناجمة عن أن عديداً من القوانين الصادرة عن البرلمان أو القرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية في غيبة البرلمان والتي تمس بالسلب الحريات العامة والمدنية والسياسية والنقابية، لا يطبق بالفعل، فقد حفلت الفترة منذ بداية السبعينات بإنعاش بعض المواد المقيدة للحرية والواردة في بعض القوانين وتطبيقها، وكذلك بدعم ذلك الأسلوب من خلال إصدار قوانين أخرى سالبة للحريات. بعبارة أوضح فإن ملابسات استخدام الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الحاكم في إصدار قوانين تشريعية تقيد من العمل العام والنشاط المهني والطوعي تدل على عزوف البرلمان عن استعمال صلاحيات عديدة يكفلها الدستور وقانون مجلس الشعب نفسه، ومنها عقد جلسات استماع للمشورة وأخذ الرأي واستطلاع مطالب ورغبات الفئات والجماعات التي تتصل بها مشروعات القوانين المقدمة إلى المجلس، كما زادت نسبة الميل إلى عدم الاهتمام بعدد الأعضاء الحاضرين من المجلس، والذين سوف يصوتون على مشروعات القوانين، وكذلك عدم تسليم الأعضاء نسخاً من هذه المشروعات قبل مناقشتها بوقت كاف، حتى يتسنى لهم قراءتها ودراستها بتأنٍ وتمحيص، وحتى يشعر الأعضاء بأهمية وخطورة مشروعات القوانين المعروضة عليهم، ومن ثم يبادر أكبر عدد ممكن من الحضور. وهكذا تفشت ظاهرة حضور عدد قليل جداً من الأعضاء لم يزد في حالات بعض من مشروعات قوانين على جانب كبير من الخطورة والحساسية على ٤٥ عضواً، كما لم تزد مدة مناقشة بعض مشروعات القوانين على ثلاث ساعات.

حان الوقت لأن تدير مختلف النخب المثقفة نقاشاً واسع النطاق حول دور مجلس الشعب في تنظيم وصياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبخاصة أن ظاهرة انفراد الحزب الحاكم بأغلبية دفعت بالتفكير الرسمي إلى الاعتماد على هذه الأغلبية في إصدار قوانين عديدة دون التشاور والحوار المسبق

ومن أهم المبررات التي ساقتها الحكومة في المذكرة التوضيحية لمشروع القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ أهمية تشجيع أكبر عدد ممكن من أعضاء النقابات المهنية على الاشتراك في انتخابات المجالس العامة والنقابات الفرعية، الأمر الذي يقلل

من فرص احتكار جماعة معينة لهذه الهياكل النقابية، وكذا ضرورة أن يشرف القضاء إشرافاً كاملاً على عملية الانتخابات بمختلف مراحلها، وهو ما أكدته التعديلات على القانون السابق بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥. لذلك فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ على ما يلي[٣]: «يشترط لصحة انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة أو الفرعية تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم في جداول النقابة ممن لهم حق الانتخاب على الأقل طبقاً لأحكام قانون كل نقابة. فإذا لم يتوافر هذا النصاب حتى نهاية عملية الانتخاب، يدعى أعضاء الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان خلال أسبوعين، ويكون الانتخاب في هذه المرة صحيحاً بثلث عدد الأعضاء، على الأقل، ممن لهم حق الانتخاب. فإذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة يستمر النقيب ومجلس النقابة في مباشرة اختصاصاتهما لمدة ثلاثة أشهر فقط، ويدعى أعضاء الجمعية العمومية خلال هذه المدة لانتخاب النقيب أو مجلس النقابة بذات الطريقة، ويكون الانتخاب صحيحاً باكتمال النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة».

ومن ناحية أخرى نصت المادة الثالثة من القانون على ما يلي: «إذا لم يتم انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة، يتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة لجنة موقتة برئاسة أقدم رئيس بمحكمة استئناف القاهرة، وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو نواب رئيس بهذه المحكمة، يضاف إليهم أقدم أربعة أعضاء ممن لهم حق الانتخاب بحسب أقدميتهم في النقابة بشرط ألا يكونوا من بين المرشحين لعضوية مجلس النقابة. وتشكل اللجنة الموقتة بالنسبة للنقابات الفرعية برئاسة أقدم رئيس بالمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر النقابة الفرعية وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو قضاة بالمحكمة، يضاف إليهم أقدم أربعة أعضاء ممن لهم حق الانتخاب بحسب أقدميتهم في النقابة الفرعية، بشرط ألا يكونوا من بين المرشحين لعضوية المجلس [...] ويكون لهذه اللجنة الموقتة جميع الاختصاصات المقررة خلال ستة أشهر اتخاذ إجراءات الترشيح، وانتخاب النقيب ومجلس النقابة وفق أحكام هذا القانون...».

أثارت هاتان المادتان جدلاً عاصفاً حول حرية العمل النقابي المهني، وحول مدى تعارضهما مع نصوص الدستور التي تكفل هذه الحرية، وكذا مع الاتفاقيات الدولية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. فقد اعتبر القانون وتعديلاته بصفة عامة وهاتان المادتان بمثابة تدخل من قبل مجلس الشعب في تنظيم العمل النقابي المهني، الذي تقوم عليه قوانين النقابات كل على حدة، حيث إن كل نقابة يحكمها قانون خاص يراعي أحوال وظروف المهنة والأعضاء، هذا فضلاً عن أن مجلس الشعب والسلطة التنفيذية قد مارسا التمييز الشديد ضد النقابات باشتراط حضور ما لا يقل عن نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المسددين للاشتراكات في الدورة الأولى للانتخابات، فإذا لم يكتمل العدد لا بد من حضور ثلث الأعضاء في الدورة الثانية، في حين أن هذه النسبة غير موجودة لصحة الانتخابات التشريعية العامة والمحلية نفسها، كما لا توجد بالنسبة إلى الجمعيات الأهلية أو النوادي الرياضية...إلخ. هذا فضلاً عن أن صانعي ومصدري القانون استهدفوا خلق وقيعة أو حالة من التوتر والتنازع بين السلطة القضائية ومجالس النقابات والنقابات نفسها، وهو ما حدث منذ صدور القانون وتعديلاته وحتى الآن.

ومن أبرز ما أثير حول القانون مخالفته نص المادة (٥٦) من الدستور ضمن الباب الثالث الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة، وتقضي بأن «إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية. وهي ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها». ويتفق هذا النص مع ما ورد في الإعلان

(٣) الجريدة الرسمية، ١٨/٢/١٩٩٣، ص ٩١.

العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٣) منه التي تذهب إلى أن «لكل شخص الحق في أن ينشيء وينضم إلى نقابة حماية لمصلحته»، وكذلك ما ورد في نص المادة (٢٢) من المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يشير إلى أن «لكل فرد الحق في المشاركة الحرة مع الآخرين في تشكيل النقابات العامة أو الانضمام إليها لحماية مصالحه. ولا يجوز وضع القيود على ممارسته هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها في مجتمع ديمقراطي مصالح الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم»، هذا فضلاً عن أن المادة (٣) من الاتفاقية الدولية للحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي نصت على حق النقابات في وضع دساتيرها وأنظمتها وانتخاب ممثليها وتنظيم إدارتها وأوجه نشاطها وصياغة برامجها في حرية تامة، وحظرت على السلطات أي تدخل من شأنه أن يحد من هذه الحقوق أو يحول دون ممارستها، كما حظرت المادة (٧) من الاتفاقية نفسها إخضاع النقابات لشروط يكون من شأنها الحد من تطبيق المادة الثالثة. كذلك منعت المادة الثامنة الحكومات من الانتقاص من الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية صادقت على مثل هذه الإعلانات والاتفاقيات الدولية، وصارت بمثابة تشريع داخلي بموجب المادة(١٥١) من الدستور.

ويستفاد من نص المادة (٥٦) من الدستور المصري سالفة الذكر أن إنشاء النقابات والنوادي حق أصيل للأفراد، وأن الأعضاء من خلال جمعياتهم العمومية أصحاب حق أصيل في تنظيم حقوقهم المهنية في المشاركة النقابية وتتمثل في حق الترشّح والانتخاب، وكذا حق الدعوة والمشاركة في الجمعيات العمومية العادية وغير العادية[٤].

بهذا المعنى فقد سلب القانون هذا الحق الأصيل وأعطاه للسلطة القضائية، وتبدو خطورة ذلك من أن تنظيم الحقوق النقابية وإدارة شؤون المهنة هي من الأمور الفنية الدقيقة التي تختلف من مهنة إلى أخرى، ولا يستطيع تحديدها أو القيام بها سوى صاحب الاختصاص الفني بطبيعة المهنة، وعلى هذا الأساس فإن نزع هذا الاختصاص لفترات قد تطول كثيراً، لعوامل عديدة تنبع من قيود الانتخاب ومواعيده والنسب المقررة لصحة الانتخاب، أدخل القضاء في غير اختصاصه، وأضاف إليه أعباء ثقيلة تضاف إلى أعبائه في مجال فض المنازعات والدعاوى والقضايا القانونية. وما يلفت النظر أن اشتراط القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته برقم ٥ لسنة ١٩٩٥ الإشراف الكامل للقضاء على مختلف مراحل انتخابات النقابات أدى إلى تعقيدات جمة ظهرت واضحة عقب تطبيق القانون، في عدم تمكن اللجان القضائية من تعيين مواعيد محددة لإجراء الانتخابات. فقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٠٠ على أن يشرف على الانتخاب بجميع مستوياته لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية التي تقع الانتخابات في دائرتها وعضوية أقدم أربعة من الرؤساء بالمحكمة نفسها، وقد ألغيت هذه المادة مع التعديلات على القانون برقم (٥) لسنة ١٩٩٥ الصادرة في ١٣/٢/١٩٩٥ والتي استبدلت بالرقم نفسه ونصت على أن يشرف على كافة الإجراءات الخاصة بالانتخابات بجميع مستوياتها ومنذ بدء إجرائها وحتى الانتهاء منها لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية وعضوية أقدم أربعة رؤساء بالمحكمة نفسها، وعلى الرغم من أن التعديل يتفق مع المادة الملغاة، فهو أضاف أن يتم تأليف لجان الانتخاب برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية يصدر قرار من وزير العدل باختياره بعد أخذ موافقة المجلس القضائي المختص وعدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة من أعضاء النقابة من غير المرشحين، وقد أضاف التعديل في الواقع أعباء أخرى على القضاة من خلال ترؤس أحدهم للجان الانتخاب، وهي بالطبع كثيرة جداً، سواء في انتخابات النقيب أو انتخابات المجالس العامة ومجلس الشعب

(٤) انظر: عادل عيد، «حق المشاركة النقابية في مصر،» في: **حقوق لا تتجزأ**، أوراق الملتقى الفكري الثاني للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٤)، ص ٧٥.

في النقابات الكبيرة مثل المهندسين والتجار والنقابات الفرعية، وأضافت المادة السادسة، سواء قبل استبدالها أو بعده، أعباء أخرى على القضاء حين اشترطت تخصيص لجنة انتخاب فرعية لكل ٥٠٠ عضو على الأكثر ممن لهم حق الانتخاب، وهذا الشرط هدفه في الواقع فرض مزيد من القيود على حرية العمل النقابي، ويدل على عدم الإدراك لاختلاف ظروف كل نقابة، فهناك نقابات تضم أعداداً صغيرة من المهنيين مثل الصحافيين والفنانين والسينمائيين والممثلين والتطبيقيين، قد تضر تجزئة اللجان الانتخابية بها وتؤثر في عملية الانتخاب وتزيدها تعقيداً. كما أن اشتراط نفس المادة مراعاة موطن العضو أو مقر عمله بقدر الإمكان يؤدي عملياً إلى وجود شبهات حول الهدف من ذلك، وبخاصة أن قوانين النقابات تواضعت على إجراء الانتخابات في المقار العامة والفرعية، وليس في محال إقامة أو عمل الأعضاء[5].

وقد بدا واضحاً أن القانون يستهدف تشتيت عملية الانتخاب وإخضاعها لظروف أماكن معينة، مثال ذلك المصالح والوزارات والهيئات والشركات القابضة الحكومية، الأمر الذي يحمل معه شبهة احتمالات قوية للتأثير في حرية النقابي في اختيار من يمثله، واستخدام وسائل الضغط من الإدارات الحكومية أو الخاضعة لنفوذ الحكومة. كذلك ينطوي هذا الشرط على اختلاق حساسيات لم يكن هناك مبرر لوجودها تنبع من احتمالات إجراء الانتخابات في أماكن خاضعة للشرطة أو لوزارة الدفاع في نقابات معينة مثل الأطباء والمهندسين... إلخ.

وقد عبرت أغلبية مجالس النقابات عن رفضها القانون، فقد أصدرت ١٧ نقابة مهنية بياناً عاماً أعلنت فيه مساوىء القانون على حرية وسلامة العمل النقابي[6]. وأضافت جريدة **الشعب** إلى ذلك سبباً آخر، هو خوف الحكومة من سيطرة الإسلاميين على النقابات، وقام عدد من أعضاء النقابات الكبيرة، مثل المهندسين والأطباء والتجار والصيادلة، بالاعتصام داخل مقار نقاباتهم احتجاجاً على صدور القانون[7]، كما أصدر مجلس نقابة المحامين بياناً رفض فيه القانون شكلاً وموضوعاً وأوصى المجلس بشطب الأسماء البارزة التي كانت وراء إصدار القانون من المسجلين في نقابة المحامين، مثل فتحي سرور ومحمد جويلي وأبو الفضل الجيزاوي[8].

٢ ـ آثار القانون في التنظيم النقابي والصراع السياسي

لعل من أهم الدوافع الكامنة وراء إصدار القانون رقم ١٠٠ وتعديلاته هو وجود تنازع في الرأي بين الأوساط السياسية الرسمية حول دور النقابات والجماعات الوسيطة عموماً والنقابات المهنية

---

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ـ ١٩٩٣** (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧. وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكمها التاريخي في ١٥/٤/١٩٩٥ بخصوص حرية العمل النقابي في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٩٥ قضائية ودستورية والذي أكد حق أعضاء المهنة الواحدة في تكوين نقابة خاصة بهم تنظم شؤونهم وأمور المهنة وتقوم بوظائفها بعيداً من أية تدخلات خارجية، وقد ورد في هذا الحكم التاريخي ما يلي: «حق النقابة ذاتها في أن تقرر بنفسها أهدافها ووسائل تحقيقها وطرق تمويلها، والمواد والقواعد التي تنظم بها شؤونها، ولا يجوز بوجه خاص إرهاقها بقيود تعطل مباشرتها لتلك الحقوق أو تعلق تمتعها بالشخصية الاعتبارية على قبولها الحد منها، ولا أن يكون تأسيسها بإذن من الجهة الإدارية، ولا أن تتدخل هذه الجهة في عملها بما يعوق إدارتها لشؤونها، ولا أن تقرر حلها أو وقف نشاطها عقاباً لها، ولا أن تحل نفسها محل المنظمة النقابية فيما تراه أكفل لتأمين مصالح أعضائها والنضال من أجلها.» انظر: مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، **معركة حرية الصحافة** (القاهرة: مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٥)، ص ٦ ـ ٩.

(٦) مركز الدراسات الحضارية، **الأمة في عام: تقرير عن الشؤون السياسية والاقتصادية الإسلامية** (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٣)، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٧) جريدة **النهار**، أعداد متفرقة من ٢ و٣/١٩٩٢.

(٨) **تقرير مصر والعالم عام ١٩٩٣** (القاهرة: المحروسة للنشر، ١٩٩٤)، ص ٤٢١.

خصوصاً. وقد برزت حدة هذا التنازع مع دخول الأخوان المسلمين النقابات المهنية وسيطرتهم على أغلبية مقاعد المجالس العامة منذ منتصف الثمانينات، ففي حين عبر اتجاه معين عن أن النقابات ينبغي أن تحصر اهتماماتها في الإرتقاء بمستوى المهنة وتنظيم شؤونها وتقديم خدمات ومعاشات وإعانات إلى الأعضاء(٩)، وفي هذا الإطار ينحصر دور النقابات المهنية في القيام بدعم التوجهات الرسمية في التنمية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وهذا الاتجاه كانت له الغلبة، ويمكن من إصدار القانون الشهير، في حين نزع اتجاه آخر أقل وزناً إلى تصور مفاده أن النقابات يجب أن تنشط في مجال العمل العام، ودعم قضايا الحريات والديمقراطية، وأن يكون لهذه النقابات مشاركة فعالة في صناعة السياسات العامة.

وعلى ما يبدو أن الاتجاه الأول هو الذي بادر بالتحرك، وخصوصاً منذ أزمة وحرب الخليج الثانية حيث اتخذت النقابات المهنية، وبخاصة التي يتمتع فيها الأخوان المسلمون بأغلبية ووزن كبيرين مواقف وتحركات عبرت عن معارضتها شبه التامة للموقف الرسمي من العراق ومن التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة وكذلك الحرب نفسها. فقد رفضت هذه النقابات وعددها عشر، في إطار لجنة تنسيق العمل النقابي، إرسال الحشود العسكرية الأميركية إلى السعودية، وأوصت بضرورة عدم ذهاب قوات عربية إسلامية تحت المظلة الأميركية. ومع اندلاع الحرب وقع ممثلو سبع نقابات فقط، بعد انسحاب كل من التجار والعلميين والاجتماعيين والفنانين التشكيليين، مع انضمام نقابة التمريض، بياناً صدر بلهجة أكثر تشدداً ضد الموقف المصري الرسمي(١٠). وكان ذلك أحد أسباب تزايد حدة الأزمة بين الحكومة وبعض النقابات التي يسيطر على أغلبية مجالسها العامة والفرعية، وقامت قوات الأمن باعتقال عدد من قيادات الأخوان النقابية المشاركة في البيان(١١) التي يسيطر على مجالسها تيار الإسلام السياسي. وفي ظل هذه الأجواء المتوترة نمت فكرة إصدار قانون موحد للنقابات المهنية.

إن السياسات الاقتصادية التي تنفذ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل الإسراع في خطوات التثبيت والتكيف الهيكلي أدت بالحكومة إلى التخوف من أن تؤدي مبادرات نقابية مستقلة، وكذا مطالبة النقابات المهنية والعمالية بمناقشة هذه السياسات، إلى الإبطاء من وتيرة الإصلاح الاقتصادي

وقد اتضح أن التوجه الرسمي تجاه النقابات حتى قبل إصدار القانون قد تميز بالتحفظ والحساسية من جراء تحرك مجالس نقابية عديدة للتعبير عن مطالب محددة واستخدام النقابات للعمل السياسي والحزبي من قبل جماعة الأخوان، وكان هناك توجس حول صورة مشاركة النقابات المهنية في صناعة ورسم السياسات العامة للبلاد، وتلك التي تتصل مباشرة بأنشطة وأهداف النقابات، وكذلك تجاه سعي النقابات المهنية النشطة للاضطلاع بدور مؤثر على المستوى الوطني لمناقشة بعض القرارات الاقتصادية والاجتماعية(١٢). وفيما يبدو أن السياسات

(٩) انظر: أماني قنديل، «الجماعات المهنية والمشاركة السياسية،» في: مصطفى كامل السيد [تحرير]، **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(١٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ـ ١٩٩١** (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ٤١٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤١٨.

(١٢) قنديل، المصدر نفسه، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

الاقتصادية التي تنفذ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل الإسراع في خطوات التثبيت والتكيف الهيكلي وبيع القطاع العام وخفض الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري العام أدت بالحكومة إلى التخوف من أن تؤدي مبادرات نقابية مستقلة، وكذا مطالبة النقابات المهنية والعمالية بمناقشة هذه السياسات، إلى الإبطاء من وتيرة الإصلاح الاقتصادي.

من ناحية أخرى فإن الاتجاه الرسمي الذي سعى بسرعة لإصدار القانون لم يشأ أن يتروى وأن يجد أنه من المفضل استخدام العناصر النقابية النشطة من الحزب الوطني الحاكم في موازنة نفوذ تيار الإسلام السياسي، كما لم يفضل إتاحة الفرص على المستوى الإعلامي والجماهيري والصحافة القومية للتيارات الأخرى الفكرية والسياسية لإدارة نقاش عام حول النقابات وضرورة أن تعبر مجالسها العامة والفرعية عن تمثيل ديمقراطي واسع النطاق في مواجهة سيطرة الأخوان على نقابات مؤثرة. من هنا سارع هذا الاتجاه إلى الحل التشريعي السهل بإصدار قوانين تعاني احتمال الطعن بعدم الدستورية ومخالفة المواثيق والاتفاقات الدولية التي تضمن حرية العمل النقابي واستقلاله.

وحتى ما يتعلق بموضوع المحاسبية، ربما لم تتوافر الحماسة تجاه تنشيط دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراقبة التصرفات المالية للنقابات المهنية، حتى السنوات القليلة الماضية، على الرغم من أن المادة (٣) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٨ تنص على أن يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة إلى النقابات والاتحادات المهنية، الأمر الذي يعني إخضاع أموال وتصرفات هذه النقابات والاتحادات لرقابة الجهاز[١٣].

ومن نافلة القول إن وجود تيارات سياسية وثقافية متعددة في النقابات يعد أمراً شائعاً في بلدان عديدة، وفي مصر نفسها حيث عرفت نقابة المحامين ثم نقابتا الصحافيين والتجار وجود قيادات نقابية تنتمي إلى تيارات أيديولوجية وسياسية عديدة. وفي بعض الأحيان نجحت نقابة المحامين في إدارة تفاعلات العلاقة بين هذه التيارات، وكذلك نقابة التجار، أما نقابة الصحافيين، ففي أغلبية الأحيان تمكنت من ضمان سلامة وسلاسة العمل النقابي الصحافي في وجود ممثلي تيارات سياسية عديدة، كما أن الصراعات المتوقع نشوبها من التعدد السياسي داخل النقابة الواحدة يمكن تسويتها بالطرائق السلمية وبالتوافق، ودون تدخلات خارجية أدت بالفعل الآن إلى أن تفرض الحراسة القضائية على نقابات المحامين والمهندسين العامة والفرعية وحالة جمود شبه تام في الأداء النقابي، وتدخل جهات وزارية في صميم العمل النقابي من خلال السماح لخريجي معاهد معينة بالانضمام إلى النقابات مثل نقابة المهندسين، وكذلك الامتناع أو التهديد بالامتناع عن سداد رسوم وتمغات مستحقة للنقابة[١٤].

ويمكن القول إن الفترات الانتقالية في التطور الديمقراطي عادة ما تتميز، وبخاصة في الدول حديثة العهد، بهذا التطور، أو تلك التي عانت من تجمده، بارتفاع حدة الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي بين الدولة والمجتمع المدني وبين مختلف التيارات والجماعات السياسية والحزبية، حيث تطمح تيارات المعارضة وجمعيات وهيئات المجتمع المدني إلى توسيع الهامش الديمقراطي وتسريع التداول السلمي للسلطة، وكذا تحقيق مكانة سياسية أكبر للتأثير في صناعة القرار السياسي. في حين ترى النخب الحاكمة أن هناك مخاطر يمكن أن تتولد من جراء الاستجابة السريعة لمثل هذه المطالب. وفي هذا الإطار، يعاني المناخ السياسي بعض القيود التشريعية والإجرائية التي تقلل من ممارسة الأنشطة الحزبية والإعلامية المستقلة، الأمر الذي يجعل بعض

(١٣) عادل عيد، «حق المشاركة النقابية في مصر،» ص ٧٧.

(١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٦** (القاهرة: المركز، ١٩٩٧)، ص ٣١٨.

الفرق السياسية تحاول تفادي القيود الموضوعة على ممارسة العمل السياسي في إطار الأحزاب من خلال الوجود والتنشيط في الأوساط النقابية المهنية والعمالية. وينطبق هذا الأمر على الوضع في مصر منذ بداية الأخذ في التعددية الحزبية في أواخر عام ١٩٧٦.

وبوجه عام، تتميز عمليات التحول الديمقراطي في أغلب البلدان النامية بخصوصية عدم التوازن بين الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي، وكذا بالتوتر وعدم الانسجام بين بنى المجتمع السياسي ومؤسسات العمل المدني، فيتسم المجتمع السياسي بدرجة ملحوظة من الاحتقان السياسي والتوتر البارز بين النخبة الحاكمة وبين بقية نخب المجتمع السياسي، وتتوافر إمكانات العمل المهني في إطار النقابات وحتى إمكانات العمل العام والممارسة السياسية. في حين أن خبرات التطور الديمقراطي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة لم تتسم في الغالب بطابع التوتر والاستقطاب الحادين، إذ كان الاتجاه العام لحركات الأحزاب وهيئات المجتمع المدني متضافراً مع الصعود التاريخي للبرجوازية الصناعية والثورات الفكرية الكبرى باتجاه كفالة الحريات السياسية والمدنية للمواطنين، وإقامة توازن مقبول من معظم الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية بخصوص طبيعة وحدود العلاقة بين القطاعات الثلاثة الكبرى المعروفة، وهي الدولة والسوق والمجتمع المدني.

بوجه عام، تتميز عمليات التحول الديمقراطي في أغلب البلدان النامية بخصوصية عدم التوازن بين الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي، وكذا بالتوتر وعدم الانسجام بين بنى المجتمع السياسي ومؤسسات العمل المدني

من هنا، قد يكون من المهم الإشارة إلى أن توافر إمكانات وفرص المشاركة السياسية في تقرير الشؤون العامة وصناعة القرار السياسي من خلال قنوات مؤسسية في المجتمع السياسي وآليات الحل السلمي للصراعات والمنافسات السياسية والانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية منتظمة، أدى في الواقع العملي إلى غياب الخلط بين العمل السياسي الحزبي والعمل النقابي المهني، وعدم وجود توتر حاد بين الدولة وتيارات سياسية معينة ينعكس سلباً وبصفة عامة على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

وربما يكون من المفيد في هذه المرحلة الانتقالية من التطور السياسي في مصر التي تتسم بارتفاع حدة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي أن تناقش على نطاق واسع إمكانات توسيع الهامش الديمقراطي لجهة ضرورة قبول مختلف التيارات السياسية الفاعلة لقواعد الممارسة الديمقراطية وعدم إقحام النقابات خصوصاً في الخلافات والتوترات السياسية واستخدامها لتحقيق أغراض حزبية ضيقة لجماعات سياسية معينة حتى تتوافر بيئة مناسبة لتنشيط النقابات وقيامها بوظائف رئيسية مثل الارتفاع بمستوى المهنة وتطبيق مواثيق الشرف الخاصة بالعمل المهني، وذلك لا ينكر مشاركتها في صنع السياسات العامة من خلال توافق موضوعي بين القيادات النقابية بما لا يؤثر سلباً في العمل النقابي 

جاك قبانجي (*)

في أصول الاستخدام السياسي والسلطوي للحركة النقابية اللبنانية (**)

كيف يمكن النظر إلى الأزمة النقابية المتفاعلة التي شهدها الاتحاد العمالي العام، منذ ما يزيد على العام؟

هل هي أزمة قيادة؟ هل هي أزمة بنية؟ هل هي أزمة استراتيجيات وسياسات نقابية؟ أم أنها أزمة العلاقة بين الهيكل التنظيمي النقابي وبين قاعدة هذا الهيكل؟ واستطراداً، هل هي أزمة استخدام النقابي سياسياً وسلطوياً؟

في محاولتنا البحث عن إجابات ملائمة، نقترح أن نبدأ بنقطة محددة: التحرك العمالي ـ الشعبي في السادس من أيار/مايو ١٩٩٢.

لماذا هذا التاريخ بالتحديد؟ لأن الأزمة التي تعتمل في الاتحاد العام وتشلّ فاعليته إنما تجد أساسها في هذا الحدث المميز، كما نزعم. مع ذلك، يجب ألاّ نخلط بين الأزمة النقابية البنيوية، التي تعود إلى محددات تتجاوز هذا الحدث، وبين الأزمة التنظيمية التي تمثل، جزئياً، أحد أعراض الأزمة البنيوية. وسنجتهد لئلا نقع في هذا الخلط.

في السادس من أيار/مايو ١٩٩٢، وقعت في بيروت وغيرها من المدن والمناطق اللبنانية، مواجهات بين المتظاهرين، من عمال وغيرهم، وبين القوى الأمنية. وتحولت هذه المواجهات إلى ما يشبه انتفاضة شعبية معممة، احتجاجاً على سوء الإدارة الحكومية للاقتصاد، وانهيار القوة الشرائية للأجور والمداخيل، حيث وصل سعر صرف الدولار الأميركي إلى أكثر من ٢٠٠٠ ل. ل.؛ وانفلات معدلات التضخم، وسوء الخدمات العامة، والتردي المتواصل لنوعية الحياة... إلخ.

لم تأت هذه المواجهات عفواً، بل هي مثّلت اللحظة الأكثر إثارة في دعوة الاتحاد العمالي العام إلى سلسلة تحركات استهدفت الضغط على الحكومة لاستبدال السياسات والإجراءات غير المتوافقة مع ما عدّه الاتحاد «المصالح العمالية والشعبية».

وقد بدأت السلسلة هذه بالدعوة إلى إضرابات متدرجة من حيث المدى: يوم ثم يومان، وصولاً إلى ثلاثة أيام. وقد رافق هذه الاضرابات اعتصامات وتحركات في المناطق المختلفة. أما المرحلة الأخيرة، أي الدعوة إلى إضراب الأيام الثلاثة، فقد انطوت على دعوة إلى التظاهر في بيروت والمناطق.

لم تدم الدعوة الأخيرة أكثر من يوم واحد. إذ استقالت حكومة عمر كرامي بعد اليوم الأول تحت ضغط التحرك والمواجهات التي استتبعها.

أبرزت مفاعيل هذا التحرك العمالي ـ الشعبي، على الرغم من توظيف أطراف السلطة له لتسريع التغيير المرغوب فيه في رئاسة الحكومة، الدور الحاسم الذي يمكن الاتحاد العمالي العام أن ينهض به، ليس كممثل للنقابات العمالية فقط، وإنما، وبالأخص، بوصفه

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ بيروت.

(**) أعدت هذه الورقة قبل الانتخابات الأخيرة التي حصلت في الاتحاد العمالي العام في ٣٠ تموز/يوليو ـ ١٩٩٨.

إطاراً حاضناً لحركة شعبية متنوعة المصادر والإنتماءات، يحركها وجع متعدد الأوجه: أزمة معيشية متمادية، نظام حكم لا تتعرف إلى نفسها من خلاله، تقلص فسحة الحريات العامة والشخصية إلى أدنى حد ممكن... إلخ. أما الهيئات النقابية الممثلة لمجموعات مهنية ـ اجتماعية غير عمالية، والتي انضمت إلى هيئة التنسيق ولجنة المتابعة النقابيتين، فتمثلت برابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية وهيئة تنسيق الأساتذة الثانويين وروابط المعلمين ورابطة المتقاعدين من موظفي الدولة، وهيئات نسائية متعددة. إضافة إلى مشاركة متقطعة من نقابات المهن الحرة، وبخاصة في مواجهة الإجراءات المضادة للحريات العامة.

كان هذا التحرك هو التحدي الأخطر للنظام الإقليمي وحدود السيطرة الفعلية على لبنان، بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. لذلك، فإن التعامل معه كان في حجم ما مثله من امتحان لهشاشة القوى الاجتماعية ـ السياسية التي استند إليها نظام الطائف والمعادلة الإقليمية التي فرضته ورعته.

كما بيّنت أحداث ٦ أيار/مايو ١٩٩٢، من جهة أخرى، أن ثمة قوى سياسية ـ نقابية قد تكوّن تهديداً للتوازنات الإقليمية ـ المحلية التي أتى بها التنفيذ الاستنسابي لاتفاق الطائف. وعليه، فقد وضعت هذه القوى خارج دائرة «القوى المنتصرة»[1] عقب توقف المعارك في لبنان. وسيكون استبعادها من الهياكل القيادية النقابية شرطاً ضرورياً لإنجاح استراتيجية الضبط التأطيري.

١ ـ اصطدام أولويتين: أولوية الاجتماعي أم أولوية النظام الإقليمي؟

أيقظ هذا التحرك العمالي ـ الشعبي، إذاً، انتباه القوة الإقليمية المنتدبة إلى ضرورة إضفاء شرعية داخلية على المعادلة الجديدة، ولو بالقسر، منعاً لأي تشكيك في الوضع المستجد بعد اتفاق الطائف. كما عجّل في إنضاج شروط التغيير في تركيبة القوى الاجتماعية الممسكة بأعنّة السلطة المحلية، بحثاً عن مخرج من الأزمة المزدوجة الحدّ سياسياً واجتماعياً. وعليه، فقد كانت انتخابات صيف ١٩٩٢ باشتراك ١٣ في المئة من الناخبين فقط، التي تبعها وصول رفيق الحريري إلى رئاسة السلطة التنفيذية.

وقد أتى ذلك كله في سياق تحديد الأولويتين اللتين ستتحكمان طويلاً بالوضع الاجتماعي ـ السياسي اللبناني: أولوية الأمن كشرط أساس لدمج لبنان في النظام الإقليمي كما رتبته معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة عام ١٩٩١ بين الحكومتين اللبنانية والسورية، توازيها أولوية إجازة سيطرة رأس المال المقاول، ممثلاً برفيق الحريري، على مصادر الثروة العامة وإخضاعها لمصالحه. وقد عنى ذلك أن الهامش الذي بقي للاجتماعي قد اختزل إلى أدنى مستوى ممكن، كما سيتضح لاحقاً.

وإذا كانت معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق تبيّن من دون التباس الطريقة التي تتحكم بسيرورة دمج لبنان بالنظام الإقليمي من البوابة السورية، فإن الأمر قد يبدو غير مؤكد لجهة مفاعيل سيطرة رأس المال المقاول بوصفه الوجه الآخر للمعادلة. فلنترك الكلام إذن لمن رافق مشروع إعادة الإعمار في إحدى أهم حلقاته يروي لنا كيف انتهى المشروع إلى خدمة شريحة من المقاولين والوسطاء وأصحاب النفوذ: «إن ما كان يجب أن يكوّن تسوية متوازنة للمجال (territoire) سيخلي المكان للسهولة والإبهار، لكون الهدف لم يعد خدمة المصلحة العامة قبل أي شيء، وإنما التأثير في الرأي العام من طريق إنجازات تسهل رؤيتها وباللجوء إلى تقاسم مصلحي للحقوق (con-cessions) والعمولات»[2].

ستؤول هذه المعادلة إذاً إلى تمكين رأس المال المقاول من وضع مفهومه الخاص بإعادة الإعمار بحماية إقليمية، موضع التنفيذ ولكن بكلفة باهظة.

---

(١) يعود تعبير «القوى المنتصرة والقوى الخاسرة،» إلى الياس حبيقة، وزير الموارد المائية والكهربائية. وقد استعمله في المقابلة التي أجريت معه على تلفزيون *MTV*، في برنامج «الحكي بيناتنا» في نيسان/ابريل ١٩٩٨.

(٢) Henri Eddé, *Le liban d'où je viens* (Paris: Buchet/Chastel, 1997), pp. 141 et 145.

٢ ـ إعادة الإعمار: إنجازات لا تتناسب مع الكلفة الباهظة!

تمثلت المهمة الرئيسة لرفيق الحريري، منذ حيازته إجازة المرور الأميركية ـ الإقليمية للوصول إلى رئاسة الحكومة في وضع تصوره الخاص لما كان قد أطلق عليه خطة إعادة الإعمار، أو خطة العام ٢٠٠٠. وهي التي «لا تملك من الخطة غير الإسم، ولم تنشر أبداً، لأن الرأي العام اكتشف عدم واقعيتها»[٣].

وتركز هذا التصور على استثمار عنصرين محددين: التغطية الإقليمية، ومعها فترة السماح الداخلية، من ناحية، وسياسة «الإبهار» المستندة إلى خلفية «نجاحه» كمقاول من جهة أخرى.

مثّل ذلك قوة دفع أتاحت للحريري أن يضع العديد من مستشاريه ومساعديه في المراكز ـ المفاتيح، في الحكومة نفسها وفي الإدارة الحكومية في آن معاً[٤]. وقد آل ذلك إلى صعوبة الفصل تدريجاً بين ما هو مصلحة عامة وبين ما هو مصلحة شخصية لرفيق الحريري ومن يمثّل. إنه وضع نموذجي من تنازع المصالح (Conflict of Interests) العامة والخاصة أدّى إلى إدارة عملية إعادة الإعمار انطلاقاً من تغليب المصالح القريبة والبعيدة المدى للحريري ومن يمثل. وهكذا نفهم كيف أن أكثر من نصف المبالغ التي صرفت، من قبل الصندوق الوطني للمهجرين، في عمليات الإخلاء كانت في منطقة عمليات سوليدير في وسط بيروت أو في جوارها المباشر[٥] في حين قبع المهجرون ينتظرون تنفيذ وعود العودة المعلقة. وهكذا، «بلغ مجموع ما أنفقه صندوق المهجرين عام ١٩٩٥ نحو ٣٠٢ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار تعويضات إخلاء و٩٠ مليون دولار ترميم وإعادة بناء. وفي حين تم دفع تعويضات إخلاء لـ ٦٢٢٧٨ محتلاً في بيروت وحدها، ولـ ٢٥٢٢٥ محتلاً في الأقضية الأخرى، فإن عدد الذين استفادوا من تعويضات الترميم بلغ ١٣٩٩١ وحدة سكنية، وتعويضات إعادة الإعمار دفعت لـ ٣١٩١ وحدة سكنية فقط [حتى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥]»[٦].

تمثلت المهمة الرئيسة لرفيق الحريري، منذ حيازته إجازة المرور الأميركية ـ الإقليمية للوصول إلى رئاسة الحكومة في وضع تصوره الخاص لما كان قد أطلق عليه خطة إعادة الإعمار، أو خطة العام ٢٠٠٠. وهي التي «لا تملك من الخطة غير الإسم، ولم تنشر أبداً، لأن الرأي العام اكتشف عدم واقعيتها»

وقد أتى ذلك في سياق اقتصادي محدد، إذ أوقف تدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي وثبّت، لكن بكلفة مرتفعة جداً. فقد تمثلت خطة الحكومات الحريرية المتعاقبة بامتصاص الكتلة النقدية من السوق، عبر سندات الخزينة، بفوائد لا يفسر نسبها الباهظة إلاّ الرغبة في التحكم بالوضع

(٣) يوضح هنري إده في كتابه المذكور آنفاً (ص ١٣٢ ـ ١٥٦) كيف أن الحريري استوحى نموذجي مونتي كارلو والسعودية عند تصوره لإعادة بناء وسط العاصمة!

(٤) أحاط الحريري نفسه دائماً بمجموعة من رجال الثقة في الحكومة مثل بهيج طبارة للعدل، وفؤاد السنيورة للمالية والفضل سلق للاتصالات السلكية واللاسلكية قبل أن يضطر إلى التخلي عنه في آخر تشكيلة له، وميشال إده... إلخ.

انظر: Eddé, *Le Liban d'où je viens*, pp. 136-137.

(٥) هل علينا أن ننسى أن مدير الصندوق كان قبل تعيينه، من موظفي الحريري في الأوجيه؟

(٦) أديب نعمة، «سياسة الأمن الاجتماعي وأثرها في إعادة توزيع الثروة في لبنان،» **أبعاد**، العدد السادس (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ١٠٨.

من المؤكد أن سياسة التوزيع كانت فعالة في الحالة هذه. فالثمن السياسي هنا هو الذي يفسر ارتفاع عدد المحتلين المستفيدين، وضخامة المبلغ المدفوع في آن معاً.

المالي ـ النقدي في أسرع وقت ممكن (للإبهار!)، وكذلك بهدف تجيير هذه الكتلة للإنفاق استناداً إلى أولويات يقررها مشروع وسط المدينة وسرعة إنجازه إلى حد كبير. وهكذا، فكلفة ضبط التضخم لم تتحكم بها خطة نهوض بالاقتصاد المحلي بتوافق قطاعات المجتمع المدني، بما فيها النقابات العمالية، وإنما رتّبتها استراتيجية مزدوجة الحد: سهولة تحريك كتلة مالية مهمة غب الطلب من جهة، وإبراز فاعلية الإنجاز التي يتمتع بها الحريري وفريقه من جهة أخرى.

وفاعلية الإنجاز هذه هي التي تفسر كيف أن طلب الحكومة من المصرف المركزي الحصول على ديون داخلية، من طريق سندات الخزينة، يتجاوز حاجاتها الفعلية إلى الإنفاق أحياناً، إذ «اجتذبت سندات الخزينة نحو ١٢ في المئة من هذه الودائع المصرفية عام ١٩٩٥، وهو رقم قياسي»[٧]. والفائض يوضع في الحساب الحكومي الشهير رقم ٣٦ لدى المصرف المركزي. فتدفع حينذاك الفوائد المترتبة على هذه الفوائض دون أن تستخدم في تمويل المشاريع أو الموازنة[٨].

وهذا الطلب على سندات الخزينة آل، مع مرور الزمن، بالمصارف المتخصصة في تأمين التسليف للقطاعات الإنتاجية، إلى أن تصير عبئاً «على الخزينة عوضاً من مساهمتها في تأمين الإقراض وحل المشاكل التمويلية. وتحولت في معظمها عن التسليف القطاعي إلى شراء سندات الخزينة، إذ تجتذب هذه السندات أكثر من ٨٠ في المئة من مجمل توظيفات المصارف المتخصصة في لبنان. [وهذا يعني أن] يذهب نحو ٤٥ في المئة من الموازنة العامة على هذه الفوائد في حين تمتلك المصارف نحو أربعة أخماس مجمل سندات الخزينة»[٩].

إلى ذلك، بانت هشاشة سياسة «إعادة الإعمار»، الموقوفة منذ عام ١٩٩٢، بفعل تدني الإستثمارات وتباطؤ الأعمال وتقلص الإنجازات وتزايد الأعباء المترتبة على كاهل اللبنانيين بعامة، والعاملين منهم بأجر بخاصة. والنتيجة الأساس لذلك كله تمثلت بتزايد منفلت للعجز في الموازنة. وتبعاً لما يورده أحد الباحثين فيما خص الأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧، فإنه ليس «بمقدورنا تفسير تزايد مجمل الدين الداخلي بمتطلبات إعادة الإعمار (النفقات الإستثمارية) التي لا تشكل سوى ١٢,٦ في المئة من نفقات الموازنة العامة، بل بتزايد النفقات الجارية بمعدلات تفوق بكثير تزايد الإيرادات المحققة. وبسبب الإستدانة بأكثر من حاجة الخزينة لتغطية العجز، بهدف الحفاظ على استقرار النقد الوطني». في الوقت الذي لم تغط الإيرادات فيه سوى ٣٩ في المئة من مجموع الإنفاق!

هكذا نفهم كيف أن أكثر من نصف المبالغ التي صرفت، من قبل الصندوق الوطني للمهجرين، في عمليات الإخلاء كانت في منطقة عمليات سوليدير في وسط بيروت أو في جوارها المباشر في حين قبع المهجرون ينتظرون تنفيذ وعود العودة المعلقة

كما أن الديون العامة، وأهمها قصير الأجل، لا تنِ ترتفع. ففي السنوات الخمس الأخيرة، بلغ العجز ٦٠ في المئة من النفقات. وغطت الحكومة العجز بالاستدانة من الداخل (سندات قصيرة الأجل) ومن الخارج (القروض من السوق المالية والبلدان

(٧) يوسف الخليل، «السوق المالية وأثرها في القطاعات الاقتصادية،» أبعاد، العدد السادس (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ٤٧.

(٨) يقول أحد الباحثين: «لقد حرصت الحكومة على الحفاظ على رصيد دائن للخزينة بشكل مستمر لدى المصرف المركزي والذي ما برح يتزايد سنة بعد سنة حتى وصل في آخر حزيران ١٩٩٧ إلى ٤٥٧٩ مليار ليرة، مما رتب زيادة ملحوظة في فاتورة خدمة الدين الذي بات يشكل ٤٤ في المئة من مجمل الموازنة، ويستهلك أكثر من ١٠٠ في المئة من مجمل الإيرادات (١٩٩٧)».

عبد الله عطية، **مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريات في لبنان** (بيروت: الدولية للمعلومات ودار الجديد، ١٩٩٨)، ص ١٨.

(٩) الخليل، المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

الصديقة). وهكذا، ففي خمس سنوات تضاعف العجز نحو خمس مرات، فتزايد الدين العام الفعلي أربع مرات وربع المرة (من ٥٥٤٠ مليارا عام ١٩٩٢ إلى ٢٣٤٠٠ مليار في آب/أغسطس ١٩٩٧)، الأمر الذي ضاعف خدمات الدين أكثر من ست مرات (من ٥١٨ ملياراً إلى ما يقارب ٣٢٠٠ مليار عام ١٩٩٧)[١٠].

ويبرز ذلك كله الأزمة البنيوية العميقة التي تتحكم بسياسة إعادة الإعمار هذه. فقد وُضع تصورها وحُدد مداها ورُسمت معالمها بالكامل استناداً إلى رهان إقليمي غير متعيّن. ولم تعر الحاجات والموارد الداخلية المتاحة الأهمية الحاسمة العائدة لها. وهكذا، حين بدأ السلم الموعود يتخلف بفعل السياسة العدوانية الإسرائيلية، أخذت الآمال الإعمارية المعقودة عليه بالتقلص تدريجياً.

وإلى السياسة المسماة إعمارية، عمدت الحكومة إلى زيادة كلفة الخدمات العامة من طريق فرض رسوم وضرائب غير مباشرة وإلى تلزيم بعض هذه الخدمات العامة إلى قطاع الأعمال الخاصة، بحيث يكون الجواب عن «عدم فاعلية» القطاع العام، إنشاء قطاعين متوازيين للخدمة الواحدة: قطاع خاص يسوّق باسم الانضباط والفاعلية والإنجاز، والآخر، العام، يُستبقى كإطار حاضن لعلاقات التوزيع والتقاسم السائدة في الوظيفة العامة. وأبرز الأمثلة في هذا المجال تتمثل بشركة سوكلين في مقابل البلدية، والهاتف الخليوي والأجيرو في مقابل وزارة الاتصالات، والميل إلى تلزيم الخدمات البريدية لشركة أجنبية في مقابل الخدمات نفسها التي على الوزارة المعنية تقديمها، وتوظيف مجموعات من المقرّبين في وزارة المالية والمصرف المركزي وغيرهما بغية تأليف جهاز «فعّال ومطواع» يحلّ «وظيفياً» مكان الجهاز القائم، ولكن على نحو موازٍ...إلخ. وما على اللبنانيين العاديين، والأجراء منهم بخاصة، سوى تحمل أعباء نظام الكلفة المزدوج هذا. وفي الوقت عينه لجأ رأس المال المقاول بتغطية من الحكومة وأجهزتها المعنية، إلى استيراد مئات الألوف من العاملين غير اللبنانيين[١١] دون أذونات إقامة وعمل، وبالتالي دونما خضوع لتشريعات العمل النافذة وقيودها، بحيث تحولوا إلى أكبر عامل ضغط على قوة العمل اللبنانية، سواء لجهة تقليص فرص عمل اللبنانيين أو لجهة تردي شروط عملهم وأجرهم.

تمثلت خطة الحكومات الحريرية المتعاقبة بامتصاص الكتلة النقدية من السوق، عبر سندات الخزينة، بفوائد لا يفسر نسبها الباهظة إلاّ الرغبة في التحكم بالوضع المالي ـ النقدي في أسرع وقت ممكن

أما على صعيد الحريات، فقد اعتمدت الحكومة ممارسة الضغوط على الحريات العامة، والنقابية منها بخاصة، وتحولت إلى مصادرة حرية التجمع والتظاهر، وقيّدت حرية الإعلام وحصرتها بأركان الحكم دون غيرهم. واستخدمت كل ذلك كمخرج، توسمته سهلاً، تهرباً من مواجهة أزمة الحكم التي يتخبط بها نظام الطائف برمته.

وهكذا تمت إدارة البلد من زاويتي تقليص حق الرقابة والمحاسبة والاعتراض والتصويب عبر تقليص حيّز الحريات، وبخاصة النقابية والإعلامية، من جهة، والإمعان في نهب الموارد العامة[١٢] والتضييق على فرص عمل اللبنانيين ورهن لبنان لمديونية متعاظمة من جهة أخرى.

---

(١٠) عطية، المصدر نفسه، ص ٣٥ و٤١.

(١١) قدرت أعداد غير اللبنانيين العاملين في لبنان بـ ٦٠٠ ألف عام ١٩٩٦. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، **ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان** (بيروت: البرنامج، ١٩٩٧).

(١٢) يلاحظ هنري إده في كتابه الذي سبقت الإشارة إليه أن كارتلاً مكوناً من القريبين من السلطة، وضع اليد على استيراد الغاز والمحروقات واحتكارها. كما أن أصدقاء وأقرباء آخرين يتقاسمون حقوق شبكتي التلفون المنقول. فيما يعدّل مسؤولون سياسيون قوانين ومراسيم التنظيم المدني لمصلحة مضارباتهم العقارية. في حين أن عضواً في الحكومة اقتطع لنفسه، من خلال استخدامه لقريب، استغلال موقع سياحي يقع في منطقته الانتخابية. انظر: Eddé, *Le Liban d'où je viens*, p. 184.

٣ ـ الأمن ورأس المال المقاول: المنافع المتبادلة

إن إدارة البلد، تبعاً للمعادلة التي حكمت وصول رفيق الحريري إلى الحكم، استلزمت مزاوجة المصالح الأمنية الإقليمية ومصالح رأس المال المقاول على السواء.

ففي موازاة السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية لحكومات الحريري، كان يتم استكمال تنفيذ بنود معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا ـ وهي المعاهدة التي تنصّ على صلاحيات واسعة للمجلس الأعلى على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية(١٣). فالمادة الثالثة من هذه المعاهدة تؤكد ترابط الأمن السوري ـ اللبناني. وعليه، فإن على لبنان ألا يتحول إلى ممر أو قاعدة لأية سلطة أو دولة أو تنظيم يهدف إلى تهديد أمن سوريا، بينما يجب على سوريا، المعنية بحفظ أمن لبنان ووحدته واستقلاله، ألا تسمح بأي نشاط يمكن أن يكوّن تهديداً أو خطراً على أمن لبنان. إن ذلك يعطي سوريا الحق، استناداً إلى تقديرها الخاص، بالدفاع عن سيادة لبنان، كما لو أن هذا البلد قد أنابها سلطة فعل ذلك(١٤).

ولنلاحظ أنه في مناسبتين رئيستين من الاحتجاجات النقابية، العمالية ـ الشعبية، في ٦ أيار/مايو ١٩٩٢ و١٩ تموز/يوليو ١٩٩٥(١٥)، كان «الهاجس الأمني» هو الذي يرتّب سياسة التعامل اللاحق مع الاتحاد العمالي العام كما سوف نبيّن.

فبعد الترتيبات الأمنية ـ العسكرية اللبنانية ـ السورية، أتى وقت تكريس التبادل غير المتكافىء على صعيد قوة العمل والسلع الصناعية والزراعية ما بين البلدين. وهكذا، «فبينما انفتحت السوق اللبنانية أمام المنتجات السورية، فإن العكس لم يكن صحيحاً، مما عكس لا توازناً في العلاقات الاقتصادية الثنائية»(١٦).

بانت هشاشة سياسة «إعادة الإعمار»، الموقوفة منذ عام ١٩٩٢، بفعل تدني الإستثمارات وتباطؤ الأعمال وتقلص الإنجازات وتزايد الأعباء المترتبة على كاهل اللبنانيين بعامة

وإذا كان أمكن الجانب اللبناني أن يتفادى عدم استفادة العمال السوريين من تقديمات الضمان، نظراً إلى هشاشة توازنه المالي بعد تمنع أصحاب العمل عن دفع المستحقات على تعويضات نهاية الخدمة، فقد تم التوافق على إفادة هؤلاء العمال من نظام تأمينات خاص يمول من مستخدميهم.

وهكذا، ضَمَنَ الاتفاق إفادة رأس المال المقاول اللبناني والدولي من العمالة السورية بأدنى شروط عمل ممكنة، أي بشروط استغلال قصوى. وكان على قوة العمل المحلية الأكثر عطباً أن تدفع الكلفة الأخطر، سواء لجهة فرص العمل الضائعة أو لجهة الضغط المتواصل على ما تشغله من أعمال في المقاولات أو البناء أو الصناعة غير المتطورة تقانياً، كما على الأجور والتقديمات.

ويمكن بعض الأرقام أن تلقي إضاءة مهمة في هذا المجال.

---

(١٣) Simone Ghazi Tinaoui, "An Analysis of the Syrian-Lebanese Economic Cooperation Agreement," *The Beirut Review,* No. 8 (Fall 1994), p. 102.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(١٥) يشير حسان حمدان إلى أن الحكومة استنفرت «كل إمكاناتها لمنع التظاهر بما فيها التهديد بإطلاق النار وقمع أي عمل يتجاوز قراراتها وأعلنت مراراً أنها مدعومة بالموقف السوري لأن الأمن القومي مهدد [...]»، التشديد منا. انظر: حسان حمدان، «الدولة والحركة النقابية: العلاقات المأزومة بين السلطة والمجتمع المدني،» في: مركز الأبحاث والدراسات للشرق الأدنى المعاصر، **الحياة العامة في لبنان** (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ٩٣.

(١٦) Tinaoui, Ibid., p. 103.

فتبعاً لدراسة حديثة[١٧]، تقدر نسبة البطالة في صفوف اللبنانيين الذين في عمر العمل بـ ١٥ في المئة من مجموع قوة العمل اللبنانية.

وقد درج الباحثون الاقتصاديون على تحميل سياسة الحكومات الحريرية، الهادفة إلى امتصاص التضخم من خلال سندات الخزينة[١٨]، المسؤولية عن تحويل الاستثمارات عن القطاعات المنتجة، الأمر الذي يفاقم من اتساع ظاهرة البطالة. وتقوم وجهة النظر هذه على افتراض مؤداه أن رأس المال يتحرك حكماً نحو الأنشطة المنتجة إذا ما انخفضت معدلات الفائدة على سندات الخزينة. والعيب الرئيس في وجهة النظر هذه يتمثل، منهجياً، بإغفاله تركيب ومصدر الطلب الفعّال على سندات الخزينة. فقد سبق لنا وبيّنا أن أربعة أخماس سندات الخزينة تملكها المصارف التجارية، كما تلك «المتخصصة» بتسليف القطاعات المنتجة. وإلى ذلك، فإن التدبير الذي اتخذته الحكومة بدعم هذه القطاعات من خلال تحملها (الحكومة) نسبة ٥ في المئة من فائدة المصارف التجارية، بهدف تيسير اقتراضها منها، لم يؤدِ إلى أية نتيجة على الرغم من التخفيض الكبير الذي طرأ على قيمة الفائدة على سندات الخزينة. وفي مقابل ذلك، تُرصد مفاعيل منافسة العمالة غير اللبنانية، والسورية تحديداً، لقوة العمل المحلية من زاويتين: الأولى، تأثير العمالة الوافدة السلبي في مستويات الأجور في لبنان، لأنها وافدة من بلدان تتميز بانخفاض كلفة قوة العمل المأجورة، والثانية، ضعف المنافسة التي تكونها قوة العمل هذه بالنسبة إلى قوة العمل المحلية، لأن المستويات التعليمية لهذه الأخيرة هي أعلى، عموماً، من مستويات تلك الوافدة[١٩].

تفشل وجهة النظر هذه في رؤية مفاعيل المنافسة خارج نطاق التكميم العمومي، إذ إن المنافسة، بافتراض ثبات المعطيات التي عرضناها، لا تتم بين كتلتين متواجهتين وافدتين حديثاً إلى سوق العمل، إحداهما محلية والأخرى خارجية، وسورية في أرجح الاحتمالات، بل المنافسة تتم بصورة رئيسة بين من كان يعمل، أو لا يزال، من قوة العمل اللبنانية، في شروط معطاة، وبين قوة العمل الوافدة التي تأتي لتستخلفه. يمكننا أن نلمس ذلك من دون عناء كبير، من خلال عشرات ألوف الحالات التي فقد فيها عمال لبنانيون أعمالهم بسبب تدني كلفة المنافس الوافد (إنشاء البناء والمقاولات، صناعة الأحذية، الصناعات الخشبية والمعدنية، خدمات المقاهي والمطاعم... الخ).

هذه الكتلة الرئيسة من الأجراء، هي التي فشل الاتحاد العمالي العام، أيضاً، في إدراك مصائرها البائسة، كما سوف نكتشف معاً.

> **وهكذا تمت إدارة البلد من زاويتي تقليص حق الرقابة والمحاسبة والاعتراض والتصويب عبر تقليص حيّز الحريات، وبخاصة النقابية والإعلامية، من جهة، والإمعان في نهب الموارد العامة والتضييق على فرص عمل اللبنانيين ورهن لبنان لمديونية متعاظمة من جهة أخرى**

٤ ـ الحركة النقابية وفكّا الأمن الإقليمي ورأس المال المقاول

انكشفت معادلة مزاوجة أمن النظام الإقليمي ومصالح رأس المال المقاول، التي أتت عقب انتفاضة ٦ أيار/مايو ١٩٩٢ والتي اجتهدنا في إبراز أهم عناصرها، عن استراتيجية سلطوية للتعامل مع الحركة النقابية، ارتكزت أساساً على السياسات التالية:

---

(١٧) نجيب عيسى، القوى العاملة وسياسة العمالة في لبنان (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٦)، ص ٣٤.

(١٨) انظر على سبيل المثال: عبد الله عطية، مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريات في لبنان. ونجيب عيسى، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٤١.

أ ـ **على المستوى الرسمي**: عهدت وزارة العمل بصورة دائمة، اعتباراً من أول وزارة حريرية، إلى وزير مقرب وموثوق به من الحكم السوري. ويعكس ذلك التوجه آنف الذكر: أولوية الأمن في المعادلة التي تحكم الوضع اللبناني من الزاوية الإقليمية.

ب ـ **على المستوى النقابي**: تأطير الحركة العمالية والشعبية بهياكل مطواعة. وقد مرّ ذلك بالمراحل التالية:

١ ـ مرحلة فرض الهيكلية النقابية: وقد بدأت بمشروع أعدته وزارة العمل، باستيعاب كامل في البداية[٢٠] للاتحاد العمالي العام، يعطيها الحق بالتدخل في كل مستويات التنظيم والأداء النقابيين، من حق الترخيص المسبق إلى الوصاية التنظيمية، مروراً بالرقابة على المالية والشؤون الإدارية... إلخ. وقد كان للجنة الحريات والحقوق النقابية في منظمة العمل الدولية[٢١]، بعد إخطارها بالموضوع من قبل الاتحاد اللبناني، دور بارز في كشف تعارضه مع الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحريات والحقوق النيابية. وتضافرت المواجهة الداخلية والدولية لإرغام الوزارة على التراجع عن مشروعها.

٢ ـ مرحلة محاولة الوصول إلى تأليف قيادة نقابية تقليدية متعاونة، أي مع استبعاد القوى النقابية التي أضيفت إلى صفوف من انهزموا بنتيجة موازين قوى ما بعد الطائف، في انتخابات الاتحاد العمالي العام في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٣. وقد انتهت إلى فشل ذريع كانت نتيجته انتخاب قيادة مقاومة للضبط التأطيري.

٣ ـ مرحلة تفريغ هياكل تختزل المسافة ما بين النقابي من جهة، والطائفي ـ السلطوي من جهة أخرى. وقد اختارت وزارة العمل أن تستخدم، في الحالة هذه، التعسف في استعمال الحق. بحيث لم يعد المقياس الأهلية النظامية لطلب الإنشاء (la demande d'accréditation) من قبل العمال أو المستخدمين أنفسهم، وإنما أصبح المقياس يتمثل بتعديل توازن القوى النقابية على نحو يسمح بتكييف الاتحاد العام وسياساته مع مقولة الأمن القومي ومصالح رأس المال المقاول. والآلية المستخدمة هنا هي تفريخ التراخيص على أساس طائفي ـ مناطقي أولاً[٢٢]. وبذلك تتأمن أطر الضبط النقابية الضرورية.

٤ ـ تغيير قواعد الانتخاب بالإرغام والقسر[٢٣]، ومجيء قيادة «شرعية» متعاونة في إثر انتخابات ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، في مواجهة قيادة «مستقلة» تستظل الشرعية العمالية.

أما الانتقال من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة فقد استلزم من السلطة ممثلة بوزارة العمل، أن تكتشف أن الوسيلة الأكثر فاعلية التي تملكها تتمثل بتسفيه التمثيل النقابي. فبعد الآن، ثمة مقياس شبه وحيد تعتمده وزارة العمل في إضفاء الصفة القانونية على النقابات والاتحادات: ترجيح كفة قوى السلطة المحلية الأكثر موثوقية طائفياً وسياسياً في الهيكل النقابي، وعدم المساس بالشروط الراهنة لدمج لبنان بالنظام الإقليمي[٢٤].

---

(٢٠) يتضح من محضر اجتماع مؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، ومحفوظ في أرشيف الاتحاد العمالي العام، أن لجنة مشتركة من وزارة العمل والاتحاد العمالي العام قد عقدت خمسة اجتماعات وتوصلت إلى توافق على بعض نقاط من مشروع الوزارة للهيكلية النقابية.

(٢١) انظر: Organisation Internationale du Travail, *Bulletin d'informations sociales* (février 1995), pp. 35-52.

وانظر أيضاً: حسان حمدان، «الدولة والحركة النقابية: العلاقات المأزومة بين السلطة والمجتمع المدني».

(٢٢) تفيد لائحة التراخيص باتحادات نقابية جديدة الصادرة عن وزارة العمل أن أربعة اتحادات من أصل ثمانية رخص لها عام ١٩٩٤، هي اتحادات تنتمي مجالياً إلى الجنوب، وأن خمساً من أصل ثمانية تخضع سياسياً لحركة أمل. وهذه الاتحادات هي: الاتحاد الرسالي لنقابات العمال والمستخدمين في الجنوب، واتحاد جبل عامل لنقابات العمال الزراعيين، واتحاد نقابات عمال ومستخدمي صناعة الصلب والحديد في الجنوب، والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في الجنوب، والاتحاد اللبناني لنقابات السيارات العمومية ومصالح النقل في لبنان.

(٢٣) ثمة عرض مفصل لوقائع تغيير هذه القواعد بالقسر والإرغام من قبل مسؤولي وزارة العمل، في التقرير الذي أعده عصام الجردي مؤخراً. انظر: عصام الجردي، **٢٤ نيسان ١٩٩٧: محطة الانقسام في الاتحاد العمالي العام** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨).

(٢٤) لنلاحظ أن محاولات التأطير نفسها، واستجابة للدوافع الأمنية السياسية عينها، قد تعممت باتجاه الشباب أيضاً. إذ تم تأليف «اتحاد شباب لبنان» برئاسة نائب من حركة أمل.

وعلى مستوى سياسة التعامل السلطوية مع الحركة النقابية والعمالية، يتضح أن الهدف النهائي تمثل بدفع الاتحاد العمالي العام نحو اللافاعلية والعجز. فقد أدت «السلطة دوراً سلبياً بالنسبة للحركة النقابية. فبدلاً من أن تحاور السلطة هذه الحركة وتنشىء المجلس الاقتصادي الاجتماعي كمؤسسة وسيطة تكون إطاراً لتبادل وجهات النظر حول المشاكل والحلول الممكنة لها، فقد اعتمدت السلطة على الوعود الكلامية ومن ثم التهرب من تطبيق هذه الوعود. لا بل إن هذه السلطة تدخلت مباشرة بكل الوسائل لضرب الحركة النقابية»[٢٥].

كما أن السلطة نفسها ميّزت تعاملها، في الآن عينه، مع هيئات أصحاب العمل بالحوار والانفتاح «من خلال دعوتها [هذه الهيئات] للتشاور حول أبرز المسائل الاقتصادية والنقدية والمالية». في حين أنها لم تتجاوب مع المذكرات والمقترحات التي تقدم بها الاتحاد العمالي العام وغيره من المنظمات النقابية ـ المهنية (رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، مكتب المعلمين)[٢٦].

ولم تشذ سياسات السلطة وإجراءاتها إزاء التحركات العمالية والنقابية الموضعية عن الوجهة نفسها: من منع انتخابات غير مضمونة النتائج، إلى فرض مرشحي سلطة في بعض الحالات، إلى فرض ازدواجية التمثيل النقابي للمهنة الواحدة أو القطاع الواحد حين تفشل سياستها في وضع اليد؛ عدم تنفيذ التحكيم خلال إضراب عمال معمل قصّارجيان والعمل على إفشاله؛ استبعاد ممثلي الاتحاد العام من اللجنة المنوط بها دراسة التعديلات على تشريع العمل، وقف المساعدات المالية المقررة عن الاتحاد العام... إلخ[٢٧].

إلا أن هذه السياسة، وبخاصة في شقها الأول، لم تعبر عن فاعلية إلا في الرابع والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٩٧. وبعد ذلك، أصبح الحفاظ عليها مكلفاً جداً على مستويات مختلفة. وقد أتى التعبير عن هذه الكلفة من قبل رئيس الحكومة بخاصة. فهو، على عكس شريكيه في رأس هرم السلطة المحلية، يقوم بتمثيل مزدوج: تمثيل الشريحة السائدة اقتصادياً، أي رأس المال المقاول، وتمثيل الطائفة التي ينتمي إليها سياسياً. فمن وجهة نظر الفريق الموثوق به طائفياً وسياسياً في القيادة التي كان يرئسها غنيم الزغبي، كان تكريس مشروعية وضع اليد على الاتحاد العام يستلزم أن تتجاوب السلطة التنفيذية مع بعض المطالب المرفوعة من سنوات. إلا أن انهماك هذه القيادة في تجيير تحركاتها لرأس السلطة التشريعية، المستفيد الأول من تفريغ الاتحادات المطواعة طائفياً وسياسياً من جهة، وانكماش ما تمثله هذه القيادة من قوة ضغط تفاوضية من جهة ثانية، أدت إلى سقوط رهانها.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك ظاهري في آلية الضبط التأطيري، وإن على مستوى اهتزاز النموذج القيادي الذي لم يعمر طويلاً.

٥ ـ كيف تعامل الاتحاد العمالي العام مع سياسة التأطير السلطوي؟

ليس ثمة ما يشير إلى أن القيادة الفعّالة[٢٨] للاتحاد العمالي العام، وهي التي كانت تتمثل بقيادة الاتحاد الموسوم «المستقل»، قد أدركت باكراً دلالات التغيير

(٢٥) عصام خليفة، «الاتحاد العمالي العام والمؤتمر النقابي الوطني العام: قراءة أولية في البرامج والتحركات،» ص ١٩، ورقة قدمت إلى ورشة عمل حول «الواقع النقابي وإمكانات تطويره» نظمتها مؤسسة فردريش ايبرت في فندق الكومودور في بيروت، ١٩٩٧/١٢/٥.

(٢٦) انظر: حسان حمدان، «الدولة والحركة النقابية: العلاقات المأزومة بين السلطة والمجتمع المدني،» ص ١٠٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

(٢٨) إن مصطلح «القيادة الفعالة» يشير إلى مستويات في الفعل القيادي ميّز أداء الهيئات المسؤولة في الاتحاد العام. وبهذا المعنى، فإن ضعف الإطار المؤسسي ـ الديمقراطي الذي انتظم، تاريخياً، الأداء القيادي في الاتحاد العام، قد أدى تدريجياً إلى نشوء إطارين للعمل القيادي: القيادة العامة الفعالة التي تبلور الخيارات والقرارات عموماً والممثلة بالرئيس ومجموعة مختزلة من ممثلي الاتحادات المنضوية في الاتحاد العام والقيادة الرسمية التي تدعى للتصديق على ما تقرر.

الجذري[29] الذي طرأ على استراتيجية التعامل السلطوي مع الحركة النقابية. وتؤكد ذلك المراجعة المتأنية لمقررات المؤتمرات النقابية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٢، أي المؤتمرات الخامس والسادس والسابع.

فقد تبيّن[30] أن التغير في الخطاب النقابي بلغ المستوى السياسي دون المطلبي والمعيشي. ففي الوقت الذي بقي الخطاب المطلبي للمؤتمر النقابي يتصف بالعمومية دون تعيين أولويات محددة، وبخاصة في مجالي العمالة ـ مكافحة المنافسة غير المشروعة من غير اللبنانيين بالتحديد ـ وتحسين مداخيل العمل والتقديمات، كانت المطالبة السياسية تتسم بتصعيد مبرر. ففي الدورة السادسة للمؤتمر النقابي (١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) أضيفت مواقف ومطالب وشعارات تبين حدة المواجهة بين نظرة المؤتمرين إلى الوضع السياسي وبين نهج السلطة. فقد تمّ تأكيد الحرية والديمقراطية وفصل الدين عن السياسة، ورفض ازدواجية السلطة، ورفض العنف والتسلط والتشديد على تعدد الأحزاب، ورفض آلية توزيع الحصص والخلل الحاصل بين السلطات. وخلص المؤتمر السادس إلى أن «أكثرية القيّمين على الشأن العام هم من الذين كانوا مسؤولين عن انهيار الدولة وتعميق مظاهر الفساد فيها أو من الممولين لهذه الطبقة، فكيف يتم تكليف إعادة بناء الدولة لمن قام بهدم الدولة ومؤسساتها»[31]. وعكس المؤتمر السابع (١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) التوجهات نفسها بعدما أرفقها باتهام للسلطة بخرق أسس الوفاق الوطني.

ويعكس هذا التجذر أهمية الحضور السياسي ـ المهني للفئات غير العمالية في تركيب هذه المؤتمرات وفي صوغ خطابها وتوجهاته.

فمن جهة أولى، كان ثمة فئات الأساتذة الجامعيين والمعلمين، التي تميّزت بخطاب يزاوج المطلبي بالسياسي. أما المطلبي فهو يتقاطع مع بعض مطالب الاتحاد العامة، أي تلك التي لا تتصل بديمومة العمل ولا بالمنافسة (إلا بوصفها قضية سياسية)، ولا بالتسريح... إلخ، لا بل يضيف إليها، مثل ما حصل بالنسبة إلى تضمين المؤتمر السابع مطالب خاصة بالبيئة وضرورة حمايتها. في حين يبدو ثمة تطابق بالتوجهات السياسية بين فئات الأساتذة والمعلمين من جهة وبين الاتحاد العام من جهة أخرى.

وإليهم تضاف القوى السياسية المعارضة للحكم. وأغلبيتها لا تستقيم معارضتها على قاعدة تغليب شروط العمل والمعيشة كمنطلق. بل هي تعتمد معارضة سياسية مباشرة تتوجه لإبراز قصور الحكومة وضعف أدائها في الشؤون العامة جميعاً. وفي سعيها لاستخلافها، تستظل بالتنسيق مع الاتحاد العام في محاولة للوصول إلى معادلة تقوم على المنافع المتبادلة: تغطية سياسية من جهتها، وإضفاء مشروعية عمالية ـ شعبية من جهته. ولا يعني ذلك أن هذه المعادلة قامت على أسس نفعية لا غير. بل إنها أسست لمواجهات مع السلطة تمحورت حول حماية الحريات العامة، والإعلامية بخاصة، من التقلص والإضمحلال.

ويعني ذلك أن اللحظة التي تقدمت ما عداها كانت سياسية بامتياز. ولا ضير في ذلك. إن الضير، كل الضير، كمن في ضعف التقاط قيادة الاتحاد العام النقطة المفصلية في هذه اللحظة، إضافة إلى مسألة الحريات. إنها مسألة تنامي التهديد الذي تمثله منافسة قوة العمل غير اللبنانية، المعروضة بأدنى الشروط وبصورة غير قانونية، ليس لفرص العمل المحدودة المتاحة فقط، وإنما لديمومة المشغول منها.

وهكذا، فالحصيلة العامة لتلاقي هذه الشرائح كانت تميل لتأكيد الموقع الهامشي لشرائح الأجراء

(٢٩) نستخدم مصطلح «التغيير الجذري» في استراتيجية التعامل السلطوي مع الاتحاد العام لأن المقصود هو التغيير الذي طرأ على قواعد تعامل السلطة مع الحركة النقابية، وتوخي هذه الاستراتيجية إنشاء ضوابط جديدة لا تتصل بالتمثيل العمالي ـ النقابي وإنما تعمل على تعميم «نموذج ـ الصراعي» السلطوي على النقابات عموماً، والاتحاد العمالي خصوصاً.

(٣٠) خليفة، «الاتحاد العمالي العام والمؤتمر النقابي الوطني العام: قراءة أولية في البرامج والتحركات،» ص ١٣.

(٣١) حسان حمدان، «الدولة والحركة النقابية: العلاقات المأزومة بين السلطة والمجتمع المدني،» ص ١٠٨.

الذين يعانون هشاشة شرطهم فيما يعود إلى ضمانة العمل، إذا توافر. وبخاصة في وجه المنافسة غير القانونية من قبل مئات الألوف من العمال غير اللبنانيين، إضافة إلى تآكل مداخيلهم والتقديمات.

هل علينا أن نعيد التذكير بما كنا قد توصلنا إليه منذ عقد ونيّف[٣٢]، حين بيّنا أن الحركة النقابية اللبنانية لا تتماسك إلا من الوسط، أي أنها لا تتماسك إلاّ على قاعدة مصالح الشرائح المتوسطة من العاملين بأجر، تلك الشرائح المتميزة نسبياً بالنسبة إلى جمهور الأجراء الأوسع في لبنان؟

إن الحركة النقابية اللبنانية لا تتماسك إلا من الوسط، أي أنها لا تتماسك إلاّ على قاعدة مصالح الشرائح المتوسطة من العاملين بأجر، تلك الشرائح المتميزة نسبياً بالنسبة إلى جمهور الأجراء الأوسع في لبنان

يبدو أن لا مفر من ذلك، بعدما لاحظناه من استبعاد لمطلب الأجراء ذوي الشرط الأكثر هشاشة من ممارسة الحركة النقابية، على الرغم من حضورهم في خطابها. وعليه، فقد خدم هؤلاء كوقود مهم في التحرك النقابي المتمحور، في السنوات الأخيرة، حول مطالب سياسية عامة، دون أن يتمتعوا بالمردود الملائم على مستوى فرص العمل ولا شروط المعيشة.

إن التغييب الفعلي لهذه الشريحة الأوسع من الأجراء، لم يعوِّض بفاعلية حضور الشرائح المتوسطة منهم في اللحظة الحاسمة. فأجراء القطاع المتمتع بدرجة حماية عالية تتمثل بـ: ديمومة العمل، وأجر يملك آلية زيادة خاصة به، وعقود جماعية، وتقديمات خاصة... إلخ ـ كما هي الحال في المصالح المستقلة والمصارف والنقل الجوي... إلخ ـ هم، للمفارقة، الأكثر انكشافاً أمام ضغوط السلطة وتدخلها المباشر منذ اللحظة التي تحول فيها التحاصص قاعدة سائدة في القطاع العام والمصالح المستقلة؛ إضافة إلى الجزء الخاضع لهذه القاعدة في القطاع الخاص، كما هي الحال في شركة طيران الشرق الأوسط مثلاً. وقد بان هذا الانكشاف بأجلى صوره مع التوازنات السلطوية الدقيقة التي حكمت تأليف القيادات النقابية في هذه المواقع. وقد ساهم وقوع نقابات المصالح المستقلة خارج الاتحاد العمالي العام منذ انتخابات ٨ تموز/يوليو ١٩٩٣، وعدم بلورة استراتيجية توحيد نقابية بعد وصول تشكيلة من خارج شرعية السلطة إلى قيادة هذا الاتحاد في إثر هذه الانتخابات، في تسريع مهمة السلطة المنبثقة من معادلة الطائف. وفي انتخابات ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كوّنت هذ النقابات قاعدة الإرتكاز العمالية الأساس في وضع اليد السلطوية على الاتحاد العام.

أما أجراء الشرط الهش فينتمون إلى قطاع مكشوف بالكامل تغيب عنه إلى حدٍّ بعيد ضمانات العمل والأجر. إلى ذلك، فهم الذين يتعرضون للإقصاء من المواقع التي احتلوها تقليدياً في ميدان العمل بسبب المنافسة وتردي شروط العمل: المصانع المتوسطة والصغيرة، البناء والمقاولات، الخدمات البسيطة (كما في حالة سوكلين التي تشغّل عمالاً غير لبنانيين). كما أنهم الأقل تنظيماً أو الأكثر تعرضاً للتفتيت التنظيمي إن وجد. فوزارة العمل تميل أكثر فأكثر إلى تفريخ نقابات مؤسسة أو معمل، أكثر قابلية للتدجين. أو هي تعمل على توزيع هؤلاء الأجراء على هياكل نقابية تنقل التأطير الطائفي ـ السياسي إلى ميدان العمل. ويمكن أن نفهم، بعد ذلك، المصاعب التي تعترض تعبئة هؤلاء نقابياً.

وعليه، فإن الاتحاد العمالي العام تحول إلى إطار للتعبير الجماعي، لفئات اجتماعية ـ مهنية متباينة، وأحياناً متعارضة، عن موقف احتجاجي و/أو رافض في القضايا الوطنية الأكثر عمومية.

(٣٢) جاك قبانجي، «الحركة النقابية اللبنانية بعد ١٩٧٥: التماسك من الوسط،» **صامد الاقتصادي**، العدد ٤٠ (١٩٨٢)، ص ١٥٦ ـ ١٨٠.

وقد انطوى ذلك على استثمار المزاج الشعبي السلبي إزاء السلطة، والمعادلة الإقليمية التي زرعتها وحفظتها من الانهيار والسقوط. وهو مزاج متكوّن أساساً خارج العمل المأجور. ويغذي تالياً العنف المضاد لعنف السلطة، لكنه يعجز عن تكوين تربة ملائمة للكفاحية العمالية[٣٢]، كما تعبر عن نفسها في بعض الإضرابات الموضعية في لبنان. إنه مزاج أقرب ما يكون إلى الشحنة الإنفعالية التي تكتفي بالتعبير عن نفسها، مع انسداد أطر التعبير المؤسسية الملائمة و/أو عدم تجاوب السلطة المعنية، بالانفجار الآني وغير المعني بتحقيق أهداف محددة. إن هذا المزاج هو الذي استخدمته القيادة الفعّالة في الاتحاد العام، بدفع أكيد من قوى سياسية وحزبية معارضة.

وهكذا، ففي غياب التمثيل النقابي الفعّال والقدرة العملانية على تنظيم مواجهات عمالية، قطاعية أو عامة، انطوى تحرك الاتحاد العام على افتراض محدد: إمكان استثمار الضغط العمالي - الشعبي بأوسع صوره الممكنة، للتأثير في السياسات الحكومية وتعديلها. وبهذا المعنى، فقد تجاهلت القيادة الفعّالة في الاتحاد العمالي العام، وفي القوى والتنظيمات التي استظلت به، أن افتراضاً مثل هذا يستلزم بالضرورة إطاراً ديمقراطياً مكرساً للتعامل ما بين السلطات والمجتمع المدني. إن المعادلة التي حكمت الوضع السياسي - المؤسسي في لبنان ما بعد الطائف، أي معادلة المزاوجة بين الأمن الإقليمي وبين مصالح رأس المال المقاول، لا تتعايش مع الديمقراطية كميكانزم مجتمعي مؤسسي أساسي. إن هذه المعادلة توسلت استبعاد المجتمع المدني من بلورة خياراتها وتوجهاتها من جهة، كما توسلت الأطر الطائفية وعاءً لسياسة توزيع النفوذ والريوع والاقتطاعات المختلفة وقاعدة لتوازنها الهش، من جهة ثانية.

وبذلك، تبدو الاستراتيجية النقابية وكأنها تنحو إلى استعادة تقاليد ما قبل الحروب الإقليمية - المحلية في لبنان. أي كأنها تمثل قفزاً فوق التعديلات التي طرأت في آن معاً على بنية العمل المأجور وعلى بنية رأس المال وعلى تركيب السلطة في لبنان.

٦ - نقطة الضعف: التبعية المتبادلة

ما الذي أدى بالحركة النقابية إلى هذا الوضع؟

يصعب تقديم إجابة شاملة عن هذا السؤال في هذه المحاولة. وما سنحاوله هنا، في المقابل، يتمثل بتلمس عناصر إجابة أولية.

إن استراتيجية التحرك التي اعتمدتها القيادة الفعّالة في الاتحاد العام، والمنطوية على بعد احتجاجي - رفضي حاسم لسياسات السلطة، استدعت اللجوء المتكرر إلى جمهور يتمتع بجهوزية آنية، وإلى وسائل تعبئة وتحريك فعّالة. وليس في إمكان النقابات، ولا جمهورها المباشر، أن تفي بهذه الحاجة. وإذا ما أخذنا في الحسبان غلبة اللحظة السياسية على هذه الاستراتيجية، فقد انساقت القيادة إلى تبعية عملانية للأحزاب التي تمتع جمهورها بالجهوزية، والتي تملك وسائل تعبئة مختبرة.

أما الأحزاب والقوى السياسية، فقد أفادت من الاتحاد العام كإطار مزدوج المشروعية: شرعية القانون الذي يكرسه إطاراً جامعاً، وبالتالي ناظماً، لعلاقات ومصالح عمومية، ومشروعية الناطق باسم جمهور يفيض عن الجسم الحصري الذي يفترض به تمثيله. وهكذا، ففي ظرف لا تتمكن هذه الأحزاب والقوى فيه من العمل السياسي الجماعي المباشر، مثّل الاتحاد العمالي العام الوعاء الأمثل لها كي تقترب من الفعل السياسي دون أن تتحمل مسؤوليته المباشرة أمام السلطة.

آل هذا الوضع إلى تبعية متبادلة بين الاتحاد العمالي العام وبين الأحزاب والقوى عنوانها تبادل استخدام الموارد المتاحة في جهة كما في الأخرى. وهكذا، ضعف حيز الاستقلالية الفعلي الذي يتمتع به الاتحاد العمالي العام. أي ضعف إمكان استكشافه لقواه وموارده الذاتية، واضمحلت فرصة امتحانه

---

(٣٢) Claude Durand, *Chômage et violence* (Paris: éditions Galilée, 1981), pp. 45-72.

للسقف الأدنى والأقصى الذي عليه أن يموضع تحركه ضمنه: مثلاً، فحص الشعارات والمطالب والأولويات وحدود تعبيرها عن شرائح الأجراء المختلفة، واختبار ضرورة الوحدة النقابية... إلخ.

ثمة أيضاً مسألة ممارسة القيادة الفعالة ضمن الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابي. وتُبرز شهادات عدة، من مصادر عمالية وأخرى من وسط القيادة الجامعية المشاركة في هيئة التنسيق، ضعف التقاليد الديمقراطية المؤسسية على هذا الصعيد. والإشارة البالغة هنا تأتي من ممثل[٣٤] جسم اجتماعي ـ مهني، أعطى حضوره في لجنة المتابعة وهيئة التنسيق دفعاً تمثيلياً بالغ الأهمية. فهو يقول: «لم يتم تنظيم لجنة المتابعة في المرحلة الأولى، وكذلك لم تتأسس هيئة التنسيق النقابية. ولطالما قمنا بمحاولات لوضع نظام داخلي أو لإيجاد لجان تخصص ولوضع ملفات علمية في كل قضية تطرح، وطرحنا تنظيم الأرشيف المتعلق بالهيئات والاستعانة بخبراء في الدرس والتحليل. ولكن لم يحصل أي شيء منذ ذلك».

كما أن اعتراضات من قبل قادة ذوي مسؤولية تقريرية[٣٥] تتعلق بانفراد القيادة بالقرارات، قد وثقت في أرشيف الاتحاد العمالي العام.

يعني ما تقدم أن حدود الانفتاح داخل القيادة الفعّالة على الرأي الآخر ضمن الاتحاد العام ولجنة المتابعة وهيئة التنسيق كانت متدنية. ولم يكن التفاعل، ولا بالتالي الاستجابة لتنوع وجهات النظر في منظمة هي، تحديداً متنوعة المصادر والإنتماء، من الأمور الأكيدة. أي أن آلية اتخاذ القرار تميّزت بضعف المشاركة الديمقراطية.

لا شك في أن هذا المناخ القيادي قد تغذى من تقاليد راسخة في الحركة النقابية اللبنانية. ويكفي أن نستذكر المبدأين اللذين حكما علاقة الحزب الأعرق تاريخياً ونضالياً بالحركة النقابية، أي الحزب الشيوعي اللبناني. فهذه العلاقة قد حكمها مبدآن اثنان: التراتبية الصارمة في علاقة السياسي، أي الحزبي، بالنقابي[٣٦]، وتالياً أولوية السياسي ـ الحزبي بالنسبة إلى النقابي ـ المطلبي. ويعني ذلك أن للقرار الحزبي أرجحية لا تناقش بالنسبة إلى الحزبي النقابي. وهذا ما يفسر، في زعمنا، كيف يلجأ هذا الحزب إلى فصل أعلى مسؤولين نقابيين شيوعيين[٣٧] لأنهما «خالفا بسلوكهما العملي [...] النهج العام للحزب». إن أولوية الحزبي على النقابي لا تزال القاعدة السائدة في الممارسة في الحالة هذه. وهي تعني أن الحزب، كما هي حال الاتحاد العمالي العام، الذي لا ينِ يقفز إلى ما قبل الحرب، بحثاً عن مشروعية ما للممارسة النقابية في السياق الراهن، لم يستطع بعد أن يعود من مرحلة ما قبل انهيار نموذج الاشتراكية السوفياتية، ولم يبلور بعد مفهومه[٣٨]

---

(٣٤) خليفة، «الاتحاد العمالي العام والمؤتمر النقابي الوطني العام: قراءة أولية في البرامج والتحركات،» ص ٢٠.

(٣٥) كتاب لياسر نعمة، الأمين العام للاتحاد العمالي العام، موثق في أرشيف الاتحاد.

(٣٦) يقدم الياس البواري، وهو كان من أبرز القياديين الشيوعيين في النقابات، عرضاً يعادل الشهادة الشخصية لأولوية التراتب هذا على امتداد تاريخ علاقة الحزب الشيوعي بالعمل النقابي. انظر: الياس البواري؛ **تاريخ الحركة النقابية اللبنانية**، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩).

وثمة تأكيد لم يمر عليه الزمن بعد لهذه القاعدة نقع عليه في صحيفة **السفير** بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٨ إذ تنقل الصحيفة عن غنيم الزغبي، رئيس الاتحاد العمالي العام «الرسمي» سابقاً، أنه اجتمع أمس بمسؤول النقابات في الحزب الشيوعي اللبناني غسان الرفاعي وتم الاتفاق على «وضع تصور مشترك للخروج بأفضل صورة لتوحيد الحركة النقابية».

(٣٧) انظر قرار فصل أديب أبو حبيب وإسماعيل بدران، رئيس وأمين عام الاتحاد الوطني للنقابات على التوالي، من الحزب الشيوعي اللبناني بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩٧. كما يمكن مراجعة ردّ المسؤولين المذكورين أعلاه في الكتيب الذي أصدراه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

(٣٨) هذا ما تعكسه بوضوح نموذجي «الوثائق الفكرية السياسية التنظيمية تحضيراً للمؤتمر الوطني الثامن» التي نشرها الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٨، وبخاصة الفصل المعنون «مقترحات للنقاش حول مسائل التنظيم.» ففي هذه المقترحات نقرأ «إلا أن التجربة الملموسة أظهرت نواقص كثيرة وتناقضات حادة في فهمنا لمبدأ الديمقراطية الحزبية، أو في أشكال ممارستنا لها [...]،» ص ٨٢.

الخاص بالديمقراطية الحزبية، بحيث تصل إلى مستوى الخيار الذي لا عودة عنه.

والمعادلة التراتبية آنفة الذكر تعكسها ترجمة محددة في مجال الممارسة القيادية النقابية: إنها الجهازية، التي تتمثل بأولوية المتفرغ الحزبي على المناضل العمالي ـ النقابي.

وكلا المعادلتين تؤولان إلى استنتاج محدد: إنه قصور النقابية المطلبية وحاجتها الدائمة إلى الوصاية. أي إنها ليست بعد أهلاً لأن تعد مكوناً عضوياً للمجتمع المدني.

وفي هذه النتيجة تقاطع واضح مع الموقف السلطوي من النقابات. فهذه الأخيرة ليست سوى مجرد أطر للضبط الاجتماعي بالنسبة إلى السلطة. أما بالنسبة إلى الأحزاب والمنظمات فهي أولاً مجرد أطر للتعبئة ولتنظيم التحرك في حدود الاستراتيجية الحزبية وأولوياتها.

وهكذا تتقاطع التجربتان، النقابية والحزبية، فتتكشفان عن أصول عديدة مشتركة للأزمة المشتركة أيضاً.

الخلاصة: أزمة نقابية عميقة الجذور ومتعددة الأبعاد

خلاصة القول، إن أزمة العمل النقابي الراهنة تجد جذورها إذاً في مستويات متعددة:

ـ استراتيجية السلطة.

ـ استراتيجية الحركة النقابية كما حددتها تحليلات ومقررات المؤتمرات النقابية.

ـ التفاوتات المميزة للعمل المأجور، وتفاوت موقف فئات الأجراء من أولوية المطالب.

ـ الهيكلية النقابية التي تجد مشروعيتها في التوازنات السياسية (والطائفية) أولاً.

ـ علاقة الحزبي بالنقابي أو النقابية كامتداد للاستراتيجية الحزبية ـ السياسية.

ـ بنية الاتحاد العمالي العام واضطراب أدائه. ومؤشرات ذلك تبدو في تفاوت حضور شرائح الأجراء في خطاب الاتحاد وممارسته؛ وضعف فاعلية التمثيل العمالي وبخاصة بعد اعتماد وزارة العمل لاستراتيجية الكوتا الطائفية في الترخيص النقابي، وضمور الديمقراطية في آلية الأداء الداخلي في الاتحاد العمالي العام، وآلية اتخاذ القرار والرقابة عليه، كما آلية المحاسبة والمتابعة ◇

دراسة

هدى رزق (*)

تحوّلات المدينة: بيروت العمران .. الاقتصاد والاجتماع

يشدد ماكس فيبر في تحديده لمعنى المدينة على «أن المدينة هي مجموعة بناءات يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة في أساليب الحياة. والمدينة هي «الكومونة» أي تلك التي تحمل مشروعاً مستقلاً يتصف بعدالة قوانينه واعتداله بالمواطنية»[(١)] وتكوّن المدينة يشترط أيضاً تنظيماً للمجال وهو تنظيم اجتماعي وعمراني يفترض نمطاً اقتصادياً يؤمن استقلالية هذا المجال ودوره، هذا ما أكدته كتابات مانويل كستل في كتابه **المسألة المدينية**[(٢)] إضافة إلى العوامل الثقافية وإشاعة نظام قيم.

والمدينة هي أيضاً مكان للسوق وللتبادل السلعي، وإقامة العلاقات عبر هذا التبادل تظهر فيها مجموعة من الوحدات المكانية تمثل رموز السلطة وتحتل مساحات رئيسية وشوارع عامة.

فغالباً ما نرى في المدن أو العواصم الإدارية أقواس نصر أو تماثيل وقصوراً ومباني رسمية تستخدم بين الحين والآخر كأماكن انطلاق أو وصول، أو أماكن احتفالات رسمية أو طقوسية.

أما الوحدات المكانية الأكثر كثافة وازدحاماً كالأسواق والساحات الشعبية فهي تتحول إلى أطر أشمل للمبادلة السياسية اليومية. وهكذا تتميز المساحات الخارجية عن الداخلية في انتشار مواقع السلطة وممارسة الرقابة عليها. ويشدد اميل دوركايم على أهمية المكان في المدينة، فيقول إن هنالك نموذجين للتماسك الاجتماعي: نموذج التماسك الميكانيكي ونموذج التماسك العضوي.

ويقول في وصفه نموذج التماسك العضوي الأقرب إلى ما هو سائد في داخل المدينة: «انه نظام كثيف ومزدحم، يشجع العلاقات ويضعف الرقابة على الأحداث وهو قائم على التوافق والاعتماد المتبادل في الوظائف واختصاصات العمل التي تتطلب مكاناً، فالمساحات متماسكة وكثيفة ومتشعبة حيث العلاقات تقوم على مشروع معين والتعاون يتبلور بتسريع الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية وتفعيلها»[(٣)] .

للعلاقات في المدينة إذاً طابع تعاوني يقوم على ثقافة مدينية وهو يدور أيضاً حول إشاعة نظام قيم وعادات.

يمكننا القول إن المدينة لا تقتصر على المكونات العمرانية من طرق وعمارات أو على دورها الوظيفي البحت. والتخطيط الذي يرتكز على مثل هذا الفهم الناقص لا يحسب جوهر المدينة. فالمكان هو لقاء العناصر المكونة للمدينة وهذه العناصر تكون مطابقة لوظائف الأفراد، إن تقسيمات المكان وترتيب

(*) أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ بيروت.

(١) Max Weber, *La Ville* (Paris: Aubier Montaigne, [n.a.]).

(٢) Manuel Castel, *La Question Urbaine* (Paris: Francois Maspero, 1972, pp. 41.

(٣) Emile Durkheim, *Règle de la Méthode* (Paris: Presses Universitaires de France, [n.a.])

فضاءاته يتم ضمن تصور المدينة لدورها، ولثقافتها ونظام قيمها. وهذا لا يتم بمعزل عن الإنسان الذي يتشابه مع المكان[4].

يقول هايديغر: «يقيم الإنسان على هذه الأرض بكل كيانه مزوداً بأحلامه وتطلعاته والمدينة تغمره فمعالمها تكتسب اهمية بالنسبة إلى ذاكرته عن الأمكنة وتعامله معها». فالمدينة تقوم على مقومات معنوية لأن العمارة والزخرفة يجب أن تقترن بالمفاهيم الإجتماعية والثقافية.

من هنا نرى أن بيروت القديمة قد مثّلت في الماضي أحد أهم الأماكن العمرانية التي سمحت بحوار مستمر بين جميع طبقات المجتمع ومذاهبه.

فإن قلنا إن المجتمعات تتكون على صورة المدن فهذا يعني إحداث تشابه بين الإنسان والمكان. ولمدينة بيروت بهذا المعنى تاريخ صنعته الأحداث والظروف السياسية والاقتصادية التي انعكست على شكل عمارتها لذا تداخلت فيها أشكال العمران، وتعددت وتناقضت وعبرت عن عدم إستقرار المدينة بعد دخولها عهد الحداثة على الصعيد الاقتصادية والعمرانية التي بلغت ولو بصورة ضيقة علاقاتها الاجتماعية. عبرت المدينة بذلك عن عدم استقرار في شخصيتها وتفلتت من التنميط ومن اكتساب نسق محدد، الأمر الذي أدخل جسم هذه المدينة «المجنونة» في صراع مع الموت، فلم تمت، لكنها انفجرت وتشظت ودخلت في غيبوبة طويلة حجبت عنها الحياة الفعلية حيث الوظيفة والدور. فكان لا بد من إعادة تاهيلها بعدما أبدت إستعداداً للحياة. ولكن ما هو الدور الذي يمكنها أن تؤديه اليوم في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة والتي أهّلتها يوماً إلى دور تلاشت أهميته اليوم مع انفتاح المنطقة بأسرها على الغرب. فدورها كوسيط قد أفل وموضوع إعادة بناء وسطها يطرح بحدة الشكل (العمارة) والدور (الإقتصاد) والوظيفة (الإجتماع).

إن المناقشة التي تدور اليوم بين علماء الاجتماع والمهندسين والاقتصاديين والفلاسفة هي الرد على ضرورة قراءة تاريخ هذه المدينة الذي أدخلها في أزمان عمرانية واقتصادية، فماذا عن هذا التاريخ؟

إن المدينة لا تقتصر على المكونات العمرانية من طرق وعمارات أو على دورها الوظيفي البحت. والتخطيط الذي يرتكز على مثل هذا الفهم الناقص لا يحسب جوهر المدينة. فالمكان هو لقاء العناصر المكونة للمدينة وهذه العناصر تكون مطابقة لوظائف الأفراد

١ ـ التطور الديمغرافي والاقتصادي في الزمن العثماني

شهدت مدينة بيروت خلال الحكم العثماني، وبخاصة في زمن الأمير فخر الدين الثاني (١٥٩٨ـ ١٦٣٣) وزمن أحمد باشا الجزار، عصراً ذهبياً (١٧٧٦ ـ ١٨٠٤) بعدما جعلها الأمير عاصمة ثانية له بعد صيدا، وأقبل على تحصينها والإستعانة بخبراء إيطاليين وتصميم منازلها ومبانيها العامة وحدائقها، وأهم ما اشتهر به آنذاك هو قصره وبرجه. ولا تزال منطقة البرج تعرف باسم ساحة البرج منذ أن بنى برج الكشاف لمراقبة السفن الآتية من البحر. وعرفت بيروت بقلعتها أو حبس القلعة، ورمم جسر نهر بيروت.

أما الجزار فيرتبط اسمه بسور بيروت وأبوابها، إذ جدد سور بيروت سنة ١٧٩١ الذي اشتهرت به منذ عصر الكنعانيين. وقد كان لسور بيروت سبعة أبواب مصفحة بالحديد. وهذه الأبواب هي باب الدباغة وباب السراي وباب النصر وباب الدركاه وباب يعقوب وباب ادريس وباب السنطية.

(٤) محمود فقيه، «ذاكرة المكان: نحو منهجية عمرانية لإعادة إعمار بيروت،» أوراق الحوار، العدد ١٤ (٧ آذار/مارس ١٩٩٦).

كان داخل بيروت يضم عدداً من المباني الملتصق بعضها بالبعض الآخر. ولم تكن هذه المباني تحتل كل مساحة المدينة، بل إن الأراضي الخالية كانت عبارة عن حدائق وكثبان من الرمل تنمو فيها النباتات البرية. أزقتها مظلمة، سيئة التبليط مرصوفة بحجارة كبيرة [٥].

يقدر غينت (Guinet) أن عدد سكان بيروت ارتفع في أواخر القرن التاسع عشر وأخذت تفقد طابعها الإسلامي ـ العثماني منذ عام ١٨٦٠. فقد أدّت المدن الساحلية دوراً نشيطاً في عمليات التبادل التجاري مع أوروبا. وقد اتسم العهد العثماني في بلاد الشام بتوفير الأمن والحماية للسواحل وبازدهار تجاري أوروبي مع السواحل الشامية[٦].

ارتفع عدد سكان بيروت في أواخر القرن التاسع عشر وأضحى المسلمون يمثلون ثلث عدد السكان، وما ساعد على تطور عدد السكان هو نزوح المسيحيين الموارنة من الجبل في إثر فتنة عام ١٨٦٠ مع وجود ٤٠ ألف نسمة من الكاثوليك. ومذاك أصبحت الأنشطة الاقتصادية في أيديهم ولاسيما في ميدان التصدير والاستيراد.

أما العائلات الإسلامية البيروتية فبعضها دخل في الدور التجاري الوسيط، ولا بد من التنويه بأن التجارة الإسلامية البيروتية ظلت أساساً منخرطة في سوق داخلية عثمانية[٧].

لكن المتغيرات الإقتصادية في جبل لبنان أثرت في مدينة بيروت من سنة ١٨٥٨ إلى سنة ١٨٦٠، حيث كان الجبل يؤدي دور المنتج للحرير بداعي تصديره شرانق وخيوطاً، أما المدن الإسلامية الساحلية، ومنها بيروت، فكانت تتعاطى الحرف المهنية، النسيجية بخاصة، وتجارة تصدير سلع ومواد غذائية وزراعية في إطار سوق محلية ـ عربية ـ إسلامية ـ احتضنتها الدولة العثمانية آنذاك، فتقلصت أهمية مرفأي صيدا وصور وتراجع الدور التسويقي الذي كانت تؤديه القصبات الوسيطة الواقعة بين صيدا وحوران[٨].

وأصبحت بيروت، انطلاقاً من دورها الجديد، مركزاً للإرساليات الأجنبية، فتم إنشاء الكلية السورية الإنجيلية عام ١٨٦٦ والكلية اليسوعية عام ١٨٧٥.

أما المرفأ فازدهر وأصبح البيروتيون من كبار التجار إنطلاقاً من عام ١٨٦٣. وتعددت أسماء الموانىء فكان ميناء الخشب، وميناء القمح، وميناء البصل، وميناء البطيخ حيث تباع هذه السلع[٩].

إن أول طريق عربات ساعد على ازدهار بيروت هو الطريق الدولي المعبد بين بيروت ودمشق الذي نالت امتيازه شركة فرنسية سنة ١٨٥٧.

وقد نفذت شركة إنكليزية مشروع مد أنابيب مياه الشرب من نهر الكلب سنة ١٨٧٥ وتأسست بلدية بيروت سنة ١٨٦٧ بهدف تحسين وضع المدينة. وتم إعلان ولاية بيروت سنة ١٨٨٨، لكن الولاية لم تتقدم في طرق الإصلاح الإداري والعمراني إلا عام ١٩٠٨ بعد إعلان الدستور العثماني. فأفادت من كونها ولاية وتقاسمت المشاريع لتحسينها وتطويرها بدءاً بالمرفأ والشوارع والأسواق وتسيير الترامواي الكهربائي، مروراً بالسكة الحديد لربطها بدمشق. وقد تم إنشاء الشركة العثمانية لمرفأ بيروت عام ١٨٨٨ وأصبح المرفأ يستوعب ١٢ باخرة وتم افتتاح سكة حديد بيروت ـ دمشق عام ١٨٩٥. كما سيِّر الترامواي الكهربائي عام ١٨٩٨ وشملت الإصلاحات العثمانية التعليم، وإنشاء المحاكم، وحددت اختصاصات الولاة وكبار المنظمين وربطتهم بالعاصمة: وقد دشنت عام ١٨٨٤ ساحة فيها حديقة عامة تكريماً للسلطان عبد الحميد الثاني فسمّيت بهذا

(٥) عصام محمد شبارو، **تاريخ بيروت** (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧)، ص ١٢٧.

(٦) محمد عبد العزيز عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، ص ٣٢٣.

(٧) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ١٠٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٩) عصام محمد شبارو، **ولاية بيروت** (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

الإسم. وبعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ سميت ساحة الحرية. ويوم دخول الجيش الفرنسي أطلق عليها اسم ساحة المدافع[١٠] «Place des Canons».

شهدت الفترة الفاصلة بين انكفاء العثمانيين ودخول الفرنسيين تأسيس جمعيات سياسية وثقافية وأدبية مختلفة، تأطر في منتدياتها مثقفون وأدباء ووجهاء وعائلات مدينية ينتمون إلى أجواء إجتماعية حددتها في بيروت الدوافع الإقتصادية الجديدة[١١].

٢ ـ بيروت العاصمة تعلن زمنها «زمن الإنتداب»

أثرت الحرب العالمية الأولى في مدينة بيروت مثلما أثرت في سواها من المدن الكبرى، وبرزت متغيرات قلبت معالم الحكم والإدارة في معظم البلدان العربية والأجنبية التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية[١٢].

وبهزيمة تركيا في هذه الحرب أعلن قيام حكومة عربية في دمشق وبيروت، لكن بعد عام ١٩١٩ وبعد مؤتمر سان ريمو أعلن نظام الإنتداب الفعلي وتم فصل لبنان عن سوريا رسمياً عام ١٩٢٠ وإعلان دولة لبنان الكبير مع بيروت عاصمة له[١٣].

وفرض التنظيم المديني الإستعماري آثاره، ساحة البرج، ساحة النجمة، التي صممت على شكل دوائر متحدة المركز وتتفرع منه ثمانية شوارع متساوية الزوايا وشارع اللنبي.

إن المدينة ـ الحديقة التي انبسطت حول هذا المركز واعتبرت صورة للبرجوازية المدينية في أوجها، ستبدو من الآن وصاعداً واجهة على الطريقة الغربية.

لم يتم تنفيذ مخطط ساحة النجمة لأنه تطلب تهديم مسجد وكنيستين، وسلمت منطقة الأسواق القديمة. وقد سميت ساحة الحرية ساحة الشهداء عام ١٩١٩ تخليداً لذكرى الوطنيين اللبنانيين والسوريين الذين أعدمتهم السلطات التركية في بداية الحرب العالمية الأولى. وترافقت نشأة ساحة الشهداء مع ولادة بيروت في العصر الحديث وهي كوّنت بؤرتها المؤسسة[١٤].

ارتكزت سياسة سلطات الإنتداب الفرنسي بالنسبة إلى بيروت على التجربة التي تراكمت لديها خلال أكثر من ربع قرن في المغرب العربي، وحيث سميت «النمط الكولونيالي» لتخطيط المدن. فالذين كانوا يعملون في المستعمرات كانوا يعتبرون مدنها مختبرات إجتماعية وجمالية وحقول تجربة

ارتكزت سياسة سلطات الإنتداب الفرنسي بالنسبة إلى بيروت على التجربة التي تراكمت لديها خلال أكثر من ربع قرن في المغرب العربي، وحيث سميت «النمط الكولونيالي» لتخطيط المدن. فالذين كانوا يعملون في المستعمرات كانوا يعتبرون مدنها مختبرات إجتماعية وجمالية وحقول تجربة، فرسمت تخطيطات جديدة وفتحت شوارع رئيسية في المدينة حملت أسماء المنتصرين، شارع اللنبي، شارع المارشال فوش، شارع فيغان. وأعيد التخطيط لساحة البرج على طراز حديقة فرنسية احتوت أحواضاً وأشجاراً منتظمة، وسعت واجهة البحر التي ردمت بأنقاض المدينة القديمة.

نظمت سلطات الانتداب عام ١٩٢١ معرضاً عالمياً

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٥.
(١١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨).
(١٢) يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤)، ص ٧٧.
(١٣) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ – ١٩٤٣ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥).
(١٤) جاد تابت، الإعمار والمصلحة العامة في التراث والحداثة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٧).

أقيم في وسط المدينة حيث شقت الشوارع والساحات الجديدة: ساحة البرج، وساحة البحرية خلف السرايا الصغيرة وشارع اللنبي الذي سمي منذ ذلك الوقت شارع المعرض، وأعلن أنه ينبغي تحويل بيروت إلى واجهة للحداثة الغربية في المنطقة.

وعبر الأبنية الحديثة ونمط زخرفة الواجهات وغلاء ثمن الأرض بدأت تظهر نماذج جديدة لتنظيم النسيج المديني. وتم تنظيم بلوكات حديثة، أي أبنية متشابكة وكبيرة. لكن هذا التنظيم كان يلتقي ببقايا النسيج السابق. أما التنظيم الجديد فكان يطل مباشرة على الشارع، لكنه يحجب منظر الداخل القديم الذي لا يضطلع بوظائف التصور نفسها.

إن المدينة القديمة لم تستسلم، بل استطاع النسيج المديني القديم أن يحافظ على البعض من رموزه وإشاراته وإن مزقته الشوارع والتخطيطات الجديدة وأقيم نظام جديد لترتيب وسط بيروت. ولم تتوقف المدينة بعدها عن التوسع بحسب نمط خاص حدد الطابع العام لنموها حتى الاستقلال[١٥].

أدّت بيروت في هذه المرحلة دور قطب في عملية التبادل بين فرنسا والسوق السورية ـ اللبنانية، والشرق الأوسطية. وتم إنجاز الطريق الدولي وإنشاء خطوط سكة الحديد دمشق ـ بيروت، حوران ـ دمشق ودمشق ـ بيروت ـ حمص ـ حماه. وأخيراً حلب عام ١٩٠٧. كذلك جرى تكبير حوض المرفأ وإعمار الحوض الثاني فيه وإفتتاح مطار خلدة. وقد تم فتح بنوك أجنبية عدة لكن أنشطتها كانت محدودة في ضمانات للتجار. أما رأس المال فهو فرنسي يقوم بمراقبة قطاع النقل من بيروت إلى الداخل السوري[١٦].

لكن تم فيما بعد استحداث إجراءات عدة لتدعيم التجارة التي أظهرت عجزاً. وقد عقدت اتفاقات تشمل الرسوم الجمركية والترانزيت وشروط التجارة مع البلدان الأجنبية المجاورة. ومن ثم تم خلق بنى تحتية قوامها المصارف وشركات التامين وغرف التجارة، الأمر الذي أتاح تحديث أشكال العملة التقليدية للبلاد[١٧].

كذلك أقيمت شبكة من خطوط البرق والتلفون فأعطي حق امتياز لشركة **راديو أوريان** عام ١٩٢٢ التي أنشأت محطة قرب بيروت، وأجري مسح تفصيلي للأراضي ومن ثم جرى تعيين حدود قطع الأرض والملكية وصدور قانون جديد لها سنة ١٩٣٣. وكان تطور السياحة والإصطياف أحد السمات المهمة اقتصادياً وثقافياً، فتم تشجيع استغلال الجمال الطبيعي للبلاد عن طريق الدعاية الواسعة وتحسين وتشييد الفنادق والطرقات وتغيير وسائل النقل[١٨].

٣ ـ بيروت الاستقلال

إذا كانت المجتمعات تكوّن أماكن تجمعاتها وتقسمها طبقاً لشخصيتها وذاكرتها فإن بيروت بعد الاستقلال ونهاية الحرب العالمية الثانية طرحت بحدة مسألة التوجه الاقتصادي للبنان، وشهدت المدينة نمواً هائلاً تجاوز كل التوقعات. وجاء هذا النمو نتيجة تطورات عدة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجاء الانفصال السياسي عن سوريا عام ١٩٥٠ كمقدمة لإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية التي كانت تربط البلدين، بعد أن أدّى لبنان دوراً كمركز تجاري للإتحاد الاقتصادي السوري اللبناني. وقد تجلت التحولات[١٩]:

١ ـ بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتدفق رؤوس

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(١٦) Claude Dubar et Salim Nasr, *Les Classes Sociales au Liban* (Paris: Presse de la Fondation Nationale de S.C.P, 1976), p. 52.

(١٧) ستيفن هامسلي لونغريغ، **سوريا والانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة،[د.ت.])، ص ٣٤٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٦.

(١٩) Dubar et Nasr, Ibid.

الأموال والكوادر عام ١٩٤٨، كذلك من مصر وسوريا في إثر اضطرابات شهدتها هذه البلدان في أوساط الخمسينات من جراء التأميمات التي حملت الفئات البرجوازية إلى لبنان حاملة رؤوس الأموال لتوظيفها.

٢ ـ التزايد السريع لإنتاج النفط والفوائد المالية والاستثمار المتسارع للحقول النفطية العربية، وتأثيره في اقتصاد المنطقة بكاملها وبالتالي في قطاع الخدمات[٢٠].

٣ ـ قطاع المصارف الذي نشط لاستيعاب الودائع الآتية من البلدان النفطية التي اعتمدت على مقدرة اللبناني لتوظيفها.

٤ ـ قطاع العقارات والإيجارات، إذ توجه قسم من مداخيل النفط إلى إنشاء المباني الجديدة وابتياع الأراضي[٢١].

ونما كذلك قطاع الخدمات التجارية، إذ نشط الوسطاء التجاريون لتلبية الطلب السلعي المتزايد في بلدان النفط العربي لبناء بعض التجهيزات والمرافق العامة وقطاع الخدمات الأخرى أيضاً، كالسياحة والإصطياف والتطبيب والتعليم وما شابهها من الخدمات التي لا تجد الفئات الحاكمة مثيلاً لها في بلادها.

إن هذه العوامل وجدت في لبنان التجهيزات والمرافق الأولية الأساسية التي سهلت له الإضطلاع بالدور الذي أدّاه على الصعيد الاقتصادي. وهذا ما رأيناه في العهد العثماني والعهد الانتدابي: مرفأ، مطار، خط الحديد ...الخ.

ولا ننسى أن تكوُّن الطبقة البرجوازية التجارية المسيحية الحديثة، التي استمدت جذورها من جبل لبنان، كانت قد اتخذت بيروت مكاناً. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف عن النمو، وقد أعطاها الانتداب الفرنسي دفعاً في توثيق سيطرتها الإقتصادية، وكان لهذه الفئة علاقات وثيقة بمراكز السلطة الفعلية. وبموازاتها نمت فئة مدينية انتمت بمعظمها إلى الطائفة السنية، إضافة إلى بعض الكاثوليك. ساهمت هذه الفئات بخلق ليبرالية إقتصادية (النظام الحر على الطريقة اللبنانية) على علاقة مصلحية وثيقة بالسلطة السياسية[٢٢].

أعطت هذه السيطرة الإقتصادية من قبل البرجوازية الجديدة، إضافة إلى هذا النمط من النظام الإقتصادي، دافعاً أساسياً لعملية النمو غير المتوازن للإقتصاد اللبناني، إذ سمحت للبرجوازية التجارية أن تقوم بمفردها ـ كفئة إجتماعية ـ بجعل التأثيرات الخارجية تصب في إطار مصالحها ـ إن تبعية الإقتصاد اللبناني تجاه الخارج جعلته هشاً، أما في الداخل فقد سيطر قطاع الخدمات على القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة).

وكانت الفوارق الطبقية الكبيرة قد بدأت تنمو بين الفئات الإجتماعية في المناطق وبين الطوائف. كيف نقرأ هذه المتغيرات على الصعيد العمراني ـ المديني وتأثيره في العلاقات الإجتماعية ـ المدينية التي تنعكس بدورها على العلاقات بالمكان.

أقر سنة ١٩٥٢ مخطط توجيهي لبيروت اكتفى برسم شبكة للطرقات مستوحاة من مشروع ايكوشار. واستكمل هذا المخطط سنة ١٩٥٤ بإقرار نظام لتقسيم المدينة إلى مناطق حدد لكل منها عامل الاستثمار الأقصى وارتفاع البناء المسموح به. اتسمت هذه المرحلة بغياب سياسة مدينية متماسكة وغياب رؤية شاملة لتطور المدينة، فاتسم نمو بيروت بطابع فوضوي غاب عنه الحد الأدنى من التخطيط فازدادت كثافة البناء في الوسط التجاري[٢٣]. واختفت المدينة ـ الحديقة التي كانت أيام الانتداب حيث

---

(٢٠) نجيب عيسى، محاضرة ألقيت في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، عام ١٩٧٥.

(٢١) Dubar et Nasr, Ibid.

(٢٢) عيسى، المصدر نفسه.

(٢٣) إيكوشار: هو مهندس معماري تتلمذ على يد النمساوي الكبير أدولف لدوس، التحق بمصلحة الآثار في دمشق بصفة مهندس معماري، عام ١٩٢٤ عكف على دراسة الفن المعماري الغربي. استدعي في العهد الشهابي عام ١٩٦٤ لإجراء تخطيطات لشوارع المدينة لم تتحقق كما رسمها فتبرأ منها عندما نفذ بعضها لأنها لم تكن تحمل معالم مخططاته.

تمركزت المكاتب والمؤسسات التجارية والمالية وأخذت المدينة طابعاً خاصاً. إنها جادات عريضة تنتهي فجأة في شوارع ضيقة وقطع مفاجىء في سلسلة الواجهات، وجزر ريفية محاطة بأبنية جديدة[٢٤]. لم يعد البيت الفردي هو المهيمن إنما العمارة ذات المساكن المتعددة. لم تكوّن هذه العمارات نسيجاً مدينياً ولم ينتج أي نظام يحدد علاقاتها. إنه نمو عشوائي لا تحكمه سوى تجارة استثمار الأراضي، وأختصر بذلك حيز الترابط والتمفصل من إشكالية المدينة.

فتنظيم المساكن لم يعبر عن استقلالية الحياة الخاصة بالنسبة إلى الطبقات الشعبية، إلا أن عملية التخصص الوظيفي للغرف سوف تعمم أكثر فأكثر في جميع أحياء المدينة ليبرز خلف هذه الفوضى منطق جديد من العلاقات يشمل مختلف الفئات الإجتماعية.

وهكذا رسمت المدينة ـ العاصمة سمات عالم جديد، على الرغم من استمرار العلاقات التقليدية، سمح بنمو ارتقاء إجتماعي وسمح، وإن بتفاوت، اندماج الوافدين إلى المدينة.

أحدثت التغيرات السياسية الإقليمية عام ١٩٥٨ نظاماً جديداً وتحولات عميقة في دور بيروت غيّر ملامحها المدينية.

وستدخل المدينة مع العهد الشهابي في مرحلة جديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، إذ طرحت أول مرة على الصعيد الرسمي مسالة التنمية في لبنان، في محاولة لإدخال تعديلات مؤسسية وتنظيمية لاستمرار التنمية في لبنان وحاولت إدخال تعديلات مؤسسية وتنظيمية لاستمرار القطاع الثالث وتوسيع الإدارة وتحديث البنية التحتية والمرافق الأساسية من طرق وكهرباء وماء، إضافة إلى قيام بعض التوسع في التعليم الرسمي وخصوصاً في الجامعة[٢٥]. وهكذا كان حصيلة السياسة الشهابية إكمال ربط المناطق اللبنانية بسوق الخدمات وحصل ذلك ليس على قاعدة تطوير الإنتاج المحلي لتلك المناطق بل على قاعدة الخدمات ولمصلحتها.

٤ ـ محاولة تخفيف حدة النمو غير المتوازن للاقتصاد اللبناني

أعطت الظروف الإقليمية المستجدة، حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وإغلاق قناة السويس وتجميد الصراعات بين الأنظمة العربية، دفعاً جديداً لاستمرار نمو قطاع الخدمات وإحكام سيطرته على الاقتصاد اللبناني. وهذا ما عمق المشاكل والتناقضات: تخلف وتبعية، تزايد التفاوت بين المناطق. إن الأزمة تكمن في دور الوسيط الذي أدّاه لبنان في العلاقات الاقتصادية التي ربطت المنطقة العربية بالبلدان الرأسمالية الغربية والتي تجلت في الوساطة التجارية، ودور الترانزيت للبضائع الأجنبية التي يعاد تصديرها عبره، فضلاً عن دور الوساطة المالية وتوظيف العائلات النفطية، ودور الوساطة الشخصية وتقديم الخدمات السياحية والخدمات الثقافية والتعليمية والشخصية ...الخ.

وبذلك سيطر قطاع الخدمات على الإنتاج السلعي والبضاعي وأتى نمو هذين القطاعين ليجيب عن الاستهلاك المحلي، وظل الاقتصاد اللبناني مرآة ينعكس من خلالها أي خلل في العلاقات العربية.

فالتطور الذي سلكه الاقتصاد اللبناني خضع للهزات: الانفصال الجمركي عن سوريا، حرب السويس، أحداث ١٩٥٨، أزمة انترا، أزمة العلاقات العراقية ـ السورية والسورية مع شركة نفط العراق، أحداث ١٩٧٣...إلخ[٢٦].

ماذا أفرزت التجربة الشهابية على الصعيد المديني وكيف انعكست سياستها الاقتصادية ـ الإجتماعية؟

---

(٢٤) Jad Tabet, "La Ville Imparfaite," in: *Reconstruire Beyrouth: Les Paris sur le Possible* (Lyon: Université de Lyon, Maison de l'Orient, 1990).

(٢٥) يوسف صايغ ومحمد عطاالله، **نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٣٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

أجرت السياسة الشهابية إصلاحاً إدارياً شاملاً وأنشأت جهاز التفتيش المركزي ومصرف لبنان كما أنشأت وزارة التخطيط والمصالح المستقلة عام ١٩٦٣ وأقر أول قانون للتنظيم المدني يشمل جميع المناطق اللبنانية وأعطيت صلاحيات للمجلس الأعلى للتنظيم المدني. إلا أن التنفيذ كان صعباً[٢٧].

وقد خضعت بيروت لبعض التعديلات بهدف فتح شوارع جديدة، منها توسيع شارع بشارة الخوري ليصل المطار بالوسط التجاري، وفتح محور كورنيش المزرعة وأوتستراد النهر، كما خطط لشوارع جديدة تربط الأحياء الشرقية بالغربية، كل هذا في محاولة لإنقاذ الوسط القديم بعد نمو سوق جديدة في شارع الحمراء.

والهدف السياسي كان إعادة تنظيم الشبكات الداخلية لأحياء المدينة، وإضعاف التماسك الطائفي لمصلحة مفهوم «بيروت الكبرى».

وهكذا أشيد قصر الرئاسة في بعبدا وجرد الوسط القديم من هذه المؤسسة الرمزية. كذلك الأمر بالنسبة إلى وزارة الدفاع والمدرسة الحربية.

وهكذا أقر مخطط توجيهي عام لمدينة بيروت وضواحيها عام ١٩٦٤، عرف بمشروع إيكوشار الذي استدعي ليطلب منه وضع تخطيط جديد. لكن المشروع لم ينفذ ولم يبقَ منه سوى القوانين[٢٨].

وبدلاً من بناء مدينة جديدة توزعت الضواحي على طول الطرقات والشواطىء، ونشطت المضاربة العقارية لتشمل كل الأراضي الفارغة.

تميز أواخر الستينات بضغط سكاني، وأحياء مهملة تجاور مناطق تحتوي أكثر التجهيزات حداثة. إنه تعايش غريب بين كيانات وأنظمة مختلفة.

ترافق فشل المشروع الشهابي، مشروع تحويل بيروت الكبرى إلى قطب، أي تحويلها إلى مدينة العرب، مع انكفاء القومية العربية مع هزيمة حزيران/يونيو وأصبحت بيروت مدينة مكتظة بالسكان كمدن العالم الثالث لها مشكلاتها وتناقضاتها.

٥ ـ بيروت الحرب أو الزمن الضائع

بعد تحول لبنان إلى مجتمع مديني شديد المركزية ازدادت فيه الهجرة الريفية نحو العاصمة وازدادت حدة التفاوت الإجتماعي والطبقي وأحيطت بيروت بحزام من البؤس ونمت أكواخ التنك في الكرنتينا والدكوانة وعلى رمال الأوزاعي وبرج البراجنة.

أدّى الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى نزوح أعداد من الفلسطينيين إلى لبنان عام ١٩٦٧. وقد ساهم تمركز المقاومة الفلسطينية المسلحة في المدينة في تغيير القاعدة السياسية في لبنان.

بقيت رؤوس الأموال النفطية تتدفق لتدعم المكانة المالية للسوق البيروتية التي شهدت مرحلة قاتمة مع «إفلاس بنك إنترا» وتضعضع السوق المالية في نهاية الستينات.

لم تكن الفنادق والسياحة والمهرجانات والمظاهر الثقافية تنبئ بكارثة حقيقية يمكن أن تدمر كل هذه المعطيات الإقتصادية والعمرانية وتحل الفراغ في المدينة طوال زمن امتد خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠.

ربما كانت بيروت مدينة هشة، مكاناً للإثراء السريع، وربما قضى عليها تطورها الإقتصادي السريع، وقطاع الخدمات المسيطر. بيروت المدينة سوف تشهد في الحرب وضعاً جديداً يمكن تقسيمه إلى مرحلتين مرحلة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ ومرحلة ثانية ١٩٨٢ ـ ١٩٩٠.

المرحلة الأولى: كانت بيروت هي مسرح الحرب وساحتها الرئيسية. وهذا ما أدّى إلى ضرب الإقتصاد اللبناني، إذ ضاعت الثقة بالمركز الإقليمي وضرب قطاع السياحة والترانزيت وإعادة التصدير. كما انتهت الإستثمارات الخارجية، وهبط الناتج المحلي خلال حرب السنتين من ٨ مليارات ليرة عام ١٩٧٤

(٢٧) اسكندر بشير، **التنمية في لبنان** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤)، ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٢٨) ثابت، **الاعمار والمصلحة العامة في التراث والحداثة**، ص ٤٠ و١٥٢ و١٥٤.

إلى نحو ٣,٣ مليارات ليرة عام ١٩٧٦[٢٩] ليعود ويرتفع ويضرب أيضاً قطاعي الزراعة والصناعة.

ازداد العجز في الميزان التجاري نتيجة تقلص الإنتاج المحلي، وفقد تصدير الخدمات دوره في تغطية هذا الميزان.

لكن ميزان المدفوعات ظل يشهد فائضاً، بسبب تحويل المداخيل إلى لبنان من الخارج. وجاءت هذه التحويلات من اللبنانيين العاملين في الخارج الذين زاد عددهم مع الحرب والهجرة للعمل ومن التمويل الخارجي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتمويل الميليشيات والأحزاب.

وشملت حركة التهجير قسماً كبيراً من اللبنانيين، كما حصل فرز طائفي وسكاني في معظم المناطق كان وراء تغييرات لحقت بالاقتصاد[٣٠]، وبخاصة بعد تدمير الوسط التجاري لبيروت الذي كان بالفعل وسط لبنان التجاري كله. وبذلك توزعت الأسواق وخضع انتقال البضائع لرسوم وأتاوات.

انعكس الركود الذي أصاب بيروت إنتعاشاً لبعض المناطق، كجونية وصيدا على الساحل، وفي الداخل طريق المصنع ـ شتورة.

ونما بالتالي إقتصاد الميليشيات على حساب اقتصاديات الدولة، بعد وضع اليد على المرافئ العامة. وبدأت خزينة الدولة، المضطرة إلى الاستدانة لدعم بعض السلع كالقمح والمحروقات، تفتقر إلى المال حتى باتت عاجزة. ونشط الإقتصاد غير الشرعي: جباية رسوم وضرائب خاصة بالميليشيات، تهريب سلاح، وآثار، ومخدرات ...الخ.

لقد تدنى المستوى التعليمي والتأهيلي وهاجرت أيدٍ عاملة كثيرة من لبنان وتفشى وجود شبان في الميليشيات هامشيون لا يعملون إلا جزئياً.

يمكن القول إنه في هذه المرحلة الأولى من الحرب فقدت الليرة اللبنانية ٤٠ في المئة من قيمتها ولكن المداخيل المحولة من الخارج كانت تسد العجز.

لقد شلت الحرب الإقتصاد اللبناني وشلت النمو وتصدير الخدمات، لكن بعض هذه الخدمات كان يتأمن من خلال انتقال اللبنانيين أنفسهم إلى الخليج والأقطار العربية، وهكذا أكملوا إنتاج خدماتهم.

أما في المرحلة الثانية من الحرب فقد دخلت السلطة طرفاً في النزاع وقامت باستيراد السلاح. ومع أن العوامل الإقتصادية التي ذكرنا حافظت على وجودها فإن الأمر أصبح أسوأ مع تقلص احتياط مصرف لبنان من العملات الصعبة، وهروب رؤوس الأموال نحو الخارج، وضمور التحويلات من الخارج بعد الأزمات السياسية ـ الاقتصادية التي مرت بها بلدان الخليج: حرب الخليج الأولى (العراق ـ إيران) وانخفاض أسعار النفط.

وهكذا تدهور سعر صرف الليرة وارتفعت أسعار السلع ودخل لبنان في حقبة من التضخم وتفاقم الدين العام.

وقد عمل التضخم، مع التراجع في الخدمات العامة وفي البنية التحتية (مياه، هاتف، خدمات صحية...الخ)، إلى ضرب البنية الرئيسية للمجتمع اللبناني وانحدرت الطبقة الوسطى إلى مستوى الفقر مع تدني سعر صرف الليرة. وبذلك زادت موجات الهجرة نحو الخارج خوفاً من الخطر العسكري والخطر الإقتصادي.

٦ ـ كيف استقبلت المدينة كل هذه الهزات وكيف انعكست عليها

انفجرت المدينة وتزعزع شكل تنظيم المكان فيها، فقد تفككت ودمر العنف قلبها وأسواقها.

تداعت السلطة المركزية، واختلط الريف بالمدينة وتحولت الأبنية الفارغة إلى بيوت للمهجرين، هجرة داخلية قسرية من بيوت التنك في تل الزعتر والكرنتينا إلى قلب العاصمة. ونما نظام خاص وتوسعت أماكن «اللاشرعية» في بيروت. وفشلت محاولة إنتاج حيز مندمج ومتكامل. وتحولت أبراج المدينة إلى متاريس، وتناحرت الميليشيات المسلحة

(٢٩) نجيب عيسى، «المتغيرات الاقتصادية في الحرب اللبنانية،» النهار، ١٩٩٢/٢/١١.
(٣٠) المصدر نفسه.

في السيطرة على ركام الفنادق الضخمة المخترقة من أجل السيطرة على وهم أصبح اسمه بيروت. أما الجادات فأصبحت نقاط تماس مقفلة بالمتاريس. سقطت المدينة وقسمت مناطق نفوذ. لقد قسم الحيز المديني إلى مقاطعات منغلق بعضها على البعض الآخر.

أما المناطق الجديدة فلم تستطع القيام بدور استقطاب، إنما كانت عواصم الميليشيات. أما في الثمانينات فزاد التفتت. فقد أنتجت الحرب نمط توسع مدني سعى للتخلي عن النمط القديم المركزي. ولكن هل تم إنتاج إطار بديل من الهيكلية الماضية.

فقدت بيروت دوراً إقتصادياً وسياسياً، وضرب النسيج الإجتماعي، وأصيبت الأمكنة بغربة. لقد تحولت إلى أكشاك وأسواق في الأحياء الداخلية تلبي حاجات السكان المحليين. أما شارع الحمرا فأصبح مأوى للمهجرين الذين أخذوا مكان بعض المسافرين الهاربين إلى أوروبا أو اميركا، فأصبح شارعاً شعبياً شبه ريفي توضع الأفرشة على شرفات بعض البيوت والألبسة والمونة.

٧ ـ بيروت الإعمار: البحث عن دور

هل بدأت إعادة الإعمار مع شركة سوليدير كما يعتقد البعض؟

وهل المشاريع التي أثارت لغطاً بين المهندسين المعماريين وبين علماء الإجتماع حول ماهية العمارة الحديثة المقترحة وجدواها هي المحطة الأولى في مناقشة هذا الوضع؟

بالطبع شهدت العاصمة منذ تدمير وسطها محاولات إعمار تعود إلى المراحل الأولى للحرب الأهلية. والمراحل التي مرت بها محاولات الإعمار عديدة، بدءاً من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٢، وهي تقدر بنحو أربع محاولات.

لقد وضعت تصورات عدة لاحتمالات إعادة بناء المدينة ووسطها تحمل في ثناياها تصورات للدور السياسي والإقتصادي ـ الإجتماعي، إذ هي لا تأتي وليدة المصادفة أو التصورات الهندسية. وفي كل فترة هدوء كانت المدينة تمر بها كان يخيّل للبعض أن الحرب انتهت ويمكنها التحول إلى سلم أهلي. وعلى هذا الأساس قام عهد الياس سركيس بمحاولة تنفيذ إعادة تنظيم الوسط التجاري للعاصمة طالباً من خبراء فرنسيين في «المحترف الباريسي لتنظيم المدن» (APUR) وضع خطة لإعادة بناء الوسط التجاري لبيروت، وقد قامت بلدية بيروت مع مجموعة من المهندسين بإعداده(٣١).

إعادة قلب بيروت كنقطة التقاء وتجمع للبنانيين من مختلف الطوائف للتعبير عن وحدة لبنان، وكذلك تحديث هذا الوسط، مع احتفاظه بملامحه الخاصة وتاريخه، دعا هذا المخطط إلى الحفاظ على تراث المدينة وإعادة الإعتبار للنسيج المديني التقليدي، وعلاقة المدينة بمحيطها.

اقترح هذا المخطط المحافظة على الأسواق التقليدية وتحويلها إلى منطقة للمشاة...الخ.

غير أن المشروع لم يتخط حدود التدخل الموضعي ولم تطرح المسألة الأساسية، وهي علاقة المركز بباقي المدينة. لكن المشروع لم يبصر النور وبقيت الأمور مجمدة حتى اندلاع الحرب من جديد عام ١٩٨٢.

وطرح السؤال: ما هي أهداف إعادة بناء قلب بيروت وكيف: هل يمكن تحويل الوسط إلى منطقة أثرية سياحية؟ وهل يمكن إعادة بناء العمارات كما كانت سابقاً للحفاظ على طابع بيروت القديم؟ ونظمت مباراة معمارية لإعادة خلق الوظائف الإقتصادية والإجتماعية والتوحيدية للعاصمة واستعادة ثقة المستثمرين(٣٢).

(٣١) سوليدير، «التقرير العام للمخطط التوجيهي إعادة بناء وسط بيروت،» ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٧.

(٣٢) مداخلات ألقتها ليلى بدر وبيار خوري عن النسيج التاريخي لبيروت في ندوة حول إعمار بيروت في الجامعة الأميركية في بيروت في كانون الثاني ١٩٨٣.

Gregoire Serofin, *la Reconstruction de Beyrouth, une approche pragmatique* (Lyon: Université de Lyon, maison de l'Orient), 1990.

لكن السلطة أمرت بتدمير أجزاء كبيرة من الأسواق القديمة الأمر الذي أفقد هذه المناقشة مبرراتها.

لقد استغنت رؤوس الأموال في الخمسينات عن التنظيم المديني وأفادت من سياسة التساهل الرسمي، لكنها أصبحت في الثمانينات تهتم بإعادة تركيب الحيز المديني، وهو اهتمام يقتصر على الشكل المعماري لتشجيع المضاربة. لكن الحرب واستمرار المعارك أدّى إلى وقف تنفيذ الإعمار حتى حزيران/يونيو ١٩٨٦ وأعلن مخطط توجيهي جديد لبيروت وضواحيها بمساعدة خبراء من معهد التخطيط المدني لمنطقة الإيل دوفرانس (IAURIF).

كان المخطط يهدف إلى إقامة نظام للمركزية يسمح بإعادة التوازن بين مختلف المناطق لامتصاص التفاوت الحالي في توزيع الخدمات والعمالة وإمكانات الترقي الإجتماعي. وعلى غرار ما فعل إيكوشار اعترف المخطط بضرورة استعمال سياسة عقلانية لاستخدام المساحات المتوافرة. وحاول المخطط استبدال نظام المركزية الأحادي النواة بنظام مداره مجموعة من محاور النمو. كان من الصعب تطبيق هذا المخطط، لأن الحرب قد قسمت المدينة وجعلت من الوحدة واللحمة أمراً شديد الصعوبة، فالتطور التقني والتحديث أمران ضروريان، لكن المشكلة هي في إعادة التماسك الإجتماعي وإلا أضحت بيروت مراكز مفتتة.

فالنموذج كان نموذج فصل وليس نموذج تجاور وتبادل[33].

إن إعادة بعث المدن يتطلب التأني والاستمرار. وهذا ما لم يتوافر للمدينة في زمن الحروب المتقطعة[34]. والخيار الإعماري الأخير جاء في زمن الطائف وإقرار الخطوط الأساسية للسلم الأهلي. فصدر المخطط التوجيهي لسوليدير التي اعتبرت شركة خاصة قامت باستملاك بعض الأراضي بواسطة أسهم شارك فيها العموم، ودخلت في حقل المضاربات العقارية بعدما وضع تخمين مجحف لأسعار الأرض، الأمر الذي كان بمثابة نكبة لأصحاب هذه العقارات فلم يسترد منها سوى القليل.

لا يمكن فصل إعادة الإعمار عن سياقه التاريخي والمشاكل الإجتماعية التي رافقت هذا السياق والأزمات الإقتصادية التي واكبت تطور المدينة، أي تطور الكيان اللبناني الذي انفجر. لذلك لا يمكن إهمال الدراسات الإقتصادية ـ الإجتماعية قبل اقتراح أشكال عمرانية وهندسية تجذب المضاربين والعقاريين وتجار الأبنية

وهكذا كانت البداية تطرح تساؤلات عديدة سنحاول البحث فيها في هذا القسم من دراستنا. نعود هنا إلى بيروت للقول إن السياسة التي ستساهم وتؤدي إلى إعمارها هي نفسها التي تؤدي إلى إعمار لبنان، إلى بناء ثقافة، وحلول للمشاكل الإجتماعية ـ الإقتصادية، إذ لا يمكن فصل إعادة الإعمار عن سياقه التاريخي والمشاكل الإجتماعية التي رافقت هذا السياق والأزمات الإقتصادية التي واكبت تطور المدينة، أي تطور الكيان اللبناني الذي انفجر. لذلك لا يمكن إهمال الدراسات الإقتصادية ـ الإجتماعية قبل اقتراح أشكال عمرانية وهندسية تجذب المضاربين والعقاريين وتجار الأبنية. إن النظر في مسألة إعمار ما تهدم وتقادم من بنية تحتية مادية أو تحسين الأداء الإقتصادي إنما يعني تصوراً اقتصادياً للبنان. ولا بد من الإشارة إلى أن العمران يؤدي وظيفة ما سياسية واقتصادية واجتماعية. لذلك لا بد من طرح التساؤل:

---

(٣٣) ثابت، الإعمار والمصلحة العامة في التراث والحداثة، ص ١٨٠ – ١٨١.

(٣٤) نبيل بيهم، في الاعمار والمصلحة العامة في الاجتماع والثقافة (بيروت: دار الجديد،١٩٩٧)، ص ١١ – ١٢.

أي دور لبيروت، وللبنان، ينتظره القيمون على إعادة الإعمار؟ هل هو العودة إلى الاقتصاد الذي كان عليه لبنان عشية الحرب الأهلية؟

هل يمكن إعادة إرساء بيروت كمركز متميز للأعمال السياحية والإتصالات والمصارف والصناعة؟ لقد تضمن تقرير البنك الدولي الصادر في آذار/مارس ١٩٩٣ تحليلاً مفصلاً للإقتصاد اللبناني، ووضع جدولاً مفصلاً بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة حتى تاريخ إعداد التقرير، والإجراءات التي تنوي اتخاذها، وقد أعدها خبراء أجانب. ويبين هذا الجدول كل عناصر السياسة الإقتصادية الحكومية كما يبين تقليص النفقات وزيادة الضرائب. وكما هو واضح فإن التقليص يستهدف الأجور وعدد الموظفين، والزيادة تستهدف الرسوم وأكلاف الخدمات العامة والضرائب تستهدف الفئات الوسطى والفقيرة.

أما نشاط رأس المال الأجنبي واللبناني الكبير خصوصاً، فتشمله تدابير التسهيلات الضريبية والجمركية والإبقاء على بيئة ليبرالية مساعدة للتجار والتبادل والإستثمار[٣٥].

لقد رأى بعض الإقتصاديين أن الحكومة لم تقدم خططاً إعمارية وإنمائية بالمفهوم العلمي الصحيح، بل اقتصرت خططها المتعددة على قوائم بمشاريع يفترض أن يقوم بها القطاع العام وهي لا تتضمن أيضاً ما يفترض أن يكون خطة إنمائية إعمارية. فلا وجود لإنفاق إنتاجي، ولا توفير للمدخرات الضرورية لإطلاق القطاعات المنتجة للسلع والخدمات، أما مخططات الزراعة والصناعة فقليلة ولا يمكن عدها إنفاقاً فعلياً في هذين القطاعين اللذين تضررا بشدة خلال الحرب.

يوجد في هذه الخطة ميل واضح نحو ترسيخ الخلل بين القطاعات ومضاعفته، بحيث يتم إغفال القطاعات التي تدعم قيام الدولة وتخفف التبعية للخارج. والدور الأساسي هو للإقتراض من المصادر الأجنبية في تمويل إعادة الإعمار، الأمر الذي يعني وقوع لبنان تحت مديونية مرتفعة[٣٦].

لا يمكن التكهن بنتائج مشروع إعادة الإعمار، ولكن يمكن نقده أو تصويبه على الصعيدين الإعماري والإقتصادي لأنهما ينعكسان على المسار الإجتماعي.

إن الحكومة لم تقدم خططاً إعمارية وإنمائية بالمفهوم العلمي الصحيح، بل اقتصرت خططها المتعددة على قوائم بمشاريع يفترض أن يقوم بها القطاع العام وهي لا تتضمن أيضاً ما يفترض أن يكون خطة إنمائية إعمارية

فعلى العصيد الإقتصادي هنالك مآخذ على غياب سياسة الدعم الزراعي والصناعي والإكتفاء بدعم القطاعات الخدماتية، والتركيز على بيروت وإعمارها مع إهمال المناطق، وعدم وجود حماية للأسواق الداخلية مع اعتماد سياسة ضريبية لا تتناسب مع قدرة كل مكلف على الدفع، والإعتماد على سياسة الإستقراض من المصارف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدين العام[٣٧].

أما على الصعيد الإعماري تظهر الشوائب في سياسة المضاربين العقاريين الذين تصوروا أنهم بالمضاربة العقارية يمكنهم إعمار البلد، فغياب البعد الإجتماعي عن سياسات الإعمار مثّل نقطة الضعف في هذا التصور.

فقد تم حصر حركة الصعود هذه بأصحاب الرواتب المرتفعة جداً في شركات معدودة طابعها تجميع ثروات وممتلكات يكاد يكون احتكارياً[٣٨].

(٣٥) الياس سابا، «حوار حول سياسة الاقتصاد في جمهورية الطائف، المشروع البديل أيلول ١٩٩٥».
(٣٦) أديب نعمة، ملحق النهار ٢٣/١٠/١٩٩٤، ص ٥.
(٣٧) بطرس لبكي، «نحو سياسة اقتصادية تجمع بين مستلزمات النمو ومقتضيات العدالة». أبعاد، العدد السادس (ايار/مايو ١٩٩٧).
(٣٨) بيهم، الاعمار والمصلحة العامة في الاجتماع والثقافة.

لمن الإعمار؟ لمصلحة أية علاقات، علاقات متوازنة بين أفراد المجتمع؟ أم علاقات استتباع؟ هل الإنشاءات لخدمة الناس أم العكس هو الصحيح.

إن إحلال ثقافة الكسب السريع والمال الوفير مكان ثقافة الفتنة التي سادت الحرب هي السياسة التي يواجهها المجتمع اليومي. فأي دور مرتقب دون إصلاح إداري شامل والقضاء على أسباب المشاكل الداخلية والبنية الإقتصادية التي ساهمت في إشعال نار الحرب.

إن السياسة التي ستؤدي إلى إعمار بيروت هي نفسها تؤدي إلى إعمار لبنان.

والخطر اليوم ألاّ تعود المدينة ملك سكانها، فمعنى المدينة سكانها والحق في امتلاك المدينة هو حق في إيجاد حيزات عامة في المدينة والدخول إليها بكل حرية والتماهي بها.

من هنا يمكن اعتبار المكان حيزاً محدداً لوظيفة المدينة التي تفرض نمطها الثقافي.

فبيروت ليست مدينة «ماكس فيبر» وإنما هي مدينة لا تشبه إلا نفسها وتفرض نمطها الثقافي الذي خضع لعمليات جراحية عدة.

إن إحلال ثقافة الكسب السريع والمال الوفير مكان ثقافة الفتنة التي سادت الحرب هي السياسة التي يواجهها المجتمع اليومي. فأي دور مرتقب دون إصلاح إداري شامل والقضاء على أسباب المشاكل الداخلية والبنية الإقتصادية التي ساهمت في إشعال نار الحرب

والحداثة التي طبعتها ليست هي الحداثة الغربية إنما هي حداثة الاستتباع. والأصالة التي ينادي البعض بالعودة إليها هي سراب يتجلى اليوم بفلكلورية لافتة لا تنتمي إلى الأصالة.

لأن الأصالة غابت عن العلاقات الفعلية المرتبطة بالمكان والزمان والإستمرار، فتاريخ المدينة هو متقطع، متغير، خاضع لسياسات دولية وإقليمية ولتبدلات السلطات التي حكمت وبنت وفرضت نمط سيطرتها ونموذج سلطتها.

يبقى القول إن إعادة الإعمار هذه تلتفت على التخطيط الهندسي وتلحظ إعادة بناء بعض الأسواق القديمة، لكنها تعد لعلاقات جديدة بالمكان ووظيفة إقتصادية جديدة، بيروت الوسط التجاري انتهت مع بدايات الحرب. أي دور سيلحظ لبيروت، للبنان، إنها مسألة لا يحددها الإعمار وآليته إنما يحددها الإهتمام الدولي، ومصير القضية العربية التي تحولت إلى قضايا 

فارس أبي صعب

العرب وحتمية الحداثة ؟ (*)

منذ مئة عام أو يزيد، بشر أحد رواد «النهضة» العربية بأن الديمقراطية لا بد آتية. وراحت عصر ذاك تتدفق أدبيات «الحداثة» والنهضة الداعية إلى بناء مشروع دولة عربية حديثة على النمط الذي شهده بناء هذه الدولة في الغرب.

وكثر الكلام في تلك الادبيات على الحرية والعدالة والمساواة، وعلى الديمقراطية ودولة القانون وعلى العقل وقانون الطبيعة، وهي كلها مفاتيح مفاهيمية سبق لعصر الأنوار الأوروبي أن بلورها وأسس دولته الحديثة عليها.

والآن وبعد مرور أكثر من قرن على خطاب الحداثة السياسية الذي أطلقه رواد النهضة العرب نتساءل: هل تحققت الديمقراطية التي بشر بها رفيق العظم، وأين أصبحت الحرية والمساواة و«حقوق أهالي المملكة الواحدة بعضهم على بعض» التي نادى بها الطهطاوي، وهل ساد العقل الذي جعله خير الدين التونسي ركناً أساسياً من أركان بناء الدولة المدنية، وهل قضي على الاستبداد الذي حذّر منه الأفغاني، وهل تحققت سلطة القانون والحياة الدستورية التي دعا إليها الكواكبي؟

وإذا كان الجواب نفياً، وهذا هو الصواب، فلماذا مضى على كل هذه الأفكار نحو قرن أو أكثر من الزمن دون أن يجد العرب الطريق إلى تحقيقها، في الوقت الذي لم تمض غير نحو عشر سنوات على غياب جان جاك روسو حتى كانت كتاباته تلهب أوروبا وتفجر في فرنسا ثورتها التاريخية؟

وهل مسألة الحداثة مسألة فكر سياسي حداثوي يغير مجرى التاريخ أم إنها مسألة تحولات اقتصادية ـ اجتماعية يأتي هذا الفكر ليعبر عنها وينظمها في مشروع حضاري؟

وإذا كان الأمر كذلك فهل أن الشروط التاريخية، الاقتصادية ـ الاجتماعية، التي عاشتها أوروبا بدءاً من القرن الخامس عشر، والتي أسفرت عن تبلور مشروع الدولة الحديثة منذ نهايات القرن الثامن عشر، هي نفسها تلك الظروف التي كان العالم العربي يعيشها في الفترة نفسها والتي أسفرت عن قيام نماذج الدولة «الحديثة» فيه؟

وبالتالي هل أن الشروط التاريخية (الداخلية) التي حال غيابها دون تحقيق مشروع الحداثة العربية باتت متوافرة اليوم لكي يحقق العرب مشروعهم الحداثي؟ أو، بوجه آخر، هل أن الشروط التاريخية (الخارجية) التي حالت دون تحقيق العرب مشروعهم الحداثي قد جرى تجاوزها أم انها باتت أكثر تجذراً وعمقاً؟

(*) في الاصل ورقة قدمت إلى ندوة «العرب بين الحتمية والمبادرة التاريخية»، التي عقدت في بيروت بدعوة من الجمعية العربية لعلم الإجتماع وصحيفة السفير بالتعاون مع معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية والجمعية اللبنانية لعلم الإجتماع، خلال يومي ٢٠ و٢١ آب/ اغسطس ١٩٩٨.

وبالتالي هل أن مشروع الحداثة وفق النموذج الغربي، الذي طالما حلم العرب في تحقيقه، يحمل بذاته شروط تحقيق الحداثة المرجوة أم أن هناك نماذج أخرى لمشروع الحداثة يمكن استنباطها بما يتلاءم مع الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمع العربي، وبما يتجاوز في الوقت نفسه مأزق النموذج الحداثي على الصعيد العالمي، وبالتالي هل يمكن أي بلد في العالم، في هذه المرحلة التاريخية «الكوكبية»، أن يحمل مشروع الحداثة الخاص به من دون أن يصطدم بنموذج الحداثة المهيمن عالمياً؟

وفي النهاية، ولكي نقترب أكثر فأكثر من عنوان الموضوع، هل حداثة العرب مسألة حتمية، وبالتالي هل هناك حقاً حتمية تاريخية، وهل أن المرحلة التاريخية الحالية لا تزال تتطلب من العرب مشروع حداثة وفق النموذج السائد، أم ان العالم بات يتجاوز هذا النموذج نحو مشاريع نماذج ما بعد حداثية لم تتبلور بعد؟

كل هذه الأسئلة الإشكالية تفرض نفسها بمجرد التفكير في عنوان البحث: العرب وحتمية الحداثة؟ وهي تفترض بالتالي، وضع الحالة العربية في إطارها «الزمكاني»، أي إطارها التاريخي ـ الجغرافي، كما تفرض استخدام المنهج الشمولي في التحليل، الذي تتقاطع فيه أبعاد ثلاثة: أولها، عملية التطور التاريخي للمجتمع العربي، وثانيها موقع العالم العربي في النظام العالمي، وثالثها المستويات القطاعية المختلفة لعملية التطور هذه، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية.

لماذا لم يحقق عصر النهضة العربي «حداثته»؟

استيقظ المثقفون العرب في النصف الثاني للقرن الماضي على صورة متناقضة الوجهين:

١ ـ **الوجه الأوروبي** المتحدثن من جهة سواء على **الصعيد الاقتصادي**، حيث حققت الدول الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر الشروط الهامة التي وضعتها على مشارف النمو الذاتي المستقل، مثل القضاء على النظام الإقطاعي في الريف، وإنهاء العمل بنظام الحرف والطوائف وخلق الشروط اللازمة لوجود سوق العمل (الحرة) وتحقيق حد أدنى من التراكم الأولي الذي كان قد تكون في مرحلة الرأسمالية التجارية، فضلاً عن نشوء حركة واسعة من الاختراعات والاكتشافات العلمية انعكست بدورها على نحو مباشر في تطوير أدوات الإنتاج. كما تغلبت هذه الدول على ضيق أسواقها عبر تصريف الفائض في الخارج واحتلال المستعمرات وتحويلها إلى أسواق لتصريف الإنتاج الفائض وتوفير المواد الخام منها لتلبية حاجات ثورتها الصناعية التي أعقبت الطفرة الزراعية، التي وفرت فائضاً في الانتاج الزراعي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ثم على الصناعات الوسيطة وإلى إدخال المكننة على نحو متزايد في دائرة وسائل الانتاج، فوفرت شروط قيام الثورة الصناعية التي خلقت بدورها عصراً جديداً على مستوى وسائل الانتاج وعلى مستوى القوة العسكرية والأنظمة الاستهلاكية والحياة المدنية؛ أم على **الصعيد السياسي**، حيث الدولة ـ الأمة أخذت طريقها إلى التحقق، مكرسة في قانونها جملة مبادئ وضعية تبلورت مفاهيمها الحداثية مع فلاسفة عصر التنوير، كالحرية والمساواة والعدالة والقانون والديمقراطية والعقلانية والقومية وقانون الطبيعة والإرادة العامة، ومنظمة سلطتها عبر مؤسسات متخصصة منها بالتشريع ومنها بالتنفيذ ومنها بالقضاء؛ أم على

هل أن الشروط التاريخية (الداخلية) التي حال غيابها دون تحقيق مشروع الحداثة العربية باتت متوافرة اليوم لكي يحقق العرب مشروعهم الحداثي؟ أو، بوجه آخر، هل أن الشروط التاريخية (الخارجية) التي حالت دون تحقيق العرب مشروعهم الحداثي قد جرى تجاوزها أم انها باتت أكثر تجذراً وعمقاً؟

الصعيد الاجتماعي حيث التحول في علاقات الإنتاج ونمو العلاقات الرأسمالية على أنقاض الإقطاع ؛ أم على **الصعيد الفكري** حيث أعيد تحديد موقع الإنسان في الوجود، فاحتل العقل مكانة الله بعدما قتله وأورث الإنسان دوره في السيطرة على الطبيعة؛ أم على **الصعيد العلمي** حيث قام النموذج الرياضي كمقياس أوحد للعلم، الذي جرى تحريره من هيمنة التصورات الدينية والأيديولوجية والسياسية، وبات معتمداً على العقل البرهاني والتجريب، رافضاً كل ما لا يكون مقبولاً ببرهان[1]؛ أم على الصعيد الثقافي حيث قامت الاتجاهات الفنية الحديثة بعملية «هدم تقدمي لكل القيم الإنسانية التي كانت سائدة من الأدب الرومانسي والطبيعي» [2] ، أم على **الصعيد المديني**، حيث باتت المدن مصدر إيحاء وانبعاث مهم للآداب والفنون الحديثة، فانعكست الفوضى الحضارية في المدن المكتظة بالسكان واللغات المتعددة على النصوص الأدبية واللوحات الفنية، وباتت أجواء المدينة تترك بصماتها على الأعمال الروائية والفنية، محتضنة في الوقت نفسه كل ذلك الخليط الأدبي والفني والثقافي؛ أم على **صعيد الحياة الفردية** وعلاقة الإنسان بالجسد[3]، وبالآخر...

٢ - **والوجه العربي - العثماني** من جهة أخرى، حيث مجتمعات ما زالت غارقة في قرونها الوسطى، وعلاقاتها الاجتماعية تقوم على العصبيات القبلية والعشائرية والعائلية، واقتصادها ما زال محكوماً بالنمط الخراجي ووسائل إنتاج بدائية، ونظام تعليمي محوره الدين، ودولة عثمانية تتداعى، من جراء الركود الاقتصادي والتضخم المالي، والانحطاط الإداري والسياسي، وترهل الجيش، وعبث الفساد والفوضى في مركزية الدولة... كل ذلك في ظل تصاعد حدة التغلغل الاستعماري في الدولة العثمانية والمنطقة العربية وربط اقتصاد هذه المنطقة بعلاقات تبعية للمركز الأوروبي من خلال خلق اقتصاد أحادي الجانب مخصص لإنتاج مواد أولية تتطلبها الصناعات الحديثة الناشئة في أوروبا، ومن خلال فتح الأسواق المحلية أمام المنتوجات الأوروبية التي تتسم بقدرتها على المنافسة، فضلاً عن التغلغل الثقافي وعن التدخل العسكري المعتمد على معدات عسكرية حديثة، وجيوش أكثر تنظيماً.

في ضوء هذين الوجهين المتناقضين للصورة أطلق المثقفون العرب مشروعهم النهضوي[4]. وهكذا ارتبط مشروع النهضة العربي بصورة الآخر، بما تحمله هذه الصورة بدورها من وجهين متناقضين بالنسبة إلى المثقفين العرب: وجه التمدن والحدثنة والعقلنة والحرية، وهو كان مصدر اطمئنان بالنسبة إلى هؤلاء المثقفين؛ ووجه الاستعمار والاستعلاء والاستغلال. وقد استقى هذا المشروع كل مفاهيمه وطموحاته وشعاراته من أدبيات الحداثة الأوروبية وشعاراتها[5] ، مجرداً هذه المفاهيم والشعارات من سياقها التاريخي متخذاً منها إطاراً قيمياً لا تاريخياً أكثر منه إطاراً عقدياً فرضته تناقضات المجتمع الأوروبي في مرحلة تاريخية محددة.

ومع ذلك فقد كان هذا المشروع أكثر تركيزاً على البعدين الثقافي والسياسي منه على البعدين العلمي والتقاني، على الرغم من أن هذه الحركة ارتبطت في بداياتها بحركة التحديث التي أطلقها محمد علي، الذي عمل على إعادة تنظيم الإدارة وبناء جيش حديث، وعلى تطوير الاقتصاد، وعلى نقل العلم والتقانة من أوروبا وتوطينها، عبر إرسال البعثات إلى أوروبا واستقدام الخبراء والمدرسين منها[6].

(١) فتحي التريكي ورشيدة التريكي، **فلسفة الحداثة** (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٢)، ص ٢٩.

(٢) مالكوم براد بري، **الحداثة ١**، ترجمة مؤيد فوزي حسن (حلب: مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٥)، ط٢، ص ٢٦.

(٣) محمد الشيخ وياسر الطائري [تعريب وتقريب]، **مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦)، ص ٧٥، ٧٨، ٩٠.

(٤) فارس أبي صعب، «هل نحن دولة حديثة؟»، **أبعاد**، العدد ٥ (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ٩ - ١٠.

(٥) أنظر: محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، والبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٨٦)، ط ٤.

(٦) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، وفلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيف البستاني (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥)، ط ٨، ص ٥٧ - ٥٧.

فعلى الصعيد الثقافي شهد عصر النهضة حركة باتجاه تحديث اللغة العربية وتطوير النثر والكتابة، وإحياء الشعر العربي القديم وتجديده، كما نمت حركة الترجمة وتأسيس الجمعيات الثقافية.

أما على الصعيد السياسي فقد احتل مشروع بناء الدولة الحديثة الحيز الأكبر من أدبيات رواد النهضة. وكان نموذج الدولة الحديثة في أوروبا هو المقياس الذي جرى تصور مشروع الدولة العربية عليه. وارتكزت صورة هذه الدولة على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والقانون والديمقراطية والعقد الاجتماعي وقانون الطبيعة، فكان جان جاك روسو وتوماس هوبز وجون لوك حاضرين بقوة في هذه التصورات، كما كان الإسلام حاضراً بدوره في بعض جوانبها.

إن مشروع الدولة الحديثة العربية الذي حلم به رواد النهضة لم يتحقق، وقامت بدلاً منه نماذج عدة من الدولة الوطنية اتخذت أحياناً أشكالاً ظاهرية شبيهة بنموذج الدولة الحديثة القائمة في أوروبا في حين ظلت في مضمونها تحمل بقايا البنى المجتمعية ما قبل الحديثة

غير أن مشروع الدولة الحديثة العربية الذي حلم به رواد النهضة لم يتحقق، وقامت بدلاً منه نماذج عدة من الدولة الوطنية اتخذت أحياناً أشكالاً ظاهرية شبيهة بنموذج الدولة الحديثة القائمة في أوروبا في حين ظلت في مضمونها تحمل بقايا البنى المجتمعية ما قبل الحديثة. وإذا كانت الدولة الحديثة في أوروبا قد جاءت «ترجمة لتحولات تاريخية شهد المجتمع خلالها نشوء الطبقة البرجوازية وتحلل نمط الإنتاج الإقطاعي فجاء عصر التنوير ليعبر عن هذه التحولات في جملة مبادئ وضعية تضع حداً للحكم الملكي المطلق المستند إلى الحق الإلهي وتؤسس لقيام الدولة الحديثة المستندة إلى الإرادة العامة»[٧]، فإن نماذج الدولة الوطنية العربية لم تكن ترجمة لعصر النهضة العربي الذي لم يكن بدوره «تعبيراً عن تحولات تاريخية مجتمعية مساعدة بقدر ما كان تعبيراً عن بدايات تكون نظام التبعية للغرب وعن محاولات ترميم الدولة العثمانية وظهور نخبة من الموظفين والضباط فيها تدعو إلى ضرورة الإصلاح عبر تبني نماذج التنظيم الموجودة في أوروبا؛ فضلاً عن تأثير نخبة مثقفة تلقت علومها في أوروبا وفتنها سحر نموذجها الحداثي... في الوقت الذي كانت بلادها تشهد بدايات الاختراق الاستعماري وخضوعها لعلاقات رأسمالية طرفية تابعة للدولة الحديثة في الغرب ولدورها الاقتصادي الجديد في الخارج...»[٨].

وكان على البلاد العربية «أن تنتظر نهاية الحرب العالمية الأولى - أو الثانية - وما أسفرت عنه من توازنات دولية، لكي تشهد ولادة هذه الأنماط من الدولة الحديثة بعيداً من مبدأ السيادة والإرادة العامة اللذين كانا شرطاً لقيام الدولة في أوروبا. وعلى الرغم من قيام الدول الاستعمارية، التي أشرفت على تأسيس هذه الدولة، بتوفير الأطر العامة الهيكلية الحديثة لهذه الدول التي خلقتها في المنطقة، من دستور ومؤسسات وأجهزة بيروقراطية وجيش، فإن هذه الدولة لم تجر قطعاً مع الماضي بل ارتكزت في كثير من جوانبها على قواعد ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية موروثة حالت يومها دون اكتمال شروط تأسيس تلك الدول كدول حديثة. فالجماعة التي تكونت منها هذه الدول ارتكزت أحياناً على خلفية قبلية وقامت أحياناً أخرى على خلفية طائفية، في الوقت الذي رسمت لها الحدود الجغرافية دون أي ارتكاز تاريخي على أمة متصورة أو موعاة، فكانت عملية التنافر بين هوية تتغذى من بعض الموروثات

(٧) أبي صعب، «هل نحن دولة حديثة؟» ص ٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٩ - ١٠.

وبين حـدود تتنكر لذلك المـوروث، فـلا تـلبث أن تصطدم بتلك الهوية التي تبحث عن حدودها في ذلك المـوروث»[9]. وقـد مـر على تأسـيس نمـاذج الدولة الوطنية هـذه عقوداً عـدة كانت كفيلة بطي صفـحات مشـروع النهضة العربيـة وتحويلها إلى مجـرد كتب ومجلدات تدرس في بعض المدارس والجامعات.

هناك إذاً عـامـلان حـالا دون تـحـقق مـشـروع النهـضة: عـدم اكتمـال الشروط الـتاريخـية لتـحول المجتمع العربي إلى مـرحلة الدولة الحديثة، ومنظومة العـلاقات غـير المـتكافئـة التي ربطت هذا المـجتـمع بالمركـز الرأسـمـالي بدءاً من عـلاقـات السـيطرة الغربيـة السيـاسيـة والعـسكرية المبـاشرة أو غـير المـبـاشـرة مـروراً بعـلاقـات الاستغلال والنهـب الاقتصادية وصـولاً إلى علاقـات التبـعيـة الثـقافـيـة وعلاقـة الاسـتـلاب الفكري والايديولوجي.

مـع العلم أن هذين العـاملين الداخلي والخارجي هما وجهان لعملية تطور تاريخي واحدة في إطار منظومـة عالميـة واحدة لا تزال تشـهد مـزيداً من التعـمق والاستقطاب بين مراكز المنظومة وأطرافها.

لذا لم يعد مـمكناً تفسيـر العوامل الداخليـة لفشل تجارب التـحديث في أي مجـتمع بمعـزل عن العوامل الخارجية المحيطة والمتداخلة بهذا المجتمع.

فـالظواهر والبنى مـا قـبل الحـديثـة التي لا تزال سائدة في هذه المجتمعات هي ليست ظواهر جامدة لا يستطيع المجتـمع تجاوزها، بل إن النظام الرأسمالي يعـيد إنتـاج هذه الظواهر في المـجتـمع الطرفي بمـا يتـلاءم مع وظيـفـتـه الطرفـيـة فـي إطار المنظومـة الرأسـمـاليـة العـالمـيـة، من هنا «يبـدو ان غـيـاب الديمقراطية [مثلاً] في محيط النظام الرأسمالي سمة دائمـة لا تمت بصلـة إلى «الوراثة» التـقليـدية عن العصـور السابقة. فـهو ناتج ضروري لمـقتضـيات التـوسع الرأسـمـالي»[10]. وبالتـالي فـإن التصنيع والتحديث اللذين نموا في إطار الرأسـمالية الطرفية لم يؤديا إلى دمقرطة النظم بل إلى «تحديث الديكتاتورية فيها»[11].

مأزق مشروع الحداثة العربي

إن نمـاذج الـدولة الوطـنيـة العربـيـة لم تكن ترجـمة لعـصر النهـضـة العـربـي الذي لم يكن بدوره تعـبـيـراً عن تحـولات تاريخية مجتمعية مساعدة بقدر ما كـان تعبيـراً عن بدايات تكون نظام التـبـعـيـة للـغـرب وعن محاولات ترميم الدولة العثمانية

هل مـمكن إذن تحقـيق الحـداثة في ظل خـضـوع العالم العـربي لشروط هذه المنظـومـة الرأسـمـاليـة العالميـة، وبخاصة في هذه المـرحلة التـاريخـيـة التي بلغت «الكوكـبة» فيهـا حداً لم يعد مـمكناً معه التـحدث عن مـشـاريع تنمـيـة أو تحـديث مـسـتـقلة في خـيـاراتهـا السـيـاسـيـة والاقـتصـادية والتـقانيـة، وباتت مختلف بلدان العالم أكـثـر ارتبـاطاً بالـسـوق الرأسمـاليـة العالميـة تسير وفق منطقـها وتتطور وفق مـصالح القـوى المهيـمنة فيـها، الأمـر الذي قطع الطريق على نمـاذج التحـديث المغـايرة لمنطق هذه السـوق وجعل عـملية التـحديث وفق نمـوذج السوق الرأسـماليـة السائد يواجـه على المستوى النظري أكثـر من خيار ما زال منطق السوق نفسـه وعلاقات المنظومـة الرأسماليـة نفسهـا تحول دون تحقيقها.

فـهل عمليـة التـحديث إذاً وفق الـنموذج الغـربي الرأسمالي، مـا دام هو النموذج السائد عالميـاً، تتحقق عبر المرور بالـمراحل التاريخية التي شهدتـها عملية

(٩) المصدر نفسه، ص ١٩.
(١٠) سمير أمين، بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠)، ص ٤٦.
(١١) المصدر نفسه، ص ٤٦.

التحديث هذه في أوروبا، أي عبر تثوير القطاع الزراعي وتوفيره فائضاً مثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الثورة الصناعية، وبالتالي عبر البحث عن مجال خارجي يوفر مصدراً للمواد الأولية والموارد الطبيعية وسوقاً لفائض الإنتاج التي تتطلبها عملية التحديث الاقتصادي، وبالتالي هل أن كل ذلك الاستنزاف للموارد الطبيعية وذلك الاستغلال لشعوب الأطراف ونهب ثرواتها التي تطلبتها الثورة الصناعية وعملية التحديث عموماً في الغرب ما زال ممكناً تكرارها مرة أخرى، وبالتالي هل ذلك يتطلب إعادة إنتاج كل المفاهيم الفكرية والمناخات الثقافية التي أنتجتها مرحلة الحداثة الأوروبية؟

أم ان عملية التحديث هذه يمكن تحقيقها عبر حرق المراحل ومحاولة اللحاق بمرحلة «الحداثة» التي بلغها الغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين، وهل أن إعادة التقسيم العالمي للعمل الحالية التي تقوم على احتكار الغرب للتقانة، والتحكم بالنظام المالي العالمي، وسهولة الحصول على الموارد الطبيعية، والتحكم بوسائل الإعلام والاتصال، وأسلحة الدمار الشامل[12] تتيح للعرب ولغيرهم من بلدان العالم الثالث اللحاق بهذه المرحلة من الحداثة التي دخلت عصر المعلومات، وبالتالي يكون قد كتب للعرب ولغيرهم من مجتمعات العالم الثالث، أن تدخل في مرحلة تاريخية أكثر هجينية تتعايش فيها ثلاث موجات حضارية هي موجة الحضارة الزراعية ما قبل الرأسمالية وموجة المجتمع الصناعي «الحديث» وموجة مجتمع المعلومات والتقانة ما بعد الصناعية[13].

أما **الخيار الأول** فهو يفترض أن الفارق بين المجتمعات «المتقدمة» التي حققت الحداثة وبين المجتمعات «المتخلفة» التي لم تحقق الحداثة هو مجرد فارق زمني، وبالتالي يمكن المجتمعات المتخلفة بعد فترة تاريخية محددة أن تتحدثن إذا ما سارت على النمط الاقتصادي والثقافي والسياسي الذي سارت عليه البلدان «المتقدمة». غير أن هذا الخيار يتجاهل أن الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلدان المتخلفة هي ليست الظروف نفسها للبلدان المتقدمة في مرحلة تاريخية سابقة على حداثتها. فالمجتمعات المتخلفة، على الرغم من أنها تحمل الكثير من سمات المجتمع ما قبل الحداثي سواء على مستوى نمط الانتاج وعلاقاته أم على المستوى السياسي والاجتماعي، فهي جزء من المنظومة الرأسمالية العالمية الحالية لكن في وجهها الطرفي المتخلف التابع وليس في وجهها المركزي «المتقدم». حتى إن الطبقة البرجوازية التي تتحكم في اقتصادات هذه المجتمعات لا تحمل السمات التاريخية نفسها للطبقة البرجوازية التي قادت عملية التحديث في المجتمعات الأوروبية والتي عملت على تكييف مقتضيات الخارج لمصلحة تنمية مجتمعاتها وليس العكس كما تفعل برجوازية البلدان المتخلفة.

هناك إذاً عاملان حالا دون تحقق مشروع النهضة: عدم اكتمال الشروط التاريخية لتحول المجتمع العربي إلى مرحلة الدولة الحديثة، ومنظومة العلاقات غير المتكافئة التي ربطت هذا المجتمع بالمركز الرأسمالي

وحتى إذا تجاوزنا البعد التاريخي لظاهرة التخلف فإن عملية التحديث عبر إعادة تكرار تجربة التحديث الأوروبية تبدو نظرياً مسألة مستحيلة. فما حصلت عليه البلدان الأوروبية لتحقيق تجاربها التحديثية من إمكانات لم يعد ممكناً توفيره لبلدان أخرى. فذلك الفائض الهائل من الموارد الطبيعية والمواد الأولية الذي جرى ضخه من العالم الثالث باتجاه البلدان الأوروبية، سواء عبر الاستعمار المباشر أم عبر العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها آلية النظام الرأسمالي العالمي على البلدان المتخلفة، هو أمر لم

(١٢) سمير أمين، «تحديات العولمة،» شؤون الأوسط، العدد ٧١ (نيسان/أبريل ١٩٩٨)، ص ٥٤.

(١٣) Alvin Toffler, *The Third Wave* (New York: Bantam Books, 1981).

يعد ممكناً تكراره لمصلحة البلدان المتخلفة كما لم يعد لدى البيئة القدرة على تحمل عواقبه. ويشير **تقرير التنمية البشرية** لعام ١٩٩٤ إلى أن تكرار «أنماط الشمال في الجنوب سيتطلب عشرة أمثال القدر الحالي من أنواع الوقود الأحفوري وسيتطلب ثروة معدنية تعادل ما هو موجود حالياً ٢٠٠ مرة. وفي غضون ٤٠ عاماً، ستتضاعف مرة أخرى هذه المتطلبات مع تضاعف عدد سكان العالم»[١٤]. كما أن ارتفاع مستويات استهلاك الجنوب من الطاقة عام ٢٠٢٥ إلى حدود مستويات استهلاك بلدان الشمال سيتطلب ارتفاع مستوى الاستهلاك العالمي نحو ٥ أضعاف. وهذا ما لا يستطيع النظام الطبيعي تحمله[١٥].

من هنا إذاً تبدو استحالة تكرار نموذج التحديث الرأسمالي الذي جرى تحقيقه في الغرب، لأنه يعجز عن توفير الشروط التاريخية والمادية التي توافرت للبلدان الأوروبية. حتى إن امكان توافرها نظرياً يعني تدمير البيئة واستنزاف ما تبقى فيها من طاقات[١٦].

وما نشهده اليوم من عمليات تصنيع في بعض بلدان العالم الثالث فهو لا يعني بالضرورة امتلاك هذه البلدان شروط التحديث التقاني والعلمي، إذ غالباً ما تعتمد هذه البلدان في صناعاتها على تقانة مستوردة لم يجر توطينها محلياً، وبخاصة في مجال الصناعات الالكترونية الدقيقة، أو حتى في مجال الصناعات التي لا تزال تؤسس على قاعدة «تسليم المفتاح»، وبالتالي يبقى تطور هذه الصناعات في بعض بلدان العالم الثالث لا يعبر عن امتلاك هذه البلدان شروط التحديث الصناعي بقدر ما يعبر عن إعادة تقسيم جديد للعمل بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وبين أطرافه باتجاه انتقال بعض صناعات الثورة الصناعية الأولى والثورة الصناعية الثانية (تجميع السيارات والسلع الكهربائية) إلى بلدان الأطراف مقابل احتكار بلدان المركز صناعات الثورة الصناعية الثالثة[١٧].

المجتمعات المتخلفة، على الرغم من أنها تحمل الكثير من سمات المجتمع ما قبل الحداثي سواء على مستوى نمط الانتاج وعلاقاته أم على المستوى السياسي والاجتماعي، فهي جزء من المنظومة الرأسمالية العالمية الحالية لكن في وجهها الطرفي المتخلف التابع وليس في وجهها المركزي «المتقدم»

ويرى سمير أمين أن «سيرورة التصنيع في العالم الثالث لن تضع حداً نهائياً لعملية الاستقطاب التي أرى أنها في صلب الرأسمالية العالمية الموجودة على أرض الواقع، وسوف تنقل أولياته وأشكاله إلى صعد أخرى تقتضيها الاحتكارات التي تتمتع بها المراكز»[١٨].

أما **الخيار الثاني**، أي التحديث عبر حرق المراحل والقفز إلى عصر الموجة الثالثة من مجتمع الحداثة، أي عصر المعلومات[١٩] فإن الأمر يبدو أكثر استحالة، وخصوصاً إذا ما حسبنا أن الحداثة على الصعيد العلمي والتقاني تفترض امتلاك القدرة على انتاج التقانة وتطوير العلوم في سياق عملية تحديث شاملة للمجتمع وليس الاقتصار على مجرد استيراد هذه التقانة جاهزة من الخارج[٢٠].

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٨.

(١٥) فارس أبي صعب، «نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية،» أبعاد، العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٩٥)، ص ٤٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٧) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣)، ص ٢١٢.

(١٨) سمير أمين، «تحديات العولمة».

(١٩) Toffler, *The Third Wave.*

(٢٠) جورج قرم، التبعية الإقتصادية، مازق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي (بيروت:دار الطليعة،١٩٨٢)، ط ٢، ص ١٤٦.

وما كان سهلاً على محمد علي فعله منذ ما يزيد على القرن ونصف القرن، لناحية نقل التقانة وتوطينها، أي استيعابها علمياً وامتلاك القدرة على إعادة انتاجها وتطويرها محلياً، بات اليوم شبه مستحيل. فوتيرة التسارع الذاتي لتطور العلوم والتقانة المقرونة بالشروط الاقتصادية المتوافرة لدى مجتمعات المركز جعلت عملية ردم الهوة العلمية والتقانية (والحضارية) بين هذا المركز وأطرافه أكثر فأكثر صعوبة.

والسمة الأساسية لهذه المرحلة هي أن العلم نفسه بات قوة انتاج، حيث تتميز صناعات هذه المرحلة بارتفاع معدل كثافة العلم فيها، بعدما أصبحت نتائج البحوث العلمية هي الأساس لتوفير منتوجات جديدة وعمليات انتاجية جديدة، حيث بات العلم في بعض التقانات يحتل موقعاً أكثر أهمية من رأس المال. حتى إن انفاق بعض الشركات فوق القومية على تقانة المعلومات والبرمجيات قد يتجاوز عند نهاية التسعينات الانفاق على رأس المال المادي المتجسد بالآلات والمعدات وملحقاتها[٢١]. والمواد أو القوة الصلبة (Hard Power) لم تعد تمثل في عملية الانتاج القوة المؤثرة، بحيث باتت القوة المؤثرة هي القوة المعرفية الليّنة (Soft Power) التي تحرص البلدان المتقدمة على الاحتفاظ بهذه القوة المعرفية في الوقت الذي أخذت تتخلى عن القوة الصلبة ومعارفها للبلدان النامية[٢٢].

كل ذلك التطور العلمي والتقاني ساهم في تهميش بلدان العالم الثالث أكثر فأكثر وفي اتساع الهوة العلمية والتقانية بين الشمال والجنوب، وبالتالي باتت فرص اكتسابها واللحاق بها بالنسبة إلى هذه البلدان شبه معدومة، سواء على صعيد الكومبيوتر الذي بات كل جيل منه يوفر للدولة التي تبلغه سرعة على تطويره والانتقال بالتالي إلى جيل جديد، لا تقاس بما يوفره الجيل السابق له لدى دولة أخرى وقدرته على خلق جيل جديد؛ أم على صعيد التقانة الأحيائية والهندسة الوراثية التي فجرت آفاقاً جديدة في البحث العلمي وفي عمليات الانتاج، ساهمت في إعادة توزيع عمليات الانتاج بين الشمال والجنوب، بعدما وفرت لدول الشمال قدرة على تخليق بدائل للعديد من السلع الزراعية الرئيسية والمواد الأولية التي ترتكز عليها اقتصادات بعض بلدان الجنوب؛ أم على مستوى العلم الضخم (Mega-Science) الذي تعجز بلدان العالم الثالث حتى عن مجرد التفكير في الخوض فيه، لما يتطلبه هذا العلم من امكانات مختبرية كبيرة وباهظة التكاليف، واعداد كبيرة من العلماء، فضلاً عن المليارات العديدة من الدولارات لكل مشروع من مشاريعه، وهي شروط لا يمكن توفيرها إلا من خلال تعاون عدد من الاقتصادات الكبيرة في العالم[٢٣].

إن الطبقة البرجوازية التي تتحكم في اقتصادات هذه المجتمعات لا تحمل السمات التاريخية نفسها للطبقة البرجوازية التي قادت عملية التحديث في المجتمعات الأوروبية والتي عملت على تكييف مقتضيات الخارج لمصلحة تنمية مجتمعاتها وليس العكس

فالهوة إذن بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب على مستوى العلوم والتقانة تفوق اتساعاً تلك الهوة التي تفصل بين هذه البلدان على المستوى الاقتصادي، إذ

(٢١) محمود عبد الفضيل، تعقيب على: أنطوان زحلان، «العرب والتطور التقاني»، ونبيل علي، «ثورة المعلومات الجوانب التقانية»، في: **العرب والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٣١.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) أنطوان زحلان، «العرب والتحدي التقاني: عالم بلا حدود،» **المستقبل العربي**، العدد ١٨٠ (شباط/ فبراير ١٩٩٤)، ص ١٠٤.

إن ٩٥ في المئة من جهود البحث والتطوير العلمي في العالم تجري في بلدان الشمال[٢٤]، فتوظف بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الإطار ٣٠٠ مليار دولار سنوياً[٢٥]. وقد يتجاوز إنفاق الشركات فوق القومية الكبرى على تقانة المعلومات والبرمجيات عند نهاية التسعينات إنفاقها على رأس المال المادي المتجسد بالآلات والمعدات وملحقاتها[٢٦].

وما يكرس هذه الهوة العلمية والتقانية هو انتقال العلم من كونه نشاطاً خارجاً عن إطار عوامل السوق تموله الدولة، إلى نشاط خاضع لشروط وحاجات الشركات التجارية، الأمر الذي يجعل للمعرفة العلمية قيمة تجارية ـ صناعية وعرضة لاحتكارات الشركات التجارية التي يعمد كل منها إلى الاحتفاظ بسرية أبحاثه.

وقد جاءت اتفاقات الغات لتكرس احتكار البلدان الصناعية وشركاتها الكبرى للتقانة المتقدمة وتعميق تبعية البلدان المتخلفة لها في المجال التقاني والحؤول دون ظهور منافسين لها في هذا المجال في تلك البلدان[٢٧].

وهكذا غدت علاقة «موردي ومستخدمي المعرفة بالمعرفة التي يوردونها ويستخدمونها تميل الآن، وسوف تميل بشكل متزايد، إلى اكتساب الشكل الذي اتخذته بالفعل علاقة منتجي ومستهلكي السلع بالسلع التي ينتجونها ويستهلكونها ـ أي شكل القيمة. المعرفة تنتج وسوف تنتج لكي تباع، وتستهلك وسوف تستهلك لكي يجري تقييمها في انتاج جديد: وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف هو التبادل. تكف المعرفة عن أن تكون غاية في حد ذاتها، انها تفقد قيمتها الاستعمالية»[٢٨].

وفي هذا السياق فإن البلدان العربية لم تبدأ بعد «التجاوب مع مضامين ثورة تقانة المعلومات. وهي ستدخل القرن الحادي والعشرين بتوزع توظيف في القطاعات مشابه لما كان عليه الحال في القرن الثامن عشر»[٢٩].

> **ما نشهده اليوم من عمليات تصنيع في بعض بلدان العالم الثالث فهو لا يعني بالضرورة امتلاك هذه البلدان شروط التحديث التقاني والعلمي، إذ غالباً ما تعتمد هذه البلدان في صناعاتها على تقانة مستوردة لم يجر توطينها محلياً**

هل أن حداثة العرب مسألة حتمية

يصطدم موضوع العرب وحتمية الحداثة باشكاليات عدة: الإشكالية الأولى هي أن مسألة الحتمية ليست حتمية. فقد أثبتت التجارب المجتمعية أن عملية التطور التاريخي للمجتمع لا تنحو دائماً منحى تقدمياً، والتطور التاريخي ربما يحمل في طياته عمليات ارتكاس إلى الخلف. من هنا فإن العرب يواجهون مصير «لا حتمية الحداثة» وليس «حتمية الحداثة». وها هو التاريخ يحمل الكثير من التجارب التي تدل على ذلك، سواء في العالم العربي أم في غيره من المناطق في العالم. فلماذا لم يتحقق حلم رواد عصر النهضة العرب في بناء الدولة الديمقراطية الدستورية الحديثة، ولماذا قضى المشروع التحديثي لمحمد علي، ولماذا لم يتحقق مشروع عبد الناصر، ولماذا لم يتحقق مشروع

---

(٢٤) أبي صعب، «نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية،» ص ٢٨.

(٢٥) زحلان، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٢٦) عبد الفضيل، تعقيب على: أنطوان زحلان، «العرب والتطور التقاني،» ونبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقانية،» ص ١٣١.

(٢٧) ابراهيم العيسوي، **الغات واخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٧.

(٢٨) جان فرانسوا ليوتار، الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة أحمد حسان (القاهرة: دار شرقيات، ١٩٩٤)، ص ٢٨.

(٢٩) أنطوان زحلان، «العولمة والتطور التقاني،» في: العرب والعولمة، ص ٨٥.

تحديث العراق؟ ولماذا انهارت التجربة «الاشتراكية» في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، ولماذا تواجه التجربة «الاشتراكية» في الصين مصير التخلي عن النموذج «الاشتراكي» والعودة إلى اقتصاد السوق؟

كل هذه الارتكاسات التي شهدها تاريخ العرب الحديث وتاريخ غيرهم من الشعوب تضع مسألة الحتمية التاريخية موضع تساؤل. وتلك المقولة التي ترى أن كل مجتمع يحمل بذاته شروط تطوره وانتقاله من مرحلة تاريخية إلى أخرى أرقى، هي مقولة بات لا بد من إعادة النظر فيها، وخصوصاً في ظل المرحلة التاريخية الرأسمالية التي لم يعد أي مجتمع من المجتمعات البشرية معها ممكناً أن يشهد عملية تطور تاريخي ذاتية مستقلة عن منظومة العلاقات الخارجية التي تؤثر في سيرورة تطور هذا المجتمع أو ذاك. من هنا تبدو «لا حتمية» الحداثة هي المصير الذي ستلقاه مجتمعات العالم الثالث ومن ضمنها المجتمع العربي، وخصوصاً أنها مجتمعات تمثل الحلقة الضعيفة في النظام الرأسمالي العالمي.

إن مسألة الحتمية ليست حتمية. فقد أثبتت التجارب المجتمعية أن عملية التطور التاريخي للمجتمع لا تنحو دائماً منحى تقدمياً، والتطور التاريخي ربما يحمل في طياته عمليات ارتكاس إلى الخلف

وفي هذا السياق يمكن التساؤل: هل أن «اللاحتمية» التي تجد مرجعيتها في فلسفة العلوم المستندة أساساً إلى الفيزياء الكوانتية التي قامت على انقاض النظرة الحتمية للكون التي جاء بها نيوتن، بعدما اكتشفت الفيزياء الحديثة، منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن الذرة منقسمة بدورها إلى جسيمات أولية أصغر منها هي البروتون والنيوترون والالكترون، وهي جسيمات لا تمتلك كياناً محدداً بل إنها تنحو لأن تكون موجودة[٣٠]، وهي مقدار أو كمّ من شيء لا يمكن تحديد هويته حتى الآن، وهي بالتالي «كموم من وجود لا ندري كنهه، وأحداث احتمالية تتحقق عندما نجري عليها عملية القياس والرصد»[٣١]، الأمر الذي يجعلنا غير قادرين على التنبوء بالمسار الذي يسلكه الجسيم. الأمر الذي يضع موضع الشك مسألة الحتمية في العلم التي تقوم على الاعتقاد بامكان توقع موقع الجسم إذا عرفت سرعته. «وبما أن هذا التوقع اصبح مستحيلاً في الفيزياء الذرية، فالتصور الكلاسيكي للحتمية ينهار تماماً ليحل محله الاحتمال»[٣٢].

هل ان هذه «اللاحتمية» في فلسفة العلوم يمكن تطبيقها على المجتمع، وبخاصة ان اللاحتمية في فلسفة العلوم تجد تفسيرها في النظرة الجزئية (المايكروية) للظواهر الفيزيائية التي تنحصر في القيام بملاحظات مباشرة للظواهر دونما الاعتراف بوجود ذاتي للموضوعات كاشياء مستقلة عن الملاحظة والقياس[٣٣]، الأمر الذي يعني أن الفيزياء الكوانتية «لا تستطيع أن تقدم لنا أية معرفة بالموضوعات ولا عن الظواهر التي توجد مستقلة عن وخارج نطاق فعل الملاحظة»[٣٤]، وفي هذه الحال تصبح الفيزياء الكوانتية «علماً يقوم فقط بتنهيج المعطيات التي تقدمها طرق القياس»[٣٥].

---

(٣٠) فراس السواح، دين الانسان: **بحث في ماهية الدين ومنشا الدافع الديني** (دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ١٩٩٤)، ص ٣٣٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٣٧.

(٣٢) محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة في تطور الفكر العلمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ط ٣، ص ٣٨١.

(٣٣) فاطالييف، "نقد الاتجاهات الوضعية،" في: محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**، ص ٤٤٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

أم أن اللاحتمية الاجتماعية تجد تفسيرها أكثر في شمولية النظام المجتمعي بحيث لم يعد ممكناً تفسير عملية تطور أي مجتمع بمعزل العوامل التي تفرضها المنظومة العالمية على هذا المجتمع، وبخاصة مع تعمق ظاهرة الكوكبة، بحيث تصبح «لا حتمية» الحداثة في المجتمع العربي محكومة بتناقضات المجتمع الرأسمالي وليس بالعوامل الذاتية لهذا المجتمع وحدها، بعدما بات الجزء المجتمعي، وبخاصة ذلك الجزء الطرفي، المتلقي في أغلب الأحيان أكثر منه مرسلاً، محكوماً بالكل وفي علاقة تناقض مع بعض عناصر هذا الكل، على عكس الفيزياء الكوانتية التي ترى ان الكل هو نتاج مجموعة عمليات الجزء؛ بحيث إن «الكون يبدو مسكوناً بعدد لا نهائي من وحدات وعي صغيرة، وغير مفكرة، مسؤولة عن السير التفصيلي لعمليات الكون»[٣٦].

و«لا حتمية الحداثة» لا تعني الانحطاط حتماً، بل هي تحتمل الحداثة أيضاً. وهذه «الاحتمالية» التاريخية تفترض وجود نزعة إرادوية فيها يندفع المجتمع باتجاه الحداثة التي تواجه صراعاً بين قوى وعوامل مجتمعية محلية وخارجية معيقة لعملية الحداثة وبين قوى وعوامل مساعدة على تحقيق الحداثة.

والإشكالية الثانية هي أن مشروع الحداثة العربي، بوصفه مشروعاً عربياً وحسب، يواجه مصيرين مسدودي الأفق في المرحلة التاريخية الراهنة:

مصير الحداثة وفق النموذج الرأسمالي الغربي السائد عالمياً، وهو أمر يفترض انخراط العالم العربي في النظام الرأسمالي العالمي والخضوع لمنطق هذا النظام والعمل وفق آلياته، وهو أمر حاصل أصلاً في كثير من جوانبه. وهذا يضع العرب بدورهم أمام مأزق مزدوج، بحيث يصطدم في أحد أوجهه بمنظومة العلاقات الرأسمالية غير المتكافئة التي تربط العرب بالمركز الرأسمالي والتي تتمثل بنظام التبعية الذي يجد جذوره التاريخية مع بدايات الاختراق الاستعماري للمنطقة العربية وأخذ يتعمق أكثر فأكثر وخصوصاً مع تعمق ظاهرة الكوكبة على مختلف الصعد الاقتصادية والتقانية والمعلوماتية والثقافية...

المقولة التي ترى أن كل مجتمع يحمل بذاته شروط تطوره وانتقاله من مرحلة تاريخية إلى أخرى أرقى، هي مقولة بات لا بد من إعادة النظر فيها، وخصوصاً في ظل المرحلة التاريخية الرأسمالية التي لم يعد أي مجتمع من المجتمعات البشرية معها ممكناً أن يشهد عملية تطور تاريخي ذاتية مستقلة عن منظومة العلاقات الخارجية التي تؤثر في سيرورة تطور هذا المجتمع أو ذاك

وفي وجهه الآخر فهو يصطدم بمنطق الاستغلال والسيطرة الذي يقوم عليه مشروع الحداثة الرأسمالي، وهو يقوم على مستويين من السيطرة رافقا الثورة الصناعية منذ بدايتها: سيطرة الانسان على الانسان، وسيطرة الانسان على الطبيعة، وكلا المستويين قاما على الاستغلال. وقد اقترن مفهوم السيطرة هذا بمفهوم التطور التقاني الذي فجرته الثورة الصناعية ونظّر له عصر التنوير. وبات موضوع سيطرة الانسان على الطبيعة معياراً للتقدم الحضاري الذي يحققه الانسان. غير أن مفهوم السيطرة هذا الذي اقترن بدوره بمفهوم «سيطرة الانسان على الانسان» الذي نظر له الكثير من أدبيات التخلف والتنمية التي سادت الفكر الأوروبي حتى النصف الأول من هذا القرن، والتي كانت تبرر وتمهد في الوقت نفسه لسياسات الغزو والاستعمار والنهب التي مورست في حق بلدان العالم الثالث، فبدا

(٣٦) السواح، دين الإنسان: بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني، ص ٣٤٩.

الاستعمار بالنسبة إلى هذه الأدبيات «عملية مشروعة إذ قدم الشعب المستعمر كنزاً من الأفكار والعواطف التي تثري الشعوب الأخرى، وعندئذ لا يكون الاستعمار حقاً فقط بل وأيضاً واجباً»[٣٧]. فهل أن هذا المفهوم هو الذي يسعى العرب لتحقيقه؟

أما المصير الثاني فهو تخطي النموذج الرأسمالي والسير في عملية الحداثة وفق نموذج آخر يحافظ على التوازن في علاقة الانسان بالانسان وفي علاقة الانسان بالطبيعة. وهذا يتطلب طبعاً فلسفة اقتصادية وسياسية وثقافية مخالفة تماماً لمنطق السوق الذي يقوم على مبدأ تحقيق مزيد من الأرباح. وهذا النموذج يحمل في منطلقاته عوامل الاصطدام بالنموذج الرأسمالي السائد عالمياً. فهل يمكن ان يكتب النجاح لتجربة نظام بديل على مستوى بلد واحد أو منطقة واحدة من العالم. هذا ما يبدو مستحيلاً في هذه المرحلة التاريخية بدوره[٣٨].

أما الإشكالية الثالثة فهي تتعلق بأداة التحديث العربية على مستوى الدولة القطرية وعلى مستوى الطبقة الإجتماعية التي ستقود مشروع التحديث وعلى مستوى الانتلجنسيا والمجتمع المدني. وإذا كانت الدولة القطرية والطبقة البرجوازية في سياق موقعهما في النظام الرأسمالي العالمي قد فشلتا في تحقيق مشروع التحديث العربي، فهل أن الانتلجنسيا العربية والمجتمع المدني، وبخاصة الأحزاب السياسية، قد نجحت في تحقيق ذلك من موقعها؟

لا شك في أن عصر النهضة أسس لدخول مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية الأوروبية الحديثة إلى المجتمع العربي، سواء الاتجاهات الليبرالية أو الاتجاهات القومية، أو الاتجاهات الاشتراكية، ووجدت هذه الاتجاهات مكاناً لها وسط مجتمع محكوم ببنية ثقافية تراثية يمثل ركيزته الأساسية الإسلام، الذي لم يبق بعض مثقفيه وشيوخه بمنأى عن مؤثرات الفكر الأوروبي الحديث. وعلى الرغم من هيمنة اتجاهات الفكر الأوروبي الحديث على الخطاب السياسي العربي ومساهمتها في إعادة تحديد الأسئلة الكبرى التي أخذ هذا الخطاب على عاتقه مهمة الإجابة عنها، وبخاصة تلك الأسئلة المتعلقة بالنهضة والحداثة، فإن هذا الخطاب لم ينجح في إعادة بناء العقل العربي، أي الأداة التي يفكر بواسطتها الإنسان العربي، بغض النظر عما إذا كانت القضايا موضوع التفكير قضايا دينية تراثية أو إذا كانت قضايا «حداثية»، فظلت بنية هذا العقل بنية إيمانية، على عكس ما حدث في أوروبا إبان عصر النهضة وعصر التنوير اللذين أسسا البنية العقلانية للعقل الأوروبي بغض النظر عن مدى صوابية الأجوبة التي قدمها هذا العقل عن أسئلته الكبرى.

لا حتمية الحداثة لا تعني الانحطاط حتماً، بل هي تحتمل الحداثة أيضاً. وهذه «الاحتمالية» التاريخية تفترض وجود نزعة إرادوية فيها يندفع المجتمع باتجاه الحدثنة التي تواجه صراعاً بين قوى وعوامل مجتمعية محلية وخارجية معيقة لعملية الحدثنة وبين قوى وعوامل مساعدة على تحقيق الحدثنة

وها هو الإنسان العربي لا يزال في مختلف اتجاهاته الدينية والليبرالية والقومية والماركسية يتعاطى تعاطياً إيمانياً مع موضوعاته الفكرية، محولاً أيديولوجياته «الحداثية» إلى أديان جديدة؛ فمنهم من آمن بالإنجيل ومنهم من آمن بالقرآن ومنهم من آمن بالقومية ومنهم من آمن بالماركسية ومنهم من آمن

(٣٧) التريكي، فلسفة الحداثة، ص ٦٥.

(٣٨) فارس أبي صعب، "نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية".

بالليبرالية... الأمر الذي انتج من جهة النزعة الأصولية على مستوى الفكر الديني، التي لا ترى في الدين إلا صورته الأولى المجردة من بعدها التاريخي، وأفقد من جهة أخرى الأيديولوجيات «الحداثية» قدرتها على التجدد، مضفياً عليها صفة الأديان.

وفي هذا السياق الإيماني للخطاب العربي، اتخذ هذا الخطاب منحيين مختلفين:

منحى **الخطاب الماضوي** الذي يستقدم مبادئ وقيم مرحلة تاريخية سابقة محاولاً إسقاطها على عصره وتفسير ظواهر عصره من خلالها. ويبني هذا الخطاب نموذجه «الحداثي» على صورة مركبة تعتمد على تصور انتقائي لتجربة أو مجموعة تجارب تاريخية.

مقابل **منحى الخطاب الموضوي** الذي يتسابق في تبني وصفات تحديثية قائمة في تجارب مجتمعات أخرى، محاولاً بدوره بناء نموذجه «الحداثي» على صورة مركبة تعتمد على تصور انتقائي لتجربة أو مجموعة تجارب شعوب أخرى.

وها هي الموضوية تتجلى في «أبهى» صورها اليوم في ذلك النمط من الخطاب العربي الذي ندر نفسه للترويج للوصفات الاقتصادية والسياسية الجاهزة والمقولبة وفق المنطق الاقتصادوي والسياسوي والفكروي السائد عالمياً، الداعي إلى تعميم سياسات التكيف الهيكلي على مجتمعات العالم الثالث وإلى تحقيق شعارات «الحرية» و«حقوق الانسان» و«الديمقراطية» الشكلانية المفرغة من أي مضمون اجتماعي والمجردة من بعدها الزمكاني أي من موقع مجتمعاتها في النظام العالمي في مرحلة تاريخية محددة. وكأن هذه الوصفات الجاهزة ستكون بمثابة العصا السحرية التي ستخرج مجتمعات العالم الثالث من تخلفها وتضعها على سكة «التنمية» و«التقدم» و«التحضر» و«الديمقراطية».

وفي النتيجة تاه كلا المنحيين الخطابيين الماضوي والموضوي في البحث عن مشروعهما «الحداثي» في نماذج منفصلة عن موقعهما «الزمكاني».

على الرغم من هيمنة اتجاهات الفكر الأوروبي الحديث على الخطاب السياسي العربي ومساهمتها في إعادة تحديد الأسئلة الكبرى التي أخذ هذا الخطاب على عاتقه مهمة الإجابة عنها، فإن هذا الخطاب لم ينجح في إعادة بناء العقل العربي، فظلت بنية هذا العقل بنية إيمانية، على عكس ما حدث في أوروبا إبان عصر النهضة وعصر التنوير اللذين أسسا البنية العقلانية للعقل الأوروبي

هل ما زالت الحداثة هي النموذج الذي نبحث عنه

في النهاية تبقى الإشكالية اللاأخيرة التي تواجهنا، هي أننا في الوقت الذي نبحث عن مشروعنا الحداثي متسائلين عن حتمية هذا المشروع أو احتماليته، جاعلين «المبادرة التاريخية» التي نبحث عنها تقوم على تصور للحداثة يتخذ من نموذج الحداثة الرأسمالية مرجعية قياسية له، في هذا الوقت نجد أن ذلك النموذج تتفاقم أزمته البنيوية - التاريخية التي تستدعي التوقف عندها، ووضع ذلك النموذج، بوصفه مرجعية قياسية، موضع شك ونقد، وفق رؤية تكشف تناقضات هذا النموذج، وتحافظ على التوازن في علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالطبيعة، وهما علاقتان قامت الحداثة الرأسمالية عليهما وفق منطق للسيطرة قامت عليه عقلانية هذه الحداثة. فأدى ذلك إلى ما أدى إليه من استغلال واستعمار وعنصرية وحروب ومن استنزاف الموارد الطبيعية وطاقاتها وإخلال بتوازنها.

ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات رئيسية في نقد الحداثة: الاتجاه الأصولي أو الإرتدادي الذي يرى في الحداثة تدميراً للقيم وإفساداً للمجتمع وتفكيكاً للحمته، وهو يدعو إلى العودة إلى ما قبل الحداثة في

أحد نماذجها؛ ثم الاتجاه ما بعد الحداثي الذي يمثل حالة اعتراضية، اعتبر هابرماس انها رد فعل محافظ ويائس على التنوير[39]، وعلى أسس الحداثة البنيوية والعقلانية والذاتية والحرية، وعلى إنجازاتها التقانية والمعمارية والاقتصادية.

وهذه الاعتراضية ما بعد الحداثية لا تنطلق من نسق فكري شمولي، بل على العكس فهي تقوم على أسلوب التشظي والتفتت والتشذير[40]، بحيث أصبح ما بعد الحداثة يتعلق «في حالة يستحيل فيها الإحاطة بشرعية أساسية أو ابستمولوجية، بالمعارف، وأصبح يبحث عن العلة أو العلل المحلية الجزئية، فألقى العقل النظري جانباً وأصبح يُبحث في الجزئي المتشظي وفي الجوارات التصورية»[41]. لأن العصر هو عصر نهاية «الحكايات الكبرى» على حد تعبير ليوتار، أي موت المذاهب الكبرى التي حاولت تفسير الواقع تفسيراً شمولياً[42]. غير أن هذا الاتجاه ما بعد الحداثي لا يتخذ طابعاً نسقياً موحداً ومرجعية نقدية واضحة بقدر ما هو مجموعة خطابات اعتراضية متنوعة «تتوحد حول نقد الأساس العقلاني والذاتي للحداثة»[43].

أما الاتجاه الثالث الناقد للحداثة الرأسمالية فهو الاتجاه الماركسي واليساري الذي كشف تناقضات المجتمع الرأسمالي الصناعي، منطلقاً، على عكس الاتجاه ما بعد الحداثي، من نسق فكري ومنهج تحليلي شموليين طارحاً رؤية بديلة تتجاوز الحداثة الرأسمالية. وقد عبر عن هذا الاتجاه النقدي للحداثة الرأسمالية مجموعة من الكتاب الماركسيين بدءاً من مؤسسي الماركسية، ماركس الذي ذهب إلى حدود نفي هذا النموذج الحداثي الرأسمالي الذي يفترض تجاوزه إلى مرحلة تاريخية أخرى، واصفاً الحاضر بأنه علامة على الشر، شأنه في ذلك شأن الماضي الذي هو تمهيد للحاضر وإعداد له، على عكس المستقبل الذي هو رمز للخير، معبراً ماركس في ذلك عن «النزعة المعادية للحداثة المستشرفة للآفاق المستقبلية»[44]، موضحاً أن النظام الاقتصادي البرجوازي عمل على سلعنة البشر، حيث إنه «يساوي بين قيمتنا الإنسانية وسعرنا في السوق، لا أكثر ولا أقل، الأمر الذي يجبرنا على مط أنفسنا وتوسيعها سعياً وراء رفع سعرنا إلى أقصى الحدود الممكنة»[45].

ها هو الإنسان العربي لا يزال في مختلف اتجاهاته الدينية والليبرالية والقومية والماركسية يتعاطى تعاطياً إيمانياً مع موضوعاته الفكرية، محولاً أيديولوجياته «الحداثية» إلى أديان جديدة؛ الأمر الذي انتج من جهة النزعة الأصولية على مستوى الفكر الديني، التي لا ترى في الدين إلا صورته الأولى المجردة من بعدها التاريخي، وأفقد من جهة أخرى الأيديولوجيات «الحداثية» قدرتها على التجدد، مضفياً عليها صفة الأديان

مروراً بانجلز الذي انتقد منطق السيطرة على

---

(٣٩) الشيخ والطائري [تعريب وتقريب]، مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر، ص ١١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤١) سامي أدهم، ما بعد الحداثة: انفجار عقل أواخر القرن، النص: الفسحة المضيئة (بيروت: دار كتابات، ١٩٩٤)، ص ٥١.

(٤٢) الشيخ والطائري، المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٤٥) مارشال بيرمان، حداثة التخلف: تجربة الحداثة، ترجمة فاضل جتكر (نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٠١.

الطبيعة الذي انطلقت منه الحداثة، مشككاً في قدرة الإنسان على إخضاع الطبيعة له وفق التصور الذي يضعه هو لها، ومحذراً من مخاطر هذا الإخضاع على المدى البعيد، مشيراً إلى أنه «علينا ألا نعتز كثيراً بانتصاراتنا البشرية على الطبيعة، فهي تنتقم منا عن كل انتصار. صحيح أن كلاً من هذه الانتصارات يؤدي بالدرجة الأولى، إلى تلك النتائج، التي توقعناها. لكنه يؤدي، بالدرجة الثانية والثالثة، إلى نتائج مغايرة تماماً، غير متوقعة، غالباً ما تلغي نتائج الأولى»(٤٦).

وصولاً إلى هربرت ماركوز الذي قدم نقداً للمجتمع الرأسمالي الصناعي قل نظيره في الفكر النقدي المعاصر(٤٧)، رابطاً بين منطق السيطرة على الطبيعة الذي قامت عليه الحداثة وبين السيطرة على الإنسان، مشيراً إلى انه في الوقت الذي «تشدد فيه التكنولوجيا قبضتها وهيمنتها تدريجياً على الطبيعة نجد ان الإنسان يشدد قبضته وهيمنته تدريجياً على الإنسان. وبذلك يخسر الإنسان الحرية التي هي الشرط الضروري المسبق للتحرر»(٤٨). وهذه السيطرة على الطبيعة المرتبطة بالسيطرة على الإنسان يجري تعزيزها بالعلم، بفعل منهجه ومفاهيمه، حيث الطبيعة «المعقولة والملجومة من قبل العلم، ما تزال ماثلة في جهاز الإنتاج والتدمير التقني الذي يضمن للأفراد حياتهم ويسهلها، والذي يخضعهم في الوقت نفسه لأرباب الجهاز»(٤٩).

كما يحاول مارشال بيرمان تقديم قراءة ماركسية للحداثة، مظهراً كيف تنبثق طاقاتها المميزة ورؤاها ومخاوفها، من دوافع الحياة الاقتصادية الحديثة وتواترها، «من ضغطها الذي لا يرحم ولا يعرف الشبع باتجاه النمو والتقدم، من توسيعها للرغبات الإنسانية إلى ما وراء الحدود المحلية والقومية والأخلاقية، من مطالبتها الناس بأن يقوموا باستغلال لا الناس الآخرين فقط، بل وأنفسهم أيضاً، من تقلب جميع قيمها وتحولها اللانهائي في دوامة السوق العالمية، من تدميرها الذي لا يرحم لكل شيء ولأي كان لا تستطيع استعماله والإفادة منه [...] ومن قدرتها على استغلال الأزمة والفوضى كنقطة انطلاق وكحافز لمزيد من التطور، لتقتات على تدميرها الذاتي الخاص»(٥٠).

ها هي الموضوية تتجلى في «أبهى» صورها اليوم في ذلك النمط من الخطاب العربي الذي ندر نفسه للترويج للوصفات الاقتصادية والسياسية الجاهزة والمقولبة وفق المنطق الاقتصادوي والسياسوي والفكروي السائد عالمياً، الداعي إلى تعميم سياسات التكيف الهيكلي وإلى تحقيق شعارات «الحرية» و«حقوق الانسان» و«الديمقراطية» الشكلانية المفرغة من أي مضمون اجتماعي

وقد تمحور نقد الحداثة عموماً حول عناوين عدة، أبرزها نقد البنيوية الذي رفض شعار التنوير واعتبره مجرد وهم، ونظر إلى الفكر والواقع بوصفهما متجزئين متشذرين، مشيراً إلى أن النظريات والأفكار ما هي إلا تعبير عن إرادة السلطة(٥١).

ثم نقد الذاتية والنظر إلى الحداثة بوصفها أولوية

(٤٦) فريدريك انجلس، **ديالكتيك الطبيعة**، تعريب وتقديم توفيق سلوم (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، ص ١٧١.

(٤٧) انظر: هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٨)، ط ٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٥٠) بيرمان، **حداثة التخلف: تجربة الحداثة**، ص ١١٠.

(٥١) مثل هذا الاتجاه ما بعد البنيوي ميشيل فوكو وجاك داريدا وجيل دولوز وفرنسوا ليوتار. انظر: شيخ والطائري [تعريب وتقريب] **مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر**، ص ١٦.

الذات ورؤية ذاتية إلى العالم كما يرى فرانسوا فيتو، بحيث أضحى إنسان عصر الحداثة «يدرك نفسه كذات مستقلة؛ ذات هي علامة على صاحبها وبيان لحاملها؛ إنّية لا تكتفي بأن تعلن عما يميزها عن الطبيعة، بل «تروض» هذا العالم وتغزوه لكي تجعله، بمختلف كائناته ومستويات إدراكه، مقاساً بالمقياس الإنساني»[٥٢]. وهذا ما يطلق عليه هايدغر سمة «عصر انبثاق تصورات الإنسان للعالم»[٥٣].

ثم نقد العقلانية الحداثية، بعدما جعل التقدم التقني العقل خاضعاً لواقع الحياة وزاد من قدرته على تجديد عناصر هذا النوع من الحياة بصورة دينامية. «وإذا كان الأفراد يجدون أنفسهم في الأشياء التي تكيف حياتهم، فليس ذلك لأنهم هم الذين يسنون شريعة الأشياء، بل لأنهم يقبلون بها ـ لا باعتبارها شريعة فيزيائية وإنما بوصفها شريعة مجتمعهم»[٥٤]. فالحداثة، كما يرى هوركايمر وأدرنو، «ليست سوى هيمنة عقلانية ونفعية للطبيعة وللحاجات، إلى درجة أن العقل اندمج مع السلطة وأصبح بذلك طاغياً. فالحداثة طوعت لنفسها عقلاً أدواتياً، اتخذت من العقل أداة في خدمة رأس المال. وتخلت هكذا عن قوته النقدية. والعلم الحديث وجد نفسه بهذا الشكل في خدمة الفائدة التقنية بصفة كلية، وتحولت أسطورة العقلانية النفعية إلى قوة مادية»[٥٥].

وهكذا نشأت عند الأخوين بومه «نرجسية العقل»، أي اعتقاده أن الأشياء معمولة لكي يهيمن عليها، باعتماد سلطته الكونية ومحكمته العليا، على أن الواقع يقول إنه لا يملك من الكونية إلا المظاهر، أي السلطة[٥٦].

ثم نقد الحرية الحداثية، فالحرية في مجتمع الحداثة الرأسمالية تعني «العمل أو الموت جوعاً»، وتعني «الكدح وعدم الأمان والقلق بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من السكان». ويرى ماركوز ان المجتمع الصناعي يميل، بحكم تنظيمه لقاعدته التقانية، إلى النزعة الكلية الاستبدادية، التي لا تقتصر على مجرد التنميط السياسي الإرهابي، بل تشمل التنميط الاقتصادي التقني الذي يؤدي دوره عن طريق تحكمه بالحاجات باسم مصلحة عامة زائفة، موضحاً الظروف التي تتحقق فيها الحرية، سواء في بعدها الاقتصادي أم في بعدها السياسي أم في بعدها الفكري، إذ ان امتلاك الحرية الاقتصادية يجب أن يعني التحرر من النضال اليومي في سبيل الحياة، وعدم اضطرار الإنسان بعد اليوم إلى كسب حياته، أما امتلاك الحرية السياسية فيعني ان يتحرر الأفراد من السياسة التي ليس لهم رقابة فعلية عليها؛ إضافة إلى الحرية الفكرية التي تعني إحياء الفكر الفردي الغارق حالياً في وسائل الاتصال الجماهيري والواقع في إسار التكييف المذهبي، كما تعني ان لا يكون هناك بعد اليوم صناع للرأي العام ولا حتى رأي عام[٥٧].

والمجتمع الصناعي الحداثي كان بدوره موضع نقد، وبخاصة من قبل ماركوز الذي نفى عن التقانة حياديتها وإمكان عزلها عن الاستعمال المكرسة له. فالمجتمع التقاني في نظره هو نظام سيطرة يعمل على نفس مستوى تصورات التقنيات وإنشاءاتها، فمقتضيات الإنتاج الكثيف المربح لا تتفق بالضرورة مع مقتضيات الإنسانية ومستلزماتها. فالمجتمع الصناعي قادر على إضفاء صفة الحاجة على ما هو زائد على الحاجة، بحيث إن الحاجات التي يلبيها هذا المجتمع هي حاجات وهمية من صنع الدعاية والإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري. وهكذا يغدو المجتمع الصناعي الحداثي برمته مجتمعاً لا عقلانياً، «لأن تطور إنتاجيته لا يؤدي إلى تطور الحاجات والمواهب الإنسانية تطوراً حراً [...] فإنتاجيته لا يمكن أن تستمر في التطور على الوتيرة الراهنة إلا إذا قمعت

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٥٤) ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ص ٤٧.
(٥٥) التريكي، **فلسفة الحداثة**، ص ٩٢.
(٥٦) الشيخ والطائري، **مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر**، ص ٩٧.
(٥٧) ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ص ٣٨ ـ ٤٠.

تطور الحاجات والمواهب الإنسانية وتفتحها الحر»[٥٨].

أما بعد...

وما دامت الحدثنة على المستوى العلمي والتقاني طريقها مسدود على المدى القريب وفق النموذج البديل لنموذج الحداثة الرأسمالية، وما دام هذا الأمر لا يعني بقاء العرب على هامش الحضارة والتاريخ على هذا الصعيد بانتظار استكمال الشروط التاريخية للسير في نموذج ما بعد رأسمالي، إذ سيكون «من الصعب على البلدان البقاء حية في اقتصاد عالمي معولم من دون الاستفادة من سياسات وطنية للعلوم موضوعة بعد إمعان في التفكير لتوجيه منظومة علوم وتقانة فعالة»[٥٩] فإن الأمر يتطلب إضفاء «الصفة الذاتية على صناعة الإنشاءات العربية وقطاع النفط والغاز وتحويل الزراعة العربية» بحيث يكون ذلك كافياً «للحث على ثورة صناعية طال ارتقابها»[٦٠]، وذلك من خلال تأسيس منظومة مؤسسات العلوم والتقانة تتألف من شبكات وعمليات تدعم وتوحد: تعليم القوة البشرية العلمية، وأنشطة البحث والتطوير، وتطوير منظمات وطنية استشارية للهندسة والتخطيط وتأمين مساهمتها الفعالة، وتطوير خدمات المعلومات، وتأسيس وتعزيز خدمات المقاييس والقواعد القانونية والاختبارات، والجمعيات الحرفية، والأطر القانونية اللازمة لدعم مجمع النشاط الفكري، وتطوير خدمات مالية فعالة للصناعة والمؤسسات الاستشارية الوطنية، وإدخال العلوم والتقانة في الاقتصاد الوطني والثقافة القومية[٦١]. لكن كل ذلك يتطلب وجود أنظمة سياسية وطنية ديمقراطية، وطبقة رأسمالية وطنية تكيف علاقاتها الاقتصادية بالخارج (أي بالسوق العالمية) لمصلحة مشروع التنمية في الداخل، وذلك يتطلب إسقاط مقولة الربح السريع والنظرة الاقتصادية القصيرة المدى والسعي لبناء اقتصاد وطني على المديين المتوسط والبعيد. وهذا بدوره لا يمكن أن يتحقق في ظل تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، على مستوى التخطيط على الأقل.

لا بد من إحداث ثورة ثقافية في المجتمع العربي تبدأ بتجاوز الفكر الإيماني، والسعي لعقلنة الثقافة العربية، وهذه العقلنة تتطلب تأسيس منهج تفكير نقدي شكي يعمل على تحطيم الأصنام، كل الأصنام المتشبثة في العقل العربي، الدينية منها والقيمية والإيديولوجية الماضوية والموضوية على السواء

أما على المستوى الثقافي فلا بد من إحداث ثورة ثقافية في المجتمع العربي تبدأ بتجاوز الفكر الإيماني، والسعي لعقلنة الثقافة العربية، لكن عقلنة على مستوى منهج التفكير متحررة من المضامين الابستمولوجية لعقلنة الحداثة الرأسمالية الأوروبية التمركز. وهذه العقلنة تتطلب تأسيس منهج تفكير نقدي شكي يعمل على تحطيم الأصنام، كل الأصنام المتشبثة في العقل العربي، الدينية منها والقيمية والإيديولوجية الماضوية والموضوية على السواء. وذلك يبدأ بإعادة النظر بكل وسائل تأسيس الثقافة العربية، بدءاً بمناهج التعليم المدرسية والجامعية التلقينية، مروراً بتحرير الفكر العربي، بما يتضمن من فكر دينوي وتراثوي وحداثوي، من النصية اللاتاريخية. وما دام العقل العربي أسير

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١١. أنظر أيضاً : ص ١٢، ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٥٤.
(٥٩) أنظر: زحلان، «العولمة والتطور التقاني»، ص ١٠٢.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
(٦١) انظر: المصدر نفسه، ص ٩١ – ٩٢.

مجموعة محرمات أو أصنام دينية وأيديولوجية وقيمية ماضوية أو موضوية فهو عاجز عن إحداث ثورة ثقافية هي الشرط الأساسي لحدثنة الثقافة العربية.

وما دامت الثقافة الحداثوية السائدة عالمياً ليست هي الثقافة القادرة على تحقيق مشروع حداثي يتجاوز أزمة الحداثة الرأسمالية وتناقضاتها، وما دام العرب لا يملكون حتى اليوم المشروع الثقافي البديل، وحتى لو كان ذلك ممكناً فهو مشروع لا يمكنهم تحقيقه على مستوى بلد واحد أو منطقة واحدة في العالم، فإن على العرب أن يساهموا في تأسيس ثقافة عالمية ومشروع حضاري عالمي يتعدى الحضارة العالمية المأزومة المرتكزة على نموذج الثقافة الحداثية الرأسمالية. وهذا يضع الانتلجنسيا العربية أمام مسؤولية الانخراط في حركة انتلجنسيا فوق قومية عالمية الآفاق تحرر الثقافة العالمية من هيمنة العامل الاقتصادي التي انتجها النموذج الحداثي الرأسمالي الأوروبي التمركز[٦٢]، وتعيد تعريف الانسان بعيداً من تعريف فكر النهضة والأنوار الأوروبي الذي جاهر بسيطرة الانسان على الطبيعة، بل قدس الانسان وجعله «غاية في حد ذاته»، وذلك بجعل هذا الإنسان جزءاً من منظومة طبيعية أشمل تنتفي معها نزعة الاستعلاء والاستبداد والمصادرة والسيطرة التي مارسها الإنسان ليس تجاه الكائنات الأخرى وحسب بل تجاه الشعوب الأخرى وتجاه الطبقة الأخرى داخل المجتمع نفسه ◇

(٦٢) أنظر: سمير أمين، نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩)، ص ٢٧، ٦٥، ٨٤، ٨٥.

صلاح إبراهيم (*)

العنف السياسي في مصر (**)

لماذا أسيوط

ظلت أسيوط، لأسباب عديدة، مركز الأصولية الإسلامية المعارضة منذ ما يزيد على قرن من الزمان، فقد تصدرت مواجهة الحملات التبشيرية الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وتعود إلى هذه المحافظة الجذور الحركية والفكرية للمنظمات الإسلامية العلنية والسرية، المعتدلة أو المتشددة. هكذا يحاول المؤلف تحديد الدوافع لدراسة أسيوط كحالة مثلت معقلاً أساسياً لنمو الحالة الأصولية في مصر.

ويطلق على مدينة أسيوط إسم عاصمة الصعيد بموقعها الوسطي بين شمال الصعيد وجنوبه، ونطاقها عبارة عن شريط ضيق جداً من الأرض الخضراء تقع بين جبلين: شرقي وغربي، يختبئ في الأول أكبر عدد من المجرمين الهاربين من الحكومة، ومنهم المحكوم عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد.

وإذا كانت أسيوط معقلاً للأصولية الإسلامية في العالم الإسلامي، فإنها تعد أيضاً معقلاً للكفاحية المسيحية الأورثوذكسية بالذات، فعبرها عبرت العائلة المقدسة إلى مصر من جبل قسقام وظلت هناك نحو ستة أشهر، حيث يوجد الآن الدير المحرق ودير العذراء، في جبل أسيوط الغربي، ومن هنا عبّرت المسيحية المصرية عن نفسها في مواجهات مباشرة مع حركات التبشير الغربية في مطلع القرن العشرين. ويكوّن العامل الجغرافي في الصعيد، حيث تتوسطه مدينة أسيوط، بعداً جديداً ومفيداً للظاهرة الأصولية في الصعيد، إذ لا توجد حواجز طبيعية بين المحافظات، كما يمثل الامتداد الأرضي والديمغرافي والطوبوغرافي الجبلي أبعاداً مهمة في استراتيجية جماعات العنف السياسي، وتعد أسيوط نموذجاً أمثل كدراسة حالة لمعرفة محددات الصراع بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني.

مفهوم العنف السياسي

يرى المؤلف أن هناك محاولات متعمدة في مختلف بلدان العالم، للخلط بين مفاهيم الأصولية، والتطرف، والإرهاب، والعنف السياسي، وذلك لاعتبارات أيديولوجية وسياسية ودعائية. وقد حاول الباحث تمحيص هذه المفاهيم وتحديدها بدقة، ورأى أن آخرها (العنف السياسي) هو أفضل المفاهيم العلمية المحايدة للتعبير عن حالة الصراع الدائر بين جماعات الإسلام السياسي من ناحية وبين المجتمع الوضعي بحكومته وفعالياته السياسية والثقافية من جهة أخرى.

(*) باحث في الشؤون السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة.

(**) حسن بكر، العنف السياسي في مصر: أسيوط بؤرة التوتر، الأسباب والدوافع ١٩٧٧ ـ ١٩٩٤ (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦).

أولاً: جماعات الإسلام السياسي في مصر

يميز الباحث بين مرحلتين أساسيتين في تاريخ جماعات الإسلام السياسي في مصر: مرحلة ما قبل عهد السادات، ومرحلة عهد السادات وما بعده.

١ ـ مرحلة ما قبل عهد السادات

جماعة الإخوان المسلمين

تعد جماعة الإخوان المسلمين أول جماعة إسلام سياسي في مصر، ويعود تاريخها إلى بدايات العقد الثاني من القرن العشرين، إذ تم تأسيسها رداً على سقوط دولة الخلافة الإسلامية في تركيا على يد كمال أتاتورك واتجاهها إلى إقامة دولة علمانية.

لم يكن في أهداف الجماعة إطاحة نظام معين أو الوصول إلى السلطة، بل «العمل على تمكين الدين في الأرض وكل بلاد المسلمين تمهيداً لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى (دولة الخلافة) لتكون حامية لأوطان المسلمين ورادعة لأعدائهم وتسترد ما اغتصب من ديارهم ومقدساتهم وعلى رأسها فلسطين والمسجد الأقصى».

وقد سجل أفراد الجماعة صفحات نظيفة في الجهاد في فلسطين ضد الصهاينة، وهذا هو الهدف الأكبر الذي حدده الإمام حسن البنا منذ أكثر من سبعين عاماً، إلى جانب أهداف أخرى فرعية أو أصغر مثل الاهتمام بالعقيدة والعبادة والعلم وغير ذلك من جوانب العمل النافع.

لم يكن العنف السياسي إذن أداة أو وسيلة للعمل في جماعة الإخوان، يدل على ذلك قول مرشدهم العام ومؤسس الجماعة الأول الإمام حسن البنا حين قال «نحن لسنا دعاة ثورة ولكننا دعاة حق». وأكمل الإمام الهضيبي المرشد الثاني للجماعة هذا المسلك بقوله المشهور: «نحن دعاة ولسنا قضاة».

تابع الإخوان سيرتهم على المنوال نفسه دون أن يتورطوا في أعمال عنف، إلا أنه في عهد عبد الناصر أتهمت الجماعة بمحاولة اغتياله عام ١٩٥٤، وإنشاء تنظيم سري يتولى التخطيط لعمليات إرهابية عقب اختلاف الجماعة مع الثورة في الأعوام ١٩٥٢ و١٩٥٤ و١٩٦٥.

ومع اعتقال الإخوان عام ١٩٦٥ ووصول أفكار المودودي إليهم في السجون والظروف الصعبة التي كانوا يقاسونها، أصبح المناخ مهيئاً لتبني بعضهم الفكر الجهادي الانقلابي.

تفاعل سيد قطب المنظر الاخواني المعروف مع أفكار المودودي. ويعود إلى كتابيه معالم على الطريق و في ظلال القرآن الفضل في ظهور مرحلة جديدة من الإسلام السياسي هي مرحلة الجهاد.

تذهب أفكار سيد قطب، باختصار، إلى أن معركة الإسلام مع مجتمع الجاهلية الثانية هي معركة عقيدة وليست معركة فرعية: «إما كفر أو إيمان، وإما جاهلية أو إسلام»؛ إن الشعب لا يملك حكم نفسه بنفسه لأن الله هو الذي خلق الشعوب وهو الذي يحكمها بنفسه عن طريق طليعة قرآنية تعيد للإسلام مجده.

وفي عام ١٩٦٥ كانت أفكار سيد قطب هي المحرك لانقلاب جديد ضد السلطة السياسية في مصر ـ في عهد عبد الناصر ـ وافتضح المخطط، وراح ضحيته سيد قطب بإعدامه.

وفي عام ١٩٦٨ ظهر الشاب المسلم نبيل البرعي، الذي انشق عن جماعة الإخوان المسلمين خلال اعتقالهم، وطالب بالعنف المسلح واتخذ من أفكار ابن تيمية منهجاً للحركة.

وفي عام ١٩٧٣ انشق علوي مصطفى عن نبيل البرعي ومعه بعض أعضاء التنظيم، وأقاموا تنظيماً جديداً باسم «الجهاد» وقرر الدخول في حرب مع الصهاينة على حدود القناة.

وحين جاء السادات إلى السلطة عام ١٩٧٠ كان هناك جيل جديد من الإخوان، خرج من المعتقلات، معتبراً فكر الإمام البنا من الماضي، واستلهم فكر الإمام المودودي وسيد قطب، وبالتالي دخل أفراد هذا الجيل مرحلة الجهاد ومواجهة الحكومات الموجودة في البلاد الإسلامية وبالذات في مصر: «إما حاكمية الله أو حاكمية البشر».

لم يجد هؤلاء في جماعة الإخوان المسلمين المكان المناسب لهم، وبدأوا في تكوين تنظيماتهم

وجماعاتهم الخاصة.

أما ما تبقى من جماعة الإخوان المسلمين، فلم يتورطوا في أعمال عنف موجهة ضد النظام أو أحد رموزه، ومع ذلك استُهدفت جماعتهم من قبل النظام السياسي الذي يعدها أم كل الجماعات التي ظهرت على الساحة المصرية، ولا يكف عن الحديث عنها تارة بالمدح بوصفها جماعة إختارت الحل السلمي والأسلوب السياسي للوصول إلى السلطة، وتارات أخرى بالذم وإلصاق التهم بها من قريب أو من بعيد عقب بعض عمليات العنف المسلح.

٢ ـ جماعات الإسلام السياسي منذ بداية عصر السادات

أ ـ مرحلة الاستضعاف والإعداد

من المفارقات الغريبة أن جماعات الإسلام السياسي في مصر الآن، بدأت في الظهور بتشجيع من هذه السلطة نفسها وبدعم منها.

فقد بدأ ظهور هذه الجماعات في الجامعات المصرية ـ وبالذات في القاهرة وأسيوط ـ متواكباً مع سيطرة السادات على مقاليد الأمور في مصر. وكان السادات منذ توليه الحكم يدرك توجهاته والاستراتيجيات التي ينوي اتباعها، فبدأ عهده بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ومنهم غلاة الاسلاميين. وفي عام ١٩٧١ حدث الصدام بين السادات وخصومه الناصريين، ونجح في القضاء عليهم جميعاً واقصائهم عن مراكزهم في السلطة فيما سمي ثورة التصحيح في أيار/مايو ١٩٧١، التي لم تكن في حقيقتها سوى ثورة مضادة للناصرية والناصريين.

بدأ السادات في تغيير أيديولوجية النظام بالتدريج من خلال مجموعة استراتيجيات سياسية واقتصادية واجتماعية، فانتقل بالكامل إلى اليمين محلياً وعربياً ودولياً واعتمد ما سمي سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتوثيق الروابط التجارية بالغرب، واعتمد على نخبة مصرية من الطبقة الوسطى والأرستقراطية في إدارة البلاد كاسوأ ما تكون الإدارة من خلال القطاعين العام والحكومي.

وفي محاولة من السادات للاستناد إلى تيار شعبي جماهيري في الداخل، تغاضت السلطة المصرية عن نشاط حركة الأخوان المسلمين، فعادت عناصرها التي كانت موجودة في الخارج، لتلتحم بالعناصر الخارجة من السجون والمعتقلات، ولتعاود نشاطها في الجامعات وبين فئات المجتمع المختلفة.

رأى السادات أن الحرب هي مناورته الكبرى، وهي تكتيك من الضروري استخدامه لربط العمل السياسي والرأي العام وحركة الجماهير به وبنظامه، إلا أن التظاهرات التي عمت أرجاء مصر خلال الفترتين ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ و١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ جاءت تعبيراً عن رفض الشعب المصري لحالة اللاسلم واللاحرب وعن يأسه وقنوطه من غلاء الأسعار وتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وتصدر هذه التظاهرات وقادها الجماعات اليسارية والقومية والناصرية المسيطرة على اتحاد الطلاب واللجنة الوطنية العليا في جامعة القاهرة.

حاول السادات البحث عن مخرج لحالة السخط العام التي عمت البلاد فعقد اجتماعاً في قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم السياسي الوحيد آنذاك) مع رؤساء اللجان الدائمة في مجلس الشعب، واقترح بعض الأعضاء مثل عثمان أحمد عثمان ويوسف مكاوي (المنيا) ومحمد عثمان إسماعيل (أسيوط) إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية في الجامعات للرد على التيارات اليسارية والقومية في الجامعة والتصدي لها، وأعلن بعض الأعضاء استعدادهم لتقديم العون المالي إلى الجماعات الإسلامية المقترحة، ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه الجماعات في الظهور والنشاط.

وهكذا أخرج السادات الجنّي من القمقم ليتولى ضرب التيارات اليسارية والقومية والناصرية المعارضة في الجامعات وفي المجتمع، بمساندة مباشرة من أجهزة الأمن والتنظيم السياسي.

تابعت الجماعات الإسلامية نشاطها خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ دون إشراف حكومي تقريباً، حيث تم تعديل اللوائح التي نظمت في الماضي أعمال اتحادات الطلاب وتم إلغاء الترتيبات الإشرافية

للأساتذة على إتحادات الطلاب.

بدا للنظام السياسي في مصر أن الأمور قد استتبت، وأن الساحة قد خلت من خصومة السياسيين من التيارات القومية واليسارية، وبخاصة بعد قراره بالحرب التحريكية عام ١٩٧٣، إلا أن تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة، وارتفاع الأسعار، حركت جماهير الشعب المصري ليقوم بانتفاضته العارمة في ١٨ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، والتي تصدرها أيضاً بقايا العناصر اليسارية والقومية في مصر، وكانت تعبيراً صارخاً عن رفض الظلم الاجتماعي المتفشي، ولم يستطع جهاز السادات الأمني، أو حلفاؤه من الجماعات الإسلامية، التصدي لحركة الجماهير، وأمر السادات بنزول الجيش إلى الشارع، وبدأت حملة جديدة من الاعتقالات شملت بقايا العناصر النشطة من التيارات اليسارية والقومية والناصرية، ولتصبح الجماعات الإسلامية وحدها طليقة اليد في الشارع المصري.

في ظل هذا المناخ المؤاتي، بدأت عمليات تفريخ المجموعات والتنظيمات الإسلامية السياسية، التي اتخذ بعضها العنف وسيلة لبلوغ أهدافه. كما بدأت تظهر فيما بينها محاولات وأشكال من الحوار والتنسيق.

وفي أوائل السبعينات أنشأ صالح سرية تنظيم «حزب التحرير الإسلامي» المعروف لاحقاً بتنظيم الفتية العسكرية. حاول صالح سرية قيادة مجموعة من طلاب الكلية الفنية العسكرية في محاولة يائسة لإحداث انقلاب عسكري، وانتهت المحاولة إلى الفشل، وتم القضاء على التنظيم وأعدم سرية عام ١٩٧٥، وكان وكيل نيابة ذو اتجاهات إسلامية يدعى يحيى هاشم في تنظيم يضم نحو ٣٠٠ عضو في الاسكندرية، حاول بهم اقتحام السجن الموجود فيه سرية وزملاؤه، إلا أنه فشل وقُتل في الاشتباك.

لم ينتبه النظام جيداً إلى هاتين الحادثتين، وظن أنه قد قضى تماماً على التنظيم المتطرف، وإن كان لهذا الحزب جذوره وفروعه في أسيوط على عكس إدعاء الأجهزة الأمنية.

إنفردت الجماعات الإسلامية بالسيطرة على مؤسسات الطلبة وأصبح تحت تصرفها إمكانات مالية وتنظيمية جديدة، ساعدتها على توسيع نشاطها، وفرضت سطوتها على اتحادات الطلاب في معظم الجامعات في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تحت سمع السلطات وبصرها، وفي أسيوط دانت لهم الجامعة والمدينة بالطاعة وتمادوا في سطوتهم، ففصلوا بين الذكور والإناث داخل الجامعة وخارجها، وأوقفوا المحاضرات في أوقات الصلاة، واعتدوا على مظاهر الخروج عن الشريعة في المظهر أو الملبس، وهاجموا محال الخمور والذهب والفيديو وصالونات تزيين الشعر، وتحرشوا بالطلاب المسيحيين داخل حرم الجامعة.

يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة الاستضعاف والإعداد، حيث كانت الجماعات الإسلامية تتلقى الدعم والتأييد والمساندة من النظام ورموزه، وتعمل كأداة لضرب خصومه السياسيين من الجماعات الراديكالية اليسارية والقومية والناصرية. ويهمنا هنا التأكيد أن نقطة البداية للجماعات الإسلامية في السبعينات كانت في أسيوط ومركزها الجامعة.

ب - مرحلة المواجهة

بدأت مرحلة جديدة للجماعات الإسلامية في مصر مع زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ثم توقيعه اتفاقيات كامب دايفيد عام ١٩٧٨، ثم معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وإشعال الثورة الإيرانية الإسلامية الطابع، وما أعقبها من استضافة الرئيس المصري لشاه إيران المخلوع، وفي تلك الأثناء استولى المنسق السعودي جهيمان العتيبي على الحرم المكي (١٩٧٩).

كانت زيارة السادات للقدس وفتح طريق الاتفاقات السلمية المنفردة بين العرب وإسرائيل هي نقطة الافتراق بين السادات والجماعات الإسلامية، إذ أحدث ذلك حالة طلاق بين المرجعية الدينية للجماعات الإسلامية وبين النظام السياسي في مصر.

بدأت هذه الجماعات في مهاجمة نظام الحكم في مصر، ونددت بقيادته السياسية عبر مؤتمرات موسعة ونشرات قامت بتوزيعها سنة ١٩٧٨ تُدينه على تباطئه في تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، وعلى سياسته السلمية إزاء إسرائيل، وأعربت عن

تأييدها للثورة الإيرانية.

وعلى الرغم من هذه البداية التي من المفترض أن تثير قلق النظام، استمر احتضان المحافظ الاخواني السابق وحليف السادات محمد عثمان إسماعيل (١٩٧٣ - ١٩٧٢) لهذه الجماعات، واستمر تواطؤ إدارة الجامعة بالصمت أحياناً والمهادنة أحياناً أخرى، الأمر الذي سمح بانتشار هذه الجماعات في كل كلية وكل جامعة إلى الحد الذي جاورت فيه حجرة أمير الجماعة الإسلامية في أسيوط حجرة رئيس الجامعة، وكان يمثل في الوقت نفسه منصب رئيس اتحاد طلاب جامعة أسيوط، فيما يحتل رئيس الجامعة عبد الرزاق حسن منصب الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي. كانت الجماعات الإسلامية قد بدأت في تنسيق أعمالها على المستوى العام خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، وأقامت إتحاداً أطلقت عليه إسم «الجماعة الإسلامية» وضمت إليه لجاناً فنية قامت بتوجيه النشاط على المستوى القطري العام. وأدى ذلك إلى تفشي ظاهرة الجماعات الإسلامية، ففي العام الدراسي ١٩٧٨/ ١٩٧٩ استطاع شبان الجماعات الإسلامية أن يحصلوا في جامعة الإسكندرية وحدها على جميع مقاعد اتحاد طلاب كليتي الطب والهندسة (٦٠ مقعداً) وعلى ٤٧ مقعداً من ٤٨ في كلية الحقوق، و٤٣ من ٦٠ في كلية الصيدلة، أما في أسيوط فلم يكن هناك وجود آخر لغير الجماعات الإسلامية في اتحادات الطلاب.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ دعت الجماعات الإسلامية إلى صلاة عيد الأضحى، وكانت الصلاة استعراضاً للقوة، علق عليها مراسل صحيفة اللوموند الفرنسية في تقرير له بقوله: «لم يعد الجيش هو القوة الوحيدة المنظمة في مصر كما كان الوضع منذ ثورة ١٩٥٢، فقد أصبح الأصوليون الإسلاميون يمثلون قوى أخرى منظمة في السياسة المصرية على الرغم من انقسام صفوفهم».

وفي عام ١٩٧٧ ظهر إلى الوجود تنظيم «التكفير والهجرة» بقيادة شكري مصطفى. ويستلهم هذا التنظيم أفكار سيد قطب. وقد تبنت هذه الجماعة تكفير المجتمع، وحثت أعضاءها على اعتزال هذا المجتمع الكافر، وعدم التعامل معه، وكانت الجماعة لا توجه العنف إلا لمن يحاول أن ينتقدها أو يخرج عليها لكون الفرد الذي يخرج منها يعد كافراً، وكذلك من يوجه إليها النقد.

تصدى الشيخ الذهبي في كتاب له لفكر الجماعة وكان رد فعل الجماعة أنها قتلته، وتم القبض على أعضاء التنظيم وحُكم بالإعدام على أمير الجماعة شكري مصطفى وآخرين من أعضائها. ومنذ ذلك الوقت لم يعد للجماعة وجود مؤثر في ساحة العمل الإسلامي، وإن كان فكر الجماعة لا يزال له أثر كبير في فكر الجماعات الأخرى، ومنها ما تبنى هذا الفكر وطوّره لخدمة أهدافه. ويمكن القول إن جماعة «التوقف والتبيين» الموجودة حالياً في صعيد مصر، وبالتحديد في طهطا وأسيوط، هي امتداد لفكر جماعة التكفير والهجرة، وإن كانت هذه الأخيرة لا تزال تعمل تحت الأرض سراً.

وبين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ أنشأ شاب مسلم يدعى مصطفى يسري تنظيماً مسلحاً في القاهرة وقد تم اعتقاله وتصفية تنظيمه عام ١٩٧٩.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ نظّمت الجماعة الإسلامية تظاهرات عند وصول شاه إيران إلى مصر، وعلى الرغم من عدم تعاطفها الكامل مع ثورة الخميني بسبب طابع ثورته الشيعية، فإن شعورها الإسلامي العارم غلب على تحفظاتها المحدودة، وخرجت التظاهرات ضد الضيف والمضيف وكانت هذه التظاهرات أشد ما تكون في أسيوط.

وفي عام ١٩٧٩ تكونت جماعة «الجهاد الإسلامي» من ثلاث مجموعات انشقت إحداها عن جماعة الاخوان المسلمين حين دار جدل بين أعضاء الجماعة من الشبان وبين شيوخهم حول بعض المفاهيم مثل الحاكمية والعذر بالجهل في التوحيد، وحول مفهوم الجهاد (جهاد من وضد من وأنواعه). ومع نهاية العام بدأ يبرز الخط المتميز للجماعة الإسلامية من خلال المنشورات والبيانات التي تصدرها، فضلاً عن ظهور تيار داخل الجماعة أكثر ميلاً لخط الجهاد، وكان هذا التيار أكثر حضوراً في جامعات الصعيد ومركزها أسيوط، وهاجم أعضاء هذه الجماعة موقف الاخوان المسلمين من الأحزاب ووصفوه بالخيانة.

بدأت «الجماعة الإسلامية» عام ١٩٨٠ استعراضاً للقوة في مواجهة النظام، وقد حفل هذا العام بمواجهات ساخنة بين الجماعة والسلطة، وراحت الجماعة ترفع شعارات وتردد أحاديث متوالية تهاجم الفساد والصلح مع إسرائيل والنظام الذي ارتمى في أحضان الغرب والذي استضاف شاه إيران عميل أميركا في الشرق الأوسط.

وكان العام التالي (١٩٨١) أكثر اضطراباً، فشهد صدامات دامية لعل أخطرها ما حدث في حزيران/يونيو، إذ شهدت مصر أسوأ فتنة طائفية في تاريخها حين تحول حي الزاوية الحمراء في القاهرة إلى ميدان حرب بين الأقباط والمسلمين في إثر تحول شجار شخصي إلى معركة مسلحة.

وفي محاولة يائسة من النظام لضبط الأوضاع قام السادات في أيلول/سبتمبر بأكبر حملة إعتقالات في تاريخ مصر، شملت اليسار واليمين دون تمييز، ومن جميع الاتجاهات المعارضة للنظام، وضمت القائمة ثلاثة آلاف شخص، فيما هرب الكثيرون.

وفي ذلك العام أيضاً (١٩٨١) حدث لقاء بين قيادات الجماعة الإسلامية وقيادات تنظيم الجهاد، وانتهوا من خلال الحوار إلى ضرورة اللجوء إلى الجهاد والقوة للوصول إلى الحكم وتقصير الزمن الذي قد يطول باتباع أسلوب الاخوان المسلمين في الدعوة، وتم تاليف مجلس شورى من ١١ عضواً بأمارة عمر عبد الرحمن، وفي اجتماع لمجلس الشورى المكون من الجانبين تم اتخاذ قرار باغتيال السادات.

نجح التنظيم الجديد في اغتيال السادات في العرض العسكري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وسط كل أركان نظامه. وفي أسيوط تحركت مجموعات أخرى من التنظيم للإستيلاء على مقاليد الأمور في المحافظة ومن ثم الزحف إلى المحافظات البحرية في شكل ثورة شعبية، في تصوّر أن اغتيال السادات سوف يؤدي إلى إطلاق طاقة الجماهير. ولكن المحاولة باءت بالفشل وتم إلقاء القبض على قيادات التمرد. وتم الكشف عن التنظيم وأودع أفراده السجن، ومحاكمتهم، حيث صدر الحكم بإعدام قتلة السادات.

ومن داخل السجون والمعتقلات يقوم قادة هذه الجماعة الذين سيطرت عليهم أفكار الجهاد بتوجيه الشبان المنتمين إليها فكرياً بالعمل على الجهاد ضد النظام حتى يتم إسقاطه، وقتال كل من له صلة به من مسؤولين وضباط شرطة ومفكرين وصحافيين.

ومنذ ذلك الحين تبلور تنظيمان في تنظيم واحد ذي خط مستقل ومتمايز عن غيره من التنظيمات.

ج ـ مرحلة السكون

تدخل الجيش في أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وسيطر على مقاليد الأمور، وتولى الرئيس مبارك السلطة في البلاد.

وبدأ عهد مبارك بالإفراج المباشر عن جميع المعتقلين في السجون نتيجة قرارات أيلول/سبتمبر ١٩٨١ باستثناء الموجودين على ذمة قضايا معروضة على المحاكم.

في الأعوام القليلة التالية، شهدت مصر استقراراً نسبياً استمر حتى عام ١٩٨٥، وقلت عمليات العنف السياسي. ويبدو أن ذلك يعود إلى «استضعاف الجماعة الإسلامية الجهادية» بفرض إعادة تقويم ما حدث، وتجميع القيادات والعناصر الهاربة والمعتقلة وإعادة بناء استراتيجية جديدة.

ثم بدأ منحنى العنف في الصعود مع بداية العام ١٩٨٦، وكانت الشرارة في أسيوط، حين قُتل أحد الطلبة على يد مخبر سري، فانطلقت الاشتباكات المسلحة والعنف المدني من داخل المساجد في المنيا وأسيوط وأسوان، وعادت الجماعات الإسلامية إلى التضييق على حفلات الزفاف وأندية الفيديو، ومحال الصناعة، وإلى منع زيارة الأضرحة، وتحطيم البارات وحرقها، والقيام بتظاهرات عارمة تخل بعضها اشتباكات مسلحة وتوزيع المنشورات. وكان ذلك إيذاناً بالعودة إلى المواجهة.

د ـ مرحلة العودة إلى المواجهة

في عام ١٩٨٧ بدأت الجماعات الإسلامية بتغيير المنكر باليد، وهدم الأضرحة، ومهاجمة حمل ونقل وبيع الخمور والمشروبات الروحية، ومنع إحياء الحفلات الموسيقية، والحض على حرق الكنائس

وإثارة الفتن الطائفية. وفي المقابل، بدأت أجهزة الأمن في اتباع سياسة التشدد في المواجهة واقتحمت المساجد التي تحصن داخلها أعضاء هذه الجماعات، في سوهاج وامبابة وعين شمس وبني سويف وأسيوط.

وخلال هذه الفترة برز بقوة تنظيم «التوقف والتبيين» الذي قام بثلاث محاولات جريئة لاغتيال وزيرين سابقين للداخلية وكاتب مرموق.

وفي عام ١٩٨٨ زادت وقائع المواجهة العنيفة المباشرة، وكانت الجماعة الإسلامية هي المحرك الرئيسي في معظم هذه الوقائع. وانتهى هذا العام بقيام أجهزة الحكومة بحملة منظمة ضد شركات توظيف الأموال الإسلامية التي كانت تمثل بنية تحتية إقتصادية مخربة للاقتصاد القومي بعد أن عجزت عن دفع عوائد المودعين.

واستمرت وقائع العنف خلال عام ١٩٨٩، وإن انخفضت من حيث العدد. وشهد شهر أيلول/سبتمبر بعض العمليات الجريئة لتنظيم الجهاد، حين قامت مجموعات من أعضائه بإلقاء القنابل على مواقع الشرطة الحساسة في القاهرة، وبمحاولة إغتيال وزير الداخلية آنذاك زكي بدر في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

وتواترت وقائع العنف عام ١٩٩٠ بكثافة أكبر، وتصدت قوى الأمن للأمر بالرد باستخدام سياسة التصفية الجسدية لأعضاء هذه الجماعات وقياداتهم، ودخلت البلاد في النفق المظلم للاغتيالات.

وفي عام ١٩٩١ انخفضت حدة الصدامات وإن تميز الصراع في هذا العام بتوريط المجتمع المدني وافتعال الفتن الطائفية في أسيوط والقاهرة.

وشهدت السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٤ تغيراً نوعياً في طبيعة المواجهة بين الحكومة والجماعات الإسلامية السياسية، فتحولت إلى ما يمكن وصفه بالحرب الأهلية، حيث استخدمت قوى الأمن كل ما استطاعت من أسلحة للقضاء على ما سُمِّيَ جمهورية ديروط الإسلامية وجمهورية إمبابة الإسلامية، وقامت بمواجهات دامية مماثلة في مدن ملّوي وأسيوط، وكان لمجهود أجهزة الدولة على جميع المستويات أثره الكبير في وأد الظاهرة وخفوت قوتها وضرب قياداتها الواحدة تلو الأخرى، ولكنها كأي صراع اجتماعي ممتد، ما لم تجد حلاً جذرياً للصراع، لا يمكن القضاء عليها قضاء مبرماً.

خاتمة

تعود أهمية هذا الكتاب إلى أنه أول دراسة نظرية ميدانية تستخدم وسائل كمية وكيفية ترصد ظاهرة العنف السياسي في مصر، وتركز على أسيوط كبؤرة للعنف الأصولي في العالم كله.

وقد حرص الباحث على عرض الأصول التاريخية والموضوعية للعنف السياسي بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني. وهو حاول تتبع حالة العنف السياسي عبر مراحلها المختلفة وطبق أسلوباً يُعرف بـ«أداة تحليل الوقائع في نظم الحكم» المعروفة باسم «المقياس الداخلي».

ويرى الباحث أن العنف السياسي في مصر هو ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد وتحتاج إلى دراسات مطولة، وليست الدراسة التي قام بها سوى جهد متواضع لسبر أغوارها ومعرفة الظروف والأسباب والمسببات التي دفعت وتدفع إلى ظهورها.

ويختم الباحث دراسته بتقديم رؤية مستقبلية، ويحدد الهدف المنشود بمنع نشوب الصراع الطائفي المسلح على المدى القريب، وصولاً إلى تحقيق السلام الاجتماعي من خلال دمقرطة المجتمع والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار خطة تنمية شاملة ◇

علي محمود عبد الصالح و محمد عبد العزيز محمد (*)

إشكالية المصطلح (**)

عبر ستة فصول هي بمثابة ست إطلالات متنوعة الزوايا على قضية المصطلح يأتي هذا الكتاب الذي يعتبر وجبة دسمة لرجال الفكر والثقافة بل وللباحثين والقراء المهتمين بوجه عام بقضايا العلوم الإنسانية.

ففي مقدمة الكتاب يذكر يوسف زيدان «إذا كان من الصعب الإدعاء بوجود أزمة أو مشكلة مصطلحية في العلوم الطبيعية أو الرياضية... فإن [العلوم] الإنسانية يصعب الإدعاء بوجود استقرار اصطلاحي فيها، بل تبدو فيها الأزمة من مصطلح (العلوم الإنسانية) ذاته وهي أزمة تظهر على عدة مستويات:

١ ـ المستوى الشكلي اللفظي

حيث تتفاوت التسمية بين العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والإنسانيات والآداب والعلوم النظرية... إلخ. ولكل تسمية منها أنصار ومدافعون يؤكدون وجاهة كل اسم ويبررونه.

٢ ـ المستوى الدلالي والتخصصي

إذا عدينا أن هذه العلوم علوم اجتماعية في الأساس فإننا سنكون أمام كمٍّ هائل من التفريعات، فهناك علم الاجتماع العام، وعلم الاجتماع الحضري، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم الاجتماع المهني، ثم هناك تفريعات عدة من كل فرع من الفروع فمن علم الاجتماع المهني: علم الاجتماع الطبي، علم الاجتماع الصناعي... الخ. ناهيك عن تخصصات (علمية) تظهر كل يوم. أما إذا اعتبرنا هذه العلوم إنسانيات تكرر التفريع لتدخل الإبداعيات من أدب وقصة ورواية وشعر، ومسرح وفنون لا آخر لها، وكلها في الواقع إنسانيات.

٣ ـ المستوى التصنيفي

حيث يترتب على كل اختيار من اختيارات التسمية، ثم كل تفريع بعد اختيار التسمية، شكل خاص لشجرة العلاقات بين التخصصات المتعددة في العلم الواحد، وبين هذه العلوم جميعاً فيما بينها وبين موقعها من التصنيف العام للعلوم والمعارف.

ثم يعرض محمد حلمي هليل الأسس التي قام عليها علم المصطلحية من خلال بحثه «أسس المصطلحية» (من ص ١٣ وحتى ص ٣٦) ليرى أن هذا العلم الجديد هو ثمرة جهود ثلاث مدارس مصطلحية هي مدارس أوروبية بالأساس: مدرسة فيينا ومدرسة براغ والمدرسة السوفياتية. وكانت لمدرسة فيينا الأثر الكبير في تطور هذا العلم، وبخاصة على يد مؤسسها يوجين فوستر الذي وضع النظرية العامة للمصطلحية، وهي التي تجمع

(*) باحثان في العلوم السياسية، المجموعة الصحافية للدراسات والنشر، القاهرة.

(**) يوسف زيدان [وآخرون]، إشكالية المصطلح، سلسلة قضايا العلوم الإنسانية، ٢ (القاهرة: وزارة الثقافة، هيئة قصور الثقافة، ١٩٩٦)، ٢١٩ ص.

بين الموضوع والتصور والكلمة والمصطلح. وقد احتلت التصورية مكان الصدارة في علم المصطلحية، وهي عبارة عن مجموعة من الخصائص العامة التي يمكن أن يلاحظها البشر في عدد معين من الموضوعات، والأحداث، أو العمليات، من شأنها أن تسمح لموضوع بعينه أو فئة أو فئات الأشياء، كما عدها فوستر وسيلة من وسائل ترتيب الفكر أو عنصراً من عناصره، وهو يرى أن تصنيف التصورات بمعنى الطريقة المنظمة لربط الأفكار عقلياً أو فصلها بعضها عن بعض أقوى السبل للمعرفة. وتنبع أهمية التصورية في العمل المصطلحي من أنها:

١ ـ وحدات فكرية (Units of Thought) للتعرف إلى الموضوعات من الناحية الإبستمولوجية.

٢ ـ وحدات معرفية (Units of Knowledge) لتنظيم المعرفة من الناحية المنطقية.

٣ ـ وحدات اتصال (Units of Communication) لنقل المعرفة.

ويرى هليل أن أهمية تحديد المصطلح في اللغة العربية هي:

١ ـ ترسيخ نظام تواصلي بعيد من اللبس بين المتخصصين، نظام يساعد على نقل المعرفة المتخصصة إلى اللغة العربية.

٢ ـ تحديد موقع المصطلح في منظومة من المصطلحات المتصلة في اللغة، الأمر الذي يساعد على تفهمه والتفريق بينه وبين تصور آخر مشابه له في اللغة العربية وبذا يسهل نقله إلى العربية.

٣ ـ التعريف الدقيق المضبوط للمصطلح الأجنبي يتيح لنا الوصول إلى المقابل المناسب في اللغة العربية، وبذلك يسهل وضع حد لفوضى المصطلح، ومن شروط هذا التعريف الدقة والوضوح والاكتمال.

وينهي هليل بحثه بكلمة لـ فلير حيث يقول: «إن دولاً مثل الدول العربية والصين والهند لديها فرصة نادرة لوضع منظومات مصطلحية موحدة، وذلك إذا طبقت المبادىء المصطلحية، ويعيب على هذه الدول إبقاءها الطرائق المعجمية بدلاً من الطرائق المصطلحية وكذلك ترجمتها المصطلحات المفردة من اللغة المصدر إلى لغتها القومية».

وينتقل بنا الكتاب إلى المشكلات التطبيقية للمصطلح في بحث لأحمد ياقوت عن «المصطلح اللغوي: دراسة تطبيقية» (ص ٣٧ ـ ٧٦) ليلقي الضوء على المصطلح من حيث تطبيقه، أو قل من الناحية العملية لاستعماله. وهو يهتم بثلاث نقاط محددة لتطبيقات المصطلح وهي:

١ ـ التطبيق العملي لتطور المصطلح (مصطلح النسخ مثالاً).

وينتهي في هذه النقطة إلى أن مصطلح النسخ كان له مدلول لغوي من أول نشأته بمعنى الإزالة والإحلال أو إبدال شيء بشيء، ثم ما لبث أن أخذه الأصوليون وأصبح له مدلول اصطلاحي بمعنى دفع حكم شرعي بحكم شرعي. ثم بتتبع المصطلح خلال المؤلفات النحوية على مرّ العصور وجدناه يكتسب مدلولاً اصطلاحياً آخر وهو عمل كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها. وهذه الأفعال والحروف كلها جمعت تحت مصطلح النواسخ.

٢ ـ التطبيق العملي لاختلاط دلالتي مصطلحين (النحو، والإعراب مثالاً).

حيث حدث الخلط بين مصطلحي النحو والإعراب، فقد جاء في كثير من كتب النحو واللغة حتى أن النحو سمي إعراباً والإعراب نحواً، ولكن في الحقيقة ما تؤكده الدراسات اللغوية بوجه عام هو أن الإعراب عنصر من عناصر النحو، فالنحو كلّي والإعراب جزء من هذا الكل.

٣ ـ التطبيق العملي لعدد من المصطلحات أخذ كل منها مدلولاً في مجال ومدلولاً مخالفاً في مجال آخر. إلا أن بين المدلولين تأثيراً وتأثراً، وذلك في المجال اللغوي عنه في المجال الاصطلاحي.

ولعل إشكالية المصطلح كقضية تعريفية أو لتحديد دقيق للمفردة (أو العبارة المناط الإشارة إلى حركة فكرية أو مفهوم بعينه في إطار العلوم) لا تثار بقدر ما تثار بصدد مصطلح مثل «ما بعد الحداثة» وهذه هي الإطلالة الثالثة والتي يقدمها محمد علي الكردي بعنوان «ما بعد الحداثة: بحث في إشكالية المصطلح» (ص ٧٧ ـ ٩٨). ولعله يطرح في بداية بحثه هذا سؤالين: هل هناك أسباب تفسر فوضى هذا المصطلح؟ وهل هناك وسيلة مضبوطة ومؤكدة

للقضاء على هذه الفوضى؟ وفي تحديده للإجابة عن هذين السؤالين يقدم الكاتب بعض النقاط الرئيسية لفوضى هذا المصطلح إن لم يقدم إجابة حاسمة للقضاء على هذه الفوضى. وتلك النقاط هي:

أ ـ معاصرة الموضوع المطروح نفسه للمفكرين والمنظرين الذين يعدونه من القضايا التي يجب أن تشغل الاهتمام نظراً لأهميتها في مجال البحث العلمي المعاصر.

ب ـ ظاهرة ما بعد الحداثة تقوم على أسس افتراضية أكثر من قيامها على أسس موضوعية محددة.

ج ـ ظاهرة عدم الحسم التي يتسم بها الفكر العربي المعاصر الذي يقوم في معظمه على أسس نقدية أو تفكيكية.

ثم يتناول الكاتب المبادىء المحورية التي تقوم عليها ظاهرة ما بعد الحداثة كما حدده جياني ناتيمو في كتابه **نهاية الحداثة: العدمية والتأويل في ثقافة ما بعد الحداثة**، وهي موت الفن، وموت الحركة الإنسانية، والعدمية، ونهاية التاريخ وتجاوز الميتافيزيقا. ويعرض كذلك الظاهرة من خلال كتابات بعض الكتاب أمثال إيهاب حسن وفردريك جيمسون وجوزيف هودنوت ومارغريت روز... الخ، ليكتشف أن الفوضى التي تعرض لها مصطلح ما بعد الحداثة ليس لها إجابة محددة فيقول في نهاية بحثه «لا غرو، من ثم، بعد هذا التعدد الواضح لظاهرة واحدة مثل ظاهرة ما بعد الحداثة أن يعجز المفكرون والمنظرون عن إيجاد مصطلح دقيق أو تعريف مانع جامع يحيط بها. إلا أن هذه الفوضى نفسها كما قلنا في البداية ـ ليست دليلاً على عجز الفكر البشري أو تقاعس العلم المعاصر، وإنما على العكس هي علامة نابضة على حيوية الظاهرة وعلى سيولتها التي ما زالت قائمة وتقبل كل ضروب الصياغة والتشكيل».

وينقلنا ابراهيم مصطفى ابراهيم إلى الحديث عن الفلسفة الحديثة والمعاصرة من خلال بحثه حول «إشكالية المصطلح في الفلسفة الحديثة والمعاصرة» (ص ٩٩ ـ ١٥٣). ويرى ابراهيم أن بداية هذه الإشكالية تعود إلى بداية التفلسف عند اليونان القدماء (وهنا يختلف معه يوسف زيدان فهو يرى أن بداية الفلسفة كانت في مصر القديمة وحضارات الشرق) حين حاول الشراح اليونانيون شرح وتصنيف العلوم الفلسفية لكبار الفلاسفة اليونانيين، وبخاصة أرسطو، وبدأت مع مصطلح الفلسفة نفسه. فقد ظهرت الإشكاليات الاصطلاحية الخاصة مثل المبدأ، والماهية، والعنصر، والطبيعة، طبقاً لتصورات أرسطو حول إشكالية الشيء الذي منه تكون الأشياء وعنه تصدر الأشياء وتصير. ومن بعده توالت الإشكاليات الاصطلاحية الخاصة بألفاظ فلسفية معينة، مثل مصطلح الصيرورة، والعقل، وفكرة الوجود، وفكرة الديالكتيك، وفكرة الانسجام... إلخ، التي كان لها أكبر الأثر في الفلسفة الحديثة والمعاصرة. ويرى الكاتب أنه مع تزايد حركات النقل والشرح والترجمة ازدادت الحاجة إلى معاجم للمصطلح الفلسفي، حث ظهرت لغات جديدة أدت إلى صعوبة الإشكالية وتعقيدها وتداخلها. ويأخذ الكاتب ببعض النماذج المصطلحية كمصطلح الجوهر ليدلل به على هذه الإشكاليات الناجمة عن الترجمة ثم يعرض لإشكالية المصطلح الواحد في السياقات المختلفة كمصطلح الوجود ومصطلح الفهم (under standing) الذي اتفق معظم الذين تخصصوا في ترجمته على ترجمته بلفظ الفهم كما هي الحال عند ترجمة كتاب جون لوك مثلاً. بينما هو يعني عند كانط القول الفعال، لأنها تناسب سياق فلسفته أفضل من غيرها لذا يقول الكاتب «إذن تظل مشكلة المصطلح الواحد في السياقات المتعددة قائمة بسبب تعدد ترجماتها وتعدد فهمها، مما يوقع القارىء في شرك سوء الفهم بل ويعرض الفيلسوف نفسه إما لسوء الفهم أو لاتهامه بما ليس فيه».

ويوصي الكاتب في خاتمة دراسته بإعداد معاجم فلسفية تقوم بحصر المذاهب والأفكار والأنساق الفلسفية التي ظهرت عبر آلاف السنين.

أما بحث محمد زكريا عناني فهو بعنوان «مصطلحات الموشحات: محاولة للتصنيف ومغامرة للتأصيل» (ص ١٥٥ ـ ١٨٦). يعالج فيه إشكالية المصطلح الأدبي العربي من خلال اتخاذه الموشحة ركيزة للحديث عن هذه الإشكالية. ويبرز ذلك بالآتي: **أولاً**، الموشحة قد ولدت في الأندلس ثم انتقلت إلى

المغرب لتصبح جزءاً حياً من رصيده الحضاري العام، ثم لتمتد إلى الشرق كله مع بدايات القرن السادس الهجري؛ **ثانياً**، الموشحة هي أكثر الأشكال الشعرية العربية تطوراً وتعقيداً وتشعباً؛ **ثالثاً**، الموشحة كثيراً ما تثير الرغبة في أن تجعل من يتبادلونها يعرضون لأشكال شعرية أخرى شبيهة ظهرت قديماً في الآداب الأوروبية؛ **رابعاً**، الحديث عن الموشحات وبنائها عادة ما يقرن بتناول جنس أدبي آخر هو الأزجال.

وقد قام الكاتب بعرض التسميات المختلفة للموشحة، فوجد أنها متداخلة في المراجع الحديثة إلى أبعد مدى، الأمر الذي حدا بفريق من الدارسين لأن يتبنوا من دون اتفاق بينهم فكرة الاتفاق على توحيد دلالات مصطلحات الموشحات في محاولة للخروج من المأزق المصطلحي في عالم الموشحات.

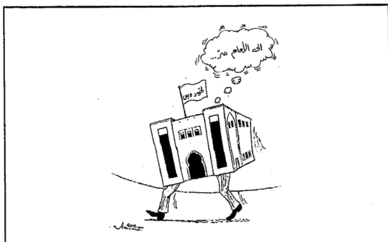
وتنتهي آخر إطلالات الكتاب ببحث لفضل الله إسماعيل بعنوان «مشكلات المصطلح في الفكر السياسي: مصطلح الإرادة العامة نموذجاً» (ص ١٨٧ ـ ٢١٨). فهو يبدأ بحثه بمقدمة أولية جاء فيها «يثير المصطلح مشكلات لا حصر لها في عالم السياسة، سواء على مستوى الفكر السياسي النظري أو على مستوى التطبيق. ولا يمكن لنا هنا أن نتعرض للإشكال المصطلحي في علم السياسة بعمومه نظراً لاتساع مجال هذه القضية ومن ثم فسوف نقف فيما يلي عند مصطلح واحد بعينه هو مصطلح الإرادة العامة. لنرى عدد الإشكالات التي أثارها هذا المصطلح ثم نرى السبيل الممكن للخروج من تلك الإشكالات». فيقوم الكاتب بعرض لنظرية الإرادة العامة عند روسو من خلال تحديده مصطلح الإرادة العامة وكيفية تطبيقها في المجتمع والسمات التي تتميز بها، ثم يخلص إلى الإشكال الذي عانته النظرية فيما بعد روسو على أيدي فلاسفة القوة أمثال هيجل وبوزانكيت اللذين خلطا بين الإرادة العامة وسير إرادة الحاكم على أساس أن الحاكم يمثل إرادة الأمة أو الإرادة العامة. ومن هنا وجد هؤلاء الفلاسفة منطلقاً إلى فردية الحكم أو حكم الفرد وكذلك فإن أنظمة الحكم الشمولية اتخذت قول روسو «إجبار الفرد على أن يكون حراً» ركيزة لها على الرغم من أنها تسعى لتحقيق خير الفرد والجماعة، ومن ثم اتخذت نظرية الإرادة العامة لتدعيم الحكم المطلق. من هنا يمكن القول إن أفكار روسو، على الرغم من مناداتها بالحرية والمساواة، قد حوت أخطار الديكتاتورية. ويرى الكاتب بأن النظرية الإسلامية هي محاولة للخروج من هذا المأزق المصطلحي الذي تعرضت له نظرية الإرادة العامة بعد روسو حيث إن هناك قانوناً مستقلاً عن السلطة وسابقاً على وجودها. هذا القانون في الإسلام مصدره الأساسي القرآن والسنة النبوية وهو مصدر بعيد كل البعد من السلطة السياسية التي لا تملك إلغاءه أو حتى تعديله. ولكن الكاتب قد تناسى أن مثل هذه المحاولة للخروج من المأزق المصطلحي للإرادة العامة قد تجرنا إلى إشكاليات أعمق حول الفكر السياسي الإسلامي على حد تعبير يوسف زيدان في مقدمة الكتاب الذي يقول أيضاً في نهاية هذه المقدمة «وبعد فكيف يمكن الاطمئنان للعلوم الإنسانية؟ بل: كيف نسميها علوماً؟ أليس الأوفق بعد كل ما رأيناه في كتابنا هذا (إشكالية المصطلح) وفي كتابنا الأسبق (إشكالية المنهج) أن ننظر إلى العلوم هذه.. نظرة أخرى لا تتكلف ولا نكلفها فوق طاقتها أعني: نظرة تعتبرها فنوناً ومعارف ثقافية ورؤى واتجاهات فكرية فحسب»! ◇

كاريكاتور



ملحم عماد

الكفاح العربي، ١٩٩٨/٩/٢٥



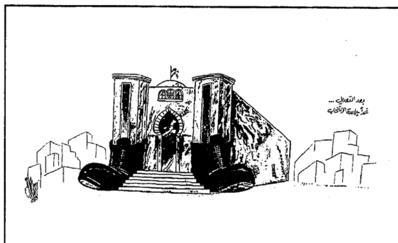
ستافرو جبرا

نداء الوطن، ١٩٩٨/١٠/١٤



ملحم عماد

الكفاح العربي، ١٩٩٨/١٠/١٥



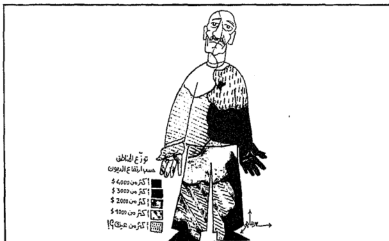
بيار صادق

النهار، ١٩٩٨/١٠/١٤



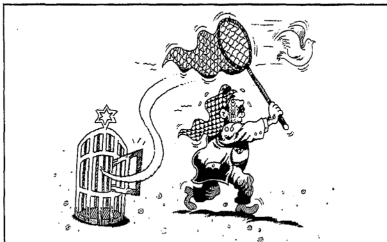
ملحم عماد

الكفاح العربي، ١٩٩٨/٩/٢٩



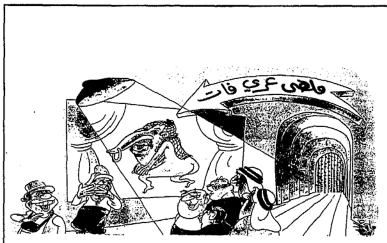
سعد حاجو

السفير، ٧/١٠/١٩٩٨



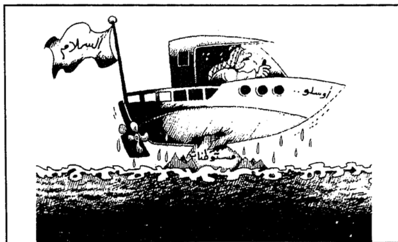
عبد السلام مقبول

القبس، ٢٩/٧/١٩٩٨



ملحم عماد

الكفاح العربي، ١/١٠/١٩٩٨



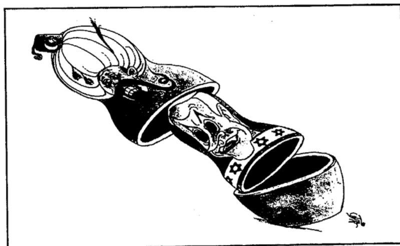
عبد السلام مقبول

القبس، ١٩٩٨/٧/١٢



بيار صادق

النهار، ١٩٩٨/١٠/١٣



ملحم عماد

الكفاح العربي، ١٩٩٨/١٠/٧



ملحم عماد

الكفاح العربي، ٢٦/٩/١٩٩٨



ملحم عماد

الكفاح العربي، ١٣/١٠/١٩٩٨



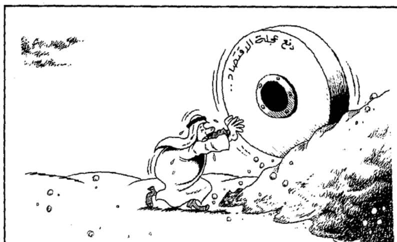
ماهر داود

الأهرام، ١٤/١٠/١٩٩٨



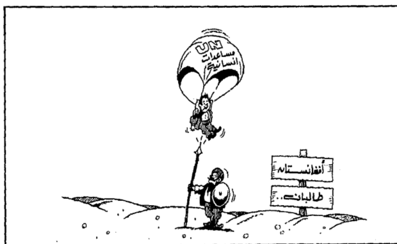
عصام حنفي

الشعب، ٢/٦/١٩٩٨



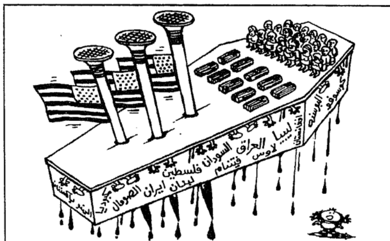
عبد السلام مقبول

القبس، ٦/٧/١٩٩٨



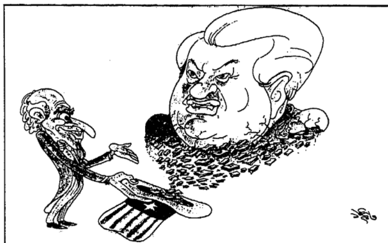
عبد السلام مقبول

القبس، ٢٧/٧/١٩٩٨



حسيب الجاسم

القدس العربي، ١٨/٨/١٩٩٨



ملحم عماد

الكفاح العربي، ٢٩/٨/١٩٩٨



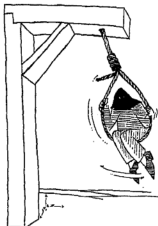
ملحم عماد

الكفاح العربي، ٢٢/٨/١٩٩٨



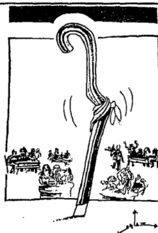
ملحم عماد

الكفاح العربي، ١٩٩٨/٩/٢



سعد حاجو

السفير، ١٩٩٨/١٠/١٠



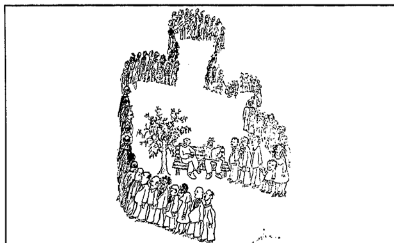
سعد حاجو

السفير، ١٩٩٨/١٠/١٣



سعد حاجو

السفير، ١٩٩٨/١٠/١



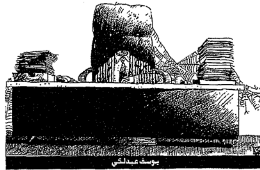
سعد حاجو

السفير، ١٩٩٨/١٠/٣



سعد حاجو

السفير، ١٩٩٨/١٠/١٦



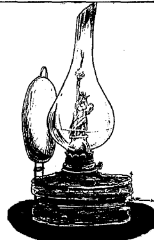
يوسف عبدلكي

ملحق النهار، ١٧/١٠/١٩٩٨



سعد حاجو

السفير، ٤/١١/١٩٩٨



سعد حاجو

السفير، ١١/١١/١٩٩٨

بيـــــــــان

يعلن المركز اللبناني للدراسات عن بدء استقبال طلبات مشروع برنامج بحوث الشرق الأوسط (MERC) الذي يقدم المنح إلى الباحثين في البلدان العربية وتركيا، الذين يرغبون في إعداد دراسات في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي قضايا التنمية والعلاقات الدولية وغيرها من مجالات العلوم الإنسانية.

يهدف برنامج بحوث الشرق الأوسط (MERC) إلى تشجيع البحث العلمي في المجالات المذكورة أعلاه ، وذلك عن طريق توفير المنح المالية للباحثين الذين تتوافر في مشاريع أبحاثهم الشروط العلمية والمنهجية المطلوبة.

ويدعو المركز الباحثين الذين يرغبون في الحصول على منح لأبحاثهم تقديم طلباتهم إلى المركز في مهلة أقصاها ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ للدورة الحالية أو أقصاها ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ للدورة اللاحقة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمركز اللبناني للدراسات في بيروت على الأرقام التالية:

تلفون: ٤٩٠٥٦١ - ١ - ٩٦١

٤٩٠٥٦٦ - ١ - ٩٦١

فاكس: ٦٠١٧٨٧ - ١ - ٩٦١

بريد الكتروني E-mail: merc@lcps.org.lb

General Supervisor : **Paul Salem**

Editor : **Fares Abi Saab**

Responsible Director : **Habbouba Isshaq**

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies

Abaad- No. 8, October 1998

CONTENTS

Editorial

Theme

Studies

Book Review

Cartoons

«أبعاد» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «أبعاد» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويراوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويراوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكتّاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألاّ يكون قد سبق نشره، أو هو معدٌّ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي :

المركز اللبناني للدراسات
بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل
بيروت – لبنان



العنـــوان

المركـز اللبـناني للدراسـات ـ سنتر الطيـار
ص.ب : ٥٥٢١٥ ـ سن الفيل، بيروت ـ لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٦٠١٧٨٧ ـ ١ ـ ٩٦١

Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6 - Fax : 961 - 1 - 601787
e-mail: info@lcps.org.lb
Web Site: www.lcps-lebanon.org

الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت ـ لبنان
فاكس : ٣٦٥٧٥٤ ـ١ـ ٩٦١ـ ٠٠
اشتراك الأفراد : لبنان ٥٠٠٠٠ ل.ل. خارج لبنان ٦٠ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ١٠٠٠٠٠ ل.ل. خارج لبنان ١٠٠ دولار

Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 00 - 961 -1- 365754
Individuals : Lebanon 50 000 L.L. Outside Lebanon $ 60
Institutions : Lebanon 100 000 L.L. Outside Lebanon $ 100

سـعـر العـــدد

■ لبنان ٧٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س. ■ الأردن ٢,٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ١٥٠ ريالاً ■ مصر ٥ جنيهات ■ السودان ٤٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٧٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٧ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير
■ المغرب ٢٥ درهماً ■ موريتانيا ٣٥٠ أوقي ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ المانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً